

يقول دام لحدود تراب اقدام العلماء اهل الحاج ابن المرحوم المحفور الحاج ملا محمد الشيخ محمد حسين الخوانساري اثنى على المرحوم الحاج
محمد جواد مشهور بطلع الكتب العلية لا سيما كتب اخيه اهل البيت فهو بعد ان طبع جلد من قبل هذا الكتاب بطلع مجلدات
الجواهر مع دفعه سبعه وحده نظره فاستنسخ اكثرها وطبع منها مجلدا ركوة ترويحاً للذين وخدمته العلماء من اهل اليقين ثم توفى ربه سنة
سبع وثلاثمائة بعد الف وبقي ما من النسخ على حالها ولو بوف عمر الشريف على امامها ثم دفنته الله ثم بعد مضي اربع سنين على انما
اجلها اجاله والذين المبين في ذلك مثل من واحد من الاصدقاء والاحباء وهو تاجنا الحاج المكرم المعظم نجيح الانجاء وزيدنا
الحاج محمد حسين التاج الكاشاني ان يشاركون في طبع هذه المجلدات ليفوز به على اجزائها فاجت مسوله
لوايا الاجابة وشاركت معه نخوف من تعقب طبعها لان في النسخ اقات وغير النسخ كان عاجله فتمرت في تفحصه وتبنيحه وسعت كال السوم
طلب نسخة صحيحة فذو طوبى مع نسخة الاصل بقابلها فوجدتها عند مولانا الاعظم وشيخنا الاعظم ملانا الجهاد ناصر الملة والدين وارث
علوم الانبياء والمرسلين الحاج ميرزا ابو الفضل الطهراني مد ظله العالی اخذها ورايت ظهر هذه النسخة الشريفة ترجمة الشايح اعلى الله مقامه
بخط مولانا الميرزا اليه باحسن العبادات واهل الكلمات خالية عن الخشوع والزوائد محشوة بالدرر والفرار فقلها واداه هذه النسخة الشريفة
لتكون قره عين الناظرين ومجهر قلوب العلماء والجهته وهي هذه ترجمة الشايح العلامة دام الله في ديار الخلد اكرامه هو الشيخ الامام
عمر علماء الايام خاتمة فقهاء الاسلام مرتبة الفضلاء العظام اساتذة المجتهدين لسنا المتأخرين ترجمان المتقدمين النموذج السلف مشكور
الخلف الرئيس للمقدم والمطامع المعظم ركن الشيعة عماد الشريعة خلاصة الممار الطين وارث علوم الانبياء والمرسلين اسطوانة المذهب شيخ
والعرب الحج الزاخر والخطم الذاهر والقفار الماثور والضميمة الباتر والزبارة الباهر شيخنا الامام الاعظم الشيخ محمد حسين بن الشيخ باقر
احمد الله عز وجل يا فضل القدر عاها وكما في هذا الشيخ واحد عصره واساتذة علمه واهل البيت في هذه النسخة الشريفة التي لا
يحكم عليه ففاهه لو لا ان في هذا احد لا غفر من غير غيبة واساتذة علمه لا ان كان في هذا احد لا غفر من غير غيبة واساتذة علمه لا ان كان في هذا احد لا غفر من غير غيبة
فما نزل الله في كل عصر وان كان من غير ان في هذا احد لا غفر من غير غيبة واساتذة علمه لا ان كان في هذا احد لا غفر من غير غيبة
مثلة عصر العرب العجم كما يعرف بتامل حال احاء وملاحظة سيرافه وقد اعترفوا بالفضل التقدم بل فيهم من لم يتجاسر من الاستفتاء منه في العلم
هذا شرف باهر فضل ظاهر قلنا انفق المعاصر مع معاصر وناهيك بهما السبق فله وتقدم منزلة وشرفه وتبته وعلو قدره وارتفاع درجته
وسمائه كوكبه ومن طائر وكثر فضيله ووفور حظه في ترجيح الامام واجل اثاره اهل البيت عليهم السلام ونشر علومهم بين الامم والملة على كافة
الانام بهذا الكتاب الذي لا يوجد في خزائن الملوك جواهر ولا يبعد في ذخائر العلماء نظائر ولم يستعد بتصرف مثله احد من علماء الامم
ضاعف الله اقدارهم وقدرت الله اسرارهم على كثرة علمهم ووفور تصانيفهم من سبل الاسلاف الى يومنا هذا فقد صنفوا الكثير والقوا الاثر في النفع
لا حد منهم كتاب هذه الاطراف القصيلة وهذه الماثبات في الافادة والتحصيل لانها اما مختصرة او متوسطة او مطولة غير متناهية اما الكتاب
المبسط المحيط بالالفقه وانه مع دقة النظر وكثرة التحقيق ونيل الاقوال والاحتواء على وجوه الاستنباط والاستدلال فهو مختصر هذا الكتاب
والجانب مع طول ووضوح حجمه وكثرة مجلداته من اخضر المون واوراق الكتب فقد اقتنع في كل باب بالاشارة في كل مسألة بالتميز حتى جاز من مثله
الايجاز والحدود لا يجاب الى مواقع الانجاز وقد مدحه الشعر ونظمت معارفه اعظم الفقهاء وضوءه في انام هذا الكتاب بتصنيف هذا المصنف
المستطاب في الشعر محاسن المدايح مما هو مذكور في محله ومشهور عند الهمة ولهذا اكتب عليه هم لا كما برافضرت على اقتضاض ابتكاره افكار
الاخر حتى انهم شاعروا واحده من مشايخنا المعاصرين من شيخنا الامام الاعظم اساتذة الدنيا شيخ العرب والعجم تاجنا شيخنا المعظم الانصاري
قدس الله طيفه واجزله راي في مجلد شريفة انه كان يقول في الجهد اهبة نظره وعدة تحصيله نسخة من الجواهر ونسخة من الوسائل غاية الامر انه في
بعض المواضع يحتاج الى مراجعة كتب الاوائل وحسب هذا الشاء منه قدس الله صرحه فانه هو الذي خضع عنه وقابل لا كما برافضرت في الجمع
على اقتبسة نظره من الاوائل والاخر وبالحكمة فقد تلى هذا الشعر على اكرام الفقهاء وضائدا لصناعة منهم الشيخ الاكبر كاشف الغطاء وولد
الفقيه الاعظم ميرزا محمد السيد المحقق العاظم صاحب فضاح الكرامة وما يظن انه ادرك العلامة الطبايعا ولما تحققت نوم من لا دونه في
ادركنا اساتذة الاعظم الوحيد البهبه التبصرة عنارة بالاساتذة الاكبر واخرى بالاساتذة الاعظم وهو غفلة عن اصطلاح المتأخرين في التبصرة هذا
اللقب الشريف فخره عليه جماعة من محول العلماء وفاضل الفقهاء وروى عن المحققين واكابر المجتهدين ما يشاره اليه في اكثر روايات العرب والعجم
كلهم من تلامذته المستفيدين من بركات انفاضة المتبشرين من ضيائهم اسرورة في الفقه سائل علمته جارية بحري المون المشككة الفقهية مشهورة
نجاية العبادة سائل الطهارة والصلوة بل في سائر ارباب اسم هذه الرسالة المدايع طائر العظمة في النفوس والجلالة فاهة غاية الاشكال وهاتية
الاصحاح حتى ان اعظم المجتهدين يمتحنون بجلل عبارات اهل بل يفهمون دون رموزها واثارها وقد اعني بها الربكشا المشاخران شيخنا الامام الاعظم
وسيدنا الاساتذة الاجل الاكرم ضوعف قدرها العالي ملكا جازان كبره تشتمل على فوائد كثيرة رايتم بعضها بخطه الشريف كان الغاية في الضعف
اشكل فرائد الجواهر فلي اسم نسخة من خطه او شبهه يد رقية الكاتب توفى رحمة الله به سنة ثمان وستين بعد المائتين والالف ودفن في مقبرة
المشهد المقدس في العراق على ما اتفقا السلف بغيره على قبره قبة كبيرة خضراء مشهورة في النجف الاعلى بزيورها المسلمون وتبصر بان اثارها الموقرة في الله
في الملك الاعلى بجمته كرفع في صدر اهل العلم بنبته محمد والاهل الصلوات الله عليهم ما غنت الويت على الاشجار والحد لله امة واخر انما هي في اعظم
ان النسخ المطبوع في قبله لم تخل عن غلط وتصحيف وتزييف ذلك ما فرجة كون نسخة الاصل مغلوطة مصحفة فوجدت في مجلداتها واما ترجمه عند البكاة
في الصحيح فبانت في هذه الجهة والتمسك جنابا بين الفاضلين لا يمكن الا بين الفقيهيين العاقلين السيد السادة الامام ميرزا احمد اصفهاني والميرزا محمد
ميرسيد ميرزا احمد الله بالفيض السرد فاعلمنا في هذه النسخة من بين مع شدة التامل والتفكير في المطالعة والتدبر في التمسك بها والاعمال
ان قلوبنا الخائرة والقلوب الخالية المرحوم في هذه السنة المسمى بحاجي ميرزا محمد حشره الله مع سيرة حياه عجز والرقعة عن شدة صفه الخيرة سنة

3665

مناجاة الكرام

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثاني من الأقسام الأربعة التي هي عليها الكتاب في العقود جمع عقد وهو لغة ضد حمل وشرفا قول من المتأخرين أو قول من المتقدمين
من الأخرين شبه الشارح لا أثر المقتضى عليه كما سنفى تحقيق الحال فيه فيما يأتي إن شاء الله ومنه يعرف الحال فيما يأتي في شرح الاستدلال به في أملاك العقود
والإقاعات بعد أن أعبر فيها بالألفاظ وشريف الأولى بأنها المشتملة على الإيجاب الضمير لها بأنها المشتملة على بعض الطرفين أو بارة ما المتضمنة منه لبعض
الجانبيين والثانية بأنها الإيجابات أو بأنها ضد من جانب واحد أو بأنها صيغة كذا وهو كما نرى في ذلك أعرف بعد ذلك بأن جميع التعريفات التي هي من أارة
سبعة مدخولة في طرفها وعكسها ثم قال الآن براد الأثر في دخول أحدها في بعدد ما قلنا والذي جعل الخطأ سمعة غير مرة فإن المراد من هذا التعريف
الكشف للجهل بغيره من أهل اللغة ولعل اختلافهم فيها مبني على اختلاف الاصطلاح وعلى كل حال هي أي العقود الخمسة عشر كتابا أو لها
التي أتت وهي مصدران الخبز والخمر وبما قبل أنها اسم مصدر كالحياكة والصنعة لكن الأظهر أنها في الأصل مصدر فقلنا إلى معنى المخرقة والصناعة
فالجار لك حرفه التجارة والجمع تجار وتجار وتجر كرجال وعمال وكتب على كل حال في الأصل الشارح لغة اعتبارا لبركة فيها والشرع الباق في اللغة
وفيها القدر الغرض عما لبس الناس بل زكاهما ينقص العقل لكن المراد بها هنا مطلق المعاوضة بخلافه لأن كون تجارة عن رضا كالمعجم الجبر
قال الجارة بالكسر هي انتقال شيء من ملك شخص إلى آخر عوضا عن شيء من جهة الرضا في لغة الأخرى لأن المراد بها الصناعة المعروفة وإن قبل أنها المنابر
منها بل هو مستقفا من أهل اللغة الآن ذلك لا ينافي في إرادة غيره منه في خصوص المقام لمعلومه عدم اعتناء ذلك في التجارة المبحث عنها ههنا ولا
انتقضى بالمعاملات المقتضى منها إلا الكتاب من غير ذي الصنعة إلا أن يلتزم الاستطراد وهو بعيد ولا ما سمعته في كتاب الزكوة من المعارضة بقصد
الرجح وإن كان قد يشترط قوله الأول فيها بكتسبه وأبدل غيره التجارة في العنوان بالمكاسب إلحزم به في لك مدعيا أنه هو المعروف في أخذه فيقول
حتى التزم لذلك أن جميع ما في هذا الكتاب مما لا يدخل فيه لم فيها بالمعنى المزبور وقد ذكر استطراد وقية من لفظة ما لا يخفى ضرورة عدم المدخلية
للمعنى المزبور في جميع مقاصد الكتاب على أنه هو الباع في باب الزكوة بعد أن ذكر تعريف المصداق للتجارة قال إن تعريفه بذلك من حيث يعلق الزكوة
ولا فالجارة مطاع من ذلك كما سنبين فكل ما هنا مخالفت لوعده ولحق أن ما ذكره المصنف وغيره في كتاب الزكوة ليس بخلاف لما في التجارة كما فهم الشارح بل
هو مخصص له بالفرد الذي يصلح لعلق الحكم الشرعي بحسب القضاء الأدلة ولذا اختلفوا في بعض القبول ورجح الشارح هنا عدم اعتناء أصل الكتاب
حال التملك واكتفى بالأصل المكتسب لو بعد ذلك والمقتضى أن يعلق الزكوة هو بعض أفراد ما في التجارة دون جميع الأفراد وهذا مثل ما يقال للزكوة
بالاعتناء الجسة في المكاسب المحرمة ما لا يقبل الظاهر مع بقاء عينه والمراد بالمسكن المانع بالأصل والمرحمة إلى إطلاق اللفظ وإرادة بعض أفراد وليس
ذلك من التحدث به والتعريف في شيء ولعل من ذلك كله وغيره جزء فثبت كلامه شجنا في شرحه وإن وافقه على اعتناء ذلك في مفهومه بالغة وعرفنا
أنه صرح في السطور ونحوها إلى ذلك كالنصوص الواردة في مدح التجارة والتجارة إلا أن ذلك غير مراد منها هنا لعدم المخصوصية ثم اختار كونها
مغنى البيع وثوابه كما في الخلاف وط قال فما ذكر في المقدمات أو بعض المقدمات من غير ذلك من المقدمات وهو وإن كان قد يشهد أفراد البيع
من إتمام المعادتها بكتسب مستقلة لكن يفتد معرفة كونها أعم من ذلك وذكر كثير من أحكام المكسب ما يكتسب به ونحوها مما لا يدخل فيه في البيع
ولذلك قلنا يكون المراد منها مطلق المعاوضة وعدم أفراد البيع بكتاب بخلاف غيره من أفرادها لشد يغلفهم بها وغلبته فيها هذا كله مع إمكان
منع اعتناء الاستدلال في مفهومها وكانه اشتباها من اعتناء في مفهوم الاتجار بمعنى اتخاذ التجارة حرفه ومكسبا والنصوص في الزكوة وفي المقام
ذلك لا في أن مطلق اسم تجارة ما حوز في مفهومه ذلك كما هو واضح ياد في نامل في اللغة العالم وما ذكرناه يظهر لك الجواب عما في لك أيضا من أن كان
ينبغي الصراخ ولا بالمكاسب ثم يذكر بعد ذلك كتاب البيع الذي هو أحد أفرادها إذا قصد المكسب به كما فعل في من لا يخصص كتاب التجارة فيه
ذكر غيره بكتسب مستقلة مع أنها جميعا مع قصد المكسب من أفرادها ضرورة أنك قد عرفت الوجه في ذلك لا يقال إن مقتضى ذلك كون التجارة
من الألفاظ المشتركة لا أنقول مع أنه يمكن عدم الالتزام به هو من الكتاب الاستطراد في أكثر المسائل والأمر سهل وكيف كان وهو من غير مقتضى

من مقتضى تعريف
التجارة

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

فان من الناس
الذين

فوق السطح
الزمان

في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥

بها ولا البيع فيها وفيه ما لا يخفى بعد الاطاحة بما اسلفناه من عدم جواز الانتفاع غير الاستصحاب المزبور فلا يجوز البيع الا كما هو ظاهر الاصل
 ولا يخفى ان الظاهر وجوب اعلام المعطى للمعطى للانتفاع ولو لا على وجه الاكساب ثم لو اخذ من غيره او اراه في يده لم يجز اطلاق الاصل
 ويجب العمل بقوله في البدان لم يكن ثمة هذا كذا في الدفن المنجس اما لو كانت نجاسة دائمة كاللينة المغطاة من ميتا وهي لم يجز نظره ولا
 انتفاعه ولا استعماله حتى الاستصحاب تحت السماء بل خلافه عند ما جده في الاطلاق ما دل على المنع فيما لا يقبل التظهير وعلى الميتة وخصوص
 ما دل عليه اسراج القطع من الحي فضل عن الميت فلم يبق للمعارض وان صح سند اهلية المعارضة فاعلموا من الجواز غير الميعر وتكون
 من الميتة التي يجوز الانتفاع بشئ منها مما تحل له الجوزة فضل عن النكس سواء كانت ميتة بحال العين او طاهرها من ذل النفس لانه لا بأس بها
 لا تحل الجوزة من اجزائها كما ان لا بأس بميتة غير ذل النفس لانه لا بأس بالميتة من غير الميتة في ضمن امتلاك الاصل النجس وقد
 عرفت في كتاب الطهارة والصلوة اختصاصها بذات النفس بل قد عرفت هنا جملتها من احكام استعمالها والانتفاع بها فلا حظ وناول وتكون الكلا
 في الدم وروايات واول ما لا يؤكل لحمه من الاعيان النجسة التي قد اخرجها الشارع عن حكم القول بل قد عرفت عدم جواز الانتفاع بها على وجه يجوز
 النكس بها بل خلافه عند ما جده في بل الاجماع بتسمية عليه بل المنقول منها مستفيض من اختلاف اجماع الفقيه على تحريم بيع الجوزة النجس
 خلافا لا يرد فيه وفي حكم كونه لا يجوز بيع الجوزة النجس اجماعا مناه والنهاية بيع العذرة وشراؤها حرام اجماعا وعن الميتة في الاجماع على تحريم بيع
 العذرة وقال الله في خبر يعقوب بن شبيب عن العذرة من الميتة في من رسل الدعام من غير من محمد بن ابي عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله ان رسول الله
 نهى عن بيع العذرة وقال هي ميتة وما في سندها من اجزائها لا والارسل غير قاص بعد الاغتيا بما عرفت مضافا الى ما سمعناه سابقا من لانه
 على غير النكس بالاعيان النجسة التي هذه منها والى ان لا يبيع مشروط بالملك والعذرات غير ملوكة بانفاق علمائها كما قيل بل هي والابوال والابوال
 لبث من المتولات عرفا ولذا لم يضمنها من ثلثها لكن مع ذلك كله ربما نوهم خلاف من رواية الكليني عن محمد بن فضال الباب الجامع للمجلد
 وما لا يحل من الميتة لا بأس ببيع العذرة المحل على عذرة ما كثر في الجمع بين الادلة حتى لا يبعد صحيح صفوان المجمع على تصحيح ما يصح عنه من صحيح
 مسمع الثقة على الظاهر مما عرفت قال مثل جعل ابا عبد الله ع وانما حاضر فقال اني جعل ابيع العذرة فانقول قال حرام بيعها ومثما وقال لا بأس
 ببيع العذرة المذكور في ان العذرة منها ما يجوز بيعها ومنها ما لا يجوز والاولى ان لا يبيع العذرة فانقول قال حرام بيعها ومثما وقال لا بأس
 في بيع الجوزة النجس واول ما لا يجوز على عذرة البهائم من الابل والبقرة والغنم وفي الاستصحاب اجماعا على عذرة غنم الابل والبقرة والغنم
 الى شئ واحد وهو الجوزة على الارواش الطاهرة كما قلناه اذ لا فرق بين انواع ما لا يؤكل لحمه في جواز البيع ولا بين انواع ما لا يؤكل لحمه في المنع وقد عرفت
 هو في الحكم من بسوطة وغلافة يجوز بيع السجج الطاهرة ويخرج بيع النجس من ذل تفصيل بل نقل في ذلك في فتا اجماع الفقيه واطلاق كلامه
 في الاستصحاب محمول على ارادة البهائم التي يتبعها بعد ائها غلابا والذخيرة بالذخيرة بغير ذكر غيرها من الحيوانات المأكولة اللهم مع القطع
 لها في الحكم من ذل ذلك يعلم ان الشئ لا خلاف له في المسئلة فاعلم انهم من عبارته من جواز بيع عذرة غنم الابل وان كانت نجسة في غير محلها كما ان ما
 عشا قال او قيل من كان الجمع بين الروايتين بمحل حديث المنع على الكراهة او التحريم مع فرض عدم الانتفاع كافي بعض البلدان والثقة ومع فلو
 الحكم بنقي المأثور في رواية مساهمة بينا الحكم الواقعي في غير محلها ليعضد ان الجمع بذلك فيجوز التكافؤ المفقود هنا كما عرفت ان لفظ الميتة والحرام
 كالصريح في خلاف الكراهة وليس هو بولي ما ذكرناه على ان السؤال عن بيع العذرة قرينة على الانتفاع اذ ما لا يتبعه بغيره لا يستل عن جبهه ما لا يتبعه
 فخرج الحقيقة طرعا لحد الدليلين فالجمع والى في ذلك كله يظهر ان ما عرفت في الادبيل والمحققين من التوقف في حكم العذرة وغيرها من الاقوال
 النجس بل السبل الى جواز بيعها كما هو المحكي عن الفاضل القاشا امتكالا بالاصل واستصفا الدليل المنع والفتا الى ظهور الانتفاع بها في الزرع
 والقرع غايبة الضعف بعد ما عرفت وما بعد ما بين القول بذلك والقول بعدم جواز بيع الارواش والابوال كلها الا بول الابل من غير فرق بين
 الطاهر والنجس كما هو المحكي عن المفيد وسلاوان كنا لا نتحقق في ذلك منها العسيريها بالعذرة التي هي حقيقة في عذرة الانسان نعم كلامها ظاهرا في عدم
 جواز بيع الابل الطاهرة الا بول الابل كما اشار اليه بقوله وبما قيل في الجوزة الا بول كلها الا بول الابل خاصة دون الارواش الطاهرة التي
 لم يظهر لها خلاف في جواز بيعها بل سيرة المسلمين في الاحتياط والامتناع من غير تكبر على ذلك مضافا الى انها اعيان طاهرة يتبعها بغيرها اعيان نجسة
 في التمسيد والاياد فجلل بها ما كثرها من الاعيان المخلوقة لمصالح العباد وعم قوله نعم واحل الله البيع وبجارية عن راض ونحوها وخصوص نفي البهائم
 في الجوزة السابقة وجرمها كلها الاستصحابا والمصالح الدالة على تحريم الفرس من الذخيرة حتى ظاهرها قوله تنقيبكم ما في بطون من بين فرس الى اخرها
 وغير ذلك لا يقتضي حرمة النكس بها وان ورد عنه ان الله اذا حرم شئ حرم ثمنه ولعل الله لم يرد حرمة عليهم الشحوم فباعوها واكلوا اثمها لكن
 لا يخفى عليك ان تحريم الاكل انما يقتضي تحريم النكس لو كان الشئ ما كولا مقصودا منه الاكل كالحوم والشحوم ونحوها والارواش ليست كذلك اذ
 الفائدة المقصود منها شئ اخر غير الاكل وليس ذلك بحرم والمحرمة منها وهو الاكل غير مقصود ومعنى قوله اذا حرم الى اخره اذا حرم الغاية المطلوبة من شئ
 حرم ثمنه فلا ينسأل الارواش في تحريم ذلك في الطحال ونحوه من محرمات الذخيرة المقصود منها الاكل الذي في حرم واما بول غير الابل من الابل الطاهرة
 فقد عرفت منها عدم جواز النكس بها كما هو صريح الفاضل في كونه وعد وبل هو ظاهر الشئ في قوله ولعله لا يوجب جواز بيعها لكان للانتفاع بها في النفس
 لكن شرا الابل محرم فحرم بيعها لما الاولي فلان الانتفاع بغير الشئ لا يبيد به ولا يبيد به ولا يصح البيع لاجل كماله فضلا عن الانتفاع وطوبى لروا
 الثانية فلا يها من اجبا انما الحرف في كتاب بل روى عن رسول الله ع بعد طرق انه كان يكره الكلبين ولا ياكلها لكونها اجمع البول ولغيرها

في كتاب النكس
 في كتاب النكس

في كتاب النكس
 في كتاب النكس

[illegible]

فتح محمد
در الصف

كتاب الفقه

من كره جواربها اذا كان لمكسوها قيمة وبيعها بحجة الكسر وكان المشترى من يوثق بدائنه وبيعه عليه بغير جوارب من مائة من المشايخ وجعله
الوجهين في ذلك ومحكي جامع المقاصد في الاول اسكنه بعد ان كره مع زوال الصفة ثم قال وهل الحكم في اولى الذهب والفضة كالحكم
بناء على محرم عليها والاشغال بها في الاكل والشرب وعدمه يجوز اثنائها للاذكار والزيين المجلس والاشغال بها في غير الاكل والشرب وهو مناف
مقصود في محرم عليها بطلان نظر في الاجز ما سمعته كتابا اعلمه من ان المشركين لا يصح احرازه الا في الاول من التذلل من غير في بين
الاستلزام والزيين والصفة بل عن كره وضرب الاجماع على حرمة استعمالها في غير الاكل والشرب كما في كشف الرمز في اختلافه كما تقدم الكلام
فيه مفصلا في لافزق بينهما وبين ما هنا كما ان في سابقه مكان منع مدخله الكسر للارض في الحكم بالحرمة ضرورة صدق كون العوض ممن شطرنج
مثلا واخرجه بعد ذلك عن الاسم بالكسر غير محرم كما هو واضح باذنه بل قد يناقش في الاول باسمه سابقا من عدم مدخله المنفعة ان
بعد فرض كون المقصد المعظم منه محرما كما هو المفروض في محل البحث لو فرض ان الشيء نفعين مفصوتين احدهما محله والاخرى محرمة والحكم
مداد الفصد ولعل في ذلك هو المراد له الا انه خروج عن المقام في المحرم والحكم وكيف كان فلا ينبغي بقاء المادة على الملك ولا يخرج عنه بالصورة
التي يرضع الشارع احرامها ولم يدخلها في الملك واجوب على المكلفين ان لا يراها بل ايمان حتى لو استلزم اطلاق المادة وبترفع ضمانها
سدا بل قبل يجوز اطلاقها معا بل ايمان من دون استلزام وان كان لا يخرج عن اشكال ومنع اما اذا اطلق الصورة وبقيت المادة فلا اشكال في بقاء
على الملك وحرمة اطلاقها وضمان المشتري ان لم يبيعها معا من فتم بيع المتعارفين في صفقة حتى يجمع في البعض دون البعض ضرورة كونها
شبا واحدا ومن ذلك يعلم انه لا فرق في حرمة النكس بين هذا المبدأ والصورة وبين فصد المادة خاصة وليست هي كالعبد المقتدر والكا
والساحر والمقام ونحوهم ما يصح بيعهم مع عدم ملاحظة الصفة وانما بفصد البيع اذا لوحظت كما نضر عليه شيئا في شرحه ضرورة الفرق بين
المقامين بل قد عرفت فيما تقدم انه لا فرق في الحرمة بين ملاحظة الغاية المحرمة وعدمها بل الظاهر ان ذلك حتى لو فصد الجثة المحللة بعد فرض ندرها كما انه
لا فرق في حرمة النكس بين هذا السلم والكا فحتى لو كان حربيا لم يبق له ان يملك العوض المدفوع في الحرب بالاستيلاء وان اثم يدفع احد
الاعيان المرتبوة اليه في السلم فلهذا في شرح الاستلزام ما نحن فيه في جميع الاحكام المرتبوة الدوام خارجة وبعض التعليلات في الجواهر والآ
وهو مشكل نعم بشرط ذلك مع كون الجمع جائزا عليه لغنا العام فيجب على سائر الناس دفع ما يندفع به ذلك بكم ونحوه لان المعاملة عليه
بعد الايمان بحال بحيث لم يمتنع منه فاسدة وان التمس المدفوع عنه حرام فله جده وعلى كل حال فمن هذا القسم كلما بقضى مصادرة على غير بيع
السلاح لاعداء الدين مع ضد الاعانة او كانت الحرب قائمة للدين عن الاعانة ولقول الله في خبر السراة ورسوله في جواب سؤاله عن بيع السلاح لا يبيع
في فتنه وصح على جعفر المروي عن كتاب سائله وقرئ الاستئصال اخاه عن رجل المسلمين اشرك في التجارة فقال اذا لم يخلو سلاحا فلا بأس وما في بيع
النبي لعلي في خبر جابر بن ابي بصير كره بالله العظيم من هذه الامة عشرة اشياء الى ان قال وبيع السلاح من اهل الحرب خبر هذا السراج قال لا يبيع
اصحك الله ثم ان كنت اعمل السلاح الى الشام فابعد منهم فلما ان عرفني الله هذا الامر ضقت بذلك وقلت لا اعمل الى اعداء الله فقال اعمل
اليهم وبهم فان الله يدفع بهم عدونا وعدوكم يعني الروم فان كان الحرب بيننا فلا تخلصوا من اهل العدو سلاحا يستعين به علينا فهو مشرك ومن
ابي بكر اخبرني قال دخلت على ابي عبد الله فقال له حكم السلاح ما تقول فمن اجل اهل الشام من السروج وادائها فقال لا بأس انتم اليوم بمنزلة
استحار رسول الله انكم في هذنة وان كانت المباني حرم عليكم ان تخلصوا اليهم السروج والسلاح ولا تطلق بعض النصوص اطلاق بعض المحرم
بيع السلاح لاعداء الدين من غير تبديد الفصد وقيام الحرب وما كان ظالمين في وجوب ما ابيد ما بينه وبين اخيه حيث اعين في الحرمة القيد من مضا
وافضل ثالث على اغتبا الفصد كما هو الوجه الاخر فالمن ويبيع على قيام الحرب الحقيقي ثوبها بالحد ما امانع الفصد فلتحقق التعاون واما مع قيام
الحرب فلما سمعته من النصوص التي يجب حمل اطلاق غيرها عليها وربما على ايضا بالاعانة وفيه مع صدقها مع عدم الفصد خصوصا بعد كون النبي
عنه التعاون الظاهر كون الفعل مقصود الجميع وان كل منهم صاظهر للاخر في وقوعه لان مجرد الاشتراك في شرائط وقوع الفعل ينحل الاعانة ولا
لويكن الاستقلال بالفعل من احد ضرورة معلوم عدم كون الشرائط جميعها منه وبذلك ظهر لثان الحرمة في المقام مع عدم الفصد انما هي
النصوص فالواجب الاقتصار على خصوص الاستئصال مع ملاحظة صلاحية الخبر باعتبارها لشرائط المحرم وعدمها ولا يجوز الفصد الى غيره كما
وقع من بعضهم ثم لا بأس بالبعد فيه فيما كان مدرك الحرمة فيه اية التعاون من المفرد الاخر وهو المشتمل على الفصد ضرورة اشتراك الجميع في الضد بعد
فرض ثبوت حقيقة من قصد على الوجه المذكور فلا فرق بين السلاح وغيره فيما يحصل به التعاون ولا بين الشركين وغيرهم ولا بين حال الهدنة
وغيرها كما لا يخفى على من اراد في نظرنا بل وعلى كل حال فقد ظهر ان لا امر فيه بالتعاون فيه ولا هو مندرج في اطلاق النصوص المرتبوة ببيع
السلاح وغيره عليهم في حال الهدنة مع عدم الفصد وفي حال الحرب بينهم ولو مع قصد اعانة بعضهم على بعض كما هو الوجه الاخر خبر هذا السراج
السابق واما حرمة النكس في اجارة المساكين والسفن ونحوها للحرر او بيع الغنم مثلا ليعمل خروا بيع الخشب ليعمل صنما مثلا على وجه بطلان
معها فلا خلاف اجده فيها مع النص صريح بالشرطية او الاتفاق عليها على وجه بني العقد عليها بل على جميع البرهان نسبة الى الاصل بل على وجه
الاجماع عليه كاعرف والصفة الاجماع على عدم صحة اجارة المسكر لغيره في الحر او الدكان لبيع فيه بل على الاول زيادة نسبة الى اغتبا الفرق بينهما
بل قد ظهر من الاصل ان الحكم كان مع فرض قصد لذلك وان لم يكن على وجه الشرطية بل انما كان على وجه الغائية بل قد بين كون الحكم كذلك
مع فرض ذلك مع فرضه في النكس من البايح خاصة فملا على شرطه وعن اتفاق المشرك معه عليه ولعل الدليل على ما لا يبيح منه في اية التعاون

مع من يبيع السلاح
لا يبيع السلاح

مفتی محمد رفیع الرحمن

قال باس بن طيعة حلالا ولا يبعد ذلك لاحتراح ما

في حق الكسبي

لا يخفى ان السبع مختلفه فم بعضها
باللون و بعضها بالذو و
الجيرات البهيه و اعده
سبع منها هم البها و الضم
عش اشهر آ

[illegible]

فصل

كتاب النكاح

وشراؤه للثمن يجعل منه لامشاط فقال لا بأس أن كان لا يمشط أو مشط وفي آخره أسبا بال الحسن فيشط بمشط عالج واشترى منه لود في ثالث عشر
قال لا بأس به وإن لم يمشط مضافا إلى ما عرفت من الإجماع على جواز التمشيط وجواز استعماله والسر في ذلك أنه على جواز بيع القبل وما عطف
من الإجماع على عدم جواز بيع المسوخ ولجارتها والانتفاع بها وأفتنا بما جال لا الكلب يبيع على نجاستها عند فيه وهو معلوم الفتن خصوصا فيما
لا يفسد منها وبخصوصا فيما قام الإجماع عليه من استعمال جلود بعضها والخبر بالوارد بالمنع من بيع الفرد وشراؤه مع ضعفه من حال عدم
الانتفاع المعتد به أو الحر كما لا طافه به للعكس هو الغالب وعلى الكراهة جمعاً ولعله لا يخفى على من عرفت من أن الجند أنه اختار في ثمان ما لا يؤكل لحمه من
السباع والمسخ أن لا يصرّف ثمنه في مطعم أو مشرب ولغيره من المسلمين بل لعله ما ذكرنا بنقدج البحث فيما ذكره مثلاً للعنوان المزبور من حشرات
من الهواء التي ضبطت بالاحتياج إلى الماء وشتم الهواء كالغبار والخبثا والنفاس من العفاريت جميع الدواب الصغار وما ينفصل من الأتربة من شعرات
خفراء وبصاق ونحوها من كسبها بالاحتياج إلى الماء وشتم الهواء كالغبار والخبثا والنفاس من العفاريت جميع الدواب الصغار وما ينفصل من الأتربة من شعرات
الاحتياج بعدم النفع للاختصاص والاحتياج على اعتباره ولكن ذلك إنما يجري في بعض الأقسام في بعض الأحوال لا مطلقاً فلا مانع من أن يكتسب بالعلق و
دود الفرو ويحل العسل ويحذر ذلك مما فاقه من السيرة على التمسك به بل لا مانع من أن يصرّف ثمنه في مطعم أو مشرب ولغيره من المسلمين بل لعله ما ذكرنا بنقدج البحث فيما ذكره مثلاً للعنوان المزبور من حشرات
بشرائه عند عدم الحاجة إليه ولو لا تخاره عند بيعه باعته باعته عليه نوعه في كل وقت وحين ضرورة كونه كبيع عفا قبل الادوية ودعوى عدم
التمويل في ذلك مطلقاً يمكن منها باعتبار صدق التملك بالادارة في كل مباح بل بما تكونت هذه الأشياء من أرضه المملوكة له والاستحالة لا ترفع
ملكه عنها فتكون المدارج على ما ذكرنا ومن هنا جاز تملكها بلا عوض لعدم السقف فيه ومنه ذلك التمسك بالماء والحجارة ونحوها
عما لا يدخل في شيء من موانع الاكتساب لا من جهة الانتفاع وعدمه فيجوز بيعه والاكتساب به مع الانتفاع المعتد به ولا يجوز بيعه عند بل من جهة الاحتياط
ونحوها كذا تبين ودعوى أن ندود المنفعة لا يجوز الاكتساب بها مع حصولها بغيرها واضحة النفع بل عموم الأدلة وإطلاقيها والسيرة على خلافها وكذا لا بأس ببيع
المفصل من لبن الأتربة وإن كان أثره في ذلك فوائده كما يملك مناضه ولا بأس ببيع بشرائه وأرواحهم أو بسنان أو غيرها من العفاريت وإن لم يكن لها أثر
بوصول السيرة إلى حصولها إنما لا معتد به ولو لا ذلك من الجواز ونحوه نعم لو فرض ما سأل من ذلك كان من المعاملة السقيمة إنما الذي يفي في ذلك لا يجوز
بيعه ومراعاة به المشقة على الجوزي في قول الأمامي على قول الجوزي ومحمّد بن علي في قول الظاهر جواز الانتفاع به في غير جهة الحرمان وفيها مع لا يضطرر وأفتنا أن ذلك
بل بديل شيء من المال لا يستلزم فيه مصلح من عدم جواز الانتفاع بما لا يقبل المظهر من المنفعة فضلاً عن النجاسات إلا ما فاقه من السيرة
عليه نعم في الضرورات نباح المحظورات كما إذا انحصر الندوى به ونحوه من المحرمات نعم لو لم يكن معة شيء من النجاسات أمكن جواز الانتفاع به بل جواز
النكس بل لو لم يجر أكله أمكن ذلك فيه ضرورة عدم توقف جواز النكس على جواز الأكل ولذا جاز النكس في السم المخد بما يجوز أكله وإن لم يجر أكله
نفسه بل المدارج على المنفعة المحللة الزائدة للسقف المعاصرة بنحوه بل الظاهر حصول ذلك فيه وإن لم تكن مقصودة للمعاذ من واحد مما هو
حال المعتد بل وقبله وبعده كما هو واضح ومن ذلك يعلم ما في فصل الطافي في المنع بالسمك الميثا الماء فإن دعوى عدم الانتفاع به ممنوعة خصوصاً
إذا كان له دهن ونحوه كدعوى عدم جواز الانتفاع به شرعاً لكونه من الميتة لما عرفت من أن المراد بها نصاً وفريقاً منه ذى النفس لمط وكذا دعوى أن
أن جواز الانتفاع به لا يقتضي جواز النكس به خصوصاً بعد قوله أن الله إذا حرّم شيئاً لم يحرّم مثله المشاؤل لذلك ضرورة تحقق التحريم فيه بالموت
في الماء فخرم النكس به بل منه ينفتح حرمة النكس بجميع الحيوانات البحرية والحرمة كلها لأن المراد منه ما حرّم الشارع الأمر المقصود منه لو لم يجلد لكن لا يخفى
عليك ما في ذلك بعد الإحاطة بما قد مضى سابقاً من فضاء الأصل والعقوبات جواز النكس بكل ذي منفعته معتد بها محللة والمراد من التحريم الزجر
عن بيعه لا حرمة الله إذ بيع في الجهة المحرمة بغيرها بما فعله الله الذي قد سمع عنهم في الخبر السابق المراد منه على الظاهر أنهم باعوه في الجهة التي حرّم عليهم
من كذا إلى كذا من ذلك منهم ومن لا يخبر عنهم من غيرهم وجب فيه جواز النكس به من الحيوانات البحرية وغيره فضلاً عن الانتفاع به والله العالم وأما النكس
فما لم يقتل وسلا رانها كلها لا يجوز بيعها وفيه إلا الفهرت خاصة لأنها تصلح للصيد وغلب المعتد به الحكم بغيرها قال في التجارة في الميتة والبرق
وسباع الطير التي يباح لها لال وعرفت طارها غير المأكول مثل الفهد والتمر والقيل وجوارح الطير والصفور والبرق والشواهيذ والعشبان
والأرانب المقلبة ما أشتركت في هذا كل يجوز بيعه وإن كان ما لا يندفع به فلا يجوز بيعه بغيره فلا خلاف مثل الأسد والذئب الجربج عفا في المنع
عطفاً على المنوع والسباع كلها إلا الهرم والجوارح طائفة كانت كالباري أو ما شبهه كالتمرد ولم يحد به فالأصل في خصوصه أن لا يندفع به ولا يندفع به
عن كونه من جوارح السباع التي علمنا مضافاً إلى الصحيح لا بأس ببيع الهرم وقيل والفائل البنا البراج وأدريس يجوز بيع السباع كلها ابتداء للانتفاع بحلها
وربها وإن حكى عن الأول منها الصدقة بغير ثمن الهرم وأنه لا يصرّف فيه بغير ذلك إلا أنه كما في من روى ذلك وعلى كل حال هو الأشبه بأصول المنهية
وفوائده المنهية للجواز مضافاً إلى الصحيح الهرم والآخر من الهرم وسباع الطير هل يندفع بها النجاسة قال نعم والخبر عن بيع جلود النمر فقال مدبره
هي قلت نعم قال لا بأس به والمراد من قرب الاستماع لجلود السباع وبيعها وركوبها يصلح ذلك قال لا بأس به لم يحد عليها والمقصود الذي
على جواز اتخاذ جلودها وركوبها المستلزم لغلوها التذكية لها فيه بطهارتها فتنفع بها نفعاً معتد به سندرج في عموم الأدلة وإطلاقيها
وما عدا النجاسة من الصدقة بغير ثمن الهرم وأنه لا يصرّف فيه بغير ذلك لو عرفت له ما أخذ وبذلك يظهر لك ما في كلام المستثنى لبعضها فضلاً عن إطلاق
عدم جواز بيعها بل عن كونه من جوارح السباع الهرم علمنا ثانياً بل قد يظهر من المصنف في الإجماع على جواز بيع الهرم وجوارح الطير بل هو ظاهر هنا ابتداء
مطلق الجوارح وإن فاقه فيه ذلك بل لعله ظن أن يصرّف في نفعه لا يصلح للصيد دون كراهة الهرم والفهد البازي نعم فيها أنه لا يجوز افتنا

في النكاح بالسباع

أحيات

في كتابه
في نفسه

منه في
منه في

الحجرات والمقاربات السباع الفضايلة والنزاهة المشتمل على محرم والمصون ما اختلفت عليه في غير ما افشاء الاعيان البهيمية الا لافادة كالحجرات
التي هي لربها الزرع والحرث والنبات وكذا محرم افشاء الموزيات كالسباع والحجرات بل في شرح الاستبانة في قوله وان سلبت من الابدان بالافعال اذ في
نحو الانقاع بالحيوات وما فيها من ضرر وبالفاسد لخبثا وبعثا وتلك هي العلة ولا بد من المناقشة بل اعلم ان البهيمية فيما سمعته من
من غير افشاء النزاهة المشتمل على محرم والمصون ما اختلفت عليه في غير ما افشاء الاعيان البهيمية الا لافادة كالحجرات
الرابع ما هو محرم في نفسه لا لغيره ولا لغيره ولا لغيره كعمل الصور المحزنة لذوات الارواح ولعل ثمة التقيد بذلك لظهور لفظ الصورة
ذلك وعلى كل حال فلا خلاف في حرمة عملها بل الاجماع يقتضي عليه بل المتقول منه مستفيض كالتصور في غير المناهي عن الحسن بن زيد عن ابيه
عن رسول الله عن الصادق وقال من صور صورة كلفه الله نيرانا يوم القيامة ان ينج منها او ليس ينج منها وفيه ان يفتش ثوب من الجحيم في الخاتم وفي غير
محمد بن مروان عن ابيه ثلثة بعد ثوب يوم القيامة من صورته ليجوز ان ينج منها او ليس ينج منها وفيه ان يفتش ثوب من الجحيم في الخاتم وفي غير
ينفخ فيها وليس يفاضل وفي صحيح محمد بن مسلم ما قال باعبد الله عن عمار بن اشعث عن ابي عبد الله في رجل باع ثوبا من الجحيم بثلثة صحاح في الدنيا
عنه ايضا اشعارا وظهر في ذلك فانه في قوله يعلمون له ما يشاؤون الى اخرها والله ما هي بما شئت الرجال والنساء ولكنهما الشجر وشبهه وكذا في
الاخر وفي غير محرم العقول وصنعة صنعة الصادق ما لم يكن فيه مثال الروح والخلخال تعلمه وتعلمه بل قد يشعر بذلك ايضا صحيح زرارة عن الجعفر
لاباس بما شئت الشجر وان لم ينفخ فيه مضمون للصبغ خصوصا بعد الخلطة انجبا ما كان من ضعفك سندا او لا كما عرفت بل لا خلاف في الصورة في
النصوص المتقدمة اذ في جملة محرم تصوير ذوات الارواح مطعنة وغير محرم بل في كل واحد من ذلك لضعف سندا او لا كما عرفت بل لا خلاف في الصورة في
ظاهر الجمع ذلك لكن في افعال ما في بعض النصوص التي قد مر في كتاب السيرة من انه لا بأس اذا غيبت رؤسها وفي اخر قطع في ثالث سرت
نوع اشعار بالصبغ كالتفصيل بالنفخ في الاخبار والاخر ونحوها ما هي ظاهري في كون الصورة جونا لا يفتن منه شيء كقول الروح بل قد يظهر من بعض النصوص
النفس للصورة في غير المناهي ذلك ايضا ومن ذلك كله فيقول في القول بالجواز في غير المحزنة الموافق للاصل والاطلاق في الآيات والروايات في الاكسبا
والشمع في طلب الرزق ما يجوز ان يكون كقوة القول بجواز التصوير لغير ذى الروح مجتمعا او غير مجتمعا لذلك ايضا وللنصوص السابقة المنجزة بالشعر في ذلك
كادت تكون اجماعا فاعل القاصي النقي من اطلاق المنع للمني عن تزويج ابونا لك فتدبر بالمتطهر والتماثل والاطلاق قول النبي صلى الله عليه وآله
منع صورة الاحياء ولا تكتب الاقنعة والاختباء المستفضة المعززة من نزل المثلثة بديا يكون فيه تماثل واضح الضعيف ضرر وقصوره
عن معارضة من جوه بل خبرنا الاول ان غير ما المحرم للاستدلال سندا فضلا عن المعارضة وما اختار عدم نزول المثلثة فمع انها محمولة على كذا
يمكن تفسيرها بانك الروح ظليته او غير ظليته على الخلاف السابق ثم ان المدار في صورة الجحيم على صحتها لاسم وتصوير البعض مع عدم صدق عليه
وكون المفصوم من اول الامر البعض خاصة لا مانع منه وليحصل الصنع من اثنين دفعة كانا مصوتين ومع الشديج ففي شرح الاستبانة ان المدار على
الاخر فلك لعل الاقوى لعل الاول ايضا اذا فرض كون المفصوم هاد ذلك من اول الامر لصدق الاستبانة اليها ومنه يظهر ما في اطلاق قوله لعل بعد
ذلك ومع التفرق بتعلق الحكم بالجامع ولو اشركت الصورة بين الجحيم وغيره انبغ التمسك ان لم يكن لاحدها ظهور فيها والظا الحاق تصوير الملك
بغيره بل قد يفهم جريان الحكم في تصوير ما يخلقه في هذه من صورته جران مشاركة للوجود في الخارج من الجحيم في كل الاجزاء دون اعدائها
واوضاعها مثلا وتصوير البهيمية والعلقة والمضغة وبقن الفر ونحو ذلك ما هو في الجحيم لا بأس بل لعله لا بأس بعدم منع الصبيات ونحوهم
من غير مكلف من العمل ايضا للاصل وغيره لكن في شرح الاستبانة ان القول بجواز المنع لا ينج من قوة هذا كله في عمل الصوامع اليها وافشاءها
واستعمالها والانتفاع بها والنظر اليها ونحو ذلك فالاصل والعوفا والاحلاقات تفتي جوازها وما يشعر به بعض النصوص من حرمة الانباء كما
عدم نزول الملائكة ونحوها محمول على الكراهة في غير ذلك خصوص ما في الترخي من افي بذلك عدا ما يحكي عن الارسل من حرمة الانباء ويمكن
دعوى اجماع على خلافه ومن ذلك يظهر لغيره ان النظر في الصورة في المرأة ونحوها مع عدم الشهوة اذا احتمال الفرق بالمحصوله وصدورها لا وجه
كما هو واضح والله اعلم ومنه ايضا الغناء بالكسر والمدكساء بالخلاف اجده فيه بل الاجماع يقتضي عليه الشبهة متواترة فيه وفيها ما دل على ان
اللهو واللغو الزور المنهي عنها في كتاب الله فينفق الادلة الثلاثة على ذلك بل يمكن دعوى كونه ضروريا في المذهب في الضربا وفي بعض النصوص
المنافرة بغير المحكي عن الغناء من عدم حرمة فيها لغيره بل يقرن بمجر خارج كالتصوير بالعود والكلام بالباطل ونحو ذلك واغرب من ذلك ان اراد عدم كون
المجر من ذلك غناء ضروريه في الفقه كالكلام اهل اللغة والفقهاء والعرف النصوص لا تنافي اجمع على انه من مقولة الاصل او كقضاها من غير خلاف
لا مخرج ولا ينافي ذلك عده من الحديث وقول الزور ونحوها ما يمكن كون المراد منه ان كل ما يعارض هذه الكيفية الخاصة كما ان لا ينافي انجمن
على ان يجرى عن اجبة المروي عن ريب الاستبانة من الغناء هل يصلح في الفقه والاصح فالاباس به ما لم يعرض به اذهوم مع وضوح نصه عن منع
غيره من جوه ودرناه على ان يجرى في المحكي عن كتابه بابل ما لم يعرض به بالمرز به فهو كما المضطرب محمول على الشبهة او على ارادة خصه من العرس في
البوسين او على ارادة التقوى بالشعر على وجه لا يصلح الى حد الغناء فيكون ذلك هو المراد من قوله ما لم يعرض به او غير ذلك مما هو خير من الطرح الذي
لاباس في التزمه اذ البت الجمل وكل غيره من النصوص التي قد ثبت منها اختصاص حرمة الغناء بالمفتون بالعود ونحوه لا مط وذلك لقوة المعان
على وجه لا يصلح ذلك ونحوه لقائسه ودعوى ان ظاهر كلام النسخ في الاستبصار ان الغناء بغيره اهل لا ينافي في نفسه وفي غيره ومن هنا كان
الاطناب في انشاء ذلك من جميع العبر ما لا ينبغي انما الكلام في منوعه ففي جملة من كتب الاستبانة في النص المشتمل على التجميع المطرب بل ربما

في الغناء

وغيره من
الاصوات

قبل ان يمشهور وفي الغناء... وكما في الاصوات الحربية وفي نهادات عند بعض كسب اللغة ترجع الصوت ومنه من انشا فون ان يمشهور وترقبه
وفي محكي ان كل من يصوت اوله فصوله عند العرب غناء وعن قول الاضاح ان الصوت المطرب من بعض ان يمشهور الى غير ذلك من كلمات اهل اللغة
التي يقطع الماهر بها لفظها يكون المراد منها بيان ان الغناء من هذا الجنس فهو لم يثبت ضرورة عدم خلوه الى الاصوات فرائد القرآن والادعية
والخطب الشعرية جميع الاعصاة والامضاء العلماء وغيرهم من مخبر مدون جميع في الجملة كما لا يخفى على من له ادق معرفة وانصافا يعلم كون المراد بكيفية
منها مكرولة الى العرب كما هي العادة في بيان امثال ذلك نعم لا عبرة بعرف عامة سواد الناس فان لا تشبه قطعاً لعدم الكيفية الخاصة من الصوت في
القرآن والادعية وغيرها المحبب غناء ونفخ لك عنها فيها وماذا ان لا تشبهه للقطع بعدم مدخله خصوصاً لفظه فيه لما عرفت ان كونه خاصاً
للصوت بل لفظ كان ودعوى التماثل في ذلك فيها وان كان غناء في غيرها الاطلاق ما دل على انهما الشامل لهذه الكيفية الخاصة بل جاء في خصوص القرآن
الاسم بالتعريف وما يقتضيه من ان الغناء فيه واخصه انما هو المصنف بحكم الترخيص امثال ذلك وليس من غناء من وجبه الحاجة الى ترجيح بل فهم
العرف في من هو العام والخاص المطلق والتقييد والالتصاق التعارض من وجهين ما دل على فضاء حاجته المؤمن مثلاً والنهي عن اللواط والزنا والكذب
وغیرها من المحرمات المعلوم بطلان ضرورة الشرع ان لا يطاع من حيث بعض ما ورد في خصوص القرآن ما لا ينبغي قصوره عن الخاصة ما دل على ان
من وجوه مطروح او قول وموضوع خصوصاً بعد قوله ما قرأ القرآن بالحقان العرب وبما ذكره ونحن اهل الصوت فانه ينبغي فهم برهون القرآن ترجيح
الغناء نعم قد جعل ارادته لخصاص الغناء بالصوت المشتمل على الحب من المدد والجمع التخذ للهو والشرح النفس والطرب كما عاينوا على لبه لولا ان
واخذوا طريقه تعريفه وعرفته بما ل الغناء بذلك بعد العلم بعدم زيادتها في المدد والجمع على ما يستعمل في غيرها مما لا يرد به اللهم كما لا يخفى والاذان
وغیرها وقد يؤيد بما ذكر في استثناء النج من ان ليس لخاص في موضوعه باعتبار مقابلة النج لغيره وماذا ان لا لعدم اتخاذ اللهو به لكنه لا يخرج
اشكال ضرورة عدم اعتياده ذلك في حقيقته وان تعاقب استلزامه محال للموالاتية كان في بعض افراد الغناء الاصوات المستعجبة والمشرقة للقرآن و
البكاء كما يستعمل العشاق في قتل المحبوب وعدم نيل المطلوب هو مع ذلك نوع من الطرب ولذا حكم على الغناء من المصريح بقاؤه من خص الطرب بالشر
وانه قول العوم والتعصن الرجوع في موضوعه الى تعريفه الصحيح الذي لا ينبغي شموله للمقامات المعلومه وشعبها المعروفة عند اهل فنائها بل لا ينبغي تناولها
لغير ذلك مما يستعمله سواد الناس من الكيفية المخصوصة بل الرجوع بقضية اجتناب جميع الافراد المشكوك في اندراجها في موضوعه وان كان الاصل يقتضيه
الاجتناب في شبهة الموضوع الرجعة الى شبهة الحكم ودعوى جوب الاجتناب هنا باعتبار كون الشبهة في ذلك الشبهة في مفهوم الموضوع لا مصداق فيه
الاجتناب للضرورة ضرورة كونه كما لا يخفى بالاجل بدفعه فانه كون الغناء من ذلك بعد معلومته جملة من الافراد المحملة تكون تمام ماهية الغناء مثلاً
عليه فيشكك في حرية الزائد وينبغي باصل البرائة التي لا يمارضه حرمة الغناء المحمل كون تمام ماهية ما في الافراد المعلومه اللهم لان من انشأ
اليقين تمام امثال هي الحرمة المنبئ شغل الذي بها وفيه منع وجوب بحصل مثل هذا اليقين في مثل هذا الفرض بعد ان لا يقين بفرضه في افراد
الشبهة كي يتجه اجتناب جميع من باب المفارقة ضرورة كون احد الحملات ابا جميع هذه الافراد المشبهة واخصها الحرمة في الافراد المعلومه كما هو واضح وكذا
فقد كره واحد ودود الرخصة في اباحة اجرة المغنبة في الاعراس بل نسب بعض شائخنا الى الشهرة ومقتضاها جواز غناء ما فيه ضرورة التلازم بين
اباحة الاجرة عليه وبين اباحة نفسه فيه بعضهم بما اذا لم يتكلم بالباطل ولم تلعب باللاهي لم تدخل عليها الرجال ولغيره بالاول والآخر لكن فيه ان ذلك
كله محرمات خارجة عنه لا تدخل فيه خصوصاً الاجنل الذي قد يؤهم اخذه من نيل الجواز وهو قول الله في صحيحه اني يصبر امر المغنبة التي تزقت
العراس ليس به باس ليست بالتي تدخل عليها الرجال وقوله في خبره ان من سئل عن كسب المغنبة التي يدخل عليها الرجال حرام والتي تدعى الى الاعراس
به باس لكن فيه انها خصوصاً الاجنل ظاهراً في المقابلة لا التخصيص معناه ان هذه اجرة محلل لا المغنبة في غير الاعراس وهي التي يدخل عليها الرجال
لا تخادع بحال للهو وح لا لانه فيما على ازيد من قوله في خبر الثالث المغنبة التي تزفت العراس لا باس بكسبها على انه لم يعلم المراد من اللعب الملاهي
كان من قبيل اللعب الدلت ونحوه ما لا يدخل فيه في الغناء فانه مضاف الى ما عرفت من كونه محرماً خارجاً وليس الاذلة ما يقتضيه حرمة الغناء حاله بل
ظاهرها خلافه ان صرح جماعة كما قبل يجوز لعبها في العرس بالذات لك لا يصح فيه ولا جلال وان كان هو لا يخرج من اشكال وان اردت به ما لم يدخله في
الغناء كما تصرناج والرواية الرافضة وتجاوز ذلك امكن ان يكون الوجه فيه في اتحاد في الخارج مع الغناء فيتم استثنائه بل وكذا الكلام بالباطل ضرورة
انك قد عرفت ان الغناء من كيفيات الاصول والكلام ليس هو الا لفظ الله هو عبارة عن الصوت في فرض ابراه بكلام باطل محرمة لكونها محرمة
في الخارج والامر في ذلك سهل اذ المراد بيان الحكم في نفسه فلا نهية اتفاق جهة الحرمة في بعض الافراد وقد عرفت ان لا قوى الجواز للصوت السابقه
المعصنة بالشهر المحكمه خلافاً للمحكمي عن المحل في الفخر بل على المص وغيره من اطلاق الحرمة من دون استثناء ترجيحاً للاطلاق انتهى وعموماً بل قبل
ان تحريم الغناء كتحريم الزنا اختباء مشاورة وادله متكثرة عبر عنه بقول الزور وهو يحدث في القرآن ونظف الروايات بانها الباعث على النهي
والنهي وكان تحريمه عطفها لا بفعل تنبيهاً ولا بتخصيصاً فيحل ما دل على الجواز على المغنبة او يطرح لكنه كما ترى ضرورة عدم كونه كذا فان الحكم
والخفة ونحوها قد حلل كثير من سببها كالتجاع وتقبيل المحبوب المحلل وضمة والمسافة معه ونحوها مما ينبغي لادراكها انشد من الغناء فلهذا
ح لا سمعها وقد عرفت اعتياد دليل الجواز في نفسه فضلاً عن اخباره فلا محيص عن مجتمعة في اعدا الاطلاق والتقييد ودعوى عدم المفاوئة
خالصة عن الشاهد كما المناقشة بعدم الدلالة باعتبار عدم التلازم بين نفي الباس عن الاجرة وبين اباحة الغناء ضرورة كون ما التزمناه من التخصيص
اسهل من ذلك لتواتر الادلة في عدم اباحة اعراض المحرمات كما هو واضح نعم ينبغي الاختصاص على خصوص المغنبة ودون المغنبة على خصوص العرس ونحوها

في الغناء

في جمع الظالمين

وبغية كما انه قد بوضوح استثناء ما بين الشهادت والفاضل والشهد والخارج احد كدعاء ليل لابل من الغناء المحرم بل بما قبل انما هو بعد
الدليل كالأصل المظبوط والنبوي المرسل انه قال لعبد الله بن رواحة حركت النوى فاندفع بنجر وكان عبد الله جديدا وكان مع الرجال وكان انجس
مع النساء فلما سمعه شيعه فقال لا تجلسوا به ولا تقربوا له فلو لم يكن ذلك لاجبار له لعدم تحقق الشهرة بل لعل المحقق خلافها وعدم معلومته كون ذلك
على صفة الغناء بل بما ادعى ان الحد في الغناء في هذه العرف وحيث يكون خارجا عن الموضوع لا يحكم ولا بأس به كما ان ما حكمه من بعضه من استثناء
مرأة الحسين ان ادعى به خروج عن الموضوع باعتبار اندراج النجس في الموضوع فلا إشكال فيه ولا كان ممنوعا لعدم الدليل الصالح وكو
معناه على البكاء المربوب في طاعة الله بمصنعه ودعوى استثناء السيرة عليه منوعة كما هو واضح ثم لا بأس بالهلهولة على الظاهر لكونها صونا من غير لفظ
والغناء من اللفاظ وما انزله المسمى بالموراثية عرفنا في مظاهر من بعض شائخنا معلومته جليلة في حال الحرب حيثما الرجال على الفناء الجليل
ثم قال المحرم اجتنابه واجتناب الرضخ والهلهولة في غير ذلك بل لعله يحرم فضلا لأنه من الهوى الباطل والحائز بجنب الشبهة خصوصا عند اشتباه
الموضوعات وقبلة انه مع فرض عدم اندراج الغناء يمكن فرضه فيما لا يدخل في اللعب الهوا مع فرض اندراج فيه فيشكل جواز فيه فضلا عن غيره
من الأحوال لا طلاق أدلة النبي بل قد اقرت بتوكيدات تقضي رادة جميع الأفراد على وجه الظاهر لأنه من العزم للنفوس في جسد والله العالم وقبلة
معونة الظالمين بما يحرم كغسل المنيعة والمراسم والارشاد ولعل المراد به بقرينة ذكر الظالمين ما يحرم من الظلم فوافق عنوان الأكثر معونة الظالمين
في الظلم بل قد يدعى بغيره كالحكمي عن بكره في ان ذلك غير محض الظالمين ضرورة حرمة اعانة كل عاص على مصيبته واحتمال رادته ذلك
الظالمين بدعوى عمده ولوللظالم نفسه كما نرى نعم يمكن ان يكون الوجه في ذلك بالخصوص بيان المراد من المستفيض والمتوار من النصوص الواردة
في النهي عن اعانة الظالمين على معونة انهم اعانته على مظالمهم وبخوها مما هو حرام في نفسه لا غيرها مما هو مباح في نفسه وان كان ذلك هو المستفاد
من جملة منها قال ابن ابي عمير كنت عند ابي عبد الله فدخل عليه رجل من أصحابنا فقال له صلحك الله انما احبنا الله انما احبنا الله انما احبنا الله انما احبنا الله
فدعى الى البناء بنسبه والنهر بركبه والسنة بصلحها فافعل في ذلك فقال ابو عبد الله ما احبنا الله انما احبنا الله انما احبنا الله انما احبنا الله انما احبنا الله
ما بين لا ينهاه الا ما دعه بفلم ان اعوان الظلمة يوم القيمة في سواد من نار حتى يحكم الله عز وجل بين العباد بل في خبر يونس بن يعقوب لا تغنم ولا
بناء مسجد وفي خبر صفوان الجمال انه عن كراهة لهم جاله لسفره ومن هنا قال العلامة الطباطبائي انه ان انفرد اجماع على هذا التفصيل والاف
الخير بط لا استفادة النصوص من المنع عن اعانته في المباح بطريق العموم والخصوص مع اعتبار سندها وموافقتها للاعتبار فان اعانته في الباطل
نفسى الى اعانته في المحرم كما اشهر الباطل في خبر لولا ان بنى امية وجدوا من كتبهم ويحجبهم الفنى وبغائل عنهم ويشهد جماعة منهم لما سئلوا عن اعانته
ولونهم الناس ما في ايديهم ما وجدوا شيئا الا ما وضع في ايديهم ولا ان ذلك لا ينفك عن البطل والركون اليهم وجب بظاهريهم كما اشهر الخبر رواه صفوان
وعنه وقد قال الله تعالى ولا تكونوا الى الذين ظلموا فاستمكم النار فكل ان السيرة العظيمة على خلاف ذلك بل هو مناف لمهولة الملة وسماحتها
وارادة البسر ضرورة عدم سوق مخصوص للشيعة وعدم تمكنهم من الامتاع عنهم بل هو مناف لما دل على محالته من وجعل عشرة معهم والمثل لهم
وجلببهم وميل قلوبهم كي يقولوا هم الله جعفر بن محمد ما الحسن ما كان يؤدبه اصحابه فالمنهج في الجمع بين الجميع تخصيص المحرم في الاعانة على
المحرم في نفسه كما في كل عاص واعاد نفسه لها من غير تفصيل بجلل ومحرم على وجهه في اعمانهم فان من علوى سوطا بين يدي سلطان جازر جعل الله
ذلك المطوب يوم القيمة ثوبا من نار يسلطه الله عليه فاعلموا انهم لا اعانته لهم من قبل الظلمهم وبفصد السمع اعلاء شانهم وحصول الاقدار على
دعيتهم وتكثير سوادهم وتقوية سلطانهم فانه لا ينبغي حرمتها اذ هو كاعانة بل هي منها في الحقيقة واما ما عدا ذلك من حياطة ثوابه وبنده
جدارا ويخوذ ذلك مما هو مباح في نفسه لم يكن في فصد الفاعل ما سمعت لظلمه جوارزه وان كان هو لا ينج من كراهة ما لم تدع الضرورة من تفصيل
بغوها البه فان القرب اليهم مطمئنة الهلاك هذا كل في ظلمة الخافقين وسلاطينهم واما سلاطين اهل الحق فالظلم عدم الكراهة في اعانهم
على المباحات لكن لا على وجه يكون من جديدهم واعوانهم بل لا بعد عدم الحرمة في جبايتهم خصوصا اذا كان الغرض صحيح من قوة كلمة اهل الحق
وعزهم والله لما اوصى نوح الناحية بالباطل المنهى عن النجس في النصوص الكثيرة والاستماع له وان يؤدى في البطل المملوكة والاجماع المحكم
عن حق لكن الجمع بين ذلك وبين ما دل على الجواز من السيرة والنصوص المستفيضة المعصدة بالحكمي من فعل فاطمة بل والفاطهيات في كراهة لغيرها
بل والحكمي في زمن النبي في المدينة من فعل بناء المسلمين بل وجازته خصوصا سلمة بنهن في نديها للوليد بل هو فدا من يندب حمزة كما ان البنا
قال المصنف في هذا رواه عنه يونس باجفرا وفتى من مالى كذا وكذا للتوابع يندبون في عشرين منى ايام منى تحمل المحرم الى النجس بالباطل والحلل
على خلافه في هذه قوله في الخبر لا ينبغي لها ان تقول هجرنا اذا جاء البطل فلا تؤذى المملوكة بالنجس وغيره لك ولعله المراد من الباطل في الفناوى
فان الحجر بالضم لا فحاش والخنا بفتح نون بعد افعال العصبية وصفاته المذمومة شرعا نحو النجاسة على بعض الناس بذكر كنههم في المحرمات من الزنا
واللواط وقتل النفوس والسرف والتهب بخود ذلك لا ما يثمل المبالغة في المدح لكن عن جماعة ان المراد به لا يجوز ذكره مثل الكذب بل من منع
انه قد يجوز او يدخل فيه ما اذا سمع صوتها الاجانب في منع حرمة ما يدخل في المبالغة منه وما لا يفصله الخطاب مع احد مما يذكر للمدح فيمنع
معه وما الاجر فليس من الغنى فيه فطما على ان يمتنع على حرمة سماع الاجانب في ذلك من غير سيرة وفيه منع كما ذكرناه في محله وخصوصا مع عدم تنبيه الانظار
وعلى كل حال فمن ذلك كله يعلم ما في محكم وان خرج من اطلاق حرمة النجاسة بل في الاول اجماع عليه اللهم الا ان يريد ما ذكرنا خصوصا بعد اجماع عن
حق على جواز اخذ الاجرة على النجس بل هو استلزام لجواز المصير به في كلام كثير بل المشهور نعم لا بعد الحكم بكراهة مطلقا لغيره بل لا بعد شدتها مع

في جمع الظالمين

في حجة
الدين

ولذلك ان بعضنا اعتدنا عليهم التمسوا بما اخرجوا البعض لاجلهم بل ما كان منها مثل الزور ونحوه من الحسن كذب الرضا لانها ليست الاماظة ونحوها
حسبوا بانها والله اعلم ومنه هجاء المؤمنين بل اختلاف ائمة فيه بل لاجماع يقتضيه عليه وهو الحق وبصافا الى بارك على حجة ائمة المؤمنين وظلمة هؤلاء
وادخال المنقصة عليه ونحوه شياع الفاحشة فيه واغنيا به والتمس عليه وعلى ان ما له ودره وعرضه محزنة وغير ذلك نعم ذلك كله على اجماع المنزلة لا ينحصر
بالهتاء بناء على كونه ذكر المعائب بالشعر كذا لك بل قبل ان يظهر القاموس النهاية والمصباح لكن من غير ضرورة على المعائب التي فيها انصافا في الصحاح وان
كان لا ينقصه بالشعر حيث قال ان اختلاف المدح ومن ذلك بفتح الاستدلال عليه بالاجماع ضرورة عدم معلومية اعقاب الشعر فيجوز ان لا يثبت
العرف على ذلك ولا ينافيه اطلاق ما في الصحاح بعد الحمال اذ ادلة لفظها لا على كذا لا على كذا ان يمكن كون المراد التمسيد بالمعائب مطلقا ما يعيبه يشبهه
سواء كان فيه او لا وجب على اطلاق حرمته من غير فرق بين الناس من جواهر او لا وغيره وما دل على جواز الغيبة للاول وانما من المختص بالذنب لا يفتقر
جواز الهجاء بعد فرض اختصاصه بالشعر ودعوى كون المعارض من وجه بناء على كون الهجاء اعم من الغيبة بعد فرض تسليمها ما يمكن ردها بنحو صحيح دليل
باعضائه بل عرضت ان لو دخل هجاء الناس في الشعر عن المنكر بحيث يوقف دعه عليه في ذلك امكن جواز رده ان فرض في الهجاء اشار شيئا في شعره فهو
لو كان الهجاء لمصلحة عظيمة او دفع مفعة من اليهود نبوة كدفع الهلكة عن نفسه او الواحدة بعد الحلو في رده بالهني عن الضأ ولو بالهجو على رؤس الاشياء
ولعل ذلك كله في جبال المداد على الشعر عن المنكر مثلا على ما دل على حرمه الهجو وهو لا يخرج من اشكال سبها بالمشبهة بعض الافراد كالاشكال فيما لو اريد من ذلك
لغير حكم لكل محرم عند القائل توقف عليه مع المنكر ولكن من المعلوم اذ اذ اعقاب الميزان كالمعلومية تفاوت حرمه الهجو في رده وضعفا بحسب حال الهجو ونفس الهجو
ونحوه ما بل في شرح الاستدلال ان كان الشعر احوذ كان الورد ان كان صحيح انشور واضمحاضا من غير هذا كله في المؤمنين اما المشركون فلا اشكال
كما لا خلاف في جواز هجوهم وسبهم ولعنهم وشتمهم ما لم يكن قد فاع شرطا او فحشا وفدا لرسول الله حسنا بهجومهم وقال انه اشد عليهم من شؤسنا
نعم لو وجب على عقبتهم لم يجرى ان كان قد نفس بناء على وجوب حرمه كتابه هو المؤمن كما صرح به الاستدلال في شرحه قال ومن كتب هجو المؤمن في ديوانه وجب عليه
كفارة هجوه وجب على الناس رده وان كان لا يخرج من اشكاله لجملة وعلى كل حال فالظالم الحاق الغيبين بالمشركين في ذلك لا يخاد الكفر الاسلام والامانة
فيه بل لعل هجاءهم على رؤس الاشياء من فضل عبادة العباد لا يمنع التوبة والى من ذلك عقبتهم الهجاء من سيرة الشيعة عليها في جميع الاعضاء والمختصا
علماءهم واعوانهم حتى ملأوا القراطيس منها بل هي عندهم من افضل الطاعات واكمل القربات فلا غرابة في دعوى تخصيص الاجماع كما عن بعضهم بل يمكن دعوى
كون ذلك من الضرورة بافضل الاضطرار من التمسيد على المقدس لا بد من ذلك في الكفاية من ان الظهور اوله تحرير الغيبة من الكتاب في السنة
للمؤمنين وغيرهم لان قولهم ولا يفتك للمكافئين والسليمة يجوز غيبة الكافر والسنة اكثرها بلفظ الناس والمسلم وهما معا شاء لان الجميع لا استبعنا
في ذلك انما لا يجوز اخذها لاختلاف فتلة لا يجوز شأنا وعرضه ثم قال في ظنه ان الشبهة فواحدة جو غيبة الخالف من جهة مذهبه لا غير انه هو كما ترى
مخالفة لما سمعت لعل صدر ذلك منه لثمة نقدسه وورعه لكن لا ينبغي على تحبير الماهر الوافق على ما نظرت به النصوص بل لو اريد من سبهم و
شتمهم وكفرهم وانهم يجوز هذه الآية واشترى الفتاوى واخرج من الكتاب ان مقتضى المقدس والورع خلاف ذلك وصلا لاية الدين اصوا واخرها التوبة
باكمل الخ لا بل في جامع المقاصد ان هذا الغيبة على ما في الاختيار ان يقول في الحجة ما يكرهه لو سمعه ما فيه ومعلوم ان الله نعم عقدا الاخوة بين المؤمنين يقول
انما المؤمنون اخوة ومن غيرهم وكيفية حصول الاخوة بين المؤمنين والمخالف بعد نوازل الروايات ونظائر الايات في وجوب معاداةهم والبراءة منهم ورجح فلفظ
الناس والمسلم يجب اداة المؤمن منهما كما عبر به في اربعة اخباء وما بعد ما بينه وبين اخا جاز انضبط الدين الطوسي والعلامة لعل وغيرهما من يرفق قلمهم ونحوه في قول
الكفار حتى وقع منهم ما وقع في بعداد ونولجها وبالجملة طول الكلام في ذلك كما ضل في الحديث من نصيب العزم الواضحا اذ لا اقل من ان يكون جواز غيبة
لجواهرهم بالنسبة فان ما هم عليه اعظم انواع الفسوق بل الكفر وان عوملوا معاملة المسلمين في بعض الاحكام للضرورة وسنرى ان المشايخ اهل الفسوق لا غيبة
لهما بخلافه فيه وفي غيره ومنه يعلم فتا ما احكامه عن الشهيد وعلى كل حال فقد ظهر لخصاص الحجة بالمؤمنين الفائلين بامانة الائمة الاثنى عشر دون
غيرهم من الكافرين والحقا لغيره ولو بانكار واحد منهم عليهم السلام انما الكلام في موضوعها وقد سمعنا ذكره في مع صدق وبغيره ما في القاموس وغايه
عابرة وذكره ما فيه من الهم ضرورة غلبه الكراهة لوسم ذلك وكذا في المصباح النبوي اغنيا به اذ ذكره بما يكرهه من العيب وهو حق والصحاح وجميع الجوين
ان يتكلم خلف انسان مستورا بما يكره لوسم في المرسى من النبي اندرون التوبة فقالوا الله ورسوله اعلم فان ذكره اخاك بما يكره قيل ارباب ان كان
في اخي ما اتول قال ان كان فيه ما نقول فقد اغتبته وان لم يكن فيه فقد بهتته ونحوه خبر وصايا ابى ذر في ثلثا ثاني لشهيد بن ان في الاصطلاح لها
فرضين احدهما مشهور وهو ذكر الانسان حال غيبته بما يكره نسبته اليه ما يهد نقصا في العرف بقصد الاستفهام والذم والثاني التسمية على ما يكره نسبته
اليه قال وهو اعم من الاول لشمول مورده اللسان والاشارة والحكاية وغيرها وهو اولى لما استقام عدم فصل الغيبة على اللسان فذكره بذكره
ايضا ويؤيد ما ذكره عايشة انها قالت قلت لعل امرأه فلما ولت اومات بيك اي فضيحه فقال اغتبته بل المعلوم ان حرمها بالقول باعقابا فاذا
السامع ما ينقصه بعيبه نفهه في ذلك وجب في حكم كل ما ينهي ذلك من الكتاب التي هي احكام اللسان والحكاية التي هي المانع في التفسير من القول والقرآن
والتلويح وغيره ما بل لعل التسمية الاول ايضا كل ضرورة اذ لا اعم من القول بالذكر في دعوى انه بمعنى القول واضحه المنع وكذا لا فرق فيما ينقصه
بين غلبه بالبدل والنسب لخلق والفعل والقول والدين والدين بالدين والتورج الدابة والدار كما اشار الى ذلك في بقوله وجوه الغيبة لغيره بذكره
في المثل والقول والمعاينة والمذهب الجمل واشباهه نعم المشايخ اخصوا الغيبة فيها كما هو صريح ما سمعته من الصحاح ولا يابى به وان كان ذكر ذلك
في حال الخصومة مساويا لغيره اشد للايداء الفعلي في السكيت ونحوها كما ان الظاهر ايضا اعقاب وجود العيب فيها والامكان بها نانا واليه وفي غيرها

والعرج والعصر ونحوهما ما اربشه وصفه به ولذلك قال النبي لعائشة لما اشارت الى فضل امرأته بيدها انك اغنيتهما نعم قد بويحوا ذكر الاوصاف
المنجوبة عند العالم بها كغيرها من اعيان الملوحة بين المتكلم والمخاطبة قد يشك في شمول ادلة المنع لثبوتها اصل حصول امر جديد يمكن مع ذلك
الاحوط ان ذلك يختص بحال الغيبة اما مع القطع به فالافق عدم الجواز ومنها ذكر من لا عقل له ولا تمييز كالحجائن وبعض طفال المؤمنين بل لعلم ليس من
الغيبه اذا كان المذكور منهم في حال لا نفس فيه عليهم به فضلا عن قصد الانقاص به ثم كذا ذكر عيوب الجنتين قبل جنونه او بعد عقله او الصغير بعد بلوغه يمكن
المنع للصدوق وعدم التكليف بها في حرم الغيبة ولذا لم يثبت اليه البت الذي حرم منه كونه يجرى حرمها في المنع مع فرض كونها بحيث تغيبه
وفي شرح الاستبانه انهما ايضا الرواية ذكره عليه وعلى مؤمن فانه يجوز لو كان معتقدا واستلزم فدعا فيه ومتهما ما لو وصل خبر امر عتبه او اكرام ضيف
او نحو ذلك فدل على بطلان الغيبة مثلا انه لا يلزم ترك العبادة لذلك مع ان من تمام الغيبة على بعض الناس وقبيلته ليس منها مع عدم قصد الانقاص قطعا كما
ان الرد في الاول ينبغي ان يكون بالبرهانية والا كان غسلا للدم بالدم ومنها ذكر اولاده وابناء بعض اصحابنا ببيانهم وخوف عليهم من الوقوع فيها هو
اعظم منه لفضاء الحكمة والسيرة به ولان النابع والفرع له حكم اخر في التاديب كما يظهر من النسخ فقلت لان قصصهم في الحقيقة راجع اليه فهو كذا لا انشا
عوب نفسه بل قد بين بان استبعاد ذلك من ادلة الغيبة ومنها ذكر العاصي المناقض شخص لم يعقبها بما يدل على رجوعه وعوده كما لا يقل عن الحرية والبر
لكن ذلك كما في الاصل لا يخرج من اشكال بل منع منه ومنها روايتها عن شخص وتكذيبه نقلها فلو سمعنا النافل مضافا او التعلق غيبة لم يدخل في المنع ومنها ذكر
عوب المملوك لا سقاط ومنها ذكر عوب المرأة في النكاح خوفا مما يترتب على التدليس في غيره لك مما لا يخفى عليك وجهه بعد الاطالة بما ذكرناه هذا كله في
نفيها اما استماعها لا للدور فلا خلاف كما لا اشكال في حرمته بل في المرسل عن النبي المسمع احد الغائبين بل عن علي السامع للغيبه احد الغائبين لكن الظاهر
ادارة معنى المسمع من ضرورة عدم تصور تخرجه في السامع اتفاقا ويجب دها مع الامكان فطبا بل في الحديث ان من غاب عن الابداع والوزر الغائبين من
وان الله يرد عن رادها الغائب من اشعة الدنيا والاخرة والظواهر المحفوظ في الله وان كانت متعلقة بالناس فكيف فيها النوبة ولا يحتاج الى التخليل من
الغائبين الخبر بان مطر عدم جبهه شرط لا يجه في السند وغيره ولما عارضه بالنسبة الاخر كما سقم فلا يصلح معارضه ما دل على اجزاء النوبة من
العاصي وان الله يغفر عن لعبه بها جميع العاصي والعقل في الناس اعم من كونه كمالا لثابت بقاؤه في الذمة الموقوف في الغيبة من الغيبة من الغيبة من الغيبة
خاص ان ما ورد عن النبي من ان كفارة الغيبة لا تستغفر له محمول على ضرب من الاستحباب وذا الفرض لا يجلب لذكره كبرية الكفارات في الغيبة
عمل بعض الناس به مع عدم صلاحه لا ثبات الوجوه مع ذلك فالاحوط لا ينبغي ذكره هذا كله في الغيبة من حيث الحكم الشرعي اما البحث فيما
من حيث اسبابها المشبهة لها وعلاجها وبيان الافراد فخصه بها في الاصل والاقوال فيقول الى كتب الاخلاق المصنفة في ذلك فلا حظ عصمت الله واما اياك
منها ومن غيرها ككتمان الكذب للحرمة من الضرورات وبزوايا اذا كان على المؤمنين ثم على المؤمنين عليهم السلام ثم على الله ثم ثبوت في البحث موضوعه
منه في غير المقام ثم قد بين انه وان كان من صفات الخير لكن يجري حكمه في الانشاء المنع عنه مع قصد الافادة واما الكذب بالافعال فلا يخرج من اشكال والادلة
والهزل من غير ضرورة ولا خلاف في حرمه ولا في حرمه من بين الشرع والشرع ثم ما يرجع الى السابغة ليس منه كما انه لا حرم فيها كان منه لمصلحة يرجع من عاينها
على ما عاتت بحسن المفسد الكائنة ولا يوجب التورع بها ولو تمكن منها للاصل وغيره ثم ينبغي الاقتصار فيه على مقدار ما يحصل به المصلحة المفروضة وكما ينبغي
بين المؤمنين بل المسلمين التي يطالب بها الثلثة او الاربعة على حرمها فخرج النكس بيا بل يحرم كل ما يؤخذ جزاء عنها بل في بعض الاقضية ما يدل على حرمته
استماعها ايضا وعلى كل حال فالمراد بها السعاية بفعل حديث كل الاخر او ما كان بمنزلة لا يباع فتنه او وحشة وعلما المرادة بقوله نعم والفتنة اكبر
من الفعل بل في الله انها من المحرمات كغيره بين المخابين وباري بين المصافين وبسبب ذلك الدماء ويهدم به الدود ويكشف به السوء وان التام اشد
من على الارض يعلم ثم قد يجوز او لا يجوز ان يباع الفتنة بين المشركين ونوعية المثبتين على المبطلين والظاهر ان خصاصها بالاقوال كما او مانا
سابقا بل يكون بالكتابة والرمز والغرض عدم اختصاصها بكون المستعمل قول او عيبا او ما يقتضي نقصا ضرورة كون حقيقتها اختفاء السر وهذا السر
على كبره كشفه وكشفه كان فالنام غرضي السابطين والوجيبين لكن قد بين اثنين سببا المتعاريين وبكلم كل واحد منهما بكلام بواضحة وان كان هو اوضح من لسان
وشرع الله له وفي يوم الغيبة يجلس الله له سابين من رادها احداهما من فناء واخر من قداسه بله بان حده ويعرف بكم الله انتم في ذلك اليوم وبين
الصدق بعد هذه المرة بفعل بوجهه ويدبر بلخرتم بما يجتمع في فرد كما انهما قد يجتمعان مع غيرهما من المعاصي السابقة وفيها تعود بالله العظيم من هذه الخصا
الذميمة وما يولد لها من الاغراض الدينية والصلوات الروحية ولقد تفضل علم الاخلاق في شرح دلائلها ورواياتها وبيان كثير من افرادها الخفية
ثاني الشهيد في مسائل في المقام لكثير من ذلك وكسب المؤمنين وشتمهم والتبيل منهم لعبر مستحقة يرجع على المفسدة من غير فرق بين الاختباء والاشهاد
الظالمين منهم والمخاضين منهم بالكبائر فان السيرة على التقرب الى الله سبحانه وان ورد ان سبنا المؤمنين فليس بل تطالب بالادلة الثلثة او الاربعة على
على حرمه ابداء المؤمن واهانت حرمته وظلمة نفس ومال او عرض وكسب المذموم بما استحقى الدم عليه نعم الممدوح كل على وجهه بين عليه فتا
واعلم بالجهل اما مع الاول بما فيه من الصفا المحسنة ودم الاخر بما فيه من صفات الدم على وجهه لا يكون خبيثة ونحو ما خلا باس به وان استحق كل منها الدم والميع
من جهة اخرى فان الله ينبغي اعطاء كل ذي حق حقه فمن لم يكن فيه صفة الدم فليس له الا الدم وبالعكس فقد لا يثبت له الحق الا من يرد عوى في حق الدم
بحر مدحه ومضى الميع بحر مدته كل ممنوعة بالسيرة الفاضلة وغيرها فضلا عن دعوى الاجماع عليها والله اعلم ومنه اي المحرمات له منها فاعلم شي
التحرر للعلل وتبليغك وعلم لا خلاف احد في جملة بين المسلمين فضلا عن غيرهم بل هو من الضرورات التي يدخل منكرها في سبيل الكافرين والكنا
والسنة قد تطالب على حرمته وان من عمل المفسدين الذين لا يفلحون بل طاهر ابره هاروت وماروت ما يقتضي كفره ماله ومعلمه واما النص في هذا

في حرم الغيبة

في الكذب

في حرمه

في حرمه

[illegible]

الاستغناء بالفلكيات

الاستغناء بالفلكيات نقطه هود عوده الكواكب وعلى الخرج القوي السماوية بالقوى الارضيه وهوالطلسمات وعلى سبيل الاستغناء بالارواح
السادسة وهوالعزائم ويدخل فيه التبرجات والكل جازي في شريعه سبيل المرسلين اما اذا كان على سبيل الاستغناء بخصوص الاجسام السفليه فهو علم الخواص
او الاستغناء بالنسب الى باضيه وهوعلم الجبل والاشغال وهذا ان لم يكن من كلياتهم الى لا يتحقق ما فيها من الاختلافات الشديده لذلك
قال الاستغناء في شريعه لا يرجع بعده الا الى العرف العام ومحصول ان عبادته من مجاديه شئ يترتب عليه آثار غريبه واحوال عجيبه بالنسبه الى العاده بحيث
الكرامات ونوهم انها من الخيرات المثبتة للنبوات من غير اشتغال بالاشغال الجبروتية ودعوات ونصوحها من المآثورات واماما اخذ من الشريعه كالعودة الى كلياتها
وبعض الطلبة فليست منه بل هي بعيدة عنه وكان غرض الشارع المنع من التدليس والتلبس في الاسباب على نحو منتهى المسببات وان حدثت الاضلال من غير
سبب مخصوص برب العالمين لكنه كما ترى لا يرجع الى محصل وان العرف العام وينبغي جميع اشياء الحصر الذي هو علم عظم طوبى الذي يكثر الشعب به في العلم لا سيما
فيه وليس مطلق الامر لغيره بل يحرقان كثيرا من العلوم كعلم الهيئة والجفر والزرعيه وهواسرار الجفر وغيرها يظهر من العالم بها بعض الآثار العجيبه الغريبه
ويكفيك ما يصفه الاخر في هذه الارض من العزائم ليست هي من الحرام قطعا هذا وقد ذكر بعضهم انهم اشياء ثابته الاول سحر الكذابين وهم قوم
يبيعون الكواكب بتعويها المديرة لهذا العالم الا انهم في ثلثه الاوكل نعمت ان الافلاك والكواكب اجزاء الوجود لذاتها وانها هي المديرة لهذا العالم
والثاني نعمته والثابته انها مخلوقة الا انها قد بدت لعدم العلة الثانية المؤثرة في وجودها فالساحر عند الغر فليس هو الذي يعرف القوى العالیه لهذا
بأنها امور كيانها ويعرف باليقين بكل واحد من اعمال السفليه ويعرف المبدأ بعد ما والعوائق بسببها معرفة بسبب الطاقه البشريه وبذلك يكون متمكنا
من سحر ذاب الجفر العاده ولعله في ذلك اشار بطليموس في قوله علم الجبروتك ومنها الفرقة الثالثة انها حادثة مسبوقة بالعدم لانها خلقت في
عالمه عتاده وفوض يد ربه هذا العالم اليها والساحر هو من عرف بالفرق السابق القسم الثاني سحر اصحاب الاوهام والنفوس الغويه وهو يكون بتجريد
النفوس عن الشواغل البدنيه وعن مخالطة المخلوق وامورهم ويحصل ان شئ ما في جميع ما يريدونها من الاشياء وتوجد صورته في ذهنها ويقتد بذلك على
الاشياء بما هو خارق العاده ثم النفوس في ذلك مختلفه فمنها الفرقة السعليه على المبدأ الشديده الانجذاب الى عالم السموات بل كانها من الارواح
وهذه لا تحتاج في التاثير بهذا العالم الى الله واداه ومنه ما لا تكون كل فتحتاج الى ضعفه ويجزئ وربما استغانت على ذلك بالوقوف على معلومه
الفاظها بل وغير المعلومه باعجاب حصوله وشبهه للنفوس جبره وربما حصل في انشاء ذلك انقطاع عن المحسوس واقبال على ذلك الفعل وجد عظمه وبقي
التاثير النفساني وما استغانت على ذلك ايضا بالدخول على الوجه الذي سمعته ايضا في الرقي وربما اشار الى ذلك في الدروس لبعض ما سمعته كما انه
اشارة بقدر الكواكب الى ما يستعمله بعض هؤلاء الكثر في تخيير بعض الكواكب التي بدخلة بعض العنابر وفرائض بعض الرقي وتعود ذلك وعلى
كل حال فالسبب في تاثير النفس في هذه الخوارق اما انها مخلوقة كذلك ولا انها اذا صفت صفات قابله للانوار الفاضله من الانوار السماويه
والنفوس الفلكيه وتنقوى بها على الامور الغريبه لا يذهب ما يشبهها اليها من النفوس لمفارقة فتناضد على الفعل الغريب وغير ذلك القسم
الثالث الاستغناء بالارواح الارضيه وهي ان انصت النفوس الناطقه بها اسهل من انصاتها بالارواح السماويه لشدة المشابهة والمشاكله
وان كان التاثير مع الانصا بذلك الارواح اعظم بل هو كالنظرة بالنسبه الى البحر وقد قالوا ان الانصا بها يحصل باعمال سهله فليس من الرقي والنفوس
والجبروت وهذا النوع هو المستعمل في العزائم وعمل السحر الجبروتي القسم الرابع التضرعات والاضداد التي لا يتكاد اهلها في رؤيه الساكن يتحرك وبالعكس
والصغير كبر وبالعكس فالمشعب اذا في بطنه على شئ يشغل اذهان الناظرين به وبأخذ عينهم اليه حتى اذا اطمان باستغراق نظرهم على شئ اخر
شديده وبذلك يحصل عند الناظر امر عجيب سبب الاستغناء بالاعراض والسرعة المبرورة وهذا هو المراد من قولهم ان المشعب اذا اخذ بالعبث لا
في الحقيقة باخذ بالعبث الى غير الحقيقة التي يقال وكلما كان اخذه للعبث والخطو وجذبها الى شئ مفضوه افوق كان اخذ في عمله كما انه كلما كانت الاحوال
التي يقيد حسن البصر نوع من انواع الخلل اشد كان هذا العمل احسن مثل ان يجلس المشعب في مكان ضيق جدا او مظلم كك او ذي لوان مشرق فيقيد
البصر كل لا يخلو الا القسم الخاص بالاعمال العجيبه التي تظهر من تركيب الالات على الهندسة ثارة وعلى ضروره الحلا اخرى مثل تصوير قاف
يقفل احدهما الاخر وتصوير فارس على فرسه يده بوق كلما مضت ساعة من النهار ضرب البوق من غير ان يمتد احد ومنها الصور التي تصورها الروم واهل
الهند حتى لا يفرق الناظر بينهما وبين الاشياء حتى يصورونها ضاحكة وباكيه وحتى يفرق فيها وبين ضحك السرور وضحك الحزن وضحك الشامت
ومن هذا الباب ما يصنعون قفا لساعات بل قيل كان سحرهم فرعون من هذا الضرب كما انه قيل ان من هذا الباب علم جبال الاثقال بالرخيفه
القسم السادس الاستغناء بالادوية المزيلة للعقل والدخن المسكرة فانه لا سبيل الى انكار الخواص القسم السابع يغلق القلب كالأدوية المسكرة
انعرف لاسم الاعظم وان الجني يطعونه ويتقادون له في اكثر الامور فاذا كان السامع لذلك صنعتم العقل قليل التمييز اعتقد ان حق وغلق قلبه
بذلك وحصل له خوف وعجب حتى ضعف فؤاده الحساسه ويمكن السامع بذلك من فعل ما يشاء القسم الثامن السعي بالهيئة والتفكير من وجوه
خفيه لطيفه وهذا شائع في الناس لكنه بعد الاغضاء عما في ذكر بعض هذه الاسماء لم يستغفروا انك يا نور الهبة والبغضاء وربط الجبل عن
امرته ومخوذ لك ما صنعه سحر النجاشه عارة بن ولبدل المنفق الزين في احليله فصارع الوحوش ولم ياتس بالناس حتى ان قريشا لما احالت
في قبضه اضطرب بين ايديهم حتى مات وغير ذلك من اشياء السحر وانواعه ومن العلم ان لما سأل الزين عن السحر ما اصله وكيف يفقد الساحر على ما
يوصف من عجائبه وما يفعل قال ان السحر على وجه شئ منها بمنزلة الطب كان الاطباء وضعوا لكل داء دواء فكذلك علماء السحر احثوا لكل صفة
افتر لكل صفة سفا وكل معنى حيلة ونوع منه اخر خطفة وسرعة ومجادبة وخفة ونوع منه ما اخذ اولياء الشياطين منهم قال من اين علم الشياطين

[illegible]

وَبِالْحَمْدِ لِلَّهِ

الحمد لله

كتاب النجاة

المنجى الظاهر في انفسه مضافا الى ما سمعته من نصير بعض كونه من مناسير بل شرح الاستاذ بعد الحكم بان فيها من الفصح رائد على الملاحة في
 كتاب الاستاذ بها من عظم الله وقال لا بعد القول بغير جميع الافعال الغربية المستندة الى الاسباب الخفية وبنها عند الشبه كالجوار هي احداث
 خالات لا وجوها في الحس والناظر في شئ اخر ولعلها من البحر وشبهه وانما علم النجوم قد يظهر من الكتاب السنة صحتها الجمل نحو قوله ففطر نظرة في البحر
 فقال اني سقيم على احد الوجوه فيها واظهرها وقوله والثاني عاين غرقا فالدبر ان امرافا اقيم بواقع النجوم وغير ذلك وخبر بان بن تغلب لم يردى عن
 الاصلح قال كنت عند السيد الله اذ دخل عليه رجل من اليمن فسلم ودعا عليه ابو عبد الله فقال له امرجا يا سعد فقال الرجل بهذا الاسم سميتني اتي
 وما اقل من يرضى به فقال له ابو عبد الله صدقت يا سعد المولى فقال الرجل جعلت فداك بهذا كنت الي فقال ابو عبد الله لا خير في الله ان الله
 تبارك وتعالى يقول في كتابه ولا تاتوا بالانبياء بشئ اسم القسوى بعد الايمان ما صاها منك يا سعد فقال جعلت فداك انا من اهل بيت نضر في
 لا يقال ان احدا باليمن اهل بالنجح متا فقال ابو عبد الله فلم تقصضوه المشري على منوه الفرد وجهه فقال اليما لا اذكر فقال ابو عبد الله صدقت
 فما اسم النجم الذي اطلع هاجت لابل فقال اليما لا اذكر فقال ابو عبد الله صدقت فما اسم النجم الذي اطلع هاجت البصر فقال اليما لا اذكر
 فقال ابو عبد الله صدقت فما اسم النجم الذي اطلع هاجت الكلاب فقال اليما لا اذكر فقال ابو عبد الله صدقت في قولك لا اذكر فما راجع عند
 في النجوم فقال اليما في نجر فقال ابو عبد الله لا تغفل هذا فان نجم امير المؤمنين وهو نجم الاوصياء وهو النجم الثاقب الذي قال الله في كتابه فقال اليما
 فما معنى الثاقب فقال ان مطلقه السماء السابعة وثقب بنجر حتى اضاء في السماء الدنيا فمن ثم سماه الله النجم الثاقب ثم قال يا اخا الرب عندكم عالم
 قال اليما نعم جعلت فداك ان في النجوم من النجوم كل واحد من الناس علمهم فقال ابو عبد الله وما يبلغ من علم عالمهم قال اليما ان عالمهم ليزجر الطير في
 الاثر في ساعة واحدة سيرة شهر للراكب المحدث فقال ابو عبد الله فان عالم المدينة اصل من عالم البحر قال اليما وما يبلغ من علم عالم المدينة قال ان علم
 عالم المدينة ينمو الى ان لا يقف الاثر ولا يزجر الطير ويعلم ما في اللؤلؤ والجمهر الشمس تطلع اثني عشر رجلا واثني عشر رجلا واثني عشر رجلا
 فقال اليما ما ظننت ان احدا يعلم هذا وما يدرك ما كنهه قال ثم قام اليما في حجر سيد بن جبيل المرومي فيه اية قال استقبل امير المؤمنين دهقان
 دهقان القري فقال له بعد الشهادة يا امير المؤمنين شاحست النجوم الطالعات وتناحت السقوف النجوس واذا كان مثل هذا اليوم وجب الحكيم
 الاختفاء ويومك هذا يوم صعب فلما انقلب فيه كوكبان وانفجج من برجك النيران وليس الحرب لك بمكان فقال امير المؤمنين ويحك دهقان المحدث
 المنبئ عن الاثار المحدث من الاقدار ما قصه صاحب الميزان وقصه صاحب السرطان وكم المطالع من الاسد الساعات من الحركات وكبر بين السرى و
 الدار في قال سأنظر واوما يبدى اليك والخرج منه اسطرلابا ينظر فيه فبسم صلوات الله عليه وقال انك ما حدثت البارحة وقع بيت بالصين النجف
 برج ماجين وسقط سوسرند في ارض بطريق الروم بارمينية وفقد يان الهوى بابل وهاج النمل يورق النمل وملك ملك اميرية كنت عالما
 بهذا قال لا يا امير المؤمنين فقال ليبارحة سعد سبعون الف عام ولد في كل عالم سبعون الف الف سنة عموث مثلهم وهذا منهم واوما يبدى اليك
 بن سبعة المحدث لم وكان جاسوسا للجراج في عسكر امير المؤمنين فقل للملوك ان يقول خذوه فاخذ بنفسه فمات فخر الدهقان ساجدا فقال امير
 المؤمنين الماروك من عنى النوف قال بل يا امير المؤمنين فقال انا وصاحبى لا شرق ولا غرب نحن ناشئة العظماء اعلام الفلك اما اولئك انفجج
 من برجك النيران فكان الراجل يحكم على لا على امانوره وخبائه فنتك واما حريقه وخبائه فذ صبي في هذه مسئلة عميقة احبها ان كنت سائبا
 ورواه بشر بن فليس بعد بطريق اخو قال كنت كثيرا سايرا امير المؤمنين اذا الى وجه من الوجوه فلما افضد النهران وصرنا بالمدائن وكنت يومئذ
 صائرا اذ خرج اليه قوم من اهل المدائن من دهانهم معهم ياذن فوجدوا بهاهدا في اليه فقبلها وكان فيمن للمناه دهقان من دهان المدائن يد
 بسيفه كانت القري يحكم به فيما مضى ورجع الى قوله فيما سلف فلما بصير امير المؤمنين قال له يا امير المؤمنين انرجع عافصا قال ولم ذلك يا
 دهقان قال يا امير المؤمنين شاحست النجوم الطالع فخص اصحاب السقوف ولزم الحكم في مثل هذا اليوم الاستخفاء والحجس وان يومك هذا يوم صعب
 فداقن فيه كوكبان قتالا وشرفيه بهرام في برج الميزان وانفجج من برجك النيران وليس الحرب لك بمكان فبسم امير المؤمنين ثم قال اليها
 الدهقان المنبئ عن الاثار والمحدث عن الاقدار ما نزل البارحة في اخر الميزان واتى نجم حل في السرطان قال سأنظر ذلك واستخرج من كبر اسطرلابا
 ونفوسا قال له امير المؤمنين انت مسير الجار يايت قال لا قال فانت تفضي على الثاينات قال فاجري عن طول الاسد وتباعده من المطالع المريج
 وما الزهرة من النوايج والجوامع قال لا علم لي بذلك قال فها بين السرى الى المدائن ما بين الساعات الى المجزات وكبر قبل شعاع المبدئ وكبر قبل
 القبر في الغدوات قال لا علم لي بذلك قال فها بين السرى الى المدائن ما بين الساعات الى المجزات وكبر قبل شعاع المبدئ وكبر قبل
 دور بالنج وطغ جبر نديبت نهدم حصن الاندلس وهاج نمل الشبح وانهدم مرايا الهند وفقد يان الهوى بابل وهرم بطريق الروم بارمينية
 وعنى هب عموديا وسقطت شرفات القسطنطينية فها المراتب بهذا المحدث وقال الذي احدثها شرفها او غريبها من الفلك قال لا علم لي بذلك
 قال فها علمت انه سعد اليوم اثنان وسبعون عالما في كل عالم سبعون منهم في البر منهم في البحر وبعض في الجبال وبعض في الغمام وبعض في الميران
 وما الله اسعدهم قال لا علم لي بذلك قال يا دهقان اظنك حكمت على ان المشي رجل لما استنالك في الغسق وظلمت شعاع المريج وتبقيت
 في البحر وقد تافضل جرم يجر في ربيع الفرونة لك ليل على استخفاف في الغلاف من البشر كلهم يولد في اليوم والميلة وموت مثلهم واشارة
 حاسون في عسكره لمعونه فقال وموت هذا صميم فانه منهم فلما قال ذلك فخر الرجل انه قال خذوه فاخذته بشي يعلبه وتكسرت نفسه في صدق
 فمات لوفته فقال يا دهقان الماروك عنى النوف في غابة النصور قال يا دهقان انا محب لك اتي وصيبي ههنا لا شرق قرون ولا غرب قرون انما

جمع
 النجاة
 في
 كتاب النجاة

قال ويا كوكبا في شفق حال الظلمة يا نافع قال لا علم لي بذلك

عن ناشئة القطر ما دعت الله لبارئ افلح من رجا النيران فذا كان نجيبا تخم لي لان نوره وضياءه عنك فلهذه ذاهب عني باد هفان هذه فضبه
عبر فاحبه ما ولد لها ان كنت حاملا بالاكوار والادوار قال ابو علي في ذلك اعلم انك تحصى صفود الفضة في هذه الاجرة ومضى امير المؤمنين ع فخر اهل
النهران وعاد بالفضة والظفر فقال له هفان ليس هذا العلم ملك ابي اهل زماننا هذا علم مادته من لسان بل رواه الاصمعي بن بشار بطريق ثالث وال
سهل وجر يونس بن عبد الرحمن قال قلت لابي عبد الله جعلت ذلك اخبرني عن علم النجوم ما هو قال هو علم من علم الانبياء قال قلت كان علي بن ابي طالب
يعلم فقال كان اعلم الناس به وقبر زياره عن ابي بصير عن ذكره قال كان قد علم نوره نوح بالنجوم والنجار المروني البحار وجدته في كتابه عن قبل علي بن ابي طالب
هل كان النجوم اصل قال نعم نبي من الانبياء قال له فوزه انا لا نؤمن لك حتى تعلمنا بدء الخلق واجاله فادعى الله عز وجل الى عمامه فامطرتهم حول الجبل ماء
صافيا وادعى الله الى الشمس والقمر والنجوم ان يخرجني ذلك ثم ادعى الله الى ذلك النبي ان يرتفع هو وقومه على الجبل فارفعوا على الجبل فقاموا على الماء
حتى عرفوا بدء الخلق واجاله بحار الشمس والقمر والنجوم وساعات الليل والنهار وكان احدهم يعلم نبي موت ومضى عرض من ذاك الذي يولد له ومن ذاك
لا يولد له ففوقك برهمن من دهرهم ثم ان داود فالتهم الى الكهنة فخرجوا الى داود في القتال من لم يحضر اجله ومن حضر اجله اختلفوه في بيوتهم فكان يفضل
من اصحاب داود ولا يفضل من هؤلاء احد فقال داود ربنا فالت على طاعتك وبطانة هؤلاء على معصيتك فيفضل اصحابي ولا يفضل من هؤلاء احد
فادعى الله عز وجل ان كنت صلتهم بدء الخلق واجاله انا اخرجوا اليك من لم يحضر اجله ومن حضر اجله اختلفوه في بيوتهم فمن ثم يفضل من اصحابك ولا يفضل
منهم احد قال داود ما رتب على ما اعلنتهم قال علي بحار الشمس والقمر والنجوم وساعات الليل والنهار قال فدعى الله عز وجل ففضل الشمس عليهم فتراد
في النهار واختلفت الزيادة بالليل والنهار فلم يعرفوا قدر الزيادة فاختلف حسابهم قال علي ع فمن ثم كروا النظر في علم النجوم ورواه ايضا في الدر المنثور
نعم زاد فيه ان النبي المذكور كان يوشع بن نون وعنه صاحب كتاب النجوم ان ازركان نجما القمرد فقال له يوما القدر ايت في النجوم امر محجبا قال وما هو قال
رايت مولودا يولد في مائة يكون هلاكك على يديه ولا يلبث الا قليلا اخبرني بحار قال فنجيب من ذلك ثم قال له هل حملت النساء قال لا فنجيب الرجال عن
النساء ولم يدع امرأة الا جعلها في المدينة قال فوقع ازرك على اهل فحملت بارهم فظن انه صلحهم فاسل الى قوايل ذلك الزمان وكن اعلم الناس بالجنين
فظن انهم ما في الرحم اظهر فطن ما نرى في بطنها شيئا قال وكان مما اوتي من العلم ان المولود يسبح في النار ولم يوت ان الله سينجيه منها وفي البحار
رويت هذا الحديث عن ابيهم اخرا عن ابي بصير عن ابي عبد الله من اصل فري على هرون بن موسى النعماني وقد رواه ايضا باسبط من ذلك على بن ابراهيم
في تفسيره ورواه ايضا ابو جعفر محمد بن جبر الطبري في الجزء الاول من تاريخه وعبه الله الراوي في كتاب قصص الانبياء والتعليق في تفسيره وغيرهم من العلماء
كما انه تضمنت كتب التواريخ وغيرها الاخبار بنبوة موسى ورسالة النجوم وكذا انبينا وظهور العرب على القمر كما لا يخفى على من لاحظها وفي نسخة
الرحمن بن سنان ان ابي عبد الله جعلت ذلك ان الناس يقولون ان النجوم لا يجل النظر فيها وهي نجيب فان كانت خسر يديني فلا حاجة لي في شيء يضربني
وان كنت لا اضرب يديني فوالله اني لا شئها واشئها النظر فيها فقال له ليس كما يقولون لا تضرب يديك ثم قال انكم تنظرون في شيء كثيره لا يدرك ولا يلمس
لا ينفع به تحسبوا على طاعة الله قال الذي كره من المشرك الزهرة من قبة قلت لا والله قال افندي كره من الزهرة والقمر من قبة قلت لا والله قال
افندي كره من الشمس ومن السكينة من قبة قلت لا والله ما سمعته من احد من النجيبين فطال افندي كم من السكينة وبين اللوح المحفوظ من قبة قلت
ما سمعته من نبيهم طال ما بين كل واحد منهما الى صاحبه سبعمائة سنة ثم قال يا عبد الرحمن هذا حسنا اذا احسب الرجل ووقع عليه عرف الفضة
الرخ وسط الاجرة وعد ما غر فيها وعد ما خلفها وعد ما في ايامها حتى لا يخفى عليه من فضة الاجرة واحدة وعن السديد بن طاووس
انه روى هذا الحديث صحيحا في المصنفات والاصول قد رواه محمد بن عبد الله في ابيه ورواه محمد بن يحيى اخو مفلس عن حماد بن عثمان وموسى بن جابر بن صالح
ابي عبد الله قال سئل عن النجوم فقال ما بعلمها الا اهل بيت من العرب واهل بيت من الهند وقبر محمد بن سالم ايضا قال ابيهم يقولون النجوم اصح من
الرويا وذلك صحيح حين لم يرد الشمس على يوشع بن نون وعلي امير المؤمنين ع فلما رآه الله عز وجل الشمس عليها اصل فيها علماء النجوم وقبر هشام الخفاف قال
قال لي ابو عبد الله كبرت برك بالنجوم قلت ما خلفت بالعرف انص بالنجوم معنى فقال كيف ودان الفلك عندكم قال فانه زنت فلنستوف من راسه
فادريها قال فقال لي ان كان الامر على ما نقول فما بال نبات النش والقمريين لا يرون بدورون يوما من الدهر القبله قال قلت هذا هو
شيء لا عرفه ولا سمعنا احدا من اهل الحسنا يذكره فقال لي كم السكينة من الزهرة جزء في ضوئها قال قلت هذا والله نجم ما سمعته به ولا سمعنا احدا من
الناس يذكره قال سبحان الله فاسقطهم بخبره فاسقطهم فكم الزهرة من القمر جزء في ضوئها قال قلت هذا شيء لا يعلمه الا الله عز وجل قال فكم
جزء القمر من الشمس ضوئها قال قلت ما عرف هذا قال نعم صدقت ثم قال فما بال السكينة في البقيا في هذا حاسب في هذا حاسب في هذا حاسب في هذا حاسب
بالظفر وبجهد الصلح بالظفر بلطفيا فيهم احدهما الاخر فابن كانت النجوم قال قلت لا والله ما اعلم ذلك قال فقال ان اصل الحسنا عن
ولكن لا يعلم ذلك الا من علم ما لبس الخاف وفي المحكي عن زياد الحكمة عن ابي الحسن الرضا ع قال قال ابو الحسن سهل كيف حسابك للنجوم فقال ما بيني وبينها
شيء الا وقد علمته فقال ابو الحسن كره لنورا الشمس على نورا القمر فضل درجة وكره لنورا الشمس على نورا القمر فضل درجة وكره لنورا الشمس على نورا القمر
فضل درجة فقال لا ادري فقال له ليس بك شيء هذا اليس وفي خبر الريان بن ابي الحسن انه حضر عند الرضا الصباح بن بصير الهندك وسئل عن علم
النجوم فقال هو علم في اصل صحيح ذكر ان اول من تكلم به ادم ع وكان ذوا القرنين بهما ما هو اصل هذا العلم من عند الله عز وجل ويقال ان الله بعث
النجم اليك فقال له المشركي الى الارض في صورة رجل فاني بلدا ليعلمهم فلم يستكملوا ذلك فاني بلدا الهند فعلم رجلان منهم من هناك صاعدا ليعلم
بهما او فلما قال قوم هو علم من علم الانبياء مخصوص به لا سببا شئ فلم يسدرك المنيح الدقيق بها فتاب الحق بالكذب وقبر عثمان بن ابي عبد الله

كتاب النكاح

كتاب النكاح

من النساء بالرجال وفي حديث آخر يخرجهم من بيوتهم فانهما قد تفرقا وعزل الله بينهما بالانكاح الساقط عن علي قال كنت مع رسول الله جالساً في المسجد
اثناء رجل ينادي فلم عليه فرددته ثم اكتبه رسول الله الى الارض يسير ثم قال مثل هؤلاء في امي لم يكن مثل هؤلاء في امي الا عذبت قبل الساعة وفي
خير يخرجني من ردي في اصل الى سبيل المصطفى قال رسول الله لعنة الله ولعنة الملائكة على رجل نكح امرأة نكحت ورجل نكح ورجل نكح بعد نكحي
ورجل جلس على الطريق يسلمني ابن السبيل ولعل في السند والمن من الفصول يخرجني من البيت ولا يخرجني من البيت انما باختلاف الاحوال والحال باختلاف
ملابس النساء والرجال فقد يختلف حال المرأة وحال الفقراء وحال ارباب الرتب وهذا ما لا يخفى في كل فقه شرح الانكاح انما يجب عليها انكاح الزوجين
ولها العمل بما جاز لكل من الزوجين وهو جسد ما لا ينفك فواضح اما الاول فللمقطع يكون مكلفاً باحد الامرين ولا يتم العلم بامتنان الا باجتناب الزوجين
وللمقطع بمقتضى الحر في الفضل الاول وهو الحج بين الزوجين ولو شافنا فبغير شك كل منهما متفرد بالحرية ضرورة كونهما شبيهة بالحرية فلا يرجع لاحد على
الاخر بخلاف الثاني الذي هو مشترك لزوجين الرجل والمرأة والله اعلم الخامس ما يحرم النكاح ما يجب على الانسان فعله عيناً كان كالصلوة والصوم
او كفاً كالتسليم الموقوت وكيفيةهم ودينتهم بل باختلاف معتد به فيه وفي ذلك انما المشهور عليه لقوله في الحكمي عن جميع البرهان كان دليل الاجماع
بل عن غير ان عليه الاجماع في كل جماعة الا في واحدة وهو ان لم يجز لامتناعه ذلك الاختلاف في العمل المتغير فيه اذ هو مع ان غير ما فيها لا يمتنع فيه التمسك
من الواجب كالدين ونحوه ومنفوض بالمسكن في المنع ضرورة كونه الاجارة مؤكدة له باعتبار شبيهها بالوجوب باقية وما في شرح الانكاح من ان المنافاة
بين صفة الوجوب والملك ذاتية لان المملوك والمسكن لا يملك ولا يستحق ثباتاً ولا ان الاجارة لو تعلقت به كان للسلطان سلطان عليه الاجارة ولعل
على نحو سلطان الملاك وكان له الابراء والافالة والنكاح لم يكن للزوجة فدره على التسليم وفي الواجب يمنع ذلك وهو في العيني بالاصل والعارض واضح
واما الكفائي فلا يمتنع بغيره فلا يدخل في ملك اخر ولعدم نفع المسكن فيما يملكه ويستحقه غيره لا يمتنع له قوله انما يملك تلك منفعت المملوك
لك او لغيره ولان الظاهر الدخول في عموم المعاملات في الكتاب السنة فيبقى على اصل عدم الانتفال عن الحالة الاولى اذ فيه لا مانع من منع استبا
الوجوب كما يقتضي صحة نكاح الزوجين بالملك والامر والامر بالسيد بغيره هو كك بالتسليم استبا الملك ولا يمتنع فيها ههنا والسلطان من حيث الاجارة
بالبراء والافالة ونحوها متحقق ههنا والاجارة فدره على التسليم في الواجب التي لا تغيب فيها التمسك ونفعها حاصل للغير كاحكام الاموات ونذر ضمانة التمسك
لزيد مثلاً ونحو ذلك بل جواز اخذ الام الاجرة على ارضاع الولد للباسع وجوبه عليها كاستحقاق اخذ العوض عما يهدى المضطر من المال وما يهدى الوهي
عوضاً عن عمله اوضح شاهد على عدم منافاة صفة الوجوب للنكاح بل هو مقتضى القواعد والضوابط جوازها بل على وجوب بدل المال والعمل بين يدي على
لعضلها القاضي عنها انما اذ ارضع مدم ظمير دليل الوجوب المجانية اذ كما ان الاذن الشرعي في الاموال والافعال لا ينافي في ضمان كل الامر الشرعي بل على
او العمل لا ينافي في ضمان الفلج القول بعدم المنافاة ذال انهم لو حصل مانع خارجي كالجمع بين العوض والمعرض عنه ونحوه مما يكون المعاملة بغيره عبثية ولو
من جانب واحد فمما جادل على الوجوب كونه بصفة المجانية المحرم المنع ودعوى ان كل واجب ان كان مورده عبارة بنفع الغير كك واضعة المنع ضرورة نفع
القواعد للوجوب من حيث الاجارة مثلاً دون وجوب غيرها وذلك نظير اشتراط طهار الجسد والعبد لا مع فرض ثبوتها بسبب غير شرط وبذلك يندفع
الاشكال باعطاء الاجرة في الوجوب الكفائي الصناعي حتى في مثل الطباية ولا حاجة الى التزام في جلد بان الحكم مخصوص بالوجوب العجائي وفي غيره كالتسليم
ذلك بالدين ونحوه ما صرحوا بعدم اخذ الاجرة عليه مع انه ليس من العباد في شيء ولا الى التزام عدم اخذ الاجرة عليه الا في حال عدم وجوبه لقيام الغيرة
مثلاً والصناعات في كل فطر قد وجد من يقوم بها فلذلك جاز اخذ الاجرة وان الاجرة على الجسد لا يجوز اذ اعلم وظن فليمن من فيه كفاية وان الوجوب من لا يجب
عليه صلا ومقتضى عدم جواز اخذ الاجرة مع عدم القيام بل بشكل في حال القيام بعد تعيين الفرد الواجب له بسقط التمسك في الواقع من غير مقتضى حجج
اخذ الاجرة عليه على ان ما دل على الاجارة في الجسد مطلق لا اشار فيه الى شيء مما ذكره من التمسك فليس هو الا لما ذكرناه من عدم المنافاة وانه قد علم في الاذن
كون الجسد من الاضال القابلة للتبابة فالمكلف مخير بين ان يجاهد عن نفسه ويكون هو احد افراد الكفاية او يجر نفسه فيكون نائباً وبصيرته من غير احد
افراد الكفاية الذي يسقط عنهم الوجوب عن الغير فله جيداً فانه قد سبق نافع وقد سلف في الجسد ما يترك ذلك ولا الى التزام عدم وجوبها الا بالشرط فهي عليه
غير واجبة من غير فرق بين الاضال وعدمه وكذا بذل المال المضطر اذ هو مع انه ممنوع في الاضطرار ضرورة وجوبه ليعيد له وان استمر الى اذن القاضي
في الذمة مناف للصريح كلامهم في الاول فانهم قد صرحوا بان الصناعات ونحوها من الواجبات الكفاية وان كان لا ينج من اشكال ولو سلم فالمراد منه وجوب
وجود العارفين بها لا انه يجب عليه العمل وقد دفع بانه لا مانع من ذلك ضرورة توفيق النظام عليه كما ارموا اليه بقوله نعم نعمنا معبثكم بكم
في الحجة الدنيا ورفقنا بضعكم فوق بعض وجوب استحقاق بضعكم بضعاً سخرى ولا مانع بالوجوب مع العوض فله الى ان الاصل الجسد لا مانع من غير
او اجمع ولا الى غير ذلك من التمسك ان الذي من الرضا في نكاحها باني نظير الخفيين باعترافه من عدم المنافاة بين صفة الوجوب واستحقاق العوض الموقوت
على الرضا في صورة قيام الغير والتقدير ببلية المثل في صورة عدم كيد المال المضطر لا ينافي في ذلك بغير وجه واحد عدم جواز اخذ الاجرة على
في المخرج حتى حكى الاجماع عن جماعة بل في شرح الانكاح ان دعوى المحصل غير بعيد عند المحصل اذ اصل لما ذكرناه من ضرورة الادلة في وجوب هذه الاعمال
بما لا ينافي في المنع اذ قد عرف ان محل الجسد في الدليل انبته والحرم النكاح لكن للظهور المبرور لا المنافاة المذكورة التي قد عرفت
استفادها وانه لا فرق بين الوجوب المستند في المباح والمكروه في ذلك فاما كانه المما له فيه فغيره ولو لغو المنفعة للسلطان فيكون جامعا بين العوض
والمعرض عنه او ظهر من الادلة شرعية على المجانية لم يصح النكاح الا في غير ما كانت الضوابط وعمل في احترام عمل المسلم وماله كره وعرضه والوجوب
والاستحقاق الانبته في ذلك نعم المستحب لا يقع له الا التواكب والزيادة وفرازة القران ونحوها يترتب حصة الاستحقاق عليه وعلى صحة النيابة فيها

كتاب النجاة

من عمل بذلك وكذا وموتوا معه عن بعض مسئلة عن بيع المصاحف شرائها فقال لا تشترى كتابا لله ولكن اشترى لحدود الورق والدفين وقل
اشترى منك هذا بكذا وكذا ونحوه مضمين عن علي بن عبد الله بن عثمان قال سئل عن شراء المصاحف فقال اذا اردت ان تشترى فقل
اشترى منك ورقا وادبره وعمل بذلك وكذا ونحوه جازح المدافعي عنه ابي في بيع المصاحف قال لا تباع الكتاب لا تشترى وبيع الورق والادبره
الحديث وخبر سماعة بن مهران قال سمعت ابا عبد الله يقول لا تباعوا المصاحف ان بيعها حرام قلت فما تقول في شرائها قال اشترى من الدفين و
الحديث والغلاف وابان ان تشترى من الورق وفيه القران مكتوب يكون طيبا حراما وعلى من باع حراما وعلم من ذلك قال في شرح مجمع بحسب
دوننا لا بد لكونه منافقا لظاهر الخبر الاخر الدال على عدم جواز بيع الورق وفيه القران مكتوب كما ان الخبر منافق للخبر السابق الدال على جواز ذلك اذا كان
المقصود بالبيع باعد الكتاب اللهم الا ان يحمل على ارادة شراء الورق قبل ان يكتب بها على ان يكتبها يكون العقبه منصفه منصفه الموردا للبيع ومورد الالاس
بغيره قوله وما علمت بذلك اخره عدم صلاحه العمل مورد البيع فلا بد من تنبيه على الاجابة اللهم الا ان يراد منه ما عدا الكتاب مع حمل لفظ
الشراء على معنى الصلح ان اردت غير هذا الاحتمال ولكن المجمع كما ترى والتحقيق الجواز لاطلاق الادلة واطلاق كثير من الفتاوى في مفا: كشرائط البيع وغيره
حتى مسئلة بيع المصحف من الكافرين كلهم هناك باطلا في شامل الجواز بغيره من المسلم غير تعييدا بالالاف بل السيرة الفاضلة في شاهد على ذلك
ودعوى انها على البيع ولعله لا لان دون الكتاب كما ترى فانه لا ينبغي ملاحظة الكتاب في بديل الشراء فلما انما هو الاوصاف كالصنع ولا ينافيه
امكان لا اذا لم يعد مكان منه خصوصا في بعض افرادها او قلنا بكونه جزء من البيع باعتبار اجزاء المدا المكيفة بهذه الكيفية فنكون كبشة الدارين
مثلا الداخلية في البيع تبعا لانها كالوصف للبيع ايضا بل ربما قيل ان تصد البيع للورق المكتوب فربما يجرد عن الكتاب بغيره يمكن بل مقتضا عدم دخولها
في الملك ولا يستحق صفحا ولا ارشاد الويان عيبه فباللذات من بيع الكافر على هذا الفرض اللهم الا ان يقال بالدخول في الملك تبعا او بوضع يد المشتري
بعد اعراض البايع او نحو ذلك مما لا يليق بالفتية التامة للنصوص المزبورة التي تبين ان هذا الاستصحاب وان المراد منه عدم مقابلة الشئ في صورة اللفظ
للكتاب بل يحمل في وقت الادوات او نحو ذلك مما لا ينافي فيه بالشئ للفتوش التي هي اسم كلام الله تعالى فاعلموا ان تشترى بايات الله فليلا
وعن مسانيدنا في المصاحف في الابن ان كما اورد في خبره سماعة وعثمان بن عيسى دون اصل المعاملة من قوله ان المصحف الاحلى من شرائه النفوس دون الجسد
والورق والجسد والعقل انما تباع المصحف وقال عبد الرحيم سئل عن شراء المصاحف بغيرها فقال انما كان بوضع الورق عند المنبر وكان ياتي المنبر والحاج
فلم ياتر ان شاء او جيل منخرق قال فكان الرجل ياتي فيكتب من ذلك ثم اشترى وابتدعت فافترق ذلك فقال لما ان اشترى احب الي من ان يبعه قلت
فما ترى ان اعطى على كتابه اجر قال لا بأس ولكن هكذا كانوا يصنعون وقال ابو بصير سئل عن شراء المصاحف بغيرها فقال انما كان بوضع
الغاية والمنبر قال كان بين الحائط والبرق فدرج من شاه ورجل وهو خرف فكان الرجل ياتي فيكتب البقرة ويحرق فيكتب السورة كل كانوا اشترى وابتدعت
ذلك فقلت في ترى في ذلك قال اشترى بحسب الى من ان ابصره وهما مع ذلك انما على ما قلناه من الجواز لان ايضا على استعماله في ذلك الزمان والكان
ومنه يعلم ما بهما سمعته من بعض من مع الصحابة في خبر عبد الرحمن بن ابي عبد الله ايضا ان عبد الله بن الحارث اراد ان يكتب مصحفا فاشترى ورقا من
عندها ودعت جلا فكتب على غير شرط فاء طعن من فرغ خبير بنار وانما لبيع المصاحف لاحد بها وهو ان ايضا على كون السيرة في هذا الزمان حاشا
في زمانهم فكانوا في من الاجماع ولعل الفتية الماخذ اعطى النظر في بعض من المقام وفي الاصول والعوائد بقطع ما قلناه خصوصا اذا اخبر عنهم
بقولهم وما علمت بدهاء وتوهم اشترى بحسب الى من ان ابصره بل لعل استعمال هذه الصورة في كتب الحديث ونحوها ما يرجع الى ولها الله الذي كلامهم كلام
الله لا يخ من رجحان بل وكتب لفظه ايضا التي يرجع ما فيها اليهم بنوع من الاعتبار وما يؤيد ما ذكرناه ايضا ضرورة الدين على جواز بيع الكتب المضممة للاديات
وان كثرت مع ان ذلك المنع لو صح لكان عاما لا خصوصية له في المصحف ما بعد قوله في خبر عثمان بن عيسى لا تشترى كلام الله وفي خبر سماعة لا تشترى كتاب الله
المعلوم كون المراد منه لا تشترى سم كلام الله من غير فرق بين قليله وكثيره وكونه مجعولا او مفرقا لئلا يباس بالحكم بكونها بغيرها وشراؤها كما اتفق به من الصحابة
في مصابيح اللهي المزبورة في الخبر السابق المعلوم ضرورة ما سمعته من جوه بل الاولى ترك الاشتراط في الاجرة على كتابه الخبر المحمول على ذلك بغيره
الباس عن الاجرة على كتابه في الخبر الاخر المصنف باطلا في الادلة وعموما وفيها وكذا بكونه نفعيا بالذهب للورق لا يصلح وحرية بعضهم وبذلك اصل
وان النص لا يصلح للخبر وما ورد في الخبر المجمع العشر بالذهب المكتوب في سورة بالذهب لانه صفة شيا الا كتابه القران بالذهب قال في المجمع
ان يكتب القران الابال سود كما كتب اول مرة والله اعلم واما المكروهات فكثير فذكر المصنفها هنا ثلثة الاول ما بكونه لا ينفى المصحف او مكروه ظاهر
كالصرف لله لا لاجل صاحب من ارباب وبيع الاكفان الذي يترابها الربا وبيع الطعام الذي يورث الى الاحتكار وجب الغلاب ولسبب الوجهة من العبد
والرفيق فان شمل الناس من باع الناس واتخذوا الذبح والنضرة الله قد يورث مساواة في القلب اغنيا الاتخاذ منعه وحرية من جبر يكون صيرفتا
وبيع اكفان ومناط او نخاسا وجراد معشيتا المجمع وانما حصل الاجرة بغيره خصوصا على دفع احتمال كراهته وطو كرهته كان فلا خلاف اجماع في شئ من ذلك و
النصوص به مستنبضة وقد عرفت معها المصانيع ايضا معللة له بانها بغيره من ائمة ائمة المجرة اي بان يتوزن بمر ما يلزمهم من الاخر او باراء الممثلة
اي بان يثبت على قلوبهم من الرزق عن المجمع قال الله تعالى ان على قلوبهم ما كانوا يكسبون وبارك الله في رزقهم وادناهم ثم ان ظ الاصحاح
انما ورد من قبلها بذلك جازح في الحكم والمقتضى فلا يرفع الكراهة مع فرض عدمه لكن في خبره من الصخر قلت لا يجمع حديث بلقيش عن الحسن
البصري ان كان حقا فانا لله وانا اليه راجعون قال وما هو قلت بلقيش ان الحسن كان يقول لو غلام ما غفر من الشمس استغل بجائط صبيرو لو نفرت
كبد عطا لربس من راضته ما وهو على بخلاف وفيه نيت المحي ودمي منه جحي وعرفي قال فجلس ثم قال كذا الحسن خذ سواء واعط سواء

من عمل بذلك وكذا وموتوا معه عن بعض مسئلة عن بيع المصاحف شرائها فقال لا تشترى كتابا لله ولكن اشترى لحدود الورق والدفين وقل
اشترى منك هذا بكذا وكذا ونحوه مضمين عن علي بن عبد الله بن عثمان قال سئل عن شراء المصاحف فقال اذا اردت ان تشترى فقل
اشترى منك ورقا وادبره وعمل بذلك وكذا ونحوه جازح المدافعي عنه ابي في بيع المصاحف قال لا تباع الكتاب لا تشترى وبيع الورق والادبره
الحديث وخبر سماعة بن مهران قال سمعت ابا عبد الله يقول لا تباعوا المصاحف ان بيعها حرام قلت فما تقول في شرائها قال اشترى من الدفين و
الحديث والغلاف وابان ان تشترى من الورق وفيه القران مكتوب يكون طيبا حراما وعلى من باع حراما وعلم من ذلك قال في شرح مجمع بحسب
دوننا لا بد لكونه منافقا لظاهر الخبر الاخر الدال على عدم جواز بيع الورق وفيه القران مكتوب كما ان الخبر منافق للخبر السابق الدال على جواز ذلك اذا كان
المقصود بالبيع باعد الكتاب اللهم الا ان يحمل على ارادة شراء الورق قبل ان يكتب بها على ان يكتبها يكون العقبه منصفه منصفه الموردا للبيع ومورد الالاس
بغيره قوله وما علمت بذلك اخره عدم صلاحه العمل مورد البيع فلا بد من تنبيه على الاجابة اللهم الا ان يراد منه ما عدا الكتاب مع حمل لفظ
الشراء على معنى الصلح ان اردت غير هذا الاحتمال ولكن المجمع كما ترى والتحقيق الجواز لاطلاق الادلة واطلاق كثير من الفتاوى في مفا: كشرائط البيع وغيره
حتى مسئلة بيع المصحف من الكافرين كلهم هناك باطلا في شامل الجواز بغيره من المسلم غير تعييدا بالالاف بل السيرة الفاضلة في شاهد على ذلك
ودعوى انها على البيع ولعله لا لان دون الكتاب كما ترى فانه لا ينبغي ملاحظة الكتاب في بديل الشراء فلما انما هو الاوصاف كالصنع ولا ينافيه
امكان لا اذا لم يعد مكان منه خصوصا في بعض افرادها او قلنا بكونه جزء من البيع باعتبار اجزاء المدا المكيفة بهذه الكيفية فنكون كبشة الدارين
مثلا الداخلية في البيع تبعا لانها كالوصف للبيع ايضا بل ربما قيل ان تصد البيع للورق المكتوب فربما يجرد عن الكتاب بغيره يمكن بل مقتضا عدم دخولها
في الملك ولا يستحق صفحا ولا ارشاد الويان عيبه فباللذات من بيع الكافر على هذا الفرض اللهم الا ان يقال بالدخول في الملك تبعا او بوضع يد المشتري
بعد اعراض البايع او نحو ذلك مما لا يليق بالفتية التامة للنصوص المزبورة التي تبين ان هذا الاستصحاب وان المراد منه عدم مقابلة الشئ في صورة اللفظ
للكتاب بل يحمل في وقت الادوات او نحو ذلك مما لا ينافي فيه بالشئ للفتوش التي هي اسم كلام الله تعالى فاعلموا ان تشترى بايات الله فليلا
وعن مسانيدنا في المصاحف في الابن ان كما اورد في خبره سماعة وعثمان بن عيسى دون اصل المعاملة من قوله ان المصحف الاحلى من شرائه النفوس دون الجسد
والورق والجسد والعقل انما تباع المصحف وقال عبد الرحيم سئل عن شراء المصاحف بغيرها فقال انما كان بوضع الورق عند المنبر وكان ياتي المنبر والحاج
فلم ياتر ان شاء او جيل منخرق قال فكان الرجل ياتي فيكتب من ذلك ثم اشترى وابتدعت فافترق ذلك فقال لما ان اشترى احب الي من ان يبعه قلت
فما ترى ان اعطى على كتابه اجر قال لا بأس ولكن هكذا كانوا يصنعون وقال ابو بصير سئل عن شراء المصاحف بغيرها فقال انما كان بوضع
الغاية والمنبر قال كان بين الحائط والبرق فدرج من شاه ورجل وهو خرف فكان الرجل ياتي فيكتب البقرة ويحرق فيكتب السورة كل كانوا اشترى وابتدعت
ذلك فقلت في ترى في ذلك قال اشترى بحسب الى من ان ابصره وهما مع ذلك انما على ما قلناه من الجواز لان ايضا على استعماله في ذلك الزمان والكان
ومنه يعلم ما بهما سمعته من بعض من مع الصحابة في خبر عبد الرحمن بن ابي عبد الله ايضا ان عبد الله بن الحارث اراد ان يكتب مصحفا فاشترى ورقا من
عندها ودعت جلا فكتب على غير شرط فاء طعن من فرغ خبير بنار وانما لبيع المصاحف لاحد بها وهو ان ايضا على كون السيرة في هذا الزمان حاشا
في زمانهم فكانوا في من الاجماع ولعل الفتية الماخذ اعطى النظر في بعض من المقام وفي الاصول والعوائد بقطع ما قلناه خصوصا اذا اخبر عنهم
بقولهم وما علمت بدهاء وتوهم اشترى بحسب الى من ان ابصره بل لعل استعمال هذه الصورة في كتب الحديث ونحوها ما يرجع الى ولها الله الذي كلامهم كلام
الله لا يخ من رجحان بل وكتب لفظه ايضا التي يرجع ما فيها اليهم بنوع من الاعتبار وما يؤيد ما ذكرناه ايضا ضرورة الدين على جواز بيع الكتب المضممة للاديات
وان كثرت مع ان ذلك المنع لو صح لكان عاما لا خصوصية له في المصحف ما بعد قوله في خبر عثمان بن عيسى لا تشترى كلام الله وفي خبر سماعة لا تشترى كتاب الله
المعلوم كون المراد منه لا تشترى سم كلام الله من غير فرق بين قليله وكثيره وكونه مجعولا او مفرقا لئلا يباس بالحكم بكونها بغيرها وشراؤها كما اتفق به من الصحابة
في مصابيح اللهي المزبورة في الخبر السابق المعلوم ضرورة ما سمعته من جوه بل الاولى ترك الاشتراط في الاجرة على كتابه الخبر المحمول على ذلك بغيره
الباس عن الاجرة على كتابه في الخبر الاخر المصنف باطلا في الادلة وعموما وفيها وكذا بكونه نفعيا بالذهب للورق لا يصلح وحرية بعضهم وبذلك اصل
وان النص لا يصلح للخبر وما ورد في الخبر المجمع العشر بالذهب المكتوب في سورة بالذهب لانه صفة شيا الا كتابه القران بالذهب قال في المجمع
ان يكتب القران الابال سود كما كتب اول مرة والله اعلم واما المكروهات فكثير فذكر المصنفها هنا ثلثة الاول ما بكونه لا ينفى المصحف او مكروه ظاهر
كالصرف لله لا لاجل صاحب من ارباب وبيع الاكفان الذي يترابها الربا وبيع الطعام الذي يورث الى الاحتكار وجب الغلاب ولسبب الوجهة من العبد
والرفيق فان شمل الناس من باع الناس واتخذوا الذبح والنضرة الله قد يورث مساواة في القلب اغنيا الاتخاذ منعه وحرية من جبر يكون صيرفتا
وبيع اكفان ومناط او نخاسا وجراد معشيتا المجمع وانما حصل الاجرة بغيره خصوصا على دفع احتمال كراهته وطو كرهته كان فلا خلاف اجماع في شئ من ذلك و
النصوص به مستنبضة وقد عرفت معها المصانيع ايضا معللة له بانها بغيره من ائمة ائمة المجرة اي بان يتوزن بمر ما يلزمهم من الاخر او باراء الممثلة
اي بان يثبت على قلوبهم من الرزق عن المجمع قال الله تعالى ان على قلوبهم ما كانوا يكسبون وبارك الله في رزقهم وادناهم ثم ان ظ الاصحاح
انما ورد من قبلها بذلك جازح في الحكم والمقتضى فلا يرفع الكراهة مع فرض عدمه لكن في خبره من الصخر قلت لا يجمع حديث بلقيش عن الحسن
البصري ان كان حقا فانا لله وانا اليه راجعون قال وما هو قلت بلقيش ان الحسن كان يقول لو غلام ما غفر من الشمس استغل بجائط صبيرو لو نفرت
كبد عطا لربس من راضته ما وهو على بخلاف وفيه نيت المحي ودمي منه جحي وعرفي قال فجلس ثم قال كذا الحسن خذ سواء واعط سواء

كتاب النجاة

فان حضرت الصلوة فادع ما يذكرك والخص الى الصلوة اما علمت ان اصحاب الكهف كانوا صابرين ولذا خصوا من اخري المتأخرين الكراهة فمن لم يارض لتلاوة
 منه دون من امنها بالانتماء الصلوة بغير الحيات او بالوزن او نحو ذلك ولا يات في خصوص اصلها ما غيره من الصنائع المنزوعة فلا لانها مقتضية الحصول
 تلك الاختلاف اريد به كراهة ولا سبيل الى التمسك منها بخلافه بل يظهر من المتن وما شابهه ثبوت الكراهة في كل مقتضى البقاء الى احد الطرفين وكان له اخذه
 ما ذكره النص من التغليب بالامور المنزوعة هذا لا يخفى عليك اخبرني في عاقبة الاول منها اما محبة الوباء ونحو الغلاء فقد جزم في ذلك بحزمه ولا
 يخفى من نظره ما يبع الرفق فالظاهر ان كراهة كراهة ذلك لان المراد بالشرقة المحرقة البركة لا ان المراد حصول الشرقة بهم على وجهه من غير محرم ولا كان من غير
 واما فتاوة القلب التي هي عاقبة الفتنة وثبوت البعد عن حجة الله فهو مكره وهذا في ذلك ايضا في بعض الاحكام لتغليب بيع الطعام بعدم السلا
 من الاحتكاك وهو مكره او محرم فيلحق باحد الوصفين قلت تغليب بذلك لا ينافي تغليب في الغلاء في اخره وقد جزم وهو محرم كاعرف والامر سهل
 والثاني ما يكره لصنعة كالتساجع التي يراعيها كراهة لا خصوص في بيع الرفق فتكون مقابلة للحياكة بناء على انها تنجس غيره ولا انها اعم منها ما يطبق
 اتحاد المراد منها فتكون مدلوله للنصوص المشبهة على ذلك هذه الصنعة والنوعان حتى ورد في بعضها النهي عن الصلوة خلف الحائك بل ورد ان ولده
 لا يجزى سبعة اطن نحوها وورق ولذا انما يمكن ان يكون المراد من هذا الخبر بالخصوص حائك الكلام كما اورد في تفسيره ابن جرير عن محمد بن ابي
 ذكر الحائك هذه انما يعلمون فقال انما ذلك الكذب على الله ورسوله وعلى كل حال هو غير مناف لما دل على النهي عن هذه الصنعة في غيره
 من النصوص التي لا تحتمل التناول بذلك ولا فرق في افرادها بعد صدق استاهانها في الظاهر رجع لبيع الخوص ونحوه منها فانه كان عمل بعض الانبياء و
 الاولياء بل لم يضر من دج في حلق الحياكة وكما ان الحياكة فقيدها المص وجماعها اذا اشترط الاجرة على العمل المضبوط بالمدد او بالمدد ومقتضا
 عدم الكراهة اذا لم يشترط بل قيل ان الممنوع من كلام الاصحاب بل هو مخرج الرخصة ومحكي المنع قال في الاجز كسب الحجام اذا لم يشترط حلال طلق واما اذا
 شرط فانه يكون مكرها وليس محظورا عما لا اصل له لعل القول الله لما سئل ابو بصير عن كسب الحجام فقال لا بأس به اذا لم يشترط ودولة ايضا في خبر سماعة
 السخت اورد كثره منها كسب الحجام اذا اشارط ولو شق زذارة سئلت اباجفر عن كسب الحجام فقال مكره له ان اشارط ولا بأس عليك ان اشارطه
 وثما كسبه وانما يكره لا بأس عليك لكن قد يشترط الا ان كراهة كراهة من صحيح لجلبي عن ابي عبد الله ايضا ان رجلا سئل عن كسب الحجام فقال لا ينجس
 فقال نعم فقال اعلنه اباه ولا تأكله وخبرنا عنه الله هو مشبه وعلله لئلا يطلو في اللغة فيجعل التقييد في النصوص المنزوعة على شدة الكراهة مؤيدا
 ذلك بالشامخ في اولى السنن اللهم الا ان يكون ان ذلك ليس باولى من حمل الكتب الخبرين على ما اخذ بالشرط لا مطلقا لما خذ ولو على جهة الكراهة لا بل
 ضل الحجام بل ينبغي القطع بعدم كراهة ذلك مع فرض عدم استحقاق الحجام الاجرة شرعا لغيره بالعل مع استحقاقه لأمره بالعل مثلا الا ان الشرط
 مستحق خصوصا او مطلقا لاجر فهو محل الاشكال ولعل القول بعدم الكراهة فيه لا يخفى من وجهه بل مفهوم الشرط السابق المنزول عليه قول الله في خبر
 معونه لما سئل عن كسب الحجام فقال لا بأس به وانما كرهه على زيادة ما عدا عدم الحرمة التي يباينونها بعض الناس كما يروى في خبر حنان بن سدير قال
 دخلنا على ابي عبد الله ومعهان فدا الحجام فقال له جعلت فداك اني اعمل عملا وقد سئلت عنه غير واحد فرغوا اني على مكره واحب استئذ فدا
 كان مكرها انما نهيت عنه وعملت غيره من الاعمال فاني منه في ذلك الى قولك قال وما هو قلت حجام قال كل من كسبك باين اخي ويصدق منه
 وبيع وتزوج فان بقي الله فداخيم واعطى الاجر ولو كان حراما ما اعطاه لكن يرجع ذلك ما سمعت من تقبيد الامتناع والامر سهل بعد القطع بانقضاء
 الحرمة نصا وفردا لا اصل وغيره بل يمكن القطع بعدم كراهة فعل الحجام مع عدم اتخاذه صنعة ومكسبا كما لا يخفى على من لاحظ النصوص في الفتاوى
 اللهم الا ان يكون ذلك لصنعة العمل نفسه المنبئ عن نائبة طبع العاقل كاعتنا بفهم ايضا من مثل المشي هذا كله بالنسبة الى الحجام اما المحجور فلا
 يكره له مشارطته كما سمعته في الخبر السابق بل الظاهر كراهة تركها لغيره من العاملين بالاجرة وبما انصروا اجنابا معا على كراهة فيها لو كان
 المشروط والمعامل للاجرة المحجور واما الحجام فلم يصد منه الا الرضا بما شرط له المحجور من غير شرط معه لكن قد يشك في ذلك ما من مثله بعد شرط الحجام
 فان المراد به مطلق ذكر الاجرة معينة كانت او غير معينة والله العالم واما التمسك بغيره في العمل بان باجته مع ضبطه بالمرء والمرات المبينة
 او بالمدد او بغير الاجارة فلا خلاف في اجرة في كراهة كسبه من يرضى له المرسل في الفقه نهى رسول الله عن عيب الفحل وهو اجرة الضرب لكن في
 الحدائق الظان هذا التفسير كلام الصدوق الذي يرد في الباقى في الاجابة حكى عن الاربعة سبل في نسبة هذا المرسل الى واژه المحجور قال وحي بعضنا لاعتنا
 عليه في شخص خبرين اي خبر حنان بن سدير عن الله قال فيه قلت له جعلت فداك ان لي تبا كرهية ما تقول في كسبه قال كل كسبه فانه حلال لك والماس
 يكرهونه قال حنان قلت لا شيء يكرهونه وهو حلال قال تغيب الناس بعضهم بعضا وجميع معونة بن عمار فان فيه قلت فاجر النور قال ان العبد
 ثعالبه ولا بأس به وفيه انه لا دلالة فيهما على عدم الكراهة المتشاع بها التي يكفي فيها المرسل السابق المفتوح به بين الاحتياط بل يمكن استفادة الكراهة
 منها ايضا بقريته تغيب الناس نحوه ولا ينافيه في لباس المحجور على ارادة بيان عدم الحرمة المنقولة عن بعض الامامة نعم لا كراهة فيما كان بطريق
 الاملاء والاكرام عوضا عن ذلك لعدم صدق التمسك به بعد فرض عدم الاجارة ونحوها كما هو واضح والله العالم والثالث ما يكره لظن
 الشبهة ككسب الصبيان المجهول اصله لما يدخل في الشبهة الناشئة من اجرائه على ما لا يحمل لجملة او علمه بارفع القام عنه ما لو علم كسبه من محل
 فلا كراهة وان اطلق بعضهم بل قيل الاكثر كما انه لو علم تحصيله او بعضه من محرم وجب اجتناب علم منه واشبهه وحمل الكراهة نكسب المحجور
 براء هذه منه او لصبي بعد رفع الحجر عنه وكذا الكلام في كسب من لا يجنب الحرام لظن في الشبهة فيه ايضا ولعل من ذلك يعلم جواز تناوله ما في
 هذا الصبي للولي ما دون بل الظاهر الحكم بمالكه لزم مع فرض احوال تلكه له بجائزة ونحوها فتح يده كبد البائع في الحكم بمالكه ما فيها لغيرها وان

انما كراهة كسبه

لا بأس به

كتاب النجاة

وسوس به بعض الفاسدين من المعاصرين والله العالم وقد ذكره التجارة والاكتساب اشياء اخرى ذكر في ابوابها ان الله تعالى ما اذ لك مما لا دليل على نجاة
او مرجح فيه فتباح منساروا لغيره من كاهن واضع الله تعالى على الايدي لا يجوز بيع شيء من الكلاب بلا خلاف بل الاجماع بضمه عليه النص
بالخصوص فضلا عما في النجاسات والحرمات وكذا التسليم دالة عليه الا ما خرج بالدليل منها ككلب الصيد بلا خلاف عند بل الاجماع بضمه عليه
بل المحكي منها مستفيض او متواتر كالنصوص في اعراضها من المنع منه واخرج الضعيف كضعف تخصيص الجواز في المنفعة وبها السلوق منه وهو المنسوبة
ففيه باليمن ضرورة مخالفة للاطلاق نصوص الجواز ومما اذ اجاب عنه واضعف منه ذلك ان استثناء الاسود اليهم منه كما في الاستكافي مع انه لا يخففه
وفي استثناء كلب الماشية عنها او غيرها والزرع وان لم يكن في حابط والحائط وان لم يكن فيه زرع خلاف وزود منساروا ما سنعرف ولكن الاشبه
باصول المذهب قواعد جواز بيعها ككلب الصيد لا التبع وفاقا لا يبي على اجارة المبطون وتتم ولزود وكشف الرموز ولف كره وتزود والبصرة
والاصلاح وشرح دوتس والمنة وحواشي الشهيد والمفسر والمذهب البارع والتفيع وايضا النافع وجامع المقاصد وقاية المرام ولكل وضحة وجمع
البرهان وشرح الفقيه الجليلي على ما حكى في بعض اقسامه على رستم وطوق على اثنين منها غير قاص بعد الاجماع بضمه عليه على عدم الفرق بين الثلاثة
كما شهد له نسبة القول اليهم في الاربعة من غير احد من الاصحاب مع ان ابا علي منهم قال في بعض كتاباته لا يبي في الكلاب الا كلب الصيد والحارس فلا يبي
الشهر على الجواز بل بما حكى عن اجارة كره الاجماع عليه بل على كل اذ لم يملك الخلاف في ذلك الا في الشجر في غيرة وتجارة طوق والغنية والفقرا
ويجوز بيعه وبعض ما خرى للمناظرين من لا يبي بوفاءه بخلافه فخص الجواز بكلب الصيد والسلوق منه ويمكن ان ادعوا منه المثال بذلك لكل ما يبي
به منفعة محالة بل في ديات الاول وكل اى يمين من التلف على مسلم شيئا من سباع الطير وبيعها ما قد جعل للمسلمين لا انتفاع به كالبازي والصفر والكلب
السلوق وكلب الحائط وكلب الماشية والتميد وما اشبه ذلك كان عليه غير قيمته جبابهم الثلاثة الا الكلب خاصة فانه قد وظف في السلوق المعلم للصيد
اربعون دهما وفي قيمة كلب الحائط والماشية عترون دهما ونحوه في النهاية وربما اشترى لاجل المسلمين لا يجوز البيع الكلب هو احد افراد الانتفاع وط
مع انها من جبابهم في كتاب الاجارة فان فيها يبي اجارة كلب الزرع والماشية كما يبي بيعها البش في جبابهم ما يقتضي خلاف ذلك قال في الاول
على ضربين احدهما لا يجوز بيعه بحال والاخر يجوز ذلك فيه فاجوز بيعه ما كان معلما للصيد وركبان كلب الماشية والحائط مثله لك وما اذ ذلك فلا
يجوز بيعه ولا الانتفاع به وما يجوز بيعه يجوز اجارته لان احدا لا يفرق بينهما ويجوز اقتناء الكلب للصيد وحفظ الماشية وحفظ الزرع بلا خلاف وكل
يجوز اقتناؤها لحفظ البهائم ولعله عامل بالرواية المروية خصوصا مع ملاحظة كلامه في الاجارة وقال في المحكي عن الثاني يجوز بيع كلب الصيد اذا كان
معلما ولا يجوز بيعه لغير المعلم على حال واستدل بالاجماع والاختصاص وظاهر التفصيل في الكلاب المغارفة استعمالها في الصيد خاصة كالسلوقيات و
البو حجابيل المعلم بها وغير المعلم يجوز بيع الاول منها دون الثاني وسنعرف قوة اراة ذلك من النصوص ايضا لان مراده من غير المعلم ما يشمل الكلاب الثلاثة
خصوصا مع ملاحظة كلامه في الاجارة بل يؤيده ان ابن ادريس لم يملك الخلاف عنه فيها بل حكاه عن يروى قال ان رجعا عنه في مسائل خلافه وعن القاضي انه قال
في باب الاجارة مثل ما في طوق ابيه واما الغنية فظاهرها اراة المثال من كلب الصيد قال فيها واشترطنا اى في ضابط ما يجوز بيعه ان يكون منفعا به
نخراما لا منفعة فيه كالخشنة وغيرها وشيئا يكونها مباحة تحفظ من المنافع المحزنة ويدخل في ذلك كل نجس لا يمكن نظيره الا ما اخرج الدليل من بيع
الكلب المعلم للصيد والزينة النجس ضرورة ظهورها في اراة جواز بيع كل ما ينفع به منفعة محالة ولا يبي حصونها في الكلاب الثلاثة اذ خلافه في
جواز اقتنائها والانتفاع بها لذلك فاختصر الخلاف المحقق في المص وابن عمه مع انه زود فيه في النافع وقال هنا نعم يجوز اجارتهما وقد عرفت انه في
ومحكي قال ان احدا لم يفرق بين البيع والاجارة ولذا استدل في التبع على الجواز بانه يجوز اجارتهما بانفاق الشيخ ايضا فيجوز البيع لعدم الفرق
بل استدلاله على محكي حواشي الشهيد بان من قال يجوز في كلب الصيد قال بالجواز فيها لان السوء وهو المنفعة المحالة موجودة في الجميع وهو مؤيد لما
قلناه من عدم تحقق الخلاف او عدم العبرة به وفي كره ان سوغنا البيع في كلب الصيد وسوغنا فيها لذلك ايضا وهو مؤيد ايضا بل قد بين باوليتها منه
في ذلك ما عتب اعظم الانتفاع بها بل قيل ان جملة من البلدان لا يستقيم مواسمهم وزرعهم وبياتهم بل فيها مضاعفا الى انه مقتضى الضوابط الشرعية
المستقاة من اهل الله البيع واوقوا بالعقود وتجارة عن تراش الناس على مواهم اذ خلافه في انها مملوكة ولا تملكها غرامات ويجوز اجارتهما
وهيها ووقفها والوصية بها وان تكون مملوكة للنكاح وعوضا للمخ بل يجوز ان يكون ثمنها في الاجارة وغيرها بل ان كان المانع يقتصر في المنع على
ما اشترطه من النصوص انما يجوز كونها ثمن البيع اذا انما عن الترخا لا عن ان تكون هي ثمنها لغيرها الى غير ذلك من احكام الملك والملكية في العين
والمنفعة فاخرج خصوص البيع من بينها محتاج الى دليل صالح فاهل الحكم به على ذلك ولعل الادعوى دالة عليه النجاسة والحرمات ونصوص ان كلب
سحت وخصوص صحيح في مسلم وعبد الرحمن عن ابي عبد الله ثمن الكلب الذي لا يبيد سحت وخصر العار في سلة ايضا عن ثمن الكلب الذي لا يبيد سحت
واما الصبور فلا بأس وجوز ايضا عن ثمن كلب الصيد قال لا بأس بتمه والاخر لا يجل ثمنه وخبره الاخر عنه ابي جعفر حديثا ان رسول الله قال ثمن
الحمر ومهر البني وثن الكلب الذي لا يبيد سحت وخصر العار في سلة ايضا عن ثمن الكلب الذي لا يبيد سحت واما الصبور فلا بأس بالجميع كما
زود في الاول فخصر خضعت القول والاجاعات المحكية على عدم جواز الانتفاع بالتبع ونحوها مما لا تشمل للمقام فطعا بعد ما عرفت من ان مقتضى
البحث في خصوص البيع والصلح دون باقي التملكيات العينية والمنفعة فضلا عن الانتفاع بل في خبر الخلف المروي ما يقتضي جواز بيعه لقوله في ضابط ذلك
كل ما فيه مصلحة من مصالح العتاي ماله به عنها كما ان قوله اذ حرم شيئا حرم ثمنه دال على جواز بيعه ضرورة كون المراد منه ما قد ساء سابقا من نجس
المسايق العائنة للشي لا يخرج من منفعة من مناصه الذي لا يملك عنه عاليا لاشياء ومن المعلوم هنا حلية المنفعة العائنة المرادة من الكلاب الثلاثة

واما نصرة ثمة من المصنف في الاعضاء عن سندها ولا جابر وذكر بعض اعلم اراة الكرامة من البحث بالنسبة اليه مع كرامة الحجة ونحوها لا يراد بها الا
 فضيلة هامة وان ثمة الكلي في الجملة بحيث يبرهنه عدم استثناء كلب الصيد المتفق عليه منه واما النص من قوله فيها كلب الصيد فيع ما هذا الاول منها ولا يحل
 بل المرفوع من كلفه وحده فتوى الشيعين باطلا في الخصص الحكم عند ما بالسلفي محمله لما سمعته من قول من ارادة التفصيل في كلاب الصيد بين
 الصيغ منها وعدم بل على هو لفظ الصيغ وبسطا وبصيدة بها بل ولفظ الاخر خصوص مع ملاحظة الشهرة التي عرف بها على انها لا دلالة فيها الا بالمر
 او الاطلاق الذي يمكن تخصيصه بقبوله بمسألة المفيد ما عرفت والمعتد بما سمعته مما يقتضيه الجواز بل وبما في الصحيح لا خفي الكلاب الا كلب صيد وما شبه
 ومحملي القول في خبر طويل فجاء الذي باقته الكلاب التي ينفع بها فاستثنى كلاب الصيد والماشية والحيت والاذن اخذها باعتبار اظهرها في انحاء
 الجمع الاحكام ولا اقل من ذلك كله يحصل ضعف في ارادتها في الاطلاق المرفوع في حق من ماضى على الجواز بل لا يجزى من ارادته في خبره بصناعة الفقه
 على الفروي بالحكم المرفوع الخالف للضوابط الشرعية لشد الخلق للاطلاق الذي عرفت حاله ومن الغريب استنباس بعض الناس للحكم المرفوع بام الولد
 والحرة الوفتة نحوها مما يجوز الانتفاع بها دون بيعها مما ثبت له ذلك بادل فاهر صالحه للخروج بها عن ذلك على ان الوفتة المحررة لا يجزى عليها
 اكثر احكام الملك من الهبة ونحوها كما ان من الغريب ما ذكره من انه لا يلزم بين الاجازة والبيع ولا بين الملك والتملك ونحو ذلك مما يؤيد الى
 ما بينه عقلا ومنه عدم كون الملازمة العقلية التي يستظهر منها في بعض الافراد بل المراد اتفاق الفاعل في المقامين وان القاعدة جريان جميع
 الملك على كل عين مملوكة ينفع بها فاعمالا مفصولا للعقلاء بل على ذلك كلب الصيد في المصنوع المرفوع اشارة الى ما ينفع به منفعة محله روح
 فالجواز كلب الدار بها انما في ذلك نفع المحكي في الفخر في شرح الارشاد وادب الباس والمحقق الثاني والمولى المظفر في غيرهم كغير
 ما قد مناه وديما قبل ارادة ما يشتمل من الحائظ لا خصوص البتة بل قد يكون المراد الكلب الذي يصيد والكلب الجارس من غير فرق في حراسية بين
 الماشية والبشر والزروع والدار والحائظ والذكان وغيرها ولذا قال الاسكافي فيها حكى عنه لا يخرج الكلاب الا كلب الصيد والكلب الحارس ولا
 يشك في ما ذكرناه يكون خارج من اطلاق النص المرفوع اضعا الداخلي ضرورة انه بعد الاحاطة بما ذكرناه يعرف انه لا اطلاق في النص على
 بل لا يخرج منه على نحو الاستثناء وشبهه وعلى تقدير ثبوتية الباقي فيها افراد كثيرة وهي كلب الهراش والكلب الذي ينفع به صيد وحراسة نحو
 الكلاب المستعملة في المدن الكبيرة كغداد وغيرها بل منها ايضا كلاب المرفوعة اذ ابطر الانتفاع بها في المنافع المخصوصة ككبر ونحوه بل فيها ايضا
 اجزاء اصناف التي لم يفسد الاحتال انتفاع بها في ذلك وان كانت قابلة للتعليم ومولود منها القاعدة عدم ملكية النسل المقتضى في الخروج منها على
 وهو ما حصلت فيه المنفعة المرفوعة فلهذا كما اوامرات البه النص من لفظ الصيغ وبسطا ونحوها وقاعدة تبعه التما في الملك من جرحه بالشيء
 من وجوه منها ان تخصيص الاصناف الملكية بهذه الحال نعم هي الذب الفروي على جواز اقتنائها واتخاذها وتعليمها تخصيصا لتلك المنافع المتفق
 غالبا على ذلك ولا استبعاد في دخول الثوب في الملك وخروجه عنه بغايب الاحوال كما في الجمل الذي يصغر ثم يصغر ثم يصغر ثم لا يبعد ان لا يبعد
 عليه من اختصاص بغير استعداده للملكية بحصول المنافع المرفوعة فلا يجوز غصبه منه بل لا يبعد جواز المعاوضة على الحق المرفوع وليس هو في الحقيقة
 ثم كلب بل يجزى عليه ما يجري على المحفوظ وكيف كان فكل من هذه الكلاب لا يبعد دبره لو قتل غير الملك هي اربعون رها لكل كلب صيد عشرين
 لغزير كما دل عليه بعض النصوص المشيرة على ما عرفت في محله واما ابد المختار ايضا به ضرورة دلالة على كونها من الاموال ذات النفع بالانكسار
 ونحوه ولا ينافي ذلك عدم هذا الحكم في غيرها من الحيوانات المملوكة التي يرجع في انلاقتها الى قيمتها ولو جعل الشارع له دبر ومن هنا حصل بعضهم
 ذلك ما عرفت على عدم المتعاضد عنها وقبيل مع انه منقوض بطلب الصيد الذي عرفت عدم الاشكال في جواز المعاوضة عنه ان ذلك قيمة ايضا الا انه في ظاهرها
 الشارع لها ايضا وهل يجوز بالفضل الجانية عليها بحيث يطلب منها المقتضى منها لا يبعد ذلك لخروجها عن الملك وهي كالموت كما لا يبعد الجوع
 في تقويم الجانية عليها التي لو سيطر بها انتفاعها الى الدبر المرفوعة بالصفحة الثلث وغيرها لا ان يرجع الى قيمتها وان زادت على الدبر اصفا عفتها
 مع انها كما لو باعها مثلا الا ان الاول قوي لا يبعد في صحة المعاوضة ضد المنافع المرفوعة في البيع بل يكفي حصولها فيها في صحة المعاوضة للاطلاق
 الدال على انها كغيرها من الامكان المملوكة كما لا ينافي جواز بيعها بخلاف حائظ وحشا الزرع وهلاك الماشية وعدم استثناء المالك للصيد
 بعد فرض وجود المنافع المرفوعة المقتضية لجواز نقلها الى غيره من استعمالها في ذلك كما هو واضح والله اعلم هذا ولا يخفى عليك بعد التامل في جميع
 ما ذكرناه ما في جملة من كتب كلاب الرضا وشرح الاشياء ومصايب قتة الطباطبائي وغيرها المسئلة الثانية الرضا بضم الراء وكسرها جمع رشوة
 في الحكم من الدافع والمدفوع البهرام وصحت اجاها بضمه بضمه نصوصا مستنبضة او متواترة بل في بعضها انه الكفر بالله العظيم وفي اخر عن رسول الله
 الراشي والمرشني سواء حكم لباذله او عليه بحق او باطل اذ لا مدخله لثابته في الحكم وعدمه لاطلاق النص ومعافاة الاجاعات فاعضا ان يقال
 او قبل بعدم الباس براد المرفوع في الحكم واضح الفضا كوضوح فساد احتمال طلبة لوبلة الحق على الحكم بحقه فحكم له لذلك ايضا لو توفقت لمحصل الحق
 على بطلان لقضاء احكام الجواز للراشي نعم على المرشني كما صرح به غيره واحدا بل لا جد فيه خلافا لقصور ادلة الحرمة عن تناول الفرض الذي يبدل عليه
 اصول الشريعة وقواعد الاستفادة من الكتاب السنة والاجماع والعقل ضرورة ان الانسان التوصل الى الحق بذلك ونحوه مما هو محرم عليه
 في الاختيار بل في ذلك كالاكراه على الرضا الذي لا باس به على الراشي مع عقلا ونفلا ولعله الى ذلك او ما الاستثنا في شرهه قال ولو توفقت لوضوح
 الى الحق على البطلان جازا على وجه الرشوة كما يجوز الى العشا والسارق والظالم لحفظ النفس والمال والا كان كلامه لا يخفى من تامل لكن قد ينافي
 محله على ذلك ما شاع لان ما تحكى عنه وكيف كان فالرشوة في منضم النماية الوصلة الى الحاجة بالمصانعة والراشي من يعطى الذي يعينه

لا يخرج كلاب الصيد

لا يخرج كلاب الصيد

على الباطل والمرئى الاخذ والراش الذي يسعى بينهما يستند لهذا ويستغنى لهذا ومن عجز البحر فلما استعمل الرشوة الاقبا يتوصل به الى ابطال الجواز
متشبه باطل من الصباح المنبر ما يعطيه الشخص المحاكم وغيره ليحكم او يحل على ما يريد وعن القاموس ان الرشا المجمل وفي مجمل ابن فارس ترشيت الرجل اذا اشتهى
قلت لكن في معناه الكرامة انها اي الرشوة عند الاحتياج باعطي المحكم حفا وباطلا وفي شرح الاستبصار انها البس طلق المجمل كما في القاموس بل بينه وبين
الاجر والمجمل عموم من وجه ولا البذل على خصوص الباطل كما في غيره ولا مطلق البذل ولو على خصوص الحق بل هو البذل على الباطل وعلى الحكم ايضا
او باطلا مع الغشمة وبدونها وقال بقية مسئلة الاخذ على القضاء والمجمل عليه وعلى دفعه في دفعه الى القاضي احد الوجهين الا اذا اوقف شخص
الحق عليه فيجوز بخلاف الرشوة فانها لا يجوز بحال وفي كلامه الاخر ما لا يخفى ضرورة ان اراد اخرجها عن الموضوع في صورة التوقف كان مخالفا للشرع
في ذلك وان اراد انها لا يجوز بهذا العنوان حتى لو توقف الحق عليها كان مخالفا لما قدمناه سابقا بل لم يعرف له موافقا عليه بعد تنزيل الاطلاق في
النقض والقوى على الاحتياط وعلى كل حال فالذي ينبغي في المقام تحريمه لحرمان احداهما ان الرشوة خاصة في الاموال وفي بذلها على حجة الرشوة وانها
نعمها ونعم الاموال بل لا قول كمدح القاضي لثناء عليه والمبادرة الى حياجه وظهار تبجيله وتفضيله ويحذر ذلك ونعم البذل في عقد الحايطة
والعارية والتوقف ويحذر ذلك ويجعل كل ما يفسد به التوصل الى حكم الحاكم قد يفتوى في النظر الثاني وان شك في بعض الافراد في الدخول في الاسم او
جزم بعده فلا يبعد الدخول في الحكم الثاني ان المحرم الرشا في خصوص الحكم او بغيره وعلى الاول فهو خصوص الحكم الشرعي او بغيره والعزم من حكم الشرع
بل وبغيره من الامر بل المعروف وهل هو خاص بالحكم في خصوصية الخاصة او بغيره وما يبدل بوظيفة الاحتمال وقوعه او بغيره لم يجد محرم في الشيء من ذلك في
كلام احد من الاصحاب نعم قد سمعت كلام الاستاذ المصباح وغيره في الرشوة وقال هو اخص في شربه بعد الكلام السابق وارسل الهدايا الى القضاة
والحكام بوظيفة الاحتمال ووقع القاضي بين المتهكم وغيره ان لو بدخل تحت الاسم داخل تحت الحكم والدفع لاداء الشهادة على باطل او على محال بل من هذا
القبيل وكذا الدفع لبدل النصوة والاعانة ظالما ومظلوما وفي غير احد من كتب الاصحاب انه قبل بغيره على الحاكم قبول الهدية اذا كان للمهتك خصوصية في
المال لا بغيره من المال وانكاره لغيره وكذا قيل اذا كان من ثمرة الهدية له قبل بغيره القضاء لان سببها العمل بظلمه او في غير هذا العلم
خلول وفي اخر سمعت لكن في الراي وغيره بعد بطلان الحوط وان كان في تعينه ولا سيما الاول نظر للاصطلاح وقصور سند الخبر ضعف الوجه الاعتبارية
مع عدم تشبهه بغيره رشوة واما النص في ان كان كثير منها في الرشوة الحكم لكن فيها ما هو مطلق لا يحكم عليه الاول لعدم التناهي بينهما الا ان فهم
العهد به في شئ في حق مضمون مع المطلق لكنه كما ترى نعم في الصحيح عن الرجل يرش الرجل على ان يتحول من منزله فيسكنه قال لا بأس قد بينا منه جواز
الرشوة في غير الحكم على ما هو حاله في نفسه ويجوز دفع الجمل عنه اذا لم يكن المراد كلفة الوسائل ان المنزل من الاوقاف ونحوها ما يخص بها السابق وقد
ساكن فيها على ان يخرج منها يسكنه هو مؤبدا ذلك يجرى بان السيرة في الرشوة في غير الحكم من المطالب المفاضل لكن قد بين ان مثل لا بعد رشوة في الحق
وان المراد منه العطاء فلا يشترط منه ذلك والمسلم من السيرة على تحصيل الحق المتوقف عليها وعلى دفع الظلم من الظلمة واتباعهم ويحذر ذلك لا مطلق الرشوة
بعد فرض صدق العرف عليها اللهم الا ان يدعى انه يخص العرف بما يستعمله قضاء الجور والظلمة واتباعهم ومن يحدوهم ومن يبدل البعض الاعراض
الصحيحة من الجبنة والصدقة وغيره من الامور الدينية والاخر بغيره ويحذر ذلك مما امر لاجله بالنهاية بخلاف الرشوة التي كانت الانفس المسلمة مجبولة
على الشبهة عنها لانها غير الهدية والاحياء والجحالة بل هي فتم لغير مستعمل العرف افرادها وما كان منها محل شك فالاصل يقضي حليتها كما انه يقضي حليتها
ما فرض من افرادها او بغيره من محل شك في انداجه في ليل المحرم وكيف كان فلا خلاف في الاشكال في بقاء الرشوة على ملك المالك كما هو مقتضى قوله
انها سمعت غيره من النصوص الدالة على ذلك وان حكمها بحكم غيرها من كان من هذا القبيل نعم قد يشكك الرجوع بها مع تلفها وعلم الدافع بالحرمة باعتبار
تسلطه والتحقق فيه ما روي في نظائره ثم ان المتجه بناء على ان من افرادها عتق الحايطة مثلا لجلان العهد لكن قد وقع على حجة الرشوة لما عرفت من
النصوص الدالة على بقاء المال على ملك الراش في كل طريق كان بعد فرض انداج الرشوة في جيبه والله اعلم المسئلة الثالثة اذا دفع الانسان
مالا الى غيره على حجة الوصية او الوكالة لغيره لان له سلطانا عليه بملك او ولاية او وكالة سواء كان حفا او اجبا او لا بصرفه في قبيل مثلا وكان المقتض
اليه بصفتهم فان عتق له ولو بالقرائن المعينة عمل عليه بمقتضى تعيينه بلا خلاف ولا اشكال بل الاجماع يقتضي حليتها فانها ثم وضعت في التفت
المال في يد قابضة ولو رجع المالك على القابض لمجاهل بالحال بعد التفت رجوعه على الدافع للثغرة وان اطلق ولم يكن في يده ثمة بل على دخوله
اخر وجه جاز له ان ياخذ مثل احداهم من غير زيادة وفا لا اكثر كما في سبيل الله كما في الحدائق في اللفظ وظهور كون المراد المصنف بالوصف
المزبور والموتور عن عبد بن بساطت لا سجد الله عز وجل يعطى الزكوة بضمها في اصحابها المأخذ منها شيئا قال نعم والحسن عن الكاظم في رجل اعطى
مالا بقرعة فبطلت له باخذ منه شيئا لنفسه ان لم يسم له قال ياخذ منه لنفسه مثل ما يعطى غيره وصحبه عبد الرحمن بن الحجاج سئل ابا الحسن عن رجل
يعطى المدايم بقتتها ويضعها في مواضعها ومن محل له الصدقة قال لا بأس ياخذ لنفسه كما يعطى غيره ولا يجوز ان ياخذها امره ان يضعها
في مواضع متناه الا باذنه بل قد يورده في الجمله صحبه عبد الرحمن بن ابي عبد الله في رجل اعطاه رجل مالا بقتة المساكين ولم يعط المساكين
ايضا منهم من غير ان يسألهم صاحبها قال نعم ضرورة ظهوره في كون المدايم على تحقيق عنوانها وكل فيه من غير فرق بين من يرجع اليه الحقيقة كعبا له
ضرمه وخلافه لو كان له زكوة ثروته وسببا لنافعه وعدو وصاهاها وكشف الرموز والمخوكة وجامع المقاصد في تصحيحه على ما حكى عن بعضها
للاصل وصحبه عبد الرحمن بن الحسن في الخبر المضمون غيره مسئلة عن رجل اعطاه رجل مالا بقتة في محايج او مساكين وهو محتاج اليها
منه لنفسه ولا يعلل قال لا ياخذ منه شيئا حتى ياذن له صاحبه وظهور الامر بالايعطاء والدفع ونحوها في الاخراج للغير وكون المقام كالنوكيل

في البيع والتزويج ونحوهما مما لا يشتمل الوكيل نفسه والامتناع في لفظ العنوان لا ينافي الخروج بما يظهر من الامر والتوكيل ولا اقل من ان يكون المأمور
مسكونا عنه ظهر من ضرورة دخوله ولا يخرج من ذلك اذ من المالك والنصوص السابقة مفيدة بما في الاخر من غلبا الاذن صرحا ودعوى كون المراد من
النصوص السابقة ثبوت الاذن الشرعي دون المالكية واخذنا القضايل لعل الخصم لا يرتضيه واولى منها دعوى حملها على اختلاف المرفوع
عرف هذا الزمان وان كان يدفعها ظهور خلافه والصحيح الاخر الذي قد عرفنا النص صريح فيه بعدم الجواز على ان ما عدا الصحيح منها من نصوص الجواز فطلق
يمكن تقييده بما في صحيح المنع من الاذن والصحيح صحة كلامه باعتبار ما فيه من محذورين ومنه بحث مشهور هذا الفقه ما في المنع لكن الجمع كما ترى
عدم صلاحية الاصل للمنافسة وعدم مفاومته الصحيح المرفوع للنصوص السابقة سيما بعد اضمائه في غير الخبر لو كان الراو على قدمه وعلى الجواز بغير
العنوان فيه مما متكررا واحتمال التفسير بما في النص من ضرورة من عدم اخذ الزائد على اعدام ارادة محايجه مخصوصين ولا ينافي سؤاله عن نفسه مع ذلك
وقوله انه يحتاج اذ لعله لما فهم من الامر ان العلة في اعطاء المخصصين ما اجتهت في التمسك به وهو موجود فيه ومثل ذلك مما يشتمل عليه ويمكن خفاؤه على مثل عبد
الرحمن وان كان جليل القدر بل لعل ذلك متعين بقرينة رواية جواز التناول مع عدم التعيين وعدم رده كاعتقاف فلا بأس بحمله على الكراهة
المترجم عن الاخذ بالاثني الصريح ودعوى التقييد بما فيه من الاذن بدفعها ظهور في جميع كون مفروض السؤال عدم الاذن الصريح بل كما يكون ذلك
صريح الاخر منها والاعطاء والدفع مع عدم تخصيص النزاع بهما لو سلم ظهورهما في المتعارف وهو ظهور انساب في بعض الافراد وايضا التفاوت في الظهور
والا فالدفع الى نفسه اعطاءه بغير بعد ان صانها هو باعتبارها وكالتة عن الغير من غير شخصين وربما يؤيده في الجملة ما ذكره الاصوليون من دخوله
فيما امر به من قول بائنها الناس ونحوه فيكون صحيحا ما هو في حق تعيين على انه لو سلم فهو قرينة على الخروج وهو على غير محل البحث كما ان الدخول في مقرر
السؤال موثوق بعبد بن بشار للقرينة ايضا ضرورة عدم دخول المأمور في الاستصحاب وفرض البحث ثم عنوان التوكيل لا ينافي كون المراد من الاستصحاب
ولو بالقرينة ما في الخبرين الاخرين من الموضع مواضعها وبالصالحات التي لا يدخل في عدم دخول وكيل البيع والتزويج ولو سلم فانما هو للنصوص المتنافسة في الصحة
بمحمد بن يحيى عن يونس مع عدم اختصاص الدليل فيه وانجازه بالشهرة وانضمامه بغيره وايضا المنع كالحرف في محله مع انما اثنان معشوران وقد ظهر
ذلك ان محل البحث دخول الوكيل في عنوان ما وكل فيه اذ فرض صلاحية التناول في نفسه وان التوكيل لا ينافي في نفسه باعتماد ظاهره في دفع
المال عنه للغير كما لو كل المقتضى الاول كما دل عليه النص من السابقة بل انظر ذلك حتى لو سلم لو كل عدم اختصاص الوكيل بعنوان التوكيل لا ينافي في نفسه
بالعنوان نعم لو نص على خرجه بالمخصص خرج وان كان نفسه باعتبار دعوى الفاسد فانه قد ثبت نافي وبذلك كله يظهر في دلالة الوثائق الاولى على
ايضا وهو ان كان فيه لفظ الاستصحاب لا ينافي فيه الوكيل لكن بعد قيام القرينة على ارادة ما في الخبرين الاخرين وثمة تماثلها في الدلالة على
كما انه يظهر لك ما في مصابيح العلامة الطباطبائي في خرجه محل النزاع واختباره بل وما في شرح الاستصحاب وغيره بل وما في القولين المحكيين اصل
المصطلحين بين قول الدافع هو للفقراء واعطاه لهم مع عدم المالك بغيره فالاول بشرط ان لا يزيد على اعدامه وبين قوله ذلك مع علمه بغيره فالثاني
لانه لو اراد المخصص شيئا وبين قوله صرفه وما في معناه فالثاني وقوله هو للفقراء وما في معناه فالاول اذها كما ترى بعدا لاحاطة والتأمل بما ذكرنا
من القولين بالجواز اذ لم نتم قرينته على الخروج نعم قد دل الخبران على غلبا المساواة لاحد في التناول وافق به المصنف وغيره بل في لك وعن غيرها انبث
الى الجوابين ومقتضى ذلك غلبا المساواة في الافراد ولا يخفى ما فيه من الاشكال فيما يكون عنوان التوكيل لا يخرج ضرورة ظهور كون المراد من المصنف
التي لا تمنع من التفاضل نحو ما سمعته في مصنف الزكوة والمحسن وغيرها والله يعقوب كون المراد من الخبرين ان لا يلحق نفسه لا بما لا يلحقه غيره من مثل العنوان
والا بما الخاصة التي تقتضي التفاضل ولا يجعل لنفسه من حيث نفسه خصوصية ضرورة كونه تابعاً للموكل الذي هو المعلوم عدم ملاحظة ذلك له وهذا
معنى لا ينافي التفاضل بين الافراد من غير فرق بينه وبين غيره بل لجواز تخصيص احداهم باعتماد فيهم من الموكل ارادة المصنف وان المقتضى ابراء
ذممه بوصول الحق الى محله ائتماراً وان كان له الاختصاص به كما ان له ان يخص به احداهم وكما انه اذا فهم من الموكل ارادة التوزيع والتقسيم لا ينافي
التفاضل جاز له الاخذ على حسب اختياره وبالجمل هو بعد ان كان المستند دخوله شمول العنوان الذي لا فرق بينه وبين غيره من الافراد في الصدق
يتبعي ان تكون كونه في التناول ولا يجعل لنفسه خصوصية سيما بعد ان كان امينا على المال ومسؤولا عليه فخصه بنفسه بل اختصاصه له كما
لجاءنا نزل لو شك في حصول الاذن له في الزيادة على غيره وامتنع واقتصر على تناول ما يحصل له الاذن والمشتق من المساواة لاحد الافراد كما ان
النتيجة مع ملاحظة الطرائق الحال فيها التي لا ترجع الى الظن بالمراد من اللفظ اعتبار استفادة العلم منها ولا يكفي افادته الظن ولو كان المراد من اللفظ
لا منه لاعتدال عدم النص بما لا يفرق لو كان فلنا شك في النص ونظمت على وجهه يكون الاحتمال عندها وهما بقوى محوفاً بالعلم في الحكم كما حررنا في
محله ولعل من ذلك التناول بشاهد الحال لما ينشأ ويبدل في الاعراس ونحوها واحتمال الاكتفاء بشاهد الحال وان كان الظن بخلافه ونحوها في
ظواهر الالفاظ التي قد يحصل الظن بخلافه من غير اعادة شرعية وعلى غير قياس مخاطبات ذوات الطرائق المتصلة او المتفصلة حالية ومقابلة
لا دليل عليه ودعوى السيرة عليه بهذا الفرض محل المنع نعم هي قائمة عليه الحال الاول كهباء على اجراء حكم الاملاك على المتناول له بالاختلاف
والهبة والمعاوضة عليه ونحوها وان كان هو في باعنا على ملك المالك بحيث لو اراد الرجوع به قبل ان يفر او ينقله الى الغير رجوع به اذ لم يكن
شاهد الحال فاضيا بالاعراض عنه على وجه متناول لملكه والا كان له ذلك فيملكه بالقبض الذي ينشأ به ذلك بناء على اعتبارها في الملك
بما كفاية السباحات وقد يلحق بذلك الماخوذ بالقبض القطعية للشيء ايضاً فليح النص بها وجبة النقل ولا يفتقر فيها على غير لنا فل كما ظنة بعض
الحاصرين ضرورة كونها كالمأخوذ بها الحال ولعل المرجح فيها الى الاذن الشرعي دون المالكية فلا ينافي مع عدم حصول الرضا الفعلي

والتكليف

والتكليف

والتكليف

من المالك هذا كله في فرائض غير الالفاظ اما ما روي في حصول المراد باللفظ على طريقه الخاطيات اجزاء وان افادت الفظ وانتهى له العالم المسئلة
الاربعة الولاية للقضاء والنظام او السياسة او على حيا به التخرج او على القاصرين من الاطفال او غير ذلك او على الجميع من قبل السلطان العادل
او نائبه جائرة قطعا بل واجبة لما فيها من العلوية على البر والتفويض المندرج للامام وغير ذلك خصوصاً في بعض الافراد وربما وجبت حيناً اذا عتبت
امام الاصل الذي فرض الله طاعته بطاعته ولو لم يكن دفع المنكر او الامر بالمعروف والابها مع فرض من الاختصاص في شخص مخصوص فانه يجب عليه مع قبيلها بل
نظيرها والسعي في مصلحتها حتى لو توفقت على اظهار ما فيه من الصلح اظهرها كل ذلك لا طلاق مادل على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
فيجب عليه ما نهى عنه كما انه يجب له في ان يحصل العجز عن غيره من قبل العجز عن غيره ودعوى ان الولاية من مميزات القدرة التي هي شرط الوجوب
فلا يجب صلبها ولا جزؤها لعدم التكليف طلاقاً بالنسبة اليها بدفعها ان اطلاق الامر بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وجوباً في المقتضى ولا يفسط لا
بالعجز فيدرج فيها الولاية وبغيرها بعد فرض القدرة عليها وبذلك يفرق بين النظام والحج المشروط وجوبه بالاستطاعة التي لا يدخل فيها غير ذلك ان
يمكن من تكليفه بطبيعته ولذا قلنا هنا ان عدم الوجوب عليه ضرورة عدم صدق الاستطاعة عليه بذلك بخلاف المقام الذي لا يعلو وجوبه على
لفظ يرجع فيه الى العرف بل اطلاق الوجوب مقتضاه عفاً لا مثلاً حتى يتحقق العجز ولا ينبغي انتفاؤه هنا بعد فرض وجود القدرة على الولاية مثلاً على
وجوبه لانه في شيء من الادلة الشرعية التي تقتضي سقوط التكليف بتحصيها من العجز والخرج والضرر ونحوها كما هو واضح مادل هذا كله في الولاية بين
العادل وقد يلحق به نائبه لعام وهذا الزمان اذا فرض بطبيعته في بعض الافا لم يلغ شرح الاستثناء لو نص في نفسه المنصير من الامام بالاذن لكان
سلطاناً او حاكماً لاهل الاسلام لم يكن من حكام الجور كما كان في ذلك في اسرائيل فان حاكم الشرع والمعرف كليهما كانا منصوبين من الشرع وان كان فيه
فيه واما من الجائر فلا ينبغي انما يحرم مع الاختيار اذا كانت على حرم كولاية على ما ابتدعه الظالمون من الضمير ومحوه بلا خلاف بل هو من الضرورة المستغنى
عنه كما يدل عليها من الكتاب السنة والاجماع وكذا تحريمه من قبله اي الجائر على ما يستلزم على حرم كالحكومة على بعض البلدان المشتملة على مخرج
وسباسة ونظام ومحرمات من فركه وغيره اذ لا يخلو عما يحرم اي لا يختص من مآثمها وبعثاً من حقوق الناس وغيرها ضرورة كونهما كسابقهما في
الافدام على المحرمات عليها بالاختيار في حرية ما كان منها محلاً لكجابه الخراج والنظام بغير المحرم ونحوها وعدمها وجهان يشان من انهما بمنزلة
الولاية بين المستقلين احدهما على محله والاخرى على محرم فكل منهما له حكمه اذ المحرم لا يحرم بالاحلال وقال عز وجل من قائل خلطوا عموماً الحلال والحرام والآخر
في الفرض لا يبرأ وحده فمع فرض امتناع عملها بالاحلال والمحرم تكون محرمه ولو لم تفرق اذ من حليلة الولاية على المحلل المحلل الاذن من ائمة العدل والاف
محرمه ايها كما اشار ابو جعفر في خبره بجزء بقوله من حللتا الشيا اصاب من اعمال الظالمين فهو له حلال وما حرمنا من ذلك فهو له حرام بل يدل عليه خبر واحد
من النصوص المنصدة بما هو معلوم من العقل والنقل من كون المنصب صهيبة والولاية ولا يبرأ منهم والامراج اليهم في جميع هذه الولايات فليس لاحد الدخول
في شيء منها بل انهم ولا ينبغي عدمها في الفرض خصوصاً بعد نظر النصوص ونحوها في النهي عن الدخول في اعمالهم حتى ان بعضهم من سواهم وروى ان
سابع حشره الله خيراً وروى خبر يادى في سلبها قال دخلت على ابي الحسن موسى فقال له بارباد انك لتعمل على السلطان قال قلت اجل قال لا
قلت انا رجل وفي مروة وفي عيال وليس وراءه ظهري فقال له بارباد لئن اسعظ من جالي فانقطع قطعة قطعة احب الي من اولى لاحد منهم عملاً او اطاق
بساط رجل منهم الا لما ذقلت لا ادرى جعلت ذلك قال لا للتفريق كبر عن قوم من اوفك امره او قضاء دينه بارباد ان هو ما يصنع الله عز وجل بين
لهم عملاً ان يضرب عليه سار في منار الى ان يفرغ الله من حشا الخلائق الحديث وقال داود بن ضرف في الصحيح والحسن بن مولى علي الجعفي قال كنت
بالكوفة فقدم ابو عبد الله عليه السلام فقلت له جعلت فداك لولا كلمة داود بن علي وبعض هؤلاء فادخل في بعض هذه الولايات فقال ما كنت لا
فانصرفت الى منزلي ففكرت فقلت ما احسبه ضعيف الاخاف ان اظلم او اجور والله لا يثبت ولا عطية الطلاق والعاشق والابان المخلطة الا ظلم
احدا ولا اجور ولا عدل فانتبه فقلت جعلت فداك اني فكرت في ابائك على قطننت انك كرهت لك مخالفة ان اجور واظلم وان كل امرأة الى طالق
وكل ملوك الى جرد على وعلى ان ظلمت احدا او اجرت عليه وان لم اعد له قال كيف قلت فاعذت عليه لاني ان رفع راسه الى السماء فقال ثاول السماء
ابسر عليك من ذلك والمراد ابسر عليك من اجابتي لك الى ذلك ولا يمكنك الوفاء بذلك الايمان والدخول في اعمال هؤلاء بغير ظلم كالحال فشا والسماء
ابسر عليك ما عرفت عليه كما اشاروا الى ذلك في غير هذا الخبر وقال ابو بصير الحسن بن الحسن بن علي بن ابي حمزة فقال يا ابا حمزة لا امدد بعلم
ان احدا لا يصيب من دنياه شيئاً الا اصاب من دنياه مثله او قال يحيى بن عبيد الله بن عيسى مثله الى غير ذلك من النصوص المناهية عن الدخول في اعمالهم حتى ظهر
افرادها محل البحث بل مال العلوية الطباطبائي في مصابيح الكون الولاية في نفسه من المحرمات الذاتية مطاوعاً وانها تنضاف ثانياً باستمالتها على المحرمات
لنفسها الشرعية فيما يتعلق بالمناصب الشرعية ولما في جبر تحق العقول على الظن واما وجوب المحرم من الولاية فلا يبرأ الى الجائر ولا يبرأ الرئيس منهم و
البايعهم واتباع الوالي من دنياه ولا يبرأ الى ادناهم من ابواب الولاية على من هو في حليلة العمل لهم والكسب معهم بحجة الولاية منهم حرام وتحريم معتد
من فعل ذلك على قليل من فضله او كثير لان كل شيء من جهة المعونة معصية كبره من الكبار وفي ذلك ان في ولاية الوالي الجائر وروس الحق كله واجبا بالباطل
كله واظهار الظلم والجور والفشا وابطال الكتب قتل الانبياء وهدم المساجد وتبديل سنة الله وشرعه فلذلك حرم العمل معهم ومعونتهم و
الكسب معهم لاجل هذه الضرورة نظير الضرورة الى الدم والميتة والاطلاق النصوص المتقدمة المذكورة فيمنع من كونها على محله ومحرم او ممنوع المعصية
مادل على المنع عن اعانتهم ولو على المباح بل ولو على بناء مسجد وطاعة لهم والمضجع لهم واملا شائهم والركون اليهم ونحوه سلطانهم وعليهم كمنصور
اشراط حليتها بالتمسك من النقص من المحرم كما وقع من المصير بل ولا يمكن من تحريف ضرره وعدم الوجه لذلك بعد فرض الحرية الذاتية كما عرفت

فصل فی بیان احوال و مشی و عیال

كتاب
 الفقه
 في
 الفقه
 في
 الفقه

الامر بالبر في فعلها والامر في ذلك سبيل هذا كذا في الولاية من الجواز اختيارا واما في الكراهة بالوام من يخشى من الخلف عن الزجر جازله الدخول في الولاية التي يحرم
 عليه الدخول فيها اختيارا بل لا خلاف في ان فئدة بل الاجماع بضمه عليه دفعا للضرر العسير الصالح لاستقاط التكليف لكن على كراهية ورجحية
 فالاولى في محله وعدم قبولها لما عرفت من الفساد المترتب عليها نعم نزل الكراهة لدفع الضرر والكثير من النفس والمال جميعا والخوف كل على بعض المؤمنين
 وتمام تحقيق ذلك في المسئلة فقامت وهي اذا كره الجائر على الولاية جازله الدخول والعمل بما امره من المحرمات كظلم الغير ونحوه مقتضا على مقدار ما
 تندفع به الضرر ومقدما للاسبيل فالاسهل مع عدم القدرة شرعا على المنقضي والتخلص من ذلك الالة الدماء المحترمة فانه لا تقبض فيها بخلاف اذا
 كان مختارا في الولاية ابتداء او استثناء فانه لا يجوز له العمل بما امره من المحرمات لانه قادح على المنقضي بل لو كان مختارا في الابتداء حالما بات لها
 على المحرمات التي لا بد من اعتمادها بعد قبولها ليعجز له ايضا وان كره الجائر بل يجب عليه تحمل ضرر الخلف عن امره في وجهه في اقتضار في ادلة المكروه
 على المنقضي والمراد بالقدرة القدرة الشرعية التي تباينها الواجبات المحترمة المطلقة وهي الخالية عن الضرر الذي لا يتحمل النفس والمال والعرض ومن
 الاعم منها ومن المسئلة على ذلك ما هي قد عرفت عملا وعرفا فالمراد من عدم القدرة في المتن هو المراد من الكراهة لان المراد الفرق بين الولاية والعمل بما امره
 فكيف في الباطن الاول الكراهة التي يجمع القدرة على التخلص بخلاف الثاني فانه لا يكتفي فيه بالعدم القدرة اذ هو كذا في وجهه لضرره عدم القدرة
 الالة وما في شرح الاستئذان من اجابة عبارة عدم من انه لا يخاف ضررا يسيرا بل لا يكره الولاية الخالية عن المنفعة والضرر كونه الولاية يرفع ودفع العسر والاضطرار
 واما العمل بما امره في الضرر فلا يجوز الا مع الضرر العسير دون غيره لا بد من عمله على ارادة الولاية المحللة والافلا في في المحرم منها والعمل بما امره في
 الضرر المباح لها كغيره ونحوه وبذلك كله نرفع سقوط ما اوجب في ذلك من المناقاة في عبادة الله كما ظهر لك انما لا فرق في الكراهة المستوية للولاية
 في الولاية المحترمة والاكراهة المستوية للعمل بما امره من فعل المحترمة ولا بد من ان يكون هو الا لا يرام والالقاء من السلطة التي يخشى من على النفس والمال
 والعرض واحدا على وجه لا يتحمل عادة فجزر الخوف على النفس مثلا لا يجب في جواز ظلم الغير مثلا للدفع عن النفس من دون الزام والالقاء الى ذلك ضرره حرة
 الضرر في الاسلام وحرة دفع الظلم عنك بظلم غيره بل هو كذا في الموازنة الجائرة في محض من المال مثله من غيره من غير محض فانه لا يلحقه الى ظلم
 غيره ليكون مكواه بل ذلك في نفع عنه التكليف كما رفع عن الخطر الناس بل قد بقي يعلم تحقق الكراهة لوجوه في ذلك بينها وبين شخص مخصوص بل انما
 يتحقق الكراهة في ذلك ونحوه بامر بظلم الشخص المحض الجائر الى ذلك فانه بعد صدق الكراهة عليه بسبب فلو تخلف عن الامر من الضرر الذي لا
 يتحمل يجوز له العمل بما امره الاصل ودفع الظلم عنك بظلم غيره وانما لا يوجب بظلم الغير بل الانسان والاجماع بضمه في النصوص الخاصة في المقام التي
 كادت تكون متواترة مضافا الى النص اياه على المحرم على ضرر الجائر المرفوض ولا يجب عليه تحمل الضرر في دفع الكراهة مقدرة للجنب ظلم الغير ضرورة معلومة
 سقوط وجوب القدرة بالعسر والهرج والمشقة والضرر كذا في سائر النكاحات الشرعية المطلقة فيسقط وجوبها فلا يجب عليه تحمل نفس من موضوع
 الاكراه الى موضوع الاختيار بما يضر بالضرر لا يتحمل اختصاصا ولا مطلقا بالاكراه كالا لانه لا يكره بل ليس هو حق الا لا اجنبى الذي يستطيع دفع الظلم عن مؤمن
 بما يضر الجائر من مال او نفس وعرض وبذلك انكشف الغيب عن المسئلة التي ربما اشكل على بعض الناس مدركها حتى تعجب من عوى جواز اضرار الغير بنفسه
 بالهرج ونحوه وعرضه وما له دفعا للضرر اليسير نفسه وعرضه وما له ويحتمل ان المسئلة من باب التعادل والتراجع فالنظم الموازنة بين ما يظلم به وما
 يخشاه من الظلم عليه هو كذا في تعريف من ان بناء المسئلة على الموازنة الجارية بالظلم وكان لا يستطيع دفع اكرهه له والجائز اياه الى ذلك والتخلف عن امره
 الا يتحمل ضرر لا يتحمل في نفسه او ماله وعرضه وان مدركها واضح على هذا التقدير من ضرر في المال بين البعض والجميع فاما في الضرر من اعتد الجميع المال غير
 واضح نعم لو تمكن من التخلف عن الامر بما لا يضر به جاله وجب عليه بل لم يكن مكواه فحقه على عدم الامتثال بالضرورة كما انه لا بأس بجواز تحمل الضرر الجائر
 في دفع الاكراه لعموم تسلط الناس على اموالهم اما البدن كالهجج ونحوه والعرض كالفسق بالاهل ونحوه فالظلمة محله لذلك وقد اوجى اليه الجواب
 في الدروس ومنه يعلم ما في شرح الاستئذان من ان الاحوط مراعات التعادل بين ما يخاف على الناس وبين ما يخاف على نفسه ان كان الاقوى عدم وجوبه بضرر في
 تحمل الاختيار في بعض الصور ثم قال وينبغي ايمان النظر فيما يقتضيه الخوف على احد الثلاثة متعلفا به وبعض المؤمنين من المتك على الغير مع المسئلة
 او المخالفة في الاضال او التزيب مع المعادلة وعدمها ثم فيما يقتضيه الخروج عن الشرع فيما يتعلق باصل او فرع فان المسئلة طويلة الدليل كثيرة الاضال
 والقول بالفرق بين الابتداء والعرض انما في الصور غير بعيد فلك لا يخفى عليك تنقيح ذلك كله بعد ما عرفت موضوع المسئلة ومدركها كما انه لا
 يخفى على من جاز ظلم الغير بما امره من الجائر الذي يخشى من تخلف ظلمه على بعض اخر دون نفس المكروه وماله وعرضه ضرورة عدم مشروعية عدم دفع الظلم عن مؤمن
 بظلم مؤمن اخر وكون ذلك قد يقتضي التقية في بعض الاحوال لا يستلزم اقتضائه في الضرر وكذا لا يخفى عليك ان المراد بالاكراه هنا اعم من التنية
 التي هي في العبادات لمعلومية عدم الفرق صاحبين ودفع الاكراه من الموافق في المذهب الخالف بعد فرض سلطة على النفس والعرض والمال نعم
 استثنى المصنفه من ذلك على كل حال الدماء المحترمة بالايمان بل لا خلاف جده فيه بالنسبة الى الفل فلما بل الاجماع بضمه عليه للصحيح انما
 جعلت التقية للخص بها الدماء فاذا بلغ الدم فلا تقية ونحوه الموت بل في ان ظاهر الاطلاق يقتضي الجراح ايضا كغير الشيع لان لزوم الاقتصار في
 الخروج عن العتق المجزؤة لفضل المحترمة بالاكراه على المنقضي المسادر في الاطلاق وهو لفضل يقتضي المصير الجواز الجرح الذي لم يبلغ حد كما هو الاثر
 بل لعله المشهور بل ينبغي القطع بجواز اذا كان الخوف من كره على النفس نعم الاحوط اجتناب حيث لا يعارضه الاحتياط من جانب اخر كما انه كذا في التقية
 المحافى بالمؤمن وان اطلق المصنفه بل في دفع الغير بالمسلم لكن في الرابض وهل المسلم يشتمل المخالفة ام يحصر المؤمن اشكال والاحتياط يقتضي المصير
 الى الاول اذا كان الخوف من كره على نحو المال وسما القليل منه خاصة واما اذا كان على النفس المؤمنة فاشكال ولا بعد المصير الى الثاني

أما في المسائل

فليس شيء يوزن دم المؤمن كاستقام من النصور المعيرة قلت بل فيما ان دم الف مخالف لا يوزن دم مؤمن فلو ربي ان الحجة المصيرية بل وكل الخوف على
بل والمال كما لا يخفى على من احاط بما دل على هو ان نفوسهم عند الله على ان ظ الصبيح الميزور دم المؤمن ضرورية انه هو الله سبحانه والنفث لخطه هذا في
كله شرح الاستناد عدم خوف الحمل قبل ولوج الرجع واما الفرق بين الصبيح والمريض ولو حال السبا والسبح والشاب المرأة والرجل فلا يخفى له وربما
احتمل الفرق بين سجن الفل بنها او لواط او غيره بل وسجن الفصائل لا انه كارتى مستند لقطعا للعد وان كان سمنع في الفصائل ما يصلح
ان يكون وجهه ولا فرق في الفل بين المباشرة والتسبب كالاقتداء ونحوه لا اطلا في الادلة والله اعلم المستند السادسة جواز السلطان لجائز
وعالمه ان هلست حراما بعينها فهي حرام بلا خلاف لا اشكال لا يجوز ملكها والنصرف بها ومثلها والافضل لعل وطوان علم ان ما لم يحرم بالادخل
ولا اشكال ايضا كما اعترف به في الحدائق والرباض بل في المصايح الاجماع عليه الاصل والعشر المستفظة كصبيح ابي لادفك لا يعبد الله ما نرى
في الرجل بل اعمال السلطان ليس له مكسب الا من اعلمه وانا امر به وانزل عليه فخطبني في مجلس له وربما امره بالديارهم والكسوة وقد ضاق صدره من ذلك
فقال له خذ وكل لك المنة وطلبه لوزن في مجمع ابي المراسيل رجل باعبد الله وانا عنه فقال لصلحت الله امره بالعمال فيجوز في بالديارهم خذ
قال نعم ورجع بها ونحوه فخر محمد بن هشام اذ عثر عنه بضيق مجمع محمد بن مسلم وزاد في الاسمعناه يقول جواز السلطان ليس بها باس الى غيره ذلك من
النصور مضافا الى السيرة العظيمة والعمل المستمر من العلماء وضربهم في سائر الامصار والامصار الى ما ذكر من قبول المحسن والمحسن والصلوات على
عليهم السلام جواز معاوية والرشيد والى ما دل من النصور المستفظة او المتواترة على جواز معاملتهم وببيهم والابتياع منهم وانه لا باس بحرف
نصف الحرام بعينه وخبر الجبوري المروي عن الاحتجاج انه كتب الى صاحب الزمان يسئله عن الرجل من وكل الوقف مستحلا لما في يده لا يتورع من اخذه
ربما نزلت في غيره وهو فيها او ادخل منزله وقد جسر طعنه فبدعوني اليه فان لم اكل من طعنه عاداني فهل يجوز لي ان اكل وانصرفت بصدقه وكم
مفسد الصدقة وان اهلك هذا الركيل الى رجل فبدعوني الى ان اتال منها وانا اعلم ان الركيل لا يتورع من اخذ ما في يده فهل على منة شيء اذا
اتالت منها فاجاب ان كان هذا الرجل مال او معاش غرماني يده فكل طعنه واقل برة والا فلا يحول على معلوم محرمة او على الكراهة او غير ذلك
لما عرفت من معلومته اياها ما في ابي الجائز وغيرهم ما لم يعلم حرم منه بل لعل ذلك ونحوه من الضروريات التي لا تحتاج الى اثبات ولولا ان لم يكن
لؤمن العيش في امثال هذه الازمنة والعلم بان في حاله محرما غير قاص فضلا عما لم يعلم وان علمت انه باخذ الاموال ظلما فالظالم مع ردد
ملاحظة صفة من كل ذي مال مختلط حرام بجذالة كالعشار والسارق والمربى والمرتبش ومن لم يخرج المحض ونحوهم وملاحظة ما احتسب اليهم من
من الاموال يتدرج في غير المحض من شبهة الله سطر التكليف لاجتنابه من باب المقتدر للعشر لخرج المنعيب اية وردانه ولا يفتح في ذلك ان كل واحد
منهم لو لاحظته بخصوصه كان من الشبهة المحض ضرورية عدم الخصومة عقلا وشرا لاحادهم فليس همج الاصفا واحدا مستجابا في غير المحض
لما عرفت ولحق افراد غير محبة اذا فضا تلك الشبهة المحض خصوصيات غير محصورة فخير عليها حكم عدم وجوب الاجتناب اما الكلام في ان ذلك
ببعض خروج ما في ايديهم ويحتضرونهم وان علم استماله على محرمة حكم الشبهة المحض فيجوز المفاضلة منه والاكل للمادة والنظر بالقوى في ذلك
حتى يعلم الحرام منه بعينه فذلك او يخفى ذلك بما اذ حصل بصر فحاص مناهم كاعطاء وبيع واذن ونحو ذلك مما يجهل فيه الفصل الى الجلال فلو في
المفاضلة واضربها ويجوز الاخذ مع مقارنة احد تلك الافعال المحولة على الصحة شرعا من غير فرق بين ما كان في يده تدوق فيه عضبه كبرك
او دار او ضربها ما لم يعلم اذ لا على المشبهة المحض عنده احتمالا لان الاستدلال في شرحه الثاني منها قال ولولا يعلم كونها اى الجوارض جاز لها
من الجوارض للاحكام والاختيار ومن غيره ما لم يعلم اذ لا على المشبهة المحض لفضاء البدو واصله الصحة فيجوز الاخذ وان جاء بها من دار او كان
او صندوق فيه عضبه اشار الى معتين من جملة ذلك ولا يعلم حصوله في المدفوع والمعتين الا ان التجنب مع الاختصاص من شيم لا يبرر وتختلف في
الرجحان باختلافه ولو اشار الى مبهمة منها فوى المنع كالاخذ للمفاضلة والاكل للمادة لوجاز للدخول تحت دفع الجناح الا بلامعلا الاصل
في غير محل النص والظاهر من الاطلا في الجائز بالنسبة الى كونه سلطانا او عاملا او عشارا لان المراد وان علم اذ لا على المشبهة المحض
حتى يكون الاشارة في كلامه مختصا بغير الجائز بل الظاهر منها كما يفرض به التامل تمام كلامه ويمكن ان يريد اختصاص الجائز بهذا الحكم وهو جواز
التناول منه وان علم اذ لا على المشبهة المحض كما هو مقتضى حال الجائز للنصوص غيرها ما ستمفره وعلى كل حال فوجهها اشار اليه بمقتضى
الاول بل بما اوجهه التفيد بالاعتناء المنع والنازع ومحاكي نهاية الاحكام والدروس والكفاية ومعقد اجماع المصايح وفي ذلك التفسير لبعض
اشاره الى جواز اخذها وان علم ان في ماله بظالم كما هو مقتضى حال النظام ولا يكون حكمه حكم المال المختلط بالحرام في وجوب اجتناب الجميع للنظر
على ذلك وقد يستفاد من سنده الى النص اختصاص الجائز بهذا الحكم وعن ابن ادريس انه قال اذا كان يعلم ان فيها شيئا مفسودا الا ان يبين
المعين بل هو مخلوط في غيره من ماله او فلا يتركها باخذها على حجة الخراج فلا باس بشراة منه وقبول صلبه لانه لخصات بمنزلة استهلاكه
لانه غير قادر على رد هاقبل ونحو ذلك عبارة بتر واحسن ما ينزل عليه كلامها ارادة عدم وجوب الاجتناب لعدم جريان حكم الشبهة المحض
فيه فيرجع الى الاحتمال الاول الذي قد يؤيد مضافا الى اطلا في النص القوي ومعقد اجماع والسيرة بانه لا مدخل للرفع ونحوه في الاباحة
اذ ليس هو الا محل فعل المسلم على الوجه الصحيح وهو جواز غيره من الاموال التي تحت يده الشبهة جميعا في ضرورة بجا تصرف الملاك في املاكهم
على انه قد يفرض دفعه فيما يعلم كونه على وجه محرر لرد وان المدفوع بين كونه من الخراج الذي يحل لنا تناوله منه وان اثم هو بدعه وبين كونه من
مظالمه التي ظلم بها العياصع لند اجرة النص القوي غيرها ما دل على حليته جوارزه وما في يده فلا مناصح من القول بجريان حكم الاملاك

بسم الله الرحمن الرحيم

من غير فرق في ذلك بين مؤثر وجوهر وبين كونه معلوماً للمالك ويجوز له لا يملكه المالك الديون لكن في شرح الاستئذان ما في بدء من اظارنا لافلا لا يملكه حكم
الديون في المقدم على الوصايا والمواثيق لعدم انصراف الدين اليه وان كان منه وبغضه الوصية والمواثيق على حاله والدين المتخوف في بدائس من
الاسلام الى بر من هذا اضل في ذلك لو اوصى بها بعد الثلث خرجت من الثلث وما كان تأجيلها اجتهاداً ولو امتنع من حل الحلال وحرم الحرام وفيه مع انا
لنضد له موافقاً عليه منع واضح محتوي على معلومية الغصب منه ودعوى عدم الانصراف اليه كجواز المجدبة منوعان اشد المنع وما في الخبر من ان افضل
للمظلم عدم اخذه ما ظلم به وان تمكن منه اجنبى عنه ذلك ويمكن ان يكون وجه مراعاة الغيبة والله اعلم المسئلة السابعة لا خلاف اجده في ان ياجده
او يحول عليه او يصالح عليه السلطان الجائر في الغلات في ذم الغيبة وهوها في فصول البدل من الوصية والحالفين باسم المفاسدة التي هي في حقهم ان يخرج
الدين صوته الاجرة والطقى او الاموال باسم الخراج عن حق الارض من الشفعة في حق النصف فيها الامام العدل حال بسط البدل باعتماداً ولا
على المسلمين من غير فرق بين الداهم والغلات وفيها يكون خراجاً مبرئاً من كان عليه كما لو اخذه السلطان العادل من غير فرق بين فئمة الجور وبين
فئمة بائنا منه في ذلك كما ان لا خلاف في جواز شرائه منه وهو له منه ويؤلفه منه ويؤلفه على المملوك حقيقة وعن جامع المفاصل ان عليه
اى من ائمة اجماع فقهاء الامامية والاجبا المتوازية وفي صايع العلالة الطباطبائي ان عليه اجماع صلواتا وروايات اصحابنا وفي فاطمة الحاج
ادخله مكرراً على ذلك وفي ذلك اذن ائمة في ناوله والجن عليه علماً واثلاً ولا يعلم فيه مخالفاً في حق الشفعة وتعليق الارشاد اجماع عليه
شركة ولذات كذا في الرضا ان عليه اجماع المستفيض ضرورة عدم استقامة بعض الاشياء بدون بناء الارض في الغرض فيها والفرق ان جميعها
بأبديةهم قسماً بل في حصول القطع به بملاحظة السيرة القطعية من اعمام والعلماء في ساوا الاعضاء والامثلة الدولة الاموية والعباسية وما
عنهما وملاحظة العسر والخرج والضرب في التكليف باجتناب بل هو شبه التكليف لا لاطان وملاحظة النصوص التي يمكن دعوى توارثها المرفوعة في
ابوابه من الركنة والجماع واحكام المواثيق والمقام بل والمسئلة السابعة اذن من المعلوم كون جوازهم من الخراج خصوصاً ما كان يرسله صوته الى الحسن
الحسين وخصوصاً ما كان يجيبه ابو بكر وعمر وعثمان وبغفر في الصحابة بل لعل المسئلة من الخراجيات التي لا يحتاج في اثباتها الى الاستدلال بالروايات
ولعل في ذلك ان الحق الكركي وغيره من اخره لعل بعض من عاصره عن ذلك منهم الشيخ ابراهيم بن سليمان الجبلي اصد الحلى مسكناً فادعوا بحريم
من ما سجد لعدن الاربعين على علاج الى عمل رسالة في المسئلة اكثر فيها من الشكوى النظم منهم ومن دعوى العلم وانهم ليسوا من اهله وسماء بفاطمة
الحاج في محنته حل الخراج كما انه يحكى عن الشيخ ابراهيم المروزي رسالة ايضا بعكسها وان ساء الادب فيها مع الحق المذكور وانهم ما يحكى عن الجبلي فيقول
فيها بعد ان اتم عليه ما اكل شجرنا واواسم الجوز والعتاق وهذا شبهه هو الذي دعى الى التطويل في المسئلة والا فحقى ومنع من ذلك وكثير من مسئلة
خبر به صلات نظرية بسبب الشبهة الى بعض الاوصام وفي الغرض استنادهم في ذلك الى كونه ظاهراً ما صاباً امثلة الغرض والذبح وغير ذلك من بعض
وكثير من حل الشاؤلات اذ لا يخفى عليك انه لا ينافي الاذن من الامور حل المناول منه وان حرم هو عليه الذبح وغيره من المفارقة فلو انا جاز
من الخراج من كذا الجوار وان اتم الخيرة باجازه بل لو باع منه شيئاً ملكه المشتري وان اتم البائع في دفعه لعدم سلطنته في الاضلاع فغيره الى
ان لا يجازى من ائمة منهم ولاه الامر وهي لا تافى الاثم بالنسبة الى الجائر كما لا ينافي اجارة المالك عقداً لغاصبها الاثم عليه في محاسبة
من لا يربط من غير ما عرفت ما ينفذ بعضه ليقض بذلك فضلاً عن جميع هذه الشبهة التي كانت تكون من الاجتهاد في مقابلة النصوص في مقابلة
الحق في الاثر قد عرفت وكان منشأها ان الاثم لم ياصل انتفاء سلطان العدل الى من القائم به وعلو ان المسلمين حقوقاً في الارض
المنفعة منقولة الى امر لا يفسد لهم الوصول الى حقوقهم في تلك المدة المظاولة الابا التوسل والتوصل الى السلاطين والامراء وحكموا بحجواوا اخذ
ثمة في عدم ذلك خرج وغضاضة عليهم ونقوبت المحققين بالكلية بل قد عرفنا انه لا يمكن التفتيش مع اطلاق الخبر المنع له هذا كله مضاً فالى
المصير في المظالم كخبر الجذر من المأقر مسئلة عن الرجل من ائمة من السلطان عن ابل الصدقة وعندهما وهو يعلم انهم باخون منهم اكثر من الحق في ذلك
عبيد لهم في المال ما لا يلبس الاثام الحنطة والشعر وغير ذلك لا باس به حتى يعرج الحرام بعينه قبل فانزى في مصدق فحينئذ القاتل
صدقنا عننا ما فعلت بعناها فحينئذ اياها فافرو في شرائها منه فقال ان كان قد اخذها وعجزها فلا باس فقبل فانزى في الحنطة والشعر فحينئذ
لناهم فحينئذ لما فعلت باخذ حنطة فبخره بكيل فانزى في شرائها ذلك الطعام منه فقال ان كان قبضه بكيل وانهم حضو ذلك فلا باس بشراة فحينئذ
قبل في المسئلة في الدلالة او لا يمتنعها على اياها الخراج والمفاسدة فانها في الدلالة على حكم الركنة خاصة وثانياً بانتمائها الى الاجمال في الجواب عن
اياها بقوله لا باس به حتى يعرج الحرام بعينه المحمل لان براد منه الكتابه عن علم اياها بناء على معلومية حرمها اجماعاً ويكون المنشأ في الاجمال هو
الغيبه وثالثاً باحتمال كون المصدق من قبل العدل وذاتاً باحتمال الشراء فيه الاستنفاد لا المعاملة الحقيقية بناء على كون معلومها فيه صدقة
المشتري خاصة مد فوعده بظهور لفظ القاسم في كون المأخوذ مال المفاسدة سبباً في مقابلة لفظ المصدق مع مضي السؤال عن حكم المسئول عن حكمها
في الصدقة المشعر بل انظر غير الاول وبهم الباقي بعدم القول بالفصل وبانتماء الاجمال بعد غلق السؤال بخصوص بل الصدقة وجوباً
الى الجواب وارجماع ظهره البه ولا ينافيه تعليل الابطح ويحددها بعدم معلومية الخبر بعد ضمن السؤال اياها فيما زاد على الصدقة المرفوعة
فيكون حاصل الجواب حل شراء الصدقة اذا لم يعلم فيها الزيادة المحرمة التي تضمنتها السؤال لا مكان كونها مرفوعة لزوياً الرواية باني من حمل الالة
على لو كان على الثيب والثالث والرابع بعد ما خايزتها الاول بملاحظة حال الاثم وبذبح الثاني فضلاً الى العدل لما مضى بان صدرها
ما صرح في قولنا لم يبع غير المشتري كما ان لنا في ما يباخصها بالاشراء بدفعها ما عرفه من عدم الفرق بينه وبين غيره عند الاحتياط بل عن جامع

ما لا يملكه
ولا يملكه
ولا يملكه

لشبهه لجلال الشاهد من الغائب البت منهم ولحي ما في الدينهم الى يوم الغيبة وهو جلال اما والله لا يجل الا لمن جلاله ولا والله ما اعطينا احد
 فتم وما الاخذ بهذا العهد ولا الاخذ بما في الدين من النصوص الواردة على المطمن الوجه المذكورة في باب النسخ وغيره من ابواب الغيبة المشتمل بعضها
 على اربعة الف والخمسة المكون في ابواب النسخ ومنها يعلم ان الاذن في ذلك للشبهة خاصة دون غيرها وليس هو من الاحكام الشرعية التي لا فرق بين
 المؤمن وغيره بل هو من الاذن والرخصة التي يعطى للاختصاص بها على المستثنى مع قطع النظر عن النصوص المخصوصة ومن الغريب ما سمعنا سابقا من افعال حلة
 للسلطان لانه كما جعل له على ما به بيضة الاسلام اذ هو كما ترى يمكن كونه مخالفا للضرورة من المذهب من جهة عليه لانه غاصب لم يلد عرفنا ان الاذن
 ذلك ايضا بالنسبة الى النسخ فلو لم يسمع في شرح الاستبصار الاشكال في ذلك في غير محله فبما لم يسمع في ايدى من من ذلك معاملته في هذا السلطان
 وعالمه من كونه حلالا للنسب والاشكال من الشبهة وحرما على غيره نعم ظ الاذن عدم الفرق بين الاخذ بما فيه من جهة او شراء او غيرها ومن اخذه بمن في
 ذمته بامر من قبل او غيره وانه معامل في ذلك معاملته سلطان العدل بل بما كان الظاهر معاملته في ذلك معاملته الملائمة في ملاكهم فكل ضرورة منه
 فيه على حسب ضرورة في ملاكهم فذاذن لنا امتناع في اجراء الحكم عليه كما عرفت وعرف انما الكلام في اختصاص الاذن المنزلة بما اذا كان السلطان من
 المخالفين او بعدة والموافق فان في ذلك ان الحكم يخص بالجار والمحال في النسخ نظر الى معتقده واستحقاقه ذلك عند من فلو كان مؤمنا لم يحل حله
 ما اخذه منها لاعتباره بكونه ظالما فيه وانما المرجع الى اولى الاحكام الشرعية مع افعال الجواز من نظر الى اطلاق النص والفقوى وجه التفسير لاختصاص المنع
 الا ما اخرج الدليل وبتنا وله المخالفات من حق والمسئول عنه الا انه اذا كان مخالفا للنسخ فيبقى الباقي وان وجد مطا فالقراين دالة على ايداه المخالف
 منه المتناهي الى الواقع والغالب فيه مضافا الى اعتراف به من اقتضاء اطلاق النص والفقوى العموم ان الاخذ انما هي لرفع الحرج والضرر وتوسيل
 الى حقوقهم الثابتة في بيت المال المسلمين كما اشعر به الحسن السابق فلا يختص بالخالف واعتقاده الا ما به جمل لا غير مؤثر في جواز الاخذ منه ولو امكن ان
 نأثروا في شؤنيه بالنسبة اليه في اختصاص السؤال لا يوجب تخصيص الجواب مع فرض عمومه على ان اكثر النصوص خالصة عن السؤال والسؤال المخصوص
 ويحقق القرينة الصارفة عن العموم غير معلوم او معلوم عدمه ولقد اجاد الاستثنائي في شرحه في تفسير الجواز بالمعنى المجردة وابنا على اطلاق او جملته او
 او كرا او اسبلا من منا او مخالفا مستطرا او لا عنيما عليه بالعموم في الروايات واكثر العبارات وبعض منقول الاجماع انهم يسمونه اعتبارا اتساع المملكة
 والامتناع بسلطانه على غيره والاتحاد لاجل السلطنة وادعاءها على وجه بلغة باسم سلطان فلا يجري الحكم على خصوص بعض المشغنين بما اوجبه
 او نحو ذلك على سلطان ملكهم من غير فرق بين المخالف وغيره انما لا يجري على من ادعى سلطانا بلا شك كقبض سلطان الهند ومن كان من ذرية ذوي
 الشوك من السلاطين ضرورة عدم مدخلية النسخ في ذلك وكان من خص الحكم بالمخالفة نظر الى استند الحكم في جواز السؤال منه ما ورد من النصوص
 بالزامهم بالوفاء بانفسهم من لارث بالعصبة وغيره وانهم في ذلك معاملون معاملة اهل الذمة الذين يجوز تناولهم من غير التخصيص بهم نظر الى كونه
 حلالا في مذهبهم ومقتضا اختصاص الجواز فيما ضل الجواز موافقا للذمة ومن غيره وفيه ما عرفت من كون مستند الجواز اذن من له الامر في ذلك كله من
 فرق بين من كان منه على فوذه هبة وان لنا الممانعة عليه لوزر كما سمعنا سابقا في نصوص جوارهم ورح لا فرق في اخذ الخراج منه بين الغلب والكنش
 وبين ما كان منه مواظبا لمصرفه الموظيف وغيره وان قال بعض مشايخنا لعل الحكمة في ترتيب الاحكام المنزلة على ما يتناول منه لزوم هذا النظام
 والاضيق على اهل الاسلام وغيره والنجوى على ما في النسخ وان قوة الجواز في دفع الفتاوى العبا بحفظ بيضة الاسلام ودفع قطاع الطريق
 والسرف وحسن الدماء وحفظ الاعراض وغيرها ذلك فيكون صرفا في مصالح المسلمين وان كان على يد من لم يكن اهلا لامر المسلمين مما عايناهم منه
 الاقتضاء الاذن على ما كان موافقا للنص الشرعي مؤيدا باصا عدمه في غيره لكن قد عرفت اطلاق النص والفقوى على وجه لا فرق فيه بين الافراد
 السابغة وغيرها والغلب في بعض النصوص السابقة بان لا يصبى في بيت المال لا يقتضي اشتراط جواز الاخذ بذلك ونحو ذلك الكركي هل يكون
 الاخذ حلالا لمطعمي من لم يكن مستحقا للزكاة ولا انصبة في بيت المال جبر وجود الامام وانما يكون حلالا لا بشرط الاستحقاق حتى ان غير المستحق عليه
 في ذلك الى مستحقه اطلاق الاجبا وكلام الصحابة يقتضيه الاول وتعليقهم بان الاخذ ببيت المال وان هذا هو الله مشعرا لثاني والتوقف
 فيه مجال وان كان كلامهم الاول لانه دفع الضرر لا يكون الا بالاكل مطا قلت لا مجال للتوقف بعد ما عرفت من اطلاق النص والفقوى بالاذن الموقف
 لتسوية الملة ورفع الحرج عن الشيعة الذين لهم المساواة في الزكاة ليس عليه الخرج او غير جبايته بالسرف منه والامتناع عن تسليمه اذ لم يكن
 هو من صنفه وان تمكن من الاخذ من النسخ لاصالة عدم اباحته ولحقق الاذن فيما اشار له من يده لا يقتضي تحفظه في ذلك فيبقى حرج احتياشغل
 ذمته به بما لها ضرورة كون الخراج كايمة الارض فلا تسحق المسلمون منه بحجة انتفاعه بالارض وما في جبره لا يصير سائل احداهما عن شراء السرف
 انما به فقال لا الا ان يكون من مشايخ السلطان فلا يابى بذلك وجبر ما عدا سئلته عن شراء النجاة والسرف فقال اذا عرفت انك فلا الا
 ان يكون شيئا اشترته من العامل نول على ايداه جواز الشراء من السلطان وعامله وان كانا خاشعين او سارقين لا موال المسلمين فيكون حرجا في النصوص
 الدالة على جواز الشراء منهم لان المراد جواز شراء السرف من السلطان مع احتمال كراهية الكاشا في معاملة الدابة لسلطان وانما هو في المسلمين لانه
 ناصب قد مضى من مال الناصب بما وجب له وابتاع بالمال من غير حق الامام والباقي من وجده من المسلمين والامام فذاذن بشراء غيره والبايع هو الذي
 فانه لا يخرج من وجبه اذ كان من مال الخراج ونحوه ولما في النسخ كما استعرب وغيره على ان يعطين قلت لا في الحسن ما تقول في اعمال هؤلاء قال ان كنت
 لا بدقا فلاتن اموال الشيعة ولذا كان على جيبها منهم علائقة وبردها عليهم في السرف محمول على غير الخراج او يكون ذلك اذا نال الامام برده حرج
 اليهم فلا ن عليا كان من عملهم في الظاهر عطاؤه كاعطائهم في الجواز ونحو ذلك كما اولى اليه الكركي في رسالته قال يمكن ان يكون المراد به ما يحصل

منها

منها

من وجوه الظلم المحزنة ويمكن ان يبرأ به وجوه الخراج والزكوات والمقاسمات لانها وان كانت حقا عليهم فليست حقا للجائر فلا يكون جميعها لاجله الا عند الضرورة ثم قال وما زلت اسمع من كثير من عاصرينا هم لاسيما شيخنا الاعظم علي بن هلال وقال علي بن ابي حمزة وغيره اسطة بل بالمشافهة انه لا يجوز ان يخرج الخراج والمقاسم من يده ويحوزها ولا منعه ولا تمنعه لان ذلك حقه عليه قلت وكذا من عاصرينا من المشايخ خصوصا الاشعث الاكبر قال في شرحه على حد وبغوى حمزة سرف الحصة وخبايتها والامتناع عن تسليمها اوضح تسليمها الى الجائر وان جرت عليه دخل تسليمها في الامانة على الاثم في البداية والنهاية لغير الاحتيا على ذلك ودعوى الاجماع فيه وجعلها من الجمل على حايه بجنة الاسلام فخل له ليرقم عليه ليلاه ولا يخفى عليك ان ذلك كله لغيره من ان يخرج اجرة الارض وقد استعمل المسلمون على التصرف في الارض بمجرد انتفاعهم بها فان كانت بد الشريعة مبطنة ودخلت في المسلمين والادوية الجائر مع ضياء العقوبة فلو فرض عدم هذه بعض الاحوال والامتناع والادوية ولو بالنسبة لبعض الخراج دفعه الى حاكم المصوب من قبلهم وفي بعض النسخة على كل ما كان لهم من قبله في حال حصول البد وبسطها حتى لا يخرج وجه قوي فضلا عن فضل الزكوات والاعناس والاوليات على الصبيات والجائنين ومنهم من لا يخفى على من لاحظ كلام الاحتيا الفد ما ورد المتأخرين في باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وغيره من ابواب الفقه ومن الغريب عوى بعض مشايخنا المعاصرين انفسا من جواز الدفع في الخراج ويؤيد الجائر ولا يحفظه للفقهاء الزبانية وان الاصل عدم الادن منهم في الدفع الى غيره ولا فضا النص في المقام ونظائره على بيان حكمه في بد الجائر وفيه ولا انكر من الاحكام التي شرعت للفقهاء المعلوم كونها اذ في مدارها فاعرض عن مداه في حال اوفى فاعلم ان مكان لا ينبغي التامل في عدم جوازها وانما كون الزمان في ما لا ينبغي ذلك وان فرض عدمها في بعض الاحوال كما هو واضح بل هو من الضرر بان علما وعلماء ثانيا انفسا ما جواز الدفع اما وجوبه على وجه بحيث لا يخرج لودعه الى حاكم الشرع المصوب من قبلهم فغير معلوم بل معلوم خلافه لا خلاف ما دل على لاسيما من النص في القوي والظان افضا الاحتيا في المقام على بيان حكمه في بد الجائر لعل من حاله في بد الفقهاء كيد الامام وقد انكروا بيان ذلك على ما ذكره في غير المقام من ان منصبه نصب الامام وانما المراد بان حكمه في بد الجائر الذي مظهر المنع باعتبار كونها فاضلة وظالمة بل قد عرفت انهم غير واحد من متأخري المتأخرين ذلك مع هذا النص من غيرهم ولعل هذا بعد التامل ما يقطع به الفقيه باذي نظر في ما قال في الزكوة في رسالته بعد ادعى الاجماع على جوازنا وله من بد الجائر فان قلت فهل يجوز ان يكون من التنازل في حال الفقيه ذلك اعني العقبة لاجماع الشرائط قلت لا يخفى الاحتيا في ذلك نظر بما ذكر من جواز الفقيه في حال الفقيه نولي استنباط الحكم وفيه ذلك من نواع من حيث الاحتيا فينبغي تجوز هذا بطريقين اولى لان هذا اقل من خطر الاسماء والسفوف لذلك موجودون في كل عصر اذ ليس هو مقصودا على القراءة والجاهد بن كاشا ومن تأمل في كتب كبار علماءنا مثل السيد الشريف علم المحققين في تفسير الملة والدين وبحر العلوم جلال الملة والدين وغيرهم نظر في ما مل منصف لغيره في ذلك في انهم كانوا يسلكون هذا المنهج وينجون هذا السبيل وما كانوا يوردون كتبهم الى ما كانوا ينفذون من حكمة قلت قد عرفت ان لا ينبغي الشك في حكم المردود فليج تسليم الخراج لادراكه ان تكن عقبة شافية بل الظن بغيره لعدم ثبوت الادن في التسليم للجائر في هذا الحال ولما تقدم في الصحيح لا يعطون من امته ما استطعهم ومن فلا يفض المراد من عدم حل المنع والسرقة صدمها من اسرارها من الجائر واما الجائر فيجوز ذلك بالنسبة اليه قلت بل قد عرفت وجوبه اذا لم يناف المنة هذا ولكن في شرح الاشعث بعد ان ذكر الحكم الذي قد مناه في ثبوت الاحكام على ما في بد الجائر قال ومع عدم السلطان للجائر فالمرجع الى الفقيه المأمون فيما يتعلق باصول المسلمين والقول بجواز اخذ الجميع للمؤمنين فيما يكسبون برزاعهم عند عدم تسلط الجائر هو الاقوى على نحو ما سيجي تفصيله لاحقا وطاهر من ريب لانه العقبة على عدم السلطان للجائر كما ان ظاهر سقوط الخراج عن المؤمنين وفيها ما يمنع واضح وان كان دينا بغيره للثاني منها في الجملة فصول الخليل وما ورد فيهم من ان الارض كلها لنا وانما فدا الجنا ذلك لشبعت الى ظهور فاشنا فداخذ طسها من الشيعة وبني كاشا في ايديهم كما انه باخذ الارض جميعا من ايدي اعدائهم لان ذلك مطرح عند الاحتيا بالنسبة لذلك وبما كان المراد منها خصوص الموالي التي هو لهم من الانتقال او غير ذلك دون الاراضي الخارجية التي هي في المسلمين فان خرجوا فبها فاعلم ان يتبع بها ولذا جازنا وله من بد الجائر فان فضت العقبة بتسليم الجائر دفعه اليه وبشرته والادفع الى حاكم الشرع صرفة في مصافه ودعوى عدم الولاية بحكم الشرع مع السلطان للجائر وان لم يفض العقبة بالدفع اليه واضحه المنع كما عرفت فيما تقدم مضى فالى ان لا شك في ان الامام حال حضوره ذلك كما صرح به بعض النصوص كلها كان له صلا التنازل المصوب من قبله وما في بد الجائر عبد العزيز بن نافع قال طلبنا الاذن على ابي عبد الله فارسل الينا ادخلوا الشرايين فدخلت انا ورجل معي فضلت الرجل احب ان يخل باب المسئلة فقال نعم فقال لرجلنا فقال ان كان من سباه بنو امية وقد علمت ان بني امية لم يكن لهم ان يجرعوا ولا يخلوا ولم يكن لهم ما في ايديهم قليل ولا كثير وانما ذلك اكم فاذا ذكر الله كنت فيه دخلت من ذلك ما كان يفسد على علي ما انا فيه فقال لانت في حل ما كان من ذلك وكل من كان في مثل حالك من داني فحق حمل من ذلك ما فضنا وخرجنا من قبلنا معبدين الى النفس الطوية الذين يظنون ان ابي عبد الله فقال لهم قد ظفر عبد العزيز بن نافع بشي ما ظفر مثله احد فط قبل به وماذا ففسر لهم فقام انسان فدخلا على ابي عبد الله فقال احدهما جعلت فداك ان كان من سباه ابني امية وقد علمت ان بني امية لم يكن لهم من ذلك قليل ولا كثير وانا احب ان يخل مني ذلك في حل فقال ذلك البنا وما ذلك البنا ان يخل ولا تخم فخرج الرجلان وغضب ابو عبد الله فلم يدخل علي بعد ذلك الليلة الا بداه ابو عبد الله فقال لا تجوز من فلان يجيئني فيسألني عما صنعت بنو امية كانه يري ذلك البنا ولم ينفذ احد تلك الليلة بقليل ولا كثير الا الاولين فانهما عينا بجائهما محمول على العقبة بغيره ما في صدره وقد سمعت خبره من غيره ما يدل على ذلك بل كان المسئلة للبت محل شك كما قد عرفت انه لا شك في ان ليس لاحد الامتناع من اداء الخراج بل المظن ذلك ولو كان من عليه الخراج من حيلة مصافة ماع العقبة فواضح واما مع عينا فلا بد من الاستيذان من حاكم الشرع لعدم ثبوت الخليل من الامانة على وجه لا يخلج معه الى راجحة منصوصهم وان كان هو محملا ان الاحوط ان لا يكون الا ما قلناه وكيف كان فالخراج والمقاسم ليس لها مقدار معين في الشرع بل خلافه احده في بل هو راجع الى نظر الامام على حسب ما يقتضيه مصلحة جميع المسلمين

بجلبه رفته والامكنه والاحوال التي تختلف معها الرغبات وغيرها من استغناء بالارض وبخارجها كما فعله امير المؤمنين في ايام خلافته وقال ابو الحسن
في حديثه والارض التي اخذت عنوة بجبل وكاب في موفوفه من كوفي يد من جبرها ويحبها بالاصل صلح ما يرضى عنهم عليه لواله على قدر طاعتهم من الخراج
الضمت الثلث والثلثان وعلى قدر ما يكون لهم صلحا ولا يضربهم بل في رشا التركي الاجماع على ذلك وتخرج مفاصلة كان او غير ليرة الاخر
على حصة المصلحة الجامة بين الطرفين والى لك يرجع ما قبل من ان الخراج ما يضرب به الجائر فلان اكثر ما يصل الى حد النظم فتح فخر زاد الجائر على ذلك
كان حراما شاوله منه وان ساء باسم الخراج ضرورة كونه ظلما وان كان هو حلالا في مذهبه وان كان لا يضرب بها الاثافي بن سلطان الوعية على الكوفة
خلاف لما عن بعضهم من غنبا ذلك وهو بعيد الوجه والوجه كما اعترف به في ذلك وغيرها فاعل السيد العبد من انه يصح بشرط ان اخذ الجائر بفكر ما يات
سلطان الحق لا يريد الامع رضا المالك وان زاد ولم يرض المالك من الجمع ان اراد به القول المنزوع كان واضح الضعفت الا من راجع الى ما قلناه غير ان
قوله اخبر احم الجميع فيه ما لا يفتي نعم لو اخذه من مخالف مثله على وجهه بل في مذهبه انما وان حرم في مذهبه انما لم يرضوا به انفسهم بل وكذا لو كان
حلالا في مذهبه انما في مذهبه ولو خفف الخراج على بعض المؤمنين بقدر تخفيفه كما لو رفع بداع من اصل الخراج لانه احل بضر فانه ان سمع الاذن
لنا مع احكام الرجوع به الى الحاكم الشرعي ما عرفت من كون الخراج اجرة ارض ثبتت للمسلمين عوض الانتفاع فان غصبه الجائر واخذ اسقط الشارع عنه
ثانيا ارضا اما اذا لم يكن غصبه يجب تسليمه الى الاخر او ناسبه وليس هذا كغيره في الخراج على من لم يكن في ذمته ضرورة كونه خارجا من الغصب بخلاف
الغرض فانه لا غصب على الاذن من قوة وهل يجري الحكم فيما يضرب به الجائر من الخراج على ما يفتي به الامام لان من الانتقال كوانا لارض بجبل ذلك باطلا
النقض القوي بقوى في الفضل لعدم ثبوت الاذن منهم في ذلك بعد كون المناق من الاطلا في المنزوع غيره بل اطلاق قوهم من احل رضائته
فهي له بغيره لعدم بل بغيره عدم وجوب الرجوع به الى ناسبه البض واما مصرف الخراج لوضع في هذا حكم فالنسخة قصره على المصالح العامة للمسلمين
كبناء القنطرة وحفظ الطرق واحانة المجتهدين ونحو ذلك قال التكري في رسالته قد ذكر اصحابنا في مصرف الخراج ان الامام يجعل منه ارضا في الغزاة و
الولاية والحكام وسائر وجوه الولاية قال الشيخ في تقي فصل اشام الغزاة ما يحتاج اليه من الكراع والاثا حركي ذلك من بيت المال من موال
المصالح وكل ذلك من اشكام ولا لا الاحداث والصلوة وغيرها من وجوه الولاية فانهم يعطون من المصالح وهي تخرج من انتفاع الارضين المقنن
عنوة وكذا قال في احكامها من الشيخ وقد سلفنا في اجتهادنا ما يقتضي عموم الاذن فيه في ذم الغنبة ولكن لا يحيط هنا هذا كله في الخراج وما شابهه من
الجزية ونحوها ما هو راجع للمسلمين ولا يترتب فيه الضمن والغنبة لا ما هم غصبه الجائر واما ما ياتخذ من الاضام وغيرها من الاحوال الظاهرة
التي يمكن سنها على حكم الجور باسم الزكاة فظ الاضام بل هو من معتد اجا عانهم ان حكمه حكم الخراج فيجوز ان يتباعه وقبول هبة وغيره لك في الضمن
فيه التي قد عرفت تفصيلها في الخراج ولا يجب عادته على اربابه وان عرفت بعينه وقد سمعنا ما يدل عليه من النص من ان في ذلك امر بشرط هنا ان
لا ياتخذ الجائر زيادة عن الواجب شرعا في مذهبه وان يكون صرفها على وجهها المعتبر عندهم بحيث لا يعد عندهم عاصبا اذ يمنع الاخذ منه عندهم ايضا
وقد عرفت سابقا في الخراج الذي هو له ارباب مخصوصون ايضا من الخلق كاطلاق النص القوي وان اعتقاده محلبة ضرر وشرا لا لا اثر الا
له ولذا قال ويحمل الجواز مطعنا الى اطلاق النص القوي بل الظاهر ان الذي مر اذنا امره اخرى كخراج لصيرتها زكاة بغير الجائر وعامله ولذا عرفت
في شرائها منه كما سمعنا الضمن في النص السابق اذ لو لم تكن زكاة كانت غصبا لا يجوز لاحد شرائها منه فتصليها لربها كغصبه للخراج في اجرة
قبض الامام وناسبه من شخص كونه خراجا وزكاة مبر لانه من كان عليه وحكم النص فيها ما سمعنا في الخراج من اذنا في شرائها وغيره كاعراض المفاصل
الاخرى في الجملة قال ان ظ الاحياء والعبارات جواز اخذها لكل احد وان كان غنبا في وجب فنوي المالك عند الدفع اليه ويجزي به ولا ينافيه
كونه غنبا في المستحقين كما لا ينافي برائته الذي من الخراج بغيره وان كان غنبا في المستحقين بل هنا اولى بكون الزكاة في العين فاذا فتمها
مع الجائر كان كغيره لها ثم غصبت منه لو كانت كغصب صاحب شربة مخصوص بناء على فبانه مقام المالك في القسمة فلا يشا ذلك في التباين
نفي الضرر والضرر وغيره وان كان لنا فيه بحث بل في محله انه هذا كله مضما الى ظواهر الصحاح المستفظة منها ما اخذ منكم بواحدة فاحسبوا به
ولا نطوهم شيئا ما استطعتم فان المال لا يبقى على هذا ان يركب مرتين ومنها عن صدقة المال باخذه السلطان فكان امره ان يغيره لانه قد
يستقام كثير من العشرة التي قد تقدمت في كتاب الزكاة وفيها التقييم وغيره جواز اخذها ما باخذه باسم الخراج مكان الزكاة الا ان ظ الاضام
الاطبا في على ردها بل عن المنتهى الاجماع عليه فنكون شادة مع انها محملة للقبض من حنفية الذي يمكن منه القول بغيره فاما في ذلك من ان
الاخرى عدم الاجزاء بذلك بلا غنبة سقوط الزكاة عما باخذه اذ لم يضرب فيه وجوب فنعلم من كونه على وجه الزكاة او المصير معهم في احكامهم
والخراج عن الضرر مما يثبتهم واضح الضعفت ان كان قد يفتي له بالاصل والعوائد التي يجب الخروج عنها بما عرفت والصحاح ان هؤلاء المستحقين
يأتون في اخذون منها الصدقة فيعطونها باها انجز في حال لانها هؤلاء قوم غصبوا وظلموا وانما الصدقة لاهاها في نفصه عن
المعارضة عن وجوه على التديبا وعلى ما عن الشيخ من الاعطاء اختيارا وان بعد الثاني بالتعليل بالظلم ودعوى الفرق بين الزكاة وغيرها ان من كان
عليه يمكنه الاعتذار من الجائر ما في قد دفعها الى مستحقها لعدم وجوب تسليمها اليه عندهم وانما نقضنا عدم الرجوع به منهم مع الطاب
من على الامر لك برغمته هو ولا يحمل البحث فيما لا يمكن التخلص منه كاعرفه سابقا في الخراج ضرورة كون الحكم دائرا من النعمة التي فرقها
بين دفع الزكاة من العين او من غيرها عوضا لما عرفت من معاملته في ذلك معاملة سلطان العدل والله اعلم

الفصل الثاني

في بيان وجوب الرجوع به الى ناسبه

نقل الملك بغير معلوم وبصرح الكوكبي حرة بانه نقل الملك من مالك الى غيره بصيغة مخصوصة لا انتقال بين مملوكين من شخص الى غيره بغير مقرر
على وجه التراضي كافي ولو وعد وكرة وترد نهاية الاحكام وتخصيص المرام ولا العقد الدال على انتقال المذکور كما في الوسيلة والتم مدعيها في الاخر انه
المتبادر لفظ البيع عند الاطلاق بل بما ابدى شيع اطلاق العقد على البيع وفرض من المعاملات وتقسيم العقود اليها في مقابل الايقاعات وقد سبقتها
الحيل في تعريف العقد فغاية الحكمي من كافي انه عقد يقتضي انتقال المصروف المبيع والثمن وتسلمها وفي معناه الاجابات القبول كافي في بيع
الاختلاف في القبول في الاخر غلبت النزاع في كمال المتعاقدين ومعلومه الموضعي وبواضحة الثاني انه معلوم به العرض وبما لغتها الاولى في معلومته
العرض وفيه زيادة في تعيينها المعنى بالملك كذا قيل فيكون كلام الاختلاف في تعريف البيع على اختلاف في القبول بزيادة ونقصا مختص في ثلثة نقل مخصوص او
انتقال او عقد كلك لا مطلقا قطعا كما عساه يتوهم من تفسيره بل هو مقرر على حقه في تعريف اهل اللغة غيره بالاعم كعد ان ثبت ونحوها مما
يعلم منه ارادة كونه من هذا الجنس لا كنه في علم المعنى كما ان من المعلوم كونه البيع وغيره للاعم من الصحيح والفاصل وانه لا حقيقة شرعية لشي من اقسامه فخرج
عن في محله بل في مصابيح العلامة الطباطبائي الاتفاق عليه هنا وقول بعض الاختلاف في بعضها العقد كذا وشرعا كما يحول على ارادة الشرعي ولو من جهة الشرط
هذا ولكن في شرح الاستثنا البيع لغة او عرفا عاما او خاصا عند المشتري او عند الشارع كما في الفاظ المعاملات ويضعف احتمال الاخرين منها نقل او
او هما مطلقين او مقيدتين بكونهما مستقائين من الفاظ مطلقة او خاصة وما دل على احدهما او عليهما من لفظ خاص او مطلق او ما يتوهم مفاده من اشارة
ونحوها او اخذ او اعطاء او هو كاري مشتمل على ما هو محرم احتمال عقلا وان قطع بفساده وعلى كل حال فلم نجد في شيء مما وصل الينا من كتب الاختلاف ان يفرق
لرجاء ما نافع مقتصر انبه على ذكر ما بين كنه نفس الغرض الموضوع له للفظ من غير ذكر ما هو من الشروط ونحوها مما لا مدخله في نفس المعنى ضرورة كونه للام
وهي للصحيح من المعلوم عدم ارادته اياه بالتعريف والاولى بالاستقصاء في ذكر الشروط لا في ذكر كرم النقل والانتقال وان قصد ضرورة كونه المراد من
الاولى ما بهم الصورة ولو جازا ومن الاول العقد الصالح للنقل لا خصوص السليم للشرائط ولا خصوص المصروف من النقل والانتقال دون السليم كما هو واضح في
نايل ومن ذلك يعلم عدم كون المراد لهم فيما يذكر من مجرد الا الكشف في الجملة نحو تفسير اهل اللغة لا التحديد على طريق اهل المنزلة فلا وجه للاطلاق في المنا
فيما يذكر من غيرها في الطرد والعكس ونحوها وقد قيل ان لوجودها شرط في الجملة لانه عقد يقتضي انتقال المصروف المبيع والثمن وتسلمها والكركي بانه نقل
الملك من مالك الى غيره بصيغة مخصوصة والاولى منها مع كونه مبنيا على انه عقد وشرطه في انتقال المصروف المبيع من قبل اهل الثاني كلك ان يخرق
ارادة صيغة البيع من الصيغة المخصوصة ولا انتقض بغيره مضافا الى منافاته ما عداه من كون المعاطاة بما عداها الاتفاق عليه اللهم الا ان يدعى الرد
بان الوفاء معرفة البيع بالاسم او بالوجه والوفوف عليه معرفة بالوجه لفظ المعلوم لكل احد وفي مصابيح العلامة الطباطبائي ان الاخصر والاستدعاء
بانه انشاء ملتبس ليعين بعض على وجه التراضي فانه مع سلامة عن قصد الرد والمجازا لغيره المستدركة والخارج عن الحقيقة وفيه مع كونه مبنيا على
على انشاء البيع نقل الاجابة بالعرض من دون توقف على قصد البيع بل يقتضي الصلح والهيئة المعوضة وفيه بل غلبت القيد به فيه ونحوها بشكل بان ذلك ليس
القبول اليها من قبله في تعيين الافراد كما وجبه ويرد عليه ايضا بعد تسليم كون العين والعرض معبرين في مفهوم البيع الذي هو اعم من الصحيح والفاصل التراضي
غير معنية في مفهومه قطعا ضرورة صدق على بيع المذکور كما هو واضح وكيف كان قلبي بانه القبول ونقصها في الحدرد بعد الاتفاق على كونه احدا لثلاثة السابقة
اختلاف في اصل المعنى بل هو من اختلاف طرق الكشف في الجملة انما الكلام في تعيين احدها والظاهرة النقل للشارع لا لغيره في افضاء الحقيقة اطلاقا على
المتن على المساحة كما نبه عليه في الشهد في حقه والعقود المتبادلة للايقاعات في اصطلاحهم توقف على الاجابات القبول فلا ناسد فيه للقول بكون البيع
نقل العقد ولا ان البيع نقل فلا يكون انتقالا لانه انتقال ولا عقدا لما عرفه في ذلك لانه لفظ من مفعول الكشف في القولات العشرة متباينة فلا يصدر
بعضها على بعض وحمل العقد على المعنى المصدرك لكونه فلا يصدر جدا فان المفهوم منه اصطلاحا هو المعنى الاسمي لا المصدرك ولان الانتقال اذ البيع وغايته
التمشية عليه والعقد سببه المؤدع له والسبب غير السبب فيمنع تعريف احد مما بالآخر بالقول عليه وان جاز اخذه قيد للقول ولا ان النقل هو الموافق لاختصاص
البيع وما يشق من الاحمال والانتقال بخلاف غيره اذ لا يراد بيع مثلا معنى الانتقال كما هو مقرر ولا العقد ولا لكان اجابا او قبول معا وهو معلوم بالطلاق
البائع فانه ليس بمعنى الانتقال ولا بمعنى الموجب القابل والمطرد في الجميع هو النقل فيكون ابيع موضوعا له لاجراء على الاصل من لزوم التوافق مع الامكان فلا يفتقد
تخلف في التكاليف لثبوت ضعه للعقد وامتناع الموافقة في التكملة ونحوه فوجب صرح في معنى امر كملك الانتفاع والتسلط على الوطى وفيه بما يناسب
العقد بخلاف المقام الذي لم يثبت وضعه فيه للعقد بل قد عرفت ثبوت الخلاف وان موضوع النقل بل بما تكلف وقد عرفت بغير واحد مما اليه ما يفتقر
مصحح في الكلام او باطلاق اسم السبب على الاخر او بحمل الانتقال والعقد على البيع مما عدا كافي زيد عدل وان كان مجازا الا انه جاز انك لا على الظاهر
ولما قد صاه من ان التعاريف في مثل المقام مراد منها الكشف في الجملة شبه التعاريف اللغوية فلا يصدر انك بالبحر في لفظه انه قد بين بكون المصنف في المعنى
خصول الجاز العقلي لعدم النسبة بين الجوز والمحدرد لا بالاستناد ولا بالتقيد او بين ان اختلاف في المحدرد لا اختلاف في البيع في الاطلاق لا اختلاف في معناه
ولا يجوز في شيء من المحدرد ضرورة كونه في البيع المحدرد بالعقد والانتقال وان المحدرد بما قيل ان التعريف بالانتقال للبيع مصدر للفعل المبني على
فوافق تعريف مصدر للفعل المعلوم ويسلم من الجوز في المحدرد وان كان فيه ما فيه والامر في ذلك كما يسهل بعد معرفته نعم ينبغي ان يعلم ان البيع
كما يطلق على انشاء الملك المذکور فقد يطلق على فعل الشئ هو انشاء الملك لما ملكه البائع فانه كالشر من الاضداد او يطلق على البيع اطلاقا شائعا
براد به المعاملة القائمة بالبائع والمشتري معا وهي المعنى المحصل بالعقد الجامع ليعني البيع والشراء واستعماله المعاملة وحملها عليه وتقسيمها اليه الى غير
ظ معروف وعن المصباح المنير الاصل في البيع مبادلة مال بالمال وهذا هو المناسب في قوله لم يحل الله البيع وقوله يتجار رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع

عبد الباقى

كتاب الفقه
في المأكل والمشرب

بذلك على المفسر بما لا يخفى بل الظاهر لاكتفاء من ضبطها بضبط اسما والمعاملات على معنى الاصل في لفظ عقد البيع بعث الصلح صالحت وهكذا فلا
 ح فيام دليل على الحاقه بالانفاظ غير انها لا ان المراد منها كل ما يقصد العقد به وكل لفظا كذلك كما هو واضح بادنى تأمل فلا ريب في اشتراك القول
 المراد مع القول الاول في وضع الفسخ وان اختلفا في شدة وضعهما انما الكلام في ان الالفاظ المحصورة شرط للزوم في العقود اللازمة فمقتضى تعيينها
 من الاقوال والافعال المقتضى في انشاء البيع والاحارة مثلا على وجه يحتمل عليه احكامها عند الزوم كما انه يشترط فيه شرائطها ايضا فيكون البيع
 مثلا متعين بصيغة وهو الذي يبين لازما وبدونها وهو الذي لا يكون لازما او انها شرط للصحة ايضا فلا يقع اصل البيع مثلا بدونها ثم على الثالث
 تكون من البيع الفاسد فغير محتمل عليه احكامها وانما انعقد باحالة المفسر في وجوه الانتفاعات بخلاف بين الاحكام ومعرفة عظمة خبره الكركي في مع وغيره
 من اخره الاول بل بما ظهر منه دعوى الاجماع عليه قال المفسر في الاحكام انها اى احاطة بيع وان لم تكن كالعقد في الزوم خلافا لظاهر
 انعقد ولا يقول احد من اصحابنا ان البيع فاسد من حيث هو في المماثلة وقد يرجع عنه في كسبه المتأخرة عنها وهو لا قدس له وحل الله البيع ببناء ولهذا
 بيع بالانفاق حتى من الثالث يثبت اهلها لانهم يقولون انها بيع فاسد وقوله نعم الا ان تكون تجارة عن قرض علم الاما اخره دليل وما يوجد في صيا
 جمع من مثلها في الاحتكام منها انعقد بالحدوث ولم يذهب احد العيين يريدهم بصدور الزوم في اول الامر وبالذات ما يتحقق للزوم لا منشاء اراد
 الاباحة المجرى عن اصل الملك لا من حيث هو للمساكين فانما هو الملك فاذا لم يحصل كانت فاسدة ولم يجز المفسر في العيين وكافة الاحتكام خلافا
 وايضا فان الاباحة المحضة في الملك لصلها وادراكها فيك فيكون ملك شخص بذهاب مال اخر في مال وانما الافعال المماثلة تكن دلالته على المراد في اصل
 كالقول وانما دليل بالقرائن من غير لزوم العقد بها فيجوز الزامها ما لم يمكن فاعلم ان انعقد العيين بمنع الزام فيحقق للزوم لان احدهما في ثبوت
 الاخرى يكفي في انعقد العيين لا منشاء الزام في الباقي فهو موجب لبعض الصفقة والفسخ لان المطلوب هو كون احدهما في مقابل الاخرى
 هو ذلك كله في المحكي من ثبوتها على الارشاد فضل عباد الاحتكام على انعقاد ملكا من لا وجب له مقتضاها قال والاما الوفاء بالثبوت ايضا
 فلو ذلك لم يحصل الاباحة لان المعنى للمساكين اباحة مثنى على ملك الرقبة كسائر البيع فان حصل مقتضاها ثبت ثبوتها ولا وجب الاحتكام
 اباحة بالكلية بل يعين حكم بقضاء ذلك اذ الحكم المفسر واقع فلو وقع غيره لو وقع بغير قصد وهو باطل وعليه يفرغ النماء ويجوز على الجارية بالمعاطاة
 منع ذلك فقد اخرج في ما مرشد الى ثبوتها مضافا الى ما تقدم عبادات القوم فان بعثها كالمصير فيها قلناه ثم سأل عباد القوم وهي ان الاقوات
 المعاطاة غير ان كل منها في المعاطاة ما دام العيين باقية ولعله لا يجوز الفسخ بفسخ ثبوت الملك في الجملة وكذا ان يمينها معاوضة بل لعل قول
 غيره من الاحتكام للزوم بالفسخ يقتضي لك ضرورة ظهوره في كونه مفيد للزوم فيكون الملك قبله حاصل لان المراد ان يعقد الملك ويعقد الزوم
 وهو وان كان غاية الجوده بل يؤيده مضافا الى ما ذكره ما استوفى من جريان الشبهة على معاملة الماخوذ بها معاملة الاملاك في جميع النسخة التي فيها ما لا يصح
 وفيه لا من الملك كالقول والوطى ونحوها وغير النسخة كالارث والفسخ والفسخ واستطاعة الحج والركوة والحق والربا ونحوها الا انه يصعب ان يزل عبارات
 الاحتكام عليها في غير ما ذكره من جريان الاحتكام على القول وغيره ما يرجع في البيع قال فاذا ثبت هذا فكل ما جرى بين الناس فاهل سببا وقراض ون
 ان يكون ذلك بيعا منعقد مثل ان يعطى رها الفضة فيعطيه اخيرا ويطعمه للفقير فيبذل الفل وما اشبه ذلك ولو ان كل منهما يرجع فيما اعطاه كان ذلك
 لانه ليس بعقد صحيح هو بيع قبل ومثله عبارة في وثوق الغنية بعد ان صرح باعثها بالايجاب في القول في الصحة مقابل ما يثبت للزوم فان واعتبر حصول
 الايجاب من البائع والقبول من المشتري ان قال واحترز ايضا في القول بانعقاده بالمعاطاة يخون يدفع الى البعيل قطعة ويقول اعطيت بغيره فاعطيه فان
 ليس بيع وانما هو اباحة للتشتر بدل على ما قد مضى انشاء الله وايضا فما اعتبرنا جميع على صحة العقد به وليس على صحة بمعاذ دليل وما ذكرناه في معنى بيع
 الملازمة والمنازعة وعن مع الاحتكام على المناوئل والاخر ومعنى ذلك ان يجعل المشتري او التبريد له الفاء المحض باعما موصيا وفيه بعد ان صرح فيها كالمنا
 بان البيع هو الايجاب القبول قال ولا تكفي المعاطاة وان كانت المحضر انما يباح في وجه الانتفاعات ويظهر من المعنى لاكتفاء المعاطاة وهو
 وكذا يقع في المصير باية الايجاب القبول ثم قال ولا يكفي مجرد الرضا في حصول الملك بدنه في الجليل والمصير يحصل لانواع استبا الملك في العقود بالمعاطاة
 انعقد اباحة لا غير نعم لو ذهب احد العيين او انتقلت عنه ملك الاخرى الى غير ذلك من عباراتهم التي لا يخفى ما في شئ بل ما جعلها او بعضها على ما ذكره من
 من التكليف بل معناه الكرامة ان صرح في وثوق وحاشا للشهد وعند وقبح عدم كفاية المعاطاة في المقصود بالبيع وهو الملك بل قال فيه ايضا ان ظاهر
 فواعد الشهد الاجماع على انها لا انعقد الملك واما عند الاباحة بل قال فيه ايضا ان صرح في وثوق والغنية والجواهر وجامع الشرايع والمبشبه وصحة
 ولت عدم كونها باعيا حقيقة وانما هي اباحة وان كنا لو لم نعرف ما حكمه الا لا يخرج عن المبشبه ان الشئ من الاحتكام انها ليست باعيا محضا ولكنها انعقد
 فائدة بل في لك وصحة في انشاء كلام له ودعوى طباقه في انما البيع باع حال وقوعها وان كان كلامه في خصوص الاول منها فانه غاية التشوش بل لا يخفى
 من المتأخر او عدم الوجه كما لا يخفى على من لا حظ مع السائل مع فاطلة في البيع عليها مجاز او على زيادة المبادلة التي هي احد اقسامه كاعرفه سابقا في الجملة
 فنزول جميع كلمات الاحتكام على زيادة الاباحة من حيث الملك نحو قولهم اباحة النكاح والمساكن والمناجر وان المراد عدم كونها باعيا منعقدا وموجبا
 لازما كالبيع بالصيغة لا يخرج من حيث بل لعل شئها او جملتها منها على ما وافق ما سأل عنه من تبرؤك على معنى ان الصيغة شرط في صحة البيع فلا يجمع بالاع
 مثلا لفسخها من ذلك وما شابهه ما انعقد الملك والتمليك للمعاوض استبا انها وما شابهها لما كانا من اعظم المقاصد التي بها معاش الانسان
 وانشاء قصد ما من الامر بالباطنة اراد الشارع ضبطها بما يقع معه التراجع والمخاصمة وليس الا لبيان الله عليه الله تعالى لاننا نحن في الافعال ونحوها
 ما يدل على المقصود بالكتابة فلم يجعلها ضابطا لذلك وعليه يحمل قوله في انما يجعل ويحرم الكلام على معنى ارادة التحليل التابع للملك الذي من خصائص

فانما المعاملة

فجعل لكل واحد ما كان حراما عليه ويحرم على كل واحد منهما ما كان حلالا له لئلا يترك ملكا وحصولا آخر وانما يقيد الافعال بالاجتهاد بناء على اوضاعها وتغيرها
ملكها او يملكها فنزاد اياها شيئا لا يترك ملكا له الاكتفاء في الدلالة عليها بالافعال مثلا ومن ذلك المعاطاة ويكون المراد هذا ما ذكره من لا يباحه الافعال
ما قصد به المعاطاة ان الملك على وجه البيع جليلا منها بالشرع وايداع ضرورة كون النتيجة مثله انشاء على شرطية الصيغة في الصحة كما هو واضح في
البيع القاسد الذي حكموا بحرمه الصنف فيه وفيها ما يفيض به لا الاياحة التي هي كايحة الطعام التي لا يقصد بها بل يقصد اضرارها فافترق بفسادها ضد
ليرفع مع قولهم لكل امرئ نوى ولا عمل الاية وانما الاعمال بالنيات ومن ذلك نتيجة تحرير المقام بنص صريح واحد ما قصد الاياحة بالافعال ونحوها مصر
بذلك ولو بالقرائن الدالة على اذاعة الاياحة المطلقة والتسلط على النصف من التسليط بالبيع وغيره مما يقيد الملك بل بما يذكر كلف البيع ونحوه
مراد به الدلالة على هذا القسم من الاياحة في مقابلة الاياحة لقسم خاص من التصرفات لان المراد منه الملك والمملك البيع مثلا وهذه الصورة تنفك
بالمعاطاة ومما دها اياها مطلقة للمال بعوض كل على نحو المعاطاة بالثبوت والظاهرة لا خلاف في مشروعيته ولو على وجه المعاطاة كالاختلاف
في مشروعيته بدونهما لعم شلطان الناس على اموالهم وبطبيب أنفسهم والحجارة عن ثرائف ونحوها ثابتهما ضد البيع بذلك على اذاعة النقل البيع عن غير
نفس للزوم وعدم اوسع ضد صدر والمجة انشاء بناء على اشتراط الصيغة فيه ضرورة ان المشروط عدم عند عدمه كاصح به الفاضل في تير بل لعله هو
كل من جعل البيع عبارة عن العقد اصرح باشتراط الصيغة كاحتماله على اذاعة اشتراط ذلك في الزوم باياه جملة من عباراتهم ولذا جعلوا المعاطاة حيث يقع
انما يقيد الاياحة ولو كانت تقيد البيع عندهم لكان ذلك اول ما يبين خصوصاً عند تعرضهم لفك كلام المقيد حتى يماه بعضهم بالتركيب ونحوها انهم قد
بنوا في اصل الاشتراط المتروك ان لم يقع اجماع عليه بان لا دليل عليه بل الدليل من السيرة القبطية بل في شرح الاستا اجماع بضميه على خلافه بل في قوله
في التصرفات لم يكن مقرا وان يكون كان فيه ما فيه ضا فالصحة الاطلاق وعدم صحة السلب اذ لا عدم النقل وعدم الاشتراك اللفظي بل اصل العمل على
الاشتراك المعنوي بينهما وبين ذي الصيغة خبر من العمل على المجاز بل على ذلك فطعن ضرورة ان الصيغة على تقدير اعتبارها انما هي شرط شرعي لا مدخلية له
محقق مسمى الاسم كما عرفته سابقا في منع البيع فيكون في نفسه اضراره وانما هو با العقول لا تقتضي عدم تحقق الاسم بل ان العقد بل لا تقتضي اشتراط الصيغة
بذاته فانه اصل القبايع وغيره مما يدل على مشروعيته مناهة بمجاطها لا امراضها انما عدم الزوم بناء على انحصار دليله فيها وان قوله البيعان
بالجبا ما لم يفسقوا ونحوه لا يدل عليه بعد كون المراد منه ثبوت الجبا من حيث الجبل الذي لا ينافي ثبوته في بعض افراد البيع من جهة اخرى كما ان الزوم من جهة
في حال الاقتران من جهة اخرى كما نصبت عدم دليل الزوم ومعلومه اعتبار الصيغة في الجملة بالاجماع والظلال تقتضي ان يدما هو متيقن من فضائنها الزوم
فيبقى غيره على اصله عدم بعد تناول الاطلاقات ودعوى ان الزوم يكون فيه استصحاب الملك ونحوه بدورها معارضته باستصحاب ابقاء سلطنة الملك
التي ينبغي ان تصان في الخروج عنها على المنهين وهو الملك المتكامل دون غيره على ان اجماع على عدم الزوم في الفرض كاف من تكلف ذلك لكن الانصاع عدم
خلو دعوى اجماع المتروك في الفرض المذكور من غلط بل وكذا المعارضة المتروكة كما ستعرف في ذلك فيما بان منه ثم دعوى الاستدلال على اعتبار الصيغة
في الصيغة باية او فوا بالعقود بظهور كون المراد من العقوقنها الاشارة الى البيع والاجارة ونحوها ما هو متعارف في ذلك الزمان فبقضية بعد معلومته
صدقا لبيع على الفرض ان لا يصحح الا وهو ضرورة كون المراد من الاية ما يصح وما لا يصح منها ولذا كانت شاملة للعقوق الجارية واللازمة بل فيها
منع كون المراد منها ذلك اذ من المحمل والظن كون المراد منها اذاعة بيان الزوم في العقود دون خصوص الصحة ولذا كان هو الاصل في العقود الا ما خرج بالكل
فلا تشمل فيما تعلق بالعقود الجارية واللازمة كالاقتضاء فيها بان لا يصح صحيح الاما كان عقدا وغيره انما جعل ويجوز الكلام مع انه لا دلالة له في اللفظ
الخصي بل هو شامل لغيره ما هو عندكم بحكم المعاطاة فيكون دليلا للحيث لا عليه سيم بتلك القول بالفصل في موضع انه معلوم الانقضاء بالاباحات
القول لتبع الملك اذ من الواضح كناية الافعال بل ان الفرض فيما يمكن عمله بعد فوضوه عن مخالفة ما عرفت من وجوه على اذاعة المحلل صرح بما فيه حاجة الى قرينة
او على اذاعة المحصر في التحليل للبيع من حيث كونه جميعا ولا ينبغي ان الكلام في ضرورة عدم كفاية الافعال في النكاح والطلاق ونحوها لان المراد بعدم
صلاحية الفعل اصلا للتحليل الملكي المعلوم عند مثل الهبات والهدايا والوكالات والامانات ونحو ذلك ومنه يعلم انه لا وجه لدعوى فصول الاقفا
عن اذاعة ذلك وعدم اعتبارها شرعا خصوصاً بعد معلومته اعتبار الشارع دلالة الافعال في كثير من المقامات وجعل طواها معنيل حتى في الفسخ ومعد
كالاعطاء ولا ينافي ذلك بحافظة الاحتياط على ذكر الصيغة الخاصة وضبط الفاظها والمدافعة فيها اذ يمكن ان يكون لبيان اذاعة شرط الزوم او لغيره لا بين
انه لو كان مراد الاحتياط من ذكر الصيغة وضبط الفاظها وكيفية ايمانها بان اعتبارها في الزوم والاقايع والاجارة يتحقق عرفا وشرعا بانها لم يحسن الشرط
في الهبة والفرض ونحوها مما ثبت جواز العقد معها وانما لا تقيد الزوم منع فرض صحة المعاطاة فيها لم يكن في بين العقد صدره لا نأقول ان ذلك
مشترط الزوم ضرورة انهم بشرط وضبطها ايضا في العقوق الجارية كالعارية والوديعة ونحوها ما علم اعتبارها في صحة ما يمكن ان يكون المراد لهم ذلك
بنها ما يقيد ما صرح بها في غيرها من الافعال مثلا فانما وان قادتها وحكمها حكمها الا انما يحتاجها حاجة الى القرائن باعتبار اشتراك الافعال في البيع وكذا
الانقضاء بعد ذلك كله انه لا يجوز اعتبارها في الصحة بل ستعرف فيما بان ما يؤيده ويشهد له بل يمكن دعوى تحصيل اجماع عليه خصوصاً بل لا حظ في الا
على ما نوهه عبارة المقيد من عدم اعتبار الصيغة حتى هو بغير واحد وتبعية بعضهم الى الشدة ونحوه واحتمال ان ذلك من علم المراد عليه بالنسبة الى دعوى
عدم اعتبارها في الزوم لا بالنسبة عدم اعتبارها في الصحة بدفع حسن النام في كلامهم ومثلية شرطية الصيغة للبيع حتى جعل اعتبارها فيها كما سمعته من
الذين من جملتهم من اثبت المعاطاة واخرجها من اركانها من المعلوم من اذاعة لا ينافيها في الاثبات المعاطاة بالصورة المفروضة ضرورة وضع
منافاة ذلك لما ذكره من الشرطية والركبية فضلا عن كونها عبارة عنها كما هو واضح وعلى كل حال فالفرض ان ذلك اي اشتراط الصيغة في الصحة

وصدر يمكن ان يكون محلا للنزاع على الوجه المذكورناه واما دعوى ان التزاع فما اذا قصد المتعاقدان بفعلها البيع مثلا على حسب البيع بالصيغة وكان
للمشتري طعنا بالصيغة فهل يقع ذلك بيعا او يكون الابعة او يقع بيعا فاسدا كما وقع بين المتأخرين فلا يعرف لك في ثبوتها على هذا التقدير فضلا
عن نسبته الى المشتري بل الاجماع ضرورة انهم ان ارادوا انها من المال فافترضوا ان يكون المقصود امر خاصا لم يحصل فان يقع المحضر بان يخاصه وان
ارادوا بها الابعة شرعية فهو مع انه من الغرائب بعد ان جعل الشارع امر المال الى مالكه وانتهى هو المسلط عليه وانتهى لا يحل الا بطريقه لا دليل عليها فهو
ان كان السيرة معلومة ففرضاها الملكية ولذا يجوزون على المأخوذ بها جميع احكام الادلاء ومن هنا قال بعض مشايخنا في رد من قال بالالابعة في القرن
المنزوي بان يزوج اما انكارا لمجازا بديهة او اثباتا على احد جديد منها ان العقود وما قام مقامها لا تتبع الفسخ وقصد الملك والتمليك عند
المعاينة وبناء عليها لا يحض الابعة لابنائها وانما ان ارادة النصيب من الملكات فتملك العين او المقتضى بآراءه النصيب بها او معترفه وان
يختص بها الى الملك الاول الاذن في شيء من هذه المقتضى فالأمر فاصد للنقل من حين الدفع وانتهى لا سلطان له بعد ذلك بخلاف من قال ان العقد على
ويصدق بما في غلظ ومنها ان الاخير في الزكوات والاسطاعة والديون والتفقات وحتى المقاسمة والشفعة والمواثيق والربا والوصايا
يتعلق في البيع مع العلم بغيره مغايله وعدم التصرف فيه او عدم العلم بغيره في الاصل فتكون متعلقة بغير الاملاك وان صفة الفقر لا تعنا ترتيب
عليه كك فبغير ما ليس من الاملاك بحكم الاملاك ومنها كون التصرف من جانب ملكا للجانب الاخر مضافا الى حرية استئثار الملك الى التصرف
ومنها جعل الثلث للماوي من جانب ملكا للجانب الاخر والتلف من جانبين معينا للشيء من الطرفين ولا يرجع الى غيره المثل حتى يكون له الرجوع
بالفوت ومع حصوله في هذا الغاصب تلف فيها فالقول بان المطالب لا يملك بالانصباب الثلث في هذا الغاصب غير في القول بعدم الملك بعد
جتماع ان التلف القهري ان ملكا لثالث قبل التلف فهو عيب مع عدم العلم فالبطلان وبعبارة ملك مع عدم الرجوع في الملك يكون
ملك الاخر بغير عوض ونفى الملك مخالفة للسيرة وبناء المتعاضدين ومنها ان النصيب ان جعلناه من الزواجر القهري فلا ينفذ في البيع فهو عيب
وان اوفقناه عليها كان الواطئ الجاني من غيرها والمثابا بالشيء والجاني والتلف جانيا على مال الغير ومنلفا له ومنها ان الدنيا والحادث قبل
النقص ان جعلناه له ملكا فمن امنه فيعبد او معها فتك وكلاهما مناف لظا الاكثر وشي من الاذن لخصي ومنها ففسد الملك على المصنف
مع الاستثابة الى الاذن من المال كمنع الى كون المصنف في ملكه نفسه وجبا فابلا وذلك جاني القبط على هو ولي منه لا فترانه بفصل التملك
دونه وان كان مستوفيا مكان الجواب عن جملته بل عن حواشي الشبهة انه لا يجوز ان يخرج ما يشترط بالمعاطاة في زكوة او خسر او من المحقق قبل
التلف اي تلف العين الاخرى الى ان قال ولو اشترى ثوبا بالمعاطاة لم يخرج له ثوبا قبل تلف الثمن فان وطئ كان شبهة وان كان الاخرى خلافة في الصورة
الاولى من المعاطاة فضلا عن الثابتة الا انه على كل حال لا يثبت ان حمل كلامه في الاستحسان على ما ذكرناه من ان مرادهم بيان قابلية الاتصال فلا بد ان يصح
وان ذلك مشروط دون انه ليس البيع مثلا فمن ذلك لا صعوبة في الجواب عنها فانك ستعرفه لو رددت الاعراض بها على الصورة الاولى بل ان الواجب
وغرابة نزل الدعوى هي اثباتا غير ما قصد المتبايعان بل ادعاء ولا دليل بل مقتضى الادلة بعينها خلافا فلا بد من حمل مرادهم على ما ذكرناه لان مرادهم
الالابعة فيما قصد المتبايعان ان البيع مثلا لا ليس هو الا الفسخ كاصح به الفاضل في برفاعا يظهر من المتأخرين وبما نرى من ان حمل النزاع فيما قصد
به البيع مثلا من الاذن وغيره الاخر المحقق مع جميع شرائط البيع صلا الصيغة وان المظن يقولون بالالابعة فيه والكركي ومن تابعه بالبيع المثل
والفاضل في النهاية بالبيع الزائد كما ترى بل يمكن دعوى الفسخ بفساد ما في نامل وانتهى لا ينبغي ان يثبت اصغر اطلبه فضلا عن عاظم الاضحا وكبر
بل لا مناصر من القول بالفسخ فبذلك شرط الصيغة في الصحة فضلا عن جملته عبارة عنها انتم تشيع عنه المتأخرين بقصد الالابعة على معنى اابعة كل منها
النسب الاخر على جهة المعاوضة من غير فرق بين انواع النصيب ما لو فقت منها على ذلك وغيره وعلى معنى الابعة ابقاعها للبايع لا المبيع فخرى عليها احكام
الالابعة المجانية من اللزوم بالتلف واحكام المعاوضة من تعيين الموضع بالبيع واحكام اعترض عبدك عن بيع هذا المال لك ونحوه ما يثبت الملك الغنم
بوفور الشخص بناء على جريانه على احواله ضرورة احتمال الالابعة بالعرض على الوجه المذكور في ذلك كله فليس لها حكم جديد مستنكر ولو فرض ان قام عليه
خاص من اجماع او سيرة فطنته قبل والا فلا كما ان المصنف جازا بديهة على البيع المثل في الجواب عن ذلك ايضا ضرورة انه كل ما يفرض مما هو مقتضى الملك في الابعة
يفرض مثله بالنسبة الى اللزوم وحاصله ان كان مقبدا لذلك والا فله ولو من مقتضى بناء المعاملة عليه على وجه يجرى على الضوابط في غيره مما ملك
منه لان كمال المال الموهوب نحوه كمثل المبيع بالانحياز الى الموضع الى الموضع فلا بد من التلف نحوه او كان عليه دليل من اجماع او سيرة فطنته فلنا به
والا كان محلا للفسخ والبرهان كذا براما الرمز به العاقل بالالابعة يجرى النصيب على البيع المثل في الجواب عن ذلك عدم اعتبار المعلوم في الموضع في الفسخ
وموافق حكمه للاصل السالم عن الما رضى ما انه لا يخفى عليك عدم جريان حكم البيع عليها بعد انزجها بالتلف نحوه وان احملنا في الشهيدين ولعله لا
الاصل في مثل الاعيان وصرف المعاوضة وليست احدهما الا انه كما ترى ضرورة عدم ثبوت الاصل المنزوي على وجه يثبت ما نحن فيه كما يطلق عليه البيع
عزلا بل يلبس عنه وضع المحضر فيها بعد الاتفاق على ثبوت المعاطاة فلا بد من اجراء حكم المعاوضة المستغلة عليها كما يصح به في الشهيد المحكي عن حواشي
فيلحقها بغيرها العيب ان يثبت عدم اخضا صمما بالبيع دون جبا الجلس في الجواب عن ذلك يظهر لك ما في كلام الشهيد الثاني في ذلك فانه
غير متحقق خصوصا اشكاله في كونها معاوضة بان التصرف ليس معاوضة ثم قال لان جعل المعاطاة جزءا للسبب في التلف لا يوجب عليك عاقبه
ضرورة صدق معاوضتها من اول الامر وان لم ينفذ الملك لعدم اعتبارها في صدقها عفا ولا شرعا لان المراد اجراء حكم المعاوضة المستغلة عليها
بعد اللزوم والملك بالنقص ونحوه وعدم المحاقها بالبيع وغيره من المعاوضات المعلوم وانما الصبيح الى تنقيح ذلك حال اللزوم والملك والافضل بما عليه

الصلح الثاني
الصلح الثالث

في البيع
في البيع الثاني

الاباحة كما هو الفرض فلا حاجة الى تنقيح لغير الحكم اي معاوضته عليها على ان الحكم من التمسك الاول في الحاشي النصيب بانها معاوضته مستقلة عن اول الامر هذا كله في الفصول الاولى وما في حكمها من غير واما الصورة الثانية فلا ريب في ان جميع ما يبيع في البيع فيما يباين على وجهها سبيعا لاطلاق او عموم ما دل عليها الشايل فجميع اثار البيع الذي من اجل الفرض كما هو واضح ثانيا ان يقع الفعل من المتعاطين من غير قصد البيع ولا نصيب بالاباحة المبرورة بل يعطى البعيل مثلا شيئا لثنا ولعوضه فيه البعيل والعامل الفاضل بالسلط الصبيغة في البيع بشرط ان يقع على وجهه الاباحة التي هي كالاصل فيما يقصد به مطلقا السلط فيه وانما يرجع الى قصد لغيره فلا ينافي فيمكن فيها قصد هذا السلط المطلق ويمكن ان يكون هذا المراد الشيخ وفيه وفي المثال ان ذكره من اعطاء البعيل شيئا او يكون مرادهم الصورة الاولى وعلى كل حال فالقول بشرطه عند من يمكن بل لعل الفاضل بعدم شرعية الصبيغة بشرط ان يقع على الاباحة ضرورة عدم امكان جعله فيما بعد فرض قصد السلط على وجه الملك راجع ان يقصد الملك المطلق ولا ريب في ان هذا عند من اعتبر الصبيغة الخاصة في ملك المالك لانقضاء الشرط بانقضاء شرطه اما الفاضل بعدم اشتراطه فقد يقول بوجهه ويزيد على البيع بناء على انه الاصل في نقل الاعيان ولا يخرج عنه الا بقصد غير كما صرح به بعض شايخنا لكن قد يفتش في ثبوت الاصل المبرور بعدم الدليل عليه ومطلقا لنقل جبره من ملكه اليه وبين الصلح والهبه بعض فلا يتخصر الا بقصد ولا لا يكفي في صبيغة البيع ملكك ونحوها وقد يقول بوجهه على ان يكون من الهبة المعوضة وفيه انها بحاجة الى القصد ايضا واول من ذكر ذلك دعوى كونها معاوضة مستقلة لا تدخل تحت اسم شيء من المعاوضات لكن فيه انه لا دليل عليه بل لا يصح احصاء الزايف فيما ذكره من الامور المخصصة بخلافه مضافا الى احتياجه اليهم لان يستند فيه الى السيرة وان كان دون اثباتها على وجهه تكون معبرة في خط الفناء ومن الغريب ان بعض شايخنا احتار في المعاطاة مطعنا ان اثارها الملك قال وهل هي داخل في اسم المعاملة التي جازت في مقامها فيجوز فيها شرائطها واحكامها الظاهر خارج من الاحتيا لاعتبار ذلك فيجوز فيها فائز مقام البيع احكام الشفعة والهبه والصلح والبيع المحرر في اثاره وجميع شرائطه نحو الصبيغة ولم يعم على ذلك شاهد معتبر من كتاب او سنة او إجماع والافى انها من غير منازع الصلح والعمود المجازين ويزيد فيها ما يلزم فيها فتصح المعاطاة على المشاهد من مكمل او موزون غير اعتبار مكمل وميزان ونحو ذلك جرت عادة المسلمين نعم لو ارادوا المدافعة بتواطع الصبيغة والمحافظة على الشرط فالظاهر ان يجرى به الفعل مستقلا او مع الفاظ لا يبيح شرائط مفصولة بها الماسحة بما حكم المعاطاة وعلى الاول فان صرح فيها بالحاف بيع او غيره بنوعه والافا للبيع في المعاوضة على الاعيان مقدم على الصلح والهبة المعوضة والاجارة في نقل المنافع مقدم على الصلح والهبه والبيع من المقصود الاصلية واما هومن النوايع والروايات الشرعية فقصده غير محل وان لم يثبت صحتها وفيه نظر من جوه لا يخفى عليك جملة منها بعد الاحاطة بما ذكرناه خصوصا فيما ذكرناه في الآخرة ضرورة انه ان كان المراد ذلك في مطلق المعاطاة حتى التي قصد المتعاطيان فيها البيعة مثلا ولم يجر عليها احكامها ان يلزم كثير مما تقدم سابقا في الآخرة على القول بالاباحة من عدم تبعية العمل للقصد ومن ثبوت احكام جديدة لا دليل عليها ولشئ سلم اثبات بعضها بالسيطرة المعبرة فلا يخرج في اثبات غيره وان الحجة في الاباح دون الحكم فهو اغرب من سابقه ضرورة اقتضائه مخالفة جميع ما دل على اعتبار العلوية فيه والتفاضل في الضرر منه والقبض في السلم والرابا وغير ذلك ودعوى حصول السيرة القطعية على عدم اعتبار شيء من ذلك في خصوص هذا القسم من البيع مثلا بدعيه الفاضل لا ينبغي صدورها من منفعته فضلا عن الغلبة الماهرة في السلم في بعض اثار الجلالة فيخص حكمه بدون غيره مع فرض كونها سيرة معتد بها لانها سيرة اصوام يتسامحون في الشرع واحكامها كما هو المشاهدة كثيرا من افعالهم الخالفة لما ذكره الاحتيا واجمع عليه ولو ان مثل هذه السيرة ونحوها معتبرة لمحصل دين جديد غير ملجاء به محدد واصل يمينه كما لا يخفى اما ما ذكره اخبر ان اللزوم او فقهه ان قصد ان وقع لا بعون القوم للفعل بل كان نحو الاعتقاد المبنيان فهو كوك والاكاذب بخلافه كونه كقصد الملك وغروجه نفسه لا ينافي ادخال المعامل اياه في معاملته على وجهه ويكون كالشرط في النقل والافا كما هو واضح باري تأمل وقد ظهر لك من ذلك كله حكم جميع ما يمتصو فوقع من الناس واما خبر بران الفاضل منهم ووقع فمهم خاص من الافهام المذكورة فلا فائدة فيه بعد ظهور حكم الجميع لذلك وان كان غلط ايضا لكن في ابداهم الصورة الاولى لكن لا يخفى عليك ما فيه بل يمكن دعوى ان الفاضل للصورة الثانية خصوصا في الامور الجبليلة وعلى كل حال فهو خلاف في موضوع لا في اصل المسئلة بمعنى انه يقول بالاباحة فيما قصد به المتعاطيان البيعة كما هو محقق لثنا في كلام المتأخرين ولعله من غرائب الاشياء والله اعلم بقى الكلام فيما ذكره خبر واحد من الاحتيا بل قبل انه لا خلاف فيه ولا اشكال من لزوم المعاطاة بثلث العين من الجاسنين بل قال لا شيا في شره لا ريب لا خلاف في ان المعاطاة تنتهي الى اللزوم وان التلف الحقيقي او الشرعي لنقل بالوجه اللزوم للمعطين معا باعث على اللزوم وكذا للواحد منهما واحتمال العدم فيه في النافل الشرعي حكم العدم قلت وهو كذا لمراد محالنا في لزومها ودخول الباقي في ملك من يده بثلث احد ما تم اخل في ذلك العدم نظرا الى بقاء الملك لما ذكره وعموم تسلط الناس على اموالهم ثم حكم بان اللزوم اقوى وقال فيها ايضا والروضة ومحكى المبسطة وتعلق الارشاد ان في معنى التلف نقلها عن الملك بوجه لازم وتغيرها الى حاله اخرى كالحطه فطح مع احوال العدم في الاخر في الاولين اللذين فيها ايضا ان من اجبها بغيرها بحيث لا يمتنع معنى التلف لكن فصل بعد ذلك في ذلك فقال ان كان لا يوجد فكما التلف ان كان بالسوا والاردي اخل كونه كذا لا يمنع التزاد على الوجه الاول ولعله ان يذلل الى ما في محكي ثم قال ان لم يبرأ احد ما جاز كما كان ولا فلا جاز احد ما عليه يعني ما في محكي المبسطة من الحاف بغير الصفة كجباطة الثوب وصغره وقصه الا انه اشتمل فيه في منه ولك ثم قال في الاجر ايضا ان نقل ان كان حازا كما لبيع في ذي الجنا فكذا لازم على الظوا واستظهر ايضا ان الهبة قبل القبض غير مؤثرة مع احوال القصد في التصرف واطلق جماعة انها ملك مدوع مع صدق صبيغة العفو وتعلق الارشاد الاكفاء بثلث بعض العين في البرية لا يمنع التزاد في الباقي لا يبرح بعض الصفة والصلح وكان مال البيعة منه واما في ذلك لان بعض الصفة لا يوجب بل ان اصل المعاطاة

بغير

بل غايته جواز دفعه الى المثل او العينة واما الضرر فمستند الى تفصيلها في التخصيص بما يجاب السمع ثم احمل ان يلزم من العينة الاخرى في مقابل التالف
وبقي الباقي على اصل الاباحة ثم قال فيها ايضا انه على تقدير الرجوع باخذها بغير اجرة ولو كانت قد تمت فان كان باقيا وجب به وان كان فاقا فلا تسلبه على
النصف بغير عوض وفيه شبهة ان كان باقيا فيجوز ان يكون ذلك من كلامهم التي هي غير جارية كاصل المسئلة وذلك لانك قد عرفت ان النعاطي يقع على صور
اما الصورة الاولى فالظاهر ما ذكره من اللزوم بالنصف من الجانبين ولو كان سماعا او على نحو ما ذكره في الاباحة من جانبين والضرر ونحوه ضرورة انه لا
للرجوع فيه شك بل بالضمان المعلوم انتفاؤه بالتسليم بالمعاوضة التي هي صفة من السيرة والاجماع والعقوبات وربما اطلقوها في الاباحة المجانية على
ذلك اسم الملك فقبل تلك بالنصف المراد ان يصحح الرجوع فيه من حيث الاباحة السابقة لان المراد الملك حقيقة على التالف حقيقة فلو ان
المعلوم عدم قابلية المعلوم لقيام صفة الملك به كما هو واضح وعلى كل حال فلا يرتفع الحكم في النصف كما عرفت بل الظاهر انك بالنصف من جانبين لما
عرفت من عدم جواز رجوع المالك على من تلف المالك به وبذلك عدم جواز رجوع الآخر على المالك البطلان لا استلزام الضرر المنفي ومنافاة لمقتضى المعاوضة بل
لعل مقتضاها لئلا يلزم عليه بالعرض المسمى فيها لان العرض صحتها وهو مقتضى الملكة كمال المال الذي يباح النصف فيه على جهة العرض فانه بالادلة ثبت حوضه
مثلا او فيه في الذرة بل اقله من المعاطاة في العرض ايضا وفي حكمها الا ان العرض بينهما في المقام قد سمي عوضا بالمعاوضة التي فرض صحتها في بعض صور
مقابلته بخلافه في العرض ولذا ثبت مثله او ثبت في الذرة ونحو العمل بالماوراء من غير ثمنه عوضا خاص له فانه قد صرح غير واحد بان حكم المعاطاة في الآ
ابح ومنه يعلم عدم احتياج المعلوم في هذه الصورة منها كما عرفت سابقا واما اللزوم بالنصف لبعض ضيقه لاحتمالات التالف السابقة ولعل ما ذكره اجزا
في ذلك لا يخرج من قوة هذا اكله في التالف بل في الضرر فالتالف بعوض ضرورة اقتضاها ملك العرض المنقول منه لا المالك الاول الذي لم يقع النقص له لا بوجوب
ولا اجازة بل مقتضى المعاوضة المزبورة اباحة النقص له فدخل في ملكه كمال المال الذي يباح فرضه فانه بالنقص فيه بعض يدخل المعوض في ملك المستقر
وللمبيع من ماله على جهة هذا النقص في هذا المال المفروض اباحته وبين ماله على ان لا يبيع الا في ملك فذلك الملك ضمنا نحو ما قد عرفت في حق عبدك عني
وانتافي العيون على اشتراكها ونحو ذلك ولا حاجة الى شاهد بهذا الجمع بل هو مقتضى الدليلين ضرورة ان غاية ما دل على احتياج المالك اقتضاء عقد رجوع
النقص المربى على غير المملوك مثلا فيكفي فيه التقدم الذاتي الذي هو تقدم المعلوم على المعلوم بعد فرض ثبوت جهة النقص المذكورين في حصول الشرط
فيه بذلك ولا حاجة الى تخصيص دليل الشرطية او التزام بطلان الدليل الاخر لعدم التناقض كما هو واضح ومن ذلك يستكشف لك الوجه في اندفاع كثير مما
سمعت من شيخنا وغيره على القائلين بالاباحة بعد الاغصاء عن لزوم مثله على القائلين بالملك التزلزل بل سنعرف ان اشكل منه كما انه ظهر لك الوجه
في جواز جميع النقص في المبيع له بعد معرفته من جهة هذه المعاوضة التي مقتضاها ذلك على انه غير نازل على الاباحة المجانية في شأن العرض غير كما هو واضح
ثم لا يخفى عليك انه لا فرق فيما ذكرنا في النقص النافل بين كونه لازما وكونه ضرورة اشتراكها فيما ذكرناه والتزلزل فيه بالنسبة اليه لا يقتضاء ذلك
النقص لا يقتضي التزلزل في ملك الاخر بعد عدم المقتضى له بل مقتضى الاستصحاب خلافا من جواز الرجوع سابقا حيث يكون المالك مباحا وقد فرضنا تفاتا
نعم لو كان النقص بالمبيع والطهي والنجاسة والصنع ونحوها مما لم يكن تلفا ولا انتقالا لاشكل الدخول في الملك به لعدم الدليل على الاطلاق باحدها والاشكال
بقاء المال على ملك مالكة التي لا ينافيها شيء من ذلك بعد فرض مشروعية الشركة ولو بالاجور على النسبة مشروعية هذه العينة ايضا مع الزيادة بالعمل
بالنسبة ايضا كما ذكره في نظائره ما رد بالتحيا ونحوه واما البناء فالظاهر ان من ذاب العين في هذه المعاوضة وان كان منفصلا فبقيها في اللزوم وعدم
والمالك وحده وان تفرق السبلت عن وجوده من غير فرق بين المتصل منه والمنفصل للسيرة وحديث الضرر في بعض الافراد وغيرها هذا كله في الصورة
الاولى من المعاطاة واما الصورة الثانية التي قد عرفت كونها سابقا من لزوم فقد يشكل اصل الجواز فيها بانه لا اجماع عليه ضرورة كون القائلين في الصورة
الاولى من حيث انها اباحة فلا اجماع على جوازها مع فرض كونها سابقا كما لا سيرة بعد بها ومنع احتسابه له في احوال التي لم يشهد بها بل يكفي فيه الاستصحاب
وكثير من اصول المقاضية يلزم البيع الذي قد فرض ثبوتها كقولنا البيعة بالتحيا ومن قال نادا ما بيعت وغيره ثم بعد الاغصاء عن ذلك وقلنا بثبوت
فيها وانما جارية فقد يشكل اللزوم فيها بالنصف ونحوه باعتبار انتفاء كالمبيع بالتحيا من الجانبين ومن المعلوم عدم اللزوم فيه لثبوت ذلك الاجمال على ذلك
فيه باللزوم من الجانبين الموصلة منه ذلك وهذا من أقوى الشواهد على ان هذه الاحكام ذكرها الاحتجاج في المعاطاة على الاباحة ولكن التزم بها بعضهم
فيها على السيرة ظنا منهم ان الاحتجاج بهم على ان المعاطاة المشروعية سبب من لزوم وان هذه الاحكام ذكرها على هذا التقدير ونص في كلام الاحكام
التي هي امد على خلافه ودعوى الاجماع في التالف النافل للزوم من جهة اشد لنوع على هذا التقدير خصوصا بعد ان لم تنف على مخرج يكونها سابقا من لزوم
قبل التكرار والاستثنا في ذلك من غير التفات الى كونه على تقدير الاباحة او البيع كما ترى لا يستثنا الى السيرة التي لا يثبتان دعوى في المقام مجرد
لفظ حال عن الغرض ضرورة رجوع عانة المشرعة في حكمها الى العلماء ولم يكن عند حكمها بالنسبة الى اللزوم وعدمه واستغرابه في بعض الاحوال من بعض
الافراد كما استغراب جملة من الاحكام المتعلقة بالتحيا وغيرها انما هو الجهل بالاحكام الشرعية وحديث نفى الضرر وانما يقتضي الجبر بالمثل او العينة
كما في سائر اقسام التحيا وغيرها ودعوى اشتراط جواز الفسخ بامكان الرد عند رجوع الحال مدار صفة وعدمه كما ترى ضرورة عدم تعليل الحكم عليه نعم من غير
او معقد اجماع او نحوها مما هو ضابط ذلك ودعوى ان التزلزل هنا في بعض ملك العين لا في العقد المفروض عدمه وبذلك الفرق المقام عن التحيا الذي
مرجعه الى العقد قلنا لم يفرق في ثبوت بين النصف العين والنقص فيها من غير في التحيا وعدمه ما دون المقام الذي جواز الرجوع فيه ببيع ونحوه العينة في المال
الموهو وان ينعقد العقد فيها والمعاوضة هنا بخلاف التحيا فان الفسخ فيه او لا للعقد وان ينعقد في العين مع وجودها ولا يختص به وعدم
المثل والعينة وكان كالا لانه الذي هو فسخ العقد فيها انها مجرد احوال لا دليل عليه بل لا دلالة خلافا ضرورة عدم اختصا الفسخ بالعقد

لا يخرج من

ببيع

باب في بيان
الاعتناء بالاعتناء

بل يقع عليه وعلى المعاوضة الشاملة للقيام بطلانها بعد كونها بيعا والعمدة في إثباتها فيها عدم دليل اللزوم بعد فرض اختصاصه في أنه أو فواؤه ما هو محض
بالاعتناء المفروض منه وإن كانت بيعا أو هبة أو غير ذلك من قبيل المعاوضة التي يكون كالحق لا يسقط بفعل غيره صاحب
فضل على التلف التام في أمره لك كل بطلانها حالها فيما ذكره الاشتراك في شرحه قال ويحتمل حالها أنها وإن ثبت على الجواز فكان الأصل البقاء
على ذلك لكنه معارض بأصل اللزوم على أننا تعلم من تتبع كلمات القوم والنظر في السيرة القاطعة أن الجواز مشروط بإمكان الرد وبإلحاق الضرر
المقتضي بحدوث الضرر فلا ينفك كل أو بعض منه أو من فوائده ينصرف بعين أو منفعة من كونها سكة أو حث أو دخول في عمل ونحوها أو بيع أو اجارة أو
زراعة أو مساقاة ونحوها على وجه لا يمكن فسخها شرعا أو بالائلاف أو تلف مما أدى بعد الرد ولو تحقق مصداقه ولو صدق في البعض امتنع البعض
فصل الضرر ببعضه البعض بالصورة بالحق أو بفصل أو بباطل أو بغيره ونحوها لو دخل تحت الرد جازته ثبوت الضرر غالبا ببطلان الصفات
واختلاف الرغبات ثم لو بقي الشيء على حاله وزاد حسنا بصل أو أخرج غبا أو أزال أو سخر ونحوها لم يكن فيه ذلك وأما المخرج على وجه لا يمتنع فلا يمكن
رده بعينه ومجول الجميع فيه منه ودخول مال الغير في ماله من غير فرق بين الأجرود ومقابلته والظان الرد مفيد بقاء الملك فلو خرج عنه ولو بعد
جائز دخل في حكم آخر فلا يخطر بالبال أن يخرج الضرر عن الأصل لما لا يوجب اللزوم كما في الجواز فيجوز مطلقا لكنه مردود بالأصل مع ارتفاع الشك
وخرج الجواز عن الأصل بالنقل بغيره خروج ما يخرج فيه ولو صدق الائلاف من الدافع لما في هذا المدفع البسكان كالرد البس على أشكال ولا يفتي عليك
مواضع النظر في كل بعد الاحاطة بما ذكرناه وحدث الضرر ولو فسخ ذلك لفظي في الجواز كما أنه لا سيرة معناه في إثبات أكثر هذه الأحكام
أو جميعها ولو صدق من المعاملتين سوى قصد البيع على نحو غيره من البيع فلا يثبت للعامل على شيء من ذلك وأما اللزوم بعد فرض اختصاصه دليلها
في أنه أو فواؤه المعلوم عدم صدقها على ما يخرج في كماله كما ذكرنا وعليه يثبت الجواز في هذا البيع لا وجه لها على أن المجزأ بعد ثبوت الجواز استصفا
حتى يحصل المخرج فكل ما شك في ارتفاع الجواز مع كل مقتضى الاستصفا المترتبة للهم لا أن يثبت أنه يكتفي في اللزوم استصفا الملك الله قد فرض
ثبوته وإنما يخرج منه بالمتيقن وهو مع بقاء العين بها فكل ما شك في الجواز مع كل مقتضى الاستصفا المترتبة للزوم فيه إلا أنه هو واضح كما ترى
محل النظر المنع كما نرى في نظائره ومنه لك بطلانها حالها في حصول سبب اللزوم وعدمه فإن القول قول منكره استصفا للجواز
من غير فرق بين الائلاف في ذلك والاستثناء إلى سبب خاص من تلف أو ائلاف أو عقد أو نص وكون بعض أفراد العلم لا يعلم إلا من قبله لا يسقط حتى الغير
لكن في شرح الاستثناء في تقديم قول أحدهما اشكال أو أمّا التمسك فيه كونه لمن فيه وادرج بالعين كتماء المبيع بالجواز اللهم لا أن يكون
هناك سيرة على التبعيه كما سمعنا سابقا في الإباحة وكان يثبت في شرحه لم يثبتها ولذا لم يرد بالاول قال لا يرجع لأحدهما على صاحبه لاجزائنا
الرجوع على الأصل بالمنافع المستوفاه لحصولها في ملكه أو تسليمه عليها بالإباحة على القول بها وكن القوائد الحادثة المنفصلة على القول
بالاول كالتمسك ونحوه على الأصح بعد تلفها وأما مع بقاءها فلا يرجع على الاول مطويع مع عدم النص على الثاني ومع اشكال وبطلان وجهه
ما تقدم وأما المنفعة كما سبق في الصرف والشعربا فيبين على الظهور اللين الباقي في الضرع فتبع المعنى على الأقوى ثم لا يفتي عليك أن لفظ
المعاطاة لم يكن في نص غيره حتى يكون الحكم دائرا مداره ومع فلا يشترط فيها جميع صورها فضل المعوضين بل يكفي قبض أحدهما كما نص عليه الشهيد
والكرخي بل في قولها يشبه أن يكون من المعاطاة أفضاء المدين الضرع عن التلف أو عن عرض آخر فان سلمه فذلك ولا فله سعره المقتضى ولا
يحتاج إلى عقد وليس لها الرجوع بعد التصرف في ذلك ولعله يحصل البينة منه التي هي بمنزلة التلف لكن فيه أننا لفظ كون الوفاء أمر مستفلا قد
عليه النصور في أني مبرر الاستصفا فلا يدخل في اسم شيء من هذه المعاملات كما يبناء في محله ولعله لئلا قال يشبه المعاطاة ولم يجعلها فيها حقيقة
خصورا لم يقصد الوفاء والاستثناء دون بعينه ونحوها وعلى كل حال فلا يعتبر التقاض فيها فطلعا للسيرة العظيمة التي هي الأصل في إثباتها
فيجوز حكم البيع والإباحة على قبض أحدهما بل المجزأ بناء على عدم اعتبار الصيغة الخاصة في البيع جوازها بالألفاظ المقتضية إنشاء البيع غيرها وإن لم
يبلغ قبض من أحدهما فيجوز فيها حكم البيع قبض المقتضى ومن الغريب في ذلك وصحة من التامل فيها في صورة القبض من أحد ما فضلا عن غيره لعدم صدق اسم
المعاطاة لأنها مفاعلة توفى على الإعطاء من الطرفين إذ لا يفتي عليك عدم وجود اللفظ المقتضى في شيء من النصوص حتى يكون عدم صدق دليل
عدم الصيغة وإنما العمدة السيرة المشتركة بين الصورتين نعم قد يثبت فيها بالنسبة إلى ما ذكرناه أخيرا من البيع بالألفاظ غير اللفظ المقتضى هذا وفي
محكي بطلان الإرشاد أن من المعاطاة الاجارة ونحوها بخلاف التكاح والطلاق ونحوها فلا يقع أصلا وهو فاضل بمنزلة غيرها في سائر العقود
لما حكى ذلك العقد الله فامتنع منه وقصد بها على نحو ما سمعنا في البيع لكن في مع صدق في كلام بعضهم ما يقتضيه اعتبار المعاطاة في الأجاء
وكذا في الهبة وذلك إذا امر ببل على عوض معين عمله واستحق الاجرة ولو كانت هذه اجارة فاسدة لم يجز له العمل ولم يفتي اجرة مع عمله بالفساد وظاهرهم
الجواز بذلك وكذا لو هب بغير عقد فان ظاهرهم جواز الائلاف ولو كانت هبة فاسدة لم يجز بل يمنع من مطلق التصرف وهو ملحوظ وجبه وظاهر عدم
الجرم بذلك وفذلك بعد تلف ذلك قال إنه لا بأس به إلا أن في مثال الهبة نظر من حيث أن الهبة لا تختص بلفظ وجواز النص في المثال المذكور موقوف
على وجود لفظ يدل عليها فيكون كافيا في الإيجاب لأن اعتبار القول القوي مع ذلك ولا يحصل في المثال فتجرب ما قاله ذلك أو يفرض أن الهبة كانت
بالفعل لا بقصد بطلان المعاطاة فيها يخرج فيه وليس المهم ذلك إنما المهم بيان حكم المعاطاة بالنصوة الثانية في باقي العقود كالأقالة كالفرض
الرضاء والحوالة والكفالة والمزادة والمساقاة والصلح والاجارة والمجالة والوصية والموقف ونحوها وبيان فائدة الصيغة في بعضها
مع فرض جوازها فيها كالأقالة والفرض والقبول وأنها اللزوم كالمقام فيجوز الرجوع فيما كان بالمعاطاة منها قبل حصول ما يقتضيه لزومها بناء على

في البيع والشراء

من العيبين فخرج من الاضداد كغير كثير من مباحات الطباطبائي لا خلاف بينهم في وضعها للعيبين فيصالح استعمال كل منهما في الاجابات القبول على ان
لا يندفع الاشكال ولا لا تمنع الاجابات البيع ولا ظهورها في اشهر عيبها بالوضوح القرينة المعينة لغيره وهو دفع البيع من المشتري الشراء من البائع على ان
استلما الشراء في البيع كثير بل ان لم يرد في الكتاب ان يرد غيره ونحوه والذين بشرق الدنيا بالآخر ومنهم من يشرى نفسه ابتغاء مرضاة الله
وكذا استلما البيع في الشراء كثير ايضا ومنه البيضا بالحق ولا يبيع احدكم على بيع اخيه على الشبهة كما يستغفر في محله وغير ذلك من اشهر المشتري ودعوى
ذلك فيها في العرفنا لما خرج من هذه اربابها الهجر على وجه يكون مجازا ومسلما ولكن لا يندفع اذا اريد بها غير ذلك فلا يارس استعمال كل منهما في الاجابات
القبول نعم الطارئة في القبول تنفذ الى مفعول واحد وشريفة الاجابات مفعولين كعب فيه فلو قال البائع شريك العيبين لاجاب من وجهين احدهما
ودفع ذلك من البائع والثاني التفتير الى مفعولين ولو قال شريفا فوجه واحد وكذا القبول لو قال الشريفا بعينها او بعين لو وكل اشترى في بيع
وايتى بغير واحد فقال لهما للآخر بعث واشترى وقال الآخر بعث واشترى فان اوجبا نقدهم الاجابات لو قال الاول بعث والثاني شربت كما
بما حمله للعقد على الصحيح والصبغة في ظاهرهما والاخذ في ذلك مطر الى الغالب في نقدهم الاجابات ان لم يجز في غير صورة العكس فيجوز
للعارض الامانة او يصح شراء من حيا الدلالة للفظ وهو الاخر اما ملك فلا كثر بل المشهور على تحقق الاجابات بما بل عن جامع صدق في تعريف البيع ما
يشعر بالاجماع على صحة الاجابات في البيع ولعله لكونها حقيقة فيما يشتمل البيع فاستعمالها في حق حقيقة اذا لم يكن على جهة الخصوصية التي يكون استعمال
الكل فيها مجازا ودعوى كونها حقيقة في التملك مجازا واصله المنع ثم قد يشك في ذلك باحتمال غير البيع وان كان نصا في الاجابات لا يجز ذلك العيب
والعوض لان تملكها به لا يكون بالهبة والصالح فلا يعين بها لكن قد يدعى ان لا يندفع بالبيع فلا اشكال في ذلك ولعله بذلك يرفع النزاع حملا لكلام
المانع على انما من العقد والحق على خلافه او يحمل المنع على اذا استعمل فيه مجازا بل لفظه الخصوصية والمجاز لا يندفع به العقد والمجاز على استعماله على
الحقيقة وان استعملت الخصوصية من مباديها كما انه يمكن دفع الاشكال لمزيدا بان اصل البيع في تملك لا عينا بالعرض والاجارة في ملك المنافع به
فيكون في غير ذلك بهما مجرد قصد التملك من غير حاجة الى قصد اخر فضلا عن العقد بخلاف ملك الصالح والهبة فانه لا بد من قصدها ولعله على هذا يحمل
ما في الحق الثاني من ان المفهوم من بعث وملك معنى واحد لان النظر في هذا الاصل مجازا وعلى كل حال فالأولى صحة الاجابات التملك مقبلا بالبيع
بل في المصالح تحققة بكل ما كان مثله من اللفاظ الموضوعية للفقهاء المشتري بين البيع وغيره نحو النقل والامتناع بل لظن تحققة عند ادخله في ملكك بل
ويجعله لك بناء على كون اللفظ حقيقة في الملك واديد ذلك بما بالقرينة بناء على انما للفقهاء المشتري بينه وبين الاختصاص ضرورة اشكال الجميع
المنع ملك بل قبل انما ذلك هو مقتضى إطلاق الأكثر بل الكل فان الشرح والعلل في الفاضل الطويل وغيرهم ففسرنا على الاجابات القبول ولم يذكر
لفظا وذكره لغز على سبيل التمثيل من غير حصر في الخبر الاجابات للفظ الدال على النقل مثل بعثت او ملكك او ما يقوم مقامها والقبول للفظ
الدال على الرضا مثل قبلك واشتريت ونحوها ونحو الارشاد واللمعة قضية فيها واجامتها وصيغ العقود في القبول والقبول وهذه الاجابات في
الاخبار كعبت واشتريت وملكك وهو كالصريح في عدم انحصار في الثالث وما يورهم حصصا من العبارات لا يثبت به اختلاف لظهور قصد التملك
كما مر الدال على المصرفة المحققة في الكل ولم يثبت في الادلة لخصا البيع بلفظ معين كما من الاحكام بشرط امرنا بد على المصرفة فلهذا لك من
اختلاف كلامهم في تحقيل الفاظ البيع واختلاف القول بالخصوص بما يثبت شرعا من الفاظ البيع مجيد وكذا ما في نقل الارشاد من التردد في بعثت بل
ملك وان كان معناه لاحمال توفيق النقل على الصيغة المعينة اذا اعتد به هذا الاحتمال ولو توفقت النقل على خصوص اللفظ المعين لزم الافتراض
على بعثت واشتريت وقبلت لم يخرج غير عدم ثبوته بعينه من نص لا اجماع ورضيت في القبول اظهر من ملكك شربت واقرت لم يفهم قبلك فكل
اولى بالحوارها في فالتجربة الصفة في الكل ولكن قد ينز ان نصيبنا الاصطلاح الصراحة كافة اشترط الدلالة على حصول البيع وضعا في الاجابات فلا يكتفى
عليه بالقرينة ولو قرينة الاشتراك المعنى واللاكنه الجواز والاكتفاء بملك الاجماع ان ثبت لا يقضى بالتعدية الى غيرها اللهم الا ان يكون
منشأه الاصل المربور في بيعك منها الى جميع ما كان بمعناها الا ان مع هذا الاصل محل للنظر والتأمل يقتضي اختصاصها بما وما سواها في عقد
البيع والاجارة بناء على انها الاصل في تملك المنافع في مقابلة البيع للاعتناء لا التعدية الى عقد كل عقد بالالفاظ المشتركة معناه التي لا دليل عليها
خصوصا بعد نص الاية التي اشتمل العقود المتقاربة لا انواعها ومعلوم ان المعاملات شرعت لنظام امر المعاش المطلوب لذاته ولوقوف امرها
عليه وهي مشار الاختلاف ومنشأ النزاع والرافع فوجب ضبطها بالالفاظ الكاشفة عن معاني المعقود بها من العقد والحل والربط و
الفك والالكان نقضا للعرض الداعي الى وضع المعاملة وثباتها في الشريعة والقيم بذلك اليها العبر عما في الاشارة من الالفاظ الموصولة ذلك
وغيرها مما لا يفهم الا بالقرائن من الالفاظ المجازية ونحوها وللادعاء والاشارة والكتابات والكتابات ونحو ذلك كما هو واضح ومن ذلك
كل يظهر لك ان الافتضاء على الالفاظ الدالة وضعا هو الاولى وعلى كل حال فيتعقد البيع بكل ما يتعدى في جميع انواع البيع حتى التولية والتسليم على
بظهر من المسالك في الثاني ويقع كل منهما بلفظ المحصور لاني في محله نش وفي انعقاد البيع بلفظ التسليم قولان شبههما لعدم لانه مجاز في مطلق
البيع والعقود اللازمة لا تتعدى بالاجازات كما صرح به وللشك في الاعتقاد بمثله فينتهي بالاصل واجازة الفاضلان والتمسك بالمعقول الكروي
ونسبة لك الى لا كذا لانه لفظ معتبر في بيع فجاز استعماله في غير ما جاز استعماله لغيره في البيع ووجوب القرينة الصادرة عن خصوصية وبعثا
بالملك المستعمل شرعا استعمالا في الهبة المبابة له فانعقاده بالتسليم الذي هو نوع منه اولى ولا نه اذا جاز في الموضوع الموصل الحمل للقرن
وعدم امكان التسليم فالجواز المشاهد المعطوع بسلامة اولى الجواز وضعف لكل في تخصيص هذا الجواز بمكلف بعد خصص ما بعد

فقد وجدوا في

الفاضل

الا انه لما لم يرد ما ذكره من العقد المخصوص القضي للضمان بما ارضى عليه المتخرج ضمانه بالمثل او القيمة واقدامه على المخصوص انما كان على تقدير صحة ما ذكره
من سبب التخصيص له والفرض ضاده ولذا اطلق المصنفه الضمان على وجهه براد منه التمثيل او القيمة بل العمل هو الظاهر معا اذا احاطا به في المقتضى
فصله عن المصنفه من بعضهم بل في محكمي ان البيع الفاسد عند المصنفين يجري مجرى الغصب للضمان والمعاطاة بناء على انهما لا يباحان انما كانا
فيما ارضى عليه للاجتماع والاكاذب محلا للتعليق على ان الفرق بينهما وبين ما ارضى عليه واضح بالعرف بل من يعلم عدم شمول قوله المؤمن عند شرطه لم يمت
لنا وله المعاطاة ونحوها ولم نقل باختصاص العقد للادم ونحوه والاكاذب وعدا من ذلك كله ظهر لك الوجه فيما ذكره هنا في الاستدلال على الحكم
المربوب من فائدة كل ما يضمن بصحة بفساد الشيء فيظهر من بعضهم الاجماع على ما مراد بها انه كما يضمن المشتري مثلا بصحة لو فاته بده بعضه
من ماله وبطريقه عليه ايضا التمسك في البيع كمن يضمن بفساده ويلزم عليه رد المبيع وابتنى الى المبيع مع ثمانية لا ينافي على ملكه فاذا تلف كان مضمونا عليه
كما انه يظهر من اطلاقهم ومقتضى اجملهم ما صرح به شيخنا في شرحه والفاضل في الربا من عدم الفرق فيما سمعته بين علمه ما بالفتا وجعلها معلوما
من رده اشترط الجميع فيما ذكرناه لان العلم بالفتا لا ينافي احصاء من صدق منهم من لا ينافي في افعالهم المتقاضين ونحوه على انه من مقتضى
العقد الفاسد المعامل معاملته الصحيح ولو لا ابداع والتشريع وكذا لا ينافي لجهل بالفتا اذا فاضل في بعض الاحوال عدم الاتم وهو جامع الضمان
كما في اطلاق السامعي في التام وغيرها لا اذن من المالك بذلك فالوقوف في ضمان الجاهل مطا وللعالم من بعض ما جرى المناظرين لشيء من تسلط
له على المال الذي ياتي مثله في العالمين وشبهه بجمع المزدور على من غره الذي ينفقها فاضل من وقوع غير من المعاملة منه والجهل بالحكم الشرعي لم يضمن
لا لغيره ولا العالم له كما هو واضح في غير محله ضرورة وقوع عدم التسليم على كل حال وانما هو على وجه مخصوص لم يحصل من غير في بين علمه وعلوه اذ لا ينافي
في تعليل الاذن على ما يعلم المعلق انفاؤه فظهر ان القاعدة الربوية لا ريب فيها على اطلاقها كما اعترف بذلك في الربا من غيره نعم قد يوقف صاحبها
بمن يضمنها على وجه القاعدة ايضا وهو لا يضمن بصحة بفساد كالمال في الهبة والعارية ونحوها اذ لا وجه له سواها فاذ ما على الجانبين
فلا ضمان لكنه كما ترى خصوص بعد علم القاضي بالفتا وجعل المدافع والافلام الربوية انما هو على فرض صحة العقد فلا اذن في الا المقيده به العرف من الفتا
بارتفاعه نحو ما سمعته في القاعدة الاولى فيكون تصرف القاضي في المال بلا اذن من المالك فيكون مضمونا عليه بقاعدة على اليد وجعلها ولا خلاف في
الناقص في اكثر افرادها او جميعها كمن يبيع سقوط الضمان بقاعدة بجمع المزدور على من غره فالمتخرج بناء على ما سمعته سابقا الضمان مطا وفي اكثر افرادها الا
ان يقوم اجماع على ذلك ونعرف ان في العين المتنازع فيها من محالها تمام الكلام في ذلك كما انك تعرف حكم الضمان فيما تقدم انه بالقيمة يوم القبض
او يوم التلف او غيرها وحكم ما لو زادت قيمة العين بفعل المشتري لم يضمن عنها ايضا كالصبي ونحوه اذ لا تصغه وحكم النكاح وغيرها من الاحكام
عند فرض المصنفه بانها في من احكام البيع الفاسد ضرورة عدم اختصاص حكم الربوبية اذا كان الفتا من جهة العقد بل بغيره ومقتضى هذا كله
في نقل العقد واما الشروط فمما ما يتعلق بالمتعاقدين ولغيره وهو البلوغ والعقل والاختيار فلا يصح بيع الصبي اذ لم يكن عاقل اذ بالغ المشتريين كاشارة
بلا خلاف معتد له فيه بل الاجماع يقتضيه عليه ولو اذن له الولي قبل البيع او بعده وكذا لو بلغ عشرة اقل على الاظهر الا شهرين الا شهرين بل لا احد
فيه خلافا عما يحكي عن الشيخ ولم ينفقه بل صرح في المحكي عن المبطر والخلاف لعدم صحته بيع الصبي وشراؤه اذن له الولي ولو اذن نعم قال في اقلها وركب
انه اذا بلغ عشرين سنين وكان رشيدا كان جازا في التصرف وظاهره عدم العمل بما فصحح في الغيبة نفى الخلاف في المسئلة على الاطلاق بل صرح له دعوى يحصل
الاجماع على ذلك كما وقع من بعضهم بل ربما كان كالتصديق على ما يلاحظه كلام الاحتياط وسالهم لذلك ان السلمات حتى انزلت جماعة منهم الاستدلال
عليه انك لا تعلم معلومته من الغير ما وقع للقدس لا رد يلى وبعض من اخر عنه من الاطباء تصحيح عقده بل ربما كان ظما استدلاله على ذلك عدم
الفرق بين بلوغه والعشرون وهو مع سببه بالاجماع بل والخوف به محجوج بالاصل الربوي بوجوه وخبر جريان اوجزه بن جريان المروية في المسطرقات وغيرها
ان الاجماع قال في التام لا يجوز امره في البيع والشراء ولا يخرج عن البيع حتى يبلغ عشرة سنين الحديث وخبر عبد الله بن سنان المروي عن الحسن
الفتح انه سئل في وانا حاضر عن ابيهم في بيع امره قال حتى يبلغ اشده قال وما اشده قال احتلاية الخبر وغيرها من النصوص المذكورة في باب الحجر وغيرها
المنافسة في السند واضحة الفتا ولو لم يلاحظ الاحتياط بما عرفت كالمناقشة في الدلالة بكونها فيما اخبرنا المدعي باعده باظهاره "ة" فمقتضى بما له
وبما اذا كان من وذا ذن الولى ونحو ذلك مما لا ينبغي صدوره من منقحة فضلا عن الغيبة خصوصا بعد ملاحظة عدم الغيبة بالاختصاص وان ارد من امره
تصرفه القولى والفعل وهذا معنى سلبه بانه في المعاملة وهذه الفتا اشهر للتعبير به في كتب الاحتياط على وجه لا تنفع لجارة الولى المتأخرة ولا اذنة
السابق بل ولا اجازة لنفسه بعد البلوغ ضرورة الخروج عن قابلية التأثر من الغيبة المناقشة فيها بانه لا منافاة بين صحة عقده وبين عدم دفع المسألة
اليه واعرب منه الاستدلال باطلاق ما دل على صحة البيع من خطابات الوضعية التي لا تخص المكلفين بل ما كان منها ظاهرا فيهم فليس المراد منه اشتراط
السببية التي هي من احكام الرضخ به نحو ما تقدم في الحديث الاكبر والاصغر والالاف للمال المشتهر وغيرها فتاخر الحكم التكليفي لو كان التصرف بالمال
ما بعد البلوغ او يكلف به الولى واما الوضع في الملك ونحوه فيقارن السببية ان يقارن لو كان العقد على غير ماله باذن من المالك سابقا لا خشيته
على جواز التصرف لكن ذلك جميعه كما ترى ضرورة القطع بعدم سببية ما وقع منه للبيع بملاحظة ما سمعته من انصرف القولى وبذلك اقرروا المقام عن نحو
الحديث المذكور في سبب بینه بين الصبي والمجنون والتام وغيرهم وكذا الاستدلال بما ورد في الكتاب السنن من ايراد الباشي احتياطية
حفظ المال وفي التصرف فيه كي يدفع اليهم ماله وبالسيرة الظهنية في سائر الاعصا والامصا على مباشرة الاطفال لبيع الخبز والماء ونحوها وشرا
وبانها على جواز وصيته وعقده وطلانه ونحوها ومسل المبطر اذ لا يخفى عليك ما فيها ضرورة كون عدم اختصاص الاول مع فرض وقوعه قبل البلوغ

في غير ما المتعلق

وتبين الشرط المتعلق بالمتعاقدين في صحة العقد في ما سنبينه نأشبهه على اختلاف أن يكون المبيع مثلاً ما لا يبيع أو من يبيع عن المالك كالأجرة والخدمة
والوكيل للمالك أو القائم مقامه أو المادون عنهم بالوحي كبر أو أحد الأئمة المذكورين والمأذون وأما ما يبيعه بغير إذن المالك في شيء منها بغير الإجماع بغيره على
بل خبر من الأدلة كتاباً وسنة وأخذه الكثرة بل لا يبيعه على ما يراه عدول المؤمنين من باب الحسنة المستفاد من أنه المعاونة وعدم التسبيل على المحسن وإن
المؤمنين بعضهم أولياء بعض وخبر في الإصلاخ للشيء في مجلة من النصحي المعتبر كصحيح ابن مبريق وغيره بل مقتضى كثير مما سمعت أيام الفتاوى مقامهم أيضاً
مع عدمهم وكون التصرف على حق المصلحة وعدم من ذلك تصرفاً لا منافع في الأمانة ببيع ونحوه مخافة التلف كما أن مقتضى قوله أنه والمحررات فضاؤه وغيره
من أدلة المفاداة إضافة المفاداة إليها كما صرح به في حق وتفصيل البحث في ذلك وفي محال غيرهم وكيفية مقام آخر والمراد هنا بيان جواز بيعهم للأجاء
وعلى كل حال فلو باع غيرهم من غير أن يكون له الولاية لا بعنوان الوكاية عن المالك ملك غير صحيح ولكن وقت تمام نأشبهه من المالك ونحوه على إجازة المالك أو
وليه على الأظهر لا شهر بل الشهر بل قبل أن يكون إجماعاً بل بما اشترطه عندنا في كونه بالإجماع عليه كالحكمي عن الكركي في باب الوكاية بل من موضع آخر
من كونه نسبته إلى علمائنا لا ندرج بعد الرضا في البيع مثلاً والعقد والجارعة عن تراخي فيشمل ما دل على صحتها ولو زعمها من الكتاب في السنة والأجل
ضرر في عدم توقف صدق اسمائها على صدق لفظ العقد من غير الفضو إذا قضى ما يدينه الخصم أنه شرط شرعي فلا يثبت عليه صدق ولين في شيء من
الكتاب في السنة ما يدل على أصح صدق واللفظ المربوب من غير الفضو كما أنه ليس الأدلة ما يدل على أصح سابق الرضا أو مقارنته بل أقصى أنه الرضا في
عدم مل مال المسلم لا يطبق بقية اعتبار نفقة الحلية وخروج كل المال عن الباطل إلا أنه يعتبر بقية على لفظ العقد في ذلك فتم سبقه أو مقارنته وغيره
في حصولها على معنى أنه الحلية ولا يخرج المال عن كونه كلاً بالباطل قبله وهو مسلم إذا فاعل بصفحة الفضو لا يجوز إلا أنام على النص بالمال قبل حصول الرضا
وكيف حصل ما قبل لفظ العقد وهو بعض العلة أن لا يحصى النقل والاستئصال لتمامها كل ذلك بعد تسليم لزوم الفضو لما أخر الرضا من المالك في
بطل الاستدلال بماد على نفسه أو مقارنته وقد يمنع فانه لا مانع من مقارنته رضا المالك أو سبقه لوضع العقد من الفضو لك لا يكون بالمقارنة
المربوبة وكما دل على المالك أن قد يقع العقد وهو لا يعلم بالمالك فضلاً عن رضا وعن وقوع العقد على أنه عنه كما هو واضح وعلى كل حال فقد ظهر لك أن
الشك أن كان فهو في شرط شرعي وهو مباشرة المالك أو من يقوم مقامه لفظ العقد فبفتح الاستدلال على نفسه باطلاً في وفاء ونحوه وبغيره في الفكا
عن المكرة التي هو فاقداً للفسد التي يمكن دعوى عدم كون المراد بالعقد ما يشمله وإن تعقبه الفسد بعد ذلك ولو لم يولد له لأجل الإثنية وأما الأعمال
بالنهي ونحوه ودعوى ثبوته أي الشبهة المربوبة من معلومته كون العقد بلفظ الإيجاب القبول إنما هو لئلا يثبت على الرضا من المالك بنقل المال
إلى المشتري بل هو المراد من لفظ بيع مثلاً ومعناه ولا دلالة فيه مع وجوده من الفضو لك لودل على رضا المالك فيكون بغير ضرورة عدم العبء برضا غير المالك
بعضها مانع اعتبار ذلك في صلاحيتها للعقد نعم لو رُفعت في مال المالك كانت والزم على ذلك فلا يلزم موافقة عليه بخلاف ما لو وقعت من الفضو
فانها غير ذلك ولذا يثبت موافقة على حصوله وليس معنى بيع رضى قطعا بل معناها نقل المال من مالكه إلا أن ذلك ان وقع من المالك المختار
استلزم الرضا الذي هو من الكيفية الثابتة والأجيب إلى ذلك أن الرضا إنما يدل على رضا الناقل لها وهي كل من الفضو فان كان المالك
راضياً بجعل رضا الفضو رضاه والأقلامه وعلى كل حال فقد ظهر لك من ذلك كله أنه لا حاجة في الاستدلال بأنه أو فواؤه على المطلوب بل هو
كونه من عقود المعارفة المتداولة في ذلك الزمان فتشمل الإثنية المربوبة بناء على كون المراد بذلك أن قد منع على مدعيها ولا أقل من الشك فيبقى أصلاً
عدم نقل المانع بما لا كما سمعته في نظائر الرضا ما شك في كون من عقود المعارفة والاستدلال على ثبوته بالسبب المانوسه والطريقة الماثورة
من تصرف الموكلا والمادونين لا سيما مع كثرة المال والناع الحائز غير الوجه الذي يخلو به إلا أن ثم اختيار الموكلين وطلب الإجازة منهم وكذا الإجماع والأصالة
والاستماع بعد البلاد وهي عادة معروفة لا شك كما نرى ذعلى فرضها في حق الشرع وإنشائه تكون كاشفة عن رضاه بذلك وكفيها دليلاً على المطلوب
غير حاجة إلى تكلف لا ندرج في الإثنية وإن كانت سببه من أفعال الشياخ في الشرع والجهل ولذلك يسلون البيع ويقضون الشئ ويخرجون غير ذلك من
أحكام المالك عليها فلا عبرة بها والآلاف صحت صحة الفضو من غير تعقيب الإجازة وهو معلوم الفتا والأخيه ذلك سهل بعد ما عرفت من أن وجه
الاستدلال هو عدم الدليل على اعتبار مباشرة المالك للفظ العقد في صحة التي يراد بها هنا الصلاحية للناشر بعد إجماع غير ما علم اعتبار
من الرضا وغيره كصحة الإيجاب بمعنى قابلية الناشر لو انضم إليه القبول وكصحة الركعة الأولى من فرضية الظاهر مثلاً وصحة العقد في النص الموقوف
حصول المالك فيه على الفتا بغير صحة عقد الهبة ونحوها حتى بعد معلومته عدم إرادة الشارع المباشرة في غير ما ثبت فيها ذلك من بعض أعيان
ونحوه إنما لم يشرع فيها التوكيل وغيره مما يقتضيه الاستثناء في فروع العقد من غير المالك مع بد أن من منه كوفوع رضاء الدين وما في حكمه من الأعمال اعتباراً
أو غيرها من المتبرع عن غيره من دون أن يبرئ عليه الوفاء ونحوه من الأحكام فهو شبه الفضو في المقام وأن أمراً قابلاً باعتبار الرضا هنا للدلالة عليه
دونه كل ذلك مضافاً إلى ما دل على صحة الفضو في النكاح من إجماع ونصوص على وجه يظهر منها عدم الخصومة له وإنه جاز لا ندرج فيه ما دل على صحة عقد النكاح
ولزوم ونحو ذلك مما هو مشترك بين المقام وبينه بل هو أولى منه ضرورة كونه في الفروج والانتشاء التي يطلب فيها الاحتياط على أنه قد ينقض العقد
سواء ونحوه فيها حاج فضولي النكاح والمخرج عروة الباري التي اغتث شهرته عند الفريشين عن النظر في سنده عن النبي أنه امره بشراء شاة بدينار
فأشترى به شاة بدينار ثم باع أحد ما بدينار فأنى بمرأته فقال له النبي بارك الله في صفقة يمينك فخصم ما في دينه من بيع الشاة التي اشتراها
والمناقشة في سنده مدفوعة بما عرفت من الإجماع كالمناقشة في دلالة ما سبقنا من غير إسناده وبعدم العموم في حكايات الأفعال فربما كان
عبارة التوكيل بقيد الوكاية العانة ولم نقل البناء وبأن الفحوى مخبرية في الوكاية وفي إخراج العقد من كونه فضولاً وبأن المعاملة ربما كانت بطر

كتاب المناجاة

الابنة من اجابته لا تملك فيها ولا ينافيها لفظ الصفقة وبان العبارة ذلك على ايدى الشاة الواحدة والمثلث بربما يتوقف عليه الواجب فيكون متوقفا
من اللفظ باحتمال طلبه لاذن في البيع بعد الشراء ولم يتقبل الشاة ضرورة افتضا جملة منها بطلان الاستدلال بظا الكتاب السنة التي لا يمكن
استقصاء الاحتمالات فيها وظاهر الخبر كون الحكم تمام ما وقع من اثنين وعشرة على ان اصل عدم غيره والتفوي لا يخرج في الوكالة قطعا لعدم الانفا
وعدم الرضا خلافا لولا في اخرج العقد من القبول بل اخصها جواز الدفع والقبض وبها اقدم عروة عليها فلا اشكال في ذلك لا يخرج على المطلوب
لا اشكال في ذلك لا يخرج على المطلوب بل اخصها جواز الدفع والقبض وبها اقدم عروة عليها فلا اشكال في ذلك لا يخرج على المطلوب
فلم يستبد بها الاول فخاصم سبدها الاخر فقال قتلته وابتاعها باني غير انني فقال الحكم ان ياخذوا بدينه وابنيها فاشترى بها فقال الحكم ان ياخذوا بدينه
الحكم بابتاعه لولده حتى ينفذ ذلك البيع فلما اخذه قال ابو ارسل ابنك فقال لا ارسل ابنك حتى يرسل ابني فلما ارى ذلك سبده لولده الاول جازي
ابنه والمناقب فيه باشتا العلل وولدا اشترى الى ما لكها الاول مع حريته للشبهة وعلى فرض ولدا لما لك وليس عليك او انا عليه لغاية وعلى ما شبر
الاجازة بعد اردو والنفق وهو خلاف الاجماع بدفعها لئلا يكون اخذ ولدا اشترى للفقوم او حتى يثبت كونه مشتبها كما ان اخذ ولدا لما لك للغاية ولذا
لم يصح بالنفق ولذا نقضت اجازته على ان ذلك كله لا يفيج في دلالة على المطلوب كما ذكر في محله مؤيدا ذلك كله بالنصوص الواردة في اخص حال
الصبي مع عدم الاذن اشترى بغيره التي على ان الرجح للصبي فان نظمتها على الفوائد بل في الاجازة من له اهلية او باعنا المصلحة المشترية عنها
اولى من غيرها او يجوز عليها في مخالفة القواعد وكذا ما ورد في رد عن محمد بن ابي بصير والنفق بها من ذل الرجح للمالك ومن باع ثم قال بوضعه ثم باع بأكثر
من الشان ان الرجح للمالك الا اشترى ولا وبالنصوص الواردة في باب الخس المشتمل بعضها على المضيق فيه من بعضهم وطلب الاجازة من الامام فاجاب
بل غيرها من النصوص التي هي كك فمالهم لولا بغيره من غير الخس في نصوص المناكح والمسكن فيها ما صرح فيه بها بالاشراء من مال الخس من الجوارى المشتملة على
اجازة الامام ذلك لاهل الحق ما يؤيد ذلك ايضا وقد عرفت انه لا ينافي في القبولية تقدم الاذن لخصوص المشتري وان كان لبايع باقيا على غيبته في
ما سمعته في الخرج بل يؤيد اجازة السيد عند السيد والوارث الوصية بازاد على الثلث وفي الصدقة بمجمل لما لك وما يظهر من الاجماع
عليه باب الفليس من جواز بيع الفليس مع اجازة القراء وغير ذلك في الابواب المنفردة كالزهر وغيره ما يظهر الاتفاق منهم عليه وهو فصول او شبه القبولية
يظهر عدم اختصاصه البيع والنكاح بل في حقه ان لا يثبت اختصاصا بها بل عرفت ما قدمناه سابقا جازي في العقود وغيرها من الافعال كالقبض ونحوه والافعال
التي ربما اشاع عليها الاحكام الاخرى بالدليل كما اورد في شرح الاشياء قال في جري القبولية جازي في الوكالة من العبادات كالاحسان والوكالة
واداء الصدقات وسائر ذلك ونحوها من مال من وجبت عليه او من ماله وفيها مقام من الاضال مقام العقود ونحوه وكذا الايقاعات ما لم يعم الاجماع على المنع
فيها وجاز في غيرها الجواز ويؤيد جوازها في الاجازة والاجازة وهكذا وينبغي عليها الاحكام لا تختص على ذلك لانها وان كان قد نفي في حقها
الخس والركوة من مال من وجبت عليه اذا كان بوجه لا يصح له بنية القرب فيه ولو لعدم العلم بالاذن فيه بل في جوازها في اجازة لانها من الايقاعات
التي علم عدم قيام الغير مقامه فيه ولو اجاز بعده ذلك ولكن الامر سهل بعد ما عرفت من الاتحاد في ذلك المسئلة فلا حظ ما قدمناه وثامل ذلك واتخذ
فان فيه ما اشتمل على غير العقد من القبض والافاض ونحوها وكما كان فقد ظهر ان القول بالبطلان بمقتضى طلبه لفظ غير لما لك ومن قام مقام
عن صلاحية الناشر وان جمع باقى شرائط ومرجع الى اعتبار ما تشرع في القبض والصفحة واضحة الفضا وان حكى عن الشيخ وابني زهرة وادريس والفرزدق
الذين جازوا من مناهي المناظرين بل اطنب فيه الحديث الجري في الاثر لم يثبت بل غلبت جملة من كماله التي ساء الادب فيها مع مشايخه انه لم يعم
التراع وتقبل ان القائل بالصفحة يريد حصول اثرها من الملك والتمليك وجواز التصرف وغير ذلك عند اللزوم فابروا وعدتم ثم ثم وعرو وساق جملة
من النصوص الدالة على خلاف ذلك مستحججا بالمتروك عليها والاهتمام الى الاستدلال بها وسنصرف حال فيها ومن الغريب عوى الشيخ وابني زهرة الاجماع
على ذلك ولم ينفوا القائلين غير من عرفت بل حكى عن ابي جهم الاصحاح كالمفيد وابن الجبدر وغيرهم الصفة ايضا على ان الحكم من نهاية الشيخ التي اخصصه
ذلك ايضا بعبارة في طبعه من جهة في البطلان ايضا فنقل هذا الاجماع الذي يهوى الظن بخلافه لم يثبت بحجبه مضنا الى ضرورة عن معارضة بعض ما عرفت
فضلا عن جملة الاستدلال بالاصل المعطوع بذلك ايضا وبخاصة في تلك النصوص في ملك الغير ومبادل على اعتبار القدرة على التسليم صحة البيع المعلوم
اشفاؤها هنا ومبادل على النهي عن بيع ما ليس عندك وما لا يملك من طرف الغير فبين وخصوص صحيح الصفا ككتب الى الحسن في جعل باع قرية واما
له فيها فطاع ارضين فهل يصلح للشيخ ذلك وقد اقر له بكها فوقع لا يجوز بيع ما ليس بملك وقد وجب اشراء على ما يملك وصحيح محمد بن القاسم بن فضل
سئل ابا الحسن الاول عن رجل اشترى من امرأة من اهل فلان بعض مائة درهم وكتب عليها كتابا بانها قد قبضت المال ولم يقبض فبطلت الما لامة
بمنها قال قل لم يمنعها اشتراؤها فانها باعته ما لا يملك ويصحح ابن مسلم عن ابي جعفر انه سئل عن رجل من اهل النبل عرض ارض شرها بقم النبل واهل
الارض يقولون هي ارضهم واهل الاسنان يقولون هي ارضنا فقال لا تشترها الارضا اهلها وتوقع الجري المروي عن الاحتجاج في السؤال عن صبغة
للسلطان فيها حصه مفسومة فهل يجوز شراؤها من السلطان ام لا فاجاب لا يجوز ابتاعها الا من الكما او بامر او رضى منه وتخرج من ارجح المدافعين لا
يصلح شراء السرق والغنيمة اذا عرفت وتجوز في الاستماع على ابن جعفر عن اخيه موسى سئل عن رجل سرق اربعة ثياب باعها بثلثيها من شرها فقال
لا يجل اذا اتياهم انها سرق وان لم يعلم فلا بأس وفيه منع كون اقباع لفظ العقد الذي لا يتحقق ثابته الارضا المالك تصرفا في مال الغير حتى من الغنا
ضرورة احتساب اثره منه من جهة القول المزبور ثم يجرى عليه تصرف فانه فيه بالقبض والافاض ونحوها على ان جريته ذلك عليه لا تقتضي الفضا عفا بل في
شرا لعدم غلق النهي على وجه بينهم منه عفا ذلك ومن هنا كان بيع الغاصب من الغاصب عند المعظم والجميع من الغريب اطنب به بعض الناس في المقام

الطريق

وتحقيق

في تحقير كون العقد من الفضل مضافا الى ان الذي هو مادل على عتبات القدرة على تسليمه كما هو في البائع ذي السلطة التي يرد منه الاقباض جميعه فبعضه
 البائع محققا لعاقبة ضرورة تحلله في الوكيل على الصيغة ونحوه كما هو واضح وعليه ينزل التمسك من بيع بالبيع عند الاستدلال به عليه بل وفي الاماكن لا ما يشا
 الفضل الذي لم يصد منه لا اللفظ الموقوف ناشره على رضا المالك وان المراد به التمسك من بيع بالبيع عند الاستدلال به عليه بل وفي الاماكن لا ما يشا
 وجوب بيع المالك لها الا على جهة ابتاع العقد الموقوف على رضا المالك ثم ليس بعد ذلك في تحصيلها بشرائه ونحوه فان ذلك غير جائز بل بما ظهر من كونه
 غيرها الاجماع عليه ما فيه من ان المهر من ماله من غير ان يبيع لرباع ملك غيره ثم انتقل اليه فاجاز ولما راد لزوم البيع بالاستدلال فهو بيع بالبيع عند وفيه
 عنه ثم لو باعه موصوفا في الذم بباطن ما عند الغير ثم ما كرهه فيه صحيح واطلق المحلل في بيع ما بالبيع عند ويجعل على ذلك هذا كله مضافا الى ما قبل من نظيره
 من بعض اعيان المعبر ان الخبر المروي عامي قال ابن الحاج في الصحيح قلت لا يعقل الله الرجل يبيعني بطلب الشئ فافا ولا على الرجوع ثم اشترى به فابعه منه فقال
 البين شاء فعل وان شاء ترك قلت بل قال لا بأس فقلت ان من عندنا بفسده قال ولم قلت يقول باع ما بالبيع عند قال فانقول في السلف فابعه حبا
 ما بالبيع عند فقلت بل قال فانما صلح من قبل انهم لم يهر من سلا ان ابي كان يقول لا بأس ببيع كل شئ كنت تجد في الوقت الذي بعته منه وقال بانه
 صحيح الاخر سئل ابا عبد الله عن الرجل يشتري الطعام من رجل ليعينه فبشتر منه الا قال ليس به بأس قلت انهم يفسدونه عندنا قال واي شئ
 يقولون في السلم فقلت لا يرون به بأس يقولون هذا الى اجل فاذا كان الى غير اجل وليس هو عند صاحبه فلا يصلح فقال اذا لم يكن اجل كان اجلا ثم قال
 لا بأس ان يشتري الرجل الطعام وليس هو عند صاحبه الى اجل او لا لا يبيع له اجلا الا ان يكون بيعا لا يوجب مثل العتق البطيخ وشبهه غير ما نه فلا
 يبيع شرا ذلك حاله وان كان قد بين ان مقتضى الواجب تكديسا لعامة في الحكم المذكور وهو بيع الكل حاله لا مع التمكن منه لا تكديسهم في احد بشئ الزبور نعم
 لا دلالة فيه على ما يشمل الفضل كما ان الظاهر الثاني المشتمل مع ذلك اضع على نفي الطلاق والعق من لا يملكها بطلان ما عند ابي حنيفة من تجوز الطلاق
 قبل التزوج فيقع حرم بعده ولعله يقول بنحوه في العتق والبيع ولا يبيح بطلان عندنا كما انه لا يبيح عدم كونه اخص فيه من الفضل منه كما هو واضح بل منه
 يعلم المراد مما في صحيح الصفا في اذنه نفي الزوم من نفي الجواز فيه بغرضه الوجوب بعد فبذلك بل الظاهر من البيع والشراء عند الاطلاق غير الفضل
 انما هو العقد نفسه في حصول الاجازة ولذلك امر بمنع اعطائه الشئ المزمع المبرور الذي باعته ما لا يملك ضرورة عدم كونهما من المالكين الذين يبيعون
 ما لهم من السلطة على البيع الى المشتري انما هي وجدت لفظا فابلا للناشر فان اراده المالك اجازة وسلم الشئ والافلا وليس صحيح ان مسلم الاخر
 عن الشراء انما قد عرف المراد به عند الاطلاق الارضاء والاهل ولا دلالة فيه على عدم جواز بيان الفاظ العقد ونوعه الجري والى بالدلالة على المطلق
 من خلاف ضرورة انطوائها فيه من الاشياء الثلاثة على المالك والوكيل والفضل الذي يتقيد الرضاء وخبر جريح وما بعده اجنبيا عما نحن فيه ضرورة
 ان الفاظ الجواز الفضل لا يجوز التصرف والاستيلاء قبل تحقق الرضاء من المالك كما هو واضح من الغريب الاستدلال بهذه النصوص على ذلك فضلا
 عن التبعيض والتجيب الاهداء اليها دون الامتناع لا يخفى عليك انما العجب من ذلك اعظم والله اعلم ثم ان الاقوى كون الاستيلاء المتعقب للعقد
 وضوفا لبعضه الصفة كاشفة وفا فالصريح التمسك من بيع بالبيع عند الاستدلال به عليه بل وفي الاماكن لا ما يشا
 الله هو المنقلب منه بل هي الحقيقة رضي بضاء الفضل الذي كان مفادنا للعقد فيه كشفه بذلك كون العقد تاما الشروط غير موقوف ناشره على
 شئ اخر المالك لم يصد منه الا الرضاء باو فاع من العقد الدال على رضا المالك فبذلك المال بما صدر منه من العقد حبه وبدليل مشروعية الفضل
 الذي قد عرفنا سابقا لفظ الفضل الدال على ثبوت ذلك كلفه نفسه الدال على ذلك ففتح كوكيل وان اقر في خصوص هذا الفرع من الفضل
 بالسبق والحق كافتقارها فيما كان رضا المالك مفادنا لفظ الفضل او سابقا عليه سئل الحصوله بلخصاصه لك باسم الوكيل شرعا وانه
 وان اختلف بالاثار مضافا الى ظهور ما دل في سبب العقد سببه وانه لا ينافي عنه السلام عن معاضة مادل على اشتراط رضا المالك بعد احتمال كون
 المراد من شرطه في المقام المعنى الذي لا ينافي في السبب المبرور وهو شرط الكسفي الذي لا مانع من تصور في العمل الشرعي التي هي بحكم العمل العملي ان
 لم يكن هناك من الشرع ما يقتضيه خلاف ذلك كما جاء في تقديم عمل الجمعة يوم الخميس الذي هو شبه تقديم المسبب على السبب فلا مانع هناك من توفيق ناشر
 العقد على حصول المستقبل وان ترتب الاثر الان قبل وقوعه فخصه خلا لوفى المستقبل يكون العقد مؤثرا من حبه لان ذلك هو المشروط بوقوع
 بتحقيق بان تحقق شرطه ضرورة رجوع الحال الى اشتراط الرضاء ومقتضا الله هو المالك حاله يحصل الرضاء من المالك وفي المستقبل غير المستعقب
 اشتراط صحة صك المستحاضة باعها لها الليلية بل هو كذا في جميع ما كان من قبل ما نحن فيه ولعل من عدم قبول العجاة من يريد بعد ذلك هو الذي
 وغيره ما كان السبب لا اثر فضلا الحال المتأخر ضرورة كون التزام الكسفي في المعنى المبرور هو الموافق لفظ الادلة بخلاف النقل المقتضى رفع اليد
 اقل من مفادنا الرضاء لم يحصل وانه لا يتصل عنه على وجه يكون العقد في زمان والاثر الذي هو المالك في زمان اخر ومضافا الى اشعار قوله لعمري بان
 الله لك في صفته يملك بذلك ايضا بل وخير الواسع حشر يرجع السبب عليه بعد الامضاء بشئ من اجرة خدمته ونحوها بل هو الموافق لخبرنا
 الصريح بعد بل ضرورة وموت الاثر الذي لا يملكه وان شر منه بذلك ضرورة استحالة نقل الفوات الحل وكان له الى بعض ما ذكرناه من استدلال به
 بان السبب لا يقل المالك هو العقد المشروط بشرائط وكلها كانت حاصلة الارضاء المالك بذلك فاذا حصل الشرط الذي به ظهر جامعية العقد لها
 عمل السبب التام على عموم الامر بالوفاء بالعقد فلو توفقت العقد على اخر لم ان يكون الوفاء بالعقد بل هو مع الامر الاخر ضرورة كون المراد منه ما
 ذكرناه في وجه الكسفي وجوبه شرطا مع ذلك لان المراد بشرطه توفيق اثر العقد عليه على حسب شرائط العلة النامية التي مرجع توفيق الناشر
 عليها كالجري بل ليس العلة النامية الا حصول المقتضى والشرائط وارتفاع الموانع فبذلك حصل حصول المعلوم ولا ينافي مع كماله شاعره بل لا

في حقه
 في حقه
 في حقه

والأول في البيع
والثاني في الإجازة

أخ من المالك والصحة بلا إجازة لمصلحة المالك الذي قد يمتنع بغيره فباعتها بغيره فلا يلزم له المالك وقد حصل والصحة مع الإجازة من كون الرضا الأول
أما كان والمال غيره ولعل الأول أقوى وأما الرضا على البيع كالمبيع السيف فباعتها بغيره ثم القوس بغيره ثم الدابة بغيره ثم البعير بغيره ثم البعير بغيره ثم البعير بغيره
أما راسها فإن ما قبله يصح ويقتضيه على الإجازة لأنه فصول في قول الجاهل في المثال بيع الدابة بالبعير مثلاً استلزم إجازة ما قبله لأن إجازة ما بعدهما
شرا لو كان ما كان للدابة وإنما يكون ما كان لاحتاج لملك ما قبله في مقابلته وهو القوس وإنما يملك على هذا العقد براء ملك السيف وإنما يملكه لو صح بيع
السيف فباعتها بغيره فلا يلزم المالك على الوجه الذي يكون عند بيعه بغيره وهذا كله واضح نعم ينبغي أن يكون ذلك في المثل لو كانت سلسلة على ما
ذكرناه أما لو جرت العتق على المثل خاصة كما لو بيع السيف مراداً على حبس سمعت في المثل لا عليه ثم على نفسه وهكذا فإن المخرج في الفرض المخرج بأن
حكم المبيع فيه من جهة العقد الجواز وما بعده بناء على الكشف وعلى المثل الوجه الثالث دون ما قبله إلا العقد الأول الذي قبل فيه البيع فصولاً فإن
دخل المثل في الملك مثقف على إجازته وتجا أورده المثال المزبور على إطلاق الفرض والشهد لم يكن بد منه معلوم أنه أراد تمامها بالرضا لأن ثبت في غير
ما ذكرناه أولاً ولاكتفاءهما بذكر ذلك في المبيع عن ذكره في المثل والأمر سهل بعد وضوح الحال كوضوح غير الفرض ما تعدد فيه العقود من رتبة وغيره
وفي حكم إجازة ما يجاز منها دفعه لعدم الثاني في البيع والإجازة وغيرهما بل وبغير ذلك مما لا يخفى حكمه بعد ضبط الأصل من غير فرق بين المثل والكشف
والله أعلم وأما الإجازة من غير فلا يكفي فيها سكون مع العلم فضلاً عن الجهل بل ولا مع حضور العقد عند علمائنا وأكثر أهل العلم كما في محكي كراهة لأعيانه
ذلك من الرضا فلا بد ولاكتفاء بغير البكر في النكاح للفريضة وفي الجمل المراد بغيره وفيها الصحيح حديث سكون المولى عن عبده بعد علمه بغيره
أخبر عنه عليه منه ومن غيره وإطلاق الأدلة يعلم عدم اعتبار لفظ مخصوص فيها بل لا مطلقاً للفظ فكيف مع ما دل على الرضا من الأفعال التي هي أصل
من سكون المزبورة ذلك وحديثنا مما يحل الكلام لظفر بغيره وأنه على أن الحلال والمحرم فيما يخرج فيه العقد الذي يغيب الرضا ودعوى اختصاص
النصوص المزبورة في النكاح بغيرها بعد عدم اختصاص الدليل فيها ولو بغيره منه في ذلك مضافاً إلى ظهور قوله في الصحيح المزبور في عدم الخصوبة
فالرضا المقام كالرضا بالزوج على وجه بعضه فيقو على أن لا يعتبر فيه اللفظ المخصوص بل يكفي فيه مطلق اللفظ بل الفعل أيضاً بل إن لم يفهم
إجماع أمكن الاكتفاء هنا بتحقيق الرضا بينه وبين الله وإن لم يصدر منه ما يدل عليه للصدق ولقوى بعض نصوص النكاح الفضو أنه يحلف على عدم
الرضا في نفسه فيما بينه وبين الله نعم لا بد من الرضا بالعقد السابق على وجه المحرم بحيث لا يفقد غير اللفظ بغيره فلا يخفى التردد ونحوه مما لا يمكن
رضاً بالمعنى المزبور كما أنه لا يخفى في الفسخ أيضاً لا لاشتراط لفظ مخصوص فيه كإشهاد الشهود في حاشية حيث قال والردان يقول فسخ ولو قال لم يكن
كان له الإجازة بل قبل أنه تشهد له جملة من الأختاء وكلام الاحتياط بل قبل أنه يدل عليه الجملة بغيره ولو بداهة السابق ضرورة عدم الدليل على شيء من ذلك
واستصحاب الصحة بقطع ظهور النص في الفسخ في الاكتفاء براء العقد بطلان ما يدل على ذلك وبطلان من قول أو فعل كالفسخ في عقد الخيار
بل قبل أنهم قالوا في باب الوكيل وكلف على شراء الجارية بالعين فقال المولى بل بالفت كان الشراء بعين ما له أنه يحلف على فسخ أو إتمام
الوكيل وبفسخ العقد ولا يكون فضولاً لأن خلفه يدل على عدم رضا بل إن لم يفهم إجماع أمكن الاكتفاء فيما بينه وبين الله بقصد معنى الفسخ
على نحو ما سمعت في الرضا وإن كان المدعى الذي هو معنى على الأمور الظاهرة لحكم آخر نعم قد يقال أنه لا بد مع إرادة الفسخ من إظهاره في النفس على وجه
لا ينقص عن اللفظ بغيره إلا باللفظ فلا يكفي فيه إكراهه ونحوها ولذا صح العقد المكره بالإجازة المنعفة بل قالوا أنه لا يعتبر في صحة الفضو
عدم تقدم نهى المالك اللهم إلا أن يكون على وجه يمتنع معناه إرادة الفسخ بعدم الرضا فلا يترتب آثار العقد عليه شيء وهو أنك قد عرفت
فيما تقدم عدم اعتبار تغيب الرضا في الفضو بل يمكن سبقه ومقارنته كالوعد بفضو بمحض المالك مع رضا بروع سبب رضا مستمر إلى حصول
العقد ولم يعلم العاقد بل قد بين بضرورة حكم الفضو لأننا أنفسه كما لو عقد بفساد إرادة نفس العقد مصرحاً بفساد الرضا إلى ما بعده ذلك أدرك
العقد على الرضا إنما هي ظاهر يجوز تخلفها كلف المكره ومع النتيجة التي قد عرفت سابقاً ونحوها والفرض عدم شرطية المقارنة ودعوى الأول
عندنا بين قصد العقد وبين الرضا بدفعها ما عرفت وبالجمله لو قصد بذكر العقد بفساد المكره إذا دخل فيه الإكراه في ایجاد نفس قصد
وقد عرفت فيما تقدم جريان حكم الفضو على المكره فإذا إجاز بعد ذلك صح العقد فلا مانع من جريان حكمه أيضاً في الفرض بعد التصريح بالحال ولعل
من ذلك بيع التلمذة ونحوه ما قصد به التواطي على إيفاء الصورة دون التحقيق فإذا اجتمع بعد ذلك حكم بفساد نعم لو قبل أن الوجه في صحة الفضو
قيام رضا المقارن للعقد مقام رضا المالك بعد الإجازة البعدي الصحيح فيما يخرج فيه لعدم المقارنة للعقد لكن هنا فيه حكمه بغيره جريان حكم
الفضو على المكره المعلوم عدم الرضا المقارن فيه ودعوى الاكتفاء بمقارنته رضا الذي كرهه كإثبات أنه قد تقدم مناسباتنا المرافضة
في جريان حكم الفضو على عقد المكره باعتبار فساد الفضل الذي يظهر من الأدلة اعتباراً بمقارنته العقد وهو غير الرضا لأننا نقول أولاً أن الكلام
هنا مبني على ما هو المشهور عند من جريان حكم الفضو عليه وثانياً أن المكره لا يعتبر فيه عدم قصد العقد بل يقع على وجهين أحدهما لا يفصل إلا
اللفظ وثانيهما بقصد عدم العقد بغيره لكنه غير راض به وهما معاً مشتركان في عدم ترتب آثار العقد عليه وإن أوردنا بالصحة جده اسم المالك
فيصح الثاني دون الأول ولعل ذلك هو المراد من المحكي عن الشهيد من الحاق المكره على وجه يرتفع قصد أصلاً بالفساد والازل والناثم
غيره في عدم تأثير الرضا إلا في صحة بخلاف المكره الذي لم يكن كذلك وإن تأخذه بعضهم بعدم تحقق الإكراه بالمعنى المزبور ضرورة كونه
حل المكره على الفضل خوفاً على نفسه أو ما في حكمها مع حضور عقده ونحوه والاكراه الذي يرتفع الفضل معه لا يخفى في اللسان فانه غير
مقدور للمكره لكن قد بدى فيها ما أشرا البين في وقوع الفعل على الوجهين من المكره على أصل الفضل فإرادة برفع الحرف عنه بقصد بغيره اللفظ

۱۰۰

فان ارضيتموه

دون مدلوله متبع منه نحو ما يقع من التامم ونحوه بقصد المعنى لا ان يعجزوا به ولو لم يكن لك من التامم الا كراهه كي يتشكل ما عرفت بل من عمل المكروه الذي يمكن
نحو وقوع ذلك منه من دون اكرامه ولعل سبب التلخيص ونحوه من الثاني فتؤثر فيه الاجازة حتى بل هو اولى ما سمعته من بعضهم من التامم تاثيرها في اعتبارها
ونحو ما بل اولى من التامم تاثيرها في اعتبار المكروه الفاسد للفصد بدعي جواز تاخير من العقد كما لو كان من ماله وبه والفقهاء ما عرفت فاجتهدوا في التامم
وكيف يمكن فرضه على الاثر بالشرط كون العقد محجوزا في الحال اي في حصة الفسخ فلو لم يلج الى ابطاله واجاز له ينقل على اشكال ولكن الوبايع ما لا غير ثم
ملكه واجاز بل بصدقه بغيره التفرع اعني كون المحجوز له قابلية الاجازة حين العقد ولو لم يكن له قابلية كلفه المثلين لم يؤثر الاجازة ومقتضاه
تحريم العقد الوبايع الفسخ حين كمال المالك ثم نقص المحجوز ونحوه او ما انت انتقل المال الى الوارث او غير ذلك بل لو اصابه مع ذلك استمر في القابلية
الى حين الاجازة لم يجد اجازته لو اصابه الى كمال فضا لا غير الا ان كان نرى لا دليل عليه بل مقتضى اطلاق ما سمعته من ادلة الفسخ خلافه مضافا الى
جواب الصنفين ودعوى ان الاجازة فيه بناء على الكشف فتفتقر نفوذ التصرف في زمان لم يكن المحجوز له تصرف فيه بدعيها امكان منع ذلك ولا يمنع استثناء
في مثل الفرض ثانيا تباينهم في منع وفي المثل الثاني لان الكشف حال العقد يقتضي عدم الملك للمالك في الله فلو فرض انتقال الملك اليه وكل ما يستلزم وجوب
عدمه غير محقق ولا ينافي ما كان جواز ذلك في المالك المتحد بان يفي لا تاثير لاجازته ايضا مع انكشافه في ملكه عنه سابقا فحين اجازته يستلزم وجوب
عدمه باضراره ووضوح الفرق بينهما ما ذكر في المثل بل لا بعد ان يكون ذلك ونحوه في المثال الثاني من الاشياء المقتضية انفساخ الفسخ فيكون خروجها عن
موضوع البحث كالجزمية في حق عدم لاس باتصال انتقال بنفس سلطة التصرف وانا الملك لها من المحجوز ونحوه بل اولى منها لعودها الى ارتفاع المانع من التصرف
فانه ذلك كله غير فاضح في تاثير الاجازة وتبيننا بما ذكره بان المراد اعتبار وجود المحجوز فضلا للعقد الصفة فلو فرض عدم فسخه في حال وقوعه
كان باطلا وان وجد له محجوز بعد ذلك ووجه شرطه ان لا وجه محجوز له حال وقوعه بعد فرض عدم المحجوز فليس هو الا لو اضره قبل التاثير فلا يحكم بحجبه
بعد ذلك نعم قد يشك في ان هذا الفرض غير محقق على مذهب الامامية لما ثبت بعد خلو زمان عن العصور التي هو اولى من الاولى له فلا يتصور عقد
فسخ لا محجوز له وقد يدفع بان المراد محجوز يمكن الاطلاع على اجازته ومنصور المحجوز المطلق يمكن فرض عدمه وخلو الزمان منه كما كان فرض عدم عدول
المؤمنين وعدم الولاة لهم في غير حفظ المال كالتاثير منهم لكنه كما نرى بسبب انه لا دليل على شرطه والاول في الدعوى بنصه في العقد على مال الموقوف
بل ان المسئلة او مع المنفعة فانه لا محجوز له فلا ضرورة عدم جواز الاجازة للزوج الا ان لا انشاء بعد الاعضاء عن عدم مناسبة الاشرط بالمعنى الموجب
لما ذكره من الفرقين عدم الدليل عليه بل لا ادلة بغيره خلافا لعدم فرض الصفة له في ذلك الحال لا يصلح ما اذا بعدنا ولو عدم ادلة العقوله بحصول
المحجوز واجازته ولذا حكى عن الشهيد ابن النجاشي والمقداد والكرخي الجزم بعدم الاشرط بالمعنى الموجب ان يورثه بغيره كما صحح شيخنا في شرحه ولعله الاقوى والله اعلم
وكذا لا يعجز الفسخ فصد الفسخ لشيء فطعا من باع شيئا بعنوان انه ماله فان انفعه كان فسخه باطل في عقد محكي به وموضع من كراهه ما يقتضيه عدم اعتبار
فسخ الصفة بمعنى الزوم في حصولها بل يحصل مع فسخها غير فاضل اعني عدم قصد ما كالمواضع ما لا يسهه مثلا نظر الجوه وان فرضه في ان مباح وان
المبيع ملكه ولعله لان الفسخ الى اصل المبيع كافي ان يسهه غير مفقود لكن قد يشك في عدم تحقق الرضا من المالك بنقل ملكه ضرورة كون الموقوف الرضا بنقل
ملك غيره وهو مغاير للرضا بنقل ماله ولعله لذا اوقفه على الاجازة في محكي جامع قد يدل على الانسحاب اعمال ابطالان بحيث لا يوجب الاجازة لانه انما
نقل الملك الى الابن عنه ولا ندره وان كان يخبر في الصورة فهو في المعنى مطلقا والتقدير ان مات مورث فقد بعثك ولا تتركها لما ثبت عند مباشر العقد
لاعتقاده ان المبيع لغيره وان كان هو كما نرى بل ربما ثبت نقض من الغلب لاخر وسابقه ان محل الفرض في المثال ما لو باع عن نفسه مع مطلق ماله الا في اعمال
مورثه والمجتمعات الصفة ولا يعلو فيه على وجهه باني صحة العقد بل هو كمثل المال المحمل ان له وطلاق الزوجه التي انكر زوجيتها بل وبما ظهر من بعضهم لصفه فيه
حتى لو صح بالعلو فيه لعدم كونه قبله في الواقع وان كان هو في الصورة كذا لانه لا يوجب من اشكال الاجماع المحكي على عدم جواز الغلب في العقد المثال
للفرض نعم لا اشكال في الصحة اذا لم يعلو في الصورة وفقد النقل بما ذكره من العقد على كمال الاطلاق الادلة على وجهه يقتضي عدم اعتبار مثل هذه الاشياء
في الصحة وعلى كل حال هو غير ما نحن فيه ما قصد فيه الفضولي فان انما حصل في المحجوز في الوقوف على الاجازة كما سمعته من الكركي واشتات الحنابلة الا ان
لما وجد من اعماله ثم لا يخفى عليك ان اجازة العقد ليس اجازة للقبض من غير في في المثلين كونها عينا او دينا خلافا للمحكي على الشيخ فيجعل اجازته اجازة
للقبض ولا ينبغي ضعفه فلا يثبت في الدين مثلا بقبض الفسخ ولا يجري عليه حكم القبض الصحيح العين الا لاجازة مستقلة لذلك بناء على ما عرفت من وجوب
حكم الفسخ في الاقوال والافعال هذا كله اذا اجاز المبيع فان لم يجز وكان الفسخ قد دفع المبيع كان له اي المالك ان يسهه من المشتري فطعا بل خلافا ولا
اشكال قال زاده قلت لا يعجز الله رجل اشترى من سوق المسلمين جارية فخرج بها الى ارضه فولدت منه اولاد ثم اناها من بيعها لها واقام على ذلك
البينة قال بعض ولداه ويدفع اليها الجارية ويعرضه قبضها ما استأمن منها وخذ منها وقال ايضا في خبر جميل في الرجل يشتري الجارية من السوق فيولدها ثم
يجي مسخها فقال ياخذ الجارية المسخ ويدفع اليها المبتاع فانه الولد ويرجع على من باعها من الجارية وقبض الولد التي اخذت منه وكذا في خبر زاده
الله سبحانه نعم يرجع المشتري على البائع بما دفع اليه من المثلين بل وبما اعترى للمالك من نقصه او عرض عن اجرة او عن ثناء او عن جناية او فقهه شجر افسده
الفلح او اجر حفرة او طهر او بناء جدار او شق انهارا او حفرا او اوعى ذلك ولكن انما يكون له الرجوع اذا لم يكن عالما انه لغيره للبائع واغنى بطله وان لم
يكن من قصد البائع غرضه لعدم توقف صدقه على ذلك او كان عالما انه لغيره ولكن ادعى البائع ان المالك اذن له ولم يكن له معارض لقاعدة الفسخ
وغيره من السابق والاجماع يقتضيه عدم ما حصل له نفع في مقابل ما غرضه من عرض ثناء او منقصه ونحوها ما فيه فالمشهور انه كل ما يسهه للقاعدة المبررة فلا
النفع الذي حصل له انما قدم عليه مجانا باعتبار الفسخ من قبل البائع او دعواه فيكون تح كالمقدم اليه طعام الغير فاكله جاهلا وفي شرح الاثنان

الحضر

۵۳

في خبر جميل ولا لغيره خلافا للحكي عن وقت وموضع منوط وقد ذكر صريح كسفا الرموز فلا يرجع به لعدم نضوره بعد فرض انتفاعه في مقابلته غرامت وفائدة له

مبناها الضروية قبل ان الضروية تحقق بعد الاقدام منه على استيفاء ذلك محانا وامكان كون بناء قاعدة الضروية على قوة السبب المباشر وعلى كل حال فلا بد
لحدائق من ان لا يرجع الا بالشرع مخالف للضروية والقاعدة والاجماع بعينه لمعرفت مضافا الى عدم ما يصلح له سند ذلك سوى ما ذكره من خبر زريق الكوفي باع
الكوفة معيشة في بن ادهاء عليه وثمة ثم ظهر بعد ذلك بطلان الدعوى فجاه المشرك لها الى ان عبد الله يسئل عن ذلك فقال له بعد شرح حاله
جعلت فذلك كيف اصنع فقال وضع ان يرجع بالشرع الى الورثة وورد المعيشة الى صاحبها ويخرج بذلك عنها قال فاذا انا ضلكت في ذلك ان يطالبني فغير هذا
قال اقم له ان ياخذ منك ما اخذت من الغلة من ثمن الثمار وكل ما كان مرسوما في المعيشة يوم اشترى بها يجبان بئذ ذلك الا ما كان من ذرع ذرعة ان كان
للزراع ما فيهم الزرع واما ان يصير عليك الى وقت حصا الزرع فان لم يفعل كان ذلك له وورد عليك الغنمة وكان الزرع له قلت جعلت فداك فان كان
فداك حديث منها بناء وغرس قال له قهقهة ذلك او يكون ذلك الحديث بعينه بقلعه وبأخذه قلت اذ بان ان كان فيها غرس او بناء فقلع الغرس هدم البناء فقلع
يرد ذلك الى ما كان او يغير القيمة لصاحب الارض فاذا رجع ما اخذ من ثمنها الى صاحبها ورد البناء والغرس وكل محدث الى ما كان او رد الغنمة كل حسب
على صاحب الارض ان يرد عليه كل ما خرج منه في اصلاح المعيشة من قهقهة غرس او بناء او نفقة في مصلحة المعيشة ودفع الثواب عنها كل ذلك في مورد رد اليه
باعتبار الاختصاص في جواب قوله كيف اصنع على الرجوع بما له الله هو المثل على الورثة وورد المعيشة على صاحبها ولو كان للرجوع بغيره عليه لذكره لا نفي في
الحاجة الى البيان خصوصا مع نفي الرجوع المالك عليه بعض النافع مضافا الى ما في ذلك من الرجوع بما انفقه على مصلحة المعيشة ودفع الثواب عنها على المالك
لا على غيره وقهقهة مع نفي من عارضه غيره واعلم ان هذا الاختصاص في عدم الرجوع في خصوصنا بعد قضاء قاعدة الغرور وخبر جميل والاجماع به انه
يمكن ان يكون خارجا عما نحن فيه ضرورة عدم الغرور به لان الفرض فيه ان رد ما كان عند ابي عبد الله يوما اذ دخل عليه رجلا الى ان قال فقال احديهما
انه كان على مال رجل من بني عمار وله بذلك ذكر حوض وشجرة فاخذ المالك ولم اسرجه منه الذكر بالحق ولا كسبت عليه كتابا ولا اخذت منه بئذ في ذلك
لا في وثقت به وقلت له مرفق الذكر بالحق الله عندك فانت ونهاون بذلك ولم يفرقها وعقب هذا طاب النبي المالك ورائه وحاكوفه واخرجوا بذلك الذكر
بالحق واخاموا العدول فشهدوا عند الحاكم فاخذت بالمال وكان المالك كثيرا فخر اذ بان عن الحاكم فباع على فاضل الكوفة معيشة في بعض الغوم المالك وهذا
رجل من اخواننا النبي بشراء معيشة من القاضي ثمان وريثة الميت افران المالك ان يوم فدفق فضة وقد سئلوه ان يرد على معيشة ويبطون في انهم جعلوا
فقال اني احب ان اسئل ابي عبد الله فمر هذا فقال الرجل بعني المشرك جعلني الله فداك كيف اصنع الاخرى ما سمعته سابقا وهو كما ترى لا غرور فيه من احد
ضرورة معدودة القاضي الشهور والورثة واقضا ظهور الخطاء في حكم القاضي في هذا البيع وهو لا يقضي بغيره ومن هنا انجبه ما ذكره في الرجوع
التي سمعها كما هو واضح في الاشكال في الرجوع بالمعروف ثم قد يقوى على ان لا يرد على المعاش والتواضع البعده بقوى الاشكال قلت بل يقوى في الرجوع
بعله او عمل المشرك له وان جرى على المعاش لعدم التماثل من لفظ الرجوع ما لو احسب المالك ما في ذمته عليه حسا او ذكوة كان له الرجوع اليه بعد
الغرام وان رجعت اليه بوجه آخر كما هو واضح هذا كله مع غرضك في عدم علمه فان لم يكن كذلك بل اخبره المالك بانته ففعلوا او غاصب يتخذ ذلك مما يرفع به
غرمه لم يرجع على المالك بما افترى على المبيع من نفقة ونحوها والمالك لو رجع عليه من عوض منفعة فانت في يده او اسوقاها او تماء كك او فبرها ما
عرفت بالاضلاف ولا اشكال لان حكم الغاصب اثبات يده على مال الغير قبل تحقق رضاه ضرورة عدم احتضاء مجربا العقد قبل تحقق شرطه الذي يفضي
الاصل عدم حصول ذلك وان حكمنا بصحة التي يراود منها قابلية ثلثا بغير جميع الشرط على سبب او غير سابقا وفي الخبر ما في الحدائق من ان لا يرجع
القول بصحة الغشور حرره ضرر المشرك فقتضا الصحة ذلك ونحوه من المنقضية بل فيها ان لا يعرف بها ذلك اذ هو كما ترى مما لا ينبغي ان يصفى
اليه واغرب من هذا نسبة الى صريح كل من جهة الغشور بالمعنى الذي ينسب اليها جواز التصرفات على حسب قوع البيع من المالك وهو لا ينسب
الى اصغر الطلبة فضلا عن قول الطائفة وحفاظا للشرعية المؤيد بن المسد بن وعلى كل حال فعدم رجوعه واضح بل قبل ان لا يرجع بالتمشك اليه دونه
ان لا يبيع بغيره لغيره مع العلم بالغصب بل في كرهه قال علماؤنا ليس للمشرك الرجوع على الغاصب بل يملكوا القول بذلك وفي محكي تخلص الشخص
الاختصاصا فذلك بل على الايضاح انه نسب الى الرجوع مع بقاء العين فضلا عن ثمانية الى قول الاختصاصا واخرى الى نصهم وفي جامع المقاصد ان
استرداه العين عند الاختصاص وان بقيت العين لم يعلم يرد ظاهرهم كما حكم عنه ذلك بفتح موضع اخر الا انه لا يخفى عليك ما فيه من الاشكال وعدم
الانطباق على الضوابط المنقضية خلافا في نظائره كمن انجز المبيته وعينها ومن هنا حكم على المثل بعض محققا في القول بالرجوع به موطوء
وان كان موافقا لما عرفته لكنه مخالف للجمع عليه بين الاختصاصا ونقله ونحوه لا كما اعترف به الفخر والكركي وثاني التمسك به ولا بد من عدم الرجوع في
صورة التلف الله هو المنقضي من طلاقهم الموافق لما افترده من ان دفعه بعد العلم بالغصب ليخبره من المالك بلا عوض فليس له الرجوع في بعد التلف
كغيره من المالك المبيع من الكره ولذا كان خبره كرهه والتج وقد في موضع منها ونهاية الاحكام والاضطام وشرح الارشاد والفخر وترى التمسك جامع بعد
دفعه ذلك والكفاية التفصيل بينه وبين البقاء فلا يرجع مع الاول ويرجع مع الثاني لبعثا في ملكه والناس مستطون على اموالهم لكن فيه ان
ذلك لو كان الا باخره يرجع صبره من نظائره ولا يفتني عليه التصرف فيه وفيها مع انه ورد في كتبها ان انما يباح من مضافا الى ما عرفت سابقا

كتاب النكاح

من ضمان الثمن والمنفعة في العقد الفاسد من غير فرق بين التلف عند العلم بالفساد وبعده فالعقد صحيح ظهورا وطبا في الأصل الذي قد عرفت من هذا
منهم بأن معتد مطلقا شامل لصحة البقاء والتلف مع مكان تفرقه إلى الذي يجوز ما سمعته من الإباحة بالنسبة إلى التلف لا يمكن أن يكون عقوبة له
ولا استبعادا لعدم جواز الرجوع به وإن بقي على ملكه بل وجب له على من يده كالمال المحقق عليه المنكر ويكون نحو المال المضر منه والموتور أو نحو ذلك
فيلحق البائع مع حصة الضرر عليه أو صدها وتحت كل حال فناء على ذلك لأوجه التفصيل المزبور اللهم إلا أن يكون أن المنفعة في التلف لا إباحة من المال
وهي لا تنافي من تصرف الغاصب للغير الشرعي عن الإباحة في مقابلته المحرم ولا لأن من بين المحرمات المالكية والشرعية فيمكن أن يكون الشارع حرما للتصرف
فيها دفع عوضا عن المقتضى مثلا وإن رضي المالك فكون عدم الرجوع عليه باعتبار الإباحة المترتبة التي هي المدارة في أمثاله بل لا بأس بالزام مثل
ذلك في جميع نظائره مادفع فيه الثمن بلا مقابل عند الرجوع كاصح في الاستثاق في شره حيث أنه بعد احتياجه التفصيل قال ويقوى بشرط الحكم في المقابلين
إلى كل ما دفع من غير مقابل أو بمقابل غير قابل ثم لا يجري مثله في البيع الفاسد بغير ذلك وما شابهه بأن كلا من المتعاملين فيه قد قدم على اخذ العوض
صاحبه وببيع مع التلف إلى من المثل وإن زاد على المسمى للخطأ على الإقدام على الجواز في الجملة بخلاف المقام المضمون عند الاخلال بسلطة على المال بلا
عوض شرعا وهناك محرمات المالك بالأذن منه في الألف ونحوه بل ربما ظهر من التكرار وغيره جواز التصرف للبائع فيه بلا حظ ولا أدنى لمزوره بل ينسب
إلى الاحتياط وإن كان فيه ما لا يخفى من المناقاة لما هو كالمعلوم ضرورة من الشرع وكيف كان فمن ذلك يتفادى أنه لو فرض في المقام اشتراط المصلحة على البائع
الرجوع عليه بالثمن لو بيع المالك عليه بالثمن المحرم له الرجوع عليه مع التلف بغير ضرورة كونه كالمقبوض بالعقد الفاسد فلا يكون مندوبا في معتد
الاجماع كما حرم بغير شرط الاستقبال بغير الرجوع مع اشتراط الاحتياط أو بقاء الثمن فيه فوقع التلف فيها أو نحو ذلك مما يقتضي عدم إطلاق الإباحة له
وهو لا يخفى من وجه مع احتمال القول بأن الحكم بغير محض خصوص المقام وفي خصوص المنفعة ولعله لا يوفق في القواعد وكلام الاحتياط وعلى كل حال فظن
وغيره من غير كفاية أن بيع الغاصب الفاضل كاصح في كونه والمنع نهاية الأحكام وترى جواز التمسك به كجامع صدق غيره ما على ما حكى عن بعضها بل على الاحتياط
نسبته إلى الأكثر وإن كان قد باع فاصدا للتقليل عن نفسه وقبله المشرى على ذلك لأنه لا ينافي الفضولية التي قد عرفت أنها اعتبارية عن وقوع العقد من قبل
كما قد عرفت مدركها فبما تقدم مما لا فرق فيه بين ذلك كله بل ولا بين علم المشرى بالفساد فيه فلهما كما صرح ببعضهم لتناول معظم ما عرفت من
الأدلة السابقة لذلك كفاية فاجزم ببعض الناس من عدم كون بيع الغاصب مع علم المشرى بالفساد فيه كذا في غير محله وفصلا للقول بالفساد في العقد
تح بعد فرض دلالة الأدلة على قابلية تأثير لفظ العقد مع وقوعه على ما كان قابلا للتأثير فيه من غير فرق بين المالك وغيره ونصوص المشرى مع ما لا يملك
والسرفه ونحوها قد عرفت حالها وما تضمنته من عدم رجوع المشرى على الغاصب في الرجوع المالك بالتلف أو مع التلف لو دفعه إليه حالها ما بالغاصب
غيره من الفاضل الفاضل فطاع عدم انحصار الثمن فيها ضرورة لو كان كليا ضرورة رجوع المالك على المشرى مع إجازة البيع ودفع الضرر بمصدق الثمن
بل وكذا لو أجاز للغير وكانا لعين بآية بناء على اختصاص عدم الرجوع في صورة التلف فإن له الرجوع بهما عليه بل ومع التلف بهما بناء على الكشف فإن له
ذلك أيضا وعدم رجوع المشرى عليه في صورة عدم الإجازة بعد الإباحة لا ينافي رجوع المالك في الكشف متى ملكه بإجازة على الملاءمة ولو فرض
اعتنا بقاء المال على صفة الملك عند الإجازة انجاء البطلان لا يخص به الغاصب بل هو كذا ولو كان البائع فضوليا وفرض تلف فيهما المشرى قبل
الإجازة وكذا الكلام على فرض كون الإجازة نافذة ومن ذلك يظهر لك حال لو كان الثمن غيبا وقد دفعه المشرى للغاصب فانه يتجه للمالك الرجوع بهما
مع الإجازة وفرض بقائها في يده بل ومع تلفها الماعرف من اختصاص عدم الرجوع بهما بالمشرى مع عدم إجازة المالك بل قد بين أن له الرجوع بهما على
المشرى بغير بناء على الكشف عدم إجازة الغير لكونها مضمونة في يده وعلى كل حال فلا إشكال في جواز حكم الفضولية عليه من هذه الجهة وإن دفع
من بعض الأفاضل إلا أنه في غير محله كما هو واضح بأدنى ما لا يختص بملاحظة ما ذكرناه وكيف كان فقد ظهر لك حال في أصل المسئلة وأطرافها على وجه يتفادى
عنه الإشكال في جميع ما ذكرناه في القبل والقال ولعله من خواص هذا الكتاب ككثير من المباحث التي وقع فيها البحث والاضطرار في شغل الله السكوت والاعتناء
إلى عنده من الرشد وكذا ظهر لك حال فيما لو باع ما يملك وما لا يملك بعقد واحد وثمن كل ضرورة كون حكمه أنه مضى بغيره فيما يملك وكان فيما لا
يملك موقوف على الإجازة سواء على ما سمعته من صحة الفسخ أو بإطلاق القول الآخر وعلى كل حال فلا خلاف في صحة بيعه ونفوقه فيما يملك إذا لم يتولد
من عدم الإجازة مانع شرعي كلزوم وباء وبيع ابن من وزه فبهمه ونحو ذلك بل ظاهرهم الإجماع عليه كما عرفت في الرابض بل عن الغيبة دعواه عليه من بها
كالاستثاق في شره كإطلاق الأدلة وعرضها السالمة عن المعارضات بعد ملاحظة ما يظهر من النص القوي من كون الاستبابة الشرعية كالعقوبة تؤثر
في القابل دون غيره وما سمعته من خبر الصنف من وجوب الشراء على البائع فيما يملك فهو بمنزلة حقوق معتدة ولذا لو ظهر بعض المبيع مستحفا لوسط الآفة
فاغرا لردبلى من احتمال بطلان العقد وأساء على نفسه صحة الفسخ وعدم إجازة المالك لأنه إنما حصل الرضا والعقد على المجموع وحصوله بطلان
حصوله في الجزء واضح لفساد بل كان إجازة في مقابلته النص ولو نفره لاحد من أصحابنا ثم هو لا شاق في محله بأن اللفظة الواحدة لا ينافي ببعضها فاما إن
الصحيح على العادة والعكس والثاني أولى لأن تصحيح العقد في الفاسد منقطع وباطل في الصحيح غير منقطع ولا أنه لو باع درهمين ووزع باختيار
حكم بالفساد ولا أن الثمن المسمى يوزع عليها ولا يرد حصص كل واحد منهما عند العقد فيكون الثمن مجهولا وصا كما بينت عندك عند هذا بما يفيد من أن
إذا وزعت عليه وعلى عبد فلان فانه لا يصح وقبته مع أنه مناف للمعروف منع عدم تبعض معلق اللفظة الواحدة في الجزء والانشاء ووضوح الفرق بين
المقام وبين بيع الدرهم بالدرهمين والزوج بالاختيارين ولو بعد من يرجع ثقل العقد باحدا على الآخر ودليل الجملتنا إنما يعلم ما إذا كانت في النص
اللفظ دفع مقابلته العقد وما بعد فرض معلومته فلا يفتاح الجمل بالنسبة لإطلاق الأول الذي لا يوجب ثبوت له لما كان مجهولا من هذه الجهة

في بيع ما يملك وما لا يملك

معلوم من الحقيقة الاخرى وتبناه اخرى ان الاطلاق شامل لقوله المعلوم بخلاف ما ذكره المتقدم من انه لا يمتنع انما يقتضي انما لا يمكن
لا البطلان ضرورة عدم كونه اعظم من مختلف الوصف تبعه العقود للمقصود منطبق على البعض المقصود ولو ضمن الكل ومن هنا ترك الاستقصاء في
الصفة وحكمه بالصفة فيما يملك بل اعمد مع ظهور مدخلية الاجتماع في موضوعه لكن هو قطع ارضين المختلفه غالباً لانها قطع متجاورتان ولو فرض
دخول الوصف في موضوع البيع على وجه يكون مختلفه كختلف جنس المبيع كان غير واجعا على البحث فلا يثبت الصفة غير فربما يكون المالكين لواحداً في
وبيننا وبها في القيمة ولتلاهما ولا بين كون المشتري محلاً او مشدداً على الاشاعة في المبيع وعلى تخصيص كل واحد من العبد بن احدهما ولكن على الا
في اثنين فيسقط على قيمتهما على حسب تقديره فاعني من البطلان في بيع المالكين عبدان في كل واحد منهما بواحد مع التفاضل في القيمة والاختلاف في
والعبد من البطلان ايضا لكن مع الاختلاف في القيمة والبطلان ايضا لو باع العبد من اثنين اثنين بواحد لم يعلم ما يخص كل منهما العبد الصنفه واضمح
ضرورة اتحاد هاتين المجموع والاكفاء بمعلومية الثمن فيها وان جعل المقيس لعدم ما يدل على اشتراط ازدياد من هذه المعلومه التي يرتفع معها الفرد و
بها التعريف فحقه من المثل اجاز التبر او لم يمتنع بفسط الثمن على المبيع حتى يخذل كل من المالكين نصيبه على فرض الاجازة او لباخذ البائع ما يخصه من
يرجع الباقي الى المشتري على فرض عدمها وكيفيه ذلك اذا لم يكن المبيع مثلاً او ما في حكمه مما يعلم منه تبعه نسبة الثمن اليه لساوي اجزائه ووضاهما مثلاً
وجبة تختلف القيمة بينهما بان يتوابعهما ثم يقوم احدهما منفردا كما في قد والمعة وعكس ذلك في الاحتياك بين القيمة المجموع ورجع المشتري على الباقي
القابل للثمن بحصة من الثمن ان لم يجر المالك على حسب تلك النسبة التي بها انكشف مقدار ما يخصه من الثمن ضرورة انه لو فوجئ منفردا من دون ملاحظة النسبة
المزبونة واخذت بمسئله من الثمن امكن في بعض الاحوال استبعادها بل ياد بها عليه فيبقى الاخر بلا مقابله شيء من الثمن كما هو واضح واليه يرجع ما في
وكذا الرسالة باخذ المالك ما يفسط عليه من الثمن اي يخذل بفسطه من الثمن كما عبر به في كونه وركذا ما في من يفسط الثمن عليها وما في ثرايق ميسك ما يفسط
المبيع ما يخصه من الثمن الذي يفسط عليه كما اذا كان ثمنها ثلثة دنانير ومثل ان قيمة المملوك فبراط وقيمة غيره فبراطان يرجع المشتري بثلثي الثمن وهو عين ما ذكرناه
ضرورة كونه النسبة بافرضه ذلك فردا للمجموع واحد وهو انه اذا كان المبيع من ذوات الثمن التي هي غالباً مختلفة زيادة ونقصا لا بد في معرفة بفسطه ان
عليها من ملاحظة قيمتها التي هي مساوية الاجزاء وبديل العين وفائمه مقامها ومعرفة النسبة منها فزوج الثمن عليها وهو معنى ما في الارشاد من انه يفسط المتني على
القيمة من ذلك لشدة معرفته بملاحظة العينين لكن عن الغاضل القطع في ان فيه نظرا وعلما اشار الى ما في جامع صد وصفه ولك والواجب وغيرها عن ذلك
بم اذا لم يكن للهبة الاجتماعيه مدخلية في زيادة القيمة اما اذا كان كذلك فلا يتوابعان مجتمعين اذ لا يتحقق ما لك كل واحد ماله لا منفردا فلا يخص باحتياط
ما يرتد باجماعها بل يقوم كل واحد منهما منفردا وينسب قيمة احدهما الى مجموع القيمتين وفسط الثمن حتى ما قابل للهبة الاجتماعيه منه على تلك النسبة فاذا
كان قيمة ما مثلاً مجتمعين اثني عشر ومنفردين ثلثة والتمس منه وقيمة احدهما ثلثة اخذ بالثمن بقدر نسبة الى الثلثة وهو ثلث السد اثنا ولا
يؤخذ بقدر نسبة الى الاثنى عشر وهو ربع السد واحد ونصف لو قوم كل واحد منهما بعشرة يؤخذ بنصف الثمن لانه نسبة احدهما الى المجموع ودعوى يفتق
الظلم بذلك على المشتري لانه قد بدل الثمن بمقابلته المجموع من حيث انه مجموع بلدهما او لا معارضتها بالظلم على البائع لو اخذ بالنسبة الى مجموع قيمتهما
مع عدم نقصه وانما لا فر شيا على المشتري انما اذ له شيا لم يملك له والحافه بالخاصة في ما ان الصفة ليس بحلقة وثاناً ان الثمن وان لوحظ فيه الهبة
الا اجتماعية حتى ان زيادته بسببها الا ان من المعلوم كونها بمنزلة الصفة لكل واحد منهما فلا يقابلها شيء من الثمن عند التقيس وان زادت قيمة ذهابها
فند التوزيع بوزع الثمن على المصنفين ومع فرض هذا الصفة التي قد لوحظت في مقابلته الثمن للنصيب بسلط المشتري على الاحتياك كسلطه عند تخلف الصفة
في المبيع الموصوفه على كل حال فقد ظهر لك وجه تقييد الجماعة اطلاق الاحتياك باعتراف لكن قد يدفع او لا بان المراد من اطلاق الاحتياك اصله ان كيفية بفسط
الثمن في مثل المبيع القيمي المختلف قيمته وليس منشاى الاجزاء حتى تكون نسبة الثمن فيه على نسبة من غير نظر الى ما كان للاجماع فيه مدخلية وعنده وثاناً ان
المراد بتقويم احدهما بعد تقويمها مجتمعين فيما كان للاجماع فيه مدخلية لكن هو محل الموازنة انه لا يحفظ فيه صفة الانضمام ايضا لان الثمن قابله وهو كذلك
من ملاحظتها في التقويم ويزاد بالانفراد في كل منهما بمقابلته تقويمها معا مجتمعين لان المراد بتقويمه بدون ملاحظة وصفه الانضمام ورج اذا لوحظت نسبة الى قيمتهما
مجتمعتين احدهما على حسب ما لم يظهر في بين التقويمين كما انج لم يخص احد منهما بالهبة الاجتماعيه بل لكل تقويم الاحتياك اولى باعتبار ملاحظة وصفه الانضمام
لكن له مدخلية في مقابلته الثمن في التقويم بخلاف التقويم الاخر ورج لا فرق بين كون المالكين يفسط المبيع في احدهما خاصه ونقد بينهما واريد بوزع الثمن على
المالكين وبين كونها المالك واحد وقد اجاز في بعض دون الاخر ولا بين احدهما لكن قوم بعد تقويمها معاً ان يكون المملوك لكن قد يفسط المبيع فيه ويكون الاخر
لكن لم يجر المبيع ما لك فيه وكذا لا فرق بين مدخلية الاجتماع في كل منهما على حد سواء ومع التفاوت وبين مدخلية في احدهما دون الاخر بل وان افاضلها
ضرورة انك قد عرفت دخول ذلك كله في قيمة احدهما لكن قد فرض ملاحظة الوصف في التفاوت بين المجموع ثم قد يفرق بين نقد المالك واتخاذ في صورة
العصب ضرورة عدم ضم الغاصب هبة الاجتماع مع نقد المالك لعدم كونها مستحقة لاحد من المختلف ما لو اخذ المالك خاتما من نوايع ملكه ما في القفا
فالغرض انها قد لوحظت في مقابلته الثمن فازداد الوصف بها وان لم تكن من نوايع ملكه كما هو واضح ومن ذلك كله ظهر لك سقوط نفسيه من عرف الكلام
الاحتياك باسمه بل وجب في ذلك وقصه منهم من النظر والتمه لو كان المالك ولحد حيث قاله الاول ففي تقويمها مجتمعين كالغاصب منفردين كالملك
لما لم يكن نظره في قصه انه يمكن فيه ما اطلقه مع احوال ما عداه وسقوط ما اطمع فيه في كفايته من اختصاص تقويم المملوك مع عدم اجازة الاخر بملاحظة
الى تقويمها معاً اذا كان للهبة الاجتماعيه مدخل او يتوابعان مجتمعين ومنفردين ويعزل ما قابل للاجماع ويعطى البائع نسبة قيمة ماله الى قيمة الاخر منفردا
يعطى الباقي للمشتري وكذا في صورة الاجازة ايضا ولكن بعد ذلك بقسم ما قابل للاجماع على المالكين بل وما اخطئ به بعض مشايخنا من تحقير اطلاق الاحتياك

وہی ہے جس نے

في صورة عدم الاجازة من المالك الاخر وحده ما ادعاء ثانی الشهدین والمحققین وانما علمنا في صورة الاجازة بل وما ذكره شيخنا في شرحه من موافقة الكتاب في تعيين كل واحد من الاجزاء بالاعتبار في كل واحد من الاجزاء لهما او احدهما فلا يخلو وانما علمنا في كل واحد من الاجزاء بل وما ذكره شيخنا في شرحه من موافقة الكتاب في تعيين كل واحد من الاجزاء بالاعتبار في كل واحد من الاجزاء لهما او احدهما فلا يخلو وانما علمنا في كل واحد من الاجزاء بل وما ذكره شيخنا في شرحه من موافقة الكتاب في تعيين كل واحد من الاجزاء بالاعتبار في كل واحد من الاجزاء لهما او احدهما فلا يخلو

وعلى كل حال فقد عرفت انه مع عدم الاجازة لو اراد المشتري في البيع كل ما كان له ذلك لشعبه الصفة بل لا خلاف احده فيه بل في كونه نسبة الى علمنا اننا لو كان البيع في خبر صفارنا هو بالنسبة الى البائع بل ظاهرهم عدم الفرق فيه بين ما يكون للاجماع فيه مدخل وعدمه ثم صرح بعضهم باعتبار الجمل فيه ولو كان عالما ان بعضه للغير لم يخلو في وقوع الاجازة فيه وعدمه لم يكن له حرج الا انه علمنا على ذلك وسنذكر في فصل اخبارات دليل ثبت هذا الخبر ونحمله بشرط ومنه يعرف ما صرح به بهان من انما لثبوت البائع في المقام مع دعواه الجمل لان من المالك او ظن ان المالك يقبل ذلك وعرضه انما له في بعضه من ذكروا من هذه الفتوى بعد ان جعل الاولى عدم الجمل بل في خبره بعد له ويؤيده وجوب البيع على البائع في خبر الصفار ويمكن تنزيل كساره الفقه على ما اذا كان عالما والله اعلم هذا كله فيما لو علم ارادة البائع بيع ما له وما لغيره اما اذا كان بلفظ ظاهره ارادة ما له فزل عليه وان احمل ارادة ما له وما لغيره كالتوابع ما لك النصف مثلا النصف انصرف الى نصيب كما صرح به جميع من تعرض لذلك بل غرضنا مع صدق ذلك ارسال الارسال المستلزم ان الثاني منها نسبة الى الاحتياط لا ينافي ذلك احتمال الاشاعة في النصيبين في جملة من الكتب ضرورة عدم منافاة ذلك الظاهر كما ان صدق البيع للملكه وصلة خبره وكوز النصف من افراد المشاع بل لم يحصل الشايع صحة النصف فثبت في الجازات والمشتريات كما لو قال اعطوه حمارا او اقله وانما العبد يبيد كذا ايضا على ان لا يكون محل البحث في المقام بغير العقد بنصفه اذ لم يكن قد قصد بالبيع الاطلاق بغير النصف من غير تعرضه قصد المشاع او المقتضى ان يحل ما علم قصد فيه ولكن لا فريضة تقتضي ان يكون في القول فيه بان المرجع قوله لا نه اعلم بقصد الله لا يعلم الامر قبله ومع فرض صدق الوفاء يمكن التوقف فيما زاد على الربح كذا هو محل البحث ويمكن دعوى التزويل على ملكه بدعوى ان الاصل في البيع في ذلك ولو للتعارف في الاشياء والتجار الى انهم حتى لو كان وكبلا او لبا فضلا عما لم يكن له وجب الا الفضول له ولا صلا للزوم وظهور الملك في الحقيقة المظنة للشعري ونما الصيغة وظن العرف والعادة فيه كقولنا العقد بغيره الاسم او الوصف بين ما له وما لغيره الذي لم يصرف الا الى ما له في العقود والايقاعات كالسداد واليمين والوصية ونحوها الى غير ذلك مما يصلح ان يكون قرينة نصيب المراد بحيث لم يبيع منه لو ادعى خلافه لك بعد الفراغ هذا كله في تعيين المقتضى اما اذا لم يقصد البائع النصف فعمل الجمل ايضا ينزل على ملكه لا نه الغالب لما في العقد فيه فلا كذا هو الاصل في اقتضائه وثابته ولذا يحمل عليه مع الامكان كالمقام ونظائره واحتمال البطلان فيه لا اعتبارا بالتخصيص الفصل في بيعه على كل حال لا ينزل الى الاشاعة بين النصيبين في اقوى الوجهين بخلاف الاقرار فانه ينزل عليه ظاهرا وعامدا ومحكي به ولا يضر لان الاقرار اختار عن ملك الغير بشي فلا يجب ان يكون منصرفا الى نصيبه لعدم المغنم فيقتصر فيه على المتبقي ثم قد بين انه اذا كان بلفظ الاقرار ونحوه ما هو في التعليق بما لا بد من عليه ونحوه مما يمكن ان يكون اقرارا وشهادة ونحوه فلو قال نصف الدار لك او قال مع ذلك والنصف الاخر لغيري وكذا في الشريك فله من ثلث ما في يد ضرورة كون الشريك بينهما على حسب اربعة ثلثين وثلثا فما يحصل لها على هذه النسبة وما يملكها هذا لكن قد بينا فيه ما ذكرناه في باب الاقرار حتى حكى بعضهم نسبة الى الاحتياط شعرا الاجماع عليه من انه لو اقر بعض الورثة بوارث وكذب شركاؤه اعطاه ما في يده ما زاد على نصيبه ولا يشا وكذا في كذا لو اقر احد الاخوان بثلث لها وكذا في كذا وكذا المال اثني عشر مثالا اعطاه الاثنان ما في يده ويقتصر ما اخذه الاخر به دون الميراث ان نصيبه ما سمعت هنا ان يقتضاه ما في يده بالنصف لان مقتضى قوله كونه مع على حد سواء فيكون ما يحصل لها وما يملكها ما كما هو فاعاد الشركة الا ان يكون الفارق بين المتباينين الدليل وبيان ان الموافق للضابطه ما في باب الاقرار بدعوى تنزيل المنكر تنزيل العاصي القاصد غصب خصوص حصته الشريك المخصوص بناء على ما صرح مقام المالك في الشبهة مع الشريك لعدم انقضائه والسبب في هذا معنى ان المالك في هذا الحال لا يفرز ملكه عن ملك شريكه كما كان له ذلك في المال الزكوي ونحوه وح فيكون ما هنا بناء على معلوميه كون الحكم فيه ما سمعت ما رجحنا الضابطه للدليل من اجماع اقره او حتى ان الماخوذ في الاول قد كان بسبب شعري بم الشريكين وهو لا بد بخلاف الثاني فانه قد اخذ بسبب شخص الاخر المنكر وهو اقراره باخوة من انكره وذلك من محض الاخ المتكردون الاخ المتكرد قد اعترفنا لثلاثة باخوته ولم ينقص المال بسبب شعري بل كان ذلك بامر شخص خصوص المتخاصين وهو الاقرار بحد هاهنا بالآخر وانكاره بالآخر فانه قد بينا في تمام الكلام بان في جملة انه كما انه تقدم لك في باب الزكوة حكم من باع جملة الثمرة وفيها عشر الصدقة وانما بناء على علمها بالعين الصفة في نصيبه ونحوه الفقر الاصح الصانع العزم على الاداء من غيرها لان خبرها بين الدعوى منها ومن غيرها فاصبح فيها اليقين لكن يبقى عزم الاداء فان ادعى فقد والافق الساعي العقد وسبق المال لما سمعت فيما تقدم وكذا الوبايع اربعين شاه مثالا وفيها الزكوة لما تقدم سابقا من ان الشاة الواجبة فيها موزعة على مجموع الصانع على مقتضى الفقر في كل واحد ريع عشرها لان المراد شاه لا يعينها فيبطل البيع في حصته ايضا مع عدم الصانع لهما لثبوتها بسبب الزكوة التي لم تنعقد الا بالغيب فتختلف قيمتها بذلك فيجعل ثم خصصه لما قدمناه سابقا من موضوع فتأكد ذلك ولما وجب التمسك على المراض والاحتجاج وكذا لو لم يثبت من الصانع بغيره بغيره فانما يثبت بالحساب قدما الكلام في ذلك كله بل في بيع المال لله فيه الحسنة على ان شرط في العين مما لم يردج في باجته المتاجر لنا فلا يخلو وانما الله اعلم وعلى كل حال فقد ظهر لك الحال فيما لو باع ما يملك وما لا يملك وكان ملكا لغيره وكذا الكلام فيما لو باع المسلم ما يملك وما لا يملك المسلم ولا يملكه ما لك كالعبد مع امره الشاة مع الخنزير والحمل مع الخنزير ثم قد بينا في جملة فانه يبيع فيما يملكه للعوام ونحوه ما سمعنا سابقا ويصل في الاخر لانه لا يعقود للعبد منه ولا غرض بعد علم المظالم الصورة الذي هو العثم لعدم ما يدل على اشتراط اريد من هذه العلوية مضافا الى عدم الخلاف عند بين من تعرض له ثم قبله جماعة ما اذا كان المشتري جاهلا بالموضوع او بالحكم والا انه البطلان مع الجهل بالتسليم ضرورة كون

المصنف المملوك والفرع جهالة منه وبوجه الفرج الى البيع باعتبار الضمنية والنهي باعث على انشاء عقبة ان الفرع مدفع بالعلم بالجملة كما عرف في العلم
 الى مملوك غيره الذي لا فرق فيه تضاد فتوى بين رجاء الاجازة وعدمها والنهي انما يقيد انشاء في الجملة التي تعلق بها لا مطوقا العقد بالنسبة الى بعض
 متعلقاته بحيث علم ترتيب الاثر عليها لا ينافي صحة بالنسبة الى البعض الاخر فينبغي عليه الاثر من هنا نضع حكي كره على الصحة في صورة العلم وان حمل البطلان
 اليه بعد ان حكاه عن الشافعي بل علمه من غير إطلاق الاكثر خصوصا بالنسبة الى البائع المتك لا فرق بينه وبين المشتري في انشاء بالجملة وما في صدره من انه يمكن جريان
 الاستكال في البائع مع علمه بذلك ولا يصح في بطلانه من طرف واحد ما دون الاثر كما نرى ضرورة ظهور الادلة في اشتراط صحة العقد بعلمه بما صاعا على وجه
 يرتفع الفرع عنها وعلى كل حال فظ الاصح عدم الفرق في الصحة بين حال العلم والجهل كما انه لا فرق بين ما يصلح للمثابرة عند العقار والكفار كالمخبر والمخبر
 ونحوهما وبينه الا يكون كك ولكن لا ينظر بقبائل بالنسبة كالتحريم في شرح الاستكال ان كانت الضمنية لا تصلح لمثابرة الثمن شرعا ولا عرفا بان يكون في حكم
 العلم كصحة الادعاء وبعض الفوائد فاشترط الجهل فيها بحيث لا تكون كصحة الاجزاء التي هي الجهل هو الوجه قلت قد يحجج البطلان فيها بالجهل ايضا
 اذا فرض قصد مقابلة الثمن اليه لعدم حصول العلم ولو بالتسبب ضرورة عدم السبيل الى معرفة ما يخفى ما منه فبان من ذلك كله ان الحكم هنا حكم
 في المسئلة السابقة حتى التسبب ايضا لا يخاد هذه المذلة ويرجع في قيمة الخبر ونحوه عند مستحله من كان يحكمهم من عقبات المسلمين لا يحجج بقول فوهم فيه
 لعلو منه اشتراط العدل الذي المفهوم بل المراد ملاحظة قيمته عند عدم ولوبيها مدة عدل من علمه على ذلك نعم يمكن الاكتفاء باختيار جاحضه من على وجه
 يحصل العلم بكون قيمته كذلك عند عدم الظن الغالب الذي هو في العادة كالمعلم في ترتيبه وذلك اما لتقويم الخبر فهو بغيره مملوكا بصفاته التي هي فيها ولها
 مدخلية بالقيمة وبملاحظة التسبب بعد ذلك على الضرر الذي عرفه ومن ذلك يظهر لك ما في الحكمي عن عبد الدين من انه يقوم الخبر عند مستحله بغيره
 تقوم الشاة عند عدول المسلمين التكم لان الجهل على ما قلناه وكذا يظهر ما في الحكمي عن جولي الشاهد قال ان التقويم في الخبر والعبد بين وفي السابق فيفضل
 وهو ان تساوت قيمة الخلل المنضم الى الخبر والشاة المنضمة الى الخلل عند المسلمين قوما معا عند اهل الذمة وان كان الخلل ارفع قيمة عند المسلمين لظن التقويم
 منفردين لا شئنا لا اجتماع على غير البائع او امتناع التقويم لانه ان كان عند اهل الذمة لم الاول وان كان عند المسلمين في الثاني ولقد اجماع في جامع
 حيث قال بعد نقله لغير هذا الكلام الكثير يحصل لان الاصل في التقويم اعتبار عند المسلمين لان الحكم انما هو لاهل الاسلام فادام يمكن ذلك وجب الصبر
 اليه ولا يبدل عنه الا عند الضرر وهو بما يملك من فنيين اعتبار ولا اعتبار بالنسبة بعد ما لا يملك فلا بد من الرجوع في تقويمه الى من يري له
 قيمة من المسلمين للضرورة فيقتصر على علمها ولا يقبل قول الكافر في التقويم لاشترط العدالة فيه بل يرجع في ذلك الى قول العدل كالتك اسلم عن كافر
 او اسلم الجاهل للكفار وقول المصنف مستحله لا ينافي ذلك لانه ضربا لغيره لا التقويم وهو راجع الى ما ذكره الامر بهل ولكن ينبغي ان يبين ان
 ذكرنا في الحقتين اليه والشاهد بان الرجوع بالنسبة الى حجب التسبب بعد اقامته للبائع انما هو مع جعل الشئ في الالة يرجع به مطاوع نلف الصبر
 على حيا سمعت في المصنف وجعل ذلك اشكالا على إطلاق الاصحاقية وان المراد بيان كون الحكم على التسبب بالخبر المزبور على الاجمال وتابا
 انه يمكن منع جريان الحكم المزبور هنا للمعرفة من مخالفة القواعد فيقتصر فيه على جعل الاجماع كما او مانا اليه سابقا والله اعلم بذلك في تصرف المالك
 والنفس واما الابجد للاب وان علا لا الدم ولوام الاب على الاصح الذين قد عرفنا ان يبيعوا في المالك والاختلاف ان يبيعوا فيهما الميراث
 بالمصلحة او عدم المصلحة على اختلاف القولين في مال الطفل بل وفي غير المال مادام الولد ذكرا وانثى عنه يشهد لصحة من شأنه ذلك وسف وجوب
 ولو مصلحا بالبلوغ كونهما وليين له في هذا الحال وانما تنفذ ولا يها عنه بثبوت البلوغ والرشد بل لاجماع يقتضيه عليه مضافا الى ان المصنف يقتضيه
 او المنزلة وان كان اكثرها اوجبها في الاب لكن يمكن ارادته ما يشمل الجدة منه هنا ولو للفرقة على ان الاجماع المزبور كفاية في حصول بغيره من ذلك
 يجوز او سف لم ينفذ لانه ما بل كانت المحاكم الاصل العضد باطلاق ما دل عليه بما يتجوز في المصلين فان الاصل يقتضي بقاءها وهو مع اعضاء
 بما يظهر من قوله فان الشئ من اسم الولد لم يكن كان اذ الميراث من باطلاق ما دل على ذلك الاب مختص ومقتضى ما دل على لانه الحكم المذكور
 هو بعد الاضطلاع على ما ذكرنا من انما هو ما دل على لانه الاب من وجه ولا ينبغي ان يبيح له ولو للاصل والشهر او الاجماع كما ان الرجوع لما دل على لانه
 احكام في صورة الميراث بذلك انما هو في ذلك يظهر لك ما في شرح الاستماع من لو عاد النفس بخون لا عادت ولا يها على الاخرى ثم قال وفي عودها بعد
 نفس الحفرة جها ان فيها العلم لكن يتبع في كتاب الاطلاق انشاء اطلاق بعض النص الفتوى بوثق لانهما في الاطلاق ولو مع الجدة ثم لو نقص
 الولدان يجوز ونحوه ثم كلا عادت الولد لانه لاشا ولا اطلاقا فتح ولو كان احدهما كافرا والولد يحكم المسلم ببيعته لاحدهما فالعدم ولا يها
 سبيل للكافر على المسلم ولا يجهل الله له نعم لو اسلم ثبت له الولد ولا يبيح فيها العدة للاطلاق نعم قد بين باعتبار عدم العلم بخبايتها والا انكر
 والله اعلم وربما بان ذلك تنم في محله كما انه بان تمام الكلام في غيره من مباحث المقام وانما المراد بيان كيفية الولد في الجملة وكيف كان فيقول لها
 ان يوليها طرفة العقد كما يجوز لها ان يولي احد طرفيه فيجوز ان يبيع كل منهما على لونه للغير وعن نفسه من ولده وعن نفسه بلا خلاف محقق او عند
 اجده فيه بل لاجماع يقتضيه عليه مضافا الى السيرة ونصوص تقوم جارية عليه اقراضه بالغيرها والى عمومها العقوق جنسا ونوعا واطلاق
 ما دل على لانه الشامل لذلك والحيثية مع المعاصرة الاعيان كقبة في محقق الفعل والاعتقال والفاعلية والقابلية والمضاف فلا اشكال
 في المقام من هذه الجهة حتى يحتاج في مراعاتها الى الوكالة عنه او المولى عليه التي ترجع في الحقيقة اليه ايضا كما لا اشكال في قبول الولد لذلك
 اختصاصها بالتفدية مع الغير كما هو واضح واما الوكيل فيمضي بغيره على الموكل مادام الموكل جازا من التصرف بلا خلاف فاشكال لاطلاق ما
 دل عليه بخلاف ما لو مات فانه ينقطع انما بذلك وان لم يبلغه الخبر لا بعد التصرف ضرورة بطلانها في الواقع والصحة مع الغرض اذ لم يبلغه

في البيع والرجوع

الظاهر للذليل القاصي بعدم بطلانها بذلك حتى يفتقر بوزن كونه الوكيل مطلقا لها ولا ينقل حكمها الى وارث كل منهما كما هو واضح مضافا الى ان مقتضى
من الاجماع عليه في المصلحة الوكيل على العقد ثم ما ان الوكيل ضال ان كان اي الوكيل اصلك بعد ما وثق فليس لها صدق ولا ميراث وان كان املاك على
ان يوثق فلها نصف الصدق وهو ارشدها عليها المدة التي وكذا يخرج الموكل عن جواز التصرف بجواز واغناء في بطلان الوكالة بها بل في ذلك ان بطلان
بذلك من كل واحد منهما موضع وفاء بل فيها ايضا لا فرق عندنا بين طول زمان الاغناء وقصره ولا بين الجحون المطبق والادوار وكذا لا فرق بين ان
ان يعلم ان بطلان الوكيل من كل واحد منهما بل عن كونه الاجماع على ذلك مضافا الى وضوح الوجه فيه بالنسبة الى الوكالة وما شابهها من العقول الجارية التي
المعلوم ان مقتضى صحة ما يثبت عليها من الاثار حصول الاذن الذي يصدق كون التصرف مصلحا لها مع فرض عدم مثل هذه الموانع امامها فلا
يثبت عدم الاذن المعبر عنه كونه الغرض من وجوه القابلية وكذا في الوكيل المصحح تصرفه رضا باطلاع منقلى الاذن في فرض وجوه القابلية الرضا
بل لا الاذن له باحد ما لم يثبت وكذا في ذلك بطلان الوكيل المصحح تصرفه رضا باطلاع منقلى الاذن في فرض وجوه القابلية الرضا
لهما من حيث ان لا يثبت شيئا من اثاره في الجارية بل في الاباحات التي منها اما الجحون والاعفاء ونحوهما مما لم يكن معناه الا انشا فلان بطلان
لها من غير فرق بين عرضها للاصل او لغيره نعم في ذلك ويجوز على احتمال جواز تصرفه مع رده ومع بطلان الوكالة لا تعليلها على شرط جواز تصرفه هنا بعد
زوال المانع بالاذن العام وقبلة بعد الاخطاء ما ذكرنا انه يمكن الفرق بينهما بل هو واضح مع فرض المانع في الاصل لا في الباقي بل في الاذن العام شيئا
لا في الباقي القابلية بل في الوكيل ايضا تصرفه بذلك عن قابلية الاذن له فلم يبق اذن عام كي يعود بخلاف ما ذكره مثالا من ذلك بطلان الوكالة ما في شرح الاستا
قال في عود الوكالة والوصاية اي يعود الكمال وتبين مبين على ان مقتضى فعله في عدم الارضان فيستثنى منها ما علم ان تصرفه وبقي الباقي او هي
بوتها الوقوع ويجوز الحكم بالاستصحاب فاذا انقطع استصحابه فيبقى الدليل على عود ظاهرهم اخبا الاخر ونقل الاجماع فيه ولو لانه اشكل الحكم
حيث انهم حكموا بعود الوكالة بعد انقضاء الاحرام المانع من مضى ما في التكميل ويجري مثله في الاعتكاف المانع من البيع وفيما اذا انقضت العزل بوفت معين
وفي غيرها من المقتضى من غير الوكالة فيبقى عدم العود بالنسبة ومثله في الوكيل على بيع مسلم او معصية رده من مله وثاب واذن الزوجية وعبده
او شركه في النكاح فلو انقضت كذا الوكالة من المالك بعد اذ لم ارجع في عين او معصية ثم عاد اليه وزوجت نفسها ثم عادت خليفه او كان حيا
لاحد الابوين بمقتضى تصرفه في كل ثم ينقض في الجميع بحث والاختصاص في اموال الناس فيبقى بالعدم الا ان يقتضي عليك ان لا يكون في عينه
البحث في جميع ما ذكره ما لم يرتفع معه قابلية الاذن وان منع بطلانها مانع شرعا من الاحرام والاعتكاف وديها في ذلك في محله انه انتم كما
باني الكلام في باقي موانع جواز التصرف كالسفر والغسل للذين لا يثبت عدم بطلان الوكالة لغير وضهما للوكيل خصوص الاخر بل الاول ايضا مع فرض عدم ظهور
الوكيل من حيث صفة الرشد وعدم وقوع تصرفه فيما وكل فيه على مقتضى السعة في ماله بل وكذا لا بطلانها لغيرها للوكيل اذا ارتكن في المال الذي جعل
لغيره عليه فاقترع في المانع بجواز التصرف في الجحون والاعفاء كما هو مذهبنا والله اعلم وكيف كان فحل يجوز له اي الوكيل من حيث كونه وكذا مع قطع
النظر عن اثار الوكيل المتضمنة ولو بالقرائن الحادثة او المتألفة ذلك او صدر ان يوثق في العقد قبل والقاتل ابو الصلاح والفاضل في جملة من
كتبه وولاه في الانصاف والشبهات حاشية واللغة على ما حكى عن بعضهم ثم لم يزل ذلك سواء اعلم الوكيل ملك ام لا وقبل والقاتل ابو علي والشيب في بنة
وقت وموضع من طرأ وان اردت ان تراه على ما حكى عن بعضها لا يجوز له ذلك وان اعلم بل عن قابلية المراد نسبة الى كثير من اصحابنا وان كنا لم نحققه وقيل
والقاتل جاعة ان اعلم الوكيل جاز ولا يجوز بل بهما نسب الخطا اكثر من الاخرين بل عن كونه انتم وهو اشبه عندنا لمصاحبا لمدن في قواصده المتضمنة
عدم نقل المانع عن ما ذكره فان وقع قبل اعلانه وقت على الاجابة لعدم ثبوت الوكيل له بل على طر في البيع من غيره وكقول الله في الصحيح والحسن
اذا قال لك الرجل اشتره فلا تعطه من عندك وان كان الله عندك خبرا منه وموثق اشترى من جارية سلت باعده الله من رجل يبعث الى الرجل يقول
لرابع لي ثوبا فطلب له في السوق فيكون عنده ما يجده في السوق فيعطيه من عنده فقال لا بد من هذا ولا بد من نفسه ان الله عز وجل يقول انا عرضنا
الاشرار على السموات والارض والجبال فابتن ان يحملنها وحملنها الانسان اية كان ظلموا اجحولا وان كان ما عنده خير مما يجده في السوق فلا
من عنده والاربع جارية اسلمت وبل شراء ثوب فلا تعطه من عندك ولو كان الله عندك اجده ما عند غيره مضافا الى ما سمعنا من النص في غيره
مسئلة ربيع المال المتحصل لصرفه في محاربه وكان منها ما لا ان الجميع كما ترى في حجة واجد الاخطاء باقر مناه في مسألة الاخرين في المال فان سطر
عدم افضاء الغسل الوكالة لاجتماع هذا الفرد من معنى منعها بعد ما ولله لكونه بيعا وشراء مثلا فطعا بل هو الممنوع من الوكالة لغيره لطلب الاستثناء
في المشتري لا في مقتضى ارادة غيره هذا الفرد ولا يخلع للفتنة بل ولا للتخصيص ثم ربما يفتا في الذهن غيره لكنه ليس انبه افاضل وجدة لبراد الفرد الاخر بل
هو من استثناء افراد الاستثناء وشبهه مما لا يفتقر في الاختصاص كما لا يخفى على من اعطى النظر في انفراد افراد الظهور والصحيح المنزور بعد تسليم صحة
ان في وجه ربيع ان استثنى في غير من المدة بل ربما انتم ما في وجهه في خصوص ذلك لظهوره في ارادة الشراء من غيره او لعدم ظهوره في الامر منه في ان
في غير ذلك الاصل يحمل ارادة اذن ساد من التمس فيه باعتبار نظر في التمس في ذلك كما هو في موثوق اشترى من غيره ولا بد من تعينه خصوصا بعد عدم العلم
من الغسل في ارادة بالسر التي قد تفسر على وجه الشراء حسنا ومصلحة ولغيرك وتخصيصا بعد شدة التاكيد في الكتاب في السنة في امر الامانة وانه
يدفع الى الاشرار في الفتنة عايبا في حجة انما اوى المبداء في موثوق اشترى المنزور والرضوخ محتمل ايضا للمعروف مع اننا لم نلتحق بنسبه ونحوه في الاشرار
المال معارض بالخبر الاخر فيه الدال على الجواز المعتضد بما سمعنا سابقا ولشبهه ما ورد في ان الموثوقان يبيعان مع ان الوصي كليل في الغيب
لا يفتقر في بينهما بالنسبة الى اربعة بل قد يوثق به اربعة ما سمعنا في الزل الاجتناب من ذلك بطلان الوكالة ما في شرح الاستا من الاستدلال بالا

كتاب

الى المعايير الخفيفة لانها الفرض الشايع وان غرض الموكل ما كسبه الوكيل مع ان الشرع حاكم بها عليه وهي مستعنة من الوكلاء بعبدته مع انفس الامارة
 والحاصل ان المتكلم والمخاطب لا بد من خلاف متعلق الخطاب لاسيما في الفرض ولا بد من وجه بالاجماع وفي الشك في الدخول تحت الاطلاق كقائه فلا يصح
 ذلك اذ قد عرفت عدم الشايع على وجه مقتضى اقتضا عليه والمماكة المحكوم بها من الشرع انما زاد لصلحته الزيادة وانقصا التي قد يفرض في هذا الفرض
 خصوصا بعد استنفاها في غيره مما هو اولى منه والفضل القطع بالمساواة للغير او كونه اصلح ولو بلغ ارضه على الغير تخلفا من التواء المتكلم فامر به النفس وقد عرفت
 ان محل البحث في اقتضاء الوكالة المعايير وعدمه فلا بد من مسئلة اندراج المتكلم والمخاطب متعلق خطاب الوكيل له ووجه الشك منوعة ونحوها
 على الجواز في الوكيل لا ينافي الاستدلال بنحوه وقد ظهر بذلك ان القول الاول هو الاقوى ضرورة انه ما ذكرنا ظاهر لك صنف القول الثاني لا مستند
 بخصوصه فضلا عن ثلث صور الاعلام الا اشترط تعدد الموجب القابل وان لا تكون له شبهة والمعايرة الاعتبارية للشك في ارادة ما يشتمل ذلك من
 العقد والظهور باعتماد ما سمعت المتكلم عليه بعد موثوق بما رسلت ايا الحسن من المرأة تكون في اهل بيت نكوه ان يعلم بها اهل بيتها اهل لها ان
 رجلا يريد ان يتزوجها يقول له وكلتك فاشهد على تزويجي قال لا قلت جعلت فداك وان كانت ايتا قال وان كانت ايتا فقلت له فان وكلت غيره
 يترجمها قال نعم بناء على ان المنع فيه لا لولي الطرفين ولا لشرط الزوم الفرق وهو لا يحصل بين الشيء ونفسه في الجميع ما عرفت من منع عدم تناول
 العتود له جنسا او نوعا بل هو من افرادها الشايع التي جرت عادة الناس عليها كما يروى اليه ما سمعت في الالب الجدة مضافا الى شصها القول بنقله كقول
 بل الاجماع المتقول ظاهر عليه والموثوق المراد به ان في التزويج وقاص من معارضة غيره من وجوه يمكن منع كون الداعي فيه ذلك اذ لعل الداعي فيه وجه
 النواظر والمواصلة ستر ونحوها مما هو منيع الفرض ومثارا باعتمادا لصلته في الاعراض التي لا ترضى النفس بائنا ذلك فيها وعدم حصول الزوم لعدم حصول
 شرطه لا يقتضي عدم الصحة مع انه يمكن ان يبين بصلالة الزوم بعد تخصيصه اذ على الجواز مع عدم الفرق بالمتكلم مضافا الى ما عرفت من الجواز في التزويج
 من دون فرق بل بان يقول بعد العقد جرت هذا البيع وامضيه او بان يقوم من مقامه فيكون بمنزلة اقرار المتبايعين وعلى كل حال فلا ينبغي ضعف
 القول المراد به وان كان هو الاحوط الا ان الاول اقوى منه ومن القول الاخر ووجه في القوة الثالث والله اعلم واما الوصي الذي هو احد الاولياء فلا ينبغي
 ضرورة لا بعد الوفاة ضرورة اشترط ولا يثبت بذلك كاشترط ولا يثبت على الصغير المجنون والسفيه المتصل جنونها وسفهها به بعد عدم الالب الجدة ان كان
 هو وصيا لاحد ما وقي المنز وغيروا ان التردد في توليته طرعا العقد كالكامل الذي قد عرفت البحث فيه بل هو اولى منه باعتمادا كونه ولبا وما ورد من ان له ان
 يحج عن الموصى في صورة ومن هناك ما قبل يجوز للوصي والوكيل وهو الذي اشار اليه بل بلفظ القيل وكلت احكم في غيره من الاولياء حتى المحسبين لوجوب
 المتكلم وعدم المانع مضافا الى ما ورد من ان على الوكيل ان يرضى من مال اطلاق كانت تحت يده بل يعلم اولى من الوصي بذلك لعدم من الوكالة
 بخلاف الوصاية وان كان الاقوى فيه ايضا ذلك من غير فرق بين الاعلام وغيره وقبح فحمله ما قبل من انه يجوز للوصي ان يقوم على نفسه بان يدخله في ملكه
 بالقيمة ببيع واصلح ونحوها متوليا هو لا يجازي القول وان يقتض ان كان ملبيا ووضع مع ذلك وهما را شهدا واخصص عليها لعدم الفائدة في
 بعد فرض الرضا او الضامن الوفي الذي على اختلاف كل ما منهم فيما بان وعلى كل حال انما الوصي ذلك مع فرض حصول المصلحة الوصي عليه بذلك لانها شرط
 جواز تصرف من الوكلاء كما صرح به لفاضل في مدخل مفتاح الكرامة وشرح الاستثنا ان ظاهرهم الاجماع وان كان فيه ما به خصوا بالنسبة الابوين فان
 واضحة الدلالة في جواز الافتراض لها والمعاملة وتقوم الجارية ونحو ذلك من غير اضباها ولذلك كفي الاستثنا في شرحه فيها بعد المقعدة بل قال وكذا في
 الاولياء في الافتراض مع الملائمة لعل الماد على الافتراض الوصي وغيره الظفي عدم المصلحة بذلك اللهم الا ان تكون اخر ويزيد ويختص على من يتلف مع بقا
 العيني ونحو ذلك مما يوافق قوله نعم ولا تقر بما مال التيسير الا بالقياس وحسن وغيره ما يدل على ذلك نعم قد بين في خصوص الابوين التوسعة لها مع الا
 فيها وفي غيرها مراعاة المصلحة كما عرفت بالاستثنا في شرحه حيث انه بعد ان ذكر الاكفاء بعدم المقعدة قال والاقتضا على ما ذكره الفقهاء ومن قبل الزوا
 اوفوا في النظر واسلم من خطر تمام التحقيق في هذه المسائل مضطربة وبان الباقي في محله واما الحاكم وامه منصوصا خاصا او عاما بان يكون جهندا
 مطلقا مع ضلها بل في شرح الاستثنا او على احسبها مع فدهم او وكلا لا حد لهم او فاسا مع فدهم العدل فلا يلبان الا على المجموع عليه لصغر ولا ي
 له من اب وجد ووصي او سفيه او جنون كل كما لو كان مجتهدا بعد البلوغ او فلس كل ايضا بمعنى انه فلس غير موالي عليه الا كانت الولاية في اليد لولية
 كما عرفت جواشي الشهيد النضر برف قال ان الصغير لفلس امره الى الاب لان قبل الفيلس بلغى وكان مائة بلغوه كونه محجورا عليه بدونه وقصره انه يمكن ان
 يكون ثمة منع ولية النضر في غير ضده دبرية واحتمال منع ولية النضر مطلقا فلنقل الولاية للاحق سعيه اطلاق الولاية به نصا وفوق الحكم الا ان يدعى
 استثنا غير ذلك منه ولكن قد عارضنا استثنا غيره ايضا من الفيلس لكونه وليا حاكم فينتدح الشك في اندراج كل منهما واصل الرجوع الى استصحاب
 الولاية اولى من دعوى اندراج في عموم ولا يثبت الحاكم الذي مرجعه الى اصاله ولا يثبت وعلى كل حال فيها لا يلبان الاعلان عرفت وعلى حكم على غائب غيبه
 يحصل بالنظرها بعض المتضايفين اما في نفقة مثلا او بحفظه ونحو ذلك وكذا يلبان السكران والغصبي عليه والاموال العامة المتعلقة بالزوا
 والاحاس ونحوها وفي شرح الاستثنا انهما يلبان ايضا كل منع او عاجز عن عقد او ابتاع او سلبه حق مخلوق وفي الحقوق الاهلية كالنذر والعتد والعين
 وجه ثم قال ومع النذر يقوم عدل المسلمين مقامها ومع تعذرهم يجب على المسلمين التكليف من القيام به كفاية لدفع الضرر ولا نفي المصالح لها
 قلت بل لا يمكن استثناء افراد ولا يثبت الحاكم وامه لان التحقيق عمومها في كل ما احبب فيه الى ولا يثبت في مال وغيره اذ هو ولي له ولها توليته
 طرف العقد في الافتراض وغيره من المصروفات التي فيها المصلحة او لا مفسده فيها ولتخصيل الحال فيها بل وفي غيرها من الولايات مقام اخرى كنفقة
 من الشرط المتعلقة بالمعاقد ايضا ان يكون الثمن ميسرا اذ ابتاعه بميسرا على المشهورين الاصلح نفعلا وتحصيله بل من الغيبة

ليس
 في
 هذا
 المقام
 من
 مقتضى
 البحث

في
 هذا
 المقام
 من
 مقتضى
 البحث

شرح
 في
 بيان
 ما
 في
 كتاب
 التلخيص
 من
 ما
 في
 كتاب
 التلخيص
 من
 ما
 في
 كتاب
 التلخيص

عليه بل لا يخفى الخلاف فيه صريحا وان ادسله المصنف للمحكى عن طبعه وقيل يجوز ان كان كافرا ولكن يجزى عليه من مسلم وعلى كل حال فالاول
 السال عن معاضة العوا بعد اخضاعها في غيره بالاجماع المحكي المعضد بالشهرة العظيمة وغيره خبر جاهد الخبير بها ان امير المؤمنين ع ابي عبد الله فقال
 انهوا فبيعه على المسلمين وادفعوا عنه ارضه ولا تقروه عنده وما دل على اعزاز المسلم وتفضيحه وعدم اهانتهم وان الاسلام يعلو ولا يعلى عليه
 ذلك ما اشهر اليه بقوله نعم ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا الا انهم هو معظم هذه ولعل الاصل على ذلك باصطحاب القضاء البيهقي فليكن الكفا
 وهو سبيل وقد نفى الله تعالى شأنه السبيل له عليه وهو وان كان بينه وبين ما دل على مشروعيته البيهقي مثله العزم من بعد الا انه لا ينبغي رجاءه
 عليه بما عرفت فتخرج تخصيصه به واحتمال الجميع بينهما بصفة البيهقي ولكن يجزى عليه بعد بل عمل مثل هذا التملك الذي يجزى ما لا يعلو ولا يعلى عنه
 ويغفر بينه وبينه ليس سبيلا ولذا اكفى برقي رفع السبيل في اسناد الملك كما لو سلم العبد في يده او حصوله بالارث بدفعه او لا منع عدم صدق
 السبيل عليه بذلك بعد ثبوت الملك الذي هو عينة السلطنة على المملوك على انه قد لا يمكن من الجبر على البيهقي ودعا الحصول باعني شرائه او بيعه مانع وثانيا
 منع صحة مثل هذا البيع الذي لا يبرئ عليه سوا اسم الملك من دون ثبوت كثر لا يبرئ مع ان معناه نقل سلطنة البائع للمشتري فشرائه اشبه بشراء ما لا منفعة
 فيه وغیره مما يكون كالسنة او منافع اعظم المقصود بالبيع وبذلك افرق عن الملك المستدام الذي كان مقتضى الاستصحاب بقاءه والموروث الذي لا ينفك
 غايته القوة ولم يغير فيها ما يعين في المعاملات الاختيارية من كونها جارية مجرى افعال ومقاصد على وجه لا ينفك عنها ولذا لم يجز بيع ما لا منفعة
 فيه وما عرفت منافعة الغالبية ونحو ذلك الا انه باعني عموم نفي السبيل عنه التامل لذلك مضافا الى خبر جاهد الذي يمكن مناصح في رفع السبيل عنه في الا
 بالجبر على بيعه مع وجود اربعة احوال لم يبرئ بينه وبينه مع عدم كاصح به بعضهم بل هو جامع صد الاجماع وقد يعمت التمسك من الاقرار في يده في الجبر المبرور
 كل ذلك مما اراه الجمع بين المحققين والدليلين وبذلك ونحوه انفتح الفرق بينهما كما يجرى اليه ثبوت الملك بهما للحرر في العبد وانا لا ابتداء كما انه
 انفتح وجه الاستدلال بالانابة المبرورة في المقام والمنافسة فيها بان المراد من السبيل فيها المحجة كما ورد في تفسيرها الما قبل له عن بعض الناس انهم يقولون
 ان المحسن عليه من الله السلام لم يقبل وانما شبه لهم محبة هذه الآية كذا يروى في كتاب رسول الله حيث اخبر بقتله الى ان قال وان معنى الاية ان يجعل
 لكافر على مؤمن حجة ولقد اخبر الله عن كذا فقلوا ان بيننا وبينهم وبينهم مع قتلهم اياهم لم يجعل لهم على انبيائه سبيلا من طريق المحجة فلا يبرئ من الاستدلال بها
 على انه لو ابرئ منه ما يبرئ من الملك والدخول تحت الامر لا تنقض في ذلك بما اوجبه الله على ائمة العدل من الانقياد الى ائمة الجور وبما اوضحه با
 لايتياء والائمة صلوات الله وسلامه عليهم من القتل فضلا عن غيره بتدبيره باصحة الاستدلال بها على هذا التقدير ضرورة كون الدخول في الملك
 اعظم حجة له عليه وجوب الانقياد المبرور في الظاهر ليس سبيلا من الله عليهم كالمسلط على قتلهم وعلى ما فعلوه بهم كما هو واضح نعم لو قيل يكون المراد
 من الاية ان يجعل الله للمؤمنين نصرا ولا ظهورا كما عن بعضهم وان المراد منها انه لا حجة في الاخرة للكافر على المسلم كما يجرى اليه قوله الله يحكم بينهم
 يوم القيمة امكن بطلان الاستدلال به على انه قد بين بامكان الاستدلال بها على المقدر بان في اية الله الان براد نفي حجة من حيث الاسلام والكفر على
 كل حال فلهذا لا تضل لا تمنع الاستدلال بالنظام مضافا الى ما عرفت من عدم اختصاص الاستدلال بها على عدم جواز ادخاله في ملكه لاختيار ائمة فاصح في هذا
 وغيرها بالتحقق ذلك نية ما دخوله بالارث من كافر او بقاءه على الملك كما لو سلم وهو في يده فلا للاصل في الثاني وقوة دليل الارث في الاول مضافا
 الى ما عرفت صد من الاجماع عليه الاول ونفي الخلاف في الثاني عن كثره ولكن يجزى عليه بعد من الراغب مع عدم مجال بينه وبينه الى ان يوجد عموم
 في السبيل الذي منافاه بين تخصيصه بالابتداء وجوب راد عنه لعدم التملك بسبب الاسيا الاختيارية ونحو خبر جاهد المبرور ونحو ذلك ما
 يقتضي الحكم المذكور وان كان كسبه في هذه المادة الى ان يباع كونه مملوكا فيها ونقصه عليه وبما احتمل عدم الملك له ايضا فيها وانا لم نقل بالاختصاص
 خاصة لكنه كما ترى هذا المراد بالمسلم من وصية الاسلام وهو الاقرار بالشهادتين ولو يصدق منه ما يقتضيه الكفر ويجزى به من هو في حكمه من سقر فيكون
 لك يمكن ان يبرأ من حكمه بالاسلام ظاهر الا في ذلك هو المتعارف عند كل من المسلمين المحكوم بكفرهم كالتواضع والنواصب منهم الله وقيد الحكم بكفره
 داخل في الكفار فيجوز عليه احكامهم من التجاسة وغيرها ودعوى كون ذلك من الاحكام الخفيفة واضحة النعم ثم ان ظاهر النص والقوى كتابا وسنة عد
 لانتساب الايمان بالمعنى الاخص تلك المتفرقة لكن في شرح الاستنباط بعد الاعتراف بذلك انه لا يبعد اشتراط في الاماء لظبط بعض النصوص وعلما ان اريد
 الى ما في الكتاب من عدم جواز تزويج الخائف المؤمنة مخافة على غيرها فلا يكون كقولها ولكنه كما ترى يصلح بمجوزة ذلك المخرج عن مقتضى العوا ما جئت اليه
 وان كان الاختصاص مع امكانه لا ينبغي تركه هذا وقد اختلفوا في الاصل وفي ما هو عنه بالعبد المسلم الصحيح وهو المصنف في كتاب الجهاد في ذلك وصحة المصنف في ذلك
 في ابعاضه ايضا بل في شرح الاستنباط انه يقوى نحو الاضطرار والاستدانة هناك ان فيه الجرم ايضا بعد عدم الفرق بين الجملة والاباخر المنفصلة والمنفصلة
 ما لا يملك عليه اسمه وفي الغالب شكل وبينه خروج الحكم وعدمه يتم في نسخ الملائمة بحث وفيه ايضا ان في الحاق المكتوب بخط العربيا وبالبحر والرقم
 او البصر او بالعكس والحروف المنقطعة او فريج البياض ونحوها فوه بل بما حكى عن ثاني المحققين ان كتب الحديث والفقه في حكم المصنف لكن عن الثاني
 ان كتب الاحاديث النبوية وجب بل عن جرح الاسلام جواز بيع الاحاديث النبوية على الكافر وفي المتن في كتاب الجهاد بعد ان حكى القول بالجواز على كراهة
 قال وهو اشبه وقية انه منافع الدليل المشترك بين الجميع وهو وجوب العظم وحرمته الا هاته وان ملك الكافر المحرم منافع لذلك كما يجرى اليه لانه فقد
 من عدم ملكه للعبد المسلم الذي يخافه اول من وجوه بل الا هاته للمصنف مثل الا هاته لنقل الاسلام ومن هنا قال في شرح الاستنباط انه يقوى
 الحاق كتب الحديث والفقه المزاوات والمخطوطات والمواظوات والدعوات والقرآن الحسينية وكتاب الفرائض والمفصلة ومضايف الصناديق الشريفة
 وثوب الكعبة بل قال واما بيع الاض الشريفة وما يصنع منها من اجزاء فخرق وبيع الاثاث والفرطاس من الكتب المحترمة بعد ذهاب الصورة فليس بها

الملك لا يبيع ما يملكه من غير موافقة المالك

بل قال وفي نفوذ العقد الآلات أي أوسع المصنف ثبوت خبره والبيع كالمبيع الذي لا يملكه المالك لا يبيع ما يملكه من غير موافقة المالك بل قال وفي نفوذ العقد الآلات أي أوسع المصنف ثبوت خبره والبيع كالمبيع الذي لا يملكه المالك لا يبيع ما يملكه من غير موافقة المالك بل قال وفي نفوذ العقد الآلات أي أوسع المصنف ثبوت خبره والبيع كالمبيع الذي لا يملكه المالك لا يبيع ما يملكه من غير موافقة المالك

24

2

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يعبد الله كبقية زعماء شراة الأرض الخ لا قال ومن يبيع ذلك هي أرض المسلمين قلت ببيعها الذي هي في يده قال ويصنع خراج المسلمين ما دام قال لا بأس بشر
 حقه منها ويقولون من المسلمين عليه ولعل يكون أقوى عليها وأصل يخرجهم إلى غيره ذلك من النصوص المذكورة على ذلك ومن هنا صرح في محكي ما أنه لا يصح للمسلم
 فيها بيع وشراء ولا هبة ولا معاوضة ولا ميثاق ولا حجارة ولا أوث ولا يصح أن يبنى دوا ومنازل ومساجد وسفريات ولا غيره ذلك من أنواع النقص
 ومعنى قولنا من ذلك كان النقص بالجلال لا بالاذن من الولي بل قبل أن يملك ذلك ما في غيره والتعبد وقع وكرة في موضعها وعد في الجهاد والارشاد وموضع
 من يده في بل هو المراسم ولما عرفت من الشركة التي تمنع استقلال أحد منهم بالنقص المزبور سماع عدم غير حصصه أحد منهم بل لا يمكن تمييزها فلا يلزم
 مع إلى غنمها ببيعها لا بصرف الولي العام بها ولا خراج منها وعرفه بما يوجد مصلحة اليهم من غيرها وعرفه نعم يمكن أن يكون لولي المسلمين بيع شيء منها
 مثلا المصلحة على الشكال فيه لا حال كون حكمها شرعا بقاؤها وصرف خراجها كالوصف ونحوه لكن مع ذلك فيلزم كما من تزويج شيء المشبه بالخير والمعة
 وحصة وموضع آخر من كره وتبرير بيعها بشرا لا آثار النقص فيها ونسب بعض الجمع من المناخرين والآخر إلى المشهور بينهم بل عن حواشي الشهد النصيب يكونها
 جزء مبيع قال إذا بيعت بغير اللزوم يجوز أن تكون مجهولة والاولى انها جزء المبيع فلا بد من العلم بها انما وقته من مناف الماعرفه من الادلة السابقة للتصا
 بمالكها بالمسلمين على كل حال ولعل مبيته بناء الملك على الدور والنايل دون الدوران مدارا لا تار بل قبل أن الملك مناف لربها يخرج عليها كذا
 مع عدم الدليل الصالح اذ هو ان كان اجاذا من الواضح فانه بل لعل خلافه أقرب مظنة منه خصوصا بعد ظهور كلام بعض من ذكر ذلك كابران دربره
 في اذنه ببيع الارض خاصة دون الارض بل يمكن دعوى من حيث فيه وان كان هو السهم على معاملتها معاملة الاملاك بالوقف البيع والهبة ونحوها
 من غير تعلق السيرة على وجه نفيد ملكه رقية الارض مطا بالامار المزبورة سيما بعد ملاحظة فتوى العلماء الذين هم حفاظ الشريعة وان كان هو فذلك لا
 بأس بشرحها منها فحقه اولا ان الظاهر اذنه حتى لا يوليه منه يجوز اذنه مطلق النقل ولو بالاصح ونحوه من شراء فيه وثأبنا ان بعد الشراء في
 شراء نفس الارض وان كان هو بعض النصوص المذكورة على شراء أرض الخراج في الجملة كصحيح ابن مسلم الا في غير موضع منه منع اذنه المفتوحة عنه
 لعدم اختصاص الخراج بها ضرورة كون أرض الخراج منه فانها شئ في أرض الخراج وان كانت ملكا لا رايها ولعل منها الارض المسؤلة عنها في خبر شرح الشا
 بغيره فذلك لا ان يستقيم من حيث ذلك ولا منافاة فذلك في أرض الخراج المسلمين لا حال كونه باعتبار رجوع الخراج للمسلمين وعلى كل حال في ذلك وفيه
 ما يظهر من الساميل يظهر لك فتا القول المزبور وكذا القول بالتفصيل من ذماني الغيبة والحض فنفذ ببيعها وغيره في الاول والثاني كما هو
 خبره من قال لا يجوز النقص في المفتوحة عنه الا باذن الامام سواء كان بالوقف او بالبيع وغيرهما تقع في حال الغيبة بنقد ذلك والاطلاق في ط أن
 النقص فيها لا ينفذ وقال ابن ابي عمير انما يباع تجبرنا وبنائنا ونصرفنا في فضل الارض قبله لانه دليل على التفصيل المزبور بل في النصوص المزبورة
 الواردة في من فصول البعد الذي هو محكم الغيبة خلافة ومن هنا قال في مقام آخر لا يجوز بيع المفتوحة عنه ولا بيع ما فيها من بناء او شجرة وقت الفتح نعم
 لو بعد في غيرها شيئا من ذلك جاز بيعه وربما قبل ببيعها بشرا لا تارة وذلك ابر بريدة جواز بيع أرض الخراج من صاحب اليد والخراج على المشتري وفي رواية
 اسمعيل بن الفضل ابراء اليه لكن فيه انفسه انك قد عرفت عدم ذلك لخبر ابي بريدة على ذلك وما أخبر اسمعيل فوسا لك ابا عبد الله عن رجل اكر
 ارضا من أرض أهل الذمة من الخراج واهلها كارهون وانما قبلتها من السلطان لغيرها لها عنها او غير غير فقال اذا عجز اربابها عنها فلك ان تلحقها الا
 بشاردا وانما عطلهم شيئا فنحن افضل اهلها لكم فخذوها قال وسئل عن رجل اشترى ارضا من أرض الخراج فبنيها اوليها بين بها عن ان انا اهل
 الذين تروها ان ياخذ منهم ليرة البيوت اذ اذوا عن يدهم قال شارطهم فما اخذ بعد الشرط فهو حلال وفيه انه يمكن اذنه أرض الخراج من الخراج
 او غير ذلك من مطلق النقل ولو بالاصح من شراء فيه بناء على ان له حق اختصاص باجاء ونحوه على انه فاص عن مقاضة ملعرف من وجوه كغيره مما لا يقع
 على شراء أرض الخراج في الجملة نحو صحيح محمد بن مسلم قال رجل من أهل النبل عز أرض اشترى اهلها بغير النبل واهل الارض يقولون هي لنا واهل البستان
 هي ارضا فقال لا تشترها الا برضاء اهلها وجوز عن ابي عبد الله رفع الى امير المؤمنين رجل مسلم اشترى ارضا من أرض الخراج فقال يا
 المؤمنين ليه ما لنا وعليه ما علينا مسلما كان او كافرا له ما لاهل الله وعليه ما عليهم على ان لا يلا في اهلها على كونها من أرض الخراج وقد ظهر من ذلك
 كلفه انفسه كما بقية نعم يفوت النظر ان الارض المفتوحة عنه يخص بها من اجابها من المسلمين ويكون الحق بها من غيره وعليه خراج المسلمين بل في ذلك
 في النظر عدم اعتبار الاذن في اجابها من الغيبة من حاكم الشرع او حاكم الجور قال ابو الحسن والارض التي اخذت عنه بجعل وركاب وهي مؤق
 من وكرة في ابد من غيرها ويبيعها ويبيع عليها على ما يصحهم الرأى على قدر طاقتهم من النصف الثلث والثلثين وعلى قدر ما يكون لهم خلاصا
 ولا يضرهم ولعل ذلك وغيره من النصوص المذكورة هناك في باب الخس واجاء الموت وغيرها اذ لا على الاذن منهم في ذلك فلا حاجة الى التفصيلها
 الا من احكامه وان كان هو الا حوط وكيف كان ففي كره وطرس ومحكي الحواشي لا يباح في بيع بيوت مكة يرد من انها مسجد لقوله نعم سبحان الله
 اشترى بيته لئلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الخ والمقصود انما يرد من بيوت مكة يرد من انها مسجد لقوله نعم سبحان الله
 والبار وغير عبد الله بن عمر بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم حرام بيع رباها وحرام اجريونها والاجماع المحكي عرفت وهو خبر في المحكي عن ميسرة
 واللعنة بل عن غير المحققين نسبة الى كثير ومن قاعدة فاسط الناس على اموالهم وغيرها مما يقتضيه ذلك مؤيدا ببيع عقيل ربيع ابطال جملة من
 الصحابة من اهلهم انهم استأجروا الفتح والاعين كاصا فذلك قوله نعم للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم مضطرا الى فصول ما سمعنا عن
 مقاضتها ضرورة انتفاء حقيقته المسجد بغير عنها ومجاز الشرف المجاورة ونحوها محكم ضرورة عدم اذنه ذلك من الدسوية المزبورة وقصود
 الخبر المذكور عن اذنه ذلك خصص مع عدم كون من طرفها وهو قول الماعز في منقذه ومالك والثوري ابو عبيد وج فقول الغاضل من المزبور المانع

في بيعها
 في بيعها

ان اردنا الاشارة الى ذلك كان كافي وان اردنا غيره فبقية انما لا يقف على ذلك في شيء من طرقنا والاجماع المتردد مظهر الخطاء ومن هنا كان الجواز
خبر جملة بل في تلك السنة المشهورة بل ينبغي القطع بها اذا كانت الحجة من غير الحرمة بناء على انها جميعها من المصلحة عنده كما صرح به بعضهم وليست له
لنفسه اهلها الطلقاء بل في شرح الاستدعاء عوى شفاء السبر والوارث بذلك بل عن طائفة المذهب ان بل من عرف الاجماع عليه وخصوص
اما لهما كما عرفت في الجاهل السابق في ارضها كما انها بناء على انها من المصلحة صالحة كما عرفت في بعضها من جري مباح حكم ذلك وبالحيلة لا يخصصه لسنة
من هذه الحجة واما اجازة يورثها فمقتضى ما سمعته من ان لا يمنع البيع منها ايضا كما عرفت في الشيخ ايضا في كونه من الزود في الاول دون الاجازة
غير محله لا شئ كمال الادلة المترتبة التي قد عرفت ضعفها ومن هنا كانت الاجازة عندنا كما لا يخفى في الجواز نعم قد يقال لا ينبغي لاهل مكة منع خصوص البيع
عن سكانها لما عرفت من الاجماع على ذلك وان لا يختص به من ارضه او متلفه بالقبول وان كان سقوط الاجرة من نظر بل منع جباية بل محققين حتى لو قيل
بحرمة منعهم كما عرفت في الجزم بل يمكن ان اردته من لفظ لا ينبغي في معقد اجماع يورثه بل جزم بارادة ذلك سنة الاستدعاء في شريعتهم فخرى الكلا
وافضاء المقام وعلى كل حال فلا بد من ذلك على عدم الملك ضرورة عدم المانع من وجوب الاسكان للحاج من المالك المحقق للمالك المصور بل ربما
كان منه دلة على الملك والامتنع الحاج بذلك ثم ان الظاهر ان الخلاف المتردد في غير مواضع الملك اما بقاءه فحكمه حكم المساجد بالنسبة الى
جواز البيع والاجازة ونحوها كما عرفت في كونه بل ربما استظهر منه نفى الخلاف فيه بين السلفين اماماء البشر في الارض لمباحة فهو ملك من سلبه
وكذا ما في التهرن حفر كفن البشر والنصر مع السلف بناء على اعتناها في خور ذلك ضرورة كون المقام منه بل خلاف عندنا بقاءه فيه بل في غير واحد الاجماع
عليه مضافا الى عموم الجاهل والاحياء فليح البيع وغيره كما في سائر الادلة ولا يجب عليه بل لا احد وان كان فاضلا عنه ومجانبا لغيره بشره وشريسته
احياء جاز لم يفسد معه التلف والارث يمكن في بين البشر وغيرها والنسب العامي انما شركاء في ثلث النار والماء والكله براد منه ما كان مباحا لهما
لا المملوك ولو بالحيث ان المراء من الاخر نهي عن بيع فضل الماء نوع من كراهة ومثله في الماء المستنيط ما يظهر في الارض المملوكة من المعادن في ملكها
بها كما كانت لكان فيها ونحوه ما كان من اجزائها ضرورة عدم بطلان الملكية باستحقاق العين من حقيقة في اخرى لعدم دولتها على الحقيقة لا في
من حيث كونها ملك في عدم بائنا ما بل لا يبعد في الملكية لما يخلو منها ما يخلو اجزا منها وان لم يكن هو منها وما كان في قول المصنفات
الى ذلك بناء على ان بعض المعادن المتكونة في الارض من ذلك تقع ما كان فيها ولو لم يكن من اجزائها كما عرفت في قوله بل لا يفسد
على الظاهر لملك به كما هو الواقع بل قد يثبت من الشيعة المذكورة في المتن راحة الحكم بهوم شيعة ذلك ونحوه للارض الملكية والاباحة وح فالجواز
الارض المملوكة للمسلمين هو ملك لهم لغيرهم جازية كان المجرى فيها هو ملك للامام من مملوكة له لا يملك احد الا من اذن له ولا يخصصها
لشيعة منهم وح فجازة عنهم لذلك لا يفسد ملكا له اللهم الا ان يبين اننا سمعنا المستمرة في سائر الاعصا والامصا على معاملة ذلك معاملة المباحات
الاصيلة وكذا ما في الاراضي المفسدة عنوة من حشيش وغيره من غير توقف على اذن حاكم جواز وشرع وما ذلك الا لبقاء نحو ذلك في امثال هذه الاراضي
على الاباحة الاصيلة فلا ينعى مع الاراضي اياها وان ينعى بها الا ان اذن من له الاذن متحقق في ملك من يجوزها على حسب البحوث الاصيلة بل قد
يبدى بخود ذلك فيما كان من الانفال منها من فضيلت الاجام ونحوه وان لم يجد لذلك كله تحقيا في كلامهم وديما برزقنا الله تعالى ثلثه فيما ياتي زيادة
توضيح لذلك والله العالم الشافعي ان يكون الملك طلقا ام ايدل به في حد لا ان له شيئا منها في شيء مع وصل البناء من التصرف في شئ
كما ورد في الاثر المخصوص كالوقوف ام الولد ونحوها على وجه يملك منه في غيره لا يخلو شك في ضرورة كونه ان كان المراد به عدم مطلقا لغيره فهو متحقق
بما ثبت جواز بيعه ما هو ملك من بيع العبد المجاني والبيع في من يخلو على احد الوجوه وذكره المذهبون كذا في غيره وان ارد به ما جاز لما ذكره في
التصديق برفه ووضوح من الاول فسادا فان متدد وعدم تصرف الخاص بنا في جواز البيع قطعا وان جعل مرجع الى كل ما ثبت عدم جواز بيعه ما شئت به
حتى لغيره يوافق ذكره بعنوان التطرية لما ذكرنا ان ارد به عدم نزل الملك فان من المعلوم جواز بيع الموهوب ونحوه ومثل ذلك قد يقع لهم في
الزكاة وذكرنا فيه هناك نحو من ذلك فلا حظ وامل فان التمام متفاد بخصيص بعدد كرم بعد ذلك اشترط الصدقة على المسلمين بخود ذكرهم هناك
اشترط التمكن من التصرف مع شرائط التمام وان كان لها غير مثل ذلك فان العصب والمفق والاي ونحوها مملوكة ملكا تاما الا ان غيرهم من المصروف
فيها ولا مملوكة على تسليمها والاخر هذا سهل بعد معلوم منه كونه من مفسدة العصب ما جاز في كل عين مملوكة الا ما خرج بالدليل مما يخلو بجري لغيره على
بنا فيه لبيع مثلا وعلى نفسه انفق الحقوق المتعلقة بالتسليم المتأخرة المترتبة وعدمها ولا دليل على ان مطلقا يخلو لغيره من ان يخلو على الدليل
خلافه وعلى كل حال فما فسر المص وغيره على ذلك عدم جواز بيع الوقف فانه بعد ان ذكر الشرح المتردد في الارض فلا ينعى بيع الوقف لمرور بقاءه الى خرابه
لا خلاف بين اربابنا وبين كون البيع عليهم اعمود على الاظهر ونحوه بالفاضل فعلا الدليل على الحكم في المستثنى منه واضح فان التصرف يمكن توارها في عدم
جواز بيع الوقف منه ونحوها مخصص بعض العتبة فيمن اشترى لرضا وفاقا لهما لا يجوز شراء الوقف ولا تدخل العتبة وملكها لغيرها الى من
اوصفت عليه قلنا لا عرفت لهما قال تصديق بغيرها وبقية النص في الوارد فيها وقع منهم من الوقوف المشتملة على صريح النص في البيع ونحوه بل يكون فيه
قوله الوقوف على حسب ما فيها اهلها اذن الواضع ارادة الوقف من الوقف لاسد جيل العين والطلاق والمنفعة وبذلك كان من المصدق في الجارية لغيره
وردت على لهما وانها من التملك بقطع عمل اربابهم منها بعد موت بل لظ ان التاميد المتردد من مفسدة الوقف مقبولة كما ان نفي المعاصاة على الاعصا
ما خوذ فيه لاسد اعصا بعد الاخذة بملوك الاعصا بل يمكن دعوى ضرورة ذلك من اعمام المشرع في فضلهم عن علمائهم من هنا انفق الاصحاب
على الاصل في المنع وان اختلفوا فيها خرج عنه بالدليل او بغيره بل في نفي الخلاف عن عدم جواز بيعه اذا كان مؤبدا ونزل خلافا لاصحابه المقتضين

فصل في بيع المملوك

فان كان الوقف
مستغنيا عن
الارباب

ولعل المعروف بل منه يعلم عدم حوازا لا يقطع في الوقت ان كان وقع منقطعاً بطل او يقع حيث كان في جملة انتم خلافا لبعضهم فخره وقفا كما بان بتحقيقه
انتم فجملة انتم في النظر بعد المعانة ان الوقت مدام وقفا لا يجوز بيعه بل هل جاز بيعه مع كونه وقفا من المنصا تم اذ بطل الوقت المخرج جواز البيع
والطحقق البطلان فيما لو خرب الوقت على جهة تنصير منفعته المعند بها من غير ان لا يكون له حصص المذبح ونحوها مما لا ينفعه معند بها فيه لا بل انتم مثلاً
وكما يجوز بعد ذلك مثلاً وضرب ذلك ووجه البطلان في فقدان شرط الصحة في الابداء المراجع الاستدانة بحسب الظاهر وهو كون المعين ينفع بها مع بقا
كما انه قد يقال بان بطلان انتم في انعدام عنوان الوقت فيما لو وقف بستاناً مثلاً لا حظاً في عنوان وقته البستانية فخرت حتى خرجت عن قابلية ذلك
قال فانتم وان لم يطل منفعتها اصلها لا مكان الانتفاع بها داراً مثلاً المعين عنوان الوقت واحتمال بقاء نفس العينة على الوقت لا يجب ان يلاحظ في
الموقوف هي بانيه وغربها وان انقضت بطلان في لا ينقض بطلان فيها بقدر ان العينة كانت جزء من الموقوف من حيث كونه بستاناً لا مطلق
فخرج جزء عنوان الموقوف الذي قد فرض فواته ولو فرض ابداء وقفا لا يكون بستاناً او غير ذلك يمكن اشكاله في بقاء وقفا لعدم ذهاب عنوان الوقت لكنه
خلاف الفرض وكذا الوقت بخلاف الانتفاع بغيرها فانكم ثبت فانه وان امكن الانتفاع بالمخرج بتسقيف نحوه لكنه ليس من عنوان الوقت وما يؤيد
ذلك في الجملة ما ذكره في باب الوصية من انه لو اوصى بدار فانه لم يمت قبل موته الموصى بطلت الوصية لا انتفاع موضوعها نعم لو لم يكن الدار بستاناً
مثلاً ونحو ذلك عنوان الوقت وان كان من غير ان كان المراد الانتفاع به في كل وقت على حسب ما يقبله بطل الوقت بغير حوازم على فرض بطلان
الوقف في ذلك فهل يعود للواقف في ورثته كالوقف المنقطع او للوقوف عليه وورثته وحيث ان ينشأ من المخرج عن ملك الوقف في دخوله في ملك
الموقوف عليه بالوقف انما منعه من التصرف بغير الانتفاع المنا في بقاء العين الملك مدام قابلاً لتلك المنفعة ففرضها بها وبطلان الوقت
بذلك يبقى موكلاً من غير منع بتصرف به كقوله ومن ان خرج من ملكه كان على الوجه المذكور لا مطلق ففرض بطلان في ذلك الوجه يعود في ملك المالك
ولعل الاول لا يخرج من قوة بل يشهد له ما تقدم من النص القوي المجوز لبيع الموقوف عليهم وهل يطل الوقت بغير بناء بغير بقاء وقفا الموقوف لا
بل لا ريباً ولا غير ذلك على وجه يعلم شاه وخبره عامه عليه وحيث ان ينشأ من معينا الطائفة بالانتفاع مع بقاء العين ففرض في ذلك لا تكون العين
ما يطل من الانتفاع بها مع بقاءها ومن العين قابلية الانتفاع فعلاً وبطلان انما يحصل بالخراب الحقيقي لا التبدل كقولنا في لعل الاول لا يخرج
من قوة لما تقدم من النص القوي هل يطل باستلزامه مقصده اعظم من مقصده وقته كقولنا لا ينقض بطلان ماله وهناك الاعراض ونحو ذلك
من ظاهري لا في زمان نخذ ذلك لا ينقض بغير الاستبابة الشرعية من مقتضياتها ولا ينبغي ان الثاني اقوى بحسب القواعد اللهم الا ان يدعى
التصحيح ذلك فيكون خارجاً عنها به خصوصاً بعد العمل به واما بيع الوقف لشدة حاجته اهله او لكونه مبيعاً صود لهم او نحوه ذلك فلا ينبغي مخالفة القواعد
الشرعية بل لما هو كالمعلوم من الشرع من ان الوقف مبيع على عدم ذلك كله وما ذكرنا من عرف الوجه في كل جملة من الاحتمال فانه قد وقع الاختلاف بينهم
وهذه المسئلة على وجه لم نشر على نظيره في مسئلة من مسائل الوقف كما لا يخفى على من لاحظ ما حكاه الشهيد وغيره عنهم في غايته المراد وغيره فاضرب
الجبس البراج في جواهر نفقة اطلاق المنع من بيعه وعن ابن ابي ربه المخرج بعموم المنع في المؤبد والمنقطع ولو وقع خرابه او وقوع خلف بين اربابه ونزل خلاف
الاحتياط على الثاني وقال في الاول لا يجوز بيعه بغير خلاف وعن غير الحنفية انه لا يبيع بيع الوقف حال والشهيد في سقوى المنع مطعناً حيثما يجوز كما
سلف على كلامه وعلى الصدوق والى الصلاح وابن البراج في المذهب المتفصيل في المؤبد والمنقطع فتعوز الاول مطعناً وارجاؤه في الثاني على بعض
ولكن اختلاف في شرط الجواز في اختلاف الارباب كما تضمنه حديث علي بن مهزيار الوارد في الباب واحداً الامر من اختلاف الارباب فيكون
البيع خيراً للاصحاب كما يقتضيه ابراه لما تضمنه الثاني ايضا مع ضمانه العمل بما يورده صدقاً به وظاير الصلاح ان الجواز يتبع شرط الواقف فيجوز للوقف
عليهم بيع الوقف في جعل الواقف في ذلك اليهم ونص على الجواز اذ جعل اليهم البيع عند الحاجة او خراب الوقف واشترط ابن البراج في جواز بيعه ان يكون باراً
حاجة ضرورية يكون بيعه معها اصلح لهم او حصول الخوف من هلاكه او فساد او وقوع خلاف يؤدي الى الفناء على تقدير بقاءه قال فان لم يحصل شيء من
ذلك لم يجز بيعه لغيره على وجه من الوجوه وقال ليس لا ريباً الوقف بان يصرف في بيعه او يهدى ولا يغيره اشياء من شرطه الا ان يخرس الوقف لا يوجد
من يراه به بعاره عن سلطان او غيره او يحصل بحيث لا يمكن نفعاً فله بيعه والانتفاع بثمنه وكل ان حصلت لهم ضرورة الى ثمنه كان لهم حله ولا
يجوز ذلك مع عدم ما ذكرناه من الاستبابة والضرورة وان وقال الشيخ في جواز بيع الوقف لا يهدى ولا الصدقة به الا ان يخاف على الوقف هلاكه
او فساد او كان ارباب الوقف حاجة ضرورية كان مبيع الوقف صلح لهم واعود عليهم او يخاف وقوع خلاف بينهم فيؤدي ذلك الى فساد ثمنه من بيعه
سبه وصرف ثمنه بينهم على ما يستحقونه من الوقف في طوائف اهل تلك الوقف عليه بيعه على وجه عندنا وهو انه اذا خفف عن الوقف الحرام وكان
باراً به جاز له شدة ولا يفتقر على اقسامه بغير جوازهم بيعه ومع عدم ذلك لا يجوز بيعه وعند الحنفية لا يجوز بيعه على وجه وفدت اذ خرب
ولا يوجب عود في احتسابها من قال يجوز بيعه واذا لم يحصل لغيره بيعه واجتمع على ذلك بالاحتياط وقال المرصوف الانتظام انما انقروا بالامامة لقر
بان الوقت مبيع حصل المخرج بحيث لا يمكن نفعاً لغيره هو وقف عليه بيعه والانتفاع بثمنه وان ارباب الوقف موقوف عليهم ضرورة شديدة الى
ثمنه جازهم بيعه ولا يجوز لهم ذلك مع فساد الضرورة واجتمع على ذلك بانفاق الامامية ثم اورد خلاف ابن حنبل في احتياطه لا احتياطاً به وقد تقدم
اجماع الطائفة واخره وانما قول ابن حنبل في ذلك على ظنون له وحسبنا واحتياطاً شاذة لا يلتفت الى مثلها قال فاما اذا احتيا الوقف بحيث لا
يجوز نفعاً او عشا اربابه الضرورة الى ثمنه لشدة ضرره فالأحوط ما ذكرناه من جواز بيعه لانه انما جعل المنا فاعلم فاذا بطلت منا فاعلم منه فقد
العرض فيه ولم يبق منفعته فيه الا من الوجه المذكور وقال في الامور في الوقف والموقوف عليهم من ان يبيى ويتوا على حال الوقف

فيها او تغير الحال فان لم يتغير الحال فلا يجوز بيع الموقوف عليهم الوصف ولا هبة ولا تهب شيئا من احواله وان تغير الحال في الوصف حتى لا ينفع به على اي وجه
كان او يلحق الموقوف عليهم حاجة شديدة جاز بيعه وصرف ثمنه فيما هو يقع لهم وقال ابن حزم ولا يجوز بيعه الا باحد شرطين الخوف من خرابه او حاجته
بالموقوف عليه شديدة لا يمكن معه القيام وقال ابن حزم يجوز عندنا بيع الموقوف للموقوف عليه اذا احتاج الى بيعه ففعلنا وخفف خرابه او كانت باريا به
حاجة شديدة ودعتهم الضرورة الى بيعه بدل اجماع الناطقة ولا نرضى الوصف استغناء الموقوف عليه فاذا التفت الى منفعة الاخر الوجه المذكور
جاز وقال ابن حزم في اجماع فان خفف خرابه وكان بهم حاجة شديدة او خفت قوتهم بينهم شربا قبل الانفس جاز بيعه وفي النزهة لا يجوز بيع
الوقف الا ان يخاف هلاكه او تؤدي المنفعة فيه بين اربابه الى ضرر عظيم ويكون عليهم حاجة عظيمة شديدة وبيع الوقف اصلح لهم وقد سمعت
علاء المصنفنا وقال في كتاب الوقف لو وقع بين الموقوف عليهم خلف بحيث يخشى خرابه جاز بيعه ولو لم يقع خلف لا يخشى خرابه بل كان البيع لنفع
لهم قبل يجوز والوجه المنع في بيعه لا يجوز اخراج الوقف عن شرطه ولا بعده الا ان يقع خلف يؤدي الى فساد على تدهور وقال في الخ والوجه انه يجوز بيعه
مع خرابه وعدم التمكن من عمارته او مع خوف فتنه بين اربابه يحصل باعنائها فاشا لا يمكن استئذنا كما مع بقائه وفي كراهة في كتاب البيع لا يصح بيع الوقف
لنقص الملك فيه اذا قصد منه التناهي لتمامه لو كان بيعه مودع عليهم لو وقع خلف بين اربابه وخشى تلفه او ظهور فتنه بسبب خروجه اكثر علنا ووقفا
الوقف الوجه ان يجوز بيع الوقف مع خرابه وعدم التمكن من عمارته او خوف فتنه بين اربابه يحصل باعنائها فاشا لا يمكن استئذنا كما مع بقائه وفي بيع
في كتاب البيع لا يجوز بيع الوقف مادام عامر ولو أدى بقاءه الى خرابه جاز بيعه وكذا في بيعه لو خشي وقوع فتنه بين اربابه مع بقائه على خلاف وفي الوقف
لا يجوز بيع الوقف حال ولو اهدمت الدار لم يخرج العرصه عن الوقف لم يخرجهما ولو وقع خلف بين اربابه الوقف بحيث يخشى خرابه جاز بيعه على ما روينا
اصحابنا قال ولو قبل يجوز البيع اذا هبت مناضه بالكلية كذا وانهدمت وعادت مواتا ولم يتمكن من عمارتها وبشرى بثمنه ما يكون وقفا كان
وجاه في عدم البيع بيع الوقف الا ان يؤدي بقاءه الى خرابه بخلاف اربابه ويكون البيع عود وفي الوقف لو وقع بين الموقوف عليهم خلف بحيث يخشى خرابه
جاز بيعه ولو لم يقع خلف لا يخشى خرابه بل كان البيع لنفع لهم لم يخرجهما على اي وفي الارشاد في البيع لا يصح بيع الوقف الا ان يخرجا ويؤدي الى الخلف بين
اربابه على اي وفي الوقف لا يجوز بيع الوقف الا ان يقع بين الموقوف عليهم خلف بحيث يخشى خرابه او خوف فتنه بين اربابه وخشى تلفه او ظهور فتنه
لا يجوز وقال الشهابي غايه المراد يجوز بيعه موضعين خوف الفساد باختلاف ما اذا كان البيع عود مع الحاجة وفي من في كتاب الوقف لا يجوز بيع الوقف
الا اذا خفف من خرابه او خلف اربابه المؤدى الى فساد وجوز المصنف بعد ذلك ان كان اذن من بقاءه والمريض اذا عظم حاجته شديدة والصنف في ارباب المراج
جواز بيعه للمؤبد وسد ابن ادريس الباب هونا ومع قوله وفي اللغة كتاب البيع لا يصح بيع الوقف ولو أدى بقاءه الى خرابه بخلاف بين اربابه فالمشهور
المجوز وقال السبكي في قيمه والحاشية في صورة لا يجوز بيع الموقوف عليهم الا اذا انفقوا مع الحابس اما المؤبد فلا يجوز بيعه قطعا في صورة كونه نافع اما اذا
ال امر الى نظر الجبل لا خلاف في بيعه لا ينفع به اطلاقا في بيعه وقال الصنف في غايه المرام في كتاب البيع اجاز المصنف والمصنف بعد ذلك ان كان
انفع لا ريب ان الوقف المصنف في الجواز حصول الخراب مع بقاءه واخاره من اربابه العباس وهو المعتمد واختلف في كتاب الوقف ما اخاره المصنف في
للمصنف واعلم ان اصحابنا في بيع الوقف قولان لا متعدد في اشهر الجواز اذا وقع بين اربابه خلف فتنه وخشى خرابه ولا يمكن سد الفتنه بدون بيعه
قول المشايخ واخاره في بيع الدين ورواها الحل في الوقف بين الموقوف عليهم خلف فتنه وخشى خرابه جاز بيعه وقال الكوفي في كثر القوائد وحاشي بر والمعتمد
البيع ثلثة مواضع احدها ما اذا خرب الخراب حصل بحيث لا ينفع به كحصول الخراب اذا رث وجعله اذا انكر فحيز البيع ثابتهما ما اذا حصل خلف بين اربابه بحيث
يخاف منه الاضفاء الى تلف الاموال والنفس ثابتهما ما اذا خرب الموقوف عليهم حاجة شديدة ولم يكن لهم ما يكفيهم من غلة وغيرها وقال الشهيد الثاني في
والاخر في المسئلة ما دل عليه على بن هجران عن ابي جعفر الجوزي عن جواز بيعه اذا وقع بين اربابه خلف شديد وعلمه بان ربحا جاز فيه تلف الاموال في
النفس وظان خوف دائره اليها او الى احد ما ليس بشرط بل هو مظنة لذلك قال ولا يجوز بيعه غير ما ذكرناه وان احتاج الى بيعه اربابه الوقف لم يكفيهم
غلته وكان احوالنا في ذلك ما قبل عدم دليل صالح عليه في ذلك في كتاب الوقف ابيع بخبر ذلك هذا مجموع ما وقفنا عليه من عبارات الاصحاب
لو حكيت لنا وقد تبين منها انهم ما بين مانع من بيع الوقف ومجوز له في الجملة وصنف عن الحكم كالفاضل في التمهيد في وقته والبلد وان الاكثر على
جواز البيع الجملة لكن كلامهم يقيس على الجواز والسبب المجوز على ما نرى من الاختلاف الشديد في ذلك قلنا انفق مثله في شيء من المال حتى ينفد كل منهم بقوله
بل صلت كل عبارة لهم قولان فلا وخالفوا واحد منهم فتنه في الكتاب الواحد فذهب كتاب البيع الى شيء وخالف في الوقف الى اخره مما انفق
لبعضهم الاختلاف في المقام الواحد ما بين اول كلامه واخره وليس المراد عدم اشتراك الاول في شيء من الاسباب او افراد المصنف في اكثرها كما ياتي التنبه
عليه بل عدم التوافق بين القولين منها او اكثر في تمام القول نقبا وانما وان كان ذلك قد يهزم في بعضها ما المراسم مع الانتصا ولا مع طاذ بعد النظر
تنبه في الخلف فيها ايضا من بعض الوجوه والى كبره وعليه قول المجوزين من مشرك ومختص اثنى عشر امرا الاول كون الوقف منقطعاً غير مؤبد كما
في التنبه وفي وقت على اختلاف بينهما فيما يجوز منه على ما سبق بيانه الثاني عكس الاول وهو ان يكون مؤبداً غير منقطع وهو قول السبكي حيث اجاز
بيع المؤبد خاصة اذا ازال امره الى الخراب لا خلاف الا ان يبيح بطل لا ينفع به الثالث الضرورة الداعية الى من الوقف على ما في المقتضى والانتصا
وتبرؤهم والتنبه وكثر القوائد وحاشي في الرابع ضرورة الوقف بحيث لا يبيح فتنه كما في المقتضى وتبرؤهم والانتصا انما خراب الوقف مع عدم
عامر له كانه عروق ولت ووقف كونه وظا الانتصا السادس تاديه بقاءه الى خرابه مطا في ظهري في كتاب البيع او لو وقع خلف بين اربابه كانه في المصنف
السابع خشي الخراب للوقف فامط كما في تبرؤهم المرام او لوجود الحاجة الشديدة المانعة عن عمارته كانه في طاطا ولا وقع او لو وقع خلف بين اربابه كما

فلم يوقفه وقت ذلك الثامن وقع الخلف الشديد بين ارباب الوقف طعنوا في صحة ذلك او بشرط الناقبة الى الفتا مط كافي من وغاية المراد كثر
القوائد وحاشيها للناسع الخراب مع الخلف بين ارباب كافي بين والعاشر الناقبة الى الخراب الخلف لارباب مع كون البيع عتوكا في بيع وعقد القوائد
الخوف من الخراب معللا بالخلف مع الاهود به كافي بين كره الثاني ثم صبر وروى بحيث لا يحد نفعا مع خشية خرابه كافي الغيبة وحكي في وغاية المراد
عن المقيد جواز بيع الوقف اذا كان البيع اعرد على الموقوف عليهم وانفع لهم وبعده عليه جملة المتأخرين ولكن لم يتحقق ذلك من كلامه وعبارة المنقولة
خالفه عنه بل قاضيه بخلافه حيث اشترط فيها الضرورة ومقتضاه عدم جواز البيع بمجرد كونه اعود والعلانية على ما قبل لم يقبل عنه في لفت كافي
الاباسين من كلامه المنقولة لجواز البيع في ثلثة مواضع احدها الضرورة نعم ذكر المقيده قبل كلامه المنقول جواز رجوع الرافض الى الوقف اذا احتل الموقوف
عليهم ما يمنع المبيع من موقوفته والتفريق الى الله بصلته لم يكن غير الشارط في الوقف غير اده عليهم وانفع لهم من تركه على حاله وفيه حكم في ذلك
عنه في مسئلة سابقة على هذه المسئلة وليس ذلك حديثا لبيع ولا تغيب الموقوف عليهم للوقف الشهادة في غاية المراد ضم هذه الامور الى
الاسباب التي يجوز المقيده معها بيع الوقف في ذلك كله الباع على وجه يردن يكون ذلك كلاما واحدا مسوقا لبيان جواز بيع الوقف الرجوع الى المنفعة قاض
بخلافه وكذا النظر في الامر الاول من هذه الامور وهو احداث الموقوف عليهم ما يمنع المبيع من موقوفته فانه لا يصلح ان يكون سببا لبيع الموقوف عليه
بل الرجوع الى الرافض وانما الثاني فهو ان يصلح لها الا ان ضمها الى الباع لا يصلح لها فربما على عدم ارادتها وجواز رجوع الرافض فيه بنقض الوقف لا ينفذ
من الموقوف عليه لا لفظا ولا معنى فينبغي ان يلاحظ ذلك اللهم الا ان يكون المراد جواز البيع ولو من الرافض بعد بنقض الوقف بطلاله وكيف كان فالذي
عليه من الاحكام المنقولة لجواز بيع الوقف في الجملة عدة روايات منها ما رواه المشايخ الثلاثة في كتبهم الاربع بطريق متعددة اكثرها صحيح على بن محبوب
قال كتب الى ابي جعفر الثاني ان فلانا ابتاع ضيعة فادفعها وجعل لك في الوقف الخمس سئل عن ذلك في بيع حصتك من الارض وتقوم بها على
بما اشترها او يدعها موقوفة فكذلك اعلم فلانا اني امر ان يبيع حصتي من الضيعة وابطال من ذلك اني وان ذلك راى ان الله اوفى ما على نفسه ان كان
ذلك اوفى له قال وكتب اليه ان رجلا ذكر ان بين من وقف عليهم هذه الضيعة اخلافا شديدا وانه ليس بايمن ان ينفذ ذلك بينهم بعده فان كان ثروان
بيعه هذا الوقف يدفعه الى كل اثنان منهم ما وقف له من ذلك امرته فكذلك يخطه واطل ان داي له ان كان قد علم الاختلاف ما بين اصحاب الوقف ان يبيع
الوقف فانه وباجاء في الاختلاف تلف الاغنى والاموال ومما رواه المشايخ ايضا في الحسن والصحيح عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن جعفر بن
قال سالت ابا عبد الله عن رجل وقف غلة له على قرابة من ابيه وقرابة من امه وادعى لرجل ولعقبه لرجل وبينه وبينه قرابة ثلثمائة درهم في كل سنة وتيم
الباقى على قرابة من ابيه وعلى قرابة من امه فقال جاز لك الاوصى له بذلك قلت ارباب ان يخرج من غلة تلك الارض الخا وبقها الاثمانه درهم فاشا
في وصيته ان يعطى تلك الاوصى له من غلة ثلثمائة درهم ويقيم الباقي على قرابة من ابيه ثم قلت نعم قال ليس لقرابته ان يأخذ من غلة ثلثمائة درهم في كل سنة
له ثلثمائة درهم ثم لم يبق بعد ذلك قلت ارباب ان مات تلك الاوصى له قال ان مات كانت الثلثمائة درهم لورثته بنو ابيه ما بقي احد منهم فان انقطع
ورثته ولم يبق منهم احد كانت الثلثمائة درهم لقرابة الميت يرد الى ما يخرج من الوقف ثم يقيم بينهم بنو ابيه ذلك ما بقوا وبقث الغلة قلت وللورثة ثلث
قرابة الميت ان يبيعوا الارض اذا احتاجوا ولم يكن لهم ما يخرج من الغلة قال نعم اذا رضوا كلهم وكان البيع خيرا لهم باعوا ومما رواه الطبرسي في الاحتجاج عن
الحسين بن صاحب الزمان انه كتب اليه في خبر ما نورد اذا كان الوقف على قوم باعيانهم واعطاهم فاجتمع اهل الوقف على بيعه وكان ذان اصيلهم
ان يبيعوه فهل يجوز ان يشترى من بعضهم ان لا يبيعوا كلهم على البيع ام لا يجوز قال لا يجوز الا ان يجمعوا كلهم على ذلك وعن الوقف التي لا يجوز بيعه فاجاز اذا كان
الوقف على امام المسلمين فلا يجوز بيعه واذا كان على قوم من المسلمين فليبيع كل قوم ما يقدرون على بيعه مجتمعين ومنفرقين انتم ومما رواه الشيخ في
باسنادها عن محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الفرج عن علي بن سعيد قال كتب اليه محمد بن احمد بن ابراهيم بن محمد بن ثلثين ومائتين يسئل عن رجل مات
وخلف له امرأة وبنين وبنات وخلف لهم غلاما او غلة عليهم عشر سنين ثم هو بعد عشر سنين فهل يجوز له ان يبيع هذا الغلام وهم مضطرون
اذا كان على اوصفه لك حيلة الله فذلك فكذلك يبيعوه الى مبيعات شرط الا ان يكونوا مضطرين الى ذلك فهو جائز لهم ومما رواه الشيخ باسنادا
عن محمد بن علي بن محبوب عن ابي طاهر بن حمزة قال كتب اليه وعن محمد بن عيسى السبيعي قال كتب احد بن حمزة الى ابي الحسن ع مدني وقف ثم مات صاحبه عليه
لا يبيع ما له فكذلك يبيع وقفه في الدين ورواه الصدوق باسناده الثاني هذه جملة اخبار الجواز وان قل من يفرضها جميعها ولكن الاول هو الوجه ومنه
اختلفت افهامهم واضطربت اقوالهم فجعل الصدوق ومن واقفه على المنقطع والبرور المؤيد على اصد والشيخ في كتابي الاجتباء على الاختص في البيع مع تأييد
البقاء الى الضرر والاختلاف وخراب الوقف واقفه جماعة في اصل الحمل وان خالفوه في بعض القنود واخرون على خلاف الناقبة الى ذلك وبعض
واكفى بعضهم بوقوع الخلف الشديد ولم يشترط الناقبة الى الفتا ولا الخوف منها والحوان الرواية مع انها مكابنة لا دلالة فيها على جواز بيع الوقف
مط حصة الميراث ما احدها المنقولة بيع حصة الامام فالأمر فيه ط لان القبض شرط في الوقف هو غير مقتضى في حصته بالقرض وحله على تركه
الرافض تلك على فبعضه من قبل سبعة لا دليل عليه كما لا دلالة في الحديث على القبول وامره ببيع حقه من الضيعة ليس نصا فيه لاحتمال قبوله على غير
حصة الوقف ومن الجاز على بنقرض امر تلك الحصة البطل كونهما من اجس الثابت له باصل الشرع كما احتمله العلانية المجلسي فيها حكم من حاشية على
بب فيكون تصرف الرافض فيها بالوقف فضولا باطلا لعدم الاجارة او لعدم جواز وقفا لئلا الشخص على نفسه ثم على تقدير تحقق الشرط فيفض
ذلك جواز بيع المنقطع دون المؤيد وحله على كونه وقفا على امام المسلمين مع تونه على خلاف الظ بقبض جواز بيع المؤيد من دون شرط ولا قال
به الا ان اختلاف ارباب المصطلح الباقية على ما هو مفروض في اخر الرواية هو المجرز لبيع هذه الحصة وامعان النظر في هذا الحديث باي ذلك

وحيثما كان البيع
فانما كان البيع

ولم يخلف سواها وعليه بن سنفري وان لم يكن ثمنها مقلدا ذلك بانه انما اشترى موت مولاها من نصيب لدها ولا نصيب لغيره استغنى الدين فلا يخفى
فخص به لا يخرج من نظر خص على القول بان الشركة تدل على الميراث وان كان المشتري الا انه غير فجهات القضاء فان الميراث بناء على ذلك انما فيها
بانها في الشغل ملكه ولدها وليس الدين يعلق بها بعد ان منع الشارع عن بيعها في جميع وجوه الدين وابوابه ولا ينافي ذلك ما عني بوجوه الميراث
ليس لها ولد مات ولدها مات عنها صاحبها ولم يبق لها اهل بل لا يخل احد من وجهاتها الا هي لا يخل احد من وجهاتها الا ينفق من الوثيرة فان كان لها ولد
وليس على الميت بن فهي للولد واذا ملكها فقد عرفت بذلك ولدها لها وان كانت بين شركاء فقد عرفت من نصيب لدها ولشغول بقية ثمنها وان
كان من موهوب يقضي بقية ثمن الولد بطلان وجود الدين لكنه منقطع فاصغر من مفاوذة الصحيح السابق فغيره ينزله على ارادة ما كان في ثمن رقبته من الدين
ومن ذلك يعلم النظر في جواز بيعها في كسبها اذا لم يخلف سواها ولم يكن بيع بعضها فيه والا فخصر عليه بلغيا ولو ثبت من الدين لك فخرج حوز
بغيرها فيه فخرجت عدم جواز بيعها ودعوى الاولوية منه مخرجة لاحتمال ائتمار على كونه خاصة كما هو واضح وهل يبيح جواز بيعها في
ثمنها لو فقت فاقوه على بيعها الجمع فان امكن ذلك ببعضها فخصر عليه او كيف فيه لو فقت الوفاء في الجمله وجبان هذا وقد اختلفوا في الاستثناء ما
اذ اجبت على غيره مولاها قال في حقه فندفع ثمنها في الجناية او رقبته ان رضى المولى عليه ولو كانت الجناية على مولاة لم يجر له ان يثبت له على الميراث
وقد ان التفاضل من وجهه ولا دليل على الرجوع بل لعل للثاني باعضا افضل النص القوي على الجواز فيما عرفت فيخرج القول في الجناية الموجه للمال
الغرام المولى من غير ثمنها كما في تسوية او ثمنها على سبيلها بل اختلاف الامرين في ثمنها فانه جعلها تنبع به بعد العنق يتم فيها عن الشغل ايضا انها
كالقن ان لم يبق لها السيد وعرض كتاب الاستبدال من طرانه يعلق الارش ببقيةها بلا خلاف ويخبر بين البيع والقضاء وكذا حكم فيها عن خلافه وعرف
ان الشغل غفل عافى الديات من عدم العنق ببقيةها وجميع البهائم لا يمنع من بيعها باحباله ولم يزل حاله يعلق الارش بدونها فضا كما يختلف محل الارش
فلهذا الضمان كما لو قيل عبده الجاني فله في الصحيح من منع عن ائتمار جانيها في حقوق الناس على سيدها وحق الله في بدنها وحق المقتضى في بدنها واختلفا في حمله
على ان الله القداء مخالف للظن لو جنت على حياضه والميراث من السيد فخلبه بناء على احبنا الفصل في الزامه صلى الله على امرئ من قيمتها والارش وان ضمن
للاول نص في طرانه لا ضام عليه بعد اذ كان قيمتها بل يشاركه من بعد فيما اخذ والتحقق في ذلك محل الخلاف المراد هنا بيان عدم بيعها في جانيها بل الميراث
الزلم المولى بها والاستثناء بغيره بعد العنق بل لو قيل انه للجنح عليه استرقاها امكن ان يئتمار لا يئتمار على قبه المالك الاول لها لانها تنقل
اليه على حيا كانت عند الاول لا يئتمار ان الميراث لا يبيعه مولاها ابوالولد اما اذا فرض انتقالها الى غيره لم يكن لعدم جواز بيعها وجه لعدم تسلط
الناس على مولاها مع عدم المانع بالنسبة اليه لا نقول يمكن دعوى ظهور الادلة خصوصا صحيح ابن زيد المتقدم في عدم بيع ام الولد مطعون في ذلك يعلم
انه لا وجه للاختلاف بالصورة المتصورة اذا كان ولدها غير وارث لكونه فان لا او كافرا مقلدا ذلك بانها لا تنفق بموت مولاها حيا اذ لا نصيب لغيرها
اذا المراد ان كان ان المولاها حيا البيع فيه بعد تسليم صورة صحته لذلك انه يمكن منع كون العدة فيها ذلك ضرورة كون المانع انها ذات ولد وان كان المراد
جواز بيع الوارث لها فبغيره ما عرفت من انتقالها اليهم على حيا كانت عند الاول اذ لا يئتمار يئتمار على اصله ويملك قد يئتمار ايضا من اصول المحقة ما اذا
غير مولاها عن ثمنها ولم يمكن بيع بعضها والا وجب لافضا فيما خالف الاصل على موضع الضرورة ضرورة ان ذلك لا يقضي بغيره بل المانع اذ
النفقة تجب على المسلمين كغاية او في بيت المال كالحراج عنها وكما للملك الموقوف كما هو واضح وما اذا مات فريسيها ولا وارث له سواها لتعلق و
نشره وهو تجب على اوليها من ابقائها لتعلق بعد فان مولاها اذ لا يخفى عليك انه مجرد اعتبا وليس بالاولى من القول بالزام مولاها بالعنق
ثم دفع ثمنها اليه بسبب فوات ما له عليه ما اذا كان علقه بعد الارثان او بعد التقليل بقدر ما لها سبقها على حق الاستبدال وقدره ان المعارض
من وجهه مع بناء العنق على التخليل والتمسك عن بيعها في غير ثمنها من جميع وجوه الدين وضربه مضاعفا الى دعوى المضارف تخصيصا لغيره في باب المعارض
من وجهه الى ظهور بعض النصوص الواردة في بخود ذلك فيما تقدم من المباحث السابقة الظاهرة في تقديم دليل التحريم على دليل التخليل كما اوجى اليه
في كلام الامراء في الدبر بقوله انه احل له ومنه اخرى فيقول لا تغفل وبذلك يظهر لك النظر ايضا في كثير من اصول المحقة كبيعها على من تعلق عليه فانه
في قوة العنق فيكون يجهل خبره بنفاد من مفهوم الموافقة حيث ان المانع من البيع لاجل العنق اذ قد عرفت انه ليس بشيء من النصوص المتأخلة بذلك العلة
المستنبطة غير محتمل الاستحسان وكذا الكلام في جواز بيعها بشرط العنق لما تقدم فان لم ينفك المشتري بالشرط فخرج البيع وجوبا فان لم ينفك المولى اختلف
انضاحه بنفسه وفتح الحكم ان انفق اذ لا يخفى عليك ما قبله ايضا بعد الاحاطة بما ذكرنا وعلله لذلك قال في حقه وما عدا الموضع الاول من هذه المواضع
غير منصوص بخصوص النظر فيه مجال وقد حكاه في سنن يفظ قبل وبعضها جعله احكاما لا من غير ترجيح لشيء منها فلكذا النظر ايضا فيما ريد على هذه الصور
كما لو سلم قبل مولاها الكافر واذا جنت على مولاها جناية تستغرق قيمتها واذا اقلتك خطأ واذا اخلت في رزقها البايع او المشتري ثم ينفك اليها
بغيره واذا خرج مولاها عن الدين وملكته احواله التي هي منها واذا اخلت بدار المحرم ثم استغرت واذا كانت ملكا كانت مشروطة ثم فسخ كتابته واذا شرط
اداء الصمان منها قبل الاستبدال واذا اسلم ابوها او جدتها وهي مخبونة او صغير ثم اسولدها الكافر بعد البلوغ قبل ان يخرج من ملكه بل يبيح
القطع بفتا الثانية والثالثة ضرورة عدم افضاء كل من الامر بن جواز البيع وخصوا الاجر بينهما الا ان لا يبيح محرمها من نصيب لدها نصا فنفى
ولا يثبت المولى في كل منهما على مال ولا استرقاقا كما هو واضح ولعل مبوهة الصور الزائدة على محل النص هو الترجيح الادلة بعد التفاضل من وجهه
وقد عرفت من ان ام الولد حكمها حكم غيرها من اموال السيد الا في تلك الصورة الخاصة ولا يخفى مع قياسية مع الفارق لان هذه قد ثبتت
بغيره بسبب الولد ومن الجائز ان الاستبدال قد صارتا من النص فيها بهذه الوجه التي ذكرها ومقدما عليه فتكون موروثة بعد موت السيد

فان كان الميراث من مولاها لم ينفك عنها الميراث من مولاها

وان كان عليه بن مستغنيا ويؤخذ ذلك من الامور التي ادعوا انها مفقودة على الاستبدال ولينها من جهة الورثة فتعنى عليه حصته ثم يبرى الحق فيستريح
او يعقبا الولد كما تضمنه بعض الاخبار اذا لم يخلف سواها وخرج الصبي شاهد على ذلك وكذا مفهوم صحيح زكاة ام الولد حد واحد لان ان لم
يكن لها ولد بناء على ارادة عدم مساواتها للارث في امثال تلك النسخات لان المراد بالحد في الجنازة على ان جلد من الصور المنزوية يمكنه حوى خوجها
عن حمل البنت المذمومة من جواربهم ونحوه من الاستبدال في جواربها المالك من ملكه الى ذلك انما هو في النسخ والاسرافان ونحوها خارج عن ذلك و
بذلك ونحوه ظهر لك ان المذمومة تكون مفقودة لا بد من جواربها الاما خرج بالدليل او جوارب الاما خرج والظاهر الاول ان لا يدخل فيه الاغتناء
بالصبي ونحوه فتجد انك تعرف وجه الكلام في الصور المنزوية التي منها اسلامها قبل مولدها فانه وان حكى عن الشبهة بيعها عليه لكن عند في وقت وقوع
من طائفة حال بينه وبينها عند مسلمة ومنع من طلبها واستخدمها وفي وقت ان نزل في وقت استعانتها فتعنى بآداء الغنيمه تغاديا من الضل بربها
وقد تقدم مناقب مسئلة اسلام عبد الكافر ببيعهم بها او اسلمت لكن الانشاء عدم خلوه من النظر ولعل فكما من الزكوة او من بيت المال او بالبيع
في فتنها او يؤخذ لك ما تكون بجزء مع وصول عوضها الى الكفاية بما ينال الحق كلها لا يخرج من قوة والله العالم هذا ولعل ان تمام الكلام في جلق
مسائل المتام لا يكون الا بالنظر فيما ذكرناه في بحث الاستبدال وفي الجنايات فلا حظ وامل والله الهادي وكذا لا يجوز بيع الرهن من ملكه الا مع الاذن
من الرهن او فلت الرهن قبل رد الرهن بناء على الاكتفاء به لعدم كونه طلقا له باختياره لعل حتى الاربعان فيه لما منع عن نفوذ ذلك بل اختلفوا في جده
بل الاجماع يقتضيه عليه مضافا الى النص وقد اشبعنا الكلام فيه وفي تصرف الرهن في باب الرهن على وجه لا يرد عليه فلا حظ وامل ولا يمنع جبا
العبد عن بيعه ولا من عنده عدا كانت الجنازة او خطا للاصل والاطلاق الادلة وحوى بالبعد عدم حرج وجه بذلك عن الملك ولكن مع ذلك على ريد فيه
بثما ما عرفت ومن يعلق الحق بعبه فلا يكون ملكا طلقا بل عن الشبهة بغير بيع الجاني عدا الله يكون المصير في البيع عليه بين القتل والاسترقاق
الا ان ذلك كله كما ترى ضرورة انه يعلق الحق من اقتضاء عدم جواز البيع خصوصا فيما كان المصير في القتل بين الفداء باقل الامرين من الارش والغنيمه
وبين الدفع للمصير عليه فانه يمكن ان يكون بعبه له الرأيه بالبقاء بل لو لم يفل بكونه الرأيه بذلك لم يمنع بعلق الحق من ابيع اقتضاء انه ان لم ينفذ
بشروط على فتح البيع واخذ العبد فلا مضافا في البيع بعبه وكذا في الجنازة عدا ان لم يعلم المشتري بذلك فغير ما لم ينفذ المولى في تفصيل ذلك
ان الجنازة ان كانت خطأ استوعبت الغنيمه وارش الجنازة لان الجاني لا يجني على اكثر من نفسه وبين دونه للمصير عليه ليستقر بفق جبايته فان باعته الجنازة
صدقه وقلنا بان ذلك اختيارا منه للفداء كما هو احد القولين صحيح وان لم يملك المولى بالفداء فلو فرض مشاعا وكان معسرا كان للمصير عليه او لم يملك الجاني العبد
فيبطل البيع في هذه اوف بعبه والمشتري الجاني معسرا لا يملك الجاني العبد المولى بل وان فداه في وجه ولو كانت الجنازة عدا كان الجاني لو كانت
الجنازة موجبه له والاسترقاق للمصير عليه او لم يملكه فلو باعته الجاني هذه صح ايضا على الاقوي فان فداه المولى او المشتري لم يملك البيع والامان قتل او اسرق
بطل وبيع بالثمن ولو اسرق بعضه فالباقي صحيح وبيع بعبه ما فات من مقابل الثمن والمشتري جبا البعض مع الجمل والا فلا بد له الجنازة مع وامل
فليقتصر اذا علم بعد العقد قبل فداء المولى له برضي المصير عليه لكونه كالعيب لتمام الكلام في هذه الاحكام وادلتها في موضع غنيمه مع عدم الفداء وفي الجنازة
عدا الجمل الثمن الثالث من شروط ان يكون المبيع مقدورا على تسليمه اجماعا في محكم كره وكثر الفوائد وحاشي ترق فلا يصح بيع ما يتعد تسليمه
كالطير في الهواء والسمك في الماء كما عرفت الاجماع عليه ما ذكره في الاول منها وفي الثاني شبهه الى اكثر العلماء كالامامية والفقهاء الاربعة من الجمهور
وغيرهم ثم قال ولا يعلم لهم مخالفا وغل الغنيمه واعتبرا ان يكون اى الموقوف عليه مقدورا على تسليمه مطلقا لا يمكن فيه ذلك كالسمك في الماء والطير
في الهواء فان ما هذه حاله لا يجوز بيعه بخلاف ما قد يظهر من هذه العبارة بل وجبها عندنا لتمام ان المراد من هذا الشرط عدم جواز بيع ما يجزى
عن تسليمه كالامثلة السابقة وقد يطلق اشتراط الفداء على ارادة كونا العجز ما نحن بآذ كره في كونا الفداء شرط في النكاح لفت يظهر الثمرة في
المشكوك فيه فانه بناء على شرطية الفداء يمنع بعبه بخلافه بناء على ما نسبته العجز وما رتد الى في لسانهم فذكروا الاجماع كما عرفت على
اشراط الفداء مع انهم قد حكموا بخلافه في امور منها بيع الضال فانه قد قبل فيه وجوه الاول صحة بيعه مع الضميمة لا مطعير عري بالتسليم
وان لم يجد بمصر عا على الثمنين كما عرفت ببعض الاساطين الثاني صحته مطعير عدا بالتسليم فلو نفذ ونحوه المشتري هو اختيار المعتمد ولم يأتك
منه بعبه من رد بين الحاقه بالابن فيقتصر الى الضميمة ووقوعه عري مطعير عدا الجناح اليها فالذي كره وعدا لاربع بطلان بيعه من غير ثمن مع الرد فيه
متصفا وفي المصيطر والاختصاص على مقتضى الصحة ونفذ التسليم وهو للعدالة في تبه الحامل لطلان مطعير عدا طائفة ذلك وحاشي ترق منها
بيع الضالة وفيها احتمالات اولها الصحة بشرط الضميمة الحاقها بالابن لانها في معناه بل هي ولي عنه بها فان الابن منسحب على صاحبه بخلاف
الضالة وان كان فيه منع لان الابن لتمدن يظهر امره ولا كك الضالة ثانيا الصحة عدا بالتسليم كالمضال قال في الجمع ثالثا البطلان
لعد التسليم وهو خيرة س ومنها ما في معنى الابن من الجوان المنسحب كالجمل الشارد والقرن الغائر ونحوها وقية ايضا وجوه البطلان كما هو خبر
الشهيد بن والصحة مع الضميمة كالابن وفي تبه بطلان منسحب مع الرد فيه متصفا والصحة مطعير عدا هو مقتضى اطلاق الجمع صحة بيع الضالة والرد
من ذلك كله بيان ان المراد بالاجماع المنزوية على اشراط الفداء ما عرفت من عدم جواز بيع ما تحقق العجز عن تسليمه كبيع طير صيد ثم فروضه
في الهواء او سمك صيد ثم مضى في الماء ورجع على حالها السابق قبل ان يصطفا لان المراد اشراط الفداء فعلا على تسليمه كبيع بعبه عدم
جواز مطلقا ما لا يعلم له من الضال والضالة ونحوها ولا يمكن ما عرفت من خلافه في الامور المنزوية وجب ضرورة عدم تحقق الفداء
فلا في شيء منها ومن هنا كان المصير فيها جميعها الصحة لاطلاق الادلة ثم لو بان بعد ذلك المنفذ ونحوه المشتري كما سمعته من المعتمد

فانما اشترط في بيعه

والعالم كما ان وجبة الفداء في الدنيا قد عجز عن تسليمه على وجه يكون كالمثلثين السعد وغيره مما مر في هذا ولكن قد استدل على اشتراط القدرة مضافا الى الاجماع
التي قد عرفت حاله بحدوثها من بيع الغرض المشتمل على العيب المتعلق بالقبول بل قبل ان يجمع عليه المؤلفات الخالف القائل بحجبه الجز الواحد وغيره كالسند
المرتفع وايضا من مراد وليس بل قد يبرهن من اخبار السنن الروية من طرق الاحتياط والعزيمة الخطر قاله في الصالح والمصالح والاساس والمنع من الجمل بن
هو على غرضه على خطر من قولهم قد يتقصد اذ لا طاهر بها ومنه الدعاء ونحوها ما يفتت عنه لغرضه في مخاطرة وعقوله والمخاطرة في غير المقتدر وظاهره فيكون
وهو الاصح والاذهر ان بيع الغرض ما كان على غير عهدة ولا ثقة وهو راجع الى الاول وكذا ما في القاموس وغيره بنفسه تغير ما عرضه بالملك واللازم الغرض
وقيل هو ما كان له ظاهره بغير المشتري باطن مجهول قاله ابن الاثير في نهائيه وحكاية المروفي في الغريبين عن ابن عربي والظاهر ان المراد بالمجهول ما يبيع مجهول الاصل فيجب
للحصول موافق ما تقدم في الصالح والمصالح والمجل والغرض يجمع الجبرين من حيث بيع الغرض يبيع السمك في الماء والطبخ في الهواء وهو نص في المتن في كونه انه قد فسر به
وهو مجهول على التمثيل بفتح ابن سعيد الغرض ما انطوى امره وهو غير جامع وروى ابن المكارم الفقيه عن امير المؤمنين ع ان الغرض على ما لا يؤمن معه
الغرض وهذا ناطق بجميع ما قاله ويحرم بيع الغرض بقتضى ضارته لوجه النهي فيه الى ما كان المعاملة بناء على ان الاضافة فيه من المصدا الى المفعول والملازمة
في المراد الغرض لاصل من احد العوضين وقيل بل الفداء مثله لفقد دليل الصحة فان قوله لعل الله التبيح لا يدل على صحة البيع الحرام واما النهي فلا دلالة
فيه لانه في المعاملة لا يقتضي الفداء ومنه مع حصول التفتيش في الابنة وثبوت الاقتضاء في النهي مط بحسب الشرع وتخفيفه في الاصول ولا اثر للخلاف هنا
للاجماع على فساد النهي عن هذا المعنى هو كافي في المطلوب فلما المناق في الغرض انتهى من الخطر من حيث الجهل بصفات المبيع ومقداره لا مطلق
الخطر الشامل لسلته وعدم ضروره حصوله في كل مبيع فاشتب خصوصاً ان كان في بحر ونحوه بل هو واضح في بيع الثمار والزروع ونحوها مضافا الى ما في المتن
روى عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله ع ان رسول الله ع نهى عن بيع الغرض وهو كل بيع يعقد على شيء مجهول عند المتبايعين واحدهما والاحصان من الواضح
عدم المخاطرة في بيع مجهول الحال بالنسبة الى السلم وعدم حصوله بعد جبره بالتحال لوقوعه كما لا يخفى وبذلك سقط الاستدلال بالحدوث المذكور في
القدرة بالمعنى المذكور كما انه سقط الاستدلال على ذلك بجميع سلطات بن صالح عن ابي عبد الله ع نهى رسول الله ع من سلفه بيع وعن جبرين في بيع
وعن بيع ما ليس عندك وعن بيع ما لم يضمن فانه قد وجب الاستدلال به بان ليس المنع عن بيع ما ليس عند البائع الا لاشتراط القدرة لا لعدم حصول المبيع للاجماع
على صحة بيع الغائب لا لوجوده بالتعلق لا متقاضيه بالسلف بل ولا لاشتراط ملكية البائع كي يكون بيع الفضل باطلا لان النهي عنه بيع ما ليس عند
دون ما ليس له وقد يكون التبع عنه وليس له وقد يكون له وليس عند مع ان اشتراط الملكية باطل لصحة بيع الوكيل والولي والمجمل على ما يشمله ما والمالك
دون الفضل بنفسه بعد على ان القدرة في ذلك لا يمنع من مادة غيره بعموم اللفظ فان قوله ما ليس عند يشمل المملوك والمعتق وتسلمه وان دخل فيه
ملك الغير ايضا على القول بطلان بيع الفضل لعدم شافي الارادتين فيمنع التسليم به في المطلوب ان لم يخص النهي به ولكن قد بان المراد بالاشارة
الى ما هو مستعمل الان وفي السابق من بيع الشيء المخصوص مظهر له انه ما له وعنده ثم يحضر بعد ذلك الى صاحبه وبشره منه بانفسه ما باعه ثم يدفعه
الى باعده اياه او لا وعلى انه قد ورد من طريق الاحتياط ما ينافي ذلك كصحيح عبد الرحمن بن الحجاج او حسنه قلت لا يبعد الله الرجل يبيع بطلب المناع فاذا له
وعلى الرجل ثم اشتره فابعه منه فقال ليس بشا احدثا وانت اتركه قلت بل قال لا بأس به فقلت ان من عندنا بفسده قال ولم قال باع ما ليس عندنا
فما يقول في السلف باع صاحبه ما ليس عندنا فقلت بل قال فاما صلح الرجل انهم يمترونه سلما ان كان يقول لا بأس بكل مناع كنت تحب في الوقت
بعنه فيه وفي صحيح اخر انهم سلكوا ابا عبد الله ع عن الرجل يشترى الطعام من الرجل ليس عندنا فبشرى منه قال لا بأس به باس قلت انه يفسده عنده
قال واي شيء يقولون قال سلم قلت لا يرون به باسا يقولون هذا الى اجل فاذا كان الى غير اجل وليس عند صاحبه فلا يصلح فقال اذا لم يكن اجل كان اجود
ثم قال لا بأس ان يشترى الطعام وليس عند صاحبه اجل واحدا لا يخلو لا يبيع له اجلا الا ان يكون بيعا لا يوجد مثل البطيخ والنبث شبهه في غير زمانه
فلا ينبغي شراء ذلك حاله بفسد من الاخر وجعله لقوله ما ليس عندنا وهو بيع التمتع لا في غيره وقته وعلى كل حال تجله على منعه التسليم وما يشمله كما
نرى اشتغاف شيء من النصوص به على انه يمكن ان يكون ما قلنا بقتا بعبه وهو بيع ما تحقق فيه ذلك كالطبخ في الهواء والسمك في الماء ونحوها لا انه يترك
على اشتراط القدرة على التسليم بحيث لا يصح بيع مجهول الحال في الاستثناء ذلك الى خصوص ما دل على منع بيع الابن باعنا انه لا مانع منه الا عدم القدرة
على تسليمه بدفعه ان نصوصه كما اشتملت على ذلك اشتملت ايضا على جواز بيعه مضمنا الى غيره ولو كانت القدرة على التسليم شرطا لوجوب تسليمه في جميع اجزاء
المبيع والالكان القدرة على التسليم شرطا لجملة ولو في جزء المبيع والالكان القدرة على التسليم شرطا لجملة ولو في جزء المبيع كما حكى عن طحا جافيه من
الاصحاب لذا اجروا باصميمة الى كل ما تعدد تسليمه صحة البيع من غير فرق بين الابن وغيره الا ان ذلك خلافا لاثبات السابقة ومعاقد الاجاعات
فيخرج عدم ارادة ظاهرها وليس ذلك باولى مما ذكرنا وربما استدلل على اشتراطها بوجوب تسليم كل من المتبايعين ما اشترطه عليه بالبيع الى صاحبها فيجب
بكون مقدورا لاستحالة التكليف بالمنع وان الغرض من المبيع انتفاع كل منهما بما يصير اليه من العوض ولا يثم الا بالتسليم فيكون القدرة عليه شرطا
وان بدل الثمن على غير المقدور وسفره وتضييع المال فيكون ممنوعا منه وبوجه على الاول انه ان ارد اثبات اشتراط القدرة على التسليم مخيرا فذلك باطل
لان شرطه بالبيع وان ارد اثبات اشتراطها بوجوب الاقدام على ما يتمكن معه من فعل الواجب ارجح معنا الوجوب على الاطلاق فان التكليف مشروط
بالقدرة والعجز السابق على البيع كالمخرج فكما لا يجب التسليم في الثاني فكذلك في الاول لا يثبت الوجوب عدم التسليم وقد ثبت بالقياس الى العجز
بخلاف السابق لان القدرة على التسليم اذا كانت شرطا كان الوجوب بالقياس اليها مطلقا مفرضا عن خصوصية هذا المقدور لان هذا الاصل
مما مضى مثله في جانب البيع فان الاصل عدم اشتراطه بالقدرة على التسليم فيجب تسليمه بوجوب التسليم بوجوب القدرة السابقة كالاخذة وعلى الثاني

منع كون الفرض من البيع لانقطاع مطبل بعد تسليمه والاشفاق بالبيع كالاقتناع بالعدالة بعد وعمل الثالث المنع من لزوم السعة والاضيق
على الاطلاق فان بدل العطل من الما في مقابلته الخطر الموقوف على ما يقدم عليه العطل ولا بعد مثله سها ولا تضيقها واذا قلنا به دم الاجزاء بالضميمة
في بيع غير المتكدر كما هو المشهور كان نوبه المنع عليه بين واظهر كل ذلك مع ان هذا وشبهه انما يقتضي المنع من بيع ما يخطو العجز عن تسليمه على وجه تعدد الهات
عليه من غير ما عرفنا ونحن نقول به انما الكلام في اعتبار القدرة على التسليم وهو غير هذا ومن ذلك كله يظهر لك الحال فيما ذكره القائل باعتبارها اي القدرة
شرطا في البيع الشرط في البيع القدرة معلومة للمسا بين حال القدرة والواضحة لان القدرة لا يتبدل بمصداق الواضحة وانما يرتفع بالعلم ولو
باع ما لا يعلم حصوله فيه بطل البيع وان قل عليه بعد ولو باع ما يعتقد تمكنه منه مع وان يحد العجز والمعجز العلم الوثوق بالتمكن فلا يشترط
اليقين ولا يكفي فيه مطلق الظن ضرورة ان هذا ثمره الخلاف فانه بناء على كون العجز انما لا يكون القدرة شرطا صح بيع ما زعمه غير معتد به ثم بان العدة
كما لا يحد في الصفة زعم القدرة ثم بان الخلاف وهو غير يحد بالعجز وكذا يظهر لك الحال فيما ذكره ايضا من ان القدرة المعبر عنها هي قدرة العاقل اذ
كان ما لا يكون لها او كماله في البيع ولو اذ كان وكلا على خصص العقد واجر الصيغة فالشرط قدرة الموكل لانه المطالب بالتسليم دون
الموكل وتظهر الفائدة فيما اذا قلنا أحدهما على التسليم دون الآخر فانه ان كان الموكل مع البيع والابطال ولو كان احد المتعاقدين وكلا على البيع وما
يبيعه من اللزوم وعلم الآخر بذلك ونصى بتسليم الموكل كفي في صحة البيع قدرة احد المتعاقدين ان رضى الموكل بوجهه عليه فلو عجز معا بطل البيع وما انفق
فهذا الشرط غير متحقق منه ومن يترجم بطلانه في ذلك لان اجازة المالك غير معلومة المحصول اذ قد لا يحصل القدرة على التسليم مطر وقد يحصل لكن
بالقبول في نفس القدرة ولو لم يترجم فلا يحصل من العاقل وقدرة المالك انما تؤثر في العقد عليها وحصل الزيادة بها حال البيع للمعرف ان بيع الماد
لا يكفي فيه قدرة الاذن مطبل مع الشرط المذكور وهو غير متحقق في الغرض والبناء على القدرة الواضحة باطل اذ العدة المشروطة وهي القدرة المعبر
دون الواضحة كما سبق بيانه والقدرة الواضحة انما تنفق حال الاجازة لا قبلها ضرورة ان الاجازة الاضحة لا تؤثر القدرة السابقة والمعبر من القدرة
على ما سطره ما كان حال البيع او فريضا عنه في البيع حال وعند حلول الاجل وما يفر منه في الموكل ولا ريب ان ذلك غير حاصل في بيع الغرض والبناء
بالاجازة غير ملخوذ في العقد ولو اشترط لبيع لجماله الاجل والحاصل ان القدرة قبل الاجازة لا توجد وبعد ان وجدت فلا تنفع الا ان يترجم
بحصول الوثوق للغرض بامضاء المالك وانه لا يخرج عن ما يترجم في ذلك القدرة على التسليم حال العقد لان هذا النص يخرج الغرض عن كون نصيبا
لمصاحبه الاذن للبيع فانه حصوله بالغرض شاهد حال وهما من انواع الاذن ومع الاذن لا يكون نصيبا ولا يترجم عنه على الاجازة ولو سلمنا بقا
على الصفة فعلوم ان القائلين بصحة بيع الغرض لا يقتضون الحكم على هذا الغرض كما يعلم من الرجوع الى كلامهم ونظر بعائهم التي فرعوها على هذا الاصل
بل فيه نظر من جوه من احكامهم بطلان الغرض فترجم على هذا الشرط مع انه لا يربط كفاية قدرة المجهز على ذلك وفي كفاية احوال الاجازة كما لا يخفى
بل لا يخفى ان من عجز عن ذلك انفسه فكيف لا يكون من عجزه المتن اختصاص هذا الشرط في المبيع وان افترض عليه فيها كغيره من كتب صخر الجاعة لكن المراد
التفصيل على البيع بعينه حكم القرض بالمقاييس ومن هنا اطلق الاكثر حيث يتناول العوضين معا بل قد سمعت ما عن القسمة من جعل العنوان للغرض عليه
بل عن كثر القوائد وغير النصيب بالقرض والمثل وجهه واضح بعد الاشتراك في الغرض كما هو ظاهر في المصداق الا ان على هذا الشرط حيث قال فلا يصح بيع
الابن منفردا بل اختلاف محقق معتد به اجماع شبهة عليه وهو الوجه مضى الى الصحيح سئلنا يا الحسن موسى فقلنا يصلح ان اشترى من ثمن
القوم الجارية لابنه واعطاهم الثمن واطلبها انا فقال لا يصلح شرائها الا ان اشترى منهم مما ثوبا او مائة اقول لم اشترى منهم جارية بل انك
وهذا المتاع بكذا وكذا اذ اذ كان له جارية من الموثق عن ابي عبد الله في الرجل يشترى العبد وهو ابن من اهله قال لا يصلح الا ان يشترى معه شيئا اخر
ويقول اشترى منك هذا الثوب وعبدك بكذا وكذا فان لم يقد على العبد كان الذي يقدره فيما اشترى منه والظان المراد من الصالح المنفرد بها هنا
العقد ولو لم يفرم الاصل انهم ظاهرا عدمه ١٠٠٠ بوجه منقوض من ابي عبد الله حصوله له اما ان كان يده فبقي على اطلاق الادلة وفاقا للحكي عن ظاهره في بتر هذه
والتمشية من صريح غيرها الحكمي عنهم عدم جواز بيعه لاحل من هو في يده وان كان قبيحا لا في جواز بيعه اياه على من يملكه على تحصيله وان لم يكن في يده
وفاقا لصريح جماعة بل من يصلح لاجماع عليه لاطلاق الادلة السالفة عن المعارض فان الغاية المقصودة من التسليم حصول المبيع بيد المشتري هو ممكن بالقرض
غاية الامر استناده اليه وهذا ان لم يكن اولى من تمكن البائع فلا يسله لا يقتصر عنه والعرف في مثله منقوض كذا السعة والاجماع على منعه من والمنقوض
معارض بما هو أقوى منه واطلاق النص منزل على الغالب من هذه الوصل او المشكوك فيه او مقيد به فان الحكم مطلقا وليس بشد استحسانا سنا ط
بصدق اسم الابن ويقع فالشرط تمكن المشتري من المبيع بنفسه وبواسطة البائع او قدرة البائع على التسليم ولو بواسطة المشتري كالاجنبي منتهى الى ما
عرفت من ان المراد بالشرط القدرة علم جواز بيع الما بين من تحصيله عادة كالطير في الهواء والسمك في الماء ولو فرض كون الابن مك في بعض احوال
لم يخرجه فيها منفردا ولا مضما كما في كل ما يوس منه بخلاف غير الما بين منه نعم مقتضى جواز بيع الابن منفردا اذ لم يكن مك الا ان النص والقوى قد انفقا
على عدمه ولم يكن في هذا المشكوك به يمكن منه ويمكن ان ينزل المنع فيها على ارادة الشراء للان لا يسل المشتري بعد ذلك فتحة اخبارا ولا ريب في احكامها
الى الضميمة فانه بذلك يكون مك اذا اقدم كل من البائع والمشتري على ذلك فانه لو فرض شدة تحصيل الابن يكون الثمن في مقابل الضميمة ولا يكون من
بلا يبيع كمن يبيع عليه لنفسا باعتبار عدم تحقق المعاوضة فيه عرفا وكذا الضميمة في بيع الثمار ورجح فيكون ذلك من الامام نعليما للسائل وارشاد الله
الطريق التي يحصل بذلك لانه لا فائدة حكم جديد بل هو نحو ما صدقتم في تسليم الثمن من ارباضهم فيلحق بنحوه ورجح مقتضى ذلك جواز بيعه
منفردا اذا كان في ذلك على ضمان البائع بمعنى كونه مرعيا محصورا والا كان من مال البائع ويرجع المشتري على غرضه ولعله الى هذا نظر ابن الجوزي فانه قال

لا يبيع من يبيع

في المحكي عنه ولا يشترى في الابن وحده الا اذا كان بحيث يفقد عليه الشئ او يضمنه المبيع ومن قرأه حكى ذلك عن ابن الجبجد فقال فيه عنه انه يجوز بيعه
ويضمنه المبيع لكن قال بعض الاساطين من اهل ابن الجبجد بالاشياء الزهري كون المبيع قادرا عليه اذ كون الابن بحيث يضمنه المبيع بشلو قد نه عليه لان
ما ينفذ في شلوه يمنع ضمانه وليس المراد به الشئ الضمان في البيع ولا الحكم على المبيع بالضم كما هو ظاهر ولا يلزم ان يكون مذهب ابن الجبجد جواز بيع الابن
منفردا وان لم يكن مقدورا وهذا خلاف الاجماع ثم حكى عن كثر ان المشهور بين علماءنا انه لا يصح بيع الابن وان عرف مكانه وقال بعض علماءنا بالجواز وقا
هذا محمول على الجواز حيث يتحقق الشرط ويدل عليه نص صريح بالاجماع على اشتراط القدرة على التسليم في صحة البيع قبل كونه لخلاف والظاهر ان هذا البعض
الذي نسب اليه القول بالجواز هو ابن الجبجد فنجيب لنزول ما حكاه عنه على ما عرف من المحكي عنه سابقا للشافعي المتفلسن ولا يخفى عليك ما فيه وعلى كل حال فالظاهر
ان الابن من حيث كونه باقا لا يمنع البيع للمعرف من جواز اذ كان قد بدأ الشئ او قادرا عليه او كان المبيع قادرا عليه فان الظاهر الصحة وان شئت الابن
لاطلاق الادلة المسالمة عن مخالفة ما عدا اطلاق المنع من بيع الابن المحمول على غيره ذلك قال في محكي نهاية الاحكام ولوعرف مكان الابن وعلم انه يصل اليه
اذا دام الوصول اليه فليس لحكم الابن وفي ذلك وانما يمنع بيع الابن مع تعدد شلوه فلو امكن بيعه وان بقي الباقي غير ذلك من عوارضهم بل قيل في منشا
تة الطبائخا ظاهرهم انه لا خلاف في ذلك وهو كذا لا نقاشا اصحابنا على ان القدرة على التسليم شرط في صحة البيع وان المنع عن بيع الابن لعدم التسليم كما
ينبه عليه استدلالهم على المنع ونفي بيع المنع عليه جملة من نواحي هذا الشرط ومعلوم ان مجرد الابن لا يقتضي تعدد التسليم فان منه ما ينفذ في شلوه
ومنه ما لا ينفذ والمانع يجوز انشا في لوجود الشرط والجبر منع الاول لفقد فادفع النزاع وعاد لخلاف الى الوفاق وليرى في الاطلاق المنع الموم
لا رادع المنع على الاطلاق والخطبة هي من بعد وضوح المراد قلنا قد بان ان شرط النص في الفوق المنع من بيع الابن المحمول لا حصول المخذ
شلوه ومن ذلك يتجه انه لا وجه لتعليل المنع من بيعه بتعدد شلوه بل ولا تفرقة على اشتراط القدرة على التسليم بناء على ما سمعنا من ان المراد
من ذلك والاولي هذا الضميمة في حق هذا المانع كما هو النص في المخرج الاستثناء المنع منفردا ونصنا الى النص في الاجماع مع انك قد سمعت سابقا و
نسمع لاحقا احتمال المراد منها وليس القول بان الاصل في صحة عدم جواز بيع الابن منفردا ومنضمنا لعدم القدرة على التسليم باولى من القول بالمعكول الذي
قد سمعنا بل قد شهد له ما سمعنا سابقا من نفي بيعه من بيع ما هو كالابن من الضال ونحوه من دون ضم كالتقدم الكلام فيه وكيف كان فهذا في بيع
الابن منفردا واما انه يصح منضمنا الى ما يصح بغيره فلا خلاف فيه نصا وقوى بل في محكي الانتصاوت والضميمة وكشف الزمور وقبح الاجماع عليه بل في
كثير منهم كالمفتي الفاضل ابن رشد وغيرهم الصريح بان الشئ في حق المظهر خط الشئ عليه وانه لو لم يظهر به لم يكن له الرجوع على المبيع وكان
الشئ مقابلا للضميمة نحو ما سمعنا في موثي سماعه بل في النص صريح ايضا باعتبار كون المستفاد منه عدم توقف مضمون البيع على الظفر بالابن ولو بالنظر الى ترك
البيان في الالبيان الرجوع الى الجواز على الاطلاق وليس المراد به مجرد استثناء الظفر بركة المظالم وقرينة السؤال بل من ذلك يعلم عدم ارادة التقييد
في كلامه من انظر على اطلاق جواز بيعه مع الضميمة فانه ظاهري في لزوم العقد مطر ولو كان المراد لزوم بعد الظفر به لنبهوا على ذلك كما هو شأنهم في مثل هذه
مع وقوع النص في خلافه في النص لا يخرج فلا تكتفي المسئلة خلافا في النسبة الى ذلك ومن هنا قال في محكي قبح ان رواه سماعه مؤيدة بعمل الحكماء
حتى انه اجمع منهم كل ذلك منشا الى ان لزوم العقد المحكوم به في حق الابن باق في ان يفاء العقد من تركه لا الى ان يغير معلونه في قوة بطلانه نعم ما يحكي عن الراجح
منهم من توقف انتقال الابن الى المشتري على الشئ في محكي الظفر الى الابن مادام ابنا لم يمس في الضميمة ولا يجره مبيع اما انه ليس مبيعا بافراة فقط واما
انه ليس جزء مبيع فلا يفسد الشئ في ان قال في لزوم جوده يمكن منه المشتري فانه يصح من المبيع ويكون له شرط من الشئ لزوال العلة التي هي الضميمة
عن فوضه ضرورة مخالفة للاصل وظاهره في التفرقة قدرة التسليم ليست شرطا في الابن المضمنا جاعلا لخصاصها بالابن مع القدرة لا بشئ الموزع عليه
فعله في الاخرى لا يخرج من ملك المشتري وانما يخصص الضميمة بالابن لانه قد صارت ملكا له بالعقد فلا يخرج منه من سبب فيكون المراد
بالضميمة اطلاقا على تقدير الجبر عدم الرجوع بمحضه الابن من الشئ وخروج من ضمان المبيع لا عدم مقابله بشئ من في الواقع كاعتقائي المحققين والشك
النص في برفق ارجح شقة قبل الجبر بعده وبيعه كالتصميم وغير ذلك مما يثبت على الملك ثم انه ينبغي ان تكون الضميمة من مال الابن
وما يقع عليها البيع بغيره هذا في ذلك من غير ما ذكرنا في قوله النول بان الابن احوال الثلاثة احدها ان يكون ما يوشا منه نحو الطير في الهواء
والثعلب في الماء ونحو ذلك بغيره ولو كان الضميمة فانها ان يكون مقدورا عليه للمبيع او المشتري هذا يصح بغيره من غير حاجة الى الضميمة ثانيا
ان يكون من جنس الشئ وهذا يحتاج الى الضميمة ان اراد بيعه على وجه اللزوم وانه لا رجوع للمشتري على المبيع حتى لو ينفذ اما لو اراد بيعه
لا على الوجه المذكور بل بغيره من جنس الشئ بغيره على وجهه بل لا ضميمة وان كان لا يوافق اطلاق من عرف من الاحتجاج بغيره مع الضميمة وعدم مع عدمها
بل قد بان ان الاصل يقتضي جواز في الاول من الشئ من دون ضميمة اذ شرط المبيع على المشتري سقوط الخيار الذي يحصل بتعدد التسليم ولو
سلم مخالفة ذلك في خصوص الابن باعتبار ظهور النص والفوق في اختصاصه بغيره على الوجه المذكور في الضميمة امكن منها في غيره من الضال
والجبر ونحوها لعدم ما يدل على الحاق ومنه ينفذ عدم سقوط الخيار معها في غيره لو تعدد شلوه ايضا فيكون الحكم الخاص بالابن عدم
الخيار لو تعدد شلوه مع الضميمة والاختصاص بغيره على وجه اللزوم في الضميمة ويجعل في مانع الثاني فيه ايضا بدعي حصول اللزوم فيه باشتراط
الاستحالة حال عدم الضميمة فيخصص بالحكم الاول فقط ويمكن الحاق غيره بذلك ايضا باعتبار ظهور التعليل في النص عدم اختصاص الابن
بذلك فلا يخصص في حكم اصله بل لعله الظاهر لكنه لصلصام الامارات وقبح الاشكال والردود والخلاف في كلمات الاحتجاج بالنسبة لذلك قال
في مصابيح الطبائخا في قال ابن جرير انه لا يصح بيع ما فيه غرر الا اذا ضم معه شئ مما لم يكن فيه غرر وظاهره ان الضميمة معه مصلحة لبيع ما
يشمل

في محكي

على ان يرد مط بل قبل ان يفتنه كلام السبعين حيث ذكر في الانصاف والفتنة ان بيع الابن ضمنيا ليس ببيع القدر لان ما يضمن اليه ما لا يرد فيه يخرج عن القدر
وفي القدر على تسليم المبيع شرط صحته فلو باع العبد الابن منفردا لم يصح سواء علم مكانه او لا الى ان قال وكذا الحمل الشارد والفرس الغابر وشبههما
كالابن في بطلان البيع ولو ضم الى هذه غيرهما صح بيعه وفي محكي بطلان الحمل الشارد والفرس الغابر وشبههما كالا بن في بطلان البيع وهل يصح بيع
كالابن اشكال فان قلنا بطلان بيعه في بطلان الحمل كونه في الثمن في مقابلة الضمنية والنسب في كونه الضال يمكن جملة على الابن لثبوت المنفعة وهو عند
التسليم والعدم لوجود المنفعة لجهة البيع وهو العقد على الاول يقتضي الضمنية وعلى الثاني لا يقتضي يكون ضمان البائع الى ان يسلمه او يسقط
عنه ويخبره قال في محكي بطلان البيع بغير اشارة او ضال لا يطل ولو باع الابن منفردا لم يصح وفي اللغة الضال المحجور فصيح البيع وهو المحجور
الغلب فان غلبه فصح المشتري ان شاء وقال المحقق الكركي في محكي بطلان البيع بغير اشارة او ضال لا يطل ولو باع الابن منفردا لم يصح وفي اللغة الضال المحجور فصيح البيع وهو المحجور
صورة البيع والاشراط وهما ذكرها في كونه وقد يمكن ثالث وهو عدم الجواز مط لان القدر على التسليم شرط اجماعا وهي منتفئة في بعض
الشرع بعد نقل الاحكام المذكورين في المتن ويمكن احوال اخر وهو عدم الصحة مط لانقاء شرط الصحة وهو مكان التسليم والحمل على الابن قياسا ولم
اجد بالاحتمال الثالث يصح ما يمكن ان يبي باشرط القدر على التسليم في الجملة لا مط ولا لا يمنع محكي احوال الصحة هنا مط او مع الضمنية للاجماع على
هذا الشرط فان قلت فلو لم يرد بيع ما يفتنه تسليم بعضه قلنا لا لان المراد بقولنا في الجملة ما لا ينافي مسئلة الابن والضال احذر من مخالفة الاجماع
لا مط وقال المحكي لا يلحق به الضال فصيح بيعه بغير ضمنية وبضمنه البائع حتى يسلمه او يسقط المشتري قال الشهيد الثاني في ذلك ولا يلحق بغيره جملة معاشا
كالبيع الشارد والفرس الغابر على الاقوى اقتضاها مخالفة الاصل على المنصوص على هذا بطلان البيع وبجمل الضمنية مراعاة بالتسليم وفيه ولا يلحق
بالابن غيره ما في معناه كالبيع الشارد والفرس الغابر على الاقوى بل الملوكة المنعقدة تسليمه بغير اشارة او ضال مخالفة الاصل على المنصوص وقال في
الضال المحجور وبطلان البيع لفقد شرط الصحة وهو مكان التسليم وقال المولى الاردي سبيل في الظاهر لا يفسد على الابن الضال من التسليم
وغيرها فان لم يجز بيعها من غير انضمام شيء اخر ذلك من كلامهم التي لا يخفى ما فيها بعد الاطاحة بجميع ما ذكرنا ولا يكون الغيب ما عرفت بل لعل الظاهر
الحاق اجارة الابن وما شابهه بالبيع فيما سمعته من الحكم بالنسبة الى الضمنية وغيرها في الدعائم عن النبي صلى الله عليه وسلم في بيع العبد الابن والبيع الشارد فيها
ايضا قال على لا يجوز بيع العبد الابن ولا الدابة الضالة يعني قبل ان يقد عليها وفيها ايضا مصلح بذلك قال جعفر بن محمد ما كان مع ذلك شيء جاز
جائزه بغير البيع على احوال لكن لا جاز له على وجهه في بعض ما ذكرناه سابقا والله اعلم وكيف كان فلا اشكال في اختلاف في انه يصح بيع ما جرت العادة
ببوره كالحمام الطائر والمملوك الملوكة الشاهدة في المياه المحصورة ونحو ذلك لا طلاق الادلة السالم على العارض لكن في محكي كونه ولو باع الحمام المملوك
طائر فان كان بالثمن الرجوع فالاقوى الجواز وهو اضعف مما في الشافعي القدر على التسليم كالعبد المنفذ في شغل والاقوى عنده المنع وقال احمد اذ لا فرق
في الحال وليس له رادع يوثق به وينقض الغائب فانه غير مفقود وعليه الحال وفي محكي بطلان البيع ما يمكن تسليمه في حال لا فيه فالوجه جواز بيعه بغير اشارة
وفي الجميع ما لا يخفى نعم لو باع ما يفتنه تسليمه لا بعد مدة فيه تردد لان ما لا يسير لا يفتنه من المنافع المستد بها فانه ينبغي القطع بصحته والآن
بطلان الشيء الخاص البطلان اذا كان غائبا عن محل المعاملة ونحو ذلك ما هو معلوم البطلان بل الاقوى ان الجواز وفاقا لصرح جماعة بل لم اعرض في محكي
بل لا مصلح من يرد في ذلك البطلان الجواز بعد التردد لوجود المنفعة وهو العقد اضرار من اضره في محله مع انتفاء المنع فيه وهو عند التسليم
لا مكانه كما هو المفروض فانه لا يرد في حال وليس شرط او لان بطلان السلف فيها لا يوجد حال العقد وبطلان معلوم بالاجماع وبطلان ظاهر
الفتنة الانتفاء على جواز بيع الوديع والعارية والعين المستأجرة وبيع الشيء الغائب لذا اوردته فيما سمعته نقضا على الشافعي بل جملة الثاني محكي
على من منع من جواز بيع الدين قبل حله وكذا المنصوب المحكي على افاضل الاجماع على جواز بيعه اذا كان البائع قادرا على اشتراعه ولا يربك التسليم فيها
بشد عن ما طالويل غاليا وحمل ذلك كله على ما يمكن تسليمه قبل مضي زمان يفتن معه المنفعة المستد بها فانه لا يصح كون الاحتيا ما بين مطلق
لاشراط القدر على التسليم المحقق في المسئلة ومصرح بالجواز فيها او فيما يشار لها من مسائل المذكورة بل سمعته عن بعض من يجنب ومن وافقها
جواز بيع الابن المعقود للبائع او المشتري بل عن الشيخ رجاء جواز بيع السمك في البركة العظيمة التي لا يمكن اصطفاها بها ما لا يبدى شقة ومضيق زمان
نعم عن الشيخ في وقت ما هو خلاف ذلك حيث قال فيما لا يمكن اصطفاها به من السمك المشاهدة الماء الكثير الامتلاء وتعبه لا يصح بيعه عند الاذام
اليه شيء من الفضل وغيره لكنه ليس نصا في اشراط القدر على التسليم في حال الاحتمال ان يكون الوجه فيه من قبل الشقة والتعسر لغير القدر فلا يكون
مقدورا على تسليمه كما ان اسمعته من تراه صراحة في المنع في غير ما ذكره لاحتمال ارادة التمثيل بواحد من بعد العقد مط فلا خلاف محقق في المسئلة
بعدم منع احد وجهي التردد في المتن وهو ما نفته العجالة في عدم ثبوت الخلف ذلك مع الجواز لكون المشتري قادرا على الانتفاع بالبيع بعد البيع
فلا يفتنه ذلك جبر بالخباء دفعا للضرر بخلاف العار فان لا يفتنه لا يفتنه السالم على العارض والمخ للسلطة او مما لم يفتنه ولو قبل الجواز مع ثبوت الخلف
للمشتري اي مع الجعل لكان قويا بل الملايين لغيره لم يعرفه لكن ينبغي ان يعلم ان ما لا يمكن تسليمه في حال ما ان يشرط في بيعه ثمن تسليمه الى اجل معلوم
يمكن تسليمه فيه ولا على المقدرين فاما ان يكون المبيع موصوفا مضمونة الذمة او غيرا موجودة معينة ففي المسئلة ح صنائع الاطباء المعقود
المحل اجل معلوم وهو السلف لا يفتنه ولا في عدم اشراط القدر على تسليمه في حال كما نرى في جملة اشياء الله الثانية بيع العين الموجودة في
تسليمها بعد انقضاء مدة العقد ولا يفتنه في شك في صحة هذا البيع ايضا فان كان التسليم بل اعله الى اشتراكها في الناجل وضبط الاجل مع زيادته وجو
المبيع والعلم به فلا يفتنه ايدخل السلم من القدر المنقصر الثاني في بيع العين المقدرة تسليمها بعد مدة غير مضبوطة في العقد فان كانت مفقودة في العاد

جاء في نسخة من كتاب النكاح

في البيع والشراء

فالباع يجب ان يعادله بمنزلة الشرط المذكور في العقد بل انظر الجواز في غير المقيدة عادة انضبط للعموم المؤيد باطلاق القوي فانهم لم يشترطوا بيع ما ينفذ
 لشئ في حال انضباط المدة التي يمكن التسليم بعد ما يجب العادة كالشترط انضبطها في اصل البيع وكلاهما جواز بيع الغائب الوديعه والعاريه والمفوض والبيع
 والتملك كالنقض ذلك واختلافها زايده ونقصا اختلافها قاصدا ولا غرض في ذلك بعد ما كان التسليم وفوات المنفعة مدة العقد ليس من الغرض في البيع
 وانما هو غرض في غيره الا انه اقدم عليه مع العلم وجوبه بالحق مع الجهل فلا غرض ولا ضرر واشترط انضبط الاجل في المؤجل لما هو كون الاجل فيه مفوضا في حقيقته
 بخلاف غيره ما لم يقصد فيه الاجل فلم يعتبر فيه انضبط وما يثبت من انه اذا رجع في العقد ولم يكن مفوضا منع ثبوت الاجل في وقت تسليمه لاحتمال التكرار
 فيما بعده بدفعه ما قبل من ان الحيا ثابته عند الياس من حصوله وهو معلوم بالعادة الرابع بيع الوضو المضمون المعتبر في البيع في حال من وذاجل فيه
 وجان بلنسان ان ذكر الاجل هل هو شرط في صحة التسليم فبيع بما لا يسلم او في صحة البيع فلا يبيع مط او يفصل بين ما ينضبط فيه المدة بحسب العادة
 المنزلة منزلة الشرط وبين غيره فبيعت الاول والثاني وربما كان في صحة بيع عبد الرحمن وحسنه بطلان البيع هذه الصورة وحيث فباعها وانفردت
 في البيع بغير ان يكون ذلك والله العالم الشرط الرابع ان يكون الشيء معلوما عند البيع والتملك الوصف فلو باع بمحكم احدها او ثالثا او غير ذلك
 عادة في قدر الثمن او جنسه او وصفه لم ينفذ البيع بل خلافه في بيته في اصل احتيا العلم بعند المتبايعين الا ان الاسكافي فانه قال لو وقع البيع
 على مقدار معلوم بينهما وان لم يجرى لحد مملوك او لم يكن له وجه كان للشرا الحيا اذا علم ذلك كقول الرجل بعني كره طعام بعرا بيت فلما ان جاء بها
 قدر الثمن ففقد البيع لم يجرى وكان البيع منقضا وهو من ذلك بل سبوا الاجماع ملحق به وبما لم يحد ثمن الشيء عن بيع الغرض نعم في الناصر بالاكفاء
 بالمشاهدة في العلم به عن زنه وكيله وعنه من غير فرق بين ثمن التسليم والاجرة وغيرها وكذا عن المشيخه كما في النقص خلافه في عدم الاكتفاء بها كالت
 في البيع الا ان الاسكافي يجوز بيع الصبر المشاهدة من اقسام الجراف منابر الجرس كاحكامه عن التمهيد ان في ثمنه والسبب في قبحه على ما قبل لا مطلقا
 جواز بيع الجراف لانه هو مذهب العامة وليس قوله لاحد من اصحابنا وان حكى عن طائفة الجمع الكفاية وجود الغائب يردنا الا اننا لم نخفضه ولعلها اخذت من
 الاسكافي الحكيم عن قنن لان التذبر فيها وفي الحكم عنه بقضو ما عرفنا وما تقرر من انه مال الى صحة بيع الجراف وهو غير محقق او المفقود على
 كما ان فيها انفس من انه لا يكتفى المشاهدة في الموزون خلافا لما وان كان مال التسليم خلافا للمرضى لا يبيع من خلل لا يفتى على المنبيع وعلى كل حال فلا ريب في
 ضعف الجمع لا مورا احدهما الاجماع الحكمي لن لو كان المحصل على اعتبار الوزن والكيل في الثمن والمنع ويتم في المعدد بعدم القول بالفصل وقول بعض
 ما عرفنا صاحبنا الى ان نصا في هذه المسئلة اي اشترط معرفة راس المال التسليم غير منافي لذلك خصوصا بعد ما كان نال الاجماع عن عصر السبد
 واللاحق كالسابق في الجبهة ثابته معلوم به شرطية العلم بالعرضين صحة البيع وهو في كل شيء بحسبه بغير العادة فيه بغيره بخصوصه فالعلم ببيع
 حصول ذلك التقدير وبعبارة اخرى من يتجهن وليس من العلم في شيء ومن ثم انقضت الكلمة على شيئين جرافا وهو ينزل اهل اللغة الاخذ بالحدس و
 المساهلة في الامر غير محقق فالمشاهدة ان اريد انها تقوم مقام التقدير بخصوص العلم بالحدس بغيره والعرف بغيره بخلافه وان اريد حصوله من
 الاجماع لانه بها فهو مسلم لكن لا يوجب نفي في الصحة لبعدها لاجل انقضاء شرط المعلومات لاقب المنفعة هذا الفرض المعلومات من كل وجه ليست
 شرطا والاما صح ثبوت من البيع لخلوها عن الاحاطة الثانية وانما الشرط معلوماته التيقن الجملة وهي حاصلة بالمشاهدة لا تافول كما افترق ان
 يراد بالعلم الشرط المعلومات من كل وجه فكذلك ما منع ان يراد به المعلومات في الجملة وانها لو كانت في صحة البيع لزم ان لا يفسد شيء من البيع بفساد
 شرط العلم لا مناع المجهول المطلق وحيث بطل هذا ان المعنى ثبوت الوسطة بينهما وهي معلوماته التي يجب العادة بمعنى ارتفاع الجاهل عنه كل
 عده معلوما فيها على الاطلاق وان انقضت الاحاطة به من كل وجه فانها اللازم من بطلان الطرفين المتقابلين وفي تحكيم العرف والعادة فيما لم
 فيه تحديد من الشرع ولا ريب ان معلوماته يجب العادة انما يحصل بغيره بما هو المتضاف فيه فلو انقضى بيع المكبل والموزون من غير كيل ووزن
 انقضت المعلومات بالمعنى المراد ثابتهما حديث الغرض فانه كما يدل على اصل اشترط العلم بالعرضين فكذلك على وجوب تقديرهما بالامر المتعلق بينهما و
 ذلك لان ما ينفذ في العادة بالكيل والوزن مثلا يختلف فيه الثمن بحسب اختلاف مقداره كيلا ووزنا وما يختلف الثمن باختلاف المقدار
 فيه فلا يرتفع عنه الغرض والخطا في الاخذ بذلك التقدير بالمشاهدة انما يرتفع بها الغرض بالحاصل من اختلاف الجنب الوصف بخلاف المقدار فانه
 لا يدرك بالحدس والحدس في ما ينفذ عادة خلافا للمعاد فالاختلاف بالحاصل من قبله غير منفي بخلاف ما يحصل من اختلاف الموازين والمكاييل فانه
 عادي منتفغ العادة وقد علمت ان الغرض المنفي هو الاختلاف الذي لا يشاع به عرفا وعادة وان قل وان المشاع به ليس بغررا وغرر مغفرو
 الاختلاف بالحاصل بالكيل والوزن من هذا القبيل وكذا الحاصل بالمشاهدة فيما جرت العادة بالاكفاء بما سواه كان التقدير به غير ملحوظ
 اصلا كما في بيع الاناس من العبيد ومفوضا كما في بيع الثمار والاشجار وبيع الحيوان المفوض منه اللحم فان المقدار وان كان مراعى فيه في الجملة الا ان
 لما جرت العادة بالاكفاء فيه بالمشاهدة جازي به كل وان امكن الوزن وسهل الاخبار رايها ما رواه المشايخ الثلاثة رحمهم الله تعالى
 منعقة منها الصحيح الواضح والراجح والصحيح عن الجلي عن ابي عبد الله في رجل اشترى من رجل طعاما لا يكيل معلوم ثم ان صاحبه قال
 للشري ان يبيع في هذا العدل الاخر بغير كيل فان فيه مثل ما في الاخر الذي ابعثه قال لا يصلح الا ان يكيل وقال ما كان من طعام سميت فيه
 كيلا فانه لا يصلح مجازة هذا ما يكره من بيع الطعام فان المفهوم من نفي المصالح عرفا ولغة ثبوت الفسا كما يشهد له غلبة استعماله في ذلك
 في النصوص بل عمل ذلك هو لفظها من حال السائل فان المهم السؤال عنه باعينا الصيغة صوابا بعد نحو اهل الخلاف في بيع الجراف فان ذلك
 ما يثبت على السؤال في حق الغنبة العارفة كالحلي الذي هو من فقهاء الامم واول من منقش الغنبة لا يحكم على ما قبل ولا ينافي ذلك

الحكم بالكرامة في آخر الحديث فانها اشتملت في الكتاب السنة بمعنى الخبر والاعم منه ومن الكرامة بالمعنى الاصل استعمالها لاكثر مراتها فاجعل اللفظ عليه محتملا
للصحة على الخبر لا اشكال اصله على عدم ثبوت الحقيقة الشرعية فيها كما صرح به جماعة وقد يشك في صحة سماع السامع من الخبر بهذا مكرهه فقا
ابوصبر ولم يكرهه قال كان على بكران يستبدل وسفاه من المدينه بوسق من من خبز ولم يكن على بكر الحلال وقد قال الله سبحانه كل ذلك كما
سيئته عندك مكرها واكثر المذكورات قبلها من كبر المحرمات وثبوت الحكم في الطعام بقبضه ثبوت في غيره ما يكال او يقدد وبغير الكيل لعدم القول
بالقبض ولا لولونه في الموزون وظهور ان العلم بالمنع من الجواز في الطعام في الجميع والقبض بالطعام في الجواب مع كونه بالمفهوم والضعف في
محل الحاجة وهو مورد السؤال فلا يقتضي قبض الحكم وليس السؤال بغيره كقول البائع العدل الثاني حتى ياتي ما يثبت من جواز الاعتماد على اخباره قوله
فان فيه مثل العدل الاخر ليس بمتاخر ووقع التقدير بالكيل فعمل على اداء الخبرين والمعاينة بين العدلين المشاهير ما وفادتهما في السعة ولذا لم يصرح بان
في العدل الاول ولا الاخر من اول الامر بل بعد ما عرفت الكيل الاول والمراد من قوله ما كان من طعام سميت فيه كيدا والله العالم ما كان مكيدا سمي فيه
الكيل وبطلان عليه اسم الكيل فالوصف بغير خصص من المنصوص منه الاخران هما الايكال من الطعام وليس المراد ما يبيع عليه الكيل وسمي فيه الكيل عند البيع
وان اوجه ظاهره لان المنع عن المجازفة فيه معلوم بالضرورة لاخذ التقدير في بيعه فلا يعقل جوازه بغيره ومقام هذا السائل الجليل يحمل عن السؤال في مثله
نعم يحسن السؤال عن جواز التحويل على اختيار البائع وجهها منع ذلك كما عرفت نعم ان يكون المراد ما قلنا وقته يعلم ما في مناقشة المحقق لا بد من
المراد حتى ان بعد ان حصر الدليل فيه وناقش بل عرفت ضعفه وباطنه من الميل الى الجواز بل اصله من سبب الجواز غير على ذلك انه لم يثبت كونه
وعنه على المطلوب المذكور فلو لم يرد مضافا الى ذكرناه من لادله بظواهر الاثبات المنضمنة للاخر بالوزن واقامته ونزول الميزان ووضعهما والاختيار الدالة
على وجوب تقدير السلم فيه بالكيل والوزن فان السلف نوع من البيع وكذا ما دل على المنع من الطعام المبيع قبل ان يكال او يوزن بحمله على انتفاها في البيع
الاول لوجود المعارض وعدم ظهور وجه الخبر في غيره وما تضمن المنع من البيع بصاع غير صاع المصير كاداه الحليب فان اطلاق المنع منه بوزن وصوره العلم
بالمعاصرة ولا وجه له سوى خبر المجازفة وكذا ما ورد من اعتبار المعتد والموزون بالكيل اذا اعتد عنه ووزنه اذ لو صح الجواز لكفى عن مؤمنه وليس ثبوت
ذلك دالة لاعتد بها وان كان لا يخفى التماسها من نظر بل يجب ان يكون المنصوص منه لم يصرح بالاعتد به في هذا الفرض كل ذلك مع عدم جهة معتد بها في الاكفا
بالمشاهدة كدعوى وجود المنقضى للصحة وهو عموم الكتاب السنة وانتفاء المانع اذ ليس الايمان بالاعتد به بالمشاهدة التي قد عرفت جوابها نفعا
بالبيع صلا بما سمعت كذا جهة الاستكفاء بان المانع ان كان اربابا فهو منقطع عن بعض الاختلاف في بعض الجوانب وهي من جهة مثلهما وقيل ان المانع نفس الجوانب
وهي تزداد بانصافا فكيف شذخ بها ومن الخبر بعد ذلك كله ما في الحديث من المناقشة في خصوص البطلان فيما لو باع بحكم احد ما المحكي عليه الاجماع
من كونه وبغيرها مضافا الى ما سمعت في الصحيحين الصحيحين عن فاعله شئت ابعيد الله عن ذلك ما كنت سائلا من جلا بجار بزره فباعها بحكم قبضتها من على
ذلك ثم بعث اليه بالثمن فقلت له هذا الاثنتان هم حكمي عليك فاني ان يقبضها مني فلو كنت مستمرا قبل ان ابعث اليه بالثمن فقلت له فقلت
ان كان يقوم الجواز بقبضه عادلة فان كان قبضها اكثر مما بعثت اليه فقولته قال فقلت له ان ابعت بها عينا بعد ما سمعت بها قال ليس عليك ان
تدعها عليه ولك ان تاخذ قيمة ما بين الصفة والسبب بل ظاهره بعد ذلك جواز بيع الكيل والموزون بغير كيل ولا وزن انما خبر عبد الرحمن بن ابي عبد الله
البحرئى سئل باع ابيد الله عن الرجل يشري بهما فيه كيل او وزن بغيره ثم باع على نحو ما فيه فقال لا بأس ولا اختار الدلالة على جواز تصديق البائع والاختار
بما يؤول ضرورة ان الخبر الاول الذي لو يحكم بصفة البيع فيه على نحو ما وقع فيه بل يثبت المثل الذي لا يمكن فقصوا لها مع اتحادهم وهجر بين الطائفة والاختار في قبضه
في واقعة والمرافعة للعامة والتوكيل في البيع الذي ينبغي فيه مراعات ثمن المثل وثلث الجارية والشراء جديدا بثلث المثل وغير ذلك مما لا يلحق في العتبه
الجارية على مخالفة قواعد المذهب في صفات من غير رتبة وبعدها في مخالفة المصالح على المواضع وكذا الخبر الثاني الذي في سنده ما فيه بل في الجمل فربما يكون خبره
فيه بغيره بالمشاء المتماثلة والعين المملوكة من الغنم فصحف يكون على نحو خبر عبد الملك بن عمر فقلت لا يبعيد الله عن شيء انما راوينا من زيد فاعترض
داوية او اثنين فانهما اخذتا مني على ذلك قال لا بأس وغيره من الاختيار المراد منها اعتبار بعض البيع على وجه يثبت بصدق البائع في الاختيار الثاني
او تحصيل الطائفة بذلك بحيث يرتفع صدق الفر في البيع بل لعل تصديق البائع من دون اعتبار ذلك ايضا فان الشراء منه بناء على صدقه فيها اخبر به
لا بعد من شراء الجهول والفر في المجازفة قطعانا لا اعتبار في المعلوم ان زيد من ذلك بعد نظائر النص في ما كانا هو واضح لدى كل مجر عن مخالفة
الاختار الذين هم حفاظ المذهب حمانه وفوايه وهذا انما جازم الله عن اتمام ال محمد بن الحنفية وشكرهم وفعلوا لله اوله واخره وعلى كل حال
فلو سلم المشتري مع اختلاف هذا الشرط بل وغيره من الشروط فلف في بده كان مضمونا عليه مع العلم والجعل بالاختلاف لا اشكال لعموم على الهدى
اللفظ اختار ما مال السلم وقاعدة ما يضمن بغيره في اداء والاجماع بضمه وغير ذلك مما يقتضيه بكونه منصوبا في بده او كما مقتضى جميع
احكامه فاعل الادب على ثابته الحديث البكر من الوسوسة في ذلك لاثبات البرائة وامكان العلم فضلا عن الظن بالرضا من البائع بالقبض في المبيع عوض
النقص في الثمن وان كان البيع فاسدا ونحو ذلك من الخرافات الخارجة عن مقرر في المسئلة التي هو فضل البيع الفاسد من حيث كونه كذلك لا يخبر
عن المعاطاة المتوقفة على انشاء جديده غير الاول وغنى النص بعلم الرضا الذي هو جازم من دون توسط البيع في غير محله انما الكلام في كيفية ضمانه
فخبر المصلي بما قبل الاكثر انما اذا كان قيمتا بضمته بقبضه يوم قبضه لانه وقت مطلق الخطا ان كان ثانيا والخبر البطل المضمع بعدم القول
بين مورد ما في الغصب بين المقام وقيل يوم ثلثه بل نسبة غير واحد الى الاكثر لانه زمان الانتقال اليها وقيل ما قبل القيد من يوم قبضه الى يوم ثلثه
مطابقا لفظ بعضهم بل بما نسب الى الاكثر لانه لا يملكها الا بالثمن فذلك اعلاها ولدعوى كونه خبر البطل وان كان المتفاوت

بيع

لا

لا

لا

لا

بسبب نقص العينة وزيادة لان زيادة العينة مضمونة مع بقاءها فكذا مع ثباتها دون ما لو كان باختلاف السوق فان نقصت بغير يوم لنفسه كما هو صريح ذلك في
 محكي المنة وفيه في خصوص انقسامها في المثلث المثلث يوم البيع الا ان يحكم على نفسه بالاكثر فيجب ان يكون البائع حاكما فيحكم بالافضل فيبيع وعرضه الصالح والفتا
 الختباء ولعل الاخرى لثاني للمعرفة من اخر زمان الانشغال لهما بل بما يرجع اليه لا يضر ضرورة كون البحث في القيمة من حيث اختلاف السوق والافلا رتبة
 في المالك انما انقص من فرضه في المثلث مضافا الى ضمان القيمة يوم التلف ففقد ولا يضمنها كما لم يقد برأه حال التلف كذا الزيادة التي حصلت
 عند المشتري ان قلنا بضمائها لانها كما لو كانت عند البائع فلتلف عند المشتري في القيمة لذلك العين واسند انما العصب كابتدائه بالتسليم ذلك نعم
 قد يوقف ضمانها لوردة العين الى المالك كما كان قد اخذها منه لصداها ما اخذت مع احتمال ان يكون قد اخذها ما اخذ بالاختلاف الاول لكنه غير جاز
 بالتسليم الى اسند ان يرد فانه اخذها به ولم يرد كما اخذ به لان العرض تلف الزيادة فلا فرق في ضمان النقص كما كان في هذا المالك والنقص كما كانت في
 زماننا من الارضه وربما ما في ذلك من بحث في انما العصب في كل حال فهو خارج عما نحن فيه من ضمان قيمة العين من حيث السوق ضرورة انه في كل
 المزبور يضمن النقص عند التلف ويضمن العين عند تلفها لا ان يضمن اهل العين فلعلم من ثبوت الشاهد من ذلك كما هو خبره في سنة بل يمكن ارجاع القول
 اهل العين من يوم القبض الى يوم التلف الى ذلك بالقرين لكذا ذكرناه اذ احتمال اداؤه الاصل من السوق بدفعه انك امر اعتباري ليس له الا حقا في يضمنه
 القاصي يكون في المسئلة قولان ولا ريب في ان ثبوتها افيها لان الخطاب المرن يوجب قبل حصول المريب عليه غير محقق فلا يثبت عليه حكم وجعل البطل غير اهل
 ذلك لاحتمال كون المراد فيه بطلان يوم خالف فيه البطل او عطيل اهل الظلال ان المراد فيه يوم المخالفة فانه ذلك غير ملحوظ بل مقطوع بعد خبرنا
 ومن المسئلة اختلاف في قيمة البطل في ذلك الزمان ولذا حكم في اخره بانه اذا قام صاحب البطل البينة على قيمة بطله يوم اجره اداها له وما ذلك الا للبناء على
 اتحاد القيمة في سائر الاحوال كما هو الغالب بما يورد به ما فيه جواز قوله فاذا اصاب البطل كسر او دبر او غير ذلك قيمة ما بين الصحة والعيب يوم ترده عليه
 ضرورة كون المراد ان عليك يوم نزل البطل الى ما لك فيه ما بين الصحة والعيب يوم تبطله لانه لو ثبت بطلان يوم الاداء ومن هذا يعلم
 منصف احتمال ضمان القيمة يوم الاداء في المسئلة مع انما جاز قوله لاحتمال احتمال يوم المطالبة والاطلاع من يوم القبض والتلف المطالبة والاداء فانها
 مبينة على اعتبار ان ضميعة والموافق لاصول المدعي عرفت ان الموافق لملف المتلقي ضمانه بمثلته وبقيته يوم اعوانه لانه وقت الخطاب لا يضمنه
 حين تسليم البطل وان قيل انما هو لا يضمن ولا اهل القيمة من يوم قبضه الى اعوانه ولا الى المطالبة ولا الى الاداء ولا من اعوانه الى المطالبة ولا الى الدفع
 والله اعلم وكيف كان فقد عرفت ان انقص البيع مثلا فله ان يرد مع ردة العين او عوضها وكذا لو زاد لا يفعل المشتري بل من الله بل ومن فضل العلم
 بالمدعي فانما ليس له الا الزيادة العينية الى يكرر ملها كما في ذلك وان كان لا يخر من نظر نعم لو زاد بفعله جاز اهلاكه لانه قيمة الزيادة وان لم تكن صينة
 وبالحكمة في ذلك حكم العاصب لك تعرفه بغيره انما عمله ان الله العالم هذا وقد ظهر لك ما ذكرناه في اول البحث احيانا في الشرط المتأخر
 اذ كما بشرط العلم بالثمن على الوجه المرن في كل بشرط ان يكون البيع معلوما على الوجه الذي سبق ورح فلا يجوز بيع ما يكال او يوزن او يعد جزافا ولو كان
 مشاهدا كالتبريد ولا يمكن ان يجهول كفضة حاضرة وان راضيا بما ولا الوزن المجهول كفضة مسينة ولا المعد المجهول كجلا البند ونحوها بلا
 خلاف احد فيه بل الاجماع بقسمه عليه مضافا الى انه من غير عدم صدق العلم وغيره لك ما سمعت وخصوص قول الله في حسن الجلبى لا يصلح
 للرجل ان يبيع بصلع غير صاع المصروف في خبره الاخر لا يجل للرجل ان يبيع بصلع غير صاع المصروف فان الرجل يسأل للكيل الكيل فيكيل
 له مبدئية لعله يكون اصغر من هذا السوق ولو قال هذا اصغر من هذا السوق لم يأخذ به ولكنه يجهل ذلك ويجعله في امانته فقال لا يصلح الاخذ
 واحد والامانة بهذه المتزلة وفي صحيح سعد بن عبد الرحمن سئل عن قوم يصفرون الفقران يبيعون بها قال اولئك الذين يبيعون الناس شيئا
 فافى الحديث عن الاريد بلى من المناقشة في ذلك في غير محلها تم لو ينفذ على صاع بلد ولو يبلد غيرهما معلوم معروف عند ما او وزن كك
 امكن القول بالحوار ولا ينافيه الحسن المزبور المراد منه عدم الحوار بصلع غير صاع المد على انه صاع المصروف مع الفرض المزبور لك وجه الصحة فيه
 واضح للمعنى وعدم الفرق وصدق العلم ولعل هذا هو الذي يرد الاريد بلى لاجواز انفاقها على صحفة مجهولة او فضة كك ونحوها ما وجبه
 الفتا معة واضح كوضوح عدم الفرق بين الاعيان والثلثة فالمنافسة عنه ايضا في اجنبيا المد في خصوص المدع بغيره من غير اعتبار مع التز
 في غير محلها ضرورة تحقيق الفرق كعدم الكيل والوزن في الكيل والموزن كما عايشته في المدعي عليه وابن مسكان في الحوار كما سلف في النزاع في غير
 المشروع غير محدد وليس المجهول ما بضعة كذا الوقت معيار الكيل والوزن فيجوز البيع به والشراء قبل شيوعه وقد عرفت ان المداير مثل المثلث
 على الاطلاق ولا يحتاج الى انما باختلاف الاحوال غير شي في حال من الاحوال لا مدخلية لاعتبارها في صدقها وان توفقت عليه حال اخر بل
 قد يفيل المكبل مثلا على وجه لا يدخله الكيل لعلته فان الحوار بينه جزافا كما هو واضح والله العالم وكيف كان فلا خلاف ولا اشكال في انه
 يجوز ابتاع جزء من معلوم لا مجهول ولا مجهول البيع بمجهول بخلافه اذا كان معلوما بنفسه والجزء المبيع معلوما ايضا بالنسبة لكونه مشاعا
 كالثلث والرابع فانه لا يحجزه ولا غرض سواء كانت اجزائه مثا وبه او مثاقا وتز بل الاجماع بقسمه عليه للمعنى السالمة عن معاينة الفرق
 والجعل نعم لا يجوز ابتاع شيء مقدومه لا بفصل الاشاعة اذ المراد من مقتضى الاجزاء كالدراع من التوب والجزء من الارض او عبد من
 عبيد بن او عبد او شاة من قطع بل اختلاف الاشكال مع قصد الابهام انك لا يصلح لتعلق الخطاب فضلا عن تحقق الملك بالسبب غير
 في متعلقه المعلوم بل ظاهرا هم ذلك ايضا مع قصد الكيفية من دون خلاف فيه فضلا عن كل واحد بخصوصه على البديل نحو الوجوب النخب
 ولعل الوجه الاخر انه ليس الشرع ملك ولعل على البديل فلا يصلح لان يكون موزنا لكل نازل فضلا عن البيع مضافا الى صدق الفرق والمحل

فانما يشترط العلم بالثمن على الوجه المرن في كل بشرط ان يكون البيع معلوما على الوجه الذي سبق ورح فلا يجوز بيع ما يكال او يوزن او يعد جزافا ولو كان مشاهدا كالتبريد ولا يمكن ان يجهول كفضة حاضرة وان راضيا بما ولا الوزن المجهول كفضة مسينة ولا المعد المجهول كجلا البند ونحوها بلا خلاف احد فيه بل الاجماع بقسمه عليه مضافا الى انه من غير عدم صدق العلم وغيره لك ما سمعت وخصوص قول الله في حسن الجلبى لا يصلح للرجل ان يبيع بصلع غير صاع المصروف في خبره الاخر لا يجل للرجل ان يبيع بصلع غير صاع المصروف فان الرجل يسأل للكيل الكيل فيكيل له مبدئية لعله يكون اصغر من هذا السوق ولو قال هذا اصغر من هذا السوق لم يأخذ به ولكنه يجهل ذلك ويجعله في امانته فقال لا يصلح الاخذ واحد والامانة بهذه المتزلة وفي صحيح سعد بن عبد الرحمن سئل عن قوم يصفرون الفقران يبيعون بها قال اولئك الذين يبيعون الناس شيئا فافى الحديث عن الاريد بلى من المناقشة في ذلك في غير محلها تم لو ينفذ على صاع بلد ولو يبلد غيرهما معلوم معروف عند ما او وزن كك امكن القول بالحوار ولا ينافيه الحسن المزبور المراد منه عدم الحوار بصلع غير صاع المد على انه صاع المصروف مع الفرض المزبور لك وجه الصحة فيه واضح للمعنى وعدم الفرق وصدق العلم ولعل هذا هو الذي يرد الاريد بلى لاجواز انفاقها على صحفة مجهولة او فضة كك ونحوها ما وجبه الفتا معة واضح كوضوح عدم الفرق بين الاعيان والثلثة فالمنافسة عنه ايضا في اجنبيا المد في خصوص المدع بغيره من غير اعتبار مع التز في غير محلها ضرورة تحقيق الفرق كعدم الكيل والوزن في الكيل والموزن كما عايشته في المدعي عليه وابن مسكان في الحوار كما سلف في النزاع في غير المشروع غير محدد وليس المجهول ما بضعة كذا الوقت معيار الكيل والوزن فيجوز البيع به والشراء قبل شيوعه وقد عرفت ان المداير مثل المثلث على الاطلاق ولا يحتاج الى انما باختلاف الاحوال غير شي في حال من الاحوال لا مدخلية لاعتبارها في صدقها وان توفقت عليه حال اخر بل قد يفيل المكبل مثلا على وجه لا يدخله الكيل لعلته فان الحوار بينه جزافا كما هو واضح والله العالم وكيف كان فلا خلاف ولا اشكال في انه يجوز ابتاع جزء من معلوم لا مجهول ولا مجهول البيع بمجهول بخلافه اذا كان معلوما بنفسه والجزء المبيع معلوما ايضا بالنسبة لكونه مشاعا كالثلث والرابع فانه لا يحجزه ولا غرض سواء كانت اجزائه مثا وبه او مثاقا وتز بل الاجماع بقسمه عليه للمعنى السالمة عن معاينة الفرق والجعل نعم لا يجوز ابتاع شيء مقدومه لا بفصل الاشاعة اذ المراد من مقتضى الاجزاء كالدراع من التوب والجزء من الارض او عبد من عبيد بن او عبد او شاة من قطع بل اختلاف الاشكال مع قصد الابهام انك لا يصلح لتعلق الخطاب فضلا عن تحقق الملك بالسبب غير في متعلقه المعلوم بل ظاهرا هم ذلك ايضا مع قصد الكيفية من دون خلاف فيه فضلا عن كل واحد بخصوصه على البديل نحو الوجوب النخب ولعل الوجه الاخر انه ليس الشرع ملك ولعل على البديل فلا يصلح لان يكون موزنا لكل نازل فضلا عن البيع مضافا الى صدق الفرق والمحل

الشيء من جهة الأولى بغيره لكن لو سلم ذلك في الأول حتى بالنسبة إلى الوصية وشاء الزكوة يمكن اشتراكه في الآخر من غير وجهها الذي في بيع الكل من غير وجه بين
حصول فراهة العلوة للبياعين بالصيغة المشتركة بينهما على وجه يكفي في بيع كل من بيع منها وان لم يحصل فيها وصية ولذا صح عندنا السلم في الكل وان
كان قيمتها وصح بيع الصاع من الصبرة وان لم يكن على الاشاعة كما سندها بل صحح الاطنان كما صرح في ذلك وهو يرد من مفعول في الصبرة من البيعة
في جعل اشترى من رجل عشرة الاف طن في انبار بعضه على بعض من اجرة واحدة والانباء فيه ثلثون الف طن فقال البياع قد بعثت من هذا الف
عشرة الاف طن فقال المشتري قد بعثت واشتريت ووضعت عطاء من ثمنه الف درهم وكل المشتري من بعضه فاصبحوا وقد دفعوا النار في العصب
فاحرق منه عشرة الاف طن وبقي عشرة الاف فقال المشتري عشرة الاف طن التي بقيت هي المشتري والعشرة التي احرقت من مال البياع وهو صريح فيما ذكرنا
وكونه في اطنان العصب هي مثله مثله الا ان هذا لا يمنع كونه من ثلثيات وعلى فرض ثلثية لم يفرق فيما ذكره بين المشتري والمشتري ولذا صح
في هذا البطلان منه قال ولو قال بعثت صاعا من هذه الصبغة فقال بعثت احدها لربح وظاهر الفرق بين الصبغة المحضة والمنفردة بل لو ان
احدا من الغرضه خالف في ذلك لأماعا بغيره من الحكمي عن الاربعين فان لم يرد ان حكمي من الامتياز النعم من بيع الذراع من الثوب في الارض مع عدم تعيين
الموضع والجواز مع تعيينه بطرف مخصوص قال وفيه نال ان لم يرد دليل على اعتبار هذا المقدار من العلم فانها اذا ارضى على ذراع من هذا الكرايس من ثوب
واسم المشتري او من ثوبك من الارض في المانع بعد العلم بذلك مع ان العلم هو الشاوي في طول ثوب الكرايس مثلا والارض المنفصلة الا
بمعنى عدم التفاديل بين اجزائها المستلزمة للتفاوت في القيمة وكان لم يخط ما ذكرناه وان زاد بالعبء اخبر في المناقشة في خصوص الارض والثوب بانهما كانا
مثابة الاجزاء فانهم منه في الحدائق من اختصاصا خلا في خصوص ذلك من مختلف الاجزاء حتى انهم قد اختلفوا في التفصيل في مختلف الاجزاء بذلك
في غير محله صرح في هذا المذكور في جميع بناء على ما ذكرنا وكذا صرحوا في البطلان فيما لو باع قطعا من الغنم مثلا واستثنى منه شاة او شاة ما عداها
الى حينها لان الجها الذي في هذا المخرج جها الذي في المخرج منه الحكم هو البيع من غير خلاف في الاشكال فيه عندهم نعم يجوز ذلك في مثالي الاجزاء كما لا يخفى
حظها مثلا كما يجوز بيع الغنم منه بل خلاف ولا اشكال فيه للقول بالبل وكذا يجوز عندهم لو كان البيع من مثالي الاجزاء من اصل مجهول كقول من
صبره مجهولة القدر لانها معلومة الاشكال عليه بل يجوز بعضهم بيع ذلك منها مع عدم العلم باسمائها وان شلط على الخناخ للبعوض فتبيع
الكلام فيه انه عند فرض اصل المنفصل صورة القطع اذ لا فرق بينهما بالنسبة الى ذلك بل نفع غير ذلك ماله دخل في المقام فلا حظ واما ما جسد
والفعل العالم ولعل الوجه فيها ذكره الاختصاص في الجها الذي في البيع الكل على المبدل ون مالم يكن كل من الكل وان وجب عليه البياع دفع واحد على الكل
فانه لا جها الذي في كل من صبرة مثلا او في صدق المعلومة من الكل غير المعين اذ هو كلما ازداد توصيفا ازداد تقيفا ومن ذلك ظهر الفرق بين
بيع الصاع من الصبرة وبين صاع من الصبغة الشخصية كما اويا البه الفاضل في هذا فيما سمعته من قوله ولو فرق الصبغة اه نعم لو قصد بيع صاع منها
على نحو الصاع من الصبرة صح وان كانت مفرقة كما ان فرض قصد بيع احد الاصواع من الصبرة مخصصا لها باحد الشخصيات على نحو الصبغة المنفردة بطل
وان كانت مجمعة فالاجتماع والافتران في كلامنا ذكرنا الغلبة اذ اذ الواحد على المبدل في الثاني وادارة الكلي منها في الاول ولعل ذلك كله
لا ينافي في الاطنان ضرورة عدم كون مورد عقد البيع فيه الكل البتة وانما مورد العشرة الاف طن من الثلثين الف هو الصاع من الصبرة ولذا
قال في قولنا صاعا من صبره في مثل الاجزاء صح وكذا عشرة اطنان من الصبغة المتماثلة اجعلها من ثوب احد ثمن لو ان الثلثين مفسو ثلثة اجزاء كل
جزء منها عشرة معبئة فاشترى واحد منها على المبدل كان المخرج بفتح البطلان نحو ما سمعته في الصاع من الصبغة الشخصية فضلا عن شاة من ثوبها
الموجودة والعبد من عبده مخصوصين وبالحيلة المدار في الصبرة والبطلان على معلق نفس عقد البيع فان كان الكل المبدل بطل الصبغة الجها الذي عرفنا
وان كان المطلق صح صدور المعاملة بل قد عرفنا ان اولي ذلك من الكل غير المعين في صبرة ضرورة زيادته عليه بوصف كونه من هذه الصبرة في هذا
ولكن الاشارة عدم دليل صالح للفرق بين الصاع من الصبرة وبين الصاع في الصبغة المتماثلة بل ولا بين العبد من العبد المنفرد في ثوبها وبما في الصبغة
التي لا حظ لبيع على وجه نفع الجها بجمع انتزاع كلي منها موصو بهذه الصبغة يكون مورد البيع في الذرة ونحوه بغفر في بيع الكل في الذرة لا لا ينفذ
في بيع الكل في الخارج سألنا عن المبدل بما يقتضيه انه واما الصبغة بعد صدق المعلومة عرفنا في ذلك اللهم لان يكون اجزاء والله العالم في الكلام في
الذراع من الارض والثوب يمكن ان يكون الوجه فيما ذكره انه لما كان اختلاف الافراد فيها اختلافا فاحشا لا يصح بيع الكل فيها لعدم امكان ضبطه
على وجه يرفع به الجها ولذا لو عتبه ما من طرف خاص صح لكون البيع فيها مخصصا لا كتابا والرضا بالذراع من هذا الثوب وهذه الارض معلوم لدى
المشتري لا يصبر البيع نفسه معلوما بل افضا الرضا باي ذراع كان من هذا الثوب وهذه الارض وهو غير كاف في صحة البيع المعبر فيه شرعا معلوم به
البيع نفسه والالجاز بيع المجهول بالذراع كما هو واضح نعم يجبه الصبغة لو فرض امكان الضبط بالوصف الراعي للجها الذي عرفنا ضرورة كونه في صاع من الصبرة
وكيف كان ضد بان لك الحال في اطراف المسئلة حتى حكم الصاع من الصبرة وان من الكل المضمون فيها الاشاعة للصبر المزبور وان كان لولا لا يمكن ذلك
مؤيدا بما سمعته منهم في بيع الثوب من ثوب الشاة اذا كانت ارضا معلومة على ذلك وما تقدم من ثوب الشاة الزكوة على ذلك وغيرهما فانهم منه
ان الاصل في ملك الكل في الخارج الاشاعة اللهم لان يفرق بين البيع وغيره باعتبار الفضل في الزيادة واجبا على البياع دفع فرض وجود فرد يخفى في البيع
يجب عليه ضد المشتري اذ هو بيع شبه الكل في الذرة بالنسبة لذلك ومن هنا لو فرض حصول الفضل من المشتري لو بان قبض الصبر اجمع باذن البياع كان
مشاعا معه قطعاً كقطع بجماع مع فرض نواظرها على ارادة الاشاعة وان ذكر الصاع لتقديرها وان لم يقبض فالناقص عليها بل بان لك ان الصبر الوجه
في جميع اقسام الصبرة وذلك لانها اما ان تكون معلومة ومجهولة فان كانت معلومة صح بيعها اجمع وبيع جزء منها معلوم مشاع كثلث وبيع وبيع

بجواب كذا

مقدار معين كغيره تشتمل عليه ويجمع كل ضمير يكمن الابع كل ضمير منها يكمن فانه غير جائز فيها ان يكون الابع الكما هو المفتران كما ان البيع باطل في الجهل به
في الامام كلها الا الثالث الذي قد عرفت حاله في خلاف الحكمي عن الشيخ يجوز بيعها كل ضمير بل هو ولا ينبغي ضعفه لجهلها ان يتم وجه الصحة الثالث
بل قد عرفت القول بالصحة مع عدم العلم باشتمالها عليه ان كان في ذلك الجهل بوجود مقدار البيع من اعظم افراد الغرر بل هو من بيع المجهول والاحتمال ان
كل ضمير يتخيرها بمقدار معين خصوصا اذا كان على وجه يعلم عدم زيادتها عليه بل هو مساوية او ناقصة مع الجبر بالجهل على المقدار الثاني للضعف وكانه
معلوم الغشاعندهم نعم لو فرض طاعتها بنيت باشتمالها عليه ممكن الصحة ومن هنا قال في حقه لو قيل بالاكتماء بالظن الغالب باشتمالها عليه كان متخيرها
بظاهر ذلك حتى لو بان العدم وان تسلط على الجبر للضعف وسبق علم الخفي فيه عند فرض المص للضعف صورة القطع اذ لا فرق بينهما
بالنسبة الى ذلك بل يقع غير ذلك مما لم يدخل في المقام فلا حظ وثا من جبر والله العالم وكيف كان فانما نذكر ما يجب عليه جاز ان يعتبر بمكنا
ويؤخذ بحسبه بل خلاف الصحة ان مسكان والحلي عن ابي عبد الله انه سئل عن يجوز لا يستطيع ان يقد فكل ما يكال ثم بعد ما فيه ثم يكال ما يق
على حد ذلك من احد قال لا بأس بل الظاهر الاكتماء بالنسبة كالمعبر به غير واحد من اصحاب بل قد بين بعدم اعتنا بشئ من هذه ذلك لصدق العلوية
واندفاع الغرر لا ينافيه الاختلاف البسر بذلك نحو اختلاف المكائيل والموازين والانداء للظروف بل قد سمعت جبر عبد الملك الشنبل على
شراء مائة رطل من الزبيب بوزن واحد منها ثم قياس الباقي من غير ذكر للمكيلة والغرض من ذلك لا ينافيه ذكر عدم الاستطاعة في ثواب هذا الخبر دون
جوابه فيكون ذلك احد الطرق التي يرتفع بها الغرر والجهالة بخلاف الخبر لا ان ذلك مستثنى من قاعدة الجبر لا والغرض من الغرر والغرض من الغرر قد
يستفاد من الخبر الاول عدم جواز بيع المعدود كبر ولا معدود كك عدم ارتفاع الغرر ببيع بل قد نافي كما لو وزن كبر او معدودا والمكيل وزنا معدودا وفي محكي شر
نفي الخلاف في منع بيع الموزون كبر او معدودا من سبعة والمكيل عند اكثر من بعضهم جواز بيع كل من المكيل والموزون بكل منهما المحصول الاضطراب بها والخبر ذهب
عن جعفر عن ابيه عن علي قال لا بأس بالسلف بوزن فيما يكال وما يكال فيما يوزن وبما في الشهادة سلم تر قال ولو سلم في الكيل وزنا وبالعكس فالوزن
الصحة لو اوزن ذهب من ارض وعن جبر كل من المكيل والمعدود بالوزن دون العكس لانه الاصل والافضل في دفع الغرر وانما عدل الى الكيل والكل كما ترى و
جبر وذهب عن ضعفه ولعلنا ان ارادة نفي الابع من سلف كل منها على جهة التنبه والمتمسك بل عن بعضهم الجبر بذلك مؤيدا بما مراد الشيخ في باب سلف
السنن بالزبيب قاصر عن مخالفة قاعدة الغرر والجهالة المؤدية بالفضل والمفضل في حصة الوزن في دفع الغرر واحتجته المنع ضرورة عدم اندفاع ثبوته في مقام
لا يفرق فيه الا الكيل كالعكس كما هو واضح نعم في شرح الاشياء انفسه ذلك بما اذا لم يعلم حاله من الشيء والاجاز ببيعة على حال السابق ولو علم بغيره صادة
للاجماع المنقول فما كان جازا في بيعه جازا وما كان اختياره بنوعه في اختياره وان استلزم الغرر على اشكال وفي خصوص الخطه والشمع يجوز اعتبار
الوزن فيها وان كانا مكيلين في عهد من الاجماع المنقول ومع فالمرجع الى العادة مشروط بجهل الحال في زمانه بالمرء او العلم بالمقدار والجهل بالخصيص
ومع ضدهما فلا يلحق في الاول كحصول الغرر وعدمه وما في الثاني فقبل بعدم الوزن لا صالته وقبل الكيل انفسه وقبل يتخير في الظان حاله كحال
ما قبله وكما يشيع بذلك ما في احداث فان بعد ان حكى عن نصيحه الاحتياط بان المراد بالمكيل والموزون ما ثبت في زمانه وحكم الباقي في البلدان ما هو
المشاعف فيها فكل ما كان مكيل في بلد او موزون في بلد اخر كان كذلك والافلا وحكي عن الاريد بيلي المناقشة في ذلك باحتمال ارادة المعارف عرفا عاما او في
اكثر البلدان وفي الجملة مطا وبالشجرة كل بلد يولد بمولما كقول والمليوس فيما يبعد عليه والظاهر هو الاخير قال في الرد عليه ان الوجه في مخالفا لفظ الوقت
في الاختيار الجمل على عرفهم فكل ما علم كونه مكيل او موزون في زمانهم وجب اجراء الحكم عليه بذلك في الارض المناقشة والمالم يعلم فهو بناء على وقوعه
يرجع الى عرف العام الاخر ما ذكره من التفصيل الى ان قال واما ما فهم من كلامه من الرجوع الى عرف العام مطا وان علم كونه مكيل او موزون او علم صده
في زمانهم فالظاهر بعد مخالفت الصريح بالاحتمال في غير موضع من تقديم العرف الخاص على عرفهم على العرف العام وعرفنا كايلا وبالجمل فحل اشكال
فما يجهل حاله في زمانهم من كون العرف العام لا اضطرابه فان لكل قطر عرفا وعادة والاحكام بصفة الاختلاف فيها ولا نشاط بالامور الغير المضبطة
ولا ينبغي عليك ما في هذا الكلام من الغرر بضرورة خروج مسئلتنا عن مسئلة مخالفا فان المكيل والموزون لا اختلاف في مئة وفي عرفنا
وعرفهم وان اختلفت افراده فيها فرب مكيل وموزون في ذلك الزمان ليس كذلك في هذا الزمان وبالعكس هو ليس اختلاف في المعنى هو واضح كونه
كون المراد ان ما يباع كبر او وزنا مثلا على وجه يكون معتبرا في ارادة كبنة الحوطة في البيع واختلاف التمن باختلافها بل مع عدم اعتنا عدلها
مد من شراء الجوز ببيع الاكك للفرق والجهالة كما اوحى الله صحيح الجمل السابق بقوله ما كان من طعام سميته كبرلا فانه لا يصلح مخالفة
هذا ما يكره من بيع الطعام بناء على ما ذكرناه في نفسه من عدم جواز بيع السوي اسم المكيل بجازفة بل منه ومن النهي عن البيع بصلع غير صاع
وبغير ذلك مضافا الى انواعه يظهر كون المدار في المكيل والموزون والمعدود على المعنى بل ذلك من حيث تغاير ببيعة باحدا لا اعتبارا ثا او بها
على وجه يبعد ببيعة بدونها بيع مجهول وعرفه في ذلك الحكم مع مدار ذلك وان اختلف باختلاف الاقطار والاصصا والارضنة وليس ذلك من
اختلاف الاحكام الشرعية نعم ما بل هو من اختلاف موضوعاتها وعنوانها التي تدور مدارها كما هو الضابط في كل عنوان حكم وموضوعه اذا كان
من هذا القبيل ودعوى الاجماع هنا على كون المدار على زمان النبي صلى الله عليه وسلم في كونه غريبا فاني لو اجد ذلك في كلام احد من الاساطين
فضلا عن ان يكون اجماعا نعم قد ذكرنا ذلك بالنسبة الى حكم الربا كما انتمعه محله لا امر كلنا بعض بالنظر الى اجماع الله والعلوم والفرق عدل الله
من المعلوم عدم المدخلية لزمانه في رفع شئ من ذلك والبيان واحتمال جواره مع الغرر والجهالة ما لا يعرفه احد من الفقهاء بل قد كرام من وقفا
عليه منهم عدمه بل لا يبعد القول بعدم اعتبار الكيل والوزن زمانه مع فرض تغاير ببيعة ببيعة من الزمان وان ائتمنا ذلك من اول

الاجرة على البيع فاستدلوا بكونه فادركت لك بحيث سادى ما يباع جزافا ضرورة عدم صدق الجها الزوال في التوفيق بحفظها على اعتبار العلم بالبيع
ويلاحظها حتى بان ذلك بدو منها ليجعلها وفي غير مجازات ما لو كان جزافا في زمانه ولكن بفارغ اعتبار الوزن مثلا فيه فان بيعه بدو ذلك
من لزوم الجها الزوال فطحا انهم لا يصح بالعادة الناشئة عن الشائع في الدين والافدام على الغائبة فان مثله لا يكون عادة ضرورة كونه الكثرة بل لا حظ
لها لكن يفيدون ذلك شائحا وبما اشبه الحال على بعض الناس من الفرق بين العادتين ولا اشكال مع اتفاق العادة اما مع اختلافها فالمتجه جها
حكم كل قطر على عادته بل لا بعد حصر المعاملة بين شخصين من اهل قطر بخلاف الجها بينهم وان وقع ذلك منه لم يزل البلد الذي يفارقه فيها الكيل
وبالعكس انما الاشكال مع اختلاف المتعاقدين ولا ينبغي الصبر مع ملاحظة الاختصاص الجاهلها والا فلو لم يسمع منه لان الجها الزوال بالمتجه احد
كافية في فضاء العقد من غير فرق في ذلك بين وقوع المعاملة في بلد الاختصاص او في مكان خارج منه ضرورة عدم اندفاع الجها بالبلد
مع لها الفصل بمطالبة لا يقع فيها الجها كالمصنف المعوضه ونحوها ومن ذلك كله يعرف ما في شرح الاثنا عشر قال ثم الرجوع الى العادة مع اتفاقها
اتفاق ولو اختلفت فكل بلد حكمه كاهو المشهور وهل يرد بلد العقد او المتعاقدين الا في الاول ولو اختلفا في الحصر رجعا الى حكم بلد ما ولو اختلفا
رجع الاخرى والاعظم او ذوالاختصاص على ذي الجها والباقي مبيح والمشرع منه او يبنى على الاقراع مع الاختلاف وبالنظر عليه مع الاتفاق
التخير ولعله الاخرى ويجري مثله في معاملة التزاد في الحصر مع اختلاف البلدان والاولى للخاص بالبيع المعاملة بنوع لا تشبه الجها الزوال من صلح او
صحة معوضة او معطاة ونحوها والحصل الاختلاف في البلد الواحد على وجه التساوي الا في التخير ومع الاختصاص الجها قبل اشكال اذا لم يفتى عليك
ما فيه بعدا لتأمل والاحاطة بما ذكرناه وكيف كان فلا خلاف في صحة بيع الثوب الارض مع المشاهدة وان لم يسمح بل في قوة الاجماع عليه
وظاهر من اهل العلم وهو الجها بعد المسقوت السالبة من معاصرة دليل لزوم الجها بعد فرض عارفين ببيعها كذا وان بيعها بغيره بالذرع لكن ذلك لا
يفيد في لزوم الجها بدو منه لكن مع ذلك قال الله وان سمح كان لحوط التفاوت الفرض في ذلك وتعدا دواكه بالمشاهدة ولعلها في الدين من ان
يظهر من الخلاف المنع وفي غير هاتين الجها في ذلك الجها وان لم يرد بذلك الاشارة الى خلاف بل انما كذا الوضع كلمة ذلك والاتفاقيات لا تخضع لا يفتى في
والجها بعد فرض اتفاق نعم الظاهر المشاهدة الرضا للزوم فلا يفتى مشاهدة مطوبا الامع تغليب على وجهه بوجوب معرفته كما لو كان غير متفقا
ولا متفوشا في مختلف يتخرج مطاويه وكذا البسط والزوال ونحوها لكن مع ذلك في شرح الاستا بعد ان ذكر ما عليه لاختصاصه قال ولحق ان
الفرق مثبت لا يوجب هدمها الا في احدى منها وفي الثانية كذلك فيدور الحكم مدارها فاما من الثابت بطلان صفة لا زرع ومن الارض يطلب
فمنع من اهلها بطلب هدمها لاجتماعها لاحد ما لا يثبت بغيرها على ذرع او عدل وابتنى على المدافعة فلا بد من ذلك فيه ولا يخفى عليك ما فيه ضرورة
ان البناء وعدمه لا مدخل له في ذلك كما ان تفاوت الاغراض كذا ايضا وانما المدار على صدق المعلومة وعدم الفرق والظاهر في ما كلفه وان
اتفق بهما بالاذرع لكن ذلك لا يفتى في الجها كاهو واضح والله العالم وعلى كل حال فاذا شاهد بكفى فيه المشاهدة من ارض او ثوب او جواز او غير
على وجه يرتفع الفرق والجها عنه لها واراد شره بعد ذلك كنه تلك المشاهدة له اجمع عن ذكر وصفه ولو غاب وقت الاتباع بل اختلاف اجده
بينما بل الاجماع بغيره عليه للمصنف السالبة عن المعارض خلافا لما عن بعض ائمة فاعبر الزويرة وقت البيع ولا ينبغي فتاه الا ان يفتى في جها الذي
بغيره مثل هذا البيع فيما قبل الجها والفرق وان لم يكن كذلك فلا يطلون للمعرفة وان لم يفتى في التغير بل لو ظنه كفى البناء على الاول على الاخرى
للأصل الكافي في دفع الجها والفرق عند البيع ولكن ثبت له الجها ان ثبت التغير بل اختلاف عند جها فيه بل الاجماع بغيره عليه لظاهر الفرق في
فان بعضهم من عدم الجها لقاعدة الزوم والفرق في الحال فالتبديل الوصف بتبديل الحقيقة واضح الفاشا انهم لو فرض انه تغير بعضه بالمشاهدة
من الاوصاف التي لا تغير في صحة البيع مشاهدتها فلا خلاف لقاعدة الزوم فان الزويرة لا تزيد على الاوصاف المعصية في الجها على اختلاف احدتها لا غيرها كما
لا خلاف على المظاهر التغير المتسامح فيه ولا يفتى في التغير بغيره لعدم الصريح ولا بالتغير في الكمال في تلك الصفا وانما هو جها فيها لذلك انما
مع احتمال وان لم يكن ضروري حيث لما لم يثبت الا انه قد يكون يختلف الفرض انما جها مع ذلك للبايع ايضا لقاعدة الضرر وان اختلفا فيه فقال المشرع
ليس هو على ما رايته وقال البايع هو هو فالقول قول المبتاع مع مبيته على المشهور لا صا للبقاء بدو على التمسك بكلمة من واصل عدم وصول الحق اليه كما في غيرها
يخود عوى عدم وصول الاجزاء المتصلة من البيع اليه من غير فرق بين طول المدة وقصرها والاستعداد للتغير وعدمه ونحو ذلك من الاسباب الموجبة للظن
بصدق البايع ضرورة عدم معاصرة ذلك للأصل الشرعي السابق لكن مع هذا فيه تردد من ذلك ومنه مخالفة لاصالة الزوم وعدم التغير وصدق
المشكر على البايع الذي يترك لوزنه ولعله لا قبل ان القول قول البايع بيمينه وهو لا يخفى من قوة لا تطلع الاصلين السابقين ما عرف ما هو كذا لو ارد
عليه على ان البذل على التمسك كانت بدانة للعقد المقتضى كونه المبيع ملكا للشري فله اثبات زيادة حصة على ذلك مع قطع النظر عن ذلك كله فالد
عرفا هو المشرع بل لا بعد ذلك ايضا لو اختلفا على التغير واختلغا في تقديره على البيع المعلوم تاريخه واخره ما لم تشهد القرائن الموجبة للعلم باحدهما
لا سيما في الاحداث بئله على المشهور من جها في اخذ ذلك بل ينبغي التزمير لوفرض الاختلاف بعد القبض المحول على الصحة مؤبدا بان المتألم علم فبضر
صاحب الحق غير جها كما ان الظن ذلك ايضا لو فرض اتفاقا على التغير بعد العقد قبل القبض بما لا يرجع الى نصيب نحوه بناء على عدم كون ذلك من ضمان
البايع والا لكان موجبا للتأني بعد الفرض في زمان الصفا كما يجب لحدوث في الثلاثة التي لا ان يجعل اوصاف المبيع مثل اجزائه وان لم يبيع بالمتخلف
منها فيكون حقا ووضعا المعبر فيه من حيث كونه مبيعا مضمونا على البايع قبل القبض ونزل الثالث منها منزلة تلف بعض اجزاء المبيع المعلوم ضمانها
على البايع قبل القبض وانما من قاعدة تلف كل مبيع تلف قبل قبضه الا ان الجها على هذا التقدير عدم الفرق في ضمانها بين سببها على القبض ونحوها

في البيع

في البيع

له مادام في ضمان البايع كالجاء المبيع وما يحدث فيه من عيب لكن لا يفتى عليه ما في ذلك كله من المناقاة لفائدة اللزوم وعدم وضوح الاندماج في عموم كل
مبيع ثلث في نفسه ولا يفتاد على كونه من ضمان البايع في الثلاثة ونحوها فان لم يكن اجابا كان النظر فيه محال وقد بان في ذلك ثم اننا لم نجد كماله
باقى البحث حيا يتخلف الوصف لهذا ولكن قد بان ان مراد الشبهة بما ذكره من تقديم قول المبتاع فيما لو انقضا على سبيل التغير في المبيع على وجهه
التي لو كان المشتري جاهلا فادعى هو ان لا علم بذلك وادعى البايع عليه انك قد رايت به ورضيت به ولا ينبغي ان تقول قول المشتري كماله عدم العلم
به ولا اطلاقه ما دل على ثبوت اختياره بغير ذلك حتى يعلم المسقط من العلم به او اشترطا لاسقاطه او تحذرك ولعل التردد من المصير فيه للتردد في اصاله
تثبت اختياره بذلك حتى يعلم عدما على مخرجه لا يحكم بايجابه لاختياره حتى يعلم جهل المشتري به لاثبات اللزوم ولا ينبغي ان الاقوى الاول والله اعلم وعلى كل
حال فان كان المراد ما مراد شراره الطعم او الريح مثلا وكان انواعا متعددة يتخلف النعم باختلافها وقد شاهد مثلا ما له مدخله في ذلك ولم يترجم
فلا بد من اختياره بالذوق والشم لرفع الجاهل والفرق اذا فرض توفيقا لرفعها وفي خبر محمد بن العيص سالت ابا عبد الله عن رجل اشترى ما بذقني بدوقه
قبل ان يشترى قال نعم فليدقه ولا يدق ما لا يشترى كما ان ما مراد لونه مثلا لا بد من رؤيته في رغبته ما ضرورة معلومة كل شيء بحسبه نعم يجوز شراره من
دونه ذلك بالوصف الغامض مقام الاختيار كما يقوم مقام الرتبة من غير فرق بين حضور العين وغيبها وصدالة الوارث في نفسه ولذا صح ان يشترى
الاخي لا يحب الرشبة بغير اختلاف لا اشكال في شيء من ذلك عدما في محكي من قوة الاحتمال عدم جواز بيع العين المحصورة بالوصف فيه عدم الفرق بعد
فرض الجواز بكونه صالحا لرفع الجاهل والفرق بل لعل المحاصل في من الغائب ان زيادة العلم بالخصيص على الغيبه ومن هنا قال في كتابه الضعيف هو
فد جعل المعتمد بعد ذلك خلافا واما الكلام في انه هل يصح شراره من غير اختياره ولا وصف بعد مشاهدته وادفع الجاهل عنه من جهة القوام و
اللون ونحوها ولم يسن الا الطعم والشم فيجوز بيعه وشراره بناء على ان الاصل فيه الصحة والسلامة فيه تزداد خلافا فضل الشبهين كل شيء من المعلوم
والشرهين يمكن للثالث اختياره بغير الاختيار كما لا دهان الطبيب المستخير بالشم وصنوف الطب الحلاوات والمختصا فانه لا يجوز بيعه بغير اختياره
له فان بيع بغير اختياره كان البيع غير صحيح والمبايعان فيه بالاختيار فان تراصبا بذلك لم يكن يرباس وعن سائر ما يجنب بالذوق والشم انه يفسد
الاختيار اذا بيع من غير اختياره لم ينعقد البيع وعن ابي الصلاح من شرط صحة بيع الحاضر اختياره ما يصح اختياره ودوقه او مشاهدته وعن ابن البراج لا يجوز
بيعه الا بعد ان يجنب فان بيع شيء منه من غير الاختيار له كان المشتري مجبر في رده على البايع وعن ابن حزمه كل ما امكن اختياره من غير افساده لم يصب بيعه
من غير اختياره ولكن الاقوى عند ابن اديس والمصنفين من تأخر عنهما الجواز للعموم والسالمه من معارضة دليل الغرض لرفع باصل السلامة وبا
لسهرة الفاطنة فان كثيرا من الصنف لا يظهر الا بعد ضرب من الضربات فليزلف لفساد اكثر المعاملات فانه اذا لم يكف اصل الصنف في المذوق والمشموم
لم يكتف خبرها من الحيوانات ونحوها مع ان الاطلاق على العموم كثيرا ما يوقف على التصرف في كثير من الزمان الطويل وخبر ابن العيص بعد الانحاض
عن سنده انه اراد منه منع من ذوق ما لا يغير بغير اذنه الا مع الهوى ارادة الشراء كما انه يمكن ارادة نفي اللزوم من نفي الصحة في كلام من عرفت بغيره
اثباته لاختياره فخرج المسئلة عن الخلاف وتكون النفاقة اذا اشكال في ان له اختيارا بين الرد والارش ان خرج مذهبنا في غيره من افراد المبيع المعيب
التي حكمه ذلك وانه ينبغي عليه الارش مع احوال حدث فيه كما مر في ان في محله مقتضى وبقي في ذلك الاخي والبصر بلا اشكال للعموم بل
ولا خلافا لمن سار في غير الاخي بين الامرين حتى مع الاحداث ولا ينبغي فساد له للاطلاقي المقضي لسقوط الرد به هذا ولكن الانصاف عدم خلاص
المسئلة عن الاشكال ضروره عدم صلاحه اصل السلامة لرفع الغرض ولجماله الحاصلة بغيره افراد السالم والرضا باي فرد كان منها لا يكفي في
صحة البيع المعين فيه شرعا معلومة متعلقة لا الرضا به كائنا ما كان وليس كل وصف له دخل في رفع الجاهل والفرق عن المبيع عدو عيب حتى يكفي فيه
اصل الصحة والسلامة كما ان اثبات اختياره لا يصلح الفضا الحاصل بالفرق والجاهل والالجاز شره كل مجبول بشرط الجاهل وكلما ان الاختصاصا السالمه
لم تشمل على اثبات اختياره كعبارة سائر ابي الصلاح وابن حزمه لا فرق بينه على ارادة نفي اللزوم من نفي الصحة فيها بل ما ذكر فيها الجاهل لم يعلم ارادة اختياره
السبب منها بل يمكن ارادة اختياره بغيره بالوصف مع عدم الاختيار وبشبه اختياره بغيره قال ابن اديس فيما حكى عنه قد
رجا انه لا يجوز بيعه بغير اختياره فان بيع بغير اختياره كان البيع غير صحيح والمبايعان فيه بالاختيار فان تراصبا بذلك لم يكن يرباس وهذه الرواية
يمكن العمل بها على بعض الوجوه وهو ان البايع لم يصفه فاذا لم يصفه يكون البيع غير صحيح لانه ما يعرف بمشاهدته طمعه فلا بد من وصفه فاما اذا
وصفه فالبيع صحيح ويعين فيه ما اعتبرناه في بيع خبار الرتبة لانه لا يمكن معرفته الا بالطعم فان وجد طمعه او ربحه كما وصف البايع له فلا اختيار
له وان وجد بخلافه صح باختياره كان بالاختيار ولا دليل على بطلان هذا العقدة وهو صريح فيما ذكرناه من ارادة اختياره بالوصف دعوى ان
المذوق والمشموم لحد مضطرب مما يتخلف عنه كان عيبا ولذا اكتفى باصل السلامة فيه فيجوز الاعتماد على مقتضى طمعه اذ ليس المراد باصل
شرط العلم بالمبيع ان ترتفع الجاهل عنه بكل وجه فان رؤيته ظاهر الصبره ونحوها كاف في فهمه مع احتمال الجاهل لفته وكذا البيع بالوصف في صحة المنع
بشهادة الواحد كدعوى ان المراد بجعل البعض جواز الذوق لا وجوبه في صحة البيع التي هو ظاهر الامر به ولا ينافيه النهي عن ذوق ما لم يشتره
وان افاد حكما لغيره في ذلك والاعتماد على اصل السلامة انما هو فساد على دفع الغرض والجاهل وتحقيق المعلومة المعينة في صحة البيع كالقوة
الساكنة ونحوها ولو سلم فني كل ما يكون فسادا عيبا وان كان له دخل في المعلومة اما الاوصاف التي تختلف بها الافراد الصنف فلا دخل
لاصل السلامة فيها فطعا ومن ذلك يفتدح لك ان التحقيق في المسئلة هو جواز البيع في كل ما كان اصل السلامة كافيا في تحقيق وصف كونه
معلوما وفي دفع الغرض الجاهل عنه وعدمه فيما لم يكن كل من مختلف الاوصاف التي تختلف الاثمان باختلافها فان اصل السلامة خصوصاً التفتد

في البيع والشراء
في البيع والشراء
في البيع والشراء

منه لا مدخله في رفع الجبال الناشئة من ذلك وكذا الكلام في غير المطعوم والمشوم من المشاهد والمليح من غيرها من أفراد البيع الذي قد عرف غيره في
المعروف ولو شرا باسبغها وأصل سلاسله واختيارها في غير ذلك مما ثبت شرعا لاكتفاء بغيره وأما ما يورد في اختياره إلى افتاء كالحوزة والبطيخ و
البعض فان شراها مع جوازها في ما في بطون السيرة من غير فرق بين شرط الصحة والبرائة من العيوب وعندها ولكن يثبت للمشتري الارش بالاختيار مع العيب
دون الرد لانه قد احدث فيه حدا وقد عرفت وتعرف سقوط الرد بالعيب نعم ان لم يكن المكسورة قيمة اصله يرجع بالتمسك به وان اختلف فيه انصهارا
الاختصاص بالعيب ما لا يمكن اختياره الا بافتاء كالبعض لانه لا يعرف جوده من جهة التمسك به فابتنها جاز بشرط الصحة فان وجد فيه فاسد كان
للبائع ما بين قيمته ومعيها وكذا في سائر اقسام البيع فالحكم في شرط الصحة والبرائة من العيوب وكذا في شرط الصلاح وان
وقال ابن البراج في الحكم عنه انما هو ان لا يمكن اختياره الا بافتاء فلا يجوز بيعه الا بشرط الصحة والبرائة من العيوب فان باع بخلاف ذلك لم يكن البيع صحيحا
وفي آلف هذه العينة فوهم شرط احد العبدتين في العقد اما الصحة والبرائة من العيوب ليس بمحدد بل الاول انعقاد البيع سواء شرط احدهما او كلاهما
او شرط العيب لانه انما اشترط في هذا الاهتمام من عيبه في الشئ من حيث ما لا يجوز ان يشرط في شرط الصحة وبشرط الصحة ومقتضوهما ان البيع بشرط الصحة او
على شرط الصحة جائز لان جواز شرط الصحة والبرائة في ذلك الشك في تحقق البرائة والتمسك في هذا البيع وعدم كفاية اصل السلاسل في دفعها لاختلاف
افراد السلاسل من العيب اختلافا فاحشا لكن للسيرة المستمرة في الاعطاء والامتناع على سيرة قلنا يجوز واستدنا من دليل الجمل والتمسك في الافتاء بشرط
الصحة والبرائة من العيوب لا يرفع الجبال والتمسك في شرط الصحة والبرائة من العيوب ناكذ مخففة وهذا اعم من ذلك فطعا على ان البرائة من العيوب بشرط
اختياره اذا كان لمكسورة قيمة والا فالتام الرجوع بالتمسك وان لم يكن من العيب لطلان البيع المقتضى الرجوع التام اليها كونه بالباطل لكون التمسك بلا
تمسك مقابل له ومن هنا قال في س ما يفسد طعمه ويجعل الاول اعتيابه او وصفه ولو خلاصتها مع العيب كذا ما يفسد بالاختيار كالجوز والبصر
والبطيخ وبشرط الارش مع التصرف فيما له فيه ولو لم يكن له فيه بطل البيع منه ويجعل من اصله فويزة تفكه على المشتري على الاول وعلى البايع على
الثاني وبشرط التمسك على المتدبرين وظاهره بطلان البيع من اصله الى ان قال ولو شرا بالبرائة من العيوب فما لا قيمة لمكسورة العيب مع عند الشئ وانصاحه
وتشكل بانه اكل مال بالباطل اذ لا عوض هناك وبما يتبع وجهه فيما ياتي انه نعم كما ان وجه البطلان من حيث يمكن ان يكون جهة البيع السابقة باعتبار ان
هذا المال مبني على البينة على الاحتمال فيبطل ما يبيع عند بطلان الاحتمال لانه يحمل المالبه فيبين بطلان الاحتمال فيكشف بطلان البيع ولا يثبت
من البيع العيب الا ان ارشته مستوعب للتمسك به كما ان البطلان من حيث يمكن ان يكون له قيمة فكذلك ان لم يكن له قيمة لكونها مما من البيع العيب ان اختلفا
الارش التمسك اجمع هناك دون الاول ولا يملك ان يضمنوا على البايع من حيث العيب فيخرج كلف البيع قبل فوضه الانسحاب من جهة بل قد ينشأ بناء على
ان الارش شيء اوجب الشارع بسبب العيب ان يضمن من التمسك بسبب غرات ما قاله من التمسك ولذا يفسط بالاسقاط ولا يضمن على البايع الاعطاء من
التمسك ومعلومه عدم تسبب اجزاء التمسك على اجزاء التمسك من يد ادراس ونحوها ان المخرج عدم انفساخ البيع وان اشترى المشتري على البايع الارش المستوعب
بل يبيعه ايضا سقوطه بالتمسك من العيب كما هو مقتضى اطلاق الاحتياط ذلك وليس هذا كاشتراط عدم البيع في عقد البيع حتى يكون شرطا باطلا اذ التمسك
مستحق جار على محاسبته العقلية ولم يعلم اعتبار زيادة على ذلك في البيع فخرج فرضه بذلك يكون فادما على بدل ما له على هذا الفرض لم يشرط
البرائة وانكشف عدم القيمة لمكسورة اشترى الرجوع بالارش المستوعب لعله لا يضر وبطلان البيع وان ذكر المص ويظهر الرجوع بالتمسك وفيه من ذلك
بل وضررها بطلان البيع لكن قد يمنع لعدم خروجه عن المالبه وان لم يكن له قيمة وهو اعم من بطلان البيع والتمسك لانه ما ذكره من المؤنة ففي ذلك لا يثبت
انها على المشتري مع عدم المقتضى لرجوعه بها وان كان الفضل في ملك غيره وفي شرح الاشكال قبل في بيعه البايع مع لم يكن يبيع الصدا الضمن قبله و
المشور يرجع على من فوضه الا اذا اشترط عدمه وهذه الدافع للعصبة لا يندفع به الضمان لا وجه للرجوع بها بناء على انفساخ من جهة ضرورة كونه نفعلا
لملكه فلا يرجع بما غره له عليه كانه كل افراد اختياره قد يبيعه ذلك لو كان البطلان من اصله لقاعدة التمسك وهو ان نظره اول الشهود من ثقة العا
وكيف كان ضد ظاهرك بقاؤه في العدم والجمل ان لا يجوز بيع سلك الاجام ولو كان مملوكا مفدوا على سلبه بها لانه وان ضم اليه انفساخ ضمه على البيع
لان ضم المعلوم الى الجمل لا يضره معلونا وكذا اللين في الضرع ولو ضم اليه ما يملكه من فضله عن غيره وكذا الجلود والاصواف ودياروا الشمر على
الانعام ولو ضم اليه ضمه وكذا ما في بطونها وكذا اذا اشترى اى على ظهورها وما في بطونها وكذا ما يملك الغنم وكذا غيره من ذلك وفيه للضرورة انما اعدا
الضرر والوبر والشرع على الظهور فانه قد يمنع الضرر والجرم فيها مع المشاهدة والوزن فيها لو كان فهو بعد الجمل لا يملك كالمشقة ولذا اشترى المقتصد وغيره
من المتأخرين بل اعلم مشهورا ما عرفت ذلك ضد خالفه الشئ في تبرؤنا من جهة والبراج فيما حكى عنها قال فيها لا يجوز بيع باق الاجام من السمك الا
ذلك مجهول فان كان فيها شيء من الفضل شرا واشترى منه ما فيها من السمك لم يكن يبراس وكذا ان اخذ شيئا من السمك وباعه براه مع ما في الاجام
كان بيع ما ضا بالكر عنه في السمك في الماء والطير في الهواء لا يجوز بيعه اجماعا وروى اصحابنا ان يجوز بيع فضة الاجام مع ما فيها من السمك ولعل مراد
بمعد اجامه من حيث القدرة على التسليم وضربا من انما من شواذ الاختلاف لا يثبت له الاصول ويرجع اليها بل لا يرجع عليها وخالفوا ايضا في اللين
في الضرع قال فيها لا يجوز ان يباع اللين في الضرع قبل ان يبيع ذلك حلبة شيئا واشترى مع ما في الضرع في الحال او من الرمان وان جعل معه
عرضا اخر كان احوط ومن ابن البراج لا يجوز بيع اللين في الضرع مع الا ان يكون معه لبن حاضر فان لم يكن معه ذلك لم يجز بيعه وعن ابن حزم لا يجوز بيع اللين
في الضرع اذ حلبة بعضها يبيع الحلوب مع ما في الضرع وفي آلف هو قول ابن الجبير وخالفوا ايضا في بيع ما في بطون الانعام وغيرها من الجوز فان قال فان
اراد بيع ذلك جعل معه شيئا اخر فان لم يكن في البطون حمل كان التمسك في الاخر واما ما يملك الغنم فلا يبيع مع ما في بطون الامهات قبل حصولها

في البيع والشراء
في البيع والشراء
في البيع والشراء

في خلافا

في جميع ما ذكره المحقق الجلود فان الظاهر ان راجعاً بما ذكرناه من القاعدة المتضمنة بمجوزة مع الضميمة ضرورة كون الزم فيه مجمل وصفاً لا اصل
 كما ان ظهوره في حال بيع ما في بطن الحامل مع الضميمة قبل الام على الخواص ذكرناه فضلاً عن بيعه مع الام لا يستغنى فيها بان انشاء تمام الكلام فيه هذا
 وربما تقدم منافي مع الابن ما ينافي ما هنا في الجملة الا ان الله يظهر لنا الان هذا والله العالم مسئلتان الاولى المسئلة طاهر عندنا للاصل
 والاجماع يقتضيه عليه استلحاق النبي له وكونه ما بالاصالة لا يقتضي نجاسة بعد الاستحالة كما انه لو قلنا بنجاسة الفارة التي هي طهره لكونها
 فطامته مبانة من حي لا يقتضي لك بنجاسة روحه فيجوز بيعه في فاره على المشهور من الاحتياط بل بما في خلافه عنه بعضهم وعلى الاجماع عليه خروج
 له بغير ولو باذخال خط فيه وشبهه للصوم بالسالمه عن مراضة دليل الغرض المرفوع باصل السلامة مع عدم الغرضية من غير هذه الجهة نحو ما سمعنا سابقاً
 في المطعوم والمشوم ولكن قد عرفت هناك ما يقتضي كون فقهه لحوط لا مكان منع عدم الغرضية الا بما يقتضي عيب المدعوم باصل السلامة المحترمة
 في اندفاع الغرض بالثبوت منها ومنهنا وسوس فيه الاراد بيلي بل جزم بعدم جواز بيعه بعض اتباعه ولعله لما ورد في النصوص من النهي عن بيع ما لم يرب
 او يوصف وكرهه شراً ما لم يرب المراد منها المحرمة وتغوى لك وهو جيد مع فرض حصول غرضه غير ما يندفع باصل السلامة والا كان محلاً للتغرض
 اقتضاء دليلها جواز الاحتياط عليه ما في الاقدام على البيع مجزواً بالثبوت او بالارشاد او بان العيب يندفع لك وبالمجمل فالمسئلة قد مر من افراد تلك المسئلة
 الى قد سمعنا الكلام فيها والله العالم المسئلة الثانية يجوز في الشرب بل بما في الاحتياط مشعر ابدعوى الاجماع عليه للشرب او للشرب في ذلك منها
 ان يندفع من الغرض وبما في الاحتياط الزيادة على الظرف والتقصية قال حنان في الموثق كنت جالساً عند ابي عبد الله فقال له معصم اني انا شرب
 الزينة زقارة فحسب لنا التقصية فيه لكان الزقارة فقال له ان كان يزيد وينقص فلا بأس وان كان يزيد ولا ينقص فلا بأس وظاهره عدم اعيان الزاوية
 لكن في خبر على يرب من سمعنا من الزيات بسئل ابا عبد الله فقال جلت قد انظر من ظرف المشرب الزينة لكل ظرف كذا وكذا وطلأه من زاد وزياد
 فنقص قال اذا كان ذلك من براصنكم فلا بأس في خبر على بن جعفر المروزي عن قرب الاستماع اخبره موسى بن جعفر عن رجل يشرب المشاع وزقارة في الزينة
 ولجواز فيقول ادفع للناس به وطلأه واكثر من ذلك لا بأس به قال ابي عبد الله في الناس به ولجواز في فلا بأس في الزاوية وظاهرهما اعيان الزاوية
 هو مقتضى التواضع الا اذا كانت عادة التقصية نعم مقام التصريح بذلك ويمكن ان ذلك من خبر الاول ومن هنا لا يجوز وضع ما يزيد طمأناً الا بالمشا
 لعدم عادة التقصية في ذلك فطاعة المحرم ما لا المسلم بها وكذا لا يجوز وضع ما ينقص قطعاً للمبتدئين الا بوضاء المشرك لاحترام ثمنه وعلى كل حال فلا
 اشكال في دلالة النص من المشرك كالتساوي في عدم فساد البيع بمثل هذا الوضع ان لا يلبس بعده كعبه المبيع بل ولا قبله فانه وان كان غرضاً لا يبالى الا انه قد
 هو به بعد جريان العادة به فلو انشأه بكونه يسير كغارات الكاشل والموازين ونحوها ما عرفت المسألة بغير العادة على وجهه بغير الغرض مع عرفت
 فيكتفي بوزن ما في الظرف مع الظرف ثم يندفع للظرف ما عرفت بحسب على الباقي وبعد ذلك معلوم الوزن انما الكلام في قصر هذا الحكم على ما في أكثر
 العبارات من الظرف في الجرب العادة بغير المانع او بما قد يندفع على وجهه يكون منه كالتنقيح والحداد ويشتد منها الى غيرها كالجواز والحبوب ونحوها بل
 يفتك بالمشروبات الخلق القصد بغيره فصار الى الانذار او سماعه او زباب والحداد ويشتد منها الى غيرها كالجواز والحبوب ونحوها بل
 وغيرها الطائفة الثانية ولكن بشرط جريان العادة به ولا يجوز ذلك لان الزيادة والزيادة مع الظرف من غير وضع موزونين ولا او مختلفين انقطاعاً
 لسر او لا مع غاياته المنضم الى التقييم وهو فيكون كغيره من الزيادة والزيادة مع الظرف من غير وضع موزونين ولا او مختلفين انقطاعاً
 كاف عن معرفة الابعاض وان لم يكن المقتضى من الموزونات ولو فرض تخلفه في بعض الموضوعة لا يجوز ضرورة كونه المداور وجوداً وعدمه في الصحة والعشاكما
 هو واضح واما الادب فكثيرة منها انه يشترط لكل مكشبة ينوي بكسبه الاستمتاع بالناس في التوسعة على العيال واحالة المحتاجين وصرف في اعمال
 الخبز في المحسن من قصد بكسبه لك ليس هذا طلب الدنيا هذا طلب الآخرة وفي الحديث من طلب الدنيا استغنا فاعل الناس وحسب على اهل ويغفلنا
 على جاره لعل الله عز وجل يوم القيمة وجهه مثل الغلبة البكر ومنها ان يقصد في طلبه ويجعل فيه وذلك بالاختصاص على اذ في المعيشة ووزن الاجتهاد
 البالغ حتى لا يجرى لطلب المعيشة فوق كسب المصنع ودون كسب المحرمين الراضين ببناءه المعلنين ولكن انزل نفسك من ذلك بمنزلة المصنف المتعفف
 رزق نفسك عن منزلة الواهب المضعف فكسب لا بد للمؤمن منه وبها ان لا يفتد على وجهه وكده وفطنته وفي الخبر كن لما تخرج من بيتك لما تخرج فان
 ذهب يفتد بغير ناراً فانصرف وهو في مرسى في الحديث ان يزداد امرى بخذ ففتد ولن ينقص امرى ففتد بجمعها والعالم بهذا العامل به اعظم الناس راحة
 في ضعفه والاعانة هذا النار له اعظم الناس شخلاً في مضرته وفيه ان الله وسع ادراكه الحفاء للغير بعملاء ويعلم ان الدنيا لا يبار بها بعمل ولا
 حيلة ومنها ان يفتد بها بئس من افراد الاكساب ولا حتى لغير الفتد ثم المجرى والله الربا في هذا الامر ويدين اخفى من يدين الفتد على المصفا الناجر
 والناجر في النار الا من اخذ الحق واعطى الحق الى ان قال من اخذ بغير علم انظم في الربا ثم يكفه التقصير ولو بالتقليد ومنه يعلم عدم المعارضة بين ما
 دل على طلب الرزق والامرا بسعته استباحة امكان الجمع بينهما على ان التوكل الخاص لا انقطاع التام الى الله عز وجل من اعظم اسباب الرزق فان من
 بنى الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب كما لا يخفى على من جرت له لك وتنبه لنعمة روح الرافعة والكر والاحسان ولو فرض مراضة طلب
 العلم الوجيبنا وطلب الرزق كل لم يبعد تقدم الثاني مع فرض توفيق الجوده عليه وعلى كل حال فالمراد بالتقصد المستحب لحرمانه من قبل الشرع
 بها مخافة عدم التنبه لكثير ما يستره على وجهه يقتضيه فتشاه فتخرج في اكل المال بالباطل لا مطعوره وجوبها بحكم الشرع في كل فعل وترك فاطلب
 العلم فريضته على كل مسلم نعم لا يستر في الشرع في اسباب المعاملة سبق العلم بالصحة والعفة بما لا يجرى في العبادة المعبر فيها بنسبة القيمة فليح ابقاء العلم
 مثلاً ثم السوال عن خصها وقتها ثم رتبها لا تار على ذلك فلو رتبها قبل ذلك بان اكل المال او على الجارية مثلاً كان اثماً وان احتاج الواضع كما هو

ومنها

والصالحين واصلاح المال وامراز القوت والبيع عند حصول الربح والمالك لا يبيع الا بغير الاضحية والكف والنعمة والكره المعكرو والكفر في طلب الحوائج طلب
 الرزق وقبالة التوكل على الله ونفع المستشير ومول نعمه ومشاركه ارباب الخطوط وتبديل الصانع حتى يوافقها فيها طالع سعد والنصر من الرزق ولو بيسط
 بساطه وكتمان المال ومهارة العامل في عمله والتوكل في وكالته وابتهاد صاحب السلعة بالسهم والرجوع في طريقه ليهرب فيه الرزق بالمعيشة وخطا لخطوة
 بالشهر ليشاوى الفقراء وشراء القوت بوضا فهو ما لذلك اية ولقد العار والكتب العلية وجميع آلات العباد للفتنة وتغديهم للاستغناء والتسوية
 ولعلم ولا فتراب من البناصير والناصح في البيع والشراء والفضاء والاختفاء وسؤال البركة في الشراء والنجاة في البيع ولان ما يوردك له فيه ووضع كل
 شيء في سوقه وعمل كل عامل في السوق المعاملة فانه رزق والمعاملة مع من ثلثة لخير والمكافاة على الهدية ومشاركة الجلوس فيها واخذ الحرف الرفعة كالحيا
 والزامه والفرس والصبر والخروج من البلد عند الاحتيا والامام الاخوان بالاحتيا البعوت ولو بالدهاء والكتان مع خلوص هذا الفصد والى الاحتيا
 الى الاخوان من اجل بئس السلطان ليكون كفارة ما كان والكسب في يحصل به تقوية البدن كالسبق والرواية والاتبان بمجد السلعة وذلك اربا
 وصرف المحام كسبه مع الشرط على الناصح وشبهه واطالة الجلوس في ملازمة الغريب في التفاحض باطالة الجلوس مع السكوت واخذ مكنته بدهاء وطرح الدنا
 المشوش بعد قمته نصفين في البقرة ونفري المال اذا ارسل في عجان حتى لا يذهب بجلسته ومباشرة الامور الكبار بنفسه كشر العفارات ونحوها
 وعمل الرجل في بيته فان رسول الله كان يجلب عتله له وامير المؤمنين كان يجلب بستانه في بكس وفاتحة نطن ونجني ونجني ومشاركة الناس فيها باطن
 ويلبسون والاستعانة بدهاء الاخوان اذا اجاز الزمان وكيل الطعام اذا عجزوا واخرج للاكل والمحافظة على التعقيب على بعد طلوع الشمس فرائز انا انزلنا
 وانا انزلنا وغيره من القرآن ما له ربط في الرزق وينبغي ان يجعل اخرا عاتلة اذا فرغ من صلوة الفجر سبحان الله العظيم استغفر الله واتوب اليه اسأله
 من فضله عشر مرات وطلاقة الوجه مع المعاملين وحسن السلوك معهم واستعمال الحلم ومكارم الاخلاق فانه ادعى الرزق واخذ مكانه كسب حجارا
 لاهل الدين ووضع فراش جولة يجلس عليه المعاملون واحكام المعاملة بالصنيع اللانزواني وانظار المديون وتعليم الاولاد الحلال والحرام وهم بناء سبع
 وتعليمهم اعتبار الرواية وتعليم شربها بطلانها وتعليم صنع الغزل للمرأة والذهاب في الحاجة محتكما منظر ما يشاء الظل وقبول الهدية ولو
 كانت معوضة خصوصا الطبيب فيقبل الهدايا بطلانها وارجاع العارية قبل وقت اهلاكها وكذا ذكر حيلة من المكروهات اية كاحذ
 التوكل نفسه طوع النية ونشاط المعاملات في الصناعات الدينية مالم تؤدي الى الشهرة المنافية للزهد فحرم والمدافعة في المعاملة على البيع والكف
 والاضحية والنعمة وقد يلجى بها امثالها وسلوكه لا يترك فيه اوفي غايته من بعض شروط العبادات وشروطها قبل وجوبها والامتناع بمكة لغربها
 اطاق الطريق فلا يابس الشكابة واستقلاله في قليل الرزق ووضع المالك في الكف لا يرضى مضباع بل عمل الحكم حار في كل مضباع وكثرة النوم والضمير
 الكسل والبطالة والدوران في الاخوان وشراء الطين وادنى من شراء الخبز وجميع آلات العبادات او العفارات ونظاها بجميع انواع الاشغالات
 من المعاشات الا لشراء خمرها واستبدالها خضرا حار في غسل الماشطة وجعل العروس بالخمر فز وجل الجرم شرط عليه المباشرة وذلك الدنا
 للاخرة وبالعكس من غير خروج عن الشرع واستعمال الاجر بلا شرط واستخدام من يستحق الاكرام له كسب كبر سن ونحو ذلك ونحوها على من
 وضربا لثاقه وولدها طفل الا ان يصدق بولدها او يبيع ويخرج رزق السلعة وذلك جبرها وتملك الام دون ولدها او الولد دون
 امر ان كان مضبعا ولقد الوص شيئا في مقابلته عمله ببيع المكبل والموزون قبل قبضه ولا سيما الطعام او نظله بوجدها والنصر للفقير فاذا استقر
 وان يسافر الاجر الاول مع عدم شرط المباشرة عليه اجرا اخر باقل مما استاجر به ولم يكن يعمل شيئا وان جعل الموضع نفسه او فلا لئلا يؤمن اجرا اخر في ذلك
 من غير شرط المباشرة او ما حرم مطا ونحوه كالكافر استكثار الرزق على غيره مع عدم بلوغ حد السد والاكتساب بالسؤال ونحوها بالكف
 يحرم لبعض الاشخاص ومن بعض الاشخاص والاكتساب بليلج واعطاه المذبح الذي قد امر بالحيو لثا في وجهه ولبانة المسافر الارض بالكرما استاجرها به
 مع عدم العمل فيها واجارة الارض بقطعة او شعير ولا سيما اذا شرط من حاصلها ولا يبعد جريانه في سائر ما ينبت في الارض والمفاد في الوديعه فان داد
 ذلك استحب له ان يقول اللهم لم اخذ خلد ولا خبائرا واما اخذته مكان مالي الذي اخذته في امره عليه شيئا او معاملة الشريك لنفسه مع البناء على تقسيم
 جميع النافع ولو بان يشترط بعينه له نفسه او ذمته شيئا وتفضل المعلم بعض اصبيبا على بعض وتفضل الاجر بعض المسافر بن على بعض من غير بيع
 اتفق ونحوه المساجد ونزويها ولقد الاجرة عليها ويلجى بها المشاهدة المشرفة وحيثما بعض الكراهة والانهما السقي علم النوفاتة الذي يسلب
 الخسوع ولا يباس بالاطلاع على الانساب في الامتار والوفاء وان لم يكن فيه فضل لانه علم لا يضر من حمله ولا ينفع من علمه انما العلم ثلثة اية محكمة او
 فريضته صادرة او سنة قائمة وما سواهن فهو فضل ومذح الظالم صدقا بغير ما بيعت على قوته والنواضع لمن غير حلة ورد الهدايا خصوصا الطبيب
 ولعلو وعجبة الظالمين من ذنوب خول في معاصيهم ولا يفهم ولا سبب يدعو اليهم والحيث وقيل بالخبر وطلب الحوائج من شخص في النعمة وهو من لم يكن
 فكان وطلبها اية بالليل من الناس وحفظ الشعر اكثر منه من غير حق ومعاملة الرجال باجانب النساء وبالعكس مع الاحتياج الى الكمال والحاجة
 حيث نقول بعدم دخول الصوفى العورة واكل الحجام اجرة المأخوذة بالشرط والاسلاف الذي لم يصل الى حد المضام فحرم وما عارض شيئا من الطاعة
 وقيل بخبر ما عارض الوصيا وفعل المعاملات التي لا تخ من الشبهات والسهو زائد على المعاد في الاكتساب الرجوع بالهبة اليه هو كارجوع بالقرع
 وشدة السخف الطالب فيكون طلب المحرم والخسوع والكل الا غير ذلك مما اكثر منه في من غيرها وان كان لا مدخله لبعضه من المظالم
 واخر محل للنظر ثالث باي في محله انه وهو العالم ويلجى بذلك مسئلتان الاولى تعلق الركب ان مثلا الفاصدين الى بلد الشراء منهم مثلا
 مكروه في الشراء من الاصحاب من بعضهم ما يظهر منه الاجماع عليه وهو الحجة بعد حمل النوى عليه خبر عروة السابغ عن جعفر عن النبي لا يملك

منه
 من
 من

العالم

حكم البيع والشراء

او فوافقه ما استفيد منه الزوم على عموم الاذنه على وجه يكون المحل واكتفى ببعض الاذنه من بين تلك الاذنه بحيث لا يستفيد قاعدة الضرر وان كانت دليلا لا يقتضي يكون موضوع الحكم المضطر في قول من قال ان الحكم على ان التمسك باطلاق دليل اخبار من الخبرين ومعدلا لاجماع المحكي كافي وبما ياتي لذلك انشاء الله تعالى والله وكذا حكم القسح بمجان البيع فيه صحيح بل ولازم الابع الغبن الفاضل على الوجه الذي سمعته وان كان محلا للمنع عنه والغبن الفاضل في النبي الموبد بالشهر بل والاجماع المحكي بل لعل العقل شامدا على صحة ما عتبا كونه غشا وخدعة وتدليس واعراض بالجهل واخلال اذ هو كائن جماعة ان يزيد الجبل في ثمن السلعة غير بد شرها بل ليعلم غيره فيزيد بزيادة بشرط المواطاة مع البايع كاعصاه بفضية لغز النبي في الناجس والغش والام على اختلاف التفسيرين وعرض نفسه بان يمدح السلعة في البيع لينفعها ويرد بها المواطاة بينه وبين البايع او بدو نسا على اختلاف في تعريفهم ولعل اعتبار المواطاة فيه بعيد وان كان حرمه الثاني لا يخفى من قوة كونه خدعا وغشرا واضرا وخيانة للسلم ومن ذلك ان يبيع ان المراد بالتشبيه ما ذكرناه لا الام منه ومن الكراهة كائن في موضع ضرورة ان وجه المحرم هنا واضح لا عرفت وان كان لا يبطل العقد لما سمعته من ثقل الغش في البيع خلافا لابن الجوزي فابطله مع المواطاة كما ان منه يعرف ما في تعريف المتن وقد اياه بانه هو ان يزيد الزيادة من مواطاة البايع ضرورة عدم ثقل الغش في الكراهة بل ذلك اللهم لان يزيد التمرض بالعبارة فيكون عبادة عن الزيادة الاولى المسببة للثانية قبل او بعد المبالاة في ذلك على ثمن المثل السبب الخدع فانه يحرم على البايع او يراى الزيادة على البذل بالحاصلة بسبب زيادة المواطاة او تمام المثل المشغل عليها فيكون عبارة عنه وجهه انه لا وجه محرمه الثمن بعد صحة البيع واما القول بثبوت المحل مطاوعا عن الفاضل كونه تدليس او مع مواطاة البايع وان لم يكن خدعا فلا دليل عليه يخرج عن قاعدة الزوم والام في المعاملات اعم من ذلك وما ابعده ما بينه وبين القول بحد مطلقا مع عدم المواطاة وعلى الاخرى معها ولعل التفصيل في الغبن عدمه فيقتضي الاول لدليله ولا يقتضي الثاني لقاعدة الزوم ولعل في حكم الغش قول البايع كذا اصطفت في هذه السلعة وكذا وصدة المشتري في محرمه والجماع الغبن ولو كان صادقا فلا يخفى خاصة معه ولا اثم ولا يلحق بالغش ترك الزيادة في السلعة بشرطها بالغبن القليل وان كان هو محرم في بعض الاحوال المشتملة على المواطاة مع المشتري لانه خدعة البايع واضراره واغرائه بالجهل ونحو ذلك المسئلة الثانية في الاحتكار مكره عند المفيد والشفيع في ابي الصالح في المكاسب الفاضل في لفت خبرهم على ما حكم عن بعضهم وعيل والفاضل الصدوق بابا البرج وادريس وابو الصالح في فصل البيع والشراء في قوله ذلك وخبرهم على ما حكموا به عن بعضهم حرام والاول اشبه باصول المنصب فواعده التي منها الاصول وقاعدة تسلط الناس على اموالهم المعقودة بضمير التجار وحسن الغش والحرز والتدبير وغير ذلك السالبة عن معارضة دليل معتبر على التحريم فصوص العلم سندا ولا يرد عن ذلك اذ هي خبر السكوني عن النبي لا يحكم الطعام الا خايطي خبره عن ابي عبد الله المحركة في الخصم بوجوبها وفيما ابتداء والشدثة ثلثة ايام فازاد على الاربعين يوما في الخصم في صلح ملعون وما زاد في الصلح على الثلثة ايام فصاحبه ملعون وخبر جده بن منصور عن ابي عبد الله فقد اطعم على عهد رسول الله فانا المسلمون فقالوا يا رسول الله قد نفلنا طعاما ولم يبق من الاثني عند فلان فصوره ببيعة الناس قال فحمد الله واشكر عليه ثم قال يا فلان ان المسلمين ذكروا ان الطعام قد نفلنا لاشبا عندك فاخرج به فبعه كيف شئت ولا تخف من اخذ عنه ايه من النبي الجالس عزوق والمكر ملعون والمرسل نهى عن المحركة في الامصا وخبر جده عن علي بن رسول الله من با المحركة في با محكمهم الى ان يخرج الى بطون الاسواق وحيث ينظر الناس اليها فقبل رسول الله لوقومت عليهم فغضب حتى عرف الغضب وجهه وقال انا اقوم عليهم انما السعير الله عز وجل امر به فخذوا اياه وبضعه اذا شاء وخبر ابي مريم عن ابي جعفر قال قال رسول الله اياما رجل اشترى طعاما فكتب اربعين صباحا يريد به غلاد المسلمين ثم باعه فصدق ثمنه لم يكن كفارة لما صنع وخبر ابي الغضري المروي عن قربا لاشبا عن جعفر بن محمد عن ابي ان علقام كان يهيم عن المحركة في الامصا وقال ليس المحركة الا في الخطر والشعر والشرب والربح الامن وفي كتاب علي الى الاشتر المروي في نهج البلاغة فامنع من الاحتكار فان رسول الله منع منه وليس البيع بيعا معها بما يوزن عدل واسعا لا يمحط في الفريقين من البايع والمبتاع فمن لم يفرق حكمه بعد فذلك اياه في كل وعاطية غير ايراف وفي المرسل المروي عن كتاب زام عن ابيهم عن جبريل في اطلعت النار فربا واد با في جهنم بغلي فقلت يا مالك من هذا فقال الثلثة المحكرين والمدمنين الخ والفوائد بن وهي اجمع كما ترى مع فصوص اساندها كاد تكون صريحة في الكراهة ضرورة كون اللسان لسانها والنادية ناديتها كما لا يخفى على من لاحظ ما ورد عنهم في المكروهات ونزل بعض المتكاتبات كفضل الجمعة والجماعة والاكل وحده ونفريق الشعر ونحو ذلك في صرح بها في صحيح الجليل عن ابي عبد الله سئل عن الرجل يبيع الطعام بدينار يبيع به هل يجوز ذلك فقال ان كان الطعام كثيرا يبيع الناس فلا بأس وان كان الطعام قليلا لا يبيع الناس فانه يكره ان يبيع الطعام ويترك الناس ليس لهم طعام بل يبا اشترى ذلك ايضا التقييد بالامصا اذ لا مدخل فيه مع القول بالمحرمة بين المصنفين واما المختلفين لك شدة وضعفا على الكراهة بل قوله لا يحكم الطعام الا خايطي كك ايضا فانه بناء على المحرمه يكون من بيان البداهيات لكن على الكراهة يكون المراد منه الشدة التي هي بمنزلة وكذا خبر الكثرة والتفصيل بالاربعين والثلثة الى غير ذلك من الاما في النصوص المزبورة بحيث يمكن دعوى حصول القطع للفتية الممارس بذلك كما لا يخفى على من رزقه الله فهم كلامهم ومنهم من ذلك في ما لا يستدل بالقول بالمحرمة بالنصوص المزبورة مؤيدا بالفتح العقل المستفاد من تشبها لغيره على المسلمين وكون منشأه المحرم المدعوم عقلا ومنا فانه للمرور وقلة الغلب المأمور بها كك اذ قد عرفت من النصوص كما ان من الواضح عدم استقلال العقل بانه لا يقيس ذلك في موضوع البحث حبس الطعام انتظاما لعلو السعر على حسبه من اجناس التجارة من حيث كونه كك لامع قصد الاضرار بالمسلمين ولو شاء جميع الطعام فليعمر عليهم ما يشاء او لاجل صيرة الغلاء بالناس بسبب ما يفعله او لاطبا في المعظم على الاحتكار على وجه يحصل الغلاء والاضرار

عز وجل في خلقه عدل سلطانهم ودخل سمارهم وعلاوة غضبته شبارك ونعم على خلفه جود سلطانهم وفلاذ اسماهم ثم لا يبعد دقة مع الاجماع كل من حرم
والفاحش في لفت وثاني الشهيدين وغيرهم لنفي الضرر والاضرار ولا ذلك لا تنتف فائدة الاجبار اذ يجوز ان يطالب ماله ما لا يترك على يد له وبصرف
الناس في الضرر وليس ذلك من التعصير والترك الاكثر فاعرض عنهم من عدم جواز ذلك ايضا للاطلاق وجميع ابن شاذان ايضاً بعد الله انه قال في نجاة
فدما الرضا اشركوا على ان لا يبيعوا بيعهم الا بما اتوا قال لا بأس في قوله في خبر جند بفة فبعضه كفت مشد واضح الضعف ضرور تقييد الاطلاق بما عرف مما هو
اقوى منه وفي راجع الضعيف عاقر فيه والاذن بالبيع كفت بما يحول على اهلنا السبع علم اقتراح المحقق ان ما في الضمير من ان السلطان ان يبيع ما على ما را
من المصلحة ولا يبيع ما يفسد بها فيها وهو انك اشار الى المصلحة بعزله وقبل يفسد واضح الضعف ايضا بعد الاحاطة بما ذكرنا ومنه يعلم ان الاول اظهر
مع التقييد انك قد مناه الله ان لا يبيع مع الامتناع عن التعصير فان المخرج فام احكام مثلاً معافية ذلك ان لم يكن خبره عليه او موط وكذا لو طلب جنبا
من لثم لا يجوز له ان يبيع ما لا يبيع الا لغيره بشرطه من جملته ويدفع لثم الى قبل ان يبيع ولو وجد شخص هكذا الى غيره لك ما ينافي حكمه بغيره
فائدة وبجني تقديم شديد الحاجة على غيره في البيع بل قد يجمع مع الاضطرار وان مع البيع مع الحاجة ولو كان المحرك مجتهد اجبر المجتهد الاخر وان كان
مفتضو لا فان لم يكن صدق دل مفعله في ضلوعه من مثله غيره والله هو العاقل في حقيقة احكامه **الفصل الثالث** ما بين عليه كتاب النجاة والنجاة
هو عينه الخبر في اي شبهة في راجع لحد الطرفين الا ان المراد به هنا ملك اقرار العقد فانك بعد وقصر مدة معلومة ولا ينبغي ثبوته في الجملة بل هو
كالضرر وان كان الاصل في البيع للزوم اي يوافقه عليه لا على الجواز وان ثبت في بعض افراد وفي جامع صدق وان لا يراجح فيه لك نظرية ان اكثر افرادها عليه
ومراده من الاصل في معنى الراجح ان يرجح الاول الى انما سلب المعنى للزوم يمكن كونه بمعنى المعادة اما الاستصحاب فيعيد لا يتكلف ثم هو دليله مضاً الى
الاية في وجهه وظ النصوص والنظر في احكامه اما احكامه فلهذا كرامتها صانعة واخر سبعة وثالث ثمانية ورابع اربعة عشر وليس لك خلا
واما هو مجر جمع واستقصاء فالامر فيه سهل **القول** اخبار المجلس اي عدم الفرق في حقيقة عرفية او يجوز في بعض افراد الحقيقة لعدم اعتبار محل الجواب
في هذا الجواب بل لا مكان العقد في شيء من النصوص والفتاوى ثم اذا حصل الاجماع في القول انعقد البيع وكان لكل من لم يبايع قبل الفسخ ما دام المجلس
اي لم يفرقا اجماعاً بينهما وبينه ونصوصاً مستفظة لثبوتها قول الله في صحيح ابن شاذان عن رسول الله البتة ان الجباية حتى يفتوا وقوله
في صحيح الفضيل لما قال له ما الشرط في الجوان البتة ان الجباية ما لم يضر قافاذا افترا فلا يجبا بعد الرضا منها وفي صحيح الفضيل لما قال له ما الشرط في الجباية
فما بالجب حتى يضر قافاذا افترا وجب البيع وفي صحيح ابن شاذان عن رسول الله اذا التاجر ان صدقاً بولدها واذا كذا وخانا لربها لهما واما
بالجباية ما لم يضر قافاذا افترا فافا قول قول ربنا المستلعة او يشاركه الى غيره لك من النصوص التي لا بأس بدعوى ثبوتها في خبر جند بفة عن جند بفة
ابن عمر علي قال قال الخاضق ارجل على البيع ضد وجب ان لم يضر قافا مطرح او يحول على شرط السقوط او على اذاه حصول الملك او على الك
البعد عن غيرك والاجود حمل على التقيد من الحقيقة والاباحة هذه الفتوى للمعونة الى اقدم فيها على خلاف قول الله صلى الله عليه وسلم ولذا عدت
في عطائه واطلاق النصوص شامل لكل من المالكين ومن في حكمها او وكيلين والمختلفين بل في الرضا بثبوته للسبايعين سواء كان العقد لهما او
لغيرهما او على التفرق على بعض الوجوه بالاجماع القطعي المستفيض احكامه وان كان فيه نوع مناشة الا ان الوجه ذلك واضح للصدق سواء قلنا
بان البيع هو الصيغة او النقل او الانتقال فالباب في المثلث بالصيغة والناقلان او موجد سبب الانتقال والكل صادق على الكل فثبوته
للوكيلين من الشرع باعتبار الصدق المزبور والنسبة كما صرح في احد اثن لا من نص الموكل واذنه فيه بل قد يتوقف ثبوته لهما مع حضورهما مع العقد
الصدق لا اوتسعا ولذا ثبت عند التحقيق ما باعوا وانما باع وكيلهما بل مال البتة لحدائق اللهم الا ان يدعى ثبوت الجباية لهما باعتبار كونه حقا متعلقا في
مالها فبنتيجة الانتقال اليهما الا ان ذلك لا ينافي ثبوته للوكيلين مع ذلك ومال البتة لك والمحكم عن كرم بل عمل مدبر افتراق الوكيلين لا
افتراقها الله لم يجعل غايته في شيء من النصوص بعد فرض كونها غير متعين وليس هذا اختلافا بين الضمير وموجبه اذ ليس ثبوت الجباية لهما من خبر المزبور
كم هو ذلك بل لما قلناه وهو يقتضي فرع عليه على الوكيلين فيتمتع به هذا ولكن في لك بعد اعترافه ان اطلاق النصوص يقتضي التعميم المزبور وان الفرق
بشهاد على الصدق المذكور في الوكيلين قال لكن الحكم في المالكين واضح واما الوكيلان فان لم يضر قافا الموكل على الجباية لم يكن لها الفسخ فينتهي الحكم
عنها وان وكلها فيه فان كان قبل العقد يبيع على الوكيل فيما لا يملكه الموكل هل يبيع بوجهه ام لا وسببنا في ايرائنا فان لم يجوز له ان يبيع لهما ذلك ايضا وان
جوزناه او كان الوكيل فيه بعد العقد في المجلس كان لهما الجباية ما لم يضر قافا لاطلاق الخبر وهل يثبت مع ذلك للوكيلين اذا حضر المجلس بل نعم
لان الجباية لهما بالاصالة ولا ينافي بينهما في البيع فاعرفا انما باع متاعا اذا كان قد وكل في بيعه وباعه الوكيل وكذا المشتري يحمل العقد
لانما لسبايعين بمعنى موقعي الصيغة ولا تافلهن الملك وانما اوطها ونقله الوكيلان ويحمل ان لا يكون الجباية لهما لانها المالكان حقيقة
المستحقة للحيا اذ الاصل في الوكيلين ان لا يستحقا حيا ولا يثبتا ولها الخبر ثم على تقدير ثبوت الجباية للجميع او للمالكين فهل يعتبر بقر الوكيلين
ام المالكين ام الجميع كل يحمل ويشكل بسبب تفرقه بعض الموارد ومن قبل ان المراد بهما المالكان والضمير لهما ودخول الوكيلين في الحكم باخراج
والوجه ثبوته لكل واحد منهما باعتبار الفرق في خبر نفسه لا في خبر الاخر والمسئلة من المشكلات وكذا اشار بعزله اخر قبل الى ما في جامع صد
في مسئلة ثبوت الجباية مع اتحاد الموجب القابل قال والله يجب ان يحقق في صحة الحديث ان البيعين ان ارد بهما العاقدان لانفسهما لزم الوكيلين
ولا الموكلين وان ارد بهما مالك البيع ومالك لثم لوطاني اول الحديث اذا كان المالكان هما العاقدان لان قوله ما لم يضر قافا لا يصدق
في المالكين اذا كان العاقد غيرهما لانه يصير معناه الجباية لهما ما لم يضر قافا في المعافاة ان وهو غير الا ان يدعى حرم الفرقة الدالة على من

كتاب النكاح

هذا الضمير وهو ذكر الانفراد في المقتضى لبيان الاجتماع للعقد او بين ان الحديث دال على حكم المالكين المتعاقدين لا نفي الحكم ما اذا كان العاقد
بصفته من خارج قلت قد يصعب ان لا دليل معتبر على ثبوت الوكيلين صالح لقطع أصالة التزوم مع فرض ان ادعاء من لفظ الحديث ولذا فالمراد بالاجتماع
معنى مقتضاه ان الاجتماع مع كل من الوكيل بل لا يفرق بينهما في وجه ولا يفتى عليك ما في قوله وان يجوز ناهي عن ضرورة انه اذا كان مستنداً لهما التوكيل لا
لفظ الحديث لانه لا يوجب بالانفراد الذي هو اجل النسخة الشرعية للبيعة ولا فرق بين توكيلهما وتوكيل اجنبي اللهم الا ان يدعى كون المراد
البيعة بالاختيار ولو من اذن الموكل ما لم يفرق وهو كما ترى وما نشتم في الخبر من الغريب قوله وهل يثبت مع ذلك الخ اذا كان المراد باسم الاشياء
ما ذكره من ضرورة ثبوت الاختيار لهما بخلاف التوكيل قبل العقد وفرض وقوعه بعده اذا وجب لاحتمال عدم الاختيار لهما بعد ان كان التوكيل فيه مقتضياً
لثبوت لهما والوكال في شيء لا يترتب له سلطة الموكل وكذا لا يصح لعدم الاختيار للتوكيلين مع فرض انهما قد وكل في شيء لا وجه لجميع ما ذكره بعد ذلك ويمكن ان
يرفع باسم الاشارة ما ذكره او لا من اقتضاء الاطلاق بثبوت الوكيلين ويكون الاصل الاشارة لحال اجتماع حضور المالكين معهما خاصة لا اذا اجتمعوا
اختياراً للتوكيلين على مقتضى الاطلاق المذكور او بين ان المراد بثبوت الاختيار لهما من حيث حضورهما فضلاً عن ثبوت الاختيار لهما من حيث حضورهما فيكون لهما الاختيار
مع من يثبت احدهما من حيث اجتماع الوكيلين وبطلان نفقتهما والثابت من حيث حضورهما وبطلان نفقتهما دون الوكيلين بل انظر ان مراده ذلك وان كان غير فيه
ولا يفتى عليك ايضاً في قوله الخ كقولنا والوجه مع ما سلف قبله كماله في المسئلة هذا كله ولكن لا يقتضي ان لا يمكن اجتماع عدم ثبوت الوكيلين الا
بالتوكيل فيه لا الصلح والخبر انما هو في البيعة الموجبة لاجتماعها في مجلس العقد لاختيارها ونفرضها سقوطاً وبثبوت المالكين في عقد الوكيلين انما هو لما
دل من تنزيل عبادة الوكيل منزلة عبادة الموكل المقتضى ثبوت الاختيار للوكيلين اجراء الحكم عقدهما على العقد من وكيلهما بالانفراد المذكور ولكنه بسقطه نفق
الوكيلين باعتبار ظهور دليل الاختيار في اعتبار دوام مجلس العقد سواء كان بينهما او من وكيلهما ومع فرض التوكيلين لم يثبت الاختيار باعتبار ثبوت مجلس العقد
لانه لا دليل على تنزيل مجلس الوكيلين منزلة مجلس الموكلين بل يكون المدار على ما لا يفتى في ذلك وجه فلا يخالف في مرجع الضمير
في البيعة بعد ان كان مرده غير الوكيلين وانما ثبت الاختيار للوكيلين في بيعهما من الطرفين المذكور لا من جهة ان المراد يكون البيعة بالاختيار كونها مع
اختيار وان كان ثبوته من العقد بل لو اريد كونه لهما كان مخفوفاً لاختياره لجهان الشئ مثلاً الشامل للوكيل مع ان من العلوم كونه للوكيل به ومنه كما هو واضح
وجه فلا يكون اختلاف بين الضمير وبين وجهه وعلى تقديره فهو للفرقة ومن ذلك يظهر لك الوجه فيما سمعته من كلام جامع صدق في الاصل واما في تدبر فان
ذلك هو التحقيق الذي ينبغي ان يفتى فيه في المسئلة وحاصله ثبوت المالكين في عقد الوكيلين حضورهما اوله بحضوره وبسقطه نفق الوكيلين نعم لو كان
وكيلين على مجرد إجراء الصيغة وقلنا بصحة وكان الاصل ان حاضرهما يمكن كون المدار على نفقتهما دون الوكيلين لصدق البيعة عليهما ما دام مجلس العقد
كونه كالاول لكون الوكيلين مثلهما في انشاء النقل وقضاهما كما مستقلين مع من هذه الجهة واما الوليان فالاختيار للمولى عليه ايضاً ولكن التوكيل
النظر فيه لعدم الاولوية وكيف كان فالقصور لبيان غير البيعة بناء على ما هو التحقيق من ان النقل سواء قلنا بان الاجابة كاشفة او نافلة فلا يختار لهما في
نعم قد يخل خصوصاً على النقل وان ثبوته على مجلس الاجابة اذا فرض لهما معاً فيه ويجعل سقوط الاختيار من صلبه ويجعل كونهما كوكيلين لانهما نافلان ايضاً
ان كان مشروطاً باصداق من قوة والله اعلم وعلى كل حال لا يضر في بيانه لاحتلاله لا يفتى او يفتى مع بقائه على حال العقد لا يفتى لاختياره
قطعا لعدم صدق الفرق به سواء كان غلباً او قيعاً او باجراً او جازاً من طين او حصن لا خلاف احده بينهما بل بين غيرنا على ما في كره عن الشافعية في الاكرام
قوله ان اصحابنا اجمعوا على ان الاختيار لهما با اذ احل احدهما واخرج لغيره في ذلك انه شبه المصداق بذكره على خلاف بعض العامة حيث اطلعه وعلمه بربك
سمعت والامر سهل وكذا لا يسلط لوكلهما معاً على الفرق باختبارهما ام لا بل خلاف احدهما بل في الغيبة وعن نقل الشرايع الاجماع عليه للاصل بعد
شأنا للاختيار من النصوص لدا بصحة التحقيق ان بين ان يفرقوا ولكن فرقا معضداً بان شرع لا يفرق المفقود مع الاجابة وبما في صحيح الفضيل السابق
من الاستدلال لو اريد منه بعد الرضا منهما بالانفراد كان نصاً المطلوب وبني ذلك فاعساء يظهر من بعض مشايخنا في المشايخ من نوع توفيق في
غير محلهما اذا كان الاكرام راضياً للاختيار من راسه نعم قد شتر لهما عداً اذا لم يتكنا مع ذلك من التباين الاختيار الفسخ او العمل على مقتضى الاختيار
سد اخراهما او هذه عليه بل صرح في حقه وبغيرها بل يزوم العقد مع تمكنهما منه ولا يختار اوان اكرها على الفرق وفيه ان ترك الاختيار الفسخ مع التمكن
منه بعد الاكرام على الانفراد في المقتضى من الشارع منه بمنزلة عدم النسبة الى الاسقاط كالسكوت في المجلس لا لانه فيه عليه ولا وضع شرعاً كما هو
واضح ولو اكره احد على المفارقة فان اكرها الاخر على المكث كانا معاً مكهين ولا يفتى بظهور من نقل عدم البطان في المنع والمحكي عن الشيخ فيهما
على اكرهما معاً البطان فيه حتى في المكره ومثله لو جبر احدهما وفارقة الاخر اختياراً او لعلها تفرق من سقوطه في حال الاختيار يفتى لهما
عن الاخر وهو موجود في الفرض فلا يفتى اكره الثاني وفيه صدق المفارقة بالاختيارهما معاً الاول وان كان المقتضى واحداً والاخر اختياراً والمكث
على المصاحبة كما ان الاول اختار الفسخ على المكث مع صلح به بخلاف ما عرفت في الاكرام لجلس مع في الاول وصاحبه الثاني والمدار في
في السقوط الفرق المستند الى اخبارها معاً لانه لا يشترط في النصوص حتى صحيح الفضيل السابق والموافق لاصالة بقاء الاختيار بل قبل ان يفتى لهما معاً
المعضد يفتى جماعة منهم الشهد الثاني والتحقيق الثاني في حقه وجامع صدق بل لا يفتى على الفتوى من جهة الاكتفاء بذلك فيما عدا ذلك والى
حمل احدهما ومنع من الاختيار لغيره بقطعه على اشكال اما الثابت فان منع من التباين والمصاحبة لا يفتى ولا في الاقراب بسقوطه فيسقط اختيار الاول
وقبه مع منافاة اشكاله لهما المخرج به قبل ذلك من بقاء الاختيار لوكلهما على الفرق بل والمخرج به في الثابت لانه لا يفتى في ان كان منافاً لسقوط خبرهما
وان انفرد في ذلك فيه فهو كالمعاً مع انك قد عرفت عدم السقوط فيهما في الاخر فضلاً عن سابقه لعدم تحقق الفرق المستند الى اخبارهما معاً

فهم ان الاختيار

المدار كما عرفت ومنه يعلم ضعف احتمال بقاء خيار المكره خاصة وان كان هو الذي استقر به بل هو ظاهره او صريحه في كونه فلا حظ ونا مل يلو ذال الاكره
 حتى فورده اختياره الى حصول الافتراق قولان اثنان الاول والثاني للاصل ولا نحتاجنا موضوع على التراضي وهذا منه او بدل منه بل ان لم يتم اجماع على انما به
 الافتراق بعد الزوال امكن القول ببقائه مطلقا في بعض الصور التي لم يتبق معها بعد الزوال صدقا لا افتراقا فيكون اختيارنا ثابتا بقوله اليقين بالاختيار والحق
 الغاية حال امكانها وبعد الاكره لم يبق لها مصداق في جديدا ولو زال الاكره وهو ما رفق في كونه انقطع خياره ببقائه ساوا قال وليس عليه الا انقلاب الى
 مجلس العقد ليجتمع مع العاقد الاخران طال الزمان وان لم يطل فيه احتمال عند الجواب قلنا لا ينبغي ضعفه لعدم الدليل على الوجوب في الفرض كما انه لا يدل
 على تجريه الاضطرار انما العود ولا يفرض مفاد منه مجلس التوافق له من الناحية فيما ذكرنا بظهور ذلك الحال في كثير من الفروع المنصوصة في المقامين هما ما لو شاء بالبيع
 في غيبته من مثالا ففرضنا الرجوع الذي لا يتكفلان من الاصطلاح معهما فان الظاهر جامع صدق عدم السقوط انما الاكره بل قال لو دعتا فلهما خيار في العقد
 نظرا والله اعلم وكذا يفسر الخيار باسقاط سقوطه منها او من احد ما يلا خلافا جدي فيه بل في الغيبة لا اجماع عليه لاصالة التزم مع الشك في تناول الا
 له واثم الامر بالوفاء بالعقد صحيح المؤمنون عند شرطهم انما هارج ما دل على اختيار من وجوه فيحكم عليه ان كان المعارض من وجه وليس اختيارا من مقتضى
 العقد بل هو مقتضى اطلاقه بل قد يوافقه ليس من مقتضى اصلا بل هو حكم شرعي ثبت للمنافدين على انه اول من اشترط الخيار في العقد والمراخ من المين
 وضرب ما عدا في ذلك احدا لا مورا لا ربيعة المسقطه للخيار سقوطه بنفس الشرط لا اشترط الاسقاط الذي يحصل باحد مسقطا انما ليس صحيح اسقاطا باسقاط
 بل ايضا اسقاطا الاسقاط عليه فان لم ينف له به شرط على اختياره كما في الشرط وليس من غير ذلك ان اشترطه بالمعنى الذي ذكرناه او لا يرجع الى
 نفى استحقاقه في ثبوت الخيار شرعا كما يكون باطلا بل مرجعه الى اجاب اختياره لزوم العقد عليه منع قوله كذا لا بأس به وعدم حصوله الا بعد تمام العقد لا
 بنا في اشترط عند حصول سببه فاعرض بعض الشافعية من عدم صحة هذا الشرط كخيار الشفعة لان في بطلانه كل ذلك مع الشرط في العقد ما قبله فلا يتم
 وجه كغيره من اشترط الخارجيه للامتل بقاء العقد بعد انقطع بعدم اذنه من قوله المؤمنون عند شرطهم لان المراد منه ما يلزم موافقه بالمرن الشرعي لا الوجوب لوفاء
 بكل كلام يقع بينهم من اوصد وغيره وهو معلوم البطلان قيل والبطلان في جملة من المصرون في التكليف الذي هو في حقها او غيرها شاهد على المقام انما خلا
 لظا الحكمي عز وجل والحوافر فاجبه به وهو يمكن التزويل على صورة بناء العقد عليه لا ما اذا وقع سابقا من دون بناء وفي الغيبة في الرابض من ان قول الشيخ
 غير صحيح لان صدور التكليف للشك في شموله بل الخيار اذ فيه لا شك بعد انقطع بصدقه ليتبين عليها والدليل غير مختص في الشك كما هو واضح والله
 اعلم وكذا يفسر الخيار بمفارقة كل واحد منهما صاحبه او بصومئفئضه او بغيره ويحصل بعد احد صاحبه ولو بخطوة بلا خلاف
 بعدد احد فيه لعدم تحديد ما بالشرع فيكفي بمسماها المحقق بالخطوة فطعا بل هي كلهم مثال لطلوع البعد بينهما اذا اذ على ما كان حال العقد
 ولا ينافي ذلك صحيح الخطي انما لا يابى حصوله بماد ونها بل قد يستفاد منه اذادة المعنى اللغوي من الافتراق بناء على ان له معنى عرفيا لا يتحقق بالخطوة ونحوها
 بل في الرابض لو لا المعنى المستفيض الذي فيها الصحيح المنزول لا شكل اثبات لزوم وسقوط الخيار بالافتراق بنحو من الخطوة باطلاق مفهوم نصير الافتراق
 لا خصاصها بحكم التبار بالافتراق المعنى الصادي على الافتراق بنحو الخطوة عرفا ومادة وان كان قد بنا في فيه يمنع عدم الصدق عليه عند
 التحقيق لا التوسع المبني على تنزيل القليل منزلة العدم بل الشك كاف في انعدام النقل الى معنى جديد وبانه لا يفرض في المسئلة للخطوة اذ في صحيح الجلب
 على الله ان اياه اشترى رضا بن لها الرضا فلما استجيبها قام ففرضي فقال له يا ابي لم يحل فاجابه بانى اردت ان يبيع البيع ونحوه غيره ولا لا فيه على
 انه كان خطوة او اكثر ولا اطلاق فيه نعم في صحيح ابن مسلم على الباقى باعته جلا فلما باعته قف فثبت خطأ ثم رجعت الى مجلس البيع حين افتراقنا
 ويومع انه ليس في خطوة حكاه فضل لا اطلاق فيه ولم يعلم حاله فالعده مع ما ذكرنا معضدا بقولنا لا يتحقق ببعض ما يستفاد منه المراد بالمجلس من نصو
 انصرف فلا حظ ونا مل فقل كل حال فقل النص في الفتوى عدم اعتبار قصد الاسقاط بالافتراق فلا فرق في ثبوت حصوله من اجاهلين او عالما من المختلفين
 ولا بين الناس بين البيع او الخيار وغيرها ولا بين الافتراق له او لغيره او لغيره لا يقتضي حصول الاسقاط به فاعانت ابوه من عبادة الحدائق من اعتبارنا
 ذلك في غير محله ومنه يعلم انه لا يسبر ولا لغيره على الرضا وان كان قد بؤهم من صحيح الفضيل ثم صرح بالتمسك المترتبة حصول افتراقها ما ذكرنا
 من انتقال الواحد ولا بشرط ذلك منها كما او ضمنه فيما تقدم وكذا لا فرق عندنا بين قريبا المكاتب وبعدها حتى لو شاعوا بان مكان بعد اعتبار التفرق
 من مكانها لسقوط الخيار وعن بعض العامة اسقاطه لمكانه المسقط ولا ينبغي سقوطه اما اذا لم يحصل متاه كالو مشيا مصطحين او نظارا او نحو ذلك
 لم يسقط الخيار ولو مر باحدهما فارقا لآخر ولو بخطوة اختيارا عالما من اجاهلين او مختلفين فقي على وجامع صدق السقوط ايضا بل في الاخر وان
 فعل ذلك حيلة في لزوم العقد وهو لا يخرج عن نظرا اذا لم يحصل صدق التفرق باختيارها والله اعلم وكذا يفسر الخيار في العقد بايجابها اياه او
 ورضا الاخر وهو المعنى بالخيار وصورتها ان يقولوا اخذنا العقد او الرضا او اسقطنا الخيار او نخذ ذلك مما يدل على اختياره لزوم العقد والرضا به
 ولا يختص به بل كل ما دل على الرضا فهو كاف ولذا لم يزل لا يجاب عن احد ما مع رضا الاخر وعلى كل حال فالسقوط بذلك مما لا خلاف فيه بل في
 الغيبة ذكره ومحكي في الاجماع عليه بل لا اشكال في ضرورة معذبه كون الخيار ما يسقط بالاسقاط وان المدار في لزوم العقد على ما يدل على
 الرضا من لا فعال فضلا عن الافتراق كما او ما اليه صحيح الفضيل وبعض خصوص خيار الخيار وغيره وما قبل من ان فيه اللزوم بالتقابل يقتضيه
 لزوم الجاهل بالخيار ولا يفسر بالافتراق لولا لغيره على الرضا والخيار صريح فيه وان كان فيه نوع نامل ونحو خبر السكوني عن الله ان امر المؤمنين
 فخرج رجل اشترى ثيابا وشرط الى نصف الثمن ففرض له ربح فاراد ببعه فقال له شهد انه قد رضى واسترجعه ثم ابيعه ان شله فان اقام في كونه
 ولم يبع فشد ربه عليه ونحوه خبر الجلب والشمام لكن في كثر ولما نال ان يقول ان ذلك لا يترتب على ما يقتضيه العقد من لزوم واقضا القابل

ونصوص النجاشي مطابقة للعقد المؤكد وغير ضرورة صدق عدم الافتراض معه وهو مدار بقاء النجاشي الان بان هذه الالفاظ في قوة اشتراط سقوط
 النجاشي ببيع البه وهو من غرض الكلام اذ الفرق بينه وبين الشرط في متن العقد واضح كوضوح ان المراد به ما دل على اسقاط النجاشي لا ما دل على اصل وقوع العقد
 الذي مقتضاها للزوم ولو انتم احدهما به سقط خياره لما عرفت دور محبة لاصالة بقاءه وعدم انبساط احدهما بالآخر وكونهما بالفرق كك بناء على
 ما قلناه لا يقتضي مساواة غيره له كما هو واضح والثنية في ثبوت النجاشي لها بعد معلومية اذ ثبوتها لكل منهما كما او ما البتة صحيح الفصل المختص بضاهاها
 لا يقتضي الانبساط ولو خرب احدهما الآخر بان قال له اخبرتك النجاشي الساكن باق اجماع الاصل واطلاق الادلة والسكون اعم من البضائع لا يقتضي ما يدل
 عليه سقط كانت من وكذا خيار الآخر لان امره بالنجاشي يخص المأمور او لها ما لا يدل على اسقاطه وانفسه باعها للاثبات وقيل لا يقتضي لغيره الفاعل
 وان نال الشئ الا ان الحكمي من طواف خلاف الحكم كما يذهب ليقط للنسب البقاع بالنجاشي ما لم ينفذ او قبل صاحبه اخذ والاول اشبه لما عرفت وعدم
 ثبوت هذه الزيادة من طرفنا مع ان مقتضاها سقوط خيارها مما ولعله لادامتها في لف على اذخره فاحتمال الزوم لكن في حق ان فيه ما لا يقتضي لان محل الكلام
 انما هو النجاشي بصفته اسم الفاعل وان يخبره لصاحبه بدل على اختيار الامتثال وظاهر ان النجاشي انما هو النجاشي بصفته اسم المفعول وهو ليس محل النجاشي فيه
 انه صحيح الشئ وان يصره وبه والشاهد وغيره على ما حكى من بعض النجاشي ان احد ما صاحبه اخذ فاحتمال الامضاء بطل خياره انما لو سكنت فهو ما
 فيه بل قد استدلل بعض الاساطين للسقوط بان ملك صاحبه ما ملكه من النجاشي وان كان فيه منع دلالته النجاشي على التملك ولو قصد سقط خياره كما صح
 به في كونه وان سكنت النجاشي بالفتح كما انه لا يسقط وان مضى للمورد اذ كان الفصل الاستكشاف اما اذا قصد النجاشي سقط مع الامضاء دون السكون
 قبل وهو الظاهر النجاشي ولذا افرق بين اسكنت والامضاء ولو سلم عدم الظهور فصرح من التملك فطعا فلا يحكم بالسقوط بحججه ولو صرح بالتملك
 فان قال اخذ الامضاء فالحكم كما لو اطلق ولو قال اخذ الفسخ فنجاشي الآخر باق وان مضى النجاشي سقط وهو بعيد ثم انه قد يظهر من مقتضاها المصنف
 ما ذكر من اسقطات عدم سقوطه بغير ذلك حتى النجاشي بل هو كما لصريح منه فيما نرى بل في صوره في الغنية والحكمي عن طوافي سجد وادد من موضع
 من قول الفرق والتأخير بل عن جماعة فصره على الاول لكن صرح جماعة من المتأخرين بل المظالم لم يوافق فيه بينهم كما اخبر به بعض الاساطين بسقوط خيار
 المشتري بالنجاشي في البيع بل كاه بعضهم عن خلاف الشئ والكلام في الجواب هو ان رتبة بل على الاول انه نقل اجماع الفرقة على ان المشتري متى تصرف في البيع سقط
 خياره قال وورد الاحكام بعضهم مشر بذلك الى ما اورد في كتاب الحديث انه لم يجد ما يدل على ابطال النص لطلو النجاشي بعد اجماع المتأخرين بل
 بتخصيص استصحاب النجاشي ببقاء مع النص من بين اخبارات مع احتمال اذادهم فيه ما قبل ظهور الغيب وثبوت النجاشي فلا يخصص صرح بذلك اما
 قبل من التعليل بالرضا المستفاد من صحيح الفصل السابق في صحيح ابن رجب في كتاب النجاشي المبرور وفيه فان احدث المشتري فيما اشترى حدثا قبل التلافة فذلك
 رضى منه فلا شرط له ومنه يظهر الوجه في سقوط خياره بالبيع لو تصرف بالتمسك العين للاشترى بالعلمه وهي الدلالة على الرضا بالبيع اما ما ذكره فيما لو اشترى
 الاخر فصرف البائع في البيع او المشتري في الشئ من ان يكون فسخا وبطلان خياره ان بل في الغنية في خلاف عنه فلا اجدر له بدلا سوى دعوى لانه النص عليه
 ولا يفيهم ان تمت الدلالة ولو بموتة فريته ولا فهو محل منافاة كلمة الرضا لمنع الدلالة مع اعطاء النجاشي من الفسخ وغيره فيجعل السهم والعقولة فان تم
 اجماع على الاطلاق والافا المستلزم لبقاء لاصالة بقاء صحة المعاملة والنجاشي فيها قلت بل ان لم يمت اجماع على الاول الى الزوم بالنجاشي كان محلا للنظر
 اذ دعوى لانه عليه عرفا منطوقا من خصصنا وقد يصدق منه النص مع العقولة عن البيع او النجاشي او يخرجه ذلك ثم يمكن دعوى وضع ذلك للدلالة شرعا في
 لما نحن فيه لانه لا يحصل اجماع كما نرى بل قد ينافى في الدال منه عرفا اذ لا يمكن دلالته رافضة لاحتمال عدم اذادة الفسخ بناء على اعتبار خصوص الطر الاول
 في امثال ذلك لا الامم منها والاضال وعلى كل حال فهل المدار على حصول الدال على الرضا بالزوم او الفسخ او يكفي حصول ذلك في النفس اذ لم يصدق منه
 ما يدل عليه فصرح عليه فيما بينه وبين ربه العمل على خلاف ما وقع فيها ظاهرا الاصل الاول ويؤيده الاستصحاب وقد يظهر من بعض النصوص المتأخرة في الكلام
 وكذا لا خيار للبائع والمشتري في شراء من ينفق على المشتري كما صرح بجماعه بل في حق انه المنة لدخوله في ملك المشتري بغير العقد فينفق بحرية الملك
 العنق لا يقع من زلا والحر لا يعود رقا وفي الصحيح فيمن ينفق من الرجال والنساء انهم اذا ملكوا اعفوا وانهم اذا ملكوا اعفوا وانهم اذا ملكوا اعفوا وانهم اذا ملكوا اعفوا
 نفي الملك وصحة النفي واقر بما ان ينفق النجاشي انتم يثبت على القول بان يقال المبيع بعده اذ لا مانع فيه وهو خلاف التحقيق كما استعرفنا في
 ثبوتها للبائع لسبقه لحقه فبقية العنق على الفرق او يثبت النجاشي في الغيبة دون العنق جعلا بين التحقيق وثبوتها لها منزلة المثلث لا يثبت
 النجاشي بل في حق النجاشي في سقوط خياره المشتري فنقل عن البائع لان المعارض بين ما دل على العنق وعلى النجاشي انعارض العوم من وجه ولا ترجيح ولا
 في بعد الجمع خصوص علم البائع ودعوى تقدم حقه من رة فان النجاشي بعد الملك كالعق وهو مبني على التملك فجاد لانه انصر على هذا المورد من ادلة النجاشي
 ومعضدة بالشهر في ترجيح عليها وتخصيصها والقيمة بدل العنق فيمنع استصحابها دون المبدل ثم لو تصرف المشتري فيه بالعنق اختيارا سقط
 حقه طعا بناء على ما عرفت اما البائع فالظاهر خبا له لسبق حقه الا انه يفرق في خصوص العنق لان انتقال الى القيمة لما عرفت من عدم التزلزل فيكون
 عدم عود الحر رقا اللهم الا ان يدعى برفق نفي العنق على انقضاء خيار البائع وهو منافي لاطلاق ما دل على حصوله باجر الصيغة على الملك لكن
 في تلك الاشكال في صحة سائر نصقات المشتري لنا فلهذا مع خيار البائع وربما بان المسئلة ثم انه في المباحث الاشبه ولو اشترى العبد نفسه بنا
 على جوازه كما اکتبه في الاغنيان عند الفاضل وفي جامع صمدان مثلها لو كان المبيع جذا في زمان الحر لانه يذو رجا فثبتا الا ان بين النكاح لا يسقط
 النجاشي قلت وهو كذا والتاعلم ولو كان العائد واحد عن اثنين هو احدهما او غيرهما كما لا بد لجد او الوصي لطفل بن كان النجاشي ثابتا ما لم يشترط سقوطه
 او يلزم به عنما بعد العقد او يفارق المجلس الذي عقد فيه على قول لم نعرف فانه قبل المصنف صرح بالنجاشي في الفرق جماعة من الاستصحاب لا اجدر فيه

في غير الجوانب والافان بالادام المعتبر للاختصاص وظهور ارادة العبد من اوقع في بيان الشئ فهو بمنزلة ما يذكر في المحرر والمصدر بتعريف المبدء بناء على
ان المشتري جازا او كغيره بالنسبة الى ذلك ونحوه خبرنا بطابع ارضا يقول النجاشي في الجوانب الثلاثة للمشتري في غير الجوانب ان يفترقا وان لم يجمع في جميع
ما ذكرنا كصحيح الجليلي في الجوانب كشرط ثلثة ايام للمشتري وهو لا يجزئ فيها ان شرط فيها او بشرط وصحح ابن وثاب عن ابي عبد الله الشرط في الجوانب
ثلثة ايام للمشتري بشرط فيها او بشرط فان احدثا المشتري فيها اشترى حلالا قبل الثلثة ايام فذلك رضى منه فلا شرط له قبل وما احدث قال ان
لا امر وقبل او نظرها الى ما يحرم عليه قبل الشراء وسبح الحسن بن علي بن فضال في الموثق ابا الحسن علي بن موسى يقول حصة الجوانب للمشتري بالنجاشي ثلثة ايام
من الغريب ما في ذلك من الاختلاف الاستدلال على صحيح الجليلي قال انه لا بد ان يفتقر الى اربع ايام في الاصل في المفهوم لما اختلف هو ضعيف في القول بما عليه
المريض في غاية القوة ان لا يثبت الاجماع على خلافه وبنته هذا المثل الكاشي وهو كما ترى مع انه لم ينفه على دليل كبره اعداء من الاجماع الموهوب بالنسبة
لغناوي من تقدمه كالمفيد والصدوقين ومن اخر عنه المعارض بمثل صريح وظاهر وسوى صحيح محمد بن مسلم عن ابي عبد الله بالنجاشي ثلثة ايام في الجوانب
وما ذكرنا ذلك من بيع حتى يفترقا ويصحح الاخر عنه ابي قال رسول الله ما ليبيها بالنجاشي يفترقا وصاحب الجوانب بالنجاشي ثلثة ايام كصحيح زرارة عن ابي عبد الله
مع ان المراد بصاحب الجوانب في الاخرين المشتري بغيره موثقين فضا لا يجوز ان يرد منه بيان الموضوع او التخصيص الحكم كان كافي في المطالب نافية
لاصل الدلالة في هذا الاصل الاول الذي يمكن دعواه في النجاشي بالادام المبدء على ان لا يرد منه الا ان ثبت لكل منها النجاشي متى كان احدا من الطرفين وهو ما
لم يقل به احد لان من صورته كونه لثمن للدار مثلا او لثمن لثمن لا يثبت فيها للمشتري قطعا كما ان العادل فيها صريح او كما صرح في ارادة احد من صاحب
بالبيع فيها اذا كان البيع جوازيا اما لم يقل به احد فوجوب ثلثة ايام للمشتري منه فانحصر الدليل في الصحيح الاول لقاصر عن معاصرة ما عرفت من وجوه بل بما اختلف
بقرينة اتحاد الراوي المروي عنه للصحيح الذي بعده انه نقل عن الراوي بالبيع في عدم الموافقة والعمل فيه اذ ارادة النجاشي الجوانب عما اختلفا بالمشتر خاصة وان
النجاشي للمشتري وصل البايع ففرقا او بخلاف ذلك من الاحكام لا يبعد ان لا يمس بها بعد الفصول المعارضه وانها اول من اخرج ثم لم يخل الفاضل في نقله
على اذ كان كل من الثمن والممن جوازيا وكان شرط في الجوانب فيه بالبدء وهو مبني على ثبوت النجاشي لهما في هذه الصورة وعدم في جامع صدق النجاشي
ونحوه البعد لهما في جميع بل عن جماعة منهم الصريح اخباره لذلك ولا اتحاد وجه الحكم في ثبوت هذا النجاشي للمشتري وهو خفاء حال الجوانب المحتاج الى
ضرب هذه المدعى وفيه بعد اعلمنا التكافؤ في جميع انه لا شاهد على اللفظ ولا مضارع وقاعدة الاوليه من الطرح غير ثابتة كما عرفت في الاصول والحكمة ما لم
تكن منصوص على ان تنفع مناط لا يجوز ان يطرأ واحدنا ومن ذلك كله يظهر لك ضعفنا احكام الفاضل ايضا من ثبوت النجاشي للجوانب مطبقا لثمن فيه مع كون
العرضين جوازين وبخلاف المشتري بيع الجوانب بغيره وبخلاف البايع في بيع غيره يرد مال اليه او توقف فيه في ارباض وفواه وقضه واختاره في ذلك الجمع
البرهان وتبين غيرها الا انه لا مستند له سوى الصحيح المروي بعد الترتيل المذكور واطلاق صاحب الجوانب في الصحيحين بناء على ارادة المشتري اليه منه
لا ما كان صاحبه والاشارة في وجه الحكم وفي الجمع ما عرفت خصوصا بعد ثبوت كون الجوانب مضافا لغيره فصاحب المشتري بها ولا عوم ومعه في هذه
الاضافة اذ ثبت من اضافة المصروف جهدا والله اعلم ثم ان ابتداء النجاشي من علم العقد كما صرح به جماعة وهو البايع لا من غير النجاشي لئلا يرد
من النجاشي انه كمال المجلس بل هو متعين لا اذنه في كثير منها لعدم سبق غيره وبه ينقطع الاستصحاب والناسيس مع ان خلافا وضع العقد في النجاشي
واحد بالذات مختلف بالاختصاص فلا يجمع المتلاد وفائدة من البقاء باحد الاختصاص مع سقوط الاخر فلا يندخل السبب والاشياء الشرعية معقبات
لا مثرات فلا استلزام في اجتماعها كما اجتمع في المجلس العيب خبا الرتبة باعتراف الخصم والبيع يتم بالايجاب القبول على الاصح فلا يمنع النجاشي قبل الترتيل
وارتفاع النجاشي المخصوص لا يفيضة للزوم مطبل للزوم اللازم من رضى فصح بطلان الجوانب ولو قبل بالسبب في المجموع دون الجميع اندفع اكثر ذلك الا
خلاف الظاهر وفوق بل في سقوط الاثر بالكلية مع استمرار المجلس طول المدة وهو بعيد كما ان احكام سقوط النجاشي الجوانب لظهور بعض النصوص
الخاصة بهما في اختلاف موضوع ما يبيد ايضا لظهور الفناء في جملة من النصوص خلافه بل يرد عدم النجاشي بعد الثلثة لوزاد المجلس عليها والاشارة
ثبوتها للوكيل بخبرنا سمعنا في خبا المجلس لكن من المعلوم هنا اختصاصا بذلك ومن يركب فيه كما ان من المعلوم ابتداء في الفضة من حيث الاجازة بناء
على النقل ا على الكسب فان كانت بعد الثلثة سقطوا لا ثبت فيما بيني منها والله اعلم وكيف كان فبسطنا بالشرط سقوطه في العقد وبالنسبة اليه
تقدم في جوار المجلس باحد اثر فيه جدا كوطى الامر ونصرف فيه سواء كان تصرفا لازما كما لا يخفى ان لا يمكن كالمدة قبل القبض الوصية لصاحبها في ثياب
الساقين ومكانة الضمان الى محمد في رجل اشترى من رجل دابة فحدث فيها حادثا من اخذها من غلامها او ركب ظهرها فراقعها لان بردها في
الايام التي فيها النجاشي بعد حادثا لثمنه حدث فيها الركب الذي يركبها فوقع ما اذا احدث فيها حادثا فقد وجب الشراء النجاشي وصحح جماعة بل اخلاف
فيه يعرف بينهم انه لا فرق بين الناطل وغيره لصداق اسم الحادث وذكر بعض ائمة العام والمطلق للمثيل لا يفيضة بالتخصيص والتقييد لهما سيما اذا كان
كلهم السائل كما لا يثبت والمنافسة يظهر صحيحا في ثلثة اختصاصا بالاشتمال النقص الناقل اذا المثال انما هو ما ناله ضعفه ضرورة ان ذلك قد ادر
يكن من صنف المذكور ولكنه اولى قطعا ثم قد يظهر من بعض النصوص لاشتمال النقص على الشرط عدم دلالة مثل ذلك على الرضا ولذا اشترط على المتضرر الذي لم
ينجاشي ان يسحب البيع او لا لكن لم يجد ما يلهيها في النسبة الى ذلك شاذة وعلى كل حال قبل ان يظن بصحة الرضا الذي هو كالتحليل كون المناط
الرضا بسببه فلو علم انتفاؤه وان قصده بالحدث اخطاه او غيره بغيره وعلله لاداءه بعض الاقوال بما اذا لم يكن للاختصاص ونحوه وثبوتها الاصل
والاطلاقات وبعض النصوص كالجويني احدهما الصحيح عن رجل اشترى ثوبا فامسكها ثلثة ايام ثم ردها قال ان كان ذلك الثلثة ايام شرها لهما ردها
ثلثة امداد وان لم يكن لها ثمن فليس عليه شيء لكن عن بعضهم سقوط النجاشي بغير بل مال النجاشي ذلك ولعله للاطلاق واردة الترتيل من ردة الرضا الشرط

[illegible]

هذا واحكام جميع ما ذكرناه من
المواثيق والتجاريب التي جربها على
ذلك الامم والبلدان من غير
مغشوق او مضيق او مضيق
واحدة منهم بل هو منصف في
من العباد من حمل النصف
من الثمن لكن قد يكون ذلك
بانها ما من العباد من يبيع
البيع ويغوه من غير ان يبيع
في فضل العبد وبين كونه فضلي
العبد كالشركة ونحوه فلو باع
الشركة او اخلافا لعلاقة على
بشيء من ذلك مضيق او مضيق
بلا خلاف احكامه والشرع
بين العباد والتجار على ان
على من يبيع بغيره فانه
لا يبيع في مال الفقير او في
في المضيق ان شاء الله تعالى
الثلث احوال الحاج او يجمع
حال فذكر الحاج او يجمع
من مضيق مثلا في المضيق
الا فانه في حاله السعة
وما يمكن انما يبيعها او يبيعها
الواحد فانه يبيع في مضيق
فان كان يجمع فذلك هو
بما ذكرناه الا اذا مضى على
لا يبيع فيه

فتعقد اذا نشأ وتلبيح وان كانت الشئ بيبس للبائع لاحاد الدليل بل لو فرض سقوط الغبن فيها كما اذا وقع البيع على شيئين في عقد واحد وكان كل
 بئس معنى في احد هما الغبن على البائع وفي الاخر على المشتري ثبت انهما معا هذا وربما استبعد من التعليق على المشبهة في المتن انه على التراضي وقد عرفت
 الحال فيه والتعاطف ولا يقط ذلك انما بالنسبة السابق على ظهور الغبن اذا لم يخرج عن الملك او يمنع من رده كالاستبدال في الاثر والغبن كلي
 قد وضمها من غير فرق بين البائع والمشتري ان كان المهر يدرك انما بالاشارة الا ان الظاهر ان له ان يرد منه المثل في ماله من غير علم اختصاصه بالمشتري بل في كل
 في البائع مضافا الى الاشتراك بمحدث الضرر وغيره وح فالمراد عدم سقوط هذا النقصا مطا بالنقص الا الناقل او المانع من رد كما ان الظاهر ان رده النقص
 من ذي النقصا من رده عدم السقوط بالنقص من غيره وان كان ناقلا للاستصحابا وحديث الضرر وغيره واحتمال عدم الفرق فيبطل النقصا وان كان النقص من
 غيره في النقصا للتعاطف بالعين فيثبت بان نقلها لا ينفع صدوره من لاد في خبره من النقصا في التعاطف او تمام ظاهرهم عدم الفرق فيما ذكرنا بين البائع و
 المشتري كما هو مقتضى الدليل لكن في المذهب لا يسقط بالنقص الا ان يكون المضمون المشتري فيخرج عن ملكه ثم قال وفيه نظر للنقصا مع الجهل بالغبن فيكون
 الفسخ والزام بالعينة والمثل وكذا لو تلفت العين لو استولد لانه وظاهره بل كاد يكون صريح الرخصة في اول كلامه عدم سقوط خطا البائع لو كان هو المضمون
 وقد ضربت به نص في خبرها وهو كما ترى لا يعرف له وجه ولا دليل ولا موافاة في جامع صدره نص في البائع في التمسك بسقوط خطا الموهول لا وجه
 بين النقصا المخرج عن الملك لا علم في ذلك نص في خبرها لكن في عبارة كوفي ما يقتضي عدم سقوط النقصا بالنقصا اذا كان مخرجا عن الملك فانه قال لا يسقط
 هذا النقصا بنقصا المضمون للاستصحاب الا ان يخرج عن الملك ببيع وصنع وشبهه لعدم التمكن من استرداد هذه القطعة وهو شامل لما قلناه مع
 احتمال ان يرد به بنقصا في المشتري خاصة اذا كان هو المضمون لكن الاستدلال به بعيد فانه فيما ذكرناه قلنا لا ينفك التام في عدم الفرق كما هو مقتضى إطلاق
 وغيرها من الادلة وصريح حقه في اخرها والآن وغير ما بل الظاهر ان ذكره من نظر الدكا في اخره في حقه ما نرى ليرفقا على قائل بل لا ينافي للزم في العقد
 ولا ان العمل من ثبوت النقصا ما دامت العين على ملكه وفهام قهنا مقامها في ذلك مع النقصا فيه محتاج الى الدليل وفهم واضح من المقام وبيننا انتقالا
 الى العينة لو كان النقصا من جهة الذي هو نص في خبره فيجوز الانتقال الى العينة بخلاف المقام اذا كان النقصا من ذي النقصا فمقتضى لصحة
 سندنا الى نقله بخلاف الاول لكونه مبنيا على معلوم عدم سقوطه من شخص نص في خبره من اخر فاطلاق الاحتجاج عدم السقوط بالنقصا لا يخرج منه في
 فنهجه ان الله اعلم وحاصل البحث المسئلة وفروعا ان النقصا مع ثبوت الغبن اما ان يكون في المبيع المضمون فيه او في ثمنه وفي ما ثم انما يخرج من
 الملك او يمنع من رد ماله كالاستبدال او يرد على المنفعة خاصة كالاجارة او يوجب ثمن العين بالزيادة العينة كعقرب الارض والحكمة كعقرب النقصا
 او المشورة كعقرب النقصا بصحة نحوه او بانثر اجها بمثلها بما يوجب الشركة بالمساوي والاجود او الارض او غيرها او بها على وجه لا يملك
 كالزيت يعل صابونا او لا يوجب شيئا من ذلك ثم اتقان بزول المانع من الرد قبل الحكم بطلان النقصا او بعده او لا يزول والمضمون اما البائع والمشتري
 ما خالفه اكثر اشياء المسئلة ومضمونها يرد على ما في مسئلة وهي ما يبيع به البولي حكمها غير مستثنى في كلامهم وجملة الكلام فيها ان المضمون ان كان هو
 البائع لم يسقط خطا به بنقصا في المشتري قط فان فتح وجدا العين باقية على ملكه لا تعتبر تغير العينة بالزيادة العينة ولا يمنع من ردها اخذها من
 الى ملكه بالفتح بل وكذا ان وجدها من غيره بصفة محضه كالطحن والفضة وغيرها لكن في ذلك في اسحقا في المشتري لوجه عمله وجهه وفي مسئلة
 به بل في اخرها وان زادت قيمة العين شاركة في الزيادة بنسبة العينة وفيه ان العمل قد دفع في ملكه فلا يفتقر به عوضا و زيادة العينة انما كان بصفة
 راجعة الى مال نفسه وان كانت بصفة فلا يستحقها شركة في الغرض بجزء من ذلك خصوصا بعد جوعه بالوجه العمل كما هو واضح نعم ان كان النقصا بصفة من جهة
 وعنه اخر في كالمصنع شاركا بنسبة اذا فرض زيادته بذلك مع احتمال المط ولو كانت الزيادة عينا محضه كالغرس لحد المبيع وتغيره في الفلح بالارث
 والابناء بالاجرة لانه مقتضى الجمع بين الحظين اذ الوضع كان بحق ولو فرض ببقائه بها واخذ المشتري قطعه فالظاهر ان لا يرد له بل كان عليه ثمنه ولو
 كان زيدا وجب بقاءه الى وان بلوذه بالاجرة وليس له الفلح بالارث لان له ارضا ينظر وان وجدها ناقصة ففي حقه اخذها بما كانت نشأ وفي ذلك ان
 لم يكن النقصا بفعل المشتري ان كان بفعله فالظاهر ان كل اى اخذها بما كانت ولا يرد له لان نص في ملكه بنقصا ما زاد وناقصه فلا يفتقر بخمان وفيه ان
 بفعل الله او بفعله كماله العين وانما انما في ان لو فسخها ووجدها ناقصة او متلفة يرجع بالعينة فكل ارضا واحتمال سقوط النقصا هنا مناصف
 الاستصحابا والعين كالمضمون في رده من النقصا لانه النقصا على العكس الذي سلف في النقصا من حقه بنقصا في كل واحد وبعضا وان كان من قبل الله ثم وان كان
 فيه ما فيه وان وجدها من غيره بنقصا ففي حقه ذلك انما كان بمثل ما ارادى مما شاركا ان شاء وان كان باجود ففي سقوط خطا او كونه شركا في حقه
 العينة او الرجوع الى الصلح او جبره في ثمنها ان الثالث لا يخرج من قوة لبقاء ماله والصلح بقاء خطا وفيه مضافا الى عدم ذكر الارش اذا فرض النقصا
 بالاردي عدم تشبه الشركة بنسبة العينة ان الثاني هو الاخرى وانه لا فرق بينه وبين المبيع بالاردي لكن على معنى الشركة في التمسك بالعين للزم
 الربا في الربو بناء على عموم لكل مقتضاه وعدم المعاملة بينهما والاشارة اعم من ذلك كما هو واضح وكان الاول يبنى على سقوط النقصا بالنقصا ولو
 كان من ضله فهو غريب عنه بعلامة في ردها البه متصلا ولو من غير غير النقصا بحيث لا يفتقر كما لم يذكر ان اردت لك سقوط النقصا فنهجه انما
 ارادته سقوط النقصا في العين على معنى الانتقال الى المثل والعينة وان وجدها من غيره على ما ذكره لا يرد كالباع ونحوه ففي حقه ذلك وغيره
 بالمثل او العينة ولعله للجمع بينهما يقتضي بقاء النقصا وعموم ما دل على صحة العقد ولزوم هذا وان لم يذكره في المقام بل لا يخرج من قوة الا
 يمكن ان يحصل من كاليه في غيره وهو مبيع من لا يخطا لانه فيه وجوها اخر اربعة منها البطلان نظر الى ان حق النقصا كحق الرهانة لا يصح معه النقصا
 الابالاذن منه بالصحة لكن في قوله لا اصل لادم وزيادة الفرع عليه فيه قوة البه ومنها التفصيل بين النقصا ونحوه وفيه في هذا

ويقتل المثل بالقيمة دون غيره ونحوه ذلك محل النزاع كان ما فيها القيمة من ترك بيع المثل والقيمة لو وجدها على ملكه مع عدم إمكان ردّها كما يشترط
بمحل البيع احتمالا لا يترتب له في بيع المثل ولو كان له قيمة لا يترتب له الاستيفاء فلا يترتب منه وكيفية ذلك فإذا استعمل المانع استعمل السقوط وفيه خلاف
وإن كان قبل الحكم بالبيع أن رجعت إلى ملكه أو ما أشبه ذلك أخذ العين مع احتمال عدم لبطان حصة بالخرج فلا يترتب ولو كان العود بعد الحكم بالبيع فهو محو
إلى العين ويجوز أن يطلان حصة من العين كونه العرض للحيولة وقد ذلت وقبلا ولا يترتب الحكم بالبيع بعد الفسخ مع منعه من بيعه عليه ذكره بل المدا
على حال الفسخ الذي يترتب على الفسخ من العين والمثل والقيمة فلو رجعت العين أو ذل المانع قبله الحصة فيه ما ذكره مع احتمال الفرق بين الاستيفاء وغيره
فبيع العين فيه دون البيع ونحوه نعم يمكن الحاق فسخ البيع بالألفا لثبته لا إذا ملكه جديدا بسبب خروج من ذلك يعلم حاله فيما لو رجعت أو ذل المانع بعد
ولعل الأقوى عدم الرجوع بالعين إذا فرض عودها إلى الملك بسبب الخروج عنها إنما يقتضي مطال ملكها بذلك السبب لا مطقة جديدا وإن وجد العين
مستقلة بغيره ففسخه كذا أتت أتم بالفسخ فإن امتنع ففسخه كما ذكره فان امتنع ففسخه المعتبر وفيه أنه لا دليل على شيء من ذلك بل مقتضى كون الفسخ بالبيع ابتداء
المعاوضة الأولى ورجوع كل عرض إلى صاحبه إن كان موجودا والأقبل له الانتقال إلى القيمة وعدم الالتزام بالفسخ هنا ضرورة أنه حال الفسخ ينبغي أن يفتا
شيئاً بالقيمة مقابلته من العرض وليس إلا القيمة لا الالتزام بفسخ البيع ولعله إذا أطلق المص وهو السقوط بالنقض الخارج فموجباً وإن وجدها منفردة
المنافع ففيه ذلك فجاء الفسخ وانتظار انقضاء المدّة وبصرفه ملكه من جهة وليس له فسخ الاجارة ونظيره الفائدة في ملك ما لا يدخل في ملك المنفعة
المفولة من محل وثمنه واستخدم وعنى ونحوها وعلى كل حال فليس له عرض المنفعة التي استوفاه المالك بالاجارة كما أن الظاهر وجوب ردّ العرض لو فسخ قبل
انقضاء المدّة لعود الملك إليه بالفسخ واحتمال عدم كماله لعدم التمكن من الانتفاع التام فمجهول لو كان النقل جائزا كما سكنى المطلقه ففيه ردّ
الفسخ وفيه اشكال خصوصاً بناء على عدم جواز فسخ الاجارة المجاورة بالشرط خياله اللهم لأن يكون مدار فسخ السكنى على من انتقل إليه الملك هذا كل
لربكن النص في المتن بغير فسخها أو ما انفصل ردّها لا سقط خياله كما عرفت والظاهر أن النص السابق الذي عرفت وعرفت ما عرفت هنا والظاهر أن
أقوى من النص في الاسقاط هنا كما عرفت في جامع صدق قال ما لو تلف بنفسه ففي سقوط الفسخ تردّد بين ما من عدم التمكن من ردّ العين ومن عدم التفصيل
المشترى فلا يسقط حصة ومقتضى التمسك من جهة الجرم بعدم السقوط بل بظاهر ذلك مع الاختلاف فيه وانترى المثل أو القيمة ولكن كما ترى ضرورة أن
الرجعة السقوط بالنقض الخارج عن الملك ليس إلا التمسك الذي هو الأصل في انقضاء الفسخ لا الدلالة على الرضا أو اللزوم بين سائر النصّات ولا ينبغي أن يفتى
بعدم ردّ النص بل لعله كل شيء بالتلف بافقه وعدم التفصيل بينه في السقوط لغير الردّ الذي هو مقتضى الفسخ بالبيع وإن خرج منه نص من غير المعتبرين ولو بالآلة
للإجماع على عدم سقوط خياله المعتبر بذلك وكان ردّ القيمة والمثل مبني على عدم اندراج ما خرج منه كما تقدم بما ذكره من قاعدة أنه لا يترتب من البيع
والأكال المجرى من ردّ المثل أو القيمة والافتقار من غير حاجة إلى بيان النص والظاهر أن كان المعتبر هو المشترى لم يسقط خياره بغير البيع باليمن مطّبل
بفسخ وبيع المثل أو القيمة على من عرفت أنه لا يمكن نص في المتن بما يسقط خياره ولو لا ذلك لكان في حصة أنه أن نص في فيما عرفت فيه فان لم يكن فلا غرض الملك
على وجه لازم ولا مانع من ردّه ولا منفصل العين فله ردّها وفي النافذ والمانع ما تقدم ولو كان قد زادها فافوا على مجازاة ونقصها أو غيرها أو غيرها
وظلالهم أن غير مانع لكن إن كان النص من قبله ردّها مع الأرض وإن كان من قبل الله فالتألف كذا لو كانت الأرض من ربه فقلبه فله من
غير أن إن لم يررض المبيع بالاجرة وفي خطبه الأرض وبالأجر وإن بذله بنسبة فله الصفة والأشكال وفيه أن بعضه لا يجمع ما تقدم فيها
كان المعتبر المبيع ونحوه ما وقع له في ثلثه فله حظ وانما ينضم لك الحال في ذلك وفي صورة اجتماعها وفي كثير من الفروع المنصوص هنا المثل لا ينضم
في الحقيقة والله أعلم وكيف كان فلا يثبت به أي العين أرض مطّبل النص وبعد للأصل بغير القياس على المعصية محكي لإجماع بل محصله يتم استشكل
الفاصل في ثبوت الخيار لو بذل الغابن التفاوت في انتفاء النص الموجب للخيار ومن ثبوت فلا يزول الأدلّ بل جزم بالاولى ثم وهو غير ثبوت الأرض الذي
سمعت الإجماع عليه وقد يناقش في الثاني بأنه مضارة إذا الكلام في ثبوته مع البذل وقد يفرض مغارته للعقد كما أنه قد يناقش في الاول بعدم انحصار
الدليل بحديث النص على أن الظاهر إرادة عدم مشروعيته ما فيه ضرورة أن المالك المكن معلوماً هنا بالخصوص لكن نص ما يندفع به النص في النص
مشروعيته على الخيار للإجماع ولا نعلم من قبل الشارع ضرورة العقوب بالخيار والإجماع بين المحققين وغير ذلك مما لا يخفى أن المراد تكليف الفسخ بدفع ما وقع منه
من الضرر بخياره فما بدفعه من بدل التفاوت والتسلط على الفسخ لكن ردّ الجلي أنه سئل أبو عبد الله عن رجل اشترى ثوباً ثم رده على صاحبه فإلى أبيه
الأبوضة قال لا يصلح لأن يأخذه فإن جعل وأخذه بأكثر من ثمنه رد على صاحبه الاول ما زاد فيه جيداً النفس الخاصة خيار الناخر أي من باع ولم
يقبض الثمن ولا سلم المبيع ولا اشترط ناخر الثمن ولو ساعه ولا ناخر فضل الثمن فأنبع لأن ثلثة أيام فإن جاء المشتري بالثمن فيها استحق بالأجر والبائع أو
بالباع منه إن شاء الفسخ بخلاف محقق معتد به بما أجده فيه بل حكى الإجماع عليه من فسخاً أو مؤثراً وقال زرارة للباقر في الصحيح الرجل يشترى من
الرجل المصنع ثم يدره عنده فيقول هذا منك بثمنه فقال إن جاء فيما بينه وبين ثلثة أيام ولا فسخ له وسئل علي بن يقطين أبا الحسن الصحيح الرجل
يباع البيع ولا يقبضه صاحبه لا يقبض الثمن فقال لا أجل بينهما ثلثة أيام فإن جاء فبصرفه ولا فسخ بينهما وقال العبد الصالح في مؤلفين بن عمار من
اشترى ببيعاً فضت ثلثة أيام ولم يجي فلا يبيع له وقال العبد الرجل من أجاز اشترى ببيعاً فاعطيت بعض ثمنه ونزك عند صاحبه ثم احتسب أباها
ثم جئت إلى صاحب المحل لأخذه فقال قد بعته فضحك ثم قلت لا والله لا أدعك وأفاضك فقال لا رضى يابى بكر بن عباس فقلت نعم فأنقذه وأضنا
عليه فضدنا فقال أبو بكر يقول من زبدان أضحت بكم يقول صاحبك أو غيره قال قلت يقول صاحبى فقال سمعته يقول من اشترى شيئاً فباعه بالثمن
ما بينه وبين ثلثة أيام ولا فسخ له لكن قد يوهم هذه النصوص خصوصاً من يقطن منها الانقضاء فهو الذي هو آخره في الحقيقة من نفي الرد

في خيار البيع

وبلفظها غير الصدوق بل ترك الاستكشاف الظرف منها بل في طريقها ما انما اذا اشترى شيئا بعينه ثم علمه وقال للبائع اجعلك باليمن ومضى فان جاز
 مدة الثلث كان البيع له وان لم يجز في هذه المدة بطل البيع لا ان يمكن اداؤه بطلان اللزوم بغيره كذا في غيره من كتب خصوصاً المحل في الاستصحاب
 الى اجماع الفقهاء وخبرهم كما ان يمكن اداؤه ذلك من النصوص ولو بمعية الشهرة والاجماع المستفيض والموازن والاصالة الصريحة وعدم البطلان وغير ذلك على
 هو المناسب للاخلاق بالبائع اذ قد يدخل عليه الضرر بقضائه في هذه المدة بل قد يدعي انصراف الاطلاء اليه ولو بغيره المتعاقبة في الشرطية فضلاً
 الى ظهور التمسك بالظرف في ثبوت البيع للبائع واللزوم قابل للتبعض بخلاف الصفة ولا ينافي صحيحاً من يقطن اصد في اللزوم بينهما ولو بقية البائع
 منها وعلى كل حال من الضرر بعينه ذلك كالحرم المحدث البصر في الانقضاء فشرط عدم قبض الثمن وعدم اقباض البائع والحلول فيها اجماعاً بضميمة وفي الغنية
 نسبة الى وايز صاحبها ولو لا ذلك لا يمكن المناقشة في اشراط الثاني لاطلاق الموثق وغيره التي لا ينفك ما في سؤال صحيح من يقطن بل قد يظهر من قول
 صحيح زارة اقباض البائع عند البائع وقد اختلف بعض الافاضل بعدم ظهور النص في الشرط المزبور بل ظاهرها خلافه لكن قال اهل استنباط الاحكام
 مبني على كون القبض عند البائع في نحو المانع النقل لا يخرج قبض البائع من ذلك مذهب جميع منهم والظاهر انهم صاعداً على شرط المزبور ولكن الامر على بعد
 الاجماع المذكور فلو وجدوا واحداً ما اذنبوا وان ابقاء عند صاحبه خلاف الحكمي عن الشيخ من ان للبائع القبض متى قبض الثمن وقواه في من لم يستبعد في ذلك
 وهو مع انه غير انخر فيه من خصوص هذا الخبر ضعيفاً انه هو اذ دخل الضرر على نفسه بقبض البائع ولا فائدة انفسح السطو على البائع فان يمكن منها اخذ
 مقاصد كغيرها والافلا فائدة له وعلى كل حال فلو امتنع القبض من قبل البعض فاحتج بان في لكل بل خلاف وفي غير ان الاحتجاج دلالته عليه وكذا لو قبضت
 مستحقاً كلاً او بعضاً لا انه كعدم انقبض هذا في قبض البائع فانه صحيح وبسطه بخرجا البائع قبل قبضه في الثمن فطلق القبض بخلاف البيع فبشرط فيه
 اذن البائع كما صرح به جماعة ولوح اليه اخرون لان قبض الثمن من قبل البائع كقبض البائع فيسقط حقه فيما وفضل الشئ ليس فضلاً ولا يسقط حقه
 بفعل غيره وهو جيد لو ان السقوط بالقبض لما دون فيه لانه على اسقاط الحق اما ان لا يمكن ذلك بل للغير الصورة الثابت فيها الخبر فيبقى على
 اصل اللزوم فبغيره ان النص لا يدل هنا على كون القبض للثمن بالاذن فيها على غيره بل لا دلالة فيها على القبض كما عرفت اللهم الا ان يكون ان النص لا دلالة
 في شيء منها على احتياثي منها اذ جاء ونحوه جارحياً لعل في دفع الثمن الى المالك لان المراد منه الشرطية بل هذه الاجماع وهو ثابت في الافاض كما عرفت
 دون قبض الثمن بل قد يدعي تحققة في عدم احتياثه لاطلاق القبض فيه والافاض في الثمن او بان اذ لا من قبض في اقباض البائع ودون الثمن كما يظهر من
 بعض كلامهم في باب القبض ان كان فيه ما فيه لكن ومع هذا كله اطلاقه منه وغيرها احتياث الادق القبض قد ينزل على اداؤه الافاض في تضم
 لو اجاز البائع لزومه خلافاً للحكمي عن الشيخ لعدم الافاض وهو ضعيف لكونه منه من قبض السقوط احتياجاً وهو جيد بناء على انه المختل به والافاض
 البقاء وان اسقطنا ضمانه بغير عموم التبدلية فالاصل بقاء الحق واما المحلول فمستند بعد الاجماع الاصل انما هو من قبضه المتعاقبة من القبض
 مؤيداً بان الواجب مع الشرط اعادة الاجل طال او قصر فلا يفتقر بالثلاثة واشتائها بعد المحلول خروج عن مقتضى القنوي والدليل ولو شرطنا التاجيل
 في القبض فاخر الباقي فالأخيراً لسقوط وقا فالفاضل والحكمي عن لده وغيره للاصل ايضاً انما هو من قبضه النص من بعد ما عرفت من ظهورها
 في حلول الجميع مؤيداً بان شرط في الموجب بالشرط فيسقط في الكل لا يثبت البعض والعهدة ما عرفت بل عن شرط اخلوا الثلاثة عن احتياجها اليها
 كالحل في خصوص الشرط منه ولا باس به بعد استثناء خبر المجلس لو قلنا بان مبدئها من جنس العقد للاصل المزبور المؤيد بان دفع ضرر الثمن
 وظهور النص في القنا وى على سبيل اللزوم ثلثاً فينفي احتياجاً مط قبل قبض المراد به نفي احتياج المحصور لان الثابت بالمتأخر اصل الاحتياج والحكم
 لا ينفك بالسيب ان كان في الاخر ما فيه كالحكمي عنهما انهم من شرط اخلوها عنه مط او خصوص الشرط للشئ ايضاً للاصل ايضاً لان شرط الاحتياج
 قوة اشراط التأخر والخبر الشري محقق احتياجاً بنفي خبر البائع ضرورة منافاة لاطلاق الادلة واللزوم المفهوم من النص والقنوي الثلاثة انما هو البائع
 دون الشئ فلا مانع من جواره بوجود استنباط مقتضى كلام الفاضل عدم هذا الاحتياج في الجواز مط وهو مناف لما عرفت من الادلة التي منها يعلم ان ما عرفت
 ايضاً لعدم الفرق بين الاصل والشرط وفي سبيل ثبوت الاحتياج مط فلا شرط للشئ في فتح البائع بعد الثلاثة ولو شرطاه وخبر الاحتياج فكذلك وفيه فضلاً
 الى ما عرفت من سقوطه في اشراط الاحتياج للبائع انه يلزمه تأخر الثلاثة عن محالها المستفاد من النص والقنوي لا بشرط كون الثمن قبضاً قطعاً انما البيع
 من البعاس والضميمة في طاقته وتتم ولو تبرز ذلك وفي الاستثناء عرفت اشراط تعيينها لكن الظاهر اذ لا احراز بين الضمنية ونحوها بل هو محتمل
 الكتاب المزبورة فينصرف القول في الاولين خلافاً لاطلاق الاكثر وصريح الحكمي عن الفاضل بل عنه الاحتياج له بالاجماع فهو مع اطلاق معتد به وعموم
 النص في الجدة في الخروج عن الاصل وتغير الصورة وانقضاء العدة منوعان ويظهر من بعض الاساطين اشراط الظاهر بين البائع والشئ بالذات في هذا الخبر
 ولعله لا نه هو المستفاد من النص فيبقى خبره على اصل اللزوم لكن يمكن ان يستفاد مما سمعته في مثل ذلك في خبر المجلس شوبه في المقام وفرض بصورة واضح
 الا انه يفي في النفس الاول هنا ويصرف البحث في الوكيل ونحوه مما تقدم سابقاً فلاحظ واما قوله ان النص والقنوي اختصاص هذا الخبر بالبائع والبيع كما
 هو مقتضى الاصل بل نفي بعض الاساطين خلافه الاول وحكم الاجماع في الثاني المذكور عليه لم يقيدوا بالرضا كما انما بينهما الاجماع عليه انهم وعن ترانه
 استثنى خبراً من عدم حكمهم بالبيع على التمسك لكن فيها احتياط من نفيها الاحتياج للشئ بعد الثلاثة ولا فيها في كلامهم مع انه يلزم منه جواز تأخر الثمن
 اذ لم يحكموا بالبيع على التمسك لعل وجه احتياط البائع والرضا بالتأخر كما هو الظاهر في احتياث الثلاثة في هذا الخبر في النص من السابقة والفتا
 بين الجواز وغيره والاعتناء الاول وغيره الا ما يقتضي على الشئ فان السقوط الاحتياج فيه وتعيين المطالبة بالثمن لا سمعت في خبر المحلول ليس هو كالتلف
 والنقصان لكن لا يسقط الاحتياج بل يفيض وينقل حقه للثمن والعتناء ضرورة كون التعارض في الادلة في نحو الفرض في اصل ثبوت الاحتياج مع فرض رجوعه الى الا

الحمد لله الذي جعل القرآن
مدرسة لكل من أراد أن يتعلم

في النكاح

بعض يوم فالتحقيق قبل الملبس ولو كان ما لا يفسد في يوم تزويج به البائع الخوف فشاء فقبض به وان مضى عليه يومان واكثر وحمل في هذا انتظار الملبس ليد
الخبر به شرعا وبضميمة عرف وبان موثوقا فساد يومه وليس هذا منه فبعضه في الزوم الى خوف الفساد بمقتضى الاصل السال عن المعارض وقد
يحمل فيه وفي غيره ملاحظة النسبة لما يفسد الملبس فبعض مع بقاء زمان لعدم الفساد كونه في وقت وفي غيره في وقت الفساد لعين ونقص الوصف ان لم يبلغ
هذا التلف كما في ترجماع صدق ذلك وهل ينزل في وقت السوء من هذا الفساد المحل للزوم الضرر بنقص السعر وهو محتمل ان يحمل لعدم ايضا
افضاد انما هذا الاصل على المنع ثم ان ظاهر البحث في ثلثه كذا في الثالث لا محذورين وهو صريح الغنية او كسرهما مدعيهما عليه الاجماع وربما يحمل
كونه في البائع هنا مطعون غير صريح من الفصلين ايضا لا فساد على الناظر فيها هو مظنة التلف كما ان الظاهر لما في غيره بل عن جماعة الصريح به بل في
الاجماع عليه كون هذا التحريم من جملة اقران خبايا النكاح في شرط فيه ما يشترط فيه من الامور الثلاثة ويجري فيه ايضا كغيره من المذموم السابقة والظلم
هذا انما الكلام في اخبار النكاح واما اخبار الغيبة في البحث فيه في بابها فثمة فثمة في فروعها واما احكامه اى اخبارها فثمة على مسائل **الاولى** المشهورة
ان خبايا المجلس لا يثبت في شيء من العقود على البيع بل في الغيبة ومحكمات الاجماع عليه للاصل السال عن المعارض خلافا للحكي منطوق الفاضل المحلى
فاثبت في نحو الودعة والعارضة والقرض والوكالة والجماع وهو ضعيف لما عرفت مؤيدا بان اخبارها ما علم ايضا لا يقبل السقوط فلا تأثير للمجلس الا ان
منع النص فيه مع كماله في قوله لا دليل عليه لا يفتح الودعة لا متناصرة فيها مطبل ولا في غيرها الوجود الاذن السوء كك ومنع في لف اجماع فلا
ثبوت اخبارها مطبوع ثبوته في المجلس وفيه ان المنع خبايا المجلس ونحوها في فان اراد الثاني كان التنازع لفظيا وكيف كان فلا دليل على ثبوته في غيرها
مغايرت الجواز الثابت باصل الشرع واما خبايا الشرط فيثبت في كل بيع لا يستغنى العتق سلكا كان او صرفا او غيرها العموم المقتضى خلافا للفاضل في
موضع من كونه فيها وللغنية ومحكمات في وقت وفي الثاني لا فسادا لغيره في المجلس فيها الا في ان بلا علة واشترط اخبارها صفة وهو كما نرى
ودعوى الاجماع من الثلاثة على الثاني التي منها ما عرفت واحد من الاحتياط على ما يلى في ذلك الخبر المتأخرين على نعمها مؤيدا ذلك بان من عدا المدعي من
نقدم عليه وانما عرفت بين مطلق ثبوته في البيع وبين صريح به بل في موضع اخر من كونه الصريح بثبوته لكن على اشكال نعم قد يظهر من انصاف المحققين
الشيخ الاجماع ومنع من الفاضل نوع ثبوته بل في ثبوته في اشكال الا ان ذلك لا يفتح في دعوى منع الاجماع خصوصا مع شهره الصريح
المثبت بعموم اخبارها بين الفقهاء والمحدثين وفردوا ائمة الحديث والافراد من فقهاء احتياط الاثمة عليهم السلم ولا زلة ولا معارض له بمقتضى دليل
لعل مبنى الاجماع المدعى على الاجماع على اشراط القبض الذي ظن المدعي مناهة لاشراط النكاح فكيف في دفعه ووضح عدم التنازع وكذا يثبت في
عقد لازم معاوضة كان او لا عدا النكاح والوقت بل خلافا لاجده في المستثنى منه الا في الظاهر من الفاضل في عدم ثبوته والصحيح مطبق المحكي عن
وقت خصوص ما عرفت منه فائدة الاجراء من الكركي بقا للفاضل في برخصيص الصلح عن المجهول والدعوى الغيبة الثانية بالافراد المحكي عن الصريح
والكل شاذ ضعيف عموم المقتضى عدم ثبوته انما في الذمة اذا انتقل لا يعود بل هو ينقبض بجملة من المقامات **الثالثة** وكذا دعوى اسقاط الحجر
او ان الصلح لا يقبل اخبارها فان ذلك كله لا مانع من حصوله على جهة النزول وبلا خلاف ايضا في الاول من المستثنى بل في جملته صدق ذلك والمحكي عن
وطر والاجماع عليه وهو الوجه بعد ما يلى بمشاكله العباد والبنات على الاحتياط التام وسبب التزويج فيه وثبوته على رافع مخصوص فلا يرتفع غيره
اما اشراطه في الصداق فلا يارس كما صرح به الفاضل والكركي للعموم وفي المستثنى اشكال ان لو تكن من دعوى النكاح المذكور هو معتقد الاجماع و
على المشهور في الثاني بل في ذلك انه موضع وفاق وهو الوجه وان كان فيه ان ثبت في موضع اخر على ان موضع خلاف نعم هو لا يفتح في الاجماع كما شافنا
ثم كان هو الوجه والا كان للظن مجال وان كان قد عدل باشراط الغيبة فيه وهو مناهة لاشراط اخبارها وبأنه في ذلك لا الى موضع فلا يقبل كالعقود
لكن فيها معان ومنه يفتح النظر في الحاق العمري والحجس وما في معناها في جامع صدق الاشراك في المعنى المذكور بل وينفتح ايضا في عقد دخوله
في الهبة قريبة الى التلقين مع انه طاعة كرامة واما الهبة فان كانت لاجنبى غير معصومة عنها ولا قصد بها الفرية ولا تصرفا منهيب يجوز للواهب الرجوع
فيها وان احتل احد القبول لم يمت وهل يدخلها خبايا الشرط الا في ذلك وظاهرنا ولها خصوصية وقد تقي الباس عاذه اليه الشافعي من عقد دخوله
في الوكالة والقرض والشركة والودعة والجماع قال لا يفسد في جارية الكل منها فمهما ساء كان هناك شرط خبايا او لا فحل كرامة على الهبة بجارية
لا ينج من مناهة له فالاولى ابناء دخوله في ذات الفرية على الثاني بينهما وصدور الحكم بجواز الدخول في الاثمة منها للعوض والفرية كما هو مقتضى
تقديم المصرونه للعموم وبناءه في غير ذلك على دخوله في العقود الجائزة وغيره من الشيخ والفاضل يحل دخوله فيها سمعته عن الشافعي استنادا
الى العموم المقتضى طرده في كل عقد جائز وبقتضيه اطلاق المتن والغنية والارشاد وقد تيسر ومنه تفرقة في كركي والشهد الثاني
وقد سمعت نقى الباس عنه في كرامة لعدم تأثير الشرط في الجائز بالاصل ويضعف لعدم اشراط النكاح في الشرط فان منها ما يترك مقتضى العقد
فان اريد حصول المؤثر هنا عاذا التنازع الى اللفظ على انه قد يؤثر فيها لو لم يجاز كالهبة بالنظر في خلافه فان لم يفسد بالشرط وكذا
المعاطاة لو كان النص من نوى اخبارها هذا وقد علم مما ذكره حكم الشرط فيما اختلفت لزوم وجواز كالسبق والربا او يلزم من احد الطرفين
دون الاخر كالرهن واستشكل في جواز الرهن وان لم العقد من جهة لان الرهن وثيقة الدين واخبارا بنا في الاستيثاق وقد يمنع ثبوت
فان الاستيثاق في المشروط بحسب الشرط فخصص من جميع ذلك انه لا يثبت في النكاح والوقف خاصة من العموم وكذا لا يثبت في الاجراء والطلاق
وفي الاقالة واستعرف والعقود من الايقاعات الاعلى وانه شاذة لا يفتى اليها كالفول بها بعد الاجماع في الحكم على الاخيرين وفي ذلك
على الاولين وعن المحلى نقى الخلاف في الثالث الذي بنا في اشراط اخبارها فيه اعتبارا بالفرية ايضا بناء على المناهة كما انه بنا فيه في الثلاثة انها من

في المنة وغيره عليها ولعلها كانت لا بد من الاطلاع على المتعذر بغير الصيغة فلا بد من العلم بها والمفهوم من الشرط ما كان بين اثنين كما نبه عليه المصنف من شرط شرطها ان لا يكون في الشرط على الذي اشترط عليه فلا بد من الاطلاع على المفهوم بالواحد والآخر بالآخر لا لافالة البناء على كل فعل التعذر الفسخ من غير سببه وفيه بحث سببا بعد اطلاقهم في قوله على انهما من سببها بعد حكمهم في الشفعة بقابلية الافالة للفسخ كالفسخ الحاقا لكانية المصلحة فيكون كونه وان كنت له المصلحة في حاضر من نفسه ودعوى ان لا يكون له الا لغيره على الاطلاق بحيث يشمل حرية التزك كذا في جملته من المقامات المذكورة في كتاب الحقوق غيره ومع فتقير على ذلك فروع جليلة لا يخفى ما في مال من يحكم المال بالحاصل له في حق الحرية اذا عاود الى الرقبة اما الشرطه فخرج جامع صد دخوله بالنسبة للمولى قال في العبد قولنا اختارنا لثبوت الشفع والعدم المقتضى من قبله بالاطلاق في الجمع والمباداة في كونه وجامع صد دخوله في النسبة لكونه في العبد قولنا اختارنا لثبوت الشفع والعدم المقتضى من قبله بالاطلاق في الجمع والمباداة فيه ذلك كعقود المعاوضة للعموم المقتضى عدم الفرق فيه بين البيع وغيره واحتمال ضمها الى البيع للدليل والافلا يجوز للمعاوضة منصف جدا كما هو واضح واما الفسخ فيكون في سائر عقود المعاوضة منه على ان يذكر حديثا لغيره والفقهاء علم المسئلة الثانية التصرف في الشفعة في البيع بسطوطها الشرط له كما بسطوها في المسئلة بل خلاف صدق اجماع فيه بل في الغيبة وجامع صدق في كونه الفوائد اجماع عليه وهو بعد شهادته الشفع له في بيعه فضا الى ما قبل الشفع والقاضي من ورود الاختيار من طرفي الاختيار بذلك محققين بها عليه وكفي بما نال من دعوى الاول في فانه من سبطه بغيرها الاصل كما هو في الشرط اولي وان كان فيها ما فيها كدعوى العموم من المسئلة التصرف في البيع في حق الجوان ضرورة ان الفاء فيه رابطة لا تغليب ثم بعد ذلك راداه لحيثية من الجمل فيه وجب حمله على راداه لان على الرضا في التقاوت بين الجوان وغير ضرورة احتساب ما دل عليه من الافعال والاقوال والمنافسة فيما لم يصل حد العلم في الاول بدفعه ما في هذا التصحيح وغيره واحتمال ضمها على خصوص الجوان كما في قوله على ذلك عول من قبل السقوط بالنسبة مما اذا لم يكن للاختيار ونحوه فيما علم عدم الراداه الالتزام بغيره بل يتبين عدم السقوط بالشكوك فيه ومن هنا وقع خط في كلام بعض المتأخرين وربما الى بعض متأخريهم الى دعوى ما سمعته في الجوان من ان الدلالة التصرف في بيع العلم جملته من نادل على السقوط به وبين خبر الامداد ونحوه ما يقضي بعدم السقوط به لان اجماع كثرى منافاة لاطلاق الفناء في معتقد بعض الاجماع السابقة وما ذكره في مسطحات الجوان من عدم النص فيما اخر مقابل للرضا وليس قوله في ذلك ضمانته ظهور في ان السقوط بالنسبة للاختصاص مع ملاحظة كون الفاء فيه رابطة للشرط لا تغليب بل بناء على الدلالة في بعض نظيفة الشارع لا خلافا لبلخلاف الافادة والامكنة والاحوال فيمكن اراة قيام الرضا في الاطفا بل يمكن دعوى انه المنشا من مثاله او اراة انه بعد افاة على السقوط شرعا وفعله في رضاء منه بالالتزام اذا كان عالما بانه مسقط منه له وكان الاطلاق في الغيبة العلم بالجماع الشرعي عدم معتد به الجاهل وفقد الغفلة والسهو في القول بانه مسقط بقدر ما لا ينج من قوة وتقدسه لغير الجوان بالاجماع المحكي عن ان لم يكن المختل وظهور عدم اراة خصوص الورد في التصحيح وغيره ومع لا ينبغي التوقف فيه من ان السقوط في البيع بالنسبة في البيع كما صرح به جماعة علم من ابي الباقين لذلك وعدم الفرق بين العوضين وخبر الجوار والقاضي بعدم سقوط خيار البيع في التصرف في البيع في حق الرد محمول على ما عرفت سابقا من كون التصرف فيه قبل تحقق الخيار لانه انما يحصل بعد الرد كما عرفت سابقا والداعي على صدق في حديث فيه فافلا كان او غير نافل ثم قد توقف في الحديث في خطا بل وعقولة او نسبانا ان فيه الخيار او لفظ انه الخالي من صدق اسم الحديث فيه ومن ان المناق من قوله احدث فيه حدثا فصد الاحداث في خصوصها بعد ان لم يكن عموما لغويا وقد يوجب في الجملة عدم سقوط خيار الغيب بالنسبة لغير المتناقل اذا لم يعلم بالغيب ولكن لا يخفى عليك الفرق عرفت في حديث خطا وبين الغفلة والنسبة فيكون في الخيار مسقط لخياره من غير فرق بين الاختيار وغيره وخبر رد الامداد مع الشاة انما هي بعدم سقوط خيارها بالحلبي الطعن في سند وشذوذه وعدم ظهوره في الرد بالخيار بل قد يظهر منه عدمه ومنافاة لما دل على ان الفاء في خيار الخيار للشيء يمكن القول بان استخراج الحلبي هو ملكه لغير احد انما هو كما ان اشتراط بيع ما فيه الخيار بالاجاب او قبل البيع في خبري الحلبي والسكوني الاتيين من الشاذ الذي لم يعمل بها احد فيما علم ومن ذلك كله يظهر لك ما في جامع صدق ذلك وقص وغيره فلا تحفظ وتامل ثم قد توقف فيما ذكره غير واحد بل نسبة بعض الاساطين الى الاصحاب مشرأ بدعوى اجماع عليه بل في الغيبة في خلافه من الفسخ بغير كل منهما فيما استدل عنه اذا لم يذكر الا في اراة الفسخ فضا اجماعا منه عدم الدلالة ان كان ظاهرا لعدم الدليل ان لو كان اجماعا على الحاقه بالتصرف المزمع ببله على السقوط به بعد ودعوى الدلالة عليه كذا في المنقول عليه على الاخصار بدعوى ما عرفت من عدم دور ان السقوط في الغيب عليه على الدلالة وليس في الدلالة ما يقتضي التبعيد من قبل البيع انما يقتضي ما لا يباغ من طريق الدلالة عليه من الافعال الاخرى ما دل عليه من الامضاء وممكن منها ان لا يرجع الى التفسير ومنعه لعدم المنع ان لو كان اجماعا كما هو منقول في الاسناد كمال عليه بان هذا النص لو لم يكن في حقها لكان ممنوعا من المصادفة ملك الغيب على الشهود من الاستفان بفضل افعاله الاصل في نص في السلمين وفي غيرها على الوجه السامع الصحيح فيكون فضا كما ترى من رده عدم اختصاصا وجه الصحة في ذلك ولا يتم في اجزاء "فقد خاضه عليها وكون الفسخ عليه خلافا لاصل لا يستلزم فده في الدلالة على ان المراد الفسخ به بغيره كالا مضى فلا ينتفع دلالة على اراة عدم الفسخ بغيره كالبس بذكر هذه الامور موقوفة بغيره في اجماع على الفسخ بكل ما لو وقع في المنقول اليه كان اجازة ويكون هو التامح لكن في هذا التصرف لو كان بيعا ونحوه ويحتمل وجها بل قولنا بنشأ من حصول الملك فلا يحصل شرط الصحة التي هي من الملك ومن ان الفسخ يحصل بالفسخ المفاو لنصر في تقديم وحصل الشرط وهو انما اخذ الكوكب عليه فخرجوا الى وجهه ان يحصل بالفسخ لا بفعل كما هو المفروض بل لا بد من الدلالة في السوء كونه ووجه كون تمام الصيغة التي يحصل به

الايقاعات لا الغفلة ولذا اجمع في المحكي عن تركه على يد من في الثاني بخبر جرحه عن العفو ومقتضا اطر المحكم في الجميع وعدم اختصاصا بالثلاثة كما هو هذا الاقضا في المنة وغيره عليها ولعلها كانت لا بد من الاطلاع على المتعذر بغير الصيغة فلا بد من العلم بها والمفهوم من الشرط ما كان بين اثنين كما نبه عليه المصنف من شرط شرطها ان لا يكون في الشرط على الذي اشترط عليه فلا بد من الاطلاع على المفهوم بالواحد والآخر بالآخر لا لافالة البناء على كل فعل التعذر الفسخ من غير سببه وفيه بحث سببا بعد اطلاقهم في قوله على انهما من سببها بعد حكمهم في الشفعة بقابلية الافالة للفسخ كالفسخ الحاقا لكانية المصلحة فيكون كونه وان كنت له المصلحة في حاضر من نفسه ودعوى ان لا يكون له الا لغيره على الاطلاق بحيث يشمل حرية التزك كذا في جملته من المقامات المذكورة في كتاب الحقوق غيره ومع فتقير على ذلك فروع جليلة لا يخفى ما في مال من يحكم المال بالحاصل له في حق الحرية اذا عاود الى الرقبة اما الشرطه فخرج جامع صد دخوله بالنسبة للمولى قال في العبد قولنا اختارنا لثبوت الشفع والعدم المقتضى من قبله بالاطلاق في الجمع والمباداة في كونه وجامع صد دخوله في النسبة لكونه في العبد قولنا اختارنا لثبوت الشفع والعدم المقتضى من قبله بالاطلاق في الجمع والمباداة فيه ذلك كعقود المعاوضة للعموم المقتضى عدم الفرق فيه بين البيع وغيره واحتمال ضمها الى البيع للدليل والافلا يجوز للمعاوضة منصف جدا كما هو واضح واما الفسخ فيكون في سائر عقود المعاوضة منه على ان يذكر حديثا لغيره والفقهاء علم المسئلة الثانية التصرف في الشفعة في البيع بسطوطها الشرط له كما بسطوها في المسئلة بل خلاف صدق اجماع فيه بل في الغيبة وجامع صدق في كونه الفوائد اجماع عليه وهو بعد شهادته الشفع له في بيعه فضا الى ما قبل الشفع والقاضي من ورود الاختيار من طرفي الاختيار بذلك محققين بها عليه وكفي بما نال من دعوى الاول في فانه من سبطه بغيرها الاصل كما هو في الشرط اولي وان كان فيها ما فيها كدعوى العموم من المسئلة التصرف في البيع في حق الجوان ضرورة ان الفاء فيه رابطة لا تغليب ثم بعد ذلك راداه لحيثية من الجمل فيه وجب حمله على راداه لان على الرضا في التقاوت بين الجوان وغير ضرورة احتساب ما دل عليه من الافعال والاقوال والمنافسة فيما لم يصل حد العلم في الاول بدفعه ما في هذا التصحيح وغيره واحتمال ضمها على خصوص الجوان كما في قوله على ذلك عول من قبل السقوط بالنسبة مما اذا لم يكن للاختيار ونحوه فيما علم عدم الراداه الالتزام بغيره بل يتبين عدم السقوط بالشكوك فيه ومن هنا وقع خط في كلام بعض المتأخرين وربما الى بعض متأخريهم الى دعوى ما سمعته في الجوان من ان الدلالة التصرف في بيع العلم جملته من نادل على السقوط به وبين خبر الامداد ونحوه ما يقضي بعدم السقوط به لان اجماع كثرى منافاة لاطلاق الفناء في معتقد بعض الاجماع السابقة وما ذكره في مسطحات الجوان من عدم النص فيما اخر مقابل للرضا وليس قوله في ذلك ضمانته ظهور في ان السقوط بالنسبة للاختصاص مع ملاحظة كون الفاء فيه رابطة للشرط لا تغليب بل بناء على الدلالة في بعض نظيفة الشارع لا خلافا لبلخلاف الافادة والامكنة والاحوال فيمكن اراة قيام الرضا في الاطفا بل يمكن دعوى انه المنشا من مثاله او اراة انه بعد افاة على السقوط شرعا وفعله في رضاء منه بالالتزام اذا كان عالما بانه مسقط منه له وكان الاطلاق في الغيبة العلم بالجماع الشرعي عدم معتد به الجاهل وفقد الغفلة والسهو في القول بانه مسقط بقدر ما لا ينج من قوة وتقدسه لغير الجوان بالاجماع المحكي عن ان لم يكن المختل وظهور عدم اراة خصوص الورد في التصحيح وغيره ومع لا ينبغي التوقف فيه من ان السقوط في البيع بالنسبة في البيع كما صرح به جماعة علم من ابي الباقين لذلك وعدم الفرق بين العوضين وخبر الجوار والقاضي بعدم سقوط خيار البيع في التصرف في البيع في حق الرد محمول على ما عرفت سابقا من كون التصرف فيه قبل تحقق الخيار لانه انما يحصل بعد الرد كما عرفت سابقا والداعي على صدق في حديث فيه فافلا كان او غير نافل ثم قد توقف في الحديث في خطا بل وعقولة او نسبانا ان فيه الخيار او لفظ انه الخالي من صدق اسم الحديث فيه ومن ان المناق من قوله احدث فيه حدثا فصد الاحداث في خصوصها بعد ان لم يكن عموما لغويا وقد يوجب في الجملة عدم سقوط خيار الغيب بالنسبة لغير المتناقل اذا لم يعلم بالغيب ولكن لا يخفى عليك الفرق عرفت في حديث خطا وبين الغفلة والنسبة فيكون في الخيار مسقط لخياره من غير فرق بين الاختيار وغيره وخبر رد الامداد مع الشاة انما هي بعدم سقوط خيارها بالحلبي الطعن في سند وشذوذه وعدم ظهوره في الرد بالخيار بل قد يظهر منه عدمه ومنافاة لما دل على ان الفاء في خيار الخيار للشيء يمكن القول بان استخراج الحلبي هو ملكه لغير احد انما هو كما ان اشتراط بيع ما فيه الخيار بالاجاب او قبل البيع في خبري الحلبي والسكوني الاتيين من الشاذ الذي لم يعمل بها احد فيما علم ومن ذلك كله يظهر لك ما في جامع صدق ذلك وقص وغيره فلا تحفظ وتامل ثم قد توقف فيما ذكره غير واحد بل نسبة بعض الاساطين الى الاصحاب مشرأ بدعوى اجماع عليه بل في الغيبة في خلافه من الفسخ بغير كل منهما فيما استدل عنه اذا لم يذكر الا في اراة الفسخ فضا اجماعا منه عدم الدلالة ان كان ظاهرا لعدم الدليل ان لو كان اجماعا على الحاقه بالتصرف المزمع ببله على السقوط به بعد ودعوى الدلالة عليه كذا في المنقول عليه على الاخصار بدعوى ما عرفت من عدم دور ان السقوط في الغيب عليه على الدلالة وليس في الدلالة ما يقتضي التبعيد من قبل البيع انما يقتضي ما لا يباغ من طريق الدلالة عليه من الافعال الاخرى ما دل عليه من الامضاء وممكن منها ان لا يرجع الى التفسير ومنعه لعدم المنع ان لو كان اجماعا كما هو منقول في الاسناد كمال عليه بان هذا النص لو لم يكن في حقها لكان ممنوعا من المصادفة ملك الغيب على الشهود من الاستفان بفضل افعاله الاصل في نص في السلمين وفي غيرها على الوجه السامع الصحيح فيكون فضا كما ترى من رده عدم اختصاصا وجه الصحة في ذلك ولا يتم في اجزاء "فقد خاضه عليها وكون الفسخ عليه خلافا لاصل لا يستلزم فده في الدلالة على ان المراد الفسخ به بغيره كالا مضى فلا ينتفع دلالة على اراة عدم الفسخ بغيره كالبس بذكر هذه الامور موقوفة بغيره في اجماع على الفسخ بكل ما لو وقع في المنقول اليه كان اجازة ويكون هو التامح لكن في هذا التصرف لو كان بيعا ونحوه ويحتمل وجها بل قولنا بنشأ من حصول الملك فلا يحصل شرط الصحة التي هي من الملك ومن ان الفسخ يحصل بالفسخ المفاو لنصر في تقديم وحصل الشرط وهو انما اخذ الكوكب عليه فخرجوا الى وجهه ان يحصل بالفسخ لا بفعل كما هو المفروض بل لا بد من الدلالة في السوء كونه ووجه كون تمام الصيغة التي يحصل به

النكاح شرطا كاشفا عن حصول الانقضاء قبل ان ياتوا هذا وان ارتكبه في غير المقام الا ان كان الدليل المخصوص الدال على الصحة والمحرر طريق الجمع بينه وبين ما دل على اعتبار سبق الملك بدعوى التقدم الذي بخلاف المقام الذي لا يثبت الحكم بالنقض على صحة النكاح بل يكفي ولو كان فاسدا امي لم يثبت عليه اثره هذا اذا كان النكاح بالبيع ونحوه اما اذا كان بالانقضاء كالنقل والتبديل والوطى ونحوها فيمكن القول بحصول النكاح بها وانتهى مفاد الدخول في الملك من غير ان يحكم بالمال على ان لا ينقض باق فاسخ يكون المستثنى من نفس ثبوت النكاح له على ما دل على حرة النكاح في مال الغير بحمله على لا ينافي الملك من النكاح خصوصا مع خفاء اندراج هذا العقد في ان النكاح والوطى في الملك والنكاح واحد ولا ينافي به فلهذا فانه قد قيل نافع وقد اظهر من ان لا يثبت في الجواز بل صريح بترجيحه وهو ضعيف لما عرفت بل يمكن القول بدفع البيع ونحوه بناء على منع اعتبار سبق الملك فيه ونحوه لعدم الدليل بل مقتضى اطلاق الادلة بخلافه وقوله لا يبيع الا في ملك لا يقتضي ان يبيع من اصل الملك في البيع على وجهه بمثل المفاد في مثل الفرض الا ان من الشك وقد عرفت ان مقتضى الاطلاق الصحة في مثل الفرض الذي هو باب ترتيب الحلالات الغير المتنافية بعلمها وان كانتا عللة في وجود الجميع واحدة فثبت بيع على المصروف الفسخ المقتضى لغير الملك المتنافي المقتضى لانقضاء العقد في المصروف كونه بالادوية وما يوجبها ذكره في الوكالة من حصول عقدها بالقبول فضلا من الوكيل بان يفعل ما وكل فيه من تزويج او بيع او نحوها فان الوكالة والبيع حصلوا بعبارة واحدة والظاهر عدم زيادة اعتبار الملك في مضي البيع على اعتبار الوكالة فيه فان بيع الوكيل في الملك سواء في ذلك وبالحمل لا مانع من تشلص العلل المترتب على كل منها معلوما وان انحدر العلة الاولى معها انما لا يفسد حصول الحلالات المتنافية لعللة واحدة كما هو واضح وما يترك المقام ظهورا في ارادة الفائل بكون البيع فعلا فاسخا الصحيح منه لا القاصد الذي يكون منقضا من الدلالة على اذائه لا انه فسخ بالنكاح بل هو صريح استثناء لهم على النكاح باصالة الصحة في العقد والنفق العام ولو كان النكاح لها ونكاحا احدهما فيما انتقل اليه من المبيع او المثلين سقطت خبره بانهما كان او مشتر با وسواء كان المصروف جازا كما لا ينقض بغير الوطى ونحوه كما لو طوى ونحوه الا لان ذلك بين حصول الالتزام وحلته المصروف اذ لا يثبت صدق اسم الاحداث في العين وان كان حراما لان الاثم حكم شرعي لا مدخل له في صدق الاسم كما صرح به ثم قد يفتن صدق الاحداث بالبيع ونحوه بناء على عدم نفوذه على النكاح الاخر بل لعل صدق عدم الاحداث عليه ولا خصوصيا بعد تفسير الاحداث في الصحيح بمثل التبديل والنسب واحتمال كون النكاح للخصومة ولو لا اجازة احداثا بعيد ولكن التحقيق الجواز في جميع غير فرق بين الفسخ وغيره لان الناس مسلطون على اموالهم ولهم ان يثبت ما يفتن بغيره بغير ابطال الحق فيه ابطال الحق صاحبها لا انتقاله الى المقتضى او المثل وان لم يسلط على فسخ العقد الاخر على اختلاف الوجهين والقولين الذين اوضحها الاول لاحلال ما دل على الزوم وانفطخ الملك باصول له بالعقد الاول ما وقع له من العقد الثاني فيقع الفسخ من ذي النكاح على ما ليس بمالك له لا ان كان النكاح من قبلها بالعدا للعدا يقع على العين التي نكحها الشارع الى الغيبة والمثل فالفسخ بعد انقضاء النكاح اليه كما لو تلف ولا فرق بين الوطى وغيره من الانقضاءات كما هو ظاهر المحكي عن طر صريح بوجوب احوال الجبل فتكون ام ولد ففسخ رد عنها بعد تسليم منافع الرد به كاهو الاصح غير صالح للخصم ما دل على تسلط الناس على اموالهم ولا لا مانع الانقضاء بهالة غيره لاحتمال التلف به انما كانه لا فرق بين الفسخ وغيره وبناء على التغليب غير صالح للفرق هنا بعد ما عرفت ومن ذلك كله ظهر ما في كلام الفاضل في عقد فانه جزء بعد نفوذ البيع شرع ووفقه وهبه اذا كان النكاح لها او للبايع والابان البايع واستشكل في الفسخ بجرم مجاوز الوطى له كما في وجوه الانقضاء فانه وفقه فيه بالمخصوص من بينهما اخرى بل والشبهة في حيث اطلق الرد في جواز تصرف المشتري اذا كان النكاح مختصا بالبايع وفي بعض فرائضه والبايع مع اشراك الخبير بينهما اذ لا يملك في جواز تصرف المشتري اذ لا يملك وطبا ولا نافلا وكيف كان فالنكاح ما عرفت وتوبده في الجملة ما سلفت لهم في العين من صحة النكاح وانتقاله الى المشتري في الغيبة واحتمال الفرق بفرض كلامهم هناك في المصروف مع الجهل بالنكاح غير محدد لان لفظ نكاح النكاح في حال العقد ان لم يكن معلوما فلو كان حق النكاح ما انما ابطاله المصروف ان كان المصروف عاجلا وهو واضح ثم انه على كل حال سقطت خبرا المشتري بالوطى وان اثم كما عرفت ولو كان البايع بعد الاستبراء انتقل اليه الغيبة عندنا وعرف الشيخ والقاضي انه يرجع بغيره الولد والعمر هو جيد بناء على عدم الانتقال لا بعد انقضاء النكاح وكان الوطى شبهة لكن سنعرف في المبنى عليه ولا فرق فيما ذكرنا بين اشراك النكاح بينهما واختصاصا باحدهما فالباب المصروف في شبهة وان كان النكاح مختصا بالمشتري فكالمعكس لو تصرف كل منهما او احدهما فيما انتقل عنه كان فسخا كما عرفت ولو كان النكاح لاحدهما وفضلها ما عاقضة ببيع ونحوه بطل المندفع بغير الفسخ والمثل من الشخص الواحد والظن البقاء على اصل النكاح واحتمال تقدم الاول والثاني هنا ضعيفا وان جزم بالاول في بطلان النكاح في بعض فرائضه من غير النكاح ونكاح على الاجازة بناء على جريانها في نكاح النكاح مع حصولها مما سقطت النكاح وعلل على اشكال ابطال المصروف في الانتقال اليه واجازة الاخر مع ابقاء حق النكاح والرجوع بالفتنة وليس له البقاء مع اجازة النكاح في ماله ولو كان النكاح مشترك بينهما فصرف المشتري مثلهما ففسخ صحيح ما تضمنه الفسخ من المصروف بخلافه الا في بطلان حق البايع وفيه ولا ان لا يملك على النكاح وثانها انه ان كان باطلا بناء على منع جواز البايع الا ان يحصل به الالتزام وسقوط النكاح كما صرح به في وجوبه صراحة في غير المقام فيندفع مع ما يقتضيه الفسخ الموقوف صحته على عدم الالتزام فالأقوى اتحاد الحكم فيهما مع الاولى والله اعلم ولو اذن احدهما بالفسخ فيما انتقل اليه ونصرف الاخر فيما انتقل اليه بغير سقطت خيارها قال في الشرح ما احتج المصنف فانه وما الاذن فوجبه سقوطه من دلالته الاذن على الرضا فيكون الرضا من المصروف البايع باسبغ واما المشتري فلا يبيع فلا يبيع النكاح المشتري ان لم يملك الماذون بطلان خبره وفي بطلان خيار الاذن نظرون لانه على الرضا المثل لم يملكه ومن عدم منافاة الرضا بطلان النكاح لان غايته قبل وقوعه ان يكون الاذن له بغيره ولا يقتضي الرضا بالفسخ والمثل وجاؤه كونه مبطالا وعدم الظاهر اذ لو كان المصروف غير نازل للملك فحق ابطاله النكاح الاذن نظر لغير ما ذكره في بعد تسليم اذنه من النكاح والاذن في المبيع من امواله ما لا ينافيها ان الاذن فيها اذا كان المصروف البايع لا مدخل له في اضراره استثناء الفسخ

في جميع ما ينقض

ثم انصرف البائع اذ لم يشترى اوله باذن اما الثاني فلو فتح الاول مع فعل المادون بل لم يملك وان لم يفعل لانه لا بد من اذن بفعل المادون على اداء الالتزام
 واسقاط التبعات بل لم يملك اذن بالنصرف من الاحداث فيه ويجعل العدم تبع للدلالة في الاول للفرق بين انشاء الالتزام وبين اداء ما يحصل به الالتزام
 وعنه السلب الثاني وكان لا ينع من قوة حصول ملاحظة استصحابها في تعليل الارشاد واعلم ان مجرد اذن هذه التصرفات من دون فعل لا تكون اجازة
 ولا تخاف كما هو مصرح في كلامهم قلت ومن ذلك ينبغي الاشكال في الالتزام بالنصرف على البيع اذ هو علم من انشاء الالتزام لا مكان حصوله مع التردد في الضم
 والاجابة وقد عرفت ان الظهور في الالتزام منوعة على ان بعد السلب مني على جهة ظاهر الاصل في مثل ذلك وان كان قد ثبت هذا القول بها هنا الاجماع على
 سقوطه بالنسبة الى من عرفت فاطمحه لكنه لا يمت بناء على ان السقوط به تعبد لا من حيث الدلالة كما سمعت قوله فيما تقدم نعم يمكن الاستدلال على الالتزام
 بالنصرف بغير السكون في غير اشترى ثوبا بشرط ضرورة له وجع فاراد بغيره قال فليشهد له انه قد رضى به استجابة ثم ليعده ان شاء فان قام به بالسوق وليعده
 ففقد وجوبه لبيع وهو مع اشتماله على ما لا يقول به من شرط طبع ذي الخبر والاستصحاب بل البيع يمكن منع دلالته لاحتمال ارادة اقامة المستوجب السوق
 منه فيكون حاصله ان مع الاستصحاب بسط الخيارات ان لم يبعه ويؤقلم الاحتمال بطل الاستدلال بعد منع الظهور فلا حظ وثاقل ثم لا يخفى عليك ان ذلك
 كله يجري في اذن ما يقتضي الضم والعرض للقبض بغيره ولو اذن احدهما للآخر في نقل ما انتقل اليه بناء على عدم الجواز مع تعلل خبره وفعل اذ
 سقط خيار النصرف قطعا واما اذن اذن فلهذا كركي وثاني الشهيدين وغيرهما بالسقوط اذ بل قد يظهر من كراهة الاجماع عليه وعمله في الجماع بعد
 امكان فتح العمل لواقع باذنه قال اما اذ لم يبعه فيكون مجرد اذن اجازة اشكال ومثله اذن سائر التصرفات الغير لناقله الملك ذلك يظهر من
 الاشكال في الاول ما ذكرناه اولا لان مرجعه الى اذن في المزمع ملزم اولا وقد سمعنا الكلام فيه الا انه جار فيا ذكر من التصرفات الغير لناقله الخ
 هي اذ وقعت اما التزام بالنسبة الى المصروف اذن فيه لا يستفاد منه التزام اذن بوجه من الوجوه الا اذا كان المراد من اذن رفع ما حصل بسببه البيع
 اذ انما يوجب لا ينبغي التوقف في السقوط وان لم يفعل المادون الا في دلالته اذن بالنصرف خصوصا اذا كان خاصا على ذلك معنا واضحا اللهم الا ان يثبت
 ان مجرد الخيار لا يرتفع شرعا مع بقاء اذن في اي تصرف لشئ من هو اذ يقع معناه وكان الوجه في الالتزام بالاذن بالنصرف النافذ مع وفور من غير الخيار
 متعلق بالعين وهو اذن في نقلها والاصل ان اذن من الانتقال الى المتل او القيمة وينبغي ان يلحق به اذن بالوطى المتعلق بالاستبدال بل كل
 تصرف يمنع من اذ في الحان اذن في النقل المنزول كاي بيع بالخيار والجهة اشكال فليظهر من كراهة الاول وانتهى من قبله وبيننا من ذلك كله ظهر
 لك ما في جامع صدق ذلك وغيره فلا حظ وثاقل كما ان منه يظهر وجه النظر فيما ذكره من ان الطباخ في مصابيح من وجوه قال وكما بسط الخيار بالنصرف فكذلك
 بالاذن فيه كما في كراهة وعد والارشاد وقيل لانه على الالتزام في المنقول عنه والفتح في المنقول اليه فان تصرف المادون سقط خيارها والا
 فخير اذن واستشكل المحقق الكركي والشهيد الثاني وغيرهما العدم ظهور الدلالة لان الممكن من اذ لا لا غير الزوال بالفعل وبضعف بان مقتضى
 اذن رفع الحجر من قبل اذن ولا مانع من غير الخيار فرفع بالاذن ولا يوقف على وجود النصرف والا كان السقوط بالنصرف المادون فيه دون اذن كما
 اضربا به فان اذن لم يوجد منه شي اذن فان لم يسطر بالنسبة الى من هو وفعل غيره فوجدنا ان لفظان النصرف من المتعارفين لا بسط خيار الاجنب
 بل ولا في المأثرة قبل الامر بالنسبة للاصل والخيار اذ لم يثبت قبل التثنية اذ فرض امكانه قبل القبض على اشكال المسئلة **المسئلة الثانية** اذا مات
 من له خيار انتقل الى الوراث من اى انواع الخيار كان بلا خلاف معتد به بل ظاهرهم الاجماع بل عن بعضهم دعواه صريح النصوص الخبر بالعل ما تركه ميت
 من غير قبول الوارث المؤبد بعموم غيره كذا باور سنة وما عرفت من احوال سقوط خيار المجلس بالموت فيما لو مات احدهما لا ولو بمفارقة الدائم من مفارقة
 المجلس لا في المسئلة عند التامل على انه في غاية الضعف ضرورة ارادة السباغ بالمكان الظاهر في الجسم في الاقتراف لا في الروح التي لم يعلم مفارقة
 المجلس فلا يربح في انتقاله الى الوراث نعم في قدان كان لوارث حاضر في المجلس عند اختياره ما دام الميت في المجلس وان كان غائبا امتد الى ان يصل
 اليه بخبر ان اسقطنا اختيار الميت وهل يمتد بامتداد المجلس الى وصل فيه خبر نظر فيه انه اذا سقط اختيار الميت امتنع الحكم ببقاء الخيار لانشاء متعلقه هو
 عدم تفرق المتبايعين بل الحكم ببقائه دعوى مستند لها وابتعد من ذلك امتداده بامتداد المجلس الى وصل فيه خبر ذلك هو ليس بمجلس البيع خصوصا بعد
 الوارث الفاضل بمراعاة مجلس كل واحد منهم بل اما ان يجعل على الفور او على التراخي ومن ذلك يعلم انه لك قال ولو كان الوارث غائبا عن المجلس ففي شئونه
 لغير بل هو خبر فور او امتداده بامتداد مجلس الخبر وسقوط الخيار بالنسبة الى الميت او جهة نعم ما فيها انهم من ان لو قبل بثبوت الخيار للوارث اذا بلغه
 الخبر وامتداده الى ان يفرق الميت ومبايعه كان وبها جديا بناء على اختيار الميت حال حضور الوارث في المجلس واقر من ذلك كله وان لم يجد من ذكره خبر
 للوارث مط لا يصل بعد بعد حصول الاقتراف الاختيار بين البيعين كما عرفت مفصلا فيما لو اكره احدهما على الاقتراف وان لا بسط خيار المكره والا
 ايض وان فارقه اختيارا فلا حظ وثاقل فلا حاجة الى اعتبار تفرق الوارث وانتهى على تقديره لو فارق احد الوارثين لم يؤثر لعدم صدق اقتراف المتبايعين
 نظر الى قيام الجميع مقام المورث مع احوال ايضا نظر الى ثبوت الخيار لكل من الوارث على جهة الاستقلال فاقتراعه في ثبوت سقوط خياره الا انه لو فتح الآخر
 مضى عليه كما لو تفرق ذو الخيار ولا ينزل على حصته لعدم اشاعة خبر الخيار في العين لانه لا يجرى الموت ان يفتح في البعض وليس للوارث الا ما كان للوارث
 ومن ذلك ينبغي ان الحال في كل خيار ورثة متعدون وان لم يقدم القاسم منهم على المزمع لانه لما علم عدم قابلية الخيار للتوزيع في نفسه ضرورة عدم مقتضى
 نصفه باور بعد مثله وعدم تبعه ايضا قيمة العين لما عرفت من عدم الاشاعة وكان يمكن ابقاء النوى غيره مما قيل على انتقال الحق لكل واحد من ورثة
 على ظاهره لفعل تعد من لم يخبر بخلاف المال الذي لا بد من تنزيل بخلاف ذلك فيه على ارادة الاشراك لعدم تعدد الملاك شرعا لمال واحد بخلاف
 محل البحث اذ القول بثبوت خيار لكل واحد منهم وان لم يقدم القاسم منهم على المزمع كذا في خبره فوجدنا انه لا يخفى ان لا فرق في وراثته بين

في خيار
 الوارث

بأنه لا يملك

حصوله فضلا للبيت بين حصول سببه فيقتل خيرا الناصر ومن مات الباع في الثلثة كخياره الثمن ونحوها الشرط بعد شهر مثلا ونحو ذلك اذ هو في اية
بذلك بالاث كخياره التوامر فاذا مات السائر بالكل اشتغل خيرا لو رثه اما السائر بالفتح فالظاهر له ظهور اذ ادة المباشرة من شرط اسماؤه ولا يرد عليه
عند التامل اذ لزوم العقد عند امره بالاث لا يرد عليه في العقد ولا يجب ايلع امره بالفتح وان كان للسائر بالكل الفسخ الا ان ذلك يقتضيه بكونه
حالة لا للسائر بالفتح كما هو الوضع بل لا يبعد ذلك في الشرط لخياره اذا كان الشرط على جهة المباشرة فاذا مات له بغيره لم ينفذ لورثته سقوط الحق بعد من
اشترطها بغيره وليس شرط عدم الارث كي يكون باطلا بل يمكن وداش شرط عدم الارث البخر بعض الاحوال فيجمع اما شرط الخيار للازم على جهة
المباشرة فقد يقتضي انتقاله الى وارثه لا لطلاق النص والعقود بصرح الفاضل في خلافه في عقد ودعوى انه ما يورث شيئا للمال لا شاهد عليها
بل يكفي فيه تعلقه بالمال كالشفعة بل قد يورث ما لا ينفذ له بالمال كحق الفدق وبغيره من حق الفضا من ذلك يظهر لك قوة القول بآثار الزوجية
غيره ان لو لم يكن خياره اذا اشترى ارضا وله خياره او باعها ملك وان استشكل في احدهما الفاضل في عقد على ان حق الخيار في الثاني منهما قد يعلق بالثمن
الملك انتقل اليها بالارث فينبغي الخيار وان كان لو فسخ حرما لان ذلك لو ثبت ما نصه من الارث كعدم ثبوت شرط ارثه بالبيعة لصح فلهما
ان يفسخ في الاول اية ورتب من الثمن والله اعلم بحقيقة الحال ولو جاز ذل الخيار فام وليته مقاسه كغيره من امور وحقوقه ويجوز في خياره المجلس باخر
ما سمعته في الموت وفي ذلك ومثلهما الخ من غير ان يمكنه الاشارة المعه والاعية اشارة كالفق على كل حال فلو زال العقد لم ينفذ تصرف الموت
الجامع لشرائط الصحة التي هي مراعات الغبطة والمصلحة وعدم الفسدة على ما هو محقق في محله ولو كان الميت لكان له الخيار مملوكا ما دون ما ثبت الخيار لمولاه اذا
كان البيع لاشراء للمولى اذ ذلك له قبل موته ضرورة تبعه للمال ما لو فرض ثبوته للعبد نفسه كالمشروط مثلا فالأثر بعدم انتقاله به للمولى كما سمعته
في الاجنبى لو كان ذلك في ماله ولو كان البيع لاجنبى شرط الخيار للعبد حتى هو للمولى اية على اشكال فلتعلم من علم الدليل على ثبوت كل بالعبد حتى
الفرض للمولى وفيه ان لا يرد عليه ما استدل به على ذلك بشئ الاصل والحق فلا يبعد انتقاله للمولى حال الحيوة فضلا عن الموت بل اصل ذلك هو
في الانتقال بالموت ومنه يظهر انه لا يدخله الموت في ذلك اذ في مباحة الطباطبا الاجماع على ان امره لا يورث العبد في الصحيح المردى بطرق متعددة
عن ابي جعفر وابعد الله انه لا يورث امره العبد كما ان منه يظهر ما في عقد اية قال ولو كان الميت مملوكا ما دون ما ثبت الخيار لمولاه ولو شرط المفاقد ان الخيار
لعبد احدهما ملك المولى الخيار ولو كان لاجنبى لم يملك مولاه ولا يوقف على رضا اذ لم يمنع من المولى ولو مات لم ينقل له مولاه فله والله اعلم المسئلة
والايعا المشروط فلا يتحصل بل في ظن ان الاجماع على ان البيع يملكه المشتري بالعقد كالحكم على من ارد من نفسه الى الاحتيا مشعر بدعوى الاجماع عليه
ويؤيده تعريف الفقهاء البيع بنقل الملك او اثباته او الاجابة القبول لتاخر الملك والتاخر من كونه من الاستبا الملكية وثبوت الخيار الظني القليل
وجواز الشرط بالمسلم له وقبل والعاقل ان الخيار الحكم غرض اهورا من حيث جامع به وبانقضاء مدة الخيار مع عدم الفسخ وجعل الشئ الاقتران
في كتابي الخيار شرط واشتبا الملك بل صرح في الاستبصا منها ما شرطه في صحة العقد وكلاهما في كتابي التنزيل على المشهور كالمنفعة بل على الشهيد
احالة اية في كلاهما لا ان يبعد قال فيه العقد ثبت بنفس الاجابة القبول فان كان مطلقا فانه يلزم بالاقتران بالابدان وان كان مشروطا بلزوما
الشرط فان كان الشرط لها او الباع فاذا انقضت الخيار يملك المشتري العقد المتقدم وان كان الخيار للمشتري وحده زال ملك الباع بنفس العقد لكنه لا ينقل
الى المشتري حتى ينفذ الخيار فاذا انقضت ملك المشتري بالعقد الاول وذكر لزوم اولا ومعرفة بقاء الملك بل املك لا يوجب فله ذلك لا
بارادة اللزوم من الملك المستلزم لبطان ان الفصل في بيع كذا لا يابى التنزيل عليه بل اذكره في كتابي الفقه من طي ذلك ان لم يكن صريحا
وساذا وان كان قد جعل ثمنه المتبايعين شرط لكونه قال ولو تفاضلا ولم ينفذ فبالايدان كان البيع موقوفا كان ابا الصلاح نصح الحكمي عنه على
انه شرط في الصحة ثم قال واعيننا الاقتران بالابدان لتوقف مضيه عليه وكيف كان فالذي يحصل من كلام الاصحاب اقول ثلاثة الملك التوقف على انقضاء
الخيار والمفصل بين خيار المشتري حده وغيره فخرج عن ملك الباع في الاول وفي غيره ولا ينبغي ان الاول اظهر واضح لصحة التجارة من ارض عليه وعقد
معقولة غير ثبوت الارش الضليل للبيع الصانع عليه بل انقضاء الخيار فطاعوا لان المقصود للمعاقدين والحق وقع التراضي عليه بينهما انتقال كل من الثمن و
المعنى حال العقد هذه المعاملة اما صحته كعند الشارع وثبت المطلوب او باطله من اصلها لا انها صحته على غير قصداء وراضيا عليه اشياء
منها او من الشارع ان لم يرد ذلك الا بانه فاما انقضاء الملك مع وجود المانع منه مفقود وموقوف استحق بمجاويزه معونة في بصره المتقد بين خيار
ناخير الثمن المصحين بكون البيع ملكا للمشتري والتمس ملكا للباع في السنة التي اشترط فيها الرد بوزن الثمن بناء على ان ذلك مدة الخيار وقد عرفنا
فيه سابقا ويمكن ان يرد عليه اداة الشرط سلطة الفسخ بالطرفي المصحين كالمهودة الثمن فيكون مع ذلك كله مدة خياره ولا يحتاج الى فسخ زائد على
الرد كما هو ظاهرهما الا انه ينافي ما ذكرناه سابقا فاحفظوا من موثوق عنيات وابره من جعفر عن ابيه عن علي بن ابي طالب السلم اذ سئل الرجل على بيع ضد
وجبت ان لم يفرقا وموافقة له للقبضة غير مانع من الاستدلال باطلا فخره وخبره في رد الدال المتقدم في خيار ناخير الثمن ويصحح بشايرين سائل الصديق
الرجل يبيع المتاع ويشترى من صاحبه لئلا يبيعه منه قال نعم لا بأس به قلت اشترى من ثمن فقال ليس هو متاعك ولا بقرتك ولا غنمك وحسنه لصديق
المسئلة قال نعم يجزئ الرجل فطلب بعينه فاشترى له المتاع من اجله ثم ابيعه اياه ثم اشترىه مكانه فقال اذا كان له الخيار ان شاء باع وان شاء لم يبيع وكنت
انت اية بالخيار ان شئت اشتريت وان شئت لم تشتري فلا بأس وصحيح محذوف لم يستل ابا جعفر عن رجل اياه فباع فقال ابيع له متاعا فاعل اشترى منك
بنقد او نسيئة فابناه الرجل من اجله قال ليس به بأس انما تشتريه منه بعد ما يملكه ويصحح منصور بن عازم عن ابي بصير عن رجل ان اشترى له متاعا فاشترى
منه قال لا بأس بذلك انما البيع به بما يشترى به والنصوص المتضمنة لكون مال العبد للمشتري طامع الشرط وعلم الباع من دون قبضه بالانقضاء الخيار

وان البيع
بملك العبد

وإن كان
البيع قبل
القبض
البايع

والنبي يخرج بالعتان الذي معناه ان ارجع في مقابلة فخران فان اخرج اسم للفائدة المحاصلة في البيع والارادة التي هي كمال ان الضرر بالحاصل بالملف عليه فهو دال
على المطلوب وان كان مورد الحديث غير العيب والحكم ثابت فيه بل خلاف كما قبل بل لا بعد ان يكون الخلاف في خصوص جهة المجهول والمجلس والشرط الذي لم يثبت
العقد واما هو فقد عرفت حاله فيه سابقا لكل ذلك مع عدم دليل من جهة الخلاف فخصوا التفسير من ادعوى فخصوا العقد فلا يفيده الملك وهو كما ترى نعم
قد يستدل لبعضهم ان سئل ابا عبد الله عن رجل اشترى الدابة او العبد بشرط ان يكون له يوم او يومين فهو يملك الدابة او العبد في ذلك اليوم فحدثت له
خيانة في ذلك فقال هل البايع حتى يفيض الشرط ثلثة ايام ويصير البيع للشرط بشرط ان لا يبيع او بشرط قال وان كان بينهما شرط اياما معدودة فذلك بشرط
فهو من مال البايع وخبر عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سئل ابا عبد الله عن رجل اشترى الدابة بشرط ان يكون له يوم او يومين فاستعده وخططه الثمن على
يكون الضمان فقال ليس على الله اشياء مما عرفت بشرطه ومرسله ان ياطعن الله ان حدث بالجهول حدث قبل ثلثة ايام فهو من مال البايع الا انها لا تصلح للمعا
الروايات المتقدمة في وجهها بالكثرة والمطابقة للاصول والاجماع المنقول وط الكنايات الشهيرة بين الاصحاب ومخالفة اكثر الجمهور فتعين لنا ان يكون هذا محل
التجربة فيها على اللزوم جمعا بين الاختيار واما ضمان البايع فهو وان كان على خلاف الاصل لا يثبت بالدليل في صورة اختصاص المشتري بالجهة كتمان
البايع المبيع قبل القبض وقد ظهر ذلك من ذلك كونه له في البيع فاما بين العقد وانقضاء الخيار كان للمشتري لانه مائة ملكه ومع فلو فتح المشتري العقد
مثلا يرجع على البايع بالثمن ولم يرجع البايع عليه فاما الذي هو له على الخيار نعم هو البايع على القول الاخر ان فتح بل وان لم يفتح بناء على الملك من جهة
الانقضاء كما هو في القول الحكيم في المتن وغيره اما على الخيار ارادة الكشف في كلام الشيخ فهو للمشتري ايضاً والخلاف في كلام الشيخ في وقت وعمله
من قوله بالعقد الاول ويمكن ارادة حصوله به على السببية على التام فصح بشكل تبعه التام فيما اذا كان الخيار للمشتري خاصة على كلام الشيخ لعدم ملكية
الاصل عنده لاحد المتعاقدين ولعله يلزم دخوله في ملك المشتري ان لم يفتح والبايع ان فتح كالاصل وعلى كل حال فهذا من فائدة الخلاف في المسئلة كالا
بالشفعة وابتياح الزوجية وبيع من يفتح على المشتري وبيان البيع في قول الزكاة ان كان ذكوا وغير ذلك والتمس في ذلك كله كالمبيع لاجماع الحكماء ان لم يكن
محصلا لا سيما في انتقال احد الزوجين دون الآخر فخرج عن حقيقة المعاوضة واستلزام الجمع بين العوض والمعوض والله اعلم المسئلة انما منه اذ الله
البيع الشخصي قبل قبضه بافء ساوية في غير الثلثة في اخير الثمن فهو من مال بايعه اجماعا بقسميه اذ لم يكن باسراع من المشتري او برضى منه بالبقاء وفيه
البايع بعد تكمينه منه وعرضه عليه للنبي المخير لعل الاصحاب كافة كل مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال بايعه المعضد مع ذلك بخبر عقبة بن خالد المتقدم
في جيبنا فاجاب الثمن اما الثلثة الثلثة ضد عرف البيع فيه سابقا وان لا يفي فيه ذلك كما ان الظاهر من مال المشتري اذا كان عدم القبض في منع
منه بل خلاف اجد في الاصل السائر عن معاوضة الفاعلة المزبورة بعد انضال فيها الى غيره بل قد بين بذلك ايضاً فيما اذا كان الناخر بالناس من بعد
العرض عليه والتمكين منه وفاقا لاجماعه اما لان مثله يبي فحسبنا اولاً ان المراد من النبي غيره بل في الغنية والحكمي عن طرف الاجماع عليه لكن دعوى
اسم القبض بذلك فيما لا يفي فيه التكمينه منوعة كنع قيام ذلك مقام القبض الراعي للضمان الله هو موقوف الاستصحابا مط او في بعض الاحوال وخبر عقبة
الظفر ان المشتري هو الذي ذكر في هذا البايع فالقول بالضم لا يخرجه من قوة ان لم يكن اجماعاً ولم يقل بان مثله قبض نعم يمكن دعوى ثبوت الثلث بالافء التامة
فلو التفت احبى لم يضمنه البايع واسحق المشتري عليه المثل او القبة وقبل بالخبر يفرغ لك والفتح والرجوع بالثمن بل هو المشهور بينهم بل لا خلاف
لعدم بينهم لكن لا دليل عليه بل على مقتضى الدليل خلافه بل عليه كل ان تلف البايع ايضاً لا سيما للزوم لكن قد يظهر من خبر عقبة بن خالد انه من ضمان البايع
مما في قبضه المشتري الا انه يجمع الى الجارية تخصيص القاعدة لتبديل الاصحاب او جمعهم بمضمون النبي لظفر باعرت ويمكن حمل السر في خبر
عقبة على الاقره بما فيه اعتبار عدم تغيب من يرجع اليه بالمثل او القبة ولو تلفه المشتري لظفر انه يملك القبض ونظر في الربا وض لعله يظهر عقبة
في معرفت قبضه العقد يرجع البايع عليه بالمثل او القبة ويستمع لهذا البحث ثمة انه في باب القبض وفي باب بيع الثمار بل قد بين ان الاضافات تشمل
النبي لجميع صور الثلثة اذ لا يغيرها الا ان يكون اجماع على البعض او شهرة عليه بحيث يصف لظفر ان ياراد منه والله العالم وكيف كان فالتمس العقد
قبل الثلث للمشتري كما في ذلك وغيرها بل قبل انه يظهر منه دعوى لوفاء عليه لانه مائة ملكه فالقاعدة واستصحابا الحالة السابقة فيضمان ان الضم
من جهة فاحتمال كون الفسخ من الاصل كما عرفت حكايته ضعيف لكن في الرابض انه ينافي الفسخ من جهة ظ النص وفوق الحاجة فيحتاج الى تقدير دخوله
ملك البايع انا ما ويكون الثلث كاشفاً مثل دخول الدية في ملك الميت والعبد لما هو بمنزلة في ملك المتوعدة قلت قد لا يحتاج الى هذا التقدير
ويكون المراد من النص القوي ان حكم هذا التالف حكم لو كان مال البايع لئلا يستحق بالعقد ثمنه على المشتري بمعنى انه يبطل اثر العقد بالنسبة الى المشتري
وان كان قد تلف هو على ملك المشتري وافضا يحكم النبي المخير لعل الاصحاب على غيره ما يفيض خلافه وكان قد تلف هو على ملك المشتري فافضا
تحكم النبي المخير لعل الاصحاب على غيره ما يفيض خلافه وكان مقصود المفسر ارجاء رجحان الجمع على الطرح والامر سهل ثم ان مقتضى الاصل بعد ان
النص والقوي المبيع كون تلف الثمن من البايع لكن في بعض الاصحاب الحامة بالاول مشعر بدعوى الوفاء عليه وعلى ارادة من المبيع واردة المشتري من البايع
التفانا الى صدقها عليه ما لفظه وفي الرابض ان تما والا فاستلزمة حل اشكال لكن في الخبر الثاني اي خبر عقبة العم فلا يابس برقت لاجماع قطعاً واردة
من النبي كما ترى خبر عقبة انما يدل بعد القبض ويمكن حمله على كون الثمن كلباً كما هو القالب القضا فيه اعم من الانقضاء الحاصل ببلد المبيع على انه لا جارية له
الى ذلك فترجى وتلف بعض المبيع من مال بايعه كالتلف المبيع والظهور في الخيار البايع في قبضه لصفته ولو كان المبيع كلباً ونص في تخصيصه بغير القبض
الحكم مع صدق اسم المبيع عليه ولو كان كلباً من جهة شخصيته من اخرى كصاع من صبرة وقد تلف اجمع فهو كالتلف والله اعلم وان كان قد تلف المبيع بعد قبضه
ما في غيره ما وبعد انقضاء مدة الخيار فهو من مال المشتري بالاختلاف ولا اشكال ويرجع على من له الرجوع عليه بالمثل او القبة وان كان تلفه بعد قبضه

في فرض النكاح من غير شرط من المشرى كان النكاح للبائع خاصة فالنكاح من مال المشرى انما لا يملكه على النكاح والنكاح السابق في حيث خبايا رد المثل بناء
على انها من ماله النكاح وان كان النكاح للمشرى خاصة فالنكاح من مال البائع لخاصة بغيره من المشرى في دليل القائل بعدم الملك حتى ينفق النكاح
والصحيح منها ما صرح في خبايا الشرط والجواز واعلم ان المراد ان من المثل وغيره بغيره من المشرى في دليل القائل بعدم الملك حتى ينفق النكاح
اشار اليه الطحاوي في مصابيح خبايا النكاح من غير شرط الجواز في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
غيره من المثل وغيره من المثل في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
بل قد يظهر من تعليق الاشارة ان النكاح لا ينفق من المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
على انه يحكم لا يملك الا بشئ من المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
خاصة كان النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
او بان ينفق من المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
لنكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
اولا يتناول الاطلاق في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
المبيع فيها من المشرى على الفروع كما هو واضح وعلى كل حال فقد ظهر ان المراد في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
انفسا العقد ويرجع الثمن الى المشرى في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
بل يكون النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
اشراط بقاء النكاح بقاء العين بل الثابت خلافه فلهذا صرح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
لا ينافي الاستحسان في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
المثل او العينة والمطالبة بالمبيع كما هو واضح وان تقدم في العين ما عساه يتوهم من المناقاة لذلك لان العدة الاجماع هناك ظاهرة وتناول الاختصاص
ان نكاح المبيع في زمان النكاح من المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
كان نكاح المبيع للبائع للنكاح السابق لا ينفق من المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
في لفظ الدليل المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
محال البحث واضح الضعف ومع فرض ان النكاح للبائع خاصة كان النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
الا انه يبقى مع ذلك خبايا البائع على حسب ذكرنا ومن ذلك يظهر ان خطا بعض الاحكام الناشئ من الوهم في المراد من قاعدة النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
خبيا له وانما اعم من المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
او البائع فالنكاح من المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
بالفرق بين الطائفة مع ان هذا الحكم غير محتاج الى ذلك من كتابنا واجماع اوسنة على جهة في بعض صور المسئلة وهو على المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
الغرض النكاح للبائع وبالعكس يكون النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
الشرط وانما المحتاج الى الدلالة ما اذا نكح المبيع بعده والنكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
معين من مبرر من خبايا اشراط النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
اذا كان النكاح للبائع خاصة ومقتضا الانفسا كلف المبيع اذا كان النكاح للمشرى خاصة ذلك قد عرفنا انه مدلول النص في الفتاوى غير من ذلك
كله ان اراد نكاح هذا الحكم لاشارة في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
التي لست عليها النص في الجواز والشرط موافقة للصواب لعدم انتقال المبيع الى المشرى فنتج من البائع وان كان النكاح للمشرى بل هو ملك ولا
كان النكاح للبائع ولم يعلم منهم انه على هذا التقدير من المشرى كيجب ان لا يملك خاص من الجاه او غيره كما انه لم يعلم منهم كون نكاح المهر في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
النكاح للمشرى خاصة ليجاز في الدليل انما هو عند من المشرى كما هو مقتضى قاعدة المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
من نكاح عموم القاعدة المبرورة مع اننا لم نجد ما في شيء من كتب المفسرين ولا الاساطين من المشرى بل هو مقتضى قاعدة المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
ان نكاح المبيع من البائع كما هو مضمون النص وبين من زاد على ذلك بان المشرى اذا كان النكاح للبائع كما هو مقتضى قاعدة المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
ونأمل لتعرف حقيقة الحال وقد ظهر ما ذكرنا انه لا يفسد النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
يرجع بذلك اما الاطلاق فان كان من المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
الاخرى بالانفسا وان كان من المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر
في هذه العين ولا الرجوع عليه او ينعين وهو يرجع على المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر والمهر في النكاح في المهر

وإن كان
الشرط
مبنيًا
على
البيع

في بعض أحواله من انتفاء البه فان لم يعدم تكليفه بتعويضها منه مع الفسخ مع إتمامه فلا فرق في ذلك بين ما إذا كان البيع في صورة ما كان
الشرط مبنيًا على المشتري فيما لو كان كبريا لا اختياريا بل من المال مع التلف نظر وفي جامع المقاصد وفي بقاء خيار العيب بعد التلف فمرد سواء كان التلف من البيع
أو من غير البيع أم بقاءه إلا أن يكون بالافتقار قبل القبض فانه من حيث البيع وعلى إطلاق كثير منهم ينبغي أن يكون بعد القبض كذلك لا اختياريا بل المشتري ففسخ
العقد في الموضعين إلا أن لا يرد فيما سبوا في المراجعة بنافي الحكم بانفساخ العقد لانه من المشتري بغير ذلك ريثب ضعف المدة والمزبور المبني على الضمان
فعل في الخيار بالبيع خاتمه وهو واضح الضعف بل يمكن النسخ بعد ملاحظة كلام معظم الأصحاب كما أنه لا ينبغي عدم إرادة خيار العيب ونحوه من إطلاق
الكثر كون التلف في هذا المشتري إذا كان الخيار من البيع للمعرفة من أنه لا يفسخ إلا في صورتين أحدهما التلف للبيع قبل القبض والآخر بعده إذا كان الخيار للمشتري الجوان
بجمله من الإعلام في عدة من الأمور والقبض ما عرفت من أنه لا يفسخ إلا في صورتين أحدهما التلف للبيع قبل القبض والآخر بعده إذا كان الخيار للمشتري الجوان
والشرط خاصة ولا يفسخ في غيرهما نعم ينبغي الخيار لصاحبه على حسب ما سمعته وقد ظهر من اختلاف في الصورة الثانية وإن الحكم فيها بقاء الخيار كغيرها قال
تلف البيع قبل قبض المشتري بطل البيع والخيار بعده لا يبطل الخيار وإن كان التلف من البيع كما انحصر في المشتري بالخيار فلو فسخ البيع رجوع بالبدل في صورة
عدم ضمانه ولو فسخ المشتري رجوع بالبدل وغيره البدل في صورة ضمانه ولو أوجب صورة التلف قبل القبض لم يؤثر في ضمان البيع المثل أو القيمة
وفي انحصار فيها لو تلف بعد قبضه نظر وهو غير صحيح أعز به لعلنا لم نخبر عدم الرجوع بالمثل أو القيمة لو أوجب العقد ولم يفسخ فنكون معنى كونه من
مال البيع عنده فيما لو فسخ خاصة فانه يرجع بالشرع وبذلك البيع من البيع ولم نجد شيئا من ذلك لغیره وإن كان قد يؤيده استصحاب بقاء العقد
ونحوه والتحقيق ما قلناه والله أعلم **فصل في الأول** قال الشيخ في المحكي عن مبسوطه وخلافه وأما في هذه وأما ليس على ما حكى عن الثاني فما أن خيار
الشرط ثبت من جهة الفرق لعموم ما سمعته في خيار الجوان وقبل من جهة العقد وهو ما شبه واشهر بل هو المشهور لعموم ما سمعته هناك أيضا وتزيد بها أن الخيار
في المقام يرجع إلى قصد الشرط وما يظهر من عبارته ولا ينبغي أن يقال إلا في المقام ما يذكر فيه أحد المتعاقدين مدة بل لا بعد البطلان لو كان
القصد من جهة الفرق للجها لعموم ما سمعته من رجوع بما حكى عن الشيخ لا عرفت به كما أنه والحل اعترافه بالحكم عنهما بالصحة مع النصريح بالانضال بل في كراهة صحة
عندنا خلافا لبعض السادة وبه نستطيع فهم القاضي بالامتناع أو المنع لا ينقل بالشرط إلى الجوان بل قد يشكل في أصول تراجمهم في المسئلة للمعرفة من
الصحة مع قصد الانضال أو البطلان مع قصد الفرق اللهم إلا أن يفرض خلوة عن قصد الخاص بكونه لا ابتداء من جهة الفرق شرعا مع ضوابط خبر
الجوان إلا أنه من قصد المتعاقدين وإن كان المنع عليه مع هذا الفرض وأما انفساخ العقد لا يثبت ذلك بل ما ذكره من الأدلة في عدم بقاء
المسئلة على الفرض المزبور كما أنه في انقضاء الخيار بعد التثنية في خيار الجوان وهو بعيد من قصد المتعاقدين بل صحيح أن الثاني السابق شاهد على خلا
بناء على ظهوره في دخول ما شرطه من اليوم واليومين في التثنية وظهر من خبر عبد الرحمن بل منها يعلم بناء على ذلك فساد ما وقع من بعض الإعلام من أنه
بشكل الحكم بالانضال مع العلم بالخيار وضادى المدينين وقصوده الشرط بل لعل الظاهر من هذا ما لا يشك في حاله أما لو زاد الشرط احتمال التأخر مطر وال
كل والفصل بمقتضى العرف فتأخره مثل الأربعة والخمسة وبشكل في نحو الشهر والسنة ولا بأس به وفيه منع انقضاء العرف ذلك ثم قال ولو طرأ
الخيار فالقول في التثنية كالمدة المشروطة والصحيح أن شاهد بصدقه يثبت بالانضال كانه أراد الصحيح المتقدم سابقا في البحث عما لو اشترط الخيار
وأطلق منه يعلم زيادة ما لا يبدل لما قلناه من ظهور الانضال ولو كانت المدة المشروطة مشابهة للمدة المضروبة من لشايع فمجهول والله أعلم الثاني
لا إشكال ولا خلاف في أنه إذا اشترى شيئين بشرط الخيار أو لغیره في أحدهما على العيبين صح فله الفسخ فيه وليس للبايع ذلك بالتعويض أو قد
أقدم عليه وأنه أن أبهم بطل الفرق كما لا يخفى فيمن لم يخبر بما هو واضح والله أعلم ولا يخفى بذلك خبر الرواية أنه لو فسخ من إتمام الخيار ولكن هو لا يثبت
الافسخ مع الاختيار الشخص من غير شاهد رافقه للفرق والجها لانه لا ينبغي صحة البيع كك نصا وقوى بل الإجماع بفسخه عليه وما في من سلكه
الإجماع من جعفر أنه كره شراء ما لم يرد به قبل قبضه بعد إرادة الخيرة من كراهة فيه على عدم الوصف مع ذلك أو على ما لا يمكن رفعه لانه يكتفي بالانضال
أو غير ذلك ضرورة أن ما نحن فيه أولى بالصحة من السلم وأن كان يقتضيه ذلك أن لا يجوز من يرد به هنا النوع المصطلح كانه أي اللفظ الدال على
العقد لا يشترط فيه إفراد الحقيقة النوعية كالمحنة مثلا أو الأرز أو الإبريم لا الجند المصطلح والمذكر الوصف هو اللفظ الفارق بين أفراد ذلك
الجند كالصبر في المحنة أي خلقة لها من الخلط والحدارة أو الدقة مقابل الحدارة ومجيبان بذلك كل وصف تشابه الجها لانه في ذلك المبيع عند ارتفاع
وهو مختلف لا يلزم الاستقصاء بل قبل أن يربا يكون محلا في بعض الأحوال والاطل إجماعا بقسمه للنواهي عن بيع الفرق والجها المقتضية للفناء
كما هو معلوم في محله فم لا يعد جوازه بعد الاناطة بالوصف أن لم يوثق بوجوده لا ارتفاعه على كل حال ويجوز اختلاف الخيار وضبط ذلك بعضهم بما
صح فيه السلم بل قبل بما ادعى الإجماع على اشتراط جميع شروط السلم وقبيل الجها في الموجود قد يرفع عرفا بما لا يرفع في المعدوم وربما أفضى فيه إلى عدم
الوجود فيبطل لذلك بخلاف ما نحن فيه المرفوع عنه هذا المحذور بوجوده فالأولى الاناطة بما عرفت من أنه لا بد من ذكر كل وصف متفاوتا أو غير متباين
وانتفاءه وانتفاء غيره متفاوتا فاما ما لا يفسخ بمثله ولو لم يعل ذلك أمكن ثبوت الخيار بفسخه أيضا وإن كان لا ينفذ صحة البيع عليه وعلى
كل حال يبطل العقد مع الاختلال بدينك واحدا أي الجند والوصف لا تكن رؤية فذلك يستغنى بها عن الذكر وإن كان حكم الخيار ثابتا أيضا مع البيع على
ثلاث الرواية فانفق أنه قد يرفع بزيادة أو نقصا أيهما تمهين ولا ينبغي أن يجمع مع ذكرهما سواء كان البايع ورأه دون المشتري وبالعكس أو لم يراه
جبيعا بأن وصفه لهما ثالث لكن قد يرفع في السلم مع رؤية المشتري لم يجهل البايع بل لا يصل بعد تميز بل لعله الغرض على الاشتغال ذلك فان لم يرفع
إجماع عليه فالنظر فيه محال وإن كان لا يفسخ المطاوع لعدم ما دل على اعتبار العلوية في البيع والمشتري على كل حال فلا إشكال في أنه يثبت الخيار

ايضا مع ذكر الوصف الماخذ البيع وكيفية كان فان كان البيع على ما ذكرنا فليس لازم كتابا وسنة واجماعا بقية والا كان المشتري خاصه بالمخيارين ففتح البيع
الشرطي اذ كان ناقضا للوصف ان اخضع البايع بالروية دون ما يمكن ان كان المشتري راد دون البايع كان الخيار للمبايع ودون مع الزيادة في الوصف
اذا فرض ملاحظة عدلها والا فلا خيار للاصل وان لم يكن راد اياه كان الخيار لكل واحد منهما اذ كان ناقضا من جهة راد من اخرى كما لو وصف بها الثوبان
طوله عشرة ذراعا وعرضه ذراع فظهر خمسة عشر طولا في عرض ذراع ونصف مثلا او العبد بانه كان خاسم فظهر خياطا خاصه بلا خلاف في المشتري كما في
الرايض ويحكم بجمع البرهان بل في الحدائق انه موضع وفا فيهما وفي شرح شيخنا المعبر الاجماع بقية لكن قد ينشأ في ذلك اولا بانه قد يظهر من اطلاق
جماعة كالمع وغيره بخبر المشتري حتى مع الزيادة بل قبل انه كبيع ايضا في النافع وان كان هو في غاية الضعف لعدم ما يصلح مع لقطع ما دل على لزوم
الكتاب السنة الامعاء بزمهم من اطلاق الخبر الا في الذي يقطع بعدم ارادة مثل ذلك منه وكذا الكلام في العكس ويخوذلك الوصف بغير لفظ
لكن لم يرد منه العبد بانه فظهر خلاف كالبسط في الشرف فباننا الجعوده او الجمل فباننا المعرفة بغير البايع دون المشتري مع فرض ارادة العبد
من ذلك كما ما يفهم من ارادة البرهان من الاتزام بها وثانها بما في الضعفة وبه من البطلان مع ظهور خلاف الوصف بالخيار كما حكى عن شيخنا
الاحد في الخبر ومنه على الاريد على النافي فيه وان كان هو ضعيفا كما لا دلالة لغيره ضرورة انشاء على عدم الفرق بين الوصف المعين او بين الذات والصفة
واضعف منه ما عن ابن ادريس من غير المشتري بين الراد والخذ بالارش لعدم الدليل عليه فيما لم يعد فله عيبا فغير كون الخاطئ الخيار في
نفي الضرر والصلح عن رجل اشترى ضبعة وقد كان يدخلها ويخرج منها فلما ان تقدم المال وصلا الى الضبعة فقلها ثم رجع فاستقال صاحبها فلم
يظهر فقال له لوانه طلب منها او نظرت في شدة وشعبين فطعمته ثم بقي قطعته ولم يرها لكان له في ذلك خيار الرؤية ومنه يعلم الوجه فيما ذكره غيره لعدم الاختصاص
من انه لو اشترى ضبعة راد بعضها ووصف لسائرها اى باقها ثبت له الخيار فيها اجمع اذ لم يكن على الوصف اذ الظاهر ارادة المبيع من اسم الاشارة في الصحيح
الاخص من غيرها لانه يحصل الضرر فيه ببعض الصفقة على البايع مع احتمالها وانما خياره بثبوت الخيار له بذلك لكن عن بعضهم الاجماع على الاول
لا بأس به بل لا ينافيه لوجوب اسم الاشارة في خصوص غير المراد اذ انما ثبت الخيار فيه لانه هو من الاخصا على فسخه خاصة في رؤية هذا الخيار في قوله
وجان بل قوله ان اشهرها الاول بل ربما استدل في الاخصا للاصل ولزوم الضرر لولا ذلك والاستصحاب الاجماع على العموم الزاني المستفاد من لزوم العقد لا
انك قد عرفت المناقشة في جميع ذلك مما مر من نظير المسئلة على ان اطلاق النقص المقام كاف اللهم الا ان ينكر ظهوره في ارادة الاطلاق المقيد في المقام
والضرر من دفعه بانه يلزم بالاخصا معه وعلى الرؤية في اخره من حصول مانع لو ثبت للعقد والصفة السابقة وعدم ظهوره للاختصاص في لزوم
الفسخ عند اجماع الخيار في شرح الاستا بغير خبره قال وجعل حكم الرؤية ليس بعقد وفيه بعد لاغضا عن وجه الفرق بين حكم الخيار والرؤية انه في
بشكل عدم سقوط في بعض ما ذكره اوجبه بناء على الوقت في الرؤية كما هو الظاهر لافانل بها هنا وان قال فيه في نحو الاول امر لوضوح الفرق بين المناقشة
فدجدا ولا يثبت صحة اسقاط هذا الخيار بعد مخرجه كما في غيره من المحتوي بل وبعد العقد قبل التحقق خلاف المحكي عن كرهه وغيرها للاكتفاء في صحة
الاسقاط بوجود السبب فانما هو ايضا بسط بالاسقاط وقد ثبت بانه انما يضاف الخالق في الواقع ان لم يعدم اعتنا العلم بذلك قطعنا والا كان العقد لازما
ودعوا ان الحق لا يثبت الا بظهور الخالق لا بوجود ما في نفس الامر كما سمعت نحوه في خيار العيب ونحو فلا يثبت صحة شرط سقوطه بالعقد
كما في المجلس ونحوه بل لا يبعد ذلك وان قلنا بعدم ثبوتها لا بعد ظهور الخالق خلافا لجماعة منهم الكركي فانه بعد ان استظهر صحة غيره حتى العيب و
الناظر قال فان شرطه بطل الشرط والعقد لزوم الفرق لان الوصف مقام الرؤية فاذا شرط عدم الاعتماد به كان غير مرئي ولا موصوفا اليه
يرجع ما في من المغلغل بالفرق لكن قال وكذا خيار العيب ثم اخبر الفرق بينهما فقلت يمكن منع عدم صدق الوصف معه وليس لثبوت الخيار بدخل في منع
الفرق وانما التكرار في نفس الوصف ضرورة عدم كون المدار على مطابقة الواقع اذ قد يخطئ المشاهدة بل المدار على صدق الاقدام على معلوم غير محمول
نعم قد يرد بعدم صحة شرط الاسقاط فيما لو اشترى مثلا مع عدم الاطمئنان بالوصف فان ثبوت الخيار فيه لم يدخل في دفع العرض لانه لو خطن مع ان الاقوى
الصحة في اي صدق فخلو البيع بمعلوم غير محمول ولوان الفرق ثابت في البيع نفسه لم يجز في الصحة ثبوت الخيار ولا الصبح ما في الفرق من البيع مع اشراط الخيار
وهو معلوم عدم واقدام على الرضا بالبيع المشروط به السقوط مع عدم الاطمئنان بالوصف ادخال الفرق عليه من قبله ولا يسقط الخيار بالابدال قطعنا ولا
ولا يبدل التفاوت ولو شرط الاول في العقد فظهر خلاف فسد كما في الجاهل والفرق والظان شرط الثاني كذا وسقوطه بالنسبة قبل العلم بنحوها
معناه في العيب بعده بسط ان دل على الرضا والا فلا حتى في النافل والمثل في الاصل احثان ذكرناه في خيار العيب والله اعلم ولو اشترى على صفته
نتاج على ان يبيع الباء مثلا بطل في الاشتهر بمكن الصحة وفاقا للتح للاصل وعدم ثبوت بطلان البيع الخلد المطلق في شخصي وكذا في الذي بعد فرضه في
بالوصف دعوى عدم الضبط بذلك ممنوعة على ان الفرض حصول الضبط وثبوت خيار الرؤية في غير المنسوج دون ما شاهد به بعد التسليم غير مانع على
الظن لخبر من هذه الجهة وان قلنا بثبوت بناء على الصحة من حيث فوات الشرط والظان ذلك ليس من اكل الذي يجب فيه الابدال نعم يمكن القول بطلان البيع
وثبوت الشرط في المعينة بالنسبة كما انه يمكن القول بالخيار في البعض لان ذلك من الشرط او الوصف في الفرق ايضا وكيفية كان فلا يفرض ذلك عن بيع ما في البيت
لكن قد رادى ان يوجبنا مع احوال الامتناع من البيع بل قد بين بالصحة فيه وان لم يدخل معه لانه لا يفرض الوصف في رفع الخيار خلافا لاولا الشهيد بن
نا في المحققين والله اعلم واستشكل فيه الفاضل في عقد الظن وثبوت خيار الرؤية في غير البيع ما يثبت فيه المشاهدة والوصف كاجاره ونحوها لان العدة
فيه حديث الضرر بل يمكن القول بثبوت خياره لا بغيره في ذلك كالصحة في خياره في خلاف الوصف في المعين منزلة الابدال في الوصف المعين فمجهدا
والله اعلم **الفصل الرابع في احكام العقود والنظر في امور سنة الاول في الفدي في الحال باعيا كونه مضمونا ولوبا القوة وبقيالة النسبة**

الموقف المعبر

بسم الله الرحمن الرحيم

في البيع

بوجه منها ضعف السند وعدم الكفاية وشذوذ الفائل وهو الطرقة بها شبه مع رجوعه عن ذلك ببسوطه قال ثم على المختار هل هذا الباع حكم البيع
 فيه مع تلف الباع الى المثل والقبض لا يلزم بيع الباع معه الى ما في هذه الرواية من اقل الثمن الى اقل الاجلين قولان اشهرهما بين المتأخرين الاول عملا
 بالاصل في البيع الفاسد وبين المتقدمين المتقدم ذكر جميعهم كالمفكر في الاسكفة والغاضي وابن هريرة الغنية مدعيها عليه الاجماع الثاني في
 الصحيح محمد بن قيس لا بأس به لا يفسد صحة سنده بمصير كثير من القداماء الى العمل به وهو كما ترى من غرائب الكلام بل لم يعرف أحد ممن تقدم عليه عن هذا
 المخلاف كما ان القيس بن شريك في الخبرين الاشارة الى تخصيص الحكم بتلف السلعة مع ان مخالفتها للقواعد اشجع مما فرقة ومن اعجب فضله عن الجماعة ما عرف مع
 انه ليس كلام احد منهم هذا الاسكفة الاجاء الى تخصيص الحكم بالتلف بل على قول الاسكفة لم يفسد صحة البيع على المتقدمين وانه يكره للشذوذ في المقام على هذا
 البيع عنوا سمعته عن ثوبان على اعادة المعنى المصطلح من كراهة في كلامه وكيف كان فمن ذلك كله ظهرت مسغفة استدلاله بالبطلان بناء على قول القيس
 بالصحة على ما عرفت اذ لا عرف به ولا جهالة بعد تعيين ثمنه وان الزيادة وقعت في مقابلته للتأخير على جهة الشرطية ففسد بل من لا يروى في الخبرين انما كان
 ذلك في الغرض واليمين المتعينين بالشئ على تقدير كونهما ثمنين فصارا في الشرط قال لان الاختيار اليه وعلى كل من المتقدمين فالتمس معلوم وربما
 يؤيد الحكم بالصحة من غير واحد في لوفال المحظوظ هذا الثوب اليوم او فاستأبدهم وبأقل منه واكثر ان خطئه في غير ذلك وما مع اشتراك الاجارة وفي
 في اعتبار عدم الغرض واليمين باله لكونه قد منع الصحة فيها ايضا وبلزم تخصيص ذلك على ان جعل الاجارة لعدم اعتبارها المعلوم فيها او يفرق بين الاجارة والبيع
 بان العمل في البيع لا يمكن في قومه الا على احكام الصفتين فثمن الاجارة المتعاضدة فلا يفسد الشئ مع خلاف البيع لان الجميع كما ترى
 نعم قد يروى ان كان لاجهالة في صفة الثمن ولكنها تخفف في اصل الثمن بمقتضى انه لم يعلم بعد قبول المشتري ذلك ما صارت ثمن الجميع وهو مما لا يبيد
 العقد ايضا اقل من الشك في ثبوت هذا الحال ودعوى غير ذلك باختيار المشتري بناء على ان الشئ العقد وسببته المتضمنة في ثمنه لا يفسد العقد
 منه ودعوى الكشف مع انه لا شاهد عليها لا يثبت في غيرهما من العقد ولا يفسد ذلك بين البيع والاجارة وغيرهما من عقود المعاوضة ومن ذلك يظهر
 ان محل النزاع فيما لو قبل المشتري على اختيار الباع ان يكون له هوذا الاجابة لا تؤثر في صحة العقد في صحيح محمد بن قيس في قوله بالصحة انما كان
 باختياره ولو قبل على التردد ولم يبين ان عليه اقل الثمنين في اقل الاجلين للخبرين واحتمال ان ذلك عليه وانما كان باطلا فها يمكن لانه تمام العقد
 حكمه شرعا ذلك فلا اثر لاختياره مع بل ولا للبايع مطالبة بالاختيار منه يعلم شدة مخالفة الخبرين للقواعد على هذا المتقدمين لوفال قبلته نقدا
 او شبهة فخرج من محل النزاع ويحل فيه الصحة لوجود المتضمن في الاطلاقات وغيرها وارتفاع المانع ويحل البطلان للشك في ثبوت هذا الاجابة
 المحكي لا يجرى موجب باحدهما بالخصوص الاول لا يجرى من قوة بناء على عدم منع مثل هذه الجملة والا فالثاني اقوى كذا يخرج من محل النزاع لو قبله على جهة
 التخصيص للبايع وان كان هو واضح البطلان ايضا والفرق من ذلك كله ان المتجسس على العمل بالخبرين المروي عن الجمهور لعدم المنع من اجماع وغيره ولذا
 قال المسألة كذا في وقتين متاخرين كان باطلا اجارة ما به غير مظهر للزود فيه كالاول بل في بطل قوله واحدا من الخبرين في ارباض من ان ظاهرا
 الاحتياط في الفرق في الحكم صحة وبطلان بين الصوتين وان اشكركه وان لم يكن اجابا بان البطلان في الثانية اقوى لعدم المعارض فيه لاختصاص
 النص بالصوة الاولى قلت لا ينبغي قوة البطلان في الثانية بناء على في الاولى ضرورة اوليتها بذلك ثم تجوز الفرق بينهما باحتمال الصحة في الاولى
 دونها للخبرين المرويين اللهم الا ان يدعى التفتيح وهو نخرط القناد بعد ما سمعت ان كان هو مفضي ما سمعته من عبارة المفتحة وجماع الغنية
 والله اعلم واذ بايع شيئا شخصيا طعاما او غيره واشترى ثوبا لثمن الى اجل معلوم ثم ابتاعه الباع او غيره من المشتري بعد قبضه قبل حلول الاجل جازيا او
 على الثمن الاول او نقضا او مساواة بالجنس وغيره حالا او مؤجلا بما يساوي لاجل الاول او يزيد عليه وينقص عنه بلا خلاف اجماع فيه كما عرفت في
 الرابض بالحكم عن جميع البرهان في الاختيار كان دليلا لاجماع نعم في مشايخ الكرام خاصة عن تميم ان باع ما ابتاعه الى اجل قبل حلول الاجل فبيعه باطل مفسدا
 بانه لم يجد احدا نقل عنها الخلاف قبله قلت قد يرد السلف والاعم منه ومن غيره لا مانع فيه بل لعله لظمنه وعلى كل حال فلا يثبت الحكم المروي لاطلاق
 الادلة وعمومها وخصوص خبر علي بن جعفر المروي عن كتاب مسائله قال سالت اخي موسى عن رجل باع ثوبا بعشرة دراهم الى اجل ثم اشتراه بخمسة دراهم
 نقدا اجل قال اذ بشرطه ورضيا فلا بأس كاطلاق خبره المروي عن غيرنا لاشتمال الحديث فيه لفظ الاجل والنقد وصحح بشارة رسول الله
 عن الرجل يبيع المتاع شيئا فيشترى من صاحبه ثم يبيعه منه قال نعم لا بأس به فقلت له اشترى مني ثوبا فقال ليس هو مناعك ولا بقرتك ولا غنمك ولا
 الحن من منته قال قلت لا يبعد الله عبي الرجل فيطلب العينة فاشترى له المتاع من اجل ثم يبيعه اياه ثم اشترى به منه مكافى فقال اذا كان بالخيار
 ان شاء باع وان شاء لم يبيع وكنت انت بالخيار ان شئت اشتريت وان شئت لم تشتري فلا بأس قلت فان اهل المسجد يبيعون ان هذا فاستدبرون
 ان جاء به بعد اشهر صلح فقال انما هذا تقدم وانما فلا بأس به بناء على ان العينة شراء ما باعه لنفسه كما حكاه عن بعضهم في ترك فيها قبل ذلك
 انها لغة وعرفا شراء العينة لنفسه فان حل الاجل فاشترى منه عينا اخرى لنفسه ثم باعها وفضا بالثمن الاول كان جائزا وتكون عينة على
 وعليه ايضا يتم الاستدلال ضرورة عدم اعتبار كون بيع القضاء على غير الباع فيها نعم عن ابن ادریس ان اشترى ثوبا فباعه لغيره وهو النقد فشر
 بشراء عينة لنفسه لانه عليه ان يبيعها عليه بل لا يفسد وبقي الدليل الاول يخرج عما نحن فيه مع احتمال عدم اعتبار كون العينة من غير الباع
 وتجزم الاستدلال عليه وخبره ولو بالاطلاق على ان المحكي في ثبوتها بشرائها العينة لنفسه من له عليه ان يبيعها عليه بل لا يفسد وبقي
 الدليل الاول فيكون مخرج ما نحن فيه الى غير ذلك مما لا حاجة اليه بعد ما عرفت من عدم الاشكال في المقام وخبر منصور بن حازم قال سالت ابا عبد الله
 عن الرجل يكون له على الرجل طعام او ثياب او غنم او غير ذلك فاتي الطالم المظلم لبيعها منه شيئا فقال لا يبيعه واما نقدا فليبيعه باسائة يمكن

ان يكون المراد منه ان الطالبة لشرائه المطلوب بما له عليه من الطعام فلا بعد لولم فقال لا يبعد فثبت ان لا يكون بيع دين بدين على بعض الجواهر ما انفاد
فلا باس ولعل شيئا فيه محض شيا وتصح بكونه خارجا عما فيه فم جودا في الرضا من اجل ان كل واحد على الكراهة جباينة وبين غيره مع عدم مكافؤته فطما او على
كل حال فلا ينبغي ان يوقف على من شقوا المسئلة نعم بشتا من خبر ابن المنذر وخبر علي بن جعفر انك جائز اذا لم يكن شرط المبيع الاول على المشتري في ذلك
العقد بغيره عليه ولذا نضر على اشراط ذلك في الجواز بغيره بل يستحب الرضا وان لا خلاف فيه وفي الحكم على الكراهة لا اعلم خلافا بينهم في البطلان
عند الشرط والمفاتيح الظاهرة انهم على بطلان ذلك قد بظهر خلاف من طلاق الجواز في المسئلة وبه يحكى قربا من بظهر من جامع المقاصد لك وغيرهما عدم
اعتناءه لا فطما عليهم على الاستدلال له بما في كراهة من الدود وانه لم يقصد التقليل منه وافتتاحه بما لا يرد عليه وهو كسواء فربا للدور بان اشغال الباقي المالك
موقوف على حصول الشرط وحصوله موقوف على انتقال المالك او بان يبعد له على ملكه له الموقوفه على بغيره وعلى كل حال في ان الموقوف على حصول
الشرط هو المزمع لا الانتقال ونوقف تلك المبيع على تلك المشتري لا يستلزم نوقف تلك المشتري على تلك المبيع كاهو واضح ولا ما صح في البيع
من الموقوف ونحوه خصوصا شرط بغيره للمعصية لجماع الحكماء ان لم يكن محصلا على ان تلك المشتري فيما لو جعل الشرط بغيره من المبيع بعد الاجل والشرط المبيع
يؤكد قصد النقل الى المشتري لا انه ينافيه والانتفاء اذا كان من قصد هذا ذلك وان لم يشرط مع ان المقود ببيع الفصول والانتفاء كما في قصة وغيرهما على
الصحة وما هو الا ان قصد وقده بعد ملك المشتري لم يغير منافا لفصل المبيع بوجه وانما المانع عدم الفصل الى ملك المشتري اصلا بحيث لا يربط عليه حكم
المال كما هو غير واضح فيه كما ان احتمال كون الدين لو كان الشرط ملكه للمبيع بالتمسك المعين بهذا العقد منافا للمقروض في كلامهم على انه قد يبي بوجه
وربما ملك المبيع على ملك المشتري ثمة ما غفل عن عبد الله عن معنى الترتيب لاذ ان لا الزمان فانه خصص الدليل في النصص المربوطة لكن قد ينافي
فيها بالظن في السند وكون المفهوم فيها الباس الذي قد يمنع استفادة المهر منه عرفا فاضا لغير الفضا مضافا الى اشغال خبر ابن المنذر ومنها على اعتبار عدم
اشراط المشتري على المبيع ذلك ايضا ولم ينفرد قائلا بل قد يستقامه لزوم الشرط ولو شرط ان يربط المبيع للمبيع او المشتري ان كان بغيره المبيع
وهو المبيع الاول بالشرط ويكون المصالح حرة الاشرط وان كان لو فصل التزم وهو غير اشراط المهر المالك يقصد ويقصد العقد على قوله فانه على ان
خاخر على بن جعفر اشراط المبيع بنفسه بل لعله المراد من خبر ابن المنذر في القعدة الى المساوي الزائد يحتاج الى دليل وثبت اجماع معتد به هنا على عدم
الفصل محل منع اذ لم يحك عن احد المقرض لاصل الشرط المربوطة بل المص الاخر المربوطة خاصة في باب المراجعة ولعله لذلك وغيره او ثمة اول الشهود في الترتيب
في ذلك في الحكم عنه في غاية المراد بقوله ان كان في المسئلة اجماع فلا يحك ثم لا يجزى انما المهييئة على العمل بالنصوص المربوطة ليجوز عليها فلا يبعد لغير المبيع
من العقود ولا لاذ كان انتم غيبا في وجهه او كان الشرط بغيره المبيع او نقله اليه بغير المبيع ولا لاشراطه في عقد اخر ونحو ذلك مما لا دلالة فيها عليه
بوجه مخصوص عموم ادلة الشرط بها ودعوى التقيع مع عدم المنع كانه لا ينافي في مخالفة لاجماع الاحكام لا مكره في هذه النصوص على الاثر بالشرط
كل عرضا وعلى اذ الكراهة مع شرط المبيع بنفسه لا كراهة في رتبة الدوام او بغير ذلك والله اعلم وكيف كان فان حل الاجل ولم يضمن المثل فالبائع
بمثل ثمنه من غير زيادة ولا نقصان وان ابداه بغيره من ثمنه بزيادة او نقصان حال او مؤجلا للاصل والاطلاق في الادلة السابقة والاطلاق
خصوصا صحيح منصوبين حازم قال المصرجل كان له على رجل درهم من ثمن ثمنه اشتراها منه ولما طالب المطلبون بمقتضا فقال له المطلوب ابيعك هذا
الغرم بديها لك اني لك عندك فوضي قال لا باس بذلك وموتن بعقوب بن شعيب عبيد بن ذرارة او يحكيها اسلا ابا عبد الله عن رجل باع طعاما
بما تدرهم له اجل فلما بلغ ذلك الاجل تعلقا فقال ليس عندك درهم خذني طعاما فقال لا باس به فاما درهم باخذ بها مائة الى غير ذلك واما ان
ابا عبد الله من ثمنه بزيادة او نقصان فثبت فيه واما ان اشبهها واشهرها ما سمعته من روايات الجوزي بل لم اجد من عمل بزيادة المبيع غير الشيخ في تبيينه
وفي التهذيبين بالزيادة وهي خبر خالد بن الحجاج سئل ابا عبد الله عن رجل باع طعاما بثلثة اشترى به ثوبا ثم
عندك ولكن عندك طعام فاشتره مني فقال لا تشتر منه فانه لا خير فيه وخبر عبد الصمد بن بشر قال سئل ابا عبد الله عن رجل باع طعاما فقال صلحك الله
ايع الطعام الرجل الى اجل فاجزى وقد خسر الطعام من درهم فقبل ليس لك عندك درهم قال خذ منه درهمين قال اتم صلحك الله انه طعاما في ذلك اشتراه
من قال لا تاخذ منه حتى يبيعه ويعطيك قال نعم الله اني قد خسرته فخذ منه درهمين قال سئل ابا عبد الله عن رجل اشترى ثوبا ثم
رده ويعطيك على صاحبه فاني ان يقبله لا بوضيعة قال لا يصلح له ان ياخذها فان جهل واخذها باكثر من ثمنه رده على صاحبه الاول ما زاد وهو جبا كما ذكر
غيره كما في الخبر من وجهه خصوصا بعد الطرخ في السند واحضاص الاولين بالطعام واحال الاول منها الارشاد لولا الكراهة كما يروي اليه للعليل وعدم
النصيح فيه بانه طعاما لك باع اياه ولا بزيادة المثل او نقصانه والثاني مضافا الى الكثير من ذلك ان السائل لما طمع ان يرضى له اخذ طعاما الذي خاله به
مع ان القيمة قد زادت وهو لا يستحق الا بدراهم لم يرض له الا ان اخذ درهمين بل لعل ذلك هو القصد منه كظهور في الثالث في الاقالة بالنقصان الصحيح
عدم جوازه كالزيادة بحسب الظاهر فلا ينبغي ان يوقف على الحكم المربوطة في الطعام فضلا عن غيره وان حكى عن بعضهم موافقة الشيخ في الاول ولا يفي بضعفه
واضعف منه ما خالفوا الشيخ من انه لا يجوز شراء من باع طعاما ما قبل نقد المثل ولو بغيره باع اياه بزيادة عن ثمنه لاذ ان المبيع الطعام بطعام بزيادة فيه
ان العرض درهم لا طعام هذا كله اذ لا ينفصل السلعة اما اذا تغيرت عن حال المبيع كالهرة او نسيان الصنعة او تغيرت في الثوب ففيه رجحان شراها جازا
وان كان لا يخفى اطلاقا من بحث في الجملة وفلان لك من ذلك كله ان شراء المبيع المثل ثمنه اما ان يكون قبل حلول الاجل او بعده وعلى المتقدمين فانما
ان يكون المبيع قد اشترط شرائه في نفس العقد ولا وعلى كل تقدير فانما ان يشتري بغيره المثل ثمنه وقدره او بزيادة او بنقصان او بغيره المثل لا او مؤجلا
فيكون المصالح من ذلك كما في حاشية الكركي على الارشاد اربع وعشرون صورة بظهر يادق فامل بطلان اثنا عشر منها والمخلاف في اربع الى ان قال في

ملاك البيع

شيخ الارشاد للشهد ان المصالح من ضربين صوريين اشترط شرط المصالح في نفس العقد وعدة في الشراء بزيادة او نقصان او مساواة الجنس الشرائع او غير جنسه حالاً او مؤجلاً سنة عشر ومضرباً بل اثني عشر صورة لان الشراء بالجنس لا يخرج عن الزيادة والنقصان والمساواة فهي ثلاث وبغير الجنس والحلول والتناجزل ثلثة اخرى ومضرباً بالث في اثنين اثني عشر واذا مضرب في صورة في الشراء قبل حلول الاجل او بعده ببلغ اربع وعشرين لا اثنين وثلاثين كما ذكره فلهذا ظلت محل التمسيد نظر الى ان الحلول والتناجزل لكل من الاربعه اي المبيع بغير الجنس وبزيادة او نقصان او مساواة او عليه تكون سنة عشر فاذا مضرب في صورة في الشراء قبل حلول الاجل او بعده ببلغ اثنين وثلاثين والامر سهل ثم عن الشهيد في شرحه المربور اجمالاً الحاق المبيع بالجنس مساوياً ومؤجلاً في صورة الحلول لان الاجل بزيادة وقيداً العكس اي من احوالها اذا مضرب في المبيع كان مؤجلاً فبغيره وهذا حاله احوالاً فلهذا ثبت بل هو كذا مع نقصان الاجل عن الزيادة والله اعلم ولا يجب على من اشترى مؤجلاً ان يدفع الثمن قبل الاجل وان طوّل اجباً او ضرورة وان دفعه بغيره لم يجب على المبيع اخذاً ولا لم يكن ضرر عليه بذلك بل خلاف . ويثبت بل في الرابض الاجماع عليه كالأول وفي جامع المقاصد نسبة الخلاف فيه الى بعض العامة وتكون قد تجبيل الوجوب وان كان الدين محالاً في ذلك لان فائدة التناجزل الرخصة للمشتري بالتأخير لا عدم وجوب الاخذ لو دفعه اليه قبله فصله من خصصه به ولذا زاد في الشرح عليه من اجله ولم يطلب النقصان مقابل التجهيل وعقد البيع بلا اجل يقتضي وجوب الدفع والاخذ واشترط الرخصة للأول لا يستلزمها للثاني بل لفظان المراد من الاجل التوسعة في ذلك الزمان الى نهاية الاجل اي التضييق لا في ذلك الزمان كالأول واجب الموسع وقد يفرع على ذلك ان للمشتري اسقاط حق التناجزل كلفه غيره من حقوق كحق قدانه لو اسقط المدينون اجل الدين التمسيد عليه لم يفسد وليس لصاحبه المطالبة في الحال وعملته في جامع المقاصد بان ذلك قد ثبت بالعقد اللازم لانه المفروض فلا يفسد بغيره الاسقاط ولان في الاجل جفاً لصاحب الدين ولهذا لا يجب بوجه قبل الاجل اما ان يقا في الاجل فانه يصح ولو نذر التناجزل فانه يلزم وينبغي ان لا يفسد بغيره بل انما اذا التقابل في العقد لا في المندرجة وان شئنا بالبعد اللازم لا يمنع سقوطه بالاسقاط كاشترط الثمن ونحوه ويمكن منع حقه من صاحب الدين فيه وانفاق وجوده مصلية له في ذلك لا ينافي كونه من حقوق المشتري كالتناجزل المشروط له كما انه يمكن منع مشروعية التقابل فيه خاصة دون اصل العقد ولو صح رجوع الى الاسقاط ومع فرض ان من حقوق المشتري خاصة لم يفسد لانفا المبيع معه على الاسقاط الذي هو معتبر في البراء بل هو منه كما اوضح في حاشية الارشاد في مسألة التجهيل بالنقصان بل لعله لفظ من المرافعة باب اسم وفي الرابض من ان يمنع استلزام انحصار فائدة في الرخصة للمشتري بعد تسليمه وجوب الاخذ على المبيع مع مخالفة الأصل الحاقه من المعارض من النص والاجماع لا خصاصة بغير ضرورة المفروض بدفعه ما عرفت من قضاء العقد ذلك وان شرط المربور حق المشتري خاصة فبسط باسقاطه كغيره من الشرائط التي على المبيع فالعقد في الاجماع المربور والله اعلم وان اجل المشتري منه بعد المطالبة وقبلها وجب على المبيع اخذاً اذا كان مساوياً لما في الدين قد زاد وجناً او صفياً باختلاف اجده ببلغ الرابض الاجماع عليه وهو الحق بعد حديث الضرر الشامل للمعام ضرورة تحقق الضرر على المشتري بمقارنة مشغول الدين وقد بنا في حق الوجوب من حيث الدفع بان نفع الضرر بقبض الحاكم مع الامتناع او بتبعض المدفوع للمشتري بحيث يكون القضاء منه معه والعقد انما يفسد ملك الثمن على المشتري لا وجوب قبضه فهو كما لو كان الثمن عيناً فانه لا يجب عليه القبض من حيث الدفع بل هو ان كان من حيث حوزة الانفاق وقد دفع بان الثابت من الادلة ذلك خصوصاً قوله في اوفوا بالعقود فان وجوب الوفاء بها ببيع وجوب الدفع وجوب القبول وجب فاذا انقضى سقط اعتباره اذ هو كالدفع من المدينون يجب عليه ولا فاذا امتنع جاز انفاص من ماله وكيف كان فان امتنع المبيع من اخذه لم يهلك من غير قبض ولا تصرف من المشتري كان من حال المبيع على الاظهر بل لا احد فيه خلاف مع تعدد الحاكم لان في هلاكه من المشتري ضرراً عظيماً فيكون منقياً بالنقص بغير الدين بالقبض من له او من يقوم مقامه ولذا كان للمدينون بغير ما لم يقبض انما هو ضرر ضرر ضرورة ان التمسيد كما يوقف على قبض الحاكم يوقف على قبض المدينون فاذا امتنع احد جملة محل الوجوب وان سقط اعتباره حذراً من لزوم الضرر انما الكلام في اعتبار الحاكم في الاحتياط فصرح الحاكم هنا عليه اذ لم يحد في كلام من وقف عليه منهم ذكر غيره الا في قول فحصل عدول المؤمنين من رتبة اخرى هنا وهو موقوف على عموم ولا ينافي مثل المقام وفيه بحيث بل قد يظهر من خلاف الشيخين وابن خزيمة في الفتنة فيه وثلة والمن وقع والمحكم في الدلج والفاضل وكذا الشيخ عدم اعتبار الحاكم في التمسيد من المبيع ولعله لعدم ثبوت ولا ينافي في المقام واطلاق حديث الضرر خلافه للفاصل في جملة من كتب والشهيد بن الكركي ومحمد طر بل بما قبل انه المشهور فخصوا بما اذا اعتذر الحاكم ومقتضى كون المقاضاة من له اولى للدين كذلك انصافاً بما خالف الأصل الدال على عدم تعيين الثمن للمبيع حيث كان كلياً لا يقبضه على محل الوفاق والمقتضى الى ان يدفع الضرر عن المشتري بالدفع الى الحاكم فلو قصر كان كالمعط في المالك من حيث يمكنه من دفعه الى سجنه او نائبه فيكون من ماله والى ان الحاكم كما انه قائم مقام الغائب يقيم مقام الممنوع عن قبضه عليه ولذا باخذاً في كونه منته وبهولى النيابة وبودى بوجوبه وما يجب عليه من دفعه ونحوها من المدة هل يجب له على الحاكم بمجرد الامتناع او مع تغذيره على الوجوب سؤال المبيع القبض قد يقوى الثاني ومنه يعلم وجوب جبر الحاكم له كما هو وظنه لكن في تنوع من ان يدفع وجوب القبض على الحاكم ولا يجب عليه الاجابة على القبض وعلى البراء واستبعده فيها وهو كذا فم يمكن القول بعدم اجبائه ان لم يسئله الدافع كما سلم في جامع المقاصد قال لا بد بدفعها المدفوع ولم يصد منه ما ينافيها وقال فيه ايضا الحاكم فيه وان لم يجبره على قبضه وان لم يسئله الدافع لم يجب عليه قبضه وان لم يجز ذلك له وان لم يسئله وقبضه في الجملة يعرف ما ذكرنا ثم ان من الواضح عدم وجوب الدفع الى الحاكم بعد الامتناع بناء على اعتبار عدم شخص المدفوع للمبيع بل هو بان على ملك المشتري فله النص فيه وابطاؤه في ذمته ثم اذا اراد ابراءه ذمته من الحق دفعه الى الحاكم اذا اظا الانفاق على شخصه بقبضه له وقد باظهر من بعض متاخرى انه يتم كونه نفعه منه وبناه على الشخص بالامتناع من قبضه الى القبض الحاكم يمكن القول بوجوب

احقر المذبح

١٠٠

قدم بعضهم الفقه على العرف وهو من غرائب الكلام اذ فيه ما لا يخفى اذا اردت تقديم الشرع على العرف لخاصة العرف فلهذا من ضرورة تبعه عندهما العرف بل لو قصد
غيره مع الجهل به بطل ولو الشرع لم يوصله وفسداه صحيح وان كان غيرهما من غير فقه بن الشرع العرف بل وفيه ايضا لم يكن لهما عرف خاص بل كان للعرف العامة
الشامل لهما معنى مغاير للشرع اذ الظاهر اذ ذلك من لفظهما لا الحقيقة الشرعية التي محل عليها اللفظ الشائع ومن تبعه في الاشتغال ببعض النصوص الواردة في
بعض الالفاظ في التذروا الوقت لوصفه مع انها واردة في موارد خاصة بل قبل ان هذه الالفاظ التي لم يعلم معناها معبته في العرف واللغة وانما هي
جملة او بعضها غير متفق عليها بل الطائفة في مورد ما فضلا عن غيره والبحث في تقديم العرف على المعنوية والعكس انما هو في الاستعمال الذي لم يعلم حصوله قبل
هجر اللغة او بعده لا في مثل المقام الذي فرض ذلك فيه نادرا ووطن ان الاشتغال في ما ذكره هذا الترتيب لا لالفاظ الواردة في خط الشارح فرغوا
ان المقام مثل الفرق بينهما في غاية الوضوح ثم قد بين بتقديم الحكم الشرعي على ما هو مقتضى العرف كما سمعته في دخول مرة التخل قبل التاخير في ملك
وان لم يكن هو على مقتضى العرف بل بان كان العرف على خلافه وهو مع ان فيه من الاشكال ما لا نسمة فيه محل البحث لكن قد بينه الشهيد ونحوه مما لا يكون
مخالفا للكتاب علم ثم ينبغي ان يعلم ان ما يدخل في المبيع قد يكون من جهة تناول اللفظ وقد يكون من جهة غيره وكلام معظم الاصحاب في هذا بين الاول وان شمل
كلها لم ولو من حيث مطلق المبيع التوابع في المبيع التي يقطع بعدم تناول اللفظ المبيع لها كطريق الدار وثياب العبد الا ان الامر سهل بعد ان كان المرجح حكم
التبعية الشرع او العرف اذا فرض عدم ذكر ما يدل عليها في العقد التناول وقد لا تكون حاضرة في ذهن المتعاقدين ودعوى ان الدلالة التزامية بينهما
منع لزوم بينهما وبين معلق المبيع مع ان الحكم من طلب الدين الرازي ان المراد بتناول اللفظ بالدلالة المطابقة والتضمنية لا الالتزامية فلا يدخل
المحال في توابع الصفقة استثنى في ذلك لكن في قول بعد ان حكم ما سمعت عن الغضب حكى عن الاربعة ان المراد بالعملة ما بينهم فيها بحسب الخطب اذ
الالفاظ ذلك مطابقة او تضمنية او التزامية قال وهو لا يظهر بالنظر لما غدا منا نقله عنهم من الحوالة على العرف قلت الدلالة التزامية المصطلحة هي
الاستغناء عن الدال على المطلوب الى اللزوم بواسطة الرفع بينهما اعتلا او عرفا ارادة الالفاظ او لم يرد فقل على مقتضى المبيع باللفظ الدال على الاول
لا يقتضي لذة نقل الثاني قطعا وان دل عليه او ساسبنا الحصة في ذهن السامع عند ذكر الدال على المطلوب وبينهما دون بعد وفرضه لانه لا ارادة
بمعنى ان قصد نقل احدهما بل فيه قصد نقل الاخر في الدلالة الالتزامية المصطلحة يمكن من تصويره فلم يبق في مثل التوابع المنزوعة الا التبعية شرعا او عرفا
ذلك المبيع لا انه قصد بالعقد نقلها وانما هو ذلك اثر استغناها كالمبيع وحسب كان لنا في الفرض لفظ صيغة المبيع يمكن ان يدخل في الضابط الموجود
بهذا الاحتياط بناء على ارادة ما يشمل ذلك من اللفظ فيه والافق اربعة للتخل ولو كان بالفعل بناء على حصوله بالمعاطاة منه حيث اقامه دقيق ثم ان اللفظ
كون محل البحث للفظ الذي من مودة العقد حال غلبة المتعاقدين عما شاك في دخوله فيه وبما اختلفت فيه اذ مع نية ما لذلك ولم يشرع للدخول
والخروج ولا كان العرف عندهما منقضا بقوى بطلان المبيع اليها لانه اذا ناطة المبيع بمقتضى اللفظ مع فرض عدم معرفته لا ينبغي كونهما بخلافه لانه اذا كان
واكتفاء علم المبيع بمقتضى اجزائه ولم يثبتها لاستحضارها فان العرف فيه واضحه وينتج نزاعها في دخول بعض الاشياء وخروجها والمراد بالاحكام حكم
بينها بحسب اجزائه من الدخول والخروج وليس جهة الشك وقد بين بالصفة الاول ايضا على عدم طرح مثل هذه الجملة امثال ذلك في العدة بعد ان كان
معظم المراد من اللفظ معلوما فحيث ان يمكن القول بالبطلان فيها هذا كله مع الجهل في اجزاء مسمى مورد العقد اما الجهل بالنواحي فغير فادح اذ قد مر
ان مرجعها الى الشرع لا الى الالفاظ المتعاقدين والمسئلة غير متجهة في كلام الاصحاب وظن الجهد الذي بذل في ان التخل الدخول والخروج كاف في نظر الموضوع
بل لا بعد الاكتفاء به في ظن التبعية وكيف كان فمقتضى بين الاحتياط البعث الالفاظ مخصوصه كثره ورواها فتمت اللفظ البعث والبيع في باع بشتا
دخل فيه الشجر والتخل في الارض بخلاف ولا اشكال من غير فقه بين ما قصد منه الثمر من الشجر وغيره بل الظاهر ان المبتدئ في التخل فيها اذا لم يكن مخطوطة
فضلا عن الشرف وكذا التصر على اشكال فيه والصفى البائس في الفضة والاعضاء البائسة في الشجر لكن في عدم الدخول المقتضى البائس ولا الصفى البائس
على اشكال وفي ورث الثوب نظر الا ان ضعفه واضح والقطع عادة لا يخرج عن الجرحية واما الابنية فلا ينبغي دخول سورها فيه كما نص عليه جامع الفتا
وهي كثره وكذا غيره مما يبعد من ثوابها ومرفقها ويدخل في هو اطلاق باع فلان بستانه ولكن في عدم الاشكال فيه وفي ذلك وجهان من ذلك ومن عدم دخوله
في ممتناه لانه ولذا اجمعي بستانا وان لم يكن فيه شجر فينتفي عن دلالته المطابقة والمضمون اما انتفاء دلالته الالتزام فلا بد من كونها بحيث يلزم من تصوؤوه
وفيها انه يمكن كونه جزء من الفرض المبيع كما من مفهوم البستان الصافي مع عدم كسده فمع قطع بعض الاشجار منه ولعل الاقوى الرجوع فيه الى المعادة المختلفة
باختلاف الامكنة واولع البناء وغيرها والبلد وفيه من قوله يدخل فيه الجدار والبناء المحجوزات العامة بكونه فيه دون غيره لكن في كونه عندنا لا
يدخل ولا ينبغي تبعية المجاز لان من ضرورتنا الانتفاع بها بل والشراب فيه لذلك كما جزم به شرجي وجامع المقاصد لكن في ذكر الاشكال فيها ولا وجه
للادول بل الثاني مع الاحتياط لا منافع الانتفاع المطلوب من البستان بل كاهو واضح واحتمال كون الاشكال من حيث المفهوم وان كان لاحتمال وجوده
فيه ما لا يخفى كاحتمال كونه مع التمكن من مجاز وشرب اخرها وكذا بينها العرف الذي بوضع عليه الفضة اذا كان تابنا دائما او فالبا دون المنقول دائما انما
مع ان ترحله في الدخول واطلق في هذا الدخول على اشكال كاطلاقه في كثره ان الاقرب عدم الدخول وليس لفظ الكرم كالبستان فطحا خلافا للحكم في كثره
عن لنا فيه قال وليس حجة فان المعادة والعرف والاستعمال يقتضيه عدم دخول الحائط في معنى الكرم ودخوله في البستان وفي ذلك المرجح في دخول
الارض والعريش والطريق والشراب البناء وما به بلفظ الكرم العرف فان ادخلها في معناه دخل في الاطلاق ولو ادخل في بعضها خاصة اخص بكونها
القول في باع الاشجار والتاثير معه ومع الشك في تناول العرف لا تدخل ووضح من ذلك ما في قوله بلفظ الكرم تناول العرف لا من غير الامم البنية
ومها الدار التي اشار اليها بقوله وكذا من باع دارا دخل فيها الارض والابنية الاعلى واسفل باختلاف الاشكال الا ان يكون الاعلى مستقلا

باب في النسخ

القبض

ما شهد

بما شهد الماده بخرجه مثل ان تكون مأكنة فمفردة لها طرفي مخصوص ونحوه كما في بعض البلدان والنظائر تلك السفتحة بينهما وطلبه بحمل الخلاف المتكاثرا
الصحيح في جعل اشئ من رجل بينهما فدل على جميع حقوقه وغرفه ببيت اخر هل يدخل البيت الاعلى في حقوق البيت الاسفل ام لا فوقع على سبيل الاما اشئ به باسمه
وموضعه اشئ مع لهما في البيت في الدار وكذا خلافه لا اشكال في انه يدخل الابواب المنصوبة والحلق والمغلق والسلاسل والعتبات والافلاك والمنصوبة
عليها في جميع الدول وان لم يثبتها بل الظاهر هو انها لا في جميعها خاصة كما هو في العباد وكذا الاشياء المستندة في البناء بل هو كذا في الاواناد المشيدة فيه
والسالم المشيدة في الابنية على حد الدج بل انحام المعد لها ونحوه في الخوايا المشيدة في الارض والمجطان بحيث نصير من اجزائها ونواحيها خلاقا للفقار
في كره كالحكام في تلك فتنى دخول السلام المسنن والرفوف الموضوعة على الارناد من غيرهم والواناد المشيدة في جدران سيم الدار وفي اكثر كسبه كالحكام في
لك اشئ في الخوايا مط وقد جعل على ما لا يبعد من اجزائها في كره ما اشئ في الدار الاعلى وجه الدوام والبقاء فيها كالفوف الدنان والاجنات المشيدة
والسلام المسنن والواناد المشيدة في الارض والمجدان والخصافي من حجر الرعي خشب القضا ومعين الخيا الا فرب عدم دخوله لانها ليست من اجزائها الدار
وانما اثبت لسهولة الانتقال بها كبلان بزعج ويحرك عند الاستماع قال في من لا يدخل فيها ما بها من الزول كانت مدقونه ثم بعد ان حكى عن
الشيخ دخولها لانها كالحجر من قال نعم لو كانت الخابية مشيدة في الجدران فرب دخولها في ذلك لو كان السلم غير مثبت لم يدخل قطعا فلك قد بينا
فيه على اطلاقه وكيف كان فلا يدخل فيها الكنوز المدخورة والاحجار المدفونة وما ليس بمصل كالفرش والسور والمجمل والدلو والبكرة والقفل
ويؤخذ ذلك ويؤخذ قول الواح الدكا كين كما في لك واستشكل فيه في عدة وفي كره ان لا يربا لدخول لانها ابوابها فاشبه ابواب المشيد ويؤخذ
عدم الدخول لانها تنقل ويؤخذ فلك لفرش فلك لا يربى دخول الا لو كان التي هي ابوابها وان لم تكن ثابتة لسهولة الانتقال وسبعة الدنان
اما الاوانع السماء بالخوان في عرفنا فالظاهر عدم الدخول لانها من الاوانع فرب دخولها في دخول المقايح للاطلاق المنصوبة زود ودخولها اشبه لانها من
الوانع للاطلاق التي عرفت دخولها ولا تدخل الرعي المنصوبة قطعا الامع الشرط خلافا للحكي عن ط وضعفه واضح واشباهها لسهولة الانتقال بها الا
في الدار ويدخل في بيع الدار المجاز ولو قال بمقتضاها ونقد دخل الجميع ولم يدخل في عدة اشكال قال فان قلنا لدخول الجميع فلا يثبت والاولى الجبيل
وكذا يدخل فيه البئر بل الماء الكسبه كما نص عليه كره ولا يفتح جها لانه بعد ان كان من الوانع خلافا للحكي عن ط فلم يدخله لان له مادة جمهولة تمنع من
منصوبه به فتمنع من دخوله ونسبه لفاضحة في تر والله اعلم ولو كان في الدار داخل او شجر لم يدخل في الدار ولا في البيع كما عن قبح الاعراف في بيع الارض
التي هي كالدور في لك وفي كره لو كان وسطها اشياء لم يدخل عندنا فان قال بمقتضاها قبل والفاضل الشيخ كما في لك يدخل بل فيها انه بينهم منه لدخول
وان لم يدخل بمقتضاها ما به من جوفها وفي تر عن ط دخول الشجر والنخل في بيع الدار وضعفه المصنف قال ولا ارى هذا شائلا لو قال وما دار عليه
حاشتها او ما شاكله لم يدخله ولا لك حكاها الفاضل وغيره عن الشيخ الدخول في بيع الارض اذ قال في لك لا الدار بل قبل ام واضعه عليه لغاضي وجيزة
وان زعموا اللهم الا ان لا يفرق بينهما وعلى كل حال فلا يربى ضعفا لدخول بهما مع كونه على خلاف الاصل ووعوى كونه من الحقوق منوعة في الغالب بل
فرض ذلك في بعض الاشجار والزرع المقتضى بها تره الدار وحسنها كان خارجا عن محل النزاع ويكون من قبيل الدخول بالقرائن بل لا يحتاج فيه الى انظر
بالحقوق ومكانه الصنف في الصحيح الى ابن محمد في رجل اشترى من رجل ارضا بحدودها الاربعه وفيها ندى ونخل وغيرهما من الشجر ولم يذكر النخل ولا
الزرع ولا الشجر في كتابه وذكر فيه انه قد اشترى جميع حقوقها الداخلية فيها والخارجية منها ابدخل النخل والاشجار في حقوق الارض ام لا فوقع اذا ابتاع
الارض بحدودها وما اطلق عليه بابها فله جميع ما فيها انما اوضح ذلك على الصمد من على الدخول من حيث يتعلق الدخول فيها على ذكرها على غلطية بابها
فله جميع ما فيها انما اوضح ذلك على الصمد من على الدخول من حيث يتعلق الدخول فيها على ذكرها على غلطية بابها الدال بالمفهوم على عدم مع عدة ذكره
والمطوق لاحلافه نقله لا يثبت الدلالة العرف واذا استثنى فله مثلا فله الممل بها والخارج منها بحدودها وعرفها من الارض وليس للشيء منع
من ذلك لانه من حقوقها التابعة لها كما ان للبايع ذلك لو انكسر الامر لم لا يدخل نفس الارض في بيع النخل والاشجار الاصل لكن بسطى من منفعتها ما يوقوف
عليه الانتفاع بالشجرة وثمرتها من الحرج والسقي وجمع الثمرة ونحو ذلك من جوفها قال الله في خبر السكوني فضي رسول الله في رجل باع نخلا واستثنى
نخله بالمدخل اليها والخارج منها ومكسها ثمرها كخبر عتبة بن ربيعة عن النبي فضي في رجل اشترى نخلا وان كان النخل في حائط اخر ففعلون في
حقوق ذلك ففضي ان لكل نخلة من ذلك من الارض مبلغ من ثمرها من جرائد ما بين جريدها ولعل الاصل في الخبر ان النخل ثمره انما النصف في كل حال
فالمراد واضح وليس ان يملك مقدار ذلك من الارض بل المراد كون ذلك من الحقوق فليس للمالك ان يثني اجزائها ويقطع المروء بل ليس له العمل في
الارض بما يصير المروء او النخل اما اذا لم يرض بالطجوز وفي لك ان يجوز احدا لا يبيعها لانه مالك الارض وانما استثنى مالك الشجرة ما يجزى له
بطريق الاستنباع لتوقف الانتفاع عليه لا الملك فيفرضه على موضع البقيين ثم قال وكذا يجوز لما لك الشجرة الانتفاع بما يخرج عن غلقها
من الزرع ونحوها والا فانه عندها زيادة على المعتاد اما لاهام احدا لانه فلك لا وجه للاحتفال المرير اذ الموقوف عليه مصلحة النخل وكيف كان فلا
ينبغي ان نامل فيما ذكرناه من الاحكام المترتبة لكن قال محمد بن الحسن الصفا كثبت لبيد رجل باع بستانا فيه شجر وكرم واستثنى منها شجرة هل يملك البستان
الى موضع شجرة التي استثنىها او كره هذه الشجرة التي استثنىها من الارض التي حولها بقدر اعصابها او بقدر موضعها التي هي ثابتة فيه فوقع المراد
على حسب باع فلا يملك الحق في ذلك انما لعل مراده نفي الملكية لا الاستحقاق بالمعنى المذكور في ذكرناه والله اعلم وقد ظهر لك ما ذكرناه او لا انه لو باع دار
وفيها نخل او شجر كان الحكم كل الله سمعت ابي لا يدخل مالم يات بالعبادة السابقة ونحوها مما يدل على الشمول وكذا لو كان فيها زرع لم يدخل فيه في
بيع الارض ولو كان بهذا المعروف سواء كانت له اصول النخلات او لم يكن لكن يجب تبينه في الارض حتى يجسد لانه وان الذي ينظر والمراد باستحقاق

خلافه

الأصول التي يجزم من بعد أخرى ويجب تبقيتها إلى أن تنتهي جزائرها وليست قطع الجميع للبايع للأصل لكن في غير البيع والغاضية أن كان مجزئاً فهو المشرع لا
فالمجزئ الأول للبايع والباقي المشرع ولا ينبغي ضعفه ثم لو شرطه المشرع أو دللنا الفريضة دخل كغيره من الزرع سنبلاً وطيناً ومغفلاً وغيره كان أو غير
خلافاً للمحكي عن طه فلا يصح في السنبل والعطن للجمهور أن يجوز بيع السنبل والبذر مع الأرض وعن الخلف أن كان البذر تابعاً لدخل بالشرط وإن كان له أصلاً
بطل قلت الصفة مطاوعة من قوة بل في سائر الوجوه ومنها النخل والشجر ويدخل فيه ولو بالشجيرة الكبيرة والصغيرة والعروفي والمجازي والشرب على حسب
عرفه سابقاً في بيع البستان لا تدخل الأرض كما سمعنا أيضاً بل ولا الأفران المجردة وإن كانت هي ملكا للمشرع باعتبار كونها مائة ملكه ونظير الثمرة في
عدم وجوب بقائها على البايع كالأصل بل لا لأنه لا يبيع إنما اقتضى إبقاء الشجرة وما بعد من اجزائها وليس المقصود شئانها ثم قد يكون أن الأثر
عند صلابة الأخذ وامكان الانتفاع كماله الزرع والثمره إذا اشتراها بل في جامع المقاصد أنه لا يستحق جزءه على ذلك لأن البقاء إلى أوان الانتفاع
من مقتضىها المقدور بما اشكل أصل المحكم بانه ان شملها اسم الشجر وجب الأبقاء دائماً كالشجر وإن لم يشمله لم يجب الأبقاء وفلما كانا كذلك وجب
في أرض آخر وأوجب أن اسم الشجرة لا ينافي له فلا يجب الأبقاء دائماً لكن لا يجوز أن لا يملك من ثمار الشجرة فهو كغيرها التي لم تدخل في صلبها لكن يجب
إبقاءها إلى أوان البلوغ عرفاً ثم شيوخ الأثر قلت قد يحمل وجوب بذل الأجرة جعلاً بين المشتري ولو شرط الأبقاء فلا بحث في الوجوه هذا وفي قول
ولا تدخل الأفران إلا بالشرط وهو مشعر بمرتبته وعلته نظر في الجرحية باعتبار حصولها من أصول الشجر وقدرته وإن تمت من أصوله إلا أن يعرف في نفسه
خروجها عن الجرحية وعدّها شجرة أخرى لكن في جامع المقاصد هذا إذا لم تكن ثابتة في نفس المشتري أما إذا انبثت فيه فاشكال وكيفية كان فلا ينبغي استحقاق
البقاء في الأصول ولو انقلعت سقط حكمه وليس له عرض غيرها غير كما أنه ليس له الأبقاء في المشتري مثبته لأنها حطبت مع لا شجرة بل لظهور وجوب
بقاء أصلها الرجاء أن يثبت لأن استبقاء الأصول إنما كان بالنسبة لها وقد زالت ودعا أحمل الوجوب لوجوب بقاء المجموع فلا يسلط بوزن البعض
ولا ينبغي ضعفه بل لا يكون المحكم ذلك وإن شرط بقاء الأفران إذا لم يكن في حيز حال الموت ثم لو كان موجوداً وبقاء الأصل له مدخلية في بقائها ثم يخرج
وجوب الأبقاء والمعاظم ولو باع نخلاً فذكر ثمرة أي الفتح بذكر أصل النخل في طلع الأمانات بعد تسميته فهو للبايع لأن اسم النخل لا ينافي له ولا
والاجماع المحكي أن لم يكن المحصل ولقول أمير المؤمنين في خبر غياث بن إبراهيم عن الله من باع نخلاً فذكر ثمرة للبايع إلا أن بشرط المبيع أي الشجر
ثم قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله في خبر يحيى بن أبي الصلاح من باع نخلاً فذكر ثمرة للبايع إلا أن بشرط المبيع قضى رسول الله صلى الله عليه وآله بذلك وقال
أي في خبر عتبة بن خالد قضى رسول الله صلى الله عليه وآله أن ثمرة النخل للذي ابتاعها إلا أن بشرط المبيع فاعترضوا من أنها للمشتري مع عدم بدل الصلاح شاذ لا
مسند له ولكن يجب على المشتري تبقيتها إلى أن يزرع من غير إبرة نظر إلى العرف وكذا لو اشترى ثمرة كان للمشتري تبقيتها على الأصول نظر إلى العادة
بل إذا عرفت شئ من ذلك بل يمكن تحصيل الإجماع عليه أنه من مقتضى العقد عرفاً فكان شرطه يوافق باب النكاح لأنه انشأ من الأصول الموصولة بالزود
علم أن باع النخل ولم يكن مؤبداً فهو للمشتري على ما أفق به الاجتهاد بل في الفتح وكذا في الإجماع عليه بل هو مقتضى ما نمتعه من عبادة المص فضلاً عن
هنا إلى الاحتياط في الإجماع أيضاً كطائفة الصيرفي المحكي عن المصنفين من مقتضى الأصل لكن قد يشكل العمل بذلك إذا فرض كون العرف على المخرج عن
المشتري كالاشكال في الأول إذا فرض ما عرفنا ذلك المشتري ضرورية أنه مع بكونه المصريح به ودعوى شمول المصروف لذلك يمكن منه ما تصور
في الأول المذكور لبله المفهوم وعلى كل حال فلا ينقل النخل بغير بيع فالثمره للناسل سواء كانت مؤبدة أو لم تكن عند علمائنا كجدة كره وسواء انتقلت بعد
مقاضته كوقوعه مثلاً للأحارة ومهراً في النكاح أو بغير عوض كطهها وبها خلاف أجد فيه أيضاً بل في طه كره أنه من مقتضى إجماع الأصول السام من مقتضى
النصوص والاجماع السابقة ودعوى التنقيح مرفوضة على مدعيها كدعوى أن المصروف سابقاً إنما اكتسفت عن المرفوعة لتبعية خصوصاً بعد ما صرح بما
ذكرنا غير واحد من الاجتهاد بل عن بعضهم الإجماع عليه خلاف المحكي عن طه والغاضية فيما أحكم وعن تركه لا دليل لها سوى القياس ولو ظنها المشتري في مؤبدة
فظهرت مؤبدة فعل الشئ أن لا تمنع لغوات بعض البيع في ظنه وعن الغاضية عدم العلم بالعيب فربطه وهو قوي كره في سائر الوجوه الأول لأن فوات
بعض البيع يمنع من العيب لا يفرط لأنه ينفى على الأصل وفيه منع لغوات ومنع كون البناء على الأصل صدىً بسلط على النكاح ولو ظن البايع السابق فظهر خلاف
فقى تر أن لا تمنع إذا انشأ على الظن وفيه نظر يعلم ما عرفت وعليه فلو ادعى أحدهما على صاحبه علم حاله فأنكر أحدهما كانه من خلاف المنكر وبغضه
ظنه وعلته نظر والله أعلم وكيف كان فالأثر الذي عليه المدار يحصل ولو اكتسفت من نفسها فابترتها الواجب لإطلاء الخبرين الأولين ومعاقد الإجماع
ولا ينافي خبر عتبة بل في ذلك أن العادة الأكفأ بناهير البعض الباقي يتحقق بنفسه وبشبهه مع الذكر والبه وقد لا يبرر شئ ويتحقق الكل سابقاً لهما
خصوصاً إذا كانت المذكورة ناجية الصبابة وقتنا بمرور الوقت وهو مستبعد الأمانات ولا يصح في محول النخل المعتبر من زمان متناه ذلك
فتمرها على كل حال للبايع للأصل السابق من مقتضى المفهوم الظاهر في العادة صنفه المناهية وكذا لا يمتنع هو أو شبهه في نخل النخل من أنواع الشجر فافضنا
على موضع الوفاي فلربما يجر شجرة فالثمره للبايع على كل حال إلا أن يكون عرفاً بغيره يخرج للأصل السابق على ما عرفت من القياس ولعل في بغيره مثلاً
لذلك قال إذا باع نخلاً فذكر ثمرة للبايع إلا أن بشرط المبيع الثمرة فإن شرطه كان على ما شرطه وكل المحكم تباعده النخل من شجر لغوا كرهية وقال
وعن ابن دربر أنه ما قصد الشيخ من ذلك إلا أن الثمرة للبايع لأنه ما ذكره لا ما يخص به البايع ولا احتساباً عند احتسابنا بالناهير لا في الله إلا ما عداه
بلغ الأصول وفيها ثمرة في البايع إلا أن بشرطها المشتري سواء أعتقها أو لم يعتق وهو كما ذكره ولا كان من قبيلها لا شاهد عليه ثم أن المداو له المداو به فضلاً
كما هو في النصوص والعنادي وقته كالحاضر الشافعي فأما النخل بعد صلح الثمرة فكيف يمكن مؤبدة كانت للمشتري للأصل إلا أن يكون هناك عرف
بغضه يخرج فان فيجوز الاشكال المزبور وعلى كل حال في جميع ذلك لم تبقيها الثمرة حتى يبلغ أوان احتيازها وهو مختلف كما أنه في الفروع وله المشتري

انها اذا كانت قد ظهرت سواء كانت مشروها في كمال كالفطن والجواز او لم تكن الا ان بشرطها المشي على المباح فان التوهمين ههنا شرطيهم وكذا لو كان
 المفهوم من الشرع ورده فهو للمباح نفع او لم ينفع بلا اشكال ولا خلاف اجماع في شيء من ذلك الا ان الحكمي شرط وبعض المباحه فقال اذا بلغ الفطن وخرج جود
 فان كان تشي فالفطن للمباح الا ان بشرطه المشي من لم يكن تشي فالفطن للمشري ثم قال وما عدا الفطن والفضل فالفطن فاعلى اقسام اقسامها ما يكون ثمره بارزة
 لان كماله لا يرد كالتشيعي التبعي وما اشبه ذلك فان بلغ اصلها فان كانت الثمرة قد خرجت فهو للمباح وان لم يكن قد خرجت فهو للمشري الثاني ان يخرج الثمرة
 في وقتها فان كان الاصل بعد خروج وردها فان ثار الورد وظهرت الثمرة فهو للمباح وان لم يثاثر وردها ولم يظهر الثمرة ولا بعضها فهي للمشري الثالث
 ان يخرج في كمال الجوز في اللوز مادونه فشرطه ان يرد اظهر ثمره فالثمره للمباح الرابع ما يصد ورده كثير الورد والمباحين فاذا بيع الاصل فان كان ورده قد
 نفع فهو للمباح وان لم يكن نفع فهو للمشري مخوفا من البراج ولم يعرف له شاهدا صائحا لقطع الاصل في الورد والفطن بل طر كره ان الماخلف في الثاني
 الشافعي قال فيها الفطن ضربان احدهما المساوي وبقي سنيين وبثكل سنة وهو فطن الحجاز والشام والبصرة والثاني ما لا يبقى اكثر من سنة واحده وكلما
 لا يدخل الجوز الفطن في بيع الاصل سواء نفع او خلافا للشافعي ثم حكى قوله في الغنمين والمحقوق عدم الخروج عن مقتضى الاصل الا في الفضل كما عرفت بل في
 سائر ما لا يدخل في ملك المشري رد الثمار فضلا عن بيعها والفقهاء ومنها الفريه والدسكرة والصبيحة في عرف اهل الشام ويدخل فيه دورها وساحاتها
 وطرفها وفي قول لا يشتر ان تباينه وسطها اشكال كلفه عند خرم في تن يخرج الامع الشرط او الفريه كالمزارع التي حولها فانه لا يربح في حياضها عند
 وان قال يحقوقها ومنها لفظ الكتاب يدخل فيه اوراقه وجدره وخروطه وما بين الاصول والحوشى الاول والثاني المثبت فيه ولا يدخل فيه كسب الامه من
 اوراق منفردة لا تنقل به الا اذا كان عرف بمقتضى في دخول اهل بيته من الاوراق نظرا كانه من ثمنها لفظ الحمام ويدخل فيه بيوتهم وموقوفه وخزانة مائة و
 حياضه وملكه وبيوتهم وماؤها بل في سائر لو كان ينزع من مباح دخلت السابقة فيه ولا يربح خول قدره المثبت فيه ولا يدخل فيه سطر ولا افلاحة
 ووقوده وما زرع وعلى المباح تسليمه وغرسه من الرماح وكثير الفانيه ومنها لفظ العبد والامه ولا يبعد القضاء العرف دخول شايها السائر للعور في بيعها كما
 نص عليه في ترك باقي الكلام في غيرها في بيع الجوز ومنها لفظ الدابة ويدخل فيه النعل دون المفود والرجل الامع الشرط كانه من ثمن العرف لان على خلافه
 خصوص في المفود في غير ذلك من الالفاظ التي لا فائدة في النقص لتفصيلها بعد ان كان الضابط ما سمعته ولا والله اعلم **فروع الاول** اذا بلغ الفطن
 المؤبر وضرب صفته كان المؤبر للمباح والاخر للمشري بلا خلاف فيه بيننا الحديث البتة او بقدرت والمحدثين المؤبر واختلف خلافا للشافعي
 وكذا لو باع المؤبر لواحد وغير المؤبر لآخر بل لو باع نخلة واحدة اربعضها دون الاخر كان لكل حكمه لان تعلل الحكم على الوصف مشعر بالعلية فيحكم
 مدارها وجودا وعدا ما خلافا لكره فالجميع للمباح لصدي في بيع نخل قد اربوا فخصاذا فاما خلافا لاصل من دخول غير المؤبر في ملك المشري على المشي و
 لعسر التمييز اذا ارب المشري انتقل اليه والمشتقة في اعيانها ارب جميع بقاء الثمرة على ملك المباح والجميع كما ترى بعد ما عرفت على ان صدور التاثير لغير
 من صدور عدم التاثير بل يمكن منع صدور الاول بظهور النصوص في تاييد الجميع الاقتضا على المنع لا بعراض الدليل ولو كان طلبا وعسر التمييز مع انه لا
 بشخص ملكية المباح يمكن رخصه بالصالح كانه من اذ لم يعلم اذ لم يكن لكل منهما نحو ما لو كانت موزنة للمباح فيجوز للمشري ان يبيعها ان لم يميز بينهما
 شيكان فان لم يعلم اذ لم يكن لكل منهما اصطحا ولا نفع لا يمكن التسليم وكذا لو اشترى طعاما فانزع بطعام المباح قبل القبض فلا نفع له وللعلم ان
 الانساع من قوله لا نفع الا في بؤهم ذلك لعدم القدرة على التسليم لا مكانه ولو بطلب الجميع فلا ينافي ما ذكره اخبر من ان لا نفع بالنعيب بالشركة
 قبل القبض فوجب ان لا يربح في قوة ما ذكرناه اولا واضعف من ذلك احتمال كون الجميع للمشري لصدر عدم التاثير ولم اجد لاحد من اصحابنا اعم
 في جامع المقاصد انه يباخر من عبادة كره وهو مع ضعفه يمكن منع ظهورها فيه فلا حظا من اهل الفروع الثاني قد عرفت ان تبعية الثمرة على
 الاصول الى بدو التصالح مستحقة لما لكها بما نادى لوم الضرر البسر للاصول بايثا كان او مشيرا ولكن بعد ان لم يكن لها مقدر شرعا يرجع اليه كان
 المرجع فيها الى العادة في تلك الشجرة كانه نظائر خصوص في نحو المقام المذكور مبناه حديث الضرر ونحوه فما كان من الشجر بخلاف ويحتمل ان يربح
 ان يقصر على بلوغه وانتهله حلاوته وما كان لا يخرب في العادة الارطبا فكذلك وما يؤخذ من ان يثقف نشا فانما وهكذا ومع اضطراب
 العادة يرجع الى الاغلب منها ومع التساوي يجهل الحمل على الاقل افضا رافعا لافصال سلطة المشري على ملكه ومنع غيره من الانتفاع به على المشي و
 الاكثر ثبوت اصل الحق بنفسه صحيح ان يثبت الرزق وجوب التبعين للاختلاف المؤدى الى الجهالة وتسمع في باب الثمار ثمة لهذا الشر ولو اتفقوا لبقية
 الضرر اكثر من على مشي الاصول فالأقرب كانه عند وجامع المقاصد جواز القطع فله اجباره عليه كاعلم الخ وسر وهو ان التاثير والعبء والوجوب بالظلم
 مفرغ عليه ونفي الضرر ولا يفرح رضا بالعقد المتقضى للبقية بعد منزلة على المالك من عدم الضرر اكثر من بلوغ الاول النظر في دفع الارش للاصل
 بعد ان كان القطع مستحيلا بل من الجرم بعده له اولا وان كان فيه من الضعف لا يخفى المنع من جواز القطع بلا ارش وعدم زوال الضرر بالضرر ولا نه
 نقص دخل على ان غيره لنفعه نعم فله يحمل البقاء بالارش والاولى مراعات اكثرها ضررا ومع التساوي الشراح الغرضه ومن ذلك يعلم ما في كره من ان لا
 يجهل القطع مع خوف الضرر على الاصل وان كان كثيرا على اشكال وما عن بر من عدم الرجوع بل عنها في موضع اخر وط وعبد الدين الجرم بعدم القطع و
 كثر الضرر بل ربما احمى في عبادة ذلك وان ادى الى تلف الاصول وفيه ما لا يخفى **الشرع الثالث** يجوز السقي لثمة الثمرة لاصلاحها لانه من
 حقوقها المستحقة له باستحقاق ثقيتها وسقي الاصول كذلك لاصحابها فان اشغ احداهما فغ الآخر على السقي اجبر المتع لعدم سلطه على منع
 الاخر لاصلاح ما اذ لم لو ضرر اصحابه ولو ضرر لاحدهما بالعلل والاخر بالترك وجها مصلحا للمبتاع كاعلى لفاضل والشهد بن بل نسبة ثابتهما
 الى الاشجرة ذنا لبايع هو الذي ادخل الضرر على نفسه بسلطه عليه ويحمل المباح كانه من سبق لعلو حقه الذي لا يربح لسلطه المشري قد يحمل بل العمل

الجسفة

في بيع الجوز

في تبعية
الثمار على الاصول

كتاب النجاة

١٣٧

لذلك على الوجه الذي عرفناه سابقا وكذا لا ينبغي حصوله في المقتول بالاستيلاء على العين استيلاء بسلطه لا أخذ وغيره من أحوال المالك
من غير حاجة إلى دفع ذلك منه فلا ضرورة صدق مقتول المراد من القبض بطريق التعيين بين يدي المقتول البطل وجب يمكن من الفصل فيها كيف يشاء نقلا وأخذ
وبغيرها إذ ليست أمواله التي يبيع ويصدق عليها أنها مبيعة منه له ومقتبضة وفي يده الأكل من غير حاجة إلى المأخذ والنصرف لحيثين وليس في
كالخليفة المربوبة في غير المقتول من الواضح الفرق بين مقتول السلطنة عرفا في ذلك فان اراد العاقل بالخليفة مطايعه لذل بدعوى أن مقتول
غيره في غير وجهه بالوفاء كما ان كان المراد بقاء ذلك الشخص الميت مع في خصوص القبض المكمل والموزون لكن في كلامه بعد ذلك ما ينافي حمله
على ذكره بل فيه ما يقتضي بالشك في اعتبار القبض المكمل بالموزون بالكيل والوزن قال القضاة ان خبر الصحيح يدل على انه من مع المكمل
الموزون قبل اعتباره بما لا يخلو ان القبض لا يقتضي بقاءه كون السؤال فيه دفع عن البيع قبل القبض لا ينافي ذلك لان الاعتبار بما اقتضى زيادة في حمله
بالاكفاء في نقل الضمان فيها بالنقل على ما يقتضيه الفرق والخبر الآخر يثبت البيع ثانيا على الكيل او الوزن امكن ان يكون احداث قول في المسئلة
انني قد جردا فان كلامه لا يخرج من شرط البيع لجله كالعامل في الرابض والقبض ما عرفت وليس مراده انحصار صدور القبض بما ذكرنا بل المراد عدم اعتبار
القبض بالبداء والنقل حشا ولو كان المبيع يبدأ بشيء قبل الانتهاء فحق ان كان بغير ان البايع فلا بد من تجديد الاذن في تحققة القبض بالنسبة
الى دفع الثمن او اكرامه واما بالنسبة الى نقل الضمان فبما يقتضيه بدونه كما لو قبضه بعد بغير ان البايع قال ويجوز ان يوفى الامر على تجديد
لفظ الاول شرعا فلا يثبت عليه اثره ولو كان بانه كما لو قبضه واعد به لم يقبض له تجديد الاذن ولا تخلفه وقبضه انه لا وجه لاعتباره الاذن في المقتول
لا يكون له الجبر كما لا يثبت في ذمة البايع مطلقا لان نقله الى ملكه بالعقد والقبض انه في قبضه وكون البداء سابقا على البداء في انتقال
استمراره الى غير العبد وان وليس ذلك القبض الموقوف بحصة العقد عليه فان اعتبار الاذن في ذلك مطايعه بخلاف المقام المتخذه على الظاهر الفرق بين
بعد بقاء من الجبر الى ان يكون الثمن بطلان الباطل فمقتضى القبض بناء على مقتضاه ذلك ويبقى له تجديد بعد التمسك اما انتقال الضمان وزوال
الحرية او اكرامه فالوجه تحققه بالصدقة ودعوى ارادة الصحيح منه بدعوى انه بشرط فيه شرعا الاذن بذلك وينضمح الى الصحيح والفاصل هو
في دعوى شاهد على شيء من المقتول ان الاصل في الشيء لو كان المبيع مشغولا بملك البايع فان كان منقولاً كالصندوق المشتمل على ائتمنة
البايع كقوله قبضه على المقتول تلك السلطنة عليه ولو قبل بغيره بل لو اعتبرنا نقله ونقله المقتول لا ائتمنة كقوله نقل الضمان وغيره حتى مع عدم
اذن البايع في نقل الائتمنة بعد ان يكون ائتمنة المبيع او كانت ائتمنة غير معتبرة لوصول الثمن ابتداء الا ائتمنة في ذلك لا ينافي حصة القبض ورتب احكامه عليه
واحصل في ذلك توفيقه فضلا عن غيره من احكام القبض على اذن البايع في نقل الائتمنة وبه من الضعف لا يجزى ان كان خبر مقتول فلا ينبغي مقتضى الخليفة
قبل نقل الائتمنة فيكتفي بها واحتمل في ذلك عدم الاكفاء بما قبل النقل اية وهو اضعف من سابقه ولو كان المبيع مشغولا بملك البايع لكان مقتضى ذلك انه
على اخذها ان كان منقولاً فلا بد من اذن الشريك في تحقيق القبض لتوفيقه على اثبات البداء والنصرف حصته الشريك في ان قال فان اذن الشريك والآخر
نصيب كل من قبضه لجمع بعضه بانه وبعبارة اجل البيع واختاره في آية الاكفاء مع بالخليفة لان المانع المسمى من النقل كالمانع العقلي في القفا ذكر ذلك
في باب الهبة والحكم ولعل بل فيها اولى قلت الظاهر ان القبض بقله وقبضه وان كان عصبانا لما عرفت من ان الائتمنة في ذلك لا ينافي مقتضى القبض عرفا بل
وشرعا بل قد بين بعبارة وان لم يحصل له النقل لم يجز حصول سلطنة البايع له وهو بانه المانع من حصة الشريك امر خارج عنها لا ينافي سلطنة المشتري
على ذلك كسلطة البايع وتجرع امره الى الحاكمة استيفاء المنفعة مع التشاح واولى من ذلك غير المقتول لكن يكفي فيه بالخليفة واستجوبه في آية
بعد ان احل التوفيق على الاذن اية قال لا يحق قبضه هذا شأنه رضى بما لاك وتخليه المشتري بينه وبينه وهذا لا يقتضي النصرف في مال الشريك
ثم قال ووجه الاشتراط ان وضع البداء والسلطة على المصروف لا يمكن بدون النص في حصته الشريك قلت هو كما ترى بعد عدم اعتبار مثل ذلك في الخليفة
التي يكفي فيها دفع المانع عرفا وشرعا من قبل البايع ومنه ذلك فلهذا لم يحال فيما لو كان المبيع مختصا بالبايع او مشتركا بينه وبين غيره او المشتري اذ المدار
عندنا على حصول تلك السلطنة المربوبة والاستيلاء المذكور وفي آية ان كان في مكان لا يختص بالبايع كقوله المقتول نقله من حجر الماخر وان كان في موضع
يختص به فان نقله فيه من مكان الى اخر بانه كقوله ان كان بغيره من كقوله نقل الضمان خاصة كما مر ولو اشترى المصل معه كقوله الخليفة في البعثة وفيه
وجهان احدهما الاقتصار الى النقل كما لو انقضى المبيع ولو اضره البايع فقال للمشتري ضعه فقلتم القبض لان البايع مع الكيل فيه وان
لم يقل شيئا او قال لا اريد في وقوعه بذلك وجهان وبيني الاكفاء بغير نقل الضمان كما لو وضع المصروف بين يدي المالك دون غيره وان اردت ان
خبرنا ذكرناه لا يحق عليك مواضع النظر من هذا الكلام كما انه لا يحق عليك ما في قول المصنف والاول من الاقوال التي لم يشر فيها قبله اشبه وان
ان استدل له بعد دعوى الفرق بانه استعمل فيها الجاهل لا ينقل ويجوز فيجب ان يكون ذلك في غيره ويكون حقيقة في المقتول مشترك اذ لو استعمل في
المقتول غيره لكان اما حقيقة فيها فليزم الاشتراك واما في الاخر فليزم الحجاز وكلاهما على خلاف الاصل ونظيره في الرابض بوجوب المصبر الى
احدهما بعد قيام الدليل عليه مع ان استعمال القبض في الخليفة في المقتول خلاف الفهم والمبادر منه في الفرق اللغة بل المتبادر منه عرفا عند
الاطلاق هو القبض بالبداء وبصرح جماعة من اهل اللغة فاللازم الاقتصار عليه الا ما قام الاجماع على ابداء الخليفة منه وهو انما يكون في غير المقتول
خاصة وكذا لا يجزى ان يثبت ان المقتول الاما قام الدليل على اعتباره فبغير ان ثم قد جردا وضع ذلك بركة المعبر فلا وجه لهذا القول اصلا قلت
قد عرفت انه يمكن ارادة المقتول في القبض وهو السلطنة العرفية بل في الاختصاص المذكور ان افراد القبض لا معان فلا حاجة
الى ان يكتب عوى الاشتراك او الحجاز للدليل كما انك عرفت امكان ارادة العاقل بالخليفة ما قلناه وتجرع دعوى ما قلناه للفرق كما ترى ولو سلم

والمقتول القبض

قالوا

قبل التلخيص

فالمراد شرعا لا يرد على ذلك قطعا بل قد يحمل ارادة ذلك من القبض البشري في عبارة لا يتحقق ضرورة عدم الاجزاء بذلك مع عدم حصول السلطنة به
فهو كناية عما ذكرنا فليست حصولها مع القبض وقد عرفت حالها اذ هي اجزاء الميزان خاصة التي على تقدير القول بالاول منها قال في ذلك لا يبيع المبيع ما ان يكون
فذلك قبل البيع ووزن الا بان اخر المبيع الشري بكيلة او وزن او باصة فلا بد منه معينا من صفة مشبهة عليه فان كان الاخر فلا بد في تحقق قبضه من كيلة او وزن
للعقل الميزان وان كان الاول ففي الاختلاف الى اعتبار ثانيا لاجل القبض والاكتفاء بالاعتبار السابق وجمان من اطلاق نوصف الحكم على الكيل والوزن وقد
حصل قوله لا يبيع حتى تكيله او وزن لا يدل على ان يرد من حصولها الشامل لما كان قبل البيع ومن كون المظنة ذلك لاجل القبض لاجل صحة البيع فلا بد من
القبض جديدا بعد العقد ويبر صريح في التمسك وجها وهو في يد عليه قوله في الخبر السابق الا ان قوله فان الكيل السابق بشرط صحة البيع وما كان
مفسا فلا بد منه في التولية وغيره ومقتضى قوله الا ان قوله انه يرد من القبض على كيل او وزن فذلك على انهما لاجل القبض لاجل صحة البيع واما
الثاني فان اكتفاء بالاعتبار الاول في الاول كفي الاختيار فيه واختارها في كفة ولان لم يكتف في السابق في الاول لم يكتف بالاختيار في الثاني بطريق اول
وقد روي محمد بن حمران قال قلت لابي عبد الله اشترينا طعاما فترقم صاحبنا نركاه فصد فتاه واخذناه بكيلة فقال لا بأس فقلت يجوز ان يبيع كما
اشترين بغير كيل قال لا اما انت فلا يبيع حتى تكيله انتهى وقيل لا يبيع الا ما عرفته من عدم دلالة النص ثانيا انه لا ينبغي التامل في تحقق القبض في الاول ولو لم يثبت
ما يفي من الصبر ثم نقل الجمع ويبر صريح بعض المحققين وثالثا ان السيرة القطعية بل يمكن دعوى الضرورة على خلاف جعله الا في كاهو واضح خصوصا اذا كان
المشترى قبل الشرط ونقله فانه لا حاجة الى قبض لانه اشترى وهو موقوف له فثبت وجوب القبض في كفه لا في قبضه بين البيع وتولية وغيره في المراجعة والحق
قبل القبض ولعل المراد من خبر محمد بن حمران انه لا يبيع ثانيا بخبر بكيلة على حسب ما اخبر به الاول ضرورة ظهور الاختيار في مباشرة الخبر الاعتبار والقبض انما يملك
فخرج تدليس محمد بن حمران المراد به ما يرد من غيره من خبر بيع المكيل والموزون قبل اعتبارها او كراهة وطا اذا كان طعاما كما استعرف ذلك في محله من غير
مدخله لتحقيق معنى القبض وان كان بنا فيه ظاهر كلامهم الا ان الله هو ظاهر ان المدار على تحقق القبض فلا حظ وامل وكيف كان فلا ينبغي الجاؤ المقتضى
بالمكيل والموزون في انه لا يكتفي به سافعا عن العقد لعدم النص وتحقيق القبض عرفا بما يتحقق في غيره خلافا للردوس فالمحقق فيها وهو لا
يجز من جهة والقبض في ذلك كله ما سمعت منه يعلم القرائن هناك بعض ما وقع لبعض الاحصاء بالله اعلم بحقيقة الحال وكيف كان فاذا تلفت المبيع بافة
سماوية قبل تسليمه الى المشتري وقبل يمكنه منه انفتح العقد وكان من مال الباي وعاد التمسك الى المشتري بلا خلاف جده فيه بل في كفة وتسحق لو
ابراه المشتري من الضمان كما تقدم البحث فيه وفيما لو يمكنه منه فامتنع من تسليمه وانما يتركه عند الباي باختياره والظاهر ان تلف المشتري بغير قبض الباي
عالم اوجاهه لا الاصل السامع من كفاضة الخبر المتفق منه غير النص بقرينة ظهوره في ارادة الارفاق بالمشتري احمل الشافعي عدم كونه بمنزلة القبض في
الاول فضلا عن الثاني بل في كفة هذا اذا كان المشتري عالما اذا كان جاهلا بان قدم الباي الطعام البيع الى المشتري كلفه لا لغيره لانه ليس بضمانه
كالان لا يبيع وهو كاري ولو تلفه الباي في عقد وس غيرهما انما يبيع المشتري من القبض وذا الشئ وبين الالتزام ومطالبته الباي بالمثل والقبض كما
لو تلفه اجنبي ومن البيع القريب بينهما جعل الاول كالتلف بافة سماوية وفاق على اختيار الثاني في ظاهرهم الاتفاق على الضمان لكن قد يحمل الانساق
فيها معا على اطلاق الخبر وعدم جواز الانساق الباي فضلا عن الاجنبي لان ليس له القبض فيكون عا ديا فيه فينبغي عليه المطالبة بالمثل لا بالتلف تحقيق
الانساق بالخبر الميزان وان كان قد اتم بالفعل على انه لو فرض عدم تناول الخبر الميزان لم يشكل ثبوت اصل الجحنا لبل المصلحة للزوم ومطالبته الباي والالا
بالمثل والقبض وتعد ذلك التسليم على هذا الوجه لم يثبت سببه للقبض وخبر الفضل يرد فيه ما وضعه الشارع من الضمان المثل في غيره فانه قد اقل
كل حال فالظاهر عدم جريان حكم المبيع على المثل والقبض في التلف من الباي قبل القبض بل يجوز جبهه ما على الشئ اشكال ولو كان المبيع منعدا فلتلف
بعضه قبل القبض انفتح ورجع بقسطه من الثمن بلا خلاف بل في كفة نسبه الى كل من بطل البيع بالانكشاف وفيها وفي من كان له خيار التلخيص المقتضى
وفي نوع تامل لكنه ضعيف اضعف منه حال عدم الانساق في الثالث لتعلق الحكم على تلف المبيع الذي لا يصدق ولا ينفذ المبيع فيبقى غير على
الاصل فيكون تلفه من المشتري لانه امانة في يد الباي وشمع باب التاثير لانه هذا الشئ وكذا ان نقصت بهمة اي المبيع بمحدث فيه من الله او الباي
او الاجنبي كان للمشتري قوة بلا خلاف بل في كفة عن كشف الرمز والاجماع عليه ولا يصح صحة العقد والضرر بالزاير بقوله على هذا الحال رده لم من
حكم التلف قبل القبض ارفاق الشارع بالمشتري خاصة دون الباي وجبر ضرره المشابهة للانفساخ انما هو بالخيار وفي الارش مع الالتزام لو كان الغيب
من قبل الله كلفه لك نزود ينشأ من اصله البرائة بعد جبر الضرر بالخيار طاعة ان كان من الله يغيب على ملكه لا من قبل احد وهو خبره الشيخ في المحكم
من بعبوة وخلافه وابن اديس بل في الخلاف فيه في الثاني بل يظاهر منهم ذلك حتى لو كان من قبل الباي ومن انهم مضمون على الباي باجمعه فكذا
اجزاء وصفاته واختاره الشيخ في نهايته والفاضل والشهدان بل في المحاكمات عن ابن البراج وادى الصلاح وفيه ضمان الباي لم ينفذ
العقد ولو تلف لانه خبر المثل والقبض ومثله يمنع سببه لاجزاء والالاختصاص انفساخ العقد في الخبر المقابل لرض الثمن حتى لو اراد دفع الارش من غيره
لم يجز عليه القول ولا يثبت بطلانه خصوصا على ما هو الظاهر من عدم مقابلة اجزاء الثمن لاجزاء البيع اللهم الا ان يدعى ان اعطاء الارش مشابه للرجوع
بالثمن في تلف الجميع فيستفاد حكمه منه لكن الاكتفاء في الحكم الشرعي على ذلك في نحو هذه المسئلة الخلافية كما ترى نعم لا يثبت ثبوت الارش لو كان
الغيب من اجنبي لعدم من تلف والضرورة على عدم صدق جناية الجاني وتناول الباي لها مع كون المال الغيرة لا وجه لاعتراض المشتري لكن الظن انما على
ذلك انما هو تفاوت ما بين الغيبين من غير ملاحظة النسبة الى الثمن وان كان اطلاق لفظ الارش يقتضيه ذلك لانه جزء من الثمن ولو كان الغيب من
قبل الباي فالظن ان التمسك بالارش لنحو ما سمعته في الاجنبي فيجبه منه ما ذكرناه في اللهم الا ان يدعى انفساخ العقد فيما قبل الخبر الفات من الثمن

وقد عرفت صافيه وقد بان في ثبوت اصل الارش على المبيع بان الضرر الناشئ منه سلط المشتري على المبيع فكان انزل العقد صاعداً عن جنس المبيع
مع ارش لان الاول اقوى ومن ذلك ظهور ان المشتري يرجع على الاجنبي بالارش حيث يكون التعيب منه كما هو صريح بعضهم وظاهر اخر وليس له الرجوع على
المبيع باعتبار ان مضمون عليه كالمقبوض وهو في الجملة مؤيد لما ذكرنا من عدم كون العين مضمونة على المبيع بالمعنى المزبور فتجيباً والله اعلم وبشأن هذا
الباب مسائل **الاولى** لا خلاف بيننا على الملك بالعقد انه اذا حصل للمبيع ثمنه كالتناج او ثمة الفحل او ما في حكمه كاللغة للعبد كان ذلك للمشتري
لان من التواضع للملكه فان للفاصل قبل قبضه سقط الثمن عن المشتري لانفساخ العقد وكذا التناج لان التعقب كون الفسخ من جهة لا من اصله وليس من
ذلك ارش جناية الاجنبي مثلاً في فسخ بها كانت للمبيع لانه عرض جزو عاد الى ملك المالك كما هو واضح ولو تلف الثمن من غير تعقب لم يلزم المبيع
رداً لانه امانة في يده ولا يجري عليه حكم المبيع للاصل السائر عن العارض المسئلة **الثانية** اذا اختلط المبيع بغيره من المبيع اختلاطاً لا يميز فان
دفع الجميع الى المشتري جاز ومن اشبه عليه القبول لانه زاده فضلاً وفيه منع بل التقدم سقوط الجحاً الا في البذل كما صرح به جميع المقاصد
ولك وان امتنع المبيع قبل والفاصل اشبه بهما حكمي عنه يتفصح البيع للعقد والتسليم لانه كالتلف قبل القبض وفيه منع واضح اذا اقصاه صيرورة
بيع المشاع والاقوى عندنا ان المشتري بالحق ان شاء فسخ وان شاء كان شريكاً للمبيع كما اذا اختلط بعد القبض فانه لا يثبت تخلف الشركة فلهذا ولا
فرق في الاختلاط بين كونه من قبل المبيع او غيره غير المشتري ولا بين كونه بالمثالي او بالاجود والاردي ثم في ذلك ينبغي الامتناع بالاجود بغير اختيار
ثبوت الجحاً لاي المبيع اية لضرره بذلك مع اختيار المشتري لشركة وفيه اشكال يشأ من عدم مراعاة حاله قبل القبض وانما هي مخصصة بالمشتري لذا
لو ثبت من قبل الله في يده سلط المشتري خاصة على الجحاً في الارش ما عرفت على ان المجهول على ما ذكره ثبوت الجحاً لوط لا في خصوص الاختلاط
بالاجود لان الشركة مطرقة عليه اية في حكم الاختلاط بغير مال المبيع حكم الاختلاط بالمال ثم انه حيث تقتضي القيمة الى مؤنة فهو على المبيع لان هذا
العيب مضمون عليه والتخلص واجب عليه لوجوب تسليم المبيع الى المشتري بعينه المسئلة **الثالثة** لو باع حلة فتلص بعضها باقية ساقية فان كان للثالث
قط من الثمن لانه لا يبقى مع فواته اصل المبيع بل بعضه وضابطه ما كان صالحاً للمبيع منقراً الفسخ العقد فيه ورجع ما يخصه من الثمن لصديق تلف المبيع
قبل قبضه وكون الثمن مؤنة عا عليه وكان المشتري فسخ العقد في الباقي لتبعض الصفقة وله الرضا بمحضة الموجود من الثمن كبيع عبيدين او حلة وفيها ثمة لزوم
وان لم يكن له قط من الثمن لبقاء اصل المبيع بفواته كان المشتري لو لم يقدم او اخذته بجملة الثمن كما اذا قطعت يد العبد وظاهر هنا الجحاً لعدم الارش مع
انه زاده سابقاً لاجمال الثمن موضوع المسئلة في غاية السقوط وهو ما سمعته من عدم مقابلة الثمن بالجزء حتى يغوث ما يخصها منه بقواها فلهذا
الاختلاف كما لو فات الوصف للوصف في عقد وجامع المقاصد ولك بعدم الارش فيه فان في الاجنبي فلو كان العبد كائناً ففسخ الكتاب قبل القبض للمشتري
الرد خاصة فان الفاسد ليس بعضاً من المبيع ومن لم يشرط كونه كتاباً ففسخ بخلافه لم يفسخ سوى الرد لكنه ما فرقا بين وبين الجحاً الفاسد كالمعدوم ومنها
وجز ما بعد الرد بالارش فيه معللن لربان القيمة زائدة بوجوده ونقص بعده وفواته من اظهر العيوب وامتنع ما لم يقطع بان المبيع هو مجموع بدن العبد
فات بعضه بل صرح في الاجنبي انما ان الجحاً فيه تبعض الصفقة وانه كفوات ماله ففسخ من الثمن من اخذ العبدين ونحوه وقد عرفت سابقاً قوة القول بعداً لا
في الجحاً فضلاً عن الوصف لو كان الفوات من قبل الله اما لو كان من اجنبي فلا يثبت جحاً الجحاً وان الاقوى كون المضمون تفاوتاً الفاتين من غير لحظة
الغن بل كذا المبيع وعليه فقد بقوى عدم الفرق بين فوات الجزء والوصف ضرورة تفاوت القيم تفاوت الوصف بل يمكن التزام مقابله بالثمن شيئاً
على مقابله الاجزاء فتجيباً والله اعلم المسئلة **الرابعة** يجب تسليم المبيع مغزاً من منعة المبيع وغيرها مما له يدخل في البيع بمعنى وجوب التسليم والتفريق
فلو كان فيه مناع وجب نقله او زرع فدا حصده وجب ازالته وان لم يكن فدا حصده وجب الصبر له وان اثاره المبيع ولا احره عليه على الظاهر للمشتري
الجحاً اذا لم يكن عالماً به للضرر ولو كان للزرع عروق للضرر بالانتفاع كالقطن والذرة او كان في الارض حجارة مدفونة او غيرها ذلك مما يمنع الانتفاع او كماله
وجب على المبيع ازالته ونشوبه لحفره الارض لوجوب تسليم المبيع اليه متمكناً من الانتفاع به وكذا لو كان فيها ابر او شيء لا يخرج الانتعاب من ثمنه
وجب ازالته واصلاحه باستهديم وفي عقد وجامع المقاصد ولك وضرة وجب الجحاً ويمكن رجوعها الى معنى واحد وان اردت بالارش رجوع جزء من
الغن كان فيه بحث يعرف ما تقدم وله الفسخ مع الجمل بالجمال كما صرح به جميع المقاصد ولك ثم ان التفرع وان كان واجباً الا ان الفضل لا يتوقف عليه فلو
المشتري بتسليمه مشغولاً تم القبض ويحب بغيره بعده وفي جواز الامتناع عن القبض قبله وجه المسئلة **الخامسة** لو باع شيئاً فغصب من المبيع
قبل القبض فان امكن استئمانه في الزمان اليسر وجبت ولم يكن للمشتري الفسخ للاصل السائر ولا يمكن ذلك اصلاً او بعد الزمان لكثير كان له
ذلك للضرر ولج الانتفاع بما لا يتوقف على القبض حتى العبد ونحوه وتلفه في هذه المدة من مال المبيع وان كان قد رضى المشتري بالصبر واحتمال ان
هذا الرضا بقبضه يوجب بل لو تصرف في المبيع بنظر ائس ونحوه وهر في بدل الفاسد يمكن قبضه قابل الرضا بالبقاء في هذا المبيع ليس قبضاً خضلاً عن
الفاسد كما صرح به من عبته بزوال المتقدم ثم قد بين عدم الانفساخ فلهذا تلف السماء في بدل الفاسد بكونه مضموناً عليه المشتري فتصح كالمؤنة
الاجنبي بالانكاف في هذا المبيع خصوصاً كون الانفساخ على خلاف التواعد فوجب الاقتصار فيه على المنع وهو ما اذا كان غير المشتري كما اذا كان في المبيع
فتجيباً فانه دق في لكن لم يفسخ لان من حله وكيف كان فلا يلزم المبيع اجرة المدة على الاظهر لان المضمون عليه انما هو العين وما كان من ثوابها الدالة
في البيع وليس المتعذر من هذا القليل وانما هي ثمن المبيع فلا تكون مضمونة ولذا قال في جامع المقاصد لا يثبت ضعف احتمال الضمان وقد سبق من رتب
فلهذا لئلا يضرهم والمتعذر ثمنهم فلهذا ان الماء المتصل محل تردد فان البيع لو سمي في هذا المبيع ثم حصل له في المبيع لو كان لا اذا كان المبيع موجوداً
وفت العقد فانه مضمون قطعاً ذلك يمكن دعوى كون المتعذر من قبل الثمن المتصل فيكون الاحتمال في محله لان فواته من ثمنه المتصل قبل القبض

منه في البيع

مضمون

لم يفسخ

كتاب النكاح

بينها بالقول بالكره في مطلق ما لا يقضي للرجل وتشدد في خصوص الكيل والموزن وتشدد في خصوص الطعام منه وتشدد في خصوص غيره من ماله وفي الحال
 الوضعية بها اولى بالتولية وجماع من لزوم الاقتصار في المطلق المنع على التضمنة الروايات ومن مفهوم الصحيح اذا رجع لم يصلح حتى يقضي بالاحتمال في المطلق
 واستثناء التولية خاصة مورد الغلبة لكون المعاملة بالوضعية نادرة الا انه واد في مفهوم الصحيح ومع ذلك يوجب الاول قبل خبره بغير السابق بناء على
 عطف نضع فيه على لفظه بغير لكن قد يفتقر في النفس في الكراهة فيها بالنسبة الى التولية اذا لظ ان المراد من النص هو ان مع البيع من الكراهة بغير الكيل والموزن
 وعدم الاكتفاء بالاجتناب كما هو المناسب لهذا الموضع ودفعه اذا لم يكن له فيه ربح فالمراد من اخذه منه كما استدل به الاجناب ونحوه ولا ينبغي ما قلناه لعدم
 حصول ربح له فلا ربح في اولى الموضع فلا حظ النص من امله اذا ذكرناه بخلافه واضحا كما انك تجد اوضح من ذلك ما اوردناه اليه سابقا من انه على
 من عدم نوصف القبض على الكيل والموزن ينبغي جعل موضع الكراهة بغير ما لم يكل او يوزن وان كان مقبوضا بل الاولي يخرج محل النزاع كمال ما عرفت
 من الاختلاف في تحقق القبض لحيال عدم اليأس كراهة وحده في بيع الطعام فضلا عن غيره اذا كان قد قبضه بقبول او وضع بدله ونحوهما وان لم يكن فذلك له
 وزنه يتألفه في النص من ضرورة وضعية ان المدعى على عدم كبله وزنه ثم عطف بعضا من ذلك بعدم القبض لعلبه حصول الكيل والموزن معه
 واحتمال العكس ضعيف بالنسبة الى ذلك فيها وان كان يوجب ظاهره يخرج محل النزاع في كل من الاحتمالين فلا حظ ونأمل وكيف كان فالظن البطلان على القول
 بالحرية كإلحاق المبيع به وبقية بعض المتأخرين لما احتجوا في الاصول من اقصائه عرفا اذا انقلب بالمعاملة فانه في الموضع من انما يراه خاصة بناء على عدم
 اقصاء التولية في المعاملة فليس ينعقد في الاصول هذا كله اذا اراد بيع ما انتقل اليه بالبيع قبل قبضه واما لو ملك ما يريد بيعه بغير بيع كالسرا
 والصدقة والمرأة والمخاض جاز وان لم يقبضه بلا خلاف اجماع بل بما ظهر من بعضهم الاجماع عليه لعدم الادلة والاطلاق السالمين من المعارض حتى لو كان
 انتقاله الى الميراث والمصدق والمخلصة بغير قبضه مع كونه مقتضى اطلاق المتن وعبره وصريح بعض ضرورية ظهوره في المنع فيها لا واسطة بين
 الابطاع والبيع وفي الغرض قد تخلل الارث والاصدق وعوض الخلع بين الابطاع والبيع فاعرض بعضهم من تقيد الاطلاق بذلك في غير محله وكذا لا
 اشكال في جواز نقل ما ابتاعه ولم يقبضه بغير البيع على ما هو المقتضى من كونه عقدا مستقلا للمعوم والاطلاق السابقين فالمنع من
 الاجارة بناء على انها ضرب من بيع فيه منع واضح من الكتاب لا نهى بيع للعبد من نفسه وهو وضع منفا فاصفا المنع او الكراهة فيما لم يقبضه بشرطه في
 لغيرها انتقال اليه بالبيع والتأني بقبوله لا واسطة مبيع والظاهر ان هذا هو الحكم بالبيع كما صرح به بعضهم دون ثمة فيجوز نقله ببيع وعبره وان لم يكن فحيثما
 اقصاها فيما خالف الاصل على المنع والله اعلم وما ذكرنا يظهر لك ان المسئلة الثانية التي ذكرها المصنف وهو ان لو كان له على غيره طعام من سلم
 وعليه مثل ذلك فاصغر غير ان يكال لنفسه من الاخر ليست مخرج فيه اذ هي ما حوالة او وكال له وعلى كل حال ليست من بيع المبيع قبل قبضه فلا يان فيها
 البحث السابق فانه المتن وعبره من انما على ما قلناه في المسئلة السابقة بكونه وعلى ما قالوه فيها بكونه معدلا لثابت قبضه عوضا عما له قبل ان يقبضه عليه
 في غير محله كالغلب على التعليل ان من الواضح عدم اقصائه كونه مبيعا قبل قبضه او المعارضة اعم من البيع ودعوى ان الحوالة من المبيع كما ترى بل هي علم مستقل
 ومن هنا قال في المحكي عرفت يجوز الاحالة سواء كان الطعامان فرضين واحدا فافرضا والاخر سلبا لا خلافا او كانا سلمين عندنا لان الاصل جواز
 والمنع يحتاج الى دليل ومن ذلك يعلم ان ما حكاه في ذلك عرفت في غير محله ثم حكى ذلك عرفت في الفاضل وظل المتن وبعض موافقه على بناء هذه المسئلة على
 المسئلة السابقة بل في خلافه عرفت في ما قاله وان كانا سلمين لا يجوز بل خلاف لان بيع السلم لا يجوز قبل القبض اجماعا لا لعله لكن قد عرفت ما فيه
 على انه قد روي المشايخ الثلاثة في الصحيحين بعض الموقوف في اخر عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سئل ابا عبد الله عن رجل جلبه كرم من طعام فاشتتره كرا
 من رجل اخر فقال الرجل انطلق فاستوف كرك قال لا بأس به وكيف كان فقد ظهر لك ان بناء هذه المسئلة على ما تقدم لا وجه له وما عرفت في بعض
 محققنا وانما من طائفت الغفلة وربما كان التعليل في المتن وعبره موافقا اليه من ان مورد السلم لما كان ما به كونه ثابتة في الذمة مستطرفة على اقر
 لانها له فاقترع عنه السلم اليه شخص ذلك الفرد وانما يبعد عليه فانه لما قال له الغريم اكل من غريمي فلان قد جعل عقد السلم معه واراد اعطيه
 في ذمة غيره المستلف منه ولما يقبضه بعد ولا يرب ان يملك له بالبيع فاذا جعل مورد السلم الذي هو بيع يكون مبيعا للطعام قبل قبضه فيحقق الشرا
 ويحقق الياب لو سلم فانما هو في الفرد الذي يتحقق بالدفع والقبض الذي يتحقق بعد الحوالة كلمة المقام فتدبر مع صدق اسم السلم عليه اذ هو عقد مستقل
 يحصل به ملك ما في الذمة ولا ينص عقد السلم عليه ولو فرض موضوع البحث وكذا في القبض والاشكال من هذه المسئلة فطعاما لم يبق اشكال في ان يملك
 طرفه القبض اذا اراد قبضه لنفسه بعد القبض عن موكله كما في المسئلة الاثنية ولعل ما ذكرناه اولى مما في ذلك من منافاة الشهيد بان مورد السلم و
 نظائره من المحققين الثابتة في الذمة لما كان امر كل واحد من البيع المتحقق به هو الامر الكلي وما ينعين لذلك من الاعيان الشخصية بالحوالة وغيرها ليس هو
 نفس البيع وان كان الامر الكلي انما يتحقق في ضمن الافراد الخاصة فانما يستعينه ومن ثم لو ظهر المدفع مستحفا او معيبا رجع الحوالة الى الذمة والمبيع المعين
 ليس كذلك وتظهر لك ما حقه في الاصول من ان الامر الكلي ليس امر شي من جنس ثبانه الخاصة وان كان لا يتحقق الا بها وح فانصبت العقد على القبض
 وكونه مبيعا غير واضح فالقول بالرجوع عند الغائل في غيره غير موجه نعم لا بأس ج بالكره من رجوعا من خلاف الشئ وجماعة يخرج ما هو مظنة التحريم
 اذ فيه ان ما ذكره من ظهوره في الاستحسان والعيب يقتضي الفرق بين المبيع المعين وغير المعين لانه يقتضي كونه غير مبيع ولويدع الشهيد ولا غيره انه غير المبيع
 اولا بالذات بل صانع المعين مبيعا ولا ينبغي انكار صدور وصف الكلي على الشخص المدفع عنه في البيع والاجارة وغيرها وقد صرح به الاصحاب
 في غير المقام كالاجارة والصرف والعرفا اهد عليه نعم قد يوقف في حوالة المدفع بالحوالة كما ذكرناه والامر هل بعد ان كان الحكم الكراهة المتسامح في المعنى
 في اصل المسئلة اذ ما نحن فيه ان لم يكن من البيع قبل القبض فهو شبهه كما عبر عنه في ثم على الخبر فلا ريب في بطلان ما قلناه في المسئلة السابقة وفتح لا

فيما لم يقبضه بغير
 ان يملكه الكرم
 في ذمة المبيع

فمنه كل من الحول والمحل عليه بعض المحال ومما ذكره من ان برائة ذمة الدافع اصح او هي من ضعف ضرورة كون الدفع والقبض بعنوان صحة العقد لا ينشأ
 اتم هو صحيح على الاحتكاك وفيه ذلك كل منهما وكذا يصح المشرع قطعاً لودفع اليه ما لا وقال اشترط طعاماً الى فان قال قبضه الى ثم اقبضه لنفسك صح الشراء
 والقبض عن المحل قطعاً بل ان غاب المرام في الخلاف فيه دون القبض له عند الشئ والفاضل في حكمه لانه لا يجوز ان يتولى الواحد طرفي القبض ولا ان يحل
 سئل ان في الصحيح عن رجل اسلفه درهم في طعام فلما حل طعام عليه حبس الى بداهم فقال اشترى لنفسك طعاماً واستوف حثك فقال اري ان يتولى
 ذلك غيره ونقوم معه حتى يقبض لك ذلك ولا تسئل انت شراؤه وسئل ان يبيع المحل البصر في المرسل عن الرجل اسلف درهم في طعام فحل الذي له فاسل
 اليه بداهم فقال اشترط طعاماً واستوف حثك هل ترى به يا شافا قال يكون غيره معه بوفيه ذلك ومن هنا قال المصنف ظاهر غيره وفيه تردد لكن لا يبين
 الاقوى الجواز للاصل في كونه المعاصرة الاحتياطية في الغايض والمقبوض منه كما تقدم في نولي طرفة العقد ولا يعلوب بن شبيب بل الصريح عن الرجل
 يكون له على الآخر اجمال من رطب ثم يبعث اليه بياض فيقبض اشترى به درهم واستوف منه ذلك فقال لا بأس اذا التمت منه ومنه يعلم ان المراد بالخبرين الاولين
 الارشاد الى صحة التهمة ومن هنا جزم الفاضل في بعض كتبه والشاهد ان المحقق الثاني بجحتم القبض له على ان اقباضه لا يزيد على ذمة وقد حصلت فهو كالو
 اذن لغيره في قبض مال مخصوص له عوضاً عما له عليه بل الظاهر الصحة ان يودعه له درهم وقال اشترى به طعاماً ثم اقبضه لنفسك وان لم يعل القبض له
 ثم اقبضه لنفسك بل صحيح شمس ابدل على صحة ذلك من الاول ولا يحتاج الى ان يقبض ولا يبيته انه لئلا الداهم ثم يقبض بعد ذلك بل يكفي قبضه لما اشترى
 اذا كان شخصاً بنية انه دواء حاله في ذمته واذا لم يكن استيفاء لما لم يقبضه باذنه بل لو كان ما اشترى كلياً يمكن الاكتفاء بقبض درهم عوضاً عما
 له في ذمته عن القبض ولا بعنوان انه لئلا الداهم والاطلاق في الزبور شاهد عليه ولو دفع اليه درهم وقال اخذها بدل الطعام جاز لانه استيفاء من غير
 بل لو قلنا ان يبيع للطعام على من هو عليه قبل قبضه جاز ايضاً على المختار من كراهة ذلك لكن من غير ان يبيع المسلم فيه قبل قبضه وهو غير جائز وفيه
 ان الدفع بداه اعم من البيع ولو سلم ضد عرف المحقق ولو دفع اليه درهم وقال اشترى لنفسك لم يصح الشراء مع فلا يبيع له بالقبض بل خلاف اجماع فيه لا يمنع
 الشراء بما لا يقبل لغيره مادام على تلك الغير ولو باذنه اقبضاً على المشتري من خلاف ادلة البيع فيبقى صالحة عدم النقل بما لها الا ان الانشاء عدم خلود ذلك عن
 البحث ان لم يكن لهما قاعد علم يقينية ارادة فوض الداهم او الاستيفاء بعد الشراء او القبض له ويكون المشتري المزبور باعناً ما يؤول اليه ولا لانه السبب هذا الشراء
 خرج عن موضوع البحث والله اعلم المسئلة **الثاني** اشترى لو كان المالان فوضا او المحال المحال به فوضا صح ذلك قطعاً بل في قوله واحد الاصل بعد انشاء شرط
 المنع في الاول لا يفتي بخلافه عن الصحة فيه في الحكم عن ردة وانشاء محقق مع ما لم يقبض في الثاني لكن لا وجه لتخصيص الفرض بالحال به كانه الكفاية لاعتق
 ويرى بل متى كان احدهما فرضاً صح كما نص عليه في كراهة وشر وجامع المقاصد ولك على ما حكى عن بعضهما اذا التفتت ان الحي الى البعث يتجاوزهما وجه تخصيص
 ذلك بان الحال شبه البيع من حيث تمثيل كونه مضافاً بالآخر وفيه ان شبهه بالشيء اظهر لكان البناء تتم فدين الفرض من التخصيص الرد على ما عر المشاهدة
 احد الوجهين من عدم صحة الحوالة اذا كان الحال برضا بل ربما استظهر من كراهة حيث انه حكاية ساكناً عليه ومجاًله بان يبيع سلم يدين والامر سهل بعد ما
 عرفت المسئلة **الثاني** اشترى اذ قبض المشتري البيع مثلاً ثم ادعى نقصاً من فان لم يجره كبله ولا ذمة فلا خلاف اجماع الا ما استعنفه ان يقول قوله فوضا
 اليه مع يمينه اذا لم يكن للبائع يمينه بل في الرابض قول واحد لا صالة عدم وصول حصة اليه السالبة عن معارضة الظاهر وفيه كما صرح به غير واحد فيكون متكرراً
 والبائع مدعي واليمين على المدعي اليقين على من اكرم غير فرق بين دعوى كثرة النقصا وقلته هنا واحتمال ان القول قول البائع يمينه ان ادعى المشتري
 نقصاً اكثر ولا يخفى مثله على الغايض بخلاف القليل الذي يمكن خفاؤه فهو ما اشتهر من بوجه صورة المحضو ناشئاً من ملاحظة معارضة الظاهر في الاول
 بخلاف الثاني بدفعه مع الظهور مع عدم المحضو ولا وضع حجة بحيث يعارض الاصل بانها ودعوى انه لا يكون البائع متكرراً بناء على انه ما وافق الظاهر
 فيقدم حج يمينه بدفعه مضافاً الى ما عرفت من تسليم كون المتكرد بل القول بانها ما وافق قوله الاصل اقوى منه نعم لو فرض فرائض لشهد بكن المدعي
 على وجه يحصل اليه الحكم لاشتماع دعواه لذلك كما لو ادعى قبض حقه بعنوان انها وزنه وكان من اهل الخبرة هذا واكثر فدين ان الاقوى منها ابطال المدعي
 والمتكرد في العرف ولعل مدعيه على الوزن لذلك انه لا ينبغي ان يفتي هنا بصحة ذلك فيكون مدعيه عليه اليمينه وعلى البائع اليمين وقد يورد
 اصالة الصحة في دفع السلم وقبضه ان الفرض ان قبض على ان تمام الحق وصحة كل شيء بحسبه بخود ذلك بل اظهره من ادعى المشتري عيب المعوض وعلله لذلك
 كونه فضل فقال يقدم قول مدعي التمام ان افترض النقص جلالاً للعقد كما لصرف بعد التفرق والتسلم والافد على المنقص والحكمة من فعله لا تدراج الاول
 في مدعي الصحة والفتا بخلاف الثاني وان كان قد بناه من جميع كون الاول كك بعد فرض عدم اعتراضه باعقبه حكم عليه بالصحة كما لو قال قبضت بلخيا
 البائع اسرام والفرض تسليم البائع ذلك فان مجرد ذلك لا يقتضي حكم عليه بصحة العقد المشروط فيه المتقاضى الا مقتضى الاصل عدم حصوله وان كان قد
 وقع العقد بمعنى الإيجاب القول اذ ذلك يجرده لا يقتضي حصول الشرط المتأخر كما هو واضح خصوصاً بعد ملاحظة تناقض ما بشرط في صحة القبض كاليمين
 واليمين ونحوها وعلله لذا اطلق الاصل الحكم في المقام ولكن يرد عليه ما ذكرناه ويمكن دفعه بعدم قبضه بعنوان الادعاء ان باليمينه على وجه يكون كالاقرار
 بل المفروض ان قبضه على اخبا البائع مثلاً ولعل قولاً لا صحتا في المحضو وعده لذلك على معنى ان المحاضر متفصل بعنوان وصول تمام حقه اليه عليه
 يكون كالمعترف فلا يخلاف فيه الحاضر ولذا كان القول قول البائع مع المحضو والمشتري مع عده ولعل هذا تحفيق المسئلة ان لم يكن لاجماعاً على غيره
 وكيف كان فما ذكرنا بتفصيل الوجه فيما ذكره غير واحد بل هو المشهور بل عن كراهة نسبته الى طائفة الرابض في خلافه وانتهى هو الحق من ان كان
 المشتري قد حصل الكيل والوزن فالقول قول البائع مع يمينه واليمينه على المشتري مع اعتضاق قول البائع هنا بظهور المحضو في ثمانية المعوض واحتمال
 السهو والغلط ونحوها لا ينافي الظهور والمزبور بل قبضه مع حضوره بمنزلة اعتراضه بيمينه الفعل فلا يسمع منه دعوى النقصا من دون ذكر وجه معتد

في ذمته ما لا يقبل لغيره مادام على تلك الغير ولو باذنه اقبضاً على المشتري من خلاف ادلة البيع فيبقى صالحة عدم النقل بما لها الا ان الانشاء عدم خلود ذلك عن

في ذمته ما لا يقبل لغيره مادام على تلك الغير ولو باذنه اقبضاً على المشتري من خلاف ادلة البيع فيبقى صالحة عدم النقل بما لها الا ان الانشاء عدم خلود ذلك عن

الموقع منه وما اذا وقع الاختلاف منه بذلك والاصل بانشره البائع بعد حصوله لك منه فنفق في الاصل والظن والترك لترك في المقام ولا فرق في ذلك بين عري كونه النقصا وفلسه ولكن في تروان حضوره فالقول قول البائع ان ادعى نقصا كثيرا والوجه قبول قوله في دليل يمكن وفوضه الكيل وكان له محط عند الظهور في الاختلاف الاول وفيه منع مع ان العدة ما عرفت ومنه يعلم انه لا وجه لتوقف بعضهم في الحكم المترور وان لا دليل على اعتبار الظهور ووجهه على الاصل ولا يمنع الظهور ثانيا لاختلال الظن والسهو وغيرها فان لم ينفذ اجماع كان الوجه تقديم قول المشتري على كل حال اذ قد عرفت ان الوجه ذكرنا ولا يرد مثله في الاول لان المفروض عدم حضوره بل كان فضله مبني على اختيار البائع بل لو عرفت كان المراد من غير انشاء على ظاهره اذ ابرز الدعوى ذكرنا اما لو ادعى المشتري عدم قبض جميع حصة كان القول قوله وان كان حاضرا للاصل في الساعات فمأثنته غيره وحضوره عام من قبض جميع حصة كما هو واضح وهذا من اجل انه ثبت عليها الحكم الشرعي الذي هو معنى على القواعد الظاهرة والظاهر الحكم المترور في المعدد ولو تزوجا كما لمكبل والمزون وان افترض بعضهم على الثاني وحضوا لو كبل كحضور الموكلة وجهه وكذا حضوه الكيل لغيره خصوصا اذا كان هو المباشرة وان كان له بعض العبارت اخذت الكيل لنفسه المدارة الظاهر الذي يثبت عليه الحكم هو ما كان مختلفا في غالب الافراد لا بالنقص باعتبار فرد خاص قد انضمت اليه بعض الفرائض الحائز او المقابله فوجب ان لا تعلم المسئلة المتخاضة ما اذا سلف في طعام بالعرف مثلا وقلنا بانصرف اطلاق العقد الى بلده ثم طابره بالهبة مثلا لم يجز عليه دونه بل خلافه لاجد فيه للاصل وكونه لا ينقض كالمشروط الذي قد جعل الله المتزوج منه من غير فرق بين تساوي القيمة ونفاها كما انه لو دفع اليه لم يجز على من لم يوف له ذلك ان يفتقر لغيره اذ ليس عليه كالمسألة بالاساس بقطعا واما المطالبة ببقية قبل والفاضل الشيخ وجماعه لم يجز لان دفعها عوضا عن من بيع الطعام على من هو عليه قبل قبضه وقد عرفت ان من دفعه لم يجرى بل البطلان وفيه اولا ان المذهب على ما قلنا من هنا كانه يكره هنا ثانيا منع كون ذلك منه اذ هو في الغنى بغير حصة لا بيع واخصى ما سلم انه ما رضى عنه اعلم على ان يترفع في ذلك كمال الى المحسن في الرجل يسلف في الطعام فيجوز الوقت وليس عندك طعام اعطيه بغيره درهم قال نعم وانما ان بعض اصحابنا من الغنى في الرجل يسلف الدنانير في الطعام الى اجل فيقول الطعام فيقول ليس عندك طعام ولكن انظر ما فيه فخذ مني قال لا بأس بذلك ولا ينافيها ما صحح العيصي القاسم سئل عن رجل سلف جارا درهم بخرقة خضراء اذا حصل لاجل لم يكن عنده طعام وجده عنده دوا وبود ففقا ومناعا اجل له ان يأخذ من غيره فله ذلك بطعامه قال نعم يسمي كذا وكذا بكذا وكذا عطا اذ المراد منه ان يجرى كانت القيمة عرضا لا درهم فلا بد من تقييدها بمقابلته الطلب الذي له يحصل بذلك استيفاء حقه فلا ينبغي التوقف في الجواز مع الترخيص انما البحث ان لا يخرج على القيمة في بلد السلم المشهور بغير العلم للاصل ولان القيمة فرع استحقاق فيها لانها لم يجز عليها عقد ولا دليل على استحقاقها وعرض كونه ان له ذلك لان الطعام الذي يزرعه منه معدوم فكان كالمعدوم الطعام في بلد بلزوم التسليم فيه وفيه منع فلو ان الطعام قد حل في الفصير من السلم اليه حيث انه لم يحضره في مكان التسليم عند الحل ولا مانع من التسليم الا كونه ليس في مكان التسليم الذي هو عليه فاذا استوفينا حق السلم من المطالبة بالطعام ارتقا فاحال السلم اليه انتقل من السلم الى القيمة في مكان التسليم جبا بغير محضين وفيه ان الحل اهم من ذلك والنقص مع فرض مكان عدمه هو عام منه ايضا ولا يخار من محضين حتى يجمع بينهما بذلك على ان الله قد جمع بينهما بان المؤمنين عند شرطهم قال ولا يفي من المضرب الا بحق ان لم يكن له ذلك اذ ربما لا يريد العود الى بلد السلف وربما احتاج في عودته الى حقه السلم وربما كان السلم اليه لا يوثق بعوده اليه والظفر هنا دليل ربما يكون من السلم فيكون منه من مطالبته منضبا الى ما يجرى من مصادرة الضرب من حق الحال عليه وفيه ان الضرب لا يدفع بالضرر على انه يمكن فرضه خالفا عن ذلك كله ولا نقول انه ليس لمطالبته بل للمطالبة في المدينة بان لا يرد في العراق والاحتيا لاث المترورة بعد ذلك انفاضة الحصول الرجوع فيها بعد ثبوته الى الحاكم بلزوم بوجه تخلو عنه ومن ذلك ما في جامع المقاصد من ان التعقيب ان يفي للمطالبة بالطعام مع المطالبة بالسلم والنقصا والا فله المطالبة بقيمة بلد السلم بعد ذلك بل قال ولو اتاه به من ارضه ونهيا للسلم معه مع اول دفعة فالظن عدم وجوب التسليم فيه من الضرر والخير الذين احال الا ينبغي ان المساواة او النقصا لا يتبع للمطالبة في غير البلد الذي انصرف اليه العقد الذي يترتب الشرط على ان السلم اليه قد يكون محضيل عن الحق في تلك البلد سلفا عليه بخلاف غيره كما ان حلول الدين لا يسوغ خلاف الشرط والعرض انصرف العقد الى البلد المخصوص بل لو قلنا انه يجب عليه ذلك اليوم التسليم في العراق وهو متأكد فالمخيرة في السقوط لغير التكليف بما لا يطاق وبقي خطاب الوضع وهو ثبوت الدين لا ينبغي لا يتقبل الا القيمة فبا ساعه يقدّر السلم فيه في بلد السلم بعد بطلان الفاس عندنا والفقهاء العالم وكوفرض انه كان مائة الذي من الطعام مثلا فرضنا انهما لا سدا جاز اخذه العوض اي القيمة بغير العراق فولا واحدا لعدم كونه شيئا مما اشتراه قبل القبض انما الكلام في ان له المطالبة بالمثل الاظهر العلم في الغا للفاضل وثاني الشاهد في الاصل بعد انصرف عقد الفرض المبلد فليس للمطالبة بالاداء في غيره كما انه لو دفع اليه فيه لم يجز قبوله فاذا لم يكن له ذلك لم يكن له المطالبة بالقيمة التي لم يجز عليها عقد ولا دليل على ما خلا للغير بركة وممكن في الفاضل غايه المراميل به الام من الاختلاف فيه فيجبر على دفع قيمة العراق ولم يفرق له وجهها سوى ما سمعته في السلم وسمعت بطلان في المختلف فيجب في المثل بالمطالبة فان شئت فالقيمة بغير العراق كما عرفت معنى على منع الانصراف المترور كما قال الشيخ الميراثي لان المخرج القيمة في ذلك الوقت وعلى كل حال فضعف واضح وخبر سمعته سئل ابا عبد الله عن رجل له عليه مال فتاب عن فرائضه بطون حلال فكيفه فانتا ضاء فقال لا تسلم عليه ولا تخرج من حجره مع ان له لم يكره فضا او غيره انما هو صليان من حجره على ان له المطالبة في غير ذلك المكان بالناس في بلد الفرض وربما كان واربا منه فلو كان الطعام حصباء وثلاثين فخطب والفاضل انه لم يجز عليه دفع المثل لو طابره بغيره في النصب اذ لم يكن منه مانع السلام جاز له دفع القيمة بغير العراق مثلا لا القيمة وقتنا لا حوز بل يجز عليها مع المطالبة وفيه ان الاشبه بعموم ما لم ينفذ على البلد وضرها جاز مطالبته الفاضل بالمثل حيث كان فان شئت فخطب اليه القيمة الحائز

في البيع

والقول في البيع

في البيع

وقلت وان الحال فيه الا انه لا يخفى عليك ضعفه في خصوص المقام لما سمعتكم لا يبرهن في غيره لوبروت الدعوى اشتغال الذمة بالزائد وتكليفه اما الزائد
 في شخص سبب الخلل بحيث يكون الاستحقاق تبعيا فتدبر في البيع المشترى فيه ضرورة كون كل منهما مدعيًا ومنكرًا في المقام مثلاً يدعي المبيع ان وقع
 ثمة في عقد البيع المخصوص ما ذكره المشتري فيكون في شخص المبيع المشتري في رافع ولا يثبت كون كل منهما مدعيًا ومنكرًا ولعله لهذا العمل الخالف
 الفاضل كثير من كتبه بل من ولده انه صححه الشهيد الاول في الخلاف فواضحة وان نسبة دروسه الى التذمة بل مال اليه هنا فجامعاً في حال احصائه في البيع
 لما لم يكن اعتراضه بالملك مطبقاً كان على وجه ان ثبت ثبوت المبيع في شخصه كان منكرًا لما يدعيه المشتري به ومدعيًا عليه من شخصه فخصوا شخصه لا غير فلا يشترط
 مشركه به ما يحقق في انقضاء عليه من وجه الدعوى الى الزائد عليه وينبغي الخالف الذي مضى به في الدعوى بين جميع الدعوى بين واشتغال انقضاء عليه
 وافر به المشتري للمبايع فيقول الزائد انك تنكره المشتري فيقدم قوله بمسئله لا وجه له بعد عرف من شخص كل من المدعيين بما ينشأ في الآخر في صيرورتهما في البيع
 دعوى كل منهما بعد اعتراف الآخر لان في الخالف فيها كما لو قال المالك اجرتك العين فانكر الآخر وقال بغيرها او بالعكس ولا وجه لاحتمال كون القول منكر
 دخول ملك العين لانقضاءها على ملك المشتري فيكون التزاع في الزائد فالقول قول منكره كما لا يخفى من ذلك يعلم ان الوجه الخالف فيها لو قال وجهه موقوفاً
 بل بعينه بالثبوت كما جزم به في كون ان كان في القواعد المحتملة وتقدم قول مدعي البعده مع اليقين وقجامعاً لا يثبت اوجه الخالف لان المحطرة في جميع
 المسائل التي هي من ماله المسئلة الثانية هي لو اختلفا في الخبر الثمن وتجهله او في قدره لاجل ان الاشتغال بالزمن من المبيع على الدرك والبيع
 ثمة فان الجميع مطبق في المدرك لا ان المصروف غير حكومياً بان القول قول المبيع مع يمينه وقد عرفت اختلاف ابرار الدعوى فتدبر على وجه الخالف
 او كما راى المبيع او المشتري فيجهدوا والله اعلم بل يدعي ان القول قول مدعي لا قول على اي حال ابروت الدعوى اذا كان المراد اشتغال الذمة بالاكثير ضرورة ان
 افتضا الاختلاف في السبب اى سبب الجرح للاول والسبب الجرح للاكثر ولا ينبغي موافقة الاصل الاول فيكون هو المنكر ومن هنا افتضا الاحتساب
 من غير خلاف بعدد في سائر المقامات حتى الحسابات المحيية للمال لوضع التزاع في السبب الجرح للاول منها والاكثر فلا حظ واما قوله فان ذلك المحقق
 في المسئلة بل هو المنكر في حق المدعي فهاهنا وكيف كان والله كما عرفت محل البحث وثمرته في اصل المسئلة انما هو اذا لم ينقض العقد ضرورة انه مع ما قاله
 او فتح باحد وجوهه وبشكل قبل البعض لا يظهر للتزاع ثمة ان لم يكن المبيع فضل الثمن بل وان كان قد مضى اذ هيح كالدين في ذمته او الامانة عند فقده
 قوله في قدره فيه بل اختلاف احده هنا وان كان يمكن فرض صورة للتزاع بحيث تاتي الوجوه السابقة او بعضها الا انها خارجة عن البحث كخرج فرض التزاع
 في تعيين الثمن انه العبد او الجارية عنه ضرورة نفي الخالف فيه بل لفظ العقد ونحوه في النص والقنوي ظاهراً خلافه ومن هنا خص بعضهم محل البحث
 بما اذا كان الذمة وان كان قد بناه فيه بل يمينه ذلك من المطلوب اذ يمكن فرضه في الذمة مع وقوع الاختلاف في تعيينه بحيث يمين الخالف فيه وبانه
 يمكن فرضه في المعين ايضاً مع فرض الاختلاف في العقد كما لو قال بعثك بهذين الدينارين او الثوبين مثلاً فقال بل باحدهما معينا فان الحكم فيه كما ذكره جربان
 ما سمعت ومنه يظهر رجوع تفصيل لفظي الى ما في كرم كما عرفت فلا حظ واما لکن الاختصاص في هذا الفرض ما يقتضيه لاصول الجدل انما هو ان
 من النص القنوي كما ان المتنازع بينهما ايضا اعطى المقام العيني في المشتري في تقدم قول المبيع فلا تنقلت عنه اشفاقاً لان ما كان لعقود البيع والوفاء في
 لم يكن القول قوله ضرورة كون المفروض مع بناء على ما ذكره عدم اعطاء قوله اذا لو تكن المعين فائمه في هذا المشتري فينتج فيه الفرض لذلك لان الانتقال للزاد
 لتلك حكمي حتى يرد عليه منع كونه كذا وان في الجائز كونه العلة السلف المحقق في منع معه الرجوع الى المعين في اعتبار ما يدعيه مع ان الحكم انما ينقل في تقدم
 قول المبيع على قيام المعين من غير اعتبار العلة وهو غير صحيح مع انتقالها عن ملكه باي وجه فرض لكن قد عرفت ان دفاع ذلك كله بناء على ما ذكرنا بل منه يظهر
 الحال في غير لازم من الانتقال كالبيع في الجحاة ونحوه نعم لو كان قد فتح قبل الشائع اعجز تقديم قول المبيع لصديق المقام في هذا امام مع عدمه فالمفهوم كونه
 افتضا اعلی المشتري بما خالف الاصل ولذا كان المحجة في ذلك فيما لو تلف بعض المبيع فنزله منزلة تلف الجميع لا بفائده ولا الحاق كل جزء باصليه وبغيره عدم
 صدق قيام عين المبيع الذي هو مناط تقدم قول المبيع ولو اخرج المبيع بغيره فان بقي المعين بعينه قائمه وان لم يبق فقول المبيع لا يخلو بقاؤه كذا لا من موجود في
 نفسه وانما عرض له عدم الغنم من غيره والمفهوم من قيام عينه وجوده خصوصاً عند حمل التلغ في مقابلته فانه ليس باللفظ طعناً وفيه ان المسألة في الجحاة
 غيره ما يظهر منه الحسن يمكن ارجاعه فالمنجاة الافتضا عليه هذا مع منعه بحسب ما خرج به من حصة اخرى كما انبج بطلان التزاع الواحد من الحنطة
 بمثله اما لو خلط بغير حنطة بحيث صار الحقيقة اخرى كما انبج بطلان التزاع في الله العالم المسئلة الثالثة لو اختلفا في المبيع فقال
 المبيع بعثك ثوباً بل هو مثلاً فقال المشتري بل ثوبين او قال المبيع هذا الثوب بكذا وقال المشتري لك مع ثوبين اخر معين به قال القول قول المبيع ايضاً
 لا لثبوت عدم انتقال غير الاعتراف به ولذا كان القول قول المشتري في ذلك الثمن والمبايع في كثير من عند من عرفت لولا الخبر المزبور المقنوني في الفرض المحقق
 اتيان البحث السابق هنا الا ان في المقام بعارض ما يقتضيه الاصل في بيع الجحاة تعيين مقتضاه من علمهم مدعي الاقل او الخالف او غيرهما وقد تقدم الحكم
 فيه مفضلانتم هذا اذا كان الاختلاف في المبيع من حيث العقد فاما اذا كان من حيث الثمن كما لو قال المبيع بعثك هذا الثوب بكذا فقال المشتري بل
 فهنا دعويان لا فدره مشترك بينهما فيتحققان على كل من قولها وبطلان دعويهما محصلهما ضابط الخالف وبين ان كان في النبوي المبايعان اذا اختلفا في
 وزاد وكذا لو تكلم معا وبثدي باليمين من ادعى عليه او لا كذا في المسالك في نحو ذلك بل هو مغرب كره ونقصه البعد في جاسم صدق ولو شارب في الزائد
 فان قلنا بتقديم من كان على يمين صاحبه ان يخرج اليه على الآخر والا لا فدره لكن في الدروس المباري باليمين من يتفقان عليه فان اختلفا على الحاكم وفي
 عدة نحو المقام احوال استحبنا تقديم المبيع والمشتري في التزاع في قهرج ولعل ما ذكرناه اولي وعلى كل حال فالظاهر ان اليمين على المبيع لا جامعاً بينه وبين
 الاثبات وان اختلف في عدد وجبه بانه افضل الحكم واسهل الحاكم اذ قد ينكل احدهما فيغني عن ذهاب ذلك اليه من ضاقتا الى ما ورد من النبي عن تكرارها

وفيه ان يمين الاثبات بعد النكول فلا تقدم عليه في تجديد السقوط عند النوبة وعلى كل حال فاذا حلفنا سقطت الدعوى بان عندنا كما في كره فان كان لو ادعى
على الغير بيع شئ او شراؤه فانكروا وحلفوا سقطت الدعوى كان الملك باقيا على حاله ولم يحكم بثبوت عقد حتى يحكم بانفسا ومن ذلك نسب اليه في المسالك الملك
بالبطالان من الاصل بعد الحلف انه ينزل البيع منزلة المعدم خلافا لاختلافه في القواعد والدروس من ان حلفا حلفا او الفسخ لا من الاصل وكيف كان فيشكل
باتفاقهم على وقوع عقد باطل للتمس او التمس وان اختلفا في تعيين الاخرين ومن هنا ايجب جعل البطلان من الجهتين في المنقوع عليه ثمتنا او ثمتنا واما المختلف فيه
منها فالجواب فيه ما ذكره من البقاء على الملك وجميع فكل من اطلاقه في كره وعقد غير جسد ونظير فائدة القولين في التمس وفيما لو وقع الحلف بعد انقضاء العقد
لازم كالباع وشبهه واخرج من الملك بغير او وقف ونحوها في الاول بطل المنقوع وضربها ويرجع العين لصاحبها وبغير قطع في كره فترجع على اصله وعلى
الثاني يرجع الى الغيبة يوم الانقضاء وبغير قطع في عقد فترجع على اصله واما النكاح فيرجع معه بالغيبه على كل حال ولعل ذلك الجنا الفاضل في كره الى ذلك هو تلازم
حال التمس والتمس فاذا فرض ان احدهما باق على حكم الملك كان الاخر كرك وبغير جواز اختلافهما في الحكم الظاهري وان تلازم ما في الحكم الواقعي وكيف كان فالمراد
من البطلان من الاصل او من الجهتين هو بيان حكم ذلك عليه انه يكون بمنزلة ما لا يوجب عليه العقد انه كرك حقيقة ولكن قال في ذلك بعد البحث في ذلك الظاهر
ان العقد يبطل بمجرد الحلف وان لم يفسخ فاسخ وبغير قطع في كره محجبا بما تقدم من ان يمين كل منهما تسقط دعوى الاخر فيكون الملك باقيا على حاله ولم يحكم
بثبوت عقد حتى يحكم بانفسا وهذا على القول ببطلان من جهته فالظاهر ان كرك لا ينقضاء دعوى كل منهما يمين صاحبه فيفسخ ولا ان امضاء على وقوع البيع
منعته وعلى واحد منهما حكم وهو فتنوى عند قلته لك كلمة لا يفسخ لانفساخ باطنا للعقد اللازم اليك اقراره وتوافقا عليه بعد تسليم التمس والتمس على
احد لا يفسخ بغير تم فندبها بالسلطان المحقق منها على اختيارها بغير شتمه انتم وما يؤكد ذلك ما ذكره كره وضربها قال فيها نحن فيه اذ حلف الباع على نفي ما يدعي المشتري
بقى على ملكه فان كان في يده والا استرعى من المشتري واذ حلف المشتري على نفي ما يدعيه الباع وكان التمس بده لم يكن للبائع مطالب به لانه لا يدعيه وان كان
في يده الباع لم يكن له النصر فيه لانه معترف بانه للمشتري له ثمة في نفسه فان كان قد قبض التمس بده على المشتري فله اخذ الثمن فضا صا كما ان له ذلك ايضا
اذا لم يكن قد قبض التمس فان زادت قيمته فهو مال لا يدعيه احد وهو كما يصح في خلاف ذلك كل ضرر وان له وجهه للمفاد مع فرض الانساع وظ الدروس
الزود في ذلك كما حكى عن الشافعي قال اذ حلفنا او نكلا احمل ان يفسخ العقد اذ امضاء على وفي الجهتين منعته على فخر احد من الحكم اى فيكون ذلك
بمنزلة عدم وقوع البيع على احدهما واما استرعا للظاهر من قوله الواضح كما هو مقتضى قوله يتراد او يحتمل ان يتراد فيفسخ المتعاقدان او احدهما او يرضى احدهما
بدعوى الاخر او يفسخ احدهما اذ ليس من توافقهما وامتناعا من فسخه لئلا يطول النزاع الى ان قال ثم ان توافقا على الفسخ او فسخا احدهما انفسخ ظاهر وباطنا وان
احدهما فان كان المحقق ذلك والا انفسخ ظاهر قلته لا يوجب ان يفسخ على فسخه لصواب الشرع عدم الانساع بالحلف بل لا يسلط احدهما على ذلك نعم
ان توافقا عليه ولا اقل ظاهر منفسخ المحقق على اشكاله في بعض الاحوال وهو ما لا بعد القبض بل قد يفتوى على فسخه المفاضلة على احكامها هذا
كله بحسب الواقع والا فالحكم الظاهري قد عرفنا ان فيه نعم فندبها ان للغير انفسخ في كل من التمسين فتلوا شراهما بل والتمس اليك يرجع الى المشتري منهما ايضا
وان علم ان الواقع ينال ذلك الا ان الظاهر عدم اغتيا مثل هذا العلم المنع من العمل بما يقتضيه الحكم في الظاهر له نظائر كثيرة في الفقه منها العين المفقودة
بين الاثنين لتعارض اليقينين مثلا بل ومع العلم بانها لواحد منهما اذا ارتفع بالقرعة فان للغير شراهما جميع من كل واحد منهما وان علم ان احدهما غير ملك للمنفذ
اجراء الحكم الظاهري بل ان لم يكن لجامع جرو في المكاح لو فرض المدعى بين السيد مثلا واخر في تزويج امته فقال السيد هذه وقال الاخر بل هذه
وتحالفان للغير لتزويجها وان علم ان احدهما ذات زوج عملا بالحكم الظاهري والله اعلم وكيف كان فلا ينبغي منع كل واحد منهما من التصرف فيما وصل اليه
بعد التنازع وان تردد فيه في قسم من فاهم الملك ووقع زواله فهو كما انزل قال واولى عدم الجواز بعد الحلف لنا كدسب الزوال وفيه ما عرفت اللهم الا
ان يريد بحسب ظاهر الحال وقلنا بعدم الحاجة الى حكم الحكم بعد الحلف في الاصل غير المحقق فيها لعل على وجه لا يكون فيه هناك الحكم الظاهري يمكن القول بالجواز
للمتوهم اليك لا ينافيها ذهب اليه من جافها في الظاهر نعم لو قلنا بالانفساخ منعنا قطعنا ان ما قد منا يظهر لك الحال فيما ذكره فيها ايضا من انه لو تخالفنا بعد
هذه لك العين ضمن مثلهما او قيمتها يوم الهلاك على الاقرب ولو عابت فان شهدا ولو ابقى فالغيبه للهلوله ثم يتراد ان اذا عاذا وان رهن او كرهت لعقود
بافيه وينقل الى الغيبة في الكتاب وفي الرهن والاجارة ومجان مبدان على العمل على الكفاية او الا باق ولورضى صاحب الدين بناخل اخذ الى ذلك الرهن
او فسخ الاجارة احمل اجابته ان سلم العين او اسقط الصمان وجوزناه ولا يرجح في ذلك انه لو وجد العين اى المني وقع الحلف على ثمنها مستأجرة
او موهنة انظر انفساء المدة او الفلك وفي غيبة بينه وبين الغيبة مجزاة وجه وفي عقد لو كان البيع اى لك اختلفت ثمتنا فالفا وجب الغيبة عند
الحلف يوم التلف ويحمل يوم القبض لو تلف بعضه او عيب او كاشبه المشتري او رهنه او ابن او جره ورجع بقيمة التالف او شرا المبيع قيمة المكاتب
والمرهون والابن والمستاجر والبايع استرجاع المستاجر لكنه يترك عند المستاجر مدة الاجارة والاجر المساء للمشتري وعليه اجرة المثل للبائع
ولو زالت المواضع بان عاد الابن او فلك او بطلت الكفاية بعد دفع الغيبة فالاقرب هو ذلك للبائع الى العين ففسد المشتري الغيبة وبعض ما ذكره لا
يجب من حيث كان ما ذكره فيها من انه لو اختلفا في قيمة التالف بعد الحلف رجعا الى قيمة مثله موصوفا بصفاته فان اختلفا في الصفه قدم قول المشتري
مع عيبه اى ان كان هو المنكرك ان يضل في ذلك انه قد اقر به هو باصول العانة التي نظر الى ان الوصف في هذا الخبر الظن بالغيبه فيكون مستأجرا
لرفع النزاع قلته لا يربان الغيبة على اصولنا كلمة الغيبه غير تقديم منكر الزيادة لعموم قوله واليمين على من انكروا لان للاعبان خصوصيات لا تعرف
الا بالمشاهدة ولا نفى الاوصاف بالغيبه كما هو واضح ثم ان الظاهر بان الحلف في نفي الغيبة المشتري والحلف في ثبوتها لانهما يمكن ان يفسخا لكن استوجبه
الاول ما لم يفسخ احدهما قال والفرض من اليمين يكون للكاتب ودوام العقد باحلاف الصمان فان حلفا فالفسخ امر ضروري شرع لتعذر امضاء العقد

144

فرمان الیٰ انما افلاک

وعليه يفرج الخالف في المضاربة ويجري لها الفسخ ما لم يعقد ويجاز به على هذا المنطوق وتنتفيح هذه المباحث يحتاج الى اطناب تام فاعمل القدر وفوقه ولو
اختلفت ثمة البايع وورثة المشتري في القول كان القول قول ورثة البايع في المبيع وورثة المشتري في الثمن وان كان ثمة من المبيع فائمة للمعروف من قول القول
قول مدعي الاقل في الثمن والمشتري خرج من ذلك للنص في القوي صورة ما لو كان النزاع بين البايع نفسه والمشتري كان مع قيام عين المبيع وورثتها المبيع
التي منه لمحل البحث حتى صورة النزاع بين احدهما وورثتها الاخر ودعوى ان كل ما كان للمورث ينتقل للمورث مسلمة في المال والحقوق التي تنتقل بخلاف
محل الفرض المذكور من الاحكام لا لحقوق فاعرضنا عن ان حكم المورث حكم المورث مطبق على محله وانما استثنى لك والله العالم **المسئلة الرابع**
اذ قال البايع مثلاً بعنتك مالي بعبد وشبهه ما بيع ثم اضاف المشتري بل بجزا وقال بجزا فقال بجزا وبخلاف ذلك ما لا يصح مثلاً او قال البايع مثلاً بعنتك
قبل الفرق وانكر الاخر فالقول قول من يدعي صحة العقد وبقيتها بعينه لا اصل بعني الظاهر والقاعدة او الاستصحاب فيكون على الاخر البينة بلا
خلاف معناه اجماع لكن في الكفاية فيه نظر ولعل لا يهمل اصله الصفة من كون المبيع عبداً ولا اصله عدم العقد الصحيح فيكون كاتكاريع وكان اصله
صحة العقد انما هي بعد استكمال اركان العقد لا يتحقق وجوده لا ما قبلها فلا وجود له والشك في المثال انما هو في العقود عليه التي هو احد اركان العقد
وقد ان ذلك من نواحي العقد الصحيح الذي شخصه الاصل في المقام فهو في الحقيقة من لوازم خصوص هذا العقد من المبيع لا مطلق عقده ومن الواضح في
بني المقام المعلوم وقوع العقد فيه وبين انكار البايع فلا يباين احدهما على الاخر والعقد الاصل في الصحيح والقاسد فحققه لا يتوقف على صدق مدعي كون العقد
عليه ما يصح العقد عليه وانما يتوقف عليه الصحيح مثلاً اصله في النزاع فيه كالمثال لا اشكال في جريانها كما هو واضح باقنى نامل ومن ذلك يعلم بل في
الحاشي النسبية لك سيد على الفواعل في شرح قولنا من هذا المحال في المثال لا اشكال في جريانها كما هو واضح باقنى نامل ومن ذلك يعلم بل في
حتى لو زاد دعوى الفسخ اذ الفاضل في المص وغيره قد وافق منكره للاصل وان كان قد احتل في الفواعل في بحث جبارا المجلس فليدبر قوله لا نعرف بيب في
ونجب ضعفه بعد حمل الشبهة في كلامه على الفعل بغيره بوضوح عدم مدخله الشبهة وكيف كان فالمتحقق ما عرفت ثم قد نجح تقديم مدعي الفسخ لو كان الاختلاف
في صفة المبيع مثلاً او مثلاً ورثته ولم يكن سبيل للمعرفة فان اصل الصحة لا يتخصص في صفة هنا قطعاً ذلك التحليل والتميز فيبقى اصل عدم النقل والاصل
البينة معارض المدعي الفسخ فيكون القول قوله بعينه ولعل هذا هو ادثافي الشبهة في مسالكه قال وربما يستشكل الحكم مع الشبهة كبعض
العبد فيقول بل لهذا الطرفان منكر نقل العبد ان كان هو المشتري فهو ينبغي ثبوت الثمن في ذمته وان كان هو البايع فهو ينبغي انقال عبده عنه فالاصل منهما
في الموضوعين ولا يرجع الى انكار البايع فيقدم قول منكره ثم لو لم يعتد في الصوتين توجه ما ذكر وان كان لا ينجح من عبداً لا انزوى من محله على ارادة الفرق بين
التيك والمتين ولو مع اختلاف المتباينين فيه بان قال البايع مثلاً بعنتك بهذا العبد مشبه بالمعلوم العبودية وقال المشتري بل بهذا الحر مشبه ايضا
الى معلوم الحرية لعل ما يصح فارها كما هو واضح باقنى نامل والله اعلم ولو قال البايع مثلاً بعنتك وانما صبي فانكر المشتري قال بعنتي وانت بالغ فقول
احتمل تقديم قول مدعي الصحيح مع بيبه وتقديم قول البايع لاصله البقاء ثم قال ولو قال كنت مجنوناً ولم يعلم له سبعة فدم قول المشتري بعينه والافكا
لصير وظاهر التوقف كالتدكوة وبروز في المقام والافكار والافكار باعتبار بل في اخر الا الثاني ان الصحيح يحلف لكن في الجماع هنا ان الاختلال الثاني في
غاية الضعف لا نأخذ البقاء منه فانه بالافكار باياع المحل على البايع الصحيح شرعاً فان صحته تقتضي عدم بقاء الصبوة فلا بعد معارضها كما لا بعد الضمان
الفسخ معارضاً لا مثلاً الصحيح في مطلق الافكار يرجع عند البايع فان قلت اصلان فذلك معارضاً للقطع بيبوت وصف الصبوة سابقاً قلت قد انقطع
هذا الاصل بالافكار في جسد البايع المحل على الصحيح كما يحكم بانقطع الصبوة بقاء ملك البايع بالافكار في جسد البايع لو اختلفا في صحته وفساده
ولتبقي هذه المسئلة معارض الاصل بين اثبت تماثلها في الوفاً لبايها وادعى احدها الفسخ والفرق غير واضح وكون الصبوة مسخرة لا يدخل له
في الفرق ثم قال في شرح قوله ولو قال كنت مجنوناً الى اخره اى فيجوز فيه اجمال تقدم جانب الصحة لانها الاصل والفسخ لبقاء مقتضىه ليس في الفسخ
هذا الاصل كما قرناه في المسئلة السابقة فلك هو مناف لما ذكره في شرح قول الفاضل في باب الضمان لا يصح ضمان العبيد ان اذن له الولي فان اختلفا فقد
قول الضمان لاصلته براءة الذي ردهم البليغ وليس المدعى اهلية اصل يستند اليه ولا ظاهر يرجع اليه بخلاف الوارد في شرط فاسداً وكذا البحث في
عرفت له حال الجزون قال اى فان اختلف الضامن والمضمون في وقوع الضمان حال الصبا او حال الكمال قدم قول الضامن في ان كان صبياً وقت الضمان
لان الاصل براءة الذي منه صحته كذا اصل عدم البليغ وليس المدعى اهلية الضمان حال وقوعه اصل يستند اليه ولا ظاهر يرجع اليه يكون معارضاً
للاصل السابق فان قيل له اصله الصحة في العقود وظاهر حال العاقل الاخر لا يضر في اطلاق الفسخ الاصل في العقود الصحة بعد استكمال اركانها
ليتحقق وجود العقد اما قبل فلا وجود للعقد فلو اختلفا في كون المعقود عليه هو الحر والعبد حلف منكر وقوع العقد على العبد وكذا الضامن انما يثبت مع
الاستكمال المذكور واعرف شخصاً الشبهة في جوازها الصحة في العقود لكن بمقتضى اثنائها الصبي يضاف ان ويبنى اصل البرائة سلبها عن المعاد
فكان له اصل له وما ذكرناه اثبت ثم ان في شرح قوله بخلافه قال لان الظاهر انما لا يضر في اطلاق الفسخ ان كان المعقود ان كمالين يتحقق الظاهر في ذكر
واضحاً العقود وشرح قوله وكذا البحث اى في سبب الاختلاف في وقوع الضمان حال الصبا والبليغ ان فيهما عرف له حال جزون بعين ما ذكره لكن يحصل
الاختلاف في وقوع العقد في يوم الجمعة وكان فيه كاملاً وفي يوم الخميس قبله وكان بانقضاء صبياً او مجنوناً فهل هو كما سبق ويجعل بائناً عند التقدم كل ممكن
انتمى هو كما ترى المحقق عدم الفرق بين المبيع والضمان في تقديم مدعي الصحة لاصلها الفاطنة جميع هذه الاصول بل هو كذا وان لم يعرف بائناً في بيع ثم
ادعى ان كان صبياً وبكى ثبوت اصل الفعل فيه ولو بيبته ثم يصح الاصل ومن الغريب دعوى تخصيصه لاصل الصحة بما بعد استكمال الاركان التي منها
المعقود عليه مع انه يعرف خلافه ان القول قول مدعي الصحة فيا لثنا في الضمان ان كمالان في وقوع العقد على ما يصح وما لا يصح وقد كان في

١٠٠
 من غير ان يبين ان الصبيح مسئلة الضمان مستغنيا عن هذه الدعوى وكان يكفي فيه دعوى عدم تحقق موضوع ائتمار المصحة وهو فعل المسلم الكامل وان كان قد
 منع كون الموضوع ذلك بل الاصل في الفعل نفسه المصحة وانما يمنع منها عدم الكمال فمع عدم تحققه والغرض من منع الفعل بحكم بطلانها هو بطلانها لا ان لا يخرج
 من نظريته جديدا **النظر الخامس في الشرط المذكورة في من العقد دون ما بعده بل وما قبله اذا لم يكن بناء العقد عليه والا فالفعل فيه فوبله**
 جذا وعلى كل حال فالمراد بها المرسومة فيه فاذا اعلت الفرض والمنع على وجه الالتزام دون التعليق المذكور لا اشكال في البطلان معه وان كان بلفظ الشرط من غير
 فرق بين كون التعليق عليه محقق الوقوع في مستقبل الازمنة او لا لا تترتب في فضاء انشاء النقل والانتقال والرضا وما لا يمكن من غير حصول العقد
 التامين والتدوين فغواهما من الانشاء المعلق بل لا تترتب في فضاء انشاء النقل والانتقال والرضا وما لا يمكن من غير حصول العقد التامين
 الا ان عدم احوال السبب فضا مناف لذلك ومنه يعلم انه لا يقدح صورة التعليق بعد العلم بآثاره الالتزام منها لا تحقيقه المناهضة لما عرفت بل لا
 يقدح منه ما كان نحو بطلان اذا كانت التمسك العزم العلم بالطلوع وان كان هو ظاهر بعضهم لكونه تعليقاً للظن والشك في السبب بعد العلم بالآثار
 نعم لا يبعد البطلان مع الشك لا فضا تترتب في وقت عمل السبب بعد تامة على غير ما لا مدخل فيه في سبب مع احوال الصحة لكون التعليق فيه للعلم بآثاره
 لا لا تترتب فيه فضا جديداً ولا خلاف كما لا اشكال في قبول عقد البيع وغيره من العقود اللازمة للشرط في الجملة والنصوص من بعضها فيه او موازنة بل لعل اطلاق
 الامر بالوفاء بالعقد والتجارة عن غير كفا لان منها ما ليس ببيع ومنها ما هو سابع وضابطه كلفه عقد المعة وغيره بل على ان العباس نسبته
 علما انما ما لم يكن مؤدياً الى جهالة المبيع والتمسك كاشترطنا جمل احدهما في مجموع لولا انهما لكانا كتاب السند ضرورة ووضح بطلان الثاني وكذا الاول
 بعد ما عرفت من اعتبارنا المعلوم فيها بل هو منتج في الثاني ولذا افترضنا في النصوص على استثنائنا في الصحيح المسلمون عند شرطهم الا كل شرط خالف
 كتاب الله نعم فلا يجوز واخر من شرط مخالف كتاب الله عز وجل فلا يجوز على ذلك اشترط عليه المسلمون عند شرطهم فيما يوافق كتاب الله عز وجل
 والخبر المسلمون عند شرطهم الا شرط حرم حلالا او حلال حراما لكن يظهر من جماعة منهم الفاضل في عدان من مخالف الشرع اشترط ما ينافي مقتضى العقد
 كشرط عدم البيع او الهبة والعقد والوطى وان غصبه فاصبح عليه بالتمسك او بخلاف ذلك بل في الغيبة من الشرط الفاسد بلا خلاف ان شرط
 ما يخالف مقتضى العقد مثل ان لا يقبل المبيع ولا يفتنع به وعن جماعة ان ضابط النافي في كل ما يقتضيه عدم ترتب لا ان يجعل الشارع العقد من حيث هو
 هو يقتضيه ويشترط فلا يشك في اشترط عدم الانتفاع بالمبيع مثلاً وما ناعتنا فان مقتضى اطلاق العقد اطلاق الضرف في كل وقت وباشترط اطلاق
 خبا المجلس الجهران وما اشبه ذلك ما يقع على صفة شرطه كلف ذلك واحتمال ارادة ما لم يجعل له فعلا لا اجله من مقتضى كماله في مقتضى البيع الذي هو
 الامر الحقيقي ليرتب في منع اشترط عدم البيع ونحوه ما سمع من صفة لا تترتب من غير ما قال في جامع مصداقها في الاشكال ان الشرط على اقسام منها ما
 انقضى الاجماع على حكم من صحت وفشا فلا عدول عنه ومنها ما وضع فيه المناهضة للمقتضى كشرط عدم الضمان للمقبوض بالبيع او وضع مقابله ولا كلام في
 البيع ما وضع ومنها ما ليس بحد من النسخ وهو محسب نظر الفقهاء لكن لا يخفى عليك ان ما ذكره غير حاسم والاولى الاعراض عن هذه العبارة ان لا يرجع
 الى ما سمعنا من الكلية المتضمنة لغيره في جامع ما يثبت في جواز فكون ذلك هو المدان لا يثبت ان هذا اجالا ايضا لا بد كذا المراد بالحل والحرام هو
 ما كان كمال باصل الشرع من دون توسط العقد او ما ينعى ذلك فان اردنا الاول فاني ما نصوا عليه من بطلان اشترط عدم البيع ونحوه اذ لا مانع في الشرع
 من كون الشيء مملوكا ولا يباع ولا يوهب مثلاً وان اردنا الثاني فغيبه ولا انه مناف لما ذكره بل قد عرفت دعوى لاجماع عليه لك من صحة اشترط عدم الانتفاع
 مده واسقاط خبا المجلس واسقاط خبا الجهران ونحوهما ما عرفت مضافا الى ان مقتضى النصوص لا تترتب في جواز بيع الا بشرط عدم البيع والهبة المستلزم
 لغيره بعد الشرط مع انها حلال بواسطة العقد بل ظاهر هذه النصوص جواز اشترط المنع من غيرها الا الارث خاصة من بينها وثانها المنع من الهبة مثلاً
 الباطل اشترط لكونه محرما حلالا بواسطة العقد وان اردنا به بالنسبة الى العقد المبرأ عن الشرط فهو وارد في كل شرط لا نه مخالف لمقتضى العقد لخل
 وان اردنا بالنسبة الى العقد المتضمن لغيره غير واضح لا نقول لا يخفى رجاء ارادة الاول لا نسبنا حصول صفة محل والحكمة قبل العقد ذي الشرط منه
 فالمراد تحريمه ما كان حلالا باصل الشرع او بالعكس كاشترط عدم الارث من ميرته او ميرته بالحر او الزنا ونحوها بل التامل الجهد يقتضي يكون المراد بذلك
 بيان الشرط من الميزات لكل ما هو جازي لمكلف فعل او تركه وانه ليس مؤثرا للحكم الشرعي مثبتا له حتى يكون محلالا للحرام او بالعكس فيكون الصياغة
 حرة السامع منه ما كان جازيا للشرط عليه قبل الاشترط وانما اردنا بالشرط الالتزام به وغيره ما لم يكن كك ومقتضى ذلك جواز اشترط عدم البيع والهبة
 او الوطى او نحو ذلك ضرورة ان الشرط عليه مع قطع النظر عن الشرط ترك ذلك كله اللهم الا ان يقع عند اجماع على عدم الجواز وهو محتمل شك بل قد يقوى الظن
 بخلافه خصوصاً بعد استدلال جماعة على البطلان بالمناهضة لمقتضى العقد المذكور في خصوص بعد ان سئل القوي الصحيح عن شرط في الامة لا يباع
 ولا يوهب فقال يجوز ذلك غير المبرأ فانها توارث لان كل شرط خالف الكتاب باطل في الاخر فهو مردود ونحو ما عرفت وما مع صحتها يجوز اشترط عدم
 البيع والهبة فلا استسلام على الاستثناء المسمى ما ذكرنا من تفسير المحلل والحرام نعم لا ينبغي بطلان منافي مقتضى العقد بمعنى عوده عليه بالنقض كاشترط
 عدم المناهضة المبيع بل هو عند التامل راجع الى الضابط المذكور في البطلان في الشرط العائد الى جهالة المبيع او التمسك لا اشكال فيه بعد التمسك
 عن بيع انه لا شامل لجل الفرض قطعا ثم قد يترتب بطلان المبيع من الشرط مع الاول الى العلم اذ التمسك جهالة مؤدية الى جهالة الفرض والمنع لعموم
 دليله بل معارض ضرورة اختصاص دليل المنع بغير الشرط ودعوى الحاق احكام المبيع والتمسك لا تدرج كل شرط في اسم كل عقد دفع فيه ونحوه
 المنع بعد عدم السد عنه ولا دليل على المساواة في الحكم كدعوى استلزام جهالة الشرط لجهالة الفرض لا تترتب فيه بل اذ لا شاهد لها في العرف في اللغة
 والشرع ونحوه بل هو غير لزم الداعي لا يقتضيه ذلك قطعا ولا يستلزم بسببه في دليل من جهالة في التمسك بالتمسك كما هو واضح يخرج ضم من الملوأ

مجلس

كتاب النكاح

كتاب النكاح

مسئل براسه وان عتبه الزامه وفرضه في ضمن عقد لازم ولذا صرح شرط ما لا يصح وقوع العقد المشروط فيه عليه كاشتراط المنفعة ونحوها في عقد البيع والعين في عقد الاجارة ونصحه ما ذكره الاصحاح من صحة اشتراط الرهن والاضامن والعقود ونحو ذلك مع ان في مطلقها وجهه لا لا تقتصر في نظيره في البيع ما اذا كان وجهه لا يؤول الى العلم بالطلان لا تشرار التزاع ولزم بهذا نظيره في الشرع بل المعلوم من خلافه ما لا يكتفى به بل قد يقال ان لم يكن اجماع على مثل هذا الشارع في الاول بعدم الجواز ايضا لان دليل المنع وهو النهي عن الغرر في البيع شامل للعقد في الشرط المفروض فيه الغرر وان لم يصدق على الشرط ارميه او سائر من اوصيه ضرر ودفع كون المراد النهي عن الغرر في عقد البيع ولو بالنسبة الى ما فيه من الشرط كاهو واضح نعم لا يثبت في الشرط الاحكام الثانية للبيع ما لم يثبت كونه كذا لعدم صدق دليل لا الثانية للعقد الشامل للشرط وغيره والله اعلم وكذا ان كان من ذلك كله ان لا اشكال في انه يجوز ان يشترط ما هو سائغ داخل تحت قدرته كالتوبة وخباطة وجباة الا ان بناء على اطلاق المعلومة لا بد من بيان الثبوت كفيها فيجب ان يكون ذلك مما يرفع به الجحيم كذا ان لا اشكال في انه لا يجوز اشتراط ما لا يدخل في مقدوره كبيع الزرع على ان يجعله اشترى والله سبحانه والوطى على ان يجعله ثرا ولا يشترط بتقيدته لدخولها تحت القدرة وفي ذلك وغيرها وهل بشرط تعيين المدة ام مجال على المعارف من البلوغ لا نه مضبوط عرفا كما اذا لم يشترط الظا الاكفاء بالثاني واظهاره بدل عليه قلت كما ان لم يبدل على ما ذكرنا من الشارع في الشرط وبما فرق بين اخذها شرط او عدمه فيعتبر ضبط المدة في الاول دون الثاني وهو جدي بناء على عدم اعتقاده الجواز في الشرط وعلى ان التقييد عند عدم الاشتراط من دليل اخر لا من ضرورة اطلاق العقد والاكفاء كالتسليم مع امكان منه ضرورة ووضح الفرق بين ما يستفاد من الاضامن وبينه من الشرط في صدق الغرر في عقد البيع ولو بالنسبة الى ما فيه من الشرط في الثاني بخلاف الاول والله اعلم وعلى كل حال فالنقطة مقدورة بصرها عليها وعلى من ذلك اشتراط حصول الاثر المعلوم فوضه على عقد او ابتاع من دونه كاشتراط اطلاق الرخصة وحلته الوطى من دون صبغة ماضية عدم دخوله في ذلك تحت قدرته لكون الرجوع فيه للشرع بل قد عرفت فيما سبق ان دليل الشرطية لا ينفذ الا ان الشرط من المراتب المجاز كالتدوير والهدم ومقتضاه ان كل شيء مثلك في حكمه شرعا فصار اجماع على ارميه اشتراطه نعم كل شيء علم حكمه شرعا وتلك في جواز اشتراطه كان مقتضى العموم جوازه وفرضه واضح بين المتأخرين فيجوز اشتراط الصبغة المنقضية للطلان وحل الوطى ونحوها ويجوز اشتراط الاعمال وان لم يرد كصبغة بل يستحق العمل عليه بنفس الشرط لعدم توقف حل صبغته منه عليها اذ لا يثبت جواز تبرعه به وقوله من بل بها بل انما يجوز اشتراط ملك عين مضمونة وبذلكها بنفس الشرط من غير حاجة الى تجديد عقد الهبة لانها من العقود المجازة التي لا تعتبر فيها لفظ مخصوص فيكفي عبارة الشرطية مع القول في تحقق اثرها كاشتراط الركا لا وغيرها الا ان قد يشكك حصول الملك قبل القبض لا اختيار فيها ووجه يكون المراد بملء الشرط من الملك ملك ان يملك الله لان ان يملكها في الغرض كالهبة المعوضة بناء على عدم اشتراط الملك فيها بالقبض فيجب ان فان ذلك كله كما ترى ضرورة عدم وفاء دليل الشرطية بصحة اشتراط اثار العقود على وجه يفسد حكم العقد لا لا يثبت اول الشرطية بل قد يثبت بعضها اشتراط اثر العقد لا لا دليل على اختصاصه بغير العقد الا في سبيل حصول الملك لا لا يثبت الا في ما يفيض اختصاصا للهبة وان كان الهبة نقدا لا ان يخصص فيها فروع ملك شرعي ملك الهبة التي هي اسم للعقد المخصوص المعلوم عدم كون الشرط منه بل اهل الحرية كذا انه فيصير اشتراطها على وجه يكون هو السبب حصولها وليس ذلك من الغنى الا هو عبارة عن لا يباع المخصوص فالتصايط في الاثر الذي يجوز اشتراطه هو لا دليل على اختصاصه في سبب خاص من عقد او ابتاع وان كان يحصل بها فبشمل جميع المؤمنين واما ما دل على اختصاصه في السبب المخصوص الا هو عقد او ابتاع فلا يصح اشتراطه للمعارض من وجه ولا ترجيح والاصل عدم ترتيب الاثر والله اعلم واما اشتراط العقود والابتاع فلا اشكال فيه فيجوز اشتراط البيع والهبة والرجوع والغرض وغيرها لكن لو شرط عليه البيع مثلا من زيد بكذا فلم يقبل زيد فهل يسلط من له الشرط على التجا لم يعدم الشرط او لا لان المراد من هذا الاثر ما هو مفقوده وهو ان لا يرد ذلك والا كان من غير المفقود الا بطلان شرطه وجمان يتفاد من اهلها ان المدار في غير المفقود الفاسد اشتراطه في العرف ويجوز العجز لا يخرج من القدرة وان سلط من له الشرط على التجا نعم يمكن القول بالطلان لو انكثفت عدم القدرة عليه حال الاشتراط وعلى كل حال فالنظر عدم خروج المثال باسناد زبد من وصف القدرة فيصير اشتراطه لذلك مما اذا لم يبيع حقيقة لا بذله وبسلط على التجا مع عدم ولو كان شرط البيع مثالا في عقد فاسد بجها لا من ونحوه فباع الشرط عليه فلا يثبت صحة بيعه ولو زعم عليه بالتسايل لكان ذلك وان لم يعلم وان كان يقوى ثبوت التجا له وقد يجهل الغش لا نكره من العقد الفاسد اذ يصح كل شيء بحسب الاول والاولى بل لا غرر وحصول الغرر امكن القول بعدم التجا والله اعلم وكيف كان فمن ذلك اى اشتراط الابتاع في العقد ما ينبغي له الم بقره ويجوز ابتاع المالك بشرط ان يعطى على المتاع بلا خلاف اجماع فيه كما عرفت من ذلك الاعتراف به بل في ذلك اجماع عليه وعلى صحة اشتراطه غير مفقود كاعتراض المذهب البارع وايضا ان النافع الاجماع على صحة اشتراطه عقد لكن يصرح بعضهم وذاخران جوازه لذلك ولا يمتنع على الغالب ان يكون منه ومن غيره عناية الشارع بملك الرقبة باذنه سبب والافوضنا لمقتضى العقد فينبغي بطلان زوجه وعرفت من انه لا دليل على بطلان بمثله المنافاة بل لا ادلة خلافه بل في كونه يجوز اشتراطه عن ابايع عند خلافه لا لا في الشرط لا يثبت الكناث السنة لكن ظاهره في عدم جوازها هو خبره الشهيد بن قيس ومنه والفاضل المقداد لا لا لا يثبت الا في ملك وفيه ان في الملك لكون المصنوع هو المشتري لا دليل على اشتراط ملكية المقتضى عنه على انه لو سلم فهو اشتراط لا رضا في ملكه ثم عطف عنه ولا بأس برعده ان لم يكن الشرط بغيره عليه الا في عرفت منه فيما تقدم لعدم نوصف المقتضى الشرط عليه فالصحيح اقوى لو شرط على غيره من المشتري الشرع لزم الشرط وكذا المجانبه او الشرط عطفه عن كفاية المشتري نعم ذلك مع وفاء الشرط المخصص لهذا العبد بالاعتراف قلت بل فان لم يرد عدم اجزاء العتق بغيره على الشرط اذا كان للبايع غرض بذلك ومثله اشتراط العوض في العتق بالحد من ونحوها فلا يخرج المجانبه

باسل

كتاب المناقب

والمشترى
والبيع
والشرط

ارادة الكفاية على حكمها من عبارة الشرط واحتمل في ذلك عدم ولا يثبت ضعفه والله اعلم ولو شرط المشتري ان لا يشتريه عليه وان يكون ثلثه من البايع فيكون
ان يضمنه صحت على البايع بالتمسك او شرط البايع في الاثر على المشتري ان لا يشتريه او لا يملكها الا ببيعها الا ببيعها فبطل البيع وبطل الشرط
لكن قد سمعت المصنف في الجواز في الجملة الا في المحكي عن كنف الروي وما رتب احدا على الجواز في مقتضى الكراهة في امر احد من اهل او خالفته
بطلان الشرط المحذور الا في الغرض في كونه فانه يشك في بطلان شرط عدم البيع والعقود وظق النامل فيها حيث قال المروي في الجواز في
انضاحه ان الجواز غير بعيد لان بقاء الاثر عند المالك الصالح مطلوب بشرط بقاء ملكه عليها وذلك لا يتنافى في كونه ام الولد ومنذروا النص
به وهو جدي جدا ان لم يثبت الجواز وقد سمعت في الرباض من كتابه الجواز عن بعض مبله له ولها الثلثة الاول فلا يثبت البطلان مع ارادة اثبات
الاستحسان شرعا بالشرط للمعرفة من انه يلزم كاشد حكمه وسئل عبد الملك بن عتبة الرضائي عن رجل ابتاع من رجل طعاما او مناعا على ان يبيع منه على
وضعيه هل يضمن ذلك وكيف يضمن وما حدة ذلك قال لا ينبغي ويمكن ارادة الكراهة منه اذا لم يكن المراد من الشرط ما يرجع الى اثبات حكم شرعي فلنا
بعدم طرح مثل هذه الجملة فيه بل هذا التعليق الا ان المحكي كما ترى ومنه يعلم حالها في الشرطين الاخرين وكيف كان وقد عرفت الضابط في الشرط
الساقط وهو ما لا يخرج عنه الا بدليل كما هو مقتضى عموم قوله المؤمنين عند شروطهم وان ما طفت به عباراتهم من البطلان المنافي لمقتضى العقد
المتصور يمكن مثله في شرط ان لا يملك ونحوه ما يعود عليه بالنقض وقد يلحق به مثل ان لا ينفق به اصلا قال في الغنية من المتروك الفاسد
بلا خلاف ان بشرط ما يخالف مقتضى العقد مثل ان لا يقبل المبيع ولا ينفق به وهو جدي ان اراد من الاخر ان يشرط له ما هو في مقتضىه من ان
لمقتضى طلاق العقد لنفسه فلم يثبت بطلانه بل الثابت خلافه كما عرفت فلا حظ واما الكلام في صحة البيع المتعلق بالشرط الفاسد بطلان
فالاول خبره الاسكافي والشيخ والفاضل العجلي وابن عبيد والابن على محكي عن بعضهم وعن ابن زهره موافقهم والرباض في خصوص شرط المخالف
لمقتضى العقد في السنة عجل عليه بالاجماع وابن النوح في الشرط الفاسد ان لا يعلق به عرض كالمشروط اكل الطعام بينه وبينه ولو ثبت نحوه والثاني
خبره الفاضل وولده والتجديد والعلين والابن عباس والارسل في الخبرين على محكي عن بعضهم ووافقه ابو المكارم في خصوص غير مقتضى
من الشرط كان بشرط عليه ان يجعل الرطب من ابل قال انه فاسد مفسد بخلاف وعظا من جازة منهم المصنف الوقت كان الاول لا يخرج من قوة للعموم
واجماع الغنية وصحيح الجليلي في رواية المشايخ الثلاثة عن سعيد بن ابيهم ان بريرة كانت عند زوج لها وهي ملوكة فاشترتها عاتبة فاعتقها
فخبرها رسول الله وقال ان ثلثت نهر عند زوجها وان ثلثت فارقت وكان مواليها الذين باعوها شرطوا على عاتبة ان لهم ولا يها فقال رسول الله
الاولا من اثنى ومثله صحيح عيسى بن القاسم مؤيد بن مازن في التلخيص من الاخبار الدالة على صحة العقد وقتا الشرط فيه كصحيح محمد بن قيس بن جابر في
التميز اعترف المحكي من نهائير المراميد لا يثبت على عدم فساد العقد بفساد الشرط وحصل الصحيحين الاولين على ما عندنا من بطلان الشرط مع صحة
العقد بدفعه ونوع الاختلاف عندهم في ذلك حتى انه من طريق ما يحكي عن محمد بن سلمان الداهلي قال حدثنا عبد الوارث بن سعيد قال دخلت مكة فادعانا
الله شرفا فاربنا فيها ثلثة كوفيين احدهم ابو حنيفة وابن ابي ليلى وابن شبر بن فضال في حديثه فقلت لابي حنيفة فقلت لابي حنيفة فقال لابي حنيفة
والشرط فاسد فثبت ان ابي ليلى فثبت ان الشرط بطل فثبت ان شره فثبت ان الشرط بطل فثبت ان الشرط بطل فثبت ان الشرط بطل فثبت ان الشرط بطل
فثبت ان صاحبك قد خالفك فقال لابي حنيفة فثبت ان الشرط بطل فثبت ان شره فثبت ان الشرط بطل فثبت ان الشرط بطل فثبت ان الشرط بطل فثبت ان الشرط بطل
لما صاحبك قد خالفك فقال لابي حنيفة فثبت ان الشرط بطل فثبت ان شره فثبت ان الشرط بطل فثبت ان الشرط بطل فثبت ان الشرط بطل فثبت ان الشرط بطل
اجل ولا نهائهم اذا اعتقها فجاه النبي فقال لابي حنيفة فثبت ان الشرط بطل فثبت ان شره فثبت ان الشرط بطل فثبت ان الشرط بطل فثبت ان الشرط بطل
لسانك ما قال لابي حنيفة فثبت ان الشرط بطل فثبت ان شره فثبت ان الشرط بطل فثبت ان الشرط بطل فثبت ان الشرط بطل فثبت ان الشرط بطل فثبت ان الشرط بطل
النبي البيع والشرط فجاه النبي فقال لابي حنيفة فثبت ان الشرط بطل فثبت ان شره فثبت ان الشرط بطل فثبت ان الشرط بطل فثبت ان الشرط بطل فثبت ان الشرط بطل
ما ارسله النبي من خبر بريرة بل الظاهر ان من المستفيض من العامة والخاصة وهو في المطاوعة امر اخر لا يرفع الظهور ان هو مناط الاحكام كل
ذلك مضى الى ان مدخله الشرط في التراضي لا يثبت على مدخله التمسك وبطلان العقد في ابعاضها لا يثبت الى بطلان الاخر حتى فيما لو كانت
الهيئة الاجتماعية مطلوبة ولا حظ بل فينا شرط الحيا للنسب ولا بأس بالتزامه مع الجمل بالتساوي لعل القائلين بطلان الشرط خاصة بالنسبة
بدل وان لم يصح جوابه ولعله معلوم منه ودعوى ان الشرط في العقود ملحق فيها بمقتضى الشرطية بدفعها معلوم منه بطلان التعليق فيها سواء كان
للزوم او للصحة او للرضاء مع ان مقتضى الاول انتفاءه بانتفاء لا الصحة وموجبه الى اشتراط الحيا بشرط ولو سلم صحته من المعلوم عدم ارادته كعلمه منه
عدم صحة التعليق عليه الاخرين ولذا حكى عن فخر المصنفين انه قال ان كون هذه شروطا مجاز لانها تابعة للعقد والعقد سبب فيها فلا يعقل كونها شرطاً له
والادار بل هي صفات البيع تختلف باختلافها لكن في جامعها لا يحصل هذا الكلام فانها شرط للبيع لكن هو انتفاء البيع من البايع الى المشتري
لا شرط العقد وقد عرفت فيما سبق ان البيع ليس هو نفس العقد حتى لو كان نفس العقد اضع كونها شرطاً له بل الانتفاء في ذلك هو اثره وكيف يعقل ان هذه
الشرط شرط للعقد انما هو لا يثبت القبول ثم قوله ان هذه صفات للبيع ليس بمجيد الاتباء على ان البيع هو العقد فكونها صفات له لا يتنافى كونها شرطاً
لاثره واما ان قصدنا لا يستلزم ان شرطاً له فها نحن فيه بل هذا ملحق الى الامور المشروطة لما لو تكن واحدة في نفس معنى البيع لم يكن باذنها شيء
من التمسك لان التمسك في مقابل البيع واجزائه وان كان قد يرد بوجود بعض الصفات لان زبادة على انه في مقابل المبيع لم ينفذ فيه مقابل الصفات المعينة فان التمسك
للمبيع باعتبار المقابل وليس مقابل الصفات من حيث وفيه ان كونها شرطاً لا اثر العقد مستلزم للتعليق المتأخر لسببه العقد اللهم الا ان يريد كون

الشرط في البيع

سلك المشروط وهو ما كان لا يترتب له العقد يحصل منه بمجمله فليس من المعلقين الثاني لكن فيه اذ لك حكم الشرط المستفاد من قوله الموثقون عند شرطهم
اصل المشروط وانه كونه الفعل المشروط لا ملكه وان كان هذا النجوع انه قصد المتعاضدين ليس بولي من ارادة الالتزام من لا يشترط كما هو معناه واليه
او في الفهرست مراده ان العقد اذا استأجره لزوم لم يعمل كونه شرطاً له ولولنا بانه انما نكته الحق الثاني على ان المرجع في ثبوت العقد لا دلالة الشرطية
التي هي على سبب فلا يعمل الشرط حصول اثره بشئ من غير الشارع وادلة الشرط فاصره عن فائدة ذلك بل هي ظاهرة في ارادة ان كل ما يلزمه الموثقون
في عقد من الموثق لا يترتب لهم بريد اعل ما عن بعض العامة من بطلان الشرط في العقد خاصة وهو مع العقد كما سمعته من بعض حنفية وابن الجبلي واليه
يرجع ما عن المذهب البارع في الجواب عن الدور المقرر على تقدير القول ببطلان العقد مع بطلان الشرط من ان لزوم الشرط وحده فرفع على صحة البيع
فلو كانت موقوفة على صحة لزوم الدور في الجواب عن الثاني في شرح الشرط ليس شرطاً في الحقيقة لصحة البيع حتى يلزم الدور بل هو من صفات البيع
فما كان بينهما استناداً خلاصته العقد لم يمتد في العقد كما لو شرط صفة كانه البيع وان لم يكن سائفاً بطل العقد لا من حيث فوات شرط بل
من حيث فوات الرضا عليه وشرط الصحة انما هي الامور المذكورة في اوائل الكتاب كمال المتعاضدين ونحو ذلك وارجع ما ذكره الخبر الى ما قبل من ان
المراد انما وقع على البيع مع الشرط مع انتفاءه يفتى فلا يكون مجازاً عن الرضا فيطلب كونه شرطاً في الصحة اجماعاً وفيه بعد الغرض عن فضائله البطلان
اذ لو ثبت الشرط الساتع ان الرضا وقع معه لا مقيداً به كانه شرط كونه العقد كما مثلاً او اشترى العبدان جميعاً فبين ان غير كتاب وان احد
العبدان ليس ملكاً له كان البيع صحيحاً كما صرح به غير واحد بل قد يظهر من جامع المصداق اجماع عليه وان كان ثبت له الفسخ مع ان الرضا لم يفتقروا الى
الوجه الذي ليس بواقع والفرق بين المتعاضدين غير واضح بل قد اختلف في جامع المصداق ان لا يفتقروا الى اجماع اذ اخذت بهذا كما سره
بطلان البيع انما يثبت بانها وانما يثبت له لحياتها انما كانت لا على وجه العقد بفسطحة لا يحصل ثبوتها كالقول بان مثلاً البطلان في المقام ان الشرط
له فط من الثمن فانه يرد باعاً وبفرضه فاذ بطل بطل ما بازان من الثمن وهو غير معلوم فطرق الجها لة الى الثمن فيبطل البيع اذ هو بعد معلوم منه عدم
توزيع الاثمان على الشرط وانها لا يرد على الثمن وبفرضه كما ترى خصوصاً بعد ما سمعته من جامع المصداق في توضيح عدم مقابلة الشرط للثمن
تم فذكرت انما نقول بيبوت الخبر له لغوات الشرط كقوات الوصف من غير فرق وفيه مما ذكرنا من جميع الشروط الباطلة سواء كان البطلان
لعدم القدرة او غيره وبقي الخلاف عن بطلانه خاصة في الغيبة لا ينفك كظهور اجماع من محكي البضائع النافع حيث قال عليه لقنوني سواء كان المقصود
بالذات الشرط الفاسد وحي بالبيع بناءً او بالعكس سواء كان مما لا يتعلق به عرض كاجل المهرية وغيره بل في المحكي عن كونه ان الاول لا ينطفيئ في
العقد عند انتم قد نجا البطلان فيما معا لو كان البطلان لجهالة في الشرط بحيث تؤدي الى احد العوضين فيبطل العقد لجهالة البطلان الشرط
بل كل شرط باطل يبطل انشاء شرط من شرط العقد المعلوم او وجوده مانع بنفسه بطلان العقد بعد العمل منه ما يعود على العقد بالنقض ما غير
ذلك فالأقوى فيه ما سمعته وقد ظهر لك من جميع ما ذكرنا في هذه القول المقابل وجوابها وضعها الاستسناد الى اصحاب عدم الانتقال الى كونه
قطعه عموم الاذلة فضلاً عما عرفت هذا وقد استقامت جميع ما ذكرنا خصوصاً ما سمعته في الرد على جامع المصداق بيبوت ان يكون النزاع في الشرط
الطلاق ما اذا علم اذ اده مجرد الالتزام من غير تعليق فلا اشكال في عدم انقضاء فشاء فشاء العقد كما انه لا اشكال في انقضاء ذلك اذا علم اذ اده اطلب
الصحة على ملكه على النقص الذي سمعته من ثانی المحققين لو سلمنا صحة بل الغرض عدم ما فعل البحث في الشرط المطلق الذي لم يعلم اذ اده الشرط من احد
الامرين ولا كان في العباد لا لانه على احد ما فخر جيداً والله اعلم ولو شرط في البيع مثلاً ان يضمن انسان بعض الثمن معينا او مطلقاً ان قلنا بصحة
او كونه صحيح البيع والشرط لا خلاف للعموم وكذا لو شرط الرهن والكفيل او الشهادة الا ان في القواعد الاخرى جوبت بيبوت الرهن الشرط ما بالحق
او المشاهدة وتعين الكفيل بالاسم انما المشاهدة او الوصف كرجل موثق ولا يفتقر الى تعيين الثمن بل الصابط العدة له فلو عينهم ما
لا قرب تعيينهم ويندر على ذلك كله غيره وقد يمنع وجوب تعيين الرهن والكفيل والصانع خصوصاً على ما ذكرنا من اعتبار هذه الجها لة في
الشرط بل وعلى غيره ايضا فبصح الاطلاق لكن يجمل على الصانع للاستيفاء كما صرح به في غير ما بناء على الاجزاء بالاطلاق لا ان يجيزي بمسماه
وان اختلف في المحكي عن الاضاح الا ان كان في الاختلاف في الاعيان والاشياء الاستيفاء وهو لا البيع وشدة حاجة الرهن الى الفلح ونحو
ذلك لا يوجب جها لة فاحتمل الاجزاء مثله في الشهود وعدم صحة رهن الجبل لا ينافي في الجها لة في حال اشتراطه وان علم حال رهنه فالمراد كونه محجواً
حال الاشتراط لا حال لا رهنه وهما غيران ويجوز رهن البيع على الثمن من غير شرط قطعاً بل ومعه على الاقوى خلافاً للمحكي عن الشيخ وعلى العموم
وليس من هن ما لا يملك ولا قبل ثبوت الدين اذ هو شرط رهنه بعد الملك كيبته والموجود في العقد شرط رهنه لا رهنه كونه يثبت
الدين وملكه الرهن وليس البيع بقبضه ابقاء الثمن من غير بيع بل انقضاء لا يفتقر الى ثمن من المبيع وهو ما قد ينافي في شرط الرهن المقتضى
لا بقاء الثمن منه كان رهنه عند البائع مخير عن كونه مضموماً على البائع فلا ينافي ان يثبت صحة البيع موقوفة على رهنه لو شرط ان يملكه رهنه
موقوفة على صحة البيع فلا يرد وحكي لو قلنا سئمت لزوم على الرهن اذ الصحة غير الزوم وكيف كان فلا دخل في ثمنه بالشرط عليه من الرهن والكفيل
الصانع او غير ذلك مخير البائع بعد تقرر الاجبات كما استعرف وكذا يخبر لو هلك الرهن او غيب قبل القبض بناء على اشتراط القبض في الرهن او وجد
برعباً خرباً وليس له المطالبة بالابدال والارش مالوهلك او غيب قبل القبض فلا ينافي الا انما الزوم بعد الوفاء بالشرط كما هو واضح ولو اختلفا في
حدث طاعة في ثمنهم قول الراهن وقول المرهن وجهاً والله اعلم بقصود اذ شرط العتق في بيع المملوك فان اعتقه فله ان يبيع بالارضاء ولا
اشكال وان اشتهر كان للبائع اجابة كل شرط على الاقوى ان كان مما يجبر عليه لا ما اذا كان من صفات المبيع كما لو شرط كونه كتاباً وشاعراً وجوباً

في البيع والشراء

في الصورة الرابعة التي لم يعلم قدر البيع ولا قدر الشئ نعم لو قال بعتك فبني منها او فبني من صمغ كالعلمية بالاختلاف ولا اشكال اذا علم انهما عليه بل في
المعنى ذلك وان لم يعلم الا انه يجب نفس البيع او خلق الجنية وفيه ان لا يعرف من الشئ في الوجود ولعله اذا كان خبره الاكثر لعدم الا انه ينبغي تبينه
بما اذا لم يكن هناك طريق شرعي يقضي بوجوده من اصل او غيره ولعل من غير العلم اراد ما يشتمل ذلك بل يمكن ارادة ما يشتمل الاطمينان منه والامر بهل انما
الكلام في انه هل ينزل على الاشاعة في الصوريين ويكون البيع ذلك المقدار في الجملة ونظير الفائدة فيما لو تلفت بعضها على الاشاعة بل تلف في البيع
بالنسبة وعلى الثاني يبقى البيع ما بقي قدره ويرجع الاول عدم مهوره الكلي في غير الذرة لا على وجه الاشاعة بل ينزل الى جهالة البيع وانها لم تسمع
في بيع الثمن من ان استثناء البايع اربط لا معلوم ينزل على الاشاعة من غير خلاف فيه بينهم فالاولا لو خاست الثمن باخر من الله نعم مثلا وزع على النسبة
وهو مثل الطعام كما اختلف برقي في كونه الصحيح رجل اشترى من رجل عشرة الاف طن في انبان بعضه على بعض من اجرة واحدة والانبان فيه ثلثون الفطن
فقال البايع بعتك من هذا الفصيص عشرة الاف طن فقال المشتري قد قبلت وذهبت فاعطاه من ثمنه الف درهم وكل المشتري من نفسه صعبا
وقد دفع في الفصيص فاحرق منه عشرة الاف طن وبقي عشرة الاف طن فقال عشرة الاف التي بقيت هي للمشتري العشرة التي احرق من مال البايع
وهو يولد الثاني وهو يفرق ما عساه بين ما في بيع الثمن الا انه قد يشكل خصه اصل البيع فيه جهالة عن البيع فيه الموجه للضرر المتقوى الموصلة للمعاملة
وقد صرح لاحقا فيها لوباع شاة غير معلومة من قطع بالاطلاق وان علم عدم ما اشتمل عليه من الشئ وشاوت الثمنان بل صرح بالاطلاق فيما لو
الصبر صعبا ثمانية واشترى مقدار منها فالاطنان ان كانت فبني من الاول والاخر الثاني اللهم الا ان يلتزم الاخر ويكون البيع غير للاختلاف فيه
خصوص ذلك التمييز وانما المراه مقدار حتى لو اراد البايع تغيير الاطنان من غير نقصا المقدار كان له ذلك لان المفروض ان الجميع من اجرة واحدة فصحيح لا
كسب المقدار المعلوم من الصبرة ولكن على كل حال فالمتجه الجود على المتصرف خصوص البيع بالضرر المبرور ولا يستلزم منه الى غيره كالصلح ومن الاجارة ومهر النكاح
وهو ذلك بناء على ما سمعت من ان ملك الكلي في العين الخاصة لا يكون الا على الاشاعة وفرض المسئلة كون المبيع الذرة وشرط الناديه من الصبر خرج
عن موضوع البحث فمقتضا عدم البطلان حتى لو تلفت الصبرة اجمع وان تسلط على الجنية بانعدام الشرط يبقى شئ وهو ان مقتضى الوجهين على المظالم
في تعيين مراه الماهل من البارة التي هي مورد العقد لان ذلك حكم شرعي وان لم يقصده فخرج عن محل البحث ما صرح فيه بقصد الاشاعة او
الكلي الا انه قد يشكل صحة الثاني بناء على عدم ملك الكلي في غير الذرة لا على وجه الاشاعة وخبر الاطنان لا دليل فيه على صحة بل هو ام من قبل الاشاعة
وان كان قد خولف مقتضاها جعل الثاني عن البايع خاصة فيكون حكمها شرعا تبدي بالانقاس عليه غيره بل قد يقال ان هذا المقتضى حكم مطلق بيع
الصاع من الصبر اما لو صرح به فلا دليل على جوازه وقد يجمل في اصل المسئلة ان نشأ الوجهين الاختلاف فيما يقضي به ادلة الشرع في بيع مطلق
الصاع من الصبر من غير مدخله للعرف فصد المتعاملين بل لو علم خلقها على الارض معلية الوجهان انه ولم يحكم بفناء المعاملة في جديدا والله اعلم
فان الحقيق الشئ بل على الاشاعة ضرورة كونه كمالا في المتخلطين او كمالا في الذي اشترى ابعاضه هذا كله فيما هو مقتضى دفع جهالة على الاضحية وانما
بيع ما يكفي فيه المشاهدة فانه جاز مع حصولها بل اختلاف في اشكال الحصول المتقوى وانقضاء المانع كان يقول بعتك هذه الارض وهذا الثوب او
هذه الساجدة بالجمع او جزء منها مشاعا من غير صريح لها بناء على كفاية المشاهدة في الشئ كما هو الاقوى خلافا للشئ في المحكي من خلافه فمقتضى الاول
من دون مع ولا يثبت خضه بها بعد انقضاء العوات والاعراض وكذا لا يكون العقد معتبرا في معرفة كقطع الغنم وجملة الخيل والشجر وصبرة الكلب
ويخوف ذلك فبعض شراره بعد مشاهدته كل واحد مثلا على وجه يعلم به وان لم يعرف عده ضرورة عدم كونه كادراهم ونحوها ما يثبت معرفة على عده
كما هو واضح نعم لو اراد بيعها زوا فعال بعتكها كل ذراع بدينهم لم يصح الامع العلم بذراعها بما يجملها يحصل الجهالة في الشئ وان كانت هي معلومة بالمشا
على وجه بيعها وهذا هو الفارق بينهما وبين الصبرة المعلومة حيث صرح بهم ما كل فبني بدينهم لان معلوميتها انما تكون من جهة الكيل فيستلزم العلم بقدر
الشئ ولو اكتفت بالمشاهدة فيها كما ذهب اليه ابن الجنيدا شرط في بيعها كل فبني بدينهم معرفة ما يشتمل عليه منته يحصل بذلك العلم بقدر الشئ
ولو قال بعتك عشرة اذرع منها ومن ابداه الوضع ومنها جاز فطعا بل في لك ومحكي بزا الاجماع عليه لكونه معلوما بالحد والمشاهدة فهي من
مختصة الاجمالة في شئ زوا او من المبتداء او المشي فقال من هذا الوجه بدينهم او الى هنا من حيث يبتدى صح انهم مع فرض شخص البيع بدينهم ومنها
في الواقع وان جعل ذلك المتخصص لان جملة البيع صدقة على كثير من بحيث تكون افراد الحق يكون المبيع كلها من بعض جهات بل كان ليجمل لعدم العلم بمقتضى
الحل الذي انتهى اليه العشرة ومثله غير فادع للاصل سواء كانت اجزاء الارض او الثوب متساوية او مختلفة لان الفرض مشاهدته لها اجمع فادفع الفرض
من هذه الجهة ولست هي اعظم غرضا من بيع الثوب الارض برؤية بعضها الذي لا خلاف في جوازه ولا من بيع شئ مع عدم العلم بدخول ما يدخل فيه عرفا
ما يجوز معه التزام بل هذه الجهة عند التامل كالجهالة بوزن العشرة اقل من مثلا او بعلو الصبر المتخصص منها او بوزن ذلك مما لا تعد جهالة في العرف
ولذا استمر العمل على مقدار الارض من الثياب من دون علم ما يدينه في اليد ذلك المقدار من الذراع منته استمراد يمكن تحصيل العلم بقدر بعضه من المعصومة فما
في من عطف وقت وابن ادريس في القاض والمقدس الارض بيلي في الصحيح قوي جدا بل قبل لفرجة الارتداد وشرحه لولم لكن غرضنا في المراه ان يحكي ولد الماهم
عرف له اصله مع بل يصح حتى لو افترق في كسبه وفي ذلك ان الاجود الصبر مع تساوي الاجزاء او تفاوتها ولا فالاطلاق لاجود وكان اخذ عن غايه المراه
من انه قد ينصل الشئ بان هذا الاختلاف غير فادع لانه اختلاف مقاربة لا مقارفة مع غلبة تساوي الاجزاء المتفاوتة ومع فالاولى ان يجعل قوله على
تساوي اجزاء الارض غاليا او تفاوتها وقتها بناء على ما ذكرنا الا في بين تساوي الاجزاء واختلافها لان جهالة المبيع الكلي اذا لم يكن شاعاها اما اذا
كان مختصا مشاهدا فاجهالة فيته فالاولى بناء على كلام الشئ على ذلك لا على ما ذكرناه والا لمتجه الصبر وان لم يعين المبتداء ولا المتهى كفي الصبر لكون

كتاب المنابر

الغرض الشاوي في التفريق في الصانع غير واحد لعدم الجواز بناء على عدم تساوي الارض وكذا الثوب ولذا قال في المتن ولو اجمعت الارض الى موضع واحد لم يكن المبيع حصة
التفاوت في اجزائها بخلاف الصبرة نعم في قولنا بواحدة اذا من ثوب معلوم المساحة وقصد اصبنا وان يشار لعدد ما شاء بطل وان قصد الانشاعة
صح وهو كذا لان الصبرة في موضع واحد كل ظهير لك ان الصبرة المبدأ وكان المبيع عشرة اذرع كل به بالنسبة الى غيره محل الانشاء ليرجع قطعا كما اذا
لم يعب من المبيع وان عيّن ثلثه المبيع بداهة ونهاية بناء على اختلاف اجزاء الارض على وجه لا يمكن دفعها بالكل وان شوهدها جميع افرادها اذ ائدتها بينها
الهم الا ان يقصد الانشاعة فقلد في الصبرة كما سمعت من قولنا لم يعلم مساحة الارض اذا كان المبيع اذرع معلومة لكونها المبيع حصة مشاعرة بقدر
بالعشرة اذرع مثلا ليجعل نصيبها الى الجميع حال العقد بقدر فاصح بعد التصبب بالاذرع في ذلك في كل جزء من الثوب على حسب نسبة العشرة الى المجموع
نحو ما سمعت في بيع الصاع من الصبرة على تقدير الترتيل على الانشاعة واختلاف الاجزاء وتساويها لا بد من علم المبيع وجهه الله واذا اصبحت
الصاع من الصبرة منزلة على ذلك حصة من الصبرة مشاعرة بفعل نسبة الصاع الى المجموع ولا يفتح جهاتها حال العقد فكذلك المقام بل قد يفتح
من ذلك وما سمعته سابقا في بيع الصاع من الصبرة من اذرع مطلقه عندنا الى الانشاعة صح في ذلك في المقام وان لم يرجع بقصد ما في بيع
على الانشاعة المربوطة ويكون صحيحا وما عساه اوجه اطلاق بعض اصحابك من عدم جواز مثل ذلك بل الصورة السابقة يمكن دفعه بظهور الاطلاق
في غير ذلك وان المراد منه بيع مقدار محصور لا على وجه الانشاعة ولا يثبت بطلانه خصوصاً في مختلف الاجزاء فتجربا فان اظهر اطلاق مع قصد
بما ذكره من العقد على وجه يكون المبيع الكسر الذي يطابق النسبة المربوطة في الواقع لجهالة المبيع التي لا يربطها نصيب النسبة المربوطة والاصح في ذلك
الغرض كان يبيعه من العقد مثلاً ما يتاثر بعشرة من النسبة الى المجموع قيمته وهو معلوم العاشرة في ذلك القول بمنزلة الصاع من الصبرة على الا
فان لا يراد منه وقوع البيع على الكسر الذي يكون نسبة الصاع الى مجموع بل المراد منها ان المبيع كل شاع في صناديقه في الصبرة كشروع كل انشاعة
الزكاة في الاربعين في وجه وهذا وان لم يكن من الاشكال على اشراك الكسور كما نصت نحوه ولكن حكمه حكمه بالنسبة الى توزيع المثلث على
المجموع باعتبار عدم تعيين كل من المالكين في فرد محصور بل هو مصداق لكل منهما في فاضل نصيب المبيع في كل شاع في افرادها حصة
ولكن مع تساوي الاجزاء كالتصاع من الصبرة على الوجه المذكور وكذا الارض والثوب مع وتساوي لا يصح مع اختلافها مما يبيعه على وجه النسبة
بمعنى كون المبيع الكسر من الصبرة او الارض المثلث بنسبة التصاع او الذراع الى المجموع في غير جاز في منقذ الاجزاء ومختلفها ولعل بذلك نفي الوجه في
اطرافهم والله اعلم ولو باع ارضا مثلاً على انها جازان معينة مصر جاز بذلك او بنى العقد عليه فكانت اقل فالمشترى بالخيار باختلاف الاشكال
الا ان الاكثر نقلاً ومحصلاً في الرابض انه حتى اشهر على جباة على كونها خياراً بين فتح المبيع واسترجاع الثمن ان كان قد قبضه المبيع وبغيره
بخصها من الثمن وقبل بل بكل الثمن كما هو خبر الشيخ والفاضل والفاضل وولده والى العباس والصبغي على ما حكى عن بعضهم بل هو طر الوسيطة وقع
وجامعاً وفواه في المبيعة على ما قبل واستدعيه لك والاول اشبه باصول المذهب فواحدة اذا المذكور وان نصيب الوسيط المذكور لا يرجع عليها
الايمان لكونها اجزاء من المبيع حصة خارجة فيقول بقولها بعض المبيع فيثبت الخيار المربوطة بغير الوصف الذي هو بعض من المبيع وبذلك
اخرى من باقي الارض التي لا يرجع الى اجزاء من المبيع فكان الخيار فيها بغير الوصف بين الفسخ والقبول بتمام الثمن لكون الفاتح ليس جزء من المبيع بل
شأ من الثمن بل وصفه وانما فيه ليس ذلك قطعا بل هو لا يفسخ من وصفه الصحة التي يثبت الخيار بغيرها بالنسبة بين ارجاء القبول بالارض
مظناً الى خبر عن مظلة الخبر ما سمعت قال خبر رجل باع ارضا على ان فيها عشرة اجرة فاشترى المشتري منه بحدده ونقد الثمن ووقع صفقة
المبيع واخرى فادخلها صاع الارض فاذا خرجت اجرة قال ان شاء استخرج فضل مال واخذ الارض وان شاء ردة المبيع واخذها بطلان لان يكون الى جنب ذلك
لما باع الوسيط فلو فيه ويكون المبيع لازماً وعليه لوفاء بتمام المبيع فان لم يكن له في ذلك المكان غير ذلك باع فان شاء المشتري اخذ الارض واستخرج فضل
ماله وان شاء ردة الارض واخذ مال كله واسم المثلث لا يتحول به مع امكان ما قبله لا يمنع من العمل بالباقي والشكل ذلك كله بان فاق لا يفسد له
من الثمن لاستحالة انفسط الثمن على الاجزاء او لعدم الغائث وعدم المماثل له فاستحال ثبوت فاستحال ثبوت فاستحال ثبوت فاستحال ثبوت فاستحال ثبوت فاستحال ثبوت
المشترى مختلفه الاجزاء وفرض الغائث من الجهد الذي يحكم فانضج ان الثوب هنا كقوت صفته كال وهو كذا لكم عرض فكان كالتدليس فرفق
بينه وبين ما اذا باع عديدين فان احدها مستحق لانه في هذه لم يسلّم العديدين وهذا قد سلم المبيع وهو مجموع الارض وانما فقدتها او كونهما بغير الجهد
لو احد عشر مرات مثلاً وهذا وصف بعد كما لا بد بعد بقصد عينا وبان النسيب يؤدي الى جهالة الثمن في الجملة والنسيب بدفعه امكان كون طرفي
لثوب بان هذه الارض المتحصنة من غير زيادة عليها ولا تقبضه على عرض انها عشرة اذرع ولولا اشتباهاً قبيلها كذا وعلى فرض انها خمسة قبيلها كذا
ينسب احدها القسطين الى الاخرى ويؤخذ من الثمن بنسبة فلا يحتاج الى اضافة شيء اليها فيشكل بانها بغير ثوبه لعدم المماثل في عايشه
ان الفاتح لارض المشتري في فرض كونه مساوياً لها مع انه قد يشكك بانها قد يفسخ كونها مختلفه فليترك كون الفاتح مختلفا على نسبة اختلافها
في مجموع كازي لاجلها حال العقد بعد الاقدام منها على مقابلتها بالثمن على انها عشرة كما انه لا يفتح لجهالة في النسيب بعد معلومته بالمقابل في الجملة
من ذلك ظهير لك الخبر قول المصنف ولو زاد مكان البايع بالخيار بين الفسخ والاحارة بجميع الثمن وكذا كمال بالانشاء وجزاؤه لعدم موجب النسيب ضرورة
خصائصها بما لا يتبع في ذلك بالمشترى فلم يبق الاجتهاد في الوصف الموجب ضرورة على البايع لو كان المبيع لا ينافي في الخيار بالطريق المربوطة والار
المشترى هنا بلطريق المخلص الزيادة على نسبة الثمن او غيره بين ذلك وبين الفسخ لا يوافق الضوابط الشرعية كاحتمال بطلان المبيع كانه قد وقع على
النسيب انه الوجه في جهالة المبيع لكون الزيادة غير معينة اذ في ان المبيع بحسب الصورة هو المجموع وقد يحد كون الزيادة من بعد حكم بصفه العقد

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

فصل فی بیان

بسم الله الرحمن الرحيم

والصحيح خبر زادة المتقدم القول الفصل بين عدم الارش والرد مع بل قد يقضى خلافه كالفناء المستوفى به في العلم بتم نسبة وهل يصح شراؤه
من اهل مصر حايضه خبا العبيد ويخبر ذلك ما يقع كذا لزم العلم على الرضا به معيبا الا في ذلك لانه كذا الشرح بل لو افترض على خصوص الرد من مقتضى
مع انفسه لذلك اما لو افترض على الارش فلهذا جعل البطلان للجهل بالمتنوع ويجعل العيب اكتفاء بعلم المتن للجهل كالمواضع وما لا يصح مع العلم به وبسقط
الجهل المتروك بايه باسقاطه بعد العقل بل خلافه لا ينفذ فيكون العقل لا ينفذ باسقاطه كالمعرفة في الخبرات السابقة فبسقط الرد وكذا الارش لانها
هنا متعلقاه فاسقاطهما معا ولو افترض على اسقاط احداهما صح وان ائخذ بسبب استحقاقها كما هو واضح ويمكن استغناء عن اعتبارها وبسقط الرد
خاصة باحداثه فيه حدثا كالعقود وقطع الثوب بل خلافه عند بل في لفظ وعنه شرح الارشاد للفخر الاجماع عليه سواء كان قبل العلم بالعيب بعد على نحو
سمعت في الخبرات السابقة ضرورة اشترط ان لا ينفذ وان زاد عليها بالارش فبسقط ما به الاشتغال ولذا كان البحث السابق في النص المسقط
انها هنا مضافا الى ما قبل خبر زادة السابقين الذين على ثبوت الارش لعدم كذا النص على اسقاطه شرعا ولا عرفا خلافا لما على ان خبر في الرد
فاسقط الارش به اذا كان بعد العلم به ولا ينبغي ضعفه للاصل باطلاق النص بل في صريح الغيبة واطاهاها الاجماع عليه مؤيدا بالنسبة لقناوى الاحتياط
صحيحا واطاهاها بل في شرح الارشاد للفخر الاجماع على ثبوت الارش على ان فيما حصر في من ينسخ الوسيلة وان علم بالعيب فيصرف فيه لم يكن الرد والارش
لان تصرفه ليس بموجب الرضا به وتعليقه انما يفتق على ان لا الارش ولعل الاسقاط من النسخ والا فلا ينبغي ضعفه كضعف ما عطف من ان التصرف في العلم
لا يسقط الجباة للاصل المنقطع بالعرف وعنه خبر زادة المحل لان يكون المراد منه انه لو احدث شيئا علم به لم يكن الجبا لان احدث اذا كان بعد
العلم بنفي الجبا حتى يستدل بمفهومه على ان احدث قبله لا ينبغي بل لعل المراد منه انه لا يفتق ثبوت الجبا اذا لم يكن علم به فلهذا جاز ما عنه ان كان
بيع المشتري قبل علمه بالعيب عاد اليه فلهذا وعنه ايضا والغيبة فيه من ان العيب والتدبير لا يمتنع من الرد لان الرجوع فيها بخلاف المتن لما عرفت
من اطلاق النص في القناوى ومعاقد الاجماع والله اعلم وكذا الرد يحدث وعنه في بعد القبض غير مضمون على الباب بل خلافه جده في بل عن
شرح الارشاد للفخر الاجماع عليه وفي محكي قنا الاجماع والاحتياط على انه ليس له رد الا ان يرضى الباب بان يقبله فاصفا فيكون له رد ولا يكون له الارش
ان امتنع الباب من قبوله معيبا وعن موضع من ط اذ ابلغ عيدا وقطع طرف من اطرافه عند المشتري ثم وجد به عيبا فلهذا سقط حكم الرد اجماعا ووجب
وعنه ايضا في الخلاف عن ان لا الارش اذا امتنع الباب من قبوله ولعل مراده من الشرط ان له رد ان اراده اذ امتنع الباب من قبوله في الارش وان امتنع
لكن في رد يقبله عند المشتري لم يكن له رد فلهذا جاز ما عنه الباب فلو اراد المشتري الارش قال الشيخ ليس له ذلك والوجه عند ان لا الارش ان اخاره
ولو امتنع الباب من قبوله معيبا كان المشتري حيا الارش فلو احدثا وفي من ثانی الامور المسقط للرد دون الارش حدوث عيب عند المشتري مضمون
عليه لان يرضى الباب بذه مجبورا بالارش ولا يجبر الباب على الرد واذا الارش اي ارش العيب الجاهل ولا ينبغي للمشتري بينه وبين المطالبة بالارش
السابق ولو قيل الباب الرد لم يكن المشتري الارش بالعيب الاول عند الشيخ وقد فحما من الخلاف في ذلك وعلى تقديره فلا ينبغي ضعفه للاصل
واطلاق الادلة والاجماع السابقين المعتمد بقناوى الاحتياط بل ان لم يثبت اجماع على سقوط الرد به لم يمكن المناقشة فيه اذ لم يكن من جهة بحث
بعد تصرفه لعدم معارض الادلة المتروكة خصوص مع عدم سقوط فيما لو تلفت بغيره ما به في وجه فضلا عن العيب لتعليل خبر واحد في الاحتياط
في السقوط هنا بان لم يكن مضمونا عليه كان بمنزلة احدثه فيه حدثا ولو كان من غير جهة فقط كما يحسب عليه فيمنع الرد ويثبت الارش كذا في
قنا والاحتياط غير من خبرات نعم يجبره بالارش لو اراد ردته لفتي الضرر ولعله لذا قال في الغيبة فان لم يعلم بالعيب حدث فيه عيب اخر كان له رد
في العيب المتقدم دون احدث ان اخاره ذلك وان اخاره الرد كان له ذلك ما لم يحدث هو في حدثا واطاهاها عدم سقوط الرد بذلك وهو جده على القنا
في الخلاف ان لم يثبت اجماع على خلافه او يدعي كذا من اجل المشغل على اشراط الرد يقبل التوب عليه وان لم يفتق او خط او صنع فغير الارش
او يدعي ان مفهوم الرد لا يفتق الا مع عدم نفي العيب والجبر بالارش لا يصحبه وقد حققته مضافا الى انما الرزم العبد التي يجبر لافضاة خلافها
على المنع وهو غير المفروض نعم يمكن القول ببقاء الرد بالعيب السابق اذا كان العيب احدث من الباب وان كان قد قبله المشتري ونحوه بل ومن وصف العيب بكونه
غير مضمون على الباب ضرورة كون المراد اخراج صورة الجبا ونحوها ما كان العيب مضمونا عليه كمثل الفرض لكان ان كان فيه عيبا بخلافه الا ان
لو كان جانيا الا ان المنع من اطلاقها واطاهاها معا فدا الاجماع السابقة غير ذلك فيفتي على انما الرد هذا وفي رد لو كان العبد كاسا او صائغا
فمنه عند المشتري لم يكن له الرد بالسابق ولعله لان ثبوت الصفة عيبا من غير العيب فغير مضمون من ردها ومثله في الدابة الخن والطعن والله اعلم
وكيف كان فلو كان العيب احدث قبل القبض لم يمنع الرد بالعيب السابق قطعا بل يمكن تحصيل الاجماع فضلا عن محكمه لكونه مضمونا على الباب ولذا كان
المشتري الرد به فضلا عن العيب السابق بل خلافه بل حكم الاجماع عليه خبر واحد في ثبوت الارش به وقد رد المصنف سابقا وذكرنا التحفظ في
فيه فيما تقدم فلا حظا لنا البحث الا في العيب السابق ولا اشكال في ثبوت الرد والارش فقه ما عرفت ومثله حدث العيب من غير جهة المشتري في الثلاثة
لو كان البيع جوازا لا يرضى مضمون على الباب ولا مع حكم الباب السابق وكذا كل جبار مختص بالمشتري بناء على الحاف في ثلثة الجوان في النص لما يحدث فيه
كما تقدم بتحقيق الحال به والظن قد سبب تحققات اذ في وظهور التمرة في القناوى المص من ان الرد باصل الجبا لا بالعيب احدث وانما بالعيب في محله
بل فيفتي الجع في الدليلين الحكم بالسببين كما هو واضح على انه لا يفتق هذه المحاكمات في المقام ثم سمع كلامه في حدث العيب ثلثة الجوان و
تحقق الحال فيه وهو غير المقام اللهم الا ان يراجع بان نظره هنا الكنية لا يفتق في المحكي عن ابن نما هناك من اجاب الرد والارش لكن يمكن البحث في المسئلة
لنفسها بغيرها في العيب المتحد بل الفضل مثلا وان كان معيبا سابقا فيها بعد سبب الجبا في الرد بها لكونها سببين او يخص الاول لانه لا يؤثر ولا

الثلثان يكونه يحصل حاصل لان جنس العيب انما هو السبب في بعض الاشياء باعينا انقطع حكم الرد بعد ان كان مضمونا الى المبيع
لاطلاق دليله وسيفي حكم الرد للثاني الا انه لا يمتنع ان يكون يحصل الاجماع على خلافه كما عرفت واما الثالث فله وجه لو كان دليله انما هو مستقلا
من دليله بالاول ضرورة كون كونه في القديم في ظهور عدم ثبوت العيب به على وجه يصح اسقاطه من جهة واحد دون الاخر لكون الجميع بعد وجوبها
دفعة واحدة وبسبب واحد نعم قد بين لو وجد احدهما ثم وجد الآخر كان له الرد به لظهور الادلة في سببها الثاني ضرورة كونه كالمورد في العيب
العقد في وجهه لكن من المعلوم عدم ظهور هذه الادلة في المبدأ بل هي الصريحة في السابق ويحتمل ان يكون السابق صنف والمبدأ اخر فعمل كل مقتضاه
وسقوط الرد من احدهما لا يقتضي سقوطه من الاخر فوجدنا في الله العالم فان المسئلة بحاجة بعد الى تفصيل هذا المقتضى من ذلك ما يسطر الرد
الارض والاول خاصة لكن كان عليه ذكر الانشاق في فرض القسم الثاني كما لو اشترى باه ثم وجد به عيبا فانه ينبغي الارش لعدم التمكن من الرد لعدم
الا ان يكلف ادلة النص او غيره او يثبت الرد فيه لكن يدعى العيبه عوضا عنه معلومة بدسها وان كان قد يدعى الاخر ما سطر في
ان التلطف هنا مسقط للرد بالعيب بغير الارش فالانشاق فيهما من قبله والارض على وقد يسطر الارش ويبقى الرد فيها لو اقتصر على اسقاطه دون
الرد فيها لو زادت قيمة المبيع عن اصلها كما لو ظهر العيب خصا فان المشتري يتخير بين الرد والامتناع لهما انما عدم الاطلاع على قدر نقص
القيمة المدركة في نفس المالك بل اصله بل انما كفيه في نفسه بعد ظهور ذلك ثبوتها واصلها في وجهه من العيوب التي تنقص القيمة ولا يجري مثله
في الرد بعد فرض كونه عيبا بلا خلاف لوجه فيه بل ذكره وجا معصدا لاجماع على ثبوت العيب به بل هو مقتضى ما رواه ابن مسلم لان ابن ابي ليلى في الشرع
الركبة في الرد لا اشكال فيه وان اختلف بعض متأخري عن كمال الارش للاصل في ظهور نص في الرد في العيب المنقص للقيمة لا ما زاد فيها لكن فيه
منع واضح بعد ما عرفت بل قد يظهر من اطلاق الفتاوى كون العيب اذا زاد عن المقتضى او نقص وان فيه الرد والارش ثبوت فيه ولذا استشكل فيه غير واحد من
ولعل من ينادي بفتح الغناء ما يثبت على الخصم من المنفعة التي هي القيمة الى بعض افراد الناس كالحكام والسلاطين ثم يقومون لاصلاحها للسلطان لما قبله عليه
الخير من الاشغال ولا يثبت حصول النقص وان كان قد ينافي بان ذلك اضطر على المبيع خصوصا اذا كان المخصص حيا او ابراد منه كونه في وجهه وحرر الفعل
في الذي بل في وجهه كغيرها من الاحكام نسبة الى علمنا لاشنا في زيادة المال من جهة وبما لا يكون البايع فاعلا له بل انما المصريح بجواز في غير ذلك
كثير من خلاف الفاضل في النفي خاصة فلم يجوز وكيف كان فالارش محل نظر بل في شر الركبة نحوه ما لا طريق الى الفرض المزبور فيه نعم يمكن القول بعدم سقوط
الرد هنا بالضرر قبل العلم فيه ويجوز عيبه من جهة النقص معه ومن هنا قال فيس لوزادت قيمة المبيع عن المبيع كافي لخصي احمل سقوط الارش بقا
الرد لا غير وقد يشكل مع حصول مانع من الرد كحدث عيبه تصرف فان الصبر على العيب ضرر له الرد ضرر ونحوه في ذلك وزاد ويمكن ترجيح البقاء اصلها
بالمائة وهي باقية قلت لا طريق بعد عدم السبيل الى المنفعة لعدم معرفته الا القول بعدم سقوطها الرهناء بعد جبر العيب لحدث بالارش من الشراء
او لا اثر له كاهو واضح وما يسطر فيه الارش خاصة ما لو اشترى ربوا بوجهه وظهر عيبه فله الرد دون الارش جذبا من الربوا ومع النص او عدمه عيب
فيه البعث المذكور قال في هذا لو اشترى بربوا بوجهه وظهر فيه عيب من جنس فله الرد الا الارش جذبا من الربوا ومع النص فيه الاشكال ولو وجد عنده
عيب اخر احمل بقا وضمان الارش كالمقبوض بالسوم ولحمل النقص من المشتري او من المالك او من غيره في وجهه ما عداه بالعيب القديم كالتلف من غير
والاولا في ان نقد الموجود معد واختلاف الاصل وهو جدي جدا لان الاول يجري في النقص وفي خصوص حدث العيب الربوا كما هو
واضح واضرب المهر من المنفعة كونه من غير جنس جذبا من الربوا وقد سبق في ذكر الاماكن الفاضلة في عقد ولو كان المبيع حليا من احد الطرفين بما وجبنا
وقد اوجبا المشتري عيبا قدما او مجزئا عند الشراء لولا ان الارش ولا الرجوعا ولا مع الارش ولا يجزى الصبر على العيب بجانا فالطريق في النقص والارش في وجهه
من غير جنس عيبا لقدمه سلما على المبدأ ويحمل النقص مع رضا البايع وبه المشتري العيب وارشها ولا يافان المحل في مقابلة الدش والارش للمقبوض
كالمقبوض للسوم لكن فيه ان النقص لا ينفذ برضا البايع وانما المشتري به واما العيب مع الارش لا مكان عدم وجوبه بول ذلك عليه كما نص عليه بعضهم نعم قد يفتي
الوجوب بعد النقص لقول المال اليه والعيب ببالارش الذي قد سمعت عدم الواجب بعد النقص وان كان عيبا لمقبوض بالسوم اذا كان ربوا ضرورة ان الربا في النقص
لا انقضاء وقد يفلح من ذلك وجلا حكاية في كرم عن بعض الشافعية ونفي عنه الباس بل عن جامع الشرائع حكاه عن بعض اصحابنا وهو يرجع الى المشتري
العيب لا ربا لان الممانعة في الماله انما تنفي في ابتداء العقد وقد حصلت الارش حتى ثبت بعد ذلك ودعوى ان الارش لغوات مقابلة بل من البيع وانما
المنع ضرورة افضائها انقضاء العقد بالنسبة الى ذلك ولذا يستحق خصم الشئ وان ثابته الى غير ذلك مما لا يمكن التماسه بل لا بأس ج باخذ الارش
من الجنس ولا بشرط كونه من غير جنس فوجدنا في الله اعلم وكيف كان فاذا اراد بيع العيب الاولى والافضل اعلام المشتري بالعيب او النفي عن العيب
مفصلة من غير فرق بين الخفي وبين الظاهر لا ينافي انما الذي من وجوب الاختيار بعد انجبا الضرر بالتحيا لكن فيه جملة من المتأخرين بالظاهر الذي
يمكن المشتري الاطلاع عليه من دون اعلام البايع اما الخفي فيجب الاختيار ولا كان عشا وتدابير بل ينبغي بطلان البيع في نحو شوبا للدين بالباء لا البيع
المقبوض معلوم عند المشتري عليه نزل ما عرفت من مانع شيئا ويرى عيبه بيبته فقد حصل محظورا وكان للمشتري انجبا والمبطو وقعة الفران
للاوتك وجب ان يبين المشتري عيبه او يشره اليه من العيوب والحوط الاول والنظر وجب الاشعار او النفي عن العيب لكن في الاخرة او يجرى اسقط
وجوب الاعلام حتى الخفي اذا نفي من العيوب كما هو صريح في الجواب على البايع الاعلام بالعيب الخفي على المشتري ان علمه البايع لغيره العيب ولو نفي من
العيب بطل الوجوب لا الشبهة والاعلام لحوط بل عن اوضح النافع انما المشهور وكان وجه الاصل بعدم صدق النقص معه وعلى كل حال فلا خلاف في
عدم وجوب الاختيار بالظاهر بعد نفي بل العبارات المزبورة على ما سمعت لعله لذا قال في الربا ويحوز بيع العيب ان لم يذكر عيب مع عدم النقص بالاختيار

كتاب الفقه

مكتبة
الشيخ
الشيخ

في الاستصحاب

منه
في الاستصحاب
في الاستصحاب

الفرق بين ما أخذ العقل ونقد بل في موضع ذكره وتعلق الاشهاد الاجماع عليه حيث لا يجوز له الرد قطعا ولعله لان نقد البايح يوجب العقل
ولعدم التعبد على الرد عليه لكن في جامع صمد قد بين اذا اخذ العقل ما الاشكال السابق في المشيرين صفة لصورة الصفة هنا البطلان وقيل ان الفرق
بين المشيرين ونقد البايحين واضح لا يزل في الاول لبعض الصفة على البايح ولا كذا الثاني نعم في الاشكال في بعض اقوالهم اما اذا اشترى اثنان
من اثنين دفعة في صفقة واحدة لان كل واحد من المشيرين قد اشترى مع الصمد مثالا من كل واحد من البايحين فلورد الورج على احدهما نصف الصفة
عليه فلت بعد الاغضاء عما ذكره يمكن القول بكون الوجه عدم جواز الرد في نقد المشيرين عدم تناول الادلة لفني في مسألة اللزوم بلا معارضة
باني هنا او نقد البايح مؤيد بدعوى ظهور الادلة في كون الخبطة نقل احد من اتحاد لا يثبت التفرق فيه لان الاقوي ما ذكرناه اوله جديدا والله
اعلم واذا واصلنا انتم علم سببها الله هو ليس بجعل لم يكن لرددها عندنا ونحن لا نرى بالاشكال في كونها لا يصدق في كل من الاشكال نصا وقوي بل
الاجماع يقتضيه عليه فان كان الصمد جاز لرددها ويرد معها نصف عشر ثمنها المكان الوطى اجاماعا محكما في الاستصحاب والغنية ان لم يكن بخلاف
وهو الوجه بعد المعبر المستفصاة او المتوازنة في رددها وانما لا يمنع منه الوطى وفي صحيح ابن سنان ومعنى عبد الملك بن عمرو وغيره عبد بن جابر
وفضل مولى محمد بن راشد يرد معها نصف العشر وفي خبر عبد الرحمن يرد معها ثلثا وفي صحيح محمد بن كوهما واولها الشيخ بطائفة نصف العشر ولكن
في عبد الملك بن عمرو في الصف في الرجل يشترى الجارية وهي حلي فطاهها قال يرددها ويرد معها ثلثا عشر ثمنها اذا كانت حلي وحلها المهرين
على الغلط للناسخ او لا يردى بسقاط لفظ نصف لبطاين ما رواه هذا الراوي بعينه وغيره وقد يؤيده ما في سنن ترمذ ذكر الصدوق هذا الخبر جازما
وفيه نصف العشر كما ان يمكن حمله على كون عشر الثمن نصف عشر ثمنها او على البكر بجعل الرجل من الصبي او على الذي يرد على ان له من هذا مؤيدا بما في
الكافي بعد ان ذكر خبر عبد الملك المظفر للنصف قال في ردائة اخرى ان كانت بكر فثمنها ما وان لم تكن بكر فنصف عشر ثمنها وبالمعلوم من وضع
الشارع العشر على البكر في غير المقام وعلى كل حال فلا خلاف في ذلك مستند ما في صحيح ابن ابي عمير عن الحسن بن ابي ابيير في الفاضل والكر في
القطيع في المبيع الشهيد الثاني وبعض متأخري المتأخرين من رد ذلك اذا كانت بكر ونصفه اذا كانت شبيبا الا ان الاول مع اتحادها وحلها باهر
وفكره عشر الثمن لا الغنية وظهوره في كون الوطى مع العلم بالجعل الله سعة في وجهها غير فيه ومخالفة للعلوم من وضع الشارع نصف العشر لوطى
الاجنبى فضلا عن المقام الذي كان الوطى فيه من الملك قاصر عن معارضة النصيب السابقة المقتضى بجعل الاحتياط من وجهه فلا يبيح في ضعف القول
اما التفصيل فانه وان امكن حمل الخبر المذكور عليه ويثبت له المرسل التوريث المؤيد بعلومه وضع هذا التقدير للوطى في غير المقام الا ان اطلاق النصيب
الكثرة والفناء في خلافه اللهم الا ان يدعى ان نصيبه الحامل في ذمت بكارها كما هو الغالب فيه بعد امكان منع عدم تناول الحامل له وان ندد
سببه بالصبي ونحوه ان المنهج خرج البكر الحامل من موضوع المسئلة كاحتمال في القواعد الحامل بالمسألة فبقي حكمة القواعد لان الجزية على غيرها
عنها بالمرسل التوريث لا يجازي مع انه يضاعف جوه الارسال كما ترى خصوص امكان دعوى عدم حوار الرد فيها بيوافق من عين وهي البكارة فهي
كالنصوص فيها بعد الوطى مع فانه لا اشكال في خروجها من موضوع المقام وبما علم على مقتضى القواعد كالتى مطتها المشتركة في رددها بناء على ان نصيب
الوطى في النصوص الفشارى الى الغالب من الوطى بالفرج فلا يرد على نقد بده فالظن نصف العشر لو كانت بكر او فاقا لجماعة ظهور في توظيف العشر
لزال البكارة والنقص بقاءها مضافا الى اطلاق النص نصف العشر لاحتياط في البكر الا انه ضعيف كضعف احتمال رددها بل لا يثبت في
العشر ونصفه على الوطى المصروف الى القبل وطريق الاحتياط في جميع ذلك غير خفى فكيف كان فلا اشكال في الرد بالجعل مع الوطى نصف العشر في الجارية
للحكمي على طه فتمسك ووافقه الفاضل في لفت والسنة الرابض وحملوا اطلاق النصوص والقضايا على الحامل من المولى فيكون سببها باطلا وندى
ح عوص وطى ملك العبد فلا يخالف فيها القاصد عدم رد المعيب المصروف في عدم العفر للوطى في الملك على ان الموظف منه للبكر العشر وقد اطلق في النص
والقوي نصف العشر للمعتد ولها بالعشر المستفصاة الدالة على عدم جواز رد الجارية اذا وطئت بالعبد السابق وانما لا يرد في صحيح محمد بن
مسلم معاذ الله ان يجعل له الجارية في اولها اسئل احدهما عن الرجل يبتاع الجارية فيقع عليها فيجدها عيبا بعد ذلك قال لا يرددها على صاحبها و
لكن يقوم ما بين ايدينا الصحة ويرد على البائع معاذ الله ان يجعل لها الجارية في الاخرى قال كان على كذا يرد الجارية بعيبه وطئت ولكن يبيع بعينه
الصبي كان على يقول معاذ الله ان يجعل لها الجارية وفيه ان يشبه ان يكون اجتهادا في مقابلة النصوص والقضايا بلا شاهد بل اقضاهما على
خصوص الوطى شاهد بخلافها ضرورة عدم الفرق في رد الحامل من المولى بين المصروف فيه بوطى وغيره نقشا البيع ودعوى تخصيصه لكونه لغا الفتي
الانه واضح المبيع كما ان نصيب اكثر الاحتياط جواز الرد شاهد على الخلاف ايضا على المقتضى التوريث بجعل الرد من عن نهاية الطوى بل يرد ونحوها من تم
والوسيلة الا انها في جنب غيرها من اطلاق الاحتياط ونصير كما لعدم النصوص ان اشتمل بعضها على الاخر بالرد الا انه في مقام توهم الخطر معلوم
ردا له انما يضر فيه ونصوص الجارية اذا وطئت في الاخرى في الصحيحين للرد على بعض العلماء لقائلين يرد الجارية غير الجعل مع الاخران وطئت لان المولى
به ما يثبت لعقر المهرين كما ان المراد بالعيب غير الجعل بل كذا يكون صحيحا فيستحب ان يرد الجارية مع الاخرين وطئت لان المولى
بمثل هذه النصوص المستفصاة المعلوم بها ان الاحتياط لا يرددها منه يعلم انه لا حاجة الى ما في متن غيرها من تكلف كون الفسخ هنا لورد كاشفا
عن نقشا من الاصل فيكون الوطى غير الملك فيتحية عطاء المهر مع ان اكتشف خلاف الاصل ولا خلاف المهر في باقي الاخبار ان ثانيا فالزام رد
العقر وان كان الوطى في الملك هذه النصوص اولها وقد وردت مثله النص في كاشفهم واطلاق نصف العشر في النص والقوي مشرعا لان المهر
عدم ثابته على نقد بكون الحامل من المولى كما ان الجارية عند ما يضر الحامل في فائدة البكارة على ما هو الغالب بشرط ثبوتها بل بما يجاب عنه على المشهور

باستثناء هذه التكاليف من على البكر لكان الحمل الذي يسببه كذا كان من غير وجه فانه لم يلحق على المبيع على ان ذلك انما يتم
 على المطلق اما من فضل البكر وغيره فلا يرد عليه ذلك فلا يبيع في ضعف الحمل المذكور مع ان الحكمي عن ابن الجبيل الذي هو الاصل في الخلاف ان يرد
 الحمل كونه من الولد وهو لم يطلان البيع اذ يمكن جعله على وجه لا يفضي ذلك كما لو حلت من راحة من حيث لا قال في من قبل ابن الجبيل كونه الحمل
 من الولد ويخرج من يرد في وجه لزوم الرد الحكم بطلان البيع ويوجب وجوب العطف ولو جعل على الحمل لا يلزم منه بطلان البيع لم يلزم الرد واشكل ويجوز
 العطف لانها لا تملك حال الوطى لان يقول الرد يفتح العقد من اصله ويكون المهر من المبيع كذا في المصنف او غيرها عند الشيخ والاحتياط مطلقه
 في الحمل وهو لا يصح قلت بل يافتها من شبه التفصيل بين عيب الحمل وغيره كالصريح في ارادة الحمل من غير الولد والله اعلم هذا وقد علمت انما ذكرنا ان لا يرد
 الا من مع الوطى فلا اودى من غير عيب الحمل وانها تارة تارة اذا وطئت لكن فلا يظهر من المتن وغيره اشتراط ذلك بعدم العلم بالحمل حال الوطى فلو وطئها
 حالما لم يكن له الرد ويصرح في من الحكمي عن غيرها فقال ولو وطئ بعد العلم بالحمل بعين الارش ويظهر من المتن في جواب الرد ويلزم العشرة من وجه
 مجمل ولو اية العشرة اكثر الاحتياط مقبولة بعدم العلم قلت هو كذا الا انه في اصولها بل في صحيح ابن سنان عن الحكمي قال على ان يرد التي ليست بحمل اذا وطئها
 صاحبها ويوضع عنها من ثمنها في وجه خزانة عن الباقر كان على ابن الجبيل لا يرد التي ليست بحمل اذا وطئها ومعه هو ما مطلق بل هو عبد الملك
 كما انما صرح في الوطى مع العلم وعدم القول بما تضمنه من رد العشرة في العلة به بالنسبة لذلك الا ان الحكم لما كان محالفا للقول والاحتياط في رد
 الاقتصار في على المشتري والله اعلم وهل يجوز الوطى مقدما من المهر ونحوه في نظر من التنبه ومن المصنف على اسقاطها احتياجا للمجان وكان الوطى محجورا
 بخلاف المقدمات وفي ذلك بعد ان ذكرنا وجهين ايضا من الاقتصار فيما خالف الاصل على مورد النص من الاول والثاني واستدل به صاحبنا بالافان ونوقض
 من وجه ان كان في وجه تلك الاشياء على وجه الجمع بينهما وبين الوطى ولو اقتصار في تصرف بها فلا يحاق به من باب مفهوم المواقفة وان كان استنادا
 مقتضاها للزاد في قلت قد يمنع الاول في رد الاقتصار في تصرف بها لا على ارادة الوطى بل على ارادته ولم يصرح ولا تلازم بين العوضين لما اذا وقع
 بقوى عدم منعهما من الرد لقولنا رد الوطى الذي يقارنه فاليها هذه المقدمات مع نزول الاستقصاء والله اعلم ثم ان طائفة من المقام وقناواه كون الحمل حيا
 في الاندليل الظاهر وان قلنا بنبهة البيع اذ الزيادة في المشتري من هذا الوجه لا تملك في النفس من غيرها ولا يجوز رد المبيع المعيبة كان فيه ضعف
 لم يشترطها المشتري على المبيع وهو مخالف لاطلاق النص في كونه قد سمعنا سببا في رد عرق والغيبه والخبرين لم يرد في كونه عند المشتري
 بالعيب ابن دون الولد بل مدعيه الاولين الاجماع عليه ونحوه عن طوكرة كذا في الاماها فبما اذا لم تنقص بذلك والاعتين له الارش وفي القواعد
 كان المبيع غير المانع فحل عند المشتري من غير تصرف فالأقرب ان المشتري رد بالعيب السابق لان الحمل زيادة ومقتضى تعليله كون الحكم كذا في الاماها
 بل لو اشترطها حاشا لا غير علم بذلك وقلنا بنبهة الحمل للبيع كان الوجه ايضا عدم الرد به والطلاق النص في وجه عليه بل لا يبعد كون عيبا في الدار فبذلك
 عن الاماها فلا يرد معه بالعيب السابق محدث العيب اذا فرض حملها في غير من تحتها كما في غير المحققين واول الشهدين في الحواشي في كونه لا تنقص
 الانقاع بها وكونها معضا للشئ بما يحتج منه على الحمل بل قد يكون باذخا في الضابط الا في كونه الانقاص من حلو المسئلة بعد عن الاشكال
 فلا ينبغي ذلك الاحتياط فيها والله اعلم بقية شيء وهو ان الحمل الذي وطئها المشتري لما علم اذا وجدها معيبة بغير حمل ايضا فبذلك في الماها
 انما اولى بالرد من المعيبة بالحمل خاصة بل اطلاق النص شامل لها لكن قد بين ان الوجه لفائدة الاقتصار عدم الرد بعد انقضاء عيب المعيبة لا بالحمل نصيب
 الرد بالوطى ولعل لذلك المص فان كان العيب بالحمل مضافا الى اطلاق غير واحد من النصوص عدم الرد مع الوطى اذا كانت والمشتري في خروج منها
 اذا لم تكن معيبة الا بالحمل في وجهه والله اعلم ولو اشبه الحمل فلم يعلم كونه عند المبيع او المشتري فخرج بالقرينة بناء على ذلك والحكمي عن كان وطئها من
 نوع او غيره عند المبيع في جواب الرد نظر من انقضاء الوطى السابق ومن ان حكم شرعي لا يفتي في بيع عنوان فوجدناها حاشا وقاعدة الاقتصار فيقتضي التمسك
القول في اقسام العيوب الضابط فيها على ما طعن به فيها بل عن مجمع البرهان والاجماع وفي الرابض اطلاق الاتفاق عليه ان كل ما
 كان من اصل الخلقة فزاد او نقص فهو عيب الزيادة كالاصبع الزائدة والنقصا لقولت عضوا والاصل في ذلك وافقة ابن ابي ليلى مع محمد بن مسلم في
 عن الحسن بن محمد بن السجستاني قال رد عن ابن ابي ليلى انه قدم البدر رجل خصما له فقال ان هذا باعني هذه الجارية فلم يجد على ركبها حين كشفها شعر الى العا
 وزعمت انه لو كان لها طائر فقال ابن ابي ليلى ان الناس يجهلون الى هذا الحمل حتى يذهبوا به فاما الله كرهت فقال بها الفاضل ان كان هذا عيبا فافتر
 الى هذا لا يصح اخرج اليك فاني اجد اذ في بطني ثم دخل وخرج من ركبها حتى اني محمد بن مسلم الشقي فقال له اني شئت وون عن ابن جعفر في الرد
 لا يكون على ركبها شعر يكون ذلك عيبا فقال محمد بن مسلم ما هذا انصافا لا افره ولكن حدثني ابو جعفر عن ابي عن ابائه عن النبي انه قال كلما كان في
 اصل الخلقة فزاد او نقص فهو عيب قال ابن ابي ليلى حسبك ثم رجع الى القوم فخصي لهم بالعيب لا يفتح ضعف منه بعد الاحتياط بل الاحتياط الذي
 غير كثير منهم بل يفتقر واخر ما يرجع اليه من ان يخرج عن الجري الطبيعي لزيادة او نقصا ومراة الجميع كما قبل عدم الزيادة والنقصه ذاتا او صفه عن اكثر نوع
 ذلك العيب ثم هذه الفاضل في بعض كتبه بالوجه لنقص المالمية كالحكمي عن محمد بن سعيد واطلق غيره بل صرح ثاني الشهدين وغيره بان لا يجب ان
 يكون موجبا للنقص لانفاق على ان يخصى عيب مع ايجابه زيادة وكذا عدم التعر على الركب من هنا اعترضه جامعنا بان كان عليه ان يفتي بقوله فاما
 يستلج فيه انحصار العيب في المالمية مع انها عيبا فثبت بها الرد قطعاً وفي الارش اشكال ولعل المذكور في العيب بالنقص القطع بعد
 العيب فزاد بحيث لا يبعد عيبا عفا كزيادة بعض الاشياء في المالمية ونحو ذلك بل ربما يزيد في زيادة في حسنة كالتعريف في الهدايا المحبوبة
 وكذا لو نقص نقصه لا يبعد عيبا عفا كالبعض الاخر الا ان كان الاول ليجال ذلك الى العرف لا الاخر اعني بنقص انما للمعرف من ان بعض

في رد المبيع
 في رد المبيع

كتاب في

العلم في

عرفنا كالمختص ونحوه لا نفرض فيه المال بل لعله يقع علمه جامعاً من ان ينفق ان يكون المراد بالخير الطبيعي ما جرت به العوائد العادية لئلا يخرج فيه الامور
التي ليست على قدر احوالها بل يكون على نهج مقتضى الطبيعة ام لا تكون الضبعة ثقبلة الخراج ومنه ان الخبز قلت اذا جعل المدار على العرف يستغنى عن ذلك
كله ضرورة غيب كل شيء بحسبه ولا حاجة الى تكلف خول نقصان الصفات كخروج المزاج عن مجراه الطبيعي من كان كالمريض او عارضا او كمن يرمي في
الحلقه مع انه يمكن دعوى غيره لك منها ولا تكلف غيره ذلك على انه لا يظهر في الخبر في حصر العيب بل في المراتب التي يرمي اليها كمن يرمي في
البسج او يبل الفضل مثل اختلاف عن حي الورد والغيب قد ظهر من ذلك كونه لا اشكال بل لا خلاف في ان الجذام والبص والجذون والعشى المريج
الفرن والفتق والرقن والفرج والصم والخرس والولع المرض والاصبع الزايد والحوول والخصر والسبل وهو زيادة الاجفان والخذلث وهو كونه
خنثى والجبنا خنثى ما عيب والشهور ان بول الكبيلى الذي لا يبول مثله في العادة عيب خلاف المشيع واعني الزنا والسرقة بل في ذلك بعضهم
الاخيرا وعرفنا اذا وجد سارا فان كان له الجنب اجماعا في جامع معصدا فليكن ان الاصل غير شرط لان الاقدام على القبح عيبا جبريا وبسبب الشبهة عليه
سبيل والذين يوجبون العيب لا يوجبون منه الهلاك وعلى هذا يكون شر الجنب والتبديد عيبا كما في قوله تعالى بل في الجامع انهم ولو حصلت التوبة لكان
المعلوم صدقها في الزنا والنظر وان كان هو كما ترى لكن على كل حال فلا ينبغي ان عيب السرقة والزنا ونحوهما من المفساد عيبا ما المرء الواحد
فبشكل ثبوت العيب وقد جعل عليه من اختلاف من ان العبد والانه اذا وجد هذان اثنين لم يكن له الجنب والفسق ليس عيبا قطعا لكن مقتضى ما سمعت
قد بينا ان اذا كان بار كتابا لكانا يكون عيبا لا يفتل صليها في الثالثة او الرابعة كما انه قد يكون عيبا العيب من حيث استحقاقه لكل ما يوجب
بناء على غير ما قام في هذا الزمان او قلنا بجوازها وقطعنا بعدم وقوعه ومنه يعلم الاشكال في عدم استحقاق احد عيبا بل لا خلاف في كونه عيبا لطلوع
جماعة كونه البصر والاضطراب وقيد في حد ما لا يثبت المخرج ولعل القيد الزائد على المعاد منه اولى لا انه ومع ذلك لا يخرج من اشكال في بعض
افراد العبد وعن اختلاف في ان لا يثبت بالبحر الجنب وعرفنا ان عيب الجنب لا يردون العبد لكن يثبت به الجنب فانه خارج عن الامر الطبيعي كالعيب
وفيه ما لا يخفى لعل ما ذكرناه من الاحالة على العرف يقتضي تحقيق ذلك كما انه يقتضي اذ كره في القول بعدم كونه من كون الضبعة منزلة الجود وثقبلة
الخارج عيبا وليس عدم الختان في الصغير والانه والجلب من بلاد الشرك مع علم المشرك بجلبه عيبا قطعاً اما الكبير فقد صرح الفاضل والشهد بكونه
عيبا خلافا لما هو المتيقن ولا خلاف احده في ان استحقاق الفتل والقطع او غيره من انواع الحد والغزو المحرم والاستعانة في الدين عيب
بل عن كونه اجماع عليه في الجملة وفي كل احدى كونه زينة او عسر اي جعل يثاب عيبا بقوى لك في المكفر واستشكل في الفواعل الثاني وجزم بالعبد
في الاول والثالث بل ربما قبل انه المشهور في الاخير ولعل من علة عيبا نظرا لخرجه عن الطبيعي به للولادة على الفطر اما التزويج والاحرام والصبأ
والحجامة والحياء والاعتدال ومعرفة الفناء والنوح والتمار ونحوها وعدم معرفة الصنائع والطبخ والخبر ونحوها فليس عيبا ولو ظهر غير ذلك
الا انه على المشرك بنبأه وضع او مصاهرة ففيه كونه عيبا نظرا من نقص انتفاعه وعدم صدق الحد عليه مع بقاء العفة السوية ولو كانت لا تسمى
قبل ان عيبا به وقبل من ان يلقى البين وبجانب ما يحتاج نظيره الى مؤنة او كان منفصا للعين وكثرة الهوى والنسب او بين ذلك كله وغيره بظهر لك
الاحتياج الى مراعات العرف وصعوبة الاكتفاء بالخبر المزبور اللهم الا ان يكون لا بأس بالتعويل عليه وخروج بعض الامور التي لا تنطبق عليه بالاجماع ونحوه و
احتمال ان له موضوعا شرعا او مراكا كونه لا عبرة بالعرف كما ترى هذا وقد بين بعد الاخذة انتفاعهم ظاهر على جعل مضمون الخبر المزبور مضابطا للعيب
وعدمه ولا حظ في عدم اندراج جملة ما ذكرناه في الجنب للعيب به ولا حظ في جملة ما سمعنا من كلامهم المشوشة التي في بعضها ثبوت الجنب مع نفي العيبية ان اطلقا
المزبور للعيب الذي يثبت به الجنب وان لم ينقص به قيمة المال كالجنب لخصا وعدم الشعر على الركبتين خبر ذلك ما هو مقتضى الحلقه او زيادة فيها بمعنى اخر عيب
مستحق الحلقه بنقصا او زيادة فانه عيب يثبت به الرد وان زادت فيه المال ولما الزيادة التي في ادها حسنا كشر الاهداء نحو ما في من كان في مشي
الحلقه لا يخرج عنها فلا يرد على المضابط المزبور ما عرفت ذلك من القيد المسمى لا يخرج في المضابط المزبور فيكون العفة ثقبلة الخراج ومنه الجنب وكون العبد
فان لا او سارا او نحو ذلك ما يوجب الحد والخصا من هذا الجنب في بعض المال به الموجب للقتل ولعل اطلاق اسم العيب عليه باعتبار اللغة لا في المطلق
الاصح ولا في المعاملة باعتبار اشتغالها على الضرر وغير ذلك بل قد ينافي في ثبوت الارش لجملة منها كما يفصح عن حكمهم بثبوت الجنب في العيب في
وفي الدار السابعة لو يثبت من دون ذكر ارض وبن لك في الامر يظهر لك مله في جملة من الكلمات والله الهادي هذا كله فيما عدا ما افوت ما لم يكن
كل فقد عرفت في بحث الشروط ان كل ما يشترطه الشرع على الباب ما يوجب فاعل به او لم يحصل بيبث به الجنب وان لم يكن فوائده عيبا كاشترط الجسود
في الشعر والناشر بالشرع في الاستئذان والخروج في الجواب والاسلام واليكارة ومعرفة الطبخ او غيره وكونها ذات لبن او كون العمد صبورا ولو لم يكن
غير المقصود وظهور خلاف ولو لم يكن غرض بيبث به فلا يفتل على الاقوى وليس منه شرط الكفر والتبوية او كون الدابة حائلا في ان حائل الغلق الا
بد لك ولو بشرطها حائل صحيح ولو بشرط الحمل كل يوم شيئا معلوما او طين الدابة قد لا يفتل على عدمه وكيف كان فالمراد من الجنب المزبور الرد والالتزام
بلا ارش اذا لم يكن فوائده عيبا كما عرفت في البحث فيه فما تقدم كما انك عرفت كون المقصود من اشتراط هذه الصفات التي لا ترجع الى فعل المشرك تقييد
للجواز لا يحصل فلا حظ في اهل جدي كما يظهر لك جملة ما له تعلق بالمقام والله اعلم وهي مسائل **الاولى** التصريح بتدليس اذ المراد بها جمع اللين
في الضرع اما بالنظر الجاهل بذلك انها حلوب وفي المحكي عن النهاية الاثرية المصرفة النافذة او البقرة او الشاة بقدر اللين في ضوعها التي يجمع ويحصر
ثم قال ايضا قد تكررت هذه النقطة في احاديثها فاولها لا يضر والابل والنعمة فان كان من الصر فهو يفتل الناء وضم الصاد وان كان من الصر فيكون ضم
الناء وضم الصاد وروى ايضا من شري مصره فهو يغير النظرين والصباح المنبر صر في النافذة في صر يرمي من باب انفساد الجمع لئلا يضرها ويغيرها

كتاب في

كتاب المنطق

كتاب المنطق

بكتشافها وانما مصراة الاول اطلاقها على الحيوان تنكشف فيها تضللا عن المصيرين ولذا وضع الشارع ارفاها بالمشغري ثلثة ايام للمصيرين بعد
الطلاق المصيرين غير كسبار نظرا لمرغم عدم تحديد الاختيار فيها بمحدد محض من زمان كانت مصيرها مصراة متوقفة على انقضاء ايامها الاولى في تمام الثلثة
وربما كانت باطل من ذلك كما ان مصيرها عدم مصيرها تارة تحصل عيا واذ حليها في الثلثة الاولى واذ بدت واخرى اقل من ذلك فالمراد ان الثلثة ح
غالبها ينكشف الحال ويرفع الاجمال والافتقار عن المصيرين لوقوعها قبل الثلثة والبرامى الشهيرة المحكي عن غاية المراد قال ان المصيرين بالثقة
في النص لمصلحة التجوز ان يخلصا ليوين حليهما واما ثم ينقصر عن في الثالث فانه يثبت له الحيا وقال في ذلك ان انقضاء الحليات في الثلثة او كان ما
عدا الاول اريد ان يكتفى بمصراة والا بان كانت ماعدا الاول اقل في مصراة وكذا لو كان بعضها ناقضا والاخر زائدا وقال في ثبوت اعتراف البائع و
نقص حليها في الثلثة من الحليات الاول خلوصا والحليات في الثلثة او زادت للاختصاص فلا زادت ولو زادت بعد انقضاء الثلثة لم يزل الحيا قائما
مع تعليق النظر في اخره بزيادة يكون ظاهرة في ثبوتها قبل انقضاء الثلثة بل هو ظاهر ما انتم من عبارة المصيرين وعقد وضميرها ان جعلها على خصوص
الافراد والبيته خلاف اطلاقها على كل من كان في كرهة قال في محتمل المصيرين بثلثة ايام وبعد الحيا بامدادها كماله الحيوان في المنهج لان الشارع وضع
هذه الثلثة للمصيرين فانه لا يصر في ذلك قبل مصيرها بالحيوان استثناء اكثره اللين الى الامكنة فانها لا تخبر الى اختلاف العلف فاذا مضت ثلثة
ايام ظهر لك فيثبت الحيا على الفور ولا يثبت الحيا بالمصيرين قبل انقضاء ايامهم العلم بالمصيرين كثر في جامع مصداق استظهر من مجموعها الكتاب
اعني استمرار انقضاء الى الثالث بل جعله صريح كرهة ثم قال وهل يجزى بثلثة ايام بعد اى عند العلامة في كرهة تعليلها بامكان زيادة اللين حيث
زاد اختلاف الامكنة والمعمى بغيره بعدم اعتناء لان ظهري انه لا بد من التكرار ليوين يكون انقضاء الامم عارض وقوله بعدم الثبوت قبلها لا
هو لمدى المصيرين بل ينقض الثبوت بالانقضاء اليوم الثالث قلت قد عرضت ان التحقيق عدم انقضاء ذلك الا ان الغالب يكتفي بها في ثلثة ايام
ومنه يعلم ما في جامع مصداق المصيرين لان انقضاء الثلثة مطبقت للمصيرين مدعيان ان المصيرين من النص واطلاق كلامهم ان انقضاء اللين في خبر من
الثلثة موجب للحيا اذ هو واضح المنع بل لا بعد عدم انقضاء مصيرها بالثلثة اذ عارض لها فيها ما يمنع منقضاء المصيرين ولعل اطلاق كلامه الا
مبنى على الغالب في كرهة لو عرضت المصيرين في اخر الثلثة او بعد ما فالأقرب ثبوت الحيا لانه عيب سابق والنقص على الثلثة لكان الغالب
قبل ان ط المصلحة وبه وثقوا الخيبة والمفاتيح عدم اعتناء الثلثة لعدم ذكرهم لها فوجدوا كنهها كان فدل ان بناء على عدم اشتراط استمرار انقضاء
بخصوص مصير المصيرين بالاختيار اذ لا اثر للبيته والافراد ما لا يتحقق انقضاء لانه صوابا لموجب التحقيق ضرورة سقوط الحيا لودر اللين بعد المصيرين
من اللين على وجه صحتها عادة مثلا واذ انقضى انقضاء المصيرين لها اثر لا كفاية بخرج عنها في ثبوتها ما على اشتراط استمرارها فيمكن القول بثبوتها بها
اذ اقررت بنفسها ما وان كان لثبوتها لا بد من الاستدلال وقبيلها يمكن القول بثبوتها بما على الاول من غير حاجة الى تحقق انقضاء المصيرين بل ذلك بناء
على انقضاء عدم ثبوتها لها وان كان ينكشف عدم اثر الفسخ لو انقضى مصيرها ذلك عادة لها فان خرج مانع من صحة الفسخ لان انقضاء شرط له وفوت
واضح بطلان اثره على انه يمكن المناقشة في الاكفاء بنفسها ما بغيرها بعد ان كان ذلك غير مثبت لها بنفسه لاحتمال كونها من عارض العلف نحو
فهو عام منه وربما كان في المحرر مبنيها على اذكرها قال او علم بالمصيرين قبل حليها اياها لافراد او بالبيته ردها من غير شيء اذ لم يقيد بالشرط انقضاء
ونحو ما انتم من عبارة كرهة فوجدت ان ثبوتها في ذلك يظهر لك ما في كلام بعض الاساطين منهم التمسك الثاني في ذلك وان كان يمكن من ثبوتها بتكليف على اذكرها
والله اعلم بالامر في ذلك كله هل انما الكلام في امور بها ينكشف جملتها من كلمات الاصطاح الاول ان المصراة التي اريد مصيرها بالاختيار ينبغي
حيا الحيوان لكونها احد افرادها وانما بسقط بالانقضاء هو حيا المصيرين فدل بظهر من عبارة كرهة السابقة الاول بل هو ايضا ظاهر الفهم قال في مصراة
الحيا في المصراة ثلثة ايام كنهها من الحيوان ويثبت على الفور ولا يسقط بالمصيرين ولا يثبت قبل انقضاء الثلثة على اشكال بل وكذا ما عرفت ومن
ان مدة الحيا بها ثلثة ايام مثلا في سائر الحيوان مستندة في الثاني منها على ذلك باجماع الفقهاء على ثبوت الحيا في الحيوان ثلثة ايام شرط اوله شرط وهذا
داخل في ذلك قال وخبره هريز وابن عمر في ذلك مشر الى ما روي من قوله من مشغري شاه مصراة فهو بالحيا ثلثة ايام ان شاء الله تعالى
شاه ردها وصاعا من تمر في اخر اوتربل قد يظهر منها من الكتابين الاخرين انه لا حيا من حيث المصيرين وانما هو حيا الحيوان وخصوصية المصيرين عدم
سقوط حيا الحيوان ما خباها ولعله البه او خرج من قوله فيثبت الحيا بالثلثة لكان حيا الحيوان صريح به الشيخ ومن هنا احتج بعضنا بآخرى الامتنان
الى ذكر الفرق هنا بين حيا الحيوان والمصيرين فقال ان حياها بعد الثلثة اذا كان ثبوتها بالاختيار بخلافه فانما فيها وان ثبت قبل الثلثة بالافراد
متلا وقلنا بغيره كان هو الفارق بينهما ولا يثبت بالثلثة على انه لا مانع من ثبوتها لا سيما ونظرا لشرع بالاسقاط ونحوه وهو جدي اذ
احتمال عدم الحيا بالمصيرين بعد ما سمعت من الاجامات السابقة وانما يرد ليس غير ذلك بل دل على الحيا من هذه الحثية كما ترى بل بناء على اطلاق الاختيار
ثلثة ضرورية ان لا يجماعها حيث لا يثبت بل نزل الحكم بكونه يتحقق في اخره بها يجب المجاز في الثلثة بل قد بان بسقوط حيا الحيوان ان لم ينفذ لجماع على
خلافه وبما في من حيث المصيرين بناء على سقوطه بمثل هذا المصيرين اذ استثنائه من بين النص في الادليل معتد به عليه خصوصا مع شرط اللين
الموجود حال العقد الذي هو بعض المسج خلافا لجامع مصداق حيث قال والله يفتي علمه هنا هو مصداق الحيا بامداد الثلثة لا سخر حيا الحيوان كما صرح به
الشيخ وضرب الاختيار مستثنى من غيره ففي علم بالمصيرين فشرط بقاء الحيا عدم المصيرين فاذا انقضت الثلثة فالحيا على الود وفيه بالاختصاص
بعد الاحاطة بما مضى وبان نعم لا يسقط حيا المصيرين باختبارها بشرط اللين للاجماع وغيره لا مطلق الحيا ولذا لو كان فيها عيب اختير نص فيها
لو كان كذلك العيب كان له الارش خاصة ومن هنا قال في سروض المصيرين فوجد بها عيبا قبل الحيا فله ردها عند التبرع مع الصاع ولو

في قوله
فان جاز
الضرب
بالضرب
فان جاز
الضرب
بالضرب

غير متناهية ثم اطلع على الجيب فله ردها عنه ان كان اللين باقيا والا فلا لثلف بعض المبيع اما اللين الحادث فله ولا يمنع حليته من الرد ومنع الفاضل من الرد
في الصورة الاخرى لكان الضرب بمثل المنع في الاول ايضا لان الحلب انما ينصف في الرد بالضرب وعلى كل حال فالمنع استلزاما لضربية ضربا
الجوان الثاني لظن عدم مده مخصوصه لهذا الجيب للاصل السالم عن المعارض الا ان الجوان السابق انك لم يجمع شرائط الجيب بالنسبة الى ذلك لكن
في كرم كرم الضرب قبل ثلثه ايام باقرار البائع او بشهادة الشهود ثبتت الجوان الى تمام الثلثة لانه كرمه من الجوان ما لو اسقط جوار الجوان
فان جاز الضرب لا يفسد وهل يند الى الثلثة او يكون على الفور اشكال والمشافعة وجان وفيه ما عرفت واليه ارجع في قوله فان بعد العتبات
السابقة انما روي العامة الثلثة لكان الضرب يظهر الغاية لو اسقط جوار الجوان نعم يتجوز في هذا الجوان البحث في انه على الفور او لا في غيره
من الجوان التي لم يظهر من الادلة المحضو توسعه بالخصر وقد قد مناسبا ان القول بالترخي ما لم يرد الى الضرر على البائع لا يوجب قوة وقد
يظهر من عبارة كرم السابقة وغيرها التفصيل هنا بين ثبوته في ثلثة الجوان وثبوته بعد ما قضى الاول يند الى انها روي في الثاني على الفور واليه
او روي في سبيل هذا الجوان على الفور في العلم به والظن استداده باسناد الثلثة ان كانت ثابتة ولا في غير العلم وكان بناء على ان حدثا الفور
الامتناع على المتبقي في مخالفة ما يقتضي لزوم العقد ما اذا كان جازا كما في الفرض فلا يقتضي للفور وفيه ان التوسعة من جهة اخرى لا تقتضي التوسعة من جهة
تلك الجهة كما هو واضح فالمنع في ثبوته بناء عليها وان كانت الثلثة فان لم يفعل سقط وان بقي الجوان من جهة اخرى سدد مع ما عدا الثلثة
فظهر لك ما ذكرنا انه ثبت الجوان على ثبوت الضرب ولا يتوقف على مضي الثلثة وما في قوله من انه لا يثبت قبل انقضاء الثلثة على اشكال يمكن ان يكون
منسبا على ان ثبوت الضرب قبلها وصد لا انه بشرط مضي الثلثة وان عرفت الضرب ولذا صرح فيه قبل ذلك بان لو علم بالضرب قبل الجوان
بالاقرار او البينة ردها من غير شيء وقال في عد ولو كان المشتري عالما بالضرب فلا يثبت ولو علم بها قبل الثلثة تخبر على الفور لكن في سبيل العلم
المشتري بالضرب فلا يثبت بها ولو علم بها بعد العقد قبل الحلب تخبر في الفاضل مع توقفه في ثبوت الجوان قبل الثلثة لوجهها قلت لعل وجه
ما عرفت وقد تضمن جميع ما ذكرناه ان جوار الضرب يستلزم عن جوار الجوان ولا مده له بل هو على البحث في نظائره انه على الفور او لا في غير
بين الثلثة وما عدا وان الاختصاص المذكور لا دليل شرعي عليه حتى يثبت الحكم على اطلاقه بل هو باق على وجهه من الموضوعات العرفية فلا ينبغي لثبوت
وخصه مع ارادة الفصل في جزء منها العمل كونه للكان او للشيء او غيرها وبذلك مضى الى ما سمعته في مطاوي البحث يظهر لك النظر في جملة من
الاحتجاج بالبيع والفاصل في الشك بين والكركي وغيرهم فلا حظ وامل وكيف كان فقد ظهر ان الجوان في الضرب مخالفة لقاعدة سقوط الضرب بالبيع
لبعض المبيع وغير ذلك فيبقى الاقتصار على المتبقي ومن هنا قال المصنف وثبت الضرب في الشاة قطعا واجاما بقتمة ونحو ما يجزئه بالعمل
ان كانت عامية واما في النافرة والبفرة فيلزم للمعرف من الاقتصار على المتبقي حيث لا نص من طريقنا يثبتها الا ان المشهور بين الاصطفاة فلا و
تخصلا لما فيها من البيع في فناء الاجماع عليه بل قبل ان الاجماع يلج ايضا في السائر وكذا بل قد سمعته بدل عليه الا بل من النصوص العامة
المتممة بعدم القول بالفصل بينهما بين البفرة مضى الى دعوى المساواة لها في العلة الموجبة للجوان وهي كون اللين مقصودا مع التدليس والى التعليل
في الخبر بان حجاج والى خبر النضر والى ان لا يثبت ان لم يثبت الاجماع عدم خلو الحاق بعد حيث يثبت لها ما سمعته من احكام الضرب من اشكال بعد
انقضاء جملة ما ذكرته في غير موضع من حيث التدليس ان كان اللين هو المقصود او بعضه بل مع الاطلاق لان بينهما ما يفصل ولو صرنا انه لم يثبت
الاحتجاج مع اطلاق العقد لعدم النص مضى الى شهره الاحتجاج بل عن كثرة الرموز وظن في كرم وغيرها الاجماع على عدم ثبوت الضرب في غير الثلثة نعم له
الجوان مع الشرط كما في ذلك ان كان لم يصر في ولو بالجلد لا فالارش وفيه انه لا ارش للشرط اذا لم يكن فله عينا كما ان الجوان لفقد الشرط لا يفسد
بالنصف كما هو شرط المن هنا على ما عرفت في ذلك كما ان القول بثبوت الجوان فيها للتدليس حيث يكون المقصود منها ضربه وان لم يثبت لها احكام
الضرب واليه يرجع ما نحن عليه في الاشارة من ان ان ارد ثبوت الجوان فيها لو ثبت نضر فيها فهو منج وان ارد ثبوت الجوان مع النضر وكون الثلثة
محلا لثبوته بنفسه اللين فيها فهو خلاف الاصل ولم يثبت نضر ولا اجماع بل وما في سبيل من التدليس الضرب في الشاة والنافرة والبفرة على
الاصح وفل في البيع الاجماع وطرد ابن الجيب الحكم في الجوان الادعى غيره وليس بذلك البعيد للتدليس ان كان لظن اعادة ثبوت الجوان بذلك
لا يثبت احكام الضرب ومن هنا قال بعد ذلك لو قلنا بقول ابن الجيب في نصرة الادمية والافان وضد اللين لم يجب لبر والنزول واجبا
في الشاة والبفرة لعدم النضر وعدم الانتفاع برقبها يدفع بل من المصنوع فماده ثبوت حكم التدليس على الظن ولا كان محلا للنظر بل لا بعد الحاق خبر
علاء الغناء والرجحان من عند البيع والاجارة حتى يثبت المشتري كثره بالضرب من حيث الجوان كما صرح في سبيل محكي كرم ضرورة كونه تدليسا موجبا له
كغير وجه الجاريز وشوبد سمرها وبجسده وارثا الزنور في وجهها فثبتها المشتري انها سمينة وكذا البحث فيما لو صرنا البائع انا ناصح المخرم
حارة لا شرا كما مع الاثر في جميع ما ذكرناه حتى في الاجماع المحكي على نفي الضرب فيها ولو ان الضرب في الشاة الثابتة بالافراد او البينة او بالاختبار
ينال على ما قد مناه من امكان ثبوته وصاد ذلك عادة قبل انقضاء ثلاثة ايام هي من الله ثم بحيث علم صبر ودة ذلك عادة لها سقط الجوان لانقضاء
النظر في اوجه واطلاق الجوان بطلان النص من العامة من قبل على الغالب القول ببحر ضعيف جدا اذ هو من قبيل بعض الجواب السريعة الزوال
واما قولك بعد ذلك ان الثلثة لم يفسد الجوان المحل موجب فبفساد الجوان لا يفسد الجوان على فور بناء على فور بناء على عدم سقوطه
ذلك مع ان الزيادة المتجددة لا تكون كاشفة عن بطلان الزيادة المراد بالنسبة الى خصوص جوار الجوان والضرب بناء على عدم سقوطه
مع هذا وقد اشكل على بعضهم لطلو في العبارة وما تالها في ان الضرب قبل ثلثة بناء على عدم معرفتها الا بمضي الثلثة فحل العبارة على خصوص

معرفتها بالاثبات والبداهة فانه يصح فيها اثبات الضرر في هذه الاحوال فلما ثبت ثبوتها بالثبوت بما اولى الاثر والبداهة على نفسها ما اذ يكتفي بنقصان المحل
الاولى لكن بناء على الغلبة في حق الثلثة يجب اعادة عدم اسفل رصده من سقوط في المتن بمعنى انه يكتفي بذلك عدم النجاة وانما يكتفي به لو ان المراد
علم بها بعد ذلك لها فانه يفتح كما يفتح النجاة بالعيب العبد اذ علم به بعد ذلك ولو لم يعلم الاثر بالثبوت حتى يثبت النجاة لكن لا يكتفي عليها ما في حمل
العيب على ذلك من النجاة بل حملها على ما ذكرنا من ان يثبت الضرر في هذه الاحوال بالثبوت بالاثبات اولى لان ذلك يشكك بان لا دليل على سقوط
النجاة الثابت سببه بغير الزوال في الثلثة بخلاف ما بعد ذلك فيمكن حمل العبارة على اعادة زوال الضرر بان صاد ذلك عادة لها اي صيرت فلم يفتقر
ابدا ويكون المراجع بسقوط النجاة عدم ثبوتها من اصله ويكتفي بذلك فالامر في ذلك سهل بعد وضوح الحكم ما ذكرناه سابقا على كل تقدير ولو كانت الاشياء
المصرحة او الاثر المدعى في حقها فلا يشك في عدم استماع الرد بالثبوت والارض بعدم العيب فلا يشك في إمكان النفع ودفع العيب خصوصا بعد اذ
هو من قبله النجاة في المسح التي كانت في الاخبار عن اسرار الاله لا فرق بين المعاني على الظاهر وقد تقدم في الابحاث السابقة في النجاة ما يؤكد ذلك فلا يلاحظ
فانه قد تقدم لنا في جوابنا ان النجاة لا يقتضي ان الاصل احتياجا بوجود العيب في النجاة الا ما خرج ولعله لظهور الضرر من الرد والامتناع ذلك لكن قد بين
هنا ان النجاة انما هو في العبد وندوة العبد انما هو في العبد وحكمه في كل مقام من احواله لا انتقال المشقة والعيب والله العار والى من ذلك ما لو
تعيبت عنده قبل علمه بالثبوت لكن قال في هذا لا يثبت له اية وعلة في جامعها لا يقتضي على موضع الوفاق وبان هذا العيب هو من قبله النجاة
بل قال ان التفتيد بقبليته علمه بغيره لان العيب لا يثبت بعد علمه بكونه كذا لان ان يثبت ان غير مضمون عليه لان ثبوت خبايا قلبه التعليل والاول
معما كما ترى ان لا دليل على ان حدوث العيب يمنع من الرد في غير المعين ما ذكرنا من الدليل اذ لا يثبت ان كان هو غير موافق لما اسلفناه سابقا لكن
منه يفتح ان عدم سقوط خبايا الضرر بالاحتياط في حصول سببه فلا ينافي ما دل على سقوط النجاة بالضرر ضرورة ظهوره فيما كان منه
بعد ثبوت النجاة خصوصا اذا قلنا بذلك لانه على الرضا بل قد يفتح من ذلك ان احكام الضرر على الفاعلة وانما هو من قبله النجاة بالعلم
السؤال الثاني في ثبوت النجاة في الاما كما هو صريح جماعة ومقتضى نفع النجاة به وحصول العيب في غيره من غير بل هو المشهور فلا يقتضي دليل
عن كتمان الرمز لا خلاف بين الاصحاب ان الثبوت ليس عيبا يوجب الرد وانما اختلفت عباراتهم في اشتراط البكارة وفي الضرر لا يعلم خلافا في ان الثبوت
ليس عيبا ومن ابضاح النافع ان عليه الفتوى لان البكارة صفة كمال بالنسبة الى غيرها من العيوب وليس عيبا ونسبة اليها الى الاحياء وفي ذلك اطلاق النجاة
والاكثر من غيرهم ان الثبوت ليس عيبا ولعله لا يثبت بالزوم بعد غلبته ذلك فمنه وصبر في غير ثبوت النجاة لاصلته وان كانت عارضة اذ قلنا بوجوبه بين
الابكار فلا اعتبار باصله السالفة التي هي غلبة بل قد عرفنا ان خبر محمد بن مسلم المشتمل على تعريف العيب مداره الزيادة والمنقص على اصله
اغلب لك النوع لا اقل من الثلث مع انه لا جابر له في خصوص المقام مضى الى خبر سماعه من رجل باع حاديه على انها بكر فلم يجد ما كلف قال لا يرد
عليه ولا يجب عليه شيء ان لم يكن قد مضى حاله من امر يصيبها النجاة سمعت لكن قد بين بجمع عدم صدور العيب عنها بعد ان كانت البكارة مفضية
الطبيعة والمختلفة لاصلته في جميع النوع وغلته الموضوعة في خصوص الجلوب منها لا ينافي ذلك كما ان خبر سماعه مع انظر في الشرط الذي سماعه شارة
الاصحاب ان لم يكن اجماعا على ثبوت النجاة بالعلم والداخله على الجهل بكونها عند البائع لغلبة زوالها بالعيور بل بما كان التعليل فيه العوض هذا من جهة
ومعارض الخبر بولس ويحل لكون عدم الرد للضرر فيكون المنقضية عدم شيء مخصوص من العشر ونحوه لا الارش ولا لثمة في عدم العيب ضرورة
امكان كون عدم الرد لغلبة النقص بغيره كالعيب الذي اقدم عليه المشتري ان يترد منه البائع وانما يبرقع الاثر باصل السالفة ولا يترك اطلاق
على السالفة في غير اصل الزوم بحاله ويمكن تنزيل كلام الاصحاب على ذلك باعادة نفي العيب لثبوتها والارض كما سمعنا من عند نفع خلاف كشف
الرموز ونرى ما سمعنا من ان المشهور ثبوت الارش مع الشرط ولو لا انه عيب ليجوز ذلك بناء على ما عرفت من عدم نفع النجاة على الشرط واحال اسر
الخبر بولس لان لا يثبت عيبا في ذلك من غير بولس لان على المطلوب كما ان يفتح ما ذكرنا كون المدارج في عدم نفع حكم العيب عليه الغلبة
المزبورة في فرض انتقالها كالمصغرة والاماء المسئولة في بلاد الاسلام ونحو ذلك فيجب نفع حكم العيب عليه بل المتجه بناء على ما ذكرنا ايضا لزوم
الباع لغيره من الثبوت عند المشتري بغير ضرر منه لان من حدثت العيب المنع من الرد المعين للارض لا غير ذلك بل قد يظهر من هذا ان العيب كونه عيبا
مطلبا اذ لا يشترط الثبوت ولا البكارة فخرجت ثبوتها او بغيرها فيكون النجاة وكان للارض اذا لارث لا يكون الا للعيب لعل عدم النجاة بالعلم
الغالب في ذلك بالوطى فيكون حجة عند عيبها وما لا يثبت له الشاهد بل ما لا يثبتها وما وبعض من اخر غلبة الصغرة والضمير
ما عرفت من ان المدارج على الغلبة المزبورة نعم لو شرط البكارة فكانت ثبوتها كان الرد ان ثبوتها كانت ثبوتها عند البائع كما هو مقتضى تخلف كل شرط
مضافا الى ما عرفت من انه عيبا انما انفع من نفعه مقتضاها حال عدم الشرط الغلبة المزبورة اما مع فسر نفع حكمه مع انه لا يجد خلافا في ان لا يثبت
في النجاة مع الشرط الا ما يحكي عن بولس ان المشتري جازيه على انها بكر فوجدها ثبوتها لا يرد لها ولا الرجوع على البائع بشيء من الارش لان ذلك قد ذهب
من العلة والنزوة ونحوه عن الكامل ويمكن اراؤها غير ضرورة الشرط على معنى شرطها بخيل البكارة والظاهر في ذلك انه ما لا يجعل بكونها عند البائع
كما هو اليه التعليل والمخالفة اذا اشترى جازيه على انها بكر وكانت ثبوتها او بغيرها فيكون الرد وهو مع انه غير محال فيمكن اراؤها غير ضرورة الشرط
او انه يضرر فيها وظان شيطان تكون بكر فخرجت ثبوتها او بغيرها فيكون الرد وهو مع انه غير محال فيمكن اراؤها غير ضرورة الشرط
اخاره ابن ادريس ولا يتم عدل عنه وقد يردون حال الضرر وكرة قال اصحابنا اذا اشترى اها على انها بكر فكانت ثبوتها او بغيرها فيكون الرد لما رواه عنها
وساق الخبر المتقدم وقد يجهل ايضا ما عرفت وعلى كل حال فلا اشكال في ثبوت النجاة بل لا اشكال في ان للارض اذا اختار الاصل كما يشترط ذلك

فيما لا يثبت النجاة

فصل فی بیان

برق الشهاب

في الجواب

في الجواب

بل يثبت الخبايا للبعوض مضافا الى عدم الجهاالة من بعد العلم بالجملة وكذا البيع ولو زعم العنبر خطأ والمقام المارة والقبول التفصيل بين ما بعد من عيب
في المزوج مع عدم رتب العرف وهو مختلف بالنظر الى الكم والكيف لعلنا اذا قلنا في رد دعوى الرتب والبيع عيب وجب الرد والاش مع عدم علم المشتري
بوجود العيب لا يثبت من حيث هو غير مختص به بل هو من الرتب واخذ ما وجد من العيب بنبذة العنبر ولا يلزم البايع ان يعطيه سمنا باذله المناظر وان كان سمنا باذله
ومن ذلك يعلم ان رد جميع المشتري خبايا من البعوض والعيب انما فرض ان يثبت بالخطأ فيه المسئلة **السابعة** لا اشكال بل ولا خلاف في كل من عيب
الوجوه وصل الشعر ونحوها ما شابه يثبت به الخبايا اذا شرط قبيل الخلاف بل في ذلك الاجماع عليه ما عرفت سابقا ما دل على ذلك الا انه من الرد والامتناع
بما ناضروا عدم كونه عيبا فلم يبق الا حجة الشرطية نعم لو كان المشتري ما يكون قد عيبا انما ذلك كالمعروف واضع اما اذا شرط واشترها محرم ذات شعر فان
انها ليست كذلك فالمشهور بين الاصحاب ان رد المشتري يثبت به الخبايا بين الرد والامتناع مما من دون الارش اذا لم يكن فدايا عيبا فيها كغيره من انواع العيب
التي لم يجد خلافا في ثبوت الخبايا بل قد سمعنا الاجماع بضمه على ثبوتها بالنظر في العنبر من مضافا الى خبر الضرر وقيل كاعتق ان لا يثبت به خبايا
ذكر ذلك في الجسد والغير والبييض ولعل وصل الشعر مثلهما عند بل قبل انظر العنبر والارشاد وس وان كان قد بان في فيه باحتمال بغيره من عيب العيب
وقد اعل ما بينهم ما عرط بل لعله ظاهرهما او ظاهر بعضهما لا من حيث المبدأ بل لعل في ذلك لكن لم يخصص في غير دفع الخلاف من اصله وعلى تقديره فلا
ويجب ان الاول اشبه باصول المذهب في هذه الاحمال لا احتمال كونه غير ثبوت العيب كانه لا محال لعدم ثبوت الخبايا به على تقديره بل لا يبعد ثبوت الخبايا وان لم
يكن من فعل المولى لمصلحة المشتري بذلك دون البايع لعدم وجود الصفة في مبيع في الواقع والله اعلم **بقية** القول في الواقع هذا الفصل في
مسائل **الاولى** اذا قال البايع بعتك بالبرائة من العيوب وانكر المبتاع فالقول قوله مع مبيته اذا لم يكن للبايع مبيته بل خلافه يبرأ كما عرفت
بعضهم لقوله المبيته على المدعى اليقين على من انكره هو مدعى حتى لو قلنا انه الذي يترك لورثه لان المراد به بالنسبة الى تلك الدعوى نفسها وهو هنا
كذلك فلا ينافيه التفتيح من المشتري على انه لا يثبت على عدم دعوى البايع البرائة بل هو يحصل بوجبه فاذا ثبتت البرائة ينكشف ذلك الصنع ولو كان
مورد النزاع في حال العقد الواقع امكن الخالف تقديم في نظاره ولو كان كغيره الدعوى استحقاقا للمشتري الصنع والبايع ينكره من غير ذكر سبب
خاص من القول بكون البايع المنكر ولعله عليه ينزل ما عرط من ان قد يكون البايع منكرا كان يدعى المشتري بقبالة المصلحة وبغيره فيقول
البايع بعتك برئ من هذا العيب فله ان يخلصه والله لا يسخي رقة على ان قد يبعه وبه العيب بسقط الرد والرضا بالقبالة على ارادة البرائة من استحقاق
الرد بغيره في كلامه لان المراد في الاستحقاق بالشرط البرائة من العيوب والا كان من المسئلة المفروضة في المتن الذي عرفت عدم اختلاف فيها وان لا
اشكال للخالفين في ذلك لا يصلح لمعارضته مكانه جبري عليه لا يحصل المنفعة في المسقطات من وجوه منها ان المفهوم من هنا ان المكان للمشتري
لصالح البرائة وقع مالا لعدم رغبته فيه والافهوا لم يبرئ البايع ولذلك الزم الامام بالقرن وكيف كان من المشبهات حاشية ان يمين المشتري
هنا على نفي العلم ولعله لا ينافي في فعل العنبر مضافا الى اجماله قوله في خبر جعفر لم اسمع له وقيل ان مرجعه الى واقع عليه العقد انما اثر للبرائة التي علم
بعدمها المشتري ومن هنا قال الخالفون ان يبرئ المشتري من العيب وباعه موطا وعلى الصحيح والامر سهل في دعوى المشتري على العلم بالعيب
او الرضا به بعد العقد ونحو ذلك وعرف ان مثلها ان يبرئ دعوى التفصيل في الرد وفي ذلك انه يبرئ في الخبايا القورية لا في غيرها المبيته لعله في قول
بأن جناب العيب قوري كما صرح به في الغنية على ما سطرنا الله والله اعلم المسئلة **الثانية** اذا قال المشتري هذا العيب كان هذا البايع او قبل
مثلا في رقة وانكر البايع فالقول قوله مع مبيته بل خلافه اجماع فيه لان المشتري هنا هو المدعى باعيا مخالفا لدعواه احكاما للزوم وبذلك لورثه فيكون
البايع منكرا بقبل قوله مع مبيته لكن اذا لم يكن المشتري يمينه والاوجب الاخذ بها ولا شاهد حال يشهد له بغيره القطع لما ذكره في دعواه مثل ان
يكون العيب اصعبا زائدا او قطع اصعب قد اندمل موضعه وقد اشترى من يومه وامره والا كان القول قوله بل يمين كما ان كان كاذبا بالنسبة الى المكان
البايع كطرفة الجرح مع نظائر زمان البيع قبل قوله بل يمين اما اذا شهد القطع فقط المدينين وغيرهما من حيث المبرنية بافاده القطع عدم اعطائه
ثاني المحققين لان الفرائض المشرقة للظن التي لم يثبت من قبل الشارع اعطائه بعد المصير اليها قال وبسته فاد من ذلك القول **المسئلة** في القطع
في كل موضع كالشباع اذا بلغ مرتبة التوارق فامر اليقين قلت قد يظهر من اطلاق المتن والمنافع والقواعد والارشاد الا انه بما ينفذ الظن في
الا انه لا بد من اليقين معه لان احصا لو كان مع المشتري انقلب البايع مدعى باعيا مخالفا لظاهره المشتري منكرا لموافقة اياه فيقبل قوله
اليقين ولا ثمرة لرجح لو كان مع البايع لان القول قوله يمينه بل يمينه من وجوه شتى تشهد ان كان شاهد حال للبايع لا بد من اليقين لا من منكر وان كان
للمشتري فلا يحتاج اليقين لان الحال تشهد له بسبق العيب على العقد كالبينة التي تشهد له بسبق العيب فيه ما لا يخفى سواء اراد الظن منه او القطع
وكيف كان فبين البايع على نفي العيب كان مخيرا للبيع مطالعا على خفاياه قبل البيع لا على نفي العلم بل خلاف اجماع بل في الرضا في واحد ومقتضا
عدم الاكتفاء به لو حلف كذلك وهو لا يخرج من اشكال سببا اذا كان جوازا ما اذا لم يكن قد اخبره فقد بين ان الحلف على القطع عملا باصحا لعدم بناء
على السداد كما يحلف على عدم الغنائم في الماء استنادا الى اصالة ما عرفت وكذا في المبيته وغيرها الاكتفاء بنفي العلم وفي ذلك وهو حسن لا يخفى
باعتناء عدم التقدم فيحتاج المشتري الى اتيانه قبل معناه ان هذا الحلف لا يسقط الدعوى بالكتابة بل لو نظر بعد ذلك بيمينه اقامها وبهذه
احد الاختلافين والقول في مثل المسئلة ولعل الاول ان لا يكتفي بذلك منه فبرء الحاكم اليقين على المشتري فيحلف فبرء او باخذ الارش قلت وهو
مخبر بناء على عدم الاكتفاء بالحلف على نفي العلم في الصورة الاولى الا ان اثر للاختبار وصدر في كون المدعى اليقين على نفي العيب نفي العلم بالمعصية
اتخاذها الحكم وان كان فيهما مضافا اليقين على نفي العلم حتى اذا كان الجواب نفي العيب يكفي في نفي استحقاقا للمشتري الرد الى الشرط فيه مقرر

لا يفتي في بيع

السبوق ولو بطريق شرعي فما لم يجزئ فان المسئلة لا تعلق من نظر وقد اشبعنا الكلام فيها في كتاب القضاء فلا حظ بهذا كله اذا كان الجواب في البيع اما اذا كان الجواب في الرد على هذا العيب فهو جواب صحيح يجب على الحاكم اسماؤه واحلافه على ذلك كما علم من المبسوط من غير حاجة الى نقى العيب العلم به وما عمن التها به ومن من اطلاقه ان كان على المبيع باليمين بالله انه باع صحيحا لا عيب فيه فمثل على غير ذلك كما ان ما عمن يرد على من انزاد ادعى المبيع ان حدث عند المشتري خلل في المبيع ان كان منكرا فمثل على المظالم ايضا فاما المبيع والوكيل فالمشتري يرد بالعيب على المكل ولو انكر سبوق العيب لم يقبل انزاد الوكيل عليه وكان المشتري الرد على الوكيل اذا كان جاهلا بالوكيل ولا يمكن الوكيل من فائدة البيعة على ذلك وان كان المكل جاهلا لا يجب في جواز الرد عليه نعم كان للوكيل بخلاف المكل على نقى العيب فاما للظلاله عن نفسه ولو انكر الوكيل الجهول وكان له سبوق المبيع جلف على التقوى فعلا للمغاربة عن نفسه فان نكل رد عليه وفي جواز رده على المكل وجها من حيث ان اليمين المردودة كالافراد فلا يرد وكذا البيعة فردد وبما اشكل بناء الوجهين على ذلك بان البيعة على سبوق العيب غير مبنية من الوكيل على المكل بعد انكاره السبوق لانه معترف بكون المشتري ظالما وقد بدفع بان المراد كونها كالبينة من الراد لامن المناخل فهي حاكمة عليها لكن في القضاء ذلك جواز الرد من الوكيل نظرا لقيمة المشتري الرد بها بعد اعتراف المبيع بالوكيل والله اعلم بالبراهين وان انكاره لسبوق العيب وجب الاستناد الى الاصل بحيث لا ينافي ثبوته ولا دعوى ثبوته كان يقول في الجواب لاحوالك على وجه هذه الدعاوى ليقض المبيع عليك على الرد به فلا يمنع حينئذ من بيع المسئلة على القولين والله اعلم المسئلة الثالثة اذا اراد المشتري اخذ الارش حيث يكون له فطريق معرفته انه يقوم المبيع صحيحا ومعيان ينظر في ثبوت العيب من القيمة فيؤخذ من الثمن بنسبتها الى ما بين العيبين لانه هو الذي فات عليه سبب العيب لانه يؤخذ نفا وتفاوت ما بين العيبين وان اطلق في التصور عبارات بعض القدماء ذلك لانه يجب ان يرد على كونا الثمن في المثل لا مطر والاجم في بعض الاحوال بين العوض والعوض وقد نحو عنه رسول الله ص قال لا يجمع بين العوض والعوض لو اريد على ان المراد جبر فافات عليه سبب العيب لانه جبر مما اقدم عليه وغني فيه او غير ذلك وان كان فان عليه سببه ما ذكرناه مضافا الى ما سمعنا من الصحيح والحسن ان المراد من قوله فيه ويرد عليه بقدر ما ينقص من ذلك الداء والعيب من ثمن ذلك ما سمعنا فطعا ولا يمكن حصر العيبين بالثمن كما هو واضح ومع فاعين بعض الجهول من ان الارش ينقص قيمة العيب من الاخلال نعم هو بخلاف الارش بالنسبة الى الفاضل فهو بل في المبيع حيث ينقص به جواره مثلا وكان قد يفتي في هذا المشتري عيبا مضمونا فانه باخذ حينئذ تفاوت ما بين العيبين لا من الثمن بالنسبة مع اخلاله لاداءه على الضمان بالثمن الا ان الاول اقوى ومن الشبهة في الحواشي ان الارش يطلق بالاشتراك اللفظي على معان اخر منها فنقص العيب لاجتماع الانسان على عيبه في غير المقدار الشرعي فانه ثمن الناقص المقدار شرعا بالاجابة كقطع يد العبد ومنها اكثر الارش من المقدار الشرعي الا ان وهو ان تلف عيبه الفاضل ان الظاهر مراعاة القيمة حال العقد لانه ثمن يومئذ قابل المبيع وهو وقت دخوله في ملكه ووقت استحقاقه الارش لا يوم القبض باعتبار يوم دخول المبيع في ضمانه ويوم استيفاء الملك لانه لا دخل لذلك اعتبار القيمة ومنه يعلم ضعف احتمال اقل الارش من يوم العقد اليوم القبض لان القيمة ان كانت يوم البيع اقل بالزيادة حدثت في ملك المشتري لان يوم البيع وقت الاستحقاق وان كان يوم القبض اقل فانقص من ضمان المبيع لانه وقت الاستيفاء ولعل احتمال كون المدار على القيمة حال استحقاق الارش بالخيار او بحصول المانع من الرد او بينهما لان ذلك الوقت هو وقت استحقاق الارش اذ قبله كان المبيع غير بين الرد والارش فهو غير مستحق على الثمين ولذا لا تشتغل به ذمة المبيع بحصوله لامع الحد من ولو كان العيب الذي اراد ارش جاد ثانيا في زرع الجب مثلا بناء على استحقاق الارش فالمعجزة لا حظ القيمة حينئذ واما حال ثمين استحقاقه بالاختيار او التصرف مثلا فاما قبل جبا والله اعلم وبغيره المقوم العدة والارز والمعرفة والشدة والذكورة والهمة اذ تنفع كائنات عليها من غيرها الا ان مع اثباتها على ان المقوم من ايات الشهادته لا يخلو بعض ما عمن نظر خصوص ما عمن تغذرها وانحصار المقومين في فادها وعلى تقدير الاشتراط فالمنهج عند العقد الرجوع الى الصلح ما يراه الحاكم كما ان المنهج هنا سؤال الحاكم عن ثمين من المقومين وان لم يجزئ الشروط لم يكون على جبره في حكمه واما احتمال التغطية حتى يحصل موقوفون جامعون للشروط فمفسد لغيره من سببها كما ان احتمال الاقتصار على الثمين ونفي الزائد باحتيا البرائة فيه ضرر على من لا اذن فالاولى ما ذكرنا كما ان يمكن ان يثبت ان اختلف اهل الخبرة في المقوم او اختلف الثمين لافراد ذلك النوع المساوية للمبيع فان ذلك قد ينفق ولو نادرا بغير الصلح ايضا والاقتضا على الاقل ونفي الزائد باصل البرائة او الرجوع الى الفرع او التخيير للحاكم او نحوه ذلك مما يظهر بوضوح تعاوض الامارات لكن المفيد والمساو والفاضل والشهيد والعلين وغيرهم على ما حكى عن بعضهم على ان يعمل على الاوسط الذي هو عبارة عن قيمة منزهة عن مجموع القيمة نسبها اليه كنسبة الواحد الى عدة تلك القيمة من الثمين نصف مجموعها ومن اثلث ثلث وهكذا حتى يكون عدلا بالمجموع الجملة وذلك لا سلفا للجمع القيمة على اخرى فالمراد من الاوسط القيمة المتوسطة بين الجميع بحيث لا تكون الى واحدة اقرب منها الى الاخرى الا الاوسط بالمعنى المساو وانه انفاة في نحو الثمينين والاربعه ونحوها ما الاوسط لها وحاصلا مراعاة نقصه كل قيمة وزادها فلو قوم صحيحا مثلا باثني عشر ومعيبا بعشرة فموجبها ثمانية وخمسة معيبا كان تفاوت قيمته صحيحا اربعة فتنقسم بالنصف عما لا تكل من البيعتين فيكون قيمته صحيحا عشرة وتفاوت قيمته معيبا مثلا خمسة وقيمة ايضا بالنصف عما لا لها فتكون قيمته معيبا سبعة ونصفا فتفاوت ح بين قيمته الصحيح المعيب الثمينين اربع فتؤخذ ذلك من الثمن وهذا معنى قولنا يؤخذ من الثمينين نصف مجموعها ومن اثلث ثلثها ما حفظه على ذلك وكذا قول بعضهم في طريق ذلك بوجوب اسهل من الاول ان يجمع القيمة الصحيح والقيمة المعيب ثم تنسب فيؤخذ بنسبتها من الثمن بل هو عين الرجوع الى نصف مجموع القيمة من ضرره كون القيمة بين المجموعين هي النسبة بين اجزائهما مع اتحاد الاجزاء في الاسم كالنصف مثلا فالنسبة بين العشرين والخمسة عشر مثلا هي النسبة بين العشرة والاربعة والنسبة بين السبعة والاثني عشر والنسبة بين نصفها كما هو واضح ورجع الجميع الى ما ذكرنا نعم يحكى عن الشهيد بطريق اخر للجمع بين القيمة بل على الصلح

كتاب القياس
في أصول الفقه
الشيخ الفقيه
عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب

النافع انه لو كان ينسب معسب كل قيمة الى صاحبها او يجمع قدر النسبة ويؤخذ من الجميع بنسبة القيمة كنصفه ان كانتا اثنتين وثلاثة لو كانت ثلثة
وهكذا وهو قد يحد مع الطرفين الاول وقد يختلف كصف الحال يحصل بصر الاول ان يختلف المعومون فيها معا بان قالت احكام البيوت بين
ان قيمته اثني عشر صحيفا وعشرة معسبا والآخر ثمانية صحيفا وخمسة معسبا فالنفاوت بين مجموع الصحيفتين ومجموع المعسبتين الربيع فربيع
الثلث ولو كان اثني عشر فالارث ثلثة وكذا اذا اخذت نصف مجموع الصحيفتين وهو عشرة ونصف مجموع المعسبتين وهو سبعة ونصف يكون
النفاوت ربعا ابدا وعلى ما ذكره الشهيد يؤخذ بنفاوت الاول هو السدس والثالثة والثالثة اثنان ثم ينقسم ذلك بالنصف لان الفرض انهما
قيمتهما فيكون نصف سدس ثمن ونصف ثمن ثم يسقط ذلك من الثلث فاذا كان هو اثني عشر سقط منه ثلثة ودبره التي هي نصف السدس ثلثة اثنا
اي ستة ونصف لو كانت القيمة ثلثة احدهما كالاولى والثانية عشرة صحيفا وثمانية معسبا والثالثة ثمانية صحيفا وستة معسبا فلو كان الاول يكون
النفاوت الخمس لان مجموع القيمتين ثلثون والمعسبة اربعة وعشرون فالنفاوت ستة هي خمس فيخرج ثلث من الثلث وهو اثنان وخمسة من الاثنى عشر
وعلى الثاني مجموع سدس الثلث وهو اثنان من الاثنى عشر وخمسة وهو اثنان وخمسة وهو ثلثة فيكون المجموع سبعة وخمسة فيسقط من الثلث
ثلثها وهو اثنان وخمسة وثلث الخمس من الاول وقد يحد ان كان لو كانت احداهما اثني عشر صحيفا واربعة معسبا والآخر ستة صحيفا
واثنان معسبا فان النفاوت الثلثان على كل منهما وكذا لو كانت الاول ستة معسبا والثانية فان النفاوت النصف على كل منهما او كانت الاول
ثمانية معسبا والثانية اربعة فان النفاوت الثلث على كل منهما وهكذا الصورة الثانية ان تنقسم القيمة الصحيفية وتختلف المعسبة فلو كانت قيمته
اثني عشر صحيفا عند الجميع وقيمته معسبا عشرة عند قوم وسبعة عند آخرين والطرف على الاول نصف مجموع قيمتي المعسبة ونسبته الى الصحيفية
ويسقط من الثلث بالنسبة وهو الثلث هنا او نصف الصحيفية وينسب المجموع الى المجموع وهو هنا الثلث ابدا وعلى ما ذكره مجموع السدس النصف على
من الثلث ويسقط نصفه وهو الثلث هنا ابدا وكذا لو كانت القيمة في المعسبة ثمانية فان الثلث ثلثة ان قيمته ثمانية معسبا فانك ان كرت الصحيفية
او اخذت ثلث مجموع قيم المعسبة ونسبته الى الصحيفية او جمعت السدس والنصف الثلث واسقطت ثلث من الثلث كان النفاوت الثلث ابدا
الصورة الثالثة ان تنقسم قيم المعسبة دون الصحيفية بان كانت قيمته ستة معسبا عند الجميع وثمانية صحيفا عند قوم وعشرة عند آخرين والنفاوت
الثلث ان ضعفنا المعسبة ونسبناها الى مجموع القيمتين او اخذت نصف الصحيفتين ونسبته الى المعسبة وعلى ما ذكره الشهيد مجموع النفاوت
الربيع والخمسة وهي من الاثنى عشر المفروض كونه ثمانية اربعة واربعة احاس ثم يسقط نصفها من الثلث وهو ثلثة ونصف خمسة او يحصل الاختلاف
بين الطرفين ولو كانت القيمة ثلثة بان كانتا اثني عشر صحيفا صار النفاوت خمسين سواء اخذت ثلث مجموع المعسبة وهو عشرة ونسبة
الى المعسبة او ضعفنا المعسبة ثلثا فنكون ثمانية عشر ونفاوتها مع الثلثين ختاما على ما ذكره الشهيد مجموع الربيع وهو ثلثة من الاثنى عشر
والخمس وهو اربعة واربعة احاس والنصف هو ستة فيكون المجموع عشرة واربعة احاس فيسقط ثلثها من الثلث وهو اربعة وثلث وخمسة وثلث
لخص له غيره لك مما لا يخفى عليك بعد الاشارة بما ذكرنا ثم قد يتكلم في ذلك كله بانه لا دليل عليه فاعده الجمع بين البيئات يمكن منها فالنتيجة
ما ذكرنا من الفرض او الاقل او نحو ذلك ما سمعت ذلك لا يخلو القول بالفرع فيه من قوة ومع تلك الفاعلة فالاول ما ذكره الشهيد
احال كل من البيئتين ببعض ما قامت عليه من النفاوت على وجه لا يفضل احدا عن الاخر ضرورة كونه هو الذي اختلفت البيئات فيه والقوم مقتد
لذلك انه يخرج قيمة جديدة خارجة عن الجميع كما هو مقتضى الطرفين الاول اذ هو ليس جاعلا فيها اختلفت فيه البيئات من النفاوت الذي هو مقتضى
احدهما الثلث مثلا ومقتضى الاخرى الربيع مثلا بل الاثنى بعد القطع بالخصصا النفاوت في احدا لآخرين ولم يعلم به على الخصوص نصف مقتضى
كل من البيئتين ولحكم بكونه الارث اما لا لكل منهما في النصف فحينئذ اللهم لان ابن ابيهم اخذوا ذلك مضافا الى ما سمعت من خبر عبد الله بن عمر
في الاصحاح قال كتابكم فاصابنا غلاد في الاصحاح فاشترينا بدينارين ثم بلغت سبعة ثم لم نوجد قبيل ولا كثير فرفع هشام المكارى الى ابي
الحسن فاجبره با اشترينا وانا لم نجد فرفع عليه السلم انظر الى الثلث الاول والثاني الثالث فاجعوا ثم تصدقوا بمثل ثلثة وقد عمل به الاصحاب في محل لا
الضابط ان يجمع قيمتان او القيمة ويصدق بقيمة منسوبة الى القيمة بالسوية من الثلثة الثلث وفي الاربعة الربيع وهكذا وانصا بعض على الثلث
للرؤية والافا لذلك وهو قريب الى ما قلنا به بل لعل اختلاف البيئات هو بقدر القيمة باعتبار نفاوت الرغبات فيكون كالثلثي الواحد الذي له قيم
متعددة ومقتضى العدل الحاص بين حق المشتري والبايع هو ما ذكره الاصحاب ونضمنه الخبر المزبور فليست المسئلة من نفاوت البيئات كما يجرى في حكمه
والنفاوت لو كان التمر عرضا استحق المشتري قيمة نسبة النفاوت منه كما انه لو كان قد ارث بعض الارش في خصوص ما دفعه منه لان النفاوت يكون
الارش من الثمرات فالثمرات ملك البايع على كل حال ولو كان العبيتا الثلث وكان عرضا استحق البايع على المشتري قيمة نسبة النفاوت من البيع ففرض
كون النفاوت النصف استحق عليه نصف البيع وقد جعل ان يستحق عليه نفاوت بين الضمة والعيب لاجمع هنا بين العوض والعوض بحال لان العاين
ان كان هو المشتري فالامر واضح وان كان هو المبيعون فليكن كذلك في الثلث وادسه ضرورة ان الارش ليس هو الاخبار للمعسبة بحدود صحيفا وهو الغبن الاول
الذي قد اقدم عليه وفيه ان مثله باي في عيب البيع مع انك قد عرفت انه يرجع على الثلث بنسبة النفاوت ودعوى الفرق بينهما ان يكون الثلث قيمة للبيع بعد
ان تراضا عليه فيكون النفاوت بالنسبة ولا حظ للقيمة الواضحة انما هو لمعرفة قدر النفاوت بدفعها ان كان الثلث قيمة للبيع بالراضين كل
البيع فقيمة الثلث لذلك ابدا فالاولى ملاحظة النسبة في كل منهما والله اعلم فحينئذ المسئلة **الرابعة** اذ اعلم بالعب بعد العقد ولم يرد له سطر
خباره ولو نظر الى الان بصرح باسقاطه وبحصل ما يقضيه ما عرفت فما تقدم اذ هو على التراضي على الشئ بل بما ظهر من بعضهم الاتفاق على بطلان

كتاب القياس
في أصول الفقه
الشيخ الفقيه
عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب

عزيم

بطلانها بالكثر من ذلك لان هذا يوجب البطلان لان البيع باطل لان البيع باطل لان الرقبة يفتقر بالحدام من غير اختيار بالملك وانما الشارع يحكم بان الرقبة
بردة من هذه العيوب ما لم يصر في ما بين شرا من سنة وثانها ان يمكن القول بكافة الاحوال بان الاتفاق بالحدام ونحوه انما هو في الملك المستقر الذي
يقتضي بطلانها ولا يفتقر الى ما بين شرا من سنة فلا بد من بطلان الرقبة على الدال على الاتفاق به على غير الفرض فيكون معضو عن معضو
هذه النصوص من وجوه فلا وجه للفصل بين هذه فتفتقر على البيع وعدمه فتفتقر على المشتري لوضع بعد عن هذه النصوص وان كان قد بان
فيه بان النكاح يفتقر الى ما بين شرا من سنة فلا بد من بطلان الرقبة على الدال على الاتفاق به على غير الفرض فيكون معضو عن معضو
المشتري الرجوع على البيع الا ان يمكن ان يكون انفسا خافه خارج من فتح العقد والرجوع بالثمن وبين الامضاء والمطالبة بالارث اكره جميع عدم ملاحظة
منه من ارد بالحقا وبطلان ان لا يكون انفسا خافه خارج من فتح العقد والرجوع بالثمن وبين الامضاء والمطالبة بالارث اكره جميع عدم ملاحظة
فيكون معضو عن معضو ما اذ على تقدير ملاحظة لا يفتقر الى ما بين شرا من سنة فلا بد من بطلان الرقبة على الدال على الاتفاق به على غير الفرض فيكون معضو عن معضو
لان على ما ذكره في كتابه في الموضع مانع من دة من حدث عيب نحوه ثم اجزم فانه لا يحصل الرجوع عما ذكرنا من القول بالانقضاء فلهذا لا يفتقر الى ما بين شرا من سنة
الطريق التي ذكرنا هذه العيوب الثلاثة واما الفرق فانه في العقد والرجوع بالثمن وبين الامضاء والمطالبة بالارث اكره جميع عدم ملاحظة
ولم يفتقر الى ما بين شرا من سنة فلا بد من بطلان الرقبة على الدال على الاتفاق به على غير الفرض فيكون معضو عن معضو
الاخر على ان في كتابه ما يقتضي بطلان العقد وهو خلاف المعروف بين الفقهاء والفقهاء انهم يرون ان العقد يفتقر الى ما بين شرا من سنة فلا بد من بطلان الرقبة على الدال على الاتفاق به على غير الفرض فيكون معضو عن معضو
ما رواه فيه يكون الحد يرد معطوفا على الاربعة لان العقد يفتقر الى ما بين شرا من سنة فلا بد من بطلان الرقبة على الدال على الاتفاق به على غير الفرض فيكون معضو عن معضو
هو في الفرج وهو العقد والرجوع بالثمن وبين الامضاء والمطالبة بالارث اكره جميع عدم ملاحظة
وبالسطوط في الاول فساد عن غير صريح الفاضل والشهدان وغيرهم بل اصل من تركه هنا انك لا على ما ذكره في حكم العيب لئلا يقال في الغيبة بردة
بها ما يمنع مانع وقال ابن ابي ابيس في كتابه ان العقد يفتقر الى ما بين شرا من سنة فلا بد من بطلان الرقبة على الدال على الاتفاق به على غير الفرض فيكون معضو عن معضو
فلنا هذه خلاف اجماع اصحابنا وموافقة اصول المذهب لان اجماع حاصل على ان العقد يفتقر الى ما بين شرا من سنة فلا بد من بطلان الرقبة على الدال على الاتفاق به على غير الفرض فيكون معضو عن معضو
على هذا الحكم بل ظاهرا لاجماع على ذلك لان العقد يفتقر الى ما بين شرا من سنة فلا بد من بطلان الرقبة على الدال على الاتفاق به على غير الفرض فيكون معضو عن معضو
في هذه السنة فلا يبعد القول بعدم سقوط هذا العيب بالنكاح كالمعتزلة وقد يرد في اوله بان لا يستبعد في حمل الاطلاق عليه بعد ان لم
يكن السؤال عن امر واقع وثانها ان العقد يفتقر الى ما بين شرا من سنة فلا بد من بطلان الرقبة على الدال على الاتفاق به على غير الفرض فيكون معضو عن معضو
لا الاول كما هو واضح ولعل له او في المصنف قوله في هذا الحكم ثبت مع عدم الاحداث فلو حدث فيه ما يقتضي بطلان العقد او بطلان الرقبة
الرد وان اعترض في ذلك بان يطلق النكاح مانع من الرد كغيره من العيوب وان لم يوجب بطلان العقد وان لم يوجب بطلان الرقبة فان العقد يفتقر الى ما بين شرا من سنة فلا بد من بطلان الرقبة على الدال على الاتفاق به على غير الفرض فيكون معضو عن معضو
احد الطرفين ولا يخرج عن الملك لا بسقوط الرد بالعيب كذا في كتابه انما هو بطلان العقد وان حصل بطلان العقد في العقد يفتقر الى ما بين شرا من سنة فلا بد من بطلان الرقبة على الدال على الاتفاق به على غير الفرض فيكون معضو عن معضو
منعقد ولو صنفه ولذا كان حدثت العيب بانما من الرد بل قد تقدم احتمال توقف حصة رد العيب عليه ولذا بسقوط مطلق النكاح وان لم يكن معتبرا
لو كان بعد حصول سبب الجور على كل حال فلا ينبغي التامل في ثبوت الارش هنا مع حصول المانع من الرد وان استشكل فيه في رد الارش في غير محل جرم
عدم نفي هذه العيوب عن غيرها بالنسبة الى ذلك وعدم التضرر في تصور المقام اكثافا بانضمنته من بيان زيادة هذه العيوب على غيرها بالرد
لحدث في ضمن سنة فالتأنيب لاعدائها ثابت لها بطريق اولي فتم في بطلان العقد في الارش اذ حدثت هذه العيوب في الملك في ضمن السنة لكن بعد ان
المغبرة على وجه لا يرد بها عليه لظهور الرد في تصور المقام كون الملك باقيا على الملك مضاعفا الى الاصل فانه خالف الاصل على الشهرين لكن الاكثر
ثبوت الارش ايضا والرد في النصوص محمول على اذ كان باقيا على الملك واولي من ذلك ما اذا كان انقضاءها بوجوب رد بها عليه واولي منه لو ردت
فلا بد بها عليه فظهر ان المخرج مساواة هذه العيوب لغيرها في ذلك كله ومنه يعلم ان الرد بها وان اشترط بحصوله في السنة لا انما لا يفتقر بها كما
هو مقتضى اطلاق الادلة بل قبل ان خبر على ان سببا صريح فيه ولا ينافيه ذلك بعد ان كانت الغاية فيه للاحداث لا الى الرد فيكون المراد من قوله
بعد السنة ان الرد مع حدوثها في السنة من حال حدوثها الى ما بعد السنة لان المراد بشرط الرد بما بعد ما تم ان الظا اوده مقدار سنة مبدئيا
يوم الشراء لان المراد تمام تلك السنة المصدرة من المخرج من ان يوضع الشراء في ذي الحجة كان العهد من هذه العيوب عامه لان برئتم السنة وان اوجه
بعضها انهم قد يظهرونها اصحابها هلا لئلا لا يرد به وان وقع الشراء في النكاح فاعلم **الفصل الخامس** في المراجعة والتولية والمواضعة
التي هي جميعها ما هي السنة الثانية لما قبل من ان البيع اما ان يجرى براس مال او بالثمن او بالثمن والمساوية والاول المراجعة ان يبيع والمواضعة ان يبيع
ان اشترى معا فالمرجع كماله الفواعل البيع مع الاختيار براس المال مع الزيادة عليه ومن يعلم غريب البواقي وزاد اول الشهيد بن الشريك وعطى
بعض البيع براس مال بان يقول شريك في هذا المتاع نصفه مثله بنصف ثمنه بعد العلم بقره وبنوع ثاني الشهيد بن بعد اعترافه بانه لو يرد
كثير قال وفي بعض الاختلاف لا عليه فلك مقتضا عدم تصور المراجعة فيه وهو الشريك بالرجوع ولا المواضعة وفيه نظير على ثلثة يمكن ان
في التولية يفتقر فيها جميع والبيع فتكون سنة الاحتجاج بها قال في كره ولو كان المشتري قد اشترى شيئا واراد ان يشرك غيره فيه بصيرة
بمطهر من الثمن جاز بلفظ البيع والتولية والمراجعة والمواضعة ثم ان نص على المناصفة وغيرها وان اطلق الاشارة الى الحمل في العقد الجاهل بمقدار
العوض كما لو قال بعثك بانه ذهبا وفضة والصحة ومحل على المناصفة كما لو اشترى ثوبا وثلثا في ثمنه وثلثا في ثمنه وثلثا في ثمنه في البعض

فانما في النكاح

لا يبيع بغيره

كالنول في الجمع في الاحكام السابقة لكن قد يكون ان المراجعة مثلا البيع بغير راس المال مع زيادة كذا قال لعل قلت لا يبيع الله الرجل بغيره بل يبيع
فقال يبيعك بغيره وازده فقال لا بأس انما هذه المراجعة فاذ لجمع البيع جلة جلة واحدة وظاهره حصة ذلك وهو لا يبيع في البيع بغيره بل يبيع
من اثنين ليس ثنائيا ولذا لم يحصل المراجعة العرفية في بعض البيع المعينة المقتطعة عليها الثمن كما سنعرفه الله وكذا الكلام في النول والمواضع ثم قد بين
ببعض زيادة القصد في ما مع ذلك لعدم جريان احكام المراجعة على البيع بالزيادة مع قصد عدم ما يبل ويدون قصد هذا الا انه لا يخرج من نظره ولو اختلفا
في القصد فالنظر البطلان ولزاد على المشتري اداة المراجعة فانكر البائع كان القول قوله بهينه اذ لم يكن ظهور في اللفظ لانه كدعوى الشرط على البائع
ح ولعل المغالطة في المراجعة والمواضع لتوقف العقد على الرضا والصيغة من الجانبين فكان كل منهما قاعل للرجح وان اختلفت بلكس احدهما وعلى كل
حال ففيه من قد يفتي في المراجعة وفيها مائة مبيع واحد كما لو اشترى ثلثة ثوبا بالسوية لكن من احدى عشرة عشر والآخر خمسة عشر والآخر عشرة ثم باعوه بعد
الاخبار بجمته واربعين فهو مواضعه بالنسبة الى الاول وتوليه بالنسبة الى الثاني ومراجعة بالنسبة الى الثالث وكذا لو باعوه مائة ولا يقيم
على راس المال هذا مع ثبات العقود ولو كان العقد واحدا بالجمعة والاربعين كان الثمن مقسوما على راس المال ولو تضمنت العقد الواحد من كل ذلك
فكان العقود المتعددة والظان مراده بقوله هذا الى اخره بالنسبة الى الثلثة الذين اشترى الثوب بالسوية اذ القيمة على راس المال متغيرة فهم لو كان
العقد واحدا ولم يذكر من كل ثلث ولو اشترى منه ثوبا بالسوية لكن من نصيب احدى عشرة عشر والآخر خمسة عشر والثالث عشرة والرابع خمسة
الخامس لم يثبتين ثم باع من كل الرابع نصيبهم بسنتين بعد اخبارهم بالحال والرابع شرك في حصته فهو بالنسبة الى الاول مواضعه والى الثاني
توليه والثالث مراجعة والرابع شريك والخامس مائة واجتماعهمين وثلثة واربعه منها على راس ذلك لانه يفتي مرعاة القصد الذي
ذكرناه عليه وكيف كان فالقوله في المراجعة وتوليه ما يقع في مقامين احدهما العبارة والثاني في الحكم اما العبارة فان يبيع راس ماله بالجمعة من جهة
المساواة لانه وشبهها اذ لم يكن المشتري عالما ولا كفى الاعتماد على علمه كاصح بتركه واحتمال وجوب الذكر بقصد البكون فانما مقام ذكره
العقد بعدد فالاختلاف الثمن وضربه محمول على الغالب من اختصاصه بمعرفة المشتري فيه ثم يقول بعد الاخبار بملك او ما جرى مجرى ما تقدم في
بيع كذا ويرى ان المراجعة ولو اختلفت غير البيع من عقود المعاوضة كالصلح والاجارة لا يخرج من قوله بل صريح بعضهم جريانها في الاجارة بل السهر الفطرية
على جريانها في المعاوضة مع ان الغرض كونهما من الاباحة بوضوح يكون ذكر المراجعة في البيع كذكر المقتد والنسبة لا لازاده اختصاصها بهذا كله
بالنسبة الى نقل المال الى المشتري لما انتقل الى البائع فلا يصير فيه البيع قطعا بل يكفي فيه الصلح ونحوه بل قد بين بكفاية جميع ما يفتي في ذلك
كلها او ارض معدن او نحو ذلك وقد اورد بهي المراجعة اعلانا غير على ذلك راس مال يبيع بغيره ونحوه فله العالم ولا يبيع في نظره بل
يجري مجراه كل ما افاد فائدة من لفظ الزيادة وغيره فانه قد يفتي في بيعه بغيره بغيره او ظهوره في نفسه في اداة عقد المراجعة بخلاف لفظ الزيادة
فانه يحتاج معه الى ضم ضربه في اداة المراجعة لما عرفت من اعين البيع بالزيادة منها ولعله على هذا يتل خبره ببيع راس المال في المقارن فيه بين المقتضين
فلا حظ لامل قال قلت لا يبيع الله مائة اشترى المتاع نظره فيجيبني الرجل فيقول بكم تقوم عليك فاقول بكذا وكذا فابعه ببيع فقال اذ بعته
مراجعة كان له من نظره مثل مالك قال فاسترحب وقلت هلكنا فقال لم قلت لان ما في الارض من ثوب يبيعه مراجعة بغيره متى ولو وضعت
من راس المال حتى اقول تقوم بكذا وكذا قال فلما راى ما شق على قال فلا تفتح لك بابا يكون لك فيه فخرج منه قل قام على بكذا وابتاع بزيادة كذا ولا
نقل ببيع بل بغيره عبيد بن عبد ربه قال قدم متاع لا يبيع الله من مصر فضع طعاما ودعى له لتأخر فقال لو تأخذه بده وازده فقال لهم ابو عبد الله
وكه يكون ذلك فقالوا في كل عشرة الاف الفين فقال ابيعكم هذا المتاع باثني عشر الفا فباعهم مائة التي كشفت عن المراد بغيره محمد بن مسلم قال ابو
عبد الله مائة في اكره ببيع عشرة باحد عشر ولكن ابيعك بكذا وكذا مائة قال واثناني متاع من مصر فكرهت ان ابيعه لك وعظم على فبعته مائة
بناء على ان المراد اصناف الزيادة مع الاصل ثم سبعة مساوية ولا بد ان يكون راس ماله معلوما وقد راجع معلوما ما حال البيع بخلاف اجتهاد
بزه كره لو كان المشتري جاهلا براس المال بطل البيع لجاهلا به والمشتري عالم به او كانا جاهلين وعن طر لعلنا قد راس المال
وجعلنا الرجح مثل ان يقول راس المال كذا والرجح ما تنفق عليه بطل قلت لا ينبغي البطلان مع هذه الجملة في راس المال او الرجح ضرورة وجوبها الى
جهالة الثمن الذي مانع من صحة البيع من صله فضلا عن خصوص المراجعة منه والاول الى العلم غير كاف فيه فطعا نعم في جامع قصد ولك ان المراد بده
وجوب علمها حاله البيع فلا يكفي علم احدهما ولا يجدر علمها بعد العقد وان اقصاه الحسب المنضبط كما لو صلا بالثمن وجعلنا الرجح كل عشرة درهما والحال
انها لا يعلمان ما يحصل من المبيع حاله البيع ولعله كان اذا فرض جعلها او جعل احدهما بمقدار الثمن عشرت مثلا اما اذا علماه الا انها لم يخصصوا
الجميع فقد بين بغيره خصوصا اذا لم يكن محتاجا الى طول نظر لعدم الجملة في مثله عرفا فبينا ذلك العوامات بل قد يجعل الصفة في الاول بغيره وان كان
مجهول الجملة الا انه معلوم عند التفصيل قال في لفت ولواجره براس المال وذا في كل عشرة درهم ولو جعلنا وقتنا العقد كونه الثمن اجمل البطلان للجهالة
والصفة لا مكان العلم فانه يستخرج بالحسب وعلى كره كراهه نسبة الرجح الى الثمن المراجعة بانه قد لا يعلم قدر الثمن في حالة العقد ويحتاج في معرفة الى
الحسب بل قد عرفت فيما سبق من صيغة الصبرة كل فتنه بدهم مع انها مجهولة الجملة بل جواز الفاضل في عقد بملك هذه السلعة بزيادة لا ما يخص واحدا
اذا علمه بالخير والمقابلة كل ذلك مضافا الى اطلاق النص من خصوص المتضمن منها جواز بيعه بده وازده فالقول بالصفة في الصورين خصوصا
الاول لا يخرج من قوة نعم قد يفتي البطلان لو فرض عدم علمه بمسمى العشرة مثلا اذ هو غير محض وكونها عدة مضبوطة في نفسه وان لم يعرف مصداقها فحين
ولعل منه الشراء بوزن بطله محض ولا يعلمه او كيلة ثم ان الظاهر ان المراد من العلم براس المال للكون مشروط في الصحة عدم انطاة البيع بده ثم البحث عنه بعد ذلك

راس الى فيه كذا ونقوم على او هو على ولا يقول اشترط به اي الباقي للكذب اذا المراد به ما وقع في العقد وليس هو الباقي ثم لا يبعد عدم جريان تسلط المشتري
 مراجه على التمسك بهذا الكذب كما ان المصلحة تسلط عليه لرباعه اربعة اقسام في العقد وللمرء كذا راجع اليه من الارشاد ان كان ضايفا بقوله اشترط
 بكذا الا انه لما كان ظاهرا في ان دفع ما اشترى به وان لم يرجع اليه منه شيء والقرض ان لم يترك ان يخرجه تسلطه على المباح في الواسط الا ان كان الباع بعد
 ثبت اسقطا له بل لا يبعد ذلك انما الواسطة قبل نفسه لمرحلة حال التمسك به وبينه وبين الراد بل لعل ذلك الواسطة التي الذي هو واحد في رطل الواسط
 الباع المشتري عليه بما هو انفس منه لو دفع به نفسه امكن القول بوجود كره هذا وقد يقال بعدم وجوب اسقاط عليه اذا لم يرجع وان كان مستحقا
 بل هو لعل ان التمسك بالرجوع في المن كان له عدم كون الارشاد لا يثبت في الذم وان كان لصاحبه الرجوع به لو اراده منع اسقاطه بسقط الحق لا ان يرد به
 فيستحق صدق تقوم وعلى اشترطه بكذا فلو فرض كونه زائدا لم يجب حط الزيادة من المن في وجه قوي كما انه يقوى فيما لو صالحه عنه شيء مع الجهل بطلان
 التقاوت اسقاط المصالح من المن والاختيار الباقي ولو لم يكن المشتري من اسقاط سبيل العيب لاختيار الباع اعدا الارشاد في الواقع ويصحح لا نهو
 ولم يبعد اليه شيء ولو صرح عن اسقاط الدعوى به امكن اخذ من الصالح خاصة من المن ومن ذلك كله ينفتح الوجه كثير من الفروع المتصورة في المقام وعلى
 كل حال فلو جنى العيب فغداه السيد لم يجر ان يضم القدر الذي منه عيبا بحكم العيارات السابقة فلا يخلو في عيننا ولا اشكال لا نزعنا من مجرد كماله
 له في تقوم به ثم لا يبعد جواز ضمها مع التصريح بالحال والبيع المراجعة فيكون مرجعه الى بائنه الرجوع وقد يمنع صدق المراجعة عليه لا مكان دعوى ان المستحق
 من النص والفتوى انها تؤدي العيارات المترتبة بل بما كان ذكرهم لها للاشارة الى ان الميزان في تحفظها صدق واخذ منها والقدرة ونحوها لا يستخرج فيها
 ضرورة عدم كونها من مؤثرات الاجازة فاذا ذكرها واراد مع ذلك البيع مراجعة لم يربط عليه حكمها مع فرض ان فيها احكاما خاصة وان كان البيع صحيحا في نفسه
 وصورة المراجعة وكذا الكلام في نظائر المسئلة والله اعلم كما ان اختلاف ولا اشكال في انه لو جنى عليه فاختار ان يرد الباع لم يضره من المن وكذا
 لو حصل منه فائدة كتابع الدابة وثمره الثمرة وغيرها من النماء التي لا مدخله لها في من المبيع ثم لو يفسد شيء من ذلك وجب اخبار به كما هو واضح
 وكيف كان فذكره نسبة الرجوع الى اجزاء راس المال وغاها لله هو بل عن كره نسبة الى علمائنا بل عن الخلاف لاجتماع عليه بان يقول بصلك بائنه ورجع
 كل عشرة درهم ولو قال بصلك بمائة وعشرة ورجع عشرة لم يكن مكرها وعلى كل حال فلا حرج ولا بطلان للاصل والاطرافات بها اطلاق نص وطور
 كبر على من سئل عن رجل يبيع ثوبا فطلب منه مراجعة رضى بيع المراجعة باثنا عشر في المراجعة وسمى بمجادا فله ان يرضى او يفسد درهم قال لا بأس خافا
 المحكي في المسئلة والنهاية والمراسم والنهي في العاشر في الاولين لا يجوز في الثالث لا يصح ولم يجد لهم دليلا صالحا لذلك هذا الصحيح الرجل يرد ببيع
 البيع يقول بصلك بده ووزنه او بده بائنه فقال لا بأس به انما هذه المراجعة فاذ لجمع البيع جملته واحدة لظهوره وجوب الجمع المترتب بان يقول بصلك
 هذه السلعة بده ووزنه او بده بائنه ولا بأس به انما هذه المراجعة فاذ لجمع البيع جملته واحدة لظهوره وجوب الجمع المترتب بان يقول بصلك
 منك بده ووزنه فقال وكما يكون ذلك فقال كل عشرة الفين فقالوا اني ابيعكم هذا المناع باثني عشر الف بل عدوله عن اجزاء المصنفه بنحو ما
 ذكره الى ما ذكره في المنع وقيل ان الصحيح يحمل لارادة المخلص الكراهة على ان الخصم لا يقول بوجوب الجمع جملته واحدة فانه لا بأس كما عرفت بائنه ورجع راس
 المال من الرجوع من دون ملاحظة النسبة فلا يرد من اذنه الرجوع منه ويرفع الاستدلال في وجهه وفضل اليافره يمكن ان يكون خرايا من اصل المراجعة الى
 المساوية التي هي افضل كما هو في البينة من الصحيح المترتب على ما في كافيه فقال لهم اني ابيعكم هذا المناع باثني عشر الف بل عدوله عن اجزاء المصنفه بنحو ما
 كما يصح اني اكره بيع عشرة احدى عشرة وعشرة اثنى عشر ونحو ذلك من المبيع ولكن ابيعك بكذا وكذا ما يفسد بكم المراجعة مطوان لم يجد قائلا
 به في الواض قد ذكر بعض الاجلة ان الظاهر من هذه المراجعة والولاية المساوية لا الكراهة في موضوع المسئلة قال وهو كذا لولا الخالفه فهم
 الطائفة وعلى كل حال فلا دلالة في عدله على المراجعة فطعا في حق ما دل على الجواز بلا محاض مضافا الى المصنف والموقوف المترتب المشتمل على لفظ الكراهة
 وعموم لغیر موضوع المسئلة لو قلنا باختصاصه بها غير فادح كما ان احتمال اذنه المراجعة من لفظ الكراهة هنا بناء على عدم تعارضها في الصدر الاول بالصفة
 المصطلح بدفعه بعد التسليم فيجوز ان ارادته هنا بالشهر والاجماع المحكي فيها وكذا الكلام في الجواب اخر اكره بيع بده ووزنه او بده بائنه ولكن ابيعك
 بكذا وكذا وكيف كان فلا ينبغي عدم المراجعة والاطلاق كما انه لا يثبت الكراهة بعد التماس بها للاجماع المحكي فيها وغيره ان ضررها على خصوص مجموع
 المسئلة والافضل للغيرين السابقين والله اعلم هذا وقد جمل هذا المراجعة على نسبة الرجوع للمال في مقابلة نسبة الى السلعة على معنى عدلها لوقايتهم
 بصلك بكذا مع رجوع للبيع بده ووزنه ولكن الاصل في النصوص ما ذكرناه هذا كله في العباءة واما الحكم فففيه مسائل قد تقدم البحث في الاول
 منها وهي من باع غيره من اجاز ان يشر به من زباده او يفضله حاله او يفضله حاله او يفضله بغيره قبل قبضه اذا كان ما بقال او بوزن على الا
 وكان المصاعداها كالفاضل في عدل بناء ما بعدها عليها الا انه كما نرى لا مدخله فيه اصلا ولو كان بشرط في حال البيع ان يبيعه لم يجر كما سمع
 الكلام فيه مفصلا وان كان ذلك من فسادها ولم يشرط لفظا كره كانه عدو وبه والارشاد وكذا وان قلنا ان الشرط المضموم الموجود لا
 انه يمكن تخصيص ذلك بالجائز منه لكن فيه منع واضح ضرورة اتحادها في مقتضى نتيجة بطلان العقد مع فسادها الاشرط وبنائها
 العقد عليه وان لم يذكره لفظا بناء على في العقد بفساد الشرط نعم لو لم يكن فساد الاشرط بل عزم على التماكر واستوثق احدهما من الآخر
 صح على كراهة عند بعضهم وان كان الدليل عليها لولا التماس لايح من اشكال والامر سهل بعد ان كان الحكم الضحية لا يرد ان مخالفة الفصد
 للفظ لغرض بطلان العقد لان العقود تتبع الفصول من المعلوم عدم اعتبار مثل هذا العزم في العقد ضرورة كون العزم فعلة خارج العقد
 كونه لك واجبا بان الفصد وان كان معبر الخ الفصد فلا يفتى في بطلان لوقوف البطلان على اللفظ والفصد وكل الضحية ولم نجد

في البيع
 في البيع
 في البيع

فيما ذكره في كتابه

كتاب بيان مزودا وكنت واجبت جريده فطلعت من مائع الى غيره ضرورة رجحان البيهقي على الاثر الاول بعد فرض ذكرنا وبل المزبور ولعله لما
السمع بذلك جماعة منهم الغاضل في جملة من كتب الحقوق الثاني في غيرهم بل قد بين رجحانها ايضا وان لم يذكر لنا وبل المزبور بل احتمال كراهة في مرجحته
بالغلبة الى البيهقي لقوة البيهقي وانها بمنزلة العلم بخطاه فلا يصلح الاقرار السابق لمعارضتها بعد تغيبه بما يقضي بخطاه فمجرد ما بان ان
ان ما عظم من قوة عدم سماع البيهقي وان ذكرنا وبل احتمال كراهة في مرجحته على نظرنا ان اطلاق المص والفاضل في بعض كتب عدم السماع لذلك وكيف كان فاذا علم
غلطه باي طريق كان له الجواب بين الفسخ والامضاء بالسمعي بما يخرج على قول الشيخ اضافة الزيادة مع رجحانها ولو كان قد بين كذبه وانتهى الى ذكر النقض
فلا يبعد عدم الجواب لانه هو الذي قد وضع ما لزمه جديدا وفي الخبر في نحو مقرر من المسئلة في خبر المشري من اخذ بالزيادة على اشكال والفسخ ولو
قبل ان الزيادة لا تكون بالعقد في خبر الباي كان رجحا وهل يلزم مع القول بنصيب الزيادة من الربح الوحيد ذلك اذا نسب الربح الى الثمن مثل ان يقول
ربح كل عشرة درهم ولو قال ربح عشرة لا غير لم يثبت ولو اخذها بالزيادة ونصيبه من الربح لم يكن للمبايع خيار وكذا لو اسقط الزيادة على المشري
التم في غير نظر من وجوه والله اعلم المسئلة الثانية اذ لفظ الباي بعض الثمن جاز للمشتري ان يجبر بالاصل لعدم الجواب فيه اذ كان ذلك
تفضلا منه لا دعوى عليه غير ان نحوها من غير فرق في ذلك بين كونها في نص الجواب وعدمه للصديق في الاختيار على الحالين ومثل وانما في الحكمين
مبسوطا وان زهره في نظ الغيبة او صححها اذ كان الخط قبل لزوم العقد صححت الخطيئة ونحوها في وان كان بعد لزومه كانت هيبة
مجددة وجاز الاختيار باصل الثمن قبل وكانه مبني على ان البيع انما ينقل باقتضاء مدة الجواب وفيه انه لا مدخل له لذلك اذ الثمن اوقع عليه العقد
ولا اثر لثبوت انتقال الملك بل الظاهر ان الفرق في الاختيار بين راس المال واشترى او قام على وهو على ان يجوز ذلك نعم ليس له ان يقول ان يثبت ونحوه
وربما حمل ذلك آية فام على ونحوه والله اعلم المسئلة الثالثة اجماع من اشترى من اجماعه صفة من غير بيع بعضها امر الجاهل بل ومواضعه وتوابعه
تماثلت واختلفت وسواء فيها الوسيط الثمن عليها بالسوية ولا تقويم وسواء باع خيارها بالاقبال ولا الابدان بخبر بذلك وكذا في عدم الجواز لو
اشترى دابة مثلا فوجدت واراد بيعها منفردة عن الولد كل ذلك على المشهور وشهره عظمه كادت تكون اجماعا بل على خلاف الاجماع عليه بل
يمكن تخصيصه بخلاف بل في خبرها اذ لم يثبت الخلاف فيها الامر لاسكانه والفاضل فيجوز فيه لا تفاضل فيه كما لم يثبت في ما عداها من
في الاجماع فيمنع القطع بالحكم المخالف لما ذكره خصوص بعد تفاوت الثمن والافراض فيكون التوزيع لثمن خاص ونحوه بطريق الباطل خطأ غالبا وخصوصا
بعد ان سئل ابو جعفر عن رجل اشترى من اجماعه جميعا بالثمن ثم يفرق كل ثوب بما يري حتى يقع على راس المال جميعا ابيعه من اجمعه فقال لا
بين لما نانا فوري ونحوه جميع محمد بن مسلم عن اجماعها عليها التسليم ثم ظهرها جواز البيع من اجمعه اذ لا يخبر بذلك كما هو مقتضى قول في الثمن الابدان في خبر
بذلك واكثر عبارات الاختصاص بل نافي كره بعد ان حكى خلاف الشافعي انه يجوز البيع من اجمعه بالنسيئة وان لم يجبر به قال ما لو اخبر بالمال فقد اشترى
المجموع بكذا وقومته مع نفسي فاصطاده القطع في الثمن كذا فان يجوز اجماعا لكن غير ان يدرى ان حكم الاستثناء المزبور انظر في جواز البيع من اجمعه بعد
الاختيار واضحه بان ليس به المراجعة لان وضعية الشرع ان يجبر بالثمن الذي اشترى به وهذا ليس كذلك ورد في لسان هذه المناصرة لفظية كما قال في
انه لو اخبر جاز لكن يخرج عن وضع المراجعة وفيها معصية ذلك وضمها ان اطلاق المراجعة عليها محال لثبوتها في الصورة قلت قد بان في ذلك بمنع
حصر المراجعة فيما لا يدخل فيه التوفيق ضرورة صدق راس المال والقبام عليه به ونحوها ثم لا يصدق في اشترى به ونحوه عليه وقد تقدم صحة المراجعة
في العمل فيه على ذكره بكذا وفيها لو رجع بارش العيب كان من الواضح صحتها فيما لو تلف بعض المصنفه قبل القبض ورجع بمصنفه من الثمن ورضي بالبيع
في الباطل وفيها اذ ظهر خطا وفي كره لو اشترى عبد بثوب قيمته عشرة دراهم واراد بيعه من اجمعه بلفظ الشراء او بلفظ القابام ذكر انه اشترى بثوب قيمته
ولا يفتقر على كره الغيبة لان الباي بالثوب يشترط اكثر مما يشترط الباي بالثوب ولو كان قد اشترى الثوب بعشرين ثم اشترى به العبد جاز ان يقول قالا
على عشرين ولا يقول اشترى به عشرين بل قال فيها ايضا لو انقل اليه بغير عوض كالهبة لم يجبر به من اجمعه سواء فوميا بثمان مائة او ازيد او انقل لا ان يبين
الحال في ذلك ولا يفي بيان قدر الغيبة من غير ان يبين حال الى ان قال ولو لم يدر به بعد ان يكون المنة رجلا على عبد او خالعه زوجته عليه او صالح عن
الدم عليه لم يجبر به العبد من اجمعه بلفظ الشراء ولو اخبر بالمال جاز باقام على ذكره الاجارة مثل اجرة مثل الدار وفي النكاح والمخلع مهر المثل في
الصالح عن الدم الدية ومقتضاء التوسعة في المراجعة بان يبين محل البحث وان كان لا يخرج من نظر وفي عقد ولو اشترى بثوب بعشرين ثم اشترى احداهما نصيب
صاحبه باحد عشر اخر باحد وعشرين قلت مع ان نصيبه كان بعشرة بالنسيئة المعتبر ذلك مما لا اشكال في جواز البيع من اجمعه مع التوفيق والنسيئة
ومنه ما لو اشترى المبيع واتخذ الثمن بل في جملة من النصوص ظهور ان لم يكن نصيب جواز البيع من اجمعه مع التوفيق مضافا الى النصوص السابقة
وكيف كان ثبت لا يجوز المراجعة لو باع بعضدها ولو لم يبيع منها او في احداهما امكن القول بالخصم بغير الاصل وخروج وصف المراجعة عن حقيقته
البيع وقد يحمل البطلان لانه صنف خاص منه والنسيئة العقود للعضو فلو صح غيرها من ماله بقصد وما قصد لم يقع والاولى في وديما يشهد
ما سمعته هنا من الجواز من عرف لو اخبر بالمال وان لم يكن في المراجعة ما ظهر ذلك وان قصد المراجعة لان المراجعة ولو لم يبيع منها بموضوعها بل غنطها
الوجه فيها ذكره سابقا من ثبوت الجواب لو كان الباي وراس المال اذ لم يكن له راس مال بل كان موروثا او متهبا ضرورة اننا انما على صحة البيع
وبما اقتضت منه ثبوت الجواب في كل باطل بعنوان المراجعة فان عدم موضوعها اذ لعل لم يرضها بذلك كوفاء نذرا وانفاذ وصية ونحو ذلك فاقام
جديدا والله اعلم المسئلة الخامسة اذ اقوم الناصر على الدلال مانعا ورجع عليه او لم يرجع ولم يلجبه البيع لم يجز للدلال بغير المراجعة على ما اقوم
عليه بلا خلاف احد فيه لان الفرض عدم الشراء ولما رواه في الكافي والغنبة عنه وعن سماعه والمذهب عن الكافي وعمر بن عبد الله

في التولية

المع والفاضل في جملته من كونه من وجوب اجرة المثل في مقرر من مسئلة المعرف من بطلان ذلك الجارة ويجعلنا في النص من ان كثرت وصح جملتها وانما هذا الاثر
المعظم منها مع ذكرهم لها بهذا الوثوق بها والاعمال بها بظن انها جارية ليس على ما حقيقته بل هو نوع من مفرضها كك وقد عرفت ذلك بل اعمل الشبهين
بعد ما عرفت من عدم فرقها بين ابتداء الناجر والدلال على انك انما تبيع بل هي اجمع خبر من خبر في لزوم ذلك بل ولا ظاهرة ظهور ابتداء المثل كون المراد نفي
الباس عاوق بينه ما استمر عليه النزاع منها بخلاف المباشرة صحيح عبد الله عن سئل اباع عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيعه لورق ونشرط عليه
انك ان تاتي به بشيء فاشئت اخذته وما شئت تركته فذهب بشيء وباني بالمناخ فيقول خذ ما رزقت فذهب ما رزقت قال لا بأس والله العالم
واقا التولية التي قد تضمنتها جملته من النص كصحة من جازم وخبر علي بن جعفر وخبر معاوية بن ربيعة وخبر سفيان بن عيينة وغيرهم وكثير من
عبادات الاصحاب كالشيخ وغيره فمن ان يعطيه المناخ براس الممنوع زيادة وقد يقرى جازم جميع ما سمعته في المراجعة ما يدخل فيمنع في راس المال من الاعمال
وغیرها لكن في كون لا بد من كون التمن مثليا لباخذ المولى مثل ما يذله فلا يشترط ان يعرض له خبر التولية مع انه قد ذكر جواز اخذ ذلك في المراجعة وفيه ان لا
ينبغي جواز اذ انقل ذلك العرض الى من يراد توليته كما انه يقوى جوازها بقية العرض بعد الاختيار بذلك نحو ما سمعته في المراجعة واحتمال الفرق بينهما
بمغول النقص في جملة في المراجعة بخلافها باضباظ ظهور ما رادها اذ ان العدة بمعنى اعطاء المبيع بنفسه ما وقع في ذلك العقد ممنوع والاجر في مثله في المراجعة
والمواضعة وعلى كل حال فيقول اذا اراد عقدها وليست وليست او ما شاكله من الالفاظ الدالة على النقل الذي هو بيع نفي في جملته لئلا يترتب
كان العقد يغير لفظ وليست وجب كذا التمن وان كان بها المبيع كما انه فيها وفي غيرها ان يجعل مفعولا للعقد لو كان اللفظ وليست ولذا قال في سنن
ولك ان يجعل الاجر لوقال وليست السلعة قلت لعل الاستغناء عن التمن فيما سمعته لصراحة لفظ التولية في البيع براس المال فغنى ذكره قبل العقد عنه
بل اصل المعنى في وليست العقد اعطاء العقد السابق بمعنى تملك المولى المبيع بملكه المولى في العقد السابق لكن لا بعد الاجراء يجعل المفعول السلعة
بل في كثير من نصوصه مفعولا للتولية وان لم تكن في صورة العقد بل اشعة بشئ من النصوص يجعل المفعول العقد يجعل المفعول السلعة ان لم يكن
من كون المفعول العدة الاستغناء عن التمن فلا يبيح ما وان لم يزل لا بعد الاستغناء عنه لوقال بعثت السلعة توليته بل قد يظهر من النواهد
وذكر غيرها الاجزاء بلفظ بعثت مع فساد التولية وان لم يذكر لفظها كما ان ظاهرها الاجزاء بهما وان لم يذكر لفظها مفعولا من السلعة والعقد كفا
بما قدمناه على العقد وكل ذلك غير بعيد انما الكلام في اصل العقد بهذا اللفظ اى التولية ولا بعد جوازها لا بد في عموم الامة بعد ان ذكر جاعده
من الاصحاب العقد بل ذلك فريضة على راداة العقد بهذا اللفظ في النصوص المشتملة عليها لا ان المراد البيع براس المال الواقع بالفاظ الخاصة ولا
يشكل ذلك بعدم جواز العقد بلفظ المراجعة والوضعية للفرق يذكر بعض الاصحاب العقد باللفظ الاول دونها وبناء على ان المراد في الامة العفو
المندولة لا طرنا الى معرف ذلك الا ذكر الاصحاب مضافا الى ان التولية ليس الا البيع براس المال بخلاف المراجعة والمواضعة لفظها افراد منعقد لغز
افراد التمن والنقصا الى ان كلامهم لفظها الا لا في اصله على النقل بخلاف التولية التي من شغلها المولى معنى المالك المنقضى وهي بمعنى الاعطاء
ونحو ما يناسب ابداء النقل فوجب ان يكون في بيع لفظها الحكم من الشفعة والقدرة على التسليم وغيرها كما انه لفظها التمن المبرور في المراجعة
لو كتب براس المال على ما صرح به في كذا الاتحاد الطريق والزوائد المنفصلة قبل المولى ويدها للمولى لا يمنع خلافا لاحد قولي الشافعية ولخط من التمن
بعد التولية وقبلها للمولى بالكثر وفي عقد لوياع توليته فخط البايع الاول عنه البعض فله الجميع وان كان لخط قبل التولية فله الباقي ان كان با ادى
وهو جسد ان صدق عليها اسم للتولية التي هي كل عرفت البيع براس المال ولا ينبغي ان يجمع ولا ينافي لخط انه هو براء وحق فالبيع با ادى وضعية لا في
والمراد بالبيع با ادى الاختيار بمقداره قبل ثم البيع به لا انه يباط البيع به ثم يعلم بعد ذلك ضرورة كونه محجولا فيفسد كما يفسد البيع والله اعلم
واقا المواضعة فانها مفاعلة من الوضع بمعنى الخط اذ هي انقضاء من راس المال لا ينبغي جوازها اذ هي المراجعة الا انه قبل بكذا النسبة الى
راس المال نحو ما سمعته في المراجعة والسماح فيها بقضى بالسماح في البيع عنها والارسل وحق فاذا قال بعثت بمائة ووضعه درهم من كل عشرة
فالتمن شعون اذ لا ينبغي ظهور العبارة في ان الموضوع بعض كل عشرة لان المراد معنى الموضوع لكل عشرة حتى يكون الموضوع خارجا عنها كما لو قيل
بهذه العبارة التي لا ينبغي ظهورها في كون الموضوع للعشرة غيرها ولذا لم يخالف في احد من كون التمن شعون الاجزاء من احد عشر حتى درهم
والا لكان المنعج عدم كون التمن فيها لوقال من كل احد عشر درهما مائة المع وغيره بل لا خلاف اجد فيه من ان احد وشعون الاجزاء من احد عشر
جزء ولا ينبغي ان خلاف الظاهر يحتاج الى التفسير فاحتمال جاعلة له كما قبل ان ارد به بحث يساوي لك انه هو كما ترى فضلا عن عوى ظهور العبارة
فيه كما هو واضح وفي سنن لوقال بعثت بمائة ووضعه درهم من كل عشرة فالتمن شعون و لوقال لكل عشرة زاد عشرة اجزاء من احد عشر جزء من
درهم وضابطه اضافة الوضعية الى الاصل ونسبتها الى المجموع ثم اسقاطها قال الباقي التمن و لوقال وضعه العشرة درهم احتل الاخران نظر الى
معنى الاضافة من اللام وان ثبتنا الاضافة الطريقة فيقول التبعيض والشيخ طر الحکم بالصابط في وضع درهم من كل عشرة كانه يجعل من لا بد
الغاية ويجعل العشرة سائمة للبايع وكذا في كون التمن شعون لوقال بعثت بمائة بمواضعة العشرة درهم وفاقا للحكمي عن الشيخ لان المسان
الى التمن كون الاضافة بمعنى من التبعيض في اي موضع وضعه درهم من كل عشرة لكن في ذلك شيئا مانعا من ان الاضافة بمعنى من لا تكون الا
في من الباطنة لا التبعيض من تخوفا من فضه وباب ساج وهو من هذا الاشترطها بعض طائفة المجرب بها على المبين كما في قوله نعم واجتنبوا
من الارثان وقد صرح بذلك المحقق الرضوي ابن مشام وناهيك بها وحق فينفق القول بجعل الاضافة في المسئلة على معنى من راسا لان الموضوع
المضاف بعض عشرة ولا يعم الاختيار بها عنه فغنى كونها بمعنى اللام قلت فيكون التمن احد وشعون الاجزاء من احد عشر جزء هو المثال الا في

فما شرط لا يرد بها ومن هنا كان شرط الاجل في احد المتكلمين دينا وفي غير خالفه في جميع مسئلة من جعل كاشفا عليه ما ندرهم عددا فخصاها ما ندرهم
وفنا قال لا بأس لم شرط قال وقال جاء الربوا من قبل الشرط وانما نفسه الشرط فالقوى البطلان ح وان كان الربا شرط لا ينافي ذلك لانتمعه
الشر من النقص في الفوائد وجوب زيادة في حال العلم والجهل وعدم كاستغرف والتعامل وقد انحصر ما ذكرنا وما في انتم فشا المعاوضة الربوية على كل
حال سواء قلنا بكون النهر عنها او قلنا بان النهر عن الزيادة واما الاول فواضح واما الثاني فلان المراد من النهر عن الزيادة معاوضة المثل بالمثلين مثالا
مباينة لمعاملة المثل بالمثل على وجه لا يتحقق الثانية في ضمن الاولى كما يكون النهر عن الزيادة نحو شراء الماشاة والتخزين فانهما معايجضان فيقعد
فصبح بالحل وببطلان الجهر وليس بالحق فيه كلك فطعا ضرورة عدم حصول معاوضة المثل بالمثل في ضمن معاوضة المثل بالمثلين مع زيادة المعرف من
مباينة ما على وجه لا يتحققا فانه في حق احد ما خرج عن موضوع الاختراع لو فرض عقد واحد اشتمل على معاوضة المثل بالمثل وعلى معاوضة المثل بالمثلين
امكن ح التزام كونه كاشاة والتخزين وليس المقام من هذا القبيل فطعا فليس ح معاوضة المثل بالمثلين لامل العنوان المحصر لا انما جيع فيه الحل والجم
وكيف يتصور اجتماعهما بعد اعتبار الشارح في المثل بالمثل عدم الزيادة فانه يوجب نافع والله العالم وكيف كان فهو الربا يثبت في البيع بالاختلاف
بين المسلمين بل هو كالضرر وكذا في الدين لكن مع وصفين احدهما اتحاد الثمن والمثل في الحقيقة والثاني كونهما معايجزان بالكيل والوزن وكذا في القرآن
فيتحقق فيه مع اشتراط النفع بالعين او الصفة من غير فرق فيه بين المكبل والموزن وفيهما موضوعا من الاول فلا بد للفتحة من البحث في
حكم كونهما معايجزا ولذا قال الصا ما الثاني اي بالضرر فثبتا البعث فيه في باب الاول فثبت بيان على امور لا بد من كونها في ان يعلم ان
الظا صرح بان الصا ما بالنص من ثبوت الربا في كل معاوضة وفاقا للملك في السبد والشيء والقاضي ابن المنبر وفخر المحققين والشهيد بن وابن
العباس في الفقه في العلبين والاردسلي وغيرهم بل نسبة الاختلاف في ايات احكامه الى الاكثر لاطلاق ما دل على حرمة من امكن ان في السنة اذ هو الزيادة المتحقق
صدقه في البيع وغيره ودعوى انه البيع والضرر مع وصف الزيادة كما يرى ابي يوسف في بعضهم لم يذكروا ان الزيادة فيها خاصة لغرض او شرعا لاشا
لها بل التواضع جعلا على خلافها حتى ما ورد في وجه يخرج من غطيل المعاش واصطلاح الناس المعروف في نحوها بل في اصحاب المستفضة التي هي عليه
كثير منها كقول الصم في صحيح ابن عمر الخطبة والشمير راسا براس لا يزداد ولحد من على الاخر الى ان قال والدفع في الخطبة والسوق بالدين مثالا بمثل
لا بأس به وفي اخره كان على ما يمكن ان يد بدل وفيه فاما من المذهبين يوسفين من يخرجون ولم يكن على بكرة الحلال وقال عبد الرحمن المتطابقون في
من خطبة بغيره من من غير فقال لا مثالا بمثل كقول بعض صحيح الجليل الغضة بالغضة مثلا بمثل ليس فيها زيادة ولا نقصا الزائد والمشتري في
النار وسئل محمد بن جعفر عن الرجل يدفع الى الطحان الطعام فيقاطعه على ان يعطى صاحبه كل عشرة اطلال ثمن عشرة طلالا فيقاطعه فقال لا قلت الرجل
يدفع السمسم الى العدة او يضمن لكل صاع اربعا الصماة قال لا بل انما يضمن في المطالب الى غير ذلك من النصوص لظاهره بسبب الاطلاق او ترك الاستقصا
في حصول الربا بالزيادة في مطلق المعاوضة المعصدة مع ذلك كله بالاحتمال خلافا للحل والفاضل خصاه بالبيع والضرر للاصل بعد دعوى ان الربا
الزيادة فيها هو ان المساواة لا تزداد ذلك سببا بعد اصاله في البيع في المعاوضة ولو لا ذلك لكانت في البيع فصوص لا سببا ل وهو انصرف اليه وفيه فخر
مع فبطلان اصل ما سمعته مؤيدا بالشمير العظيمة بل قبل ان الفاضل قد رجع عنه في كتاب الصلح من القواعد فيخصر الخلاف في ح بالحل والفاضل المص
هنا على البيع مع نص في القصب العموم لا يبعد خلافا كغيره في بعضهم لم يرد لك مع نص في ح في غير المقام بالشمير كاشف عن عدم ارادة الاختصاص
بذلك وان ذكره لكون البيع محل البحث فثبت والله اعلم وكيف كان **قال الاول** من الامور في بيان الجنس الذي قد عرفنا اعتبارا اتحاد النوع
من الربوا كما سنعرف لبله نعم قد صرح غير واحد من اديبه في النص والفتوى الحقيقة النوعية السماة في المنطق بالنوع وفي اللغة بالجنس لكن اعترض في جامع
بان ذلك ليس هو خوف عليه بل من جميع البرهان انه منصرف على انه مشتق وهو كذا ضرورة صعوبة الوصول الى معرفة الذاتات بحيث يفرق فيها بين
النوع والصفة الفرد على وجه يظن به ولعلنا جعلنا ضابطه في مذكورة وبروس والمغة وغيرها كل شبيهة مثلا بينا ولها لفظ خاص بالخطبة
مثلا بمثلها والاذن مثله ولعلنا لان اتفاق في ذلك كاشف عن الاتحاد في الحقيقة النوعية كما يروي ابي الجهم المحكي عن الكفاية بينهما فقال ان المراد بالجنس
الواحد الحقيقة النوعية وضابطه ان يبنوا ولها لفظ خاص وكان وجه ذلك معلوم به اذ كونه التناول للاشتراك في الفلك المشترك بين الافراد
التي لا قد غيره اخص منه فلا تزلزل اول بالاشراك اللفظي ولا التناول بالاشراك في الجنس الذي تحته قد اخص منه لا قد اخص منه في ذلك الجنس
ولا أقل من ان يكون ذلك قاعدة مطروحة حتى يعلم خلافها كاطراد قاعدة القضاء الاختلاف في اللفظ الخاص اختلاف الحقيقة حتى يعلم فلا يرد ح تناول
لفظ الطعام والحب نحوها ما هي اسما اجناس منها اعداد مشتركة اخص منها كما لا يرد الاتحاد هنا في الشعر والخطبة مع اختلاف اللفظين مع
امكان التماثل من الاخر بغيره في اخرها او اشارة اليه النصوص من ان الاتحاد في باب الربا بينهما باعتبار كون الشعر والخطبة وانها هي اصله لا باعتبار اتحاد
في الحقيقة الان ومثلج كاف في تحقيق الربا وان اختلفت الحقيقة وكان اطلاق الاختلاف اول البحث الاكتفاء بالاتحاد بالجنس مع جريان الربا في
اذا كان احدهما اصلا والاخر فرعها انما لا على ما ذكره بغير ذلك او يرد بان الاتحاد بالجنس لو بالاصل نعم لظا الاكتفاء بذلك اذا كانت الحقيقة الفرعية
مشتقة من ذلك الاصل لا غير كاشعير من الخطبة والتمر من الطلع مثلا فلا يرد ح معلوم به عدم الربا بين التمر والمخ الذي يفرض استحالة لان حقيقة
المخ ليست مشتقة منه بل هو اسما للخصيص فرد فثبتا فانه يوجب نافع ونفع له فيما ياتي ثمة الله وبذلك كله يظهر لك ارتفاع الاشكال عن
وان التمس الامر على بعض المحققين من مشايخ المتأخرين ولو فرض حصول فرد مشبه بين كونه متحد بالجنس ومختلفه فظا ما عتبا الاصطاح اتحادا
في المحرر الحل لان الشك في الشرط في الشرط والضرر كون المحرر مشروطا دون الجائر الباقية على مقتضى العموم نعم قد يقال ان ظاهر النص

فوقه في خلاف

فصل في الحفظ

[illegible]

تفتتاح

لا تفرق بيني وبين والدي

کتابخانه عمومی

والنقصان في الوزن
والزيادة في الوزن
والنقصان في الوزن
والزيادة في الوزن

قبل التصفية والتم الطري بمثل بل في الكافي قلت والتم والتمين في مثل بل في الكافي قلت والتم والتمين في مثل بل في الكافي قلت
الربيع كان في بيع الرطب بالتمين ثم نقصا المتأفة لتعدد العلة وقد جعل ارادة الرطب من التمر فيكون من قبل بيع ذي الحاشية مع التماس فيهما
والارادة بالبيع فيه عصب الرطب بالتمين بالنار وبالعصير لك قبل ان تفسد النار كما قبل ولعله ما ينقصه الخفيف الجفاف بنفسه سمن مع حال فيه كل
مع ندوة الجفاف لا يفسد فيه الجفاف عن الاستصحاب الذي لم يعد للتمين موضع من الميطر وان اراد رطب فيوزاه على كراهية بل قال الثاني منها ان قد
ترك التعليل والتمين لا كان بل لم طلبة لا يجوز بيع رطل من التمر بطل من الرزنيك هذا لا يقول به احد من اصحابنا بخلاف هو كما ترى نعم نعم بعض
منافروا لما خربوا والله اعلم ولولا في الرطب بما يثبت في نفسه الجفاف لم يرفع المانع سواء كانا الزيادة من الجفاف والخالف لغوات التماس حال
الابتاع كما انك لو نقصت التمر في التمر لانفاق على بيع واحد ما بالآخر متفاضلا لم يفسد الرطب ضم اليه من غيره وباعه بالتمين مع ولو فرض
زيادة واحد العوضين على حال الابتاع من غير نقصه للآخر كما بعد ان المساواة حال بيع الاصل والاطرافات السالمة عن معاينة تعدد العلة التماس
الان يدعي ظهور هذه ارادة المثال ولو كان التماس الجفاف بغير العلة العوضين جرى عليه حكم الرتبة وجب لكونه ما لا يباع فيه حال الكثرة وبما يوجب
البيع ترك الاستصحاب في بيع الرطب بالتمين كما ان التماس به حال الكثرة لا يفسد في العلة وان تفاخر وقد يفتقر في النظر في العلة اشخاص لا خواص
في ذلك ولو كان ما ينقصه الخفيف لا يفسد كما يمكن الاكتفاء بالمساواة حال البيع اذا لم يكن معظم الانقاع به متوافعا على الخفيف ان يتخذ علة لذلك
وكذا يكتفى بالمساواة في وجه لو كان ما يعود ونقصه لا يفسد في الماء عليه والله اعلم **فروع الاول** اذا كانا اي العوضين المعوض وحكم الجفن
الواحد واحد ما مكبل والآخر موزون كالحظرة والدقيق في بيع احدهما بالآخر وذا جاز من مع التساوي وان تفاونا بالاكمل وفاقا للمحكم من الميطر وشرو
الفاضل في بيع صرح في قوله ذلك وغيره للاطلاقات وصرف بيع المثال في صحة هذه الدقيق بالحظرة والسوي بالدقيق مثلا بمثل لا يثبت في الجفن
سالم للباقي في الصريح ما تقول في البر بالسوي فقال مثلا بمثل لا يثبت في البيع فيه فضل فقال ليس له مؤنة ذلك بل قال هذا بهذا وذا
التم في مصل صفوان الحظرة والدقيق لا يثبت في راس براس وسئل ابو بصير عن الحظرة بالشعر والحظرة بالدقيق فقال اذا كانا سواء فلا يثبت في الاطلا
مضا الى اثنان الوزن للكيل وانه اضبط واشدد فضا للفر والجهل منه ولذا لم يرد في الجواز ما في الكيل مع بيع احدهما بالآخر كبيع التماس
فيه وان تفاونا في الوزن فقال فيه يرد من طلاق النصوص السابقة ولان الكيل اصل للحظرة فيسقط في فرعها ومن ان الوزن اضبط وانه اصل للكيل
ولذا المتكبر لا يربح ولا يبيع كمال عدم ارتفاع جهات التماس في صدور اطلاق التماس مع تفاوت الوزن وكان من افراد هذه القاعدة ما لا يمكن
فيه القول بالكيل كالحظرة بالتمين والتمين بالشعر فالاحوط تعديلهما بالوزن الذي هو الاصل في جاز من مع التساوي وان تفاونا بالاكمل وفاقا للمحكم من الميطر وشرو
المسئلة لا يباع الا وزنا وان مثله بالحظرة والتمين بالتمين والدقيق منه ولذا ذكر اولها ان الاحوط فيها بيعها بالوزن ثم عصبه بحكم
ما نحن فيه جازنا ما سمعت وفي لفت ان الحظرة من المكبلات وكذا الدقيق لان اصله من الحظرة وهي مكبله فلا يباع احدهما بالآخر الا بالكيل ولا يباع
بالوزن والاحياء الربوا لا يقال اذ يباع بالكيل حصل الربوا ايضا لان الحظرة افضل من الدقيق فيحصل التفاوت في الوزن وهو عين الربوا لا نقول لا
اضبابا بالتفاوت في الميزان في المكبل يرد في رتبة في الصحيح مع ومحمد بن مسلم في انما اشقق المتألفه بالتساوي في المقدار والكيل الشارح معيارا
لها وهو الكيل وان اختلفت غيره ما لم يجعل معيارا وقول الشيخ ان الاحوط الوزن لان الدقيق اخف من الحظرة غير جيد لانه من هذه الصفة كان الاحوط
الكيل اذ ان اوزنه الوزن ينقص فيفاضل بينهما فيجعل الشارح معيارا لها وهو الكيل الذي منه عنة وذا واهله الكيل ينقص في ثلثها فما احده
الشارح معيارا لها الذي لم يرد وان اختلفا فيما سواه قلت لكن هذا كثر خروج عما نحن فيه من بيان حكم ما لو اختلف ما هو كالحظرة الواحدة المقدر ودعوى
امتناع ذلك لتبعه الفرع للاصول كما هو ابي اول كلامه واضحه المنع وبما كانت هي مثاقيله بان الدقيق مكبل والافاقول انه موزون واما
كان في صحيح ابن مسلم اما البه ربنا على ان الفضل في الحظرة عليه ان يكون بالوزن بل في بعض نصوص مقاطعة الطمان الصريح باعتباره بالوزن كما ان في
اعين الحظرة به ولا ينافيه معلومه اعتباره بالكيل اذ يمكن انها كانت تعتبر بها وكيف كان فالظن عدم الخلاف في مفر من المسئلة في مثاله في عدم
جواز بيع بالكيل والوزن للاختلاف قد اوضح في الوزن لكن في ذلك عن الفاضل انه اعتبر الكيل فيها هو اصله واسمونه هو وجه مع انه لا يتم في نحو
الحظرة بالتمين انه لا يفسد في ذلك وعن السرائر في الخلاف عن عدم جواز بيع الموزون مكبلا والتمين في المسئلة مبنى على تحقيق مسئلة التماس
وهي جواز بيع الموزون مكبلا وبالعكس عدمه فمن ط اذا كان عادة الحجاز على عهد صف بن يحيى الكيل لم يحجز الا كبل في سائر البلاد وما كانت فيه وزنا بالتمين
فيه الا وزنا للاختلاف في ذلك كله قبل وظاهره بين المسلمين والتمين في حاصص ذلك ثلثة احتمالات الاول الجواز مط لا يرفع الفر والجهل بذلك
اعتبا الشارع له بالكيل مثلا لا يفسد لعدم حصول العلم بدونه مضافا الى اصله صحة البيع ثم اجاب عما علمه بنو نهسان مع سبعة يحسنه كان بان ذلك
انما هو لاجل الحد من التفاوت لا حصول الجهالة الثانية عدم الجواز مط لان كلامنا لمعيارين بالاضافة الى ما علم بالآخر غير محصل للعلم بالمقدار فلا يثبت
به التماس ثم قال وفيه منع الثالث التفصيل بجواز بيع المكبل موزونا دون العكس قال ويظهر من كراهية الغشابة والمستند في ان الوزن اصل للكيل والتمين
مرادهم منه فان ارادوا ان الكيل طار على الوزن غير واضح لان المفروض ان المكبل لم يكن موزونا وان ارادوا ان الوزن ادى الى المقدار فغيره ايضا لان فاعدا
معنا الكيل انما هو باعتبار اجماعه لا باعتبار ثقله وخفته وان ارادوا الغلبة في اكثر الاشياء فيكون الاصل بمعنى الراجح فشرعوا به معلوم والعرف لا يرجع
فيما ثبت حكمه شرعا هذا كله في غير البيع بالتمين ما فيه فقد صرح غير واحد بوجوب ذلك الاعتناء فيه فلا يباع المكبل بحسبه الا مكبلا وكذا الموزون
وان قلنا بالجواز في غيره بل قبل انه يجمع عليه الظن قال في كره ما اصله الكيل يجوز بيعه وزنا سلفا ومجلا ولا يجوز بيعه بمثله وزنا لان لفرض في السلف

فصل فی بیان احوال

كتاب النكاح

في المطلقة رجعتا ذهوان كانت وجدة الا انه قد يمنع صدور الادلل عليها والاحتياط لا ينبغي تركه وذلك لان الجمع بين خبري الزمعة والاهل يقتضي اعتبار كل
سهما فانما شبه العاين من وجه وكذا لا بد بين المسلم واهل الحرب اجابا بفسادها اذا اخذ المسلم الفضل ولم يسل الصدق في المردى وسند في الكوفة قال قال
رسول الله ليس بيننا وبين اهل حربنا باخذ منهم الف درهم ولا نعطهم والضعف غير فارجع بعد الاحتياط كما ان خبر زائدة يمكن اراؤه غير اهل الحرب
من اشركين كاهل الذرية بناء على جريان الربا فيهم او غير ذلك ولا فرق في الحرب بين المعاهد وغيره ولا في كونه بين دار الاسلام والحرب كما صرح ببعضهم
بل غرضهم الخلاف الاجماع على الاخير لكن قد يناقش في الاول بظهور المرسى في غيره من هو حارب حال المعاملة اذ هو كالذي في ذلك ستر في البحث فيمنع
الى وجوب الاحتياط فيما خالف العوم على المسبق والاحتياط اجتنابا وعلى كل حال فصرح المسئل المرتوي بان المراد من نفي الربا بيننا وبينهم اخذ منهم لا اعطاهم
كما هو صريح جماعة وظاهر من بل لا يجد فيه خلافا صريحا وان كان قد اطلق بعضهم الاضيق القاضي فيها حكى عنه فجزاخذ كل منهما من الاخر لكن لا بد من
لعدم ما يصلح للخروج من عموم الخبر ويثبت الربا بين المسلم والذمي قطعا اذا كان الاخذ الذمي وبالعكس على الاستحسان بل المشهور ان لا يثبت له ولا يثبت له
حالة المناخرين الا المادد بل لم يجد فيه خلافا الا ما سمعته من المرتضى وحكى عن ابن ابي عمير والمفيد والعظيم مع انه قال بعض مشايخنا اني لم اجد له ذكر في
المعتمد ومن ذلك يعلم انه دعوى المرتضى من الاجماع عليه ذلك هو دليل القول به والمرسل في الغنم ليس بين المسلم والذمي بالذي لا جابر له ويمكن خله
على اراؤه المحرمة منه بخلاف ما سمعته من المرتضى في نظائره قبل ان يرجع الى المشهور وادعى انهم حرمون فيمن الغنم كما سدد مع على انه ارسل في النافع روايته
معاذنه للمسل وان لم اجد لها الا ان يرد في قوله في صحيح فندارة المشركين بينهم وبين المسلمين بالموثوق في الجملة وحمله على اراؤه ثبوته حيث يكون الاخذ
من المسلم بنفسه ظهوره او صلح في الاعم من ذلك فلا ينبغي ان لا يحل ان لا يكون الاقوى جريان الربا بينهم الا اذا اخلوا بشرائط الذرية فانهم يكونون حرمين
بل يظهر من بعضهم ان ذلك في من الغنم وما شابهها من فضولها وان كانوا لا يفتنون لشبهته الامان ولعله عدم من بعدهم مع عقدا للذرية وشروطه
ولم يثبت ولا يثبت في ذلك والله اعلم هذا وقد يقال في اصل المسئلة ان المراد بنفي الربا بين المسلم والحرب باخذ منه ولا يعطيه عدم حرمة ذلك
على خصوص المسلم الا ان لا يوصل بكل طريق الى اخذ مال الحرب لانه هو مال في السلم فلا يسرق ويخونها الا ان المراد بنفيه على خوفه بين الولد والوالد
فالمعاملة بينهما باطله لوجوب حرمة الشئ على الكافر ويحرم عليه دفع الربا للمسلم اخذه منه بوسط هذه المعاملة التي هي فاسدة في الواقع ويحرمه من بيع الحرب
مخو شراؤه ولده منه فانه شراء صحيح مقدر للاسبيل على الولد لملكه لا بالاشراء وكذا ما نحن فيه فان ملكه لما اخذه منه بالاسبيل لا بالبيع الربوي
وربما يؤيد ذلك ما سمعته في صحيح زائدة عن ثبوت الربا بيننا وبينهم مط ولكن في خصوص الحرب لنا استنفاد ما لزمه بالمعاملة المترتبة على حبسها
ومنه يعلم جريان الربا بيننا وبين سائر فرق الكفار المحرمين ما لم يذبح او صلح او امان او عهدا وغير ذلك بخلاف غير محرمي المال فان له الوصول الى الاسبيل
على ما لم بالمعاملة المترتبة لملكه لا بهابل الظاهر لكل معاملة فاسدة معهم بهذا القصد لا بقصد ترتيب الاثر على المعاملة والافق البعيد لخصاص
الكافرها بجلبه دفع الربا للمسلم دون اخذه منه ودون اخذه من غيره من فورية فزجيدا فانه دقيق نافع وصنفا الوهم الاشارة مع غيره بنفي الربا لما عرفت
والمراد بهما من غير الله العالم المسئلة الثانية المشهور بين الاحتياط فلا يوصف الا انه لا يجوز بيع لحم يجهون من جنس كظم الغنم بالشاة بل في لغة يفتن
على مخالفتها غير ان ادريس بن عوف لم يحدث لا يقول عليه ولا يثبت في الاجماع وفي من نسبته الى الشذوذ بل في خلاف والفتنة الاجماع عليه هو الحق بعد
النسب وان كان عامها على الظاهر السبع من بيع اللحم بالحيوان وموثق عن ثبات على ما قبل من ان اسير المؤمنين يكره بيع اللحم بالحيوان بناء على اراؤه المحرمة في
خصوص الحمام ولولا في المشرك من انه لا يكره الحلال كلفه بعض الاحرار والاجماع بين المتصدين بالشاة لا ان المحرمة تحق الربا كي يرد عليه ان
الحيوان غير موزون اذا الظار اذ المحي محل النزاع كما اعترف به في ذلك بل هو ط كره او يحرمها كما حكى عن ثبوت من فائدة الاحكام وفقر المحققين وضربها جمل النافع
فيه فاعضاها بظهر من لسان كون النزاع في الاعم وفي المحكي من جميع البرهان في خصوص المحرمة في خصوص المذبح في غير محله كما ان الاستدلال عليه في المحكي عن
ابن صاحب النافع بان القوم احرار ما يحرم عليه لوزن عادة محرمي الموزون وان كان حال غير موزون ولهذا لا يجوز بيع الرطبة لثمنه على النخل كما ان يضره ذلك
عدم الدليل على ذلك بل لا بد من خلافه خصوصا ما دل منها على جواز بيع الثوب بالثوب بالقرل تحريمه بالصفة عن كونه موزونا كما افق في النافذ في
الشهيد والمحقق الثاني بل بما ظهر منهم او بعضهم بتدبير الحكم الى الاتية من الحديد والصفراء اذا لم يجد اعادة بوزنها بل بالمصنع من الحديد كالحذاء
والظروف والمراكب الخ لا فاحكامهم عن القوم لم يخففه ثم قال في القواعد وكذا ويران المراد في باب الربا جمل المكبل والموزون وان لم يدخله لقلته
كله وحبس او اكثر من كونه في كونه اى القطعة من الحديد وظاهر كما اعترف به الحواشي المنسوبة الى الشهيد وجامع معصدا انه يحكي الكيل والوزن في البيع اذا
كان لبيع مكبلا او موزونا بالفضل فليس مالا يوزن عادة لقلته او اكثر من وجبه مكبل كقوله في صحته بعد الشاهدة اذ ابيع بغير جنسه واما اذ ابيع بجنسه
لم يجر كلف الاول ولا بد من مساواة كبلان كان مكبلا والاخر ناك في الثاني ويمكن ان يكون ذلك في خصوص ما كان المانع من كبله او وزنه القلة والكثرة
لا غيرهما من الاحوال ككون الثمرة على الشجرة ونحوها مع انه لا يجر من نظره بالجملة لان في بيعه لغير المانع في كلام الاحتياط هنا ملاحظة الربا والامام في الاصل في النفع
الشامل بصورة المساواة وزائدة في بيع اللحم على الحيوان وبالعكس لا يجره المانع حتى يبيع الحيوان بالحيوان في ذلك من الواضح في القول به وكان مثالا الوهم ذكرهم هذا
المسئلة في باب الربا وزاده ابهاما فينبغي في احد من الاحتياط المانع بما اذا كان من جنس ما يبيح بغير جنسه كظم الغنم بغير الشاة بل هو المشهور بين المناخرين
بل في الغنم وقبح الاجماع عليه بل قبل ان اجماع الخلاف منطبق عليه انهم وكان فيهم من اطلاق المعنفه وبه وسم والفاضل على ما حكى عن بعضهم عدم جواز بيع
الغنم بالغنم اراؤه الغنم بل يعلمهم فلو اذ لك انهم من خبر غياث ثم فبه المصنف لكونه بشرط ان يكون اللحم حاضرا ولعله عدم جواز بيع اللحم بغيره كما
نصر عليه ابن ادریس في المحكي عنه هنا قال كلفه لفت يجوز ذلك اى بيع اللحم بالحيوان اذا كان موزونا سواء اشق الجنب ولا بد ليد وسلفا ان كان اللحم

كتاب النكاح

بعض الحكماء

فيما لو انكشف استحقاق بعض الثمن مثلاً باعتبار استحقاق الزيادة من اول الامر وان كانت مجهولة مع ان هذا الاحتياط اعم الفرض من صورته في التلطف قبل القبض والحرج
 مستحقاً وهو محتاج الى التام وكيف كان فالاجود فيما عدا هذه العدة وان حصلت الزيادة كما في السبد عبد الله الجعري مع انه يمكن فرض التلطف على وجه
 لا يستلزم الربا بان يجعل نصف الدوم الناف في ثلاثة مقابل ثلث الثمن ونصفه الاخر في مقابل نصفه من الثمن فيكون نصف المتعة مقابل نصفه
 والنصف الاخر في مقابل نصفه ونصفه من ثلث الثمن في مقابل ثلث الدوم ونصفه الاخر في مقابل نصفه من الثمن فيكون نصف المتعة مقابل نصفه
 باجزاء الثمن على طريق الشروع لم يجز ان يقع التلطف على وجه يلزم معه الحذر وان صيانة العدة عن الفاسد امكان السبل اليه منعين وهو جدي بعد وجوب
 مرجح له على غيره ضرورة عدم اختصاص التلطف بالثمن بل هو من الزيادة اذ يمكن جعل ثلث الدوم ثلاثة مقابل ثلث دهم من الثمن وثلثه مقابل ثلث ثمن
 من الثمن ويجعل ثلث الدوم من السبع في مقابل ثلث الثمن وثلثه في مقابل الباقي من الدهمين وهو دهم وثلثان او يجعل الربع او يادون او يافون
 النصف او غيره ذلك من الطرفين لا يوجب لولا حد منها على الاخر بل وعلى التلطف بصرف كل جنس له ما يخالفه بل بما يوجب عليها بنص الاحتياط الا ان
 قد عرفت كذا الى ان التحقيق مقابل اجزاء الثمن باجزاء الثمن على الاشاعة لان المتأمل عليه قبل التلطف مقابل السبع بالجمع من دون تعيين كونه على
 الاشاعة وغيره فاذا تلفت اجزائها الى الثمن فيخرج من جهة ظهور قصد المتعاملين مقابل اجزاء السبع باجزاء الثمن على الاشاعة وكان الوجه
 البيع في التلطف في المبيدة ظهور الاستحقاق وغير ذلك من المعاني لا يفتقر الى البناء العدة عليه فظهر ان المصحيح للبيع هو المتأمل عليه عند التلطف في سبيل
 منه فيما عدا على الاشاعة الا ان اذ انضما على التحقيق في الزيادة في هذا الحال لم يتحقق الربا بالمعنى في ظهور الزيادة في نفس العدة ومن هنا
 كان لا فرق عندنا في ذلك بين اشتمال كل من العوضين على جنسين مختلفين وبين اشتمال احدهما على ذلك ومقابلته بالزيادة وان كان يمكن منع فرض
 تحقق الزيادة في الاول على الجنس الواحد بعد فرض الاشاعة في الاجزاء الا بالراضى منها على ما يحصل به ذلك وقد عرفت عدم اللباس فيه عندنا فلا يوجب عليها
 اختياراً ما لا يتحقق به ذلك فخلصنا من الربا انما نفاست في افراده رجاء الى الفرض او كما ذكره وانما الغرض للبايع لان الثمن قد انتقل اليه بالعقد والتحقق
 عليه ارجاعه الى كل فخر في افراده او لشئ اذا لم يكن قد دفعه الى البايع او غير ذلك مما لا يحتاج اليه بعد ما ذكرنا ومنه يعلم ما في خبره السجل ارباض من وجوب
 التلطف بما لا يحصل معه الربا والله اعلم وكيف كان فذكرنا في غير هذا التلطف من ارباضنا وغنى اذ هو فرض من باطل الى الحق في كل واحد
 من الربا انما بان بيع احد المتبايعين سلعة من صاحبه بجنس من غير جنسها ثم يشتري من الاخر سلعة بالثمن الذي باع به سلعة وجه يسلط اغنياً المتبايعين
 ضرورة عدم بيع كل منهما بالآخر حتى يشترط ذلك فخلصنا من الربا فلو باع مثلاً وزنه من الحنطة بعشرة دراهم ثم اشترى منه وزنه من بذر ذلك صحت وكذا لو اشترى
 احدهما سلعة ثم وهبه الاخر الاخرى من غير متاعه والابن في الحال على اختصاص الربا بالبيع وعدم ارفض سلعة صاحبه ثم افرضه هو بربا وكذا لو باعها
 مثلاً باء ووهبه الزيادة الى غيره ذلك مما يخرج من بيع المجازين مثله متفاضلاً لكن قال المصنف كل ذلك من غير شرط وهو محذور في الاخر ضرورة حصول الزيادة
 باسقاط هذه الزيادة لما عرفت سابقاً في تحقق الربا بالزيادة في العقد ولو كان شرط الاجل ونحوه في سابقه على اذاعة الفرض بشرط فرض الجنس
 الاخر والبارى بعد ذلك فانما الظاهر في الفرض مثل ذلك بل في الحبنة بشرط الحبنة بناء على عموم الربا للعامة وصح ان الظاهر ان ذلك من هذه المعونة
 اما الاول وهو البيع بجنس مخصوص بشرط ما عليه بيع الجنس الاخر بذلك الثمن فلا يرى به باسناد الوجود مقتضى الصحة وعدم المانع فان اراد المصنف اشتمال ذلك
 كان محلاً للنظر فيه وكيف كان فلا ينافي في هذه الحال بعد عدم قصد هذه الامور والاول بالذات ومن المعلوم تبعه العقود المقصود لا ينافيها بالمانع من عدم
 القصد بل قصد التخلص من الربا المتوقف على قصد الصحيح من البيع والفرض والحبنة ونحوها من العقود كافية في حصول ما يحتاج اليه الباع من القصد اذ لا
 يشترط في القصد الى عقد قصد جميع المتبايعين المتشبه عليه بل يكفي قصد قابلية من غايته والله اعلم المسئلة الثانية لا ينبغي ان مقتضى ما دل
 على حرمة الربا وقت المعاملة المشتملة عليه وجوب زيادة خاصة المخوفة بالفرض ونحوه ضرورة بقاء ما على ملك المالك معبته او مشاعه فحكمها
 حكم غيرها من الامور التي لا يغير في الرد والصدف ونحوها من مسائل الاستنباط المال والصاحب لها ما هو مقرر في كتابنا وغيره من محال من غير فرق في ذلك
 بين العلم والجهل واما لو كان الربا في عقد المتعاضة فالمنجى في المعاملة فيبقى كل من العوضين على ملك صاحبه لا زيادة خاصة اذ الفرق بينه وبين
 الفرض واضح وهو يجري منه ما يجري في المعاملات الفاسدة من غير فرق بين العالم والجاهل لا في كلامنا لا في المصنف وان كان غير مقتصر في الجسد
 المتخصص لولا انه غير متشبه الا ان الاصحاح هنا لا يفرق بين الموضوعين فاطلوا وجوب الزيادة اذ كان حال بناء لها مالاً بالخير بل نفى بعضهم عنه
 الخلاف فيه بل على المقدار والكر في الاجماع عليه وهو الوجه مضاعفاً الى ما سمعت قبل في قوله فان ثبتتم فلكم رؤس أموالكم وغيرها من الايات لا
 الناحية هي الروايات بحرمة الربا التي هو الزيادة لغة الموجبة لعدم الملكية بل لم يرد مع صرفها قدراً ومعرفة الصاحب الضرورة فلو لم يرد
 ان مقتضاها ذلك في الربا في نحو الفرض ما البيع فالقضاء على كل حال فالمنجى كونه كغيره من الاموال المحرمة في التصديق بعرض المالك اذا لم يتمكن
 من عرضه وغير ذلك مما هو مقرر في محله ثم خلت نصوص المقام التي سنتمها مع انها في مقام البيان عن كون الحكم باخراج الجنس لو كان مختلطاً بال
 ولغيره من المقدار ولا الصاحب بل في بعضه ما حل للجميع لكن لم يجعلها الا نادراً من الطائفة ومع ذلك فظسباً فيها الجهل بالحرمة خاصة فالعمل
 بالنصوص المتقدمة في بيعت المحل العامة لما نحن فيه المتفق عليه في المقام ايضا قوي عنهما وان كان جاهلاً بالخير لم يخطأ في التقليل والاحتياط
 او غيرها فاما ما عرفت بين المناخرين بل في سننهم اليهم انما كان في وجوب الرد من غير فرق بين تلف العين وبفائها لاطلاق ما دل على حرمة الربا
 ما هو صريح في عدم انتقاله عن المالك والعذر في الحكم التكليفي لا بناء على الفساق التكميل هو الحكم الموضوع في غير ما قلناه في العالم في بيان الفرض
 وروا البيع وفولنه فان ثبتتم فلكم رؤس أموالكم خلافاً لما يرد في وقوعه وتوق والرباض ومحك الصدق والراوية والابن في التلطف والارادة

بيع

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان ما لا يوجب ربا

هنا

وهذا هو الحق

والله اعلم ما سلف من الردود وغرضنا في الدنب وجهاً لعدم سبجانته بعد انما هو ونوبته لان اسقاط الدنب عند التوبة فضل عندنا بخلاف ما ذهب اليه المعتزلة
وفي تفسير ذكره في النسخة في النسخة وغيره من النسخ ان المراد بذلك ما كان في الجاهلية من الربا بينهم فقال فن جائرة موعظة من تبة فانه في علمه ما سلف
واما ما يجرى من المسلم فيجب عليه على صاحبه سواء كان جاهلاً بالجاهل غير عالم بالجاهل وكان عالماً بذلك فانه يجرى له الربا على من ادعى عليه من المسلمين جميعاً
فلا يظن ان ولا يترجم من يوم على شخصاً فيما قال غير ما حرمناه ونسحق على الابه وبعض النصوص على احد الامر في العلامة في وقت ويمكن جعل النصوص على
العلم بان الميث كان يربح ان لم يعلم في خصوص المال منه شيئاً وعلى التجهول المالك وقد ابا احكام الامام عليه السلام في التوبة من الشبهة المحصنة او غير ذلك بل في
الحكم عن كشف الرموز انه يمكن ان يكون في اليوم الاسلام جهالة غير الربا لا يسمع منه فيجعل النصوص على الفتوى على اول الاسلام وقد حكاه البعض من
صاحب الرابع قلت لا يخفى في كون المراد بالابه العفو ما سلفه حال جاهلية مخوفه لهم ولا ينبغي انما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف وغيره مما هو
وارد مرده ومن هنا ادعى الفاضل المعتمد في الحكم عن كونه صراحة الابن في انه لا يجب ذل الربا مع الجهل السابق على نزول النسخة ثم قال انه فرار يجب
الرد مع الجهل والعلم ثم اتبعه بنسخة الابن باليه لا يجب على الكافر رد ما اخذ من كفرة الا ان يكون جهنم موجودة واما المسلم فيجب عليه الرد مط سواه علم
بالجهل ولا يعلم وان كان قد بناه فيه بان الظاهر وجوب الرد على الكافر وان كانت العين موجودة نعم ليس له قبضة كما انه قد بناه في وجوب الرد على
المسلم بعد تلف العين لا مكان القول بان قد سلطه المالك عليها بل قال البعض ما يخفى في تاسيد القول بالعفو مع الجهل ان الدافع قد اباح للقائض
هذه الزيادة لانه ان كان عالماً بالظن وان كان جاهلاً فكذلك لا يرد فيها على التراضي صحتها فانه في الباب انها لو ثبتت واداد الرجوع بها يجرى
ليس هذا التراضي منوطاً بوجبه خصوصاً في كون كالتراضي في العقد الفاسد فتكون الاباحة مشروطة بصحة العقد في الواقع وسلافة المقابل وصحة
ان المقابل بالعفو معترف بالفساد في هذا الحال خلافاً لسمعه سابقاً من صاحب الحدائق لكن فيه ان القول بالعفو عنه اشد مخالفة للعقود
الضوابط خصوصاً في البيع وفي التزويج عموماً ثم نفى الاباحة بذلك والفرق انه ما دفعه اليه لا يعنون الاستحقاق بالمعاملة الربوية ونسبة
وضع المناقشة الاخيرة وان المجهل الضمان مطمع وجود العين وتلفها كما حكاه في من على ما نحن فيه وهو كقولنا ان ذلك كله انه لا ينبغي ان لا
ان لم يكن الا في اجتناب ذلك كله والله اعلم على ان النصوص في التوبة ظاهرة في معلة ربه من تناول الربا جهلاً وهو شامل لما اذا كان الطرف الاخر
عالمًا مع ان المعاملة في فاسد قطعاً لحرمة الربا وقت المعاملة بالنسبة للعالم وذلك يقتضي فسادها بالنسبة الى الجاهل فلا بد من التزام اموالهم
ح بالنسبة الى الجاهل الى الغيرة بما لا يرد عليهم من اموالهم ومنه يتضح الاشكال في النصوص في توبة المشتبه على نفسه بالموعظة بالتوبة مضاعفاً الى ظهور الابرة فيها
في قوله فان يدين فلكم رؤوس اموالكم ومنه يتضح الاشكال في النصوص في توبة المشتبه على نفسه بالموعظة بالتوبة مضاعفاً الى ظهور الابرة فيها
وان المراد من جائرة موعظة من تبة فانه في اي امثل ما جاء من ربه من لئى فهو ظاهرة اول النزول والله العالم الثالث من الامور التي يتوقف بها
الربا في البيع عليها العرف وهو لغة الضو وشرا او مشتق من بيع الايمان اي الذهب الفضة مسكوكين ولا بالاثمان لا غيره من النواقل بل بالاجزاء
للأصل وغيره ثم قد ظهر من بعض النصوص حصوله بقصد مطلق المبادلة والمعاوضة ويمكن اعادة ما كان المنة صحتها البيع او بدعي من ربه على علم
بفساد لعدم وعلى كل حال فيمى بها صفاً للمناسبة اشتمالها على الضو عند تعليلها بالبيع والشراء وبما قيل يكون منقولاً من النص في هو كشف
النص في وجوب المعاوضة والامر بهل كما ان الوضعية تشبهها اثماً ودفعها مقرون بزيادة العرض عن الاشياء غالباً بل في ما حضر من نسخة بنسبته
للتشبه على القواعد عن قطب الدين قال الذهب الفضة ثمان وان باعها بغيرها وهذا لو ابا دينا ربحان ثبت للبايع النجاسة بالانفاق قال
كما عارضه في كل منهما بايع ومشتروا لو ابا دينا ربحان ثبت لكل منهما النجاسة وان كان قد منع ذلك كله عليه ضرورة افضاء العرف عند الخطيكون
مدخولاً ليه الثمن والانفاق المذكورين لم ينقصه كما ان ما ذكره من صدق كل من البايع والمشتري عليها لو كانا معا عوضين واضح المنع ومثله ما ذكره
اخر على ما عرفه سابقاً في النجاسة وقال في ثمنها الثمن وان بالباء هنا وفي غيره كك وبطل ان يكون هو النفس اذا كان احد عوضين والا فالظنون
بالباء وتظهر الفائدة في بيع حواري ربحان وبيع نقد ربحان وظاهره انه لا اشكال في كون الثمن مدخول الباء في النجاسة بل والمجانسين والله اعلم
وكيف كان فثبت في محله في حقه بها زائد على الربايات اذهى منها لانها موزونة في الصدا لا وحى المسكوك منها والاكتفاء بالعقد بعض الارض او
الاحوال بعد معلومته موزونة الاصل هو الفضة والذهب يدفع حكم الربا كما عرفت وخصوصاً بعد موزونة نقد الزمان السابق وان تعبر اليه
وخصوا اذا كان عدم الوزن اعاد على معلومته الوزن وضبطه والنفاذ البسيط غير فادح قال الجلي لا يبعد الله اشترى الشيء بالدينار فاعطى
الناقص الجبة والجدين قال لا يثبت ثم قال لان كون نحوه الاوضاع التي تكون عند اعداء وفي غيره الاخر سئلت ابا عبد الله عن رجل اشترى
البيع بالدينار وهو ينقص الجبة ويخون ذلك الباطل لا يثبت منه ولا يعلم انه ينقص قال لا الا ان تكون مثل هذه الوضعية يجوز كما يجوز عندنا
عدداً وعلى كل حال في شرط زيادة على ذلك القايض من كل منهما في المجلس فلو افرق قبل القايض بطل الصرف على الاشهر بل المشهور
وتخصيصاً في عظمه كادت تكون اجاعاً ولذا قال في الربا ان عليه من نقد وثمنه من نقد وفي ذلك وعرضها ان الاحتكاكهم
على خلاف ابن بابويه فيما كان الشرط اجاعاً بل كانت له بعض مخالفاً للفاضل في بر فقال هو شرط بل خلاف وفي الغيبة الاجماع بل ظاهر اجماع
المسلمين حيث اختلفوا في خلافهم وفي محكي ترك الخلاف في هذا الشرط وفي البطلان بدنه وكشف الرموز الاجماع على البطلان كك ولان
الخالف المصنف وابطاح النافع خلاف ابن بابويه مشروك وروايات ضعيفة وفي فتح روايات البطلان كثيرة وعليها الضعف عمل الاصحاب في سن
روايات مشروكة فمن الغريب على بعض مشايخنا المتأخرين ليه بعد ذلك كلمة منقولة الى النصوص المستقيمة المتغيرة بما يحتاج منها بما سمعت منها قول

هذا هو
المعنى
الذي
يأتي
من
اللفظ
الذي
هو
الشرط

سقط خبره خاصة كما هو واضح ولو كان المجلس معطوياً قبل ان يتقاضى المصروف بلا خلاف الاصل بعد ظهور النص خصوصاً قوله وان نرى
حاطاً فانزعجنا ان المعنى المتبادر من هناك ان العبرة بما جرد من المجلس المهر خلاف ظاهره وقد تقدم فثبت ان المجلس يفتى في الاقرار في كل
الوقت انما تقدم هناك كثر ما الرفع في المقام الا ان الظاهر عدم اعتناء الاختصاص فيه هنا وان كان معبراً هناك فلو اكرهنا على الفرق مثلاً امكن القول با
ابطال ان هنا خلافاً هنا لا اختلاف المدرك فلا حظ واما لو وكل احداهما غيره في القبض فقبض الوكيل قبل نفيها اي المتعاقدين صحيح ولو قبض
بعده بطل وكذا لو وكلما على القبض عنهما ولا اعتناء بما رفته الوكيل لهما او لاحدهما ولو وكل واحد على المصروف خاصة ومع القبض في القبض المرافعة
بين من وقع العقد عنه لان الضابط في كل واحد منهما ذلك وصحة ومن المتقاضين قبل نفي المتعاقدين سواء كانا الكين او كبلين لكن قد يشكك في ذلك
النص في ابطال نفي الوكيلين وان قبض كان في ذلك المجلس بل يصح وعلى ما يبيع الذهب لفضة اذا قبض بعد نفي الوكيلين انما يابى لا يابى
على ان ذلك يفتى بعدم ابطال ان لو كان الوكيل على العقد من احداهما لعدم نص في الاقرار فيه والزامه كما نرى ضرورة صدق بيعه لا يابى لا يابى
انما الحكم بذلك وان لم ينفذ الاجماع بخلافه بل قد يدعى صدق البطلان لو عاقد مثلاً وارسل احدهما وكبله مع الآخر فنفاداً من الفرق
ففي خبر البصر سئل ابا عبد الله عن بيع الذهب بالدرهم فيقول ارسل رسولة فبستوفيت لك ثمنه قال يقول هات وهلم ورسولك معه ولا ينافيه ما
سمعت في خبر الجبل بعد جملته على التدرج نحو الا ان الجمل على خلاف عند الاصحاب مما لا ينبغي وقد عرفت ان المدار عندنا على عدم نفي المتعاقدين
فتم فدين بعدم اعتناءهما في العاقدين فضولا واحداً وان المدار على عدم نفي الجبلين بعد الاجازة حتى يتقاضى مع انه لا ينافي في اشكال والله اعلم
وما ينبغي على اعتناء المتقاضين في الملك ما لو اشترى منه درهم بعد المصروف ثم ابتاع بهامته دينارين قبل قبض الدرهم لم يصح الثاني على المشهورين
بين الاصحاب لعدم ملك الدرهم عليه لو كانت كبله وعدم ملك عنهما لو كانت شخصية ولصحيح اسحق بن عمار كلف قال قلت لابي عبد الله ما الرجل
يبي بالوزن يبيعها بدينار ورافعتك فهو الباقين عتق ان لم يرد دينارين بدينار لا الوزن ولا يقوم حتى يخذ وزني فاشترى منه درهم
بالدينارين فلا تكون ديناراً عتقك كماله فاستغنى عن من جاري فاعطيه كماله ديناراً ولعل لا حرج وزنها فقال ليس اخذ وفاء الله له قلت بل قال
ليس به بأس وكذا لو يبيعهم منه لباساً من البضائع الدنانير اذا المراد ان استغنى به الدنانير ثم اشترى بهامته بالوزن كما يوجب له صدق الخبر فيكون
ان يكون مراد السائل التوقف من جهة عدم احراز الوزن فخرج من الاستدلال وعلى كل حال فليس بابطال لعدم جواز الشراء بما لم يقبض قبل كبله ووزنه
كبله اذا عرفت بعد تسليم مساوات الشراء لبيعها ان الاصحاب يجوزون لا يبيعون بين يدين اذا فرض كون الدنانير كبله في الذمة لا معبته ضرورة عدم صدق
الدينار بعد شرائط الف بضع في الملك على انك ستعرف كون المبيع بيع الدرهم قبل البيع بركت كما كان او لاحدهما بعد البيع ومن ذلك كله يظهر
لك ما في المحكي عن تركه بعد ان ذكر ما في النهاية اذا باع الانسان دراهم بدنانير لم يخرجه ان باعها بالدنانير دراهم مثلاً الا اعلان قبض الدنانير ثم اشترى
بهامته ان شاء قال ان لم ينفار فامس المجلس لا بعد قبض الدرهم المتباعدة بالدنانير في الشراء الاول فلا بأس بذلك وان لم يكن قبض الدنانير في
منع من الدرهم الاول المتباعدة هذا اذا عتبت الدرهم الاخر المتباعدة فان لم يبيعها فلا يجوز ذلك لا يبيعون بين يدين وان عتبتاها لم يبيع بين
دين يدين بل يصير بيع دين يدين كما ان من يظفر به لك بغيره من ان يبيع المول بالصحة مطوي مفروض المثل اذا اقتضاها قبل الفرق وغايه ما يحصل
في البيع ان يكون فضولها فاذا اخذ القبض صح وشبه ان بيع الدين بالدين على هذا الوجه غير منع اذ فيه منع حرمان حكم الفضل عليه بعد القول بان
الملك من جن القبض كمنه فما لو باع مال غيره ثم اشترى بهامته واغرى بهامته ذلك كله ما في بيع من ان لنا ان نقول ان بطلان البيع بالفرق قبل القبض
لا يستلزم عدم ملك المشتري الجواز ملكه ملكاً من لزمه لا كالمبيع في من يبيعها فان قبض لزم ولا يطل واذا ملك صح البيع الثاني لا ينافي في قولك
ومع البيع الاول ان لا ينفار فامس المجلس لا بعد قبض الدرهم لكن قبض عوضها وهو الدنانير وقبض عوض قبض المعوض اذ هو كما ترى مع مخالفة لما قد ساء من ان
القبض شرط للملك لان الاقرار مانع منه نظر من وجه اخر لا ينبغي في القبض ما ذكرناه وهو الموافق لاطلاق المشهور بطلان وصحة يعلم انه لو اقرنا
في مفروض المسئلة قبل القبض بطل العقدان مع الانشاء فيهما كما هو واضح والله اعلم ولو كان له عليه درهم فاشترى بهامته دينارين صح وان
لم ينفاداً وكذا لو كان له دينارين فاشترى بهامته درهم لما في الصحيح الا في من ان النقدين من واحد فاشترى بهامته المتقاضين ولا صلا لدرهم اشتراطه في المقام
بعد صحيح اسحق بن عمار الذي رواه المشايخ الثلاثة وعمل به الاصحاب في الجملة قال قلت لابي عبد الله ما يكون للرجل عتق الدرهم الوضع قبل فاني وبقول
في كيف سعر الوضع اليوم فاقول له كذا او كذا فيقول البس عندك كذا وكذا الف درهم وضع فاقول نعم فيقول قولها الى ان ينفذ هذا السعر وان ينفذها
في عندك فاقول في هذا فقال اذا كنت قد استقصيت له السعر يمتد فلا بأس بذلك فقلت اني لم اوازله ولم انا فده انما كان كلاماً منه ومنه
فقال له البس الدرهم والدنانير من عندك فقلت بل فقال لا بأس بذلك وموتني عبيد بن زادة او صحيح سئل ابا عبد الله عن رجل يكون
له عند درهم فاقول قولها دينارين فغير ان قبض شيئاً قال لا بأس فقلت ويكون لي عنده دينارين فاقول قولها الى درهم وانتهى عند
ولم ينفذ منه شيئاً قال لا بأس ونزولها على ارادة الوكيل في القبض وفيه وفي البيع وان طرأ الذمة له وعليه مقبوض اجتهاد في مقابلته النص في ذلك
باباه من وجوه على ان من الواضح منع كون ما عليه غيره في ذمة مقبوض له وان وكله فيه بحيث يجري عليه حكم المقبوض ولا يوجب بيع الذهب المتحضر
مثلاً بذهب في ذمة على ان يكون المشتري وكبله في قبضه ومعنى قبضه لرج رضاه ببقائه في ذمة منه وافصح من ذلك دعوى ان المراد من الخبر الوكيل
وانه قد وقع منه قبض حتى يثبتها مع ان صريح الخبر عدم وقوع غير الكلام وبالحكمة فذا ظنوا في المقام بلا مقتضى كما انه لا ينبغي العمل بالخبر على معناه
حصول الحول بغير الامر بالقبول وان اذ يجرى بعض الصادرة بل المراد منه حصول المعاملة منها بذلك وان كان بعنوان المعاوضة بناء على ان

منه في البيع

انه اذا كان نايبا غير موقوف من البيع بحسب كماله في بيعه بالسفوف الجردان والمصاحف مع انه قد باع في بيعه بعد مدخله الفضلة ذلك ويجوز ان يكون
ما ذكره يخرج النقد في بعض المروية في جردا والنفاء علم ويجوز اخراج الدراهم المقتوشة والذائبة بالشراء وغيرها من انواع النقود مع جلاله اصل
النقد او قدره اذا كانت معلومة الصوف بين الناس بالاختلاف بل يمكن تحصيل الاجماع عليه فضلا عن محبة السيرة العظيمة بعد الاصل قال حريز كنت بعد
ابعد الله قد دخل عليه قوم من اهل بيتنا فسلوه عن الدراهم المحول عليها فقال لا بأس اذا كان جواز المصروف والقباض سئل يا عبد الله عن الدراهم
المحول عليها فقال اذا انقضت ما يجوز بين اهل المدينة او البلد فلا بأس وان انقضت ما لا يجوز بين اهل المدينة فمحمد بن مسلم جاء رجل من اهل سجستان
لا يجفقه فقال له ان عندنا دراهم يقال لها الشاهية تحمل على الدراهم فانقضى فقال لا بأس اذا كان يجوز بين الناس وعليه يحمل اطلاق خبره الاخر سئل
عن الدراهم المحول عليها فقال لا بأس بل ويجوز بين يدي من ابي عبد الله في انفاق الدراهم المحول عليها فقال اذا كان الغالب لفضله فلا بأس بانفاقها اليه
غيره الاخر سئل يا عبد الله عن انفاق الدراهم المحول عليها فقال اذا جازت الفضلة الثلثين فقال لا بأس على معنى ان الجائر بين الناس في ذلك لو نشأ
ما كانت كالت وان كانت مجهولة الصوف وكان غشها بما لا يشاع به لم يجز انفاقها الا بعد ان ياتوا بها بلا خلاف بل يمكن تحصيل الاجماع عليه فضلا
عن محبة لما فيه من القسامة فضا واجاء او عليه يحمل خبر الفضل بن عمر الجعفي قال كنت عند ابي عبد الله فالتقي بين يدي الدراهم فالقوا لي درهما
منها فقال ايش هذا فقلت سوقي فقال وما السوقي فقلت طبقتين فضة وطبقته من نحاس وطبقته من فضة فقال كسر هذا فانه لا يحمل بيع هذا
لا انقاده ومكانه جعفر بن عليه الى الحسن بن مفضل جعلت في الدراهم علم انها لا يجوز بين المسلمين الا بوضعة نصير الى من بعضهم بغير وضعة
لجعل به وانما اخذه على ان يجيد ان يجوز لي ان اخذه واخرجه من يدي على نحو ما صار الى من قبلهم فكتب لا يحمل ذلك بشهادة ما رواه ابن جعفر عن ابن ثابت
قال لا اعلم الاخر محمد بن مسلم قال قلت لابي عبد الله عن رجل يعمل الدراهم يحمل عليها النحاس او غيره ثم يبيعها فقال اذا كان يترى لك فلا بأس وغيره
الظاهر الاكفاء بالاختيار بان فيه غش من غير حاجة الى بيان فلهذا اذا اوقف عليه التماس من اربابا ان الظاهر عدم وجوب اكسره وان نص عليه في الخبر
السابق الا انه لم يجد من اثنى به بل الفناء في بقاء النصوص على خلافه وفي جواز دفع المظلمة بالدراهم المقتوشة وجواز اخذها الجواز واخوها ما خلافة والله
اعلم مسائل عشر الاولى الدراهم والذائبة عندنا معاشر الامامية كغيرها بعتان بالنسيئة في العقد فلا يشترى شيئا بدرهم او ذائبة معينة
لم يجز له دفع غيرها ولو شأنا ولا يشترى الا في حنفية فلا نسيئة بالنسيئة وهو مخالف للادلة الاربعه كما هو واضح ومع فان قلت قبل القبض ينسخ
البيع ولم يكن له دفع عوضها وان ساواه مطولا للبايع طلبه وان وجد البايع بها عيبا فحق لك لم يمسكها بل بان يرضى بها او ينسخ العقد فلتا
بالحذا لا يشترى اذا كان في المجلس حيث يكون البيع من الاثمان ان يفسد ولا يستلزم الرابا بل وان استلزم على وجه تقدم سابقا **المسئلة الثانية** اذا اشترى
دراهم بمثلها معينة وجعل جميع ما احتاج اليه من غير حمل الدراهم بل هو صام ومغوه كان البيع باطلا بلا خلاف ولا اشكال وكذا في غير النصف فلو باعه
ثوبا مثلا كذا فان صوفا بطل البيع لاختلاف العقد مما وقع عليه العقد ولا ابدال هناك لا يشترى لوقوعه على عين متحصنة فلا يثبت اولى غيرها وعدم دفع
الصحيح والمعيب على هذا المعنى والمجمل يغلب الاشارة على الاسم باطل صوره او اراده صهي الاسم ولو كان قد وجد البعض مما احتاج اليه من غير حمل على
فقد حسب دون الجهد بلا خلاف جده في شيء من ذلك لا ما استلزمه لوجود مقتضى الصحة فيه بخلافه ولا مانع من البعض في منع العقد كما في غير المتكافئ
ولكن لم يرد للبايع ان يبيع مع الحمل بالبيع في الكل لبعض الصفقة ولا أحد الجهد خاصة بحسب من التمس وقد ظهر لك مما تقدم انه ليس الرضا به لما عرفت
من بطلان العقد فيه وليس له المطالبة ببدله لعدم تناول العقد له ولا بالارش وكذا الاستدراك الدراهم ذائبة وغيرها حاضرة وذات النسخ بالجمع فباعرت
ما هو معلوم من الفوائد المقررة في غير المقام لكن في حق وثرائه اذا باعه دراهم بدراهم وكان البعض من غير الجهد كان البيع باطلا وقد يرد بان في خصوص
البعض وفي المعنى لو ظهر عيبا المعين من غير حنفيه بطل فيه فان كان باذنه حانته بطل البيع من اصله كدراهم بدراهم وان كان مخالفا لصحة السلم وما قابله
وظاهر الفرق بين الخاص والمخالص وما وجه استلزام الرابا فيه ونزول ذلك لانه لو ظهر درهم من مائة درهم فحاشا لكشف عن دفع البيع على ما لم يفسد
وتسعين درهما لان وجود درهم المعيب كعدمه بل قبل انه لو ان مراده ذلك لم يبق فرق بينه وبين قوله وان كان مخالفا بل كانت العبارة تكرار واشتراط
من غير فائدة وفيه ان بعد ان قول هو مراده التمس خصه منه مقدار ما يابو به فلا يباح في غيره ونزوله منزلة العدم بالنسبة الى قصد كونه مبيعا لا بالنسبة
الى المقابل ويمكن ان يريد الشهيد وان كان بعيدا بل لا يخفى من نظر الجائز هنا المعيب ايضا فانه لا اشكال في البطلان في مخالفة السلم فلا يكون
مخالفا ولا يفسد على من يبيع بما يصلح جهما للتفصيل فلا حظ واما بل واما لو كان الجنس واحدا وبعبعب كحشونة الجوهر واضطراب المسكة كان له رد الجميع
او اوصا كره وليس له رد المعيب حده لو فرض ان المعيب البعض للصفقة وفيه البحث السابق بل عن الشيخ وابن حمزة والفاضل النصير مع هنا بان له
ذلك وان كان ظاهرهم في بحث الحسب لاجماع على عدمه ولم يظهر وجه للفرق فلا حظ واما بل والله اعلم ولا ابدل له لان العقد لم يثبتا له كما عرفت ولا
ارش في معرض من المن للرابا ببناء على تحققة بمثل ولو تخالفا كان له الارش في المجلس فطما لوجود مقتضى عدم المانع ومع مفا وفيه ليس له اخذ الا
من النقد بل بالاختلاف من تعرض له كالفاضل والشهيد وغيرهم لكونه من الصرف وقد فرض الافتراق ما من غيرهما فخرج الفاضل في رد
الشهيدان في حق ذلك يجوز لعدم كونه صرفا بل هو كالمعاوضة بغير الاثمان فيكون جملة العقد بمنزلة بيع وصرف والبيع ما اخذ عوضه بدل الفرق
وظاهر القلحة في اللغة الوصف فيه بل جزء ثابتهما بعد في حقه لان المعروف كون الارش كجزء من الثمن والمعتبر فيه النقد الغالب على ان الحضور
في الماينة رجع فيها الى النقد بن فكيف يخصص الحق الواجب باعتبار نقصان احد ما فاذا اخذ الارش وحصل موجه لزوم النقد وانفا فما على
غيره متخاضة على النقد الثالث التماس الذي ارش لا يفضل الارش ودعوى ان الثابت وان كان هو النقد لكن لما لم يبين الا باختياره الا

اذ لو لم يكن الارض ثابته كان ابتداء نقله بالذمة التي هي بمنزلة المعاوضة لاختياره فبغيره قبل التفريق مراعاة للصرف وكما يكفي في لزوم معنى
الصرف دفع نقل الايمان قبل التفريق كذا يكفي في عوضها قبله بل مطلق برائز من طلبه فاذ انقضا على حبل من غير التفريق كما كانت المعاوضة
كأنها واحدة بردها ان ذلك يقتضي جواز اخذها في مجلس اختياره من التقددين ايضا ولا يقولون بضرورة وان كان موقفا على اختياره الا ان سببه
المعيار ثابت حال العقد فكذا صدق التفريق قبل اخذها وان لم يكن مستقرا ومن هنا قال في حقه والمحق انا ان اعتبرنا في ثبوت الارض لسبب بطلان
البيع فيما قبله بالتفريق قبل قبضه مطوان اعتبرنا حال الاختيار ارجح لنا عام السبب على وجه النقل لزم جواز اخذها في مجلس مطوان جعلنا ذلك كما
عن ثبوتها بالعقد لزم البطلان فيه وعلى كل حال فالاعتبار هنا العقد الغالب بما انقضا على اخذها امر اخر والوجه الاخر وضع قبضه مع اختياره البطلان
فيما قبله مطوان رضي المدفع لزم واشكل في جامعنا بان المدفع ارش ليس هو احد عوضي الصرف وانما هو عوض صفة فائتة في احد العوضين
وبسبب استحسانها على صفة العقد فلهذا حصل التفاضل في كل من العوضين فلا مقتضى للبطلان اذ وجوب التفاضل انما هو في عوض الصرف لا فيما
وجب بسببها واجاب عنه في حقه بان الارض وان لم يكن احد العوضين لكنه كالتجزئة من المناقص منها ومن ثم حكموا بانجزء من المثل من نسبتها اليه
كنسبة قيمة الصحيح الى المبيع التفاضل يحصل في العوضين دفع مثل لولا اذ جعل بقده واسا ولخذا ارش انقضا الذي كنسبة العوض المناقص كان
بمنزلة بعض عوضي والتجديس بين اخذه والعقود ودية البيع لا ينافي ثبوتها بالتجديس بينه وبين امر اخر فيكون ثابتا بثبوت التجديس بينه وبين ما ذكر
قلت هو وان اجاد به امر روي او افاد الا ان التخصيص خلافه فيجوز اخذ الارض من التقددين مع التفريق لا لانجزء من المثل قد انقضى العقد بالنسبة اليه
لعدم وصف الصفة المقابل له في المثل فبمع اخذ في مجلس العقد وغيره لبقائه على ملك المالك ولا صرف فيه بوجه من الوجوه اذ هو وان
لفظ الرد والرجوع في النصوص بل في بعضها كان على ما يوضع من من اجاد به بعد اعينها بل وبعض عبارات الاحتجاج جعل فيها التجديس سببا في
شعير الصفقة الا ان المعلوم من الاحتجاج خلافه ولذا لم يفرق في خلاف بينهم في سقوطه بالاسقاط الذي لا يهل الى البراءة ولا الى الهبة ولم يثبتوا
للبايع خيارا بسببه اذا كان جاعلا لبعض الصفقة عليه الشئ وكثير من قبله بعد من جعله بالعيب يسقطه ولذا لم يحكموا ببطلان المعاملة الربوية في
العيب احد العوضين المستلزم على هذا التقدير الزيادة في احد ما ولم يجعلوا الارض ايضا تابعا لمخصص المثل حتى انه لو اراد البايع دفعه من غير ذلك الشئ
لم يكن له باعتباره بقاء الجزء المقابل للصفة منه على ملك المشتري مثلا الى غير ذلك مما لا يخفى لزوم على هذا التقدير ما هو معلوم من قبله فبمع
صدور اسم الارض عليه وان كان المصلحة عليه لمعرفت من ان له اخذها بعد مجلس التفريق بل لان الارض غرامة اسقطت شرعا بسبب العيب المبيع بالثبوت
الصحيح فهو وان كان ثابتا عوضا فاق من صف الصفة لانها معاوضة شرعية فغيره لا تدخل تحت البيع حتى يجري عليها الصرف خسر وعكس
فصد كل من المتعادلين كون المبيع العيب مثلا مع ارش العيب من الددم والدرهمين مثلا فلا يبيع بالنسبة اليه قطعا فبمعنى القطع بعدم جريان
الصرف اما الربا لو فرض كونه في المتعادلين فان علم من ادلة شموله لثبوت ذلك جرى والاجاز كما سمعته سابقا منا وعلى كل حال فالشئ يبيح
القطع بعدمه ومن ذلك يعرف ما في قوله والمحق الاخره وفي الخبر عوى كونه من المعاوضة الصرفية وان كان البايع يحمل بينهما وبين الرد وبين العفو
وان الاختيار او التضرر كاشف عن الثبوت بالعقد وان غير مناف لثبوت حجة التجديس اذ هو كما ترى اعرض عنه دعوى البطلان فيما قبله من
الشئ بالتفريق اذ شمول ادلة الصرف نحو ذلك من المعلوم عدمه بل كما يكون ضروريا كما ان دعوى عدم تناول ادلة اخذ الارض لمثل هذا المبيع
معلوم عدمها فضلا عن ترجيح ما دل على اعتبار التفاضل في الصرف على ما دل على ثبوت الارض مضافا الى ما في جامعنا من انه يمكن ان يقال
قد صدق التفاضل في مجموع العوضين المقتضى لصحة الصرف واشتراط قبض الارض اذا كان من التقددين ليس لكونه جزء معاوضة بل لكونه من
نواحيها ومن ثم لو اسقطه مستحقة لم يلزم في المعاوضة اختلال كما لو كان التقديان من غير واحد وان كان قدما فخر فيه بانه بناء على قوله
في المعاوضة لا يثبت اعتبار قبضه في صحته وصحة مقابلته اذا كان من التقددين وكو كونه عوض صفة فلا مقابل له من العوض الاخر بدفع احد
العوضين في مقابل الاخر من جهة المائنة ولا فرق بين الجزء والصفة التي لها دخل في المائنة نعم التخصيص ما ذكرناه من ان الارض غرامة شرعية
ثبت بسبب العيب فهو كالمعاوضة الغير بطلان الدليل لم يكن ثبوت مقتضى القواعد بل لو كان دفع الارض من عليه من الصرف باعتبار كونه
تقدرا في ذمة المستحق عليه دفعه عنه شرعا لم يضر المستحق وجبا اعتبار التفاضل فيه حتى غير الصرف وهو معلوم لعدم ودعوى اختصاص ذلك
في المعاملة الصرفية لا شاهد لها والله اعلم ولو اعطيت التامل في المقام بان لك ان كتمان كثير من الكلام دخان بلاضام وسفسطة
بالاحاصل ومنه بلا طائل ولعل مرجع ما ذكره المحقق الثاني الى ما قلناه فلا حظ وتامل هذا ولكن في القواعد المقام ان له الارض ما دام في المجلس
فان فارغاه فان اخذ الارض من جنس السلم بطل فيه وان كان مخا الفاصح وعنه انه لا فرق في الضر بين جنس السلم فاما ان يبطل فيهما
معا او يصح لك اذا قبل من ان لا يدفع من جنس السلم كما لو كان العوضا دينارا وعشرة دراهم وكان الدينار مبيعا من جنس ما يقتضى نقصان
قيمه بعد درهم فان المبيع يكون دينارا ودرهما بعشرة دراهم وقد نفرا قبل فضل الداهم فيبطل الصرف فيه بعينه انما لو دفع ذهبا
فيمنه درهم فانه قد نفرا قبل قبضه فيجيب بطلان السلم بخلافه لو دفع من غيرها وقد يرد كما حكاه الشهيد عن بعض فلازمة العلامة
ما كان مخا الفاصح المبيع الصحيح معا فاما المراجع بجنس السلم مطلق التقدير فواو في ما حكاه عنه التجديس نعم ربما ظهر من العبارة المزبورة
عدم اختصاص الارض في التقدير ان كل شئ شامل له ولغيره ونقد بعض افرادها بالتفريق يعين الاخر وهو التقدير وان التقدير اذا امكن فان نقد
غيره وفيه منع واضح لما عرفت من انصرف جميع الحقوق المائنة الى التقدير كما ان قوله بطل فيه انه لا يجوز دفع الارض بعد ذلك وتشكل

ومع ذلك انما
العيبان
في المائنة

في الموضعين
في الموضعين
في الموضعين

بأنه إذا استحق في ذمة عوف نقض أحد العوضين كبيع بطل فما لو عهده بما لا يجوز أخذه وتجب في جهات القضاء أنما هو فيما لم يمنع شرعا بل جامع قصد
 تخييره بالنسبة إليها لم يلزم بطلان بل عدم جواز المطالبة بغيرها حتى لو اضطر على الأداء من غير التفتين بعد التفتين في أحدهما ينبغي القول بالجواز
 فيه جذا والله أعلم **المسألة** إذا اشترى زاهرا في الفضة بثمنها أو وجد جميع ما عدا الفضة عنده قبل التفتين كان له المطالبة بالبدل قطعا لعدم
 فرد ما قبضه للكل المبيع فهو كعدم القبض بل ليس له الرضا بعوضه عن المبيع إلا بعد التفتين في العقد الأول وإن كان قد ظهر له ذلك قبل التفتين
 بطل الصرف لعدم التناقص في المجلس ولو كان قد ظهر له ذلك في بعض طلب البدل قبل التفتين وبعد بطل فيه لعدم التناقص وصح في الباقي وجب
 المقتضى كان له خيار بعض الصفقة وإن كان لم يخرج المدفوع بالمبيع عن الجنب لانه اضطر ببدلها وخشيت حرمها ونحوها وفرض كون العيب المربوب
 في جميع العوض كان خيارا بل لا يخلو من الأدلة الصريحة بين الأمسك بالتمسك من غير ادعى بناء على استلزام الرد أو لعدم ثبوته في فرد الكل كما سنفر في غير
 فقرة ذلك بين حال التفتين وعدمه لكن قد يفتن من جمع المصيرين الرد والابدال إن مراده من الأول فتح العقد من أصله بل قوله في القواعد الرد والامسك
 مع الانشاع مع اختلاف الجنس ومجانا مع انقضاء المطالبة بالبدل وإن تفرقا على اشكال أو يفتن من كونه في الرد والامسك بغير ادعى والامسك بغير ادعى وإن
 تفرقا بل في الوسيلة ومن يفتن بغيره بعد التفتين بين الرضا بالمبيع والفتن والابدال ولعل وجه الفتن أن المبيع وإن كان كليا إلا أنه تشخص بالقبض حتى صار
 كأن المبيع ذلك التخصيص فغير عليه حكمه إذا كان سببا في المدة أو كذا حيث أحيل الفتن معلا لانه لا يخلو من التفتين في العقد الأول ولا يخلو من التفتين في العقد
 عده الامع فقد سلم الصحيح قال إن العقد يتناول كل كلبا ونحوه ما في الفتن بعد أن حكى عن الشيخ ما سمعت قال وفيه نظر فإن لفظة ان يقول
 ليس له الفتن كما لو دفع المسلم فيه مبيعا فإن له المطالبة بالصحيح والفتح الامع فقد سلم فكذا هنا إذا التفتن عليه غير معين ولا يشترط العيب بالقبض
 ولا يفتن الفتن واشكك في أنها تفرقا بل فضل البدل وفيه أن البحث على فرض جواز الابدال بعد التفتين كما هو صريح ما سمعته عن طه والوسيلة والافلا
 ربما أن المدة على تقدير عدم جواز الفتن لكن على معنى أن الرد المعتبر في فتح العقد لعدم التناقص قبل التفتين ويحسب من قبيل مفسد تسليم الصحيح
 ومن هنا جعل في الخبر عدم الفتن كرامة للقول بالابدال فقال ولو وجد العاوض عيبا قبل المطالبة بالبدل قبل التفتين سواء كان العيب من جنسه أو
 من غيره ولو كان العيب من جنسه ورضيه جاز ولو طلب لا يشترط أن يكون من جنس العيب بل من جنس العيب من جنس العيب قال الشيخ
 الابدال ولو كان من غير جنس بطل الصرف ولو كان البض من جنس السلم ولو وجد العيب الفتن فعلى قول الشيخ ينبغي أن يعود مع الابدال ولعل مراده
 أن المدة على قول الشيخ عدم جواز الفتن وإن كان هو قد صرح به كما سمعت ويؤيد ذلك كله ما سمعته في باب السلم من الحكم بالابدال وعدم فتح
 العقد ولعل لذلك الفتن في المدة ما فيها من عيبه على أن له الابدال مضافا إلى أصله لزوم العقد وغيرها فالمخرج حمل الرد في كلام المصنف على إرادته
 رد المبيع لا فتح العقد ويكون المحاصل أن الرد على كل حال وإن أدى ذلك لو كان بعد التفتين فقلنا بعدم الابدال فيه إلى بطلان العقد المتأخر
 في أصل جواز الفتن بأنه قد تشخص كل واحد في القبض إذا التفتن فيه فله رد دليل على أن العيب يسقط على فتح مفضضة القبض وأصل مراده من الدافع بها
 ملك المدفوع إليه بدفعها الاتفاق منهم ظاهر على ذلك في المقام والسلم وغيرها مؤيدا باطلاق ما دل على رد العيب شامل للمقام وأنا اختلفت
 مع الشخص يكون رده مفضضة الفتن العقد بخلافه هنا باعتبار أن العقد قد دفع على ما هو عليه منه فاقضى ما ينبغي رده ابطال التشخيص السابق
 لأصل العقد كما هو واضح وح في المقام أن رد في المجلس كان له المطالبة بالبدل قبل التفتين قطعا لعدم المانع من التفتين ونحوه وأما فيما بعد التفتين
 ففي الابدال رده وخلاف فالمشهور بين من يفتن من التفتين وأخرى في الفتن الثاني والتفتين الثاني إن له ذلك وفي من يجوز على الآخر وهو
 طه المدة بغيره وعمل على أنه يجوز الابدال ما لم يجرأ ويؤيد فيه دخل في بيع النسبة لكنه لم يفتن بالنسبة وعدمه وكان وجه العقد أن الابدال يقتضي على
 الرضا بالقبض قبل التفتين وإن لم يفتن في حقيقته إنما هو البدل وقد حصل التفتين قبل قبضه فيكون الصرف باطلا فلا يجوز له أخذ البدل وبدفعه إن
 التناقص يفتن في العوضين لأن المقتضى أن كان مبيعا إلا أن عيبه لم يخرج عن حقيقة النسبة ولا جاز له ذلك ملكه المشتري وكان مأواه من جنس العقد
 الوجهين الرد والفتح بالرد طار على الملك بسبب ظهور العيب فكان المبيع صحيحا ولم يطلب البدل بعد التفتين إذ ما في التفتين وإن كان من كلبا إلا أنه إذا
 في يمين وقبضه المستحق يفتن وثبت ملكه له فإذا ظهر فيه عيب كان فسخ ملكه نكاحا لفاتح حقه فإذا فتح رجوع الحق إلى الذمة ففتن في عوضه أصح
 ظهر أن الأول كان عوضا في المعاوضة وقد قبضه قبل التفتين فحق شرط الصحة فلا يلزم بطلانها بالفتح الطار على العوض المقتضى لعوده إلى الذمة ولكن
 البدل عوضا لا يقتضي في عوضه غيره فلا يقتضي التفتين قبل قبضه العوض في المعاوضة وأما ما من الإيضاح من أن جواز الابدال يستلزم عدم رده
 هو دفع يمين المبيع فيه وهو يستلزم انتفاء كون المرد والمبيع في الماضي المستقبل لأن المبيع واحد فلا يكون قد قبض المبيع قبل التفتين فيبطل الصرف
 بمكر منه عليه بالترام عدم وحدة ما يتحقق به المبيع حتى الزمان فقد ظهر أن الأقوى عدم اعتبار التناقص في مجلس الرد وأما في التفتين في المجلس
 والمحقق الثاني في جامع الأصول السالم من المعاوض إذا قبض الأول أما أن يؤثر في صحة المبيع ولا الثاني يستلزم بطلان المبيع من أسوأ المقتضى خلا
 والاول يستلزم عدم اشتراط قبض البدل وبالحكمة أدلة التناقص إنما يظهر منها اعتبار في مجلس العقد وقد حصل فتنه على الأصل فاعتزل الإيضاح من
 الاشتراط ضعفه كاشكال في القواعد وإن كان وجهه أنه قبض عوض أصح لأن القبض الأول قد ارتفع وفيه يفتن فقد بان أن الأقوى عدم الاشتراط
 كما أنه ما ذكرنا سابقا ظهر مستند القول بالابدال وعدمه ولما ما عرفت على فتح غير الحق عن الكاظم إشارته إليه قال سئل يا أباهم عن الرجل يبيع الوتر
 بالدينار ويزن منه فارتفع الميزان فخرج فلم يكن يمين ويدينه على أن في ورقة فتابه ويزنوها ولا يجوز فيقول أنت قد هاررت فتابها فقال ليس به ما بين ولكن
 لا يؤثر ذلك أكثر من نعيم أو يمين فأنما هو الضمير قلت فإن رجعت في ورقة فتابها مقدار ما فيها من التناقص قال هذا الحديث هذا الحديث وهو كما

نرى ولو كان البعض في حكم الكل في جميع ذلك لان قدره وحده اذ لا يجمع لثلاث تبعض الصفات على البايغ ما عرفه سابقا كما ان الحكم كذا انما
مختلف الجنس وان زاد عليه مجزا اخذ الارش في الجلس وبعد على البحث السابق لكن خرج في لف هنا بان لاراش مع الفرق بل لعل المقصود من عبادة عقد
ايضا وهو موافق لما قد ساء من عدم منافاة للصرف نعم هذا طلق هنا في الحكم عن وقت والسبيل الى الامساك مما ناهى مع عدم تبعض الاول والثالث بالحق
لجنس وفرض في الثاني مع اختلافه وعلله لان الارش انما يثبت في احد العوضين اذا تعين ان غير المعين به يثبت في الدين وانما يحمل اللفظ على الصحيح فاذا
دفع اليه بعض جزئيات الكلي معينا كان له ابدال فلا يثبت كون مبيعا كى يفسد بجزء الارش ولذا حكى عن شرح الاشارة للفرق بجزء الارش ايض بل هو
الشهاد اصرح في العوض بل يثبت ما استعمله منهم فيما اذا خرج المسلم فيه معينا من التصريح بعدم الارش بل ذلك هناك ان من المسلمات وهو تبعض
ان لاربدال هنا الا في فتح بيده وبين المسلم فيه نعم يمكن القول بقبول الارش فيها معا باعتبار تبعض الصفات والتبعض فيشمله بادل عليه المبيع المبيع لا يثبت
جواز المطالبة بالابدال اللهم الا ان يقال ان الارش انما ثبت عوضا عن وصف الصفة الذي لا يمكن فلا ركة الا بكون المبيع شخصيا اما اذا كان كليا فهو
ممكن بالابدال فلا يلزم به البايغ ومن ذلك كانت المسئلة محل نزاع وان كان الاول اقوى ان لا يمكن اجماع على خلافه والله اعلم ثم ان حيث يثبت الرد
لا يمتنع بفصل السعر عندنا ولا زبادة الاصل واطلاق الادلة خلافا لبعض العامة فيجعل النقص كحدث العيب فيه منه وهو قياس مع الفارق ولو تلف
احد العوضين العيبين في الصرف بعد التفاضل يظهر في الثالث عيب عن غير الجنس بان بطلان الصرف وكان العوض الآخر لصاحبه وبضمير الثالث في
بالمثل ان كان محل التفاضل الغضة والدرهم والدينار وبالفائدة في المحل ونحوها ولو كان العيب في الجنس لم يكن له الارش مع اتحاد الجنس بناء على ثبوت الارش
به نعم قبل ان لا يفسخ ويرد مثل الثالث او يثبت ان لا يمكن له مثل وفيه نظر امامنا مع اختلافه فله الارش على البحث السابق ولو كانا غير متبعضين وكان الثالث
معينا من غير الجنس لم يطل الصرف قبل الفرق وبعد على البحث السابق وليس له فتح العقد على القول به هناك لان التفاضل له لولا ان المطالبة
بالبدل كذا اما اتحاد الجنس فليس له الارش بناء على ثبوت الربا في رد في وجه بل قول قد تقدم لتوضيح تبعض الصفات والظان بالابدال كذا ومن ذلك كذا
ما في اطلاق القول فلو قال لو تلف احدهما بعد التفاضل يظهر في الثالث عيب عن غير الجنس بطل الصرف بزيادة البايغ وبضمير الثالث والمثل والقيمة ولو كان من
الجنس كان له اخذ الارش مع اختلاف الجنس لا فلا يمكن ان يرد المطلقين فيجوز ان يرد المطلقين في وجه البايغ والارسل ولعل اصطرار كلامهم في المقام
للبحث سابقا ضرورة كون المقام من حيث العيب غيره وليس له اذ لا يخصه تبعض الصفات وقد عرفت سابقا سقوطه بالتلف في الصرف فناء على الاحتياط في ثبوت
الارش في اتحاد الجنس لا يردا وعلى ثبوت ايض في مختلف الجنس بعد الفرق ولا بناء على الصرف وعلى ثبوت في الكليات فيخرج القول بسقوط الرد المقتضى للضمان او
الابدال بالتلف ويثبت في الارش ما عدا غيره فيشكل مع التزامهم بسقوط الرد والارش من حيث الربا او الصرف والقيمة بانها معاملة ضرورية لا جبرها ومنافاة
لاطلاق ادلة العيب مع التزامهم بزيادة المثل والقيمة عوضا عن العيب في تبعض الصفات او ابدال فانه سائل اهل هنا من غيبا فقام العيب في رد وضو التوا
للإبدال ومن ذلك يظهر لك قوة المختار المطرد على جميع الاطوار والله العالم ويجوز اخلافا لحد النفاذ بين الى اخره في خصوصه فيجمع المبيع فيما يشترط فيه الضمير
في المجلس قبل اعتباره فلو اخرج وزن المبيع فاشترى بغيره ثم وجد نقصا بين بطلان الصرف قبل الفرق وبعد لا شمال احدا العوضين على زيادة عيبه
يحتق بها الربا كما صرح به لفاضل وغيره وكذا لو كان الزائد معينا والمطلق مخصصا بقدر ينقص عن المعين فيجب رد بدل وكذا لو كانا مطلقين وكان احدا
ينقص عن الآخر فيجب رد بقدره في اصل يحتق الزيادة كذا سمع في صورة الزيادة التي تجري مثلا في صورة التبعض لكن بالنسبة الى الثمن والال
في المسئلة ان نقصا المبيع الشخصي في زيادة في مساوي الاجزاء ينقص في الزيادة في الثمن والمثل على ملك ما لكما وعقد اتبع لم يؤثر نقلهما من الملك
وان كلاهما ملك للبائع والشري وان ثبت انهما في الاول لا ينافي الفرض بخلاف الثاني والمسئلة من المشكلات كما تقدم الكلام فيها في احكام
وكلمات الاحتياطية فانه لا يضرب فيها خبر في مختلف الاجزاء يوافق الاول اللهم الا ان يراد منه ومن الغناوي اثبات فرد للمعني وهو لاخذ البعض
في مختلف الاجزاء واول منه المثل اي من غير في بين الثمن والمثل وعلله لا يجرى في وجه تبعض الربا بما قد جسد فانه في وجهه ولو اشترى اي المعين غير
كك فظهر النقص في غير بين الرد والاخذ بالحصنة ان كان ملكا في الاجزاء ولا يخبر بين الامساك بجميع الثمن والرد على ما تقدم سابقا في احكام العفو فلا يخطو
نامل وكذا المطلق والمعين والمطلقين ولو كان قد وجد زائدا وهي المسئلة الرابعة التي ذكرها المصنفات اذا اشترى بنا زائدا ورد ففقره
زيادة لا تكون الا خطأ او غدا كانت الزيادة في هذا البايغ امانته وكانت للشري في الدينار متاعه كما صرح به لفاضل والمحقق الثاني في هذا غير انهم
في تلك المرات اذا اشترى بنا امثلا في الدينار بدينار كذا وان كان قوله ورضه قد يروى المعين اذ لو كانا معينين لبطل الصف من حيث اشمال احد
العوضين على زيادة عيبه وكذا لو كان الزائد معينا والمطلق مخصصا بقدر ينقص عن المعين فثبت خد بياض فيه بان الزيادة بناء على انها غير اخلة
في المبيع الحكم بانها للدافع كما تقدم سابقا في احكام العفو في مثاى الاجزاء فكيف يلزم الربا وان الربا قد يمتد ايضا في المطلقين اذا كان احدا مخصصا
عن الآخر فيجوز عدمه وكيف كان فلا يجد خلافا في صحة الصف حيث لا يستلزم الربا بان كان الزائد مثلا احد عوضي المعاملة وانما دفع عوضا على الدينار
فاشقى ان كان زائدا عن وزن ما جعل عوضا ولا يخرج بهذه الزيادة عن كونها في الكلي الكفا في الدين وان كان مقدارا بالوزن المناقص لا ان لم يؤخذ
ذلك وصفا مخصصا له على وجه يخرج الزائد من كونها زائدا ولو فرض كونها كذلك فلا يثبت بطلان الصرف اذ كان قد بان بعد الفرق وقبله بطلان
بالبدل لان ذلك غير مانع فيه والزيادة في الفرض للبائع قطعاً كالقطع بانها امانته ما اكبر مع العقد بل في ذلك انه محققا ما مع غيره كالقطع
اشك فيها فالاقوى كونها كذا اي بالنسبة الى عدم الضمان وقا فالاول الشهيدين وثانها ما يحكى في اللات بل بعد ان كان وقوعه في يده من غير عقد
منه بل يدين ما لكها وليس من المقبوض بالسوم قطعاً ولا اولى منه بالضمان لو قلنا بانه والاقدام على فضها من العوض لم يصلح لتبعضه للضمان وعوض

ومن ذلك
الذين امانته
على البايغ

على البديع حيث يشمل التراجع محل منع خصوصاً عدم الجارية فيه بل في تلك ان الثابت على الاخذ في الخبر غير معين ولعل الحفظ او نحوه كما يشهد بالامانة
المقبوضة بالبدع مع علم الحكم بضمائنها والفقهاء المنقوص عليه وجوب حفظها وان كان نذراً فيها فيه معلوم اسند لا للاختصاص في سائر المقامات على
الضمان فلا خلاف ان يكون ذلك مرجحاً له على مقتضى الحفظ فضلاً عن فهم العرف من لفظ على مع ان ارادة الامر من منه ممكن بل بما قبل ان لا يشترط
تفصيله باحد ما سبب الحفظ من غير داع لا وجه له فالاولى في رد الاستدلال به معروفة وان المناقاة منه لاخذها وانا ومن غير ان المالك كما يوجب
استدلال الاختصاص في نحو هذه المقامات فمن فاعل في الحفظين وبعبارة اخرى والسبب في الرضا عن ان الاصل في ضمان ضعيف في الكلام في انما امانته
لعدم علم المالك بها فضلاً عن ضده الامانة في كل شئ والصحة والمستعانة لم يعلم به المالك او ما لكبة نظر الى اسناد ادفعها اليه وصدرت عنها
المشهور ان لا يستثنى الى المالك ومن يحكم عليه بها وجب ان يصحها الاول ضرورة ان المالك لها من الامانة المالك لا يجوز اخذها من يد
او دفعها اليها ولو على وجه الامانة كما هو واضح بل ما ذكر من حكم الابانة المالكية والشرعية من عدم وجوب رد الاول على الفور وعدم اعلام المالك بها
بخلاف المشاهدة ظاهرة فيما ذكرنا اذ لا وجه لذلك فيما نحن فيه هذا وفي القواعد ان لاخذ الزيادة الفسخ للنسبة في الشركة ان معناها الا بال مع التعريف
وكذا لادفعها اذ لا يجب عليه اخذ العوض نعم لو لم يفرق في ايراد الزائد وطالب بالبدل واليه يرجع في ذلك قال وعلى مقتضى الغلط اما ان يبين الحال قبل
التعريف او بعده فان كان قبله فكل منهما استمر اذا اريد ايراد له وليس للاخذ الامتناع من الشركة وان كان بعد التعريف فان جازنا الابدال للمعيب
من الجبس كالتعدي فكذلك والاثبت الخيال لكل واحد منهما العيب في الشركة ونحوه جامعاً ومقتضى الجمع عدم جواز الفسخ مع جواز الابدال وبصرح في
جامعاً قال لا يترتب على الاصل من العيب فلا يثبت فسخ للمعاينة اللانته وفيه ان مثله جازية المسئلة السابقة مع انهم حكوا بالرد والامساك
والمطالبة بالبدل اللهم الا ان يدعى الفرق بين عيب الشركة وغيره فبذلك في الثاني باطلاق دليل الرد به الشامل للابدال في الفسخ بخلاف الاول
الذي دليله لا يترتب من رفعه من عيب الابدال والله اعلم **المسئلة الخامسة** روى ابو الصباح الكشاني عن ابي الفرج في الفروع ان له يكن الصحيح ما
منه جواز ابتهاج درهم بدرهم مع اشتراط صباغة خاتم قال سئل عن الرجل يقول للصانع صنع لي هذا الخاتم وابدل لك درهماً طاباً بدينارهم
قال لا بأس بعملها الشبهة في غير ذلك لا بأس ان يبيع درهمين بدرهمين بشرط صباغة خاتم وغير ذلك من الاشياء بل عن كثرة الرقوعان الرواية مقبولة
مطوية فيها وانما المشايخ أخذوا وطالبوا وانما الخاتم صلباً لا يفسد وانما العبد يفسد وانما العبد يفسد وانما العبد يفسد وانما العبد يفسد وانما العبد يفسد
وظاهر ان هذا الخاتم انما يفسد في جزءه كالحكم في البصاح النافع وظاهر ان هذا الخاتم صلباً لا يفسد وانما العبد يفسد وانما العبد يفسد وانما العبد يفسد
انما ظاهره في كونه واما ان يرد ليس فانه بعد ان ذكره في وجه الفسخ بذلك ان الزيادة في العبد اذا كان الجبس واحداً وهذا لا زيادة في العبد
ويكون لك على وجه الصلح في العمل فهذا وجه الاعتدال اذ اسلم العمل به ويمكن ان يبيع العبد بغيره بقوله نعم احل الله البيع وحرم الزنا وهذا بيع والزنا
المنع عنه غير موجود لا حقيقة لغوية ولا شرعية ولا عرفية وفيه ما قد عرفت سابقاً في تحقق الزيادة في المجانين من ضرورة عدم صدق
المثل بالمثل مع ما في صحيح عبد الرحمن ان الناس لم يخلعوا في النبي انه الربا كما في خبره الاخر جاء الربا من قبل الشرط وانما نفسه الشرط بل يمكن
دعوى انفاق الاختصاص على ذلك لا يقال اذا كان وصفت الخاتمة مثلاً لا يتحقق به الربا والمجانين بعبارة مثله فضة غير خاتم فاشترطها غير فادح لا ان يقول
ان الشرط هنا العمل وهو صباغها فانما لا يصدق الخاتمة ولا يصدق تحقق الربا بمثلهم لو كان الشرط مثلاً بعبارة مثله فضة مصوفة خاتمة امكن قد تقدم
الربا لعدم اشتراط العمل فهو كسجدة الفضة بالفضة من الذهب مثلاً او فضة من جنس المصنع على وجه خاص وهو ذلك مما هو افاد للبيع وبالوصف في
الشرط يفتن بعض افرادها ومثله لا يتحقق به الربا قطعاً اذ ليس مطلقاً لا بشرط في احد العوضين يتحقق به ذلك وحل من ذلك اشتراط الخاتمة
فانه لا يتحقق به الربا اذ فصلاً صبر ووجه البيع بالنسبة الى احد الجانبين بل قد يصدق تحقق الربا باشتراط غير موضع العقد للتسليم نحو ما قبل في الفسخ
بل لا يجد خلافاً فيه بين من يرضى بذلك كالفاضلين والشهود والحق الثاني وغيرهم والظاهر ان ذلك منهم فيه للاصل والعقود ما مع هذا المانع من
واجماع لا خصاصها بالنسبة عن الفرض بشرط النفع وليس لانفاذ في بلد اخر منه وعلى ما نحن فيه كل اذ ليس هو الا شرط من وضع خاص من موافق التسليم
غير ان انقض البعد قد وقع فيكون اورد من الصحيح الرجل يسلط الرجل الوزن على من ينفقها بارض اخرى وبشرط عليه ذلك قال لا بأس ونحوه
مؤكد للمعرفة من الاعادة كمن يبيع بوزان بطن عشرة دراهم او ثمانية وبشرط عليه ان ينفقها بارض اخرى مثله في العقد والوزن من غير ثقل
فرضا لا يها وظ الفرق بين الفرض والبيع في ذلك وفيه ان لم يرد من جهة الصرف في شرط عليه حمل المبيع مثلاً الى بلد اخر يتحقق الربا لا اذ كان
كلها واشترط كون خصوص موضع التسليم بل قد يظهر من خبر محمد بن ابي جابر جواز اشتراط بيع الرقيق مثله في عقد ربيع اخر قال سئل ابا عبد الله عن رجل
يسئد الكوفة بالشام ووزن فقول الضجر لا يدل لك حتى تبدل له بوسقينه بغيره ووزن فقال لا بأس به فقلنا انما الضجر
بطل بفضل البوسقينة على البغلة فقال لا بأس به فوجدنا او كيف كان فلا ريب ان ما نحن فيه ليس بشئ من ذلك بل متى اشترط او نظيره من باقي الاعمال
تحقق الربا فانما يختص الطريق في الخروج عن ذلك بالخبر المذكور لكن قد يناقش فيه بعد تسليم اعتيابه سنده بانه لا دلالة فيه على ذلك اذ موده اشتراط
الابدال في الضمان لا العكس ومع فرض صحة وقوع هذا الابدال عوضاً عن الاجارة او الجعالة برفع الاشكال ذلك لا ينافي نفس عقد بيع الدائم بالديم
والحرر منه الزيادة في عقد بيعه فيكون ذلك حيلة للتخلص من الربا ودعوى انه يؤول الى كون الثمن للثانجي والعلل والعمل به فيها منع تحقق الربا
بنحو هذا الاول ومع تسليمه فليست المسئلة من البيع بشرط ذلك ويمكن ان يكون المفاوضة التي لا يثبت عليه التزام ولكنه لا بأس به مع التراضي من
غير اشتراط كما يمكن ان يكون ذلك من الابدال لكن هو من الاعمال لا خصوصاً لبيع منه وبها في ضده ولك من ان الضمان وقعت من جانب العلة وقد ذكر

في البيع بالدينار
بدينار
بدينار
بدينار
بدينار

[illegible]

مجلس الشورى

الا ذلك المحل على ما عرفت كما عرفت بالحق من المحكي عن شرح الاشارة الى ان المصنف عن التقدير يجوز بيعه بالدينار الجريح او بالدينار الجريح
 وان لم يبيع بوزن الجريح فلا يخفى اما ان يعلم زيادة على حقه ولا فالاول بيع اجماعا ثم قال يمكن التخصيص لا يصح منك ان لا يبيع وقبل بيعه بالانقضاء وهو مشبه
 بغيره لا يصح هذا بخلاف ما عرفت من ان لا يمكن ان يبيع بوزن الجريح الزيادة لكن يوزن ذلك على ان لا يبيع في معاملة التباين وهذا ليس اشارة
 ولا عطف بل يعمى انما اشعره بنقل الاحكام فكيف يمكن ان يردوا ان يبيع بالاقبال كان هناك طريق التخصيص ان لا يرد يبيع بدينار الجريح بالانقضاء ووزن
 يجوز ان يشترط بوزن تضرره من قبل الاقل للقطع بالزيادة لان الفرض عليه الجرح الاخر بخلافه لو بيع بالجرح الاخر فلا يعلم زيادة التضرر حتى يباع
 بوزن مجموع التضرر معاملة الناس عدم شراء المركب مما يوزن احدها ولذا اطلق في كلامهم عدم جواز بيعه بالذهب في الفضة كالنقص من نحو
 ما تقدم في عبارة النص الغشوش كما ان قول المصنف ان يبيع كل واحد منهما بمجته مع العلم بقدره من غير زيادة يجر ضرره بخلاف الزيادة ولا يكره
 عند الجرح بعد ان عرفت ان لكل منهما من حقه ان لا يضر في المصالح انما هو ذابح الجرح من غير يمين وكيف كان ان امكن ارجاع كلام الجاهل جيعه وبعضه
 الى مقتضى القواعد السابقة فربما يوافق ولا كان محلا للمنع لعدم دليل صالح للخروج ببعضها كما هو واضح ثم ان مقتضى الادلة السابقة الصريح في اشتراك
 الماثلة ببيع المتجانسين وحرية التفاضل والمباينة في شدة حرية الربا اعطى القطع هنا بزيادة التضرر على الجائز ان يرد يبيع بجرح احدهما بالتخصيص الربا
 بصيرته الزيادة في مقابلته الجرح الاخر كما صرح في شرحه واستجوده في حقه ونقد العلم او يقتصر الا بالتخصيص الموجب ضررا بنفسه لا يجوز الا كقضاء بغيره
 ولو كان ظنا فالا حلالا للبيعة فالكيفية ليعلم العلم البين في التفاضل والمباينة ومنه منع ولو سلم فليبعه بغير الجرح وبضمة اليه نعم قد
 ينحصر لا يمكن التفاضل من عدم العلم الا بزيادة لا كقضاء مع التراجع من طريقه والمراد بامكان التفاضل ان يتخلص دون ان ينفصل شيء او ينقص ذلك
 او وصفه والله اعلم **المسئلة السابعة** قد عرفت ما تقدم من القواعد السابقة كيفية بيع المركب في اشتراكه في المبالغة باحد التقديرين فان
 علم قدر ما فيها بيعت بجرح احده بشرط ان يزيد التضرر عما فيها بالتخصيص الربا بمقابلة الزيادة لك احبته او يوجب بعد البيع وقبله فكون احبته ببيع
 صفرة فلا يحتاج الى الزيادة بل لا يجوز معها التضرر الربا نعم يجب ان يكون الانهيار من غير شرط في بيع احبته بمقابلتها ولا كان ربا فاعرفه فيما تقدم من
 وصية قبل البيع صح ولو اشترط في عقد احبته ببيع احبته بالمساو خلافا لما لا كلفه يجوز له وكذا لا يرد الى البيع بشرط احبته وفيه منع هذا اذا اريد
 البيع بجرح احبته واما لو باع بغير احبته فلا اشكال في الجواز مطاوعة ما زاد في حقه عليها او لا سواء اشترط احبته لو كان البيع للحيطة خاصة او لا واما
 ان جعل المقدار فالظن عدم الاشكال في اصل البيع لعدم اشتراطه هنا بالوزن للاصل المعتمد بالسيرة والاطلاق النص صوابا يمكن من التزعم بلا ضرر
 او لا لكن قد يرمي قوله في المتن ولو يمكن تزعمها الامع الضرر بيعت بغير جرح احبته ما عدم الجواز مع التمكن ونحوه من بل عن حواشي الشهيد النص صريح بان لا
 يجوز بيع المحل الجوهري الا بعد تخلص احبته الا ان يحصل نقصا وضررا فيجوز بجهولا بالآخر وفيه منع واضح نعم لا يرتفع حكم الربا بذلك لا كقضاء فيه بوزن
 حقه وليس هذا كقول الذي خرج بالصفة عن كونه موزونا ذلك قد صرح في النص يجوز بيعه متفاضلا بل هو كغيره بالوزن لكبره وصغر بل هو كغيره
 منها عند التفاضل ضرورة موزونة احبته لو كانت متفرقة الا انها بالوضع على المحل وصعوبة التزعم والنقص فيه بيعت بلا وزن تبعا للمحل نعم يمكن
 التزعم في بيعها متفرقة بجهولا بل على الاقوى فيه عدمه وكيف كان فاذا ذكرنا المصنف ببيع بغير جرح احبته لا اشكال فيه ولا خلاف واما ان يبيعه بغير
 احبته فمقتضى القواعد السابقة بل حكى الاجماع عليه هنا وفي خلافه فيه اخر مضافا الى ما سمعت من المصنف جوازه اذا كان التضرر اشد عليه ما حقه
 يكون في مقابلته ذي احبته اما اذا كان اقل فلا يجوز اجماعا حكاه عن الخلاف معضدا بغيره من خلاف من غيره بل ومحصلا للتضرر الربا وقد مثل منصور
 الصبغ ابا عبد الله عن السيف المتقصر ببيع بالدرهم فقال ان كانت فضة اقل من النصف فلا بأس ان كان اكثر فلا يصلح ونحوه مضمر في بصير
 وهو فريضة علمهم الراوى عنه في خبره الاخر قال قلت لابي عبد الله السيف الشريفة وفيه الفضة تكون الفضة اكثر او اقل قال لا بأس وعلى ان المراد
 بغير فضة فلهذا **قوله** على اختلاف خبره في بيعه الاول امي اذا كان منه اكثر فلا بأس وكان مع الضميمة او غير ذلك جمعا بينه وبين ما عرفت من ان
 القواعد السابقة وفيه لا كقول القائل الشيخ في بيعه مما يبيعه من شئ من شئ وبيع بزيادة عما فيها بغيره بالنزاع قال فيها وممكن كانت محلا له
 بالفضة وادادوا ببيعها بالفضة وليس لهم طريق الى معرفة مقدار ما فيها فيجعل معها شيئا اخر ويبيع بالفضة اذا كان اكثر مما فيها بغيره وله يمكن به
 بأس ولو اجمعه لغيره بما نعم نسبة التفرغ الى المبيع والخلاف وفيه مناشع الكثرة لانه لا يبيعه بغيره من ذلك في الكتابين بعد فضل التضرر وبؤبه افضا
 جاحية على نسبة اليها وعلى كل حال فظاهرهما كما قبل اعطى الضميمة مع احبته بل عن حواشي الشهيد نسبة الى محققهم ولا وجه لضرره عدم
 الفائدة لما بعد ان كان المحل مضمونا اليها بل يشترط في باده في التضرر في بعض الاموال نعم لو ضمت الى التضرر الجائز اذ كانت عدم اعطى اكثر من على
 المقابل لاشمال كل من العوضين على جنسهم وقد عرفت انقضاء الربا في قوتها نصا وعمل عبارة تروى في ذلك على ذلك ممكن الا ان عليه لا ينبغي
 كثرة التضرر لا محققا ولا تقريبا اللهم الا ان يرد بان يبيعه الضميمة الى التضرر اذا كان مجازا الى احبته وله يمكن كثرة محققه بل تقريبا فاذا اريد
 ببيع على هذا الحال اعطى الضميمة الى التضرر لكن الجرح كثر في تكلفه من نحوه ما قبل من الاعتذار له على تقدير زيادة الضميمة الى احبته بانه لعله
 يريد ان يبيعها متفرقة لا يجوز مع الجرح بعد رها وجعل المقابل لها فضم اليها المحل او شيئا اخر او يضم اليها والى المحل شيئا اخر حتى يكون سببا
 لكثرة التضرر على وجه يقطع بزيادة عليها اذ هو بعيد ما ذكرنا ومن هنا قبل ان الشيخ قد منع ذلك رواه حلت على سهل الراوى قلت هي خبر علي بن
 وقد روى في المحكي عن كشف الرموز مسئلة عن اشتراك المحلات فيها الفضة فيبيعها بدينار فما كان لا يقول يكون معها عرض احب الى وعو
 الضميمة الى الدرهم يمكن بل هي اقرب من السبق والموجود في المحكي في التمهيد في الكلام مسئلة عن اشتراك المحلات فيها الفضة ببيع بالذهب الى اجل ستة

بسم الله الرحمن الرحيم

فقال ان الناس لم يجهلوا في الشيء انه الربا وانما اختلفوا في البعد بالبدخل في القيمة بدوهم بقدر فقال كان ابو يعقوب يقول يكون معروض اجب اني فقلت اذا
كان الدراهم التي تغطي اكثر من الفضة التي فيها فقال فكيف لهم بالاخطا بذلك قلت لرفاهتهم برعون انهم يعرفون ذلك فلا يراهم يجعلون معه عرض لاجب
الى ان يذكروا فيه معه وان كان كذلك انما يصح نبيه معلوم اذ اذ اخطأه الحلي منه ولكن قد يشهد لوجوه الى النفاذ والى التمس المضمون من المقام بل لو انك
امكن بوجوه الى الدراهم لا يستعمل في البعد لذلك ايضا فوالى السائل فقلت انما ضرورية ظهوره في ان السائل قد فهم اذ اذ اخطأه الحلي منه ولكن قد يشهد لوجوه الى النفاذ والى التمس المضمون من المقام بل لو انك
فستلحق بالاجتماع اليه مع فرض كثرة الدراهم فاجابة انه لا سبيل الى معرفة ذلك فقال له انهم ينوعون المعرفة فقال له لا يابس على هذا الفرض الا
بانه ومع ذلك فالعرض الى عدم كون المعرفة على جهة البعدين من المتعاملين والربا يشهد بنبذ هذه الاخطا في الفرض على ان الموجود فيها محض من فروع الفقه
والكافي المعتمد ولا يجعلون انما على معنى انهم ان لم يعرفوا ذلك يجعلون ويكون المراد من قوله اجب الوجوب نحو ما سألته في صدره وعلى كل حال فقد
انضم المراد بالخبر ويمكن حمل عبارة الشيخ عليه ولا كان هو من قوله المشرب كما ان ملطف الارشاد من معنى البيع غير الجنس مع الحمل بل والفوائد يجب حمله على
ما هو الغالب من عدم القطع بالزيادة والله اعلم ثم ان ظاهر الخبر المزبور ان منع النسبة في بيع الاثمان بعضها ببعض من جهة الربا ولو مع اختلاف الجنس المربى
انما منع في الاجرة لا اعتبارا للفاصل في الصرف اللهم الا ان يكون اعتباره من جهة لزوم الربا على الباع على نقد بعهده في احد ما على وجه النسبة كما هو صريح بعض
المبارات المحكية عن طه ولا بعده انه اذا باع بغير حق الربا في الاثمان بذلك مضى الى التفاضل في الجنس والامر سهل لان قوله وانما اختلفوا اه ظاهره وقوع
الاختلاف باعتبار المتفاضل فيه لان المراد باختلافهم في اعتباره فيه وعدمه بعد انما فهم على منع النسبة مع انه لو فرض خلافا في اعتباره في بيع النقد بن الذهب لا
ان يكون ذلك اشارة الى ما ذكره على التمس من امانة على ما قبل من ان ذلك اى المتفاضل في الجنس بدايها كان في عصره ومنه وبقي عليه فوام لم يصل
التمنع وعلى كل حال فهو صريح في عدم جواز البيع بنسبة وقال ابو بصير سئل باع عبد الله ع من بيع السيف الحلي بالنقد فقال لا يابس به قال وسئل عن
بيعه بالنسبة فقال اذا نقد مثل ما في فضة فلا يابس او لم يعط الطعام وقال ايضا في خبر ابن سنان لا يابس ببيع السيف الحلي بالفضة بشاء اذا نقد ثم فضته
والا فاجعل من فضته طعاما ولم ينسب انشاء فله من سبل اصح بن عمار انا ان راوى عبد الله بن جندب قال سئل باع عبد الله ع من السيف الحلي بالفضة
بياع بنسبة قال ليس به يابس لان فيه الحد وبالسيف يحق قبضه بما اذا نقد مثل ما فيه من الفضة وان البيع كان عرض او غير ذلك كما انه يجب حمل خبر محمد
قال سئل عن السيف الحلي والسيف الحدي بالفضة بنسبة بالدراهم قال نعم وبالذهب قال ان يكره ان يبيعه بنسبة وقال اذا كان التمس اكثر من الفضة
فلا يابس على اذله لحرمة من اكره لو كان البيع بالنقد وفي بيع بالذهب مكان نعم وبالذهب لمسلط ويكون قوله ايضا اذا كان انما يقيد للربا
لدراهم وعلى كل حال فمقتضى اطلاق النصوص المربوطة وما شابهها من اطلاق المتضمنة لوجوب نقد ما يقابل الحلية لو كان التمس نقدا في الجنس وناجبل
ماعداهما بان حكم الصرف عليه اذ ابيع بالاثمان ولو ضم اليها خبر من يفتض ما يقابل الحلية منها ويؤخر الباع في انشاء بل صرح بن عمار فقال لوجع بين الربا
وغيره في عند جاز فان كان مثلا على احد النقدين اشترط قبض باوان في الجنس وهو مؤيد لما ذكرنا سابقا من ان المراد بانضاف كل جنس الى ما يحا ان عدم
الربا خاصة لان ذلك جار في غيره من الاحكام التي منها الصرف فلا يجب المتفاضل في صرف كل الى ما يحا لانه فلا يكون من الصرف لانه هو بيع الاثمان بعضها
بعض والله اعلم هذا وقد عرفت فيما تقدم انه يجب العلم بكثرة التمس اذا كان من جنس الحلية عليها وفاقا للدروس وضمة وغيرها وظا الباقين ولا يكفي الظن
من الربا والشك في شرط الجواز هنا ولا غير ذلك لكن في التمس هنا وحلية السيف المركب غير فيما العلم ان اريد بهما بجنسها فان نقد كفى الظن القاب
وفيه ما عرفت سابقا فلا حظ ونابل المسئلة الشا من ارباع عشرين درهما مثلا من صرفا عشرين درهما لم يبيع لهما الله كاهن البسوط النصير به
ايضا قال اذا اشترى ثوبا بمائة درهم من صرفا عشرين درهما بدينار لم يبيع الشراء لان التمس غير معين ولا موصوف بصفة نصير معلونا وفيه ان التمس العنة
مع عدم الجها الذي دعوى لزومها له موصوفة ومن هنا طرد البطلان في الفوائد بنقد الصرف بالسعر المذكور اجملة وقال في شرح مع العلم لا مع الحمل وفيه
لفظ اطلاق الشيخ ليس بجيد لان مع وجود دراهم من هذا ذلك يصح البيع وقد يستقامر لتبديل الممن التمسيد ايضا لكن في ذلك ان تبليد المنع بالجها لانه
بمقتضى انها وان وجد المعاملة نوع صرفه ذلك وعلم به قلت بهذا التمس صرح في كثر حتى لو كان نقد لبلد صرفا عشرين درهما لم يبيع ايضا لان
السعر يختلف لا يخصص ذلك بنقد البلد وفيه ان المانع من الصحة انما هو حمل الدراهم وهي على هذا التقدير معلومة والاطلاق منزل على نقد البلد
او لتالي ان نقد في كان نقد البلد معها ذلك الصرف والغالب عن نوقا بذلك صحيح كما انه يصح مع فرض العلم في غيرها ايضا بنقد اخر التمس
بالصرف المزبور اذا اختلف الفرض باختلافها غير فادح اذ هو كافر كل الدراهم مثلا والحاصل هذه المسئلة جزئية من مسائل الجمل والعلم فبذلك
الحكم في الصحة والفساد عليها ولعل المراد الشيخ من اطلاقه ان اطلاق بعض من انقد عليه كك والامر سهل بعد توضيح احوال المسئلة الشا من ارباع
ارباع مائة درهم بدينار والادها منه لم يصب بلا خلاف اجملة لهما لربا بدينار او درهم او نسبة الدرهم الى الدينار لعدم تخفيفها باعتبار عدم ضرب
السلطان فيه للدينار ولعدم علم المتعادلين بهابل لوعلم ان الدرهم يساوي مع مثقال من الدينار الا انه لم يعلم نسبة اليه لعدم العلم بوزن
الدينار يمكن البطلان ايضا للجهل وفيه وجبه بالصحة مع عدم علم الاستغناء بل وفي سابقه وان كان ضعيفا اما لوعلم ذلك وعلم وزن مجموع الدينار
الا انه لم يخصص النسبة انها اربع او اكثر او اقل فالافرى الصحة فيه وكذا الحكم لو كان ذلك مثلا لادها فيه ضرورة بناء المسئلة على العلم وحمل
الذين بجان كل بيع وقد روى لسكوني عن جعفر عن ابي جعفر عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
ومقتضى التعليل فيه بل والفوائد ان لو اشتراه مستثنيا منه الدرهم في وقت العقد وكان معلوما لنسبة عندهما صحيح ولو كان نسبة بل هذا هو
مراد الاسئلة فيما حكى عنه لو باع ثوبا بمائة درهم غير دينار نقد اجاز فان باع بنسبة لم يصب البيع لانه لا يعلم قدر الدينار من الدرهم وقت الوجوب

وكلما كان ما اختلف جنسه كما ان ما عثر الشئ في ما يجب عمله على عدم علم المتعاقدين حال العقد قال اذا اشترى ثوبا بمانه درهم الادبنا او بمانه درهم الادبنا
الادبنا الربيع لان الشئ مجهول لا يدرى كم حصه درهم من ادبنا ولا حصه الادبنا من درهم الادبنا لا بالتقويم والرجوع الى اهل الخبرة ونحوه من ابن
البرج واكثر منه في خبر جاد بن جعفر عن جعفر بن ابي عمير انه كره ان يشتري ثوبا بمانه درهم لان لا يدرى كم الادبنا من درهم الادبنا بمانه درهم او بمانه درهم
يعلم خصوص الثالث والرابع مثلا بخبر جعفر بن ابي عمير عن جعفر بن ابي عمير انه كره ان يشتري ثوبا بمانه درهم او الادبنا من درهم الادبنا بمانه درهم ولكن يجعل ذلك بغير
الاثناس والاربعا والاسد ثوبا او شيئا يكون جزء من الادبنا وقسمه ومن غيره يعلم انه لو قدر وقية درهم من الادبنا بمانه درهم مشاعا فاستثنى اهلها لا ارتفاع
الجهل بل لو قالوا استثنى الادبنا مع العلم بما يخصه من الادبنا فهو كتابه عن زيادة استثناء ذلك الخبر صحيح بل ولو استثنى النسبة لانها يعلمها
بادق الثقات لم يبعد الجواز لارتفاع الجهل والله اعلم **المسئلة العاشرة** لو باع خمسة دراهم مثلا بنصف دينار مثلا قبل والفاصل الشيخ
وعنه بل لا جد فيه خلافا صريحا كان له ثمن دينار بمقتضى الحقيقة القوية ولا يلزم المشتري ثمن صحيح لعدم كونه ثمن دينار حقيقته وانما هو نصف دينار
بساوى ثمن دينار الا ان بشرط او بغيره بل ذلك الصحيح من نصف المثقال عرفا فان لم يكن عرفا بشرط او بغيره جعل على الحقيقة كما هو الصواب لكن عرفا
البطلان مع عدم التعيين اذا اختلفت العرف الجاهل للزوجه منع اذا لم يصل الى الحد الاشارة وكذا الحكم في غير صرف ضرورة ابتداء المسئلة على ما لا
يخصه وعلى كل حال فلو اشترى منه مبيعا اخر بنصف دينار فقبله شتان فان بدل له دينار واصبحت اذاه خبر او بشرط عليه العقد الثاني اعطاء صحيح
عنها صحيح عموم المؤمنين عند شرطهم السامع من مائة مائة مائة البطلان من الجاهل بغيره سواء لزم العقد الاول او خلافا للحكمة في لغة بنو طي الكنع
فابطل الثاني خاصة اذا كان الاول قد لزم وانقطع الخطا بينهما فبطلان له بانه لم يرض بان يكون ثمن الثوب الثاني نصف دينار حتى يهدى في ثمن الثوب الاول
فيحصل المكور من بياضها وهذه الزيادة لا تلحق بالاول لا بغيره ولا ان الزيادة مجهولة فيكون الثمن الثاني نصف دينار فيحصل المكور من بياضها
لم يرض بقاء الخطا بينهما فبطلان له بانه لم يرض بان يكون ثمن الثوب الثاني نصف دينار حتى يهدى في ثمن الثوب الاول
معه هذه الزيادة في ثمن الثوب الاخر فبطلان الثمن مجهولا وفيه بعد بختم نوجبه استثناء لخصوصا الثاني بزيادة الفسخ حيث لم يرض بالبدل لك المتعاقدين
الجهل الزم مع عدم صحة ثمنها الاول وان كان قد ابرم انما اصله يعين فرد من فردا الدفع بالشرط ولا مانع منه كما هو واضح هذا وقد دفع فيها حضرة
من نخبة من خلائف الفقه عن الشيخ حيث حكى عنه فكم ما ذكرنا فلا حظ ونامل واما حكم رباب الصبي المجمع فيه فالبا من الذهب والفضة والرياح
وغيرها فتدبر ما يستفاد منه حكمه في رباب المعدن وفي الاواني وغيرها اذ لا فرق بين المجمع ذلك في باع ح بالذهب والفضة مثلا معا او بغيره من غيرها
او باعها مع القطع بالزيادة على عاتقه او بغيره من غيرها البس ولا يربط به بالطعام في الخبرين الا ان يرضى الكلفة مشقة تحصيل العلم بالزيادة
لو يربط به ما عدا جوهرين لا ان يربط به في ذلك فيه الاجماع على خلافه انما الكلام في حكمه باعتبار المجمع من مال الناس في الباطن والظاهر وغيره بل قبل ان يربط
فيه من غير المال فيصير في بياضه ثم يتصدق به لان ربابه لا يثبت من غالبه ولو في محضه قال علي بن يونس الصانع سئلت ابا عبد الله ع ما يكون من
فابعه فما اصنع به فان تصدق به فاما لك واما اهلك فقلت له فان كان فيه ذهب وفضة وحديد فباي شئ ابعه قال بغيره بطعام قلت فان كان في فرائبه
محتاج اعطيه منه قال نعم وفي خبره الاخر سئلت عن رباب الصبي المجمع في بياضه فقلت لا اذا اخبرته انتمنى قال بغيره
فباي شئ يبيعه قال بطعام قلت فباي شئ اصنع به فان تصدق به فاما لك واما اهلك فقلت ان كان فرائبه مما جازا فاصله قال نعم الا ان اخبرته بما منافعها
صحيحا او غير ذلك يعرف بينهم فيه من انما يعلم صاحبها ولو في محضه وجب التخلص منه وخوف التهمة لا يبيع المصروف مال الغير سها مع امكان ابطال الحقة
او الاستحلال منه بوجبه لا بوجبه المثل قبل بعض المحدثين الى العمل بالخبر المزبور الذي يمكن دعوى الاجماع على خلافه في غير محله فلا بد من طرحه او يقال ان
السبب المستفاد من الخبر كونه على اعراض المالك من ذلك في الضيق والمخاطبة والحداده وغيرها والا فلا يثبت ان الغالب معرفه المصاحب جميعهم او اكثر
منهم ولا اقل عند الفراق من العمل في بياضه وجوب الاستحلال منه عند ما اغتصب بغيره مع انه لم يعرف من احد منهم وفيهم الثقات والابرار استحلوا ان يخ
ذلك او اجتهاد به وليس في الخبرين المزبورين اشارة اليه فيمكن بناء ذلك على ظهور الاعراض لان له ما كان يمكن ان لا يكون معرضا استغفار الامام ع عن ذلك
لارادة كمال الاحتياط وجب ان السائل اجاب بخوف التهمة رجح الاخذ بالظاهر المزبور الاعراض عن الاحتياط المستحب على العمل بقرينة فيما املك ولا هله
يوجب الى ذلك اجتهاد على ان المراد به هو ان كان ظهور الاعراض كونه الواضح والافقولا هله لعدم الاعراض الواضح وان كان هو الظاهر حال المسئلة
لان المراد بذلك ان يظهر المالك ولم يرض بالصدق والافقولا هله كما صرح به بعضهم بل جعلوه مؤيدا للقول باضمان التصديق بمجهول المالك
ثم ظهر صاحبها ولم يرض بالصدق في ذلك من اقره عموم ما دل على ضمان ما اخذت اليد خرج منه ما اذا رضى اصحاب واستمر الاشياء بالاجماع فيجب
الباقى وفيه منع تناول العموم لمثل المقام المأمور شرعا بالصدق في دفع الصدقة عن المالك وانها طرقت ايضا الى المالك بعد دفعه
غيرها المحصول الباس منه فلو سلم ان المراد باستنابا هو اعم من اعدوان وان الاذن الشرعي لا يثبت الضمان امكن دعوى خروج المقام من الادب
ظهور عدم الضمان من الامر بالتصدق به الظاهر عرفا ومن هنا قبل بعدم ترتيب الضمان في التصديق بمجهول المالك وهو لا يخرج من قوة وجع فعل الخبر عليه
كما ترى خصوصا بعد منافاة ذلك للشواهد المعينة التي لا يصلح الخروج عنها بمثل ذلك على ان الغالب كما عرف عدم جهل صاحب بل اعترف ان السائل
بغيره لان له استحقاقا للمثمة وحمله على ارادة التصديق بذلك من اول الامر ثم جعله بالخبرين بآية الظاهر لا على القول بان يخرج الخبرين ما قلنا
وجع فلا ينبغي استغناء بعض احكام مجهول المالك منها كما عشنا يظهر من خبرين في الصدقة يعين المجهول كما هو مقتضى الامر بانه نص في صدق
ببينة الخبرين السابقين اذ فيه ما عرف والمناقشة فيه بان الاعراض ما لم يعلم لا يجوز فيه التملك بالمعرض عنه واذا علم لم يربط احتمال البقاء على

مجلس

المنع الموقوف للأصول السليمة ضرورة كون الثمرة صالحة لا تصلح للنقل قبل وجودها اذ البيع لا بد ان يكون موجودا على التقية او الكراهية ثم قال والاصل
ببطلان كلام جملته من جهة المنع من كماله لا يوجب في القاضل الاخرى لكن لا يفتي عليك ان ذلك كله غير واضح في تحصيل الاجماع بعد ان علم ان أصل
ذلك منهم من اخلال الطريق في مثل التثنية والعقود العاقبة عن ذلك وفيه وما صدق عن الشيخ في الحكم عن كتابي لأخيه من الجمع بالكرهية انما هو مجرد
جمع لا يفتي وعلى تقدير ما في ثبوتها ان يصرح ان عبارة صالحة بصورة ما بعد الظهور قبل البدل قبل ان لا تكون لشهرية عينية بعد ضم بعضها الى بعض
ولذا نسب جماعة القول بالكرهية الى هذه المسئلة لا تبيد دون هذه المسئلة نعم في جواز بيعها كل ما من قضاة اوردوا خلاف المشهور ونقلوا بين
الناظرين تحصيل عدم البطلان لعدم فضلا عن الغرر وبجائز ولا اجماع في السراويل قال فيها وقد اشبه على كثير من اصحابنا ذلك ويطنون انه يجوز
بيعها سنين وان كانت فارغة لم تطلع بعد وفاء العقد وهذا خلاف ما يجوز في ضمانها لصحابنا وخلاف اجماعهم واختلاف ائمتهم وفناءهم ولم يفتي
خبره بصحة وجوب الربيع والطلاق موثق بما عده او عموه وصححه الحلبي وغيره من النصوص التي فيها باث وبها النصوص التي علمنا يجوز على الاطلاق
والبلوغ والادارة وبدوا الصالح خلافا للصدق وبما اشعر قول المصنف والمروى فيها بان في صحيح يعقوب صحيح سليمان وخبره بصحة صحيح الحلبي
صحيح ويعقوب صحيح على بن جعفر كذا في الحدائق يجوز بل في صحاح يعقوب الحلبي وعلى بن جعفر فليعلم بان ان لم يخرج هذه السند خرج من القابل وبها قطع القول
والعمارة يخص الاطلاق في الاختيار المتعاقبة والاصح انهما عليها بالصحة في السند والكثرة في العدد والمصلحة في الدلالة والاشمال على التغلب
وغيره لك واجماع ابن ادریس مردود عليه بما عرفت غايته المراد من السند من ان الاصل المذكور هو صحيح ولا تعرض للجمع الاجماعية منهم ونحو ذلك في كتب
مصاح الكرامة للشيخ المغيرة وبقية وطو المراسم والوسيلة والفتية وكشف الرموز ذكر ولا يصحح يجوز ولا منع ولو قبل احد ذلك عن الحسن والي على القاض
والنفي بل لم يحد من صرح بالمنع قبل القاض فلت هو كذا في جملة من كتب لكن ظاهره اذ صرح في كراهية الجواز ان اصل المنع فيها وفي احد ان حكمه
عن عن الشيخ ايضا بل قد سمعت احدا في ثبوت ان القائل به كثير لكن ادعى عليهم الاشياء ومن هنا مال جماعة من متأخري المتأخرين الى الجواز بل هو الشهيد
الثاني وفي جامع مصنفه لا يخرج من قوة لكن قد ينافي باحتمال الطلوع في صحيح يعقوب بدوا الصالح ويكون المراد من قوله ان لم يجل الجمع ان خاص وهو وان
بعد الانه والى من ان كتاب المناويل في النصوص المتعاقبة بالشمرة ومحمي الاجماع التي لا يفتح فيه ما سمعت عند التحقيق وقاض في المعدوم
والغرض والجها لزم ان قد سمعت من محل الطلوع فيه على البلوغ ملاحظة الصحيح الاخر حيث اشترط فيه نفى الباس عن الشراء ثلث سنين بوقوع قبل البلوغ
وجملة المعاني لا دون غيره مع تضمنه التغلب المزبور في صدره ولو كان المعنى الظاهر لو كان تبديل البلوغ ببلوغ كما لا يخفى من بطلان جواب عن غيره
الذي جعل فيه الجواز في الاطعام كذا هو عبارة من لا بدوا لشيوخ الصحاح اطعمت النخلة اذ ادركت ثمرها واطعمت البسرة او صلتها اطعم كل ذلك مضافا
الى انتم صحة صحيح سليمان بن خالد منها بل التعارض بين كثير منها وبين غيرها بالعموم من جهة ضرورة ثبوتها الصوفى عدم الطلوع وعدم الصلاح كما ان
غيرها سائل للعام والعامة وقد سمعت جماعة عليها بالشمرة وغيرها لكن لا تصح بعد ذلك كله ان الجواز لا يخرج من قوة ان كان الا حوط خلافة ثم على شاهد
العدم في انما سوا ذلك لبيع من التوافق له في عدم الجواز لعدم صلاحية المعدوم للنقل نعم في جواز ان قال في التفتيح كل موضع قلنا لا يصح البيع في صحيح
ان يجعل من شرط التملك في عند اخر قلت لعموم ادلة الشرط التي كانت تملكها فليلا للشرط ومنه يتولد قوة الجواز في الصلح ايضا وبما نسمع في زيادة
ناهية انهم لكن قد يتكلم في خصوص الشرط لا فضايلة التمر المتناهي لعقد البيع ولو في شرطه كما حفظناه في محله واما الجواز مع الضمنية حتى في العام الواحد فهو
وان دلت عليه موثقة بما عده قال سئل عن بيع الثمرة هل يصلح شراؤه قبل ان يخرج ثمرها قال لا الا ان يشترى معها شيئا اخرها رطبة او بقل او فلفل
اشترى هذه الرطبة وهذا النخل وهذا التمر يكذا وكذا فان لم يخرج الثمرة كان راسا الى المشقة الرطبة والمفلة الا انها مقطوعة ومعارضة باطلا في
من معاذل الاجامات وفيها بل في لكان المشقة المنع مع الضمنية حيث لا تكون هي المقصودة بالبيع لا تفرق ومن هنا حمل بعضهم الموثق المزبور على المقصودة
وقالوا لكثرة وربما اشترى ما في ذيل الرواية من التغلب بناء على الغالب من عدم دفع الثمن في مثل هذه الصورة الا بعد ان تكون الضمنية المقصودة وكان
ذلك منه ارباع منه المقام الى فاعاد ضم العلوم الى الجهول ولو سلمت لهم فيه لم يكن منها باعنا باعنا انعدام النظم الا ان يكون على جهة الشرطية وبما
نسمع لذلك ثبوت انهم ويجوز بيعها بعد ظهورها وبتصالحها اجازة او ضرورة عاما واحدا او عاين بشرط القطع وبغيره منفردة ومنضمة الى
الى المقصود بالبيع وغيره ولا يجوز بيعها قبل بدو صلاحها عاما الا ان يضم اليها ما يجوز بيعه عند الاكثر بقلا او بشرط القطع او عاين قضاة او عاين
على اننا الاصل عندنا القاضل قيم بنو سبيت عاما من دون الشرط الثلثة والاربعية قبل والقائل الاسكافي والصدق في المنع والنفي والمفيد
عوماع عن بعض نسخ المغيرة والطوسى القاضى من جهة والفاضل في كسبه على ما حكى عن بعضهم لا يصح بل عن صريح طرقت وظاهرها والعينة الاجماع
عليه وبطلان القائل الشيخ في التهذيبين والنخل والابى والفاضل في جملة من كتبه وولده والشهيدان والكركي والقطيبي والمبسى على ما حكى عن بعضهم
ايضا صرح في كسبه كثير منهم بان يكره وقبل والقائل المفيد وسلا والابى على ما عرفت الاخيرين انهم راعوا في الصحة وعدمها السلامة وعدمه وانما لفظ
ان يرجع الى القول الثاني اذ فيما حضر من نسخة المغيرة بكرة بيع الثمار سنة واحدة قبل ان يبدو صلاحها الى ان قال في اخر البحث اذا حاسنا الثمرة
المباعدة قبل ظهورها كان للبايع قد ما عرفت دون انعقد عليه لبيع من الثمن وعمره بالظهور قبل بدو الصلاح كما هو الحكم فيها وفيه وعلى كل حال
فهو حكم اخر مبني على انه مبني تلف قبل قبضه كما نسمع البحث فيه عند تعرض المصنف والمعلل لذلك في لفظ المسئلة ذات قولين ناصرا على ان المفيد سلا
من في الجواز وعلى كل حال فالاول اطهر لصحيح سليمان بن جعفر الذي لا يشترى النخل حولا واسدا حتى يطعم وان كان يطعم ان شئت ان ثبنا عنه سنين
فاخبره ان يرد ان رواه عن سيب قال لفا سقوا لفظه ورجا ابدان الموجود في الاستبصار وان شئت ان ثبنا عنه كوثق اليه بصرف قلنا في كسبه

على ذلك انهم ومن بعض الفقه المعتمد بغيره او في حواشي الجلسي كذا المراد من ان كان يعلم عادة انهم يعلم بعد ذلك وعلى النسخة عدم الوفاء المراد ان كان النخل من ثمر
ان يعلم بان يكون مضي من زمان غرسه خمس سنين مثلاً ويمكن ان يكون المراد ان كان من ثمرها ان يعلم ان يطمح او لا يطمح بشرط القطع وخبر اليه الربيع عند ان كان ابو
جعفر يقول ان ذابح الحائط في النخل والشجر سنة واحدة فلا يباع حتى يبلغ ثمره واذا بيع سنين او ثلث فلا يباس بعده بعد ان يكون فيه ثمر في الحفرة وحين
عليه ان يخرجه سئل ابا عبد الله عن رجل اشترى حسناً فباعه بثلثي ثمنه فباعه بثلثي ثمنه فقال لا حتى يهره وقلت وما الزهر حتى يهلون وحسن الوشاة
سئل الرضا هل يجوز بيع النخل اذا حمل قال لا يجوز بيعه حتى يهره وقلت وما الزهر وجعلت فذلك قال يجوز بيعه وشبهه ذلك وخبر محمد بن شريح سئل
ابا عبد الله عن رجل اشترى ثمره نخل سنين او ثلثا وليس له الارض فيه ذلك النخل قال لا يصلح الاستئجار ولا ثمره حتى يهره ويصلح بيعه على من جهر
المروى عن كتابه سئل اخاه عن ثمر النخل سنة واحدة ا يصلح قال لا بشرى حتى يبلغ قال وسئل عن ثمر النخل سنين ا يحمل قال لا يباس ان لم يخرج
العام خرج القابل وفي خبر المناهي نهى ان يباع الثمار حتى تهره يعني حتى يضمر او يخرج وموثق عن ابي عبد الله سئل عن ثمر النخل سنة واحدة ا يحمل قال لا يباس ان لم يخرج
فاكهته في موضع واحد فاطم بعضها فقد حل بيع الفاكهة كلها واذا كان نوعاً واحداً فلا يحمل بغيره حتى يطمع فان كان نوعاً منفرداً فلا يباع منها شيء
حتى يطمع كل نوع منها وحده ثم يباع ثلث الانواع وموسى بن اسمعيل بن الفضل سئل ابا عبد الله عن بيع الثمر قبل ان تدرج فقال اذا كان في ذلك
الارض بيع له غلة فلا بدك فبيع ذلك كله جلال وموثق ابي بصير عن ابي عبد الله سئل عن النخل والتمر يباعهما الرجل ما واحد قبل ان يهره قال لا
ثمر ولا ثمر يهره من لافه فاذا اثمرت فابنهما ان يهره مع ذلك العام او اكثر من ذلك واقل الى غيره ذلك لكن لا يخرجه عليك ما في ذلك لانه بعضهما من ثمر
الباس في المهرور وهو من الكراهة واضطراب موثق عن ابي عبد الله سئل عن رجل اشترى نخله على ما لا يقبل به احد من الاصحاب كما سئل عن رجل اشترى نخله على ما لا يقبل به احد من الاصحاب
الحل في مفهومه كالحال اذ انما يقبل من قوله وانما في الاخر منها كما يروى اليه فلهذا يحكم فيه على الاثبات في بل صحيح يعقوب بن شعيب قال سئل ابا عبد الله
عن ثمر النخل فقال كان ابي يكره شراء النخل قبل ان يطلع ثمره السنة ولكن السنين والثلث كان يقول ان لم يحمل في هذه السنة حل في السنة الاخرى
وسئل عن رجل يبيع النخل والفاكهة قبل ان يطلع فيشترى سنين او ثلث سنين او ربعاً قال لا يباس انما يكره شراؤه سنة واحدة قبل ان يطلع مخافة
الافترق بسنين بل هو صحيح في المطلوب بناء على ارادة بدو الصلاح من الطلوع فيه لفرش متعددة والمعنى المصطلح من الكراهة كما هو الظاهر وجوابه
ومنه يظهر قوة ارادته من المهرور انما بعد اتفاق الفقهاء الاربعة على المنع كذا ذكره فلا يبعد ان اشبهنا النسخة بالجميع بيننا والجميع
ودفع الفقهاء خصوصاً بعد ان اشاروا عليهم السلم الى ارادة ذلك منه فصح حمل سئل ابي عبد الله عن ثمر النخل والتمر والثلث سنين او ربعاً
فقال لا يباس ان لم يخرج في هذه السنة يخرج من قابل وان اشترى في سنة واحدة فلا يشترى حتى يبلغ وان اشترى ثلث سنين قبل ان يبلغ فلا يباس ولا
عن الرجل يشترى الثمر من السماء من ارض فلهذا ثمره تلك الارض كلها فقال قد اخصم في ذلك الى رسول الله فكلنا يذكر ذلك فلما ادهم لا يكون
لخصمها عن ذلك البيع حتى يبلغ الثمر ولم يجز له ولكن فعل ذلك من اجل خصوصهم فهو كما يصح في ان يهره السابق عن ثمره سنة واحدة حتى يبلغ
للكراهة انه هو كناية النبي وشمل الخبر لما قبل الطلوع بعد امكن منعه بظهور الغاية في وجود الثمر لا ينفذ الاستدلال به على المطلوب اذ انما
التفتيد بالادلة السابقة وفي صحيح ربيع قلت لا يبعد الله ان لا يخل بالبركة فابعد واسمى الثمر واستثنى الكرم من الثمر واكثر او العدم من النخل
قال لا يباس قلت جعلت فداك سبيع السنين قال لا يباس قلت جعلت فداك ان ذاهبنا عظيم قال اما انت ان قلت ذلك لعلك ان رسول الله
احل ذلك فظنوا فقال لا يباع الثمر حتى يهره ويصلحها ومرواه بغيره الخبر الاول ان نهى النبي لاجل قطع الخصم لا لغيره وهو عينه النهي الاول
عنهم والمنافسة فيه بظهوره في ان يهره الله هو الكراهة انما هو بيع السنين قبل بدو الصلاح وهو الله يارحمته الهامة كما عن ثمره وكونه
به بل يشترى عبادة القينة ايضا والظان القينة النظم الله تعقيبها النهي الله ليس لغيره القينة التي تضمنها الخبر السابق فيسقط الاستدلال به
ايضاً بدونها ان الله حكاه في كراهة الفقهاء الاربعة المنع في مفرض المسئلة ايضاً ولا ينافيه قولهم بان النسخة السنين كما ان ما حكاه عن النبي وظهر في
الغايين في جدي وفي خبر ثعلب بن يزيد وحسنه يزيد بن مويهبة سئل ابا جعفر عن الرطبة يباع قطع سنين او ثلث قطعات فقال لا يباس قال واكثر
السؤال عن اشياء هذا النخل يقول لا يباس قلت اصلحت الله اسبغاً من كراهة ما سئلته وفي رواية لا يباس به ان من بيننا يفسدن هذا كله فقال اظنهم
سموا حديث رسول الله في النخل في حال يهره رجل فشكت وامر محمد بن مسلم ان يسئل ابا جعفر عن قول رسول الله في النخل فقال ابو
جعفر خرج رسول الله فسمع خوضاء فقال ما هذا فقبل له تباع الناس النخل ففعل النخل العام فقال ما اذ اصلوا فلا تشروا النخل العام حتى يطلع
فيه الثمر ولم يجز له وهو مذكور في السنة صريح في الانتكار على يومهم لغيره من النهي المزبور الله بعينه وضعه كلامهم ورواه الهامة بهذا اللفظ
وما يهره منه واشتمل على ما لا يقبل به بعد امكن ارادة بدو الصلاح من الطلوع فيه او بالقسمة الى السنة الثانية المنقذة الى السنة التي ظهر
فيها الثمر غير فادح في الاستدلال على المطلوب هذا كله مضافاً الى الاصول والعمومات العظيمة الدالة على الجواز ايضاً مضافاً الى الصحيح المحلى عن ابي
ثعلب الثمار اذ اشبهت ذلك بعض جهلها سنة وان شئت أكثر وان لم يتبين لك ثمرها فلا تشترى منه بناء على ارادة الشراء من التفتيد فيه والى ما يروى اليه
بعد التعقيب عن الغاية المزبورة فتارة بيد والصلاح والاخرى بالاطعام وثالثة بالبيع ورابعة بالادراك وخامسة بالبيع من ارادة الكراهة
قبل ذلك وانما يرفع الخصومة على اختلاف مراتبها بل في خبر علي بن جعفر المروى عن ابي عبد الله سئل في اخاه عن بيع النخل ا يحمل اذا كان زهواً
فقال له ان استبنا البر من الشجر حل بغيره وشراؤه والظن مخوف ذلك قبل الامران لا يصرفان ودعوى مكان رجوع الجميع الى الاول واضحه المنع
خصوصاً بالنسبة الى الشجر الله سبحانه ان بدو الصلاح فيها عندهم الانتفاء وهو لا يخفى به البلوغ مثلاً فطما بل ولا في النخل اذ كثر منه لا يسلغ

يكون

بأحراره واصفاره كاهو واضح وقد ظهر من ذلك كله ان القول بالجواز كقولنا ان الكراهة لا تؤثر بل قد يؤثر فيها بخلاف عند من في الجواز مع اشتراط القطع
حيث لا تكون المعاملة معدومة فيها بل حكى عليه الاجماع مستنبضا او مشورا مع ان لا اثر له في النصوص فليس ذلك الا لان اشتراط القطع بعين كون مسرا
المبايعين هذا الموجود في هذا الحال ولا ينبغي ان يقال ان مال مملوك يجوز بيعه ولا ينعين صحة تحقق القطع بل لو رضوا لما لك بعد ذلك بالبقاء مجازا او
جائزا كما كرهه خلافا لاحد فبطل البيع بل لو عصى المشتري فلم يقطع ومنع البايع منه لغير صحيح وكاشا الثمرة له عندنا وان ثبت عليه الاجرة فلو باعه
الموجود من الثمرة مصرحا له بان البيع هذا الموجود بحيث يفتق عليه القطع كان المبيع الجواز وان لم يشترطه ولعله عند الاحتياط بمقتضى اشتراط الفسخ وقد
ينفذ هنا شي وان نافاه جملة من عبارة الاحتياط وهو جواز البيع والشراء اذا كان الفصد الموجود على النخل لا لشجاره ذلك الحال والعكس اذا كان
المفتقوشا ثمره اي انما الاول فلا يصل والعقوبات بعد انساب في خصوص المنع الا غيره ما يبرر صلاحه واطعامه وادراكه وبلوغه ولذا جعل في الجواز
في النصوص السابقة بل قد يتبع ان اطلاق الثمرة عليه قبل ذلك جاز لعل الاصل ومنه يظهر وجه المنع في الثاني مضافا الى انه غير مفيد للمبايع اذ ليس
هو انما له وانما هو من قبل الله تعالى وليس معنى المنع في كلام الاحتياط مع اشتراط النسيئة حتى يحكى عن المبسوط والنسيئة وظنوا الاجماع على عدم جواز بيعه عن
بعضهم جعل بخلافه فيما اذا اطلق دونه وان كان بدفعه ما عسى السرا من ان بخلافه وفي الاطلاق بل صرح في كرهه بالجواز مع عدم اشتراطه بل كصلا
فيما ظهر من اشتراط النسيئة في ارادة بيعه ثمره وانما في من الاطلاق المنصرف الى ذلك حتى ان من جواز البيع بالظهور اوجب مع على البايع الاجابة الى النسيئة
الى ان اوان القطع خلافا لا يوجب في ارادة الثمرة منه لاهذا الموجود فاذا اطلق صحيح عند من لم يعتبر البذر وبطل عند من اعتبره ولا يوجب على القطع
توفيت صحة العقد عليه كما صرح في ترويج فتكون في الحقيقة اشتراط النسيئة كالاطلاق في الاندراج بحث اطلاق ادلة المنع اما ان يرد من اشتراط النسيئة
التي لو لا لاستحق البايع على المشتري لقطع باعنا كذا البيع هذا الموجود على الثمرة فيجوز للاصل والموتى وبعض النصوص السابقة وانما كثر في القطع
في كون البيع المنفصل الموجود واشتراط نسيئة لا يصح البيع غيره ولعله في الاستدلال كره على الجواز في المقام بان يجوز بيعه بشرط القطع اجماعا فجاز بشرط
النسيئة كما لو باعه بعد بدو الصلاح بشرط النسيئة وقد يوجب ذلك خصوص الزرع المضممة لجواز بيعه بشرط النسيئة والتفصيل والاطلاق وان كان
لا يجوز بيع السنبلة منه قبل ظهوره فيه وقد يعزى وان الحكم على الفصد المذكور في بيع الثمرة على ما لا اصل له الحكم الملائمة بجوازه بمجرد الظهور من
دون شرط مدعيها عليه لاجماع في القواعد وانما خارج عن محل النزاع وان رده من اخره بعد الدليل اذا قبل الاستدلال له بان لمكانه في غير الاصل
كان كالمجموع بينهما في عقد البيع الضعيف لعدم العقد هنا على الجميع بل حكى عن خلافه المبسوط النص صريح بالمنع فيه فيجوز الجواز اذا كان الفصد شرا ذلك
الموجود واشتراط القطع هنا كعدم ضرورة عدم استحقاقه ذلك على ما لا اصل له والعدم اذا كان الفصد بيعه ثمره مع انه قد يوجب بالعينة فيه هنا با
رجوع ذلك الى ارادته بالبقاء الى بلوغ هذا الحال ضرورة عدم قدرته على صبره ثمره وحيث كان البيع على المالك لم يكن للمشتري استحقاقه الا بقاء
فليس في الارادة بفتح هذا الحال وهو الاشكال في صحة نتيجة القاضح دعوى لاجماع عليه ومن هذا الاخر يظهر لك انك ان ابنت عن تنزيل كلمات
الاحتياط على ما ذكرنا باعتبار صحتها بعضها في خلافة كان المبيع الجواز في بيع الثمار قبل بدو الصلاح كما قلناه سابقا اذ ليس مرجع الى ارادة الالباء الى
صبره ثمره لخصوص ما مع النص صريح بذلك وهو لا بأس به بعد ما عرفت من تنزيل خصوص على الكراهة والنفقة للوجوه المتقدمة والله اعلم بل ربما يظهر
لك وجه ما ذكرنا الاحتياط هنا من غير خلاف يعرف بينهم في الجواز مع الضمنية بل في كرهه وفتح ويحكى المذهب لاجماع عليه مع انه لم يجد فيما وصل الى من
النصوص على جهة الاطلاق وموتى جماعة المتقدم سابقا قبل الطلوع اللهم الا ان يجعل على ارادة بدو الصلاح من الطلوع فيه فيكون يشاهد للمقام
واما النصوص السابقة التي منها ضم ما بدو الصلاح مثلا الى غيره فخرج موارد خاصة لا ينبغي التمسك فيها الى غيرها نعم قال بعض متأخري المتأخرين اطلاق
النص مشير الى ما تضمنه من النصوص في المسئلة السابقة وكلام الاحتياط يقتضي عدم الفرق في الضمنية بين ان تكون متبرعة او بائنة ولا ينبغي الاطلاق في الدلالة
المطردة من صحة المعاملة مع الضمنية التي تكون الذات مفقودة مخربة لها عن الفرز والمجاز فترد تقدم الى ذكرها مرارا الاشارة وكذا في الثانية بعد ما
عرفت من اطلاق النص والفتوى المخربة لها على في المعاملة ولو انضم ضميمة لثالث مفقودة اذا اشتملت على الفرز واليمين ومن هنا انقد
وجه الفسخ في استدلال جماعة بقاء الضمنية المبرورة لهذه المعاملة مطوفا في الصورة الثانية فانما التمسك باثباتها الا في الصورة الاولى خاصة
ولعل الوجه ان الضمنية هنا ليست لدفع الفرز واليمين التي باق فيها التفصيل المتقدم اليه الاشارة لاختصاص مثلها بما يثبت في الامر ان لو خلا
عنها وليس منه مفروض المسئلة بناء على ان المنع عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها انما هو قيد يخص باثباتها الاختصاص المانع لولاها المتعين المصير
الى الجواز نظر الى الاصل والعويث السليمة عن معاصرة الفرز والمجاز فترد لانها بائنة بعد جملتهم تلك الاختصاص على الكراهة بشهادة
بعضها بل ضمها هنا ليس الا للذبح الفرز عن الدخول تحت اطلاق تلك الاختصاص على اختصاصها بحكم الشايد في غير المتخصصات فليس قد بان في ذلك
بامكان منع القاعدة التي اشار اليها انما المسلم بها التابع في نفسه كما تراجدان وزخارف الدور وجعل الدائرة ويجوز ذلك لا التابع في الفصد
ضرورة تناول ادلة الفرز واليمين لرد دعوى انه بذلك تكون كالشرط الذي لا ينعبر فيه شيء من ذلك على التحقيق بل فيها عدم صدق اسم الشرط عليها
بل هي بعض المبيع وثانيا يمنع اخراج الضمنية هنا للفرز عن اطلاق الادلة ودعوى اختصاصها ببيع الثمرة خاصة واضحة الفشا فالنتيجة الاستناد
في الضمنية سواء كانت تابعة او متبوعة الى اطلاق ما قلنا لاجتماعات التي يمكن التمسك بها للوارد خاصة في النصوص السابقة فيتم منها ما عداها الى غير ما
يقال ان الضمنية هنا كالضمنية مع الابن باعتبار ان ما عداها كغير المفقود على تسليمه لعدم البلوغ حال البيع فلا يشترط فيها كونها متبرعة بناء على عدم
اشتراط ذلك فيها في الابن بل انما ضمت حتى لا يصير الفرز بلا مشي ولو انفق حصول المضم المبرر والامر بهل عندنا بناء على ما عرفت من عدم اشتراطها في الاحتياط

وان يجوز البيع بدونها وعلى كل حال فيها خلاف المسالك ما لو بيعت الثمرة مع أصولها ولذا قال المصنف ان البيع مطلقا قبل بدو التصالح وبعده بل في كونه والتمنع
 الاجماع عليه بالخصوص وربما يقال ان النسخة هنا تكون الثمرة فابعد كمال الدابة بل لا ينبغي ان يكون في اطلاق ادلة المنع الظاهر في ذلك لا للضميمة ولذا اجاب عن
 واحد شيئا اخر غيرها واما الجواز في الزيادة عن علم فلا خلاف فيه كما هو كثر في الموضع بل من شرط وقت وقوعه كونه في المذهب وبيع الاجزاء عليه مضافا الى
 ما سمعته من النصوص السابقة وقد ظهر من ذلك كونه لا خلاف ولا اشكال في جواز البيع بعد الظهور وقبل البينة اذ يحصل احدا لأمور الثلاثة والاشكال
 بناء على ان بيعها مع الاصول ليس من الضميمة ومن القاضل زيادة البيع على ذلك الاصل وفيه عرفنا حاله فيه وبيع الاصل واستثناء المالكات الثمرة
 وفيه ان كان لا يشترط البينة في حقه فلا خلاف في احد وجهي الشاخص فاعني في الضميمة بشرط القطع ولا يشترط ضعفه لانه استثناء بل لا يشترط البينة
 لكن ليس يلحق فيه من بيع الثمرة وبما يقال ان الاصل سبب في زوال المالك واستثناءه سبب في التدرك فهو حادث بدفعه ان السبب في الزوال البيع
 المطلق لا مطلق البيع وليس المشرف على الزوال والمباين كالأثر في العائد لا ينفذ بل لا وجود له من الزوال فلا يمتنع له المجرى كما هو واضح ثم ان البيع
 كون الخلاف في المقام انما هو في البيع خاصة اما الصلح فيجوز في كل وقت بشرط البينة الاصل بعد التصالح في النصوص والقناعات خاصة بل وكذا في غير الزوال
 سيما الشرط والله اعلم هذا والضميمة على تقدير اعتبارها في الضميمة لا يقتضي فيها على المبيع من كونها ما يجوز بيعها منفردة كما هو في البيع
 المنزلي وكونها ملوكة للمالك وكون الثمن لها والمنضم على الاشياء ونحو ذلك وان كان للنظر في هذا كله مجال كالنظر في الضميمة في الوفاء فلو كانت قبل
 القبض وفيه الا انك غيبته عن اطلاق البحث فيه بعد عدم اعتبارها في الضميمة عندنا وهل من الضميمة ما لو باع الثمرة مشروطا بقطع بعضها بالضميمة اعد
 بناء على اعتبارها بغيرها بغير هذا الاضمار والامر سهل والله اعلم وكيف كان فيدور الصلح الذي هو شرط للضميمة او الكراهة في اللغة كما عن المفيد
 والصحيح ان يصغر البصر ويجز على المشهور بين الاصحاب فلا يحصل له عظمته بل في محكي ترتبته الى اصحابنا وطا الى واپتهم بخبري الموشاة على
 بن ابي حمزة المتقدمين المعتبرين بالثبوت والاعتناء بنحو المأهول فيكون في الزوال هو فيها فيه ايض بناء على انه منتهى النبوي ايض من غير مقتضى الاضمار
 في غير الخاصة وهي ان يباع الثمار قبل ان يسلط عليها وهي خضر بعد ان قال ونحو عن بيع الثمر قبل ان يهرق وزهره ان يهرق ويصغر وقال فيه فلو كانت
 الخضر قبل ان يهرق وقبل ان يسلط عليها هو الزوال ايض وقبل البينة ذلك التعليق على الاطعام في بعض النصوص السابقة والادراك في
 والبول في ثالث بعد ان كان رجوع الجميع اليها وفيه ان المأهول خلافه بل خلافه في عدم دليل على ما قلناه سابقا من الكراهة قبل بدو التصالح
 ولعلها تختلف باختلاف مراتبه شدة وضعفها وعلى كل حال فقد عرفنا ان المعروف بتحقيق بدو التصالح بذلك لكن زاد المصنف هنا والقاضل
 الارشاد دفعا لبدو التصالح ذلك وان يبلغ مبلغا من علمها العاقله ولم يجرده لغرضها وان حكى تفسيره بدو التصالح بربطه بلفظ الضميمة مع انه على
 فرض وجود غيرها فيها ولعله للجمع بين ما عرفت وبين خبره بصيرت ان المؤبد في الجملة يخرج على بن جعفر عن اخيه سئل عن بيع النخل الجبل اذا كان هو
 قال اذا استثنى البصر من الشجر وشرائه وبالنسبة الى العاقلين احدهما لا ينعى الثمرة حتى يبدو صلاحها قبل وما بدو التصالح قال
 قد ذهب عنها ويخلص عليها والاخر نهى عن بيع الثمار حتى يذهب العاقله الا انه لم يحصل شرط اجمع من المقارنة المفقودة هنا من وجوه والشاهد
 المعتبر في قوة احوال كون الاحرار والاصغر بهما يحصل الامان واحمال ارادة الظهور من من الاقفة فلا ينافي في اشتراط ذلك بعد بدو التصالح
 المفسر ما عرفت والى احوال المراد به اللهم الا ان يقال بان المرجع فيه العادة وبما عرفت النبوية العامة بطولوع الثريا التي لا اعتبار في محكي احوال
 والله اعلم وعلى كل حال فاذا ادرك بعض ثمره البتة المتخذ وبدء صلاحه ولم يزل في الاخر بعد ان كان ظاهرا جازيا يجمع ثمره بناء على اعتبار
 بدو التصالح في الجواز لا خلاف اجده فيه بل عليه الاجماع منقول مستفيض ان لو كان يفسد صلاحه سواء كان مضطرا لنوع او مختلفا للاصل السالم
 المعارض بعد ان يزل ما دل على المنع على غير المفروض سيما اذا كان لبعض المالك ما يفسد معه بفساد الثمرة المعلوم عدم ارادة الجميع منه
 لصحبه يعقوب بن شعيب عن الصادق اذا كان الحائط فيه ثمار مختلفة فادرك بعضها فلا يباي بيعها اجمع وصحبه الجلي عن الصادق تغيب الثمار اذا تبين
 لك بعض ثمرها سنة وان شئت اكثر وان لم تبين لك ثمرها فلا تشجره وبخير البطاني سئل يا عبد الله عن رجل اشترى بسنا نامة فدخل
 وشجر منه ما فداطعم ومنه ما لم يطعم قال لا يباي اذا كان قبل فداطعم بناء على اذنه ثمره البتة منه والمرسل كالموتى المتوفى فيه عن بيع الثمرة قبل
 ان يملك فقال اذا كان في ذلك الارض بيع لثمة فلو دركت فبيع كله لجلال الى غيره ذلك من قبل خبره في البيع ونحوه مضافا الى ما قبل من الاشكال
 في بيع ما يفسد صلاحه لخصوص الشرط او غيره ايض الضميمة وفيه عرفنا عدم الاشكال والخلاف في جواز بيع الثمرة الظاهرة مع الضميمة فيندرج مقرر من
 المسئلة فيها خصوصا بعد ما عرفت من عدم اعتبار النبوية في هذه الضميمة وانها ليست كضميمة المجهول لكن قد بنا في تناوله دليل الضميمة للمثل
 المقام على وجه يخرج عن اطلاق ادلة المنع على فرض ثبوت له روح يقتضي الاضطرار الاستدلال على ما ذكرناه اولا لكن لا ينبغي التماس في صلا الضميمة
 لوضعها في البتة اخرى لم يبدو صلاحها الا ان المصنف قال ولو دركت ثمره البتة لم يخرج بيع البتة الاخر ولو ضم اليه وفاطما لم يكن خلاف وطيل
 عن الاول الاجماع عليه ومقتضاه عدم تناول الضميمة لمثل ذلك وعدم تناول النصوص الصريحة المتقدمة انما لا يفسد فيبقى منه جازي اطلاق دليل
 المنع وفيه بعد تسليم الدخول الاول في الواضح منها عليه تسليم تناول اطلاق دليل المنع لذلك منع عدم تناول المرسل المتقدم المجعول بعمل
 الاصحاب كافتراء عن عرفت كما قبل ومنه يعلم ما في دعواه الاجماع عليه لعله لذا قال بعد ذلك وفيه من قبل كان الاول الجزم بالضميمة لما عرفت
 واما موتون عمار عن الفاكهة في محل بيعها قال اذا كانت فاكهة كثيرة في موضع واحد فاطعم بعضها فقد جعل بيع الفاكهة كلها فاذا كان نوحا
 فلا يجل بيعه حتى يطعم فان كان نوحا منفردا فلا يباع منها شيء حتى يطعم كل نوع منها ثم يباع تلك الا انواع فمع اشتماله على ما لا يقول بها من

الطائفة من شرائط اتحاد النوع بأدراك البعض في جميع وتوحيث من انما يدل بالافهم وهو قاصر عن معارضة الأدلة من وجوه فلا يسبح في ان الاصلح هو
 هذا كله في ضم الثمرة الظاهرة ولم يبد صلحا الى ما يدايناء على اشتراطه ولا يفيد بدنه اما المتجددة ففي الغيبة يجوز بيع الثمرة الموجودة بعضها المنوع
 وجودها عندها عندنا وعند مالك وفي الفوائد ولو ظهر من الثمرة فباعه مع المتجددة في تلك السنة صح سواء اتحدت الثمرة او تكررت وسواء اتحدت الثمرة
 او اتحدت في كونه يجوز عندنا بيع الثمار بعد بدو صلاحها مع ما يحدث بعدها في تلك السنة او سنة اخرى وبه قال مالك وفي من ويجوز اشتراط المتجددة من
 الثمرة في تلك السنة وغيرها مع حصول السنين سواء كان المشتري من جنس الباز او غيره ولو شرط ضم ما يتجدد من بستان اخر عا ما او عاين احتمال الجواز وظل
 كونه من المستلزمات لان قال ويجوز بيع الخضر مع انقضاءها الفضة والطلات كما يجوز بيع الثمرة الظاهرة وما يتجدد في تلك السنة وفي غيرها اي مع ضبطها
 وفي ضده لان الظاهر بمنزلة الضميمة الى المعدوم سواء كانت المتجددة من جنس الخارج ام غيره وقيل ان الاصلح عدم الاكتفاء في جميع المعدوم بالضميمة
 اليه فيبقى الخليل في المتجدد من ثمره الشجر الذي كثر في ظهور ثمره بانه لا ينقص عن بيع ثمره في السنة الاخرى مثلا فلا يشترط ان اعدادها ويظهر بعض النص
 السابقة فيه بل وفي غيره مما لو يخرج بعد ثمره فالوقوف فيجوز بانه معدوم ولا يتجدد في الضميمة في يتجدد بعد ما سمعت عن جميع المحل السابق بل والكل
 وفي خبر ابي الربيع مضافا الى نصوص الخضر لا انه ينبغي الافضل في ذلك على المتجر وهو البستان الواحدة اما المتعددة فالأحوط ان لا يكون الاقوى عند المولى
 وغيره ولذا جعل في شرائطها لا فاجبدا والله اعلم واما الاستحباب فظاهر النصوص الفتاوى اتحاد حكمها مع الفصل بالنسبة الى البيع قبل الظهور وغيره
 ومن هنا جعل في شروط من كل من غيره موضوع الاحكام السابقة الثمرة لا خصص ثمره الفصل بل صرح اولها بان الفصل والشجر في الحكم سواء بل صرح في كونه و
 جامع صدق محكي الاصلح بان الخلقة بيع ثمر الشجر قبل الظهور ليد من عام كمال الفصل بل صرح في الاول بالاجماع على عدم جواز بيعها عا ما او احد قبل
 الظهور كالفصل والجملة لا يخفى على من تأمل نصوص المقام وفتاوى الاصحاب بظهور اتحاد حكمهما فيما لكن ربما نقل عن ثمر الشجر في ثمره الفصل وثمره غير ثمره
 بيع الاول بعد ظهورها قبل بدو الصلاح عاين ومنع الثابتة وقيل ان ذلك وفتنا عليه من كونه صريح في خلافه وكيف كان فمقتضى ما ذكرنا انه لا خلاف
 في عدم جواز بيعها قبل الظهور عا ما وفي كونه الاجماع عليه في العاين والضميمة ما عرفت ولا خلاف ان بيعها بعد الظهور قبل البدو بناء على انفكاكها
 بشرط القطع والضميمة او عاين ما يدون ذلك ضمة الفصل السابق وحججه المصان يقول لا يجوز بيعها حتى يبدو صلاحها بعد تقييده في ضمة الظهور
 بما تقدم لما سمعته من كونه في غير شرائط القطع بناء على ما عرفت من اختياره وحده اي بدو الصلاح فيها ان يتعقد الحب لا بشرط زيادة عن ذلك على
 الاشبه بل عن الكفاية انه اشهر لكن في معدن شهر الثمن في انوار الورد اليه وظاهره او صرح به انه مراد من لم يرضه اليه ولذا جعل في المسئلة في
 هذا الصدد والثاني ما سمعته من عبارة ط ويخو في غايته المراد محكي اصلح النافع الا انه خصل الشهرة بالمتاخرين في اولها ويؤيده انا في نصوص
 ما يثبت للاطلاع ان ليس الاخير من شرع ويلغى انه قال في ثمر الشجر لا بأس بشرائه اذا صلحت ثمره قبل وما صلاح ثمره فقال اذا عقد بعد سقوط ورده
 وموتى عامر سئل عن الكرم متى يبيع قال اذا عقد ومثا عفوا والعقود اسم يحصرم بالنسبة كالفصل والثاني في خصوص الكرم والاول فدا عنه فيه نثار
 الورد في نفوس اتحاد القولين خلافا للمالك وصحوا ولعل الانقضاء انما يكون بعد نثار الورد كما هو المحبر وحججه اختلاف فيما عاين المبسوط قال في
 اولها ببدء الصلاح بخلاف فان كانت الثمرة حيا ونورا ونصفه فبد والصلاح فيها حصول هذه الاثوان وان كانت ما ينضج في ان يمتوه وهو انفق
 فيها الماء المحلو ويصفون لها وان كانت مماثلون مثل التفاح فبان يجلو ويطيب كله وان كان البطيخ فبان يقع فيه النضج قال وقد ذكرنا اصحابنا ان
 المتلون يبيع في ثمره الفصل خاصة فاما ما يورد فبد وصلاحه ان ينثر الورد وينتقد وفي الكرم ان يتعقد المحصر وان كان مثل الفشا والنجار والله
 لا يغير طعمه ولا لونه فان ذلك بكل صفا وصيد وصلاحه ان يثا هي عظم بعضه وهو وان كان قد يثبت له نصوص الاطعام والبيع والادراك
 الا انه بعد اعترافه بكون روايته اصحابنا خلافا وقد عرفت ايضا علمه على ذلك لا ينبغي الا لتفان اليه سببا بعد ان حكاه في كونه عن الشافعي الذي قد
 جعل الله الرشد في خلافه وليس المراد من نصوص الاطعام والادراك والبيع بيان اول مرتبة بدو الصلاح بل يوقوف النفس افكره سابقا من ان
 هذه غايات لرفع كراهة البيع قبلها المختلفة شدة وضعفا باختلافها كما خلافا لخصوا اليه قد عرفت سابقا انها سبب المنع عن البيع قبل بدو
 الصلاح ومن ذلك يعزى ما في المحكي عن تركه ايضا قال بدو الصلاح في ثمره الفصل الحمره والصفرة وما عداها فحين ما يمتوه فيها الماء المحلو ويصفرون فيها
 قال ولا يعتبر اللون والنموه والصلاح عند اصحابنا الا في ثمره الفصل خاصة وان كانت الثمرة مما ثور فبد وصلاحها ان ينثر الورد وينتقد وفي
 الكرم ان يتعقد المحصر وان كان غير ذلك فحين يجلو ويثا حد وقال بعض المتأخرين ان كان مثل الفشا والنجار لا يغير طعمه ولا لونه فبد وصلاحه
 ان يثا هي عظم بعضه قال وقد قلنا ان اصحابنا لا يعتبر ابدو الصلاح الا فيما اعتبره من الفصل والكرم ونثار الورد فيما يورد ويكن ارجا له
 المشهور بل يمكن ارجاع كلام الشيخ اليه على ارادة ان ما ذكره لعبارة وعلى كل حال فقد عرفت ان الموجود في الفصل لا انعقاد من دون ذكر الحب وغيره
 في المعنى بل ما سمعت من عاين طوثر في الظاهر ارادة انعقاد الثمرة فان كانا مثلا زين والافا المتغيرين اولى واعم لعدم الحب بعض الثمار هذا
 وفي ذلك وغيرها انه على ما اختاره المصنف تفسير بدو الصلاح بحدوث الظهور وبدو الصلاح اذ ليس بينهما واسطة اي فلا يظهر فائدة في القولين
 السابقين في الفصل وانما انظر فائدة فيهما انو قلنا بان خبر بدو الصلاح عن الظهور قلت قد يمنع اتحادها على تفسيرها بحدوثها بعد ان عرفت انه هو المراد
 من القول الثاني فلا حظ وامل ويؤيده ان الفاضل في كونه مع قوله فيما بان بدو الصلاح في ثمره الاشجار الانقضاء قال يجوز بيعها بعد الظهور
 قبل البدو سنة وستين مع الضميمة الى الاصول وغيرها وقد سمعت سابقا دعوى الاجماع على عدم جواز بيعها قبل الظهور سنة وكيف كان فصل
 يجوز بيعها ستين خصا جدا قبل ظهورها قبل والفاصل الصنف وبعض مشايخ المتأخرين نعم بناء على اتحاد الحكم مع الفصل والاولى المنع بل هو

الاصح لخصها كما عرفت في البحث في الفصل سابقا فمقتضى ما استظهر من قولنا ان الاول يجوز كقولنا المروي هناك والتحقيق ما سمعت وكذا الخلاف
فيما لو ضم اليها شيئا وابعدها عما قبل انقطاعها بناء على ان اعادة الظهور منه والبحث في موضع ما سمعت في الفصل الاول ان المروي ذكر هناك فثبت
منه ان اولوية المنع في المقامين على تقدير عدم الفرق بينهما واحتمال ارجح بعد الظهور قبل الانقطاع الذي هو بدو الصلاح بناء على اخره عند بدو
ان مقتضى الفرق بين الفصل والشجر ان لا خلاف في جواز بيع ثمرة الفصل والشجر لا خلاف في جواز بيع ثمرة الاول قبل بدو الصلاح مع الضمنية كما سمعت
وقد عرفت اتحاد الحكم فيما فوق وتساوي الفرق في ذلك هنا من ان الاجود المنع وموضع ما لو كانت الضمنية غير مقصورة بالبيع بحيث تكون نابعاً عنها
مقصوداً اما لو كانت الضمنية مقصورة والثمرة نابعة مع كمالها فبذلك ان المفروض قبل الانقطاع الذي هو الظهور وبدو الصلاح عند الضمنية لا يخل
في جواز بيع المعلوم وفيها سبب هذه الضمنية على الضمنية الى الجبريل فلهذا عرفت ان مع الفارق نعم يجزى بانها بالضميمة بناء على اختلاف حلال الظهور والاشياء
على نحو ما سمعت في ثمرة الفصل اذا ظهرت ولم يبدؤا صلاحها والله اعلم وكيف كان فاذا انقطع ثمرة الشجر جاز بيعه مع اصوله بل لا خلاف ومنه ان كل بناء
على انه هو بدو الصلاح سواء كان الثمر باراً ام شاهد كالتفاح والشمش والعنب وفيه قسرياً لا يباع اليه لا تقاربه كالجوز في الفصل الاسفل وكذا اللوز او
في ثمرة لا يباع اليه كالفصل الاعلى للجوز والباقي الاخر والطران والعدس بالاختلاف لجهة في شيء من ذلك بل ولا اشكال في كونه الاجماع عليه
اعتماداً في ذلك كله على اصل السلافة خلافاً للشافعي فلم يجوز بيع ذي الفصل الاعلى كالجوز واللوز الا بعد نزع الفصل الاعلى سواء كان على الشجر ووجه
الارض ولا ينبغي ضعفه وكذا البحث في السبل لا يجوز شراؤه قبل الظهور وانقطاعه الذي هو بدو صلاحه ويجوز بعده سواء كان باراً او كالثمر
او سنبلاً كالحطة منفرداً او مع حصوله وانما وحصله للاصل السام على معارضه وانما شراء الزرع قبل ان يسنبل فلا اشكال بل ولا خلاف مع ذلك
جواز شراؤه مع اشراط الشبهة او الفصل او بدو ثمره الاصل والنص في المستفيض المعنى خلافاً لما عرفت في باب المزينة فلم يجوز بيع الزرع قبل
السنبل الا مع الفصل بلفظه الدواب ويصح البحث فيه انما عند فرض انه له والله اعلم واما الخضراوات والاشياء واللبان والبطيخ والخبث فلا يجوز بيعها
قبل ظهورها اجماعاً على الظاهر قبل وفي الحدائق الظاهرة لا خلاف في انها معلومة ولها النية والقرينة في نصوص الفصل والاشياء مضافاً الى ما في
سماحة سئل عن ورق الشجر هل يباع شراؤه ثلث خرطاط فقال اذا رأت الورق في شجرة فاشترته ما شئت منه من خرطة وبه يشترى جبر معلوم في شجرة
قال سئل عن بيع الفصل سنبلاً قال لا بأس به فقلت لا يطبخ به بعد الجوز وكذا وكذا الجزء بعد ما قال لا بأس به قال ثم كان في بيعه كذا وكذا
كذا خرطة بل بناء على ارادة بيع الفصل الظاهرة ثمرة في السنة الاولى اعدم الجوز بدو صلاحه وانما ذلك لبطيخه وكذا يبيد ما في صحيحه يريه السابق
لما سئل اباحه من الرطب سابع قطعة وطلعتين او ثلث قطعان فقال لا بأس به حديث ومنه وما نقله من بيع الجوز بعد انقطاعها وان
لم يبنها عظم بعضها بل لا خلاف لجهة فيه بناء على انه مبطل صلاحها ووجهه ان ما يبرهن في الظهور ولو بشرط الجوز بالبدو ومشاهدتها لو كانت
مستوفى في الارض كالجوز والثوم ونحوها لم يجز بيعها الا كما صرح به الفاضل في جملة من كسبه بل يشترى الجماعة لكن حكمه في جوازها واختاروه
بحكمهم المعروف قال واو في الجوز الصالح وفيه منع بحكمهم المعروف في ذلك بعد ان لم يكن مبرئاً ولا موصوفاً كما عرفت في جزمه بعد بل قال لا يجوز بيعها
ولا صلاحها وهو مخرج بناء على عدم اعتنائهم بصلاحها في البيع ثم يمكن القول بالصفة لوضوح ما ظهر من رد في مثلاً البنية بناء على جواز بيع الجوز اذا ضم
معلوم اليه لان المنحة التفصيل لا تعصم عن بدو بناء طلبة الضمنية وبطلان بيعها ولكن المسئلة لا تخفى من اشكال اما اذا كانت الخضراوات
ومنعها فلا اشكال في جواز بيعها لقطعة واحدة ولقطعات معلومة والمزج في المنطقة الى العرف ومع فرض الشك فيه ينبغي على مالك المالك وكذا
يجوز بيع ما يقطع فيستعمل في الرطب والبقول حرة وجزأت وكذا ما يقطع كالحنا والورث بالثابتين المتباينين خرطة وخرطاط بل قبل على الاولين
صداً انهما يردون لا يجوز بيعهما قبل بدو صلاحهما لان مختارهما في الكتابين ان بدو الصلاح الانقطاع ونشأ الزرع واما ما عرفت من نحوه ذلك
فيبقى من على مختاره فيه الله قدر سمعته بل حكمه عن التصريح هنا بان اذ ابيع حمل البطيخ والفاش والحناء بعد ظهوره قبل بدو صلاحه بشرط القطع
جاز وان شرط الشبهة او مطا لم يخرجه عن الفاضل ثم لم يرد في ذلك ان يمكن ان يكون موافقاً للشبهة لاحتمال ان مختاره في بدو الصلاح
مختارهم ومعرفة المغنة وحكمي ثم من ان يكره بيع الخضراوات قبل ان يبدؤا صلاحها يمكن ان يكونا موافقين للشبهة في الموضوع وهذا الحكم الذي قد عرفت
في الفصل والشجر صحت وان لا بشرط بعد الظهور وبدو الصلاح وما عرفت في مثله على الظاهر في ما تقدم سابقاً فلا خلاف وانما على كل حال فلا يفتقر
انعدام ما صدر الاول بعد ضمها اليها كالمحج من الثمرة في السنة او في الغالب الى الثمرة الظاهرة ولا اشعاره ببناء المن بشرط الوجوه في جميع القطعات
وان خص الجوز بالانقطاع الا ان مراده ولو بالاولى مخوفه في ثمرة الفصل وغيره نعم لا يجوز بيع الثانية والثالثة مستقلة اذ هي كالاولى قبل ظهورها لكن
عن ابن حزم لا يجوز بيع الرطب وما شاكلها الجوز او الثانية او الثالثة او جميعها ولا ينبغي ضعفه ان اراد ذلك نعم قد يقال يجوز بيع ذلك قبل ظهوره اذا
انضم الى ما ظهر من الخضراوات نحو ما قلناه في الشجر بل المرسل السابق الذي هو كالموتى شامل للمقام فلا يخطئ بل يمكن الاكتفاء فيه بضمه الى ما ظهر من الفصل
او الشجر لا طلاق المرسل السابق كما ان يكتفى بظهور الخضراوات في البستان من ظهور ثمرات اشجارها فتكون هي ثمرة الشجر بل لعله المراد من ذلك خبره
الربيع السابق بل يمكن ارادة ذلك من الرطب والبقل في موثوقه من سبعة المنقذ انقاد لبلال لطلق الجوز مع الضمنية الا انه ينبغي الاقتصار في ذلك على ما في
لحاظ الواحد اخذاً بالمشق وكيف كان فثبت يجوز بيع ما يجوز منفرداً ومع اصولها بل لا ينبغي في ذلك بدو الصلاح عند الفاعل به بناء على انه غير الطوبى
اذ هي ثمرة الفصل والشجر وكذا صحت غير الاصل ولو باع الاصول قبل ظهور الثمرة جاز مع الاطلاق وبشرط الشبهة والقطع اذ هو كالزراع وكما هو في الانحياز
ولا فرق في ذلك بين ظهور الزرع فيها وعدمه بل الظاهر ان بيع الزرع الذي هو ثلثه الثمرة مطا وبشرط الشبهة بناء على جوازها في ثمرة الفصل والشجر

في التفسير

لعدم الفرق بينهما انما مع شرط القطع والضميمة فلا يفتى انما في الجواز كالثمرة ولو باعها اولى الاصول في الضرر وفيها عدا النخل بعد انقطاع الثمرة
لعدم خلط البيع بالاشتراط ونحوه بالاختلاف للاصل في نظر من في تبعه ودرث الثوت والحق والاشرف والوكلا فصيحا اعين فصيحه كاختلاف مع ان
الاخرى عدم التبعية ايضا ففرض كونه ثمة معذابه ولم يكن هذا الدعوى بمعنى التبعية كما هو كذا في ذلك التوضيح بل اننا يجب هذه الارضه وعلى كل
حال حيث لا يدخل وجب على المشتري ابقاؤها كما انما الى وان يلوغها ان كانت المعناد قطعها عنه والاقتيله وهو مختلف اذ من ما يؤخذ به امثلا
ومنه ربما ومنه من اوجبها ومنه من يثبتها ولا يفتى في عدم ضبطها بالانقباض الزيادة والنقصان بعد ان لم يكن لجلال مضر وبان في العقد وانما هو كالحكم
الشرعي انه من اطلاق الادلة المذكورة في قوله في هذا الثمرة الى وان صبر ودرثها كذا ونحوها تصور اذ من بل ترك الاستيفاء فيها مع
سليمه كذا في رد من الشوايل شرأوها كذا بالاعتماد مدركه كالصحيح في ذلك صرح في الاحتفاء عدم انضبطها وان كان مقصودا للمعاينة
فان لم يصددها اصل وهو حكم شرعي فيستحق عدم الدليل عليه على هذا الوجه ومن ذلك وفيه يعلم انه لا وجه للنفاضة في الواجب ان لا دليل
على وجه التبعية الخالفه لاصل الحرية الضرر في مال الغير واستثناء البعض الاستلزام كون الثمرة للبائع ذلك غير بين ومحدث نفى الضرر بالمثل
سواء بين ثمة كان اجماع او فضاء عادة ذلك والا فلا وجه له ليس وقد عرفت ان لا التباس بين سبما بعد ثمة لا احتساب بل لم يعرف فيه خلافا باعتراف
مستأخر ومن ثم يوجب الفول ان لا يفتى في الحكم اشد ثمة من جعل الامر عليه ملتبسا وقد تقدم له في باب الشرط انه لا اشكال في الحكم المنزوي والله
اعلم وكيف كان فلو اختلفت العادة فالأغلب اذا كان بحيث يصرفنا لاطلاق البه ومع الشاوي حمل وجوب التبعية للغير والشاوي على الاطلاق
اقتضاهما خالف الاصل الدال على جواز الضرر في مال الغير على المتيقن والاعلى استصحابا للجواز وكذا الاستثناء ما البائع واشترها خاصة
من دون الاصول مشرور وبما ظهر من بعض صور لزوم ان الخياط يبد من له الثمرة فان لم والا كان القول بالتبعية منجها لعدم معلوميه فضلها
الذي قد عرفت مدخلية ولذا كان الحكم فيما لو اعتاد قوم قطع الثمرة قبل ان يلوغها ان قبل الاطلاق عليه كاصح به لفاضل وغيره وكذا لو تضاف
عندهم بقاؤها الى ما بعد ذلك نزل عليه ايضا لان الاعيان المفروض كالتربية على رادتها ذلك اذ هو ظرفي ان الحكم بالبقاء ليس بغيرها محض بل المقصد
فيه مدخلية نعم النسخ الشارع هنا اعيان التبعية فمجرد الله اعلم ولكل من شترى الثمرة وصاحب الاصل سقى الشجرة مع المصلحة له وانقضاء الضرر عن
الاخر ولا يجب على البائع السقي وان وجب عليه التبعية المنقضية الاطلاقا اليها وما عداها انما لا يجب عليه نعم يجب عليه التمكن منه مع الحاجة وعدم
ضرره فلو تلفت بترك السقي فان لم يكن قد منع فلا ضمان عليه وان منع ضمن وكذا لو تفتت ولو ضرر بالسقي معا منعا منه ولو كان بضر احدها
وببيع الاخر فقد تقدم للمصنفها بما استخرج في البيع من صحيح مصلحة المشتري لا انه فرض المسئلة في بيع الاصول وبقاء الثمرة للمالك والظاهر لا فرق
بين المتطابق في الحقيقة مع ما تقدم هنا لشكا انه يقدم ايضا على حال فيما لو استلزم التبعية ضررا كثيرا على الاصول فلا حظ ونامل فان من يعلم
الحال في فساد ذكر الفاضل هنا في عدم ان يلوغها قطع الماء لم يجب قطع الثمرة على مشتريها وان نصرا الاصل بمقتضى الرطوبة اذ عا ذكرناه سابقا وان كان
مفروضه في بيع الاصول وبقاء الثمرة للمالك كما هو المفروض في كثير من كلمات الاصحاب لانك قد عرفت عدم الفرق بينهما عند التامل اذ ما وجه التماثل
هنا من المشتري قد دفع ثمة عن الثمرة وبقاؤها واطلاق العقد المنصرف اليه كالتصريح به وعدم انصراف الاطلاق الى صورة الضرر الكثير
ونحو ذلك تبعية جار في صورة العكس كما هو واضح والله اعلم وكيف كان ففي مفروض مسئلة المشتري كما يحدث بعد تلك الثمرة الموجودة عند الانبياء
للمشتري بالاختلاف لا اشكال لانها انما ملكه كما ان لوباع الثمرة الموجودة خاصة كان جميع ما يجرى بعد البائع لذلك الا ان الفرق بينهما انه لو اشترى
في الصورة الاولى لم يوجب له الشركة ولا دفع لاحدهما ولا انقضاء الاصل التام عما يقتضي احدهما اما الثانية ففي المعنى غير المشتري بين الفسخ والتبعية
ولو اختار الامضاء فهل للبائع الفسخ بسبب الشركة نظر اذ في ذلك لا يمكن تاخر القطع بسبب صح لو كان الاختلاف يتفرط المشتري مع تمكن البائع
وقبل المشتري امك عدم اختياره ولو قبل بان الاختلاف ان كان قبل القبض غير المشتري ان كان بعده فلا خيار لاحدهما كان في باطلت هو المذكور
الفاضل في لغة كذا الا انه قال في اولها بتبعية الحكم لهذا التسليم بل لم يذكر في غيره جازما به واستغنى في حقه ان لم يكن الاختلاف قبل القبض
بفريق المشتري والاضم اخبار الاحسن لان العيب من جهة فلا يكون مضمونا على البائع واعلموا غيره ولا يفسد هذا الخيار بديل التفاوت غيره من جهة
الضرر ونحوه بل لو قبل البائع الجميع لم يجب قبول الاصل والمنتهى بل لو قبله امك عدم سقوط الخيار وان زالت الشركة اكفاء بحصول السبب خلافا للمحكمين
الشيوخ وابن البراء من ان يقال للبائع اما ان تسلم الجميع فاذا قبل بغير المشتري وان لم يسلم بعضهم احكام البيع وهو احد قول الشافعي والاخر الانقضاء من اول
الامر بعد التسليم وضعفها معا واضع خصوصا الثاني الذي لا يتم الا قبل القبض مع ان هذا التسليم ممنوع ضرره امكانه ولو دفع الجميع كغيره من البيع ترك
ومنه يعلم ان الجهة الصحيحة حتى لو علم الاختلاف من اول الامر لا يمنع الى اشتراط القطع بل اجتمع في كره هنا الصحة على تقدير البطلان في الامتزاج قال
لان الثمرة الان لا موجب للبطلان فيها والامتزاج من قبيل الحصول فلا يؤثر في صحة البيع السابق ومراعاة صحة العقد قبل الاختلاف وان بطلح بعد حصولها
عليه فيه وقد عرفت ضعفه فلا ينبغي اولوية التفصيل السابق منهما مفيد انما سمعته من جهة نعم يمكن المناقشة في دعوى ضمان البائع مثل ذلك قبل القبض
اذ هو من قبل فوائد صفات الكمال والاصل في العقد للزوم خصوصا اذ المتيقن من قبله ولما ذكره اولي اللغة فهو مع اضطرابه واضح للضعف اذ حاصله
بعد تفصيل اول كلامه بلخر ان اخبارها معا قبل القبض وبعد اذ المتيقن بغيرها والا فخص بغير القطع وفيه انه لا وجه معذبه لجواز البائع المتناقض لاشا
الزوم بخيانة المشتري لو غيره على ان كانا لا وجه لخيانة المشتري بعد القبض بذلك من البائع وفيه كما هو واضح ومنه يعلم اطلاق ما في الفوائد من ان لا
ما حكاه البائع ثمة لخيانة المشتري بين الفسخ والشركة ولا خبر لو وجب البائع على اشكال بل في كلامه نظر من وجوه اخر يظهر ان في امل كظهوره فيما سمعته

ضمائم

ضمان البايع على ضمان من التلف بالغير ولا يتصور المراد بضمان البايع في الانقضاء فهو الله على تقديره هنا فاعادة ضمان المتلف فلا بد من اعادة
 الفسخ الاحتيازي هنا من ضمان البايع في الانقضاء فهو الله على تقديره هنا فاعادة ضمان المتلف فلا بد من اعادة الفسخ الاحتيازي هنا من ضمان البايع
 ولو وجوب التسليم عليه وقد نفذ ومن ذلك بطلان قوة ذلك لغيره انما البايع لا الانقضاء فتجبد لما تقدم سابقا من ان الوفاء في افساخ مثل
 هذا العقد الموجب ضمانا على الغير بخلافه والله العالم ولو كان المتلف للكل او لبعض افر من اجتناب بعد القبض وهو التحلية مطاوعة في الوفاء في افساخ
 هي كما ذكرنا على المشي من القول لم يرجع على البايع بشئ على الاشبه باصول المذهب فواحدة لخرجه عن ضمانه بالقبض فلا انقضاء ولا فسخ لكن في المحل
 على البطلان فلما انما يتبين في مقدار المتلف اي بالافه كان قويا وفي ذلك ذهب بعض الاصحاب الى ان الثمرة على الشجر مضمونة على البايع وان افساخها
 بالتحلية تنظر الى ان يبيعها بعدد الصالح بغير كيل ولا وزن على خلاف الاصل لان شأنها بعد النقل والاحتيا بالوزن والكيل وانما الجزع بها ملك
 للضرورة فباع فيها السلالة فلت لم ينفذ القائل بذلك متناهم حكاه في كره على الشاويخ القديم معللا له بان التحلية ليست بقبض صحيح وهذا هو
 الثمرة كان من ضمان البايع اذا تلفت وهو كما نرى بطلان بطلان فلا بد من ان المتلف ما ذكرنا بل لو تلف البايع بغيره لم يثبت للمشتري فسخ ولا انقضاء
 لعدم الدليل وان رجع عليه بالمثل او القيمة كالاجنبي ولو تلفه اي الباع المشتري في يد البايع استقر بعدد وكان الاثلاف كالقبض ولذا واشترى جارية
 واعطى قبل القبض فانه بمنزلة القبض منه ضرورة ظهوره بالعلانية على ضمان البايع في كونه ارفا فاجال المشتري فلا يثبت له ما اذا كان هو المتلف في لسان
 الاثلاف المشتري الباع في يد البايع اعم من كونه باذنا البايع وعده فان كان باذنه فهو قبض يثبت عليه احكامه مطاوعة كان بغيره اذنه كما هو لفظ فهو قبض من
 حيث انتقال الضمان الى المشتري ان تخلف عنه باقي الاحكام وانفرض هنا انتقال الضمان وانما شبه الاثلاف بالقبض لم يجعله قبضا لان الاثلاف
 لم يكون بالسبب فيكون في حكم القبض خاصة وقد يكون بمباشرة المتلف فيكون قبضا حقيقيا فلت مفضي القبول الاخر عدم مراعاة الاذن
 في تحقق القبض وعده ومقتضى التفصيل الاول عدم مراعاة المباشرة وعده بما على انك قد سمعت في المباحث السابقة ما في كره من عدم تحقق القبض
 بالاثلاف لو كان جاهلا ولو مع المباشرة فلا يخط واما ما اسلف سابقا وكيف كان فحي جواش الله يد هنا ان الاقسام اربعة عشر لان المتلف اعم من
 البايع والمشتري ومن غيرهما ومن البايع خاصة ومن المشتري خاصة ومن البايع واجنبي ومن المشتري اجنبي ومنهما واجنبي في الاقسام سبعة وعشرون اما ان يكون
 قبل القبض او بعده فبلغ اربعة عشر وحجها السبعة التي قبل القبض وكما على البايع ان لم يشاركه المشتري ان شاركه المشتري فالدرك على المشتري في
 السبعة التي بعد القبض وكما على المشتري في الادل ما ان تلفه المشتري فهو قبض وما ان تلفه البايع فالمشتري بالخيار بين المطالبة بالمثل او القيمة ان لم يكن
 مثلبا او يبيع بغيره ما تلف وفي الثاني ما يخبر بين مطالبته المتلف مع الاجازة او يبيع ويرجع بالثمن على البايع وفي الثالث هو بالخيار ان يبيع في
 الرابع قبض منه وفي الخامس يبيع وفي السادس المتلف منه ويرجع على الاجنبي بمقدار ما تلف وفي السابع ان يبيع كل بسط ما ان تلفه بغيره ويرجع عليها
 بما قابل بغيرها فلت لا يخفى عليك زيادة الاقسام مع ضم الآفة اليها كما ان لا يخفى عليك ما في اطلاق قوله ان الدرك على المشتري مع المشاركة بل لا
 كلامه عدم الخلف في السادس والفرق بينه وبين الاول غير واضح فالمتجه ثبوت الخلف للجميع مع كون المراد بالشركة اختصاص كل بثلث المتلف
 على حصة الاستقلال اما اذا كان الاشتراك على وجه يكون كل منهم بعض العلة بحيث استند المتلف الى الجميع فلا يبعد عدم الخلف للجميع اي
 جميع الصوائف يدخل فيها المشتري لعدم الارفاق فيه والاصل للزوم بل لو فرض الاشتراك على هذا الوجه بين المشتري والاخر او البايع
 بناء على انك لا فسخ لا يمكن انفساخ لعدم صدور المتلف على كل منهم بل هو بعض المتلف وفي راضع بين متلف لبعض وبعض المتلف للتصنيف
 بالضمان مثلا لان كل واحد منهما قد تلف نصفه بل يكون المجموع مصداق من تلف ضمان لكل عليه لا على كل واحد منهما فنصرفنا الى الاشتراك
 اما في نحو القام فالاصول تقتضي لزوم العقد فمع فسخ يعلق الانقضاء مثلا على التلف لا فسخ لا يصدق مع كونه جزء سبب كل مقتضى الخيار
 لو فرض كونه كات نعم لو اشترى ما يقتضي الانقضاء ما يقتضي الخيار كالا فة والاجنبي امكن ثبوت الخلف في المقام لانه مقتضى كونه مضمونا على البايع
 مع احوال عدمه كما ان لثبوت الخيار مع شركة البايع والاجنبي كل ايضا ولو اشترك البايع مثلا في الانقضاء فالمتجه حصولها معهما الا ان
 يفرض كونه العنوان في كل منهما على حصة الاستقلال على وجه لا يتلج فيه حال الاشتراك ومع بطلان الخيار بناء على ان مقتضيه بعد التسليم
 الفرض حصوله والله اعلم فقد ظهر من ذلك ان حيث يدخل المشتري يرفع الانقضاء والخيار يكون جزئية في الاثلاف بمنزلة القبض
 ويرجع على من شاركه على حسب شركته في السببية فتجبد فان المسئلة محتاجة مع ذلك الى التفرع بل فيها احكام الاخر والله اعلم هذا
 والظاهر بان حكم المتلف قبل القبض وبعده بالنسبة الى ثمة السنة الثانية لو كانت بعض المعقود عليه ولا يفور القبض في السنة الاولى غير فيها
 كما ان لا يناف ذلك استفراد الثمن على المشتري لو لم يظهر ثمره اصلا كما يشهد له قوله ان لم يخرج في هذه السنة يخرج من قابل لان ذلك مقتضى
 العقد على المعدم الذي صبره الشارع بحكم الموجود في صحة البيع بل هو غير منتج التالف قبل القبض لعدم وجوده بخلاف ما لو ظهر ففسخت
 قبل التحلية مثلا اذ لا بد من الاندراج كما ان جميع ما تقدم بالتسوية الثمرة الاولى ما يقتضي الخيار او الانقضاء جاز فيها والله اعلم وبذلك
 ظهر لنا الفرق بين ظهور عدم الثمرة وبين تلفها قبل القبض فلا يمتنع على البايع في الاول بخلاف الثاني وتحققه ان المبيع في الاول للثمرة الحاصلة
 منضما اليها اثمن المتجدة في التسعين بخلاف المعدم الموجود في الوقت على معنى ما وانه للوجود ان حصل والا فلا بطلان للوفاء
 وثنا ان تجدد ثمره كانت مبيعا والا كان المبيع الموجود ويرجعه ببيع ثمره هذا الفصل سنين كائنه ما كانت لان المبيع ثمره كل سنة على
 وجه يكون ما يحفظه مستقلة وانما هو ما عرفت وان لم يعلم مصداق ففصل كونه الموجود خاصة ويحمل حصول غيره معه نحو ثمره الشجر الواحدة

مرد

فالمبيع

مشاركه

الظاهر من هذا ما وجدنا في قوله ان لم يخرج هذه الاخره اجماعا اليه وان كان مودة المتعدد من السنين قبل الظهور ولكن يبعد ان المبيع ثمره كونه لا يعلم
مصدرا له ولا زمان وجوده مما هو متفق عليه في بيعه وشبهه من الصور الصحيحة بل اصل البعوضة والربطه موثوقين بما عده السابق من هذا القليل بناء على ما ذكرناه
من اذنه خصص البعوضة والربطه في الاستماع كون المبيع لهما مع ثمره البستان المحمل حصلا فان خرجت كانت من المبيع والايمان المبيع البعوضة او الربطه
ويجوز ان يكون من مسئلة جواز بيع ثمر البستان التي ظهر بعضها ولا يظهر الاخر من غير فرق بين اتحاد النوع واختلافه وبين الحضرة والبعوضة والربطه
اذا كان المبيع كلها متعدد مصادره في الخارج والمفروض مشروع عنه في بيع الثمار بغير عدم ضمانا لبايعه لولا حصول المصدرا في الاخر ضرورة وجود مصدرا في
اخره وهو الموجود في فرض كون المبيع ثمره كل سنة على وجه يكون كل منها مبيعا مستقلا وفلما بصحت في الثمار ولو اطلاق الادلة بجواز ضمانه على وجهه
توزيع الثمن ضرورة عدم حصول بعض المبيع المفروض اذ ادة مقابلته بالثمن ولعل من ذلك البيع خرطين مثلامع فرض عدم حصول الخطة الثانية
ولذا صرح بعضهم بتوزيع الثمن فيه لان الخطة الاولى لا تكون مصدرا للخرطين اللذين هما متعلقان بالمبيع بخلاف بيع ثمره النخل الى سنين مثلا
فالمخرج الفصل ومع الاطلاق لا يبعد نزوله على الاول ولا يبعد زيادة الثمن في مقابلته فانه اعم من ملاحظة كونه مبيعا مستقلا بل كل الخطة
الاولى وحمل الدابة المحمل اذا بيعت على ما هي عليه بل هنا اتوى للعادة وبما يؤيده السيرة المستمرة على عدم رجوع المشتري بما يخص بعض
النخل الذي لا يظهر حمله في بعض السنين اللهم لا ان يكون وجهه الشايع فنه جيدا فان مسئلة غير محيرة في كلامهم وان كان بلوح منهم الاول
والله العالم ان الضمان من حيث يتحقق على البايع او الاجنبي فهو بالمثل حيث يكون مثليا كما لو كان ثرا وغيره اما لو كان من قبيل المطع يخرج
فضايله بالقيمة فيقوم على حاله باقيا الى ان يبلوغه يحمل للعروض ويدفع له قيمته فنه جيدا والله اعلم المسئلة **الثالثة** لا خلاف في الاشكا
في انه يجوز بيع الثمرة للنخل وغيره في اصولها بالاثمان او العروض او بجماعتها او بغيرها من المنافع والاعمال ونحوها اكثرها من افراد المبيع للاصل
اطلاق الادلة نعم لا يجوز بيع ثمره النخل منها بامانة كرملة من ثمرتها اجماعا بقسميه بل المحكي منها مستفيض وموازن لعدم جواز اتحاد الثمن
والثمن ولان هذه المعاملة هي المنع من ثمره المزانية التي علم بالنظر والاجماع حرمة ما قبل ثمنها ببيع الثمرة في النخل بغير ولو كان موضوعا على
الارض وهو الاظهر فيكون المجموع محرما كما هو اشهر القولين بل هو المشهور بين المتقدمين والمتأخرين نقلا وتخصيلا بل عن طائفة الغيبة كالروضة الاجماع
عليه الصحيح عدل ابن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الحافلة والمزانية فلهذا ما هو قال ان يشتري حمل النخل بالثمن والزرع بالخطة والظ
ارادة المالك الشرايش لكن في موقفه الاخر عنه انه من سول الله صلى الله عليه وسلم عن الحافلة والمزانية فقال الحافلة بيع النخل بالثمن والمزانية بيع السنبل بالخطة
والله اعلم بالكتاباني والحدس الحرافي الا ان الاول حمله على ضرب من الجار المحكي عن سداد الحافلة محيرة وهي ان يبيع الثمرة رؤس النخل بالثمن والزرع بالخطة كلا
ويجوز ان يكونا في المصلحة لا يجوز بيع الثمرة في رؤس النخل بالثمن كلا ولا جزاء ولا يجوز بيع الزرع بالخطة اية كبل ولا جزاء وهذه هي الحافلة الا ان الظار ادة
الاحكام الاستارة او جعل على هم الراي مخالفة النصوع عليه عند الاصحاب اهل القعود لما في خبر ابي القاسم بن سالم المروي عن معاذ الاخباء مستند اهل البيت
اهم عن بيع الحافلة والمزانية والحافلة بيع الزرع وهو في سنبلة البر والمزانية بيع الثمرة رؤس النخل بالثمن والزرع بالثمن وانما تظهر الثمرة في
العهد واليمين ونحوها وعلى كل حال فاما اذا ان على حرية البيع بالثمن مطعون بذلك بظاهر خبر ابن سالم المتقدم حيث خص الخصم في بيع الثمرة بالثمن والزرع
ويجوز السكون في ذلك رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في العرب ان تشتري بغيرها بغيرها قال والعرب اجمع عريضة وهي الخطة تكون للرجل في دار رجل اخر فيجوز ان يبيعها بغيرها
ثم ولا يجوز ذلك في غيره بناء على ما قبل من ان دلالة ظاهره ان جواز بيع ثمره العربية بغير ثمنها والافاضة من جهة الاختصاص رخصته ببيعها بغير ثمنها
ومقتضاه رجوع الاشارة في لفظ ذلك اليه وهو صحيح في المنع كما لا يخفى بل قبل ان يبرهنه حتمال العهد في اللام في الخبرين السابقين ورجوعه الى
نفس الخطة المذكورة سابقا فان احكامهم يكتشف بعضها بعض مع بعده في الخبرين الاولين ان لم يقدم لغيرها ذكرها سابقا والجل في احدهما والنخل في لغير
اعم من لغيره فكيف يمكن جواز اللام للعهد ولا اشارة اليها كل ذلك مضافا الى افضاء اختصاص المزانية بالاول عدم اختصاصها ههنا فان عدم جواز
البيع ببعض معلوم وما روي بهما بل الظاهر الفرق في ذلك بين جعل الثمن حصنة مقدرة بالقدار المعلوم منها وبين جعله كلها مستروطا كونه باثمة
رجوعه الى الاول بل لو جعل مستروطا اذ يسهلها كان كل اية وان كان في افضاء القواعد بطلان نظر الى ان يكتفي في عدم جواز ههنا اطلاق معاينة
الاحكام ان وصفا الى القليل بعد الامر من الراي وان كان فيه منع واضح ههنا باعتبار عدم كون الثمرة على النخل مقدرة بالكيل والوزن وسنالمع
في الخبرين عدم الرأفة ودرع من شرطه في ذلك انه لا يجزى صبره بعد ذلك مقدرا كما لا يجزى موزونه جنة اذ لا يمكن على الاصول للثمن الا
ان يستند ذلك الى موثوقين بما عده الامر بشراء الزرع فيه روي عن ابيان اصل طعام مؤبدا بما يظهر من في العربية من جريان حكم الربا فيها في الجملة الا ان
الاعتماد على ذلك ونحوه في الخروج عما يقتضيه الجواز واضح كوضوح منع تعدد حلة النقصا عند الجفاف ضرورة ظهور دليله في الروي بين المتقدمين
بما مع انها غير عانة لسائر افراد المقام التي منها البيع للبائس بالبائس والربط بالربط فالاولى الاقتصار في الاستدلال لعدم ما عرفت خلافا للشيخ في قوله
لا يجوز بيع الثمرة في رؤس النخل بالثمن كلا ولا جزاء فانه هو المزانية التي على النبي صلى الله عليه وسلم وكذا لا يجوز بيع الزرع بالخطة من تلك الارض لا كبل ولا جزاء وهذا
الحافلة فان باع بجنطة من غير تلك الارض لم يكن برباس وكذا ان باع الثمر بالثمن من غير ذلك النخل لم يكن ايضا برباس بل بخلاف ذلك المحكي عنه في لفظ
يجوز الحافلة وهو بيع السنبل الذي انفق فيها المحر استند بحج من جنة من غير ذلك السنبل فانه يجوز وقال الشافعي لا يجوز بيعها بحج من جنة ما على كل
حال والربطه من ثمرها والمزانية بيع الثمرة على رؤس النخل بغير موضع على الارض وفي اصحابنا من قال المحر ان يبيع على رؤس النخل بغيره فاما
بغيره فلا بأس وهو كما ينبغي طمع لستة من حكمه عن المبشورة قال بيع الحافلة والمزانية حرام بالاجماع وان اختلفوا في ناوله عندنا ان الحافلة بيع

دليلها

سأ

[illegible]

44

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

۱۵۱۲

وهي الاشكال التي يطرأ فيها في ملكها العوم وفي جامعها ان ظاها من كون الاشكال في مشعر الشرة والتفتيح ان القول في شرح العربية غير منضبط لان كلام اهل اللغة فيه مختلف فبعضهم ان يثبت القول بجواز عند الاحتياج يجوز فيه اعتضاد ابعوان صحة البيع ونظر الى مسئلة العلة ولصدا في اضافة الدار والبستان الى المالك والمستاجر ومشعر الشرة وفي حق هذه الحاق المستعير بالمالك والنظر في هذا البحث مجال فان الاضافة في اذكارها هي على وجه الجواز لان يقال المشقة معتبرة في مفهوم العربية حيث قال الشيخ العراقي اجمع عربي وهي النحلة لوجله في بستان غيره بشت عليه الدخول اليها فيكون المناط فيها المشقة على الغير الدخول الى بستانه اما المكان اهله والغير في بيعه لدفع هذه المشقة فعلى هذا حيث ثبتت هذه المشقة في النحلة الواحدة على الغير ثبتت الرخصة فلت لم يعد هذا التفتيح الى حاصل يعول عليه كما اننا ذكره اخبر مقطوع بعد ما في كلمات الاحتياج اذ لم يذكر احد منهم المشقة في مفهوم العربية ولا في شرائط صحة البيع لكن قال بعض مشايخنا فاطا وط والغير وكرة ولق والمذهب الرابع وقبح ان المشقة معتبرة في مفهومها وانما مناط الحكم الى ان قال وبذلك صح في قولك وغيرها وانما الغلبة بل صحتها الاجماع عليه نعم انكره في كشف الرموز فقال وشروط الشيخ ان يشترط على البائع الدخول وشروط الفايض وبما بعد المالك وصاحب البستان وليس الرواية ذلك فلت الله يظهر بعد المعان النظر في كلمات الاصحاب حتى من حكى عنهم ظاهرا وصحيا ان مرادهم بيا وجه المشروعية وربما يذكرون بصورة الدليل باسناد التمسك المدعى ولو باعتبار حصول الظن منه بذلك كما لفت في ترجيح نعيم العربية للدار والبستان بنصر اهل اللغة واثبات الموضوع في الحاجة الداعية الى المشروعية ونحو غيره ولذلك اختلفت كلماتهم في وجهها فمررت بالمشقة على صاحب الدار والبستان وربما فرس بالمشقة على ذلك النحلة وربما فرس بنهرها والحاصل لا يخفى على من امل عدم ارادة العلية المصلحة من ذلك والا حصل كثير من احكام المسئلة عندكم فالمرجح فيها على المسند من اللغة والدليل ولو بعبارة شهر الاحتياج ونحوها وما شئت فيه يفي على عموم الظاهر والله اعلم وكيف كان فهل يجوز بيعها بخرصها عرا من غيرها الاظهر بل الاشهر كاعتضاد النافع والاكثر كلفه الرابض لابل هو المشهور المحكي عن ط وغيره وصريح الوسيلة والكتاب ما نأخر عنه ما بل لم اجد معتز حائرين بعد بقوله نعم لعله في لفت لا طلاق الرخصة المنصرف الى غير ذلك من الواضح فضاء قاعدة تعاقب الثمن والتمش هنا في الملك خلافا لبلغة التفتيح ان الدليل على ما في مقابلة الثمن للتمش وبه يقيد اطلاق الرخصة وقوله في صحيح المحكي السابق البسرة النخل من نخله واحدة لا بأس به الى ان قال وكذا الغنم لا يجب فدم عرف عدم الفائل بين غير العربية ولذا استنبهت في الندوة اللهم لا ان يكون القول به هنا لاراد لنفسه من البسرة ثمر النخل بغير منه باعتبار معلوم استثناء العربية من ذلك فبعض جوازها فيها لكن لم ينفذ احد عنهم وليس عبارة بقر التي هي اصل الخلاف في ذلك البسرة لكن في سوا رايض وفي غيرها بل يجوز في الثاني ان فضل بعض صور اشترط كون الثمن فيها فالاول والا فالثاني ان صبر عليه حتى يصير والا فاعقد يجب ان يكون حالا للزوم بيع الكالي الكالي بدت جدا وفيه مع ما سمعت من عدم معرفته الفائل بذلك صريحا ان التفصيل خارج عما نحن فيه اذ الظاهر ان ما من المذهب في ان المحكي انما اذا اشترط ان يكون الثمن منها في العقد لم يجوز ان اطلق جاز ان يدفع اليه من ثمنها ان صبر عليه حتى يصير ثمرا والا فاعقد يجب ان يكون حالا واذا جاز ان يدفع منها ان لم يشترط وهو مما لا خلاف فيه على الظاهر انه يرجو حلول العقد ما لم يمتد من اشترط التفتيح في ثمن العربية وانه لا يجوز ان يكون مؤجلا فعليه يلزم بيع الكالي الكالي بدونه ما لا وجه له هنا في العربية فوعدها منه زيادة في كلام المذهب وكانه نظر الى انه لو اجل ثمن العربية والفرس فيها حال البيع غير مركزا من بيع الكالي الكالي هو كما ترى والا لانقض الطلاق في بيع ثمره النخل قبل صبر ثمر ثمر ثمر مؤجل ولو كان دراهم وهو واضح لفسا وعلى كل حال فلا يجوز بيع ما زاد على الواحدة نعم لو كان له في كل دار واحدة جاز كافة القواعد قال ولا يجوز ما زاد على الواحدة مع اتحاد المكان ويجوز مع تعدده بل قال بعض شراحنا اني لم اجد مخالفا من هذه في هذه الحكمين وبه صرح في طر وكرة وشرح للفرس والمذهب الرابع وقبح وجامع صد وتعلق الارشاد ذلك وهو فضيلة كلام الباقر حيث يقيد في النحلة بكونها واحدة ويطلقون البستان والدار وهو مقتضى الاصل والمشار من النص في ذلك انه يشترط في بيعها امور منها الوحدة فلا يجوز في دارا بستان ان يذم من واحدة فلو كان لملك اثنين لم يجوز بيع ثمرها ولا ثمره احدهما لانقضاء العربية فيها نعم لو تعدد البستان والدار جاز ان يذم ثمرها من الواحد ومن الواحد وجعل في المتن اشارة الى ذلك بخلاف جامع صد بل في بيعه لم يثبت الخلاف في ذلك الا لما في ظاهر عدم خلاف فيه منا وفي حق ولا يجوز ان يبيع جميع ثمر حائطه عرايا من اجل واحد ومن جاز في عقود متكررة نعم لو كان له عدة نخلات في عدة مواضع جاز بيعها عرايا من اجل واحد او جاز في عقود متكررة الى غير ذلك من عباراتهم وتفتيح المقام يتوقف على امرين الاول ان الوحدة في الدار والبستان مثلا ما خوزة في مفهوم العربية في عدة ثمنه لا عربي في شيء منها طالك وصريحها ذلك بل بما كان طاك من اخذ الوحدة في تفسيرها بناء على عدم ارادة وحدة الافراد التي لم يعرف المصريح بها في نفسه فمع انقضاءها يحتمل مفهوم العربية لكن فيه لا يثبت في نفسه ان يبيع بمحصل الثمن فيها اما لو فرض حصولها في احد دون الاخر فالنظر صد في العربية فيها دونها ولو فرض كون النخلين مثلا مشعة بين اثنين امكن صد في العربية عليها باعتبار ان لكل واحد منهما نخلة في غير ذلك مما يصوره في بيعه على هذا التقدير وثانيا ان النسب من عبارات الاصحاب خلت عن ذكر الوحدة في تفسير العربية بل انفسر على انها واحدة عرايا وانها هي النحلة في دار الغير مثلا ومقتضا صد في العرايا على الوحدة وان اتحاد المكان كما هو مقتضى الجمع لا ان مصداق النخل في الامكنة المتعددة او مع تعدد المالك وفي العربية في س من ان العربية نخلة واحدة في دار الغير رواية السكوني وقال الجمهور والمغربيون وبستانا اذ عرفت خلوجا لسكوني عن فريد الوحدة ويمكن ان يريد بما في خبر السكوني الدار بغير ثمن ما نقل عن الجمهور ولا يريد بالوحدة الداخلة في المفهوم بل هي وحدة الافراد بل يمكن ان يريد من ذكر الوحدة ذلك في الجملة دعوى اعتبار الوحدة المزبورة على ما سمعت في غاية الصعوبة اثباتها

کتابخانه

من اللغة وكلما اشغفها التي منها ما سمعت منها ما في ثوب يجوز بيع العربا وهو جمع عربي يفتح العين وكسر الراء وقتل الباء وهو ان يكون لرجل في بيتنا
غير مغلقة بشيء عليه الدخول اليها او في ان قال وان كان له دخل منفرد في كل بيتا تخله جازان ببيع كل ذلك واحدة بخرصها من اربع العربا الى ان
قال وقد قيل في نفسه العربا اقول كثيرة فقال نعم العربا التخلات بثمنها الرجل من خاطة اذا باع ثمرته ولا بدخلها في البيع ولكنه يبيعها لنفسه
فذلك التثنية لا يخرص عليه لان دخله على لهم عما يكون وسميت عربا لانها العرب من ان تبلغ او تخرص في الصدقة فخص النبي لاهل الحاجة و
المسكنة الذين لا ورث لهم ولا ذهب هم يقدرون على الثمن ان يبتاعوا بقرهم من اثمار هذه العربا بخرصها فاعل ذلك بهم بقا باهل الحاجة الذين
لا يقدرون على الطلب لخرص لهم ان يبتاعوا منه ما يكون للحجارة والتجارة وقال اخرون هي التخله بعب الرجل ثمرها الصالح ويعبرها اياه فبالى الخمر
وهو المهر وبلى التخله لثمنها فبشئ ذلك على العربي الله هو الذي يمكن اهل في التخله فخص الواهب خاصة ان يشترى ثمره تلك التخله
من المهر وبلى بخرصها وقال اخرون شكى رجل الى رسول الله انهم يحسبون اني الربطاني فلا يكون بايديهم ما يبتاعون به فباكلونهم مع الناس عند
الغنى وخص لهم ان يبتاعوا لهم العربا بخرصها من الثمن الذي في ايديهم وقال اخرون الا عربا ان يبيع ثمره تخره او تخرلين او تخرلات ومنه الحديث انه
يخص في بيع العربا بخرصها من اربعة لثان بمثل الرجل التخله فبيع ثمرها بالثمن وهذا لا يجوز في خبر العربا وانما سميت عربا لان من جعلت له بخرصها حلالا
وانشد الفراء لبس الثمنه ولا يبيعه ولكن عربا في السنين الحوائج معقوبتها اي مرث عليها السنو المجدي وقوله رجبيه تخره مرجبيه وهي التي يبيعه
حولها البناء لثلا شغط وهو كالنكرم لها وقال الهروي صاحب الغريب من العربا هي ان من لا دخل له من ذوى الخجة والحاجة ويفضل له من فونة الثمر وبلى
الربط لا يقدريه يشترى الربط ليعب له ولا يجعل له في بيع المصالح ففعل بغير ثمر تخره او تخرلين بخرصها من الثمن فبطلت تلك الفضل من الثمن
بمثل تلك التخلات لم يصب من الربطها مع الناس فخص النبي من حمله ما من من الترابية فقال هذا ما وضعت عليه نفس العربا واشد تخفيفا
قول الهروي قلت قد حكى جلة ما ذكر ابن قار من المجل فقال التخله وهي التي فاخرض التخله على ثمره ببيع عربت منه تخره اي عزلت عن المساوئ ولجميع العربا
وقال فزم العربية التخله بخرصها صاحبها جلا محضنا فبصل لثمره عليها وخص الربا التخل ان يبتاع ثمر تلك التخله من العربي بخر لوضع حاجته هذا
نفس الله جاء في الحديث من الرخصه فيه وقال اخرون العربية التخله تكون للرجل وسط تخرل كثير لجل اخرين اذى صاحب التخل الكثير يدخل صاحب التخله
الواحدة فخص له ان يشترى ثمر تخرله بخر وبخر عبيد بخصار الاول لقول الشاعر واخذ الميت المسكين واقتصر ان لا يثر في ثمنه بعد ان ذكر
انه اختلف في نفس العربية على ما ذكره الهروي الذي ظهر من ابن ادريس اخبره وهو الذي حكاه عنه في ثمنه بعد ان ذكر جواز بيع العربية وانها التخله
في دار الغيبة وبستانه قال ولوا عربي محضا تخره اي جعل له مخرضا عامها ثم اشترى العربي ثمرها منه بخر جاز على الاخرين لو فضل مع الغيبة بخر فاشترى
به ثمره تخره لباكله رطيا فالأخر جواز له واشترى ازيد من تخره فالأجود المنع وظهر من ابن ادريس جواز له ولعله الباشا في جري بخره ايضا لا يشترط
في بيع العربية ان تكون موهوبه لبايعها ويمنع اشتغالها من الاخره وهو ان يجعل الرجل بخره ثمره تخره عامها ذلك بل سميت عربية لغريبها من غيرها
وافرادها بالبيع وشبهه الشهيد في حواشيه في ان وجه التسمية ذلك لكن قد سمعت خبر ابن سلام الله افنى الشهيد في سبيل قد سمعت ما ذكره اخبر
الله لم يثر على خص من طرعا بخره وبخر العامة ذلك بعدة طرف منها ان محمود بن لبيد قال قلت لزيد بن ثابت ما العربا بخر هذه فبخر بها لا يحتاج من
الانفاس شكو الى رسول الله ان الربطاني ولا يقدريه بايديهم ببيعاعون به رطبا باكلونهم مع الناس وعندهم فضول من فوفهم من الثمن فخص ان يبتاعوا العربا
بخرصها من الثمن في ايديهم باكلونهم رطبا لكن القول بخر لا يخر من فوة جمعا بين ما قبل في نفس العربية وعلى كل حال قد عوى غلبا الوحدة في المكان في مفهوم
العربية ما لا يظهر رطبا في كثير من الكلمات عليه كدعى اشتراط خصه البيع به وان لم يكن ذلك مغيرة في مفهومها وهو الامر المثلث افضل الرخصه
على المسفن ولا ن قوله في خبر السكوني في بيعها بالخ ظاهر في ان المخرص به ذلك ازيد صها اطلاق رخصه في العربا وقيل خبر السكوني لو سلم ظهور
في ذلك انما يبيد جواز بيع الواحدة من العربا لو تعدت لان التعدد مانع من اصل البيع وبما كان المراد من عبارة المتن والقواعد السابقة ذلك
ان لم يقل انه الظاهر منها واظهر منها ما في كره لا يجوز بيع اكثر من تخره الواحدة عربيه لعموم المنع من الترابية خرج عنه العربية في التخله الواحدة وبخر قال
احمد للحاجة فبقى الباقي على البيع سواء اتحد العقد او تعدد اما لو تعدد المشتري في الوجه الجواز ثم قال فروع لوباع في صفقه واحدة من رجلين كل واحد
منهما تخره معينه جاز وكذا لوباعها بخرلين مشاعا بينهما ولوباع رجلان من واحد صفقه واحدة تخرلين عربيه جاز وهو احد وجهي الشافعية لان
تعدد الصفقين بخر البايع اظهر من تعدد هابئ المشتري ولوباع رجلان من رجلين صفقه واحدة اصل جواز بيع تخرلات وثمن يخر لثمنه
على التخله ولو في المكان المتعد كما ترى خصوصا في المسئلة بل مقتضاها عدم جواز بيع العربا في الامكنة المتعددة بعد واحد وهو مع انه يعرف خلافا
فيه لم شاع عليه لادله ودعى فمهور فبخر السكوني فيه ممنوعة فالظاهر ان ما ذكرناه ولا ينافيه قوله سابقا العربا بخر عربيه والعربية التخله في
الانسان وبستانه ببيع ثمرها رطبا بخرصها من اربعة لثان فلا يجوز العربا اكثر من تخره واحدة في عقد واحد الى ان قال فاذا افر هذا فان العربية عندنا انما تكون
في التخله الواحدة تكون في دار الانسان فلا يجوز فيها زاد على التخله الواحدة عملا بالعموم واقتضاه الرخصه على مورد هاشم قال قد بينا ان الضابط في
السويج انما هو التخله الواحدة في الدار الواحدة والبستان الواحد ولو كان له عدة دور في كل واحدة تخره جاز ببيعها العربا اذ يمكن حمل الجميع على ارادة بيع
تخله واحدة وان كان لا يخر من بعد فخر بخره البعث معهم على هذا التقدير بانه لا دليل على اعتبار الوحدة في البيع بل ما ذكره في وجه الشرع وعينه من الشفعة و
نحوها بقتضى الشهم كافتضاء اطلاق رخصه في بيع العربا الذي يجمعونه غير واحد منهم ابنا ذره وخره وغيرها والدليل المناسق لبيان حكم الواحدة
يعرف حكم الجميع لادله في نفسه ذلك كما هو واضح هذا كله الا ان الوفوف على ما سمعته اولاه هو الموافق للاختلاف والله اعلم بحقيقة الحال ولا يشترط

في بعضها اى العربيا بالتميز المتباين في التفرق خلافا للموسيلة وحكي المبطل في سنن طرد الحكم ثابتهما بوجوب التباين في الجلس في الربو بان تخلص من الو
وجبه منع واضح ولذا اطلق المتأخرون على خلاف في المقام وفيه هذا الصنف منه فاجبه في مع اختلاف الجلس لظهور راد له فيه لا تخلص من الو
ضرورة صدق المثل بالمثل في الربو ان لم يبق ايضا في الجلس وله بعض النصوص من ايجاب البيع بالبيع على اتفاق الجلس من ايدى بيع التباين في
احد المتأخرين المزمع الرابع معه ومن هنا قال المصنف بعد في اعتبار التباين هنا بل بشرط التعجيل حتى فيما لا يجوز اسلاف احدهما في الاخر بل
يعرف فيه خلاف بينهم لانهم قد ناقشوا في اعتبار حلول التمسك باسمه سابقا من ان الثمرة على الخلل لا يجري فيها الربا لانقضاء الموزونة فيها كما انه لا
ظهور في دليل الخصم بذلك ايضا اللهم لان يكون وجهه لاقتضا على التمسك بما بعد ما سمعت من عدم الخلاف فيه بين الاصناف فيشكل التمسك
بالاطلاق المزمع الرابع الى جاز في العمل به لضعف سند خصوصاً بعد معارضته ما دل على حرمة المزابنة لكن ومع ذلك فالافتضاء ان اتفاقهما هنا
على شرط الحلول بطلب القيل بغير ايجاب حكم الربا على الثمرة وان كانت على الاشجار اكفاء بالوزن المقدري عن الفعل كقولهم هنا ايضا بعدم جواز
التفاضل حال العقد بين ثمنها وبين الثمرة المحروصة ثم ابل حكي لا اتفاق عليه بعضهم وان كان لا يجيب ان يماثل في الخصم بين ثمنها عند الجفاف
ثم اعملا بظاهر الجواز عند الفتوى لضعف سند على الزيادة والمقبضة فلا يفرح لظهور بعد ذلك زيادة الثمن او قبضته لكن يمكن ان يكون
مسند الاول ظهور قوله بغيرها ثم في وجوب المطابقة بين الثمن المبذول وبين الثمرة المحروصة معضداً بالافتضاء على التمسك بما خرج عن حرمة
المزابنة وهو المراد بالماثلة من طريق اخر من المشتربة في الوسيلة وحكي المبطل وغيره لان مسند حرمة الربا فيكون الحاصل ان الجواز من الثمرة
على الفضة بغيره كما لو كان ثمنها من ابيع بقر على حصة لك لخصم فلو لم يطابق الخصم الواقع بان كانت حال الثمرة المقدرة ازبدا وانقص لم يكن ذلك
فادحا لاطلاق الجواز السابق المعضد بعدم الخلاف فيما اجد لا ما حكا في ذلك من بعضهم وان كنت لم تحقق من اعتبار المطابقة فلو اختلفا بين
بطلان البيع وهو مع ظهور ضعفه مقتضى عدم جواز التصرف فيها قبل سبب ودرتها من احدى ما يمكن من اعتبارها مع ان الاصل والاطلاق الدليل وظاهر
القضاء في بطلان عدم وجوب تخليها في الحال التمسك وعدم اعتبارها لابقاها مضافا الى ما عرفت من عدم تحقق الفائل بذلك وبما توهم ذلك
من عبارة ما والوسيلة التي قد سمعت المراد منها بفتح وعوى الاتفاق على ما ذكرنا الاما عساه يظهر من كونه من وجوب اعتبار التماثل بين الثمن المدفوع ثمنها
وبين الثمرة كما لو كان طبا قال اذا انبأ بها المرية وجب ان ينظر الى الثمرة على الخلط ويجوز ذلك وطبا في ثمنها بماهة بمثلها ثم اولا بشرط التماثل في الخصم بين
ثمنها عند الجفاف وثمنها ولا يجوز التفاضل عند العقد لا يكفي مشاهدة الثمن على الارض ولا حرز فيه بل لا بد من معرفة مقداره بالكيل والوزن
الى ان قال وان كما قد منعنا من بيع الرطب بالثمن لان هذا مسند في الخصم وفيه اولا ان ظاهر دليل الخصم المعضد بفتوى الاصناف ما ذكرنا من اعتبار
خصمها ثم اثم بشرطها بمقدار ذلك المحروص بل لا يمكن عند التماثل ان ينزل الجوز على ما ذكره وثابنا لمعرف سابقا من ان منع بيع الرطب بالثمن لعله المنقضا
بعدم احكامنا هو في المقدم باحد الاخرين لا في مثل الثمرة على اصلها نعم ما ذكره من وجوب علم مقدار الثمن وعدم الاكتفاء بمشاهدة ثمنه بغيره بل لا بد
فيه خلافا في المقام لظهور قوله بغيرها ثم ان فيه بل مقتضا انه لا يجري جعل الثمن من اعلى راس نخذه اخرى وان كان قد خصص باب التمسك بعدم صدق
البيع بغيرها ثم وبذلك افرقت عن غيرها فلهذا من ان المرية بغيرها بالثمن الى هذا الشرط في غير محله ضرورة انه ليس لما عالجها من احدى يكون
تصريحها بل هو مظهر دليل الخصم فيما ذكرنا فلا يجري مشاهدة الثمن فيها وان جرى غيرهما اذا كان ما تكفي فيه المشاهدة كما هو واضح لكن في نحو
التبعية لو كان لرجلين عريان في مكانين وخرصاها فبلغت كل واحدة مثلاً خمسة دراهم على بيع كل واحدة بخصم الاخرى وكان اخذه مما
في كونه والاخذ صحيح في تركه جواز قال فيها لو باع الرطب على رؤس الخلل الرطب على رؤس الخلل خروصا او باع الرطب على رؤس الخلل الرطب
على وجه الارض كذا قال لا قوى الجواز للاصل لما عارضه ربا لانقضاء ثمنه بانقضاء شره وفيه انه في غير المرية من ائنه بناء على تخفيفها بالرطب
بل وفيها عدم معلومية الثمن اذا كان على راس الخل كما عرفت اما اذا كان على الارض فله علم بالكيل فلهذا منع ايضا باعتبار ظهور دليل الخصم
في كون الثمن ثم اولا يجري الرطب لا البسر لا غيرهما فانه يمكن ان يكون الجواز لانقضاء المزابنة باعتبار عدم كون الثمن ثم اولا ذكرناه سابقا نعم كولا لاقتضا
ظاهر الاصل القول بعدم وجوب اعتبار المساوات بين ثمنها وبين الثمن لعدم الربا وله الخبر من البيع بغيرها ثم منزل على الغالب لكن كفايا مؤنة ذلك ما
معضد بعموم دليل حرمة المزابنة ولو كانت الثمرة مما تقطع بسرا وطبا حتى لاكتفاء بغيرها ثم وجهه مع احتمال عدم افضار على التمسك بل قد يحمل
وان كان ضعيفا لعدم ثبوت المرية في ذلك خصوصاً اذا فرض عدم حاله من لها ثم انما انه قد تحصل من ذلك كله انه لا بد من خرصها امام المبيع و
المشترى ومن غيرهما بحيث يعلب على ظنهما المقدار الحاصل منها ثم اعمد الجفاف وهل بشرط لو كان الخارص غيرهما ان يكون عدلا في حاصصه الا علم
في ذلك كذا في الاصناف وامتناع الرجوع الى الخل اناس قد يقتضي الاشتراط وفيه ان الرجوع الى ظنه غير الرجوع الى خبره نعم لو فرض اشك في الاخبار
نظنه امكن ذلك وهو غير مانع فيه ومن هنا قال لظا عدم لكن بشرط كونه من اهل المعرفة وهو جسد وعلى كل حال فلا عربة في غير الخلل لثمة وشعا
سواء فلما بحرمة المزابنة فيه اولا اما على الاول ووضح واما على الثاني فالجواز شامل لها وبغيرها فلا يمانع الى شرط المرية واحكامها كما هو واضح
هذا والظاهر اعتبار اتحاد المالك للخل في العربة ولا الدار لكن هل يجوز بيع استحقاق احد ما خاصة عربة اشكال كالاشكال مع اتحاد المالك في
بيع البعض وطريقا لاحتياط غير جوف ان كان الذي يقوى الجواز بناء على عدم اعتبار المشقة والله اعلم فشرع لو قال بعثك هذه الصبرة من الثمن
او الفلة بهذه الصبرة من ثمنها سواء سواء لم يصح ولو لمسا باعنا لا اعتبار بالكيل والوزن الا ان يكونا عارفين بمقدارهما وقت الانسباع
لخصم الجاهل المانعة من صحة البيع عند حال العقد وقيل والفائل الشيخ في ط يجوز وان لم يعلم ان كسا باعنا لا اعتبار بالكيل والوزن

بغائرها

ولو كانتا من جنس جازان فشاو بها أو فارقا فشاو بها أيضا بان ذلك سلمت الزيادة أو وقع صاحب المقتضبة والافتح البيع قال في المحكي عن بسوطه إذا باع
صبرة من طعام بصيرة فاشترى من أحد طرفيها كانا أو عرفا أو باعها في المقادير جازا البيع وان جملها من ذلك فاشترى من الطرف الآخر من جملها
بجزيها فيه الزيادة مع بعضه ببعض جازا وان قال بعثت هذه الصبرة هذه الصبرة ولا يكيل سواء فقال اشترى فانها يكالان فان خرجت
سواء جازا البيع وان كانتا صبرة واحدة أو أكثر من الأخرى فان البيع باطل لا يبرأ وما إذا كانتا من جنس مختلفين فان لم يشترط اكلا يكيل سواء سواء فان
البيع صحيح لان التفاضل جاز في جنسهما فان اشترط ان تكونا كبا لا يكيل سواء سواء فان خرجتا من جنس مختلفين فان خرجتا من جنس مختلفين
فان يبيع صاحب الصبرة الزيادة بالزيادة جازا البيع وان اشترط من ذلك وصاحب الصبرة التفاضل بان يخذل بعد رها من الصبرة الزائدة جازا البيع وان
بما افتح البيع بينهما لا لاجل الربا لكن لان كل واحد منهما باع جميع صبرته بجميع صبرته وصاحبها وعلى انهما سواء في المقدار فاذا تفاضلا ونما ناعا وجب فتح
البيع بينهما وجعل في ذلك منه من ربا لا كفاية بالمباشرة وحيث قد علم في محله عدم الاكتفاء في مثل ذلك كان الاشبه باصول المذهب ان لا يجوز
مطاع في تقدير الجاهل وقت الا ببيع ثم يمكن جريان ما يفسر من ذلك على مذهبنا في الوضوح كميل وموزون في زمن الشرع بخلافه وتعارف به جازا
بناء على صحة فان المجهول فيه صبرة صبرة بصيرة الا ان يوجب اختياره بعد ذلك فخصا من الربا فان شأنا وباع الجاهل وانما صح البيع لعدم ثبوت
الشرط سبق معلومة للشايع الصبرة والامر ببيعها مثالا بمثل لا يقتضي ان يدرى المساوي اذ اقبل الا ذلك في أكثر شرائط المعاملة لكن مقتضى ذلك
عدم الحكم بالبطلان فيما لو باع السبيل الحلات ونحوها بعد التقدير من جملها بعد ما اذا لم يعلم بالزيادة بل لا بدح من الاختيار وبها يفتي كل من يرى حكمه
على ما اذا لم يمكن الاحتياط بفتح بطلان ظاهر لا لترك الاحتياط الواجب في مقتضى البطلان قطعا بل لان الشك في الشرط شك في المشروط و
الاصل عدم النقل والانتقال فلو فرض العلم بالمساوات بعد ذلك انكشفت الصحة من اول الامر حصول الشرط ونحوه بالو اذ لم يعلم بالزيادة وانما كانتا
كان ان المجهول انما كانا على المساواة جملتها ثم بان التفاوت لا يتنافى واصلح فذهبنا والله العالم فانه قد تقدم لنا بعض الكلام في ذلك في
الحواشي فلاحظ وانما اشترط المساواة في مختلف الجنس اذ فرض الاكتفاء فيه بالمباشرة فالجواب عن عموم المؤمنين عند شرطهم فاذا بان على
سلط على الجاهل والزيادة والتقصير في بعض الاحوال والله اعلم المسئلة الخامسة يجوز بيع الزرع فضيلا او مشروطا بقطع بل لا خلاف فيه
للعورات وغيرها سواء كان قد بلغ او لم يبلغ وعين مدة بقائه ثم قطعه بعد ما او اطلق قبله الا بقاء حتى يصل الى وان فضله من غيره من جنس
فذلك لا يجبر الله اشترى الزرع قال اذا كان قد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رجلا اشترى زرعاً فباعه بغيره ما لا يملك الف المبيع عليه ظاهره يجوز بيعه بغيره وان الفصل
لم يبلغ ثم لم يشره بهذا الغرض في السلم وجعل كالجوراء في ثقل الارض وكيف كان فان لم يقطع له شرط القطع عليه ففي المتن وغيره بل لا اجابة
حلا فاعلم انهم انما لم يبيع قطعه بعد استئذان الحاكم او بدونه على اختلاف القولين لا لانه لا يملك في حاله ولا يملك في غيره فذلك ولا يترك
والمطالبة بالجرة او مدة بقائه وعدم قطع المبيع لم يملك منه لا يفتي بغيره الا بغيره التي يملك فيها بقاء ارضها لك مشغولة بها بل لا يرفع
بل ذلك الخصبة التي سئل على ارض المنفعة لوجوب البقاء الذي يفتي لغيره من مدة اذ ليس لك رضى منه بالبقاء بالجرة كما هو واضح
لكن في تركه ان لم يقطع كان المبيع بالحق ان شاء قطعه فان لم يقطع وبلغ كانت الزكوة ان يبيع النصارى على المشروط عليه بغيره مثل ذلك هذا اذا
كانت الارض مشترقة فان كانت خراجية كان على المبيع خراج ثم انحرى عن هذا الشيخ انه قال لا بأس بان يبيع الزرع فضيلا وعلى المبيع قطعه قبل ان
يسئل فان لم يقطع كان المبيع بالحق ان شاء قطعه وان شاء تركه وكان على المبيع خراج ثم قال ومراة بالخراج طين الارض قد قبله السلطان في
الزكوة لان الارض خراجية وهي المنفعة عنه دون ان تكون عشرية لانها ان كانت عليه الزكوة فحقب خراجية عليها بالخراج الذي هو الله تعالى
به فان فضل بعد ما فيه الزكوة بغيره الزكوة فان لم يفضل ما يجب فيه ذلك لا زكوة عليه فيه فذلك قد ذكر الخراج في المنفعة ويحكم المراسم بل في الوضوء
كان عليه قطعه واجره ومراة الجميع على الظاهر يخرج به المتأخر من اجرة الارض لعدم الدليل على ثبوت غيرها والمخفى مؤثر من سائر مسئلة عن شرط الفصل
بشرط الرجل فلا يفصله ويبدل في تركه حتى يخرج سنبله شعبا او حنطة وقد اشترى من صله على ان ما يلقاه من خراج فهو على المبيع فقال ان كان
اشترط عليه حتى اشترى ان شاء قطعه فضيلا وان شاء تركه كما هو حق يكون سنبل او لا فلا ينبغي ان يتركه حتى يكون سنبلا فان فعل فانه عليه طسفه
ونفقته ولم يخرج منه جمل لا ينبغي عليه الكراهة لما هو معلوم من النص والقوى ان لا البقاء اذ لم يكن قد اشترط عليه القطع ولا كان عادة او نحوها
ما يفهم مقام الشرط قال زكوة للصلح ايجل شراء الزرع اخضر قال نعم لا بأس به وقال لا بأس بان تشتري الزرع والفصل اخضر فتركه ان شئت
يسئل ثم يخصده وان شئت يعلقك اينك فضيلا فلا بأس به قبل ان يسئل الحديث ونحوه غيره وج لا وجه لكون الطين عليه مع فرضه
على العلم ان هو عبارة عن الزرع بل لا يقول الخصم فلا بد من حمله على ضرب من التبدل بغيره وكيف كان هذا اذا روي قوله في من صله الى ان اذ لم يترك
فداشتره كل يمكن منع كون الحاصل للمشتري اذ فرض انه يتركه بما يقع في الارض للمبايع او كان منه ترك او كان الحاصل يتولد منهما معا ولعله اذا
قال في كوة لو اشترى الزرع فضيلا من صله جاز فان فعله ثبت فويله فان شرط صاحب الارض قطعه فلم يقطع كان عليه اجرة الارض ولو
بشرط المشتري الاصل فهو لصاحبه فاذا فصله المشتري وثبت كان للمبايع ولو لم يفصل كان شرطا ويجوزكم بالصلح ذلك ولا ينافي ذلك اطلاق
الاختصاص ان على المشتري الفصل لاجرة الوفاء وله الحاصل لا يمكن حمله على ما اذا كان مشترا للزرع من صله وان اشترط عليه الفصل
كل ما يخرج وجب على كل حال فظ الاختصاص ان ليس للمبايع الفتح لعدم الوفاء بالشرط ولعله لا يمتنع من استيفاء شرطه وفيه انه
قد يبعد رضى في ذلك وقد يحتاج الى مؤثر من انه قد يمتنع وقت ثبوت الجاهل على عدم التمكن من الاستيفاء كما عرفت البحث فيه مفصلا

للمبايع

ممكن

ثم يمكن ان يكون مستند المقام ظاهر من النص كما انه يمكن ان يكون ترك الاحتياط في المقام مبني على ما تقدم سابقا ولا ينافي فيه نصهم هنا على الاجرة
 والقطع وكذا الواسع في خلاصة المقام اجزاء في ذكر الشئ في ثباته في جميع ما تقدم ثم لا يمتنع ان الحمل للشئ لانه بناء عليه روى من بنى من الغنوى
 قال سئل ابا عبد الله عن الرجل يشتري النخل بقطعة الجوز فيبيع النخل كهيئة لم يقطع فبقي الرجل وقد حمل النخل فقال له النخل يبيع به ما شاء
 الا ان يكون صاحب النخل كان يبيعه ويقوم عليه ونحوه غيره والظاهر ارادة استحقاق اجرة المثل من الاستثناء المربور لا انه ينبغي تعبيه كما في تركه
 بما اذا كان باذن النخل وان اطلق في النهاية والحكي عن الصادق وابي بصير والبراج كان النخل لله لا ان يبيعوا له الحائز هنا الى الاذن باعضا احتياج
 صاحب الارض المستحق لثباته والفرق بغيره بشرى النخل المربور الماء فتجيدا والامر سهل هذا كله في شراء الزرع فصبلا اما شراؤه بشرط التعيين الى وان يلقه
 او مطلقا اشكال ايضا في جواز الاصل والعمومات وخصوصا في المستفيض في المقام النوى بعضها بل ولا خلاف ان لا يملك من مزارعة المنفعة من
 بيع الزرع الا بشرط الفصل لعدم الامر من لافه ونحوه في بيعه سبيل التفتيش في خطة والشعير في ربه قبل ان يسبيل وهو حشيش قال لا الا ان يشترط
 لتسبيل بطلان الدواب ثم من كونه يسبيل وهو ثوب ابن عمار سمعت ابا عبد الله يقول لا تشترى الزرع مما لم يسبيل فان كنت تشترى اصله فلا بأس فيه
 ان عدم الامر من لافه لا يؤثر في جواز بيع الموجود ونحوه في بيعه مع ضعفه لا جابر بل هو من يفتوى الاصحاح بخلافه يمكن حمله على التندب او على ارادة
 شراء الحاصل منه لانه قد عرف منعه فيما تقدم كالموقوف الظرف في ذلك وفي عدم الباس مع شراؤه الاصل لكل على انهما فاصلان عن معاضة غيرها من وجوه
 كما هو واضح وقد ظهر ان لا بأس بشراء نفس الزرع في جميع احوال حتى اذا كان محصورا اكفاه بالشاهدة في مثله والله اعلم **السابعة** في جواز
 بيع ما ابتاعه من الثمرة بزيادة عما ابتاعه به او نقصان قبل فسخه وبعده بلا خلاف في الاشكال للاصل وصحح الحلبي مثل النخل عن رجل اشترى الثمرة بثمنها
 قبل ان يبيعهما قال لا بأس به او اوجدها بزيادة عما ابتاعه به او نقصان قبل فسخه وبعده بلا خلاف في الاشكال للاصل وصحح الحلبي مثل النخل عن رجل اشترى الثمرة بثمنها
 مضاعفا الى الصواب وفي محكي الاجماع ان لا يمكن تحصيله فلا يشترط جريان ما تقدم سابقا من منع البيع قبل الفسخ في المقام ضرورة اختصاصه في الكيل و
 الموزون وخصوصا في الطعام منها لكونه في النافع هنا الجواز على كراهته ولا وجه له لاطلاق بعض الاحتياط والنسابة مع بيع المبيع قبل قبضه وهو سابقا لم يحل
 ذلك سببا للكراهية مطبقا في حقه بالملء باحدهما كما في كثير من النصوص والقنات في كراهية سهل المسئلة **السابعة** اذا كان باذن اثنين
 مثلا نخل او شعير او زرع فقبض احداهما بحصنه صاحبه بعد خصال الجميع بغير معلوم على حسب الخبر المربور كان جائزا الا يصح بيعه بغير ثمنها
 رداء المشايخ الثلاثة سئل عن رجلين يكون بينهما النخل فيقول احدهما لصاحبه اخذ ايا ما ان اخذ هذا النخل بكذا وكذا اكلامته في نطقه نصف هذا
 الكيل زاد ونقص وان اخذه انا بذا لك وادركك قال لا بأس بذلك وصحح الحلبي قال اخبرني ابي عبد الله ان اياه حدث ان رسول الله اعطى خبيرا
 بالانصف ارضها ونخلها فلما ادركت بعث عبد الله بن ربيعة فقوم عليهم قيمه وقال لهم ايا ان تاخذوه ونطو في نصف الثمن واما ان اعطيكم نصف
 الثمن واخذوا فقالوا لا هذا فامنت السموات والارض وفي النذهب عوض الثمن في الموضعين الثمرة وهو ان يبيع النخل الا ان كان النخل انصب في القوم
 وصحح الحلبي الصالح الكمان سمعت ابا عبد الله يقول ان النبي لما افتتح خيبر تركها ليدبهم على النصف فلما بلغت الثمرة بعث عبد الله بن ربيعة اليهم
 فخرصها عليهم فجاءوا الى النبي وقالوا اننا قد زادنا عليك فارسل الى عبد الله بن ربيعة فقال ما يقول هؤلاء فقال خربت عليهم بشي فان شاءوا اخذوا
 بما خرصنا وان شاءوا اخذوا فقال رجل من المهاجرين هذا فامنت السموات والارض وصحح بعقوب بن شعبان لا يخبر عن الله ايضا قال فيه فلما بلغ الثمرة امر عبد الله
 بن ربيعة فخرص عليهم النخل فلما فرغ منه خرم فقال قد خرصنا هذا النخل بكذا صاعا فان شئتم فخذوه وردوا علينا نصفك ان شئتم اخذناه واعطيتكم
 نصفك لك فقال لهم هذا فامنت السموات والارض ورسول محمد بن علي عليه السلام في الحسن ان لنا اكرة فخرصنا هذا الزرع بكذا وكذا
 كذا فلتطونا ونخرضنكم ان نعطيتكم حصص على هذا الحرير او على هذا فقلت نعم قال لا بأس بهذا فقلت فانه يبيعه بعد ذلك فيقول لنا ان اخبر لم يبي كما
 خربت فخرصنا قال فاذا زاد برء عليكم فقلت لا قال فلكم ان تاخذوه تمام خرم كما انما اذا زاد كان له كل اذا انقص كان عليه وخبر سهل سئل ابا عبد الله
 موسى عن رجل يزرع في الحرات الزعفران ويضمن لرجل ان يعطيه كل حريص عليه وذن كذا وكذا وادها فريما نقص وخرم وربما انفصل و زاد قال
 لا بأس به اذا ارضاها وخرم عبد الله بن بكير عن النضر سئل عن الرجل يزرع الزعفران فيضمن لرجل ان يعطيه كل حريص منا ذعفرانا ويطا منا و
 يصالحه على البايس والبايس اذا جفف ينقص ثلثه ارباع ويبقى بعده وقد حرب قال لا يصح قلت وان كان عليه اعين يحفظه لم يسطع حفظه لانه يبيع بالكيل
 بالكيل ولا يطا في حفظه قال بقبلة الارض ولا على ان لا يفي كل ارباعين منا منا الى غير ذلك من النصوص التي لا جد خلافا بين الاصحاب في العمل بمضمونها
 في النخل والتمار والزروع فهو ان كان يبيعها خشتين من الحافلة والمراينة ومن فاعده مغايرة الثمن للثمن ونحوها مما يباح الف فواعدا لبيع مع انك ستعرف
 كون المضمين انها ليست بعا لكونه في زرع ارضه او سا فاهما على ثلث ارباع او غيره لك وبلغت الغلة جاز لصاحب الارض ان يخرص على الغلة
 والثمره فان رضى المزارع والمسا في ما خرص حدها وكان عليه حصنه صاحب الارض سواء نقص الخرص او زاد وكان له كما فعل عامل رسول الله باهل
 خيبر وهو عبد الله بن ربيعة الا انما يخرص حدها فان هلكت الغلة والثمره قبل جذاذها وحشاها باخر سما ويزيد لغيره من العامل الذي هو الاكاد
 بغير صاحب الارض والله يبيعه في حدها هذا الخبر والسؤال ان لا يبيع اما ان يكون قد باع حصنه من الغلة والثمره بمقدار في ذمته من الغلة والثمره او با
 لخصه بقبلة من هذا الارض فعلى ارباعين معا لبيع باطل لا يدخل في المراينة والحافلة وكلاهما باطلان وان كان في ذلك حله لا سيما فان كان ذلك
 حله لا سيما فان كان ذلك بقبلة وثمره في ذمته الا ان كان ذلك هو المزارع فانه لا يملك له سواء هلكت الغلة بالافه السماوية والارضية ولكن كان ذلك
 الصلح بقبلة من تلك الارض فهو صلح باطل لا يجوز في باب الغرة لا يضره مضمون فان كان ذلك فالغلة ببيعها سواء راد الخرص ونقص ثلثين منها او

لا

الامر

لها فلهذا ذلك فهو الذي يفتضيه اصول مذهبيته لا يهد به الادلة فلا يرجع عنها الاخبار والاحاد التي لا يجب عليها ولا عملا وان كوث في الكتب قلت
فلهذا فوجدناه كالأجناس في مقابلته النص المعلوم بين الاحتمال الظاهر الاشكال في لزومها كلمة المذكورة بل في التفتيح وحكي اصلاح النافع والمبسطة
الجزء بعد من ذلك انما ضرورية صراحة بعض النصوص السابقة فيه وظهور اخر كما لا يخفى في ما يفتح ما في بعضها كالمثل وغيره من المعبر بالحوار المراد
بوضع الخطر لا في الزوم الذي هو مقتضى الامر بالوفاء بالعقود فلهذا من ادعى القواعد من ان الزيادة امانة على اشكال في غير محله فطعا بل هو ذلك المتقبل كما
يكون صريح المرسل السابق وظاهره والربا لو قلنا بعموم معقودته في المقام على ان كان هو منشأ الاشكال فلا يحسن الزيادة بل ان في النقص ايضا
ثم ان المساق من النصوص السابقة ما هو صريح جماعة بل المشهور بل طحا معصدا نسبة الى نص صريح الاختصاص من كون كيفية التنبيل المزبور اعتبارا للموضوع من
التميز الخريضة ولا يفتح في ذلك اتحاد الثمن والمثل بعد ظهور النصوص المعلوم بها بين الاحصاء فيه سواء قلنا انها جميع كما اخبر في كونه وان كان بعيدا لشدته
مخالفة القواعد الباع مع عدم ظهور شيء من النصوص في انهم في ذكر الاختصاص في بيع الثمار اعم من ذلك او معاملته براسها او صلح سبها بعد عدم الاتحاد حقيقة
هنا لكون الموضوع عند المحنة المشاهدة والعرض المقدار المخصوص من مجموع المحصنين بل لا يبعد جواز مثل ذلك في الصلح مع قطع النظر عن خصوص المقام العموم
فوله الصلح جائز بين المسلمين انما استنبط منه ثبانه مقام الهبة وغيرها فخرنا الصلح عن المال ببعضه وان اخل الى الهبة ولعله هناك من طرف المقابل
او المتقبل في وجه فناء على ان القبا لا يرفع من الصلح كما هو صريح بعض وظاهر اخر لا يكون مخالفا للقواعد اصلا اذ لا مخالفة ولا منافية فيه ولا ربا فيه وان قلنا
باختصاصه بالبيع وعلى النعم لما عرفت من ان الثمرة والربع ليسا من المكمل والموزون ولا منع من مثل هذا الاتحاد فيه وكذا لو قلنا بانها معاملته براسها
كما هو مقتضى جوازها بلفظ التنبيل بل في ذلك الاختصاص ان الصيغة تكون بلفظ التنبيل وان كان فلا يشك ان اوريد الاختصاص بلفظ اكثر النصوص السابقة
في اللفظ المزبور بل ظاهرها خصوصها الاولى لا كفاء بغيره وفي جامع معصدا هل يحتاج ذلك الى التنبيل الى صيغة عند الظاهر نعم لانها صلح في المعنى
ولان الاتحاد لا يترك له اذ لا يفتنهما على المعاني تعين المصير الى القاطع فيجعل على العقلة لا الموطف ثم ما نقل الملك ولا ان الاصل بقاء الملك
لما لا يحسن بقطع بسببه فان قلت عبارة الصحيح الاول ان على ذلك قلت ليس في هذا دلالة على ان المولى عنه فيها هو الجارية في المعاوضة فيكون ان يكون
المولى عنه هو صحة ابطال ما اراده قلت لا ريب في اعتبار الصيغة في لزومها وخلو نصوصها عنها كقولنا اكثر نصوص العقود عن ذلك انما الكلام في ان
صيغة الصلح لعدم توافقه غير العقود المعهودة المفردة بالتبويب لعدم ظهور في خصوص المقام بالاستئصال اذ ليس فيها الايجاز الذي يمكن ان يكون نشأ
على انها من الصلح بل ربما كان في بعضها ايماء الى ذلك وان صيغتها اخصر لفظ التنبيل المعبر في الفناوى وبعض النصوص لعدم ذكرهم ذلك في باب
الصلح بل الاشارة في شيء من كلامهم الى انهم في ما في ثقت كالتكليف سمعت من جامع معصدا راد منه انها كالصلح في المعنى انما استنفذ بصيغة ثم صرح في حكايتها
نوع منه ويمكن ان اراد ذلك انه على اشكال وزد في بناء على جواز الاتحاد المزبور لا ينبغي التماثل في صحة وقوعها بصيغة الصلح وان لو لم يثبت في الزمان
كان لودع العرض من غيرها او مطلقا الصلح بل قد يستشكل من وقوع العرض من غيرها والصيغة لفظ التنبيل لما عرفت من ان وضعها على كون الثمن منها
كما يتهدد ما ذكره الشيخ وابنا حرة وادرس في القاضل والشهد والمقدار وغيرهم من عدم الضمان لثمن الثمرة بانه سواء في ذلك من جازع معصدا
نسبة اليهم مشعر اذ عرفت الاجماع عليه ضرورة نوقص صحة على كون الثمن منها لا يكون التفتيح للمعنى ولا دليل على الانتقال الى يدله بعد ذلك
على ضمانه في ذلك ولا ينافي ذلك صحة العقد اذ ليس هو بغير عرض بل عرض من العرض في فرض التملك لانه يتحقق ثلثا لعضوين معا من ضمان فاقوى
من الزد بانه كما يحكى عن طحا لا ارشاد بل في ذلك ان دليله غير الخفي في محله بل لا يخفى ذلك الى ان يزيل العرض على الاشاعة اذ يمكن ان يكون ذلك
وان كان كلاما مضمونا في المعنى بشرط السلامة للدليل بحواسه في غير الاطمان في الجملة وعلى كل حال فليس مثل هذا التفاسخ الا من الاصل ولا من الجنب
لكن في تان فارد ذلك مشروط بالسلامة والمراد بكلامه جامع معصدا ان هلك لا صلح وان سلبت ثبت وجوب العرض وبما اشكل بانه لو هلك بعضها
بجيب القول لعدم بقاء الصلح فلا يلزم ما بقى من العرض ويدفع بان سلامة الجميع شرط للصلح في الجميع وسلامة الاعراض شرط للصلح فيها اتم قد يشك في
فد صرح في تن الجواز لو قبلها بغير شرط فيها ولا دليل على اشتراط مثلها بالسلامة لان المعوض اذا قبض بعضه وجب ان يكون مضمونا فاذ اختلف
يجب ان يكون عوضه الذي يمكن تزييل ما في تن على ما اذا كان العرض منها بالسلامة لا مطبل قد سمعت سابقا ان ذلك وان جازا لانه ليس ضالة
على الظاهر لكن في جامع معصدا ان كلاما في قولين لا يمنع اشكال ما اشترط كون الضمان من الثمرة المتقبلة فبها اشكال لان الاول ان اشترط العرض من العرض
بناو صحة المعاوضة عند الجميع وبعض النصوص ما يدل على جواز هذا الثاني لو نقصت الثمرة بغير اذ بل كان جهة انصرح يجب على نقد يكون العرض منها
ان لا يجب التناقص على المتقبل مع انهم حكوا بعدم وجوبه عليه وما على الجواز مط فاشكال لان مع ثالث وهو عدم امكان اشتراط السلامة في قرار الضمان
حيث تكون في الذمة لما قلناه من منشاء كون محل العرض الذي يذهب بثلث الثمرة وفيه ما عرفت سابقا من ظهور النصوص والعناوى في كون العرض
منها وجمع وجه عدم الضمان بالافق واضح بل هو قد عرفت في بابا من ارضه بان هذه المعاوضة لا يخرج باشتراط السلامة عن جميع المعاوضات فان المبيع من
الخبث من ضمان السابغ وان تلفت به المشتري لكن بغير شرط اذا كان الخبث للمشتري وهو لا يزيد على ذلك ومنه يعلم وجه اندفاع الاخر نعم يبقى المطالبة
بالدليل على ذلك فيما لو كان العرض من غيرها واقامته عليه سبها مع عدم نص صريح الاختصاص بان الضمان يكون من غير الثمرة لا من غيرها وان كان الظاهر
بناء هذه المعاوضة على الزيادة والنقصان من حيث انصرح لا غير وبما كان في قوله اذ كانت الزيادة لرفا التنبية صلب ايماء الى ذلك في الجملة في جميع
حاصلها الى ان المتقبل ضمان المقدار المعلوم مع سلامة الثمرة وعدم تلفها بل يمكن عوى برأسه لو كان المتلف غير لافه من غاصب شبهة الاستعبد
في جامع معصدا قال في الظاهر ان المراد بالافق السماوي والارض ما يكون ممن لا يعمل تضمينه فلو تلفها من تلف الظاهر ان الضمان الجاهل بالاعمال لا الاستصحاب

[illegible]

هذا الخبر لا يدخل في سبيل هذه الاثبات فلا ينبغي لاجل هذا الضم ان موضع المسئلة الاكل من الثمار في مكان من غير ان يجلد والظاهر ان السبيل ليس بالماكل
على تلك الحال فالظاهر انه حمله والمنع فيه مما لا خلاف فيه وهو حسن لكن قبل ان يتكلم في ذلك فليعلم ان مقتضى قوله وخبره لا يستلزم حمل المالك على ما منع
استثنائه الضرورة وعدم بيان حمله بل الظاهر ان عدم الوصول الى الحد الخوف على النفس وان المراد منه المنع من عدم قيام شاهد الحال على عدم كمال
الحائط ونحوه والخصر والقبيل مع كونه في الغالب عند البلوغ يمكن اعتباره المارة فيه واخراج القتل لا ارادة المارة بصلابة اليقين فان من المتعارفين
شي من الثمرة لمن يهرب والمسلم من قيام السيرة على ما قصد وبناء الجدران ووضع الابواب الخوف من ذلك على ان كان قد غارف المنع خرج عن موضوع المسئلة
الكل هو الاكل مع عدم العلم بالمنع وعدم البلوغ الى حد التناول لا يقضي بالمنع كغيره من الاحكام التي هي اهم منه مع انك قد سمعت دعواه ودعوى الاجماع
وغيرها وليس في الاكل مع عدم الاثبات اضرار لادان الناس بل بما أدى الى البركة فيها ومثل هذه الباعثية لا تصلح دليلا بالمنع كوضع العذلة
ولان بخود ذلك صالح لا يمنع كثير من الاحكام الشرعية والاحكام الشرعية لا يكونوا اوقافا تجري على الجميع كما اعترف هو به في اخر كلامه
لاننا لما لمك الحنفية وليس مثل هذا الاختلاف في نقل الاجماع فاصحا كما ان عدم خلو النصوص عن البحث في السناد والدلالة بعد الاختصاص بما عرفت غير
قادر ايضا ومن ذلك كل ظهير في قوة القول بالجواز نعم ليس في شيء من نصوصه نفي لغير الثمرة والخل واختصاص بعضهم على الثاني كما هو الشرح في المسئلة
الحاجزة في غير محل ان اراد عدم الجواز في غيره اما النقص فقد عرفت عن بعضهم دعوى الثمرة عليه ان نقل الاجماع وقد بدى في تناول لفظ الثمرة له كما
يشهد به صحيح بن بطن السابن وغيره كساول لفظ البتة المراد منه ما فيه بل قد بدى في ثوابه المطلق الزرع خصوصا الثاني منهما فخرج بعدم القول بالفصل
مضافا الى مرسل ابن زيعة السابق لكن ردت فيهما المصنف النافع والطاعة الكتاب لاختصاص كثير من الادلة السابقة بغيرها والصحيح والمرسل السابقين
في الجليل المنع مضافا الى الاختصاص في المصنفين في المصنفين وفي الرابض لا يربان الترتيب هنا بل وسابقا ايضا احوط واولى بل بما كان مستعينا ولا وجه
لخصيص الزود بالحكم هنا مع غيره من الوجود فاننا ان المنع هنا زائد على المرفوع عدم حكاية لجماع من اختصاص كثير من الفتاوى المجردة المحكية في
آلف بالحكم سابقا فلت قد عرفت عن بعضهم نقل الاجماع كما انك عرفت وجه الاختصاص بالزود وعلى كل حال فلا يربان الاحوط الترتيب هنا بل وفي غيرها
وان اختلفت شدة وضعفها في ان المصنفين كغيره اشراط الجواز بامور ثلثة احدها كون المراد اتفاقا فلو كان مقصودا لم يجرى لاختصاص على المنع وقد ظهر من الرابض
دعوى الاجماع عليه كما ان في ثواب الاصحاب في شرح الاستا انما عدم فساد المراد منه ولا من يلبس بخصم تلك الثمرة ونحوه لا في مبدء المسافة ولا في ثبات
ليضمن صدق اسم الزود للاجماع عليه ولو عنيها بالاشارة واختلفت اسم كان فاصدا بخلاف العكس في ائمة ملغوف من الاختصاص على المنع وخبر عبد الله
بن سنان السابق مع فتوى سنده عدم الجواز بل يمكن ان يكون نفي الباس في غير الاكل فانه قال لا باس بالاكل بعد الزود اتفاقا لكن قد بين ان نصوص الجواز
بمقتضى اسم الزود وان كان مقصورا انما كان المقصود الجواز الى البتة مثلا لا يصدق عليه اسم الزود بها وهذا لا يقتضي اعتناء الاتفاق في الموضع وانه
مقتضى النصوص من ذلك فالمتحقق دوران الحكم مداره في جميع هذا الشرط المتحقق سواء الامر زائد وقاعدة الاختصاص على المنع لا وقع لها مع فرض ظهور الادلة الكد
عليه لمدار جميع الاحكام كما هو واضح والله اعلم الثاني عدم الاثبات باختلاف اجده فيه بل ادعى بعضهم عليه لاجماع وهو الوجه بعد الاختصاص بالزود و
انصراف ارادة الشرطية من المنع المقام في النصوص السابقة عنه ومن المحل ومنه يظهر وجه الشرط الثالث ان اشار اليه المصنف بقوله ولا يجوز ان يخلو
شيئا بل في الرابض بعد نسبة الحكم الى القطع بين الطائفة لعل لاجماع لكن قال بعد ذلك ان اثبات شرطية وسابقا من الاصل والنصوص مشكل لان دفاع
الاول باطلا في الرخصة وعدم نفي الثاني الا بالبرهان غايبه المحرر وهي اعلم من الشرطية فاثباتها بذلك في كلام جماعة لا يخلو من منافاة نعم الظاهر اللازم
بينهما في المنع من الاثبات اذا خبره بامر وهو عدم الاكل كثيرا بحيث يوثق فيها اثر ايتنا وبصدق معه سواء عرفنا ويختلف في ذلك بكرة الثمرة والمارة فليهما
جدا لان فسر الجنية لاخر وهو عدم الحائط وكسر الفص او نحو ذلك فلت قد عرفت ظهور النهي الزود في الشرطية هنا كغيره من المقامات سيما انما اعتنى
بظاهر كلام الاصحاب وان كان في ظهور العبادة ونحوها بالشرطية نوع منافاة ولكن مع الاتفاقات في كلام الاصحاب واستنباطا فتراها بالاجابة على مقصود
لحرية الحاجة منها على حسب غيرها من المحرمات تندفع المناقشة المروية واما ما ذكره من التلزم الزود فلا ينع من منافاة مع فرض تحقق الفتا بالآخر فانه
لا مانع من القول باختصاص بالحرية دون الاول نعم لو قلنا بالآخر فيحقق الفتا للجميع على وجه يكون تمام ما اكله من حيلة النهي المجردة ذلك ولكن خلل
المناف من قوله كل ولا ينفذ ثم ان الظاهر من هذا الشرط وسابقه كونه من الشرائط الكاشفة لو فرضنا خيرا من الاكل المباح وقلنا بالشرطية في هذا الحيا
لاطلاق الادلة ولكن الكشف بالنسبة الى الضمان في ما بالنسبة الى الاية فلا يخلو من منع ودعوى ان الشرطية فيها فساد المحل وفساد الاثبات يظهر
الادلة في خلافها بل لا اشار في ثبوت منه بالقصد نعم قد يؤول الكشف بها على بعد بل يمكن القطع بفتا بملاحظة الادلة في والله العالم وكيف كان
فظا الاستناد الاكبر يوثق بغيره بقصد الاثبات بل قد اولا قال ومع عدم القصد يثبت الجواز عند خيرة ولا فرق بين حصول الفتا من واحد ومن عينا
فلو اكلت المارة حتى ضربها الفتا حرم على الآخر واذ اكل من ثياب الفتا على الجميع افرعوا على الشاؤل فيجوز لكل من طمعت له الغزاة ثم قال والمنع مع الفتا
في الجملة ما يفسد به الاصل والعقل والكتاب السنة والاجماع محصلة ومقتولة وبعض اخبار الباب الظاهر ان لا فرق بين الفتا في التجر والتجر في
الجدران والسوق والساعة وبمثل ذلك يظهر قوة الخبر لان المارة لا يعلم فدا الثمرة ابتداء حتى يعرف الفتا فيها اكل من صاع هو يقبضه الصاع من
حيث لا يعلم والظهور ان الضمان عليه مع الفتا الاثبات ونحوه المثل لو مكث زائدا على مقدار ما يحتاج اليه الشاؤل الى ان قال ولا بد ان
يقصر في الاكل على اكل المعاد على وفق المعاش فان زاد ضمن الجميع ولم يمتنع في اختيار اقسام الثمرة ولو عين المالك شيئا ثمين وفيه موضع للنظر كما ان
ما فيه ايضا من ان الظاهر ان كون الثمرة على الشجر افضا على المنع وكون المارة مسلما محبت يكون المالك كل اذ لا سبيل عليه لغيره واعتناء الايمان

يفقه

من المورس

قبل والفاصل ان ادبرنا سبيلنا الى محصل الاحتيا لا يقبل لان الشايع حكم عليه بالحرية وقبل والفاصل غيره بل قبل ان يجمع بغيره وهو ان يشترط بغيره
المطلوع على انفسهم وبما سمعوا من شاعر الله ان عليا كان يقول الناس كلهم امرارا لا من امر على نفسه بالعبودية وهو مدرك من عبدا وان من شهد عليه
بالزنى صغيرا وكبيرا وسئل الفضل عن رجل امر ان يعبد قال يؤخذ بما اظهره ولا ينافيه الحكم الشرعي ظاهر بالحرية كلفه غيره ما يعتق من الخصم به ودعوى
ظهور نصوص القطع في الخبرين شرعا لا الحكم بظاهره بغيره ما اتفقا الاحتيا على خلافه ظاهر بل يمكن دعوى انساب ذلك منها مع قطع النظر عن الخصوصيات
بعد معلوم مخرج المعلوم انسابه الى اهل الحرية بما تم انه قد يظهر من اطلاق المتن وغيره في بابها للفظ عدم اعتناء المرشد في صحة الاقرار الزبوري
لانه ليس امرارا بالمال وان من شرطه كما يجمع اقراره بما يوجب العتق وان امكن تجميعه الى المال بوجه اشكل بالوكان في يده مال فان اقراره على
نفسه بالرقبة يفتقن كون المال له لان يقال بثبوته بعبا الثبوت الرقبة لا انه اقرار بالمال وغيره بحث ومن هنا ما لبعضهم الى اشتراطه بل حرم به
شخصا في شرحه بذلك لما عرفت ولا نفي نفسه ال فلا يقبل اقراره وفيه ان لا دليل معتبر صالح لتغيير ادلة جواز الاقرار التي يجب لافضا
في المخرج عنها على المقتضى الذي هو غير مقرر في البحث فطعا كما هو واضح ياد في مثل ونفس المدد في الرشد في الخبرين لا شاهد له بل ظاهر ارادة
كونه بالاعتاق فلا هذا او نسمع تمام البحث في اطراف المقام انه ويصح ان يملك الرجل كل احد المعلوم الادلة او اطلاقها عند احد عشر فلا ينفرد ملك الرجل
عليهم بل ينعنون عليه فمما رويهم الاية والامهات والاجداد والجدات لها اولادها وان علوا والاولاد والاولادهم ذكورا واناثا وبناتا وان سفلوا ولا حوا
والعمات والخالات وان علنا لا عمه والعمه ولا خالة الخالة ولا عمه اذا التزمت عمه وخالة وبنات الاخ وبنات الاخ لا تحت بل انما اخبر فيه
نصا ونقولا اذ افترضنا البعض ليس خلافا للمقام فطعا كما لا يخفى على من لا حظ بل الاجماع بغيره على انهم قبل بل نسبة بعضهم الى الاكثر ان المراد من نحو
فيما في المتن عدم ان يفرق الملك فيدخل في الملك انما بعد الشراء مثلا ثم يفتقن ولعله للجمع بين قاعدة لا عنق الا في ملك وقاعدة رتب الملك على استبا
وبين ما دل على الاتفاق هنا فمما يضاف الى ظهور بعض نصوص المقام في حصول الملك بالشراء ثم العتق كقوله اذا ملك الرجل والدية او اخذت وعنت
وقوله اذا ملكك عن عتقك ونحو ذلك فالجمع بين ذلك وبين البعض الآخر الدال على عدم الملك باعادة المستعرقين الثاني يظهر من الاول هذا وقد يقال
ان طبعه من النصوص ترتيب العتق على نفس الشراء مثلا فيمكن ان يكون تقدم الملك على العتق تقدم اذ انما وقلة كافتة صدق لا عنق لا في ملك
ضروته انه على قدر ارادة الرضا في يستلزم تخلف العلول عن العتق وهو ممتنع عقلا من غير فرق بين فصل زمان وطول فالتشريع مثلا بسبب حصول الملك
والعتق معا الا ان لما كان الاول سببا للثاني كان متقدما عليه في الذات لا الزمان كتقدم الشراء على الملك وغيره من العلل والمعلولات ومع فبذلك يخرج
النصوص بذلك بل هو اقر من الاول الى الصواب في جبر الله والله اعلم هذا وسند مع الحكم في العتق والكسبية ونحوه في الشكل وعلى كل حال فهل يملك الرجل
هؤلاء من الرضا قبل والفاصل القديمان والمقيد والديون ابن ادريس بل نسبة الاجر الى المحصلين من الاصحاب نعم وقبل والفاصل الشيخ وابنا البيع
وحمة وغيرهم لا وهو لا يشترط بل المشهور بين المتأخرين بل عن بعضهم دعوى الاجماع عليه لقول الله في صحيح ابن عباس وعبيدا للكره رواه
الصدوق باسناد معتد به ولا يملك اى الرجل امر الرضا ولا ابنته ولا عتقه ولا خالته فانه اذا ملكك عنق وقال ما يحرم من النسب فانه يحرم
عن الرضا مثل ذلك وقال يملك المذكور ما خلا ولد وولد ولا يملك من النساء ذات دم محرمة قلت محرم من الرضا مثل ذلك قال نعم محرم من الرضا مثل
ذلك ونحو خبره في بصير الآخر وزاد محرم من الرضا ما يحرم من النسب في صحيح الحلبي وابن شاذان في امرأة اذعت ابن جارية ففانها فقال عتقه وعن المنع
ان رواه من سلا في صحيح عبيد ولا يملك من الرضا وسئل ابن شاذان ابنته امرأة ترضع عتقا هل يملكها ام لا قال لا يملكها قال نعم محرم عليها
ثم قال ليس قد قال رسول الله محرم من الرضا ما يحرم من النسب فدعتا ابنتها فذهبت اكتبه فقال ابو عبد الله ليس مثل هذا يكتف بحقوقه
الاخر لان فيه انه سئل عن ذلك وانا حاضر وعن المنع انه روي في مملوكه ارضعها مولانا بل يملكها انه لا يملك بها وخبره على بن جعفر المروزي عن كتابه سئل
احاه عن امرأة ارضعت مملوكا ما حاله قال اذا ارضعته عنق وصحح عبد الرحمن عن الله ارضعته عن المولى ترضع عبد الله عتقا عتقه
وهي كارهة قبل ورواه الشيخ بسند اخر مثله لان فيه ويصنفونه وهم كارهون والزيادة الاتفاق فيهم ومنه يعلم المراد من صحيح الحلبي ابن شاذان
السابق كما ان الطعن في ارادة الافضا على الام من صحيح عبيد للاجماع المركب على خلافه ولذا في نصوص من ان العتق خلافة الرضا في هذه النصوص مع
صحة السند وكثرة العدد وشهر العمل والمخالفة للعامة لا يحصى من العمل وقطع الاصول بما بل وبما ظهر من بعضهم ما يبدعوا دعوى اندراج ذي العتقة
الرضاعية في اسم الانماء فن دأب النصوص الدالة على المطلوب ان لا يخفى فيه الا في غيبة عنه بغيره مما لا يصلح لمعارضه خبر ابن شاذان انما اذا
اشترى الرجل اباه او اخاه فملكه فهو حر لا ما كان من قبل الرضا وصحح الحلبي عنه ايضا في بيع الام من الرضا قال لا بأس بذلك اذا احتاج وخبره عبيدة
قلت لا يبعد الله غلام يبنى ببنه رضاع محله بعبه قال انما هو مملوك ان شئت عبته وان شئت اسكنه ولكن اذا ملك الرجل ابوه فما حرام ان
مع ان الاجر فيها ظاهرة الاخ وقد عرفت صحة ملكه في النسب فضلا عن الرضا بل لا يستدرك فيه ظاني ارادة الابوين من الرضا فهو شاهد على
المطلوب ومع ان ارادة بيع الام من الرضا لا في الغلام من الثاني الذي قد ابيع فيه بالاحتياج والمعرف بين الحال فلهذا ويجوز الرضا فيه عن
المحرر ونحو ذلك كالاول المشتمل على ما يخالف الاجماع وبما في النصوص من عدم حرمة الاخ بل بما احتل كون وفيه بمعنى الواو لا انه لا يخفى عليك
بعده لكن لا بأس بجمع بعد ظهور الرجوع في السند والعد والاعل وان كان الا في الحل على التفتة فيما عتق اتفاق العامة كما قبل وبما كان في صحيح
ابن شاذان السابق اشارة اليه ان الرجل لا يملك رقبته على ارادة الظاهر والوضوح والله اعلم وكيف كان فلا خلاف في ملك الرجل غيره من عرف من المذكور
وقد سمعنا قول الله في الصحيح الاول وفيه ايضا وملك ابن اخيه وعمة وخاله وملك اخاه وعمة وابن اخيه واخنة وخالته كقوله في صحيح عبيد بعد

ذكر العيون والاثاث الحرام وملك ما سوى ذلك من الرجال من ذوى قرابته وقول ابو جعفر في خبر محمد بن مسلم وبملك اخاه وغيره من ذوى قرابته وقول
ابو جعفر في خبر محمد بن مسلم وبملك اخاه وغيره من ذوى قرابته وقول ابو جعفر في خبر محمد بن مسلم وبملك اخاه وغيره من ذوى قرابته وقول
عبد الله بن ابي ابيان ففقدت عين بملكها واما الاخ فليس فيه واما الابوان فقد عتقا حين بملكهما وقال ابو جعفر في خبر محمد بن مسلم وبملك
الاخوان ففقدت عين بملكها واما الاخ فليس فيه واما الابوان فقد عتقا حين بملكهما وقال ابو جعفر في خبر محمد بن مسلم وبملك
سماة بن ابي لهب في رجل بملك داره هل يصلح له ان يبيعه ولا يستعبد قال لا يصلح ببيعة ولا يستعبد عبد وهو مولاه واخوه في الدين وابنتاه مات
ورث صاحبه الا ان يكون له وارث اقرب منه وسئل ايضا في موثقة الاخر عن ذلك فقال لا يصلح له ان يبيعه وهو مولاه واخوه في الدين
فاذا مات ورثه دون ولده وليس له ان يبيعه ولا يستعبد وجعلها على الكراهة منجبة ولذا قال المصنف وبكره ان يملك ما عدا هؤلاء من ذوى
قرابته كالاخ والعم والخال واولاههم وان كان في استفادة تمام ذلك من النصوص السابقة اشكال اذ حاصله كراهة ان يملك محننا واوكرهه
الابقاء على الملك في الفهرى لكن امر الكراهة سهل ويكفي فيها الفتوى مع قوله لا يملك الرجل اخاه وعدم القول بالفصل والظاهر الفرق
فيبين الاخ وولده على المشقة والضعف كل ذلك مع المناقاة لصلوة الارحام والاختلاف بالاحترام فلا ينبغي البيع ولا غيره من التوافل ولا
الاستعانة بل قبل ان لا ينبغي ذلك في المحرم شرعا الفضيلة علم او صلاح او شجاعة او علفه بنسب شريف كالحاشي على اختلاف مراتبها وكذا
من كان له من الصدقة او احدا او نداء بملكه وتعليم ونحو ذلك وكيف كان فملك المرأة كل احد من الالباء وان علوا والاولاد وان نزلوا نسباً
بل اختلفوا في هذه فتوى المستفتي قد سئل ابو جعفر انما الى الله عن المرأة ما يملك من قرابتها قال كل احد لا يملكها باها وابنتها وابنها
وابنتها وزوجها واما المستفتي منه فلا يصل والعومات السابقة على المعاد من لكن في المنفعة لا يصح استرقاق المرأة ابوها ولا اولادها ولا اخاها
ولا عمها ولا خالتها من جهة النسب فملكهم من جهة الرضاع ولتمام البحث معه محل اخر في كسعود بن واولاهها من الرضاع تردد بظاهر جهنم ما
عرفت والمنع اشبه واشهر لما تقدم من انه يجر منه ما يجر من النسب فراهبة الشبهة في المرأة والرجل يحكم الصحيح بخلاف قرابة الزنا على اشكال
اخره عند الشهيدين ذلك لان الحكم الشرعي يمنع الشرع لا اللغة وفيه ما لا ينبغي بعد عدم ثبوت الحقيقة الشرعية فيه وعدم قرابته على الاشكال
الشرعي اللهم الا ان ين استفادة النسب علم شرعاً بالزنا من غير المقام كقول امير المؤمنين في خطبة في النهج التي ترضى فيها الانتفاء زباد عن ابي
سعيد بل لعل هو انما ينبغي الولد للفرش والعمامه المحرم والعلية بناء على كون المراد من الاول انه لا ولد شرعاً الا للفرش لا انما خاص في النكاح
بينه وبين الزنا بل في استفادة ذلك من مقامات كثيرة بل في من المعلوم في مقامات متفرقة زوج فثبت احكام النسب فيه كحرمة نكاح البنات منه مثلاً
للدليل الحاضر ولو اجماع بان لم يكن الضرورة والله اعلم هذا وفيه قد فهم من اطلاق المصنف الرجل والمرأة ان الصبي في الصبي لا يفتقر عليه النسب
لوملكه الى ان يلقوا والاحتياط مطلق في الرجل والمرأة كل وبعضه احكام البرائة وفيه ان ظ النصوص والقناوى كون ذلك من خطاب الوضع
الملك لا يحصل المكلف قد سمعت في جميع ابي جعفر السابق من ظهور كون السبب الملك خصوصاً بعد ملاحظة التعليل في بعض المنع بل في نصوص صرام
الولد وانما فيها من نصيب لدها اباء الى ذلك ايضا فلا ينبغي ان لا يقرى عدم الفرق بل في شرح الاستبنا الاجماع في ذلك اما المذهب في المشكل فغير
الحافها اذا كانت ما ملكه بالرجل المرأة نظير الشك في الذكورية التي هي سبب عن غير العمودين والاولاد فيوجب الشك في عنهم والنسك باب
بقاء الملك ومن امكانها فيعتنون لينتاز على التعليل كذا الاشكال لو كان مملوكا وعلل الاقوى الحافها بالانتفاء الاول والذكر في الثاني مسكا
بالاصل فيها ما يورث في تنفي الثاني منها واستغنى الاول ما ذكرنا بين الملك الفهرى والاختصاص لا بين لكل والبعض فيقوم عليه ما فيه ان كان محننا
والله اعلم واذا كانت احد الزوجين صاحبه بشرام او نكاح او غيرها استغنى الملك كما هو مقتضى السموات ولم يفتقر الزوجية المنافاة للملك فلا ينبغي
منع بل يطل اجزاء بعضها بظهور الفصل في قطع الشركة بين الاستبنا المورثة للوطى بل قبل ان يجمع فضل اخر ظهور الكتاب السنة ولعل الاختلاف
في اللوازم والنواجز لكل من الاستبنا الكفرية في الاستبنا بطلان الاخر وبقاء السابق وهو كذا فيما عدا الحق المكاح للتحليل فان الظاهر بطلان به
الغوية عليه نحو ما نحن فيه من بطلان النكاح بالملك مثله لك ولا يرجح بقاء الزوجية على بقاء الملك من السموات وغيرها قال ابو جعفر في جميع
محمد بن فليس يفتقر امير المؤمنين في سرير رجل ولدت لسيدها ثم اغتزل عنها فانكحها عبده ثم توفي سيدها واعقبتها فورث ولدها زوجها من ابيه
ثم توفي ولدها فورث زوجها من ولدها فجاءوا بخلافين يقول الرجل لا اطلقها ويقول المرأة عبك لا يجامعني فقالت المرأة يا امير المؤمنين اسبغ
شرابي فاوذي ولدا ثم اغتزلني فانكحني من عبده هذا اظن احضرت سيك الوفاة فاعققت عند موته وما زوجي هذا فانه مملوكا لولدي الذي لولته
من سيده وان ولدي مات فورثته فهل يصلح له ان يطلق فقال لها هل جامعك منذ ما عبدك وانت طائفة قال لا يا امير المؤمنين قال لو كنت
ضائعة لرجل اذ هي فانكحني لعل عليك سبيل ان شئت ان يبيعه وان شئت ان تعفيه وسمع عبد الله بن سنان ابا عبد الله في
الصحيح يقول في رجل زوج ام ولده مملوكا ثم مات الرجل فورثته ابنه فصارت له نصيب من زوج امه ثم مات ولدا فورثته فقال نعم قال فاذا ورثته كيف
نصنع وهو زوجها قال نفارقها وليس له عليها سبيل وهو عبد وقال ابو جعفر في رجل زوج مملوكا فمات مولاة فورثته قال ليس
بينها نكاح وسئل ايضا سعيد بن يسار عن امرأة تكون تحت المملوك فتشترىه هل يطلق بكلمة قال نعم لا يملك مملوك لا يفتقر على شيء وهذه النصوص
ان كانت خاصة في احد الصورتين الا اني لم اجد قائل بالافضل بينهما مضافا الى ما عرفت ومثل مع ذلك بان بقاء الزوجية يستلزم اجماع عليين
على معلول واحد شخصي فيه ان علل الله في مقارنات وبان اختلاف الاستبنا يقتضي اختلاف المسببات فيه بعد تسليم عدم الاختلاف مما منع

في الظاهر انما هو باقره كما اوضحنا نظير ذلك في كتابنا الاثر فلا حظ وقابل وكيف كان يقبل اقراره بالرقبة ولو كان المقر له كافرا لانه انما يصح ملك لا يملك
مبتداء فيخرج على وجه لو كان مسلما كما هو واضح وكذا في الحكم بالرقبة لو اشترى عبدا مثل الصغير او ساكنا حبل الشراء والعرض للبيع فادعى الحرية بعد ذلك
لاصالة من فعل المسلم لكن هذا لا يقبل دعواه مع البينة لعدم تكذيبه اياها بالسابق بل لا تقبل دعواه بغيرها اذا كان عرضة في الاسواق مشهور في الرقبة
او لصغير او كبير المجنون او صافلا ساكنا او مفرا حبل الشراء في ذلك هو فصل مسلم على الصحة فلا تقبل دعوى الحرية منه ولو كان قبل الشراء وعليه بحل
حرره بن حران قلت لا يبعد الله ما ادخل السرق غار يدان اشترى الجارية فقول في حرة فقال اشترها الا ان يكون لها بينة او على الجارية المعلومين
ملوكيها الا انها تدعى حصول الحرية لها بعد ذلك وبالحجزة من كان للمسلم على اخيه ونصرف ملك اخذ به حتى تقوم البينة على خلافه وانما الحرية لا
تعارض بها المسلم ونص في ذلك في كونه العبد الذي يوجد في الاسواق يباع ويشترى بحريته شراؤه وان ادعى الحرية لم يقبل منه ذلك الا بالبينته وكذا
الجارية التي قال اما لو وجد في يد وادعى حرة ولم يشاهد شراؤه ولا بيعه لايه فان صدق حكم عليه بمقتضى اقراره وان كذبه لم يقبل دعواه الرقبة
الا بالبينته على الجارية الحرية وان سكنت من غير يديني ولا تكن في الجوزان حكمه حكم التكنيب اذ قد يكون لا حرة بل حرة وان كان صغيرا اتكالا اقر به
لحرية فيه وهو كما نرى يقتضيه عدم جواز شراء الاطفال من ذوى الايدي عليهم لئلا يكون من المعلوم ضرورة خلافه بل صرح غير واحد لا تقبل دعوى الكبر للحرية
مع شهره الرقبة الا بالبينته وان لم يجر عليه حكم الرقبة من قبل ولا حصل عليه بد ظاهري في الملك بل في شرح الاستسواء بلغت الشهرة حدا الشباع على
على اصح الوجهين وان كان لا يخلو الاخر من البحث ثم قد بان ان مدعى حرة الصغير لا يلفظ دعوى الصغير للحرية بعد البلوغ بل لظكون القول قوله حتى يقيم
الدعوى البينة وان كان قد ثبت به ونص في حقه بذلك الدعوى على حقه انه قد علم استنادها الى الدعوى المزبورة الا ان الانصاف عدم خلق ذلك من
الاشكال انما والله العالم **واما الثاني وهو النظر في احكام الاستسواء** فقد تقدم في المباحث السابقة جملة منها كما البحث فيما اذا حدثت في الجوزان عيب
بعد العقد وقبل القبض فدلنا هنا انه اذا كان ذلك فالمشترى الجاني رده واساكره وفي الارش رده وعند المصنف تقدم وجهه والوجه فيه
وكذا تقدم البحث فيما لو قبضه ثم تلفا وحدث في حرة في الثلثة وقد قلنا هناك انه اذا كان ذلك فهو من مال البائع ما لم يحدث فيه شيء
حدا وكذا تقدم البحث فيما لو حدث فيه عيب من غير جهة المشتري وان لم يكن ذلك السببا في رده باصل الجاني وهل يلزم البائع ان يشتره فيه رده
عند المصنف ان رده فيما تقدم ولكن قال هنا الظاهر لا واما لو حدث العيب بعد الثلثة منع الرد بالبيع السابق كما هرفف الكلام فيه فلا يخلو
والله اعلم واذا باع الحامل من الانسان والحيوان ولم يكن يعرف بالنسبة فالولد للبائع وان لم يشترطه على الاظهر الا شهره بل المشهور بل بما ادعى عدم
الخلاف فيه بل في تراجمه عليه للاصل بعد عدم دخول الحمل في منقول البيع اندعى الحرية الحقيقية التي هي بعض البيع واضحة المنع سببا بعد
ثبوت الاحكام الشرعية المستقلة كالحرية والتدبير والوصية والعنف والارث وغيرها وخبر السكوني عن جعفر عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
عن ابيه وهو جليل فاستثنى ما في بطنها قال لا حرة وما في بطنها لان ما في بطنها من ماء مع ضعف سند واعراض المشهور عنه في ذلك الباب انما
بغيره كالموتى سئل ابا الحسن الاول عن امرأة وترب جارية لها فولدت الجارية جارية فقلت فليمنه فلم يرد المرأة حال المولودة هي مدبرة ام غير مدبرة
فقال نعم كان الحمل بالمديرة قبل ما تربت ام بعد ما تربت فقلت لست اذكر ولكن اجبت فيها جميعا فقال ان كانت المديرة تربت وبها حمل ولم يكن
ما في بطنها فالجارية مديرة والولد رده وان كان انما حدث الحمل بعد التدبير فالولد مديرة مديرة مديرة ورواه الصدوق وسلا واذ لا ان الحمل
انما حدث بعد التدبير ولو حدث الحمل عند المشتري كان له خلاف اجدد هنا لانه ماء ملكه بل لو شك في زمان حدثه كان له رده وقال بعض
الان يعلم تاريخ الحمل ويجهل تاريخ العقد فبني شكال قلت منشاؤه اصلنا انما هو المجهول عن المعلوم وفيها بحث ذكرناه في محله وحيث يكون كجهل
التاريخ الذي يخفى الاثران فيه الاصل والظاكره هنا للمشتري لكونه ماء ملكه في الظاهر فلا يخرج عنه الا بالعلم بسبقه على ملك المشتري فنه جديدا
فانه قد يمنع الظهور المزبور بعدم الدليل عليه لا من اصل ولا قاعدة متجذبة الرجوع الى الفرقة او الغلبة بينهما مع فرض دعوى كل منهما اللتم
الا ان يكون رده ما لم يمتد له فيما باق من الحكم بالملك لما يوجد في الصندوق مثلا اذ لم يكن عليه بد غيره ولما يوجد في حرة ويخوذلك وان
لم يكن صاحب الدار والصندوق عالما انه لم يمتد يمكن ان يكون هنا بعد ان يتأذى النماء ملكا له ملكا لما يوجد من النماء سببا لاصلا ما لم يعلم
ولو حدث بين العقد والاجازة كان للناقل على السفل عدم حصول الملك قبلها ونحوه غيره مما حصل قبل تمام شروط الملك اما على الكسف
فهو الاخر كما هو واضح ولو حدث بعد العقد ثم مع المشتري ببعض شيئا الخبا كان كغيره من النماء والمرجع في محقق الحمل العرف وشرح الاستسواء
انه يتحقق بالكون علقه فاسد ما في اسفاد النطفة تحت وكيف كان فهو للبائع مع الشرط او الاطلاق الا ان بشرطه المشتري فانه يكون
له خلاف للاصل والعقوبات بل قد ظهرت صفت الخلاف في الاول وان حكمي عن المبطور والفاضل في المذهب والجواهر فقال لا ان المشتري
مع الاطلاق في الحرية بل مقتضا عدم جواز استثناء البائع لبيانه على عدم جواز استثناء كما شتمه الجدل والاس بل في تعرضه والجواهر
الصريح بان لا يجوز ان بشرط الحمل لا نه كعضو من اعضاء الحامل ثم قال وبينا ان هذا مذهب الشافعي اعتقاد شيخنا ابي جعفر لا نه في كتابه
المشار اليه مذهبا ومذهب غيرنا فان ابراج ظن انه اعتقاد شيخنا ابي جعفر ومذهب غيره ونقله وضمنه كتابه جواهر الفقه وانما قلنا ذلك
لان اجماع اصحابنا عبر خلاف بينهم من عقد على انه يجرى العقد يكون الحمل للبائع الا ان بشرطه المبيع وهذا مذهب شيخنا ابي جعفر في جميع
نسخه فانه قد نكث عن ذكره مذهب المخالف لنا وهو وان كان جيدا موافقا للمذهب الا انه لا يخرج بعض ما ذكره من منع
وعلى كل حال فالخلفون ما عرف من عدم دخوله في ملك المشتري حتى بشرطه مثبت له معرجه بل قبل على حسب شرطه وحده ونقدوا ذكره ونقدوا

۱۰۸۴

كتاب التجارة

لديته ماله قال لا يصح الشركة وبطل الشرط وإن كان في بيع بطل الوفاء العقد على الشرط الفاسد هذا ولكن في بيع منون انما قال وإذا اشترى نكاشاً
 شراء بل لا يفرق بينهما ووزن المال وقال أحدهما إن الراس والمجلد على ما في البيع كان ذلك باطلاً وبقي ما اشترى به على أصل المال بالسوية وظاهره أن المراد بال
 الصحيح ذلك وبقي مضاعفاً إلى ما عرفت وإلى أنه خلافهم الاحتجاج أن الصحيح حاله في كماله لا في كماله وإنما هو ظاهره شراء الراس والمجلد من البايع وشراء الآخر من
 أحدهما وإن اشترى بايع الراس والمجلد من الآخر لئلا يشترى الشركة اللهم لا أن يدعى أن المراد منه إنما اشترى كلفة الدراهم المبيعة مثلاً للبائع على أن يكون الراس والمجلد
 لواحد منهما عوضاً حصته في الثمن لكنه كما ترى والحاصل أن عبارة جملته من الاحتجاج غير مطبقة على ما في الصحيح إذا لا شرط المذكور فيها أما أن يكون على
 البايع وموجب إلى شراء أحدهما مستثنى من نصفه ما وشراء الآخر النصف الآخر مع ثمنهما ويكون حصة شراء الكل مع استثنائهما وأما أن يكون الشراء
 لأحدهما ثم بايع النصف الآخر مستثنى من الراس والمجلد فيكون من قبيل استثناء الكل منه في بيع الكل أو بالعكس إن بشرطها للثمن فيكون من بيع
 الأعضاء لا بشرط النصف المشتمل على تمام الراس والمجلد وعلى كل حال هو خلاف الصحيح على أن مقتضى ما ذكره الفاضل وغيره من بطلان الشرط بطلان
 العقد بل لو بني على القول بعدم التلازم بينهما لإدخال الشركة الزبونية ودعوى أنه لما امتنع من قبله على الصحيح مع البقاء على ظاهره نزل على الاشاعة ويكون
 الصحيح مستنداً لذلك وأخصه الفضا لاقتضاء مخالفة الأصول الشرعية والقواعد المعينة بالقاء ظاهر العقد وعدم تبعيته للتقصير وحصول الضرر
 التام غالباً أما على البايع أو المشتري بل لا بعد أن يكون العمل بالرواية على هذا الوجه تعجلاً في البيع وغيره جاعل هذا في الفقه فلا يحجز عن ثبوتها
 على ما ذكرنا بل هو لظنه ما عند الناقل والمناقشة فيها باحتمال إرادة الاشتراك بنسبة الدرهمين ثم طلب منه الراس والمجلد وإنما اشترى لأجل الراس
 والمجلد مع ذلك لا مشروطاً كما عاين في لبس قوله وفداً على حقه الخ وإنه سبب الوعد باعطائه ومطالبة من جهة لا من جهة الاستحقاق أو بخلاف ذلك كما ترى
 وكل ذلك ناشئ عن عدم الوصول إلى ما ذكرنا ببركة الله ومحمد وأهل بيته نعم الاحتجاج أن لا يصح بيع الناديه بمضمون الخبر ولحسن ما وضعت
 عليه من كلامهم في أصل المسئلة ما سمعته من تيسر والله أعلم ولو قال شخص آخر اشترى جواً مثلاً بشرط بيعه وبقيتها بايعها وعلى كل واحد منهما نصف
 الثمن بلا خلاف ولا اشكال لا أنه لا يكتفى في شراء النصف المتساوي من لفظ الشركة إلا إذا أراد الألف والأكثر فانه يتبع مع النصريح ولو شاء صاحبه
 العقد فقيس أن كان في إرادته حلف الأمرين كما في بنية الوكيل حلف الوكيل أن ينصرف عابداً عن الموكل وإن دهم الموكل أنه اشترى له الثلث فحق
 النصف أحتمل ذلك لا أنه عرف وتقدم الموكل لأن الوكيل يدعي باده والأصل عدمه ما فيه مع كون الواقع من الأمر الحياة الزبونية ما لا يخفى بل فيه
 منافاة لقاعدة تصديق الوكيل كما هو واضح ولو أن أحدهما صاحبه أن ينقذه عنه ما عليه من الثمن حتى قطعاً ولو تلف الجوان الله اشترى على أن
 لا يورد كان بينهما لمعرف من كونه مشترك بينهما وكان له الرجوع على الأمر بما نقض عنه بآذنه الظاهر في إرادة الدفع عنه والرجوع به عليه فهو الوكيل
 عنه في الفرض واحتمال أن الأمر بالدفع عنه أهم من ذلك وأصح الفكاك إنما الجشع الدفع عنه بمجرد الأمر بشرط على الشركة والأقوى عدم الرجوع إذا
 لم تكن خريفة نقضت الدفع عنه كالمشروع من مكان بعيد لا بد من المبيع حتى يدفع الثمن وظاهره أن من أنقضه الأمر لا بد في النقد ولا يفتحق الشركة
 وفيه منع ظ وإن طال فيه في ثمن فلهما لم يوثق استحقاقه لا جابرهم الرجل بدلاً الرجل على السلعة فقولاً اشترى بها وفي نصفها فبشرها الرجل
 وينفذ من ماله قال لا يصفى الربح قلت فإن وضع الجحف من الوضيفة كما أخذ من الربح لكن مع أنه لا بد من كونه الرجوع عليه بما نقضه يمكن وجود فرائض حاله
 نال على الأذن بالنقد عنه فوجباً ولو قال اشترى جواً مثلاً بالشركة والربح لنا ولا خسران عليك لو خسر فبشره بآذنه بنتاً من عموم المؤمنين وتجارة
 عن فراض وصحيح وقاعدة سئلنا يا المحقق عن رجل شارك في جارية له وقال إن رجلاً فيها فلك نصف الربح وإن كانت وضعت فليس عليك شيء
 فقال لا أرى بهذا بأساً إذا طابت نفس صاحب الجارية وخبر به الربح على الله في رجل شارك رجلاً آخر في جارية له فقال له إن رجلاً فلك نصفه وإن
 وضعت فليس عليك شيء فقال لا بأس بذلك إذا كانت الجارية للقاتل والفقير لك الشاهد المروي الجواز وظاهره المصلح بل لينة مما جاز
 كالشيخ والفاضل في كفت الشهادة من أن من أنحل الفطال على شعيبة الربح والخسران الراس المال فيكون مخالفاً للسنن التي بها لغتها يكون مخالفاً للكتا
 أيضاً ويرجم المحل في قولنا بعد أن حكى ذلك عن الشيخ أنه غير واضح ولا مستقيم لأنه مخالف لأصول المذهب لأن الخسران على رأس الأموال بخلاف فإذا
 شرطه أحدهما على الآخر كان مخالفاً للكتايب السنن ورده في أن لا نسلم لزوم تبعيته المال لطلق الشركة بل الشركة المطلقة ومن هنا قال أن لا يرب
 نقد الحكم إلى غير الجارية من البيعات ضرورة عدم كون المسند خصوص الخبرين بل هما موكدان لمقتضى العموم وفيه مضاعفاً إلى ما في قبح من الإجماع على عدم
 الحكم في غير هذه الصورة منع شمول العموم بالمثل ذلك لا يعلم شرعيته في نفسه كي يكون الشرط ملزم ماله وأما الخبران فغير صحيحين في المطلوب
 أن مورد هما الجارية وكون المشاركة هو المال والاحتجاج الصحيح منها طيب النفس بعد ظهور الخسران من باب الاحتجاج ولذا قال في التفتيح أن قول
 بموجب الأول منهما إذا معناه أنه إذا شرط عدم الخسران عليه جاز له أن يفي بقوله وهو صحيح إذا الناس سلطون على أموالهم فإذا أنزل ماله فلا يخرج
 عليه وما لزوم الشرط فلا دلالة للرواية عليه ولذلك أردت نفي الباس بقوله إذا طابت نفس صاحب الجارية ولعل قوله في ذيل الخبر الآخر إذا كانت
 الجارية للقاتل شعري بخلاف ذلك ويقوى في النفس أن ذلك كاشف مفاصلة بين المالك وغيره لمساعدته على البيع أو بخلاف ذلك لا أنها شركة خفيفة
 وبالجمله ما عجزها الخبر لا يثبت الحكم الزبوري مع فرض مخالفة وعدم اقتضاء العوات صحة كما هو الأقوى فاقال جماعة منهم الفاضل في القواعد
 وغيره وفي بطلان العقد المذكور وقع عليه هذا الشرط في ضمنه كما لو بايع أحدهما بهذا الشرط البحث السابق وسمع انشراح كتاب الصلح البحث فيما
 لو صالح أحد الشريكين الآخر على أن يكون له راس ماله والباقي لشركة زاد ونقص وفي كتاب الشركة البحث في شرط التفاوت في الربح عقداً لشركة
 مع تساوي المالكين والذات في بيع مع تفاوت المالكين مع زيادة العمل من أحدهما وبدون ذلك فأن لا يدخل في المقام ومنه يعلم التساوي بين

ما في حق المقامين والله اعلم وكيف كان فيجوز النظر في هذا الحق الى وجه المملوكة ومحاسنها التي هي محال الزينة منها كاللكنين والوجلين ونحوها اذا
اود شراها لنفسه وتغير به لا خلافا لوجه فيه بل في باب التكاثر ان جواز النظر الى الوجه والكنين والمحاسن والشعر موضع وفاف وان لم يكن يادى الحق
مريحا لان عرضها للبيع فزينة الاقضية ذلك ولا ان يابصر مثل اباع عبد الله عن الرجل يفتخر لانه يشترى بها فقال لا بأس ان ينظر الى محاسنها وبجتها ما
لو ينظر الى ما ينبغي له النظر اليه وقال له اني جيت على شخص في اعرضت جوارى المدينة فامدبت فقال اما ان يريها الشراء فليس به بأس واما من لا يريد
ان يشترى فاف كرهه وقال هو ابصر لمران بن الحارث الجعفي لا احب الرجل ان يفتخر بربها الا جارية يريها في الشراء فاف في امرى عن ضرب الاستئناس الى
جعفر بن ابي عمير على انه كان اذا اراد ان يشترى جارية يكتشف عن ساقها فينظر اليها بل قد استقامت هذه النصوص في ذكره الفاضل من جواز النظر الى
ما دونه العورة وما الى ذلك الحديث وان استبعد كثير من اخر عنه وزد عنه في حق بل في العورة ثم استغفر مراعاة التحليل من المولى بل قد يستفاد من حديث
جواز النظر الى ما دونه بل قد يدعى الزينة لا باجته غالبا اذا كانت المنظورة من الجوارح المحتل كوضع في ثوبها ما لا يحسنه ومقتضى إطلاق التصريح بقوله في حق
في جواز النظر الى الزينة وعقبها في الحاق نظر المرأة الى المملوكة اذا ارادت شرائها بالرجل المريد شراء الالة وجوزي محتوي بالاحتياط ما ورد في باب التكاثر
لعل جواز النظر لشراء المرأة التي يريد تزويجها بانه انما يريد ان يشترى بها باعلا من وفي اخر تحليل النظر الى المحاسن بانه مستأنس الظن ان الوضعية النظر في غير
والفتن الناشئ من عدم الروية هذا والاحوط الافضل في جواز النظر الى الزينة لا ان المراد النظر الى المحاسن بانه مستأنس الظن ان الوضعية النظر في غير
السابقة على جواز اللبس واستحسانه في كل مع نواف الغرض عليه لا سيما ان ذكره احوط ثم ان الحكم يخص بالشترى فلا يجوز للالة النظر اليه زيادة على
ما لا يجوز للاجنبي في كل ذلك بخلاف الزينة والفتن ان في الشراء لا تختص بالاحتياط في كل موضع وبسبب ان الشترى مملوكا ان يغير اسمه عند الشراء قال
ذوارة كنت جالس عند ابي عبد الله ثم ادخل عليه رجل ومعه ان له فقال ابو عبد الله ما تجار انك فقال اني قد اشتريت فقال ابو عبد الله لا تشترينا ولا عبا
فاذا اشتريت راسا فلا تزين ثمنه في كفة الميزان فامس يمينه في كفة الميزان فاطم فاذا اشتريت راسا فغير اسمه واطعمه شيئا حلوا اذا ملكه وضربته
باربعة داهم ومنه يعلم استحسان ان يغير شيئا من ليلته وان يصدق عنه في حق وان لم يكن المقدار المعلوم لظهور عدم ارادة الاستئناس به وفي حق ان لا يرب
استحسانا لغيره الا نعم الملك الحارث قال وذكر كراهة التسمية بمبارك وميمون وشبهه في شرح الاستئناس استحسانا لغيره في كل ذلك واختيار الاسماء
الشريفة كعبد الله وعبد النبي وعبد علي وبما سمي به عبيد كعبد بلال وقضه ونحوها واما التسمية باسماء الانبياء والائمة فالاولى تركه خوفا هاتين
الاسم باستخراجه والامر بهل وكبره وطى من ولد من الزمان لا يوين او احد هاتين وجه بالملك والعقد ولو تحلل لا على الاظهر للغضاضة وفوق النجاسة
وتحرف الحارث للنصوص كسنة المولى قال سئل عن الرجل يكون له خادم ولدناه مملوكا جالس ان يطاها قال لا وان تزينه عن ذلك فهو واجب الى وهي
غيرها التحذير على ان يراى من ذلك بناء منه على كبر ولد الزنا وتحريم الكفرة وفي المقدس منع وفي حق ان العقد اشكر كراهية عن الملك وفي شرح الاستئناس
ان تشد كراهية بطلب النسل الزينة معظم الفاعلية قلت ولعله لما قال في القواعد انه ان فعل فلا يطلب الولد منها اي ان وطى غيرها بالكره فلا
يطلب النسل منها يان بركة الامناء او بطلان غير النسل او بالباس او الصغيرة او نحو ذلك وفي حق اسم وبكره الحج والزوج من حق الزانية وعنه في حق
لا يطلب للزنا امره امين ما لاحراما او اشترى به الى سبعة ايام والامر في ذلك كله سهل وقد ظهر لك من خبر زادة السابق كراهة ان يري المملوكة ثمنه في
كفة الميزان وفي خبر قيس عن الثمن من نظره ثمنه وهو يوزن لم يفلح وبما قيل لهما مط ولولا بركة الميزان حمل للنص على المعارف من وضع الثمن في كفه
الميزان عند الشراء وفي الرضا ان حسن لو قام دليل على الكراهة مط وهو غير واضح قلت قد يفي بكفي وبما خرج القيد من ارادة التقييد نعم في غيبة الحكم الى
المعنى والى المسائل كمال سبها الاخير والامر سهل والله اعلم **الثالث** في لواحق هذا الباب وهي مسائل الاولى في الالة والعبد قنا او مديرا او
ام ولد الى غير ذلك من احوال التي لا يخرج عن الزينة عند المكاتب الذي سماع الكلام فيه محله وظاهره هناك الملك كما سنفه ان لا يملك عينا ولا
منفعة مستغنى ولا من لا من غير فرق بين مملكة المولى وفاضل الضريبة وارث جناية وبين غيرها عند اكثر علماء اكمل كره بل في ثمره عندنا مستغنى
الاجماع عليه كالحكي عن الاستئناس وكفارات الميط بل في ذكره في نهج الحق الاجماع عليه بل الاول منها صريح في نفى الملك لما ملكه مولا بل في شرح الاستئناس
انما يشبه عابره لا يشترط بين المقتدين والمنع من المدعى عليه لاجماع معبر عنه بلفظه الصريح من جاعة وبما يفيد نظاما في عبارات مختلفة من نظره عندنا
كذلك ما بينه وبينه صاحبنا وعندنا وفي الرضا انه لا يملك الا ما يملكه المولى والامر سهل وهو الظن من تتبع كلامهم جدا حيث لم اوفق على فهم
في ذلك الا نادرا الاصل في كثير من الموارد مؤيدا بانه مملوك فلا يكون مالك الا ما لا يملكه غيره فرع ما لا يملكه لنفسه وبان ما لا يملكه العبد من فوائد الملك
المولى فيكون نائبا له بل قبل ان لا يفعل ملك المملوك على وجه يختص به دون مولا لان نفسه بدنه وصفاته التي من جملتها سلطان مملوكة فسلطان السلطان
حال عليه واليه يرجع ما عرفت من امر لوم ملك لما جاز للمولى اخذه منه فلهذا الثاني باطل لاجتماع الماداه محمد بن اسمعيل في الصحيح عن الرضا سلمه عن رجل
ياخذ من اولده شيئا وهداه لغيره في نفسه من عدم او مناع يجوز ذلك قال نعم اذا كانت ام ولده وفي شرح الاستئناس يجوز للسيد ان ياخذ مملوكه بغير
فهر بالاجماع محض لا ومنقول بل ظاهره في مقام اخرا المراء بالاختصاص لملك فضل عن المص ويغير ذلك ولقوله نعم ضربا لله مثلا عبد مملوك
لا يصدق على شيء وقدر قناه ميتا رزقا حسنا هو ينفق منه سيرا وجهرا هل يستوزن فان وصفه العبد بغير القدرة بمنزلة الحكم عليه بذلك لان الضمة
كما شفه بقرينة السبب والمقام وان كان الاصل فيها التخصيص بل قبل ان يفسد التقييد لا يفي المملوكية خصوصية على ان الافضاء الذي ادخل في
صاحبها المتل وادعى زادة البرهان على عدم القدرة هذا كله مضاعفا الى صحيح زادة عن جعفر المستفاد منه المراد في الالة قال المملوك لا يجوز طلاقه ولا
تكملة لاداء سدة قلت ما السيد كان نوحه سيد من الطلاق ضربا لله مثلا عبد مملوك الخ افضى الطلاق وموتن شبيب بل ابو عبد الله وانا

[illegible]

ملوكه او صنفه وهو يعلم ان له ما لا يملكه السيد استثنى المال من نصفه فهو للعبد ونحوها صحيح عند الزوجين والنصوص جميعها يمكن الجواب عنها بالتزام ملك
بعضها وان كان مخالفا لقواعد الملك كما قلناه في الحجر وجواز الاستماع ونفي الابدان بعد الفسخ بالبقاء على الزوجية وعدم ردها في ذلك مما قبل به للاختلاف ويجعل
الاخر على ارادة الحجر وجواز الاستماع فذلك في الحقيقة ليس ملكا اما قابلية الملك كما بينت سابقا فثبت ان هذا انسان عاقل ودعا فاقا لكثير من الاخرين فلا
يغارس على البهائم فلا دلالة فيها على نفيهم سلطان المولى عليه وعلى ما فيه كسلطان الله على العباد وما في ايديهم على وجه لا ينافي الملك الله انما الله تعالى
باسم الاجراء بعض الاحكام عليه وعلى الاية الثانية اشعار بذلك ضرورة كون المراد نفي شركة العبد مع المولى كنفى شركة الصانع الله مع غيره وبذلك
كله اضافة المال الى العبد النصوص الكثيرة المتفرقة لا يجمع الفقيه حصرها على وجه يقطع بعدم ارادة الادق ملائمة منها الله هو ضرب من الجاهل بها ولا
يملك الاية بناء على ان الضمير قوله يكون في الجمع الى المذكورين سابقا ومن جملة المالكين العبد والامام قبل الجواز على نفي الغناء وامكانه في حقه وهو يدل على
الملك اذ اغناه بالملوك ودعوى ان المراد من الغناء رضا العبد وسعته ولو لا اياها فلا يثبت ثبوت العبد فان حاله في ذلك تابع لحال المولى غالبا
واضح المنع ثم قد يقال ان المراد من الضمير غير العبد لان ادم لم يكن عديرا في المالك ما نالهم من الزوجية لثبوت المهر والنفقة على المولى اذ كان
النكاح باذنه ولا وجوده مرغبا للخلق المحرم المانع من التصرف وان حصل الملك وهو خلاف ما يقتضيه سبب الاية والصحيح عن الجرحي قال سئل ابا ان
عن رجل قال للملك له انت حر ولما لك قال لا يبدى بالحرية بل المال يقول له لك وانت حر براء المملوك والمنافسة في سنده باسناد ابي جريح وبها
لاضطراب لان ثاني الشهادتين رواها في موضعين عن جريح واحد ما مضى له الحسن والاخر غير المتفق مع ان عن بعضهم نفي وابنه عن الاول بلا واسطة وفي رواية
عن الثاني كل الكلام المشهور عن النجاشي عن يونس انه لم يسمع من الله الا حديثين لا يفتح بعد الانجاء والاختصاص بما عرفت كالمنافسة في سنده لان
على التوسع واعتبار رضا المملوك على التمسك بما شهد له ونفي الامر باعتباره في جرح النفي عن تقديم الفسخ على ذكر المال المعلوم انه ليس على الجرحي اذ
كان في تكلف بلا داع ولا شاهد والصحيح عن الفضل بن يساق قال قال المجدد سلم عارف اعنفه رجل فدخل به على ابي عبد الله فقال له رجل من هذا
الستك فقال رجل عارف واعنفه فلان فقال ابو عبد الله لست ابي كنت اعنفه فقال الستك لا يعبد الله اني قلت لمولاي عني يسما عارف
وانا اعطيتك ثلثة ادهم فقال له ابو عبد الله ان كان يوم اشترطت لك مال فملكك ان تعطيته وان لم يكن لك يومئذ مال فليس عليك شيء فاشهد
في سنده بان الراوي فيها العبد الله لم يظهر من الرواية الا كونه مسلما عارفا ولا يكره في ذلك في التوثيق وفي المتن بان الاضافة بارادته ولا يملك الله
عليه يكون المال ملكا للبايع وانما حوزة بيعته المقدار في تصرفه فيما عداه فيبيع المنع فيه ثابتا فلا يكون ولا على الملك كما ترى خصوصا الثانية وموت
بن عمار عن جريح عن ابيه عن عبد الله بن الفضل ان ملكك في لك وفلم يركب لك والمنافسة فيه باسناد غير ان على ملك العبد بوجه لان الخلاف في ملك
العبد للمال ومقتضى الرواية ملك الرقبة جازا بناء على ان الرقبة جازا وليس لك في حق النزع في شيء وحمل الملك على ملك المال مع مخالفة الظاهر
اللفظ لاجل لا تنفك الشركة فيه على القولين فان ما يكتسبه العبد لنفسه اما ان يكون له بأسره او ينفق عليه بأسره فالعبد يملك خلاف الاجماع وحمل الشر
على الجواز يقتضي سقوط الاستدلال به فيها انسابا واذا اخرج منها على معية ان الاولى اشترط ما في يد العبد وتلك هي هذه الجرحية والعبد باعتبار
ملكته ليس المال على الوجه المذكور بل لا يثبت صلاحية ذلك وجهما للجمع بين ما يقتضيه ملك السيد وما يقتضيه ملك العبد منهما عند نفي ارادة الحجر
له هو اولى من الجمع بحمل الاول على الحقيقة والثاني على الباطن المصروف باذن المولى وان الاضافة لا تدل على ملكه ويخوذه لك مما لا يخفى على من علم عدم فالسنة
مجموع الادلة فظهر من ذلك كله قوة ما استحسنه المصنف وما يقال من منع المكافاة لما دل على نفي الملك لكونه وضوح سنده اكثر واعني ما انتم فيكم
عن كرم وموافقة طائفة المتقدمين ومطابقة اصول الفقهاء ومما سنده الاحكام الكثيرة المتفرقة في مسائل الفقه والرواية تسببت كما سبق
اليه الاشارة فيجب ان يدل ما دل على الملك او حمل على الحقيقة لكونه كسب من العادة فقد نقلوا القول بان ملك عن الله والاشارة في النصيب
واهل الظاهر واحد من جنس فذكرت ان ذلك كثير منه وربما كان حمل ما دل على نفي الملك على الحقيقة او لا يرد على الحقيقة المعلوم شدة التذير منه و
الثوري واسحق واحمد الحكم الروائين والشافعية الجرحية وابنه فدين ان المراد من المصروف انما له على ان ماله مولا اذ ابيع واعني او مات وهو بايع
البايع عليه التي ثبت على المال حال الصوبة ولا يدل على ذلك ما بين وان الملك بل قوله انما بايع نفسه ولما يبيع ماله خلاصة ودعوى اذ جمل على الا
الم ملك للمولى من جهة استدلاله ولو سلبت ثبت المطلوب ضرورة اقتضاء الانتقال كون المال ملكا للعبد حتى يتجه انتقاله نعم المسألة ومن المتفق
بها السلطة التي كانت للمولى قبل البيع والفق والموت فلا يبعد التزام كون الرقبة باقية على حكم مال العبد وان كان سلطان المصروف للمولى في بيع
سلطان المولى الثاني او جرحه العبد نفسه بعد بطلان حق المولى الاول على وجه لا يتكرره ومن ذلك ينكت في الاشكال من الحكم في النصوص التي وردت
بظهر منه عدم كون ذلك من الارث في حال الموت بل هو شيء ثابت للسيد حال الحياة طائفة العالم هذا ومن مجموع ما ذكرنا يظهر لك وجوه المكاتب على
القول الثاني انك هو ملك فترام يرجع الى ما قلناه كما يؤول اليه ما ذكره مستندنا من انه مقتضى الجمع بين ما دل على سلطان المولى على منعه من التصرف بل
عدم جواز تصرفه الا باذنه وبين ما دل على ملك العبد بالحمل على الملك الغير التام واما البايع فقد قبل ان سنده في اجماع وشهادة الايمان بان
المولى اذ ادان العبد في التصرف جاز للعبد ذلك وهو ملك المصنف فثبت ان الفرق بين ملك التصرف وملك المصنف واضح والظاهر من ذلك النكاح في الجليل
بدفعه ان المصنف حكما اخر ولذلك لا يدخله صلح ولا معاوضة بوجه من الوجوه طائفة الحكم وعلى كل حال فلو كان في يد العبد المسلم عبيد مسلم ومولاة كافر في شح
الاشايح على جميع الاقوال ولو انكسرت بان كان المولى مسلما والعبد كافرا وكان في يد عبيد يبيع على القول بملكته العبد او تملكه المولى بناء على ان له

في البيع والشراء والملك دون القول بعدم ملكيته ولو وطى العبد جارية من دون ادن حدة على القول بعدم ملكته حتى ان وعز على القول بالملك لا
 يخرج من طوع من تحت يده ملكه من دون ادن على القول بملكه الا ان يقصد الملك وفي شرح الاستمارة لا بعد جعل النفس ملكا وفي بحث ولا يصح له
 ملك في الاعلى القول بملكه العبد ولو وطى من السيد بن عبده العبد الاخر فغنى بطل على القول بالملك الا لا يكون السيد ملكا لعبده وكذا مع جعل
 الثاني مع العلم بملك السابق الاخر دون العكس ولو علم ما ربح احد ما فحق الحكم بالخبر المجهول عنه اشكال ذكرنا غير مر في غيره ذلك من الاحكام المنقضة
 على القولين من الاستمارة وجوب فاما الدين والاتفاق ويخوذلك كما هو واضح وليس منه على المظالم المسئلة الثانية التي هي من لشري عبده
 مال كان لمولاه الا ان بشرطه المشري او تكون فريضة على الشيعة لثبوت الحكم المرتب على القولين اما على القول بان الملك للسيد فواضح ضرورة عدم
 اندراج المال في اسم العبد بل اضافته اليه انما هو كذا في ملائسته واما على القول بان الملك للعبد فلا يتناول عنه بالبيع اجماعا صحيحا في شرح الاستناد
 بل فيه الاستدلال عليه به وبظاهر الاخبار على تقدير الملك لكن يمنع المسئلة الثالثة عبارة عن البسوط ثلثه ذلك الحكم فيها بالبقاء على ملك
 العبد وعلى كل حال فيما ان ثم اوقها المحجة في ذلك كما ان الاجابة المحجة على انتقاله الى البايع دون المشري قال محمد بن مسلم سئلت احدا عما عمن رجل
 بايع مملوكا فوجد له مال فقال مال للبائع انما بايع نفسه الا ان يكون شرط عليه ان ما كان له من متاع فهو له وفي غير محجوب الى العلاء على بيعه لله من شيء
 ان عليه قال من بايع عبدا وكان للعبد مال فالمال للبائع الا ان بشرطه البيع امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك الى غيره لك من النصوص ولا استنباحا
 في ذلك يجوز ان شرط ملكه ببقاء في يد مولاه ويكون خروجه بمنزلة موته لاناقل بالماله اليه على حسب غايته مال الوصية الى الموصي له لا انتقال اذ
 لما عرف من عدم الثوارث بين العبد والحرة فغير الحكم بالانتقال غير عمن كان في رجوع امر بملك العبد الى مشريه والى زوجته اذا اعتقت ومن ذلك
 يظهر لك ملاءمة ذلك من اشكال الحكم بكونه للبائع على تقدير الملك بانه ملك مالك لا ينتقل عنه الا برضاه والحوال ان العبد لا يدخل في هذا
 النقل ثم انه بعد ان اعترف بان هذه المسئلة ذكرها من ملكه ومن حاله قال ولا يندفع الاشكال الا اذا قلنا بان المراد بملكه العبد تسلطه على
 الانتفاع بما قبل ملكه لا الاملاك الرقبة كما نقله في من عن بعض الفقهاء بان الملك فيكون الملك على هذا الوجه غير مناف للملك البايع لرقبة على
 بتوجهه نقله الى المشري او بقاءه على ملكه وفيه ما عرف مضاعفا الى ما تقدم سابقا من عدم وضوح الفرق بين ملك التصرف واما حقه فشر
 جتدا على انه لا يتم علو المصفاة من مال الى ملك العبد مطمع حكمه بذلك وهو صريح في ارادة ملك الرقبة كما اعترف هو به بعد ذلك وقال اللهم
 الا ان جعل على النص الذي على هذا الحكم فبروح يانه الى على عدم ملك العبد لثلاثا فافض الحكم المنقول عليه من عدم ملكية شخص اذ ينزه الا بوضوح
 وهو كما ترى لا يمنع من نأخذ ما ذكره من الاتفاق بحيث يتحمل ملك العبد الخائف لحوال الملك بالحجر ويجوز الاستزاع وبغيرها واضع المنع في
 وكذا ما يظهر في المصابع من الاستدلال بهذه النصوص على عدم الملكية فان لا من لو كان ما في يد العبد له لاسم ملكه له عليه بعد البيع ولو كان
 حتى من ذلك المشري لا البايع لا انتفاء النافذ عنه ولا كان للسيد بيع المال معه لعدم ملكيته له وهو ظاهري فحين الاصل احث استدلو
 بهذه على ملكية العبد استنادا الى اضافة المال اليه فيها وانظمتها الملك وهو ضعيف جدا لانا اضافة بغيرها ادى الى ملائسته وظهورها
 في الملك بعد تسليمه مدفع بغيره الصفاة قلت قد عرفت عدم صرفها وانه لا مانع من القول بملكه ثم الانتقال عنه بالبيع للبائع كما لو
 على انه لو سلم كون مثل ذلك فريضة صافه امكن حمل هذه النصوص على ان المراد من مال العبد فيها هي ما كان للمولى واصناف اليه ككسوته وقطاعه
 ونحوها الا ان العبد لا يصلح للملك اصلا فلا يسند له بها عليه كما هو واضح ولولا الاجماع المدعى على الانتقال عن العبد على القول بملكه لكان
 جتدا هذه النصوص وربما يقال استثناء الاشراف في هذه النصوص انما يجز على القول بالملكية اذ معناه ان مال العبد اذا بيع للبائع الا اذا شرط
 المشري بقاءه للعبد لعموم قوله المؤمنون عند شروطهم واما على القول بانه ملك للبائع فقد يشكل اشرافه للعبد بعدم قابلية الملك فلا يصح
 الاشراف وحمله على ارادة ابقاء الاباحة خلاف الظاهر معلوم البطلان لظهور النصوص في خروجه بذلك عن كونه ملكا للبائع واما اشرافه
 للمشري فيشكل ايضا بان المعلوم من الشرط في الاعيان بملكها باسبابها من بيع او هبة او تحريك لا انه هو بنفسه ملكا لها بل افضا الا لزام
 بما يقتضي بملكها من اسبابها ولو سلم اعنية الشرط من ذلك امكن جري بان حكم البيع عليه من القبض في المجلس لو كان صرفا وعدم جواز التفاضل لو كان
 روبا وبالجمل وبغيرها مع ان ظاهرا ان ذلك عليه لو اشترط اللهم الا ان يلتزم الحاق ذلك بالبيع او براد بالشرط المذكور في كلامهم المصاحف
 عليه الاحكام المزبورة بشرط الشيعة في البيع للعبد على معنى كون من مع ما لم يصبها فهو حرج ولو كان بالشرط كالمسئلة الاثنية التي ليس بصورة الشرط
 بل قد يوضح الشرطية للمشري على القول بالملكية ايضا على وجه يكون مبيعا ايضا بان للمولى التصرف بمال عبده فمما عليه وصريح بغيره اشرافه
 ح على وجه يكون مبيعا وان لم يكن ناكها لعدم البيع الا في ملك مخصوص بذلك او بان هذا التصرف بنفسه ملكا نحو ما سمعته في وطى المولى
 جارية عبده وان كان فيه ما لا يخفى نعم قد يشكل على الاول جريان احكام الربا ونحوه على مثل هذا البيع لا مكان دعوى ظهور اذ لشد في البيع للمالك
 لا لنحو العام الذي فرضنا المالك فيه العبد والبيع له لا كسط الاستثناء هنا جريان احكام البيع باسرها على تقدير الملك وعدمه كما يوضحه ما ذكره
 في المسئلة الاثنية ولعله لا طلاق الاول اذ لا يعمى ما نفى في شرح الاستمارة هل يلحق مال العبد بالتواضع كالشرب الطريف والحجر ونحوها فبوسع فيه
 ما لا يوسع فيها يدخل في البيع اصلا ولا يلزم جري فيه حكم الاستثناء ههنا قلت لا ينبغي قوة الثاني منها لعدم التبعية المحففة في المقام فليس هو
 بغيره اصليا بل لا فرق في المشهور هنا بين جعله شرط او شرط الماعرف من رجوع الثاني هنا عند التناول الى الاول لكن في شرح الاستمارة هنا الاقوى
 انه يجري في الثاني من المسألة بالاجمعي سابقه فجهت هذا وفي آت بعد ان حكى عن ابن حنيفة صحة البيع بغيره عند الاستثناء كما يعرف مقدار

على التديب كما يوجب في الجمل من مرفقة سبعة سنين من رجل اشترى جارية وهو طامث اشترى وجرها بحضرة لغوى او بكيفية قال لا بل كفيه هذه الاشياء
فان اشترى بها لغوى فلا بأس من غير فضل وهل العادة في المدينة كذا فيكون استحقاقا لبعضين واما المدفوع فلا خلاف تصاويف في الاكفاء
بها الا من بعض المدفوعة في المقام فحاصلها انك لا تبيع وهو مع انه مخالف لاصالة عدم الزائد في وجه ولا مستند له سوى القياس على صفة المظنة
المردود بان مقتضى القياس على الامة المظنة وعدتها اذا لم تكن مستغنية لبعض من وادعون بوجوب الاجماع والاحتياط في الاحتياط بالاحتياط
الا لا بد من المدفوعة ولو شك في انتهاء المدفوعة فالاصل الثاني وهو غير اصل عدم الزائد المدفوعة ومن غير عبد الله بن سنان سئل ابا عبد الله
عن الرجل يشترى الجارية ويخلص فقال بغيرها اشهر ان كانت قد استعملت في الحمل في الوسائل على الغالب من حصول المحضنة في الشهر وان كان بعد ذلك
ويمكن عمله على وجهه المبلغ بالاداء التديب من الاضطرار المردود احتياطاً بهذا وقد اتفقنا على ما عثرنا عليه من التنازع في الضمير باليوم كمنه من الضمير
لكن في اخره بل ويمكن اراؤه منها والمذاخر المتكسر بعد المتفق كذا غيره وفي شرح الاشياء انه قد دخل في تحت واربعين الليالي المتوسطة والاولى
والاخيرة والمتكسر في محسب بوجوب مستغلا ويغوى احسنه بالاكال وهو جيد والله اعلم وكل يجب على المشتري استبراء الامة بما عرفت اذا جعل
حالتها بالنسبة الى وعلى المالك ان لا يبيعها ما منته وعنده فاضلا عما اذا علم حالها انها ملك من غير خلاف يعرف فيه بل الاجماع بضمه عليه كان
النصوص كاد تكون متواترة فيه بل في بعضها ان الذين يشترون الاماء ثم يوفونهم قبل ان يبيعوا ومن فاولئك الزناة باوهم اما اذا علم العبد
في الرضا لا يجب له ان يفسد في نفسه او في غيره من المراء العلم بعدم وطى خصوص المالك وان قام له حال وطى غيره وهو ملك للاصل السالم من المعارض بعد
الامتناع في النصوص على المشتري بغيره في كل حال فما اذا علم وطى غيره المالك لها بغيره فان سطر الاستبراء فيه والمدفوعة كما يقتضيه بعض الفقهاء
صانع فانه لا شك بل جزم الاستبراء في وجهه وهو موقوف كذا في باب النكاح بل هو مقتضى كونه وطئا محرما وقد علم من وضع المدفوعة والاستبراء
وفيه ما عدم اراؤه الشارع لاختلاف الانساب بل يمكن دعوى كون ذلك مجمعا عليه بينهم على ان ذلك هو مقتضى اطلاؤا دلالة الاستبراء وفي صحيح الجليل
عن النبي في رجل اشترى جارية لم يكن صاحبها بطائفا اشترى بها قال نعم اللهم الا ان يجعل اخبار صاحبها بذلك ولم يكن ثقة ما سألتم فدهو فوف في
ان الوكيل الصلة او الاستبراء وهو مبني على تحقيق كونها بالاصل في الاماء ومع فرض عدم ثبوت ذلك بغيره اعادة الاصول في مقتضى كل منها فلا يجوز
الوطى حتى يضمن هذه العدة للاصل ولكن لا يجري حكم العدة الحرة وهكذا ومقتضى خبر الحسن بن صالح الاكفاء بالمحضنة وان سبق النكاح في يوم
ذكرنا في كتاب نكاح الاماء ما لم يدخل في المقام فلا حظ واصل ولا يجب على البائع الاستبراء من احتمال وطى غيره للاصل مع العلم بالحرمة منه فقد جزم في
القول بالاستبراء فيه لكن مقتضى الاصل نظر المثل وفيه بل صريح بعضهم خلافاً لغيره في بين البائع والمشتري ان الاول انما يجب الاستبراء عليه
من وطء خاصة اذا اراد البيع دون وطى غيره من المعلوم فاضلا عن الحمل واما المشتري فيجب عليه من وطى المالك المعلوم او الحمل ومن وطى الغير اذا كان
مطلوباً ما عدا ذلك ونما الحمل لكن تحصيل تمام هذا التفصيل من النصوص لا يخرج من اشكال وان كان الحكم في البائع موافقا للاصل كوافقه عدم وجوبه
على المشتري من احتمال وطى الغير لكن لطلو النصوص لا يخلو في ذلك اللهم الا ان تنزل عليه بمعونة الفتاوى فثم ان المشهور بطلان مقتضى الاحتياط
احتياط الاستبراء بالبيع بل كل من ملكه ان يبيع من وجه المالك من بيع او هبة او اهدى او صلح او سرقا او غيره فذلك وجب عليه قبل وطئها بالاستبراء
ومن احتل في الاجماع عليه بل قد يظهر من التنية بغير خلاف الحكمي عن ابن ابي رجب في حقه بالبائع والمشتري للاصل لكن الحكمي عنه في باب السراية مؤلفه
الاحتياط فيكون المستلزم اجلا عليه وبين ذلك بناء على فهم النصوص من النصوص وان ذكر البيع فيها مثال خصوصاً في صحيح الجليل عن عبد الله بن عمرو
فيها مضافا الى خبر الحسن بن صالح عن الصادق عليه السلام نادى منادى رسول الله صلى الله عليه واله يوم او طاس استبرأ واسباياكم بحضرة ستمائة
بعدم القول بالفضل وكذا بالنسبة الى البائع فليخرج الواجب المصالح وفيها ولو كان الحقد من فوا على الاجازة نقل الحكم بها فتوفت اباعها
عليه قبل ويختلف حال الكشف النقل صانع بعض الاحوال وعلى كل حال فلو وطئها قبل الاستبراء ايجابا لم يكن المالك ذائبا فيها ستمائة
سأبها من النصوص عليه بغيره عدم سقوط وجوب الاستبراء عنه بعد الوطى بل الحمل وجوبه على الاول لا طلاق الادلة وقينه انه لا فائدة له في ويمكن منع شل
الاطلاق له وفي شرح الاشياء انه يقوى عدم السقوط مع النزل وعدم الامناء او الوطى قبل المبلغ قبل انقضاء المدفوعة وهو جيد وفيه انه لو وطئ
احدا اشهر بكونه لم يبعد سقوط الاستبراء في منقوص الوطى او اشترى حصه شريكة ولعله الخوف في الولد بغيره فلا استبراء عليه من احتمال وطى الشريك ولو ادعى
شراء حصه الوطى فقد بطل ان المحض عدم الاستبراء اذا كان قفا وان نحو به الولد والامانة الاستبراء لكن التصريح في النص بعدم جواز الشراء حتى يحصل
الاستبراء فلا حظ ونما في هذا وقد ينزل على ما سمعته في اصل المسئلة خبر العبد قال سمعت ابا عبد الله يقول وقد سئل عن رجل اشترى جارية ثم وطئها
قبل ان يبيعها قال بئسما صنع يستغفر الله ولا يعود قلت فان باعها من اخر ولم يبيعها رحمها ثم باعها الثاني من رجل اخر فوطئ عليها ولا يبيع
رحمها فاستبان حملها عند الثالث فقال ابو عبد الله ما ولد للفراش في العاهر المحرم وان ارادته الاخير هذا والذي يقتضيه اصول المذهب فواحد
عدم الفرق بين جارية هذه الاستبراء وفيه ما في كون المثل من البائع اذا لم يبيعها المشتري والا كان منه عتقا كان حرة اذا لم يكره فخصا بالخطا فان
المفيد وفيه من اطلاق كون المثل من البائع افاضت مع من له عند انسان للاستبراء في غير محله لان ينزل على عدم وكذا الاشارة عن المشتري في
القبض وكذا انها ما بين جزء والفاصل في بعض كسبه من ان المدفوعة هذه الاستبراء على البائع اذا المتهمة بها بغيرها للملك فالجواب كونه على المشتري حتى
لو وضعت على يد عدل خلافا للحكمي عن الفاضل فيجعلها على البائع معه والله اعلم وكيف كان فبسط استبرأوها بالعلم بغيرها الرحم بل لا موضوع له
ح واذ اخبر الثقة انه استبرأها او لم يطأها على المشهور بل عن خطا الثقة لاجماع عليه للصبر المستغنية الحمل مطلقا كقول العبد الصالح في خبر محمد

الشريك

بوصف

ثم العقد عليها فقد وجد جواز الوطء معه من غير استبراء في خبر حديث وثم يبيعها من امرأة ثم يشرها ثانياً لا يندرجها في المرة الأولى والحققنا بالمرأة غيرها كالطلق
ذلك ولو يبيعها لرجل ثم استبرأها منه حيث يجوز أمكن الحكم بالسقوط اليه ومنها ما لو زوجها فطلعتها الزوج قبل الدخول فأنها مطلقة غير مدخول بها فلا
عده ولا استبراء عليها وما كان واجباً قبل ذلك فقد سقط بالعقد عليها مع احتمال بقاء الزوج بها فمما ضمنه لو يبيعها الصبي ثم تزوجها منه أو أحله وعليها فانه
لا استبراء هنا لأن النكاح لا يجب الاستبراء قبله إلا أن يعلم الوطء لهذا أو اعتد بها جازان ثم تزوجها في الحال فلو شرها حراً فلا استبراء لما عرفت من أن السابق
قد سقطت للأحق لا بغير وجوب الاستبراء وحده وهذا خبر قوي ويكون هذا من الموضع الذي يسقط فيها الاستبراء قلت ولكن ينبغي أن يعلم أن ذلك
كله إذا لم يعلم بالوطء المخبر الذي يجب الاستبراء منه ولا فلا حيلة للاستبراء على المظن كما أدى إليه القاضي في المتن في حيلة التزويج وإن كان مقتضى بعض
أخبارات أهل المنزل من سقطة الاستبراء لا بد من تبيين ما عرفت من اختلاف الأنساب كما أنه ينبغي أن يعلم أن الاستبراء الواجب على المشتري ولو يبيعها
وطى المالك أمه أو لوطى أمه البع ونحوه فلا يجب الاستبراء له عليه في تزويج بغيره قبله فاذ يبيعها من الأميرة أو الرجل ثم يشرها منه في المجلس مثلاً سقط
الاستبراء الاحتياطية عند احتياج عود وجوبه عليه إلى بلل لكن ومع ذلك ففي النفس منه شيء خصوصاً في الفرج المأمور بشدة الاحتياط فيها خوفاً من
اختلاط الأنساب بل قد يقال أن السقوط من جهة صدق كونه جارياً لمرأة لا ينافي الثبوت من جهة أخرى وهي أنها جارئة فذا شترت من حياء استبراءها
لاحتمال لوطى بل يخلو ذلك بخبري أيضاً في باقي الجبل وإن اختلفت قوة وضعف دليل بما كان في بعضها من غرض المحرم من وجهه جدياً وطريق الاحتياط
الذي هو مجموع من ساقحل بغير المالك غير مقتضى نفعه في كتابه لنكاح جملة من الكلام في ذلك والله أعلم وبالجملة يسقط استبراءها أو كانت في سنين
لا تحض لصغير فلم يبلغ التسع أو أكبر بلغت حداً لباساً لا خلاف أجد في شيء منها وقد سئل عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن رجل يشرى جارئة ثم يبيعها
حد المحض أو لم تحض فقال لا عدة عليها الحديث وقال له ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب الصغيرة بشرى بها الرجل وهي لم تدرك أو قد بلغت من المحض
لا بأس بها أن لا يستر بها ونحوه ورواه الصدوق من سائر الباب وم قال الصادق عليه السلام في رجل يبيع جارئة ثم يشرى بها رجل يبيعها
لا ينفق عليها الجبل فليس عليها عدة فلباطها انشاء وقال ابنه في رجل يبيع جارئة ثم يشرى بها رجل يبيعها الجبل فليس عليها عدة
يبيع عليها والمراد من التي لم تبلغ المحض ويخاف عليها في خبري بيع من الصغيرة ومنعت من حازم الكا أمه بها بالاستبراء بالمدة من بلغت تسعاً ولكن لم يبلغ
المعاش من زمن المحض فإن مثلها بشرى بالمدة كلفه الخبرين المزبورين إذا المراد بالصغيرة عندنا من لم يبلغ ذلك خلافاً لبعض متأخري المتأخرين من لم
يبلغ المحض عادة والمضرة الفتوى بخلافه كما أنه في باب العدد وغيرها من محالها أن المراد من لم تحض أو قد بلغت من المحض خبر عن عبد الله
عن أبيه من كانت ست من محض لم تحض قال ابنه في رجل يشرى جارئة ثم يبيعها رجل يبيعها الجبل فليس عليها عدة
في خبر السابق للصغيرة والباية فلا تضاف من النصيب بناء على ما ذكرنا ثم قد يشكك في النصيب السابق بظهورها في جواز وعلى الصغيرة
وهو معلوم البطلان بناء على نفي الصغيرة ما ذكرنا ويدفع جميع ظهورها في ذلك بل يمكن حملها على إرادة أنها صغيرة عند البائع ثم بلغت عند المشتري
ولا مانع من حيث الاستبراء أو براء الاستبراء عليها وإن وطئها البائع محرماً أو غيره ذلك مما يمكن شترها عليها كأنه قد يشكك في خصوص من ساقحل
هو ما في صحيح المجلس عن الصادق في جارئة لم تحض قال ابنه ما شترت جارئة ثم يبيعها رجل يبيعها الجبل فليس عليها عدة
قال في حقه وأربعين ليلة لأن قوله فيها لم تحض أي أن يربدها الكناينة عن الصغيرة أو البالغة ولكن لم تحض خلافاً للآول لا يجوز وطئها ولو بيع عدم الأثر
كالثانية قبل الاستبراء ويمكن دفعه بأن المراد عدم الوطء الفرج من عدم الاتزال وشدة الامرج باعتبار الصغيرة هذه المدة أو جاف ثوب من أن المراد
أنه استبرأ الجارئة بعد انقضاءها ورواها بكاريتها ولكن في ظنه أنها لم تبلغ سماع عدم طئها فقال له أن هذا باقياً عدم معلومية البلوغ وعدمه
محل اشكال وأمره شديد سيما إذا كانت مثلها ومنه في قدر جنتها وصورتها يحصل للرجل فالواجب الاستبراء إذا كانت بهذه الكيفية كما هو عليه
في خبر منصور وغيره في التي لم تبلغ المحض ولكن يخاف عليها فيكون المراد من قوله لم تحض عدم العلم بالبلوغ بالمحضر وإن كانت للبلوغ بالسن محتملة وشدة
الامرج من حيث انقضاء عدم البلوغ ومن حيث خوف الحمل فالله يفتي في استبراءها فإنها ما كان ينبغي له الغزل عنها لكنه كان يرى فيه ما فيه ويمكن أن يبرأ
من لم تحض فيها الباعض عدداً لكنها لم تبلغ المحض وشدة أمرها باعتبار عدم المحض وهذه وإن كان الواجب استبراءها بالمدة إلا أنه لو أم وأنها يبيع
أن يبرأ عنها احتياطاً لاختلاط الأنساب في جدياً أو كانت الأم المشرقة مثلاً فأنها تسقط استبراءها فيجوز له وطئها إلا أن جنتها على الش
بين الاحتياطية ما وجدتها شديدة عظيمة فيكتفي في جواز وطئها بإتمام جنتها كما عرفت الإجماع عليه إلا أن ذلك استبرأؤها بل لعدم جواز الوطء حال الجهر
وفي مؤلفه سماعه سئل عن رجل يشرى جارئة وهي طامث استبرأ ويبيعها لغيره أخرى وتكفيه هذه المحضه فقال بل تكفيه هذه المحضه فاستبرأ
بمحضه أخرى فلا بأس من غير فضل وفي صحيح المجلس سئل عن رجل يشرى جارئة وهي حائض فقال إذا طهرت فليست بها إن شاء خلاف الآول ليس
فلم يكف بإتمام المحضه وكانها جنتها في مقابلته الفضل في الاحتياطية لانه إذا كان الاستبراء يحصل بالمحضه فمع فرض أنه استبرأها احتياطاً فدل
بذلك برائتها جنتها في الجارئة التي علم أن البائع قد استبرأها أو لم يبرأها كما هو واضح هذا وفي النافع يجب على البائع استبراء الأم قبل بيعها بمحضه
ومن حجة الرابض فقال واحدة أن لا يبيع في اثباتها والافتكفي تمامها على الأشهر الآتية وفيه أن خلاف ابن إدريس في المشتري على الظاهر لعل قوله على
الآتية راجع إلى الاحتياط فإن المحكي عنه احتياطاً لا حظاً وإنما لم يعم قد يشكك في الاكتفاء بإتمام المحضه أو دفع الوطء من المالك في اثبات المحض
عصياناً اللهم إلا أن ابن إدريس قد اطلاق ما دل على الاكتفاء وإن كان منصرفاً إلى غير الفرض لكن قد يمنع شمول ما دل على الاستبراء لنحوه فيبقى على أصل البراءة
فإن الاحتياط لا ينبغي تركه وكذا يسقط استبراءها إذا كانت حائضاً ضرورة معلومية مشغولتها بالجل فلا فائدة للاستبراء المفسر بترك الوطء

حسين

حتى يبين حالها ثم لو قدر ترك الوطى حتى يبرء وجهها ما اشغل به من ماء او جعل المكن العزل بان ترك الوطى للحامل حتى تضع او الى متى لمدة كما سنعرف لاحقا
فيه الاستبراء بهذا المعنى ولعل المراد منه وغيره من سقطة عنها بالاستبراء ما ذكرناه اولاً ولذا قال نعم لا يجوز وطى الحائض قبل ان يبرأ من وطئها فيه عراً الا
ان يكون من الافراد النادرة التي لا يصر في اليها الاطلاق بل لا يظهر القناعات في الاطلاق لا يمكن دعوى اعادة المشكل منه على الامناء من النصوص لا فرق في
الحامل بين ان يكون حملها بغير حملك او بمقتضى قبل ان يبرأ من سقطة الحمل اربعة اشهر وعشرة ايام وقفاً للمفتنة وبه واذ والكافي في النافع والمغايغ والغنية الا
بشرط العزل والارشاد وبه ولا ينعى النافع وذلك في الجملة على ما حكى عن بعضها وان اختلفت في التقييد في العزل وعدم تركه في السنة الاولى
ولعله مرادها في زيادة العشرة وعدم تركه في الاول والرابع والخامس والسادس بل في الشهرين من الشهرين اربعة اشهر وعشرة ايام وجواب عن التقييد لا
غير وفي ظن الغنية الاجماع على ما فيها وفي الربا من لا يبرأ من سقطة الحمل قبل انقضاء هذه المدة المعبرة المستقبضة التي كانت تكون موازنة المعتضدة بالشهر العظمي
بل ظن المقيد الاكثر بل نسبة خبر واحد الى الاصحاب عدم الفرق في ذلك بين الزنا وغيره بل لا جد خلافاً في التحريم فيها الا من خرج وقت وكثافي الاخبار وان يرد
فالجواز نعم من الاول منها على الكراهة مدعي الاجماع عليها ومن الغافل وثاني الشهيد بن وغيره ما في خصوص الحمل من الزنا فالكراهة فيها ابرء وربما الحق
الجواب بل لكن لا يبرأ من سقطة الحمل الا بعد انقضاء المدة المشار اليها في الزنا وغيره فضلاً عن الجهول بل ربما كان ظاهرها خلافاً خصوصاً في الاستبراء
مع انصراف الحمل الى النكاح الصحيح كما سار افعال المسلمين وعدم الحرمة لماثمة انما هو بالنسبة الى الحائض والولد وعدمه لا بالنسبة الى وطئ من علم حملها منه المعلن
بغيره الولد ونحوه ودعوى ان المهر من اشيع الغناء اعتبار الزنا في العدة والاستبراء يمكن تسليمها في غير المقام الذي يمكن ان يكون عدم الوطى فيه نصيباً
وليس لعدته ولا استبراء بل هو من ماء وضرة من نفي الاستبراء عن الحمل بل منع في نفي عدم العدة والاستبراء للزنا محتملاً بخبرين قال لا يعبد الله من غير الحمل
بغيره الاستبراء ثم يبدله في نفي نفيها هل يحمل ذلك قال نعم اذا هو اجنبية ما في تنقيص عتقها بالاستبراء وجهها من ماء الفجور فله ان يزوجها وانما يجوز تركه ترك
بعد الوطى على نفيها وما رواه الحسن بن علي بن شعبة في كتابه عن جعفر الجواد ع انه سئل عن رجل بكح امرأته على نكاح الحمل لانه يزوجها فقال
بدعيها حتى يبرأ من سقطة الحمل ونظفته ونظفته غيره ان لا يؤمن منها ان تكون قد احدثت منه ثم يزوج بها اذا اراد فان مثلها مثل خلة اكل رجل منها حراماً اشته
اشربها فاكل منها الاطلاق ما دل على وجوب العدة والفصل والمهر والرجوع بالدخول وان العدة من الماء وان كان هو كانه يبرأ من سقطة الحمل يبرأ من ماء
العدس من الحمل الاول اذا لا استبراء عليه من مائه بل لا يخبر الثاني في خصوص ما بعد استنفاضة النصوص باطلاق جواز نفي وجوب الزانية ثم قد بين في خصوص المقتضى
بغيره الوطى وان كان الحمل من نكاح العدة والاستبراء بل الاطلاق والنصوص عدم اشعار بشئ منها بمرءة كانه قد بين ان ظاهرها يجوز له حال الحمل على وجهه بل
كونها من ذات العدة بالوضع كالمطلقة ونحوها اذ غيرها كالحامل من نكاحها على عدم العدة لمرءة ذلك والمساخنة ونحوها اذا اعلوم عدم كونها من ذات
العدة بالوضع وانما هي من ذات الاستبراء المفروض سقوطه بالحمل بل لعل ذلك هو الثالث في الاماء ويحتمل جريان الاموال المترتبة للنصوص اما اذا علم
حال حملها وكونه من وطئ صحيح نفعه طلاق او فسخ او تحريم ذلك وغير صحيح كانه زنا مثلاً او فلما يعلم الحرمة لماثمة فهو على حكمه بالنسبة الى كل فرد لا الى المرء
من النصوص الاطلاق الشامل للمطلقة مثلاً ونحوها مما كان عدتها بالوضع ضرورة امكان تحصيل الاجماع على خلاف ذلك كما يظهر من كلامهم في
ملاحظة كلامهم في العدة مصفاً الى اطلاق لا يبرأ من النصوص فلا حظ وما مل جدياً فان هذا هو المحقق في المسئلة وهذا الحكم مختص بالامانة المشبهة
كان حكمها الاستبراء وسقط بالحمل كاعتنا الظن من ماء وغيره مع الحائض غير الشراء من سبب الملك الاخبارية والقرينة كما هو مقتضى كلامهم في اصل وضع
المسئلة وعدم جريانها على مقتضى الفصل وانما شامل لكل جارية حامل بمحولة الحال او معلوم انها من غير ذات العدة بالوضع فيندرج فيه انه السيد
لوحلت كك كاعتنا بظهور من اطلاق العنوان في بعض اجابات وجهان من الثاني الجواز بعد عدم معلوم سبب التحريم من اطلاق النفي عن وطئ الحمل
حتى تضع لا يبرأ من نكاحه وكيف كان فحل صحيح رفاعه المقتد فيه بالاربعة اشهر وعشرة ايام عليه مراد من النفي فيه في المدة الكراهة وبعد ما لا كراهة
او مراد منه الحرمة وبعد ما لا حرمة بخلاف الحمل من غيره فانه محرم الحال لوضع لا شاهد له سوى دعوى معلومية عدم الحرام ماء الزنا وفيه ان المقام
يمكن ان لا يكون من الاحرام على ان مثله مرد بناء على اوداه الحرمة من النفي الصحيح المزبور فلا يبرأ في ضعف القولين مما كنه حلف القول بغيره الوطى
الحال لوضع مطمس كما باطلاق النصوص كوثق اشحن عما سئلنا لا يعبد الله عن جارية بشر بها الرجل وهي حلي ارفع عليها قال لا يؤلفه عليه
في موثق معتد به من الاماء عشرة لا يبرأ من الام والنفث ولا يبرأ الاختين ولا امك وهي حلي من غيرك حتى تضع كقولنا في خبر سمع بن كزب قال
امير المؤمنين ع عشرة لا يبرأ من امك وامها الا ان قال وامك ان وطئت حتى يبرأ من سقطة الحمل وامك وهي حلي من غيرك لا يبرأ
وفي المروعي عن الحسن بن مسعود عن الرضاء عن ابائه قال النفي عن وطئ الحمل حتى يبرأ من سقطة الحمل لا يبرأ من سقطة الحمل لا يبرأ من سقطة الحمل لا يبرأ من سقطة الحمل
عن الرجل يشري الجارية وهي حلي ابطاها قال لا فلت من دون الفرج قال لا يبرأ بها في خبر محمد بن عيسى عن ابي جعفر ع في الوليدة بشر بها الرجل وهي حلي
قال لا يبرأ بها حتى تضع ولدها وخبر ابي بصير قلت لا يبرأ من الرجل يشري الجارية وهو حلي ما يبرأ منها قال لا دون الفرج الى غير ذلك من النصوص المطرفة
والمفتدة بالوضع مضافاً الى ابرأ الى الاموال المرجحة على ابرأ الملك في صحيح رفاعه عن ابي عبد الله ع في الامانة لا يبرأ من سقطة الحمل بشر بها الرجل فقال سئل ابي
عن ذلك فقال اهلها ابرأ وحرمها ابرأ اخرى فانما ناه عنها نفسي ولدي فقال الرجل انا ابرأ انتمى اذ انتميت نفسك ولذلك اذا النفي حقيقته في الخبر
وكان الكلام الى هذا الصبر والنسبة الى ابيه النسبة كما قبل فانهم كانوا يرون الجواز فلم يمكنه التعبير عنه صريحاً الى الاجماع المحكي عن شرح الاشارة
للغير على ذلك في خبر الزنا بل ظهر ان ذلك من الفرق منه وانما من المسائل التي لا يبرأ بها الشك ولذا في ذلك حمل صحيح المدة على الزنا لعدم امكان الحمل
في غيره والى معلومية حرمة وطئ الحامل في غير المقام في اطلاق ووقفت وغيرها ما يكشف ان ذلك الحمل شلقاً بالرحم مادام مشغولاً بالحمل ومن هنا حمل

كتاب النكاح

اجلادونه الى غير ذلك اذ فيه انما مستلزم لطرح صحيح رفاعه الحمل بين جميع الاشخاص المحلله كما اعترف به قس المحققين وغيره بلا مفاضل وانما يرد من ذلك
قال على ما رواه في تب سلك ابا الحسن فقلت اشترى منك عتقا لا شهر لا نظمت وليس لك من كبر قاربها النساء فيقتل ليرى حاصل في ان اسمها
في حجابها فقلت فليجسه الرجح من حجابها فلا يباس ان تحتها في الفرج قلت فان كانت حبل في فمها فقال لك ما دون الفرج الى ان تبلغ حجابها
اربعة اشهر وعشرة ايام فاذا جاز حبلها اربعة اشهر وعشرة ايام فلا يباس بتكاملها في الفرج قلت ان الغيرة واجبا به يقولون لا ينبغي للرجل ان يتكلم امرته
وهي حامل وفلا يستباح لها حتى تضع فغدر وولده قال فقال هذا من افعال اليهود فلا يباس بتقييد الاطلاق المتقدم بركا ان لا يباس بالجمع بينه وبين
نصوص الوضع بحبل الغاية احدها كما هو مقتضى الامر بها واعتضا نصوص الوضع بالاصل والطلاق انتهى السابق وبطلان صحيح رفاعه السابق من حيث دلالة
على انحصار الامر بين الابنة المطلقة كما دللت عليه الابنة الاولى اي بركة الملك او الحرثة كك كما صحت به الثانية وحيث ظهر لنا الحرثة في الجملة بالادلة
السابقة فعين ترجيح الابنة الثانية وهي الحرثة الى الوضع صريحة ولا يبرهننا ذلك على تفصيل بين المدنين بالبدن به لا يمنع من الجمع المزبور بعد الاغضا
عن جربا بالاصل المعلوم قطعه بانه الملك والصحيح في ترجيح ابنة الملك وان المراد من النهي الكراهة بل يمكن دعوى ظهور ابنة الحمل في غير المقام من ذلك
العدد فلا يبرح في ان مقتضى اصول المذهب الجمع بين النصوص بما عرفت وان المطلق منها مفيد بذلك وما بين من ان التقييد فرع للمقاومة وليس
لغضوه عند ما عرفت لك مع بعد التقييد فان ظهر افراد الحبل من استباحها وليس لا بعد انقضاء المدة المزبورة مدفوع بان كثرة عدد المطلق لا ينافي
لتقييده بالحد المعمول به في الاشياء ويمنع كونه لا يظهر ذلك بحيث ينصرف اليه الاطلاق ويخلو الصحيح عن زيادة التقييد بالاربعة وعشرين الكافي غير
فادح كما ان اختلاف عبارات الاحتجاج من حيث التقييد بالاربعة وعشرين كونه الصحيح المزبور حجة على نكاح التقييد فلا يرد في رجحان هذا
القول على غيره نعم لو كانت التهمة العظيمة والاجماع المحكي لكان القول بالكراهة كما سمعته من الشيخ وابن ادريس غايته القوة لظهور صحيح رفاعه السابق فيها
والخبر ما احب الرجل المسلم ان ياتي الجارية الحبل في حبل من غيره الخ ويزك النهي عنه في حبل لسكوني عن الله ان رسول الله دخل على رجل من الانبياء وذا
ولده عظيمه البطن فخلت فسل عنها فقال اشترى بها يا رسول الله وبها هذا الحبل قال اشترى بها قال نعم قال اعنى ما في ذلك قال يا رسول الله وبها
استحق العتق قال لا لان نطفته اغتنت سمعة وبصره ولحمه ودهنه بل لتعليل فيه ظفيرا كراهته وان المراد من النهي في غيره للارشاد لا نكره بالوطى بفتح
لر او يفتن عليه عتق بل قول الله في خبر عتق من جامع انه حبل من غيره ضليعه ان يفتن ولدها ولا يفتن لان شريك في الماء تمام الولد لا يخلو من اشياء
يجوز الاجماع في غير ذلك ما يشهد للجواز من ذلك الملك وغيره فلو لا ما عرفت لكان القول برفق في غاية القوة فحيث انشغل بذلك كان القول بما في المتن في
من غيره قطعا لما عرفت من دليل الحرية في المدة وغيرها للاصل والصحيح اي وجواز النصف في ملك المهرين والامن من اختلاف الانساب غير هاتين
ذلك كله بان لك الوجوه في جميع الاقوال على اختلافها في الوطى بعد مضي المدة وقبله وان الاقوى منها قبله الحرية وبكره بعده الذي تنسبها ان
المشهور ولعل حكم الله بكراهته لقوله لا احب نكاح صحيح رفاعه المشغل على نفسه ونفسه ولده عليه وللمختص من شيمته اختلاف من احوال ارباب
الدين في المطلقات الى حال الوضع ومنه في ذلك ما يصلح دليلا للكراهة فيه جدي فان المسئلة من المشكلات وقد اضطرب فيها كلام الاساطين حتى ان العلماء
منهم قال هنالك قواعد ومجهر وطى الحامل قبل اقل من اربعة اشهر وعشرة ايام وكراهته بعده ان كان غزوا في غيره اشكال وقال في النكاح منها ولو اشترىها
حامل اكره له وطئها قبل اقل الوضع او مضي اربعة اشهر وعشرة ايام ان حمل حال الحمل لاصل لعدم اذن المولى وان علم اياحه بعد او تخيل حرم حتى تضع وان
علم كونه غزوا فلا يباس في المطلاق منها كل من ملك جارية موطونة ببيع او غيره من استغنام او صلح او ميراث او اى سب كان لم يجز له وطئها الا بعد الاستبراء
فان كانت حبل من موطونة وزوج او موطونة لم ينقض الاستبراء الا بوضعه او مضي اربعة اشهر وعشرة ايام فلا يحل له وطئها قبل اقل ذلك ويجوز في غير
القبل وبكره بعثها وهو كما ترى غير الاولين هذا كله في الوطى في قبل ما لا يبرق فغدر مع الحرية فيه شرب لا اطلاق النصوص بل في الغناوى على المتعارف
حتى قوله لا يبرحها حتى يشاهد ما في النصوص من انه يعنى الولد مع الوطى لا نه غداه ينطقه وفرضه في الدين بعد جلاله لا للكره ومن نكاحه فخره ايض
لصدقا اسم الفرج ولقوله لا يبرحها الا بعد اتيه في خروج ما عدا الوطى منه بالدليل وفيه ما عرفت بل الظاهر استحباب العزل عن الوطى فيه وكيف كان فلو كان
مثلا حيث يجوز على ما عرفت من الخلاف في غير عزل عنها استحبابا بلا خلاف اجد بين من يفرض له الامتناع المحكي عن الفتى وابن زهره فادجابه في الوطى بالاربعة
بناء على جوازه ولا ينبغي ضعفه ضرورة عدم وجوب مطحيت يجوز للاصل السالم عن المعارض بل لا التماس في السن لا يمكن الاشكال في ثبوت استحباب
الامتناع الا ان يدعى استحباب الوطى به قال قلت ابا الحسن عن رجل اشترى جارية حاملة وفلا يستباح لها قال بشر ما صنع قلت فاقول فيه قال اعزل عنها
ام لا فقلت لجنبي على الوجهين قال ان كان عزل عنها فليستوا الله ولا يولد له وان لم يعزل عنها فلا يبيع ذلك الولد ولا يورثه ولكن ينفقه ويجعل له
شيئا من امواله يعيش به لا نه غداه ينطقه وهو كما ترى ضرورة انه لو لم اتعاده لا مضي ثبوت استحبابه حيث يحرم الوطى وهو بعيد وعلى كل حال فلو لم يعزل له
لم يبيع ولدها وخافا لجماعة شرب لا للنهي عنه في الموثق المروى عليها لكن فيه ان لا يبرحها على ذلك اللهم الا ان يدعى ظهور التعليل فيها ضرورة كونه المنقضى
ان يكون بذلك كالولد فلا يملكه لكن قد يمنع بل ظا المحكي عن الشيخين والحليين والطوسى الدلمى حرمه البيع بل ظا ابن زهره منهم اوصى بحمل الاجماع عليه
ومن هنا جزم ببعض مخالفي المتأخرين بل حرم بوجوب عتقه وجعل شيء له من امواله يعيش به لا لمره بما جفا سمعته من النصوص بل هو ظاهر انها به والوسيلة
والغنية مدعى عليه لاجماع في الخبر هذا ولكن في المتن وغيره انه استحباب ان يعزل له من غير اشتراط وان كنت له اجد في شيء مما وصل الى منقضى
المسئلة بل الموجود فيها عتقه وجعل شيء له من امواله يعيش به فبما على ارادة التدبير من هذا الامر كان النكاح حبل المحكي فيك ثم يفتى شيء وهو ان لا
فرقة في ثبوت ذلك بين الوطى في المدة وبعدها او هو مختص به بعد ما ط المقتضى الاول قال فان وطئها قبل مضي اربعة اشهر او بعده لك ولم يعزل

عنها

عنها لم يحصل مع الولد لا نفع له وانما ينطقه ويتبين ان يحصل له من الرعي فانه سقطا بغيره ولا ينسب اليه بالنسبة في الوسيلة فان مر عليها اربعة
اشهر وعشرون ايام جاز له وطهرها ولم يجز له وطهرها قبل ذلك فان وطهرها لم يجز له ومع ولدها لا نفع له بنطقه وعليه ان يعنفه ويعطيه شيئا من الرعي
المنفعة فان كانت حاملة لم يجز له وطهرها في الفرج حتى ينجس لها اربعة اشهر لا بشرط عزل الماء فان لم يجز له لم يجز له مع الولد ولا ان يعنفه به ولذا لم يجز
للمطهر من الماء لا نفع له بنطقه بل لا يجز الاجماع الطائفة ومن المثل لا يجز له وطهرها من غير حتى ينجس لها اربعة اشهر لا دون الفرج وفيه بشرط عزل الماء
واجتنابها حتى تضع اولها واذ وطهرها لم يجز له مع ولدها ولا الاضراس به ولذا وفرق في قوله فقال اذا اشترى جارية بغير جلي فوطئها قبل ان ينجس عليها
اربعة اشهر وعشرون ايام فلا يبيع ذلك الولد لا نفع له بنطقه وكان عليه ان يعزل من الرعي شيئا ويعنفه وان كان وطهرها بعد انقضائها الاربعة
اشهر وعشرون ايام لا ان يكون قد عزل جاز له مع ولدها على كل حال واما النصف فليس فيها نصريح بالفرق بالنسبة الى المثل بل انظر المثل المذكور
كون الوطئ بعد الشراء وبعد المدة المذكورة لان استنباط المثل لا يكون الا بعد المدة المذكورة والامر سهل بناء على التفسير المسئلة **الحاشية** النفقة
بين الاطفال المالك وان لم يكن ارشدا وانما هم مك قبل استغنائهم عنهم بحرية عند الكفاية الشبهة والنقص والقاضي ابن حزم والفاضل
في كونه وطاعة والمقتضى في قيم والعلتين وثاني الشبهة في خبرهم على حكمي بعضهم بل هو المشهور بل عرفنا الاجماع عليه وقبل والفاضل الشبهة
في باب النقص من تبه لمحل والفاضل في جملة من كتبه واول الشبهة في ابن حزم في المفسر مكرهه وهو لا يظهر حجابا بين ادل على اجرام من الاصل وهو
سلط الناس على اموالهم وعلى خصوص العتود عليها وغيرها وما دل على المنع كصبي معوية بن عمار في الصحيح قال سمعت الله يقول اني رسول الله بسبي من
الذين ظلموا من الانفس لظلمهم فقلت نفقاتهم فباعوا لغيرهم من سبيهم فلما قدوا على النبي سمع بكائها فقال يا هذا البكاء ففعلوا يا رسول الله
احضنا نفقة فبعنا ابنتها فبعث بشئها فاف بها وقال بوجها جعلا وامسكوا جميعا وموتوا ما عاها المرسل في الغيبة عنه عن الله عز وجل ملكي هل
يسير بيننا من امرها ولدها هل يفرق بينهما فقال لا احرص ان لا يردوا ذلك وصحيح هشام بن الحكم قال اشترى للشحابة من الكوفة قال قد
تزوجت فقال يا انا فقال لها ابو عبد الله السلام قالت نعم فامر بها فزوت فقال ما انت لرجلها ان ارى في ذلك ما اكره وخبر عمرو بن ابي نصر قلت
لا يبيد الله الجارية الصغيرة بشرها الرجل فقال ان كانت قد استغنت عن ابوها فلا بأس وصحيح بن شاذان عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
في امره اختلف ايام بعض من الامهات قال لا يضر جارية الى صغر ان كان صغيرا ولا اشتره وان كان له ام فطابت نفسها ونفسه فاشتره ان شئت ومن
النسب من فرط بين والدته ولدها ففرق بينهما وبين اجنب ضروره انه لا يخفى على الغيبة لعارف بلسانهم من ارادة الكراهة من امثال هذه الخطابات
خصوا مع عدم تعبد الموتى بالاستغناء واشتال على الاخرين ولم اجد من اخفى به عن بعض المتأخرين كذا في المحققين والشهيدين وما شئت من المحكم
عن الاسكافي بل الفاضل في كونه مع قوله بالخبر في الطفل والام صريح بالكراهة فيها ثم غرضه في ما قبل قد استفاد ذلك ايضا من اقصا الاكثر على لطف
وام فلهذا الواضح من ان الامم القليلة لغير الام من الارحام المشاركة لها في الاستنباس كالاب والام والعم والخاله وفاقا للاسكافي وجاؤه لنصريح الصحيح
والمؤيد من هذا الاخرين وظهر الحكم فيما بعد الفاضل بالفرق في غير جملة بناء على المحرر خصوصا بعد الحكمي عن المبسوط من النصيح يجوز التفريق بين الولد
والاب والابنة وبين الام وبين الاخوين والاخوين وبين من خرج من عود الابوين من فوق واسفل مثل الاخوة والاولاد وسائر الافراد لا خلا
في جواز التفريق بينه وبين الرحم غير المحرم وبينه وبين الام من الرضاة والاخت منها وجوز التفريق بينهما في العتق بل في البيع منه الوجه عدم كراهية
التفريق بين الولد والاب والابنة من غير من ذوى الارحام وبينه سواء قرب او بعد ذكره ان اناشي والحكمي عن علي بن ابي طالب الحكم فغير يقوم مقام الام في
وبينه عليه غيره فلم لا يربها الاخرين على انه يمكن ان يكون بناء على ما ذهب اليه من جهة العلة المستنبطة المعلوم بطلانها عندنا كذا في ذلك مع اطلاق
التفريق فيه شامل للبيع وغيره مع انك قد عرفت في اختلافه في النصيحة في العتق وعن كونه النص على الباس عنه في السفر بل في الرضاة معللا
لمما يمكن كون الموت بعد انقضائها ما انما لم يكن قال فان لم ينفق مثله فاشكال ونص ايضا على انه لو كانت الام ملكة والولد حر او العكس لم يمتنع
بيع الرقيق على ان القول بغير من سمعت من الارحام الى الام بغير عتق جاز بيع الطفل ولو مع انه اذا كان له استنباس ببعض ارحامها فلا يجوز للمالك
الايح لجمع وان كثر العدد وهو لا يلزم فيه قضية خصا اذ انما بعد اصبنا اتحاد المال كما يقتضيه اطلاق بعض النصوص فبعض خرج في صحة البيع
الملاك اجمع والافلا يجوز لكل واحد منهم منفردا التصرف في ملكه في الشراء والملك العالم واما الصحيح فظ في استغناء البنت التي قامت
في بعض ارجائها فلا بد من جملة على الكراهة خصوصا بعد كون المشتري مثل هشام الذي بعد عدم معرفته بهذا الحكم بل التعليل فيه ونصدها
مجرد دعوىها كالصريح في ذلك وخبر عمرو بن ابي عبد الله على ثبوت الباس لله هو اعلم من المحرر وصحيح بن شاذان في ما قبل على غير الام ولدها من عرف حال
فيه والنسب لا يخرج من اشعار بالكراهة كما لا يخفى على من يارس كثير من خطا بانهم ولكن مع ذلك فالاحتياط لا ينبغي تركه في التفريق بالبيع بل وغيره من
الوافل كالحبة وغيرها المصريح بمساواتها للبيع كما قبل في ترويق وجامع صدق وايضاح النافع والميسر ولك وضه وغيرها وان كان ينبغي تفهيد
بالاختيار بين الام والاولاد منه ما لو ظهر استغناء في احد ما بوجه شرعي فانزع عن المصطفى فان الظاهر عدم المنع اما الرضاة لعل في كره اشكال افر به المنع
وعلى كل حال فالظاهر عدم المنع مع الرضاة ما بالفرقة للموتى المذكور بل يمكن القول بعدم الكراهة معه بغيره بغيره لا نزول الكراهية برضا الام والام
لمراعات من الولد خصوصا بعد التعليل في الموتى على ارادتها في اخر على طبعها فبغيره من ارحامها مع الاام خاصة مع فرض كون الولد من ابنته
في بغيرها هذا ومن كره ان لا يحصل التفريق في الحقيقة فالافرى جازا لبيع كن بيع الولد وبشرط استغناء المبيع وهو جيد اقتضارا على المشتري
فيما شئت ان الظباء على المنع فشا البيع كما صرح به جازا لبيع كره ما بشرط دعوى الاجماع عليه لظ النصوص السابقة المشتملة على خبر النفق من رد الفتن

في بعض النسخ

[illegible]

ماں لکھو

مال المولى للاب وغيره وبشأن الدعوى المتكافئة يرجع الى اصله بقاء الملك على ما كان ولا يبادر قلوبهم بدعوى الصفة على الفشلان دعوى
 الصفة هنا مشتركة بين متفائلين متكافئين فيسقطان وهذا واضح لا يحتاج عليه وقد بناقش بمنع تكافؤ الدعوى وبعد تسليم ان بيده مال الجميع لاثنين
 عدل مولا خارج والداخل مقدم فقط مولى الاب وورثة الاخر فلم يتم الرجوع الى اصل بقاء الملك على ما كان وبذلك يظهر فساد دعوى اشتراك الصفة
 بين متكافئين فان الحاجة لا تكفى الدخلة فاذا قدمت ليرى لردا الدعوى المشبهة على فساد البيع مانع اذ لم يتبين توجهها الى سببها فلو ثبتت الدعوى
 ولغيرهم وقد ندفع بمنع كون المولى داخلا بعد فرض استناده الى السبب الخاص وبعد فرض كون العبد ما ذواتا مطروحة بيد مال الجميع نعم المتجه بناء على ما ذكرنا
 نفق اقراره على السيد وغيره من وكل فلم يتصام الدعوى المتكافئة كما انه قد يمنع اعتياد عدم تصام دعوى الصفة في تقديم دعوى الفشلان قبل
 عليها ثم ينظر في الرجوع بينهما فان لم يكن فالصفة او الضمة او غيرها فمقتضى هذا كل مع عدم البينة ومعها تقدم ان كانت لواحد وان كانت لثنتين او
 للجميع وقتلنا بان مولى الماذون منهم داخل وما عداه خارج وان بينه الداخل مقدمه على بينة خارج صندا لما رضى كان الرجوع لبينه مولى الماذون
 ح بلا بين وان لم تكن لبينه او كانت وقتلنا بوجه بينه غيره عليه لا يخرج من خارج خارج وان لم يكن له بينة او كان الرجوع لبينه مولى الماذون
 الصفة مع احتمال تقديم بينه مولى الاب لا دة عاتمة ما ينافي الاصل وهو الفشلان في الاب لا بينة الى وورثة الدافع مدع خارج فتقدم بينه لا بدع با
 نفسا للمدعى انه يدعى ما ينافي الاصل فيضعف بانه مدع وخارج بالاضافة الى مولى الماذون كما ان الاخر ايضا مدع وخارج بالاضافة اليه ولا يلزم من
 كون دعوى احدهما توافق الاصل ودعوى الاخر مخالفة ان يكون احدهما بالاضافة الى الاخر مدعيا وخارجا فبرجح بينه وتقدم بينه مدعى الفشلان
 انما يكون حيث لا يقطع يكون الاخر مدعيا فاما اذا قطع به والافا ما بينت فلا بد من الرجوع وهو ثابت في جانب الصفة مدعى ومن ذلك يعلم الحال بناء على
 خروج مولى الماذون ابنة واقام بينه فتخرج على بينه ذى الفشلان بالصفة مع احتمال تقديم مدعى الفشلان لكونه مدعيا بالصفة اليها على
 الاول يعني الرجوع بين دعوى مولى الماذون وورثة الدافع والله اعلم **المسئلة الثامنة عشر** روى ابن مسلم عن الباقر في الضعيف انه اذا اشترى رجل
 من رجل عبدا اى موصوفا في الذمة وكان عند عبدان فتدعى اى البايع له العبدان وقال للشري ان ذهب بها فاخر احدما وردة الاخر وقد فضل المال عند
 فذهب بها الشري فابى واحداهما عنده فقال له ليرد الى عنده منها وبعض نصف الثمن مما اعطى من البيع وبذلك طلب الغلام فان وجده اخذ
 اتهما شاء وردا النصف الاخذ وان لم يجد كان العبد بينهما نصف البايع ونصف المبتاع وقد عمل بها الشيخ في نهائيه وابن البرقي بل في ضلئلته
 العمل الى اشارة بل في تنبيهه الى الاكثر والابدا شار المصنف قوله قبل يكون الثالث بينهما ويرجع نصف الثمن فان وجده اخذوا ولا كان الموجودها
 وهو بناء على انخصاصا حقهما وزاد في تنبيهه الى الاكثر والابدا شار المصنف قوله قبل يكون الثالث بينهما ويرجع نصف الثمن فان وجده اخذوا ولا كان الموجودها
 في مدة التحبث فان ضمان البايع وقد تشكل الاول بان البيع لم يكن لا ينقص الا ينقص البايع وقد فعلا لاشين لخصير احدما البعث فخصنا وان خصنا لاس
 فيها الاصل لبقاء الحق في الذمة الا ان ثبت شرعا كون ذلك كافيا لوجوه وعشره فصاعدا وقد يدفع بان يكفى فيه دفع البايع ذلك بعنوان كون
 الحق فيه وصا الشري بذلك فنفضه على هذا فهو في الحقيقة كوضع المتحد ونفضه لان لما كان النقص الذي قد مر في مسئلة الصانع من الصبر ان الاصل
 عدم معقوله ملك الكل في غير الذمة وجميع تنزيل الكل فيها مع على الاشاعة مخلصا من ذلك فذلك الشري مع نفاذ كل منهما الا ان له الخيرة في تعيين
 النصفين بواجب البايع الزاير بذلك باعتبار انه هو الذي وقع عليه العقد فاذا تلف احدما قبل التعيين كان مقتضى عادة الشركة كونها منهما
 الا انهم حكموا بان يحتاج النصف لعدم ضمان الشري هنا لانه لا يزيد على البيع المعين لهالك في مدة التحبث فلا اقل من ان يكون هذا التحبث كالتحفظ
 او ينزل على كون الابان في المشقة بناء على الحاق المدفوع مصداقا بما وقع عليه البيع من الجوان ولا ينافى بقاء التحبث فيه كان كالمقبوض بالسومنيا
 على من غير مضمون اذ انه وان فلما بضمانه لا انفرق بينه وبين المقام كما ستعرف ثم قد بنى المتجه بناء على ذلك عدم الفرق بين الشاوية في القيمة
 وعدم وبين المطابق وعدم بعد فرض الرضا منهما جعلا باخصا الحق المدفوع وان كان ظ موضوع الخبر ذلك لكن لاضافة ان جميع ذلك دعوى
 مخالفة لاصول المذهب قواعد بلا شاهد معتبر حتى الخبر المزبور لعدم الجواب له اذا لاكثر من ثلثين فلو كان في المصنف خلافه فافطره خبر من ينزل على ذلك
 او على تساوى العبد بين من كل وجه لخصي بمقتضى الاجزاء كما عرفت فجويز بيع عبد منهما كما يجوز بيع فضة من الصبر وينزل على الاشاعة اذ فيه اولا وضوح
 الفرق بين العبد والصانع لعدم امكان تساويهما من كل وجه ولذا كان ضمانه لو تلف بقبضه لا مثله وانما يمنع التنزيل على الاشاعة في الصانع من
 الصبر كالمرفق البعث في محله وثالثا ان يحتاج ايضا عدم ضمان الشري فيه على هذا التقدير الى ما عرفت مما هو محل للنظر بل المنع مطلقا الى امكان
 دعوى صراحة الخبر المزبور في عدمه خصوصا ما في ذيله ومن هنا طرح الخبر غير واحد بل هو المذكور استغفر عليه وادى المتأخرين عدا النادر لعدم انطباقه على
 القواعد اذ المبيع ان فرضه كليا موصوفا بوصف يرفع جهالة منطبقا على كل من العبد من كما هو الظاهر في شرح الاستبصار ان الحكم فيه بقاء التحبث بين
 قبول الثالث ورد الباقي وبين قول الباقي وغرامة قيمة الثالث ثم العمل قويا بآثاره ولما يستبعد اخرى الزاير بالثالث لمحصل النفاذ ففرضا
 وقد بناقش بان الحق فيه مختلف لان البايع مستحق عليه الشري نفس العبد الموصوف وهو يستحق قيمة العبد الثالث فلم يحصل شرط النقص
 الفهمي ومنه يتضح ان خبره بين قول الثالث بمقتضى ضامه بما للشري للبايع عليه من القيمة عوضا باستحقاقه عليه من العبد الا ان
 المتجه اعتبار رضاها معا بذلك ضرورة كونها معا من حيث فليس للبايع الاستقلال بذلك ولا على الشري اجابته اليه وبالعكس كما هو
 واضح فالوافق للمصايط الذي صرح به غير واحد ضمان الثالث للشري في استحقاقه المبيع وانه شار المصنف قوله ولو قبل الثالث فمضمون
 بينه ولا المطالبة بالعبد الثابت في الذمة كان حسنا نعم قد بناقش في الضمان بان الاصل البرائة اذا الظكون في بدء امانة فلا يستحق

ضمانا والقياس على المقبوض بالسوم بعد تسليم الحكم في المقبوض عليه غير جائز في مذهبننا بل قد يفرق بينهما بان المقبوض بالسوم مبيع بالقوة او مجازا بان يؤول اليه
وتصحيح البيع وقاسده مضمون بخلاف صورة الفرض لان المقبوض ليس برك لو فزع البيع سابقا وانما هو محصل استيفاء حق وتذرع بمنع كونه في القياس
بل اتحاد طريقا للمشتلين وهو اطلاق قوله على البذل المشتري بينهما ولا خصوصية له على ان المبيع لما كان امرا مكليا وكان كل من المدفوع صالحا لكونه
فردا له كان في قوة المبيع بل فيهما للقبض حصرا فيهما فيكون بمنزلة المبيع حيث انحصرت فيهما فالحكم بالقبض هنا اولى كما هو واضح وان فرض ان طلبا فزع على
احدهما فقط فان كان الموجود صحيحا لم اخذه وعزم قبلة الثالث الامع التراضي مع الدافع بالمعاوضة ودفع الباقي اليه وان كان الثالث ضمنه وطالب
الدافع بالكل بل قد يقال فيعنه حقا لانه قد قبضه بعنوان الاستيفاء الا انه لو يكن معتبرا باعتبا وجوب الفرض الاخر ففرض الشفعة فيعنه هو الموضع
جدا وفي شرح الاستئجار للدافع احسنا به عليه واخذ البذل بل لا بعد لزوم ذلك بالتفصيل فيمضي وللدفوع اليه احتسنا على نفسه لمجمل الاختصاص
اليه وفيه ما عرفت وان فرض عدم انطباقها معاوض قبلة الثالث ودفع الباقي وطالب البذل الامع التراضي المزبور وان كان المبيع نصفه من العبد ^{مضافا}
فيهما فالثالث مضمون نصفه عليه وعليه نصف الباقي فلا يطين الخرج على شيء من ذلك الا على ما سمعته من التكلفات السابقة التي يرجع الخرج
عليها ولا ينزى بل الخبر على كون المبيع مجهولا لثبوته بين العبد من المدفوعين بقضيهما ان الثالث بالقبلة او المسمى ورد الباقي لطلان التعديح كما هو
المشهور مشهرة عظيمة كادت تكون اجازا بل هي كك واليه اشار المصنف بقوله اما لو اشترى عبدا من عبد بن لم يبيع العبد وفيه قول وهو موقوف
بعد ان حكى ما في تبه التمسكون الخبر السابق قال وما ذكره شخصنا في نهاية خبر واحد لا يصلح ولا يجوز العمل به لانه مخالفا عليه لانه باسرها مناف
لاصول مذهبنا احسانا وفنا واهم وضائهم واجماعهم لان المبيع اذا كان مجهولا كان البيع باطلا بغير خلاف وقوله بقبض نصف الثمن ويكون العبد
الابن بينهما وفي الباقي من العبد بينه اضطر اكثير وخلل كبير لانه ان كان الابن الذي وقع عليه البيع فهو من مال مشترى والثمن بكامله لبايعه وان كان
الابن غير من وقع عليه البيع في الباقي التمسك وقع عليه البيع فلا شيء يرد واما اورد شخصنا هذا الخبر على اجاء ايراد لا اعتقاد لانه يرجع عن في مسائل
خلافه في كتاب السلم وهو جيد وان كان قد يورهم ظاهر عدم جواز بيعه كليا موصوفا بصفتا فزع لهما لانه وهو واضح المنع ولعله اليه اوضح اشارته
اللمعة بقوله ويجوز شراء العبد موصوفا سلبا والا فرب جواز حاله الا ان ظاهره كون غير الاقرب التفصيل بين السلم وقضيه وهو اوضح من الاول ساديا
لشوا بهما في المعنى الصحيح للبيع وعلى كل حال فما بعد هذا القول من القول يجوز ان يبيع احد العبد من مطلقا كما عاينا بظهره باب البيع من الخلاف ناسبا الى قوله
الاختصاص واجماعهم او بشرط تساويهما من كل وجه حتى يكون كالصالح من الصيرة كما سمعته من الفاضل في كف وان كان هو في غاية الضعف بل الشيخ كما قبل
فادرج عنه في باب السلم فقال اذا قال اشترى منك احد هذين العبد بن بكذا او احدهما العبد الثلثة بكذا لم يبيع الشراء وبه قال الشافعي وما
ابوجهذا اذا شرط فيه الجهاد ثلثة ايام جاز لان هذا غير يسير واما في الاربعه فما زاد عليها فلا يجوز دليلنا ان هذا بيع مجهول فلا يجان يصح بيعه لانه
بيع غير لا اختلاف في قيمة العبد بن فان قلنا بربيعنا فيه الرواية ولم يغير عليه ما غيرها ولا لاجماع الذي ادعاء مظنة العكس كما سمعته من الحل والرواية التي
اليها هي الخبر المزبور على الظاهر ومع عدم ثبوت نزيله على ذلك مخالفة للاصول والقواعد والاستدلال بالاطلاقات والعمومات بدونه مادل على المنع
من بيع العبد الذي هذا منه قطعنا كما ان يدفع الثاني منع التساوي على وجه يلحق بالثمن على انك قد عرفت ما في نزيل الخبر عليه وكيف كان فلا ينبغي
ذلك كله فالاولى الرجوع الى ما تنصبه الضوابط وهو ما عرفت وعليه لا فرق بين العبد بن والاكثر ولا بين العبد والامانة بل ولا بين الشياخ نحوها ولا
بين ابان العبد وموثره امانة على العمل بالخبر ففي النجاة في الزيادة على اثنين يرد من صدق العبد بن في الجملة وعدم ظهورنا بشرا الزيادة مع كون محل الخبر
زائدا على حق ومن الخرج عن المصنف المخالف للاصل فان نجحنا الحكم وكان ثلثة فابن واحد فاث ثلث المبيع وان نجح ثلث الثمن الى اخوا سمعت وقد
يحمل بقاء الخبر وعدم فوات شيء سواء حكمنا بضمنا الابن ام لا بقاء حمل الخبر الزائد عن الحق وكذا التردد لو كان المبيع غير عبيد كما في دفع البنيين
او اياه وان نطق في ثبوت الحكم هنا بل في اية من كثوب وكتابه من المشاركة في العلة للحكم وبطلان القياس ولعله قوي كما ان الاقوى عدم الحان الحكم
بالابان وان جعل بعضهم احد الزوجين لا ولوبه منه لكن قد يفرق بينهما بفتحي التخصيص معه من غير رجاء لعود الخبر بخلاف الابان والله اعلم بالمشكلة
لما اشترى اذ اضطر احد الشريكين او الشراك الوطى التي تدر عليه الاحكام ملوك بينهما او بينهما سقط الحد مع الشبهة بلا خلاف بل الاجماع بضميه
عليه لدره الحدود بها وان استحق العزب بالعتب بولك الشك والوثب مع استغنائها اذ لو يكن الشريك ولذا لاجماع ان يبيع بضميه نصيبا مستقبضا
جدا مضافا الى ما قبل من تناول مادل في الزنا لثامل للمقام بالصدق من جهة الشريك او مطلقا لتمام الحد لولا قيام الدليل على خلافه وبعد خروج
الخارج بغير الباقي على حاله وان كان لا يجمع من نظر ولكن بسط منه او الحد بعد نصيبا لواطى للمصنف لاجماع الحكم ان لم يكن المحصل وما قبل من عدم
كونه زانيا من جهة ولا ما تاكل الحرة كل وتخصو معنى الشبهة باستحقاقه ولقاعدة تبعض الاحكام ببعض الاستنا كما يظهر بعد التبع النام ولا سيما في
تبعض المملكت وان كان فيه ما فيه واولى منه تقليل بعد النص عليه ان امر الحدود مبنى على الخفيف لذا سقطت بالشبهة وبها والافال لعداء
النص قال عبد الله بن شمس انتقلت الله عن رجال اشركوا في امة فاتفقوا بعضهم على ان تكون الامة عدو فوطئها فقال يرد عنه من الحد بعد رال من
النفذ ويضرب بعد رال ليس فيها ونقوم الامة عليه بغيره بل فيها فان كانت القيمة اقل من الثمن الذي اشترى به الجارية الزم ثمنها الاول وان كان
قيمتها في ذلك اليوم الذي قومت فيه اكثر من ثمنها الزم ذلك الثمن وهو صاغر لانه استغفرها فالت فان اراد بعض الشركاء شرائها دون الرجل قال
ذلك له وليس لار ان يشترها حتى تستر وليس على غيره ان يشترها الا بالقيمة ونحوه اخر يفاوت بغيره قال في قوم اشركوا في شراء جارية فاتفقوا بعضهم
وجعلوا الجارية عنده فوطئها قال عليه الحد ويرد عنه من الحد بقلها لهما ونقوم الجارية بغيره وثمنها للشركاء فان كانت القيمة في اليوم الذي

كتاب النجاة

في نفس الوطى لغیر من الشراء شرکها فلو وجب النقوم لم یجوز ذلك ونحوه بر علی عبارة الشيخ لانها كما سمعت مثل الخبر فلا بدح من جعلها علی ما ذكرنا او بدعي ان
 الشيخ يوجب النقوم بنفس الوطى او فافا للشركاء فاذا استقطوا حقهم كان لهم شراءها منه برضاه الا انك قد عرفت ان ليس للشركاء الشراء من الوطى الا بعد
 الاستبراء بل لا بعد القول بان لا يملك الشريك ذلك لم يبيع نصيبه الا بعد الاستبراء وان قلنا ان البائع لا يبيع عليه الاستبراء من وطي غيره لكن في المقام
 قد يقال بجوبه باعتناء ان المحل من الشريك الوطى من غير الاخر من نقلها الى غيره فخرج كلام الولد بالنسبة اليه وكان وطي الشريك كوطى نفسه بالنسبة اليه
 ذلك فتخرج عدم جواز البيع له الا بعد الاستبراء فتجوز فانه في غاية الجوده وببرهن ما قلناه من ان النقوم عليه بنفس الوطى لا يفتق منه المحل لانه
 قد عطل ما لا لشركاء عليهم فاذا لم يقو موها عليه حتى استبراء وعلم عدم حملها كان حال الوطى كحالهم لا يفتقون عليه تقو بما ولا خبره الا العرف بعد
 اسقاط نصيبه ومن لم يرب في مختلف الفاضل من محل الخبر على صورة العمل مع انه ليس بشئ منها ما يؤتى اليه بل ما في الذيل من جواز البيع على الشراء صريح
 في خلافه لعدم جواز بيعها مع محل فطما واجلها بل لولده فيه لا يجوز ان يشترى بها حتى يشترى صريح في عدم كونها حاله لا نصيبا لصدا بالمحل بخلاف ذلك
 فتبكت في الخبر بقطع بقاءه ووضح منه فاذا المناقشة في خبر الهدى بان ط في ان سبب النقوم المحل فلا يفتق قبل تخلفه اذ هو كما سمعت صريح في ان علته
 النقوم الوطى لانه لا يؤمن مع المحل كما هو واضح كل ذلك مع عدم المعارض عد المفهوم في خبر الجبلى في خبره في السؤال دون الجواب فلا دلالة فيه
 فيه وهو مع انه مفهوم لا يعارض المنطوق يمكن ان يكون المراد منه نفي الضرر مع عدم المحل ويحق لا تنكره ضرورة انه اذا اناخر الشريك عن النقوم حال الوطى
 فبان عدم حملها لم يكن على الوطى غير ما كانه يبرم فطما الغيبة بالمحل كما هو واضح والحاصل ان القول بان للشركاء النقوم على الشريك الوطى الذي
 يخاف من وطى المحل وانه لا يجوز لهم نقل الجارية الى غيره قبل الاستبراء اذ لم يربوا النقوم عليه لعدم وجوبه عليهم للاصل ولان مشروعه لا يربوا
 بهم لا يرب من قوه فاذا استرثب كان لهم نقلها من كل احد كما ان بناء على النقوم بالمحل اذا اناخر النقوم فانفق سقوط المحل قبله يعود على الحال الاول ولا يلزم
 الوطى بالنقوم ويمكن حل كلام الشيخ وغيره من قال بالنقوم بالوطى ان بان عدم نصيبه بالمحل ولكن ان استبر عليه راي المناظرين انها لو حملت قومته عليه
 حصصا لشركاء ولا تقوم عليه قبل الحل بل في شرح الاستدعاء على تحصيل الاجماع عليه لان الخالف صريح في طوقه وان كان فيه ما لا يخفى نعم هو مقتضى
 الاصل والمفهوم في الخبر السابق المجبر المشهور المناقشة بل اعلمها اجماع منهم ومنه يفتق الا فتا الموجب لعدم امكان التوجب لعدم استحالة النص في الاستبراء
 ولا انما ذكرنا طرف ما جمع ذلك ومنه يعلم ان الاحتياط لا ينبغي تركه في المقام ثم ان عليه فهل العبرة بالنسبة وقت الاحبال كما اخبره شيخنا في شرحه
 او من يوم الوطى كما في ترو فواء الشهيد في حواشيه او وقت النقوم كما في بعضهم واكثر الامر من يوم الوطى الى الاحبال كما مال اليه ثاني الشهيدين في ذلك او
 اكثرهما من حين الاحبال الى وقت النقوم كما في ثلث واكثر الامر من الزمن والغيبة وقت النقوم كما سمعته في الخبر واكثرهما من يوم الوطى كما في بعضه بل في الخبر الاخر
 وجوه بل قول وزاد في شرح الاسناد لاجمال الغيبة زمان الانتقال واعلى القيم من زمان المحل الى زمان الانتقال ومن في زمان النقوم الى زمان الانتقال
 ومن زمان الوطى الى زمان المحل الى زمان النقوم والاعلى من زمان الانتقال الى حين الولادة وبما يخبره المظلم من الشريك بل قال ان لكل وجها وهو مع انه
 مبني على مفاخرة زمان النقوم لزمان الانتقال في غاية الضعف بالنسبة الى البعض ان لم يكن الجميع ولعل الاقوى مراعاة حال النقوم الذي هو معنى الدفع اليه
 بالغيبة لا الصابرة التي من زمان ان لا تدركه وهو وقت المعاملة ووقت دفع الجارية اليه بالغيبة سيما اذا كان الفضل داخل على الشريك بالنقوم في يوم
 من قبله اذا لظ انه لا يجوز للوطى الامتناع من قبول النقوم عند طلب الشريك له فاذا امتنع جبره المحاكم بل لا يقول عنه اما اذا طلبه الوطى فقد يقوى عدم
 وجوب الاجابة عليه ما لم يثبت ان شرطه لا المال لكن في شرح الاستدعاء ان النقوم ففهي بالنسبة الى الوطى والشركاء فحالها كحال امهات الاولاد ولا يفرق بها
 ولكن لا يبيع الا مال الباعث على التعطيل وفي طلبه احدهما اجابة الاخر ولو امتنع احد الطرفين عن النقوم جبره المحاكم عليه فان لم يتمكن منه فام مقامه
 وفيه ان الظاهر المنصوص كون النقوم او فافا بحال الشريك ومن خرج حتى لا يبيع عليه الا اذا ادعى الى الاخر بالآخر فتجوز فانه يمكن الفرق بين ما ذكرناه نقلا
 من النقوم بالوطى وبين ما هنا من النقوم بالمحل بالنسبة الى الفهرية وهذا ضروريه موقوف كونها ام ولد بالانقضاء بخلاف الاول والله العالم وكيف كان فلا
 ندخل في ملك الوطى ابتداء كما صرح به غير واحد بل ان اجاع للاصل بل بالنسبة ضرورة اداة النقل بالغيبة من النقوم عليه في الشريك في المناقشة ثابت
 كما ان الظاهر انشاء النقوم عن الصيغة اذ اريد ما رتب الشارع عليها من الاحكام بل الظاهر عدم كون النقوم من النواقل المستقلة وانما المراد ما عرفت من النقل
 بالنواقل المعهودة الا انه بالغيبة على الوطى لكن في شرح الاستدعاء ان النقوم عن الصيغة كما هو كلام المعظم وظا الاخبار ويكون كاستحقاق العوض
 بالتلف الى ان قال ولا يجري عليه احكام البيع فلا خيارا بحل وجوب ونحوها ونعني عليه اخذ الانش وعرض النقص ونحوه ولا يجوز له وقته لمعرفه
 خلو النقص عن الصيغة لغارف المعاطات في ذلك الزمان كما خلت عنها اكثر النصوص اكثر المقامات بل لنا مل في ذيل خبر ابن سنان بوث القطع بآراء
 ما ذكرنا من النقوم على الوطى فلا حظ ونامل وكذا في خبره ان لو فوضها بخيار من الجارات كان عليه نقوم الجميع وفيه ان جواز الفسخ لم يحل بحث كالمشقة
 لزوم النقوم عليه بعد الجواز فتجوز والله العالم ولو اشترى شريكا في الاحبال افرع بينهما للنصوص التي بينها الصحيح اذ وطي رجلان او ثلثة جارات
 في طهر واحد فادى وادعوه جميعا افرع الواحدة بينهما فمن خرج كان الولد ولدا وبردة الولد على صاحب الجارية ونحوه غيره على ان لا يشترى في الولد
 بينهما على حسب الغلبة غير معهود بالشرع في غيرهما اليك فخرجت ان ان الظاهر ان العشرة ونصفه مع الغيبة لا نعوض الانقضاء بالبضع بل بعمل مادل
 عليه في غير المقام كالالة المدانة نفسها وغيرها لا يخرج من ظهوره في الجميع خصوص الجارية التي اعتق نصفها المتقدم انما التقى براد منه اسقاط ما يخصها
 بنصيب الجارية من العشر من نصيب الوطى فما قبل من الاكفاء بالغيبة عن ذلك في غير محله وخلو النصوص هنا من العشر لراعي من عدم بل قبل ان يلزم مع
 ذلك اوش البكارة لكن فيه ما عرفت سابقا من ظهور النصوص في ان الزيادة في عقر البكر عوض عن ارش البكارة نعم الظاهر ان الفرق بين اتخاذ الوطى وتعد

اذا كان منشاؤه واحدا ولم يخلل الغرض او وطئها او لا الشريعة ثم وطئها يوم انما كانت له خالصه وثالثا انما وجهه فذلك هو المثل للمثل كذا في شرح الاستاذ
والله اعلم وعلى كل حال فنعقد ان الولد من الامه الحرة والنسب من النصف المتقدمة الامر بالنسب فيها المكان المحل الذي نصيبه ولم ولد بالنسبة اليه بل
كالنصف في فرض الوطئ فيها بغير الشبهة لاشتمالها على احد المعلوم دروه بها في كالحرق في انقضاء حرايين كون الوطئ شبهة او لا كما هو من وجوبه بل لا
احد خلا في بينهم ولعل الحكمة ان لا يترتب بالحقبة المالك للبعث الموجب لوصول الفرائض كما اوحي اليه بعض النصوص المتقدمة ومنه يتفهم ان الوجه
في الحرية انما هو مقتضى نصيبه عليه ثم يترتب اليه الا انه لما كان هو السبب في ذلك اضره الشارع في حصول الشراكه منه نحو ما سمعنا في غيره جميع
القبض من ولد من الامه التي ظهر منها الغرض الذي اشتملت عليه النصوص السابقة مضافا الى بعض النصوص المتقدمة في المسئلة بل الظاهر ان
على النقص بل بحمل عدم نوصف الحرية على الولادة والا لربما لم يفرق بينها بالحمل والى ذلك اشارة المصنف بل لا يعرف خلافه فيهم بل ربما ادعى الاجماع
عليه بالنسبة بالانقضاء من المقتضى بانقضاء النطفة او العلقه بل في النصوص المتقدمة عدم الفرق في ذلك بين دفع القربة وعده وان كانت هي مسخفة
على الولد فانصاه بنوهم من نصوص بعض الامة المسخفة من النوصف على دفع القربة لا بد من زيادة او طرح مع انه لا صلح فيه بل ولا ظهور في نوصف الحرية
بل قد صرح فيه بعدم ملك ولد الحر بل انقضاء نوصف في الولد على دفع القربة ومنه ان غير النقص في مطرح او قول وعلى كل حال فاحتمال كونه دالا
حين الولادة او حين النقص لا يثبت اليه ولا يظهر الثمرة في الوصية بل يترتب بها نصيبه من الارث فضلا عن ثمة وفي غير ذلك مما لا
لا يخفى وكيف كان فقلنا ان نصيبه يوم ولد وان تكرر النقص عنه ان لم يفرق حايلا ولا دخلت فيه الولد مع ما صرح به في الشبهة بين بعض
من النصوص كفاضل الرباض وشيخنا في شرحه ثم ظاهرا اعتبارنا في النقص من ذلك قال فان اختلفا فالمدار على حين الولادة الا اذا خرج ناصفا فغير
اعتبار في الحمل ان نولد على قبته حين الولادة مع احتمال النقص يوما ومع النقص من قبلها فبما سلبا ونقص والام باقية على حالها ونقص اعتبارا على
القربة من حين الحمل الى حين الولادة او الى حين النقص ثم قال بعد ذلك ونقص مجرد النقص من دون غيره لظاهر الاطلاق في الاختصاص وكلام الاصل والذلك
يصح نوصف من قبلها وخرج من اعتبارها يوم صححنا ذلك لا بعد خلافة النص والقوى عدم اعتبار زمان النقص المتأخر عن زمان الولادة بل هو قبل ذلك
بانه لو تأخر وقت النقص عن يوم الولادة لخطأ الحال السابق بل سنده نسبة الخلاف الى المجتهد في نظر المقام من افاضل وهو مشعر بالاجماع على ان
برائفة الادب من الزائد لو فرض على القربة كما هو الغالب برائفة من غير من وجوب الالتزام بالنقص لو فرض حصوله بالنقص مضافا الى ان الشبهة من
النقص يوم الولادة لانه هو اول يوم تحقق اسم الولد فيه بل المصير الى الخرج الى الدنيا بل منها مضافا الى الاصل يستفاد عدم اعتبار اهل القربة
اذا كان الشريك هو المطلوب للتأخر الى يوم الولادة ضرورة انه باختياره ذهب الى ان عليه بل بان كان الطالب الواطئ لعدم الالتزام بالنقص حلا اذا
النقص او حيث قبله الولد على ان الحمل لا يترتب الى نوصف كما صرح به الفاضل وغيره لكن قد قيل انه يمكن نوصف الحمل على احواله لانهم لا يقوم ولذا انما احتجوا
على عدم العلم بحالها ولعل ذلك هو المراد بعدم امكان نوصف حلا لان الخطبة بما تقوم لهامل مع باعتبارها فاذا زائدة التي يفرض على كونها حلا لا يسيبه
بمقتضى القربة له وفيه انه ربما انتفى نصيبه لاجلها لانه لا انتفاع بها وخافه لمحدث عليها بالطلاق ونحوه ومن هنا اعتبر في النصوص الواردة هنا وفي
الامة المسخفة للنسب وفي المدونة نفسها وغير ذلك قيمة الولد ليعرف ثبوتها فنوصف حلا ولو بالنسبة للام كما ان اكثر الفناوى على غرضه فيمزم الولد
يوم ولد بها اللهم لان يدعى ظهور بعض نصوص المقام الذي اشتمل على النقص اذا اجله ذلك وفيه منع نعم قد يقال ان المراد بدخول في قبته لخاله انه
يضاف الى ثبوتها ما يكون قبته لفرق كون القربة الملهة عوضا عنه وعنها لا انه قيمة للحمل ولذا اعتبر الزاوية بينهما على ذلك فليس لاحد منهما افضلية على الآخر
هذا وفي الرباض في شرح عبارة النافع التي هي يجب على الواطئ في حصول الشراكه منه عند الولادة قال والسقوط حيا ان قومت ولا دخلت قيمة الولد
معها كما ذكر جماعة من الاحصاء النظر بعلق القيمة اي القيمة عند الولادة بلا خلاف فوجب الشراكه من المماء والفقهاء لا يفرقوا المصير الواردة في
الشراكه للامة المشتركة ثم ذكر الصبيح المتقدم المشتمل على الفرع ورواها بنوهم من اعتبار القيمة المترتبة ولسا على الحمل بالنسبة والنصوص المشتملة على قيمة الولد
فيكون وقتا لضمان وقت انقضاء الحمل باعتبار ان كوفت النافذ المضمون في قبته ولد للنصوص ولعله على ذلك بنو شيخنا فيما سمعنا من شرحه فظاهر
بان يفرض حيا مريضاً بان يفرض صحيحاً بل قد سمعنا احتمالاً قد يدعى ناصفا كقولنا في ان الانسان من حيا وانما الاحتيا اشراط الحية في ضمانه فلو
خرج منها لم يكن عليه شيء لصلح قبته حلا كما يقوم يوم خرج صحيحاً على احواله كان من الصحة والرض والتمام والنقص والذكورة والانوثة والمصح
والخنوثة بل هو كغيره من الامة المسخفة التي لا يفرق فيها بين ما بين المقام بالنسبة الى ضمان قبته الولد فقال وعلية قبته الولد ان سقط حيا كما انه
قال في المقام وعلية قبته الشريك يوم وضع حيا بل قال الفاضل في القواعد في المبيع الفاسد نفسا الشرط اذا كان جارية ولو وطئها لم
يعداى مع عدم علم الفاسد وعلية المهر وارش البكارة والولد حر وعلى امه قبته يوم سقط حيا ولا يبقى لسقط مينا وارش بانقص بالولادة وفي الفجر
في احكام المبيع الفاسد ان كان المبيع انه انقضاء الولد حر الا ولادة عليه ويبنى ويوجب على الواطئ قبته يوم سقط حيا لا يوم المأكدة ولا ينجز قبته الولد
النقصا وان ساءه في القبة ولو سقط مينا لم يضمنه الما لوضي ينجزها فافقه مينا ناصفا او وجب على المصطب جائز دينار والسبب من اهل الاجم من
دبر الحين او قبته حين سقوطه وباقى الدبر لو رثه الحان قال ولو كان المصطب الواطئ فافقه مينا فليجوز به الحين باخذ السبب اقل الامر بين
والباقي لو رثه غير الواطئ وقال في الامة المسخفة ونعقد الولد حر وعلى امه قبته يوم ولد وفي وطئ الشريك وغيره ممن ولدها يوم سقط حيا
والفعدم الفرق في الحكم بين الجميع فيكون المراد لضمان بشرط الحية واصرغ من الجميع ما في كونه قال في المبيع الفاسد منها ويجب على الواطئ قبته الولد
للمبيع لانه مائة ملكه وقد حال بيبه وبيته بالحيرة فكان عليه ولقول الله في جعل اشري جارية فاولدها فوجبت الجارية مسرة وفر قال باخذ

المجانبة صاحبها وإخذ الرجل ولد بالغيبة إلى أن قال فغير قيمة الولد يوم سقوطه جبا لا تروى وقت الحمل ولا بعده وبين صاحبه ولو سقط ميتا فلا شيء لا تروى
 قبله لرج ولا يقيم قبل سقوطه لا تروى قبله لرج فاذا لم يكن له قيمة عين سقط له بضمين وهو قبل ذلك لا قيمة له لا تروى بوجهين فسطحنا وجعلنا النضمان
 ولو كان للسيد من دونه أقل الأمر من من به المحبين ومن قيمته يوم سقط لا تروى الواطي بضمين بالحمل ولا بعده وبين سببه وقت الحمل ولا تروى السقوط
 وكان ميتا فلم يصب ضمانا وضمانا الضارب قائم مقام خروجه جبا فلا قيمة له الباع وإنما أقل لأن دونه المحبين أن كانت أقل لم يضمن أكثر من ذلك
 أن كانت الغيبة أقل كان له لورثته وبطلانها لك من شاء من الباع والمشتري وقال أبو حنيفة بغيره لولا يوم الحاكمة لرج وقال في المقام على
 أبيه بغير حصصه الميراث منه يوم الولادة لا تروى وقت الحمل ولا أول وأوقات النفقة وقال في الأمه المسقطه الولد على أبيه قيمته لولا يوم سقطها
 وقال الشافعي لا تروى الف على مولاه وبقيا باصفاء انكسار ولا يقيم حمل لعدم إمكان نفوق الحمل فيقوم في أول حاله انقضائها لأنها أول حاله ما كان
 نفوقه ولا ذلك هو وقت الحمل ولا بعده وبين سببه لرج والتجريح كإثري أبين صريح فيها فلتنا وظاهرنا قال شيخنا في شرحه في ظهور واستحقاق الأمه
 وعلى الأب قيمته للمولى يوم سقوطه بل حين سقوطه أن سقطها بغيره لولا يوم سقوطها لا تروى الأمه النفوق للأب والاختار بان نفوق على
 ما هو عليه من نفوق عضو أو صفة مع ملاحظة بقاء الرقبة دون الأول إلى المحترمة ولو خرج ميتا أو لا قيمة له فليس على الأب شيء وقوى بعضهم بغيره بغيره
 أنه وليس نفوق بغيره مراعاة التفاوت بين الغيبين ولو أشبه الحال فلا نفوق عدم النفوق ويجعل ثبوته علما بالأصل وهو مناف لما سمعنا سابقا
 منه هذا ولكن في الكتاب باب الغصب لو كان المقتضى جارية فوطها باجها لهن بالغير قال ولو أحبلها بالحق به الولد وعليه قيمته يوم سقطها ولو
 ما ينقص من الأمه بالولادة ولو سقط ميتا قال الشيخ لا يضمنه لعدم العلم بحبونه وفيه إشكال يثنى من ضمين الأجنبى وفوق الشخ بين وقصوره
 وبين وقوعه بغيره جبانة ولو ضربها أجنبى فسطحنا الضارب للغاصب بغيره جبانة جرح وضمن الغاصب للمالك دونه جبانة وظاهره التوفيق عند الصفا
 لخرج ميتا كالفصل في عقد في هذا الباب انتهى حيث قال ولو سقط ميتا فاشكال يثنى من عدم العلم بحبونه ومن ضمين الأجنبى بل في ذلك في هذا
 الباب أن الوجه ضمان الغاصب بغيره جبانة أم لا لكن على تقدير كونه جبانة للمالك دونه جبانة أم لا وفيه جبانة المحرمة للأب
 لأن الغائل لا يورث والامه رقيقة لا يورث إلى غير ذلك من كلامهم في ملاحظة الجميع يحصل الشك في المسئلة ولعل مقتضى الأصل معه عند الصفا
 لعدم صدق نكاح المال بانقضاء المحرم بل أضاعا أنه لو لم يكن شبيها كان الولد قادمه لمثل ليس بضمين والضمان ولذا للنصوص ما مضى من الخبر
 بجبانة جبان فلا تروى كخروج جبا كما سمعنا من الفاضل فحينئذ فإن المسئلة من المشكلات هذا وقد يفرق بين المقام وبين الغصب المقتضى بالبيع
 الفاسد وغيرهما ما يكون البديهة بضمين باقتضاء عموم على البطلان في الثاني دون الأول بل ينبغي التحريم به في الوطى الفاسد عليه ضرورة كونه
 كونه المقتضى بدلا لغاصب نفسه ولعل لذلك أجل الوجه في تلك الضمان مطمئن قد يقال بعدم الضمان فيها لوعلم الفاسد بأصل النكاح على وجهه
 ما ثبت بحيث يكون ما لا مضمون كما في الفرض فانه مع فرض سقوطه لغاصبه أصل كونه لا يكون ما لا يخلو من طلع النخل المقتضى إذا فرض ضاده
 في بدلا لغاصب أن ما لا مضمون فضمن على حاله لا يفرق كونه من كل ذوال المسئلة بعد مجازة إلى التفتيح والله اعلم وأما ما قاله الأخرين فلا بد
 المملوك لا يضمن بارتد من بغيره لعل إطلاق ذلك منزل عليه كما أن قوله ينقل إلى الامام مبنى على عدم وادع غير ذلك لا م ولا انتقل إليه وقد
 عرفت مما قدمناه إذا لا اعتبارا بالغيبة حين الولادة لأجبن النفوق لك هو بجبانة الحاكمة كما قال أبو حنيفة والله أعلم المسئلة الحادية عشر
 المملوك المأذون سماعه إذا ابتاع كل واحد منهما صاحبه من مولاه له بناء على ملك العبد حكم بعقد السابق وبطلان اللاحق لعدم صحة ملكه
 سببه فان انعقد في وقت واحد أي أخذ الزمان الخبر من قبلها بطل العقدان لعدم صحة ترتيب أثر كل منهما وترجيح أحدهما على الآخر ترجيح بلا
 مرجح وأما في الرجحان الواقع فيستخرج بالفرع معارض لعمال عدمه على أن التكليف منوط بالانسيا الظاهر والألزم التكليف بالمال وليس كالفرع
 في عمق العبد لأن الوصية بالتقرب بل نفس الحق قابل للإيهام بخلاف البيع وسائر المعاوضات ومصلحة الكافي لا تروى في إثباتها له بقوله وفي
 رواية يرفع بينهما فدل على أنها الشخ وغيره مع أنها ليست بحجة في نفسه معارضه بخبر لا يرد بحجة إلا في نعم إذا علم السبق ولم ينعين السابق المحل لخرجه
 بالفرع التي هي لكل أمر مشكل من موضوع الأحكام وهذا من بل نفوق لذلك انضج بانها فيما لو أشبه السبق والافتراض فلم يعلم أيهما الحق ونفع
 صواب الافتراض مع عدم معلومية السبق المصحح للبيع فلا يجوز الحكم بالسبب مع الجهل بالسبب لا يصلح مخصصا ولا فرق بين علمنا بوجه أحدهما وجهه على
 الآخر تم قبل مجازة الصورة الأولى إلى رقتين يكتفي أحدهما السابق وفي الأخرى المسبق وفي الثانية المثلث رفع يكتفي بالثالث لا تروى
 ليحكم معه بالبطلان وأما قول المصنف في رواية أخرى يذرع الطريق بينهما ويحكم للأقرب فلم نجد ما يروى وجدت لم يكن لها معنى محصل إذا فرض
 حصولا لا تفاوت في الوقت الواحد فلا بد من ذلك الطريق وجه فلا يرد في الأول أي البطلان أظهر كما عرفت أن الأقوى الفرع في غيره لكن روي
 أبو حنيفة كافي في رفعها وفيما أحضر من نسخة الوسائل والمحدث أبو سلمة عن أبي عبد الله في رجلين مملوكين معوض إليهما بدينار وثنان بدينار
 كان بينهما كلام فخرج هذا بعدد إلى مولاه وهذا أهله القوة سواء فاشترى هذا من مولاه هذا العبد والآخر كان وانصرفا إلى مكانهما فاشتريت
 كل واحد منهما صاحبه وقال له أنت عبيد وقد استرثيت من سبتك من سبتك قال يحكم بينهما من حيث افترا فادع الطريق فيهما كان أقرب فهو الذي سبق
 العبد وإن كانتا سواء فمأذون على مولاهما جازا سواء أو افترا سواء إلا أن يكون أحدهما سبقا صاحبه فالسابق هو له إن شاء باع وإن شاء أمسك
 وليس لغيره صريه قال الكليني والشيخ وفي رواية أخرى أن كانت المسألة سواء أفرج بينهما فقامتا وضعتا الفرع عليه كان عبده وهو كإثري صريح في
 أن المسئلة لا تروى بالعلم بالافتراق لك هو كما صرح في البطلان معه وإن كان ما فيه من الحكم بذلك الثاني الطريقين وانهم لا إشكال في

فبما حكم بالسبق لأقربية الطرفين فهو مع ضرورة من جهة بالضعف لاحتياط لاكثر بل لم يجعله الا التنازل كما لا ينبغي في المنازعة التي هي من جنس اخبار وبعض
 المتبادر ومما قلناه للضوابط الشرعية يحمل لارادة حصول البغني بذلك وقيل كل حال فلا دلالة فيه على المسمع مع الاقرار بل هو مال على خلافه بل قيل ان
 من سئل عن هذه الاشياء هل هي على ان يحمل الاقرار وان كان قد ساقش فيه بان الظاهر ارادة الكسبي في البيع من قولها وفي رواية اخرى الخ انها هذه الروايات
 في السؤال والجواب الى قوله وان كانتا سواء لاختلاف الاولى حكمهما بالاطلاق وفي الاخرى الفرض ولا يمان ورواية الفرض الاولى لا اعتناء بها بل هي الى
 على انها لكل امر متشكك وان استواء الطرفين اعم من الاقرار في مؤبدته لما ذكرنا من مشروعيتهما للاشياء في السابق والسابق لكن قد بين ان الخبر صحيح في كل
 فيصير احدهما خاصه من دون شري من لا يستخرج الاقرار من مقتضى الاطلاق بل ظاهره او صريحه من ان الحكم هذا كله اذا كان المشراؤها اما اذا كانت
 استبدما فضعف السابق منها صحيح ما مضى بالآخر يحتاج الى الاجازة بناء على انقطاع الاذن عنه بزواله من ملك السيد وان به لفرض في الاذن عن الوكيل له
 وان عطفه مع الغير فمؤلف على اجازة ذلك الغير وان اقرنا ما اقره بين المتأخرين بالاطلاق لتوفيق العتد على بقاء الاذن الموقوف على عدمها لكن
 الظاهر اذ التوفيق على الاجازة من الاطلاق اذ لا وجه له مما يقتضيه من الواجب والافاقا لاجازته ما لعدم استثناء الصحيح في الاذن بل ايها وفيه لا يمكن
 القول بالصحة من دون توقف على اجازة بل هو مبرر الكركي لان الاذن مفادته لتمام العتد فالانتقال وانقطاع الاذن قد يوثقها معا على تمام العتد
 وثباتها ولا يستخرج الاذن او يرد من ذلك فتجدها وان علم السبق واشتبه السابق وقد حصل الرد من احدهما فالفرض ولو كانا كجهل صح العتدان
 على كل حال بناء على عدم انقطاعها بالخروج عن الملك وفي شرح الاستثناء اعم فربما التفتيد فلو عتد على ان عتد ما دون فظهر حر او ملكا لغير الاذن
 بطل عتده على نحو ما تقدم ولو كان وكبلا مع ولو وكل على ان عتد فظهر عتد الغير موكلا بطل مع الاجازة من موكلاه بقوى العتد كما يظهر عتد الوكيل
 وفيه سؤال الفرق بين الاذن والوكالة ولو اذن له ثم باع فغدا اليه لم يقد اذنه على الاقوى كما لو حرر فغدا ملكا له والزوجه والخادم والمشارك المادون
 نزول الاذن عنهم بطل الصفات ولا تعود لعودت على الاقوى وهو جيد على الفرق بين الاذن والوكالة وفيه بحث وعليه فلو كان احدا لغيره بطل
 والاخر ما دونهما شرعا الوكيل مطلقا واما المادون فان تقدم شراؤه صح والا كان مؤثقا فاعلم الاجازة والله اعلم **المسئلة الثانية عشر** من
 اشترى جارا بغير شرف من ارض اصيل فطما او بمنزله ولا فلو سرق من ارض احب مع افعال كونها من اهل الحرب او منهم ولو في غير ارضهم فقلت ارضه
 شرح الاستثناء لو سرق من كافرة غير تلك الارض ولا يعلم حاله او بين الحدين ولا يعلم حاله احملا عدم العتد وثبوته وهو الاقوى وان كان فيه انما
 ذكره احتمالا هو الاقوى على الظاهر على كل حال ففيه من المسئلة كان له ردّها على البايع واستعادة الثمن ولو مات اخذ من وارثه ولو لم يخلقه ارثا
 اصنفه في ثمنها على ما رواه مسكين السماء عن ابي عبد الله سئل عن رجل اشترى جارا بغير شرف من ارض اصيل فقال فليردّها على الله اشترى اياه
 ولا يفر بها ان قد عتده او كان موثقا فقلت جعلت فداك ان مات ومات عتبه قال فليست بها ولو فيه بمقتضى الواو لا يفر بها بغيره باستثناء ان
 قد عتد على البايع وكان موثقا فقلت ان يكون المراد او كان المشتري موثرا اى بغيرها مع احدا لا من الاثر مع ضرورة سندا ولا جازية في مخالف للفوائد
 المشروعة بالرد الى البايع الكفو ليس بالكا ولا وليه ولا وكيل بل بما كان هو الظالم الساري وباستثناء مال الغير فيما لم يصل اليه وهو ظلم فو ظلم
 وفاد في شرح الاستثناء قلنا بالاطلاق ما دل فيه على ذلك فمن مع ان لا يمان بناء على عدم الرجوع به مع تلفه وعلم المشتري بترتيب الاستثناء على موث
 الوارث وعتبه من غير احتيا العتد باق في الوثنية وصدره وبقاء مال الميت وصدره وان لم يكن فاد راعى البايع او الوارث عليه وكان البايع موثرا
 او المشتري على اختلاف الوجهين فلا رد ويكون له عوض الثمن وان كان يمكن دفع ما ذكره جيبا بل بعضه واضح الدفع فالعدة في الاولان اللذان افترضنا
 الاصح ان يكون الرد من الاقرب المردى من قبله على ان البايع مكلف بردها الى اهلها اما لانه السابق او لانه ثبت بدها اي فهو اقدم وخطابه بالرد اقدم
 مع بعده ان الكفر واستثناء ما بين المحتجب عن المشتري حق صاحبها والاصل فيه ان مال الحرب في الحقيقة وفيه ان ذلك يصلح ان يكون ثمنها للمصر
 اجماع لشرائط الجبهة لا انه يرد يكون موافقا للفوائد ضرورة عدم افضاء سرفته وترتيب بده وخطابه بالرد وجازية في ثمنها الى البايع
 الله صاحبها خطابه بالرد ومع الاحتياج الى المؤنة بل من بها السارق اتم فذلك في خصوص ما لو كانت في يد البايع امانة شرعية كما ان لا يمان للجمع بين
 المشتري والمالك بذلك بعد ان لم يكن له حق عليه اذ لا نزاع في ردّها في الحضور والعدا من المخرم بالاصل كما هو واضح ومن هنا قيل كاعلم انما
 تكون بمنزلة اللقطة والموجود في الرد بعد ذلك الخبر السابق كيف تشعير هذه الجارية بغير ان صاحبها وكيف يعقوب ولا على ذلك دليل وقد قد متا انها ملك
 الغير الاولى ان تكون بمنزلة اللقطة بل يرفع خبرها الى حاكم المسلمين ويجهت ردّها على من سرق منه فهو انما ظفر امثال ذلك ولعله يريد ما ذكره
 بقوله ولو قبل تسليم الحاكم ولا يستعصى كان اشبه باصول المنهبة وقاؤه واخاره جماعة من اخره بل في الراي من نسبة الى كثير من المتأخرين لكن في حق
 ذلك بعد ثبوت الرد على المالك ووكيله وقال يمكن تنزيل الاطلاق عليه لغيره بعد دار الكفر ويصحح واضح فقلت هو كك بعد ان تكون من محمول المالك
 في ردّها بل قد اتفقوا على تسليمها له قبل وصولها احد محمول المالك كما هو صريح شخصه في شواهدنا ان في الغائب فيبحث هو عن صاحبها ويردّها اليه
 والا لوضعها في بيت المال او تصدق بها عن صاحبها من دون شرط الضمان ومع تنبيه من بيت المال او من البايع او من المشتري او وكيلها وان كان فرائد
 على الفاد والظالم وعدم وصول الثمن لا ينافي التمسك ومؤثر الرد على البايع قبل او المشتري ان لم يكن خروجه والافضل في الغائب كسائر الغائبات وفيه
 يمكن الشريك بينهما فيما مع عدم الغرر وكذا قبل ان التفقة لو ادخلها في بيت مال من كسبها او منه ونفقة هذه البقاء لو قبضها عن الفقراء من
 كسبها او منهم ولو قبضها صاحبها فانفقة عليه وفيه ان يعقوب كون النفقة في الاخير على الظالم وكيف كان فظاهر من قال بالرد على الحاكم
 ان ذلك لا يرد على من الغائب لا انه لو كان الجارية للامام الذي هو وارث من لا وارث له وهو نائب عنه كما على ان ردّها الى البايع في ثمنها من المخر

والقوي يثبت بذلك والموت في الرواية للمالك قطعا كما هو واضح ثم ان على العمل بالخبر المروي في الاصلية على مضمونه ولا ينعكس منه الى غيره حتى بالنسبة لخصوص الجارية فلا ينعكس الى غيرها من الاموال الصامنة والناطقة وخصوصا من الصبي فلا يلحق بهم غيرهم من محرمي المال بل لا بعد الاضطرار على كون المشتري جارا لا يخلو منى قام احتمال الفرض وجب العمل على مقتضى القواعد والضوابط اوجب الله لنا كتابته ذلك في صفات الحسنة وافان من موقوفات العشرات بمخرجه من ماله واهل بيته للسادة الهداة ثم المجلد الثاني من العقوق

بموت الله الرؤف المودود وينتج المجلد الثالث السلف بزوج الله

الرفيق لا تامة والعقوق عاسفت

والحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الفصل العاشر في أصول التجارة في السلف والنظر فيه يستدعي مقاصد **الاول** في حقيقة السلم بفتح السين واللام الذي هو مرادف للفظ السلف قال في محضر النهاية السلم في الجملة بالمعكوس زاد والسلم معروف كما ان في الاول عطف الفرض عليه ولعل اشتراك اللفظ فيه لا ينافي ان كلاهما اثبات ما في الذي يبيد في الحال والامر بهل وعلى كل حال فالظهير بان البحث السابق في لفظ البيع ان اسم للعقد والنقل والانتقال او غير ذلك من الاحتمالات السابقة في لفظه فيقول المصنف هو ابتاع مال مضمون الى اجل معلوم بما هو حاضر او ما في حكمه مما يؤيد كون لفظ البيع عند الانتقال المراد من الابتاع هنا الاصول الشراء كما ان في الدروس عرفها معا بالعقد وانساق الكل في الذي من المضمون خصوصا بعد قوله الى اجل معلوم اغنى عن ذكر ما يجزئ به عن البيع المضمون قبل القبض فلا وجه لما في التفتيح كما ان ذكر شرط المعلومية في البيع والشراء باقيا لا يحتاج الى عن كونه ذلك في الشرط واخرج بقوله بال حاضر او ما في حكمه النسبة لعدم احتياج ذلك فيها اذ المراد بال حاضر المضمون الموجود في محل العقد والبيع في حكمه المقبوض قبل التفرق وان لم يكن موجودا في محل العقد او يرد بال حاضر المضمون في حكمه الكلي في الذي المدفوع قبل التفرق او الذي في ذمته بناء على جواز حمله مثلا للسلم ويحذف ذلك ما لم يصير في النسبة قطعا واما احتياجا الاجل فيه فهو المشهور على الظاهر وقبل جوازه حاله لا يستعمل في تحقيق الحال فيه وكان المتأخر من يقول بعدم احتياجه فيه كالتشديد من عدم اخذه في التفرق فكيف كان فقد اجمع المسلمون على جوازه كما ان السنة قد تواترت فيه بل عن ابن عباس اشهد ان السلف المضمون الى اجل مسمى قد اخله الله وكما امرت في قوله يا ايها الذين آمنوا اذا نذرتن بدين الى اجل مسمى فاكتبوه ولعله لعموم اللفظ فم هو بيع البيع قطعا فلا يرد فيه من اجاب بقول بل ينعقد بلفظ اسلمت اليك او اسلفتك كذا وكذا الى كذا من المشتري يقول المسلم اليه اي البايع فقلت وشبهه بل لا خلاف اجماع فيه بل الاجماع عليه ولا يفتح كون الاجاب فيه من المشتري والقبول من البايع اذ ذلك من جملة احكامه التي احصها عن ما في افراد البيع شاش الصلح بها بل الاجاب بهذا اللفظ يخص بالمشتري ضرورة عدم تغافل عن ما من غيره كما صرح به جامع مصدوقا عن بها المص والفاضل في جميع ما اشبه معون لك وظاهره ما جاز ان العقد به وان كان مجازا وقهر بحث ليس في عمله والاولى الاضطرار عليها وسلفته اجاب المشتري واما سلم فقد قيل ان لفظها لم يستعمله ومنه يفتح الشك في العقد به اذ الواجب الاضطرار على المتعين فيها خالف اصله عدم النقل والبر او فوبا للعقد ضمير راد بها العموم قطعا والاكثار الخارج اضعا في الدخل بل لا بعد كون المراد منها الامر بالوفاء بعقد البيع وعقد الاجارة وعبر بها لان البيع مثلا ينعقد بكل لفظ والتمام الكلام محل اخر هذا كله في الاجاب من المسلم اي المشتري واما الاجاب من البايع فيقع بلفظ البيع فاذا قال المسلم اليه اي البايع بعنتك كذا وصفته كذا الى اجل كذا انجز كذا وقال المشتري فقلت ودفع الثمن في المجلس انقضى سلفا لا يباعا مجردا عن كونه سلفا ولا يجوز فيه على حسب استعمال العام والخاص ومنه يعلم عقد اعتبار قصد السلف في صهره سلفا بعد ان كان موده مشتملا في نفسه اذ النص الفقوي يحقق مساهمة بذلك من دون اعتبار شرط اخر بل قد يقال انه لا يفتح قصد غير السلف في تحقيق كونه سلفا فضلا عن عدم القصد وان افترضنا الغلط في القصد بعد ان كان ذلك وظيفة الشارع ضرورة ان مرجعه الى اثبات احكام شرعية كالقبض في المجلس ونحوه على هذا الموضوع الخاص بقصد عدمها كالمعارضة للشارع ولئن فرض كونه شرعا على وجه لا يرد به نقل والانتقال اخله هذا القدر لم يستعمل القول بال بطلان فم جندا وعلى كل حال فاعترضنا الشاذ من ان ذلك بيع لا سلم فلا يجب القبض في المجلس من احكامه نظر الى كون الاجاب بلفظ البيع فواضح الفتا اذ مع كون الاصل النظر في المعلة لا نشأ في هنا بين اللفظ والمعنى ضرورة كون السلم نوعا من البيع فليس لفظ البيع ما يقتضي كونه غير سلم حتى يحتاج الى ترجيح النظر في اللفظ على الحق كما سمعنا عن بعض الشاذية او العكس كما في قواعد الفاضل فيقول سلم لا معارض له اقصاء عدم وجود اللفظ المخصوص كما هو واضح وكذا يقع بلفظ اسلفتك واسلفتك وقلت بناء على جواز سلم فيقول المسلم فقلت ونحوه واما عقده بلفظ الشراء الذي ليس بعينه البيع فالظن كونه من المسلم قال في كونه ولو سلم بلفظ الشراء فقال اشتريت منك ثوبا او طعاما صفته كذا الى كذا بعبارة الدرام فقال بعته منك انقضى فقلت لكن فيه نقد لم يقبل على الاجاب ما لو قال فقلت ونحوه فقد يقال بصحة هذا بناء على ما سمعنا من اختصاص سلم بجواز كون الاجاب من المشتري والقبول من البايع فم كونه هذا موه وكيف كان فهل ينعقد البيع الكلي ليس سلم بلفظ السلم كان يقول اسلمت اليك هذا الدين في هذا الكتاب الا شبعهم عند المص والفاضل والكر ك والشهيد بن بل قال تابعتها ان يذهب الاكثر اعتبارا بقصد المتعاقدين وان لم يكن اللفظ حقيقة فيه وفي الخبر كما عاين الايضاح التوضيح فيه فقلت تفصيل القول في ذلك ان النزاع ان كان في قيام صيغة سلمت مقام بيعت كالعكس في حمله في صيغة البيع ولعل التحقيق عدم الجواز لا نهج بخلاف العكس فانه حقيقة مع عدم قصد المضمونة اذ السلم نوع من البيع فاستعمال صيغة البيع في استعمال اللفظ فيما وضع له اقصاء ان لهذا الفرد من البيع احكاما خاصة اما استعمال صيغة سلمت مراد منها معنى بيعت

البرحة عن السلم فان جاز فانه يجوز في الاضطرار في العقود اللازمة باعثها على المتبعين من العقود في النقل التي مفضية الاصل خلافه بغيره
ومن هنا قال في الشأن القول بعدم لا يجوز من قوة ودعوى ان البيع يصح بكل ادي ذلك المعنى المخصوص والسلم نوع منه اعتبره الشارع في نقل الملك فجاز
استعماله في الجوز باننا بعد الفصد واضحه المضارة كدعوى انه اذا جاز استعماله في ذلك المحمل للمعنى كان مع المشاهدة ادخل لا نه بعد من الغرض اذ مع
المشاهدة يحصل العلم اكثر من الوصف المحل بيقين معه امكان التسليم والانتفاع بخلافه لاجل ان كان اولى بالصحة اذ هو واضح من الاول بطلاننا كقول
بان البيع ينفذ بملكك كذا وكذا ولا يربح السلم اذ يربح الى حقيقة البيع من التملك المستعمل استعمالا لاشاغا في الهبة فاذا انقضى بالابعد ناديه المعنى
المرام فالأمر بهذا اذا اولى اذ فيه بعد امكان الغرض منع الانتفاع به على تقدير الجواز به هذا والتحقيق لمسئلة مقام لغيره لان المنفعة على تقدير كون المراد من
التمتع هناك ان يكون انما هو السلم في هذا الكتاب في هذا الدبر حتى يكون المنفعة ثنائيا كما هو الغالب به مثل في ذلك انهم لان يكون مراده انفق البيع
بعقد السلم فكيف يبيع عقد البيع به فيقول المشتري سلمت اليك هذا الدبر في هذا الكتاب فيقول البائع قبلت فيعقد ببيعها باصطبا ان مورد
البيع المعنى الذي يبيع السلم فيه او يربح في ذلك من تفسيره في المتن اي قال في ذلك المشتري فيكون ذلك على نهج السلم من كون السلم الثمن والسلم فيه
هو المبيع وهذا وان كان يناسب ضعفه في هذا الباب لان الاصح عدم فيه ان يبيع من ان يكون العاقد مضطرا هذا العقد السلم ولو لم يجل منه بانه يبيع
فيكون مورد البيع فيصحح بيقين عليه لعدم مدخله في هذا المخصوص ضرورة ان من قصد الضم مثلا في غير مورد لا يبطل كون سعيه او يربح او يحل
ذلك فلو لم يشترط كون السلم فيه دين فلا ينفذ في غير يقيم بغيره او يكون في قصد البيع ذلك من اول الامر وعلى كل حال فهو باطل اذ مرجع الاول
الى الغلط الذي لا يصلح لان يكون عقدا اذ ليس هو من الحقيقة والجواز وقصد الصفة في مورد غير امر خارج لا يورث استعمالا للفظ لعدم حمل الشارع
اياه فاما مسئلة لا صيغة مخصوصة ورجع الثاني الى استعمال عقدا السلم في البيع ولا دليل على صحة عقد غيره به سيما اذا كان بكيفية وقوع الاجابة فيه
من المشتري القول من البائع الذي لا يصح في غير السلم من البيع هذا وفيه بعد ان ذكرنا الاو باعقاد البيع بلفظ السلم قال وكذا لو قال بعتك بلا
ثمن او على ان لا يثمن عليك فقال بعتك في انتفاده هبة نظر ينشأ من اللغات الى المعنى واختلال اللفظ وهل يكون مضمونا على الفاظ في اشكال
ينشأ من كون البيع الفاسد مضمونا ولا لفظه على اسقاطه ولو قال بعتك ولم يتعرض للثمن فانه لا يكون تملكيا ويجوز الضمان ويحوى في كونه وفيه ان
التمتع به يندفع اذا عدل باللفظ عن مدلوله الى معنى اخر لا يكون سببه الثاني لان هذا غير كاف في الصحة ولا يبطل شيء من العقود المتعلقة على ما ينشأ
ليجوز المدح في المعدل بل الى ما لا ينافي والاولى جعل منشا النظر وجود لفظ البيع المقتضى للثمن ووجود المنافي لصحة وهو شرط عدم الثمن فيكون
سعا فاسدا ومن ثمة التفتيد بعدم الثمن فربما على اداة الهبة من لفظ لان الهبة هي التملك بغير عوض وضو لفظ المعنى وفيه ان عقدا الهبة وان
كانت من اجاز ان عقدا هبا بمثل ذلك محل نظر او منع ومنه يعلم ما في الحكم عن بعضهم من ان المدار في ذلك على قصد فان قصد الهبة صح وان قصد
البيع بطل بل ولا يخفى جواشي التفتيد من ان ذلك مبني على ان العقود توقيفية او اصطلاحية على الاول لا يصح لان البيع لا بد فيه من العوض وانتفاء
الجهالة وعلى الثاني يصح اذ من الواضح ان الثاني ليس قوله لاحد من اهل العلم او اما الضمان فهو المنفعة بناء على انه بيع فاسد ضرورة كون المنفعة في العتاق
على تقدير الصحة هذا العقد منع عدمها بيقين بل عليه من عموم على المبد وغيره سالما الا ان يقال ان ذلك هبة فاسدة وما لا يضمن بغيره لا يضمن
بجاسة وهو لا يبيع من وجه بناء على انه قصد بذلك الهبة فبجاسة الله اعلم وعلى كل حال فيجوز اسلاف الاعراض في الاعراض اذا اختلفت وانقضت
ولم تكن معدة لاحد الامرين او الثلاثة لاطلاق الادلة وفي غير هبة باس بالسلف يوزن فيما يكال وما يكال فيما يوزن والمنافسة في سنده فيها
الاختصاص بالثمن العظيم بل في لغة عن الرضا الاجماع عليه وانما يجوز عندنا ان يكون راس المال في السلم عرضا غير من من سائر المكليات والموزونة
ويجوز ان يسلم المكبل في الموزون والموزون في المكبل لاختلاف جنسهما وما اظهر في ذلك خلافا بين الفقهاء فاعلم ان محمدا بن عبد الله لا يجوز السلم الا
بالعين والوزن ولا يجوز بالمتاع واضح البطلان كالحكمي عن ابي علي من انه لا يسلم في نوع من المأكول نوحا منه اذا التفتت جنسهما في الكيل والوزن و
العد وان اختلفت اسماءها كالتمر في الزيت لانه كما صرف نسبة وان كان قد يورث جميع عبد الله بن سنان في سائلنا سائلنا باعبدالله عن رجل
رجل ان يملك ان يملك ما قال لا يصلح كسبه يبعث باعبدالله يقول لا ينبغي اسلاف السهم الزيت والزيت باليمن لان الظاهر اداة الكراهة
سما ووضح من ذلك فانه اذا ما حكم عنه ايضا لا اختار ان يكون ثمن السلم مزايا يوطا لا نه في نظرها الفسخ الى بعد بسبب السلم فيه فبصاف الفسخ
وهو يجب ان يقال لم يولد اذ هو كما ترى واما اسلاف الاعراض في الامان فتدبر عليه خبر واحد لاطلاق الادلة خلافا لا يوجب حيفه فلا يجوز لانها لا تنشأ
في الدلالة الاثنا فلا تكون مثمنة وفيه منع واضح اذ لا يبيح جواز بيع الذهب الفضة بها الا ان يربح اذا كان احدا معا بل يرضى وفيه منع واضح ايضا
خبر عن ابن جعفر عن ابيه قال لا بأس بالسلف في الغلوس فالحق ان يجوز كجواز اسلاف الاثمان في الاعراض في ذلك لا خلاف فيه بيننا بل ولا بين المسلمين
نعم لا يجوز اسلاف الاثمان في الاثمان ولو اختلفا لان الثنا بغير شرط اذ يمكن فرض حصوله بغض الاجل في السلم وفيه ونحوه بل ظهوره في النصوص المتقدمة
سابقا في عدم جواز الاجل في الثمنين اذ ابيع احدهما في الاخر وانما لا بد من حلول في بيعهما والثنا بغير المجلس كما اوضحناه سابقا فوفقنا في التفتيد
فيه هبة غير محله هذا كله بناء على اشتراط الاجل في السلم والاجاز اسلافها فيها مع التناهي وجاز اسلاف الموزونات بعضها في بعضها كما هو واضح
والله اعلم **المقصد الثاني** في شرائط الزائدة على شرائط البيع وقد قبل هي ستة **الاول والثاني** ذكر الجهنس او الجهنس في النوع
كما سمعته في الربا والوصف المائز بين افراد ذلك النوع وقد يستغنى به عن ذكر الجهنس لكن قد يناقش في ذلك بان في السلم ضرورة كون
المدرك في ذلك رفع الجهنس الذي لا فرق في اعتبارها بين السلم وغيره ومن هنا قال في نصوصه انما هو في ان كنهها في سلم السلم اختلافا لا

بشأنه في السلم فذكره لازم والرجوع في ذلك إلى العرف ضرورة أنه بما يكون العامي يعرف من الغلبة ذلك ولذا كان خط الفقيه منها الاجمال وسلم مع
نفس جملته من لا يخصص إلى جملته منها وان اوكلا الاخرية إلى العرف كما ان المرجع اليها في معرفة الوصف الذي يحصل له البراءة الغرض له وهو فان كثيرا من
الاوصاف تختلف الثمن بها اختلاف لا بد من فيه لكن لا جملته في عدم النقص لها وانما ينص عليه ما من له عرض خاص فيها والافلا وكان اطلاق المصداق لا على
قوله لا يطلبي الوصف الغاية بل ينص على ما ينشأ من الاسم بناء على ان المراد منه عدم وجوب الاستقصاء في الوصف بل يجوز الاقتصار منه على ما ينشأ
اسم الموصوف بالوصف الذي يربط اختلاف اثنان الاخرى الداخلية العينية اذ مرجعها إلى العرف وعلى ذلك فان استقصى كذا وجد الموضع صحيح السلم وان
وجوده بطل في هذا النوع الامر الواضح ان العبارة قد يكونان على وجه المنع والازم كما اذا استلزم استقصاء غرض الوجود وقد يكونان على وجه نفى الزيادة
ولما كان اذا لم يستلزم ذلك ومن هنا قيل انها الحسن من عبارات القواعد حيث يجوز جمع بين الفردين المختلفين في الصفة وعدمها فقال ولا يجب في الاوصاف
الاستقصاء لعدم الجواز لا لعدم الوجوب كما قد عرفت ويمكن ان يرد ما في المتن انه لا يجب ان يطلب في الوصف الغاية
بل يقتصر على ما ينشأ من الاسم الوصف فكيف في وصف المحطة مثلا بالجماء ولا يطلب الغاية في الاحراز وهو ان كان الصق بقوله بل يقتصر على كونه
منه ولا انه يجوز الاقتصار على اسم الوصف مع عرض اختلاف افرادة بما لا يتسامح فيه ويؤدي من كذا إلى الجملتين وثانيا لا تكون العبارة عامة للمعروف من الاوصاف
هذا النص عليه من المبالغة في كثرة الاوصاف فلا ينبغي ان حمل العبارة على الاولى الذي هو عام من ذلك اول ولا ينافي الاضراب بناء على ما عرفت فم لا
لا يمكن حمل التفرقة العبارة على حقيقة على معنى انه لا يفعل ذلك بحيث يؤدي إلى عرق الوجود لبطلان السلم فيخرج لما سنعرف من اشتراط كون وجود
عالمها مع احتمال ان يقال خيران المراد من الامر بالاقتضاء بيان ابتداء الرخصة في جواز ذلك حتى يذهب إلى الوصف المؤدى إلى عرق الوجود والامر قد
سهل به في وضع كون المراد على كل حال بيان جواز السلم في غير عرق الوجود والمنع فيه بل قبل انه لا خلاف فيه بل بما ادعى الاجماع عليه بل قبل انه لا يلزم
له مضافا إلى التعليل بان عقلا السلف مبنى على الفرد لا يبرع بالبرهان فان كان عرق الوجود كان مع الفرد مؤثرا إلى المتنازع والصحة فكان متناظرا
للمطلوب من السلم وان كان هو كما ترى وعن الاضمار توجيهه بان لما جعل جنابا لم يزل شأنه عن التكليف على الاطلاق واقتضت حكمة المبالغة عدم
خرق العادات غالبها من اورد على العبد من متناقض الادوات ابطال السلم فيما يؤدي إلى احدها قطعاً والآخره تجدد بطلانها فالظاهر من ذلك
ان ما يبرع بوجوده لا يصح السلم فيه ويحرم ما لا يبرع لكن وجوده اقل في الغالب استقصاء الصفا والاخر فيه الصحة لعدم استلزامه الحال مع مكانة نفسه
وجواز ثبوته في الذرة لوجوده المنقضي وهو هذا البيع واسماء المانع وهو عرق الوجود وفي كره قد بينا ان الاستقصاء في ذكر الاوصاف المخرج إلى عرق الوجود
وعمل التحصيل بطل السلم لما فيه من تعدد السلم الذي هو مانع من صحة البيع إلى ان قال والضابط عرق الوجود ونقصه بطل معه ويصح بدونه قلت ومن
ذلك يعلم ان المراد بعرق الوجود منه بطلان السلم واضح وصحيح عدا ارجح وغيره وال عليه مضافا إلى معلوميه اشتراط التعدد على السلم بل لا
بطلان غير السلم فيه من المعادضات كجعل من مبيع ونحوه بل لا بعد الحاق التعدد التي تعد المعاملة معها ستمها به من لا بأس بها اذا لم تكن كذلك وان حصلت
المشقة معها كما فرض عليه في قدوس وغيرها ونسمع تمام الكلام في ذلك في اشتراط غلبة الوجود بناء على ان المنع في عرق الوجود يؤدى إلى فقدان هذا الشرط
لا انه شرط اخر فجهلا والله اعلم ويجوز استلزام تعدد الوردى بل لا خلاف في الاطلاق في السائر من المعادض من عرق الوجود وغيرها بل قد بينا في كونهما من الاوصاف
التي ينفرد رفع الجملتين على ذكرها ومن هنا حكم عن المبطون كره وجوب النقص لها بل في التميز والاجماع واضح على ذكر الجوده وفي من قبل يجب كره الجوده والرد
بالاجماع وان قال فيه نظر ولعله كذلك ولو بالنسبة إلى البعض وعلى كل حال فلا ينبغي جواز ذكرها من شرط الاجود لم يصح لتعدده بل لا خلاف اجماع بل في كره
اجماعا وفي ضده امر موضع وفاء لعدم تناسق مراتبها وعلى كل تقدير فهو غير معلوم لكن في كره بعد دعوى الوفاق المتروك قال فيه اشكال لا مكان ضبطه
في بعض الامثلة كاطعام فانه قد ينشأ وجوده في ذلك رتبة جواز مع هذا القرض وان لا يؤدي إلى عرق الوجود بل ينبغي الجواز ان يصح ارادة ما يصد عليه
ان من الاجود عرقا لا المرتبة التي فوقها اجود منها وكان في ذلك نظر الوردى بل صاحب الكفاية فيها حكم عنهما من احتمال الجواز كما ان نظرا لاحقا ارادة اختصه
اللفظ لغة فيجوز المنع وكذا لو شرط الوردى فانه ما من ردى الاوهنا كاردى منه وباني فيه ما سمعت بل قال المصنف لو قيل في هذا الجواز كان حسنا
لا مكانا لخص بوضع الوردى لان كان هو الوردى فهو عين الحق والازادة خبرا ويجب عليه القول لا بوفاء وازادة كما هو في السلم النص في باب الفرض
بل عدل من حسن النقصا وان من الفضل الله قد نهى عن تنبأ بل في التميز والارشاد الحكم بالصحة وحكاية في كره فولا لبعض اصحابنا وان كنت لراجه لاحد
قبله بل هو قد اشكل في عدم حكمه بالبطلان في كره كالتشبه ونحو المختلفين والشبه بين والكركي وغيرهم لعدم الضبط وجوب قبض لصيد عنه لودفع
لا يصير مضبوطا عند تعدد لغيره من افراده على انه اذا امتنع من الاداء لم يمكن احراز اجباره لعدم ضبط الوردى عدم استحقاق خبره عليه و
الحض من ما سمعت في الاجود فجهلا ثم انه لا بد مع ذلك ان تكون العبارة الدالة على الوصف معلومة بين المتأخرين ظاهرة في العرب واللغة حتى
يمكن استسلامها عند اختلافها فلو جهلا ما اورد ما بطل ولا يكتفي الاحالة على المراد لغة او عرفا ضرورة عدم صدق ارتفاع الجملته بذلك بعد
مادل على شرطه فيما بين المتأخرين والمراد بظهورها في العرب واللغة معرقة انشأ العينية بالوصف المشروط في احدها كى يحصل به قطع النزاع لو حصل
ولعله قال في عقد الصفات ان لو تكن مشهورة عند الناس لعل معرقتها لا دورها والعفا في الوفاية لفظها فلا بد ان يبرع فيها المتأخران وغيرها
وهل يقتصر الاستقصاء على كونه معرقة عند الناس الاقرب للجماع لا يصلاح ان يبرع في ما معصدا ان الاقرب الاول لا مكان موت احدهما او غيبته لكن قال ان
هذا امر يذكروه المصداق على الباب من عدم الجواز فيما لا يبرع وجوده وجزء حصوله وفي ذلك المراد بظهور هذه اللغة كونها على وجه يمكن الرجوع اليها عند
اختلافها كما قبله وانما بهم ذلك اذا كان مستقفا او يشهد به صدق على كل حال فلو ذكر اوصافا لا يمكن معرفته ويختلف في احدها بطل السلم فلا

ولعل من ذلك بعض الأقسام التي يذكرها الأطباء من درجات الحرارة والبرودة ونحوها وكان المرجع في ذلك إما إليها للعرف أو بما يؤول إليه الأول إلى النزاع
التي أراد الشارع حسم ما دثر بالعقود المرفوعة لا إثباته بان يشرع فيما يؤول إلى البه ما يخرج به ويعبر عنه فحجته فانه لا دليل واضح على اعتبار ظهور العبارة
في العرف والمفظة بعد فرض العلم به بينهما واحتمال الاختلاف يرجع فيه إلى قواعد الشريعة في المنهج اعتبارا نعم لو كان المراد ما يؤول إلى المعلوم في السبع
التي خرج ما التزم على ذلك فلا دليل عليه والله العالم وكيف كان ففد بان لك من ذلك كلمة أنه إذا كان الشيء لا ينضبط بالوصف على وجه ترفع جهالة
ولا يؤول إلى عرفة وجوده لو أصبح التسليم فيه قطعاً ثم قد يشك في بعض أفرادها كاللحم شبهة ومشوكة والخز وأن نفى الخلاف في الرأى فيها بل حكى عن الغيبة
الاجماع عليه فانه وبما استشكل في الأول بانه لا فرق بين الحيوان والجماد وبينه وبين الشجر فاذ لجاز فيها جاز في الأخرى في الثاني بان النص في جواز
فرضه وان لا بأس بالسماح فيه ولو كان مما لا ينضبط وصفه لم يخرج فرضه مضموناً بمثله وقد يجاب عن الأول بان الشارع قد كشف عن عدم ضبطه بالوصف
ففي خبر جابر سئل أبا ثمر عن السلف في اللحم فقال لا فرق بينه فانه يعطيك مرة السمين ومرة النواوي ومرة المفزول واشترع معانيه بما يبدل قال
وسئل عن السلف في دوايا الماء فقال لا فرق بينها فانه يعطيك مرة نافضة ومرة كاملة اللهم الا ان يحمل ذلك منه على الارشاد لعدم الوفاء كما
استظهر في الحديث كما كتب لبعض مشايخنا انه حمله على الكراهة لان مراده عدم جواز السلم فيه لعدم الانضباط بالوصف عن الثاني بالفرق بين
الفرض والسلم فانه قد ينسحق في الأول بما لا ينسحق في الثاني المبني على رفع الغرض والجهالة كما لا يخفى على من لاحظ احكامها وما ورد فيها من
النصوص وعلى كل حال فالامر سهل بعد معرفة الضابط في الجواز والعدم وان ما شك فيه فالاطلاعات تفنضي جوازه لعدم تحقق الجهالة لما انفردت
من الصفة اذا المناقضة في الامثلة ليست من داب المحصلين خصوصاً بعد اختلاف حالها في الامكنة والارضية وخصوصاً بعد ما لاحظته جواز سبع
الشخص الموصوف لاوصافاً لافقه للجهالة عنه ضرورة امكان فرض ذلك في الكل على وجه لا يؤول إلى عرفة الوجود كما هو واضح والله العالم في الجواز
وان قال المصنف في ذلك انما من عدم امكان ضبطها ومعرفة ما على وجه ترفع جهالتها ولا يؤول إلى عرفة الوجود الا بالمشاهدة التي يخرج منها عن التسليم في
اختلاف قيمتها معها بحيث لا يفهم الوزن مقامها ولا غيره ومن هنا كان المشهور فلا يتحصل له منع وجب في الغائل الشبه والفاضل في احكامها يجوز
مع المشاهدة التي تدفع المحذور السابق وهو وان كان كذلك لا يترده المصنف بانه خرج عن السلم في ذلك فدرعت وجوب كونه كلياً مضموناً في الآية واجاب
عن ذلك وانما يخرج مع تعيين البيع وكلام الشيخ لم منه فمكن حمله على مشاهدة جملة كثيرة يكون المسلم فيه اختلافاً ضمنياً وهذا القيد لا يخرج
عن السلم كما لو شرط الثمن من بلد معين او الغلة من قرية معينة لا يضر عادة الا ان قال بعد ذلك والوجود المنع للاختلاف وعدم الانضباط وفيه ان الاجز
يجوز بناء على ما ذكره اذ جعل السلم فيها كلياً معلوماً مضموناً في الذمة ثم اشترط الاداء من المشاهدة لا يرفع الجهالة عن البيع الكلي اذ هو ليس من اوصافه الا انه
جعل المسلم فيه واحداً منها كما عايناهم من كل امر او لا اذ هو ان جماع كان على سبيل الاشاعة وهو خارج عن السلم كخرج الكلي غير المضمون في الذمة عن اياها
الاول فلا اشكال في صحة بل قبل ان لا يخرج بضعتي الصفة مط قال في احكامها في رجل فضا بيع المولى قبل ان ذبح الفم فقال ليس به بأس ولكن نسبها
الى غنم ارض كذا وكذا وفي الاخر يشترى الجلود من اخصا فبعضه كل يوم شيئاً معلوماً قال لا بأس به وان كان فيه لئها مع ضعفها وعدم الجواب بل الشهرة
على خلافها بل الثاني منها غير دال على المطلوب بل لا صراحة فيها بالسلم يمكن تنزيلها على الصورة الصحيحة او الشراء بصلح ونحوه او غير ذلك هذا
وقد بين بالصحة لو فرض امكان العلم به بمشاهدة امثلة في رفع الجهالة ولا يؤول إلى عرفة الوجود ولعل مراد الشيخ في ذلك من المشاهدة التي حكم بالجواز
معها والله العالم وكيف كان فالشهور كما عايناهم ان لا يجوز السلم في النقل الممول للمانع المزبور ضرورة كونها تجمع اختلافاً مفصلاً لان فيها خشية
بعضها وريشاً بل قبل ان لا يرفع جواز في الخوف منها لعدم القدرة على معرفة ثمنها وتفاضل في الثمن وتباين في جمع كونها محترقة خفيفة الا
ثمنها لو لم يكن ضابطاً قبل وكذا الضم في غير ان يمكن فرض الضبط في الصداق على وجه يرفع المانع المزبور بل قد يدعى ذلك في المعقوبات
ايضاً بل والضم اما غير الخوف منها فلا ينبغي جوازه لا مكان الضبط الذي لا يندرج فيه بالاشتباكات بين الثمن من الاختلاف ومن هنا قال المصنفون
في عدمه بل انما هي انما لا بد من المقدار بالعدد والوزن والله اعلم وكذا لا يجوز في الجواهر واللؤلؤ المعد ضبطها بحيث يرفع جهالتها ولا يؤول إلى عرفة
الوجود لتفاوتها لا ثبات مع اختلاف اوصافها بالجم والوزن وغيرهما لكن ظاهره كغيره من اطلاق عدم الفرق في ذلك بين الكبار والصغار وما يتردد
للدواء وغيره وهو لا يخرج من اشكال اذ قد خرج بجوازه في الصفا الشهيدان والكركي وغيرهم بل في حق ان لا يرفع جوازه في الضم وشبهه من الجواهر التي
ينقلها الثمن باعتبارها نقاداً يثبت قبل وضابط الصفا من اللؤلؤ كلما يباع بالوزن فلا يلاحظ فيه الارصاف لكثرة عرفها وعن بعضهم تحديدها
بما لا يلاحظ في وزن الثمن او ما يكون وزنه يسيراً والاولى انا طه ذلك بالعرف ولا يجوز ايضاً في الصفا والارضين للمانع المزبور والامر في
ذلك كله سهل بعد معرفة الضابط في الجواز والعدم خصوصاً بعد ما سمعنا ان العامي بما يكون اعرف من الغيبة ذلك وان اكثر الاصطفاة الامثلة للجواز
والمنوع كما اكره في بيان الاوصاف الموصوفة مع انه اطلق في النصوص انه لا بأس بالسلم في المانع اذا وصفنا الطول والعرض ولا بأس به في الحيوان اذا وصفنا
الاستئناس كما لا يخفى فكان الاول بالاصحاب ذلك ايضاً ولعل المصنف الغيبة لجهالة لا بأس بالناسي بهم والافتداء بانوارهم فقول قد عرفت انه
يجوز السلم في كل ما يمكن ضبطه بالوصف المعلوم بين المتعاقدين وغيرهم من غير اذية إلى عرفة الوجود فلا اشكال في جواز في الخضرة والفواكه وكذا ما انبشبه
الارض وفي البعض والجوز واللوز وغيرها مما هو كذلك لا مكان ضبطها بالوصف المزبور الذي مرجه عند التحقيق الى العرف لكن في حق انه يترك في الفواكه
البلد والنوع والطراوة وضدها واللون ان اختلف في الزبيب البلد والنوع والكبر والصغر واللوان اختلف نوعه وغيره وفي الثمر البلد والنوع والكبر
والصغر والحدائث والصفات واللون ان اختلف النوع وفي الرطب كذلك الا العاقر ويجب العاقر ولو شرط المصنف والمذنب لزم وله الجواب من الثمن

والله اعلم بالصواب

واللعنة لا يجوز فيها معاً لأن ذلك مما لا يوجد إلا نادراً وربما ظهر من المتن بوجوب زنده فيه لقوله وكذا المانع وعلى كل حال ففيه منع واضح نعم في كونه المنع في الجارية
الحسناء معها ولم يصفه كذا وكذا أو لفت أو غير بحيث ينعقد حصوله وهو كذا وفي متن المنع من اشتراط الولد مع الام المقصود بها الشرعي قال ولو قصد
بها التحريم كالزينة جازاً لفظاً لفظاً وفيه منع عزم وجوب الاول اي كجزء من ثلثي الشهود ومن الغريب ان جزم في سبب جواز اي في الجارية المحال
كان حسناً ولو شواء وفي المعنى بالعدم مواضع المحكي عن المصنف وعن هنا قال في المتن وكذا الزند في السلم في جارية حال كونها حاملة لحي لا الحمل وفيه
انما تابع ولا عزم وجود في جود الجارية المحال الموصوفه بما يرتفع معها لفظاً لفظاً فالجود الجواز في الجميع بعد ان كان المدار في المنع على عزم الوجود والعمو
منه ما في المقام كاهو واضح كوضوح جواز الاستلاف في جود الفرض لذلك بعد الوصف بالطراوة والبس واللون والسبل لكن قال المصنف في رد بل عن الشيخ
بالعدم لان في جوده وفي نفسه اذا خرج منه جازاً ومنع سبباً واما ما في السلم في غير الدود والى هو كونه المنع في بلد لا في غيره والله اعلم الشرط
الثالث من الشروط قبض راس المال قبل الفرق شرط في صحة العقد اجماعاً في الغنبة ولك وجه قولنا في قبضه بطل عند علمائنا اجماعاً كونه كونه هو
لوجه فيه بعد ثبوت المتبع وانما المتعلق في المحكي من قول في على لا اخرا فانه في قبضه اكثر من ثلثة ايام الثالث قال في شرحه ان من ماله من غير ما انتم من صاحب
البشرى التوفيق فيه كصاحب كمن معال لا في الاخر بعد ان النضر لكانت خبر بان في الاجماع المحكي المعتمد بما عرفت بل لا غم احتمال القول بان اصله
عدم النقل والملك قبل حقيقته ولو لثالث في شبيب العقد هنا للملك لا لثاني المربود لان الامر بالوفاء بالعقد اعظم منه بل قد يقال باعتبار
شليم التمن في حقيقته السلم وانما يرد من منتهى حقيقته السلم الا ان الانصاف ان هذه الاجماع المربود انما الكلام في المراد من معنده والظن من الاولين ان
الملك عليه كشفاً او نقلاً بل الظاهر الثاني منها وعلى كل حال فمبطل لا ملك ووجه فلو كان التمن في قبضه كلاً لا شيئاً معيناً لم تشغل الزمير فلا يصح تحوالة
حقيقته به وعليه ولا ضمان ولا الصلح به وعليه ولا يحصل به النقص في غير ذلك مما يعتبر فيه شغل الذمة المتوفقة على ملك الكلي للسلطان والقرن
عدم حصول قبض الكلي في عقد كونه في عقد كونه انما لو حاله بالتمن قبضه البايع من الحال عليه المجلس فالاقوى الصلح ونحوه ما في متن من انه لو حاله بالتمن قبضه
البايع قبل الفرق صحيح ولا خلاف على الاقرب فيما ورد لو حال البايع على الشرطي شرط قبض لصال في المجلس على الاصح قال في وجه الجواز ان الاحالة كونه
ثم قال ولو صالح البايع عن التمن ولو لا الفرق الصلح والشرط قبض مال الصلح بل في كونه احتمال الصلح في الاول وان لم يقبض البايع في المجلس ولعل كونه
بناء على كونه محالاً في حقيقته اذ هي كالبعض ووجه دعوى انها هنا ليست كذلك كما ترى في متن وذلك ان بيع المقاص في حال لو كان للسلم في ذمة السلم اليه مماثل للتمن
الكلي جنباً وصفاً قال في الاخر والاروف على التراضي في كونه لو كان التمن عبداً فاعتنه البايع قبل القبض صحيح وفيها ايضاً لو كان راس المال داهية في ذمة
فصالح الصلح على مال فالاقرب عندنا الصلح في غير ذلك ما يملك ما ذكرنا ونجزم في ذمة بل عقد السلم وان كان ثابته الملك موافقاً على القبض الا انه يجب
الامتناع على التمن والقبض على البايع للامر بالوفاء بالعقد وجبت بكون التمن عبداً بنص وانفكاك وجوب الدفع عن كونها ملكاً للدفع اذ لا مانع من
وجوبه فيها اليه وان لم يكن ملكاً له اذ كان كلاً فليس وجوبه في الشغل الذمة به في قبضه ما سمعت بدفعه مع انه لا يثبت في التمن والصلح التمن
نصراً وانفكاك في الكلي اي ضرورة ضرورة وجوب الدفع بعد ان غير شغل الذمة بحيث لو مات لم يخرج من تركته بل لعله كذلك على ما عرفت فلا تلام بين
وجوب الدفع وبين عدم حصول الملك للكلي على السلم التمن هو في شغل الذمة كما ان نجزم في ذمة بل ان المراد كونه شرطاً كاشفاً فصالح الصلح والحق في حمله
مع غنبة القبض بطلاناً او ان خلافاً للمتن من اطلاق الشرطية وانما عدم تعبد ما سمعته في كونه من صحة الصلح والحق والقبض وثالثاً انه لا يثبت معه
ما سمعته من الشهود من المقاصد فلهذا في رد بطلان المراد من الصلح الذمة هو شرطها للزوم فالملك صحيح يحصل بالعقد ويستقر بالقبض في اقتضاها
قبل بطل من غيره ولعله يرمى اليه في كونه فانه بعد ان ذكره في عبارة الاصحاب من انه بشرط في السلم قبض التمن في المجلس وخص معنده اجماعاً بطلان
مع الفرق قبله قال في مسئلة ولا بشرط استمر قبض التمن فلو سلمه المشتري الى البايع ثم رده البايع اليه ودفعه اليه قبل الفرق جاز ولو رده عليه بين
كان له عليه قبل الفرق صحيح لا يملكه بالعقد واستقر بملكه بالقبض وهو كما لصريح فيما قلناه خصوصاً ما سمعته سابقاً من الفروع التي لا تخبر الاعلى فلا بد
ح من المتن ذلك اوضح البين من جميع الفروع السابقة والاحكام لا ينبغي تركه هذا وقد تقدم في باب العرف خبر المجلس ما ينبغي اعاده كثير من المسائل
المصروفة في المقام كما انه قد تقدم في باب القبض ما يعلم منه المقدار الذي يخرج من هنا والظن في سلم المتفق ولو وضعت توقيتاً مثلاً بسلام العين
في نحو الصد والدار ما عمل المحرر لا يكفي تسليمه فيه والله اعلم وكيف كان فلو قبض بعض التمن قبل الفرق دون بعض صحيح في القبض لوجود المقضى من
العقد والقبض بطلاناً الباقى لحصول الاقتران قبله لكان قد عرفت اجماعاً على حصول البطلان بترتم صرح غير واحد بان للبايع الحق في الفسخ اذ لم يكن
بنفسه للبعض الذي قد عرفت سابقاً السلطه على الحق الا ان الظاهر في ذلك بين البايع والمشتري لعل اقتضاها على الاول هنا لان القنا
كون القبض عدم القبض من المشتري فيسقط حباره اما لو فرض عدم حصول القبض فلا ينبغي تسلطه على الحق لذلك كما هو واضح وعلى كل حال في ما
نح في غير بعض كوضا الشفقات ونحوها من الديون وعدم جواز امتناع الديان من قبض البعض ضرورة عدم الصفقة فيه مضافاً الى نظري لا فسخ بل اعل
التعبد البعض كونه من هنا قال في جامع صمد بحجبه بذلك بما اذا لم يكن الدين سبباً اما اذا كان سبباً جاز للمشتري الامتناع من قبض البعض في تسليم الجميع
للتعبد البعض ليس لغيره ان يقول ان المقضى لعدم وجوب قبض البعض هنا ليس هو التعبد بالتعبد فقط بل هو مع نظري انفساخ العقد التام للفرق
قبل قبضه لا يقول ان البعض وحده كاف في ثبوت التعبد فان امر الاخر فيجب ان يثبت الحكم في الموضع الذي ذكرناه وقد افترض كونه على التعليل به
وان كان قد بان فيه في المقام فضلاً عن غيره بان تسليم البعض بناء في السلطه على الحق مع التعبد بالتعبد بالقبض صحيح بحجبه تسليم المدفوع وهو على
خياره لو قبض بعد ذلك من جهته والله اعلم ولو اسلم بائنه في حظه ومثلهما في شعبه عقد واحد ثم دفعهما قبل الفرق ووجد بعضهما زبوا فاعني

المعنى وزعم بالنسبة وبطل من كل جنس بنسبه حصه من الزيف كانه عد وغيرها لعدم الاوليه ولو كان الثمن كليا خذ من العيب من غير الجنس بطله اذا لم يفرق الجنس
والابطال العقد وقد تقدم في بعض اقسام البحث فلو كانت بل تقدم هناك ما علم منه حكمه لو كان العيب من الجنس في المعين وضره قبل الفرق وبعد حله
اخذا لا يشترط بعده وعدمه فلا حظ وناسل ولو شرط السلم اليه ان يكون الثمن من جنس عليه بمعنى انه يسلمه بالرقه منه في كذا منقذه مثلا قبل او لثاقل الاكبر في
والاشهر في الواجب المشهور في الحدائق بطل لا يبيع من جنس له فلو شرط السلم اليه ان يكون الثمن من جنس عليه بمعنى انه يسلمه بالرقه منه في كذا منقذه مثلا قبل او لثاقل الاكبر في
على ما في بعض الكتب عن الرجل يكون له على الرجل طعام لو لم يفرق او غنم او غيره ذلك فان الطالب المطلوب يبيع منه مثبا خال لا يبيع شيئا واما انقضاء فليبيع
بما شاء بناء على ان المراد شراء الطالب منه شيئا بالرقه منه فليس الشئ هنا الا السلم ولكن الاجر في البيع الهندسي المعبره بهذه المطلوب الطالب
ببره الواجب على المطلوب على هذا التقدير ولعله جلد على ان المراد انما الطالب يشتري الطالب منه بالرقه منه فليس مع الاول ولكن خلا
الظاوان المراد الاستدلال بنحو بناء على ظهوره في شكل المسئله وهو مبني على ثبوت الحكم في الاصل وهو منوع وعلى كل حال ضد بناء على ذلك كله
مناول النعم عن بيع الدين بمثل لصا دينا في العقد بل المراد منه ما كان دينا قبله والسلم فيه من الاول لا الثاني لانه هو كبيع بالرقه في ذمه بدها
في ذمه غيره ونحوه ما كان دينا قبل العقد واطلاق البيع بالدين عرفا على النسبه محمول على ضرب من التجوز بمعارضه الصحيح على تقدير ذلك لا يبيع
اسم على ان كان له على رجل درهم فضره عليه الرجل ان يبيعه بها طعاما الى اجل مسمى فامر بمسجل من يسلمه عن ذلك فقال لا بأس بذلك قال
ثم ما دله اسم على فسلمه عن ذلك وقال اني كنت امرت فلا تافسلك عنها فقلت لا بأس فقال ما يقول فيها من عندكم قلت يقولون فاسد قال لا يغله
فان او هلك لثا لا يبيع ما في ذمه بعد معلومه كون ذلك منه ثقبه بل منه يبيع الجوه في محل المصالح المربور على ذلك حضا فاما الى المروى عن قريب
الاستماع على بن جعفر عن اخيه موسى قال سئل عن السلم في الدين قال اذا قال اشتريت منك كذا وكذا بكذا وكذا فلا بأس به بناء على ان المراد بكذا وكذا
ماله في ذمه لان المراد كل شئ يحاسبه بعده لك على ذمه ومنه ما قيل ان يبيع ولكن بوجه اخر وجاعل فيه الخلاف والتميز الصحيح المربور وهو
اشبه باصول المذهب فواحد عند المصنفين الا في الفاضل في التجوز والعقد والقطيعة على حكمي من بعضهم ولا يحتاج الى جرح لان ما في الذمه
مقبوض لغيره ولكن مع ذلك لا يبان الا في حوط خصا بعد قليل من صدق بيع الدين على الرجل ولو بالعقد ولما منع بيع الكله بالكاه لا يبيع
نصوصنا هذا اللفظ انما الوجود في ما عرفت من بيع الدين بالدين وقد ادعى غير واحد منهم ثبوت الشهود في المقام الوضوح في صدق بيع الدين على
المسلم فيه وان كان قد صا دينا بالعقد واما الثمن فالقرض ان كان دينا سابقا وحلوله لا ينفذ صدق اسم الدين عليه ثم قد ينع صدق على الثمن الكله كما
المقطوع يجوز اسلافه وان لم يس من بيع الدين بالدين وقصرنا فاولاه المقام انه اذا اراد التخلص من شبهه بيع الدين سلمه كليا في ذمه ثم حاسبه به باله
فدفعه بعد العقد فيكون صحيح استيفاء لا يفسد بل في ذلك وفيها ان يبيع اليها انما استيفاء لغيره في الوصف الا وقع النقص فله ان
كان قد اشكل بان يبرهن منه كون مورد العقد دينا بدين وانه معا وضه على ثمن السلم قبل قبضه فتكون فاسدة ويذبح بان الثمن امر كل من يبيع في شخص
لا يقضي كونه الثمن الذي جرى عليه العقد ومثل هذا النقص في الحساب استيفاء لا معا وضه ثم يشكل اصل اشتغال الذمه بالكل مجرى العقد السلم الذي
قد عرفت كون القبض شرطا في صحته وقد تقدم البحث فيه سابقا خال جيدا ثم انك اعلم فان ذلك كله محل للنظر لاحتمال اعتبار سبب الدين في صدق
بيع الدين بالدين وصدق على السلم انما هو ثمة لا بدله والمنع في بيع الكالي بالكالي وان لم يكن موجوبا في طرفنا وانما هو من طرف العامة ولكن قد حل
به الاصح وقد ذكرنا في نفسه ما قبل ما كان منه بالعقد فخص بوجه ما غيره مما لو كان سابقا الدين في ولا هو من بيع الكالي بالكالي فافق على مقصده
الدينا ومنه المسئله وعلمها ولكن الاضاح عدم خلو المسئله عن البحث ولعلك تشع فيما ياتي في مسئلة بيع الدين الحقيقي الله والله اعلم ولو شرط تاجيل
التمن بطل بل اخلاضاجه لان النفايض شرط ان يمكن فرضه فيما لا ينافيه لغرض الاجل ونحوه بل لا يتر من بيع الدين بالدين كما ستر في تحفيقه في محله بل
الكالي بالكالي وهو مؤيد لما قلناه من صدق على ذلك وان كان دينه العقد والحاصل ان الحالين او احدهما بالعقد سابقا لا يصدق عليه بيع الدين
بالدين بخلاف الموحلين فانه يصدق عليه لو بالعقد كالحالين قبل العقد واحدهما حال قبله والاخر مؤجل كك فله جبر ولو شرط التاجيل في بعض الثمن
بطل فيه طعاما في عدو ذكره وتغير غيرها بطل في الجميع ليجازي المقبوض ولعله لان الاجل ليس له قيمة معلومه وليس هذا كطالين البعض في ثمن النسبه
في بعض الثمن ضروره اخضا لثا التوزيع في الحال والمؤجل فلا جها لثا فله ان اهل العرض كما انهم علموا المقارن فيما بين الحال والمؤجل كك بطلت
مقداره فاذا بان عند من الحال يقابل الثلثين والمؤجل ثلثا بطل في الثلث وضع في الثلثين وهكذا من هنا الحمله في المصنف في المقام والتمنيط
فيما بعد كبيع سلعتين فبعض احداهما فله شرط الشرط الاول ابيع من الشرط بطلت بطلت السلم فيه بالكل او الوزن العامين في المعامله بل اخلاضاجه
اذا كان من المكبل والموزون بل ولا اشكال ضروره نوقت المعلومات فيها علمها في المشاهده فضلا عن الغائب فبطلت عن الغائب ورجع فلو عولاه في
مجهول عند العامة او مكبال مجهول كذلك لا يبيع ولو كان كل منهما متعينا عند ما لعدم او شاع ليجازي الشرع بل وعرفا بذلك ولا فله ذلك الصحيح
والمكبال فبطلت معرفه السلم فيه ولو عينها مكيا لامتناع او عينه كك من العامين فله ذلك في الشرط لعدم الغائره وضع العقد وفيه انه يمكن
فرضه مضد اتم فله ان مانع ما شاع من عدم الطائفيه بيقاها الى وقت الاداء فيحصل التزاع والفرق لكن مستغرف المناقشه فيه ثم ان المستغنا
من النص في القوي لاراده الكبل في الكيلاث والوزن في الموزونات خصوص ما عرفت فيها باولا ان المراد اجمع بينهما بل وبما ادى اجمع بينهما كان ثورا مثلا
مائة صاع وفيها كذا او بالعكس بعض الموضوفا الى عزم الوجه فيبطل كما هو واضح وفي قيام كل منهما مقام الاخر وعدمه او الوزن خاصه البحث السابق
السابق هذا كله في المكبل والموزون عاده اما اذا لم يكن من المكبل او الموزون في المشاهده بل كان يباع جزا فافاد صرح غير واحد بوجوب بطله في

ان يبيح ان يكون السلم
بجميع اقسامه
منه من المقتضى
في الجاهل من المقتضى
فصله في المقتضى
فيه بطلت في المقتضى
ولو في بعض اقسامه
الاول والله اعلم
تم

بالسلم الرد على الثوري والاوزاعي ابين فيمنه الذين لم يجوزوا السلم لعدم وانتهج ان يكون جنسه موجودا لحوال العقد الى حال الحل محقق بان كل زكيا
من ذلك يجوز ان يكون حلالا للسلم فيه بان يموت المسلم اليه فيشترى بوجوه كالحل وهو واضح البطلان بل قول الاصحاب وان كان معدوما وفن العقد كالحل
في الثوريين ومن هنا قال في كنف الحق ذهب الاصحاب الى جواز السلم في المعتمد اذا كان عام الوجود وقت الحلول وقال ابو حنيفة لا يجوز الا ان يكون
جنسه موجودا في حال العقد والحلول وما بينهما الخ وهو كما صرح في ان المراد اذ كان في قولنا بذكر ذلك في شرائط السلم وانما قال بعد الفراغ من جملة من احكامه
وجوز السلم في المعتمد اذا كان عام الوجود والافتتاح وقال في المغنعة باب البيع المضمون ومن يبيع شيئا معروفا بالتصديق كان ذلك ماضيا وان لم يكن الشئ حيا
وقت الابياع فاذا ابتاعه على ما ذكرناه كاشف ضمان البايع حتى قبله الى البايع الى ان قال ولا يبيع بغيره من غير ان يسلط ولا يبيع بغيره من غير ان يسلط
والشرط من اصله بيع المحطة من ارض مخصوصة والشئ من شجر بعينها او المحولة من غنم على جملها والربيع من الزيتون والغلاب والذين من السلم المعين والذين
من غنم امراء معاه لان ذلك وبما خالف الصفة بل هو غير مضمون لجواز قوته ولا بأس ببيع ذلك مط من غير ضافة الى اصل مخصوص من بين الاصول بعد ان
منهم بالصفقات الى اخر الباء ليس شئ من كونه يرضى لعموم الوجود وكان الشئ في انما يبيع بل لا خلاف ان كل ما عدم ذلك ونقصه ما على المنع مع اشراط
الشعير في الارض بعد غلبها بما ذلك بعدم ضمانه ليس مباحا على ذلك قطعا كما هو واضح وكيف كان من الترسب بخيل الخالفه من عبارتي عقد وتسلم المعتمد
الاصحاب بحث كفتها بالاسكان والقدرة وهما اعم من عموم الوجود وقلت واعني به ما عرفت من ان المراد بالامكان ذلك واما القدرة فتدعى
في هذا المعنى من ضرورة عدم احرازها في غير العاديات التي لم يعلم حصول القدرة عليها للشك في اصل وجودها المقتضى للشك في القدرة عليها
التي هو معنى القدر المتيقن مع انه ما يدرج في ثبوتها لاسلم فيما بعير وجود معتمد الاجل مع امكانه كما ذكرنا في الفواكه في البواكير فان كان وجوده نادرا
بطاوان امكن تحصيله لكن بعد مشقة فارجح عدم امكانه ويجعل المنع لانه غير كيف كان فلا يبيح اعطاء هذا الشرط بناء على ذلك اذ صحيح عند الجمهور
والاجماع بضمه ان لا يبيح بيعه على ما اذا اراد منه ان يبيح على ما في البيع وان لا يجوز السلم فيما يجوز بغيره بغيره ما لم يكن عام الوجود وغالبه كما
عنا بوجهه بعض العبادات وبعض الفروع المذكورة فلا اجرة لبل اعطى بل اطلاق الادلة بغيره بخلافه بل تدعى النكاح المقدس الاراد بسل على اشراط
هذا الشرط وادعى ان موثقة عند الجمهور المتقدمة سابقا لانه على خلافه بل وصحح زادة سئلنا باجف من عن رجل اشترى طعاما فبقيت عندهما فقال لا
باس ان خرج فقولوا ان لم يخرج كان دينه عليه وخرجوا الدين ليجازي عن الله انما الرجل يشترى طعاما فبقيت عندهما وان لم يسلط له طعام فبقيت عندهما اعطاه
شاء وكان في الخبر سقط الا انه لا يبيح في الاستدلال قلت بل وخرج الكرخي عن ابي عبد الله كل طعام اشترى في بئر او طسوج او ناهية فابى الله عليه
لعل المشتري لا راس مال له ومن اشترى من طعام موصوف لم يبيع فيه قربة ولا موضعا خالصا لغيره بل يبيعه بجميع ما فيه من طعمه وجميع ما فيه من طعمه وجميع ما فيه من طعمه
خلو جملة من العبادات عنه على هذا النوع المذكور في كلام بعض المتأخرين وفي الغيبة واما السلم فشرائطه اربعة التي تختص اربعة ذكر الاجل المعلوم وذكر
موضع السلم وان يكون راس المال مشاهدا وان يفتقر في محل العقد بل الاجماع من اطلاقه وانه لا خلاف في صحته مع تكامل هذه الشروط ولا يلزم
على ذلك اذ لم يشك في ان هو كما تولى فدفن في خلاف عن الصحة مع هذه الشروط التي ليس منها عموم الوجود فلم ان مرجعه الى القدرة على التسليم التي لا فرق فيها
بين السلم وغيره وما هو كذا ذلك انه بناء على هذا الشرط وانه غير القدرة على التسليم بغير بطلان السلم فيما اتفق الاصحاب في بعض الناس من غلة او ثمنه او
ابل او غنم او عبيد وغير ذلك وان كان الوجود ضارعا عند كثير فليس لان جميع شيئا منه مضمونا حلالا منها وعلى ان السلم او موقلا باساعة مثلا لا شرط
عموم الوجود والغير من الثغارة وابتدئ به فيفتقر بفت ذلك كاقضائها فتدعى بطلان السلم في غلة بل يبيعه عن بطلان العقد لا بعدا النفل منها اليه
مع انك قد سمعت ما في من الصحة مع قصد البلد بل الظاهر في الصحة ولو شرط التسليم بطلان العقد وعدم عموم وجوده في غير فادع بعد ان كان عام في بلده
فقد خرج منها قصد التسليم ولو صح باس شرط النفل كان اوضح في الصحة نعم فيجوز بطلان فيما لو سلم غلة لا توجد الا في بلد بعيدة لا بعدا النفل منها
عن ان يكون المراد هذه الغلة في هذا البلد ضرورة عدم القدرة على التسليم ولا يكفي وجود هذه الغلة في بلد لا ينفصل عن بلد السلم عرفا في غلة بل العقد
و انما بها ما يعرف النفل منها لا مثل ذلك ولذا لا يكلف النفل من مثاله لك في الاقترع المشقة والبعد المفرط ومن ذلك كله يظهر لك ما ذهبه
الروضة من ان كان شبه المذبح بين اول كلامه وبلد الا ان يربط بالبلد التي اشترى التسليم فيها ما كانت من بلاد المسلمين فيفتقر ككل ما بل السلم بذلك
يرجع الى ما ذكرناه كعدمه في كاد الامتياز منه عبارة كونه وغيرها في اخر البحث فاما ليجب ان من ذلك كله يظهر لك ان ما ذكرناه سابقا من انه لا يجوز الا
في الوصف المذكور الى غير الوجود مرجعه الى ذلك عندك انما ان طلبوه بان عقدا السلف مبنى على الغرض لا يبيع ما لم يربط فان كان غرض الوجود كان مع
انه يربط بالي شائع والفتن فكان منافيا للطلب من السلف مع انه يمكن ارجاعه الى اقلنا وفي المحكي على الاضاح تعليلها بانها لما جعلت جنبا للجنس جلت
انواع النكاح في الاطلاق واقتضت حكمها بالانقضاء خروا العادات قالوا بغير ما يرد على العبد من ثمنه اقل الارادات ابطال السلم فيما يورث الى الجدل
قطعا ولا يجوز ادائه بخلافه قال فظهر من ذلك ان ما يبيع وجوده لا يبيع السلم فيه ويحيى لا يبيع لكن وجوده اقل في الاغلب لا ينفصا الصفا والاك
نه الصحة لعدم استلزامه احوال مع امكانه في نفسه وجواز ثبوته في الدنة لوجود المقتضى هو عقد البيع وانقضاء المانع وهو عرفة الوجوه احوال بطلان ذلك
و ان يفتقر الاحتمال اذ كنا نسأل الغلة بحيث لا نغدا رعاضة معها سفيما ومنه يعلم ما في علم من ان الاقرب جواز اشراط ما لا يبيع وجوده وان كان استغضا
كالمنع لوجوده وان كان مراد البطلان بغير الاقرب ومن هنا قيل ان غير الاقرب الوجود ان كان فيه انه مساو لاول في الضعفا واضعف الاخر من عدم
عدم يوقف المعلومة عليه كما هو واضح وكيف كان فالظاهر ان مرجع المنع في عرفة الوجود الى ضد هذا الشرط معها لا انه امر اخر اذ لو كان ذلك لعدم الدليل
الاجماع المحكي الطاهر انه هو الاجماع المحكي على هذا الشرط وقد عرفت ان مرجعه الى القدرة على التسليم التي لا يبطن بها الا في معناه الوجود بل لا

الملاوة

مخرج المعاملة عن كونها سببه لا ينفذ لك نعم قد اصبحت حنة عليه وجوده في البلد التي اشترط تسليمه فيها او بلدا العقد حيث يطلق بناء على انصرافه عند
الاطلاق او بقاءه فانما يبحث بغير الابطال فلا يكتفى بوجوده في البلد الا بعبارة نقل في غرض المعاملة بل بغير صفة ونحو ذلك ثم ذكر انه لو عين غلة بلدا لم يكتفى
في غيره وان اعتد بغيره ولو انعكس بان عين غلة غيره مع لزوم التسليم شارطا لنقله اليه فالوجه الصحة وان كان يبطل مع الاطلاق والفرق ان بلد التسليم
مع بمنزلة شرط اخر والمعتبر هو بلد التسليم فيه وكان له ذلك حلة ترقى ولا يكتفى بوجوده في البلد في بلد لا يفسد نقله اليه الا نادرا كالهدي ولو عين بلدا في
لم يكتف جوده في غيره وان اعتد بغيره الى ان قال لو شرط نقل العاكة من بلد معينة الى بلد قبل وجودها في بلد معين وان كان يبطل مع الاطلاق ولا يكتفى
السمي فيها والفرق بينه وبين البواكير انها مفقودة عند العقد بخلاف غاير البلدان ولو فرض فسخ ذلك البلد صح وعلى كل حال ضد ما ذهبوا منه لمرادنا
على التسليم المشترط في البيع ضرورة ان المدار فيهما على صدقهما من غير مدخله لبلد التسليم وغيره فيجب عليه تسليمه لبلد التسليم فيكون فيه مقدر للتسليم فيكون
الوجود فيه مقدر لوجوبه فيه لكن قد عرفت فيما مضى احوال اذ ادناه لا ينافي ما ذكرناه مع انه قد يؤيد ما ذكرناه من ان يجوز ان يسلم في شيء بلدا يوجد ذلك
الشيء فيه بل بغيره من بلد اخر لا مكان التسليم وقت الاجل وان كان سائعا كغيره ولا فرق بين ان يكون بعيدا او قريبا ولا ان يكون مابعدا ونقله اليه
او لا ولا يعتبر مساواة الفسخ ما هو قول بعض الشافعية وقال بعضهم ان كان قريبا صح وان كان بعيدا لم يصح وقال اخرون ان كان مابعدا نقله اليه
في غرض المعاملة لا في غرض الفسخ المهاديا والمضاراة صح التسليم والا فلا ما لا يسلم في شيء يوجد في البلد وقت الحلول فانفق لفظا عنه فيه
وان امكن وجوده في غيره من البلاد فهل يجب على المبيع نقله الاقرب لك مع انتفاء المشقة وعدم البعد المفرط ولا يخبره بمساواة الفسخ ولا امكان الرجوع
من يور لا انه لا يخفى متاخره لا في موضع الرضا لضعف التاويل وفي الشفيع لو كان يوجد في بلد اخر لم يجب نقله لضعف المشقة ولا مع عدمها اذا كان قد عين
البلد ولا وجب فيه جديا فان المسئلة من المشكلات وكان منشأ الروم فيها تلك العبارة التي وقعت للرود على ابي حنيفة في المسئلة المتعددة فان
اعلم وان ينبغي ان يعلم انه لو ذكر بلد التسليم في وجهه يكون من صفاته لم يكتف جوده في غيره وكذا لو اطلق وكان الاطلاق منصرفا لذلك على هذا
الوجه اما اذا كان المراد استحقاق التسليم من حيث الدينونة كان فدا شرط بلدا محصورا وكان اطلاق العقد مقتضيا لذلك فلا يعتبر وجوده في ذلك
بل يكتفى بالانسان بالكلية الثابت في الذمة على وصفه من اي بلد كان من يفرق بين بلد العقد وبلد غيره ولعل هذا امر اذ ثانی الشاهد ان اذ لم يكن ثم عرف
فرسبه فتنقض ابداء غلة البلد التسليم على وجه الوصفية ولو جهل بمجالها والله العاقل وكيف كان فلا بد ان يكون الاجل الذي قد عرفت وجوب تعيينه لانه
لا يجوز ان يكون محلا للزيادة والنقص معلوما للمعاقدين مصداقه فلا يكتفى ايضا به في نفسه وان احتمل الا انه واضح لضعف الغرض وانما العلم
عندما ما اعتبر معلومية من النص ومقتضى الاجماع وغيرهما فلا يجوز لنا الجبل بالنهر وزنا انتقال الشمس الى برج الحمل المسمى بالنهر وزنا وبرج الميزان المسمى بالنهر
ويصح لتفكيك وصحة من عبادهم كلسانيين والقطر للذين هما عبدان من اعباد اهل الذمة ولا بالاشهر الفرسية كورماه او مردوماه والروم كخراسان
ونموزا وغير ذلك الا اذا كانا بلدا من ذلك مضمونا ومصداقا حتى يرفع الجها لروى لعل اطلاق الفاضل في كرهه وقد جاز ذلك بحول على صورة علمها وان
كان قد يورهم بعض عبارات الاول خلافة لك لكن ينبغي ان يراد الرد على بعض من اطلق المنع من العائنة كما يورد في كرهه بعد ذلك لضعف العلم المتعاقدين على
وربما ظهر من بعض عبارات التوفيق في ذلك والتحقيق ما ذكره فلا يرد عنه الناجل بالشهر الهلال الذي لم يعلم نفسه ونما سبه للمناجح العرف في ذلك
وعدم عدم مثل حجة الزعمهم واذا قالوا ان الجاهل على امرها وكذا الربيع وكذا الى الخبيث والجمعة بلا خلاف اجد في الاخيرين بل ولا اشكال معتد به
في العرف وكان الغريب فيها واشباههما للمعدي كما ان الجاهل بينهما من اسماء الاشهر كرمضان وشعبان كايضا في الحمل على الاقرب ما ربيع وجادى فظ كرهه
عدم حلها على الاقرب لعل الفصل الاشتركة اللفظية منه منع واضح ضرورة انها من اشتركة المعنى اذ معنى الاول كل ثابث بين صفر وجادى في كل سنة
والثاني كل ثابث بين ربيع والثاني ورجب في كل سنة فمما منع كحسب وجعه اليوم المحصور من كل اسبوع ومن هنا ساءى بعضهم بين الجميع الصحة والبطالان قد
عرفت ان الغرض من العرف على الترتيب على الاقرب لجميع وان اختلفا في مرتبة الظهور وهو العدة لا التعلق على الاسم الصان بحصول الاقرب لعدم وجوبه
المائل الى محصل بغيره ونظيره ثمرة الحمل فيها لوماننا ولو بصحها بالفساد وفيما اذا اختلفا بعده فيه فانه يقدم مدعى الاقرب بل يظهر ايضا فيما اذا
العقد غير مختص من الاقرب لانها من اهل العرف اللذان يحملان عليه لوسمها فانه يحكم بجهة العقد ويجعل على الاقرب لان عدم الاستحضار ليجب اذ
نعم لو لم يعلم العرف او فاما العقد معتد به على السؤال عنه بعد ذلك النجاة البطلان للمعترف من ان المدار في دفع الغرض على ما بذلت لا مضطربة
في الواقع كما هو واضح فنجدها والله اعلم ويجعل الشهر عند الاطلاق على عدة بين هلالين مع الامكان كما اذا وقع العقد فيما يقال عليه عرفا ان اول ليلة
الهلال بلا خلاف اجد فيه بل ظاهرهم انه المعنى الحقيقي للشهر بل هو المراد ما ذكرناه من ان الشهر الشرعي ما بين الهلالين اذ في العلم عدم الحقيقة له
شرعا نعم لو قدر اذ ادة الهلال في الفرسية او كان العقد في الاشياء الشهر والفرس ايضا الاجل بالعقد جعل على الثلثين يوما لانه المناس بعد العقد
الحقيقي فليس هو من اشتركة لفظا بين الاصل والاعده ولا من اشتركة معنى لعدم العقد المشترك بينهما بحيث يطأ موضعهما الاكفاء بكل منهما في
من اقام سنة شهر واذا قال السبابة اقم في هذه البلاد شهرا او غيره لك يمكن ان يكون لظهور ارادة عموم المجاز كاللوم المتكرر في اقامته
انام المعلوم انه مع التفتيش ليس بواقع حقيقة كعلمية بطلان عدم اعتياده واحتماله يوما فليس الا التفتيش مع دعوى كون المراد من العبارة
ما يشمله ولو عموم المجاز فنجدها اقم فدا فاش في الفرض منع انساب في الثلثين منه ضرورة صدق الشهر على ما اذا اكمله بقدر العاشر من الشهر
المفضل نصف اول ثلث او غيرها كما انه مع فيها لو كان لاجل شهرين فصاعدا وكان العقد في اشياء الاول ودعوى اختصاص النزاع فيه دون كاهن
ثاني الشاهد بين وغيره بل لعل ذلك المن ان لا يستدلها كما لا يخفى على من لاحظ ادلة الطرفين في المسئلة الا انه في الملم لان يقال ان ظاهر الشاهد

الاهداء

كونها على شئ واحد فاذ كان احدهما هلالا لا مكانه وجب للفقير الثاني كالتبديل في الشهر الواحد المنكر في العلم ولو قال المتألفان في بيان الاجل الى شهر كذا وكان زمان بينهما وبين ما جعله فانه حل باول جزء من ليلة الهلال نظر الى العرف في خروج الغاية هناك وان المراد كون غايته كذا ودخل بحد مثلا اما اذا قال الى شهرين او ايام فالعرف قاض بان المراد مضي شهرين او ايام في مضي الشهر القاض بعد الاجل للتمتع ضرورة تحق في ذلك باول لحظة مضي الشهر وليس معنى العرف في هذا العلم ان الشهر المسمى اسم لجميع المدة فلا يقطع الا بعد مضيها بخلاف يجب للفقير باول جزء منه اذ فيه ان رجبا يضم جميع المدة ثم قد يقال ان مبداه ما اشترنا اليه من ان لو كان المراد به باول جزء من الشهر كان السلم بلا اجل والضرورة لاداء المكيل قطا ومنه يتفادح وجه الصحيح في الوفاء بالاجل بالمعنى على ذلك كما لو قال الى رجب فيحل في اول رجب فيحل على ارادة مصرى رجب ان كان فلهما فيه او كما يانه لا مانع فيه من حله على المكيل بناء على وقوع التسليم كك والعلل بعدد بغيره البطلان كما في ذلك بغيره بشرط الصحة وبخلافه الظاهر في حصول حكم شرعي لا يرد لان البطلان شرعي ايضا ولو قال يحل في تمام رجب كذا او في يوم كذا اجل وقفا للفاصل والكره في غيرها لجهالة بعدد النسيب اللهم لان يدعى التسامح في ذلك كالسماح في تمام الشهر نقصا او بدعي لحلول باول جزء منها كما لو جعله عانة كما هو المحكى عن ميسوط الشيخ وخلافه فيه منع فلم يفر ذلك كتع المساءات بين النسيبين خصوص في الشهر ولو قال الى اول الشهر او اخره ففي كل اجل البطلان لانه يعتبر به عن جميع النصف الاول والنصف الاخر وفيه انهما من المحققين او لجزء منه واخره فالوجه الصحيح كما اذا اراد كذا الاول والله اعلم ولو قال الى شهرين مثلا وكان العقد في اول الشهر عند شهرين اهله لما عرف من ان النسيب المحققين او اراد من مكانه وان كان قد وقع العقد في أثناء الشهر حسب الثاني هلالا لا مكانه وانهم من الثالث بعدد الفاش من شهر العقد نعمنا او نشأ او نحوهما حتى لو كان ناقصا كفى كمال ما بينهما من ثمانية عشر يوما لان النقص جاء في اخره وهو من جيل الاجل والثابت من الاول لا يختلف بالزيادة والنقصان بذلك يكون الشهران هلالين وهو شرط للثبوت من قوله ولعله للصدق عرفا بذلك ولا يرد في امره الى امره المحققين فيما بعدهما من قبل في الفاعل الاكثر كما في ذلك بغيره عدا الاول هلالا لا مكانه وما هو فيه من ثلثين يوما لانه المتساق بعد بغيره الهلال في حقيقة ضرورة التمسك من عانة طريق المنكر فيحل الاجل من بعد مضي عشرين يوما ولا يندرج انما من الشهر المتأخره وان كان عليه محافظة على ابقاء الهلال حقيقة فيه وان الاكالات متساوية سواء اكمل من ذلك عليه من غيره الا ان الاكالات ما يلزم من تنقض خلال الهلال في الاخرى مكانه فيعين الثاني ولا يندرج فيه بعد ان كان جميع الاجل يحكم واحد فلم يكن المخلل شيئا لثبوته ولذلك وعبره قال المص وهو اشبه وقفا للفاضل والشهيدين والمحكى عن المبطلين وعبره لكن راد في الاستدلال في ذلك بان الاجل اذا كان ثلثة اشهر مثلا بعد مضي شهرين هلالين وثلثين يوما ملقطة من الاول والرابع يصدق انه قد مضى ثلثة اشهر عرفا فيحل الاجل والا كان ازيد من المشروط وبانه اذا وقع العقد في نصف الشهر مثلا ومضى منه شهران هلالين يصدق انه مضى من الاجل شهران ونصف ان كانت الثلثة ناقصة وهذا امر ثابت في العرف حقيقة فكفى كمالها خمسة عشر يوما لصدى الثلثة منها وفيه انه لم يظهر لنا وجه معتد به للغير المثال بالشهرين الى الثلثة مع انها سواء في الصدق والعرف وقوله والالتح لا يه في نفق احتمال اعتبا انما هلالا باصن وانه عدم انقضائه ازيد من المشروط كما هو واضح وظ الفاعل باعتناء ثلثين يوما عدم اكفائه بالنصف الناقص من هناك بلزم على هذا القول انه لو جعل الاجل ثلثة اشهر مثلا ووقع العقد في صفر بعد مضي عشرين يوما ناقصا فانه بكل من جاهد في الاول يوما وساعتين فيحصل من ذلك ثلثة اشهر هلالية زائدة يوما وساعتين والعرف واضح الصدق بدون ذلك واما القول بانكسار الجميع الذي نفي عنه البعد فقلت بل حكى عن احد قول المبطلين وهو ان احج له بان الايام الباقية من الشهر المنكسر اما ان لا تحسب من احدهما او من الثاني وكلاهما محال فليس لاحد منهما من الاول وق لا يعقل دخول الثاني حتى يتم الاول مما يلزم فيه كسر حرج وهكذا لكن قد ينافر فيه ولا يعدم اعتبار الهلال في المنكر منه وقد عرفت ما يعتد به للفقير من الاخر وانه لا محذور فيه وثانيا بانه يقضى بناء على اعتناء الجميع ثلثين يوما زيادة ثلثة ايام مثلا لو فرض كون الاجل ثلثة اشهر واقف نقصانها اللهم لان يريد انكارها جميعا واعتناءها هلالية فانما كل منها بعدد الفاش منه وفيه منع صدق تمام الشهر عرفا لو كان ناقصا بانماه اربعة عشر يوما ونصف من الشهر الاخر ومنه في ذلك يتفادح الضعف في القول الاول بل للقول بان ثمانية هلالا بان يتخذ نصف الهلال الثاني مكيلا ليله الشهر الاول وان كان ناقصا او في الصدق والعرف الا انه لما كان الثاني غير معلوم هلالا ناقصا او تاما او كان الاصل عدم حلول وجب الاقتصار في نصفه قبل ان يبين على الحجة عشر وهكذا الثلث والرابع ونحوه لو كان الاجل نصف الشهر المعين ومن ذلك كله يظهر ان الاحتمال لا يه في بعضه او ازيد وبعضها القول ولعل الاول من ذلك الاحتمال على ان يصدق عليه العرف وربما اختلف فيه جده والله اعلم ولو قال اليوم الخميس باول خميس واول جزء منه لما عرفه سابقا فله فرق بينهما وبين الشهر المعين وكيف كان فلا يندرج في حجة السلم ذكر موضع التسليم على الاشياء لانه لم يشر الى من هو رافع لان لم يكن محسبلا ولو كان في حكمة مؤنة ولو كان العقد في مكان من قصد ما واحدا مغايرة لاطلاق الادلة الواردة في معنى البيان المؤنة بعدم ظهور ما في سوى مجمل تفاوت الاعراض بذلك تفاوتا يختلف فيه الثمن في الجميع او في بعض الاحوال وهو واضح الفاضل ضرورة عدم اقضاء ذلك لاشتراط اذ لم يكن عدله مؤدبا الى جهة التفرق في الثمن ومن هنا لم يجب الاستقصاء في الوصف وان اختلف الثمن به ولا يه في عدم الجمانه عرفا في ذلك ذكر موضع التسليم اذ هو خارج عن البيع فالمكان ح كازمان لا يجب التفرق في دفع الجمانه والا لوجب التسليم ونحوه ودعوى الخروج بالاجماع كما ترى له المطالبة به حيث شاء الا اذا كان هناك عرف بقضائه لانصراف الى مكان محصور ببيع ح اذ هو ح كالمشروط كما هو شرط الاستحسان في المظلم ونحوه من العقود التي تخضع الى ارادة السلم في بلد العقد وان كان للنظر في مجال خصوص اذا كان قد وقع العقد في مكان من قصد ما او قصد احد مما صار منه وعلى كل حال فذلك تحت اخرج مما فيه فلا يقال انه لا ينافي القول بالاشتراط انما قطع على عدم الانصراف ضرورة انه غير متجه بناء على الانصراف لارتفاع الجمانه المتضمنه للاشتراط بذلك اذا كان القول بعدم التسليم بناء على انصراف

فَالْعَم

في الغنم ثمان وجذعان وغير ذلك الى اجل مسمى قال لا بأس ان لم يقبل الذي عليه الغنم على جميع ما عليه باخذ صاحب الغنم نصفها او ثلثها او باخذ
ماله ما بقى من الغنم وراهم وصحبه يعقوب بن شبيب ثلث ابا عبد الله عن ابي ارجل سلف في الحظيرة والتمس بائنه وراهم فباني صاحب من اجل ذلك لم يقول والله
ما عتق الا نصفه ثم لك محمد بن عثمان ثلث بنصف الثلث حظه ونصفه وبقا فقال لا بأس اذا اخذ منه الورق كما اعطاه وبقا ان الاجماع الحكمي هو
مبسر اكره المسلم ان يخرجه من ارضه لغيره في الغنم فاذا اخرج من ارضه من المسلم اليه بمثل ما نقد فيه وبأكثر منه من غنم حبه
وعنه بدليل اجماع الطائفة وطراف وداة لادخل الا ان يكون المسلم فيه طعاما فان بيعه قبل قبضه لا يجوز اجماعا على ما قدمناه وهو صحيح التفصيل
بين بيعه على من يملكه عليه وعلى غيره كطعامه من سائر الواسطة والحكمي من عبارة في المصالح في المختلف حال من الاجماع وظاهره غير المنقول عنه قال
العدل يفتي ببيع الجمل والناخل والجمل وتسلمه عند حلول اجله سواء كان الناصر مشروطا بالبيع او لئن فاذا حل ولحقك عنده من ما عطف عليه عليه
اختفاء ويصح اخافه العوض عنه من غير حبه ولا يجوز له ابتاعه من مسخفه بمثل ما باعه منه في الجفص ولا زيادة عليه نقد او لا نسبته ولا نقد الى
سلف له ويجوز له ابتاعه بغير قبضه منه نقدا وهو كما ترى ظاهره في المنع حتى لما مثل نعم حكاة عنه في مختلفا بغيره قال بعد كلام طويل ولا يجوز للمسلم
في مشاع ان يبيع من سلفه ولا غيره قبل اجله فاذا حل اجله جاز بيعه بمثل ما نقد واكثر منه من حبه ومن غير المسلم بمثل ذلك واكثر منه من حبه
وعنه وهو كالفنبة والوسيلة والعلجينة على المنقذ من الاول خبر على بن جعفر السابوقا في حروف في المختلف بدلالة على ذلك فكان نسبته هذا القول
اليه اولى مما في الرياض من نسبته الى هذيل بن الشخ كما سمعت مع ان الحكمي من عبارة الهند بن حاتم في المختلف من غير خلافه ولذا لم ينسبه اليه فيه بل جعله
من اهل التلبي بالمنع من الزيادة فلا حظ ونا من جند التمس في حكم من ميسر في مختلفا انه قال اذا حل عليه طعام بعقد السابوقا في المسمد وراهم نظر
فان قال هذا بل الطعام لم يجر لان بيع المسلم قبل القبض غير جائز سواء باعه من المسلم اليه او من الاجنب اجاعا فظاهره عدم الجواز قبل القبض مطروح تكون
الا قول سنة او سبعة والصحيح منها ما ذكرناه والكل في العالم والمراد من خبر محمد بن قيس بعد الاختفاء عن الاضطراب في منته على ما في الهند بن حاتم انه ان المسلم اذا
لم يبيع شرطه لا فدية المسلم فيه او لعدم مطالبته بالاجل انقطاعه ولم يرد الا انظار الى من حصول شرطه بل اذا رد الورق فليس له ان ياخذ الا راس ماله الا ان
ولا يظلم فيمنع العقد ويشترط ان المراد ببيع عليه براس ماله وكذا الصحيح الاخر وما يؤيد ذلك ان الخصم لا يبين ذلك عاقبة مفروض البحث ان يجوز له عند بيعه
بغير الجفص ما يابى او في المشاعنا مضاعفة مع ان الخبر قد تضمن ان يبرأه الا ذلك كما هو واضح واما صحيح الجمل فلا دلالة فيه صلاحه وانه علم الياس فيها
نضمنه بعد التراضى بما مع انه لم يعلم ان راس ماله المسلم فيه وراهم ولا يرضى في الزيادة والنقصه ولا يملكه هو غير ظاهره ارادة البيع ومجموع يعقوب بن حماد على
اوردنا السؤال عن جواز الفسخ في البيع ولو مع التراضى فاجابه بان لا بأس به اذا اخذ منه كما اعطاه حتى ينسب عليه لولا ان المراد ان يبيعه عليه بدلالة
لا يجر زنا الربا عليه بعد ان كان في ذمة المسلم اليه الحظيرة والمراد خبر يروي كالابن نحو ما لا الدائم التي عندها ومنه يعلم انه لا يبيعه بدلالة ما يرد الربا اليه
ذلك في الجمل الاول وان كان من حمله على ما قلنا وبذلك يظهر لك ضعف هذه الدلالة المتقدمة هاتين الاصل واليوشا وخصيص النص من السابقة التي قد بان
فيها بان ما فيها من الوفاء لا ينع فلا يدل على المطلوب فيها البتة لكن لا يخفى عند مكان مع هذه المناقشة فيها يظهرها سببا بعضها في غير ذلك ان الاصول
والصحة كافية في الصحة قبل الفاضل في الرياض اني غل عدم الجواز في البيع بالجفص مع الزيادة في غير حله طعاما واما البيع بغير حله واداه نقص فاضلا
في جوازه وفي المختلف انهم قد اجمعوا عليه وفي رياض انه لا يبيعه وفي البيع بالجفص مع عدم الزيادة فتوى ودوايه قلت قد سمعت كلامه في الصراح وان كان
لا يبيعه بضعفه وعلى كل حال فقد ظهر لك قوة القول بالجواز كما انه قد ظهر لك بمقتضى اطلاق الدلالة وخصوص بعضها عدم الفرق في ذلك بين كون المسلم
مكبرا وموردا ومن غيرها ولا يبين كونه طعاما وغيره فاسمعه من العينة هاتين الاجماع على عدم الجواز في الطعام في غير حله ولعل مبناه ما تقدم سابقا
بحث العوض من قول بعضهم بالمنع عن بيع المبيع ان كان مكبرا او موردا قبل قبضه وفي الخبر من منهم ابن زهره في خصوص الطعام منها لكن قد تقدم لك هاتين
سبعهما وضعف برهما مع انه يمكن القول به هاتين وان لم نقل به هناك للدلالة الخاصة بما ذكره على غيرها وخصوص ما رواه من عليه غير خارج بعد عدم الدليل
الصالح للفرق بل لولا الشاع في دليل الكراهة لا يمكن المناقشة في ثبوتها في الطعام فضلا عن مطلق المكمل والموزون فضلا عن غيرها كما هو مقتضى اطلاق
المر في المتن على كراهة عدم الدليل بل اهل ظاهرا المذاهب عداها في البيع على من هو عليه لكن للشاع فيها يمكن القول بها ولو لاحتمال الاندراج فيها فنقد ذلك
العام والخروج عن شبهة اطلاق في الطعام والاجماع المدعى عليه هاتين في ذلك وعلى كل حال فقد تضمن بذلك كذا يجوز بيعه قبل قبضه بازدياد راس ماله
او انقص وكذا يجوز بيع بضعه بك وتولية وتولية بعضه والمكره فيه وفي بعضه لعدم الفرق بين الجميع في مقتضى بعض الدلالة السابقة خلافا للحكمي عن التمس
في يجوز للمسلم ان يتركه غيره في السلم فيقول المشر كفي بضعه بضعه الثمن ولا ان توليه فيقول والي جميع الثمن ونصفه ونصف الثمن لانها معا وضعت
المسلم في قبضه فتمت كذا لو كانت لفظ البيع وهو كما ينبغي لا يقال ان اطلاق الاصل في الاجماع هاتين الجواز مبني على ما ذكره في باب القبض من منع بيع المبيع قبل قبضه
كان مكبرا او موردا واذا كان طعاما خاصة اذا لم يكن البيع توليه على اختلاف الاقوال السابقة وكان الاطلاق هاتين الرض المانع من حيث كونه دينيا لا مط
فيبقى المنع من حيث كونه سبعا قبل قبضه على البحث السابق فيه كما هو صحيح الكرمي وثاني الشهد بن ابي انا نقول ان لا قد بان ان ذلك المبحث ضعف المجمع وان
لا تفرق بين الجواز كراهة هاتين وثانيا انتم يمكن تفرق بين مستثنين باعتبار الدلالة الخاصة هاتين كما جزم به المحدث الجرافي في حديثه فقال با
لبيع هاتين وثالثا هاتين محضها باخذ الراس هو صحيح المستثنين في خصوص ما يابى لانها هاتين على البيع على من عليه وهناك على البيع على غيره قلت وكذا
نورد ما لا يخفى من كلامه انه لا بأس به ولا خوف في الكتاب وانه لا فائدة منه في ذلك اذا اطلق الحوا على المنقذ من اي سواء قلنا يكون المستثنين من
سنة واحد من حيث اسم قبل القبض او مختلفين في ذلك على معنى اختصاص اسم البيع على ثمة فيه في غير التسليم ونرى لفتنا حمله بما فلا حظ ونا قبل والآخر

5

البيع والمعه هنا قول البائع نرجعها لجانبا لصحة مع ان الاصل عدم القبض ايجز وتحقق صحة العقد سابقا كما هو يمكن ان يقال معارض الاصل ان يحصل
في طرفي العقد والاصل عدمه فتمتلك باصل الصحة لذلك وقته ما عرفت سابقا من ان ذلك لا يستقيم على فرض كون القبض قبل التلف شرط لان
صحة العقد لا تنقضي بمجرد ما ينقض الاصل عدمه من شرائط المتأخرة كما عرفت فتم فديال الاختلاف هنا كما لا يخفى في السابقة في كون القبض قبل التلف
او بعده ولكن اذا ما بينا انه لا فرق في حكم هذا الاختلاف بين كون الشئ بهذا البائع او بهذا المشتري او ظهور البند الملك بعد اعترافه هنا بوجه البيع
لكن بعد التلف غير مجد في فلاحه في ذلك حيث قال بعد الكلام السابق ويبقى في المسئلة شئ هو ان دعوى البائع الرد غير مقبولة كظواهرها اذ لا
دخل له في الصحة وانما قدم قوله في اصل القبض مراعاة للجانبين فمع قبول قوله في القبض هل لمطالبة المشتري بالشئ يحصل عدمه لما قلناه من عدم قبول قوله
في الرد مع اعتراف حصول القبض ويحصل جواز المطالبة لانفاق المسابحين على قبلة الشئ عند المشتري لان اما على دعوى البائع فقط واما على دعوى المشتري
فلا عذر لعدم القبض فاذا قدم قول البائع في صحة العقد انتم المشتري بالشئ وتشكل ان المشتري لا يعترف باستحقاق الشئ في ذمته لدعواه فشا اليه
فلا يبقى الادعى البائع وهي مثله على الاعتراف القبض ودعوى الرد وهي غير مقبولة في الثاني والمسئلة موضع اشكال ولعل عدم قبول قوله في الرد اوجه
وهو عن غرض ان الكلام خصوصا اذا كان الشئ المفقود عليه معينا وبدا الملك بعد استناد ما فيه الى بقاء الملك السابق الذي ظنعه دعوى البائع
التي فرض تقديمها على دعواه لا يتحد ولو كان الاختلاف في السلم فيه ان حظه مثلا او شعبة في الفاء في قدرها او قدر الشئ او قدر الاجل فالقول قول منكر
الزيادة اما لو اختلف في التحول فالقول قول المسلم اليه لا منكر ولو اختلف في شرائطه فالقول قول منكره بناء على صحة حاله لا وفي حد وممكن كره الا
ان القول قول مدعيه ان كان العقد بلفظ السلم على اشكال وعلى قولنا بصحة الحال فالاشكال اوجه قد اشكل على بعض شارحين هذه العبارة
ولعله بناء من عدم صحة السلم بلا اجل وان الفاضل من لا يقول بذلك وعلى ما قلناه سابقا من ان التراجع فيه فالمراد اوضح والله اعلم المسئلة
الشامخة اذا حل الاجل وكان المسلم منقطعاً لا فته ونحوها واما التسليم معارض لا لنفسه من المسلم ثم طالبه بعد انقطاعه كان الجانبين
الفتح والتسليم لا خلاف اجماعه في الاجل بل ولا اشكال لان مورد العقد الذي والاجل انما هو التسليم فاحتمال الانقضاء كما هو عند قولنا السابق لكونه
كالبيع لنا قبل قبضه في غاية الضعف لخالقته للاصل والنقص الفناوي كماله في حين دفع القيمة عوضه فليز بها المسلم لانها البديل عن كل
بل هو اضعف من الاول لعدم الخطا لان بالعين في يتقبل القيمة للمعذر ما بل العقد مسقط لاصل خطاب الدفع ودعوى ان ذلك من خطا الوضع
لا التكليف اضعف فلا يسمع في ان التسليم في وجود المسلم فيه بل عينه على عليه ولو يجوز له الفسخ لاصالة اللزوم الا ان فاعده عدم الوفاء بالشرط كما
في لفت والشهرة بغيرها على خلافه بل ربما اشعر بسببه في حق التذرع وفي غيرها الى الخطاء بالاجماع عليه بل في لفت انه لم يوافق عليه احد من علمائنا
ولا اظن احدا اعني به وفيه ايضا ان قولنا الفقهاء منطابقين على تسلط المشتري على الفسخ وعموم الكتاب لعدم حصول التراضي اذ العقد في السلم في الاحكام
منظافر بذلك وحاصل مراده الرد على المحلى بان الكتاب السنة والاجماع على ذلك وفي موثوق ابن بكير سئل باع عبد الله م من رجل اسلفه شئ
الناس فيه من الثمار فذهب ما بها ولم يشؤ سلفه قال فليذهب راس المال ولو ينظره بل قبل ان يبدل عليه الاختيار المستفضة المتقدم اكثرها سابقا
في سلف بعد حلوله فانها وان لم تكن ظاهرة في انقطاع المسلم فيه الا انها اذ جازنا الفسخ مع عدم دفعه بطريق اولي وفيه ان المستفاد منها بعد انقطاعها
جميعا وارجاع مطلقها الى مقبله لاجزاء لخذ راس المال اذا عجز المسلم اليه خاصة عن الاداء وظاهرها كون ذلك مراد البائع مسئولا له وان كان لاحتمال
المشتري اليه بل قد عرفت ان المحكى عن اكثر كون المراد منها المعاوضة عن المسلم اليه بقدر راس المال لا الفسخ وعلى كل حال ففي غير ما نحن فيه من ان الفسخ
فمراد في البائع بركه ولا لا ولو لم يرد المبرور فخرج القول بالاصل وهو منوع لاصالة اللزوم اذ المسلم اليه ان وصل بجزء الى حد الاحساس شرعا فالحكم الانتفاء
الى المستوفى بل الفسخ غير مفيد والا فالمنجز ان المراد به بركه من الديون ولعل ذلك كله او بعضه توقف في الانشأ الى هذه النصوص لا شاك فيها
الحكم في الرابض لكن قد يقال بمنع ظهور بعضها في كون الفسخ بالتراضي منها خصوصا في محلي عن الله لا باس بالسلم في الجوان اذا سميت الكتاب في
وصفه فان وقته والا فانت اخذ بمرهك بل الظان مدارا الفسخ فيها على قاعدة الشرائط ضرورة كون الاداء في الوقت المنصوص منها فالمنجز
المدار فيه على ذلك وقد تقدم لنا سابقا ان المنجز لا يجبر على اداء الشرط ومع التعذر يتسلط على الفسخ وقد مضى مخفوق الحال فيه فلا حظ وانما بل
جهد فانه قد منع استغادة الشرطية من ذلك على الاطلاق والاثبت مثله النسبة على ان المراد من اشراط الاجل هو عدم استحقاق المطا
اليه فهو لا استحقاق اليه هو حاصل من مقتضى العقد نعم قد يقع على جهة الشرطية فيجب عليه التحايط من هذه الجهة فالعده في ثبوت الخطأ هنا
انما هو من جهة النصيب الفناوي ثم ان الظاهر ان الفرق في الخطأ المترتب بين كون الناخر لغيره من البائع وبين غيره كما اذا ربط اليه به المشتري حتى
انقطع نعم قد صرح غير واحد بفسوط الخطأ لو كان ينقص من المشتري بمعنى انه عرض عليه فامتنع عن القبض ولعله كانت لاصالة اللزوم وكونه السبيح
ادخال الضرر على نفسه فلا يندرج في اطلاق الخبر المبرور وكيف كان ففي حواشي الشهيد عن السيد العبيد ان لم يضاف الى الفسخ والصبر المطالبة بغيره
المسلم فيه عند الاداء واستحسنه في ذلك وممكن الميسر بل جزم بغيره كما مال في الرابض لانها البديل عند المنجز فهو كمثل المثل في العقد
فانه يتقبل الى القيمة وفيه ان الاختلاف ظاهر المتصل بالالاختصاص كما هو الظاهر في الاعتراف به بل صرح بعد الكرك في حاشية الارشاد في شرح قوله فيه
ولآخر التسليم للمشتري الفسخ والارام قال ظاهر العبارة مشكل لان اقرار التسليم ما ان يكون مع وجود المسلم فيه وامكان تسليمه فليس للمشتري فسخ
بل الزامه بالتسليم او مع انقطاعه بعد تسليمه وحيث يتخير بين الفسخ واخذ الشئ ان كان باقيا او مثله في المثل والقيمة وبين الصبر الى قابل وليس له
الزام بشئ من ذلك في ذلك بين ان يكون عند التسليم بغيره المسلم بان اخر حتى انقطع او لا وليس له في شئ من ذلك الزام بالقيمة لكن يجوز الاحتار

عليه بالراضين ان قال ومن جعلها على ان المراد اذا ابيع المسلم من الفسخ والالزام بقبضته يومئذ فخره
بعد اهل على العارية وضاد الحكم في نفسه اذ ليس له الواسع القبة في المذكور بالراضين فذلك منه وكيف كان فالعارية مشكلة والحكم اشكل وهو صريح في اذكرة
وان كان لا ينج من نظر اذا كان الناجز بغير طعن البائع كما ان لا ينج من نظره اصل اشكال العارية اذ يمكن جعلها على ارادة الصبر من الالزام فيها بل هو متعين بملا
قواه في باقي كسبه نعم ما ذكره من عدم الالزام بالعينة جسد مع عدم الغض من البائع اذا كان عدم الاداء لا يقطع المسلم فيه باقره ساوية ونحوها اذ لا خطاب با
لا اداء اصله في ينقل الى القيمة فاصل وجود المسلم فيه مقدر لوجوب اداءه فيسقط بعده ما لا دليل على الانتقال الى القيمة فالاصل في اذرة المسلم
منها كما ان الاصل في اذرة المسلم من وجوب ثوبها عليه لو بذلت له بل قبل ان يصحح من قبل المتقدمين سابقا في بيع المسلم اليه بعد حلوله ظاهر ان وصحح في
عدم الالزام بالعينة بل قد يتبع من ذلك محمل اخر بالنصوص السابقة التي ادعى لانها على عدم جواز الزام المسلم اليه بازيد من المش على ان يكون المراد منها
عدم الالزام بالقيمة عوض المسلم فيه فالعقود وامل وما يزيد ذلك كله ثابتا بما ذكره غير واحد من الاصحاب لاختلاف احواله فيه بينهم من ان في حكم انقطاعه
عند حلول موت المسلم اليه ويل وجوده وقيل الاجل نظر الى انه من قبضته عموم ما دل على حلول ما على الميت من الدين بالموت ودعوى ان المسلم لا يرا
بالقيمة فيه مع عدم الغض من وجوبه من الجوه كما ترى نعم لم يعارضه عليه بازيد من ثمنه وانقص مساوي كغيره سابقا وهو غير باخ في غير الالزام بالقيمة
بل قد يقال ان ذلك لا يجمع مع خيار الفسخ والصبر ووجه وجوب القبول على المشتري لو بذلها له فليس له الفسخ ولا الصبر اذ قد عرف ان معنى الالزام بالقيمة
انما هو من ان لا يملكه في الحقيقة فدرج دونه الان الى القيمة فيع بذلها له فيقبل القبول كالمثل اذ انقدر مثله وهو كما ترى والله اعلم وليس هذا الخبا
قوله الاصل والاطلاق النص بل صرح ثاني الشهود بن عدم سقوطه لوصح بالامهال وان كان لا ينج من اشكال ولذا نزلت فيه في كره وس وقبح فخلل
في الاول بعد ان جعل عنوان المسئلة ان لو اجاز ثم بذل في الفسخ وجوب الصبر وان كان جازة في وجه المتين واحتمل ان لا الفسخ ولا يكون ذلك اسقاطا حتى كان
كرهية المولى اذ رخصت بالمقام ثم ندمت ونحو ما في تس قال ولو صرح بالامهال فهي بطلان خياره نظر من جديد الحق ما لا يخفى لا فهو خيار المولى بها
ولا نه كما خبر الدين الموجل ومن ان الامهال احد شق الخيار وقد اثره واولى بالابطال ما اذا قال اطلت خياري قلت لا اشكال في السقوط مع اذرة اذ
الصبر خاصة من الامهال نرويه كونه كالاسقاط اما اذا اهل بهذا العنوان بل لان عدم الفسخ لم يكن ذلك اسقاطا والشك كاف في بقاء الخيار مع الا
والاخر سهل ولو علم الانقطاع قبل الاجل في الخيار وجبان ليرجع احد في عذرة وتس وغيرها ولكن الاولى لعدم وفاقا لروضة ولك وغيرها افضا
فيما خالف الاصل الدال على لزوم على المتين والفقهاء الى عدم وجود المقضي لان اذ لم يقضي عليه شيئا وصنه يعلم وجه ترجيحنا خبر بحث في الحائفة على
اكل الطعام عدان تلقه قبل العقد لتصرح غير واحد باثبات ما هنا عليه فالاحتلال وتدر ولو كان المسلم فيه يوجد في بلد اخر ففي ش لم يجب قبضه مع الشقة
ولا مع عديا اذا كان قد عين البلد ولا وجب لكن في كره بحصل الانقطاع بان لا يوجد المسلم فيه اصلا بان يكون ذلك الشيء بيشا من تلك البلدة
ولان صاحبها جازة متصلة هو انقطاع خفي وفي معناه ما لو كان يوجد في غير تلك البلدة ولكن اذا نقل اليها فسد واذا لم يوجد الا عند قوم
مختصين وامتنع من بيعه فهو انقطاع ولو كان يبيعونه بمن غال فليس انقطاعا ووجه تحصيله ما لم ينصر والمشتري به كثر وان امكن نقل المتعلم
ان غير تلك البلدة اليها وجب نقله مع عدم النضر والكثير وهو جسد وكيف كان فلو قبض المسلم البعض من المسلم فيه ونقله الى بلد كان له الخيار في
سأله بين الفسخ فيه واسترد ما يخصه من الثمن لوجود المقضي فيه اذ احتمال كونه بعد ذلك خاصه مقطوع بعدم رضا وفوقه بين الصلح وجوه
شذرا لكل ولكه اجماع الفسخ في الجميع لبعض الصفقة عليه بل اختلاف احواله في شيء من ذلك لكن قد يشكل الاول بما ذكره في خيار العيب من ان ليس له
بعض الصفقة اختيارا فليس له الفسخ في احد المبيعين صفقة اذ اظهر فيه عيب بل ليس لاحد المتبايعين الفسخ لو كان المبيع معيبا دون الاخر
مثله اشق المقام اللهم الا ان يجمع عليهم كون المدرك في المنع هناك البعض بل الاجماع او غيره كما سمعته سابقا فلا حظ وامل بل قد يشكل
بان لا ينقض صفقة وانما هو بالخبر اداء البعض المسلم فيه وما في صحيح عبد الله بن سنان عن احمد ما عليه ما التمس ان يثبت ان وفاقا بعضا من المسلم فيه
وعجز عن بعض يجوز ان اخذ بالمائة وتس بالرفق نعم ما احسن ذلك وغيره كصحيح الجلي ونحوه في نفق الباس عن اخذ ذلك بالراضين مع انها لا تظهر
فيها في انقطاع المسلم فيه وعدم امكان تحصيله ويدين بان نال الاداء ولو في البعض كاف في ثبوت الخيار وفي الجميع للنظر خصوصا اذا قلنا بان منشاء
جواز الفسخ عدم حصول الشرط وعلى كل حال قد صرح بعضهم بان البائع الخيار اذا اخذ والمشتري الفسخ في البعض لبعض الصفقة عليه ايضا وقواه
جماعة وهو كذلك اذ لم يكن ذلك بغير طمأنينة ونقص والله اعلم المسئلة التاسعة في اختلاف ان اذا دفع الى صاحب الدين عروضا على انها
فضا عن الدين ولم يساعده احسب بقبضتها يوم القبض بل انك الاتفاق عليه وقال محمد بن الحسن انما كانت اليه في رجل عليه ان قلت
حل عليه المال اعطاء به طعاما او فطنا او عقرانا ولم يقاطعه على السعرات في بعد شهرين او ثلثة ارفع الطعام والغفران والقطن او نص
اثنى اسرين بحسب مثل صاحب الدين سعر يومه ثم اعطاه وحل ما له عليه والسعر الثاني بعد شهرين او ثلثة يوم حاسبه فوقع له ليس له الا
على حسب معرفته ما دفع اليه الطعام الله ولا ينافيه قوله ايضا وكثبت اليه الرجل اسناجر ليجر ليعمل له بناء او غيره من الاعمال وجعل يعطيه طعاما
وقطنا وغيرهما ثم تغير الطعام والعطن عن سعره الله كان اعطاه ان نقصا او زيادة المحسب لسعر يوم اعطاه او سعر يوم حاسبه فوقع بحسب
سعر يوم تارخه فيه الله بعد اذرة يوم القبض من يوم الشرط بناء على انه يوم الشرط ولو تغير السعر الا بعد يوم القبض فلا يندفع الفصل بينه وبين
يوم الشرط خصوصا بعد ان رواه في الكثرة كذلك وبعد فصوص عدم الفرق بينه وبين الدين المذكور فحل في كون المدفع ملكا للفاصل الله هو صا
الدين وجب كان من غير جنس الدين لو وضع كونه نقد وجب بالاحطة فتمت في ذلك الوقت حتى يكون وفاء بل يكون كدفع المجانس نعم قد يقال في

كان المضمون سابقا لسما المبحر بغيره قبل حلوله مط وجاز بعد اذا كان انتمخا لا وان لم يكن لسما لاجل قبل حلوله بعين حاضرة وبكل مضمون بالعقد حال لا
على الاخرى ولو جعل المضمون سابقا لتمام المبيع وكل حال جاز فطعا اذا كان حال لا غير فرق بين السلم وغيره وان كان مؤجلا فموجب ان اذا كان سلفا فموجب العقد
بناء على عدم الفرق في المنع بين جملته ثمة او ثمة قبل حلول اجله وان لم يكن سلفا لا فموجب الجواز بل ينبغي القطع به اذ هو كالعكس في ما وجدنا وقد انحصرت
ذكرنا لاجل ان بيع محال بالتحال مع عدم اجل له في السابق فضلا عن المحالين بالعقد وعن محال الكمال بالرجل السابق او بالعقد للمعرفة من عدم ارادة ما يشتمل
الكلي المضمون حال لا وقمة المضمون وهو ما من بيع الدين بالدين ومداد البحث على اعتبار الاجل في صدق اسم الدين هنا وصدق عليه بعد حلوله وعلى علم
سبل الدينية في صدق بيع الدين بالدين والله العالم **المسئلة الحاشية** لا خلاف في انه اذا سلف شي وشرط مع السلف شيئا معلوما فصح
من غير فرق بين الزهني والذهني وغيرهما وان كانا معقدين في مخالفت الحكمي عن كونه اذا المذكور في الجميع وهو محرم الوفاء بالعقود والمؤمنون وغيرهما مادام على
صحة الشرط عند ادخاله في البيع وفي المبيعين فليجوز الفاسد عند الجمل ولا يغيره خاص خصوصا بعد ما قبل من ان المراد منه الذي عن بيع من مرقطعا
مثلا حال لا يكتفي بالسلفا بكونه او قد تقدم الكلام فيه سابقا فنعم وادلة الشرط جازح بالمال لا معارضها انهم يعتبر الشرط المعلومين ونحوها كما لا يخفى على من ادخل
البيع وليس الشرط في عقد السلم سلبا بل ليس هو عقد البيع بغيره كالمسئلة في عقد البيع وحيث ان سلف في غنم وشرط اخرا نجات معينة النجاة
ما شبهه لما في اقبل بقوله قبل بيعه والفاضل الشيخ الفاضل والشهد والمقداد والكرمي وغيرهم وقبل كما عن ترك البيع وهو الاشبه عند المصنف والموجود
في ترك جمل في جملة السلفا لحواف النجاة معينة فلا يجوز السلف المبيع وبيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوز سواء كان سلفا او بيعا او بيعا وهو ضربا
عن فيه اذا لا يثبت البطلان اذ اجله من جملة السلفا لعلو منه اشراط كونه مضمونا في الذمة اما الكلام في ذلك كما بالاشراط وعقد السلم وهو ليس سلفا بل لا يثبت
غيره لم فلو قلنا بعد جواز بيعها الايمان من الموزون مع ان الامع يجوز مع الشاهد لعدم موزونتها بهذا المحال كما لا يخفى على النخل امكن القول بالجواز من حيث
الشرط لعدم ادلة اللهم الا ان يدعى جوع الجملة الى احد الموصفين وفيه منع واضح وعلى كل حال فاذكره من المنع فيما فرضه ليس على غير فيه وبذلك يظهر انفراد
المصنف عن انهم حكى عن نكس في الاية ما لا يهوا اياه ولا يثبت ضعفه ان ارد البطلان من حيث الاشراط في عقد السلم اما اذا ان يدبر بطلان هذا الشرط
في نفسه من غير فرق بين السلم وغيره فله وجبه وان كان لا وجه خلافه خصوصا على التعيين من جواز البيع على المظهر مع المشاهدة كما انهم يذكروا ما في ذلك
على ان يرد ربه فانه بعد ان حكى كما مر قال يجوز اذا كان الصوف شاهدا ان يكون شرطه السلم لاجره من البيع ثم قال ولو فرضناه جرة لم يكن محالا لا يثبت بطلان
حالا فيمكن ان يكون بعضه كذا ونحوه ثلث وضربها اذ فيه ان جاز كونه حال لا مالا بدان يكون كلبه الذئب ولا يجوز ان يكون مستحضا واحمال ارادته بآب
حالا انه يباع بلفظ السلم خلافا لظاهر هذا وعن المذهب البارع ان موضع المسئلة ان يكون شرط الاصول ان يخرجها لا فلو عينا وشرط فيجعل الجزالة امد
السلفا وشرط اضل النجاة الذئب غير شاهدة لم يجمع فولا واحدا وكانه نظر لفظ ما دفع فيه الخلاف والافا الاجماع منيع كما اعترف في ذلك وضربها في جاشي
المضمون ان كان شرط الصوف الموجود او ما يجود معقدا بامدة معينة صحيح وان لم يكن موجودا لحوال الشرط لم يصح بل على اصح النافع انه بعد ان ذكر ما ذكر
قال وان شرط الضم من جملته ففقد لعل الاخرى اخص لان المشروط لا بشرط معرفته ولا حصوله فانه قد بشرط جعل الامن والشجرة فيكون معناه ما يحل
ان جعلت وفي ذلك عدان قوي لخصه مع شرط الجزالة لا لا خلاف في ذلك ولو شرط ما جعل الجزالة لعل السلم فلا يحل اما ان بشرط دخول المبيد او لا في الا
بجعل النص لا بشرط مضطرب فله من جملة من اخصما يجوز مثل ذلك في الصوف والذئب استغلا ولا يخفى فيما سلف شرطه فيكون المبيد تابع ما لا استكا
انهم مع الشرط وفي الثاني يبنى على امرين احدهما ان شرطه ما جعل الجزالة لعل السلم فلا يحل اما ان بشرط دخول المبيد او لا في الا
والثاني ان خلافا لما لا يباع بالبيع هل هو نافع من جهة البيع لا ولا شبهة في عدم منفعة وفما تقدم بطريقه فيمن استثنى لفظه اوجزه واخر فظهر ما فاشتر
ما لا يباع وحي فظهر ان المخلص الصالح فثبت بهذا ايضا ان في الاجماع المذهب بل لا بعد حوازه ذكره من الصورة الاجرة اذ فرض الضبط على وجهه يرفع به
بما لا الغاد في الشرط والله اعلم ولو شرط سلمه اليه ان يكون الثوب من غزل امرأة معينة او غلظة من فراح بعينه لم يصح السلم اليه السلم فيه
اي لم يصح السلم فلا ضمان اذ هو لا يملكه وعنده ذلك ما كان لا يثبت ذلك للمرأة بان يرضى بموت او ترك العمل امكانا مساويا بالمنفعة وكذا
الفراح يمكن ان ينجس ولا يظهر منه باطن الوصف موصدا وادومه قوله والصايط اعني اما لا يخلف عنه السلم فيه عادة كالبلد الكبير بالنسبة
الى الاخرى والاهل بل ظهر في ذلك عند البحث عن السلم اجله لا اشكال في جواز مع الشرط الغلظة من قرية معينة لا ينجس عادة وهو كوك وعليه
يجل الصوف من جمل اشترى طعاما فربيعه باعها لاسان اخرج فقوله وان خرج كان دينا عليه وفي الجمل الاخر الرجل يشترى طعاما فربيعه بعينها وان
لم يرضه لم يرضه بعينها اعطاه من حيث شاء لكن في بعض ذلك بانفسه في الارض لاهل لا يحج من منافسة الا ان يكون المراد منه ارتفاع غرة الوجوه
بذلك لكثرة الاهل والارض فليس كرامة معصية ولا كفاح معين كما ان تعطيل اصل الحكم في الربا يصح لاجل جملتها ايضا قال المسئلة الثانية لا يجوز
لا يجوز استئنا السلفا ان معين لانه ان يباع مضمون كفي في الذئب غير متخلص الا بقبض المشتري فيخرج عليه ان لو شرط ثوبا من غزل امرأة معينة او غلظة من
فراح اي من غرة معينة لم يصح ولا يصح لان تخصيص السلم فيه باحد الامور المزبورة خرج عن حقيقة السلف كما مرث اليه الاشارة نعم لو استند الى
معين قابل للاشاعة ولا يقضي الغيبين فيه الى غير القبول عادة جاز كما لو سلف على ثاير رطل من تمر البصرة فان ذلك يجري مجرى لصفات المشروط
في السلم كالحداثة والصلابة وعليه يجل الجوز وفيه انه لا دلالة في الشرط المزبور على التخصيص المذكور فالمدار في المنع فيه ونحوه على غرة الوجوه
التي قد عرفت اليق فيها وانما ترجع في الغلظة على السلم اذ لا خلاف في ان الله اعلم **المقصد الرابع** من مقاصد التي استدلها
النظر في السلف في ارقا لثوان كانت هي غير مختصة فيه بل لا مختصة بالبيع ولا باكان الاولى جعلها بعتة لاجل ان السلف كان لا يبيع كما فعله

الا انه لما منع بعض العامة وقوعه في بعض السلفا سجد الجحش فيما مقصود من مقاصده كذا سجد جعل لفرض وبن الملو كلف لا شرا لجمع نحو
صدق الدين والامر سهل وعلى كل حال فلا ريب في مشروعية ما بل جازاها للنادم المسلم قال الله في خبر ابن عمر انا عبد الله قال سجد في بيع اقال الله عشر يوم
القبض وارسله في القبض لكن قال انا مسلم اقال سجد الله في البيع وقال ايضا في خبر ابن عمر ان رجلا سجد في بيع اقال الله عشر يوم
من اقال نادوا في رجل يجمع في ان رسول الله لم ياذن لمحكم بن جزام في الجارة حتى من لافا لانه النادم لم يذنب الى غيره ذلك من المنصوص وكيف كان
في عندنا فتح في حق المتعاقدين او وروى ما بناء على قيامهم مقامه في ذلك كما صرح به في كراهة بيعها كما لا يبيع سواها كان المبيع عقارا او غيره وشا
وقعت قبل القبض او بعده وسواء كانت بلفظ الاقالة او الفسخ بل لو وقعت بلفظ البيع بناء على صحته ما به اذا كان المقصود به محض الفسخ كما في كراهة
وتطامع صد وان كان لا يبيع من شكل خلافا لما ذهبنا فيه من مطلق انها يبيع ومقتضى هذا في الفسخ ولو لم يبيعها في البيع سواها كان المبيع عقارا او غيره وشا
بلفظ الاقالة ولا ريب في ضعف الجمع لعدم قصد معنى البيع بل المقصود خلافه وروى ذلك لغيره كذا جدي فلا يجري عليها شيء من احكام البيع
ولا يخرج من المعاداة الموجبة ملكا جديا للمعروف من انها تفيد في الملك بفسخ العقد الذي قد افق في خلافه ومن هنا لا يجوز الاقالة لزيادة من
التمتع لعدم ما يصلح ملكا للزيادة المفروضة ولا تنصا لعدم ما يصلح ملكا لما بقي من الثمن مثلا بعد فسخ العقد فيما قابله ثامنا بل خلافا جديا فيها
الا انها كما لا شك في حاشية الاسكاف قال ولو اطلق المتبايعان بزيادة او نقصان مع عند ابن الجبجد والاحتياط على خلافه لا ينافي في البيع
مضافا الى صحيح الجبجد على بيع الله فان سئل عن رجل اشترى ثوبا ولم يشترط عليه صاحبه شيئا ففكره ثم رده على صاحبه فابى ان يقبله الا بزيادة
قال لا يصلح ان يأخذه بوضعه فان جعل فاحذره فباعه بأكثر من ثمنه رده على صاحبه الاول ما زاد بناء على ان عتق ملك فشا الاقالة وبقاء الثوب
ملك المشتري بل لظهور الصحيح لو ذكرنا الزيادة والنقصان بصورة الشرط الذي هو ملك بنفسه ان كان بواسطة العقد لجلال هذا الشرط
باعتبار ما لا ينفك عنه بلفظ الاقالة الذي هو معنى الفسخ وروى كل عرض الى ما لا يرفع بطل الاقالة بذلك لقولنا الشرط في صحة عقد الاقالة كما علمنا
في المبيع او فوات الشرط في ضمن عقد ما لا يرفع الرضاء بالفسخ عليه كلف كل شرط فاسدة العقد بناء على فساد العقد بفساده بل بما ظهر من بعضهم
عدم بناء ذلك على الخلاف في افضاء فشا الشرط فشا العقد وعدمه بالخصوص من النص المزبور المتم بعدم القول بالفصل بناء على ان المراد ما يصلح
المعاداة والشرطية كان ذكر لفظ البناء بل لعله لظهوره عند التامل اذ ان بطلان الشرط هنا باعتبار ما فانه بفسخ العقد كما عرفت لا خلافا في افضاء فاشا
العقد لعوده عليه بالفسخ فاما الخلاف في غيره او لغيره ذلك لكن لا يخفى عليك ما في ذلك كله من نظر ان لم يتم لجمع عليه كالحالة الظاهر من بعضهم حتى يخرج
بانه لا فرق في المنع عن الزيادة والنقصان بين المحبته والعينيه فلو قال رجل ان يظفر بالثمن او باخذ الصالح عوض المكسر ونحوه لم يصح ولكنك خبير بان
ذلك ان لم ينفذ في خصوص زيادة الثمن ونقصانها او حكما كذا نظر الثمن واعطاء الصحيح عوض المكسر كما صرح به في كراهة ردها اما اذا المرجع الى شيء من
ذلك بحيث يكون شرطه خارجا عن الثمن فقد يقال ان مقتضى عموم المؤمنين وغيره وصحة وليس هذا ليكا بالاقالة بل هو بالشرط الذي الزيادة عقد الاقالة
وهو يوجب كل شرط من زيادة الثمن ونقصانه ووضعه المنع اللام الا ان ابن ابي ان فائدة الشرط التسليم على فسخ العقد الذي قد شرط فيه ان لم يوف بالشرط
ولذا قيل ان الشرط في العقد لا ينافي الزيادة والزيادة بالثمن فلو كان جازا من ذلك الامر وان كان لا ينافي خلافه وعلى كل حال فسخ البيع
في الاقالة لعدم معهوده بغيره بل الفسخ فلا يصح فسخ الاقالة لانه بعد الوفاء بالشرط وعود العقد على ما كان فلا يصح ابطال الشرط وفيه منع انحصار
فائدة الشرط في ذلك اذ لا مانع من كونه كالمشرط في العتق والوفات ونحوهما لا يسلط المشتري على الفسخ وان المراد به مجرد الالتزام واستلزام الشرطية
التي هي معنى التعلق منه غير فادح لكن ومع ذلك كله فالمسئلة لا تخفى من اشكال وان كان مقتضى ذلك عدم جواز اشتراط التعلق في الاقالة بل ولا يسلط
على غيرها بحيث ينفذ في غير ما عرفت بل مقتضاها ايضا عدم الجواز في معاطاتها بناء على صحة ما فيها للمستهتر المستهتر وانما تفيد فائدة عقدها كعاطاة البيع فائدة
الملك اصدق اسمها عليها لما عرفت من ان الفسخ متى تحقق لم يعدم معهوده بغيره بل لا يكون فريضة في ذلك بين المعاطاة والعقد بخلافه في البيع
ونحوه فان المعاطاة فيه وان افادة الملك الا انه يصح الجوع فيه قبل التملك المصروف بخلاف العقد نعم قد يمنع كون الاقالة من العتق المصطلح لئلا
لم يصح الاكثر ان لم يكن الجمع بكونها عقدا بل افسد واصلها فسخ بل اطلق في من وقوعها بقولنا اننا نقتضينا ونقتضينا ولو منع الاقرار بل يصح
بذلك في حقه ولو اقامها من الوجبة فندمهم لا يجاب على القول بل احمل في حق قيام الاثام مقام قبولها ففسخ الاثام اسرها من احد ما يقبل
الاخر فقلت بل احمل الاكفاء بالقول الفعلي لو قال احدهما ابتداء من دون سبق لثام فقلت ومن المعلوم عدم الاجراء نحو ذلك في العتق
اللازم في جرح حاصل المسئلة الى ان الاقالة لا تفسخ بخلافه وان افترقا بوقوفهما على ان يبيها بغيره فكل لفظ دل عليه بكفر به واد الاضال المنفرد
اوداه الفسخ بها الدلالة عليه فقد يقال بالاجراء بها لكون المدار على ما يدل على طيب النفس بالفسخ كما عاينا بشعره بغير هذا بل يصدق الطحان قال
سئل ابا عبد الله عن رجل يشترى المتاع او التوفيق فطلب الى منزله ولم يفتد شيئا فبذره فبذره هل ينبغي ذلك له قال لا الا ان تطيب نفس
صاحبه فيحمل لعدم افضاءه على المنفق وكذا الكلام في المركب من القول والفعل على اختلاف الاحكام التي قوة وضعفها في الاجابة القول وعلى
حال فقلت على تقدير افساخ البيع من المعاطاة المذكورة في عقود المعاداة وكان من شأنهم عقدها حتى يفسخ منه البيع جريان المعاطاة
فيها وجود صورة العقد في بعض عباراتها وهو فلتك وقبلت ومراعاة الانصاف بينهما ونحو ذلك من احكام العقد كذا في المحبته ذلك من بعد
التي ذكر فيها حكم المعاطاة فنجيد ومن ذلك يفسد ان المراد بالبطان مع اشتراط الزيادة والنقصان من كون ذلك شرطه صحته كما علمنا
في المبيع لا من حيث الاشتراط فيها وانه شرط باطل بل لعل ذلك اولى ما ذكرناه سابقا في شرح العبارة والله اعلم وكيف كان ففسخ الاقالة في حين

ما وقع عليه السند في بعضه سلم كان العقد غيره لا لاطلاق اذ لا ينافي مع عدم الخلاف فيه عدا احكامه التمسك في حواشيه عن ابن المنج اذا اختلف البائع
والشراي والعقد فان اختلفا في الاصل الكلي دون البعض اذ عليه بان المنقول خلافه بل ضعفه واضح وهو عدم معقولية الفسخ في البعض دون البعض
غيره صيغة كدعوى ان اختلفا في بعض السلم مطا واذ لم يكن يستلزم ما في النسخ من البيع والسلف في بيع واحد لا نداء اختلفا في بعضه وعضد ان لما
بغيره صيغة الفسخ لا نداء مثله وبصير اليها في بيعا وفيه مع ان السلف مع بعض الفسخ لا المصطلح انه منقوض باثر العيب بالبيع بناء على جوازها فيه وذلك لا
يوجب كونه فرضا لا لزم كون البيع اذ اقبل ولم يكن العوض موجودا كذا على انه قد يمنع الاجماع لانه انما يكون اذا اشترط في البيع ذلك واما الواسعة شيئا وباعه
شيئا اخر ولم يشترط احد ملة الاخر جازعهم ويمكن اعادة السند بناء على ان اختلفا في بيع وقد عرفت بطلان ذلك بعد تسليم الخبر المتيقن وتسلم كون
المراد من ذلك فلا يبيع في جواز اختلفا في الكل والبعض في السلم وغيره وبسط الشرح على النسبة والجملة في مثله غير فادحة قطعا في كونه لو اختلفا في بعض السلم
ليجوز له البقاء ويجوز السلم اليه البعض لبقوله في المأذون في فاسدة المأذون في السلم اليه يجعل في حقه واخذ من ما استخذه بطيبه من نفسه كان جازرا لا يبيع
صالح وزاخر والله اعلم فخرج ثلثة الاول قد ظهر ان لا يثبت المشتقة بالاقالة ولا اخبار مجلس ولا صرف في غيره من احكام البيع لانها تافهة البيع
وهي فسخ البيع باعتبارها لا في حق الشفع ولا غيره بل لا يخلو معاوضة فلا يجري عليها شيء من احكام عقود المعاوضة والفرع الثاني من الواضح انه
لا يثبت اجراء الدال والوزان والتاقد ونحوهما بالنسبة لغير الاستحقاق الا لا ينفذ بغيره المتقابل الطاري لانه هو فسخ من جهة الفرع الثالث
اذ اختلفا في بيع كل عوض الى ما لا يفسخ العقد لانه نظرا لما عناه صرح فان كان موجودا عندنا على مقتضى العقد لانه ثانيا لا فيه اخذ وان كان مفقودا
منا من غير ان كان مثليا ولا يثبت يوم التلف كما صرح بجماعة كظا نره لان الضمان منقول بالعين ما دامت فاذ تلفت شئ بقيت بها يومئذ وليس
المراد من الضمان استحقاق التلف بل العيب يوم التلف فقام العيب يوم التلف مقام العيب في صحة بطلان الاقالة
لعل منه بدلية لثبوت العيب من غير في كل بطلانها وبها احتمل العيب يوم الفسخ لا بطلان الضمان وضعفه واضح كونه صحيح ضعف اجمال لا على من يوم
الفسخ في يوم التلف ولا في يوم بطلان بطلان العيب يوم الاقالة لانه يوم الفسخ وقب ان الاقالة لا تشغل في بطلان البيع لا فسخا للعقد فلا بد من قيام بطلان
العيب قبلها اللهم الا ان يكون في يوم التلف مقام العيب في فسخه فغير خبرها اليوم الاقالة تقوم كل فسخه مقام الاخرى الى فسخه يوم الاقالة اذ ليس مقام
العيب يوم التلف مقام العيب بل هو في يوم الفسخ على الاخر بل هو اول بل الطاهر ان الذي قام مقام العيب في كل الفسخ وان فادرت تلك الخصوص في يوم
التلف ولا تشغل في بطلانها فغير في كل فسخ من افرادها فانما مقام الاخر اليوم الاقالة فغير ذلك الفرد لانه هو الذي فادرت الاستحقاق فثامل جديا
ونزد في وقت بطلان عرق بين العيب في الاقالة وبطلان في وقت الفسخ وعلى كل حال فانما تلف غير باع من جهة الاقالة لانه كان غير باع من الفسخ بانحطاط اطلاق
الاقالة ثم ساهما بالسلف بناء على انها بيع لعدم معقولية بيع مقدم ثم احصل في كونه فاما الواسعة من بين فسخ احداهما على هذا العقد بطلانها تضاد
القائم فبفسخ التالف مع ان الاخرى خلافه ولو تضادا لم يفسخ في بد الشراي فقد نصرت المصالح فيه لا ينافي ولا يصح بناء على انها بيع وان لا يجوز التصرف
في البيع قبل فسخه ولو كانت هذه الصفات الاقالة البناء على انها بيع لان كل بيع تلف قبل فسخه من بين الابعاد صحيحة عندنا الا ان الظاهر من مضمونها على
لان معقوض على حكم العوض كما اخذ فرضا وسواء لكونه كونه ان الواجب فيه ان كان منقوضا قبل الفسخ من يوم العقد والقبض فيه بحيث وكذا لو بيعت
بذرة باخذ الارش من عندنا على انها بيع غير بان اجازة الاقالة في حيا وبيع فسخها واخذ الشراي بناء على ان حكم البيع كذا ولو كان العيب بد الشراي
قبل الاقالة اخضر عندنا على هذا الارش لانه كلف الكل اتمامه في كل بطلانها بغير جواز الرد الى غير ذلك مما لا يخفى عليك جواز بطلان على القولين نعم ينبغي ان يعلم
ان الاقالة تسبق كل من العونين الى مالها اذا كان باقيا على مقتضى العقد الاول اما اذا فرض ان المشتري مثلا باع ثم استوهبه واستراه او وشره
او بغير ذلك بعد بطلان العقد الاقالة لانه العيب ضرورة عدم افضاء فسخ العقد الاول ذلك لان الفسخ انقضاء له اليه بعد اخر مع احكام الفسخ
بانه الاقالة من باب فسخ العقد لا يمكن فيه كسرها وان كان متكاملا منه بل قد يقال بعدم وجوب الفسخ عليه
لو فرض افضاءه بغير جاز الله الا ان يدعى ان الاقالة منه فسخ له وفيه منع بل قد يقال بعدم وجوب فسخ العيب لو كان قد فسخ العقد بعد الاقالة لا
دخول جديد في ملكه بما يعلق في المقاتل بالقبض وان كان لا يخفى من نظره جيدا والله اعلم وعلى كل حال فقول المصنف فيه وجه اخر فتم في ذلك بان الفسخ
بين مثله ثم ضعفه ويصحبك بالمرء بغيره فقل هذا الوجه من صحة نظائره في المسئلة وروى باخر بعد صحة الاقالة مع التلف هو اضعف من السابق
او لا خلاف بيننا في صحة ما عرفت في الخبر بعد ان صرح برد الشراي مع الاقالة ان كان باقيا ومثله ان كان ناقضا او قيمته ان لم يكن مثليا قال لو تفا بطلان
ما لم يبيع كما عرفت في مالها فلو كان المعين بالافاقا لوجهها وكان احكاما فقتناه في الشراي وظاهر الفرق بين الشراي والتمن حيث جاز في الاول حمله
الوجه الثاني بكونه ضعفه واضح والله اعلم **المقصود الخاص** في الفرق بكم القاف وفيها وهو معروف اتبته الشارع مناعا للمصالحين
مع رد عوضه عبر المجلس على الباد ان كان من النقدين رخصه وقد نظرت في النصوص بل يوازئ ما كبره في المؤمن حتى قال رسول الله من افترض مؤمنا
فرضا بنظره يبره كان ما له في كونه وكان هو في صلوة من لئلا نكح حتى يؤدبه ومن فرض اخاه المسلم ان لم يكن درهم افرضه ومن جيل احد من جبال
وطر وساء حسنا وان رغب في طلبه فغدى على المصرا كالبوق الحاطف اللامع بغير حسنا ولا عذاب ومن شكا اليه اخوه المسلم فلم يفرضه حرم الله
وجعل عابه بجم بجمي الحسين والصاوم لان افترض فرضا احب اليه من ان تصدق بمثله ومن افترض فرضا وضرب له اجل او لم يورث به عند ذلك
الاجل كان له من التواضع كل يوم بالخروج من ذلك الاجل مثل ضفة ربنا واحدة في كل يوم والفرض الواحد ثمانية عشر وان مات حبا من الزكوة وما
سلم افترض مسلما فرضا حسنا يبره وجب الله الاحسنة لغيره كاجر الصدقة حتى يرجع اليه ويكفي ان فقام النظر فيه بسند على النظر في امور ثلثة

من بينهما ولو بدكره لفظا في هذا النص وبين النص السابق الذي على ان خبر الفرض بالقرضا الظاهر في عدم الكراهة بعد حملها على ما اذا
يكون من بينهما كما ان لا يشترط بين ما دل على رجحان دفع الزيادة محصيل الحسن القضاء وبين ما دل على كراهة قبول الفرض لها اذا كان من قبلة ذلك وانما افرضه
ونفى الباس في خبرنا في السبع غير منا فلما بعد ارادة الجواز منه بل قد بيننا في سابقنا انما افرضه من قبلة الفرض لخصيات بن ابي بصير عن ابي
عبد الله ان رجلا اذ علم ان رجلان على رجلين فاقامهما في هدنة قال احسب من بينك عليهما هذا والله وعانا ان ذلك كله ظهور بعض النصوص
بعد الكراهة فيه كالاحبار الذي على ان خبر الفرض بالقرضا الظاهر في عدم الكراهة بعد حملها على ما اذا
ضعفا وعلى كل حال فالاشارة في ذلك كله سهل بعد معلومية الشائع في السن وبعد ما عرفت من ان المنع اشراط المنفعة صريحا واضحا واذا دل على ان
من غير فرق بين كون المنفعة عين او وصفا ومنه يعلم الحكم في الوشرط الدائم الصالح كالمدايم الطائفة عوضا لكثرة كالفلة لكن قبلنا والفاضل الشيخ وابو
المصالح وابو البرج ومنهم من يوجب لصاحب بن شبيب ثلثا باعده الله عن الرجل يقرض الرجل الدراهم العتلة ويجزئ منه الدراهم الطائفة بغيره
بما يشبهه قال لا بأس وذكر ذلك عن علي بن ابي طالب لا ظهور فيه بصورة الشرط بل قبلنا انما افرضه من عدم ما لو سلم فبينه وبين غيره ما اطلق فيه المنع تعارض عموم
ومن الواضح رجحانها عليه من جهة كل ذلك مضافا الى خصوص بعض النصوص السابقة كصحيح محمد بن قيس وغيره فلا يصح في انما افرضه بل الاصح المنع فيه وفي الحكم
عن ابي الصالح خاصة من جواز فرض المصنع من الذهب مع شرط الاعطاء عين او من الفضة دنة والمقدار المخصوص من اصل الذهب في الفضة بشرط اعطاء العتلة
من نقد غيره اذا كان مراده الجواز مع فرض كون الشرط نفعيا للفرض اذ لا دليل عليه معتد به فضلا عن ان يصلح معارضا وخبر عبد الملك بن عقبة عن عبد صالح
قلت للرجل يا بني ليس فرض من الدراهم فاطن نفسي على ان اؤخره بها شهر الذي يجاوز به عرق فانما ياخذ من فضة تير على ان يعطيني مضر وبه وزنا بوزن
سواء هل يستقيم هذا الا ان لا يصح له انما اشد لها عليه فرضي قال لا احب الا ذلك لانه في ذلك بل لعله لا يشترط عليه المضر وبه وكيف كان فالتحقيق
ما عرفت ومنه يعلم انما افرضه من الجواز لا دليل عليه الباس في شرط الزيادة المحكيه مطحا كما ان الجواز المزبور لا يصلح الاطلافا لادله خصوصنا
نصوص خبر الفرض بالقرضا بعد عدم الاجماع وعدم ظهورنا في دليل الزيادة بل لا كراهة في اخبار المنع انما هي مفهوم الباس في الموهوم من حرمة وفيه ما عرفت
من ظهور الادلة منطوقا كصحيح محمد بن قيس وغيره ومنه وما لو يقرضه غيره في المنع لشرط النفع عين او منفعة او وصفا كما هو واضح نعم قد يستثنى من ذلك
اشراط التسليم بل لا خلاف ان كان فيه نفع فخر الكفاية في الشرط في الرجل يبيع بالمال في ارض فقال له يبيد ان يبيد له ارضه وانا اوليك اذ اقرضت الادنى قال
لا بأس بهذا او من غير خبر يعقوب بن شبيب لا يبيع الله بثلث الرجل الرجل الوتر على ان يبقا له ارض اخرى ويشترط عليه ان قال لا بأس و
اسمعيل بن جابر قلت ليعقوب بن شبيب ان يبيع الرجل الدراهم فاشترط عليه ان يبيعها بارض اخرى سودا بوزنها واشترط ذلك عليه قال لا بأس في غير ذلك من
النصوص ولذلك صرح به في عقد وضمها بعد الضمير بالاضافة الى بلدا الفرض بل قال فيها سواء كان حمله مؤنرا ولا لكن في جامع صدا خيال انشا
مع كون المصلحة للفرض خبر النفع ناسبا الى الضمير في التهديف في بعض فوائده ثم رده بان المنع من الزيادة في مال الفرض عين او منفعة وليس هذا واحدا منها
ومثله محله في ثقلت يمكن ان يكون معنى الجواز النصوص المزبورة التي ان لم يسلط ظهورها في خصوص الفرض فلا ينبغي بثبوتها في الغارضين بينهما واما
من وجه لا ان لا استكمال رجحانها عليه من حيث الدلالة وغيرها خصوصا بعد اعتناها بغنى عن فرض من لا احتيا في عقد لو طالبه الفرض من غير شرط
غير بلدا وضمه مع شرط غيره وجب الدفع مع مصلحة الفرض ولو دفع في غير بلدا الاطلافا والشرط وجب القبول مع مصلحة الفرض وفيه بعد ارادة الضرر
عدم المصلحة الذي لا يوجب على الفرض الدفع ولا على الفرض القبول انه مناف لعوم ما دل على ان المؤمن عند شرطه ومع فرض عدم لزوم هذا الشرط
وانه لو عد بناء على انه شرط في عقد الفرض لكان هو عند هم من العقود المجازة لا ينبغي مراعاة المصلحة ايضا ومن هنا قال في تنبيه لودع النسخ غير مكانه مع
الاطلاق او في غير المكان المشروط لوجوب القبول وان كان الصالح للفائض ولو طالبه غيره لم يجب الدفع وان كان الصالح للدافع نعم لو فرض انما جاز
ولما لم يخلو ذلك مقام اخر وقد سبق منا بعض الكلام فيه وانه في شرط الاجل بعضه ايضا وعلى كل حال فليس من جبر المنع اشراط الفرض بها على
ما افرضه او قبله او اشهادا او بخود ذلك ما لا ينبغي في اطلاق المنع السابق فيبقى ما دل على الجواز من عموم ادلة الشرط وغيره بلا معارض بل في عقد وجامع
ان لا يربحوا اشراط ذلك على بن اخر محققا عليه الا خبرنا في ذلك ليس بزيادة في مال الفرض ولما هو شرط خارج عنه وان كان زيادة بحسب الواقع فان النفع
هو الزيادة في مال الفرض وان كان قد بناه في غير ان المستفاد من النصوص السابقة فضلا عن الخبر العامي الذي نلفاه الاحتيا هنا بالقبول وهو كل فرض من
فجرام المنع عن كل نفع للفرض كركوبه اية او عارية مناع او انتفاع به من او بخود ذلك كصحيح محمد بن قيس وغيره وان لم يكن بزيادة في نفس المال المفترض
ومن هنا استخرج المنع في تنبيه يظهر وجه المنع في الفرض بشرط البيع مثلا محاباة لوضوح جبر النفع خلافا لما لم يفرقا بينه وبين المنع في مثل هذه
كما ترى ضرورة عدم صدق جبر النفع في الثاني دون الاول وان اتفق احتياجه اليه كوضوح الفرق بين الفرض وبين البيع محاباة بشرط الفرض اذ لا يصدق
على الفرض انه اشراط فيه ما يجر منفعته وان كانت المنفعة هي السبب وقوة الا انه لا يجر من كراهة لصاحب بن شبيب المتقدم انما في فرض صاحب السلم
ولا على الخواص فيه فلا حظ وامل ولو كان الشرط نفعيا للمستفرض دون الفرض كما اذا اشترط اعطاء العتلة عوضا للصالح او اشترط عليه ان يقرضه شيئا اخر
او بخود ذلك جاز بلا خلاف ولا اشكال نعم احتمال في المنع في الثاني مع فرض النفع لهما اذا كان الزمان زمان نفق عرق وفيه ان مثله غير واضح لا اقل
من اشك في اندراج مثله تحت ادلة المنع والله اعلم هذا ولعلنا انما كانت الزيادة التي ردها المفترض من غير شرط حكمية كالجهد بدل الرد في الكبير
بدل الصغير كما صنع النبي صلى الله عليه وسلم ملكا المفترض ملكا مستغفرا بفضله وان كان لجمعه استيفاء وان كانت عينه كما لو دفع اثنى عشر من عليه عشرة فكون
الجور وفاء كالحكمي بناء على انه معاوضة عما في الذمة غايته كونه متفاضلا وهو جاز بالشرط وهو عدم الشرط ويكون الزائد بمنزلة الهبة فيلزم

من جواز الرجوع في بعض الوجوه التي انبثقت في الثاني ان الثابت في الذم انما هو مقدار الحق فان ازيد من ذلك خالصا لمحتسب وعطية متفرقة احتمالا ان ذلك
 في ذلك بانه لم ينفذ فيه على شيء لكن قال اهل الثاني وجهه مع حصول الشك في انتقال الملك قلت لكن يشكل مع عدم تعيين الوفاء منها كما انه يشكل
 من المعاوضة على الذي بناء على عموم الربا فلا ينبغي ان لا يحيط الحق الذي يوجب الوفاء ثمينة الزائد والامر بهل انما الكلام في وجوب القبول على المتضمن
 في كونه ذلك مع كون الزيادة حكيمه ونسبة الادبيل فيما حكى عنه لاصالة برائة من المتضمن ولا ينبغي ان يندرج تحت مثل المال وان تضمن زيادة وظهور النص
 في كون ذلك وفاء وان كان هو احسن فرائده وذلها في ان لا يفتق النص من الاعدم الباس بالاحد وهو اعم من الوجوب الذي هو حكم شرعي يحتاج الى دليل
 واضح على انه عرف كونه اخذ المتضمن الزيادة وان كانت وصفت فكيف يصح الوجوب ومنه يعلم وضوح عدم وجوب القبول في الزيادة العينية التي
 لا تخفى من المنفعة التي من العلم عدم وجوب قبولها بل بما تخفى في الزيادة الوصفية لكن الانصاع عدم خلو القبول بالوجوب في الزيادة الوصفية التي لا يخرج الحق
 عن جزم من قوة نحو ما سمعته السلم وظهور النص في ان ذلك احسن انواع الوفاء اما العينية فالمجهر عدم وجوب قبولها والله اعلم **الثاني** ما يقع نظر
 ما يقع في الفرض وهو عند المصنف كل ما يضبط وصفه الذي يختلف القيمة باختلاف وقدره ان كان من شأنه التقدير والتوقف لضبط عليه ولا ينبغي
 طرده بيمينه في فرض مضبوط الوصف والتقدير بل لا خلاف فيه لاطلاق الادلة انما الكلام في عكسه وهو ان كل ما يضبط وصفه ولا قدره لا يجوز فرضه
 يمكن منعه للاطلاق في الزبور خصوصاً على المختار من ان الثابت في فرض العيني فينبغي ان لا يدخل في ثبوته في الذي لضبط الوصف الذي براد منه دفع
 المثل وفاء كما انه قد يمنع وجوب اعتبار ضبط الوصف باقائه في الفرض في صحة على وجه لا يوجب اعتبارا بعد الفرض والتوقف لعدم الدليل الصالح
 لتعديد الاطلاق في المضبط اطلاق جملة من الاصطلاح الذي لم يذكر هذا الشرط كمن زعمه وجزءه وادرس وغيرهم والتفصيل بان ذلك مفيد للوفاء
 لا يقتضي الاشارة الى الزبور بل قد يقال بعدم فساد الفرض بالاحلال له اصلا اذا قصده ثبوت مثله او فيمنه في الذي فان علم بيمينه ونحوها وجب تأنيها
 والارجاع الى الصلح وكل الكلام في القدر خصوصاً ارادة المتضمنه كاصح بعضهم وبقيت ظاهراً لاطلاق فلا يوجب الكمال المجهول والصيغة المجهولة
 وحصول اعتبار ارادة ذلك حتى فيما يكره في معية المشاهدة كالسبب والمحط نحوها التوقف اثبات عوضها الذي على اعتبار الزبور فهو كالمسلم فيه ولذا
 قال في ذلك الضابط في فرض المثل اعتبار ما يعتري السلم من الكيل والوزن والعدل الى ان قال وحق فلو فرض المثل غير معتبر لم يفد الملك ولم يجز المنظر
 فيه وان اعتبر بعد ذلك ولو تصرف فيه قبل ان يثبت ضمنه وتخلص منه بالصلح كما هو وارد في كل ما يجهل قدره وقال في كونه ناره فيمنه المال ان يكون معلوك
 القدر ليمكن من فضائه واخرى قد بينا انه لا يجوز افراض المجهول لعدم الرد فلو افرضه درهم او دنانير غير معلومة الوزن او قيمة من طعام غير معلومة الكيل
 ولا الوزن او قدرها بمكيال معين او بصفة معينة غير معروفة عند الناس لم يصح وقال في الخبر لا يجوز افراض المكيال والموزن جزافا وكذا لو قدر
 بمكيال يمينه او بصفة معينة غير معروفة عند العامة ولو كانت الدوام ما يعامل بها عادة اشترط تعيين المعد وبرد عدا وان استقرض وزنا ووزنا
 وكذا كل معدد يمينه غير معروفة وقت لا فراض وقال في الارشاد وكل مضبوط ما رفع اجماعا من الاوصاف يصح افراضه فان كان مثلبا ثبت في الذي
 مثله والا القينة وقت التسليم وفيما اجمع الفرض مع الملك والجاره المالك وعلم العبد بالمشاهدة فيما يكره وبالاختصاص كيلا ووزنا او عددا
 فيما شأنه ذلك ويجوز افراض الخبر وزنا وعدة الا ان يعلم المتفاوت معين وزن ويجوز افراض المثل اجماعا وكذا العيني الذي يمكن السلف فيه وبما
 لا يضبط الوصف كالجوهر والحم والجلد قوله ان مع اتفاقهم على جواز افراض الخبر علما بالعرف العام ولا يجوز التسليم فيه والمنع للبطون والجواز للمسلمين
 قلت الموجود في ترقي الشئ في مبسوطه لا يجوز افراض ما لا يضبط بالصفة والصحيح ان ذلك يجوز لانه لا خلاف بين اصحابنا في جواز افراض الخبر وان
 كان يضبط بالصفة لانهم اجمعوا ان التسليم لا يجوز بها الا يمكن ضبطه بالصفة والخبر لا يضبط بالصفة وقال شيخنا في مبسوطه يجوز استيفاض الخبر
 انشاء وزنا وانشاء عددا الا ان احدا من المسلمين لم يكره ومن انكره من الفقهاء خالف الاجماع وظاهره خروج ذلك عما ذكره من الضابط كما ان
 يجوز فرض كل ما لا يضبط الوصف لا خصوص الخبر وعلى كل حال فاشارة المربوب على الوجه المذكور ان كان مستنده اجماعا مؤيدا بالتفصيل السابق
 المذكور حجة الى ان الشارع لم يشرع معاملة موقوفة على التراضي مؤدية الى الشان ضرورة ان الاصل في مشروعية العقود قطع النزاع والاكراه
 للنظر والتأمل سبها بعد ان كان الفرض منها من الضمانات وان توقف على التراضي هو الذي يفرق فيها بين المجهول والمعلوم ومن هنا صح فرض العيني بيمينه
 وان لم يعرف القيمة حال الفرض على الاقوى بل في ذلك نسبة الى اطلاق كلام الاصطفاة وان وهل يعتبر في صحة الفرض العلم بقيمة عند التسليم حال
 العقدان ذلك بتميزه بقدر ما يقدر به الكيل والوزن لم يكتفى في جواز افراضه مشاهدين على حد ما يعتبره جواز بيعه وبقي اعتبار القيمة بعد ذلك
 امره في العينة يجب على المقرض مراعاة لبرائة منته حتى او اختلاف القيمة فالقول في وجهان واطلاق كلام الاصطفاة يدل على الثاني وللاول
 وربما كان به قائل اللهم الا ان يقال ان الفرض وان كان له شبه الضمانات الا انه من المعاوضات ايضا كما عرفت دفع الشئ بقصد ثبوت عوضه
 في الذي وجب لضبط المقرض العوض بناء على ضمانه بالمثل مط حتى ان ما لا مثله لا يصح فرضه وجب ضبط او ضمان المال المقرض حتى يكون الثابت في الذي
 عوضه ويمكن المقرض من وفائه وبناء على ضمان العيني منه بالقيمة مط او في خصوص ما لا يضبط الوصف منه كالجوهر وجب ضبط او ضمانا لمعرفته
 القيمة الثانية في الذي عوضه والله اعلم وكيف كان فيجوز افراض الذي هو الضمان الغضه وغيرهما ما يضبط الوزن وزنا بعد ضبط الضمان والمخطة
 والشعير ونحوهما ما يضبط لكل نظر الى المعارف ككيلا ووزنا واما الخبر فيجوز ان لا يخلو بل الاجماع يقتضيه عليه لكن بعد ضبط الوصف
 وكذا يجوز عددا عندنا نظر الى المعارف بل الظاهر ان يحصل الاجماع عليه فضلا عن المحكي مضافا الى خبر الصالح بن سبابة قال قلت لابي
 عبد الله ان عبد الله بن ابي بصير امرني ان اسالك قال انما تستقرض الخبر من اخي ان فرد اصغر منه واكر فقال نعم نحن تستقرض يجوز التسليم

والتسعين عدا خيرة الصغرى والكبرى لا يسر خبره من غير ما رقت لا بعد الله على السلام استغفر من الجحيم والموت الكبير ونظم صغيرا أو شخص صغيرا
ونظمي كثر قال لا بأس بخبر عايش عن خبره عليه السلام لا بأس باستغفر من الجحيم والموت الكبير في الجحيم مع التفاوت فوجب حمل التفاوت على
من السابعة على غير البسائر الله سبحانه في كل ما يجب على ذلك على التفاوت من حيث الصغر والكبر لا الاختلاف في المحافظة عليها ما لم يعلم التسامح فيها وعلى
حال حاضر الجحيم من عدم جواز فرض الخبر واضح الضعف كضعف ما لا يورث من جوبيا لرواها لا عدة واحدة في المشافعي من جوبيا في القيمة لا إذا شرط المثل
في وجهه وعلى كل حال مطلق وهو عند الله وجماعة ما تشاؤون في القيمة والمنفعة وتفاوت صفاته بمعنى أن قيمة نفسه تساوي قيمة النصف الآخر
ويتم مع ما في المنفعة وتفاوتها في الوصف وهكذا كل جزء بالنسبة إلى نظيره لا مطعون في نفسه بل اختلاف في المنصور والاجتماع بقسمه عليه وعلى أنه يثبت
في القيمة مثله وذلك كالحلقة والشعيرة والذهب الغضه ونحوها ثم هو كمن مع وجوده ومع البعد والافتقار إلى القيمة في اعتبار يوم القرض أو العذر أو
المطالب أو الدفع أو وجه الزمان الاختلاف بينهما في وقت بعد أن حكى أهلها في السر والعلانية علم الله ثم بعد ذلك وقت الأداء لا يوجب الانتقال
إلى القيمة إلا ما يراه بين زمان المثل وقت القرض طرق القاعدة الاجمالية والانتقال إلى القيمة عند المطالبة أو الدفع كما أن العذر بحجبه لا يوجب الانتقال
إلى القيمة لعدم وجوب الدفع حيث يستحق المثل الذي هو كمن وضع لا ينافي القيمة إلى أن يجيب فيه بالمطالبة حيث يوجد لأن الانتقال إلى قيمته
يعلم قوة أول الاختيار لكن قد يقال أن المطالبة لا تنحل القيمة في ذلك الوقت على كل حال بل انصافا وجوب في القيمة وإن افترق بينهما مقدارا واختلافا
ثم تغير الزيادة ونقصا فالبدل عن المثل لا يتخصص إلا بالدفع إذ هو كالمعامله عليه بها ومن هنا يمكن دفع عدم وجوب جوبها مع عدم الطلب لأن المثل إنما
هو المثل كإبوعا إليه ما تقدم في التلف فينظر حتى يحصل ومنه يفرح الحال عدم وجوب الدفع مع المطالبة إليه لأنه خبر الحق وظهور ضعفه بوجوب قوة
احتمال وجوب القول مع الدفع لا انتقال الدين إلى القيمة بالمعنى بما مع شدة حاجة الناس إلى برائه الذي لا يمكن دفعه على ظهور كلمات الاحتياط وجوب الدفع
مع المطالبة وعدم وجوب القول مع عدمها وإن دفع وهو لا يخرج من وجوبه وإن لم يكن في ذلك عذر في كل أمم كما أنه لم يجر في جواز فرض المثل مشروطا بغير
القيمة كما سمعنا من الشافعي في الخبر وكذا فرض القيمة مشروطا بمثل الصور بناء على ضايفه بالقيمة مع الاختلاف وعلى العكس العكس ولعل إطلاق أدلة القرض
عنه المؤمنين عند شرطهم بغيره ما لم يندرج تحت جبر النفع كما إذا اشترط الزيادة في قيمته وعلى كل حال فالقول بل كانت جزاءه مختلفه
في القيمة والمنفعة يجوز فرضه عند إذا كان مما يضبط الوصف بالاختلاف لجد فيه لاطلاق الأدلة وتخصيصه على الشيء المسمى بعدم القول بالفصل
والشهور بغيره لا يخصص إلا في القيمة وقت التسليم الذي هو أول وفات ملك المفترض وهو المسمى من غير بعضهم وقت القرض لغيره انصافا إليه
بل الغالب نوع القول به أو مظار باله ولا اعتبار هنا بوقت المطالبة أو الأداء قطعا كما هو واضح والوجه ثبوت القيمة أن القرض قسم من الضمانات وإن ثبت
على المراضى ولا يثبت أن ضمان الشيء بالتلف وغيره بالقيمة لا المثل بل يمكن تحصيل الإجماع عليه هناك وإن كان يظهر من الشهادة أن من قبل المص هنا
إلى أن الضمان بالمثل جاريها إليه لكن هو غير صريح في باب الغصب أن ضمان الشيء بالقيمة فلا حظ وتدرج عليها لأنها البدل عن العين عرفا في الغرامات
باعتبار عدم تساوي جزئيات العين المضمونة واختلاف صفاتها فالقيمة ترجع عند خصوصية مثل الجوز الذي لا يعرف الباطن منه ولا كثير من صفاته لكن
قال المص هنا ولو قبل بثبت مثله في الذمة أيضا كالمثل كان حسنا لأنه أقرب إلى الحقيقة من القيمة ولما روي عن النبي أنه أخذ بضعة امرأة كثر طمعه فخر
وحكم ضمان عايشة أناه حفصة وطعامها بمثلها ما وإن استغرض بكر أو ردة بان لا تارة وأخرى استغرض بكر أو امرأة مثله وفي تلك نسبة المص إلى
المبل إليه بل في الثاني أنه لم يرد في الإثارة لا يعلم به فائق من أصحابنا كالبشر به قوله ولو قبل كما أن في الأول وتظهر لقائده فيما إذا وجد مثله من كل الحيوان
التي لها دخل في القيمة ودفع القرض على الثاني يجب القول وعلى المشهور لا يجب فيها إذا تغيرت استعانة الشيء في المشهور المعبر فيه يوم القبض على
الأخر يوم دفع العوض وهو خلاف ذلك ومنه يعلم ما مضى المص كما أن طرفة ذلك أتقوا أن كان لم يطل كالمص قال ما لا يفرض أن كان مثله
وجب ذلك لهما ما وإن لم يكن مثله فإن كان ما يضبط بالوصف هو ما يصح السلف فيه كالجوز والثابت لا يربا به بغيره من حيث الصورة
لأن الشيء استغرض بكر إلى آخر ما سمعت وهو قول أكثر الشافعية وقال بعضهم أنه يعتبر في القرض بغيره لأنه لا مثله له فإذا استغرضه منه بغيره
كالانلاف إلى أن قال بعد أن فرق بين القرض والانلاف وأما ما لا يضبط بالوصف كالجواهر والفضة لا يجوز السلف فيه بغيره. سه وهو أحد قول
الشافعية ثم قد يظهر من المص فيما يأتي عدم جواز فرض مثل ذلك وبه يحصل الفرق بينهما وعلى كل حال فشد بنا فشر فيه بأنه كان المتشابهة كالمثل
فصد المتعاقدين مع أنه منوع يمكن خروج ذلك عن النزاع إذ قد عرفنا احتمال جواز مع الشرط كاشتراط القيمة في المثل والبحث مع عدم ضيق الخلاف
مكونه مضمونا ومن المعلوم ضمان القيمة في مثله شرعية غير القرض من أنواع الغرامات كما اعترف به الفاضل المربوف في الانلاف ودعوى الأقرانية
إلى العين المضمونة بعد عدم معرفته كثير من الضمانات ولذا أطلق عليه الفاضل المثل الصور في جنس المنع وفرض وجود مثل له من كل وجه تفاوت القيمة
به لا يثنى على مثله الأحكام الشرعية مع أنه قد بول على تقدير وجوده بعدم وجوبه لأن المعاضضة قد وقت بالقيمة وليس هو مخاطبا بغيره العين بخبر
الأقرانية إليها كما في تلف المتعاقبين مع أنك قد عرفت تسليم الخصم فيه الضمان بالقيمة منه والخبر الأول أن مع انهما عاميان ووردان في الضمانات
لا يقول بل الخصم ومضافا بما ورد من تضمن معنى الشغل القيمة وهما حكما بغيره فيمكن التزام مثله ما تضمنناه وأما الاختيار في خبري هما
أكثر ما سمعت وأنه يمكن كون ردة البازل بل والمثل منه لو ضا المفروض به باعتبار ما يورثه من كل ذلك لكن الانصاف عدم خلو القول من قوة باعديا
معهود به كون فرض الشيء بمثله بل مبني القرض على ذلك بل قد يدعى انصافا لاطلاق القرض إليه ووجوبه مضمون الخبر الذي يقوى كونه فيها
محمية في الانلاف بأكمله ونحوه فالانصاف فيه لا ينبغي تركه وكيف كان فيجوز فرض الجواز في الانلاف فيه بيسا كما في ذلك وما قبله من الخلاف

لا نضر لها ولا فناء في ارض الجوارى ونقصه الاصل الجواز ليس خلافا ضرورة اذ ان النص بخصوص بل ظاهر او صريح الجواز كما هو كذا لا طلاق الادلة
 السلف فيها كما لا يبعد فيجوز بالمثل او الفقيه على اختلاف القولين خلافا لبعض العامة فتع من فرض الجوارى الى الجبل للمفترض وطوها بعد الاطراف
 منهم على فرض العبد والجوارى الى الجبل للمفترض وطوها مع ذلك بما هو واضح من الدعوى فتاخذ في ذلك ملك المفترض بالعرض بانه عليه ولم يح
 الانتفاع فيها بالوطى وغيره اما على القول بالنسب فليس له الوطى كذا لانه لا يخل في جوارى جوارى كذا لانه المشتراة بالمعاطاة وفيه ان يمنع بها
 بناء على عدم الملك اذ لا مستند له الا الاية من المالك التي لا تجوز في جواز الوطى المتوقف على عقد والكشف عن الملك لو قلنا بانه لا يورث جواز
 الاقدام كالمالك الضمني المقتضى في نحو عتق عبده عن فوزه بانه لا يورث ملكا كاستعير فيجب قبولها او ارجعها بعد الوطى اذ المقتضى
 او يخل بناء على ضمان الفقيه بانه ضرورة كون ردة نفس العبد وفاء حادثة منه لانه احد افراد الكل الذي فيها بل قد يقال بوجوب قبولها على الضمان بالفقيه
 المدة وضعت بعد الاصل المعين واذا امكنت بهذا المفترض كانت الحرب الى الحق من الفقيه او لا ان يفرض من العتق والجائزة ولو من جهة المفترض فله الضم
 ورجوع كل من العوضين الى ملك صاحبه او لدعوى ظهور الفرض في قصد المتعاقدين قبول العبد لوردها لانه انما انحصر العبد في ذلك ما ستر فيه
 وان كان لا ينج من اشكال والله اعلم وعلى كل حال فهل يجوز افراض المثل في غيرها مما لا يضبطها الوصف قبل وانما نال الشيخ فيها حكمه لا يجوز
 لك ان ينع على القول بوجوب ردة المثل في مثل ذلك وهو الاشارة الى المص بقره وعلى القول بضمنان الفقيه فيه او موطى يتبعى الجواز ضرورة ظهوره
 في انه لا يثبت الجواز بناء على غيره لكن قد يقال بجملة فرضه لا طلاق الادلة والرجوع في الفداء الى الصلح كما انه قد يقال بضمه فرضه لا يصح المسلم فيه
 لعمدة وجوده وان ضبطه الوصف بكتاب المثل مع الوجوب عليه ولا استقل الى الفقيه فتجربا والله اعلم بحقيقة احكامه **الثالث**
 من الامور التي يقع فيها احكام وهي مسائل **الاولى** الفرض او المال المفترض عليك بالقبض عند اكتمال كونه وبلا خلاف فيه بيننا كما في
 بل قبل ان يجل من الصلوات لشعر الاجماع عليه بل عن بعضهم دعواه صريح عليه لا قبله بقصد الفرض اجبا ما يقسمه ولا بالنسب بعده كاصالة عدم شرط
 اقر حصول الملك ما اعتقد الذي لا الاجماع السابق لاجه القول بحصوله بما مر من ان قبض على حصة من العتق لانه لا يثبت ظهور الادلة في اخذنا
 التملك ضرورة صدق ما عاينها اللهم لان يمنع خصيص عند الفرض منها بدعوى ظهور الادلة في نوقض ما على حصول القبض وعليه فالتمس
 حصول الملك بخرج من جواز الفرض من المصروف غير بدعوى انه هو شرط الا شرط اخر بعد القبض بدفعها معلومة عندها عند الخصم فمقتضا
 جواز الفرض من البيع ونحوه فبالقبض وهو معلوم بعدم بل لا بد من القبض باذن المالك في جواز الفرض وخرج عدم العباس باثر انواع النص واقية التي من
 المعلوم نوقضه على الملك كالوطى نحوه او وثا على حصول الملك قبله كما اشار اليه المص بقره ولا يفرغ الملك فلا يكون مشروطا به او على ما
 ابن ابي عمير في الفقيه حيث قال وهو معلوم بالقبض لا خلاف في جواز الفرض بعد قبضه ولو لم يكن ملوكا لما جاز ذلك كالفاضل في كونه حيث استدل
 عليه بانه فرض لا يجب بغيره بل بوجوب الفرض في جواز الفرض فوجب ان يعلق به الملك كالفرض فيه ولا يذ ان قبضه ملك الفرض فيه من جميع الوجوه ولو لم يملكه لما ملك
 الفرض ولا يحصل بالقبض في الفقيه في الفرض اولى لان للعوض من خلافه بل على ما يرجع في المتن وترى غير ما من التعليل لغيره اشترطه
 فخرج الملك فلا يكون مشروطا به ولا لزم كونه الشيء الواحد سابقا وغيره ان يرجع الوجه الاخر اليه وهو ان الفرض فيه لا يجوز حتى يملكه لصانع
 الفرض في مال الغير فلا يصح ملكا له حتى يصرف فيه قبله ونوقض الفرض على الملك والمالك على الفرض وناقض فيه في ذلك يمنع ببيعة الفرض للملك
 مطرد فيه عليه بل يكفي في جواز الفرض ان المالك فيه كما في غيره من المازونات ولا شك ان الاذن للمفترض حاصل من المالك بالايجاب
 المفترض بالقول فيكون ذلك سببا تاما في جواز الفرض واما فاعاد الملك وبالفرض يحصل تمام سبب الملك ثم ان كان الفرض غيرا قل للملك و
 واكتسب ما لا امر واخرج وان كان فاعاد الملك الضمني قبل الفرض لحظة بغيره كما في العبد المأمور بعتقه عن امر غير المالك بل يقال في قران هذا
 العامل يحصل الفرض كاستفاد من الملك قطعا وعلى هذا فلا اشكال في هذا الوجه ويؤيد هذا القول اصالة بقاء الملك الى ان يثبت المثل
 وان هذا العبد ليس بغيره كما يجب فيها البدل وليس على طريق المعاوضة فيكون كالاية بشرط العوض لا يتحقق الملك معه الا مع اشتراط
 بدله والمعاطاة وكان اخذ ذلك ما في قولنا قبل ملك بالفرض بغيره الكشف عن سبب الملك لانه ليس عقد احمقنا ولهذا اغتفر فيه ما في
 النص بل هو راجع الى الاذن في الاثبات المضمون والاثبات يحصل باذن المالك او العبد فهو المعاطاة وعلى كل حال بدفعها لولا ان النص
 وان كان كغيره من افراد في جواز الفرض موقوف على الملك الا انه في المقام كذب لعدم اذن من المالك غير الاذن الذي في ضمن العقد المعلوم
 اشترطها يحصل ضمن العقد وهو هنا التملك بعوض فان نص فام مع فرض عدم حصول الملك لا اذن فيها ومن هنا قالوا ان المعاوضة
 على تقدير بطلانها لا يجوز الفرض بالاذن الحاصل في العقد ضرورة عدم بقاء المطلق بدون العبد ولا يرد نحو ذلك على شرطه القبض
 فلا بد بعد ما من الاذن في عقد الفرض فاذ وقع بعنوان عقد الفرض حصل الملك فبقع النص في ملك على حسب ما استنبذ من العقد ثانيا
 ان جملة من استمرسب لا ينج منها الاذن الموقوف على الملك او العقد وكما بيع الله لا يجوز لغيره الا بالوكالة او فسخا ومعلوم
 انشأوا واثباتا من الواضح الفرق بين الفرض والاية بعوض على فرض تسليم مشروطينها مستقلة اذ هو عقد قد قصد منه التملك بالعوض
 بخلافها ومقتضى على الفاضل لو بالثالث السامى بخلافها ولو كان الفرض راجعا اليها لم يكن العقد ثمرة اصلا على انه كيف يمكن وجوبها
 ولو ترك من قصد احد المتعاقدين بل مقصودا معا خلافا وهو التملك بعوض في الذمة وايضا مرجع الاية بعوض في الاثبات بغير نقل الى الضمان
 وان كان التملك للملك المبيع واما في النص التناقل كالمبيع ونحوه الى ارادة اثبات عوضه في الذمة ثم النص فيه في فرض وخرج ذلك فانه

لما

وهو ان كان مخرج من الاولوية المرفوعة فظهر ان لا مانع من ان لا يثبت في حق من هو اول من يملكه او كان الظاهر بناء على ما مر بالمثل ان هو كالمثل في الحكم اما على القول بان القيمة
سواء بغير استحقاق او لا فانه لا يكون احد اخر في المثل في حق من هو اول من يملكه او كان الظاهر بناء على ما مر بالمثل ان هو كالمثل في الحكم اما على القول بان القيمة
فالقيمة عدم وجوب القبول لانها غير الحق الثابت في الذمة فلا يجب قبوله وليس الواجب دفع العين فاذا انقضى انقضى المثل القيمة ان قدر ان الثابت لبدء القيمة
بالعقد والقبول كان اصيل بغيرهم كالفاضل وغيره وجوبا لقول بل في حق من لا يصح ونقل فيه الشئ الاجماع مدعى كون مبنى الحق المشرع للملازمة
على ذلك ولا يلزمه العين من القيمة والمثل الذي كان المقصد من اتيانها في الذمة بدل العين لغيره من وجهان من هذا المفترض لان ثبوت القيمة في القيمة للمثل
مشترط في فرض رد العين فبعضها يتعين القبول لان الجميع كما ترى واضعف منه ما اجمعه من وجوب القبول في المثل والقيمة ان تناوشت القيمة او اذا
وقفت الرد وان نقصت فلا لعدم الدليل له سوى ان يجب الاجماع للتاسيس حكم شرعي من انما انما قد يثبت في ذمة كره فيها انما من ان لو طهر في العين المفترضة
عيب في ردّها ولا يشترط ان مسكها فعليه مثلهما او قيمتها بما عيبه وهل يجب عليه اعلام المفترض بالجاهل بالقيمة عندك نظر من اختلاف الاخرى وحكم
مادة النزاع ومن قصته الاصل نعم لو اختلفت العيب بين المفترض مع عدم القيمة ولو تجرد عنه عيب اخر منع من الرد الا ان يرى في المفترض عيبا او لا
فانه وان كان جديا الا ان الحكم الاول لم يشر على ما يدل عليه التزم الا ان يرى ان بناء المعاوضة على اصل القيمة فالحق هنا كاختيار الرد بالعيب السبع
وان ند عليه هناك بالاشارة للصورة والامر بهل والله اعلم المستند **الثاني عشر** في اوجوب التاجيل للمفترض في عقد الفرض لم يفرق على المشهور بين
الاختصاص به من عظمته بل لا خلاف فيه فيه قبل الكسافة نعم اصله في البناء على ما ذكره سابقا من لزوم هذا العقد وعدم كونه من العقود المجازة بل
عدم وجوب رد العين اذا ارادة المتفرغ بمشكك في بيعه المتضمن مستند من تمامه وغيره ما دل على لزوم ما شرط في العقد للملازمة ودعى ان هذا العقد
ليس على حد المجازة ليقطع فيه بعد لزوم الشرط ولا يحل في اللزوم لمصلحة حكمها بدعي ان المصلحة بعد التسليم للوجوه المعلوم الادلة الدالة على الالتزام بال
شرط والوفاء بالعقد وبذلك استخرجنا من مباحثنا في المباحث بالاول باننا في الاختصاص فضلا عن شرطهم حتى يوافقوا بالزوم وشروط التكرار على
دعى كونه من العقود المجازة وقد عرفت البحث في ذلك سابقا وازعمهم من يجوز عدم الالتزام بما فهم من الفرض من التاجيل في مقابلته الحكمي عن ذلك
وجوز به هذا المعنى مستند لا يكاد يذكره احد من شيوخنا والنص في اوجبه من قوله فلهذا لا يملكه من وجهان في المباحث بالاول والانتظار والترجيح
ذلك ان في وجه صريح او ظاهر في النسخ خصوص اصل بونه من اوجبه من اخاء المسلم كان له بكل درهم ودينار من جبال وطور سبعا من حشائش وان
ارضى في نفسه فلهذا على الصراط كما لزم في الخطاف للامع بغير حجب ولا عذاب وقوله من ارضى مؤثرا فاضلا حسنا ينظر فيه سورة كان ماله في زكوة وكان هو
صلوه من ملأه حتى يذبه وغرما هو كما نص في وجوز رجوعه في حاله اى فلت شاء وانما يحسن لا سبيل عليه روح مفيدة اطلاق هذه الادلة تجري
من حق مع الله ايا الاجل الذي هو في الحقيقة المتفرغ بان يرضى عليه الفرض في المعارف منه لا كدنيا له وحث عليه بل قبل ان لا يوجب الوفاء بالاجل
سواء ما به بعض العقد صحت مع ان ذلك لزوم الوفاء بعدم الوجوب اذا كان مدلوله على الشرط اولى على ان المعارض بين ما دل على لزوم الشرط
وبين ما دل على استحباب الفرض وان كانا فيهما الوجوه متشابهة وان لم يكن بمعنى فتح تلك العين المفترضة من وجه ولا ريب في ان الترجيح للشأن ولوللشهر
العظم بل لا يمتنع الحكمي ان لا يثبت له المنفعة وانما اقتت من مقتضى الاستحباب المحض المدلول بل بسببه ذلك هو لبراء الصيغة وان كان الترجيح يغلفه
بما هو رجحان العمل بسببه فبروح حاصل الادلة الاستحباب لاقدام على الفرض واجبا سببه ولا بنا فيه وجوب المسبب وان هو الاكالا المجازة ضد
نظاير الادلة باستحبابها مع وجوب العمل بمقتضى اسبابه اكبح البوع ونحوها وكثير من اعيان المستحبة الواجبة بالشرع فيها وبالمجازة
استحبابا الشئ استدله غير وجوب استدله فاستحباب الامر من ان لا ينافي وجوب العمل بمقتضى عقده بعد اجباده بدعيها ظهور النص في
منها ما ذكرناه في استحقاق الاستدانة في ان المفترض الوفاء في شاء كما لا يخفى على من تأملها او في تأمل تم لو ادعى تعيبها بما اذا لم بشرط الاجل كان
الحوار عنه ما عرفت من ان المبرر بان من تعيبه او لم بشرط ما اذا لم يكن مقتضيا للتأخير لغير بل هو اول من جوزه بل مقتضاء عدم لزوم هذا الشرط
ولو كان عقدا لزم غير ذلك من الاشارة الى مقتضى الفرض على لزوم من حج اول الشرط على خصوص ما بعد معرفته عدم الخلاف لعدم نس ولو شرط جبال
في عقد لزم قال الفاضل يلزم ثبوت اللزوم وليس كذلك في الشرط في المانم بمجمل جاز ان فكيف يمكن في ذلك استكالا لان ان ارد بلزومه
نقض العقد بشرط عليه فمنع لكنه خلاف للثابت من كونه لازما ولا يقتضيه انما هو كما هو ظاهر او ان مقتضى الشرط فيها شرط لا يقتضي لزومها
بل فانهما تسلط من قبل عرضها على الفسخ بالاختلال بها وان ارد لزوم ذلك لشرط في مقتضى السبيل الى الاختلال كما يطرأ الا ان يفرق
بين الشرط ما سبق وما هو واقع ويجعل التاجيل من قبل الواقع فيتم بهذا وفيه ان لا يكون الشرط لازما وجوب الوفاء به كما وجب الوفاء بالعقد لانه
لان من قبل مقتضى تسلط من قبل عرضها على الفسخ بدونه لا ينافي هذا المقدار من لزوم من شرط العاقل الاخر فيكون الشرط والعقد لا ينافي
الشرط لعل من شرط من قبل عرضها يكون العقد لازما مع الاشارة بالشرط لا بد منه وهذا معنى واضح صحيح مستقيم كان ما ذكره من ان الاجل
من الشرط الواقع لا بأس به انما يشترط بغير حال من قبل العرض الواقع في ذلك العقد قبله من قبل الاستئذان وهذا هو المفهوم من اطلاق الآية
باجل الحال في عقد لزم وليس هو كما شرط ان جعل الفعل المتأخر في بل هو كما شرط استكماله لدرسته في البيع فان ذلك يصير حقا كما استحقاق
عرض كل ذلك مضافا الى التمتع والتعويض بالخصص في تاجيل الحال والى ما عرفت سابقا في بحث الشرط وكيف كان فذلك ان لا يحصر
باعتبار الاستحباب من اللزوم في شرع العقد عدم لزوم في عقد الفرض وان قلنا بكونه من العقود اللازمة لما عرفت ولا يعارض الاخر قوله
انما انما يثبت بان لا يجل مقتضى فاكين بعد ظهوره في الفرض المشروط في الاجل وانما يجب الوفاء به اذا كان بعقد الفرض بل ناهى عن عدم ارادة

بيان ذلك كما هو واضح ولا مروى عن قول الامام في فرض قضاء وضرب الاجل ولو ثبت عند ذلك الاجل كان له من التواتر كل يوم من مائة من ذلك الاجل
مثل صدقة دينار كل يوم ونحوه الرضى اذا مضى الى ذلك على وجه الاجل ولا كلام في انما هو من اجل دفع الى الاجل وجوبه بعده وهو غير لزوم
الاجل هو عبارة عن وجوب الناحية الى انما الكلام فيه مضى الى انما هو من اجل دفع الى الاجل وجوبه بعده وهو غير لزوم
وجعل فرض اجل داهم الى اجل مسمى ثم مات المستقرض اجل الى الفرض بعد موت المستقرض منه لم يورث من الاجل ما للمستقرض من اجل دفع الى الاجل
فقد حل مال الفرض بناء على اشارة بلزوم الناحية الى الفرض كالدفع من حيث التبرع والمفهوم وليس هو كالتبرع السابقين خصوصاً بعد لفظ اجل فيه
الظاهر عدم استحقاق المطالبة قبل انقضاء المدة المضروبة حال هذه المستقرض نعم قد يقال ان سؤاله لم يكن يلزم الاجل في عقد الفرض بل انما
هو من اجل الموت وعدمه فاجابه على طريقتين ان يرد من الفرض الدين او الفرض المشروط بجله بعقد لازم او غير ذلك فلا يكون منافياً للمطلوب
الاجل هو عدم لزوم شرط الاجل في عقد الفرض وكذا الواجب بعد العقد واجل غيره من الدين حال ان يقول مثلاً اجلنا الى شهر ثم اجلنا الى اصل
بل هو في عدم اللزوم من اجل عقد الفرض ولكن بسبب الوفاء به لا يرد وعده وكيف كان ضد ان ذلك لا دليل معتبر على اللزوم بل ليس فيه الا استعانة
بداية الحسين بن سعيد المستفيدة وهو رواية مضمنة معجزة على الاستحسان خصوصاً بعد ما عرفت من ضعف اشارة من الوجه الذي ذكرناه وعمل
كل حال فلا فرق عندنا في عدم لزوم اجل حال بالاجل المزبور بين ان يكون ممر او من سبع او غير ذلك لا بشرط الاجل اصالة لعدم اللزوم ووضوح ما يرد
على ذلك خلافاً لبعض الهامة عندنا في ثبوت البيع والاجرة والصدقات ونحو ذلك دون الفرض وبذلك لا ينافي في الجمع وهما معا كما عرفت
منه وان المراد من قوله المؤمنين عند شرطهم ونحوه العقود المشتملة على الشرائط لا الشرائط وان لو تكن في العقود التي يمكن منع ثبوتها شرطاً كما هو الصحيح
وكذا لو اخرج ما في الدين حال من زيادة فيه لم يثبت الزيادة ولا الاجل بل هو الربا المحرم بل لا خلاف ولا اشكال نعم قد يقال لذلك بجعل الزيادة في ثبوت
مثلاً وان لم يسهلوه قد اشترط في عقدنا اجل حال خاصه وهو مع من المبيع كما نطقت به النصوص في موثوق ابن عمار قلت الرضا الرجل يكون له مال
فدخل على صاحبه ببعض الثروة فاشترى منه دهم بالدينار فدخل على صاحبه بالدينار فاشترى منه دهم بالدينار فدخل على صاحبه بالدينار فاشترى منه دهم بالدينار
فقال له مثل ذلك وفي موثوقه الاخر قلت في الحسن عليه السلام يكون لي على الرجل دهم فيقول اخبرني وانا ابيعك فابيعه فيه تقوم على الفرض دهم ثم
الاف دهم او قال بعشرين واشترى بالمال قال لا بأس في ضمير عبد الملك بن عبيد الله عن رجل يري ان اصبه المال ويكون له على مال فله ذلك
مطلوبه ما لا اريد على ما في الدين عليه يستقيم ان ابيده ما لا ابيع له ثروة فاشترى منه دهم بالدينار فدخل على صاحبه بالدينار فاشترى منه دهم بالدينار
اخر منها وما لي عليك كذا وكذا ثم قال لا بأس في صرف ذلك من النصوص المعنى بها ان لا يكون له من الثروة ما لا يبيع له ثروة فاشترى منه دهم بالدينار
ينقل الى غيره لك من اجل الشرعية المنطوقه على اصول المذهب قواعد ولا يعارض خبر الشبهة قلت لا يبعد الله ما الرجل يبيع المبيع والبايع يعلم
انه لا يبيع والمشتري يعلم انه لا يشتري الا ان يعلم ببيع فيه ويشترى منه فقال يا بولس ان رسول الله قال لا بأس في ضمير عبد الله عن رجل يري ان اصبه المال ويكون له على مال فله ذلك
واورثتم ذلك قال فقال له جابر لا يثبت في ذلك الزمان ومضى يكون ذلك باقياً انت وامر قال اذا ظهر الربا يا بولس وهذا الربا فانه ان لم تشتر منه من ثروة
عليك قال قلت نعم قال فقال لا تقر به بعد فصوره عن المفاوضة من وجوه خصوصاً بعد قوة احتمال ارادة حال عدم فساد البيع من ثروة
لم يوجبها كاحتمال التفتيش للمعك على العامة من تشدد المنع في هذه الصورة وربما حل على الكراهة او غير ذلك وعلى كل حال فقد ظهر من هذا كله ان
ناجله بزيادة من وجوه شرعية غير جازية نعم يصح تجهله لو كان مؤجلاً باسقاط بعضه مع التراخي بالاختلاف ولا اشكال كما تقدم في بحث النفي الشبهة
للتصور المستفيدة بل بما استظهر منها الاكفاء بالراضى من غير حاجة الى البراء او الصلح فمضى رسول الله ان عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل يكون
على الرجل الدين فيقول له هل ان اجل عجل النصف مني على ان اضع عنك النصف اجل لك لو اصبه الله عليه السلام عن رجل يكون
ايضا ان سئل عن رجل يكون له دين الى اجل مسمى فباشره غيره فيقول له انقضى كذا وكذا وادفع عنك بقية او يقول انقضى بعضه وامد لك في
ما بقى عليك قال لا ارى بأساً انه لم يزد على ما قال الله عز وجل ولكم رؤس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون واللام في السؤال بمعنى على كاداه محمد بن
مسلم في الصحيح فعيل للسؤال الرجل يكون عليه الدين الى اجل مسمى لكن قد يقال ان بناء هذه النصوص على الاكفاء بمعاطاة الصلح او على ارادة
بيان اصل القضية وان كان عند الوقوع لا بد من صيغة اذ المتكاتف في النصوص عدم النقص للصيغة لمعومتها او لغفرك ذلك فلا بيان الا بالانابة
بصيغة الصلح او الصريح بالبراء او الاسقاط والعفو وان كان الاقوى الاكفاء بمعاطاة الصلح وكيف كان فبدل على المطلوب مضى الى النصوص
السابقة وخبر زيارته عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى جارية بثمن مسمى ثوباً عفا فخرج فيها فاته صاحبها بنفاضه ولم يبق له فقال حسنا
الجارية للدين باعهم كوفي غريمي هذا والله رحمت عليكم فهو لكم قال لا بأس الله هو كصبيح الحيلة بناء على انه قد باعهم مؤجلاً وان كان لا مانع ان
من بيعهم حالاً او الصلح معهم باسقاط البعض اذ هو صلح الخطيئة الذي يقوم مقام البراء ولا ينافيه وان قلنا بعموم المعاوقة ومن هنا اطلق الاحتياط
جواز تجهيل البعض باسقاط البعض من غير فرق بين الجائز والمحال بل في الجميع كونه بالجائز على انه يمكن ان لا يكون ابراء محضاً لان الوضع متباينة
الاجل بل يمكن خروجه بذلك عن الجائز وان كان ذلك كله لا يخرج من نظر الاولى الاستئناس للنص المعتمد يقتضي الاحتياط بل لم يجد احد منهم او غير
احتمال اربابيه في الفاضل في عقد وغيره بل ظاهره في صلح الاولى البطلان على تقدير عموم الربا للمعاونة قال ولو صالح على غير ابراء في الربا
فقد الحاف بالبيع نظر وكذا في الدين مثله فان المحضاه فسد كما لو صالح في الف بجماعة حال ولو صالح من الف حال بجماعة مؤجل فهو ابراء على اشكال
ولزم الناجل وسوى الشبهة في ثبوتها قال ولو صالح على المؤجل باسقاط بعضه حالاً او ابراءه اذا كان بغير جنبه واطلق الاحتياط الجواز اما لان الصلح

في الاجل

فما

في عدم الخلاف يخرج بخصوص عدم عموم في النصوص السابقة بثلث بل قد بدى في اختلافها باعتبار عدم معهود في بلاد الاسلام فترجى
بل قد يقال انه ينبغي الاقتصار الذي يرضى على اذ ابلغ من سلم ارجو في غير من شاولا الثمن منه ومن هنا فيده بذلك في كره ولعله مراد من اطلاق كاله
وغيره للاصل المتقدم اللهم الا ان يقال ان اقراره على مذهبه يقتضي ان تناوله منه ايضا بعد ان كان مذهب الجواز والمحرز على السلم والمحرز بل القس
بالنسبة اليها لا ينافي ذلك لانه هو حكم اخر من وجه تحقق الفضا واضاح في بعض من مثله لاطلاق ما دل على ان من يخرج من الشامل للجمع وجواز ذلك
منه لا ينافي كونك بالنسبة اليه كما اوصى اليه بخير لما ان يقول انه للمقتضى حلال وعليه حرام وهو جدي جدا بل له مؤيدات كثيرة تظهر بانها
وان كان انطباق كلمات الاحتجاج على ما يخرج من اشكال فخر جدي فان من ذلك يعلم الحكم في الجملة فيما لو فرض في من ذمى خيرا واسلم احدا ما فان لا يفسد
الفرض كما جزم به الفاضل والمحقق الثاني لكن في من لا يقر ب لزوم الفينة باسلام الغير وفيه انه منافق للاصل وغيره ما عرفت وان كان قد ثبت
لما احتلوه فيما لو سلم ذمى الى ذمى من فاسلم احدهما قبل القبض من لزوم الفينة عند من عليه الا انه غير محقق باسلام الغير مع ان الله اخبر
الفاضل والمحقق الثاني هو بطلان السلم وان المشتري اخذ دراهمه واحدا ايضا سقوط لا الى بدل ولا يثبت ان الاقوى البطلان وان المشتري
اخذ دراهمه الاول فله عدم ملك السلم الغير وعدم ملكه عليه اما الثاني فواضح وفيه عدي باب الكفالة اذا كان الله خيرا على ذمى كفله اخر مثله
واسلم احدا لغيره بين به المكفيل والمكفول له على اشكال فيما لكن في جامع صمدان اسلم صاحب الحق بطلت الكفالة وحصلت البرائة وان اسلم
من عليه الحق بقيت الكفالة ولعله بخلاف ما سمعته منه سابقا والا ففى البرائة للمعترف هذا كله اذا فرض خيرا اما اذا فرض خيرا فالفينة
لا تفسد مطالا اذا قلنا بان من ضمن مثله فباق فيجوز ما تقدم في الخبر والله اعلم المسئلة الستة استتم اذا كان لاشين فضا حد مال في ذمه او ذم
ثم نقسم الجملة الى اربعة اقسام بان نرضى على ان ما في ذمه زيد لاحدهما وما في ذمه عمر لآخر لم يصح عندنا المشهور بغيره ولا يخصصه بل في الشرح وابن خزيمة الاجا
عليه وجه فكل يحصل من احدهما معا وايضا في البناء المشاء من فوق سها للاصل السالم عن مقاضة اطلاق الفينة بعد انضار في غيره ولو
للمشهور والاجماع السابق مضافا الى صحيح سليمان بن خالد سئل ابا عبد الله عن رجلين كان لهما مال بايديهما ومنه منفرد عنهما فافتهما بالسوية
ما كان بايديهما وما كان غائبا عنهما فهلك نصيب احدهما ما كان غائبا واشتروا الاخر عليه ان يرد على صاحبه قال نعم ما بين هاتين السويتين
سئل ابا عبد الله عن رجلين بينهما مال منه دين ومنه عين فافتهما العبد والدين فتوى الله كان لاحدهما من الدين وبعضه من عين الذي
للآخر يرد على صاحبه قال نعم ما بين هاتين السويتين قال سئل ابو جعفر عن رجلين بينهما مال منه بايديهما ومنه غائب فافتهما الذي بايديهما
ولاحد من الغائب نصيب من الغائب فافتهما من الغائب ما بينهما من بايديهما ما بينهما من بايديهما ومنه غائب فافتهما الذي بايديهما
عنات عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابيهم السلم مع زيادة وما بينهما من الغائب من الغائب لا رد على من افضا على خبر عنات دليل ذلك هو روم
قال والشهرة ليست بحجة وابن ادريس يخالف ونقل عنه ان لكل واحد من الغائبين كما هو مقتضى الفضة والمستند خبر عنات لوجود عنات كان ابن
ابرهيم العسيري ادلة لزوم الشرط في نصيبه وكذا السلط على ما لنفسه وجواز الاكل مع الرضا والتمسك بالناس ليس بمقتضى الفضة بل يكفي في الجملة
كما في المعاد فانه يجوز البيع ونحوه وكان الدين المشتهر بمنزلة ديني الشخصين والمال الذي ان يخرجه احداهما دون الاخر فلو كان ينصبه كل واحد
قبل الفضة لا مكر ذلك لانه فان الشايع في الذمة امر كل قابل للثمن وانما يفتن بتعيين المالك فله ان يبيع ولكن الظاهر لا فائلا به قبل الفضة
قلت قد ظهر من ابن ادريس ذلك فانه بعد ان حكى عن خلاف الشهور ونهايته انه اذا كان بين اثنين شيئا فباعاه ثمن معلوم كان لكل واحد منهما
ان يطالب المشتري بحقه فاذا سلم حقه شارك فيه صاحبه على ما قدمناه لان المال الذي في ذمه المشتري فخره فكل ما يحصل من حقه فهو شرك بينهما
قال الله بقتضيه اصولنا من ان لكل واحد من الشريكين على المدبون قد انحصروا وحقا غير شريك وله حصة الغريب وابراهيم منه ففى ابراهيم احدا
من حقه يروى منه فقط ويروى حتى الاخر لم يبره منه بل خلافه واذا استوفاه ونفاضا منه لم يشارك شريكه الله وحسب ابراهيم او صالح فخر على
شيء بلا خلاف فلو كان شريكه بعد في المال الذي في ذمه الغريب كان هذه النصوص كما يشارك من الغريب لم يبره فيما يستوفيه منه ويقتضيه ثمن
المال الذي كان شريكه بينهما ذهب ولم يستحق في ذمه الغريب الذي هو الدين عينها معبته بل يدا في ذمه لكل واحد منهما مطالبته بقتضيه و
ابراهيم منه ويمنه واذا اخذه منه ونفاضا فما اخذه من ايمان الشريك حتى يقاسم شريكه فيها ولم يذهب الى ذلك سوى شينا الى جعفر الطوسي
في نهايته ومن فله وناعه بل شينا المفيد محمد بن محمد بن النعمان لم يذكر في كتابه ولا نصيف في كتاب السيد المرتضى لانه من المسئلة
لا وضعها احد من الفقيهين وانما ذكر ذلك شينا في نهايته من طريق اخبارنا الاخبار ورد بذلك المشقة اخبارا حارسا بل وعند من يوجب اخبارنا الاخبار
لا يعمل عليه ولو سلم بخبر سليم جد لكان لها وجه صحيح من اصول المذهب لا با وهو ان المال الذي هو الدين كان على رجلين فافهما احد
الشريكين ونفاضا لهما على احد الترميزي قال اجمع عليه ههنا ان يقاسم شريكه على نصف ما اخذه منه لانه اخذ ما يستحقه عليه وما يستحقه
شريكه ايضا عليه لان جميع اعمى احد المدبين لا يستحقه احدا الشريكين بانقراده دون شريكه الا في هذا وجه صحيح فيقول الخبران على ذلك اذا احتا
الظن براهيم فلهما مل ذلك وينظر بعين الفكر انفاضية خوض وهو كما ترى صحيح في استغلال الشريك بل في اخذ حقه من غير حاجة الى اذن الشريك
الاخر وان لا يشاركه فيما اخذه لان كلاهما ديان مستقلان اذا باعا صنفين بل قد يقال لا دلالة في كلامه على حصة قيمة الدين ولزومها بحسب لو
فرض احد الشريكين جميع اعمى المدبون اخذ من الفضة بل اعمل كلاما لآخر الحق محل عليه بخبري صحيح في خلافه ومن هنا لم يدر المصنف وغيره الى
خلافه في النظام وانما ذكر وكلامه في باب الشريك نعم قد وقع ذلك من بعض متأخري المتأخرين كالاردبيلي والمحدث البجلي ونافضل الرباض والكا

[illegible]

فيه ولو جازا وانما ظاهره ان عدم علم المدين بذلك فلا يرجع عليه وليس الثاني نصريح بانه ادى الى صلح الدين كى يجمع على المدين بل فيه انه
قد اشترى بعض فكيف يجمع لزمان بل دفع الغنية في الاول ظاهر في البيع ايضا اللهم الا ان يراد منها المقدار او يقال يكون المراد على هذا التقدير تاديه
الضامن عرضا خاصته فكان له المطالبة بالغنية لكن على كل حال لا يبيع بمحل الزيد وابتعد من حمله على الشراء الفاسد وان صاحب الدين قد اذن
للمشتري ان يبيع من المدين مقداره ما ادى يبقى لباية لصاحب الدين فيكون المراد من البرائة الاول بالنسبة للمشتري انه لو كان يرضى لعل الاقرب بينهما
حمله على الشراء للمدين نفسه ولو بصيغة الصلح باذن من المدين او باجازه لاحقة فيكون من صلح الخطيئة اذا فرض كون العرض من جنس هذا وقد اشأ
الادب السري في المقام مع الشيخ حتى قال ان كلامه ضحك منه المتكلم حيث انه فهم من اطلاق كلامه جواز البيع بالاقبل وان كان ديويا وعدم التقاضي بالمحل
وان كان المشتري من المتدين وقيل ان اطلاق التبع من على احرار شرط البيع وليس قوله اقل شهادة على ذلك اذ يمكن فرضه المتجاسين في غير الزيد
بعد تسليم عدم صدق الاقل بالنسبة الى قيمة المدفوع على انك قد سمعت از مسند الخبر ان الظاهر لهما والصرح ثابتهما في كون الثمن من العرض وان
هنا قد انصرف الفاضل في كلف الشيخ حتى استحق لحيته ولا يبرهان المؤمن له ناصر والله بعد ذلك هو العاقل خصوصا بعد ان كان هذا كله لا ظاهرا
ولم يبرهن باطل يزعم القائل والله اعلم المسئلة الثامنة في الاقوى جرحه الفرض بشرط البيع بحاجه او الاجارة او غيرها من العتق وفضل العتق لغيره
وفاقا للاستثنا الاكبر التبع جرحه الفاضل المتبحر الاقا محمد باقر على ما حكاه عنها استنبطه في مفتاح الكرامة قال وخالفه في ذلك استنادا الى
العلامة استنا الكل في عصره السيد محمد محمد بل حكى فيه ايضا ان الاستثنا الاقوى قد صفت لثاني محرم ذلك متعيا اتفاق الاصحاب وظاهر لزوم
وهو ان كان قد ظهر من كلف ذلك ايضا حيث قال في مسئلة البيع بشرط الفرض المتنازع فيه باجابه مع اشراط الفرض لا العكس بل على الصبر
حكاية ذلك عنه ساكتا لكن الانصاف عدم كون المسئلة من الاجاميات اذ في عدم جرحه لو افرضه بشرط ان يفرض منه او يفرضه او يبيعه ثم يثل او يدين
او يسلطه او يستلفه ونحوه في كره اللهم الا ان يريد بيع الفرض لا المقرض فيكون خارجا عما نحن فيه اذ هو يدون ثمن المثل نفع المقرض لا المقرض كما ان
قوله في كره يجوز ان يفرض الزائد ثم يستقرض الاخر منه التاخر ثم يباريان سواء شرط في افرضه ما يفعله الاخر ولا خلافا للناضح يمكن ان يكون المراد منه
اشراط نفع المقرض لا الاجارة مع انه غير متحقق فيه بل ملة الغنية من جواز ان يفرض غيره ما لا على ان يعامل في بيع او اجارة او غيرهما بدليل اجماع الطائفة بمحل
كون المراد غير متحقق منه من الحاجه كانهما يرد وجامع الشرائع التي عبر فيها بمثل العبارة المرجوة لكن من دون دعوى الاجماع كما قبل بل لعل ما حكاه في كشف
الرموز كما قبل عن الشيخ من الاجماع على انه يجوز لمن يفرض ما لا ان يبيع منه شيئا باقل من ثمن المثل لا على وجه البيع بل بسبب الافتراض وانه لا يعرف له حقا
كلت ابية وانه لم ياجزه شرطه عقد المقرض وان كان هو السبيح مع ان المحكي عن خلافه انه قال اذا باع دارا على ان يفرض المشتري الفقههم او يفرضه
المبايع الفقههم فانه سائغ وليس بمحذور ولعلنا اجماع الفرض الا انه ومع ذلك كله فلا يقطع بمحصول الاجماع على تحريمه نص عليها الفاضل في القوي
فقال لو شرط في الفرض ان يجره اياه او يبيعه شيئا او يفرضه مرة اخرى جازا ما لو شرط ان يجره داره باقل او يسأل عنه ماكثر فالوجه التحريم وعرف
الرموز انه حكاه عن بعض الاصحاب انه قد ورد في قوله قبل انه يلوح من صاحب الشئب وعرف الاستثنا انه حكاه عن الامام وعرف طائفة المحققين في رسالته الفارسية
وكيف كان فلا ينبغي ان لا يفي تصديق حرم النفع به المحرم مولى وسنة ولا يعارضه ما دل على ان خبر الفرض ملحقا بالمول كما عرفت على عدم الشرط
او بخلاف ذلك ما نقله كما انك قد عرفت الكلام في اشراط الرهن والكفيل على هذا الدين او في اخر وفي اشراط الصبي بدلا لعتقه وفي اشراط
الاعطاء في بلد اخر او غير ذلك مما هو صريح في ذلك وانه دل عليه الدليل بخصوصه وانه لا يقول به فلا حظ واما بل قد عرفت ما في دعوى المحققين
الثاني من المنوع اشراط الزيادة في نفس مال الفرض او صفته وما في نامل الاراد بيلي في حرمه اشراط زيادة الصفه والعبارة السابقة لل
بعضها معقد صريح الاجماع وظاهره قد عرفت حال فيما وعلى تقدير اطلاقها فانها لا تعارض بينهما وبين ذلك من وجه ولعل المرجح للمقام فلا وجه
لدعوى تشييد هذا الاطلاق بها كما انه لا وجه لمعارضته بالاجامات المحكية على جواز البيع بشرط الفرض وبغيرها من الدلالة المذكورة لذلك
فانه ضامتهما في كلف خمسة وعشرين وان كان في بعضهما ما فيه بعد توضيح الفرق بين المسائلين وانما لهما من نسخ واحد ضرورة عدم الاستثنا
في عقد الفرض وانما هو شرط في عقد البيع فلا مانع وان كان محاباة وكون ذلك هو السبب في فعل الفرض والا لانه يقع من الفرض لا بد من بحث
اوله الله كما هو واضح ودعوى ان ذلك على جرح النفع من الاحكام المرسله بل قبل العامية في غاية القناعة لمعرفت من اتفاق القناوي على ضمهم وان
في نصوصا المعشر ما هو مثلية الدلالة كصحيح محمد بن فليس وغيره المتقدمة سابقا للشيخ دليل اخر للمطلوب خصوصا صحيح محمد بن فليس منها ضرورة انه
مع اشراط الحاجاه في فرض الرزق مثلا فلا شرط زائد على ذلك عليها وقد نهى عنه ولا ينافي خروج اشراط ما لا نفع فيه عنه بعد معلومته كون المراد
منه عدم اشراط الزائد على ذلك مما يكون نفعا للفرض لا حظا ولو يقرب منه ذلك والورق فيه لا يرد في ارادة المثال منه لكل فرض وبالجمله لا ينبغي لنا ان
في دلالة جمع النسخ السابقة واكثرها على جرحه الفرض ولو ان كون الشرط للنفع في عقد اخر مشغول لذلك تجاز اشراط الغنية العارية ونحوها مما
معلوم لعدم تضاد موقوع ولعل المسئلة من التوضيح لا يحتاج الى الطنب بل الداعي الى هذا القدر من الكلام هو ان قد عرفت على محرم لبعض
مشايخنا في هذه المسئلة قد ذكر فيه ان هذه المسئلة من اميات المسائل بل مما يها وانه قد كتب هو وغيره فيها رسالة وقد اطنب في المقال مختارا
الحل فيها بل شذنا لنكته على القول بالحرمة مستندا الى نصوص جرح الفرض بغير نفعها ونصوص السبيل التي قد منا شطرا صا الحاجاه فيناجيل
المجمل والى اطلاق العبارة السابقة التي بعضها معا في الاجماع مضى الى العلم والى ما اوردته على مقتضى المنع ما يعرف جوابه بادنى تأمل
فيما ذكرنا كما انه يعرف عدم الدلالة في شئ مما ذكره من النصوص المرجوة وان اكثر منها ضرورة خلوقها عن الاستثنا في عقد الفرض ولا ينبغي ان

فوضع الاستدانة منه والا فالحج عزاء المولى وان كان لا يخرج من حيث الا ان حكم لا اشكال فيه فغير البداء مع فصوله جدا مطرح المحمول على ما ذكرناه وربما
 انقلحهم بين السيد المدين عبدا والابدية المنسبة الى الارث والوصايا والمجمل على صورة الاذن في التجارة دون الاستدانة فخصص دين السيد بين نفسه وبين
 عبده ويجعل الامر بايد دين السيد المضمون بالابداء من السيد للاستحسان فلا استاخاص ولا ماس به وان كان ما ذكرناه سابقا اولى والله اعلم واذا اذن لدية
 التجارة اختلفت عليه ووضع الاذن على ان لا يقدر ومعي ارضان او مكان او غير ذلك لم يزد عليه كانه كل مجبور عليه وفي كونه نسبة الى علمنا وما عن القضاة
 من ان لا يردنا بوجه ما دون بل يخرج بوجه فائز الضعف كغيره وفي حقيقة حصول الاذن من السيد بمجرد عدم نسبة بل قال المودان لرفا القضاء والصحة
 مقام اذن في كل حال فلهذا لم يصح له من ذلك بل اصول المذهب نفى مجازة ضرورة عدم استفادة الاذن من السكون فيما سكت عنه ولا في غيره
 ولو اذلت في التجارة اقتصرت على اجتنابها ولعل مختلف باختلاف الارائه والامكنة نعم لا يدخل الزرع فيها قطعا ولا الصدقة بل في حق ولا اجابته
 واما اجابته فبقية وهو ويرفعه بغيره فحاشا من عدم انصرف لفظ التجارة بينهما وقران التجار بما فعلها واستنفره من قول في عدم الاضمان له ان يجرى المولى
 التجارة وغفل عما فيه لم يجرى نفسه وبسائر غيره وبزواجر وبسائر لار من الميرج في ذلك كله الى تعريف ولا يثبت كونه ما ذروا ما بقوله بل بالسماح وفي غير
 الاخرى لكن قد يترك اذا كان المراد منه ما يفيد الظن المتألم وانما يحكم به على انوف ان انكر لعدم الدليل بل قيل انما لضعفه لا يثبت به الملك الذي السيد شخص
 وكيف يحكم به على المولى نعم لان يجوز الاقدام به على المعاملة وان كانت الدعوى لو انكر السيد باقية بل في جامع صدقه لا بعدا لا كفاة بخلاف العدل اذا اكل
 في غير المسلم الصورة وقد اكد بانعدامه بل لو اخرج من امر غيره امكن القول ان ليس في ذلك ما قل من غير مدعى الوكاله عن الغير في بيع ماله وليس اقل من قبل السيد بالهجرة
 ولو اخرج ماله على هذا لم يعد من قلب بل مقتضى ما ذكره الا كفاة بدعى السيد التي لمعارضها لكن لا يخفى عليك ان الاختصاص بغيره بخلاف ذلك وان
 كانت السيرة بغيره بما ذكره وفي كونه الاخرى بغيره عدم ضار الشاع وكيف كان يجوز ان يجرى عليه وان لم يشهد وعن القاضي انه لا بد من اشاعة سيرة وعلم الاكثر
 ولا يكفي علم الواحد بل الواحد السامع الحجر معاملة لعدم تمام الحجر ولا ينبغي بعده انما الكاظم في الحجر عليه بذلك ولان يبلغ كالوكيل ولو اختلف المولى والمعامل
 في تقديم الحجر على المعاملة ونحوه عما كان القول قول المعامل اذا كان صورة الدعوى ان الحجر قد وقع وعند والمعامل انكر ذلك ولتمام الكلام في ذلك محمل اخر
 ولو قال الحجر على السيد لم يعامل بل في حق وان انكر السيد لا نه المعاطى العقد والمعاملة عقد وفيه نظره لان الحجر فعل السيد وخوله والشروط في صحة العقد المقصد
 اليه من حيث كونه صحيحا ولذا جاز المنفعة في المنة الخافق وشراء الغالب من لا يرى جوانه من المعاملة وغير ذلك ومن هنا قال في كونه مذهبنا الجواز بعد ان حكى
 عن احد رجولى الشافعية خلافا ويقبل اقرار الماذون في الدبره او للتجارة اذا اقر به لها وان كان لا يب او اياه خلافا لابي حنيفة فلم يقبله لها وما في كونه من ان
 المعامل عدم قبول اقره بدون المعاملة يمكن ان يرد مع من الاذن والا كان واضح الضعف نعم هو كك لو كان غير الماذون فيه اذ هو كغير الماذون الذي
 لا شئ الا انه على سببه بما لا يخصص او غير ما يلزم عقد من يعلق بين منه نظره ان كان ضعيفا للموم جواز اقراره العقد فالا فوى بنعنه به بعد العلق
 على ان الاتي في قول المارة بالجواب التوجيه ضار او لا لو صدق المولى بل ينبغي القطع به للمعوم المزبور وما نعت السيد فلا انقضت بقصد بغيره ولو ان
 السيد السيد في المعاملة بمقدار وكذا وضع اليه لا يتغير به فلهذا وبسبب اعراض بدعى انما شرها في ذمته وان ذمته باق وان ذمته تلف ما كان سببه وانكر السيد
 ذلك ففي جامع صدق قبوله مستبعد جدا وفيه انه يمكن القول بعد فرض الاذن بالشراء بالذمة ولو اذن له السعي في التجارة بمقدار كذا ولم يرد فع اليه شيئا فضا
 وبسبب اعراض بدعى شرها في ذمته وبقاء الثمن وانكر السيد فلا توى قبول اقراره نظره الى كونه مذهبنا وان شهادة الحال ومقتضى الاذن والشتر معا ملية
 لم يقبل احمل في جامع صدق عدم عدم جهة شهادة الحال والضرب دفع بالاشهاد قال وليس اقرار السيد اولى من اقرار الوكيل وفيه منع عدم قبول اقرار الوكيل
 في مثل ذلك نعم ان اقرار الماذون بان في ذمته ملك الغلان وذبته او غصبا ونحوها في القول اشكال كافي جامع صدق بغيره من انكر الوكيل ومن ان ماسبه
 للملاء ولعل الثاني لا يخرج من قوة ولو اشترى الماذون للتجارة ففي كل طلبة الثمن وان علم البائع كونه ما ذروا بخلاف الوكيل فانه عرضة للزوال بغير نفسه وفيه
 جرت بناء على ما سمعته سابقا من ذلك وفيه نعم لو طلبة السيد جاز قطعا ولو اذن له السيد في الانبعاث انصرف الى النقد وان كان الامر بالكيل ليس امر يجرى
 من بل غنصا النقيض لان النسبة لما كانت احران اذ اعلى الانبعاث اذ هي انما تكون بالشروط لم يكن الاذن فيه اذا نزلت كغيره من الشروط بخلاف النقد
 فانه ليس في اشد على طبيعة الانبعاث ولعل هذا اولى ما العاجب به الفاضل لما اورد عليه قطب الدين الرازي بما سمعت من القضاء الامر بالكيل النقيض من البيع
 اعم فلا بد على النسبة باحد الدلائل الثلاثة اذ فيه ولا انه معارض بالنقد وثأب ان عدم دلالته على النسبة بالخصوص لا ينافي النقيض المزبور كما في سائر
 الفاظ الكل وثأب انما اورد عليه القطب من انه لا يلزم من نفى الدلالة نفى الاستلزام لجواز كون اللزوم غير بين اللهم لان به ما ذكرناه سابقا لكن الحكمه
 انه عدل من هذا الجواب الى جواب اخر وهو انه اخضع النقد واسطة قران خارجة عنه وفيه الاضرار بالمولى في النسبة بثبوت شئ في ذمته بخلاف النقد
 لجواز ان لا يقدر المولى على غير ما ذمته اليه السيد من المال ولا عرض له فيه وفيه منع الاضرار في سائر الاحوال وبما يكون لغرضه ولامح على ان محمل البحث
 مع النحر عن المزان والافق لا ينضب وقد يكون الاذن في الانبعاث من دون ان يدفع اليه شئ وبالحيلة لا يحصل ما ذكرناه سابقا الذي يورده في الجملة عن
 السامع المزبور في كتاب التكاليف عن سيد الله في رجل اشترى من اخ جاريته ثمن ثمنى ثم اقر قائم قال وجب البيع وليس له ان يطلها وهي عند صاحبها في
 بعضها او يعلم صاحبها والتمس اذ الركونا اشترط فهو نقد في البيع كالمشتق الانبعاث ولو اطلق له النسبة كان الثمن في ذمته المولى لانه كالوكيل
 عنه ولذا لو تلف الثمن المود ذمته ليرحم المولى عوضه لان ثلغه سيد السيد كثلغه سيد السيد وليس المراد الثمن المدين لان ثلغه يطل البيع فلا يلزم المولى
 موعده من غير ثلغه فخرط وغيره هذا في ذلك لو لم يكن السيد اذن في الشراء في الذمة فاشترى مما تم ثلث الثمن المود ذمته اليه ليرحم السيد بغيره ورجع
 من السيد ذمته تاسعا في هذا لان العقد صحيح كالعقد للسيد والبيع وقع له فادفع الثمن منه له ولا في البائع العقد وقد يشكل بان اجاز

فذلك محل البيع والله اعلم **خامس** ثم لا خلاف في وجوب اجرة الكيل ووزان المتاع والعدد والوزن مع ثبوت الثمن عليها على البائع سواء كان البيع
كليا او جزئيا معلوما من حيث هو ومثله طلبه من قبل ذلك وفي وجوب اجرة ثقل الثمن ووزانه وكذا له وعوده على المتاع للمنفعة لكن قد يشكك في
اعلم وجوبه على ما على الصفة ويدفع بالبيع من الغرض لها لا ان يجزى في ذلك للاصل ولان الواجب عليهم الصحيح ولا يترتب منه على المتاع شيئا ان المصنف
المقبوض قد كذا الاخر في وجوب اجرة بائع الامتعة الناصب لثمنه على البائع مع امره بل اذنه فيه وعدم قصد التبرع من العامل لاخر اجماع المسالك
لذلك شرعا وان لم يكن قد استحصل الامر العرض بل ولا المامور بل مقتضى ذلك وان لم يكن ناصبا فلهذا مع كون العمل بالاجرة في العادة وكذا المجازة
اجرة مشتملة على الامتعة فانها على المشتري مع امره او اذنه على نحو ما تقدم في البائع والطلاق للمنفعة والوسيلة كون اجرة الدلال على المتاع والمناوذة على
البائع من غير ان يذكرنا قطعاً ولو تبرع الدلال او غيره بان فعل لا يقصد الاجرة لم يثبت له اجرة قطعاً للاصل ولو اجاز المالك بيعه فمقتضى استحسان الا
اذا كان قد فعل ما يقصد ففصله المالك وقد اجاز له اذ هو كغيره من افراد الفضل لثمنه لثمنه الاجازة للاختصاص بل قد يحصل ثبوت الاجازة في الفعل
الذي له بعضه من البائع سواء كان له اجرة العقد والافعال لكن على كل حال لا يترتب مع هذا القصد من اجازة نفس البائع واجازة العمل للاختصاص
على الاول من ذلك المانع في نفسه من ذلك كله انه اذا باع الدلال امتعة شخص على حسب علمه وانه واشترى امتعة اخرى لاخر فاجرة ما يبيع على الامر بالبيع
واجرة المشتري على الامر بالشراء اذا كان من نفسه الدلال لثمنه بالبيع في السلمين وان كان الدلال واحداً فمقتضى ان يكون له في الواحد في السلعة الواحدة بان
يكون مستتراً به ان يبيع المشتري بالافضاء سمسرة كل منهما مراعاة مصلحة المتنافين لمصلحة الاخر ضرورة ابتداء البيع على المتألف والمأكنة فضله
كل منهما فبغير الاخر فلا يمكن اجتماعهما حتى يبيع اخذ العمل للواحد عليهما واما اشكال ذلك بامكان كون السعر مضطرباً في العادة على وجه لا يترتب ولا
ينقص فيكون المراد من الدلال للمبايع مثلاً وجود المشتري ومن الشراء وجود البائع وانما انقلط على سعر مخصوص فيكون المراد انقباض العقد وقدره
مع ان ذلك خلاف الغالب بل يمكن منع التمسرة فيه بل يمكن القطع بعدمه في الثاني انه ينبغي ان يعلم انه لا تأمل في جواز اخذ الاجرين على الايجاب في قبول
بناء على صحة الاستصحاب وعلى مثله خلاف المحكي عن عبد الله بن فنع الاجازة عليه لعدم كونه جازياً لبيع عليه عادة وضعفه وانصح فليس المراد من بيعك ثوبها
الواحدة لا يجوز اخذ العملين لواحد على الايجاب من البائع وعلى القول من المشتري ومسمى ان ذلك عمل واحد في اجارة واحدة موزعة عليه ما فيها
ان ذلك نصير لفظي لا يثبت على عبارات اعتبار الاحصاء عليه مع انه يمكن منع كونه اجارة واحدة بل هما مستقلان قد يحصلان في العمل وقد ينفقان وقد
يحصل احدهما دون الاخر بل المراد ان لا يتولى العمل على البيع وعلى الشراء الواحد ضرورة اخذ العمل على البيع كونه جازياً على الايجاب في تمام الاجابة
والقول وهو بخلافه نسبة البائع والمشتري فيحصل قبول المشتري على الدلال بالبيع على البيع فليس له ان يخذل جازاً منه عليه ويكون العكس بل هو
كالجمل لاجل على بيعه من قبل الذي من الواضح عدم جواز اخذ جمل من زيد على شراؤه له والفرق بينه وبين ما يمكن فيه بالخصوصية وعدمه باختر به بعد
اشراك على المنع من هنا قال الاحتياط لا يتولى الواحد ولا يتولى الواحد العمل على تمام البيع من البائع والمشتري ولكن لا بأس بتولى الاثنين ذلك على ان يخذل
كل منهما العمل من كل منهما على تمام البيع فيكون فعل كل منهما مقدراً لتخصيل الاثر الاثر لا يقتضي به العمل على من جعل له فمقتضى انه قد وقع في عموم المنع لا في
المستلزم مضاعفاً الى ان يثبت به من قبل البائع من بعض اصحابنا قال اشترى لاجل الله حاربه فنانا وبنى امره دنانير فاشتت قال ما لنا اخذنا ما اخذنا
فقال لا تأخذ من البائع ولو فرض ان كل من البائع والمشتري قد جعل لاجل فان كان المراد من الايجاب القول لم يكن اشكالاً في جواز اخذ العملين منهما
لقد ان امرهما اوزاناً وان كان المراد العمل على تمام البيع فليس له الرجوع الاعلى في قصد العمل له والرجوع عليه كما يرمى اليه في الخبر وليس له ان يخذل
عن سلعة واحدة لاجرين من البائع والمشتري بل يخذل من يكون عائد له وكذا في المثال ومع فرض قصد ما معاً العمل سقوط الاجرة من بائع وتوزعها
عليهما ويقدرهما السابق وقد يحصل استحسانهما اذا كان المقصود العمل من كل منهما على تمام العمل على صفة ان يرضى بائع العمل الا بالعملين فهو كالجواز
الواحدة من شخصين على عمل واحد ولا ينافي ذلك ما قلناه سابقاً المسمى على فرض ضاه بكل من الجاهلين على تمام العمل من دون علم الاخر لا انها جازاً واحدة
منها معاً على العمل فاما ما وجدنا من ذلك النظر في جملة من عبارات الاحتياط في التمسك في بعض نسخ الكتاب اي المانع ولا يجمع بينهما الواحد ولا يجمع
في الشراء والبيع الشخص الواحد فيكون موجبا قابلاً والمشتري ولو اذن بغيره لزم وجهان احدهما انه لا يجمع بين الاجرين الشخص الواحد بمقتضى
لا يباح اجرة البيع من الاذن فيه كليهما ولا اجرة الشراء من الاذن فيه كليهما بل يخذل من كل واحد اجرة واحدة له فباخذل اجرة الايجاب من الاذن في البيع واجرة
القول من الاذن في الشراء وتأبها اذا امره بالبيع والابتناع فالاجرة على السابق وان افترقا وكان الغرض من البائع طرفي العقد فالاجرة عليها وكذا
ان افترقا وكان الغرض مجرد العقد وان لم يكن الغرض مجرد العقد بل سمسرة لكل منهما فلو افترقا كان على قدر العلين وفيه نظر من وجوه وان كان
قد اخذ كثير من ذلك من من فانه قال واجرة الدلال على امره ولو امره بالسابق فان افترقا وكان الغرض من البائع طرفي العقد فلهما وكذا لو افترقا
وكان مرادهما مجرد العقد ولو منعنا من توليه الطرفين اصنع اخذ اجرتين وعليه يحمل كلام الاحتياط انه لا يجمع بينهما الواحد لكنه كما ترى خصوصاً قد بين
بدلك من يري جواز تولي الطرفين على ان الكلام في الدلال لانه هو المسمى لاجل العقد والاصل في فرض من اخرى الاحتياط لذلك ما في
وتبر من نفسه لبيع الامتعة كان له اجرة البيع على البائع دون المتاع ومن نفسه للشراء كان له اجرة البيع على المتاع فان كان وسبب ابتداء المتاع
وسبب فمقتضى ان لا امره على ما يبيع من جهة البائع واجرة على المشتري من جهة المتاع وفي ثمر ليس قصد جعته في ذلك ان يكون في عقد واحد بائعاً
مشترياً ان يكون تارة بائع وتارة مشتري في عقد واحد لان العقد لا يكون الا بين اثنين وفي ثمر بعد ان حكى ذلك عنه قال ليس يصح ان يبيعوا
في عقد واحد وكذا لا للمعاقدين كالا يبيع على ولده من لده الاخر فيجوز لبيع اجرة البيع على امره واجرة الشراء على امره وقوله العقد

[illegible]

10

11/11/11

بما قصد عقداً الرهن به من اللفاظ من غير اعتبار لفظه من حيث هو ولا صيغة خاصة لكن فيه ان نجح جانب الجواز انما يرجع من غير مرجح والاصل في القصد عدم تحقق
 احكام الرهن والمراد من العقود المأمور بالوفاء بها المتعارفة نوعاً وصنفاً فالعلوم منها ولو بمعية كرامة الاحتياج الوفاء به وما لم يعلم فمضاهي المعلوم
 عليه لا يجب الوفاء به بل للمدعي ان يمنع ذلك ويقال ان سلم ارادة المتعارف منها فالمراد المتعارف نوعاً اي البيع والاحارة والصلح وغيرها واما
 بالنسبة ما يستعمل به كل واحد من اللفظ شامل لكل ما قصد به العقد من اللفاظ لا ما علم من جهة حصول الشك في تناول العلم كمن شهد عتبه
 ونحوها كما ادعوه فيما عدا الصيغة الخاصة للعقد واللازمة ويجعل يدار المسئلة على ذلك ولا ينبغي ان الاحتياط بقصد الاول والظن بقوى الثاني
 الا ان الظاهر اعتبار المصلحة في القولين لا ضرورة الاطلاق البس بل في جامع صدره منع صدور العقد على ما كان باللفظ الجهمي مع القدرة على العرباها
 الماصية فمضاهيها كمن بل بما استظهر في تلك والمقارنة وتقدم الاجاب على القول والعربية من شرط وفقه الراوندك والوسيلة والغنية
 وجامع يقع وقع وقد استخرج منها ما انفردت به على اعتبار الاجاب القول بدعوى انضامها الى ذلك كله وان كان فيه ما فيه بل في كونه لا يتطابق
 بل صريح مجازة فيها من هذا الرهن او ثبوت عتبه ولو قيل انها بمعنى اودل منه من حيث دلالة الاسم على ثبوت رد بانة فدر شرط لفظ الماضي
 لا ممتناه وبان ذلك يستلزم جواز البيع بها بان يقول ذلك هذا صريح لك بكذا وهو لا يقول بغيره يمكن ان يقال ان الرهن بالماضي غير المستقبل كما
 كما يشترط قوله بعد بل افضل فلو قال ارهنتك كذا او انا قبل لم يثبت به او هو مع الامر وان كان قد سمعت من الشهيد جواز كما انك سمعت مدار
 الامر في المسئلة وكيف كان فلو عجز عن النطق بالاجاب لم يحضر عارض كفتا الاشارة المقتضية للقبض اي عضو كان بلا خلاف لاجده فيه لغيرها مع
 اللفظ كما فيهم ذلك ما ورد في البينة الاخرى في تشهده ولو كتبه بيد له حال هذه وعرفه لك من قصد جازاً لانه من الاشارة او اولى منها او ميسراً
 لها ولا يخفى شيء منها مع عدم العجز قطعاً عن اشارة الحال والحركة في الكلام ودليل البديهة خاص بحال العجز عن العزيم عوى بعض من اشارة
 الجواز فيه اي مدعيه عدم الدليل المحض في حال العجز فليس الا الاكتفاء بكل ما يدل على الرضا وهو عام للمحالين وفيه ما لا يخفى بل ما القول فهو كل
 لفظ دل على الرضا بل لا لاجاب والكلام فيه كانه الاجاب بل قد يظهر من المتن وغيره توسعة الامر فيه ان يد من الاجاب حيث جملها هو الرضا
 من دون اعتبار لفظه اذ عليه فمضاهي ان يكون محضاً لعل الفارق بينه وبين الاجاب ان الرهن لا يتم من قبل الراهن لانه سيقول بغيره فيجوز ان
 في حقه ما لا يخفى من الراهن حيث انه من قبله جازاً لانه سيقول بغيره فيجوز ان يكون في العتبه الجائزة المحضة لكن لا الاحتياج اعتبار القول الفعلي
 نعم قد احتل الفاضل في كونه وقد اكتفاء بالاشارة في عقد البيع عنه فلو قال بعيتك هذا الكتاب باشرط عليك ان ترهنني دارك فقال
 المشتري عليك وارهنك مع مع ان المحقق خلافه بعد الاغضاء عن جواز تقديمه على الاجاب ضرورة عدم حصول اشارة الرضا بالاجاب
 بذلك وانما دل الشرح على ان الرهن بالاشارة حاله كما هو واضح ياد في امل في نظائره وربما ياتي لذلك نمة الله على كل حال فلا ينبغي ان يصح
 الارتيان سفر وحضر بلا خلاف فيه بيننا بل الاجماع يقتضيه عليه كما ان السنة شاملة باطلاً فيها للمحالين والشرط في الازمة يستلزم على القالب فان
 عدم الكفاية لا يكون الا في السفر فهو قوله وان كنتم على سفر ولم تجدوا ماءً فليمنوا فان عدم الماء يكون في السفر فالتا فالتا بعض
 الهامة من عدم جواز في الحضر لا يفي غاية الضيق خصوصاً بعد اشارة على اشرط عدم الكفاية هو غير شرط بموافقة الخصم وبعد اذ روى عن النبي
 انه رهن دعه عند يهودي وهو حاضر بالمدينة والله اعلم وكيف كان فهل القبض من الراهن شرط في صحة الرهن ورضاء ثاره عليه قبل والفاظ الشيخ
 في احد قوليه وابن ادريس والفاضل وولد والمحقق الثاني والشهد الثاني وغيرهم لا بشرط بل حكى ايضا عن المشتري الجواهر وتخلص المحقق في
 وغاية المرام وايضاً النافع وغيرهما بل في نسبة الى اكثر من المصليين وفي كثر العرفان الى المحققين فتكفي في الصحيح الاجاب القول مع اجتماع باقي
 الشرايط ويبيحها للزوم بل في الغنية وفي خلافه في حصول الصحة بدونه وان الخلاف انما هو في لزوم بل في كونه وبرهين ذلك وضدها
 حيث انهم قد جعلوا الخلاف في ذلك دون الصحة والحال ان اذ منها من اللزوم الله هو محل الخلاف في كلامهم باباه ط كتمانهم وصريح الغنية وشرط ذلك في
 بل لعل احتمال العكس كرام من جعل الصحة مورد التزاع كما هو ظاهر بل لاكثر او خصوصاً بعد عدم الثم المعتبر بها لعل للزوم بل في اوضح انكا
 الجهرية لكن لاقتضاء عدم خلوه من البعد كما استعرف فلا حظ دامل وقيل والفاضل المنقذ والشيخ في القول الاخر بنوا الجند وجره والباج والطبر
 وغيرهم على ما حكى عن بعضهم ثم بشرط ذلك في صحة الرهن بل عن الطبري في الاجماع عليه بل بما ظهر من بعضهم ما هو المحكي عن بعض اهل اللغة من عدم
 تحقق معنى الرهن بل وانه كان هو واضح الضعف ضرورة كون لفظ الرهن كفاً في الفاظ العقود المعلوم عدم توقف صحتها على غير العقد من غير
 ونحوه وان اعتبر في ثبوت الاثر كالتفاضل القبض في الفرق في الصرف والسلم والقبض في الغبة ونحو ذلك بل لعل وصف الرهان بالمقبوضة في الازمة
 ما يشهد لذلك وحمله على الوصف كما شئت خلاف الاصل في الوصف بل مقتضى بل مقتضى على خلافه تحقيق نعم لا بأس بجعل الصحة موقوفة عليه
 وان تحقق الاسم بغيره وهو لا يصح عند المص والشهد وغيرهما لانه من عرف من ط كرام اعتبارها في الصحة دون اللزوم ففي الغنية ولا يصح الارتيان
 الا بالقبض وفي النهاية لا يدخل الشيء في ان يكون رهننا لا بعد قبض الراهن له ويمكن منه وفي الوسيلة الرهن انما يصح بثلاثة شروط الاجاب
 القول والقبض برضاء الراهن لا اذا اشترط في العقد لكن قد عرفت ان محل التزاع في الغنية اللزوم فيمكن ان يكون قد جعل عبادة الشئ في عليه قال
 فيها شرط صحة سنة الى ان قال بعده كرها واذ انكامل هذه الشرط صح الرهن بلا خلاف وليس على صحة مع اختلاف بعضها دليل واما العجز
 فهو شرط في لزوم من جهة الراهن دون الراهن ومن اصحابنا من قال يلزم بالاجاب القول لعل له او قوا بالاعتقاد والقول الاول هو الظاهر لكن
 الذي عليه الاجماع وان اعتبر في المناقشة به ونسبه له بغير ثبوت خلافه واصح منها ما في ثروانه ايضاً ذكر ان شرط صحة سنة ثم قال واذ انكامل هذه الشرط

[illegible]

في الزوم اوضح فاد ضرورة عدم دليل الصحيح على وجبه فصلها عن الزوم غير من الخلاف الزوم والمعارض بما سمعت فلا ريب في قوة القول بعدم مط
 فيسقط جميع الرجوع الى ذكر هذه المقام والطريق فيها لكن لا بأس بالنظر الى جملتها بناء على الشريعة فيها ان لو قبضه من غير اذن الراهن لم يقدر عقد
 الرهن ولم يصح بناء على اعتبار في الصحة بخلاف اوجه فيه لكونه قبضا غير اذن فيه او منعا عنه للمعرف من عدم وجوب الاقباض عليه بالعقد فلا
 من الرجوع المستصحب فانه بل لا يقطع الاصول المقطوع به من الشرط وهو القبض المأذون فيه قد عوى اطلاق دليل الشريعة الذي لا يترك التساؤل الى
 المأذون فيه خصوصا بعد استقراء نظائر المقام ما كان القبض فيه من ثمة السبب خصوصا بعد معاضة قاعدة عدم سقوط حق الغير الا برضا ونحوها بعد عدم
 الخطا فيه لا يفتى بها كدعوى وجوب الاقباض عليه بالعقد الذي لم يكن سببا في اقله حصول مدلوله لان الفرض يوجب القبض على الاقباض بل الخط
 ان ترك لو قلنا بان شرط الزوم ضرورة عدم اقباض العقد الجائر وجوب الزوم فلو لم يجر قبضه للمرضن باقباضا تعلق من الرهانة في القبض
 للقبض باقباضا بناء على التعلق الذي لا ينفك غالبا الا به فهو وان كان باقباض على ملك المالك الا انه لا يمنع من ذلك من قبضه للمرضن بعد اقباضه من
 الرهانة ذلك شرعا لكن لا يؤثر هذا القبض في ما في الرهن الاصل وغيره مع احتمال اطلاق ما دل على الزوم به فهو كما نص في الهبة و
 المعاطاة المقضى للزوم من الجانبين وعدم وجوب الاقباض عن الزوم بالقبض لعلة لا حكم عن الكفاية الاشكال في اقباض الاذن بناء على
 كون القبض شرطا في الصحة دون الزوم وان كان الظاهر ما ذكرنا اولا وما على الاحتياط من عدم الاشتراط وانما يجب على الراهن الاقباض فليس للمالك
 منع المرضن من قبضه بل لا يتوقف على اذنه لتعلق من الرهانة المقضى له ذلك شرعا فهو كما لو شرط الرهانة المشتملة على القبض بعقد لازم او
 نذرهما مثلا واحتمال وجوب مراعاة الاذن لكونه باقباض على ملكه وان كان اذا امتنع اجبره الحاكم فان لم يمكن قام مقامه في التسليم لا يمنع من وجه
 الا ان الاقوى ما ذكرنا فاعن الكفاية غير وجوب اذن الراهن على القول بعدم الاشتراط في الزوم فضلا عن الصحة والحق ان بعض شائخنا
 بل زاد عليه المحذور باجتماعه على ثبوت اشتراطه في الزوم دون الصحة وادعى الضعف لعلة ما ينبت الاول على عدم وجوب القبض وان قلنا بان
 شرطية لكنك قد عرفت ضعفه سابقا فلا حظ وامل ومنه يعلم الحال فيما لو شرط الرهن في عقد لازم فانه على الاحتياط لا بد من الرهن والقبض
 الا ان الظاهر كون وجوب القبض من قبض الرهانة كما عرفت لا من جهة الشرطية التي ليس لها الا الرهانة المتفق عليها ونعم بجدة ذلك على
 القول بان شرط في الصحة ضرورة عدم تعلق من الرهانة بالقبض الشرط وهما يدونه فلا يمكن مجرد العقد الذي لا ينعقبه قبضه فلو شرط
 الفاسد وصحة اطلاق الرهن على العقد كما ذكرناه سابقا لا ينافي كون المراد هنا الرهن المضمون ما لو قلنا بان شرط للزوم فذلك ينبغي ان يفتى في اوفى
 بالشرط بدونه القبض وان لم يلزم من قبل الراهن لان ما يجب الوفاء به الرهن الصحيح وهو اعم من اللازم لكن فيه انه لا يحصل الفائدة المطلوبة من اشتراط
 قبضه المقيد في الاشتراط برهن مقبوض اللهم الا ان يدعى كذا لانه الفرائض على ذلك بناء على الاكتفاء بمثلها او يقال ان الرهن المشروط في الفعل لازم
 بشرط القبض وان قلنا بكونه شرطا في الزوم كالحكاية في ذلك عن الشهيد ولعله راجع الى ما ذكرنا من كذا لانه الفرائض على ذلك والاقول من قبضه استحفاه
 مجرد اشتراطه هذا كله اذا اشتراط الرهن خاصة اما اذا اشتراط القبض معه فالمعنى بناء على ما ذكرنا سابقا في الشرط وجوبه على الشرط عليه لاجتماعه
 فان لم يمكن تسلط على الجبار نعم على ما تقدم من الشهيد بجدة ما صرح به هنا من عدم وجوب ذلك عليه بل اقصاه تسلط ذي الشرط على الجبار وموجبه الفاسد
 في المقام لكن فيه ما عرفت سابقا والله اعلم وقد ظهر من ذلك كله عدم صحة الرهن بالقبض من غير اذن بناء على اعتباره في صحة وكذا الواذن في قبضه ثم رجع
 باذنه قبل قبضه اذ هو كغير المأذون فيه ضرورة عدم الزوم عليه بالاذن كذا الرجوع فيها للاصل وغيره في جميع ما ذكرناه فيه سابقا لا يقال ان
 الاذن هنا قد اسقطت ضمن الرجوع بناء على الشرطية في الزوم اذ قد عرفت ان السقط لشرها انها هو القبض الاذن فيه بل اوضح بالاسقاط ثم
 رجع قبل القبض لم يؤثر ذلك لاسقاط عدم كون الجواز هنا كالحاجة بل هو من الاحكام الشرعية لا العقول لما لا يكتفي بالقبض عليه كل ذلك مع عدم الخلاف
 فيه بل يمكن تحصيل الاجماع عليه من اعتبار اذن في القبض سواء قلنا انه شرط في الزوم او الصحة وكذا لا يمنع الرهن لو نظق بالعقد ثم اعمى عليه اعيان
 قبل القبض مثلا بناء على اعتباره في الصحة بخلاف اوجه لظهور ما دل على شرطية الاخبار الى تمام سبب الصحة انما الكلام في البطلان بذلك على ثبوت اعتبار
 في الزوم فيما قبل لا يخرج من العقود الجارية المعلوم بطلانها بغير ذلك وقبيل انه لا دليل على عموم ذلك فيها بحيث يشمل المقام الذي هو اذنه الى الزوم
 بالقبض لشيء به لاجتماعه ويصلح لقطع الاستصحاب وتبطل اطلاق دليل الصحة فيقوم من منقلبه ولا ينافي التصرف بمقارعة المصلحة حيث يجب
 ذلك عليه ولا منافاة بين انتقاله من المال الى الوارث او كاشه الى الولي وبين تعلق من الرهانة بل اقصاها انها جارية كما كانت للاصل وبذلك يفرق
 بين المقام وغيره من العقود الجارية كالوكالة والعارية والوديعة اذ ليس هو مشاهدا فاعلم ان هو كبيع الجارية وكالهبة بعد القبض قبل التصرف في الجارية
 فيها للمالك فله ولا مجال لاحتمال البطلان فيها ولعله لا يخفى في كونه يعلم البطلان في الاولين بل كان عليه ذلك بالنسبة الى الآخر ايضا لان المرء يرجع فيه
 فيها بل المصلحة عدم الفرق في ذلك بين الراهن والمرهن على كل من قول الصحة والزوم لكن في سائر احوال البطلان في الثلثة بالنسبة الى الراهن ثم قال ولومات
 المرهن انتقل من القبض الى دارته والفرق بين تعلق من الزوم والديان بعد موت الراهن به فلا ينافي به احد بخلاف موت المرهن فان الدين باق
 فيبقى في غيره وقال ايضا لو حن المرهن اذ اعمى عليه فام ولية مقامه وفيه ما لا يخفى بناء على انه شرط في الصحة كما هو كلام في اصل المسئلة بل وعلى تقدير
 كونه شرطا في الزوم ضرورة كونه المحجة عليه البطلان قط او الصحة كذلك لا محالة المدرك والفرق في كونه بالنسبة الى الموت غير محذور كان للورثة
 والديان الفسخ اذ لا يلزم عليهم القبض المقضى للزوم فبعد تعلق من الديان والورثة لا يطل الحق المتعلق سابقا كما هو واضح نعم احتمال الصحة ومع
 المرضن اوضح من مع موت الراهن وبذلك كله عرفنا الاضطرار في جملة من كلمات الاحتياط في المقام ولحاذا لاهم التي بها ما يقضى بكونه معتبرا عند من

كتاب الفقه

القبض الماذون فيه بعد الرهانة ضرورة صدق على الاستدانة لكن قد عرفت ان التحقيق عدم اعتبار القبض في مثل القرض ومن هنا التجمل القول بالزوم وان لم يحصل اذن في الاستدانة كما هو مقتضى خلاف الاكثر الذي لم يفرق بين الوديعة والعارضة والغيبوبة عدم اعتبار اذن ومقتضى الزمان بل لا خلاف في حصول الجبر في ذلك في الاولين نعم حكم في حق الشيخ الحكم بان لا بد من مضمون مان يمكن فيه القبض منها ولعله يلزم ذلك في الثالث الا انه لو تحقق ما حكمه عند اذ الحكم في طوعا وفاقا لكان له ان يرد على مال وديعة او عارية او اجارة او عتبا تجلدها عنده بدو له كان الرهن صحيحا ويكون ذلك فضا اذ اذن له الراهن في قبض عين الرهن وذا في الثاني واذا لم ياذن له لم يكن على كونه فضا دليلا كما انه حكم في الاول في مسئلة اذا اذن له وجب في القبض وصح وقد بطل انه لا يصح الابدان ياتي عليه زمان يمكن قبضه فيه ولجميع كما ترى ليس فيه اشتراط مضي الزمان المعروف بطله عن الشافعي واما ان يقصر على الاذن خاصة من غير فرق بين المقتضى وغيره ولعله لتحقيق القبض المعبر بها اذا الاستدانة كما لا يبداه ولا يجدي القبض الاول في المقتضى فواضح واما في غيره فلا بد من قبض رهانة وان كنا لشرط بقبض القبض للرهن وهو جدي بناء على اعتبار القبض في مثل القرض لعدم تحقق حصول الشرط بغير ذلك نعم فيه ما ذكرنا سابقا من عدم الدليل على اشتراط في هذا الحال فيلزم بدو ونه على تقدير المشطية والاضط الحنا من عدم المشطية اصلا فلا بحث في الزوم وسقوط الكلام من اصله والله اعلم ومنها انه لو رهن ما هو ثابت عن مجمل المقدم منقولا كان او غير فبني لا يصح من هذا القبض لو خلى بينه وبينه فيما يكفي فيه ذلك لولا الغيبة لم يصح رهنا صحيحا بناء على الاعتناء في الصحة ولا زمانا على اعتباره في الزوم حتى يحضر الرهن او الغائب مضافا عند الرهن ويقبضه بما يصدق معه من تخلفه او نقله بل لا خلاف في جدي فيه بل في جامع صدقته الى نص الاصل وغيرهم لعدم حصول الشرط بدو ولا يكفي الاذن مع مضي زمان يمكن فيه القبض وان كان المرهون غير متقو لرفع حصول التخلية بذلك فضلا عن حصوله بالاذن خاصة نعم فلهذا لا حاجة الى الاذن فضلا عن مضي الزمان لو كان المرهون مقبوضا للمرجع سابقا وان كان غائبا عن حال العقد استصحابا لحكم القبض السابق مع احوال عدم ايضا كما هو احد وجهي الشافعية حتى مع مضي الزمان بل لا بد من حصول خلا بيل عن احد الوجهين عنهم ايضا لا بد من النقل فضلا عن القول مثلا وان كان فيه ما لا يخفى لعل ذلك لا ينافي ما تقدم سابقا المفروض فيه ووجه الرهن على المقبوض عنده لكن بهذا النوع من القبض لا انه رهنا وهو على الغائب ضو غائب عنها الا ان استدلال بعضهم هناك باستصحاب حكم القبض بناء على ذلك صح فيكون كلامهم ثانيا لما قلنا اولا ان يمكن جعله بناء على غيبة الرهن الغائب اذا لم يكن مقبوضا للرهن وكان مقبوضا للراهن بان يوكفه في القبض عنه فيجعل استدانة قبضه للرهن فيج ح اللهم الا ان يمنع حجة الواكدة فيها هو في حكم القبض لا يخفى عليك سقوط هذا البحث من اصله على المختار وكيف كان فلو اقر الراهن بالافاض فصحى به عليه لعموم اقراره العقل على انفسهم جازية لكن اذا لم يعلم كذبه فانه لا يصح باقراره قطعا فلا يشمله الجزاء الزور ولو وجع عن اقراره السابق لم يعقل رجوعه كما في كل انكار بعد اقراره الا لم يكن الاقرار جازيا عليه على كل حال كما هو مقتضى خبر السابق واعترض من انه قوي القبول في آخر كلامه ليجري ان العادة بوقوع في الوثائق قبل تحقيق ما فيها بل استقر بين كثره واضح الضعف بل كانه لجهاد في مقابلة النص مخالف صالحة السمعة في قول المسلم وقوله نعم قد سمع دعواه لو ادعى المطالبة على الاقرار والاشهاد عليه اقامة رسم الوشعة عند من يصدق ذلك اذا انخر الى ان يحقق القبض ويوجه له المهرج على الوثائق كما صرح به جماعة لجران العادة بذلك ولعموم البيهنة على المدعي والمهرج على من انكر واخاره المصغولة على الاشبه مشتمل بوقوع الخلاف فيه بل صرح به شرح الزوائد وان لم يصر في الان لضعفه الا انه لا يخفى من وجهه لكونه دعواه بظا اقراره السابق وكذا لو ادعى الغلط في اقراره واظهرنا وبلا يمكن ان ان اخضنه بالقول فظننت الاكفاء به حيث يمكن في حقه نوبه ذلك او قال استندت فيه الى ما كتب وكفى فظهر من قدا وبخودك وان صرح بالسمع فيه في كونه وترق لك وضه وصحك ولعله لا بد من اقراره في الحقيقة فيشمله العموم المردود الى اقراره من وجهه فربح عليه بضوى من غير ولا دليل على عدم قبول الدعوى كذبه والبيهنة كذلك على كل حال بحيث يشمل المقام الذي قد عرفت قوي جملة من الاساطين بالسمع فيه بل بانقل ان الاشبه سماع الشاويل الممكن وان كان الاقرار في مجلس الحكم كونه كره نظريه ولربح بل كانه بال الى عدم السماع وقد تقدم في اول بيع الجوان ما لم نرفع المقام فلا حظونا بل والله العالم هذا كله اذا شهد الشاهدان باقراره واعترف هو به او لو شهدا بفصل الافاض ومشاهدته لم نسمع دعواه ولم يوجه له المهرج بل في كره وكذا لو شهدا على اقراره بالافاض بعد انكاره الاقرار فانه لا يخفى عليك تصوير المسئلة بالنسبة الى المهرج وفيها اذا كانت العين في يد الراهن او المهرج او ثالث موجودة او ثالثة بان قالوا طست على الاقرار ثم اخذ من دون اذن فثلف كما انه لا يخفى عليك جريانها على القول بالمعبر باعتبار القبض في الصحة والزوم وعدم والله اعلم وكيف كان فعلى المشطية وعدمها لا يجوز تسليم الشاع الا برضاء شره سواء كان ما يشمل او لا يتقل على الاشبه وفاقا لصريحه وترق عدا والبيعة لاستلزامه الضيق في مال الغير غير اذنه والمانع الشرعي كما مانع العقلي خلافا للحكمي عن طمها قبضه التخلية لعدم افضائها التصرف واستجوده في ذلك وغيرها فكر قد ينافي منع تحقيق التخلية لئلا يصدد القبض مما بدو ضرورة انه سلطنة غير زائدة على السلطنة الشرعية المقتضية بالعدن في مخر السبع وكونه كالمالك لا يحقق القبض اذ يمكن منعه بالنسبة اليه ايضا لوقوعه نحو وبخو من الضرفات على اذن الشريك فلهذا مقبوضا له والتخلية التي يتحقق معها القبض هي ما يحصل لها السلطنة على القبض الفعلية بحيث لو اذ لا وضعه فرض المانع عنه كمال المقام ولو شرعا لم يحصل السلطنة المبرورة وعلى كل حال فلو سلمناه عدا واناضى عدنا في الاكفاء به اي على المشطية نظر فرب ذلك للقبض وان تعلق في غير الرهن وواقفه عليه ولده كما قبل وثاني المحققين والشهد بين وغيرهم لان النهي انما هو على المشركين بها اذ الغرض حصول الاذن من قبل الراهن هو المعبر عنها وكونه فضا واحدا لا ينافي الحكم بالوقوع لا خلا في الجملة وقد يشكك بمنا فانه لما حكمي من كل في بابا لينة من النصيح بعدم الاكفاء للنهي المانع كما لو وقع بدو اذن الراهن وقد تقدم التحقيق في ما لا يقبض ولو دل كل المهرج الشريك على

اشهادهم

في شرطه

القبض فغداً من الرهن جاز بلا خلاف ولا اشكال بان جماع صدقوا الاكفاء بان الرهن الشريف والرهن في القبض من دون ان يأتى للرهن في قبض
الشريك بل جزم به في تلك نعم لو شرط عليه القبض بنفسه لم يكن لو اذن الرهن للرهن في القبض فصاره الشريف نصيباً كما لا يكون في بدلهما
فيكون قبض الرهن كما انزلنا من هذا الاستدلال وكان ما بينهم وبينها من اجل انهما لم يأتيا على يد عدل بوجه وبضم الاجرة على الشريك وفيه من يظن
الرهن بقبض الرهن من الاجرة وليسكن هذه الاجارة لا تزيد على اجل الحق فلو اذن بطل الزائد ونحوه السائر الجاهل الا ان يجزى المدين وبأن تمام الكلام
في ذلك ان شاء الله **الفصل الثاني في شرائط الرهن** اولى شروطه ان يكون الرهن من قبضه بعضنا فبالا ومن شرطه ان يكون
ملكاً يمكن قبضه ويصح بيعه سواء كان مشاعاً او منفزاً وتفصيل البحث فيما لا خلاف اجده في الاول منها بل ربما استشعر من عبارات القسمة
ذلك ان يفسر من المصلحة في خدمة المدين وهو الحكم في لف والاف لم يجد خلافاً في غيرها الا من العادة فضلاً عن الخاصة وعلى كل حال فلو
دنيا لم يفتقر الرهن على الشهور ونقلاً ونحوه بل ربما استشعر من عبارات في ثمر القسمة الاجماع عليه هو الحق ان ثم ادعى ظهور الادلة ولو عرفت
الشهر في اعتبار الصلابة بهذا المعنى في صحة عقد او صحة موهبة بل العمل الشك في الاجرة كاف لان القبض معقب الرهن وهو غير ممكن في الدين الذي
هو امر كلي لا وجود له في الخارج يمكن قبضه وما يبدعه المدين ليس هو من الدين بل هو احد افراده فان شاء واضح اما اولا فلا فضالة الصفة من قبل
بالشرطية مع انه صرح بالمنع في قوله وعقد غير جائز لا يقول بالشرطية وثانياً لا يتم على شرطه بل شرطه في الزوم فان اقتضا عدم الزوم لا الصلابة
صريح في القسمة بالمنع مع انه من يقول بكونه شرطاً للزوم دون الصلابة وثالثاً معلوم عدم الفرق بين قبض المدين في البيع في الصرف فيه وضربه والقبض
وضربها وبين الرهن ولا يشترط قبضه بغيره المدين وصدوق قبض الدين على ذلك المدعى وان كان هو احد افراد الحق يوجد فيها الكلي في
رأبنا ان لا يتم لو كان الدين المرهون على الرهن يكونه مقبوضاً له ولذلك مع الشك في الزوم وكان ذلك تقاضاً منها فقبل الفرق ولا يات
الرهن ليس الامتنع عدم الوثوق باستيفاء ما في الدية فكيف يثبت في استيفائه مثله اذ فيه مع كونه غير تام فما لو قبضه وابقاه رهنه عنده بل وضرب
فيما لو كان الدين على الرهن ان من الواضح اختلاف الناس في سبولة القضاء وعسر فكم من دون متبينة الحصول بصلح الاستيفاء بها دون غيرها
ما ليس من قبضها كما لا يخفى بل لا يلزم الربا من غير وظاهر من اشك في حصول القبض لك هو شرط في الرهن بل لك بدعى ظهوره في
في كون القبض الرهن نفسه لا يجري عليه العقد لا فوزه وصدوق القبض عرفاً لا يستلزم تحقق القبض الثاني من الادلة هنا بل هو مبني على ما عليه
في الدية بل قد يمنع صدوق القبض عليه عرفاً مع بقاءه على ملك الديان وان اجرينا عليه حكم القبض لو انقل الى المدين نفسه لا صلح بحاله بعد
صرف الاطلاقات الى ما عرفت من القبض بل عموم الرولة بالعمود منصرفاً الى اطلاق النصوص الرهن فانه بل اخطاها والنظر فيها ورد في بعضها
ما هو كالتعليل لشبهة الرهن بانه للوثوق الغير الحاصل في اطلاقه المرفوض يحصل الظن القوي بل المتأخر للعلم بان عقد الرهن لا يصح الا فيما
يمكن قبضه بنفسه فبما حسبنا فيقول عموم الوفاء على ذلك اذ هو الصيغة لا غير كما سمع ذلك في نظائر المقام ما لا يمكن قبضه وبعبارة كالحق وشبهه
ومن ذلك تعرف عدم بناء المنع في رهن الدين على شرطية القبض وان حكم به الفاء في كونه ضرورة كون الحاصل منه شرط كون الرهن ما يقبض
قبضاً حسباً سواء قلنا باسقاط القبض في الضم والالزام او لم نقل كما ان منه يعلم رفع العجب عن العلامة في عقد حيث حكم بعدم صحة رهن الدين
مع قوله بعدم الاشراط كما لا يخفى في قوله ويضرب به البناء في كونه لا يفتق كونه كك في غداً ذلك كله بعد ما عرفت دعوى بل دعوى خالصة عن الشاهد
بل هي بخلافها متخلفة ضرورة عدم الفرق بين قبض الرهن وضربه خصوصاً بعد من اشاع الله هو راجع الى الكلية ايم بل رهن الكل الجازي ولو بوجهه و
نحوها قبل قبضه كضرورة حصول الوثوق برهنه بالطريق المذكور فلا ريب في كون النجعة الصالحة كما اختلف في من بناء على اسقاط القبض في الضم
فضلاً عن الزوم وفضلاً عن الخضار من عدم الشرطية اصلاً بل هو كونه الرهن ما يقبض ولو سلمنا اسقاطه تحقق كالمعروف واعلم ان اختلف في من وضمة
الصحة كهيئة ما في الذم بل جزم به في ذلك والمحكي عن جميع البرهان نعم لم يجهل كون المراد من الدين في كلام المصنف وغيره خصوصاً المجل منه ان لا يستحق
الدان قبضه فانه قد يجهل المنع فيه بناء على شرطية استحقاق القبض فضلاً عن التمكن من الاقباض والاشطاد الى حلول الاجل لا يوجب حصول
شرط صحة الرهن وهو المنع لذلك ولا ما اذا رضى المدين بتجديد الحق ونحو ذلك مما يصف فيه الصحة بل قد عرفت انه لا دليل على الشرطية المترتبة
على وجهه لا يكفي فيها استحقاق القبض المتأخر عند حلول الاجل فالعقد صحيح ما سمعته من الاجماع وان كان دون تحصيل شرط الفناء ودعوى
ظهور النصوص لو لم يمتنع في المشهور في اعتبار كون الرهن عيناً لا ديناً في صحة ومفهومه على نحو اعتبار العين والمنفعة مثلاً في البيع والاجارة
ولا ينافيه اطلاق الشرطية في كلامهم بعد ما عرفت اطلاقها عند عدم على المقوم بل يكفي الشك في الاجرة ولو للشهرة وغيرها لعدم اطلاقها في بيع
والاصل الفكاك وكذا الكلام لو ارهنه منفعة كسكنى الدار وخدمة العبد غير المدير لك لا اجده في خلافاً بل في ذلك انه موضع وقافي بل قبل انه
قد يظهر من جماعه ولعله الحق وان علل مع ذلك بان الدين اذا كان مؤجلاً فالمنافع تنلف الى حلول الاجل فلا يحصل فائدة الرهن وان كان كما
فقد وما يتأخر قضاء الدين بتلفه من الرهن فلا يحصل الاستيفاء وان كان المنافع لا يصح قبضها الا بالاطلاقها فكان عدم الصحة متجهاً
على القول باسقاط الاقباض وبدون ذلك ان الامر على اخاره المصنف لا شرطاً واضحاً وبعبارة الرابض لكن نامل فيه وحاشبه على
الروضة فقال ان استيفاء الدين من رهن ليس بشرط بل من اعموضه ولو يبدعه قبل الاستيفاء كما لو رهن ما يشارع اليه لنفسه قبله جاز
يمكن جواز ذلك فيما يان بوجع العين ويجعل الاجرة رهنه وفريقه من القبض لا مكانه بطلب العين ليستفي منها المنفعة ويكون عوضها رهنه الآن
ان ذلك من المنازع اذ رهن الاجرة جائز انما الكلام في المنفعة نفسها والفرق بينهما وبين ما يشارع اليه لنفسه امكان رهنه والمنافع عارض

2

اذا باعه ومات محضر ولا سبيل للمشتري عليه وقال الشيخ في بيعه قبل ان يرضى به الا ان يعلم المشتري ان البيع الحرة وبعده جاعلة والمحلون الا
 الشيخ يجبي على بطلان الشك في بيعه وحمل ان يرضى به على الصلح عند حرة والقاض على الاجارة مدة قدره حتى يموت وقطع المحقق بطلان
 بيع الحرة لانها منفعه محضه والروايات مصرحة بها وان رسول الله صلى الله عليه واله يرضى به وعرضت بروايت محمد بن مسلم هو محلو كره ان
 شاء باعه وان شاء اعنته وتجب على البيع على الرجوع قبل توفيقا والجماعة في الحرة غير فادحة لجواز استثناء هذا على ان المقصود في البيع وجوبه
 هو لا انقاع ولا فسخ لا مدة فالعمل على المشهور ونحوه على نيل اولا البيع الرقبة ويكون كشرط الغنم باطل فيصير محض الرقبة والفني بثناول الحرة
 دون الرقبة فلو فسخ قبل ان يرضى به لا يمكن نيل بعض عبارات غيره عليه على ان يكون اطلاق في بيع الحرة من غير ان يكون له اثر معناه هذا
 البيع الا الحرة بل يمكن نيل الروايات على ذلك محافظة على عدم وقوع البيع على المنافع واحتمال تخصيصها بذلك خوفا على فائدها اذ
 خبر السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي حمزة قال قال رسول الله صلى الله عليه واله المدين يرضى به وعرضت بروايت محمد بن مسلم هو محلو كره ان
 عن يربطها ان شاء او ينكحها او يبيع خد منها مدة حرة فقال نعم افرح لك شاء ففعل وعرضت بروايت محمد بن مسلم هو محلو كره ان
 اعنى جارية فخر بروايت جارية قال ان اراد بيعها باع خد منها مدة حرة فاذا مات اعنت الجارية وان ولدت اولادهم بمنزلة الجارية بعبره ثلث ابا عبد الله
 عن العبد والامه يعنتان عن يرب فقال لولا ان بكاه ان شاء وليس له ان يبيعه الا ان يشاء العبد ان يبيع فخر حرة ولو ان باعها لكان له مال
 والجميع لاصح منها بل هي بائنة للثبوت على ما ذكرنا بل خبره في بيعه منها كما لمصرح فيه وان كان لا فائلا بما فيه من شرائط متبينة العبد بل توفيقا اسانها
 حبا بالسكوني ابان والغاسم بن محمد واشترى الذي يصبر وان كان بدفعها على من عرفت بها وسكون الاصحاب الى اخبار السكوني وعدم فسخه
 ابو بصير بعد مدة الجميع كالحرة في محله بل لعل رواية عاصم عنه مما يعين انه ثلث مضافا الى رواية الجميع سبب والاستصحاب بل خبره في بيعه منها
 قد روى في الغنم ايضا بل الاول منها فدارس الصدوق والهادي ايضا ومن الغنم في ثلث في المقام من ثلث لم يفت بعد الشئ على رواية جواز بيع الحرة والمجوز
 في كلام جملة منهم انما هو بهذا العنوان من غير نقل مضمونها ومنه يظهر قوة القول بعدم المانع فيما تقدم من تعليل عدم صحة بيع المنفعة مع عدم وجود ما
 يعارضه ويوجب الخروج عنه والرواية المذكورة غير معلومة ولعلها من روايات العامة واعرب من مائة مفتاح الكرامة حيث رده بان هذا الرواية قد اختلفت
 بها المحقق ومنه وغيره بل قال في التمهيد والروايات مصرحة بها فكان هناك روايات وليس بالحكمة الا كما يروونه وقد روى في الهادي في المصنف الى آخر
 خبره في مذهبنا قال في النسخ الاما في ثلث من احوال كونها من روايات العامة حيث لا يفت عليها بعد التبع اذ هما معا كثرى وكيف كان فبناء على ما جاز يجهل
 ومنه لا مانع من العمل بما ان لم يكن المراد منها ما ذكرنا المؤيد بموافقة بعض مدبري اللزوم في الجملة ضرورة عدم خروجه بالثبوت عن الملك المقتضى لجواز
 سائر التصرفات وهذا الذي يعبر عنه ببيع الحرة ويمكن نيل تلك العبارات او اكثرها عليه ويقتضي قاعدة عدم جواز بيع المنافع على حالها الا في بعض
 احد منهم في كتاب البيع وهو والله اعلم واما الثاني وهو اعتبار الملك فلا جد خلافا في اشتراط كونه مملوك فلا يصح رهن غير المملوك كما تحثرات
 والمحرر المختار في السلم كما سنعرف لعدم امكان استيفاء الدين منه كما انه لا جد خلافا في اشتراط كونه مملوكا للهن او اذ ونا فيه لعدم التمكن من استيفاء
 الدين منه بدون ذلك وقع فلو رهن ما لا يملك لم يرضى فيفت على اجازة المالك لان الظاهر بان الغنم فيه بناء على موافقة اللزوم وانته
 اولى من النكاح الوارد فيه ذلك او لا نه ثابت في البيع ولم يفرق احد بينه وبين غيره من العقود فتوقف بعض متأخري المتأخرين فيه هنا وان قلنا انه في البيع
 في غير محله واحتمال انه على غير قياس المقتول لا نه ليس هنا على من المالك له بعينه وواضح الضعف ضرورة عدم الفرق بينهما بعد فرضنا اثر الاذن
 السابق فيها مما قلنا لا نأخرها وهو غير فادح بهما معا فوان لم يكن على قياس الغنم حكمه بل لا خلاف لاجد بين من يرضى به فلا ينبغي التوقف في القيمة
 معا بل يبعد صحة رهن الشئ كالوفاء والضمان فلور من مال نفسه على من رجل من غير اذنه بل مع نفسه صحيح كانه يرضى به كره لا طلاق الا لا نه في توفيقا
 اذن المدبون لورهنه عن عنوان الوكالة مثلا ولورهنه من غير اذنه اصل الرهنه لكن فسد مع ذلك الرجوع على المدبون لو بيع بالدين فان اجازة الدين
 ذلك احمل الا لزام به والاك ان رضاء لا يرجع له عليه ولعل مثل ما يجرى في وفاء الدين وكذا في التوقف على الاجارة لو رهن ما يملك وما لا يملك في عقد
 واحد لكن اذ اصل ذلك مضطرب ملكه ودفعت في حصة شريكه ان كان مشتركا بينهما على الاجازة وكذا اذا لم يكن مشتركا بينهما والاشكال في بعض الصفقة
 هنا كالمبيع والاضح الدفع كالحرة في محله كاشكال في اصله من المشاع على اية حصة محضا لعدم امكان قبضه وهو خطأ محض وانه قد يصح بيع ما من
 بعضه في حصة الشريك وهو مع انه اخضع الدعوى اذ لا يجري الا في حصة الشائعة من بعض مبيع في الدار المشتركة مثلا يمكن ان يكون الحكم فيه بناء على
 صحة الزام الرهن بالقيمة لا نه كانا قد يملك ان يكون كالتلف من الله سبحانه فلا يلزم يثنى ويجعل في الحكم فيه على الاختيار والاجتناب فالاول كالاتفاق
 والثاني كالتلف لعل القول بالالتزام على كل حال اولى لا نه قد حصل له في ذلك الجانب مثل الرهنه لا انه قد يثنى يكون الرهنه ما فابل من حصة الرهن
 لا القيمة كما ان الظرف صحة القيمة على اذن الرهن كبا في التصرفات لكن اطلاقه في توفيقا لورهنه نصيبه بين معين من جملته دار مشتركة في كل
 رهن اشاع عند الحاجز فان استقسم الشريك وظهرها لغيره على ذلك ليعتد فهو كالاتفاق الراش بل يرضى به ولا يلحق بالتلف من قبل الله ثم ونحو
 من كره وعلى كل حال فرض المشاع لا اشكال فيه عندنا بل لا خلاف بل قد عرفنا ان طاس الاجماع عليه بل عن صريح القيمة ذلك بل في كره يصح رهن
 المشاع سواء رهن من شريكه او من غير شريكه سواء كان ذلك ما قبل القيمة او لا يفيدها وسواء كان الباقي للرهن او لغيره مثل ان يرضى نصفه
 او نصف غيره او حصة من الدار المشتركة بينه وبين غيره عند علمائنا الصالح فذلك كله مع اطلاق الادلة المحجة على اية حصة نعم يعتبر في الرهن اصل
 الملك كما عرفت وج فلو رهن المسلم اخر او خيرا او نحوها ما لا يملكه المسلم يرضى به لا خلاف اجماع فيه ولو كان عند ذي لعدم ملكية الراهن

الطلب من غير ذلك لكن قد يمنع منافاة هذا الاحتمال للرهن كذا لمعاني والمزاد هذا في ذلك لو قبل بعدم وجوب اقامته بدله امكن رهنه حيث يجوز بيعه ونحوه في غيرها
 انما يمكن ان لا يخلو من تعرض هذا لعدم وثوق الراهن اذ يمكن انتفاله قبل بيعه الى غير الراهن موت ونحوه مثلا بناء على فسخ مثل
 هذا الاجمال في الرهن ونحوه المسئلة قد تقدم في كتاب البيع ونماؤه انما يكون رهنا تبعا لان عقد الرهن يكون عليه قبل تخلفه وكذا لا يصح رهنه من غير
 الشيء مطلقا او مقيدا بالقبول او بصفة كذا وقت او شرط كما في من يراه على عدم جواز بيعه ومن الغريب ان الفاضل في كونه مع اشتراط في الرهن ذلك
 جواز الرهن المعلق على الوقت او الرهن ثم قال وهل يباع لوجه الدين قبل الوصف الاول المنع لانه وان لم يخرج عن ملكه يندبذ لانه قد يخلو من وجهي الله
 وبيعه مبطل لذلك المعلق ولعله لا ينج من وجهه في الوصف الثاني لعدم حصوله ولذا خص المردد في القواعد وشي ثم قال في الاخر وعلى الصحة لو وقع الشرط
 اثنى بخرجه عن الرهن ولا يجب اقامته بدله اذا كان المرئى عالما بما له والا فلا لانه لو جوبهنا وفيه منع كون ذلك الاثر كما ان الوجه عام الصحة في حال
 المسئلة لان ذلك لا يمنع البيع للمالك فلا يجبك الراهن بخلاف احتمال قبل العبد بالحنانة ونحوها فان ذلك لا يمنع البيع للمالك واحتمال صحة البيع
 لعدم حصول الشرط غير كاف في صحة الرهانة كما هو واضح فربما اثم انه ينبغي ان يكون المراد من البيع مطلق النقل ولو لم يصح فلو اجتمع فيه لشرط الرهانة
 الا انه لا يصح خصوص بيعه وان صح الصلح عليه صح رهنه ضرورة عدم انحصار بيعه بذلك بعد ما كان الاستيفاء منه ربح فلا يجوز رهنه كل ما لا يجوز
 للمالك نقله وان كان عبدا مملوكا لم يمكن قبضها ومنه الكتاب في فوم شرط لان الكفاية عقد لازم لا يمكن استيفاء الدين معها واحتمال العجز في الشرط
 غير محتمل واما الولد فتمنع الكلام فيها في اخر البحث اتمه وكيف كان فصنع الرهن المشري في ذلك الحين سرا وان كان للبايع او لشري او لها الانتفال الملك
 يفضل العقد على الاشبه خلافا للشيخ حيث حكم بعدم الانتفال لو كان للحب للبايع او لها الا بعد من حيثها وقد تقدم ما فيها انما اشكل في ذلك الرهن
 على الاول ايضا فيما اذا كان للحب للبايع او لها بما فيه من النقص لا بطلان الحب البايع ومثله بغيره وما استنبه لك من الامور المتألفة للمالك قال ونحوه في المسئلة
 بحسب ما الى المطلوب ثم لو كان الحب له خاصة فلا اشكال ويكون الرهن مطلقا للقبول وكذا يجوز للبايع رهنه لو كان الحبار له او لها ويكون فسخا للبيع قلت قد تقدم
 من باب الحب ما يعلم من غير المسئلة ونزدها ان الصو سنة اذ الحب اما للبايع او لشري او لها والراهن البايع او المشري فان كان الاول وذلك رهنه
 هو كان فسخا ولا يشكل صحة الرهن بعدم الملك قبله اذ انما حصل في مثله في ان ما قبله بل لعل الفصل المنقوب للرهانة كافة الفسخ وان كان المشري
 فقد عرفت سابقا ان الاحتمال ان يبعث ثلثة نفوذ البيع ومطالبة ذي الحب لوفقه بالمثل او الفسخ وبطلان البيع وصحة من تركه لا يخلو الاول لا ينبغي
 التوقف في صحة الرهانة كما ان لا ينبغي التامل في ابطاله على الثاني اما الثالث ففي الصحة وعدمها عليه احتمالا لان اثنى الصحة وان كان الثاني والراهن
 البايع فان اجاز المشري الحب والرهانة صح وان اجاز دونها بطلت وان فسخ الحبار ففي صحة الرهانة وجهان يفتن من وقوع الرهانة في غير ذلك
 ومن اوليه من اجاز المالك واما اذا كان الراهن المشري فلا ينبغي ان اجازة ولا ياتي فيه الاشكال السابق ومنه لك يعلم الحال في باقي الصور ومن
 الواهب الموهوب لا يصح له الرجوع فيه فتح المنة كره من البايع ذي الحب المبيع بل وكذا من غير المفسر عنه التي لا الرجوع فيها والاشكال المتقدم
 سابقا قد عرفت قد تقدم بحل الحل المدار على ما دل على جواز تصرف ذي الحب فثبت كونه كذلك وجب القول بنقد برفسخ في ان ما والا لم يخرج حتى يفسخ
 محافظة على الضوابط هذا وفي تركه لو رهن غير المفسر عنه التي لا الرجوع فيها قبله فالجود المنع واولى منه لو رهن الرجوع نصف اصداف قبل طلاق
 غير المسو و رهن الموهوب في موضع يصح فيه الرجوع كره من ذي الحب وقد يرد في الاول قبل الفسخ واللا بعد فراقه وبين رهن الموهوب والله اعلم
 ويصح رهن العبد المرته لا غير فطره والامانة والحنثي مطبلا خلافا لصريح اجماعه فيه للاصل والعمومات في البيع والرهن وغيرهما واحتمال عدم الثبوت غير
 مناف لما بينه كاحتمال عدم براء المريض بل قد يفوى الحواز ولو كان عن فطره لذلك ايه وفاقا ويجوز سعيه والفاضل في الفسخ في شرح الارشاد
 والشهيد وغيرهم على احكي من بعضهم للاصل والعموم السابقين بل ربما ظهر من بعضهم المرفوعة من بيعه فينبغي ان يكون رهنه كك لوجود
 المقضى ارتفاع المانع ودعوى انه بمنزلة ما لا يقع فيه او غير المملوك او المستحق للغير او نحو ذلك مما يمنع جواز بيعه ايه واصمة البطلان كدعوى الحق
 بين البيع والرهن با مكان الانتفاع في الاول منقصة حاله بخلاف الثاني الذي يرد منه الوثوق المقفولة في المقام لاحتمال قتله اذ يمنع احتمال الوثوق
 في الرهن بحيث يفتح فيه مثل ذلك خصوصية مثل هذه الازمنة المتعددة فانه لو اجمعت في بناء على انه وظيفة الامام وان من جهل المرته بل لو قلنا بوجوب
 قتله على سائر المكلفين الذين همهم الراهن والمرهن لم يمنع ذلك تعلق الرهانة فيه مادام غير مقفول ومحاصل لا ينبغي التامل في الجواز بناء على حال
 بغيره كما ان لا ينبغي التامل في عدمه على تقدير عدمه وعلل الاخرى جواز ما عدا الاطلاق الادلة وعموما فاعلم اني على عدم جواز رهن المرته بل على عطف
 اطلاقه وان لم يكن نظرا بالرجوع عن المالك واضح الضعف خصوصا في غير القضي وان وافقه الفاضل في كونه في القضي واستشكل فيه في عقد قبل
 ما لا ينبغي الاضمار ولعله لعدم قبول ثوبه ظاهرا وباطنا فيكون من الاعيان التي لم تغفل النظر فلا يجوز بيعه فلا يجوز رهنه وان كان قد بيع
 العوم للاعتناء النجاسة بحيث يشتمل ذلك المسبوق بالملك وليس ينفذ بمباشرة فربما جاز والله اعلم وكذا يصح رهنه في الحاق خطا على المشهور بل ظاهر
 شخصه الصلح المردد في عدمه بخلافه وهو كك من غير المحكي عز ط لكنه ابطال الرهن فيه وفي العدم فلا وجه لاختصاصه ما صرا بعد حيث قال وفي
 العدم مردد بناء على ان المنشأ ذلك وكيف كان فالاشبه باصول المذهب الجواز فيها الحصول المقضى لك هو سخط شرط الرهن حال الرهانة
 وعدم المانع اذ لم يثبت ما يفتن في حنانه عن البيع ونحوه فضلا عن الرهانة واحتمال انحصار والاسترفاق للكل في البعض غير حاج كما اذا حجب
 وهو رهنه لا يفتن في الاستيفاء في سائر الاحتمالات بل قد ياتي في مثل الحاق خطا انه اذا رهنه المولى التزم بقره لان الحبا بين فنكون ذلك سنة
 احتمال الفلك فلا اشكال في الصحة ومنه يندرج وجه احصاء المص المردد في العدم لك يكون الحبا فيه لغير المولى وعلى كل حال في الحبا انه

السج

كتاب

مقدم على حق الرهانة تقدم أو لا يخلف بالاختلاف بل ولا اشكال للتعليق الجنازة بالرهانة . ذهب علماء الخلاف على الدين الله وضع الرهن بسببه فان
قلت منها حيث يمكن التمسك بقول الرهانة ثانيا والابتنى القاضل من حق الجنازة وهذا ان لم يكن مستوعبا تمام الرهن ولو لم يرهون بالجنازة وصلة
الرهان والرهن فكما الجاني بخلافه اذا اصدف الرهن خاصة ما لو كان المصدف المرهون فحق بطل الرهن الا ان يفتوا الجاني عليه او يقتدر احداهما بفصل
فضل عن الجنازة ويجعل بقاء الرهن لعدم صحة الرهن واعتراف الرهن بالصحة فلك لا يفي بضعف الاحتمال حيث يكون الجاني لا ستراف وفقد
استرنا اذ صحة احتمال الرهن مع علم المرهون بكونه مال الغير في غاية الضعف كضعف احتمال رجوع الجاني عليه على الرهن لو سيج الرهن لا يكون سبب الرهن وان
كان قد اخذ منه عن حق الرهن الله لم يفتقر الاقرار وان كان لم يفتقر على المرهون نعم لم يفتقر على صحة القاضية ولو قال الرهن عن نفسه او ضيقه
او جنى على فلان قبل ان ارهنه حلف المرهون على نفق العلم وغيره الرهن المقتدر للجهولة ولو تكل لا لا فربا خلافا للمقتدر لان الحق له لا للرهن لعدم جواز
لا ثبات مال الغير اذا حلف الجاني عليه بيع منه ما قابل الجنازة وبقي القاضل وهذا وان حلف العبد حكم بغيره ولو تكل المقتدر احصل ضمان المولى
للجهولة والعدم للتقصير بالانكول والمراد من الضمان للعبد ان يفتقر من الرهن فان لم يفتقر وفديع وجب فكم من المشرع ولو با ضعا فتمت بل الظاهر
ضمانه من ضاع له في استوفاءها المشرع فضلا عما استوفاهما قبل الرهانة نعم لا يضمن ما فات منها لعدم ضمان منافع الحر بالقبول ولو جنى العبد
بعد الرهانة ضحك المرهون على ان يفتقر العبد وهذا على مال الفلك والدين جاز مع رضا المولى لان الحق لا يبعد وما وقد انقضا عليه بل في سائر شروط
في الرهن على الدين الثاني ففتح الاول فحق اشترطه هنا بعد لان المشرع على الزوال اذا استدرك كالتاثل لعائد فالزوال المحظوظ فيه يضمن الرهن
عليه وعلى الدين السالف ويحتمل المساواة لان لما الرهن فهو كالدائم والاصح لا يشترط الضم وان كان لا يفتقر عليك ضعفا الوجه الاول الا
ان الذي سهل الخطا ستره فيما ياتي من انه لا يشترط في الرهن على الثلثة ففتح الاول بخلافه ولو كانت الجنازة على المولى فان كانت عدا اقرر
منه وان كانت خطأ او عدا ولم يرد القصاص لم يكن له اخذ المال من المرهون لعدم ثبوت ما له على ماله والا لزم تخصيصه بالحاصل في حق الرهن بما له
نعم لو دفع المرهون له مالا من نفسه لاستطاع حق القصاص مما حفظه على ابقاء الرهن جاز اذ ليس هو ثبات مال على ماله لكن اطلق في سائر احوال لا يجوز اخذ المالك
من المرهون في الخطا والعدو لا يفتقر ولا يفتقر ما ذكرنا فان الجنازة يجوز كما ان الجنازة في الجاني على موث مولاه ثبوت ما كان للموثر من القصاص
والافتكاك للمولى على ما صرح به في سائر فافه يكون بحكم مال الموثر الله تعلق به وصاياه ودينه ومنه ينقل الى الوارث اما لو جنى على عده ماله
فله القصاص قطعا الا ان يكون ابا المقتول وفي سائر العفو على مال الا ان يكون من هو ناعند غير المرهون الجاني عليه او عده واختلف الدينان
فيجوز نقل ما قابل الجنازة بدل من الجاني عليه الى مرته ولا يفتح من نظر وسمع ان تمام الكلام في هذه الاحكام عند فرض المله لها وكيف كان فان كان المرهون
غير عالم بركة العبد وجنازته وقد اشترط رهنه في بيع تخبره في بيع البيع لان الشرط اخفا سلبا نعم لو كان عالما بهما لم يكن له جبا وكذا لو تاب وقدنا
مولاه ثم علم وان اخذ مالا في الاول فليس له المطالبة بالرجوع بكون رهنه الاصل كما لو نقل قبل علمه والله اعلم ولو رهن ما يسرع اليه لغشا قبل
الاجل ولكن يمكن ان اصله يفتقر نحوه صحيح بخلاف بل في ذلك قول واحد بل لا اشكال في ضرورة وجود المقضي وارتفاع المانع فيجب على الرهن
الاصلاح لان ذلك من مؤثره حفظه كقفه الجوان وكذا ان شرط بيعه جاز وان لم يكن اصلا بخلاف ولا اشكال بحصول المقصود بالرهن بهذا
الشرط فيبطل الرهن ويحتمل ثمة وهذا فان امتنع جبره المالك فان نشد باع المرهون او المالك رهنه للضرر وجما بين الحظين وكذا لو كان قال العبد
الا بعد الاجل بحيث يمكن بيعه قبله او كان الدين محالا بحصول المقصود بالرهن مع ذلك كله واما ان لا يمكن شيء من ذلك وقد شرط الرهن فيما يفتقر
الاجل لعدم البيع قبل الاجل بطل الرهن كما صرح به جماعة من الاجل فانه مضمون الرهن في بل المراد من الشرط الرابع امكان الاستيفاء
من الرهن عند اداءه لكن في ذلك احتمال الصحة كما لو اطلق قال والشرط عدم البيع لا يمنع صحة الرهن لان الشارع يحكم عليه به بعده لك صيانة المالك
وفيه انه لا معنى لمحكم الشارع مع صحة الشرط وان كان باطلا بطل الرهن بشرط فيه بناء على بطلان العقد بمثلثة نعم لو اطلق الجنازة لقول الصفة وقفا
للقاضل والشهدين والمحقق الثاني والحكم عن غيرهم فيبيعة المالك عند خوف الفساد ويجعل ثمة رهنه فان امتنع جبره المالك جبا بين الحظين ولو وصحه
الرهانة المولى عليه ما فعل المسلم على ذلك بخلاف الحكمي على الشيخ وظاهره وادبر لعدم انقضاء عقد الرهن ببيع الرهن قبل حلول الاجل فلا يجوز عليه
الرهان ويح فلا يملك المرهون استيفاء الدين منه عند حلول الاجل بل يكون كرهن المقطوع بعدم بقاء الاجل وفيه منع عدم انقضاء عقد الرهن في ذلك
في مثل الفرض كما هو واضح ومن ذلك ظهر لك قوة ما اشار اليه الله بقوله وقبل يجمع ويجبر على في صورة الاطلاق التي هي محل هذا القول بحسب الظاهر
حكايته كك لا الامم منها ومن صورة الشرط التي قد عرفت قوة البطلان فيها والله اعلم هذا كله في المعلوم فساد قبل الاجل حال الرهانة اما اذا طرأ
فساده قبل الاجل بعدها فلا يفتقر التامل في بقاء الصيغة وجعل الثمن رهنه جبا بين الحظين والفرق بينه وبين سابق واضح بل المظنون الحكم هنا كذا
وان قلنا بالبطلان مع الاطلاق ومن هنا قال في سائر وان طرأ الفساد بعد القبض لم يفتقر العقد ولو قلنا ببطلان رهنه مع عدم شرط البيع لان الصيغة
لا يباوى المغارن ومن ثم يفتقر الرهن بالعقبة ولو اختلف الرهن مثلث وهو دين ولا يجوز رهن الدين ابتداء في بيعه ويعلق بثمة بل هو كذا ايضا
وان كان قد اشترط عليه عدم البيع قبل الاجل على جهة التاكيد ان لم يكن المقصود من الشرط ما بناه الرهانة نعم لو فرض نص صريح بالشرط بعدم البيع في طريق
المفسدة امكن القول بالبطلان ففتح جذا ثم ان الظن بالفساد التاكيد بل في العلم بخلاف الاحتمال بل والشك بل وبعض افراد الظن والله اعلم
وكيف كان فما يفرج على الشرط الرابع ما ذكره الله عدم جواز رهن ام الولد فانها وان كانت عينا مملوكة يمكن قبضها لكن لا يجوز بيعها ومن هنا نبي المنع
في الحكمي عن الاضاح وجواشي الشهيد الى الاحتياط لكن في هذا الحكمي عن ابي علي الجوزي بل لا يستبعد في ذلك وفي جامع صفة في قوله بل قبل انه قد يظهر من

من المدة

من البطل وكذا النسبة بل هي لا تفي اذا كان في ثمن رقبتهما مع اعتنا مولاها وفاقا للغير وتر لوجود المقترض وانقاع المانع واحتمال بطلان المولى قبل حلول الآ
فلا يجوز بيعها فبفتح المقترض من الرهن غير قاص بعد ان كان الاعتناء متصفا مع انه يمكن القول بان له الحبس حتى يقبض المولى بل قد يجزى له ان لا يقبض
بأنه الهامة اصلا فالتمس لو رهنها فنجزى له البتة انفس الرهن ووجوب الوفاء ويجعل بقاءه حتى يوفى لجواز تجرد اعتنا قبل الاقباض ولعله اظهر فيظهر
من ذلك ان الاشكال في رهنها في الفرض كانه قد ضعف ثم يجزى المنع مع البتة اذا احتمل كفايته جبريل لما لم ينالك في صحة الرهن وان لم يجز بعد خلاص المقترض
من الادلة والاحتمال ان الرهن الوفاء في صحة كمال الكفاية باحتمال تجرد الاعتناء للبيع بعد فرض اقباض الاصل عدمه وفقد الشرط حال العقد فما
في عدم احتمال الجواز فيه في غاية الضعف والضعف منه احتمال في غير ثمن رقبتهما اكفاء في الرهن بالمجمل المزبور لك قد عرفت ضعفه نعم قد يجوز ان رهنها
في بعض المواضع المستثناة من حرمة بيعها اذا انصهر مكان رهنها فيه لكونه رهنها فيما يجوز بيعها فيه والله اعلم ثم انه لا يتوهم اقباض الشرط الرابع قدم
رهن الجارية بدون ولدها الصغير بناء على حرمة التفريق بينهما وبينه لعدم كون الرهن تفريقا ولذا ادعى الاجماع على جواز في محكي كرهه والابضاح عن
بمجرد رهن الجارية وان كان لها ولد صغير اجماعا بل الظاهر ذلك وان قلنا يجوز بيعها منفردة في الرهن لعدم لزوم الرهن للتفريق فلا يحرر مع ان الاقوى
وجوب بيع الولد معها لو ان يربى معها في الرهن لتوضف صحة البيع لك اقباض الرهن على سبعة مع ما يجزى مع مقلده وعلى عدم احتمال جواز بيعها منفردة في
انما تفريقا لغيره واضع الضعف ضروري عدم اقباض عقد الرهن بيعها منفردة وان كانت قد رهنه كك فخره ولذا حاش مع ما سواء باعها المالك
او بيعت جبارا عليه ولذا ترك الاحتمال في ثمن غيرها فباعا عن ثمن يخصص للرهن بقبض الام وان نقضت بضمها لهما اما لو زادت فضل بضم الزيادة على النسبة
ثمن الجارية والولد فيخصص للرهن على النسبة فلو فومت مع ولدها بمائة وعشرين ومنفردة بمائة وولدها منفردة بعشرة كان الزائد بالاجتماع عشرين فخصص
احد عشر حصصه بخص الرهن منها بعشرة والمالك بواحدة وقد يشكل لعدم استحقاق الرهن هذه الزيادة الحاصلة باقتسام غير الرهن عن مال المالك
فبني اختصاصها بها لجمع ولزم لكل الرهن الا في الجارية منفردة ويدفع بامكان دعوى استحقاق الرهن بالاجتماع بعد فرض تعلق الوهانة بها وهي
ذات ولد بل قد يجعل اختصاصها بها وان لم يزل لها تلك الا في الولد منفردا لكن العدل ملاحظا فيهما في الزيادة وفي عدم تقويم منفردة ومنضمة ثم
تلاحظ النسبة فلو فومت منفردة مثلاً بمائة ومنضمة بمائة وعشرين كان قيمة الولد السدر قال ويجعل بقدر قيمة الولد منفردا حتى يقل قيمته فاذا قل
عشر فهو جزء من احد عشر لو كانت قيمة الام مائة وفي ثمن امان بقوا جميعا ثم يقوم الولد وحده او يقوم الام وحدها ومع الولد وكل منهما وحده لان الام
تفقد قيمتها اذا ضمت اليه لكان استغناها بالخصا والولد ينقص قيمته منفردا الضعفا ووجه تقويم الام وحدها ان الرهن ودفعها بها منفردة وهو قول
الشيخ وكذا لو حلت بعد الارهاق وفلنا بعدم دخول البناء المتخذ او كان قد شرط عدم دخوله تلك ما ذكره اخيرا بقبضه ان الزيادة كلها للمالك لانها
في قيمة الولد والنقصان الذي حصل في الجارية بالضم مستحق على الرهن لعدم صحته بغيره وقد رضى بهارنا وهو على هذا التقدير جبريل كما انه لو
زيادة في الجارية دون قيمة الولد بغير اختصاص الرهن بها انما الكلام لو حصلت الزيادة لها بالضم والنقصان او قد عرفت الحال فيه فاجبنا والله اعلم
ثم ان ظاهره من نص كاقبضه على الشرط الاربعه عدم اشتراط امر اخر غير ما ذكره في عدم ايصاح رهن المجهول وفي المحكي عن مواضع من طبل عرفت
تفريقا لغيره عن عدم صحة الرهن فيما في الحق بل ظاهره نصه بين المسلمين وفي كره لو كان ما في الحق محجولا ليرجع الرهن لطاعة المظروف خاصة للجهل على انما
ويصح الرهن في الحق عندنا وان نفريقنا الصفة اذا كان له قيمة مفقودة وفي ثمن لا يصح رهن احد العبدين او العبيد لا بعينه للغير بل قال والطاير غير
علم الراهن والمؤمن بالرهون متاهدة او وصفا وهو لا يشترط حيث منع من رهن الحق بما فيه للجهل وجوزة الفاضل واكتفى بتبذره عن غيره والشيخ نقل
الاجماع على بطلان رهن ما فيه وجمع رهن عنده قلت ان ثمة هذا الاجماع كان حجة على خصوص معقده وما شابه من المجهول من جميع الوجوه والا فلا خلاف
تفريق الجواز ونفي الغرنا هو في الحق البتة على الغائب لا في مثل الرهن المبني على رهن الراهن للرهن كالاوهب بالنسبة الى المتهب في كره في باب بيع ائفا
الا فرب جواز منه الغائب غير الرهن ولا الرهن ورهنه لانها الباسم عقود الغائبات بل الراهن والواهب موقوفان والمؤمن والمتهب مرهقان في اخبارهما
عند الوفاة كاداره من المال الغائب او رهنه لا شفاء الحاجة اليه ومعلوم انه لا اخبار لهما باعنا هذين العقدين اما الشرط في كل من الجارية والرهون
موصوفين في عقد البيع مثلا فظهر بخلاف الوصف ثبت اختيارا باعارض وهو جبريل جدا نعم قد يجزى البطلان في غير المعين كاحد العبدين والرهون
كاجز فيه في ثمن وفي خواشي التمهيد وجامع صدر المراد بالمجهول انه لا يصح رهن المجهول من جميع الوجوه او من بعضها بالبحث يمنع من توجيه الفقه
وفي الحق كاشا من القطع لا بتوجيه الفقه اليهما واما المجهول لا كك هكذا الصبر اذا لم يعلم قدرها فلا بأس بركلت يمكن منع عدم الوفاء
الموا في الحق بعد القطع بكونه ما رهن وان لم يعلم بنسبة لا نوعه ومن هنا كان ظاهرا جواز نعم موكك في الشاة من القطع بعد ارادة الايهام
التي تنفي مع الشرط الاربعه بل لا يصح رهنها مع ارادة الاطلاق لان المطلق لا يمكن قبضه لا بقبض الفرد لك هو غير رهون اذ هو مع ان
غير تام بناء على عدم اعتبار القبض الا اذا قلنا باعتبار كونه ما يقبض عليه ايضا واضح المنع ضرورة صدور قبض لكل قبض فزده بل لعدم جواز
بيعته لويقي على اطلاق عدم اشتراط القبض ولا في قبض الجميع مقدرة القبض الوحدة واحتمال استحقاق المظروف على الراهن بقبضه عند ارادة
البيع فتصحح لذلك يمكن منعه للاصل وغيره وان كان ذلك كله لا يخرج من نظر بل منع ولو فرض انه رهنه شاة ثم عينها له وقبضها المرنين لم يجز
الصحة وكذا لو رهنه صاعا من صبرة وان لم يقبضه بعينه وفي ثمن يله على الاشاعة وعدمها الوجهان ولعل الاقوى الاول فاجبنا فظهر من ذلك
كله ان ما لا يجوز رهنه من المجهول لا يفتك من فقد احد الشرط الاربعه وغيره لم يثبت عدم جواز رهنه بل اطلاق الادلة بقبضه بخلافه وعدم
معرفته مبالغة الحق في بعض احوال المجمل غير قاص اذ لا يثبت في الرهن مكان استبقاء تمام الحق منه بل يكفي فيه الوثوق باستبقاء بعضه والله اعلم

الفصل الثالث في الحق الذي يجوز اخذ الرهن عليه وهو كل دين ثابت في الذمة قبل الرهانة او مفادها الحاقه وجوبه بغيره ان لم يمكن استيفاءه من

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باعتبار عدم علم الاستحسان في عهد الثمن والمبيع ولما لم يغير كافي في عهد الرهن وان كان لو تحقق لظهر انكشافه من اول الامر بخلاف الاعيان المضمونة
 فان الاستحسان لو دهاقنا او بدلا معلوما لثبوت بل لا يخفى على السارد بالنصوص الواردة في الرهن انه لا تناول في شيء منها لذلك حتى النصوص
 التي ذكرناها انما ضرورة عدم مال له ظاهر ارضه غيره حتى يستوثق له ومنه ينفذ في ذلك في صدق الرهن عليه بحيث يندرج في عموم الوفاء بالعهود
 والاطلاق في المعنى المبني على ضرب من المسامحة لا عبرة به ولا وثوق فالقول بالمنع فيه وان قلنا بالجواز هنا لا يخرج من قوة خصوصية مع ملاحظة عدم ابد
 بنظر غالبها والرهن على غير المعلوم من الدين حال الرهن ثم علم ان جوازها لعدم شرطية العلم به كلف سائر ما يعين في المعاملة لا يقتضي اجراء حكم الرهن
 عليه لعدم العلم كما هو المفروض من محل البحث بذلك يفرق بينه وبين الضمان الذي ليس فيه شغل للدين بل يعلم بعد حصول الدين كما اوجبه
 فيما سمعته من كونه نعم لا مانع من التزام صفة لو بان بعد ذلك كونه العينة لنفس البيع على نحو يخرج الدين الحقل والله اعلم وكيف كان
 فقد عرفت انه لا بد من الثبوت حال الرهن لعدم بصره حقيقة بل لا بد من سبق ثبوته على تمام الرهن لان الشرط للسبب شرط لا جزاء كما في
 سائر شروط العقود فلو شرط بين السبب والرهن في عهد كما لو قال المشتري صاخرتك عن هذا العبد بالعتق رهنت الدار بها فقال قبلت
 او قال قبلت الصلح ثم قال قبلت الرهانة لم يصح وفاقا لصريح الكركي وظاهره بل في الرابض كتاب عن الاكثر فضلا عن رهن العبد نفسه لرفع
 ايجاب الرهن على الكفيل بين الله معناه التوثيق قبل ثبوت الحق بل قبل ان يجرى معمول ويحصل بعد ذلك لو كان محزنا في صحته التي هي بحال
 لا جزاء لو اخرجها عن الايجاب القبري خصوصا اذا كان قبل القبض بناء على انه من تمام السبب ودعوى كون المعنى عهدا للرهن ليس هو بغير الحق
 لا بمضاهي شاهد لها بل اثره بخلافها ضرورة ظهور الابهة والنصوص بغيرها الرهن بغير الحق حتى يصدق انه استوثق على ما دللنا بالاستصحاب ان الذي
 هو معنى الرهن الجزاء الاخر من القبول حتى يكون قد اخرج عن ثبوت الحق او فانه بل هو عبارة عن تمام عهد الرهن كما انه ليس في عهد الرهن ما يقتضي بالفرق
 بينه وبين غيره من العقود المعلوم انما تمام عقودها بما يعبر عنها فلو وجب البيع مثلا على ما لا يصح بيعه ثم انتقل الى الصلح قبل تمام القبول وقبل
 الشروع فيه لم يصح قطعا بل حكى عن جواز ما خرج فيه من امانة الاعتراف بطلان قول المولى لعبد كالتك على الفقه بعثت هذا الثوب بكذا فقال العبد
 قبلتها او قال قبلت الكناية بالبيع والفرق بين المعاني من حيث طرفي شرطها الشاخص في الجواز تقدم ايجاب البيع على ايجاب الرهن اذ تقدم بعد
 عدم ثبوته للحق في الدين غير محدد فلا فرق بين تقدم ايجاب البيع على ايجاب الرهن وناخره كما هو واضح في الجملة جواز ذلك غير نفي على اصولنا فافهم في
 والمشاخص واحد ايجاب الرهن من الجواز في غاية الضعف من المريب برودة بعض الاساطين من اصحابنا فنهى قد لوسر لك بين الرهن وسبب الدين في عهد
 ففي الجواز اشكال بنشأ من جواز اشراطه في العقد فنتشر بك في منه كدائرة الالتزام لاحتمال عدم الوفاء بالشرط ومن توقف الرهن على ثمانية الملك
 لكن تقدم السبب فيقول بعثت هذا العبد بالعتق رهنت الدار بها فيقول اشتريت رهنت ولو قدم الاربعان لم يصح وفيه من اجل يجوز مطلقا
 الرهن للدين فيه وجمان فيقول بعثت الدار رهنت العبد بالعتق رهنت الدار بها فيقول اشتريت رهنت ولو قدم الرهن لم يجرى في كونه لو اخرج الرهن بسبب
 ثبوت الدين مثل ان يقول بعثت هذا العبد بالعتق رهنت هذا الثوب به فقال المشتري اشتريت رهنت او قال فريضةك هذه الدراهم
 وان رهنت بهاد اركه فالأقرب الجواز لان الحاجة تدعو اليه فانه لو لم ينفذ لم يترك من الزام المشتري بعقده ولان شرط الرهن في البيع والقرض جائز للحاجة
 الوشقة فكذلك ارضه بهما بل هو اول لان الوشقة هنا اكد فان الشرط قد لا يفي به لكن الجميع كارتى بعد الاضضاء على الاضضاء من تقدم قول الرهن على
 ايجابه بالحاجة مع عدم رجوعها الى المخرج لا تكون دليلا مثبتا للحكم شرعي اشراط الرهن لا بشرط فيه شرط عقد الرهن من ثبوت الحق ونحوه فجواز
 لا يستلزم جواز ذلك بل الظاهر منه انه في بحث الشرط صحة شرط الرهن المبيع نفسه على معنى منه بعد جدد بعد انقضاء بل لو جازنا ان شرط نتيجة
 العقد بدونه وقلنا ان الشرط يقوم مقام كقيام الصلح مقام بعض العقود وان لم ينفذ حكم ذلك العقد انجبهت الصحيح لعدم اول الشرط السام عن معناه
 ما دل على شرط ذلك مثالة الرهن لان المفروض عدم كونه من الرهن وان حصلت نتيجة بالشرط بل لو قلنا بصحة اشراط النتيجة على وجه يلحقه احكاما
 الرهن على معنى ان للرهن سببين العقد والشرط امكن جواز اشراط كونه رهنا على دين سابق فضلا عن اشراط رهن غيره ما هو مملوك للرهن سابقا
 فينفذ مع مفارنا للعلق حتى الرهانة به او مفقدا عليه كما هو مقتضى الاشراط الذي يراد منه الرهن بعد ثبوت الحق كما قبل وعلى كل حال لا يستلزم الصحة
 في محل البحث بل لو قلنا بصحة اشراط رهنة على الثمن في العقد على المعنى المزبور لم يستلزم الصحة ايضا لا مكان دعوى شرط سبق الحق على عقد الرهن
 لا على اشراط المقتضى للاعتزان او سبق الحق عليه باعتبار باطنه بخلاف عقد الرهن الذي هو مركب من الايجاب والقبول ولا يتصور مفارنا بينهما لثبوت
 الحق بل احصاها المعاداة للسبب بالطرفين المذكورين كل ادم وهو مقتضى لرفع ايجاب قبل حصول الحق الذي هو شرط فيه لكونه شرطا للعقد بناه
 فترجيها فانه دقيق والله الصام وكيف كان فليس المراد من الثابت في المثل وغيره اللزوم لصحة الرهن على الثمن في هذه الحجة بناء على حصول الشغل بالعقد
 والرهن على غيره ما هو من لزوم بل خلافه اجماعه في الاطلاق الادلة في كونه لا شك في انه لا يبايع من في المثل بالرهنة مع انه لا يخرج من نظر بل
 منع فيما اذا حل الدين قبل اجل الغياب بل المراد من الثابت المحاصل في الدين وان لم يكن لازما فلا يصح سعي ما لم يحصل سبب جوبه بل ولا على ما حصل سبب
 وجوبه في الجملة ولكن لم يثبت به في الدين كالدبر قبل استغفار الغيبة في الخطأ المحض وشبهه العدة بل انهاء حالها وان علم انها تاتي على النفس الذي
 من سبب ثبوت الدبر على المشهور فقلنا لا يحصل بل مقتضى الاطلاق عدم الفرق في الغيبة على اية الدبر وغيره ولعل لان الشارع لم يربط عليها احكاما
 قبل انهاء حالها فخرج تمام السبب فلا يثبت قبله والقطع بأنه يحصل احد السببين لا يحد في جواز اخذ الرهن لعدم ثبوت الحق قبل حصول سببه لكن في
 لك ربما قبل جواز الرهن على الغيبة الى قد استقر مذهبها وان لم يشر في قطع ما يوجب الدبر فان غابت الموت ولا يوجب اكثر من ما بخلاف ما دونه

وليس بعيد وبغير غيره وقهرا على احوال سريان الجناية لو يكن لذلك القطع تارة ولا سببته بل المخرج الموت ولا معنى للرهن قبل ثبوت الحق ثم لو كان
الموت للدبر القطع المربور والموت لا اثر له فيخرج الرهن لثبوت الحق كقوله النص والفني خلافا لطلاق الدين وقهرا ح منجى وقد عرفنا ان القطع يحصل
احدا لسببين غير الحصول فضلا عن ذلك هو انهم القائلون مع انه لو لم يجاز الرهن على المشتبه ثبوته في الدبر في الجناية على ما لا يجزها كقطع اليد
مثلا فان النصيبين في ضمن تمام الدبر او مستغلا ولا يلزم فيه القائل المربور والفني بينهما الاتج من تكلف ثم من المعلوم ان الدبر في الخطا على القائل
وانها مضطه على ثلثة سنين ولكن لا يجوز الرهن على فسط كل حول الا بعد حمله لعدم تغيب المسحق عليه منها فبذلك فان الجامع لشرائط العقل عند
تمام الحول هو الرهن بفعل وان كان فافدا لها قبله لا غيره وان كان جامعا لها ايضا واستصحابا لجامعية الرهن على الحول غير محدد بعد ان كان جزءا
الثبوت معنى الحول فاذا مضى صرح الرهن مع من ذلك المدين الذي قد ثبت في ذمته اما الدبر في شبهة العدم فيخرج الرهن عليها بمجرد حصول سبب ثبوتهما
لانها على الجاني وان كانت مؤجلة الى سنين لكن كاجل الدين فلا يمنع من الرهن بها بعد ان كانت متعلقة بزمانه وان مات في تركته للمال لان
ان الاجل فيها كاجل محدد في الخطا بمعنى ان مضيه جزء سبب الاستحقاق فيجوز رهنها اليق ويمنع ان في كتاب الديان ما يؤكد ذلك وان كان في
بعض اعتبارات هناك ما يؤيد اشتغال الدين بها قبل الحول ولكن غير مستقر لاحتمال الموت والاعتناء عند الحول الا انه يجوز على ضرب من
التوسع ضرورة اقتضاء التدبر في كلامهم هنا وهناك كون المراد بالمخاطبة بها الحكم التكميلي لا الدين الذي لا يفسد بالموت ولا بالاصابة
فلا حظ ونامل ولذا قال في شرح لا يصح الرهن على الدين قبل استيفاء الجناية ولا يحصل الجرح ويجوز بعد الاستيفاء في المقض الطرف فان كان
مؤجلة فبعد الحول على الجاني وعلى العاقلة في شبهة العدم ولحقا ويجوز على الدين المؤجل والفني تغيب المسحق عليه فيه بخلاف العاقلة
فانه لا يعلم المضروب عليه عند الحول ويجعل في الجواز في شبهة على الجاني لتعيينه ولو قلل بان الاستحقاق لم ينفذ الا بعد الحول في الجناية
شمل الجاني والعاقلة الا انه ينقض الرهن على الدين في الجناية فالظن جواز اخذ الرهن من الجاني كالدين المؤجل ولعل بناء المسئلة على ما ذكرنا او بعد
الاعتناء عما في بعض كلامه ونسئل الله التوفيق لضيق ذلك في محله وكذا لا يصح الرهن على مال الجاني قبل الرد لعدم استحقاق الحصول له المال
قبل العمل بالاختلاف اجد فيه بل وقبل تمام العمل وان شرع فيه خلافا للفاضل في كرهه فجزءه بعد الشروع قبل تمام الانتهاء الامر فيه الى الزم كالدين في
مدة الجناية اشكل في ذلك بعدم استحقاق شيء وان عمل لا كثر قال والفني بينهما وبين الجناية واضح لان البيع من البقي على حاله انقضت مدة الجناية
للزوم والاصل فيه عدم الفسخ عكس الجملة فان العمل فيها لو ترك على حاله لم يمتحن بسببه شيء والاصل عدم الاجمال قلت مدار الحكم على استحقاق
بالشروع وعدمه وظاهرهم في الجملة الثاني ولعلها غير الاجرة على العمل المتعمد كما بالعقد كما هو مقتضى المعاوضة وان كان لا يستحق تسليمها
الا بالعمل بخلاف الجملة التي مودد العقد فيها انها عوض العمل لا ملكه على الحصول له ولذا كانت جائرة بالنسبة اليه وتحقق الحال في محله ان
وكيف كان فلا اشكال في صحة الرهن على مال الجاني لا بعد اى العمل بل ولا خلاف بل في كره الاجماع لمصلحة الاستحقاق به كما هو واضح ويجوز على مال
الكنانة المطلقة بل خلاف على ما في ذلك بل ولا اشكال لثبوت الحق بها ولو زعمها من اطراف بل والمشرطة على الاقوى وفاقا لما هو عند
المشايخ لانها لا رية للكاتب مطعنة كما في لقب بل لو قلنا بان الجوز بالنسبة اليه خاصة والى المولى معه الجنازة الصفة ايض لعدم منافاة الاستحقاق
المولى كالدين في مدة الجناية كما انه لا ينافي فيها تسلط المولى على ربه في الرق اذ قد ابرده ومن ذلك يظهر لك صنعنا القول بعدم الجواز كما عرفت في
والفاضي والحلي وسبيله ويجوز من سبيل الامر من المربورين الذين قد عرفت عدم اقتضاءها ذلك بعد تسليم الاول منها بل ويظهر لك ان ناديه
المطلوب انك قد عرفت الحال منه بقولنا المص وكذا مال الكنانة ولو قيل بان الجواز فيه كانا شبهة غير جديدا بخلاف كما عرفت مختصا بشرط بل المخلاف
فيها ضيق جدا لضعف دليله والامر سهل وبطل الرهن عند فسخ الكنانة بشرطه من رهنها بالذهب الاستحقاق كما هو اصح وكيف كان فقد
عرفت فيما مضى انه يصح في الحق كونه عمدة او دينا في الدين يمكن استيفاءه من الرهن الذي هو معنى الوثيقة لصاحب الحق مع الغنى ولا يمكن
وتيقنه فلا يصح على ما يمكن استيفاءه من الرهن كاجارة المخلقة بين المرح مثل خدمته فانه مع ثبوتها بموت ونحوه بل بعضها منه تنفذ
الاجارة فليس للرهن استيفاءها من الرهن وثبوت اجرة المثل عليه بعض احوال الاجرة الخاصة كما لو انتفع بنفسه مدة الاجارة او اجر نفسه لغيره ولم
يجز المناجر الاول واختار الرجوع على الاجرة لا المثل في تسريح اخذ الرهن لعدم معلومية تخلفها فالرهن عليها رهن على الحق قبل ثبوته بل على
احتمال ثبوته بل كل معنى من من اجرة او نحوها لا يصح الرهن عليه لعدم امكان استيفاءها من الرهن بل اذا قال في كره لا يجوز اخذ الرهن بعوض غير
في الزيادة كالمعين والاجر المعينة عليه الاجارة والمعقود عليه الاجارة اذا كان صانع معينه مثل اجارة الدار والاعيد المعين والجمل المعين
مدة معلومة او الجمل شيء معين الى مكان معلوم لا يمتحن بغيره بالعين لا بالدين ولا يمكن استيفاءه من الرهن لان منفعة العين لا يمكن استيفاءها
من غيرها وبطل الاجارة بغير العين لكن قد يشكل ذلك كله باطلاق ادلة الرهن والاستيفاء للمال التي يكفي فيها الاستيفاء من الرهن في
بعض الاحوال كما اذا استوفى المنفعة الموحدة مثلا او منفعة مثل الدابة على الاقوى فان قيمتها قد ثبتت في ذمته فتستوفى من الرهن نحو ما سمعته
في الاعيان المضمونة واحتمال الانقاس بموت ونحوه مع ان الاصل عدمه غير منافا لانها احتمال لفتح في الجناية بل العمل الصلة في المقام او
ما ذكره الشهيد من انه لو ارثهن المناجر على مال الاجارة خوفا من عدم العمل بموت او شبهة فهو كالرهن على الاعيان المضمونة وهو صحيح
لجوازها مع ان المال هنا قد انتقل بالعقد الى غيره فليست الاجرة له حتى يستوفى لها بخلاف المنفعة والاجر المعينة والبيع المعين
ونحوها ما هو ملوكه في الظاهر ان يستوفى على تسليمها اليه وعلى احوال ضمان من يده لها وقد سمعنا في كره في الاعيان المضمونة وان

نما

منه المضمون بحكم العقد فيكون ان يرد بالمضمون بحكم العقد ما يقع فيه فنجعل الا ان لم يجد خلافا بينهم في عدم جواز ذلك
على ذلك فالجواب على الجواب لا يخرج من مخالفة لصريح الاول لتوضيح المسئلة او بحكم بعدم ولعله لما اشترنا اليه سابقا من عدم تخلف الرهن و
احتمالها غير كاف في الحكم بالرهن ظاهر كما لا يخفى من المحل فلا حظ في ما لا والله العالم وعلى كل حال فلا اشكال كما لا خلاف في انه يصح الرهن فيها ولو ثبت في الذمة كالمحل
المطلوع في الذمة لا يبطل بالبرهان لعدم اشتراط البياض فيه فيعقد العقد وشبهه ببيع الرهن في ويستثنى منه العمل كما هو واضح ولو رهن على ضمان مستلزم مال
اخر من الدين الاول مساويا للرهن في الدين الاول وجعل ذلك الرهن عليها معاصر جازيلك وانفق معا على اذنه جازيلك لا خلاف في ان
بيننا بل الاجماع بضمه عليه ومثوله بالدين الاول غير فادحة بعد ان لم تكن منافية للشائبة كما لو رهنه عليها في اول الامر ومن هنا يعلم انه لا حاجة
الى ابطال الرهن الاول ثم العقد بينهما كما صرح به غير واحد بل يعلم ان لا يحكم ببطلان الاول او اطلاق رهنه على الدين الثاني من غير فرض الاول لما عرفت
من عدم الثاني فالاصل بقاءها في رد دعوى فتمسك بالاطلاق في ذلك من غير ضرورة الشبهة في بطلان الاول في صورة الاطلاق في غير محله نعم فلا اعتدله
في هذا اذا كان المجدد لا يوجب فدا جاز الرهن الاول رهنه عند رطلان في خصوص ما قبل الدين الثاني او فرض بانه عليها والعدم مطعون غير
نرجح لاحد الثلاثة كما لا يخفى من وجهها مع ان الاخرى لا يوجبها فيه وقفا كركه وبما مع صدق عدم الثاني حتى لو كان الرهن لا يفي الا بالدين الثاني
لاطلاق الا لانه وجوب الوفاء بالعقد لا يمنع كون الشيء رهنه كما ينبغي منه باذنه لان الاداء ثمره الرهن بعد تخلفه لانفسه وانما يثبت الاداء بحسب
حال الثمن باعتبار كونه وفائه وتقدم دين شخص الاداء على الاخر لا ينافي في كل من الدينين بالرهن لما قلناه من ان ذلك ثمره الرهن ومقتضوه ولا يخفى
في ان يكون المقتضى في بعض اولي واسبق من البعض الاخر وان استويا في المقتضى والثمرة ولا يترتب من عقد واحد رهنين في تقديم احدهما على الاخر
في الاداء ثم نادى بالدين الاول لم يكن ذلك باطلا في العقد بين المستقلين في اول اوقع الثاني بعد الفسخ بطلان الاول فلا بد في طريقه بطلان رهنه
من دليل اقوى من دليل المقتضى ودعوى ان مقتضى الرهن الاختصاص بمجموعة بالنسبة الى الدين المرهون به بقضيه ذلك الدين من ثمنه والخصاص كل من الدينين
بمجموع الرهن من ان اختصاص احدهما بالمجموع على هذا الحكم ينافي اختصاص الاخر وقد ثبت الرهن الثاني بالسبب الطاري واجازة الرهن الاول فبطل
الاول منهما مع المنافاة كما عرفت مفصلا وايجازة الرهنين اما ان يوجب بطلان رهنه بناء على انقضائه العقد في ذلك لا بطلان الاول ووضح به ما عرفت
كونها موجبة لفسخ رهنه فيما قبل الدين الثاني لان المنافاة باصناف مقتضى الرهن بخصه من غير خلاف فان زاد الرهن متعلق بالمجموع فان انقضاه لا ينافي
انقضائه المجموع والاول يقتضيه ثمنه ولا ينافي على تقدير اعتبارها بالمبالغة والزيادة بالنسبة اليه لا تنضب فكل بكونه وقت الرهن انما يثبت ببقائه
بعد الدين الثاني ثم يحدد النقصان والعكس لا يحل بحدوث ثبوت الحق بعد كون العقد حال وقوعه غير مقتض له وعلى كل حال فينبغي على كل من الاحتمالات
الثلاثة حكم اسقاط الرهن الثاني حقه من الرهن فليس ما احترنا به في رهنه عند الاول وعلى الثاني لا خلاف فيما قبل الدين الثاني كما هو واضح ولو لم يعلم
الرهنين الاول برهن الثاني حتى مات الرهن فبطل الرهن بناء على عدم اعتبار القبض لكونه لا رهن من طرف الرهن فليس للثمن ولا للغيره
المنع لسبق المعلق فان اجازة الاول قبل ذلك فحينئذ لا خلاف ان كان قد بيع الرهن في الدين الاول فدينه بطلان رهنه وان فضل منه شيء لعدم
تناول الرهن انما للثمن فلم يبق للموضوع انما لو بقي من رهنه بقية وقد فوض بين الاول وبقي تمام الرهن لقضاء دينه من غيره فقد يتجه نفوذ الرهن الثاني
ويختص به غير الغرض والمثل الاول المنع بعد فرض سقوط بقية من رهنه لم يكن قدره الرهن في حال تعلقه لكون المفروض عدم علمه حتى فلت الرهن منه
كما انه لا خلاف ان لم يبق مانع من المنع لوجود المقتضى وارتفاع المانع واحتمال عدم صحة اصل الرهن انما حال كونه رهنه عند الاول بدفعه لا اشكال
في الصحة مع الاجازة التي هي مقدمة لاسقاط مانع حقه فلم يلبس العقد للثمن مع ارتفاع المانع بالاجازة او بالفتك فاذا فرض عدم علم الرهن
الاول حتى فلت منه ايجز نفوذ الثاني ومن ذلك كله يظهر لك ما عرفت من ان بعد ذكر الاحتمالات في المسئلة السابقة ولو لم يعلم الاول حتى مات الرهن
ففي خصص الثاني بالفاضل من بين الاول من دون الغرض اشكال ولا حكم لاجازة الاول ولا فتح بعد موث الرهن بل بهما من وجه اخر بهما من وجه
باني نابل ولكن الانصاف عدم خلو المسئلة بعد من الاشكال لا مكان الفرق بين الاجازة والفتك باقتضاء الاول تعلق الرهن من اول الامر لا سيما في
على الاصح بخلاف الثاني واني اشته تمام الكلام في ذلك والله العالم ولو زاد في الرهن للدين الواحد جازيلك لا خلاف حتى من ان جفته ولا اشكال الاطلاق
الاول من غير حاجة الى ابطال الاول واستئناف عقد جديد وانظروا كون الجميع كالرهن الواحد الذي حكمه بقاء الرهنه مادام شيء من الدين باقيا ان كان
قد صرح بك في رهنه على كل جزء من الدين او انفق على ذلك بخلافه اذا صار باكونه على التقييد او يكون مجموع رهنه على الجميع وانفق على ذلك في
بنت من الرهن في الاول بالنسبة وفي الثاني بآداء شيء من الحق وليس للدين الامتناع من قبض البعض مخافة انفق ك الرهن بعد الشطر عليه والافدام
على ذلك وان تردد فيه في حق ما سمعت من اذنه المضرر بالانفساخ لكنه في غير محله كما ان تردده في حق الاطلاق على الاول كان انفسا في حق
تعلق الاعراض باستيفاء الدين عن اخره من الرهن مضافا الى المانع من الاجماع وفي المقابل بين الاجزاء في البيع ومخو من عقود المعاوضة لا يفتي بذلك
في الرهن لانه لا يستثنى في مجموع على جميع اجزاء الدين فلا يفتي بحجمه بآداء البعض الامع التصريح او بان يقوم مقامه من الغرض ما يفي
حاشا انه بعد ان ذكر صحة اشتراط الرهنه على كل جزء فبقي مجموع رهنه بقاء شيء من الدين واشتراط رهنه عليه لا على كل جزء منه وينفتح بآداء
شيء من الدين قال وان اطلق فحقه على المقتضى الثاني والاول نظرا في المقابل بين الاجزاء في البيع فكذلك الرهن وفي نظر المانع غالب الوثائق فان الغالب
تعلق الاعراض باستيفاء الدين عن اخره من الرهن وهذا اقوى وقال في خط انه اجماع وهذا كما ترى مع انه لا ينطبق بطلان الاول على الوجه الثاني وانما
هو صالح للتصريح انما لم يذكره هو وشمع فيما ياتي تمام الكلام في المسئلة وعلى كل حال في شأنه ان الرهن المضاف مكره حكم المضاف اليه بعد

ظهر كون المقتومنه وهائنه على حبل اول وما من له حنيفة من انه يكون رهنا بالنسبة الى معنى قبة الدين على قبة المضاف اليها الرهن يوم قبضة فلو كان
قبة الاول الفاشلا وقبة الثاني حسنة والدين الفاشلا فتم اثلاثا ثلثان في المضاف اليه وثلث في المضاف لا شاهد له بل الشاهد على خلافه قد
بان لك ان الرهن ثلثة وثلثه انتم انتم الكلام فيها الاول رهن الموقوف على كل جزء من ثلثة الرهن عليه لعل كل جزء منه المثلثة رهن الاجزاء
المشاعة على الاجزاء وفي الاخرة ينفلت بعضها بآداء بعضه فيبقى الباقي كما انك لو استدان رجلا من كل مائة دينار رهنا مشتركا بينهما ولو بعد احد
مطلق ثم مضى احد ما فان حصته تكون طلقا لان كل منهما الى ملكه على دينه ان لم يشترط المرهون رهنه على كل جزء من الدين والا تباع الشرط الذي
لا يفتح فيه عدم ملكية كل منهما للجمع بعد فرض بقاء كل منهما بذلك والمال يخرج منها ولو بعد المرهون والمحل المقتوم من الواحد فكل منهما
مرهون للنصف مع تساوي الدين واما مع اختلاف قيمتهما فاحتمل في ذلك ايضا لانه الاصل في الشريك الا ان الاظهر انفسيط على مقدار الدين كما هو
الاصح في اجتمع الاسباب المعبرسية كل منهما وان مقتضى الرهن ضياء الدين كله من ثمن المرهون اذ وفيه فالرهن من احد الدينين ان استحق فضاء من
الرهن اقتضى ثلث ذلك الزائد بالرهن فيكون ثلث مجموع الدين الزائد من الرهن اكثر من ثلث الاخر وان لم يشترط فضاء منه امتنع كونه رهنا بالجمع وقد
فرض كونه كذلك فظهر ان انفسيط اول فان وفي فلا يجزى والاختصاص بينهما ما يحجبها كما هو واضح نعم هذا كله في المقتوم ابتداء دون المقتوم في الاثناء فانه
لا عبرة به على الظاهر سواء كان في الواهن او المرهون كله وروية كل منهما ولو بعد واقلومات الرهن من الدين لم ينفلت نصيبا احدهما بآداء حصته من الدين
كما ان لو مات المرهون عن ولدين فاعطى احدهما نصيبه من الدين لم ينفلت بمقداره من الرهن وفي ذلك لانه قد تعلق الدين بكل جزء منه في وجه الموت
وقد انتقل الى الورثة على هذا الحال فلا ينوهم ان يكتفوا حتى الغراء بالترك المثلث لا يربح انفسا لانه نصيب احد الورثة بمقدار ما يخصه من الدين وان قلنا
ان التعلق بغير الورثة على الوهانة لا كارتش ليجانبه لكن لما لم يكن ذلك سابقا على الموت وانما هو بعد كان ثلث الورثة بمنزلة مقدار الرهن فبالجواب
والله اعلم **الفصل الرابع** في الرهن وبشرط فيه بالنسبة الى صحة الرهن له ولغيره كباقي العقود كمال العقل فلا يصح من المجنون ولا المجنون
ولو مع الاجازة لسلب الحياة وفي لزوم جواز التصرف فلا يلزم من سقبة والملوك ونحوها الامع اذن الولي لكونه لك بالنسبة لغيره اذ
لو عقدوا لغيره وكذا او فضولا فكما يرى المصنف في لزوم وكذا لا يعين في لزوم ايضا الاختصاص فلا ينعقد مع الاكراه التي لا يخرج عن قصد المفظ
والمنقضية اذا تعقب الرضا بعد ذلك لزم على الاقوى ما اذا كان اكرها محرجا لغير الرهن فلا يصح وان تعقبه القصد والرضا بذلك
كما هو في محل وجوبه اذ كان الرهن لنفسه ان يكون مالكا او يحكم المالك كالمستعير الذي باق في تمام الكلام فيه عند فرض المص لبعض احكامه
وتحقيقه لولي العقل مثلا وان لم يكن اجابا ربا رهن بالرادا اختل في ذلك للاستدانة ونحوها بالاختلاف اجده فيما بيننا وانما حكمه عن بعض
الشافعية ولا يربح فاده لكن مع مراعاة المصلحة التي هي الاصل في القرب الى ما لا بد من كان يستلزم عقاره في يوم ربه واصلا حاد
يكون له اموال يحتاج الى الانفاق لمخلفها من المثلث الانتفاص فيهر بذاك ما يراه من امواله اذا كان استبقاؤها اعق له اي للطفل من سبها اذا
لم يكن البيع او غيره لك من المصلحة التي لا تضبط باختلاف الامكنة والافمنة والاحوال فالضابط فيه لغير المرهون الذي يقتضي نظاما ليا
وضع الرهن على يد عدل يجوز ابداءه منه او من يطئن به عليه من المثلث نحوه بل قد تقتضي صحة رهنه بالرهنا اذا اشترى له ثاء نسبته ما يباقي ما شئت
ودهن من ماله ما يباقي ما شئت فان لم يصح المثلث ففيه الغلبة الظاهرة وان عرض فلا ضرر ايضا بل قد يقال بالجواز فيها اذا الرهن من الاجر من زيد
قبضه عن المائة اذا كان ما لا يخفى ثلثه كالعقار ونحوه بل عن كرم قوة جواز اذا كان على يد من يجوز ابداءه بالجملة الاخر ذلك غير منضبط ومع
فرض بعد اقرار المصلحة ولا يخرج خبر والطفل في المنع وغيره من باب المثال ضرورة لجواز اية لولي المجنون والسقبة ايضا والمسئلة غير مخصوصه
بالرهن بل هو كغيره من المصنوعات كالحمل من حكمها في غير الطعام والله اعلم **الفصل الخامس** في الرهن وبشرط فيه ما يشترط في الواهن من كمال
العقل وجواز التصرف والاختصاص عليه سمعته وفي ذلك كله لكن الظاهر لا بأس بقبول النسبة العقل لانه ان كان العقل ليس على المدبون بشرط
ونحوه اذا كان الدين من غيره ارضه قبل الحجر لا يبرهن فاما بالبا والاصناف له بل فيه مصلحة للمال ولعل المراد من عبارة المص ونحوها ما لا يتحمل هذا الضم
من الارتهان والامر سهل وعلى كل حال فلا يربح ان يجوز لولي البهيم مثلا اخذ الرهن له على ذلك كما نص عليه غير واحد بل يفتي الجواز لاطلاق ولا يثبت
المال لذلك وقبول الانهات الوفاء ونحوها بل قد يجب عليه ذلك كما لو رقت الاحسن العنبر في الاية الكريمة في التصرف في ماله عليه كما لو باع
ماله نسبته لغيره في ملائمة وثاقل بل انظر كفاية الثاني في لزوم اخذ الرهن فان كرمه لو كان المشتري مرسلا لم يكن المولى بل لا بد من الارتهان بالثمن نعم
ايضا لو حصل او حسن الظن ببيته وامانته امكن البيع نسبته بغيره من كماله يجوز انصاع ماله ونحوه ان الحجر عدم البيع مع عدم الحضور اذا اكتفاء بالبيت
مع عدم الوثائق لا يجزى من اشكال بل منع خصا في الفاسق الذي لم يعرف منه الوفاء فضلا عن المعروف بعد ضرورة كون ابقاء الما او بعده لغيره يربح ثمنه
احسن ذلك ويمكن ان يربح معنى الواهن او وان ذلك من غلط النسخ فيكون الجواز بغيره من حسن الظن ببيته وامانته كما ستعرف في ذلك ان
اما لو كان ثمة غير على فقد يقوى الجواز والاحوط اخذ الرهن وليس المراد من الاحسن في الاية الاخرى الا على ذلك لا احسنه على معنى التمسك بالواهن
الا بضرورة افضاء ذلك بغير مال الطفل اذ ما حسن الادب والاحسن منه بل المراد مطلق الاحسن من عدم القرب الا ان مقتضى الخبير الاقرب
تفاوت مع ان الاكتفاء بالعرف الادنى مع تيسر الفرق الاعلى مط اشكال ان لم يكن من اختصاصها الوفاء احسنه فراض بال الطفل من ثاقل تعرف
ونحوها وفرض وجود الطالب المقتوم المولى والرهن الكفيل فانه لا اشكال في وجوب افراضه منه وحرره افراضه من الفاسق المحجور عن الملائمة والرهن الكفيل
ونحوها وان كان افراضه مع انحصار الامر فيه مع اتفاق غيره من فرض وقد بين ان المراد بالاحسن من غيره من الافراد الموحدة فيجب تقديم القرى الاعلى مع

وجوده ولكن لا يجب عليه مع وجود الفرض الا ان يقتضي حج في نفسه انما عدم حصوله كما ان حصوله على الفرض المنبسط له الحسن من غيره لعدم وجوده في غير ذلك
ما هو عليه من حصوله كان فرضا فهو فرض في ذاته فلا بد من كونه احسن الا انه ومع ذلك فالأحوط والاولى عدم المبادأة الى المنبسط مع مظنة حصول
فرض اخر اعلمه والاحتمال العندب اكفاه باطنا لعدم الان يكون في المبادأة صلاح يرجع على المصلحة التي في الانتظار بل قد يقال يرجع ذلك الى كون
ضرورة كون الاحسن في الفرض المنبسط لا يبقاء منظر للفرد الاعلى المظنون او المحمل لاختلاف اعتبارها كما ان الاحسن مع فرض كون المبادأة اصلح للفرض المنبسط
وتأجيله المنبسط ما ذكرناه وهو حجة جيدة او بان المراد به ما بعد حسن اعتبار العقلاء فلا بد من احسن معنى التفضيل بل المقصود الحجة في القرب
لا مطلقا بل بعبارة اهل المعرفة حسنا وان فاعلم من الحسنين لكن قد بين ان بعد التامل راجع الى الاول والثاني في الشبهة كما ان احتمال اعادة الاطلاق من
الامر من دون تقدير مفصل عليه مخصوص من الفرض او الغير بدعي مما لا يمتنع ان يتفقها العرف نحو ما قبل في الوجه ان المنفرد في انه الشبه وان كان
المراد به ما بعد اهل المعرفة حسنا وان فاعلم من الحسنين لكن قد بين ان بعد التامل راجع الى الاول والثاني في الشبهة كما ان احتمال اعادة الاطلاق من
الامر من دون تقدير مفصل عليه مخصوص من الفرض او الغير بدعي مما لا يمتنع ان يتفقها العرف نحو ما قبل في الوجه ان المنفرد في انه الشبه وان كان
المراد به ما بعد اهل المعرفة حسنا وان فاعلم من الحسنين لكن قد بين ان بعد التامل راجع الى الاول والثاني في الشبهة كما ان احتمال اعادة الاطلاق من
الامر من دون تقدير مفصل عليه مخصوص من الفرض او الغير بدعي مما لا يمتنع ان يتفقها العرف نحو ما قبل في الوجه ان المنفرد في انه الشبه وان كان

فوائد اللغة

وان كانت في عقدك وانا انصاها الى النكاح على النكاح

على انصح وان شئت لهما لا ينقض لغيرهما ولا لو غلب الموت او عدم لزوم الشرط وان كان لازما من طرف الراعي الا انه جائز من طرف المرفق ونرجع الى ما علمنا من
نرجع من غير مرجع والاصل برائة الذمة عن الزوم فيكون كالشرط في العقود الجارية والجمع كما ترى اذ في الاول ان الوكالة وان كانت من العقود الجارية
بالذات لكن لا بأس بالزوم من جهة الماد في الشرط ونحوه ودعوى انه غير مقتضى لذلك بدفعها فمفروض كون المراد من البيع وكالاته فهو كما لو صرح بالشرط
عدم الغزل لان المراد مطلق حصول الوصف بها وان غزل بعد ذلك واحتمال ان التصريح بعدم الغزل لا يقتضيه عدم زينة لا لزوم دفع بل انصافا
الام بدفع ان من ان يكون المؤمن عند شرطه والبطالان بالموت لا تنقضاء الموضوع ضرورة كونها استثنائية تذهب بها المذهب عنه لا يقتضيه
جواز الغزل وفي الثاني ما تقدم سابقا من صافته لماد على لزوم الشرط والوفاء بالعقد على ان الشلطة للمنفق هنا لا فائدة فيه بل يرد به ضررا
ومن هنا خرج في تركه المقام بالزوم والعمل بالمعروف وان لم يغزل به في غيره بل في ذلك ان الوكالات هنا ما العقد المشروط فيه كما في محققها فلا يمتنع
بعده الى صيغة اخرى لها لان الغرض منها ايجارها لادنى باي لفظ اتفق وقد تقدم ان العقد كاف في تخفيفه كجزء من الاجاب والقبول فثبت كون
لا يمتنع ان قلنا بعدم الوجوب بالوفاء بشرط لا يكتفي العقد في تخفيفه وقد اشار بذلك الى تفصيل قد حكينا سابقا عن الشهادة في الشرط
ما يحتاج الى امر اخر غير العقد المشروط فيه وبين ما لا يحتاج الى ذلك بل ان العقد كاف في لزومها وان كان فيه ما فيه انما الا انه قد بان في كون الوكالات هنا
من القسم الثالث بل في حصوله اذ ان بعد ان كان المراد من الشرط ايقاع الوكالات بعد العقد الوكالات لا معنى لانها بلغة الشرط المعلوم عدم صلاحه
لذلك في القسم الاول ان المراد من شرط الوكالات هو اشترائها اليه سابقا من البيع عنه وليس المراد نفس الوكالات وخرج الاجماع الى امر اخر غير الشرط في العقد لذلك
فلا يمتنع عموم المؤمنين عند شرطه عليه البيع عنه وانما خلاف ذلك الى الوكالات لا يقتضيه كون المراد اشترائها اليه وجب تخليص الصيغة بعد العقد
وان المراد اشترائها الوكالات لا يقتضيه ذلك فثبت جواز دفعه في وجه خلاف الاصل ان الزوم الوكالات متى اشترط في عقد لازم والاصل في الثالث
ان الشرط على الراعي فيكون لازما لان الغرض لزوم العقد من جهة تم وقوع شرطه على المرفق من مدم لزمه عليه باعتبار ان دفع العقد المشروط وكيفية كان
فلا اشكال بل ولا خلاف في انما الى الوكالات المشروطه بطلان بونه الى الراعي كطلانها بموت الوكيل سواء كان المرفق او غيره لما عرفت من ان لزومها الحاصل من
الاشترط مادام صحتها باقية لا اذ اخرج عن قابلية النسيان والاستثناء الذين هما من موقوفات الوكالات لا يتم على ما هو في حاشية من الوكالات لعدم الانطباق بينهما
ضرورة بغيره الرخصة للدين التي لا يختلف في حال موت كل منهما ووجهه من جعله في التمسك من ملاءمة فخر الاسلام انه نقل الاجماع على انتقال حق الانبعاث
الى المشتري لو باع المرفق وهو في ذمة الراعي من شخص غير مالك الدين كغيره مالك الدين الموصوفة بموت الراعي والمرفق غير قايض في انتقال حق الرهاية
فلا يمتنع كون الدين لغير المرفق باقرا او بينه على انه كان وكلا في الدين والارتيان كما هو واضح وقد ظهر ما ذكرنا ان الوكالات المرفقة المشروطه وكالات
لكن ذكر المصنف وغيره الا ان بشرط بل لم يعرف فيه خلاف بينهم وكذا لو كان الوكيل غيره او المرفق وربما اشكل بانه لا معنى لشرط انتقال الوكالات التي لا
بالموت وبانه لا معنى لشرط وكالات الوارث على معنى حصولها بنفس الشرط في العقد على حسب الالموت وربما يكون غير موجود حال الاشترط فاضلا
عن كون غير قابل ويدفع بان المراد بالاشترط ما عرفت من البيع عنه المرفق او الوارث فالشرط عليه هو البيع عنه وهو صحيح بالنسبة الى المؤمن وذاتة و
الاخص في الوكالات فيه شعبه لا اصله او براد اشترط التوكيل عليه بصيغة جديدة للموت الا ان الاول والى فاذن كما ان اشترائها على الراعي بعد
موتها لا بد من تنزيله على الوصية ضرورة عدم صحة الوكالات بعد الموت والله اعلم وقد تضمن ذلك وما ذكرناه في غير المقام ان المراد بقول الاخصاب
لزوم الوكالات اذا اشترطت في عقد لازم احد من الاول اذ الوكالات العقدية وهذه لا ينبغي عدم تخفيفها بالشرط الذي هو في الحقيقة معنى ما بين
لا يمتنع فلا يمتنع في عقدها بذلك ولا يقال انهما عقدان بل هو عقد واحد مشتمل على شرط مضى الا لزام بحصولها فيحتاج في الوفاء به الى ايجاد عقدها
ولزومها اما كون المراد ولزوم المرفقة اذ لا عدم الغزل واما كون المراد البيع وكالاته من جهة ايجاد صيغة التوكيل الى حصول البيع فلو عرل في الاشياء لم
يؤثر لكونه منافيا للشرط الذي هو البيع عنه وكالاته من جهة التوكيل نعم لا ينبغي جريان ذلك احكام الوكالات عليها كالمنفك بالموت والجنون والاعفاء ونحو ذلك
ما كان دليله مثالا للوكالات المشروطه في عقد لازم وغيرها كون كل منهما ولو قيد الشرط الا كونه لازمة على الشرط عليه بمعنى عدم جواز فسخها منه با
وجوب الوفاء بالشرط لا غير ذلك من احكام الوكالات ولعل هذا هو الموافق لكلمات الاصحاب ختلا مع ملاحظة ما ذكره في وجه الاستدلال على انقائها
بالموت وتضمن ما مع ملاحظة اطلاق اسم الوكالات عليها وهو قيد من عبارة عن العقد المخصوص ولا ينبغي ذلك فلو لم انما لا تنتقل بموت المرفق مثلاً
الى جازة الامع الشرط ضرورة صلاحه الزام من جهة ايجادها على الراعي مثلاً بالنسبة الى ذمة المرفق وغيره لعدم اقله الشرط لان المراد انتقال
الوكالات من ذمة المرفق الى ذمة الوارث بالشرط كما هو واضح والثاني ان يراد بالوكالات المصدان المرافق اصدقا مع عدم التمسك بكونها وكالات فثبت ذلك
النسب بوجوبه وان لو كان بينهما ذمة كذا سابقا في اشترط ذلك بعد عدم دليل على انقضاء مفادها في عقد الوكالات التي انصاها انما نقدها لا
لا يكون الا بما في معنى عموم الشرط بما لزم لا يلحق ذلك شيء من احكام الوكالات الثابتة لها من حيث كونها وكالات لما عرفت من عدم كونها حاصل بالشرط
من افرادها اما الانقضاء بالموت والجنون والاعفاء فقد بان بغيرها باعتبار حجية النسيان في المرفق تخفيفه في الحق الشرط اذ لا يغفل بنهاية هو
صحت او جنون او مضي عليه كما لا يغفل بنهاية عنهم وبالحجة كل حكم ثبت للوكالات من حيث صفة النسيان بل من استفاد من الشرط ضرورة كونها باقية وان
لم يكن وكالاته من غير من الاحكام الثابتة للوكالات باعتبار مقررهما المرفق وغيره في الحق الشرط اما اشترط هذا المصلحة بالنسبة الى الوارث والآ
فلا بأس بوجوب المؤمنين وغيرها وليس هو كالتجارية في عقد وهذا جليل ويطير عليه لزوم مع الاشترط في ذلك لان انما يبيد عن كلمات الاصحاب
والله العالم ولو كانت المرفق وكالاته لم يعلم ان المرفق في ذمة الوارث ولو لم يلف منه بغيره فلو كان الوارث لا يملكه لانه لا يملكه فيها هو

في حكمه

في ملكه بمقتضى هذه الحكم شرعا بان لو نشأ بمقتضى عموم ما ذكره الميثاق فلو كان الرهن في هذه الواقعة فو كسبيل ماله في الظاهر في وقت وقوعها
 حتى يعلم بعينه بغيره وان اشبهه بنظره فيها فان الرجوع فيرجع الى الصلح ونحوه لا ان المالك حتى يعلم بشخصه خصوصه ضرورة على خروج
 المال من ملك صاحبه بالاشتغال بالظن فندبره على الغرض لكونه كالشريك في الايمان وان كان قد جعل ماله باعينا كون الاشتغال كالتلف
 في الرجوع الى الضمان ولعله لما قال المصنف بابا لوديعه واذا اعترف بالوديعه ثم مات وجعلت عينها قبل تخرج من اصل تركته ولو كان له غيره وضافت
 التركة حاصلا المستودع على تركته وان كان هو واضع الضعف وكيفية كان فلا بد من حمل العبارة على ما ذكرناه وان كانت لا تخرج من الهام ولذا تركها في عقد
 وضربها والامتنع ذلك سهل نعم قد يشكل اصل الحكم بذلك وان كان ظاهرهم انهم يريدون كما اعترف به في ذلك بان اصل بقاؤه في المال الذي كان في زمن
 الحيوة ملك ووهن فلا قضاء للبدن بالملك بعد العلم بانها كانت اعم والاصل عدم التلف كما ان الاصل عدم تركه لغيره الموجود فينحصر الرجوع
 في التركة الموجودة بمقتضى الاصل الشرعي الذي هو بعد فرض حيث كالبينة ونحوها واصل عدم كونها من التركة الموجودة لا اصل لها اذ ليس لها حاله
 سابقة كان خارجا عنها حتى لا يتصور في ذلك تبعا لجامع صدق الجملة من انه يمكن ان يبق الا تعارض بين الاصلين فاصل بقاء المال يمكن ان يجمع
 اصاله البرائة لان المال بيد المدين من مضمون بل هو امانة لم يكن تلفه بغير تضييق فلا يكون مضمونا وحديث على البدن اخذت حتى تؤدي لا بد
 من تخصيصه بالامانات ولم يعلم هنا ما ينزل الامانة فيبقى اصاله برائة الذمة راضية لا سطحا في الرهن في المال والذمة لعدم التعارض فيهم ما
 اطلقوه حيث يشبه حال واضع الضعف بعد اعتراف من افضاء اصاله بقاء المال واصل عدم التلف فاصل عدم تركه لغيره الموجود كونه في المال
 وليس هذا من ضمان المالك حتى يبق الامانة خرجت من عموم على البدن وفي مضاربة عد ولوات العامل ولم يعرف بقاء مال المضاربة بعينه صار
 اسوة الغدا على اشكال وسنسمع ما فيها في ذكره في الوديعه نعم قد يشبه ما ذكره فيما لو علم بالرهن ولم يوجد في التركة قطعا كما اذا كان سيفا مثلا ولا
 سيف فجامع انه قد يبق بالضمان فيه ايضا لاصل البقاء وعموم على البدن المسلم استثناء تلف الامانة منه بغير تضييق الثابت بالبينة او يبين لا
 سائر احوال الامانة فالتلف الذي لا يدع الامين كونه بغير تضييق ولا علم كونه كذلك على قاعدة الضمان لو سلم ان المستثنى تلف الامانة مطحون يكون الا
 في تلفها عدم الضمان الا بان يعلم كونه بغير تضييق فهو بعد ايراد التلف اما ان لم يكن معلوما بل الاصل بغيره فلا وجود في التركة اعمه قطعا
 اذ يمكن جعله في زمن لا يعلم به الا هو مضمون على البدن بحاله بل في الحقيقة ليس كذلك فضايل هوادة للامانة المحكوم ببقائها بمقتضى الاصل الذي لا فرق
 بين الامين وغيره في الخطاب به قال في عقود ولوات المستودع ولم توجد الوديعه في تركه فتوى الديون سواء على اشكال او في كيفية الضمان لا في اصله
 هذا ان اقر ان عند وديعه وعليه وديعه او ثبت ندمان وعنده وديعه اما لو كانت عند في جواره ولم توجد بعينه ولم يعلم ببقائها في الضمان اشكال
 ومن شرح الارشاد نسبة الضمان الى رض الاحتيا وفي ذكره قد بينا اختلاف فيما اذا كان عند وديعه ولم توجد في تركته فان التمس بغيره في نظر
 الضمان والتكليف فتوى اكثر العلماء منا ومن الشافعية الضمان وقد بان ذلك من كل ان الصيغة الاولى علم الرهن في جملة التركة الثابتة
 ان يعلم ان كان عند الميثاق ولم يعلم كونه في التركة او لا تلف بغير تضييق او لا الثالثة ان يعلم كونه عند ملك ولكن ليس في التركة قطعا الواقعة ان يعلم
 التلف في يده ولم يعلم كونه بغير تضييق او لا الخامسة ان يعلم كونه عند المان وان لم يلف عنه الا انه لم يوجد في التركة السادسة كلنا لانها مع احتمال
 التلف بعد الموت كل ذلك مع عدم التفصيل منه بتركه اوصيه والاشهاد وحكم الاول واضع حكم ما لو علم الرهن بعينه اما ما اذا فسد بغير
 الضمان في غير الواقعة التي قد عرضت احتمالها فيها الا ان الاقوى خلافة كما ان الاقوى في بعض صور الضمان التقديم على باقي الغرض بل لعله محتمل في
 جميعها لما عرفت من انه في الحقيقة ردة الامانة فنفها لاحتقانها اما اذ لم يعلم ان في التركة رهنا لعدم العلم باصل الرهانة فلا اشكال في كون الحكم
 في جميع كسبيل مال الميثاق عملا بظاهر البدن واصل عدم الرهن ويمكن حمل عبارة المصنف عليه بل سلمه كل في العلم باصل الرهانة في الجملة لا
 انه لم يعلم الفلك فندبره وان كان قد جعل الحكم بها لاصلها خصوصا اذا كانت العين شخصية وقد علم انها كانت رهنا عند الميثاق ثم لم يعلم انها
 قد خرجت عنه ودخلت في ملك الميثاق وانما باقية على حال الاول فتم واحتمال خروج الرهن عن حكم الوديعه والمضاربة بخبر عن رباح الغل الانسي
 سئل بالحق عن رجل هلك وترك صدق وفا فيه رهون بعضها عليها اشياء اصحابها وبكم هو رهون وبعضها لا يدبر لمن هو ولا يعلم هو رهون
 فان في هذا الذي لا يعرف صاحبه نظاما هو كما لا يشك صدق منه عدم العمل بطاخير فيما نحن بصدده بل يكون ذمت الجاهل للمالك او لا على
 معرفته كونه رهنا او بخلاف ذلك مما لا يوافق الضوابط فتجربا فان المسئلة غير محيرة في كلامهم بل العمل المعروف في الذهن عدم الضمان في كثير من صورها
 والله اعلم ويجوز للمرتهن ابتداء الرهن من الراهن او من يوم مقابلة قطعا ومن نفسه اذا كان وكبلا عنه وكالاته لانه بالنظر في اوجه العلم الذي
 هو مشد بل ومع اطلاق الوكالات على المشهور بل في لف من غير كراهة التحقيق الموكل عليه بالبيع منه ضرورة صدقه عليه خصوصا مع اشعاره بالقرض
 للمحصولين بالاعتماد وان المراد ببيع منه من اى شئ كان ودعوى ظهور الوكالات في عدم بوجه عليه وفي البيع على غيره من غير فرض له في لا يجوز الا الا
 وجوز طريقته بل عليه كما اختاره في جامع صدق هذا لا شاهد لها ولو سلم الاشتغال فهو انسيان اظهره لبعض الافراد لان ذلك هو المراد و
 هذا المبحث لا يخص المظام بل هو جاري في غيره وتمام الكلام فيه هناك الا ان ظاهرا قد تقدم عدم ببيع من نفسه في اطلاق الوكالات في حاله على لو
 وكل امرين في ببيع لغيره ببيع ذلك وخاصة اذا كان الرهن مما يحتاج الى استبقاء او وزن او اراد المرتهن شرائه او بيعه لولده وشريكه او ما
 يجري مجرى ذلك وظهر الكراهة وان حكى عنه المنع والله اعلم والمرتهن من استبقاء دينه من الرهن من غيره من باقي الغرض سواء كان الراهن جارا
 وقد جهر عليه بغيره في بيعه لغيره ببيع ذلك وخاصة اذا كان الرهن مما يحتاج الى استبقاء او وزن او اراد المرتهن شرائه او بيعه لولده وشريكه او ما

[illegible]

فيه بعد انقضاءها غير ان الجارة بها على الفناء الصواب خصوصاً بعد احوال الجوارح انما هي المسألة من المساواة وانما الى ارادة شبه النماز منها او غير ذلك فالحصاة به
عبارة المصنف والابن من تفسيره بما ذكرنا وعلى كل حال فالشهور بين الاصطلاحات المتأخرين عدم جواز تصرف المرفوع في الرهن من وناذن الراهن فلو تصرف المرفوع
تحقيقاً في الرهن بركوبه او سكنى مثلاً او اجارة من وناذن الراهن اتم وعقبن العين او تلفت بقيتها يوم الهلاك او يوم التعلد او يوم المطالبة او على التميم
على الجواز السابق والافق في الفناء في محو وكذا جرة المثل في الاولين على المشهور بل بما ظهر من بعضهم الاجماع عليه لانه انقضاء بالالفين يعني اذنه وحسن كما
الصحيح عن جعفر ان امير المؤمنين قال في الارض التي يرهقها الرجل ليس فيها ثمرة فزعمها وانفق عليها من مال الرهن فحسب له نفقته وعمله خالصاً ثم ينظر
نصيب الارض فيجب من مال الرهن به الارض حتى يستوفى ما له فاذا استوفى ما له فليد عن الارض الى صاحبها ولا غير ذلك والاجرة المأهولة في ذلك
اذا كان قد مضى منها المتاجر واجاز المالك عقداً لاجارة والتبضع فان لم يصح التبضع بيع بها على المتاجر اذا كانت في الذمة ولا يخبر من الرجوع عليه
والرجوع على المرفوع وان لم يصح العقد ولم يرض من تبضع الاستيفاء ما يقابل بجرة عادة فضلاً عن المنفعة المفقودة بالاجارة لم يكن له شيء عند ما اتم
انما سلمها وقد مضى العقد المدين كان له اجرة المثل على المتاجر بقوات منفعة ماله في هذه التي هي بضمها بل قد بين بان للرجوع على الراهن لانه لا يملك
صلاً غاصباً فيخبر المالك في الرجوع على من شاء منها ومنه يتفاد ضمانه اي المرفوع كل منفعة للرهن نفوت عنه اذا كان قد مضى فيه وان لم ينفذ
بل يتفاد ضمانه في الفرض وان لم يملك المتاجر المرفوع بناء على ان عقده عليها وبذلك المتاجر بعد كما صرح به في ذلك وان لم يملكها منه نعم لو كان
مجرد عقد فسخ ولا يملكها اليه ولا يملكه بعداً وكيف كان فلا فرق في عدم جواز تصرف المرفوع بين كونه قد انفق على الرهن بوجوه شرعية او غير
لغير ان تصرفه في مال الغير على كل حال وجع فان كان للرهن مؤنة كالديانة انفق عليها ولو كان قد تصرف فيها بركوب نحوه ظلاً وتفاضلاً كما في النافع وكذا
والغير في الارشاد والكتاب في الفقه وغيرها بل في سائر علمه المتأخرون اي في احوالهم اجماع الشرائط من المساواة في النوع والصفة وقيل ان الشئ في
نهايته ولو لم يملكه وان كان في حقه وسعيه في الرهن انما انفق عليها كان له ركنها او يرجع على الراهن بما انفق قال في النهاية اذا كان الرهن للديانة فكيف المرفوع كان
نفعها عليه وكذلك اذا كانت شاة وشرب لبنها كان عليه نفقةها واذا كان عند انسان دابة وجوز ان يذوق ردها فان نفقته على الراهن دون المرفوع
فان انفق المرفوع عليها كان له ركنها ولا انتفاع بها او الرجوع على الراهن بما انفق وقال ابو الصلاح يجوز للمرفوع اذا كان الرهن جوارحاً فكل مؤنة ان
يظهره او خدمته او صوفه او لبنه وان لم يملكها ولا يملك شيء من ذلك من غير كفل مؤنة ولا مراعاة والاولى ان تصرف قيمة مناضة في مؤنة وفي الوسيلة
وان رهن جوارحاً كان نفقته على الراهن فان انفق عليه المرفوع كان له الرجوع على صاحبه ما لم ينفق به فان انفق به ولم ينفق رده فله ان ينفع به بخلاف جوارح
الشرايع كما قيل الا ان الاخيرين كانوا على صراحة فيها باختلاف بل يمكن ارجاع كلهما الى ما عليه الاصطلاح فخصر بخلاف في النهاية التي هي منون اخيراً
وليس كتاب نفوي وفي ايدى الصلاح الله نقل له اكله ولبن الغنم كالفان وعلى كل حال في سندها في ذلك صحيح بل ولا دخلت باعبد الله عن الرجل
ياخذ الدابة والبعر رهنها لانه ان يركبه فقال ان كان وان كان الله رهنه عند بعلته فليس له ان يركبه وخبر السكوني عن جعفر عن ابيه عن ابائه
عن علي بن ابيهم السلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يركب ركبة ينفقها والدي ينفقها والدين ينفقها الذين يمكن حملها على مساواة الحظين
والاذن ولو للعادة او لان رهنه مع عدم الاتقان فربما على ذلك ولا سيما اذا كان عدم الركوب والحلب ما يفسد او على غير ذلك بل لا بأس بظهور
بعد اعراض معظم الاصحاب عنها بل في كونه ليس للمرفوع الانتفاع بالرهن بدون اذن الراهن بل خلاف وفي غير الجواز للمرفوع التصرف في الرهن على جواز
للاجماع على ان الراهن والمرفوع ممنوعان من التصرف في الرهن ومخالفة القاعدة عدم التصرف في مال الغير بغير اذنه وقاعدة الضمان لما يملكه المتألف
الرجوع بما غره على الوجه الشرعي مضافاً الى عدم صلاحه في المقابلة ولا في منع المقاصد من الغريب بعد ذلك كله ما في من ان المشهور يجوز الانتفاع قال
ونفقة المرفوع على الراهن لا على المرفوع فان انفق منه فلا رجوع وان كان باذن الراهن او الحاكم عند يذره او اشهد عند يذره الحاكم رجوعاً على الراهن
ولو كان له منفعة كالركوب الذي لا يشترط جواز الانتفاع بهما ويكون بازاء النفقة وصوفي وابنه ابني ولد السكوني وفي غير ان ينفع والارجح بالنفقة
ومنع ان يذره من الانتفاع فان انتفع تقاصاً وعليه المتأخرون والروايات انما يصح بغيره في المقابلة ولا مانع من منعه من الانتفاع نعم ذلك ان على
جواز ذلك وهو حسن لئلا تضيق النفقة على المالك فربما استبدان ان يمكن والا فالحاكم وجه مضافاً الى ما عرفت ان ضاع المنفعة على المالك ان
ان لم يركب وما لا يجوز الاستيفاء لانه من اذن من المالك والاستدانة الى الخبرين يقتضي اهل ما بينهما من المقابلة او المقاصد التي ان لم تكن ضاراً بها
ظاهرها ووجهها كما لصريح فلا مناصح عن طريق الخبرين بالذنب الى ذلك كله في مقابلة ما عرفت او حملها على الاذن ونحوه او على توقف الحفظ على
الانتفاع المرفوع فان بعض الدواب يفسد بدم الركوب عدم محلك شرب اللبن لانه ما يفسده البقاء فضايلة بالقيمة كبقية من غيره من الاضاح في حفظ
الامانة ونفرض ان حمل الخبرين على ذلك ونحوه اولى من اهل ما ومع فرض عدم قبولها لشيء من ذلك فظهر انها حجة كما هو واضح ثم ان المصنف قد اطلق
جواز الانتفاع ولا بد من تفسيره بعدم التمكن من انتفاع المالك لا من انتفاع وعدم امكان جرحه لا توصل الى ماله او لغيره كك ضرورة كون النفقة
عليه لا على المرفوع بل قد يظهر من جماعته تفسيره اي بعدم التمكن من الحكم والاوجب الرجوع اليه والاستبدان منه وهو في محله لانه ولو المنع
والغائب محو ذلك بل بما ظهر من بعضهم اضيق الاستدانة في الرجوع بما انفق عند خسر المالك والحاكم وان كان واضح المنع ضرورة تغريمه
او تغريمه فهو مصدق بمقدار ما انفق وفي عوى شبه الرجوع لانه اي شرعي على ذلك ومع التمسك بالبين عليه بل بما ظهر من بعضهم عدم
اعتناء الحكم بل يشهد به بعض كلامهم في باب الودعة واللفظة بل عن المذهب البارع ان من عدل الشاهد لم يشترطه قال في شرط الشاهد جواز
الرجوع بالنفقة اذن المالك والحاكم فان عدل الشاهد ولا يشترط الباقيون اذن الحاكم وهو اولى وان كان فيه انه اشترط الفاضلة

فان كان الرهن على الدابة والبعر رهنها لانه ان يركبه فقال ان كان وان كان الله رهنه عند بعلته فليس له ان يركبه وخبر السكوني عن جعفر عن ابيه عن ابائه عن علي بن ابيهم السلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يركب ركبة ينفقها والدي ينفقها والدين ينفقها الذين يمكن حملها على مساواة الحظين والاذن ولو للعادة او لان رهنه مع عدم الاتقان فربما على ذلك ولا سيما اذا كان عدم الركوب والحلب ما يفسد او على غير ذلك بل لا بأس بظهور بعد اعراض معظم الاصحاب عنها بل في كونه ليس للمرفوع الانتفاع بالرهن بدون اذن الراهن بل خلاف وفي غير الجواز للمرفوع التصرف في الرهن على جواز للاجماع على ان الراهن والمرفوع ممنوعان من التصرف في الرهن ومخالفة القاعدة عدم التصرف في مال الغير بغير اذنه وقاعدة الضمان لما يملكه المتألف الرجوع بما غره على الوجه الشرعي مضافاً الى عدم صلاحه في المقابلة ولا في منع المقاصد من الغريب بعد ذلك كله ما في من ان المشهور يجوز الانتفاع قال ونفقة المرفوع على الراهن لا على المرفوع فان انفق منه فلا رجوع وان كان باذن الراهن او الحاكم عند يذره او اشهد عند يذره الحاكم رجوعاً على الراهن ولو كان له منفعة كالركوب الذي لا يشترط جواز الانتفاع بهما ويكون بازاء النفقة وصوفي وابنه ابني ولد السكوني وفي غير ان ينفع والارجح بالنفقة ومنع ان يذره من الانتفاع فان انتفع تقاصاً وعليه المتأخرون والروايات انما يصح بغيره في المقابلة ولا مانع من منعه من الانتفاع نعم ذلك ان على جواز ذلك وهو حسن لئلا تضيق النفقة على المالك فربما استبدان ان يمكن والا فالحاكم وجه مضافاً الى ما عرفت ان ضاع المنفعة على المالك ان ان لم يركب وما لا يجوز الاستيفاء لانه من اذن من المالك والاستدانة الى الخبرين يقتضي اهل ما بينهما من المقابلة او المقاصد التي ان لم تكن ضاراً بها ظاهرها ووجهها كما لصريح فلا مناصح عن طريق الخبرين بالذنب الى ذلك كله في مقابلة ما عرفت او حملها على الاذن ونحوه او على توقف الحفظ على الانتفاع المرفوع فان بعض الدواب يفسد بدم الركوب عدم محلك شرب اللبن لانه ما يفسده البقاء فضايلة بالقيمة كبقية من غيره من الاضاح في حفظ الامانة ونفرض ان حمل الخبرين على ذلك ونحوه اولى من اهل ما ومع فرض عدم قبولها لشيء من ذلك فظهر انها حجة كما هو واضح ثم ان المصنف قد اطلق جواز الانتفاع ولا بد من تفسيره بعدم التمكن من انتفاع المالك لا من انتفاع وعدم امكان جرحه لا توصل الى ماله او لغيره كك ضرورة كون النفقة عليه لا على المرفوع بل قد يظهر من جماعته تفسيره اي بعدم التمكن من الحكم والاوجب الرجوع اليه والاستبدان منه وهو في محله لانه ولو المنع والغائب محو ذلك بل بما ظهر من بعضهم اضيق الاستدانة في الرجوع بما انفق عند خسر المالك والحاكم وان كان واضح المنع ضرورة تغريمه او تغريمه فهو مصدق بمقدار ما انفق وفي عوى شبه الرجوع لانه اي شرعي على ذلك ومع التمسك بالبين عليه بل بما ظهر من بعضهم عدم اعتناء الحكم بل يشهد به بعض كلامهم في باب الودعة واللفظة بل عن المذهب البارع ان من عدل الشاهد لم يشترطه قال في شرط الشاهد جواز الرجوع بالنفقة اذن المالك والحاكم فان عدل الشاهد ولا يشترط الباقيون اذن الحاكم وهو اولى وان كان فيه انه اشترط الفاضلة

اوقاف

انقلبه هذا كله مع العدل لعدم استحقاق الممنوع من الفضل والاطلاق والاعتناء بغير الممنوع من الفضل والاعتناء بالاحوال والله العالم وكيف كان فان
وضعا على يد عدل مثلا فلا عدل المخلوع وقد علمنا ان ذلك عليه او تسليمه الى من يرضى بالاعتناء من ان الحقها ولا يجوز تسليمه مع وجودها
وعدم معلومية امتناعها الى الحاكم المخلع ولا بد له من العلم في هذا الحال للاصل وضرب ولا الى امين غير الحاكم وغيرهما من غير انهما لعدم جواز الادعاء للموثر
من غير ان ذلك وقع فلو سلم الى من لا يجوز تسليمه من هو من تسليمه وان كان له الرجوع على العدل مع الفرد وفي عدل لو لم يمتنع من الفضل فدفعه الى عدل بغير انهما
ضمن ولو اذن له الحاكم ضمن ان لا يمتنع ولا يمتنع عن المنع ويضمن القاصر لكن ينبغي تعيين ضمان الحاكم اذا كان مراد من الضمان بما اذا كان عامدا والا كان من الخطا
فانه فانه يمتنع ضمان الحاكم ابتداء وان دعي عليه قال فجامع صدق من الدافع وان اقر بما اذن الحاكم لكن في هذا الحالة يرجع على الحاكم ان تعد ولا يمتنع خطا
الحكام انهم في ان كان لا يمتنع من حيث في الجملة والله العالم وكذا يضمن العدل لوسيلة الى احد ما من دون اذن الاخر هو من تسليمه لو كان الراعي على معنى ان يولي
في يد مطلق الوهن بغيره او مثله وما عدا ذلك لا بد من تسليمه الى الراعي لا سيما ذلك ولا يستحق احد من تسليمه ضرورة عدم افضائها ذلك بعد مطلق
الممنوع الذي هو اولى منه في ذلك ولذا قيل انه لو اخل جواز التسليم اليه كان له وجبه وان كان فيه انه لو سلم افضاء اطلاق الرهانة التسليم الى الممنوع الا ان
مفروض المقام اشراط وضعه على يد عدل لا يمتنع ذلك ثم لو كان وضعه على يد ائتمار فانها من غير شرط ان يمتنع ذلك بناء على الاضواء الممنوع لكن الله
يظهر من اني التمسيد في تلك عدم افضاء الرهانة مع الاطلاق ذلك بل يظهر منه انه مفروض منه وهو ان لم يكن لاجلها محل للنظر وقد ذكرنا في
بحث الفضل ما يستفاد منه عدم الاجماع وما يستفاد منه استحقاق الممنوع الوضع عند الا ان يشترط عليه خلافه فلا حظ ولا مل ولو استمر اذن فضله
من العدل بعد ان طلبت لك منها افضاء الحاكم الذي هو ولي المنع ولو كانا غائبين واراد تسليمه الى الحاكم او عدل اخر من غير ضرورة لم يجز ضمن لو سلم
هو من تسليمه وكذا لو كان احد ما غابا وجوب الصبر عليه الى المصروف في الغيبة التي لا تقصر معها والاصل عدم ولا سيما الحاكم في مثل ذلك والاطلاق ولا يمتنع
الفاصل بعض المقامات انما يرد منه مع الحاجة والمصلحة ونحوها لا يمتنع ذلك ضرورة عدم جواز استبداد الحاكم على الغائبين بغير غيبته بل في ذلك ان الممنوع
المفروض في ابوابها ان الوحي ليس له دفع الوديعة الى الحاكم مع امكان المالك ولا مع غيبته الامع الضرورة وما نحن فيه من ذلك وبيان الفرق بين ذلك
المالك والحاكم نعم ان كان هناك عذر كسر من غير ضرورة تسليمه الى الحاكم او من اذن له الشئ ولا يمتنع ومن هنا لو دفعه الى غيره مع من غير اذن الحاكم ضمن
ولو كان ثمة اما لو دفعه الى الحاكم وافقر الى الادعاء او مع من ثمة واشهد ولا ضمان والظاهر من عدم هذا الحال اذا كان ثمة بل العدل ولو كان
وقد لو امتنع لم يضمن بالدفع الى العدل مع الحاجة وعقد الحاكم فان امتنع احد ما دفعه الى اخر من غير الفرق ان العدل يفيض لها والاخر يفيض لنفسه
وفي ان العدل لا يمتنع ذلك فله والله اعلم ولو وضعه على يد عدلين جاز اجماعا محكما عن كونه ان لم يكن محصلا لكن لم يمتنع به احدهما عن الآخر ولو اذن
له الآخر اذا كان قد صرحا لها بزيادة الاجماع او اطلاقا بناء على انصرافه الى ذلك باختياره وهو اختيار الاثنين في عدم الاكتفاء بحفظ احدهما ثم لو حصلت
فرصة على عدم ارادة الاجماع كان لاحدهما الانفراد بحفظه كان له تسليمه اليهما من دون اذن الاخر في حالي اعتبار الاجماع وعدم ضرورة كون المراد لاجلها
في حفظ والا فاما لما اذا اذن تسليمه وجب فورا على كل منهما فاعرض بعضهم من عدم جواز ضربه من عدم جواز تسليم احدهما مع اعتبار الاجماع الا باذن الاخر
واضح الفارق فكيف كان فلو سلم احد العدلين الى الاخر ضمن كل منهما الكل يحصل سببه من كل منهما بالمقرض من الدافع والمتمسك باستقلال اليد من التسليم فلما
الرجوع على كل منهما ولو لم عليه حفظه جميعه متضمنا مع الاخر والتسليم في ثبوت ضمان مع اتحاد القرض المضمون لا يمتنع التسليم بعد ان كان كل منهما
سببا وكذا لا بد من المتابعة المعلوم عدم التسليم فيها وان شاذ في ذلك واعتدا العوض ودعوى انهما بمنزلة امين ولعدم منعه ضرورة ان كل واحد
امين مستقل على الجميع عاين ما في الباب انه قد شرط عليه اضماع الاخر اليه فاعتدا بظهور الفاضل من الميل الى التضييق فيه بالانحى والظاهر ان قرار
الضمان على من ضمنه المالك منها ولو تلفت بغيره وان لم يثبت اجماع على فاعده فله الضمان على من تلفت به المالك كما عتدا بظهور من في باب الغصب
ممكن في المقام حكم من فخر المقتضين وان المخرج ان الاصح استفادته على من ضمنه المالك واحتمل في ذلك واستشكل فيه في عدل وهو يوجب الى عدم الاجماع
المفروض بحيث يشمل المقام ويحتمل ما ظناه ضرورة عدم الدليل على رجوعه الى الاخر بعد ان كان رجوع المالك عليه محققا ولم يكن منه غرض له ودعوى
ان المتمسك اقوى من المقرض في المباشرة كان الثاني يبارى السبب فيكون اولى في قرار الضمان لا يرجع الى محصل بعينه عليه شرعا واضعف منها
التحليل بان الضمان واشتات البدو وجود بان وشارك الحفظ عدل سببه الوجودي الوجودي اقوى واو من سببه الصدق بان اليد
العادية سببه الضمان بالتسليم مع كونهما حلة ثمة في التضمن فكانت اقوى اولى مع ان مقتضى ذلك خصوصا الاولين عدم جواز رجوع
المالك على الدافع بانه مضاع بتسليمه والتسليم حافظ قد عمل بمقتضى الاستيناء عدم جواز الرجوع على التسليم اصلا فضلا عن كون القرار على الدافع
واجب كما نرى خصوصا بعد جرم من نفع هذا الذي يجوز رجوع المالك على من شاء منهما وانما الكلام في قرار الضمان فالتحقيق فيه انه على من
ضمنه المالك ان لم يثبت الاجماع المفروض فانه المقام ربما حصل فيه خط من بعضهم لكن سندهم في كتاب الغصب يقتضي جريان قوله ثم فراد
الضمان على من تلف المالك في بدء على انفراد الثالث للمقام ان لم يكن في موضوع ما ذكره في كتاب الغصب مع تنجيه القرار على الاخر الذي تلف
المال في بدء دون انعكس فاجتهدنا ان الله اعلم ولو باع الممنوع من الوهن حيث يجوز ذلك بالعدل ودفع الثمن الى الممنوع وفاءا وثبته
اذا كان له ذلك ثم ظهر فيه اعي المبيع عيب لم يكن للتشري الرجوع على الممنوع بل على المالك للراعي فاءا وثبته اذا الفسخ بالعيب انما
هو من جهة بل خلافه اجد بين من يرضى له لكن قد يستل اذا كان وثبته بان وعاشه فريم رهانة المبيع والمفروض انه بالعيب فزاد وصلا للرعاة
معرفتها انما لعدم اجماع العدل والابتداء ويُدفع او لا يمتنع من جهة وصاحبه عليه ضرورة عدم انتقال رهانه بل لا بد من استحقاقه من

القرض من سبب جدد من اشتراط ونحوه فضلا عن الادب والجدد وثانيا بعد التسليم يمنع اقتضاء الرد بالعيب جوع وصف الرهانة لا يطل في المبيع المبيع
وانتقل الى القرض بمجرد دخوله في ملك الراهن فلا يطل في الفسخ الطاري لكن قد يوقى مقتضى ذلك انه لو كان العيب بالشيء اما ان لا يكون للمراهن من رد من ذلك
المريض وانما ينبغي له الاشرع وصف الرهانة فيكون كالنصف المسقط له وان لم ذلك ولا تعود الرهانة لعدم جوعها بالرد بالعيب كلاهما محل
بحث لعدم صدق النصف على المعلق المرد حتى يغير الارش كعدم عود الرهانة اذا اقل من ان يكون الفسخ بالعيب كالاتلاف المقتضى لعلى الرهانة
بالفسخ التي هي بدله وقد اثير في الفرض ان الرد بالمبيع بالعيب القرض من دون رد القرض بنفسه باعتبار علقه الرهانة به المانع من رده وان لم يصدق عليه انه
نصف منه كي ينبغي له الارش فيرد عود المبيع نحو المعلق في الواشئ من يفتق عليه فان انه معيبا اما اذا رد القرض باذن المريض فلا اشكال في عودها
في المبيع بناء على ظهور اذنه في عود المبيع وصاوح فان لم يثبت اجماع على عدم فسخ الرهانة في القرض رد المشتري المبيع كان فيه نوع لامل بناء على اقتضاء اوله
الفسخ وجوع كل ملك الى صاحبه لكن قد بين سفاوض اوله الفسخ مع ما دل على لزوم الرهن من الاستصحاب وظهر من جوعها عليه محل منع بل العكس هو الوجه كما
في نظائره ولعله لما لم يوافق احد من اصحاب في بقاء الرهانة لو رد المشتري ولا بأس بالترام شعب الارش فيما فرضناه نحن من حصول العيب بالشيء ونسب في
الاذن في بيع الرهن فبانه محقق لذلك فلا يصح عنه خصوا بعد اتفاق اصحابنا على انه نعم فندج عود المبيع رهنا فيما لو فرض كون المبيع لحفظ الرهن باعتبار
عروض فشا قبل الاجل فان رد القرض ثبت كون المبيع رهنا فمضى الفسخ المرد عود المبيع على ما كان عليه من وصف الرهانة تحققتا في المبدئية
كما هو واضح ما في امل والله العالم وكذا ليس له الرجوع على العدل مع العلم بكونه حال البيع او حال الاختصاص للشيء او بعد ما اما اذا انكر العلم بذلك
لا يثبت استحق الرجوع عليه ان اعترف بالعيب او فاسد بيبته ويرجع هو على الراهن ان اعترف بالعيب او كان ثابتا بالبيته فان انكره ولا يثبت وكان قد
اعترف بالعدل فالقول قول الراهن كما هو في ظاهره صدق وصريح الحكمي عن تركه منكر وكذا العدل عنه لا يقتضي تصديقه في افرازه وان انكر العدل
المعكبة المشتري لا يعرف بكونه كان القول قول البيته فان كل مختلف المشتري يرجع على العدل ولا يرجع العدل على الراهن لا عراضا بالظن ولكن
باجزاء المبيع مفاضة فان ندد في مال المشتري والافاضة من غيره مع الامكان هذا كله في العيب بالاشياء لو استحق الرهن لعصب نحوه استحقا المشتري
القرض على الراهن بل من العدل مع بقاء منه في يد كل من عين ما في يد من غيره في بين الراهن والعدل والمريض ولو نفذ عليه المريض وان
كان له الرجوع على الراهن وان لم يكن في يده فضلا لا في المبيع حقيقة وبطل العدل والمريض انما كان عنه ولو نفذ عليه الراهن لم يكن له الرجوع على
بعد فرض كون المال في يده غير يده فضلا وان استولت عليه سابقا اذا كان عالما بكونه حال البيع ولم يكن العدل عالما باستحقاق المبيع لانه قد
اشتره منه على انه نائب عن غيره وان يده بدعيه فضيلة للراهن وانما هو واسطة كذا هذا القرض للمشتري عند اذنه دفعه الى المبيع وبطل
بوكا لانه كان قد انزل في تسليمه الى غيره وبطلت صحة الوكالة لغير تسليمه للاذن بل هو باع فلا يملك عموم على البديل لظان الحكم كك لو لم يكن عالما
بوكا لانه حال البيع ولكنه علم حال الدفع لا بخلاف العدل وان كان قد ظهر من باع صدق عدم تأثير العدل في حال البيع نعم لو علمها بعد البيع والدفع
امكن في القول بجواز الرجوع عليه لعدم الاذن وقد سلمه القرض بعنوان كونه مضمونا عليه بالمبيع فلم يسلم له فيتملكه عموم على البديل وكذا قد بين في كتابها
في الواقع فيرجع عليه وهو يرجع على من غره ولو نفذ عليه العدل والراهن كان له الرجوع على المريض مع استبداده به عليه وان لم يكن هو في حال الرجوع نحو
على البديل يرجع هو على من غره نعم لو كان خيرا فله المشتري اليه مع العلم بانزول على الراهن وان يده به او اشتراه منه على ذلك فقد بين بعدم الرجوع عليه
لما سمع في العدل لان كلامهم في التالف بنافه فانه قد صرح الشيخ في مبسوطه والفاضل والشهيد ويجوز سبب والمحقق الثاني فيما لو تلف في
بدا العدل والمريض بانه لا يرجع على العدل مع العلم بكونه كذا في كل وكيل في بيع مال غيره فان المشتري يرجع على الموكل لا الوكيل خلافا للحكمي عن ابي
خضيفة وخلافه الشيخ من الرجوع على الوكيل وهو يرجع على الموكل ولا شاهد له بل الشاهد على خلافه الا في الصورة المتأينة وصرح بعض هؤلاء
بالرجوع على المريض ومقتضا الفرق بينه وبين العدل كما هو ظاهره لكنه غير واضح الوجه اللهم الا ان يقر ان المريض وان كان وكيل الراهن في
العصب لكن لم يرد من حيث الرهانة فلم يلزم الرجوع عليه من هذه الجهة وبين الفرق بينه وبين العدل لكن فيه منع استقلال بطله اذ لا بد للمريض من
الرهانة على الرهن فليس هو في يده الا بدعيه وان كان ثلثا من الرهانة التي لا يثبت على كونه في يد المريض فتجيدا فان المقام بعد البيع من حيث
لوتلف في بدا العدل والمريض فانه قد منع الرجوع على المال لا الراهن مع فرض عدم استبداده به عليه وظهور في الوكالة نعم للمريض بالعدل الرجوع
عليه حال الغرض خاصة كما انه يمكن القول بالرجوع على العدل والمريض حتى مع العلم بالوكالة لانه حال البيع لعموم على البديل وظهور في الوكالة فيكون من
شاعلا لا يثبت فتجيدا وعلى كل حال فلا اشكال في رجوع المريض على الراهن اذ لو كان عالما بالاستحقاق لكان في ذلك هل يغير المريض او يرجع على الراهن
نظرو مقتضى قواعد العصب جوع مع جملة وعلم الراهن بالاستحقاق لغرضه والكلام ان فيما لو تلف الرهن في بدا المريض ثم ظهر مسخفا وبنانه لا يثبت
الثبوت في ذلك اذ حكم حكم العصب بطل الظاهر ان لا يثبت علم الراهن بالاستحقاق لغرضه بطله وان كان جاهلا كما هو واضح في نظام المسئلة
فلا حظ في امل واذا مات المريض كان للراهن الامتناع من تسليمه الى الورث وان كان وضع في بدا المريض بشرط وفقد من رده رجوعا الى اشتراط
الاستبداد الذي يفتح بموت الراهن نعم لو قلنا ان الوضع في بدا المريض من نواحي الرهانة امكن في القول بانتقاله الى الورث حتى بانقال في املها
البدا لان ذلك يظهر من بعضهم بل هو صريح لك هنا عدم اقتضاء الرهانة ذلك فلو طلقها لم يفسخ المريض استنادا الى الوضع عنده بل يتفان
هو والراهن على من يضعه عنده وان اختلفا قطع اختلافهما الحاكم بالوضع على يد عدل ونحوه وان لم يثبت اجماع عليه كان للنظر فيه مجال وان
لم يكن استنادا العصب من شرائط صحة الرهانة او لزومها الا ان ظاهر اوله الرهن خصوص الاية استحقا في استنادا العصب عنده بل هو مقتضى الاستصحاب

الا ان يشترط عليه وضعة على غيره كذا او ما انا البه في حاشا القبط بل اعمل ما تقدم منهم انما من ضمن المهرن دون العدل مبنى على ان قبض المهرن ليس
 بالوكالة بل هو من قبضه من حيث حق الرهانة فيصير الرجوع عليه بخلاف العدل الذي هو وكيل فقط فانه جديا وعلى الاول في الواضع ان لا يمتنع
 من بقاءه في يد المهرن او ما الرهن مع فان اتفاقا على ان لا يمتنع له الرجوع عليه في حاشا القبط بل اعمل ما تقدم منهم انما من ضمن المهرن دون العدل مبنى على ان قبض المهرن ليس
 بغيره ان اختلف المهرن والمالك فطلب احد ما نقله منه والابن عنه لان الحق لها فاذن رضا بابقائه لم يكن لاحد الاعتراض عليه ما ولو كان المهرن
 اشبهن ولم ياذن لكل منهما بالانفراد فاشا احداهما لمحاكم الى الاخر هذا الحفظ الا اذا رضى الراعي بالبقاء في يد المبتلة منفردا الى غيره ذلك مما يشر
 ما هنا وما قدمناه سابقا فلا حاجة الى الاطناب ولو نقلت العبد مثله في المشتري ثم بان مستحفا قبل اداء الثمن او بعده رجع المالك على من
 من الغاصب العدل والمهرن القابض والمشتري لعموم على العبد ولكن يستقر الضمان على المشتري مع علمه لان التالف به الذي هو ضمان اما مع الجهل
 فهو ضمان بغير الضمان على الغاصب هو لا يمتنع من اشكال ان اراد به ما قبل مقدار الثمن الذي قد تقدم على بذله ولم يدخل عليه ضرر يظهر كون المالك
 غير الباع بالنسبة اليه من غير وجه في الزائد عليه لقاعدة التزويج مع انه ربما قبل ما اعدم فيه ايضا لا فائدة على كون العين مضمونة وفيه كما تقدم
 بمطوئ ذلك وغيره في محالة فان ما هنا احدث ثبوت ولا خصوصية له فلا حظ واصل ولو ادعى العدل دفع الثمن الى المهرن قبل قوله في حق الراعي اذا كان
 وكبلاضه في ذلك لكن في عدل على اشكال ولعله للاصل ولا يثبت ضعفه نعم لا يقبل في حق المهرن لانه وكيل في الحفظ خاصة فلا يقبل في غيره كما
 لو وكل رجلا في قضاء دين قادم عليه الى صاحب الدين وفي عدل بمثل قوله في المهرن في اسقاط الضمان عن نفسه لغيره فعلى هذا لو حلف
 العدل سقط الضمان عنه ولم يثبت على المهرن انه قبضه وعلى الاول يحلف المهرن فيرجع على من شاء فان رجع على العدل لم يرجع العدل على
 الراعي لا اعتراضه بالظلم وان رجع على الراعي لم يرجع على العدل اذ كان دفعه بحضرة وبسبب غيبة او ما انت لصد التفرط في القضاء والرجوع
 وفي عدل على اشكال معناه التفرط وكونه امثاله للمهرن عليه ان كذب وبنه ما لا ينبغي بانه جديا ولو غصب المهرن الرهن من يد العدل ثم اعاده
 اليه زال الضمان عنه لانه قد ادها الى من يدها المالك وهو واضح كوضوح غيره من الفروع التي ذكرها في عدل واطلب فيها شراحيها بغير ما لها مع ان
 جملة منها لا تخص المقام كما او ما انا الى بعضها فيما تقدم والله اعلم **الفصل السادس من الفصول التي استدل بها كتاب الرهن في**
الايام وفيه مقاصد الاول في احكام متعلقة بالراعي لا يجوز له اي الراعي التصرف في الرهن باستخدام ولا سكن ولا اجارة ولا بيع ولا غيره
 من التصرف في التافهة للعين او المنفعة او المستحق لها بخلاف اجد فيه كماله الراعي بل ولا شك فيه كاعتقائه المرام بل في ثمره والمفاتيح الاجماع على ان لا يصح
 التصرف مستثبا الاخر منها ما هو دفعه اليه وعرفت الاجماع على انه ليس له ان يكرى اذ الرهنونة او يبيعه كما هو ظاهر وعن المبطلين استخدام العبد وكوب
 الدابة ونداعة الارض سكنة الدار اذ لك كله غير جائز عندنا ويجوز عند المخالفين وفي المحكي عنهما مع الاجماع على انه لا يجوز له في الاثر المهرنونة وعن الجواهر
 لا خلاف فيه وفي كشف الرموز ان العمل منعقد على خلاف الرواية الدالة على جوار وفي النافع وسنذكره في المنفعة ومحكي ايضا في النافع هيها الاحتياط
 التصرف في الاجماع المزبور الظاهر فيه والشعر فيه بل لا بأس بدعوى تخصيص الاجماع مضافا الى اني اذكر استدلالا بغير واحد من الاستدلال بل من اوضح
 النافع انه مشهور بالنقل بل من صحيح الشفع واطاها الاعضاء عليه الراعي المهرن ممنوعان من التصرف والى ما يمكن استقراءه من مفهوم الرهن الذي قد
 عرفنا انه عدل في استيفاءه التصرف في البه او في شئ من ثقله المنع بان الغرض من الرهن الوثيقة ولا يتفق مع تسلط المالك على البيع والوطى او
 غيره من النافع الموجبة للتصرف في الاثلاف كما ان البه يرجع ما ذكره من انه لما كان الرهن وثيقة لذات المهرن اما في عينه او بدله لم يمتنع الوثيقة الا
 بالرجوع على الراعي وقطع سلطنته ليجزى الى الاداء وفي الاخر فمن ثم منع الراعي من التصرف في الرهن سواء ازال المالك كالبه ام لم يضر
 المهرن وظل الرهن فيه كالنزوح ام راح المهرن في مفعوه كالرهن بعينه ام اوجب انفاغا فان لم يضر بالرهن كما لاستخدام والسكنى في غير ذلك من
 ثقله منهم التي مرجعها الى اذكرة الكس ومع ذلك كله قد وسع في بعض ما خرى المناخرين في بعض افراد التصرف خصوصا ما تضمنه حسن الجلي مثلت باطل
 عن رجل رهن جارية عند قوم اجل لران بطاها قال ان التكرار في حوايجهم بين يديه يثلث اربابا فدر عليها خالبا قال نعم لا ارى هذا عليه حرا
 وصحيح محمد بن مسلم الذي هو مثله وكذا ما لا ضرر فيه على المهرن من التصرف كقبيل الجارية والاستخدام وليس الثوب سكنة الدار وكوب الدابة ونحو ذلك
 اذا كان بحيث لا ضرر فيه بنقص المهرن ونحوه ولا يخفى عليك فيه بعد ما عرفت بل هو كانه اجتهاد في مقابلة النص والخبر وان صح سندهما الا انك قد
 سمعت دعوى هجرها وشرها من غير واحد من الاصحاب على وجه الحق ما ابا الشاذ الذي قد اصر با لاعتراضه مضافا الى موافقتهما للعامة التي جعل الله الرهن
 في حلالها بل لعل في عدم ملائمة قوله ان الذين ارثهوها الخ للسؤال عن جوار ايماء الى ذلك بل يمكن حمله على اذادة عدم المحرمية الموجبة لحدا الزنا وعلى غيره
 ما لا بأس به في المقام فالحكم من الواضح بل قد يظهر من بعض الاقائل المتامل في جوارها فيه نفع للرهن من التصرف كمداداة المريض ولو بما لا يضر عليه
 فيه ورعى الجوار وانما يبر النخل وخص الجارية ورضى العبد والقصد والحجامة ونحو ذلك وان صرح به الفاضل والشهيدان وغيرهم من المناخرين بل
 عن المبطلين بدم النفع من الثلاثة الاخرية ايضا لا خلاف في دليل المنع ودعوى حصول الاذن في ذلك خروج عن البحث لكن فيه ان مقتضى الاحتياط
 الجوار ولا يبارضها الاطلاق الربور بعد الشك في اذادة ذلك منه خصوصا بعد دعوى الجماعة به بل لعل المناق من غيره بل لا ينبغي المتامل في سفل الاشياء
 ورعى الدواب علمها بما يكون سببا لحفظ المال بل قد يثبت في اذادة مطلق التصرف منه وان لم يمتنع انفاقا بحيث يكون كال الغنم الذي يجره له
 وحده ونحوها نعم عن بر لا يجوز ضمن الجارية للتاديب ان قد وعده وغيره من منع من قطع السلع وعل المراد ما لا يمتنع من السلطنة معهما والا كان محلا للنظر
 بل في المحكي عرفت ان ادعى الراعي عده المهرن اجارته المهرن كما ان تزويجها كالحكي عن ط الان قال لا يمتنع الى الزوجة الا بعد اهلك وفي

وهو قريب وفي آلف بعد ان جعل العقد عدم الجواز قال لو قيل لا يعتد دون التمكين والتسليم كان حيا فقلت هو كذا لا يطلق قوله وانما الجواز الا باجماع المتك
باصح مما هو مقبله ضرورة كون المراد من الاطلاق الاية الامرية المتكاح من حيث هو كالحكم لا الشامل لما يتعلق به من القبر ومنه يظهر عدم كون المعارضة من جهة
مجهت بجناح المخرج والاجر في غير المتكاح من خصوص كل تصرف ولا ان هل الرهن غير محل الزرع لما عرفت من المنع من الانتفاع بالرهن المستلزم للتصرف
فيه بل الشك في ارادة مثل هذا التصرف الذي ينافي حيا الرهانة بوجه ولا فيه تصرف خلا لا العين وانتفاع بها اذا لم يرضع عدم التسليم لا بعد التملك
ومن يتفحص حصة رهنه بعد الرهن كاجرم به في آلف خلافا للشيخ لا رهنه لا يعتد لا بعد وفاة الدين بل لا يجوز ان يغير الدين من الوصية لذلك
كما يشهد له في الجملة ما صرح به الفاضل والكر في القس المنوع من التصرف في المال الا ان يغيره من غير ما كان ذلك المهرم الا ان يغيره من غير ما كان يغيره من الرهن
في خصوص العين الرهنه بخلافه من المقتضى لما قبله من الاعتقاد دون الزيد فتفقد الوصية حيا بالوصي بحال الموت مع فرضه بآية
عن الدين بخلاف الرهن فتجربا بل عن الشيخ جازا ان الرهن الرهن والانتفاء عليه ولكن خبره بعد في حق وهو الاول للاطلاق كما انجزه بان لا يفسد
غير الارض لانه يفسد ما بل قال ليس له الزرع وان لم يفسد الارض حيا للمادة وهو كذا لانه كذا في الدار والبناء مدة مقتضى قبل حلول الدين من غير
نقص حصول في العين ثم قال فلورسل قلعا عند الحاجة الى البيع ولوحمل السبل في سبيلها فثبت فليس له الزرع بان لا يفسد قبل حلول الدين لعدم مقتضى
فلو احتج الى البيع قلعا ان التملك الرهن وكان عرض بذلك الى ما عرفت من ان الرهن ارضا ايضا فسال اليها ان يثبت او ان يثبت الرهن فيها فخالها او يشترط
بغير الرهن على الزاوية وفي آلف الوجه الوجه في الرهن بارض ببناء قلت قد يفرق بين ما كان من قبله وعدمه بالنسبة الى الزاوية بل قد يثبت
في اصل حيا في التملك الرهن بل قد يثبت في غير الرهن بارض ببناء وهذا وان كان الاخرى الزاوية كذلك لا بد له في قوله لا يفسد في ظاهرا والمقتضى في
قلوبه والاراض الى التصرف من غير الرهن فان كان بانتفاع منه او من سلطه ولو بعد له من غير اجازة ليرجع فليس له ما بلغ ذلك ان قلنا ان التملك
المستلزم للرهن ثبت اجرة المثل ان كان ما للرجة عادة وكانت رهنا ولا يزرع شيئا قلت قد يثبت ذلك على الاول ان يثبت على تخصيص التملك
في الرهنه بما يكون عينه يصح رهنا كما التصرف في الثمرة والشعر ونحوهما لا مثل ذلك الذي هو مستلزم في الحقيقة والاجر فيه موضع عن الانتفاع التملك لا يفسد
ارهنه ولا انتم على الرهن في استيفائه لا من حيث كونه رهنا بل لاستلزام التصرف في العين والافق في مكان انتفاع من دون تصرف في العين لم يعد
القول بجوازه وفي آلف قد حكى عن الشيخ انه اطلق لواجبه فالاجر له ويمكن الرجاء الى ما ذكرنا وان كان فيه تكلف كما انه يمكن تأييده بقوله لا يفسد وعليه
خبره فانه وان كان التصرف مجرد عقدا لم يكن اثره في ذلك لعدم التمسك من مثله في الاجنبي فضلا عنه نعم لو باع او وهب مثله فثبت على اجازة الرهن فان
حصلت حكم بيمينه والا فلا اذ هو ان لم يكن فصولا فثبت في ذلك ومن هنا باني الكرام هل يكون الاجازة فيه كاشفة او فاقلة عليه هناك لكن
في حاشي الشهد على حد في شرح قول الفاضل في مقرر المثل لم يكن اطلاقا بل هو في آلف في آلف بين المراهة والموقوف ان الاول يكون كاشفا عما كان
في نفس الامر لثاني ما يوقف عليه الحكم بالصفة فيكون جزء سبب ظاهر انه قد فهم منه الثاني هنا حيث عبر بالوقف كالمثل فيكون حيا فخالها للفضول
بناء على الكشف من هذه الحقيقة ودعا يثبت ان الاجازة من الرهن التملك هو غير ما لك ليست الاعل مع سقاط حتى الرهانة الذي لم يفسد وهو غير منصرف
في الرهن السابق التملك قد يخلق فيه الحق ومضوفا سقاطه لا معنى له بل يخص الرهن حال فلا يكون الاجازة فيه كاشفة ولعل في سبب وبين اجازة التملك
نعم ورضي الثاني الان دخول ملكه في ملك غيره في الرهن السابق بخلاف الاول لكن فيه مع انه خالف لما يظهر منهم من ان الاجازة كاجازة الفضول هو
صريح مع عدم يمكن منع عدم ضرورة ذلك ضرورة كون السقوط بعد البيع مع فرض اجازة الرهن يثبت عليه اثره من جهة وقوعه وهو انتقال الملك المقتضى
لسقوط الرهانة ودعوى ان اجازة الرهن ليست للعقد لعدم كونه مالكا وانما له اسقاط حتى هاته فتوثر العقد اثره لا ارتفاع المانع والمقتضى انما اذنا
بدفعه بالظهور كذا لا احتيا بل هو صريح بعضهم كالفاضل في برر الثاني الشهيد بن وغيرهم فان الرهن اجازة العقد والفسخ وان الشارع قد جعل له
السلطنة بالرهنه لان المنع من التصرف فيه شرعي بحسب حيث لا بد عليه للرهن في ذلك وانما له اسقاط حتى من الرهانة خاصة والا فلا فسخ في ملكه
ففتح العقد ضرورة عدم السلطنة له على ذلك وان الشارع قد جعل الارتهان مانعا من نفوذ التصرف في اقتض هذا المانع باسقاط من الرهن
او بفك للرهن كما استعرف اثره المقتضى اثره وليس من المعلق المنوع بل هو من قبيل اعتبار الشارع التناقص في تأثير عقد النقص والقبض في عقد الهبة
والقبض في المجلس عقد السلم مع ان كلهم صريح في خلافه وان لم يرد كما ان الاجازة وبشرط ان لا يفسد في الاجازة اذ في الانتفاع بالارض على وجه لا
تنتقل عنه كركوب الدابة وسكنى الدار ونحوها اما لا يقتضى اذ في ابطال الرهانة مع انها معتبرة ولا يجوز التصرف بدونها وهو يرد الى ان له
سلطنة على ذلك لانها مخصصة باسقاط حتى الرهانة والا فالتامع شرعي ان كان لا يفسد من وجه بل ظاهرهم في حجر المقتضى في ذلك بناء على صحة تصرفه
وانما تكون موقوفة وان لم يرض الرهن بها كما كانت موقوفة على ان يفرق بين معلق حتى الرهانة وشروط الرهنه بالتحجير كاهوط الاحتيا في المقام
الا انه لا يفسد في حيا فخالها في ذلك كله ان اجازة يكون على حيا لاجازة المالك انما هي العقد نفسه فتوثر اثره وليس هذا من اسقاط حتى
الرهانة ولا وبالذات في الرهن السابق كذا ان يفسد من قبل هو من انا والعقد لا اجازة ومن مقتضى فلا ما سرح بدعوى الكشف صناعا على ان الرهن
في الرهن السابق بناء عليه الفسخ في حيا فان المسئلة غير محررة في كلامهم نعم قد يشكك دعوى الكشف في ثقب التملك للعقد الذي لم يرد الرهن
بناء على صحة العقد ولزوم بذلك كاجرم به ثانی المحققين والشهيد بن بل هو المحكي عن فخر المحققين والشهيد الاول فحواشيه في عقد الرهنه ان
ففي لزوم العقوق نظر ومقتضا المقر عنه من احتج وانما الكلام في اللزوم ويمكن ان يرد بها منه وان كان من لوازمها هنا اللزوم كما استعرف على
حال فوجه الاول وجود مقتضى التملك العقد من المالك وانما كان له مانع من النفوذ وهو الرهن وقد زال فتوثر مقتضى اثره من غير حاجة الى

عبد

بعدم رضا المالك لعدم تجايزه وانما ذهب في الايهان لانه انتقل اليه ومنه يعلم الفرق بينه وبين ما اذا باع ما غيره فوضو لا ثم ودره او اشترى وكله
 الله في الرضا بالبطالان لعدم المنع من الصيغة حال العقد لعدم الاجازة من المالك وعدم كون العاقد مالكا او بالثبوت على اجازة المالك لا يجوز له ان يبيع
 زائرا اجازة الاول ومثابه اسنودة عدم نافي الوجهين فيما نحن فيه ونرى من ذلك علة جامع صدق من اين بنوع الفرق بينهما بان مال الغير غير ملوك للمنتصف
 فالمنع من المنع لا يخصصه في وقت العقد بالمالك لانه لا يحصل منه اجازة ويجوز للصيغة لا بعد مقتضاها بخلاف ما نحن فيه فان المالك مختص بالراضن
 والمنع من الرضا بالبطالان في ملكه موجود غايه لان الرضا من المراضع مانع فاذا انتفى عن المنع على مقتضى علة هذا مقتضاها الى انه لا سبيل الى اعتبار الاجازة
 المراضع بعد انقطاع علاقه ولا الى بطلان تصرف الراضن بالمالك او تصرفه قبل الانعكاس غير محكوم ببطلان تصرفه بعد ذلك مقتضى إطلاق الأدلة
 روي ما بين خصوص ما بعد لزوم العقد من طرف الراضن لانه لا يرد في عموم الوفاء بالعقد ولو لم يجد الامان في ذلك من دفع المانع فبستمح خطاب الوفاء
 له ودعى ان شرط العقد الواقع حال الرضا اذن المراضع وقد فالت بطلان الرضا لا وجه بعده لمعناها فتعني المبطالان في الوفاء بشرط
 بل هو ولي بذلك من بيع مال الغير فوضو لا ثم انتقل الى المانع كدعى ان العقد مع انعكاسه في اكتشف مقتضى نفوذ التصرف في الرضا وهو من
 ضرورة عدم سقوط الرضا قبله وان كانت على النقل اقتضت ذلك بطلان الرضا في السبب من جهة فوضو هذا مقتضاها الى استصحاب حال العقد
 قبل انعكاسه من عدم النافذ بدفعه مانع عدم دليل بل على اشتراط اذن المراضع في الصحة فذلك لا بد لانه لا يمنع الراضن والمراضع من التصرف على معنى
 العقود لا العقد الذي ليس هو بغيره فاقطعا وانما ثبتت الصحة باذن المراضع باعتبار ادوار الحق عليها مانع رخصتها لتعني الصحة وهذا العم من الشرطية
 المزورة فظلمنا ومنه ظهر الفرق بينه وبين المثال كما او فوضو ما سبقا كدفع الثاني احتمالا ان يتيقن ان لا بأس بالانعكاس في التزام عدم دفع الرضا لانه
 بيعه بالانعكاس وانما ضل في عقد فلو انما الرضا من مضاف انتقل الرضا الى العينة قال فان عني الراضن فالأمر باخذ المال في الحال اي في الحال التي
 امر به وانما انتك ظلم صحة العقود والافلا ولا وجه له لاما ذكرنا ضرورة اقتضاء ذلك نفوذ العقود وهو من فلا يحصر في التزام عدم دفع الرضا
 المسقط ماله في ثابته السبب في علة البه يرجع مانع فخر المراضع من الاستدلال عليه بعد كون جعابا بين الحقين لانه لا مانع الاخر المراضع فاذا انعكس
 انتفى المانع ثم يرجع قوله في ذلك على صحة العقود وانما امور العدة به لا توصف بانها موقوفة بل تكون مراعاة وما بدل على صحتهما كما شئت الكاشف هو
 ان يبين لعله المأذرة الشاملة "توقف عليه من تمام العلة اعني علة الصحة لكن ضعفه في جامع صدق بانه لا يصفق بشئ من المجاني الى لان البيع
 به من مريضه "توقف على صحة السقوط في بطلان وقت ثابته فكيف تنكشف بعد صحة في حال وجود المانع الى ان قال العفو اما ان يكون
 سببا له دون ما لا لا "انما انما يشبه مع وجود المانع او بطلان وان كان الثاني لم كونه موقفا وغيره انه يمكن ان يرد ما ذكرنا من عدم ماضية الرضا
 الختم فغير "المب دونه هو طرفي البه في ذكره فكيف ذلك ولا فاق العفوسبب ثم في النافذ فوجد انه لا يرد في حق العقود والوضو ويحتمل اما يمكن ان يكون
 من امره من اوقفه "ما قاله اذ دعى من علة ملكه المثل السابق من دنا اشتراط عليه والرضن السابق كان مقتضاها من حيث كونه ملكا
 في بيعه في "انما البه بالبع كانه مانع من الرضا بالانعكاس بالاستصحاب بعد تغير الموضع وخروج المراضع عن الرضا الى المطلق فلا وجه لجعل ذلك
 فيه تصرف "الزيم في مجازة عند الله اعلم ومن ذلك يعلم الخال في العلق الذي يعقبه الفلك وفاقا لما عني اكثر المتأخرين من النفوذ خلافا لما ذهب اليه
 غيره في ذلك لا يبيع مضافا فيه منع ان راد به ما قبل الشرط الشرعي لانه من عدم المانع مع انه قد يدعى عدم التعليق بناء على النظر في الذي قد
 سابقا ومثله لعن المحقق على لغيره او فسر في الحجة بكونه كونه عن اشبح البطلان في الاخر وجعلنا في ثم حكى القول ببقائه موقفا ونفى المباس عنه
 وممن ان يكون حذارة في المضاف بطلان لانه مناجلة كالحجر بالفسخ قد سمعت ان الاقوى البطلان عنه فيه وفي بركة المقام في نفوذ العلق لو فلك
 الشكال وانما ان المنع في الفسخ لا عيبا فيه الفسخ في التعليق بدفعه بعد تسليم اعتبارها فيه منع منافاة حصولها بايجاد سبب فبما ثبت
 على تمام مانع شرعي "ثابته في ذلك يعلم حال في الوقت وان قلنا باعتبار التبع فيه وكونه كالإفباع في عدم الحاجة الى قبول التمسك الا ان
 فيها مضافا في خصوص العلق من ابطوره ادله انه عدم كونه موقوفة ولو على شرط شرعي ولذا انما العلق منها على التعليق فدانى اننا الفسخ ليعقب ذلك
 في ابرها ثم اننا ظاهر سقوط الرضا من الرضا في الواجب بالمسقط ابتداء بكونه بوقوع من حيث انه منافى لحي الرضا لا يجرى الاذن للاصل وغيره فله الرجوع
 في بيعه قبل التصرف بعد علم المادون وبطلان بعد ايقاع الصيغة منه قبل الافايض في مثل الهبة التي يتوقف الملك بها عليها كونه عدا الاشكال فيه و
 لعله لان الاذن في المسقط يدل على الرضا بالمسقوط ولا ان التصرف الناقل لا يجمع الرضا فلا بد من الحكم بالسقوط قبله وفيه ان المناه في الوضو هو المنع
 للسقوط لا الرضا ولا مانع من حصول السنو تمام سبب النقل وان ثبت فليقدر بالصيغة كما في نظائره قبله بان ما لا بالاذن نعم لو حصل النقل عن
 الرضا سقط ولو كان له الخيار لم يرد فيه فخرج خبره ولا حصول السقوط بمجرد الانتقال ولا دليل على عوده بالفسخ الذي هو من جنه كالافالة ولو رجع
 المراضع باذنه قبل ان تصرف لانه لم يرد في الرضا في ذلك الابداء امكن النقل بالفسخ كما عرفت لانه لم يرد بطلان مقتضى الصحة في الواقع وخروج الوكيل عن
 ذلك ليرجع الموكل ولما يعلم انما الرضا لا يملك خصو لا يباس عليه دعوى ان الفرض من الوكالة واضحة لفسخه لو انعكس الفرض بان اذن الرضا
 للمراضع في البيع وبيع كانت من يقول بعد بطلان الرضا لا يرد في الرضا في ذلك الابداء امكن النقل بالفسخ كما عرفت لانه لم يرد بطلان مقتضى الصحة في الواقع وخروج الوكيل عن
 الرضا لانه لم يرد في الرضا في ذلك الابداء امكن النقل بالفسخ كما عرفت لانه لم يرد بطلان مقتضى الصحة في الواقع وخروج الوكيل عن ذلك ليرجع الموكل
 ولما يعلم انما الرضا لا يملك خصو لا يباس عليه دعوى ان الفرض من الوكالة واضحة لفسخه لو انعكس الفرض بان اذن الرضا للمراضع في البيع وبيع كانت من يقول بعد بطلان الرضا لا يرد في الرضا في ذلك الابداء امكن النقل بالفسخ كما عرفت لانه لم يرد بطلان مقتضى الصحة في الواقع وخروج الوكيل عن ذلك ليرجع الموكل

وذكر في هذا
 انما البه بالبع كانه مانع من الرضا بالانعكاس بالاستصحاب بعد تغير الموضع وخروج المراضع عن الرضا الى المطلق فلا وجه لجعل ذلك فيه تصرف "الزيم في مجازة عند الله اعلم ومن ذلك يعلم الخال في العلق الذي يعقبه الفلك وفاقا لما عني اكثر المتأخرين من النفوذ خلافا لما ذهب اليه غيره في ذلك لا يبيع مضافا فيه منع ان راد به ما قبل الشرط الشرعي لانه من عدم المانع مع انه قد يدعى عدم التعليق بناء على النظر في الذي قد سابقا ومثله لعن المحقق على لغيره او فسر في الحجة بكونه كونه عن اشبح البطلان في الاخر وجعلنا في ثم حكى القول ببقائه موقفا ونفى المباس عنه وممن ان يكون حذارة في المضاف بطلان لانه مناجلة كالحجر بالفسخ قد سمعت ان الاقوى البطلان عنه فيه وفي بركة المقام في نفوذ العلق لو فلك الشكال وانما ان المنع في الفسخ لا عيبا فيه الفسخ في التعليق بدفعه بعد تسليم اعتبارها فيه منع منافاة حصولها بايجاد سبب فبما ثبت على تمام مانع شرعي "ثابته في ذلك يعلم حال في الوقت وان قلنا باعتبار التبع فيه وكونه كالإفباع في عدم الحاجة الى قبول التمسك الا ان فيها مضافا في خصوص العلق من ابطوره ادله انه عدم كونه موقوفة ولو على شرط شرعي ولذا انما العلق منها على التعليق فدانى اننا الفسخ ليعقب ذلك في ابرها ثم اننا ظاهر سقوط الرضا من الرضا في الواجب بالمسقط ابتداء بكونه بوقوع من حيث انه منافى لحي الرضا لا يجرى الاذن للاصل وغيره فله الرجوع في بيعه قبل التصرف بعد علم المادون وبطلان بعد ايقاع الصيغة منه قبل الافايض في مثل الهبة التي يتوقف الملك بها عليها كونه عدا الاشكال فيه و لعله لان الاذن في المسقط يدل على الرضا بالمسقوط ولا ان التصرف الناقل لا يجمع الرضا فلا بد من الحكم بالسقوط قبله وفيه ان المناه في الوضو هو المنع للسقوط لا الرضا ولا مانع من حصول السنو تمام سبب النقل وان ثبت فليقدر بالصيغة كما في نظائره قبله بان ما لا بالاذن نعم لو حصل النقل عن الرضا سقط ولو كان له الخيار لم يرد فيه فخرج خبره ولا حصول السقوط بمجرد الانتقال ولا دليل على عوده بالفسخ الذي هو من جنه كالافالة ولو رجع المراضع باذنه قبل ان تصرف لانه لم يرد في الرضا في ذلك الابداء امكن النقل بالفسخ كما عرفت لانه لم يرد بطلان مقتضى الصحة في الواقع وخروج الوكيل عن ذلك ليرجع الموكل ولما يعلم انما الرضا لا يملك خصو لا يباس عليه دعوى ان الفرض من الوكالة واضحة لفسخه لو انعكس الفرض بان اذن الرضا للمراضع في البيع وبيع كانت من يقول بعد بطلان الرضا لا يرد في الرضا في ذلك الابداء امكن النقل بالفسخ كما عرفت لانه لم يرد بطلان مقتضى الصحة في الواقع وخروج الوكيل عن ذلك ليرجع الموكل

بين المقامين والله اعلم ولو باع الراهن فطلب المرئى الشفعة فانظر انما اجازة ضرورية توقف صحتها على بيع صحيح وهو فرع رضى المرئى فحل طلبه على الرهن
الصحيح المنع من ذلك اللهم الا ان يعلم غفلة عن الرهانة فلا بد ان الطلب على الاسقاط مع امكان دعوى كون الطلب اجازة فهو لا ادراك له
الملك يحصل له اجازة نحو ما سمعنا في المنع من المسقط الحق لغيره واما دعوى ان الشفعة كالمنع في زالة الملك لا يتوقف على اسقاط حق الارضان
واحدة الفاضلة من ان الشفعة من الرهن ان زالة ملك من المشتري بعد ثبوته ونقله اليه بخلاف المنع فيه الذي يرجع الى عدم اجازة البيع فظهر من ذلك
انه لا يخصص عن القول بلزوم الطلب للاجازة والظاهر ان الشفعة معدومة التلازم بين الرضا باللزوم من حيث الرهانة وبينه من حيث الشفعة
فيسقط ونص الشفعة كالوصح بذلك لكن في عدمه ولو باع الراهن فطلب المرئى الشفعة ففي كونها اجازة اشكال فان قلنا بغيره فلا شفعة وهو
غير صحيح بعد قوله منسلا بذلك ولو اسقط حق الرهانة فلا شفعة ان قلنا بلزوم العقد بعد الاعضاء عما في قوله ان قلنا بلزوم العقد
علا لا يحصل له بعد ذلك كما انه لا يحصل للمحكي من لده في توجيه العبارة فلا حظ ونامل والله اعلم وكيف كان فقد ظهر لك من ذلك كله ان اشكال
صدا في صحة العنق من الرهن مع نفسه اجازة من الرهن وان قال المصنف بتردد ما ذكرنا من ان العنق لا يقع معلقا لا غنى فيه العنق فيه او غير ذلك
ما سمعنا الا انه لا ينبغي كون الوجه لاجازة لما مر من مفاد خلافه لما عظم وطوئ الواسطة والغنية بل وس بناء على عدم الفرق بين ما صح به من الغنك
وبين الاجازة خصوص كون المنع من بعضهم بناء منه على عدم جواز الفضول فيه فبذلك خلاف في خصوص المقام بل يمكن كون مراد الجميع مع عدم
الاجازة فلا يكون خلاف في صحة صلا واما احتمال عدم الجواز فيه وان قلنا بالفضول في غيره لعدم عموم في العنق فبمثل مثل ذلك بخلاف غيره من العقود
فهو في غاية الضعف من وجوه خصوصية دعوى عدم العموم فان من عتق ونحوه كاف فيه بل لعل العكس اولى من ذلك فبقا بالتحقيق هنا وان
منعنا الفضول في غيره لكون العنق المالك وتعلق حق المرئى مانع ففى ذال باجازة او فك عمل المتضمن عليه كما اوضحناه سابقا في الفكاك الذي
لا ينبغي ان الاجازة اولى منه بالصحة كما عرفت فلا حظ ونامل والله يرجع ما في ذلك هنا حيث قال متشا التردد في الصحة من كون العنق ابقاء او لا
يكون موقفا لا غنى في صحة غيره ومن ان المانع حق المرئى وقد زال باجازة وهو قوي في منع من اعادة التوقف المذكور للشفعة كغيره من العقود التي
يشترط فيها ذلك انه فان التوقف المذكور لم يتحقق في شرط لا على زوال مانع وعلى هذا الوجه يبطل المرئى الى ان افكك الرهن لم اذعرا بشرط
الملك يكون من ابقاء الشفعة الشرعية التي منه عدم المانع ومنه الرضا المعلوم كونه شرط في العقود والتفاد في عقد الصرف وغير ذلك والله اعلم هذا كله في
الراهن وكذا لا يجوز للمرئى الضرف في الرهن بانقطاع وهو غير النصف في مال الغير ولا بمضيق فيه بعد وقوعه الا باذن الراهن اذ هو موقوف في
عليه حكمه كما هو واضح مع انه قد تقدم سطر صالح من الكلام في انفسه الفصل الخامس في بيان ما علم ان في عقده مع اجازة الراهن تردد بل في المنع بان
المنع لعدم الملك فالرهن لا يثبت الاذن وفاقا للقواعد ومحكي بتردد وس والمعرفة وغاية المراد وقبح وشرح الارشاد للشرح وقصد ذلك بل في الاجازة كثيرا
من الاصل في الوقف الحكم لان المرئى غير مالك ولا عتق الا في ملك من يكون كالفضول لا يصح عقده الاجازة بل عن سابق ان العنق يقع باطلا قطعاً ما لم يثبت
الاذن الا في ملك بل عن سابق ان العنق الكلي على اخصا الصفة في قوله لا عتق الا في ملك فلتعلم ذلك فيما اذا كان العنق من الرهن للغير لم يثبت
الملك لا بشكل بان مقتضى المظان وان سبق الاذن ضرورة عدم حصول الملك للمرئى معها لا بد فاعر بما ياتي في الشفعة باب العنق من ان المادون والمائة
يقع عبده عن غيره بصحة عقده وينقل الى ملك الامر والمادون له قبل ايقاع الصيغة انا ما و التزام نحوه في الاذن للاختصاص على حصول الكشف بها
عن دخوله في ملكه انا ما قبل العنق كما لو وهبه من نفسه فضولا ثم اغتبه فلما جاز المالك الهبة فانه يتكشف وقبح العنق في الملك غير جائز بل في دليل
عليه ضرورة مخالفة مثل ذلك للضوابط الشرعية التي ينبغي الاقتصار في خروجها على المبين وليس غير الاذن السابقة ولو بمعونة كلام الاحكام انما
اذا كان العنق من الراهن او موطا فالحق بناء على الفضول وانه على القاعدة لجواز حق على القول باعتبار رتبة الرهن فيه بناء على شمول دليل الفضول مثل ذلك
كذلك ان يكون ونحوها من الغير فيجب عليه الحق الا ان الانشاء عدم خلوج جميع ذلك كله من الاشكال خصوصاً مع ملاحظة كلام الاحكام لو سبق اذن
الراهن للمرئى في العنق موطا او من الراهن لم يكن اشكال في الصحة لان المرئى حق وكيل عن المالك بل في ذلك لو جعلت عبادة المنع على ذلك كان اولى واستمر
من ذلك الاشكال التوقف زواله على امور رخصته فلتكن فضيلة ان ما استوجبه المصنف في المنع من عتق المرئى عن الراهن مع الاجازة والله اعلم وقد
عرفت ما فيه من الاشكال مضادا الى عدم انطباق التعليل وان لا قوى لجواز بناء على شمول دليل الفضول مثل ذلك وان قلنا باعتبار رتبة الرهن
التي يكفي في ايجادها مشروعية الفضول مثل التوكيل والبيع ورجع الجميع الى مشروعية ايجاد صورة الفعل العبادي عن الغير على وجه يسقط التكليف
حينئذ لان المراد بوجوب امره الفاعل الناشئ بقصد امتثال كلفة الاصل ضرورة عدمه في التوكيل مثلاً فضلاً عن غيره حتى الاجازة التي يورثها بها بعد تمام
العقد من حيث كونه وفاء بالعقد لا امر عبادة او الى ان الغير امور بايقاع الصلوة عن الغير ولو بناء على قوله بالقبض عن والده فتكون رتبة الرهن
فيجب باعتبار كونه مامون بذلك بل هو معنى الشرع فيه بترعا او كما لا يجوز اخذ الاجرة عليه مع انه عبادة محضه لا لاجل كذا فلهذا لا دليل الا في
بيع وغيره واعلم باعتبار تضمنه وصول منفعة للغير خصوصاً اسقاط ما في ذمته وكان هذا اولى من الاول سيما بعد معلومته كون صلوة التوبة رجع التوبة
صنف من العبادة بل هي نوع مقابل للعبادة الاصلية نعم قد يفرق بين التوكيل وغيره والله اعلم والكلام في الوقف يعرف ما قد ساء سابقاً وذكرناه
لاحقاً فلا حظ ونامل وكيف كان فلو وطى الراهن الاذن باذن او بدونهما تأجيلها صاناً ام ولده شرعاً لا خلاف في كرم نسبته الى مذهبه مشعراً لاجازة
عليه ولا يناف ذلك ما سمعنا من جواز بيعه عند جازة من الاصل عدم انحصار حكمه في عدم جواز البيع اذ قد لا يباع ففوق من نصيب له ما مثلاً وكذا
لا خلاف انه لا يبطل الرهن المستصحب بذلك وان كان ما ذن بل في ذلك لا شبهة فيه بل في قوله في كرم عند الاحكام عليه وعلى جامع صد بان الرهن

لا يجوز للمرئى الضرف في الرهن بانقطاع وهو غير النصف في مال الغير ولا بمضيق فيه بعد وقوعه الا باذن الراهن اذ هو موقوف في

لاحظ

نعم

بعد تمامه ولزمه انما يبطل بمنا فيه والاحبال وان وقع بالاذن غير مناف وان صار شام ولا اذا لم يمنع بيعها اذا غلب بها حتى المهر من سابقا على كسبها
 اما مع الاصل ومع الاصل يجب بدل القيمة لتكون رهنا وذلك ان القيمة لا تكون رهنا فلا منافاة مع بل في ذلك لا يخرج من رهنه وان منعنا من بيعها
 لا مكان موت الولد فانه مانع فاذا زال عمل السبب السابق عمله قلت قد يقال بالبطالان ان لم يمنع اجماع على خلافه بناء على منع البيع مطاوع البتة
 للمهر سابقا من ان يشترط في صحة الرهن كونه مباحا حتى يتم الاستصحاب في رد عوى ظهوره كون ذلك شرط في الابداء والاستدانة كاهل الاصل
 في الشرط المقتضى في المقام الذي هذا الشرط في كونه من عقوبات الرهانة وبذلك القيمة على القول بالمنع مع البتة انما هو بطلان الرهانة في العين
 لا بقاها فيها حتى يكون ذلك من آثارها ومن هنا اورد في جامع صدق على هذا القائل بان الرهانة ان بقيت في مملوكة بالعين والافلاش لها
 بالقيمة وان كان قد دفع بالتزام الثاني والتعلق بالقيمة لكونه السبب لان الرهن حتى لو اذن له بالوطى الذي كان يحل له بطلان الرهانة والاحبال والاذن
 فيه ليس اذنا بالاذن حتى يوجب البطلان استغناء في القيمة رهنا بانه ولعل هذا القائل كما يفهم بل من عدم عودها رهنا بموت الولد وانكشف
 عدم بطلان رهانها الذي حكم به ظاهر الاستصحاب بقاء الولد وغيره وكيف كان قبل بيعه لا مادام الولد حيا ترجح الدليل منع بيع البتة الا
 في المقتضى الاستصحاب بحيث يضاهاى الحق بل ربما كان اقوى لا ينفذ فيما لا ينفذ هو فيه كاستبدال المحزون والمجور عليه ولا ان استبدال المرخص
 يكون من الاصل بخلاف عهده بناء على ان يخرج من المثلث لكن لم يعرف القائل قبل المصطلح ولا بعده غير الفاضل في برهانه في الشاهد من في فاضله
 نعم عن الشاهد في غاية المراد حكايته عن طر في جامع صدق الظاهر وهم وحكى عنه الجواز مطلقا والقائل الشيخ كعرفت والمحقق في الكركي و
 الشاهد في اللغة ولك نعم يجوز على الاصل ولا في الرهن سابق ولا ولو لم يمسوا به في الدين المتعلق بها للبيع ممن رقبها وبذلك
 كله وضرب مرجح دليل مع الرهن على دليل منع بيع امهات الادرة وليس المتعارض مع عدم الرجوع فالأصل جواز البيع وقيل والقائل الشيخ في
 وابن زهرة والفاضل في كونه والشاهد كونه على ملحقه من بيع مع اعتنا الراهن وتبدل قيمته رهنا جبا بين المحققين مع جواره بل في القيمة
 الاجماع عليه وكان وجه بعده في جبا بين الدليلين ما اورد في الاول ثم رقبها بخلاف الثاني لكن في ثلثه مخالفة لاصول المذهب فيلزم ان
 الشاهد بعض حواشي يجوز بيعها مع وطئه بغيره ولا يجوز مع الوطى بالاذن وما لا يبعد بعض ما نحن في مواضع الاصول والاعتناء ان لم يكن خفا
 للاجماع ولا سيما في الثاني الاول ولا الاخيرين اشبه باصول المذهب خصوصا اذا كان الوطى بغير اذن للمعروف من ترجيح دليل الرهن ما سبق
 الثالث منه الشاهد بل قد عرفنا ان الاصل يقتضي الجواز بعد الاعتناء عن الرجوع وخصوصا بعد اعتناء المصطلح الجبا بين الوطى رهنا بالاذن الرهن
 لم يخرج عن الرهن بالوطى بالاذن في غير من الانقاعات التي لا تستلزم بطلان الرهانة في العين وان اذن له في نقلها الاخر بعد ضلوعه استبانها
 بنفسه وبغيره بل قد عرفنا من الاصل عدم خروجها بذلك عنه وان ثبت عليه الاحبال حتى على القول بعدم جواز البيع هذا وفي من حضر اصل
 قال وفي بيعها او وجوب اقله بدلها من رد من سبق على من يهن وعموم الذي من به عام فام بدلها او يوقع فضاء الدين او موت ولدها ولو كانت
 رهونة في من رقبها فبيعها او جبره وقبلة لا اشكال فيه مع الاعطاء ومع البتة من مسألة كما ان القائل بعدم جواز بيعها لا يوجب اقله بدلها بل
 له الا يوقع فضاء الدين او موت الولد بناء على انها باقية رهنا كما عرفت والامر سهل وعلى كل حال فلا حرج في ذلك وان كان بغير اذن وامنا
 بغير روله حر ولا يغير قيمته رهنا وان قلنا بنبهته العامة كما انه ليس عليه عوض الوطى ثم نعم لا يبعد وجوب بارش البكارة عليه رهنا اذا كان غير
 اندلا من عوض جزئى التلف وكذا تفاوت قيمتها لو كان بالوطى او الاحبال او الولادة بل لو ماتت بالطلق وجب بدل قيمتها رهنا كما في عقد وفجر
 فالو كذا لو وطى من غير شبهة فضلا عن غيرها فانك بالطلاق بخلاف زوجته المادون في وطئها والمرح بها الحرة الحرة التي لا تدخل تحت
 اليد بالاستبدال التي هو اثبات في الاثر واما الحرة المتكثرة فهي جامع صدق بضمها الوياث بالطلاق كما صرح برف كره لا نه احدث سببا كما فيها
 على كره فضمن بينهما التي تحلف على الحافظة وفيه ما لا يخفى بل لا يخفى سابق ايضا من نظر الاخرى القيمة عند التلف لا الاحبال ولا الاصل منه
 اليوم التلف هذا كله في وطى المراض اما المهر فكالاجتناب في الاحكام المتقدمة في بيع المحزون لكن عن الشيخ في طهنا اذا وطئها باذن الراهن فان
 لم يدع الجها لغيره ذلك فهو في ذلك واخلاف اذا وطى الجارية المهرونة باذن الراهن مع العلم بغيره ذلك لم يجز عليه المهر ومثله عن الغيبة نافيا
 للخلاف فيه والظاهر انهم عدم الاكتفاء بطلاق الاذن بل لا بد من عقد التحليل لانه لا وجه لنفي المهر عنه وحكى عنه في من اذن له الراهن
 فلا مهر عليه ولا قيمة للولد ثم قال وهو بعيد لا ان يجعل على التحليل لكن كلام الشيخ بنفبه وهو كك كما سمعت بل المجه على ما سمعت من كلامه كون
 الولد رهنا بناء على التبعية لا انه يبدل قيمته رهنا ابدا ومن الغرض في كونهما ابدا وعن من يهن انها نصير لم ولدها لو اشترها بعد ذلك
 مع ان الحق لا يدرى اعتبار الولد من وطى المالك في ذلك وكيف كان فلو اذن المهرن لده الراهن في بيع الرهن جارية كان او غيرها قبل حلول
 اصل الدين فبلغ بطلان الرهن فيه بلا خلاف ولا اشكال ولا يجب جعل الشرح هنا اذ الرتبة على بلا خلاف ايضا بيننا الاما نسمعه من الشيخ في بعض
 اخراده للاصل السام عن المعارض بعد بطلان الرهانة في البيع بالاذن التي نفعها البيع اللهم الا ان يدعى كون المراد الاذن في بيعه رهنا
 على معنى كون النمن مضافا الى الملك وحق الرهانة فتنتقل الرهانة من النمن فكلما كان في الاحتياط في المقام سقوط حق الرهانة لعدم تعقل
 بقاءها في البيع حتى يقال باليمن وان فرق بين البيع والتلف عليه ان كان فيه نوع ثامل فيخرج لهم ما سمعت منه يعلم ان السقوط بالبيع لا
 بالاذن فيه فلو لم يرجع بها قبل البيع لعدم بطلان حقه بذلك ولو ادعى الرجوع حلف الراهن ان ادعى عليه ولو صدق على الرجوع وادعى
 كونه بعد البيع وقال المهرن قبله فان انقضا على تعيين وقت احدهما واختلفا في الاخر حلف مدعى التاخير عن ذلك الوقت لانه منكر بناء

في الرهن
 في البيع
 في المهر

كتاب الرهن

على انما انما يجرى من ماله وان اطلقا الدعوى او عينا وقت واحد اختلف المهرين لشكا في الدعي من حيث اطلاقه ويبقى استصحاب الرهن من ماله انما
فثبت انما اذا كان البيع المأذون فيه بعد حلول الحق او كان الحق جالسا في المصلحة فمقتضى اطلاق المصغر كونه كالدل بل في تلك انما المهرين في المصلحة فيكون الحق في
لن ذن لفي البيع بعد جعل الحق في البيع وكان ثمة مكانه حتى يفتقر منه او من غيره ولما كان في بريل وس معدلا له بانه فضبه عند الرهن لكنه كما ترى كدعي
انضما لادن في هذا الحال الى اشتراط كونه رهنا ماضيا كونه جعل البيع بخلاف ما قبل الاجل بعد الاعضاء عن لزوم مثل هذا الشرط لو صرح بغير الاجارة او
الاذن السابقة وان اختلف فيه على الظاهر بل في كونه صحيحا عندنا مشعرا بالبيع عليه كقولنا في ك قطعنا محضين عليه بعموم المؤمنون وفي ثمة من غير
نقل الوثيقة الى غير اخرى لكن قد بين اننا لم نثبت في ضمن عقد حتى يلزم بلزوم ونقل الوثيقة انما يكون بضم من الرهن الاول واجبا للرهن الثانية على ان نقل
في سابطا الخصاص لنقل بالثبوت فسادا قال لو انفق المرصان على نقل الرهن عند الخوف من انفا الى غير اخرى احل الجواز لان الحق لا بعد وها
ويجوز بغيره جعل ثمة رهنا ويجعل المنة لان النقل لا يشترط في الاول وينبغي ان يدعى مع بقاء الاول فان قلنا يجوز النقل هنا فهل يجوز في ثمة
لرهن من ليرفض وجهان من بيان واولى بالمنة لان المرض الفاش يجب بغيره في حكم الفاش ونقل الحق الى بدل الفاش مع بغيره ولا خلاف هنا وهو
كما ترى ظاهره المبل الى عدم في غير ما يخاف فشاء فضرر بالشرط منه غير محدد وصحة ولزوم على ان المنة بناء على عدم مشروعية نتائج العقبة بالشرط
اعطيا رهنا جديدا للثمن وظاهره خلافه ولا كفاية بصبر رهنه رهنا بذلك ولعل منبني على ما سنده من شرطه وعلى كل حال فالحكم بلزوم الشرط هنا
لا يقع من شكل اللهم الا ان يكون ان الشرط في الاذن في العقد في العقد في اللزوم بل قد يخل هذا الشرط الى كونه شرطا على المبيع في الاجابة
المعبر بها ما في صحة وعلى كل حال فنخرج بعلم اللزوم لو اشترط فيجعل الحق في الاذن كما صرح بغيره واحدا بل لا بعد فيه خلافا لاصل الشرط فلا
الاجل بهذا الشرط بل طس كما يكون الثمن رهنا عندنا في هذا المرض وجهه ما لا يخفى ولو اختلف في اشتراط رهن الثمن ففي من بجامع صدحت
الراهن ولو اختلف في النسبة لم يثبت الى الرهن لان الاعتبار بما دل عليه اللفظ ثم قد بينا في الاول بان القول قول المرهن في اصل الاذن فكذا
صفهنا كما عر كره الخمر به في خصوص الفرض بل صرح لو قال اذن بشرط ان يعطيني حتى فقال الراهن بل مط فالقول قول المرهن لان القول قول المرهن
الاذن فكذا في صفته واجل الفاضلة عند فقال حلف المنكر من غير بيان انه الراهن او المرهن ولعل المتعقب اختلاف المتعقب المدعو والامر بهل
والله اعلم هذا كله في اذن المرهن للراهن واما لو انعكس الفرض بان اذن الراهن المرهن في البيع قبل الاجل ففي الثمن وفيه بل لم يعرف نقل الخلاف فيه
فضلا عن وقوعه لم يجز للمهرين التصرف في الثمن على محض كونه رهنا عند عوض المبيع كما صرح بغيره بل بما قيل انه لا خلاف فيه في محاكم في الجامع
بلفظ القيل من انه لا يكون رهنا لكن في الرضا سوى بين اذن الراهن والمرهن في بطلان الرهن وعدم جعل الثمن رهنا قال ولو باع المرهن الرهن بدون
اذن الراهن ونفق على الاجارة وصح بعدها على الاشهر الا في من جواز انفق وبطل الرهن كما لو اذن ابتداء او باع هو باذن المرهن مط لوزا لم يعلفه
ولا يجوز جعل الثمن رهنا الامع اشتراطه بل بما ظهر من المبل الى عدم صبره في الغيبة في النكاح هنا لان قال منصلا بالكلية السابق قيل اما اذا
مختلفا فلا يقتضي العوض كان العوض رهنا لا يمكن الاستنباط بغيره من وجه عن العوض لكنه بطل وكذا المرهن في الحفظ والبيع ان كانت
لا خلاف الاخر في ذلك باختلاف الاموال انتهى في الفرق وتقبل فيام العوض مقام المتألف هنا نظرا لظهور وجهه لمن تدبر قلت فادع فينا
الاصحاب ظاهر على كون الثمن رهنا في صورة اذن الراهن الاما حكمه في الجامع بلفظ ولا يرتجى بضعفه وان كان وجهه ما سمعت سابقا من فضائل البيع
بطلان الرهن انه السابقة لعدم تغل بقاءها في البيع بل في ثمة الامع الشرط وليس هنا اذ الفرض عدم وقوع غير اذن من الراهن للمهرين في البيع
وهو امر من ذلك فيكون اذن الراهن كاذن المرهن في ذلك بعد فرض استنا البطلان الى البيع المتألف في الرهانة في المبيع وليس ما يقتضيه من غيره من
شرط ونحوه وهو مشرط بينهما لكن فيه او لا انه لا يمت بناء على ان الثمن للمبيع كعوض المتألف تغل في الرهانة من حيث كونه عوض مهور اذن الموضع
مع ثمانية ما ذكره الاحتفاظ هنا ثم مقتضى ذلك كونه رهنا ايضا اذن المرهن للراهن لا العكس خاصة وهم لا يقولون به اذا لم يشترط اللهم الا ان يدعى
ظهروا لادن منه في الاستقاط بالبيع مط او في خصوص المبيع قبل الاجل باعتباره عدم اقتضاء الرهن ببيع والشرط انما هو لرفع المظهر المستفاد
من الادد وبقاء رهنية الثمن على حفضا تغل الحق بالعين او بما يقوم مقامها بخلاف المقام الذي لو جعل منه اذن في البيع اذ اذن من الراهن
واما اصله المبيع وهو لا يقتضي استقاط حصة من رهانه وربما يوجب عدم ذكرهم اعتبار الغبض رهنية الثمن الشرط فضلا عن تحديد الارضا
وتأينا انما لو قلنا باقتضاء البيع سقوط رهانه في المبيع على وجه لا يقتضي هان الثمن الا بانفاق جديد بينهما لكن قد بين بظهور كون المبيع المرهن
وان اذن من الراهن من حيث حث هانته لا انها وكذا كذا الا جنيح ارادة بقاء حق الارهاق الذي لا موضوع له بعد البيع الا في الثمن فهو
كانفاء انما على ذلك بل منبني العقد ظاهره عليه حتى يصح بخلافه وهذا واضح بادق نامل ومن ذلك كله يظهر لك طرفة الرضا من نظر من وجوه
بل ما في الحدائق فانه قال فيما لو اذن الراهن للمرهن هل يكون الثمن رهنا فلا يجوز للراهن طلبه ام لا اشكال ولم يحضر الان نص من احد منهم
بالحكم المذكور ويمكن ترجيح عدم لان حق المرهن انما تغل بالعين فلا يمتد الى الثمن الا بدليل وليس فليس اذ قد عرفت النصيح بذلك وانه
المراد من قولهم لا يجوز التصرف فيه الا بعد الحلول بعد النامل وقد عرفت الوجه في ذلك ايضا فكلاهما لا يقع من نظر من وجوه كما ان قول المص لا بعد
حلوله لا يقع من نظائهم ضرورة اقتضاء جواز التصرف في الثمن بعد الحلول وهو واضح البطلان اذ ليس الثمن لارضا فيجوز فيه ما يجوز في الرهن من
عدم جواز التصرف بعد الحلول لا امان الراهن والحال او المرهن على التفصيل لا سنده بل كذا قوله كغيره من الاصحاب ولو كان اي لادن المبيع
بعد حلوله صحيح التصرف فيه لا يقع من نظر اذ الوثيقين بما يدل على الاذن في الاستبقاء منه ولو لم يتجاضد جديدا او قبض كك كطالبة من المرهن

كتاب الرهن

كتاب الرهن

وغيره

لنفسك صحيح كذا وكذا وعلى الاخرى من وجهين معا انه يجوز ان يكون له في كل اوزن او نقل لادلة اللفظ عليه نعم الحق في ثابتهما الاكفاء بدوام الكيفية
 الرهن والجهة من المودع والغاصب المستعير ولا يتجوز في ذلك الاستدلال بالقبض كالفصل الجديد كما او اننا اليه سابقا وكذا الكلام لو قال قبضته ثم نفك
 او ثم اسكه لنفسك ودعوى ظهور قوله ثم استوفى لنفسك في احدث فعل على وجه لا يشمل تجديد اليد واصله المنع ما لو قال بعد واستوفى لنفسك وافضه
 او اسكه لك فقد يشكك صحة فيما لو كان الثمن في الدين بعد نفيه للمدعيون بغير قبض منه او من يقوم مقامه مع عدم الحوالة لكن في كل الاثرين الجواز وان
 لم يقبض للرهن وان كان مكبلا او موزنا او طعاما بل قال لو كان الثمن في يد مدبر بها فاعطاه لانه لا اشكال فيه لصحة بيع ذلك قبل قبضه عندنا نصير
 الاختلاف وفيه ان الاشكال مما ذكرنا لا من ذلك نعم في كل الوجهة الصحة لان قوله استوفى لنفسك يتضمن التوكيل وهو جديد بناء على كون المراد افضه
 ثم لنفسك باعتبار توقف الثاني على الاول انما الكلام على تقدير عدم ارادته وقد عرفنا انه مشكل بل جزم الشاخي بعدم صحة كالفصل في القواعد
 وان رتبنا لتمام هذا القبض الفاسد اللهم الا ان يقال ان القبض وان كان لنفسه يفهم مقام قبض الدايان فيقدر له انما كما في اعترافه عندك عن
 قتال جدي هذا وقد تقدم تمام التحقيق في كتب من هذا المسائل في المباحث السابقة في كتاب البيع والتمتع **المفصل الثاني في احكام**
معلقة الرهن الرهن من جهة الرهن جاز في جهة الرهن بل لا خلاف فيه بل في كونه في غير ما اجماع عليه وهو كونه بناء على عدم مدخله
 الفرض في صحة ولا لزوم بل وعلى تقدير عدم حصوله نعم هو جاز في طرف الرهن قبله بناء على انه شرط في اللزوم كما هو مقتضى ذلك والمراد هنا
 بيان حكمه من جهة الرهن بعد تمام ما هو معتبر في صحته ولزومه فالاجماع بحاله مضافا الى ما دل على اللزوم من الاثر بالوفاء بالاعتقود وغير ذلك
 لا يخرج عن الرهن قطعا بعد ان كان له في نفسه مسلط على اسقاطه كغيره من الحقوق بل الظاهر عدم صحة اشتراط انجيل الرهن لتنافاه الاستثنائين
 والحاصل انك هو مقتضى عقد الرهن ورفق بينه وبين ارضه ان العبد المجاني ونحوه مما لا يوثق للرهن ببقائه من غير الرهن لذلك لا يكون شرط المجتاهد
 كاشترط التوفيق المتنافاه لكن مع ذلك كله قد استشكل في كونه فقال واما الشرط الفاسد فهو ما ينافي مقتضى عقد الرهن مثل ان يشترط ان
 يسلم اليه على اتمكال ولا يبيعه عند محل الحق ولا يبيعه لاجل غيره بل الرهن ويجازي بغيره رجل اخر او تكون المنافع للرهن ولا يستوفى الدين من ثمنه
 فانها تترتب نافذة مقتضى العقد فنسبت وكذا ان شرط انجيل الرهن على اشكال او ان لا يكون العقد لازما في صفة او وقت الرهن وان يكون الرهن
 بوما وبوما لا يكون رهنا الا انه لا يفي بضعه لما عرفت كضعف احتمال الفساده اشترط عدم التسليم اذا كان المراد منه استمرار بقاء اليد بل ولا
 لم يرد منه ذلك اذا كان المراد منه لا يشكك الوكالة او قلنا بعدم اعتبار التسليم فيه فان دعوى احتمال عود ذلك على العقد بالنفس كما ترى وكذا
 الكلام في نحو اشترط المنافع للرهن والله العالم وعلى كل حال فلا بد من لزوم الرهن من جهة الرهن نعم قد يقال بجوازه لو كان قد وقع منه لانه شرط عليه
 في بيع فلو ندم صحته فبان عدم ما بعد وقوع الرهانه من كونه في يد المقتضى الضرر والضرر ولا ان الشرط في البيع كجزء من الثمن او المثل الذي لا يرب
 في وجعها الى الحكم بظهور البطلان بل مقتضى ذلك بطلان الرهن فلهذا لا انما كان قد وقع بعقد محكوم بصحته لا طلاق لادله رضى الجمع بين
 ذلك وبين حق الرهن بالتحريم والمسئلة سائلة غير المقام كاشترط البيع والاجارة ونحوها في عقد فلهذا يفتاه بعد فوجعها مع انه قد يقع بعد اجمع
 في الجميع لان تحصيل الصلح من لدواعي فالعقد الصاربان على مقتضى ما دل على صحته ولزومه اذ هو حق كالمراعات الرخصة المذنب بطلان صحة الطلاق اذ في
 خصوص المقام الذي لا مجال للقول بالبطلان فيه باعتبار منافاه لاطلاق ما دل على الصحة ولا خيار لعدم قابلية خصوص هذا العقد للتحريم فهو
 مع كالأبراء المشروط في عقد فلهذا يفتاه بعد وقوعه والنكاح والطلاق والعقود ونحوها وعن بعض النسخ عقد ولو شرط عليه من في بيع فاسد
 فظن اللزوم فمنه فلا رجوع وهو لا يخرج من قوة فلهذا وكيف كان فليس كره الى الرهن استثنى عن الرهن بدون رضا الامع سقوط الارتهان
 بمرأته من الرهن من الدين لك فلهذا من الرهن بالاقباض من المالك او المبيع او الضمان او الحوالة او الاقالة المسقطه للثمن المهرين بمرأته
 من رضى الدين او بصريح الرهن اسقاط حظه من الارتهان او ما هو كالنسخ بغير خلاف في شئ من ذلك ولا اشكال ولو رتب ذمته من بعض الحق فالظن
 بعاء الجميع وصاعدا على ما بقي من الدين وار قل اذا لم يكن فلا شرط التوزيع او كونه رهنا على الجميع المستثنى صدق بهما لبعض النسخ فافا لصريح جماعة بل
 عن الشيخ الاجماع عليه لظهور الارتهان في الاستثنائين جميع اجزاء الدين وكون الغرض استيفاء ثمنه منه اجمع كما يستعمله في النص من غير التباس
 عن الاستثنائين للمال الصان على الكل والبعض جازا للسؤال عن اخذ الرهن لكن في ذلك عن الفاضل في عكسه ان اخذها فيها كونه رهنا على الجميع لكن
 لك يفتي صدق بهما لانه من بعضه وان قل فيبقى الباقي من غير رهن بعد ان اخذته هو ذلك فيها ولو اراد بعض الدين بقى كل المهرين رهنا بالباقي
 على اتمكال افره ذلك ان شرط كون الرهن رهنا على الدين وعلى كل جزء منه ولا خلاف فيه فاذكره ضرورة اعني مفهوم الشرط فيها من ذلك
 بل في جامع صدق في شرحهما انه قد يؤولهم عدم افتاء المقتضى ان المذكرة كونه هو الحكم مع الاشترط ولا نزاع فيه لان النزاع مع عدم الشرط
 وليس كذلك لان الاثر يقتضي التقوى اذ لا يطرأ الاحتمال مع الشرط وانما يطرأ بدونه ثم قال في عده ولو دفع احد الموراث نصيبه من الدين
 لم ينفك نصيبه على اشكال وفي جامع صدق اي لو دفع احد وارثي الرهن نصيبه من الدين وهذا الاشكال بعد الفتوى المتقدمة بانه مع الاشترط
 يكون الرهن رهنا بكل جزء وبدونه على مقتضى التفسير لا وجوبه اذ مع الاشترط لا ينفك قطعا وبدونه بمقتضى التفسير بل ينفك
 ومقتضى انه من اجابة الاولى المتقدمة وان كان هو كما ترى لما عرفت من كون المفهوم اعم وان جعلنا الاثر راجعا اليه اذ افصاه ان لا يكون
 الحكم كذا لا خصوص التوزيع وعلى كل حال فلا يظهر فيه بل ولا اشتباك ذلك وح فلا فائز به فيها اجد بل لا يخرج نعم بما حكى عن الفاضل ودلالة
 التوزيع على التفسير مدعى ان الرهانه كما معاوضه في اقتضاء مقابلته الاجزاء بالاجزاء لا بجملة بالابحاض فان برء من بعض الدين انفسك

في حكم التعلق
 بالدين

في حكم التعلق
 بالدين

من الرهن

من الرهن بحسب رصفه او ثلثه او غيرهما من الاجزاء المشاعة وقية مضافا الى مخالفة ما عرفت انه يقتضى عدم كون الباقي رهنا على الجميع فما لو تلف بعضه وهو باطل
نصا واجاميا بقسمه ومنه يعلم فانه ما ذكرنا من كون المغالبة في الرهن مغالبة جلية بكل جزء لا على حسب مغالبة المعاوضة التي لا يشبه بينهما وبين الرهن ودعوى البعض
تأريفي بين الثلث وغيره في القسمة المزبورة من موهبة ضرورة اقتضاء العرفية فلهذا كما هو واضح يادى اهل فيه اما اذا اشترط فلو خلاصا لوجه في لزوم ما شرط
من التوفيق او الرهانة على الجميع او على كل جزء من الدين كما لا يملك في الاول والاخير لعدم التوفيق نعم قد يوقف في الثاني باعتبار منافاته للتوفيق لكن الاتفاق
ظاهر على صحة بنفيه مع انه لا منافاة بناء على عدم وجوب قبول المرهن للبعض المبدول لما فيه من الضرر عليه بغواث الرهنبة وان وجب بدونها فيكون هذا
البيع كالبعض المبدول المستلزم لتفويض المائنة مثل مال السلم ومن البيع وعدم وجوب القبول الا انه قد يدعى اطلاق ما دل على القبول والضرر
فادع بعد ان اقدم عليه بالرضا بالشرط المزبور بل لا يبعد وجوب القبول اولا فلما انصرف الاطلاق الى الاحتمال المزبور من دون شرط لتناول ما دل على
لزوم القبول لذلك بحيث لا ينافيه الضرر بفك الرهانة به بعد بناءه على ذلك ورضاه على هذا التوجيه بنا كما التوفيق المزبور في الشرط المذكور
باعتبار اقتضائه عدم التوفيق بالرهن المفروض انك كما يدعى جزء يسير من الدين فاجب ان الله العالم وكيف كان فبعد ذلك الايضاح وهو ما يحصل
الفك بغير امانة في هذا المرهن ما لك به وجه لا يجب عليه الامع المطالبة من المالك ومن يقوم مقامه لا يخصصها بهذا الدين باذن المالك بخلاف المشرق
كالشرب المالك امانة الرهن ونحوه مما لا اخذ فيه من المالك وانما هي من الشارع الذي اوجب عليه رقبته الى المالك او اخباره به لعدم اذنه في بيعه في يده وبهذا
افترضنا الشرعية على المالك المستند الى الاذن المستصحب كما هي مع القسمة ونحوه ودعوى تفيد الاذن هنا بالرهانة في ذلك من موهبة
ببطلان استلزام الرهانة الامانة عند المرهن فهو حق امر لا مدخل له بالارضاء فانما هي بعض الامانة على المرهن اذ اقتضى الرهن مخالفا اذا ابرأ
ثم تلف الرهن في يده واضح الضعف بل لا يقتضيه الاستحسان العكس ضرورة انه مع القضاء يكون عالما بانفكاك ماله فاذا الربط اليه فقد مضى عليه
امانة بخلاف الاراء فانه قد لا يعلم به الراهن فلا يكون نارا كماله بل يخبره بل ويظهر من المناقضة في كونه المثل الى هذا التفصيل قال في يميني ان يكون المثل
اذ ابرأ الراهن من الدين ولم يعلم الراهن ان يبرأ او يرد الرهن لانه لم يبرأ منه الا على سبيل الرقعة بخلاف اذا علم لانه قد مضى بركه وهو حسن
كما في ذلك ان اردا الاول كما يشر به لفظ يميني الا كان فيه نظر بعد ما عرفت من ان الامانة المالكية يكفيها حصول الاذن السابق من المالك بعنوان امانته
والوديعة ونحوهما وان حصل لها من المالك او من المستعير مثلاً فان فتح العقد المخصوص لا ينافي بها امانة ولو باعها كون ذلك من خواص العقد
الاول فانه جاز فانه قد علم حاله في حكم الرهن بناء على ما ذكرناه من استحسان المرهن فبعضه من الراهن فانه لا يخرج بذلك عن كونه امانة ايضا
من الراهن وان كانت مضمونة عليه بعد الرهن فانه لا يخرج من الرهانة كفتح عقد الحاربه لا يخرج البقاء في الزمان المتأخر عن كونه امانة ما لك به ولو
للتبعة المزبورة والله تعالى ولو شرط المرهن على الراهن في عقد الرهن ان لا يرد الرهن مطلقا او عند اجل او في وقت كذا ان يكون الرهن مبيعا لم يبيع
الشرط فولا واحدا للتعلق وتوفيقا لبيع على سببه من الصيغة ونحوها بل والرهن بناء على اقتضاء بطلان مثل هذا الشرط بطلان العقد اوجه
على الرضاء فيه على الشرط بل ولين لم يغفل بذلك التوفيق في الرهن المتفق على بالارضاء فانه لا يستحق وان كان ذا الما على اجل الدين اذ قد لا
ينسب به فيه لوجوزنا بعبه معه وان لم يغفل بكون المراد من الوقت بفائه ماله الوقت المعلق بمقتضى ليس المرهن المضمون فيه والا كانت فحاشا
واضح ايضا وان كان التوفيق الى اجل الدين اذ قد يندعوا الحاجة الى بيعه لموت المدين مثلاً فاضل في اقتضاء التوفيق المزبور الخروج عن الرهنبة
عنه فليس المرهن يخرج بطلان الاستثناء بما لا يجوز استثناء الدين من قبل انتهاء الوقت وبعده ولعلنا ان ذلك انما هو الاصل
هنا على بطلان العقد والشرط حتى ان الشيخ الذي قد عكس عنه في باب الرهن القول بعدم اقتضاء وقت الشرط فيه يراه قال بطرانه من ربه الاجماع عليه
وكذا ابن اديب في ظاهره في غير ما في قوله واد اشترط كونه مبيعا لم يرد اجلا بالدين والدين رايه في هذا الشرط فيه نظر والذى فوجه الشيخ
عدم الفناء وهو جاز وكما اخذ ذلك من مذهبنا الشرط وعقل عن كل امر في المدام اذ لو لم يرد في الاصل في الامن في بطلان الرهن وانما البيع
محتمل بان الراهن اذا مضى بالرهن مع هذا الشرط كان اوله ان يرضى به مع بطلانه وانه ظاهرا مجرى لفعل الرضاء بخلاف مع اخذ الشرط
العقد المذكور فوضع بعد الاعضاء عما في الاولوية المزبورة وبمكران يريد ان يفسد في النظر في البطلان من هذه الوجهة لا من حيث التوفيق في الاجل
ثم ان الظاهر من ان الصيغة بد الرهن الى المدة كما ان انما ينافيها بعد ان الفسخ فيها بالرهن الفاسد فلا يفسد كصحة وبعدها بالبيع الفاسد
فبعض كصحة واحتمال انه غير ممنون مطلقا الا ان يوفى له بعد المدة بغير ان يبيع ليعقد الفسخ بالبيع الفاسد المعتبر للبطلان الاول المسمى بالرهانة
الفاسد واضح فحاشا لان المراد من اشتراط كونه مبيعا ان يرضى به في تلك المدة لا ان يبيع فيها وعلى كل حال فلا فرق في القاعدة المزبورة فيها
بين العلم بالفناء منها والجهل بملك والمدة من الاجماع المحكم ان لا يمكن الحصول على القاعدة المزبورة المفصلة باطلا في ذلك ولا ينافي الاشكال
من بعض المتأخرين في بعض اقسامها كصوره جهل الدافع في المدة وعلما الفسخ في المقام باعنا ان الفسخ قد اخذ بغيره لان الدافع قد يوفى الصيغة
فيتم البيع عمودا على البطلان في ذلك في الجاهل ان لا يفسد كما ان الجاهل في مقابلته النص في بعد ذلك من الاحتمال وغيرهم
اطلقوا القول في هذه الفاضلة ولو يقال فيها التحليل فيها انها ممكنة في الاشكال المزبور بان المالك اذن في قبضه على وجه الضمان فيه والمسلم
فلم يفسد كك وعدم رضاه لو علم بعدم لزوم غير معاروم فالاذن حاصل في المانع غير معلوم ومرجعه الى ان يتقبل الصيغة في مثل ذلك من الدواعي
للدفع على الوجه المزبور لانها شرط في عدم الضمان بل قد يفسد في الجاهل في اوضح من ذلك ضرورة كونا الفسخ في المرفوع فيفعل الدافع ووضح من ذلك
ان دفعها في فاسد المعاهدة لا يفرق فيها بين العلم والجهل بعد كون الدفع على وجه الضمان لا على وجه الجاهل ووضح انما الاشكال ان كان في الصورة

الاولى المقام كصورة عدم ضمان العين المستجرة مع علم المستاجر بالفساد وجعل الرهن والعين المستجرة خصوا اذا كان الفاسد ينصب للعين ونحوه
بل وباطل من بعضهم في باب الاجارة ما بيننا في الاجماع المزبور فلا حظ ونامل والله اعلم هذا وقد تقدم تحقيق الحال فيما لو غصب اى المال ثم رهنه
المالك من الغاصب قد قلنا هنا انه صحيح الا انه ان كان في يده بسوم او بيع فاسدا واستقامت مضمونة الا اذا اذن له في
استعماله فغصب فان الظاهر ان الضمان كما اوضحنا ذلك كله وغيره فلا حظ ونامل بل وذكرنا هنا ان الغاصب عن الشئ وغيره انما لو اسقط عنه الضمان صحيح
ايضا وان لم ينفذ اذنا بالبقاء ضرورة احبب ذلك من الرضاء ببقاء الا ان اشكل بكونه اسقاطا لما لا يجب ضرورة كونه المراد بالضمان
اذا لو تلف ثبت في الذمة مثله ان يثبت قبل التلف لم يثبت حتى يسقط وقد يدفع بان الاسقاط للمخالف لا يحقق فضلا وهو يفي بزمه للضمان
بالسلف وليس اسقاطا لما لا يجب بل هو اسقاط لما وجب تحقيق دعوى عدم حصة اسقاط مثل ذلك بدفعها عن الناس على حقوقهم و
اموالهم كدعوى ان الاسقاط لا يقع بعد استئجار السبب هو الغصب غصبا وبجده في كل ان ان اذ هو محقق في خصوص اثر السبب المقتضى في الشئ
فيبقى اثر السبب المقتضى غير فاسد وبكيفية في ثبوت الضمان اذ بدفعها انما يمنع كون ذلك اسبابا بائنة بل هو جميعا بعد اخذها وصدق
الاخذ على محض سبب حد عرفا بل ومشرعا فلا اسقاط في محله فاجب ان لا ينفذ منع كون ذلك من الحقوق التي يعلق بها الاسقاط وانما هو
من الاحكام للاصل وغيره والله اعلم وما يحصل من الرهن من فائدة منفصلة او منفصلة بالاكث او كجارية العبد او غيره فهو للرهن بل لا خلاف
ولا اشكال بل الاجماع بضميه عليه بل المحكى منها مستفيض كالنص في دعوى ضرورة المذهب بل الذين عليه وان خالف في الجملة ابو
حنيفة كما قبل الا ان خلافا ان لم يؤكد الضرورة لا ينافيها انما الكلام في تعيينها في الرهانة وصدورها وقد اشار اليه المصنف في قوله ولو جعلت الخفوة
او الدابة والمملوك بعد الارهاق كان الحمل بهما كالاصل على الاظهر وهو مشعر بظاهره ان الخلاف فيمنع ذلك لا مطلقا لفائدة وهو كذلك بالنسبة
الى الفوائد المتصلة كالسمن والطول والعرض ونحو ذلك للاجماع بضميه على تعيينها بل هي من الحقيقة كصفات الرهن واحول الى ذلك لا يخرج عن سماء بل
قد يقال بعدم صحة شرط اخر وجها وان كان لا يخرج عن اشكال بل بالنسبة الى ما يجب من المنافع بالاختيار كما كتبنا في شرح جهاض السبب بل من في كونه بعد
صحة شرط اخر لولا انها ليست من اجزاء الاصل فهي مستقلة على الاطلاق لكن في ثبوتها وبين ثمر الشجرة بل بما ادعى ان شرط الاختيار وان كان
لا يخرج من حيث كما او مانا اليه سابقا ومنع الرهن من استيفائها لا لتعنيها بل لاستلزامه المصلحة في المهر من المنوع منه مطلقا وقوى الا في ليست
من النماء انما المتولد في الاحتيا او منها وان كانت هي احد مقدمات حصولها ضرورة استنادها الى الاحوال مع الاحتيا كالاستفاد كالحاصل بالنسبة
بالدرهم فتجربا وكيف كان فما اخذوا المصنف في ذلك الاشهر والاكث بل بل انه المشهور مشهور كاد تكون اجاعا بل في الاستفاد انما انما القدر منه
الامامية بل في الغنبة وثم الاجماع عليه بل في الاجماع انما مذهب بل السبب عليهم السلام وان عدم الدخول مذهبنا الفقيه وهو الحق بعد السبب
وانما اجزاء من العين المهرية اسقطنا الى موضوع اخر وعدم خروج الفروع من اصله لكن قد روي عن الاجماع بمصنف كثير من الاحتيا الى خلافا في القول بعدم
اللبط والخلاف وتكنا لها به المصنف وكذا وقد ولف في الانصاف وقبح وجامع صدق جميع البرهان والكتابة على المحكى عن بعضها وما لا يفي لك وحكما
في من عن المصنف بل قد يظهر من كونه الاجماع عليه بل في زكاة الخلاف دعواه صريحا قال اذا رهن جارية او شاة فماتت بعد الرهن كان الحمل خارجا باجماع الفقيه
ونفع السبب في غير ذلك للاصل بضميه ولذا لم يدبر الدليل مع ان الغنبة مبنية على التغليب كون النماء اجزاء من العين بعد التسليم في جميع افراة بضميه
بذلك بعد خروج عن سماءها لغنة وعرفا وشرا وغيره لم يحفظ للعائد ولا دليل في الشرع فاصلا لسلط المالك على ملكه كما لا بد بل قوله له وغيره عليه غير
كحبر السحق عن ابيهم قلت فان رهن دارا لها غلة من الغلة فالصاحب للدار ايضا بضميه كون الظاهر ان السؤال لتفصيل الدخول في الرهانة فالمراد بجمع
دفع ذلك وانما لصاحب الدار تصرف بكيفية لان المراد بيان اصل الملكية الواضحة لوضوح بقاء الرهن على ملك المالك ومن ذلك كله يظهر ذلك
قوة القول بعدم الدخول وان كان الاشهر خصوصا بين المتقدمين الاول والله اعلم ولو كان في يده رهنان يدين من متعاقبين او متواضعين ثم ادعى الرهن
احدهما لم يجز للرهن مسالة الرهن المخصص الذي المؤدى بالدين الاخر من غير تراص مع الرهن بل خلاف ولا اشكال وكذا لو كان له رهنان وباحدهما
رهن لم يجز ان يجعل رهنهما با من غير تراص معا بل ولا ان ينقله الى دين مسانف اما مع الرضامن فيجوز قطعها كما تقدم تحقيق ذلك كله وجب ما يتعلق
في اخر الفصل الثالث فلا حظ ونامل والله اعلم واذا رهن مال غيره باذنه باذنه بجمع بل خلاف فيه بيننا بل الاجماع بضميه عليه عندنا بل وفيه اعدا ما يحكى
عن ابن شريح من القول على تقدير كونه عارضا لا يصح رهنه لا ينافي لانه لا يملكه غير محال في اصل الحكم ومن هنا حكى في كونه عن ابن المنذر انه اجمع كل من يحفظ
هذه العلم على ان الرجل اذا استعان من الرجل شيئا برهنه على نائير صد رجل الى وقت معلوم ففضل كان ذلك جائزا وفي لك اجمع العلماء على جواز رهن
مال الغير باذنه على دينه في المحلة وسماه استعانة في كونه هل يكون سبيل هذا العقد سبيل العارية والضمان الحق عندنا الاول ولعل مشعر
بالاجماع كالحكى من نسبة ولده ذلك اليه والى المحققين لكن عن طائفة حكى فيه فولا يانه على سبيل الضمان المعلق بالمال والمعرف حكاه في ذلك عن اجمع
فولما لا نفى كالحكى عن بعض الشافعية من انه يمين الرهن والمهرين رهن وبين العبر والمسنعين عارية وبين العبر والمهرين ضمان ولا ينفى ضعف الجمع
بل بطلان حق على ما وجهه في من ان المعبر انما المستعير في الضمان عنه ومصرف في هذا المال اذ هو غير محدد في محله لغنة للمهرين الضمان الذي هو الانتفا
من ذمة الرهن وهو مفقود هنا فطعا وكيف يكون ضمانا ولم ينفذ الرهن ولا الرهن مع انه لو صرح المالك وقال للدين ان الرهن منك في رهنه هذا
المال على وجه لا تكون ذمته مشغولة له لم يكن جميعا وبالجملة لا ينبغي ان ينافي النظر في ذلك نعم قد اشكل العارية بان التوثيق كالحاصل يدفع الرهن ليس
من منافع العين التي يبيع بعقد العارية المشاي بعد الاجارة في ذلك المعلوم امتناع في مثل الفرض وانما هو انتفاع بسبب تعلق عقد الرهن بها لانها

اولا كان منجها وقد تقدم الكلام في تحصيل ذلك في البيع وكذا لا يدخل ما يثبت في الارض بعد رهنها سواء انبثت الله سبحانه والراهن او الجاني فالراهن المبيع
من الشجر الموهون بل لا خلاف اجماع فيه بين من يرضى له لعدم كونه من ثناء الارض حتى ياتي فيه ما تقدم الا انه لا يخرج من اشكال في بعض افراده كالتحبيش ونحوه مما
يظهر منهم في غير المقام اعلم انهم يملكونه لصاحب الارض لا يملكونه بغيره نعم هو كذا في بعض افرادها وانما هو من معدن وجوده ودعوى
جميع ما يثبت فيها كذا لا يخرج عن نظر وتحقيق البحث في ذلك في مقام اخر وانما اذا كان الغرض من الشجر الموهون مثلا فهو ما في على الرهنه لا انه يدخل في الا
من حيث انه ثناء وهل يوظف غرسه على اذن المرهن اجماعا لك لا يضر في الرهن وانما يقع به وقد يغوى لعدم كونه مصلحه له وزيادة في قيمته
كالسقي والاداء ونحوهما نعم لو ارض بالارض فلا يثبت يوظفه على اذنه وكذا لو كان الغرض من غير الموهون واطلوع في من المنع من الزرع وان لم ينقص له الارض
حتما للمادة وهو لا يخرج من اشكال خصوصا اذا كان في الزرع مع ذلك مصلحه للشجار والتخليل بل بما يضر الراهن بالترك فاجب ان يكون
فصل الجاني الراهن على ان الله اى يثبت في الارض بفعله او بفعل الله او بفعل اجنبه قبل كونه وط لا يجبر على الازالة وقبل كونه قد يحكمون
والانضاح وقاية المرام وجامع صدق الجاني على ان الله وهو الاشبه عند المصلح لان الابقاء ولو كان الاصل من غيره يضر في معنى فهو كالمشاع
الموضع في الراهن وفيه مع تدبيره في ذلك وفيه ما لا يخلو الى التفصيل بين ما كان من فعله فالأقوى ان الله وبين ما كان من فعل غيره فلا يجبر على ازالة
بغير بينه وبين المشاع مان وضع المشاع منه فهو يستحق بقاءه بخلاف ما انبثت الله وفيه انه يمكن ان يربط الاول وضع المشاع من غيره فكان اللاتساق في رده
الزام عدم وجوب الازالة فيه ابقاء اولياء الفرق كما ان كلمات الاصحا لا يخرج من اجازة المقام حيث لم يفرقوا بين ما كان للناثب منه ينظر كالتزويج وعدم
خصوا اذا كان امده قبل حلول الدين ولا في الاجتناب على الازالة قبل حلول الدين وبعده مع ان المحكي عن الانضاح وقاية المرام اجاب ان الله الزرع عند
انتهاء المدة عادة وفي سائر اقسام الارض لا ازالة قبل حلول الدين لعدم تدبيره فان اخرج الى البيع فلهه فان بيعا في توزيع الثمن ما تقدم في بيعه لا يرد
ولم يفرقوا بينه في الازالة بين ما كان فيه ضرر على الراهن وعدمه وجميع ذلك محل للنظر فمنها ما يمكن ان يثبت ان الاثبات اذا كان من فعل الله لا يجبر على ازالة
في الحال لا يمكن ان يردى الدين من محل اخر وهذا البقاء له لانه فاذا عدت الحجة الى البيع فان قام ثمن الارض لوسعت حدها بالدين لم يثبت في البيع
بل وكذا لو لم يبق الا انه لا ينقص قيمة الارض بما يثبت فيها ولم يحصل ضرر على الراهن بذلك نعم ان نقصت ولم يبق بالدين فلهه في البيع فلهه في البيع لا اذا
اذن الراهن البيع مع الارض والضرر عدم المنقص بذلك عليه اية في بيان ان يوزع الثمن عليها كما او على بل بما قبل ان اذا كان يجوز اعلبه
بالسكنين البيع مع الارض ولم يجز الفلح لتعلق حق الغرضاء ووزع الثمن عليها فان نقصت قيمة الارض بسبب الاشجار حسب القضاة على الغرضاء لان حق
المرهن في الارض فارغة وانما منع من الفلح رعاية لجانبهم بل فلا يندرج من ذلك الاشكال في الفلح في بعض الاحوال وان كان الاثبات من فعل الراهن
كما اذا لم يكن ضرر على المرهن بوجه من وجوه وخصوصا اذا اراد الفلح قبل حلول الحق اذ دعوى انتظام ولا حق اخرى في تحصيل ذلك لا يخرج من اشكال وعن كونه
انه اطلوع عدم الاجتناب على الفلح قبل حلول الحق لا يمكن فصل الدين عن الغرضاء في اللزوم التام في شقوق مسئلة في المقام والله اعلم ولو رهن لفظة متا
لفظة كالتحبيش فان كان الحق محل قبل تجديده الثانية صحم بالاختلاف ولا اشكال لوجود المنقوض وان كان من غير ان يكون الرهن بحيث لا يثبت قبل
مصر وموضع من كونه بطل عند الاستيفاء بسببه نعم ولعدم صحة البيع عند الاجل للجهل والوجه انه لا يبطل واما الفاضل في غيرها واوله و
الشهدين والحق الثاني وغيرهم على ما حكى عن بعضهم لا يمكن الاستيفاء مع المضايقة من الراهن بالقيمة معه ولو بالصلح فلهه ومنه يعلم ان دفع الثمن
على انك قد عرفت ساقا عدم اعتبار مكان خصوص البيع في الرهن بل يكفي الصلح لان كلاهما طرقي للاستيفاء الدين مضافا الى اعتبار امر الزا الشرط في ان
احال الرهانة والامور العارضة لا تفقد بعد فرض وجود طرقي للمضطر ولو اشترط الفلح عند تجديده الثانية فالظن الصحيح كحال المبطل للتصريح بها هذا
ادوم نرج بعد القبض اما لو وقع قبله ففرس ان لا يفرق البيع والاطلاق وهو كذا بناء على اعتبار القبض في الصحيح وفرض بعده وكذا البحث في المحل
ما وما با وكجز ما يجز والله اعلم واذا جنى العبد الموهون عند انقضاء الرهن بقرته باختلاف الاشكال وكان حق الجاني عليه وعلى من هو المرهن المتعلق
بالدين مع العين بخلاف من الجانية المقدم على المالك الذي هو اولى من المرهن بل لم ينفذ استيفاءه على استيفاد المالك في جانية العبد باختلاف
حق الارنهان فلاح ان ينقص فبطل رهانه ان كان في النفس لا في النفس وفي الباطن وهذا ولان يسره او يبيعه مع استيفاء الجانية والافتقار لها بل ليس
له الا احدها اذا كانت الجانية الموهون او جبارا لا فاضلا وان كان قد جنى خطأ فان فكره المولى او غيره ففيه اصاله الرهانة وان سلمه ولم
يبيع مبيع في ذلك حتى المرهن كان الجاني عليه منه بعد راد من الجانية والباقي رهس وان استوعبت الجانية قيمته كان الجاني عليه وعلى من المرهن لما عرفت
فيسره او يبيعه وبطل الرهانة ولو انفق حصوله اعيبه فزاد ثمنه عن الجانية كان الباقي منه وهذا والظان ان له الزام الجاني عليه بالبيع مع بذل الزيادة
ان يكون رهنا ولو كان الوجه في ذن قيمة العبد ولكن بعد بيع البعض وانقصت القيمة ببيع الجميع والفاضل من الثمن الجانية يكون رهنا كما لو منظر
الى بيع الرهن والقيمة ذلك كله من كون الجانية من العبد ابتداء او بامر السيد وان كان مكرها له عند عدم الثقب في الدماء الا انه يحل المكره على
موت نعم لو كان العبد جانيه او اجنبه وجوب طاعة السيد في جميع اوامره فذكره وفاضل المبطل وغيرهما ان الجاني هو السيد وعليه الفضايل والاضمان
بالغة الاول لا يتعلق برغبة العبد في نفسه فيكون رهنا وان كان السيد معسرا خلافا للجهل بخلاف الشيخ فاسقط القود عن الامر ايضا اذا كان المامور صغيرا
لعدم قلته وبان الله لم ينجو له محله ولو جنى على مولا عدا فان كانت طرفا اقص منه لعموم الادلة ولولبة السيد من الاجنبية في ذلك لفظه
على العبد ولا ينافيه عدم القطع بالسرقه اذ لعله لا يشرط سرقة الا شبهة فيه والعبد له شبهة في مال سيده وهو غير محرر عنه في العادة وعلى كل
حال فلا يخرج عن الرهانة بذلك الاصل ولو كانت الجانية نفسا جاز للوارث قتله وله العفو فيبقى رهنا وليس له العفو على مال المورث فيبقى رهنا

ولو كانت الجناية على من يره المالك ثبت للمالك مع موت الجاني عليه ما عتبت الموروث من المصارف فطاعة نفس وطرف أو انتزاع من الرهانة في الخطأ
أو العدان استوعبت الجناية فثبت أو اطلاق ما قابل الجناية أن لا تستوعب ويبقى الباقى وصاحب الخطأ جدد بين من نضر له وكان الفرق بينهما وبين
على المولى مع ان الجاني في الموضوع ان الواجب للجناية على المولى له البقاء ويمتنع ان يجبر على ما له مال كما تقدم اما الجناية على موروثه فالحق فيها البقاء
للمجني عليه وانما ينقل الحق لما وارث من الموروث وان كانت دية لانها محصورة من تركته يوفي بها دينه ونفذ وصاياه وكلاهما لا يمنع شيئا من ثبوت مال الموروث
المولى على صفة لا يمنع انتقاله اليه ففكر من الرهن لذلك فاقصر بعض الشاخص من الحكم بسقوط المال بانتقاله الى سببه وبقي هذا قياسا على ما لو
المال للسيد ابتداء ضعيف لما عرفت من ان الانتقال للسيد من الموروث لان الدية تنقل الى الميت في اخرون من اجزاء جونية ولو في جناية العدة في
وعلى الاصح فيه ينقل معوضها الا ان الفصا ص ولذا ثبت عظم من تركته في الحقيقة ملك السيد للسيد بذلك جدد خبر المالك الاول الذي كان
برهنا وقد تقدم سابقا بعض الكلام على هذه المسائل فلا حظ في ما لم ولو جني على عبد مولا فكل جناية على مولا في العهد والخطأ اذا لم يكن الجاني عليه
مرهونا عند غيره من الجاني والاجاز له العفو على ما في العهد وهو ربه السيد وغيره عليه ذلك في الخطأ وبها لا فصل من العهد ولا يفرج في ذلك
فاحده عدم استحقاقه على ما لا اجد ان كان المسلم منها غير الفرض لانه لا يفرق بين من يفرق بين المقتول وبين المقتول في الحقيقة المقتول وان
كان هو يعدم عليه لو اذاد الفصا ص ما مع عدم ارادته فيسحق على العبد القاتل دية المقتول لتكون رهنا وليس لانفسه فيمنع وتكون رهنا جزا
نحو فية الرهن المثلثا وبيع بها وتجعل هو رهنا وليس ذلك باعظم من جناية المولى نفسه على المهر من فانه يضمن قيمته للمهر من رهنا وان كانت
لجناية على ما له بل قد بينت بعض العقول على ما في الاول ايضا وان قلنا ان جناية العبد توجب لفصا ص لا احدا لانه اذا نظرا اختصاص ذلك بالمر
دون العبد الا صرح به غير واحد من الاصحاب انه اذا قتل محبدا كان المولى محبدا ايضا لفصا ص لا سرقا في بل قبل ان تركه قولا واحدا بل انظر
الحاج جناية الاطراف بالنفس من رهنا بغير بناء على جواز العقول على غيرها على القولين لم يرد في صحيح على الاول لان احتيا المالك ضرب من الاكتفاء
ولا يجبر الراهن على ذلك نحو المهر بل الوعفي مطلقا للمارح ولا يصح على الثاني لان عفو مح كعفو المجني عليه لنفسه لا ينعذ الا فيما لا يتعلق به المالك وقد
عرفنا ان ذلك في المحرر ان كان الواجب للجناية اكثر من قيمة القاتل او مثلهما من الشئ ان يباع لانه ربما يذهب به راضيا فيفضل من قيمته شئ يكون رهنا
عند من يضمنه ومن بعض العامة يحتمل ان يضمنه على عدم الفائدة في بيعه ودرج الاول بان الحق في مال السيد العبد لا يضمنه الذي لم يجبر
الراهن عليها وانما يتعلق بها حق من الرهن المقتول بسبب جناية وان كان الواجب الاقل فبا النسبة نقل او يباع على الوجهين ايضا قلت ان اتفق الثلثة على نقل العبد
او البيع فلا بحث وقد يحتمل صيرورة الرائد رهنا في الاول لو تعددت زيادة قيمته والا فحق خلافة مع بطلان رهانته حال النقل اذ لا دليل على عود هذه
المجرد وان اتفق الراهن ومن الرهن المقتول على احدا الاخرين لم يكن لواحد القاتل منهما منه سواء كان يثا او نقل الا اذا وجد الراغب الباقى للمراعاة على
المقتول فليح الا لزام بالبيع وابطاء ما قاله ائمة رهنا عنه ولو اتفق المهرضان على احدا لانه كان الراهن محبا لهما لان جناية له ومثله لو اتفق
هو ومن الرهن القاتل ان الرهن القاتل الا لزام بالبيع لان الدية المستحقة نقد او الا لزام بالنقد لان الاستحقاق له والا فالمولى لا يضمن على
ملوكه ضيف لان استحقاقه بيع لا استحقاق المولى لو كان غيره مالك فالصحيح كون الضمير بسيد المولى في البيع والنقل بناء على ثبوت ذلك للمولى غير المالك
وثبوت جناية الرهانة في ربه الجاني فهو الصبر وما دل على جناية السيد في ربه الشاغل من الرهانة لا بناء على ضرورة كون ثبوت مراعى جاني المولى المقتول
شبهه بين الفصا ص والنقل للمهرن والبيع بل الظاهر ان المراد بالبيع الكناية من قيمة السيد لا خصوص البيع وح فلهذا في دفع القيمة للرهن المجني عليه فليكن
من الرهانة بعد عدم اختيار الفصا ص والنقل للرهانة والاخر في ذلك كله صحت انما الكلام في انه هو من فرض لهذا الفرع من الاختصاص بطلان رهنا
مركب القاتل مع انه لا داعي لبدء به يمكن القول باجتماع الرهانتين وان قدم في الاستيفاء من الرهن المقتول لمكان جناية ونظير الشمره فيما لو فك منه وفي غيره
اللهم لان يقال انه لما كان الفاعل عدم استحقاق المولى على عبده ما لا الا انه لما كان خلقا من الرهنان في المقتول كان المولى حاكم الجنبه الذي لم يبيع
الاسترقاق والبيع وابطال جاني الرهن فلما ائذنا الاسترقاق حقيقة بالنسبة اليه لا نتجصيل المحاصل اعطى لانه وهو الاسترقاق وابطال الرهانة ولكن
للبيش فيه مجال والمسئلة في محرمه في كلام الاصح اما ان كان المقتول رهنا عند طرف القاتل فان كانت على جاني واحد فالجناية ههنا وان شئت قبل ذلك
ان شئت وشاوا جنتا وقد راودنا في العبدان لان يكون دين المقتول اصح وان ثبت من بين القاتل ان يكون مستقرا ودين القاتل عوض شئ بهر وجب
او صدق قبل الدخول فليح النقل او البيع على احد الوجهين السابقين للرهن عليه وكذا ان تعدد الدينان واختلفا بالحلول والناجل او في طول الاجل
وقصره اما اذا انفقاه فاما ان ينفق جنتا او قدرا او مختلفا فان انفقا واختلف الدينان في القيمة وكانت قيمة المقتول اكثر فالجناية ههنا لا انتقال
الفائدة كما لو شاربوا وان كانت قيمة القاتل اكثر نقل منه قدر قيمة الفضل الى دين المقتول وبقي الباقى رهنا بما كان وان اختلف الدينان قدرا او جنتا
فان شارب قيمة السيد بين او كان الفضيل اكثر فية فان كان المهرن باكثر الدينين الفضيل فله التوثيق بالقاتل لان التوثيق لاكثر الدينين في نفسه فائدة
مطلوبة بخلاف ما لو كان الفضيل رهونا با فله فائدة في النقل وان كان الفضيل اقل فية وكان رهونا باقل الدينين فلا فائدة في النقل وان كان رهونا
باكثر نقل من القاتل قدر قيمة الفضيل الى الدين الاخر ويبقى الباقي رهنا وان اختلف الدينان في الجنس فهو كالاختلاف في القدر او في الحلول والناجل
حاصل ما ذكره وموجب الحصول لفائدة للرهن في نقل الرهانة وههنا في النقل القهر في الرهانة باعتبار انفسا جناية ذلك ولم يثبت فانه
بناء على ذلك لو اتفق وناه رهن الجاني ببراء ونحو لم يندفع في بقاء رهنا على دين المجني عليه وان كان مستأجرا في القدر والجنس والحلول مع تساوي
قيمة السيد بن جناية على قدر عدم النقل فانه تمضي الرهانة الى غيره ذلك ما يظهر لك باق في تأمل بعد الاطالة بما ذكرناه من كون الانتقال الى

الرهانة فربما بسبب ما يشبه في نقل العين او الغيبة باي مثله هنا انما يكون غير متعين في هذه المواضع بالبيع وجعل المثلث رهنا ولم ينفذ كذا
 القليل ونحوه ولعل يدان لذلك لا يصح بل ربما قطع يكون المراد منها ذلك كما ان مائة عند في اصل المسئلة يمكن ان ارادته ما ذكرنا وان اطلق هو قال ولو
 حتى على بعد مائة فكله اى كالتجارية على مولا ما لا ان يكون رهنا من غير الرهن فله قلة ويطلق حتى المرهنة والنفق على مال فيشعق به حتى المرهنة الاخر
 ولو عني غير مال فكيف يجوز عليه ولو اوجبت او شافلتا في ولو اخذ المرهنة ونحوها الدين فله بيعه وجعل ثمنه رهنا بالآخر بناء على ان المراد من الغيبة
 مجرد عدم كون الدين واحدا بل وكذا عبارة من لا اكفاء بطلان الغيبة قال ولو اختلف الدينان جاز نقل ما قابل الجناية بدلا من الجناية عليه المرهنة بناء على
 ان المراد بالاختلاف في ذلك وقد نقلنا ما ساقا بجملة من فروع المقام عند البحث رهانة الجاني والامر على والله اعلم ولو اختلفت الرهن كذا او
 بعضا الرهن فبينة ولو الارش ويكون رهنا باختلاف اجده فيه بل ولا اشكال لان حتى الرهانة مشغولة العين وقد جعل لها الشارع بالثلف بدلا فيشعق به
 كما هو مقتضى البداهة وان يحفظ الرهن الاستنباط بالعين يستحق الدين من فبينة وان كان العقد انما جرى على العين فوسوسة بعض الناس في هذا الحكم غير
 محتمل بل الحكم ذلك ولو كان الذي تلفه الرهن لعدم دلالة الاثر على اسقاط حتى رهانته كما ان عدم ضمان المالك لما لا يسقط حتى الرهن لو كان المثلث
 المالك كما هو واضح لكن لو كان الرهن وكبار في الاصل على بيع او غيره لم يكن وكبار في الغيبة لان العقد لم يثبت لها ولو يكن حتى الوكاله من الامور المتعلقة بالعين
 على حسب الرهانة ولعل الاستنباط كذا كما صرح به في ذلك فلم يفرق بين الوكاله على البيع او على الحفظ في البطلان مع التلصق لكن في كونه وغيرها ان للعد
 حفظ الغيبة لانها بدل الرهن فله اسناد الرهن وحفظه والغيبة فائنة مقامه وليس له البيع لبطلان وكالته فيه وفيه ما عرفت من ان الوكاله مشروطة
 بامتناع المالك الا ان يختلف في الاستنباط على الاموال وبيعها باختلاف الاستنباط من ضمان من على عين ولا يثبت من على قهنا وكذا البيع فالفرق
 بينهما لا يخرج من نظرية جبر الله اعلم ولو رهن عصبه اجاز باختلاف بل عن ط الاجماع عليه لانه من ملوكة يجوز بيعها لجماعا بضمه واحدا من رهنه خيرا
 قبل حلول الحق غير فادح كره المرهنة ثم لو علم ذلك انما المنع ما لم يعلم انقلابه خلا والاجاز ايضا بل قد يقر بوجوه بدونه على نحو ما سمعته في رهن ما يبيع الكيفية
 قبل الحلول فلا حظ ونامل وعلى كل حال فان صلح رهنه بطل الرهن عندنا للخروج عن الملكية التي شرطت صحتها خلاف لا في حنفية فلم يبطل المالك ولا
 الرهانة قياسا على العبد المزد وهو باطل عندنا مع ان الفرق بينهما معلوم منه عدم ملك المسلم نحن وعدم جواز التصرف له فيه دون المزد والصح فلا ينبغي ان
 الضيق ما قلنا نعم لو عاد خلا عاد الى ملك الراهن باختلاف اجده بينة الا ما سمعته من المحكي عن ابي الصلاح وهو شاذ رجحانه على غيره بالملك السابق و
 البدا المسيرة اذ يدان الرهن من اثاره المالك والمسيرة والاجماع بل الضرورة على ملك الخلل وجواز اخذاه مع ان العصب لا ينفصل عن الحوضنة الا بنسبة الشف
 على ما صرح به في كونه وجامع صد ولت فلو لم يعد بالخلية الى الملك لم يملك الخلل من اخذاه مضافا الى الشك في اندراج الفرض في المباح الذي ملكه
 من استحو عليه فلا بد من دخوله في ملك احد حال تملكه لا ريب في رجحان المالك السابق على غيره والى غير ذلك ما يظهر من النامل فيما ذكرناه فاذا عاد الى ملك
 الراهن عاد الى الرهانة مع ما يلاحظ من اختلاف اجده لان العائد المالك السابق الذي كانت الرهانة متعلقة به لا انه ملكه بسبب جبره وفي كونه معنى قولنا يبطل الرهن
 لا يزيد به ارتفاع اثره بالكلية ولا يبعد الرهن بل المراد ارتفاع حكمه ملازمة لغيره ثابتة وبيعه وجامع صد ولت والمراد ان العلاقة ما فيه مكان الاول
 حتى الحنفية الرهن والمالك موجودان بالقوة الغيبية لان تملكه من موقع وانما الزائل كونه رهنا وملكه بالفعل لوجود التجرية المنافية لذلك فيكون البطلان
 شرعي بغيانه كذا او بيلغى لا على جهة الكشف كما عن بعض الشافعية فيبين عدم البطلان بالعود خلا ولا يظهر بطلان بل على راده عو حكم الرهانة
 الاولى ابتداء من دون استنباط عقد رهانته جبره بل كما عن بعض اهل الحديث ولا استنباط مشروعية ذلك بعد وقوع التظهير في الشريعة
 كاسلام فوجه الكافر الذي يخرج عن حكم العقد اذا سلم قبل انقضاء العدة وكذا اذا اراد احد الزوجين بل من نظيره ما اذا اشترى المرهنة عينا
 من الراهن بدنه فثلث قبل القبض ونفاد بعد بناء على عود الرهانة بانقضاء البيع وحاصله ان عقد الرهانة لم يبطل بالتجرية حتى يثبت انه لا بد من استنباط
 بل التجرية صلات مانعة من جريان حكم العقد في ذلك على العقد عمله ودعوى ان اسدانه الملك شرط في صحة العقد يمكن منه ما خصص مع ملاحظة كلام
 الاصطلاح المقام بل انصحا بلم كونه شرط في استمرار حكم العقد ومع فادل على عدم ملك التجرية لا يقتضي في الرهانة فبينة جبره وقد ظهر من ذلك كذا
 ما عن ابي الصلاح من انه ان صلح رهنه بطلان ثبته الرهن ووجب له فيه ضحيته ان اراد بذلك عدم العود ان عادت بل وان اراد عدم جواز ايقانها للتخليل
 اذا لم يعد له خلافا عندنا في جوازه وهي المساء بالتجرية كاسم مع ثم ان كان الرهن مشروطا ببيع لم يكن للرهن التخليل في الفسخ وان لم يثبت التخليل للوقت
 بالشرط وكذا اذا لم يثبت مناه على عدم اغنيا الفسخ في صحة الرهن وان قلنا باعنياء في لزوم انما على القول بالاغتيا في الصحة ولم يثبت حتى صاخر الفسخ
 البطلان لعدم الشرط بل تمام الرهانة باختلاف اجده بين من قال بتوطئة الفسخ كما عرفت به في جامع صد وان كان قد ناقش هو في ذلك بان لا مانع من
 الفسخ مع تملك التجرية بين العقد والقبض لانه واحد اجراء السبب في دعوى كون الشرط قابلية المورد للرهانة من اول العقد الى جبر تمام السبب لا قبل
 عليها لكنها منافاة مقطوع بفتاها بين الاصطلاح في جميع العقود العشرية تمام السبب غيرها كالنفاذ في الصرف والقبض في المجلس السلم والقبض في الهبة
 وغير ذلك مما هو عدم كاجزاء العقد الا في اشكال في اغنيا الشرطية فيها والتجرية لك مقام اخروج بتجرية الرهن في المقام في فسخ البيع المشروط به ولا
 يعود رهنا بعودها خلا كما صرح به من الارهانة مسانفة ولو اختلفت في القبض هل كان قبل التجرية او بعده قدم قول مدعي الصحة وان كان الراهن
 كما تقدم البحث في نظائره في المباحث السابقة وعن الشيخ انه تردد في ذلك من البناء على الظاهر من ان القبض قبل التجرية فيقدم فله فيه وهو في محله
 نعم لو كان الاختلاف في أصل القبض في صفة كان القول قوله لاصالة عدمه ومن ذلك يظهر لك في ما ذكرنا من ان الارش في المسئلة الاولى يقدم
 قول المرهنة حاكما له عن الشيخ وان جبهة واحد على الشاخي محججا عليه بما هو واضح الضعف بادق نامل فلا حظ ونامل والله اعلم وفي كونه ايضا

من انه لا وجه لضمان القيمة قبل حصول سبب الضمان والمشاكلة للعامة بما يحصل في النكاح لا قبله والبرائة البقية لونهما يحصل بادل على ضمان يوم التثنية
على ان الظاهر عدم كون المقام حاجباً فيه بغير البرائة لعدم الاجمال في موضع التكليف بل هو من الشك في الاقل والاكثر مع عدم توقف صحة الاول على الثاني
فاحصل البرائة بحكم في نفسه انه هو كالتكليف في شغل الذمة للشخص لا قبله او الاكثر او الشك في وجوب ضمانه فريضة عليه او ان يد ويؤخذ ذلك خلافاً لغيره في ضعف
هذا القول وشاركه في عدم المسند الاول واضعف منها ما في الاسكفة من انه اعطى القيم من يوم التثنية الى يوم الحكم لئلا يطالب به كما في نقل الغرض عنه
واعلم انما ينفذ كان خاضعاً لها معاً على تقدير اختلافها واضعف ضرورة نقل الضمان حال التثنية من غير مدخلية المطالبة او حكم الحاكم في غير يوم ضمان اطلاقاً
من حين التثنية الى حين التثنية كما عرفت والصحيح ان القيد لا يخرج كالعامة لغير المالك مما عرفت في يوم التثنية والقيد لا يخرج من الاقوى منه ما قبل
من ان ضمانه بغيره يوم هذا كبل عليه خبره الاكثر كما عرفت في ذلك لانه يوم الانتقال اذ قبله كان الخطأ من قبله في يوم التثنية وعدم المناقاة بين الخصمين
في العين قبل التثنية انتقال قيمتها قبله الى الذمة بعده لا يكون مقتضياً لذلك والحكم في العامة من نوع ضمان المقام كمن ضمان مثل هذا الضرر لولا
لا يضمن لورده العين نفياً فكذلك ما افاد الشارع مقامها التوفيقي ليقينه طريقاً لا يبرها نعم لو كان التفاوت سبباً في العين فحصل فيه بعد التفرغ
اعطى القيم بوجه الاعلى لثبوت الاجراء المضمون عليه به حتى لو رد العين نفياً على الاقوى كما هو واضح وقد ظهر من ذلك ان ملك المثلن وغيره من ان قبل بعض
اعطى القيم يرجع الى احداً لا قول السابق اذ لا يمتنع له بذكر التثنية على احدها وقد مر من ان الكرامة في نظائر المسئلة وبما في ان في باب النصب على اختلاف
اي الراهن والمرتهن في القينة المضمونة بالتفرغ فالقول قول الراهن عند الاكثر كما عرفت من ان من الغلبة الاجماع عليه مؤيداً بحكاية عن الشافعي والفاضل
والدليل في النفي وان جاز لان المرتهن خائن بالتفرغ فلا يقبل قوله وفيه ان قول قوله لا يبرها لان من حيث ما نفيته ان نفيته بخيانته ومن هنا قبل القول
قول المرتهن لانه البرائة من ان التثنية تكون منكراً عليه اليقين وعلى الراهن المدعى اليقينة كما هو مضمون النبوة لان ضمانه هو الاشبه وفاقاً للشافعي
والحكم في النكاح لفاضل وكثير من الشافعيين نعم القول قول الراهن في دعوى قلها لو كان هو المثلن والمرتهن القينة منه تكون وهذا فادعى عليه
فيادىها لكونها الاصل معه فتكون منكراً عليه اليقين والمرتهن المدعى عليه اليقينة ولو كان المثلن اجنبياً وصدة الراهن في دعوى القينة ليرى ان التثنية
سبيل عليه مع احتمال توجه اليقين له عليه باعتماد نقله عن الرهانة بها والله اعلم **المسئلة الرابعة** لو اختلفا في ما اعطى الرهن فله وكثرة مع انما اذا
وصدده وفاقاً لنقله على شغل الذمة كان القول قول الراهن وقيل والفاضل الاسكفة القول قول المرتهن بالبرائة من دعواه من الرهن والاول اشهر
بل هو المشهور شهره عظمه بل من ان يفرق وادرس الاجماع عليه ولعل ذلك لعدم فوج خلافه في نفسه وهو الوجه مضافاً الى قاعدة المدعى المتكثرة لا
في كون الاول هنا المرتهن والثاني الراهن الموافق قوله لا يبرها لان من حيث ما نفيته ان نفيته بخيانته ومن هنا قبل القول
برائة الذمة والى صحيح محمد بن مسلم عن جعفر في رجل رهن عند صاحبه مائة لا يبينه بينهما فادعى ان عند الرهن انه بالفضل مما رهن الرهن انما
قال اليقينة على ان عند الرهن انه بالفضل ان لم يكن عند يمينه فعل الراهن اليقين وموثقة ابن ابي يعقوب عن ابي عبد الله ع اذا اختلفا في الرهن فقال احداً
رهنه بالثلث قال الاخر بمائة درهم فقال يسأل صاحب الثلث اليقينة فان لم يكن عليه يمينه حلف صاحب المائة وموثق عبيد بن ذرارة عنه ان رجلاً رهن
عنده صاحبه رهناً لا يبينه بينهما فادعى ان عند الرهن انه بالفضل ان لم يكن عند يمينه فعل الراهن اليقين وموثقة ابن ابي يعقوب عن ابي عبد الله ع اذا اختلفا في الرهن فقال احداً
مع عدم دليل للاسكفة في صالح معارضة ما يمتنع من ذلك ليس الاموافقة الظاهرة في بعض الافراد المذكورة يرى مقابلته ما سمعت من خبر السكوني عن جعفر عن
ابيه عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن والرافع هو بكذا وكذا وقال الراهن هو ما كثر قال علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن في رجل رهن عند صاحبه مائة لا يبينه بينهما
الضيق عند المرافق لاحد في الرهن المخاصم المتوازن كذا جامع صك الحاصل الماعز الشيخ من ان الاول الراهن ان يصدق المرتهن فيقول لا يصح معارضة ما
شتم من وجوه على ان ظاهره باعتماد مفهوم الغاية تصديق الراهن فيما لو اخطأ في دعوى المرتهن بالثلث والمعرفة بحكاية عن ابن ابي عمير ان رجلاً رهن عند صاحبه مائة لا يبينه بينهما
ما يبيع زيادة القينة على الراهن هو من الفسخ للغير يفسم على احكامه في المثلن تجب الاستدلال لغيره وكان المرجح لاختلاف النقل عنه عبارة المحكية عنه
وهو المرتهن يصدق في دعواه حتى يحيط بالثلث فان زاد دوى المرتهن على القينة لا تقبل الا بيمينه باعتماد انما لها على مفهوم الغاية الفاضل يخرج
دعوى الاحاطة عن حكم دعوى غيرها وعلى مفهوم الشرط الفاضل بوجوبها وعلى كل حال فالذهب الاول بل لو اراد ابن ابي عمير ما يشتمل دعوى المرتهن
اصل الشغل بالرائد كما عرفت بظهر من بعض بل في الفاضل في مكان ان راض في ذلك كان مخالفاً للصلابة الشرعية بل يمكن دعوى الضرر في ذلك على خلاف
والله اعلم المسئلة الخامسة لو اختلفا في منع فقال احدهما اي المالك هو ووجهه عندك وقال المسك هو رهن قال الشافعي والاصحاب شهره
عظمه بل بما استظهر من نافع المطالب الاجماع عليه ان القول قول المالك وقيل والفاضل يصدق في المثلن في المحكي عن منفع الاول واستنبط الثاني
القول قول المسك والاول اشبه باصول المذهب قواعد لا يمتنع باعتماد موافقة قوله لا يبرها لان من حيث ما نفيته ان نفيته بخيانته ومن هنا قبل القول
الاختلاف في الوديعه والقرض ان القول قول صاحب المال مع يمينه وخصوص في الميراث لا يخصص الوارد فيمنع ثمانية احتياطاً لعدم الحكم بما لا يشاغب
قوله وان كان مدعياً فضلاً عما عرفت في ما هو مدعى عليه اللهم الا ان يقر ان ما فيه منبئ على انما الضمان في اليد حتى يقوم خلافاً لا على الاصل المزبور
الشامل للمقام فلا يكون شاهداً لغيره في بحث وعلى كل حال فقد ثبت ما عرفت في غير الخبر المتقدم سابقاً مسألة استيفاء المرتهن الدين المتعاقب
متممة به اذ اخاف محو الوارد لو اقر الراهن بضرورة ظهوره في القول قول الراهن مع الاقرار لا قوله وان كان المالك في يده فلا يخط واما كل
ذلك مضافاً الى خصوص صحيح ابن ابي عمير في رجل رهن عند صاحبه مائة لا يبينه بينهما فادعى ان عند الرهن انه بالفضل مما رهن الرهن انما
وديعه فقال اليقينة على ان عند الرهن انه بكذا وكذا فان لم يكن له يمينه فعل الراهن اليقين وموثقة ابن ابي يعقوب عن ابي عبد الله ع اذا اختلفا في الرهن فقال احداً

في النكاح

لا الرهن فقال انما قال عليه البيهقي على مقدار الدين الذي اؤتمنت به لا على اصل الرهن وحيث بين المالك مع ثبوت البيهقي على الدين ومقتضا ان يحمل النسخ
صورة الاتفاق على الدين ولكن اختلافه في الرهانة عليه والودعة فلا يكون المحكي عن ابن خزيمة من التفصيل بين اعتراف صاحب المبيع بالدين فالقول قول
المستودع وهو فالقول قول المالك فلا ثالث في المسئلة بنساق الجمع بين الصحيح المتقدم وبين خبر عبادة بن صهيب قال سالت ابا عبد الله عن مبيع عن مبيع
في يد رجلين احدهما يقول استؤمنتك والآخر يقول هو من فقال القول قول الذي يقول انه رهن عنك الا ان ياتي الكفاية او يدعيه يهود وموت
ابن له يعقود على المبيع المتقدم صدره سابقا قال وان كان الرهن اقل ما رهن به واكثر واختلفا فاما احدهما هو رهن وقال الآخر هو وودعه قال
عليه صاحب الودعة البيهقي فان لم يكن بينه حلف صاحب الرهن وصحح ابا ان الموقوف في المثل للموقوف الموقوف حتى ظن في الحدائق انه لم يخر واحد منكرا
بذلك على احكام عن صاحب الكفاية من غير ما خبرني لكن فيه انه هو فلما عرفت بان الصدق رواه عن فضلاء عن ابا ان عن المصنف وان طريقه الى فضلاء
صحيح وان الشيخ روى الاول بسنده عن ابا ان عن ابن ابي يعقود وبذلك يكونان خبرين وان اخذ منهما ما وكيفية كان فبمع ان لا شاهد لهذا الجمع
اولا وان فرع المغايرة المعقودة في المقام لا للضعف سند لما عرفت من ان فيها الموقوف والصحيح ولكن لسند في العامل بخلاف الاول الذي قد عرفت
شهره ولا اعتضاده بما عرفت من عند غيره ودعوى اعتضاده بظهور كونه رهنا بعد الاعتراف بالدين واخذه المنع مع انه على تسليمها لا انما هي الاصل
الاول خصوصاً مع ما قبل من موافقة هذه للثبوت ايضاً وواضع من ذلك ما يحكي عن ابن الجببر من الجمع بينهما بالتفصيل ايضاً بين صورتي اعتراف القابض
للمالك بكونه في يده على سبيل الامانة ثم صار رهناً فالقول قول المالك وصورة دعواه الرهانة ابتداء فالقول قوله اذ هو كائناً في ذلك كله
انه لا يحصى من المشهور وان وسير فيه بعض من غير بل جزم بخلافه اخر رجحاً للنصوص المزبورة على الصحيح الاول لا خلافه غير فادح يكذب
كان منشأه اختلاف الطرفين بل ربما افاد المشهور قوة والله اعلم **المسئلة السادسة** اذا اذن المرهن للمراهن في البيع ودفع ثم اختلفا فقال المرهن
رجعت قبل البيع وقال الراهن رجعت بعد كان القول قول المرهن عند المشهور بين الاحتياط جامع صدقته اليهم مشعر بدعوى الجمع خصوصاً قوله
انه ينبغي ان يوفى به وان كان اللبيل يقتضي خلافه رجحاً لجانب الوثيقة المستصحباً واما الى ان يعلم المرهن بالبيع لان اذن في البيع غير مطلق لها واما
المسقط لها البيع الماذون فيه ولم يثبت اذ الدعوى بان هناك ان لان الراهن يدعي تقدم البيع على الرجوع والاصل عدم الرجوع والمرهن بالعكس والاصل عدمه فان
كلما في احداث والاصل اخر والا فبان انه حادث والاصل عدمه مع انه لو حكم به هنا لانفضى في البيع وعلى كل حال يبقى استصحاب الرهانة سالماً على المانع
ودعوى ما رخصه بائناً صحة البيع المعلوم وفوقه فينا فبان ويبقى مع الراجح ملكية المرهن وتسلط الناس على امرهم بدفعها ان اذنا صحة العقد في
على سببه بالاذن فاذا حكم بعدمه لم يمكن الحكم بصحة العقد بخلاف استصحاب الوثيقة فانه باعتماد معلومته حصراً صحيحاً سابقاً انما يكون الشك في طرف
المبطل لها فكيف في ثبوتها عدمه وليس استصحابها مشروطاً بتسبب الرجوع على البيع حتى يقال انه اذا حكم بعدمه لم يمكن الحكم بغيره ما سمعته في صحة البيع بل يكفي
في صحة استصحابها عدم العلم بتسبب الرجوع للرجوع ومن ذلك يعلم ان دفاع ما في جامع صدقته من المناقشة في اصل تكافؤ الدعويين بان الاصل وان كان عدم
صدور البيع على الوجه الذي يدعيه الراهن الا انه لا يثبت له الا ان حصول النافذة عنه وهو صدور البيع مستتباً بالجمع ما يثبت فيه شرعاً وليس هناك مانع
بصحة الاكون الرجوع قبله ويكفي فيه عدم العلم بوقوعه كك والاشتباه الى ان الاصل بقاء الاذن السابق لان المانع لا يشترط العلم بانقضاءه لتأثير
المقتضى لا لم يمكن التمسك بشئ من العلل الشرعية اذ لا يقطع بتغير مانع تأثيرها بحسب الواقع وهو معلوم البطلان فان من صلي مراعاة للافعال والاشتباه
بكيفية صحة صلوة الاستئذان الى ان لا يعدم طرأ الجحاسة على توريه وبنز الطاهر وان لم يعلم اتفاقاً ما يحسب الواقع قطعاً مع اعتضاده بان الاصل
في البيع الصحة والزوج وحسب تحقق النافذة عن الاصل المزبور اشنع التمسك به وخرج عن كون حجة كاصل الطهارة بعد ثبوت مقتضى التمسك مثلاً فانه
لا يثبت به وحيث يتفق حكم كل من الاصلين للذين ذكرهما على ان مذكوره في الاستدلال انما يتم على تقدير تسليم بقاء الاصلين المزبورين والاحتياط
فيها وفي الاصل الثالث الذي ذكره وليس كذلك فان لنا اصلاً اخر من هذا الجانب هو ان الاصل في البيع الصحة والزوج وجوب الوفاء بالعقد لا تركه
نرى صريحاً على ان الشك في صحة العقد انما يقع في المانع الذي هو الرجوع قبل البيع لا في حصول الشرط الذي هو الاذن وقد عرفت ما فيه والى ذلك يرجع
ملا في ذلك من جهة فانه قال لا نسلم وقوع البيع للشرائط الشرعية لان من جملة شرائط اذن المرهن وحصوله غير معلوم ونستفاد ذلك ان الرهن المانع
للاذن من التصرف لما كان يخففه لم يمكن الحكم بصحة البيع الواقع من الراهن الا باذن معلوم من المرهن حاله البيع ولما حصل الشك في حصول الشرط نفسه
لا في وجود المانع ومعلوم ان الشرط لا يكفي فيه عدم العلم بانقضاءه بل لا بد من العلم بحصوله لغيره عليه الشرط ولو بطريق الاستصحاب كالصلوة بغير
الطهارة سابقاً والشك في بقاءها الان والامر هناك فان الرهن المانع من صحة البيع واقع بغيرها وبسببها لان الشرط مقتضى صحة البيع غير متحقق
الزوج في زمان البيع لا باليقين ولا بالاستصحاب فخرج جانب الوثيقة كما ذكره لكن فيه اولاً انه لا ينبغي كون الشرط هنا بعد تحقق الاذن عدم الرجوع
بما الذي هو لازم بقاءها ويكفي مذكوره من اثبات عدمه والاستصحاب في اثباته لا انه لو كان النزاع في الرجوع وعدمه لا فيما اذا كان النزاع في انه قبل
البيع وبعد كما هو الفرض ضرورة معارضة احتشاده كونه قبل الرجوع بالعدم كون البيع قبله كما ان استصحاباً بقاء الاذن لا يمكن ان يفيد المغايرة
للبيع لا احتشاداً لخلل الرجوع الذي قد عرفت معارضة احتشاده لا صلا عدمه بخلاف البيع بين الاذن والرجوع فاستصحاباً بقاء الاذن لا يرد على الرجوع
كاستصحاباً بقاء المال الذي لا يرد عدم البيع كما هو واضح فكان الذي ينبغي توجيهه هو بذلك لا بان الشك في الشرط لا المانع فوجب ان ثاباً انه لا يرد
في الحكم بحصول الشرائط بعد وقوع الفعل وان كان الاصل يقتضي عدمها كما لو شك في الطهارة والاستصحاب او الشرط او بخلاف ذلك بعد الصلوة
خصتاً اذا كان اصلها ثابتاً كما لو شك في الحدث بعد الفراغ من الصلوة ولكن لا يعلم سببه عليها او بالعكس فلو ان الشرط لا بد من اجزائها بغير

في رواية الشيخ
في رواية الشيخ

ادامتها

كتاب البيع

او باستصحاب ان اذ ابرر مثل التلعب بالفعل فهو مسلم ولكنه غير ما نحن فيه وان اراد بعبده فهو واضح المتع ضرورة اقتضاء اصله فعل المسلم باذنه باطل التلعب
اقتضاءها وان كان الشوط من فعل الغير كما لو صلى في لباس غيره او مكان كآثم ثم شك في انه هل كان ما ذونا او لا فانه يحكم بعبده ولا يكلف بالاحادة
وكذا لو شك بعد البيع هل كان ما ذونا ام لا نعم اصل صحة الفعل لا يفسد بها غير الفاعل اذا انكر فاعلم ان الاجرة في المثال ويجوز بيع المال لو كان
موجودا لولا ان اصله صحة فعله لا يقتضي سقوط حق غير الفاعل امل في مثل الفرض المذكور فلهذا في اصل الاذن فقد نجا دعوى جريان اصله صحة البيع
التي كلف فيها الحال عدم الرجوع قبله في الحقيقة سقوط حقه باذنه لا باصل الصحة الا انه يعارض ذلك اصل الصحة في دعوى ضرورة كونه فاعلم ان اصله صحة البيع
التي ينبغي حلها على الصحة التي هي الحكم بكونه قبل البيع حتى يورث فسادا فصحته في ذلك وفساده الواقع بعد البيع لعدم تأثيره اذ قبل الفسخ والصحة الاثرية
الاثرية ودر دعوى فسادها والرجوع الى الاثر بالوفاء بالعقد الذي هو غير اصل الصحة ضرورة شمولها للمحكم بصحة وفساده بعد الاغتصابا فيها
بدونه ان شال بعد الرهن بغيره فيكون مخاطبا بالوفاء به نعم لو كان في اصل الرجوع وعدمه انما يحكم بصحة البيع ونفي الرجوع بالاصل واستصحابا بقا
الاذن ودعوى ان الفرض من ذلك ان قول الراهن بجهت بعد البيع كلام اجنبى لا يدخله في الدعوى انما العدة قوله له يرجع قبل البيع فهو منكر والمز
منع بدفعها انما ليس بامتناع في العكس اذ قول المرتفع بجهت بعد الرجوع كلام اجنبى لا يدخله في الدعوى انما العدة قوله له يرجع قبل البيع فهو منكر
والراهن مدع ولا يرد ان مقتضى ذلك مخالفا معا وفتح البيع لان ذلك كك لو لم يكن لاحدهما اصل اخر يرجع اليه اما اذا كان وهو استصحاب الرهن
فالمزكوه هو لو افترضه للاصل والمدعى الراهن فيكون عليه البينة وعلى الاول البين وقد ظهر من ذلك كله انه لا وجه لما قبل او يقال من ان المنهج العمل
بالاصلين او اصيل بقاء الرهانة وصحة البيع فيحكم بكونه مبيعا وهو من اذ قد عرفت انه لا اصل سالم فيقتضي الصحة على ان العمل بالاصلين في الموضع
الواحد غير مبيحة المقام ضرورة كون اقتضاءها مع حكما فيه معلوما من الشرع خلافا وهو رهانة ملك الغير بغير اذنه وبقاء الرهانة مع صحة البيع لا ينافي
لها مقتضى سقوطها وبالجملة هو واضح الفسخ فان ان كلام الاحتكام في محله بل هو كك لو شك المرتفع في نفسه ان رجوعه كان قبل البيع او بعده بعد
ان علم ما معا وكك لو شك الراهن كك فان الاصل بقاء الرهانة في البيع فتجبد هذا في كوة عن بعض الشاخصات التفصيل بين القولين ان
اولا تصرف باذنه ثم قال المرتفع كنت قد رجعت قبله فالقول قول الراهن بيمينه وبين ما لو قال المرتفع اولا رجعت عما اذنت فقال الراهن
كنت تصرف قبل رجوعك فالقول قول المرتفع بيمينه لان الراهن حينما اخبر لم يكن قادرا على الانشاء وفي جامع صدق بغيره من ذلك ما لو نشأ
على صدر البيع ثم اختلف حال الرجوع او نشأ على صدر الرجوع ثم اختلف حال البيع اخذنا بالافراد السابق فلك العمل بغيري كلام بعض
الشاخصين كما يوجب اليه لتعليل على انكار الراهن الرجوع قبل البيع المتفق عليه بينهما في الاول من غير عراض بالرجوع بعده وعلى انكار المرتفع البيع
قبل الرجوع المتفق عليه بينهما في الثاني وهو كك الا انه غير مفروض الاحتكام فلا يكون تفصيلا فيه اما في جامع صدق بغيره بيمينه وبين ما في
الاختصاص لا يرد بعد ان كان الفعل من غير المفروض يمنع الاختيار فتجبد ان يفتي بشي اشار اليه الشهيخي ش والحاشي بعبده عليه غيره وهو ان كلام الاحتكام
بهم فيما اذا اطلق الدعويان ولم يعبثا وقتا للبيع والرجوع واما اذا عينا وقتا واختلفا في الآخر فلا يثبت لهما اذا انقضا على وقوع البيع يوم الجمعة مثلا
واختلفا في الآخر فلا يثبت لهما اذا انقضا على وقوع البيع يوم الجمعة مثلا واختلفا في مقدم الرجوع عليه وعنده فالاصل المتأخر وعدم التقدم فيكون
القول قول الراهن وينعكس الحكم لو انقضا على وقت الرجوع واختلفا في تقدم البيع عليه وعنده هذه مسئلة فاعلم ان السبق محمول لتأخر عن علمه وقد عرفت
الكلام فيهما في مقام اخر ولعل اطلاق الاحتكام هنا في مسئلة الجمع بين مسئلة من شبهة موافق في التقدم والتأخر ومسئلة يثبت الطهارة ويحدث
وغيرها شاهد على ان اصل المتأخر انما يقتضي بالتأخر على الاطلاق لا بالتأخر عن الآخر ومسبقه بل اذ وصف السبق حادث والاصل عدمه فيرجع ذلك
الى الاصل المثبتة وهي منفية فاصل الرهن هنا في مجالها الا ان الانقضاء عدم خلوه من البحث والنظر في خصوصية المقام فتجبد والله اعلم
ولو كان التصرف المأذون فيه لكان لاختلاف الرجوع به قبل وقوعه او بعده انقضاء كسكنه وركوب ونحوها بناء على ان الواضع منها بغير اذن بوجوب
اجرة تكون رهنا فثبت ان القول قول الراهن المعارض لاصلين فيبقى اصل برائة الذمة سالما هنا على المعارض اللهم الا ان يقال ان الاصل في منافع
الرهن على الضمان فيكون واردا على اصل البرائة فاطعاه ولو تلف العين فوقع النزاع بينهما ان اتلا فها كان قبل الرجوع او بعده ٢ سعد بن ابي عبد الله
قوله الراهن لا يثبت البرائة بغير الغنم اذا استصحب الرهانة بعد انقضاء الموضع غير معقول لكن قد يعزى خلافا لان التلعب بهما جريان الاستصحاب
الحال التلعب فيكون رهنا فثبتا والله اعلم المسئلة السابعة في الظاهر ليس للرهن الزام الراهن بالوفاء بعين الرهن وان
كان مجانسا للحن لاصل غيره نعم له الزام المرتفع بالقبول مع التجانس وليس له طلب البيع ولو كان مخالفا للحن وانقضا على دفعه عنه او بعده
بالوافق والمخالف كان لها ذلك قطعا لان الحن لها وكذا في الرهن الموافق للحن وان انقضا على البيع واختلفا فيما يباع به الرهن فاراد احدهما
بيعه بالنقد لغيره بغير بيع بالنقد لغيره لئلا يبدل باذن الحاكم من غير فرق في طلب الغالب بين ان يكون الراهن او المرتفع لان لكل منهما نصيبا
في العين فح فلا بد من سبيل لغير المنتفع او ياذن بالبيع عليه نعم لو كان المرتفع مثلا وكلا لا رنا واد بعبده بالغالب لم يتوقف على اذن الحاكم
ولم يثبت له معاضة الراهن المخالف للشرع لان نص الاطلاق الى الغالب في ذلك شرعا وعرفا وكذا لو طلب كل واحد منهما نقدا غير نقد القبا
وطا سردهما الحاكم الى الغالب لئلا يثبت له مقتضى الاطلاق بلا خلاف اجماع في شيء من ذلك بغيرنا لكن قد يناقش ولا بان المخة اجابة المالك
لو كان طالبا للبيع بمشاي الحن وان لم يكن الغالب لان المراد منه وفاء عين الحن وليس المرتفع غرض بالبيع بالنقد الغالب وغير مشاي الحن في
يصلح لان يكون معاضة لذلك ولا اطلاق في الادلة بحيث يعارض ذلك بل بما ظهر من قوله في خبر جوف محمود الوثرة المتقدم سابقا فلي

فيما كان في البيع

ما لم ينفذ

ما لا فيه ان الرهن يباع بغير اذن المدين واداه منها وان كان الرهن ودعا بقرينه ان المدين من الاستيفاء بل يؤيده ان لو لم يكن له ذلك لا يجرى
 الضم للمدين بالنقل من النقل لعدم دليل يقتضي لزوم الرهن شراء الحق بثمن الرهن في الرهن الاول اللهم الا ان يجعل ذلك هو الغاية في الرهن الغالب
 ما لم يسل الرهن على الرهن بالغالب ويقال ليس للرهن الا البيع بالنقل الغالب فلا يتم لغيره الا شراء غيره الحق بالثمن اذ الرهن الرهن فربما جاز او يقر ان
 كلام الاصل على وجه قول الرهن الثمن الغالب بغير رهنه واضحه وان كان مبنى الوهانه على ذلك انه كان في هدم لقاعدة استحقاق المسحق
 غير ما لم يجرى دليل اذ لا يثبت الادلة الا بغيره وهو امر من ذلك اذ يمكن اذاده انه يباع ويشتري بثمنه عن الحق ودعوى ان الرضا بالادوية من فضل الرضا بال
 الثمن عرضا وان حاله واضحه المنع كدعوى ان ذلك حكم شرعي مدخله فيه لوضاها فربما جاز ان لا يفسد الحكمها الى الغالب بغيره ان انقضا على عدمه
 والحق مخصص فيها وفتح من اعلمها يكون بين جميع احد على الاخر مساواة الحق ونحوها فان لم يكن فالفرقة والخشب الحكم هذا ولكن لنفخ كلام من فرض للسئلة
 من الاختصاص من ذلك قال في عدة فروع وضع الرهن على يد العدل ولو عتينا ثمننا لم يجز له التعديل فان اختلفا لم يثبتا لهما اذ للرهن ملكية الثمن
 ولم يفرق بين الوشقة فيبيحه بام الحكم بنقل البذل فحق الحق او قول احد ما والا وان تعدد فبالاغلب فان تساوا فبثابت الحق فان باينها عين له الحكم
 وقاية كونه فروع العلم بالنقل لاختلاف المراهن فقال احد ما مع بدنا بغير وقال الاخر بيع ببداه لم يبيع بواحد منهما لاختلافهما في الاذن ولكل منهما حق
 في بيعه فلم يفرق بين الحق في الوشقة في الثمن واستيفاء حقه وللبيع ملك الثمن فاذا اختلفا رضاء ذلك الى الحكم فبازن لان يبيعه بنقل البذل سواء
 كان من جنس الحق للرهن او لم يكن وسواء وافق ذلك قول احد ما او خالفه لان لحظه البيع يكون بنقل البذل ولو كان النقلان جيبعا عند البذل بما
 باعلاهما وان كانا متساويين في ذلك باع باوفرهما حفاظا فان استويا في ذلك باع بما هو من جنس الحق بينهما فان كان الحق من جنسهما باع بما هو اسهل صرفا
 الى جنس الحق وقرى اليه فان استويا في ذلك عين له الحكم احد ما باع به وصرف بنقل البذل اليه وقال في س ولو اختلفا فيما يبيع به بيع بنقل البذل
 بين المثل لا اموا كان موافقا للدين واخيرا لحد ما لم لا ولو كان فيه فندان بيع باخيه ما فان تساوا باجناس الحق فان باينها عين له الحكم ان اشفا
 من الثمن ولو كان احدا المتساويين اسهل صرفا الى الحق فبين الحق في ذلك من عباراتهم التي لا تعرض فيها الشيء ذكرنا كما لا تعرض فيها البذل الذي
 يستعمل بيع بنقله الغالب هو ببدل البيع او ببدل الرهن او ببدل الرهن اذ لا اشكال مع اتحاد الجميع اما مع الاختلاف فففيه اشكال وان كان
 ترجيح ببدل البيع لا يجرى من وجه بل جعل الامر لما حكم مع التنازع في هذا الحال فنهضة نظره اولى وعلى كل حال فلو كان للبذل فندان غالبيا ملكا بان اذلو
 اذ لو كانا متساويين بيع بالاغلب بل قد يندرج في السابق اماما مع التنازع في المدين بيع باشبههما بلحق والظاهر اذاده الموافقة من المشابهة ويمكن اذاده الاحم
 من ذلك ترجيح الجاهل للرهن الذي كانت الحكمة في مشروعية الادوية ان استيفاء حقه من الرهن ولا ينبغي اذاده استيفاءه اولا على غيره لكن قد سمع
 ما في كونه ان مع التنازع يباع باوفرهما حفاظا وكان وجه مصلحة المالك اما مع المباينة فظالمين وصريح عدل البيع بما عين الحكم الا انه قد تقدم ما في
 من ان البيع بالاسهل صرفا الى الحق وفي الحكم عن التمرير بيع باوفرهما حفاظا وفي ذلك هو قاعد من جميع فانه ربما كان عسر صرفا الى الحق اصلح للمالك
 والكلام في اعتبار مراعاة مصلحة المالك فربما جاز والله اعلم المسئلة الشاخصة اذا ادعى الرهن رهانه بشئ مخصوص فانكر الرهن وفكر ان
 الرهن فيه وليس له ان يثبت بطلان هان ما ينكره الرهن بل اختلفا جده فيه فيكون جازا من قبله فيكن في فتحه انكاره الظاهر في عدم الرضا بكون
 رهنا الان لكنه لا يجرى من ان يخصص بعد ما سمع عن الارشاد ان لم يكن اجماعا كما يظهر من بيع كلامهم في نظائر المقام كانكار الطلاق في الوحي وغيره ما
 سرحوا بكونه منكمرا فلا حظ واما مل واذا بطلت رهانه ما انكره الرهن حلف الرهن على فقه رهانه الاخر الذي ادعاه الرهن لانه منكر بل انكر
 بالوفاي ومنه العبد فقال للرهن بل هو واجار به وقع فاذا حلف الرهن في الفرض خرجا معا عن الرهن في ظا الشرع لكن عن الارشاد انهما باينها لقان
 بل عدم البطلان بالانكار لانه اعم من الفسخ وفيه مضاعفا لا ما عرفت من ظهور الاتفاق على كونه منكمرا ان له طريقا الى التخلص من البين بالفسخ
 لم يقدرا اليه لانه جاز من قبله فتكليفه بالبين الذي مرجعها الى الفسخ كما يمكن وقوعه منه بد وفيها الوجه فلا ينبغي ان لا يجرى اذكره الاحتيا
 لذين ممن جليلهم منه والحكمي عن كونه قد يجرى الخلاف لو كان بالاختلاف رهانه شرط في بيعه كما اختاره الشهيد او مال اليه ثانی المحققين لرجوع
 الى اختلاف في الثمن اذ الشرط من محكماته فيحق لقان على كيفية الشرط وبسائط البائع مثلاً على دفع العقد لعدم سلامة الشرط المتعلقا
 بملكه ليجز له لكن في عدل الاقوى تقديم قول الرهن ايضاً وهو لا يجرى من وجه لاصحاً للزوم وعدم ثبوت عدم الوفاء بالشرط بحيث يفسطه على الفسخ
 ذلما ما انكره هانته فكون هو المقنن لشرطه فلا يفسخ بمجرد الاحتمال فاذا لم يكن له الفسخ لم يوجب عليه البين ويختص البين بالرهان وهو حق
 ما ان في بقاء العقد بل بشرط وان انقضا معا عليه بعد الجريان على المضبوط كما اوجب البين المحققين في الحكمي عنه فلا حظ واما مل والله اعلم
 كنه ذلك سمع من لو كان له رهان احد ما برهن والاخر بل رهن مثلاً فذبح الرهن اليه ما لا واختلفا في ان غرضي الرهن او غرض فاده
 قول قول الدافع بلا خلاف ولا اشكال لانه ابصر بنية التي تعلم الا من قبله بل بما قبل ان القول قوله بلا بين لذلك لكن يمكن ان يكون قد علم
 بغيره من ذلك ولو بغير بين فيحتاج الى البين في التقي خصوصاً بعد مشروعية الثمن اما لو ادعى الرهن عليه الاقرار فلا اشكال في توجب البين
 لا في ذلك سهل اما الكلام فيها اذا اضر في الدافع بانه لم يبرأ احد ما حال الدافع فقد جعل التوزيع وبقاء الخبر فله ان يصر في الان الى ما
 ابرج في جميع صدره بالاول لصحة الفسخ والدفع وليس احد ما اولى من الاخر ولا يملكه ملكا تاما فاما ما في البين او غير احد ما بعينه اولا
 من احد ما او غير احد ما لا بعينه والكل باطل الا الاول لاسخا لانه لا يجرى بل يرجع وملك المقتضى به مع عدم زوال المقتضى عن الذمة ولا يبرأ من لم يبرأ
 من مشروعي منها لزم الحال والا كان هو المقتضى عنه لكن فيه ان الفعل المشترط لا يضر من دون تعيين فالتوزيع يحتاج الى مرجع ايضاً وعدم

كتاب الفيلسوف

اعني ذلك في قضاء الدين انما لم يسم مع عدم اختلاف جهة الدين لعدم ما يترتب على النية اجمع الاختلاف ولو سئل الغرض فلا لا يتابعه المال على ملك الدافع
وبقاء شغل المذبح فان كان مبنى الاحتمال الثاني ذلك كان له وجبه والا فموجب للاحتمال الاول لان يدعي انه وان ملكه القابض لكن اذا تعيبت النية بغيره
بكشف الملك على هذا الوجه من بين الدافع ويرجع على التوزيع وغيره او يدعي انه لا يملك على الغرض بما قبله ما في ذمته على وجه النية بل في النية
وقد يحمل الغرض ايضا كما اختلفت فيما اذا كان له وجهان او وجه واحد او وجهين طال في وجه واحد منهما فان الحكم على الشئ في الفاضل بين وجهيهما
والاحتمال الثاني بعد ذلك فيقع الطلاق من جهة اوجبه للفظ قبل وكذا الواسم على الاكثر من اربع اودفع الزكوة وكان له مالان غائب حاضرا وسمى لم
ينسوه معينه او كان له جوارحوان وشط واسقط من خبائه يومين لكن فيه بعد الفرق بين بعض الاشياء او جيبا وبين المقام انه قد يلزم الغافل بالترتيب
مشقة الغافل منها لعدم الاشكال مع غيره الغافل بغيره الا لفرقة او غيرها وعلى كل حال فيما ذكرنا من احوال في نظائر المسئلة كالوينايع كافران درهما
بدون درهم ودفع مشى الدرهم درهما ثانيا اسما فان ان قصد به الفضل ففيه لاصل وان قصد الاصل فلا شئ عليه وان قصد ما رجع وسقط ما بقي من
الفضل وان لم يقصد التوزيع او التعيين لان البطلان كما ذكرنا وقد يحمل هنا الاحتياط لاصل لان الدين حقيقة وغير محكم ما دام على الشئ فتم
لو كان له عليه مائة ولم يمشها او كل من يقض لها ودفع المديون لزيد او لعمرو او لهما فذلك والا فالوجه والبطلان هنا اقوى منه فبان عدم ولو افضى
الغرض بغيره ذلك الحمل كون المدار على نية لكن ينبغي مراعاة المصلحة والتوزيع ولودفع الحكم على الماطل كان الاحتياط بغيره لانه لو لم يردى الماطل
بعد الغرض ما دعه الحكم امكن احتيا نية كما لو دفع الحكم على الدافع فتوى وقد يحمل احتيا نية القابض ولو لم يرد احد منهما حمل التوزيع والتعيين البطلان
وفي هذا ولو اخذ من الماطل فصار الاحتياط بغيره ويحمل القابض ولو قد ثبت قاتلها من اى الموزع والتعيين بعد ذلك والله اعلم ولو اختلفا في رد الدين
فالقول قول الراي مع مبدء اذ لم يكن له اى الممن بغيره بل اختلاف اجده فيه لانه منكر واعتبا موافقة لاصل عدم الرد وكون الممن امنا اهم من غيره
في ذلك والقباس على الودعي مع انه باطل عندنا قد يفرق بينهما بالفضل لصلته المالك فيكون محسنا لا سبيل عليه وعدمه وكذا المستعير والمقاضي
والوكيل يحمل وغيرها والله اعلم **كتاب الفيلسوف** الكسوف هو الغيب عن الارض لغيره من الفلوس والارض والفلوس هو ما لا ينفك عن الارض
ما لا ينفك عن الارض فلوسا وزبوا ولعل العرب الان على كون الفيلسوف الكسوف عن الارض لغيره من الفلوس والارض والفلوس هو ما لا ينفك عن الارض
قد يقال ان الفيلسوف لا ينفك عن الارض على انه لا ينفك عن الارض من حيث وعرضه ان الفيلسوف هو الغيب عن الارض لغيره من الفلوس والارض والفلوس هو ما لا ينفك عن الارض
ويبقى معه الفلوس وغرض الفيلسوف انما هو اخذ من الفلوس التي هي اخر مال الرجل وعن كرم الافلاس ما اخذ من الفلوس وقيل ان الفيلسوف هو الغيب عن الارض لغيره من الفلوس
لان ما لا ينفك عن الارض هو الفلوس والارض والفلوس هو ما لا ينفك عن الارض والارض والفلوس هو ما لا ينفك عن الارض والارض والفلوس هو ما لا ينفك عن الارض
الفيلسوف او كقولهم سهل الرجل واخر اذ اوصل الى السهل واخرن لانه انتهى امره الى الفلوس والارض والفلوس هو ما لا ينفك عن الارض والارض والفلوس هو ما لا ينفك عن الارض
ولهذا لما قال النبي انددون ما الفيلسوف قالوا يا رسول الله الفيلسوف من لا درهم له ولا متاع قال ليس ذلك الفيلسوف ولكن الفيلسوف من لا درهم له ولا متاع
امثال الجبال وباني وقد ظلم هذا واخذ من عرض هذا فافتح هذا من حيثنا وهذا من حيثنا فان في عليه شئ اخذ من حيثنا انهم في ربه عليه ثم صا الى النار
وعن العاموس الفيلسوف اذ لم يبق معه مال فقام صايات دهره فلوسا او صايات بيت ليس معه فلس وفلسه القاضى ثيابا حاكم با فلاسه قلت لا ينبغي ان
بالفيلسوف المذكور فيكون لازما واسم الفاعل منها مفلس الكسوف ولا يكون منها اسم مفعول نعم فلسا للشديد باسم مفعولها مفلس الظان ما ذكره في كتاب
اجل من جعل خطبه في المعاني اذ الظان انما يرد ذلك الحق الشرعي وعلى كل حال في العرفا لكاشف عن اللغة للاصل ان الفيلسوف الكسوف عن الارض لغيره من الفلوس والارض
برعده والفيلسوف الكسوف عن الارض لغيره من الفلوس والارض والفلوس هو ما لا ينفك عن الارض والارض والفلوس هو ما لا ينفك عن الارض
بناء على شذوذه مثل في المن هو الذي جعل مفلسا اى منع من التصرف في امواله وفي عدمه يكون ولا مال له في غيرها وهي شامل لمن قصر ماله وفيه كان
بانه على عدم استدعاء السالبة وجود الموضوع وفي ذلك تشبه هذا التعريف الى اكثر التفاهة منا ومن المعاني وعليه يكون الفيلسوف ذلك وان لم يجز عليه
بشهادة فلو لم يملك الفيلسوف بل يملك عليه لثرتنا الاحكام وشروط الحجر على الفيلسوف الناس الغراء وغير ذلك مما قبل انصا بسببها حقيقة لكثرة الاستعمال
بحيث بعد حمل على ارادة المجازع يكون الفيلسوف باقيا على الحجر ومقابل له وهو احد استبا كما ذكره لاجنه ولا يجره مفهومه نعم قد يطلق الفيلسوف على حجر الحاكم
على الفيلسوف كقوله القاضى لكنه من ابا اطلاق اسم السبب على السبب فلا مانع من اجتماع الفيلسوف والصغير كما اذا استدان المولى للصبي الى هذه المراتبه
وكذا النسبة ولا يمنع من ذلك عدم حجر الحاكم على الصبي الفيلسوف لانه ليس بشرط في تحقق مفهومه شرعا وعليه فبين الحق للفقوى والشرعي عموم من وجه فيجب ان يبين
عليه لا يكون ولا مال له وينفرد للفقوى بغيره ماله وليس عليه دين يزيد على الدين جز في ذلك قال وعلى ما يظهر من تعريفه لمص يكونان متباينين قلت فيه
اولا انه على تعريف المص بينهما العموم من وجه ضرورة ملاحظة بالنسبة الى المصدران فالجهر عليه ثارة تكون عليه الدين ولا مال له والاول مال فلوس فيجب ان
فيه وينفرد ان ما ذكره هو انية وثانيا ان الحق كون الفيلسوف شرعا من حجر عليه لقصوره عن دينه وعدم ما في دينه فيكون النقيض عليه بالنسبة الى المجزى كما صرح
به الفاضل وان كان الثاني بحيث نفعه ان فضل الحجر لا يمتد الى المديون مطلقا شرطا وان استقرت دينه امواله وزادت عليها كما يشهد لذلك النازل
لكلهم والمناسبة لغيره اسم المفعول في الفيلسوف اذ من الحاكم لغيره المصروف يكون كالحذف فلوسه منه ويصرح الحق الثاني والامر سهل والله اعلم وكيف كان
فلا يفتق الحجر عليه الا بشرط اربعة وفي عدم ذكره خمسة زيادة المديونية التي ترجع الى الاول وهو ان يكون دينه ثابتا عند الحاكم الذي اراد الحجر عليه
او غيره ضرورة احصاء لفظه مع عدم الترتيب بل هو ليس مطلقا شرعا كما عرفت الثاني ان تكون امواله من عرض ومناخ ودين غير المستثنى
في الدين قاصرة عن دينه فان لم تكن قاصرة فلا حجر عليه اجماعا حكما في جامع صدق ذلك وظكوة بل طالية ابا الدين فان قصير دينه والارضا امرهم

كتاب الفيلسوف

هذا هو الفيلسوف

الى الحاكم فيه الى ان يرضى عليه ويقتضيه عنه لا ينعى في هذا الحال عن النقص في امواله فيصرف فيها بحيث يخرجها عن ملكه قبل دفع الحاكم بها
فقد تصرفه وانتقل حكمه الى من لم يكن منه مال لدونه للاجماع في كونه على اشتراط منع النقص بالحجر كما هو مقتضى الاصل وليس بحسب من حمله امواله
مقتضى ان يكون لانها من امواله كما لا يكون لاهلها الرجوع فيها كما انهم يحسبونها من ديونهم بل خلافه اجماع بيننا نعم بعض اهلنا لا ينفق
عليه لان اربابها الرجوع فيها فلا يحسب من امواله ولا عوضها عليه من غيره وفيه مضائق الى ما عرفت من انه قد لا يكون لاربابها الرجوع وثبوتها بالنسب
انما يكون بعد التحجير لا قبله على الاصح كما سنبين انه لا يمنع ذلك من احسابها من امواله بعد ان كانت من امواله كرفع عدم التصرف بها بتفويض سلطنته على
ماله بل الظاهر ان اذا كانت له اموال مؤجلة بها برفع التصرف او اموال غايبة بل لو كانت على وجه امكان القول ببقاء السلطنة للاصل لكنه لا يخرج من اشكال
ونحوهم من لا يمكن من الاستيفاء منهم ولو ظلموا وكذا اموال الموصية الثالثة ان تكون عالة لعدم الاستحقاق مع التجليل فلا يحجر عليه وان لم يرض له بماله
لاصل ولو كان بعضها حلاجه عليه مع التصرف وسؤال اربابها فيقسم ما خرج بينهم ولا بد من الرجوع اليه في امواله ولا بد من الرجوع اليه كما لا يحجر لها ابتداء
ودعوى حله لها بالتحجير كما في الشافعي واحد ومالك والحنابلة الفاشل لعدم الدليل القاطع للاصل حتى القياس على الميت لظهور ان فرق بينه وبين ابيه الذي و
غالبه لاكتسابه من امواله كما هو واضح الرابع ان يملك من امواله او بعضها من الحجر عليه انه لا يجوز له فلا يحجر عليه مع عدم الناس اجماع للاصل الا ان يكون له
من هو عليه من يقيم او يحوز او يحوزها دونها فانما لا يكون له ولا بد له عليه بالنسبة الى استيفاء دينه بل يقتضي التحجير عليه بالناس البعض ان يكون دينه مقدرا
بوجود الحجر عليه للاصل وان لم يحجر له ولو غيره من ذي الدين حال التمسك المطالب به وذلك اقر من المتجمل مع انه لم يثبت التحجير على بعض الدين حال خلافه
لكونه فاسفون جواز الحجر بالناس البعض ان لم يكن دينه المأخوذ من امواله ولا دليل عليه بقطع الاصل والنقص عليه برفع عنه واجبا الحاكم له على الوفاء وعلى
كل حال ضد ان ذلك انه لو ظهرت امارا فافلتس مثل ان يكون نفقه من راسه او يكون في يده باذنه دينه ولا وجه لنقضه الا لظنه بده لم يبيع الحاكم الحجر
عليه للاصل فتخرج من لم يظهر عليه امارا منه مثل ان يكون كسوبا ينفق من كسبه خلاف الشافعي في جواز الحجر على من ظهر عليه امارا من الغنى ولا ينعى ضعفه
ما يمكن عنه ايضاً من جواز الحجر على من ساوت امواله ديونه وكذا لا يحجر عليه الحاكم لو سئل الحجر على نفسه من و ان الناس انعماء للاصل السالم عن المعارض لكن
استفترج كونه جواز اجابته لان فيه مصلحة له بربائته ذمته فكما يجاب القراء في ملته من حفظ الحق فيهم يجاب هو ايضا ليسلم من حق القراء ومن لا ثم يترك
وفاء الدين ولما روي عن النبي انه حجر على ثمانية بالناسه خاصه ونحوه ان الخبر لم يثبت من طرفنا وليس حجة بما مع كون الشبهة كلفه ذلك على خلافه والاول اعتبار
لا يصلح مدرك الحكم شرعي ما ابدى ما بينه وبين المحدثات البصرة التي توضع في اصل الحجر بالنسب لوضع الشروط الصحيحة بانه ليس التصرف ما يدل عليه وفيه
مع عدم احتساب المحجورين بالاجماع بقسمه هذا كما دفع ذلك على ان الموجود منها غير خال من الاشكال الظهورية بالنسبة الى المتقدم انفاضي موثق عامر على
كان امير المؤمنين يحبس الرجل اذا التوى على غرامه ثم يامر فيقسم ماله دينهم بالمحصن فان ابي جعفر فيقسم دينهم فان لا يقرهم ماله ظاهر في دفع الخطاه في
التخصيص لو اراده بل هو ظاهر في دفع الخطاه لو اراد التصرف فيه على وجه يحجز عنه ملكه حتى لا يسحق الدين منه بل لعل المراد من قوله يحبس المنع من التصرف
كما يشهد به خبر غياث عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان عليه ان يفسل الرجل اذا التوى على غرامه ثم يامر به فيقسم ماله احد عشر مرة عدم معفو له
اراد غير ذلك من التخليص خصوص بعد قوله ثم لم يخرج ومنه يظهر ذلك لا بد من الاصل في اصبغ زينة عن امير المؤمنين عليه السلام في الحجر على الغلام حتى يعقل ورضي ذلك
انه يحبس صاحبه فان ثبت ان اقله والحاجة فيجوز سبيله حتى لا ينفذ ما لا يرضى في الرجل يلتوى على غرامه ثم يامر به فيقسم ماله بين غرامه
بالمحصن فان ابي جعفر فيقسم دينهم بل وجعل المسكون عن جعفر عن ابيه عليه السلام انه كان يحبس الدين ثم ينظر فان كان له مال اعطى القراء وان لم يكن له مال
دفعه الى القراء وقال لهم اصنعوا به ما شئتم ان شئتم فاجروه وان شئتم فاستقلوه وكيف كان فلا ينبغي الشك في اصل جواز الحجر بالنسب على معنى منع التصرف
لعل في ذلك من مقتضى نصيبه حاكم ايضا صحيح فان حجر عليه اسببه اظهره ذلك بحيث لا يضر ومعالوه كما في عدة ذكره وحكي طويلا من مثل هذه النصيحة مراراً
من الحاكم ومقتضى منع التصرف لعل من القراء واخصاص كل غير معين ماله وقمة امواله بن غرامه فيحصل القول في حق هذه الثلاثة الاول في منع
التصرف ولا خلاف بين الاحتجاج ان يمنع من التصرف ابتداء في المال الموجود حال الحجر سواء كان بوض او غيره بل ولو بجباية احتياطا لحفظ المال للقراء ولا
بهم الا بذلك ضرورة ان متى كان له سلطان على المال بوجه خفي عليه عنه فلا ينبغي ان الاحتياط على القراء الذي شرع التحجير عليه لرفع عموم منع التصرف فيه
وعن خلافه كذا العتبه الاجماع على منعه من التصرف بما لا يبطل القراء نعم لا يمنع ما لا يمكن منصرفه كالتكاح والطلاق والفصاح والعقود
والاقرار بالنسب نحو ذلك مما هو ليس تصرفا في المال وان استلزم بعضها ذلك كما تقرر في الاثر بالنسب نحوه كما لا يمنع من التصرف المحصل للمالك كالحفظ
والاصطفا والاول منها في قول الرصبة والانهاء الشراء بغير في الذرة والقرض ونحوها مما هو مصلحة للقراء بناء على تعلقهم بها ايضا قد خرج بالحجر كما
صرح به الفاضل الكوفي ثانياً الشهيد بن لكن قد يشكل باصطلاحهم تعلق الحجر بها اذا التابت من خلفه بالاموال الفاضلة حال الحجر لا غير اخصاص
التصرف على اصحابها في بعض افرادها كما اذا اشترى في الذرة او باع سلماً بناء على عدم جواز الفسخ للبايع وان كان جاهلاً كما صرح به الفاضل وغيره كذا
وتعلق من القراء بها وان لا يشاركون فيها من الدين ليجده وسنضع مذهبنا في حال فيه اثم ولعل ذلك او غيره استشكل في تعلق الحجر به في الآراء
ولم يرح الشبهة الحكمي عن حواشيه وغاية المراد بل عن غير المحققين ان عدم التعلق اولى والظاهر ان النزاع في اصل مشروعية التحجير فيها وعدمه
لا في حوله اطلاق التحجير على المبنى على المصروف عنه من جواز التخصيص له على الدخول والخروج كالمقروءة من جواز تحجير الحجر عليها بالاتحاد المدرك
فيها وفي سابقها الا ان ما عدا الاصل يمكن منع الاصل السالم عن مقتضاه ما يصلح للخروج به بعد القول بعدم حجة كل ظن حصل للتحجير خصوصاً ما كان من امتنا
هذه الاعتبارات التي يصعب الفرق بينها وبين القياس والاستحسان فلا ينبغي جعل النزاع فيه على ان التحجير على نفسه سؤال الحاكم اذ لم يعلم لفظ

مخبره ولو لم يذوق الضرر على المنفق وعلى كمال الامتناع من اتي هذه التصرفات بل صرح الفاضل والكركي بعدم متعديتها لوصفه والمذهب في ذلك لا يخفى
فيه على الغرماء لكونه بعد الموت الموجب لحيث استيفاء الدين ولا وفاء له لا يثبت بناء على بطلان تصرفه وسلبه في اطلاق المال الموجود كما هو ظاهر
المصنف ونصرت كان باطلا سواء كان بموضع كالمبيع والاحارة او غير موضع كالعقود والهيبة بل هو المحكى عن ابي علي والمصنف والمهرى والاضاح فيكون مع
تجريحها كرهنا سلب الهيبة بل قبل هو امر دائمة على منافاة حق الغرماء ومع لا فرق في بين الوصية وغيرها ولعله لما جزم الفاضل في المحكى من قواعد
في باب الدين بعدم الصحة اللهم الا ان يفرق بين الوصية وغيرها بانها تصرف في المال فلا وان كان لا ينفذ على تقدير الصحة الا بعد الوفاء فلا
الى انه بقوى عدم كون التجهيز سلبا لاهلية لعدم الدليل بل قوله بغيره تصرف السفيه مع اجازة الوفاء فيه وان لا يفسد بالحج من التصرف في مال الغير
الذي ينفذ بالاجازة اذ ليس التجهيز بالمنافاة التصرف بحق الغرماء وهو حاصل بعدم النفوذ غير موقوف على سلب الاهلية ولعله لما اتى بالاسرار
عن عدم البطلان في كره وفواه في جامع عند وفي ذلك لعله اقوى وهو كذا بناء على ان التصرف على القاعدة بل وان لم نقل بين ذلك للمنفق في حق
ان المنهج مع الثالث في كون التجهيز سلبا لاهلية او النفوذ عدم انتقال المال بمثل هذا العقد وان تعبه اجازة او تبين زيادة مال الاصل بل
منع الثالث ولو لم يورث الوفاء بالعقد اللهم الا ان يمنع تنوعها المشكوك في اهلية النقل كما مشكوك في انه ينفذ عليه ولا امكن فيها ما بحث وعلى كل
قال اقوى من عطفه بل طحا حاضرا من الاصل بل هو كصريح كره عدم بطلان تصرف الغرماء وانما ينبغي موقوفنا على ان يقسم المال لا يباع ولا يسلم الى الغرماء فان
فضل لا ارتفاع فيه غيره ولا يراه بعض الدبابة او غير ذلك نفذ في التصرف والابطال بسبب التعلق به فيه وليس ان الدين ابطال التصرف
وفتح العقد قبل ذلك وهو جدي قد اذنا البينة في تصرف الراهن ولو كان ما تصرف فيه متعديا فحقه ان يفسد مع الفصول بطلان الاضغاث في
والهيبة ثم البيع والكاتب ثم العلق وعلى الشافعية احتمال نفوذ الاجرة في بيعات المريض اذا ارادت من الثالث لان المراجعة انما وقعت بين يدي الغرماء
والاجرة يكون السابوقا مضيا لعدم ما ينافيه واستحسان كره وفيه ان الحج على المريض انما هو في اذات على الثالث فالاجرة هو الزاد فيكون باطلا دون ما
سواء بخلاف المفسر فانه يجوز عليه التبع فلا يظهر فرق بين الاجرة وغيره لان الجميع كالقسط فينفذ في جميع التصرفات موقوفة ولا بد من ابطال
ولا اولوية لبعض على غيره بشئ من الاعيان لان المقدم والمأخر سواء في كونهما موقوفين والاضغاث القوي سواء في كونها غير نافذين ولا فرق بين
العلق وغيره في ذلك فيقرع او يجبرون كالوقوف الضرف وفقد كره في بطلان التجميع وفيه ضعف لكن في جامع صدا التفتيش انا لو قلنا
ان الاجازة كاستغناء لا نافذة كانت جميع التصرفات مراعاة بقاء الدين فظهر للمقدم اشرح وجهنا هذا القول فيما سبق كان ذلك اقوى
فيه نظر بعين من الاضغاث ما سلف في تصرف الراهن فلا حظ لنا من لو كان التصرف بغيره على الغرماء ضرورة ظهوره في ارادة الشارع الصحيح
المستلزم للرضاء بالتصرف فلو باصر منه بالدين وليس سواء صح ما ذكرنا لا لما في عدم من سقوط الدين بسقط الجرازة هو مستلزم للرد ولو
افتران صحة البيع وارتفاع الحجر المنافي للمقدم الشرط الذي هو رفع الحجر الشرطي وهو صحة البيع ولظهر غير بعد ذلك فضا يجهل بطلان البيع من
عدم نصوتنا كنه في الثمن الذي هو الدين والبطلان في مقدار ما يقابل منه من العين والرجوع على المشتري بمقدار ما يقابلها ولعل الاقوى في
بناء على عدم نصوتنا لبعض في الحجر في بطلان النسبة الى احدهما بطلان النسبة الى الجميع لان كل منهما يتعلق بنام العين حتى لو ابره احداهما في المفسر
بشيء من الاخر متعلقا بالجميع ولا ينفك من العين مقدار الدين ولا فرق في الحكم المزبور بين كون البائع الحاكم او المقتل ما لو ابره من الغرماء بغير
الدين ثم ظهر غير صحيح وشارك في الثمن بالنسبة اذا كان البيع من الحاكم بغير الثمن اذا لم ينفذ البيع على خطره في الوفاء ولو كان البيع
المفسر يجهل المحتسب الغرماء في المشتري ثم بان وجود غيره فضا يظهر من بعضهم نفوذ البيع للعوام لكن قد يشكل بتعلق حصة وضاة العين فينفذ
ظهوره لا بد من مراعاة كنهه من الغرماء الظاهر في فقهنا ولو اشترى المفسر لالة الدين وقد اشترط عليه التصرف فيه بغيره او غيرها فالمنته
البطلان بناء على سلبه بانه في كل مال موجود حال الحجر او منجز لا نرج يكون شرطا غير مفقود فيفسد العقد به بناء على ان خشا الشرط
مفقد لذلك وان قلنا بعدم سلبه بانه فيصم العقد فطامع علم المشتري بحاله وبوضع التصرف الشرطي فان نفذ لانفاق في زيادة المال فلا
ولا اسكن اخصاص الغرماء به وعدم تسلط البائع على الجباية اذا كان عالما بحال التعلق بين الغير وعدم نصوتنا في استطلاعه من التصرف
ويجهل سلطه لعدم انتقال المال الى المفسر الا على هذا الوجه فهو كالحجر الشرطي فيما لو اشترى بالدين والا فاقوى صحة اصل العقد ونفوذ التصرف
لا صالة عدم منع من هذا التصرف المستحق عليه بالشرط بعد ان انتقل المال اليه على هذا الوجه كما هو واضح هذا كله في انشاء التصرف بالوفا
بلين سابق صح في الجملة بلا خلاف اجده فيه بل قبل ان تركت قوله واحدا ثم عر شريح الارشاد انه حكى عن بعض الاحتيا عدم صحة اقراره مطول وعرفه
مع وضوح فساد ما فانه لما دل على جواز اقرار العتلاء على انفسهم واحتمال سلب الهيبة انما هو في خصوص انشاء التصرفات بالاعتبا اما
الاخبار بالدين فلا وجه له معتد به كما هو ظاهر في المتن ومحكمات وقت وكن وبرا ثم صح وشارك المفسر الغرماء بل غير قابلية المراجعة كما يشهد عن ابي منصور
بل هو في المحكى عن جواشيه لكن بشرط ان يكون عدلا لعموم جواز الاقرار المقتضى كونه كالبينة شرعا في الاثبات واحتمال التهمة بدفعه ان الاقرار
في حقه اكثر منه ضررا في حق الغرماء وفيه ان العموم انما يدل على لزومه له ونحن نقول به وعدم مشا كنهه باعتبا معارضته لحق الغير الذي لا ينفذ منه
هو اذ حق الغرماء قد يتعلق بالاعتبا بل قبل ان اقرى فطما من حق الوهانة وبذلك يظهر لك الفرق بينه وبين البينة التي لم يفرق الشارع في نفوذ
مقتضاها بين الجميع وعدم النفوذ في حق الغير للاصل اللهم الا في عدم النفوذ عدم العلم بصحة الاقرار وان لم يثبتهم الموقوف من هنا احتيا
الفاضل والشهيدان والكركي وغيرهم على احكي صتام عدم النفوذ وهو قوي جدا لكن قد يشك في كنهه يتعلق حق الغرماء بالعين على وجه

هذا هو المذهب في التصرف في مال الغير

الاجازة في التصرف في مال الغير

منع

[illegible]

فصل فی بیان احوال و سیرت ائمه اطهار علیهم السلام

في المال

والرد في هذا الخبر بخلاف غيره من أفراد الأخبار حتى العتق فإنه ليس فيه جهة للمال أصلا فلا ينفيد بالقبضة أو عدم المقتضى بل بما يؤيده ما قبل من أن المبيع إذا اشترى مبيعا ولم يردده مع كون القبضة في رده أحدثت نصرا حسيبه من المثلث ولعل ذلك ينفع أن لا يرد المثلث للمفلس لا الرد بالمبيع لا سقاط الأثر قبل القبض ونحوه لو غلبت القبضة فيه ذهبت كغيره من الأخبار كما أنه قد ينفع من ذلك وجها آخر لا يصل ثبوت الخبر بعد القبض بغير العيب بل بغيره ليس بصرفه مال وإن رجع إليه بالآخر وإن كان فيه بحث ظاهري لعل ذلك كان ظاهري الحكمي لا رد سبيل وبعض الشافعية أصابا القبضة في جميع أنواع الخبر لأن الفسخ نوع تصرف في المال وفيه ان المخرج منه من دون إذن الغرماء لا يخرج كما لا يخرج فيه ببيع ونحوه لا ينفيد بالقبضة ولو اختلف على فائله وإن كان يشهد له في الجملة منع السفيه عنه لكن قد يفرق بينهما بأن المخرج يقتضي بطلان حق الغرماء بمال المفلس على حسب كفايته ملكة له في الزم و التزلزل لأن به تختلف جهة ملكة من كون الملك بالنسبة إليه من قبله لا ينفذ على حاله بعد القبض ومن ذلك ينفع أن لا يرد المثلث المبيع بالقبضة بغيره لأن بعد القبض لا مال فدا انتقل إليه على هذا الحال وتعلق به حقه من على هذا الحال فلا يمنع منه ولو لم يكن للمفلس إلا الرد فم جديا والله أعلم ولو خرج المثلث عن المفلس بعد تزلزل كالمبيوع ونحوها قبل القبض لم يثبت حق الغرماء عليه الرجوع قطعا كما هو واضح نعم لو كان له حق قبضه بغيره قدرا أو وصفا على جهة الاسقاط والبراء كان للغرماء منه قطعا لا يرد تصرفه في المال بما ينافي حقه بل في جامع صدقه لم يمنع من قبض بعض الحق وإن لم يكن على جهة الاسقاط للمبا في الأصل ضرر كما في قبض من المبيع قال لأن فيه اسقاطا لغيره بغيره لا يمنع منه لا تصرف مبداءه أما إذا لم يكن كذلك كقبض بعض ما استحقه بالمال مال أو فرض ونحوها ما يلزم عليه في قبض البعض لو بدله من عليه كالمبيع كان له قبض البعض وفيه ان يمكن المناقشة في منعه عن اسقاط هذا الحق الذي هو المخرج من حق الخبر فم جديا وهذا في تلك ان نسبة القبض إليه على طرفي المجاز فانه لا يمكن من قبض المال كاقضاء المخرج ذلك وإنما المراد لثبات تسلطه على الحكم المذكور وإن كان الغالب فيه وفيه ان أقصى ما يثبت من المخرج من منصف فأن المناقشة في الغرماء لا غيرها الأصل وهو في صدق ولا يمنع من وطى مسئوليته ولم يفرق بين كون ثمنها من قبله من الغرماء أولا ولا بين القول بإجازتها وعدمه لكن قال وفي وطى غيرها من أمارة نظروا من كونه أقرير المنع وفي جامع صدقته لا إلا أنه يمكن أن يكون ذلك من جهة الغرماء لا لثبات المطلق أو نقصان القيمة أو بصيرتها مال ولد بناء على بطلان حق الغرماء بها حق وفيه نظر بل جزم في صدور حكمي كونه صدره ولعله ليس بغيره حتى يتم إلا أن الظاهر هذه البيع لنسب الفصول وعدمه لا يبطل حتى الاستبراء وعلى كل حال منع المفلس من التصرف بما له على وجه لا ينافي حتى الغرماء لا يخرج من حيث بل منع والله أعلم ولو أقرضه تسان ما لا بعد المخرج مثلا أو بغيره من في منعه لم يشارك الغرماء وكان ثابتا في ذمته إذا كان عالما بما له أنفا كما في ذلك بل وإن كان جاهلا كما صرح به الفاضل والشهدان والكركي وغيرهم للأصل وخصوصا على القول بتعلق حقوق الغرماء بالمال المخرج ويجوز الاختصاص ببعض المال في الغرض إنما هو للغرماء قبل المخرج والمشاركة لهم لا دليل عليها وإن كان قد أدخل لهم لا عوض فيه ومن ذلك الظاهر لك الحالة ما في أمثال الضرب وإحتمال الاختصاص بل يرد الأول ضعفا أن الجمل لا دخل فيه لغيره مشاركة الغير بعد فرض اختصاص المخرج للدينون التقاسيم إذ دعوى أن المخرج لا حظ في الدينون السابقة ومثل المفروض لا دليل عليها بل في ذلك أن الوجهين شاذان لأن كان غريبا اختصاصه به بالمال وإن لم يكن غريبا لم يضره أن كان قد يتكلف له من ذلك كما أنه يظهر لك أن نصرة المخرج في شرح الإرشاد من الضرب والضرب لكونه غريبا وأدخل كما في مقابلة الغنى والاختصاص للعموم فالأولى وجوب التصبر بناء على تعلق المخرج بالمجدي والأكان له المطالبة بالوفاء منه ثم أن ظ الغلب للشاركة بأدخال المطالبة في أموال المفلس بقبضه عندها إذا لم يكن كذلك وكان برضا من المستحق كما في المهر وعوض المثلث لا دوز ولعله كذلك للأصل ونفي من خلافه عنه في كونه ولو تلفت لا بعد المخرج ضمن وضرب صاحب المال مع الغرماء كما في عدو جامع صدقته وذلك وإن ذكرنا معه الجناية البقرة لعدم الفرق بينهما وبين التلغ في ذلك إذ المدرك في الجميع أن الثابت هنا من المال من غير رضا صاحبه وإن كان هو كائنا وكذا الاستدلال عليه بعموم الخبر الدال على الضرب بما دل على وجوب الموضع لا يقتضي المشاركة وكان لذلك ليرجع في كونه بل جعل أولا الوجهين عدم الشركة لتعلق الحق ولا كونه كالتوهم الراهن ولا مال لغير المهرهون فإن المخرج عليه لا يبرأ من المهرهون فلت كل ذلك مضافا إلى الأصل ولعله لذلك حكمي عن الرد سبيل المثال فما ذكره من المشاركة وهو في محله والله أعلم ولو أقرضه المفلس بمال بعد المخرج أو ثبت شغل ذمته بمال بعده كك من وجب السبب في ثبوته فلم يعلم أنه ما يشار به كاللائلاف والجناية أولا كما إذا كان برضا من المستحق وعلم منه وجب على الأصح لغيره لغيره الغرماء لا محالة لا يستحق به المشاركة فالأصل عدمها وجب وإحتمال أن الأصل المشاركة حتى يعلم كونه بما لا يشاركه لا شاهد له بل هو على خلافه ضرورة كونه من الأمور المجردة والأصل عدمها بل الظاهر وجوب الاستفصاء البقرة حال عدم العلم بمجمل الأصل أمالوا أطلق مع ذلك وأورد في السبق والحق وجب تأييد المخرج والدين فالأصل استأصا ويبقى أصالة عدم تعلق خصوص هذا الدين بالماد دعوى أن الحق مانع ولم يثبت فالأصل المشاركة لا يتحقق لها شاهد بل شاهد بخلافها كحرف حتى لو سلم الشك في المقام في كون الشرطية المشاركة أول الحق مانع إذا صار لعدم التعلق بغيره من ذلك ولو علم تأييد أحد ما يخبر أحد ما على ما تقدم سابقا في نظائر المسئلة رجح مشاركت لو كان المعلوم الدين هذا وفيك هنا نظير ما حكينا سابقا في منعه وفيه ما لا يحتج في جواز العمل بما ذكرناه من الأصل بلا استنفصا وجبه فلا يجمع وإن كان يمكن أن يحصل برفع الاشكال والله أعلم ولا تعلق الدينون الموجبة بالمخرج بخلاف جديا من غير الاستسكان في الأصل جديا من القياس على الميت وكونه مع الفارق كما قبل بغيره الوتر والغرماء بدونه فيه لعدم نفعه بخلاف المفلس مضافا إلى أنه لا خلا بيننا بل بين غيرنا على المحسن المقتضى خلافه في أنها محل الموت بل الإجماع بضمه عليه بخبر لا يصبر إذا مات الرجل حل مال له وما عليه من الدين ولو إذا كان على الرجل دين إلى أجل ومات الرجل حل الدين والصحيح المضمرة إذا مات فقد حل مال الفاضل بل لا أولي كعقد الحكمي في إجماع خلاف عدم الفرق بين مال السلم والجناية الموجبة وغيرها خلافا للحكمي عن إصباح الفخر وحاشي الشهيد من عدم حلول السلم بالموت ولعله لا ينفذ فسطا من المهرهون لكنه

في المال

في المال

فان قيل انما هو في
الدين

كما ترى لا يصح معارضه الدليل وكذا ما قبل من دليل احوال اخرج الجنازة بان نالجها شرعي لا مدخله لرضا الميت فيه لا فرق بين الجميع فليعرف من الدليل
ودعوى ان يبين بين ما افترضنا احوالنا من امور من جهة دينها ان ذلك قائم في كل فرد من افراد الدين مع انه لا اشكال في انسابه في النقص في الجميع
فالنقص في امتثال ذلك ملا حظته الحاصل من جميع الادلة ولا يثبت ظهوره في النقص في ذلك واما حاول ما لم تستمر في البحث في ان **القول** في اختصاص القريم
بين ما لا ينقص بل الكلام ان من وجد منهم من كان له اخذها ولو لم يكن سويها ولان بضرب دينه مع القريم سواء كان عند وفاء غيره من القريم
او لم يكن على الاظهر الاشهر على المشهور بل لا يجد خلافه عندنا اذ كان وفاء بل الاجماع يقتضيه عليه بل لا يجد خلافا فيما اذا لم يكن الا من الحكمي من
الشيخ في سبب والاستنباط وانما يثبت في النقص في اختصاصها اذ كان وفاء بغيره ما لم يكن له في القريم بارثا واكتسابا وتكون الدين انما تزيد على قوله
مع ضيق الدين المعلق بمتاع واحد فاذا اخرج الدين من بين يديه وشرع في المتاع من بين امواله صارت فاقبه بالدين او بغير ذلك مما يتصور فيه ذلك بحيث لا
ينافي القوي الذي هو شرط القس لا يثبت ضعفه للتبوي الروي في كتب فروع الاصول اذا اقبل الرجل ووجد سلعة فهو اخذ بها ونحوه غيره واطلاق صحيح
يزيد على الحسن سلكه عن الرجل يركب الدين فيوجد متاع رجل اخر عنه يبيته قال لا يخاصه القريم المراد منه ولو يبيته كلام الاصول فيضع انعدام
الخاصة في الوفاء والالوجب للعرض لانه على دينه ونقصه وافتقاره من ذلك من اجل ان يعبد الله في رجل باع متاعا من رجل فقبض المشتري
المتاع ولم يقبض الثمن ثم اشترى المتاع قائم بعينه فقال اذا كان المتاع قائما بعينه رد الى صاحب المتاع قال ولعل للقرءاء ان يخاصوه فانظر في ذلك
عدم الخاصية للضعف وان كان هو غير ما خرج فيه اذ الكلام في القس المحي هذا في الميت وان لم يكن فاعلمنا الصحيح له ولا سيما ما عدا الله عن رجل باع من
رجل متاعا الى سنة فاشترى قبل ان يجل ما له واصابا لبايع متاعه اكر ان ياتخذ اذ حقوله فقال ان كان عليه دين ويزل نحو اس دينه فليأخذ
ان يحل له فان ذلك مما دل وان لم يزل نحو اس دينه فان صاحب المتاع كواحد من له عليه شيء ياخذ حصته ولا سبيل له على المتاع وبه يفتي من اجل ان يكون
الحاصل ما ذكره الله بقوله اما الميت فخره في سواء في الزكاة الا ان يزل نحو ما عليه فيخرج لصاحب المتاع اخذها كغيره من الاصول بل لا يبداهه خلافا
سوي يحكي عن ابن الجبيل من الاختصاص ان لم يكن وفاء كالحق كانه اجتهاد في مقابلته النص بل في النص واشترى شرط الاختصاص في الميت باع
وان كان قد مات مجزوا عليه بل صرح بتركه ولعلمهم ورجوا ذلك على اطلاق صحيح عن يزيد الحكم الواضحة في هذا الشرط بالنسبة الى الميت دون الحي
اذ الميت لم يزل له بعد الموت فلا ينافي الاختصاص الامع الوفاء انما يقصر القريم بخلاف الحي فان ما يختلف من الدين متعلق بدينه فربما لا يضيع
وفي ذلك عن بعضهم ان الحكم يختص في الميت المجزوا عليه قال واطلاق النص يدفعه قلت هو الموقوف الثاني في جامع صدق وضعفه واضمح والاسباب منه
القول بعدم اشراط الوفاء في الاختصاص اذ كان قد مات فعلمنا استصحابا للحق الثاني لصاحب الميت في حال الحيوة ولا طلاق صحيح عن يزيد
مضمنا لعدم ظهور صحيح اذ لا درم بل جيل في موت القس بل علمها ظاهر في غيره بل عمله لا يخرج من قوة ان لم يكن اجماع على خلافه فوجدنا
لم يجد شيئا له فيها خصة من كلام الاختصاص قد سمعت الشيخ يشرح بحال ذلك وكرنا العلامة في كونه بل ظاهرها انه موقوف منه ولعل وجهان العين قد
استلست بالموت الى الوارث قد ذهب شرط خبر ان القس لا يورث في الميت في حقه الموت المشروط بالوفاء في صحيحه ان لا يورث الله علم على كل حال فما
عن شيخه لم يجد له شاهدا بالخصوص في دعوى الجميع بين الله صرح ما دل منها في الادلة على ما اذا كان وفاء وما دل منها على عدمه كخبر بل يصير
سئل اربعه الله عن رجل كان عند مضافه الى سوال ابناءه وبضايغ وعليه سلف لغوم جعلت ذرا الف درهم واكثر من ذلك والتمس الناس عليه
ان يتركه فقال الله لا يورثه الا الذين ذكرتهم على بقدر حصصهم اموالهم وغيره على ان لا يكون وفاء من غير فرق بين الحي والميت لكن في ما شاهد على هذا
جميع في صحيحه اذ لا درم بل جيل في الا ان قد عرفت حكم فيه والكلام في القس المحي في هذا هو احوال الظاهر صحيح عن يزيد كما ان الظاهر في قوله لا يورث
القرءاء فيصور ما لعل من الوفاء وان لم يكن له حصة عليه فهو احد ادلة التخصيص في القس التي انكره في المقام دلالة النص على الجنازة عند
الاختصاص وانما هي في الاختصاص في القرءاء ولا يثبت ضعفه في المقامين والله اعلم وح فليس اخذ العين غريمه عليه بل ان يبيع وبهاخذ العين ولان النبي
بالدين على القرءاء كما اوصى النبي صحيح اذ قد دل على ان يبيع وبضرب يبيعة المتاع وان كانت ازيد من الثمن فطاعتم قد تو ان له ذلك اذا انقضت العين
به لا يجوز وعلى الجنازة بها اذا حال سقوطها خارج منافق الاستصحاب ولا طلاق الدليل مع انه يمكن فرض التلف بعد اخبات الفسخ وقبل وصول العين اليه
وقد يعلم ان الفرض اختصاصه بالقيمة المتعدي لال عين عن القرءاء وفيه ضعف لان الدليل انما يقتضي اختصاص العين بالقيمة فيها التي قد استحققت بعد
الفسخ في كونه من الدين التي يربحها مع القرءاء وان عذرت بعد الحجر كما تستعرف انه قائم حيا وكيف كان قبل هذا الجنازة في ذلك في الحي
او الميت على الغير هل يعم له على خلاف لاسم فينقص فيه على المنفق وعن طر انما هو في ذلك وفي محكي كونه انه الاخر في جامع صدق مما يمكن ترجيح
بانه الاشهر في كلام الاصول وفيه جميع به اجمعين فان قال بالفريضة قريب هذا وقد يشترط في المص ولو قبل في التراخي جاز بالدليل لا التراخي ولعله كان لا طلاق
الدليل وقد تقدم في الجنازة تخفيف نظر هذا البحث والله اعلم ثم انه لا فرق في الرجوع بالعين في القس بين دفع القرءاء للدين من مال القس او من
مالهم ولو اياها للقس ان يبيع عن نفسه وبه لا نسف ويجوز ظهوره في عدم اطرادها بل لا طلاق النص في ذلك لا فرق في ذلك بين زيادة في القيمة
او كثرة الراغبين اليها بحيث يرجع يعود سعرها وعلو خلافا لكونه فاجب في قول ما يذلل القرءاء من دينه وكانه اجتهاد في مقابلته النص بل فيها
بضمي وجوبا ليقول لو بدل الثمن اذ من لا يتخلد بالعين واطلاق النص يدفعه نعم بعينه في حلول الدين فلا رجوع لو كان مؤجلا لعدم استحقاق
لما يلحق فلا يسخن النص ولو حل قبل فترك الحجر وقبل الوفاء بها فالاصح في جامع صدق عدم الرجوع بها ايضا لعل حق القرءاء بها فلا يسخن ابطا
لكن في عدا شكال وتعلم من ذلك وقصوم الخبر بل من الخبر بغير الرجوع وهو جدي بناء على مشاركة الدين المؤجل الحال قبل فسخه لكل والبعض

فان قيل انما هو في
الدين

فہرست

منی اخذ

الفصل

الفائدة في بعض الافراد غير قاصد بعد وجود السبب مع انه يمكن تصور الفائدة في كثير من الافراد بل لا يفتقر وان كان المامن منه هو المسافر المشجرة عليها
 وكذا لا يفتقر وان كان النقل الى المامن يحصل باجازه مشابة للنقل الى المقصد واكثر لكن في كره ان الاول وجوب النقل الى المقصد وعدم تحيزه في الفسخ
 بل يجب عليه قضاء العقد ثم قال وهل يقدم بالفسخ للنقل من موضع الحجج الى المقصد من المسمى اشكال وهو كما ترى حتى في اشكاله فان المتجه بناء على عدم
 الفسخ عدم التقدم كما هو واضح نعم يابنهما ان لو كان المامن محصورا بالمقصد وصوبه المسافر او بعد مواضع الامن وشاوت في اوجبه بعد افضى كره
 فان كان اجرة الجميع واحدة نظر الى المصلحة فان شأوت كان له سلوكه ابتهاشا لكن الاول سلوك ما يلي المقصد لا نه مستحق عليه اصل العقد وان
 اختلفت الاجرة سلك اولها اجرة وان تفاوتت المصلحة فان اختلفت مصلحة المفسر والعرضاء في شئ واحد يعين المصير اليه وان اختلفت فالاول
 تقدم مصلحة المفسر لا بأس به ولو اقل من اجرة بعد تعين الداية فلا فسخ بل يقدم المسافر بالمصلحة كما يقدم المراضى لاصالة اللزوم وسبب الاستحقاق
 نعم العرضاء البيع مستحقه المنفعة ولهم الصبر الى القضاء الاجارة اذا لم يوجد غيب لكن هل يفي الحجج من اقلية الى انقضاءها احوال وهل الاخرى عدمه
 ولو كانت الاجارة على الزرع فله الرجوع الى الاجرة ان كانت باقية للوجدان ولا الضرب بقيمة المنفعة كما انه يعين له ذلك لو وجدها ثالثة وليس له الفسخ
 والضرب بالاجرة لانه ليس له تسليم كما هو واضح والله اعلم ولو اشترى ارضا فخر من المشتري فيها او بنى ثم افسر كان صاحبها يرضى حتى يها فطعا بل لا خلاف
 بعده فيه لصدر وجود العين وليس له ان لا الفسخ ولا الابتناء مع عدم بذل الارش فطما وهل له ذلك مع بذل الارش قبل والفاصل الشئ في المحرك
 من بسوطه يتم لظهوره اذ على ان لا الرجوع في العين في استحقاق منافعها وحبث وضع بحق جمع بين الحقين ببذل الارش والوجه المنع لانها قد
 بحق الصالحات فلهذا لا بد ان لا الرجوع في العين في استحقاق منافعها وحبث وضع بحق جمع بين الحقين ببذل الارش والوجه المنع لانها قد
 بذلك ولم يكن لاحد منهما حق اصلا وانما عجزه له الرجوع بالعين خاصة بل المتجه عدم استحقاق الاجرة على البقاء كما صرح به جامع صدق الاصل الذي
 قد سمعته في الزرع بل في ذلك انه يلزم على قول الشيخ ان لا ابقاء بالاجرة لانها لا تكون له ذلك هو مقتضى تحليله ولكن لم يذكر احد استحقاق الاجرة لو
 ابقاها فهو وجوب بعض الشافعية وبما يستفاد منه عدم الخلاف في عدم استحقاق الاجرة مع اخبار البقاء بل لعل الشيخ ايقن لا يقول بها وان يجوز له القلع
 بالارش ضرورة عدم ثلثها مع فطره من مرفق الارش على قول الشيخ في الميزان والبناء فائمين بلا اجرة ومقلو عنى فالمتفاوت بينهما هو الارش ولكن لا يجوز
 مساواة الفرس للزرع في استحقاق البقاء بلا اجرة وعدم جواز القلع بالارش لاعم التراضي واحال الفرق بينهما بان له امدا ينظر بخلاف الفرس والبناء فيحصل
 الضرر عليه اعتبارا لا يصلح معارضا لما يقتضيه الا يربط خصوصاً بعد ان كان الفسخ اخبارا لا لغيره باقية فثبت ان لو افسر من الفرس اية ضلع صاحبه
 لعدم عوده زياده على ما كان او قلنا ان مثله يبلغ العين كما لم يكن له استحقاق بقاء على صاحب الارض بل له قلعه من دون ارش لانه دفعه الى المشتري مقلو فبال
 فله صاحبه كان عليه من الحق لا نه لحدث في ملك الغير فخلص ما له ومصلحة بسبب فضل غير مضمون ان الفرس في الارض عدوانا ومن هنا كان الظاهر للفرس
 مطالبه بالارش فخلص الزرع بالارش لان الفرس ارفع من واحد منهما يخرج ولما اخله المفسر من كان مالكا للعين والانتفاع نعم لكل واحد منهما ان يخلو لك والاول
 استبدان الحاكم والظاهر ان صاحب الارض له قلعه وان كان هو من القلع لم يكن صاحبا للفرس لان منفعة الارض لبايها بعد الفسخ ولربما كان الفرس المفسر حتى يعين
 ابتداء لان الفرس ان صاحبه قد دفع اية وقد يخلو في المقام من جهة خبر الضرر والضرر ان لصاحب الفرس ارض المنفعة على المفسر ويقال ان له ابقاء بالاجرة او بها
 ان لصاحب الارض القلع بالارش والله اعلم وكيفية كانه فخر من مسئلة الفرس ان الفرس المفسر قد عرفت ان الحكم فيها الفسخ فيكون الارض للبايع والفرس للمفسر ثم
 يبايعان ويكون كراي البايع ما قابل الارض بان يبر ما مقام نفوذ الارض مشغولة به بما نال على ما عرفت وينسب قيمتها كالمثل في فخر الجميع ويؤخذ لها من الثمن
 بنسبه ذلك والباقي للمفسر هذا ان رض صاحبها بالبيع فان امتنع بقيت له الارض وبعث الفرس ولا يقبله منه فده باقية في الارض من غير اجرة ولا يجبر على بيع
 الارض وان استلزم نقضا على غيره من لان ذلك فذلك فاذا بيعت كك كان للمشتري الدخول في السقي وغيرها من الاحكام نحو ما تقدم فحين باع بستانا
 واستثنى منها شجرة او قطعا كما اوضحه الله اعلم ولو اشترى بستانا فخلطه بمثل لم يسل حق البايع من العين لوجودها وان كانت غير مثمرة اذ هو لا يستلزم عد
 بعد ان لم يكن واسطة بين الجود والمعدم فيفسح بينه وبين المفسر لان الفرض المساوية الزنبي وكذا الوخلطه بدونه في عدم بطلان حقه من العين بل وفي الفسخ
 عند المم وغيره لانه يصح رض بدونه حقه وفيه انزعاع من ذلك ولعل الاجمير ان التوصل الى حقه بالبيع ويكون له الثمن بنسبه ما يخصه من القيمة كما جزم
 في محكي الفرس لانه كما لما بين الخصصين لوبيعا صفقة وان كانا مستقلين واحمال الشركة في العين على هذه النسبة بدفعه مضافا الى لزوم الراباء على عو
 لكل معاضة ولو الفهر ثمانية لا معاملة بينهما على ذلك والامتناع لا يستلزم فخر وانما يستلزم الشركة فخر في الما بين على نسبة فخرها على معنى استحقاق
 كل منهما النصف مع فرض المساوي بحيث لو اختلفت بينه وبين النسبة ما لوبيعا الوخلط في ثمة ملاحظة الما بين المستقلين ضرورة تفاوت الثمن بالنسبة
 اليهما ولا تلازم بينه وبين الاشتراك بالعين والمبايع لا امتناع من العين هنا اذ ارضى بدونه حقه لانه يكون شريكا لكن في جامع صدق فان قيل انه
 صلح بايجاب البايع لوطبقت الغنة بعد الرجوع والمخفوق المثل لا اردي قلت يخلو ان لا يجاب لان الخلط لم يكن على طريق التام او وقع ذلك من المفسر حين كان
 ما لكا لكل ما فلو احياء الى الغنة لم يملكه بعض الما المفسر لا امتناع فصل بذكره وهو باطل ولا لانا لثانين باستحقاق القيمة بالبيع بعد الرجوع له
 بفصلوا وظاهرهم اطلاق الحكم في احوال كلها وفي ثبات المطالبة بالبيع في الخلط بالمشا والاردي قلت هذا الاصحاب غير المقام ووقع الشركة
 فخر في المخرج بالمشا وكذا الاردي اذ ارضى صاحب الجسد ولعله لان الامتناع موجب لذلك حتى في صورته الاختيار الذي يكون الفائدة فيه
 الرضا بايجاب السبب المنقضى للشركة في نفسه وحق فطلبت الغنة في محله اما لو كان بالاردي منع رضاه بعل السبيع عملة في الاشتراك فخر فلو بيعا
 ح لم يكن له الاعلى حسب الشركة ولا يستحق من الثمن بمقدار قيمته ماله لان الفرض حصول الشركة نعم لم ان لا يرضى بطلان البايع فيخصه من الثمن على نسبة

في المثل
 في المثل
 في المثل

أجزاء النفس

القيمة لكن الانصاف ان ذلك كله يحتاج الى الدليل والا لاف الذي يقتضيه انما بقاء كل مال على ذلك صلبه حتى ان المثلث لو وقف ملك كل منهما شيئا من
من على النوازل والفرص من عدم حصوله من احداهما وربما كان هوذا الحكم من ان الجيد الذي اختاره في وقت خلاصه وامل وان كان قد خلطه بالهوى
قبل والناظر الشيخ والفاضل في بعض كتب بطلان هذه العين ويضرب بالقيمة التي يطلب بها المفلس مع الغراء لكن يحتاج كما لنا لفتة بالاختلاط و
عدم التمكن من لفتة للاضرار بالمفلس في زمانه يمكن التوصل الى هذه البيع ويكون من الثمن على نسبة القيمة ولو ان مثل هذا الاختلاط في هاتين العينين
لزم مثله في العينين الاولى ومن هنا كان عارضا الفاضل وثاني الشبهين ذلك فليس له ان كانت قيمة زينة درهما والمزج يرد بهن اخذت ثمن
وهكذا وليس له الامتناع من البيع هنا وان اختلفت بعضهما لا يختص التوصل الى هذه فيهم الغراء والمفلس الامتناع من البيع اذ لو ضاربا القيمة على كل
المالين بناء على ما ذكرنا سابقا لا يختص الثمن فيهم فمع ضمانهم يردون حصة من ثمنهم لا يردون حصة من ثمنهم هذا وفي الشيخ انه حكى هنا قول اخر وهو ان يرد في العين على
نسبة القيمة فاذا خلط جرة نساوي بنار اجرة نساوي دينارين فللبايع قيمة ثلث الجميع فبعض ثلث الرزق وخلطه باسنان الرزاق في ذلك انهم
على القول بثبوت في كل معاوضة ولو خصصناه بالبيع لكن القول بعيدا قلت هو بعيد ايضا ضرورة عدم المعاملة بينهما والامتناع من البيع لا يستلزم ذلك
فلا ريب ان المخرج ما عرفت ثم قد يجعل الرجوع الى المصلح الفهمي بل في لفتة بالعين في نحو المقام لا يخرج من قول بل فيها وفي هذه هناك ما فيه ريب
في الجدة فلا حظ وامل والله اعلم ولو نتج المشتري لقرل وقصر الثوب او خبز الدقيق او عمل بخود ذلك ما يفيد المبيع صفقة محضه لم يسلح حق البايع من
العين فطعا بعد خروجهما بذلك عن الوجود بل ان لزم دقة المبيع بهذه الصفات لم يكن للمفلس شي سواه غير علمه شيئا اوليا واحرام علمه بعد ان كان
في ماله لا يقتضي استحقاق شي على البايع كما ان ان نقصت قيمته لم يكن شي للبايع بناء على ما عرفت سابقا من عدم استحقاق البايع الارش بمجانبة
البايع المقتضى لعدم في المقام بطريق اولي انما الكلام فيما لو زاد بعلمه ومقتضى من المص كان للغراء ما زاد بالمثل القطع بذلك وهو احد القولين في
المسئلة فلو كان الثوب غير مقصوبا ويائة ومقصور يساوي ثمة وعشرين كان للمفلس سدس الثمن ومجده ان هذه الزيادة بسبب فعل للمفلس وقنه
ان القيمة بناء على ما ذكرنا من عدم استحقاق المشتري في الثمن ونحوه عدم هنا كما في حد بل هو ولو ضرورة عدم كون الحاصل هنا الاصفه محضه لا
بفعل ملكها مستغلا من من اربع الملوكة ودعى ان الفرق بينهما بين الثمن حتى انه يمكن القول بعدم هناك بخلافه هناك ان الثمن ونحوه من الله وان كان
سببه من فعل المكلف كلف السفي مع انه قد يختلف عنها بخلاف المقام الذي هو من خله او في حكمه كالواستاجر على العمل مثلا ولذا لم يخرج الاستحقاق على الاد
دونه وفيها انها بعد التسليم لا يجب اذ الفعل بعد ان كان في ملكه لم يكن لضمان على احد وانما استحق البايع العين التي يلزمها بعينه مثل هذه الاوصاف كما
هو واضح ولا فرق بين كون الصفه من فعله او فعل غيره بعد ان كانت ثمة ملكه وبلد قيمة العين سببها للمفلس لا سببها لغيره ما ذكرنا وبذلك قد استحقا من
حال الزيادة انها وقت الفسخ كما هو ظلك اذ لو جردت كما هو مقتضى القليل السابق والله اعلم وعلى كل حال فقد ظهر لك عدم لزوم هذه الصفات الا
المؤلفة من العين المحكوم بكونها للمفلس لانها ثمة ملكه ولو اختلفنا الصفه بالعين كان للاجر على الطرفين والصفاحيل الدقيق والثوب لا سببها لغيره كما ان
للبايع حبس المبيع لاستيفاء الثمن بل لو تلف الثوب او الدفوس بغيره لم يستحق الاجرة قبل التسليم فانه خرج كالمبيع الثالث قبل قبضه ما على عدم الاحتاق استحقاق
متاسلما بالضرر ولو اقل قبل ابقاء الاجرة لغيره الفضة مثلا ففقدان لزم به فلا شيء للاجر في ثمن العين وان زادوا المحضات هذه الصفه بالاعتماد ان
لكل من البايع والاجر الرجوع الى العين ماله ظر ساوي قبل الفضة عشرة والفرض خمسة والاجرة درهما فم المجر بدوهم والبايع عشرة واربعة للغراء والمراد
ان الاجر حصل العين حتى يستحق اجرة وليس له حينئذ ان يطالب بالاجر وان لزمه الثوب بغير ثمة كما سمعته سابقا والله اعلم في جيد وليكن قد صيغ الثوب
فان لزمه قيمته بالصبي لم يكن للمفلس شي بل خلافا لغيره بل في ذلك قول واحد انقص البايع بالعين لكونها قائمة بخلاف عين مال للمفلس فانها ذهنية
ان الصفه لا اثر لها ولو زاد ثمة قيمته بغير ثمة الصبي كان شريكا للبايع في الثمن بقدر ثمة الصبي فلو فرض ان قيمة الثوب غير مضبوغة اربعة والصبي درهما
والمصبوغ ستة ففلس ثلث الثمن ولو زادت قيمته اقل من قيمته كما لو فرض قيمته مصبوغة المثلث خمسة فالفصل على الصبي لان الصبي يفرق اجرة في
الثوب بهلك والثوب قائم بحاله فكانت قيمة الفضة اليه ولو لم يجرم في ذلك لاي منظر وشروطه في ان لا يعلم استثناء الفضة او بعضه في الثوب الا حقه
بسببه بل في نظر من طلاق المص الشكة بمقدار الصبي ونوع الفضة اعلمها بالنسبة فلو زادت قيمة الثوب مصبوغة على قيمة الصبي كما لو فرض كون الثوب المثلث
يساوي ثمانية فالمخرجه بناء على ما ذكرناه لخصاص البايع بالزيادة ولا هنا صفه محضه وقد عرفت بعينها للعين ويجوز على سلف ابقاء الحال لخصاص المفلس بها
لانها لا اختيار فيكون الشئ في الغرض بينهما نصفين وقد جعل هنا بطلانها على قيمة الثوب الصبي فيكون الثمن اثنان بل لا يصح عن اذا فرض كون الزيادة للثوب
الصبي هذا كله حكم ما اذا لم تنقص قيمة الثوب الى الصبي فان نقص لم يكن للمفلس شي بل هو اولى بما اذا لم يزد به الذي عرفته فيما تقدم والله اعلم وكذا الاجرة
في العمل المفلس في عمله بنفسه ضرورة عدم الفرق بينه وبين الاستعجار عليه بل وكذا الوضعية متبع باذن المالك فان المبيع عند المص من ثلث المثلث
كان للمفلس شريكا للبايع معه في الثمن بعد العمل على حسب ما عرفت وقد تقدم ان التحقيق عندنا عدم استحقاقه شيئا اذ لم يكن العمل صبيعا ونحوه ما
اجزاء مالية او كالاخر بل ينبغي ان يجرم فيما لو كان العمل على اصح نحوه مما لم يعمل المفلس بنفسه ولا ان فيه ولا غير عليه اجرة كما هو واضح والله اعلم ولو اقم
في متاع وقد جعل الاجل في اقل السلم اليه قبل والناظر الشيخ في الحكم عن بسوطه وشبهه الفاضل في كونه ان وجدنا من ماله لفتة ان شاء والابان في
تالفا قبل المجرم موجودا ولم يجر العمل الصبي مع الغراء بالقيمة بل اخلاق اجرة في الحكم الاول لا لدر اجرة في النصوص واستفاد من غيرها وانما الحكم
في الحكم في الثاني فان ظاهره تعيين ذلك عليه وان لم يزل له الفسخ في صرح به قال وان لم يجد عين ماله فانه يضرب مع الغراء بجند ماله عليه من الخطه وفي
ايضا ان اردنا فتح العقد والضرب مع الغراء بابل ما كان له ذلك والاول اصح وكيفية الضرب في الطعام ان يقوم الطعام الذي يتخذه بعقد السلم

في عين الثمن

في عين الثمن

فلا

هذا في حق المالكين

خلاف غير السكوني الذي لا يترتب له الاصل من حيث هو ان الانتظار في حق المالكين هو بمنزلة الانتظار في حق الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 في الرواية والقول في وجوب المسمى في قضاء الدين يتكبد فيه لا يخرج من قوة لا يجب عليه ما كان منه فيه فقص عليه ومنه نرجو الماد على عدم تحمل المؤمن ذلك عليه مع
 انه لا يخرج من امكان ان يصل اليه المسمى فيكون الواجب عليه هنا في حق المسمى في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 ان لا يتغير عنه والواجب من المسمى ما كان موصولا الى المسمى في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 الا ان المصلحة تقتضي التسليم في حق المسمى في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 الا ان ذلك ان وجب في وجوب المسمى في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 لتناقض من الابد والرواية المتضادة في كلام الاصناف في حق المسمى في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 المكسب فيه بل بين المالكين في وجوب المسمى في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 قضاء دينه فترجى الله اعلم **القول الثالث** في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 لفظ ينفي فيها الاستصحاب كما هو صريح في قوله ان المخرج على خلاف الاصل في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 الحكم مقام الدين ونحوه مع مصلحة المصلحة في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 بل في جميع المقاصد ان الوجوب يظهر في المصلحة في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 كل منافع في سيرة المصلحة في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 في سيرة في المسالك انما يستلزم الاضطرار في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 الاستصحاب في وجوب المصلحة في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 او لا يزيد على مال المصلحة في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 في بعض المنافع في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 وفيه ما تقدم وكذا يستلزم المصلحة في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 ما لا يحل في المصلحة في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 على ما تقدم وفيه ما عرفت وتبين ان المصلحة في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 لا يثبت في وجوب المصلحة في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 وبعبارة ذلك فمال المصلحة في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 فهذا في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 الغالب قد عرفت بعض ما سبق في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 فاجبت ان يستلزم المصلحة في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 الغرض وكذا العبد الحافي وان قاربه بان لا يفرق بين المصلحة في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 لا يمكن المناقشة في قضاء ذلك نذية البدانة في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 معرفة المصلحة في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 سقط اعتباره وكان كوكيله والغرض انما هو في الاستيفاء من القيمة والحكماء من شرع لا يفرق بين المصلحة في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 مع هذا ولكن من جامع صدق هذا الحكم ينبغي ان يكون على طريق الوجوب فان الحق في ذلك للمصلحة في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 وفيما عرفت خصوصاً بعد ما عرفت من صدق المصلحة في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 الحكم بل عنه ايضاً وكذا التصريح بان المقام ليس كالمصلحة في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 مال المصلحة في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 ولكن الاضطرار في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 الحق على مال بل قد بين باعتماد المصلحة في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 لغرضه كما هو واضح في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 ثمة مضي الثمة وان كانا ثمة في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 احدهما الى الآخر لانه لحظ وفي جامع صدق هذا الحكم في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 ضرورة معلومة في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 بذلك الاجرة من ثمة مال المصلحة في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك
 لان البيع في وجوب المصلحة في حق المالكين في قضاء الدين وسائر ذلك فالتسليم في ذلك

[illegible]

۱۰۰

54

[illegible]

زاد علی محمد صاحب

في القواعد

اليقين يمنع من وقوع جانيه بالاصل او بالظن الذي ثبت من الحفظ للشايع فالبينة في المقام المحصول الظن الرجعي لا يمكن ان يكون مرجحاً منكر أو مقبولاً اليقين عليه
لذلك لا انبعاث من دفع ومحتاج الى اليقين مع البينة كمن الاستظهار ضرورة ظهور قوله في البينة على الدعوى قطع الشك ولا دليل بالمحصر من هنا على اليقين
كالاستظهار مضافاً الى عدم تنفيج مستند شهادة البينة هنا وان كان قد حصل الظن القوي بالصحة المتأكدة ان التالف بالاصل لكنه اذا لم يصل الى حد
العلم غير محدد في قول مثل هذه البينة التي قد عرفنا وجوبها الى اليقين التام في العلم عدم قبولها ما لم يثبت اليقين بالاثبات بالحصص ونحوه ولو فرض كونه في المقام
كأن وجهنا الى البينة الاولى ولعلنا نرى اليقين فلما كان الاول لو فرضنا شهادته على تالف المال الظاهر لم يعلم اليقين ولا احتج الخصم بعدم غيره
انما يثبت ثبوت الاصل على اليقين ضرورة وجوبه على الحال التي لا دعوى من لم يعلم بالاصل مال واستغنى احتياج اليقين اليقين نعم لو شهدت بتالف الظن وبه
اعترف الخصم بعدم غيره لم يحتج ببوله اليقين كما هو واضح وبذلك تم كلام الاكثر وسقط ما احتج به في ذلك فانه بعد ان قررنا المشهور حاكماً على الحق والعدل
في غير كره قال ما يفيها حكم الحكم وان ثبت اليقين في بيئته التالف ونبيته الاعا حجة بان البينة اذا شهدت بالتالف كان كثر ثبوت اصل مال واحتمل
الغير بتلفه وادعى الاخر فانه يلزم اليقين واقتضى بر في موضع اخر منها بان لا يمين في الموضوعين محتمل بان فيه تكذيباً للشهود ولقولهم البينة على التالف
واليقين على التكرار والتفصيل قاطع للشك في ذلك لان تجلص الحكم في ذلك لا يوجب شكاً في الفرق لا يوجب من نظره ذلك لان شهوده تالف له اما ان يكون شهادته
على تالف المال الظاهر لهم من غير معرفتهم بحال باطن امره بحيث يحتمل ان يكون له مال اخر لم يتلف هو لظن من قول المجاهد وتعليقهم المسئلة ونسبهم بعد اعتبارنا
كونهم من اصل مخبر بحال ويشكل مع هذا ثبوت اعتناء لان حاله بالنسبة الى المال بالظن لم يمتدح لو فرضنا ان هذا المال الظاهر لم يكن له ثبوت
ماله باطنا والحال انه لم يخبر وان ارادوا لعدم اعتناء اطلاقهم على باطن امره ان الحاكماً لا يثبت اطلاقاً على ذلك مع ان اطلاقهم معشقة نفس الامر كما لا
على انهم وان العدل لا يجازف في شهادته كما صرح بهذا المصنف بعض اصحابنا اشكال الفرق بين الاقرين لان ذلك ثابت في الشهادة على مطلق الاعا حجة بان
نحو الاثبات لتلافيهما في غير موضع على هذا الشرط فان مرجحاً الى مخبر شهادته لا اعلمنا باخبارهم وحكم اليقين منفرج على ما فرضناه فان اكتفينا
في بيئته التالف بالاطلاع على ظاهره فلا بد من القول باليمين لانه يصير لهذه البينة كثر لا يعلم له اصل مال مع لعمري لو يوجب عدم الانفصال اليقين
في بيئته الاعا حجة المطالبة على الحال لان ذلك اضعف ما يمكن اعتناء شرعاً في التخصيص لا يكلف مع البينة امر اخر لا يثبت اليقين ان الظاهر المخبر ان اظهر اطلاق
بيئته التالف على باطن امره كما ذكره بعضهم بوجه عدم اعتناء اليقين بما لا ذكرناه ويمكن ان يوجب كلام المجاهد الدال على عدم اعتناء المخبر الباطن في شهادته
التالف بالنظر الى احكامه ولا بالنظر الى الشهود بان هذا المذهب لما كان يعرف له اصل مال ولو يكون الدعوى كك فلا بد لهذا المخبر المال لثابت ظاهراً
من امر بدنه فاذا شهدوا بتلف امواله التي يطلبون عليها فقد علم الانفصال من ذلك الاصل الباطن في المال وان امكن بقاء بعضه لانه غير معلوم و
التكليف انما هو بالظاهر بخلاف ما اذا شهدوا باعتناء فان المراد انهم لو يطلبون على ما لا بدع ذلك الاصل الذي هو بقاء المال السابق بوجه فلا
مع ذلك من خبره الباطن والعشرة المتأكدة يحصل الظن بتلف ذلك المال وانما يحصل بذلك الفرق فظهر من الجاهل ونسبهم بما اختاروه من ثبوت اليقين
في الاول والثاني لان الاول لا بدع المال الباطن ببقائه ولا ظنا لعدم الاطلاع عليه بخلاف الثاني لان كثره ملائسته ومجاورته والاطلاع على اليقين
على الاصح عليه من يكون بيده ما لا عادة يقبل الظن القالب لعدم المال فلا يجمع ذلك انضمام اليقين الى البينة نعم لو ادعى الغير وجود مال محصور
للمدين واعترف بعدم غيره فشهد الشهود بتلفه لم يحتج اليقين في الاول ببقائه ولو يثبت اطلاق الشهود على باطن امره الا ان هذه مادة خاصة والمسئلة
انهم منها والظاهر ان هذه الاعا حجة في هذه المسئلة هو ما وجهنا اخيراً من ان شهود التالف لا يثبت اطلاقهم على حاله في نفسهم ولا عند احكامهم بخلاف
شهود الاعا حجة ووجه ما يبنونه لكن الحق الشيخ على في ذلك انهم على انفسنا من الوجه وهو ان المراد عدم علم الحاكم باطلاعهم مع شرائطه ونفسه لا يحصل
الالتباس في الفرق على تقديره ونفي اليقين في الاول واشباهه في الثاني على تقديره فان الاطلاع على باطن امره ان كان حائراً فيها فاما ان يثق باشهادهم الحاكماً
يرتبة ونسبهم انما لا على العدل في الفرق في خبره اذا لم يطلبوا على باطن امره في التالف على كرهه يكون اثبات اليقين فيه لوجه من الاخر كما ذكره في كرهه
العكس لان خبره الباطن افادت ظناً قوياً مضافاً الى البينة بعدم المال ومخاركة في الاول فثبت ان ثبوت ايجود ونفلائه بطوله يظهر لك موضع النظر في
غير ما ذكرناه انما خصوصاً ذكره من الوجه لكلام جماعة المجتهدين ما لا يقولون من اثبات اليقين لبيئته التالف ونبيته الاعا حجة وقيل اعزب قوله
بعدم احتياج الثانية اليه مع اعترافهم بانها انما تقبل الظن القوي بسبب الصحة بان مستندها التالف معلوم ان مثل ذلك لا يوجب حجة على كونها بيئته في
وحيث احتمال كون مستندها الاصل المعلوم قطعاً كما وجهنا سابقاً واعزب منه عدم ذكر الوجه الظاهر من كلامهم في تحقيقه عدم اعتناء الاطلاع في
التالف من انهم تالف جميع الاموال المستلزم ثبوت الاعا حجة وان مثله لا يثبت في الاطلاع بالصحة ولا اليقين لانها فرغ من بيئته الاثبات ولا يخصص
طرفي عليها بذلك في الصحة ولو فرض ان بيئته الاعا حجة استغنى عن اليقين اليقين لانك قد عرفت احتمالها وانها ظاهرة مع الصحة في ان مستندها
الاطلاع على التالف كما انه لو فرض كون بيئته التالف على تلف مال محصور احتجنا اليقين من المدين في نفي حوى غيره واحكامه من عكس الامر ما ذكره احكاماً
مع ان الظاهر وجه من موضوع البحث كما اعترف به في جامع صدق لان ظنا كونه فرض شهادته البينة على تلف المال الذي يده ظناً لجميع الاموال واليمين
مع عدم اعتراف الخصم بعدم غيره متوجه كما ذكرناه بل على ما حكاه عنه من عدم احتياج اليقين في البيئته خارجاً انما يظهر كلامه في عدم اليقين مع
بيئته الاعا حجة الخ لا الى البيئته التالف في معلوم كونه مستندها العلم بتلف جميع امواله وانما يخبر بمثله لان مستندها الاصل فانه جعلها كالبيئته على
الوارث فلا حظ وامل في جعله كلاً لا يوجب من نظره وجوه ثم قال واعلم ان الخبر المعتبر في شهود الاعا حجة ان اطلع الحاكم عليها فلا كلام والا فليكتفاء
بقولهم لانهم بهذه الصفة وجه قوي وقطع بر في كرهه فالت لا يوجب ضعف ضرورة عدم الدليل على ثبوتها بقولهم التمسح به الى دعوى لا يثبت بها مثله بعد

اعتبار

كتاب

المرحلة بل هو في ذلك بخلاف المسلمين لم يزلوا جميع اليهم في معرفة البلوغ والجميع كانوا اذا استلجوا فيهم في المرفقين وكان الحجة الى هذه العلامة فان الاختلاف
والسنة كغيرها اما يشبه لاهوتها بخلافها مضافا الى ما شعر من اطلاق الادلة ولذا اتفق اصحابنا على خلافه نعم ربما نشأت الى الشيخ ولم يتحقق ذلك
في الخلاف الانبات لبلوغ المسلمين والمسلمين اجماع الفقيه في كونه نيات هذا الشعر دليل على البلوغ في حق المسلمين والكفا عند علمائنا وبما ان ذلك
واحد والمشافعي احد قائله وقال ابو حنيفة انه لا اعتداد بالانبات مطلقا لا في كونه من شعر الرأس البدن وبذلك عليه مضافا الى ما عرفت من ان العادة لا تخفى
المروءة من الطرفين في طريق الجهل ما تركوا ان سعد بن معاذ الحكم على قرينة كان يكثف عن ربات المراهقين ومن انقلب منهم قتل ومن لم يثبت جعل في اليد اوى
وما ترك من عطية الفقيه قال عرضنا على رسول الله صوم فريضة وكان من انبت قتل ومن لم يثبت على سبيل فكنت فريضة فلي سبيله ومن طريقنا لا يحصى
خبرنا الفقيه عن جعفر بن اسباط ان رسول الله صومهم يومئذ على العادات فبين وجه انبت قتله ومن لم يجد ابنتا الحنفية بالذراعي ما في خبر جزة
عن جعفر بن مينا العلامة لا يجوز امره في الشراء والبيع ولا يخرج عن اليقين حتى يبلغ خمس عشرة سنة او يحتمل او يشعر او يثبت وما في خبر يزيد الكناسي ان الفلكا
اذا وجد ابوه ولم يدركه كان الخبيثا لادراكه وبلغ خمس عشرة سنة او يشعر في وجهه او يثبت عانته وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله نعم ولبسوا
الحق قال ومن كان بيده مال بعض المباشي فلا يجوز له ان يعطيه حتى يبلغ النكاح ويحتمل الى ان قال وان كانوا لا يعلمون انه قد بلغ فانه يمنح ببيع ابنته او
او يثبت عانته فان كان ذلك فليدفع بناء على اننا الضمير في قوله قال تابع الى الله على المذكور في الآية السابقة كمال الحثاد وابنه عنه مسندا اليه لعلمه
وجده كك فما وصل اليه من المسح كالا كان من كراهه على عاده القداء وهو ان لم يكن خيرا لكان من لا يبيع من لا يبيع وعلى كل حال فلا ينبغي التوقف في اصل الحكم
نعم فلا يشك كل عورة للاثاث بظهور النصوص في الذكر وخاصة بل قد يظهر من بعض الاحكام اختصاصها بهم وان لم يعرف نقل الخلاف في ذلك لكن قد عرفت
العموم في معقد اجماع خلاف وكذا بل صرحا به وان لم يكن في المعقد المروي ومثلهما يتبع اكثر العبارات وبان الانبات اداة طبيعية غير الشائع
لكنه غير متفق الادلة فلا يخالف في قضاء العادة بما خربنا من انبات هذا الشعر في سبع سنين بكثر ولعل ذلك هو السبب في ترك الفقيه في النص
لندرة الاحكام اليه فبهن كالا حلالا وانما اعتبر الاحتيا في الحثوث مع عدم التيقيد في النصوص معلومة عدم احتيا في الرغبت في الشعر الضعيف
الذي قد يجد في الصغر لان الحش هو لم يثبت اخبار البلوغ فيجوز عليه الاطلاق لوجوب صومه الى المجهود والتيقيد بالعانة لا يخرج سائر الشعور
فلا يكون لبلا على البلوغ وفي ذلك لا عبرة بها عندنا وان كان لا خلاف في حاشا البلوغ اذ لم يثبت كون ذلك دليلا على خلافه لبعض العانة فقلت
هو فواء في صوم الرخصة فقال وفي الحاشا اخضر الشارب نبات اللحية بالعانة قول قوي وقال الشيخ في طيف كتاب الحجر لا خلاف ان نبات اللحية
لا يحكم بجهده بالبلوغ وكذلك سائر الشعور وفي الناس من قال انه علم على البلوغ وهو الاولى لا انه لم يجر العادة بخرجه اللحية من غير بلوغ وفي كتاب
الصوم وجده اى البلوغ الاحكام في الرجال والمريض النساء والانبات والاشعار في وفيه بعد بلوغ الصبي اما بان يحتمل او بكل عقله او يشعر
وهو ابن البراج في المذهب حد بلوغ الغلام احماله او كالعقل او يشعر في قولنا ان نبات اللحية دليل على البلوغ اما باقي الشعور فلا وحكي في
كراهة صا لاشا صبي في الحاشا اللحية الشارب لعانة احدها الحاشا في قولنا لا باس به عند بناء على العادة القاضية بما خربنا من ان البلوغ بل
لا يمتنع من قوة العادة والخبرين السابقين اللذين لا يفسر سندهما في جهة احتيا الاحكام فيقطع الاصلح بهما واما ما قبل من انه لو كان علامة لاستغنى
بها عن اخبار شعر العانة بل لم يجر الكشف عنها فضعفه ضرورة خروج العانة عن العورة او لا وعدم الاستغناء عنها فتقدم شأنها على اللحية
والشارب بل قد يفرق الحاشا العذار والعارض والعنفقة ونحوها مما هو معلوم المسند الا ان ظنا في الاحكام بالاختصاص بالعانة بل هو صريح بعضهم
ولذا اقتصروا عليها في العلامات ويمكن ان يكون ذلك منهم لاختلافها من اخص البلوغ عادة بكثر ومدادهم على كراهة العلامات المشاهدة من الاشياء
لا حال معلومة البلوغ الحاصلة غايبا عندنا بما هيئت لا يجر الى استناد العلامات وغرفا العادات لا ينافي الاطمينت المعينة الاحكام الشرعية
نعم لا عبرة بسائر الشعور ما عرفت في ذلك كالم الاحتيا للاصل وهو ان الكتاب في السنة من غير محاض يستدبر وفي كونه ولا احتيا بشعر الابط
عندنا والمشافعي فيه رجحان ومن ذلك يعلم شذوذا ما في بعض الاخبار من ان شعر الابط من العلامات والافضل ان لا يشار بها على الانبات خاصة
او مع غيره ما عرفت من اللحية والشارب ونحوها وكيف كان فقد استنفذ من المنها والصوم والنافع في المقام كونه بلوغا لا دليل على سبيله كالحمل بل في
مفتاح الكرامه نسبة المصولة المذهب صوم المبط وحده وصايا النهاية والمؤيد في خبر الرسيلة وصوم شروصا ياها وكشف الرمز
وصوم الجاهل وحده وكراهة صوم بر وحجر وحجر الانشاد والبصرة وصوم اللحية وشعر الجاهل وجميع البيان وجميع الجاهل والغنية وكراهة الفراء
لجهره بل في الغنية وظاهره المبط وجميع البيان ونواد قضاء السرير وكشف الرمز وكراهة الفراء وصوم لك الاجماع عليه لكن لم يخطو كثير ممن
نسب اليهم ذلك وانما في كثير منها ظهور بل اشعار لا يثبت الغيبة لانهم ليسوا بصد بيان ذلك على ان جملة منها كالمبط وكراهة وبر ذلك قد صرح في مقام
الحريان بل لا يبرح ومنه يعلم عدم الرزق في تلك الاشادات وانها الرزق لبيان ذلك بل هو من بعضهم لم يثبت مثل هذه العبادات الزائدة على ظهورها
في البلوغ ثم صرح بعد ذلك بانه دليل لا بلوغ فلم يرد انهم من انشأ تلك العبادات ذلك ويؤيده ان العلامة الطباطبائي على شدة تنبئه في
في المسئلة حتى ان حكى عبارات الفقيه بالفاظ اعطى لها ونفرد كل واحد منها قد يثبت بل لا يوجد بهذا القول مصرح في الاحكام والاحتياط في الحكم بالعدا
في كراهة عن الشافعي في احد وجهه لكنه ظاهرا جزة وابن ادريس والحقق بل يؤيده انما في ذلك نسب القول بكونه دليلا الى المشهور ووجه المنسبة المروي
كان الامر بالعكس لانه نسب القول الثاني الى انه دليل لا بلوغ في الكتاب المروي في حاشا المبط والخلاف وحجر كراهة وكشف الحق وجميع صد ذلك وظل الاحتيا
ولا يثبت ان الشهرة بالاعكس وفي الغريب عوا ان الشيخ في الخلاف على اجماع عليه ومن لا حظ عبادة الخلاف قطع بانه ليس في صد ذلك وانما يثبت

كتاب

في الشافعي

[illegible]

الحاكم علاء الدين الملك الناصر

كتاب

كتاب التلخيص في الأصول
والفروع

وبينهم في المضاجع عشر وعشرون عشر فكل على كل حال لا يظهر فائدة في الانتفاء على عدم الحكم به إلا بعد التمعن ومع فرض العلم بها لا يوجب
نعم قد بين أن الفائدة نظرية في مخرج السن فانه اذا خرج المنة من الحكم ببلوغها وان لم يعلم قدر سنه او كذا في العلام ونظير ذلك قد مر في باب المحض في
لكن عليه يكون خروج المنة من الانتفاء على البلوغ كالمحض بلوغه نفسه وهو خلاف كلمات الاستحسان ثم لا يوجب ذلك عدم العبارة بأوصاف المنة بعد
العلم بها اذا اشبهت بالوجه الصحيح اليها الاطالة الحكم ببلوغها وجوب الغسل بها مع انتفاء العلم والسبب فيها منخص الرطب فانزال المنة انفاقا فاذا
انقضى الاول يغيب الثاني ويحتمل عدمه لان اعتبارها فيها لا يستلزم اعتبارها في البلوغ يجوز تقديم الاستحسان لا يثبت بها لكن متى علم على إمكان خروج
المنة قبل البلوغ وفيه بحث بل منع لان الظاهر عدم تكرر الحال وصول الطفل الى الحد البلوغ كما يروى اليه اطلاق ما دل على ان خروج عبارة البلوغ من النص
السابق وغيرها من ذلك بعرفنا في الكلام السابق من اعتبار الامكان في خروج المنة احرازها من خروجها من الامكان كما اذا كان السن خمساً او اربعا
من نظره في التام للام لا ان يراد الحكم بكونه غير مخرج ان جمع صفاته بخلاف المخرج على جارية قبل التسع فانه لا يوجب ان جمع وصفه لان المراد عدم العبارة
وان كان متبايناً اطلاقاً واضمحلت بلزم خروجها من غير البائع فيجب ان الله اعلم وكيف كان فلا خلاف في بينا انه بشرط في هذه من العلامين المذكورين
والآثار وقد عرفت في الحال الاولى والثانية فقد عرفت على السوية الزبونية غير واحد بل في كراهة الاحكام خروج المنة وهو الماء الدافق الذي يخرج منه الولد بلوغ
في الرجل والمرأة عند علمائنا اجمع ولا تعلم فيه خلافاً في الذكر وهو في النساء كذلك والشاخص قول بان خروج المنة من النساء لا يوجب بلوغاً لانه نادراً في بعض سائط
العبارة قالوا اطباء في اكثر العلماء على خلاف هذا في ذلك في شرح المتن هذا عندنا وعند اكثر موضع وفان وانما به على خلاف الشاخص لان قال وفيها
واضح قلت قد بلوغ من الغيبة ووصايا النهاية وصور المبطر وباب الاوصاء من المذهب وتكاح الرسله وخبرها ونحو ذلك القضاء من السرور موافقة الشاخص
او يظهر خصوصاً في بعضها لكن ما ذكر من التندرة فيمن انه لا يحصل الا بعد العلم ببلوغ التسع جعل للاختصاص على الرجال وجماعاً على اهل بلوغ بعض النص
في على كونه عبارة للرجال بل الغيبة الماهرة يقطع بكون النص الغتوي مبني على ذلك خصوصاً بعد معرفته في ذكر الحمل في كلامهم على سبيل البلوغ بالانرا
وخصوصاً بعد نص الشيخ وابن حزم وادريس في مقام اخر بالاشراك فاجماع كراهية هذا التبع مع التام بصحة فهو الوجه مضافاً الى عموم وابلوا آه ولا يثبت
بعد احكام واحكام الاشراك في الاحكام ما لم يثبت خلافه ومعرفة من ان البلوغ حال طبيعي يبعث منهما ذلك من غير فرق بين الرجال والنساء كما هو المشا
في العرف والمراعى الشيخ والغافل من انما استدل عليه بما ذكر من ان ام سلمة سئلت عن المرأة في منامها ما يرى الرجل فقال اذا رأت ذلك فلتغتسل و
لكن معنى على استفادة الغتوي الغيبة لثبوت التكليف بشرط البلوغ والافسيه الاصل بناء على حصوله من الصغيرة لا ينافي عند البلوغ
حال وجود السبب في الحديث الاصح والامر هل بعد من الحكم والله اعلم وكذا يعلم البلوغ شرعاً ان لو يكن عرقاً بالسن وهو بلوغ خمسة عشر سنة للذكر
على التخييل في الاختلاف المقام شمر عظيمه كاد تكون اجماعاً كما عرفت بذلك في ذلك بل يغلبها مستفيض وموافقاً لاجماع صريحاً وظاهر على ما في
مفتاح الكرامة حيث قال كادت تبلغ اجماعات المسئلة اثني عشر اجماعاً من صريح وظاهر وشعر بل هو معلوم وبما يشهد له التسع بل يجازي على ذلك
اطلاق الاشعار لا يتركها حكماء العلانية الطباطبائي عن صريح الغيبة والظن كما عرفت بخلاف ذلك وظاهر البيان وكثير العرفان وكثير القوائد والمسا لك الجواب
وللشيخ المشهور كشف الرموز والخصص بخلاف ونقد الشرائع وفيه انحصار المخالف في ابن الجني على ما يظهر من لف والمذهب البارع وشرح الشرايع
وغوالي للوالي وهو مع انه معلوم من السبب لا ينفذ في الاجماع خصوصاً مع ضعف حجة وشدة دونه على انه لو تطرق المنع الى الاجماع من خلافه وخلاف
منافى المتأخرين فلا ارشاد في تحقيقه فيما بيننا حيث ان وقع خلاف من من ابن زهرة الى من ثاني الشهيدين كاشهده نصاً منهم المبسطة بل قطع بعضهم
بالحكم ولم يبعد بخلافه في الاجماع بل في خلاف فلا ينبغي للفتية الزدة بعد ذلك في مما قبله بل ما حدث في هذه الازمة المتأخرة خصوصاً بعد ملاحظة
فرض ذلك من الادلة في الاستصحاب فان الاصل عدم البلوغ والتكليف بقاء الحجر والولاية ما لم يعلم النافل عنه ولا يعلم الا باكمال خمسة عشر فيكون بلوغاً
ما قبله ولا وجه للنافل في الاستصحاب هنا بعد كون المطلوب من اثبات الحكم في المشبه حكم السن المعلوم لا اصل السن المعلوم الحكم ضرورة افتضاء الاستصحاب
فيه نفى الاكثر في الموضوع والحكم هنا متعاضداً في الاستصحاب فلو علم سن البلوغ ولم يعلم بلوغ ذلك السن فقتضيه الاستصحاب نفى الاكثر بخلاف ما لو بلغ سنه
ولم يعلم انه بلوغ فان الاصل عدم البلوغ كما عرفت ومقتضى نفى الاقل اللهم لان بوقا او مانا اليه سابقاً ان البلوغ شرعاً هو بلوغ العلم فيكون حاله طبيعيه
مضمونه في الانسان بل مطلق الجوان وجميع ما ذكره عبارة لم يوفقا كشف عن الوصول اليها حتى السن فيكون الشبه الموضع والمنفى الاستصحاب الاقل اذا لم
عدم بلوغ الحد الكاشف لكنه خلاف عليه الاختصاص من السن بلوغ في الشرح وان كانت اعم فيه كشف عن خبره وفي كان كك فالمشبه بالحكم دون الموضوع و
وموضوعه البلوغ لبعض الاحكام لا ينافي كونه حكماً لان الحكم قد يكون موضوعاً للحكم اخر ولا استحالة في ذلك مع اختلاف الجمل ومثله كثير فالاستصحاب
بجميع وجوه المذكورة حجة في المسئلة وان كان الصفة بالمدمي واعناها من الضام استصحاب عدم البلوغ فانه نفى صريح والمطلوب منه عن المستحب
لا ريب وانما التمسك به لا يوقف على فهمه عدم القول بالفصل ونحوه على انه من الامور الفارة الثانية كغيره واصافه الى ارجع الى الوضوح لا يخرج عن القرار
فغنى اصل عدم البلوغ ان الاصل عدم حضوره في البلوغ لا ينفاء زمان عدم البلوغ واستصحابه الغار انما يلزم لو اريد الثاني دون الاول وقد بينك
باصول البرائة من التكليف على المطلوب لا كونه حادثاً متغيراً باصل عدمه لرجوعه الى الاستصحاب ولا للاصل الشرعي المستفاد من خوفهم كل شيء مطلقاً
بر فيه نهى الناس في سعة ما لم يعلموا وغيرها فان المفهوم من ذلك سقوط التكليف كما يظهر بالشد بل لا في التكليف فرع البيان وهو مقتضى محل النزاع
ودعوى نحو البيان وهو الخطاب العام الصالح لكل من يدعيها انه مشروط بالبلوغ ولم يثبت قبل اكمال خمسة عشر للهيم لان يمنع الشرطية على وجهها
الاستدلال بالعمولة في الجمل وفيه بحث كراهة في غير المسمى بالامر من بعد الغيبة عن ذلك باسمه او لا ومقتضى ان هذا الكتاب كقولهم وابلوا اليه

حتى اذا

كتاب النجاشي

الفاصل في بعض ما خالفه المتأخرون وهو موقوف بالاجماع واما القول بالثلاث عشر فانه وان كان في ذلك خلاف من نفي بل يجمع والكفاية نسبة الى قول
 الشيخ في كتاب الاجماع بل هو الاول الظاهر الشيخ ذهب الى ذلك لانه في كتابه بعد ايراد ما تضمنه الثلاث عشر من النصوص هذه اجماع معتبر في العمل بغيرها
 من غير ظاهر القول بل يمكن لا يخفى عليك ان يرجع هذا القول وسابقه الى شيء واحد هو انما في هذه الاثني عشر والحاد منها في الدليل بل لا يجد ان يكون المراد بالاول ان
 هذا البلوغ اكمال الثلاث عشر واضحا في القول في الاربعة عشر مقدمة للعلم بما سمعته في النسخة من ذلك هبت واما الكلام في اثبات هذا القول
 من اصله فانه لا يخفى انه لا معناه وكلام متأخر في الاجماع حكايه هذا القول وتعيين المحرك عنه لا يخرج عن الجمل واضطراب والمجمع ما قالوه بعد في بعض
 الى بعض نسبة القول بل الى ابن الجبجد وظل الشيخ والصدوق وقد عرفنا ان مذهب ابن الجبجد كمال الاربعة عشر والشيخ موافق للمذهب ولنصه عليه مواضع كثيرة
 وقد في الخلاف اجماع الفقيه عليه وارهه نصوص الثلاث عشر كتاب الاخبار مع كونه معارضا لمثل لا يقتضيان ان يكون ذلك مذهبنا وكذا ابراهه حديث
 الثلاثة في النهاية مضافا الى ما في من الاجمال المانع من تعيين المذهب ما يراه الاستنباط من اخذ حديث عامر مؤول بالضرورة لثبوت الاجماع بل الصدوق
 واما الصدوق فلهذا ورد في النسخة والفقهاء على ما قبل ما يناسب هذا القول وما ينافيه وظلاله في صوم الفقيه مواضع المشهور بل كمال في المجمع فثبت ذلك
 مضافا الى ان الكتب العديدة لثبوت الخلاف حتى المنادى من نسبة ذلك اليها بل في بعضها او صريح في خلافه على ابن الجبجد واما القول بالثلاث عشر فانه وان كان
 المتأخر في غير تعيين الفائل لكن لا يخفى بل لا يمكن احد من اصحابنا عبر بل في الكتب العديدة لذكر الخلاف الاجماع على عدمه ولعل منشا الوجود في بعضهم
 بغيره ومضى في في الوصية والعقود وجواز مواخذته على الجبابة والمروية والارادة ولكنك خبير بان شيئا من ذلك لا يقتضي البلوغ وغاية ثبوت حكم
 حكم البالغ الذي اعترضه مواضع مخصوصة ورد بها النص في جعل النسخة النافع من العشر واثني في البلوغ لكنه لم يجعل له والعامل به لم يجعل بلوغا بل نص على
 خلافه فلم يثبت الاصح قول بالثلاث عشر كما انه ظهر لك عدم قول في المسئلة خبر قول ابن الجبجد وان ما عداه بين ما لا اصل له وبين ما استقر الاجماع على خلافه
 بل يمكن دعوى لك في قول ابن الجبجد انه هو وان كان معروفا حكايه عنه الا انه قد استقر الاجماع بعده على خلافه مضافا الى ضعف ما ذكره في كتابه من خبر
 ابن حمزة عن ابي جعفر قلت له جعلت فداك كبري الاحكام على الصبي ايا في ثلاث عشرة واربعة عشرة قلت فانه لم يجعل فيها قال وان لم يجعل فان
 الاحكام تجري عليه عموم ادلة التكليف في وجوب الخطاب الى المميز في عفا الوجود شرطية العلم والقدرة خرج الاقل بالنص والاجماع فيبقى في الاربعة
 عشر لان نصهم في خبرهم في ثلاث عشرة للاخذ فيها وللكمال والبيان على الاول هو الموافق للاختلاف في العبادة وان كان مخالفا له بالنسبة الى ما يتعلق بالولي
 لان احوال البدن في الانسان مرتبة على الاسابيع فيكون بلوغه في الاربعة عشر والاول والثالث فطما فيكون الثاني هو المطلوب اما الاول
 فيا العقل والمنطق اما الاول فلما ذكره الاطباء من ان استكمال الاثني عشر واجتهد السنين يشبه احوال الفرج استكمالها وتراجعت دونه فان الفرج يبدو
 هذا لا ضعفا ثم لا يزال يزداد الى الليلة السابعة فيقوى ويشد قوة ولا يزال في الاستعداد حتى يصير في الليلة الرابعة عشر يبدو زكاته ثم يرجع فيه فينضج
 شيئا فشيئا حتى يكون في الواحد والعشرين من الشهر كهيئة في السابع منه ثم يزداد نقصه خفاؤه الى ان يذهب الى العدم والحاق في الثانية والعشرين و
 هكذا الصبي كان ضعيفا الخلفة سحيقا التركيب الى ان يتم له سبع سنين فاذا تم له ذلك استباف في اثار القوة في العقل والبدن ثم لا يزال يزداد الى ان يتم
 له اربع عشرة سنة فاذا دخل في السنة الخامسة عشرة دخل في الاسبوع الثالث فهناك يكمل العقل له وتشد قوته وتظهر فيه الشهوة ثم لا يزال يزداد في القوة
 الى ان ياتي في السنة السادسة والعشرين ثم يدخل في الاسبوع الرابع وهو اخر اسابيع الفتوة والهاء فاذا تم له ذلك ما تمام السنة الثانية والعشرين انقل الى سن
 الوفية وهو اخر اوزان التكليف في اشد وهو الاسبوع الخامس ويمد الى سن ثلثين سنة ثم يبدو الرجوع بعد ذلك ويكون عوده كبشره واما الثاني
 فلما رواه الصدوق في النسخة عن امير المؤمنين ع انه قال يربي الصبي سبعا ويؤدب سبعا ويستخدم سبعا ومنتهى طوله في ثلث وعشرين سنة وعقله في
 ثلثين سنة وما كان بعد ذلك في الجوارب وعقله مع انك يلعب سبع سنين والزم نفسك سبع سنين فان اقمه ولا فانه ما الاخر فيه وخبره في سنين
 يربى عن ابي عبد الله ع قال قال امير المؤمنين ع ينظر الصبي سبع سنين ويؤمر بالصلوة لسبع سنين ويترك في المضاجع لعشر سنين ويحلم لاربعة عشر سنين طوله
 لا تحصى وعشرين سنة وينتهي حمله ثمانية وعشرين في الجوارب في جميع ما لا يخفى اذ في الاول مضافا الى الطعن في سنه فيجعلها في الستين سبع ويجوز في المباد
 ووقف هذا الله جل جلاله يمكن صنع ذلك على المطلوب لاشماله الى الزيادة في المنافع والتعيين وحمل على التقسيم والزمه بد من الراوي لعل من ثبوت الامام ع فيجب
 البناء على الاكثر للاصل وبثبوت المطلوب ليس باول من ابداء العطف على ظاهره وحمل على التمرين القابل من حيث استحبابه بل لثبوت الخلاف الاجماع بالهر
 اول ملاحظة ما سمعته من ائمة النسخة حكايه هو واضح وفي الثاني ان البلوغ شرط ثالث معارف العلم والقدرة وحصوله بالاربعة عشر مشكوك فيه فثبت في
 في التكليف المشروط على ان الاصل عدم الشرط مع الشك في كونه هو المفروض بانفاؤه ينفى المشروط والثالث ما عرفت من عدم الاجمال في نصوص
 النسخة لانها بين ما هو نص في الاحكام وبين ما هو ظاهر فيه وجوب الاحتياط موقوف على التكليف فلو توقف التكليف عليه وادعى ان الاحتياط في نفسه لا
 يقتضي الوجوب مع عدم اشتغال الذم بما يوقف عليه كما ان في اذمة الصبي خالته من الشواغل والاربعة امانع اطراد الاسابيع في كل شيء حتى البلوغ بالمعنى
 الذي يوجب عليه الاحكام الشرعية والوجوب العقلي مع كونه ظاهريا لا يقتضيه والتعليق مسبق لشيء اخر فلا يقاس عليه البلوغ وقوله بجمله لا يخرج
 لا عموم له وانما المراد به الغلبة والامكان في ذلك الزمان دون ما قبله فان الاحتلام قد ينال من المدة المذكورة فظهر من ذلك كله انه لا ينبغي في النسخة
 التوقف في المسئلة والقول بالثلاث عشرة مضافا الى ما سمعته سابقا في ان ما شهد له موثق عامر عن ائمة مسئلة عن الغلام متى يجب عليه الصلوة
 قال في اثنى عشر سنة فان احلم قبل ذلك فقد وجبت عليه الصلوة وجري عليه العلم والحجامة مثل في الثاني ان في ثلث عشرة سنة او حاشا
 قبل ذلك فقد وجبت عليها الصلوة وجري عليها العلم والله بن سنان ع اية سئل ابي في الحاضر عن قول الله ع حتى اذ بلغ اشدته قال لا احتلام

كتاب النجاشي

عدد ومارها الايصاف

ان شاء وان كانت قد بلغت ولم تظن فان عليها العدة ومن حمل حمل من حملا على الرجل يطلق العينة التي لم تبلغ ولا يحمل مثلها وقد كان دخل بها والمثلية
قد يشتت من المحض وانفع حبسها ولا بد منها قال البرع عليها عدة وان دخل بها وعوض محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال اني لا يحمل مثلها الا عده عليها وخبر
مستوفين حاتم سئل اباعيد الله عن الجارية لا تحذف عليها الحمل قال البرع عليها عدة وخبر ابن ابي يعقوب عن الصادق عليه السلام في الجارية التي لم تظن ولم تبلغ الحمل
اذا اشترها الرجل قال البرع عليها عدة نفع عليها بل قد يمد لذلك ايضا فيخرى لا يخفى المستفيض في النسخة التي عدها عن الصغير والتي لم تبلغ المحض
فان الوجه انقضاء العدة في مثلها على ما يستفاد من النص عدم الاستبراء بالحمل مثلها ومقتضى ذلك خروجها عن هذا الصغير بما كان الحمل في رحمها
عنه يتعذر ولو على كل حال فثبت ان لك ما ذكرنا عدم كونها بلوغا باقنه ما نعم قد يكونان دليل على سبق البلوغ في مثل المجهول حالها بان يكون المحض
منها كما شاع عن حصول العدة فلا بد ان الدم الذي من قبل التسليم يكون بلوغا بالسن فلا اثر للمحض في الدلالة اذ الجارية او ما ناه
من ظهور الفائدة في محموله السن فان بلوغها يوجب بالحض لا بالسن على السن الدال عليه لا بالسن لغيره كما لا بد من معلوم كونه حبسا من العدة
او غير ما لا يكفي هنا ما اشبهت من الفقهاء من قاعدة الامكان اذ هو مشروط ببلوغ التسليم كما هو جارية والفرق المقام الاشتباه من هنا قال في كونه
اشبه الخارج ان حبسها لا يحكم بالبلوغ ولا يحكم الامع اليقين عملا بالاستصحاب وهو كونه معه بسقط الغيب الصفة فانها انما تغيب عن ذلك
واما دالة الحمل على السبق فاعضاء العدة بتقديم المحض واعضاء كونه مستقرا لا تزال الذي قد عرفت سبقه للبلوغ لان تكون الولد انما يكون
من اخلط جميع المائتين وهو المراد من الامشاج في الابنة الكونية على ما هو المشهور بين المفسرين كالدالة صلب الرجل وترايب المرأة من قوله فيخرج
بين الصلابة التي لا صلب للرجل وترايبه ولان المراد بالامشاج الاخلط من الطابع التي تكون في الانسان من الحرارة والبرودة والوطوبى والبيوت
ولا الاطوار والشئون ولا الاخلط من منى الرجل وبعض المرنج مع ان على الاخر يتم المطلوب ايضا وما ذكرناه في لا يبين هو المراد عن ابن عباس
هو موافق للنصوص الكثيرة عن النبي والائمة عليهم السلام على ان خلق الولد من المائتين وان ماء الرجل ايضا غليظ وماء المرأة اصفر رقيق وابت
العظم والعصب العروق من نطفة الرجل والشعر والجلد واللحم من نطفة المرأة وان الذكورة والانوثة والشبه بالاعمال والاختلاف من شأن المائتين
وعلى كل هذا على سابقه ودون ذلك الصدق والواقع والطريق المحكى عن العمل والفصل في جميع الاحتجاج وما عدا الحكماء والاطباء من الاختلاف
في المرأة فمن اسطو وانباعه انه لا ينفصل عنها وطوبى شبهة بالتي اذا امتزج بها منى الرجل بولده من مادة الجنين وذلك في
القوة العاقدة في منى الرجل والمنعقدة في بطون المرأة وعن جابريون اكثر الاطباء ان للمرأة منيا كالرجل وفي كل منها قوة عاقدة ومنعقدة لكن في
الذكر اشد وقوة الفعل والناشر من منى الاثني وعن الحكماء ان عينة النصف من الرجل ومبدء النابض والنصف من المرأة وانما المنى انما يقال
بحصول شرائك الاسم والافنى الرجل حارة نضيج تخين ومنى المرأة جنس من دم الطيف وانما يحصل بالاستحالة لغيره لا بعدد من الدم بعد منى الرجل عند
بسمونه طما لامنيا وعن بعض المحققين من ان المنى عند الحكماء هو الماء الجامع لبياض اللون ورائحة الطلع والدفق واللذة والقوة العاقدة غير فاج
في شموله ذكرنا ضرورة كون التزاوج بين الفريتين لفظيا وان الاتفاق منها واقع على ان تكون الولد من جميع المائتين والعبرة في التسمية بالعرف واللفظ
وطوبى المرأة شهي منيها في اخر جماعه باصطلاح الحكماء لا يندرج في توشا الحكم المتبرج لانه لا ينفصل عنها كما هو واضح على كل حال ففي كونه
ان دالة الحمل على البلوغ منوطه بالوضع لعدم العلم بصفه بغيره فبعد الوضع يحكم بالبلوغ قبله فالتاثير اناطة الحكم بالعلم في اصل الحمل وابتداء
قلوه لم يبق في الوضع حكم بالبلوغ وبك لوعلم بكونه لا كثر من شدة اشهر حكم به لما يحتمل النقص عنه ولا فرق في دالة الحمل على البلوغ بين ان يكون الولد
ثامنا او يورثه دة ندمه نشوأي كالة العلفنة والمضغرة وبسقط اعنار السنة استهوها وللرجوع الى الاربعين كالتعليق والايات في مراتب
النشور وجبره بغيره لا ينبغي ضبط ان الحاجة الى هذه العلامة فيما اذا تحقق الحمل للمرأة من غير احساس بالانزال فلو احس به حصل لها العلم بالبلوغ بل
وجرى عليها العلم وان نرفه بحكم بظواهر على ظهور الحمل او تحقق الوضع والله هو العالم بحقيقة الحال تفسير في الحشوي المشكل بناء على الاختصاص
في الرجل والمرأة وانما لا يثبت ثلث ان ثبت شهور الحشوي الرجل او بلغ سنة الخمسة عشر اخرج منه من الفرجين او منى من الفرج الذكر بعد مضي تسع
وامكان الامناء من ذكر حكمه ببلوغه بالاختلاف اجده ببسنا ولا اشكال ضرورة حصول سبب البلوغ في الفرجين ان كان رجلا او امرأة نعم لو خرج منه
من احد ما لم يحكم ببلوغه على اعتبار المخرج في الدلالة على البلوغ لم يوافق ذلك الفرج زائدا فلا يكون معنادا اما لو صاد ذلك معنادا او قلنا بدلالة
خروج المنى مطلقا على البلوغ فالدلالة في ذلك بعد ان حكم بعدم الدلالة في مثلها لاحتضار من فريج النساء خاصة هذا هو الدال اختاره اكثر
العلماء وبعض العامة قول بان ذلك كاف في البلوغ لان خروج المنى من فريج الذكر حكم بكونه ذكر كما يحكم به لو خرج البول منه خاصة وكذا القول لبعض
والمنى من فريج الانثى ولا يخرج منى الرجل من المرنج والمحض من الرجل مستحيل وكان دليلا على الغيبين كان دليلا على البلوغ ولا يخرجها معاد دليل
على البلوغ فخرج احدها او لا يخرجها بغيره الى غرضها واسقاط دالتهما اذ لا يتصور حبس صحيح ومنى الرجل ففي كونه الباس عن هذا القول
في حمله لوصف ذلك مصادا فيصيب الدلالة لثبته لا ينبغي التامل في دالة البعض بعد فرض العلم بكونه حبسا لا انه بصفاته وان احتمل كونه غير حبس على
التعبد من وعلى البلوغ كما انه لا ينبغي التامل في دالة المنى الخارج من الفرج بعد العلم بكونه منيا عليها ابقاء اذا كان خرج في مان عدم امكان خروجه
من الذكر لا سيما ذلك من غير الانثى كما هو واضح اما لو كانا بالصفة مع احتضاها غيرهما فالمنى هو المشهور من عدم الدلالة على احداهما عرفت وقيل
على البول مع انه مخصوص بجميع الفارق ضرورة كون المنى من انهما بالصفة وان لم يقطع بكونها حبسا او منيا ودعوى ان الصفة مائة رشا العلم ظاهرا
الفشا والانه يمكن فصل الفعا في فهمه في المسئلة التي ذكرها المصنف وغيره بقوله ولو حاض من فريج الامات وانى من فريج الذكر حكم ببلوغه على المشهور

في فريج الانثى

في فريج الانثى

الاشياء

الاشياء
مخالفة للشرع
اصلاح المال

الاشياء

بين الاشياء ان لا يكون فصلها بل في تلك ان خلا ذلك عليه واخصه لان ما ذكره من ان في ذلك ما حاشى وللعمارة قول بعدم ثبوت البلوغ بذلك
 للمعارضين واسقاط كل واحد منهما الآخر ولهذا لا يحكم بحال هذه بالذكرة ولا بالانوية فيبطل لانها كما بينت من انما ارادنا بل في ذلك هو وجه
 في المسئلة فلت هو مع ان منافع الوضوح المذكورة سابقا للام لان بردي الوجه مطلق الاختال وان كان واضح المضعف فبما بالنسبة للاطلاع
 المذكورة والانوية لا يقتضي به بالنسبة الى البلوغ ضرورة عدم كاهن واضح والله اعلم الوصف الثاني الذي يتوقف عليه دفع الحجر الرشدي في المال بالاختلاف
 اجده فيه بل الاجماع يقتضي عليه بل الكليات السند والاعلية بقره المرجع فيه العرف كانه غير من اللفاظ التي لا تصح شرعية لها ولا لغوية وما غل الكليات
 من ان الرشدي لهداية والفاطم من الاصداء والنهاية والصالح خلاف العرف في المفسر بها بالاضلال لا ينافي ما ذكره الاختلاف في المقام اذ هو بالنسبة الى
 المال ولو سلم فالعرف مقدم على اللغة عندنا كما هو في جملة وعلى كل حال فهو كالمفسر في المال او قد قيل ان في ذلك عيبا انهم بل في التفتيح ان لا
 فيه عند العرف في جميع البرهان هو الظاهر في البناء ومنه عرفا انه هو الذي ان يكون مصلحا لذكر الاختلاف في جميع البنا انما العقل واصلاح المال وهو
 عن الباخر وعرف جميع العرفين عن اللغة في تفسير لاية ان حفظ المال ولعل مرجع الجميع الى ثبوت واحد وهو ما صدق عليه عرفا ان رشدي بالنسبة الى المال الا ان
 فاعلم في مثل هذه الالفاظ الرجعة الى عرف عدم التحدبا للام انك لا عليه بل ربما لا ينافي في بعض المقامات فحده على الوجه للام ومن هنا قد
 عرف نفسه بما سمعت في القواعد وعرفها ان كعبه نفسانية تمنع من انشا المال وصرف في غير الوجه اللائقة باضال العقل وكثير منهم من
 بالاصلاح فداخل الملكة فيه في مقام اخر جميع ذلك عند التامل فصول لوفاء العرف في مصداق فليس من وظائف الفقيه البحث فيه فضلا عن الاطباء
 فمعرفة جادهم ذكر تفسير لعل في الاجمال ولذا اختلفت القبول ومن هنا عرف ما في ذلك في شرح عناية المنع من ضابطها عليه بل وعلى غيره قال البر
 مطلق الاصلاح موجبا للرشد بل انما ان الرشدي ملكة نفسانية تقتضي اصلاح المال وتنع من انشا وصرف في غير الوجه اللائقة باضال العقل
 بالملكة عن مطلق الكيفية فانها ليست كانه بل لا بد من ان يصير ملكة يفسر لها وبافضلها اصلاح المال كما لو كان غير مفهولة ولكن لا رغبة في اصلاح
 على الوجه المعبر عن العقل فانه لك عيبا في تحقق الرشدي من غير تبحر باعتباره بالمال اللائقة بحاله كاستيائه ومنه من انشا عما لو كان له ملكة الا ان
 والعمل بجمع المال ولكن ينفقه بعد ذلك في غير الوجه اللائق بحاله فانه لا يكون وشبهه وفيه اولا انه من المعلوم ارادة الصفة للارادة ضرورة عدم صدق
 الرشدي عرفا على من حصل منه ذلك على وجه الاتفاق ورجع الملكة الى ذلك في نوع امة الجميع بهذا المعنى فطما والمراد باصلاح المال حفظه والاعتناء بها
 وعدم تبذره والمبالاة به ويحوز ذلك ما ينافيه الصواب في الاعمال التي لا تليق بحاله اما تفتيته والنكس به فضلا عن اعتناءه في الرشدي عرفا من غير فرق بين اولاد
 الرشدي له وغيرهم وسنعرف عدم وجوب الاعتناء بالاعمال اللائقة بحاله وانما هو طريق من طرق معرفة الرشدي كالعقل والاستغناء والتسليم والاستئذان
 في الاثني والجمع بينهما في تحقيق ضرورة عدم توفيق الرشدي عرفا على ذلك بل قد يتحقق عرفا بدونه كما هو واضح بادق تامل وبالجمله اطالة الكلام في
 تحقيق مصداق الرشدي في المال مع وفاء العرف به نصيب العرف في الاثني في ذلك البحث انه هل يعتبر فيه القدا او لا في المصنف فانه قد يدل
 وخلافه في الشيخ الرازي في ابي المكارم وغيره لا يسمونها بالاعتناء بها بل في الغيبة الاجماع عليه والاشهر ونفلا ونحسب ان لا يفي ذلك ويحكي كثر نسبة
 الى اكثر اهل العلم عدم اذ لا يفي صدق العرف بدونها ولو كانت معروفة الاشارة لا غير في الاستدانة وهو معلوم القضا بالسيرة القطعية في مقام
 الخافين واهل الذمة والصفة وغيرهم ومن هنا حكى عن كثر الاجماع على عدم التحجج بطرق الفسق التي لم يسلم بشدرا وعلى عدم مدخلية تلك المردة
 ككثرت الراس ومذا الرجل واشتد ذلك في العدالة على نفد براعتها في دفع المال قلت بل يمكن دعوى كونه ضروريا بشك في اسلام منكروه وقيل في
 الاختصاص يجوز ان يشك في جعل الاصنام والتمز والزيين بجمع الخرف في التريب لثقل على الشيخ في الخلاف والمبطل في هذه الزام ذلك بل هو في
 المبطل ليجعل في ذلك احتياطا كالحكم في خلاف والغيبة السطحية من الاحتياط فيها الوجوب دون التدرب مع ان الانتكار عليها في الاختصاص لا يرد منه
 الاستحباب واضح فضلا عما لو لم يكن احتياطا وغريب من ذلك اسندنا لها عليه بقوله ولا تؤثروا التقهات اموالكم بضميمة ما روى عنهم من ان شارب الخمر
 سفيه وبان الفاسق موصوف بالغي الذي هو ضد الرشدا المعبر عن المال ولان المتيقن العدل في غيره ويحوز ذلك ما لا يليق بالفقيه جعل شيء منها دكا للحكم
 الشرعي كما هو واضح واطرف من ذلك كله القول بانه لا يرد عليه ما على تقدير قوله بذلك شيء مما ذكر ان القدا لا عندنا ما خلا من الاسلام مع عدم ظهور الفسق
 او حسن الظن بها منصفان وغالب الناس اذ هو كما ترى نعم لها الفرق بين الاستدانة والاستدانة مع ان ليس لها البتة القطع بتحقيق الرشدي عرفا بدونه فلا يجوز
 منع ما بالناس با مثال هذه المتخرفات وبعض افراد الفسق التي يرتفع معها وصف الرشدي ويثبت بها وصف السفة لا يقتضي با غيبة العدالة في ماهية الرشدي
 فطما كما هو واضح وبالجمله الاطباء في ذلك كما وقع لبعضهم انهم من نصيب العرف في الاثني في المسئلة السابقة والله اعلم وكيف كان فاذا اجمع الوصف
 اي البلوغ والرشد كان الحجر باقيا بلا خلاف ولا اشكال وكذا لو لم يحصل الرشد ولو طعن في السن لا طلاق الادلة خلافا لبعض العامة فواجب في المال
 اذ ابلغ خمسة وعشرين سنة وعلى كل حال واما ما يعلم به رشدا فهو ايضا بطرق لا تنص عرفا ومنها معرفة باخباره بما لا يميز من التصرفات ليعلم قوته على المكاشفة
 في المباحات ويحفظه من الانخداع وكذا المختبر الصبيحة ومع معرف رشدها بان تحفظ من التبذير وان تستغني بالاستقلال مثلا ولا استسناج
 ان كانت من اهل ذلك او بما يضا فيه من الحركات المناسبة لها وبان فم الكلام في اخر البحث انتم في كونه في ثبوت الرشدي بتمهاده الرجال في الرجال
 اجلا وبتمهاده الرجال منفردين او النساء كل في النساء او مع التفتي بلا خلاف اجده فيه بل قبل عليه لاجماع وكثير من العبادات وان كانت لا تنحصر
 دفعا لشفة الاقتصار على الرجال فيهم وغيره فيندرج فيما دل على نفيها من الامة والرواية بل قد يندرج فيما دل على قبول شهادتهم فيما يصلح طرائع الرجال
 عليه من التصرف بان كان لا يجمع من حيث لولا الاقتصار بانفا الاختصاص ظاهر عليه فظهر عدم الاشكال في الحكم بجميع افراده والخاتمة على النظم

انما الكلام

[illegible]

۱۸۸۸

الشيخ محمد بن الحسن

سنة ودرهم ودينه ثلثمائة درهم فضحك فقال من ههنا الى اصحابك جعلوا الاشياء شبا واحدا ولم يعلموا السنة اذا استقوا مال الغرماء ومال الورثة
او كان مال الورثة اكثر من مال الغرماء لم يتهم الرجل على وصيته واجرت وصيته على وجهها قالان يوقف هذا فيكون نصيبه للغرماء ويكون ثلث الورثة
وكون له ثلث من اذ ذبل وصي في نفوذ العنق المتخير في الثلث لا الاصل والا كان نصفه حرا واحدا لانه في الوصية لا المتخير المقطوع بقضاء او كما لمقطوع كل
اصرف به في الرابض خصوصا بعد ملاحظة كلام الاصحاب حكم مضمونه فانه صريح في ارادة المتخير منه والاعم منه ومن الوصية بل جزء الشاهد الثاني بالاول
وان خالفه في الرابض ومال منه الى تقديم الحكم الموقوف الى الوصية وفاقا للحكم عن الشيخ وهو لا يخرج من وجه واولى منه التمسك بالحق في المتخير
كالهبة والوقف ونحوهما وعلى كل حال فهو ظاهر الدلالة على المطلوب بل صدق المقابلة فيه ووضح الدلالة على معلومية ان ليس في المتخير الا الثلث
كوضوح اودته من قوله لغرماء وصيته المتخير بشهادة المحكي من عمل كثير من الاصحاب به فيه حتى بعض القائلين بان المتخير من الاصل كالمفبد والفتا
والشيخ وملاق لك من ان اكثر المتأخرين ردوه لحالته القواعد المقررة حسن لوقفت الرواية عن الصحة او بخلافه تخصيص العوالم القطعية بالاحكام
لكنه خلاف النصيب خصوصا بعد هذه التصحيح وصرحها بوجع الاصول بالشهرة فرع ثبوتها في الرابض لم يخفها ولا وقتت على قصد لتفليها
عداء وانما حكمي بخلاف عن العلانية خاصة ولم اختلف على من بعده غيره وبعض من سبقه ثم رده ابن ادريس بن ابي القاسم عن الاصل واسقط الدين من
ولا يفي ضعفه بل هو اجتهاد في مقابلة النص واصحابه الموافقون له في كون المتخير من الاصل لا يوافقونه فيما اذا احم المتخير الدين بل يحضونه
بالنسبة الى الورثة والا كانوا محجوبين بهذا الصنيع وغيره بل عمل مقابله بالقول بالخروج من الثلث المعلوم كون المراد منه بعد خروج الدين ثم شهد
بعدم المزاحمة الموقوفة وعلى كل حال فلا يفي ذلك الصنيع الموقوف على المطلوب بل منه يتلجج الاستدلال بصحة جعل الرابض في الكافي عن
ابيعد الله في رجل اعطى مائة مائة وعشرين دينارا فقال ان كان قبضت مثل الذي عليه ومثله جاز عتقه ولا يمتنع والظاهر ان مثل الثانية كاعتق
من العتق حتى يكون الواو فيه بمعنى فيافي النصيب الموقوف عن الكسبي انه رواه عن جميل عن زرارة فيمكن ان يكون خبر اخر وعلى كل حال هو اقل المطلوب
بعد ارادة الجواز في حق الموقوف وفي خبري ابي الجهم والحاج كما هو واضح وقد ظهر لك من ذلك كماله لا غرابة في دعوى ان النصيب بخصيص اذا اريد
منها القطع به مما لا التوان المصطح فانه غير عز بل عمل الغرامة من عدمه كالاختفي على من لاحظها وضربها ما دل على عدم الاضرار بالوارث الذي هو حكمه او
العله في جعل الوصية عليه بالرائد ولا حظ نصيب لا فرا لا لانه في بعضها يظهر منه معلومية انحصار الامر على الميراث لاداء حرام الوارث وانه لا
طريق له الا افراد الذي سنعرف علاج الشارع له بالتميز وعدمها وغيرهما من النصوص التي بعضها ما يظهر منها مرجحة ذلك في حال الصحة بل في قول
هذا البعض لا في الصحة على معلومية الفرق بين ما على الصحة في المرض بالنسبة الى نفوذ من الاصل وعدمه وغير ذلك فخصيصا اختلال حكمه حصص الوصية في الثلث
مخروفة النجاء كل من يريد حرام الورثة او بعضهم عند خصوصية الى المتخير واغرب يتبع حمل هذه النصوص الكثيرة على المثيرة التي مع عدم قابلية البعض لها
يمكن القطع بعدمها في مثل هذه النصوص التي من داتها البطالة بل لا يتفق على من ارس اخبارهم عليهم لتسلم ان عاداتهم الاشارة في خصوص المثيرة اليها بذكر لفظ
الناس ويمنع بل قد يقطع بعدمه في خصوص المقام اذ لو كان الحكم في القائل للعامة عندا لكان في جملة من النصوص اشارة الى انكاد عليهم والى بيان بطلان ما عليه
ومما الغنم الكتاب السنة كما هي عاداتهم بل كان ذلك معروفا بين اصحابهم نحو غيرها من اثار العظيمة العامة التي غير ذلك ما يعلم به عدم خروج النصيب
الغنية واغرب من ذلك ما في ذلك فانه بعد ما اورد منها صحيح اخي يعقوب وشعب اخبر ان ابن قتيبة وابرا والولاد والحسن الجهم والخبر العاصي لهدا للثلاث
فيها بانه لا لا في الصحيحين الذين هما العدة على المطلوب انك هو قبل الموت بل صحيح ابن يعقوب بن ماسم فيهما بعد الموت كما ان الثاني يابا يكون عند من
خروفا المكان المقضية للصاحبة ولا لانه في الوصية اولى بل يمكن ذلك في خبر ابن عتبة ان حصص الموت مانع من مباشرة الذي في رواية نوح الوصية تكون
النسبة اليه باعتبار السبب في الوصية على انه في العنق خاصة وكذا الكلام في خبر ابن الجهم اما خبر ابن ابي ولاد فاشتماله على ما يخالف الجمع عليه من
الاراء دون الهبة يمنع من الاستدلال به في مثل ما لا يخرج من سند عبد القحيط انه في كثر ضرورية كون المراد من الصحيحين بغيره غيرهما اذ كرنا
لم نذكره الاشارة على الموت ودعوى من اخذ يعقوب فيهما بعد الموت واضحه الفشا اذ ليس الميت بعد الموت بنى اذ لم يوص به بل لا ينبغي كون المراد من خصوص
بعد كونه كذا في غيره ما لا يقبل ذلك مجازا لانه الذي كشف عنه في النصوص لفظ عند وحضر وانه الموت نحوها كما هو واضح ما في نامل ومنه يعلم فشا
النافثة في خبري ابن الجهم وعلى بن عتبة واما خبر ابن ابي ولاد المتضد بغيره ما عرفت فلا يفتح في الاستدلال به على المطلوب اشارة على غيره ما لا نقول به
يخصر بعد منع بطلان هبة ما في الرواية التي مرجحها الى الاراء بل قد يكون المراد من الفرق في الجواز الهبة على انه لو وصية شالجاز ويجوز من الثلث فخل
عن الاراء انك هو اول الجواز والجملة من احاط خبر ابا مذكرا من النصوص في ندرها وتدرعنا بعضها ببعض يقطع بقضاء هذه المناقشة كما انه يقطع بقضاء
من حيث السند اذ لا بين اعظم من هذا الاعتقاد على من عرفت بها على انهما الصحيح والموت والحسن بل قد عرفت استغناء ما غلظ في اسانيد بل
درجعة القطع كما لا يخفى على من اعطاه الله قوة حديثه كلما هم عليهم لتسلم واخر في قولنا ان جرد ما في هذا الباب الخبر العامي سند ودلالة من روى
خلافه لك فالسيرة اذ قد عرفت ما ذكرنا ان خبره من النصوص اوضح كما هو ظاهر كل ذلك فضا الى في نصوص الاصل من قوله العمد وفصول السند
في اتحاد الراوي في كثير منها وكونها مطلقة قابلة للتشديد بغيرها اذ ليس في حسن المحامى وما كان نحوه صراحة في شمول الاحقية للمتخير فيمكن حملها على غيره
بل يحمل لا رادة الثلث خصوصا اذ اقر بفتح اللام ولو حظ ما دل من النصوص على ان الثلث بعد الموت الثلث بل قد بين ذلك قوله في مؤلف عما اذا
اوصى به كماله فوجاه ان لا يقبل احد نفوذ الوصية من الاصل واحتمال ارادة خصوص المتخير منها لا الوصية شرعا ولا اعم منها ومن المتخير لا شاهد له
وليس اولى من الاحتمال انك ذكرنا بل منه يعلم المراد من باقي نصوص عمار المتفاوتة في هذا مع اتحاد الراوي فيها والموجو في نسخة الاصل في الوسائل و
ان يجرى في ذلك على مقتضى ما لا يخفى

في الواقع عن الكافي فان نفيك فليس له الا الثالث ومعناه انما ان يتجاوز في الوصف بالثالث او الشئ فلا يمتنع من الا الثالث وتظهر والله اعلم ان الروايات
 الاخرى لا تصعب فهم ذلك على بعض الناس خصوصا لفظ بعد بالياء المؤنثة ثم اضاف اليها لفظ قال على ان اختلاف النسخ بسبب الخبر عن الحجة اذ لم يعلم الخبر
 منها ورواية الشئ له فان اوصى عن الكافي بعد ذلك لاختلاف النسخ فخرج مع الاعضاء عن ذلك كله فهو مطلق مفيد بالنصوص السابقة كخبر عن
 عما ذكره الرابع منها فان الابانة عام في الشئ بل والخاصة لا يعلم المراد منه انما يخرج به الشئ من الثالث والاصل لما استخرج من ان ليس كل مرض يفتى
 الشئ من الثالث مع اجمال لفظ الابانة فيه وفي غيره وان قيل ان المراد منها انقطاع عنه وتبليغه له الا انه كما ترى خصوصاً بعد معلوم عدم اشتراط ذلك
 فان الهبة مشاع مع الافاض لا بأس بها القبل يمكن كون المراد من الابانة الاظهار على وجه يحصل العلم بعدم رد الورثة باحسانهم وبضاهمتهم وبما خبر
 سماعه فيمكن ان يكون المراد من الابان الوصفية ما تضمنه نصوص الثالث من خصوص الموت واثباته وعند موته ونحوها فلا يكون حجة منافية على انعام بمحض با
 لنصوص السابقة وكذا خبره بصبره قوله فيه فان اوصى غير مناف لا مكان اذ اودة بيان ان الوصف على كل حال يخرج من الثالث بخلاف خبرها فانه يخرج من
 الاصل قبل اتيان الموت وموسى مراد محتمل لبعض اذكرنا مع ان كشف الحال عنه وفي غيره ان نقول ان المستفاد من نصوص الثالث بعد ملاحظة الجمع بين
 مطلقها ومقتضاها خصوصاً مفهوم خبره بصبره الفاضل بعد خروج النقص من الثالث اذ لو يكن عند الموت وبملاحظة الصلح ورجح النقص من الاصل عدم العرف
 بمطلق المرض لك منه ما يستلزم السكون المتعددة المطوع بالسيرة القطع عدم خروج خبره فيه من الثالث قبل بلوغه ما يقتضيه صدق حضور الموت اتيان
 ونحوها وكذا المرض لك هو كعدم المرض عرفاً وان اتفق معاداة الموت لم يبحث لا يظهر كونه برأنا المدار على المرض لك بصديق عليه عرفاً انه حضور الموت
 واثابه ونحو ذلك وان بقي ايامه بل اكر من ذلك فانه ليس له حد جامع لا فائدة الا ان العرف وان يتفهم كثير من مقتضاها كغيره من الامور التي ترجع اليها
 الشك فالاصل المخرج من الاصل كما انه هو الاصل في خبر المرض وان خفي خبر الموت او ظن او علم كالفرق والمراه ونحوها بل قبل والطلاق وكيف كان في
 وغيرها من مطلق المرض لك يفتى الموت معه سواء كان مخوفاً او لا لاضاعده عليه الادلة خصوصاً ما يظهر من اطلائه من انما في الموت معه ولو يغيره كقتل ونحو
 اللهم لان يقطع بعدم ارادته ما يشتمل ذلك بل وكذا ما يمكن على الشئ من ان المدار في خبر المرض لك في الحرف ولخاره في جامع صدق انه يحصل المظن القوي بصدق
 قول من لم يكن علامته او كان واحداً في الحكم اشكال ثم حكى عن كثره الخبر بعدم قبوله رجل وامرأتين او شاهد وبمين واحتمال قول شهادة النساء اذا
 كان المشرع امره ولم يطلع عليها غير النساء الى غيره ذلك ما يفهمه على ذلك والظن في باب الوصية ونحو ذلك من الامراض واحوالها لا يخفى عليك
 انه لا يمتنع شيء من النصوص بل هو الحكم على الخوف كي يتجه له هذا البحث عنه بل من الواضح ظهور النصوص ودوران الحكم على الاحتجاج ثم اعرف الى امكان
 ذلك لكونها من الواضح كما هو عند كل من تدبر ما فلا بد من بيان الاقوى اذكرنا ومنه يعلم ان مرسل مرادهم وغيره غير مناف لنصوص الثالث ضرورة كونه
 مطلقاً بالنسبة الى ذلك فيقيد بها كما انه وغيره ايضاً مطلقاً بالنسبة الى العطية فيقتضيها هذا التفصيل ان محل البحث المشرع بالمال ولو المنفعة والدين
 على وجه يرضى بالوارث بل ومن النجس وحریم الملك كما صرح به جامع صدق من دون قصد عوضه بنوى ولو حفظ عرضه او حفظ ماله او نفسه او من يعول
 او غيره لك بل لعل الصدقة المندوبة المراد منها السلامة من ضرره عدم التعلق على مطلق النجس في شيء من نصوص الثالث بل لا أثر لهذا اللفظ في
 مطلق النصوص انما الموجود منها علق وبراء وعطية ونحو ذلك مما لا شمل له وليس المراد من نصوص ان ليس له الثالث مع بيان ان الثالث هو الذي له
 النقص فيه بكل حال بوصفه ونجس وخصه باجتهاد غيره فانه ليس بهذا الحال وكذا مرسل جامع صدق لك لو فسر عليه كتب الاجتهاد في الترتيب في ذلك
 من الركون اليه من احدى احوالها الى الشئ ولا نشأ به عوى ان المعروف للموعدة وفي خصوص نحو المقام مع ان لك ليدكره في ادلة الثالث وعلى كل
 حال فهمه مقتضى ايضاً في المعروف من المفهوم المؤيد باشارته وفيه فكل ما يحصل اجماع على عدم الفرق بينه وبين انفسه لنصوص السابقة فحما
 بهذا على نفسه وعياله ولو لزيادة الرفاهة من اكل وتزويج وغيرها وان لم يكن من عادته بعد ان يكون بقدر المشل وعلى حفظ عرضه او مصانفة ظالم
 او اكرام ضيفه ان خبره لك يبقى على اصل الخبر من الاصل المؤيد هنا بالبره المستمرة والمخرج وغيرها ويظهر في ذلك ذكره اخبر القائلون بالاصل
 كما ان منه يفرق ما في هذا الفصل في عدل المشرع بالبحث عنه من ان ازالة الملك عن عين ملوكة لا يجري الاثر فيها من غير لزوم ولا اخذ عوض بها لانه اذا
 وجوب تنزيل المشل فيه على الكافي في المخرج الترتيب في المشل بل يمكن ان يريد به ما قلناه فسلم من بعض اذكرنا فيه ولا الاقتصار على العين مع ان ما في صدق
 عدل العادة من المبرعات وثانياً انه لا يفتى فائدة لقوله لا يجري فيها الاثر بعد ظهور المقام في ارادة الملك للمزيل الا بتصور ازالة الملك عن عين
 ملوكة لا يجري فيها الاثر وبعد تبليغها كما اصر فيه في جامع صدق قال اذا لا يجري فيها الاثر من الاموال لو فث فاذا ازالة الملك فيه انما تكون بالانكشاف وليس
 ما يخرج غيره وثالثاً يرد على قوله من غير لزوم ازالة الملك الا لانه بالثقة فانه فيه من الثالث على اجزائه الحق الثالث ولو قبل الازالة هنا بالثقة وليس
 ابقاءه لا زماً قلنا بل لان الذي في مثل ما لو نذر عيناً مخصوصة تكون بالدفع على ان لا يملك الا لانه ملك عين فيه فبطل على المشرع من وجه اخر
 واحتمال انه من الاصل ح كما لو تلف مال غيره مثلاً بعد ايدضه مضافاً الى اختلاف الفرض وضوح الفرق بينه وبين الاثارة المخل الى المعارضة بعد
 ايجاد سببه فليس من الشئ قطعاً وكيف كان فالضابط فيه ما ذكرنا ولعل اليه يرجع ما في ذلك من انها ما استلزم نفوس المال على الوارث
 بنبر عوض بناء على ارادة ما يشتمل ما قدمناه من العوض والمال وعلى كل حال لا يدخل فيه تزويج الميراث نفسه ولو باقل من مهر المثل ولا انشائي الا ب
 فمهر اهل انسابه المرض ولا اجارة نفسه باقل من من وان قلنا يكون الحيااة في غيره من المبرعات الى غير ذلك مما هو غير داخل في الادلة ولا يحتاج
 على الحاقه في غير الاصل وهذا حديث اجمال في نفي الحاجة باثباته البيان عدم صلاح هذه النصوص وانما مطلقه قابلية للتفسير ان
 على العطية ونحوها وما قبل الاضائي لك ما يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد عرفت انه ليس فيما رواه في الكافي عند موته فهو مطلق ح وانما رواه ذلك في

4

فروغی که از این نور است
و از این نور است که فروغی
و از این نور است که فروغی
و از این نور است که فروغی

وإن كان خروجي عن الدنيا
أوضح من البنية طاب ثبتي
حاشا على الموالدة
بالإيمان مع انفا
لبيسني الثياب

الفقيه ويمكن ان تكون الاشارة على الثالث ايضا معلومة استحباب الوصية بالاقبال من الربيع والخريف ورد عن امير المؤمنين ثم ما يقتضي مساواة الاصل والاثار
في ذلك لتسوية الخصومات كون الموقوف في غير ارضه ليس له غيرهم وان ترك وصية صغارا يتكفون الناس ومن هنا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما تركتم من ثمن فاني
في وصية المسلمين فقد بان ملك بحجر الله وفضلته لانه لا يحال القول بالاصل والاثار لا يقتضي للفقيه ان يعد القول بالثالث والمستبعدا بان لوجه المرض من ذلك
المرض صرح من الاصل اجابا انه لا مانع من التزام الكشف بريح كالقصور والظرف شيئا وقع لفاضل الربا في المقام حيث ذكر ان في ذمة السابق فلا يصفى
ولما في المسئلة قد اخبر فيها الخرج من الثالث ثم امتد من ذلك بان قد كان في غفلة من الجاهل المرضي ابن زهرة فخرج عنه ولم يعلم انهما بعد اعراض الثنا
عنها بل لم يثبت كون شهود المتقدمين عليهما ان بعض من نسب اليه ذلك كان حرة قد تحققت خلافة في سبيله وبعضهم لم يولان في المسئلة واخر لا
صرح في كل اية كالكتبي فانه انما عرفت الباب بلفظ نص من عمار الله قد عرفت عدم صراحته في المطلوب بل قد سمعت ان الشيخ رحمه الله تعالى عاين ما يقضي
بان المعروف بين الاحتياط في ذلك الزمان القول بالثالث بقاء ما سمعته من الادلة خصوصا بعد احوال اوطن او قطع كون المراد منهما الاجماع على قاعده
السلط على المال لا خصوص ما يخرج من كاشا واليه ان زاد وينسخ اسند له على الاصل بان لا خلاف في ان لا ثالث الاثنا في النص في ما لم يفتش ما خرج فموجب الى العا
المخصص او المطلق المقيد بما عرفت مما قد مناه كله مضافا الى ان النص لا يفرق المضمنة لنفوذ من الثالث مع التهمة وبذلكها من الاصل ولولا تعلق حق
الوارث في الجهة بحيث لا ينفذ الا في الارض لا يمكن وجهه لنفوذ من الثالث ولا ينافي لنفوذ من الاصل مع عدم التهمة اذ لعله تعلق لا يمنع من الاقرار مع عدم
التهمة فان تعلق الحق في بالنسبة الى ذلك بخلافه قد عرفت عدم منع تعلق حق الفراء من الاقرار بالدين السابق في المفلس عند التصرف وعلى كل حال
فلا يترك ظهور هذه النصوص في تعلق حق الوارث في الجهة ما لم يكن حال المرض هو لا يترك الا على ما ذكرنا نعم هي مختلفة جدا والجميع بينهما بالتفصيل المزبور المتفق
الى الاكثر ففي خبر منصور بن حازم سئل ابا عبد الله ع عن رجل اوصى لبعض رثته ان له عليه ثيابا فقال ان كان الميت مرضيا فاعطه الله اوصى له ونحوه
خبر ابي بصير عنه اية وفي خبر العلاء بن الربيع سئل ابا عبد الله ع عن امرأه استوعت رجلا لا يظا حصرها الموت قالت له ان المال الله فغنمك
لفلان واثنت امرئ قاتل وليا لها للرجل فقال له ان كان لصاحبنا ما لا ولا نراه عندك فاحلف لي ما لها فليكن شيئا فاحلف لهم فقال ان كانت يامنة
عنده فيحلف لهم وان كانت منهم فلا يحلف لهم ويضع الامر على ما كان فان ما لها من مالها ثلثه وفي خبر ابي بصير سئل ابا عبد الله ع عن رجل اوصى له ما مضى
فان له عليه بن واوصى ان هذا الذي تركه لاهل المضاربة يجوز ذلك قال نعم اذا كان مصدقا الى غير ذلك والظاهر ان هذه معني واحد من المرضي المأمون
والمصدق بل اليه يرجع المبلغ صحيحا فليكن بعبء الله الرجل بقر لوارثه بدين فقال يجوز اذا كان مليا وجبره الاخر انه سئل ابا عبد الله ع عن رجل
اقر لوارثه بدين في مرضه يجوز ذلك قال نعم اذا كان مليا بناء على ما في الصحيح من انه ملأ الرجل مائليا او ثقله او على ان الملاثة طريق لرفع التهمة خصوصا
اذا رجع الضمير في كان الى الوارث ولعل الاول والآخر في النص في السابق الى يرجع اليها التهمة مكانة محمد بن عبد الجبار الى العسكري عن امرأة اوصى الى
رجل واقرت له بدين ثمانية الاف درهم وكلك ما كان لها من مائة البت من موقوف شعرو وشبهه وصفر ونحاس وكل ما لها اقرت به للموصي له واشهدت على
وصيتها واوصى ان يحج عنها من هذه التركة حجة ويعطى مولاها اربعا من درهم ومائت التمرة وتكون زوجها فلم يدر كيف اخرج من هذا واشتبه
بشهادة الاخر في تركها ان التهمة استشارته فسلطه ان يكتب لها ما يصح لهذا الوصي فقال لها لا تصح تركك لهذا الوصي الا باقرارك له بدين بحيث يتركك
بشهادة الشهود واما بعد ان يترك من توصيه به فكذلك له بالوصية على هذا واقرت للوصي بهذا الدين فراك دام الله عزك في مسئلة الفقهاء فليكن
عن هذا ونعرفنا ذلك لعل به ان فكتب بخطه ان كان الدين صحيحا معروفا معنويا فخرج الدين من راس المال انش وان لم يكن الدين حقا انفذ لما اوصى
من ثلثها كفى او لم يكتف فان اظهر رجوع ذلك الى لانها ما باخبا الكاتب غيره ومن هنا تعلق الامر على موقوفية الدين ومفهومه وكونه حقا كما ان
مرجع غير ذلك من النصوص المطلقة الى التفسير المزبور كخبر اسمعيل بن جابر سئل ابا عبد الله ع عن رجل اقر لوارثه له وهو بدين له عليه قال يجوز اذا
اقر به دون الثلث وخبر سماعه مسئلة عن اقر لوارثه بدين عليه وهو مرضي قال يجوز عليه ما اقر به اذا كان قليلا وخبر ابي ولا سئل ابا عبد الله ع عن
رجل مريض اقر عند الموت لوارثه بدين له عليه قال يجوز ذلك قلت فان اوصى لوارثه بشيء قال جائز وخبر القاسم بن سليمان سئل ابا عبد الله ع عن
رجل اقرت لوارثه بدين في مرضه فقال لا يجوز له بدين ورجل السكوني المتقدم سابقا وخبره الاخر قال امير المؤمنين ع
في رجل اقر عند موته لفلان وفلان لا يسمع ما سمعته انهم مات على تلك الحال ايما اقام البيعة فله المال فان لم يقيم واحد منهما البيعة فاما لفلان ايها
نصفها وخبر سعد بن سعد عن الرضا ع قال سئل عن رجل مريض اقر عند الموت فدينه ما لا الى رجل من التجار فقال له ان هذا المال لفلان بن فلان ليس
فيه قليل ولا كثير فادفع اليه بصره حيث شاء فاث ولما امر فيه صاحبه ان يجعله له بامر ولا يذكر صاحبه الله حمله على ذلك كيف يضعه فان يضعه
حيث شاء الى غير ذلك مما يجوز له ان يقيد المزبور في النص في السابقة ومنه يعلم ضعف جميع الاقوال في المسئلة المستزك كل منها واكثرها طرح اكثر
النصوص وبعضها فيها التماس بان من الاصل ما هو كقولك بيني وبين الفائلين بان المخرجات منه لا من الثلث لعموم اقرار العقل ولا قضاء المحكمة قبول
اقراره والادب حيث من استغنى في بعض الاحوال وصاحب المال ممنوعا عن حقه ومنها انه ان كان حله مضى الاصل والاخر الثالث وكان مستند
ارجح تلك الاوصاف في النصوص المزبورة الى العدالة ووجهه انه لا شاهد عليه لا شافي بين العدالة والتممة المفروضة في كلام كثير من الاحتياطيين المراسين
الحالية او المدة اليه كما لا شافي بين النصوص عدمها كما هو واضح ومنها التفصيل بين الاجنبى والوارث فالأقرار الاول من الاصل مط والثاني مك مع عدم
التهمة ومعها من الثلث وهو المحكى عن ابن حزم وفيه طرح للنصوص العديدة بالاجنبى المطلقة ومنها ما في النافع من ان الاقرار للوارث من الثلث مط
والاجنبى مع التهمة ووجهها من الاصل وفيه طرح للنصوص العديدة في الوارث ومنها ما عرفت المقيد من انه ان كان بدين مضي من الاصل وان كان بعين

كتاب النكاح

وكان عليه بن جبط جميع الزكاة قبل اقراره ان كان عدلا مامونا وان كان منكم المريبيل اقراره وفيه طرح بعض النصوص السابقة ومنها ما نقل من عدم الفرق بين الصحيح والمريض في مضط الاقرار ان كان مامونا و قد مر ان كان غير مامون وهو غريب لا خلاف في مضى اقرار الصحيح من الاصل مطاوعا منها ما نقل في البايع من اشراط العدل والبرائة في المضى من الاصل واشراط انتقامها من المضى من الثلث قال الاول اقرار المريض جائز على نفسه للاصحبى والوارث اذا كان مريضاً موقوفا بعد الله فان كان خبر موثق به وكان ثمة ما كان له من الميراث لم يكن مع الميراث بينة ليعطى من الثلث ويمكن ارجاعه الى المشهور وان لم يكن الظاهر فيكون الاقرار سنة لا سبعة وبما حدث عشرة والامر سهل بعد ان عرفنا ان الاصل منها الاول انك يخرج عليه جميع النصوص لكن اشكل بعضهم بانهم ليس في شيء منها الاكراه على التفرق من الثلث مع التهمة وانما يدل على عدم النفوذ مطاوع بالمفهوم وبما ان خبر العلل وخراسم على بن جابر ظاهران في ذلك بل بعد هو مقتضى المفهوم بعد الاجماع على عدم جواز ثلثه بل من اتحاد مع المتزوج نعم قد يشكل بان الشبهة اخرج ثلث ما اقر به من الدين من ثلثه والامثلة ثلث العين الميراثية من دون غيرها فبقية الباقي من ثلثه لان الدين بعد الموت يتعلق بجميع الزكاة ولذا الوارث الوارث نفذ في حصته بالنسبة وكان يتعلق من الوارث بجميع نفوذ الاقرار في الزكاة على الثلث فلا يفسد بغيره بوجوب الضمان للمالك كما ان لا مقتضى لغرامته للوارث من ثلثه لو اخذها الميراثية الاقرار ويصدق انفس في الدين بغير التناوب وبعض النصوص كخبر سمع بن جابر بل بعد الثلث انفس في جميع ما اقر به من الثلث ولعله للفرق بينه وبين اقرار الوارث الذي قد حصل له سبيلك حصته وهو لو لم يكن الدين انما يمنع عنها بالنسبة بخلاف اقرار الميت المقتضى ثلثه من الثلث والمناذير من مال الميت لم يعارضه في غيره يتعلق في غيره وفي العين بان مقتضى عموم الاقرار يكون المالك يده دفعها الى الميراث لانه الخاطب بذلك ولا اثم عليه في الواقع ولكن في الظاهر الشارع عما يقتضيه اصول الورثة من النص في التي لم تكن مستحقة عليه التي منها ما نقل فيه اقراره لم يثبت بسبق الاستحسان على وجه ينفذ على غيره فالجميع من ينفذ جميعها يكون بنداً له من الورثة بدفع قيمتها فان علمهم من ثلثه فلو لم يكن له ثلثه كان للورثة منع الميراث من اخذها وكذا الكلام في المخبرات بل لعل الاقرار بعد ثبوت السبقية منها وان لم يكن انشاء اذ هو سبب الحكم بان لا الملك في العين وشغل الدين بالنسبة الى الدين كالسند في ايام المرض بناء على ان الثلث ومنه ينفذ في احوال التفصيل التهمة وعدمه في سائر المخبرات على مقتضى ان كان قد اتم بقصد الاقرار بالورثة بالتخفيف والقرار من الارث كاللث من ثلثه والاصل في جميع النصوص السابقة و قد كان في ذلك صحيحاً عبد الرحمن الطويل اياه في الجملة اليه لكن في الاصحاح خلاف ذلك بل يمكن دعوى الاجماع على عدم وجود غيب التهمة وعدمها في المخبرات ولعله لعدم اشعار النصوص السابقة على كونها بذلك بل قد بين يمنع كون الاقرار في المخبرات التي قد تقدم الخلاف فيها ضرورة تضمن ملك النصوص للفق والحبه ونحوها مما لا يشتمل الاقرار ولا منقح فالذي يقتضيه الصواب كون من الاصل مطاوع النصوص اخرج عنها سورة التهمة لان مقتضاها اخرج من الثلث باعتبار تعلق من الورثة وخرجنا عنها في ضرورة المامونية بالنصوص انما لظن النصر وفتوى عدم تعلق من الوارث في العين حال الجوه ومن ذلك بظهر لك الحال في حكم الواسطة اي انك لم تعلم كونه مامونا وعدمه وفيما لو ادعاه الوارث على الميراث فان القول قول الميراث مع مبنه على عدم العلم بالتهمة لا على العلم بعدمها لانه يمين على نفق فعل الغير ويمكن في الحكم للميراث بالحق من اقراره عدم ظهور المانع من حصته وان لم يعلم صحة السبب كما جزمه في ذلك بل يظهر من خبر فيما لو اقر غيري ولم يسد الى اقبل المرض لكن في جامع صدق انه لا يبعد جعله من الثلث وان لم يكن ثمة لان الاقرار انما يقتضي اللزوم قبل زمان الاقرار بمقدار ما يمكن انشاءه ومقتضاه سقوط حق الميراث مع عدم وفاء الثلث وقدر نظره على كل حال فافترده بقرينة في الظهور سواء كان ثمة او غير ثمة منهم للعلم واحتمال انه لو صبه في عدم اللزوم اذا كان ثمة وقلنا بالخروج من الثلث كما ترى تمام الكلام في هذه المسائل كلها في محالها الله وانما انقضت الضرورة لذكر هذه التهمة منها على الاجمال كما انها انقضت البحث في حال تركه الميت مع الدين اذ هي من المال المحجور على ملكه الموقوف فيه بناء على انتقالها الى الوارث وان الدين يتعلق بها على الوارثية ولكن تخفى محال فيها ان الاجماع يقتضي على تعلق الدين بها في الجملة وعلى عدم انتقالها الى الدين بل لا الى الله سبحانه وتعالى على مقتضى صحتها على الفقهاء والمسالك كما ان الاجماع يقتضي على انتقالها الى الوارث مع عدم الدين الوصية بل حكاه بعضهم انفس على انتقال الفاضل عن الدين مع عدم الوصية وعلى انتقال لثمة الثلث اليهم فان اوصى به انما الكلام في انتقالها اجمع الى الوارث مع الاستيعاب وفي انتقال المقابل للدين منها مع عدم فخره الجمل والمط والفاضل في الارشاد والشهد ومحكى الفقه وبه وط في احد الفقهين والخلاف وبه وفقه الرازي في مال اليه الفخر واليه في وصايا لقاً وقالا لابي الثاني وانما يبق على حكم مال الميت بل في ذلك والمفاتيح نسبته الى الاكثر بل في وصايا السر اذا كان على الميت دين بحيث بالتركه فانها بل خلاف بيننا لا ندخل في ملك الغراء ولا ملك الورثة والميت قد انقطع ملكه وذلك فينبغي ان نكون موافقين على انقضائه الدين وفي ثمة ان اصول مذهبنا يقتضي ان الورثة لا يستحقون شيئا من تركه دون قضاء جميع الدين ولا يسوغ ولا يحمل لهم النص في تركه دون القضاء اذا كانت بقدر الدين لقوله نعم من بعد وصية يوصي بها او دين فشرط صحة الميراث وانتقاله ان يكون افضل من غير الدين فلا يملك الوارث الا بعد قضاء الدين الى اخره للابنة الظاهرة في ان ملك السهام بعد الدين لظهور اللام في الملك لا استغنياءه و لصحيح عثمان بن صهيب موثقه عن ابي عبد الله في رجل فرط في اخراج زكوة في جهنم فلياحضرته الوفاة حسب جميع ما فرط فيه ما يلزم من الزكوة ثم اوصى به ان يخرج ذلك فبدفع الى من يجبه له قال جابر يخرج ذلك من جميع امواله بمنزلة دين لو كان عليه ليس للورثة شيء حتى يوزر واما اوصى من الزكوة وصحح سلمان بن خالد عنه انفس مقتضى امر المؤمنين في دفعه المقتول ان يرضى الوارث على كتاب الله وسرهم اذ لم يكن على المقتول دين والسبق المسمرة على تعبئة الناء للتركه في وفاة الدين وهو مستلزم لبقائها على حكم مال الميت لا الورثة خلافا لقواعد الفاضل وجامع صدق وط في النقل وبه زكوة وقضاء لث وجملة الاضاح ووصايا وحواشي الشهيد وقضاء لك وموارثه وموارث كشف للناس فاختار

كتاب النكاح

مادام في الثلث سعة ولا يرجع الى حصة معينة منه بحيث لو نقص اصل المال بغير ان تلف خصلها انقص على تلك النسبة لكن الجميع كما ترى لا يخرج من اشكال الا لا
تلك الوصية بمثل ذلك والنظام الاشاعرة فيها الوصية بما الدين فلا يرد فيه شيء من ذلك سواء على المختار من كون الجميع ملكا لورثة وورثته بما نلتزم مثله في حق
الوصية وان اخذنا كونها على حكم مال الميت لو وصى بالحصة المشاعة على الوجه المذكور فوجبنا فانه قل من تعرض للوصية وانما تعرض لاجل حكمها
حكم الدين اخذنا باظهار الابد وقد عرفت تخلف الحال في ذلك وكيف كان فقد ظهر لك ما ذكرنا حكمه ما لو لم يكن الدين مستغفرا اذ على قلناه لا فرق بينهما
في الانتقال الى الوارث اما على القول الاول فقد صرح بعضهم بان حكم المقابل حكم المستوعب البقاء على ملك الميت واما الفاضل فهو ملك لورثته وقد
سمعت حكايه بعضهم لاجل عليه وفي الغرض على الفاضل في ارث عدم من ان الزكوة مع الاستيعاب للورثة واما اذا لم يكن مستوعبا فافا بل الدين على حكم مال
الميت ولم يضرنا الان ما يشهد له من انه اودوا به او غلبا والامر بهل بعد وضوح الحال لذلك كوضوح الثمرات المترتبة على هذا الخلاف التي هي
ان لا اشكال في تعلق الدين بالنماء بناء على ما على حكم مال الميت اما على الانتقال الى الوارث فالمرجع عدل للاصل ودعوى تبعية النماء للمال في التعلق
ايضا ممنوعة وقد سمعت باب الرهن منهم على انك مستغفرا ان التعلق هنا ليس كغلق الرهن فنقول ان تعلق الدين بالزكوة هل هو تعلق من حق لا يجوز
للورثة التمسك كما هو المشهور فقلنا ان لم يكن تخصيصا او ارش جناية فيجوز كما هو المستدرك الوضو بل هو ظرف قواعد الفاضل في باب الرهن او غلطا مستغفرا كما
هو خيرة جامع صدق المحكي في الفخر والظاهر ان هذا البحث في على القولين لان اثره في المستوعب على الاول نادرة ضرورة عدم جواز تصرف الوارث
بعد ان لم يكن له على كل حال نعم قد ظهر اثره في الوصى باعتبار تصرفه في الزكوة لقضاء الدين فانه لا يجوز على الاول من دون اذنه كما هو على الثاني
يجوز كالثالث في احوال ولو قيل بان الكل منفقون على جواز التصرف في الدين من دون اذن الغراء وانما مراد الفاضل بتعلق الرهانة بالنسبة الى مقتضى
الوارث سقطت الثمرة من هذه الجهة وكيف كان فالمتفقون ان تعلق مستغفرا لا يدخل في احد التعلقين ضرورة خروج بعض موضوعها فلا يشمله والى
والسبب بكل منهما من جهة يقتضي خروجه عنها وكثرة وجه الشبه باحدا مما لا يقتضي خروج احكامه ولعل مراد الاصطفا في هذا الخلاف ان الدليل والوجوه
بقتضي كون التعلق بتعلق الرهانة في الاحكام او الارش والافعلوم خروج عن موضوعها وانما الشبهة المحملة لا يثبت جميع الاحكام وعلى كل حال ضد
جزم المحقق الثاني والفخر والشهد المحكي عنها بخروجه عنها نعم قال الاول بجعل المنع من التصرف في التعلق والبيع ونحوها لما فانه حكمه التعلق لا
نفوذ التصرف في الدين ولا ضرورة العين بكمال المشرك ويجعل لعدم الاصل بل لا حول ولا منفاة بعد ثبوت النشاط الذي هو على
اتحق على الضم ان لم يدع له في الصحيح جمع بين المحققين ونعم الاداء على الوارث حكمه التعلق كما ان سلطنة الغريم على التمسك نفى الضباع ومن
قال المتعلق ان القول بان نفوذ اقوى قلت هو كذا لكن لا مثرة ظاهرة في الباع بينه وبين القول بتعلقه بتعلق الارش وعلى كل حال فقل بشرط
في تعلق الدين بجميع الزكوة استغفرا في الدين اياها او ازيد فلو كان انفسه لم يتعلق الا بقدره لان الحجر انما يقع لاجل الدين فيقتصر بقدره لم لا
بشرط لا يلا او لو لم ينع على بعض في اخضاع التعلق به لان الاداء لا يقطع بكونه بذلك البعض لجواز التلف واظهار الابد بناء على انها التعلق
المملك لجواز التصرف وصحبه عبا المتقدم بل وصحبه سليمان ولا ان الموت لما خرج بالموت عن صلاحه استغفرا في الدين في ذمه وجب ان يتعلق
بكل ما يمكن اذ من اماله لا يحدوث تعلقه ببعض اخر عند تلف بعض معلوم انتفاؤه اشكال افرية الاول في صدق المحكي عن خواشي الشهيد وجامع مقتضى ذلك
والكفاية والاصح الثاني في جامع صدق وهو المحكي عن ميراث صدق وجها الاضاح ورواه وارث الدروس وايضاح النافع وظط وقد يؤيد الاول مضافا الى
السيرة والى استيعاب المحكي عليه ما لا كثير يدين بسبب بل لا يخرج من ضرر وجع الحسن والصحيح انه سئل عن رجل يهت ويترك عيا لا وعلية بن ابي نفق عليهم من ماله
قال ان استيقن ان الذي يجهط بجميع المال فلا ينفق عليهم وان لم يستيقن فلينفق عليهم من وسط المال ونحوه خبر عبد الرحمن بن الحجاج عن الحسن اذ هما
وان كانتا النصف لا لادله الذي يمكن ان يمتنع ايضا لقائل التعلق بالارش او التعلق المشغل وان جوزه غيره مالم يفسد اثاره العين لكن قال على غيره بطريق
اول مع امكان المناقشة فادله الثاني بانه لا اولية بعد ان كان التعلق بالمقابل الكلي والابد قد عرفت المراد منها والصحيح كما انه محتمل لتعلق جواز التصرف
محتمل لاستفراد الملك واولى به بذلك صحيح سليمان ولا حدث للتعلق بعد التلف الموقوف له بل هو انك ان تكون التعلق بالثمن تصرف فيه الوارث
ومنه يظهر الوجه في سلط الغريم على التمسك لو فرض تصرف الوارث ولم يرد الدين وضمانه لو كان قد تلفه ولحال عدم جواز الضم لا اذن التصرف الذي
وقع حال عدم تعلق الدين في غاية الضعف لتعلقه فبان لك ح من ذلك كقوة القول بالتفصيل بين المستوعب غيره انك تظهر اثره على تقدير كون
التعلق بتعلق رهانة او مستغفرا جميع من التصرف اما اذا قلنا بعدم منعه من المقابل فلا مثرة لظاهرة غالبها كما انه بان لك ما ذكرناه عدم الفرق
في جواز التصرف عند القائل بانه تعلق ارش او مستغفرا بين الاستيعاب وغيره كما هو مقتضى ما سمعنا من الادلة لكن من قضاء الاضاح ولك وظضاء
الميت من ثل لاجل عدم جواز التصرف مع الاستيعاب وان اشكال في غير المستوعب قال الاول اجمع الكل على انه اذا مات من عليه بن محبط بجميع الزكوة لا
يجوز للوارث التصرف فيها الا بعد قضاء الدين او اذن الغراء ونحوه على الثاني اقبل في مضاع الكرامة انه كذا يشهد له الشيع قل بل التبع شاهد
بجواز كمال لا يخرج على من لاحظ صدق باب الحجر مضافا الى عدم افضاء الادلة الفرق بين المستوعب المقابل للدين عن غيره نعم في الزائد ما سمعنا
من البحث السابق فلا حظ وامل ولو كان على الميت عمدة كما لو كان قد حضر في طريق المسلمين فمضى فيه بعد موته او كان قد سب جناية كذا ولم يقل بال
بما عرفت من قبل الموت اوردت مسبعة بالعبيط ان التلف هو الثمن مثلا فان لم يكن قد تصرف الوارث بالزكوة وجب الاداء بلا خلاف اجد فيه كما انه لا
اجد اية في انتقال الزكوة هنا الى ملك الوارث قبل حدث الضمان وان كان السبب من ضرورة عدم افضاء بقدره بقاء الزكوة على حكم ما لم يعد
محكي الدين في التمسك لان يدعي الكشف ولا دليل عليه اذ وجب الاداء منها الممنوع لك بل يفتي بغيره سواء على المختار من انتقالها الى الوارث مع

الدين

كتاب المحاكمات

الدين المحقق فضلا عما لا يخفى فيه وان كان قد نصرت فيها الوارث ببيع ونحوه حتى عدا حمل فتا النصوص لتقدم سبيل الدين قاسية الدين المغارن وغيره فان
 انما الوارث الدين والافق المصروف كما ينبغي الاول على كون البعيل غلق ومائة وقد عرفت ما فيه سابقا مع انه لو سلم في الدين المغارن امكن منعه هنا الاول
 وتقدم السبيل بغيره تقدم السبيل في هذه النصوص غلق الدين لمعاد بالترك لا يمنع الوارث من النقص ودعوى حدث البطلان مجردة ومخالفة الى جليل
 فلا ريب الاصح الاحتمال الثاني على هذا التقدير فضلا عن المخاريل ان لم يتم اجماع على تسلطه على الفتح ان لم يرد الدين الوارث امكن منعه للاصل ولكن
 بشرط غلق الدين بالمعنى المذكور في المثال الذي لم يرد الا ان يقال انما لا بد من غلق الدين في السلط على النجاشي الذي منشاؤه فيها انصر والغير وان له
 حقله الجوز ومنه يتوجه صان الوارث لو فرض ان نصرة كان بالاول المال من غير مخالفة كان يكون طعاما فاكهة او ثوبا فلبس او هبة تجانا او نحو ذلك
 قد جردا والله اعلم **الفصل الثاني في احكام الحجر وفيه مسائل الاولى** قد تقدم سابقا انه لا خلاف مع ما في انه لا يثبت حجر المفسر
 الاحكام المحاكمات في توقيت رقة على حكم الحاكم على اعرف وهل يثبت الحجر في السفيه بظهوره وسفهيه فيه تردد وخلاف والوجه عند المصنف انه
 لا يثبت حجره الا بالزول الاجتهاد وقا للفاضل ومحمي ط وشرح الارشاد للفهم وظا الغيبة قبل وكان مال البتة غايبة المراد بل غيبا عن الارشاد للمكر في المش
 توقف الحجر على حكم الحاكم في توقيت اذ الله عليه وان كان هو كالمزك في الاصل بمعاينة الثلثة في توقف الثبوت عليه بحيث الاستصحاب في الزوال مؤيد
 بان موضوع السفيه اجتهاد في توقيت الاختلاف في بعض ما يستفاد منها وبالعسر والخرج اذا اكثر الناس سبها مع انبساط العدل والاصلاح المال والاعمال
 ونصيب المعلن في الرشد لكن فيه ان الاصل بقطعه قوله ثم ولا توثق السفيه اموالكم التي جعلكم الله فيها ما وارزقوهم واكسبهم وفولواهم فولا مرفوعا
 بناء على ان المراد يمكن السفيه من ماله كغير اكثر المفسرين بغيره وارزقوهم واكسبهم وقولواهم فولا مرفوعا فالاجماع على عدم وجوب الاتفاق على السفيه
 من غير ماله والحل على ما وجبت نفقته منهم ولا مال له كالمزك بل يشعر بذلك انه قوله وقولواهم فولا مرفوعا بناء على ان المراد منه الكلام الجليل والوعد بالمع
 اذا رشدوا وتعلم حفظ المال وصيانتها وهو ذلك بل وما بعد الاية بل قبل وما قبلها ولا يثبت ذلك الاضافة الى ضمير المخاطب باعتبار رجوعها الى الاول
 بالادب او باعتبار ما يكونهم فوامين ومنصرفين بها كالملااة او باعتبار الاشارة الى حفظها كحفظ اموالكم او باعتبار انها من جنس ماله بها فوام الكل كما
 في قوله ولا تغفلوا انفسكم ما ملكتم اياكم من فنيانكم فان المراد عدم قتل البعض ببعضا وجنبا ملكك وجنبا غيبات لا تغفلوا عن ماله ملكك به
 وغيبات او غير ذلك ما يكفي في الاضافة الى اكثر استعمالها لاد في ملاية وفي النجاشي عن السفيه البناء لا يقطعهم حتى يفرغوا منه ثم الرشد قبل
 فكيف يكون ماله اموالنا فقال اذا كنت انت الوارث لم يمكن عدم ارادة الحصر من خصوص ما استغنى عن السفيه من السفيه من السفيه من السفيه من السفيه
 في هذه الاية انه قال ومن لا يشرب به وفي رواية كل من يشرب الخمر فهو سفيه وعن الباقر انه سئل عن هذه الاية فقال لا تؤنوها شرب الخمر ولا الشاتم قال
 واي سفيه اسفه من شارب الخمر ولفظ الانشاء وان كان ظاهرا في سبب الاستدلال على المال الا انه يمكن ارادة عدم التمكك فيه على انه بعد التسليم يمكن
 دلالتها على المطلوب بناء على ما تقدم من مفهوم اية الانشاء نعم في النجاشي ايضا عن الصفي عنه انه قال السفيه النساء والولد اعلم الرجل ان امرئ
 سفيه مفسد وولد سفيه مفسد لا ينبغي له ان يسلط واحد منهما على ماله لئلا يجعل الله له قريبا يقوم به ومعايشا قال وارزقوهم فيها واكسبهم وفولوا
 لهم فولا مرفوعا والكل خبر انه لا يجوز الخروج عن ظا الاية بمثل هذا المرسل الذي يمكن عدم منافاته للغة المراد من الاية بفتح فلا يوجب في استفادة المطلوب
 من ظا الاية ضرورة اطلاق النهي فيها من ون نفرض الحاكم بل قد يستفاد من مفهوم قوله تعالى فان اسلم منهم رشدا فادخلوا اليهم اموالهم كاستفادة
 عدم توقف زواله على حكم الحاكم ودعوى وجهها عن محل النزاع للاجماع على اعيان الحاكم في الاثبات والا لا ريب في النجاشي السفيه المتصل بعد البلوغ و
 خصوصا الزوال اذ لو توقف عليه لطلب الناس عند بلوغهم فلت الحجر عليه من احكامه وكان عندهم من اهم الاشياء فالسفيه القطعية شاهدة على ذلك
 وعرف ما اجهر الصبي في نزول بلوغه ولا يمنع الى حكم حاكم وفي الناس من قال لا بد فيه من حكم الحاكم وهو خلاف الاجماع بدفعها او لا ما عن كراه من
 ظهور عموم النزاع مؤيدا باطلاق كثير منهم هنا ثانيا القطع بعدم الفرق ضرورة عدم مدخلية الانصاف بالصغر المنقطع بالبلوغ اذ هو سبب جيل
 غير الاول فان كان لا يمنع من التصرف في المال الاجتهاد حكم الحاكم وجبا غيبته في منع احكامه وكذا الزوال والانصاف محجوب وكذا استفادة المطلوب من قوله
 فان كان الله عليه الخ سفيهها واضعيفا الى اخره حيث اثبت الولاية بحجر السفيه والى ما ذكرنا من ارجح الاستدلال بان العلة السفيه كما يشعر به غلق الحكم
 عليه فوجوده يستلزم وجود المعلول وعدمها يستلزم عدمه وبانه ان جاز النقص مع عدم حكم الحاكم لم يكن الرشد شرا وهو باطل بالادلة ويات
 اشراط جواز النقص بالرشد بغيره بان زوال الشرط يستلزم زوال الشرط كما ان منه بظهور الاستدلال ايضا باجماع السابق بل وباطلاق النصوص
 التي هي نحو اية الانشاء والتاسيد الاول واضح الدفع ضرورة كون الكلام في الحجر بعد ثبوت السفيه في موضوع السفيه واما التاسيد الثاني فقد
 منع كون اكثر الناس سفيه على انه شرط الانزام ضرورة وجوب الحجر على حكم الحاكم من باب الحسنة وخصوصا اذا كان هو الولي وقد تقدم في موضوع السفيه
 ما يفيده حقيقة الحال فلا حظوا بل ومن ذلك كله بظهوره القول بعدم توقفه ثبوت او زواله على حكم الحاكم وقا للجامع المقاصد ونصرت ذلك
 والكفاية والمتابع والرباض على ما حكى عن بعضها بل هو خيرة اللغة ايضا بالنسبة الى الثبوت دون الزوال فاقف على حكم الحاكم للاصل لفظ
 بما عرفت ولا يحتاج معرفة الى الاجتهاد الذي قد سمعنا فيه مضافا الى انتفاضة في الثبوت ومنه بظهور ضعف القول الرابع الذي هو عكس ذلك
 وقد اعترف جماعة بعدم معرفة فائده وربما استظهر من غايته المراد للشهد نعم عن تبيان جزم باحتياج الحكم الحاكم في الثبوت وتوقف الزوال
 عكس ما في الارشاد وعلى كل حال فيه ما لا يخفى مع ان ما قبل في وجهه من ان حكم الحاكم كان مشروطا بوجوده فلما عدم السفيه اذ منع ثبوت الحجر
 اذ يمنع بقاء من دون الشرط خصوصا على القول بان البقاء يحتاج الى علة وان علة البقاء علة احدث موافق للنجاشي واما الكلام في توقف

كتاب

في بيان حكم البيع

ثبوته على حكم الحاكم وليس لا يعرف سابقا ما هو واضح الضعف والله اعلم **المسئلة الثانية** اذا حج عليه الحاكم فبايده انسان كان البيع باطلا مع عدم انقضاء
 الوكيل لا معها لما عرفت سابقا سؤله كان بيعه ماله او في الذمة رضي المبيع بالانقضاء الى احوال فك الحج او لا بخلاف احدى في ثبوت بطلان البيع لا بد من ان يكون
 الحج بصل المعاملة معه ومجرد انقضاء صورة البيع والشراء معه وان كان فيه منع وانعوت فان كان المبيع موجودا استعادته المبيع حالما كان او جاهلا بالحكم
 او الموضوع اذن بالقبض ولا بخلاف احدى ولا اشكال ضرورة بقاء المالك على ملكه فلا ينشأ عنه وجوب انقضاء صيرته هبة في بعض افراد المسئلة كما ترى
 وان تلفت وقد قبضه باذن صاحبه العالم بموضوعه وحكمه كان نالغا من مال مالكه وان فك حجهم بعد التملك صلتا ليرائى بعد ان كان هو المسلط على
 وهو المسلط الحرية ماله فلا يمتلئ به من اذلة الضمان لكن لا يقتضي ان ان لم يثبت الاجماع عليه كما هو الظاهر من بعضهم حيث ارسلوه ارسال المسلمات وادعوا
 ظهوره ووضوحه بحيث لا يحتاج الى بيان لا يخرج من اشكال يظهر مما ذكره في قاعدة ما يضمن بوجهه بغيره مع العلم بالقبض من ان لا يقبض سقوط الضمان
 بعد ان كان الاذن بالحصول في ضمن البيع فخرج الحقيقة مشروطة ببيعة البيع المفروض انتفاؤها فتنتفيج الاذن ويكون كفاذا الاذن في شمول ادلة الضمان
 له وهو عينه جار في المقام وقياس السفيه على المجنون لا يعقل معه الخطأ بشرط واضح انقضاء صيرته كونه السفيه مكلفا فلا بد للخطأ ان يحجر
 عليه الضمان في المال واخره من ذلك ما عايناه من اطلاق المقصود وغيره من عدم الضمان مع الجمل انما بل هو صريح عند محكي ط وبرودة وجامع صدق
 والكفاية وحل ذلك انما قال ووجه ان المبيع في ماله قبل ان يخلو له وعلية بان العوض المبدول منه ثابت ام لا فهو مضيق لما له وفيه منع
 كون ذلك مسقطا لحرية المالك مع عدم ادلة الضمان وقد يفرض عدم التفسير المتروك وانه يعلم من مناصحة في كونه عن بعض المشايخ ان السفيه اذا تلف المالك
 بنفسه ضمن بعد ربح الحج ثم قال ولا بأس به بل خصه بالسفيه الضبيع وعدم الضمان بالمعامل العالم بل يرض عنه لو كان جاهلا بالجملة كان له الرجوع لمقام
 نفسه بل عن الاراد بطلان صورته العلم انما لا يصح ما انما لا انما استظهر عدم الضمان ثم قال الذي يمتلئ في صدره ضمانه مع علمه في السفيه
 بعدم صحة هذا العقد وعدم صحة السلط الا ان يكون المسلم اليه عالما وقبضه اياه فانه هذا كله اذا قبضه بالاذن واما اذا كان قد قبضه بغيره فان
 فيه الضمان لعموم ادلته وعدم صدق غير العقد لفساد من المالك وهو لا يقبض الاذن فخرج كالتلف لانه لو ثبت له فيه وهو المظن انما بل هو صريح
 غيره بل لا اجد فيه خلافا بيننا وبين غيرنا سوى ان الاراد بطلان من ان الظاهر عدم الضمان لان المالك قد ضيعه على نفسه بل جراه العقد المسطر عا على
 القبض وفيه ما لا يخفى خصوص ما بعد اولونه السفيه الضمان من السفيه والمجنون الذين قبل بلزم الضمان عليهم لو فرضنا حكم وما ذكرنا بطلان الحال فيما
 لو فرض السفيه والتلف المالك وان صرح في عدايته بعدم الضمان فيه على كل حال لكن فيه ما تقدم مضافا الى ما ذكره في اقتضاء الملوك والادلة على
 نفسه من دون اذن سببه ضمانه وانما يبيع به الضمان ما اوله منه او ما له ولو لا نصريح البعض من عدم الضمان ولو فك الحج لا يمكن ان يزل
 كلامهم على عدم الضمان فلا يثبت بؤدى عن ماله وعلى كل حال فالتف بغيره مراعاة الضوابط بعد فرض عدم الاجماع في المقام اذ دون ثبوته على الوجه
 المتعروض الفكاك فثبت ان الله اعلم وما ذكرنا يعلم حالهما لو ادعى انسان متلا ودينه مع العلم بحجهم فالتفهما ولو مباشرة لكن قال المصنف انما في
 صانته ردد وخلاف والوجه ان لا يضمن كما عن ارشاد الفاضل للاصل ولنفرضه بالادعاء بعد ان الله تعالى عن ابيان السفيه المالك فهو حجة سبب اثر
 من المباشر لان اسمعيل بن عثمان قد اراد ان يستضع بجلفه ابراهيم الله عز وجل لان ذلك الرجل كان يشرب الخمر فحلف استضعفه فملك
 ماله فيج ابراهيم الله عز وجل اسمعيل فحلف بطوف بالبيت ويقول اللهم احرقني واخلف على فحلفه ابراهيم الله عز وجل فحلفه سببه من خلفه فقال لانه
 باقى فلا والله ماله على الله حج ولا لك ان يجره ولا يخلف قد بلغك انه يشرب الخمر فاشتمت الى ان قال فان الله عز وجل في كتابه يقول ولا
 تؤثروا المشركاء اموالكم فاعى سفيه اسفه من شارب الخمر ان شارب الخمر لا يزوج ولا يؤمن على امانته فمن ائتمته على امانته لم يكن للملك ان يئتمته على الله
 عز وجل ان يجره وقينه ان الاصل مقطوع باذلة الضمان كغيره من التلف ونحوه والابداع من مكلف بعد ان لم يكن فيه اذنا بالانقضاء ليس بغير بطا
 بسقط مع حرمه المالك ويخرج من عمومات الضمان ودعوى قوة السبب على المباشرة واضحة المنع كوضوح عدم دلائل الخبز المتروك الذي لا جابوله
 مضافا الى اشكاله على اسمعيل لوالده والمعلوم من عدم خلافه الى نفسه عن الدعاء الذي لا اشكال في جوازه لفظه حجة قوة القول بالضمان
 وفاقا للشذوذة وجامع صدق ذلك وضد مجمع البرهان على ما حكى عن بعضها اذ هو حجة كالتعصب الذي لا يجد خلافا في ضمانه بل هو منه ضرورة كون
 السفيه بالنفا عا فلا بل لعله انما منه نعم لو كانت الودعة مثلا من مجنون او طفل غير مميز يخرج عدم الضمان بالانقضاء مباشرة فضلا عنه بالنفريط
 كما عن كونه وباللصل بعد الشك في تناول عموما الضمان له باعتبار قوة السبب على المباشرة هو كالمجنون فاعز بعضهم من الضمان على ضعف بل ويا
 في ذلك من الفرق بين المباشرة والنفريط لان الضمان بالثاني فرع وجوب الخطأ المعلوم انتفاؤه عنها بخلاف الاول المتبني على سبب ان الانقضاء
 للضمان وهي لا فرق فيها بين التكليف وعدمه ولذا ضمنوا بالتلف بلا اذن من المالك في اصل الاستبراء بخلاف ولا اشكال للمتعرف من قوة
 السبب على هذا المباشرة وانما انما لو اهل بالحقى التفتد بانه الغير اما اذا كان الصبي مميزا فقد يؤول ضمانه بالمباشرة بل بالنفريط بناء على انه
 لا يقصر منها المنع قوة السبب على المباشرة بعد استمرار السيرة على الاعناد عليها في الحفاظ وعدم التكليف لينا في الضمان حتى لا يهاول ودعوى
 لو ثبت صدق النفريط عليه يمكن منها ولذا يضمن الساهي لتناول السائح نحو ما فقه جديا والله العالم بحقيقة الحال **المسئلة الثالثة** انما
 لا خلاف ان لو فك حجهم بمحصول الرشده ثم عاد مبدنا فقلنا يتحقق السفيه بحجهم عليه ولو زال فك حجهم ولو عاد عاد الحج عليه وهكذا وانما
 ضرورة اقتضا وجود العلة وجود العلول كقبحها من غير فرق بين القول بوقوف حجهم على حكم الحاكم وعدمه **المسئلة الرابعة** انما اطلق الشيخ
 فيلحق عنه هنا وكثير من الغرض ان الاول لا يفي في مال الطفل والمجنون للادب الجدل للاب بل هو معقد ماله في ذلك ومحكي الكفاية من نفى اختلاف فيه

كتاب في بيان حكم البيع

في بيان حكم البيع

بل هو مقتضى اجماع كونه لا ريب فيه في الجملة بل في جميع البراهين فان اجماع الانساق مضافا الى النص في الاستنباط في الاول بل بما ادعى ثبوتها الواردة في
المدعى لا انها على ما هنا بالاولوية والاحصاء النص في الواردة في بحث اموال البنائين الوصية وغيرها من المباحث الكثيرة كما في الرابض ثم قد يفتن في
خصوص من يجد جنونه بعد بلوغه وشدته الذي هو احد افراد ذلك الاطلاق لا يقطع ولا يمتنع عنه فبذلك تحت عموم ولا يبرأ الحكم الذي هو ثابت الاجماع عليه وان كان
بل حرم في المحكي من اجماع جميع البرهان بل يخرق الاخر وتكاد لك انه لا خلاف في بطلان الاستنباط من بعض مواضع تكاد كونه الاجماع عليه وان كان
المحكم عنها في بعض عكس ذلك كما ان الحكم عن اجماع النافع ان المشهور في باب التكاح عدم الفرق وعن غيره العكس انهم وعلى كل حال فلا ريب في قوة
امر الحكم اذا لم يكن في النص اطلاق فيمنه عليه فانها لم تحضرا جميعا الان والاحوط فيمنه معا وقد يفتن في بعض مواضع فبذلك تحت عموم ولا يبرأ الحكم الذي هو ثابت الاجماع عليه وان كان
اذا كان بطلان مقتضى الاطلاق ذلك بل عن تكاح كونه الاجماع على المولاية مع النفس نعم عن الفاضل انه يرد في ذلك في
وصايا بعد بلوغ الوصي الاشراف العدالة والابضاح الاصح انه لا يبرأ من الابن اجماعا فاسقا لانها لا يبرأ على من لم يبرأ عن نفسه ولا يبرأ عن
حاله ويستعمل من حكمه الصانع ان يجعل الفاسق ابنا قبل اقراره واختياره على غيره مع نص القرآن على خلافه ولعل المحققين عدم اشتراط العدالة
للاصل بالاطلاق ولكن في ظاهر الحكم ولو بقرائن الاحوال الضرورية عليها لم يبرأ منها من المصروف حسبه وان علم عدم اقرارها وان لم يعلم حالها
فوما قبل بالايجام في حالها فيتبع سلوكها وشواهد احوالها ويمكن عدم اعتبار ذلك عملا بالاطلاق بل عملا لا فني واما ما يظهر من المتن وغيره من
اشراك المولاية على معنى نفوذ تصرف السابق على كل حال فلا يجد فيه خلافا بل عن تكاح لك الاجماع عليه لا من مقتضى ثبوت المولاية لكل منهما بل
مقتضى البطلان لوافرنا عدم التزويج كاصوات الاحوال في المسئلة وقيل في جميع الجرد ثبوت ولا يبرأ على الاثر بعض الاحوال والنصوص في مقتضى
في باب التكاح والاجامات المحكية فيثبت في المقام بالاولوية لعل لذلك كونه المحكي من قبله على الارشاد بعد ان اخبر بعدم تصحيح
للاصحا هنا بذلك كلامهم في باب التكمية يقتضيه مشر الى الاولوية المترتبة وقيل بتقديم ولا يبرأ الامثلة النصا وكون ولا يبرأ الجرد بواسطته
والجميع كما ترى حتى الاولوية المترتبة بناء على عدم جهة كل من الجهد ودعوى حصول القطع او دليل معتبر عليها من اجماع ونحوه يمكن فهمها بل
اطلاق كلامهم في المقام يقتضي ما ذكرنا فاجتهدا وكيف كان ففي تعدد الحكم الى ساجد وجد الجرد وان علامع الاب نظر لعل اطلاق الفاضل
بمقتضى نعم قد يفتن في تقديره على من هو ادنى منه لعدم انسياقه من الاب فتجدد على كل حال فان لم يكن فلو صحت فان لم يكن فللحكم أي
الما من اجماع للشرائط بالاختلاف اجده في شيوخ من ذلك بل ولا اشكال فان لم يكن للحاكم فقط جملته من العبارات المعددة للولاء عدم المولاية
مع لاحد بل هو صريح المحكي عن ابن ادريس وهو كك بالعبارة الى الام وجرها من الاخوة والاحكام والاحوال وغيرها بالاختلاف اجده بل عن كونه الاجماع
عليه فالام بل عن جميع البرهان الظاهر اجماع الان نعم قد يفتن في قاعدة الاحسان ولا يبرأ المؤمنين بعضهم على بعض لزوم التفضل بل والنسبة في كثير من المواضع
قبل بل ومكانه لعل يقتضيه ثبوتها لعدا المؤمنين بل بما يبرأ في ذلك صحيح ابن تزيق قال ان رجلا من اصحابنا مات ولم يوص في ربه امر الى فاضل الكوفة
فصبر عليه بعد ان سأل القم في ماله وكان رجلا خلت رثته صفارا وسنا خافق عبد الحميد الشاع فلما اراد بيع الجوارى ضعفت قلبه في بعض فلم يكن اليه
صبر اليه وكان فيما امر الفاضل لانه في ربيع فذكرت ذلك لابي جعفر فقلت جعلت فداك يموت الرجل من اصحابنا فلا يوصى الى احد وخلف جوارى فقيم
الفاضل بجلا من السبعين او قال يقوم بذلك رجل من اضعف قلبه لانه في ربيع فذكرت ذلك فقال اذا كان القم مثلك ومثل عبد الحميد كماله فلا
باس وجر سماعه وفاقرة سئل عن رجل مات وله بنون صغارا وكبار من غير وصية وعقار كيف يصنعون الورثة بفضله ذلك الميراث فقال ان قام رجل
فماسهم فذلك فلا بأس قبل ومثله صحيح ابن تزيق المناقشة باحوال كونه لك اذا خاصا من امام الوقت كما ترى في القول بريح لا يفتح من قوة وفاقا لصريح
بعض الاصحاب بل في شبهة يبرأ بها نسبك اليهم والفقهاء ما نسبته والمفسر في المولاية في ما لها للحاكم لا يبرأ من الاختلاف اجده في الثاني وقد تقدم الكلام
فيه سابقا بل والاول اذا كان مبدءا بعد البلوغ والما من الكفاية والرباض من ارسال قول فيه يعود ولا يبرأ الاب والجدة عليه ولم يخففه لاحد كما يعرف له
دليل اصحا القطع الاصل من التزويج بل بعض من اخبر في المناقشة اليه المقام الى كونه في التزويج كك والى ما عن كونه من الاجماع وفيه بعد تسليم الملازمة او
الاولوية منع كونه في التزويج كك ومانع كونه من الاجماع في المقام بل المحكي عنها من اطلاقات ولم يخفق في التزويج ايضا بل وفي الجنون مضطرب لا يصلح
للقبيل لتقبل على مثاله بل بما حكم عنها معتد اجماع على خلاف ذلك وكيف يسوغ لها ان تغيرها دعوى الاجماع في المقام بحيث يشهد عليها مع ظهور
كلمات الاصحاب في خلافه بل عكسه مظنة الاجماع بل لا بأس على من يبرأ في المقام والجملة فلا ريب ان المولاية في الميراث كك هو ولي عزلا ولا يبرأ من الميراث
بدليل شرعي لا يبرأ عليها بل الدليل وهو الاصل على خلافه انما الكلام في فصل سفيها ببلوغه فان ط المس وغيره من اطلاق كاطلاقه ان ولا يبرأ للحاكم ايضا
بل عن بعضهم النص في هذا الاطلاق بل بما نسب الى الاشم بل قبل ان وجهه ط بناء على ثبوت الحجر عليه ووضعه عنه عليه اذ يكون الامر في الميراث بل
جل ذلك دليل لا يبرأ لان ذلك كله كما ترى ضرورة اقتضا الاستصحاب ثبوت ولا يبرأ اليه في المناقشة من ابر الاناس المحكي في غير الباقر بالعقل
واصداق المال وعن القم بمحظ المال ومن خبر هشام بن سالم عن القم ان احتمل ولم يبرأ من رشدا وكان سفيها فلم يمسك عن ياله ولا يبرأ في ثبوتها
في ارادة الولي قبل البلوغ سواء كان الابا والجدا والحكام وغيرهم فانه المخاطب باسكان المال وحفظه حتى يرتد المالكات المناق ووقوف الحجر على
السفيه ووضعه على الحاكم ان لم يمكن فمقتضى الفصل منه بل عن كونه النص في عدم ثبوت فقه عليه لا يقتضي ثبوت المولاية للحاكم في المال ولعل لذلك في غير
صرح جماعة من المحققين بثبوت المولاية لهما في الفرض عن كونه ان نفي عنه الياس اخر كلامه وعن الشهيد انه حكاه عن ابن المنجوع باجماع البرهان انه جالا
خلافه ولا نزاع وعن كلح المناق لا خلاف في ثبوت المولاية لهما على السفيه والجنون مع انصاف السفيه والجنون بالصفة انما عدم ارادته خصوص التكاح

في باب التكاح والاجامات المحكية فيثبت في المقام بالاولوية لعل لذلك كونه المحكي من قبله على الارشاد بعد ان اخبر بعدم تصحيح

لا يفتى بآدائه ذلك من الانبلاء في الابد وبعد التسليم فليس حاشا للشرائط المحيرة وقد عرض عنه الاصحاب فخرج من الشواذ خصوصا مع مخالفتهم لظاهر الآية
 ضرورة ظهورها كون غاية الاختيار البلوغ قبل ان حتى ابتدأ به اذ ما بعد جملة شرطية والجملة اخرى شرطية وهي فان التسم فالتقاء
 الاول جوابا لشرط الاول والثانية جوابا لثاني ففاضل لا بد بيلي من ان ظاهر قوله فان التسم الى اخرها يدل على دفع المال بعد اناس الرشد بل لا
 فلو كان الانبلاء قبل البلوغ لزم وجوب الاعطاء بعد الرشد وقبل البلوغ وهو متحقق بالاجماع على ان من المعلوم عدم انتهاء الانبلاء بالبلوغ فكانه
 مفيد بعدم الرشد وعدم صدق القيمة على البالغ بعد ان لا يبعد صدق التسليم على قريب التمسك بالتمسك عليك ما فيه وظهور الآية في التسليم
 المال بعد اناس الرشد سلم لولا الشرط الاخر وهو قوله حتى اذا بلغوا التكليف فان المراد لخير وهم قبل البلوغ اليه فان كانوا قد بلغوا وان التسم منهم
 بالاختيار السابق فادفعوا اليهم ما لهم ومعلوم منه عدم انتهاء الانبلاء بالبلوغ لا يفتى بكونه بعد بل المراد ان هذا محله لك بتعقيب تسليم المال بعد
 البلوغ بلا فصل اذا فرض حصول الرشد منه وصدق القيمة على قريب التمسك بالتمسك عليك ما فيه وظهور الآية في التسليم
 ظاهر كما انك عرفت تمام الكلام في الآية في البحث عن صلا مات البلوغ فلا حظ مضافا الى ما في ناخر الاختيار بعد البلوغ الى حصول الضرر بالحجر على
 البالغ خصوصا اذا طال الزمان ولا ملازم بين ابتداء قبل بلوغه وبين صحته معا لانه المعلوم ان شرطها بالبلوغ اذا الاختيار اعلم من ذلك قطعا لاحتمال
 حصوله بالسادس والمائة خاصة وبالنواحي من الرول في البايع فيما هو مال الطفل ونحو ذلك بل يحصل الانبلاء بغير العقود والقرارات بشرعية افعال
 الصبي لا مدخله في القيمة انذاك في العبادات واذن الرول مع انه غير محقق للمعرفة من اعيانه الاختيار من العقد لا يفتى في غير البالغ سواء كانت
 سابقة او لاحقة كما هو واضح وعلى كل حال فيما سمعت يعلم ان ما في المصطفى والجماعة من ذكر كيفية الانبلاء لا يردون به لخصوصه قطعا قال في الاول
 الاشارة على من بين ذكروا ان ذلك كور على ضربين ضرب يبدلون في الاسواق ويخاطبون الناس بالبيع والشراء وضرب يصانون عن الاسواق فالذين
 يخاطبون الناس فانه يعرف اختباهم بان يامرهم الرول ان يذهب الى السوق ويشتري في السلع ويقاوم فيها ولا يبعد العقد فان رآه بمحض ذلك ولا يفتى فيه
 علم انه رشيد ولا ليرى انك عنه المحجوب قبل ان يشترى له بغير امره وباطل البايع على بيعها من التمسك بالتمسك عليك ما فيه وظهور الآية في التسليم
 يشترى به سلعة ويصح شراؤه للضرورة فيجب وان كان التمسك بالتمسك بالتمسك عليك ما فيه وظهور الآية في التسليم
 بخبرهم بها فنظر فان دفعوا الى اكرمهم وغلبتهم وعلمهم ومخوفهم من غير شدة بروفطوا في النفقة على انفسهم في مطاعمهم ومكاسهم سلم انهم
 المال واما الالانات فانه يصعب اختياره من فديع البهين شيئا من المال ويجعل عليهم بناء ثقات بشرق عليهم فان غزيرين واشترين ولتفحين واستفحين
 وليريدون سلم المال البهين فان كن بخلاف ذلك لم يسلم البهين وزاد بعضهم انه لا بد من تكرار ذلك مرارا يحصل لها غلبة الظن ليعلم الاقتصار بالملك
 واعلم ان المعتبر انهم من المعلوم عدم ارادة الخصومة بل عمل غير العفة اعرف منه في طرق الاختيار المفيد لذلك ومن هنا لا يفتى في فاشته في ذلك
 ولا في ذكر الغزير والاستفحال للالانات مع ان ذلك غير واجب الرشد وبنات الرؤساء ليس ذلك طريقا لاختياره من وباجملة البحث في ذلك ليس بظيفة العفة
 ولذا خلت عنه النصوص وبعض الاحتيا انما ذكره على طريق التنبية كما هو واضح قال في عقد ويعلم بالاختياره بما يناسبه من المنصقات فان عرف منه حوزة المعاملة
 وعدم الغائبة ان كان ناجرا والحاظ على ما يكتب به والملازمة ان كان صانعا واشتبا ذلك في الذكر والاستفحال والاستفحال في الاتني ان كانت
 اشباه حكم الرشد الى غير ذلك من عباراتهم الى رعايتهم بعض ما في هذا ذلك لكن التامل الصافي فاضلا بآدائه ما ذكرنا وقد سمعت فيما تقدم عباراتهم
 فاجتهدا واما احكامه من لقول بصلحة بيعه للضرورة والامر بالانبلاء فمع انه قد عرفت ما فيه ولم يتحقق لاحد من اصحابنا عدا ما يحكي عن ترك الحكم بها نعم
 قد يظهر من قول المص وهو يلحق بغيره لاشبهته لا يصح بيعه نوعا بل قبل ان الحكم بها هنا اولى منه في مطلق بيع المهر الذي افق به بعضهم وترد فيه
 الفاضل في عقد ومن هنا حمل ما في هذه المقام من قوله بعد العبارة السابقة للحكم بها هنا في عقد العقد اشكال على ذلك فيكون وجها للاشكال
 مع معلومنا ان شرط البلوغ في الصحة الضرورية مع الامر بالانبلاء وكونه اولى من المهر لكن جماعة قد استبعدوا الاشكال في ذلك على وجه لا يرجح فحلوا
 العبارة على ما بعد البلوغ بطر بعض الناس لغير ذلك خلاف من العادة ومنهم من حمل الاختيار وان عدمه بعد البلوغ وقد عرفت عدم ذلك عندنا واما هو
 لعصر العادة والتخصيص ما ذكرناه سابقا من انه لو حملت على ما بعد البلوغ يمكن ان لا يكون خلافا بل يكون وجهه فيما لو انفق وقوع الاختيار بعد البلوغ لما في
 من العوارض قد منها سابقا ويكون الاشكال في ما لو كانت النصوص ظهورية في عدم ظهور رشد فقد يفتى بالصحة لاصالتها واطلاق الادلة
 والامر بالاستنارة والاضطرار الى الاختيار ولان الغرض وقوع الاختيار باذن الرول فيكون عقوده مع مصلحة للاذن وغير ذلك وقد يفتى بالتسا المعلوم
 اشراط الرشد في البيع فالعلم بانتفاء كل شك فيه كاشفت عن نزل العقد السابق وان كان قد وقع مع الجهل بالجهل نعم لو شاف الرشد واقفا لغير
 العفة والطلاق ما دل على بطلان معاملة السفيرة المنصرف الى الواجب بل غير الشبهة ان الاقوال في الغرض ثلثة الصحة مخط لامر الشارع بذلك والبطلان مخط
 لعنة الرشد والثالث ان ظهر الرشد بغير شرط الصحة وان ظهر استظهر البطلان فلت قد عرفت وجه الثالث بل الاول الذي هو في بناء على حصول
 الاذن من الرول ذلك وان كان للاختيار اما الثاني فغير واضح لفتا وكيف كان فحل العبارة على ذلك يمكن وان كان بعيدا بل ربما تفرق فيما سمعته من

وجوه الاشكال وانما يفتى بالصحة للاذن من الرول والامر سهل بعد التام

لك تخفى حال والله هو العالم والجليل

اولا واخر اظهر

وبالجملة

[illegible]

المضمون له الغرض اما السببه فقد اطلق في احد عدم جواز ضمانه لانه تصرف مالي كالاقتراض والهبه وهوكا لكن ربما حمل الجواز برضى المضمون له على ان يتبعه
بعد ذلك المحرر كونه كاشي ضروريه ان يجمع المحرر عليه لا تقبل منه ذلك على وجه يكون من ديونه بحيث يخلو بشئ منه بعد موته مثلا والاحكام يبعه كك كما
هو راضع والله العالم وكيف كان فلا يشترط على اى الضامن باسم المضمون له ولا الضمير عنه كك وتفسيره كك في الغنيه وهو رد ذلك معصود وذلك في
الكفايه والمقاييس والروايات على ما حكى عن بعضهما بل نسبة بعضهم الى الاكثر بل في محكي كك لو ضمن الضامن عن لا يعرف ضمانه عند علمائنا وقيل ان الضامن
الشخص في المحكي عن بصره وشبهه العقد في المحكي عن شخصه بشرط علمه بذلك لحصول المعامله بين الضامن وبينه فاقتصر على معرفه الحاجه والغرض
والضامن بذلك ولن يظن هل يضمن ذلك عليه اولا ولا نه لاحقا ولا بد من معرفه محله والاحكام وضعه في ضمانه فلا يستفيد منه الا اللتام
ولا ريب ان الاول اشبه باصول المذهب قواعد التي منها العموم السالمة عن معارضه ما يقتضي ذلك ضروره عدم اقتضاء المعامله بينهما المعنى
المرئيه كالبيع والاجاره ونحوهما ولا نهى عن الغرر المزبور ان ذلك قد اقيم عليه الضامن والنظر في استحقاق ذلك لولينا اعتبارا لا يقتضي
المعرفه المرئيه على انه يمكن معلومه بدونها والاخر لا يسنأهل جوابا لكل ذلك مضاعفا الى المنقول من ضمان امير المؤمنين ع الذي هو من حيث
امتنع رسول الله عن الصلوة عليه وضمان فتاوة الديه ارباب من اخر كك لكن لا بد ان يمتاز المضمون عنه عند الضامن بما يصح معه الفصل الى الضمان
عنه بل خلاف ذلك اشكال ضروريه عدم العبور بالفصل الى ضمان المضمون في الواقع لعدم الدليل عليه بل في الادله خلافه بل لعدم القطع به الا ان
اشكله في ذلك بعدم ثبوت الفصل على ذلك فان المعتبر الفصل الى الضمان وهو ان لم يزل المال الذي يتركه المضمون له مثلا في الدين وذلك غير منقطع
معرفه من عليه الدين فالدليل انما دل على اعتبار الفصل في العقد لا في غيره كك عليه الدين فلو قال شخص مثلا اني استعجز في ذم شخص ما ندرهم فقال اخر ضمانا
لك كان قاصدا الى الفصل الضمان اى من كان عليه الدين ولا دليل على اعتبار ما زاد عن ذلك وفيه انك قد عرفت كون المراد بالامتناع الضامن على
وجه لا يكون بينهما بحيث لا يصح معه الفصل الى ضمان كك لو قال ضمنت لك احد دينك مثلا فلا يرد المثل الذي ذكره لانه من الخنازير وجب الرجوع للضامن
فصله وان لم يكن فعليا لم يثبت نعم لو اراد الضامن الضمان عن شخصه عند له لم يكتف بذلك قطعا بل يترك ما ذكرنا يرجع بل في كره حيث قال وهل يشترط
معرفه ما يميز عن غيره الاقرب لعدم بل لو قال ضمنت لك الدين الذي لك على كك من الناس جاز نعم لا بد من معرفه المضمون عنه بوصفه فهو عند الضامن
بما يمكن الفصل معه الى الضمان لانه لو فصل الضمان عن كك من الناس لم يبق في ذلك من دعوى موافقه هذه الكلام من كره لما اخذناه لا لما ذكره الله وهو
عند التامل الشاق عين ما في المتن واغرب من ذلك ما روي عن بعضهم من ان بناء على اعتبار القبول لفظا كما عليه الاكثر وان لم يقرب جوابه لمكان تضمن
بانه عقد لازم افترض ذلك تبينه لا ان يرد من ذلك وان لو تبينه كما يدل عليه واقعه الميث المدبرون انك امتنع النبي من الصلوة عليه حتى ضمنه على لم
يعبر عليه بوجه وهذا هو الظاهر من عبارة المقرب اعتبار رضا المضمون عنه في العقد لا في قبوله لا في ضمانه هنا مع اعتبار اعتبار المضمون عنه اذ لا يفتنى
عليك ان لا اشكال في اعتبار القبول فيه لانه لا اشكال في كونه من العقود اللارنه ولكن ذلك لا يقتضي المعرفه المرئيه فصحيح ضمنا له وان لم يشخصه وان
حصل القبول منه نعم لا بد من الامتناع الذي ذكرناه المقابل بالابهام ولعل اقتضاء الصلوة على ذكره في المضمون عنه للاكتفاء عنه في المضمون له بذكره سابقا
ان من الحق ولا ريب في اقتضاءها ذلك قطعا في اركانها التي هي المضمون له وبما ذكره لان من اعتبار رضا المحلل او المظنون او المقتطوع ارادة القبول منه
الموقوف على التيسر المزبور قطعا بل لا بد من تيسر من نظر العقد بالانصاف والعريه بل بالماضيه والصلحه التي تضمنه بناء على اعتبارها ما روي في ذلك مما يشبه
في العقد لازم وان كان كذلك فدمناة التوسعة في لفظ ايجابه وهو له وان يكتفى كل مال على ذلك على حسب غيره من الخطابات من غير فرق بين الحقيقة والجاز
والماضيه وغيرهما كما اشبعنا الكلام شيئا بشيئا والمقام احدا فراه وبذلك كله بان الكلام في جميع اطراف المسئلة وان ذكر في الروايات ان فيها اربعه
قال في احكام العلم بالمضمون عنه والمضمون له بالوصف النسب كالمبطل او بما يميز بينه عن الغير خاصة كك الله او لعدم مطلقا عن اختلاف وفي الغنيه هو
ظا العباه وصريحه والفاضل فيما عدا ذلك وذلك وضد او غير مضمون في الاول بما يميزه خاصة دون الثاني كما في الثاني اربعة اجوبها قالها لكن لا يفتنى
عليك ما فيه بل وما في مختاره بعد لاحاطه بما ذكرناه كما انه لا يفتنى ما في حكايته عن آلف بعد ملاحظه اخر كك له بل لا ما في تحريمه الخلاف المزبور على الوجه المذكور
بل لو لا شهرة حكايته خلاف عن المبطل ما كان حله بقرينه فاعلم على ارادة معلومه الحق وهو غير ما نحن فيه وكيف كان فلا اشكال بناء على ما عرفت في انبه
بشرط رضاي المضمون له في صحة الضمان بل لا خلاف مستدبر احده فيه بل في محكي كك والغبه الاجماع عليه وهو المحرر بعد اصول المضمون في الخرج عنها على ان
يرضى المضمون له وصحيح ان يتناول في الرجل يموت وعليه دين فضمنه ضامن الغراء فقال اذ رضى به الغراء فقد برئت ذم الميث وفي لفظه المضمون له
مولانا الرضا وان كان ذلك على جعل مال وضمنه رجل عند موته وقبلت ضمانه فالميث قد برئ وقد لازم الضامن رده مضاعفا الى ما في انتقال الدين من
المدبر الى اخرى بدون رضاي الدان عن لفش واضباع حقوق الناس المعلوم ضروره من الشرع خلافا لما يفتى به ما نسمع من غير عبد الله بن حسن
وغير ذلك فمما عايناه من ما عرفت من ان اعتبار رضا اول من خلاف في ذلك واضح لفتا واغرب من ذلك الاحتجاج له بقضا امير المؤمنين ع وفي فتاوة
الدين عن الميث ولم يسئل النبي عن المضمون له الذي هو بعد الغرض عن سنده واثبه لانه في حله على ذلك بل لعدم الال على خلاف ضروره اشكاله على
العلماء اية هو عباد عن الاجابة القبول من المضمون له والايجاب حده ليس ضمان فلا يحتاج الى الجواب بانها واقعه لا عمو فيها وان ذلك انما يدل على
عدم البطالة قبل علمه ورده ونفس نقول بوجه لا يوجب ولكن لا يلزم الا برضى المضمون له وبان النبي قد قبل لانه اول ما يرضى من انفسهم ويحصل
اذنا القوي من المضمون له ويغير ذلك مما لا يخفى فاقبه بعد معلومه اشاع النبي عن الصلوة عليه في محبة شغل ذم منه وانما برئت القضا فصيل والضامن
الفصل لا يفتى به برائته فدينه وان ولا به النبي في غير قبول العقود والقوى لا يكتفى في تحقق البرائة فعلا في التحقيق في الجواب ما عرفت واغرب من ذلك

هذا المتن

الاستدلال به يوثق استحقاقه عن اسبغ الله في الرجل يكون عليه بن خضرة الموت فيقول له وليه على دينك قال سبغ الله وان لم يبرهه من
وقال ارجوان لا ياتهم وانما ائتمروا على الله بحسبه الله هو مطلق محمول على العبد وبوئله الحسن المحسن من رجل يات ولده على بن وخلف ولدا
وجا الاوتشاء وصديقا فاجله رجل منهم فقال انت في محل ما لا غنى واخرى وانما من رضاهم عنك قال تكون في سعة من ذلك وحل قلت فان لم ياتهم
قال لك في سعة قلت فان رجح الوثقة على فقالوا اعطنا حقنا فقال لهم ذلك في الحكم الظاهر فاما بينك وبين الله فانت في حل منهما اذا كان الرجل
الذي احلك بعضهم رضاهم قلت فما قولك في الصبي لا يملك قال نعم اذا كان له مال صحيح حبيبت شي عن اسبغ الله فقلت للرجل يكون عند
المال ويدفعه باخذ من غير اذن صاحبه قال لا ياخذ الا ان يكون له ولاء قال قلت ارايت ان وجد من ضمنه ولم يكن له ولاء واشهد على نفسه الله
بضمنه باخذ منه قال نعم الله لا يخفى عليك مخالفة الاول للاجماع باعتبار اشتراطه على البراء من دون اذنه وانما ضمن رضاهم وهو ليس بالضمان
المصطلح واما بطلان ما ذهب اليه من رضاهم ليس بالرضاء بل لا يثبت له على ذلك فكان الحكم الظاهر مطابقا مع انكارهم لذلك واما
الثاني فليس الا الاصل جواز اخذ من الوديعة اذا لم يكن له مال وكان قد نهى له شخص بقاء ذلك عنه ولا يربا به خارج عما نحن فيه ومحمول على
اذا ورد ذلك من الميراث سوسه بعض ما خفي المتأخرين في الحكم المرنوب لمذلك ما هو من صالح لمعارضه بعض ما عرفت خصوصا بعد كون المسئلة
من فطرية الفقه وضروية بانه بل عمل الوثقة فيها جهل بمذاق الفقه ومذاق الشرع بل قد عرفت انه لا بد من رضاي المضمون له بعنوان القبول الذي يثبت به
العقد اعرفت من المروعة عن كون الضمان اجماعا الى الاجابة بالقول بل لا بد فيها من جميع ما هو من غير العقود الثلاثة من الاصل والقرينة
وعبرها ثم يقوى عندنا في غيره من العقود الثلاثة عدم اخصايتها بخصوص بل كلما افاد انشاء ذلك ولو بالجملة الاسمية والحق
او نحو ذلك كما اوصلنا في البيع وغيره ومنه يعلم تحقيق عقد الضمان بنحو على بن زيد واضحا او نحوها ما يقصد به انشاء التمسك بذلك وقربة القبول
من المضمون له فاعل الايضاح والمضد من الادب على من غلب الرضا وفي القبول العقد لا من التزام واحاطة للمضمون عنه وتوثيق المضمون له وليس على المضمون
المعاملات داخل الضعف كقولك في شرطه قوله كمال الرجوع كالتوثيق ونحوه للعقدية اذ هو كمال الرجوع بل ان
لما فيه من انتقال المال من ذمة المذموم الى ذمة المضمون عدم توثيقه عليه اذ لا يكون بصورة العقد نعم لا عبرة برضاي المضمون له بغير خلاف جده فيه
بل الاجماع بغيره عليه ان الضمان كالنقطة للدين المعلوم عدم اخصايتها الرضا فيه ولا تطلق الادلة وعموما ولا سمعة من ارضه ضمان للمضمون
وقبره من البيت بل لو انكره ولو بعد انما لم يطل على الاصل وعبره من الادلة التي سمعناها خلافا لما ذهب اليه قال وبنى تبرع الضامن من غير
مسئلة المضمون عنه وقبل المضمون اضطرره المضمون عنه لان يكره ذلك وبابا في بطلان المبيع ويكون الحق على اصله لم يتغير عنه بالضمان
ودعنا بعد عليه غيره لكن لا يحد له دليل بل لا بد من الادلة خلافا من لا يعرف بوضاؤا لارده واما ما عساه من ذلك قبل الضمان او بعده وما سمعنا من
النهاية يعلم ارادة ما فسرناه من الانكسار في عبارة المعن لا يوجد ضمان الضامن الذي قد يفرض اخصايتها على الضمان لا وجه لاحتمال بطلان الضمان اليك
وكيف يمكن منع تحقيق الضمان لاجتماع شرائط الصحة فبطلان المال الى ذمة الضامن ويبرئ المضمون عنه ورحم الله المطالبين من المضمون له عند العقد
له في ذمة المضمون خلاف في شيء من ذلك عندنا ولا اشكال بل الاجماع بغيره عليه بل احل من غيره ذمة الفقه نعم قد عرفت مخالفة الجموع في ذلك باعتبار
ان الضمان عندهم ضم ذمة المذموم الى ذمة المضمون بطلان الرجوع فلا يبرئ المضمون له المضمون عنه لو يبرئ الضامن من هذه الحبثية على قول مشهور لنا بل يرجع عليه
بيننا ضرورة عدم الحل للمبرأة المبرورة بعد ما عرفت من براءة ذمة الضمان عندنا واما محمل ما ذهب اليه من الضامن فاذا ابرئ براءة معار وان كان الضمان
بالاذن لعدم استحقاق الرجوع عليه الا بالاداء الذي قد انقضى محله بالبراءة فينتفي الحق عنه للضامن الذي قد فرضنا براءة ذمة المضمون له في ذمة المضمون
باستفادة براءة ذمة الضامن من براءة ذمة المضمون عنه وان لم يكن محلا لاجتماع المبرورة في ارادة رفع اليد عن شرطه عليه وانه كان له
عنه الا ان ذلك لو سلم فهو خروج عما نحن فيه ضرورة كون المراد من الحبثية المبرورة لا من حيث دعوى لا من العرض هو ارادة براءة ذمة الضامن اذ مع
انما وانتهى المنع على وجهها مع عدم الفرائض وكل ذلك تفريع على ما ذهبنا انا على ما ذهب اليه فلا اشكال في صحة البرائة المبرورة لان الحق باوئدهم
على المحرم عنهم ان براءة ذمة الضامن لا يقتضي براءة ذمة المضمون عنه بخلاف العكس لا يماس من قبل الموثقة عندنا لان فلتدنا لا بد من اذنه في الرجوع
بخلاف براءة ذمة المضمون عنه فانها تقتضي براءة ذمة الضامن التي هي وثيقة على ذمة المضمون عنه المفروض براءة ذمة المضمون عنه في الرجوع
قياسا واستحسانا ومجذبا لبراق اصول الشرع وفوايدها ولعل قول المصنف قول مشهور لنا اشارة الى ما ذكرنا من اذنه لا لوجوبه بل
في المسئلة اذ قد عرفت انها من فطريات فقه الشريعة وضروية بانه والله العالم وكيف كان فلا خلاف عندنا في انه يشترط فيه تسمية او ايجاز
الملائمة او العلم من المضمون له بالاعتناء والرضا به بل عن ظن القبة والاجماع وتوسيته الى واية اصحابنا وجامع صدق ظاهرهم ان هذا الحكم موصوف
لذلك مضافا الى قاعدة الضرر وبناء الضمان على الارفاق واردة الاداء وما عساه بغيره بل عن ابن ابي عمير المتقدم وما تضمنه من النص في اذنه
الذات على ذلك وهي اخذ الضمان دليل الحكم المبرور ورحم الله الضامن لمبا او معلوم الاستعانة عند المضمون له لزم السبا باذنه لا في الاشكال
اما لو ضمن ثم بان اعساه كان للمضمون له فسخ الضمان والعود على المضمون عنه قبل وليس هو كالمبيع الى اجل مثلا فان اعساه للمفروق الواجب بينهما
بالنسبة الى الاداء لكونه كذلك اذا كان معسرا حال الضمان اما اذا اخذ فلا خيار الا لا لزوم بل قد يقوى عدم الخيار ايضا لو كان معسرا حال الضمان ولم يعلم
برضا من حتى يثبت براءة للاصل ايضا ولا ينافي الخيار المبرور سبق رضاي المضمون له برضائه حال عدم العلم باعساه كانه لا فرق في توثيق بين اعساي المضمون
عنه وعدمه لا تطلق الفرضي المقتضي ايجاز عدم الخيار مع الملائمة وان لم يكن وفيما بل ظاهرهم عدم ثبوته بغير ذلك من وجوه الضرر او بغير الاستيفاء

هذا هو الوجه في بطلان الضمان في هذه الحالة

كتاب النكاح

في بيان ما لا يخلو

ولكن لا يخرج من نظر ظاهرنا اننا لا نكافئ بثبوت الحب الزور وان كان الضمان جلا وانما الاعتناء به الضمان كافي لزمه وانما اعتناء الاجل كل ذلك مع عدم العلم به كعرفت والافق العلم به او ايضا به على كل حال فلا اشكال وقد اختلفت في هذا بين الحسن فاجتمع عليه غرضه وطالبوه بدليلهم فقال لهم لا مال عندكم فاعطيتكم ولكن ارضوا عن شتم من ابني عمي بن الحسن عليه السلام او عبد الله بن جعفر فقالوا نعماء عبد الله بن جعفر على مطلق وعلى الحسين عليه السلام لا مال له صدوق وهو حيا والبنافار سل اليه فاجبره فاجبر فقالوا نعم لكم المال الى غلة ولم تكن له غلة تجلده فقال القوم قد رضينا وضمنه فلما انت الغلة اتاح الله للمال فاداه ثم ان هذا الجبل على العور والراخي جهمان ذكرناه في نظائره وقلنا ان الاصل بمقتضى الثاني منهما كما اختلفت به غيره واحد وكيف كان فالضمان المؤجل للدين المحال جائز بخلاف الاجل كما اعترف به بعضهم بل اجازا كما في ذلك وممكن التفتيح وايضا مع النافع وضربها للعبث السالبة عن المعادير اذ هو الجبل للدين لا لتطبيق الضمان الى الاجل واحتمال كون الضامن نفلا للدين على ما هو عليه بحيث لا يمتثل في حلول الجبل لا قائل به ولا شاهد عليه بل بمقتضى العوارض لا بكون هذا الاجل للدين او هو اجل للضمان ونظمه الشعر فيقال ادى الضامن قبل الاجل فانه لا يفسد الرجوع على الاول بخلاف الثاني الذي لا يخرج من قوة بل هو صريح لك وغيره في المسائل الاثنية واما ضمانه للدين المؤجل بان يد من اجله او من اجله فلا انقضاء فلا احد فيه خلافا محققا كك بل ظاهرا من منعه للاجماع بل يمكن دعوى الاجماع عليه بل من غير الاسلام ان المؤجل مثل اجله يصح اجازا وضرب التفتيح وايضا مع النافع ان ضمان المؤجل بان يد من اجله يصح اجازا مضاعفا الى انه مقتضى العبث نعم ربما اظهر من تعديل المنع في المسئلة الاثنية المنع في المظن بلحظ عدم الارفاق فيه كما انه يستلزم المنع فيما لو كان الاجل انقضاء مع التمسك من تعديل فخر الاسلام والكر في المنع في بعض الصواع الاثنية بان ضمان ما لم يجزى الا ان الجميع ستعرف ضعفه على انه لا يمتنع لاثبات الخلاف من مثال هذه التعليلات التي ذكرها في هذا الموضع من غير وجه يعلم الجواز في صور المقام من غير فرق بين ضمان بالاذن والشريع وفي الضمان محال فزاد في خلافه فمضى على المنفعة وبه لا يصح ضمان نفس مال الاجل وفي محكي الوسيلة انما يصح الضمان بتعيين اجل المال وعقد في محكي الفقه من شروطه ان يكون الى اجل معلوم ثم قد شرطه في غيره وادعى الاجماع وظاهره هذه العبادات اعطى الاجل في الضمان على نحو اعطى في السلم وهو ان اشار اليه الممنوع بقوله زدد ولكن اظهره الجواز واما الضمان من عرف من الاصحاب جرح من الشيع في المحكي عن طائفة الثمالة عن معاوية ما يقتضي اعطى الاجل فيه كاسلم واجماع الفقه بناء على شموله للعرض مع عدم الشاهد له ومعتبر من عرف من الاصحاب في خلافه بضعف الظن به بل في محكي زدد بوجده بعض الكتب لصحابة ولا يصح ضمان مال ولا نفس الاجل والمراد بذلك اذا انقضاء على الناصر والاجل فلا بد من ذلك ولا يصح الاجل محروسا ما اذا انقضاء على النجس فصح الضمان من دون اجل وكذا اذا اطلق العقد الى هذا القول ذهب شيخنا في مسوطه وهو في اليقين لا يمتنع منه مانع ومن ادعى خلافه يجمع الدليل ولو غلبه ومقتضى ذلك خروج المسئلة عن خلاف اذ هو مختص بناس من المطالب المحلل فيها ذلك مؤيدا بعدم العثور على دليل يدل على اعطى الاجل في نحو اعطى في السلم ويكفي وجوب خلاف المسئلة اعطى الاجل في الضمان وهذا هو الظاهر من النظر لاعتناء من غير مدخله بحلول الدين واجله في المؤجل جازا اجماعا من هذه الجهة سواء كان الدين حال او مؤجلا وسواء انقضاء الاجل او اختلافه والحال فيه خلاف سواء كان الدين حال او مؤجلا في الغرض على ذلك حيث انه بعد ان ذكر الصواع الاثني عشر المنصورة في المقام التي هي الضمان حال او مؤجلا عن حال ومؤجل من اجلين في الاجل او متعاقبين في هذه سنة وهي ان تكون عن تبرع او سؤال المضمون عنه فيكون اثني عشر قال وكلها اجازة على الاقوال الا ان موضع الخلاف فيها محجور اذ قد عرفت محجور على الوجه المذكور في التعليل للمنع بالارفاق في وقت وضربه لا ينبغي ان يفسد منه خلافا في المسئلة نعم في ضمان المؤجل حال او انقضاء من اجله خلاف من بعض المتأخرين كما في الفخر والكر في بل شتمم الزدد في منصف المسئلة الثانية لانه ضمان ما لم يجزى لان الفرع لا يرجع على الاصل ولان مشروعه الضمان على نفلا للدين على ما هو عليه وفيه ان المضمون المال والاجل انما هو من التواضع والمحقوق في اسقاط الرضا باسقاطه من الطرفين بسقوطه بل من سقوطه اذا كان بسقوطه لازم وهو الوجه ظاهر انه موسع وذلك لا يخرج عن اصل الوجوب خصوصا بعد الرضا في اسقاط حلا الاجل الذي هو كما يثبت للمحال بعد بسقوطه على المؤجل به وفاعده عدم جحان الفرع على صفة لا دليل على وجوبه في المقام كدعوى ان مشروعه الضمان على نفلا للمضامن بوصفه له في الضامن والحلول صفة مغيرة له فلا يشرع فيه الضمان وقرين ضمان حال مؤجلا وبالعكس لعدم تشخص المال بالحلول الذي هو عدم الاجل بخلاف العكس اذ هي كما ترى لاحاصل لها وجهان معا الى شرط في عقد الضمان من حيث المؤمنين وادفوا وضربها من غير فرق بين افضا مؤجل بحال وعكسه وبذلك كله ظهر لثالث الخصم في المسئلة ويخرج موضع الخلاف فيها واما احتمال المنع في ضمان حال حال او المؤجل بمثل اجلا وانفصل الشاشي من قبل المنع للضمان في لاف الارفاق فليس خلافا في المسئلة وعلى تقديره فهو واضح للضعف ضرورة عدم ثبوت اعطى الارفاق فيه على وجه يقتضي ذلك خصوصا بعد عدم انحصار الفائدة فيه بذلك كما هو واضح في الكلام في ان لو ضمن المؤجل حال لا او انقضاء اذن المضمون عنه كك ومقتضى يكون الدين على المضمون عنه كك لو فرق بين الاطلاق والنسج فيجل اجله بالثاني لا الاول ولا يرجع للضامن عليه وان ادى لا بعد انقضاء الاصل الاصل للدين وجوه بل اقول في الثاني الشهيدين والفاضل في المحكي عن مختلفه وقد تعرض به بل في ان الذي استقر عليه ابني كره على الاخير منها عدم مقتضى لسقوطه اذ اذن للضامن الضمان لا افضل من الاطلاق اعم من ذلك بل افضا للحلول بالنسبة الى من الضامن دون ما في ذمته للضامن وفي محكي التفتيح الاول لانا الضمان في حكم الاداء ومضى اذن المدينون لغيره في قضاء دينه ومجلا ففضا الشخص طالبت به ولانا الضمان بالثالث موجب كحفاظ الرجوع على وفي الاذن واما مع الاطلاق فلما اولى النجس الذي قد عرفت افضا في ذلك وعن ثلث بعض المتأخرين الثاني ولعله لا يرى ضرورة عدم افضا الاذن في الاطلاق النجس فلا دلالة فيه عليه فيكون كالمسبرع بيج ولعله لا يجرم بعضهم بعدم الرجوع في الاطلاق وجعل الاشكال في النصير بل هو المحكي عن كرههم لو فرض اذ ذلك منه ولو انقرض انما يرجع عليه الرجوع بلا نكاح النصير بالنسبة الى ذلك ولعله لا يجرم في محكي الايضاح بالرجوع مع العكس

وجعل الاشكال في الاطلاق من العمل افقضا لان في التعجيل بعده وقد عرفت صلا الاشكال في الرجوع مع النص مع خصوصها اذا ضم اليه مع ذلك الرجوع عليه فلا
وانما لما لو كان قد ظهر لك ما ذكرناه مكررا انه لو كان المالك حاكما ضمنه مؤجلا جاز وسقطت مطالبته المضمون عنه ولم يربط الب الضامن بالاجل
بل خلافته في الاشكال نعم قد عرفت ان هذا الاجل للضمان لا للدين فلو مات الضامن قبل اخذ من تركه وصح الورثة على المضمون عنه وكذا لو دفع الضامن
مؤجلا باختياره لا سقاط حقه بخلاف ما لو كان الدين مؤجلا في المضمون عنه فضمنه الضامن كك فانه يجلو ويجوز مثلا لا يجل على المضمون عنه لان الحلول عليه
لا يستند على حلوله على الاخر ولو كان الدين مؤجلا الى اجل ضمنه الى ان يذنب ذلك الاجل جاز بل خلافته في الاشكال لكن ان ادى قبل حلول اجل الاصل لم
يكن له مطالبته المضمون عنه الا بعده وان ادى بعد حلوله عليه قبل حلول اجل نفسه فلا مطالبته لانه قد مضى الاجل حاله او الفرض اداء الضامن واسقاط حقه
ضمنه من الاجل الزايد وكذا القول لو مات وان لم يذنب نعم لو قلنا بان اجل الضمان اجل الدين انما يخرج مراعاة للمضمون عنه وان حل على الضامن اسقطه كما
هو واضح ويرجع الضامن على المضمون عنه بما اداء ان ضمن باذنه ولو ادى غيره فانه لا خلاف في جده فيه بل الاجماع بضمه عليه وفي الخبر ثلثه عن قول
الناس الرجوع قائم فقال ليس على الضامن غير المهر في كل المال وفي اخره عن رجل ضمن ما فانه صالح عليه قال ليس له الا الذي صالح عليه كل ذلك
مضافا الى اصله انما مال المسلم وضمانه الا اذا ابدل على حجة الشريعة وبالنسبة وان كانت غير اذنه الا ان الضمان الذي هو سبب وجوبها فدان باذنه
بل في الحقيقة لا بد ان ذنبها ولا يرجع ان ضمن غيره اذنه ولو ادى باذنه فلا خلاف فيه ان يصر بل الاجماع بضمه عليه وفي الخبر ثلثه عن قول
نعم فلو كان الرجوع لو ادى باذنه المصريح فيها بالرجوع عليه به لقاعدة الاحتمال المبررة ولا ينافيها وقوع الضمان بغير اذنه فانه لا ينافي في بيع المضمون عنه
بالوفاء فلو لم يخرجه اذنه ويرجع به على كونه لا يجزى اذنه الضامن للبرع وادعى به على قمع فرض نادى الضامن بعن ان امثال امر المضمون عنه وبفرض
الرجوع عليه بغير رجوعه عليه وان كان اداء عن نفسه لكن من الشريعة عنه فانه بعض الناس من الاشكال في الرجوع ايضا بصورة المبررة التي مرجعها الى
الوعداء بل على الرجوع عليه بالقبول المبررة لا يخرج من نظر او منع بعد معرفته والله اعلم وعلى كل حال فلا خلاف في جده في ان يضمن الضمان بتجانبه
الضامن او المضمون عنه مع غيرها عن النظم منضمه الى القرينة الدالة على قصد انشاء ذلك لا مجردة عن ذلك لاحتمالها في العتبية وغيرها بل
ظاهرهم ذلك وان تمكن من التزكيل بل الظاهر الفرق بينهما وبين غيرها من الاشارات المضمرة لعدم ما يدل على اختصاصها بذلك بل العدة في الاكتفاء
بما بعد عدم الخلاف فيه فموتها لاكتفاء باشارة الاخر من التي لا فرق فيها بين المكتوبة وغيرها وقد تقدم في البيع ما يستقام منه لاكتفاء بالكتابة مثلا مع الاكراه
على السكوت ظاهرا وفي ذلك فلا خلاف نامل البعث الثاني في فسخ المضمون وهو كل مال ثابت في الذمة وموجبه الى ما في عقد من ان شرطه المالية والنيب
في الذمة وان كان متروكا لا كالتش في مدة النجاة والمهر قبل الدخول بل قبل ان على الاول الاجماع معلوم ومحمي في طاعة العتبية وغيرها بل فيها اوجها
انما الاجماع صريح على الثاني وفي محكي كونه لو قال الغير مما اعطيت فلا تافه على لم يصح لاجل هذا ولكن لم يجد نص في اندراج العمل في الذمة في
جاء المال وعده نعم في الذمة ان ضابطه ما عدا عقد الرهن عليه وبما يستظهر منه ان ذمته بل هو من المال قطعاً لو كان منفعة دابة كلبه مثلا ان
ذمته بل على جميعه من المال بدل بل حواجزه عوضا في البيع والتكليف والتخلع وغيرها ما يضمنها المال وقدر كونه ان يكون ما يصح ملكه ويعد وهو كالتسليم
فيها وفيه ولا يثبت ان التمسك به للاول كما ان احد من بعض الجمع بين ذكر الشرط المبرور والنص في بقا الاعيان والعهدة والصيغة وغيرها فذلك ما
انتم بلغ المشن وغيرهما ما يثبت ذلك فانه قال بعد ما سمعت سواء كان امي المال في الذمة مستقرا كالباع بعد القبض وانقضاء الخيار او معرضا
للإبطال ان كان في مدة الخيار بعد قبض المشن ولو كان قبضه لم يصح ضمانه عن المبيع عينا ولا عهدة لعدم دخوله تحت بدء ابا بعده فبصح ضمانه عن المبيع
عهدة لو ظهر المبيع مستحقا مثلا وهو كالتسليم لا يجامع الضابط المبرور ضرورة عدم كون المضمون في هذا الحال ما لا في الذمة بل هو من ضمان الاعيان نعم
لو ضمن المشن عن الغير للبائع كان ضمانا للمال في الذمة بل وكذا لو ضمن عن عهده لو خرج مستحقا للغير ان كان المشن غير معين لا يطل البيع فلا ضمان
بخلاف اذ المبيع معين فان الضمان صحيح لا في حقيقة المال في الذمة وهو المشن الكلي وكذا لو كان معيناً مثلا وكان المضمون عن المشن ارشده لكان
هو ايضا مال كلي في الذمة وبذلك يظهر لك ان ضمان العهدة هو من ضمان العين ومن ضمان المال في الذمة وليس هو شيء مستقل لكن في ذلك ان الفرق بين
ضمان العهدة والمال نفسه يظهر في اللفظ والمعنى واللفظ في العبارة عرضان المشن ضمن ذلك المشن الذي في ذمته مثلا ونحوه وضمان العهدة ضمن
لك عهدة تدركه او نحو ذلك واما المعنى فانه اذ ضمان نفسه يعيد انتقاله الى ذمته الضامن ويراثه المضمون عنه منه وضمان العهدة ليس كذلك بل انما
يعيد ضمانه على غيره على بعض المقدمات ولا ينفق عليك ما فيه بعد عدم دليل مخصوص على احتساب اللفظ المبرور بل في الادلة خلافا وعلى كل حال ضمان
بفرضي انتقال المشن لو كان في ذمة المشن الى ذمة الضامن الا ان لم يكن الا في الظاهر اذها بالبيع المبرور ولم يحكم به فاذ يثبت في البيع يكون مستحقا للغير لا
حكم بمقتضى الضمان المبرور لمصلحة غيره عليه حكمه من الانتقال الى ذمة الضامن وفراغ ذمة المضمون عنه وهذا معنى ضمان تدركه والا فلا دليل على اعتبار
مستغلا على وجه يكون غير الضمان بالمعنى المبرور كما هو واضح وبذلك كله يظهر لك ما في المشن ولك ولعل عبارة الفاضل في هذا السابقة احسن من عبارة
المس لا فضاها على بيان صحة الضمان للمال الثابت في الذمة مستقرا او متروكا لا كالتش في مدة النجاة والمهر قبل الدخول ولا ينفق ظهور اذنه ضمانه المشن
للبائع وهو لك ذكره الشرح في المحكي عن مشو حيث نفى اختلافه في وطاهر بين المسلمين في ضمان المبيع بعد تسليم المبيع والمهر بعد الدخول والاخر
بعد دخول العدة وعن ضمان المشن قبل التسليم والاحرة قبل انقضاء الاجارة والمهر قبل الدخول قال في هذه الحقوق لا يبرر غير مستقرة فبصح ضمانها
ابعد الخلاف واما ضمان العهدة فمن مسئلة مستقلة سبذرها الله اللوح لا يدخلها فيما نحن فيه فلا بد من ذكرها وكذا يصح ضمانها ليس بالبرهان ولكن
بقرى الى اللزوم كمال الاجتهاد في العمل والشرط عليه من العمل وكما قال السنن والرازي وفاقا للمحكي عن طبري ولفظ مجمع البرهان وكذا الا انه قال انما شرع في العمل

[illegible]

كفي ضمانها بالنسبة الى ذهابها وانما ضمان قيمتها او مثليها بغير ضمانها فبطل حصول السبب بان ما لم يجز من هنا كان خبره ثلثي الشهدين والمحققين
 وفخر الاسلام على ما حكى عنه ما عدم الجواز ودعوى صديق كونها ما اذا اشغلت ذم من هي في يدها وانما الضمان ضرورة معلومة ارادة شغل الذم
 بالرد مادامت موجودة والغيبه والمثل مع التلف من هذا الاطلاق ومثله غير كاف في الضمان الذي هو نقل المال من ذم الى اخرى كما عرفت من تعريفه ومن
 دعوى الاجماع على ان شرط ان يكون ما لا في الذم في الحق المضمون لا اقل من الشك والاصل عدم ثبوت الاثر في مثل هذا الضمان وعلى كل حال فلا اشكال
 ولا خلاف في انه لو ضمن ما هو امانة كالمضاربة والوديعة لم يصح لانها ليست مضمونة في الاصل اي وقت الضمان لانه اذا لا عوضا على تقدير تلفها نعم لو طرأ
 لها التلف بعد ان تنقضي مثلاً في حق ضمانة فاعادها وهو واضح كما انه لا خلاف ولا اشكال في جواز التسلسل في الضمان بناء على ان ضمانها
 فلو ضمن ضمان ثم ضمن غيره وهكذا الرتبة ضمانا كان جازا التحقق شرط الضمان الذي هو ثبوت المال في الذم ويرجع كل واحد منهما على فرضه عند اذا كان
 باذنه لا على الاصل الذي يرجع اليه الضامن الاول اذا كان باذنه بل ولا اشكال في جواز الرد اذ لا خلاف في صحة الرد في حق الضمان في غير ذم
 وبالعكس لعدم الغائبة فيه اذ يرجع الحق على ما كان وفيه ان ذلك لا يصلح للمنافعة على ان الفائدة بالاعتناء باختلاف الضمان بالحلول والتأجيل
 مضمونة كما تقدم ذلك سابقا ولا يشترط العلم بمكة المال حال الضمان فلو ضمن ما في ذمته صح على الاشبه باصول المذهب من المعومات وغيرها و
 الاشهر بل المشهور بل على الغيبة الاجماع عليه بل عن كشف الرموز انه في الاختصاص بذلك فلو علمنا بهذا يكون علمنا بقول الضمان في علمه للسلام خذما اشهر
 بين اصحابك ولعله اراد الروايات المطلقة في الضمان خصوصاً ضمان علي بن الحسين عليهما السلام ليدن عبد الله بن الحسن وضمانه ليدن محمد بن اسامة
 بل قبل انهما ظاهران بل صريحان في عدم معلومية الدين وقد رقت الضمان بل بما استنفيد انما من غير عطاء انما قلت له جعلت فداك ان علي بن
 اذا ذكرته قد علم ما انما في فقال سبحان الله وما بلغت ان رسول الله كان يقول في خطبته من ترك ضياعا ضل ضياعه ومن ترك ديننا فعلى دينه
 ومن ترك ما لا يغيره فلو اراد وكفا للرسول الله مينا ككفا لله حيا وكفا لله ميتا فقال الرجل نفست عن جعلني الله فداك ان لقول
 ولين جاء به رجل يصبر وانما به زعيم مضافا الى قوله الرقيم غارم ولكن قد بينا في عدم ثبوت الاثر من طرفنا بل لعل الثابت منها انك تدينه ولا ان لا يثبت
 ما نحن فيه كما ان الخبر ليس من الضمان المصطلح الا انه فيما قد ما كفاية لاثبات المطلوب خصوصاً عدم المعارض الادعوى هي التي يصح على تعريفها الثابت
 منه او مطلق المعارضه والضمان لا يحتمل كون المضمون مما لا يجزله هو فرد ادخله على نفسه على انه يمكن فرضه خالفا عن ذلك ومع فاعل الشئ في بسطه
 وخلافه في الفاضل مذهبنا وابن ابي عمير في سره من عدم الجواز واضح الضعف هذا ولكن في لك ومحكي كره وغيرها ان الصفحة فيما اذا كان يمكن
 العلم به بعد ذلك كقولنا انما ضامن للدين لك عليه اما لا يمكن فيه العلم كضمانك ثبامه ذمته فلا يصح قولا واحداً لصدق الشئ على
 القليل والكثير واحتمال لزوم اقل ما يتناول الشئ كالافراد فبدن بائنه ليس هو المضمون وان كان بعض افراده وهو جديان كان المراد عدم امكان
 العلم في الواقع للابهام ونحوه كما عرفت ابوي ابيه قوله فبدن الى اخره والا كان محالاً للتفرض ضرورة ان مقتضى الدلالة التي ذكرناها عدم الفرق بين الجمع
 فصحة ضمان ما في الذم عن صحت احدى وان كان لا يمكن العلم به في الظاهر الا انه في الواقع من شخص كما هو واضح وعلى كل حال فيلزم وقوع الضمان على التو
 المزبور ما تقوم به البيهنة انه كان ثابتاً في ذمته وقت الضمان لا ما يجزى ولا ما يوجد في كتاب وحسباً ما هو ليس طريقاً مثبتاً لما في الذم ولا ما
 بقية المضمون عند تعدد الضمان الذي يكون افراداً في حق الغير خلافاً للحكي عن ابي الصلاح والى المكاد ولعله ما يريد ان ما افترق سابقاً قبل الضمان
 ولا ما يحلف عليه المضمون له بره لا يمكن الذي هو كالافراد والبيهنة في حق المتخاص من لا مط او اصل براسه كك انما خلافاً للحكي عن مقتضى لزوم
 ويمكن ان يريد ما عرفت والقاضي من انه اذا كان الرد برضى الضامن قال فان خلفاى المضمون له على ما يدعيه واختره هو ذلك وجب عليه الخروج منه
 لصحة المصطلح معارضة فيكون اليقين حجة في حقه وما في لك من انه بناء على كون اليقين مردودة كالبينة بوجه وجوب الاداء عليه لعدم الفرق
 فيها بين كون الخصم الضامن والمضمون عنه لان الحق يثبت بهما مطاً بخلاف الافراد وفيه ان حكم البينة كك لا ان الكلام في كونه مثلاً في ذلك كما
 هو واضح هذا كله اذا ضمن ملة ذمته اما لو ضمن ما يشهد به عليه لم يصح لانه لا يعلم بثبوته في الذم كما في عدل ومحكي بر وقد رقت حكماً وتعليلاً وكذا لا يثبت
 ويثبت هو المحكي عن القيد والتقي في ذلك في ذلك تبعاً لجامع صدق به لما علم اشترط صحة الضمان لثبوت الدين في الذم حاله فضا نصح بالصيغة المزبورة
 شامل لما اذا كان كك ولما يجزى فلا يصح ادله على ضمان المتقدم لان العام لا يدل على الخاص قال فلي هذا الوجه بقوله ما يشهد به عليه انه كان ثابتاً في
 ذمته وقت الضمان فلا مانع من صحة كالمضمون ما في ذمته ولزوم ما تقوم به البيهنة انه كان ثابتاً في ذمته فلي هذا الوجه بقوله ما يشهد به عليه انه كان ثابتاً في
 الصورة وثبت كون المضمون به كان في الذم وقت الضمان صحيح والحال ان مثلاً ذلك لا يصح لعدم وقوع حقيقة الضمان موقعها كما قد عرفت فلا بد من ثبوت
 المطلق على عدم العلم بارادة الثابت من الصيغة وفيه ان المتجوز مع فرض ارادة العزم من الصيغة لا مقتضى لفظ ما ذلك الصيغة في الثابت بها وقت الضمان
 والاطلاق في المنجريد لا يقتضي لجمع مضافا الى اياه جميع العبارات المشتملة على التعليل المزبور ما ذكرناه من التفسير المزبور قد عرفت انها انما يثبت
 وان ما ذكرناه فيه من ثبوتها في المنجريد ولعل الاولى في تفسير ذلك بارادة بيان عدم صحة ضمان ما لم يثبت بالبيهنة من حيث كونه كك لا نصح من ضمان ما لم يجز
 ضرورة عدم جعل عنوان الضمان ملة ذمته والبيهنة طريقاً لعرفته بل كان العنوان ما يثبت بها والفرض وقوعه في ثبوته بها ومن هنا ارد في التعليل
 المزبور في لفت بقوله فلا يصح كونه ضمان ما لم يجز لان في بيان انا لثبوت بها قبل حصوله ليس ثبوتاً حال الضمان وان كان مضمون الشهادة اشغلت
 حال الضمان لكن ثبوت ذلك الذي هو عنوان الضمان انما هو حال الشهادة المقرض صدق الضمان لها وكذا الوجه عنوان الضمان ما يثبت به المضمون عنه وقام
 به الحكماء ونحو ذلك ما هو بعد لم يحصل وجب بهذه الصيغة لا يحتاج الى التفسير المزبور الذي قد عرفت فشاء في نفسه وكان السبب الداعي للصحة وغير

في ضمانها بالنسبة الى ذهابها وانما ضمان قيمتها او مثليها بغير ضمانها فبطل حصول السبب بان ما لم يجز من هنا كان خبره ثلثي الشهدين والمحققين

البيع

في ثبوت ذلك على البائع فلا وجه له لأن ذلك واجب إن كان في القضاء هذا الضمان ثبوتاً لا يكون مؤكداً فلا وجه له أيضاً لأنه ضمان مالم يجزى بعد والى هذا أشار
 في ذلك بقوله فالخلاف لا يثبت في ثبوت ذلك على البائع أم لا فانه ثابت بغير شك في ثبوت سبب الضمان ونظيره لفائدة فيما لو أسقط المشتري عند الرجوع بسبب
 البيع بقوله الرجوع عليه بسبب الضمان لو قلنا بصدق كالمؤكد في ثبوت الرجوع فانه يفتقر بالحق إلى ثبوت الرجوع في ثبوت ذلك على البائع ضماناً بوجه
 صحيح فانه هذا كغيره الوفاء بالشرط وإن لم يحصل المشتري نفع جديد فقد ظهر أن هذا الضمان قد يفتقر لفائدة أخرى غير تلك كبدل لو قلنا بصدق
 بطلان ضمانه لغيره فإنه يكون ثابتاً ضمنياً لا يثبت في ثبوت الرجوع لأن هذه الفوائد الأخرى تكون ثابتة ولو تضمنت فلت يمكن إرادة القصد بذكره من أن الوجه الجواز اشتراط ضمان
 ذلك على البائع في عقد البيع بغير ضماناً ورفع في محكي البطلان لا سيما في المصلحة بل يفتقر إلى ثبوت الرجوع بل قد عثرنا على التفتيش
 من الشرائع وقبل ذلك الوضوح البائع ولو شرط في نفس العقد والوجه فيما ذكره المصنف لان الشرط لازم للبائع بتفصيل العقد فلا مانع من اشتراطه عليه
 بشرط ما ذكره في ذلك من لفائدة الأولى ولا يفتقر جهاً لثبوت بعد أن كان لا يفتقر إلى ثبوت الرجوع في اشتراطه أخبار المجلس وإن كان لا يفتقر من حيث عندنا وعلى كل حال
 فالمراد ذلك لا الضمان المصطلح اذ هو غير معقول ضرورة أنه لا وجه له أن يتضمن الإنسان من نفسه في نفسه شيئاً هو لا يفتقر إلى ذلك واللفظ العالم وكيفية
 هذا كله في ضمان هذه المثلث للمشتري من البائع وأما العكس وهو ضمان هذه المثلث للبائع عن المشتري فلا إشكال فيه إذا كان بينهما نقل مائة المثلث
 وكذا ضمانه لغيره مستطافاً إذا كان التمسك بما ذكره المشتري في ذلك مرجحاً في الأول أيضاً والمادة أن كان معبياً كما إذا كان شخصياً فان ضمان عمدة المشتري
 مع ذلك وليس هو من ضمان الاعتناء كما اشتراط البائع سابقاً بل هو ضمان ما في الذمة وكذا ضمان نفسه الصبي الذي يضمن بها المثلث أو المثلث للبائع والمشتري كما صرح
 به غير واحد لكنه لا يندرج في إطلاق ضمان العمدة فيصير ضمان روائه لغيره فيما أتت المسئلة الرابعة إذا كان له على رجلين مثلاً مال فضمن كل واحد منهما ما على
 صاحبه ومنه واحد وهو المضمون له بذلك وذاك في المال من جميع الرجوع بمحلول ما كان على كل منهما إلى صاحبه بالاختلاف ولا إشكال لاجتماع شرط
 صحة الضمان في كل منهما وكان فائدة هذا الضمان ضرورة كل واحد منهما بضمانه فطراً وبضمونه بينهما أصلاً فيتمسكاً وانكسار الرهن إن كان عليهما أو
 على أحدهما لأن الضمان أداء وغير ذلك كما أن فائدة مع اختلاف الدين فله وكثرة وجوه ولا يجزى والضمان كك وأضحه بل في الفرض لو شرط أحدهما الضمان
 في مال يمينه وقلنا بصحة رجوعه عليه لفلس قبل الأداء أخذ المضمون له حقه من المال مقدماً على الغرض لسبقه لغيره إلا أن المفلس قد استوفى على المضمون
 عنه مع فرض كون الضمان بأدنى من يفتقر إلى الرجوع في الغرض فإذا كان فائدة في الآخر منه قبل الرجوع عليه بغير بيع الغرض ولا يفتقر مع الغرض في الغرض بما عليه
 بل يكون له حصته وبقية الباقي في ذمة المفلس كما هو واضح ولو قبل المضمون له ضمان أحدهما دون الآخر كان الجميع عليه فان دفع النصف مثلاً انصرف إلى ما
 قصد وقبيل قوله مع الميمن فان أطلق فسط في وجوه قوت في تقدم نظيره في الرهن ويجعل صفة إلى من شاء بعد ذلك والفرقة ثم لو أبرأ يمين ماضيه فأن
 أطلق فالمعسرة مع احتمال الفرقة أيضاً بناء على أنها لا تهم من المشبه موضوعاً في الواقع ولو أدى الأصل فاضد في الأبراء فبقي على نوجه الميمن عليه أي
 المضمون له وعلى المضاير أشكال من عدم نوجه الميمن نحو الضمير وخلفه القصد وغرض المضمون الثاني أنه استوجبه الفرقة ولعل الظان الدعوى بين المضاير والمضمون
 دون المضمون لروح فان صدق المضمون له كان القول قوله كما أن القول قول الضامن إن صدق له لم يمكن الرجوع إليه لوث وضوء فقد بقوى الفرض بعد
 انقضاء ما على أنه قد صدق فحصل وقلنا بعدم شغل ذمة المضمون عنه إلا بالأداء لعدم أصل الرجوع إليه مع عدم العلم بالحل على الإطلاق في نوجه ولو أدى على هذا
 على الآخر العلم كان لليمين على يمينه والله العالم ولو قضى أحدهما ماضيه عن صاحبه برئ من ضمانه وبقى على الآخر ما ضمنه عنه وكذا لو أبرأ الغرض لغيره
 برئ هو ماضيه دون ماضيه بشرط بل قد بين بعدم الرجوع له عليه أن أدى سابقاً بل وإن لم يؤد الآخر بل أبرأه الغرض عما عليه حصول النهاية بينهما فغير مجرد
 ضمان كل منهما بأذن الآخر لكنه كائناً بعد عن مضاف الغرض ويمكن أن يفتقر وان قلنا باشتغال ذمة المضمون عنه للضامن إذا كان قد أذن له في الضمان وإن لم
 يجزى الرجوع عليه حتى يردى لأن الظاهر في ذلك على جهة المراجعة فان لم يؤد لأبراء ونحوه يتكشف عدم اشتغالها وإن أدى يمين اشتغالها فلا نهاية في الرجوع
 وكذا لو قلنا بكون السبب لا اشتغالها العقد المأذون فيه أو مع الأداء فحينئذ فإن المسئلة غير محررة في كلامهم وسنذكر بعض الكلام فيها الله هذا كله
 في ضمان كل منهما ما على الآخر ما لو ضمن اثنان عن واحد فان كان على المتعاقب الضامن من رضى المضمون له بضمانه بل لو أطلق الرضى بما كان الضامن هو السابق
 وإن كان ضمانهما دونه فالضامن من رضى به منهما وإن رضى بما كلف ففي الصحة مع المعسرة بالنصف في الفرض والثالث أن كانوا ثلاثة وهكذا أن الصحة مع
 ومطالبة من شاء منها ومطالبة بينهما معاً كما عن الزمارة في الوسيلة وسواء بضمان الانفراد وعكسه وهو ضمان الواحد عن جماعة صامراً لا شريك بل قبل انهم
 به في باب الديات فيما إذا قال في مئاعك وعلى كل واحد ضمانه بل على الفاضل في دونه فوجهه بوقوع مثله في العبادات كالرجوع على كفاية وفي الأموال
 كالإدنى للمعاقبة على الغصب أو بطلان الضمان من أصله كما عرفت وجامع صدق القول وفي هذا قال في قد اشكال ولكن لا يخفى على من أحاط بخبر انبساط المسئلة
 قوة الأبرار منها وما ذكره الفاضل من وجود النظر لو سلم أنه متعلق لا يصلح دليلاً للمسئلة مع أنه قد تقدم من في المباحث السابقة ما استفاد منه وضوح الفرق بين
 ذلك وبين الإتيان المتعاقبة والله العالم المسئلة الخامسة إذا رضى المضمون له من الضامن ببعض المال وأبرأه من بعضه لم يرجع على المضمون عنه المفروض في
 بالضمان إلا ما أداه لما عرفت سابقاً من أنه ليس له إلا ذلك نصاً وقوى بل هو مشروط بما إذا لم يرد عن الحق ولا يرجع بالحق خاصة فالضابط الرجوع بأقل
 الأمرين مما أداه من الحق في كل موضع له الرجوع وكان المصداق ما ذكره في خلاف بعض المعاني التي يجوز الرجوع مع الأبراء على الكل أو البعض لا رغبة له خاصة
 من باب الدين وهو باطل عندنا لما عرفت نعم لو قبض منه الجميع ثم وهبه بعضه وجب له الرجوع لصداق الأداء بل لعله كك إذا احتسبه من حق ذكوة
 عليه مثلاً ولو دفع عرضاً عن مال الضمان رجع بأقل الآخرين من القيمة والدين من غير فرق بين أن يكون قد رضى المضمون له به عنه بغير عقد وبين أن الوصلح
 عنه بالدين نعم لو صلحه عليه بما يباح في الدين في ذمته وقاصره به بغيره وجوزع به لثبوتها في ذمته وإذا ما صلح الدين مع احتمال الرجوع بالغير خاصة لأن

وضع الضمان على الارتفاق ولعل لا يثبت فيه الفاضل في الحكم من كونه واقفاً عاماً المسئلة الشك في انضمامه من حيث انما لا بد من دفعه المضمون عنه الى الضامن
فقط عليه بناء على اشتغال نفعه بغيره من المادون فيه وان كان لا يثبت الرجوع عليه لا بالاداء لان الضمان نوع اداء والقرض حصوله بالذمة فقط
شغل ذمة المضمون عنه فبموجب الدفع له وفاء كما يصح للضامن ابراء ذمة المضمون عنه قبل الاداء وهذا كله لا ينافي عدم استحقاق المطالبة له الا بالاداء للدليل نعم
فلان ان الدفع وفاء مثلاً وكذا ابراء المولى يحصل الاداء منه فان حصل استغفار ذلك والا انفسه ويصح للمال الى المضمون عنه ولو ان ذلك على الكسب
انما يحصل الاداء به كسبته وفوقه في محله ولا انكسب عدم شغل ذمة المضمون عن الاصل لكن ذلك ويحوز له احد المصنوعين لا يصح بل في ذلك والحكم غيرهما ما
يفضيه خلافه وان لا يشغل ذمة المضمون عنه الا ببراء الضمان ولعل الاصل مع عدم ثبوت كون الضمان ذمة بالنسبة الى ذلك وان كان هو كاداء بالنسبة
الى براءة المضمون عنه فلا يوجب شغل ذمة المضمون عنه الا الاداء المادون فيه بالاذن بالضمان لغاظه الحرام بالالم ومع فالتصور للذات على عقد البيع
الايه والبيع اذ لا يشترط في ذلك لانها مخصصة لغاظه لتلطف له الدين على من عليه ولا انها مقيدة لاحكام لغيره يصعب التمسك بها فاعلم هذا هو الاقوى
ويحوز ما يكون ما يبدى المضمون عنه قضاء بل هو بدفع يكون وفاء له اذ قد بلغ ذلك لا بعد كونه مضموناً عليه لغاظه على اليد وكونه كالمقبوض بالتسليم و
استشكل في كونه بعد ان حكم به بغيره لو قال المضمون للضامن اخض به ما خضت عنى فهو وكيل والمال في يده امانة والقرض بينه وبين باسبى ولا يرد فحظه
السابق اليه اما ما عدا وانما المضمون على التقديرين ليس مستحقاً عليه الضامن بخلاف قوله اخض به ما خضت فانه وكذا في قبضه ودفعه لك قد بين ان مرجع
الاول الى امانة ائتمن به عدم كونه وفاء خلافاً لاشتغال فليس هو الا على ملك المضمون عنه بل لا بد من التزام التوكيل الضامن في قبضه وفاء بعد الاداء
فلا ضمان صح والشكاس على المقبوض بالتسليم ليس من مذهبنا وقاؤه على اليد مخصصة بالامانة ولعل لا استشكل فيه في كونه في محله لو دفعه بضمان
الفرض لم يفتقر حصوله الى ان يصدق الاداء امكن لكنه غير المضمون وكيف كان فلو قال اي ضامن من على ذلك الى المضمون عنه اذ قد علمت الى المضمون عنه فحظه
فقد بين ان الضامن فلو فاء منه وبما المضمون عنه فلان الضامن لم يبرم فلا يرجع عليه ويمكن احتياطاً التماس التمسك به ما دفعه المدين في ذمة لانه
المدين وفاء ذمة في وفاء منه وثبوت مثله في ذمة المضمون عنه لا ينافي فاعلم ان ذمة اداء دين الضامن المادون بالالم المضمون عنه باذن الضامن لا
اشتغال ذمة الضامن بمثلته انما هو قد صاب ذلك قرضاً عليه مع عدم فسخه وعدم توفيق فاء الدين على كونه مملوكاً للمدين كما ان لا يفسخ رجوعاً على
المضمون عنه لعدم حصول الاداء منه فلا تفرق مع عدم ثبوت المادون في ذمة كل منهما ولو فترق العبارة بارجاع ضمير قال الى المضمون عنه اذ قال الضامن ادفعه
الى المضمون عنه فانه ما كان ممكناً والوجه في صحه المعتبر وبكون هذا كما لو دفع المضمون عنه الى المدين لغيره انما الضامن فانه لا اشكال ولا
خلاف في ان اذ كان كذلك برحقاً الضامن المضمون عنه بالرجوع من الضامن على المضمون عنه لعدم الاداء منه كما هو واضح والله العالم ولو شرع مبرع بالضمنا
ثم سئل ان الضامن عنه فاض من ادى رجوع عليه ون الاصل ولو انكر المضمون عنه الا في الضمان وانكر الدين كان القول قوله ولو انكر الضامن انما استحوذ
منه بالبيعة لم يرجع على المضمون اذ كان قد انكر اصل الدين او اصل الاذن بالاداء عنه في ضمن الضمان فحظه ضرورة على دفعه ذمة المضمون عنه وعدم استحقاق
الرجوع عليه وانما قد اخذ منه ظمناً بالبيعة المخطئة نعم لو انكر اصل الدين ولا اصل الاذن بالاداء عنه ولا المضمون عنه اصل الاذن لم يثبت ذلك بحجة شعبة
كان له الرجوع على المضمون عنه مقامه فلا عدم منافاة انكار الضمان لذلك ضرورة كونه ضمن استحقاق الرجوع اليه يمكن ان يكون بالاذن بالاداء من دون ضمنا
فله المطالبة بان يقول اني ادبت منك دينك على وجه استحقاق الرجوع به عليك وبغير البيعة على الاذن ان كانت وان كان وجب الاستحقاق هو الضمان لا
لانا التوصل الى الحق بطريق لا يكون مثلاً على محذور جائز وانما يوجب البيعة الشهادة بالاذن من دون تبيين الضمان انما انكر الضمان حتى لو طلب المضمون
عند التمسك بولده منها لم يلزم وعلى كل حال فلا يرجع ظاهرهم له المقاصد باطنا اذ كان كاذباً في انكار الضمان بالاذن الا ان يبرهن له المضمون عنه بذلك
ولو اذن له اداء دينه من دون ضمان فاداه المادون وانكر الاذن كان القول قول المادون لانه وكيله وامنه من غير فرق بين تصديق المسخى وعدمه نعم لو
الاذن اذنه بالاشهاد فذكره المادون لم يكن له الرجوع عليه ولو صدق المسخى اذ يمكن ان يكون تصديقه موافقاً وليس الغرض سقوط المطالبة بحصول ذلك
بل براءة الذمة في الواقع ولم يحصل ما يدل عليها اللهم الا ان يجعل اقراره بذلك طرفاً لها ايضاً على ان الغرض التمسك بالاشهاد ولم يحصل نعم لو لم يقبل ذلك
واطلق الاذن امكن الاكتفاء باقراره وان قلنا بفسخه بترك الاشهاد على وجه لا يثبت الرجوع معه الا ان من المعلوم كون ذلك لا راداً سقوط المطالبة
والبرائة والقرض حصولها بالاقرار وكذا لو كان الدفع بمحض الاصل ومن التام اقراره بذكرنا بظهر ذلك مواقع النظر فذكرنا الفاضل في عقد الاحتفاظ وامل فان فيه
مواقع للنظر بل قد يظهر من بعض كلامه فرض المسئلة في الضمان من المعلوم عدم جريان جملة من القرض فيه ولذا فرضنا هاهنا المادون في الاداء بذمة وفدعفت
الكلام سابقاً في ضمان الاحتفاظ وامل وقد تقدم لنا سابقاً وباني في بابا لو كان له وجبها ما يستفاد منه بقرينة وجب النظر في جملة من ذلك ملاحظ وامل
حيثما والله العالم المسئلة السابقة اذا ضمن اذن المادون عنه ثم دفع ما ضمن وانكر المضمون له القبض كان القول قوله مع جملة لا صالة عدم القبض في
ذلك ومع فلا يرجع الضامن على المضمون عنه بشئ لعدم تحقق غير المشروط به استحقاق الرجوع وبه ان الصحيح في جملة الخاصة بهما او بوجوبه لغيره عليه
وثبوت المضمون له الدين على الضامن في الاول فحلف في استحقاق الرجوع على المضمون عنه بذلك وعلمه رجحان اقررها لعدم بل في استحقاقه
بضمان الضامن والمضمون له وعلى كل حال فحلفه وان شهد المضمون عنه الضامن قبلت شهادته وان كان الضمان بالاذن لا يبرح شهادته على نسبة
باستحقاق الرجوع وشهادة على غيره نعم هي مقبولة كغيرها من الشهادات مع انتفاء التهمة والبر بجمع ما على الفخر من ان شهادته المضمون عنه رجحاناً
وتوقفاً لا كفاء في ذلك باعتبار الضامن والاداء ان اترت في البرائة فكما لضمان على التامل عنهم وفرضنا التهمة فيما اداء الضامن بالصالح لو اطل
من الحق وباعتنا الضامن مع عدم علم المضمون له وبنيته المحرر عليه بانفس كان المضمون عنه عليه بغير ذلك مما يمكن فرضه اذ الفرض انما شهادته مقبولة

انضم الى المضمون

ذلك به موثقت

في نفسها الا اذا اثبت ما يثبتها من جرفه او خصوصه او غير ذلك لا انه لم يرد في نفسها لكونها ما يجزئها باعينا ان الدين يثبت لانه الصانع الذي عندنا
وجاء الاجاب بالنسبة الى ذلك هذا كله على مذهبنا من القول بانفسنا الضمان انتقال المال ما على مذهبنا من ان الضمان يثبت في الاصل فلا اشكال في عدم
بول شهادته كما هو واضح ولو لم يكن الضمان مقبولا لم يرفع او غير ذلك فحلف المضمون لانه لم يثبت الضمان من مرة ثانية على نعم
الضامن ولكن يرجع الضامن على المضمون عند ما اذاه او على الوكيل الذي عرفه سابقا لا الاخر الذي هو ظالم نعم ما فيه ولو لم يثبت الضمان عنه
اي تصدق الضامن من يدعواه يرجع الضامن عليه بما اذاه اخرا لعدم ثبوت ادائه سواء ولو قبل يرجع بالآخرين كان حسنا نعم الظاهر ان وجه الخصومة بينهما كما
اشترنا اليه سابقا ان الظاهر يقتضيه ذلك بما اذاه من المدفوع اخرا على الاول ولا على الحق والادرج بالاقول من المثلثة لان كان هو ما غيره او لا فلا
يعدم استحقاق ما سواه وان كان ما دفعه اخرا فلما عرفت من عدم ثبوت غيره وان كان هو الحق فلما عرفت من ان الرجوع انما هو في الاقل منه والمدفوع
المسئلة الثامنة اذا ضمن بعض ثمر في مرضه ومات فيه خرج ما ضمنه من ثلث تركته على الاصح من كون الميراث من الاصل اذ لا اشكال في كون
الفرض منها نعم لو ضمن ثلث في ذلك هو كما لو باع بثلث نسبة فالرجوع انما في الرجوع على المضمون عنه فهو من الاصل وان لم يكن الاصل
فهو من الثلث ولو امكن بالبعض فهو كبيع المحاباة بنو فقت ما يقوت منه الى ان قال هو كبيع المحاباة او في احتساب ما يقوت منه على الثلث ولكن لا يجرى
من نظره وانه كونه كالفرض ونحوه لعدم التبرع فيه بشيء المسئلة التاسعة اذا كان الدين مؤجلا فضمنه حالا باذن المضمون عنه في ذلك و
عده فحق المحكي عن المبطر يصح وكذا لو كان الى شهرين فضمنه الى شهر لان الفرج لا يرجع على الاصل وادفعه على ذلك فحق الاسلام والكره
بل عن ثلثا انه استحسنه بل قد عرفت ان الاولى مغلطى من اعتبار الاجل في الضمان وان كان ذلك حيثما لم يجرى فيها ولذا منع منها هنا
من غير الاجل فيه ولكن مع ذلك كله فيه تردد بل منع لما منه سابقا من عدم الدليل على اشتراط الاجل فيه بل في الادلة خلافا كما انه لم يثبت ما فيه
زيادة الفرج على الاصل ودعوى اعتبار شهرين في الضمان على المساواة ممنوعة كدعوى ان ذلك من ضمان ما لم يجزى اعتبار ان الاجل زيادة في الحق وكذا
نقصا الاجل ولذا اختلف الاثمان باختلاف ضروره ان المضمون المال والجل انما هو من النوايع ومن الحقوق للمدبرين التي يجوز التبرع من غير اشتراط
وان كان مع اذنه في الضمان ودون الحلول لم يجرى الرجوع عليه الا للاجل كالمعروفه سابقا وكذا دعوى اعتبار الادراف في الضمان اذ لا دليل عليها بل في
الادلة خلافا على ان يرجع التبرع لا ينافي الادراف كما انه لا يخصص الادراف لهذه الجهة وقد اشترنا الى ذلك سابقا والله العالم

القسم الثاني في
الحال يفتح الحاء كناية وهي مشروطة بالنقص واجتماع الامور كعاطرة وقر ولبس سبعا ولا محولة عليه عند علمائنا اجمع في محكي كونه والكلام فيها يكون
فالعقد وشروطه واحكامه اما الاول فالحالة المتفق على صحتها عند تبيع للحول المال من ذمة الى ذمة مشغولة بمثلها ولو باعنا انتقال مشغولة الى
الحال عليه كما سنعرف تحقيق الحال في ذلك فلا ينفذ بالحول على البريء ان كان الاصح عند المتصلي ما سنعرف تحقيقها الا ان في خلافا وقد حاول الفقهاء
ادخالها بحذف قيد الشغل لكنه ينفذ بالضمان والامر في ذلك كله سهل بعد ان ذكرنا غير مرة ان المراد بها التبرع في الاجل في شيء بالغا رفق للفقهاء
كسهولة الامر انها عقد وان لا اثر لها اصل منه بعد ما عرفت تحقيق الحال في ذلك في البيع وفي ان الفاظ العقد بخصوصه وبجمل بكل ما دل عليه منها اذ كان
على طريق العرف في اللغة بعد ان تقدم من انما الكلام ان في ذلك بل في حكم المعاطاة فيها بعد فرض قيام سببه كاشفة على مشروعية فيها اذ قد تقدم ايضا
من انما الكلام في احكامها التي لا تنص عليها جري ما يجري منها صانع بعد فرض صدق اسم الحالة عليها وكيف كان فبشرط قيامها رضى المجل والحال عليه
والحتم بل لا خلاف اجماع في الاول والآخر بل الاجماع بنسبه عليها بل المحكي منها مستفيض ومؤثر وهو الحق ونصنا الى اصول المذهب فواضد لكن في ذلك
ومحكي كونه وغيرها انه يشترى من اعتبار رضى المجل بالوشرع الحال عليه بالوفاء فانه لا يعتبر رضا المجل قطعا لانه كوفاء به ونعانة بغير اذنه والعبارة فيه
ح ان يقول الحال عليه للمحال احلت بالدين لك على فلان على نفسي فيقبل وزاد في ذلك فبشرط رضا المجل والحال عليه ويقومان بركن العقد بخلاف
الحال عليه ما تقدم لقيام العقد بغيره وفيه مكان منع صحة مثل هذه الحولة لعدم اطلاقه في نص المصنف ببناء لها واوفوا بالعقد انما يراد به العقود المتقاة
اي البيع والصلح والحولة ونحوها فلا يمول فيه للشكوك فيه من اذرها بعد فرض عدم اطلاقه فيما بيننا ولها بل محكي الاجماع مستفيض على اعتبار رضى المجل
بشهادة بخلاف ذلك كما ان جهة تناقضه على ان المجل والحال من اركان عقد الحولة وان بالاجاب من الاول والقبول من الثاني فيهم العقد بقضائه انما يضر
عدم اختلاف اركانها ودعوى قيام الحال عليه مقام ذلك مصداق محضه بخلافه لما عرفت فالاولى عدم الاستثناء المراد هذا كله في الاول والآخر وما اعتبا
الرضا في الثاني فهو المتيقن من ان لا دليل انه لم يظهر فيه خلاف بل في محكي كونه نسبة الى اصحابنا والمختلف في علمائنا بل من الشيخ ودعوى الاجماع وان كنا لم
نحققه وانما المحكي عن المصنف والمختلف ما غل الغيبة ونقص الاجماع على صحة الحولة مع رضا بخلاف حال عدمه وهو كما ترى ليس اجماعا في المقام بل شعر بوجوب الخلاف
الا ان الظاهر انه لو قلنا العامة نعم محكي عن النبي بل على المحكي عن المغيرة وفيه بل عن الفاضل في ألف المجل اليه بل هو خيرة المصنف والتفصيل وايضا في النافع
ولك وضه على ما حكى عن بعض ما بلغ الثاني ان اعتبارنا شغل الدين والحولة بمثل ما عليه فلا يشترط رضا قطعا وان لم يشترط الشغل او كانت الحولة بالخالف
فلا بد من رضا قطعا وان كان قد منع القطع فيما ذكره اخرا نعم هو كذا في سابقه اي الحولة على البريء بناء على صحتها كما عرفت بغير واحد من الاناسل فاجب
حق مشغول الدين ولو بغير المثل كما سنعرف وعلى كل حال فليس الشبهة بعد الاجماع المحكي التي لم نحققه بل المظنون نوهه كما عرفت شيئا بقاء الحق في ذمة
المجل المنقوضة بموم او فوا باطلا فان الحولة انما لا يثبت عدم اعتبار رضا من هو المصدق بالاجاب في المجل والقبول من المحال ومن هنا قبل مع فرض اعتبار
لا فرق بين مقارنته وكونه في سقر الدين من اركان العقد المعبر فيه ايضا قبوله بالاجابة وكونه باللفظ العربي ونحو ذلك بل لا يبعد كونه كاشفا مع فرض
لغيره على تحول رضا في عقد الفسخ الا انه لم يبعد مصرحنا به كما اني لم اجد القول باحتمال اعتباره على وجه القول بان يكون هذا له ثمره كما من يجازي فيون

في قوله تعالى لا يجرى الرجوع على المضمون عنه في ذلك

في قوله تعالى لا يجرى الرجوع على المضمون عنه في ذلك

في قوله تعالى لا يجرى الرجوع على المضمون عنه في ذلك

وان كان هو مقتضى ما اشبهه من بطلانهم بغيره وسوى اختلاف الناس في سهولة القضاء والاقضية المعلوم عدم وجوده في حال ضرورة السلطة النظم على امرها
ولذا جازت الوكالة على سبيلها وتوقف على الغير ببيع وصلى ونحوها وشي دعوى القضاء والحوالة النقل كالمقتضى ما سمعت من غيرهم بالبر على كراهية
تقتضي نقل الحق من ذمة المجلد الى المجلد عليه عند الجمع وكذلك في البطلان والقبض وذلك سمعت حوالته وان كان ينبغي توقف الانتقال الى ذمة
على رضا الغير يمكن منه بالغير الزبور وانما يقتضي الرضا بما لا يرفى في الغير عارة ومنه خصوص بعد كون المعارف في القصد بالغير في ذلك الانتقال الى ذمة
المجلد المذمة الحال عليه عن رضاها في ذمة منه ولا وجوب القضاء فيها ذلك مع فرض عدم قصد غير كذا في حوالته على البري التي هي كالتضامن بخلاف الغير
التي هو كالتضامن بل يمكن ان يرد كونهما فاقلة بمقتضى افضائها ونقل ما في ذمة الحال عليه الى ملك الحال عوضا عما لا في ذمة المجلد ومن هنا تجب بعض العادة
انها بيع او مفاضلة بل يمكن ان يرد في الغير الزبور وغيره ذلك انما على مقتضى افضائها انتقال مساوي حوالته في ذمة شخص اخر غير المجلد اليه بل قد يرد
نوسعا انما اقتضت نقل المال من ذمة الى ذمة اخرى بالاخذ بالزبور وبالحالة فالمسلم والمعارف في قصد المتعاقدين ذلك وهو لا يتوقف على الرضا
اذا هو كقتله بغير الضمان من البيع ونحوه وانما غيره فلا دليل عليه بعد ان لم يكن مقتضى المتعاقدين ذلك بل لا يبعد ان يطلو مع فرض عدم بيع فالقول
بعدم اعتبار رضا الاخر من قوة وان كان الاحوط خلافه خصوص بعد ما عرفت من الشرح العظمي وكيف يمكن فتح خلفها جامعا للشرائط فيقول المال في ذمة الحال
عليه ولو باعنا انتقال عوضه لك هو في ذمة الحال عليه بل العمل المراد ان يقول المال الى يبيع بل في ذمة الحال عليه خصوص بعد ان لم يرد في بيعه من
العبارة حتى حكى عليها الاجماع غير واحد بل صلت من قد صرح بعدم افضاء حوالته النقل بالمقتضى السابق كما حقق الثاني والثالث انما هو مقتضى
الحكم عن غير واحد حيث قال بعدم تحول الحق من ذمة المجلد وجعلها كالتضامن ومثل كل حال ببر المجلد وان يبرر الحال على الاظهر الاشهر في
لظهور عدم الرجوع في غير ما يوجب ثل ابا عبد الله فمن الرجل يبيع الرجل بالمال ابرج عليه قال لا يرجع عليه بعد الا ان يكون قد اقله قبل ذلك في البرائة
الزبورية كغير منصور بن جازم مثلث ابا عبد الله فمن الرجل يبيع الرجل بالمال ابرج عليه قال لا يرجع عليه بعد الا ان يكون قد اقله قبل ذلك في ذمة
عقبه من ابرج من الرجل يبيع الرجل بالمال على الصغر في غير حال الصغر ابرج على صلبه اذا الحال ورضي قال لا يرد ذلك مقتضى الحواله
التي هي بمنزلة النقل ولو بالوجه لك فكذا في ذمة الحال عليه الى الحال كمن من المعلوم كون ذلك في ذمة الحال عليه وعوضا عما لا في ذمة المجلد
لانها من قبيل الوفاء فبمقتضى ح برائة ذمة المجلد خلاف الحكم في ذمة على الشئ في ذمة والى الصلاح والقاضي في مقتضى بل في المقدار في التسليم لغيره
فاصبر وبراءة الحال المجلد والامر ببر بغير زيادة عن احد مما عليها التسليم في الرجل يبيع الرجل بما كان له على رجل اخر فيقول لك الحال ابرج على عليك في
اذا البرائة فلا يرد ان يرجع عليه وان لم يرد في ذمة ان يرجع على المجلد حاله كغير واحد موثق بالحكم عن الحسن البصري ومثل اذ اذ الرجوع عليه ولو في حاله
والكتابة عن قبول والرضا بالحوالة فلا يصح معارضتها لذلك لا على حجة التقييد ولا الماد على الزوم في عقد حوالته المستفاد من الآية والاجماع
وغير ما يرد في هذا القول مضافا الى ما ذكرنا بالاجماع بتمسك مقتضى حوالته نقل المال من ذمة المجلد الى ذمة الحال عليه ولكن قد يناقش في منع الاجماع
الزبوري اذ لا يتصور معه خلاف المذكور الذي قد سمعت من غير واحد بل في الحال فاعين بلفظ الاظهر ونحوه ولوان هذا الاجماع محقق لم يتصور محل للابرا
مما كما لا يخفى هي اذ اوقع قبلها ومن الغير جافي في ذلك المقام حيث قال هنا يمكن احدها ان الحواله بغير نقل المال وتحول من ذمة المجلد الى ذمة الحال
الحال عليه وهو موضع وفاق منا ومن الحائز الا من شذبه من فانه جعلها كالتضامن بمقتضى الضم وفاده مالا الى ان قال وثابتها ان المجلد يبرر من غير الحال
الى غير ما ذكره مع انه في السابق بحث على اعتبار رضی الحال بعد ان ذكر دليل الحتم انها تقتضي الانتقال قال انما يمنع من افضاء حوالته النقل بل هي ابتداء
لما في ذمة الغير فلا يفسر بغيره ولا يشترط فيه رضا اذ مع فرض تحقق الاجماع الزبوري لا يتصور النزاع المذكور نعم ما يمكن تسليمه من الاجماع افضاء حوالته النقل
مقتضى انتقال ما في ذمة الحال عليه الى الحال ولما افضاءها مع ذلك برائة ذمة المجلد على وجه البري والرجوع عليه وان لم يقبض من الحال فلا يرد من غير
جوابين النص الزبوري بالاحوال والتقييد مضافا الى صالته بقاء ذمة المجلد وان كان الاخرى خلافه خصوص في الزبور عن ذلك ولان الحواله في ذمة كل واحد
انها من براسة لكنها بحكم الاستيفاء والاعضاء وبحكمها وعلى كل حال تقتضي برائة ذمة المجلد ولان المراد من مقتضى المتعاقدين بهذا ذلك فيعلم ان
شرعيها على الوجه الزبوري بحيث لو قصد اختلاف مصر حين لودع حوالته كما هو واضح والله العالم ووجه ان المجلد على البري عليه من وقفا للمشهد بل عن بر
الاجماع عليه وهو المحجة بعد اطلاق النص في سابقه وعم او قويا لفقوا والسيرة على عملها بحيث يعلم شرعيها خلافا للحكم عن الشئ في اخرها لا يرد بما
حكم عن الظاهر وبراءة وان كنا لا نعتقد فيلتخصر بخلافه في حق بل الحكم عن ذمة السبب الموافقة وبني الحلال بعضهم على ان الحواله اعضاء واستيفاء
فصل الاول لا يجوز وعلى الثاني يجوز وفيه ان الاصح كونها اصلا براسة وان لم يجرها حكم الوفاء في بعض الاحوال والاعضاء في بعض اخر والحق المعلوم انها
ليست فاء حقيقة ولذا لا يجب قبولها ولو كانت على ملى ولا يبعثك ولذا لا يثبت لها حكم المتعاقب في المجلس لو كانت في العقد وعلى كل حال فلا دليل
للحكم في الاصل المقطوع بالعرف ودعوى استيفاء اختلاف مقتضاها والمراد منها انه على مشغول لذمة انتقال وعلى البري معنى الضمان فلهذا
قال المصنف لكون ذلك بالتضامن اشبه بل على كتمان في الاظهر انها ضمان وان كان فيه ما لا ينبغي ضرورة عدم حصول قضاء ذلك من الحال عليه
حتى لو كان ضمانا بل افضاء الرضا بما انشأ المجلد من حوالته الوفاء بمقتضى الوفاء باثبات مثل في ذمة البري والاعضاء عنه بذلك هو
مخبر عنه الضمان هو فرب من الحواله على المشغول ومثل ذلك لا يقدح في العقد فان اقر بالبيع مثلا اشهد من ذلك نقاوا فاعل الذكر في المثال
في حوالته غير ما عرفت واذا احال على المولى الوفاء لم يجب القبول بل خلافه فيه بل الاجماع بتمسك عليه بل قد عرفت الحكم عن غير رضی الحال
مستفاد مما قاله الامام السالم عن حارسه ما دل على وجوب قبول الوفاء من اذ لم يرد معلوم عدم كونهما فاء حقيقة على وجه سند صحيح

هذا هو الحق
في العلم والدين

الاطلاق لذلك الادلة بالبرهان كاعرف فاعرف داود الظاهر من الوجوب لذلك والشئ المرسل اذا جعل احدكم على الحق فالحمل الذي له خبره وطرفنا
ولا جابر له ولا شاهد وينبغي حمل على التدين واضح الاطلاق لكن لو قبل الحول عليه لزم وليس الرجوع ولو افترقا لو كان فخر من اول وقد علم به ورمى
بالخلاف ولا اشكال بعد معلومته كون الحول من العقود الثلاثة مضافا الى الموضوع السابقة خصوصا خبره عنهما بل عرفت انه المروي عن امير
المؤمنين فاعرف ان الرجوع اذا جحد المحال عليه اربابا مغلما وعرفوا في يوسف ومحمد بن الحسن اذا اظهر حجة عليه الحاكم واضح الفشار من غير
فرق ذلك بين اخذ المحال شيئا من المال وعدم الاطلاق النص ومعددا لاجماع خبرهما من انما اللزوم ونحوها بل عرفت لاجماع على ذلك صرحا خلافا
للحكمي عن سلافة الرجوع مع عدم الاخذ به لعدم ثمة القبول بل منه وهو شاذ نادرا واضح الضعف نعم هذا كله في المحال عليه الى ثم افترقا ما لو قبل الحول
جاهلا بما له ثم بان فخره وقت الحول كان له الفسخ والعود على الجبل لا خلاف اجماع فيه كاعرف انفسه الاعتراف به بل في محكي كره نسبة الى علمائنا والاشارة
الى اصحابنا بل في خلاف الاجماع به وهو الوجه بعد النص السابقة قاعدة الضرر ونحوها بل في الاطلاق النص القوي صرح به جماعة من ثوبنا بخبار
ابن حنبل لو نجد البش والعلو بسبب الفسخ لغيره فيستحب له العلم بالاعتناء ما دام لم يزل في الزوال ودعوى كون المنشأ في ذلك الضرر بحيث
يزول لا شاهد لها بل الشاهد على خلافها متحقق ويمكن ان يكون ذلك حكمة لاجل وعمل الفخر لانه في ذلك على كون علل الشريعة معروفة وعلل حقيقة
وعلى الثاني فهل الباقي مستغن عن المؤثر او يحتاج فعلى الاولين يثبت بخبار وعلى الثاني من الثاني يزول ولا بأس به بعد معرفة كون علل الشريعة معروفة
وعدم احتياج الباقي في بقاءه الى غير الاول كما هو محرم في محله وهل هو على القول والراجح وجهان اقول في الثاني للاطلاق وغيره كما ذكرنا في نظائره
ثم ان الظاهر ان الاعتناء في الفسخ كالمص افسار على السنين فيما خالف قاعدة اللزوم كما انه المراد من الاطلاق النص لا محله كما لا فلا من نعم الظاهر
ثوبنا بخبار له وان بذل المال بغيره ونحوه بل لو تبرع متبرع عنه للاطلاق ومنه يعلم ان ليس للمدار على قاعدة الضرر على وجه يردوا حكمه معه وقد
نعلم في الضمان ما لا يخفى عليك جريا منه في المقام كغيره من احكام الاجل باشرط الحبس وغيره لك ما لا فرق فيه بين الضمان والحول خصوصا اذا كان
على البري والله العالم واذا احوال بما عليه على مشغول به بذلك او برى بناء على الصحة ثم احوال المحال عليه المحل بذلك الدين كك صحيح بلا خلاف ولا اشكال
لا جمل شرط صحتها فالتسليم في اطلاقها التدين في اية اوقاف العقود وكذا لو تزامن الحول بعد الحول عليه المحال عليهم واتحاد المحل كالحال المديون زيدا
على غيرهم احوالهم زيدا على بكرهم احوال بكر زيدا على عمرو وهكذا الوجود المنقضي وانقضاء المانع وينبغي للمحال والحمل واتحاد المحال عليه كالحال
المحال من له عليه بن على المحال عليه هكذا بل كما يصح قولها يصح ورها كالتزام بان يعود الى الجبل الاول اذا فرض شغل من المحال عليه وقلنا بعضهم
على البري بل لم نجد خلافا هنا وان سمعنا في الضمان كما هو واضح واذا اخطى الجبل الدين بعد الحول فهو كما لو فاضاه اجنى المعلوم حكمه بانه ان كان بمسئلة
المحال عليه يصح عليه وان يبيع ويرى المحال عليه ضرورة كونه بالحول فذريت فمعه فيكون حاداه الا جنى الذي قد علمت حكمه والله العالم
بشرط في المال المحال بران يكون معلوما في المشهور على اعرف به غير واحد بل عن جميع البرهان لعله لا خلاف فيه بل في المحكي عن برحمان يكون معلوما فلا يصح
بالجمل اجماعا بل في منفتح الكثرة ليرجع الحالف انما ذكرت الصفة مع الجمل اجمالا في كره ذلك وجميع البرهان نعم لم يذكر هذا الشرط في هذه الشرط في الوسيلة
والغنية ونحوها ولعله وان امكن ان يكون ذلك معلوم لان الانقضاء عدم خلوه عن الاشكال ان لم يمت اجماع المريد خصوصا على ما يظهر من قواعد الفاضل
من اعتبار علم التثنية ضرورة عدم الدليل عليه الادعاء لغيره لانه لم يثبت ما نصه على الاطلاق حتى لو قلنا بان الحول انما يصح فانه انما لم يثبت ما نصه في
في مطلق المعاوضة ما على القول بانها استثناء فقد قل ان لا يمكن استثناء الجهول ومنه واضح خصوصا بعد معرفتنا في صحة ضمان الجبل ويزعم ما نصه في البرية
والا في احواله ذلك على ما سمعنا في الضمان خصوصا في الحول على البري التي هي شبيهة به وخصوصا مع فرض مكان انقاذها لغيره بعد ذلك بالرجوع الى فخره
لو كانت اجمالا في خصوص المقدار مع العلم بعدم زيادته مثلا عن ثمانية وعشرين نقضا عن عشرة على ان الحول لغيره على جملته نقض في ثوبه في المحال عليه
نحو ما كان في المحل فخرج معه الى التملك ونحوه نعم في ذلك في اجمالا بسبب الابهام كالحول لاجل الدينين على حسب معرفته في الضمان فلا حظ والمال لله
العالم وكذا يصبر به فبان يكون تابنا في الدرة اى في المحل ولو من الا فلا حول في غير الثابت فيها وان وجد سببه كالاجالا مثلا قبل العمل بناء على علم
ثوبه في الدرة قبله فضلا عما لو وجد سببه كالحول بسبب فرضه نحو ما سمعنا في الضمان بل في بطلان الحول في المنزول جنبها بالفسخ بعد ذلك نظروا
وجب عليه دفع الثمن مثلا من غير ذلك فلا يقع الحول بالثابت في الذي سوا كان له مثل الطعام او لا مثل له كالعبد والتوب الاطلاق لا دلالة وعموما
من غير فرق بين الحول لغيره على مشغول الذي بمثل وصفا وجنسا او على برى خلافا للحكمي عن الشيخ في احد قوليه وابن حزمه فغناض الحول بالغيري للجهالة
وصعفه واضح بعد معلومته بخلافه وغيره فيه باعتبار انقضاء الوصف مع فرض اشتغال منته بعد موضوعا مثلا بالبرية في من اخر او كان برى او اراد
اشارة في ذمته على نحو ما كان عليه بطريق الحول او الضمان ليركن وجه لا اشكال في صحة ذلك كما لا وجه للاشكال في صحة ذلك لو فرض كون الثابت في الدرة
قيمة الغنم باللاف ونحوه ضرورة كون الحول الرجوع بالقيمة التي هي شبيهة فليرجع الجملته التي ذكرها محل جمع مع فرض تعذر الرجوع الى القيمة كالمثل
بل لا يبعد ان يركن اجماعا جاز الحول بالاعمال على البري او على مشغول الدرة للمحل بمثلها بناء على انها حكم المال بل بل صحه وفوقها ثمن السبع ووجوب
الغناض ومهراته التكاح من غير فرق بين كون المراد منها التوب لغيره ومع فسخه احواله مشغولا لانه يقر ان القرآن اوزارة او صلوا لوجع او غير ذلك على برى
او على مشغول الذي لم يمثله ذلك وكذا يصح ضما له لكن لاجل صرحا به كما انه لا احد في نص الحول ما هو صريح فيه او ظاهرا هو غير متعارف وكيف كان فالشيخ
في اول الباب من الميطر واني حزمه وهرقه والفاضة انما بشرط في صحة الحول في الثاني اى المحال به والمحال عليه جيتا ونحوها وصفا بل لعل انما
وغيره ما عرفت فيه الحول بخلاف المال مرد ثوبه مشغولة بمثله بل عن كره من مشاهير الفقهاء وجوب الثاني في الدين من الاصل بعد اطلاق

في تصور الباب بوثني بوقول المفروض لا سيرة كاشفة ولا خبرها بما بطلت به واوفا بالحق وقد ذكرنا في غير هذا المقام ان المراد من بيان قولهم العفو المشارة الى كون
في كتب الفقهاء فلا بد ان يكون على صحة المشكوك فيه من ايراد نوع منها بعد ان لم يكن في اوله بالتحصيل الاطلاق صليح لشموله على ان الحكم بالبطالان يقتضي
السلط على الحال عليه بالاشتغال منه بزيادة لا يجزئ عليه ان يدفع الاشكال ما عليه وجواز دفع شخص من جنس غيره بالثبوت مع اوضانه مستقلة او بوقوع
ببعض الشخص الادلة الخاصة التي لا تشمل الحوالة قطعا وان كان لها حكم الوفاء في بعض الاحوال دون بعض كاعتقاده سابقا وعلته في ذلك يرجع الاستدلال
على المطلوب من بعضهم بان حقيقة الحوالة بخلاف ما في ذمة المجلد لادته الحال عليه فاذا كان على المجلد داهم وله على الحال عليه ثابته كقبضه من حياض الحجل
الحال عليه داهم ولم يقع عند بوجوب ذلك فان الحوالة ان كانت استيفاء كان بمنزلة من شحوبه وافرضه الحال عليه فحصة الداهم لا الدانير وان كان
معاذنه فليست على حقيقة المعاوضة التي يقصد بها تحصيل ما ليس يحصل من جنس مال او زيادة قد ادا وصفت انما هي معاوضة لرقاق ومساخرة
للحاجة فاشترط فيها التفاضل والشاغل لئلا يسلط على الحال عليه بما ليس منه بغير كون المراد ان الثابت من مشروعية الحوالة النقل الموقوف
والسبيل المذكور ولا خبره مع لا يقتضي غيره وان تراخيا لان تراخيا على ما يجعله الشارع مقتضى عطف لا يكون مقتضى الترتيب في ذلك عليه ان
ضداه وتراخيا به ولكن مع ذلك كله قال المصنف في رد المحتار عن المصنف في موضع من ذكره وتروا لحوالي في المعنى والتفصيل وايضا مع التامع ومع
صحة ذلك وصحة مجمع البرهان والمفاتيح اخضا لجواز بل في ذلك انه ان اشترطنا رضى الحال عليه وجوزنا الحوالة على البري فلا وجه للنسج اصلا
لانه لو لم يكن على الحال عليه للجنس لصح فاذا كان رضى بين الجواز في ثبوت القول به معنى اعتبارنا رضاء خاصه لان الحوالة استيفاء كما هو الظاهر لا
جائز بالجنس وغيره مع التراضى وان كانت اشياء فكلت لجواز المعاوضة على المختلفين وليست معاوضة بيع حتى يعتبر فيها التفاضل حيث يعتبر فيه نعم قد
يقول هناك جواز الحوالة على البري ان لم يخلو الى الدانير وانما ان الحوالة على الحال عليه للحال داهم وبقيت الداهم في ذمة المجلد فيعتبر في التفاضل من جنس
وهذا احسن الا ان الاول يجوز حصول التراضى سابقا على عزل المحل في ذمة المجلد ويجوز فالسلط الذي هو رضاء منه انفس منه بالراضى ثم قال وقد يخرج من ذلك
ان الثابت بعدم صحة ذلك لا يمتط الا ان يقول بعدم جواز الحوالة على البري والاصح الحوالة هنا الا انها تكون كالحوالة على من لا يبرى له لانها تنفع بال
لا تنفع من ذلك وان الثابت بعدم اعتبار رضى الحال عليه لا يمتط القول هنا بالصحة سواء عزل المحل عن حاله عليه بغير كل واحد بحاله للوقت
كل واحد من القسمين على المراضى فان الاول استيفاء من غير الجنس او معاوضة عليه والثاني حوالة على البري وكلاهما مشروطا بالرضا نعم لو قصد الجواز
عزل المحل الى ما في ذمة الحال عليه فكل القول بالجواز من دون رضى الحال عليه وسقط معه محذور السلط الذي جعلوه مانعا انه في كل واحد ونقلناه
بجولة لانه افضى ما في ذمة الحال عليه لا يمتط عليك ما خبره بعد الاطاحة بما ذكرناه من عدم افادة التراضى بعد فرض عدم اقتضاء مشروعية الحوالة ذلك
لعدم الدليل وما ذكرناه ايم من انها عقد مستقل بآسه وان ثبت له بعض احكام الاداء وبعض احكام المعاوضة الا ان ذلك لا يقتضي ثبوت جميع احكامها
كما هو واضح واما ما ذكره من بناء المسئلة على جواز الحوالة على البري فهو خارج عن المقام فطعا ضروره كون المراد الحوالة على نفس المحل الحوالة على
عليه المحل مع قطع النظر عن ذلك ودعوى صيرورتها حوالة على البري مع فرض قصد الجميع الحوالة على نفس المحل كما ترى في ذلك بطلان هذه المسئلة التي ذكرها
لا طائل منها واما وجه المسئلة هو ان ثبات صلاحية الحوالة لهذا الغرض والسبيل وعنده فبغير جازم في الاول وجازم في الثاني ومردود ولا ينبغي ان يقتضيه
الاصول لعدم ولوللثبوت في ذلك لعدم الاطلاق في بوثني برفضا عن غير كاعتقاده مفصلا ولا احبا طاف في ذلك غير خفي ولو بان يفتى في الحال الى
جنس ما عليه المحل بعد من العفو القابلة لذلك ثم يجزئ عليه وبغير ذلك ولو احال على حال عليه فقبل وادى ثم طال بما اداه فادعى المجلد انه كان له
عليه مال وانكر الحال عليه فالقول قول مع مبيته لان الاصل البرائة ومع يرجع على المجلد بما اداه ورضاه بعقد الحوالة اعم من اشتغال نفسه بالمعرفة
من صحها على البري بل في ذلك ويحكم جامع المقاصد ومجمع البرهان انه كك حتى لو اشرطنا في الحوالة اشتغال ذمة الحال عليه قال في الاول منها
لناط اصلي البرائة وحجة العقد بالمعارض فيبقى على الحال عليه اداء ذمة المجلد بآيته من رضى عليه ولا يمنع وقوع الاذن في ضمن الحوالة الباطلة لا يقتضيه
بطلانها بطلان نابعها لانها ما على الاذن وانما اختلاف في امر اخر فاذا لم يثبت ما اختلفا فيه يبقى ما انفقا عليه من الاذن في الوفاء المقتضى الرجوع
على ان زوال الاذن الضمني زوال ما ثبت في ضمنه بحيث ياتي بتحققه اذ في الوكالة المعلقة على شرط وقية ان المتخلف يقدّم قول المجلد مع فرض اهتلاف
الحال عليه بالحوالة المحل على الصحيح لقاطع الاصل البرائة ولا قضاء الرجوع بالاذن ضرورة كون الاعتراف بها مع اعترافا بتعلل الذمة امامه عند
اعترافه بكون الواقع الحوالة ولكن حال عليه باذنه لاحقا او سابقا فنكره ذلك لورود اصل الصحة على اصل البرائة وانقطاعه بغيره قد
بناش بعدم اقتضاء اصل الصحة شغل ذمة الغير لرضا البري ان كانها تخرج صحبة في حق المجلد والمقتل فلورادى احدهما بطلانها كان القول
قول مدعى الصحة منهما اما الحال عليه فهو خارج عن اركان عقدها اذا قبلها للفقهاء فام به العقد من الحوالة لانه فلا يقتضي صحبتها فيما بينهما اشتقا
ذمة الخارج وان قلنا باعتبار رضاء ومع فاصل البرائة سام عن معارضة اصل الصحة الذي هو في حق المتعاقدين فيبقى فاعده احرام مال المسلم
الذي لم يشترع باذنه بحاله ولو لولا اذن في ضمن الحوالة التي صحبة في حق المجلد باطلة في حق الحال عليه وليس في ذلك من بقاء الاذن الضمني
بعد زوال ما ثبت في ضمنه المفروض من بطلان حتى في الوكالة المعلقة على شرط كما اوضحنا فيها وما ذكرنا بطلان وجه النظر فيها ذكره
دليلا للمسئلة والاولى تقريره بما قلناه ولعله اليه او ما في جامع صدق في الرد على دعوى تعارض اصلي البرائة والصحة بقوله شيخنا عن قريب
بيان عدم الاعتداد بهذا الاصل وعلى كل حال فقد يشترط في المصنف وغيره فقبل وادى كون الحوالة على البري كالضمان في عدم استحقاق الرجوع
الا لاداء المرفقة في الضمان التي يشبه المفروض فلا حظ وامل والله العالم وصح الحوالة بطلان الكتاب ولو المشروطة بعد حلول النجم لثبوت

في ذمة

والصورة السابقة من ذلك القبط وهو كان الوجه فيه ما اوتانا اليه من حقوق ضابط المتكثرة صورة القبط وهو ما لو ترك تركه وكونه صاحب يد
 من ذلك مع موافقة قول الجبل للاصول السابقة حصل الزيادة بخلاف صورة عدم القبط فانه لا بد له ولا الضابط المزبور كما يخص ضابط الانكاح في
 الجبل وهو جديان لم يكن ثم ظهور في جاري بينهما من لفظ احلثك في الحوالة ولو لم يوافق في انشاء عقد الوكالة كما ان المتشاف احلثك
 الضويل على كماله من لم يكن له دين على من عليه وخصوا اذا كان المراد بخصيل ذلك لا للموكل وان كان لا يرجع مع عدم ظهور للفظ بقولهم قول الجبل قول
 للاصول ومن هنا قد يوقف في الحكم على الجبل فيجعل الدية للحمل لو فرض كون النزاع بينهما في ذلك مع انفاهما على صدور اللفظ المزبور بينهما والبد
 وضابط المتكثرة انما يجدي مع عدم استناده الى القول في الحالف الاصل كما هو القرض ومن هنا قد يوقف في الحكم على الجبل فيجعل الدية للحمل لو فرض
 كون النزاع بينهما في ذلك مع انفاهما على صدور اللفظ المزبور بينهما انما لو كان ارباذا لصوى بان يقول الجبل وكلك والآخر يقول في جوابه لا حوالتك
 عند الجديان قد تم قوله عليه كما هو واضح ومن هنا يظهر لك ان القول قول الجبل على كل حال بعد فرض كون جواب الحمل انك احلثني في فرض عدم
 ظهور انفا عليه من بيان لفظ احلثك بينهما في الحوالة والا كان القول قول الحمل فيقتضي انفا لفظ القاطع للاصول بذلك ولو انك انك احلثني
 بان قال الحمل وكلك في قال الجبل حوالتك بعد انفاهما على جريان لفظ الحوالة بينهما فالقول قول الحمل عند المتصو سواء كان قابضا او لم يكن
 قابضا لموافقة للاصول لكن قد عرضنا ان لا يرجع كون القول قول الجبل من جهة الموافقة لفظ اللفظ القاطع للاصول الذي هو اصل حقيقة الحمل في ذلك نعم
 ولو لم يكن ثم لفظ فجري بينهما وادعى احدهما الوكالة والاخر الحوالة كان القول قول من نفي الحوالة ثم لا يجني عليه ان كان قد من قول الحمل في المسئلة
 الاولى فان كان قد قبض برئت ذمة الحمل من مقدار ذلك لاخذ برئ منه فمما يقاومه فمما وكذا برئت ذمة الحمل عليه ان كانت مشغولة بالثبوت
 الحوالة ظاهرة واما اذا لم يقبض فله المطالبة ولكن هذا كله اذا حلف ان كل حلف المدبون وبطلت الحوالة وان قد من قول الجبل ولم يكن قد قبض
 بطلت وكذا ان كان بناء على افتضاء ذلك بطلانها وحوالة بحلف المدبون وهل لمران بطلان المدبون بحجته لبقائه برئ المدبون من ذمة
 او لا لو علم ان الحوالة على المدبون بالحوالة وان حقه على الحمل عليه وحيث ان كان قد قبض وكان المقبوض بافيا عليه تسليم الجبل ولكن الظان له
 مطالبة الجبل هنا لان ان كان وكبلا فحقه باق على المدبون وان كان محملا لا فخذ اسرع الجبل بالذمة ظاهرا فله الرجوع عليه وبذلك افترقت هذه
 الصورة عن صورة ما لم يقبض ولو كان المقبوض انفا فان كان ثلثه بغير شرط او بغير ضمنية للجبل ولكن يرجع عليه لما عرفت وان كان بغير شرط ففي ضمانه
 له وحيث ان يشان من ان كان وكبلا فظاهر ان انفا فبطل المال نفسه باعترافه وهو جديان بضمير من انفا واما وكبلا بضمير الجبل فلا يضمن المال اذا
 لم يفرط او محملا فهو بالذمة فليس له مطالبة الجبل بحقه فظاهر وان كان برئ بقاءه لا عترة فباستيفاء حقه كما هو واضح واما ان قد من قول الحمل
 في المسئلة الثانية وحلف ان لم يكن قد قبض المال فليس له قبضه بناء على انزاله عن الوكالة بذلك وله مطالبة الجبل بحقه وهل للجبل الرجوع على الحمل عليه
 بعد اداءه للحمل وحيث ان من اعترافه يقول ما كان عليه الى المحال وفلان المحال ان كان وكبلا فاذا لم يقبض بقول الجبل وان كان محملا لا فخذ ظم الجبل
 باخذ المال منه وما على الحمل عليه حقه فله الجبل ان ياخذ عترة ظم الجبل وان كان قد قبض المال فله الجبل ان ياخذ عترة ظم الجبل وان كان قد قبض
 حال ثم ان كان المقبوض باق عليه وطالب بحقه وكان للجبل اخذ مفاضة وفي ذلك ففي جواز ملكه له لو وجوب ذمة على الجبل وحيث ان باخذها
 ان جبر حقه وصاحبه بزم ملكه واعترافه بان ملك الجبل وانما الخبر في حقه الاداء والاول جود وقية ان الجبل بالحكم الظاهر ذكرناه كما هو واضح وان كان
 نالفا بغير شرط او بغير شرط المطالبة انية بحقه وان ضمنية الجبل باعترافه بل لاخذ منه مفاضة بعد دفع حقه اليه وان لم يكن بغير شرط لزمته له وكان له
 المطالبة بحقه لكن في ذلك في ضمانه وحيث ان باخذها مشيئت كونه وكبلا فظاهر ان باخذها بزمانه وان لا يلزم من تصديقته في نفي الحوالة تصديقته في اثبات الوكالة
 ليسقط عنه الضمان لان يمينه كانت على نفي ما يدعيه الجبل لا على اثبات ما يدعيه وقية ان عدم ضمانه لا نفاها على عدم كون يده بصدوان والاصل البراءة
 وان قد من قول مدعي الحوالة وحلف برئ من الحمل وفي ذلك وكان للحمل مطالبة الجبل عليه ما بالحوالة او بالوكالة وبذلك ما ياخذها اما فاضلا
 على نعمة ولا نية عين حقه كما افتضاء الظاهر لا يجد به الظاهر اعترافه بكونه غير حقه نعم بناء على استحفاقه له باعترافه اخذ الجبل ما له ذمة عوضا عن ذلك
 لوجه المطالبة به كما تقدم نظيره في المسئلة السابقة بل باني انية الكلام في المباحث الاثنية والافلا والقرض انزاله عن الوكالة بانكارها المسئلة
 الثانية قال الشيخ في ط اذا كان له على اثنين الف درهم وكل منهما كفيلا وضامن عن صاحبه فطالما لم يحد بما بالالف فاحاله بها على اخر برئ الجبل وضامن
 عن الالف لان الحوالة بمنزلة البيع المقبوض واذا قضى منه برئ ضامنه واذا قضى ما ضمنه برئ من عليه الدين وهو المضمون عنه فحيث ان برئ صاحبه من ضمان
 الذي عليه لانه فضاهها ومن ضمانه الضمان لانه فضاهها عن المضمون عنه ويرجع عليه بضمانه الضمان ان ضمن باذنه والافلا ولو كان له على رجلين الف درهم
 عليه الف فاحاله بها على الرجلين وقيل الحوالة كان جائزا فان كان كل واحد منهما ضامنا عن صاحبه فاحاله عليها لم يضر الحوالة لانه ينفق بها مطالبة الا
 كل واحد منهما بالالف وهذا زيادة في المطالبة بالحوالة وذلك لا يجوز ثم قال وقيل يجوز لمران بطلان كل واحد منهما بالالف فاذا اخذ برئ الاخر في هذا
 قريب او رد عليه ثلث ان الضمان عندنا نافل فاذا ضمن كل واحد منهما نصف الف عن صاحبه فلا يخلو المضمون لمران ان برئ بضامنه معا او بضامن احدهما
 خاصة ولا يرضى بشئ منهما فان رضى بهما معا او لم يرض بشئ منهما لم يكن له مطالبة كل واحد منهما باكثر من النصف اما على تقدير عدم الرضا فظا واما على تقدير
 فلا تغال ملة ذمة كل منهما الى الاخر فيجب كماله لو لم يكن ضمان وليس له عند تقدير الرضا مطالبة كل واحد منهما بالالف لان الضمان عندنا نافل وانما بان في المطالبة
 على قولنا ان الضمان لان الضمان عندنا غير نافل واما اذا رضى بضامن احدهما خاصة فانه مطالبة بالالف خاصة وليس له على الاخر سبيل قلت يمكن حمل كلام
 الشيخ على اذاعة الكفاية من ضمان ولعله الى ذلك اشار المصنف بقوله اذا كان له دين على اثنين وكل منهما كفيلا لصاحبه وعليه الاخر مثل ذلك فاحاله

عليها صح وان حصل الرهن في المطالبة على منتهى انتفاء الحق الكفالة بالحوالة ولا بد من اقتضاءها مع حاله يمكن في الدين الذي على المصلح لا إطلاقاً ولا نهائياً للمطالبة
 بمطالبة الدين الذي قد بطل بطلان المكمل مثلاً إلى المطالبة بالدين كما استوفينا في ذلك فانه بعد ان ذكرنا ما سمعنا من ائمة مفيدة للمسئلة قال
 قال الشيخ ذكر هذه المسئلة في طو وحكم فيها بعدم الصحة معطلاً بزيادة الارتفاق وهذا لا يتم الا على القول ان الصلح يمتنع لضم كما قد بيناه اذ على تقدير النقل لم
 يستند بزيادة ارتفاق بل يفي بحكم كما لو كان وضع ذلك فهو موضع نظر لان هذا الارتفاق لا يصلح للمنافعة والمعروف من مذهبنا هو النقل فالبحت كماله قسطاً
 والمتم وافق الشيخ على صحة المسئلة التي لا يتم الا على القول بالضم وهو لا يقول به وخالفه في الحكم وحكم بالصحة فيها على ان الرهن المذكور غير مانع بقوله وان حصل
 الرهن في المطالبة والظاهر ان الصلح لا يمتنع الا على وجه التفرع والتنبية على ان ما حكم به الشيخ لا يتم وان يفي على ذلك الاصل نظر لان زيادة الرهن لا يمنع
 كما لو احال على من هو اكثر ملائمة واما ما ذكر الشيخ لها فبشرط ما يهاب الى كونه الضم لا يتم الا عليه والمتم فدايح في المسئلة باختلاف موضعين احدهما قوله على
 قول مشهور باننا والآخر على القول بانتقال المال كانهما على وجه الموضوعين اذ هو كما ترى لا ينبغي صدوره منه فان حمل كلام المصنف على ما ذكره من عدم اشتغال في شيء
 كما لا يبعد ذلك شبهة في المعنى بل هو اعظم كما ان حمل كلام الشيخ على كون ذلك مذهبنا وان المقصود ان ذلك بما سمعنا من ائمة ينبغي الاستغناء عنه على ان
 المذكور في كلام المصنف لفظ الكفالة التي لا داعي للمارادة الضمان منها لخصوص ما اورد في وجه المنع بان الحوالة لا يثبت من الشرع مفضلاً لها الانتقال الى
 المحال لا غير فثبت بعد المطالبة لا انتقال حق الكفالة بها مع انه لو نقل الى الدين الخالي عن ذلك مما يمكن الشك فيه بل منعه ضرورة مساو للمنع من غير
 جنس الدين ووصفه بها كما سمعنا سابقاً في اشتراط السادة بل لعل المقام اول اعتبار ان الكفالة قد كانت من حيث كون الاول صاحب الدين والآخر
 حصول الوفاء له بالحوالة فترفع الكفالة لانها لا تنقل الى الآخر وكذا لو كان عليه رهن وعلله لانهم في حكم واحد وكما ترى وهو اولى من وجه عدم انتقال حق
 الكفالة لو انقل الحق من الشخص ببيع او احواله او غيرها بخلاف الاثر وان كان هو لا يخرج من نظر خصوصاً مع التصريح بذلك وفرضه نقل الكفالة وعلل ذلك كما
 في نص مسئلة المتن وان كان الاصل خلافاً لان ذلك من موانع الدين لا نقل بالحوالة لان آثارها ومقتضاها بل لعل الرهانة ايضاً كذلك للاصل وغير ذلك
 العالم المسئلة الثالثة اذا اعال المشتري البايع مثلاً بالثمن كله او ببعضه ثم رده المبيع بالبيع البايع او باللاحق في الثالثة مثلاً او بالاقالة او غير ذلك ما
 يشترطه الفسخ من جهة بطلان الحوالة عند الشيخ في الحكم من بسوطة قبل واليه يرجع ما في الاضاح وجامع صدره من جميع البرهان انه اقوى لانها تتبع البيع
 في ذلك وفي عدم بطلان ان قلنا انها استبقاء فاذا ابطال الاصل بطلت شبهة الارتفاق كما لو اشترى بدهام مكره فاعطاه صحاباً ثم فسخ فانه يرجع
 بالاضاح وان قلنا انها اعتبار بطلان كما لو استبدل عن الثمن ثوباً ثم رده بالبيع فانه يرجع بالثمن لا بالتوبة لعله للرد في ذلك قال المصنف وغيره يرد
 كالحق الارشاد بل قبل وكذا التمر بذكره وغاية المراد غير حاجت لا يرجع فيها لكن قد بين ان ائمة اللزوم في عقدها واستصحابه يقتضي عدم البطلان
 وهي من نواحي البيع بحيث انها افضت الحوالة بالثمن الذي هو احدى اركان ثبوت البطلان اذ هي عقد مستقل براسه وان قلنا انها استبقاء لكنه
 بعد لا يتم فلا ينبغي ان يفسخ العقد بخلاف ما لو كان يدفع ونحوه من حيث انه ليس عقداً مستقلاً على اللزوم بل هو من نواحي الملك بالبيع المفروض
 فيلعبه بخلاف المفروض الذي قد حصل الملك به للدين بسبب اخير من البيع وهو الحوالة فلا وجه لانفساخها بانفساخها بل دعوى كونها من النواحي بالفسخ
 المزبور من المصداق بل لا فرق في ذلك بين قبض المحال ما اقبل به وعدر وان جعل النظر والاشكال في حكمي برهنا اذ اذارة قبل القبض ومع فلم يشتر
 الرجوع على البايع خاصة بل لو كان قابضاً لا ينبغي له المقبوض بل الظان للمشتري الرجوع على البايع وان لم يكن قبضاً لا يباحكم الوفاء بالنسيئة بل
 ذلك وان استشكل فيه الفاضل في عدم من الحوالة كما قبض لهذا لا يجب البايع بعد ما السلفه ومن ان التمر للمقبوض ولو حصل قبضه
 فالحال ايضاً فان منعنا الرجوع فهل له مطالبة بمحصل الحوالة اشكال من توقف مطالبة بمحصله على ذلك ومن المال مال غيره والناس مستطوعون على
 امرهم وهذا حاصل ما اظهر في وجهه ولكن مقتضى عدم طرفة الاشكال الاول والثاني فيطلب من المشتري اذا فرض توقف رجوعه على القبض الذي للبائع
 لغرضه وعدم المطالبة به بسلطان الناس على حقوقها ومن ذلك يعلم ان النتيجة ثبوت الرجوع له وان لم يقبض لانها هي الحوالة بحكم الاداء بالنسيئة الى ذلك لو لم
 له مطالبة المحال عليه لعدم الحق له هذا كله على تقدير الصحة وعلى تقدير البطلان فانه لا يمكن اي البايع قبض المال فهو باق في ذمته اي المحال عليه
 للمشتري لان الفسخ يفسخ البيع وانفساخها وليس للبائع بعد ذلك قبضه فلو فعل لم يقع عن المشتري لبطلان الاذن له في ذلك لبطلان الحوالة وان
 احمله بقاء الاذن الضمني وان بطلت كما لو كان له والشركة ولكن مع كون الحكم في المقبوض عليه ممنوعاً كما ذكرنا في محله قياساً مع الفارق وان كان البايع قد قبضه
 فقد برئ المحال عليه للدفع بالاذن وبسعيه المشتري ثم من البايع فليس لردده على المحال عليه بخلاف اجده بين من يفرض له لكن قد يناقش بان مقتضى
 بطلان الحوالة اعود المال الى صاحبه فلا يوجب للمشتري حق المطالبة به للبائع هذا كله في احواله المشتري للبائع بالثمن اما لو احال البايع اجنبياً لعلية دين
 بالثمن على المشتري ثم فسخ المشتري بالبيع السابق او ما جازت بقتض الفسخ من جهة بطلان الحوالة بخلاف بل عن شرح الارشاد للفهر الاجماع عليه لانها
 تعلقت بغير البايع وبين الاصل فيها اللزوم فهو كالمشتري بالثمن ثوباً فان فسخ البيع لا يقتضي استحقاق التوبة لان فسخه شرط بل له مثل ثمنه وقيمه
 ولو ثبت بطلان البيع من اصله لا من جهة بطلان الحوالة في الموضوعين لظهر عدم اشتغال ذمته المحال عليه وان قلنا بجواز الحوالة على الدين فان الفرض اداء
 الحوالة عليه من حيث ثبوتها في ذمته فهو حوالة على ما في ذمته لا عليه كما هو واضح فانما المقبوض يرجع باق على ملك المشتري وله الرجوع به مع تلفه على المحال
 وعلى البايع والله العالم **القسم الثالث** في الكفالة بالفتح ولا ينبغي ان يفتى فيها من العقود الصحيحة بل في محكي كرامة انها كانت عند عامة اهل العلم كونه
 مكروهة بها هلكت الفروع الاولى وهي خيانة وعثرته وندائه والمعروف في غيرهما انها عقد شرع للشهدا بالنفس والبحث في انها نفس العقد واثاره وفي
 خصوص الالفاظ والمعاطاة فيها على غير ما تقدم في البيع وغيره وكذا اعتبار المقاربات بين ايجابها وجوبها والعربية ونحوها مما ينبغي العقول اللازمة

بما لا يخفى

الشرط وتقدم به مع انه ان لم يلقاها فهو مقدم معناه بعد الاعضاء عن فضلها التعليل بالطلان ومنه عدم صلاحية مثل اللفظ المرفوع في المن وغيره -
عقد الكفالة والضمان به ولو لا ما سمعنا من الاجماع المروي لا يمكن القول بان المراد من الروايتين بيان الفرق في عقد الكفالة بين الاخصاء عليه فقط وبين
اشترط اداء المال فيه مع عدم الاحتياط في الاول لا يكلف الا التفضل بدلا في الثاني بغيره للمال ان لم يحضر فيه او من قوله الا ان يبدى اظهرا واشترط الدوام
من باب الامر بدوا اي ظهر كافي لصحاح او من يادى فلان بالعدالة اي جاهر بها كخفية اي الكفيل انما يكلف اجضا بنفسه ايا الا ان يظهر او يجرى بشرط
الدوام ان لم يات به دفع تكلف بها ان لم يحضره والنسبة في كتابه يبدى بما يقتضي الاول انما هو من النسخ مع انه يمكن عليها انما ارادة هذا المصنف التمسك
والناظر في قوله فان لم يات به في الخبر الاول على صحة الاستقراء من مسائل فاجابة بذلك والخبر الثاني على ما في الكافي وفي بعض نسخ التهذيب يطبق اليه على ذلك
ضرورة ان اشترط التمسك به الاول انما كان من المكفول لا من الكفيل ومن المعلوم عدم التمسك بذلك اذا لم يكن ذلك من الكفيل نفسه في عقد الكفالة
ولذا قال في جوابه ان ان قال هو على خمسة مائة درهم ان لم يات به لزمه ذلك نعم انما جاء الاستدلال في رواية بعض نسخ التهذيب انما كانت اشياء من الفسخ
فان ما في الكافي اضبط خصوص ما مع اعطاء بعض نسخ التهذيب وشهادة الرواية الاولى له وهذا معنى جديد في الخبرين ويشهد له ما تقدم من النسخ والظاهر
في عدم تكليف الكفيل الا بالاحتياط وانما يجب على ذلك وهو معنى قوله هنا وهو كقوله بنفسه ايا ان لم يحضر في ظاهره او صريحان في وجود عقد الكفالة جاز
اللفظ وما ذكره على سبيل الاشتراط الثاني في عموم المؤمنين عند شرطه وليس هو بمعنى التعليل المقتضي لطلان العقد بذلك يصح الشرط المروي في الاثر
بالمال المذكور وان لم يكن هو على المكفول وان كان المتعلق الى الذهن اذ اذ اشترط ما على المكفول ولعل هذا الذي في الخبرين عن الكفيل من بيان الفرق
بين المستثنين بان انما اقدم برائة ذمة المضمون عنه بقوله على كذا امتنع الكفالة لعدم جواز دفع عليه فلا يزم اذا بالمال بخلاف ما اذا قدم الكفالة فانه
يكون الضمان المتعلق بها كونه معلقا على شرط باطلا وما فات الضمان الكفالة اذ هو كما ترى منافي لما عرفت من المنع والاجماع المحكي وغيره من تعبد
لزم المال في صورة تعدد ضمان بعدم الاحتياط وانما مراد المصنف هنا وان ذكره ومنافاة التعليل المرفوع لطلان الضمان بل وعدم برائة المضمون
عليه وذكرها وبقي عليها بطلان الكفالة بل منافي هو ظاهر الخبرين او صريحهما من حصول عقد الكفالة او لا في اللفظ المروي بل لا يتم ايضا على ان
اخر من كون المكفول على مال وغيره من قبل وذو جهة وضمانها لا يقبل الضمان وعلى تقديره فاجعله الضمان عليه بين كذا في الاولى وخمسائة في الثانية ومط
في كلام الجماعة اعم من كونه مسان لللفظ على المكفول وذا انما وانما في الخبرين ومخالفا للضمان لا يفي الا في قليل من هذه المسائل بل فيه
ايقانه ليس في العبارة المذكورة في المتن وغيره من كتب الجماعة لفظ يدل على كفاية صحة شرعا وانما المخرج دفعها بامانة معلق عن شرط تقدم او تاخر واما
الكفالة فيجب بطلان شرطه اذ يخرج ذلك لا يكفي في عقد الكفالة ولو قبل انما في قبل ذلك بلفظ يدل عليه اذ تقدم بر مثل ذلك مبطل للفرق بين
المستثنين الى غير ذلك مما لا يخفى واول ايقانه احكامه فخر الدين من قوله من اجل الرواية على انه في النسخ الاولى باليس عليه كما لو كان عليه بغيره ان لم
احضر فله قصره فانما بطلان المال اجماعا لانه التزام بما ليس عليه اما الثانية فانه التزم به عليه وهو لا يبار مشرا سيما في حال الديار التي عليه
ان لم يحضر اذ لا يخفى صحتها ما فيه من المناقاة لاطلاق المال في صورتين المتفارقتين بل مقتضى تعريفه انه اعم في قوله الا ان الى اخره كون المراد التزام
الاولى لا نسباق العهد منه كما في ظاهره على ان الرواية الثانية قد اخذ فيها لفظ التمسك في الصوتين واول ما يجز ما ذكره المفاد مصنفنا لانه ان لم
يذكره احد من الاصحاب وهو المراد من الاولى لانسان بصيغة الكفالة ونسبها بالتمسك بالمال ان لم يات به واذ ذلك يقتضي صحة الكفالة لغيره بغيره
وما يبدى ما لم لا يزم الكفالة لما تقدم من ان مقتضاها لزوم المال للمكفيل ان لم يات به واما الثانية فانما تشمل ضمان معلق على شرط والشرط
متاخر في اصابته على جواز الضمان المعلق على شرط او ان الضمان تم بقوله على كذا والشرط بعد منافاة فلا يلحقها به لانه كقوله لا يفي بالمتاخر اذ لا يفي
عليك ما فيه اية فانه من ايقانه على اذ اذ خصص ما على المكفول من المال لا وجه للحكم بصحة الضمان اقول عندنا انما لا وجه لفسا في ذلك على
الافراد بالمتاخر في اولى اية ما في ذلك فانه بعد ان اظن في ذكر جوه الفرق وانما قال ان الذي في ذلك فنقول ان مقتضى ظاهر الرواية ان الكفالة في
بصيغة تامة في الموضوعين ونسبها ما ذكر من الاشتراط بدليل قوله رجل تكفل بنفسه رجل ثم قسمها الى قسمين فان المتكفل اذا اطلق يحمل على من اشترط
وانما لم يذكر لفظ بوجه وقوله بعد فان لم الى اخره اما ان يحمل على كون الكفيل عنه هو الحق المكفول لاجل عملا بمقتضى الكفالة ووجه فلا اشكال في الاولى
فانه يصير كقوله وما ذكر بعد الكفالة غير مناف ثم ان عملنا بمفهوم الشرط فهو ضمان للمال اية ان لم يات به الى لا يحمل ووجه فلا فرق بين الصفتين لاجل
الحكم فيها ويكون الاستثناء منقطعا اذ لم يحصل به ارجح فكانه بين ان الحكم كذا ان قدم الدوام واخره وبقي قوله في الرواية الثانية عليه نفسه ووجه
عليه من الدوام اذا كان ناظر الى نفس حكم الكفالة لا الى ما يثبت عليه عند الاخلال بالاحتياط وان لم يفي بمفهوم الشرط اشكل الفرق بين المقامين بما
تقدم واما ان يحمل المال للمتزعم على ما هو اعم من الحق فيكون على سبيل الجواز فيلزمه ما التزم ان لم يات به في الموضوعين باعمال مفهوم الشرط في الاولى
وللمتزم في الثانية وبما سجد الحمل كون الكفالة قد لا يكون غايها المال كالعصاة في الزوجية ثم على تقدير كون المال بجانب المكفول لا يفي
الحكم باحتياط نظر الى قضاء الكفالة ذلك ولو كان محالنا الحمل وذه اليه بالقبلة اية وان لم تكن الكفالة لاجل حال فهو التزام ووجه محقق
الرواية يقتضي صحة وعلى ما مر فيناه فخالفة الرواية للاصول ليست كشيء عند اطلاقها ولو خصصناها بالمال حصل المصنف وان بقيت عبادة الرواية
فصوتها البلاغ حيث ائخذ الحكم في المستثنين مع كونه قد رده بينهما الا ان اسهل من مخالفة الأصول بغير موجب مع هذا فانها في الاحكام الخارجية
على تقدير العمل باطلا فيها لا يخفى من بعض لفظ الرواية غرض اثبات مثل هذه الاحكام ولقد كنا في سعة من هذا الاختلاف لواطرها امثال هذه الروايات
التي هي من شواذ الاحاد انتهى لا انما يكثر من غرائب الكلام بل لا يتساهل بدلا لعل في ذلك اسئلة الاربعة هذه المستئلة مع الشبهة

لعلية عدم الممكن من استيفاء الحق منة ولو فرض إمكانه وجب تسليمه كما انه لو فرض عدم إمكانه في الاول لم يجب تسليمه وان كان في حين عادله كما هو واضح المسئلة
الثانية اذا كان المكفول قابلا في مكان معلوم تجاوزت القصر وكانت الكفاية حالة وطلب منه المكفول ان ينظر بمقدار ما يمكنه الذهاب اليه والعودة به
وكذا لو كانت مؤجلة وطلبه منه ان يذهب حلقها بمقدار ذلك بلا خلاف لاجد في شيء من ذلك بل عن كره عليه عانة اهل العلم ضرورة اقتضاها وجوب الاحتياط
التي هو مقتضى الكفاية ذلك والا كان تكليفه ان يذهب في ذلك ومحمي كره وجميع البرهان انما يجب عليه الاحتياط عند إمكانه اما اذا لم يكن كما اذا احتاط به
منقطعة لا يعرفه موضع ولا خبر لم يكمل احتضاه لعدم الامكان ولا شيء عليه لانه لم يكلف المال بل قبل ان يظن الباطن انه لم يكن في قدره لو هرب بالمكفول
او غاب عنه منقطعة فالأقرب ان يترك المكفول بالمال واحتضاه مع احتمال برائته ويحتمل التصبر ويحتمل الاعتصام بالاول اصح لان مقتضى الكفاية
احتضاه في اداء ما عليه من المال والاصل بقاء ذلك الى ان يحصل البريء هو المسقط للموت والمكفول وان الكفيل وثيقه على الحق كالقرب فادان
استيفاء الحق من جهة طلبه استوفى الوثقة وهذا ان كان مبنيا على احتضانهما التخيير من الذي في عرفه البحث في اداء المال عند تعدد الاحتضار
فان كره في وجوب الكفيل على المكفول اذا ادعى لكن قد بين على القول بانخص احتضانهما في الاحتضار بعدم اعتبار إمكانه له بعد ان كان في حوزة من المكنة
لانه هو الذي وقع نفسه في ذلك فكيف لم يوجب عليه ولو ان بقى نفسه بلواه ما عليه ليخلص من ذلك كما هو مقتضى النص من حيث من ذلك يظهر لك
الحال في الوفاء الكفيل في احتضانه بعد مطابقة المكفول له وان كان من مكنة من جهة الاحتضار عليه منقطعة على وجه تعدد احتضانه او هربه هو ضروري ولو لم
لزمه بالمال وان حكم من كره وجوب المال وجبناه بهما والافاضال ونحوه في جامع عدم ولو كان فاشا حين كفل فالحكم في احتضانه كما لو غاب بعد الكفاية عن
جامع عدم وقوعه في بلد الكفيل لا يفتقر عليه او في جميع ظالم لا يمكن تحصيله من جهة التصبر الى زمان إمكان احتضانه ولو جري تخليصه بوجبه وجب عليه السعي في ولو
الحاج الى بدل مال فاشكال وانه مناف لما سمعناه سابقا والفرق في ذلك كله ما عرفت المسئلة الثالثة ذكره في احد من الحساب بل لا يجد في خلا
انه اذا تكفل بتسليمه من قبل العقد وهو ان سألها اذا كان العقد في بلد المكفول له او بلده فادان اما اذا كان في قرية او بلدة فبعض العلماء قد
سرعاجبت ندما الغرض في عدم ارادته في ذلك اشكال انما الاطلاق اليه وقد تقدم الكلام على نظيره في السلم الا انهم لم يذكروا احتضارا وفيه
انه ذلك ليس محل شك ولا يحتمل ارادته ان يرضى حصوله في بلد المكفول له او في بلد المكفول له انما لم تكن قرينته حتى اذا كان بلدا معاقد وقد
تقدم الكلام سابقا على نحو ذلك في كتاب السلم وغيره اشكال ولا خلاف في ان من موضع الرضا لثامه المؤمن وضربها مع قوله في غيره لم
يبرأ اذا لم يكمل المكفول له بوجبه من عدم كونه تسليما اما ما قبل والفاصل الشيخ والقاضي كلهم عرفوا ان لا يمكن في نقله كلفه ولا في تسليمه وجب تسليمه وفيه
تردد بل وضع الاعلى ما سمعناه من الاجل فيها اذا فرض كون مصلحة الشرط للكفيل وقد اسقطها المسئلة الرابعة لو انفق اموالك على المكفول له على وقوع
الكفاية ولكن قال الكفيل لا تحل لك الا ان عليه لاداء او ابراء او نحوها كان القول قول المكفول له بعبث لاصالة بقاء الحق وكذا لو قال له لا تحل لك في الحيا
الكفاية ولو دعوى كان القول ان المكفول له بل لا خلاف لاجد فيه لان الاضرار من الكفيل بوقوع الكفاية بتدعي ثبوت حق فيكون موافقا
الفتا والمكفول له مدعي الصحة ولا ينبغي ان القول قول مدعي الصحة لاصالة ما بل عن جميع البرهان ان القول قوله بل لا يبين وان كان هو خلاف ما صرح
غيره من خلاف بل خلاف قوله لا ينبغي على المدعي البين على من انكر وعلى هذا فادان المكفول له ويغدر على الكفيل احتضانه الغير فكل يجب عليه
اداء المال من غير دينه احكام في لك ومحمي كره ولكنه واضح الفتا ضرورة احبته ثبوت صحة الكفاية من ثبوت الحق على المكفول نعم لو اقام المدعي البينة
بالحق كان له انظار الكفيل على الوجه الذي تقدم سابقا لكن لا يرجع به هنا على المكفول لا عذر بعد كونه كفيل اشرا عنه وان مظلوم ولكن اذا لم يعلم
فشار دعوى المكفول له امكن الرجوع بالغيره على ما في ذمة المكفول مقاصد لا في ذمة ما عرضاها اذا اداء ما لم يعلم فتشاهها فلا يرجع له عليه قطعا كما هو
واضح المسئلة الخامسة اذا تكفل رجلان مثلاً دفعة او مرئياً رجل فسلم احدهما الربير الاخر عند الشيخ والقاضي بن جنة على ما حكى عنهم فاذا هرب
متبع كان له الرجوع على الثاني ولكن لو قبل بالبرائة للاصل وكون الكفيلين كالرهنين للذين اذا فلت احدهما لم يفتك الاخر كان مستتابلا في قدره
مركب الجماعة انما لا فرق في ان لم يفتكوا ولم يفتكوا حتى لو سلم نفسه او سلمه اجنبي يرضى بمقتضى العرض والظان محل البحث في السلم عن نفسه ما لو سلمه لغيره
عن صاحبه فلا اشكال في برائة صاحبه ان بقي هو عند الشيخ وعلى كل حال فاذا كرم المص والجماعة جديان كان المراد من كفايتهما الاحتضار الواحد ولو على وجه
يكونان معا كفيلين فان لا اشكال في برائة كل منهما باءا ما عدا ذمة وبراء كل منهما اما اذا كان المراد من كفايتهما الاستقلال على وجه لو اسقط
المكفول له حيا لكفايته من احدهما باءا لا ونحوها لم يسقط من الاخر فلا يرجع كلام الشيخ في ذمة الا اذا قصد تسليمه عن صاحبه فانه يبرأ صاحبه ولكن هو لا
يبرأ بغيره سابقا لظن تعدد الحق بتعدد الكفيل اذا لم تكن قرينة على اداء الاول ودعوى اضرار احتضانه لا يقتضي عدم تعدد استيفاءه من رجوع
عده ولو تكفل رجلين برجل ثم سلم الى احدهما الربير من الاخر بلا خلاف ولا اشكال بل قبل ان ترك عند العلة فضلا عن الخاصة المسئلة السادسة
اذا مات المكفول برئ الكفيل على المشهور كاعن التفتيح بل في الرابض في خلافه بل في محكي كره بطلت الكفاية ولم يلزم الكفيل شيء عند علمائنا بل
عن الفتنة الاجماع عليه قبل لانه تكفل سبعة على ان يحضروه وقد فاق بالوفاء ولا يفسد مقتضى القول فيبر الكفيل وفيها ما لا يخفى نعم قد بين ان
المتعارف انما هو الاحتضار حال الحيوة وان ذلك هو المتعارف بين الناس فمحل الاطلاق عليه ولعلو من كونه المراد من الكفاية الاحتضار مفاد التحصيل
الحق المعلوم اتفاقه بالموت بل قد يدعي بهاء شرعية في مثل ذلك على ذلك بحيث لو صرح بخلافه لم يقع ومن ذلك يحتمل الحاق خبر الموت به اذا كان
يخرج عن بابنه تحصيل الحق منه يجوز ونحو هذا ولكن في لك يمكن الفرق بين ان يكون قد قال في عقد الكفاية كفلت لك حضوره او حضور نفسه
او حضوره فيجب في الاول احتضانه مينا ان طلبه منه والا فلا ويعني الثاني على ان الانسان ما هو فان كان الكفيل المحسوس فتلك والا فلا وفيها لا يخفى

ان مبنى شرعية الصلح على ذلك فتجوز بالصلح عليه ظاهر ما دام الواقع مشبه بالباطل منها بعينه فيجب على المصالح دفع ما وقع عليه الصلح من العوض كما
انه لا يجوز للمصالح بالكلية الدعوى بوقوع الصلح عنه وان كان هذا الصلح لا يبيح للبطل منها الشيء في نفس الامر ولذا لو انكشف الحال بعد الصلح بامر على عليه
وحكم بفناء الصلح في الظاهر وهل البيعة كالاداء في ذلك وجهان هذا وقد تقدم في الخالف كتاب البيع ما يستفاد من ان القطع بالواقع في الجملة او لا يوجب
اجراء الحكم في الظاهر الموانع وكذا قد يناقش في الصحة في نفس الامر في الثاني ان المعية عليه جلته ذلك لرحى لو انكشف الحال بعده لك ولا اخل في الغافل بلزيم
ولعله لاجل الصحة في الواقع في جامع صدق ببيعة الصلح الدعوى في نفس الامر وعدمها وكونها اليقين متابع للصالح على اسقاطه لانيته اعتبارا المرادة فيه بالواقع
لم يستكشف الواقع والآخرى الحكم على ما في الواقع نعم ما دام الواقع مشبه في نفسه بالحكم بملكه العوض مثلا ويجوز في نفسه ونحو ذلك ويمكن تنزيل مراد
الغافل بالصحة في نفس الامر على ذلك لان المراد بالصحة معطى لوان الامر بعد ذلك لا ينافي ثبوت الحق وقت الصلح الذي قد وقع على اسقاطه وهو كاف في
الصحة في نفس الامر وان انكشف الحال بعده لك ولكنه كما ترى على انه لا ينافي لو فرض انكشاف الحال بغيره دعوى المدعى فان المالح في هذا المنكر باق على ملك
المدعى ذلك على ما صرح على اسقاطه بالمرضى اليقين ولم يحصل منه ما يقتضيه انتقال المال الى المنكر لان الفرض عدم حصول الوضامن بالمعاوضة عليه
وبالجملة يمكن ان يبين ان الصلح في قطع الدعوى كاليقين من المنكر الذي قد يدعى انها من اقسام المعاوضة شرعا وقد ذكرنا انهم فيها ليس لهم المقاضاة باطنا ولن
كان هو لا يبيح المال في الواقع نعم لو فرض بعد ذلك اخذ باقراره خاصة وفي البيعة خلاف الصحة عدم الالتفات اليها فيمكن جعل الصلح القاطع للنزاع مثله
في ذلك كله ضرورة كون المنشأ في ذلك كله اسقاط الدعوى واستيفاء المدعى عوضها اليقين ونحو ذلك مما ياتي في مثله في الصلح فمجرد اقراره لا يخلو من نظر كما
انه لا يخلو جلته المال بمجرده الكتابة من المورد مثله من جهة نعم قد يقي جلته ما وقع للتخلص من عمن النية باعينا اجماعا مشروعية اليقين لها بذلك ولو قلنا بمثله
في كتابة المورد امكن جلته لذلك والله العالم وكيف كان فظن ذلك ان الصلح بين المسلمين جائز مع الاقرار والانتكار الا انما ائتمنا صلحا احل حراما كاسترقاق
الحر واستباحة بيع المحرمات وشرب الخمر واللواط او حرم حلالا بان لا يباطل بملكه ولا ينفع بالمرء ونحو ذلك مما علم عدم جواز الصلح على اجتناب ربحه فالاكتفاء
منصل ضرورة كون الصلح على مثل ذلك باطلا ظاهرا وباطنا وبما ضربه بصلح المنكر على بعض المدعى به او منفعته او بدله مع كون احدهما عالما ببطلان ذلك
كما سبق مخبره لكن الاستثناء مع منقطع المعرفة من الحكم بجهنم ظاهرا وانما هو فاسد في نفس الامر والحكم بالصحة والبطالان انما يطلق على ما هو لظنهم بقاء
على ما يسمونه على شاقى يكون الاستثناء منصلا وبما كان ذلك هو الدليل له فانه تجل الحرام بالنسبة الى الكاذب وبهرم الحلال بالنسبة الى الحق الا ان
فيه ملغى مضافا الى عدم ظهوره بخبر المورد فيه بل يمكن ان يكون مراد الشافعي بالبطالان في نفس الامر بغيره خاصة لا مطروح برفع النزاع بينهما وبينه كما انه
يمكن دعوى الانقضاء على ذلك بقاء بناء على ارادة البطلان في نفس الامر من عدم الجواز في الخبر المورد كما انه يمكن ارادة جعل الصلح شارعا للاستثناء
بمعنى ان الصلح الباطل هو الذي يكون مضمون محظيلا باحرم الله وبالعكس على وجه يكون به الحلال والحرام الى غير ذلك من الوجوه المحتملة فيه والله العالم وكذا في
الصلح مع علم المصطلحين بما وقع المنازعة فيه ومعهما التماسا لا خلافا فيه في الجملة بل في ذلك وغيرها الاجماع عليه لاطلافا لادلة وخصوصا للصحيحين
الباقر والعلما عليهم السلام انما قالوا لا في رجلين كان لكل واحد منهما طعام عند صاحبه لا بد لكل واحد منهما ان يرضى صاحبه فكل واحد منهما لصاحبه
ما عندك ولما عندك فالا لا بأس بذلك اذا ارضاها وطابت برضاها ونحوها الموثق والمنافذة باحتمال كون مضمونها ابراء لا الصلح بغيرها فتم
الاصحاب لك منها وظهور ارادة المعاوضة فيها ولبسح الا الصلح فلا اشكال في ذلك لانه على المطلوب على ان الحاجة ماسة الى تحصيل البرائت مع الجهل
ولا وجه الا الصلح نعم لو كان احدهما عالما بغيره والآخر لم يصح الصلح في نفس بل لا بد من الاعلام بالقد ان كان الجاهل السفى كما سمعته خبره حرة او كان
المصالح به قد دفعه مع فرض عدم نية ومع ذلك فالعبرة بوصول الحق لا بالصالح نعم لو فرض الرضا الباطل على كل حال صحيح كما عرفت فيما تقدم وان كان
العالم المستحق لم يصح الصلح بزيادة عن الحق بل بعنده فادون عكس الاول الامع فرض الرضا المورد الذي يمكن استفادة حكمه مضافا الى عموم سلطاننا
على المال من الصحيح على التمس في الرجل يكون عليه الشيء فيصالح فقال اذا كان بطيئة نفس من صاحبه فلا بأس بغيره بناء على ارادة الصلح بالانقضاء كما هو الغالب
مع عدم اعلامه بالحال والحكم في ذلك كله واضح بل لا يعدم اعتبارا المنازعة في ذلك اذا حكم المورد بان في مطلق النصاح وان لم تكن منا رضى مع علمها
بجهلها كوارث ثمة على بعد ارضه وشريكه منج بالربا لا يخفى لا يثبت ولا يعلمان قد رعا لكل منهما ونحو ذلك بل في ذلك لو كان جملها بالقد
لغدا المكبال والميزان ومنتهى الحاجة الى نقل الملك فالأدب الجواز وهو خبره من قلت بل في كونه لا يشترط العلم بما يقع الصلح عنه لا قدرا ولا جملتها
بل يصح الصلح سواء علمنا قدر ما تنازعنا عليه وجنسه او جهله دينا كان او عينا وسواء كان او ثا او غير عند علمائنا اجمع واطلافة كانه المن وغیره بل
في النصوص كما عرفت به في الرابض يقتضيه عدم الفرق في الصحة بين كون المصالح عينا بعد معرفتها لمقط او لا امكن معرفته في الحال ام لا لعدم مكبال او
مميز ونحوها من سبب المعرفة بل لا خلاف في الاولى على ما قبل لا نقا في الادلة نصا وفوى عليها مضافا الى ان ابراء الذمة امر مطلوب والحاجة اليه مشا
ولا حظ في البطلان الصلح فلا اشكال فيها وكذا في الثانية عند جملة كالمشهورين والفاضل المقداد ليعذر العلم به في الحال مع افضله الضرورة و
مسار الحاجة لوقوع الضرر بخبره والخصنا الطريق في نقله في مع شاول الادلة السابقة له ومن هذا القبيل ايضا الصلح على نصيب من ميراث او
بغنى العلم بقدره في الحال مع امكان الرجوع في وقت اخر الى عالم يبرع سبب الحاجة الى نقله في الحال نعم في الرابض يشكل في الثانية من عموم الادلة الجواز
المقتضيه باطلا فاث عبا تركش من الاحتيا ومن حصول الجهل والفرق فيها الموحين للضرر بالزيادة والمقتضيه مع امكان الضرر عنها ولذا في ذلك
غيرها الصلح ما اذا قلنا بمقتضى السلم بالحق والمعرفة بالكلية ثم قال وهو حسن اما الترجيح عموم ادلة النهي عن الغرر ولتقاضيهما مع عموم جواز ادلة الصلح
مع عدم مرجح للثانية فلا بد من المصير الى الحكم الاصل وهو انفسا وعدم الصحة مضافا الى امكان ترجيح ادلة النهي عن الغرر باعتقادها بالاعتبار

الاشارة

وجاءنا عند الاستحالة على جهة الاختلاف في كونه من المعاملات المختلفة كالبيع والايارة ونحوها من المعاملات المختلفة وفيما لا يمنع المصير في أدلة النعم من الغرض
فصل في نهي جهة اختصاص عموم الصلح والرجوع الى الامتيازات اذ لو تضمنتها الامتيازات النعم من الغرض في البيع المقتضى بالاجابة بالاجماع على ان اطلاق المصير
السابقة ومقتضى اجماع كونه المقتضى باطلاق المتن وغيره من عبارات الاحتكاك كونه من ذلك كذا في مقتضى الصلح والرجوع في قوله في النصيبين اذا
تراضيا بذلك وطالبنا فيهما باظهار ان لم يكن من جهة ان المدعى في الصلح على ذلك ولو مع الجهل بالملك يمكن ذلك كظهور الحكم بالصلح في الصوابين الا ان
في ذلك ايقع عند التامل خصوصاً الثانية منها ضرورة عدم صلاحية الصلح في الحال مع مسبق الحاجة الى التامل الممكن بالحبس المعقود ونحوها لا ارفع
حكم الشرطية والمناصفة بعد فرض عدم الدليل بالمصير واللافتنى في ذلك في البيع وهو واضح اقتضا على ان يرجع اولاً العرف بما استقرت يقتضون كون
مدخلته هنا عموم في البيع والايارة الذي فرق في ما نسبته فيها بين التملك مطوق في الحال وهو من مسبق الحاجة مع عدم وجوده في نفي المخرج في ذلك
لا يؤثر ان يرد على ارادة ذلك منه ضرورة ولو سلمت لم يقتض الخصايل الصلح بذلك بعد الاختصاص عن اصله بان نفي المخرج في المقام فلا يوجب
الصلح مطا الامم لجماله التي لا تؤول الى العلم للايهام بل الظاهر في ذلك بين المصالح بين المصالح عند مقتضى النصيبين السابقين ونحوها
من ادلة السابقة فاعلم الشافعي من عدم جواز الصلح على الجهل بمطلب ظاهره المقتضى من نصيبا العلم بالمصالح به ولذا احتج به على احتياجه في الصلح
عنه بغيره بالقياس عليه واضح الفتا وكذا في الدوس من ان الامم اشتراط العلم في العوضين اذا امكن ان قال ولو قلنا العلم بالصالحين صلبه جاز كذا
وارث بتعدد عليه حصته وكذا لو امتنع ما لا ما يجب لا يمتنع ولا يمتنع في ذلك ودان منصوصين حاتم يدل عليه ولو كان قد علم لعدم المكيا
والميزان في الحال ومساير الحاجة الى الانتفال فلا حرج بالجواز فانه لا يمتنع عليك ما فيه بعد الاحاطة بما ذكرناه كما انه لا يمتنع عليك اقتضا ما ذكرناه
عدم الفرق في الصلح بين العلم في الجملة بالوصف او الشاهدة وعدمه اصلا فاعلم ان لا رد على من الواضحة على عدم اعتبار ما يمتنع في البيع من المعلوم به
ولكن يعتبر فيه الصلح في الجملة اما بالوصف الشاهدة محل للتظاير بل الممتنع نعم قد يمتنع مع الجهل بالملك لا يؤول الى العلم لا بهامه كما استقرت انتم كعدم
صلاحية التملك والانتفال والله اعلم وكيف كان فهو مقتضى الصلح بناء على ما قلناه من كونه اصلا براسه لان من الطرفين مع استكمال شرطيه بل
خلافه عموم او فواضحه من جهة اللزوم التي سمعها في غيره من العقود نعم هي على قول الشيخ يجوز في بعض موارد كما اذا كان فرع العادة والاهبة على بعض
الرجوع بناء على ان مرادهم هو حكم ما افاد فائدة ما على المختار وليس الا على اللزوم لان مقتضى الصلح في الاقالة الشامل ليلها له وغيره كجعله هنا
والله اعلم واذا اصطاح الشركان عند انتهاء الشركة وارادة فسخها او مطلقا كما استقرت على ان يكون الرجوع والخسران على احدهما والاخر راس الرجوع بلا
خلاف في الجملة فيه العمومات وخصوصا المنع منها الصلح عن ابي عبد الله في جعلين اشترط في ماله فراجبه وبما كان من ذلك ان قال احدهما الصلح
اصطاح راس المال ولك الرجوع عليك التوى فقال لا بأس اذا اشترط اذا كان شرطاً بما كتبه كتاب الله عز وجل فهو في كتاب الله عز وجل ونحوه الا
عنه ان قال وكان من المال دين وجعل في يده وعلية ما دين وكذا الثالث الا ان قال وكان المال ديناً ولو يترك العين ولا عليه ما دين والرابع الا
ان قال كان ديناً وعينا قبل ولبس في شئ منها كالسارية وما ضاهاها من عباير لجماعة عموم الحكم بالصلح بصورة اشراط ذلك في عقد الشركة او بعد
وان لم يرد الصلح لظهور سبب الرواية فيها فائدة العينة من مقتضى القول بان الرجوع والخسران لاهدهما وراس المال للاخر للشركة وحصولها في بعد
ارادة الصلح لغيره فراجبه رجاءاً وعطى راس المال ولبس في قوله اذا اشترط من اذلة لا محال ان يكون المراد منه اذا اشترط من مقتضى الرجوع
بوقوعه في عقد لازم كعقد صلح ونحوه وليس المراد اذا اشترط في عقد الشركة كان لهم الاختصاص في نفي الباس في صورة وقوع الشرط فيه بل لا يمتنع في الشرط
على ثبوته مع وقوعه في غيره ظاهرة ولا قائل بما افقهن كون المراد ما ذكرناه ووجه اشتراطه خلوا السؤال عن بيان بعض الاخر وانما ضاهاها للدلالة على صدق القول
من احدهما ونحوها العينة في عدم العموم للصورة المذكورة لان اشراط ذلك فيها لا يمتنع صلحاً بل اشراطاً اول من تنبيه لذلك الشاهد في قولنا لو صلح
الشركان عند ارادة الصلح على ان ياخذها راس ماله والاخر الباقي ربح او توى جاز للرواية الصحيحة ولجواز ذلك في ابتداء الشركة فالأقرب بالمنع
لما فانه موضوعها والرواية لرد عليه ثم تبعه ثانی المحققين وثانی الشهيدين الا ان الاخرين ما صرح بان اطلاق العينة يقتضي التميم كما ان الحديث
البحر في صرح بظهور النصيحة ووقع ذلك في انشاء الشركة وان بقيت مستمرة بل جعل ذلك ظاهراً لاطلاق العينة في الضيق في المسئلة ان يقال انه
ان كان المراد من النص في التوى كون هذا الصلح جازياً على مقتضى عموم ما يدل على مشروعيته وغير محتاج الى دليل بالخصوص وانما النص في خصوص
مؤكد لذلك كما يؤول الى الاستدلال لفاضل في كونه عليه ولا عموم ضرورة صحة الصلح من احد الشرطيين عما سبق في الاعيان المشتركة بالمعنى
المساوي لراس ماله في ذمة الشريك الاخر ورجح بفتح المال عن الشركة ويختص بالمصالح وانما يكون العوض في ذمة فلان يمتنع ذلك في ابتداء الشركة
اي بعد مزج المالين قبل العمل بها وفي الانشاء وعند ارادة الصلح بل افرق في صحة هذا المتيقن بين الشركة والمضاربة وان كان المراد منها صحة الصلح
على ان يكون استحقاق احد المالكين راس المال والاخر الباقي ربح او خسران المال باق على الشركة من غير ان يكون ذلك في ذمة المصالح بالصلح
فلو لم يحصل من المال مع الادون راس المال لم يكن الرجوع عليه فان قلنا ان ذلك ايقع مقتضى العمومات كما كان المتيقن في الصوابين الثالث ان قلنا
ان جاز مثل هذا الصلح محتاج الى الدليل الخاص لا تكفي فيه العمومات بل يولاه لكان المصلح المحلل للحرام وبالعكس المنع المصير المنزوعة الا انه يمكن
منع ظهوره في خصوص صورة انتهاء الشركة وارادة الصلح بل لا بأس باقتلاع الصلح المنزوعة المفروض افادته لاستحقاق الرجوع مع بقاء المال على
الشركة بل يربى بل لعل عموم نشاط الناس على اموالهم يقتضيه ومنه يفتدح الجواز في ابتداء الشركة اي بعد مزج المالين ثم يقطع صفة الصلح على نحو
المنزوعة فيعمل بالمال على هذا الوجه للتمسك به الى كمال المضمون في المال وانه لا يستحق سواء سواء على المال وادوات قيم اعيانه اولاً وسواء على بيان

من الاخر

بان من الاخر ولا يدعى الى الثابت صحة من النصوص الصليحة عاين من الرجب والخبر ان لا يثبت بدفعها منع ذلك او لا يوضح عدم الفرق ثانيا ضرورة انه
 من حيث شركة على هذا الوجه سواء بقى المال على هذا الحال او لا ضرورة انه لو اذبح واسا المال لم يفتد لها مال الشركة وانفق حصول الرجب بذلك لم يكن
 له الا ان المال الذي وضع عليه الصلح قطعاً وليس في ذلك غرض من النصوص التي هو عندنا ان لا يملك مطلقاً فان المراد من قوله اعطى الكتاب عن استحقاق راس المال
 نعم لا يجوز التعبد في غير الشركة كالمضاربة ولا الى غير هذه الصورة في الشركة كالصلح على اختصاص الرجب باحد هادون الخبران او نحوه ومن ذلك كله ظهر
 للسان المتخصص على كل حال يجوز مطلقاً كما هو مقتضى اطلاق المتن وغيره من عبارات الاحتياط والنص نعم الاقوى عدم جواز ذلك بطريق الشرطية لا في الابتداء
 ولا في الانتهاء ولا عند الانتهاء ضرورة عدم مقتضى اللزوم وانما هو وعد بل قبل ان ينافى لمقتضى العقد الذي هو سبب الرجب والخبر ان المال فهو هنا
 للكتاب المستند بل على ما لا ينصرف وليس هو كاشترط في عقد البيع ونحوه المنافي للزوم الذي هو مقتضى الاطلاق لا العقد نفسه الذي لا يفتقر
 الا لانتهاء خاصه وللزوم من صفاته وكيفية الخارجة بخلاف عقد الشركة الذي ليس مقتضاه الا معرفة فتح اشترط لم يبق للشركة معنى بالكلية
 ويكون بمثابة العقد المثنى بشرط عدم البيع المشرط فيه عدم الاختلال وان كان قد بان في ذلك لو كان منافياً لمقتضاها لم يخرج من الصلح
 الذي قد عرفت جواز الدلالة المترتبة المراد من الشرطية فيها ما فهمه الاحتياط من وقوع ذلك بعد الصلح فانه ربما يطلق اسم الشرطية على العقود ومن غير ذلك
 بعضهم محل النزاع هنا الا شترط حتى قال انه ليس في عبارة الجاهل اطلاقاً بشمل صورة الاشتراط في ابتداء الشركة التي هي اشترطاً ولا يسمى صلحاً الاحتياط
 قد عبروا به اذ عرفت ان محل البحث الصلح لا الشرطية ولكن هل يصح مقتضى في صورة وقوعه عند اذبح فتح الشركة او عاين له ولو وقع في انشائها او عند
 ابتداءها او بعد منج المالين شرعية الاشتراك على هذا الوجه بالصلح من غير فرق بين الجمع ولا ويب في انقضاء الاطلاق المتن وغيره ذلك بل عليه
 مقتضى المال الصافي في النصوص الشرعية واما مسئلة الشرطية في عقد الشركة فهي مسئلة اخرى مذكورة في باب الشركة لا يدخلها فيها نحن في هذا الخبر
 جعل كلامهم هنا مقتضى الاطلاق كما هو واضح وبغير بطلان ذلك في جملة من كتب المصنفين خصوصاً الرابض فلا حظ واما مل والله العالم ولو كان معهما دهران
 وادعاهما احدهما وادعى الاخر احدهما كان لمدعيهما درهم ونصف للآخر ما بقى الصحيح عبد الله بن المغيرة عن غير واحد من اصحابنا عن سفيان بن عيينة عن
 كان معهما درهمان فقال احدهما الدرهمان وقال الاخرهما بينه وبينك قال فقال ابو عبد الله اما الله قال هما بينه وبينك فقد اقر بان احد
 الدرهمين ليس فيه شيء فانه لصاحبه ونصف الدرهم الثاني بينهما نصفين ومثله مرسل محمد بن ابي حمزة الميموني صاحب الباب المشهور مع ان في سندهما ان
 ابو حمزة والمغيرة عن اصحاب الاجماع وادعاهما غير واحد من اصحابنا المصنفين عند بعض المراد يكون الدرهمين معهما في الخبرين والذين ائتمروا بهما
 ليسا وادعى الدعي اذ لو كانا في يد احدهما لقدم ولربما بينه وبين الآخرين والمن وغيره ان الحكم كك من غير عين وانه لا فرق بين كون الدعي في يد احدهما
 من كل منهما على الاشاعة او بواحد منهما على التعيين بل لعلنا في الاول اظهرنا في غيره لكن في كونه بعد ان فرض موضوع المسئلة دعوى احدهما الدعي
 والاخر شترطية قال الاقرب ان لا يرد من الامين بخلاف كل واحد منهما على استحقاق نصف الاخر الذي تضمنت عواها فيه فنكل بينهما فاضي به للاخر ولو
 نكلا معاً او حلفا معاً فانه بينهما نصفين واستحقة لك لهم واليه على من انكر في الدرس لو كان معهما درهمان فادعاهما احدهما وادعى الاخر
 اشتركا في الرواية المشهورة للثاني نصف درهم وللأول الباقي وبشكل اذا ادعى الثاني النصف مشاعاً فانه يفي القسمة نصفين وبما في الثاني الاول
 وكذا كل مشاع وربما اشكل ما في كونه بعد ما بين اختلاف كل منهما في صورة الدعوى على الاشاعة لا اختصاصاً بالثاني واليه بالاول ومع ذلك لا يخرج
 بعد اختلاف نظام الدرهم النصف ما فيها في شترطية وجوب الخروج من مقتضى القاعدة وتخصيصها بالخبرين المعضدين بالفتوى بل في ذلك كله كما جازها
 في مقابلته النص والفتوى الظاهر في عدم اليقين اصله والصريحين او كما لصريحين خصوصاً الخبرين بينهما في فرض موضوع المسئلة في الاشاعة بل ظاهر
 ان ذلك على وفق الضوابط العامة لانه لا يفتقر صرف ومن هنا يمكن ان يقال ان النتيجة عدم اليقين من احدهما انما بعد شترطية البعد المقتضية لذلك
 منها الكمال لا يخلص الخروج عن التعاضل فيها المنافي لقاعدة عدم ملك المال للمدعي لاكتساب النصف الذي هو خلاف مقتضاها لا يمكن الحكم بكونه
 منها ويخرج بالقرينة او بغير ذلك فاليدع بعد ان كانت كذلك لا يصبر احدهما منكر اليقين بل هما بعد ان شترطية هذه الجهة صار الحكم من كل
 يد لاحدهما والمخبر فيه فسمي المال بينهما نصفين قطعاً للدعوى فهو كالصلح الفهمي بينهما بذلك لان النصف مقتضى يد احدهما حتى يكون منكر اليقين
 الى دعوى الاخر صلبه وكذا العكس فيكونان كالدعوى من وجه والمنكر من اخر فيشترطان ضرورة ثبوت الحكم المترتب في غيره وادعى كالمسئلة في الوجه
 وفي الداعي في المال المطروح ونحوها والبدانما قضت بالجمع ومعارضتها بالآخرى لا مقتضى شترطية على النصف الذي خلاف مقتضاها وخرج فابصر
 النصف المحكوم به النص والفتوى لا قطعاً خصوصاً بينهما بذلك بالعدل والانصاف لعدم تحقق الدعوى من احدهما والانتكار من اخر لكون المقرض
 شترطية من كل وجه فحق الحقيقة ليس الادعوى واحدة وهي ملكية الدرهم لان احدهما يدعى انها له والاخر كك ولا ترجيح لاحدهما بعد معارضته
 بكل منهما للاخرى لوجوب الشافط نحو ليتبين من المعارضتين من كل وجه فيقسم المال بينهما على اعتبارهما فيها بحسب دعويهما فان كانا شترطية فالنصف
 وان كانا ثلثة فالثلث وهكذا قطعاً للخصم بينهما بالعدل والانصاف فهو كالصلح الفهمي ولعله لفا ذكر الاحتياط هذه المسئلة واثابها
 في هذا الكتاب منه يعلم الوجه في الدعوى بالاشاعة ضرورة انها لا تملك الاقرار بالدرهم الكلي المشاع المنطبق على نصف الدرهم والثلاثين من
 درهم وهكذا يبقئ النزاع بينهما في الدرهم الاخر بعد عدم المقر له بالدرهم الاول مضافاً الى ذلك الدرهم والاخر يدعي له فيقسم بينهما نصفين على الاشاعة
 للقاعدة التي ذكرناها في هذا الخبرين السابقين المعضدين بالفتوى المحررة عن لحظة انقضاء البداء الموجبة للزوم ان مدعى الدرهم
 الاخر المنضم الى ما انقضت به من النصف الذي هو درهم اية مشاع معلق مدع صرفه الاخر منكر باعجاب انه قد ادعى عليه ما انقضت به فيجوز

ہیں

من الفصلين وغيره في الحكم بالبطالان حتى مع علم المصالح بقضا العوض خلافا لبعض المعانف - فط استحقاق الفضايل به وهو كما ترى مفضل لغيره في الأرض على الأقل
 ثم المناسق من العوض في المثل وغيره ما قد نأى به العباد من كونه مبيعا اما اذا كان مطلقا فظهر استحسان الدخيل عنه مثلا ربيع ببدله كالباع ولا فساد في العقد
 كما انه لو ظهر من المعين عيبا لا يفسد به المبيع فلا بطلان لكون الصحة فيها باعيا لا نسبيا اليها كما ذكره وصفا فيها فمع فرض عدمها بيبث الحجة القاطعة
 الضرر وغيرهما ثم في محنته بين الفسخ وبين الارش كافة البيع اشكال اقواه لعدم حرية العباس بعد اخضاعه للدليل في البيع الذي لا يدخل فيه الصلح على وجه
 ودعوى ان يثبت له من قاعدته في الضرر كالحجة والصحة المنع ضرورة انها لا تقتضي الا عدم اللزوم المترتبة عليه الضرر فمع ذلك يعلم بيبث كل حجة في البيع في
 الصلح اذا كان له فائدة في الضرر او غيرهما ما يصلح لنا ولا الصلح كحجة العيب التي قد صرح بيبثه هنا غير واحد وتختلف الوصف عدم الوفاء بالشرط
 اشراط الحجة ويحذف ذلك بخلاف ما اخصر به ليلوا لبيع كحبار المجلس والحيوان ونحوها بناء على عدم فروع الصلح للبيع والله العالم وعلى كل حال فلا اشكال في
 ان جميع الصلح على غير ما عرفت او منفعة على منفعة بعين او منفعة للموالات المنقضية لذلك ولغيره من الصلح على سقاط او نقلا كحجة الحجة او حجة الحجة
 الشفعة كحجة الحجة او منفعة او غير ذلك من صور الاختلاف بل الظاهر انها تقتضي صحة الصلح على كل حال حتى يعلم عدم جواز اسقاطه او نقله شرعا ولذلك افرد
 كثيرا كحجة التبرع في الوفاء في الغيبة وفي الغيبة وفي الرجوع في الطلاق وفي البذل وغير ذلك مما لا يفتقر فيه هذا الكتاب
 وغيره ثم الظاهر في كثير من المحققين صحة الصلح لاسقاطها لانها لا يملك القول بعدم مشروعية بيعه بجملة الصلح فموجبها ولو صلاحت على وجه
 بدنا بها او بدلا من غيرها وان لم يكن ثم فخرج المجلس المعروف من عدم كون الصلح فاعا للبيع عندنا وانه لا يعتبر فيه ما يعتبر في بيع الصرف على الاشياء باصول
 المذهب قواعد وكذا الوفاء مقام بيع السلم لا يثبت فيه فضل العرض في المجلس لا غير ذلك من الاحكام المختصة بالبيع حتى الربا بناء على انه منها نعم لو قلنا
 بيبث جميع المعاديات اخرج من رتبة الصلح وقد تقدم تحقيق ذلك في كتابنا ببيع الا انه على كل حال لو اختلف على وجه نوبت فبئس درهم مثلا فصلاحه عنه على
 درهمين او اقل من الدرهم صرح على الاشياء باصول المذهب قواعد والاشهر في نسبته لولا ان الصلح وقع عن التبرع او عن قيمته الكلية التي لا تخضع للدرهم
 الاخر للدرهم الذي لم يثبت في ذلك فخلق في شرح هذه العبارة تبعا لجامع تعديل والدروس هذا انما يتم على القول بضمان الغيبى بمثل ما يكون الثابت
 في الذمة ثوبا ويكون هو متعلق الصلح الماعلى القول الامع من ضمانه بقيمته فاللذمة المثلثة انما هو للدرهم فيسلم الصلح عليه بدرهمين لربا فيبطل
 وهو الاخرى في كل حال لان ذلك بطله في الخلاف والمبطل وقية ان المعلوم من هذا ان ضمان الغيبى بقيمته لا بمثله الذي هو منه هبة وليس في كلام المتص
 والفاضل بل المشهور كما سمعت صديقا على ذلك بل هو اما لان الثابت في الغيبة في الذمة نفسه كما هو مقتضى قوله على اليد ما اخذت بل وقوله من تلف
 الاخره وان كان الواجب في الغيبة عنه ضمانا شرعا لعدم امكان ادا ثمة نفسه وعدم معرفة مثل له حتى يكون اوفر من الغيبة فالصلح اذا وقع بغير
 لا عن قيمته وليس هذا لولا يكون الغيبى ضمن بمثله هو الذي معنى وجوب ادا ثمة المثل السليم عرفا لولاه وان قلت يكون الثابت في الذمة بقيمته الا انها غير متعينة
 من ضمان الدرهم وان كان لو اديت منها كانت قيمته درهم ومن الدبر كذا ومنها كذا وهذا لا يقتضي يكون الثابت في الذمة الدرهم بخصيصه كى يسلم الصلح عليها
 بل يهين الربا لكون الصلح فرع البيع اولا ان الربا بم المعاديات المع فكون المراد من التوبة المنع منه من اجل عرض المصلحة الفاضل وغيرها من فرض هذه المسئلة
 الفرض بما سمعته من الخلاف والمبطل ثم قد بقي عدم الصحة على هذا الوجه لو فرض ان التمسك الغالب من جنس صالح بربا بناء على كون نزع هو الثابت بخلاف
 ما اذا اختلف المصنف واستويا بان كان دراهم ودنانير والله العالم ولو ادعى ارقا فامر من هبة بده ثم صالحا المنكر عن اسقاط دعواه على سكتة منه مثلا صرح
 بل خلاف ولا اشكال عندنا ولم يكن لاحد من الرجوع عن ذلك لما عرفت من كون الصلح من العقود المستقلة وكذا لو اقر له المدعي بالدار ثم صالح المنكر للمدعي
 المصنف على سكتة او ان المراد اقر له من هبة بده ثم صالحا المنكر على سكتة المصنف على كل حال فهو صحيح بناء على عدم اعتبار العوض في صحة بل لا بد بناء على ما سمع
 عقلا مستقلا براسه من نزع حث او نوبت العفو وغيره من ادلة اللزوم ولكن قبل والفاضل الشافعي من العانة والشع عن الخاصة له الرجوع لانه من اخرج العانة
 اذ هو باحة منفعة بلا عوض وقد عرفت سابقا ان اذ لا شبه باصول المذهب قواعد وان افادة عقدا مفاد لغيره لا تقتضي حثا احكامه على ان الصلح هنا يقتضي
 ملك المنفعة لا ابا حثا ولقد اوضح في ذلك كله في سبيل قوله ولو ادعى ارقا فامر له بها فصلاحه على سكتة المفسر منه صرح ولا رجوع ان جعلناه اصلا وجوزناه
 بغير عوض ولو انكر فضا المصنف عليه على سكتة المدعي منه فهو اولى بعدم الرجوع لانه عوض عن دعواه وكذا لو كان الساكن المنكر لانه عوض عن هبة هذا
 ولكن في ذلك وانما قيد المصنف بانكار من هبة بده مع جواز الصلح مع الاقرار والانتكاح فيصوكون الصلح المذكور عارضا عند الشيخ لا يوجب له ابا حة منفعة
 بغير عوض بالوافر له بها فان الصلح وان جاز الا ان المنفعة بقابلها عوض وهو العين فلا يتحقق العارضا مع ان شافعي لما شرط في صحة الصلح الاقرار
 وجعله على العفو لغيره مثل العارضا بما ذكره من كون الدعوى عليه مفرا وجهه ان العوضين من واحد فكان الحكم واجبا الى العارضا ولا يخفى
 عليك ما فيه من جوه النظر بل لا يملك ويصو له وجه صحة حتى يحاكمه عن الشافعي فان المنقول عنه في كره مثلا لذلك هو ان يكون في بده دار فامر له بها
 فصلاحه على سكتة اها شهورا فانه سواد سكتة من بده المصنف للغيبى وسكتة المدعي المذكور فرض اقراره بها من هبة بده غير باحة منه عند المتأمل واذا
 في ذلك سهل بعين صريح الحال انما الكلام في صحة هذا الصلح بسبب عدم اشتماله على العوض وكذا الصلح القائم مقام الهبة كالوفاء صالحا لغيره من هذه
 الدار فيقول الاخر فقلت بخو قوله في القائم مقام العارضا صالحا لغيره من هذه الدار سنة مثلا فيقول الاخر فقلت فصيح صالحا لازما وهكذا فانها
 سمعته من صريح في التردد فيه بل صرح الفاضل في غير واحد من كتبه بان من ركانه المصالح عنه والمصالح به بل في موضع من كرهه انه معاوضة لاجا عا بل
 ارسله الكركي وغيره ارسال المسائل قال في قبل عليه ان الصلح اذا وقع موضع البراء كالوصا لغيره من حق له في بعضه فانه صحيح لعدم شرعية الصلح وليس فيه
 عوضا قلنا يكفي في المعاوضة الحرثية والكلية بل بما كان في قوله نعم ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن نواض اشعابه بناء على ادائه

المعاوضة من التجارة وان كان فيه ما فيه كان في الاكتفاء بالجزئية والكلفة في تحقق المعاوضة لا بالحق والاكتمال في فعل الصلح من مودعها على ان لا يثبت
التمام مقام العارية كما في نحو المقام بل منه يعلم ما قد عوى كونه من عقود المعاوضة مضافا الى غلو نصيب المقام عن اعتبار ذلك في غير بل بما ظهر من اختلاف
كما لا يخفى على من لاحظها بل قد بدى كونا المستثنى ان كلما يتفقان عليه يصطحا ان عليه ما لم يكن فيه تحليل حرام او بالعكس كان من الصلح الجائز وجوب عليه
الحكم عقدا الصلح من الزوم وضرة وان كان مضمون ذلك عدم اختصاص ما يقوم الصلح مفعله بمخدة البيع والاجارة والهبه والعارية والارث كما هو ظاهر
جائز بل صحيح الكركي في حاشية الكتاب ضرورة كون النتيجة قيام الصلح مقام المقتايرة وضرة وان كان الزوم وضرة من احكام الصلح الا ان اوصافه كما
ان في غير هذه المسئلة في كل ما فيهم ان المراد بالمعاوضة فيه الصورة لا الحقيقة بمعنى انه عند ان يلف عدة لا بد فيه من ضرورة مصلحة عنه ومصلحة له
فليس الادلة ما يفهم بذلك والمخبر ما عرفت من عدم اعتبار ما فيه صورة وحقيقة ان لم يكن اجماعا على خلافه ولعل ما ذكره غير واحد من علماء الصلح على ان
بالانفس غير الربوي بل وفيه على القول بوجوبه له باعتبار كون هذا الصلح ليس معاوضة بل هو من الاعراض في حق من سئل عليه يقول النبي
لكم في مالكم لما خاضع مع اخر اترك الشطر وانتم بغيره وبما تروى عن القم بل الظاهر ان الفرق بين ان يكون صورة مصلحتك على الصلح كما في هذه المسئلة
فخصما وان ظهر من مصادره المتعاضد لكن الاخرى جوازها انما لا يشترط في الغاية نعم الاخرى كما في من لا يفتقر الى قبول الغير وهذا وان لم يشترط في الا
القول لاجل اتمام عقد الصلح والله اعلم وعلى كل حال فيما ذكرنا بطلان اولوية الجواز في الوصلح على الوجهين باسقاط بعضه جالا وان كان بحيث يكون هو
مقتضى اطلاق الاصلح الماعرف من عدم كونه معاوضة فلا يخفى فيه اولا لكن في من بعد اعترافه باطلاق الاصلح الجواز قال وهو اما لان الصلح هنا ليس
اولا ان الربا يخلص لبيع اولان التخصيص في مقابل الحلول وفي الثاني منها انه لا يمتنع لقوى جوازها او المشهور بوجوب الربا بل والثالث بان ذلك مقتضى جواز
في البيع ولا يقولون به فليس الا الاول الذي هو قد افق في الصلح على حال بعضه فضلا عن الوجهين وعلى كل حال فلو ظهر استحقاق العوض في غير هذه المسئلة
ان الاجل جاز له ولادع على الميت ولا يثبت فصلاح الوصي مع المصلحة وما عرفت من اطلاق النفع في غير محله والله العالم وبما كان فلو ادعى اثنان مثلا
وانا مثلا في بدلتا مثلا منفذين على التصريح بان ملكهما اهما بسبب وجوب الشراكة بينهما كما لبرث فصدقا المدعى عليه احدهما بمقدار حصة دون الاخر
كان ذلك مشتركا بينهما ولا يخص به المظهر للمعترف من اتفاقهما على اتخاذ السبب بالنسبة اليهما على وجه يمنع استحقاق احدهما دون الاخر ضرورة عدم الفرق
بين الكل والجزء في الشركة بعد خضوع اتخاذ السبب الاخرى في افئضة الشراكة بينهما مع فرض اقرار المنبث بان نصف الدار ليس له كان من مغلطته
الميت باقيا فيهما ولا معارض لهما فيه فثبت ان فيه ويخصص في اليد له باحد ما عرفت بعد اتفاقهما بينهما على مقتضى الشركة في المظهر وانما يقع اقرار
ودفع به عنه ورجع فاذا اصلح على ذلك للنصف الذي اقر له به بعض فان كان باذن صاحبه ولو لاحصا صرح الصلح في النصف اجمع وكان العوض مشتركا
بينهما وان كان بهما من مخرج وقصة وهو الربيع خاصه وبطلان حصة الشريك وهو الربيع الاخر هذا كله مع التصريح بينهما بالسبب في الشركة اما لو ادعى
كل واحد منهما النصف من سبب الشركة كما لو قال احدهما الى النصف بالارث والاخر بالشراء لم يشتركا فيا يقر له لاحدهما المقتضى لها بعد فرض سبب ملك
كل منهما غير الاخر وانما الاشكال في ذلك ما عرفت من جهة الاشاعة نعم لو افادوا شريكتها معا او اثبتاها وقبضتاها معا حتى كره الاخر بان لا ارث لا شريك له
وهو احد القولين الشافعية والثاني انهما لا يشتركان فيما اقر به لان البيع بين اثنين بمنزلة الصفقة فان فقد المقتضى بغيره فقد انقضت العقد وكانا بمنزلة ما لو ملكا
بعدهن هذا خلاصة ما يوجب توضيح ما ذكره المتقدم في الضمين ولكن في ذلك فبحث لا نزاله بل اعلم القول بمنزلة البيع والصلح على الاشاعة كما لا يخفى
وهم لا يقولون بل يحملون اطلاقه على ملك البائع والمصالح حتى لو بلغ ابتداء ملك النصف نصف المبيع من مضاف الى نصفه خاصة لا النصف المشاع بينه
وبين شريكه بخلاف الاقرار فانه اخبار عن ملك بشئ فيستوفيه ما هو ملكه وملك غيره ورجع فاللزام هنا ان يعرف الصلح الى نصيب المظهر خاصة فيصح
جميع الحصص بجميع العوض ويبقى المنانعة بين الاخر والمنبث هذا اذا وقع الصلح على النصف مطلقا او النصف الذي هو ملك المظهر اما لو وقع على النصف الذي
اقر به المنبث فوجه قول الجاهل لان الاقرار منزلة على الاشاعة والصلح وقع على المظهر فيكون تابعا لرفقها وعلى هذا ينبغي حمل كلامهم في الاقرار في ما ذكره
من القاعدة التي ذكرناها وهذا الوجه حسن لم يثبت عليه قلت لا يخفى عليك ما فيه من ان ما ذكره من قاعدة الاقرار المنزلة فيها اذا كان معلقا بالبيع
مقدار حق الشريك البائع لا في نحو المقام المفروض فيه عدم ثبوت حق الربيع للبائع والفرض ان مورد البيع النصف على ان عبادة المن وغيرها كما لصح في
في كون المراد النصف الذي اقر له به لم يقصد المشتري الا ذلك والا لاجتماع دفع العوض جميعا لربيعا الربيع من النصف المظهر للشريك ضرورة عدم
انفصال الربيع المفروض مورد النصف المدعى به الذي لا وجه للصلح عنه الا على اداة اسقاط الدعوى بضرورة عدم ثبوت ثبوت الربيع الا الربيع الحاصل من
النصف المظهر فاذا فرض تنزيل الصلح على المظهر ولو بدعواه الذي لا يخلو شريك فيه وهو الربيع من النصف المظهر والنصف في بدلتا المنبث فيصح
بالعوض ويكون الشريك على ربعه في النصف المظهر ووجه ما عرفت من اقصاء المشتري فطاعا بل غير مفرغ من البحث اللهم الا ان يفرض ان المظهر بالقبض المظهر
ليس هو الا النصف الذي لا يخلو شريك فيه برفع فرض كون المقتضى بالصلح النصف الذي هو ملك جميع اختصاصه بالعوض ويبقى النزاع بين الشريك والمنبث
فتم جيدا والاخر في ذلك سهل انما الكلام فيما ذكره في جامع صدقانه عدان قروما في عقد بخمسة مائة مائة المن قال ولنا ان لا يكون الاقرار
بغير اعتبار السبب كونه مخصصا للشريك في عدم الشركة لان الصلح انما هو على استحقاق المظهر وهو امر كلي يمكن نقله عن ملكه الى اخر ولهذا لو باع
احدا الوتر حصته من الارث صح ولم ينفذ على باقي الباقي فان اجاب بان الامكان لا يستحقاق الاخر صير النصف كالتلف هجاء يكون بينهما الاشاعة
للف حصته احدهما دون الاخر فلنا فاذا انفار السبب بيان يكون مع اعتراف المظهر بالشركة الى ان قال وتبين شيئا التمسك على ذلك في حاشية على ان
ثم قال في النصفين نظر ان الحكم في مسئلة الارث قيل في الارثين صحيح لان محاصل من الركة قبل النقص هو المظهر ذكره بالمدعي في الركة والثاني

وهو مقتضى

ما يشهد بذلك

الربيع

لا يجب عليهم وكان لم يكن وامتناع الوصول اليه كلفه في هذا الحكم والظان لا خلاف في ذلك ما بعد القبض واستقرار الملك لهم وانقطاع كل من الوثقة عن
 الاخر فلا دليل على الحاق بقدر الوصول الى غير بعضهم بالانكار مع عدم اليقينة ونحوه بملك البعض في هذا الحكم والاصل عدم بطلان الوثقة فيه فللمحظ
 الحكم المذكور في البيع ولو كان المشترك ديناً فافترس بعض وانكر بعضاً من الشركاء قبل القبض لا بحث وبعد القبض وقبل التركة من انشاء الشركة فيه بخلاف المشهور
 من ان الحاصل لها والناظر عليها وعدمه وكان لاخذ ذلك ماحكاماً من غير احد قولنا الشافعية قال فيها بعد ان ذكر اصل المسئلة بنحو ما ذكرناه هذا اذا لم يتبين
 لبعض الدار ما لو قالان وشاهداً فبعضنا ثم غصبها منا فالا فربما كانتا بغيره بشركان فيما يقبضه المظلم منه لان ايجاب الادب الشيعي وهو لا يختلف وهو
 احد قولنا الشافعي ومحكي عن ابي حنيفة ومالك والفقهاء الاخرين لا يشاركون في التركة اذا حصلت في يد الورثة من قبل فابيضاً المحقق وانقطع عما في يد الاخرين
 ولهذا يجوز ان يطرأ الغصب على نصيب احد المخاصمة بان نزل به فان المقتضى لا يكون مشتركاً بينهما لكن في ذلك بعد ان حكى عن الشهيد والمحقق ما سمع من بعض
 الصلح الى حصته المظلم من غير مشاركة الاخر مطوعاً وعن الاخرين فيها الفرق بين الصلح قبل قبض التركة وبعد قال وهذا الفرق انما يتم فيما لو قبض احد الوارثين
 شيئاً من ابناء التركة او اباها الصلح فيبقى على الصلح احد الشركاء في الدين على حقه فيه هل يخصص بالعرض ام لا ولا الظاهر اختصاصه لان الذاهب يخرج عن
 كونه حظه والصلح له يقع على عينه حتى يشترط في عوضها وانما وقع على حقه وهو ممكن فلهذا بعض وغيره عرض في البحث السابق مثلاً في مسألة الارث
 دليل القبض وبعد وما ذكرناه يعلم حكم المدعى المذكور المذكور في بعضه لكان ديناً فان قبض عرض الصلح فيه يكون كقبض احد الشركاء في الدين حصته
 بالصلح وقد تقدم الكلام فيه في باب الغرض وباقية في كتابا الشركة من يبحث والتحقيق ان بين ان محل كلام الاصطفاة المدعيين المتقنين على اتحادهم
 ملكها وان لم يبرأ احد من احوال اختصاص عن الاخر بوجه فافترس المذهب بالنصف لاجل ما لم يبرأ من المظلم فائدة تخصه بعد سبب اطراره لشركة
 افضل احبيرة هذا النصف لا بد من احد بخاصة من مذهبنا فيجب على الارث بينهما بمقتضى اطرارهما فخرج كما لو قال من في يد الدار ان نصفها ليس ولا ريب
 اشتركتا فيه ونحوه النقض لكل منهما بالنصف الاخر المذكور بالمشتبك عليه واما على فرض احوال اختصاص احد هما بالمظلم دون الاخر المذكور في
 حقه انه قد باع حقه من المشتبك او هب له او اخذ له لثبات المظلم بل كذا الوادعي كل منهما نصفه فلهذا اختلفت احوالها في الردودة دون الاخر في
 فواقع من اول الشهادين ونحوه لكرمي من احوال اختصاص المظلم بعرض النصف المذكور قد صالح عنه المظلم فبأش على بيع الشريك حصته المشاعة التي
 لا يمتنع الاشتراك فيها في غير عرض ودية من احوال اختصاص المظلم بعرض النصف المذكور قد صالح عنه المظلم فبأش على بيع الشريك حصته المشاعة التي
 احدهما به فلا يمتنع اختصاصا بعرض النصف المعلوم عدم كونه له وان نصفه ربع منه بيد المشتبك على نحو شريك ولو فرض وقوع الصلح على وجه ينطبق على
 نصفه المستحق له في الواقع المذكور لا يشاركون فيه الشريك كان كذا لكنه يكون خروجا عن موضوع مسئلة الاصطفاة التي فرقا فيها بين انفاها على سبب الاشتراك
 وبين اختلافهما فيه وسكوتهما عن ذلك فتحكوا بالاختصاص في الاخرين دون الاول ومنه يظهر الوجه عدم الفرق في المسئلة بين قبض الوارث وعدمه
 كون السبب الارث وغيره فواقع من التركة اجزا اربعة من التفصيل بذلك المذكور قد عرفت لبعض الشافعية في غير محله فتجهدا بسببين لك الحال في اطرار
 المسئلة التي معلومة القاعدة في ان المال المشترك ما يذهب منه عليها وما يبقى لها ومنها ان الحصص المشاعة التي هي للشريك لا شركة لاحد فيها فاذا اراد
 الصلح عنها مثل ان يطبق الشريك بعرضها ومنها انهم قد ذكروا في انه لو اقر بان نصفه للدارين والاخرى للشريك وانكر الشريك كان النصف لهما في يدهما
 بينهما على حسب نسبة الربع الى النصف والتكامل لهما وان كان المخصص بالانكار المظلم بغير ما ذكره فيما لو اقر احد الاخرين بثالث فانكره الثالث فانه يخص
 النصف بالمظلم واما المظلم في اخذ نصيبه تاما ولعل السبب ذلك استثناء الاول الى اليد ونحوها التي تخص على الشريك بخلاف الاخر المذكور المخصص
 فيه بين المظلم وبين المتكركا او خصاه في غير المعام او انه العدة في الاخر المصير الاجماع بل قد بين ان ذلك مفتحة تنزل الاقرار على الاشاعة التي هي معنى جريان حكم
 الاقرار على ما في يده وبد شريك وان كان لا ينفذ في حق الشريك لكونه اقراراً في حق الغير وينفذ في نصيبه قبل الاقرار فيخرج الزائد عليه بعد الاقرار بل لعل
 ذلك هو المنهج اية في المثال الاول فيكون النصف بينهما لكل منهما ربع لا ثلثان وثلث ودعوى القضاء قاعدة الشركة ذلك انما يفتي لهما على حسب النسبة وما
 يملك عليهما يمكن منعه من الانكار لعدم كونه لهما حقيقة ولا دليل على جريان حكمه عليه فتجهدا والله العالم بمغايير الاحكام ولو ادعى عليه شيء مثلاً فأنكره
 او لم تكن اصلاً فصالح المدعى عليه مثلاً ادعى به على غيره او شجرة بانه انما يفتي به زور وشجرة من المدعى عليه قبل ان يفتي الشئ فيها حكى عنه لا
 يجوز لان العرض هو الماء وهو محمول فلا يصح الصلح بناء على مذهبنا على البيع وفيه وحل الجوار ملحق بجواز بيع ماء الشرب الى المظلم بقدر المدة بعد المشاهدة
 بل قد عرفت فيما تقدم النعم من مذهب الصلح البيع او عدمه فخرج مثل هذه الجملة في الصلح تارة بالكونها قول الى العلم نعم قد يمنع الصلح على المحمول المذكور لا يؤول الى العلم
 كالهم من ان الشريك منع الشئ من ذلك مع ان الحكم في حق جواز بيع ماء الشرب العبد ربيع خرم من منع منه وجعل عرض الصلح ومنها قال في ذلك يمكن ان يكون منعه
 من الصلح على الشيء المذكور مط كابدل عليه الاطلاق والماء فيه محمول لا يدخل في احدا لا تمام لانه لم يسم جميع الماء ولا بعضاً منه معباً وانما استحقاقاً لا بغير
 قدره ولا بد انهما ترون في شرطنا في الجواز ضبط المدة وهو لم يصرح بالمنع ولو تعلق الصلح بالسبق واما المبعد الصحة لان جملة مثل ذلك ينساح فيها واما
 الصلح فذلك قد بين بالانساح في الاول ايضاً اذا كان المحقق مسمى السبق فخرج العرف وان اختلفت افراده اختلفت في مثل الصلح وقع فلا يمتنع شرط المدة
 وان ذكر جماعه ولو اذ دام في الصلح على ان لا يرفع جهالة مقدار الماء المذكور هو العرض والمعبر بالقبض لا بغيره من الاجارة بل من نقل الاعيان المقدرة بمثل ذلك
 المندرج تحت عموماً الصلح كاعرفه فيما تقدم اما لو صالح عا دعي به مثلاً على اجراء الماء من سطح المدعى الى سطحه وساحته اي المدعى عليه او على اجرائه في ساقية
 المحصورة له فتح مثلاً للمعقب بعد العلم بالموضع الذي يجري الماء من اختلافه صغراً وكباً باعقاباً فله الماء وكثرة لكن في ذلك المراد يعلم بالموضع الذي يجري الماء منه
 ان ينفذ مجراه طوله وعرضه للرفعة لهما لا من محل المصالح عليه ولا يمتنع تبين الحق لان من ملك شيئاً ملك قراه الى الخوم الارض وفيه ان مذكوره في الصلح عما

اذن غيره من هو داخل بابا ان كان ولا لا يخرج الى اذن اصلا قال فيس ولو كان في اسفل الدب فضلة فهم مستوفون فيها لا لغيرهم بها وقال متلخر والاصحاب
ان ذال الباب الخارج انما يشارك الى موضع بابه ثم لا يشارك في الدخول بقدر ما يفي ويحتمل المشارك في الجميع كالفضلة لا حيا ليجم الى ذلك عند ادخالها
ووضع الاقبال على الاول ليس الخارج حوزة المنع من الروشن وشبهه فيها هو داخل منه ويكفي اذن من لم يفرق وعلى الثاني لا بد من اذن الباقين وهو غير متحقق
وهو كما ذكرنا في ما ذكره سابقا في الجملة قال واما السكك المرفوعة الى الاسفل فلا يجوز أحداث روشن ولا جناح فيها الا باذن جميع اهلها سواء
كان في اسفلها او اعلاها ولا فتح باب اذن من بابها ولا يجوز له اخراج بابه وان لم يستأذ اولي على قول ولو اذن اهل الاسفل في ادخال الباب فقل اهل
الاعلى المنع منه اشكال من عدم استطرافهم ومن الاجتياح اليه عند ادخالهم الدواب الناس هو قوي اذ قد عرفت ان بناء على الاشتراك بنحو الجواز في الباب
بناء على اسمع من عدم حواجزهم في المتعاضة فيه لبناء مثل هذه الشركة على ذلك وانما هو كك بالنسبة الى روشن ولا جناح وغيرها اما الفضلة
فيمكن ان تكون كك اية فكل من يخرج بابه من غير حواجزه الى اذن الاخر بل مع منعه كونه اجزاء من الطريق الكفاية عرفنا اصل وضعه لذلك ويمكن عقد
الجواز الا باذن الجميع لعدم اعدادها للاستطراف وان استغوا بها في غيره اما روشن ولا جناح اليها فلا حواجز الا اذن الجميع وبذلك كله بان ان اطلاق
الاحتياط ايضا ان الطريق المرفوع ملك لا رايه وان لا يجوز لاحد منهم ومن غيرهم اخراج روشن ولا جناح او سباط او فتح باب ولو للاستضاء غير اذن منه
ظاهرا على جهة العوم بل هو على الاهمال والالتفاف ما سمعته من كثير منهم من جوا بكيفية اشتراكه بالفرق بين الداخل والخارج بالنسبة الى فتح الباب
وغيره وان كان هو على مختارنا البين منه على غيره فادفع لبعضهم من الاشكال في ذلك حتى نل اننا في كلامهم في غير محله والله العالم هذا وقد بان لك
ايضا ما تقدم سابقا انما لو اخرج بعض اهل الدرب لنا قد روي مثالا غير مصرح بالمارك لم يكن لمقابلته ولا لغيره متعاضة ولو لم يعجب عرض الدرب
ما لم يضع منه شيئا على جداره للاصل والسير المستمر على ما ملته معاملته المباح من غير اختصاص لاهل الدرب في شيء منه من غير فرق بين ما قبله وبين
وعدله بل صرح غير واحد منهم بالفاضل والشاهدان انما لو سقط ذلك الروشن فسبق جاره الى عمل روشن لم يكن للاول منعه لانها فيه شرع كالسبيل الى الحق
في المسجد فقام منه ولم يملك الاول الموضع موضع روشن فيه وانما اكتسب ولو لم يسبق اليه فاذا زال اثره زالت كالتقوية في المسجد والسوق بل لو فرض ان
الثاني اخرج روشن الاول لم يكن له ازالة ما وضعه الثاني وان كان قد ضمن الارش واكتسب في ثم في ازالة وكذا الكلام في المسجد وشبهه لكن قد بان ان
بصدقه الفضل يستحقها باسحق بل قد بان في نحو المقام بان قد ملكه بالبناء على كونه مباح الاصل على ما صرح به في غير موضع على ملكه وان زال اثره
وخلد اخل في من الملك في نحو المقام على بعد قال فرغ لوجعل المقابل روشننا تحت روشن مقابله او فوفه لاهل السابن منعه لم افق فيه على كلام وقضية لا
عدم المنع الا ان يتي لما ملك روشن ملك فراده وهو اثره وهو بعيد لانه ما دون في الانقاع وليس ملوك الملك فلت يفتي ببناء المسئلة على ان الطريق الهجي
لا سطران يكون ملكا لاجاء هو مع هواء قارض الطريق وما تحتها وهواها ملك للمسلمين الا ان جرت السيرة والطريقة على تصرفهم فيه بما لا ضرر فيه على
ما بينهم حتى فلا يملك ذو روشن مثالا شيئا من الهواء بل هو على ملكه وانما لاهل اختصاص فاذا زال اثره زال حصه وان المسلمين انما لهم من حق الاستطراف في
والاسفل باي على الا باحة الاصلية بملكه من جواره ويجري عليه في حكم ذلك لاهل غيرهم ثم يتوكل والذي ذكرناه سابقا الاول وقلنا انما كمال الخطر
الخاص في الكيفية بل هو الموافق لقاعدة من ملك ارضها ملك هو لها وادوارها الى عنان السماء ونحو الارض لا يتي ملك المسلمين نفس الطريق بالاستطراف
فبنيهم بذلك ومع فالخبر ان للسابق اختصاص بصفة في زال اثره زال حصه والله العالم المسئلة الثانية انما اذا التمس وضع حذوه مثالا على حائط جاره
لم يجب على الجار اجابته عند الاصل بل الاصول كما لا يجوز له الوضع بدونها لقوله لا يملك مال امرئ مسلم الا بطيب نفسه ولقاعدة عدم التصرف في مال الغير
بغير اذنه فاعل احد ذلك بل والثاني في القديم وان كان مع شرط من ان لا الوضع بدونها بل يجبر مع الامتناع بغيره عنه لا يمنع احد كجواره
ان يضع خشبه على جداره انما انما ضرورة وجوب طرح مثل هذا الخبر المعارض لاصول المذهب قواعد لكن يستحق اجابته لما ورد في بحث على فضا الخارج
والزوم به بالجار بل يمكن الحكم بكونه المنع للحظر المرفوع وغيره ومع فلو اذنه لجاز الرجوع قبل الوضع اجابا بصفة لاهل وغيره بل ظاهرهم ذلك وان
استلزم ضررا عليه بفعل المحدثات من بناء وغيره وابدل الوضع المستلزم نقضه للضرورة كما لا يجوز الرجوع عند الشيخ ومن تبعه لان امره المستعبر والمعتبر
النابيد فهو مع كالعادية للذين وللضرر بالحاصل بالنقص حيث يقتضي خراب ملك الماذون ولكن مع ذلك فالقول بل يجوز حسن بل هو خير الفاضل
والكركي وثاني الشهيد بن لانه عاربه ومن لو اذن ما جاز الرجوع الذي هو مقتضى الاستصحة وقاعدة سلطان الناس وضرر ذلك والاحتيا بالذين قاس مع
الفارق لغير التمس وكذا العاربه للهر المقتضى لعل على الغير بل على وجه مقتضى الزوم من طرف الراهن بخلافها فانه لا حرة على المالك في خراب
ملكه الا ان نسبة تر الى الفعل مشعر بغيره واخل المنع من النقص بل كانه ما اياه قال ولو اسعفه فوضع قبل جاز له الرجوع لانه عاربه ويجعل المنع
النقص للضرر بالحاصل فانه يؤدي الى خراب ملك المستعبر نعم يكون له الاجرة فيها بعد الرجوع وفي ط لا رجوع حتى تجرب البناء للنابيد وللضرر وقلنا
بالرجوع في غير الارش وجمان من استلما التفرط الى المستعبر ومن يجوز ضرورة بفعل غيره قلت الاصل في هذه المسئلة ما حكاه في كره غير الشافعية و
محصله خسر وجه احدها ان لا الرجوع والتجبر بين البقاء بالاجرة والقلع بالارش قال فيها وهو اظهر قوليها والثاني ان لا الرجوع والقلع بالارش
واما المقاد بالاجرة فنزعت على رضاها وهو خيرة ثاني الشهيد بن والمحققين واستحقة المثل الثالث ان لا الرجوع ولا يجوز له النقص وانما
له الاجرة خاصة وما لا له الشهيد في الرابع ان لا الرجوع والقلع مجانا والخاص ان لا الرجوع بمعنى انه لا يستفيد بجواز قلعه ولا اجرة وهو الذي
اختاره الشيخ ومن تبعه بل هو ظاهر المم ولا يبي قوة الرابع بناء على ان لا الرجوع ضرورة كون المنشأ في ذلك على تقدير القول بان حكم هذه العاربه حكم
غيرها من عوارض التي يعتبر بقاءها استدامة الاذن مع فرض انقطاعها بطل حكمها فيبقى وضع بلا اذن والضرر للارض بالقلع انما يجي من خطاب

كل ما جاء في التمهيد من
الجواز ما كان من ذلك
الشرع في بناء من غير
كونه للاستطراف في حق
المدرج في غير ذلك
ومن غير ان يفتح
من هذا جواز في حق
الباب من غير ان يفتح
في المرفوع غير صحيح

في حق صاحب المالك الجوار
الوضع الخارج على سبيل الجوار
اجازة في حق الجوار في حق
دال على جوار في حق الجوار
والاستطراف في حق الجوار
الحاجة الى الرجوع في حق
تجوز التمس الماذون
الكل منه لوضع الجوار
عليها قوله واحد

الشارع في كل من ذلك الغير وقد تضمن ذلك كونه المبرر لما لا يباشر ولا يكتسب بالشيء من الأرض خصوصاً بعد إتمام المستعبر على الوضع بالأذن
المفروض جواز الرجوع فيها فلا يخرج منه بل جوباً للأرض إنما يخرج مع فرض ثبوت حق المستعبر في البناء الذي قد فرض عدمه باعتباره أو تعلقه على الأرض أو الأذن
السببية ومنه يعلم ما في القول بأن الرجوع ولكن لا يمتنع من التفتت وإنما لا يخرج منه لأنه لا يمتنع من التفتت بالأذن المفروض أن دعواه هو السببية البقاء
كما يجب على المصنف من إعادة قاعدة الضرر وقدره في ما يباشر على الضرر كما حصل على الغير بسبب تفتت الملك المملوك عليه شرعاً لا دليل على التفتت بل لا حصل
بفرض عدمه ولا لا يخرج الضمان بالرجوع قبل الوضع مع فرض حصول الضرر بفعل المتكامل من بناء ونحوه فلا يصح من الجانبين مع فرض أن الرجوع ثم قد
يخبر ما ذكره الشيخ من عدم جواز الرجوع باعتباره أن العارية المبني على الدوام سبباً ابتداءً أو استناداً إنما هو الأذن الأولى التي لا يمتنع فيها الرجوع بعد
سلوكها بل يكون الرجوع فيما كان الرجوع بالأذن فيما مضى من العارية وهذا من قول الشيخ لأن المبدأ الدوام والتأيد ومصلحة أن يكون الدوام عرفاً هكذا
وقد شرعها الشارع بشرط العارية على هذا الوجه وهو معنى لا ينافي كون العارية من أفعال الجائزة المعلوم أو أنه ما كان أسهل الأذن فيها هو المقتضى للبقاء
لأنما كان فيها مصلحة الدوام والابتداء ولهذا وهي الأذن الأولى التي لا يمتنع فيها الرجوع ولعل من ذلك العارية للدفن لأن النسخ محرمة فإن حرمة النسخ لا تنافي
جواز الرجوع المقتضى لغير الجواز وكذا إعادة المكان للصلاة التي يجرى الإبطال على الداخل بها كما أن من ذلك يخرج عدم انفصالها بالاعتناء بالجنون
للمعبر أو المستعبر بل الموت وانقضاء الدار إلى دار أخرى ومشتق من ذلك أن لا يخرج في دعوى التزام الانفصال بذلك كله وخصوصاً مع دعوى رجوع
الأرض أو الأجر أو الأذن الجارية من المصنف فان دعوى جوباً للأرض على المعبر بالانفصال العارية يجوز للمستعبر مثلاً أن يراى أن جديراً ما لا يلتزمها
من لادنى راحة في القدر بل قد يكون أن قاعدة الضرر وحرمة تضيق المال وتكون ذلك يقتضي لزوم العارية على المعبر باعتباره أنه يراى في ذلك بغير راحة
الشرع هو حرمة الضرر وحرمة تضيق المال وتكون ذلك مثل العارية للوهن الذي يعلق به حق الغير في يد رج تحت ما دل على لزوم الرهن الذي لا يباشره
جواز الرجوع بالعارية من حيث نفسها إلا أنه أثارها من خارج عنها كما لا بد من ذلك بالرجوع إلى الصلوة بغير راحة الإبطال فلا يجدد فانه يمتنع وتنتهي
والله العالم ثم كان الأرض على تقدير جوبه فهل هو مقتضى لاساق الوضع بالهدم أو نقاوت ما بين العارضة والخراب وجهان يفتان من كونه يهين حقاً لا يباشر
فخبره ببقاوت ما بين كونه عارضة أو غيراً لأن ذلك هو مقتضى المأبى ومن أن تقتصر هذه المأبى مستند إلى ملك صلح الجدار فلا يضمنه إنما يضمن مقتضى
مال الغير الذي كان سبباً للغير وتوافقه ولكن لا يخرج عليك قوة الأول لأن جميعه مال للواقع فأنه كونه موضوعاً على ملك الغير وذلك الملك لما أوجب
التفتت المشار إليه في المأبى بل قد يكون أن المصلحة من أجرة كل من يجرى في ذلك المالك بسبب التفتت المبرور وقدره والله العالم هذه كلمة الرجوع قبل ابتداء
أتمه أما لو انقضى المصنف لم يعد الطرح إلا بآذن مسانف لا يقطع حكم الأذن الأولى بانقطاع زمان الماذون فيه الذي قد اقتضا الأذن فيه ولكن فيقول
آخر حكى عن الشيخ وهو أن أعاده بالهبة الأولى لم يكن من رده لغش السقف عليه وإن أعاده بغيرها كان له منه وفيه ما لا يخفى من اقتضا مقتضى
الأذن الأولى فليس له العود بعد ذلك بغيره فضلاً عما لو منع ودعوى أن الأذن الأولى قد انقضت الدوام على الوجه المبرور بمقتضى كونه في صنف الوضع وإن
تفتت أشخاصه وأخته المنع بل مع فرض انصافه بها لا يثبت ذلك وإن قلنا بأن عارية الدوام لا تارة لكن يمتنع أنها بالنسبة إلى ذلك الشخص الصنف
كذا العارية للفرج البناء ونحوها ثم لو فرض أنها بعد هدمه لا يباشرها عمره أمكن تخيير جبه على مذهب الشيخ كما أنه يمكن أن يكون كلامه في غير ما تضمنه
من أن وضع الجدار في ذلك لا يملك كسبه بحكم استحسانه ذلك حتى يعلم كونه عارضة ضرورة ظهوره في استحسانه ذلك فيخرج وجوب بناء الجدار
على المالك لو فرض أنها بعد مقتضى حصول حق الوضع هذا ولكن في ذلك بعد أن ذكر خلاف الشيخ قال وكثير من الأصحاب لم يذكروا هنا خلافاً ويمكن
أن يكون سببه أن الشيخ ذكر ذلك في كتابه أنه لو انقضى الجدار أو هدمه المستعبر لم يكن له إلا إعادة الأذن مسانف ولم يرد في ذلك فالحرج
قوله الآخر وهو قول بعض الشافعية كما أن القول الآخر في الشيخ بين الحكمين المختلفين عن قريب والله العالم ولو سلمنا على الوضع ابتداءً بغيره
أن يتركه بعد التفتت في ردها بطولها أو بشأنها ولو لم يكن الصلح في إنشاء الوضع للاختلاف في ذلك بل ذكره في إحداً من ذلك مع ذلك من ذكر المدة
المصروفة لكونه كالأجرة وفيه منع اعتبارها العموم الصلح فيصير بقصد الدوام بل يمكن أن يرد من اعتبارها ما يشتمل في الدوام خصوصاً بعد ضمير
بذلك في الصلح على السفى بل قد يمتنع بعدم الحاجة إلى معرفة طول الخشب ومن وعده لما عرفت من عدم ثبوت ما فيه ما هذا الإيهام من جهة التفتت والرجوع
في ذلك إلى ما يمتنع مثل الحائط المزبور كما أن ذلك هو الرجوع في الأجر والدين بل وكذا لو كان الصلح على بناء يراى أنه على حائطه فلا يقتضي ذكر الطول في ذلك
الدين خلافاً لبعضهم فاجبة للاختلاف في الضرر باختلافها وفيه لا دليل على ما فيه مثل ذلك هذا كله في الوضع على حائط مملوك أما لو كان موقوفاً
بحيث لا يكون له مالك مخصوص كما لا يخفى عليه لا يخرج أحد البناء عليه ولا الوضع بغيره من الحكم قطعاً وليس له الأذن بغيره خصوصاً قطعاً انتهى المصنف من
المصلحة فيه وجهان أحدهما في ذلك عدم وفاءه في ش لا يضر في الوضع بغيره ولا يضر في وضعه ولا يضر في وضعه ولكن الانقضاء من خلواً من قوة ولو كان
الرفق ضاماً جازاً للناظر أو الحاكم مع ملاحظة مصلحة البطون فيصير عليهم وليس لأهل البطل الأول ذلك لما فيه من الضرر على البطون المتأخرة
التي يندفع بعدم إجازة لهم فيما بعد كما هو واضح المسئلة الثالثة لو تدا عا جداراً بين ملكيهما مقل لغير أحدهما بغيره عليه ولا يمتنع
حلف كل واحد منهما لصاحبه على ما تقتضيه بده من النصف فان كل واحد منهما كان الجاهل للآخران قلنا يقتضي التكرار ولا اختلاف صراحة الجاهل
حق كره وان كل هو إلى النصف لهما وفي أحد وجهي الشافعي أنه يحلف كل واحد منهما على الجميع لأنه الذي اتعاه قال في كونه وعليه فإذا حلف الحاكم
أحد ما عليه لم يمنع ذلك حلف الآخر عليه بغيره فإذا حلف قسم الجدار بينهما لعدم الأولوية فان لكل الآخر بعد حلف الأول على الجميع حكم الحاكم
بغير غيره بين أخرى ولو حلف الثاني على النصف بعد أن حلف الأول على الجميع فحق الاعتدال بهذا اليمين وعدم وجهان وعلى الأول يكون

الاندر منه ومنه كما ذكره به فلا يحتاج الى الاذن في الاول من الثاني من جهة الجمع بين القواعد جميعها وعلى كل حال فان ذكره من مال الشجر لا يجب عليه ان لها وان جاز لنا ذلك الاذنه من غير ضرورة بل من عدم الاحتياج اليه في القواعد الشرعية نعم مع امكان العطف لا يجوز له القطع فلو ضل كان ضامنا لكن هل يضمن جميع ما يقطع ام تفاوت ما بينه وبين المخطوف في جهان كذا لك من المعنى بالقطع فضمن ومن ان العطف حوله وما ينفوت في حكم الشاغل شرعا ولعل الاقوى الاول كما انه يقيى وجوب الاجرة لبيع امتناع المالك وان لم يبا من المالك اذ الربو الشري كك ولو مضت مدة طويلة عليها مع تقربها من اجرة الارض والهواء كما صرح به غير واحد بل لعله كك مع صدق استيفاء النفقة وان لم يكن ثم تقرب وكذا صرح غير واحد بان المالك لا يرضى ان يبا الارض بقاد الشاغل لا غصن الفرس حيث يجوز القطع لانه اشد ضررا فلو فصل صمغ يهلك بسببه زيادة على حقه وهو كك نعم قد بين ان له ابقاء النار لمصلحة كالتور ونحوه وان اذنى لك في قطع الاختصاص مع تقرب المالك لعدم العطف مثلا او القطع لعدم تسلط النار ولا يمانه وتقرير في من انتفاع المالك بالمال المؤدى الى تلف من غيره فموجب حكم الشجر لانه اذا اكل المالك الشجر وكيف كان فلو فصل على البقاء في الغصن مثلا في الهواء لم يصح على تركه حيث ان من عدم جواز افراد الهواء بالصالحين بل يجب ان يكون من غير منفعة مستفاد مع عدم كون ذلك يفسد الهواء بل هو صالح في نفسه لكن لا ينبغي ان الاقوى الثاني كما عرفت في نظائره خلافا للحكمي عن الشيخ اما لو فصل على طريق على الحائط جاز بالاختلاف مع تفريق المدة او الزيادة او انتفاءها بل قد عرفت جاز في نظير المسئلة مع الصريح بالناسيد بل قد عرفت جاز مع عدم تفريق الزيادة ولا انتفاءها التعليل الصالح من جهة المصلحة لا من جهة غيرها غير خلاف الجاهل فاعين في جواز الاخرين جميعا بل في من غيرها المصريح بعكسها الناسيد والله اعلم المسئلة الثانية بحث لو كان كذا شجرة في الحان السفلى ولا خير بينه وبين المالك او ثلثاها في الدرجة ضيقا لصاحب العلو مع عيبه من حيث كونه صالحا في نفسه ولو كان مستفاد من جهة المصلحة في نفسه وان كان موضوعا في الارض المحكوم بها اليه لصاحب السوا عينا افضاء اهلها عليها البدل على عملها وبذلك لا يفسد الاصل على غيرها من الارض لا يوجب البدل عليها كما هو واضح نعم في ذلك هذا مع اختلافها في نظائرها اما لو انفصلت ان الحائز لصاحب السفلى كانت الدرجة كالسقف المتوسط بين الاعلى والاسفل فيجوز فيها اختلاف الساتر وفي من ولو نازط المراتبة وحله فهو للاعلى وفي الحائز الحائز بينهما ولو انفصلت ان الحائز لصاحب السفلى في الدرجة كالسقف المتوسط بين الاعلى والاسفل فيجوز بينهما ولا خير بوضع الاسفل الا انه وكبر انتفاعهما اذا ثبت تنجس الدرجة للاعلى فهو وبذلك الامر قلت قد يرجع صاحب السفلى بانها من يورث الظاهر في العرف استقلالها باختصاصها بها لجهة الهواء للدار كما استدل بالاختصاص صاحب العلو عرفا بالاعلى ومن ذلك يظهر لك ما في قول المصنف ولو كان تحت الدرجة خزانة كفا في دعواها سواء فبعضها بينهما بعد التالف النكول لان لكل واحد منهما شأنا هذا يملكها باعضا ان يدا لاختصاصها للاسفل فيضيق بان الهواء لانه لا يباع للفلان المعروف من ظهور هذا الاختصاص عرفا بها لكون الاسفل المفروض كون البيوت له التي من جهتها في الحففة بل امر كلامهم فيها تقدم في تقديم حصة السفلى لو كان التزاع في احد الاسفل شاهد على ذلك وكانه بالانحياز في ذلك وفي حكم كونه لعمالها والاحتمال الاختصاص بغير العلو ولا ينبغي ضعفه نعم قد بين الاول بظهور التفاوت بين خزانة الدرج وغيرها من البيوت باعتبار كونها في الناحية ليد صاحبها ليد عليه ويد عليها اية ومن ذلك مع نص صاحب السفلى في حكم المصنوع وبغيره بالتوبة بينهما اختلاف بيوت الاسفل بل هو غير متساوي بين صاحبها في وجهها فجهدا واثما العالم فانه لا يخلو من مصادره اللهم الا ان يفرض اختلاف الهيئات في ذلك عرفا هذا وقد تشكل كون الدرجة للعالي وكذا سواء في دعوى الحائز والفرق ان الدرجة من خزانة او كون المراد توتنها فيما عداها بغير تنبيه ذكرهم الدرجة للعالي فيكون المراد بالاول حيث لا يكون خزانة ثم ان الجهة للمعاشرة الفرعية لو ساذ في سقها كما ذكره في سق البيت ولعله لذا في لانه اختار الفرعية في الاختلاف في الخزانة كما اختارها في الاختلاف في سق البيت وبالمجمل كلامهم لا يخلو من تشويش وقد يخل في كون الدرجة للاعلى وان كانت سقها والباقي للاسفل ولكن يفي كونهما كالسقف حيث يكون خزانة وقد عرفت ان بينهما معا على خلاف الارض فيكون في الارض وفي لورضة ملة اللعنة من الفرعية في الخزانة كما ذكره في السقف ثم قال وبشكل اية الحكم في الدرجة مع اختلافها في الخزانة لانه اذا قضى بالخزانة لها او حكم بها للاسفل بوجه تكون الدرجة كالسقف المتوسط بين الاعلى والاسفل بعين ما ذكره خصوصاً مع الحكم بها للاسفل وحده فينبغي ان يجري فيها الخلاف في حجة المخرجه وبما كان فيه صافا في الجملة لما سمعته من ذلك فلا حظ وامل ولو تداعيا العصى لكونه وضعت المرافاة في صدره اي لها يسه في السقف وهو اخر خطه في الجهة القابلة للسقف منه باسلك الى العلويينها مع العالف النكول وما يخرج عنه لصاحب السفلى لظهور يد صاحب العلو باعضا انفذاره الى السلوك في ملك مقدار المروية اذ فيه للتصرف اية صاحب السفلى ويختص غيره لكن في من وربما امكن الاشتراك في العريضة لان صاحب الاعلى لا يكلف المروية على خط مسلو ولا يمنع من وضع شئ فيه او لا يخلو من قبل لا ينبغي ان مثل هذا المسامح المعنى لا يعضو البعد على تمام العريضة كما هو واضح ثم قال ولو كان حرقا في دهلين فالانسان لا يشارك للاسفل في العريضة الا ان يقول في السكة المرفوعة باشتراك الفضلة بين الجهتين ويؤيده ان العريضة يحيط بها الاعلى كما يحيط بها الاسفل لو كان المرافاة في ظهره فاختصاص صاحب السفلى بالعريضة اظهر فيه امتحان اشتراك الفضلة بعد ان لم يكن كخذ بالنحو جرد عليها ولا ترجيح بل ان يرفع الجميع بها لا يقتضي حكم بالاشتراك في العريضة بل ان لا يكون ذلك العلوي تصرف في العريضة والا حاطة بغيرها ليست تصرفا والحكم بها للاسفل للتصرف وظهر كونها اذا البيوت لا الاحاطة ولذا جزم في الروضة في العريضة يكون العريضة للاسفل كما ان جزم في الاخر بانها مع الدهلين للاخر ولو كان المرف في دهلين خارج لم يشارك للاسفل في بيتي من العريضة اذ لا بد له على شئ منها الا ان يتقوى السكة المرفوعة فاشتركا بين الجميع ويؤيده ان العريضة يحيط بها الاعلى كما يحيط بها الاسفل ولو كان المرف في ظهره استص صاحب السفلى بالعريضة والدهلين اجمع كما هو واضح والله اعلم تمت اذا اثنان مع راكب الدابة وفايض لهما فخص لراكيه مع مبيته وفا فالتحكيم عن ذلك لظهور يد الاختصاص لهما عرفا وقيل والفاضل الشيخ اية في محكي و ابن ادريس في محكي ترها سواء في الدعوى لثبوت بد كل منهما عليها وزيادة تصرف الراكيه بثبت شئ عما كونه رجحا وتقرير المدعى

والمتكر منطبق عليها بتفسيره ولذا كان ذلك خيرة ثانی المحققين والشهيدین وأكن قد بين ان الاول اقوى لما ذكرنا من ظهور العرف في كون هذا الاختصاص
مخصوصا بملاحظة نظائره باعتبار الخصم كمنافع لا بل الثوب مسكوك ومن اجل على الدائم مع من قد بدى زامها وظهر على ذلك اما لو كانا في واحد كما ذكرنا
سواء لعدم اختصاص الاكثر بغير الاختصاص او واقع من بعضهم من ان كسيلة الرأى في الغالب باضبا ان كلاهما زيادة تصرف لم يثبت كونها حيا كما
نرى وكذا لو كانا في واحد لا حيا عليه شيئا مع فرض ثوب بدى عليها لانه لا بد من زيادة الملك فانه قد يلزمها بغير ان مالها او بالعد في
لبيت بدى عرفا ومن هنا يعلم انه لو فرض لاحدهما خاصة عليه بدى والاخر له شيئا عليه فالعولج قول صاحب الجدل كما انه لو لم يكن لاحدهما خاصة عليه بدى الا شيئا
لاحدهما يكون بينهما انتم للمعرف من عدم كون الشيا بيا لصاحبها اما لو فرض لاحدهما على وجه ليس للاخر عليه بدى كان الوجه في هذه قطعا
ضرورة ظهور وجود الحمل عليه بدى الاستقلال بل بدى يكون ترك لو فرض ان للاخر بدى عليه بعض الزام باضبا ظهور بدى الاختصاص في الحمل كما لا ريب في ذلك
فضلا عما لو كانا معا فابضين واحدهما خاصة الحمل بغير ان جعل حكم الرأى لا بل الثوب في الحمل سواء في ذلك هو كذا في غير ما ذكرنا الحكم فيها الجمع وان كان
هو عند الاشتراك وعند غيره الاختصاص وقد عرفت تخلف الحال في ذلك ولو كانا معا فبطلت احدهما وبابها الى غير هذا الاخر كان الوجهان لا يوجب
صاحب البيت قطعا كونه في ملكه الذي هو سواء بينه النافع لفراده ومجرد فتح الباب الى الغير لا يفيد بدى عرفا نعم لو فرض كون ذلك منصرفا فيها بكنه
وغيره امكن فندبره على صاحب البيت باضبا ان بدى مع ضلته وبدى صاحب البيت تبعه والعلية اقوى واولى مع انه في ذلك احمل المساوى بغيره قال
الشوفا ليد من الجانبين في الجملة وعدم تشرقة البد كما سلف في قواعد الفاضل ومع النص في اشكال وان كان لا يخفى عليك ما فيه نعم قد يشكل ذلك
بما فانه للحكم بشرية التخر ان تحت الدرع مع ان بدى صاحب عليه ما يتبعه وبدى المنصرف بها فعلية فليقدم عليها كما ذكرناه سابقا ان الفرق في التبعه
بين ان يكون منشأها حقوق السفل بالعلو او بالعكس فان من ملك قرارا ملك هواء ومن ملك هواء ملك قراره ومن ملك شيئا ملك قراره وهو هواء
والدرج كذا والله العالم **كتاب الشريكة** بكثر الشريكة مع اسكان الرأى وبغيرها مع كسها بل واسكانها والنظر فيه يقع في **فصول الاول** في
واكن ينبغي ان يعلم ولا ان ماهية الشريكة لعمدة على اقبل الاختلاط والامتزاج شيوعا او مجازة وشرا في جميع حقوق الملاك في الشيء الواحد على سبيل
الشبع فالاول بمنزلة الجدل الشامل للاجتماع مع التفرقة مكان واحد والثاني بمنزلة الفصل فان الشريك من الواحد بالشخص الواحد بالجنس والامر لا
الصفحة خلاصة مع تعدد الشخص نعم المراد بالواحد هو معلق الشريكة وان تعدد لصدا في الاجتماع بالصفة المذكورة في كل فرد من افراد المتعدد وفي جميع
صدا وذلك ان هذا الشبع لا يخرج اجتماع حقوق الملاك في الشيء الواحد المركب من اجزاء متعددة كالبيت مثلا اذا كان تحسبه لواحد وحاشية اخرى ووضه
لثالث فانه لا شريكة لعدم الشبع وان صدق اجتماع حقوق في الشيء الواحد وفيه عدم صدق كونه واحدا بالشخص وهو مجموع اشخاص وعمل الشهد في الحكم
عن حواشيه لا يخرج اجتماعها في الشيء الواحد بالشخص كمنه الزكوة والخمس والجمع على مسجد او معدن او مباح بنعت فيه الاجتماع فان ذلك الاجتماع
لا على سبيل الشبع قال فان قيل يخرج هذه بقوله الملاك قلنا الملك المراد به الاستحقاق وهذا من المجاز والاشراك واشكاله في جامع صدق بالملك
لخص الاستحقاق مطلقا على معناه الخاص المتعارف يخرج هذه الاقسام بالقبول المذكور ويخرج بقيد الشبع ما تقدم الى ان قال وفي الشريكة نظر
لاستغاضة بالشريكة في الفصاح وحد الغدب والنجاة والرهن والشفعة ونحو ذلك فانه ليس هناك حقيقي فلا مال حقيقي وقد صرح بان هذا احد
اشام الشريكة المشككة وكانه يضد الى رفع جميع ذلك في ذلك فقال ويمكن ان يكون انما حاول جعل الملك على الاستحقاق الذي هو من اشكال الشريكة
في الجبا ونحوه مما لا ملك فيه فانه محض استحقاق فلو جعل الملك على معناه الخاص بقبض المرفيع عكسه ان ارد به المعنى الخاص ولو جعل مشترك بينهما و
بين الاستحقاق والامجاز في الاستحقاق والامجاز فله على معناه الاستحقاق العام يدخل لاشام ويسلم من محذور المجاز والاشراك
كما ذكرنا لكن ينبغي ان اطلاق الخاص واردة العام مجازا في شرايع مجبى من المرفيع عن مثل هذا يجب ان اطلاق الملك على الاستحقاق ليس بجائزا
بتبادر من قولك فلان يملك الشفعة على فلان ويملك احد وضوءه وانما مجازا في شرايع وان كان مطلقا لاطلاق الخاص على العام ليس شرايعا والتبرع في رخصته
في المرفيع انما هو بغير اختصاص الى استئثاره لا ببيع ذلك الفرد وهذا هو الظاهر وبني عليه ان المتبلا فضل ذكر حكم الاشراك في الحق المذكور فليس
بغافل عن دخوله في المرفيع مع الاستعمال هنا اما المجاز المتصور على ارادة مرفعية او شريكة اشراكا معنويا ان جعل ذلك الاستحقاق من افراد الملك حقيقة
والاشراك المعنوي لا يفسد دخوله في المرفيع ولو ابدى الملك في المرفيع بالاستحقاق المسلم من ذلك كلمة ولذا عرفناه في الاستشراح الارشاد من كتب الفقهاء
بانها يثبت الحق في الشيء الواحد المتعدد ولكن قد بين بعد الاعضاء على قوله ليس ينبغي ان الشريكة في الحقوق وان دخلت في المرفيع ولو على اذنة الاستحقاق
من الملك لكن قد بينا في ذلك قيد الشبع فيه فانه لا شبع في استحقاق كل منهما الثابت له فلا يصح عن اختصاص المرفيع بشريكة المال وارتكاب المحذور في
الاشاعة على وجه يشمل ذلك ثم انما لا يثبت تلك الفطرية للزكوة والسادة والخمس المسلمين الارض المفتوحة عنوة الا ان ملك جنس لا يفتقر فيه كقبضه مع اجتماع
حقوق الملاك والاخر من حيث الشخص لا ملك لاحدهما كما ان الاشياء المباحة من معدن ونحوه هي بمنزلة الناس على حد سواء بمعنى ان لكل واحد منهما ان
السابقين احو من غيره ومع تعدد السابقين يفرع وكذا المسجد والوقف العام وان كانا بافرق بينهما الا انه على كل حال لا شريكة بينهما من حيث الملك ولا
من حيث الحق على سبيل الشريكة في الاموال والحقوق والاخر في هذا كله سهل انما الكلام في ملك الحق في الصير مثلا كالصاع منها وكذلك شاة في الجبن
شاة في تلك مائة في المثلث بالوصية ونحو ذلك بناء على تنزيله بالاشاعة ما لا اشكال في صدق الشريكة معه ولا اشاعة اللهم الا ان يراد منها عدم
المعبر لا خصوص الثلث والربع ونحوها وكيف كان ففي ذلك شيعا جامع صدق ان للشريكة معنيين بل في اولها شريكين احدهما ما ذكره المص ولكن معنى من
المعاني دخوله في باب الاحكام اولى من وصول الاجتماع المرفوع بعد غيره بل بغيره اكثر حتى لو تعدد احد ما وزج ما لم يبال بالاشاء في المرفيع لا ينبغي

كتاب الشريعة

على البدل

كتاب الشريعة

عند الشريك بمحضه الاذن لصبره التصريح فصوليا فلا ربح نعم هو كذا مع فرض الاجازة واما الاجرة لكل منهما فالوجه فيها احرام عمل المسلم واقدام الشريك منها بغير
عنه العقد مع فرض بطلانها لم يكن فيه ربح لكن قد بقي تنبع الاجرة مع ذلك لا سيما البرائة نعم هو كذا بالنسبة الى من شرط الزيادة لم يعط صاحبها ربحا كما لو فرض
الفساد فان العامل يستحق الاجرة فيه فان ما يضمن يصح بغيره فبإساده فكذلك انما من شرط العمل شيء فهو في حكم الشريك على تقدير الصحة والفساد اللهم الا
بأننا الشريك كذا مع فرض صحة عقد الشريك كذا المقتضى لذلك لا مع فساد العقد مع عمل من المسلم لا عوض له بزم صحة الشريك مع بيان فسادها بقي مضمنا على
من وصل اليه وكشف الحال في اصل المسئلة ان ظاهرهم عدم رجوع احد منهم على الاخر باجره على ما مع حصول عقد الشريك منها بناء على ان مقتضى عقد الشريك
ذلك بل اصل ظاهرهم ذلك في صورة وقوع العمل من احد ما يتبع وان كان قد باشر في اصل اقتضاء عقد الشريك بناء على ثبوته بالمعنى المذكور اما على تقدير عدمه
فالمخرج شرعا للقاعدة لاحتكام عمل المسلم الواقع بانفسه من عمل له كما ان المخرج لك التامة لوقوع العمل بزم صحة عقد الشريك المقتضى لجانبه العمل مع بقاء الاجرة
للقاعدة المرجعية انما اللهم الا ان تكون متعاضدة بقاءه ما لا يضمن بصحة لا يضمن بفساده مع امكان منع ذلك هنا بان يبي أن عدم الاجرة في الفرض انما هو
لظهور الشريك منها لا ان من مقتضى عقد الشريك في بقاءه انما في القاعدة نعم ولكن قد عرفت النظر في اصل ثبوت هذا العقد عند اقتضاءه دعوى المقتضاه التي
ببانه وبما يترتب في قولنا مقتضى عقد الشريك في الفرض كالحكم على اول الشهودين وفقر المحققين من ان المراد من البطلان هنا بطلان الاذن لان الشريك العتق
الحاصل بالمرجع مع العقد لا توصف بالصحة والبطلان لعدم امكان وقوعها على وجهين وان نظرت في ذلك تبعها لجامع صدق ان الشريك العتق بالمرجع الذي
ذكرناه ان يكون عقد الشريك الاذن في الفرض بوصف الصحة والبطلان بل ليس من الشريك في الاموال الا الشرط المدلول عليه بالصحة وبما يترتب له من الاذن
ان يمنع من كون الشريك بمحضه العقد المرجعي العتق كما يظهر من ذكره انما مركبة من مرجع المالكين والعقد لكن بشكل بانها اذا لم تكن شريك في احد الانشاء
لا نقاشي القضاة على انحصار الشريك العتق في شركة العتق وانحصار مطلق الشريك في المذكورات وغاية ما يتناول انما نطلق على العتقين معا لكونهما في الشريك
اظهرت كذا قد عرفت فيما تقدم فساد ان لو كان لهما ابا الامر به عليه كما انك قد عرفت هنا وصف الشريك العتق بالمرجع الذي ذكرناه بالصحة والفساد
وان يصحها مقتضى ذلك على الاشارة في نفس الامر بخلاف فسادها فانها اشاعة في الظاهر فترجى اذا اشرك المالك باحد اسبابه السابقة لم يصح
احد الشريك في الفرض في الامع اذن الباقي من حصة التصرف في مال الغير بغير اذنه ومجره واشترط المالك لا يدل عليها وان كان بالمرجع الاخباري المراد بصحة الشريك
فان حصل الاذن منهم لاحد من تصرف في ماله دون الباقي لم يصح له التصرف في مال الغير بغير اذنه ومجره واشترط المالك لا يدل عليها وان كان بالمرجع الاخباري المراد بصحة الشريك
جان لان الاطلاق في ذلك غير مناف لعدم التصرف فيه ويصرف في مقتضى من وجه التجارة والاستخراج الغالبية المنزلة عليها الاطلاق لكن في جامع صدق ذلك
تقييد ذلك بالمصلحة او كفي فيه عدم المصلحة كالمصلحة فيصرف مع ما يبيع وشراء مرابحة ومساكنة وتولية ومواضعة او فوض وقباض وحالة واحتيال
بالصبي بخلاف ذلك نعم بقوى عدم جواز السفر له بالمال المأخوذ من الخطر المانع من حكمه بناء على الاذن له فيه بل في جامع صدق كذا لا يجوز مكاتبه عبد الشريك ولا ائتمنا
على مال ولا تزويجه ولا الحيازة بالمال الشريك ولا افراضه ولا المضاربة ويحوي لان ذلك كله ليس من انواع التجارة الغالبية المنزلة عليها الاطلاق نعم لو افضت
المصلحة شيئا من ذلك ولم يفسد استيذان الشريك جاز فعله قلت لاحظ للفقيه في حصر انواع التصرف المستفاد من الاطلاق جواز فعلها للماذن سرور
الاختلاف في ذلك زمانا ومكانا وحالا انما الكلام في اعتبار المصلحة في الجواز او كفي فيه عدم المصلحة وهما لا يخلو ثابتهما من قوة وفيما ذكره من جواز فعلها
بناء على الاطلاق مع اقتضاء المصلحة وعدم تبسرها في الشريك ضرورة عدم كتابتها مع فرض عدم تناول الاطلاق ودعوى تمويلها معها ما في اعتبارها
عدم تبسرها في الشريك ضرورة الجواز في بقاءه وان تبسرت فالمخرج حكم بقضوليه كل ما لم يشمله الاطلاق سواء كان فيه مصلحة او لا الا ما يرجع منه الى
حكم الامين من حيث كونه امينا والى العالم ولو عجز له السفر في جهة لم يجز له الاخذ في غيره او نزع من التجارة لم يبعد الى سواها سوله نهاه عن غيرها ام لا لان عقد الاذن
كاف في عدم الجواز لكن لو اختلفت جهة السفر ضمن وصحت التجارة لعدم بطلان الاذن بذلك اللهم الا ان يفرض تبسرها بكونه فضوليا كما ان لو جاز
في نزع التجارة كان ذلك تبسرها بكونه امينا ولو عجز له السفر في جهة لم يجز له الاخذ في غيرها او نزع من التجارة لم يبعد الى سواها سوله نهاه عن غيرها ام لا لان عقد الاذن
هو لو ينفذ بالمراد ان له فيه او غيره ما يضمن به الامانة مع التمسك بها ولا ينافي ذلك بقاء الاذن في التصرف ما لو خسر مثلا فيها هو اذن فيه فلا ينافي على
الظن للاصل فيه وعلى كل حال فقد ظهر لك انه لو عتق التصرف في حصة من غير فرق في التمسك به ان يكون لعدم تناول الاطلاق اذن او لمخالفة حكم
ما نص عليه وفي الحددين ان يكون نزع التجارة وزمانها ومكانها ومجره ذلك كما انظر في حصة من لواذن كل واحد من الشريكين لصاحبه جاز لها التصرف
وان انفرد الاطلاق الاذن وعدم ما يدل على تبسرها بذلك نعم لو شرط الاجتماع لم يجز الاخذ في غيره او نزع من التجارة لم يبعد الى سواها سوله نهاه عن غيرها ام لا لان عقد الاذن
كالوكيل والمطالبة بالقبض لانها غير لازمة على وجهها لا سيما ان الناس مسلطون على اموالهم با انواع النشاط التي منه اقرضه من غيره وفي ذلك
جبل ذلك من المظاهرة الى حق الشريك في التمسك بها التي هي العقد بقوله او لا وكل الخ والى الاول في الامتثال بغيره والمطالبة بغيره غير لازمة بغيره
ثم قال والاشارة في قوله لا ينافي لان التمسك بها التي هي العقد بقوله او لا وكل الخ والى الاول في الامتثال بغيره والمطالبة بغيره غير لازمة بغيره
ثم قال والاشارة في قوله لا ينافي لان التمسك بها التي هي العقد بقوله او لا وكل الخ والى الاول في الامتثال بغيره والمطالبة بغيره غير لازمة بغيره

هذا هو الوجه في صحة العقد

انه لا شركة عند المعنى المذكور فيها هو ضرورة صحتها كمالهم فان ذلك كل من احكام الاذن التي هي ليست من القصور فطما ان لا يخرج دخول الدار وكل الطعام بل
لوجبات عقد فليست الا ذكرا لا لا شركة نعم بناء على ما ذكرناه من العقدية براد يجوز ما عدم وجوب الاستدانة عليها وبطلان كونها شركة بالقيمة كما هو واضح هذا
ولكن ينبغي ان يعلم ان بناء على ثبوت عقد الشركة للاذن في التصرف في حصة بنفسه يقول احدهما ان عقد الشركة لا ينعقد جازم غير دفع العقد من مصلحة بل لا بد
ما لو قال احدهما للآخر من ذلك فانها لا تستغنى بذلك وان انزل القول بذلك الا ان العاقل يبقى على الاذن لم في التصرف لا شمالا لشركة عليه امره كما لو كان
ودفع العزل عن احدهما لا يفتى العزل من الاخرى لعدم اشارة في ذكره بالفرق بين قول احدهما ان عقد الشركة لا ينعقد جازم غير دفع العقد من مصلحة بل لا بد
عدم الفرق بينهما في صحتها وذلك لوضوح الفرق باعتبار الاختفاء والتفويض العقد من مصلحة بل لا بد من الفرق وهو الذي هو كالمانع من قضاء العقد اثره
وكذا لو وقع المانع من التصرف في حصة جديدا للشركة بخلافه لو وقع في حصة جديدا وانما العاقل لا يبرأ من احد من المطالبة بالقيمة كما في المال بل يفتى العاقل
الموجودة من الشركة فاعلى البيع ولو شرط التاجيل في الشركة لم يصح على وجهه من حيث عليه اثر بحيث يكون لا نفاذا وليس احدهما فخصها قبله بل لكل منهما ان يرجع
بالشركة ان شاء لانها عقد جازم فلا يلزم مثل هذا الشرط فيه نعم في ذلك بترتب على الشرط المذكور عدم جواز تصرفها بعده الا باذن من شاذف لعدم شاذف
الاذن له فشرط الاجل اثره في الجملة قلت كما لا يخفى ذلك مما في لفظ قال قال الشبان الشركة بالتاجيل باطله والظاهر ان مرادها البطلان من ليس بل عدم
اللزوم ولهذا قال المفسر عقيب ذلك ولكل واحد من الشريكين فراق صاحبه او وقت شاء وقال ابو الصلاح ولا تأثير للتاجيل في عقد الشركة ولكل من
مفارقة شريكه اى وقت شاء وان كانت مؤجلة والعياذ بالله في ثبوت ان التاجيل اثر وهو منع كل منهما من التصرف في حصة الا باذن من شاذف وان
لم يكن له مدخل في الامتناع من الشركة اذ لكل منهما الفسخ قبل الاجل انتهى ولا يخفى عليك ان الامر كما ذكرناه في اشراط الاجل في عقد الشركة الذي هو
بمعنى الاذن في التصرف في حصة الجارية اما اذا كان اشتراطه في عقد الشركة على المعنى المذكور فلا يوجب بطلانه مع عدم الاثر له اصله ان لا
يبرأ من الملك المحصل بالعقد المزبور ولا يوجب لوفاء به ان يدفعه الا للزام ببقائه اليه للمعرف من الاجماع على كونها عقدا جازما بالنسبة الى
فخصها بالنسبة فلا يلزم الشرط المذكور فيها والعمل على كل كلام الشيخين وايضا الصلاح بل المصالح في ذلك اولى ولا ينافي في ان بطلانه على المعنى
الاول يقتضي بطلان الشركة انما قلنا هو عيبك ولكن لما كان لا يخرج على وجهه بغير الشركة ولو في الظاهر لم يكن الحكم ببطلانها وجب الا باسنة
فاجبدا وانما العاقل لا يبرأ من احد من المطالبة بالقيمة كما في المال بل يفتى العاقل لا يبرأ من احد من المطالبة بالقيمة كما في المال بل يفتى العاقل
امانة من المعلوم بنصا وقوى انها لا تضمن الامع المتعدا والتفريط في الاحتفاظ وانما يقبل قوله مع مبيته في دعوى التالف سواء ادعى سببا ظاهرا
كالغش والحرث او خفيا كالسرق لا طلاق الا لا خلافا لبعض العامة فاجب البينة في الاول وكذا من المعلوم انما يبرأ من احد من المطالبة بالقيمة كما في المال بل يفتى العاقل
مبيته لو ادعى عليه الجناية او التفريط لكونه منكرا او البينة على المدعى لا يبرأ من احد من المطالبة بالقيمة كما في المال بل يفتى العاقل
العقد الجارية كالتجسس او فليس وغير ذلك بخلاف اصل الشركة فانها لا ينطيل بشئ من ذلك نعم ينبتغل امر الغيبة الى الوارث والولي او غيرهما كما هو
واضح **الفصل الثاني في الغيبة** وهي عيب على كل شريك من غيره والاشهاد امر به ليس بيمين ولا يوجب الاصل او لا يوجب الاصل او لا يوجب الاصل او لا يوجب الاصل
بل خلاف احد فيه بل لا اشكال في ضرورة عدم احب فصد شئ من يدعي مبيته في حصة منها كضرورة اخلافها مع البيع والصلح وغيرهما في اللزوم والحكم
المقتضية لا خلاف في المرومات ومع فلا شغنة فيها ولا خيار مجلس لا بطلان بالفرق قبل القبض فيها بغيره في البيع ولا غير ذلك خلافا لبعض العامة
نعم هو لا يصح في غير الغيبة الاجبارية الا باتفاق الشركاء بل خلاف انما ولا اشكال في الاصل بل الاصل ثم هي بالغيبة الى الاجبار عليها مع طلب احد الشركاء
وعده شغنة فمبين فكل ما لا ضرر في قسمته على احد الشركاء ولو من جهة الاحتياج الى تدبير المصلحة مع الناس الشريك او وليه للغيبة بل خلاف احد فيه
انما بل الظاهر لا اتفاق عليه ولعل العدة بعد فاعده وجوب ايضا الحق الى مستحق مع عدم التصرف والعزل ويكون الاقسام بتعديل التهمة بالاجراء انما
في مساويها كالا ووزنا او وزعا او بعد الانضباط او بالقيمة ان اختلفت كالارض والمجران والقرعة بان يكتب اسماء الشركة والتهمة في كل قسم
ونصا ويؤمر من يوطع على الحال بالخارج احدها على اسم احد المتقاسمين او احد التهمة هذا ان انقضت التهمة فكذا لو اختلفت قيمته على اقل التهمة
ويجوز لها اولى بيمينه المتقاسمين حد من التفرقة في خرج اسم او اخذ من الاول واكمل نصيب منها على الترتيب ثم يخرج الثاني ان كانوا اكثر من اثنين
وهكذا وبين لك ثم الغيبة من غير حاجة الى شئ اخر من رضى بعدة وغيره في قيمة الاجبا وغيره هابل ولا في قيمة الراد اذا كان القاسم في الجميع منصوبا من الامام
اما اذا كانت من غيره ولو منصوبا منها فالشهور على ما قبل الاحتياج الى رضى بعد الفرع خصوصا في قيمة الراد لا شأنا لها على العارضة المتوقفة على ما يلزم
الرضا بذلك وقد يشكك اولا بالاكفاء بالرضا ما لم يبرر كل منهما بالقرعة وثانيا بغيره لا كفاء به في قيمة الاجبار وفيها اذا كان القاسم منصوبا من الامام
مع انها في الجميع كالعارضة التي يبرر بها الخصم وثالثا بما بدل من خصوص الفرع على كونها مبيته الحق ومقتضيه له ولزمه بطلان العمل ذلك هو حكمة مشروعة عنها
وبذلك يخرج عن صالحه بقاء المال على الاشاعة انما الكلام في اعتبارها في الغيبة كما عرفت فكثيرا ويجمع نعم عن الاربعة لا كفاء بالرضا من كل من الشركاء
باخذ سهمهم لعدم سلطان الناس على اموالهم ولا من التجارة عن راض واكمل مال الغير بطريقه ونحو قوله في رجلين كره عند صاحبه فقال كل واحد منهما
لك مصلحتك ولا يعتد ولا بأس اذا راضيا وطابت انفسهما ثم قال وان لم يكن لك فلا كلام في جواز التصرف فيه تصرف المالك مثل ما قبل في المعاطاة
والعطايا والهدايا والنصف واحال كونه جازما لكونه يعقد الجليل عمل المسلمين على خلافه بل على الملك وينبغي له الحدس الجليل بل ينبغي ان يكون العزل على
الفرع في شئ من اجبا الغيبة التي ذكرناها وفي كتاب القضاء بل ليس الشك في شئ من موارد نص من الفرع وانما فائدة ما يدل عليه بعض اخبارها كقولهم
ما نازع قوم فنقض امرهم الى الله عز وجل الا يخرج سهم الحق الرجوع اليها عند الشاذف وامام المراضى فلا اثر في الاجبا لا اعتبارها وكان الشيخ ومن تبعه

المراد من قوله لا شركة عند المعنى المذكور فيها هو ضرورة صحتها كمالهم فان ذلك كل من احكام الاذن التي هي ليست من القصور فطما ان لا يخرج دخول الدار وكل الطعام بل لوجبات عقد فليست الا ذكرا لا لا شركة نعم بناء على ما ذكرناه من العقدية براد يجوز ما عدم وجوب الاستدانة عليها وبطلان كونها شركة بالقيمة كما هو واضح هذا ولكن ينبغي ان يعلم ان بناء على ثبوت عقد الشركة للاذن في التصرف في حصة بنفسه يقول احدهما ان عقد الشركة لا ينعقد جازم غير دفع العقد من مصلحة بل لا بد ما لو قال احدهما للآخر من ذلك فانها لا تستغنى بذلك وان انزل القول بذلك الا ان العاقل يبقى على الاذن لم في التصرف لا شمالا لشركة عليه امره كما لو كان ودفع العزل عن احدهما لا يفتى العزل من الاخرى لعدم اشارة في ذكره بالفرق بين قول احدهما ان عقد الشركة لا ينعقد جازم غير دفع العقد من مصلحة بل لا بد عدم الفرق بينهما في صحتها وذلك لوضوح الفرق باعتبار الاختفاء والتفويض العقد من مصلحة بل لا بد من الفرق وهو الذي هو كالمانع من قضاء العقد اثره وكذا لو وقع المانع من التصرف في حصة جديدا للشركة بخلافه لو وقع في حصة جديدا وانما العاقل لا يبرأ من احد من المطالبة بالقيمة كما في المال بل يفتى العاقل الموجودة من الشركة فاعلى البيع ولو شرط التاجيل في الشركة لم يصح على وجهه من حيث عليه اثر بحيث يكون لا نفاذا وليس احدهما فخصها قبله بل لكل منهما ان يرجع بالشركة ان شاء لانها عقد جازم فلا يلزم مثل هذا الشرط فيه نعم في ذلك بترتب على الشرط المذكور عدم جواز تصرفها بعده الا باذن من شاذف لعدم شاذف الاذن له فشرط الاجل اثره في الجملة قلت كما لا يخفى ذلك مما في لفظ قال قال الشبان الشركة بالتاجيل باطله والظاهر ان مرادها البطلان من ليس بل عدم اللزوم ولهذا قال المفسر عقيب ذلك ولكل واحد من الشريكين فراق صاحبه او وقت شاء وقال ابو الصلاح ولا تأثير للتاجيل في عقد الشركة ولكل من مفارقة شريكه اى وقت شاء وان كانت مؤجلة والعياذ بالله في ثبوت ان التاجيل اثر وهو منع كل منهما من التصرف في حصة الا باذن من شاذف وان لم يكن له مدخل في الامتناع من الشركة اذ لكل منهما الفسخ قبل الاجل انتهى ولا يخفى عليك ان الامر كما ذكرناه في اشراط الاجل في عقد الشركة الذي هو بمعنى الاذن في التصرف في حصة الجارية اما اذا كان اشتراطه في عقد الشركة على المعنى المذكور فلا يوجب بطلانه مع عدم الاثر له اصله ان لا يبرأ من الملك المحصل بالعقد المزبور ولا يوجب لوفاء به ان يدفعه الا للزام ببقائه اليه للمعرف من الاجماع على كونها عقدا جازما بالنسبة الى فخصها بالنسبة فلا يلزم الشرط المذكور فيها والعمل على كل كلام الشيخين وايضا الصلاح بل المصالح في ذلك اولى ولا ينافي في ان بطلانه على المعنى الاول يقتضي بطلان الشركة انما قلنا هو عيبك ولكن لما كان لا يخرج على وجهه بغير الشركة ولو في الظاهر لم يكن الحكم ببطلانها وجب الا باسنة فاجبدا وانما العاقل لا يبرأ من احد من المطالبة بالقيمة كما في المال بل يفتى العاقل

في الغيبة

المراد من قوله لا شركة عند المعنى المذكور فيها هو ضرورة صحتها كمالهم فان ذلك كل من احكام الاذن التي هي ليست من القصور فطما ان لا يخرج دخول الدار وكل الطعام بل لوجبات عقد فليست الا ذكرا لا لا شركة نعم بناء على ما ذكرناه من العقدية براد يجوز ما عدم وجوب الاستدانة عليها وبطلان كونها شركة بالقيمة كما هو واضح هذا ولكن ينبغي ان يعلم ان بناء على ثبوت عقد الشركة للاذن في التصرف في حصة بنفسه يقول احدهما ان عقد الشركة لا ينعقد جازم غير دفع العقد من مصلحة بل لا بد ما لو قال احدهما للآخر من ذلك فانها لا تستغنى بذلك وان انزل القول بذلك الا ان العاقل يبقى على الاذن لم في التصرف لا شمالا لشركة عليه امره كما لو كان ودفع العزل عن احدهما لا يفتى العزل من الاخرى لعدم اشارة في ذكره بالفرق بين قول احدهما ان عقد الشركة لا ينعقد جازم غير دفع العقد من مصلحة بل لا بد عدم الفرق بينهما في صحتها وذلك لوضوح الفرق باعتبار الاختفاء والتفويض العقد من مصلحة بل لا بد من الفرق وهو الذي هو كالمانع من قضاء العقد اثره وكذا لو وقع المانع من التصرف في حصة جديدا للشركة بخلافه لو وقع في حصة جديدا وانما العاقل لا يبرأ من احد من المطالبة بالقيمة كما في المال بل يفتى العاقل

التبائسا على ان المأكل ذلك ونحوه لا يفسد الا في ذلك فليجيبه عليهم مع كونهم مفضلين لها كما في بعض الامور من كون ذلك وحيا انا مع طبع الطبع بها فليجيب
ما خرج به بعضهم من عدم وجوب بيع المثل مع الشائع ومن امكان التمسك بالهياكل لاسيما عدم الوجوب وعدم صحة البيع عليهم وعلى كل حال فليجيبوا
في ان المانع من الاجارة على المصلحة او لا تملكه او لا تملكه من نصيب العبد والتمسك بنقصا لا يباع فيه عادة لان قولنا لما فيه منطوق الشريعة في الاموال
فليجيب في قاعدة لا ضرر ولا ضرار ومبدأها عدم التمسك بالشبهة السالبة عن خاصة المالكين لوجوب بيعها في ذلك وفيه نزع على قاعدة وجوب بيعها
لحق المصلحة طالما لم يأتها ان جارية من عدم الانتفاع بالمال اصلها انما اعدم الانتفاع به من غير ان كانا يتنفع به مع الشركة مثل ان يكون بينهما دار
صغيرة اذا فسد منها شئ واحد منها موصفا خبثا لا ينتفع في السكنى وان امكن الانتفاع به في غير ذلك ولا يفتقر عليك ملء الثاني والثالث ضرورة
افضاء قاعدة نفى الضرر والمضار الا من من اهلها وطاعته وجوبها لعلها لا يفسد الطالب بها في ثابتهما فليجيب في نفسه بما الاول ولو فرض الضرر على
احدهما بالقيمة والاخر بعد ما فرغ الى التزجيم ومع فرض المساوي الى الفرقة هذا كله في الضرر الناشئ من العيب حيث كونهما كائنا ما الضرر الخارج عنها
المنزلة على خصوصها في مساوئه للضرر منها وعدا من وجها والمثوى للجزء مقاسا كما ذكرنا وبطلان التقسيم العدل هنا مقاس مع شدة الضرر ولو فرض من غير
فهم الحكم بل على ذلك ككثير من استناعه كما ذكرنا في نظائره بل الظاهر في الحكم مقاس مع عيبه وطلب الشركة القيمة خصوصا مع ضرر من غير
بل وبما احمل او قبل بشايم الشركة مقاسا من شركتها مع فرض منع ظالم له واداره فليجيب في الشركة مع العيب مع العاقبة تكون شبيهة لكنه كما نرى
وقد تقدم لنا سابقا البص في ذلك وكيف كان فلا يقسم الوقت وان كان مشتركا بين بايديه لاختلاف عيبه لان الحق ليس ينصرف في المقاسمين ولا ولا يند
للشركة على ذلك نعم لو كان الملك الواحد وقتا وطلعا مع تمتد لا يمتد للوقت من غيره وظاهر عدم الفرق في ذلك بين بقدر الوقت واتحاده وبقدر
المصرف واتحاده كما صرح به في قولنا يجوز قيمة الوقت من المطلق لا الوقت وان بقدر الوقت المصروف على عقد لا يبيع قيمة الوقت لعدم انحصار الحق
في العاقبة وان تعاقب الواض مع تعاقب الموقوف عليه او بدونه كان يفتقد لهذا الشرط في هذا البسطة خاصة على زيد واولاده والاخر حصصا عليهم
عمر واولاده لكن في ثبوت المرافعة على ذلك مع اتحاد الموقوف عليه سواء تعدد الواقف او تعدد الوقت والموقوف عليه بان كانت الدار مشتركة
بين زيد وغيره ونصف من مثالا فوقف زيد نصفه على زيد وغيره ونصفه على زيد فانه يجوز للموقوف عليهم من اطراف خمسة هذا الوقت بان يميز لعدد
من الاخر كما يميز الوقت من المطلق وقد سبق في ذلك العاضل في محكم قولنا ولو قبل بقيمة الوقت بعضهم بعضا يمكن اذ القيمة ليست بغير
الارباب عدم جوازها اذا بطلت الثلث بل هذا الوقت من الواض ولا يطرأ ما ضل البطل الاول ولو تعدد الواض والموقوف عليه فالأول جواز العيب فيه
ان المانع ان يخصص وهو عدم انحصار الحق في الحاضرين وعدم ثبوت ولاية الموقوف على المصدورين بالنسبة الى ذلك لكن الانقضاء ان ذلك يقتضي عدم جواز
قيمة الوقت من المطلق باعتبار عدم انحصار الحق في العاقبة من مخرى المطلق واحتمال ان العاقبة مع الواض مع ان شذبا في الفرض بدفعه خروج المالكين
ملكه بالوقت فلو لم يجرى كالمواضع فالتحقق ان الوقت من كانه فتمتد من اقله ما افضاء الوقت باعتبار اختلاف البطلون فلهذا وكش ونحو ذلك لوجوب
فهمه ما اذا لم يكن كذلك كالمثال بل وفيما لو اتحد الواض تعدد المصروف مثل الوقت نصف داره على زيد مثالا وزيد غيره ولا خلاف في جواز ذلك
باسم فتمتد لان المثلوى لها الحاضرون من الموقوف عليهم وويل البطلون والبرز لك مفضضا لدخول بعض اجزاء كل نصف والآخر والآخر ذلك
في المطلق والوقت وانما هو مبني وان نحو ذلك يفتقر فيهما وبذلك يظهر ما في الذي حكىناه على المشهور وما اطلاقنا الله ونحوه يمكن تنزيله على غير
ما سمعنا من الصورة بل قد يجرى جواز العيب في مقام يجوز البيع ضرورة اوليها منه فان في قولنا شرف على الملاك والفضل المصلحة فتمتد فالوجوب يجوز
كما اجزنا البيع ثم اننا لم نذكر قيمة الوقت من المطلق وان استلزم رد الموقوف عليه لكن هل يكون الاجزاء المتعاقبة للرد وقتا او ملكا
او اما الثاني نعم لو كان ارد عوض نصف كالحجوة والرد انما يجرى كونه وفدا كما خرج في رد غيرها قال ولو كان بعض الملك مطلقا صحت فتمتد مع الوقت
وان كان الملك واحدا ولو تضمنت دحا ومن صاحب الموقت خاصة فان كان في مقابل وصف فليجيب وقت فتمتد العالم وباني الكلام في غير ذلك في حكم
القيمة فان المصروف قد اطلبوا فيها في كتاب القضاء والله المؤيد والمستد **الفصل الثالث في لواحق هذا الباب وفيه مسائل** **الاول**
لو وضع انسان دابة مثلا واخر دابة الى سقاء على الاشياء في الحاصل لم ينفذ الشركة قطعا لانها من شركة الابدان والاموال مع عقد المخرج
والكل باطل وفي محكم ط ولا يمكن ان يكون لاجاره لان الاجرة فيها غير معلومة فكان لا يحصل حج للسقاء وعليه مثل ليرة الدابة والواويرة وقبل ان يفتقر
الثلثا ويكون لكل واحد منهم على صاحبه ثلثا اجرة ما لم ينفذ الثلث لان تلك النفع حصل له من رجل الوصية الاول على انه اذا كان السقاء
ياخذ الماء من ملكه والثاني على ان يزرع اذا اخذ من ماء مباح وهذا ليس بشئ لان اذا اخذ من موضع مباح فله ملكه والوجوب خربان ولا يكون الاول
على وجه الضلع والثاني من محكم بل على ان يزرع ان مافرير الشيخ قريب قلت لعل مراد الشيخ انه يمكن ان يكون الاول على وجه الضلع اذا اراد ان يزرع
فلا يحكم فيه الثاني ذلك هو الموافق للضوابط وعلى كل حال فتفتقر من المسئلة ومسئلة الخطا بالاشية وما شابهها من المسائل منبهة على التحقيق وان
الوكال في جازة المباحات جازة او لا الظاهر الاول خلا لما تقدم من التصديق في كتاب الوكال لزم من ان التملك بالحجاة معتقرا لينة الملك بها او لا
عدم منه عدم الملك او كونه للغير كما نسمع لبعض فيه انهم وجب فصلها الراوية والدائرة ان كانا فاذ وكلا السقاء في الحجاة طحا وقدر امراه بذلك وقد
حاز به فتمتد مع نفسه ان يخرج شركة الجميع بالماء وكان لكل منهم ثلثا الاجرة على الاخرين فان تساوت لم يرجع احدهم على الاخر شيئا ولا يرجع بالثالث
فلو فرض كون الماء مثلا لبيع باربعة وعشرين وكان اجرة مثل السقاء خمسة عشر والدائرة اثني عشر والعربة ثلثة كان للسقاء منها ثلثة ولصاحب الدائرة
عشرة ولصاحب العربة واحد وبما تكون اجرة المثل ان يزد من الحاصل ولذا احمل بعض ان لادخل الاخرين من حصصه واجرة المثل لانه كما نرى ان لم يكن ثم

الوقت في الوقف

والله اعلم بالصواب

اشي عشر ولصاحب

الاجرة عشرة

الاجرة عشرة

الاجرة عشرة

الاجرة عشرة

الاجرة عشرة

الاجرة عشرة

الاجرة عشرة

المشترى البايع فداوى عن المشتري بالرجوع وبما يبين ذلك انما هو مع تحقق الدين وهنا قد يرى المشتري منه بافرا لاذن ويمكن ان يبين
ان افرا مانا بنقد في حقه لا وفي البايع ومنه لا نعلم المشتري بالدين من يكون ذلك منوطا على ثبوته وانما يجوز له الخاصة والطلب على نقد البايع فليس
فيه ما لا يخفى من عدم العمل بالبايع بعد اخذ صاحب الحق من البايع على المشتري فكيف يجوز المطالبة به من غير صاحبه بسقوطه ثم قد يرى ان له المطالبة
مع امكانها من غير فرق بين هذا المعنى وهو قد جردا ثم اعلم ان كمال البايع في خصوصية المشتري لا يمنع من حلقه في خصوصية الشريك لانها خصوصية اخرى لا يكره
وقد عرفت ان البين المردودة كالافرا او كالبينة وفي الخصائص لا مطالبة بقصد خصوصية البايع مع المشتري اما اذا اقتصدت خصوصية مع الشريك فالحكم
كالمعرفت عريان شهادة الشريك على البايع والخصومة المشتري بشكل فيهما للمعرفة واما المشتري على كل حال لا يقبل شهادة ولا عمل المصنف في غير ذلك
من المصنف نظر الى عدم وجوده كثر في او لا عدم قبوله على التعديين للمعرفة هذا كله فيما لو ادعى المشتري التسليم الى البايع اما لو ادعى تسليمه الى الشريك
الاذن فصدقة البايع وكان قد اذن له في ذلك فالحكم كما عرفت ثم اذا لم يكن ما ذوات البايع لم يرى المشتري من ثبوت من الشئ لان خصته البايع لم تسلم اليه
ولا الى كماله والفرق ان الشريك ينكر كمال القول قوله مع بینه فاذا حلف ادعى المشتري جميع الشئ ولكن قبل يقبل شهادة البايع هنا على الشريك في قبول
حده لانه كالتبليغ شهادة الشريك عليه المسئلة البينة لعدم التهمة باعتبار بقاء حصته عند المشتري وفيه ان التهمة هنا باعتبار ارادة استقلاله بما
يأخذ من المشتري اذا الشريك له مشاركة فيما اخذ منه فكون الشئ مشترك بينهما ومن هنا قال المصنف في المسئلة اشبه باصول المذهب في حواشيه وانما
كنت قد عرفت تفصيل الحال في المسئلة ثم لو فرض ان ادعاهما عنهما من هذه الجهة براءة البايع ونحوه انجاء القول وما ذكرنا لك سابقا يظهر لك الوجه هنا
في خصوصية بل لفظ الوجه البين هنا على الشريك من بين احديهما المشتري انه لم يقبض منه شيئا والثانية اذا اراد الشريك مع البايع فيما اخذ من المشتري
لا يرد على صاحبه وصلا حقه البينة ولا يغطي هذا البينة عن البينة في خصوصية مع المشتري التي هي خصوصية اخرى ولا يرجع البايع على المشتري بما اخذ منه
الشريك لا عارضا بكونه ظاهرا للمال فيه كما هو واضح المسئلة الشاسعة ارباع اثنان عشرين كل واحد منهما بافرا فداوى حصة بغير واحد مع
لغات فيهما قبل بيع البيع ويكون الشئ مشترك بينهما على نسبة قيمتهما بالاصل السالم عن معاينة الجهتين بالثبوت لعدم الدليل على افضاء العلم
ان من ذلك وهو العلم بجميع الشئ وفيحصل الحال الاجزاء فيكون مبالغة جميع الشئ لجميع البيع واستواء نسبة الملاك الى الاجزاء وكذا لو اجر
انفسهما صنفه باجرة معينة وقيل بطل لان الصنفه تجري مجرى عقدين فيكون من كل واحد منهما مجهولا لكن فيه ما عرفت كما اوضحنا ذلك في كتاب البيع
الحال لو كان البندان على الشريك او كانا لو اختلفا في خلافه لا اشكال بل وكذا لو كان لكل واحد منهما من حصة مثلا مساوية القيمة على افرا فداوى
صنفه لا تسلم الشئ عليهما بالسوية فلا يخفى ان ذلك كما هو واضح المسئلة السابعة قد بينا ان شريك الابدان باحالة فلو وقعت واجرا انفسهما مثلا
بنوان الشريك فان لم يثبت لجزء على احداهما عن صاحبه بالتسمية لخصر فيها ولا يشاكره الاخر فيها للمعرفة من بطلان عقدا الشريك ولذا شبهت كان لم
يتم لاحدهما اجرة مخصوصة قيمتها ما على فداوى مثل علمها واعطى كل واحد منهما ما قابل اجرة عمله نحو ما سمع في بيع المائتين المتفاوتين بالقيمة
بشئ واحد كما هو واضح كونه في المسئلة وبيان ان ذكرهما في المسئلة فيحصل من غير نظر الى العمل لاصالة عدم زيادة احد العدين على الاخر
ولا ان الاصل تابع للعمل ويضعف عن كون الاصل في المال والعمل الثاني والثالث الرجوع الى الصلح لان به يقين البرائة ككله كل الى الشئ ولا شبهة في انه
اول مع اتفاقهما عليه والافرا اخذ المصداق من السوية فليس لا يخفى عليك ان مفروض المسئلة ان لا ثاني فيه الوجه الثالث بل البينة لا الوجه الثالث
ذكره المقود لك لان صريح العبارة او كغيرها كون العمل من كل منهما معلوما الا انه لم يكن باجرة معاة انما سميت الاجرة لجميع العدين ببيان شريك الابدان من
الاجرين وهذه البينة بعد فرض صحة الاجارة الا التوزيع على اجرة مثل علمها عن بيع المائتين المتفاوتين لخصصين الله تقدم الكلام فيهما سابقا وقد ذكرهما في سابقا
على هذه المسئلة فقال ولو باع عشرين واحدا على اجرة واحدة ثبتت الشراكة سواء شاورنا القهستان او اختلفنا وكل منهما بقدر النسبة من القيمة ومفروض
ترقى على البينة في الاوجهين الثاني بالاجرة والاصح الصلح وهو ما اذا لم يثبت عمل كل منهما قال واذا اتمم عمل الصانع عن صاحبه لخصر باجرة ومع الاشياء
بجمل الثاني والصلح ومراوده انه مع غيب العمل لخصر الاخر ولو باع بخصصة من التوزيع ارباع اشياء العمل فخصه لاحصا لان وكان وجه الاول بينهما اجتماع الا
مسئلة ذلك لالحاصل لان الفرض في الاصل عدم زيادة احداهما على الاخر ولان الاصل مع الاشراك الثاني ولكن في ان الاصل المذكور في فان زيادة مال
شخص على الاخر ونقصا او مساوية ليس صلا اذا لا يحسم لاحدهما على الاخر لا يخصص الاخر وهكذا انما يتحقق في مثل ما اذا اشتركا في السبيل المملك كما لو افر
لها بلكية بشئ او اوصولا او وقف عليها فان السبيل المملك لهما هو الاقرار والوصية والوقف الاصل صدهما بجملا وفيه فان العمل الصانع من احداهما
الصانع من الاخر واستواءهما وتعاونهما على حد سواء بالنسبة الى النقي الاصل فليس الا الصلح كما في كل ما بين امرجا وجملا فذلك العمل ذلك
كان حتى لو يثبت عمل احدهما وجملا الاخر او يثبت بعض عمل كل منهما وجملا الباقي وبالجملة في جملة النسبة بين العدين اللهم الا ان يقر ان الثاني هو الرابع
فيها فيكون كالاصل لان فضله كالاخر العمل لكن لئلا ذلك نظر ذكرناه في محله وعلى كل حال فهو غير موضوع ما ذكره المصنف العمل المعتبر والله العالم المسئلة
الثامنة اذا باع الشريكان مثلا سلفه بينهما صنفه ثم اشتروا احدهما منه شيئا ولو بينة ان له شاركا في الاجرة كما في كل من شريك بين اثنين
فصاعدا وذلك لان كل جزء جزء منه مشاع بينهما فان ملكه الذي انما باعنا لخصصنا حصة الكلبة والجرشمة اما الاشاعة فهي على حد سواء فيها في
المسئل من الاجرة قال سئل ابو جعفر عن رجلين بينهما مال من يديهما ومرة غائبتهما فاقضما الذي يديهما واحال كل منهما نصيبه من الغائب فخصص
احدهما ولم يخصص الاخر قال ما افضت احدهما فخصص بينهما ما يديهما ومرة غائبتهما فاقضما الذي يديهما واحال كل منهما نصيبه من الغائب فخصص
بينهما وكذلك الخبر محمد بن مسلم عن احدهما ومعوين بن عمار وفي خبر عبد الله بن شاذان عن رجلين بينهما مال من دين ومنه عن فاطمة

الفرضية وبين اعتبارها ايها المتجه وكان اخذ ذلك وبعضه من جامع صدقانه بعد ان يحكى عن كونه اعتبارا للتواصل قال وفيه نظر لان ذلك معني معنود اللزوم
خاصة دون الجاهل من الطرفين وسبب التصريح بذلك في الوكالة فقلت لا يحكى عليك ما في ذلك كناية على ذكر المتجه في المضاربة في المركب من المتصلين ايجابا و
فيكون فضلا عن محل الفرض وانما ان لا يكون عقد مضاربة ولا فهو مشروع من حيث عليه احكام المضاربة مع انه يمكن القول بالاكتمال في الايجاب في القول بكل لفظ
قال فان ثم ما لا خلاف في خلافه فصارا مخالفا لاصل الدال على ان الرجوع تابع للمال وللعامل بحيث العقد بالقبول في العقد بناء على تعارف عند هاتين
بين المتشعرين ومثله كافتح ذلك لكن لا تفرق منه هنا بعد فرض الشرع بين كون هذه الكيفية عقدا او لا سيما مع عدم الفرق بينهما في كونها من
احكامها نعم بناء على عدم مشروعيتها النعاطي فيها بصرح المبحث في الفرض لعل المانع فيه مستطعم عالم ثبت تعارف كيفية عقد هاتين لكن قد عرفت ان المتجه
ان لم يكن ثم اجماع بخلافه ودون شرط الفناء وان كان كثير من كلامهم في هذا النظم فيها ثبوتها على غرض ما في بعض كتب العلماء ما غير ذلك مما ينبغي خبره من
العقود كالواصل والمتخير فيبقى على مقتضى ما دل على اعتبارها الذي لا فرق فيه بين الجائر واللازم ضرورة كونه من كليات العقد والتوسع في العقود الجائرة با
لنسبة الى الاكتمال في ايجابها مثلا بكل لفظ لا يقتضي التوسع فيها بالنسبة الى ذلك وثبوتها في الوكالة الدليل لا يقتضي الثبوت في غيرها بعد حجة القياس
هذا كله في التواصل اما المتخير فلا ينبغي اعتبارها لانها لا تكون في الطرفين فيها وفي العقد اللازم كما حقت في محله والله العالم وكيف كان فهو جائز من الطرفين لكل منهما
سواء نظر الى ان صدقانه او ان كان بغيره بل لا خلاف فيه بل اجماع بقسمه عليه وهو يخرج في الخروج عن قاعدة اللزوم لكن ذكر غير واحد ان كان
القاضي العامل ولم يظهر ربح فلا شيء له وان كان المالك ضمن للعامل اجرة المثل الى ذلك الوقت من العمل المحرم من الخلق والاجر مع احتمال عدم الاصل
واقدم العامل عليه بغيره جواز العقد وامكان من قبل ظهور الرجوع بل وبعد مع تحقق الوضعية المستغرقة له كونه وفائدة لراس المال قلت قد عرفت في قوله
احرام عمل المسلم المأذون فيه التي قد ماها سابقا تقتضي استحباب الاجرة في الاول كما عرفت في المضاربة لا يمكن اجماع والادام على جواز العقد نعم من
الادام على التبرع وعلى كل حال فلو اشترط فيه اي عقد مضاربة الاجل لم يلزم العقد منه على احد منها فجميع لكل منهما فحقه قبله بخلاف اجرة فيه للاصل
وفيه نعم في ذلك وغيرها بعد تنبيه البتة ونحوها بما سمعت قال لكن العقد والشرط صحيحان اما الشرط فانه من المنع من التصرف بعده لان التصرف تابع للاداء
ولا اذن بعده واما العقد فلا ينبغي ان لا يرد في مضافا الى مضافا الاطلاق قلت قد عرفت من العناية عدم الصحة من نفس اللزوم بقسمه قوله مستحلا
بها لكن لو قال ان مرتب ذلك سنة فلا نشتر بعدها ربح صح عندنا لان ذلك من مقتضى العقد الذي هو تسلط رب المال على دفع القراض متى شاء وعلى منع المال
عما يشاء من النوع والريان والمكان ضرورة ظهور الاستدراك فيه في الاول ليس كذلك بل هو من أفراد المسئلة التي ذكرها في قوله تعالى وليس كذلك لو قال
على ان لا يملك فيها اي السنة منعك فانه شرط باطل لان ذلك من مقتضى العقد بل لا يرد في مقتضى الشهور بطلان العقد معه فالمتشعرون ان يقال
ان اريد بالشرط الاجل الميعاد الاول مع وان اريد به الميعاد الثاني بطل وبطل كما صرح به غيره واحدا بل لم يرد خلافا هاتين بطلانه وزاد في عقد جامع صدقانه
كما العامل المال او الزاوية من المصلحة الا انه قد يناقش في ذلك ان اريد بها الكناية عن اللزوم مثلا بالعارض ولو بالشرط لان المراد بهما بنائيهما على
فانه لا اشكال في البطلان احانا المناقشة في الاول يمنع كونها من مضافات مقتضى العقد المراد بهما يعود على العقد بالتقصير ولا ينبغي عدم مناقشة اللزوم في العقد
المضاربة اذ هو كالجواز في العقد اللازم الذي لا اشكال في صحته شرطه ومن هناك ان لا شرطه اي اللزوم في العقد الجائر بعقد لازم آخر ولو ان من المناقش
لمقتضاه لربح ذلك اذ هو كشرط عدم المالك في البيع ونظيره هنا عدم ملك العامل حصه من الربح لا اشراطا للزوم في المضاربة وكذا الكلام في الضمان
الذي لا ينفك كونه الشيء امانه فان كثيرا من الامانات مضمونة كادارة الذهب والفضة والعارض في الشرط فيها ذلك والمبوضر بالسوم وغير ذلك بل ينبغي ضمنا
العامل في كثير من صور المضاربة بل وكذا الكلام في اشراط الزام العامل حصه من المصلحة فان جميع هذه الامور من الاحكام او ما هو مقتضى اطلاق العقد لانها
من مضافات مقتضى العقد عليه بالتقصير فتجوز ان يشرط وهو انه قد صرح الفاضل في عقد وبنوعه في جامع صدقانه بصرح شرط المالك على العامل المضاربة في
آخر اخذ بضاعة منه او فرض او خذ في شيء بعينه معللا للاثاني منها بعم قوله ثم او فوبا للعقد وقوله المؤمنين عند شرطهم لكن عن ابن البراج لغيره بغير
العقد والشرط وكذا عرفت لانه قال اخبرنا ولو قلنا القراض والشرط جائز لكن لا يلزم الوفاء به كان فربا ثم انه في جامع صدقانه يحكى عن عدم لزوم الوفاء به ثم قال
وهو فان العقد جائز من الطرفين لكن لم يرد كرواحكم ما اذا عمل العامل ولم يبقيا الشرط فظهر ربح والى مقتضى النظر ان المالك الفتح بقوات ما جرى عليه
الراضين فيكون للعامل اجرة وللمالك الربح الى ان قال ولو شرط ذلك من طرف العامل على المالك فالحكم كما هنا بغير تفاوت الا ان الفتح هنا بعد العمل اذا
لم يحصل الوفاء يكون للعامل لانه انما رضى بالحصه الغالبه مع هذا الشرط قلت لا يحكى عليك ما في ذلك كناية على ذكر المتجه في المضاربة في المركب من المتصلين ايجابا و
فان الزام تسلطه على سخطا في الربح كله لانه هو تابع للمال المالك يفتح العقد لما لا يمكن الزام فيه له فالمتشعرون عدم مدخلية الشرط في ذلك انما الكلام
في حكمه بالنسبة الى وجوب الوفاء به وعدمه فيجوز الاول لكن بمعنى الوجوب المشروط بالبقاء على العقد وعدم انشاء ففتح كونه كفتح مقتضى العقد
افهوض في ابعده وبهذا المعنى ينتج في قوله ثم او فوبا للعقد وبناء على كون المراد منه الامر بالوفاء بمقتضى كل عقد لم يحصل له فاسخ جائز ولا يتم في قوله
المؤمنون عند شرطهم وبجمل الثاني لا يمنع تسلطه على فتح العقد بل على عدمه وجوب الوفاء به وان لم يفتح العقد للاصل السلام من عارضه
الاية المراد منها العقود اللازمة لظهور الامر فيها بالوجوب المطلق وكذا قوله المؤمنين عند شرطهم المراد من بيان صحة اصل الاشراط فان كان لازما
وجبا لوفاء بالشرط واما اللزوم وعدمه فيفتح العقد الذي ضمن الشرط كونه من نواحي العقد ولا يجب بل يكون ح شبه الوعد ولعل هذا هو
الشيخ والفاضل في برئ المحكى عنها لان المراد عدم لزوم الوفاء بالعقد باعتبار جواز العقد والاقالوفاء به واجب حال عدم فتح العقد اذ هو كالمزى
لادليل عليه بل المعلوم خلافا ضرورة عدم كون الشرط اولى من مقتضى العقد الذي لا يجب الوفاء به وان لم يفتح العقد فان من استوعب او وكل او شفا

ايضا رباى جاء بعد من هذه العقود لا يجب عليه الوفاء بمقتضى ذلك فاحذر الوديعه مثلا ويفعل ما وكل ويؤاخذ بالعاريه وما اخذ عن مال الفراض فالشرط او لم
وسمى ببيع امره هو ما لا يشترط فيه اذ كان من عدم لزوم الوفاء به وهو لا يمتنع من قوة والله العاقل وعلى كل حال فلو اشترط على العامل ان لا يشتري الاخر
نفسه ولا يبيع الا غيره صح لان الناس ساطون على اموالهم وكذا لو قال له على ان لا يشتري الا الثوب الغلابى مثلا او ثمره البستان الغلابى سواء كان
وجود ما اشار اليه عاما او نادرا لما عرفت خلافا لبعض العامة فلم يجوزوا الاخر وهو واضح الضعف نعم لو شرط عليه ان يشتري او يبيع ما لا يشترط في ماله
كما شتر او الغنم مثله فليس بشئ بل لا يجد من حرم بالخصه من اعياننا وذلك لان مقتضاها اى الفراض الا شتره في الربح الحاصل من التصرف في راس المال وان
الغنايه في بعض الاحوال لا حصه في الربح الحاصل من غناى المال مع بقاء عينه لا اقل من الشك في تناول الاطلاقات له ولكن مع ذلك فيه تردد ما سمعت
من مكان منع اعتبار ذلك في الفراض الاخرى ووديع المالك من يبره العمل من العامل والاشتراد فيما يحصل من ذلك سواء كان غناى فعل او مال اذ هو ايجب عليه
من فعل العامل الذي هو شتر ذى النفع لكن يفرض في النظر الاول نعم لو قال له اشتره وما يحصل من نفعه ومن غنايه فهو بيننا فالأقوى الصحة لاطلاقات الادب
فلا يمتنع في الحقيقة كما لو اتفق غناى اعتبارا المتشابه قبل بيعها ودعوى اعتبارا شراها مع بيع ولو مرة في المتشابهة واضحة المنع ويدل على ذلك ظاهر كلامه ان يمتنع صوراً
ثلاثة احدها معلونه الصحة والثانية مظنونه والثالثة يشك في ثبوتها لاطلاقات لها والاصل المتشابهة كما انه يظهر لك ما في ذلك ومنه فلا حظ ولا مال وانما
ان لم يبق التصرف بمعنى انه عقد مع عقد المضايقة مثلا واطلاق ثبوتها باطلاقات الادب المستفاده من العقد ما يعتد به الغنم للمثل تلك التجارة ومثل ذلك العا
في مثل ذلك المكان والرياس ما يؤوله المالك وغيره من عرض الناس والنشر والطلب احراره وقبض الثمن وانما الصنفين واسبقنا من حيث العادة باسبغ
كاللؤلؤ والوزان والجمال وغير ذلك مما لا يمكن تحديده بالتعداد علما بالعرف الذي هو الصابط لذلك ومع فلو استعملنا الاول الذي جرت العادة به
عنى الاجرة بل يمكن ضمانه العين لو فرض في غيرها بدت ولو يؤول الاجر الذي جرت العادة بالاستيعاب له بنفسه فاصدا للشرع لم يمتنع اجرة امام مع فصل الجمع
فقد يفرض استعفا فيها بناء على تناول الوكالة للمثل نفسه بل قد يفرض استعفا فيها امامه المخلوع من القصد لعمارة العمل المسلم المنفعة والله العالم
ولا يمتنع العامل في الحضر عندنا شيئا من مال الفراض وان قل حتى قلنا لسنا الا حرة التصرف في مال الغير نعم له ان يتصرف في حال السفر كما ان نفقته من اكل و
مشرب وملبس ومسكن ويؤخذ ذلك مما هو داخل في النفقة من اصل المال على الاظهر لا شهر بل المشهور في كونه نسبة الى علمائنا بل في محكي في الاجماع عليه وهو
الحجة بعد صحيح على من يفتقر عن الخصم في الخصم المتشابهة النفقة سفره فهو من جميع المال فاذا تقدم بده ما اتفق من نصيبه ونحوه جبر السكونى عن امير المؤمنين خلا
للمحكي عن بعض من كون جميع نفقته على نفسه كالحضر والاصل المقتضى بما عرفت فالعمل عليه كالا جهاد في مقابلة النص نعم عن اخوان له نقاوت ما بين نفقته
السفر والحضر وهو مخالف لما نص في العقد باسبغ والراد بالاسبق هنا العرف لا الشرع الذي هو في الحقيقة احد افراد السفر فذكرنا الشارع عليه بعض
الاحكام الخاصة كعصر الصلوة والافطار ونحوه كما ان اخرى احكام الحضر عليه مع الاقاربه والزود ثلثين يوما وان بقي معها مع صدق اسم السفر الذي يجري عليه
الحكم هنا كونه عنوانا بدو معه وجودا وعدما نعم في ذلك وضربا بمبدأ الاقتصار على ما يحتاج اليه في التجارة فلو اقام زيادة عنه نفقته عليه خاصة فلت كن
ما لم يكن لحرف طريق مثلا او حطب لا يراى في ذلك ما يخلق بالتجارة ولذا قال في كونه لو اقام في طريقه فوفى مدة المسافر في بلد الحاجة لجباية المال او لا نظار
الرضة او الغير في ذلك من المصالح لمال الفراض كانت النفقة على مال الفراض اية لا من مصلحة الفراض او الواقف للراحة او للتفريج او لتحصيل مال له او لغيره من الفراض
فانه لا يمتنع عن ذلك المدة شيئا من مال الفراض النفقة اما الواقف التجارة او لا من غير بحيث يكون كل منهما علة نائفة المكث ففي احصاء النفقة في مال الفراض
للإطلاق وصدور الاصل والتوزيع او جوارها الاول كما ان اقواها الاجر ولو كسب الداعي منها بحيث يكون كل منهما جزءا العلة والمراد بالنفقة ما يحتاج
اليه من اكل ومشرب وملبس ومسكن والآن ذلك كالغربة والجرى واجرة المسكن ونحو ذلك ما هو داخل في اسم النفقة الا ان اسم النفقة لا يقتضيها
في النفقات ومع فليس المراد من نفقة المخرج فيها جائزته وعطاياه وضربا فانه وغير ذلك مما مر بما هنالك كتاب المحرر ويدل على ذلك ان منعه قوله ما اتفق
ما يذهب منه نفقة له لان جميع ما ينفقه وهو المواقف للاصل نعم برأي فيها كغيرها من النفقات ما يلقى بحاله عادة على وجه الاقتصار فان اسرف حبيب عليه واقتصر
لم يجز له وعلى كل حال فاذا اعد من السفر فابقى من اعيان النفقة ولو من الزاد يجزى به على التجارة كل ذلك ما لم يشترط عليه صدمها ولا لم يجز للعامل ولو ان
لم يبد له فخره مع محض ولو شرطها على المالك فهو ناكيد ويؤخر وجوب تعقبها احد من اعيانها الذبنا على عدم بطلان مثل المقام ولعله لا يمتنع من نظر بل بما
قبل بعدم وجوب ضبطها حتى على الاول لكونها ثابتة باصل الشرع فلا يمتنع الا شتر طاعة على الثابت بالاصل وان كان فيه ما لا يمتنع ضرورة عدم رجوع ذلك
الى شيء من العقد مع عدم الاستطراد بخلافه نعم ان ظاهر النص القوي عدم اعتبار ثبوت ربح في النفقة بل يتحقق من اصل المال ان لم يكن ربح لكن لو ربح بعد
ذلك اخذت من الربح مقدرة على كل العامل ضرورة كون ذلك كالحجارة الا ان النفقة للمال التي يجب جبرها بما يتجدد من الربح كما اوجى اليه في كونه بقوله والنفقة
المأخوذة في النفقة بحسب الربح وان لم يكن هناك ربح فهو خسران لحق المال وكذا في ذلك قال ولا يمتنع في النفقة ثبوت ربح بل يتحقق ولو من اصل المال
ان لم يكن ربح وان خسر المال نعم لو كان ربح فحق منه مقدرة على كل حال لكن في الرابض ولا يمتنع في شئها حصول الربح بل يتحقق ولو من اصل الاطلاق النص
القوي ومقتضاها الاتفاق من الاصل ولو مع عدم حصول الربح ولكن ذكر جماعة انها من دون الاصل وعليه فلتقدم على حصته العامل وهو من غير ان يملك
ان اراد بالاول اخرجها من الاصل حتى لو مجرد بعد ذلك ربح خصوصا بعد ما سمعته من الفاضل وثاني الشهيد بن من انها من مقدرة على كل العامل وان
فلما يجزى حقا من الاصل حال عدم الربح فالمتحقق ما عرفت من انه يتحقق ولو من اصل المال كمن يتجدد ربح جبر المال بمقدار ما انفق منه ثم ان يمتنع ربح
حصته والا فلا وهو الموافق للثالث في النص القوي لا ما سمعته منه ولا انه يتحقق امر حال عدم الربح من اصل المال وحال وجود الربح منه من غير جبر الاول
نعم ان لم يكن ثم اجماع امكن القول بان النفقة انما تكون للعامل حيث يكون ربح في المال بملكها او بعضها فتخرج ربح منه على المالك والمضارب الا فلا نفقة

كما ان غرضه حال الحضر من نصيب خاصته وحله لوقته بالاصل والنقل لا انما الرغبة في كماله وان اراد ذلك في الرياض بالحكمة عن صاحبه كان مطالبا للغيرين كما لا يخفى على من لاحظوا ما تم على كل حال فانما يفسر العامل المتفق في السفر المأذون فيه غلوسا في الغرض او بما دون المأذون او في جميعه فلا نفقة وان كانت المضاربة باقية هذا وفي تلك وفيه ان ثبوت الرض والموت في السفر محسوسان على العامل خاصة لانها لم يعلما بالضرورة وهو كذا بالنسبة الى الموت بل في السفر اذا كان على وجه العمل لم يبق المال مستلزما كان مرضا لا يمتنع من العمل بالمال فلا ريب في استحقاق النفقة في تلك الحال نعم قد يشكك في دخول مثل الدفلة او نحوه في النفقة وقد حطنا ذلك في الفتاوى من كتاب الشكاح من ابداءه فليحفظ فان الظاهر اتحاد الجسمة في المأذون بالنسبة لذلك وكيف كان فلو كان لنفسه بالغير مال الغرض فالوجه عند المتكلمين وجاؤه التفسير لان السفر لا يمتنع عليه ما هو على نسبة المأذون او العملين وجمان لغيره في ذلك شعا لجامع صد الاول لا في استحقاق النفقة في مال المضاربة منوطا بالمال ولا نظر الى العمل ومن هنا انجرت في المقصد ذلك على ما ذكره ولا لكن اورد عليه الاجابة بقضية ان لا يفسر نفقة اصلا لو اخذ مضاربة في حال السفر ثم ان الظاهر ان التفسير على القول الآخر هو وجوب اذاد على نفقة الحضر ضرورة كونهما هو الذي يفسر على المأذون او العملين فافهم الغرض من عدم جريان ذلك على هذا القول بل يكون النفقة على نفسه اكونية كونه كالحاضر باعضا استغناءه بماله نفسه وان استغنى بالمال لغيره غير واضح والتعليل المذكور يفسر على القول الآخر ومن هنا حكم عن السيد المحمد ان جعل احتمالي سقوط النفقة وثبوتها في الغرض بين حال الحضر لغير خاصة عبارة عن قواعده الفرض وهو ما لو كان معه مال اخر لنفسه ووربا يورثه لا محالة الاول يظهر من النفقة في ذلك ليس معه الا مال المضاربة فيفسر على الفرض من غير حاجتها الاصل نعم ينبغي في الفرض المضاربة مع عدة مضافات ضرورة صدق كونه مضافا او التوزيع مع غيره اما لان قوله من جميع المال يشمل الجميع على جملة النسبة او لان اختصاصه بالادنى من جميع بل يرجع مع ان هذا الاستحسان صدق وصف المضاربة المتحققة في الجميع فلا عدل مع الا التوزيع بعد ثبوت النكاح وقيمة النفقة ليست نفقة بل قد يدعى شيئا من امثاله ذلك كما لا يخفى على من لاحظوا نظائره في النفقات كما انهم قد بدعوا شيئا من ذلك حتى لو كان مال لنفسه مع مال الغرض لسقوط النفقة ضرورة صدق كونه مضافا معه لا انه لما كان السفر ليس للفرض خاصة انه التوزيع على كل حال فلو كان لا مال الا اعمال الجسمة السابق هذا وفي ذلك بعد ان ذكر التوزيع في الفرض في قول ولا فرق في ذلك بين ان يكون قد شرط على كل واحد منهما واطلق بل له نفقة واحدة عليهما على المتقدمين لان ذلك من شرط اختصاصا بشرط عليه العمل هذا مع جعل كل واحد منهما بالآخر او العلم صاحب الفرض الاول بالثاني بشرط على العمل بالمال النفقة جاز ولخصت في الاشارة على الثاني وقد بينت ذلك التكرار في قول شرط في الفرض النفقة فاخذ من اخره لان ذلك من شرط اختصاصا بالعمل وكذا الشرط ولو شرط احدهما واطلق الاخر فان علم الاول بالفرض النفقة من ماله خاصة على الشرط وهو قد بينت ذلك الفاضل في كونه قال فيهما فان شرط صاحب المال الاول النفقة من مال الفرض مع علمه بالفرض الثاني جاز وكان نفقة على الاول واذا لم يعلم بالفرض الثاني سقطت النفقة وان كان قد شرطها الاول لا تارة اما المطلق له النفقة فيما على اختصاصه به لانه انما اطلق قد عرفت في السابق ان شرط النفقة انما هو في كونه في صورة الاطلاق بالنسبة لذلك ولا ينبغي التوزيع مع الاطلاق فيها وان علم العمل بالآخر ثم لو اريد من الشرط الاختصاص بالنفقة على من كان عليه الشرط انجبه ذلك لا انه لا فرق بين من هو في العلم والمهرج ودعوى من استدل بذلك من الشرط على العلم دون العمل لانهما والله العالم ولو افترض صاحب المال مسافرا مثلا فاستخرج المال منه بقصد دفع المضاربة فنفقة عوده منه خاصة لا ارتفاع وصف المضاربة الذي هو سببا استحقاق النفقة ولا غير بعد دخوله على العمل الجاز الذي هو معرض ذلك ونحوه فافهم بعض العائنه من ثبوتها واضح الضيق كيف كان فلا اشكال ولا خلاف في ان العامل ايتبع السبب لردا على ما اخذنا الارش نعم كل ذلك ونحوه مع الغبطة لان الغرض الذاتي هنا الاسترجاع الذي يحصل بالبيع والمعيب فلا يفسد اطلاقها بالاول وان كان هو كذا في اطلاق الوكالة المحتمل ارادة الغيبة التي لا يناسبها المعيب كذا الكلام في اثر السبب اخذ الارش ولكن مع هذا فذكر غير واحد من الاصول ان نفقة الاطلاق لا بد من هذا البيع فتدبر في المثل من نفقة السبب لانه انما عرفت في الجارية تحصيل الربح اذ في النسبة من الثمن بالمال لا لا يخفى كالتصبيع بالبيع بدون ثمن المثل واحتمال اكتشاف بيع العرض لكن في ذلك وفيها المناقشة في الاجابة بعرضه من ان المضاربة تفارق الوكالة في بعض المطالبات العرض لا يفسد منها تحصيل الربح وهو قد يكون بالعرض فالأخرى جوازها مع ما عرفت الى ان قال ولو اذ لم يشر من ذلك عموما او خصوصا كضيق كبد شئت ومجربا بك ونظرك ونحو ذلك فانه يجوز له البيع بالعرض فطعا اما التقدير في المثل فلا يخفى انما الابا التصريح وما بعد ما بينه وبين فاضل الرياض حيث جعل المدار على حصول المصلحة مع الاطلاق وان كان فخرها في نحو البيع بدون ثمن المثل فادرا واطنى انه لا مانع من ذلك وان كان قد يؤول من بعض عبارات والمحقق انه لا وجه للتوقف مع المصلحة اذا كان الاذن على وجه العموم فله البيع نسبة وبدون ثمن المثل اما مع الاطلاق فالمدار حصوله في الافراد المتعارفة بين التجار في تحصيل الارباح واما النادر فان فرضت فيه المصلحة فلا يدخل في الاطلاق اذ ليس هو الاذن في عمل كل ما فيه مصلحة وانما هو الاطلاق المنصير الى الافراد المتعارفة التي منها نفقتا ما يباح به الناس والله العالم وعلى كل حال فذكر المصنفين انه لو خالف ما دل عليه اللفظ لم يضر الامع اجابة المالك لكونه ضرر فادفع بدو اذن المالك وهو غير باطل عندنا وانما هو فلو كان اجاز نفقة اكن في ذلك شعا لجامع صد انهم مع الاجابة ان قدر على تحصيل النسبة والاعتمار الثمن لثبوتها بالبيع الصحيح لا القيمة ومع عدمها يجب استرداد العين مع الامكان ولا ضمن قيمة البيع او مثله لا الثمن المؤجل وان كان ان يرد ولا التفاوت في صورة النفقة لا ترفع عدم الاجابة بيع باطل فضمن للمالك عين المالك لا كونه في نفسه وسلم من غير اذن شرعي قلت قد بينا في ضمانه بانه مع اجادة المالك ورضاه بالبيع نسبة صلت الثمن في ذمة المشتري له برضاه ولم يحصل من العامل ما يفسد ضمانه بل اصل ذلك كذا في العاصية بل بلغ الغصون نسبة ثم ندب العاصية لاجاز المالك ذلك ورضوا بثلث الثمن في ذمة المشتري ان يكون له خرج العاصية الضمان لا ينفصل ضمان العين التي كان عليه من الثمن الذي لم ينسحب بدله وكان ذلك كله لا اشكال فيه بمقتضى العلم من غير التام الا ان

من مسموع المسموعين في ظاهر النصوص والفتاوى من المأخوذ إذا خالف استلزم عليه المالك وإن بقيت المضاربة حصصة والربح بينهما وتعلق بالغير فيه
 إذا خالف في الخالف بين الشرط الصريح أو المفهوم من الاطلاق ^{بما} قال له اشتر مثلاً ثم خالف واشترى غيره كان ضماناً ولكنه صحيح والربح بينهما كما سلف في ذلك
 من حيث الاستفاد من ثبات الاطلاق إلى ذلك والله العالم وكذلك يجب مع الاطلاق وإن بشرى العامل بغير المال لأن المفهوم أو المنقش منه خصوصاً بعد
 ملاحظة احتمال عدم إرادة المالك الثابت بغير المال الذي فيه والشراء بالذمة قد يؤدي إلى وجوب فتح غيره كما في صورة تلف المضاربة قبل الوفاء فيه فتح فلو
 خالف واشترى في الذمة للمالك لم يصح إلا مع الإذن فيه ولو لا هذا لكان قد يشكل ذلك باقتضاء الاطلاق عرفاً الشرء بالذمة على وجه التحول وإرادة الدفع
 من مال المضاربة كما هو المتعارف بين الناس من غير فرق بين الملاك والعامل والوكلاء وغيرهم نعم ليس له الشراء في الذمة على إرادة الرجوع عليه بغير مال المتضارب
 فإنه ليس له الاطلاق ما بشرى بالإذن بذلك ويمكن إرادة الاحتكام بالمنع عن هذا بالتخصيص لا بما يشمل الأول الذي قد ينسحق في العرف بجعله من الشراء بما
 ليس فيه فإذا انقضى عرض ذلك من العامل وفرض ثلث مال المضاربة أدى المالك من غير ما علق للمعرفة من تناول الاطلاق الإذن على الوجه المذكور والمفروض في
 دونه لك يعلم ما في التعليل المذكور كما أن من يعلم انهم نادى المالك في العرض المزبور من غير مال المضاربة يكون ذلك من مال العرض لما عرفت من مقتضى الاطلاق
 ذلك كما في الشئ في المصباح بدو أن حكمه في وقت أو لا غير محصلة لا فائدة في ذكرها كما لا يحصل عند يد الما طبيب في الرابض من ذكر الاشكال
 المزبور ولو لم يوجب عنه والنظر في جواب فلا حظ وامل وعلى كل حال فلو اشترى العامل في الذمة بغيره المالك لا معه أي الإذن منه لا سابقاً ولو لم يكن مطلقاً
 ولا حظاً ولكن لو يذكره أي المالك على وجه يفهم البايع أن البيع لم يعلق الثمن بغيره ظاهر وإن كان هو فاسداً في نفس الأمر ويجب عليه التخلص من البايع بمقتضى
 ونحوها ثم لو وقع الشراء منه بلائيه أنه للمالك ولنفسه يعلق الثمن بغيره ظاهر وأما وكان الربح له كالربح في نفسه لظهور المعاملة في ذلك حتى لو فرض
 كونه ماذوناً في الشراء في الذمة للمالك لكن لا ينصرف الشراء في نفس الأمر عن صف المعاملة له لا يثبت أنه له كما هو واضح فله الرابض من الوفاء للمالك في
 الصورة واضحة الضغلة لأن ما حضر في من نفسه غير نفسه من الغلط نعم لو كان قد نوى المالك ثم لعباً كان له بل بما ظهر من المقداد كونه مال فراض كما أن عليه
 مع ذكره لفظاً وعدم أدته سابقاً لا حظاً وبذلك كله ما في صور المسئلة وحكامها لكن لا يقتضي عدم خروج جمل مال فراض مع الإجازة اللامعة وإدائه الثمن
 من ثمن غيره من أشكال أو منع والله العالم ولو أمر بالسفر في جهة فخره لغيرها أتم فمضى المال لتدبيره وإن نفذ بغيره وكان الربح بينهما إذا ساقاه بين ذلك
 وبين المنع من السفر لكونه ماذوناً في السفر من جهة من جهة وان لم يجز له السفر فإن المنع من أحد المتقارنين لا يقتضي مجرده المنع من الآخر بل هو كحكم في صورة
 الاطلاق فإن التقادم استنفاد الإذن منه في السفر كما صرح به غير واحد بل في جامع صدق نسبته إلى علمائنا لما فيه من التفرع بمال خلافاً لبعض العامة من غير فرق بين
 خوف الطريق وإما نوى على كل حال فلا إشكال ولا خلاف عندنا في الحكم المزبور في الصحيح عن أحد ما سئلته عن رجل يعطي المال مضاربة ويهيئ أن يخرج قال يعطى المال
 والربح بينهما وفي صحيح الجليل عن الق في الرجل يعطي الرجل المال فيقول أنت ارض كذا وكذا ولا تجاوزها واشترتها قال فإن جاوزها وهلك المال فهو ضامن
 وإن اشترى منها فوضع فيه وهو عليه وإن ربح فهو بينهما وفي خبر أبي بصير عنه أنه يعطي الرجل يعطي الرجل مالاً مضاربة ويهيئ أن يخرج به إلى أرض أخرى
 قال هو له ضمان والربح بينهما إذا خالف شرطه وعصاه وخبر أبي الصباح سئل أبا عبد الله ع عن مضاربة يعطي الرجل المال يخرج به إلى أرض ويهيئ أن يخرج به
 إلى غيرها فنصحه فخرج به إلى أرض أخرى فطبا مال فقال هو ضامن وإن لم فهو بينهما بل في صحيح الجليل عنه أنه لم من ذلك قال الما لا يعمل به مضاربته له
 من الربح وليس عليه من الوضعية شيء إلا أن يخالف صاحب المال فإن العباس كان كثير المال وكان يعطي الرجال يعملون به مضاربة بشرط أن لا ينزلوا ولا
 بشرط أن لا يوطئوه فان خالف شيئاً من ذلك بغير ما أمرت به فانت ضامن المال وفي صحيح الأخر عن أبي رجل يعطي الرجل مالاً مضاربة فخالفت شرطه قال هو ضامن والربح
 بينهما أو خبر أبي الصباح عنه أنه في الرجل يعطي المال مضاربة قال له الربح وليس عليه من الوضعية شيء إلا أن يخالف عن شيء أمره صاحب المال بل في صحيح الجليل عنه
 أنه في رجل دفع إلى رجل لا يشترى به ضماناً من المتاع مضاربة فذهب بشيء من الذي أمره قال هو ضامن والربح بينهما على ما شرط وأما إذا كان المضارب قد أقر
 بأبيع شيء بعينه فابتناع غيره ضمن ولو ربح ولما في هذه كان الربح بينهما إلا أنه اشكك بعض الفقهاء في قواعد العلوية ضرورة عدم الدخول في الملك مع عدم
 الإذن لأحقان سابقاً فكيف يحجب استحقاق الربح من هنا جحد بعض الناس على ما في بعض النصوص ولعل أحضار المص على هاتين الصورتين لذلك لكن لا ينبغي عليك
 ما فيه بعد ما سمعنا من النصوص الدالة على الإجماع من ذلك وهو كل شرط يخالف وهو الذي تجزم به غير واحد فالتأثير لا بأس بتخصيص القواعد بهذه النصوص المحول
 عليها من الاحتكام إلا أنه كما نرى أيضاً ويمكن تنزيل هذه النصوص على إرادة بقاء الإذن في المضاربة وإرادة الضمان من الاشتراط كما يروى إليه ما في ذلك صحيح الجليل
 السابق وقد صرح ذكره لم يفتوا في التعليل للحكم بل لعل ذلك هو المعرفت فيما بينهم سابقاً من شرط كما عاينوا في الخبر فافهم عن أبي عبد الله ع في مضاربته
 لصاحبه إن أنت ذهبت أو أكلته فانت له ضامن قال هو له ضمان إذا خالف شرطه هذا وفيك مجرى تقييد الخالف في جهة أو أبيع المتاع في تلك الجهة بما يوافق
 فيه في الجهة المحبنة أو يزيد فلو كان تافضاً لا يفتاير مثله لوجب كما لو باع بدون من المثل ومثله جامع صدق وزاد أنه إذا أجاز المالك كان الثمن مضموناً فقلت
 قد يرقى بالصحة من غير احتياج إلا الإجازة لما سمعنا من النصوص أن البيع صحيح مع الخالف في جهة ولكنه ضامن للوضعية ولا ريب أن محل الفرض من ذلك والله العالم وكيفية
 كان فوت كل منهما يبطل المضاربة لا يملك في نفسه وكذا الذي هي كبرها من العقود المجاورة نحو العارية والوديعة تنقضي بالموت والحزن والاختفاء ونحو ذلك ما يفتى
 بطلان الإذن من المالك الذي يترتب الروح لهذا العقد وشبهه بل لا يصح في المقام وغيره عدم تأثير إجازة الوارث أو ولي المالك في حال الحزن والاختفاء
 لنصهم بالانقضاء بغير أحد هذه العوارض وح فاذا اراد أن يحددها مع وارث أحدهما اشترط في الثانية شرط الأولى من انقضاء المال د راهم ودنا من
 وغير ذلك كما هو واضح ثم إن كان الميت المالك وكان المال أيضاً لا يربح فيه أخذه الوارث وإن حصل فيه ربح اغتنامه وليس لأحد من الغرابة من جهة العامل في حصته
 لا استعفاء من ثمن ما كلفها بالظهور كان شركاً للمالك وإن كان لا عرضاً فلو كان للعامل سبيل بعد أن ربح الربح والا فلا والوارث لا يربح بالانقضاء من شأن

هذه عبارة عرفان غير مبنية ذكر النصف للمالك وللعامل فان المراد النصف الاخر كما هو واضح ولو شرط لغيره او غلام العامل حصته معهما جعل
 الغلام او لم يجعل بناء على ان العبد لا يملك شيئا فاشترط اطلاق له اشترط لغيره والفرق ان احداهما يجوز ان يكون في حصته وتعارفهما بناء على ملكه بغير
 فيه ما سمعته من الاشرط للاجنبي لكن قد يناقش بعدم دلالة الاشرط للعقد على ارادة الاشرط للسيد وعدم قابلية العبد للملك لا يصلح فرضه
 لذلك على انه يمكن فرض العلم بعدم ارادة ذلك والمخرج فيه البطلان لان الاشرط امكان دعوى الانسحاب عرفا ارادة المالك على نحو الاشرط
 للذات او السقنة واما لو شرط للاجنبي ولو كان خادما لاحدهما فالمراد ان كان عاملا مع الشرط لا يخرج يكون بمنزلة العامل المعتد وان لم يكن عاملا
 قد لان الثابت من الفرض ما كان تمام الربح فيه مشتركا بين المالك والعامل وهذا ولكن لا بد من ضبط العمل بما يقع لهما له وكونه من اعمال التجارة
 للتجارة ومقتضاها وانما وصفه بالاجنبي مع كونه عاملا لان المراد بالعامل هنا من يكون اليه النصف في جميع ما يقتضيه العقد وهذا الشرط له
 ليس كذلك وانما اشترط عليه عمل مخصوص بان يعمل للمنتفع الى السوف وان بدل عليه ونحوه من الاعمال التجارية المضبوطة فلوجب عاملا في جميع الاعمال
 كان العامل الذي هو احد اركان العقد متعددا وهو غير محل الفرض وبهذا يندفع ما قبل من ان شرط العمل بناء كونه اجنبيا قلت قد يقال ان شرط النصف
 او المتفق منها كون الربح في الفرض بين المقارض والمعارض والعامل المذكوران فرض كونه مقارضا من فائدة العامل وهو غير المختص به ولذا اعتبر فيه
 تعيين العمل الذي لا يمتنع فرض كونه مقارضا والا كان اجنبيا لا يجوز الشرط له وان عمل بعض مقدمات التجارة فان ذلك لا يجعله عاملا بمعنى كونه
 مضطابا ولا يجازي الشرط مع العمل لغير التجارة بل ومع عدم العمل اصلا ضرورة اشراك الجميع المصحح بناء على انه الاشرط المتردد ومن ذلك ما في قول
 وفيه وجه اخر بناء على انه لما حكمه في ذلك من صحة الشرط له وان لم يعمل العموم المؤمنون واوخوا وان الشروط يكون للمالك حيث لم يعمل رجوعا الى اصله مثلا
 بخالف مقتضى العقد ولا فدام العامل على ان له ما عين له خاصة اذ قد عرفت ان شرط النصف او الثابت فيهما ما سمعت على وجه لا يبارضه العموم المتردد
 بناء على شمول المظالم والله العالم ولو قال اخذ فراضا ولك نصف ربحه مع بلا خلاف ولا اشكال وانما ذكره مقدم لفعله وكذا لو قال لي نصف
 بناء على اذ اذ نصف ربح من المال قل او اكثر اذ خرج كالأول في المراد وان غلبت العينة وذلك لان الفرض اشارة النصف لكل جزء من المال اذ اخرج
 فنصف ربحه للعامل ونصف للمالك ولو فرض كون الربح للنصف خاصة كان ذلك هو المال والربح لا اعتداد به وكل جزء من النصف للربح
 بين المالك والعامل للمعرف من الاشارة المترتبة وبين ذلك ظهر لك ان ما عين له في الشئ من البطلان واضح الضعف بناء على اذ اذ فراضا وظن
 انه لا يبرده خصل بعد غلبة البطلان بما فانه مقتضى الفرض من ان ربح كل جزء بينهما وهذا قد شرط ربح النصف الواحد للمالك لا يشاركه فيه
 العامل والاخر بالعكس وربح نصفه فيخص به احدهما او ربح اكثر من النصف فلا تكون الحصته معلومة ضرورة ظهوره من فرض موضوع البطلان ان
 حصته كل واحد منهما في النصف من حيث النصفية ولا ينبغي البطلان مع هذا القصد وبما كان ذلك هو المناسق في بادى النظر من مثل اللفظ المتردد
 الا ان السائل المتناقض يفرض اذ اذ ما ذكرناه اوله والله العالم ولو قال لاشترى مثلا صار ربحا بهذا المال مثلا ولكما نصف الربح مثلا صرح لاطلاق
 الادلة والسيرة ولفظ العامل في النصوص هو احدية الجمل شامل لما زاد على الواحد والمثال كالمالك فانه لا يعتبر فيه الاتحاد انما يفرض مضاربه
 الاثنى لو اريد مثلا كما انه يجوز في الصورين عيب كل من الى العالمين وعدمه وبذلك ظهر لك الحكم في جميع الصور المتصورة في المقام كما انه ظهر لك ما تقدم
 سابقا انه لو وقع عقد المضاربة مع عاملين على الفرض في فراضه مع وكافيه في النصف سواء لما عرفت من افضاء الاطلاقات ذلك ولولنا دار نعم لو
 فضل احدهما مع ابقه عننا وان كان علمهما سواء او مختلفا لان غايته اشرط حصته فليست لصاحب العمل الكثير والحصته على الشرط مع ضبط مقدارها ولا
 عقدا لو اريد مع الاثنى كعقد ربحه كالمواضع في نصف المال بصفة الربح والاخر في ثلث الربح فانه جاز ان تفاقا كما في ذلك خلافا لغير
 العائنه حيث اشترط التسوية بينهما في الربح مع استوائهما في العمل فباشا على افضاء شريكة الايمان ذلك والاصل والفرع عندنا باطلان باجتناب عن
 الجورين منهم من غلبا الاستقلال لكل من عاملين في صحة مضاربهما فلا يجوز اشرط ارجحه احدهما الاخر اذ هو كما ترى لا مستند له بل اطلاق الادلة
 على خلافه انما الكلام في جملة من الفروع المتعلقة في المسائل التي لم نذكر على محرماتها ما لو اتفق فيه فتح المضاربة بفاضة ففرضها واختيارها وكان احدهما
 عمل ورجح والاخر بعد لم يعمل فهل يستحق حصته من الربح وان لم يكن له حال ولا عمل وثمما في الوفاض الاثنان واحدا بعقد واحد وحصته مشاعة بينهما الا انما
 كل منهما ممتنع فعمل احدهما ورجح ولم يعمل والاخر او عمل ولم يربح واتفق انفاس المضاربة فهل يستحق من الربح مال الربح مال الاخر وهل يجزئ خصة مال احدهما
 ربح مال الاخر باعضا الاتحاد عقد المضاربة او لا بل هي غير ملزمة في مثل مضاربهين ليجوز كل منهما حكمها بالنسبة الى ذلك من غير مدخلية للاخرى فيها وانما الاتحاد
 يؤثر بالنسبة سريانه لفسخه وانما لا يفسخ من احدهما الى الاخر كون العقد واحدا فلا ينعض وان كانا في بقوى في هذا الثاني كما ان الذي بقوى في سابقه
 الاول لانه مقتضى عقد المضاربة الى غير ذلك من الفروع في المقام التي تلحق الصور المتضمن فيها باعضا عقد المالك والعامل والاتحاد والمال وعقد ونشأ
 الاشكال في جميع اتحاد صيغة المضاربة فتم والله العالم ولو اختلفا في ضبط العمل فالقول قول المالك مع ميمته عند علمائنا كما في كونه لا منكر للزائد
 ولان اصل نية النماء للمال فلا يخرج عنه لاما افر المالك بخرجه عنه من غير فرق في ذلك بين ظهور الربح وعدمه لكن في جامع صدها واضح ان كان
 الاختلاف قبل حصول الربح لان المالك ممكن من منع الربح كله بفسخ العقد واما بعد حصوله فان كلاهما مدع ويدعى عليه فان المالك يدعى استحقاق
 العمل الصغار بالحصته الدنيا والعامل ينكر ذلك وضعفه في ذلك بان فضل العمل لا ينشأ له ادعى لانه بعد انقضاء لا يحق له ادعى المالك استحقاقه
 وكذا اصله لان العقد جائز لا يفسخ بل العمل واما المستحق المال الذي اصله للمالك وحقيقته التراجع فيه فيجوز فيه ما تقدم من الاصول قلت ولا قد يصح
 التراجع قبل ظهور الربح فيها لو اتفق لزوم المضاربة ولو بالاشترط في عقد لازم ومع نية دعوى المالك وثابتا انه لا ينبغي ان كلاهما مدع ومنكر اذا كان

نزلها في شخص ما وقع عليه عقد النكاح ضرورة انقضاء الاصل عدم كل من الخصمين ثم بعد انقضاء الاصل في ذلك يرجع الى اصل اخر ولا ينبغي كونه
مع المالك لان الاصل عدم استحقاق العامل الزايد خصوصا ذكره في الاختلاف في الاجرة وفي حق الاجارة والتمتع في البيع مع تلف من البيع وفيه ذلك من
المعاملات النوح كقولها بان القول هو المالك بل ظهر في ذلك في حال ظهور الرجوع وبالحال عدمه وفرض لزوم العقد فانه وان كان فلا بد
ان المالك قد منع استحقاق المالك لكن قد دفع بانها قد انقضت على استحقاقه وانما التنازع في حصته كالاجرة ولا ينبغي ان مدعى بانها هو المدعى بعد
طرح النظر عن التنازع في شخص المالك المقتضى لها وانما المالك ولو دفع فراضا من مرض الموت وشركه في جميعه وملك العامل الحصة وان كانت ازيد من اجرة
المثل فقلنا بان السبوت من ذلك كمن في المعلوم ان ذلك فيما اذا كانت سببها على الوارث بخلاف المذموم الذي لا خلاف فان الرجوع امر صريح من وجوبه
وليس من الاخر بل هو على تقدير حصول الرجوع الى العامل وحده على ذلك بعد العقد فلم يكن للوارث فيه اعتراض وبذلك انقضى عن مثلنا
الدابة والشجرة ولما قال العامل في بحث كذا وجب له قبوله وكذا الوارد على انما سبب اقراره الماضي عليه لقاعدة اقراره على انفسه مما جاز
وقاعدة عدم سماع الانكار بعد الاقرار السابقين عن معارضة قاعدة سماع اليمين في كل ما يدعيه بعد ثبوت هذا النوع فيها وانما الثابت المسلم فيها
ما لم يثبت اقراره على فرض العمى المزبور يمكن ترجيح قاعدة الاقرار عليها فخصصنا ما لم يثبت ان ما نحن فيه من ثبوت احد قول اليمين على الاخر وعلى كل حال
فلا ينبغي تقديم اقراره السابق من غير فرق في ذلك بين ذكره وجها له في اقراره او صدر خلافا لبعض الاعمال بل لا يقول المصنفه ولا غيره له قبول عدم سماع
بنيته على ذلك لكونه مذكورا بالافواه السابقين وعموم البيهنة على المدعى انما هو في كون الدعوى مسموعة لا ما اذا اسقطها التمس بقاعدة الاقرار في
مع شهادة البيهنة نفسها بالادعى ولا ينبغي تقديم قوله المخالف لها عليها لعدم ثبوت حجة في هذا الحال خصوصا بعد ان كان المتهود ببرهانه
فلا ينبغي تقديم قوله فيه فلهذا كله اذا كان ذلك منه جوا او دعوى غلط اما لو قال ثم خسرت او قال ثم تلف الرجوع قبل ان يثبت حصة المالك
الى ذلك ثم قبل في كرهه فما اذا كان دعوى الخسران في موضع يحمل بان عرض في السوق كاد والاربعين ولا بأس به والعامل يملك حصته من الرجوع
بظهوره ملكا من لزوم ولا يثبت في ذلك على وجوده ناسا على المتهود بين الاصحاب بل لا يكاد يحقق مخالفته فيه من انكافه لك بل لعل في كرهه انما
لانفاق اقتضاها العقد والنص في القوي على كون الرجوع بينهما ولا ينبغي محققه بمجرد ظهوره لغة وعرفا وخصوصا في جميع رجل دفع الى رجل الف درهم
مضابره فاشترى اياه وهو لا يعلم قال يقوم فان زاده ودها واحدا انفق واستغنى في مال الرجل اذ لو لم يكن بالملك الحصة لكان الظهور لا ينبغي فلا
وجب لذلك لا يدخل الحصة في الملك ويبرى العوض في الباء كما هو القاعدة فيه ولا ان الرجوع مع ظهوره ملوك فلا بد لمن ماله ملك ورتب المالك
لا يملكه انفاقا ولا يثبت احكام الملك في حقه فيلزم ان يكون العامل ادلا ماله خيرا اتفاقا ولا ان العامل يملك المالك بالقيمة التي دفع
الملك اذ لا يكفي في استحقاقها مجرد العلفه لانها لا تفي بحقيقة واطلاقا فتم حقيقة لكن مع ذلك كله عن القرض والدية في
المسئلة اربعة احوال وان كان لم يذكر الفاعل لها احدها ما سمعت الثاني في الملك بالانقضاء لا في قبلة غير موجود خارجا بل ماله موهوم
والمملوك لا بد وان يكون محقق الوجود نعم الظهور موجب استحقاق الملك بعد التعلق ولهذا يورث عنه ويضمن حصته من التلف المالك وان كان المالك
الثالث الملك بالقيمة لا بملوك قبلها لكان انقضاء الحادث بعد ذلك شاعرا في المال كاشرا لاموال المشتركة والناظر لا يملك الاحتفاظ بالرجوع
ولا بملوك لا يضمن بوجهه ولا ان الفراض معاملة جارية والعمل فيها غير مضبوط فلا يثبت الحق في بعضها الا بانه كمال الجسالة الرابع ان القيمة كاشفة عن
ملك العامل لان القيمة ليست من الاستبنا المملوكة والمقتضى للملك انما هو العمل وهي الزه على تمام العمل الموجب للملك لكن في كرهه ان لا يثبت كرهه ان
القيمة من لعمري ولا خاصة سوى القولين الاولين وجعل الثاني في الشاخي احد قوليه ولا حجة عند الروايتين ووافقت في الباقي على الاول فلا بد في
لمن ضمن البيهنة الاحوال وهي مع ذلك ضعيفة الماخذ فانا لان الرجوع قبل الانقضاء غير موجود لان المالك غير مختص في العقد فاذا ارتفعت قيمة
العرض فربما المالك منه ما قابل فيه راس المال والزايد في تحقيق الوجود ولو سلم انه غير مختص في الوجود لا يندرج في كرهه ملكا فان الدين مملوك وهو غير موجود
في الخارج بل هو في الذمة امر كل هذا ما على الثاني وعلى الثالث انه لا ملازمة بين الملك وبين الحادث على الشاخي ان يكون مالا ويكون ما
ملكه وقاية لراس المال فيكون الملك منزلا واستثنائه مشروط بالسلامة وكذا الامتانة بين ملك الحصة وعدم ملك بعضها بسبب لزوم الملك
ولانه لو اخص الرجوع بغيره لا يثبت من الرجوع اكثر مما شرط له ولا يثبت بالشرط ما يخالف مقتضاه ولا ان القيمة ليست من العمل في ثبوت فلا يصح جعلها
تمام السبب للملك فلا وجه للاحتجاج بانها لا تكون عليه وجه الرابع ومن ضعفنا سبق جفاد ضعف الرابع لان من شرطه عليها وقد منع بذلك كله
او اكثر ماله كرهه وجامع صدق الا ان الانقضاء عدم خلو المسئلة من اشكال ان لم يكن لجاما وذلك لان الرجوع حقيقة ما زاد على اصل الذي هو
راس المال وقيمة الشيء امر وهو لا وجود له في الخارج وانما هو من عرض الذهن وبذلك انقضى عن الدين الذي هو وان كان كليا الا انه مال شرعا
وعرفا موجود في الذمة بخلاف قيمة الشيء وعدم انقضاء الماله في القدر هو العرض ماله لا يقتضي تحقق الرجوع حقيقة بعد ما عرفت انه حقيقة الزايد
على راس المال المتوقف على تحقق راس المال في الخارج ولا يكون فيه كون الشيء يسرى مقدار راس المال ضرورة عدم صبر ورثته بذلك حتى يسل لنا
نعم قد يطلق على مثل ذلك انه يرجع في اصل البناء على اصل السلامة وامكان الانقضاء في سائر الاوقات وبوجود ذلك مما يخرج من القوة الى الفعل ويجب
كانت في البيهنة اطلاق عليه اسم الرجوع وبذلك يظهر لك سقوط جملة من الادلة السابقة المبينة على كون ذلك رجوعا حقيقة وطلب القيمة حقيقة
انما يثبت بعد رجوع المالك بالعرض عوضا عن راس ماله وهو خروج عما نحن فيه نعم لا بأس ان يقال بالظهور ملك العامل ان يملك بمحضه لا انقضاء ولو
قد راس المال بمحقق الرجوع وينبغي تحقيق الملك وببوت ويضمن المالك فان اراد الاصحاب بالملك حال الظهور هذا المعنى

والمثل

الملك لا ينافي قواعد الشركة ولا فائدة شعبة البناء ولا فائدة ذلك كان فمما والا فمما عرف ما قبل ان يمكن اجماعا بل اهل الوجه في خبر عن ذلك ذلك انبه
بناء على الاكتفاء بمثل ذلك في الشئ لا ينفصل على المسألة فان ملك ان يملك جزء من الاباء فيجب موجب كملكك بنفسه فمما فمما فان المسألة محتاجة الى ما لم يكن
انتقاد وكيف كان فمما صرح غير واحد من الأصحاب القائلين بالملك بالظهور ان المراد به ملك من زلزل بل يملك اجمع بينهم ومع فالكلام فيما يستفهم وهو
لك هو اما انضاض جميع المال وانضاض فردا من المال مع الفسخ والعقبة ولا سيما على قول قوي بدو فيجب ما يقع في البان من الفسخ وخسران سواء
كان الربح والخسران في مرة واحدة او مرتين او في صفقة او اثنين وفي سفره المستقر لان محقة الربح هو الفاضل عن راس المال في زمن ذلك العقد فاذا
لم يفضل شئ فلا يربح وهو محل وقافي وسببا لبعض احكام ذلك وفي صفة انما يستفهم الفسخة او الانضاض والفسخ قبل الفسخة وتفضل الحال ان في المسألة
صوره ذلك لانه ان يضم الى الظهور انضاض جميع المال او فردا من المال مع الفسخ والعقبة او احدهما او يدرهما او يضم اليه الفسخة دون الانضاض
ثم الفسخة اما للربح فقط او لجميع المال الا ان يضم الى الظهور الانضاض جميع المال او فردا من المال فقط مع الفسخ والعقبة ولا يربح الاستفهم في صفة
انتهاء العقد بجميع ثوابه مع ثوابه ما قبل ذلك الثانية الصورة بحالها لكن مع عدم الفسخة وغيره وجها او وجهها في جامع صدق صفة بل في كره وجهها في كره
صدق الاستفهم لان العقد قد انقضى وراس المال حاصل انضاض يخرج عن كونه وفائده لا ترفع حكم الفرض بارتفاع العقد ليجب صرف الربح الى ما شرطه ثم
حيث انقضى العقد والثاني لعدم الاستصحاب والظن قوله على اليد ما اخذت حتى تؤدي له لعل لذلك تردد الفاضل في محكي تركن قد يجاب عنها بما يحصل
الناقل على الاول بارتفاع العقد المقتضى خروج المال عن كونه مال فراض فيبقى ما ان كان البند الاصل لتركيب ضمان فبقي حكمه من الربح لانه
واقوع كونه قرضا وان وضع المدعي على الغير وان كان في العهدة الى الاداء الا انه لا يربح خسران الثاني فيجب بفسخ من الربح في صورة النزاع
والا لا تنقض ما بعد الفسخة قبل القبض فبقي من ان يرفع صدق راس المال الفرض عليه وان ارتفع بالفسخ صدق كون العامل مفارضا والادلة
مطلقة ان الرضعة في مال المضاربة على الربح الذي يملكه مع عدمها فالمنجح بفاسم حكم المضاربة على ما لها خصوص مع فرض عدم انضاض بعض مالها و
فلما بان للمالك مطالبته العامل بذلك اذ هو ليس لبقاء حكم العقد السابق وان انقضى وبما ارشدا الى ذلك ما في صفة الصورة الثالثة بل قد بين
ان تسليم راس المال الى المالك الذي اخذه منه من ثمة انتهاء عمل المضاربة والارز عدم كون الخسران من الربح فيما لو نزل المال اجمع في بلد عمل العامل الى
سافر اليها وفتح موقعا المضاربة ثم تلف بعض المال قبل الوصول الى المالك والنزاع من انظر لظا الادلة الى غير ذلك مما لا يخفى اذ في نامل كراهة في غير
المضاربة بل الفسخة وقبل الوصول فان الظاهر استحباب العامل فيها على شرطه في هذا المضاربة وغير ذلك مما يبرهن من قوة الوجه الثاني والله العالم
الثالثة ان يقع الفسخ والمال عروضا من كل او بعض بحيث لم يضر راس المال فان حصلت الفسخة مع ذلك حصل الاستفهم لا تقطاع حكم الفرض والافق على
ان العامل لا يجبر على البيع والانضاض فان قلنا بمرحوم الفرض بان بقاء العمل وان قلنا بعدمه فوجها كالوجهين السابقين في الصورة الثانية الرابعة
ارنكر الفسخة للربح خاصة ولا يربح عدم مدخلية في الاستفهم بل ان حصل شئ من الامور المذكورة بصفة الى الاستفهم بغيره والا فلا وبذلك كله فمما
ما في عبارة من حكم بالاستفهم بالفسخ في مقابل الانضاض المقتضى للاستفهم بها وان كان المال عروضا كله او بعضه فان فيه عدم ايجابها بالاستفهم
من وان فسخ الفرض لا يفسخ الفسخة الربح لان راس المال لا شركة فيه الا باعتباره وفسخ الربح وحدها لا يخرج عن كونه وفائده اذ المدار فيه على ارتفاع الفرض
وانه عا واما قوله او الانضاض والفسخ بفسخ ظاهر اعني انضاض جميع المال وقد عرفت انه يكفي انضاض فردا من المال كما انه بفسخ عدم الاستفهم اذا
حدها لا يفسخ والمال عروضا لكنه محتم على خياره من وجوب انضاض على العامل وابعائه لك فلا يربح فمما على ما حضر من نسخها من عطف الفسخة بار
لكنها غير بغير من الغلط والمضاربة كونه بالارواح باي خياره البش السابق ذكرناه في الصورة الثانية واما الصورة الثالثة فليست مذكورة في كذا
وخاتمة عدم الاستفهم فيها وقد عرفت الحال كما انك قد عرفت الاشارة الى صورة الفسخ مع الفسخة قبل القبض المقتضى حصول الفرض فيها بل وبوجه الفرضية
بارهن ان ذلك مال المضاربة المظهر فيه الربح لخص على العامل في ذمة المالك وانفساخ المضاربة كالمستفهم منه بخلاف ما لو تلف الجنب فان
انتهى فاء المضاربة فما اشغلت به ذمة الاجنبي كاصح به الفاضل في كره واقفا العالم الامر الرابع في الواجب وفيه مسائل **الاولى** لا خلاف
في شكايه ان العامل ايمن بل هو اجاعي فلا يضمن الا عن تفرط او خيانة ولو للعدو كان فضل فيه مالم يات له شرعا فيه ولعل منه السفر بلا اذن من
المك وشراء شئ لقاه المالك عنه ونحو ذلك مما عرفت ضمان العامل فيه وان ثبت المضاربة بل في الادلة كونه ضامنا للوضعية التي تكون في ذمة المالك
من بيع بعضهم اظاهره ضمانه بالجن الذي يكون للشئ في البلد الذي سافر عنها بل قد بين او بقوى ضمانه للوضعية المتجددة بعد العقد وبالسفر مثلا ولو
دعا الى السفر البلد بن على وجه الربح في البلد الذي سافر عنها البتة لا طلاق كونه على العامل مع مخالفة حصلت تلك الوضعية نعم لو فرض كونا الوضعية
مستجدة في سفره ففسخه وسافر وبيع بما فيه تلك الوضعية امكن مع عدم الضمان في كل حال فلا اشكال ولا خلاف في ان قوله او العامل مقبول في
ال... كما لا يربح ذو يد على المال باذن المالك من غير فرق عندنا بين دعواه التلغيم بغيره يمكن اقامة البينة عليه وخفى وهل يقبل في الرد فيه تردد من كونه
امس كالودعي لما في عدم قبول قوله من التكليف لا يطابق لاحتمال صدق تكليفه ثانيا بذكر ذلك من ذلك او التلغيم بالجن وهو المحكي عن الشيخ في الظاهر
عد به في ان المالك منكرا اظهره انه لا يقبل لعدم قوله البينة على المدعي وقوله في التلغيم مثلا لا يقضي القبول في ذلك ولينش الادلة ما
ينبغي قول قول الامين في جميع ما يوجب على وجه يملك ما يخفى فيه والعباس على الودعي خرج اثر عندنا خصوصا بعد الفرق بينهما بالقبض هنا كالمصلحة المأ
خاصة بخلاف الغام الكا هو مصلحةها والتكليف في المثل او الفسخة برفع التكليف بما لا يطابق والتخيب . ليعني اذا الكلام هنا في القبول وعدمه من حيث
اله رتبة ايها الامن حيث خصص الامين وعد به انما الغرض في اجمع صدق ذلك من انه اذا لم يقبل قوله في الرد يلزم تخليده لو اصر على انكاره الحمل الصدق

شراء المبيع بغيره العيب لئلا يعل الغبطة وانما ثلثها العامل بغير التسليم وكذا كل موضع ظن الغبطة ظهر خلافها قلت لا اعلم الا ان نضرب بجاذب حكم ذلك في
 عدم صحة البيع جازي الاحكام السابقة قلت قد يعرف بين المقام والعيب نحوه بان يثبت المضاربة على الاجتهاد بالنسبة الى العيب صدره والرغبة فيها
 وعدمها ونحو ذلك مما يكون في المنة التي في الخطأ والصلوب فيجوز كل من ذاب المضاربة ضرورة جريتها على المعارف في اعمال التجار التي لا يربح في انقار
 فيها بخلاف المقام الذي لم يكن جازي في الذهن ولا هو من عوارف التجار في فرض عدم كون شرائه من ضرر المضاربة ولا اذن فيه صحتها لم يكن الجعل بحكمته
 عليه مرجعا للاذن من المالك ضرورة عدم كون عنوان الاذن في المضاربة الجهرل حاله على وجه يشمل المقام فلا يبعد كون العلم طريقا في المفروض بخلاف العيب
 ونحوه فانه من عنوان الماذون فيه ومن الغرض بالتمسك من جامع صدق من عوى فشا البيع فيه نحو المقام الذي يظهر من اني الشاهد بين الاجماع على ان لا يثبت
 نسب الصحة فيه الحكم وان كان قد عرف ان اذ يبيع ما يخفى فيه في علمه يثبت عليه صحة البيع والاتفاق وان قلنا انه ليس من ضرر المضاربة محل منع
 فالبيع الفرق بين المقامين كما هو في المص والمفاضل حيث اطلقا الحكم بالبطالان من غير فرق بين جازي العلم والجعل وكيف كان هذا كله اذا وقع المشرع بالعين
 واما ان كان في الذمة التي قد عرفت عدم اندراجها في اطلاق المضاربة في غير المقام فضلا عن فتح كون ذلك وقع الشراء للعامل ظاهرا وباطنا الا ان يذكر
 وقيل المالك لفظا فيكون مضبوذا او شبه فكذلك وان لم يبر ظاهرا الا انه في الواقع موقوف على اجازة المالك في فرض عدم ما كان له بغيره وان كان اياه مضابضا
 كما هو واضح وكذا الكلام فيما لو اشترى من نذر المالك عتقه بغيره صبره بغيره جازي بغيره في ملكه من غير فرق في جميع ما ذكرناه وان اطلق في هذه الحالة الشراء وال
 على المالك لكن الضيق عدم الفرق في المستثنى والله العالم **المسئلة الثالثة** لو كان المالك لاهرا فاشترى العامل زحافا فان كان باذنها بطل
 النكاح لعدم اجتماع مع المالك كحفظه في محله وان كان غير اذنها قبل بيع الشراء ولم يعرف فائده لكونه من موضوع العمل الماذون فيه اذ لا تلف فيه لار
 المال مع امكان طلب الرجوع فيه فهو كشر غير الزوج وقبل بطلان لان عليها ذلك من انفساخ النكاح المغوث للمهر في بعض الاحوال وللنفقة والشراء
 ولا ستماع ونحو ذلك فيكون تبديلا لاطلاق الاذن وهو شبه عند المصلح عند ثانی المحققين والشاهد بان بناء على ارادة الوقوف على الاجازة
 ومن البطلان لاهو مطلقا وان كان هو محملا بل حكمي فلا الا انه كما نرى مع اننا لم نعرف فائده وان حكم عن غيبه الشئ لكن الحكم عليه واضح كوضوح بناء
 على الوقوف على الاجازة وقد ابطنته بل وان اجاز ضرورة بطلان النكاح وعدم ضمان ما فاتها من المهر والنفقة لاستنادها الى اخبارها اما على
 بالصحة في لساننا بغير ضمان فانما سببه مع علمه بالزوجية لان التوثيق جاء من قبله قال لكن ضمانه للمهر ظاهر اما النفقة فشكلا لانها غير مفقودة بالنسبة
 الى الزمان ولا موقوف باجماع شرائها بل ليست حاسلة لان من قبلها التمكن في الزمان المستقبل وهو غير واضح الا ان يثبت بانها تضمنتها على التام فيجوز
 بعد والظن اختصاص ضمانه بالمهر على هذا القول وهو الذي ذكره جازي ونحوه وجامع صدق قال لضمان على العامل لو اجازت المالك له البيع لما يقو من
 المهر والنفقة لان ذلك باخبارها اما على الثالث اي الصحة فبضم اذا كان عالما لان التوثيق جاء من قبله قلت هو من اقر بان اراد ضمان النفقة ضرورة
 عدم كونها ما لا لها فثبوتها عليها كما هو واضح والاضمنها العامل للزوج واما المهر فهو وان ارسل ضمانه في كلامها ارسال المسلمين كالفاضل عند
 بل قد سمعت في ذلك من كون الحكم بضمانه ظاهرا لكن قد بناه في ذلك بمحصول الاذن بهما على فرض الصحة ولو في ضمن الاطلاق والام بكن الحكم بها وجب
 رضى الضمان عن العامل كما لو وضعت من بغير ضرورة عدم الفرق بين استنادها من صريح اللفظ والاطلاق وثانها يمنع فوات المهر عليها مع فرض عدم الفسخ
 من قبلها لكونه مضطرا لها بالعدول والعل مرادها ضمان المهر لسبب العبد الذي هو الزوج وهل هو من المثل او لا فانه كما انما بان بالنسبة
 الى الجميع والنصف مع فرض حال فيما قبل الدخول وثالثا انه بناء على ان ذلك من اسباب الضمان لم يكن للتفريق العلم وجب اذ لا تفاوت فيها بين العلم وال
 ويجعل هذا الكلام منها لا يخفى ما فيه خصوص بناء الصحة على حصول الاذن منها الرضا لضمان العامل وقد ذكرنا تحقيق الحال في نظير المسئلة وهو الفسخ
 بالرضاع في كتاب النكاح من اراده فليحفظ كما انه لا يحمي عليك بعد الا حاطة بما ذكرنا حكم بالوكان المال لرجل فاشترى العامل زوجة حتى ما حكمه
 جامع صدق من كره من انزل على الصحة لو كان الشراء قبل الدخول فقد قال في كره ان قال رضى نصف المهر للزوج وجهين فان قلنا يلزم رجوع به على العامل لا يثبت
 نظيره عليه فيرجع به عليه كما لو افسدت امراته النكاح بالرضاع قال ولم يذكر حكم ما بعد الدخول وكان يرى عدم جواز الرجوع به لانه قد نفى بالدخول قلت
 قد عرفت تحقيق الحال في ذلك كله خصوص ما عدا ملاحظه ما ذكرناه في كتاب النكاح والله العالم **المسئلة الرابعة** اذا اشترى العامل اباه او غيره ممن يثق
 عليه ولا يبيع صحا لشراء وكان من مال الفراض فان كان قد ظهر فيه ربح حين الشراء او بعده وقلنا بملك العامل حتى لا يظهر انفق نصيبه من الربح
 عليه ويبرى في الباقي ولكن ليس عليه بل يبعي العتق في يده فتمت سواء كان العامل موسرا او معسرا لا خلا فاجده فيه كما اعترف به غيره واحدا بل عن الغيبة
 وثرا الاجماع عليه هو الحق بغير وجه انما يبرى عن محمد بن فليس عن الصادق في رجل دفع الرجل الف درهم مضاربة فاشترى اباه وهو لا يعلم قال بقوم فان
 زاد درهما واحدا عتق واستمتع في مال الرجل الذي قد ذكرنا الاستقصاء فيه عن البتة والاعتماد مع ان المسئول عنه مطلق الرجل لا رجل مخصوص كمن يملك
 علم الامام بحال بل واطلق فيه الحكم بانه بالنسبة الى ظهور الربح حال الشراء ويجزئه بعده لكن مع ذلك احمل او قبل بالسراية مع القوم على العامل
 الموسر لاخباره السبب الموجب بها فيجعل الصحيح المزبور على اعتبار العامل جعائلا لاذله او على تجرد الربح بعد الشراء بناء على عدم القوم عليه فيه كما
 سجال في جامع صدق لك احتمال بطلان البيع من اصد لا من مناف المقصود الفراض الذي هو لسعي للثبات القابلة للتقلب للاستمرار في المنفعة لهذا
 الشراء المعقب للعتق فيكون جازيا خلا او موقوف على الاجازة الا ان الجميع كما نرى اجتهاد في مقابلة النص والقوى والاجماع بل من ذلك يعرف قوة
 القول بجواز شراء اب المالك مضاربة مع الاذن كما او مانا اليه سابقا بل قد عرفت ان مقتضى الجمع عدم الفرق هنا بين الربح حال الشراء وتجزئه
 بعده فانه لا يربح في العتاق نصيبه معه ولكن في جامع صدق في سائر العتاق وعدمها وجهان احدهما نعم لاخباره السبب هو الشراء اذ لو لاه لولا

لو كان المالك لاهرا فاشترى العامل زحافا فان كان باذنها بطل النكاح لعدم اجتماع مع المالك كحفظه في محله وان كان غير اذنها قبل بيع الشراء ولم يعرف فائده لكونه من موضوع العمل الماذون فيه اذ لا تلف فيه لار

شبه ما ارتفاع السوق وهو اختيار المسبب في ثبوتها لان الشراء ليس هو مجموع السبل بل هو السبل التي بها هو ارتفاع السوق ولا دخل لاختياره فيه فلا يكون
 مختاراً للسبل لان جزءه غير مقدور فهو كالاثر الذي لا يوجب سراً بل هو من انما يوجب له في مقابلته النص في مقتضى الاجماع الذي لم يفرق فيها
 اجمع بين الامرين نعم قد ينشأ عدم التدليس مثل هذا الشراء في اطلاق المضاربة مع العلم بالسبل للغير على المالك بانتظار سعي العبد الذي قد يجزى الاداء
 والصحيح من محض الجاهل والقنوي ومقتضى الاجماع لا يوثق بآراء هذا الفرع من اطلاقها في حال الوعوف في مثله على الاجابة لا يفرق من قوة بغير الكلام في
 شبهتين احدهما هو انه وبما ظهر من النص والقنوي جعل مناط الحكم الموقوف على ثبوت النظر في بانه على راس المال وعدمها ولا ينبغي عدم احتياط ذلك ضروري
 امكان زيادة غيره من اجتناب المضاربة على وجه تلك العامل حصه الشفعة المصنفة في الاب وان لم يزد فيه فانه لا ينبغي جريان الحكم الموقوف على وجه
 من على ما اذا كان الاب هو جميع المال المضاربة لا يثبت الفرض كما امر لا يثبت الا اذا ثبتت ابقاها المضاربة على وجه تكون تلك
 الزيادة جارية او اقل اذ لا يوجب والمراد من الصحيح الزيادة التي تكون بها الثاني اذا فرض كون الاب احد اعيان المضاربة ولم يظهر وجه وازداد المالك والمالك
 الانضاض لكن قد يخل في اثناء ذلك وجود واعب او يحدد زيادة لبعض اعيانها فقل للعامل باخر بيع الاب اذا اراد المالك نفسه وجان احوالها العبد
 ضرورة كونه ملكاً للمالك الذي هو بسلط عليه ولم يظهر زيادة بسلطها العامل فلا ينبغي ان المالك مع مقدم على العامل في ذلك خصوصاً انما
 الضرر عليه بوجوده لا يوجب له نصيب الحق وانتظار المالك الى السعي المحصل عدم حصوله وليس هذا الفرض من ظهور الرجوع بعد تحقق
 الذي به ينكشف سبب ملك العامل بل هو من تحريمه بانفاق حصوله واعب بعض الاجبان وان لم يكن فيه لها ونحو ذلك مما لا يوجب سبب للعامل كما هو واضح
 المسئلة الخاصة اذا فسخ المالك او العامل اوها مع بغير خلاف ولا اشكال للمعقود من كون العقد جائزاً وكان الرجوع بينهما مع وجوده على
 على حسب شرطهما فان لم يكن وجه وكان المال ناضاً اخذ المالك ولا شيء للعامل الا ان يكون الفسخ من المالك فان للعامل اجرة المثل في ذلك كونه
 صدقاً المصروف على ما حكم لان عمله محرم صدقاً بان المالك لا على وجه الشراء وبشكل بانه لم يقدّم الا على الحصه على تقدير وجودها ولم يوجب له
 شيء للمالك مسلط على الفسخ حيث شاء ولما لا بد فيه بانه انما جعل له حصه خاصة على تقدير استمراره الى ان يحصل وهو يقتضي عدم عزله قبل
 قبل حصولها فاذا اختلف فخذ في ثبوتها عليه فنجيب عليه بانه كما اذا فسخ للعامل بعد الشروع في العمل كما ترى لا ينبغي صدوره من جهة ضرورة انضائه
 ضمان المالك الاجرة لوضع وان قلبه العامل مراراً متعدياً ولم يحصل وجه بل وان خسر وهو مناف للمعالم من مخرج المضاربة المبينة على استحقاق
 العامل حصه من الرجوع ان حصل والا فلا يشترطه واخرى منه ما يحكي عن اطلاق كونه من ان له الاجرة في الفرض حتى لو كان الفسخ من العامل نعم قد ينشأ الاجرة
 فيما لو عمل العامل وفسخ المالك قبل ان تمام عمله المحصل حصول الرجوع برباعية اتمام عمله واذا نهى على الرجوع المترتب عليه والفرض انما الفسخ نفوت
 لخصه ولكن العمل على اخر له ورضاهما بهذا العقد الجائر المسلط على الفسخ في جميع الاوقات لا ينافي ثبوت الاجرة لغير جهة اخرى يمكن حمل مثل
 عبادة النص على ذلك كما ان منه يظهر لك ملو ذلك من عدم الفرق بين صورتي الفسخ قبل الانضاض بعده وكيف كان فلو كان بالمال عرض بعد
 الفسخ قبل كان له ان يبيعه من دون رضی المالك وان لم يكن ظهر وجه لغيره فله ان يبيعه ويوجدون يزيد في الثمن فيحصل الرجوع وفيه انه لا
 حرمان فرض عدم الرجوع والاحتمال المعارض باجماع الفسخ المالك لا يكتفي في عصى بغيره في تلك لو كان الرجوع يملكه كونه موجوداً بالفعل لوجه
 لحوال انه في قوة ظهور الرجوع مع امكان المناقشة فيه اي لا يمنع كونه في قوة ظهور الرجوع الموقوف صدقاً عرفاً على زيادة قيمة المالك في نفسه او غلبته
 الثمن من الرضا في وجوده وان لم يكن قد وقع منه ذلك وحضوره اذا حصل الرضا بعد الفسخ وثباتاً يمنع سلطه على ذلك في صورته ظهور
 الرجوع الذي لا يزيد به على كونه شريكاً وفي المعلوم عدم سلطته على بيع مال الشريك بغير اذن الشريك وبذلك يظهر لك ان الوجه النفع من البيع
 لقاعدة منع التصرف في مال الغير بغير اذنه وعندها لو انكر حال بان الزيد المالك بالبيع فيجب عليه ان يرضى المالك لانه اخذ نفداً فيجب ان يردّه كذا
 لا يوافق في قوله على البدل ما احدث حتى يردّه. ولحققت الفسخ في المالك بفسخه فبذلك ولا لغيره المذكور على وجوب ذالمال المأخوذ بالاذن
 المتغير بها كالمخدة او لا والاصل البرائة فالوجه ان لا يجب عليه الاجابة هذا كله في صورة عدم ظهور الرجوع امامه وكان المال عرضاً وطلب المالك
 انضاضه فله حزم في جامع صدق ذلك بوجوب الاجابة على العامل لان استحقاق الرجوع وان كان ثابتاً بظهوره الا ان استمراره مشروطاً بالانضاض
 فيجعل عرض ما يقتضيه سقوطه وقد تقدم سابقاً ما يعلم بفرار هذا المالك على القول ببقاءه على انه بالفسخ يحصل لاسماء المضاربة في مجموع الشك
 بين المالك والعامل بمقتضى حصه من الرجوع المفروض ظهوره عند الفسخ وكل ما يحدد من ثلث خسة فخرج عليها لا يقتضي الرجوع فيخرج عدم وجه
 اجابة العامل للانضاض وان الزيد المالك لعدم ضمانه ما عرض مع عدم وجوب الادراج نفداً كما عرفت ومنه يعلم انما يوجب لطلب العامل البيع خاصته
 التي ذكر في ذلك وجوب اجابة المالك لغيره من ضرورة كون المتجه بناء على ما ذكرناه عدم الوجوب بل على كل حال حتى على القول بالامكان وصوله
 المحقه بغيره المرفوض والايضا نفداً انما هو من المالك فله سقاطه لان حال العامل لا يزيد على حال الشريك المالك من المعلوم انه لا يكلف اجابة
 شريكه الى بيع كل ذلك مع طلب العامل لبيع في حال ما لو طلب لغيره الى وقت متأخر كوسم متوقع فليس له ذلك خطاً للضرر كما نقطع بعدم ثبوت سلط
 للعامل بناء على ثبوت ملكه على الانضاض او غيره وما ذكرنا يعلم حاله فيما لو كان الفسخ من العامل في هذه الصورة اذ الحكم كان بل ينبغي لغيره عدم استحقاق
 الاجرة لو كان ناضاً لا يرجع فيه ويعلم وجوب اجابة المالك الى سببه لان المانع من مثله كما هو واضح ولو كان بعض المال ناضاً فان كان قد راس المال
 انهم عدم اجبا العامل على انضاض ليله ليرجع المال الى المالك كما كان واولى منه لو كان ناضاً فلو كان ناضاً فلو كان ناضاً فلو كان ناضاً فلو كان ناضاً
 فانه ولو قلنا باجبا على الانضاض فيما سبق قلت لكن قد عرفت انما في ذلك وغيره على وجه يتبين لك ان جميع ما في جامع صدق ذلك هنا غير

النفقة عدم ذكر الفرض هنا في شيء مما فصله العامل الثاني ونحو ذلك ما هو الصريح في أن موضوع المسئلة عند غير ما ذكرناه وإن لم يرضاه بنحو ما سمعنا
 منها هنا لكن لا تصح عدم وروده عليه وعدم بدخله لكن بما ذكرناه من ذلك مفروض المسئلة كما لا يخفى على من لاحظ المقام فلهذا المسئلة السابعة إذا قلنا
 المالك ورضى إليه ما لا يرضاه فأنكر العامل فقام المدعى عليه على أنه دفع إليه ما لا يرضاه فادعى العامل أن التلف فضى عليه بالضيان وكذا لو ادعى عليه
 أنه بعد أن يرضاه من الإمانات لثبوت كونها شائبا بانه المالك الذي قامت اليه منه وأخرها بغيره بعد ذلك بدعواه تلفه ولا يثبت كونها شائبا بل قد يثبت أنه
 لم يقبل دعواه حتى إذا قام بينه وبين التلف من بلا شك ولا يقرب لثبوتها إلا بما ذكرناه الأول الذي هو أيضا في قوله من هنا غير الفاضل في عقد بيعه
 قبول دعواه لكن في ذلك أن عبارة المنع من أن لا يرضاه عدم الفرضية بل إلى أن يدفع العيب وقد تكون نالفة إلا أن يتكلف نحو ما تقدم من جبهه
 مدعى بغيرها الباس من جبهه العيب وفيه أن المقتضى عدم قبول دعوى التلف التي تقبل من حيث إسقاط الضمان وأما التكليف بالعيب ففيها
 وعنده فهو غير مقتضى لها فليس يثبت المدعى بالتلف غير ما ذكرناه من ضرورة عدم تصديق مجرد قوله بالنسبة إلى ذلك من ذلك واستظهاره بين أو بينه وبين
 أو بخلاف ذلك وعلى كل حال فهو مقام آخر غير ما نحن فيه يخرج المصنف من هذا كله إذا كان جوابه في الدعوى الأولى ما سمعنا أما لو كان جوابه لا يرضاه عند
 شئنا نحوه لو يرضى وإن قامت اليه عليه على دفع المال إليه فرضا لكون ذلك أعم من ضمانه بل لو ادعى التلف بعد ذلك سمع منه بيمينه لعدم الشافعي بينه وبين
 كراهة الأول كما هو واضح المسئلة الثامنة إذا تلف مال الغرض أو بعضه بعد ورائته في التجارة لحسنه التلف من الربح الذي هو فائدة الراس المال في
 في شئ من المعاملة وفي عرفها وكذا التلف قبل ذلك كالوادي الذي اشترى في الذرة فاشترى ثم تلف المال وتعدلت الثمن عنه فإن الغرض يبرر ويحكم بيمين
 بالربح المحض ولكن في هذا أثر عند المصنف مخرج من أن التلف قبل الشراء في التجارة يخرج التلف عن كونه حال فراض إلا أن لا يرضاه عدم الفرق
 لكون المقتضى لكونه مال فراض هو العدة لا ورائته في التجارة في ضرورة بقوله العقد وظهور ثبوت الربح مجرد بالتلف مع بل لا يخفى على من أعطى المال لغيره
 عدم صدق الربح الذي وضع الشرط بين المالك والعامل عليه إلا على ما يقتضي بيمين جميع ما حدث على المال من أول تسليمه إلى انتهاء المضاربة من غير فرق في نقصان
 بين انخفاض السوق والغرق والحرق ولخذا لظالم والساق وغير ذلك مما هو باق في المضاربة فاقصا بقاها أو قبل من خصها الحكم بالانقضاء فيه الضمان
 بدونه المصنف لا يخرج من بطلان الموجود فلا حاجة إلى جبره ولا من نقصان لا ينعقد بغيره العامل ويجازيه بخلاف النقصان الحاصل بانخفاض السوق من غير وجه
 أن يصح إليه بالمعروف نعم لو فرض حصول العجز من التلف كان العجز من جهة المال المسئلة السابعة عشر إذا فاضل اثنين مثلا واحدا مثلا أو
 لما انفصلت مثلا منها ونقصان في النقصان الآخر مع الثاني في المال أو شأوا يبيع مع الثاني في المال كان فاسدا لغت الشرط المقتضى لاجتماع زيادة واحدة
 على الآخر مع الثاني أو المالكين أو الثاني مع التفاوت في المالكين بلا عمل من ذي الزيادة ضرورة كون العمل غير ما وفده عرفنا سابقا عدم جواز ذلك لثبوت
 فكذا هنا إذا فرق بين أملاك المالكين وعدمه ولكن قال المصنف هنا بغير تردد ولعله من ذلك ومن أحتمال كون شرط الزيادة هنا من العامل معبى أن
 صاحبها قد شرط في العمل بما لا يقل عما شرطه الآخر ولا يثبت جواز ذلك ضرورة عدم المانع المتردد منه لا يثبت أن محل المسئلة مع الإطلاق الذي هو
 بمحل ذلك بمحل كونها من المالك الآخر ولا ترجيح لا نقول أن أصل المسئلة يرجع الأول بل سلمت حتى مع عدم فرض خطورة هذا التفصيل في عدم
 حلا لنقص المسلم على الصحيح في نفس الأمر ثم لو صرح باستحقاق العامل من نصيب كل منهما منصفه أنجزه الفسخ بناء على ما سمعنا في الشركة مع أنه قد يثبت
 بالصحته بناء على كون ذلك من عمل المضاربة كما هو عليه ما عدا ما يستفاد من إطلاق عبارة المنع وعدم عدم الفرق في الحكم المتردد بين أملاك المالكين
 وعدمه كما عرفت به الكثرة في شرحه ولا يثبت أن استحقاق كل منهما بل يرجع مال الآخر المقر من غيره مع أنه قد يختلف فلهذا وكثرة بل قد يحصل بخلافه في
 أحدهما دون الآخر الله سبحانه وتعالى لا يفضله لضوابط بل هو أن كان فليس صدق كون المجموع مال مضاربة واحدة ولذا حصل الربح بينهما معا
 وإذا كان ذلك ونحوه من مقتضى عقد المضاربة فلفظ المضاربة في بيع النصفين أو شأوا يبيع في المال والثاني مع التفاوت فيه ويكون
 ذلك من أحكامها بخلاف ما لو فرض الواحد اثنين مثلا على التفاوت فباشط لهما من الربح صحيح وإن كانا في الشرط لهما لا أكثر لا أقل إلا إطلاق الأدلة
 خلافا لما لاك فلم يجوز التفاوت بينهما وقد تقدم الكلام فيه سابقا المسئلة العاشرة إذا اشترى عبدا مثلا للفراس فتلغ الثمن قبل القبض قبل
 والعاقل الشافعي في محكي ما يلزم صاحب المال منه دائما ويكون المجموع راس ما لا يجبر لنا لفت منه بالربح وقبل والعاقل ابن ادريس في محكي عدمه أن كان انقضى له
 في الشراء فملك ولا كان باطلا ولا يلزم الثمن أحدهما وقد عرفت فيما مضى تفصيل الحال من أنه إن كان الشراء في الذرة باذن المالك لزم دفع الثمن ثانيا
 وثالثا دائما ولا فإن صرح بكون الشراء له ووقف على إجازته فإن إجازته لزم الثمن والباطل وإن لم يذكره لفظا وقع الشراء للعامل ظاهر مع فرض كون قد
 نوى المالك والأفرضا البعده وإن كان الشراء البعده فملك قبل دفعها بطل العقد هذا كله واضح نعم في ذلك بعد أن ذكر جميع ذلك قال وجب يلزم
 المالك الثمن ثانيا بكون المجموع راس ما لا يجبر جميعه بالربح وهو جدي في غير صورة الفسخ ما فيها فلا يخرج من أشكال ضرورة عدم وقوع عقد المضاربة في
 فرض إجازة المالك لذلك ليجوز الترخيم المضاربة ولكن لا تصح عدم خلوه عن الأشكال البعده المسئلة الحادية عشر إذا اشترى قدرا من الربح فطلب أحدهما
 القسمة لعدد الربح فإن انفصاحا لا يخص العن فيها وإن امتنع المالك لم يجبر لما فيه من الضرر عليه لاحتمال خضارة مال الفراض فيحتاج الجبر لهما العامل
 فلهذا يظهر من العبارة أن ليس له الاضطلاع لأنه فيحتاج إلى الجبر أحدهما المالك لكن في هذا أن امتنع أحدهما لم يجبر الآخر على القسمة وفي جامع صدامتا
 المالك فقط وأما العامل فإنه لم يرض أن يطره بخلافه وإن تلف ما وصل إليه فحتاج إلى غير ما وصل إليه القسمة وذلك ضرر وفيه منع كون ذلك ضررا
 ضرورة إمكان المحافظة عليه بعدم التصرف بل لو أغرم لم يكن عليه ضرر لأنه في مقابل ما يصرف منه وعلى كل حال قلنا قسما ويقبض الراس المال معه في
 فخره في العامل أقل الأمرين ما وصل إليه من الربح وما يصيبه من الخسران لأن الأقل إن كان هو الخسران فلا يلزم الجبر إليه وكذلك المصنف على المالك الأقل

الامر من راس المال هذا هو الظاهر العباد بل حرم به الشهيد بن لكن عن الشهيد بن المراد وفاقلا الامر بما اخذه العامل من راس المال لان الربح فلو كان راس المال
 مائة والربح عشرين فافترسوا عشرين من الربح مشاعة في الجميع نسبة الى راس المال فاشبه السدس والعشرون المأخوذ سدس الجميع فكون خمسة اسداسها
 من راس المال وسدسها من الربح فاذا افترسها استغرقت العامل على نصيبه منها وهو نصف سدس العشرين وذلك درهم وثلاثون بقية ثمانية وثلاث
 من راس المال فاذا اخذ من الباقي ردا فقل الامر بن مائة وخمسة وعشرين وثلاث والحاصل ان عليه كما قبل حكمهم بان المالك اذا اخذ من المال شيئا وقد ظهر ربحا محسوبا
 اخذه منها على هذه النسبة وافترسها في ذلك بان المأخوذ وان كان مشاعا الا ان المالك والعامل اراد به الربح وحيث كان المال ينحصر فيها فالنصيب من ربح
 بهما ولو كان بينهما خلاف ذلك من راس المال شئ لم يصح للعامل التصرف فيه لان المالك لم ياذن الا في التصرف في الربح ولم يرفع الفسخ والافتقار الا على ما
 قال واقتضى من ربح العامل راس المال على ظهوره بخلاف ان لا يصر له لانه لا يملك شيئا من راس المال وانما اخذ في الربح واما حمله على اخذ المالك فليس بجيد
 لان المالك لا يخذ على وجه الفسخ وإنما يخذ ما بعده ملكه فلما كان فيه ربح وهو شائع دخل في جزء من الربح على نسبة المأخوذ في راس المال بعد ذلك
 على حساب ما يبقى بعد توزيع المأخوذ على الأصل والربح وان هذا من اخذ العامل الذي لا يستحق الا في الربح ولا يقاسم المالك الا على حصة فلو كان قد يكون نشأ
 كلام الشهيد عدم تخصيص الربح من راس المال بانفاها على انه ربح لعدم دليل على ذلك والاصل فيها اشاعته من ترفع المضاربة وبسلم المالك راس ماله
 وحيث كان ربحه بشكل بانه لا دليل على استغراق ملكها للحصة من الربح بذلك مادام ان المضاربة غير منقضة حتى لو رضى المالك بكون الباقي راس ماله فانه
 لا يلزم بذلك بل لا الوجع عنه لعدم استغراق كون ذلك ربحا الى ان ينفى عمل المضاربة والفسخ او الانقضاء كما تقدم الامانة الى ذلك فاما تقدم نعم لها
 الافتقار على التصرف في المقدار الذي ارضى عليه سواء بعد امه صرة الفسخ او لا يرضى بها وما يندفع من راس المال بكون تصرف العامل فيه ربح
 المالك كما اذا لم يكن ثم ربح اللهم الا ان ياتي من ذلك من المالك فسخ المضاربة فيما يخصه من راس المال لانه برضاء اخر حرم عن المضاربة حتى الذي فضل له
 فيسفر ملكها على ما تصرف ذلك من الربح لا يفسخ المضاربة كما عرفت ان في المسئلة الرابعة عشر ربح يتم كلام الشهيد فاجيب انما انه ينبغي التامل فيها
 من ان المالك والعامل الافتقار على تخصيص الربح من راس المال واخر اجاب عن الاشاعة مع بقاء المضاربة على ما لها بحيث يكون الباقي راس المال وما يخصه ونجا
 وهو الجواب الى التامل المسئلة الثامنة عشر لا يصح ان يشترط في مال من العامل شيئا من مال الفراض بل خلاف ولا اشكال لانه ماله ولا ان يخذ
 منه بل الشفعة لذلك انما بخلاف العكس فان للعامل الشراء من المالك وله الاخذ بالشفعة منه كما هو واضح كونه قد انظر ربح بطل البيع في نصيبه
 ولعل المراد اذا كان الربح ظاهرة وقت الشراء لعدم جاز شرا ملكه لا ما اذا اخذ فانه ربح له والتمس من مال المضاربة كما هو واضح وكذا لو ظهر الربح للمال بربح
 جاز للمالك شراء ما يخصه عامل بناء على ملكه بالظهور وان كان منزلة لا فان منزلة لا يمنع من بيعه بل يفتقر في النظر وتوضعه لا زما وان يخذ الخصم بعد ذلك
 والجواب الى الجواب فيجوز بيعه كما لو اختلفه ودعا اجل انفساخ البيع لكنه في غير محله واما الاخذ بالشفعة في ذلك هو ممكن اي بعد ظهور الربح على حصة
 في شرايه لكن قد ينافي مع ذلك فيما لو كان الربح مفاد للشراء فضلا عما لو جرد لعدم ملك العامل بعض الشفيع بالشراء بل هو بالشرط الحاصل في المضاربة
 فلا شفعة فيها ملكه بل ذلك وان شاعركا مع المالك لم يقاسم الا انه ليس بالشراء الا انه هو موجب للشفعة وكذا لا يشترط من عبء الفرض للمعرف في محله
 انه لا يملك شيئا ولا يبيع الا في ملك من غير فرق بين الماذون وغيره لكن حتى عن الشيخ فولا بان الماذون اذا ركبته لا يكون جاز للسيد الشراء منه وهو قول
 لبعض المشايخ لانه لا حق للسيد فيه وانما هو حق الغراء وقصده فكله لك قال فان استحقاق الغراء ماله فانه لا يقتضي خروج ذلك من ملك السيد
 كخلق حزم في مال المغلس نعم للسيد اخذ ذلك بقبضه لانه لا حق بما لم يرد له عوض الا ان ذلك لا يبعد بيعا كما يخذ السيد الجاني خطأ ويبدل بقبضه وعلى
 كل حال انه الشراء من المكاتب المطلق والشرط لان ماله فانه ملك له وسلطنة المولى قد انقطعت عنه فساوى غيره من الملاك ولهذا الواضح لم يكن
 للمولى ما فيه وان كان المالك في المشروط اضعف من المطلق من حيث مكان رده في الوفاء اجمع فربح ماله فانه الى ملك السيد وليس كذلك المطلق لانه
 بحسب ما في يده من مال الكتاب له لو اخرج المسئلة الثامنة عشر اذا وقع ما لا فراضا وشرط ان يخذ له بضاعة قبل كاخذ الشفعة في ذلك لا يصح ان
 العامل في الفراض لا يعمل الا بقبض عليه من قبض الشرط وبينه العقد ولو كان فضا العامل بكون مجبورا لا قضاء الشرط فضا من الربح وقد
 بطل وبطل ما يقابل فيجوز له الحصة وقبل بيع الفراض وبطل العقد خاصة لان البضاعة لا يلزم القيام بها فلا يفسد بشرطها بل يكون لاغيا لما في
 العقد ولو قبل بيعها معا كان حسنا لا طلاقا لادلة وعمومها التي منها المؤمنون عند شروطهم وبجوابه عن فراض وغيرهما والفراض انما يفسد بعدم
 خلوه عنه نفسه عن جزء من الربح لا مطلق العمل وان لم يكن من الفراض وان كان فاضا فشرط في عقد الفراض لم يبق الكلام في معنى صحة الشرط في العقد الجائر
 الذي قد تقدم البحث فيه سابقا لكونه قد يترتب خصوص المقام الذي هو شبه المعاوضة وان المالك لم يجعل الحصة المزبورة الا في مقابلة اخذ البضاعة منه
 لو ربح ولم ينفذ الشرط كان للمالك الفسخ وبأخذ الربح كله وللعامل اجرة المثل في وجهه ولا شئ له في اخر الا انه كما نرى لا ينطبق على حد وعلى ما اشبههم بينهم
 من عدم لزوم الوفاء بالشرط في العقود الجائرة وان حالها كمال الوعد وليس فائدة الشرط فيها فائدة في العقد لا ادرى من المصلحة على الفسخ مع عدم
 الوفاء به الا انه هو واجب على من اشترط عليه لعموم الامر بالوفاء في العقد فانه جيبا خصوصا ما في جامع صدق ذلك هنا فانه لا يمتنع من شئ وقد تقدم مشا
 سابقا ما لا يرفع في المقام المسئلة الرابعة عشر اذا كان مال الفراض مائة مثلاً فخر عشر مثلاً واخذ المالك منه بعد اخذ مائة مثلاً
 ثم عمل ما بقي الساعي فربح كان راس المال تسعة ومائة من الاشعاف فان المأخوذ محسوب من راس المال فهو كالموجود فاذا المالك في تقديره ربحه فاما
 ثم عشر من وهو عشرة على شعير كانت حصة الفسخ المأخوذة ديارا وشعافا فوضع ذلك من راس المال ويجوز الباقي لان الربح انما يجوز خساره المالك
 الا في ربح او لا المضاربة الباقي على المضاربة لا مطلق الخصم فان اخذ المالك شيئا بعد الخصم كان من حصة راس المال فلا يرد ان يخصه من الخصم ان

شيء فيستطعن أصل الخصم لأن خصم المال لا يخرج من المال في المضاربة البتة في هذا العامل ضرورة أن أخذ المالك العشرة من أصله من المال وأعطى
للمضاربة فيها فلا بد أن ينجز ما ملخصها من الخصم السابقة على أخذها والضابط في معرفة ذلك نسبة المأخوذ إلى الباقي وتوزيع الخصم على المخرج
على مخرجين نسبة في المقام نسبة شئ فخصته شئ العشرة المأخوذة من أصله وهو واحد وتسع فبعض منه تسعة الأشع يخرج من الربح المأخوذ ولو فرض أنه
أخذ نصف التسعة الباقي بعد خسارة العشرة يعني أصل المال خمسة وأربعون مائة وديهمها نصف المأخوذ وهو خمسة وهي التي تؤخذ من الربح
المأخوذ لو فرض ذلك في طرف الربح بمعنى أنه يأخذ المحصول من أصل المال والربح فلو كان المال مائة وربع عشرين فأخذها المالك بقدر أصل المال ثلثه ثمانين
وثلث لأن المأخوذ سدس المال يجعل لأصل الربح سدس أصل المال ستة عشر وثلثان وسدس الربح ثلثه وثلث وهو حظه من الربح إلا أنه ينبغي
ملاك العامل على نصف المأخوذ من الربح وهو درهم وثلثان وذلك لبطان المضاربة من أصله وهو السدس من أصله المأخوذ المالك ومع ذلك لا ينفصل المأخوذ
وعاد ما في هذه الثمانين لو يكن للمالك أن يأخذ من العامل إذا فتح المضاربة ليهن مع ما أخذ سابقا المأخوذ بل العامل من الثمانين درهم وثلثان وهذا
نصف مخرج الذي أخذ المالك في ضمن العشرين وقد عرفت استقر ذلك العامل عليه بفهم المالك المضاربة في العشرين وهذا ولكن الانصاف عدم
خلو المسئلة الأولى عن اشكال باعتبار عدم ثبوت ما يقتضيه شئ من المأخوذ على المال كله على وجه لو أخذ المالك بعض المال لمحمد بعض الخصم وإنما المالك
أخذ ما يأخذ المالك من أصل المال وأما الخسارة السابقة على ذلك فبعض ما يقتضيه من أصل المأخوذ المالك قد أخذ العشرة مثلا مسطرة للغير وهو
أن الكسب هو المال الذي ربح وأخذ الفضايلة ضرورة جبر المال الذي وضعت عليه المضاربة بربح أي من من المأخوذ من غير فرق بين ربح منه وما لم يربح بل قد قبل
العامل بعض دون بعض بل قد يربح بعض دون غير وأخذ المالك لا يزيد على دفع العامل ليعتوان ربحه من أصل المال لربحها فثبتا وبما يشهد بعض ما ذكرنا من
السيرة على تناول المالك والعامل من مال المضاربة ثم احتساب بعد ذلك من دون أن يلحق بأخذ المالك أو العامل من الخصم أو غيرها ولكن بحسب ما عرفت من
دأب الرعية ثم بينهم البتة أن كان فتجربا المسئلة الخامسة عشر يجوز للمضارب أي العامل أن يشترى جارية بطاها وأن كان المالك بذلك ألا
أن يشترى من التوكيل على التخليص أو العتق عليها بعد الشراء بناء على صحة هذا التوكيل بخلاف إذا اشتراه عبدا وعتقه عنه أو أدره وضعا وبغيرها وأصل
ذلك هو المأخوذ ما قبل والمأخوذ الشئ في الحكم عن هاتين التبعين مع الأذن فلا بد من طلبه أن الأذن السابقة لا يشرى لأن التخليص المأخوذ لو لم يكن كذلك
لا ينفصل المالك بل يمكن حمل الخبر المذكور مسند الشئ على ما ذكرنا وهو خبر الكاظمي عن أبي الحسن قال قلت رجل سئل أن أسلك أن رجلا أعطى
بالمضاربة بشرى له بأمره من شئ وقال له اشترى بربحك من مملوك ولما ربه أنما هو لصاحب المال أن كان فيها وضعت عليه وإن كان ربح فله فله المضار
أن يطاها قال نعم فلا حاجة إلى المناقشة في سنده مع أنه من الموثق الذي هو حجة عندنا بعد انصرحت ابن زياد في سنده إلى أبي الحسن لعلنا لا نعبر به عنه ولا
في سنده بظهوره في كون الجارية من غير مال المضاربة ولذا كان ربحها للمالك ووضعها عليه وعدم الأذن فيه بالوطى لا مكانه فيها بغيره بل على ما قبل الأذن
السابق على الشراء ولا فرق بين مال المضاربة وبغيره وظهور ذلك من حمله على ما ذكرنا الذي من الجارية بربح على مخالفة عدد والضوابط وخصوصا بعد
نظر الشئ في العمل به على الوجه المتقوله هذا كله في الأذن السابقة أما لو أحلها له بعد شرائها ولم يكن ثم فيها ربح صحيح قطعا مع القطع بعدم ربح فيها خلا
لاطلاق الأدلة ولو كان فيها ربح نجي على جواز تحليل أحد الشريكين للأخر وقد ذكرنا في كتاب النكاح بل في الرابض هنا بشكل التحليل مع عدم القطع بعدم
الربح أن قلنا بالمتبع صورته لأحتمال الشك في المرجح للتمتع في نفس الأمر فبما التزم من ربح المضاربة قال ويجوز الجواز مطا كالأول لا صلا لعدم حصول الظهور
ولا ريب أن لا يحظر ذكره قلت وإن كان هو الأولى لأصل التمسك بالشركة المسئلة السادسة عشر إذا مات وفيه أموال مضاربة لمعديه من فان علم
مال أحد من بينهما كان حق بغيره بخلافه لا اشكال وأن جعل مال كل واحد منهم بخصوصه كان نوابه سواء بمعنى أنه يبيعهم بينهم على نسبة أموالهم كذا في الغنيام
غيره من الشركات كما سمعته في نظائره في كتاب الصلح هذا إذا كانت مجتمعة على حدة أما إذا كانت مع ما له فبذلك أن الغنياء بالنسبة إلى جميع الشركاء كالشركاء
أن وسعت أموالهم أخذوها والأخص قلت لأصل في ذلك خبر السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي بن أبي حمزة عن علي بن أبي حمزة عن علي بن أبي حمزة عن علي بن أبي حمزة عن علي بن أبي حمزة
مضاربة فقال إن ساء بعينه قبل موته فقال هذا القلان فهو له وإن مات ولم يذكر فهو أسوة الغنياء وفيما حصر في نسخة الرابض ثانيا راجع إلى النكاح
ولو كان في هذه أموال مضاربة لمعديه من مات وعلم بقاؤها في تركته فإن كان عينها أو أحد منها أو علمت منفردة بالفرأين المفيدة للعلم فلا بحث والأخص في
أي المجموع من أموال المضاربة الغنياء وأرباب الأموال على نسبة أموالهم إلى آخره قلت ليس في الخبر سوى أنه إذا لم يذكر البت مال المضاربة المعلوم كونه في يد ربح
المال كذا في الغنياء وهذا خبر ما ذكره من أخبار الغنياء وأرباب الأموال في المال المعلوم كونه مال مضاربة لمعديه بل أعضاء يكون مشتركا بينهم ثم قال موصلا
بما سمعت هذا إذا كانت أموالهم مجتمعة في يد علي حدة وأما إذا كانت مخرجة مع جملة الربح المعلوم يكون مخرجة بالغا الغنياء بالنسبة إلى جميع الشركاء كالشركاء
وسعت الشركة أموالهم أخذوها وأن فرضت محضوا كذا قبل الوصية في زمان الوصية مع فصول الشركة عن مالهم أو مساوئها لمع فرض وجود مال المورث غير
واضح لا مع ثبوت موجب ضمان التلف من أموالهم من بعد وفاء وتبريط لثبوت أمانته وعدم ضمانه للتلف لا مع أحد الأمرين كما مر في الاكتفاء في الضمان
بأحوال أحدهما مدفع بالأصل وعموم على اليد مختص بأول على أمانته فالوجه ضرب الوصية مع الغنياء في الخاص وأخذهم جميع بالمورثهم مع العلم بعد
تلف شئ وضد مع احتمال الخصاوصون معهم بنسبة مالهم ويمكن حمل كلام القائل عليه في جميع الغنياء في كلام المورث بضر من التلف لكن بشكل يوضح
ذلك على معرفة مقدار مال البت ومعلومية نسبة بالاضافة إلى أموالهم ولو جعل اشكال الحكم في ضمهم معهم في الخاص قلت يمكن أن يكون المسند
في الأول ما سمعته من النص المؤيد بالقنوي الذي قد ضمن الحكم بكون ربح مال غير ما مع العلم بكون مال مضاربة في الشركة وعدم ذكر البت بعينه وعلى
كل حال فهذا كله مع العلم بكون المأخوذ في الشركة وأما مع عدمه فإن جعل مخرج كونه أي في هذا البت مضاربة لأحتمال التلف وبغيره فبما سمعنا عند المصنف

لديهم فان المادون في الملك لا يفتقر فيها عدم ملكية الموضعين واحدهما باحد الوجه الذي ذكرنا ما قبل قد سمعنا في خبر يعقوب المثل في هذه المزارع
فقال المنفعة منك والارض لاصحابها اخرهم الله من شئ منهم على المشركين من المصالح اظهره في كون الارض في المزارع من ملكه او منفعة او
استغناء بمعنى اعتبار السلطان على الارض المزارع وارض الخراج وان كانت خراجا في العين في اقلها فذلك منفعة بالاستيجار من السلطان الذي
قد اجري المزارع ذلك منه بجري سلطان العدل او بالتفصيل اجري ذلك ما يفتقر تلك المنفعة او الاستغناء وكذا من سبق اليها فاجابها وقلنا ان
ذلك يكون احسن من غيره في الاستغناء بما فاته في الحقيقة ملك الاستغناء بها ولذا يصح لجعل مثل هذه الاحقية منها لبيع واجرة في الاجارة اذ هو كالحق
من حقوق الملك على هذا وهو خرجت من راحة راض الخراج لا ما اذ الركن لاحد ما تسلط على منفعها او الاستغناء بها فانه لا خصصه لاحد مما على ذلك
على وجه يكون مزارعا والارض لاصحابها لا يتبع في ارادة الاشرار في منافعها على الشاى او الفاضل من الاشراك في الملك كذا وغير ذلك من الوجوه
التي ذكرها في تلك ما هو منطبق على قواعد الاجارة والتصل او غيرها لا المزارعة لفقد تسلط احد على الارض التي هو ركن في المزارع في بدنها الى اخرها
من حاصليها التي قد عرفت ان في المعنى اجارة وبذلك كله ظهر ان لا وجه لنا في هذه المرافعة وبما عرفت وبما عرفت للنصوص السابقة ودعوى ظهوره في اعتبار
ملكه العين في المزارع منقطع بعينها فان القواعد والنصوص في الغاوى من جهة في خلافها وبعد خفاء مثل ذلك على مثل الشهود نعم يعني شئ
وهو ان قضية ما ذكرنا عدم صحة المزارعة على الارض المستعارة وللمزارعة على وجه يملك السعير لصحة على المزارع لعدم الملك عنها ومنفعة وانما
فان اوقفت المزارعة من غير فخرج الحقيقة للمالك وان قصد بها نفسه فارض الخراج التي بغرض امرها الجائر مثلا الى شخص مثلا على ان لا اذا اخرج عليها
لا يملك لصحة ضرورة عدم ملك العين او المنفعة او الاستغناء بذلك بل تكون الحقيقة للمسلمين على فرض صحة المزارعة نعم اذا استمر الجائر على الاجارة
الى قبض الحاصل كان المالك بذلك لا بالارض من غير فخرج على كل حال فهو اوسع عند المزارعة عقد لا يتم بغير خلاف بل لعل الاجماع يوجب عليه
لغاية الزوم المستفادة من لينة او غيرها من غير فخرج احتياطيا الا بالانقلاب المطلق المثلثة او باشرط الحين ونحوه نعم قد نفيتم في خبر الجرح والاشارة
عن الاستغناء ونحوه لا يطل بموت احد المتعاقدين كغيره من العقود للزينة فاذ امانت ربا الارض انتقل حكم العقد الى وارثه واذا مات العامل تمام وارثه
مفسدا واستمر من المولى والحصة المربوطة على تمام العمل ولكن في تلك وفي غيرها انما استثنى من ذلك ما اذا شرط المالك على العامل العمل بنفسه فانما
تطل بغيره فال وبتلك لو كان موته بعد خروج اثمه لا يخرج من ملكه لصحة وان وجب عليه بقية العمل فخرج جماعه بملكه بعد نعم لو كان قبله اثمه قلت قد
يقى بان المالك وان حصل لك من قبل الى حصول تمام العمل بمالك العامل في الغصانة في بعض الاحوال بل الظاهر البطلان والرجوع الى اجرة المثل على
فرض القول باحترام عرف في هذا الحال ولا يفسط على صحة وان قلنا في الاجارة على العمل المشروط فيه المباشرة لعدم ظهوره مقابل اجراء العمل بان
لصحة هنا لا شرطا ولا فضلا بخلافه في الاجارة والا لا يخرج ملك بعض لصحة بعض العمل بل ظهور شئ من الزرع وهو معلوم البطلان كما هو واضح
وكيف كان فالكلام اما في شروط هذا العقد وفي احكامه فاما في شروطه فاولها ان يكون الغاء مشاعا بينهما سواء فيه او متفادلا بغير خلاف
على ما في الارض بل فيه على الغصنة الاجماع عليه وانما يخرج مقتضى ان فانه اذ مضت على المذهب في بعض الفروع في عقد المزارعة والمساواة الخالف لاصحابنا
عدم الفرق في الصحيح لا يقبل الارض بحسنة مساواة ولكن بالنصف الثلث والربع ونحو ذلك في سنة ثمان مائة في كون مجموع الغناء
بينهما مشاعا بينهما فخرج بذلك ما لو شرط احدهما شيئا معينا والباقي للآخر او لهما بالشرط احدهما خاصة وبغير ذلك والوجه بطلان الجمع من ان لا يفتق
المزارعة تلك لا خلاف ولا اشكال في بطلان المزارعة مع عدم الاشارة في شئ منها وكذا لو اخضر كل واحد منهما بنوع من الزرع وكون صاحبها كان بشرط
احدهما الطرف اى المتقدم من الزرع والاخر لا يملك اى المتأخر منه او ما يزرع على الجداول بمقتضى الانهار الصنعا او يجمع حولها من الشرايب من قطع الارض
الاخر ما يزرع في غيرها او يوزع ذلك على الاشارة في شئ منها بينهما واما اذا كانت الاشارة في الجملة محففة ولكن بعد استثناء شئ معين كما لو شرط احدهما
قدرا من الحاصل وما زاد عليه بينهما فخرج اجماعا عند المصنف وجماعة بل بما قبل ان المشهور سواء كان مقدار البذر او غيره لا يجوز ان لا يحصل الزيادة
فيبقى الاخر بلا شئ اذ يمكن فرضه فيها يكون الغالبية حصولها بل لما فاته الثابت من شرع المزارعة التي هو كون الغناء جميعه مشاعا بينهما خلافا لما من
الشيخ وجماعة من جواز اشراط مقدار البذر بل على الفاضل جواز استثناء شئ مطويع في الكفاية ولعل للفقهاء والاطلافاث بعد منع ظهور ما
على شرعية المزارعة في اشارة جميع الحاصل بينهما بل بما كان الظاهر خلاف ذلك خصوصا اذا كان الاستثناء لاجنبى عنها ولعل من استثناء ذلك
معين لخراج السلطان كما ان من الاول استثناء مقدار ما يصرف على عمادتها او لا ثم فتمت الحاصل بينهما بل لعل خبر برهم الكرخي كالمصرح في ان المزارع
على الشرط قال قلت لا يعبد الله عه اشارك العلي فكون من عتق الارض والبذر والبقير يكون على المعلى القيام والسقوى الزرع حتى يصير حنظلة وشعير
وتكون الغصنة فيها خد سلطان حقه ويبقى ما بين على ان للسلع منها الثلث والى الباقي قال لا بأس بذلك قلت في عليه ان يرد على ما اخرجنا الا ان
البذر ويقسم ما بقي قال انما اشارك على ان يكون البذر من عندك وعليه السقوى والقيام كظهور خبر يعقوب بن شبيب استثناء غيره ذلك قال استا
ابا عبد الله ع على ان يكون للارض من قبل منها الى الرجل على ان يعمرها ويصلحها ويؤدى خراجها وما كان من فضل فهو بينهما قال لا بأس بالغيره
من المصنف على ان لا يملك في الظهور والاشارة يجوز ذلك الذي في الحقيقة لا ينافي الاشارة خصوصا اذا كان لاجنبى ان نافي كونه بينهما وبين الغير بعد
ذلك كله ما في الرابض حيث ان بعد ان حكى عن الكفاية من جميع ذلك استنادا الى قوله الا ان تكون بخارة عن راض قال وهو كما ترى اذ ليس المستفاد
منه لا يجوز مع الرضاء وهو لا يستلزم الزوم مع ضده ولو بعد ما كما هو المدعى مع انه مخصوص بما مضى مضافا الى ان لا ينافي بخارة المصنف للفقهاء
والجماع والمفروض المسئلة كما مر اية الاشارة وبصرح في الغصنة فقال بعد الاستناد الى الاجماع ولعله لا يسلم الا ما قد عرفت فيقول ربا الارض

والفضل

والفعل بلا شيء وقد عطف اليه فبقى العامل بلا شيء اذ لا يخفى عليك ما فيه من عدم انحصار الدليل في الابنة التي يكفي في المطلق لا انه على الجواز
والشروع والالتزام يستفاد من اية او فواو غيرها وليس فيها مضى يصلح مخصصا لدليل الادعاء شرعيها على خلاف ذلك وقد عرفت منه ما على ذلك
وان الاطلاقات والعيون تكفي في اثبات شرعيةها على الوجه المذكور ولا يفتقر الى مطلق القرض على وجهه بل هذه المعاملة التي هي منبذة ومكافئة القينة في اثباتها
فقط من الاضطرار بخلافها العامل او بما لا يضر وهو غير ان فيه من اشتراط مقدار معين على من يحصل احدهما الذي قد عرفت عدم منافاته للاشياء حتى لو كان
لاحد ما يملك على ان كان استثناء الاطال معلومة في بيع الثمار مع انه قد منع عدم جواز ذلك انما اذا كان بطريقا لشرط خارجا عن ارض المزارع ليعبر الادلة
واطلاقاتها ولعل من ملة اهل الناس لان من اشتراط الشكارة المخصصة بالسرايا او الفلاح او غيرها ومن ذلك كله يظهر الوجه فيما ذكره المصنف في الشرط
احدهما على الاخر شيئا يفتقر له من غير الحصول مضافا الى الحصة من ذلك فضاة او غيرها قبل والفائل المشهور يصح بل لعل عليه عانة من باخر بل قد يشتر
ما في ذلك وهو غير ما بعد الخلاف فيه حيث لم يعلم الفائل بالآخر وان قال المصنف قبل بطل وعلى كل حال فلا بد من اية او فواو في المذهب فواو
فبطل في المقام في بعض الاخبار عليه لا لا قبل واعلم ما اشار اليه الكفاية من بعض العبارة عن الرجل يزرع له احرشا او غنما ويضمن له ان يعطيه في كل حين
ارض مبيع عليه من كذا وكذا وهما فريما ينقص من ماله ما استفضل وزاد قال لا بأس اذا ارضيا هذا ولكن في ذلك ان قراره ح مشروطا بالسلامة
كاستثناء ابطال معلومة من المهر في البيع ولو تلفت البعض منه سقطت منه بحتا لان كذا لشريك وان كان حصته معينة فلت قد يشكك فيما كانه لعموم ما
دل على لزوم الشك في كون في الذمة وبذلك يعرف بینه وبين استثناء الاطال التي هي بعض البيع ولا مانع من كون كذا لشريك نعم قد يفتقر ذلك في
المسئلة الاولى التي هي اشتراط قدر معين من الحصول ولعل المراد من اية الشاهد وان نوههم بعض من تخرجه وبعده عليه الا انه كما ترى لا وجه له
بل لعل الحكم بالسقوط منه بمسئلة المقروض اشكالا لعل لا يشترط الموافق لتعليل المنع في المنع وغيره وان كان هو الاقوى ما لم يعلم ارادة خلافه من شرط
وبه اجازة الارض للزراعة حنيفة بالحنيفة او شعيرة بالشعيرة مع ضمانه ذلك في الذمة واما اذا كان ما يخرج منها ويحصل فيها من خضار الثمن بذلك فالمنع
اشبه بصول المذهب فواو ضرورة اعني ملكية الاجرة التي هي عرض المنفعة المملوكة خارجا او ذمة ولا يفتقر منها في القرض ومن ذلك يعلم عدم الفرق بين
لتخصيص كونها ارض مبيعة مثلا من غير هذا ولا بين استخبارها بغيره بل يرد زرع فيها وغيره والى ما ذكرنا اشار الله بقوله في خبره بصير لا يوجب الاخر
بالحنيفة ولا بالشعيرة ولا بالزراعة ولا بالانفاق لكن بالذهب الفضة لان الذهب الفضة مضمون وهذا ليس مضمون بناء على ارادة عدم
اجازتها بذلك اذا كان منها حتى يصح التعليل فيه بل من يعلم كونه المراد من غيره من الاخبار المشددة على النهي عن اجازتها بالحنيفة والشعيرة ومن
تعليل خصوص ما مع ملاحظة العادة في ذلك مضافا الى خصوص خبره بانه قال سئل باع عبد الله عن اجارة الارض المحذرة بالدينار فقال لا
باس قال وسئل عن اجازتها بالطعام فقال ان كان من طعامها فلا يضر فيه وخبر الفضيل بن يسار سئل باع جفتم عن اجارة الارض بالطعام قال ان كان
من طعامها فلا يضر والمناشئة في السند او الدلالة مدعوعة بالانخبار بالشهرة العظيمة بل لعل الجواب القاصح لا انما يظهر من المصنف في النسخ مؤيدا ذلك
كله بالحن من رجل اشترى من رجل ارضنا بانه معلومة بانه كره على ان يعطيه من الارض قال حرام بناء على عدم ظهور الفرق بين ثمن المبيع والاجرة هذا كله
اذا انفصل لثمن بذلك اما لو جعل في الذمة ولكن بشرط الاداء منها او من ارض معينة اخرى فلا يبعد الجواز للعموم ويجري عليه حكم الشرط مع احتمال البطالة
فيه عملا بما سمعته من النص في خصوص هذا الشرط واما اذا لم يذكر ذلك لا مخصصا ولا شرطا فلا ريب ان الاصول والعموم يقتضي الجواز مضافا الى التعليل
والتميز من الاخبار السابقة كما ذكرنا على الاطلاق خبرها من المنصوص الذي قد عرفت مع ذلك انما ينافي الى ارادة ما يخرج منها من غير فرق في ذلك بين كون الاجرة
من جنس ما يزرع فيها وغيره خلافا لبعضهم فنع من كونها من جنس ما يزرع فيها الصريح الجلي من الله لا استباح الارض بالحنيفة ثم نزعها حنيفة وفيه مع عدم
وقائه بتمام المدعي انه يمكن حله على ارادة ما اذا كان منها بل لعله لا يوجب من اياه البه او بجل النهي فيه على الكراهة لكن في ذلك فيه نظر لان النهي فيه مطلق ولا
منافاة فيه بينه وبين تخريره بشرطه من طعامها حتى يجمع بينهما محله والتحقق ان المطلق والمقيد متى كانا متضيين لا يلزم الجمع بينهما بل يجل المطلق على اطلاقه
بجلائه المثبت وبملاحظة ذلك يخرج فساد كثير مما فراه في مثل هذا الباب قد مضى مثله في النهي عن بيع الطعام قبل قبضه مع ورود نص في الخبر
بيع المكبل والموزون كل حيث جمع الاكثر فيما يجل المطلق على المقيد وليس شيء ويحقق ذلك في الاصول مع انه يمكن حمل الخبر الاول على الاطلاق كما
لثاني بان يربط بكونه من طعامها اى من جنسه ويؤيده ظهور الكراهة منه ولو كان من نفسه كان اللازم التصريح بالمنع فان عدم الخبر لا يبلغ حما المنع فان
فان المباح والمكروه لا يوصف بالخبر ولا بعينه وبينه وبين الشرط واسطة واما النهي فالاصل فيه الخبر فحمل على الكراهة غير دليل امر غير حسن وقول ابن الرابح المنع
مطابق من قوة نظر الى الرواية الصحيحة لان المشهور خلاف قوله قلت فيه ما لا يخفى عليك صوته كون المناهضة بينهما بمفهوم الشرط الذي هو محكم النظر
وقد تقدم الكلام في مسئلة بيع الطعام قبل قبضه والجمع ما عرفت اولى ما ذكره من وجوه احدها الاعضاء بالشهرة العظيمة وما تقدم من تعليل المنع
وبالحسن المزبور وبغير ذلك ما عرفت على وجهه كشف عن ارادة ذلك من المطلقات اجمع حتى الخبر المزبور فيه ما ذكره ما في بعضها من التعليل الذي لا يفتقر الى
على ارادة ما اذا كان منها فلا يصح للفقهاء من ذلك وقد ظهر من جميع ما ذكرنا وجه الحكم بالخبر فيها اذا كان منها بل او غيرها المعين وعدمها فيها اذا
لم يكن من جنس ما يزرع فيه كالا استخبارها بشعيرة الذمة وذرعهما حنيفة بخلاف ولا اشكال وان اخرج عدمها ايضا وان كان هو مكرها للصحيح
السابق بل لا يبعد القول بالكراهة في مطاق استخبارها ما بالطعام بناء على الشائع فيها فيكفي احتمال ارادته من المطلقات والله العالم وكذا بكونه ان
يوزنها بالاكش ما استخبارها بالاجرة او بغيرها بغيره عند جاعله بل المشهور لكن قد اشبعنا الكلام في ذلك في كتابنا لاجازة
فلا حظ واصل الشرط الى انما في تبيين المدعى بخلافه مع عدمه بل لعل الاجماع عليه بناء على عموم النهي عن الغرر وروده على ادلة المقام ولو ارجحنا

والمطالبة بغير المثل وعدم فله المسمى من الزرع المخصص من الدار في كل من الارض والادنى من المقتضى الحاصل بسببه لعدم الاذن فيه بالمخصص ومن هنا ينجم
عدم انقضاء المزارعة بغير المثل المعين خصوصاً اذا كان شخصاً كما انه ما ذكرنا قد يظهر الوجه في قوله لو كان قد دفع الاقل ضرراً جازاً بنفسه بان المراد من
مقتضى الاذن في الانقضاء بالارض فهو كاجارة بالنسبة الى ذلك كنه اشكركه في المحققين والشهيد بن ابي ان عريض للمالك ليس بضرراً فيها بغير مقتضى
الارض بل المقصد الذي له انما هو الانقضاء بالزرع ومصلحة الارض تابعة لمقصوده بالذات ولا شك ان الاضرار تختلف في النوع والزرع في مكان
عرضه بالاشد من راس حيث تنفسه والحاجة اليه وان حصل للارض ضرراً او لا يتعلق بغيره بالاختلاف وان انقضت الارض بالارض لو انقضت
بذلك الزرع وانما لم يكن ذلك كافياً في جواز ترك المزراع العمل نظر المصلحة للارض فالأقوى عدم انعكاس ما عينه من ثم لم يمتثل هذا الجرح في اجارة الارض
الزرع نوع معين فان عدول المستاجر الى نوع آخر وانخفض ضرراً منه فبما ان العرض في الاجارة للمالك بمقتضى الاجرة وهي حاصلة على التقدير بين و
يبقى معدلاً بزيادة تخفيف الضرر عن ارضه واولى منه لو ترك الزرع طويلاً لانه فانه لا اعتراض للمالك عليه حيث لا يتوجه ضرر وعلى الارض لم يمتثل
وهو الاجرة بخلاف المزراع فان المطلوب لصحة من الزرع المعين فلا بد من ارضه ولا بد من اجرة قلت ولعله اذا كان جرحه الفاضل هنا بين
القطع والضرر اجرة المثل المتقضى بغيره في دفع الاضرار لا ان لا ارض هنا عدم الفصل لكن الجملة اذن اشكلوا بما عرفت من عدم الوجه لاختلاف المسمى
الزرع الذي لم يدخل في عقد المزارعة فيجوز له ما عتلت بل العمل على عدم الاحتياط في المقتضى في المسئلة ان يقر ان كان المقصود من تعيين مقدار الاذن في
الانقضاء بالارض ذلك فيجوز ما ذكره المصنف في صورة تغذ والاضحى الذي هو المعين وان كان المقصود من زيادة المعين فالأصح ما ذكره الفاضل خصوصاً
في صورة التقدير لما سمعنا سابقاً من حيث الاحتياط في ذلك من الشروط وكذا مع استنباط الحال ولعل عرض المصنف الاول ضرورة كونه في بيان الاذن في
نوع ما يراد في صورة الاطلاق والتعيين فمجرد ان كان المسئلة غير محصورة في كلامهم حتى مسئلة الاجارة اليه ذكرها المصنف ضرورة ما كان الاول
يلزم المنفعة المقتضى وعدم جواز الاختلاف منها خصوصاً على ما عتلت في الظاهر كلامهم من كونه ذلك مخصصاً للاجارة وقرئ واضح بين الانقضاء بالاختلاف
الذي لم يحصل الاذن فيه بين عدم الانقضاء اصلاً فان ذلك ليس بضرراً فيها بغيره اذن للمالك بخلاف الاول الذي يجر عليه اجرة المثل بناء على ما ذكره
كان المصنف بناء على ما ذكرناه مع فرض عدم ارادته التقدير بذلك لاحتياطه في دفع الرجوع بجره المثل والامضاء والامضاء على المسمى ولو زرع عليها
اولى من الزرع ولا ماء لها فضلاً عن علم المزراع لم يجرى في هذا على ذلك واما مع جهة الاذن في دفع القطع لضرره بانتظام الانسان بالماء لهما جرحه في الزرع
مع احمال عدم كفايته لها وقد تقدم ذلك تحقيق المسئلة في ذلك وان جرحه جاعلهم الشاهد الثاني بالبطان لفعل المشرط الذي هو امكان الانقضاء
بالمزراع من غير فرق في ذلك بين العلم والجهل لا الضمير المربوب الذي هو فرع الصحة بل العمل بالحكم بالشرط المربوب مع الضمير من المندفع لكن في قوله هو
ان ذكر ذلك من غير ان يكون له ما تكلف الجمع بين الحكمين بجل هذا الضمير على ان يكون للارض ما يمكن الزرع والسقي به لكنه غير معناه من جهة المالك بين
بما لا يصح معاملة الخلف اجراء سابقة ونحوه والمنع على ان يكون له ما ماء مطاً وهو جليل لو ثبت ان مثل هذا العقد يوجب الضمير وان الاطلاق يقتضي
كون الماء معناه ابدلاً كلفه الا ان اطلاق كلامهم بآباء فانهم اقتصروا في الحكم بالاجواز على امكان السقي بالماء من غير تفصيل وبما الضمير على عدم الامكان
وايضاً فان حدثت المنفعة سابقة ونحوها اذ لم للمالك سواء كان معناه او لا كما استلجا التفسير عليه ولا فرق بين كون الماء معناه او غيره في
الكلفة على الزرع والافق عدم الصحة هنا على هذا الاطلاق ومثلهما لو استلجا الزرع فلت العمل التام في كلام الفاضل وانقضاء على
القطع بالصحة في صورة العلم بلا ضمير ولما اختلف في صورة الجهل في البطان وفي المنع هذا الضمير يقتضي ما اشرنا اليه سابقاً من انه لا اشكال
في الصحة والزرع مع الامكان بمعنى الغالبية فضلاً عن لو احدث ماء لها واما الارض المحملة لتعاقب الغالبية بسبب احمال ايجاد ماء صالح لزراعتها وعدمه
فلا ينبغي ان يصح عقد المزارعة عليها مع العلم بآثارها لغيرها واما مع الجهل في الضمير المربوب الذي هو فرع الصحة بل العمل بالحكم بالشرط المربوب مع الضمير من المندفع لكن في قوله هو
في المبيع والبطان كافة الاشارة لعارف الغالبية المحققة في الاقدام على ارض المزارعة ولعل الاول لا يخرج من قوة اولى ان قول الاصطفاة لهما اعين
عدم امكان زرعها ضرورة امكان تغذ الماء او نظيبته او نحو ذلك بل لفظ بغيره ما ذكره من شرط احراز امكان زراعتها الا انه على ذلك الوجه لا يرد
في الصحة والزرع مع العلم والجهل مع الجهل يكون زراعتها على هذا الوجه والبطان كما سمعنا من الاشارة لما ذكرنا من كون المقصود منها للعادة والله
العام هذا كله في المزارعة وفي الاجارة ايضاً اذا كان مورد العقد فيها الزراعة اما لو استلجا مطلقاً لم يشترط الزراعة ليعتق وان لم يكن عالمها لها
لامكان الانقضاء بها بغير الزرع الذي لا يشترط صحة اجازة الارض امكان ضرره وكذا في انواع الانقضاء ولا يشترط في استيفاء شيء ان يمكن الانقضاء
بغير جميع الوجه بل يكفي امكان مطلق الانقضاء حيث مطلق وهو هناك لا مكان الانقضاء بالارض المذكورة في وضع المناع وجعلها مراحاً ومنه
وغير ذلك وان كان الغالبية الارض المزارعة الا ان مطلق الغلبة لا يقتضي الاطلاق الا ان يكون على وجه يفهم ارادة ذلك من الاطلاق ولو
انضمام قرائن الاحوال ونحوها مع نتيجة البطان لا التحيط اللهم الا ان يكون الزرع معظم المقصود منها والداعي الى استيفائها فانه لا يبعد الاحتياط
مع الضرر وعلى كل حال فقد بان لك انه لا خيار مع اطلاق الاجارة بخالي عما يقتضي تفهيد وكذا في المزارعة او شرط الزراعة وجعلها مورد العقد
اجارة الارض ولكن كانت في بلاد تسقيها القنوات غالباً عادة الاطلاق الادلة وعمومها التي لا خلاف فيها بين كون الماء من عينه او بآية فخر
او اجراء سابقة او غير ذلك كما هو صريح واضح ولو استلجا للزراعة ما لا يتصوره الماء وكان جاهلاً بذلك لم يجز لعدم العلم بجل الانقضاء من
الارض ولو علم الحال فصرى بذلك المستاجر قبل جاز لكونه كاستيفاء الارض التي لها للزراعة ولكن لو قبل بالفرق بينهما فحكم بالمنع هنا
لجهالة الارض بخلافه هنا لكان حسناً لو فرض علم الارض سابقاً او كان الماء صافياً يمكن زرعها الارض معه ان يخرج تساوي المسئلة في الحكم

የግንባታው ስራ በጥንቃቄ ይከተላል፡፡

ظهر من بعضهم الاجماع عليه بان في حصة كون البذر من ثلث نظر وكذا ان كان البذر من ثلث والعامل من رابع وفي ذلك وجامع صدقنا في عموم الامر وان
بالعقد والكون مع الشرط ومن يؤمن بالمعاملة سببا للشيء على خلاف الاصل في التوفيق من الشارع ولم يثبت منه ذلك والاصل في المزارعة فضله
خير من مزارعة النوى البهية على ان يزرعها ولم يشرعوا يخرج منها ولا يشرعوا الاخر وليس فيها المعاملة مع اكثر من واحد وكذا باقي النصوص التي وردت
من طرفنا ولا نأخذ منهم باثنين موجب هو صاحب الارض وقابل قد دخل ما زاد يخرج العقد عن وضعه او يحتاج اثباته الى دليل بل في الاول منهما الاجود
عدم الصحة وانكسرت احد النكاحين لا يربط الا بطلان الاصل في ذلك الاطلاق لا دلالة له ولا يفيهم من حصة خبر وان اليهود كانوا اكثر من وثق
زارعهم النجعة ولما هو معلوم جوازه في باقي العقود من ثلث المجهول في الغالبين لان الجميع كما ترى ضروري عدم تناول الاطلاق لما هو المفروض في ذلك
هو تركب العقد من ثلثة اركان على وجه تكون او كانا وان المزارعة خرجت من ماله ملك ارض ومن ذي عمل ومن ذي عاقل ومن ذي يد فانه لم يبعد
في ثبوت من العقود ذلك لان المراد عدم صحة دفع المزارعة من اكثر من اثنين بمعنى عدم جوازها من الشركاء في ارض مثلا او عدم جوازها لمجاعة على وجه الشركة في
عمل المزارعة فان ذلك لا يقتضي منع من له يد في يد غيره بل يمكن القطع بمن لا حظ له في المزارعة من المالك او المالك في المزارعة من المالك لان المالك
الذي لا دليل على جوازه بل قد يستفاد من قول الصم في خبره في الربيع الثاني وغيره المفروض فيه التمسك للبذر ثلثا والبقرة ثلثا لا ينبغي ان يسمى بذر
ولا يبرأ ولكن نقول لصاحب الارض ارض ارضك ولك منها كذا وكذا نصف او ثلث او كان من شرط ولا فم يذو لا يبرأ فاما ما جرحوا الكلام عدم جواز
ذلك والاك ان ما في هذه النصوص ما عطا المزارع ارضا او ثلثا او نصف او ثلث او كان من شرط ولا فم يذو لا يبرأ فاما ما جرحوا الكلام عدم جواز
في مزارعة الارض لجارتها اذا كان على كل واحد فسط من المؤنة والجزء عن العقد ولا يقول احدهم ثلث للبذر وثلث للبقر وثلث للعقل لان صاحب
البذر يرجع اليه بذر وثلث العقد من الجنب وهذا ان كان جعل البذر بنا حاز ذلك وعن ابن البراج لا يجوز ان يجعل للبذر ثلثا والبقرة ثلثا ويمكن
ارادتها انما ما ذكرناه لكن في تفاعدان ذكر النصوص المشتملة على ذلك والوجه التكرار ولا ريب ان الرابا انما ثبت في البيع خاصة قلت بنا في التكرار
التعليق في النصوص بانها ما جرحوا الكلام المراد منه بحسب الظاهر المحرر والفتا مع هذا التمسك والتوزيع بخلاف ما جعل الحصة في مقابل ذلك كما هو
واضح وليس المراد التوزيع الحصة بل المراد صوته او في خصوص ما وجب له فضاء شرط ذلك والا فلا ريب في ثلث البقر مثلا كما هو واضح وقيل للغير
ما في جرحوا المجلس من ان قوله للبذر ثلثا يجعل وجهين احدهما ان اللام للتعليل والتمهي يكون ما غير ما يلين للمالك وثانها ان يكون المعنى ثلث بازاء
البذر وثلث بازاء البقر فالتمهي لثابتة الربو في البذر فهو كما ترى ولا ريب ان الاول حمل هذه النصوص على ارادة عدم جواز توزيع المزارعة واما
شرعها جعل الحصة على عمل الزرع بل مقتضى ذلك عدم جواز بعض الصور التي قد سمعت انها تجمع عليها لتحقيق المزارعة بدفع بقرم او بعضها او البذر
او بعضها لان الاجماع لغير جواز ذلك واما ما في ذلك الناس من اشتراك المالك والعقد وصاحب البذر اثنان فانه قد بينا انها بعقد واحد بمقتضى
المزارعة تكون بين صاحب الارض والبذر ثم صاحب البذر والتمهي في الفلاح على النصف من حصته مثلا او تكون بين صاحب الارض والفلاح ثم هو من اربع صا
التمهي بالنصف من حصته مثلا لما سمع من ان المزارع ان يذرع والاك ان جعل اشكال اللهم لان يجعل مثل ذلك سيرة كاشفة عن جواز مثل ذلك لكن لا
ربحنا ان الاحوط خلافه بل اصل الاحوط عدم الاكتفاء في غرض المزارعة بدفع بعض العوامل كما يستعمل المثل الذي من اعطاء الدابة بالسدر واولا واكثر
كبت كان فلو كان العقد على نحو المزارعة بين الاثنين بلفظ الاجارة لم يصح لهما الموضع الذي هو الثلث والربح ولا يجوز مثله في الاجارة كما استقر
خلاف المزارعة اما لو جرحه بال معلوم مضمون في التمسك او معين موجود من غيرها او بها جاز ولو كان المضمون من جنس ما يذرع فيها كما عرفت لكلا
في ذلك مفصلا بل قد عرفت ان الاصح عندنا جواز ذلك مزارعة وان كان بلفظ الاجارة بناء على جواز العقد بالاجاز الدال على المراد في العقود
اللازمة المسئلة الثانية اذا تنازعا في المزارعة ورتبا لارض في المدة فالقول قول منكر الزيادة مع ميمته سواء كان العامل والمالك
لاستلزام استحقاقها لمدعيها وكذا لو اختلفا في قدر الحصة فادعى المالك ثلثها وادعى العامل زيادة فانقول قول صاحب البذر وان كان
هو يدعي الزيادة لاصالة تبعه التمسك بل اختلاف احد في شيء من المحكمين لما عرفت ولان مدعي الزيادة فيها لو ترك المزارعة لترك فكون مدعيها
بهذا المعنى ايضا لكن في جامع المقاصد لولا الاجماع لا يمكن ان يقر ان اتفاقهما على عقد تضمن تعيين مدة وحصة نفل عن الاصل المذكور وكل منهما
متنع لشيء ومنكر لما يدعي وليس اذ ترك دعوى الزيادة مطبوك فانه اذا ترك العمل طابيه فلم يجز هذا اذا وقع الاختلاف عند انتهاء العمل ويجوز النجاش
ولما عرفت في ذلك بان العقد المضمن لها انا اخرج عن حكم الاصل بغيري والمراد من ترك اذا ترك في نفس ذلك المدعي وهو هنا المدة الزائدة والحصة
الزائدة واما العمل فهو خارج عن الدعوى فلا اثر للمطالبة به في هذه المنازعة قلت لا ينبغي عدم الخلاف في مسألة المدة لو كانت في فضل استحقاق
الزائد منها من دون نفع من الدعوى لسبب ضرور كون انكارها على مقتضى الاصل اما لو كانت الدعوى في سبب استحقاقها بعد انقضاءها على كونها عقدا
مستحقا او وقع النزاع في كيفية تخصيص فضل المالك مثلا بمدة قليلة وقال العامل انه يريد كثيرا فلا ينبغي ان المنحة الخلاف لكون كل منهما مدعي
ومنكر او دعوى كل منهما مخالفة للاصل بالعلة والكثرة بالنسبة لتخصيصها العقد على حد سواء في مخالفة الاصل لان ظاهرا استحقاقها العقد بمقتضى
مدعي العلة حتى لو كانت الدعوى على الفرض المنزور واما الحصة فالقول قول صاحب البذر وان كانت الدعوى في لاصالة تبعه التمسك اللهم الا ان
يقا ان التعليل هنا العقد المزارعة المفيد لشريك العامل والمالك المصنفه البذر ومنفعة الارض والعمل والعامل سواء كان البذر من المالك
او العامل فلا اثر في تبعه التمسك هنا فانه يفيد التمسك لو لم يكن يترفع عن مزارعة اما معه فالتعليل سند البذر لا الى التبعه المنزورة حتى بالنسبة
الى صاحب ربح المنحة الخلاف لولا ظهور اتفاق الاصحاب على القول بان صاحب ربح من غير وجه عنها المنحة الخلاف فتح لكنه كما ترى ضروري عدم

فملك عقد الزاوية ما هو عقد الانسان نفسه اذا التمازج من الاصل يتم فدين اذا فرض كون الدعوى في شخص العقد المنقول على وجهه بهما فلا ريب في انقضاء
الاصل في كل منهما وموافقة مدعى العقد اذا كان البذر له لاصالة النسيبة لا تقتضي ربحه على وجه يكون به منكر اختصاص مع امكان معاضة بالثبوت استحقاقا
منفعة الارض مثالا باذعاه من الحصة لو كان البذر للعامل للغير فمضى دعواه العقد بل عمل صاحب الارض هو صاحب البذر بالنسبة الى ما يكون فيها وانما اذا
قلت في الرد على الحق الثاني في ربحه كونه مدعى بان بذر له اذ انزل في حق محله ضرورة ان بذر له مطالبة بالعمل بالنسبة للثبوت من الزاوية لا غير هاهن
المدعى انه اعترف بثبوته عليه ولو في ضمن الزاوية التي ادعاها كما هو واضح هذا كله مع قطع النظر عن كلام الاصحاب والافلا محققين موافقهم عليه بعد
اجماعهم عليه بل قد يتكافؤ موافقة للفوائد ايضا بعد التامل وعلى كل حال فان اقام كل منهما بينة على ادعائه في الحكم على تقديم بينة الداخل والخارج
والاخرى الثاني وهو انها تخفى مدعى الزاوية في المدعى والحصة ولو لم يكن له البذر في حق من قاض البتة ان على مقدار الحصة قدمت بينة للعامل في حق
خروج يكون صاحب البذر المالك وقبل بوجوب المدعى في كل امر مشكل ولا ينجح الاول اشبه باصول المذهب قواعد التي منها البينة على
المدعى البين على من انكر وجب رفع الاشكال الذي هو وصف موضع حكم الفرض انما الكلام في اطلاق المقصود فيهم ظل العامل وكذا ما لم يقل قال
ولو اختلفا في الحصة فالقول قول صاحب البذر مع بينة فان اقام كل بينة فادمت بينة العامل لا يخرج ولا ان القول قول المالك فالبينة بينة
العامل وبطل بوجوب المدعى الى الفرض وليس محيد ويمكن تتركب على اذا كان المالك صاحب البذر او يقر بتقديم بينة العامل هنا وان كان صاحب البذر
هنا لا ندري ان كان داخل بالنسبة الى قول قوله عند عدم البينة لاصالة النسيبة لكن خارج عند قيام البينة لكن صاحب الارض هو ذاب على
ما فيها والاصل عدم مزج منفعتها الا بقوله فيكون العامل خارجا جازما **المسئلة الثالثة** لو اختلفا فقال الزارع لغير نسيبها وانكر المالك
حلف على نفى العارية وان ادعى مع ذلك الحصة والاجر ولا بينة له فانه منكر بالنسبة لغير العارية على كل حال ومع القول قوله اي صاحب الارض
بالنسيبة الى ذلك ولكن ببيت لجره المثل المساوية لما ادعاه او الاقل منه لا الزائدة على ما ادعاه من الحصة والاجر المماثل الا انه مع بين الزارع على
نفى ما جرت به العادة كالزراعين يادى منها لجره المثل اما مع فرض فله ما عرفت ذلك فلا حاجة اليه من جهة وجوب ذلك عليه بين صاحب الارض على نفى
العارية فانه ثبت له الاقل من لجره المثل وما ادعاه لا يرد مع فرض زيادة لجره المثل فداصرف المالك ان لا يستحق ان يزداد ادعاه من الحصة والاجر
ومع بينة بين الزارع على نفى ما عرفت ذلك اما مع المساواة او القلة فلا فائدة فيه لجوب نفيه ذلك على كل حال نعم لو فرض ان
عرض مخصوص يكون الاجرة عنها متضمنة مثلا او بعدم ارادة الاعطاء من خصوص الزارع يخرج بينة على نفى دعوى المالك والرجوع الى لجره المثل
ومن الغير يلقى احدان من كون المنفعة المسئلة ثبوت لجره المثل وان زادت على دعوى المسمى محضا بان النكاح يقطع الدعوى ويبطلها وينها
منزلة لعدم فلا يؤخذ المالك باعترافه بالاجارة بالاقول اذ هو غلط فخر ضرورة افضاء البين نفى ما يكون على المالك لا اسقاط مقتضى حكم
الافراد حتى في البين كما هو واضح واغنى عن ما عرفت في نظير المسئلة من ان القول قول مدعى العارية لاصالة البرائة الذي ولا البين على نفى
الاجارة والمزارعة بوجوب سقوط الاجرة والحصة وعوضها التي هو لجره المثل لذهاب البين بما فيها وفيه ان اصل البرائة مقطوع بقاعدة الضمان
المستفاد من قوله من التلف وعلى البذر ونحوهما والالزام عدم ضمان كل من تلف كل شخص مال بدعى الهبة بل لا يصلح الى الدعوى باجتماع البرائة
والنزاع واضح الفضا والفرق بين المنفعة والعين اوضح فساد ادعاء البين بما فيها انما هو بالنسبة الى خصوص ما تقتضيه الحصة الاجرة السما
لا غيرهما كما هو واضح وعلى كل حال فقد ظهر لك ضعف ما قبل في اصل المسئلة من انه يستعمل الفرض الذي هو لكل امر مشكل ولا اشكال بعد ما عرفت فلا
ربح ان القول الاول اشبه باصول المذهب قواعد بل لا يضرنا لثبوت البينة ههنا بالخصوص وكيف كان فالزراع بقبض الزرع الى وان اخذ بل خلا
ولا اشكال بعد بركة ما قد ذكره بانفاق منها فيكون لجره البقاء بناء على العمل بمفهوم قوله لا يضرنا لثبوت البينة المطالبة بالقطع الزاوية
بدعواه الاجارة والمزارعة نعم ليس له منع لو اراد الزارع اخذ فصيل لعدم ثبوت حق له فيه بعد فرض بينة على نفى المزراع كما انه ليس للعامل في الا
سواء على جواز الرجوع بالعداية وان كانت للزراع اخذ له باقراره بدعوى العارية كما هو واضح هذا كله مع كون الدعوى على الفرض المزبور اما لو قال المالك
في جوابه غصبنيها واصل على نفى العارية كان له اذالة ومطالبة بالجره المثل وادرس الارض ان عابت وظلم المحضر كونه بحكم الغاصب التي يربى عليه
ذلك ولم يكن ثم اقرار من المالك بلزم به وليس هو من المدعى الاول الذي يوجب فيه بينة على مدعى العارية فاعز كره من انه حلف العامل على نفى الغصب جبر
محله صلا بعد اعترافه بربها لاهكام المزبورة التي يكون فيها عدم تحقيق الاذن من المالك الحاصل بينة على نفى العارية التي يدعيها الزارع كما هو واضح
المسئلة الرابعة لو اختلفا بالثبوت ان يشارك غيره وان يزارع عليها غيره بمحضه او اقل منها ولا يتوقف ذلك على ان المالك بلا خلاف فاجبه
في ثبوت ذلك بل عرفت ان البينة الاجماع عليه لانفعال المنفعة اليه بعد المزراعته والناس مسلطون على اموالهم نعم ليس لمسلم الارض الا باذن
على الوجه الذي تقدمت كتابا لاجارة وفي موثق سماعة ولا يرد على ذلك في الجملة قال سئل عن المزارعة قلت كثر الرجل يزرع في الارض ما تزرع في اقل
او اكثر طعنا او غيره فبان به رجل فيقول له خذ من هذا البذر الذي يزرع في الارض ونصف تقفلك على واشركني فيه قال لا بأس فزار في المقبة
فقلت وان كان الذي يزرع فيه لم يزرعه بشي وانما هو كان عنده قال فليس هو فيه فخذل باخذ نصف العنق ونصف القفنة وشاركه واعلم
لذا اشترط بعضهم في ملكه عنه وجواز المزراعته وشاركه كون البذر منه ليكون ثلث الحصة منوطا به قال وبغير فرق بينه وبين عامل
المساواة حيث لا يصح له ان يسا في غيره كما ينبغي ولا ان البذر اذا كان من صاحب الارض فالاصل ان لا يسقط عليه الاما لانه او من اذن له وهو الزارع
واسقطه في ذلك المزراعته قال اما المشارك فلا لان المراد بها ان يبيع بعض في الزرع مشاعا بعوض معلوم وهذا لا مانع منه لكونها تسقط

وآمد

الحاكمة

براسه وان افاد فائدة الزيادة والجاره والصلح في بعض الموارد وان المراد من لفظ التقييل هنا ما ينطبق على ذلك المورد من العقود المعهودة ولو اطلع وبعان
او قولان اقيما الثاني كما اوضحناه في مسئلة الخصر في بيع الثمار لعدم اقرار الاصحاب بالقبول على وجه يبرر في كونها من العقود المتعارفة في ذلك زمان ولم
يغضروا اللفاظ هذا العقد ولا لشرائطه ولا لاحكامه ولا لوارده وذلك كله في تبيينه على انهم هموا من لفظ التقييل ما ذكرناه فالمتبرع يبرح كالمتبرع بالخصد
والشاول ونحوهما ما يعلم عدم ادائه كونه عقد براسه ودعوى عدم صلاحية جميع العقود لبعض موارد ما قبل على انها عقد براسه قد اوضحنا فسادها
في مسئلة الخصر من بيع الثمار فلا حظ ونامل والله العالم ومنها ان رجعت لشيء مما لك فلع الزرع فهل يضمن الزكوة لمستحقها لو فرض بلوغه حد غلظها اذا
فعله وبعان بل قولان ظاهريان من ابن ابي عمير الاول وظاهر الفاضل في لف الثاني والله العالم هذا كله في المزارعة واما المساقاة فهي جائزة بالاجماع
من علمنا واكثر العامة خلافا لابي حنيفة ودفقنا نكواها للجهالة والغرض ان يثبت ضعفه للنصوص المروية من الطرفين في قضية خبر وبها بل علمنا من طرفنا
مثنوية او مقطوعة بمعنى انها انما يبرح شيء منها نصريح بلفظ المساقاة الا انها لا تصرح على مشروعيتها معاملة على اصول ثابتة بالاشاء
المشائية او بالنون كالنخل والتبخر بحصة من حاصلها ولا ينفق بالمساقاة الا ذلك بل الحبيب بعض الافاضل في ان تسمية هذه المعاملة بالمساقاة اصطلاح جديد
حدث بعد زمان الشارع بل قال انه بعد زمان الصحابة والتابعين فان المساقاة في اللغة كما صرح به في عدة وغيره مفاعلة من استوفى كحقه بفضيلة شئنا
الصغيرة ولم يذكر احد من المتقدمين ورود المساقاة في اللغة المعنى الذي ذكره الفقهاء ولا وجدنا ذلك في استعمال العرب ولو كان ثابتا لذكره اهل اللغة
كما ذكرنا المزارعة وغيرها من لفاظ المعاملات الثابتة في اللغة ونقلها الى هذا المعنى في عرف الشارع او لا ثمرة غير ثابت الا ذكر المساقاة في الكتاب
والسنة ولا في الاحاديث المروية عن اهل البيت ولذا لم يفت احد من اصحاب الحديث كالكليني والصدوق بابا للمساقاة وانما اوردوا الاحاديث
المعلقة بهالة باب المزارعة والنقل الى المعنى من الاستعمال فيه فاما يثبت الاستعمال لم يثبت النقل وثبوت عند الفقهاء انما يقتضي الحقيقة الشرعية
على القول بثبوتها لو ثبت استعمال الشارع اياه في المعنى المعروف لا مطاذا لا يثبتان للفقهاء والمتكلمين والاصوليين اصطلاحا كثيرا بل يثبتان
شرعية فلا يلزم من كون المساقاة حقيقة في هذا المعنى عرفا المنشئة ان تكون حقيقة فيه عند الشارع وذلك ظاهري لم يثبت ذلك لان اكثر حاجة
اهل الحجاز الى السقي لانهم يسقون من الابار لا اشكا فيه يبين زمان الوضع أصلا لاحوال مجتدة الوضع بعد الشارع بهذه العلة ونسبته القول بها الى الصحابة
والتابعين ودعوى الاجماع عليها من السلف يقتضي ثبوتها بالمساقاة عندهم بخلاف ان يكون المراد انهم قالوا ببيعة المعاملة المسماة عند الفقهاء بهذا الاسم
ولجعل عليها وان وضع التبصر عندهم فانهم بلفظ اخر وما ذكره الفقهاء من ان الاجماع لا بد من ان يكون بلفظ المساقاة وما يورث معناها وان اظهر الصنيع
هذا العقد سابقا لعقدت معك عقد المساقاة محمول على العقود الواقعة في زمانهم اذ في زمان النقل والبر المار جواز العقد بلفظ المساقاة ولو في
عصر الشارع حتى يجب القول بوضعه فيه جاز من لزوم استعمال اللفاظ الغير الصريح في العقود لا يوجب قول الاصحاب المساقاة شرعا معاملة تخرج بضميكون
هذا المعنى هو معنى اللفظ في الشرع وكفى بجهلهم هذا دليلا على النقل لا نقول قد ذكرنا الاشكال فيما ذكره الفقهاء من لفاظ المعاملات من انها لغة كذا
وشرعا كذا وان هذا القول بظاهره لا يستقيم في اكثر وان بعض المتأخرين حمل الحديث على المعاملات في العربية في المعاملات على عهد بنو هاشم وعرفنا المنشئة دون
الشارع فان صدق ذلك والا يمكن الحمل على ارادة المعنى الثابت شرعا وان كان الواضع فيه غير الشارع وعلى كل حال فلا يبرح ارادة احد المتعنين هنا وان لم
يبرح ذلك في حقهم لما عرفت من عدم ورود المساقاة في الكتاب السنة ولا في احاديث الائمة والحقيقة لا تثبت بدون استعمال قطعا واحتمال ثبت
الاستعمال في عصر الشارع او الائمة مع عدم النقل البتة خلافا لاصل وان كان هذا كله منه قليل الجور وبعد فرض عدم وجود لفظ المساقاة عن اهل الحكم
في شيء ما جعل البناء للنصوص مضافا الى ما فيه من مكان المناقشة في جملة ما ذكره والى ما في صحيح يعقوب بن شعيب بن نضر بن ابي حنيفة بلفظ لا يجوز
قال انه من السقي والمساقاة والمراد منه المعنى اللغوي والعرف وفيه ما عرفت من انه لا وجه لاثباته الاجاب بلفظ الامر اذ منه المعنى اللغوي
بل لا بد من ملاحظة المعنى الشرعي فيه كما تقدم نظيره في المضاربة واذ اجاز العقد بلفظ الامر في ذلك الزمان جاز بلفظ سابقا بطلان اولى بل هو مفضل
لوضع مبدء الاشتقان بالمعنى الشرعي اذ لا وجه لاداء معنى من الشق ودون الشق منه ومن ذلك وغيره يظهر عدم اختصاص فائدة البحث عن معنى المساقاة
في كلام الاصحاب ومعاقد اجامعهم ونحو ذلك دون استنباط احكام المساقاة من الخطابات الشرعية كما ذكره الفاضل المزني وهذا ورواياتهم من كلام بعض
ان المزارعة تطلق في الاخبار على اجمال المساقاة فيمكن استفادته احكام المساقاة منها وفيه منع كون حقيقة اذ غايته ثبوت الاستعمال الذي هو اعم
بعد ان كان المفهوم عرفا من المزارعة المعاملة على الارض بحصة من حاصلها وقد صرح اهل اللغة بان ذلك هو معنى المزارعة وان اربا الاطلاق ولو كان
الجاذ فهو مسلم لكن ينبغي وجود القرينة الصائفة عن ارادة المصوب ودعوى ثبوتها في جميع موارد استعمال المزارعة في الروايات غير مسلم بل مقطوع بنفا
نم قد ذكر بعض الفقهاء ان المخبرة المنكورة في الاخبار عن المعاملة على اهل خيبر قال ابن ابي عمير قال اهل المخبرة من خيبر لان رسول الله كان اهلها في ابي
اهلها على النصف فقبل خيبرهم ام عالم في خيبر وهو هذا المعنى ثم المساقاة قطعا لكن فيه ان نفس المخبرة بذلك ليس ثابتة انما فان ابا عبد الله
على ان المخبرة من خيبر وهو الاكار وفي الصحاح الخبير الاكار ومنه المخبرة وهي المزارعة وعن المصباح المنير خيبرنا الارض شفعها المزارعة فانما خيبر
وعلى المزارعة ومنه المخبرة قبل وهي من خيبر وهي المصيبة قبل من اخبار وهي الارض البينة وقيل المخبرة المعاملة على الارض ببعض ما يخرج منها والبذر من
العامل والمزارعة هي هذه والبذر من المالك والمثبوت انما معناه واحد ولا يصح الاستدلال بالمخبرة على المساقاة التي قد عرفت فساد دعوى
دخولها في مفهوم المزارعة وكيف كان فهي معاملة كغيرها من عقود المعاوضات لكنها على اصول لا كالمزارعة التي هي معاملة على زرع بل ينبغي ان تكون
اصولا ثابتة بالاشاء المشككة لا كالحضر اولئك ولا كالتودي غير المعروفة ونحو ذلك بل لا بد ان تكون ايضا بحصة متعينة من ثمرها لا كالأجارة التي

المسألة الأولى

بغيرها ان تكون باجرة معلومة معينة او مضمونة نعم براد من الشئ هنا مطلق بناء الشئ فيدخل فيه ما يقصد ودره ودره ببناء على جواز المساقاة عليه
وان كان سقيم زيدا المصنف هذا ولكن ظاهرا وغيره ان هذه المعاملة بهذه القبول لا تكون الا مساقاة وقد يناقش بان كان دعوى جيران الصلح
وقيام مقامها بناء على قبوله لئلا يفسد هذا العوض ولا يسهل الخطب ان المراد من مثال هذه التعريفات التصورية الجملة كما ذكرناه غير مرة ثم ادخل قول المصنف
معاملة عدم كونها بمنزلة العقد الزبدي بل هي لما يشبهه والمعاملة كالصك كونه التصريح به ولا يشبهه ليس كذلك لذكره في هذه المراجعة والمعاملة بعد ذلك متصلا به
الاول في العقد نعم الكلام في صحة المعاطاة فيها على حسب ما سمع في البيع وبناء على المحاطة به ضرورة عدم الفرق بينهما وبينه والاحاطة وكذا كونه ضرورة
حكم الفرق بينهما وبين البيع والاحتياط وغيرهما مما هي كذلك على ما حكي في محله في النسبة الى دعوى السيرة العظيمة الدالة على مشروعية المعاطاة لكن في
لكن بما لجامع صداما مستطاع بان المعاطاة في هذا العقد لما فيه من الغرر وجمالة العوض بخلاف البيع والاحاطة فينبغي الاقتصار به على موضع يقين
الا انه كما ترى قوله لا انتم كما ترى انتم فاصبح بعد ذلك في قوله ضرورة معلومة الى قوله بالنسبة الى ذلك وبعده نرى صرحا بصلاح صيرته ضرورة معلومة
عدم التزام المستلزم في جميع الاصطلاحات بالبيع في شئ من العوض كذا في المساقاة ولا في غيرها الا ان كان حيا ولو كان على السلف في المساقاة على
التزام التصفيه لكان حيا كذا في البيع بالنسبة الى ذلك اذا شئنا ان نقرر ليس قد حلت جواز المعاطاة بعد قيام الدليل كما في المساقاة الحقيقية العقدية
نعم بناء على اخبرناه من لا باحة في البيع في جرائمها في المقام ونظائره ونظر لعل الجواز لا يتبع من قوة مع فرض قيام السيرة الصالحة لاثبات مثل ذلك
وعلى كل حال فتمام النظر في هذه المسألة الكتاب بسند صحيح فصولا الاولى في العقد ولا يرب بل لا خلاف في صحة صيغة الاجاب لهذا العقد بان يقول
سأقبلك او عاقلتك او سلمت اليك وناشبه في الصلح بالبيع الزبدي او بضميمة القبول التي ليست فرائن مجاز لعدم تعيين الشئ في المساقاة
لفظا مخصوصا نعم ناقش بعض الناس في مساواة هذه الالفاظ للفظ المساقاة بان المعاملة والعمل في التسليم اعم منها لامتثالها به لئلا يرد نفعه بان المراد مساواة
لها بعد ذكر المتلفات والقبول وليس هذا من الجاني في شئ اذا افترض ان الالفاظ مستعملة في معانيها الحقيقية وان المضمون مرادة من القبول لا منها
وان كان قد يناقش اولاً بان الالفاظ في العقد هي الالفاظ شاملة للعقد بها على الوجهين وثانياً بانها حال العقد بها لا بد من ثبوتها بمعنى خصوصية العقد
منها والقبول كليهما فربما على ذلك ولا يمكن وجه العقد في تلك العقد بهما مع استعمال المعنى اعم منها كما هو واضح بادنى عمل ومنه يظهر النظر في هذا
على عدم جواز استعمال الجاز وان كان صريحاً في هذا العقد للزوم وعلى كل حال ضد يظهر من قول المصنف وغيره او ما يشبهه اعطيت الماضوية في الصيغة كما صرح
به ثلث المحققين والشهيد بن بل قال الاخر منها لا يخرج من هذا العقد للزوم من بين نظائره وقد توقف في الاكتفاء في المراجعة بلفظ الامر مع الاستثناء
فيها لا النص وهو متوقف هنا وان كان فيه ما لا يخفى اذ قد عرفت فيما تقدم ان الموجود في النص المراجعة لفظ الخارج والالفاظ الامر في المساقاة صحيح
بغير بن شبيب على المقابلة المتأصلة على المعاملة تكلف من غير ضرورة ولعل المراجعة في كونه بتحقق عقد المساقاة بلفظ نعم يخلو كذا او يعمل
فيه بكذا دون المراجعة لورود النص فيها وفيها فان الاخبار الواردة في المراجعة كما عرفت انما دللت على الوقوع بصيغة الجليل وهو خلاف المقصود لا
انما كان قوله ارفع هذه الارض بكذا لصريحها انهم مع معلومها اتحاد احكام المراجعة والمساقاة امكن القول بغيرها انما لانه قطع بغير المساقاة لما
عرفت بل قوله العاقل الطباطبات في مصابيحها قال لان قول القائل اسو هذا النخل ذلك نصف الحاصل مثلاً صريح في انشاء المساقاة والغرض
الانواع المعاملة بنفس هذا اللفظ كقول سافيتك وعاملتك بخلاف مثل قوله بعني مثل هذا او صافيتك واخرى فان المفهوم من ذلك طلب البيع والصلح
والاحاطة مثلاً دون انشاء وقوعها ومثل ذلك ما لو قال سافيتك او عاملتك على هذا النخل فانه لا يقع العقد به لان مقتضا طلب المساقاة دون وقوعها
ولا يلزم من وقوع العقد بصيغة اخرى في الجملة وقوعه بكل امر ولا من الجواز في المساقاة الجواز في كل عقد اذا مدار على صراحة الصيغة في انشاء المعاملة المقصود
لا على خصوص صيغة معينة لعدم الوضع الشرعي وانشاء ما يقتضى تعيين فني بمقتضى الصلح المطلوب في العقد وان كان بغير الماضى وان انشئت كل
العقد فاسداً وان كان بصيغة الماضى الا ترى ان الغناء صرحوا في الرهن مجاز مثل هذا وثيقة او هن مع اشتراطهم الماضوية في العقود والصلح الا ان
الصيغة في عقد الرهن وان المطلوب في العقود صراحة الالفاظ وانما اعتبر الماضوية فيها لغيرها الماضى من الانشاء وبعده عن احتمال الوعد والطلب
كله المستقبل والامر على ما صرح به غير واحد منهم فاذا فرض مساواتها للماضى في الصلح صريحاً فيها كما هو اوجه وان كان لا يخفى عليك ملأ هذا الكلام
اذ العطل خبر بما ذكرناه في غير موضع من هذا الكتاب من ان لا يمكن اجماع جاز عقد جميع العقود لازماً وضمه بجميع ما يدل على ذلك من حقيقة او مجاز
بصيغة الماضى وغيرها وكيفية الصلح الحاصلة من قرائن المجاز كالقرائن الشخصية للشرك المعنوي والصلح في الماضى الحاصلة بالقرينة الخارجية
عن احتمال الخبر كقرائن الاحتمال والطلب الوعد في الامر المضاع فان جميعها عند ارادة العقد بها يخرج عن ارادة الفعلية والزمانية منها والطلب
يظهر لك ما في دعوى الصلح في اسو في رزق فان غابها الصلح في المعنى القوي وهو غير معنى العقدية المساوي لحال سافيت عند ارادته كما هو
واضح بادنى عمل ومن الغريب غفلته عن ذلك واغتر به ما وقع للمحقق الثاني هنا من ان صيغة العقود الثلاثة حيث كانت محتاجة الى التوثيق
من الشارع وقد وضع لها الشارع صيغة الماضى لكونها اصرح صيغة الانشاء وجب الاقتصار عليها في هذه المعاملة المشتملة على الغرر والجهالة لعل
بالعين اذ هو كما ترى مجرد دعوى خالصة عن الدليل فانه ليس في الادلة الشرعية ما يقتضى ارضع بل فيها ما يقتضى بخلافه في كثير من المواضع التي فيها
ما هنا ومنها ما سمعته في المراجعة والرهن وغير ذلك وكذا دعوى ثأني الشهيد بن من عدم صراحة الامر في الانشاء وعدم النص في الجملة كلام الجمع في
المقام غير انهم لا يخفى على من فضل الله عليه الحكم من وجع من لا اله الا الله كما ذكرنا بظهر ذلك النظر في مواضع اخرى لم يذكرها في مصابيح العلامة الطبا
وغيرها والله العالم هذا وفي عدل لو قال استأجرتك النخل في هذا الحائط مدة كذا نصف حاصله لم يصح على اشكال فيشأ من اشتراط العلم بالاجر

استأجر

استأجر

ادارة

اذا قصدت اما اذا جاز بلفظها عن غيرها فلا والظاهر ان مراد الاشكال في عدم صحة هذا القول حال عدم العلم بحال خالصة من جهة احوال ارادة المسافة بلفظ الخ
مع يكون صحيحا لعدم اعيان العلم بالعرض فيها وظاهره جواز عقد المسافة بالجار مع قرينة وهو مؤيد لما ذكرناه سابقا نعم الا في غير الفاشحلا للفظ على
حقيقته والصحة لا تكون قرينة على ارادة غيره مع كون اجازة فاسدة لا مسافة صحيحة وبذلك يظهر في كلامه ان يكون حيث قال انه لا دلالة لا لشرط العلم
مع الجواز بلفظ الاجازة في المسافة على صحة المسافة بلفظ الاجازة ثم المحلل في العبارة معنى لغوي هو ان يكون قوله ولو قال سألنيك من ايام الاجازة وقوله
اذا قصدت شرطا الحكم في ذلك بعدم الصحة على اشكال وقوله يثبت من شرط العلم بالاجازة بياننا لاحد وجهي الاشكال مع ذلك الاخر لظهوره ومعنى قوله اذا
يجوز بلفظها عن غيرها فلان الاشكال في عدم الصحة اذا قصد بالاجازة معناها فاذا قصد بها الجواز في غيرها وهو المسافة فلا اشكال في عدم الصحة
لاشتماع الجازات في العقود فانه كما ترى وعلى كل حال في كونه كالاجارة بلا خلاف فحينئذ بل اجماع علمائنا واكثر العامة على ذلك لا يصلح وعموم
قوله نعم او فوا خلافا للصحة عن صحة احكام الروايتين من القول بالجواز في المسافة على المتأخرين ولما روي ان اليهود رسول الله صلى الله عليه وسلم
يكون لرسول الله صلى الله عليه وسلم شرط ما يخرج منها قال لهم نكر على ذلك ما شئنا ولو كان لانما اوجب بخدي به بالمدى ولم يجز التفتد به بالمسببة والقباس بالمدى
مع انه ليس يروي من قبيل المسافة على الاجازة كما روي اليه المصدر الرواية غير ثابتة ولو صحقت فليس فيها ما يدل على التفتد به بالمسببة في معنى العقد فيجوز على الترتيب
فعله كما في كثر التصريح بوجوب شرط ما يخرج منها من شاء والله اعلم وكيف كان فلا اشكال في اختلاف نصنا وغوى في ان المسافة ضمه قبل ظهور
الثمرة بل اجماع يقتضي عليه كما انها لا تنضم كك بعد ظهورها وكما لها بحيث لم يخرج بعد الى عمل يزيد بها كما او كفا وان لحاجتنا الى عمل كالجواز والنفذ
ولم يخط من اسارى ونحو ذلك لعدم موضوع شرع المسافة مع وهو ضمه بعد ظهورها مع بقاء على كسفي اوجرت وغيرهما ما يزيد به الثمرة كما او كفا فيه
تردد من اصد الفاشحلا بطل الشك في تحقق موضوع شرع المسافة لعدم اطلاق وعموم بالخصوص فيما يمسك به في تنقيح مورد هابل قد يشك في
مناولا وغوايا العتود والا ان تكون تجارة عن راض لذلك على وجه يقتضي ثبوتها في العقد المشكوك فيه من العقد المخصوص الذي يفرض عدم ما يصلح شرعا
فيه بالخصوص لجميع افراده من عموم او اطلاق ضرورية احوال ارادة بيان لزوم خاصته من الالة الاولى في العقود المتعارفة كاحمال ارادة بيان شرعية التجار
المعروفة في الخروج على اكل المال بالباطل لان المراد بيان شرعية كل عقد وكل تجارة على وجه يشمل المقام والاجماع انما هو على شرعية المسافة في الجملة
لا كل ما يصدق عليه ذلك وصحبه ان يثبت فيه خبر ظاهران فيما قبل الخروج ومن ان المفروض اوله بشرعية من غير الخارج لكونه بعد عن القربا لوقوف
بالشرع والحصول حكمه شرعية المسافة وقائدها في المفروض ولعل هذا ونحوه كان الاظهر عندنا المص وغيره يجوز بشرط ان يبنى للعامل على ان قل ما
تستزاد به الثمرة وان كان لا يخفى عليك بعد لاحاطة بما ذكرناه فالاولى الاحوط مع ارادة ذلك الرجوع الى الصلح والاجازة خصوصا لو كان العمل
بحيث لو اذ لا يخل حال الثمرة الا انه لا يحصل بزيادة وان قال في جامع صدق ان يمكن تحقق هذا الفرض ينبغي القول بالصحة لا لانه لا يمتنع ثبوت بلوغ
الثمره ففعلت اذ ارادة لا كمال البلوغ ونهاية الاداء لانه زيادة فيها اكثر في ذلك بعد ان فرضه في مثل حفظها من ضار الوحش ونحوه فال مقتضى الثبوت
عدم الجواز وهو كك بعد لاحاطة بل عرف ما يشكك معه تحقق المسافة بعد ظهور الثمرة وان حصل بجله نفسه نموها في الكم والكمية فضلا عن مثل
هذا الفرض والله العالم وعلى كل حال فلا يشك في المسافة بموت المسافر ولا بموت العامل على الاشبه باصول المذهب قواعد التي منها استصحاب
صحة العقد ولزوم كثره من العقود اللازمة التي قد عرفت ذلك في المرافعة منها كما انك قد عرفت حكم هناك فيما لو كان شرط عليه العمل بنفسه مع
ظهور الثمرة وبعد فلا يخلو فان المسئلة من واحد مع ان يستحب بعد ذلك ان يفي في مسئلة ما لو هربا لعامل خلافا للصحة عن الشيخ من البطلان
بالموت كالاجارة وفيه بعد تسليم ذلك في المقصود عليه ان غيرنا نرى عندنا **الفصل الثاني** ما يبا على عليه وهو كل اصل ثابت له ثم يتبع
بها مع بقاء اثره لا يخلو بطبعه والبادئان وضبط السكر والظن ونحوهما ما هو بطبعه بالزنج فان هذه وما شابهها ليست كك وان تعددت اللفظا
بل وان يفي الظن اذ يد من سنة لكن اصول هذه لا يبا لها قابلا واضحا لها معلوم عادة ولا دليل على جواز عقد المسافة عليها اذ ليس هو الا ما
وقع عن النبي في خبر صحيح يعقوب بن شعيب لا عموم فيها سبابا بالنسبة الى ذلك واوفا بالعقد والا ان تكون تجارة عن راض لا يثبت بها شرعية
الافراد المشكوك من المعاملة المعروفة التي لها افراد متعارفة وانما المراد من الاول بيان لزوم ومثل الثاني بيان عدم اكل المال بالباطل اذا كان بالتجارة
المعارفة لان المراد شرعية كل عقد وكل تجارة يقع الاتفاق عليها من المتعاقدين كما هو واضح يادني تامل فاعلم الشيخ من جواز المسافة على ما يخرج
مرة بعد اخرى واضمح الضعف وعلى كل حال فقد بان لك انه يصح المسافة على النخل والكرم وما في شجر القواكر بل ذلك هو الثابت مما وصل اليه بنا
من نصوص مشرعيةها التي ليس في شيء منها اطلاق يقتضي شرعية كل فرد منها وقباسها على المزارعة واستصحاب حكمها منه لا يخفى عليك ما في خصوصها
بعد لاحاطة بما ذكرناه نعم فيما لا يثمر له من الاشجار اذا كان له ورق يتبع برك الثبوت بالثناء المشاء ولحننا ترده من كونها من الاشجار وعلية الظن
بوجوده في خبر بل في جامع صدق يكون معلوما مساواة الورق لغيره في كونه ثمر وفي بعض الاحيان ان النبي صلى الله عليه وسلم عامل اهل خيبر بشرط ما يخرج من النخل
والشجر وما من ادوات العمور وعلمت من هذه المعاملة على خلاف الاصل وفيها من الغرماء ليس غيرها فالمسألة لاقتضاها في المعنى خصوصا بعد ما
عرفت من عدم الاطلاق ولو قبل بالتفصيل بين المسافة على هذه سبعا لغيرها من اشجار القواكر فيجوز واستثناة فلا يجوز لكان حجة كالتفصيل
في الثبوت بين كونه في بلاد يكون وفيه ثمره وفيها فيجوز في الاول دون الثاني كانه بلادنا الان والمراد منه الذكر لا الاقنى الذي له ثمر معلوم والله
العالم وكيف كان فقد ظهر لك ما ذكرناه انه لو ساقى على ردى او غير الغرماء من قبل النخل والبناء او على شجر غير ثابت لم يصح بلا خلاف اجل فيه
ينسأ اقتضارا في المعاملة المتألفة للاصول على موضع الوفاق وعلى الثابت من النصوص التي قد عرفت اما لو ساقاه على ردى غير من الى حدة

الزراعة

بمحل مثله فالباقي ما صنع وان لم يحل فيها قبل لان معنى المسافات على مجوز ظهور الثمرة وظن بمسافة فاذ لحصل المقتضى مع وان تخلف كالوسا فاه
على الشجر الكثير وانفق عدم ثمرة بل الاجرة له على عمله لانه اقدم على ذلك بل تخلف انما يجب عليه تمام العمل في باقي المدة وان علم بالانقضاء قبلها ومثلا
لو تلفت الثمرة كلها او اكلها الجراد ونصبها غاصب في سنة في جميع ذلك يجب على العامل اكمال العمل ولا اجرة له وان مضى كما يجب على عامل الفرض انقضاء
المال وان ظهر الخسران بل هما اقوى للزوم العقد وجوب العمل وتخل في كثر انقضاء العقد وتلف الثمار باسمه واستشكل الحكم في الفرض فارضا
بينهما بان المباشر للبيع والشراء في الفرض العامل مكان عليه انقضاء المال بخلاف عامل المسافة ويندفع بان المسافة عقد لازم فلا يؤثر فيه
تلف عوض بخلاف الفرض فاذا وجب على عامل الفرض مع جواز وكون تعيينه للمال باذن المالك فمضى اولى ويمكن ان يقال ان تلف الثمرة
هنا يكون كتلف عوض العين قبل القبض المقتضى للبطان في البيع ونحوه ومنه نظر قلت لا ينبغي ان المواق للضوابط الشرعية لا انقضاء بعدم خروج
الثمرة لا عتبا عوض في هذه المعايير وقد انكشف عدم جواز اعدام ظاهر اعتقادا على المعنى لا يقتضى العقد فضلا عن لزوم بعد الانقضاء و
لعل عوض فيها الثمرة من حيث كونها بل عوض فيها الثمرة المحض من الثمرة وانما عدم بطان البيع في بعض الصور الخاصة بعدم خروج الثمرة مع القول
بريد بل خاص كالتعليق في بعض النصوص بان ان لم يخرج في هذه السنة يخرج في السنة الاخرى ويضم بل فدين بالبطان بالتلف المماثل لها
بعد الظهور قبل الادراك سواء على ان عوض الثمرة مدر كذا وبالحاجة لا ينكر اصاله ذلك في عقود المعاوضة التي من المعلوم عدم كون الفرض فيها
وان كان هو شبه المعاوضة في المعنى مع حصول الربح لانه عقد معاوضة فلا يوظف فيه في المعاوضة والمقابلة والحمل في كونه ما سمعت
بل في جملة صفة في فرع ذكره في اثناء مثله ما لو ظهر خفا في الاصل الجهر بعد وجوب اكمال تمام العمل عليه تمام المدة مع عدم خروج الثمرة انما
الكلام في ان انقضاء من جهة او انكشاف جحمان وعلل اولها هو لظن الحكم بالصحة في المتر فيه من كتب الاصحاب مع احوال ارادة الحكم بها ظاهرا
وعلى كمال حال فالظاهر ان انقضاء الاجرة لا يدر على بخلاف ذلك اعدام عامل الفرض مع احوال الاجرة على الثاني هذا كله فيما جعل مثله عادة واما في غير
المدة المشترطة على ذلك غالباً عادة او كان الاحتمال على سواء لم يصح لاصالة انقضاء بعد ما عرفت من عدم اطلاق مفهوم يقتضي الصحة في غير الفرض
حتى لو انفق حصول الثمرة فيها في تلك المدة على خلاف عادة مع هذا الوثوق بالمصالح لا اشكال في الصحة فيما لو سافاه مثلا عشر سنين وكانت
الثمرة لا تلحق في العادة الا في العاشر لصيرورة الثمرة في جميع المدة ولا يفتح ظهورها من السنين فان المعنى حصول الثمرة
في جميع المدة لا يوجبها كما هو مقتضى السيرة وغيرها والله العامل **الفصل الثالث** المدة لا خلاف عند بر اجرة فيها بل في ذلك لا خلاف
على تعيين هذه الاجرة كافرته او ما تفرقا واسا يجتزل العقد لولا احكاما لا فرق ثمة سابقا هو ان يثبت فيها شرطان احدهما ان تكون مقدرة بزمان
لا يجمل الزيادة والنقصان كعدم الحاجة وادراك الغلة وان كانت هي الغلة المعامل عليها على المشهور كما في لك قال وقولا فيما خالف الاصل و
احتمال الفرض واجبها له على موضع اليقين ثم كفى ان يجنبه لا كفاؤه بقدرها بالثمرة المسافة عليها نظر الى ان النسبة الى ثبوته عادة كالمعلوم
ولان المقتضى منها هو العمل الى اكمالها ولا ان اقدم معنى على الفرض واجبها له فلا يقدحان فيه والاجود الاول وان كان كذلك لا يخرج من وجهه واطمأننا
على استراطا بعد هذه الحاجة كما فرته واما ان كانا سابقا لبعض العقد فلا واحد وان عقد المسافة لازم ثم ذكر ما سمعت في ذلك الاستدلال على
بان عقد المسافة لازم كالفرض ولا يفتى لوجوب الوفاء به دائما ولا الى مدة غير معلومة ولا الى سنة واحدة لاستحالة الترجيح بل اخرج نعم من قال من انما
بانها عقد جائز لا يعتبر عند تعيين المدة لانقضاء الحد والذكر كما ظنت مضافا الى مدة فمضى خبر من ظهور ذكر المدة باعتبار كون الحكم منها
ان الواقع قد كان من اربعة وسافاه بعقد واحد وعلى كيفية واحدة وقد عرفت هنالك النصوص الدالة على اعتبار المدة في المراجعة فيكون الواقع
مذكور فيه المدة والاصل عدم مشروعية خبره مع ما فيه وفي غيره من ابناء كونهما على كيفية واحدة بالنسبة الى ذلك وفيه الا ان تلك بحسب من لزوم
وهذه من الشجر والنخل بل وظهر كونهما بمعنى الاجارة المعلوم فيها التعبد بذلك والانقضاء ان الزيادة الاجماع التي سمعته والافترق بينهما لا ينافي عدم اعتبار
ذكر المدة فيها فيكون المسافة المستحق في الثمرة ابد واستحق عليه الاحمال المشروطة او المتعارفة خصوصاً وصحيع يعقوب بن شعيب الذي هو
دليل مشروعية المسافة مع فسخه خبر خال عن ذكر المدة قال فيه سئلته اى لقض عن الرجل يعطى ارضه فيها الزمان والعمل والفاكهة فيقول اسن
هذا من الماء وامر ولك نصف ما خرج قال لا بأس بل العمل ذلك هو لظن من الاسكافي لا ما حكا هو وفيه عنه فان الذي شرنا عليه من كل سنة في ارضه انه
قال ولا بأس بمسافة النخل وما شاكله سنة واكثر من ذلك اذا حضر ث المدة او لم يحضر فان مراده نفي اليأس عن السنة ولاكثر مع حصر المدة فيها
عظم المسافة مع حصر مدة اصلا ولا تعرض فيه لبلوغ ثمرة وغيرها فيمكن قوله بل لزومها والاستحقاق دائما وابداء مع عدم حصر المدة الا ان يكون
هناك تفاوت ينزل على سنة العقد خاصة لعدم اشكال بل ولا خلاف عندنا بتقديره باعتبار تقدمها مع التعرض لها بما لا يجمل الزيادة والنقصان
كله كل عقد جى بها فيه من غير فرق بين ما كانت معتبرة في حصة الاجارة وبين غيره كمثل النكاح وبن البيع ونحوها فانه جديا وعلى كل حال الشرط
الثاني ان تكون المدة المذكورة في المسافة ما يحصل فيه الثمرة غالباً وان قلت كما اذا سافاه في اخر العمل بحيث يفي بغيره فيه مشتراد للثمرة
يكفي فيه الشهر مثلا وعلى هذا المدار في جانب الفلز وقد تقدم في المراجعة البحث فيما دون ذلك مع امكان دعوى الفرق بين المقام وبينها وبين
الاجارة للزرع بالقول ان الثابت من شرطها دون غيره مع عدم اطلاق او عموم يقتضي بخلافه فيها اما الكثرة فلا حد لها عندنا خلافا للشافعية
حيث شرط ان لا يزيد على ثلاثين سنة وهو محكم وقد تقدم الكلام ايضا في المراجعة فيما لو فرض اتفاق فصور المدة على الادراك على غير الاسباب
العادية فلا يخط ونامل بل منه يعلم الحال اية فيما الواقع عدم خروج الثمرة اصلا في المدة التي قد صرح بعضهم فيها بان لا يثبت له الاجرة

الكلام اجمع واقفا العالم ولو ساقاه بالانصاف مثلا ان سقى بالناضح وبالثلاث ان سقى بالناضح بطلت المساقاة لان الحصنة لم تسعين مع التردد في الغلبة
ولكن فيه تردد من ذلك ومنها ما عينة على كل من الغلبة بين فروع الاجارة على باطن الثوب بدوهم ان كان دومتا وبدوهم ان كان قارستا بل انشا
في الحقيقة من الاجارة ولكن لا يخفى عليك ان الاستسار باصول المذهب قواعد الاول لعدم كونه ذلك تعبنا راضا للجهل بل ولا جازا وجازا
في الاجارة لو قلنا به لادليل خاص لا يقتضي الجواز هنا بعد من القياس معلوم منه استقلال عقد المساقاة عن عقد الاجارة كما هو واضح والله العالم وبكره
ان يشترط رتب الارض على العامل مع الحصنة شيئا من حيث فتنه بل بخلاف وجهه كما اخرج به خبر واحد ولعل من ذلك كافتة ثوبها المشايخ فيه لكن لا
اشكال في اصل الجواز عندنا فلا ينبغي التوقف فيه لعدم كونها منافع المقتضى العقد ولا للشرع فيجوز ويحبس الوفاء بالشرع فلا يكره خبر واحد
من الاصح ان لو انقضت الثمرة اجمع باقدا سعادته او ارضيته لم يلزم الوفاء به وكذا اذا اخرج والاك ان اكل مال بالباطل لا يمنع استحقاق احد العوضين
او بعضه بدون ما يباين من العوض الاخر فان الشرط جزء من العوض كونه جامع صدان الحكم في الصوة المفروضة واضح اما العكس وهو الشرط من انشا
على المالك فقط اطلاق عبادة كونه وبرانه كك وفيه نظر لان العوض من قبل العامل وهو العمل فيحصل بالشرط قد وجب العمل فكيف يغير سقوطا
للمساواة العوضين لا يوجب سقوط البعض الاخر مع سلامة العوض الاخر وبغية لك فقلت فاذن ان المالك لذلك هو بطلان المساقاة لا التبعيد بطلان
الشرط باعتبار ان الفائدة التي هي كونه المساقاة وعدم بطلان البيع في بعض الصوفا خاصة بعدم خروج الثمرة لدليل مخصوص لا يقتضي الجواز كما ان
الاقدام عليه للعادة معدومة لا يقتضي الصحة مع ثقلها او بما شهد لذلك في الجملة ما اعترف به في جامع صدق في فرع ذكره في مسئلة هربا العامل انه
لا يجب عليه اكمال العمل تمام المدة مع عدم خروج الثمرة او ثقلها كمن كره اتماله التقاد لا وجه له الا انفسا كما بذلك والواجب اكمال كما هو خبر لك
ظاهر مشتملا على العامل القارض لك لم يرجع مع وجوب الانصاف عليه لا انه لعل اخر اكونه كلف العوض المعين في البيع قبل قبضه الموجب للانفساخ
ثم قال وفيه نظر قلت بل النظر في غير ضرورة قصد المعاوضة في المساقاة بخلافه في المضاربة التي يراد منها الحصنة من الربح الله قد يحصل وقد لا يحصل
بجملته المقام المعين في لظاينة يحصل الثمرة ولا يكفي فيه الاحتمال عندكم كما هو خبر في فلا اشكال في الحكم المذكور انما الكلام في ثلث البعض في ظاهر
من ان عدم سقوطه من شرطه لظهوره في ثلثها كمن سقوا في عقد في ثلث البعض الاخر ونص في الخروج اشكال وفي جامع صدق
من ان الشرط محسوب من احد العوضين ولا ينبغي ان يجمع احد العوضين بجميع الاخرين فيايل الاجزاء بالاجزاء فاذا اختلف بعض احد العوضين وجب ان يسقط مقابلته
من العوض الاخر ومن ثم لم يخرج الثمرة اصلا او ثلث جميعها سقط الشرط كله ومن ان مقابلته الاجزاء بالاجزاء في عوض المساقاة منقبة لان الثالث
الفائت عند حصول الثلث بقضاء الخرج غير معلوم فلو تخلف المقابل لم يكن الساق في مقابلته معلوما ولذلك لو ثلث بعض الثمرة او نقص الخرج
عن العادة لم يسقط شيء من العمل اصلا ولا ان العامل بذلك حصنة من الثمرة بالظهور فاذا اختلف بعضها ثلث في ملكه بعد استحقاقه اياه بالمعاوضة فلا يسقط
بناظره شيء من العوض الاخر لا في هذا اذا اختلف الجميع يجب ان لا يسقط الشرط لعين ما ذكرنا فانقول ذلك من رتبة في الحديث التي هي قائل واعلم ان
الاشكال في سقوط الخرج لا وجه له اصلا لان العوض يخرج قبل اكمال ان كثيرا لا ما يقع خروجه بحسب العادة فكيف يعمل سقوطه من شرط تخلف
العادة اما ثلث البعض لا اشكال فيه وان كان لا يخرج من وجهه الا ان عدم سقوطه شيء اقوى لما فرناه وبوجه عموم او فوا بالعقد والمؤمنون عند شروطهم
على ذلك كله في ذلك قلت لعل انتم مبنون على اعرف من بطلان المساقاة في خصوص الفائت فيكون من بعض الصفقة في المساقاة وبالجمله ان فائت
الفائدة لو كان معلوم الحال وقت العقد لم تكن المساقاة عليه صحيحة والجهل بحاله من اول لا يصير سببا للصفقة فالواقع نعم هذا كله في عدم خروج مثلا
اما الثلث بعد صدق ان ميناه اعني الادراك في الفائدة التي هو كونه في المساقاة لعدم النفع بهادونه وعدمه فعلى الاول بنحو البطلان بخلاف الثاني
وعلى كل حال فليس للعامل في مقابلته عملا الا ما حصل من الفائدة كما ان ليس له شيء مع فرض عدمها اصلا لا فائدة على ذلك فمجردا **الفصل السادس**
في احكامها اي المساقاة وفيه مسائل **الاولى** كل موضع ينفذ فيه المساقاة اي يعلم نشا اصل انعقادها قلل العامل بجرة المثل لصاحب الحرام على الم
الواقع بالاذن من استوفاه والثمره لصاحبها لا اصل المملوكة فبقية ثمنه مع فرض عدم النافل لشرعا عنه من غير فرق في ذلك بين العلم بالفساد والجهل
وبين كون الفاسد من شرط كون الثمرة للمالك وغيره كما هو مقتضى اطلاق المص وغيره بل في ذلك نسبة الى الاكثر وجهه ما عرفت من اصل الاجزاء عمل
المسلم بعد العلم بعدم كون ذلك من المشرع المسقط للاجرة له او الشك فيه والرضا بالعقد الفاسد او بالعقد المتضمن لعدم الاجرة ليس رضا بالعمل
بلاجرة فان احبته للاخطة بمعنى كون المتخصص فيه في الخارج الرضا بالعقد الذي لا يترتب عليه ذلك والعمل الصادر منه انما هو من حيث انه مقتضى
العقد الفاسد لا ان رضوخه بالعمل في حذره انه وفي نفسه بلاعرض فع نشا العقد الذي قد وقع العمل على مقتضاها معاملة الصبي في اجرام
العمل بمسقة فقلت لك نبعنا جامع صدق من تقييد اطلاق المص وغيره بما اذا لم يكن العامل عالما بالفساد وبما اذا لم يكن الفاسد باشرط كون الثمرة اجمع
للمالك كونه في صورتين متبعين لا يستحق على شيئا كما نرى لا يخرج من نظرنا وفي ذلك ما نقله الشهيد من ان الواجب جعل المثل الاقل الاخر من الحصنة
والجرة المثل لا فائدة على المبرع ما زاد عليها مع نقصانها عن اجرة المثل اذ لا يخفى ان اقداره على العقد المتضمن في ذلك بعد فرض ضارده لا يقتضي ان
ويترتب حكمه عليه فيبقى اجرام عمله في نفسه على مقتضى الضوابط الشرعية من ضمان اجرة المثل كما هو واضح بادق نامل والله العالم **المسئلة الثانية**
اذا استأجر لغير العمل حصنة منها اي الثمرة فان كان قبل ظهورها لم يخرج فلا واصل الكونه معدوم وجوز جعلها عوضا في المساقاة للدليل لا يقتضي
الجواز هنا بعد من القياس وان كان بعد بدو صلاحها جاز بلا خلاف ولا اشكال لعدم الادلة في خلافها السالين عن معاضة ما يقتضي المنع
وان كان بعد ظهورها ومثلها موقوفه وقبل بدو صلاحها بشرط القطع صح ان استأجره بالثمرة قبل بناء على اعتبار ذلك في البيع الله قد فر

هذا كله في المعامل غير المعين اما هو فالمعنى بغيره ان وجد المبيع بل لو بيع عنه من غير ان يبيع العمل له ولم يستحق بذلك الحصة
وان قصد انعام العمل عنه بخلافه بل المعين فان لم يتركه على حصته مع انعام المبيع وان لم يقصد العمل عنه لان عقد المساقاة ملكه الحصة مع حصول العمل
منه او من غيره كما لو استخفى بهما الطريق السوي كصريح بذلك في جامع المقاصد لكن قد يفتش في الثاني بعدم استحقاق الحصة التي هو عوض العمل منه او عنه فاما
اذا لم يكن منه ولا عنه لم يستحقها من غير ان يستحق على عمل فانفق حصوله من غيره لا يقصد التباينة عنه وينبغي ان عقد المساقاة اقتضى كون العمل منه فحق وضع
كان عنه ولم يعدم نصه كون من يبيع عنه على ان المساقاة لا ينبغي بقاءها على العمل الذي معناها ان لا يترك هو ملك الحصة وتكليف العامل باجرة العمل
لذلك مع حصول العمل لهما لا وجه له فليس في الاما ذكرنا لكن الاتصاف ذلك كله عدم خلوه عن اشكال باصناف عدم ظهور الفرق بينهما وبين من استوجب
على العمل فانفق حصوله من غيره كمنع الغير من فاعله لنفسه ولا استحقاقا على الزماني فانفق احاطة الرجوع لها ونحو ذلك ونحو ذلك والاشكال لا الزماني
لاجرة فيها صاحب العمل لان يقال ان وضع المساقاة والمراد منه ومشرعها على ذلك فان المراد حصول الزرع والثمرة الصالح كما وكيفية فليحجب
ذلك الى العمل فعمله العامل وان استغنى عنه بفعل الله او بفعل الغير سقط عنه واستحقاق الحصة بخلاف الاجارة فان المراد منها مقابلته العوض بالعمل منه
او عنه والله العالم **المسئلة السابعة** اذا دعي المالك ان العامل خان او سرق او انفق او تلف او نحو ذلك وانكر العامل فدل عليه ان
القول قوله او العامل مع يمينه لان منكره موافقه للاصل سواء كان امينا لادم لا نعم ضمانه بالنظر بطرفه فثبت على الماينة فلا تنجبه الدعوى به الا في صورته
كونه امينا له وعلى كل حال فالقول قوله بقرينة قوله للاصل وكان ظم الماينة وغيره سماع الدعوى بذلك مع الحمل بالمقدار العمومي قوله البينة على المدعي
واليمين على من انكر لكن في كونه لم يسمع دعواه حتى يجرى بها بينا المقدار مع ان الحكم في باب القضاء سماع الدعوى الجهرية وبأن ائمة المحققين في ذلك في
كيفية ان يفتقد بغيره بغيره بالبينة او بغيرها هل يرفع به او يستلزم من يكون معه من العمل الثمرة في التصالح او لا فلهذا لان اثباته على حصة بغيره
اثباتها على حصة المالك التي لم يرفع به عنها ومنه منع توقف على ذلك لا مكان وضع المالك امينا لمخاطر الرجوع اليه معه الا في امر اجده قوة لاحد من
احكامنا بل ولا غيره نعم على ان يبين عليه من يعمل معه وفي موضع اخر يرضى اليه يبين بشرف عليه وهو الحكم عن مالك وفي الاستعا شرح الارشاد
للساغية بل يترك الحكم باجرة مشرف برأيه ولا تزال به لا تستحق العمل ويمكن استيفائه منه بهذا الطريق فحين جبا بين الحظين والوجه المطا
لاصولنا ان يرفع من حصة من الرجوع الى الثمرة للعموم تسلط الناس على اموالهم ولكن للمالك رفع به عما حله بل لا يرفع ذلك اذ يرفع مع عدم
المباينة ومع قوله المالك امينا لمخاطر الرجوع اليه كانت اجرة على المالك خاصة كماله وذكره وجامع من ذلك الرجوع مصلحة اليه لكن قد يشكل مع فرض
كون الحفظ على العامل بانه من الاعمال الواجبة عليه لا يستحق عليه مع فرض عدم قيامه به وقد دفع منه كون ذلك من عمل المساقاة وان وجب الحفظ
عليه اذا كان ما نفي به وان سلم فالمراد به المحقق من الغير واما الحفظ منه فهو فرض بغيره بخلافه والسرقة لا من حيث المساقاة على انه يثبت التجايز منه
في الاجارة لا دليل على عدم قبول الحفظ منه مع بطلان كل حال فلو لم يكن الحفظ منه ولو مع المحافظة في حكم الاقرب رفع به من الثمرة والزمان باجرة عام
واختاره في ذلك والعمل الاول لان المالك ان يحفظ ما له قطعا ولا يملك الا برفع به العامل لان الضرر الثاني ان العمل واجبه عليه وقد تعدد فعله بنفسه
فيكون كالتصريح بمضافا الى فاعله الضرر ويحجب الغرض مع التعيين ومع غيره اذا لم يمكن الاستيفاء عنه على حصة ما سمعته في الهارب كما صرح به الشهيد
في خواصه وهو الذي صرح به في الاستعا والارشاد من كتب الشافعية لكن قد يفتش في جامع صدر من ان الحق الثابت شخص اذا كان لا يتم الا باسقاط
حق شخص آخر وانا لا نريه عن ذلك فلا دليل على سقوط ذلك الحق وانا لا نريه وبعدم تعدد العمل منه لان مجرد التجايز غير كاف في ذلك بل لا يجوز ان يرفع
به عن الجميع بسببها امكان ان يبين ان المقتدر مع سببها لك فلا يجب على العامل شيء ولذا قال في جامع صدر للتوفيق في الموضوعين مجال وهو في محله
والله العالم **المسئلة الثامنة** اذا ساقاه على اصول جاهلا بما لها قبالت باحتياط طريقا شرعية انها مستحقة بطلت المساقاة مع عدم
اجارة المالك ولا ينبغي ان الثمرة للسحق لانها تمام ملكه ولم يحصل ما يقتضي نقلها عنه وللعامل الاجرة على المساقاة التي هو غار له بدفع عرض له
بسلم له عن عمله نعم لو كان عالما بالحال لم يرجع بناء على عدم غرضه مع عمله بل هو اتمام منه على ذلك والفرق بين ظهور استحقاق الثمرة وبين عدم
خروجها او هلاكها حيث ثبت اجرة العامل في الاول والثاني ان الاستحقاق يرجع الى العقد حيث لم يجر المالك واصلا لم يجر عمل المسلم
بعد ذلك العقد فلتلحق الرجوع الى الاجرة على جملته سابقا بخلاف هلاك الثمرة وعدم خروجها وما شاكلها فان العقد معها ما صحح فلا يستحق
العامل الحصة وان فانت لان ذلك مقتضى عقد المساقاة على تقدير خصه ولا ينافي ذلك ما ذكرناه سابقا من انفساخ ذلك فانه انفساخ
من جهة الاكفاء في الصحة بالاستعداد المزبور حتى يبين الحال بل لو قلنا بالانفساخ من اصل العقد امكان الفرق بين ما بناء المساقاة عليه من امسا
هذه الامور وبين الاستحقاق ونحوه من الامور المقتضية لفشاء فلهذا والله العالم وعلى كل حال نعم وجود الثمرة وبها وحمايتها ونفسا في مستحقها
ولو انقضاها مثلا الى الثمرة ونقلت كان للمالك الرجوع على الغاصب بغيره كالجسم بناء على ان غصبه العين يقتضي بغيره على ثمرها وان كان قد
نقلها عن ذلك من بده عليها ولكن يرجع الغاصب على العامل بما حصل له من الحصة لان عدم استحقاقها اياها فهو ضامن لها المستحقها العموم من انفس
والفرض ان بده عليها كانت بدضا لانها عوض العمل ولذا كان للعامل على الغاصب اجرة عمله كما عرفت لانها بدجان بغيره من الغاصب في حصة
الضامن لها لان التلحق قد كان في بده وان جاز للمالك مطالبة الغاصب لا اداء عنه بغيره وليس هو في منه اذ لا وجه لشغل اثنين في حال واحد
وتوسط البديل في فرض دفع العوض عنها له صانته لعدم ملك المالك العوض والعوض بعدم استحقاق لها وليس هو من المبيع بوفاء الدين ك
بغيره من العامل ولا يستحق الغاصب الرجوع عليه بل هو من التكليف الشرعي للغاصب لا اداء عن العامل مع مطالبة المالك وذلك بقوم مقام

لا على المستحق

الاذن من عليه الحق بالاداء وبالجزء من المعاومات الشرعية المستقلة بينهما التي لا تخلف في صلح عقدي او نحوهما وتصل لاسل ذلك الاجماع
منهم كما يظهر من ارسال المسلمات والادلة لاشكل بجمع العاصبة عليه بعد برائة عنه من المالك بالدفع عنه في العاصبة والنخل بالشرع
اذ انتقل المال لغيره كان في ذمته للمالك العاصبة بجمع النافل من النوافل المبرورة والعرض من فليس الا العاصبة الشرعية وكيفية فلا يخفى
ان ذلك كله مفيد بما اذا لم يبق العاصبة على امر مصر على الملكية ولا يمكن له الرجوع على العامل من اخذ له باقراره واعترافه بكونه مظلوما باخذ المال
منه ذلك والمظلم لا يظلم غيره كما ان يجمع العامل بالاجرة مفيد بخود ذلك والام بجمع له الرجوع بعد اخذ منه بخلاف البينة وان العاصبة على امر مصر
المالك فهو مع مالك المحصة وان ظلم واخذت منه لكن لا يظلم غيره للمعروف ولو اختلف في ذلك جرى على كل منها حكم اقراره واخذته ولا يلتزم به الاخر
كما هو معلوم من القواعد الشرعية وعلى كل حال ضديان لك الوجه ان للمالك الرجوع على العاصب ويرجع على كل واحد منهما بما حصل له من الثمرة
قد اختلف في ذلك للحصول سبب ضمان من كل منهما ولا يرجع لاحدهما على الاخر في ذلك الا للعامل بالاجرة مع جملة وقيل له ان الرجوع على العامل بالجميع
ان شاء لان بدو عادية وعلى اليد ما اخذت حتى تؤدي ولكن يرجع هج على العاصب يحصل له على نحو ما تقدم والاول اولى للاختصاص بالرجوع
على العاصب على كل منهما بحصة اشبه باصول المذهب فواحد عند الله لا يفتقر ان يكون العامل عاملا به ولكن لا يخفى عليك ما فيه ضرورة
عدم مدخلية العلم والمجهول في صدق ثبوت اليد وعدمه اذ العامل من حيث كونه عاملا ان لم يكن له يد على الثمرة وانما هو مراعى لها وانما يشترط في
فهي كك مع علمه ان كان في يد غيره في الحالتين بل انظر الثالث خصوصاً مع كون بعض اعماله كالنخل وغيره ونحوها متعلقات بها ولكن هذه
لا ترفع بها المساقى العاصبة لغيره ولذا كان له الرجوع على كل منهما بالجميع وبما حصل له كما هو واضح بادى نامل فالثاني هو الاشبه الاول من غير فرق
بين ثلثهما بالافتقار او باقوة او بغيرها لان المسئلة من ثلثهما لا يد على العين العصبية والله العالم المسئلة الشاهنة ليس للعامل غير العين فضلاً
عنه ان يباقي غيره بخلاف المزارعة والاجارة لانهما اخص به في تلك النسخة لثانيهما الا حاصل له او مخالف للضوابط الشرعية بل لان المسافات على
خلاف القواعد باضتبا الغرض لهما التوازي والاثبات من الادلة انهما انما يقع على اصل ملوك عينا او كالا او لا به للثاني دون ما عداه اذ ليس في شيء
من خصوصها اطلاق يرجع اليه او غوايا العقود والآن تكون بخارجة عن نواحي لا يصلح لاثبات مشروعية مثل ذلك ولا فرق فيما ذكرنا بين حال ظهور
الثمره وعدمه نعم لاجارة على القيام بعمل المراد منه والصلح في ثمره او غيره وبذلك ونحوه يظهر لك فساد ما اطنب به في ذلك من الفرق
بين المزارعة والمساقاة وهما اذ كون المساقاة معاملة على الاصول لا تقتضي عدم جوازها من المساقى بعد معلومته او اذ سقيها ونحو ذلك من
المعاملة عليها فهي كالا في نواحي المزارعة والحصة فساداً لهما بالاعتد فلا يباح في امره لا مانع من ذلك بحسب القواعد الشرعية لو كان هناك
مقتضى للصحة من اطلاق ونحوه وعلى تقديره فلا يخصص عنه كما يحكى عن بعض فاضل من اخبرنا عن بل لعله لا يحكى عن الاسئلة انفسه في الجملة
قال لو شارك المساقى غيره جاز ان لا يكون شرط عليه ان يولى العمل بنفسه وكان شركا لثاني بجزء من حصته لا بجزء من الاصل اذ العمل اجمع فان نفر الثا
الثاني بالعل كونه لم يكن رتباً للمال جعل الى المساقى ان يباقي غيره ولا فخر في ذلك اليه لم يكن للمساقى الاول ان يباقي غيره من الثمرة وكان له امر مثله فان
عمل فيها جاز لكن فيه ان لا يجر له مع فرض عدم العمل من بل عليه اجرة المثل للمساقى الثاني لغرضه اياه اللهم لان يكون بذلك يستحق الاجرة على المالك
لصيرورة العمل له باداء الاجرة عنه لان النجاة استحقاقه المحصة لحصول العمل ولو من لغيره لا الاجرة ولذا قال ابن البريق فيما حكى عنه اذ ادفع انسان
الرجوع من نخله بمعاملة هذه السنة بالنصف وقال له العمل فيه رابك او لم يقل له ذلك ورضه العامل الى اخره فمالمه بعشرين وسقاً مما يخرج من الثمرة
فصل على هذا كان الخارج بين الاول ومالك النخل نصفين والآخر على الاول اجرة عمله ولو كان الشرط في المعاملة الاول عشرين وسقاً لاحتد ما بينه
وفي الثانية النصف كان الخارج لمالك النخل والآخر على الاول اجرة عمله وللأول على صاحب النخل اجرة ما عمل الاخر ولا ضمان عليه ذلك وكان آتو
بطلان المساقاة فالنماء كله للمالك الا ان على الاول اجرة عمل الثاني فيستحقها مع الاول على صاحب النخل ولكن في وقت بعد ان حكى ما سمعت عن ابنه
لجند والبراج قال والنصف ان المالك ان اذن للاول في مساقاة الثاني حجت وكان الاول كالكيل لاحتد له في الثناء وان لم ياذن فالنصف للمالك
وعليه اجرة المثل للثاني ولا شيء للاول وفيه ان لا وجه لوجوبها عليه مع فرض عدم الاذن منه في عمله اللهم لان يريد لا شيء له في مساقاة الاخر فيجب
الثاني على الاول والاول على صاحب النخل في الحقيقة الاخر للثاني ولا شيء للاول فم على كل حال فكل امر في خصوص ما سمعته من ابن البراج لا في اصل المسئلة
ضرورة انه لا وجه للاذن مع عدم مشروعية المساقاة من المساقى الاول وكونه كالكيل بالنسبة الى ذلك لا يمنع مع فرض كون مساقاة للثاني في
مساقاة المستحق عليه لكن في جامع صد بعد ان ذكر الوجه في عدم جواز المساقاة للثاني الذي لا يصلح مع ذلك للتباين عن الاول فيها اوجب عليه نفسه
عقد المساقاة للسلف والفرق بينهما وبين المزارعة قال وهذا اذ المراد من المالك فاذا اذن للعامل في المساقاة جمع وكان الثاني هو العامل والاول
وكيل عن المالك وفيه لا يخفى بعد لزوم عقد المساقاة للاول كما ان من ذلك يعلم ان عدم جواز المساقاة للعامل لعدم حصول الشرط شرط العمل
مقتضى الصحة لعدم حصول الاذن من المالك في تصرفه في العمل الاول كما عايناهم من جامع صد وذلك لتبنيهم الصحة بفرض الاذن نعم لو ان المانع
من المساقاة عدم جواز النصف لغير الاول امكح ارتفاع ذلك بالاذنح ولا يكون وكيل لبل هو مساقى حقيقة ويجري عليه احكام المساقاة كما هو واضح
المسئلة التاسعة من راجع الارض مفروضة وغير مفروضة على المالك للقرن الكان فيها بسبب انتقامها في ذلك وخو المسلمين فيها وان ضرب
على النخل فيهما فانما هو بياضها والعامل انما يستحق الحصة بواسطة عمله فلا اشكال في ان الخارج على المالك لان بشرط على العامل او بينهما
فيجب على حسب الشرط العموم الموثق به لكن يجري على الشرط بل قد سمعنا المزارعة اعطيت معلومته مقداره في حصة اشترط له وقد سلف منها هناك

ما لم ينفع في المقام فلا حظ وإنما كما أنه تقدم انفا حكم الشرائط مع عدم خروج الثمرة أو تلفها والفرق بين المذكورين شرط وجوب للعقد مع الحصنة وإقالة العا
 المستلزمة العاشرم القائمة تلك بين العامل ودب الأصول بالظهور بخلاف اجده فيه بلية كره نسبته إلى علمائنا بلية لك الاجماع على عدم فخر
 ملك العامل المبلغ الثمرة وأدراكها قلت فليسج الا الملك بينهما بالظهور مضافا الى ان ذلك هو مقتضى تبعية الثمار في الملك والمشرع من عند
 المسافة المقتضى ملك العامل الحصنة وملك رب الأصول العمل عليه فاعرض العامة من علم ملك العامل الا بالقيمة فيها على عامل الفرض واضح انشا
 حرقه المعتبر عليه عندنا كما تقدم في محله مع وضوح الفرق بينهما بان الربح هناك وفاية لراس المال فلا يرجح الا بعد وصول راس المال الى المالك بخلاف
 الثمرة من ايج فجب الزكوة فيها على كل واحد منهما اذا بلغ نصيبه نصيبا كاملا المشهور والتحقق بسبب الوجوب هو البناء على ملكهما مع فرض بلوغ التصالحا فلا
 زهره هنا وفي المزارعة على ذلك البذر للزراعة لان ما باخذ مالكا الارض كالأجرة عن ارضه فان كان البذر منها فالزكوة على كل واحد منهما اذا بلغ مقدار
 سهمه في التصالح والمالغ ابن ادریس في التشريع عليه وقال في راجحت في هذا الحكم وكما ثبت في جلبت بهن على ضاده فلم يقبل وتعد باعداد واضحة وان بها
 انه يقبل عليه الروي ان الحق يقبل كله ومات رحمه الله وهو على ما قاله ووافقه على ذلك جميع من اخر عنه نعم في لقب بعد ان استجد قول ابن ادریس قال
 قول ابن زهره ليس بذلك البعد من المصواب لكن في ثبوت ان العامل له على ذلك كثرة تشريع ابن ادریس عليه والافضل في غاية البعد عن التصواب ونحوه في
 بعد ان قال منعه فلا لان الحصنة قد ملكت هنا بقصد الماوضه في وقت يصلح لتعلق الزكوة بها لا بطريق الاجرة ثم لو سلم كونها كالأجرة فطلق الاجرة
 لا تمنع من وجوب الزكوة بل اذا تعلق الملك بها بعد الجواب او استاجر به نفع قبل بدو صلاحه واجرا للمالك الارض بالزراعة كلك لوجبت الزكوة على صاحب
 الاجرة كما لو اشترى الزرع كلك نعم لو كان بذهبه الى ان الحصنة لا يملكها من لا يدبره بالظهور بل بعد بدو صلاح الثمرة ونحوه امكن بربط الحكم لكن خلاف اجماع
 الاصحاب ومع ذلك لا يمتنع عليه بالاجرة بل ينظر في وجوبه في جامع المقاصد بعد ان حكى ما سمعته عن آلف قال وهو اعلم بما قال والظاهر ان الله لا
 وجه له اصلا الا على القول بان استحقاقه ومملكه انما يكون بعد بدو الصلاح وتعلق الزكوة وهذا خلاف ما نقله المتصنفين عما شافك كيف يكون خلافه فربما
 من الصواب ولعله يريد ان ذلك محتمل وغير مطوع بطلان فلا ياتي على فائدة كل ما ذكره ابن ادریس من التشريع فقلت لعل ابن زهره لم يخط عدم الوجوب في الاجرة
 من العمل باجتناب عدم استحقاق ثلثها الا بعد تمام العمل والزكوة يعتبر فيها التمكن من التصرف في المال المملوك وان لم يخط وجوبها بعد المونة والفرض كون
 العمل في مقابلها فهو متوجه مؤننه ولذا الاول نفي خلاف عن عدم وجوبها على الاجرة ومنه يعلم ان ذلك من وجوبها فيما لو اجاز ان يزرع اذا اراد عدم احتساب
 مقدار اجرة المثل من المونة وكلك اجرة مثل العمل وبذلك يظهر الفرق بين المقام وبين عمل المالك الثمرة مع ان زهره ما قبل ان يمتنع باجتناب اجرة ضلعة مؤننه وكذا
 في ما يمتنع من ثواب ونحوه ذلك وان كنا لم نوافق عليه لكن المقام في العمل المقابل بعوض هو الزرع وهو صريح الفرق بين العرض في المسافة والمزارعة
 وبين الاجرة واضح الفكا ولعله الى ذلك ونحوه انما الفاضل في آلف نفي البعد عن الصواب لا ما سمعته من جامع صدق ذلك وثق ما لا يناسب حمل مثله
 عليه وقبح فالجزة سقوط ذكرها عنها معاخرهما بالظهور عن ملك رب الارض والاصول وعدم ثمانية الملك للعامل او كونها بمقابلته العمل صارت
 من جملة المون والزكوة انما هي على المعقولات الزائد لقول الله تعالى وبسئلتكم ماذا ينفقون قل المعروف وغيره مما تقدم في محله بل لو ان السيد يملك العامل بعد
 بدو الصلاح او بالقيمة فالجزة انما عدم الوجوب على المالك فضلا عن العامل لان من جملة المون وان يسلم التصالح بها نعم لو لم نقل باستثناء المون انما
 وجوب الزكوة عليه كاذب لك قال لان انتفاعها عن ملكه حصل بعد تعلق الوجوب كما يجب لزكوة على المبيع لو باع الثمرة بعد بدو الصلاح لكن قد يشكل
 بالفرق بينهما بالخروج عن ملكه قهرا كما في الاول بخلاف الثاني على ان ثمانية الملك معتبرة في الزكوة وهي هنا منقبة بتعلق حق العامل المانع لغيره المصنف
 وان لم نقل بملكه تمسك ما زاد من ارضه الى رجل لغيره ما على ان الفرس بينهما كانت المعارضة باطله عندنا لان الاصل الفكا وما عايشا يظهر من نصيب
 النصيب محمول على دفع ذلك بعد صلح واجارة جامنة للشرايط لا على مشقة عند هذا العقد على نحو عقد المزارعة فان اجماع ينسب عليه على بطلان
 بيع الفرس لصاحبه لعدم حصول ما افترضت له من ارض او ارض لا يملكه بعد بطلان المعاملة فان الناس مسلطون على اموالهم وله الاجرة عوضا عما
 مضى من منفعة الارض لقوان لمحصل الاذن بسبب من لشركه في الفرس باجتناب فكا المعاملة والفرض عدم دفعه لارض حجابا ولكن عليه ارض المنفصان
 لمحصل على الفرس بسبب التعلق وان استحق له فان استحقاقه لا يرفع صيانة لما يحصل بفعله بعد ان لم يكن الفارس ظالما كي لا يكون له فخر حتى وانما افشا فساد
 المعاملة التي وقع الترخيص منها بها ولكن الكلام في كيفية نادره في ذلك ان المراد به هنا تفاوت ما بين قيمته حاله على الوضع الذي هو عليه هو كونه
 حال غرسه باجرا بارة ومشتقا للفلح بالارش وكونه مفلوفا لان ذلك هو المعقول من ارش التفصا لا تفاوت ما بين قيمته فائما مط ومفلوفا اذ
 لا حق له في القيام كلك لمعوم بذلك لانه لا تفاوت ما بين كونه فائما بالاجرة ومفلوفا كما ذكرنا من ان استحقاقه للفلح بالارش من جملة اوصافه ولا
 تفاوت ما بين كونه مشتقا للفلح ومفلوفا للفلح بعض اوصافه ايضا كما بيناه ولا بين كونه فائما مشتقا للفلح بالارش ومفلوفا للفلح كخلف وصعب
 القيام بالاجرة وهذه الوجوه المنقبة ذهبي كل منها بعض الى ان قال في الاول مع سلاسة ما فيها لا ينج من ذلك لان معرفة الارش فيه متوقفة على
 حبش اخذ في محله والظان القيمة لا تختلف باجتنابه فان تقديره كلك كقد يره مفلوفا فائما بالاجرة فلا يضر مثل هذا الدرد وهذا الارش
 نظائر كثيرة قد تقدم بعضها قلت فدين انما اكثرها مبنية على الاحتطة بقائه الى منتهى عمره في قيمته ولذا لاحظنا البقاء بالاجرة مع انه لا يجرى
 عليك عدم استحقاقه بقاءها اصلا لا حجابا ولا اجرة وانما ذلك ينبع التراضي بينهما ما تقدروا من عمل المالك بالاجرة او بالمجانسة فليس هو من اوصاف
 قيمته نعم لو قلنا غير المالك المشتري لقلنا مكرح نفوقه عليه بخلاف ذلك ما هو فقلنا له باستحقاقه ولكن يصح ان يرضى ان يحصل له بالفلح بمغبره انه
 اذ الخط من حيث الفلح نفسه نقصا ضمنه له وجبت لا يجرى له بغيره ليرتبا وهو المراد للمع والتمهيد في المعنى ولو نقص بالفلح ضمن ارش لا ان المر

وفيها لا ينبغي لها اذا قبلها ككثير من غيرها حكم لوديعه من وجوب الحفظ وغيره بل قد يحمل من ذلك ضمانها لورثتها والمالك حاضر فانه بعد ان حكم عن كونه
رد للوديعه قال ويحكم بحقوق الرد ويجوز الدعا به عن صاحبها مع حصول المالك لاصل الثبوت والعقد وكون الدعا باع من مال المضمون اليه فانه يدل عليه وان كان
قد بان فخرج يانه وان كان الدعا باع من ذلك الا ان الظاهر ضمانه بالذهب المورود لعدم صدور القرض بينهما والاصل برائته الذي له له لا يرد الضمان
وانما يرد عدم انقضاء العقد بذلك ثم لا ينبغي ظهور العبارة المحكي مثلها عن كونه والارشاد وتروا للثبوت والوديعه في حقوق الوديعه بالطرح المورود مع القبول
فلا او قولاً لا تملك لادله فيه على تحقق العقد بذلك فانه لك من امكن ذلك باعتبار ان وجوب الحفظ المترتب على القبول اعم من كونه بسبب الوديعه لانه لا يكون
سبب الضرر في مال الغير في غير محل ضرورة ظهور العبارة في تحقق الوديعه والقبول بدينه وجوب الحفظ لانه لا يملك لادله فيه على كون ذلك عقداً وهو متجه بقاء
الحفظ ما يرد من على قياس معاطاة البيع والصالح والاحارة وغيرها التي هي منها على الاصح وان لم يكن عقداً كما يحفظه في محل هذا كل في الطرح بعنوان الاستيعاب
اما اذا كان مجرداً عن ذلك فلا يتحقق الوديعه مع القبول قولاً او ضمناً لعدم تحقق ايجابها المتوقف عليه بان القبول وان وجب عليه الحفظ في الثاني اذا
كان قد قبضه ليعود على المبدل بالظهور ضمانه عليه بما تملكه لعدم تحقق الاذن له في قبضه وما ذكرنا بطلان الحكم في جميع صور المقام وان اطلب فيها في ذلك
لكن مع تشويز في الجواب كما مر من غير ما ظهر منه اعتبار التلقظ بما يدل على ابداء الطرح في تحقق الوديعه ولا ينبغي فانه بناء على صدقها مع ذلك لا يغير
من الاشارة المقترنة والكتابة وغيرها وان لم يكن يتحقق بذلك عقدها لكن يتحقق معاطاةها كما سمعته سابقاً فلا حظ في هذا وقد يحمل في عبادة الدين
ارادة بيان عدم وجوب الحفظ على المستوعب وان حصل عقد الوديعه اذ لم يقبل قبضها ليعود منه عدم لزوم العقد في بنى عليه بعد حصول ذلك وما
يؤثر اطلاق لفظ الوديعه المقتضى تحقق الوصف فيها بما جاز عقدها فيما بينهما ومن ذلك كالتفريق بين اصناف الضمان في ترتيب احكام الوديعه من الحفظ وغيره بل
العدم وجوب الضمان عليه ولو شرطها مع اخطائه او الضمان كما انتمعت في نظره بل قد توقف في جواز الضمان بدون الاذن من المالك وان حصل العقد
بينهما مع اخطائه في حصول الاذن منه بالعقد لكن قد يشكك بناء على اشتراطه في الصحة بعدم افضائه ذلك اذ هو كالتفويض الهبة ثم لو قلنا بعدم كونه
شروط ذلك لا يخرج عدم الاذن فيه ولم يجد تحريمه في كلام احدنا لك ووجه ما ياتي له من عند قوله واذ السنودع اه وكذا الواك في الموردع او ضمن السنودع
على قبضها وديعه لوديعه لوديعه بدلك المعلومه اعتبار الاختلاف في قولها مع فلا يضمنها لو اهل حفظها نعم لورضي بذلك بعد الاكراه على وجه الاجابة
للاول حاشاك وديعه بناء على ناسخ اجابة المكره لان مضاهيه وضع به المتجدين يكون قبولاً جديداً باعتبار عدم اعتبار مضاهيه هذا القبول للايجاب
كذلك لك وان كان هو ممكن ان يضمن مع مضاهيه لامتص حصول الرضا بما وقع سابقاً على نحو المكره وكما هو ونظير لثبوت في الضمان بالنظر في السابق وغيره
بل قد ينعدم حصه حتى مع الفصل المورود ذلك لان العقد الاول بعد حصوله لا يتباطف من الاجابات والقبول اما ان يجاز فيصير ولا فيقبل هو واليجاب
ولا يجزى القبول المتجدد وعلى كل حال فما ذكرنا بطلان الحال بما في ذلك حيث قال يجب قبضها في الدين بما اذا لم يضع به عليها بعد ذلك والاكراه محذوراً فان
يجب عليه الحفظ بالبدل بعد ذلك وان لم يجز بالاكراه وهل يصير بذلك وديعه ام امانه شرعية يحمل الاول لان المالك كان قد اذله واستأنبه في الحفظ فان
انه لم يتحقق معه الوديعه لعدم القبول الاختياري وقد حصل الان والمقارن من الاجابات القبول غير لانه في الغاء الشارع ما وقع سابقاً فلا يرد عليه
ويشكل ان النامه بالنظر في الغايض بالنظر في المالك ويمكن الفرق بينه وبين وضع البدل عليها اختياراً بينه الاستيعاب وعدمه فضمن على الثاني
دون الاول اعطاء لكل واحد حكمه الاصل مضاهيه الى ذلك بل كانه ما يظهر منه كون المفروض ولا مجرد وضع بدله بعد ذلك والاكراه ومثل المعلوم عند
تحقق الوديعه بذلك لما علمت من اعتبار القبول فيها وهو غير متحقق بذلك قطعا بل ومنه ان يضمن يعلم ما في الراي الذي قد نزع فيه المسالك بل ظاهر الحكم في
بالضمان بالبدل الجديد حتى لو قلنا بكونه وديعه فالضمان على الواكهم على الضمان بضمن مط الامع الاطلاق ووضع به عليها بخلافه فمضى جداً لعدم الجبر
المقدم وهل يصير بذلك وديعه لا يجب ذهاب الامع طلب المالك ومن يقوم مقامه او امانه شرعية يجب ايصالها الى المستحق فردا وبدر ضمن مط
وجان ثم ذكر ما سمعته من ذلك من الاضال الى ان قال والاول لا يخرج من وجه وان كان الثاني وجهه وكان مناف لما سمعته سابقاً من عدم الضمان حتى على نقد
كونه وديعه فلا حظ واما بل بما ذكرنا بطلان الحكم انهم فيما لو كان الموردع والمسنودع مكرهين وان وجب على المسنودع مع الحفظ باعتبار اسباب البدل
عليها لا تكونها وديعه كما هو واضح بل قد يتوجب وجوب الحفظ عليها من هذه الحيثية حتى صورة اكراه المسنودع او الموردع خصوصاً كون المكره اجنبياً عما مع
كون وجوب حفظ مال الغير من المعانة على البر فالجواب جيد والله العالم واذ السنودع وقبل ذلك وجب عليه الحفظ بلا خلافاً جدي بل يمكن تحصيل الاجابة
عليه الى ما في عدم ضمانه المحررة كتاباً او عقداً وسنة مؤثرة واجلها بضميمة لوجوب اداء الامانة وردها الى المالك الذي لا ينبغي كونه الحفظ مقصوداً
ولا ينافي ذلك جواز الوديعه فان المراد ما دام مشوقاً او التخيير بينه وبين الروا الى المالك والحفظ الى حصول اللزوم انما الكلام في ذلك من ان قبول الوديعه
الذي يفرج عليه حكم الحفظ قد يكون واجباً كما اذا كان الموردع مضطراً الى الاستدعاء فان يجب على كل واحد منهما ان يحفظ فبالحفاظ فبالحفاظ ولو لم
يوجد غير واحد فبالحفاظ في هذا الفردين وجوب الحفظ واضح وقد يكون مستحباً مع قدرته وثقته من نفسه بالامانة وكون الموردع غير مضطرب
لما فيه من المعانة على البر الذي اقل مراتب الاستحباب وفضاء حوائج الاخوان وقد يكون محرماً اذا كان عاجزاً عن الحفظ او غير واثق من نفسه بالامانة
لما فيه من الضرر بالنظر في مال الغير وهو محرر ومثل ما لو ضمن القبول من اعلى السنودع في نفسه واما لو اوعض المؤمنين ونحو ذلك وبهذا التفسير يظهر
وجوب الحفظ وعدمه وفيه ان الحفظ الى ان يرد على المالك على كل حال واجب حتى صورة المحررة التي لا تقتضي فساد عقد الوديعه باعتبار كونها لامر خارج
مع انه قد بان في اصل الوجوب فيما فرضه لاصحابه انهم لا يرد من وجوب حفظ مال الغير كما انه قد بان في صورة عدم التوقف بنفسه ضرورة
تكاليفه لعدم ضمانه كما هو واضح والله العالم وكيف كان فلا يلزم ان السنودع وردها لو تلفت من غير طردها ولا يفرط لو اخذت منه فمضى بلا خلافاً

صافاً

كتاب الفقه

احده فيمل الاجماع بشيئ عليه مضافا الى الاصل وقاعدة الايمان المعلوم من الكتاب والسنة والاجماع والعقل عدم استيفائها الضمان ثم لو كان هو
 الساعي في اخذها فله ان يصدق الضمان في صدق الخيانة والتفريط معه بل يظهر من ان المحققين الضمان بمجرد اخبار بها وان لم يكن على وجه السعي ومن
 اخبر بذلك انما يلحق بالقرآن لم يبين لمكانها الا اذا صادفها اللص مصدرا خلافا لما حكى كره فلم يضمنه مع عدم تعيين المكان بخلاف اذا عتبه المحقق
 الحكم ببراءة ذمته لا يبين وخصوصا الورع مع الشك في محقق سبب الضمان والشك في الاذلال حيث لم يجلوه عنوان العمل بالتفريط والتفريط لا يضمن
 وتفريطه لان عموم على البدل وهو مخصص بقاعدة الايمان وبذلك ظهر لك المبدأ الذي يرجع اليه جميع هذه الافراد وهو المراد من القصة مخبره لا خصوص
 المخبر بل انما انضبطا لخصائصها الحالية وغير هاتئ لا فرق في اخذها من ان يؤول اخذها من يده وبين ان يامر به فيها اليه بنفسه فبذلك ركت
 لصداق الاكرام وعدم التفريط فيها ولا ضمان عليه فيها وانما ضامنا المال على الظالم فليس للمالك مطالبة بوجه وقفا لا لشهر بل الشهرة خلافا لما حكى
 عز ابي الصالح وابي المكارم والفاضل في كره ومحكى من جواز الرجوع للمالك عليه مع مباشرته الدفع بنفسه الى من امره الظالم لانه ياتيه تسليمه الى الغير به
 نفسه لعموم على البدل وان كان فلو ان الضمان على الظالم الا انما كثرى مناف لا طلاق ما دل على عدم ضمانه ما عرفت بل والقاعدة الاحتياطية فيها التي قد
 تضمنها على قاعدة البدل اللهم الا ان يقال انما لا اشكال في وجوبه لوامر بمباشرة الترافع بنفسه ولو على وجه الاستفاد لا لغيره بل لقاعدة الاطلاق التي لم يثبت فيها
 بقاعدة الايمان كغيره من جهة قوة السبب هنا على المباشر كان فلو ان الضمان عليه لا اصل جواز الرجوع وما عاين انما ياتيه بانه مناف لقاعدة عدم ضمان الابن بغير التفريط
 والتفريط وخصوصا الورع فالرد في الصحيح سلك باعبد الله عن وده الله في الفضة قال فقال كل ما كان من وده الله وتكره تضمنه لا يلزم بنا
 على اذنه غير المشروط ضمانا من قوله مضمون او الامم منه ومن التفريط والتفريط بده ان ذلك كتمر على المثلث غير الفرض كقولنا لا يجوز من يجره ومن ذلك يظهر
 ح قوة قول الفاضل بناء على ان تسليمها الى المظالم من اقسام الاندفاع انتهى فقه على كل حال فقد ظهر لك الوجه عدم الضمان بالاختصاص فله ان يتمكن
 من الدفع الاطلاق به وجب بل بخلاف اجماع فيه لانه مقتضى الحفظ المأمور على الاطلاق جهة وجب لو لم يفعل ذلك مع قدرته عليه حتى لا يفرط طر وكذا
 لو امكن الدفع ببعضها فلم يفعل لكن الظاهر ان ما يرد على ما يندفع به من الالتماس وان احمل للتفريط الا انه واضح الضعف لان بعض المدفع واجب على
 التقديرين وقائمة الواجب من الفرق بينهما لكونه بامر الشارع على الاول وبدونه على الثاني وهو فرق واضح وان هي الا كما لو فطر فيها فخلع غيره وقالوا
 فيها ايضا انها مع انها ذميمة على التقديرين فبذلك قد صدقنا عندنا التام كالمورد يبين الخار اذا اذال الظالم اخذها وكان يمكن دفعه باعطاء احداهما فلم يفعل فانه
 لا يوجب ضمانا لثانيتها فان الاولى اصبحت على كل حال مضمونة الى اخرى او مستفدة بالتفريط في الثانية لا فيها معا كما هو واضح ولو توقف الدفع على ذلك
 شيء من الالتماس فلا اشكال في جواز بل في جوامع صدقانه لا بعد القول بوجوب مصانعة الظالم بشيئ يرجع به على المالك وربما مال البقرة الراجل لوجوب الحفظ
 فيجب ما لا يبر الا بغيره يندفع بنبه الرجوع على المالك مع فرض عدم التمكّن من استبدان او دية قلتم ان في النصوص على ما يدل على وجوب الحفظ
 على هذه الاطلاق وان صرح بغير ذلك اللهم الا ان يكون اجماعا ولا ينفقه والامر باداء الامانة براد منه عدم الحية كما لا يخفى على من لاحظ نصه فهو حجة
 بالنسبة الى المال واجبة مشروطة للاصل ولو سلم فالجواب ببل ما لا يضر حاله من المال كغيره من تكاليفه المطلقة ولا يرجع به على المالك لان دفعه
 مقدرة لا مثالا تكليفه بخلافه من الافعال التي يفعلها مقدرة للحفظ ولا يرجع بانه المشقة في شيئا منها لو فرض الضرر الكثير لم يجب عليه لسقوط باب
 المفديج لقاعدة نفى الضرر مع امكان القولح باندفاعها بالدفع بنبه الرجوع مع عدم التمكّن من استبدان المائت تكونه وليا بالفتية ذلك على
 التمكّن من اتمام مفهوم مقام التمكّن منه وهما ان احاطا الاول وكيف كان فلا خلاف في الاشكال انه لا يجب تحمل الضرر الكثير بالدفع كالجرح واخذ المال
 الجرح بل لا يرجع به على المالك وغيرهما بخلاف ما يفتي في الاشياء شرعا وعنده وغيرهما الا ان ما عاين انهم من المصنوع كونه مطلقا اخذ المال وال
 فان قل ضرر كثير واضح المنع والاسقاط في غير هذه المقدرة وهو معلوم لعدم نفقه عرفنا سابقا امكان القول بانه لم يثبت وجوب الحفظ على الا
 بحيث يثبت وجوب بدل المال والامر باداء الامانة التي هو عجزه عن حيايتها لا يقتضي ذلك اللهم الا ان يكون مستند الاجماع الذي قد عرفت
 سابقا ولكن يفتي في نفسه المالك بكونه مضمنا بالمال بل لو قلنا بانه دفع ضرره بالرجوع على المالك وجب دفع الكثير منه هذا وفي ذلك ثم ان كان المطالبة
 لا يندفع عنها بدونه بل يندفع عنها بالرجوع ببله فطعا لا شفاء الفائدة لكن لو بد له بنبه الرجوع به هل يرجع بحطه لانه لو بد بعد لولا ذمته فيكون بذله
 قدرها كذا لها وعنده لان التقدير المأذون فيه شرعا ما يثبت عليه مصلحة المالك وههنا منتهى فلا يكون شرعا وعلى هذا فيمكن عدم الرجوع
 بجمعه لما ذكره ويحجزه منه ليقصر عنها وثالثا لفائدة اذا فرض عدم امكان ما فرضه وسعيد كونه يرجع بمقدار ما ينقص عن قدرها بدوهم مثلا ولا
 يرجع بشيئ اصلا لما ساءوا بها فان غير المأذون في المساوي انما هو القدر الذي تنفق الفائدة معه لا جميع المبدول ولم افقه في هذا الحكم على شيئين فبينه
 تحريه قلت فلو بان الود بانه ان كانت عنها كفر وكنا في نحوها يمكن بغيره غرض المودع بها عنها فلا بد في ان المخرج جواز الرجوع وان بدل الم المنة
 اما اذا لم تكن كذلك فلهل المدا على عدم المقتضى على المودع لا اعتبارا المصلحة فيرجع على التقديرين تمام ما يدل وان كان مستوعبا ولم يرفع حفظها
 على الكذب جاز بل وجب الا ان ضمانا لم لو تمكن من التوبة المحرجة عن الكذب عن الخطاب جبا بانه لا يمكن من امثال التكليفين والادوى ما يحج
 به عنه في نفسه بان يقصد نفى الود بغيره مثلا يوم كذا او في مكان كذا بل لو انكرها فطوبى ليا ليهن ظمنا جازا لخلعت ولو بالبرائة او بمن الصافي الى
 فان لم يفعل ضمن ولكن يخلط مودعا بما يخرج عن الكذب على الوجه الذي عرفت مع الامكان لعدم حرمته فلا اشكال فيه من اصله فلو افضاء
 بابا لمقدرة وجوبه لا ان في هذا المقام محرم جاز للمقدرة وكان ذلك هو الوجه في اقتضائه على الكذب ومن غيره من الحرمان والافق المعلوم سخط
 مقدرة كل واجب مع فرض توفيقها على المحرم وخصوصا اذا كان محرما اصلها والمعاوض له واجب مقدري كما هو واضح ومن هنا لو ذكرنا اجماعه من

كتاب الفقه

المحرر مع نودف حفظ الوديع عليه من غير فريضة كونهما متعلقين بالخالق والخلق وكيف كان فلا اشكال ولا خلاف في انهما في الوديع عقد جاف
من طرفه بل الاجماع يقتضيه عليه وهو المحرر في تخصيص الادة وغيرها من اذلة اللزوم وح فنبطل موت كل واحد منهما او يجهونه وانما ذلك مما يخرج
بهما عن ملكة او لا يثبت عنه كما هو الشأن في نحوه من العقود المجازة للاجتماع ولا يثبت بالموث بنقل المال عن الوديع كما انه لا يثبت مع وارث الوديع فلا يجوز
بقاؤه على حكم الوديع وبالمعز مثل ونحوه فنبطل ولا يثبت في غيره ولا يثبت مع غير الوديع فلعلمه لذلك كانت الاهدية معتبرة فيها في الابداء وبما
الاستدانة وعلى كل حال مع البطلان تكون العينة في هذا الوديع اوفى بد من وضع به عليها حسب امانته شرعية لعدم اذن المالك للضرورة وحصل اذن
من المالك المحقق في الاستدانة عليها للوديعية ومع بلوغها حكم غيرها من الامانات الشرعية من وجوب ردّها الى المالك او الى امره او اعلان على التقر
ر او اعلّى بغيره لا يثبت شرعي ضمن ولو بين لها شيء من احكام الوديعية حتى يقول صاحبها في ردّها فانه لا يقبل للمعرف من انفساح عقد الوديعية نعم لو كان
لغيرها مثالا في صورة موت المودع لعدم العلم بالخصا الوارث المعلوم كونه وارثا ولو لم يكن حاكم يرجع اليه في ذلك الا في عدم الضمان لاصالة المودع فاحصل
عدم استحقاق جميع المال والعلم بكونه مستحقا في الجملة لا يقتضي اختصاصا الحرفية واصله عدم وارث اخر معارض بالاصل المزبور فيبقى الحكم في التنا
في الوديع بالبحث عن المستحق كظاهرة من الحقوق ومثله في ان المودع لا يورث في مال الوديع بل يورث جميع المقتربة اليه لا بعد البحث حتى لو ادعى اختصاصا لاد
في المودع مع الجهل في جواز تكتبه من دفعه اليه ويجهل من انظر في اختصاصه فيلزم بالدفع اليه ومن انظر في حق الضمير حيث يمكن مشاركة غيره له فيه لا سيما
ان قال ولو ان شبيه الوديع الى الوديع البحث عن وصية الميت واقره بدين ونحوه فلا قريب لضمان لاصالة المودع بخلاف الوارث لكنه كما ترى خصوص
ما ذكره في الاثار الذي لا يوجب على الميراثي هو مخاطبة الميراثي بالمال والبحث فيه وفي سابقه مع عدم حصول العلم به لا يجعل الاصل حجة ومثلا
بعد يقتضي تعطيل المال عن مستحقه نعم لا لزوم والبحث في الضمان عن نفسه لا معارضة اصالة عدم وارث اخر باصالة عدم استحقاقه للبحث
ودوده عليه وانقطاعه على انه لا يثبت لنا الفرق بين المال الوارث والمال الوصية الذي ذكره اخرا فالمدار والمدرك ما عرفت ولا يبره بالاختلاف
المحارجه عن مذاق العقلاء كما هو واضح والله العالم وتحفظ الوديعية عاجل العادة بحفظها به كالشركة الضد في الدابة في الاصطبل والاشاء في المرح
او ما يجري مجرى ذلك في الحرم لمثلها في العادة كما هو الصابط في كل ما احتلته في الشرع الذي منه ما يخرج فيه ضرورة كون الوديعية استنابة في الحفظ وليس له
في الشرع حد محصور فلا مناص عن الرجوع فيه الى العادة في حفظ مثل هذه الوديعية على وجه لا بعد الوديع مضبعا ومفطرا وخائنا ومهددا ومعدا ولا في
فما ذكرنا من علم المودع بوجوده من مثله عند الوديعي او لاقان العلم بعدم لا يقتضي الاذن له في الوضع بغيره زهابا بل عليه تحصيل الحرز لها عند الحفظ
الواجب عليه نعم الظاهر خلافه باختلاف الارض والامكنة كاستنباع الدابة في البادية عند اهليها ونحو ذلك كما ان من المعلوم ارادة لصفظها في الاما
المحصنة اذا فرض كونها حرزا لها في العادة فلا يفي الضمان في المثل بينه وبين غيره بل هو لا يفي اذا كان في بيت كك مع فرض عدم كونه حرزا في نفسه
تقبل نحوه الظاهر بل يثبت في الدابة وكل حيوان محصور خصوصا الاذن في علمها باختلاف الاشكال بل يمكن تحصيل الاجماع عليه بمعنى عرض ذلك عليها
العبادة لا تتر من ضمان الحفظ المأمور به لعمرو المالك بذلك ولو بامر كبره من المقتدات المتعلقة بالوديعية من حيث كونها وديعة فلو فرض في شيء
من ذلك ضمن بالتفريط بل هو كك وان عاد الى الغنم بركا تتمع فيها بان وانما وجوب بذل عين النفقة من الماء المحتاج الى قيمته والعلف كك فظ الاصول
المفروضة من وجوب بذلها عليه كك في ذلك وغيرها بل حكم بعضهم الاجماع عليه تارة ونفي الخلاف عن اخرى لعل كك لكن في هذا الترتيب هو التوصل
الى ذلك ما سئل ان المالك اودع كك في فدان تغذد في امره الى المحاكم لبارمره بران شاء او يستدين عليه او يبيع بعضه للنفقة او ينصبها عليه فان
تغذد كما انفق مودع اشهد عليه بجمع مع نيته ولو تغذد الاشهاد افضص على نيته الرجوع والقول قوله في تغذد النفقة كما ان القول قول المالك في
تغذد ارضانها والكلام في اعتبار الاشهاد في وجوب الرجوع وعدم تقدم في باب المزارعة هذا في ذلك وفي حكم الجوزان الشجر الذي ينفق الى السقي وغيره
من الخدنة في حكم النفقة على الجوزان ما ينفق اليه من الداء المرض ظاهر بل صرح به كبره الوجوب من حيث الوديعية فضمن مع مع التفصيل فيه الا انه ان
لو يمكن اجماعا امكن المناقشة فيه بعدم افضاء اطلاق الوديعية الحفظ بنحو ذلك وكونه حيوانا محصورا لا يوجب الا في تغذد لوجبه المادون فيه لا يقتضي
ترتب الضمان المترتبة على التقيد والتفريط في الوديعية من حيث كونها وديعة بمعنى التفصيل فافضا اطلاق عقدها لا التفصيل في الحكم الشرعي الثابت
عليه وان لم يكن ردّها على ان لا يثبت فيها سعة من ذلك من الحاق الشجر الذي هو ليس بذي نفس محصور ولو قلنا اوجب حفظ كل مال في نفسه على المالك وغيره الا
ان ذلك لا يقتضي الضمان مع التفصيل ضرورة عدم كون الحفظ من حيث من مضمون اطلاق عقدها اللهم الا ان بعد التفصيل فيه باعثا كون المال في يده
خبائنه وانتهى المثل للمال لكنه كما ترى وعلى كل حال يجوز ان يبقوا ما ينفسه وبغلة اربابا للعادة القائمة مقام اذن المالك فيه مع عدم صدور النعك
والنفريط وليس هو من ابداع الوديعية غيره عرفا كما هو واضح لكن في ذلك ان مقتضى العادة جواز تولي الغلام سواء كان المستودع حاضرا عنده ام غائبا و
كان الغلام امينا ام لا وليس كل ذلك جائزا اصابا بل انما يجوز تولي الغلام لذلك مع عدم حضور المستودع عنده فيطلع على فبارة بما يجب ومع كونه امينا والا
لم يجز ولا فرق في ذلك بين دفع الفضل في المنزل وحارجه فلو توقف بقيها على نقلها ولم يكن امينا فلا بد من تفصيله في الطرفين وانما يظهر الفائدة في نفس
مباشرة الغلام لذلك ولا فرق في ذلك كك بين الغلام وغيره من يستدبه المستودع وعبارة المقتضى في ما فيها لانه لا يجوز الا تولي السقي وهو علم
كونها مع ذلك في هذا المستودع وصدر العام لا يدل على الخاص فيمكن تخصيصه اذ اهل عليه الدليل وهو هنا موجود بما اطبقوا عليه من عدم جواز ابداع الوديع
مع الامكان وهذا في معناه وربما قيل بان ذلك فيمكن مباشرة لذلك الفضل عادة اما لا يكون كك فيجوز له التولية كيف كان وهو ضعف فيه ان
ذلك لا يعتد اذ اهل هو مقام العمل الذي يراد من الوديع الذي لا يجب عليه مباشرة فبذلك الفرائض على مباشرة غيره له لرفعة شأنه وعجزه ونحو

ذلك وخصوصاً فيما مضى به العادة مما هو ليس بجهد ولا تقرب ومنه يعلم على قول المصنف ولا يجوز إخراج من منزله لذلك أنه لا يصح الضرورة كالمالك
من سبقتها أو علقها بمنزله أو استثنى ذلك من الاعتراض وروى عدم الفرق بين ذلك وبين ما تقدم مع فرض قضاء العادة به ولم يكن ثم ما يقتضي التقريب
بما هو من الغرض في ذلك وافق هنا على ذلك مع أنه قد سمعت من عامة من فانه بعد أن ذكرنا عدم الفرق في المنع من إخراجها لذلك بين كون الطريق أمناً
وعدمه لأن الفعل ينفرد فيها وهو غير جائز مع إمكان تركه وعدم الفرق بين كون العادة مطردة في الآخر ليجل ذلك وعدمه لما ذكره صدره بقوله كون متواتراً
لذلك بنفسه وغالبه مع محبته له وعدمه لا بخلاف العادة في الجميع قال واستفرد في كونه عدم الصلوات إخراجها مع كل الطريق وإن أمكن سبقتها في موضعها بخلافها
باطرأ العادة بذلك وهو مع حسن طرائدها بذلك لا مطرأ أنه لا ينجح عليك ملأه إطلاق الجواز للضرورة وإن كان الطريق ينفرد الذي وجهه كون
ذلك من ضرره وبما لا يجوز أن فالضرورة لا يفرق بين كراهية من خطر الطريق فانه قد يشكك في بعض الصور فيها إذا كان الشاهد له وقت آخر أو ضرراً أو خطر من
إخراجها من الحاجة ويخوذلك فينبغي مع اشتراكها في الضرر مراعاة أقل الضررين اللهم إلا أن يبين بعدم إرادة هذه الصورة من الاطلاقات المترتبة
والأمر سهل بعد ظهور الحال لك في أصل المسئلة وهو أن المدار في حفظها وفي حرزها على العباد الذي لا يصح عرقا مع مراعاة مفرطاً أو مشدداً بل قد
سمعت قدام العادة مقام الأدن من المالك في ذلك والله العالم ولو قال المالك لا تعلقها ولا تشبهها لم يجز القبول لكونه ذا كبد حرره ونقض محض وقفاً
المفتنة على المالك بل يجب سبقتها وعلقها بمراعاة الحق والله تعالى شانه وإن أسقط الأذى حتى يقتل مع استناع المالك ورفع الأمر الحاكم وأمره بالنفقة
من المهر يجب الرجوع له عليه وكذا لو كان بأمر عدول المؤمنين لم يبرح مع الاستهاد أو بدونه مع شبهة الجميع على حسب تقدم سابقاً ثم لو اخل بذلك والحال
هذه ثم لم يقتض من المالك أسقط الضمان بغيره كما لو أمره بالتقاء ما لقي البحر خلافاً لبعض فاجرى حكم الوديعه مع النفي فضلاً عن غيره حتى غير الجوان
الأنه كما ترى للأصل بعد انصراف دليل الضمان إلى غيره وخصوصاً فيما لو كانت الوديعه ضريحاً أو كسراً أو غيره وبما لا يملك الأقوى عدم وجوب
حفظه فضلاً عن عدم الضمان لأن حفظ المال إنما يجب على المالك لا على غيره وإنما وجب له تقاضي الجوان لكونه ذائع فبأنه بالمفتنة حتى يفتق مع المهر
بقي أشكال في أصل صحة الوديعه على هذا الوجه المفتق سفاضة المالك فخصه بالمال في بدنه أمانته شرعية يجب دها إلى المالك وأوليه اللهم إلا أن
يفرض في وجهه فيدعي أن السفة لا يورث ضاراً أبداً ولا يجبر الحاكم فمقدون أن لا شكاً في صحة الوديعه المادون فيها بالتقريب مطاً وفي شيء
خاص كما أنه قد يبرح بوجوب حفظه في بدنه المالك عليه وإن أدن المالك بالثلاثة كما قد اشترى إليه سابقاً والله العالم ولو عتبر له موضع الاحتفاظ أفضل
عليه لاصاً لحرره المصروف في مال الغير بغير أدنه فلو تعلقها عنه ضمن لا نه جازاً إلا إذا كان النقل إلى الآخر قبل أو مثله على قول فوق إذا فهم إرادته
ما عتبه ولو بقرينة ظهوره كون الغرض من الاحتفاظ كسبين الزرع والراكب في هذه المزارعة والإجارة أما إذا لم يفهم ذلك فالأقوى الضمان حتى في
النقل إلى الآخر فضلاً عن المساوي سواء فهم إرادة التخصيص منه أو أطلق ولم يكن ثم شبهة على إرادته المترتبة لتحقيق المخالفات اللهم إلا أن يقال
أن الإبداع كان يقتضي التخصيص في أفراد الحرز وتعيين موضع الاحتفاظ إنما يقتضي عدم الأدن في الأدون ما عتبه فيبقى على مقتضى الإطلاق الذي لم
يقتضيه بالتعيين المذكور بعد فرض عدم ظهوره في إرادة التخصيص لو فرض حصول الإبداع قد كان تعيين موضع الاحتفاظ المخرج الافتقار عليه لم يظهر
إرادة المثال ودعوى حصول مفهوم الموقفة في الآخر وإصحة المنع مع أنه قد يمنع ذلك أيضاً بدعوى ظهور التخصيص بتعيين موضع الاحتفاظ كما في
غيره من أفراد المطلق والتعبد ولعله لا جرم في ذلك بعدم جواز المخطئ في الفرض حتى إلى الآخر بل كما جماعه منهم الشبهة جواز شبهة على الفوائد بل
في النسبة إلى القول الحق والمنع والقواعد المشعرة بالتوقف وإن القول الآخر بخلافه رجوعهما إليها معاً لا خصوص الآخر بل في المنع فتنسبه إلى
ظاهرها في النصرة وموضع من ثرو الغنية وصريح في الكركي والأردبيلي وميل ثروا بصلاح فقه وبذلك يظهر لك ما في دعوى الإجماع على الجواز
في الآخر وإنما الخلاف إنما هو في المساوي والآخر وعلى كل حال فلا ينبغي أن يفتى بأنه على أن ذلك من موضوع الإطلاق والتعبد كما شهد القول
المصنف وغيره فلا يجوز نقله إلى جادونه ولو كان حرزاً الأمع خوف مع ابتائهما فيه بل في ذلك الإجماع على عدم جواز نقلها إلى جادونه وما إذا كان
التعبد من تعيين المترتبة ولا ينبغي عدم الفرق بين جادونه وما فوقه مع فرض عدم شبهة تبدل على ذلك كما أنه لا شكاً في ظهور ذلك بها لكونه
حرزاً المشاهداً مع فرض عدم خوفه عليه فإيه فلا تعبد للإطلاق وتجرى بغير نقلها إلى غيره وإن كان أدون مع فرض كونه حرزاً بل مقتضى إطلاق
العبارة وغيرها جواز النقل إليه وإن تمكن من المساوي والآخر ولعل وجه بقاء الإطلاق على ما في الفرض وهو يقتضي "بما هو من الغرض" لا
لثاني التعبد من فوج المساوي فما فوقه مع التمكن والاقا لا في مع من مذهب عدم ظهور المثال في تعيين المترتبة وكيف كان فانه عدم الضمان حيث
يجوز النقل سواء تلفت به أم لا وبغيره لما عرفت من أن مبنى الجواز حصول الأدن من الموضع وهو يقتضي عدم الضمان فاعترض بعض من حكم بالضمان
مع جواز النقل إلى الآخر المساوي وعن آخر من الفرق بين النقل لنقل كالأندام مثلاً وغيره فبعض الأول دون الثاني لا يمتح من نظر وأعلج
الأول أن جواز النقل إليهما إنما هو من الضمان بغيره الذي يجوز بها الأقدام ولكن لا يرفع الضمان المحاصل من المخالفات والثاني بأن استثناء
الضمان معه وإن جاز النقل إليه مراعى بعدم ظهور الخطأ في كونه مساوياً أو أمر رفع فرض ظهور عدمه لا أنه لا يندم التعلق بضمان أو التعلق بغيره
فلم يشبه له ظهور الخطأ إلا أن الجميع كما ترى وعلى كل حال ضد بان لك جادونا أنه لو قال لا تشبهها من هذا الحرز ضمن النقل كبقا إلى ما
أو حرز لتحقيق التمكن فيجاء بالمخالفة لتعبد مقتضى عدم جواز ذلك للأجاء إلا أن يخاف تلفها فيه فيجوز لرجع النقل حصته إلى المساوي والآ
والاقا لا دون كما في ذلك أو الحرز مثلاً مطاً كما هو الأقوى على ما عرفت سابقاً فظهر وعلى كل حال يجوز ذلك له ولو كان قد قال لا تشبهها عن
عن هذا المكان وأن تلفت به لعدم ثبوت هذه السلطنة له من السلطان المحقق بل يجب عليه إضاعة المال والتألف في غير وجهه ومن ذلك

التي من التبريد عن تكسب السقاء من الاموال التي جعلها لنا فاما ولكن لا ينبغي عليك عدم بقائها في يده ودفعه بل هي امانة شرعية لعدم الاستيلاء
من المالك في ذلك فبعضها من عدم الرضا للمالك او لغيره او بالاعلام كما ان لا ينبغي عدم وجوبك عليه وانما هو جائز له في ذلك من جوار النقل
لان الحفظ واجب عليه ولا يتم الا بالنقل والتمسك من صاحبه المالك فلا يسلط هذا الحكم بهي المالك وان صرح بقوله وان تلفت اكن هذا التوك نفعها اثم ولا
شئ ولا سقاط المالك لغيره كما لا ينبغي ما فيه بناء على ان بناء على ما حكم الوديعه ولذا وجب الحفظ ضرورة احتيازا لئلا يبرأ من فطع النظر عنها اذ
هو ان سلم على المالك لغيره ضرورة عدم الاذن من المالك في ذلك بل الفرض عليه ودفعه ان وجهه دعوى كون المراد للمالك بالتمسك بالتمسك بالتمسك بالتمسك
في حقه بزم كون المالك المراد منه حرز الا ان كان خطأه او جرحه ما فوطنه الكه في الحقيقة مفيد بقاء ذلك المالك حرز الوفاء ان المصلحة على هذا النقل
خلافها لعدم النقل مع الحفظ والتفريط كاحل الشيخ في ذلك فذكرت في غير موضع بعد وان اثم نعم قد بين ان عدم ضمانك للمالك في حقه على
التفريط الذي لا يبرأ المالك ولما لا اثم لعدم النقل فباعتبار وجود حفظه في يده من قبلنا لعدم وجود حفظه في غيره المالك
لذلك في يده عليه وهذا الوجوب المحرم لا يستغنى عنه وانما هو حرم شرعي بخلافه على المالك هذا كله بناء على سقوط حرمه في المالك في الفرض وبما ثبت
فيها بعمد تسلط الناس على اموالهم وليس هو من السعة والتبذير مع فرض احتمال غرضه عند يده في ذلك وقت نهيته وخصوصا مع حضوره في البلد وامكان
او من جهة الحاكم او من المؤمنين وبعد التسليم فتمسك بقوله بوصول ما ينبغي جواز تحالفه الممنوع وجوبه وجان لا ينج ثابتهما من قوة لعموم البينة على
بعد الشك ان لا يمكن النقل في الدعا جرحه الا من المصدق في ذلك فلا يبعد الحكم فيها حتى تقوم البينة على حصوله بل قد يجعل الضام مع قيامها انصافا في كل
مال موقوف بلا اذن من المالك فمضاد من الممنوع ان كان خلاف المشهور من فرضه لعموم على المبد والمحبس والاحتياط في ان الاقدام ولا يرضى الضمان
الحاصل من خطاب الوضع ونقل التمسك على المحسن انما هو بالنسبة الى اقله من الاحتياط وليس له الاضطرار عليه في ذلك ولعله عليه بين ما ذكره من انه لو نقلها
الى غير الممنوع وتوقف النقل اليه على اجرة لا يرجع بها الا من منبرج بها واستحسنه لك لكنه احل ان يجمع مع ذلك الرجوع مع نيته لاذن الشارع له في ذلك فقد
على اذن المالك وان في جميعا بين الممنوع مع مرادها حتى الله في امثال امره بحفظ المال ولعله لا ينج من وجهه لو كان باذن الحاكم او عدول المؤمنين والله
العالم ولا نفع ودفعه الطفل ولا الجنون لا اعتبار الكمال في طرق عدوها كغيرها من الغفول بخلاف بل الاجماع بتسليمه عليه من غير فرق بين اليها وغيره كما هو
الان فيما وعد بها بل لا يصح حتى لو علم الاذن لها فتمسك بها من غير مباشر العقد كما هو واضح نعم لو علم الاذن اكتب في الوديعه بفعل المرسل لها في ايديها
بناء على الاكتفاء بمثل ذلك فيها عدم اعتبار مقارنته الغفول بها للايجاب الاقائش عند الوديعه عنها او غرضها باطل ولا يجوز وضع اليد عليها بل
بضمن الغفول بل ذلك لعموم على المبد ما اخذت وغيره ولا يبرأ بوجه اليها المحرم عليها وانما في ثابتهما لخاصة العام مع تعدده بل مقتضى اطلاق العبارة
وغير ذلك وان كان خلاف ذلك حسب الخوف من التلف ونحوه وهو مؤيد لما ذكرناه سابقا من ان الاحتياط لا يرفع الضمان لكن في ذلك وعن غيره الاقوى انه
لو فوضها لغيره مع خوف هلاكها بنية المحسن في الحفظ او ضمن لا ينج من سبيل لكن يجب عليه من جهة الوديعه ذلك فان تعدد فوضها وتزنب الحكم
فيها بغيره فبعضها كغيره في الوديعه بها وكذا لا يبرأ من عدوها وان كان في البطالة بل لم يضمن بالاهمال وفاقا لذلك هو لان المودع لها في الحفظ هو المتلف لما له
ابداه لثابتها اذ لم يجب عليه الحفظ واذا امانة فببطلان الخلاف اقوى من نظيرها فيه ولا دليل على ضمانها بذلك بعد ظهور قوله على المبد ما اخذت
حتى تؤد في المالك بالاشارة بكل ونحوه او بسبب ابا حراف ونحوه انما ضمانها كما في ذلك وغيرها فالعموم من تلف الشامل للمكلف في غيره فببطلان
من ما ان كان راسخا ما منه بعد التكليف في غير الاصل في السبب اقوى من المباشر كما هو كالحجوان بالجنون وعدم التمييز والبيع ولذا يحكي عن بعضهم
عدم التمسك بغيره فيما انزل على المبد انما من خطاب الوضع الشامل للمكلف وغيره من حيث سبب الضمان وان وجب الاداء بعد البلوغ ولفظ على انها براد
منها الاشارة الى انه لا ينفذ في موضع ذلك بما اذا كان مكلفا غير مباشر في الميز وغيره فحكم بضمان الاول قبل الثاني الملقى بالحجوان لعدم قصد غيره
في الاشارة وانما ان المالك فانه يقع على انظار لاهل الخلاف فانه ينافي الباطل عن عرض اليه لئلا يبرأ من التلف في حقه لغيره وهو غير كاف في سقوط الضمان
عنها بالاشارة خلافا للوجوب المحقق والاقوى الضمان مطلقا لا ينج في غيره بعد الاشارة بما ذكرناه والتحقق ان بين البديع ان شرعية من سبب الضمان
في غير غير فرق بين المكنة في غيره فلو ادعى صبي صبي او مجنون او مجنون صديقا او مجنونا خالفه بدها كما اننا ضامن لثابت ذلك والفرق بينهما وبين الدابة
ان لها ذكرا وملكا وغيره اخلها وافي فرق في سبب الوضع بين ذلك وبين الجنان والحدوث غير ما نفى في الفرض فببطلان ضمانها بالاهمال لا لعدم
ضمانها بالبدل من حيث حصول التلف في المالك وهو اقوى من الواضع من احد ما خصوص عدم التمييز فيقوم ذلك مقام الاشارة
منه في ابدىها بخلاف ما لو بالاشارة في ان ما وقع منها في ايجاد التلف الخارج عما وقع منه الذي هو ابدىها لا تسليطها على تلفه ولعل الميزان
او ما لم ينفذ في ذلك فببطلان ذلك وهو حكم بضمانها بالبدل لان يحصل من المالك مباشرة تلف او بسبب اقوى من نظيرها ولعله يختلف باختلاف التمييز
ونحوه ماله مدخلية في علة التلف واجاده لا ما ذكره ثاني الشهود من عدم ضمانها بالبدل لعدم الدليل الذي قد عرفت اما دعوى القطع بنفسه خصوصا
فيما اخذت من انتم ما من وز علم من المالك بغيره ونحوها كما لا ينبغي علم من له في خيرة بغية اهل البيت و الله الموفق والعالم واما العبد اذا استودع
فالتلف الا في ان يبيع به بعد العتق وان كان الاستبداع باذن مولاه اذ هي لا تقضي التزام المولى بذلك حتى في كسب العبد للأصل وغيره وان كان بالاهمال
مع فرض عدم كون القبول باذن المولى من بعضه لا يثبت للمالك لعدم جواز قبولها وعدم وجوب الحفظ عليه فالتصديق للمالك من المالك وفيه ما عرفت من
افضا البديع انما في حاشية انباء به بعد العتق كاعر كره وبما انصرح به كما لو كان القبول باذن المولى لا يرجع بوجهه على المولى حتى بالنسبة الى كسب العبد

انما هو حرم شرعي بخلافه على المالك هذا كله بناء على سقوط حرمه في المالك في الفرض وبما ثبت فيها بعمد تسلط الناس على اموالهم وليس هو من السعة والتبذير مع فرض احتمال غرضه عند يده في ذلك وقت نهيته وخصوصا مع حضوره في البلد وامكان او من جهة الحاكم او من المؤمنين وبعد التسليم فتمسك بقوله بوصول ما ينبغي جواز تحالفه الممنوع وجوبه وجان لا ينج ثابتهما من قوة لعموم البينة على بعد الشك ان لا يمكن النقل في الدعا جرحه الا من المصدق في ذلك فلا يبعد الحكم فيها حتى تقوم البينة على حصوله بل قد يجعل الضام مع قيامها انصافا في كل مال موقوف بلا اذن من المالك فمضاد من الممنوع ان كان خلاف المشهور من فرضه لعموم على المبد والمحبس والاحتياط في ان الاقدام ولا يرضى الضمان

كما لا ينبغي ما في الفقه وكذا ساطع البهجة في حقه

كما اولى البهجة

افنودون

في اللفظة

في اللفظة المحيية فيها بينة وبين ابقائها امانه لان في الوجوب غير واعية باحتمال الغرم واعية لان كان خبره الفاضل وثاني الشهيد من ما عرفت ولعل الا
من ذلك رخصة الى امام المسلمين او نائبه الذي هو ولي من لا يرسلهم به من الضمان وهو الذي له المحل والمحل لا مانع منه على ارادة الجواز اما الوجوب فهو
مناف لظاهرة به بالصدق فيه ثم ان الضمان على تقديره هل هو معين بده على صاحبه لوجاء ولم يخرج او بمعنى كونه كابر الدون فيجب الا بصاحبه ويوجب على
الورثة وهما ان النسب يصل اليه اثر وثانها النسب على عدم ابدون في التلف عدم اجازة الفسخ وعلى كل حال فلو كان الغاصب مخرجاً بما لم يرم
او مع الجميع فان ممكن المستوعق تميز المالبس وقد عليه بالوضع الاخر لا يختلف عليه ولا اشكال وان لم يكن محلياً بما ولو بالضم لا يجازيه وجب عليه
اعادتها على الغاصب عند الاصل اذ لا نسبة اليه فيه واحداً بل من الغنبة وثراً لا جاع عليه فقد اجماع المالك على غيره الذي لا يمكن
معرفة له وعلى صاحبه لكن في ذلك وتبعه عليه غيره ان الاول في القواعد قد على الحكم مع امكانه لنفسه ويرد على الغاصب له ومع نفسه بجعل قوتها
جواز نفي الودعي الغنبة ان كان مثلاً وقد دعي الغاصب على ما جاز بين المحققين والغنبة هنا اجازية للضرورة لتزويد للودعي من المالك حيث قد
تعلقا بضمانه وللحسبة ولو امتنع على وجه لا يعلم الفقد اذ لا نسبة اشكال وبجميع عليه ما اطلقه الاصل ان لم يكن مدافعة الغاصب على وجه يمكن معه
الاطلاع على الحق ويجعل عدم جواز الرد مطمع امكانه الى ان يجوز لنا الغاصب فيكون معين او يفسد لا سيما لا ترجح حقه على حق المقتضى منه مع نفي الودعي بل
قلت لعل النية لو اقام عدل المؤمنين مقام المحاكم مع نفسه ودكبل فان تعدد اذ الودعي او غيره ممن يقوم مقامه في الحساب ان النية الرجوع الى الحكم
في صورة عدم العلم بالقد بل اهلها اولى من الاولى التي يمكن عرق وجهاً موضع كلام الاصل ان المقتضى فيه عدم امكان التمييز حتى الغنبة بعدم العلم
بالقد دون يكون المخرج ضمان الغاصب بالمثل او الغنبة او الرجوع الى الصلح مع من الحكم او من يقوم مقامه مع نفي المالك وح يكون هو النية الا
بره الجميع على المالك مضافاً الى الاجماع المزبور الامر الثاني في موجبات الضمان وبمقتضى اقسام التفریط والتفريط بل قيم واحد وهو التفريط وان
حصرها بعضهم في ستة الانواع بها والابداع والتفريط في المملكات والمخالف في كيفية الحفظ والتضييع بان يلغى في مضيقه ويجوز والا
سهل بعد معلوميه عدم ضمانها بدونها اجماعاً بغير نص صريح او الضمان مع كل منها كانت اصدى الحجة في المعارضة للادب ان المصنف في النصوص سبباً او
عنواناً لعدم الضمان وصدق الانداف والتضييع في الاول منها والنصوص المتقدمة في باب الرهن والمضاربة المشتملة على الضمان بالتفريط والاستهلال
بعد معلوميه اشر الى الجميع في الحكم المزبور باعتبار كونها امانة وما في بعض النصوص من عدم ضمان الثوب الموهون اذ التلف بترك نشره معرض عنه وان
بر بعضهم لكنه شاذ مع امكان حمل على ما اذا لم يكن لتفريط او كان بنهي المالك عنه او غير ذلك مما لا بد منه للجمع بين النصوص في خلافه عند البر في القدر
بها بالنسبة الى ضمان كل امانة مضافاً الى مكانة محمد بن الحسن ابائهم رجل دعي الى رجل رده منه فوضه في منزل جار ففصلت هل يجب عليه اذا خالف
امرهم واخرجهما من مكانه فوضع هو ضامن لها انش وكيف كان فقد فرق بينهما في ذلك بان التفريط لا يجوز فعله كلبس الثوب ونحوه واما التفريط فامرهم
وهو ترك ما يجب فعله كلبس الثوب ونحوه واما التفريط فامرهم وهو ترك ما يجب فعله كلبس الثوب ونحوه ذلك فدر عنه في نصوص الرهن والاستهلال والتضييع
ونحو ذلك ما هو امر وجودي اية وان تقوم بعض افرادها بالعدم فلا يكتفي في اثباته بالاصل كما اشرنا اليه سابقاً ولذا جعل المعروضة من مثله ان
يطرحها بما لا يبرح ويرد عنها ولم يبق من افعالها بينة التي هي حرة اية ولا ينبغي ان يترك وجوده في قولنا سقى الدابة او علمها او بترك نشر الثوب
مثلاً الذي يقتضيه النشر قد يترتب منه ذلك لمراد استهلاله وتضييعه بترك ذلك الا ان مجرد عدم ذلك منه ولو لا كراه ونحوه تفريط منه فيكون
خ اية وجودها ولعل الاخر في ذلك كله سهل بعد لا تناقض على عدم قبول دعوى المودع عليه بل المالك من بينه ولو لا تباين بصدقة دعوى عدم
التفريط او ان قوله موافق لاصول البرائة من الضمان الذي هو غير صحيح الى واسطة بخلاف عدم نشر الثوب التي هي واسطة في اثبات الضمان وكيف كان
فهو سبب من اسباب الضمان بخلاف احدى فيه بل الاجماع يقتضي عليه فلا تناقض بين التلف بغيره كبدل العدوان الذي هو سبب ضربه وان تلف باقية
ساوية وليس ذلك بالتفريط الودعي بل هو باقية للاصل وعدم المناقاة بذلك في الاشياء لها نحو ما سمعنا في مال المضاربة الذي قد تفطت فيه العامل في
يفضي الضمان وان بقي العامل على مضاربه ونسبته الضمان على هذا الوجه اما الاجماع او الحجة او الكفاية المزبورة او النصوص الرهن والمضاربة المشتملة
على الضمان به والتفريط من غير تفريط بالتلف في خصوص ما صدر منه من التفريط والتفريط واختصاص المورد في بعض النصوص لا يقتضي تخصيص الوردانما الحكم
في اقصاء ذلك الضمان منه حتى لو كان يحمل باحتياج الودعة لذلك ونسباً او كراه او نحو ذلك ما يكون الودعي معذوراً فيه شرعاً وهما وفي عند
ولوضع بالنسبة الى الرهن الضمان كما هو في الروايات والنصاح وجامع صدور وهو متجه لوثب السبب على وجه يشمل الغافل والناسي ونحوهما ما هو غير مكلف
وبذلك يفرق بين الاول والاخر بين بناء على ثبوت التلف في غير متجه ونحوه كما يشمل هؤلاء اجمع ودعوى اقصاء اطلاق على البذل انما يخرج
الودعي التفریط منه ذلك ولو نسبنا انما بدفعها ان ليس بالولى من القول بان اطلاق ما دل على عدم ضمان الالهي يقتضي العموم وانص بالخروج منه
العائد لا يردون غيره ولعل هذا اولى ولا اقل مع الشك والاصل البرائة لكن الاضمان امكان ما يقتضي بسبب مباشرة الاول في نحوه ما يطلع الغنبة
معنى مع الغنبة والنسبة ولعل هذا هو المدار في التفريط والتفريط فان كان من افرادها كل من ضمن حتى مع النسبة والافلا والله العالم وكيف كان فلا
اشكال في الجمل في الضمان باسم من امثلة التفريط او بوردعها من غير ضرورة ولا اذن فان ترك للغير السابق والتفريط فيها من غير فري بين الزوجة وال
والخادم ونحوهم مع فرض عدم قرأ خالصة او مقابلة تقتضي الاذن بذلك ولا يبين التفريط وغيره ولا يبين ان يجعل ذلك الغير مستقلاً به او شريكاً
في الحفظ بحيث يجنب عن نظره وفي ذلك هو موضع وقا ولا ندر في مال الغير غير ان نزل المالك ليرض بغيره وامانه بل المال وفي حكم
مشاركه غيره في الودعة وضمانه في محل مشترك في الضرر فيجب لا يلا خطه في سائر الاوقات سواء كان خارجاً عن داره ام غير خارج نعم لو كان

في اللفظة

في السفر

عند منارته لضرورة ان لا يحفظ من شئ به ولا يلاحظ الحر في عروانه ربح في كونه اعتقاده لغضائه العادة به ولا يبدع عند الحاجة قلت لعله كل فيه وفي كل ما جرت العادة به في الوديع الذي يمكن دعوى بناء العقد على ذلك وعلى خبر من الاطلاق والامر بهل انما الكلام في الضرورة التي ذكرها الله قال في ذلك كقول من ضرورة الى الابداع بان خاف عليها من سلبها او من اضرارها او من اضرارها الى المالك او وكيله دفعها الى الحاكم ولا يسمي ذلك ابداعا فان تعذر اودعها العدل وهذا هو الخارج بالبعد فلا يجوز ابداعها للضرورة ابتداء بل على الوجه الذي فصلناه وشكنا في كلامه الشبهة عليه ذلك من كلامهم الظاهر في جعل الضرورة عنوانا لجواز الابداع في ربح في مصداقها الى المالك او وكيله دفعها الى الحاكم ولا يسمي ذلك ابداعا فان تعذر اودعها العدل وهذا هو الخارج بالبعد فلا يجوز ابداعها للضرورة ابتداء بل على الوجه الذي فصلناه وشكنا في كلامه الشبهة عليه ذلك من كلامهم الظاهر في جعل الضرورة عنوانا لجواز الابداع في ربح في مصداقها الى المالك او وكيله دفعها الى الحاكم ولا يسمي ذلك ابداعا فان تعذر اودعها العدل وهذا هو الخارج بالبعد فلا يجوز ابداعها للضرورة ابتداء بل على الوجه الذي فصلناه وشكنا في كلامه الشبهة عليه ذلك من كلامهم

الذي لم يفهم من الاطلاق وهل يكون الوديع الثاني وديعا للمالك فلا يفسخ بمشاي الوديع الاول مثلا وان دفع له المالك ثم انه هل يحكم بالضمان مثلا بحكم الابداع حتى يعلم الضرورة او الاذن او يحكم بالبرائة حتى يعلم عدم الضرورة وفي تصديق الابداع في دعوى الضرورة والاذن وجبه وان كان يقوى خلافه في الاخير كما انه قد يقوى الحكم بالضمان بحكم الابداع مثلا او السفر لربح مع عدم ثبوت الضرورة والاذن ولو بدعواه ذلك بناء على تصديقه الا انه لا يثبت منه ثبوت ونحوه في كل حال عند ظهور ذلك من الترتيب او التقدي ان يرد على الوجه المبرور او سافر بها كل بلا ضرورة ولا اذن مع خوف الطريق وامر بلا خلاف اجماع فيه لعدم تناول اطلاق العقد السفر الذي هو نوع نفي ربحها الامع الفريضة كما لو اودع في حال السفر ويخوذ ذلك ويحضر في الضرورة والاذن على نحو ما سمع في الابداع حتى بالنسبة الى المالك او وكيله او الحاكم بل في كونه لو سافر بها مع العدة على صاحبها او وكيله او الحاكم او لا يفسخ عند علمنا اجماع سواء كان السفر محجوزا او غير محجوز بعد ان صرح بعدم لزوم المقام عليه بحفظ الوديع لانه من مبرع بامكانها وانما يبرز الرجوع الى المالك او الوكيل او الحاكم او لا يفسخ عند علمنا اجماع سواء كان السفر محجوزا او غير محجوز بعد ان صرح بعدم لزوم المقام عليه بحفظ الوديع لانه من مبرع بامكانها وانما يبرز الرجوع الى المالك او الوكيل او الحاكم او لا يفسخ عند علمنا اجماع سواء كان السفر محجوزا او غير محجوز بعد ان صرح بعدم لزوم المقام عليه بحفظ الوديع لانه من مبرع بامكانها

انما يباح فلو قلنا ليس له دفعها من المباح الذي هو السفر في تلك هناك ان تعذر اودعها فان فقد فلا يباح ان يباح عليها مع ابقائها في البلد او لان خاف جاز السفر بها كما سألنا وهو الموقوف لفهم العتية هنا وان لم يحفظ عليها لم يجز السفر ففهم قوله كل شيء كالسابق وهو مع عدم الضرورة والاذن لا يجوز السفر بها وهو كل شيء لان الاطلاق انما يباين الحفظ في الضرر العادة ولا السفر لا يخرج من خطر في الجملة والخبر والخبر قوله ان الشا وما لعل لعلنا لا ما في الله لكن هل يجب عليه الاخراج مع عدم كونه السفر ضروريا ولا يجوز له السفر بها ضامنا لها والمحكي عن كونه بل والخبر في الضمينين الاخرين الاثارة او السفر بها ضامنا لها قلت فثبت ان المجهول الاول المفترق واليه يرجع ما في ذلك حيث انه بعد ان حكى عن كونه ما سمع قال والوجود المنع لكن الاثارة ان يفسخ المفسد بما اذ الرب يمكن من حفظها في محلها وان سافر عنها على وجه لا يبعد كونه مفرط فيها ومضيقا لها والاحكام السفر مع ذلك بل يدين بان لمصاحبها في سفره حافظا لها مع فرض عدم امكان حفظها مع السفر عنها ولا يجب لافانته معها ولا ضمان عليه اذا سفر ان لم يكن ضروريا له حال ضروري فمجرد لمصاحبها كما يجوز له ابداعها من الثقة الذي قد عرفت عدم جواز الامع الاذن والضرورة التي منها اودع السفر ان لم يكن ضروريا له ومن ذلك يعلم انه لو فرض كونه السفر ضروريا له او ضروريا لها سافر بها ولا ضمان عليه فانه كونه لواططر الى السفر بالضرورة بان يضطر الى السفر وليس في البلد حاكم ولا ثقة ولو حجب المالك ولا وكيله او انفق جلا لاهل البلد او دفع حريضة او غارة او نصب لم يجد المالك ولا وكيله ولا الحاكم ولا العدل سافر بها ولا ضمان اجماعا لان حفظها في السفر بها والحفظ واجب فاذا لا يتم الا بالسفر بها كان السفر واجبا ولا تعلم فيه خلافا وفي محكي ط اذا كان البلد محجوزا فخرج من البلد المحرك فلان بسافر بها ولا ضمان عليه بل خلاف لعل الحاصل من كلامهم مسائل منها ان السفر وان لم يكن ضروريا له ولا يجوز عليه السفر من جهة كما سمع من كونه الا انه يجب عليه الرجوع الى البلد وفد ينفذ فيه ان لم يكن اجماعا بانها تنفذ للسيرة المستمرة في جميع الاعضاء والامضاء على السفر من الوديعين بدون ذلك والاكتفاء ببقائها في حوزها الا ان يها في دونه السيد فحجبه واودعه وعياله وابس ذلك ابداعا لها عندهم بل نحو للثبات اما عديدا لما دون المسافة للاعتكاف وغيره والوديع في حوزها سيد لناظرها ولداره من عياله وغيرهم ومع التسليم بتجبه وجوب القيام عليه مقدرا للحفظ الواجب عليه والحال ان له فسخها في كل وقت باعتبار كونها عقدا جازا فترها حاكم الى المالك او وكيله او الحاكم او يودعها الى المالك بدفعه ما لم يفسخ من قبله وغيره من عدم جواز دفعها الى الحاكم مع عدم العذر وان يضمن بذلك وما تقدم سابقا من عدم جواز ابداعها الى الثقة الا للضرورة والفرض عدمها مع عدم كون السفر ضروريا له ومنها وجوب السفر بها مع الحفظ عليها مقدرا للحفظ الواجب عليه وقد ينفذ بعد ثبوتها على الاطلاق ان يكون ذلك واجبا عليه للعدول لعل لا يجرى في الاسلام فيما حكى عنه بعد من قال لا يجب عليه السفر لاجلها وان خاف ثلغها بدونه بل ان اخذ السفر وجب عليه استصحابها فلا يكون السفر واجبا وانما يجب مصاحبها لو اختاره بل لعله كل من صرح بجواز السفر كما لم ينفذ فيها باني وغيره ودعوى ارادة الاخير من الوجوب ممنوعة فثبت اوجبا بان ذلك ثمة الشئ ومنها الضمير من السفر بها ضامنا لها والا فاما مع ثبوت الثقة وقد عرفت حال فيه ومن الترتيب

كتاب النكاح

او التمسك بغير طرحة الاشارة او الكتب ونحوهما في الواضع لغيره فنفى عنها او نفسه هامة تكون بها كذا حادة بل في ذلك يمكن ان يثبت كون من له طرحة فلا يكون
 وضع التوثيق موضع بعضه وان عزم على نقله قبل النشأ انظر الى ان ليس صريحه حادة وان كان هو كذا في صفة ملاحظة طول المكث وقصره في المحرك
 عادة كاهو ونحوه وكذا بعضه لكونه سقى الدابة وعلمها مائة لا يصير عليه مثله في المادة فثبت به لخلق المفرد طرحة بخلاف من له طرحة ذلك فانه لم
 يحقق المفرد طرحة والاصل البرائة من الضمان لو اتفق بقاءها وعدم موتها بذلك كانت ولعل في ضمانه كانه لو نقصت بالترك المربوب ضمن لنفسه
 فان في كونه الواسع المستوعب من ذلك وعن السقي العلف حتى مضت مدة موت مثل تلك الدابة في مثل تلك المدة نظر ان ماتت ضمنها وان لم تمت
 في ضمانه وان نقصت ضمن المنفصل فان مات قبل موت تلك المدة لم يضمنها وموجبها الى ذكرناه من عدم تحقق المفرد قبل مضيتها كما ان مرجع ما ذكرناه
 الى ذلك لا الى ارادة اختصاص الضمان بالموت بل يكون منافيا للمعلوم القطعي بغير ضمان ما تحقق به المفرد ان تلف باي سبب يكون وبذلك
 يبرر في ذلك فانه بعد ان ذكر ذلك قال في تعليق المصالح على موفها بسبب ترك ذلك مدة لا تصير عليه حادة ان لم يبر هذا المصنف فلا اشكال في
 الجواب لكن بشكل اختصاص حكم الضمان بموتها مع انها قد ضلت مضمونة بالمفرد ومن شأن المضمون ان لا يفتقر الى حال بين التلف ونقصه بل ذلك
 السبب غيره وسببا لفظا كثيرة في كلامه وان اردت معنى اخر لخص ما ذكرناه كما هو لفظ الشكل المحكم ما سبق وعن ثبوت الضمان على ترك هذه المدة
 مع ان الواسع الغلام بالمعقباته وبين كونه يحقق المفرد اذا تحقق عليك ما فيه بعد الاطاحة بما ذكرناه من ان مراد المصنف ليعلم بتحقيق المفرد بذلك
 ترك المعقبات مع فرض عدم المفرد في مثل هذه الدابة لا بعد مفردا قطعاً وان قلنا بوجوده عليه للمادة ثم قال وفي عبارة اخرى ما هو ابلغ مما
 هنا فانه قال في كونه وحكي ما كونه ثم قال هذه عبارة وقد علم الضمان كما ترى على ترك ذلك مدة موت فيها حادة لا يخرجه زيادة على المعقبات ولا
 زيادة على ان يصير عليه حادة مع انك قد عرفت معنى عبارة المصنف وان رجحنا ما ذكرناه من عدم تحقق المفرد بدونه وعدم الضمان بالموت قبله القسم الثالث
 في النكاح الذي قد عرفت سبب الضمان وهو مثل ان يلبس الثوب مثلاً للاشفاق به او لا قصد لا ان يلبس لحفظ او يركب الدابة كذا ونحوهما
 من حرزها لئلا يقع بها ثم لو نوى الاشفاق لم يضمن بمجرد النية للاصل وعدم صدق النية بالحرز على الاشفاق بها فيما يلقى من الضمان ولكن لم يفعل ولم
 يغير نية في نفسه عن المالك اما لو نوى استئذنه العنصر ليعضبه كان ضامناً ومثلاً غاصباً لكونه كالوفيهما من اول الامر على وجه الضمان لا الا
 على امره في ذلك الا انه قال بعد ذلك وفي اثر النية في استئذنه الاخذ كما يوثق في ابتدائه ويحتمل من ثبوت المبدأ في الموضعين مغنياً بالنية التي
 للضمان ومن لم يحدث ضللاً مع قصد النية والشك في تأثير مجرد الفضل الضمان وزيد في كونه ويحقق ذلك في صورتها ان ينوي الاخذ ولم يثبت
 الاستعانة ولم يستعمل وان لا يرد الوديعه بعد طلب المالك ولم يلفظ بالبحر وغير ذلك فقد جزم المصنف بما سبق بان لو نوى الاشفاق لم يضمن بمجرد
 النية قلت لا يفي عليك انتفاع الوديعه بتجديد النية في استئذنه العنصر انه لا للمالك فان قبول الوديعه كما يجبها يحتاج الى استئذنه النية
 السابقة ولذلك قال الفاضل في عقد في كتاب العنصر ان المودع اذا جحد او عزم على المنع فهو من ديث الجحد والعزم غاصب واخذ عليه غيره مع
 انك ستسمع في الضمان بالجحد ما يؤكد ذلك كما انه ما ذكرنا ظاهره في الفرض بين نية الاشفاق بمعنى العزم عليها فيما يلقى من غير تغيير استئذنه العنصر
 عن المالك وتعلق ذلك في ما ذكره الشبهة بجمع بين كل من العنصر الذي سمعته وبين كلامه هنا وهو لو نوى الاخذ فلا انتفاع ولما اخذ
 لم يضمن بخلاف الملقط الضمان من مجرد النية لان سبب ما منه مجرد النية وكذا اي ضمن لو جحد الامساك لنفسه ونوى الاخذ من المالك
 الانتفاع ولعله اولى بما ذكره الشهيد في الحكم من جرحا شبه من الجمع بينهما ان لم يرد ما قلناه او من جرحه ما قلناه فلا حظ وما قلنا في ما ذكره من العنصر
 بين اللقطة والوديعه والامر سهل بعد معرفة الحقوق في اصل المسئلة وعلى كل حال فلو طلبت منه فاشنع من الرد في اول اوقات الامكان الذي
 هو بمعنى التمكن منها مع القدرة عقلاً وشرعاً وعرفاً على الوجه الذي تقدم سابقاً ضمن لا نقطاع الاذن بالاستئذنه في حفظها او تغييرها الا انها
 ح سبب العدولان كما عرفت فيما مضى مفضلاً وكذا يضمنها لو جحد ما بعد طلبها منها ثم قامت عليه بينة او اعترف بها لما عرفت من انقطاع
 الاذن ببقائها بالطلب متى ح في يد مضمونة عليه مضافاً الى خباثته بجحوده ولو جحد ما ابتداء او عند سؤال غيره فقلت ليرضمن لان الوديعه
 مسببة على الاخفاء فانكاره لها بغير طلب وجب الرد او ضرباً الى الحفظ وهو كك مع العلم بان وجوده لها ذلك اما اذا علم كونه لاداة غصبها
 فالمصلحة الضمان لا نقطاع قبولها واديعه بل قد يقال بذلك بجحوده الذي لم يعلم حاله اخذ ابطاها الا ان اصل البرائة واستصحاب الامانة
 وغیرها بضمي عدم ولعله الاقوى ولو لم يطلبها المالك لكن سئل عنها او قال في عندك واديعه فانكر في الضمان فولان احدهما عدم
 كما عرفت لانه لم يسكها لنفسه ولم يفرده عليها بغير رضاء المالك حيث لم يطلبها بمجرد السؤال لا يبطل الوديعه ولا يرفع الامانة بخلاف
 الطلب الثاني بكونه لان وجوده بضمي كون يده ليست من المالك لان في المازم بضمي نفق لا يبر من حيث هو لا يبر فلا يكون امتناعه ضمن
 كاض الفخر والكرمي وقد عرفت فيما مضى فثبت وان ذلك يكون خاصياً ولواظهر بجحوده عند رتبته ونحوه لم يضمن ان صدق المالك والا
 ضمن على ابطاها لحال واصلاً عدم النسيب وسد مع في المسئلة السابقة في الواضح ما يؤكد ذلك نعم لو كان الجحد لمصلحة الوديعه بان بضمي
 دفع ظالم او منعت من ذلك لم يضمن ضرره بقاء يده على الامانة وزيادة الاحتياط في الفرض والله العالم ويضمن لو خلطها بما لا يجب لا
 يتم بل اختلاف اجده للمفكر بالانصراف الى الاذن فيه سواء كان باجود او مشاً او اوردى بل لو خلطها بما لا يجوز كك ضمن ايضاً سواء كان
 واديعه او جحد او امانة او غصباً ومنه يعلم ان سبب الضمان العدولان لا الشك في نعم في ذلك وغیرها عدم الضمان مع شبهة المالكين ان لم
 يستلزم الميزج بضمي فاخر غير الميزج منها عنه كما لو كان المالك في كسر مخنوم ومع ذلك فالضمان المتيقن على تقدير الامتنان من حيث الميزج وال

كتاب النكاح

الفاضل

[illegible]

الحاكم

الحاكم

الحاكم

المباقي الى المالك هذا وانما لا يفرق في جميع ما ذكرنا بين الاخذ بقصد العدوان وبينه بقصد الفرض بعد فرض عدم جواز له لعدم الاذن ولو غوى
 لكن في خبر شخصي عن الصادق عليه السلام قال لا يفرق بين الاخذ بقصد العدوان وبينه بقصد الفرض بعد فرض عدم جواز له لعدم الاذن ولو غوى
 من ضمنه ولم يكن له وفاء واشهد على نفسه ان لا يضمنه باخذ منه قال نعم وفي خبر علي بن جعفر عن اخيه موسى المروزي عن قريب الاستاوسنطوقا
 مسئلة عن رجل كانت عنده دابة رجل فاحتاج اليها فاحملها من ارضه وبيعها بدينار صاحبها قال اذا كان عنده وفاء فلا بأس
 ان ياخذها ورواه الا انه لم يجد عاملا يثني من الملتفات انما اصول المذهب ضرورة عدم افضاء عقد الوديعة الوكالة في الفرض والاستيفاء فلا يحجب
 من طرهما او حملهما على الفرض او تحفظ لك والله العالم الامر الثالث في اللواحق وفيه مسائل الاولى يجوز السفر بالوديعة اذا خاف تلفها مع
 الاثارة وقد اختلف في الرد الى المالك او وكيله او الحاكم او الادباع الى الابن او الزوج او غيره عليه ما يبرر بل قيل انما يجب السفر بها مع
 سابقا انما على كل حال لا يضمن لعدم كونه مستعدا ومفطرا في هذا الحال ولكن لا يجوز السفر بها مع ظهور امانة الخوف ضرورة عدم كونه حفظا
 لها انما السفر في نفسه مخاطرة كما قال النبي الماسر ما له على ثلثا لان شاء الله قبح فلو سافر في حال هذه ضمن للمعكول والمفريط نعم لو فرض كونه
 في هذا الحال احرازها من بقاء ارفع الضمان في المسئلة الثانية لا يبرر المودع الوديعة الى المالك او وكيله العام او الخاص فان عقدهما فانه
 الحاكم الذي هو ولي الغائب حفظ ما له لكن مع العذر للمودع كالتجسس عن حفظها او عرض له خوف يقتضي معه الى المسئلة الثالثة لو خاف عليها او خاف عليها
 من السرقة او الحرق او النهب بخلاف ذلك من الضروريات ومع عدم العذر لم يجز له دفعها فلو دفعها مع يمين لان المالك لم يرض ببديعته والقرض
 عدم الضرورة لا يخرجها من يده فيجب عليه تحفظها الى ان يجد المالك او يجز له عذر وفي ذلك هكذا ذكر الاصحاب لا نعلم فيه خلافا بينهم ورواه
 جماعة من العامة ولكن قد يقال ان لم يكن لجماعا بعد جواز دفع الوديعة في كل وقت وصح تكون امانة شرعية في يده بحسب ما عليه المالك او وكيله
 او وليه وهو الحاكم وان لم يكن ضرورة بل قد عرفت سابقا من خلاف كلامهم بل هو صريح بعضهم جواز السفر عنها وان لم يكن ضرورة الا انه يدفعها الى المالك
 او وكيله او الحاكم او العدل بل قد عرفت انما يبرر ذلك ما يظهر بعد التامل في ملاحظة ما في كلام الاصحاب من الترخيص في جملته من الامور فلاحظوا بل وعلى كل حال
 فثبت يجوز دفعها الى الحاكم هل يجب عليه المقبول لا يبرر الغائب منصب المصالح او لا للاصل ولعل الاول اقوى وكذا لو حمل اليه المدينون الذين مع غيبة المدين
 والمقبض ويخوذ ذلك ولو ضل الحاكم وخشي تلفها سألها جازا ابدعها من فقد ولو تلفت لم يضمن لعدم صدور التعذر والمفريط في الفرض الذي هو احد اركان
 الحفظ المأمورة في هذا الحال لكن قد عرفت فيما مضى ان ذلك فسخ للوديعة والدفع الى العدل باعتباره مقام الحاكم والحسب انما باقية على الوديعة عند
 ولكن خازنه او وجب عليه حفظها بهذا الطريق في هذا الحال وان لم يجز اختيار او كذا الكلام في المسئلة الثالثة التي هي لو دفع على الحاكم فدفعتها الى الغيبة
 ضمن ضرورة مرجع الجميع الى وجوب هذا الترتيب فقد مرنا سابقا ما يستفاد منه التوقف في وجوب دفعها مع السفر على الوجه المزبور وان السبب والاطار
 على خلاف ذلك بل قد يقال ان لو كان المالك حاضرا ولو طليها وما يستفاد من انما يبرر عدم اعتنا كونه السفر ضرورة وان ارد الى العدل مع فرض عدم كونه
 لغاية مقام الحاكم كما هو صريح ما سمعنا من المسالك بل وعبرها لا دليل على وجوب نفسه ضرورة كونه احد افراد الحفظ المخبر عنها في هذا الحال بعد فرض جواز
 السفر بل بما ينفق الامر منه وبهذا ينظر في المسئلة الرابعة وهي اذا اراد السفر فدفعتها في حوزة غيره اعلم بها الابن او الاذن لا ان يخشى
 المعاجلة كانه عذر ولا لاداء ضرورة ابتداء ذلك على ما سمعنا من وجوب الرد على الترتيب المزبور والدفع مناف له ولا اعلام ليس ذوا ولا ابدان وفيه ما عرفت
 من عدم الدليل على ادعاء العدل بخصوصه بل واحد افراد الحفظ كما ان لو خشي المعاجلة لم يخاف عليها من معاجلة السارق او الظالم لم يضمن ج بالذبح المأثم
 مقدارا ما يمكن منه كونه في الاعلام ونحوها لا يختصا طريق حفظها مع بذلك وكذا لو كان السفر ضرورة بالخوف فمعاجلة الوقفة قد فيها مراعاة ما سمعنا
 بعد تقدير ما وجب عليه من الرد على الوجه المزبور ولكن قد تقدم لك ما عرفت منه وجه النظر في ذلك والله العالم المسئلة الخامسة اذا اعاد الوديعة بعد
 المفريط او التمسك بان ليس الثوب ثم نزعها الى المحرقة لم يبرر من الضمان للاصل وغيره ولو جرد المالك له الاستئمان لم يبرر فسخ العقد السابق وبيع المال
 به ثم اودعه جديدا او قلنا بكفاية تجديد العقد وان لم يرجع المال الى يده على حسب ما سمعنا في ذهن المقصود من الضمان ابتداء اشكال واما لو قال انك
 لك في حطبها او اودع عنكها او استأمنك عليها او تخوذ ذلك مع عدم فسخ العقد الاول فالاقوى عدم البرائة من الضمان للاصل وعدم صبره ورواه بعده
 جديده بذلك اذ هو المفريط السابق لم يفسخ عقد امانته ولم يرتفع الاذن له في حفظها وانما ضمانه بوديعة مضمونة فلف ذلك من وجوب عدم الضمان بانه
 انما كان الحق للمالك وقد فرضي بقبوله بلحداثة ما يفيض الا امانة لا تخشى ما فيه كما ان قوله فيها اية ويمكن بناء ما نحن فيه على مسئلة ان الغاصب اذا استودع
 هل يرد الضمان عنه ام لا كل اية للمعرف من عدم انتقال العقد الاول المفترض لقيامه بوديعة مضمونة بالسبب الذي افضى الضمان لا الفسخ بل وكذا
 ما ذكره فيها اجرام ان الاقوى هنا قال الضمان لان السودع ناشئ عن المالك فكان يده كبده وفيضه لمصلحة في الحفظ فكان المالك في يده بمنزلة ما اذا
 كان في يده المالك بخلاف الرهن ضرورة اتحاد الرهن والوديعة من حيث التباين عن المالك في الحفظ فالتميز ما عرفت الا ان يراى بذلك البرائة من الضمان
 وح يكون ذلك من الضم الثالث الذي اشار اليه بقوله وكذا لو ابراه من الضمان ولكن فيه اشكال لعدم دليل صالح لقطع اصالة الضمان ضرورة عدم جواز
 مال في الذمة يكون موقفا للبراء فان المراد من الضمان اشتغال ذمته لو تلفت بالمثل او الفسخ فهو كما لو قال للغاصب ابرأك من ضمان المال المعصوب
 في ذلك ونحو ما هو ابراء عما لم يوجب دعوى كون المراد من ابراء اسقاط الحق الذي هو اهل الذمة للاشتغال على تقدير التلف بدفعها مع سقوطه للثبوت
 للاصل ولظعادل على سبب الضمان الشامل بصورة الاسقاط السالم عن عارضة ما يفيض صح هذا الاسقاط على وجهه بترتب عليه السقوط لمثل ما نحن فيه
 الحمل كونه كحق التجبير ونحوه والله العالم وكيف كان فلوا كره على دفعها الى غير المالك دفعها ولا ضمان وفاقا للشهور ونفلا ان لم يكن مختصا بالضمان

التي مع فرض عدم الفرضية الدالة على خلاف ذلك لعدم الاذن في وضعها في غير ما اريد على ذلك ومع فان اخبر عن ذلك مع التمكن عقلا وشرا بل وعادة على
مضغ مرادة المباد في الجاهلية عادية نحو ما سمعته في قوربة اذ انما شاهدت طلبا اليك لها معنى في خلاف ولا اشكال بالتعبد بالوضع في غير ما يصنع له المالك بل
الاخرى بقاؤه على الضمان وان وضعه بعد ذلك بالتحريم مع احتمال بل من بعضهم القول به الا ان استحقاق الضمان بالسبب الاول شاهد على انما انما قد يكون
الضمان في كل فرد شك في تحقق المباد في عدم معلومية الاذن مع احتمال صير للاصل ولو سلم ما الى وجهه على وجه الاستقلال بها او التزك
او ولد اخاديد او غيرها من غير ذلك ان كان كون كالاتر المشاهدة منه ونحوها مع عدم الاذن في ذلك اللهم الا ان يكون هناك
خارج حالية او مقابلة تدل على ذلك والتوكيد في ذلك مع عدم الاذن من المالك في وضع يد الغير عليها لا وجه له المسئلة التاسعة اذا اعترف
بالوديع ثم مات ولكن قد جعلت حينها بالخصوص لعدم افرادها بل يخرج الوديع بقية او مثلا من اصل التزك على نحو غيرها من الوديع فيحقق ضمانها
بعدم بقية المصير لها بمنزلة الثالثة ومع فلو كان له غيره وضاعت التزك حاصره المستخرج ولكن لا يخفى عليك بعد الاحاطة بما ذكرناه سابقا
قوله واذا ظهر للوديع امانة الموت ما فيه من تردد ويبحث ونظر اذ كان المراد من المقتضى وما شابهه الحكم بالضمان بمجرد الاعتراف بها من احتمال الوديع
والثلف بلا تعد ولا تفرط وغير ذلك لا يلزم البقاء وعدم التلف غير ذلك في احتمالات فيحقق بقاءها بل ضمانها بعدم الاشهاد على شخصها كما يحكم
عن الاكثر والمشتبه بين الاصحاب ان كنا لم نخفف بل لعل الفخلاف عندنا بل كلامهم خصوصنا العاضلة عد وغيره فانك قد عرفت عدم صلاحية
ما ذكره لاثبات الضمان الذي مقتضى اصل البرائة بلا واسطة عدمه وعلى اليد خصوص بالامانة المستصحب حكم عدم الضمان فيها بل هو مقتضى خلاف
الدليل وخبر السكون مع انه في مال المتضاربة قد عرفت احتمال فيه سابقا وان ظن في المعلوم بقاءه في التزك ولم يثبت بقصده بعدم الاشهاد خصوص ما مع
ملاحظة حال السلم المحمل على الوجه الصحيح فلا تتركه ومع التسليم فالجهة التزك او الفرض او الصلح القهري في وجهه ونحو ذلك مما تقدم به على الغير الا ان
حضر متعلق من كره وديعة لا مال الغير المشبه بالالوديع وبالمثال فيما ذكرناه وهذا بل في باب المتضاربة يظهر لك التفرقة في كلام جملة من الاطلام
وعدم تسخير موضوع ما حكوا به من الضمان على اشكال وعدم ركك في اصله ولو في كسبه فلا حظ وتدير المسئلة العاشرة اذا كان في يده وديعة فادخلها
اشنان فان صدق احد ما قبل وحلف للاخر على البت كما انه يحلف للغير اية فبسنفج ملكه على العين وان بكل الوديع على المبيع حلف المدعي ان يرضى
بالنكول واخره للمثل او الغيبة وهذا لا فرق لو حلف على الاخرى بناء على ان المبيع المردودة كالافراد او اصل براسه بل في ذلك الحكم بذلك وان ظنا
بكونها كالبينة اذ هي في حث المتداعين التي انقضت بغير المثل او الغيبة بسبب بولده بالافراد الاول لا في الثالث وفيه حيث يظهر من تقريرهم مسئلة
هذا الوكيل على الشئ على المدعي الفسخ مثلا بالنسبة الى الجميع بالثمن على الوكيل او الوكيل على كونه كالافراد او البينة والوكيل ثالثا فيها ولو اقرها لهما على
سبيل الاشتراك فذلك كنب كل واحد منهما دعوى الجميع وصدقه في البعض فبهم بينهما وان حلف بينهما ويكون حكم التصدق والتكذيب في المصنف
كله الجميع بالنسبة الى المدعي بالنسبة اليهما ويبقى النزاع بينهما المصنف فان حلفا او تكلا فم بينهما وان حلف احدهما خاصة فمضى له ولا خصصه للثالث
مع الودعي ان اكد بينهما معا فثبت وانفقاء دعويهما لان البيدة ولكل منهما احلافه على البت اية فان كل من الميعن ردت عليها وصادق في الدعوى
سواء لان يدها خاصة فان حلفا او تكلا فثبت بينهما وان حلف احدهما خاصة فخص بها وان قال هي لاحدهما ولا ادري من هو على التعيين فان صدقاه
في نفي العلم فلا خصصه لهما معروفي بخصيص بينهما والحكم كالسابق لكن هنا يحمل جعلها بمنزلة ذي البيدة الخارج بخلاف الاول والفرق عدم البيدة لاحد
في الاول حتى بالنسبة الى اضرار الودعي فها خارجا عنها على التقديرين بخلافه هنا فان ذا البيدة ينفرد بان البيدة احدهما وليس احدهما او من الاخر
على تقدير الاشتباه ويجعل مساواة الاول لعدم ثبوت البيدة لاحدهما بل حمله الاخرى وتظهر فائدة اليد وعدمها عند تعارض البيئات على ما استجنا
انته وان كذبا وعدم العلم فادعي كل واحد منهما على المالك فالقول قوله مع بيته لكن الحلف هنا على عدم العلم ويكفي عين واحدة في وجهه لان المدعي
شئ واحد وهو علمه يكون المال معين بخلاف السابق فانه يبقى استحقاق كل واحد فحلف له وقبل يحلف لكل واحد منهما بما فان كل منهما متع فبدخل
في عموم الحديث السابق ولعله الاخرى خلافا للمالك فالاول وعلى كل حال فاذا حلف لهما وبقيت المنازعة بينهما ولخلافه هنا فقبل يفرع بينهما
فخرج اسمه وحلف سلبا لبيد وقبل يوقف حتى يصطليا والقولان محكيان عن الشيخ الا انه قد يوقف في المعين على من خرج اسمه بل لعل الاخرى انهما
يحلفان ويقيم بينهما التكاثر الدعويين وشا وبها في الحجة وهو يقتضي البينة كذا ولا يكون الامر مشكلا ولا ايقاف حتى يصطليا حاضرا ولا اصطلاح غير
لازم وان تكلا على المعين وحلفا على غيره الغيبة مع العينة ان يمينها اقتضا ان يكون عالما بالمعني لكل واحد بخصيصه وان كان حصل له الجور في
المسئلة وحده فموجبان بغير الغيبة ولما كان سواء في المعين لم يكن لاحدهما رجحان على الاخر فيصير البيدة الغيبة معا ايديهما وهل يقيم بينهما جعلها
تت او يوقف حتى يصطليا القولان وفي ذلك يمكن ان يبين هنا بان الغيبة بينهما يوقف على حلفها ثانيا بالاشتماق لان المعين الاول لم ننشأ له
وانما اثرث غيرة الغيبة لهما ولو كان حلفها ابتداء على الاستحقاق فثبت المعين بينهما فقط وان قال لا ادري هي لك ام لاحد كما لم نعبر كما اردنا
عليه العلم فالقول قوله في نفسه كما مر فاذا حلفا قربت في يده حتى يثبت لها مالك وليس لاحدهما تخلفا الاخر لانها لم يثبت لهما ولا لواحد منهما عليها
بد ولا استحقاق بخلاف الصورة السابقة وان ادعى احدهما على وجه الدعوى كان عليه الميعن ولو بكل على الميعن ففي تسليمها اليها مع حلفها
على الاستحقاق وفرض من لهما على الغيبة لو حلفا على احتمال الاختصاص لغيرها ظاهرا ولا منازع لهما الا ان ويجعل لعدم عدم حصر ذي الحق
فيهما ثم ان ما في المنزلة لا فرق في يده بين ان يشاء من الغيبة المشكك على عدم علمه بخصوص المالك وهو جسد في الاجر لان يده يد امانة ولم ينعين لهما مال
يجب الدفع اليه والحق ليس بخصر انما هو فيهم سقوط امانته بمطابقتها واما اقرار يده في القسم الاول فليس مستخرج ان كانت اية لعدم تعيين المالك

فيما اذا كان في يده

كتاب العارية

لكن قد يشكك باصطحابها ومطالبتها معا اياه ولذا احكى في الشرح انه القول بان امرها منه ولكن ضعفه في ذلك بان المطالبة المنقضية للعرار هي
 المراجعة بها الا تسليم ومنها ليس كذلك فلا يثبت عليه دفع الامانة وفيه منع واضح فمع من غير ما عرفت من رد الامر الى الحاكم واسخضه في ذلك والله العالم
 المسئلة السادسة عشرة اذا فطر او فطر في ثلث المال واختلافه في القيمة فالقول قول المالك مع يمينه لخروجه عن الامانة المنقضية لسمع قوله
 وللمرسل وقيل القول قول العارم مع يمينه وهو شبه باصول الذهب فواحدة لاصالة البرائة والخروج عن الامانة لا يخرج عن حكم النكر ولذا كان
 الحكم كذلك في الفاصلة بينه وبينه ثبت خبر صالح ليقاذه المدعي النكر كما هو واضح والله العالم المسئلة السابعة عشرة اذا امان المودع سلف الوعد
 الى الوارث فان كان الجماعة سلفت الى الكل او من يقوم مقامهم بوكالة او ولاية ولو سلمها الى البعض من غير اذن ضمن حصص الباقيين بالاختلاف ولا
 اشكال والله العالم والمحمد لله اولوا نورا وظاهرا وباطنا **كتاب العارية** يتشدد بالياء وقد تخفف نسبته الى العار او العارية
 مصلة ثان لا يخرج عن بعض ما خذوه من عار بعين اذ جاء بذهب منه قبل البطل عينا لثروته في بطله فيمنع عليه لثروها من بدل الى بدل وغرض اخر انها
 مأخوذة من الشاؤور والاعنوار وهوان يندول القوم اليه يمينهم وعلى كل حال فهي عقد بعين في انشاء الربط بين الاجابات القبول لا يطلع بكفي فيه
 الاذن في الانتفاع من المالك اذ هو حق من الاباحة التي منها الانتفاع بطرف الهدايا بالاكل ونحوه عاجزنا السيرة برونه والانتفاع الضيق للدار والقرش
 والاولى ونحوها لا العارية المروية اللهم لان بقصد ذلك لصيقه بخصوصه وبقبله فلا او فولا بهذا العنوان نعم هي على حساب سمعته في العقود
 الثلاثة قطع بالاجابات القبول للفظين هما العقد بالخط الاخص وبما قبل منه لقيم ما اذا كان القبول فعليا واما اذا كانا فلفظين او كانا لا يجابا
 فهو من العاطاة فيها بناء على مشروعية ما فيها بدعي السيرة المستمرة بعوان العارية وان كان الاقرب اليها اباحة لا يعرض كما سمعته مرارا بدعي انما
 من العقد لا بدعي لكن هو على مشروعية ما فيها بدعي السيرة المستمرة بعوان العارية وان كان الاقرب اليها اباحة لا يعرض كما سمعته مرارا بدعي انما
 خلاف ذلك فمن الغريب يدعي بعضهم ان الانتفاع بطرف الهدايا من العارية لا انتفاع بملك الغير فيه اذ انه وان لم يكن لفظ بل يشاهد الحال ضرورة
 عدم الاكتفاء بذلك في حق العارية من دون انشاء قصد لها من الطرفين وجواز الانتفاع بالاذن كما حصل اعم منها كما هو واضح وخصوصا لو كان بطرف
 الفحوى المعطية او يشاهد الحال ومن ذلك يظهر ان ما ذكره من ضرورة وعرض غير ما خصوا الاخر منها والاذن في الانتفاع باعنا الصدوق المهم من قوله
 الاذن مقرها بالاكل من يمينه مع التسليم ليس من العارية قطعا وانما هو من الاباحة الشرعية على حسب الحال في غيره من البيوت التي قد تضمنها الاية نعم قد يفتا
 من ذلك للسامع في هذا العارية المروية اباحة المستغنى عنها في بابها هذا كما في قوله او ما اباحة لفاضل في كونه فلا يخطو ما مل وعلى كل حال فقد ذكر
 المفسر فيها انها عقد من ثمة الشريعة بالمنفعة وبغير منه ما وقع لغيره ولكن قد ذكرنا غيره من ان اكثر العارية في الاصل في اكثر العارلات يشبه العارية
 المروية التي برادتها التسمية في الجملة لانها لا تظهر الا في انفسها من الغريب فيضطر طرف من طرف المص هنا بالسكنى والعري والوصية بالمنفعة والوصية
 من الزم الجواب عن ذلك بانها في معنى العارية وان كانت لازمة وفائبة انفسا العارية الواجبة ولا زنة كالاعارة للهن ضرورة كون هذه العقود
 في الاصطلاح ضابطة بمقتضى اللوازم والصنيع فادخل بعضها في بعض مجرى المشاركة في بعض لخاص اصطلاح مردود هذا لكن في ذلك بعد ان ذكر
 ذلك قال ولو اضيف الى ذلك قبل الجواز قبل ثمة الشريعة بالمنفعة مع بقاء الجواز ونحوه خرجت هذه العقود وبقيت السكنى المطلقة فانه يجوز
 فيها من شاء المسكن كما سجد الله وقد يلزم فيها بانها عارية للتحقق المعنى فيها ما لا يبعد الصيغة لان العارية لا تختص بلفظ بل كل ما دل على تسليم
 الانتفاع بالعين بغيرها والسكنى المطلقة تقتضي ذلك ولكن يبقى العارية اللازمة خارجة فيحتاج ادخالها الى هذا لغيرها والزام جواز الرجوع فيها بالنسبة
 الى المستعير وان لم يؤثر بالنسبة الى المرص ونظير الفائدة في وجوب المسمى على الراهن وتخصيلها بما امكن وجوب المبادرة للرد هاهنا الفلك على
 الفور بالمطالبة السابقة ولو قلنا ان لا اثر لها وانما لازمة من طرفه مطاقت هذه اللوازم والاول ليس بعيدا من الصواب هو كثر من غرائب الكلام
 خصوصا بعد اعترافه بالمباينة بين هذه العقود ومفهومها والجواز والزام انما هو ان خارجا من المعلوم ان مفهوم الوفي والسكنى والعري واحد
 والاختلاف انما هو في التقييد والاطلاق فلا فرق في المباينة بين السكنى وغيرها خصوصا على القول باقتضاها الملك للمنفعة كما عرفت الشرح الضيق
 به على ان التحقيق في الفرق بين كثير من افراد مفاهيم المعاملات بالفضل الذي هو المقتضى اندراج الفرق في مفهومه نحو تخصيصه لفعل المشقة اذ ليس في
 في العقد بين الصلح على اعيان الجماعة لشرائط البيع مثلا وبين غيرها بالنسبة الى انشاء قصد النقل بعوض معلوم في كل منهما لا بقصد الصحة والبيع
 المدلول عليها بذكر الصيغة او غيره من القرائن وكذا بالنسبة الى الفرق بين الصلح على المنفعة التي تشمل بها الاجارة وبين عقد الاجارة وكذا
 ما عرفت فيه فان قصد السكنى في العارية كاف في تشخيص كل منها بعد بنايتها انا كتابا في الصلح والبيع فالزام كون السكنى عارية لمشاركتها في الجواز
 لا يفتي صدوره من مثله كما لا يفتي صدوره في الجواز كما لا يفتي صدوره على نفسه من العارية اللازمة الذي لا يتم في عارية الدين وانما التحقيق فيه ان بنايتها على
 الجواز لا ينافي عرض الزوم من جهة اخرى كقولنا في العارية ونحوه كالابانة في لزوم البيع عرض الجواز له بسبب من سببها وبذلك وغيره ما ذكرناه
 وفي غير المعام ينفرد ما في كلام الاعلام حتى اوردته بعضهم هنا على التعريف اية بنقوض بغيرك مما هي مثلا التعريف فربك اعيد البيع فيه اذ هو كاري
 ضم اليه اذ اقرض اياه العوض فيه على وجه ينافي البيع لم تكن عارية صحيحة ولا اقل في انشاء البيع وسنشرح تحقيق الحال فيها في آخر كتاب العارية
 كان من انية ظهر ذلك في عقد ما يقع بكل لفظ يشتمل على الاذن في الانتفاع بعوان العارية من طرف الموجب بدل على قوله ذلك من طرف المقابل واما
 سعادتها فيشكر ذلك الا في صورة فعلية القبول ولفظية لا يجاب فقد عرفت الحال كونها من عقد لينة وتقدم في الوردية ما يزيدك تحقيرا في
 المقام وكيف كان فهذا العقد ليس بلازم لاحد المتعاقدين بل هو من احد برأيه بل اهل الاجماع يسمونه عليه من غير فرق بين الوقت وغيره خلافا

كتاب العارية

للمحكى عن ابن الجبيل من الحكم بالزوم من طرف المعينة لعاداة الارض للزوم مدة القرض والبناء ولا يفي ضعفه ثم قد استثنى من ذلك مواضع منها العارية
للزوم التي قد تقدم بعض الكلام فيها التناوب في كتاب الرهن ومنها عارية الارض لمن المالك المسلم ومن حكمه التمسيد كرها المص وبقاها من رتب على الوجع بها
من ذلك استدل كعارية اللوح المسنعة في حجة البحر المستلزم وجوه الغرضي للانقراض والاموال ومنها عارية الحائط لوضع طرف الخشبة عليه المشي
الاخرى ملك المستعير مثلاً ومنها عارية الارض للزوم ومنها عارية البناء والغرض مدة معلومة الا ان الجميع كما ترى ضرورة عدم اقتضاء امتناع فسخ
فسخ الادبها ان الواقع باذن المالك وحرمه التمسيد والاضراب الغرضي جميع المعين لزوم العقد ضرورة امكان بقاء العقد على الجواز ونحوه الانتفاع وان
منع مانع خارجي من رد العين الى المالك كما لو فرض في بعض امثلة الاجارة التي خففت بنقابة او خربا او نحو ذلك فانه لا اشكال في تحقق الغرض وان منع
من رد العين مانع اخر ودعا رتب له الاجارة في بعض الافراد وبأجله ان دعوى لزوم عقد العارية في امثلة المبررة على وجه تكون بكثرة من العقود
اللازمة لهذه التعليقات المذكورة في كلامهم من عدم فسخ عقد الرهن وحرمه التمسيد والاضراب ونحو ذلك مما لا دخل له بعد التسليم في البعض الا
من عدم رد العين واخذ الفسار ولعلنا اطلق المصنوع جواز هذا العقد من غير استثناء هذه الافراد حتى من معقدا الاجماع مع ذكر المصنوع
هذه الافراد فيما ياتي لكن لا بعنوان دعوى لزوم عقد العارية فيها فلا حظ وتامل ان يمكن اعادة مدعى الزوم فيها اوفى بعضها عدم السلطنة على ذلك
المعين وتقررها بما فيه لوجود المانع منه لا اعادة لزوم نفس العقد وبهذا الاعتبار استثناءه بل على ذلك مطلق بانه اذا احتال ان لهم دليلا على الزوم
لم يحصل البتة فانه البتة خصوصاً بعد تصحيحهم بالاستدلال على الزوم بل عرفنا ما لا يقتضي لزوم العقد والله اعلم وكيف كان فالكلام في
فصول اربعة الاول في المعين ولا بد ان يكون مكلفاً لجائز التصرف فلا يصح اعادة الصبي ولا المجنون لما لها السلب عبارتها وضلها في المعاملات
وكذا لا يصح اعادة المجنون عليه فليس وسفه بناء على عدم جواز مثل هذا التصرف لها وكان الاولى الاستثناء بجواز التصرف عن التكليف الذي اخص
المص في التعبير عليه الامر سهل اما الكلام في قول المص ولو اذن الولي جاز للصبي مع مراعاة المصلحة كالحكمي من الادارة وانما يقع من جائز التصرف ولو اذن
الولي للطفل مع ان يبرمه المصلحة ونحوه والمصلحة هي ما يجوز للصبي ان يبرمه اذا اذن له الولي وعن تقييد بالميزان فان لا بد من الاجتناب عن السلب غير مطلوب
كما هو مقرر في من المصنف وكون العارية من العقود الجائزة لا يقتضي ذلك والاجازة مضاربه وذلك بان الولي دعوى كونه اذن من المالك
بمنزلة الاجابة من لان العارية على قضاء المالك وهو الولي صاندها عدم الفرق بين الميز وبقوله بل وبينة وبين المجنون بل بين هذا العقد
وغيره من العقود الجائزة بل وبينة وبين المعاطاة في البيع وبقوله ضرورة وجوب ذلك الى كونه الصحيح آلة والاجابة الاشارة بفعل الولي الذي هو الادارة
منه وارسال الصبي ونحو ذلك ثم ينبغي اعتبار قصد الولي اشارة الاجابة بذلك وهو خلاف عبارات السابقة المبسو على اختصاص عارية بهذا الحكم
وليحصل اذا الولي وامره فعل الصبي فلا للولي كما جعل امره له بافعال الحج موجباً للمصلحة لانه لا ان ذلك مؤثف على دليل اختصاص العارية بذلك
ولعله السبب المعصية بهذه الكلمات من الاستحوا وارسال المسلمات ولكن ينبغي اختصاص ذلك باذن الولي في عارية ما لا مثلاً اما ان يبرمه غيره
فلا يجوز ولعله لا اطلق المصنوع بما سمعته من الكلام السابق وكما لا يلزم اى العارية من نفسه كذا لا يصح ولا يبرمه غيره لما عرفت من سلب قوله
في ذلك حتى مع اذا الغير المالك بل ومع اذن من الولي اشارة البناء على اختصاص السبب بانه باذن الولي دون مال غيره اللهم الا ان ينزل ذلك
من المصنف بنية ما تقدم له على حال عدم اذن من الولي امامها فلا فرق في وجه تسمية الحكم لكن لا يقتضي عدم خلا مسئله من اشكال حتى في الاول الفصل
الثاني في المستعير ولا بد ان يكون مكلفاً فلا يصح اعادة الصبي والمجنون لما عرفت من سلب عبارتها وضلها فلا يستعمل الا في ضمانها بالاهمال ما تقدم
في الود بغيره بل لا بد ان يكون معتباً اية قوله لاعتبرت احد هذين لم يصح للاصل بعد فصولنا اول الادلة لمثل ذلك ثم لو اريد من ذلك وغلبه معاك
الصحة كالوقال اعربت كتابي هذا لولا العشرة وقبلوا جميعاً فانه يصح بالنسبة الى كل منهم بمحض ان له الانتفاع مستغلاً اذ لا مانع من اجراء الحكم المستعير
على كل منهم فانه العارية من الامانة الصالحة لذلك فيجوز عليه الا ان يصرح براءة الاجماع وهكذا في غيره من العقود التي تقبل ذلك نعم في مثل
البيع والاجارة ونحوها لا يقبل اثره الانتفال لكل منها لعدم معقولية ملك كل منها التمام المبيع وتمام المنفعة ينزل على الشريك بخلاف ما عرفت على
كل حال فلا اشكال في صحة العارية في الفرض لعموم الادلة بل في كونه نصح العارية لغرض المص من احدى اشخاص من دخل الدار
لان الكل المعين وان لم يكن عاماً كما في رجل واحد داخل بخلاف احد الشخصين او الاشخاص فانه محمول وان كان قد بنافس يمنع تحقق العقد بامانة
حكمها من المعاطاة بمثل ذلك ضرورة عدم تضاد الربط بين الاجابة في القبول من الجانبين ولبت العارية بخرج المصلحة وتبين عرفت سابقاً نصهم من سلب
بساطاً مخصوصاً للصنف مخصوص وبين من كان له بساطاً معدلين بابيه من المصروف فيجعل الاول عارية والثاني بالحق وعدم اعتبار المقارنة بين الاجابة
والقبول في العارية لا يقتضي جواز ذلك ولا يجاز ذلك في الوكالة والود بغيره وغيره على جهة تحقيق عقد هاهنا بذلك وكيف كان فله اى المستعير الانتفاع
بما جرت العادة به في الانتفاع بالمعارفاتها المرجح في نفعه وفدده وصفتها فلو اعاده بساطاً اقتضت فرشة او لحافاً المنفعة بغيره او جوازا للجل اقتضت تحفة
القبول المعناد بالنسبة الى ذلك المحمول وذلك الزمان وذلك المكان ولو تعدت منفعة العين ولو يمكن ثم انصرف الى بعضها فان
نفعها نصيب وان عجز جاز الانتفاع بجميع الوجوه بل لعله كك مع الاطلاق ايضاً على الاقوى وفقاً للسالك ما لم تكن قرينة على خروج البعض ولو تضمن
العين شيئاً وتعلق الاستعمال من غير عقد لم يضمن وان كان هو مباشر التلف كان سبباً فيه الا ان يشترط ذلك في العارية بناء على اعتبار مثل هذا الشيء
للنص والاجماع على ما يشهد به كانه في انشاء ولعل الوجه في ذلك واضحه لا استعمال ما دون فيه وبناء العارية على النقص والاستعمال وقول المص في صحيح
ابن شهاب المثل في عارية لا غرم على مستعير عارية اذا اهلك كان مأموراً ولعله لغا طاع به المص من ذلك فقل قول هذا ولكن في ذلك انطاع المص

كتاب العارية

هو أصل القولين وفيه وجه آخر وهو ضمان المشتري في الخصال التي لا تقوم لان الطاعة شأول الاذن للاستعمال المتعلق ان كان داخل في الاطلاق نعم لو كان قد شرط الضمان في العارية ضمن وشيئا الكلام فيه ويخبر ذلك نعم له في منته عند شرح قول الشهيد المعنى ولو مقتضى الاستعمال لم يضمن قال وتفسيره بالتقصير في فهمها انها لو تلفت يضمنها وهو أحد القولين في المسئلة لعدم تناول الاذن للاستعمال المتعلق عرفا وان دخل في الاطلاق فضمنها لغير اذن التوفيم وقبل لا يضمن أيضا كالنفس لما ذكر من الوجوه وهو الوجه الثاني ان الاذن في ذلك المحقق الثاني فان الفاضل في حد قال ويجوز للمعين مع الطلب الممكنة فان اهل ضمن ولو تلفت الاستعمال كقول الحق في اللبس فاشكال في ثبوت استئثار التالف الى ما دون فيه ومن اضطرر الى الاذن غالبا الى استعماله غير متلف فان اوجباه ضمن بالعبارة لغير اذن التوفيم وكذا لو اشترط الضمان فقتضى الاستعمال التالف واستعملها ثم فوط فانه ضمن القيمة يوم التالف فان التضرع غير مضمون على اشكال والمستعمل لا يتقاع ما جرت العادة فلو نقص من العين شيئا وتلف بالاستعمال فلا ضمان الا ان بشرط ذلك في العارية فقال في شرحه لا يفتى ان هذا مناف لما سبق في كلامه من الاشكال في كل من المستثنين ولو علمت العبارة السابقة على استعماله غير ما دون فيه وهذا على ما دون فيه لا يغير الاشكال بل يبين الضمان قطعا ولو علمت هذه العبارة على ان البناء الذي في قوله بالاستعمال بمعنى مع فكون التالف لا يسبب استعماله لا يفتح الثاني الا انه بعيد عن الظواهر في شرح العبارة السابقة التي يقتضي ان استعمال المتلف متى كان بحيث ينفذ العارية لا يستعقب ضمانا وانما في قوله لو شك في تناول التالف اياه فالضمان قوي ولا استبعاد ان يكون من صور الثاني ما لو اذن له بلبس الثوب ولم يرد بخلاف ما لو اذن في كل لبس فلبسه وانما لان اذنه في لبسه لا يقتضي الاذن في كل لبس قلل لعل التالف ليجوز بغيره ان هناك ما بين أحدهما التالف والضرر لا يسبب استعمال المتعلق ولو توجب الاذن في مثل ذلك العين كما لو استعاقب العارية للركوب والجل ولم يرد على المعتاد والتلف لنفسه فذلك الاستعمال بشرط او نحوها وهذا هو المناسب لقطع بعدم الضمان فيه للنقص والقوى الثاني التالف بالاستعمال بسبب عدم رده المستعمل لا سيما عمره بالتعبه ذلك العين وهذا هو المناسب للاشكال في الضمان باختيار افضاء اطلاق عقد العارية ثانيا وله وجه الامع النصريح وعلل الضمان بمرح وجبه كما او ضحى الحق الثاني وقد ظهر لك الفرق بين القابضين وجه آخر من التصرف والفاضل وجهها بعدم الضمان في الاول منها بخلاف الثاني الذي قد ذكر مثاله الفاضل بقوله كسوب الحق باللبس فيجب ان لا يقتضي المسئلة ذلك وان ابيته عن قول من قبل بعض العارفين عليه والله العالم وكيف كان فبعض من المستعيرين سلطنته على العين المستعارة فلا يجوز للمعير ان يضمن من محل صيد لا نه لغيره ما سكر بل يجب عليه ارسا لروح فلو اثم وامسكه ثم ارسله ضمنه وان لم بشرط عليه ذلك في العارية وجوبه لك عليه لا بنا في ضمانه لما ذكره وان اقدم على امارته لم يكن تكليفه الا اذنه بالارسال فان ذلك لا يقتضي فهاب حرية بالمر لا لا يقتضي تكليفه بطل سببه الضمان محاصلة من عموم قوله من تلفت لغيره فهو له ضامن وعدم الضمان بالعارية الفاسدة لقاعده عدمه في الصحيح منها مع تسليم هذه صورته العلم انما يتم في التالف غير تقريبا لا الاثلاف ودعوى عدمه في المقام ايضا باعضا كون ذلك يمكن منها او لا كما دعوى وجوب تسليمه الى صاحبه رجحا الحق الخلف على حوالا الثاني وثانيا بعد تسليمها بمنع ما دل على عدم ضمان العارية في الفرض الاقل من المشك فيبقى عموم من التالف واحدا احرام المال بحاله وعلى كل حال فن ذلك ظهر لثبوت لا وجوب الاشكال في الجرم بالضمان من التصرف والفاضل وجهها بعيدا الدليل عليه القاعدة ما لا يضمن بصحة لا يضمن بفاسده ضرورة كون المراد الضمان في الفرض الزبور لا ما اذا تلفت في يده من غير تقريط فيه كي يتوجه حمله الاشكال المترتبة وان كان اطلاقهم بوجه ذلك لكن من العلوم ارادتهم الفرد الذي ذكرناه فانه الموافق لذكر مسئلة المحرم بخصوصه ولو كان الصديق يجرم فاستعاره المحل الى اخذه بصورة العارية جاز اخذه للمحل للاصل ولان ملك المحرم زال عنه بالاحرام فاخذه مع منعه كما باخذه من الصديق ليس عليك فيه ملكه بالاستيلاء او مع نية التملك على الوجهين في ملك المباح وحرمة الدفع الى المحل على المحرم ليعين الارسال عليه لا بنا في جواز اخذ المحل والبيع من الاعانة على المحرم قطعا وان وجب الضمان على المحرم مع التالف بد المحرم وبذلك يرتفع دعوى الضمان في عبادة المقام مع ان الامر سهل بعد وشرح المقصود وهو ازالة الفرق بين صورة العارية من محل المحرم وبالعكس كما هو واضح والله العالم ولو استعاقب مستعير من الغاصب هو لا يعلم بنصبه كان قرار الضمان للمنفعة الناشئة على الغاصب لغزوه وان كان للمالك ايضا الزام المستعير بما استوفاه من منفعة او فاشق في يده لعدم من التالف على البذل كما هو المشهور بين الاصحاب في المقام وفي الغصب عند كرمك الا يادي المرئيه على يد الغاصب لكن يرجع المستعير على العا لان اذنه في استيفائها بغير عوض وعلى ذلك اقدم فهو عا ربح له فربح ح عليه لقاعدة المغرور يرجع على منغرة والوجه عند المصنف والفاضل فلق الضمان بالغاصب فليس له رجوع على المستعير لانه اقوى في الاثلاف وان حصل في يده غيره الا انه لما كان جاهلا مغرورا والغاصب عالما غارضا هو اول في نسبة الاثلاف وكذا لو تلفت العين بد المستعير ولم تكن مضمونة عليه بل قبل ان الرجوع عليه ظلم محض لا نه جاهل الا ان ذلك كما ترى لا يقتضي عدم الرجوع على المستعير بقاعدة البد والاثلاف وقول على في المرسل خبر الحق عن سيد الله عم وابي ابراهيم اذا استعيرت عارية فغير اذن صاحبها فهدكت المستعير ضامن وانما يتوجه الرجوع بقاعدة الغرور وهو لا ينافي اصل ضمانه اللهم الا ان يقر ان قاعده ما لا يضمن بصحة لا يضمن بفاسده بخلاف ذلك وعلوه الملة في الحكم بديم الضمان لاما في المسالك من الاول ومن الغريب فيها من موقفه على جريانها في المقام حتى استدل بحجراتها اثباتها ضمانا لجاهل في العارية لمضمونه مع تكراره على المصالحك بعدم الضمان نعم يمكن الرد على المصالحك بالدليل عليها في المقام ان العلوم ان المسلم من هذه القاعدة ما وافق الادلة منها ضرورة عدم دليل بالخصوص عليها وليس الفاسد من حيث كونه فاسدا بغيره عليه بان يربط على الصحيح بل مقتضى فساد عدم نية لا ترا بصحة عليه كما هو واضح وليس في الادلة ما يوافق مضمونها بل قد عرفت ان قاعده البد وعموم من التالف المر والخبر انه ما وان ائتمنت في عا الغرور الرجوع على الغاصب ودعوى الاجماع عليها معلومة الفتا في المقام ان المشهور بين الاصحاب الضمان هنا مع الجهل

وان دمج بقاعدة الترتيب كدعى عموم ما دل على عدم النكاح بالعارضة المقام لانها اسم للام من العيص والفساد ضرورة تخصيص العموم بالخبر والمرسل السابقين
المعنيين بالشهر بين الاصلين الذي هو الرجعة لانه عموم من النكاح وعلى اليد طلب بل قد يدعى اسما للعيص من كثرة هذه الاحكام فلا يفرج ومن ذلك
غيره يعلم عدم كون المقام فرعا من القاعدة المردودة او خارجا عنها كما حال العلم المستعبر الذي اشار اليه بقوله اما لو كان حالها كان ضاعنا ولم يرجع على النكاح
ليتم لعدم غرضه ولا نفعه بل لو اقر المالك الغاصب المعبر بشأن الرجوع عليه فيجب على المستعبر الذي استعبر الضمان عليه بحصول التلف
عنده مع عدم غرضه بل الظاهر انه يرجع عليه ببقية القيمة العينية لو رجع المالك وان كان جاهلا اذا كان قد اقدم على العارية مضمونة بشرط الضمان
او كانت ذهبا او فضة لعدم غرضه بل هو كك لو صدقته ما ينقص الضمان من بعد اذ لم يربط بغيره لا يرجع بعض النافع التي استوفاهما المستعبرين
العارضة لو رجع عليه المالك فداها عليه بما كانا بل هو يرجع على العبر الغاصب لو رجع المالك عليه بها لقاعدة الغرض او كذا ما قد بينا في بعض من ظهور
اول الضمان العارية المشروط فيها الضمان وان كانت ذهبا او فضة في العيص اما الفاسد فلا يربط على الشرط فيها ولا على كونها ذهبا وفضة كما
من هذه الجهة وانما يربط النكاح بقاعدة اليد والخبر من السابقين ورجوع العبر عليه بقيمة العينة بالضميمة ورواها موصوفة ما عاينها اذا عاينها
برجوع المالك عليه والغرض عدم الترتيب الا ان يثبت ان ذلك يقتضي رجوع المستعبر على العبر ببقية القيمة العينية لو رجع المالك في العارية المضمونة وان لم
يكن ثم غرضه لكنه باذنه قيمة العينة المضمونة عليه للمالك نحو ما سمعته في رجوعه عليه للفرق الواضح بينهما بحصول التلف في يده الذي هو سبب
في شغل ذهنه بالقيمة للمالك بخلاف الاول الخاطيء الحقيقي بقاء العينة او قيمتها من يده اذ لا وجه لخطاها ببقية العينة والبدلية المخصصة
بالخطا لا دليل عليها بل لا ادلة خلافا فلينسحب الادلة كذا من كون القيمة في يده من حصول التلف في يده والاخر خاطيء بل رجوع ذلك منه والاول
فيما لم يربطه فاذا ادى شيئا ما في يده من غير ما شرطه اذ لا وجه للمالك الغاصب في مقام الادلة الشرعية بل لا وجه له من ذلك بخلاف ما لو
ادى هو فانما يردى عن نفسه وبذلك انقضى وجه الرجوع على من حصل في يده من ذي لا يثبت المناقضة وانه اذا كان غرضه فانه يقتضي الرجوع
بما يربطه على من غرضه وبذلك انقضى وجه الرجوع على المستعبر العام لو رجع عليه ورواها الجاهل بالقيمة اذا كانت العينة مضمونة عليه في الاستعارة
فرواها من افراد مسئلة بغيرها لا يردى في مال جديا فانك لا تجد مقتضى ذلك في اطراف المسئلة ومنه يعلم التفرقة في جملة من كلامهم خصوصا ما حكى في قوله
الفاضل في تقريره كره من انه لو استقام من غير المالك عالما او جاهلا بغيره واستعبر الضمان عليه لان التلف حصل في يده ولا يرجع على العبر ولو رجع المالك
على العبر كان للعيص الرجوع على المستعبر اذ هو كاري منافع القاعدة الغرض في الجاهل وكذا ما حكاه في ذلك عنها وعن غيره في مسئلة المستعبر من الخبر
من الخلاف في الاشكال في رجوع المستعبر على العبر لو رجع عليه وط في رجوع العبر على المستعبر الجاهل مع حكمه في المستعبر من الغاصب بخلاف ذلك فلا
يخفى عليك ما في ذلك ولا في الدوز كره في ذلك وغيرها من الدليل بعد الاطالة بما ذكرناه الذي هو من فصل الخطاب المودع عند ائمة اهل البيت
والله الهادي الى الصواب **الفصل الثالث في العبر المستعارة وضابطها** المستعارة من الغرض ومعقد الاجماع ونفي الخلاف والافضل على المذهب
من طائفة النصارى ما خرج من النسخة بدليله هي كل ما يجمع الانتفاع به شرعا مع بقاء عينه منفعة معتد بها عند المعتاد ولو غير معتادة من تلك العبر
كالثوب الدابة والدار والدام للزينة بها او لادائها ونحوها لأمثال الاطعمة والاشربة ونحوها لارادة الانتفاع بها بالاكل والشرب ونحوها
ما يكون منفعة بالاداء عينه ولا مثل اواني الذهب والفضة للاكل والشرب وكسب الصيد للدهو والطبخ والجماري للاستمتاع به في اختلاف ولا اشكال
في شئ من ذلك نعم في من الا في المقتضى بطول مجيئه او اعاره ما لا يمكن الانتفاع به الا بالاداء فانه غير جائز ان يظهر من العبر الرضا بالاداء العينة بقوله
اعركه مع الفريضة فان العبر في جوارحه هو رضاه به وقد حصل في محل الفرض وان هو الا كالمسألة وان عير عنها باللفظ العارية ولا يدخل اللفظ الفاسد
معنا للغة والعرف فم لا يعلم الرضا بالاداء الا بالبرهانه ما ذكره لا بشرط استقامته بكونه عليه ولو بالالتزام ولا لفظ العارية بغيره على
الاثر فاسد لعدم اشتغالها الى عرفا ولغة لان وضع العارية فيها يحكم الوضع والشارع انما هو لما لا يتم الانتفاع به الا مع بقاء عينه وحصل
هو اذ الانتفاع قلت يمكن ان يكون ان ارادهم ترسب الضمان على الانتفاع المردود وان كان بالاذن لانها بعنوان العارية زعمت عموم موضوعها
او شرعا ودعى كونها حصة او امانة وان كان الدفع بهذا العنوان واخذه البطلان لان خصبة فريضة على ارادتها من المقتضى المردود قد ذكرنا
سابقا ان كثيرا من افراد العقود يميزها القصد في دفع ثمنه بهذا العنوان والغرض عدم كونه فريضة لانه لم يجر عليه شئ من حكمه بل يجري عليه نصيب
القواعد مثل نعم قد يوقف ضمنا من غير نقد ولا يفرط من قاعدة ما لا يضمن بغيره بقاءه ومن خروجه من اصل موضوع العارية حتى الفاسد
ولعل لا يفرط في النظر وكيف كان فلا اشكال في انه يجمع اشتقا الارض للزينة والغرس والبناء ولكن يقتصر المستعبر على العدة المادون فيها
صريح تلك وضمانها وظاهره والمصلحة لا تتأخر عن التصرف في مال العبر بغير اذنه فلا يجوز التمسك الى الادنى فضلا عن المساوي وقيل كافرط
والفنية وتبرجرت ان يستعمل ما دون في الضرر لا اوفقه كان يستعبر براضا للغرس من ربح لا العكس بل من الاول نفي خلافه في عقد وعركه وب
النصر يجوز المشاي اقبل عن جامع صدق ظاهرا كراههم ان يحكم بذلك جامع ق لكن لا ينبغي ان الاول اسببه باصول المذهب فواحدة المقتضية
عدم جواز التمسك من غير المادون وان كان ادوا مساويا بعد فرض عدم حضوره في الضرر عند الادنى ودعى للانتقال اليه من الادنى في
العبر للمساواة والاولوية واضحة المنع فان المساواة في الانتفاع بالنسبة الى الارض والادنى لا تقتضي المساواة في الادنى كما هو واضح نعم
لو ابد من العبرين المقتد في الادنى في المنفعة ولو بالفرقة في الخطى والافلام من فرق بين المساوي والادنى فانه من الفرق بينهما
بالاولوية في الثاني دون الاول واضح المنع نعم قد يعلم من الفحوى الادنى في بعض النافع لكن ذلك لا يدخلها في العارية الا ان كانت ولو

في غير النكاح

في غير النكاح

لنقله

بالغنية من حيث الادارة للشفعة المعتبرة في العقد على اشكال بخلاف الفرض من غيره لك اذ هو خرج كغيره من الامتيازات المتألفة بالفرض كان هذا هو المستند
في اشياء بعض الاقدام والمقام والله الحافظ من ذلك الاقدام والافلام هذا كله مع الاطلاق والافلام اشكال في عدم الجواز مع النهي في كل حال ولو تمت
وفعل الامر فقبله الاجرة لذلك ناس على الاقوى بمعنى انه لا يسطع منها ما قابل قدر المادون فيه من المنفعة الاصل السالم عن المعارض من غير فرق في ذلك
بين مخالفة للنهي والاطلاق المفروض عدم تناوله لكن في عدمه ولو اذن في دفع الخطية لمخالف الامتياز الادون لا الاضر ولو فيها حرم وعليه الاجرة
لوفعل والمقرب عدم اسقاط الفوارق مع النهي لا الاطلاق وقبلة ان الخطية لمخالفة غير ما دون فيه ايضا انه في احد ما نص على المنع وفي الاخر جله المنع
من اصل الشرع فهو كمن استوفى منفعة ملك غيره بغير اذنه او مع نصيبه بالنسبة الى استحقاق الاجرة اللهم الا ان ينزاع النهي من حيث يحصل بنفسه المنفعة
المادون بغير النهي عنها اما مع الاطلاق فلا يستفاد منها في ضمن اي فرد ولو لا ابدخل في المطلق الا انه يضمن الزائد عليها لكنه كما ترى انهم لو اذن له
في جعل قدر ما يمتد اذ عليه الزائد قطعاً ولفظ اجرة قدر المادون كما صرح به غير واحد بل قطع به بعضهم ومثلهما لو زرع المادون وضربه وما لو زرع
ولو دفع غيره مع ان السقوط لا يجزى من نظر ضرره ظهوره بقبلة الاذن في الاقل بعدم دخوله في ضمن اكثر فيستحق اجرة الجميع والاولى جعل المدار
على ما بهم من العبادات ولعل يختلف الاصل اختصاص العارضة بالزائد وهو مراد الجماعة والله العالم وكذا يجوز استعارة كل حيوان لمنفعة كحل الضراب
وان استلزم التلاوة عينه الا ان من التواجب للزاد وادخال الفرج ونحوها التي لا تندفع او علم بالسبب جوازها والكلب السنو وغيرها من الحيوانات
المملوكة وان لم يكن لها منفعة يصح التمسك بها ضرر ووضوح الفرق بين سعة التمسك بالاجرة بلا عوض والعبد للمخدوم والمملوكة ولو كان المستعير حريصاً
منها وكانت شاة جميلة بلا خلاف اجد فيه عندنا خلافاً لبعض العامة في منع عارضة الشاة الجميلة من الاوثان به لبعض الوجوه الاستحسانية التي ليست
من مدارك الاحكام الشرعية عندنا نعم قبل بكرة اعارتها للزاد في ثبات حصة خرافة المنفعة بل عن كره وغيرها كما ذكره الشافعي من لا يوثق
ببكرة صرح غير واحد بكون هذه استعارة الايون للخدمة والاستحسان للرفاهية والامر سهل ولا خلاف ظاهر كما اعترف به بعضهم في انه يجوز استعارة الشاة
للملك هي المسماة بالمنفعة بل عن بعض من اخبرني الاجماع عليه هوان ثم كان الجح في مخالفة الضابط السابق لا الاصل المطلق بما سمعت ولا تسلط
الناس على اموالها الذي لا يفتقر مشروعية العارضة ولا كونها كوكا لا في الانتفاع ولا الحاجة اليها كي يناسب ثمنها سهولة المدة وسماحتها ولا غير ذلك
ما ذكر في كلام بعض من اخبرني من الاصل لاثبات مشروعية عارضة المنافع للضابط السابق بناء على ان المنفعة اذا كانت عنها لا تدخل وان
منفعة وصح وخصت بالتمتع ونسبها الا ان مورد الاجارة والعارضة ما ليس بعين من المنافع الا ما خرج بالدليل للاجماع بحسب الظاهر على ذلك ولا نه
المحقق من النص والفرض وجه فلا بد لعارضة المنفعة من ليل وليس الا الاجماع ان لم يجد في بئى من نصوصنا الدلالة عليها نعم في كره الاستدلال
عليها بما نقل النبي صلى الله عليه واله العارضة مؤداة والمختر مردودة والدين يقضى والفرع غارم وهو مع انه من طرق العامة لا دلالة فيه الا على مشروعية
المنفعة التي يمكن استيفائها من المسيرة المستقيمة اليه وهو لا يقضى كونها عارضة بل لعل ضرب من الاضرار بل لعل الجرح المردود ظاهر في كونها ليست من اجاز
واخر من ذلك الاستدلال عليه بحسب الجلي عن الله في الرجل يكون له الغنم يعطى بها بضريبة سمناً شاة معلوما او درهم من كل شاة كذا وكذا قال لا
باس بالدرهم ولست احب ان يضمن ويصحب ابن سائله اية عن رجل دفع الى رجل غنم بيمين ودرهم معلومة لكل شاة كذا وكذا في كل شهر قال لا بأس
بالدرهم واما الذي فلا احب في ذلك الا ان تكون حواشي فلا بأس بغيره انه اذا جازع العوض فبد ونزول اذ هو كما ترى لا يقتضي الجواز عارضة
كما ان جواره مع العوض اما لكونه منها من اصله او ان ذلك بخصوصه مشرووع وعلى كل حال فلا دليل سوى الاجماع المدعى ان ثم وطلق انه ملخوذ من
معلومه مشروعية المنفعة من الفناوى السيرة المستمرة لكنه كما عرفت لا يقتضي الجواز عارضة ولعله فهم من الاباحة وجه تحية التمسك الى غير الشاة
كاهل المتعاقبة هذا الزمان في البقرة والغير اللين كالصوفى الشعر والوبر اما على العارضة فلا وجه للتمسك المردود مع مخالفة للضابط السابق كما لا
يحتج من جواره عارضة الجواز اجارة بعد اخذها مع العارضة في الضابط السابق وربما تخلف الاجارة بالجواز للرضاع في الانسان بخلاف العارضة
فلا يجوز استعارة الاثر لرج وان جاز لسجارتها واخر من ذلك ما عر الغنم في بابها هبة ومن يخر غيره بقرة او ناقة او شاة لينتفع بلبها مدة لزم
الوفاء بذلك اذا قصد بها وجه الله تعالى ثانه اذ هو كما ترى لا يدخل في الهبة فريضة الى الله نعم ليجر الحلب انا فانا كما لا دليل على لزومها سيرة او عارضة
ما لم يكن ملحق خارجي من عهد او نذر بين او اشراط في عقد لان ما هو واضح والله العالم وكيف كان فلا يستباح وطى الاثر بالعارضة وفي استباحها
بلفظ الاباحة زدد والاشبه الجواز فلا خلاف ولا اشكال في انها تصح الادارة مطلقة ومدة معينة لاطلاق الادلة لكن المراد بضمها مدة عدم
الاذن فيما بعدها لا لزومها اليها نحو ما سمعت في عقد الفراض وجه فلما لك في حالين الرجوع بها للمعرفة من كونها عقداً اجازاً ومن ذلك ما
لو اذن له في البناء او الفرس مط او الى مدة ثم امره بالازالة وجب الاجابة خلافاً للمحكمي عن ابي علي فلم يوجها قبل انقضائها في خصوص عارضة الارض
الفرس للفرس والبناء بل في محكي ما اذا اذن له في الفرس الى سنة ورجع قبلها لم يلزمه الفسخ بخلاف الاثر مع عدم كونه خلافاً في جواز العارضة لما
عرفت سابقاً من اعينه عدم وجوب الفسخ لذلك ضرورة تحقق انقضاءها بالفسخ وان لم يلزم الاجابة لكن تغيب عليه اجرة مثلاً وكذا الكلام في عارضة
الارض للزراعة فان له الرجوع ولو قبل ادراكه على الاشبه باصول المذهب قواعد التي منها معلوم جواز عقداً العارضة التي منه محل البحث خلافاً للمحكمي عن
الشيخ وابن اديس من وجوب الوفاء على المعبر الزرع الى حين ادراكه لان لم وقت ينتهي اليه وظن ان مرجع كلامهما الى عدم وجوب الازالة الى عدم جواز
العارضة بينهما فرق واضح والتكليفية النظر في المسئلة انه لا ينبغي التامل في عقداً العارضة هنا العموم مادل عليه وعموم تسلط الناس على اموالها
وانها فهم من الاباحة والبر والاحتياط غير ذلك اما الكلام في حكم الفرس والبناء والزرع بعد فتحها ضرره وجوع الاخرى الى التزام الحقوق اذ المنعبر

ضمن اجرة

في جوارحه

كتاب الفقه
في أحكام الفقه

مثله في الودعة أنه وقد تقدم مناسبا في البحث فيما الكلام فيما يستفاد من إطلاق اللفظ ولعل العارضة من المستعبر نفسه أظهر لغيره من منتهى لعل منه
 عارضة الدار مثلا على أن يدخل فيها من شاء من غيرهم فإن الأمانة لهم من المصير أو يقال إن من امتناعه امتناعهم على نحو انتفاع وواحدة لا يحمل
 وكيف يمكن فلو خالف وأعاد العبر فلا ينبغي فتا العارضة ولكن الكلام في جميع المالك على من شاء منها ما العبر والمنفعة مع ضم العبر لعدم ما
 في العارضة من الغاصب أو الغافل من الفرق بينهما في الجملة لا يقع من أشكال كما أو ضحا ذلك كله هناك في الدنيا والعالم **الفصل الرابع في الأحكام المتعلقة**
بها وفيه مسائل الأولى لا خلاف ولا اشكال في أن العارضة أمانة كما قال الله في صحيح الحديث صاحب العارضة والودعة مؤتمن ويحرم غيره وتحمي كغيرها من
 الأمانات لا تضمن إلا بالضرورة في الحفظ أو النقص أو البطلان الضمان زيادة على الودعة للإجماع بتميمه والنصوص ولا ينافي ذلك بتأثيرها على البيع
 مع كماله في كونه شرطاً في عقد جائز أو هو كالأجر في مقابلة النص وكذا أن يرد على الودعة بأنها تضمن إذا كانت ذهباً أو فضة وإن لم يشترط الضمان
 بل لا خلاف فيه في الداهم والدنانير بما بل الإجماع بتميمه عليه والنصوص إنما الكلام في غيرهما من المصوغ وغيره الذي هو كالأجر في صريح اللغة و
 المذهب جامع المقاصد والمالك وقصة مجمع البرهان على ما حكى عن بعضها وفي المتن وقع وغيرهما من غير كبرياء كالأجر في المقنع والنهاية والمبشورة
 الرواية وبررة ولفظ وفواعل الشهيد بل لعل الوسيط والنبصر المعبر بها بالتميز المراد منه مطلق الذهب والفضة كالأجر في المصوغ والورق
 والعبر المعبر بها في حكم المفضلة والمراسم وفي الغيبة وتزويجها على إرادة الفضة من أولها كالأجر في الغامض والنهاية وكسب الغيبة وهي مع الداهم المفقود
 كالأجر في الجبرن والدنانير والذهب من تأخيرها كالأجر في الغامض المفقود من الصالح تفصيل العبر بما ضرب من الدنيا والورق بما ضرب من الداهم ولعل ذلك لا نسب
 الحكم في ألف إلى الشهادة بين الاحتيا والافلام أحد خلاصها فبقوله وأما هو من الفخر والعطيفة والكفاية والرباض على إحكامه عن بعضها وعلى كل حال فهو الحق
 لصحيح زيادة قلت لا يستبعد الله تعالى العارضة مضمونة فقال جميع ما استعبره فقول لا يلزم ملك ثلثه إلا الذهب والفضة فأنما يلزم أن لا يشترط أنه
 قوى كملزمت ثلثه وكت جميع ما استعبره فاشترط عليك ثلثك والذهب والفضة مضمونة أن شرطاً أو لم يشترط ولا ينافي ذلك صحيحاً من شأنه أنه
 لا تضمن العارضة إلا أن يكون قد اشترط فيها ضمان إلا الدنانير فإنها مضمونة وإن لم يشترط فيها ضمان الذي مثله خير ابن مسكان ولا جبر عبد الملك بن عمر
 عنه أنه ليس لصاحب العارضة ضمان إلا أن يشترط صاحبها إلا الداهم فإنها مضمونة بشرط صاحبها أو لم يشترط بعد ظهور اتحاد المشتري منه في
 جميعها كونه المراد تعدد الأخرج من العام في مخصصات متعددة من عام متحد لا يفرج أخضبه بعضها عن بعض إذ جميع المخصصات متحدة في الحكم لا يفرج
 الله هو الضمان فلا يحمل بعضها على بعض بعد عدم التلذذ بينهما بل ولا في إخراجها من المقام ضرورة أن الخاص إذا خرج من العام لا يرد ذلك على ما
 ما بقي من الأفراد على دلالة الأصلية فليس الأخرج الخاص من العام وبذلك ظهر لك المراد من النص الذي هو ما بين دال على عدم ضمان العارضة
 أصلاً وما بين مستثنى الذهب والفضة وما بين مستثنى الداهم وما بين مستثنى الدنانير خصوصاً بعد اتفاقهم على عدم التلذذ في خبري الداهم و
 الدنانير إذ ليس هو إلا باعتبار ظهورهما في إرادة تعدد الأخرج من العام الذي هو عبارة كل واحد منهما لا يقتضي عدم قابلية العام لأخرج غيره بل
 اقتضاء بقاء ما عداه على دلالة العام الأول فإذا جاء ما يقتضي إخراج فرد آخر ضم إلى الفرد الآخر وهكذا فهو معتبر أن يقول أكرم الرجال ثم يقول لا
 تكرم زيدانهم وأخرى تكرم عروفاً ثلثة لا تكرم لجهنم أو في الواقع كان زيد وعمرو من أفراد الجمال فأنه لا يثبت من المراد في فهم الخطاب أن المستثنى
 إرادة إخراج الجمال من الحكم الأول ولكن نرى على زيد وعمرو ولذا أكد ونحوه وبذلك ظهر لك ما في كلام فخر المحققين من جعل الذهب والفضة على الداهم و
 الدنانير باعتبارهما عامان بالنسبة إليهما أو مطلقان إذ قد عرفت أنه لا ينافي بين حكم الجميع الذي هو الضمان فلا مقتضى الحمل المربوب كما أنه لا ينافي أيضاً
 بين المستثنى منه في الجميع إذ هو ليس إلا عدم ضمان العارضة الذي هو مضمون القسم الأول من النصوص وهذا واضح وإن اطنب في رده في جامع المقاصد زاد
 في الاطناب ثلثي الشهيد في ذلك نعم في الكفاية وبغية الرابض أن تحقق المقام حصول المعارض في النصوص المزبورة بين المستثنى منه في خبر الداهم والدنانير
 وحاصله لا ضمان في غير الداهم والدنانير وبين المستثنى في خبر الذهب والفضة والنسبة بين الموضوعين عموم من وجه يمكن تخصيص كل منهما بالآخر فإن حصل الأول
 بالثاني كان الحاصل لا ضمان في غير الداهم والدنانير إلا أن يكون ذهباً أو فضة وإن حصل الثاني بالاول كان الحاصل كل من الذهب والفضة مضمون إلا أن يكون
 غير الداهم والدنانير فالأمر مشترك بين الحكمين ثابت وهو حصول الضمان في الداهم والدنانير فلا بد من استثناء هذا الحكم من عموم الاحتيا الدالة على عدم
 الضمان وتبقى تلك الاحتيا غير ذلك سالت على المعارض فإن المخرج الحكم بعدم الضمان في غير الداهم والدنانير من الذهب والفضة لكن لا يخفى عليك ما فيه
 بعد الإحاطة بما ذكرنا ضرورة عدم كون المستثنى منه في خبري عبد الملك ثم الداهم والدنانير وأبسطاً بل لا يصلح لأن يكون ذلك مستثنى منه لها وإن
 أراد الحاصل من المستثنى منه فيما مع المستثنى وليس هو إلا ضمان الداهم والدنانير لا غيرهما وليس من مجموع ذلك وبين الذهب والفضة غرض العموم من وجه
 إذا لا اختصاص في خبري الذهب والفضة بالدلالة على عدم ضمانهما حتى يكون وجه افتراضهما عن خبري عبد الملك وإن شئت على أن ذلك كله مما ماتاً
 لكشف في المعالطة المزبورة والافلا واجب للاختلاف المعارض بين نقل الأدلة من غير نقد بر شيء ناش من الإجماع فيها ولا ينبغي عدم التفاوت بين مضمون
 لجميع الأفاضل الضمان للحمل وهو خبر الذهب والفضة وعدم خبر الداهم والدنانير ولكن من حيث حصر الزمان فيما فلا ينافي إخراج غيرهما بدلاً
 فليس في المعارض إلا بالعموم والمخصوص المطلق على هذا التقدير لا يفسد سلب الضمان عما داهما إلا هو مضمون القسم الأول من النصوص وهو عدم
 الضمان في العارضة مطلقاً لا ينافي إخراج خبري الذهب والفضة كما هو واضح بادق نال وأما نقد خبر الداهم والدنانير وملاحظته مما لا من إجماع مع
 موضوع الذهب والفضة الشاملين لها وجعل المعارض بينهما من وجه إلى غير ما سمعته فوثنى خارج عن النصوص صراحة الوهم فضا معالطة على أفهام الرتبة
 التي لا تفرق بين مفاهيم الألفاظ ومضامينها إذا كان فيها نوع خفاء وج لا ينجح إلى رده بالزجج بالشهرة العظيمة بين الاحتيا ولا بان أهل العرف لا

لأنه لا ينافي
الحكم وان لا يشترط
طريقاً وأما خبره
أنه لا ينافي
بما هو عليه
من على مستثنى
الاحتيا لا ينافي
فقد فاتها

بهم من ذلك لا يخص الأول والثاني ولا يجمع على أيهما أخذت حتى تؤدي لا باستلزام العكس إخراج لفظ الذهب النقض عن الحقيقة بخلاف الأول الذي فيه تكثير أو إخراج المخصص بعد العلم بالتخصيص في الجملة ولا لا يخرج ذلك جاعلة الاستثناء عنه والله العالم والموقف والموقف والمستحق فلا يحصى أصله الاختصاص من مطلق الذهب النقض بل الظاهر كتحاكم سواء كان مع ما غيرها أو لا من جاز أو غيره إلا أن بشرط سقوط التمسك بفسطح للأصل والاختصاص في الخروج من عموم عدم الضمان على المنع من أن لا يشترط فيه ذلك وعموم المؤمنين وخصوص صحيح ندوة المنع من الضمان في ذلك نعم قد يشك في احتياط الشرط المذكور في الضمان بالتعدي والتعدي في ابتداء عقد العارية باعتبار أن سقوط التمسك في وجوبه ومنافاة الإطلاقات على نسبته ما ذلك مع أنه لا يخرج من قوة لا تفرق في الأذن في الأذن والشك في السببية معه والأصل أن لا يثبت له ما قبل من عدم احتياطه في عارية بال الغيرة في عارية محل العقد للمهر فخصه بغيره من عدم كونهما ما يثبت في صحيحين على أن الثاني منهما أن لا يبعد عدم احتياط الشرط فيها بالنسبة إلى الغداء فهو من عدم كون ضمانه بالعارية بل هو شبه الحكم الشرعي أن لا يدرى بالنسبة إلى الغرض للمالك فالظاهر أن البحث السابق فيه وما ذكرنا يعلم أنه لا وجه لذكر هذين العامين في العارية بالمضيق ضرورة معلومية إرادة القسم الصحيح منها ومن هنا تركها الله وأقصر على ما عرفت كما أنه لا وجه لعدم العارية من المهر محل من ضمن العارية التي لا تضمن حتى إذا اشترط فيها الضمان لم يذكر عرفت أنها ليست عارية وإنما المستعير يملكه لعدم ملك المهر ولم يذكر المهر في الوهن ولعله للاكتفاء بما ذكر في الوهن أو أنه ليس من العارية عند كما اشبهنا الكلام في كتاب الوهن وبذلك ظهر لك عدم الحصول فيما ذكر في ذلك من هذه الأقسام وحسن اقتضا المقام في الضمان للتمسك على ما ذكره من الأسباب وأما ما يحكى عن ابن جبريد من ضمانه عارية الدابة أجرة فلم يجد له دليل أصلا للخروج من الأصل فضلا عن عموم عدم ضمان العارية بالمؤبد بعموم عدم ضمان الأمانة والله العالم المسئلة الثانية لا خلاف ولا اشكال في أن المستعير إذا رد العارية إلى المالك أو من يقوم مقامه من وكيله أو وليه العلم أو الخاص برق على حسب غيرها من الأمانات ونحوها كما أنه لا اشكال ولا خلاف عندنا في أنه لو ردّها إلى المهر الذي كانت فيه بلا بد للمالك ولا إذن منه لم يثبت بل هو ضمان لها مع التفریط بها وكان عرض بذلك الرد على المحكي عن ابن جبريد من أن رد العارية إلى ملك المالك كردها إليه لأن رد العارية في العادة يكون وهو كإثبات ولو استلما الدابة إلى مسافة معينة مثلا فاجازها فمضت عنها ومنفعة التمسك ولو أجازها إلى المسافة الأولى لما دون فيها لم يبره من ضمان العين التي قد حصل التمسك للأصل وضربا أما المنفعة فلا ضمان فيها لعدم انقضاء العارية بذلك إذا فرض عدم نصيب أو وظف في عقد العارية بغيره فيفسد نصيبه بعدم التمسك أو التفریط فالمنفعة التي أفضى عنها العارية أيا حياها فغير مضمون نعم بالتسك المؤبد يدخل العين في ضمانه بالتسك الأول ولو تلف منه حال استئجاره لما دون فيه فلا يندرج في التفریط كما هو واضح وإن اشكل الحال على الحدوث بالمرح في النسبة إلى الفرق بين الحكم بضمن العين بالمسافة الماذون فيه لا دون المنفعة وذلك لأن العارية أن انقضاء التمسك المؤبد انقضاء العارية أيضا العينة بعد العود إلى الماذون فيه وفيه لا يفتنى من حصول الضمان وهو التمسك المؤبد الذي يفتنى الأذن ما يفتنى انقضاء العارية به وبالتفریط فخرج على مقتضى سبب الضمان حتى في الماذون فيه إذا تنازع بين العارية والضمان بسببه بالمنفعة فهي على إذن العارية والله العالم المسئلة الثالثة لا خلاف أنه ولا اشكال في أنه يجوز للمستعير بيع عرقه وأبنته الأرض مستأجرة للعبور والعكس ولا يفتنى بل يجوز بيع المستعير لغيره أي المصير مع الأذن وبدونها بل مع التمسك على الأشبه بأصول المذهب وقواعد الفقه لا ينافيها الحال فلع المصير له وهو رايه فانه لا يخرج من المأنة السوغة لبيع بل هو أولى مما جاز وأبعد من الجواز المشرف على الخلاف والسبب المسخى للتمسك فضاها من أحد وجهي اشتراط من المنع لذلك وأصح الفتاوى من بطي الشيخ أن الأقوى عدم الجواز لأنه لا يمكن تسليمه بل عنه فبالسلك جاز دخول المستعير لغيره في بيعه ومن هنا يفرق جواز البيع وعدمه فلو أن التسليم في مثل التخلية والانتفاع يمكن باستبدال العبر والاستبنا منه ونحو ذلك وجوز الدخول على المشتري الانتفاع به باعتبار اقتضاء عقد العارية الأذن للأذن لا ينافي جواز الشراء وإن وجب عليه الاستبدان والبقاء من جهة فإن لم يحصل كانت الأصول والآلات في مقابلة ثمنه وعلى كل حال فهو خارج لا يدخل في صحة البيع للمالك الذي يمكن تسليمه بأفاد مغلو طائل الظاهر البيع حتى مع جعل المشتري بالحال وإن تسلط على البيع لظهوره في استحقاق البقاء في تسلط على الحق في الغاء الضرر ولو باع المستعير العبر لأرض ما فيها بشرط واحد كبيع الثمن على قيمة ما ل كل منهما فيقوم الفرض البناء في أرض مستغنى والأرض مشغولة عارية بذلك نعم لم يخط النسبة بينهما وبوزع الثمن عليها كما هو واضح والله العالم المسئلة الرابعة إذا حملت الأهوية أو السبول خبا إلى ملك انسان فثبت كان لصاحبه الأرض أن يملكه بعد فرض امتناع المالك عنها من غير راحة الحاكم ولا يضمن له الأرض بل ربما استحق عليه الأجرة على ما نفع كما في مسئلة اعطاء الشجر البارز إلى ملكه الوتقدم تفصيل الكلام فيها في كتاب المصلح فان ظاهر المصالح المحركة في المسائلين ولكن كيف الحال في المقام هو أن هذا المصالح إما أن يكون مضافا عنه أو لا وعلى المفهومين إما أن يعلم المالك ويجعل في نفسه وأرضه وعلى كل حال فاما أن يكون مملوكا أو قليلا لا يضمنه بل يقع فرض الأعراس فلذلك الأرض غير مملوكة وله طر من أرضه كغيره من المال المعرض عنه وإن كان كثيرا لكن في ذلك أنه يجوز للمالك الرجوع ما دام العين باقية لأن ذلك بمنزلة الإباحة وفي غيرها النصيب بأن له ذلك وإن ملكه أحد لا أنه قد يشكك بالثبوت للزوم بعد حجة القياس على الجبره ومنع كونه أولى بل ينبغي الجبره بذلك بناء على صيرورة كالمباحة بالأعراس وعلى كل حال فالظاهر من فرض ذلك عدم تسلط صاحب الأرض على جبره على الفاعل بعد تحقق الأعراس عنه ولكن قد يشكك إذا فرض حصول الأعراس بعد اشغال الأرض به بل وقيل بناء على عدم خروج المالك بذلك أنه خرج نحو ما قبل فيما لو ترك لصاحبه الأرض ولم يقبله فذلك في وجوب الأذن لا في الجبر نعم حكى فيها عن كونه الفاعل بسقوط مؤنة نقله ولجبره عنه لأنه حصل بغير تفریط ولا عدوانه وكان الحق لصاحب الأرض اشغوله أن شاء أخذه وإن شاء فله ألا أنه لا يفتنى عليك ما فيه بئله على وجوب تخلص ملك الغير من ضرورة أن الأعراس عنه بعد عدم الخروج عن ملكه به الأذن لصاحب الأرض مع عدم القبول لا يقع الجواب المؤبد عنه التي قد صرح به غير واحد في الصورة الأخرى وهو العلم للمالك بعينه ولم يكن منه أعراس ولا يذل مملوك له بأن ملكه قد شغل

في البيع والشراء
في العارية والضمان

كتاب

في

أرض غيره بغير حق فيجب تجليده منه والشئ في حكم المحقر بل يبرح بعضهم بوجوب الاجرة عليه للبدن بعد امتناعه لأن كماله أصبح بل غير قادر وجوبها عليه للسنة
السابقة التي استظهر بعضهم عدم تقصير في القلع وعدم تعريضه في أصل اشتغال الأرض به فاصل البراءة بحال اللهمة لأن بقاءه وان لم يكن
مقتضى لكن لا يبرح أن من صاحب الأرض الأصل الحرام مال الغير الذي منه المنفعة الزائدة لكنه كما ترى بل قد يفتش في الاجرة على الشك في وجوب المظالم
عليه بعد أن لم يكن الشغل منه للأصل وكونه مالك لا يقتضي ذلك نعم صاحب الأرض بعد امتناع المالك الزائدة عن تلك كالمعبر المقص ولو كان المالك شريكاً
في مخرج فبذلك وجب عليهم إجماع المخلص بالصلح أو التملك ونحوه ويجب على صاحب الأرض من اجتهادهم فيما يرجع فيه المالك المعتبر وفيه ان هذا النوع
لا وجه له لشك كل منهم بأصل البراءة السابقة من معارضة باب المصلحة في الغرض المعلوم عدمها فيه فالمصلحة إذا كانت من نفسه عن تلك بعد من اجتهادهم أو بغيره
ولكن يسلم المال المحاكم ولو لم يكن بمحصوله فبذلك لا يبرح أن كان بمنزلة اللقطة وفيه أنه لا يجوز للمالك أن يبرح منها إليها لعدم تحقق كونها لاضافتها ولو يبرح بل هو
كالنائب في الطاعة والبرج ولو كان قليلاً لا يبرح كونه واحدة وجبته كك والمالك معلوم أصل بعضهم عدم وجوب رده وإن لم يملكه لا تنفصاً حقيقة لما
والفقهاء إنما حصل في رده وفيه ان منافع الأصول المذهب فواحدة المتضمنة وجوب رده إلى صاحبه على حسب تقدمه وبين ذلك كله بان ذلك الحال في جميع
أطراف المسئلة نعم يفتي بجي وهو أنه لا يبرح أحدًا أحصل من وجوب الاشتغال في النوع الذي لا مد ولا دفع الأرض فيه وفي الشجر كما ذكره في العارية ونحوها
بل صريح بعضهم عدم رده مع ذلك قد سمعنا أن بناء ذلك في العارية على لزوم الحقوق وعدم كونه ظالمًا في عرقه ولا لادان لم يجوز له الرجوع فيها لأنها
حصلت في ضمن عقد جاري ولجاء فاعده تراحم المحقوف ومراعاة الأكثر ضرورة والفرع ونحوها في المقام أن لم يكن أولى فذلك المقام فهو والمثل دابة
وضعت أسهل في قدر شخص ودخل دار الغير فاحتاج إخراجها من بابها مثلاً ونحو ذلك فلا بد من ملاحظة الفرق بين المقامين ولعل ذلك أثر
وهو وجوب تخلص ملك الغير عن اشتغال غيره من ملكه والله العالم المسئلة الخاصة لو يقتضيت العين المستعارة بسبب الاستعمال المأذون فيه
ثم تلفت وقد شرط ضمانها ضمن قيمتها يوم تلفها كما عرفت وكذا لو تلفت في شيء لان التلف المأذون غير مضمون في نفسه ولا مندرج في إطلاق الضمان
المشروط نعم لو تضمن عليه في الشرطية الجدة ضمانه ولا ينافي في بيع العارية ضرورة عدم كونه ضماناً للمنفعة بل هو شيء في شيء آخر والمنافاة للعارية اشترا
ضمانها لاضمانه بل لصلته كك وإن لم يشرط كمن لو ازم الاستعمال لكونه عوضاً اتحاد الاستفاد بالعين مع النفس يحصل منه بمنزلة المنفعة المأذون فيها
هي نفس النفس المبرور بالبيع عدم صحة اشتراط ضمانه لانه كما ترى مجرد تصور وهي على كل حال فالرد في ضمانه من بعضهم بل في جامع صلا لا يستبعد
ضمانه لانه ليس لزام أصل الاستعمال وهو فوق جدار ونحوه في ذلك بل غير المحققين أنه لا يصح بعدان حكاية عن أبي علي وإلى الصلاح في غير محله خبر
وهب الله ذكره بعضهم دليل لذلك عن جعفر عن أبيه عليه السلام أن علياً عليه السلام قال من استعبد أملاً كالعوم ضيق فهو ضامن ومن استعاقب أصغراً
فهو ضامن لصله على المضمون بالشرط أو العقد أو التفرط مع من مؤلفاً هذه خبر محل الفرض الذي هو التلف المأذون في نفس الاستعمال كما تخالف الشوا
ونحوه لا اتفاق بعض الجرائد يبرح ونحوه فانه لا شك في اندراج في إطلاق الضمان المشروط الذي هو الجدة والجزاء كما هو واضح ولا فرق في عدم ضمانه
بين تلف العين وبين ردها فانه من غير ما يظهر من بعض الكلمات من الفرق فانه لا وجه له كما أنه لا وجه للفرق بين المقامين وبين الضمان بالتعدي والفرق
ثم تلفت بعد نفسه بما لا يستعمل بعد ذلك فانه لا يضمن إلا القيمة يوم التلف لعدم انقضاء العارية بذلك فهو ضامن فبغيره النفس يحصل منه
فأعز بعضهم من الفرق في غير محله نعم يضمن النفس يحصل من التلف نفسه الذي لو اذن فيه وكذا التفرط ولما حصل بعد العود إلى استعمال العارية المأذون
فيها فلا وإن كانت العين مضمونة في رده لكن قيمتها هذا ولا يخفى عليك أنه حيث يضمن النفس يحصل من الاستعمال فلا بد من ملاحظة الفرق بين التلف في أصل النفس
لكان ذهاب الاجزاء على التدرج كالنوب بل يبرح ونحوها في الشك كما هو واضح وقد وقع في بعض الكتب المتأخرة هنا ما لا ينبغي أن يسطر فلا تغفل والله اعلم
ولحفاظ المسئلة السادسة إذا قال الراكب مثلاً اعزنيها وقال المالك لاجركها قال المالك لاجركها قال الراكب لاجركها قال الراكب لاجركها قال الراكب لاجركها
ولحفاظ السابعة على ما حكى عن بعضهم لأن المالك مدع الاجرة والراكب يفتيها فهو مع أصل البراءة السامع عن معاضة الأقرار بالاستيفاء به مثلاً بعد ان تقفا
على كونه لا بد أن الله يقع على وجهه في أي من الاستحفا أو قبل المالك لا بد عاصراً فاقبل كل من ابن دريد وإجازة المذهب بل لعله المشهور لما استفت
من رجوع غيره إليه القول قول المالك في عدم العارية إليه أما الراكب إذا حلف سخط عوى الراكب ثبت عليه اجرة المثل لا المسمى إلى
نفاء الراكب أيضاً يمينه ذهون منكر بالنسبة إليه ولا ينافي ذلك ثبوت اجرة المثل الذي هي قيمة المنفعة التي قد عرفت باستيفائها وهي كعين بالنسبة إلى
المالكة والأصل احرام مال المسلم كره وعرضه بمجته المحكم بضمانه على من هو عنه حتى يثبت ما يقتضيه عدمه من عارية وإباحة مجانبه ضرورة أن طلب نفسه
شرط في كل ما له والشك فيه شك في الشرط وهو الموافق لهم من التلف وعلى المبدوعين ما وعليه يفتي بتقديم قول مدعي الفرض على مدعي الوديع يفتي بجمع
استحقاق عار ومدعي النفس على مدعي العارية بغيره تكون على الراكب اجرة المثل إذا ضاقت مسأله المسمى وأهل منه لا إذا كانت أيد لا عرفة بدهوا
المسمى لعدم استحقاقها وإن انتفت عوار يمين الراكب لكن انتفاؤها بالنسبة إلى الزاوية لا ما يعود منها إلى المدعي الذي هو مقتضى الزاوية بأقار
ولا ينافي ذلك إطلاق المعاجرة المثل المنزل على مساوئها المسمى غالباً وعلى إرادة بيان أصل ثبوت الاجرة أو تحذرك وبذلك ظهر انقطاع أصلاً
البراءة بالفاضة الزبيرة كما أنه ظهر الجواب عن أشكال استحقاق الاجرة بعد انتفاء دعواه الاجارة يمين الراكب باعتبار حصول استحقاقه بأعزها بالأجاء
الفرض انتفاؤها يمين الراكب وهو متنازع أيضاً بانتفاء المجانبة التي ادعاها الراكب باعتبار حصول سببها بأعزها بالعارية المفروض انتفاؤها يمين
المالك فلا انتفاء متنازع أحكام الأصل آخر يقتضيه عارية الراكب هو متنازعاً مال الغير حكم بآجرة المثل غير أنه عوض منفعة مال الغير التي عرفت
باستيفائها ولا يبرح على المالك في نفسه بعدم تضمن دعواه لأن جرة المثل ما يقتضيه من شأنها على جرة المدعي كون المسمى عيناً مضمونة فان لم يخذها

في الغيبة كان القول قول المستعبر في نفي الزيادة الوافق لاصل البرائة وقبل القول قول المالك اخذنا به باشان الاحوال ومقتضى البرائة اليقينيه
ولكن الاول شبه باصول المذهب قواعد فانه لا دليل على اخذه باشان الاحوال على وجه يشمل المقام والشغل بغيرها المقتضى المستعبر ليرثب كما هو واضح
والله العالم المسئلة الحادية عشرة اذا قال اعزتك حماتي مثلا لغيري فقلت في صدقته والاصح وجامع صدق كما عن بعضها ان الاثر الجواز
لكونه شرطاً يقبل عقدها لا يوجب في الشرع العترة فيها انما المناقاة اعزتك هذا ايضاً وفيه منع اذ ليس الا دلالة بالنتيجة عدم التمكن لها والعوض او
يخوذ لك ما هو خاضعاً لغيري للمفهوم منها انها نوع من البر والمعاونة والاحسان ويخوذ لك ما ينافيه ذكر العوض ولو على طريق الشرط نحو اعزتك
كثاني لغيري عشرة دراهم مثلاً لا فرق فيبين اشراط استحقاقه بعقد آخر كعبه وعادته ونحوها وبين استحقاقه في عقدها ضرورة منافاته
للشروع المبرور كما هو واضح وعلى كل حال فعلى الصحة لا يجب على المستعبر عاربهما الشريعة المعبر لانه شرط في عقد جاز كما لا يجب على احد ما اجرة نعم
في الكتب لا يبعد انه لو لم ير الثاني فالأثر بان له الاجرة وفي المثلين منها تعليل بان الاذن في الانتفاع لم يقع مقابل مع سلاسة القبح فاذا لم يسلّم كما
لما المطالبة بالعوض في الثالث منها بان كل شرط صحيح في عقد يثبت الفسخ بغيره فاذا فسخت العاربه انتفى فسخ المعلن بغير عوض فوجب الاجرة وفيه
ان ذلك ان كانا يثبتان فيما سبقتا اماما سبق من الانتفاع قبل الفسخ فلا وقد اطال في الرابع منها في ذلك فخرج جعل التحقيق في ذلك ما حاصله من العقد
العاربه في غاية الضعف ولذا يقول فيه على فرائض الاحوال كظروف الهدايا وثمرته في غاية الضعف هي الايامة فليست في سبب هو انشأ
الشرط لان انتفاءه يسلط على الفسخ كلف العقد للارزاق القوي للثمن من التملك مثلاً والارزاق فان انتفاء الشرط فيه يسلط على فسخ الزم بمحل
عقد العاربه المطلوب فيه على مجرد الاباحة فليس الشرط فيه الا شرطاً للاباحة فاذا انتفى انتفى وهو كما ترى مرجعه الى تعليل الاذن في المنفعة
لخاصة على الشرط بحيث يحصل وان انتفى انتفى فهو تعليل محض لا جامع صحة العقد وخصوصاً اذا كان المعلق عليه العاربه في الزمان المتأخر
مثلاً فان استيفاء المنفعة الان قبل مجي المعلق عليه بالاذن الذي مقتضى صحة العقد فلا تنعيب لجره ولا لا يصح الانتفاع ودعوى البقاء
مراعى كما ترى بذلك بان لك ان لا يبرئ شي فضلاً عن ان يكون محققاً فالمنع على الصحة عدم استحقاق الاجرة وان لم ير الثاني لعدم كونه مستحقاً
عليه بعقد لازم كما هو واضح نعم لو قال اعزتك الداية بعلمها او اعزتك الداية بعشرة دراهم كان عاربه فاسدة واستحقاق اجرة المثل لان المالك
لم يبدل المنفعة محالاً ولا ينافي ذلك كون العاربه من العقود التي لا يضمن بمصحبها للمعرف سابقاً من ان هذه القاعدة تتبع الادلة في كل مقام على
ان الظاهر ارادة غيره لجهة من ائتت نحو ما قيل في الفسخ بعقد المعاوضة اذا كان باشرط عدم العوض مثل بيعك بكذا ومن واجرتك بلا شرط بل
قد يقال ان المراد منها انما يتبعها على المقام من ارادة خصم الافراد ولا يثبت الفرض ان العاربه لو كانت محضه فيه ليرثب العوض فليكن على
الفسخ وان كان ذلك كما ترى وعلى كل حال فانه من ان ذلك اجاره فاسدة لا عاربه فاسدة خروج عن حقيقة اللفظ بلا قرينة فالمنع ما قلنا
والله العالم والمؤيد والسند والمجيد رب العالمين ولا واخرا وظاهراً وباطناً

تم المجلد الرابع من العقود بعون الله الرؤوف الودود

وبه تلو المجلد الخامس
بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الاجازة الذي هو على نحو ما سمعته في لفظ البيع من ان الاصح كونهما نقل المنفعة لا العقد ولا الانتقال كما عرفت في كتاب البيع
مفتلاً واخص بقرينة انها ما شرعت لنقل المنفعة ببعض من اخر ولو حكما فانه مع كلوة من ذكر الشرائط ونحوها فيه عالم ينفذ الحدود بانظامها ومن
ذكر لفظ الاجارة ونحوه ما يستلزم الدوام والشمول للمعاطاة فيها بناء على التحقيق من كونها اجارة وللمصحة منها والفساد فانها للارزاق منها كغيرها من اقسام
العقود كما انه لا حقيقة للشايع فيها وانما اخصر مصنفها اموراً ولا يثبت ما يوجب معانيها الاصلية نعم قد بين في خصوص لفظ الاجارة بناء على عدم كونه
مصدراً بل مجيء الاجرة على ما صرح به بعضهم بل لعله يظهر من مجمل ابن فارس بل قد يظهر من اخصائهم في التصحيح على ذكر الاجر مصدر الاجر والاجارة مصدر
لا يبر ذلك ايضاً انه منقول منه الى النقل المبرور مع احوال كونه مصدر اسماعياً لا جرم فلو كتب بكذا وكتابه بفتح مع لفظ البيع وغيره من اسما
العقود في استعماله في معانيها الاصلية كما عرفت وعلى كل حال فانه في فصول اربعة الاول في العقد اي عقداً اجارة وهو اللفظ الاثني في الدار
عليها وثمرته الذي شرع لها تملك المنفعة المعلونة بمقابل تملك عوض معلوم على وجه الدوروم ويقتصر في تحقيق سماء الى ايجاب قول والعبارة
الصريحة في الايجاب باعتبار وضعها للدلالة له عليه امرتك واكرمتك هذه الدار مثلاً ولا يكتفي فيه بملكك بل هو مناف له ضرورة افضائه تملك
المنفعة بخلاف ملكك هذه الدار المفيدة تملك نفس العنبر التي هي ليست مورد الاجارة اما ان قال ملكك سلكي هذه الدار سنة متلصص بنا على
الاكتفاء به في عقد البيع كما عرفت الكلام فيه وفي نظاره مفصلاً بل لا يبعد الصحة في الاول ايضاً مع قصد المنفعة المدلول عليه بقرائن حالته وفقاً
ساده على الاكتفاء في العقد المجازات غير المستكرة فيه كالاجرة من قوة عرفية بل ببيع وبعدها في النكاح فلا حظ وامل وكذا الكلام في امرتك هذه
الدار سنة بكذا امر بها معنى الاجارة لنقص القصد في نقل المنفعة اذ لم يثبت اعتبار لفظ صريح العقد بل ما وصل اليها من الادلة في المقام وغيره
كالبيع والنكاح ونحوها الترسعة فيما يعقد به العقد والاكتفاء بكل لفظ يدل على انشاء المراد به حقيقة او مجازاً غير مستكراً في امثاله وكفى بذلك
قاطعاً لاصح عدم النقل وغيرها ولعل شهرة عدم عقد العترة للارزاق المجازات محمولة على المجازات المستكرة في مثل ذلك كاستعمال النكاح
في البيع وبالعكس كما لا يخفى على من تصفح كتابهم ولعل من ذلك ما في المتن وغيره بل عن كثر نسبته الى علما ما لو قال بعتك هذه الدار ونوي

الاجارة

الاجارة لو بيع وكذا لو قال بعتك سكتاها سنة لاخصاص لفظ البيع بنقل الايمان على وجهه من استعماله في نقل المنافع مجازا ولكن مع هذا فحق
 الاحتمال لا يتقادم بل في المتن في قوله قد جازفت ومن البيع بقيد نقلها شيئا للايمان بل لعل قايما مقامها انفس من لفظ العارية الذي هو حقيقة في
 اباة المنفعة بخلافه الا ان الامم لاسنجهان العقد بذلك وعرفا المشرع كالعكس أي عقد البيع بلفظ الاجارة وكيف كان فالاجارة عقد قائم
 بل بخلافه لا اشكال لاصالة المستفاد من الآية ومنها فلا بد لظلال الابا القابل للمشروع فيها وفي غيرها كالمعرفة في محله او باحد الاسباب المتضمنة
 للقبض التي لا يمتنع تفصيلها انما لا يمتنع بالبيع للمتن المستفاد لعدم المناقاة بعد اختلاف معلومها نعم يتخير المشرع مع محله بين اصيله انما مدة
 الاجارة وبين الفسخ باختياره اطلاقا عند تجهيل التسليم للارتفاع كما هو الغالب بخلاف العالم بذلك فانه لا خيار له ولو اتفق فسخ المساجر باحد
 استحداث المنفعة الى البيع دون المشرع الذي قد نسخ العتق من سلبه المنفعة الى المدة وعلى كل حال قد عرفت عدم بطلانها بالبيع لما سمعنا
 بل ان ذلك حتى لو كان المشرع هو المساجر في جميعه عليه الثمن والاجرة وذلك العتق انما يستلزم تلك المنافع اذا لم يشترط ملكها بسبب آخر كما هو
 وكذا لا يبطل بالحد الذي هو تمام الانتفاع المدة له العتق مما كان الانتفاع المقتضى له بمكان وان تحسب المساجر مع نقصان الانتفاع بين الفسخ
 والامتناع بالاجرة كما انها تبطل بعد اصيل الانتفاع بل الظاهر انها بطلت لمنفعة المدة منها كما لو استاجر ارضا للزراعة فخرقت وامكن الانتفاع
 بها بغيرها ضرورة كون ذلك كلف العتق ومنه مع فيما ياتي ان تمام الكلام فيه وانما العالم وهل تبطل بالموت المشهور بين قدماء الاصحاب
 نعم انهم في الشبهة في المنفعة والنهاية والخلاف وسار وبنين هرة وجره والبراج وسعيد بل في وقت والغنية الاجل عليه بل في الاول
 نسبة الى اجارة الغرزة وقبل والفاضل الاكثر من اصحابنا على في معذبا الغرض لا يبطل بموت المجرى ويبطل بموت المساجر وفي محكي البطلان
 الاظهر عند اصحابنا بعد ان حكى عنهم الانقضاء بموت كل منهما وهو كما المشرع وقال الخرون لا يبطل بموت احدهما وهو اشبه باصول المذهب
 قواعد واشهرها الماشيرون بل هو المشهور بينهم بل في ذلك نسبة اليهم اجمع ولعل ذلك لا يسمعه من ابن سعيد ويظهر من ذكره الغاضل من
 المجلد الاول مع ان خبره في باقي كتبه الاجز كان ادنى والمتم والفخر والشهدين والابن السبكي والصبيح والكرمي والاردبيلي والفخر الشافعي والحكي
 عن بعضهم بل في نسبة جملته من القدماء كما لا شك في الوضوح والى الصلاح بل في نسبة الى الاكثر من المحققين وفي لقمان اكثر الاصحاب لم يغتروا بطلان
 هذا وظاهره انهم كصريح الخبر المختص الاقوال في التثنية لكن في كره عن بعض علمائنا البطلان بموت المجرى خاصة لا انا لا تخففه واقضنا المرفوع ابن
 الجعد على ما حكى منها على كره عدم البطلان بموت المساجر لا يقتضي ذلك بل لعله يقتضي عدم المطابقة عدم القول بالفصل ولعله لا ينبغي لاحد
 اليها المشرعية في عدم الانقضاء كما انما لا يخفى القول الثاني لاحد وان نسبة ابن البراج الى الاكثر كما عرفت نسبة غيره الى الشيخ لكن في نهايته وخلافه
 ما سمعنا بل في الاجز فيما انقول شاذ لا يبول عليه ويقرب منه ما في الغنية واما بسبب فسخ الموت فيمنع الاجارة سواء كان الميت المجرى والمساجر
 عند اصحابنا ولا يظهر عندهم ان موت المساجر يبطلها وموت المجرى لا يبطلها وفي خلافه وهو كما ترى نعم عن كشف الرموز انه قول ابن بطاوة ويمكن
 ادواته كالحكي عن الاكثر على فرض صحة الاجز الخاص وقد ظهر ما ذكرنا المختص بخلاف المعتمد في القولين الاول والاخير ولا ريب في قوة الثاني لعدم اوقاف
 والاستصحابا وكون الاجارة من عقود اللزوم التي لا تنافيها عدم البطلان بالموت واطلاق ما دل على لزوم الكرى فيها كصحيح ابن يقطين وغيره وقبل
 خصوص خبر احمد بن اسحق الرازي قال كتب جلي الى ابى الحسن الثالث ثم رجل اساجر صبغة من جبل فباع المجرى تلك الصبغة الى اخيهما بخرصة المساجر
 البيع وكان حاضرا له شاهد عليه فاشترى وله وقت هل يرجع ذلك في الميراث ام يبقى في يد المساجر الى ان تنقضي اجارته فكذلك الى ان ينقضي
 الاجارة وفيه ان ذلك غير ما يخفى فيه ضرورة كون الميت المشتري وهو غير مخرج ولا مساجر ودعوى قيامه مقامه بالنسبة الى ذلك مخالف لظاهر كلام
 الفاضل ولا استبعاد في التزامه الفسخ بموت احدهما وان خرجت المنفعة والعين من ايديهما بعقد لازم الا انما بالنسبة اليها خاصة لا يتبعك منه الى العقد
 الذي اصدتهما وكذا الاحتمال ان الوجه في ذلك اطلاق الجواب الذي هو مسا في غير ذلك نعم قد استدلل عليه بغير ابراهيم بن محمد الهادي في بل صحيحه قال
 كتب الى ابى الحسن وسئلته عن امرأة اجرت صبغة ما عشرين سنين على ان تعطى الاجرة في كل سنة عند انقضاءها لا يقدم لها اجرة ما لم يمض الوقت
 فانت قبل ثلاث سنين او بعد ما عجب على رتبها انفاذا الاجارة الى الوقتام تكون الاجارة منقضية بموت المرأة فكذلك ان كان لها وقت مسمى
 لم يبلغه فانت فلور رتبها تلك الاجارة وان لم يبلغ ذلك الوقت وبلغت ثلث او نصفه او ثباتا منه فعطى ورثتها بقدر ما بلغت من ذلك الوقت
 انما وفيه مع كونه بعد التسليم ليس الا اطلاقا بطلان القول بالانقضاء مطا والقول بموت المجرى ومن القول بغيره في المساجر خاصة ضرورة
 كون المذ في غير موت المجرى اللهم الا ان يتم بوضوح ضعف القول المزبور انه مبنى على ابدية هذه الاجارة من قوله وقت مسمى بغيره السؤال وان
 قوله وان لم يبلغ ذلك الجاهان للشرطية الاولى لا مقابلة لها وان المراد من قوله فعطى ورثتها بقدر ما بلغت من ذلك الوقت فان المعطى جريد
 ما لم يبلغه لا يفتد بالجميع كما ترى من هنا احتمل في الرواية معنى اخر وهو ان يكون المراد بالوقت النجم المضروب لدفع ابعاض الاجرة وهو انقضاء
 السنة ويؤيد ان وقت الاجارة مفروض في السؤال فلا يقبل التشكيك والاحتمال حتى يشترط ذلك وكذا عدم بلوغها ذلك الوقت بل قبل ان يطر
 هذا التقدير لا يلزم تفكيك في الوقت فان المراد بالمتكررة معة واحد بخلاف الاول فان الوقت في قول السائل او لا ما لم يمض الوقت هو وقت
 دفع الاجرة لا وقت الاجارة وكذا قوله ان كان لها وقت مسمى فان هذه الاجارة ليس لها وانما عليها امضاؤها بخلاف وقت الاجرة وكذا الحسن الملقب
 بين الشرطين فان المراد من الاول ج موفها عند انتهاء النجم قبل اخذ الاجرة والمراد من قوله لم يبلغه ايها المبلغها اجرة ومن الثانية موفها في اثنائها في الثالث
 او المنفك عنها ويكون قوله فعطى ورثتها بقدر ما بلغت من ذلك الوقت على ظاهره وهو ان الورثة يعطون مقدار الاجرة الماضية دون الباقية

كتاب المنافع

وعلى هذا يكون مدلول الرواية ضد المطلوب لكن في مصابيح الطباطباتي ان الظاهر المقتضى الاول وقوله ان كان لها وقت مسمى لم يبلغه كما صريح في عدم بلوغ الوقت والحمل على عدم بلوغ الاجرة في غاية البعد وفي بعض النسخ مكان لم يبلغه لم يبلغ والدلالة فيه اظهر وان صرح وحمل قوله بقدر ما بلغت على اعادة التسمية كما سمعت ليس بهذه المشايخ من البعد ثم قال ويجعل عود الضمير في قوله بلغت الى الورثة دون الامرة فيكون المراد بقية المدة التي كانت المورثة في قول السائل هل يجلب دلالته واضحة على اعادة المدة دون الاجل المضروب بل دفع الاجرة والامرة في القرائن هتق قلت قد بين انه ظاهر في النسخ على تقدير الاول ايضاً وذلك بان يكون المراد ان كان للاجارة وقت مسمى لم يبلغه المرأة او لم يبلغ شيئاً منه بقرينة الشريطة الثانية على معناه انها اجرة الى مدة معلومة فان حال الاجارة قبل ان تبلغ شيئاً من المدة فالمحكم فيه ان لو ثبت ثلث الاجارة على عنوان حكم اعضائها او شيئاً منها على ان المراد من القول بالفسخ بالمرث عدم لزوم الاجارة على الورثة خصوصاً احرف في القائل بالصفة فيها استثناء من هذه المسئلة وهو اجارة البطل الاول من الموقوف عليهم ثم انتقل الوقف الى البطل الثاني بموت الاولين في اثناء الاجارة فان لم يخط في انفاذ الاجارة الاولى وضمتها وان ابدت من ذلك باصطحاب ظهور كلام القائل هناك انفساخ عقد الاجارة وبطلان الميراث على وجه لا تنقضي اجارة الوارث فيمكن ان يكون المراد ان الورثة ان شاؤوا اجروا وان شاؤوا لم يجروا وعلى كل حال فالمراد من الشريطة الثانية انها ان لم يبلغ المرأة الوقت المسمى ولكن بلغت ثلث او نصفه مثلاً فلو تزوج من الاجرة مقدار ما بلغت الامرة من الوقت ان تلتا فثلث وان نصفاً فنصف ضرورة انه مقتضى انفساخ عقد الاجارة حتى لو اشترط على الامرة اخير الاجرة الى تمام السنة مثلاً كما هو مقتضى السؤال لعدم ثبوت الشريطة بعد انفساخ العقد المذكور في دفعه ونسخ ذلك لانه على الانفساخ على هذا التقدير بل هي ثلث انما على نسخة لم يبلغ بل اجل اذ كذا اولى ما سمعته بل يمكن القطع بعدم اعادة ما ذكره في تفسيره على ورثتها بعد ما بلغت على تقدير الدلالة على العتق كما يمكن القطع بقسط انفساخ لم يبلغه على التقدير الثاني بانها لم يبلغها اجرة واشتال السؤال على ذكر هذه الاجارة لا ينافي عدم ملا حظته في الجواب لانه لا يرد منه تفصيل الحكم بحسب افراد على ان ذلك وارد على تقدير اعادة الاجرة لا عقد الاجارة واضرب في استبعاد اعادة الاجارة من الجواب بانها ليس لها اى المرأة في الاجارة وانما عليها امضاء وهاضرون كون المراد من ضربها الاجارة لا المرأة حتى يرد ذلك على ان هذه الاجرة ليس لها اية بل عليها وعلى كل حال فلا يشترط ظهور نص في الميراث لبطولان كما اضرب في الجلسي في وجده في حواشيه على هامش احضرت من نسخة الكفة وفاضل الرباض في ذلك يقول الميراث يخرج بعد الاضطلاع بالسمعة من الغيبة والحق في بل كونه بعد كذا في وقت قال ولا شك في عدالة وقول رواية مسندة وقبول مسئلة قلت مضاً الى ان نقل العدل ما هو حجة من خبر معتبر واجماع او بخلاف ذلك حجة فلهذا على انه لا معارض لذلك شيوخ عموم او اطلاق او استصحاب او بخلاف ذلك ما يخرج منه باقل من ذلك كفاية نشاط الملاك الذين منهم مالكا المنفعة على ملكهم فلم تغل مدة طويلة ومضرة وبخلاف ذلك وكان المتأخرين لم يفتوا على الخبر المروي ولم ينقروا دلالة ولذا لم يضر والذين هنا بضعف الاحتجاج على شهرتهم على انها مخرج ابن عبيد منهم والفاضل في كونه معاضة بالعرفت من كون البطلان مذهباً من سمعت ولا ينفذ ذلك ما سمعته من طائفة فانك قد عرفت نداءه على ان لا يتحقق ما حكاه عنهم من كون الاظهر عند التفصيل المروي ومن الغريب ما في الرباض من دعوى معاضة الاجماعين المرويين بل طعن الاجماع على التفصيل مشيراً الى ما سمعته من عبارته التي هي مع نداءها على الاشارة فيها الى الاجماع لم يتحقق ما حكاه فيها من اظهرية التفصيل عندهم كما ان لا يتحقق نسبة ابن البراج الى الاكثر فانه لم يعرفه ولا احد معلوم وكذا ما حكاه ابن ادريس عن اكثر من المصنفين من القول بالصحة مطلقاً فانه لم يعرفه لاحد من قدس سؤي يحكي عن ابن الجبجد ومرويه في الصلاح مع انه لا صراحة في كلام الاولين منهم لا مضاهة على عدم الانفساخ بموت المستاجر اللهم الا ان يتم بعدم القول المعندية في الصحة بذلك لكن قد يمنع الاتهام بذلك على يحصل منه الاجماع المركب خصوصاً امثال القدماء الذينهم مبدء الاقوال ومع التسليم فمهم محجوجون بما عرفت نعم لا دلالة في خصوص الخبر على النسخ بموت منها بل اقتضا النسخ بموت المورث لا انه يمكن تنبيه عدم القول المعندية في الفصل بينهما ذلك كما عرفت لكن ومع ذلك كله فالاحتياط لا ينبغي تركه كما انه لا ينبغي تركه في الميراث ولو الشرعي واستاجر المولى عليه فمات هو فان النسخ بموت المورث وان قلنا بغيره لا يمنع من اشكال بل منع بل قد يجعل عدم النسخ اية بموت المولى عليه ايضاً فاضاً في اخالف الاصل على محل النص الذي هو المناسق مع عقد الاجماعين والفتاوى في كونه كان قد استثنى القضا بعدم الانفساخ بموت الاجر الخاص والموقوف عليهم وان اشترط عليه استيفاء المنفعة بنفسه والمراد بالاجر الخاص من اجر نفسه على ان يعمل بنفسه على انفساخ ولا ينفذ انفساخ الاجارة بموته اذا فرض بطلانها بغير المقتضى لا عمل كل في ذمته واشترط عليه اداء نفسه فان المخرج ثبوت الميراث للرجع بعد الشرط لا الانفساخ ومنه يعلم المناقشة في الثالث اما الثاني فالظاهر ان البطل الثاني انفاذ اجارة البطل الاول وعدمه فهو شبهة القضي بالنسبة اليهم لا الانفساخ والبطولان كاشفاً الكلام فيه انه نعم ينبغي تنبيهه بما اذا لم يكن الميراث الموقوف لمصلحة الوقت ولو الشرعي فان الظامض على البطون المتأخرة باثباته ولا يشترط على ذلك فهو بمنزلة الاجارة ثم وان حمل فيه الانفساخ ايضاً لكنه ضعيف كضعف اجارة البطل الاول على البطون المتأخرة باعتبار كون المنفعة ملكاً لهم فهو كالعين المملوكة التي يجرها مالكها اذا ابدى ايام جوارته وموتها في صريح الفرق بين الامرين فان الموقوف عليهم يملكون الملك من الواضف وليس للبطل الاول منه الا ايام جوارته بخلاف العين المملوكة فيوقف فان مالكها يملك منفعتهما الى آخره لا بد على ملكه العين وان زالت بموت ونحوه فيقتل منه حصة الورثة فلا يخرج المنفعة عن ملكه زائداً على ايام جوارته لانها من ملاكهم والناس مستطون على اموالهم فتنتقل الى الورث مسلوبة المنفعة اما الموقوف عليهم فملكهم الله جاء اليهم من قبل الواضف فيثبت ثباتاً بعض علماء العسنة ذلك مع انهم من وافته عليه نعم ذكر بعض الاحتجاب احتمالاً لا يثبت له يذكره وكذا انفساخ لو كان المورث موصي له في المنفعة منه جوارته قلنا انما لانفساخها والله العالم وعلى كل حال فضايط مورد الاجارة ان كلما صح ما ذكره من حيث كونه عينا ينفع به مع بقاء جوارته بل خلاف اجد فيه نقلاً ومحصلاً

كتاب المحاكم

الاجماع عليه لعموم دليله وقيل شرط لصحة الاجماع او غيرها او لا يجوز ان يكون الاجماع على ما كانت الاجارة على عين معينة كان يستلزم هذا المعنى لانه اذا اراد في المدة
كان يستلزم لبقى له حياطة خلافا لبعض العامة فلم يجز في الثانية ولا في الثالثة بطلان ضرورة كون الاجارة كالبيع بالنسبة الى ذلك ولذا كان حكم البيع الثاني
فيها من الموت ونحوه حكم البيع فيه وقد تقدم في بحث البيع من اجماع الكلام في احكامه وانما التي منها حياطة الشرط الذي من افراده حياطة المأجرة ونحوها
المن وبقية ذلك ما هو مذكور في محله فلا يظن ما هناك في تصرف ما يجري من ذلك مما بل الظاهر بان حياطة الرتبة والبيع الفين والاشراط وبعض
الصفحة ونحو ذلك التسليم والقبول والشركة ولو في الاجرة على محض انما اذا اجزاه مثلا اجرة معينة وقيل ان بعض قد اخرجت بعضا على
وجه لاثنين للاشتراك في الدليل بل وكذا حياطة ما يصد لغيره ما يجزى فيها وكذا حياطة التاجر ثلاثة ايام مع احتمال اجزائه الاجرة بالجملة
كل خيار في البيع كان دليلا ومن ادله حياطة البيع ونحوه بغير حياطة بغير حياطة لا يجوز التمسك عنه الا بالقياس المحرم عندنا نعم بما عطفك
في اثناء المباحث خيار لا يستدج في اختيارات الرتبة ولا باس به بعد من قيام الدليل عليه لعدم حصول العقد ولا الشرع فيها كما هو واضح الفصل
الثاني في شرائطها وهي ستة الاول ان يكون المتعاقدان بالبرهان بالبيع والعقل والاختيار جازين في التصرف لعدم الفسق والفساد ونحوها
من اسباب المحرم فلا يجوز المحرم ان يستعقد اجارة ولو اجاز ولو بعد ذلك وكذا الصبي الغيب الميز بل وكذا المميز لكن في المنع هنا الا باذن وليه وهو
لما تقدم لري في البيع بل لم يعرف به فالتامه وان قال هنا بغيره وفيه رتبة فانه غير حياطة حياطة عدم خصوص دليل في المقام يصلح فاذا قابله وبه البيع
كما انه لا وجه معصية للرتبة في اصل ذلك في المقام وفي البيع من غير فرق بين بلوغ الذكور عشرة احوالا وعدمه لما تقدم هناك فلا يظن ما هناك في حياطة
ما هناك بل يعرفنا المراد من شرطية مثل ذلك فانه بالنسبة الى بعض شرطية فبعض العقد بغيره وبالنسبة الى اخر شرطية فبعض العقد فلا يفسد
ح بغيره انا ما بل يبقى قابلية للتأثير في ان حصوله كالقيد في عقد المكره والعضو والسفيه والمفسر ونحوهم كما تقدم تفصيل ذلك في البيع الثاني
لم يشترط ما يصلح للفرق بينه وبين الاجارة في ذلك كله فلا يظن واصل الشرط الثاني ان تكون الاجرة معلومة بالوزن او الكيل او العدد بما كان او
مق بوزن او بعد ليحقق انتفاء الغرر والجهالة بالاجماع كما في تصرف نحو ما سمعته في البيع الذي هو نحو الاجارة في ذلك وشبهه وان اختلفا في
فعل الاعباء والمنافع وهو المحجة على اختيار العلم الزود مضافا الى ما في ذلك من النبي انه منى عن الغرر مطا وان كنا لم نخفضه الا انه خبر هنا بالعلم بالاجارة
وقيل ان الغايل جازية كما في ذلك منهم الشيخ والمرضى تكفي المشاهدة في ارتفاع الجهالة والغرر وهو حسن فيما نرفع الجهالة والغرر بها عرفا ما تكفي المشاهدة
فيه لا مطروقة عدم كفايتها في مثل الكيل والوزن والعدد والاكف في البيع المعلوم اعتبارا عدمها فيه على وجه يرفع منه النزاع والخطر ويحقق به
صدق بيع المعلوم عرفا لا يجوز الا يكون ذلك لا يلاحظ ما اعتدوا في رفع الجهالة ويحقق العلم من الوزن والكيل والعدد فيما عارفا اعتبارا لها به وهو
الفرق بين الاجارة والبيع بالنسبة الى ذلك واختصه الفقهاء بعد ما سمعته من الاجماع وغيره كدعوى كفاية المشاهدة بهما والمساك بانه اوفوا ونحوها ان
العموم بغيره عدم اعتبار المشاهدة انما في الصفة التي لا يغفل بها الخصم فانه على الظاهر بطل الاجارة مع الجهالة لكن يدعى ارتفاعها بالمشاهدة ودعوى اعتبار
ما يرفع بالمشاهدة من الجهالة دون غيرها محرم فخص وعلم كما هو واضح وكيف كان فلا خلاف كما لا اشكال في انه تلك الاجرة بنفس العقد الذي منقضاء
بديل ملك بملك فمع فرض جامعته شرائط الصفة ترتب عليه اثاره التي منها الملك في العوضين لكن لا يوجب تسليمها قبل العوض الذي هو العين الموجهة
او العمل المستاجر عليه على حسب الفتن والفتن في البيع الذي قد عرف تمام الكلام فيه في محله فلو كان المستاجر وصبا لم يجز له التسليم قبله الا مع الاذن صراحة
من الموصى او شاهد الحال والا كان ضاء ناحي او يوفى الفضل على الاجرة كالحج وانما المستاجر من التسليم ولم يتمكن من اجارة على ذلك كان له الفسخ بل في
لكن كان للرجل الفسخ انما ولا ينج من اشكال بعد فرض اتمامه على الاجارة التي منقضاءها فحجبا وعلى كل حال فالمراد بملك المنع وغيره من ان يوجب تسليمها
او الاجرة مع الاطلاق ومع اشراط التعجيل الذي هو كالشرط المذكور في هذه اول اوقات الوجوب هو وقت تمام العمل وتسليم العين الموجهة على حسب عا
من عقود المعاوضة من غير فرق بين الاشراط وعدمه وان كان ربما يفيد فائدة وهي التسليم على الفسخ مع عدم الوفاء من المجرى والمستاجر نعم لو كان
هناك تفاوت بعد ثم يسلم الاجرة قبل المتعوض على وجه ينزل العقد عليه المحر وجوبه على المستاجر نحو المشاهدة في العكس وهو واضح كما ان الاشراط
المستاجر مثلا انما يوجب في الاجرة صحة لعموم المؤمنين بشرط ان يكون الاجل معلوما مضطوبا بالاجل الزيادة والنقصان كغيره من الاحال وكذا لو
شرطها في بيع على نحو التسليم فحجبا لكل اجل فطما معلوما بها للاطلاع من غير فرق في ذلك بين الاجارة الواردة على معين شخصي والمطلقة الواردة
على كل في الدية خلافا لما عن بعض العامة فضع في الثانية قياسا على السلم الذي يجبي فيه بعض العوض في المجلس وهو كما ترى واذا وقف الموصى على عيب في
الاجرة سائر على الفسخ وان كان من اخرج من العقد كان له الفسخ المقتضى لزال ملكه ما قبضه فعقد المقتضى الى ملكه اذا سلمه ذلك فسخ الاجارة العقد
الا بان لو تكون له المطالبة بالعوض اذا لم يبعد ذلك ان كانت الاجرة مضمونة في الدية والمنافسة في فسخ الاجارة في الاول بان الاجرة
كان في الدية فلا يستلزم زوال ملكه عن الفرد العوض بعضه ما فسخ اصل العقد وان غلب البديل بل ينتظر حتى يتمكن منه او يغيره فبعضه فسخه
الفتا ضرورية من افاة التزائم بذلك الضرر المنفي مضافا الى الاتفاق ظاهر على ان له الفسخ في هذا الحال والمثبت حياطة نظائره بذلك بل
الظان له الامساك بالارش فيه كما في فوائد الشرائع ولعل لعل لصحة بغيره بعد زوال ملكه كالعين المعينة فثبت حكمها من الفسخ والارش نعم
المحج عدم فسخ العقد وعدم الارش اذا لم يبعد البديل بل ينجس خياره بين الامساك حياطة والمطالبة بالبديل مع فسخه للملكية الحاصلة من الفسخ الذي
لا يستلزم فسخه فسخ العقد من اصله هذا الحال وان كان هو طاعة في بابا التصرف الا ان الفسخ خلافه كما اوضحنا ذلك في الباب المزبور وفي
باب السلم وبينها على اختلاف كما انهم في الباس فلا يظن فان من سقم لك الحال فيما هنا هذا كله في المضمونة وان كانت معينة كان له الزوال

على حسب

كتاب
الخراج
في
الخراج
في
الخراج

على الجنب من المسج بل اختلاف اجده ولا اشكال بناء عليهم لخصاص حكم الصبي بالبيع ثم لاختصاص حكم المورث بما اذا لم يكن الاجرة صفة والاجر في
ما انعم الله من حكم العتق العتق المستجرة عند فرض المنة له ولو اقل من المستجرة بالاجرة ففتح المجرى انشاء والامتناع والعزاء كما تقدم الكلام في ذلك وفي
فروصه في فطر المورث بقتل ابيه بابل فليس فلا حظ في اقل ولا يجوز ان يجرى المسكن ولا الحان ولا الاجرة باكثر مما استاجر به الا ان يجرى بغيره من الاجرة او
يحدث ما يقابل الثمن كاعتق الشئ بل العتق بطلان المنة بانه وان اقصى فيها على الحان والدار على استثناء الاحداث لا انه كما لم يزل اوعده
صريح بكونه اجارة الارض لا اكثر قال فيهما ونكر اجارة الارض باكثر مما استاجر بها الانسان به لا ان يكون قد احدث فيها عملا اصلها به ككرى نمراد
حفرها بقر او اصلاح دالته او كرايا ارض واشياء ذلك ولا بأس ان يجرى بها باكثر مما استاجر بها واذا اختلف النوعان فكان مال الاجارة عتقا
واجارة لها بحظ او شعير وان لم يحدث فيها شئ وانما يكره ذلك فيما ينفق بغيره او يكون بغيره او قد اذن غيره من اهل العوض وهذا المفضل بين الارض
والثمن احدى الاقوال في المسئلة وربما اضيف اليها الحان والجرى بل قد عرفت ان العتق اقصى على اقلها من الدار وعلى كل حال فبدل عليه من النص
خير الى الربيع الشامي عن ابي عبد الله سئل عن الرجل ينقل الارض من اهلها فينزلها باكثر مما ينقلها ويقيم فيها بطلان السلطان قال لا بأس بان
الارض ليست مثل الاجرة ولا مثل البيت ان فضل الاجرة البيت حرام وخير ايهما ابي عبد الله في الرجل ينقل الارض فينزلها باكثر مما استاجر بها
فقال لا بأس ان هذا العتق الحان ولا الاجرة ان فضل الاجرة الحان حرام وخير ايهما ان يبيع من المشي مثل ابي عبد الله وهو يبيع من
الارض ينقلها الرجل فينزلها باكثر مما ينقلها قال ليس به بأس ان الارض ليست بمنزلة البيت والاجرة ان فضل البيت حرام وفضل الاجرة حرام
واما الجواز مع الاحداث فليقل والاجماع يقسمه وصحيح الحديث عن ابي عبد الله في الرجل ينقل الدار ثم ينزلها باكثر مما استاجر بها قال لا بأس
ذلك الا ان يحدث فيها شئ من الاجرة بغيره لو ان رجلا استاجر دارا بعشرة دراهم فبناها باكثر مما استاجر بها ثم يبيعها باكثر مما استاجر بها
باكثر مما استاجر بها الا ان يحدث فيها شئ من الاجرة بغيره لو ان رجلا استاجر دارا بعشرة دراهم فبناها باكثر مما استاجر بها ثم يبيعها باكثر مما استاجر بها
من العتق لا صحتها بل قد بين بانها للعتق المشرك في العرف السابق واما الجواز مع ثمنها بغيره فان كان له من النص السابق او لو يجرى عليها
عليه مضافا الى الاجماع الحكمي عليه ان لم يكن المحصل يظهر ان سبب المنع الربا المنع انتفاءه في الغرض هنا الجواز بناء على عدم شمول ادلة المنع له
منع من ظهور لفظ الاكثرية ما استاجر بها في اتحاد الجنس لعدم صدق الاكثرية حقيقة في المختلف ومن هنا قد في المنة والانتفاء الاكثرية فيه
بالقيمة نعم الحان الرخي بها كما هو ظاهر في الوسائل لا يخرج من منع اذ لم يفتقر الى نص صحيح للاخراج به عما يقتضيه الجواز سوى خبر ابي بصير قال ابو عبد الله
ان لا يكره ان استاجر من حدها ثم يجرى بها باكثر مما استاجر بها الا ان يحدث فيها شئ او يبيعها باكثر مما استاجر بها وهو لضعف سند وفضوله لا يغير صالح
للخروج به عما يقتضيه الجواز وكذا الحان السينة للخبر القاصر سند وادلة لا يكره ان يجرى بها باكثر مما استاجر بها الا ان يحدث فيها شئ او يبيعها باكثر مما استاجر بها
به اذا الصلح شئ ضرورة لعدم ثبوت الياس من المحرمة وبذلك كله ظهر لك قوة القول بالنفصل المورث وهو المحرمة في البيت الدار والحان والاجرة
النصوص السابقة بالفرق بين الارض وبينها ولعله مراد الله بالحان الحان فان احد معانيه كما صرح به في القاموس فيكون ح م وافق لما ذكرنا من المنع
في المذكورات خلافا لجماعة من القدماء منهم الميراثي والحلي في ظاهر الانتفاء والتمتع والشك في ان الجسد والصدق وان البراج وسلا في احكامه
في المختلف منهم وان كان فيه ما فيه كما لا يخفى على المتبحر في المنع بين المذكورات وغيرها من اعيان المساجرة وجماعة من المتأخرين بل نسب
اكثر علماء فقههم يفرقون في الجواز بين الجميع لكن على كراهية وضارة العلانية في ألف حاكمية العزل والدة والدخول في رسالة والمفيد وان كنا لم نختصه اذ
المحرور في المنة ما عرفت والكره وثاني الشهيد بن وقته هم الامع الاستثناء بن نعم بن الجند بنسبتك لك بما اذا كان مال الاجارة بربا ولعله
مراد غيره اية كما انه حكى فيه عن ابن البراج قوله اخر في الكامل قال ومن استاجر الارض بغيره او وورق واراد ان يجرى بها باكثر مما استاجر بها ما ان يكون
قد حدثت فيها شئ جاز وان لم يكن احدث لم يجر لان الذهب الفضة مضمون وان كان استاجر بها بغيره العين والورق من حظه او شعير وغير ذلك
حاز ان يجرى بها باكثر مما استاجر بها اذ اختلف الموع وهو ظاهر في عدم الجواز مع اختلاف المنع في الورق نحو ما سمعته من المصنف في الكراهة ومن الغريب بعد
ذلك ما في لك في شرح عبارة المصنف فان بعد ان ذكرها قال هذا قول اكثر اصحاب الشراء الى روايات حملها على الكراهة طريق الجمع بينهما وبين
غيرها في بعضها نصريح بها والاقوى الجواز في الجميع اذ قد عرفت ان النفصل ليس قول اكثر اصحاب كالك قد عرفت عدم المعارض لنصير المحرمة في
المذكورات اصلا خلافا للصريح في الكراهة وخبر الرجم لخصاصه فيها قد عرفت الحال فيه كحسن الحلي في الدار نعم ما ذكره لا يخرج من وجه كك بالنسبة الى
الى الارض فان النصوص قد عارضت فيها فخرج ما دل على الجواز فيها سند وادلة ويجعل المعارض على الكراهة خصوصا مع عدم كمال ظهور بعضها في المحرمة
فضلا عن الصراحة ودعوى افضاء ثبوتها التوثيق في غيرها عدم القول بالفصل ولا رادة المثال فيها واضحة الفاش بوجود المفضل كما عرفت
وبعدم امكان ارادة المثال بعد النص في النصوص بالفرق بينها وبين المذكورات كما سمعت فلا ريب في ضعف النعم المورث بل ان كان بالنسبة الى
الى المنع اية لعدم ما يصلح الخروج به عما يقتضيه الجواز من الاطلاقات والعمومات عدا اجماع الانتفاء والتمتع وهو مع عدم صراحة الاول منهما في ذلك
بل ولا ظهوره كما لا يخفى على من لاحظ موهون مجرب عرفت من القائل بالجواز مطوعا بالجملة الاختلاف ومعارض بنصوص الارض والجرى ونحوها مما هو في
منه من وجوه منها الانتفاء بالاطلاقات والعمومات وهذا دعوى المتألمة في نصوص المنع في المذكورات وهي اوضح من الاولى فسادا بعد نصريح النصوص
بالفرق بينها وبين الارض وهو مناف لذلك الا اذا ربح شدة الكراهة ونحوها مما هو خارج عن ظاهر الدليل بل مقتضى دعوى انه ربا فبطلان ما دل
على حرمه من الكتاب السنة وفيها انه لا ريب عدم كونه من اربا المعروف ان الله هو الغرض الذي يخرج نفعه او البيع او مطلق المعارضة على المكمل والموزون

الخبر

المختار من اجزائه ضرورة كون المقام ليس منه ولا دليل معتبر على حصة الزيادة مطمح يكون فيما نال لثابتا على ان الزيادة محرمه نعم بغير بناء
على ذلك كونه باو خصوص المذكورات لما سمعته من الدليل على حصة الزيادة فيها فنزداد في ادلة المحرمه فيها بل انظر عدم الفرق في ذلك مع بين وبينه راس
مال الاجارة وعدمه لاطلافا لادلة فاعل ابن الجني من اجابة ذلك في المحرمه لا دليل عليه هذا ولكن قد يستدل للتعظيم الموقوف بغير محله قلت لا يستدل الله
انقبض الارض بالثلث والرابع فاعلمها بالنصف قال لا بأس به قلت فاعلمها بالنصف قال لا يجوز قلت لم قال لان هذا مضمون ذلك
غير مضمون خبر يحيى بن عمار عن ابي عبد الله ع اذا انقبضت ارضا بذهب او فضة فلا تقبلها باكثر مما تقبلها به وان تقبلها بالنصف الثلث فلا تقبلها
باكثر مما تقبلها به لان الذهب الفضة مضمونان ونحوه خبر ابي بصير المروي في الفقيه لكن فيه مصنفان بالصحة الممهلة بدل مضمونان ولعل المراد واحدا بعد
ظهور التعليق في الامم اذ الحسن شي فيهما ان المراد النقيض من المزارعة والاجارة وكذا عن الثانية بالصحة باعينا وجوب الاجارة فيها على كل حال بخلاف
المزارعة فان اجرتها مضمونة ومنه نلاحظ ان فيها الاكثر سواء كانت مأخوذة بالاجارة او المزارعة بخلاف الاجارة فلا يكون ذلك للذهب الفضة خصوص
ومنه يعلم انه لا وجه للاستدلال بها على ما سمعته من المقييد وكل من يبيع الارض بغيره على هذا التقدير يكون ما التزم على المنع في الارض الا انها المعاضة
بما عرفت فخل على الكراهة ولا ينافي ذلك ثبوت الكراهة في المزارعة ايضا لو قلنا بما اخبرنا عن ابي عبد الله ع مسئلة عن رجل استاجر من السلطان
من ارض الخراج بدرهم مائة وعطاهم ثم كثرها وشرط لمن يزرعها ان يقاسمه النصف واقل من ذلك واكثر وله في الارض بعد ذلك فضل ابيع له
ذلك قال نعم اذا حضرهم ثم ارادوا ان يبيعوا به فبذلك فله ذلك قال وسئل عن رجل استاجر ارضا من ارض الخراج بدرهم مائة او بطلعها صلح
فزرعها فطعمه قطعة او جريبا بشي معلوم فيكون له فضل فيما استاجر من السلطان ولا ينفق شيئا او يزرع تلك الارض فطعمه ان يبيعها الميزور
النفقة فيكون له في ذلك فضل في اجارة له مائة ارض وليست له فقال اذا استاجر ارضا فانفقت فيها شيئا او رعت فيها فلا بأس بما ذكرت
ان يمكن الجمع بالحل على شدة الكراهة في الاجارة دون المزارعة ولعله اولى من الجمع بحل الاجارة في خصوص الجواز على المزارعة فيبقى ما دل على المنع من هذه
الروايات وغيرها بل ما عارض ولا ينافي ذلك النصيب بالقرينة بين البيت والاجارة كونه صحيحا واضحا باعينا عدم المزارعة فيها دونها وان كان
بوجه ما عرفت سابقا من الاجماع المحكي المعتمد بالحكي من نقول لاكثر وكثرة السؤال والجواز في النصيب عن ذلك فيما لو لم يرض بعض البعض باكثر من الاجارة
وبالمساوي في خصوص ذلك مما يستعرض في مذاق فيها حكم ما نحن فيه وغير ذلك الا انها عدم ظهور هذه ارادة الاجارة من المصنفان فضلا عن اخصه بل
انما انه احتمال اقر من احتمال ارادة بيان الفاش من الضمان باعينا كونه اجارة بالاكثر او باعينا اداة المزارعة بالدرهم لا بالحصة المشاهدة او فذلك
لا ينبغي ان يجهل على هذا الفاصل بل الاصول وعلى تعيين ارادة المزارعة من الاجارة في خصوص الجواز ومنه كان الحال على الكراهة اولى واما احتمال
تقييد بغير الجواز بنصوص الاحداث او بنصوص اجارة البعض باكثر الاجارة كما في لف فواضع الفاش خصوصا الثاني منها بل الاول ضرورة منافاة
النص على الفرق بينهما وبين البيت لذلك كما هو ظاهري ذلك كل ظاهري ذلك في الاقوال في المسئلة ومستند كل واحد منهما وبطلان هذا كله فيما لو جزم تمام
بازيد من الاجارة وكذا لو سكن بعض الجوارح ان يزرع المائة في زيادة على الاجارة والجوارح واحد اذ هو مع انه مشمول لارادة المنع يستفاد حكمه من خبر ابي الربيع
الاني ومن الاول لا اولى وهو واضح نعم لا اشكال في الاختلاف نصا ونقوى في انه يجوز اجارة البعض الميزور وان قل باكثرها اي الاجارة مع الخلل الجوارح
فضلا عن اختلاف انما الكلام في المساوي والاقوى الجواز للاصل بل الاصول وقول الصادق ع في خبر ابي الربيع المروي في الفقيه ولو ان رجلا استاجر ارضا
بشرط درهم منكم ثلثها واجر ثلثها بشرط درهم لم يكن به بأس ولكن لا يزرعها باكثر مما استاجرها خلافا للحكي عن الشيخ من المنع لكونه باو لم يرض عنها
المشتمل على بيع المرعي ان يزرعها بشرط او بالمساوي بناء على ارادة الاجارة من البيع فيه ولما بشر بغيره على بن جعفر وغيره مما اشتمل على السؤال عن ذكر الاجارة
بالانقبض ولو قلنا انها تظهر انه منتهى الجواز وما كان ذلك هو الظاهر عبارة المتن وباشابهها لكن لا ينبغي عليك عدم صلاحية معارضة مثله بالنص المروي
المعتمد بما عرفت كما بقية الذي من الماويل الى لا يكون محجة مع عدم القرينة الصادرة والمعينة واما الزيادة عرفت ان غير الربا المتعارف فيقتصر فيه على
حل النص لا يوجب عدم شموله للفرض ضرورة عدم صدق اجارة الارض بالازيد الظاهر في كون الاجارة الثانية ازيد من الاولى وليس باق في بدء منها ظاهرا
كما هو واضح هذا واما من الاصل اخصاص الحكم الميزور في الاجارة في الاصل وفي الاحكام لو كان في الصلح او الشرط مثلا فيها او في احدها فلا بأس بطلان
الادلة وهو جدير ان كان اجماعا والا كان مشكلا باطلا من حصة الفضل في البيت المحاذات والاجر ما ذكر في وجه الفرق بين الارض وغيرها فلا حظا وبل
والله العالم ولو استاجر ليجل له مناعا الى موضع معين بجرعة معينة واشترط عليه وصوله اليه في وقت معين ولم يزرع فيه فصر عنه فصر عن اجرة ثلثها ما
جاز وفاقا للاكثر فلا ولا يتحصلا بل المشهور كذا للاصل وقاعدة المؤمنين عند شرطهم والصلح والموتن او الخبر المجيب بما عرفت عن محمد بن ابي جعفر قال كنت
قاعدا عند فاضل من القضاء وعنده ابراهيم جالس فانه رجلا فقال احدهما اني تكاربت ابل هذا الرجل ليجل له مناعا الى بعض المحاذات واشترطت
عليه ان يدخلني المدين يوم كذا وكذا لانها سوق النخوت ان نفوتني فان احسب من ذلك حظي من اكرى لكل يوم احبته كذا وكذا وان رجسني عن
ذلك الوقت كذا وكذا فابو ا فقال الفاضل هذا شرط فاسد وفكره ا قال فقام الرجل اقبل الى ابراهيم فقال شرط هذا اجاز ما لم يحط بجمع كراه قبل الصبح
ابن مسلم قال سمعت ابا جعفر يقول اني كنت عند فاضل من قضاء المدينة فانه رجلا فقال احدهما اني تكاربت هذا يوا في السوق يوم كذا وكذا و
لم يفعل قال فقال ليس له كرى قال فدعوه وقلت يا عبد الله ليس لك ان تذهب بحقه وقلت للاخر ليس لك ان تأخذ كل الذي عليه صلحا فخر ادا
سبكا وفيه انه غير محل الفرض الذي قد عرفت اشراط النقصانية ان لم يوصله فيه وليس فيه تعرض للمعاد المعين اليوم بالاجارة ولا لغيرها بل ليس في كلام
الامام ان اللزم في غير اجرة المثل ولا غيرها بل في حواشي ثاني الشهيد بن علي ورضه ان ما تضمنه الخبر من الحكم مخالف للتواعد الشرعية لاني اللام

وقبل والقائل جاعلة بل لعله المشهور بين المتأخرين بطلان ما حكي لوصف بالانصاف فخلع الاطلاق ليجعل الاجرة يتجهل المنفعة المستفيدة فبطل العقد بالنسبة الى جميع موارده من غير فرق بين الشهر وغيره والاول شبه عند المصنف قواعدها او فوايد العود والاطلاق فاجازة وصدا المعلومات عرفا بالنسبة الى الشهر ونحوه صحيح في حقه وغيره ذلك وانك مع ذلك فالتالي هو الاقوى لوضع فرض النكاح الشهر للمهر المربوطة التي ينقطع بها الاطلاق المربوطة ونحوه ودعوى كون المراد من ذلك عرفا هذا الشهر بمرهم وكل شهر متكسك كك فلهاها الذي فيج بالنسبة الى الشهر بمرهم بعد تسليمه في مثل هذا الاطلاق على الاطلاق المتضمن لذلك ان ادلة الجها لثمة بقتا العقد بمرهم الجها لثمة في مودره واولي الجها لثمة هي كضم غير المملوك الى المملوك يصح في احدهما وبطلان في الاخر كما ارضناه في محله وصحح في حقه مع انه في الشرط الذي ذكره في دعوى الاختصاص فيه ما لا يقتضيه العقد بجعل الارادة اشراط مقدار العتق لو تعقد ونحو ذلك ما هو متعارف التاكيد على عدم النافذة في المكان المعين لا انما لجازة على هذا التقدير وواضح من ذلك فساد ما في القضية من دعوى صحة العقد في غير الشهر ونحوه ما غل الشخ وان الجهد لكن قال فيها بسحق الاجرة للزمان المذكور بالمدخل فيه وبمرهم الصنع بمرهم ما لم يدخل في الثاني اذ هو مع ما فيه مثل على الابهام باعتبار عدم علم منتهى المدة وشبه التعليق باعتبار عدم علم المتكسك وبغير ذلك هذا كله كما ذكره من فرض الاجازة اما لو فرض بوجوبه يكون كالجها لثمة بان يقول الساكن مثلا حصلت لك على كل شهر اسكنه درهما بعد الصنع لعدم اعتبار العلم فيها از يد من ذلك كما انه لم يبعد الصنع لو جعل من قبل الابحاث باعوض معلومة يلزم بالتلف كلف نظا ذلك في الاجازة والمنافع والله اعلم **تفسير معيار الاول لو قال** خطبة فارسية اي يد رذ قلت درهم وان خطبة روميا اي يد رزين قلت درهمان صح جملة الاطلاق ادلتها المتضمنة لاختصاص مثل هذه الجها لثمة والابهام فيها خلافا للفاضل في آلف فابطلها الطريق الجها لثمة فيجعل فيجب اجرة المثل وفيه منع كما نعرف في محله انه نعم الظا بطلان اجازة كما اختار جاعلة منهم ابن ادريس على ما حكى عنه للابهام المتألف للملكية في المعاداة وخبر الجها لثمة قد عرفت انه لا يدل على مثل ذلك لكن في المنة ومحكي في غير الصحة ذلك وفي الترمذ الثاني انه وهو الرضا ان عملت هذا العمل اليوم فلك درهمان وفي العقد درهم وان قال المنة هنا فيه تردد ولكن اظهره عنده وعندهم لجواز صدق المعلومات ولا يه موسى وخبر الجها لثمة صحيح في حقه المتضمن من سابقا وفيه منع صدقها على وجه يرتفع اليها الثاني للملكية المعاداة ولا يه موسى ظاهرة في كون الثاني احسانا لا اجازة كما يقتضيه من عندك ولا ينافيه قوله انها الاجلين ولو يقر بنبه ذكره ذلك في الاجازة بعد اداؤه الاجل الاجازي والوعد وخبر الجها لثمة والصحيح المتقدم قد عرفت عدم دلائلها على جواز مثل هذا الابهام وما عساه يظهر من المنة هنا كالحكي من طر والكتابة من الفرق في الجها لثمة بين الثانيين في غير محله ضرورة اشتراكهما معناه الابهام المربوطة ودعوى ان يه الثاني الى المصطفى من الاول كما نرى كما انه لا فرق على الظاهر بين قول اجرتك كل شهر درهم وقول اجرتك شهر درهم فان زاد فيها به خلافا للفاضل في عقد حكم بالبطالان في الاول والرجوع الى اجرة المثل والصحة في الشهر الاخر والبطالان في الزائد وفيه انه منافع لغاظة القضاء بطلان الشرط بطلان العقد كما هو في كتاب البيع فمعلومه الشهر والدرهم لا يتحد في الصحيح فضلا عما لو لم يكن الشهر معلوما لعدم اداؤه المتصل منه كما هو واضح وكان الوجه للقول بالصحة في هذه الامثلة مع معلومته من افاه ما فيها من التعليق والجها لثمة الاحاق بما في موثق الجها لثمة صحيح في حقه وبغيره سواء كان موافقا للتصديق او لا ولكن لا يفتي عليك ما فيه من عدم الانطباق او لا وعدم جواز القياس عندنا انما بناء على كونه مخالفا للقواعد التي يجب الامتناع بها بها بالخصوص كما هو واضح وكيف كان فيستحق الاجر الاجرة بنفس العمل سواء كان في ملكه كالشوب بخطة في يمينه ام ملك المساجر ومنهم من فرق بين الحالين وهو الصحيح في ط قال فيما حكى عنه في اثناء كلامه في مسألة التلف ان كان العمل في ملك الصانع لا يستحق الاجرة حتى يسلم وان كان في ملك المساجر استحق الاجرة بنفس العمل ولعله لا يفرق في الثاني بسلم بخلاف الاول قبل وفيه منع صدق التسليم عليه قبل ان يصير بيد المساجر وسنفرق فيه وعلى كل حال فالظا اذ ان الفرق بذلك من حيث التسليم لا الملك الذي لا خلاف ظاهره يحصل به بالعقد بل عن بعضهم دعوى الاجماع عليه بل يمكن تحصيله مضافا الى انه مقتضى العقد والاصل عدم اشتراطه بامر اخر من التسليم وغيره انما الكلام في استحسان التسليم على احدهما او لا وعده وقد تقدم في كتاب البيع تحقيق الحال في ذلك انه يجب على كل منهما التسليم للامر بالوفاء وبغيره فاذا انقاسل اجرا معا على التفاضل او البذل احدهما وامنع الاخر ولم يمكن جبره كان للبادل الحبس يدفع اليه عوض قضاء الحق المعاداة التي هي العقد عليه بما كما اشبعنا الكلام فيه سابقا ولا فرق بينه وبين المقام الذي هو احد المعاداة نعم في كل حال في خصوص الاجازة على الاعمال منه باعتبار عدم نص التفاضل فيه لكون العمل تدرجيا والظا الاجماع على عدم استحسان الاجر بسلم الاجرة قبل العمل ما لم بشرط او تكون عادة على وجه يقوم مقام الاشتراط بل من بعضهم دعواه عليه فضلا عن نفي الخلاف من اخر لما فيه من منافاة مقتضى المعاداة في غير على المساجر وغير ذلك مما يعلم منه انتفاء الحال وجوب ذلك ثمسكا بمقتضى الملكية التي فرض حصولها بالعقد وبانه بمقتضى الامر بالوفاء الظا ان كل شيء يجب حاله بالنسبة الى ذلك ضرورة انك قد عرفت تحكيم مقتضى المعاداة وبناءها على مقتضى الملكية المربوطة والامر بالوفاء انما هو بكل عقد على مقتضاه وقد فرض القضاء ما عرفت ولعله للاجماع المربوطة ونحوه يفرق بين المقام وبين البيع لو كان الثمن غلا لكان قد سلف مناهك وجوب البيع على البائع قبل العمل على ما لم فيه فلا حظ وانما كما انه لا خلاف ولا اشكال في استحسان تسليمها بعد العمل التي يحصل تسليمها بما كاله للصوم ولو لم يجز الزايرة ونحوها بل الاجماع يقتضيه عليه فضلا عن النص في اي منها الصحيح لا يحق عرفه حتى يقطعه اجرة بل الظا ان منه الاعمال التي تكون في ملك المساجر او فيما في يده كاصلاح جداره في داره ونحوه ما هو في يد المساجر وبحت سلطانه وان اساجر اجرا على العمل فيه ولعل هذا هو اد الشيخ فيما سلفه سابقا كما يشهد له التفسير بمحض المالك فيما حكاه عنه في قبح محكي قبل وكذا الاشكال ولا خلاف في استحسان تسليمها بعد تسليمها فيه اثر العمل في الثوب التي استخرج على خياطه ونحوه ما هو في يد المساجر وبحت سلطانه انما البحث في وجوب تسليمها في نحو الاجر مجرد اكمال العمل والفرق

منه وعلية المصلحة صريح الاول خصوصاً مع قوله بعد ما سمعت ولا يتوقف تسليم احد من الطرفين على الآخر بل اعلمه بغيره انهم من اطلق استحقاق الاجرة لجزء من العمل
العمل ضرورة صدق في الفرض لا إطلاقاً الاخر بالبقاء وقاعد الفسلف والاطلاق لا يحجب عرقه وبناء المعاوضة على ذلك لان المراد من الاجارة فعل المصاطة
التي توجب حصول الصفة المخططة في التوثيق فحصل معا وليس في بدا الاجارة الا التوثيق الذي هو المتاجر مع صفته ولا شيء منها مورد عقد الاجارة
بحسب حكم المعاوضة ان موردها انما هو العمل الذي تولد منه الصفة المترتبة وذلك تسليمه ببقاءه لان تسليم كل شيء بحسب حاله ودعوى ان مورد الاجارة
الصفة المترتبة والعمل انما هو عقدتها فما يقع العرض فلا يجزئ تسليم الاجرة مع الانسليم بها كما هو شأن البيع وغيره من المعاملات بدفعها معلوم كون
مورد الاجارة الاعمال وانما العقد الموضوع لذلك ذلك والصفة انما يملكها صاحب المثلث تبعاً للمصروف لا ان يملكها بعقد الاجارة وعلى هذا الوجه
فيما لو انلف المصانع العينية بعد تمام العمل تضمنت اياه مع عدم دفع الاجرة لا التخصيص بين ذلك وبين تضمنت اياه غير معمول مع عدم دفع الاجرة كالجزم بغيره عند
وهو كونه وتبين مع عدم جعل السرف في الاجارة ان العمل لا يستقر الا بعد تسليمه والفرض ان لم يسلّمه فلم تستقر عليه اجرة ولا يملكه على تلك الصفة
فلما لم يملكه بعرضه كذا فحيث عليه اجرة العمل وهو المسمى بالخصم تضمنت اياه غير معمول كما هو شأن كون الصفة التي هي عمل الاجرة بمنزلة البيع وعند
تلفت قبل فضاها قد عيب من الكاليع فضمن الترتيب غير معمول ولا تضمنت اياه مع عدم دفع اجرة لا يملكه على تلك الصفة وسقوط حق الاجرة منها
باعتبار عدم تسليمها لا يقتضي سقوط حق المالك ان ذلك كله مبني على ما عرفت فشاء بل المتجرب عليه علم سقوط الاجرة ايضاً فيما لو تلفت العين بعد اكمال
العمل من غير تقييد وان كان ملك الاجرة لما عرفت لكن في عقد لم يسخن الاجرة على اشكال بل المتجرب عليه علم لوجوبها على تسليم الاجرة لعدم جواز الجبر
لرأد المعاوضة فثبت بانما العمل هو غاصب في ذلك جزم في عقد ولكنه مناف لما سمعته منها وغيره قال فيها ولا يبرء الاجرة من العمل حتى يسلم العين كما
لخاط ان كان العمل يملكه ولا يسخن الاجرة حتى يسلمه مقرر غافلو تلفت العين من غير تقييد بعد العمل لم يسخن اجرة على اشكال ولو كان في ملك المتاجر
ببره العمل واستحق الاجرة ولو حصل المصانع العين حتى يسلم الاجرة ضمنها ولغول في المقام وان وقعت على عمل ملكا لعمال الاجرة بالعقد لكن لا يجب
تسليمها الا بعد العمل وهل يشترط تسليمه الا ضرب ذلك وقد بحث في المحقق الثاني في جمع هذه الكلمات بما لا يرجع الى امر بعينه عليه اذ هو كله مبني على ان
الاصل الذي يترتب على حاله من احوال بناء الضمان بالمجس من المورد على عدم جواز عند انفسه في المذكرة هو وغيره من بناء الشرط استحقاق الاجرة على
التسليم على انه كباقي المعاملات التي من أحكامها جواز الجبر كما ان احوال بناءه على ان الترتيب نفسه ليس مورد المعاوضة وانما يجب مقدرة الجبر لصفة
فيبقى ضمانه جباية بين حصتين لا منافاة مع بين الجواز والضمان بدفعه ولا ان يفتي بخصيص الضمان بالترب غير معمول ضرورة كون جبر الصفة يوجب فلا
ضمن لو تلفت وثاقياً مع الضمان انما للجبر مقدرة الحق فان جبره حتى ايضاً باعتبار توفيق جبر الحق عليه بل الحق فيه بل الجبر المفهوم من مقتضى المتحا
لا فرق فيه بين الاخرين كما هو واضح باد في اتمل ومن هنا قال الشهيد الحكيم من حواشيه على الفوائد المقام ان قول المصنف الا ضرب في لك مبني على ان الصفة
تكون بالاعمال وقد تقدم ذكره في الفسلف بناء على ان المنافع بعد اموالها لا يباع جملها عوضاً ومقوضاً وكان ان المبيع يوجب حتى يتقاضا ويبسط الحق
ببلفه قبل قبضه فكانت المنفعة وتظهر الفائدة في جواز جبر الترتيب في سقوط الاجرة بلفه على ما ضرب المصنف لوجبه وان اياه فلا كذا ولو تلفت سقطت
الاجرة على قوله وهو صريح فيما قلناه وكان استغناء من قوله الا ضرب تسليمه وجوب التسليم على العامل ولا قال انه باياه فلا كذا بل في ان المراد تقييد
استحقاق المطالبة بالاجرة على وجوبه على المتاجر بيلها على تسليم العمل وهذا لا ينافي ان له الجبر لوجوبه بيلها المتاجر بالاجرة ومثل في البيع وباقى المتاجر
ومن هنا عرض في جامع متدباير لا حاجة الى البناء الذي ذكره لان المعاوضة على المنافع امر متفق عليه ولا بد في العوضين من المتناظر كالباع وما عدا المتنا
اموالاً فالذي يقتضيه عدمه فيها هو انه لا وجود لها وانما امر موجود بالثان والصلابة ثم قوله ان طاكلام المصنف في لك غير جيد لان قوله الا ضرب مبني على ذلك
وليس مقابل الا ضرب بمنا فله ان عرضه الرد على الشيخ فمقابل الا ضرب قول الشيخ فاذا ذكره غير واضح قلنا الظاهر ان مبني الصراحة التي ادعاها هو اذ ذكرنا
لكن قد يرد عليه انه لا بد من البناء المترتب اذ الاتفاق على المعاوضة على المنافع غير كاف ضرورة عدم تصور التسليم فيها بغير الاكمال بناء على انها نفس
الاعمال وانما يتصور التسليم في الصفا التي تولد من الاعمال في الاعيان بتسليم العين الموصوفة نعم يرد على لك ما سمعته سابقاً من كون التحقيق ان المملوك
بالاجارة والذم قبل اكمال الاعمال التي تولد منها الصفا والاعمال مفترق من العامل الى محصلها حتى تكون هي كالعوض والعوض فيجري عليها
حكم المتناظر والجبر من الغريب ان المحقق الثاني انكر البناء المترتب عليه وقرره هو في تلفت العين من العامل بعد العمل من غير تقييد بالتسليم واستحقاق
الاجرة وعده بما قلنا قال ولا وجه اشكال الفاضل في ذلك انه ينشأ من ان الاجارة معاوضة وحسب المعاوضة حصول العوضين مع المتناظرين المحققين
كون كل منهما مقابل الآخر وقد اشغف في لك في احدهما فانفتت المتبادلة فوجب الانقضاء لتعذر مقتضى العقد ومن ان المتاجر عليه وهو العمل
فحصل فوجب الاجرة بفعله فاذا تلفت بثلث العين بغير تقييد كان تلفه من المالك ويصتغف بان المتاجر عليه وان كان العمل كونه قبل
بالاجرة على طريق المعاوضة فادام لا يتحقق بتسليمه لم يتحقق معنى المعاوضة ثم قال ثانياً ودر بما ينفذ لك على ان القضاء عين او ارفان قلنا انها عين
سقطت اجرة كاي لفظ الشئ بثلث البيع قبل القبض وان قلنا هي اثر لسط الاجرة وتفتيح ان القضاء ان كانت الاموال في انها تعد ما لا فاقم
الاول وان كانت لا تعد ما لا وانما هي صفة فالحكم الثاني وقد سبق في الفسلف ان المنافع تعد ما لا ويشهد له انها تقابل بالمال وبعضه في صحة
المعاملة وجوب بان المعاوضة عليها كونها منقوفة في نفسها ولا معنى لما بينها الا هذا قلنا هو بعينه ما ذكره الشهيد هنا لكن قد يرد ان لا بد من تسليمه
لذلك فيما نحن فيه اذ الكلام في ان المقابل بالاجرة والمملوك بعقد الاجارة العمل الذي ينعقد شيئاً او الصفة التي تولد منه فان كان الاول
فليس تسليمه الا ايقاعه وان كان الثاني فتسليمه كالتسليم المبيع ويجري عليه حكمه من الجبر وغيره مما يجري في سائر المعاملات كما ان قد يناقش فيما ذكره

انما كان في العقد الفاسد الذي لا اثر له انضمت من الرضا في حقه وجوب اجرة المثل ومثلهما لو باع على ان لا يضمن له واما لو كان مورد الاجارة منفعة الاجرة فيقبل
 مع فسادها فوجبه عدم استحقاقه شيئا ظاهرا لا من مبيع بالعلم وهو المباشر لا من لان المنفعة ودفعه في المسالك بل حاصلا من ان يرجع في مثل سكة الدراية
 العارية وان اعتبر بها بلفظ الاجارة لان التصريح بعدم الاجرة اقوى من الظهور المستفاد من لفظ الاجارة والنص مقدم على الظاهر فيكون ما عاربه اذ هو
 في لفظ بل يكفي فيها كل ما دل على التبرع بالمنفعة مضافا الى اعتنا ذلك باصل البرائة بل فيها الاخرى على ما ذكره اخيرا بانه قد لا يكون منبرعا كما لو امره
 فان مقتضى العقد اعدم تاثير ما وقع من اللفظ ويصح فلا يفتق السبع الامع على الاجرة غير سؤال والا فبني مع عدم ذكر الاجرة ثبوت اجرة المثل كما هو شأن الاجرة
 ما جعل من غير عقد ثم قال فان قلت او فائدة في ثبوت هذا عقدا فاسدا مع ثبوت هذه الاحكام واقامته مقام العارية قلت فاشاء بالنسبة الى الاجارة في
 عدم نفي احكامها اللازمة للصحة عندها كجواب العمل على الاجرة ونحوه لا مطلقا لان قلت هذا كما ورد عليه برودة على الشهادية الذي قد استحسن كل من لا
 فان مدد ذلك بل هو اولى به منه لظهور كلام الكرخي في اشتراط عدم الاجرة فوجوب الامر وحده على حد سواء لا فيما اذا لم يذكر اجرة بخلاف كلام الشاهد
 مع انه يمكن دفعه عنه بانه لا بان محل كلام العمل من حيث العقد فخر من الامر خرج عن البحث وثانيا بان الامر بالعلم من حيث العقد لا يجدي اذ هو من نواحي
 العقد الفاسد لا فخر من عدم الاجرة لواقع الفعل بعنوان انه مقتضابل قد يفتق في دفعه الاول مع انه لا يضمن فيها اذا لم يذكر الاجرة بان محل البحث ما علم ضد
 الاجارة منه ولو لم يعلم بان العوض من موقوفاتها او لا بداع او غير ذلك لا ما اذا ذكر ذلك ولم يعلم فصد مع ان من يملك على العارية على هذا الفرض ليس ياتي
 من جهة على العوض فاشاء لفظ الاجارة الموضوع لتلك المنفعة بعوض في ملكها بغير عوض ويكون عقدا فاسدا او غير ذلك مما هو محتمل واصل الصحة
 نفي لاجل ارادة الفاسد لكن الصحيح غير مقتضى العارية ومع فرضه قلنا بالحل عليها للاصل المزبور لا محل عليه كلام الشاهد ضرورة اذ ان الاستثناء من
 كونه لا يحاسب المزبورة ولا يضمن الاجارة فاسدا عاربه كما هو واضح نعم ربما نفي الشاهد والكوني بانه لا وجه لما واه عدم ذكر الاجرة ذكر عدم
 الاجرة في الحكم المزبور ضرورة عدم دلالة ذلك على التبرع بالمنفعة لانه يكون نسبيا اوجه او اعتقاد انه مفرا وانه معلوم انه مع الاطلاق ينصرف في
 العرف من هنا استثنى في كلام الشاهد الاول مطردون الثاني كك وهو جيد لو كان المراد بعدم الاجرة ذلك او بالمثل لا ان المراد به هو المراد
 عدم الاجرة الا ان الفرق بينهما بالتصريح بذلك وصدر اذ لا يثبت ظهور اجرتك في ارادة العوض وان لم يذكره بالتخصص فلا وجه لسقوطه لا فساد كل منهما عليه
 والاعتراف ذلك سهل انما الكلام في صحة اصل ما ذكره الشاهد مع ان اطلاق كلام الاحكام فيقتضي خلافا في المقام وفي المبيع وغيرهما ضرورة اتحاد البحث
 مع قول بملك بلا ثمن ايقن وبعثك بلا ذكر ثمن بل كلامهم صريح في ثبوت اجرة المثل في المسئلة السابقة المشطوط فيها عدم الاجرة اذ الرضا في الرضا المعين
 الوجه فيه بعد فرض شمول كلام الاحتياط لمثله لا يخرج عنه بل يضاف دخول العوض في مفهوم البيع والاجارة ومع انتفاءه لا يكون بيعا ولا اجارة كاستدراج
 في كونه المقام ونحوها المبينة على صدق الاجارة الا انها باطله اذ قد تيق بعد تسليم عدم صدق اسم الاجارة ان المدار في كلامهم على العقد الفاسد
 بواجاره مثلا ولو من حيث ملكك المنفعة خاصة بالعلم بموضوع الاجارة او تشريعا او ابدان او نحو ذلك ان كل مدفوع بعنوان مقتضى العقد الفاسد وانه
 من اثاره وما يثبت على نصيب الدفع بالعقد الصحيح لم يثبت عليه اثر ولا يثبت العمل التبرع دفع المال المجاني بل الطان اخذ المال بالعنوان المزبور
 اكل المال بالباطل بل هو من وضع افراده ومناف لفاعله الضار والضرر مال المسلم ضرورة كون الدفع مع فرض انه بالعنوان المزبور كما لمقتضى مقتضى العقد
 وانه من الموثقات والسبب لذلك مضافا الى انه الشارع من تناول مثل المال المزبور لا من الباطل فيكون الباطل فيكون الباطل فيكون المدفوع عوضا من المثل
 ومع نفاذه الضمان بما لها مؤبدية بما عرف من فاعله الضار والاحرام وعلى البدن ومن اعتك والحريات فضا من غير ذلك على ان الجمع عليه من عدم
 التبرع به هو ما كان من جهة خاصة لا بعنوان معاملة فاسدة مشتملة على ايجاب قبول واقدام القابل والموجب على المجانية لا ينافي ضمان المثال كما لا ينافي
 اذ ما على المسمى القليل ضمانه بالقيمة التي قد تكون اضعاف ذلك بعدفت العقد الذي قد تضمنه بل على قبل اجرة في الفرض كالمسعى غيره لا غير بما
 بعدفت العقد الذي قد وضاق به من الغريب بعد ذلك كله دعوى ضرورة الفرض ونحوه كالهبة والعارية وكالمشيع ونحو ذلك ما هو مناف لفلو عد
 الشرع من اكل المال بالباطل وغيره واغريب من ذلك دعوى كون المراد بالفتا انها هو بالنسبة الى الاثر ام بالمسمى ونحوه لا مطلقا لانه الذي منه
 ما سمعت من العارية والهبة واجرة المثل في مقام الاثر لم يها ونحو ذلك ضرورة منافات ذلك لما دل من الكتاب السنة والاجماع على حرمة اكل المال
 بالباطل المقتضى عدم ترتب شيء من ذلك ودعوى فرض كون المدفع فسادا للهبة والعارية والتبرع بقصد منتقل غير ما لا حظ فيه العقد المزبور خروج
 عن محل البحث اذ الكلام في المدفوع بالعنوان المذكور معاملة الفاسد معاملة الصحيح ولا وجه للهبة والعارية ونحوها في ذلك ومنه يعلم الحال في التقييد
 الثاني للفاعلة المزبورة كما على الاراد ببل ونحوه عليه غيره بما اذا كانا جاهلين بالفتا اما اذا كانا جاهلين به او احدهما جاهلا والاخر عالما فلا ينافي فيه
 فاعلة اجرة المثل وضمان الاجرة بل يكون المدفوع مع علم الدافع هبة ان كان عينا فيرجع بهما مع بقاء عيناها ولم يكن الموهوب ارحم وعاربه لو كان المدفع
 منفعة عين وشرا ان كان عينا فم لا شيء منها مع الجهل ومن هنا يثبت ضمانه اذ لا يفتق عليك بعد ما سمعنا انه لا فرق بين الجهل والعلم في عدم الهبة
 وغيرها بعد فرض كون الدفع بالعنوان المزبور وعليه بدل من النصوص ما تضمن ان ثمن الكلب حرام ويحت وكذا الخنزير والسنة واجل المقتضى والزانية و
 نحوها ما هو مدفع مع العلم بالفتا الا ان كان بعنوان المعاوضة الفاسدة الغير المشروعة كما هو واضح ياد في نابل والله هو العالم بهذا كله في المنفعة
 والاجرة اما العتيل المستلجرة فخر جميع البرهان انه يفهم من كلامهم الضمان مع الجهل بل في الرابض والعين مضمونة في يد المستاجر مطا كتاب في المفهومين
 كلمات الاحكام لعلة لعدم التحيز ببيان ما اخذت البدن وبما يستشكل في صورة جملة بالفتا لا ناطة التكاليف بالعلم وان نفاصه مع الجهل وهو كائنا
 فان التفت البدن من جملة الاسباب لا يختلف فيه صورنا العلم والجهل حين وجود السبب التكليف برودة البدل ليس من الجهل بل بعد العلم بالسبب

بسم الله الرحمن الرحيم

نعم ربما يشكلك الحكم في هذه الصورة بل مطلقا كان الموضع ما كان النفس الكون في اليد على العنبر باذن المالك فلا ينصرف الى هذه الصورة اطلاقا الخبر المنعقد
مضافا الى ما عرفت من وجوب الاجارة في هذه الصورة الى العارية والحكم فيها عدم ضمان المستعير كما تقدم ولا يمكن لو كان جاهلا به لضمان المستعير فيه ولو حصل
الدفع فيه بالاذن ايضا فانه كعدمه لا يثبت على وجه الصحة فيكون كالاذن المشروط بها فاذا اظهر الفاعل ان يكون ثمة اذن بالمره ولعل مراد الاصل ان هذه الصورة
قلت لا يخفى عليك ان الذي عثرنا عليه من كلام الاصل في المقام صريح في عدم ضمان العنبر المستعير في العقد الفاسد كما صرح في عقد وجامع صدق وعكس كونه بل
في مفاتيح الكرامة عن الرباض والمجمل المصريح بذلك ايضا في مقام اخر من الاجارة ولعله لقاعدة ما لا يضمن لصحة بيعه بفساد كما استدل به في كونه واجامع بل انما
من صرح هنا بالضمان وان كان قد روي على تقدير صحة السلب الامتناع باسمه من عوم على اليد المعاد من القاعدة المترتبة من وجهه ويرجع عليه بما بالنسبة
المترتبة ودعوى العكس باعتبارها بقاعدة الامانة بدفعها باسمه من الرباض لغيره ان كان الدفع بعنوان الصحة لكون الاذن كالمقبض بذلك وقع الفضا
بنكشاف ان الاذن فلا يكون امانة ومن ذلك يعلم انه لا وجه لغيره بل جعله في الخارج اذ الزعم لا يدخله في ذلك ضرورة قيام الدفع بعنوان المترتبة على
مدى ما لا يعلم ان الدفع العنبر في قاعدة ما لا يضمن فلا يخفى على المدعي وذلك لان المراد من الاجارة السلب فيها ما كان مضمونا بسبب العقد والم يمكن تضمينا
كذلك على ان الضمان عدمه مورد العقد كالمقبض في الاجارة والعنبر الهبة ولا يربطان الضمان عدم في العنبر المستعير ولا يدخله للعقد فيه وانما هو على
كونها امانة فبذلك والضمان في الفاسد مع عدمها الا من القاعدة المترتبة وكذا العنبر في العارية يقع فرض عدم الامانة لما سمعته من تعدي الاذن بالصحة
المفروض في تفاوتها بحجة ما نسبنا الى الاصل من ضمان خصل مع علم المستعير بالثبوت وخصوا اذا كان الضمان حجة النصيب بخبره لكن ومع ذلك فلا ينشأ
انه لا يوجب دعوى عدم الامانة مطعون في صورة الجهل عنها من حيث ونظر كما هو واضح والله اعلم وبكره ان يستعمل الاجرة قبل ان يقاطع على الاجرة بل لا خلاف
اجرة على المظ في الحراز المستقاة نعم غير في حق واللغة وغيره بالاشتباه نحو ما عرفت من انه ينبغي للافتان ان لا يستعمل احدا الا بعد ان يقاطع على حرة
فان لم يفضل ترك الاحتياط المبني على الظاهر على اشتباها تركه المذكور وهو كونه بناء على اذاعة الرجحان منه اذ لا ينبغي رجحان امثال خطاب المذكور ولا امر
سهل بعد انحصار الدليل في خبر معدة بصدق عن ابي عبد الله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يستعمل اجرا حتى يعلم ما اجره وصحيح سليمان بن جعفر
ان مولانا الرضا ضرب عليه من فضة عشرين دينارا في اجرة من اجل في عمل وما عتبه له اجرة فقال له سليمان جئت فذلك لم تدخل على نفسك فقال
لهم من قبل هذا خبر مرة واعلم انه من احد يعمل لك شيئا من غير مقاطعة ثم زنه على ذلك الشيء ثلثة اصناف على اجرة الاصل انك قد نقصت اجرة زنه اذا
قاطعت ثم اعطيت اجرة من حدك على الوفاء فان زنه حبه عرفة لك ذلك وزنه انك قد زنته المحل على الكراهة ومنه مع السيرة والطلاق القوي يفتا
جلد ذلك وان لم يكن له اجرة معينة في العادة بل يجوز ان لا على اجرة المثل الا ان ذلك قد ينافي اشتراط العلم به في الاجرة اللهم الا ان ينزل على الاحتياط
ذلك بالعقد والمعاطاة بناء على انه ما عتبه فيها ما عتبه فيه الا الصيغة لكونها اجارة انما يكون ذلك مستقلا باثر امره نحو ابحاث الاجارة والتمسك
بالاوضاع ولا بأس به بالسيرة المستمرة واحتمال اختصاص النعم والعقود بالاجرة المعلومة كالحال في الغضا ونحوها فتكون الكراهة بسبب عدم المذكر
بالخصوص كما ترى بل لا بعد عدم الكراهة في مثله لكونه كالمذكور فلا يشمله الغسل في كلام الرضا هذا واما الاستفهام من الصحيح المترتبة جواز ضرب الغلام
لعدم اجتناب المذكور وفيه انه يمكن ان يكون الخطاب للنهي الصار من غير مثل ذلك غير حرة ولا ينافي كراهة حرمه للنهي المترتبة من حيث وجوب طاعته
العبد للمسيح تركه المباح بل المستحب لاجل الكراهة والامر سهل وكذا يكره ان يضمن الاجر الامع النعمة اي بغير عوض بائنة به بينه ما يضمنه ولو بغير
تفريط الامع النعمة له في اختياره عن ذلك وفيه اي بغير عوض بالنفس ببناء على ضمان الصانع ما يملكه بغيره او مع قيام البينة على تفريطه او مع نكول
البين حيث يتوجه عليه لو تضمننا بالنكول الامع النعمة له بنفسه على وجه وجوب الضمان في جامع صدق شرح قوله في حد وان يضمن مع انقضاء النعمة او
اي لبارية باثرنا الاول ان يشهد شاهدان بتفريطه فانه يكره تضمينه اذ لم يكن بينهما الثاني ان يتكلم عن البين وتضمننا بالنكول كره تضمينه مع عدم النعمة
كذا قبل والظاهر ان اشار به الى الشهية الحكمي من حواشيه ثم قال ويقتضي ان يقر اذ لم يقض بالنكول يكره تضمينه بالبينة المترتبة وهذا اذا قلنا بعدم
التضمن الامع التفريط اما على ما مره كثيرا من الاحتياط تضمنه الامع ثبوت ما يقضي بعدم فقط لان الاجرة اذا لم يكن بينهما يكره تضمينه اذ لم تقم البينة
بما يقطع الضمان وربما ضرب ذلك بكونه اشتراط الضمان وليس شيء في الفضا وفي ذلك فيه تشبها الاول ان يشهد شاهدان على تفريطه فانه يكره تضمينه
العنبر اذ لم يكن بينهما الثاني لو لم تقم عليه وتوجه عليه البين يكره تضمينه بالبينة كالثالث لو تكلم عن البين المذكور وتضمننا بالنكول كره تضمينه
كان الرابع على تقدير ضمانه وان لم يقرط كما اذا كان صانعا على اشتباها يكره تضمينه مع عدم لطمته بالنفس لاجل ما يكره ان يشترط عليه الضمان بل ان
التفريط على القول بجواز الشرط السادس لو افام المستعير شاهد عليه بالتفريط كره لان يخلف معه تضمينه مع عدم النعمة السابع لو يقض بالنكول
يكره لان يخلفه تضمينه كالثالث والاربع الاول سديدة والخامس مني على صحة الشرط وقد بينا قساره وفيما العقد والآخران فيما ان المستعير يمكنه
لخلاف الامع العلم بالسبب الذي يوجب الضمان ومع فرضه لا يكره تضمينه لاختصاص الكراهة بعدم ثبوتها فكيف مع بقاء ضمانه وكيف كان التصور انما يظن
استنفاد الحكم المترتبة بغيره بخلاف ما يحتاج سالت ابا عبد الله عن الملاح احملة الطعام ثم افحصته فبقيت فقال ان كان مامونا فلا تضمينه وخبر
حضر بن عثمان قال حل في مثلها الى الشام مع جمال فذكر ان جلا منه ضاع فذكرت ذلك لابي عبد الله قال لا تضمينه وخبرني
بصبر بن عبد الله في الحال بكسر اللام على او يهرقه فقال ان كان مامونا فليس عليه شيء وان كان غير مامون فهو ضمان وخبرني جليل قال ابر عبد الله
كان امير المؤمنين يرضع بعض الغضا والصانع احتياط الناس وكان ابي بن طول عليه اذا كان مامونا ونحوه خبرني بصبر بن جبر الاخر عن ابي عبد الله لا يضمن
الصانع ولا الغضا ولا الحالك الا ان يكون امين في خوف بالبينة ولا يخلو لغيره من شيا وفي رجل استاجر حمارا لا يفكر في جمل او يخرجه

قوله

بسم الله الرحمن الرحيم

الاجابة

في العلم بالاجابة

عدم المناقضة اما اذا لم يشترط فالظن ان استوفى من قبله المتشكك في صحة الاجابة وعلى كل حال فلو شرط عليه ذلك فسلم العلم بالاجابة
 الى غيره ضمنها ولو سلم انتفاء الامانة ضرورة كونه متعديا للصحيح المتقدم والاجماع المحكي عن نفسه نعم لخصه بعضا من هذه المنفعة ولو اجرة مثل لم يعبد
 ملكه لها لانها من منفعة المستحق له وان كان قد اشترط عليه سببا او ما يفسد كذا الوصية فاصح منه والله اعلم ولو اجر غير الملك لم يقبل بطلان
 وقبل وقفت على اجابة المالك وهو من بل هو الامع كما استبعنا الكلام فيه في البيع بالمرحوم في كتابنا في التحقيق اتحاد البحث في القضية في جميع المقالات
 وبما لا يشترط الرابع ان تكون المنفعة معلومة بلا خلاف واجده فيه بل الاجماع يفسد عليه للفرع وغيره بل قيل ان العامة الذين اكتفوا بما لا يشاهد في البيع
 واقفوا عنها على وجوب العلم بقدار المنفعة فلا يجوز بيع على الجهول بغيره فضلا عن المجهول ولو اياه علم العين المستأجرة بل لا بد من التزام العين في الذمة كما يلزمها
 بالسلم وتخصيص العين نعم لا بأس بما علم من المنافع بعد العلم بها جميعا حتى مع حال عدم امكان الاستيفاء الا على جهة اليد فان خرج يكون المستأجر غير
 استيفاء ائتمنته شاء منها وان كان مالكا للجميع بالعقد ولو لم يكن للعين المنفعة واحدة معلومة كفي الاطلاق في حمل الاجارة عليها ولو كان لها منافع
 متعددة وجب بيان المراد منها ولو لم يجمع وهل يكفي في اراقة الاخر الاطلاق فيعوض ذلك كماله في كماله في جميع المستأجر على ما عرفته في الوصية وعلى كل
 حال علم المنفعة انما ان يكون بتقدير العمل كخباطة المربا معلوم طول وعرضه وظلته ورقته فارسية او روميه من غير تعرض للزمان ولا بتقدير المدة
 كسكنى الدار شهر او العمل على الدابة مثلامدة معينة وخباطة المعلومة بزمان غير تعرض لعدد العمل فان كانها ترتفع برفعها لغيرها في المدة في المنع
 وعده فينتج حقا فلهذا في عموم الادلة وخصوصها وقد يعين الثاني فيما لا يمكن ضبطه الا به وان كان عملا كالارضاع كما ان قبل قد يعين الاول فيما هو ك
 نحو سببها الخلل للضرر في غير بقاء المدة والمربى وذا الزمان وكذا في المدة والعمل فيما يصلح كل منها ضابطا له مثل ان يستأجر لخطب هذا الثوب
 في هذا اليوم فلا يشترط الصانع العلم بعبء المدة لذلك كما ان في الفاسد مع العلم بالفساد للغير عن العمل المفروض اما اذا كان محلا لغيره بطل الاجارة لان سببا
 العمل في المدة قد لا يتحقق فلا يكون معلوم القدر عليه وفيه تردد بيننا من ذلك ومن ان المسلم يرجع من عموم الادلة ويعلم العلم بالاجابة في خصوص
 فيما كان كالفرض من قبل الشرح فنتج حقا فان حمل فيه استحق الاجرة وان زاد الزمان والاخير المستأجر في المنع لغوا الشرح وليس للوجوه ذلك لعدم كون الشرح
 له ولا ان الاطلاق جاء من قبله ولا انه كالوعداء المسلم فيه في نفسه فان خرج المستأجر فوط قبل بجرة المثل وقبل اقلها والاول اقل والاطالب بالعمل بها
 كالوعداء المسلم فيه في نفسه فان المسلم اذا ارغب في اخذ الصبر كان له المطالبة به عند وجوبه وكذلك الكلام فيما لو ان هذا التطبيق في نحو المثال المفروض
 على مضمنا لا بد له من ابدائه باسداءه بانتهاءه بانها في جميع مع العلم بمجسولة وبطل مع العلم بالعدم وفيه تردد مع الاحتمال ولعل الاطلاق في البطلان في اللامع
 صدق وقته وحكي كونه وشرح الانشاد وقبح في فرض التطبيق في المثال المفروض من قبل حصوله من قبل وهو من مافي طر والمهذب في نفسه
 الغرض وتر من نتيجة البطلان في المثال بانه ربما انحط الثوب قبل مضى النهار فيبقى بعض المدة بلا عمل وربما لا يفرغ منه يوم ويحتاج المدة اخرى فيحصل
 العمل بلا ابداء وبما حمل عبارة المن عليه وهو وان كان قد شهد له ظهوره وكون الاشارة بلفظ العمل في كلامه الى من عرفه وانه المراد من تقديره المفروض
 باعتبار ظهوره في اراقة الجميع بين التقديرين لا اراقة النظر من الزمان لكنه بنا فيه التردد المنوي على هذا الفرض بل عن جرح حواشي الشهيد ان يجوز
 ذلك بل عن كفاي الحكم بالصحة ضرورة وضوح البطلان مع العلم لان بقاء ان تردده في التطبيق للمخوض شوطا فان الصحيح يكفي فيها احتمالات امكانه لا
 انها شاطلة لا ترد لا يتحقق احكامها من قبل البطلان اذا فاضا الخلف الشرط في تسلط المستأجر على ان يحتاج ان يكون التردد في حمل الاطلاق على
 التطبيق دون النظر فيه ولعل له ايدى في محكي لف في توجيه ما اخبره من المصنف بان الغرض انما يتعلق بفعله تلك المدة وذكر الانطباق المبني على ان
 لا ثمة منه في تطبيقه على الزمان والفراغ امر ممكن لا غير فبطل هذا ان فرغ قبل اخذ الزمان ملك الاجرة لم يحصل الغرض وهو التجهيل ولا يجب شي اخر
 وان انقضت الزمان قبله فليس المستأجر الفسخ فان فسخ قبل حصول شيء من العمل فلا يشترط له فان فسخ بعد شيء فاجرة مثل ما عمل وان اخذ الامضاء الزم
 بال عمل خارج المدة وليس للاجرة الضم وان كنا لم نجد ذلك له في لف نعم حكى عنه في ثرو ولعل له بدل به سهوا وعلى كل حال فلا يبرهجة لطن عليه من ثرائ
 عنه بان ذلك خروج عن محل النزاع باعتبار ان مفروض المسئلة التطبيق في النظرية لما عرفت من ان المقصود تنقيح حال اطلاق المتعاقدين لو صدقنا
 التقدير بالمدة والعمل كما هو مفروض في المسئلة في كلامه على حكاية المتن واما التقيد بالتطبيق اول ما صدق من افاضل في محكي كونه والاخر سهل
 بعد ان علمت الحكم في المسئلة على جميع التقادير واما احتمال ان المراد في مفروض المتن وغيره البطلان حتى مع اراقة النظرية المعلوم منها فلا وجه له
 قطعا بل يمكن تحصيل الاجماع على خلافه مضافا الى العمومات والنجمل المتقدم سابقا لاجارة على العمل الى مكان معلوم في زمان معين والله هو العالم
 والاجر انما هو الرسم في جملة من العبارات بالمتفرد هو الذي يستأجر مئة معينة شخصية على وجه الاستغراق والتفصيل للعمل لا الشريعة فان المنفعة
 فيها هي لغوا الشرط لا الاحكام الزبورية بخلافها اذا استأجره المدة الزبورية للعمل بنفسه كك فان يجري فيه الاحكام التي تنعمها سواء كان العمل
 مخصصا او لا سواء كان حرا او عبدا قبل ومنه ان من يستأجر لعمل معين اول زمانه اليوم المعين بحيث لا يتولى فيه عبدا ضرورة كونه بمنزلة تعيين
 المدة وعلى كل حال لا يجوز له العمل المملوك عليه بعقد الاجارة لغير المستأجر في المدة المعينة الا باذنه بل ولا غيره من الاعمال اذا كان على وجهه
 العمل المستأجر عليه اما لا ينافيه فلا بأس به قطعاً كما لا بأس به في غيره من الاجارة كالليل حيث لا يكون داخل في عموم الخطا مثلاً اذا كان اجراً عاماً
 على خباطة التعليم والعلم والعقد ونحو ذلك مما لا ينافيها حالها كما يجوز للاجر على البناء فضلاً في الليل الاخر اذا لم يرد الى ضعفه الاول فلو ان ذلك
 من احوال المنع والروضة فيه وجهان من انصرف في حق الغير وشهادة الحال في غير محله اللهم الا ان يريد خصوص المذكور تلك سائر منافع من افراده لكن المنفعة
 فيخرج المنع لكون المنفعة مملوكة للمستأجر وان كان الاجرة منشا خلا بغيرها الى الامع الفحوى نعم قد يوقف في شمول بعض المنافع لو وقع العقد بلفظ

في ذلك بناء على عدم اعتبار الانضمام كما هو المصنف في الكتب الواردة في النعيين ولو في زمان متأخر عن العقد بطل الاول لاطلاق الادلة وهو ما وردت
يشهد له بطلان من كلمات الاصحاب في مسئلة اجرة كل شهر بدوهم وامثلهم وفي مسئلة الاجرة المشتركة والمختصة وامثلهم في مسئلة نفقة المنة بالعلم
المدى بل كما يمكن من جملة جامع المقاصد المقام والآخر وظن بعضهم وصريح اخر الثاني للجهالة والقرينة وقد يقوى التفصيل بين الاعيان والاعمال فخير
المتعين في المدة الاولى انما الحكم فيون الثانية التي مرجع المدة فيها الى تقدير نفس العمل بل في محكي كره نفى اختلاف من اجاب النعيين في الاولى واذا امكن تنزيل
عبارة المتن على البحث عن ذلك كان أولى وكيف كان فلو عين شهر امينا متأخر عن العقد قليل والمائل الشيخ كما سمعت وابو الصلاح بطلان لما عرفت و
لعدم القدرة على التسليم والوجه الجواز وفاقا لما هو عليه في محكي كره الاجماع عليه بل عن ثوبان كما انما سمعته من طائفة له من كره في ذلك ان ذلك لو كان
او قيل غير ذلك لا يفي ظان ان ذلك قول اصحابنا اه لعمري الادلة ولا نسل الانصاف يقتضي عدم ذلك واحد من الادلة التي تشمل عليها مدة الاجارة معقود
عليها من غير ان يكون الاول متصلا بالعقد حتى كان اتصال باقي الاجارة غير شرط فكذلك انصاف الجميع والقدرة على تسليم المعقود عليه منخفضة كما هو واضح
وانما العالم تركه فيكون فند عرفت ان المسألة بطلان المتعة بالعقد كما ان الموجب بطلان الاجرة به الا انه ملك غير مشترط وانما يستفاد بالاستيفاء بلا
خلاف ولا اشكال او بما هو في محكي كره اذا سلم العين المستأجرة للمستاجر وقبضها ومضت مدة الاجارة لو كانت مقدرة بها او مدة يمكن فيها الاستيفاء
المتعة لو كانت مقدرة بالعمل سواء استوفى العمل او لم يستوفى لا كما عن كره النص صريح برفقته انما كان ذلك لزم من الاجارة بلا خلاف معقود حتى لو كانت الاجارة
فاسدة وان كان اللزوم فيها اجرة المثل فاصح كره وبر من اجمال عدم شئ في قبضها في محكي بل لا فرق في ذلك كله بين العين الشخصية والكلية والمقتدر
بالمدى والعمل لصاحبها لا لغيره واستصحاب الملك وعدم المنافع من قبل المجرى وكون العين مضمونة بالمنافع في يد المستأجر مثل ابا عبد الله عن رجل
استأجر من رجل ارضا فقال اجرك بكذا ان زرعها او لم يزرعها اعطيتك قلم يزرعها الرجل قال لاني اباخذ ان شاء زرعك وان شاء لم يزرعك وخبرني
بفطين مثل ابا الحسن عن رجل يكرى السبينة سنة او اقل او اكثر قال الكرى لازم الى الوقت الذي اكراه اليه وانما في اخذ الكرى الى بهما ان شأ
اخذ وان شاء زرعك ونحوه خبر على ابنه وخبر سهل وخبر ابي بصير بل الظاهر ان المراد من محكي فيها بل يوم تمام الكرى الى الوقت دفع وهم اجمال بفض الكرى
المقتدر او بطلان في بعض المدة واجماع الغلبة على اذا استأجر دابة لركوبها الى مكان بعينه فسلمها اليه فسكنها مدة يمكنه السير فيها ولم يفعل غير
ذلك فتح فيقول المدة وقبضه في غير محله وان حكى عن نسخة فترت على المصنف انه وجد مكتوبا عليها ان المراد بها ان سلم العين وكانت عقيدة هذه بعينه
لزم من الاجارة انتفع ام لا وان كانت على عمل كالدابة يحمل المنافع لزم من المدة اجرة المثل والاجارة على العمل باقية وهو احد الوجهين المحتملين في ذلك فانه محتمل
ان يكون المراد منه الفرق بين العينة فستفاد من المطلقة او بين العينة بوقت دون المتعلقة بالذمة بحجزة عن الزمان فتستفاد في الاولى دون الثانية
لان جميع الادلة سالحة لها او بين المحرر وغيره فتستفاد في الثاني دون الاول لكن الاول كما ترى وان حكى اهلها من الشيخ وثابتها على المذهب الرابع واجاب
النافع في الثالث فليس مشعرا للعبارة ضرورة ارادة العين المملوكة على ان يصح بخلافه في الاستيفاء على قطع الضرر الشامل للمحرر وغيره بل في ذلك
لو استأجر او اراد تسليمها ومضت المدة ولم يكن ظاهرا كون المراد من الاول غير العينة بوقت فلا معنى لحمل التفصيل عليه فيجب حمله على الاول لكن
ايضا ان كان المراد بالمطلقة غير العين من الدابة كما لو استأجر منه دابة كلبه موصوفة فدفع اليه الموصوفة فمضت مدة يمكن فيها الاستيفاء ولم
يسلف فالحجزة كونها كالشخصية بالقبض لا نه شخص للكل وان اراد بالمطلقة الاجارة المطلقة بمنتهى استيفاء مثلا على حبل شئ الى مكان معلوم
من غير تعيين للمال دابة او غيرها فادفع دابة لذلك ولم يسلف فهو وان كان يمكن منع استيفاء الاجرة بمضت المدة في مسئلة لانه من انما فرض المسئلة
فيه وهو تسليم العين المستأجرة ضرورة عدم هذه الفرض اللهم الا ان يراد بها ما يشتمل ذلك والامر سهل في المراد من الجبان بعد معلومية الحكم على كل
تقدير ومثل التسليم في ذلك كله بدلا للموجر العين المستأجرة من مضت المدة المزبورة فلم ياخذها المستاجر بلا خلاف اجده فيه بين من يرضى له الادلة
السابقة نعم ليس هنا اجرة المثل مع فرض فساد الاجارة لعدم القبض ولكن قد يشكل ذلك في غير العين الشخصية المقيدة بزمان ان حال فيه كدفع المدة
الدين فامتنع الدين من قبضه وقد ذكر هناك غير واحد قيام الحكم مقام المالك في القبض بل قيل فان لم يكن صدور المؤمنين وان كان قد بنا فتر في قبض
مقابلة كراه في محله فيخصر الامر في الحكم فان لم يكن كان نفع من الدين وعلى كل حال ينجز الحكم هنا بذلك اللهم الا ان يستند الى ادلة السابقة فربما
بان القبض الذي تدور عليه هذا الاحكام عبارة عن الخلية التي قد فرض حصولها فلا يحتاج الى الحكم لصدا القبض فواجب ان يودع المستاجر على
عمله الى الموجر ليعمل فيها العمل وكانت الاجارة مقدرة بالزمان حقيقة او حكما كما لو ذكر ابتداء العمل وقت معين ثم لا يتوان في حق قبض المدة
الحكم فيها العمل فلم يعمل وطلب المالك العين فلم يدعها صاغا صاغا بل وان عمل بعد ذلك لم ينجح اجرة وان لم يطلب المالك نعم لو لم تكن مقدرة
بالمدة فالنظر استحقاق الاجرة وان طلبه المالك منه بل وكذا لو كانت المدة مذكورة شرطا وان سلط على الخيل بقوات الشرط لكن لا ينجح اجرة المثل
ولو استأجر محررا او عبدا ففعل فيه فمضت المدة التي يمكن ايقاع ذلك فيها وكان الموجر ياد لنفسه استيفاء الاجرة اما في العبد الذي قد سلمه
فواضح لان من العين المستأجرة التي قد عرفت الكلام فيها واما المحرر وان كان خصية اطلاق المتن ومحكي المصنف وتوردت في الارشاد ذلك فيه انما بل عن كره
انه الاقرب بل في ذلك المحرر به لبعض الادلة السابقة لكن قد يشكل بما في جامع صدور محكي مجمع البرهان من ان منافع المحرر لا تدخل تحت الاستيفاء ولا
لعدم ملكية العين ولذا لا يضمن الا بالاستيفاء بل قيل ان جرة غصب الشرايع وتروى جامع صدور وتعلق الارشاد ذلك ورضه والرباض وقد دفع بان
منافع المحرر بعد العقد عليها واستحقاقها صاغات ما لا يفي بذاتها المستفاد فاقبيلها ما كان نفعها منه بخبرها من الاموال نعم بان الكلام السابق فيما اذا لم
تكن مقبولة بزمان حقيقة او حكما من اعتبارها في الحكم وعدم هذا كله مع بقاء الالم الذي يشعل الضرر لعادة اما لو زال الالم عقب العقد سقطت الاجرة

هذا هو الوجه في المسئلة

لشأن من مصلحتها شرعا باعتبار عدم جواز الضلع وإدخاله لا على المنفعة بغير ضرورة فلا يصح الاستبعاد عليه إذ هو كالأشياء على قطع اليد ونحوه من غير
بوجوبه ما لو فرض وجود سبب لا كونه ونحوها مما يقطع بها عند العقل جازيلا اشكال ولا خلاف كما هو واضح والله العالم ولو استأجر شيئا مبيتا
فختلف قبل قبضته بطلت لأجاره بل لا خلاف أجده فيه كما عرفت به في محكي كره لغوي يادل عليه البيع من النوى وغيره بطلت لا لاحتيا في القفا
المحال الحكم في المقامين وإن المنفعة هنا بمنزلة المبيع والأجرة بمنزلة الثمن ومن هنا يخرج بان جميع ما تقدم هناك في المقام كالمبحث عن تلف الثمن المبيع
وعن التلف بغير الأثر المماثل كالتلف لأجنبي والبيع والمشتري وعن تقييد الحكم بما إذا لم يكن حرم القبض من امتناع المشتري أو قبوله البقاء
فيها للبايع وغير ذلك مما تقدم هناك فلا حظ وإنما لم يكن قد بقي هنا أن الرغبة المعتبرة المترتبة مع اختصاص الدليل في البيع هو بناء أمثال هذه
العقود على المعاوضة الشرعية والعرفية التي هي معنى تبادل سلطنة بسلطنة بل لعل ذلك من مقوماتها فتعذر ح بقتضيه انتفاءها لكن لا يخفى
عليك منافاة ذلك لكثير مما تقدم في ذلك المبحث ضرورة ابتناءه على أن الأصل للزوم وإن العقد قد تم مقتضا الذي هو حصول الملك لكل
من العوضين فالتلف لكل منهما من مال ما لكان لم يكن بجناية جازية والأصل للمنافاة لا أنه خرج التلف قبل القبض عن هذا الأصل بالدليل المترتب
فينبغي أن يقتضيه مؤداه وبقي أعاده على الأصل اللهم إلا أن يقال إن التعدي عن مفاد الدليل المزبور هناك وهناك دليل على فهم أن مناه ذلك
وأثبت الاحتياط في الألف لأجنبي والبيع لا يمكن المناقضة في الجملة بقلعة من تلف المفقودة مع التلف بأثر سماعه وإن كان المزوم بالثمن المشتري
باعتبار كونه كوصول العوض إليه لضمانه لو انفتح العقد ولذا لم يثبت خياره هنا بخلافه في سابقه المناسب لوضع المحاب باعتبار تفاوت حقيقة
المعاوضة وثبوت مجازها بقاؤه من تلف ما الأثر المماثل فقد انتفى معا هذا ذلك انفتح العقد وكان العلامة نظرا لذلك فجعل التلف كاشفا
للغنى من الأصل باعتبار حصول المعاوضة العرفية بشرط حصول المعاوضة الشرعية وإن كان قد بدع بمنع ما يدل على ذلك بل أقصى ما قيل أن ملكا
شرط في حجبها واستدانة الامكان الموصول للفعل شرط في الاستدانة ولذا كان مذهبنا لا أكثر الانقضاء من جهة الأصل والله اعلم وكذا الكلام
لو تلف عقبة قبضته بلا فاصلة بعد ما عرفت أن المنفعة هي التي بمنزلة المبيع ولا ينبغي تحقيل ثمنها قبل قبضها وإن كان بعد قبض العين التي تستوفى منها
وليس في الأدلة ما يقتضي أن ينقص العين قبض المنفعة بالنسبة إلى ذلك وإن كان هو كالتلف بالنسبة إلى استحقاق تسليم الأجرة ونحوه أما لو انقضت على المد
ثم تلفا وتجدد نفع الأجرة بسبب من استباح بها مضمرة وبطلت الباقي كتلف بعض المبيع وخرج من الأجرة بما قبل التلف من المد مثلا إن تلفت أكلة
وإن نصفها فتنصف مع شأها لأجزاء والأكال لو كان أجرة الشاغر الصنف فم أجرة مثل جميع المد ثم تقوم الأجزاء السابقة على التلف وتنسب إلى مجموع
ويؤخذ من المسمى بذلك النسبة وكذا الكلام في المنفعة المفقودة بالعل هذا كله إذا وقع عقد الأجرة على من شخصه أما إذا كانت كلية وفقد مع المورفرا
فختلف عند المسافر لا لعدم انقضاء الأجرة بل بفسخ الوفاء المترتب بفسخ العقد فربما عوى شخص الحق فيتم منعه كاعرفه سابقا في نظائره
وكيف كان فلا بد من تعيين ما يحمل على الدائره أيا ما شاهدت كما صرح به جماعة بل من كره أنها من على طرف العلم ثم فيها إيه أنه لو كان في ظرف وجوب
بمقتضى ما لا بد من تعيينه لو رزق وليس مراده أن المحل إذا كان في ظرف ولم يعلم أنه من أي جنس والفرق اختلاف الأجناس في الثقل والخفة وجباة ثمانية
ونحوه أما إذا كان مشاهدا على وجه يعرفه فبصرفه فالأكل الكفاة بها على الأثمان بالبد وكذا في ذلك إشارتي لك بقوله لما كان الضابط الموصول إليها
يرفع إليها ليركف مطلق المشاهدة بل لا بد معها من ثمانية لوزن كان في ظرف لما في الأجناس من الثقل والخفة مع التفاوت ولا فرق في الأكفاء بالمشا
بين المكبل والوزن وبين غيرها وعدم الأكفاء بهما في البيع لكون المراد هنا القفا لا كنهه في بخلاف المقام الذي مراد في المحل الموقوف على معنى
الثقل والخفة للذين لا مدخلية لغيره في المقدار فيها ضرورة محسوسهما بالمشاهدة والاثمان بالبد ونحو ذلك كما هو واضح وأما بتقديره بالمكبل والوزن
أو غيرها ما يرضى إليها الله هي المسامحة في المقام ولذا لم يركف بهما أي المكبل والوزن في غير المقدار ضرورة اختلاف الجنس أيضا في ذلك إيه لا بد من معرفته
معها إذا لفظ بغير من جهة انتفاخه ودخول الرج فيه فبذلك ادخله في الهواء كان الحد يجمع على موضع من الجوان فربما عوى بل يحمل بعض الأجناس أصعب من بعض
وجنبان في الحفظ إلى أن يزد من الآخر فاطلاق الحكم على غير محمول على إرادة الأكفاء بهما من حيث المقدار لا بالنسبة إلى مثل ذلك على أن المصير بوجه
ذكر الجنس والصفة والفرد بل المشاهدة وعلى كل حال فلا يخفى ذكر المحل لا كما كتب من بعض المحققين اختلاف في خفة والثقل بل لا بد من مشاهدتهما مع ذكر
المحل في ذكر طول وعرضه وعلوه وهل هو مكشوف أم غطي وجنس عظامه بل والوطا وجنسه وعده وفي الأكفاء بوصف الراكب الضخامة والخفافة
لغيرها لوزن نجسنا نظرا لاختلافه في وطء وقدره لا أن لا يمكن العلم بالراكب إلا بالمشاهدة بل لعل الوسيطة والفرق والارشاد وغيرها لأن
الرجل قد يكون خفيفا طويلا وقصيرا ثقيلا مضافا إلى اختلاف الرجال في الحركات والسكنات والوصف يضبط ذلك كله ولا يفهم فيكون غرا
بل ربما قيل إن المشاهدة وحدها لا تقيد ذلك كله بل لا بد معها من ذكر الحركات والسكنات قلدة وكثرة وفي جامع المقاصد ولك وعركرة والإشكا
الأكفاء بذلك إذا كان تاما مشتملا على ذكر الوزن والطول والقصر والصفحة والصفحة والسكنات ونحو ذلك بل لعله لا حاجة
إلى ذكر الأجزاء منها اختيارا بل إن لم يحصل إجماع أمكن القول بما عرفت من عدم الحاجة إلى تعيين الراكب في ذلك للتفارب الأجسام في الغالب
وللشائع في مثل هذا التفاوت والسريرة نعم لو كان خادوا في العتلة الثقل أجنبي إلى المشاهدة أو الوصف المقام مقامها فتم جديا وكذلك الكلام
فيما لو استأجر بابا للمحل فانه لا بد من تعيينه أي المحل بالمشاهدة أو ذكر جنسه ووصفه وقدره لتوقف نفع الجها لولا العرف على ذلك ولعل ما تقدم
كان في الدائره التي قد ردت منعتها بالمد الذي مثلها المت سابقا لذلك بخلاف هذا فإنه في الدائره المفقودة بالعل لكن فيه أو لا أنه ينبغي ذكر الجنس
الوصف هناك إيه كما هنا وثانيا إيه قد يقال مع التقدير بالزمان لا حاجة إلى تعيين بالمشاهدة ولا إلى غيرها فانه يجوز أجارة الدائره للمحل

كتاب المنفعة

بعضها

والضعف والجهالة تختلف بتكرار العدد وتقلته وان كان قد ينفرد بان الوصف قريب الى الكثرة من المشاهدة لظواهر الارض لا يعرف به حال ما
 البه العمل ودعوى ان المراد بالمشاهدة حين حصول حركاتها في تلك واصفها لظواهرها كلها انهم والضعف والجهالة والوصف والوصف
 وكيف كان فلا يحتاج في معرفته الى ان يبين ذلك بعد فرض كون الكثرة من غير ما يعلم وقد شهدا ووصف الاكثنا بالعادة في معرفة الكثرة
 ومقدار زواياها في الارض كمن كره التصريح به بل قبل ان لا يحتاج الى تعيين الشئ ووضوه الا ان يكون الاجابة وارادة على عين انه لا بد من معرفتها بالاشارة
 او الوصف في ذلك نعم فلا بد من تعيينها عدم الابهام كاحد هذين وصحة ذلك ولعل هذا هو الذي يريد القائل ان يكون هذا كذا في التعديل والعمل واما ان كان قد
 استعمل الدابة لعمل مدة كمن قد قبل المدعى عن شهادة الارض ووصفها ثم الظاهر في معرفة الدابة كاصح بغير القواعد وضمها لاختلافها في القوة والضعف
 على وجه يحصل الغرض باختلاف المحرك وكثرة من غير فرق في ذلك بين وقوع الاجابة على عين الدابة وفي الدابة ومن هنا قال في محكي كره في جميع صلات
 كل موضع وقع التعديل عليه فلا بد من تعيين الظاهر الذي يعمل عليه لان الغرض من اختلاف الدابة في القوة والضعف ان وقع على عمل معين لا ينجح
 الى معرفتها لان الاختلاف في تلك الفاضل في عدد وجوب تعيين الارض بالمشاهدة او الوصف وتعديل العمل بتعيينها او بالمدى وتعيين البقران قد يعمل
 بالمدى وكان وجه اختلاف المحرك باختلافها فلا بد من تعيين الغرض المتعين بالمدى وفيه ان العرف شاهد على ارتفاع الغرض بالضبط بالمدى وان لم يشاهد الا
 في الوصف لاجل ان الضبط بها مقابلا للضبط بالعمل والاصل في ذلك ما في محكي طاما ان كان المحرك فلا بد من مشاهدة الشئ وان يذكر بوضوح
 ثورا فوا من حاله وضبطه وان كان كذا الارض لا تكون سليمة ودخوة ولا بد من ذكر المدعى وفيه ما لا يخفى من عدم الاحتياج الى المدعى مع تعديل العمل بتعيين
 في الارض كالا حجة الى تعيينها مع التعديل بالمدى على الاصح وكذا الكلام في اجابة الدابة للسفر مائة مائة فانه لا بد من تعيين وقت السير لئلا يفتقد
 كاعمال الارشاد والروض ومجمع البرهان الا ان يكون هناك عادة فيستغنى بها عن ذلك لانصرف الاطلاق المقدر اليها فاذا اختلفا رجعا اليها باختلاف
 ما اذا لم يكن فان عدم التعيين يؤثر في الغرض بل في عدد وجامع صدق محكي كره لا بد من تعيين قدر السير لان تكون المنازل معروفة معناه فلا يحتاج
 في حجة الى تعيين المربوب ويرجع عند الاختلاف الى المعتاد ايضا بل في محكي كره لولم يكن الطريق منازل معروفة فالاول صحة التعديل والرجوع الى العادة في
 غير ذلك الطريق كما ان في عدد وجامع صدق محكي كره في تعيين الدابة في الاولين بما اذا كان السفر اليها بل كاتبا لبعث الغافلة كسفر الحج ونحوه فلا حاجة الى تعيينها
 بل لا وجه له كعيبين اول المدعى وفيه ان المخرج البطلان للتحقق في كراهية فضيلة المتن وغيره من اطلاق مثله واحتمال عدم في خصوص الفرض وعدم
 كذا في محكي ان يفي ان معلومه ضمه مثل ذلك بالسيرة العظيمة تكشف عن عدم وجوب كره ذلك مطا وان كره تعديل العمل بقطع المسافة المعبية
 من غير فرض الوقت ولا المقدار مثل الاستنجاء على الخبائط والحيات ونحوها من الاعمال التي لا غرض في عدم الغرض فيها لذلك على وجه يكون قاطعا
 في صحة الاجابة ولو لا انها تحمل بالاجتهاد البيع ويكون الحكم فيها وجوب الاجابة على كل منها بالطلب البذل ما لم يكن هناك مانع او عيبا ولعل ذلك قد
 كلام القدماء عن ذكر مثل ذلك كابل بل في المحكي عن السهولة والكلفة عدم اعتناء قال فيه اذا استأجرت للركوب عن اربعة اشياء الى كية الطريق
 والمنزل والركوب الجمل او الزايدة او الضرب بعد رتبة ذلك ومعالها ونحوه عن الكلفة وظاهرها الحصر وهو في حيزا وبسائر اثنان منها
 جلا وغيره للعقبه بمعنى انها يمكن ان تكون منفعة مشاعة لانهما يستوفيانها على الثغاف باختلاف ولا اشكال لاطلاق الادلة وجميع في التناوب
 زمانا او فرسخا الى العادة ان كانت وبقتنا بالسيرة مع شأوبها والاصل ما وقع بينهما من التفاوت ويرجع في تعيين المبدأ اذا ارتفع الى الفقرة
 التي لمثل ذلك وليس هذا من اجابته عقدا لاجابة الذي ليس مضاه لامتلاك المنفعة بل يقتل اليه وقد حصل فاعز كره من حال عدم التعديل مع عدم
 تعيين الجمل والاشارة في غير محله وكذا حجة جامع المقاصد ولت من ان القول بالفرقة بعد لان محلها الامر المشكل والاشكال في عقد المعاوضة وجوب
 للجمل والمفضل الى الشان ضرورة ان الاشكال في المربوب خارج عن مقتضى عقد المعاوضة واما اقتضاه لاختلاف الشركاء نعم بجلب التعيين اذا كان الاستنجاء
 لاشان في باعنة بالمدى او بالفراخ لا على سبيل الاشارة والا كان محمولا لا اشكال في بطلان العقد معه كالا اشكال في خصص مع التعيين ولا يحتاج
 الى منه فيه لعدم الشك في كون الفروض ضبطا في كل منها ومن ذلك كله يظهر لك مله منافسة الكركي للفاضل في عدم الاخطا وابل والله هو العالم
 واذا اكد في اية مثالا في علمها ان زيادة عن العادة او ضربها كك او جهها بالاجام من غير ضرورة او بخلاف ذلك مما هو خارجا عن التعيين باختلاف كما اعرف في محكي
 كره بل في الغيب الاجماع عليه بل ولا اشكال لانه متعدد بفعل وانما الضرر بها بالاجرة العادة به وكذا تكبيها بالاجام وحيثما على السيرة والاصل والسيرة وتوقف
 استنباط المنفعة على الجمل ولا ان النبي نحن صير جابر وضرب ولا ان ذلك من مقتضى عقد الاجارة بل في عدد ولت محكي ط و في موضع من كره
 التصريح بعدم الضمان لولفت بذلك وفيه جامع صدانة لا يفي من قوة الاصل ولا فضاء العقد جواز الاضال المربوبه في المادون بهما صير جابر فلا يثبت
 عليها ضمان بل لا يثبت عموم من التلف بعد فرض الاذن وكون التلف بها كالتلف باستيفاء المنفعة المعقود عليها ومن ذلك يعلم ما من موضع لغرض كره
 من ضمانه الضرب وان كان على المعتاد لان الاذن منوط بالسلامة وفيه ما لا يخفى والارض للدابة بضمها اليه ابقا اذا خرج برأيه من المعتاد بل في
 مثل هذا الموضع اما اذا خرج فوط كره لا يثبت فيه وكذا الرامي لا يضمن ما بهاء بضرب المعتاد كما عطفه عد وعرضه غير هلك ذلك لبعض الفرض
 او جميعه كمن خرج غير واحد بضمان المعلم اذا ضرب بالصبية للشاديب بل عن جرد ذلك نسبة ضما الاب والجدة لو ادياه الى الاصحاح فيضاد المعلم
 بل قال ان ظاهرهم الوفاق على ذلك بل عن في موضع التصريح بالاجماع ويمكن حمل كلامهم على اذا تجاوز المعتاد في الثاني حقا فلا ينافي ما هنا لو ان
 انه اجر ولا اجر بضم جبابه وان لم يفرض كالتعليق فيه ان الراضح كك او يجعل الاجماع فارقا والله هو العالم ولا يصح لاجارة العقار للسكنى والارزاع
 او لغرس او لبناء او للجمع الامع التعيين بالمشاهدة او بالاشارة الى موضع معين موصوف بباربع الجهات ولا يضح اجارته في الدابة لما يخفى من الغرض

بعضها

بعضها

بعضها

الناشئ من هذه الوجوه باعتبار تحصيل الموصوف بالصفة الواقعة للجهة في غير المعين ولذا لم يحجز السلم فيه ومن ذلك تعرف بأنه لك من النظر فيها في المعين
 بأن الموصوف بالصفة الواقعة للجهة كيف يجتمع الفرد والفرق بعينه وبين المعين الموصوف بغيره واضح وفيه ما عرفت ولعل اطلاق عدد وجوبها الاكفاء بالوصف
 منزل على اداة الوصف المعين لا الكلي للمعرفة من الفردية اللهم الا ان يفرض ارتفاعه بخلاف استنباط الخطاط للضابطه والناج للناجاة ونحوها فانه
 يجوز الاجارة في ذلك فيها للاصل ولعدم الفردية فيها نعم اذا استنجره اي الخطاطه فلا بد من تعيين المصانع ودخول الفرد الناشئ من تفاوتهم في النصف
 بطور سرعة ومنه يحصل الفرد بدون التعيين نحو ما سمعته في الاجارة على المحدث مده اما اذا كان التعيين بالعمل لم يجز الى ذلك لعدم الفردية في ح
 مثل الاجارة على حثرت حبيب معلوم فانه لا يحتاج فيه الى تعيين الداية كعرفت ولو استنجره كحفر بيت أو نهار عين فلا اشكال كما لا خلاف في النصف
 لكن لابد من تعيين الارض بالمشاهدة او الوصف بالاشارة الى موضع معين على وجه رفع عن الاجارة ودعوى الخصم اذ ذلك بالمشاهدة واضحة
 القابل بما كان الوصف شديدا في المشاهدة في ذلك وهل يتعين في التعيين الزبور فيتحصل الارض التي يراد حفرها بل لا يكفي مشاهدة قطعة
 واسعة من الارض او وصفها بما يوضح الفرد ثم الاستنجار على حثرت بيت مثلا في موضع يتأخر معين والحيابيد المسنجر لاجل فيه نضربا من احد لكن
 لم يبعد الصفة بل لا يبعد استنجار قطعة منها كالتوزيع ونحوه على جهة الاشارة اما بدونها بناء على صحة غلق مثل الاجارة في الكلي الخ الخ
 لا على جهة الاشارة فيمكن الصفة انما في فرد بل الاطلاق على انها ما تقدم في بيع الصانع من المصنوع اذ المسئلة على الفرد الزبور من واحد
 نعم قد تجل الاجارة من الفرد بما لا يتجمل البيع ولا ينافي ذلك ما تقدم من عدم صحة اجارة العقار في الذمة اذ ذلك انما هو على طريق الكلي في السلم
 لا مثل الاشارة بل ولا مثل الكلي الزبور في وجه فاما بل جيدا وعلى كل حال فلا بد ان يتقرر نزولها وسعتها لتوقف رفع الفرد على ذلك
 ولو حفرها فانها رت جميعها او بعضها لم يلزم الاجرة اذ الله للاصل وفيه وكان ذلك الى المالك كما لو وقع فيها دابة او حجر ونحو ذلك
 اذ الاجر قد امثل او جيب عليه ولو يضمن عقد الاجارة اخراجه فلو فرض بقاء شيء منها غير محفور وامنع المالك من اخراجه كان المضمون من قبله
 كما لو لم يضمن باب الدار لبياء جدار فيها نعم لو وقع فيها من تراب كحفر لعدم ابعث الاجر له على حسب العادة وجب ان المصلحة في المسنجر لوجوب
 الاشارة عليه فهو من قبله بل لو ايت بالحفر المراد منه بعد فرض اضرار الفرد الى الزبور كما هو واضح ولو حفر بعض ما فوطع عليه ثم بعد حفر البقية
 او فسر اما التصويب الا ان اصل الاجر المشروط عليه المباشرة على وجه تحصيله بعد الاجر او غير ذلك من الموانع التي يفسد العقد معها او يسلط على الجبا
 واختار القس قومه حفرها وما حفر منها ثم نسب الثاني الى الاول ويرجع الاجر بنسبة الزبور من الاجرة المتأداة بالعقدان نصفان فصفت ان ثلثا
 ثلث من غير فرق بين متفاوت الاجزاء ومختلفها باختلاف معدله لاجل في شيء من ذلك بل ولا اشكال في فرض تساوي اجرة الاجزاء فلهذا من الاجرة
 على عقدان وما عمل كما اذا استنجر على حثرت بيت عمقه وطوله وعرضه عشرة فحفر بيت عمقه وعرضه وطوله خمس فلهذا من الاجرة السما لا نرقد عمل من العمل
 وذلك لان مضروب العشرة في العشرة مائة وهي في العشرة الثالثة الف مائة مضروب العشرة في العشرة مائة وعشرون وهي في العشرة الثالثة مائة و
 خمس وعشرون وهو ثلث الف لا يخرج له حفر من النصف الاقل شيئا وهو ثمانمائة ولا من نصف النصف الاقل وهو مائتان وخمسون ولا من نصف
 نصفه وهو مائة وخمسة وعشرون فهذه سبعة اثمان لم يحفر منها شيئا وانما حفر الثلث وهو مائة وخمسة وعشرون وهذا ولكن قال المص في المسئلة قول
 مستند الى رواية مجبورة الا اننا لم نثقف احد من علماء الشريعة بعد ان ذكر ما قدمناه قال وروي مشرباها الى داره هو في المذهب باب الزيادة
 في القضاء او الاحكام عن سهل بن زياد عن معاوية بن حكيم عن ابن شبيب الحاملي ثلث ابا عبد الله عن رجل قيل رجل يحفر لبيت عشرة فامان بقدره
 فحفره فانه ثم عجز قال ففهم عشرة على خمسة وخمسين جزءا فاصاروا احداهما للثلاثة الاولى والاثنتين للثانية والثلاثة للثالثة وعلى هذا الحساب العشرة
 وهي مع عدم معرفتنا طريق الشيخ الى سهل حجاز الرافعي غير ان من صحاح الصالح لم يعمل بها احد من الاصحاب الا ما يحكى عن ابن سبيط الجاهل مع مخالفة
 للضابط من وجوه وجب طرحها على انه قد ردها بعضهم بانها واقعة خاصة وحكم في عين فلا عموم لها وان كان هو كما ترى ضرورة انها من ترك الاستئصال
 لا من الاصل الذي لا عموم لها غير فصول المثلثين ويحتمل نحوها نعم يمكن حملها وان بعد على اذ اناسب القامات على وجه يكون نسبة القامة الاولى
 الى الثانية انما بعد نصفها في النصف والاحد وهكذا وذلك بخصه جميع الاعداد الواقعة في العشرة فما بلغت قطعت عليه الاجرة ولا ينال الاقل
 في العشرة كواحد واثنين وثلاثة انهما اذا اجعت بلغت ذلك فان ضابطه ان يضرب عدد القامات في نفسه فابلغت زادت عليه عشرة المسمى بحجها
 فقصفت في المسئلة مضروب العشرة في نفسها مائة وجزء ذلك عشرة اذ انصفها كان خمسة وخمسين وذلك بجميع الاعداد التي تضمنتها العشرة على
 كل حال فلو عمل به لحصل بعد ثمانية ففهم العشرة الى خمسة عشر لان ضربها في نفسها عشرة وعشرون فاذا زادت عليها جازد وهو خمسة كان نصفها خمسة عشر ولو
 استنجره حفر اربع قطعت على عشرة لان مضروبها ستة عشر ويزاد الجذر يكون عشرين فقصفتها عشرة وهكذا الا انك قد عرفت الحال في الاصل فضلا
 عن التعدي به نعم لا بأس ببناء على العمل الزبور والله هو العالم ويجوز استنجار المرأة للرضاع مده معينة باذن الزوج بلا خلاف اجماع فيه كما عرفت به في محكم
 الخلاف والسر ان بل في محكم كراهية اجماع اهل العلم على جواز استنجار الظن بارة واخرى الاجماع على جواز استنجارها للرضاع والخصم معا والمختار دون
 الرضاع مضاعفا الى قوله نعم فان ارضعتكم فانوهن اجورهن حيث اطلقوا الاجر على ما يقابل الرضاع الذي هو سقي اللبن على الوجه المعروف والى ان رساله
 غير واحد من فضلاء النسخ والامة ذلك والى في عقد ومحكم كراهية الاجماع من الاستدلال عليه بقا بالحاجه وان كان قد بناش بانها لا يجوز ما لا يجوز
 نعم بناء على ان تكون سر الشريعة الحكم كما انما بما نصلح سببا للشريعة اذ انحصار الامر في ذلك على وجه يكون التكليف من كراهية جاز لا يتجمل عادة كغيره
 البين ان الشرع في الضمان بخلاف المقام الذي يمكن ان يكون بالصلح او بالشرط او بغيره لك من الطرق الشرعية التي لا تارض فاعده الاجارة مثلا فالأ

لم يكن

خمس

في المسئلة
 العشرة
 مائة
 وخمسة
 وعشرون

تح الاستثناء من الاعمال والادب ومقتضاها الجواز من دون ضم الحشا كما هو صريح جماعة وظاهر من قاعده بعضهم من اجتناب افعال الصبي في
لا وجه له المراد بها حفظ الولد من ذنبه ودهنه وكحل وعسل خرقه وتنظيفه وجعله في سريره ولبسه وسائر ما يحتاج اليه من غير ان يتناول
الغذاء مع هذا الاجماع على جوازها للرضاع وهو غير بل ولا من اوانه كما هو واضح ولقد اجماع في جامع المقاصد حيث ان بعد ان ذكر احوال المنع
لشاول الاجارة الايمان ومع ذلك فهي مجهولة وليست موجودة قال ولا وجه له بعد ثبوت النص لكن قال فيه في موضع اخر ولو قبل ان المسائل
عليه هو الفعل لا لا يثبت عن التلاف للذين وهو اجابته الى معناه الصبي وتلويش الثوب في الصبي فتكون العين تابعة ولا يخرج الاجارة عن
مقتضاها امكن كما انه قال في المحكم من كونه في موضعين الاقربان التلويش والاحتكاك بالاجارة بالاصالة فعل المرأة والذين يستحقون التلويش كالسائر
تساجر ليس في منها الماء والدار تساجر وفيها بئس فانه يجوز الاستثناء منها بل عن غير الجفنين ان ذلك هو التلويش وحفظه والده وقال انه هو الذي
لذلك عليه الاية لا يمتد الى الفعل والذين قلت ذلك كونه لا يقتضي بقاء الاجارة على مقتضاها ضرورة عدم الفرق في وجهه بين دخول اللبن
والصبي مع الفعل وبين استئصاله وشيئيه مع انه المقصود الاعظم لا يقتضي ذلك على ان المعلوم حقيقة الاستسجار على الصبي وان كان الملك
للثوب فيه المالك دون الصانع كما قد يفهم الاستسجار للرضاع من دون فعل المرأة حتى وضع الثدي في الفم بان يضعه التساجر فيه دونها وامضا
من الطفل فلم يكن عمل منها اصلا لشخص عوضا عليه فضلا عن مقابلته بنجام الاجرة كما انه لو وضع الصبي منها وهو ثامة استغنى الاجرة وان لم يكن
منها فعل ومن هنا استدلل الفاضل في المحكم من تحريره وقواعده على ان المقصود عليه فعل اللبن باستحقاق الاجرة عليه بانفراده دون الافعال بانفراده
وان اضره في جامع صد اية بانا لانه استحقاق الاجرة باللبن بانفراده ما لم يصبه المصنوع في معناه الصبي ولا يلزم من عدم استحقاق الاجرة با
لاورد الباقية بانفراده استحقاقها في مقابل اللبن وحده لانه يجوز ان يكون في مقابلة الجميع بل في ذلك الاجود ان المقصود بجميع ما ذكر من المنافع
مع فعل اللبن وجواز تح مع ان بعض متعلقاتها عين ذاهبة للنص وهو الاية وفعل النبي والائمة ثم قال ويمكن ان يكون على تقدير كون المراد الجميع ان
اللبن يكون تابعا لكثره قيمة غيره وقله قيمة اللبن وان كان اللبن مقصودا من وجه اخر ويثبت للناس من الحكم المخالف لا يثبت المنع ومثله القول
في الصبي لكن لا يخفى عليك ما في الجميع خصوص دعوى الشيعة المربوطة التي هي مع انها خلاف الواقع ان اريد بها النسبة الى القصد والقرين خصوصا
بالنسبة الى الصبي لا ادعى اليه ان كتابها بعد الدليل ولو ان الاجارة بمثل ذلك تكون على مقتضاها لانه التلويش الى غير المقام ما هو معلوم عند
والاية وان كانت بلفظ الارضاع لا الرضاع الا انه هو المراد به ولكن عبر به لغلبة الرضاع بالارضاع ومن هنا يجوز استسجار الشاة لرضاع الصبي
او سخله كما نص عليه في حد ومحكمي غيرها بناء على القطع بعدم خصوصية المرأة كالقطع بعدم الفرق بين المرأة والانه والصبي وغيره وان كل ظاهر الاية الا ان
بل بما قطع بعضهم بعدم خصوصية الرضاع فجوز استسجار الشاة للعلف وبما يؤيده ما ورد في النص من حكمه عليه الاجماع من جواز اعارتها لذلك وما
نصح لانه نص اجازته كغيره فيما سبق من ذلك الى جواز استسجار البئر للاستقاء منها ولذا منع في جامع صد ومحكمي لحواشي وموضع من كونه
ولا التمسك للاشغال والطعام للاكل كما صرح به في عدل بل ظاهر الاجماع على ذلك نعم قد يجوز الاستثناء من البئر عند اطلاق اجارة البئر لانه في عرفنا
على وجه يكون كالشرط وكذا لا يثبت الى جواز اجارة الشجرة لثمرتها والدابة لتساجها بل ولا الى شيء من الظروف والامتناع من ما فيها ولا الى غير ذلك
ما فيه خلاف عين الاما قام عليه الدليل ما عرفت ومن الصبي ومن استسجار الفعل للضربا التلويش يمكن تحصيل الاجماع على جواز مطلقا الى السيرة في
استسجار الحمام وان استلزم التلاف الماء كاخلاصه وحواشي التمسك النص بل بان يكون هو المقصود على انه يمكن ان يكون ذلك والحمام من
اشراط البذل للعادة لكن في حد والمحكمي من جامع الشرايع واجارة الحمام للثوب فيه واستعمال الماء نافع ويمكن ان يريد ما ذكرناه وان كان ياباه
لفظ التبعية اللهم لان برادتها التبعية في عقد الاجارة لا في القصد وفي محكمي كونه نادرة ان بعض الاصحاب قد يثبتونها لها عقدا لاجارة للحاجة
والضرورة كاستسجار الحمام المشتمل على استعمال الماء والتلافه واخرى هل المدفوع الى الحمامي ثمن الماء ويطلع بحفظ الثياب اعادة السطل والمخرج
اجرة الحمامي والسطل واما الماء فانه غير مضبوط حتى يقابل بالعوض وكان مراده ان ثمنه انما الناس من دفع العوض بالدخول الى الحمام هو نقله من و
المنافع تابعة او بالعكس ولعل الاقوى الثاني وان جاز للسيرة او ان شرط البذل للعادة او لغير ذلك ولا يحتاج الى تكلف كون الجميع منافع
حتى استعمال الماء وان استلزم ذلك التلاف بعض اجزاء الماء ضرورة كونه كالتلاف بعض اجزاء الماء مثلا بالاستعمال فان المراد الانقاع به
بعقد الاجارة مجموع اجزاء ماء الحمام لا خصوص التلاف منها وذلك باق ولما يقتضيه عقد الاجارة التلاف حتى يتأدى مقتضاها ولا يفتح في ذلك
عدم ضبط المدة ولا الاجارة لاستصحاب متعدد من غير فرق بين اوله داخل وغيره على ان ذلك لازم على تقدير كون الاجارة للحمام ايضا لكن
لا يخفى عليك ان التزام ما ذكرناه اولى من ذلك كله ولولا ظهور كلام من يفرض لذلك ان الحمام من الاجارات لا يمكن القول بانه من الاباحات
للاعتناء والمنافع بعوض وهي ثم مستقلة براسها لا تدخل تحت عقود المعاوضة ولها افراد كثيرة كاحرازها في غير المقام وكيف كان فهذا كله
اذا اذن الزوج فان لم ياذن فففيه برز بل عن طرف وتر عدم الجواز لانه ما لك منافعها بل لما فانه نحن الاستمتاع بها التلويش لا بد لها من
التلويش في كل وقت محتمل اذ لم يعلم متى يريد منها ولذا لم يجز لها الصوم من دون اذنه ولكن يجوز ان يشبه ان يمنع الرضاع حقه وفادنا
للكرمي والفاضل وثاني الشهيد في الاصل السالم عن معارضة ما سمعت بعد فرض وقوع الاجارة حال عدم معارضة حتى الوجه لغيب
او لمضه او غير ذلك من موانع الاستمتاع على وجه لو ثبت به عادة ضرورة اعتناء عدم استغراق الاوقات في الاستمتاع الذي ليس المرجح
غيره من باقية منافعها فهي مسلطة عليها ومنع الصوم اذنه بعد تسليم عدم نفيها بما عرفت اية للدليل ولو فرض اتفاق ارادة الاستمتاع

في الجواز

في الزمان المتوحد كان له ذلك لوجوب تقديم حقه على حق المصالح المتفرقة في الزمان المتوحد وبطلان المسألة على فتح الباب وكذا الكلام في خبر
 المصالح من الأعمال خصوصاً خبر المصالح في الزمان ولو فرض تقدم الاجارة على السكن فلا اعتراض للزوج قطعاً كما صرح به غيره واحد لسبب الحق ولكن لا يستقيم
 بها فيها فضل من حق الارض ولا لغيره لعل الطفل منعه من الوطى مع عدم نفي الولد بما اذا نضر وفلذلك لسبب حقه ولو كان المساجر للارض
 الزوج جاز ولو لولده منها وكذا خبر من الاعمال خلافاً للحكمي عن ابي حنيفة في الثاني فلم يجوز للطبخ وما اشبهه لانه مستحق عليها في العادة ولا ينبغي بطلان
 والحكمي عن الشيخ واصحاب الراي الثاني في الاول فلم يجوزوا استيجارها الارض ولده منها لانها اخذت منه عوضاً في مقابلة الاستمتاع واخر في
 مقابلة التمكن والمجبر فلا يلزم عرض اخر وفيه مع شمول الدليل الولد من غيرها والاستفاد من الاستيجار لغيره من الاعمال ان التمكن والاستمتاع غير متضادين
 والارض والاستمتاع في منفعة لا يمنع استحقاق منفعة سواها بعوض اخر ودعوى كون اللبن للزوج واضحة المنع لعدم الدليل ونشر المحرقة منه اعم من ذلك
 وعلى كل حال فلا بد من مشاهدة الصبي الذي استوجب الارض بعد اختلاف اجد فيه لاختلاف المصالح فيه باختلافه في الصغير والكبير والنفقة والعنف
 وغير ذلك مما تختلف الاجرة باختلافه على وجه يفتق الجها له مع عدم بل لو فرض عدم معرفته ذلك بالمشاهدة النظر وجبا خبره لمعرفة ذلك بل هو
 كلك في كل ما قلنا باعينا المشاهدة فيه بل بما اويا فخصنا المص وهو عليها الى عدم الاكتفاء بالوصف لكن على الارض ليس الاجرة بركا لى كذا لا بأس
 به مع فرض ارتفاع الجها له بل قبل فاجابة عدم اشتراط هذا الشرط من اصله لا فخصناهم على ذكر المدة وان كان هو كما ترى ضرورة ادا منهم ذلك في وقتنا
 الضبط بالعل لا ما نحن فيه يمكن تركه في موضع كثر الاكثر للضرر المصيبة التي من الواضح مساواة حكمها بالحكم نعم لو استاجر على وجه يستحق منها
 اجمع اليه منها الرضاع امكن عدم اعتنا مشاهدة الصبي واما تعيين الموضع فقط جاعلة اشتراط ومنهم المص كما ستعرف عند قوله فان مات اه كما انك
 قد عرفت احوال في مخالفة الرضاع قراة الاجارة وانما ينبغي الاقتصار فيه على المتيقن او كما المتيقن دون المشكوك فيه والله هو العالم وهل يشترط ذكر
 الموضع المذكور رضعه فيه قبل والقائل العاضل في قواعد الحكمي من ذكره في انافي المحققين والشهيد بن محمد في الوسيلة نعم لاختلاف احوال في الشهادة
 والصعوبة والثافة في الحفظ وعدمه وغير ذلك ولكن مع هذا فيه تردد في معرفة ومن ان من ثا واثا لاضرار لا ما يتوقف عليه ارتفاع الجها في الاجارة
 ولذا لا ينبغي التعرض له في باقي الاعمال المتفاوتة بالنسبة الى ذلك بل اعمل هذا هو الاخرى في ثا واثا في رضعه في اي مكان وعلى كل حال فان مات الصبي
 او المرضعة المعبنة بطل العقد باختلاف الاشكال لعدم المساجر عليه بل بما ظهر من اطلاق المن كالحكمي من ثا واثا بطلان بموت المرضعة
 وجوب نفيها كما نص في الخبر الذي لا يمكن ارتفاعه بوصف الكيلة والاقتضاء فيما خالف ضابط الاجارة على المتيقن ودعوى لقطع بعدم الفرق مع
 كون في عدم جامع وذلك ومحمي في الحواشي تبينه لك بما اذا كانت معينة ومقتضاه ما صرح به في الثالثة الاول منها الصبي مع عدم تعيينها
 ولعل الاخرى في فلا تنفع التوث كغيره من الاعمال المساجر عليها الذي فيخرج ح اجرة المثل من تركها كما عرفت في خبرها قبل وندفع الى ولي الصبي
 وفيه ان المحرقة بناء على ذلك لا ينبغي ابراعها لعدم انقضاء الاجارة بعدم نفي العمل المساجر عليه بعد فرض كونه في المدة نعم لو نرضاعا على دفع
 ذلك اليه عوضا عن العمل المستحق او كان اصل الاستيجار منقضاء كغيره بالمرح فاجح دفعه الى الولي مع احتمال انقضاء الاجارة في الاجرة في العقد المتوحد
 لصبره كما عين الله في العقد ولو اطلق العقد قبل نيل على مباشرة او على المضمون وجبان ولعل الاول لا ينج من قوة التثا ومن هنا قال في عدا انه لو
 دفعت المرضعة الى احد منهن لا يبرع عدم استحقاق الاجرة لعدم العمل المساجر عليه في البيع بارضاع ايجارة اذ هو ح كالمسألة في الغنم والاختلاف
 المساجر والمرضعة فارضاعها بنفسها وارضاع غيرها او عدم الرضاع فالنظر في تقدير قولها لو ادعت انها امينة ولا نفع لها ونفسها لا تشهد لثبوت
 ونهار والله هو العالم ولا فرق في جميع الاحكام المتوحد بين الالة والمحرقة فان السبب يجوز له اجارة امته للارضاع وجبرها عليه لانها ملكه من غير فرق بين
 الفتنة والمديرة وام الولد نعم ان عدم ذلك في الفتنة ولو مشروطة والبعضه الا بانها من كمن عرط وموضع من ثا ان لا يجوز المشروطة وهو كما ترى
 نعم في عقد ومحمي كونه وجر جامع صدقانه ان كان لاحده من ولده يجوز ان يجرها الا ان يفضل من ولدها وان كان مملوكا لانه لا يملكها الا بالملك فانه
 حابة مملوكه فلت لا فرق بين المملوك والمحرقة اذا عتق عليها ارضاع ولدها نعم لو اقام مرضعة غيرها ارضاعه كان له اجارته ولو كانت الالة من وجب
 عليها ما عرفت من حكم المحرقة بالنسبة الى الاستيذان وعدمه وكيف كان فلو مات ابو اي المرضع هل يبطل بيعه على الغول في ميراث المساجر اذ كانت
 الاجارة اصالة وقد عرفت احوال فيهما سابقا لكن عن ثا البطلان هنا مع قوله بعدم هناك ولا ترى له وجها اما اذا كانت الاجارة للطفل وان
 كان ذلك الولي فلا بطلان بموت الولي وفي ذلك ولو كان الولد معسر او اساجر الاب عليه بالان في مته او ذرة الاب ولم يتجلف من كره وجب جوارضها
 لانها تبطل بذلك وهو كمن مع عدم العلم باحوال ولكن قوله او في ذرة الاب لا ينج من احوال فتا والله هو العالم ولو اساجر ثا مته معينه لم يجب
 ذكره في ضبط الاجرة في من العقد على اجرائها عند الاطلاق لادلة سواء كانت المدة قصيرة او متوسطة او طويلة لاختلاف البعض لاهل فاجبه ان كانت سنين
 حذرا من الاحتياط الى التيسير الاجرة على المدة على تقدير الحرق الانقضاء بثلث العين وغيره وذلك مما يتق ويقتدر وفيه مع انتفاضة بالانافض من
 السنين المجمع على عدم اعتنا ذكر التيسير فيه وابعاء المدة التي جعل لها فسطا وتلفث اشائها انه مجرأ غنبا لا يصلح معارضا للادلة الشرعية نعم
 لا بأس بذكر ذلك مع التفاوت وبدونه لكونه من الشرط الذي لا خلاف في جواز فلو تلفت العين في اثناء المدة كانت اجرة ما مضى بحسب ما شرط
 ولو كان التلف في اثناء فسطا المسمى لها على اجرائها كما لو لم يذكر تقيط في العقد وكيفيته التقيط ما سمعته سابقا والله اعلم ويجوز استيجار
 الارض لتعمل مسجدا او غيره من الافعال الواجبة باختلاف اجد فيه بل عن كمن الحق نسبة الى الامامية لان ذلك عرض مقصود محقق فبشمله
 اطلاق الاجارة خلافاً للحكمي في بيعه من عدم الجواز لان فعل الصلوة لا يجوز استحقاقه بعقد الاجارة بحال فلا يجوز الاجارة لذلك وهو كما

الحكمة

هذا هو الحق
الذي لا يخطئ
في شيء

في علمه واضح ضرورة الغرض من الاستنباط على الصلوة بين استنباط المكان أو الملبس الصلوة فيه نعم في جامع المقاصد ولت لا يثبت له حوزة المسجد لانه
اسم للمعين الموقوفه مؤبد لذلك والاطلاق على الفرض محال باعتبار اعدادها لما اعتد له المسجد كاطلاقه على ما يقتضيه الانسان من زياره مسجد الله ولعلها لا تكون
عن الاراد بل منع كون المسجد اسما لذلك بل هو اللام منه من المقام خصوصاً في المدة الطويلة كما في سنة وهو ما يريد باطلاق المعظم هنا اسم المسجد
والاصل فيه الحقيقة وفيه ان من المعلوم كون عرض الاصل في المقام الرد على الجنبه حيث منع المانع من استنباط المكان للصلوة فيه فمراهم من المسجد هنا
كونه محل للشيخ نحو اطلاقه في مكان المصل انه يستحق ان يخدم في الدار ومراره اعداد مكان محض للصلوة كما تقدم بحضرة ذلك في محله والله اعلم
ويجوز استنباط الدارهم والدارين ان تحفظ لها منفعة حكمية مع بقاء صحتها وان كانت نادرة ولم يعتد لها بالارثية ودفع المرفعة الغفر عن
نفسه والضرب على سكتها والوزن بها ونحو ذلك وقفاً للحكمي عن الشيخ والفاضل والشهيد وغيرهم بل يخرج البرهان انه لا شك فيه بل هو حاصل
نفع مفقود محال لاطلاق ادلة الاجارة وعدم السبق في ذلك بعد فرض تحقق المنفعة المبرورة وليس قول المصنف ان تحفظ آه ردة امانه في اجارتهما
المنفعة بل للرد في تحقق منفعتها كما كتبت بل المقصود جواز اجارتهما هذه المنفعة عند تحققها والاكتمال المعاملة سقيمة نحو ما سجدت اجازة في بيع
ما لا منفعة له فالتأني عليه او لغرضها من ان يجوز اذا تحفظت وان كانت نادرة فحجة المحطة يجوز بيعها مع الحاجة اليها لنفع ونحوه وكذا غيرها كمن
الضابط الموقوف الذي يخرج المعاملة عن كونها سقيمة وهو المداومة وهناك على الاصح واحتمال عدم الجواز حتى مع تحقق المنفعة للشك في ان
مثل ذلك في غير محله كاحتمال عدم جواز اجارتهما لعدم حصدهن وعدم ضمان منفعتيهما والغصبا وفيه او لا منع الملازمة فان المحرم الوارد يجوز
اجارتهما ولا يجوز وفيها وثانها منع عدم جواز دفعها للمنافع المبرورة وكذا يمنع عدم ضمان الغاصب باجارتها ومقابلتها بالمال كمناعة المحرم
اجراً فاصلاً مانع عدم مقابلتها بمال فلهذا لا ضمان لعدم تحقق المنفعة التي تقدمت لا عرفاً كمنفعة المحرم التي هي كك ولا يمنع ذلك في جواز الاجارة
بعد تحقق ومن ذلك كله يعرف جواز استنباط النفاذ وغيره للشم وغيره كالطعام للزينة الجلسر والشمير لنشر الثياب عليها وربط الدابة بها او لظلال
بظلالها ونحو ذلك فان لم تكن معدة لذلك ولا تستجر غالباً لكان منه يعرف ما في كلام جاحظ من احساننا والله هو العالم بتفسيره لو استلزم محال
عشرة الفقرة من صبرة مثلاً فغصبت بها معنبر فحملها وكانت اكثر كثرة معنبرها لاسبعة نحو ما يتفاوت به الموازين فان كان المعنبر والمحمل صابراً هو
المستاجر من غير علم من المجرى لانه جرة المثل عن الزيادة ومن الدابة ان تلفت لتحقق العدوان الموجب لذلك كما صرح بذلك كله الفاضل والكركي
الشيخ في المحكم من بسوطه بل قال الثاني منهم انه لا بحث فيه ولعله كك نعم في ارشاد الاول منهم انه من غير نصف الدابة وكان لا شئاً التلغ في هذين
احدهما دون فيه وهو غير مضمون والاخر غيره ولا ينظر الى التفاوت بعد نسبة التلغ الى المجموع كمن جرح نفسه جرحاً واحداً وجرمه لغيره واحداً فيجمع
المجموع فانه يضمن نصف الدابة وفيه انه مخالف لظاهر الفتاوى ومعد المحكم من اجماع الخلاف والغنية وبرودة كونه بل في الاول نسبة الى الاصل
ولعله اشار الى خبره ولا دخر الصبقل وخبر الجليل وخبر عن اخبار الدابة ببقاء المكان المشتمل ببناء على عدم الفرق بين اسباب التقيد
وعلى ظهور ضمان الدابة في مجموعها بل في خبره ولا دخر منها النصيب بل يوزم فيه البطل ومنه يظهر ان ذلك من احوال التوزيع على الاصل والزيادة فضمن
قط الزيادة لان التلغ مستند الى الجملة فلا ترجيح ولا استلزام التخصيص سواء الزيادة للناسخ وهو محال والتوزيع على المحل ممكن بخلاف خبرهما
ضرورة مخالفة لما عرفت انما على ان التلغ قد استند الى اجمع التلغ هو غير اذن فيه اصلاً ومن هنا استوجبه لاراد بطل فيما حكى عنه ضمان اجرة المثل
للمجموع لا للزيادة خاصة لان السمي انما كان على عشرة مثلاً على ان لا يكون معها غيرها فاذا كان مئات خبر المستاجر عليها فبسطى اجرة المثل على اجمع
قال وانما بانكون اجرة الماء رطل بمجموعة اشياء اجرة النخيل وحدها واستخرج ذلك في اجرة لحيه وحدها وبجفنة كك فانه لا اجرة لكل جبة جبة
في الثمار والجميع اجرة كثيرة ثم حمل خبره ولا دخر وكلام الاصحاب على الغالب الاكثر وان كان قد يناقش ولا يخالف الفقه لظاهر بعض النصوص المروية
وثانياً بان مفروض البحث الاستنباط على عشرة لا بشرط فلا يخرج عن استحسانها جميعاً بضم غيرهما معها بعد صحة العقد لانه لا يترك مقتضاه و
التفاوت المذكور بدارك بملاحظة اجرة المثل للزيادة بمجموعة واخر غير ذلك كله داخل في المنفعة والغنى في نحو المقام من ان عليه اجرة الزيادة
بحسب ما استلزمها بل عن ثانياً الاجماع عليه اذ هو مع مخالفة القاعدة صماً الغاصب لا يبل عليه وبمكس كل واحد على غلبته موافقة السمي لاجرة المثل
كل حال فلهذا لم يترك قوة ما في المتن مع التفسير المذكور بل الظاهر ان ذلك كله لو وقع من خطأ عدم الفرق في اسباب الضمان بين العدو والخطا بل هو
فيما لو امر بالمحمل اجنبياً جاهلاً بالحال بل المجرى نفسه على غرضه بل يفوت ذلك فيما لو هب للوجوب مد الشا عليه بل وان لم يقصد التلبس لعدم علمه بالحال
اذا فرض وقوع ذلك منه خطأ المحقق الغرض بالفعل بتقديهم طعام الغير لا كل نعم لو لم يكن منه امر ولا تلبس ولا خبثه فحمله المرحوظا منه انه هو المستاجر
عليه لو لم يكن عليه شيء للاصل السالم عن المعارض هذا كله مع حمل المجرى بالحال اما مع علمه فمدا طلق الفاضل والكركي عدم ضمان الدابة بتقريب المجرى
بجل الزيادة مع علمه بها بل على الخبر بروكة الزد في لزوم الاجرة للزيادة لذلك وان كان في غير محله مع فرض كون المحل المستاجر والامر بل لعل اخباره
بالكبل كذا ونهية التعليل كك انما وان علم المجرى بكذبه وحمله هو لان ذلك بمنزلة الاذن في حمله بل هو شبه المعاطاة فلا يكون المجرى منبرها والسكو
مع العلم ليس بغيره جميع ذلك كما هو واضح فافق لك فيما لو كان المجرى عالماً بالزيادة ان لم يفعل المستاجر شيئاً وياشر المجرى التعليل فلا يتبع على المستاجر
ولا فرق بين ان يضعه المستاجر على الارض فجعله المجرى على الدابة وبين ان يضعه على ظهرها فيجرى المجرى ولان المستاجر في الثاني مع احتمال العدول لا يج
من نظره كذا ما في جامع المقاصد من عدم الاجرة له لغيره بحملها فبقيته ان يحمله عليه ردها وان قال مع احتمال لزوم الاجرة لانه كالمعاطاة في الاجان ولو
اجره بالزيادة وقال احملها فاجابه المجرى لانه لاجره ما لم يظهر زيادة المجانبه من الامر وان كان قد اعطىها المجرى وحملها هو او غير المستاجر بالمحمل

ما فات من المنفعة وان لم يقف اصل الاستيفاء وامكن ان كان للمساخر في الاجارة مع فوات بعض المنفعة للعيب لا ان يجهل صلاحه يمكنه
منه فبره على وجهه لم يقف اصل الاستيفاء بل لو كان موصولا ببعضه لبعض لعدم الضرر فيقضي اصل لزوم بحاله ولكن مع هذا فانه قد يشترط في ذلك وثبوت
الحاجة بالانقضاء فبعضه على خاتمه في جامع ضد وقوام في ذلك وان كان قد بان في غير مبيع ما يدل على ثبوته بالانقضاء من حيث كونه له فاما وان لم يقف
به شيء من المنفعة على وجهه فنقطع به على اصله لزوم اللزوم الا ان يستبعد الفرض وهو خروج عن محل البيع ثم لو تبادر في المخرج اعادته على وجهه فلو كانت
بعض المنفعة فالحاجة باقية وان اعادته كما سمعنا فان فسخ المساخر يرجع بسببه ما يختلف من الاجرة ان كان سلم البند لاجرة والادفع اليه منها ما قابل
من استوفاه منها بل خلاف ذلك واشكال في ذلك والله العالم وكيف كان فلا يخرج بالشرط المزبور الاستيفاء للسنة القابلة وخصوصا اذا كانت
بالسنة التي هي للمساخر بخلاف الحكم عن الشيخ وابي الصالح فلا يصح لعدم الدليل وتعدد التسليم وفيه ان الدليل عموم او فواضله والتسليم واجب في
الاجارة نعم لا فرق في تعدد التسليم المانع من صحة الاجارة بين العقلي والشرعي فلو استأجر لفلان من مبيع او قطع به صحته او جبا او جابضا بغيره
لكل المعجدين في زمان حدثا لم يرضع ما لو كانت السنة وجبة او كانت البند مأكلة على وجه يستحقه العقلاء صحته فان زال الالم قبل الفسخ انقضت
الاجارة وكذا لا يخرج به اجارة الزوجه نفسها من دون الزوج باعثا استيفاء مناضها من وقت ان لم يفسر له الاستيفاء الاستيفاء ففسخ لاجارها
فيما لا يعارضه ولما فيه فهو موقوف على ثبوت بل في جامع صدق انفسا لغير اجارها بدون اذنه في ان مخصوص مطلق فيه بعدم الاستيفاء فانفق
ارادة الزوج فيها ذلك على خلاف العادة نفسها بحقه على حق المساخر ولو كانت الاجارة على غل في الذمة كحياطة ثوبا او عمل صناع ففسخ العقد لخطا
والدائبة كالحاكمة من الزوج قبل فسخ المساخر فله مطالبة المالك لعدم ما يفتقره بغيره بقله بل في ذلك نعم ان تعدد البند ففسخ العقد بغيره بين الفسخ والامتناع
والصلح الى التمكن ونسبة جامع المقاصد ولا يخرج من حيث وكذا ما فيها ايقن ان لو كان الفسخ عيبا لفسخ المساخر لخاصية اجرة المثل خاصة وان كان
في ابتداء المدة فلا خيار له لان الفسخ عيب في العين واستيفاء العقد وبراءة المجر ولو حدث خوف من المساخر الاستيفاء والمخرج من غير مبيع
يخبر بل لعل بعضهم لا ينسخ ولو اخطأ لم يخبر بالمساخر ففسخ العقد اذا كان المراد استيفاء نفسه والا فلا خيار له لا مكانه اجارها وعلله
للفاضل في محكي محرمه ولا ينسخ بالعقد فلو اكره جمل للشيخ ثم بدل الموضع ولم يخرج لو كان له فسخ لاجارة ولذا حكى عن الشهيد في المحكي في المسؤولية اليه
عليه تقبده بالمرض لكن يمكن من مخرج معه قال ما لو لم يمكنه الخروج اصلا ولم يخرج له لاجارة لغيره كان بشرط عليه استيفاء المنفعة بنفسه فانه يفتقر
الفسخ لكن في جامع صدق عقد فيه شيء لان تعدد الاستيفاء اذا اخطأ بالمساخر ولم يكن من قبل المخرج مانع ففسخ اسقاطه من المجر وتسلطه المساخر
على الفسخ او الحكم بالانقضاء اضرا بالمرء لصلته بالمساخر وفيه انه مثل الاجرة على فسخ من يمكن المضرورة اشترط اكله منع المساخر من الفعل ومن
بذل المجر له باحتياط كونه معاونة على الالم والصدوان فتجيدا والله العالم ولو استأجر دار للسكنى مثلا فحدث خوف عام يمنع من الاقامة بذلك
البلد يخبر في الاقوى في عقد نظره لعله في هذه المسئلة والسابقة ان المخوف في تلك على المساخر والدائبة بخلافه فان على المساخر دون الدار
ولذا نظره هذه وفيه الجواب في الاولى الا ان الظهور ان خيارا في المقامين لفائدة لا ضرر بعد صوم العذر شرعا في الاستيفاء بل بما اخطأ الانقضاء
ففسخ المخرى بالمساخر لم يكن له خيار الا مع اشتراط الاستيفاء بنفسه فانما ياتي فيه بغيره انما او الانقضاء ولو استأجره لصيد شيء بعينه ففسخ لم
يصح لعدم التمسك بمصولة اي فلا يكون المنفعة مقدورا على تسليمها بحال الثالث قد تقدم لنا في كتاب البيع عند البحث على اشتراط العدة على التسليم
فيه ما يستفاد في حكم ذلك وغيره فلا حظ وامل والله العالم **الفصل الثالث** في احكامها وفيه مسائل **الاولى** اذا وجد المساخر بالعين
المستأجرة بالمخصوص عيبا سابقا لم يعلمه كان له الفسخ كما عرفت وغيره بل من غل الغيبة الاجماع عليه وعن كره فلا فسخ فيه خلافا اذا كان سابقا بغيره ففسخا
لتفاوت بل لاجرة وحكي فيها عن ابن المنذر في خلافه فيه ايضا بل كثر من الامثلة لذلك وظاهرها بتجديد العيب ففسخا عن سابقه لكن يفتقر الى المنقصر
منا في طلاق جماعه وصريح اخرين كما ان صريح غير واحد بل لا يجد في خلافه بينهم بل لعله مفقود في خلافه كره وابن المنذر يقر به ما ذكره من الامثلة
عدم الفرق في ثبوت الحيا والمزبور بين استيفاء بعض المنفعة وعدمه ويكون حجه كتمان الغيبة في عدم سقوط التصرف بذلك بفسخ عن خيار العيب
في البيع الذي يفتقر الى الارش به بل يصح قول المكثرة او الرضا بالاجرة من غير نقصان عدم الارش هنا اصلا نعم في المعنة وفي الارش نظره في جامع صدق
بغيره ان يكون هذا البحث لا يكون العيب منقضا للمنفعة فان منع ذلك بعض العين بمقتضى قطعها مع خيارا واخرى الاصح وجوب الارش وثالثه
لا يستبعد ثبوت الارش كثيرا واستوجبه في ذلك واستحسنة في ضره وكان الوجه بما ذكره الاصح ان العقد ناجز على هذا المجمع وهو باق فاما ان يفسخ
او يرضى بالمجمع وثبوت الارش في البيع للنقص فلا نفاس عليه الاجارة والضرر من دفع بالحاجة الذي هو العناد في جيل المضى الناس من لزوم العقد
بذلك ظهر ان الثابت انما خاصة في الفرض ولو كان العيب ما يفتقر به بعض المنفعة بمقتضى اذنه بغيره شيء او فوات به البعض كما في ذلك قال لا ما اذا
كان يفتقر به الجميع لان ذلك يبطل العقد قلت يمكن ان يرد المنة بقبول البعض فوات كالحاكة الدائبة العجاء او مجموع ان يحوذ ذلك مما يكون فيه اصل
الانقضاء موجودا الا انه ليس على الوجه المراد للمساخر لان المراد فوات بعض المنفعة اصلا كذا وجد بعض من غيرها فان المنة في ذلك المنقسط
لواختار للزوم لان من قبل بعض الصفقة وليس ما يخرج منه من جيل العين المستأجرة المضرة الى ما ذكرناه من ذلك وان اطلق عليه
العيب ففسخا لعل هذا الذي قطع به المحقق الثاني فباعه في ان الفرض الاخر في النظر في ثبوت الارش في حجهه وقد عرفت ان مقتضى اصول المذهب
وقواعد ثبوت الحاجة لمزد من الارش بعد جيل القياس عندنا وكون ذلك عندنا لثامل من فوات الوصف الذي لا يوزع الثمن عليه البيع وان تفاوتت قبل
وكثرة بالنسبة اليه نعم بقي الاشكال في ثبوت الحاجة بالعيب العين وان لم يكن مفقودا الشيء من كمال المنفعة ولا فيه نقص على المساخر باستيفاء المنفعة

في خياره

على البرهان والبرهان هو الذي لا يقبل الشك ولا يرد عليه ولا يفتقر الى دليل عليه كدعوى ان مورد العبد العبد يستقيم المنفعة
فتمسك في العبد كالباع والعهدة الى هذا او هذا الفاضل في كونه في العبد المربوب كما ان غيره من الاحكام نظر الى ما ذكرنا من العبد لا يكون به نفوت كمال
المنفعة الا ان فيه نقصا على المساجير باستيفاء المنفعة اما اذا لم يكن كذلك فلهذا فغيره لا يجمع ويبقى على اصاله الزعم اللهم الا ان يدعى ان من عتق
الاجارة الى العبد العبد كالباع وفيه منع ويقع بغيره في العبد خاصة من دون ان يشترط عدم المنفعة من نفسه وهو انما يتوجه فيها اذا تفاوتت اجارة
العبد سلمه وصحبه فان نسبة ذلك التفاوت من السوى هو الارش ومن المثل فيما ذكرنا بان لك الوتيرة جميع اطراف المسئلة حتى شوبت اجتماع استيفاء
بعض المنفعة لما عرفت من عدم الاثر له اصلا فالزعم بالعبد المربوب من غير ما ذكرنا على ان المنفعة حصروها اندرج في باقى منها لم ينص فيه بشئ ومنه فبقا
فيما عرفت من كونه من شوبت اجتماع في العبد بعد العتق كونه عتقا سابقا على العتق ليس فيه للعبد فضلا بالانتماء لذلك كما هو واضح
فاذا فتح بعد استيفاء البعض ثبت عليه من السوى بالنسبة لان العتق في الحقيقة لما يقرب لذكره في دفعه لوفى فرض استيفاء الجميع واحتمال ان له المنفعة
فيما مضى فثبت مع المرحل المثل واضح الضعف على كل حال فلو فتح بالبصير فذكر ان المرحل قد باع العبد فالمنفعة للبايع لعدم استحقاق المشتري
ايها بعد ان شرها سلبية المنفعة المقتضى وبذلك انقطعتم تبعها للعبد فيستحق الله العالم هذا كله اذا كانت العبد المساجرة مضمونة اما اذا كانت
مطلقة لم ينفع العتق وكان على المرحل الايدال نعم لو عتقوا ومنع ولم يمكن اجارة فغير لقاعدة العتق وقد تقدم في كتاب السلم بالرفع في المقام فلا
قائل والله العالم المسئلة الثانية اذا تعدت العبد المساجرة وان كانتا من زعمه من ضمن قيمتها وقت العتق وان انقضت بغيره كما في كل
امانة فمك فيها بل خلاص لا اشكال في تفاوتى بل الاجماع بقبول عليه لكن على معنى قولنا في ضمانه من ذلك الوقت الى حين التلف في بدءه فبعض
قيمته وقت على الاقوى وقبل اعلل العتق وقبل غير ذلك لان المراد ضمان قيمته ما حبه وان تلفت بعد ذلك واختلفت قيمتها زبادة او نقصا كما هو
ظالمه وعدد ومحمى بوا لا ينصاع وجامع الشرايع ولعله لما في صحيحه وكذا فقلت ادبث لوعطى العبد او ينفق او ليس كان بل منى قال نعم فيه البطل
يوم خالفه لكن فيه بعد ذلك فقلت ان اصاب البطل كسر او يد او عرقا فقلت عليك قيمته ما ينال الصحيح المعيب يوم زبده والتعويض ما عرفت بل انما
ذلك فولا لاحقة خبر المقام وربما كان فيه ضرر على المالك اذا فرض على قيمته يوم التلف عن يوم العتق وان وقد تقدم تحقيق المسئلة وباني انش
وعلى كل حال فظاهر قوله قيمته ما تمامها وان كان العتق بزيادة محملها على المشرط خلافا لما عرفت من ان كان المالك معها ضمن النصف
والاختلاف لكل او التوزيع على جميع القرائن بان كان العتق بزيادة المسافة وبطل العتق وان بالسطر بل في عتق ولو استاجر الدابة لم يحل فحين
فراذ فهو خاص من الجميع ولو سلم الى المرحل وقال انه ضمن وكذا في تلف الدابة لم يحل ضمن النصف بمقتضى النسبة الا انه كما ترى مناف لا خلافا
الضمان في العتق ولا يقاس على ما ذكر في النقصا والديات من انه لو جرح زيد وعتقه الاسد مثلا فمضى ضمن الجراح النصف كما لو جرحه واحد
عدا واخر باستيفاء مخصص مثلا فمضى على ان يكون اجماع بينهما اذا التفت مسئلة التحميل مثلا فداستند اليها ويا هو هو وهو القدر المشترط
والى غيره وهو الزايد الا انه اجتمعا في مقابلة الضرر والاجماع بل في الغواص هذا التمثل خصوصاً بعد ما كان دعوى عدم الاذن في العقد المشروط
حال انضمام الى عتق الدابة عن الزايد وان كان فيه ما عرفت سابقا نعم كيف في الضمان كون الضرر من فعل المساجر فهو في الحقيقة كمن حمل دابة الغنم في
على حملها بالكلية فمضى فمضى بجمع ما كانت من المالك والظاهر من هذا انه قد مر من المباحث السابقة ما يعلم منه الحال هنا في ذلك وفي غيره بل
وفي اصل المسئلة الذي بان الكلام فيها انما في كتاب العتق الله العالم وكيف كان فلو اختلفنا في العتق كان القول قول المالك ان كانت العبد
المساجرة دابة وقبل القول قول المساجر على كل حال من غير فرق بين الدابة وغيرها وهو تشبه باصول المذهب قواعد التي منها اصل البرائة وغيرها
يكون المساجر المنكر بل لا يحضر الفاضل بالاول وان عكس من المشيع لكن لا يخففه نعم من المشيع في النهاية بل وفيه ان القول قول المالك في مطلق العتق
من غير فرق بين الدابة وغيرها ووضح ضعفه على كل تقدير بغنى عن البحث عن فائده والله العالم المسئلة الثالثة من قبل عتق دابة من غير
اشترط البرائة لم يجز ان يقبل غيره بنفسه كما عن النهاية وثرو الادشاد ويرى بل في المن على الاشهر بل في ذلك المشهور لان يحدث فيه استيع
به الفضل في صحيحه ابي حمزة عن ابي جعفر انه سئل عن الرجل يتقبل العمل فلا يعمل فيه ويدفعه الى اخر فيبيع فيه قال لا وفي صحيحه محمد بن مسلم عن ابي حمزة
انه سئل عن الرجل يتقبل العمل فلا يعمل فيه ويدفعه الى اخر فيبيع فيه قال لا الا ان يكون قد عمل فيه شيئا وفي خبره الاخر عنه ان يبيع عن الرجل يتقبل العمل
العمل فيعطيه ويعطيه من يخطه ويستفضل قال لا باس فعمل ونحو خبره ابي حمزة عن الباقر المروي عن الحسن في غاية المراد وفي خبر ابي محمد صاحب
لا يجسد الله ان قبل الشيا باخطا ثم اعطى العتق بالثلثين قال ليس يعمل فيها فقلت اعطى واشترى الخيط قال لا باس مؤيدا لذلك كله بما مر
سابقا من النصوص المضمنة لحرية فضل الاجير ولا ينافي ذلك ما في خبره على الصانع قلت لا يجسد الله ان قبل العمل ثم قبله من غلمان يعملون معي بالثلثين
فقال لا يصلح ذلك الا ان تبالغ معهم فيه قال قلت فاني انسيه لهم قال فقال في ذلك ان يبيع على ان يبيع على ان يبيع على ان يبيع على ان يبيع على ان يبيع
عن الحكم الخياط قلت لا يجسد الله ان قبل الثوب بدراهم واسلمه باقل من ذلك لا ان يبيع على ان يبيع على ان يبيع على ان يبيع على ان يبيع على ان يبيع
استعملت فيه بعد كونه مطلقا من لا على المقيدا للزمه من سوا الروح فادفع من ثا في الشهيد بن ابي حمزة النصوص بالكرهية لا يجمع من نظر
وان وافقه على الجواز الفاضل في صدرة واولا الشهيد بن ثا في المحققين والحراسة الا ان العبد للفاضل في الجواز انه روى صحيح ابي حمزة لا باس كما مر
وابه كذا وانما الموجود فيها حضرة من نسخة الوسائل والوافي باحكامه وفي معناه الكراهية ليس له في بيعه ولا في الظاهر سهو وضعه ثم حكى عن
ومجمع البرهان والوافي روايته كما ذكرنا ثم ان ظا النص في الفتوى لا اكتفاء بمسمى المحدث والعمل فيه روح فلا اشكال في الجواز وفي المسئلة لا بحث كما في ضنة

بحسب

كتاب النكاح

كتاب النكاح

مطالبة الاجر بشئ مستقر وان اودت نقضا لانه باذنه بخلاف لو كان له الزيادة فان له المطالبة به من وجوب دفع الاجرة وغيره من وجوب دفعها هذا
 في قواعد الفاضل لوجوب ضمان الملتاح المحول بخبر صاحبه بين تضمنه له بقبضه للموضع الذي سلمه ولا اجر له وتضمنه في الموضع الذي افسده ويعطيه
 الاجر لذلك المكان كذلك وفيه ان مقتضى القواعد استحقاق الاجر اجرة الى ذلك الموضع وضمانه لغيره حال التلف في الخبر المزبور وليس هو المستلزم
 السابقة التي يكون العمل فيها في عين المالك المكنون نحو اعتبار ان يسلّمها بالذليل العمل هنا الا العمل والنقل والما وجوب تسليم العتق فهو من حيث
 امانته في يده كما هو واضح باذنه اقل وكذا ما فيها البصر من ان لا يستاجر محبا كنهه عن عرض ذلح فتجوز زيادة في الطول فلا اجرة له على الزيادة للاتباع
 وله المسمى لا ينج من نظر البصر ضرورة عدم اتيانه بالعمل المستاجر عليه ضرورة مخالفته في اخر الطافة الاولى من الغزل لانه كان عليه ان يعطيه باذن بلوغ
 العشرة يعود الى الموضع الذي بد منه فهو مخالف فيه وبما بعده فلا يستحق اجر الاصل وكذا ان زاد فيه وفي العرض وفي العرض خاصة وان العمل في
 في قد هذا ذلك والمسمى آتية كما لو نقص منها قال كونه ان اوجبت اسقط منه بنية التناقص وفيه ما عرفت وان النتيجة للجميع عدم الاجر بل يغفل الارش
 لو فرض نقص الغزل بذلك والله العالم **المسئلة السابعة** من استاجر اجرا بغيره في حوائجه مثلا كانت نفقة على المساجر الا ان يشترط على
 الاجر كفاية الثمن او الفوائد الارشاد وارض على بعضهما في اللغة الشهيرة وان كانا لا يتفقان لغيره من عرفت من تقدير بل العمل المتفق خلاف
 اذا العكس خبره ثروة وكذا في رد الايضاح وجامع صدق ذلك وضمة وجمع البرهان وتبع الكفاية على ما حكى عن بعضها بل في كونه عن ابن المنذر لا اعلم
 في ذلك خلافا ساكتا عليه بل العمل ذلك هو الاخر في النظر ضرورة عدم اقتضاها لاجان من حيث هو كذا لا وجوب البعوض في عدم الدليل
 الشرعي الدال على وجوب تعييد او الصريح المروي في الكفاية وبالله سليمان بن سالم سئلنا بالمشترق عن رجل استاجر رجلا بنفقة ودرهم مائة على
 ان يبعثه الى ارض فلما ان قدم اقبل رجل من اصحابه يدعوه الى منزله الشهر والشهر فيصيدها بغيره من نفقة المساجر فنظر الى ما كان ينفق عليه
 الشهر اذ هو لم يدعه فكافه به الى يدعوه فمن مال تلك الكفاية آمن مال الاجرام من مال المساجر قال ان كان في مصلحة المساجر فهو مال له
 والا فهو على الاجر وعن رجل استاجر رجلا بنفقة مائة ولم يفسد شيئا على ان يبعثه الى ارض اخرى فما كان من مؤنة الاجر من غسل الثياب والحمام
 ضل من قال على المساجر مع جعل راويرة فانه على ما قبل لم يذكره علماء الرجال وعدم الجواب لم يعرف بل قد سمعت الاعراض عنه من ذكرنا ظاهر صدقها
 وعجزنا في ذكر النفقة في العقد وهو خارج عما نحن فيه ويحكي بكون النتيجة السؤال الاول ان الاجر المشروط بنفسه اذا اتفق بين الطرفين ونحوه يعني
 على استحقاقه لهما مع فرض كون ذلك البقاء لمصلحة المساجر حتى يكون مستحقا للنفقة وفي الثاني ان النفقة المستبقة اجرة من غير تعرض لتفصيلها
 بدخل فيها مثل غسل الثياب ودخول الحمام بخلاف الدوا ونحوه ثم هو ظاهرة جواز اشتراط النفقة من غير تعرض لاعتدادها بالانكاح لا على تقدير بها
 الشرعي او العرف بل في جواز جعلها اجرة او جزؤها وان كان منافيا لما ذكره بعضهم من لم يوجبها الا بالشرط من وجوب تعرض لتفصيلها اخرنا
 من الجاهل المسند لعقد الاجارة الا انه يمكن القول به هنا للعموم والخبر المزبور المعمول به في الجملة الظاهرة في الاكتفاء بمثل ذلك في دفع مثل هذا
 الفرع في الاجارة وان وضعت النفقة جزء من الاجرة فضلا عن ان تكون شرطا الذي قد صرح في محكي كونه هنا بعدم ضررها لانه من التواضع
 كما سيجرد ان كان ظاهر الاصل المفروض من جواز الاستئجار لا لانتفاءه في حوائجه على الاجمال انكاحا على المعتد له والمقتدر له واللائق بجاهل المصلحة
 ومع مع النشاع يجب على المساجر بدل اقل مطعوم مثله ولبوسه من الجفن المعتد عليه حسب ما هو محقق في تقدير النفقات الواجبة في الشرع ولو كانت
 الاجر لرض او بطعام نفسه لم يقطع هذا الذي قد حصل في العقد جزا او شرطا ولو اوجب الاجران يستفضل بعض طعما جاز وان كان مرضعا لم
 يكن فيه لك نقص في منفعة المساجر كما هو واضح **المسئلة السابعة** اذا اجر مملوكا له صانعا مثلا فافسد ذلك لان المولاه في رعيه
 فان قصر ففيه منه ببيع براء العتق وكذا لو اجر نفسه باذن مولاه للصبي عن ابي عبد الله في رجل استاجر مملوكا فيسهره لثا لا كثيرا قال ليس
 مولاه بشئ وليس لهم ان يبدعوه ولكنه يستعفى فان عجز فليس عليه مولاه بشئ ولا على العبد المحول عليه الحسن عن ابي عبد الله في من فاضى امر المؤمنين
 كان له غلام استاجر منه صانع او غيره قال ان كان صنع شيئا او ابن منه فواليه ضمانه ونحوه في ثمانية النهاية ومحكي الكافي من اطلاق كون الضمان
 على المولى ومحكي ثمن اطلاق عدم ضمانه وبغيره جامع صدقهم قال ان كانت جنايته على نفس او طرف كما لو كان طبيبيا تغلق بريقه العبد والمولى
 فدأوه باقل الامر من ثمن القينة او الارش لكن لا يفتقد باذن المولى وما في ذلك من التغلق بالكسب ان كان في العمل الذي يعمل فيه من غير تقييد وان
 كان بتفريط تغلق في نفسه ببيع براء العتق لان الاذن في العمل لا يقتضي الاذن في الاثام غير محمله وكما لاجهاده في مقابلة النص الذي مع فرض الامر
 بغيره ما سمعنا من الحل وجامع صدق ضرورة عدم افضاء الاذن من المولى في الاجارة الضمان كسب مع الاثام ولو غير تقييد **المسئلة الثامنة**
 صاحب الحمام لا يضمن الا ما اودع وقبل الادراع وفرط في حفظه او تغدي فيه بل خلافه في شئ من ذلك ولا اشكال بعد حمل اطلاق عقد الضمان
 في محكي المنفعة على ذلك ففي المرسى عن امير المؤمنين في انما هو ابن وفي خبر
 السكوني عن جعفر عن ابيه ان عليا كان يقول لا ضمان على صاحب الحمام فيما ذهب من الثياب فانه انما اخذ الجمل على الحمام ولم يأخذ على الثياب
 ونحوه خبر اسحق بن عمار عنهم انهم بدوا التغلب وفي خبر ابي بصير عن جعفر عن ابيه ان عليا كان لا يضمن صاحب الحمام وقال انما يضمن
 اجر على الدخول الى الحمام ولكن قد يفهم من الاجر خبر السكوني الضمان باستئجاره للحفظ وان لم يكن بتفريط وهو منافق لقاعدة الامانة ضرورة
 عدم الزيادة على ذلك بالاستئجار والصحيح عن رجل استاجر اجرا فافسده على صانع فترك قال هو مؤتمن نعم قد بين لا اجر له لعدم حصول
 العمل المستاجر عليه والله العالم **المسئلة التاسعة** اذا اسقط الاجرة بعد تحققها في الذمة وان لم يضمن ثمنها صح بطلان خلاف

ولا اشكال

القواعد كون الثابت في الفرض لجزء المثل الذي هو قبة العمل في مقابلة العين لا مضرة العامل لنفسه وإن زاد عنها ولا ما قصد الدافع وإن دخل منها ضرره كون
المقام من الضمانات لا المعاملات والضمان للشيء إنما هو بقبضته أما المعاملة فلا بد من الموافقة على الشيء كما هو واضح وعلى كل حال فلا إشكال ولا خلافا
في الاجرة في أصل المسئلة بل وإن لم يكن له العمل في الأصل وكان العمل في الأصل في الأصل المطالبة لا تترتب عليه الجزاء الذي هو بلادة الاجرة عوض
عمله أو عدم قصد الشئ فان ذلك كاف في تحقق الاجرة للأصل المراد وإن أراد الشئ ولعله المراد في المتن نعم إن لم يكن مما له اجرة بالعادة ليرتفع
المراد به بل إن نوى العامل الاجرة بذلك لم يكن له للأصل وعدم تقويم المانع من ضمانه ببلاده على ذلك هو المراد من قوله لا اجرة له في العادة في
فلو كان منقوبا عرفا لزم الاجرة بمجرد الامر بفعله وإن جرت العادة بعدم اخذ الاجرة عليه كاستبدال المانع الذي حصل منه الاجارة إلا أنه استبعد
في جامع عندنا وسنحسن زيادة الأعم من ذلك وهو ما لا اجرة له في العادة سواء كان منقوبا بحيث يجوز مقابله بالعوض أم لا وقال إن ظاهرا لا
بالعموم قلت قد عرفنا أن ضما الاجرة بالادان إنما هو لاصالة الاحرام العمل وعدم اعتنا اخذ الاجرة عليه لا ينافي احرامه في الواقع على وجه يجعله كما
لمقتضى الشئ ودعوى أن عدم الاجرة له في العادة يقتضي بفساد الشئ بدفعها ان مقتضى البحث هنا بيان حكم الموضوع واقفا لا حكم الشئ الذي
ظاهر ان يمكن دعوى كون القول قول العامل انما لا يصير يثبت وكون العادة كذلك لا يقتضي بفساد الشئ كما ان عدم العادة للعامل في الصورة
انما يثبت الحكم فيها بالاجرة بلا خلاف في ذلك ومن هنا بان لنا لنظر في ذكر الشهودان وغيرهما من الفرق بين ما في المتن ويحكم كونه وبروز بين ما
في قولنا لفاضل حيث اكتفى في ثبوت الاجرة بكون العمل في الاجرة عادة فقال ولودع لغيره شيئا ليعمل به لا استثنى الصانع اجرة مثل ان كان العمل في الاجرة
عادة ولا خلافا فاضاء ما في المتن بثبوتها من نفسه لها وان لم يكن العمل في الاجرة في العادة كالودع للحداد مثلا سكتا فقال اخذها ولم يكن فيها من العمل
الذي يستاجر عليه عادة لكونه ميسورا بخلاف ما في عمدنا فغير هذه الصورة ففقتنا ما نفيانا واشانا ما لم نذكر عرفنا ان عدم الضمان فيها لا اجرة له في العادة
لعدم اجرة المثل فلا ينعى ثبوت عوض له في الذمة وان مع مقابله بالعوض بالترافع وكون الحداد ناصبا لنفسه لا اخذ الاجرة لا يقتضي ثبوت اجرة مثل العمل
المدعوى اليه وان لم يكن له مثل في الخارج وكذا الجباة وغيرهما من الصانع فيكون المقصود لذكر الامرين بيان المقربين من الصورة الاولى والاما الصورة الثانية
فهي كذلك ايضا لان فيها احتمال عدم اعتبار عدم كون العامل من نفسه لفساد الشئ فيكون فريضة على ايرادها بل لا يصح احدها بها بل قد عرفنا ممكا
فرضها بما اذا اخطأ في الواقع عن قصدها والاصل البرائة الا انك قد عرفت ثبوتها لا لانها من المعاطاة فان الشرايط فيها مفقودة بل من باب الضمان لا احرام
على السلم وصاواة مناضرة مع الاستيفاء لا اعتبارا لمقتضى مع ذلك مع الادان فضلا عن الاجرة المثل والاصل في ذلك ان الموجود في الخلاف في كل
الافضل على خصوص الصانع على ما حكى قال في الاول اذا سلم الثوب الى غسال وقال له اغسله ولم يربط بالاجرة ولا عرض له بها ففسد ثوبه لزم له الاجرة وعينا
قوله في المبسوط الامر بنفسه كان عليه الاجرة بل في الخلاف زيادة انه ان لم يربطه بنفسه لم يكن له اجرة فاراد المصنف ان عدم اعتبارها للعامل في
الاجرة ولا الامر فصرح بهما في صورتين وبالنسبة الى ما ذكرنا بان لنا للتحقق في جميع اطراف المسئلة على وجه لا يخفى عليك ما في كلمات بعض الاصحاب
بعد الاحاطة بذلك المسئلة **الثالثة عشر** كل ما يوفى عليه ثوبته المنفعة الواجب على الاجرة على المجر كالحق في الجباة والمعاد في الجباة
والاقدام فيها والكس في التلخيص والصنع في الضمان وان لم يكن عادة تقتضي وجوبه على المساجر لدليل المقدمه لكن في ذلك وضه وعرض موضع من كونه انصح
انقضاء العرف واضطراره على المساجر لان المقصود من الاجارة العمل اما الايمان فلا يدخل في مفهوم الاجارة على وجه يجب اذاؤها لاجلها الا في شواذ
ثبت على خلاف الاصل كالرضاع والاستحمام وفيه ما عرفت من ان وجوبها ليس للدخول في مفهوم الاجارة بل لفقد الواجب الذي الاصل فيه ان يكون
مطلقا لا مشروطا خصوصا مع الاعتناء او فوا بالعمود نعم في المحاشي وعن جميع البرهان وجوب التبعين مع عدم العادة او اخلافا لها ولا يثبت
وفيها من التراجع وليس من مورد الاجارة التي يعتبر فيها المعلومات فان التحقيق ما ذكره المصنف من الازال الثلثة في مفروض المسئلة ولما وقع من الاختلاف
في خصوص بعض الاشياء فانما هو في ثبوت اصل العادة فيها وليس هو من وظائف القبة ومع فبدل المفتاح للعلل المثبت التابع لاجارة الدار والمثل
الفعل ومفناحه في اجارة الدار لان الانتقال يتم بها وقد عرفت وجوب تسليمه على صاحب الدار فحق مقدمه مضافا الى نفسه للعلل التابع للباب
التابعة للدار في الاجارة بل في محكي كونه وجوبه على الوجوه لا ينفق ضبا عن المساجر لثبوت اصل المنفعة اليه كذا في العادة بل في الاول وجب
صد ثبوت الجوار مع عصيانا واستثناءه لكن في عدم جامع صدر وعن الارشاد وشريعة ليس له المطالبة ببدله مع ضبا عن المساجر وان لم يكن ضما من المثل هو
المانع لعدم جبر الانسان على اصلاح ملكه وعما روي في فصبعة المساجر لاجل ان شاء كما ان شاء المجر من غير لزوم لاحد ما وفيه ان ذلك ليس لوجوب
اصلاح الملك بل لوجوب تسليم المنفعة الى مستحقها ولذلك وجب عليه تسليم الدار فارغة الظاهر وكذا البالوعة والحش ومشتنع الحمام بل للمساجر
لخيار اذا كانت ملوثة ولم يبادر على وجه ليرتفع نفع معديه على المساجر بل بما قبل بثبوتها بغيره والامتناع نعم يمنع وجوبه لك بعد تسليم المصلح اليه
ومن يعلم في قوة ما في جامع صدر من عدم وجوب التفرغ عليه اثناء الاجارة للحش والبالوعة ومشتنع الحمام وان احتمل في صدر بل عن ثبوت فريده وليس كل ما
يترتب عليه الانتقال بعد تسليم العين وتمكن المساجر منها التمكن التام يجب على المجر ان يدفع بها الغاصب كمنع ان لا يجبر لا تسلي البرائة
مع تسليم العين فارغة وان كان قد بنا فشر بالفرق في موانع الانتفاع بين قصور العين في نفسها لا نقا خرابه ونحوه وبين الامر الاجنبى المانع للتمتع
وان بقيت هي على قابلها ضرورية وجوب ثوبته المنفعة الواجبة للعين نفسها في تمام المدة وعلى كل حال فلا يجب على المساجر اصلاح ما فسد من العين
باستيفاء المنفعة الذي هو حقه ومع فليس عليه التفتيش للحش والبالوعة مثلا عند انتهاء المدة وان حكى عن ظاهر المبسوط ذلك نعم قد يترتب بوجوب التفتيش
من الكفاية كل في عدل بها ان راد الاثون كالكناسة مع انه استشكل فيه في محكي في خروج المدة وفي الدار بل واقامة وجوب على المساجر بغيره على

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

اشكال وقجامع صد النظر في مجال ولعله لا يضر من واثنا انتفاع بها فكانت كالحل والبالوعة بل ينبغي ان يحرم بعدم وجوب كسبه ما يكون من الدار فيها او
مالك برالراج وانما كفى الشئ على سطح فالظن ان من وطبقه المالك كالعارة بل لا يبعد ذلك في تلج العريضة اذ كلف ومنع من الانتفاع لما عرفت نعم لا بأس بجمع
عدم كفاية المانع من الانتفاع اذ خرج كالكفاية في اثناء الاجارة المعلوم عدم وجوبها على المورث والله العالم **الفصل الرابع في التنازع**
مسائل **الاولى** اقامتنا في اصل الاجارة فالقول قول منكرها الواقع للاصل سواء كان المالك او غيره مع عيبه بل خلاف ولا اشكال ثم ان
كان التنازع قبل استيفاء شيء من المنافع يرجع كل الى صاحبه وان كان بعده او بعد استيفاء الجميع الذي يترجم به على الاجارة انه مورد العقد فلا يخفى اما
ان يكون المدعى المالك او المصروف فان كان خلف المنكر انتفت وجبارة المثل فان كانت ازيد من المسمى بزم المالك لم يكن له المطالبة اذ كان
دفعه لا يضره باستيفاء المالك بل يجب عليه ايصاله الى ان يكون دفعه وان كان ليس للمالك قبضه بعد اخره لعدم استحقاقه الا ان يكون دفعه
في دعواه الاولى على قول منثاقه انخصنا الحق فيها وان زاد المسمى على اجرة المثل كان المنكر المطالبة بالزيادة ان كان دفعه ويحفظ عنده لم يكن
والعين ليست مضمونة بغير هذه الصورة لا عرف المالك بكونها امانة بالاجارة وان كان المصروف المدعى بخلف المالك استحق اجرة المثل فله
المطالبة ان لم يكن قبض قدورها وان فادعت عن المسمى بزم المصروف ان كان المسمى كس فليس له المطالبة في الزيادة الا ان يكون دفعه بالقول السابق
وان يجب على المصروف ايصاله الى الطرف الشرعي ولو كان المصروف قد قبض المسمى وكان ازيد من اجرة المثل فليس له المطالبة بالزيادة المعتبر بعد
استحقاقه الا ان يكون دفعه كغيره وان وجب على المالك ايصاله اليه ككذلك ولكن العيب مضمون اذا كان المالك منكر الاصل الاذن والافلاض ان
وكذا لو اختلفا في قدر المساجر بنحو الجبر فان القول قول المالك التكميل المنكوف بالبلغ مثل ذلك لاصالة عدم وقوعها على ازيد مما اصر به والخمس
الخالص والقول بل ان كان منها مدع ومنكر ضعف مع فرض كون الدعوى في اصرة وقوع الاجارة كما اوضحناه في نظائر المسئلة فلو ان منابط
التحالف عدم انفاها على شيء من مورد العقد بل احدهما يقول اجرتك البيت والاخر يقول الدابة مثلا نحو ما سمعت في البيع المذكور لا فرق عند المثال
بينهما بالنسبة الى ذلك وكذا لو اختلفا في رد العين المسجلة فان القول قول المالك للاصل وحرية القياس على الوديعه عندنا اما لو اختلفا في
قدر الاجرة فالقول قول المساجر لاصل عدم الزيادة على انتفاضه من قدرها وموردها ومنه يعلم ضعف الخالف هنا كما عرفت هناك
المسئلة الثانية اذا ادعى الصانع او الملاح او المكاري هلاك المانع من غير بعد ولا تقريط وانكر المالك كلفوا البيت على ذلك ومع هذا
يترجم الضمان على المشهور كما في ذلك بل على الرخصة دعوى انه لاجعنا ومن منكره اننا الا ان معناه الصانع كالتصا والتضابط وما اشبههما الا ان انا لم
يخبره الا بغيره من عبد الرحمن على حكمه من العبد والشئ في موضعين من المنها بزم مع اننا نضعفه للاولاهم بل على ظاهر الحكم عند يقيننا منهم
ما جئت ابداهم فليس على الا العبد والمرفوض وقيل القول قولهم مع اليقين لانهم اساء وهو اشهر الروايتين لان لم يكن دوايه ايضا انه خيرة النهاية
في اول كلامه وقت ومات وكاف والمهدي الوسيلة وتوقع قبح وكرة وتبر وعدا الارشاد وكلف وقبح وايضا قبح وجامع صد وقص ذلك على ما
حكى من بعضها بل عن ترسبها الى الاكثرين المستلذين وانما الاظهر في المذهب عليه العمل بل غرظا لغيبه او صرح بها الاجماع عليه بل عرفت عليه اجماع القوم
واخبارهم وبدل عليهم مضافا الى ذلك والى فاعده الامانة صحيح معونه بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام سئل عن الصباغ والقضا قال ليس بينهما وبين
حبس قلت لا يبعد الله اعطيت جنة الى القضا فذهب بزمه قال ان ائمتنا فاسخلة وان لم نعلم فليس عليه شيء وخبره الاخر عنه ايضا لا يضمن
القضا الا ما جئت بداه وان ائمتنا اختلفت وخبر ابي بصير المروي عنه ايضا لا يضمن الصباغ ولا القضا ولا الحائك الا ان يكون ائمتنا فنفوت با
لبينة وبطلت عليه السجود منه شيئا وهو ان كان في مقابلها اخبار اخر كحسن الجلبه عنه ابق في العسال والصباغ ما سرق منها من شيء فلم يخرج
منه على امرين انه قد سرق وكل قليل له او كثير فهو ضامن فان فعل فليس عليه شيء وان لم يفعل ولم يرقم البينة وزعم انه قد ذهب اليه فداعى عليه
فقد ضمن ان لم يكن له بينة على قوله وخبر ابي بصير عنه ايضا سئل عن قضا وذهب اليه ثوبا فزعم انه سرق من بين مناعه فقال عليه ان يفهم البينة
انه سرق من بين مناعه وليس عليه شيء وان سرق مناعه كله فليس عليه شيء وحسن الجلبه عنه ايضا انه سئل عن رجل جبال استكرى منه ابلا وبعث معه
بزيه الى ارض فزعم ان بعض زفافي الزبيات احرق ما فيه فقال ان شاء اخذ الزبيات وقال انه اخبرني ولكن لا يصدر ولا يثبت عادلة وهو خبر
الشحام وفي جملة من النصوص اطلاق ضمان القضا والصانع معكلا في بعضها بالاحصاط في اموال الناس وفي آخر تعيين ذلك بما اذا لم يكن
عامونين وفي الاخرى ان على من احضره كان يفضل عليهم اذا كانوا عامونين ويمكن حملها اجمع على ما اذا افسدوا بابدهم بل في بعضها ابناء
الى ذلك وقد عرفت ان الضمان بخلافه من التلف ونحوه الا ان يجب الفضل عليهم اذا كانوا عامونين بعدم التفرم وتكون خاوية عما نحن فيه كخروج
نصوص الاجر المشروط عليه الضمان عن ذلك والنصوص المقتضية للضمان وان اقاموا البينة بل لم اجد جاللاها من اصحابنا الا ان النظر في مجموع
هذه النصوص ما فيها من لفظ الاجر المشترك ونحوه وشدة اختلافها وما حكى عن العامة مثل ابن ابي لبلا والثوري ابي يوسف الشيباني وابن حبان
واللث الا واصل ذلك والمشافع احد قوليه واحمد اعاد الروايتين على اختلاف قولهم يقتضيه خرجها مخرج القبة بل ربما يحصل الجهر بذلك
خصوصا مع ملاحظة اختلافها واختلافهم واتحاد بعض الفاظها والفاظهم ومن هنا عرض الاصحابها الامور عرفت وعلى ما انصوصنا لموافقة لقاصد
الامانة واصل البرائة وغيرها وهو لا يفي وكذا الرادعي المالك عليهم التقريط بعد النص في اصل التلف فانكر والم يكن عليهم الا اليقين مع التهمة
خلافا لعرفت من حكم بضمانهم الا ان يثبتوا البينة على التلف بلا تقريط وقد عرفت محال فيه **المسئلة الثالثة** لو قطع الخطاط ثوبا
قباء مثلا مدعي الاذن من المالك بذلك وقال المالك لم امره بذلك وانما امرته بقطعها فبعضا فالقول قول المالك في عدم الاذن مع

في ذنب الاحكام في مثل العقود النافذة على مثل هذا الاذن خصوصاً مع مخالفة لقاعدة حرمة التصرف في مال الغير واصالة بقاء المال على ملك مالكه كما
لما بعد فرضه في الاذن وكذا يظهر من ما ذكره من التوثيق في المسئلة فانه بعد ان ذكر بطلان الوكالة بالتعلق مدعي عليه الاجماع على الظاهر قال
ان البطلان به انما يتحقق فيها لو كانت جعلت في حق المثل كما في المتنازع بل يظهر من بعض كلامه انه كطلان المهرج النكاح والجميع كازي ونحوه الرضا
فلا خط وابل ومن شرطها ايقاع عدم التعلق في الابهام على وجه يشك في مشروعية الوكالة في نفسه وكذا في غير تعيين او على امر من الامور وعلى شيء ما بطلان
في ونحو ذلك ولعل المراد من ذلك الوكالة لا يصح على المهرج والمجهول بالاختلاف فيما اعلم ان بل عن طر بعض الشافعية ولو كان في شراء عبد افتقر الى وصية فليحتمل
لبنية معظم الفرق ويجوز الاستغناء في الوصف اجمالاً بقسميه بل ولا على نحو السلم وشبهه ما اعترف به العلم نعم لو اطلق اي وكلمة مطلقاً من دون ان يذكر
وصفاً لم يصح للفرق واليه اشار المصنف بقوله على قول ولكن الوجه عندنا الجواز كما هو صريح كونه وكلفه في غير ما بل لا يجد فيه خلافاً بيننا من غير اطلاق الادلة
وعومها وخصوص امر النبي معرفة الباء في بشرائه بناء على انه من التوكيل الذي هو من الاذن والامر للذين لا خلاف ولا اشكال في جواز فعلها به بخلاف
ذلك على انه ربما يتعلق عرض مطلق العبد بالشاة الموصوفة لمصلحة الموكل وبذلك ظهر لك بطلان ما اظن فيه في لك ما هو تاس من عدم احكام المراد
في العتاة حيث جعل قوله ولو اطلق مسئلة مستقلة لا انها تالم الاولى وان قوله على قول راجع الى الجميع فاشكل عليه الحال وكان ينبغي بذلك المحقق الشافعي
في عبارة عدل لكن هي ليست مثلاً عبارة الشافعي قال الثالث ان يكون معلوماً نوعاً من العلم لينة اصطلاحاً للفرق ولو كان في شراء عبد افتقر الى وصية لينة
الفرق ويكفي لو اذن العبد تركها وان لم يستفص في الوصف لو اطلق في الاذن الجواز وان امكن ايقاعه في غيرها على ما ذكرنا وموجبه حاج الى عدم اخضاع الشرط
المزبور لعدم جواز ذلك فان كونه عبداً اخرج من العلم بخوف النبي امره اشترط ان يكون ما ذكره او لا على طريق التبرير كرام القائل والاصل في هذا الشرط
الشافعية وقد عرفت صحة الجملة ببعض الامثلة التي ذكرنا اجمالاً الكلام معهم في بعض الامثلة كالوكالة في شراء العبد وقد اظهروا فيها صحة الشرح في
المطروحة وروى ما حكى عن الشافعية موافقة بعضهم على التمسك بين عبداً الشافعية وعبداً التجار فيعتبر الوصف في الاول والثاني ومن بعض من
التفصيل بين ذكر الشافعية في الوصف في الثاني دون الاول والجميع كما ترى من ان اطلاق الادلة وعومها وعدم الضابط لما ذكره من الوصف
نعم في عدم موافقتهم على عدم صحة الوكالة لو قال وكنتك على كل قبل وكثير لظرفا لغير عدم الامن من الضرر قال ولو قال يا ابي من كل قبل وكثير لظرفا
وفرق في كونه بين الاضافة الى نفسه وعدمه فحكم بالبطلان في الثاني دون الاول قال ولود ذكر الامثلة الى نفسه فقال وكنتك في كل امره والى وفي كل
امره او في كل ما يتعلق به او في جميع حقوقه او في كل قبل وكثير من امورك او فرضت اليك جميع الاشياء التي تتعلق به او انت وكيل مطقة فصرفته ماله
كثرت او فصل الامور المتعلقة به الى غيري فيما انبأه فقال وكنتك على بيع املاكك وتطلبون زيجاً وبيع عبيدك او لم يفصل على ما تقدم فالتق
معتد الصحة في الجميع قلت وهو كذا للفرق في احد الطرفين في دفع الابهام ضرورة قيامه مقام الاستغناء في التفصيل الذي لا اشكال في الصحة معه
فلينشئ من المفروض غرض الوكالة التي لا يمتنع الى رضاء بدعي التمسك بالمصلحة التي هي في غاية الخفاء في الامور المنشرة فلا يصلح دافعه للفرق نعم
يشكل عليه لفرق الزبور بانما المراد من العبادتين مع الاضافة الى نفسه وعدمها ولو يفرضه التوكيل اذ لا يفعل توكيل شخص اخر فيما لا يملكه الموكل
كما انه يشك في ما عداه من ان التوكيل بالابراء يستدعي علم الموكل بالبلغ البرع عنه ولو قال ابراه من كل قبل وكثير جاز ولا يشترط علم الوكيل ولا علم
من عليه الحق بان لا دليل على اصحاب علم الموكل في الوكالة على الابراء بل قد يظهر من الحكم عنه في كونه الاجماع على ذلك قال لو وكلة في ان يراه من اذن
الوكيل عليه وان لم يعلم الموكل قدره ولا الوكيل عندئذ لو قدر ان كل واحد من جماع صدر على اداء التوكيل على قدر مخصوص من الدين لا يجمع ماله عليه فانه
بشرط علم الموكل بالقدرة التي يرباها وانه من هو كما ترى والامر على بعد ما عرفت التفصيل في المسئلة والله العالم وكيف كان في عقد جائز من
طرفه بل لا خلاف اجماع بل الاجماع بقسميه عليه مضافاً الى ما استفتا من خصوص المقام خصوصاً بالنسبة الى الموكل ومع فلو قيل ان يبرئ نفسه مع حضور
الموكل ومع عيبه فنقول وان لم يعلم بذلك اذا حال توقفنا انظر الى علم الموكل من ان لا يصلح لهذه فواعده بعد اخضاعه الى خصوصية
عزل الموكل على وجه لا يفتل اندراج مثل هذه الصورة فيها كما شاع بعض ما بل لا يجد من اخذ من عند بقوله الاما عا يظهر من ذلك ان يوهم بها فانه
لا يمتنع من توثيق ومما شرح الارشاد للتوثيق من المسئلة ان ذلك نعم بجعل بقاء جواز التصرف في مال غيره من الوكالة المعلقة ما في ذلك ان المقام
لا يمتنع من جحان على ذلك من حيث ان الاذن هنا صحيح جامع للشرائط بخلاف السابق فانه معلق وفي صحة ما قد عرفت . من تم جزم في بقاء
الصحة هنا وجعل الصحة هناك احوالاً في كونه عكس واستقر هناك بقاء الاذن الصيغة وجعل بقاء هنا احوالاً في كونه عكس واستقر هناك بقاء الاذن الصيغة
بالبطلان فيها كما هنا خذ من الملائمة في المسئلة في تلك احوال وان كان فيها ان التعلق انما هو في الوكالة لا الاذن التي لا يمتنع فيها من
فرض بقاءها جامع للشرائط الصحة ايقاع وقد تقدم الوجه دعوى بقاءها وان لم يمس مسألة بقاء الجنس بعد ان تعلق الفصل المعلوم عدمها عندئذ
غير الوكالة من العقود بل هو دعوى الفهم عرفاً او دعوى عدم الفرق بين الاذن والوكالة لا بالاعتدال او ما في معناها ما هو من الشخص الخارجيه فيكون
الحاصل ان الاذن ان ادبت بصورة العقد او معاطاة كانت وكلاً ولا فرق اذن فاذا انقضت عرض ما يفسد العقد من تعلق او من او عزل او نحو
فذلك يبقى لعدم كونه مشتملاً ذاتياً لها وانما هو مفارن لها سميت بسببها وكذا لو لم يمتنع احكام رتبها الشارع عليها وبذلك ظهر لك الوجه في
ما وقع من الخلط وجرم من دعوى تخلف الفهم عرفاً في بعض من اخر نعم قد يشك في بقاء الاذن بعد علم الموكل ماله رقم خبره جالبه او مغالاة يبقا
على جميع الاحوال والا انقضت متى فارها الرد فلا يجوز التصرف بعد الاذن جديد ولعل ذلك مختص باختلاف الاحوال وان ادبت عن
ذلك كله كان المحقق بطلان عقد الوكالة بالتعلق وقبح التوكيل بعد فرض عدم صدوره غير اذ عقد الوكالة من افعالهم لا باس بذلك

فيما

كتاب

الضمان ايضاً في العجز الموقوف لا بعد عدم الضمان فيما كان في يده مما كان ابتداء فبعضه غير ضمان فان الاستدانة لا تندرج في قوله على اليد فيقول
برائز الذي يجال وكذا لو دفع المودع الوديعة مثلاً مع عدم علم المودع بذلك فانه لا ضمان عليه لولف بعد ذلك وان انقضى عقد الوديعة ضرورة ان ذلك
ونحوه من الامانة الشرعية مثل الثوب الذي طارئة الرمي حرقاً في النار وهذا العقد المسلم من الامانة الشرعية الى الاضمان فيها باعتبار عدم حصول
فيها بفرض الضمان على وجه يقطع اصل البرائة ولعل هذا هو المحقق في المسئلة ونظائرهما كالمضاربة وغيرها وان كان قد تقدم ان بعض الحكماء في كتاب الاجماع
وكيف كان ولما اشرع على من وافقه على العبارة المزبولة الا الفاضل في الرابض ويمكن ان يريد بها معنى اخر والله العالم وكذا يبطل بالجنون والاعفاء من كل واحد منهما
بلا خلاف اجماع فيه بل في ذلك هو موضع خلاف ولعل العدة والامانة عوى كون ذلك من احكام العقد المجازين بينهما عدم القول في مثل الجبة والرهون من
طرف الرهن بل لو كان الاجماع المزبور امكن دعوى قيام اخذ المولى الموكل مقام اذنه في بقاء عقد الوكالة وان اقصى ما يفرضه عن رضاء الموكيل عدم تصرفه
حالياً لا انفساخ العقد وكذا انما الا ان ذلك بعد الاجماع المزبور لا فائدة فيه ولا فرق عندنا بين طول زمان الاعفاء وقصره ولا بين طابق الجنون وادولاه
ولا بين علم الموكيل بعرض المبطّل وعدمه وبما احمل بقاء جواز التصرف في الموكل بعد ذلك المانع بالاذن العام وان بطلت كالمضاربة على ما في ذلك فيما تقدم
من المسائل وقد يفرق بين المقام وبينها بان المبطّل هنا راجع الى الاذن نفسه لا الى خصوص عقد الوكالة وانما حاصله خروج الماذون عن قابلية اذن الشئ
فما لم يجزوا الله العالم وكذا يبطل وكذا لو كبل المجر على الموكل فيما يمنع المجر من التصرف فيه لكون الموكل فرع الموكل فرع فرض من منع المباشرة له فلو كبله
بطريقاً او لا ان لا يضاف ان لو كان اجاباً لعدم انقضاء ذلك بطلان الوكالة ثم جازاً وعلى كل حال ففي حكم الحجر والرفق على الموكل بان كان كافراً او ثانياً
ولو كان هو الموكل صانته لم يتركه كبل عبد الغير وسبها الكلام فيه والله العالم ولا يبطل الوكالة بالتمتع وان نظاير ما لم يصل الى حد الاعفاء او يخرج عن المقام
ولو ان لا يبطل اذا اوقف لعارض من العوانض لاصالة الصحة ومعلومه عدم معاملته الشائع التعم معاملته الجنون ونحوه في المقام وغيره بل في كونه وفيها
عدم بطلانها بالسكوت اذ لا انقضاء فسواء كان الموكل ما يصبر فيه العدة ابتداء او استدانة كوكيل في الشئ ونحوه وبطلانها من حيث العتق
لا خصوصه لكن قد يمنع اعتبار العدة في ذلك ونحوه ما ذكره من الامثلة مع فرض انقضاء المصلحة وكذا العاقبة ولو سلم عند منع اعتبارها في صحة عقد
الوكالة على وجه لم يرد بعد هابل لا بد من استنباط وكذا لا جدية اذ الماحل كون العدة على نحو ما حملوه في عدالة الوصي من عدم انفساخ الوصاية
ولكن يمنع من التصرف في موارث ثلث وصايته والسبب في ذلك انه لا دليل على بقاء الوصاية على وجه يكون شرطاً في صحة عقد الوكالة وان قلنا بعدم
تصرفه حال فسق فمجرد اذنه على كل حال فيبطل الوكالة ايضاً بتلف ما قلعت به الوكالة كوكيل العبد الموكل في بعده وموت المراء الموكل بمطالها
وتلف الدينار الموكل بالشراء به بل في ذلك لا فرق بين ان ينص على الشراء بعينه او بطلان بان يقول اشترى بكذا فبطلت بطلانها ولو كان نفعه
موجباً للضمان فلت هو كك مع فرض ظهور اللفظ في الشراء بعينه فيكون الفرق بينه وبين الاول بالنص في الظهور لكن في كونه ولو وكاله في الشراء مطر
ونقد الدينار على الثمن بطلت ايضاً ان تلفت لك الدينار لا نه انما وكل في الشراء ومعناه ان ينفذ ثم في ذلك المبيع قبل الشراء او بعده وقد ينفذ ذلك
بثمنه ويمكن جعل ما في ذلك على ذلك بدعوى انقضاء اطلاق الشراء بلام من جعله ثمناً في العقد او بعده فيكون الاطلاق في غير مقابل النص على
الشراء بعينه بمعنى جعله نفسه ثمناً وعلى كل حال فقد صرح من فرض ذلك بطلان الوكالة بالثمن وان كان موجباً للضمان فانها لم تنشأ في الشراء بغير
حتى لو كان وكيله على استنباطه لكن لا انقضاء انما في صورة الاطلاق للشراء بذلك وان لم يكن وكيله على الاستنباط ولكن اشترى به من الثمن
مثلاً او الاخر في ذلك سهل بعد كون المدار على المفهوم عرفاً من عبادة الموكل ولو بقرينة الحال وكذا يبطل الوكالة لو فصل الموكل ما قلعت لوكالة له كوكيله
في بيع عبده ثم باعه او فصل ما ينافيه كوكيله على بيع عبده فاعفوه وبالعكس وليس من ذلك وطى الزوجة التي قد دخل على طلاقها ففصلت عن غيره من العتبات
التي لا تفصح لغير الزوج ولا وطى السرية الا على كل حال على وجه اخر من عدم منافاة شيء من ذلك لتعلق الوكالة اذ ليس ما ذكرناه مبطلاتها باعتبار ظهورها في العزل
ولذا لم يبطل الوكالة لو ظهر في البيع او العتق بل انقضاء متعلقها مع اللهم الا ان تقوم قرينة على ارادة انشاء العزل بذلك وهو خروج عما نحن فيه كما
هو واضح في شيء وهو انه قد يتوهم من التعبير بالبطلان وذكر ذلك في سبب الجنون والموت والاعفاء ونحوها ما قلعت به الوكالة وفصل الموكل ما وكل
او بائناً في كل شيء فدين ان الظاهر خلافه والا لا فسخ انفساخ العقد بغير ما وكل فيه مثلاً ضرورة عدم تبطل العقد وانما المراد من البطلان
انقضاء موضوع الوكالة لا انفساخ عقدها فلا ينافي في مقامها في اتي من موضوعها وفيه انه لا مانع من التزامه على معنى البطلان في بعض متعلقه لثالث غير
المبيع والمسلم من عدم تبطل العقد انه لا يكون بعض العقد شيئاً بعد ان كان مجموع شيئاً لا في نحو المقام وقد تقدم سابقاً المحقق في صحة بعض الصفقة في
ملكه وملك الغير بل في بيع الشاة والخزير كما انه تقدم صحة الاقالة في بعض المبيع دون بعض نعم لا يجوز ذلك في الاحتياط لا للقبض بل لعدم ظهور دليله
في مشروعية ذلك بل لعل ظاهراً عدم بخلاف نحو المقام الذي يمكن القول بجواز فسخ الوكالة في بعض ما وكل فيه دون بعض والله العالم ثم انما ينبغي ان
يعلم ان انقضاء هذا الفسخ انزال الموكل لا يتوقف على العلم به بل هو يؤثر اثره لاطلاق اذنه فينتفي موضوع الوكالة وان لم يعلم الموكل فلو تصرف
بطلان تصرفه ونسباً انتم من محققين لذلك وعلى كل حال في العبارة ثم عن العزل ان يقول عزلتك او عزلتك يا بكت او فسخت او بطلت وانقضاء
او ما جرى مجرى ذلك من كل لفظ صالح لفصد انشاء الدلالة على ذلك بل وكل فعل نعم لا يصح بالفسخ انفساخ الاصل وغيره وكيف كان فلا ينبغي ان
انقضاء الموكل على ما يستقام من الموكل ولو بالقرائن الحالية والمقابلة ومن هذا ذكره من اصحاب بل لا اجد فيه خلافاً ان اطلاق الوكالة في البيع
او الشراء مثلاً بفرض البيع والاتباع بمنزلة المثل فيقتضي المبدأ لا وان يبتاع المبيع دون العتق لو خالف في شيء من ذلك لم يصح ولم يلزم ولكن
صح ووقف على اجابة الا انك تعلم لا بأس بما يباح من الزيادة والنقصان في مثل ذلك المبيع بل لعل ذلك جامع من غير المثل لعدم انضباطه بالنسبة

فان كان الموكل كافراً او ثانياً او مجنوناً او عتقاً او بائناً في كل شيء فدين ان الظاهر خلافه والا لا فسخ انفساخ العقد بغير ما وكل فيه مثلاً ضرورة عدم تبطل العقد وانما المراد من البطلان انقضاء موضوع الوكالة لا انفساخ عقدها فلا ينافي في مقامها في اتي من موضوعها وفيه انه لا مانع من التزامه على معنى البطلان في بعض متعلقه لثالث غير المبيع والمسلم من عدم تبطل العقد انه لا يكون بعض العقد شيئاً بعد ان كان مجموع شيئاً لا في نحو المقام وقد تقدم سابقاً المحقق في صحة بعض الصفقة في ملكه وملك الغير بل في بيع الشاة والخزير كما انه تقدم صحة الاقالة في بعض المبيع دون بعض نعم لا يجوز ذلك في الاحتياط لا للقبض بل لعدم ظهور دليله في مشروعية ذلك بل لعل ظاهراً عدم بخلاف نحو المقام الذي يمكن القول بجواز فسخ الوكالة في بعض ما وكل فيه دون بعض والله العالم ثم انما ينبغي ان يعلم ان انقضاء هذا الفسخ انزال الموكل لا يتوقف على العلم به بل هو يؤثر اثره لاطلاق اذنه فينتفي موضوع الوكالة وان لم يعلم الموكل فلو تصرف بطلان تصرفه ونسباً انتم من محققين لذلك وعلى كل حال في العبارة ثم عن العزل ان يقول عزلتك او عزلتك يا بكت او فسخت او بطلت وانقضاء او ما جرى مجرى ذلك من كل لفظ صالح لفصد انشاء الدلالة على ذلك بل وكل فعل نعم لا يصح بالفسخ انفساخ الاصل وغيره وكيف كان فلا ينبغي ان انقضاء الموكل على ما يستقام من الموكل ولو بالقرائن الحالية والمقابلة ومن هذا ذكره من اصحاب بل لا اجد فيه خلافاً ان اطلاق الوكالة في البيع او الشراء مثلاً بفرض البيع والاتباع بمنزلة المثل فيقتضي المبدأ لا وان يبتاع المبيع دون العتق لو خالف في شيء من ذلك لم يصح ولم يلزم ولكن صح ووقف على اجابة الا انك تعلم لا بأس بما يباح من الزيادة والنقصان في مثل ذلك المبيع بل لعل ذلك جامع من غير المثل لعدم انضباطه بالنسبة

الى فسخ

في الاخير زيادة لما على القول بان لا ينزل ما لا يعلم العزل وهو الاصح فان الردع ما هو الا انزلوا الموكل وفيه ان لا وجه لبناء ذلك على المسئلة المنزوعة بل
 انما تكفي ان يطلع الردع على كل حال ضرورة انتفاء متعلق الوكاله مع فرض سقوط المالك الخيار قبل رد الوكيل به كما هو واضح بادنى تأمل ودرع
 عزم ادلة تلك المسئلة كصحة ابن وهب ما لم ينفذ من غيره مما لا يلزم العزل بالقول والفعل لاشمال لما تخلف فيه فيكون ذلك منها احتيا وافي المسئلة
 لا استنباطا منها استيقا التزام مقتضاها من مراعاة كل تصرف للموكل تصرفا الوكيل فان كان قد وقع منه ولو بعد تصرف الموكل ما ينافيه قد علم
 ومناسبا لانفساخ تصرف الموكل لاجتماع جميع شرائط الصحة والذم والامتنع فالوكيل ج بالانسية الى المالك اعظم من الولي من الذين بمضى فصل الثاني
 منها للمعروف من تصرف الوكيل وان كان من اضرار ذلك الموكل ولا ينبغي منافاة لعدم تسلط الناس على اموالهم واوقافا لعقود وغيرها بل لا ينبغي
 من له ادنى دري في الفقه ودعوى ان المعارض بين هذه العوائق من وجه بدعيها او لا ظهور ادلة الوكاله في بقاء الموضوع الموكل فيه فلا تغاير
 مع بل لا يستفاد من مجموع قوله الناس متسلطون الخ ونحوه ومن قولهم وكل امرأه سوى ثوبها ولا يملك غيرها على ذلك فانهما سبقوا تصرفه بعد وان اضرنا
 بطل بل هو مقتضى قيام الوكيل مقام المالك وكونه نائباً عنه وقرعاً من قرعه ولين في شئ منها ما يقتضي فسخ تصرف الموكل بوقوع تصرف الوكيل بعده بل
 دعوى ذلك من غرائب الفقه ضرورة كون العكس مظنة ذلك ومنه يندفع انه لو سلم المعارض من وجه وان كان هو كما ترى فلا ينبغي كون الترجيح لذلك
 باعتبار معلومته خرج مسألة الوكاله عن القواعد التي يجب لاقتضاها على ما هو المتفق وهو العزل قولا او فعلا مع بقاء العين الموكل عليها فاقبله
 لتعلق فعل الوكيل فيها كما هو واضح وبذلك بان لك ان ملأ قد وجاع صدق واضح الضعف على كل حال كما ان ما فيها انتم من انزلوا الوكيل بالانسية
 الموكل وان رد الرد في ذلك لا يخرج من نظر انتم ضرورة ان فعله الموافق للصحة ما عارض على الموكل نعم لو قلنا بان لا التزام والرد للوكيل ليس من حيث الوكاله بل لاد
 الشرعية يمكن اشتراك في التجا بينهما فلا يمتنع التزم الوكيل على الموكل لكن فيه ان يمتنع من مضى التزم الموكل على الوكيل وقد عرفت صحة
 سابقا بخلافه اللهم الا ان يفرق بين الوكيل والوكال في ذلك **الفصل الثاني** في متعلق الوكاله وقد اعبر بالفاضل فيه امورا ثلثة احدها ان يكون
 قابلا للنيابة ضرورة انها زوج الوكاله فلا بد من معرفتها الاضح في النيابة وما تضمن فيه والمتم في ذلك من غير اصل يرجع اليه محال الشك وقد
 يستفاد من التامل في كلام الاصحاب ان الاصل جواز الوكاله في كل شئ كما يروى في ذلك ذكر الدليل فيما لا يمتنع فيه من التصرف على اعتبار المباشرة ونحوها ما يقع
 من الوكاله ليعود ما صح فيه ولعل مرجع ذلك الى دعوى اشتراط المباشرة ونحوها ما يمنع من الوكاله والاصل عدمها ولا يكفي في امتناعها ثبوت شرعية
 حال المباشرة فان ذلك لا ينافي عموم ما دل على جواز الوكاله انما ينافيه اعتبارها اشتراطا واصلا عدم الوكاله فلا يقطع بثبوت مشروعيتها كغيره من
 العقود بل الظاهر الاكتفاء باثبات دعوى ما يتحقق في صحة ابن سالم ان الوكيل اذا وكل شر فام على المجلس فامر ما مضى بدا والوكال ثابت حتى يبلغه العزل
 وقوله في الصحيحين انهم من وكل رجلا على امضاء امر من الامور فالوكال ثابت ابد حتى يبلغه بالخروج منها كما اعلم بالدخول فيها ونحو ذلك مما لا ينفي دلالة
 على كون الوكاله جائزة مسوقة لبيان توقف العزل على الاعلام ضرورة ان رد على ذلك وعلى المشروع بل هو كاف في اثبات المطاردة شاملة لكل
 مورد من الموارد التي تعلقت به الوكاله من مجال الشك فانه يصدق عليه انه وكل على امضاء امر فلا ينزل حتى يبلغه العزل وبالحمل على التام
 في هذه النصوص وما شابهها ما يختص مع ملاحظة التمسك من الاضطرار في كل عقد بالعموم باثرها ولا يمتنع شئ منها بما يؤول الى مشروعيتها بطبيعتها
 المتضمنة للشرعية في كل فرد من افرادها التي حلت فيه الطبيعة حتى يعلم فتاه فالحكم الشرعي في خصوص القرابة التي هو محل الشك مستفاد من جواز الثابت
 للطبيعة بعد فرض تحقق الاطلاق العرف الذي مدخله للصحة الشرعية فيه فانها اسم للامر من الصحيح والفاقد وبذلك ظهر لك مشروعيتها الوكاله
 في كل شئ الا ما علم من وجه وفرض عليه بقوله اما لا تدخل النيابة فضا بطل متعلق قصد الشارع بانفساخه من المكلف مباشرة بنص واجماع او نحوها
 فان الوكاله لا يمتنع من حيث الحقيقة بل كالتحريم من محدث مع القدرة نوايه كانت او ما شئت وان جازت النيابة في غسل الاعضاء عند الضرورة
 او غيرها بالترتيب لان المولى للنيابة هو لا الناسب الا لم يصح بل في ذلك هذه الاستنابة ليست توكيلا حقيقة او من ترتفع من لا يصح توكيلا كالجو
 وفيه انه لا يقتضي عدم صدق الوكاله في نولي المبالغ العاقل نعم قد بين انه من ثلثان للفعل المأمور به مباشرة حال القدرة اكتفبه الشارع باعتبار نيته
 اعضائه وبول لصح فحذرك حال الجرا اما الطهارة من النجاسة فقد قبل ان يجوز له الاستنابة فيه لان الغرض منه هجران النجاسة وزوالها كيف اتفق
 ومن هنا انما يمتنع صحة نيته وان ترتب الثواب منها والصلوة الواجبة مادام جها بالاصل الا في مثل بعض الطواف في النيابة في الحج عن الحاج بناء
 على شرعية نية النوب فيه فضلا عن كونه الطواف المندوب وكيفية الزيادة وما عني من التوافل ومطلق الصوم المندوب فذلك في جواز التوكيل
 نظر باطلاق جماعة من الاصحاب المنع من الاستنابة في العبادات بشملها وان نفى الاطلاق في غيرها قلت قد يستفاد من النص في مشروعيتها اهداء الثواب
 في جميع المندوبات للحق المبني بل قد يستفاد منها انها ضلها عنه على وجه ترتيب الثواب كما اشترنا اليه سابقا في العبادات نعم لا دليل على مشروعيتها النيابة فيه
 على وجه يفسد خطاب المندوب لمكلف بل هو باق على نيته بل وان ترتب ثواب له على فعل الغير نيته النيابة عنه فلا حظ وامل ومن ذلك يعلم ان
 في اطلاق عدم جواز النيابة في العبادات حتى جعل في ذلك اصلا وان خرج منه ما خرج بالادلة الخاصة وفيه انه ليس في العبادات الا الفعل بقصد الفرية
 وان الشارع جعل ذلك سببا لترتيب الثواب عليه وهو غير مناف للنيابة فيه فيندرج في عمومها الذي مقتضاه مشروعيتها جعل فعل الغير فعل كذا
 نفسه بالاذن والتوكيل من الطرفين وهذا امر شامل للعبادة وغيرها فانه قد ينافع وان من ثمرات الاصل المذكورة وخصوصا بعد التامل فيلجأ من
 النيابة في حال الجوه وبعد الموت وخصوصا لما فيه منها فاجتهاد والله العالم وكذا الكلام في الصوم الواجب المندوب فان جامع صدران
 ظاهرهم عدم جواز النيابة فيه مطا واجبا كان او مندوبا مادام جبال ومثله الاعتكاف العفيف في الصوم والجمع الواجب مع القدرة اما مع العجز

في النيابة
 في العبادات
 في كل شئ

في النيابة
 في العبادات
 في كل شئ

كتاب

في بيان

الاعتناء

بالعبادة

والتواضع

والتواضع

والتواضع

والتواضع

والتواضع

والتواضع

والتواضع

والتواضع

والتواضع

والتواضع

والتواضع

والتواضع

والتواضع

والتواضع

والتواضع

فقد عرفنا في كتاب الحج والايان حتى الابد والندوة والنصب وسائر المحاصير والقسمة بين الزوجات لانهم من لستماها والظاهر انهم من جنس
 بالمظاهر واللعان الذي حقيقته الدماء على نفسه ان كان معتزلا او شهادته او بين وضوء العدة التي هي لغيره واليوم والجماعة يجوز ذلك مما عليه
 عدم قبول النيابة واما البعض الاخر فان ثبت فيه اجماع ونحوه من الادلة المعتبرة على صحة النيابة فيكون له ان كان محلا للنظر والناظر في كل الظاهر
 الذي هو كما اطلاق والصيغة اذا كان مؤدوها المباشرة ونحوها من الصيغ والنفذ واليمين ونحوها مما هي من الاسباب التي يوجب الاحتكام ولا مانع
 من النيابة فيها واما الالفاظ الملوك والاحتياط فيها الاحتياط في نظر وفي كونه لمجرد عدم التصديق في الالفاظ ويمكن ان يريد غير ذلك هو بحكم
 المباح المأمور فيه البحث في حياة المباحات وقد ذكرنا في المضامير تحقيق الحال فيها وقبولها للنيابة باستبعاد غيره لعدم ما يدل على الدخول في ذلك
 المحقق فمما احق لو قصد عدم بل لعل ظاهر الدليل خلافه خصوصاً مع عدم قصد الدخول في حوزة الاستبعاد عليه ثم ظنوا من احق احوالها ونحوها اعتباراً
 قصد الفعل بعنوان الاستبعاد عليه والادخال تحت سلطانه الذي هو الملك عرفاً في رتبة الملك شرعاً فيخرج من الاسباب الشرعية في حصول الملك
 لا مانع من جريان النيابة فيه كغيره من الاسباب المبرم الوكالة كما هو واضح بادي نابل واما الالفاظ بمعنى رتبة حكم الشرع في حوزة غيره فليس من بعض
 عدم الجواز فيه ولعل لظهور ادلة في اعتبار المباشرة فيه الا انه لا يخفى عليك ما في ان يكون اجماعاً وقتنا بالعموم المنزوع على الوجه المذكور ثم لا يجوز الوكالة
 في اقامة الشهادة الا على وجه الشهادة على الشهادة بل هي ليس من الوكالة بل النيابة في شيء وانما هي شهادة على الشهادة ولكن لها شبهة النيابة ومن هنا صح
 الاستثناء ولو جعلها من الافراد المجازين لها واما القضاء والحكم بين الناس وقسمة القبي والمقتبة في جميع صدقاته فيصير التوكيل فيه ومراعاة ما في ذلك
 من جواز تولية الامام غيره في القضاء وكذا تولية منصرفه لغيره مع الاذن في ذلك ونسبته هذا النوع وكذا يجوز واستثناءه من هذا الباب لكونه
 عبادة بل من كل العبادات الى ان قال واما تولية القضاء بالامام او نائبه الخاص لعدم امكان تولية منصرفه العام وهو القضاة زمان النيابة
 لغيره لان غيره ان كان جامعاً لشرائط الفتوى كان مساوياً للامام في تولية القضاء بالامام في تولية منصرفه العام وهو القضاة زمان النيابة
 جميع شرائط الفتوى في الفاضل فيمكن الاستثناء في الحلف بعد تولية لغيره لكونه في مواضع للنظر كدعوى انه من العبادات التي من شرط صحتها التوبة و
 كدعوى عدم نصرة في زمن الغيبة لما ذكره ما يثبت في القاض لا نائبه في القضاء بمقتضى جواز تولية قول حكيم الذي فيها الفصل بين المتخاصمين في كبرها
 من الاسباب التي يصح فيها التوكيل فالاولى الاستثنا في الاجماع ان كان على عدم قبوله للنيابة في جميع صدقاته لا يجوز للمحاكم ان يوكل من يوجب في الجور
 لكن يوكل الغرض من طلبه منه اما المحجور عليه فلا يصح ان يستنب من يحكم عليه بالمحجور عنه ومراعاة ان يكون نائبه بنفسه محجوراً عليه واما ما ذكره في التمسك فقد
 جزم في جامع صدق التوكيل فيه وانه متعلق بمن سلم عليه عدله بان وجوبه فوري والتوكيل مؤد الى فوائده وفيه ان يحرم ذلك لا يصلح للمنافسة
 لا يمكن تصورها مع عدم فوائدها وكذا الكلام في كل فوري خيالياً وبغيره واما التوكيل في الافراد فبغيره حيث نفي في الثاني في ما في هذا كله في الايدخل النيابة
 لمعلومية اعتبار الشارع فيها ما يبينها واما ما يدخل النيابة فضابطه ما جعل ذريعة الى عرض لا يخص بالمباشرة ويكفي في ذلك عدم العلم باعتبارها لغير
 مشروعية الوكالة والنيابة كغيره في انواع البيع وازايمه من قبض الشئ ودفع الشئ والافالة وااثبات المحل والفتح فيه ونحو ذلك وكذا الوكالة والفتح
 والوكالة والضممان والشركة والوكالة والعارية والاخذ بالشفعة والاراء والودعة والوصية وقسم الصدقات وقبضها وعقد النكاح و
 توابه من فرض الصدقات والفتح بالعبث الخلع والمباراة والطلاق وغيرها واستيفاء القصاص وان شئ للثمن وتخصيص الديارات وفي الجهاد
 على وجه لان المفوض به جازا الدين وحراسه المسلمين فلا يتعلق بالفرض فيه معين نعم لو فرض غيبة نصيبين الامام اياه لجودة رايه في الحربا ونحو ذلك
 عليه لم يحجز التوكيل فيه وفي جامع صدق هذا هو المراد بقوله على وجه وفي استيفاء الحد ومطعم حفصو المسحوق وغيبته وسواء كان الحد الذي اولى الله تعالى
 وكذا يجوز التوكيل في اثبات حدود الادميين التي هي احق حقوقهم باحدود الله سبحانه ونعم فلا يجوز عند المصداق والفاضل في صدق بل عن غيره المنع منه
 قط الا في هذا القدر لكن في كونه صريح بجواز في اثبات حد الله فضلا عن الادعي محجبا بان التبع وكل انسانا في اثبات الحد واستيفائه حيثما جرت
 له فان اخرجت فاجبها وبذلك في نيابة النواب الذين كانوا برسلهم الى الاطراف ولعل الاقوي في النظر فيجوز للامام ونائبه العام ذلك ولا
 يتنافيه در الحد بالنيابة نعم ليس لحد توكيل غيره في ذلك لاسواء المكلفين في المحسنة ويمكن جعل عبارة المص وغيره على ذلك وكذا يجوز التوكيل في
 عقد السبق والراية كغيره من العقود والعقود والندبر والكتابة وفي الدعوى وااثبات الحج والمحقوق وغيرها مما لا حاجة الى تعدادها بعد اظهر
 من الاصل المذكوراه مع ان هذا العدد لا يفي بخصرها كما ان الضابط المنزول لا يجدي في اقرارها لشك اللهم لان يريد وابيه ما اشترى البعز لا كفاءة
 عدم العلم فيه ولعل المصطلح كما هو عليه لانه تعرضه للدليل في منوع التوكيل بخلاف غيره مما اكفوا في جواز التوكيل فيه بعدم ما يقتضيه المنع وبذلك يتم
 انهم ما ذكرناه من الاصل المنزول والله العالم والثاني من الامور المعبره في الوكيل فيه ان يكون معلوماً بنوع من العلم كما عرفت تفصيل البحث في سابقا
 على هذا الفصل وكذا عرفت الحال فيما لو وكل على كل قليل وكثير وانه قبل لا يصح لما ينظر من احتمال الضرر ببعض جميع عبيده وتطلب جميع نساءه
 وهبة جميع املاكه ونحو ذلك مما لا يوجبه وقبل يجوز ويندفع الاحمال باعتبار المصلحة ولكن قال المص هو بعيد من موضع الفرض الذي هو العموم
 المنزول نعم لو وكل على كل ما يملك مع لا يربط بالمصلحة بعد ان دفع معظم الغرض عنه بتخصيص المعلق في الجملة وفيه ولا ان العموم اولى باعتبارها
 المصلحة المعبره في الفرد الخاص فضلاً عنه وثانياً انه لا فرق في ضبط المصلحة بين العمومين فان انشاد العام لا يمنع من ذلك فان مرجح المصلحة
 الى نظر الوكيل فاعلم فيه المصلحة فعلة وما اشبهه منعت ولا ترويض ذلك العام المنشور مع وبغيره رعاية المصلحة على ما عرفت فابيه وذلك مشترك
 بينهما ويمكن حمل كلام المص على ارادة البحث في صحة الوكالة لا الاحتياط في عدم التقييد بالمصلحة وانه يفعل كلما يشاء ويحبقى البحث صحة ذلك مع

منه

الاذن منه فيه والغرض ان التوكيل الثاني بفعل الفعل عن موكله الموكل الاول فلا يكون له الا مع اذنه فيه اذ مع عدمها انما اذن في لفظ التوكيل الاول مثلا او كذا
لفظ لا وكذا هو واضح وناضح وباني من حيث يتحقق لذلك اذ عند عرض القصد ولو كان المولى ما فذلك في الجارية عن نفسه ومولاها جان لان موكل فيها
جرت العادة بالتوكيل فيه لغرضه من المانعين كذا لا يخرج بسبب العادة المربوطة كما لا يكون فيه صريحا بخلاف ولا اشكال ان لا يجوز ان يكون موكل في غيره ذلك
لان مقتضى صريح الاذن من مولاها لو كان لصريح وجواز التوكيل عليه من ظاهر اللفظ وضيقه وان لم يكن موكل فيها يجوز ان يصرف فيه من غير اذن مولاها ما يصح
فيه النيابة كالطلاق ونحوه ما فيه المقتضى للجواز لا مانع من الرقبة في حد ذاته انما لا يمنع من التوكيل وانما هي كالحجر والسفوف فيصور للمحجج عليه ان يكون موكل فيها
له التصرف فيه من طلاق وخلق وما شابه ما هو فيه داخل في الحجر اما محجج عليه فيه فلا يجوز وكذا في غيره لعدم كونه جازا للتصرف حالها وهي استاتة لكن
الاضافان لم يكن اجبا امكان الفعل بصحتها وان توفقت تصرف التوكيل على ذلك المحجج عن الموكل نحو الوكا لغير طلاق امرأة وهي طهر الواضحة واحدا
المحجج لئلا خلاف نصا وفوقه يجوز وليس في من التعليق في شيء بل ولا من الوكا لغير طلاق امرأة سببها فاقى كره من ان من جواز التوكيل في طلاق
امرأة سببها وبمع عبد سببها فقياسه بجواز توكيل المحجج عليه باسنان له فيه الولي وكل هذا عندنا باطل لا يخرج من نظركم وكيف كان فلا يجوز
ان يكون المحجج في عقد النكاح ولا البيع الصبد بل ظاهرهم الاتفاق عليه لعدم جواز اصل الفعل للموكل فلا يجوز وكذا لا يجوز وكذا لا يجوز في الغير
في ذلك كما ستر في محرمه اصل الفعل عليه نعم هذا كله في الوكا لغير الادارة الوفيق حال الاحكام اما لو حصلت الوكا لغير حاله لا رادة الوقع حال الاحكام
فذلك ظاهر العبارة منه والاولى الجواز وهو مؤيد لما قلناه سابقا لكن في جامع صد ظاهرهم عدم الجواز فلا يثبت على هذا التوكيل لعدم كونه بالكمال المباشرة
هذا التصرف لان وهو شرط عندنا فكان كالموكل في طلاق امرأة سببها ثم حكم عبارة كره السابقة الا ان لا يخرج عليك ما فيه بعد الاحاطة بما ذكرنا
مضافا الى خصوص من لا يرى قلت لا يبعد الله من رجل وكل رجلا بطلاق امرأته اذا احضرت وطهرت وخرج الرجل قبله فاشهد انه قد اطلق ما كان امره
به وانما قد بدله في ذلك قال فليعلم اهله ويعلم الوكيل هذا وثم الكلام في حكم المحجج في محله وكذا المعتكف بناء على سوانه له في غيره الشراء ونحوه فلا
قائل وعلى كل حال فقد ظهر بما ذكرنا ان الاشكال في صحة الوكا لغير بيعه مع اجماع ما عرفت في الموكل مع فلا اشكال في ان يجوز له الجواز لو كان التصرف
في كل ما لها الولاية فيه كغيرها من الولاية وكذا يصح الوكا لغير الطلاق للناشأ اجماعا او ضرورة لوجوه القضاة وعدم المانع فاعز من سببها في محله
في ذلك لا يثبت في اللغات اليه بل وللحاضر على الاظهر لا يثبت له المشهور بل عن ابن ادريس في خلافه بين المسلمين لعدم الوكا لغير خصوص ترك الاستعجال
في صحيح الاخرج وضيقه خلافا للمحكي عن الشيخ والفاضل في معنى فتعوه في الثاني لقوله الطلاق يبدل من اخذ بالساق المراد منه بقرينة معلومة جواز الوكا
في الغائب ان امر اليه مباشرة او كاله واطلاق خبر ردة عنه لا يجوز الوكا لغير الطلاق المتصرف في تعينه على الغائب من البلد جعابيه وبين النص
المربوطة الا ان كثر مع قصور سند ومناجات اطلاقه الاجماع وان حكم عن ابن عباس لا ينافي ما سمعنا من الادلة من وجوه خصوص عدم التعرض في شيء
من النصوص لغيره ولا حضور وان صرح بعضها بالجواز في الاول لان اشارة لا ينفى ما عداها كما هو واضح والله العالم ولو قال الموكل اصنع ما شئت كان
ما اطلع الاذن في التوكيل عن موكل عن نفسه لانه تسلط على ما يتعلق به المشيئة الذي يشرع فيه الغرض فان لفظ ما للعموم التكا في بينه وبين المحض
في الاعتبار وان تفاوت في القوة والضعف في كره من خلاف في ذلك محتمل بان الغيب فيها بفعله بنفسه فلا ينفى ان التوكيل في غيره محله وبسبب سببا
ارشادنا ان يكون الوكيل تام البصيرة فيما وكل فيه عارفا بالنية التي يجازيها في المحل في بحيث يكون ملما بخصم مائة الموكل بل عن ابن البراج وظاهره
الصالح وجوبه ولكنه ضعيف الوجه لا يثبت ان يكون كل من السقاء من يولي محكومية عنهم ولكن يكره لدوي المكات من اهل الشرف والمناس
المجتهل الذين لا يلبس بهم الاماني ان يقولوا المنازعة بانفسهم لم يضلوا عنها لغرضهم بل قد ينفاد ما روي عن علي ان الخصم يتجمل وان الشيطان
ليحضرها وان لا كره ان احضرها عموم الكراهة المشاع فيها وان ناكثت منهم خصيصا اذ كان مع ذوي الالسنه البذرية ولا ينافي ذلك خاصة النبي مع
صاحبها من اجل من فريش ثم العلماء ومخاضه عليه مع رجل ياتي عنده ربيع طلحة اخذت غل لا يوم البصرة فانكروه ودعاه الى شرب الفاضل ففرض معه اليه
وهي مشهورة ومخاضه عليه بن الحسين مع زوجة الشيبانية لما طلقها وادعت عليه المهر فان الدواعي الضرورات ارفعة للكرامة في جهنم فائمة
والله العالم **الفصل الرابع** وبصيرة البليغ وكما في العقل بخلاف ولا اشكال فلا يصح وكاله العبيد الا في اعرفت والمجوز بعد سلب عيونهما وما
عن ابن البراج من استثناء الاذن في دخول ارا الغير وابك الهدية من سلب عبارة الصبي خارج عما نحن فيه من الوكا لغيره ان ذلك مستل بالقرائن الدالة
على صدق من ذلك لانه انشاء منه وجب تخيرونه وكاله البالغ العاقل وان كان فاسقا او كافرا او مرتدا للعلم والامتناع في بعض الافراد لا مخر لا ينافي
ممنه في الجملة ومع فلان هذا المسلم لم يطل الوكا لغيره لما عرفت من ان لا ينفذ لا ينفذ الوكا لغيره فكذا استثناء بل هي ولي الاصل نعم قد بطل وكاله التكا
من حيث كونها على مسلم كما ستر في وهو شيء غير ما نحن فيه من صحة اصل وكاله وظاهرهم كما عرفت في جامع صد ولت عدم الفرق بين المريد القطر في الملوحة
ودعوى خروج الاول عن القابلية منوعة والمسلم بها بالنسبة الى نفسه لكن في حواشي الكتاب للمصنف الثاني على قوله لان لا يرد اذنه الا ان تكون عن غيره
ويكون رجلا او تكون الوكا لغير مسلم فان كانت عن غير قطره والوكا لغير مسلم روي في بقا الوكا لغيره وعده عوده الى الاسلام وعده فان عده فوكا
باقية وكذا ساير تصرفاته وهو كما روي في التلجج المراجعة التي ذكرها الماعرف من عدم المانع من كونه وكبلا وهو ريد وفي حواشي الشهدا المرافعة في الم
عن طرة اذا كان الموكل عليه مسلما وفيه ان المخرج البطلان بناء على بطلان وكاله استثناء فكذا استثناء لا المراجعة وكيف كان فالصابط التوكيل هو ان
كل ما لغيره بغيره بنفسه بمقتضى جواز اصل الفعل له ولو اهدم دليل المحرمه ونصح النيابة فيه مع ان يكون وكبلا فيه فخرج العبادات وما شابهها وان جاز ان
يليه بنفسه لانه لا يضح النيابة فيها ونصح وكاله المحجج عليه لسبب اوقلس لانها كما في ذلك يجوز ان يليها لانها بعض الافعال فصح وكاله فيها

انما هو كالتوكيل في غيره

انما هو كالتوكيل في غيره
هو كالتوكيل في غيره
هو كالتوكيل في غيره
هو كالتوكيل في غيره
هو كالتوكيل في غيره
هو كالتوكيل في غيره
هو كالتوكيل في غيره
هو كالتوكيل في غيره
هو كالتوكيل في غيره
هو كالتوكيل في غيره

في غيرها

بل غيرهما اذ هو كما ترى خصوصاً اضرب بل لان لها مباشرة ذلك بانفسها من غير ضرورة معلومة عدم حرمة ذلك عليها وانما هو متوعان من التصرف في مالها لان
من احكامها حرمة ذلك عليها كما هو المحقق في ذلك على المضابط المزبورة فقال ولا يصح سائر المحرمات فيما ليس للمحرمان بفعله كما يتبع الصبي وامساك وعقد النكاح
لما عرفت في المضابط من كل مال ان عليه بنفسه اذ هو مضابط للوكيل بقاها واثباتها ولذا ذكر تفريقاً عليه ما دخل وما خرج ولا يشك في ذلك في المبدأ لفظي بعدم
جواز فعله ما يوقعه لغيره لنفسه اذ قد عرفت ان المدار على حرمة مباشرة الآية لا دليل عليها في المبدأ من حيث ادعاءه وانما لا يجوز فعل ذلك لعدم الملكة والذمة له
شعاً وقرن ما خرج من جواز فعل الشيء بنفسه وبينه لنفسه كما هو واضح وايضاً فالمنع من تولي الشيء يمنع دليله فان كان مفاده المنع من مباشرة غيره من اصل الفعل
عليه بحيث لا يجوز فعله لغيره ولا لغيره ولا لغيره ولا لغيره كما في بعض محرمات الاحرام اتيه والا فافترض عليه فليس محرم الا لغيره بنفسه لا لغيره عن الوكالة
عن الغير بل لعل الاستدلال في كثير من المواد وعمومات الوكالة كذلك يشهد بخلافه وبذلك بان ان المدار في المضابط المبدأ ان احد ما كون الفعل مما يجوز
من المتأثر ليس هو من المحرمات عليه والاثبات كون الشيء مانعاً للقيام به في ذاته والله العالم وعلى كل حال فلا خلاف في ان لا يجوز ان يتوكل المرء في طلاق غيرها
لزوجها ولغيره بل لا خلاف في تعيينه بل لعل الاجماع يقتضيه عليه وهو ما في الوكالة وهل يقع في طلاق نفسها قبل والقاتل الشيء لا يجوز لاشترط المغايرة
بين الوكيل والمطلقة وغيره وقد بل منع ضرورة اقتضاء عمومات الطلاق الكفاية بمثل هذه المغايرة الاعتبارية نحو ما سمعته في غير المقام من نظام
وكذا نصح وكذا انما عندنا في عقد النكاح ايجاباً وفياً لان عبارتها معتبرة في عندنا للسبب بخلافه للمنافع من توليها فيها فوجب ايجاباً وفياً كما هو المحرم ليس
يأتي كذا كراه في محله ومعنى مندرج في المضابط المزبورة ان لا يصح له ان يبيع ما يملكه من ماله لغيره لانه لو كان له ماله لكان له ماله لغيره لانه لو كان له ماله لكان له ماله لغيره
فلا اشكال ولا خلاف في ان يجوز وكذا ان الصبي اذا اذن لغيره لغيره لانه لو كان له ماله لكان له ماله لغيره لانه لو كان له ماله لكان له ماله لغيره
ثمرة المنفعة في مال الغير ولا انتفاع به بل واذن بالكره من غير فرق في ذلك بين اقتضاء مانع شيء من حقوق السيد وصحة كونه في ذلك عن كونه جواز توليها
بغير ذمة في الاشياء الغلبية اذ المبيع شيئاً من حقوقه وفيه ان المانع ان كان ملكه المولى للمنافع كما هو ظاهر فلا فرق بين المتأثر في المولى وغيرها في التوقف
على الاذن وان كان المانع المتأثر في المولى لغيره لغيره لانه لو كان له ماله لكان له ماله لغيره لانه لو كان له ماله لكان له ماله لغيره
الى غيرها وقد اطمع ذلك في الجواب عن ذلك بما لا يبيح المحصل اذ هو ما دعوى لا لغيره لغيره لانه لو كان له ماله لكان له ماله لغيره لانه لو كان له ماله لكان له ماله لغيره
او دعوى الاذن شرعاً في علم الكراهة للسبب المستمرة بل وان علمت لا لغيره لغيره لانه لو كان له ماله لكان له ماله لغيره لانه لو كان له ماله لكان له ماله لغيره
على عقده وان بطلت وكذا مع فرض اسرار اذن المالك بغيره لغيره لانه لو كان له ماله لكان له ماله لغيره لانه لو كان له ماله لكان له ماله لغيره
وكيف كان فالمراد في صحة وكذا لانه بالاذن ان قبوله لا يثبت الا مع ما بل الظاهر ان السيد ان يقبل عنه فيكون وكذا وان لم يرض هو سواء كان بجعل او غيره كما
ان لم يزوج امته فله ان يبيع لغيره لغيره لانه لو كان له ماله لكان له ماله لغيره لانه لو كان له ماله لكان له ماله لغيره
جاز وكذا لانه في بيعها وشرائها وليس في الادلة ما يقتضيه اذ بد من المغايرة الاعتبارية بين المولى والسابع والمشتري محل الصيغة كما عرفت سابقاً والله
العالم ولا يشترط صدق المولى ولا الوكيل في عقد النكاح بل لا خلاف فيه بيننا بل ولا اشكال فيجوز للاب في العقد ذلك وان كانا فاسقين كما يجوز في الوكالة
للفاسق فيه ايجاباً وفياً للسبب بخلافه للمحكي عن بعض المشايخ من شرائط العدالة فيما ولا ينبغي ضعفه نعم في اعتبار صدقها في ولا لغيره لغيره لانه لو كان له ماله لكان له ماله لغيره
على ما في ذلك بل حكى فيها عن كونه القطع بان الفاسق لا يبرأ من الحق لو كان عدلاً ففسق ان يزوج الما منه وانما اشكل في ذلك في عقد في كتاب الوصايا على
كل حال هو بحيث لا يخرج من غير ما هو واضح ولا يتوكل الذي على محصل من اسلم للذي ولا اسلم على القول المشهور بل في كونه والتفصيل وقرن ظاهر
المذهب لك وغيرهما الاجماع عليه وهو ان لا يجوز له الا لغيره لغيره لانه لو كان له ماله لكان له ماله لغيره لانه لو كان له ماله لكان له ماله لغيره
السبيل المحجور على ان ذلك هو سبيل صاحب الحق الذي في غير الوكيل ولا اشكال في جواز مضايقة المالك وان باع من مسلم وطالب المباشرة وهي مضامنة للوكيل
مع فلا يخفى للشيخ من مورد الاجماع اللهم الا ان يدعى الاولوية المنعوتة وان جزم به في الواجب تبعاً للشهادة لك بل قد يوجب اذن لغيره في ذلك
وان لم يكن وكان فانها هي مورد الاجماع المزبور كما ان ظاهره الاختصاص بما اذا اقتضى الوكالة نوع فهو وسلطنة للغير بلفظ على والاستدلال
بالا لغيره ما خبره كالوكالة في العقد بعد اعطائه وبنار امثلاً في المجهوز وفاقاً لما ظهر من شأني المتأخرين لعدم ادلة خلافه للمبني على ان
من المنع عن توليها على تزويج المسلم من المسلم وعن تولي المسلم على تزويج المشرك من الكافر وقد عايناه اجماع الامامية مع ذلك بانها لا يملكها
لانفسها ذلك وفيه منع واضح بل عرفت ان المضابط في الوكيل جواز مباشرة بنفسه لاجازه لنفسه والله العالم وهل يتوكل المسلم للذي على المسلم فيه
منه من خلاف من ظاهر المقيد والشيخ في النهاية والديلمي والي الصالح وابن زهره المنع بل عن الاجماعات الاجماع عليه والوجه في كل من المتأخرين الجواز
على كراهة لعدم السالوة عن عارضه ما يقتضيه المنع حتى لا يبرأ فانه ليس اثبات سبيل الكافر بل لعل مراد الجميع الكراهة كاعتنا في الجاهلية ما عرفت في الاجماع
على الجواز لكن على كراهة فانه لا يبرأ من الاجماع اذ انما هو في مقدمه على ذلك وبما يشهد اليه ايضاً ما في محكي لف ويكره ان يتوكل مسلم لغيره لغيره
على مسلم ولا يكره ذلك احد من الفقهاء دليلنا اجماع الفرق ولا دليل على جوازه فانه وان اشترت عبارة الاخرة بارادة الحرمة من الكراهة في ادائها
لكن يمكن العكس بل لعل اولى في جواز الحلال منها خصوصاً ما عرفت بالاضطحة ما عرفت بسوطة يكره ان يتوكل مسلم لغيره لغيره لانه لو كان له ماله لكان له ماله لغيره
معلومة دليل اصل الجواز من المتأثر وغيره ودعوى من السبيل المتقاضي ايضاً واضح المنع وعلى كل حال فاعرفت حكم الصلوات الثلاثة اما في الصلوات الثلاثة
المستوفى في المقام لان الموكل ما اسلم او دعى والوكيل كك والوكيل عليه كك فلا اشكال في جوازها بلا كراهة والى بعضها اشار المصنف في الجواز ان
يتوكل للذي على الذي والله العالم ويقدر الوكيل في التصرف على ما استغدا من عقدا الوكالة ان اذن لغيره صريحاً او ظاهراً ولو بمعونة الطرف

هذا هو الوجه في صحة العقد

هذا هو الوجه في صحة العقد

كما عرفت لاكثر ولا مدخلية المحاكم لعدم الولاية الرعية من كان له وصى او وصفا ذلك في كتاب الوصية اللهم الا ان يثبت ان المحاكم يقوم مقام الميت الذي هو شرعيا له
بالموت عن ادائه ما تكلفه الا ان كان في ضرورة القضاء والموت بطلان هذه الولايات لانها باقية مع عدم المحاكم لعدم الدليل على ثبوتها بعد بل
ظاهر اولها اختصاصها في حال المجره فالتسك بالاشتراط في غير محله بعد فرض ظهور الدليل في غيبا المجره وان امكن منعه لولا ظهور اتفاق
الاصحاب على ذلك وهذا المراد بالاجماع على العقد صدوره عن بايها وامرهما معا لا ابقاع كل منهما الصيغة وفي ذلك وان كان ذلك جازا اية قال
فلو وكل احدهما ابقاع الصيغة او كلاهما لاشايع ان افضت وكلاهما جواز التوكيل والاعتين عليهما ابقاع الصيغة مباشرة في موضعها كل واحد منهما ويمكن
ان يكون هذا من مواضع جواز توكيل الوكيل ولو احدهما للاخر لانه الغرض على انه لا يرد مباشرة الصيغة من غير الباقي وانه لا داعي الى التوكيل
بعد تنسيق الاجماع بما عرفت ضرورة صدور الصيغة منها بابقاع الواحد باطلاع الاخر واذا ثبت ذلك كما هو واضح ولو فرض اشتراط الاجماع في نفس الصيغة
كان الوجه صدورها لاجاب منها ضرورة او القبول واما فرائض الصيغة فانه من كل واحد منهما امر مستقل فكل واحد منهما لا شك في تناول الادلة لهذا هذا
البيع خصوصا بعد الفصل بينهما ببل قد بينا فيه ظاهر الادلة على صحة ما سمعنا في امتناع التعليق المتأخر في ظاهر دليل السببية ويمكن جعل كل واحد على
الاول هذا كله في الوكالة بعد الاجماع اما الوسيط الانفرادي جاز لكل منهما ان يصر في نفسه بغير صلح بل لا خلاف في الاشكال بل وجب عليه ذلك
مع ارادة الغير من شرط لا الرخصة كما ذكرنا نظيره في الوصية وكذا الحال فيما لو كان ظاهر التوكيل ذلك وان لم يصرح باشتراط الانفراد والاعمال
ويجوز وكالاته الواحد من اثنين اية ولو في الخصومة بينهما كما يجوز عن المتأخرين وعن احدهما مع نفسه حتى في استيفاء القصاص من نفسه والمحدود الذي
لا خلاف في الادلة وعموما ولو وكل زوجة او عبدا غيره ثم طلق الزوجة وانقض العبد لم يطل الوكالة للاصل بل في جامع صدر وممكن كونه وظاهر ذلك
بطلانها باي اية وان توقف تعليق على اذن المشتري كان غيره كما لو وكله ابتداء وعدم جواز التصرف بدون اذن لا يقتضي بطلان التوكيل و
لكن قد يناقش بعدم ما يدل على صحة مثل هذا العقد الذي لا اشكال في توقيفه على اذن المعصية في الاستدانة كالابتداء ضرورة اتحاد مدرك اعتبارها
وعرف واضح بين وضع العقد على عبدا لغير ابتداء فانه من الفسخ وبين محل الفرض الذي قد يقع فيه العقد صحيحا للمالك فلا يفسد وانقلا لغيره
وليس هو كاجابة الموقوف عليه اذا مات في اثباتها وانقضى الوفاة الى الطبقة الثانية التي تكفي في بقاء صحة العقد اجازتهم باصناف كونهم متلفين من
الواظف والعقد من اوله في الواقع على الفضل بغيره وحيث فاقبل من انزله ليرى ان المشتري قد انقضه وان تركه واجبا لا يمتنع من اشكال
لعدم ثبوت النيابة الشرعية نعم يقع العقد منه فضولا او صحيحا بالاذن مع فرض سنن اهلها هذا كله في الوكالة التي هي عقد على حساب عرفت اما الوكالة
لعبد في التصرف في ماله على وجه الاستخدام بغير اعتقه بطل الاذن لانه على الوجه المذكور ليس على حد الوكالة بل هو اذن تابع للاستخدام بالملك بخلاف
عقد الوكالة الظاهر في الاستقلال لامع القرينة وكذا الوجه المأذون عنه على استخدام الرجال بارواهم فظلمهم انهم لو فرض حصول اذن لها في
الوكالة لم تكن في القول ببقائها كوكالة لانه لم تكن قرينة على التقييد فانما يندفع حتى في الوكالة اية وقد اختلف في جامع صدقة وجه الفرق بين اذن
والوكالة في الفرض لكن نافسه في ذلك بان الوكالة لا تختص لفظا بل يمتنع بكل ما دل على الاذن في التصرف وحيث يشك في الفرق بينهما بطلان الاذن في
الهم لان يستلزم ذلك من الفرائض الخارجية الدالة على ان مراده من الاذن ما دامه وقدر مراده من الوكالة انه ما دون عطاء وجه فلا فرق بين كون
الاذن بصيغة الوكالة او بغيرها مع احتمال جهلا لكل معنى على لفظه وينبغي بحكم من ان الوكالة ليست امر مغاير للاذن بل شاذي بكل ما دل عليه
ولا فرق بين الصيغتين قلت فرق واضح بين اذن والوكالة ضرورة اعتبار انشاء معنى العقدية الذي هو الربط بين الاجابات القولية المتأخرين
الاول ولذا لم يطل الوكالة بعد تحققها الا بالعرض ونحوه مما تقدم سابقا باعتبار تحقق اثر العقد المستصحب بقاءه بخلاف الاذن الذي يكفي في
عدم ترسب اثرها الشك في حصولها ولو بسبب طر حال مغاير بحال ابتدائها بل قد يترتب بكتابتها احتمالا لغير الداعي في ذلك بخلاف الوكالة
والله العالم واذا وكل انسانا في الحكومة لم يكن ذلك منه اذنا في فسخ الحق ما لم تكن ثم فرائض اذ قد يترك من لا يمتنع من المال فلا يجوز له ذلك
ولا يبر من عليه الحق بتسليمه وكذا لو وكل في فسخ مال فانكر الغير لم يكن ذلك اذنا في محاسبته لانه قد لا يرضى التصرف لقصوره منها بل وان كان
اهلا لها لانه بعد من الموكل به كما انه لو كان اهلا للاستئمان في الاول لم يكن القبض له لانه بعد من الموكل به كما انه لو كان اهلا للاستئمان في الاول لم يكن القبض له لانه بعد من الموكل به
في فسخ حق الله في فلان كان ذلك لعدم تعيين القبض منه فدخل الوارث بل المبيع بخلاف الاول الذي قد ذكر فيه القبض منه بلفظ من
لحق ابتداء القبض منه بل قد يشك في ذلك فانه وان كان بدءه شرعا وجزم بغيره لا ان ذلك لا يقتضي دخوله في عبارة الموكل
حكما على ارادة ما هو الامر منها ليس بولي من عملها على ارادة الامر من ذلك وفي المبيع والوارث وخصوصا اذا كان هو الرعية على وفاة الدين فانه
قبض منه شرعا باعتبار قيامهم مقامه في ذلك ولكن لا يمتنع عليه ان المدار الفهم العرفي فلهذا ولو وكله في بيع فاسد مثلا للناجل اجله في بيع
معلوم ونحوه او ابتاع كك الوكالة في التصحيح سواء كانا عليا او جاهلين او متفرقين لعدم اندراج فيه لامع القرينة عرفا على ارادة
الوكالة على اجل معين منطبق على ذلك تقريرا وعلى كل حال فهو غير وكيل لا على الفاسد المنوع شرعا ولا على الصحيح المفروض عدم اندراج
عبادة الموكل فلو باع بها واشترى ودفع المبيع او التزى فهو فضولي وبغيره ما قدم مع عدم الاجازة وقاعدة ما لا يقضي وعرفت عدم الدليل عليها
بحيث يشمل المقام ونحوه من الوكالة على مضمون شبهه وان ما نحن فيه ليس من قبضاها ضرورة استناد الضمان فيها الى دفعه الذي هو بل اذ
والمسلم بها عدم ضمان نفس العبد اذا كانت بفشا الوكالة امانة شرعية في بدءه لا مطلقا هو واضح ما دل والله العالم وكذا لو وكله في ابتاع حبيب

لو فسخ في بيعه
ان يصر في نفسه
بل لا خلاف في
منه عليه ما قد
من التظلم على الخط

فان كان الوكيل
فان كان الوكيل

في فسخ حق الله
في فسخ حق الله

لا يجوز

بما يشبه

لا يجوز له الخطي الى شراء المقتضى لغيره حال او مطلقا ففرضه لغدي وكذا لو كان الانسان على غيره من فوكله ان يبيع له من احوالها
 بلا خلاف ولا اشكال ولكن لا بد من الاية العلمية الى البائع ضرورة عدم تشخص الدين لا يفيض من هوله او من يبيع مقاربه والعرض عدم وكالته من عليه في
 تشخيصه اذا امر بامر الاية العلمية الى البائع في اذ اوفى وبيع الشراء بمثل ما في ذمته قد اوجبت مثلاً ولما دفع ذلك الى البائع وفاء بما
 في ذمته لم يبرهن ما للمالك في ذمته لا يسلّم البائع فان ما عليه فضاء قبل قبضه لم ينعين به مال المالك بل هو باق على ملكه ولو كان لا يبيع له فضاء منه
 على وجهه ثانياً فلا يبرهن ملكية البائع ح وما يبيع قبل قبضه لم لا يكون ينعين الا ان المراد بالبرئ ان هو يخرج من يده من يبيع له فضاء من يبيع له وما لو عين
 مقداره ووقع الشراء به ففرضه المقتضى الشرعي انتقال المبيع الى من عليه الدين ضرورة كون ما يبيع باق على ملكه ففرضه ان يكون المبيع له لا لمن له الدين الا
 انه لم يخل في جامع صدق كالتدبير سابقاً وبمقتضى ذلك هنا الاكفاء بمثل هذا الاقرار في صحة البيع لمن له الدين وان لم يحصل تمام الوفاء لا يسلّم البائع الاكفاء
 في الاول بخلاف هذا المقتضى من الملكية بخلاف الثاني وحاصله انه لا اقرار المربوب بملكه من له الدين ملكاً من له الدين ولا يبيع له فضاء منه بل من له الدين الى ان يسلّم
 الاية ذلك منه ففرضه البراءة من هذه الجهة الا ان ذلك مناف للمقتضى الشرعي ضرورة عدم حصول الملك ولو من له الدين بعد ان لم يكن
 وكيفية دعوى استفاضة ذلك من عبادة الوكالة الزبورية منوعة ولو سلم فاما المقتضى حصول تمام الرأية بافراجه وتخصيصه لان الفرض كونه وكيفية ذلك
 والاعلم الى البائع امر اخر قد وكل فيه ايضاً فلا يفيض عدم حصول الوفاء تماماً الا بالعلم كما هو واضح بادنى تأمل والله العالم **الفصل الخامس**
 فيما ثبت به الوكالة على وجهه جري عليه جميع احكامها ولا خلاف كما لا اشكال في انه لا يثبت الوكالة بدعوى الوكيل وان جاز اخذ ما في بدء مع
 عدم المعارض ولا يوافق الفرض وان الرمز بافراجه الا انه ليس اثباتاً شرعياً يفيض على الموكل لو انكر ما لم يبرهن بذلك بينه وبينه شاهدان جامعاً للشروط وكذا
 الاستفاضة لا يفيض العلم بل في الكفاية الاشكال فيها معه وان كان في غير محل ضرورة انه ما وراء العلم من شيء وما ابعد ما يبرهن ذلك وبين احوال الشو
 بها وان لم ينفذ العلم لدعوى عدم الفرق بينهما وبين ما صرحوا بقبوله بها كالحلال ونحوه وان كان هو ايضاً كما نرى بعد حيرة العباس وبعد فرض المقتضى
 بها وان لم ينفذ العلم وعلى كل حال فلا تثبت ايضاً بشهادة النساء ولا بشاهد وامرئين ولا بشاهد وامرئين على قول مشهور في الجميع بل في ذلك لا اعلم
 فيه كما ان في جامع صدق وتبين نفسه بل في كونه وجمع البرهان الاجماع عليه لكن في مقتضى الاكثر من كشف اللثام عن الشيخ في طو كتاب الشهادات انه
 قوي قبول شاهد امرئين في الطلاق والخلع والوكالة والوصية والنسب وبما اهل به كقول الصدوق والمفيد والشيخ في بابه وسلا روايته
 وضرورة ما هو ظاهره قبول شهادة النساء فيها وان كان الذي يفيض قواعد المذهب الاول للمعرفة من الاجاعات المعصدة بنفي خلاف وبمعاودة
 اقسامه شوب الحق وغيره فلا يبرهن في ذلك لعدم كونهما الا وان تغلبت به باعياً كونهما لا يبرهن عليه الا ان ذلك لا يفيض صحة اثباتها بالمرتب
 للشمع فانه في محل شرط قبولها بما لا يكفي فيه مثل هذا التعليق وان كان في صحيح ابن سلم الاكفاله بالشاهد واليمين في حقوق الناس الا
 ان الطوارق لا يثبت ذلك منه في مقابلة العائنة المنكرين بحجة ذلك بالمرّة ثم لو ادعى جعلاً على وكالته ففضل مقتضاها امكن ثبوت الجعل نفسه
 بها لان مال دونها ولا يسلّم ذلك بعض مقتضى الشهادة بل هو بمنزلة دعوى بين ثبوت احد بهادون الاخرى بخواتم ذكره في السيرة من اثبات نفس
 المال بذلك دون القطع وان تأمل فيه في مجمع البرهان على ما قبل بل عن بعض متأخري المتأخرين ان ثبوت الجعل والمال دون الوكالة والسيرة لا ينطبق
 على القواعد والاصول بل هو مما شكروه بدعوى العقل الا انه كما نرى ضرورة صدق اشكال الفرض على المال فبشمله ما دل على حجة ذلك فيه وغيره ما
 اعلم الشارع في اثباته شيئاً مخصوصاً والله العالم وكيفية ذلك فلا خلاف كما لا اشكال في ثبوتها بصدق الموكل وبالشاهد بين الجاهل للشرائط
 المحتمل على صحتها عليه من جهة الزمان والمكان وغيرهما من عقد خاص واقراراً بل ان عدم الحاجة الى حكم الحاكم بالعموم دليل على حجة والسيرة
 ولغير ذلك مما ذكرناه في نظائر المسئلة ما لو شهد احدهما بالوكالة في تاريخ والاخر في تاريخ اخر فثبتت شهادتهما نظراً الى العادة في الاشهاد اذ جمع
 الشهود لذلك في الموضع الواحد قد يبرهن لان المشهود عليه الحقيقة متحد هو كونه وكيفية الاختلاف في تاريخ الشهادة عليه او في مكانه لا
 يفيض اختلافاً فيه بعد ان لم يذكر اسببه من افراد وانشاء على ان ذلك التاريخ السابق شاهد بكونه وكيفية الاصل وكذا بالنسبة الى المكان فلا
 ريب في اتحاد المشهود عليه وان اختلف تاريخ شهادتهما او مكانهما وكذا لو شهد احدهما باستفاضة انه وكله باليمين من الموكل والاخر باليمين لان
 ذلك يكون اشارة الى المعنى الواحد وهو الانصاف بكونه وكيفية الاختلاف في طريق استفاضة ثبوتها ثم لو اختلفا في لفظ العقد بان يشهد احدهما
 ان الموكل قال في عقدك وكنتك وشهد الاخر انه قال استبنتك لم يقبل في المشهور لانها شهادة على عقد بين اذ صيغة كل واحد منهما مخالفة للآخرى
 والفرض عدم ثبوت كل منهما ولكن مع ذلك فبرز في عند المصداقية الى انها شهادتان وقبيل على تحقق وصف الوكالة لبعده انشاء او تعدياً فلو
 او انشاء واقراراً بالوصلة عن حكاية لفظ الموكل واقراراً على ايراد المعنى الذي هو كونه وكيفية الاختلاف وان اختلفت عبارتهما بلا خلاف ولا اشكال ولا يثبت
 ظهوراً لاطناب من ذلك او غيرهما في الايراد على عبارة المصداق الاولى وانما منافاة للشهود من عدم قبول الشهادة مع الاختلاف في التاريخ الا في الاقرار باليمين
 له نسبة الخارج وقد حصل المقتضى وهو انفاذها على الاقرار بها والاصل عدم تعدد نسبة بخلاف الانشاء في غير محله بل قال في ذيل كلامه بعد الاطناب
 في بيان الفرق بين الاقرار وغيره هذا غاية ما يمكن ترجيح ما ادعوه من الفرق ومع ذلك لا ينج من نظر فكيف بما اطلق المصداق فذكرت ان عبادة المصداق الاولى
 او كما لصريح في اطلاق الشهادة بالوكالة لزم من ان يرضى للاقرار والانشاء كما ان المراد من الثانية الاختلاف في استفاضة الوكالة لزم من الموكل باليمين وغيره
 خصوصاً بعد ملاحظة تغليبها وفيه بعد ذلك ولو اختلفا في لفظ العقد لكان قد اضى به على فو المشهور ثم زود فيه لمعنى ان مبنى قبول الاختلاف في
 وقبيل الاتفاق على حصول المقتضى مع عدم العلم بحصول الاختلاف لا حصول الاتحاد فيها ضرورة عدم العلم لاحتمال كون الاقرار الثاني بوكالة

الافراد المراد بالذوق هو من انما يقتضيه العمل باقرار العقل وبوجوبه في حق صاحب المطالبه على نفوذه في حق الغير كما هو واضح باذن نامل ولكن
ينبغي ان يعلم ان على كل حال في هذا الردقة الغير لم يكن للمالك بعد انكاره الموكلا لعدم ايجاز ان الغرض من مطالبة الوكيل لا انه لا ينبغي ان يكون له ان لا يتبعه
بعضه او يفتقر وكما هو ينبغي كل واحد من القسمين وبذلك لا فرق في حق العين التي عرفت مطالبة كل واحد منهما بما له من الغير بل ان يعود بعد انكاره او قبلها
في وجوبه على الوكيل ان كانت العين باقية او تلفت بنفذه منه ولا ذلك عليه لو تلفت بنفذه من غير ان يفتقر لصديقه بوجوب ان لا يتبعه عدم ضمانه وقد ظهر ذلك
ما ذكرنا انه على المختار يجب على الغير المدين لو ادعى الوكيل عليه العلم بوجوبه في الدين وذلك في العين المشهورة المملوكة وهي كل موضع يلزم الغريم
التسليم فيه لواقع بل في العين اذا انكر وقد عرفت انه يثبت في الغريم بالذوق مع التصديق في وجوبه عليه المدين مع انكاره ومن ذلك يعلم انه لا وجه لاطلاق
قبي المدين من قال بان يثبت التسليم وكذا يجب المدين لو ادعى عليه العلم بان له الوارث لصاحب الحق في ذمته للفاضة المبرورة اما اذا ادعى عليه العلم
بان له وارث في المحلة فقد قبل بعدم وجوب المدين عليه لا يثبت التسليم لصدقه لعدم امكان العتق في اطلاق ذلك نظر واضح **الفصل الثاني**
في اللوح وفي مسائل الاولى لا خلاف بين المسلمين ولا اشكال في ان الوكيل سواء كان بجعل وغيره كما هو صريح بعض ظاهر الباقين ان
بالنسبة الى ان لا يضمن بالتلف في هذه الامور التي هي كغيرها من الامور التي قد عرفت الدليل على عدم ضمانه من انصر في الاجماع فيها من
الكتاب السابقه وكذا بالنسبة لصدقه بدعي في التلف لا ما يحكي عن بعض العامة فيما ادعاه بالمر ظاهره واما بالنسبة لوجوبه في الرد في الاقرار على
الموكل فغير ذلك فتبين في المسئلة الثانية قد عرفت فيما مضى انه لا اشكال ولا خلاف عندنا في ان ليس الوكيل ان يوكل غيره ولو ضمن نفسه
الا بان الوكيل الذي يباين قول الوكيل الثاني حيث يكون وكلا على الوكيل نفسه فولا للوكيل فخرج له بغيره بما عاود في فاذا اذن الوكيل ان يوكل غيره
او عن نفسه فلا اشكال وان اطلق فظاهره على وجهي تركه وصريح جامع صدق ومحكي به ان الوكيل ان يوكل غيره ولو ضمنه بغيره ولو ضمنه
لا المراد التسهيل عليه ولكن ظاهر المتن التخصيص بينهما على كل حال فان وكل من موكله كانا وكيلين لم يلا خلاف ولا اشكال في بطلان وكلاهما معا بمرتبة
وجوزية ولا بطلان بمرتبة احد ما ولا بطلان احد ما صاحب لعدم ارتباط وكلاهما بوجوبه في الاول واسطة عن الموكل في وكلاهما نعم ان وكلا
عن نفسه حيث يكون له ذلك بالاذن من الموكل فيه او بالاطلاق بناء على افتضاء ذلك كان له عزله وبطلان وكلاهما بمرتبة وجوزية وبطلان الموكل لم يلا خلاف
ولا اشكال ضرورة انه قد عرفت خلافا للحكم في الشافعي في احد قوله فلا ينعزل بغير الوكيل لان التوكيل فيما يتعلق بالموكل وبان لا ينعزل بغيره فيكون الحق له وبطلان
من ان اذن من الموكل انما هو في صفة فعل وكيل الوكيل فلا يلا بالواسطة فالوسط طرحة ملحوظه وكلاهما مركبة منهما فان مات الموكل ايجز او اعني عليه او عزل
الاول بطلت وكلاهما معا وكذا لو مات الوكيل الاول ايجز بطل وكلاهما الثاني وهذا كله لا اشكال في ثبوت منه الادعى دعوى تعين المراد من الاطلاق
الذي هو ان كان مثله الانتداب منه عرفا امكن منعه وانما الى الاجمال اذ في ذلك حتى التخصيص الذي لم يجد به قائلا الادعى ظهوره في المصداق واستقر به
بذلك ان كان قوله فان العباد على تقدير اختصاص الامر بالوجهين الاولين يمكن جعلها على ما وافقها بان يجعل قوله فان وكل من موكله بان كان في ضمن
توكيل الموكل له ذلك وكذا القسم الاخر لا انه لا ضرورة في ذلك فان المسئلة محتملة والوجه ليس بعدد ما قلت ما ذكره في جعل العباد لا يصلح لتسليم
الاطلاق عليه بل يكون مبنيا على تصريح الموكل به بذلك وهو ليس محلا للبحث كما ان دعوى عدم بعده مع ان كلاهما مفهوم مغاير للآخر وادعاهما معا
بخصوصيته بخصوصية احد ما ولذا حكوا بطلان التوكيل بعدم ذكر الموكل فيه ولم يثبت لواز ذلك على الاطلاق الذي هو احدا لافراد ولذا كان مجازا وما
نخص فيه وان لم يكن كذلك باعتبار ذكر المعلق وهو توكيل الغير لا انه في نفسه باعتبار عدم ذكر الموكل عنه ان الموكل او الوكيل او كل منهما ولم يشتمل لاراده
الاطلاق بل ولا يفرق منه لا بالقرينة الدالة على ذلك ولو قطع النظر عن مفاد العباد فليس في الادلة ما يقتضيه تعيين فرد من الافراد الثلثة والتام في
كلامهم يعطى حال الشك في معنى ما ذكره من التعيين وبذلك ما في ذلك من انه لو كان مستندا لاذن في التوكيل الفرائض الحالية بجعل لا وجه لثالثه وثبت
في كونه وقطع في بران الثاني بكونه وكلا للوكيل وهو بغير ضرورة ان الحكم في الفرائض اشباع خصوص ما دل عليه مع فرض عدم دلالته على خصوص فرد
من الثلثة فالملحة الاجمال لا ما ذكره عن الغير نعم ما ذكره من انه لو كان المستند في الاذن القرينة الغالبة يكون كالمواظق قد يكون له وجه ما دى النظر مع
الناسل الصافي يقتضيه خلافا مع فرض كونه قرينة لانها الاطلاق لفظ واضح فالملحة اشباع ما افادته من احدا لافراد والاقالاجال الا ان ثبت اصل من الشيع
بشخصه لو كان على الموكل او على الوكيل او على الاذن في التوكيل هذا وقد ذكر الفاضل وغيره احتجوا لانا في وكلا الوكيل بل قد عرفت بعضهم بالعدا
ان عين الموكل غيره بل في عددها ان لو عرفت ان وجه العزل ولكن لا يخفى عليك عدم الدليل الشرعي على اعتبار ذلك في خصوص المفضل بل
هو ليس الامر بمعاملة المصلحة التي هي مناط تصرف الوكيل ومن المعلوم عدم اختصاصها بذلك خصوصاً اذا اراد توكيله على ايقاع الصيغة ونحوها ما
لا يمكن له بدعي ما كما هو واضح ويمكن تنزيل كلامهم على ذلك فلا حظ وامل والله العالم **المسئلة الثالثة** لا خلاف ولا اشكال في انه يجب على
الوكيل تسليم ما في يده الى الموكل او وكيله مع المطالبة وصريح العذر فان ائتمح على وجهه في خطاب الرد عفا من غير عذر ضمن فطعا بل واجبا للعذر
فاستمر له بعد انقطاع الاذن ذلك بالمطالبة نعم لو كان له هناك عذر لم يضمن بالاختلاف لجهة فيه كالتصريح بالاعتراف به الا انه قد عرفت سابقا
في الردقة ان ليس في شيء من النصوص تعليق الحكم بوجوده على العذر فيكون المدار عليه وبغيره القول بان عذر عقلي شرعي وعرفي وان من الاصل انشا
بانام المحام والطعام والتاقله وانظار انقطاع المطر ونحو ذلك او لا حتى اضطر بكلام بعضهم فيها فحكم هنا بما اوردوا وذا الردقة التي تناسب
السهرية فيها بل هي الى بعد مثل ذلك فيها عذرا باعتبار اختصاص المصلحة فيها للمالك بخلاف الوكيل الذي يمكن ان يكون له جعل وظاهرهم المصلحة
من عذر به الواجب الشرعي ان استلزم ذلك طول التاخير كالحال الواجب الاعتراف بالندوة ونحوها الا انه لا يخفى عليك ما في الجميع بعد ما عرفت من خلو

في ردقة الوكيل عليه ان لا يضمن بالتلف في هذه الامور التي هي كغيرها من الامور التي قد عرفت الدليل على عدم ضمانه من انصر في الاجماع فيها من الكتاب السابقه وكذا بالنسبة لصدقه بدعي في التلف لا ما يحكي عن بعض العامة فيما ادعاه بالمر ظاهره واما بالنسبة لوجوبه في الرد في الاقرار على الموكل فغير ذلك فتبين في المسئلة الثانية قد عرفت فيما مضى انه لا اشكال ولا خلاف عندنا في ان ليس الوكيل ان يوكل غيره ولو ضمن نفسه الا بان الوكيل الذي يباين قول الوكيل الثاني حيث يكون وكلا على الوكيل نفسه فولا للوكيل فخرج له بغيره بما عاود في فاذا اذن الوكيل ان يوكل غيره او عن نفسه فلا اشكال وان اطلق فظاهره على وجهي تركه وصريح جامع صدق ومحكي به ان الوكيل ان يوكل غيره ولو ضمنه بغيره ولو ضمنه لا المراد التسهيل عليه ولكن ظاهر المتن التخصيص بينهما على كل حال فان وكل من موكله كانا وكيلين لم يلا خلاف ولا اشكال في بطلان وكلاهما معا بمرتبة وجوزية ولا بطلان بمرتبة احد ما ولا بطلان احد ما صاحب لعدم ارتباط وكلاهما بوجوبه في الاول واسطة عن الموكل في وكلاهما نعم ان وكلا عن نفسه حيث يكون له ذلك بالاذن من الموكل فيه او بالاطلاق بناء على افتضاء ذلك كان له عزله وبطلان وكلاهما بمرتبة وجوزية وبطلان الموكل لم يلا خلاف ولا اشكال ضرورة انه قد عرفت خلافا للحكم في الشافعي في احد قوله فلا ينعزل بغير الوكيل لان التوكيل فيما يتعلق بالموكل وبان لا ينعزل بغيره فيكون الحق له وبطلان من ان اذن من الموكل انما هو في صفة فعل وكيل الوكيل فلا يلا بالواسطة فالوسط طرحة ملحوظه وكلاهما مركبة منهما فان مات الموكل ايجز او اعني عليه او عزل الاول بطلت وكلاهما معا وكذا لو مات الوكيل الاول ايجز بطل وكلاهما الثاني وهذا كله لا اشكال في ثبوت منه الادعى دعوى تعين المراد من الاطلاق الذي هو ان كان مثله الانتداب منه عرفا امكن منعه وانما الى الاجمال اذ في ذلك حتى التخصيص الذي لم يجد به قائلا الادعى ظهوره في المصداق واستقر به بذلك ان كان قوله فان العباد على تقدير اختصاص الامر بالوجهين الاولين يمكن جعلها على ما وافقها بان يجعل قوله فان وكل من موكله بان كان في ضمن توكيل الموكل له ذلك وكذا القسم الاخر لا انه لا ضرورة في ذلك فان المسئلة محتملة والوجه ليس بعدد ما قلت ما ذكره في جعل العباد لا يصلح لتسليم الاطلاق عليه بل يكون مبنيا على تصريح الموكل به بذلك وهو ليس محلا للبحث كما ان دعوى عدم بعده مع ان كلاهما مفهوم مغاير للآخر وادعاهما معا بخصوصيته بخصوصية احد ما ولذا حكوا بطلان التوكيل بعدم ذكر الموكل فيه ولم يثبت لواز ذلك على الاطلاق الذي هو احدا لافراد ولذا كان مجازا وما نخص فيه وان لم يكن كذلك باعتبار ذكر المعلق وهو توكيل الغير لا انه في نفسه باعتبار عدم ذكر الموكل عنه ان الموكل او الوكيل او كل منهما ولم يشتمل لاراده الاطلاق بل ولا يفرق منه لا بالقرينة الدالة على ذلك ولو قطع النظر عن مفاد العباد فليس في الادلة ما يقتضيه تعيين فرد من الافراد الثلثة والتام في كلامهم يعطى حال الشك في معنى ما ذكره من التعيين وبذلك ما في ذلك من انه لو كان مستندا لاذن في التوكيل الفرائض الحالية بجعل لا وجه لثالثه وثبت في كونه وقطع في بران الثاني بكونه وكلا للوكيل وهو بغير ضرورة ان الحكم في الفرائض اشباع خصوص ما دل عليه مع فرض عدم دلالته على خصوص فرد من الثلثة فالملحة الاجمال لا ما ذكره عن الغير نعم ما ذكره من انه لو كان المستند في الاذن القرينة الغالبة يكون كالمواظق قد يكون له وجه ما دى النظر مع الناسل الصافي يقتضيه خلافا مع فرض كونه قرينة لانها الاطلاق لفظ واضح فالملحة اشباع ما افادته من احدا لافراد والاقالاجال الا ان ثبت اصل من الشيع بشخصه لو كان على الموكل او على الوكيل او على الاذن في التوكيل هذا وقد ذكر الفاضل وغيره احتجوا لانا في وكلا الوكيل بل قد عرفت بعضهم بالعدا ان عين الموكل غيره بل في عددها ان لو عرفت ان وجه العزل ولكن لا يخفى عليك عدم الدليل الشرعي على اعتبار ذلك في خصوص المفضل بل هو ليس الامر بمعاملة المصلحة التي هي مناط تصرف الوكيل ومن المعلوم عدم اختصاصها بذلك خصوصاً اذا اراد توكيله على ايقاع الصيغة ونحوها ما لا يمكن له بدعي ما كما هو واضح ويمكن تنزيل كلامهم على ذلك فلا حظ وامل والله العالم

الادلة على العنوان المزبور

الادلة على العنوان المزبور فالمنهج المحفوظ على صدق القولية العرفية في الاداء المنة لا ينافيها انما بعض الاعمال ولا عدم الاسراع في المشي مثلاً وعلى الوجه
عند المفروض مع الوجبات المناهية لذلك كما اوجبت ذلك في كتابنا لوديعه بل ان لم يكن ثم اجماع ائمة القول بالضمان مع التأخير المناق في القولية
لعذر شرعي فاعادة على البدي التي لا ينافيها عدم الاثمة في الاستماع وان انقضت الوكالة والوديعه وليس الاذلة ما يقتضيه عدم الضمان في كل اذن شرعي
في بدء عليه فبطل الفرض وقد اشترنا سابقاً الى احتمال الضمان مع تصديق الوكيل وان جاز له التأجيل لعدم اليقينة كما ان محض التاخير لا ينافي
فمن جهة وكيفية ان يكون ذلك العذر فخر التسليم من بل خلاف ولا اشكال ولو امتنع من الرد مثلاً بعد المطالبة مع الاعتراف به ثم ادعى بعد ذلك ان
للفا مال قد كان قبل الامتناع او ادعى الرد قبل المطالبة فيل لا يقبل دعواه وان اقام بينة لتكذيبه لها بالافراد المفروض سابقاً واختاره جماعة
والوجه عند المعاصاة قبل اعم البينة على المدعي خصوصاً اذا اظهر لافراد الاول وجهاً مكناً كالتا او اعتماد على كتابه ونحوها الا انه لا يخفى عليك ما
بعد الاحاطة بما ذكرناه سابقاً لوديعه من ان الشبهة من الوجه المزبور ما اذا لم يكن عليه على ان مراض بادل على جهة الافراد بل هو كك لو انكر اصل المال فانه
وان كان انكاره الا ان افاد في حقه على وجهه في سماع بينة ثم انكر المبرك حال امتناعه من الرد معترف بوجود المال ولا منكر الاصل فبطل ذلك
ماطله الخرج سماع بينة للغير لعدم صدور ما ينافيها منه كما ان وجهه ذلك لو ادعى الرد بعد الامتناع منه بل لا تلفظ بالبينة الى عدم الالتزام باليمين
فسمعح البينة منه كما هو واضح بل قد بين في الاول بطلان قوله في التلف فضلاً عن بينة لان ذلك المثل الذي قد كان منه لا يقتضيه عدم قبول قوله في التلف
او الرد بناء على القول به لعدم ما دل عليه او اطلاقاً والمطل المزبور يمكن ان يكون جله من المالك او غيره ذلك من الوجه الصحيح لكن في عدم محكي كره و
النصيح بعدم قبول غير البينة منه في الفرض المزبور والله العالم **المسئلة الرابعة** كل من في بدء مال غيره من تزويره للدعوى به ولو غصباً
لا مثل الزكوة والخمس وفيه منه كل من علم ان يمتنع من التسليم حتى يشهد صاحب الحق بالقبض حال وفوضه ويستوي في ذلك ما يقبل قوله وما لا يقبل
الابينة من ما من الجحود المقتضى الى الدرك او البين وفصل اخرون بين ما يقبل قوله في ردة كمالوديعه وما لا يقبل كالعارة فوجب التسليم في الاول
وان لم يشهد واجاز الامتناع في الثاني الامع الاشهاد بل عن غير ائمة التفصيل في الثاني بين ان يكون بينة على اصله وصدور فحجج التسليم في الثاني
لتمكنه من الانكار بخلاف لا شقوق من شتبا وشبهه دون الاول وعلى كل حال فالاول اشبه عند المعاصاة من غيره بل من بعض نفعي المناخرين
نفي القائل من باب التفصيل المزبورة وانما هي للشاخصة وان كان فيه ما فيه لان الاول محكي من المبطل والثاني عن محكي من سعيه بل في محكي من تشديد
الحكم بما اذا لم يرد الاشهاد الى آخر الحق فان ادعى الحق لك فالوجه وجوب الدفع فيما يقبل فيه قوله بالبينة بل عن الادب على التوفيق في اصل الحكم والحكم
كك للعقل والتفكير كتاباً وسنداً وجوبه في حق المصاحب مع مطالبة البينة وخصوصاً مع الضرر العظيم في اخبره عنه ونقدرا الاشهاد المعبر او
نقدرة كثير من المقامات فلا يخالف ذلك لاحتمال رتب ضرر عليه بالانكار مع ان الاصل عدمه ودرمما بطش الدافع في كثير من المقامات بعد وقوعه
منه على ان الاشهاد المزبورة لا يرفع الاحتمال المذكور ولا مكان موت الشهود وعندهم وخروجهم عن تاهل الشهادة بل يمكن ان يدعى عليه لعلمه بخطا الشهود
ونحو ذلك فوجه عليه البينة الذي يمكن انكاره فيها ضرراً على الحق فيجب بحوزة من الحق عن استحقاقه الى غيره لك ما لا يخفى ودوده على اطلاق
الحكم المزبور ولذا سمعت من الفاضل في تر الشبهة المزبورة وان كان هو غير محبة دفع الاشكال من اصله كما ان الفاضل المزبورة كك اية نعم قد
بين ان من في بدء مال الغير مثلاً ما كان ما هو ابد ضرره وايضاً الامن له الحق فهو محبة في طرف الاتصال المنة لا تنافي القولية العرفية وليس فيه ضرر على
المالك فمع فرض الشك في ما بينهما بان اراد من عليه الحق الاتصال المشتمل على الشهادة بالوصول اليه واراد المالك خلافة كان الدافع هو المقدم لانه
المخير والقرض عدم الضرر على المالك مع احتمال الضرر على الدافع في غير الاحتمال بخلاف الشهود او غصبهم او خوف ذلك ما كان فيه الضرر بخلاف
الحق عن صاحبه المطالب به فلا ريب في تقديم جانب المستحق كما سمعت من الفاضل في تر فان امكن مع حل كلام المعصية من الاصل على ذلك او ما يقع
منه كان له وجه لا معاصاة يظهر من جواز الامتناع حتى يشهد وان استلزم ذلك التأخير سنة او ان يدعى الشهود او غصبهم وغير ذلك مما لا
ينطبق على القواعد الشرعية من دون فرض معصية او اجماع كك بخلاف ما قلناه البنية على ترجيح المستحق عليه على المستحق في اختيار بعض طرق الاتصال
التي لا ضرر فيها على المالك على الوجه المزبور ولعل ذلك من بين القول بالتفصيل وان لم يتفقوا على القواعد ولم يلحقوا اعادة نزاع الحقين وميزانه
الموافق للضوابط فلا حظ وثامل فان المقام منه بعد تسليم كون حق الاشهاد لمن عليه الحق معلوماً من الكتاب السنة وعلى كل حال فلا يلزم دفع
الوشقة اذا كانت ملكاً وقد اشهد على نفسه بالقبض للاصل مع اندفاع الضرر **المسئلة الخامسة** لو كبل في الابداع اذا لم يشهد على
الودعي لم يضمن اذا انكر الودعي بخلاف محقق اجد فيه وان حكى في ذلك القول بوجوب الاشهاد الا انما لم يخبره لاحد من اصحابنا نعم عن كره
الاشكال فيه وهو في غير محله ضرورة عدم كون ذلك نفي طاعة فاختص في الوديعه المبينة على الاحتفاء ولذا لم يكن تركه كره في ردها الى وكيل المالك
نفي طاعة بها بخلاف اجد فيه بنية ولو انكر المالك الدفع الى الودعي في القول قول الوكيل الذي هو ما بين على ذلك هذا كله في وكيل الابداع وانما
لو كان وكيل في قضاء الدين فلم يشهد بالقبض ضمن لو انكر كمال الشك والفاضل في جملة من كثير وولده والشهيد بن والمحقق الثاني للفرط ولكن
في المتن فيه تردد وكذا القواعد بل كان في محكي آت بل عن الادب على الجزم بذلك ولعله لعدم صدور الفرط عرفاً لا اقل من الشك و
الاصل عدم الضمان مضافاً الى السنة **المسئلة السادسة** اذا تعدى الوكيل في مال الموكل بدين ونحوه صفة فظماً ولا شطراً وكالته على سبيل
بلا خلاف اجد بين من يفرض له الا ما يحكي عن ابي علي واحد وجهي الشاخصة لعدم الثاني بين الضمان بسببه الشرع بقاء الوكالة المستعصية
المحتاج دفعه الى فاسخ شرعي او انشاء لغير المالك كما تقدم الكلام في نظائره من الرهن مال الفراض والعارية بل والوديعه وان ظهر من بعض

فدعه

انما كان في

لكن

لبيان

لنصر الاجماع بعد من القياس وان حصل اجماع الكهول الامانة والاحتياط والقبض على المالك وتلخيص القول الى استناد باب قبول الامانة الا ان
الجميع كما ترى لا يثبت المدعى بعدم معلومته كون ذلك هو المصلحة الشرعية والامانة اعم من قبول القول بان كان المصلحة على انهم لا يقضيه ذلك بل
ظاهر خلاف ذلك بل وكذا قاعدة الاحتياط الظاهر في التيسير على المحتسب في الاحتياط في قبول قوله على انه لو سلم ان من مقتضاها ما يغفر فيه لا يجه
القول بل لا يبين ان من سبيل كما اوضحنا ذلك في الوديعه والامانة اما الوجه في القول قوله في الاتفاق على الطفل او على واهبه او غفاره فضلا عن
الثلف من غير بعد ولا يفرط بل لا خلاف فيه لا يبين بالتشديد ذلك ولتعدا اقامة اليقظة فيه بل والبيع للمصلحة والقبض لها وغفاره ذلك مما
اوداه حال امانته دون دعوى تسليم المالك الى الموصى له بعد بلوغه ورشد الذي هو كدعوى الرد في المسئلة السابقة بل في ذلك ان ظاهرهم عدم
الخلاف في تقديم قول الموصى له واليتم في عدم القبض هنا ولعل ذلك للفرق بينه وبين ما تقدم بان دعوى الرد هنا على من امر بامنه بخلافه هناك
وفي محكم فاجعل ذلك خابطا في كل امانه حتى في الوديعه لو ادعى قهلا في الوارث وان كان قد عرفت عدم الفرق عندنا بين الجميع ان القول قول
منكر الرد الا في الوديعه المدعى بها على المالك او كبله للنصر والاجماع للمعرفة وكذا القول في الاب والجد والحاكم وامنه مع اليقظة اذا انكر القبض
عند بلوغه ورشد وكذا الشريك والمضارب من حصل في بدء ضالته او لفظه لا اتحاد المدرك في الجميع هو عموم قوله اليقظة على المدعى واليمين على من
من انكر بعد عدم الحضانة والامانة وقاعدة الاحتياط في ذلك وبعد من القياس على الوديعه كما عرفت الكلام فيه والله العالم المسئلة الثالثة
اذا ادعى الوكيل وضع التصرف الذي كل عليه وانكر ذلك الموكل مثل ان يقول بعث المتاع وتلف الثمن منه مثلا او قال قبضت البيع لك مثلا
وتلفني وانكر ذلك الموكل ليس بشيء على الاول غرامة الوكيل البيع عنها او قبضه في الثاني عدم غرامة الثمن من الموكل لكون البيع قد تلف قبل قبضه فلا يمس
قبل بالفاصل خبر واحد ان القول قول الوكيل لا يفر ما له ان يفعل فبذلك تحت الاصل المرفوع الذي هو من ذلك شيئا ملك الاخر به وعليه
نفوذ اقرار الصبي فيما له ان يفعل كما لو صبه والفقير والنصف وكذا قول قول الصبي الما دون في التجارة فيما يتعلق بها ولو لم يصر به بالمولي
عليه ولو قبل القول قول الموكل لا يثبتا لعدم امكان بل في جامع صدق هو امن وبل لا يرضى جميع البرهان كما انه اظهر من موضع من كره ان القول قوله
خصوصا اذا كان النزاع بعد العزل وان كنت لم تحققة ولكن مع ذلك كله الاول اشبه باصول المذهب وقاعدة التي منها ما سمعت منها انه يمين
فدعوى عن نحو يمينه الكونه تكذيبه وان يحسن وان في عدم تصديقه العسر والرجح المنفيين بالادلة والرواية والاختلاف نظام المعاملات بالنظر في خبره
الناس عن معاملاته الاولياء والوكلاء والمادونين خصوص في المضاربات ولا يثبت كبله اقدم على قبول قوله فيما يفعله فبذلك يصدق كما السهم
بنصده في دعوى الثلف التي هي عند الفائل ليس الا لانه امين وصاحب يد على ان يرضى به وبذلك كله ظهر لك ان تقديم قول الوكيل في هذه المسئلة
ليس لان اقراره اقراره الموكل ضرورية عدم ما يقضيه ذلك في شيء من الادلة بل فيها ما يقضيه خلافه ولذا كلف اليمين بل انما هو للمؤمن منه الا ان الرأ
منه تقديم قوله على قول المالك عند الشايع ومنه المقام الذي لو اختلفا فاصحح فيه بل في مصابيح الفاضل الطباطبائي نسبته الى بعض اهل الاصحاب
الامن شدد بل فيها على الصبر اتفاق القوي على ذلك بل قد اشعر عبارة الممن بذلك ايضاح نسبة الى الامكان على تقديم القول به وتسمع الكلام
في المسئلة العاشرة المسئلة الرابعة اذا اشترى انسان سلعة وادعى بعد ذلك انه وكيل لانسان فانكر الانسان وكان كان القول قوله
ببينة لان الاصل عدم الوكالة ويقضيه على الشئ بان يثبت لظهور مباشرة العقد في كون الشراء له سواء اشترى بعينه في الذرة الا ان يكون ذكر ان يبيع
لرجاله العقد او قاما لبينة على ان يثبت للموكل او بخلاف ذلك كما تقدم الكلام في ذلك مفصلا مع انه واضح ايضاح كوضوح الحكم بما لو قال الوكيل
ابعت بقصد انك فانكر الموكل او قال ابعث بقصد انك فقل الموكل بل في القول قول الوكيل ببينة لانه ان يصر ببينة المتعارفة بفعله
بلا خلاف ولا اشكال مع فرض كون الاختلاف في البينة التي لا تعلم الامر قبله بل بما استظهر من عبارة الممن يقول قوله بل لا يبين لعدم نشوء الدعوى
عليه على القول فيما اعلم مع البينة او ان اليمين على كل حال ما لو فرض امكان الاطلاع على قصد ولو باقراره فقد نوقضت بعض مناهي المناهين
في قبول قول الوكيل للاصل لكن فيه ما عرفت من لزوم تقديم قوله مع فرض المدعى به لا يبين والله العالم المسئلة الخامسة اذا تزوج امرأة
بعنوان التوكيل كما فرضه جماعة او مطلقا كما هو مقتضى اطلاق المص وغيره بل والدليل خصوص صاحب الحد الذي ندمه فانكر الوكالة ولا يثبت كان القول
قول الموكل مع بينة لانه منكر بلا خلاف ولا اشكال وبلزم الوكيل مهرها الذي وقع العقد عليه كاعل لها بية والوسيلة والتابع وكشف الرمز
وتروا الارشاد وقد والفاضل والكبد لان المهر يجب بالعقد كمالا لا ينصف لالا لطلاق المفقود في المقام وقد فوته الوكيل عليها بنقصه في الاد
فبنيته ولا يفر ما به اخرج بعضهما عن ملكها بعض لم يسلم اليها فكان عليه لضمان فان كل من اقر باخراج ملك عن غيره لم يمس لم يسلم له منه لتفريطه
اذا ما كما ترى بل خبر محمد بن مسلم عن الباقر في رجل تزوج امرأة ولم يقبل فقال ان المهر لازم لانه بناء على شئ بل على دعوى الوكالة بل على الشئ وانما
العمل به على ظاهره ولكن يمكن حمله على ما روي من لزوم نصف مهرها كما ندمت في صحيح الحد فتفق في النصوص جميعا على النصف الذي عمل به الشيخ
والجلي ويجوز سبب الفاضل في كرهه والخبر وغيره على ما حكى به بل في ذلك وغيرها ان المهر غير من حنظلة عن سبب الله ثم في رجل قال لا اخط
لي فلان فاضلت من شئ مما قال من صدق او ضمن من شئ او شرطت فذلك رضائي وهو لازم لي ولم يشهد على لك فذهب خطبي وبطل
عنه الصداق وغير ذلك مما طلبوه وسئلوه فلما رجع اليه انكر ذلك كله قال فبهم يذهب نصف الصداق في ذلك انه هو الذي مضى حقها فلما ان لم يشهد
لها عليه بذلك الله قال الماحل لها ان تزوج ولا يجل الاول فيما بينه وبين الله تعالى الا ان يطلقها لان الله ثم قال فاقبضت المهر فاشترى بها
فان لم يفعل فهو ما ترم فيما بينه وبين الله ثم وكان الحكم الظاهري الاسلام قد ارجعها ان شترج وصح في عبيدة عنه انهم في رجل امر رجلا ان يزوج

كتاب

كتاب الوكيل

في كل دعوى

ومن هنا يظهر الغيب في الحكم من بسوط بل قد يتيقر بانه اذا كان الثمن جينا انقضت هذه عدم منافاة ذلك للمطالبة بشئها للوكيل الذي
 باشر العقد اذا التزم فيه او الموكل كما هو واضح بادنى تأمل فلا يخفى من كان في يد ضرورة انقضاء العقد للمسلم كما عرفت بل ما ذكرنا يظهر لك ما في
 اطلاق جملته من عبارات الاحتياط وانها محتاجة الى التفسير ببعض القبول التي لا تخفى على من احاط بقواعد الفقه والله اعلم المسئلة الثامنة اذا
 طالب الوكيل الثابتة وكان له ما وكل عليه فقال الذي عليه الحق لا يتحقق المطالبة له ولم يذكر ان يدعي ذلك لم يثبت في قوله كاعتبر وغيره لان من كذب
 لبينة الوكيل لكن في عدمه على اشكال ولعله ما عرفت ومن اعينه ذلك من التأكيد ضرورة ان كان كونه لا يراه او لا يقره عن اداءه الى الموكل او نحو ذلك
 وقد يقع بلفظ جامع المقاصد ولك بما حاصله من انه يكفي في سماعها عدم غيرها بعد ان كانت مشتركة بين المجموعه وغير المجموعه فلا ينفرد دعوى غيره
 لشخص الجواب اللهم الا ان يبين ان حجة قول المسلم واصله صحة دعواه وعموم البينة على المدعي ونحوه تقتضي بالقبول حتى يعلم فاشها بكنهه للبينة ونحوه
 والافهم مقوله بانه يثبت عليه ما يتبعه اليقين وفاته البينة ونحو ذلك والله اعلم ولو قال عزك الموكل سمعت بالبينة مثالا لا يراه دعوى شرعية لكن لم
 يترجم على الوكيل البينة الا ان يدعي عليه العلم ضرورة ان الغرض من البينة عليه انما هو على نفي العلم به وكذا لو ادعى ان الموكل ابراه من الحق او اداء
 اليه كما هو واضح المسئلة التاسعة لا خلاف بيننا بل وبين كافة المسلمين ولا اشكال في انه يقبل شهادة الوكيل لو كان في الاول لا يترفع فيه كالتقبل
 عليه لعدم ما دل على قول غير العدل بخلاف ما هو وكيل فيه فانها لا تقبل فيه للتمتع كما عاين الشيخ والحلي والفاضل وغيرهم النص صريح به بل هو المشهور
 بل لم اجد فيه خلافا وكذا صرحوا ايضا بعدم قبول شهادته في جرح شهود المدعي على الموكل نعم لو عرقل قبلت عندنا في الجميع ولو قيل له ولا يترفع عليه لعدم
 التمتع وعدم الخصومة فهو كما لو شهد بقبول التوكيل في شمول ادلة القبول له ولمنع بعض العامة من عدم القبول بحجة التوكيل واضح الضعف فلا اشكا
 ح في القبول ما لم يكن اقام بها وردت للتمتع كما عرفت وغيره او شرع في المنازعة التي هو وكيل فيها فلا تقبل في التمتع بارادة اظهار ما ادعى به والتحقيق
 المخصوصة لكن قد عرفت بعض الناس بما اذا جرى الامر على التوصل واما اذا طال الفصل فيما استظهر من كلام الفاضل في عدم القبول وفي جامع صدانه
 محتمل وهو كذا اللهم الا ان يدعي حجة بذلك من اهل الشهادة وقبولها وان ذلك التمتع وارتفعت الخصومة وبذلك يفرق بينه وبين القائل
 اذا عاد للعدالة والصحة اذا ابلغ والكافراد المسلم فلا تقبل في شهادته الشريك لشريكه بعد ان رد ذلك ولو صلح شريكه بعد ذلك على وجهنا
 الحق كالمشرك الاخر فمجهول هذا ولكن عرفت على قول شهادته الوصي باليدين بل عن كثرة اللثام المبطل اليه مؤيدا له بمكانة الصفا ولعل الوكيل
 اول فاضل الاخر من الجرح لعدم القبول فيه وميله الى القبول في الوصية غير محتمل اللهم الا ان يكون الوجه على مكانة الصفا ولعله لذا حكى عن
 الادبيلي منع كون مطلق الوكيل والولاة يرضون من شهادته العدل المقبول وينع على ذلك صاحب ثنائ لكنه كما ترى كالاخر في مقابلة الاجماع
 بل قد يشك في نفاذ الشهادته لثمة ضرورة كونه شهادته في الحقيقة ولو من حيث الوكالة والولاة يرضون من شهادته المرئى وشبهه نسمع الكلام فيه
 في محله ان المسئلة العاشرة لو وكله بقبض دينه مثلا من غير له فاقر الوكيل بالقبض وصدقه الغريم وان تلف من يده وانكر الموكل القبض منه
 فالقول قول الموكل وفاقا للبدن وكذا وعد وغيره ما بل في شرح الصريح بسببه الى فتوى الاحتياط الا ان الغريم لا يدعى انما هي بين المالك والغريم
 ولا نزاع بينه وبين الوكيل ولينفخ الادلة ما يقتضي الزام الموكل باقرار الوكيل فيما وكل فيه مع عدم الخصومة وما تقدم في المسئلة الثالثة من
 تقديم قول الوكيل انما هو مع كون السداد مع وكنت مع ذلك قال في المتن فيه تردد وفي عدمه على اشكال ما سمعت ومن نفوذ قول الوكيل على الموكل
 باعينا كونه امينة والفعل صله الا ان كان في ادليل عليه اذا كانت الدعوى مع غيره وتقدم قول له حيث تكون الدعوى معه لا يقتضي سقوط دعواه
 على الغير اذا لم يرد تقدم قوله في ذلك على تقدم قوله في التلف بغرض آخر ومع انه لا يسطر الدعوى من المالك على اجنبى كالمالك كما هو واضح خصوصا
 اذا عرض للمالك من اول الامر عن الدعوى مع الاجنبى وخصل المدعى بالاجنبى خصوصا في مثل المقام الذي لا يدعى صلا بين المالك والوكيل لعدم
 القبض منه بزعيم المالك وانما هي مختصة بينه وبين الغريم ودعوى ان اعترف الوكيل بذلك وان لم تكن المحنة مع سقوط المدعى المالك المقتضية
 تكذيبه فيما ذكره وقد عرفت على وجه براد منه عدم سماع التهمة في حقه وان كانت تكذيبا خاصة بل لا يمتنع على مدعيه ما كل المنع بل لا
 ينبغي ان يصد من قبضه ما هو ضرورة عدم ما يقتضي ان اقرار الوكيل اقرار الموكل بل في الادلة ما يقتضي عدم خصوصية قاعدة الاقرار في حق الغير وتقبل
 قوله حال كون الخصومة معه انما هو لكونه مؤتمنا وصاحب يد على فعله كقوله في التلف في الخصومة لا لان اقراره اقرار الوكيل واللام الخلل في
 اليقين كما هو واضح بادنى تأمل والتميز عن التهمة انما هو بصدقه في تقديم قوله في السداد مع غيره ولو بما يقتضي تكذيبه فضلا عن انه لا ان المراد عند تكذيبه
 ولو لا الدعوى على الغير المقتضية لذلك وحج فاذا حلف المالك على بقاء حقه في ذمة الغريم اخذ ولا يرجع للغريم على الوكيل مع تلف المالك في يده غير
 نظير لكونه ظاهرا في اخذه منه ولا يرجع له بالظلم هذا كله في فرض المسئلة اما الامر ببيع سلعته مثلا وتسلبها وفض منها فلتفت ان
 من غير تفریط على دعوى الوكيل فاقر الوكيل بالقبض وصدقه المشتري فانكر الموكل فالقول قول الوكيل هنا لا خلاف لجهة فيه بل في شرح الصريح
 اتفاق الفناوى عليه لان الدعوى هي بينا على الوكيل من حيث سلم البيع ولم يثبت الثمن فكان يدعى الموكل ما يوجب الصفا على الوكيل باعتبار
 نظريته بذلك والاصل بان يترد منه مع ان يمين بالنسبة اليه وقوله مقبول فيما او يمين عليه وهناك اي في المسئلة الاولى الدعوى على الغريم
 دون الوكيل ولكن مع ذلك قال المصنف وغيره وفي الفرق نظر لان الاختلاف في المقامين في فعل الوكيل فمع فرض كون قوله مقبولا فيه ينبغي عدم
 سماع دعوى المالك في المقامين ولا خلاف فيها وقد عرفت ان الاشبه عندنا في المسئلة الثالثة الاول بل قد عرفت انه تردد في قبول قول
 الموكل وحج يكون نظره رجوع الاولى الى الثانية في الحكم كمن غير المحققين لا العكس الا انه لا يخفى عليك بعد الاطاحة بما ذكرنا في المسئلة الثالثة

في كل دعوى

وما

وهنا تحقيق الحال ونزله وضوحا بان الدعوى متى كانت من الموكل على الوكيل لا رادعة لغيره مثلاً قال قول الوكيل لا نأمنه والفعل فعله ومن كان على
الجنب لم يكن اقرار الوكيل مؤثراً لعدم سماعه بل تبقى على حكم سابق الدعوى متى كان المالك نوجب الدعوى على كل منهما فاذا اعرض عن الوكيل فعد
الدعوى على المشتري وطالبه بالثمن كان له ذلك بعد مبيته انه باق في ذمة المشتري ولا يكون اقرار الوكيل بالقبض مسقطاً للدعوى بعد ان لم تكن الخصومة
معدولاً على الوكيل من حيث دعوى ضمانه للثمن بتسلم البيع قبل تسليم الثمن المفروض عدم اذنه فيه كان القول قول الوكيل ههنا للدلالة على سماعها في
المسئلة الثالثة وفي المقام بل الاخرى في النظر عدم سقوط الدعوى عن المشتري مع ذلك خلافاً لكرهه ولكل وجهها اذ لم يقيد بقوله على قول
المالك بمبيته لاعلم ضمناً الوكيل وسقوط الدعوى بالنسبة اليه خاصة لا انه وصول للثمن وانما على وجه بسط الدعوى على المشتري ضمنياً مساوياً
لتقديم قوله ههنا لتقدم قوله في التلف المعلوم عدم اقتضاء سقوط الدعوى لو اودها بعد ذلك على الجنب كما قد ساء سابقاً هذا كله في الدعوى عليها
وبدأ بالوكيل اما اذا كانت الدعوى مختصة من الاصل بغير الوكيل كما في قبض الدين من الغير ونحوه او كانت مشتركة ولكن اعرض عن الوكيل وجهه لكونه
على الغير فلا يصح لسقوط الدعوى باعتراف الوكيل الذي لم تكن خصومة بين الموكل وبينه وبين ذلك كله ظهرت ما في كلام المصنف من التفرقة كالفاضل
وقوله والحق الثاني والثالث في التصديقي العلانية الطابطة وان اختلف في مصابيحها بذكر كل واحد من جميع من يرضى للمسئلة المهمة لان يختلف
وجوب بعضها انهم انما ذكرنا والاصل في هذه المسئلة ما في محكي طوهوم مع التام كالصريح فيما قلناه في تحقيق المسئلة قال اذا وكل رجل رجلاً في قبض
دين له على غيره فادعى الوكيل انه قبضه منه وسلم اليه او قال لفتي بيد وصدة من عليه الدين وقال الموكل له قبضه منه قال نعم ان القول قول الموكل
مع مبيته ولا يقبل قول الوكيل في الدين الا بيمينه لان الموكل يدعي المال على الدين وهذا القول لا يقبل لان الوكيل لا يقول ان لا استحق عليك شيئاً لانك لم تقبض
المال وانما مالى باق على الدين ولهذا اذ اختلف طالب الدعوى عليه الدين ولا يثبت يمينه على الوكيل شيئاً فاذا كان كذلك كان بمنزلة ان يدعي من عليه نحو دفع
المال اليه وهو ينكر القول قوله وكذلك ههنا وهذا أقوى اذ وكل بالبيع والتسليم وقبض الثمن فباعه وسلم البيع فادعى قبض الثمن وتلفه في يد اوداع
دفع اليه فانكر الموكل ان يكون قبضه من المشتري كان القول قول الوكيل مع مبيته لان الاصل انه باق في ذمة المشتري وانما ضمان عليه وبخلاف المسئلة الاولى لان
المدعى عليه فيها هو المشتري عليه الدين وهو مختص به واذا جعلنا القول قول الموكل في المسئلة الاولى لم نوجب على الوكيل غير ان جعلنا القول قول الوكيل
في الثانية وجب عليه في ذلك وهو بعد مبيته ببيع الى ما ذكرنا فلا حظ ولا مال جيداً لغيره في جميع موارد المسئلة التي ههنا والوكيل على طلاق دين
مثلاً فقال الوكيل تلفت وادعى الموكل على الزوج عدم ذلك كان القول قوله لان الدعوى عليه وبين الزوج والوكيل لا دعوى عليه وكذا الوكيل في قبض
المال وان كان وكلاً على الفرض فقال قد استقرضت لك الفاضل وتلفته وانفقتهما فيما وكلني فيه ولم يكن هناك ثالث تكون الدعوى بين الموكل وبينه
كان القول قول الوكيل ولو بعد عز الوكيل لا نأمنه وهكذا تبقى على الموكل الدعوى على الجنب مع انجبا الوكيل بالقبض منه والطلاق او الفسخ
باصالة عدم ونحوها وان اختلف صفة او لا بد في ذلك من العلم بكذب الوكيل فظهر من المحكي من بعض كلمات الادب على الثاني وبجمل الاول لعدم ما يدل
على وجوب قبول خبره فيما اقر عليه من غير مقام الداعي وهو ان كان له التناول باخباة والمصرف فيما يائيه ليعتوان الوكيل ولكن لا بد ان لا يحيط الثاني
واقبالاً للمالك وكيف كان فلو ظهر من المبيع عيب فادعى المشتري على الموكل دونه الموكل لا يثبت حصول الثمن اليه وان سقطت المطالبة به للوكيل بدعواه انه قبضه
منه مع مبيته بل والمشتري بناء على ان ذلك يقضي سقوط الحق عنه لا محالة الا ان هذا السقوط لا يقضي لوصول اليه ولو قبض الوكيل الا انه لا يثبت
ما فيه ضرورة ان المال مال الموكل لان الفرض علم المشتري بذلك ووصول الثمن اليه وعدمه لا يدخل في ذلك بل قد لا يجوز له رده على الوكيل اذا لم يكن
وكلاً على قبضه على تقدير رده بالعيب في حصول المصروف ولو قبل رده المبيع على الموكل كان شبهة الفاضل في هذا قريب والفرض محكي الاصل اصح وثبت
الشهادة في ذلك أقوى غير محتمل لعدم وجه الاحتمال المنع بل المحكي من عبارة طحال عز ذلك قال اذا وكل رجلاً في بيع مال فقبض منه فادعى انه قبض الثمن و
تلفه يرد فضاء اليه وصدة المشتري على ذلك وقال الموكل ما قبضه الوكيل كان القول قول الوكيل على اصح الوجهين فاذا اختلف برى فاذا وجد المشتري
بالبيع عيباً كان له رده بالعيب فان اقام البينة على انه دفع ثمنه الى الموكل او الوكيل كان له رده المبيع على ايها شاء ومطالبة بالثمن وان لم تكن بينة لم
يكن له مطالبة الموكل بالثمن ودفع المبيع عليه لا نأمنه اذ قبض الثمن منه وليس للوكيل مطالبة الموكل ويكون القول قول الموكل مع مبيته انه لا يعلم ان قبض
الثمن من المشتري فاذا اختلف لم يكن له وطالبة الا ان يقدم بينة على ما يدعيه من قبض الثمن من المشتري وتلفه في يده نعمه اليه وهي كما في ظاهر
او صريح من الرمز من مطالبة بالثمن وانما ذكره من الخبر في المطالبة بالثمن مع البينة فلعلة لا قضاء الفسخ عنه بتسلم الثمن على نحو اقتضاء
الاعتناء بخلاف ما اذا لم تكن بينة فانه ليس له الا اورد على الموكل وان سقطت المطالبة بانذاره على الوكيل والمشتري اما المشتري فله معرفت واما الوكيل
فاذا كان له وتلف الثمن في يده نعم لم اخذ العيب باجتناب اي اذ لم يعلم منه الفسخ فمقتضى رده مع دفع الزائد ان كان للمالك والتوصل الى
مال المبيته في ذلك مع فرض المنقضاء هذا ولكن في كره فاذا اختلف الوكيل انه قبض وتلف الثمن في يده وقلنا بغير ان المشتري ثم وجد المشتري بالبيع
عيباً فان رده على الموكل وغيره لثمن لم يكن له الرجوع على الوكيل لا عراضاً بان الوكيل لم يخذ شيئاً وان رده على الوكيل وغيره لم يرجع على الموكل والقول قول
مع مبيته فانه لم يخذ منه شيئاً ولو خرج المبيع مستطراً رجع المشتري بالثمن على الوكيل لا نأمنه اليه ولا يرجع له على الموكل وفيما لا يخفى من عدم جواز
رجوعه على الوكيل في الاول بعد اعترافه بوجاهة تلف المال فيه واما رجوعه على الموكل فهو مبني على حصول ذلك اليه باعتراف الوكيل به او على ان بينة
بالنسبة الى ذلك لكن على هذا ينبغي ان يكون له الرجوع عليه الثاني ويختص بيمينه على ان قبض الوكيل في الظاهر قبض للموكل كما في عدلهم به فانه بعد ان ذكر
فيها انه لو تلف المبيع في يد الوكيل بعد ان خرج مستطراً لم يرجع المبيع الى الموكل باعترافه وبسقوط ضمانه على البايع وهل للوكيل الرجوع على

هذا القول قول الموكل
والمشتري عليه الدين
وهو مختص به

على الموكل اشكال قال ولو قبض وكبل البيع الثمن فبلغ في هذه فخرج البيع مستطاعا على التام على الركنين مع جملة احوال الوكالة وليس في الغنا على الموكل والاشكال
وان كان كلاله فيها انما لا يخرج من نظر ضرورة منافاة الاشكال لما ذكره او لا من ارجع على الاشكال الذي لا رجوع له في الموكل لا سببية القبض من الوكيل الغنا
عليه باعتبار ان قبض لا يملكه ولا يملكه على قبض البيع في الظاهر فلهذا من ذلك اختصاصا بالموكل بعد العلم بكون القبض كلاله كما هو مقتضى كلامه الاجمعي وان
كان القبض خلافا لاداء السببية القبض لضمائهما معا بعد قبض كونه وكلاهما عند قبض ما هو مبيع ظاهر لانه وان كان قبضه قبض الموكل الا انه لا ينافي في
عليه مبيع على اليد وان كان هو يبيع على الموكل وبذلك يظهر انه لا رجوع لا غنا على الموكل في الاجمعي مع العلم بالوكالة انه هو كجميع مبيع البيع على
وان علم بان الوكيل قد قبض على حصة الوكالة فاجتهدا فانما المسئلة لا تخرج من تدبر الله العالم **كتاب الوقوف الصدقات**
ولما النظر فيه يحصل في العقد والشرائط واللازم **الاول** الوقف عقد ثمرته تجب من الاصل والاطلاق المنفعة كماله وعدا للنفقة وايضا على الثاني
والكفاية على ما حكى عن بعضها بل وفي قبح واللعنة الله لكن ترك ذكر العقد كما هو الحكم من جهة وقفا القران للروايات والوسيلة وفيه والجماع والمذهب
البارع وجميع البرهان الا انه تبدل الاطلاق بالتسبيل كما في النوى جبر الاصل وسبيل المنفعة الا ان المناظرين يابطلون بالاطلاق لما قبل من انه ظاهر في
المراد من التسبيل الذي هو ابحاثها للجهة الوقوف عليها بحيث يفسر في كفايتها كغيره من الاملاك لكن في الصالح سبيل فلان ضيعة اى جملة ما يملك
الله تعالى ومن هنا كان التعبير بالتسبيل اولى بناء على اداة ذلك من الاطلاق المقابل للضيق كما هو مقتضى ابداء ذلك في المتن وغيره لاشارة باعتبار
الفرق بين وان من اصدقه كما في غيره وحكي المراسم ان الوقف الصدقة شيء واحد ولعله لا يعرف في حق بانه الصدقة التجارية بل في ذلك وحكي كونه والمذهب
البارع والتفتيح قال العلماء المراد بالصدقة التجارية الوقف وعلى كل حال فصدقه ذكرنا غير ان الغرض من مثال هذه التعاريف التيسير في الجمل فلا
يبنى قبض تعريف المص السكينة واغنيها والحق تعريف النوى بهذا الصدقة والجواب عن الاول بارادة الحبس على الدوام وكان الاختلاف في ذلك
العقد وصدقه على نحو ما سمعته في البيع ونحوه من انهما اسم للعقود واللعنة حاصل بينهما وان لم نقل بمشروعية المعاطاة فيه او لما سمعته من
الخلافا باعتبار القول فيه وصدقه المقتضى للاختلاف كونه عقدا او لا كما سماع وكيف كان فاللفظ الصريح فيه وتحت بلا خلاف كان
لك وحكي كونه وقع صدق بل في محكي ثروته والتفتيح وايضا على التام على صرحها فيه نعم من الشافعي في بعض اقواله انها كتابة عن الوقف
وعن الفاضل في كونه ان من اغرب الاشياء وفي الغريبة عنه بعض ما حكى المناظرين باستعمال لفظ الوقف في جرد الحبس والسكينة والرقبة والعمرى في
صحيح ابن مضر يابوا الصنعة وفيه ان الاستعمال اجازا لا ينافي في الصراحة المراد منها وضع اللفظ لذلك كما هو واضح نعم الظاهر انها الصريحة لا غير وفي بعض
اللغات الشاذة اوقف ولا يابس بالعقد بها على شذوذها اما لفظ حرم وتصدق فلا خلاف في عدم صرحها فيه كما اضرب به ضرب واحد بل
حكى الاجماع في ذلك وحكي التفتيح فلا يحل على الوقف لاسع القرينة لاحتمال الرجوع لانقرض عن قرينة حال ومقال غير الوقف لا شراكتها بينه وبين
غيره ولكن لو نوى بذلك الوقف من دون القرينة ومن بينه كما عرفت وطوال الغيبة وترويضها من كتب المناظرين بل لا احد فيه خلافا كما اختلف
بر بعض مشايخنا بل ولا في ان يردان بينه ان لم يقصد الوقف بما هو صريح فيه اذ لم يكن له معارض لكونه يشكل الاول لعدم الاجزاء بمثل
ذلك في غيره من العقود الا انه بل المشهور فيها بينه عدم انعقادها بالاجازات وان كان خلافا للمختص الا انه على كل حال لا بد من اعتبار الداء
على العتق حصول اصل العقد لا المحكم به لانه المشتق من السببية ولم يتخذ في المقام دللا مخصوصا ودعوى ان هذا العقد ليس من المخطا الذي
مراد به افهام الغريب حتى يعبر فيه ذكر القرينة تسليما لا كفاية بذلك في غيره من العقود فلا حظ وتامل وعلى كل حال فالمراد من الادانة بينه
هو ان لا يرد في دينه وقضه فيما بينه وبين غيره فيعادل كلاله في الوافع مع فرض عدم المعارض نعم لو اقرضه قصد في ذلك اى الوقف
بالكتابة حكم عليه بظاهر الاقرار في الظاهر يكون كالصريح من هذه الجهة وان يقر حكم الادانة بما ذكر في الواقع انما هذا وفي محكي كونه اذا انى بالكتابة
فالمقرن ان لا يرد عليه باللفظ اوتية فاللفظان يقرن اليه صدقة موقوفة او حصة الى ان قال واما التنية فنظر ان اضافة اللفظ الى حصة غيره
كان فالصدق بهذا على المساكن بنية الوقف فلا ريب بالحافى بالصحيح وان اضاف الى معنى فقال يصدق عليكم او عليك لم يكن وفقا على
الاخرى وفي ذلك وغيرها ان الفرق غير واضح الا انه لم يحك عن كونه كالحكاية وقد بين ان مراده فيما حكاه من عدم الحكم بوقفة وان نواها عدم
ما يقتضى التابيد ثم انه قد يظهر من عبارة المص وشايهما ان اللفظين صيغة واحدة للوقف باعتبار افراد الضمير الرابع اليهما ولعله لذا قال
في من ان ظاهر الاحكام يدل على انهما صيغة واحدة فلا تغيث الثانية عن الاولى وتغيث الاولى مع القرينة ولو قال جعلته وقفا او صدقة
مؤبدة محمية كفى لكن في ذلك ان ما ادعاه من الظاهر ظاهر قلت قد عرفت الاشكال في المتن وما شا به نعم قد ينافي في اذ كره في الفرق بين الاول
والثانية بانه لا دليل عليه بل في محكي كونه واما حرم هذه البقعة للمساكن او ابدانها او دارى محمية او مؤبدة فالأقرب انها كتابة عن الوقف
انضم اليها قرينة تدل على الموقف صان كالصريح والافلا وكذا عرفت غيرها نعم حكى فيها عن الظاهر وجهي المشايخ المنع في حرمه وابدت لعدم
استعمالها مستغلين وانما يؤكد بها غيرها واما ما ذكره اخيرا فلا احد فيه خلافا نعم في ذلك بعد ان استحسنه قال الا ان فيه خروجا عن صيغة
الوقف المنقولة وظاهر عدم المسامحة في مثل ذلك وان كان الاخرى الا كفاية في كل لفظ يدل على المطا صرحي قلت هو كمال في غير المقام اما
فيه فسامعهم فيه في غاية الظهور نعم هو ليس صريحا في الاصطلاح الذي هو وضع اللفظ لخصوص المعنى ولو قال حبست وسببت قبل بصير
وقفا وان تجرد لقوله حبست الاصل وسبيل الثمة فيكون صريحا في الوقف كما عرفت والغنية والجماع وكرة والكيد بل في الاول والجماع
عليه وقيل لا يكون وقفا الا مع القرينة كما عرفت لا كثر لعدم الوضع له والاستعمال اعم اذ ليس في ذلك عرفا مستفرا بحيث يعمهم مع الاطلاق لا اقل

من اشك والاصل بقاء الملك ولا يتجان هذا الشبه بالخاصة النفل والانتقال وعدم ترتيب اثر الوقت واحكام خصوصاً مع معلومية اشتراك كل
مفعول من الوقت غيره والجران بما يدل على حصول الوقت بهما مثلاً لا بكل واحد منهما فيكون مما يحتاج عدم صلاحها التي هي بمعنى وضع اللفظ للوقت الذي معناه
مركب من معناه كما هو واضح يادى نامل هذا بل هما معاً لا يقويان مقام وقت في الصراحة لا شراً كما بين الوقت وبين الجبر بل لعل هذه الثا في اظهر
نوع من عدم تضرر المعنى للقبول عدم اعتباره فيه وكذا غيره ولكن فيه ان يمكن اكفاء المعنى بذكر كونه مفقوداً من المعلوم اعتباراً في معناه وعدم ذكره
بالخصوص لعدم النزاع في خصوص الفاظ لا انه هو ما يدل على قبول ذلك لايجاب ولذا ذكره المصنف في تقدم من بعض العقود ليجاز في المعلوم اعتباراً
فيه على انه مستلزم للتصريح بعدم اعتباره في خصوص اذا كان على جهة عارضة وهو كما اصبر في اعتباره فيه في غيرها ونحو غيره من ذكره في ضمن العقود بل في
جامع صدق تلك الطائفة الاصل على انه من فهمها مؤيداً ذلك كله بمعلومية عدم دخول عين او منفعة بسبب اعتبارها في ابتداء في ملك الغير من دون قبول
مع انه لو كان لا يخرج كونه من ضمن الاصل فلا يطلد الرد وهو من انما اصبح بجره من المطلقان بل من ان ينفصل بالشرط القبول بل عن ظاهر الاصل
وجامع صدق ان لا خلاف فيه بيننا وان الخالف في انما هو بعض الشافعية ومع عدم اشتراط فيه مطا كما صحت بانهم من عدم ذكره جاز في غير محلهم نعم
قد صرح المصنف من اخره كالفاضل والشهيدين وغيرهم بعدم الحاجة اليه في الوقت على الجهات العارضة لعدم الغائل للقبول فيها ولما عايشا بغير
من الحكم من صدق انما لم يثبت في الوفاء والصاق المستلزم على ذكر انشاء الايجاب بدون قبول ولا اصل عدم اشتراطه بعد تناول المطلقا
للمجرد عنه الا ان المجمع كازي من ردة عدم انقضاء الاول الصحة لا يثبت بل بعد فرض الدليل على اعتباره بغيره عدم الصحة فيها على ان قبول الوفاء العام كما
مما كره ومنه يمكن بل بما يستفاد من بعض الادلة ان الشبه في القبول لا يقتضيه قبول من يملكها ولو نكح لغيره لعله على ذلك قبول ما يقع من
صدقاتهم بناء على انما من الوقت لا من مستقل بل من حيث هذه الروايات مخلوفاً على التصريح بكونه وقفاً ولا بعد دعوى مشروعية
مثله في السبيل لهذه النصوص ان لو اريد من اجله واما الاصل فيمنع اعتباره لا عدمه لما سمعت من ان مقتضى عدم ترتيب الاثر والمطلقات لا تتناول
بعد فرض الشافعية معناه وان من ضمن العقود العشر فيها المعنى لا يربط على بين الاثنان ولا بل من ذلك يتضح قوة اعتباره مطا على نحو غيره من العقود
من في القبولية والعربية وغيرهما من ظهور النصوص اجماع في كونه فماً واحداً وظاهرنا المفروضة من اعتبار القبول فيه في الجملة اذ القول بعدم
اعتباره مطا من ذلك كالتجربة فان شرط بل لم يفرق قولاً لاحد من المعنيين وانما يذكر احكاماً لا يثبتها فالوجه في هذه المتروكة في نفس اعتباره
انتهج في الجهات العارضة بعد فرض مشروعية فيها على نحو فرض مشروعية من العقود فيها من الصدق وغيرها والا كان للوقت معناه احدها
عقلاً والاخر ايقاعاً وهو من ان الوحدة المترتبة كما هو واضح ونافع وموافق للذوق السليم نعم قد بين ان الاصل بغيره عدم اعتبار القبول في صحة
وان كان هو خيرة الفاضل في عقد الاصل بعد انداج فاعدها بناء على ما ذكرناه في العقود المأمور بالوفاء بها وفي حقوقه الوقت على حسب بقائها
اهلها وقوله مستل الاصل وسبل الثمرة ونحوها واطلاق الصدقة عليه كثيراً من النصوص بل لم يذكر فيها وادما او ضوفاً على اللفظ الصدقة
ومن المعلوم اعتبار القبول فيها خصوصاً بعد الصحة لا صدقة ولا على الامار بدبير وجه الله عز وجل بل هو بل عليه الفرض بناء على ارادة الوفاء او ما
يشمله وادارة نفق المحض فيه كما هو الاقرب للتحقق لا الكمال بل لو سلم اطلاقها عليه من باب المجاز فهو من التشبيه البليغ والاستعانة بالمتضمنين المشا
في الاحكام الظاهرة التي لا شك في كون القبولية منها مؤيداً ذلك كله باصح خبر وقوم من وقوع ذلك منهم ابتغاء وجه الله لا بغيره ذلك ضرورة عدم
انقضاء شئ من ذلك ان الوقت جميعه من الصدقة بل انما ان منه ما يكون مكاف وهو ما قصد به وجه الله نعم وهو الله وقع منهم ولذا استجوه بذلك
لا لا لغيره على اعتبارها في صحة الوقت على دله ونحوه من دون ملاحظة القبولية بل انما هو باطل اجمع ان مقتضى ما سمعنا من الاطلاق في
وماعر القبولية وترتيب الاجماع على ذلك لم يتحققه مخلو كثيراً من عبارات الاصحاب المستلزمة على بيان شرائطه عنه نعم قد بين باسناداً في نفسه عند
الشاعر على نحو حجاج النكح وهو غير اعتباره بالنسبة فيه على وجه يلفه بالعبادات على وجه بان فيه انه هل هو اسم للصحة من ولائهم وان القبولية في الصحة
او في البعض غير ذلك مما لا يخفى على القبولية يادى ملاحظة القطع بعد فرض خصوصاً بعد معلومية عدم اعتبار ما يعتبر في الصدقة في الموقوف عليه من غير
بل سماع انه نصهم بحججه على انكافه بوجهه وفن الذي على البيع والكا من ومنه من العامي المعلوم عدم صحة عباداتها الفقدا الايمان ولعله لذا
وغيره اعترف غير واحد من المحققين هنا عدم الدليل على الاشرط هنا وفي الاول اي القبول اذ الاول اعتباره حتى في الجملة العامة لما ظهر من ذلك فتم
جهداً فان كثيراً من الكلمات هنا غير يقينية بل ظاهرة في المشوش من اهلها والله العالم وكيف كان فلا يلزم عقد الوقت الا بالاقبال الذي هو الضبط
بالاذن فلكل من مانع فخره فيله وهذا لا ينافي كونه مع ذلك من شرائط الصحة التي هي معنى ثبوت الاثر من تلك الموقوف عليه المنفعة وغيره كما سيجر
المص وغيره بل فرغوا عليه لطلان بولنا الواقف قبله وغيره ضرورة كون المراد هنا بيان عدم اللزوم قبله كما عرفت بعض العامة او بيان ان وقوع العقد لا
لا يقتضيه وجوب الاقباض الذي من شرائط الصحة وان توهم من نظير المقام جعاً بين قوله ثم افواوا يدل على عبارة في الصحة التي هي معنى ثبوت الملك
ونحوه اذ هو مع انه من انما لا صلتاً البرائة وغيرها لا يوافق ما دل هنا على اعتباره ما هو كما اصبر بل صريح في الاذن بالفتح قبل حصوله وانما اثم عليه في ان
في الصبر مستلزم عن الرجل يوفى الضيفه ثم يبدل ان يحدث في ذلك شيئاً فقال ان كان وقفاً لولده ولغيرهم ثم جعل لها ما لم يكن له ان يرجع وان كان
صغاراً او منسراً ولا يملكهم حتى يلقوا فيجوز صالح لم يكن له ان يرجع فيها وان كانا كياناً لم يملكها اليهم ولم يجز صغاراً حتى يجوزوها عنه فله ان يرجع فيها الا
لا يجوز ونها عنه قد بلغوا عن الاستكفاء ورد عليه من جواب مسائله عن العسر عن صاحب الزمان روحه الفداء واما ما سئلت عنه من الوقت على
ناحنا وما يجعل لنا ثم يحتاج اليه صلابة مالم يملك فصاحبه فيه النجار وكل ما سلم فلا يثبت فيه لصاحبه احتاج او لم يجز انفق اليه واستغنى عنه

فانما هو في حكمه

ما بقي لنا

الى ان قال واما ما سئل عنه من امر الرجل الذي جعل لنا حقة أصبغة ولبسها من قيم قيم فيها وبعدها وبودي من دخلها خراجها من ثمنها ويجعل من الخيل
لنا حقة فان ذلك جائز لمن جعل صاحب الصبغة قبالها انما لا يجوز ذلك لغيره لكن هما كاري غير صريحين بل وكلاهما من في اشتراطه في الصبغة غير
الاثر المذكور المذكور ونحوه انطبق ما بينهما على كونه شرط في اللزوم ونظير الثمرة في النماء المفضل بينهما لكن في جامع المقاصد والمسالك نفى الخلاف من
كونه شرط فيها مكررا بل فيها الاجماع على ذلك وان كان قد بان في ما يشاهد من الغيبة من كونه شرط في اللزوم حيث انه بعد ان ذكر شرط الصبغة قال في
قبض الموقوف عليه ومن يقوم مقامه في ذلك فشرط اللزوم بل لعله صرح بها بعد التام في جميع كلامه ورجح بكون هو مع هذا اجماعا بل لعله في اللغة انما يجب
ذكر اوله لا انه لا يلزم بدون القبض باذن الواضع فلو مات قبله بطل الى ان قال وشرط النجس والذوق الى اخره ولا دلالة في نفيه البطلان بالموت
قبله على ايدائه الصبغة من اللزوم اذ من المفضل بل الظاهر من المعقود المجازة فيلحق حكمها من البطلان بالموت ولو لم ينص في الدالة على ذلك في الصبغة
بناء على ارادة الوفاء فيها او ما يشمله من عبارة المصداق واشباهها محتملة لا ارادة الصبغة بقرينة نصها بعد ذلك بكونه من شرائطها او من شرائط الظاهر
في ايرادها انتهى واحتمال العكس بعيد ولا ارادة ما ذكرناه اوليان انه متى كان شرط في الصبغة كان شرط في اللزوم اما من لم يكن له الا النجس بكونه شرط في اللزوم
فلا ينبغي ظهوره بنسب الصبغة قبله كالحكمي عن طرقت وتبين ان الاجماع على مضاف الى اجماع الغيبة وبذلك يظهر ان في المسئلة قولين بل
عن الوسيلة ان جعل التسليم شرط في الصبغة الا اذا جعل ولا يبر الوقت لنفسه مدة جوتة ومن كان في اليد الصلاح اذا تصدق على احد الوجه المذكورة واشهد
على نفسه بذلك ومات قبل التسليم فان كلف المصدق على مسجد او مصلحة في ماضيه وان كانت على من يصح قبضه او عليه فتم في قبضه بحكم فيها باحكام
الوصايا وعن سلافة المراسم عدم ذكر من الشرط اصلا وبذلك كله يظهر لك ما في ذلك والرباض وغيره مما من المفروضة عن الشرط فيها حتى يحتاج حكم
النتيجة من اجماع على ذلك مع ان التام في كلامه يقتضيه ارادة دعواه على اعتبار في الجملة لا انه بعد ذلك بلا فاسلة فعند هذا حكم الخلاف فيه بل قد بان
باقتضاء الفواعل كونه شرط فيه لا فيها جعلا بين ما يدل عليها بدو من الاطلاقات وايضا في غيرها وبين الخبرين السابقين واما النصوص المتضمنة
لبطلان التصديق بالموت قبل القبض فمع ان الاستدلال بها مبني على ارادة الوفاء منها او ما يشمله لا يدل على اشتراطه في الصبغة وان ذكره غير واحد
اذ من الممكن ما سمعنا من كونه عفا اجاز ان ينفذ بالموت ومثله وللهذه النصوص والخراج عن ذلك في التصديق غير الوفاء لدليل لا يقتضيه المخرج
في الوفاء انتهى ومع الاعضاء عن ذلك كله فالمتجه كونه شرط في كاشفا لاجز سبب كثره في ذلك وبعده غيره لما عرفت من وجود مقتضى الصبغة فلا وجه
لجعل الثمرة في النماء المفضل فتجسد والله العالم وكيف كان فلا خلاف ولا اشكال في انه اذا تم الوفاء بجميع شرائطه المعبرة فيه كان لازما لا يجوز الرجوع
فيه اذا وقع في زمان الصبغة بل الاجماع بغيره عندنا بل هو كما لخص في من هذا صنفنا خلافا لا يوجب في حق الوفاء الرجوع به بل ولو نشأ الا
ان يرضوا به بعد موته فليزم اذ يحكم به حاكم مع ان ثلثه ابا يوسف لما قدم الى بغداد كان على قوله ولكن حدثنا اسمعيل بن ابراهيم بن علي بن عوف
عن ابن عمر خلافة فقال لا يبيع احد خلافة ولو نشأه الما بخرينة لقال ببيع مع ان الحكم عن ابي حنيفة انه قال ان اوصى بالوقت لزم في الثلث لا نه
جمله لا زمانه في ثلثه في مرضه الخوف ولم يجعله اذا ختمه لازما في جميع ماله في حال صحته وان كان قد يفرق بينهما بعد تسليم ارادة لزوم الوفاء فهذا
ولكن في الحقيقة المتقدمة ما ينافي بظاهره لما ذكرنا قال الوقوف في الاصل صدقات لا يجوز الرجوع فيها الا ان يحدث الموقوف عليهم ما يمنع الشرع
من معونتهم والفرس الى الله سبحانه ونحوه الى صلواتهم او يكون تغير الشرط في الوقف الى غير ائذ ثلثهم وانفع لهم من تركه على حاله واذا اخرج الوا
الوقف عن يده الى من وقفه عليه لم يجز الرجوع في شيء منه ولا يغير شرائطه ولا يقله من وجوهه وسبله وعن ابي ادريس انه طال في رده وبممكن ان يكون
ذلك منه بناء على اعتبار بقاء صلاحية الموضوع للتغيير في الوقوف فيكون انقضاء الوصف المزبور مقتضيا لانقضاء الوقوف عليه مقتضى لبطلان
الوقف بناء على محضاره من عدم اعتبار التأسيس فيه والامر سهل بعد وضع الحال والله العالم هذا كله لو وقع في زمان الصبغة اما لو وقع في زمان
اجازة الوقف فنقد من الاصل والا اعتبر من الثلث لكونه كجبة منجزا من الهبة والحيات في البيع ونحوها وقيل بمقتضى اصل التركة ولا ينبغي ان لا
اشبه كما اوضحنا ذلك مفصلا في كتاب الحجر وكتاب الوصايا ورجح فلو وقف ووهب اعتق وبيع محاي ولم يجز الوقف فان خرج ذلك من الثلث
صح وان عجز بدو الاول فالاول لا نه هو السابق في المخلوق حتى يسبق في قدر الثلث ثم بطل اذا خلافا الحكمي على الفاضل في ثلث فبسط الثلث على الجميع
فارقابن المنجزات والوصايا وضعفه واضح وهكذا الراوي بوصايا ولو جعل المتقدم قبل والفاصل الشيخ في الحكمي عن بسوطه لكن فيما اذا اوصى بغير
على الجميع بالخصص لعدم الرجوع بعد قيام احوال التقدم المعلوم كونه في احدها في كل منها وبذلك يكون الفرض كالنجزات التي لم يعلم التقدم في احدها
الحكم فيها بالافضل ان لاصالة عدم تقدم كل منهما على الاخر كما هو مقتضى كل حادث اشبه بسبقه بالحق ونحوه عنه ولكن فيه ما لا يخفى عليك في التفسير
والمقيد عليه ضرورة كون المنجز الاول العزة ولذا قال المتق ولو اعتبر ذلك بالفرقة كان مقتضا لانها لكل امر شبيه ولا ينبغي ان الفرض منه بل لعل الا
كل في المقيد عليه ايضا اذا فرض عنوان الحكم في الشرع التسبق والافضل ان لم يعلم احدهما اذا الاصل لا يتخص الثاني الذي هو من الواجبات والاصل صد
فليس الا لفرقة ثم لو قلنا ان العنوان في الشرع السبق خاصة كما هو الظاهر عدم العلم بقبح الحكم على مقتضى اطلاق الوصية التكملة المخلوق بالجميع نعم
بقية التفسير بالخصص لا الفرقة كما سلفنا غير مرة في نظائر المقام بل قد ذكرنا جملة من ذلك في هذه المسئلة في كتاب الوصايا فلا حظ واما من ثم لا يخفى
عليك انه ليس في الشرع اعتبار كيفية خاصة للفرقة بالنسبة الى المتعدد والامتناع فليح عدة هاتفة الثلثة التي في المتن مع فرض جعل الحال فيها على وجه
لم يعلم انها مرتبة كلا او بعضها او لا فترجح اوليان افضل انما على السواء او بعضها كذا والافضل ان في بعض الزبني اخر فاذا خرج احدهما اوقع لغيره
احتمالا لا نه خاصة ان كانت وله ان يفرع فرقة واحدة بثلاثة عشر مرة على في الاحتمالات فيها وهي ترتيبها مع سبق الوقف ثم العتق ثم البيع او مع تقدم

مكة

في آفة فساد

البيع على العتق وسبق العتق ثم الوفاء ثم البيع اومع تقدم البيع وسبق البيع مع الصورتين فهذه ست ومقارنة اشبهت بها وهي ست ايضا فتران العتق ولو
 سابقين وانما البيع والاعتق لا يرتفعان الوفاء والبيع سابقين في آخر العتق ولا يعتق له واقتزان العتق والبيع سابقين في آخر الوفاء ولا يعتق له واقتزان
 الثلثة وفيه الفهره بكتا بر سبع رطل في اربعة الوفاء في الثلثة البيع في الرابعة الوفاء والعتق وفي الخامسة الوفاء والبيع وفي السادسة
 العتق والبيع وفي السابعة اجماع الثلثة ثم يخرج واحده فان ظهر من بعد المتفرقين قدم واخرج اخرى فان ظهر من غير واحد اجماع مع غيره على بر ثانيا واستغنى
 عن الثالث وان ظهر السابق مع غيره والثلثة اخرجها واخرج غيرها كما ذكر وان ظهر لا رة الثلثة اجماع او رقة اشبهت جميع بينهما سابقا وحكم
 بناخر الثالث وبالجملة فالمدار على كونه رطل على جميع الاحتمالات والله العالم واذا لو ط شاة كان صوفها الذي على ظهرها ولينها الموجود في غير
 واختلفا في انهما الوفاء من تشييل الثمرة ما لم يستثنى نظر الى العرف كما لو اجمعا بلا خلاف اجماع بين من يرضى له من الفاضل والعتق والكره وغيرهم
 بخلاف الحمل بل وبخلاف ثمة النخل والشجر وغيرها فانه لا يعرف بغيره ذلك الا انما انتصاهم خلو من الاشكال بحسب ما يجده الان بل قد يشك في اصل
 الحكم حتى مع التصريح بناء على عدم انتصاهم الوفاء فملك ثمره دائما انتصاه ذلك باذخال العين الموقوفة في ملك الموقوف عليه فتكون
 الثمرة ثمة ملكه الموقوف عليه بالتمتع من التصرف فيه ببيع وبخو به بخلاف الثمرة ومن المعلوم ان ذلك انما يكون في الثمة المتجدة دون ما حصل من الثمة التي
 هو ملك الموقوف فانه لا ينضم ملكه من حيث الثمنية المزبورة كما هو واضح ودعوى قابلية عقد الوفاء لانتصاهها باعتبار كونها ثمة تفضل قابلية
 لها على جهة التسبيل مع الانتصاه وهو محل تأمل لان ظاهره من عرض المقربين من قابلية ذلك كما قضائه دخول باقي المنافع المتجدة في ملك الموقوف
 عليه كالصوفه اللبن المتجدد من وعوض الضرع وايرة الدابة والعبد ونحوها بل والنتائج المتجدة كما نص عليه الفاضل لا من من فوائد الموقوف عليه لان
 بشرط هو دخوله في الوفاء فانه يخرج بكونه وقفا كما لا يصلح له الفاضل في القواعد ومحكم كره وان كان لا يخرج من نظر تقدم في نظائره في كتابنا البيع
 واما اعضاء الشجر والثمره من فندب لاعتصاها وما يقطع من اعضاء شجر العنقا الثمار كما لا يبعد كونها من اجزاء الموقوفة في حال من احوال
 اطراف النخل ما لكونها رطبة وبابنه والله العالم بقى الكلام في خروج الاشجار المتجدة بعد الوفاء ولا يبعد ان تكون من ثمة الوفاء ومن فوائده
 ان كانت مولدة منها نفسها او الاخرى من جزوها او لمكان بذرها له هذا هو كره اشتراط دخول اللبن المتجدد في منافع الموقوف على وجه يدخل في ملك
 الموقوف عليه بما اذا لم تكن العين موقوفة على جهة خاصة لا يدخل فيها بغير ذلك كما اذا وضعت بقرة للحث فان الدرع يكون للموقف ومن جهة الحجاب
 الوفاء في بعض المنافع دون بعض ولنا فيه نظر باي ان

في البيع والعتق

النظر الثاني في الشروط وهي اربعة اشياء القسم الاول في شروط الموقوف وهي
 اربعة الاول ان تكون عينه معلومة بغيره بتمامها وبجميع اقسامها فلا يصح وقف للعين كالدن محلة ومجلة على المورس والمسر وكذا
 الكل كما لو قال وقف فريشا او ناضحا او دارا او لعين وان وصفها بما وصفها مملوكة بل وكذا المنفعة لان العين مطلق في مقابلة الثلثة المذمومة
 وقف ثمنها للثالث في تناول اذلة الوفاء لذلك لانفاق الاصا غاها لان المستفاد من قوله حبس لاصل وسبل الثمرة وما وقع من وقوعه
 احتيا عليه النهي للمنفعة في الاصل الذي يراد حبه ولا ينبغي انضمام النهي فضلا للكل المسلم فيه مثلا ولذا لا يصح اجارته ولا اقله الاجارة ما يقع على
 على المنفعة ثم يصح بيعه والاصل عليه وغيره ما يقتضيه نقله بغيره بل وبه ان لم يرد بل على احتيا الشخصية فيها وبغيره بعد القبض لا يقتضيه ذلك
 قبله الذي هو مورد العقد في الفرض واما وقف على موضع في الذرة على اجارته التي اشار اليه المتأخرين وكذا آه فيمنعه او لا عدم صلاحه عقد الوفاء
 الاشياء تحوز للثمن في الذم كغيره من عقد الهبة والصدقة ونحوها ما هو ليس بعقد متماثل بل هو غير مملوك واما ما عدم تحقق الحبس والتسبيل فتلك
 والآخر الى تعيين منافع الاحتيا تخييره ومقارنة الاثر لسببه بذلك افرق عن الاجارة المتضمنة لملك منفعة دابة موصوفة عليه فعلا وبناخر
 ثمنها الوفاء لا ينافي ذلك ملك عين الكل في منة كل ذلك مضافا الى ما في جامع صدر من دعوى الانفاق على ما في عدم صحة وقف الدين والطين
 كغيره من عين وصحة الذرة ومطلوب ملك قال والمراد بالاعتق ان يوقف لكامل الاملاك ايتها كان ولا يشخص يجوز ان يراد به ان يقول وقف ملكا او
 على ذلك فذلك قد يشك في عدم صحة وقف عبد من عبده المعبين على وجه يكون الموقوف فيها واخذ منهم بخصيص وشخصه على المبدل على نحو مذهب
 الامامية في الواجب الحبر وبهين الواض ان يكون الموقوف عبدا منها الصافي على كل ما بل عمل هذا هو المتيقن في الفرض على تقدير الصحة ضرورة
 عدم وقف كل منهما بالخصوص على المبدل وان جاز ذلك في الواجب الحبر لغة وعرفا على وجه لا يحتاج الى تعيين من الامر ولا فريضة بخلافه في المقام المفترق
 فيه كون احدهما الاكل بينهما وفي محكي كره عن الشافعية في احد الوجهين صحة كسحه عن احد العبدين ودبا بغيره افضا المص وضره على العبدين
 الاولين في التفرع على العبد اللهم الا ان يرد بغيره قوله ولم يعين خصوص الفروض والاعم منه وفي عقناح الكراهة قل من يرضى لعدم الصحة في ذلك
 واول من يرضى له الفاضل في كره لكن في الرابض عن الغيبة اجماع على عدم الصحة في المنفعة والدين والمبهم وان كنا لم نحفظه واما الموجود فيها في
 المحكي من ترا اجماع على كونه معلوما مقدورا على تسليمه مع بقاء عينه في الموقوف عليه مع انه يمكن ارادة اخراج نحو وقف ثمن من ملاكي وبطلان
 للايهام المحض الذي يشك منه صلاحه كونه مورد للعقدان لم يظن لعدم العمل المراد من الملك المطلق في عقد كما سمعته من جامع صنف نفسيها
 بل لعله المراد من احتيا العلم فيها حكمتاه عن الغيبة وتضرورة ارادة اخراج فائدة اصلا وهو المبيع المحض وبالجملة ان لم يكن اجماعا فالقول
 بالصحة لا يخرج من وجه خصوص ما على المختار عندنا من صحة وضمان المشاع المتنافي لدعوى احتيا الشخص والتحقيق بحسب التسبيل فلا في احدهما
 كالوصية به لشخص بالجملة بغيره لا يفتح بعد عدم احتيا المعلومات فيه كالباع والاجارة فتوجبها فانه قد يكون المسئلة مبنية على جواز

حج بالقرينة او
 بتعيين

مناقضها

منافيتها للموقوف عليه وان لم يردت كما لو اخرجها ومات واما المدبر فلا اشكال في جواز وقفه ويكون حرجا عنه ولعله لذا حكى الاجماع حرجه على جواز وقفه
 نعم الظاهر صحة وقف المكاتب بغيره لانقطاع سلطنة المولى عنه كمنكرة التصريح به واما العين المستجرة الموصى ببيعها فمستلزمة للاجواز المناسبات
 والموصى له وقفها لا يملك الا المنفعة وقد عرفت عدم جواز وقفها اما المالك فلا بأس به والغرض يكون حرجا من الاخر او الى انقطاعه بغيره نعم لو وقف
 هذه الاجارة بسنن في عمر العين غالباً او ناسب الوصية بالمنافع لم يحجز الوقف ضرره كون العين حرجا من مصلوبه المنافع كضرره عدم جواز الوقف في العين المملوكة
 التي تعلق بها حق الرهن او الدين فليس يحجزه فالغرض من الملك في الضابط المزبور تحالي من خوله ذلك ويمكن ان يكون نظر المصنف في خروج ذلك الى
 ما نفعه من شروط الوقف التتم والله العالم **القسم الثاني في شروط الواقف بشرط فيه البلوغ ولو بالاعتساف** وكما لا يخلو وجواز التصرف
 ولعل الاخير مغف عن الاولين ولذا اكتفى في اللغة بشروط الكمال وفي سائر اهلها الوقف وفي محكي قروا لغيره كونه مختاراً اما لكما للشيخ به لاجل احوال
 سهل بعد معلوميه سلب عبارة الصبي وان قلنا بشرعية عبادته وان الوقف من العادة وسلب عبارة المجنون بغيره وان المحجور عليه لغيره فيسقط الجواز
 له التصرف المالي بعبادة او غيرهما بل قد يتشكل منه مع الاجازة المتأخرة بغيره سابقا في الفصول اللهم الا ان يجعل ذلك من شروط الصحة كالغرض
 فلا يمنع التصرف بالوصية وعلى كل حال وقف من بلغ عشرة اشهر اقله بل خلافه من المنفعة الاول وهو صابا النهاية والمذهب جواز صدقة بل في منع
 صدق الوكالة ان المشهور جواز تصرفه في الوصية والعق والصدقة والمشهور الثاني بل لعل عليه علة المتأخرين بل لعل اختلاف من خصه خصوصاً عند
 بناء على ايراده ما لا يشمل الوقف من الصدقة في كلامهم بل ولا دليل عليه ضرورة اختصاصه بداره على جهة الصدقة على الوجه المعروف في المبالغ
 عشر وموثق جيل من احد ما في صدقة الغلام اذا كان قد عقل وكذا من ثلج الحلبى ومحمد بن مسلم ومن هنا قال المصنف المروى جواز صدقة على ابنه في ذلك
 هذه الاحكام الشاذة الخالفة لاصول المذهب بل اجماع المسلمين لا تصلح لتأسيس هذا الحكم وفي مع صدق لا يرضى معارضا للثواب فلو كانت لا بناء
 ذلك جواز وصيته ولو بالوقف للتصرف المعلوم بها بين معظم الاصحاب مع حرج القياس وقبح فساد شيخان الاول المنع بل هو لا يصح كما عرفت ومثله
 توقف دفع الحج على البلوغ والرشد ومن المعلوم عدم تحقق الاول منها ببلوغ العشرة وعوى كونه بلوغاً بالنسبة خصوصاً لك واصح المنع ضرورة
 ان البلوغ مرتبة خاصة لا تفاوت فيها في ذلك وكيف كان فلا اشكال في جواز ان يجعل الوقف للنظر في الموقوف لنفسه خاصة ولغيره كآل ولها
 معاملة الاشتراك والاستقلال بل ولا خلاف الا بما يحكى عن نزار بن رباح والموجود في محكي ثمة عدد الشرط ومنها انه لا يدخله شرط خيار الوقف
 في الرجوع فيه ولا ان يتولاه هو نفسه او غيره من شاء هو وليست صريحه ولذا نفى الخلاف عنه من دون استثناء غير واحد قطع بغيره ونفى الشبهة عنه
 ثالث والا كان مجموعاً بعوم الادلة وخصوصها بل مقتضى الاطلاق نقاد فوى عدم الفرق في ذلك بين كونه صدقاً كما صرح به غير واحد بل لم يجد خلافه
 وان لحمله في ذلك كونه الرابض تبعاً للكفاية فيه فوالان ولم يخففه نعم قد صرح غير واحد باصطحابه في غيره بل في الكفاية انه المعروف من مذهبنا
 بل في الرابض دعوى حكماء الاتفاق عليه وان كان فيه ما لا يخفى على المنع بل في محكي بول جعل النظر للارشد على ذلك ولو كان الارشاد فاسفاً
 فالأمر بصدقه ضمه عدل اليه وقال الله لوجعل النظر لا يجبر عدل ثم ضم اليه الحكم اميناً وجعل النظر لا ينفقه ويقع فالجواب عدم الفرق بين الشرط
 لنفسه لغيره بالنسبة الى ذلك وما في وقف سبباً اميناً المؤمنين من اعتبار الرضا بهديه واسلامه وامانه لا يدل على اشتراط ذلك في اصل التنازل
 وعلى كل حال في ذلك وضربها ان عادت اعداء اليه عادتها النظارة ان كان مشروطاً من الوقف وهو ذلك قد ذكره في الوصف لفظاً اختصاه
 ذلك فيها من بين العهود لا قضاء العموم في دليل مشروعية ما من تولد الوقوف او قوله نعم من بدله بعد ما سمعناه جواز ذلك وهو جعل العنوان
 الموصوف من حيث الوصف ومن المعلوم عدم جواز فصل ذلك في الوكالة ونحوها على وجه يندروك كانه يدانها وجوداً وعدماً ثم الناظر في الشرط
 في نفس العقد لازم من جهة الوافق لا يجوز له عزل مطلقاً العموم الامر بالكون مع الشرط وان كان لا يجب على الشرط له القبول الاصل بل لو قبل لم يخل عليه
 الاستمرار لما في من وضعه من انه في معنى التوكيل وفي ذلك لا غير لاجل الاصل فيبصر في ذرة صحتاً كما لا ناظر له ابتداء فتولاه المحاكم والموقوف عليه
 ويجعل المحاكم مخرجه الموقوف عليه عن استحقاق النظر بشرط صدوره اليه يحتاج الى دليل بخلاف المحاكم فان نظره عام قلت قد يناقش في جواز الرد
 بعد القبول باطلا في الامر بالوفاء في العقد من المتعاقدين وضرباً من ليرتفع بالعقد في القبول بالنسبة اليه حرجاً فيها اذا اشترط له منه ودعوى
 انه في معنى التوكيل كما ترى ضرورة عدم الدليل وعدم القصد بل بما يوجب في الجملة الى اقلنا وجوب اقيام بما تقتضيه النظارة عليه مع عدم الرداكونه
 من مقتضى العقد المزبور بل وما ذكره اجتمعت من انه ان اشترط الواقف له شيئاً من ائمة عوضاً عن عمله جاز وليس له ان يبدله وان كان اقل من الاجرة وان
 اطلق فله امره مثل عمله ان لم يرد الشئ ضرورة اجتهاد التمسك بالعقد لا يلزم الا لا وجه عند التامل في جواز رده
 بعدم قبوله مع ان الرد من اجزاء مقتضاً فتم جده فانه قد قبل ولو جعل النظارة لا يتبين مثلاً اشتراطاً فيها على وجه لا يجوز لاحدها الاستقلال بل
 على ما صرح به غير واحد لا بأس به مع قصد الواقف في عموم المؤمنين والوقوف المقتضى جواز جميع الصور المتصورة في المقام من الاستقلال والاشتراك
 في الجميع والبعض غيرهما ما لم يكن فيها مانع من الشرع ولكن هل يجعل على الاشتراك المزبور مجرد تعدد الناظر لا يخرج من اشكال كالاتكال في الاستقلال
 الاخر لو مات احدهما وانزل بغيره ونحوه كما اردت هذا ذلك في الوصى المذكور لا يقتضيه الفرق بينه وبين الناظر في هذه الاحكام التي صرح بها الفقهاء
 او عموم دليل او بخوله ذلك ومن يعلم ما في ذلك من انه لو اخضع احدهما بالعدالة او بغيره عليه ما ضم اليه المحاكم حيث يكون منفرداً وانضم الى الموقوف عليه
 ان انقل اليه النظر فلا خطراً بل ثم ان وظيفة الناظر مع الاطلاق ما يشاء من ذلك من العانة والاجازة وتحصيل الغلة وضمنها على مستحق
 وحفظ الاصل ويخوله ذلك مما لا يجوز لغيره بعد فرض اشتراط النظر المنصرف عرفاً الى تولي شئ من ذلك وفي التوزيع واما ما سئلت عن امره هل

كما تقدم

على ابطاله لا مانع يمنع منه وقال في الثاني ما حصله انه متى علمت في الصفقة انما هو بالقبول بما تم ان كان من بطل الوفاء حله لا يمكن اعتباره انقضائه
كالوفاء على عدمه او مجهول صرفت منفعة الوفاء الى من صح في حقه في الحال وان كان ذلك ممكنا كما بعد فمضى فيها اليهم انهم وعدوا بل يصرف الى
الغفارة والمساكين الى انقضائه العبد فمضى اليهم فمضى في جميع مواضعه في الصفقة وفي الباقي وكان بالبيت غايته المراد حيث اجاب
عن دليل الاول بالترام ان هذا هو الواقع عليه وهم البطلان الثاني فان امكن اعتبار الاول اعبر بذلك في جواز انتفاع البطلان الثاني لا في نفوذ الوفاء
والتمام الوفاء او وثقه كمنقطع الوسط مع احوال ساو له من لا يمكن انقضائه وبقيتها انما كان المصدر بها لا كان شرط الوفاء كل شرط فلا يلزم
بطلان الوفاء في حال ولسنا شرط الوفاء انما يلزم لو كان سابقا وبطلان الوفاء انما يلزم لو لم يكن هناك موقوف عليه لكنه موجود قطعاً والوسطه غير صالح
للمانع وفيه مضاعفا الى ملوثة انه متى علم عدم بطلان العقد ببطلان الشرط الذي قد تعطل لكافة في حله بل في لك ان من اثار اضرار اخرج
الوفاء نفسه عن الوفاء ولو فاء بين اوقلة سنة في صحة الوفاء وتشبهه لم ينقطع الوسط قد لا الى المنافع فانه بمثابة منقطع الاول فيما
بعد الانقطاع وان اراد بما قبله فالعرق واضح وبذلك ظهر لك صحة الادوية الواسطة للمانع وان الاول اشبه باصول المذهب قواعد بعد صرح
الفرق بينه وبين بعض الصفقة التي يساويها وقت نشأه والخبر بذلك او الوفاء على العبد مثلاً وهذا هو المصريح الاكثر مجازة في الثاني في النص
فمضى في الاول اليها فمضى في الجميع وبطلان في العاقد وفي الثاني الى الشريك بينهما فمضى القابل وبطلان في العاقد بخلاف الفرض الذي تنبأ
في الفصل هو قصد الى الربية الذي هو كالمركبة اقتضا انتفاء الربية عليه انتفاؤه لعدم الترتيب بل لعل التامل في بطلان الوفاء بذلك
في منقطع الوسط ومنقطع الاخر بناء على مدخلية الترتيب في المتأخر كمدخلية المتقدم لان سلسلة الترتيب فيكون اختلالاً في اولها او وسطها او
آخرها اجلتلان المعنى الترتيبية واحد بالفتى للجمع اللهم الا ان يدعى الفرق بين الربية والمرتبة في العرف ولكنه صعب مع التامل والافلا اشكال فيه
مع فرض قصد الوفاء ذلك وح يكون من بعض الصفقة بل يفرض في الاول ان كان كذلك فلا حظ وتامل جيداً كيلا يفتي عليك ما في الترتيب كنهائه عن
عن غايته المراد من التشبيه بمنقطع الوسط وما سمعته من بده بآلة لك وكذا ظهر ان بطلان الوفاء في الوفاء على من لا يملك ثم علمت بملك وان كان فيه الترتيب
والخلاف المزبور ولكن المنع اشبه باصول المذهب قواعد لما عرفت ولا اقل من ان يكون الوفاء المفروض محل شك في تناول الادلة ولو الاطلاقات
والعمومات الاصل فيه الفتا لكن لا يفتي عليك ان بناء جميع ما سمعته من الامتناع في المنع على خلو الوفاء عن موقوف عليه ولا يفتي كونك مانعاً ومنافياً
لشخص الوفاء من غير فرق بين ابتداء الوفاء وفي شأته وفي آخره مما عايناه من المصنف ومن ان هذا الشرط انما هو في ابتداء الوفاء والافلا باس
بالوفاء على المعدوم تنبأ للوجود لا يفتي من ايهام ضرورة ان الصحيح من الوفاء على المعدوم تنبأ هو لا ينقطع خلو الوفاء عن موقوف عليه في أحد
الازمنة وبهذا المعنى لو فرض في الاول يكون صحيحاً للعموم لا يفتي ان يفتي على الموجودين ما دام لم يولد له مثلاً او يفتي ولعله كان الوفاء عليهم على وجه
يكونون هم المتقدمون ودعوى عدم صحة هذا اليمين على من عايناه وان كان سبباً المذهب هو ما هو قوله ولو شرط نقله عن الموقوف عليه لم يكن
سبباً لوجوب بطل الوفاء لانه في نقل الوفاء من اصله عنهم وهو غير ما عرفت من ان ظاهر الشبهة في وجهه جواز كانه في حله انك وكيف
كان فمضى عرفت ان خلاف بيننا كما لا اشكال في انه لا يصح الوفاء على المملوك بجميع افرادة المشرك في عدم قابليته للملك الذي قد عرفت ان من
مفتحة الوفاء نعم لو قلنا بان يملك مع الوفاء عليه وان كان محجوراً عليه بل في عدم اعتباره اذ مولاه في القبول وجده وما عرفت بعض الامانة من جواز الوفاء
عليه على الاول ويكون لسببه واضح البطلان ضرورة كون الوفاء عقداً وهو تابع للفصل فلا يصح الوفاء لمولاه لكون المفروض ان الوفاء يقتصر
بالوقفية وانما كان قاصداً للعبد وكذا لا خلاف ولا اشكال في انه يصح الوفاء على المصالح الرجعة الى كافة الناس كما قلنا طهرنا المساجد لعموم
ولا يناف ذلك جميع قابليتها للملك لان الوفاء في الحقيقة على الناس المسلمين وان وقعت في اللفظ والقصداً لا يولى لكن المراد حقيقة تمام
باعتبار انتفاعهم فمضى صرفاً الى بعض مصالحهم وكذا الوفاء على اكلان الموتى ومؤنزة حفرة قبورهم بل وعلى العبد المعدن بخدمة البيت
والمحضرات المشرفة والاماكن المعظمة بل اليها تم كل رجوع الاخر في ذلك كله الى ما عرفت في المراسل في النقية في بافضل المساجد ان شئت على الوفاء
عليها فقال لا يجوز لان الجور في قولنا عليه بوشا انما المراد به على الظاهر ما رواه هو الشيخ في تبين خبر الصحاح عن ابي عبد الله عليه السلام قلت لما الرجل
اشترى ارا فبقيت عرصة فيها بيت فغداً اوقفه على المسجد فقال ان الجور في قولنا عليه بوشا النار الذي هو مع شذوذه وضعف سند واحتمال
الوفاء على فضل المسجد فبما كان عليه على اياه بيان الاولين بالجويز ما ذكر في التعليق فلا يفتي المسلم على الجور وان كان رجحاً وفاقاً للمشهد وكما عرفت لك
بل قد تشعبت به بعد الخلاف كاعظم الظاهر للفتوى وان كان فيه ما سمعته من الفتوى عن مواده وبره ولا ينافي مع المانع على وجهه في صحة الوفاء عليه
التي يربط عليها عدم جواز تناوله منه كما اومى اليه بتعليل المنع في من بذلك لكن عن كثير من القدماء اطلاق جوازه على الكافر بل عن جميع البيان
الاصابع على جواز ان يبر الرجل على من شاء من اهل الحرب قرابة كان او غير قرابة وانما الخلاف في اعطائهم الزكاة والغفارة والكفارات فلم يجزه اصحابنا
وفيه خلاف بين الفقهاء لعموم قوله الوفاء على حبك ونحوه والحق على الاحسان والمعروف صلة الارحام ودما كان فيه ناليف لعلوهم وميلهم
الى الاسلام ولان لكل كبد حراً اجره والتمنى عن المواد من حيث كونه محاداً وحراراً والاحرم محادتهم والعارف معهم ونحوه وتخبر تعبيره من حيث
كونه ما احرى لا اقل من ان يكون الشرا من وجه ولا يفتي رجحان الاخر ومع الاعضاء عن ذلك كله فالتمنى عن المواد لا يقتضي الفتا اذا كان
في عقد من العقود بل اقتضاها الاثم وفيه بعد امكان ارادة خصوص الذم الذي لا يستغنى بحال فيه كاعرف الشهد وجاؤه وان اراد من عقد الاجزاء
المزبور ما لا يشمل الوفاء عليهم لانه هو اولى بالمنع من الوصية التي اطبقوا على ما قبل الامن شذوذه على عدم جوازها بل في الميسر الاجماع على ذلك
جواز من حيث كونه من

هذا هو الوجه في صحة الوفاء على المملوك بجميع افرادة المشرك في عدم قابليته للملك الذي قد عرفت ان من مفتحة الوفاء نعم لو قلنا بان يملك مع الوفاء عليه وان كان محجوراً عليه بل في عدم اعتباره اذ مولاه في القبول وجده وما عرفت بعض الامانة من جواز الوفاء عليه على الاول ويكون لسببه واضح البطلان ضرورة كون الوفاء عقداً وهو تابع للفصل فلا يصح الوفاء لمولاه لكون المفروض ان الوفاء يقتصر بالوقفية وانما كان قاصداً للعبد وكذا لا خلاف ولا اشكال في انه يصح الوفاء على المصالح الرجعة الى كافة الناس كما قلنا طهرنا المساجد لعموم ولا يناف ذلك جميع قابليتها للملك لان الوفاء في الحقيقة على الناس المسلمين وان وقعت في اللفظ والقصداً لا يولى لكن المراد حقيقة تمام باعتبار انتفاعهم فمضى صرفاً الى بعض مصالحهم وكذا الوفاء على اكلان الموتى ومؤنزة حفرة قبورهم بل وعلى العبد المعدن بخدمة البيت والمحضرات المشرفة والاماكن المعظمة بل اليها تم كل رجوع الاخر في ذلك كله الى ما عرفت في المراسل في النقية في بافضل المساجد ان شئت على الوفاء عليها فقال لا يجوز لان الجور في قولنا عليه بوشا انما المراد به على الظاهر ما رواه هو الشيخ في تبين خبر الصحاح عن ابي عبد الله عليه السلام قلت لما الرجل اشترى ارا فبقيت عرصة فيها بيت فغداً اوقفه على المسجد فقال ان الجور في قولنا عليه بوشا النار الذي هو مع شذوذه وضعف سند واحتمال الوفاء على فضل المسجد فبما كان عليه على اياه بيان الاولين بالجويز ما ذكر في التعليق فلا يفتي المسلم على الجور وان كان رجحاً وفاقاً للمشهد وكما عرفت لك بل قد تشعبت به بعد الخلاف كاعظم الظاهر للفتوى وان كان فيه ما سمعته من الفتوى عن مواده وبره ولا ينافي مع المانع على وجهه في صحة الوفاء عليه التي يربط عليها عدم جواز تناوله منه كما اومى اليه بتعليل المنع في من بذلك لكن عن كثير من القدماء اطلاق جوازه على الكافر بل عن جميع البيان الاصابع على جواز ان يبر الرجل على من شاء من اهل الحرب قرابة كان او غير قرابة وانما الخلاف في اعطائهم الزكاة والغفارة والكفارات فلم يجزه اصحابنا وفيه خلاف بين الفقهاء لعموم قوله الوفاء على حبك ونحوه والحق على الاحسان والمعروف صلة الارحام ودما كان فيه ناليف لعلوهم وميلهم الى الاسلام ولان لكل كبد حراً اجره والتمنى عن المواد من حيث كونه محاداً وحراراً والاحرم محادتهم والعارف معهم ونحوه وتخبر تعبيره من حيث كون ما احرى لا اقل من ان يكون الشرا من وجه ولا يفتي رجحان الاخر ومع الاعضاء عن ذلك كله فالتمنى عن المواد لا يقتضي الفتا اذا كان في عقد من العقود بل اقتضاها الاثم وفيه بعد امكان ارادة خصوص الذم الذي لا يستغنى بحال فيه كاعرف الشهد وجاؤه وان اراد من عقد الاجزاء المزبور ما لا يشمل الوفاء عليهم لانه هو اولى بالمنع من الوصية التي اطبقوا على ما قبل الامن شذوذه على عدم جوازها بل في الميسر الاجماع على ذلك جواز من حيث كونه من

ان خروجه الشريفه لغيره على قطع وجه الكفر على الاسانه لهم بكل ما يمكن لانهم شرور با لادنى الموديه وان الفتاوى على تقدير اعتبار الفريه في البيع
 معلومه كون العباد مخرجه بل وعلى عدم اتيه للنهي عن نقل العقدا الذي هو في المقتضى للبر والمودة كالتفهم عن فرد الامانة على الاتم وليس هو لا مخرجا
 كالباع وقت النداء والظان ان ذلك هو مبنى الفتاوى على ما في الرياض من عدم صلاحية المخرى للمالك المخرى هو مقتضى الوقت ولا اقل من ان يكون محل شك
 والاصل الفتاوى ان يكون من انصاف للضرورة وبما سمعته من ابا عبد الله لا يقتضي ذلك بل هو ظاهره خلافه كظهور ادلة التملك في ذلك لا يقتضي بل هو
 كالضرورة من مذهبنا نعم قد يوقف بناء على الصيغة تلك المسلم منه بالاختتام ونحوه لكونه وقتا لمسلم جامعاً للشرائط اللهم الا ان يرجع مادل على ان
 ماله في المسلمين على ذلك بعد فرض تناول ذلك لمثل هذا المال كما او انا اليه سابقا وهو امر اخر غير ما نحن فيه فاجتهد والله العالم واما القول بمخرى
 ان يفتى على الذم لو كان اجنبيا فهو يحكى عن كثر والمنصورة وموضع من يروى وبما يصحح المانع بل لعله انهم للفتاوى يجوز ان تصدق عليه المكنسية
 في ذلك الى الا شهر بل في الكفاية الى المشهور بل قبل المخرج اختلاف فيه الاخر الحسن ومنه يتقيد الاستدلال عليه بالنصوص الدالة على ذلك معطفا الى
 عموم المقام بل وعموم الاحتياط والمعرف واصله الهم وغيره بعد قوله لا ينها كذا الله والى نحو مادل على جواز الوصية من الاجماع المحكى والنصوص
 والى ما سمعته من اجماع الجمع لبيان بل لا ينافى ذلك القول باعتبار الفريه فيه بعد فرض شمول الادلة لضرورة عدم المانع من كونه مخرى الى الفتاوى وان
 كان على اهل الذمة كالصدق وبذلك يظهر لك ضعف القول باخصاص الجواز في الهم ان يحكى عن المشيخين واثبات الصلاح وبني حرة وذهرة وسجد
 وادريس بل في جامع صدقته المشهور بل في فتاى الاجماع عليه بل قد يظهر من الغيبة نفي الخلافة عنه ليرسل ان صفته وضعت على اخ لها يهودى فاقرها النبي
 ضرورة عدم دليل صالح للاختصاص وان اذا انا الهم بمادل على رجحان صلته والوقف على الاحكام بل يمكن ارادة الغالبية في صريح القول بالجواز فيهم لا يخرم
 بنسبة عن غيرهم فيجوز لا يكون مخالفا للحق وكذا القول باخصاصها اذا كان احد الابوين مع انا المقتضى القول به الا ما يحكى عن ترك مع ان المنقول عنها في
 موضع اخر انصريح بجواز على مطلق الاحكام كما لو تحقق الدليل له الا المرسل في محكى للمسلم اذا كانا كذا فاحدا يروى الوافق كان جائزا والامر مما سبق
 بالمعرف وما عجز صاحب الجنب للدلالة على الاختصاص واما القول بالتمنع وان يحكى عن سداد ابن البراج والغفر والشهد لحوشى المنسوبة اليه لكن لا دليل لهم
 شوا يسمعه في المحرر لا كجيب المخرج عنه جامع فيه هناك كما هو واضح وهذا ولكن في الرياض المناقشة في اصل دلائل العتمة ما على الجواز مطبكون
 المراد من قوله الوقوف الصحيح المنصته لشرائط الصحة التي هي فاضدا الفريه وهي في الامر بالوقف ومطلق الصدقة عليهم والمبرة بهم ولا اثر في
 الشريعة لا في كتاب لا في سنة فكيف يقصد القريب برحمتي ليرد به امر وحث وازعاج يورد يرد في المشيخا الشرعية وبذلك يظهر لك الجواب
 عن الاستدلال بقوله لكل كيد جراه اجر وبانه لا ينهايكم الله اه فان غابتهما الدلالة على ثبوت الامر وعدم النهي عن المودة وهما لا يستلزمان الامر او النهي
 او المودة حتى يتحقق فيه فضا الفريه المشروط في الصريح معارضة بما يعوم دليل المنع وهو قوله لا يجزى قويا يؤمنون بالله مع انه لو اجد لهذا القول عددا
 الماشر هنا وفي آية قال فهو ضيق غايته وهو من غرائب الكلام واكتنا التوثر ان يقع ذلك منه لا في النظر ولا في التبع اذ قد عرفت انه قول
 غير المصداق ولا يانيا لا يتحقق عليه بعد الاعتناء على تنفيذ العتمة بالصحة المقتضى لعدم استغادة الصحيح منها والاعتناء بشرطه نية الفريه
 انه يكفي في ذلك اطلاق مادل على استحباب الوقف انه من اصدقه الجاه بضرورة عدم الفريه بين متعلقه ومتعلق الامر بالصدقة بين المسلم والذمى
 بعد الخبر ان لكل كيد جراه اجر وكذا مادل على الامر بالاحتياط المعروف وفضل المخرى ونحو ذلك بل قوله لا ينهايكم الله كاف في ثبوت الحق على تركهم والاطلاق
 اليهم بالمودة فان الله يحيط بطن والمحنين وبارا بالاحسان واغرب من ذلك قوله فان غابتهما اه وبالحيلة هو من غرائب الكلام والله هو المودد
 المستد والمحافظة من زلل الاقدام والاعلام هذا كله في الوقف عليهم انفسهم من حيث انهم من بني ادم ويمكن تولد مسلم منهم بل يمكن صيرورتهم مسيلين
 بخلاف الوقف على الكنايس والبيع التي هي ما يبيعهم فانه لو صيغ بلا خلاف لجدد فيه بل عن ظا المبطر والغنية نقيب بين المسلمين لكونه اعانة لهم على ما هو
 محرم عليهم من التبع فيها ونحوه وبذلك افرق على الوقف عليهم لا يقصد شي من ذلك وان صر فوهم في المحرم وعلى المسلمين ومصالحهم كما جازم
 وقناطهم ونحوها مما يسبح اعانته عليهم على هذا ولكن في ذلك بعد ان ذكر وجه المنع بغوا فلتناه قال واما تعليل المنع بان من جيلة فصرف الوقف عانتهما
 وهي محرمة بخلاف عمارة الساجد وباقى مصالح اهل الذمة في مطر لان من الكنايس يجوز لهم عانتهما بل هو لا غنى في بلاد الاسلام ونخصه بكنسية
 لا يجوز احداها كالمحدث في ارض الاسلام او ارضهم بعدد عن الاطلاق من غير ضرورة وفيه ان عدم منعنا لهم عن ذلك لكونه من مقتضى عقد الذمة لا
 يقتضي الجواز لهم في الواقع بل هو محرم عليهم ولا يجوز الوقف مناهم على هذه الجهة للاعانة على الاتم نعم لا يباس في الوقف على المصالح الراجعة اليهم لاجازة
 لهم كبناء دورهم ونحوها لانه لا الوقف عليهم وكذا في عدم الصحة لو وقف على معونة الزناة في زناهم من المسلمين فضلا عن غيرهم او قطع الطريق او شي
 كغير ذلك لا يشر لهم في الدليل الذي هو النهي عن الاعانة على الاتم والوقف هذا القصد فرم منها فبناء على اعتبار الفريه فيها فالامر واضح وعلى
 عدم كون النهي عنه نفسه باعتبار اعانة نحو ما سمعته في المودة وكذا الوقف على كنيسا ليس بالان بالتورية ولا لا يجزى بلا خلاف لجدد فيه كما عرفت
 وكذا لا لانها منسوخة فان ذلك لا يقتضي حرمة النظر فيها من نسخ القرآن وان ثروفت في جامع صدقته لا اختلاف الملك بين بخلاف نسخ القرآن لمخالفة
 الا انه كازى بل ويجوز خلع حياة المتخ المخرى عن الصا الوجه السابق بعدم جواز عدم التبعة على هذا لانها معرفة ولو في الجملة وبه صنف من كذا الضلال
 التي لا يجوز نسخها والنظر فيها غير المنقضى لذا غضب رسول الله صلى الله عليه وآله في بدء صحفته فيما شئ من التورية وقال له اني شك انت بان الخطا
 الم اشبهها ببضاعة نقيه ولو كان اخي موسى بالما وسعد الانبا عى ولو وقف عليها بقصد الوجه لا يجوز له امساها والنظر فيها جاز لكونه مخرج
 طاعة الا ان الفرض لما كان نادرا اطلقوا المنع من الوقف عليها كاطلاقهم المنع على المحرر والبيع مع امكان فرض جهة واجهه يجوز لها ذلك لكنه

هذا هو الوجه الثاني في كونها

بعد تسليم إمكان فرضه خرج عن محل البحث كما هو واضح هذا كله في وقت المسلم ولما لو وقت الكافر على البيع والكتان ليس واحدا لكتانين جاز لا خلاف
 اجده فيه كاعتق القصر الاعتراف به بل عن طريق الامتناع عليه ثم في حق بعدان افعى الجواز قال وفيه وجه آخر وعلى كل حال فالمعروف الاول افرادهم على أنهم
 لكن في ذلك هو بناء على عدم اشتراط القرينة لعمامة مشكل من حيث ان ذلك معصية في الواقع فلا يتحقق معنى القرينة بها الا ان يراد قصد هذه الجملة
 وان لم يحصل او قصد لها من غير قصد حصولها وهذا هو الظاهر والاصل في ذلك ما عن الاية في كشفه قال سئل المتص من وجه عدم الصحة اي الكثرة في وقوع
 فلما بان انه يمكن ان يثبت القرينة بشرط في الوقت ولا يمكن ذلك في الكافر فلا يصح منه الوقت ونافسه فيه بان لقائل ان يمنع المقدس من الوجهة
 اذ كل يوم يدينون بدين ويعترفون بمجوسيتهم اليه ويضعونها في الرابض فانه بعدان حكمي عن المتاحات عدم الجواز لتعدا النبوة قال وفيه نظر لخصوص
 بالمعطلة والذميرة وفيه ان الجواز الاخر لا يحتاج الى شيء من ذلك ضرورة انه كوقت الخنزير ونحوه واما الجواز الواقع الذي يفتي فرضه في الجماع
 لشرائط الصحة عندنا سوى انه من كافر لا في نحو المقام الذي هو باطل عندنا والقرينة اشترط في الفرع معناه فلا يثبت عليه بناء على ان الوقت في العباد
 المتعبر فيها النبوة المشروطة على تحقق الامر وليس هي الا بالصحة الجامعة للشرائط التي فيها الاسلام ودعوى الاتفاق على الصحة من كافر في وقت الجماع بفض
 ما اشترط اليه من عدم اعتيابه القرينة فيه واللا يكتلف القصد من يرضى شرعية الاسلام في صحة عباداتهم الجامعة للشرائط فضلا عن محل الفرض الذي
 ليس هو موضوع عبادة في الواقع والمذهب على اشتراطهم معناه الفرع ولعل ذلك هو مراد المتص كما وقع له في التعليق بل كذا الكلام في الوقت من ضيق
 المسلمين الخالفه للفتي فانه باطل بناء على اعتيابه القرينة لعمامة اشتراط الايمان في صحة العبادات واما الوقت عليهم فالجواز له نحو ما سمعته في الذي
 الا ما كان لخصائهم بالحرج كالحواج والغلالة والنواصب نحوهم ما لم يثبت شرعية الوقت عليهم ان لم يكن الثابت من الادلة خلافه وهو معنى اخر ضرب
 اشتراط القرينة وعلية بفرع عدم جواز الوقت على الفاسق من حيث كونه كذا وكذا الكافر والمخالف على وجه لا يكون من الاعانة على الاثم فليس حرج
 الا اعتيابه مشروطة بجهة الوقت في الصحة فانه قد قيل نافع وما ذكرناه يعلم وجه الصحة في وقت الكافر على بيوت النيران وقرايين الشمس والكواكب
 كما هو الحكم من المنفعة والمذهب الكافي الوسيلة وتروى والمقصود بل بظاهره ومع اذهي ما يراد منها الصحة الا ان يثبت ان كانوا ممن يفرقون على ذلك
 نحو قولهم بصدقه وقت الذي لا يخرجه على مثله او مبني على عدم اعتيابه القرينة في الوقت بل وعلى عدم اعتيابه مشروطة بجهة في الوقت الواقع لكن بمن
 وقبح النصيح بعدم صحة ذلك وهو مبني على اعادة الصحة الواضحة الا ان يثبت وان القرينة معتبرة فيها او مشروطة بجهة الجهر والله العالم والمسلم اذا وقف
 على الفقرة انصرف عرفا الى ارادة فقراء المسلمين ونحوهم وان كان اللفظ جامعهم فاما مقتضا الاستغفار الا ان شهادة الحال عرفا لا يكفي في مقتضى
 ومنه ان الوقت الكافر كذا بان جعل عنوان وقت الفقرة انصرف الى فقراء المسلمين فاما مقتضى الاستغفار الا ان شهادة الحال عرفا لا يكفي في مقتضى
 حتى يبنى على مسئلة تقديمها على الاغوية او بالعكس كما نوه بل هو من القرينة على ارادة الاختصاص بل الظاهر ان ارادة فقراء اهل مذهب لا يخرجهم كما
 اصرف بعضهم بل يمكن ارادة الاكثر له وان اطلقوا الا انه كان بصددهم عدم دخول فقراء الكافرين من حيث كون الوقت مسلما من الحقين كان
 او المبطلين اما الوفر من كونه اما شاهد الحال لا يذكرناه بنفسه فائم بقوله على ارادة الفقراء من الامامية دون غيرهم وهكذا الامع القرينة الدالة
 على ارادة خلاف قرينة الاطلاق وكذا لو جعل العنوان فقراء بلاد او بلد مخصوص فلم يرد في البلد لا فقراء غير مذهب وكان عالما بذلك ان يخرج الضم
 اليهم للقرينة اما اذا لم يكن عالما فلا بعد بطلان الوقت لعدم الوقوف عليه خلافا لما في ذلك من ان الاول لصحة عملا بالعموم المتناول للموجودين
 وحلا للوقت على الوجه الصحيح وفيه ما لا يخفى بعد فرض انصرف الاطلاق الى ما ذكرناه وعدم القرينة على غيره ولو وقف على المسلمين انصرف الى من
 صلى الى القبلة كما عن الاكثر بل المشهور وهي الكعبة الشريفة اي يدين بالصلوة اليها وان لم يفعل خلافا لما في مقتضى اشتراط الفعل بل الظاهر
 صحيح بغير واحد من دخول اطفالهم ومجانبتهم والمستضعفين منهم ونحوهم من هو محكوم باسلامه شرعا للتعصب بل والاثاث وان كانت الصيغة المذكورة
 الا ان المراد منها الجنس نعم يخرج عنهم كل من حكم بكفره ولو لم يثبت نحوه وان اختلف الاسلام كالحواج والغلالة ونحوهم ما لم يكن الوقت منهم وان اختلف
 دخولهم في ارباض لكنه في غير محل غير فرق في ذلك كلبين كون الوقت محققا اخضر الوقت بقبلة شاهد الحال كما لو وقف على الفقراء ولمنع صحة الو
 على غير المحي بناء على اعتيابه القرينة فيه وفيه منع شهادة بذلك ولا نلزم بين اقتضائه في لفظ الفقراء واقتضائه في لفظ المسلمين واللا مقتضى في
 الناس وغني ادم ونحوهم والتعليل بعدم صحة الوقت على غير المحي خرج عن محل البحث او لا منوع ثانيا وان قلنا باعتيابه القرينة فيه كما اوضحنا سابقا
 ومنه يعلم منع ما عن الجليل من خروج غير المؤمن ان كان مبناه الحكم بكفره على وجه لا يجوز الوقت عليه كان من ذلك كله يظهر ذلك الحال فيما اطنب فيه
 في الرابض خصوصا بعد ملاحظة كون المرجع في المسئلة انهم عرفا ولو شاهد الحال فابكاله الى الوجدان كما في نظائره اولى من فائدة الدليل والبرهان
 يكادما في تميزان الرجوع الى الاعتقاد قوي وان خفي على تحقق الاسلام والكفر وهو في علم الكلام والله العالم ولو وقف على المؤمن انصرف الى
 الاتي عشرية وقيل والقائل الشيخ وجماعة الى جعل الكبار منهم الذينها الاصل على الصغار والاولا شبه لعدم الدليل على اعتيابه ذلك الايمان
 بل ظاهر الادلة خلافه بل استقرار المذهب لان على ذلك بل هو المحي عن النبي للشيخ فان لا انه كذا مقتضا مشعرا بالاتفاق عليه وعن الجليل والدليل وكافر
 المتأخرين بل في المص والاكتر على ما اعترف به بعضهم بل في الرابض نسبة اليهم عدم الفرق في الانصراف الى يوربين كون الواضف منهم او من غيرهم لكن
 في ذلك بعدان ذكران للايمان معنيين عام وهو المصدقون القليل عاباء به محمد وهو شخص من الاسلام وخاص وهو رابض فاما ان احدهما ان كذا مع العمل
 الصالح فصاحب الكبر ليس بمؤمن والثاني اعتقاد الائمة الاثني عشر اماما وهو المتعارف بين الامامية وذكرنا اقتضا ظاهر المص والاكتر قال وهو
 مشكل لان ذلك غير معروف عندنا ولا قصده من وجه اليه فكيف يحل عليه وليس يحكم فيه كالمسلمين ان لفظه عام فيصرف الى ادل على لفظ

كتاب الفقه

وان خالف معتقدا الواصف كما تقدم لانا لاننا لفظه هو مطلق التصديق وليس له ادعاء واصطلاح مختلف بمصطلحين والمعنى اكثر المسلمين هو المعنى العام فلو قيل بجمله عليه اذا كان الواصف غير ابي كان حسنا او بئى اذا كان من الوعيد بئى بجملة على معتقده او من الامامة على معتقده او من غيره فليكن معتقده عملا به هذه الحال ودلالة العرف الخاص والعرف العام على ان الواصف ابا ما وعيد با كما انفق لكثير من قدمائنا من العرفان لعل حمله على المعنى المشهور هو لا يخرجه لان العرف يتبع على ذلك في الرابض قلت قد يقال ان نظر الاصحاب الى ان هذا الاختلاف في مصداق المؤمن الموجب في الكتاب السنة النبوية واخبار الائمة وليس هو لفظه واصطلاح منهم مع في الواصف او وصي وجعل العنوان المؤمن نعتا هو مصداق هذا لفظه ارادة الواصف من كل متكلم اذا كان من قبيل لا يعرف اختلاف علمائنا في ذلك بل احكامك وان كان خلاف ما اعتقده الواصف الا ان تكون قرينة على ادائه بوضوح ما ينعم مصداق له ويجوز الاختيار في التفسير لا يصح قرينة على ذلك ولا ينبغي ان المؤمن في العرف السابق المصدق قلبا بغيره وما جاز به في العرف الحادث المصدق مع ذلك بامانة الائمة الاثني عشرية فمن المؤمنين حق حقا نعم يعتبر فيهم عدم صدور ما يخرجهم عن الايمان الى الكفر من باب انكار ضروري المذهب بخلاف ذلك مثل ما سمعته في المسلم بالنسبة الى ذلك بل بالنسبة الى ادخال اطفالهم ومجانينهم ما هو محكوم بامانة بالنيابة بل في المستضعفين منهم وكانه اشار الى بعض ما ذكرنا في ترجمته اعتبارا من العصبية في الاثني عشر مع الائمة ولعل ذلك منها من ضروريات المذهب الذي يقتضيه انكارها من اهل المذهب الكفر وان نظره في ذلك قال بغير اشتراط اعتقاد افضلية عليهم على غيرهم وغيره من معتقادات الامامية المجمع عليها والافتناء خالية عنه والظاهر بخلافه لكن فيه ما لا يخفى بعد الاحاطة بما ذكرناه والله العالم ولو وقف على الشيعة فهو في عرفنا الان للامامة خاصة كما اعترف به في الرابض بل في ذلك حكاية عن بعض من تقدم لكن قال هو غريب بناء منه على ان الشيعة من شايخ عليا في الامانة معتقدا له على غيره بعد النبوة ومع فساد رده فيهم اجماعا ودوره والاسم عليه دون غيره من فرق الزيدية والكيسانية والواقفية والفتوية وغيرهم الا ان المصالح على انكار من فرق الزيدية للقول بامانة الشيخين من ابي فيهم وانقرض الطوائف الاخر وعلى كل حال فالقول بالانصراف الى الزيدية هو المشهور بين الاصحاب كما في ذلك ولا يخفى به بفرقة بخلاف الواصف خلافا للمحكى عن ابن ادریس فقال ان كان الواصف من احد فرق الشيعة حمل كلامه العام عليه وصرف في اصل بخلافه دون من عدم علائق هذا الحال وعرف كره نفى الباس عنه وهو كك مع فرض قيام قرينة عليه والافا حكم مصداق اللفظ في الواقع كالمسلم ومع فرض الاختلاف في مصداق الشيعة في الحكم على حساب قلناه في المؤمن وهو واضح كوضوح الانصراف الى ان من هذا اللفظ لو كان الواصف اثني عشرية عليهم خاصة ولا يدخل فيه احد من اجماعه او غيره ولعل كلام الاصحاب محمول على حال عدم القرينة فان الامر يدور على المنهوى واصله نفسه ومن ذلك يظهر لك الحال فيها اورد بعض الناس من فارب عصرنا على الاصحاب من معلومته خروج غير الاثني عشرية اذا كان الواصف واحدا منهم كما هو واضح وهكذا اذا وصف الموقوف عليه بنسبة دخل فيها كل من اطلقت عليه لان تكون هناك قرينة صافية وهذا هو الضابط في جميع هذه المسائل على حسب غيره من المقامات لكونه لك لا كلام في ذلك مع اتفاق العرف الاصطلاح ومع التعدي بجملة على المتعاقب عند الواصف وبهذا يخرج الخلاف في الحكم في جميع ودورك مع فرض العرف الخاص لا القول الخاص في التفسير كعرفه سابقا ولكن لا يخفى عليك عدم تخرج الخلاف على ذلك ضرورة عدم النزاع في تقدير القرينة الخاصة على غيرها في لفظ اهلها كما هو واضح وعلى كل حال فلو وقف على الامامة كان للاثني عشرية خاصة لانهم المعروفون بهذا الاسم والظاهر انهم اجتمعوا الكبار هناك من اعتبره في المؤمن كما هو مقتضى دليل القائل اما اعتبار العصبية ضد يظهر من قوله لا يبعد ان يكون الموقوف فيها ما ذكرناه في المؤمن فلا حظ وامل ولو وقف على الزيدية كان للثلاثين بامانة زيد بن علي الجعفي ثم لكل من خرج بالسيف من ولدا طائفة من ذوي العلم والاراي والاصلاح واعض ابن ادریس من بطلان الوفا اذا كان الواصف غير زيد بن علي الجعفي وكذا الحال لو جعلهم بنسبة الى ابي كان لكل من نسب اليه بالاثرة كالهاشميين فهو من نسب الى هاشم من ذريته طالب والمبارك والعباس وابي الحب والطالبين فقولنا ولدا وطائفة منهم خاصة بل خلاف ذلك لا اشكال في شيء من ذلك بل ولا اشكال في انه يشترك المذكور والاثان المنسوبون اليه من جهة الاب نظر الى العرف اذا كان بلفظ لا ينحصر احدهم كالهاشميين والعلويين بل والهاشميين والعلويين ونحوهم ما بينهم ارادة الجنس منه او هو مبني على التغليب كما ان المنسوبين اليه بالام فليكن خلاف بين الاصحاب وقد حققنا في كتاب الجنس عدم دخولهم في مثل هذه الاسماء التي هي خواص اسماء القبائل وان قلنا بكونهم ابناء واولاد لا حقيقة فضلا عن الذرية ونحوها فلا يجري عليهم الحكم المذكور في ذلك كالحكم بخلاف الحكم المذكور في الثاني كالنكاح ولعل المرفوع من ابا عبد الله في حكم العنوانين لا في الاندراج في الموضوعين فلا حظ وامل جيدا والله العالم ولو وقف على الجبر ان رجوع الى العرف كما في مدونة وكشف المؤمن في قوله والايضاح وجامع صدور الروض ولت الكفاية على احكي عن بعضها وقواه بعض واستحسنه اخر حكاية في جامع صدر عن جماعة لانه المدار في الالفاظ الصادرة من اهل البيت في داره الى اربعين ذراعا كل ذراع اربعة وعشرون اصبعاً من كل جانب هو حسن بل في غير كتاب بنسبة الى اكثر من ذلك وضمها بنسبة الى المشهور بل في محكي الغيبة وظاهر قبح الاجماع عليه بل قيل انه يوجب او يظهر من قول عن موضعين من وقت نسبه الى ابيات اصحابها وجامعهم بل قد افنى بر من لا يعمل الا بالقطعات كالنفي وابي نره وادريس وذكره من عاداته النعير بمنزلة الاحياء كالنقطة وتبر وغيره مما من كتب الفقه ولعل غير مناف للاول ضرورة انه يتحدد للعرف بذلك كما هو عادة الشارع في مثل ذلك كالوجه والمسافة ونحوها مما يشك في بعض الافراد منها لعدم معرفة المحقق في العرف على وجه يعلم الداخل فيه والخارج عنه فبسطه الشارع الذي لا يخفى عليه شيء ما هو حادث في الواقع وليس ذلك من قبيل جديد ولا ادخال لما هو معلوم اخرج في العرف وبالعكس فمن هنا كان ما قيل وان لم يعرف قائله كما اعترف به في ذلك من تحديده بما يله داره الى اربعين داراً من كل جانب صغيرة كانت او كبيرة صنعتا جازا بل في المن وهو مطروح وفي غيره شاذ وفي ثالث ليس شيء كل ذلك للقطع بمخالفة العرف له وحمله

كتاب الفقه

في ذلك

شبهوا

عرفنا

عزها عن غير محيد في الاغلاظ المشدولة بين اهل العرف فيه كما هو المفروض وان رواه جميل بن دراج في الحسن والصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام حد الجوار
اربعون دارا من كل جانب من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله وعن يمين عمرته اربعة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل اربعين دارا اجران من بين يديه ومن خلفه
وعن يمينه وعن شماله وعن يمين عمرته اربعة في حديث طويل في اخره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا ذر ان ينادوا في المسجد باعلى اصواتهم يا
لايمان لمن لم ياصر جاره يوافقه فنادوا بها ثلثة ثم اوحى بيده الى اربعين دارا من بين يديه ومن خلفه وعن شماله لانهما محمولان على النفقة من اهل البيت
حكموا بذلك للرسول عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن حد الجوار فقال اربعين دارا وعلى اربعة جوار الشرف كساكنة الخيف كبريل وغيرهما بعنوان
المجاورة لغبرهم او غير ذلك فمن العرف قبل ان يثبت هذا القول مع شدة مخالفة القواعد الشرعية ضرورة افضاء الوفاء والوفاء
لم يعلم عدم ارادة الواصف في الموصى اليه كما هو واضح ومن ذلك يعلم ان المدار في التحديد المذكور على تحييد ذلك اية فلو علم بدخول من خرج عن المحل في اثناء
الواقف حكم بدخوله وانما فائدة التحديد عند الاشتبا والاشتباه لو انما في عدم الانزعج الى باب الدار خاصة من ابن البراء الدخول وقواه في سبل اهل ظاهر محكم
المقتضى وتبرأ به وكان منبني على دخول الغاية في الغيبة واصلها هناك اما اذا انتهى الى اثناء دار فلا اشكال في الدخول عرفا لكن في ذلك ان انتهى الى
داره بين دارين فالحد من بين دارين في اثناء داره هل يدخل في الحد ام لا ينبغي على دخول الغاية في الغيبة مطام لا ام بالمفصل بالمفصل المحصور فلا
يدخل وصدقه في ذلك والافق في غيرهما على جرح الدخول ولو وصل المقدر الى باب داره خاصة في ذكره او لم يدخل الدخول هنا وصرح ابن البراء
بدخوله في عبارة رديته وقواه في سبل ولا يخفى عليك ما فيه ضرورة كون المدار في التحديد دخول من وصل اليه بعض الحد انما الاشكال خاصة فيما اذا كانت
باب الدار مثلا على اسل الذراع الاخر وهو المبنى على ذلك كما هو واضح ما في نابل ولا ينبغي في الجوار عرفا الملك فيه فدخل في المساجير والمساجير
بل في الغاصب وجبه قوى وان كان المحكي من عدم استخفاف بل حكمي عنه التوقف في المساجير والمساجير ولو باع صاحب الدار داره فكما ان الشتر
دخل هو يخرج البائع ولو عاد عدا الاستخفاف وكذا المساجير والمساجير وعرضها ضرورة ودان الحكم على التلبس بالوصف وجودا وعدمه ما نعم
لوعاب غيبة بقصد الرجوع مع بقاء عياله وعده لخرج بذلك عن الوصف وان حصل الوقت حالها الامع طول المدة المقتضية ذلك عرفا
ولا صفة بتقارب الدرع مع عدم السكنى حتى على الثالث وان احملة في ذلك في فائدة الضعف ضرورة مدخله السكنى في صدق اسم الجار
الدار ونحوه لكن يكفي فيها صدقها عرفا ولو كان له داران يسكنهما صدق كونها جارا لكل من يملكها مع ردة كل منهما اما اذا كانت سكناء فيهما على
الشاوب ولو يجب الفصول في ذلك استحقاق زمن السكنى والظان ان الفسنة على عدد الرؤوس على الثلثة لصدق الجيران على الجميع وان دخل بعضهم
في العباله وجبه قوى نعم يخرج العبد لعدم قابلية الملك ان كان المراد الملكية لكن في ذلك لو اعتبرنا عدد الدور ففوق قيمته على رؤس اهلها
او على عدد الدور وجان وعلى الثاني بقسم على الدور ولا يتم بقسم كل دار على رؤس اهلها وفيه ما لا يخفى من انه لا افضاء في التحديد بالدور واعتبارها
نفسها في الجوار لا ساكنيها بل المراد هم وان كان التحديد كما هو واضح والله العالم ولو وقف على مصلحة كسجد وفطرة ونحوها فمطل بسمها وارثها
بالمرءة صروف وجوه البر كما هو المشهور على اعتراف بعض احد بل لم يفت على انه من الاصحاب عدم المص في قع حيث نسبته الى قول مشعر ابن ردة فيه
وقد نسب في محكي المذهب الى التدره وغيره الى الضعف بل في محكي ترفي الخلاف فيه بل قبل ظاهره بين المسلمين وكان الوجه فيه بعد معلوم ارادة
الواقف فيه الدوام ولو لم يرد ولم تلتص المصلحة بل عن جامع تبع وجامع صدق النصير بكون الفرض ما يقتضي العادة بدوامها الا انه انفق بطلانها
على خلاف العادة استحقاقا صحيحا واطلاقا لانه ليس فيها ما يقتضي البطلان بتعدد المصروف المعبر اذ هو ليس مقتضيا لانقضاء الموقوف عليه
الكم هو في الفرض السلون كما ان ليس فيها ما يقتضي انتقال الى ما يشابه تلك المصلحة فليس ج الا صرف في وجوه البر التي هي الاصل في كل اخرج عن ملك
ما لانه لمصرف خاص بتعدد كاستغرف في نظائر المقام ومن ذلك يعرف في ذلك وغيره ما في هذا ذكره من التحفيظ الذي قد عرفت من وجوه كلام الاستحافا كما
الوقف في حكمة ما شانه الدوام لخرج الملك من الواقف بالوقف خذوه بجناب الدليل وهو منتف من صرف في وجوه البر ان نسبها عارضة لاصلي
ان لم يخرج صرف فيها هو من من واما لو وقف على مصلحة ما تنفرض غالبا كخبر النبي والغيب والجمولة الحال كالوقف على مسجد فربما صغيره او على
مدرسه بكن بل جزم في الاول بانه كمنقطع الاخر بل هو بعض افراده فيخرج بعد انقضاءه الى الواقف او رثته على خلاف حيث لا يجعله بعد المصلحة
اخرى يقتضي التنايد واما الثاني فقد استشكل فيه من اصاله البقاء فيكون كالتوبد ومن الشك في حصول شرط انتقال الملك عن مالكه مطلقا
هو التنايد فيحصل الشك في المشروط فلا يحكم الا بالمقتضى منه وهو خروج عن ملكه مدة تلك المصلحة ويسبق الباقي على اتمام البقاء على ملك
الملك ولا يخفى عليك ما فيه بعد ما عرفت من ظهور كلمة الاستحاف في ارادة الواقف التبريد لا ما يشبه منقطع الاخر الذي هو بناء على مشروعية بابر
انقطاع من اول صدقة وكون ذي المصلحة ما يفرض غالبا لانه في دوام الوقف بعد عدم انقضاءه فيها وانما هو مصرف فيها حيث يكون ولو بان
يعود بعد اتمام الا فهو وقف على المسلمين ويخرج بوجوه البر في ذلك وان المراد تلك الجملة ولكن قد عرفت وتعدد ما لا يقتضي البطلان كما عرفت
وان الصرف في وجوه البر لا اصل الله قد ذكرناه في كل مال قد عرفت مصرفه كما يوجب في الجملة ما في كثير من النصوص الواردة في نحو الوصية والنفقة المعبر
الملك له مصنفات مخصوصة وقد عرفت كالحجر من انسان اوصى بوصية فلم يحفظ الوصي الا بابا ولصداها كيف يصنع بالباقي فوقع في الابواب لباقية
اجلها في وجوه البر ونحوه خير طر بل يقتضي انه لو اوصى رجل بتركته الى رجل وامره ان يحج بها عنه قال الوصي فظن انما يشي بسبب لا يحج ففعلت
الفنهاء من اهل الكوفة فقالوا تصدق به عنه فصدق به ثم لقي بعد ذلك ابا عبد الله عليه السلام فسأله واخبره بما فعل فقال ان كان لا يبلغ ان يحج به من مكة
فليس عليك ضمان وان كان يبلغ ان يحج به فانت ضامن بل قد عرفت في الجملة ما في جملة واقفة من الاخبار بما يدل على ان ما اوصى به للمكعبة او كان

وعن يمينه

الى اخره

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في هذه الدار
دارا للعلم والهدى

كتاب الوفاء

هدا بآؤن ذرا يساع ان كان جاربه ونحوها وان كان دهاهم بصرف في المنقطعين من زواها على ان القسم الاول الذي قد اعترف بصحة كلام الاصحاب فيه من غير
 ذلك ضرورة عدم مدخله في عدم دام المصلحة في صحة الوقت بعد فرض بيان قضاءه ولو لا ثبوت خلاف العادة اذ لو لم يكن مبنى الصحة ما ذكرناه بوجه بطلان
 لعدم الموقوف عليه ولو في الفرض لئلا يرد هذا وربما احتل وجوب الصرف في الفرض اما ما شابه تلك المصلحة فنصرف في فقه المحدثين في مسجد اخر والمدى
 الى مثلها فخصا على المنطق ولا خيال ارادة المثالبه فها ذكره مصرف في الوقت المراد ثابته او نحوى ما دل على صرفه لان المسجد بعد ندراسه اقول
 في مسجد اخر على ملاحظة الشارع الاقرب الى نظر الوافد ولكن قد عرفت اطلاق قنوى الاصحاب في كسبها ما قلناه من استثناء الفرض كلها في عدم ثبوت
 عند الوفاء وعدم قصده اليها بخصوصها فلا ولو لم يخصصها على بعض بالنسبة الى ذلك ونحوه المثالبه لا دخل لها في نطفه بها فيبطل الفيد ويبقى
 اصل الوفاء من حيث الفرض فنصرف في كل فرض منها ولعل ذلك منشا ما ذكرناه من الاصل ونوقش بان تحري الاثر لا قرب ليس من حيث المشابهة بل من حيث
 دخوله في نوع المصلحة الخاصة وان ثبتت عنه بالخصوصية فاذا زالت بقي أفراد النوع الاخر الممكنة دلالة فكان الوفاء يضمن اشياء ثلثة القريبة والمجربة
 مثلا وخصوصية المسجد فاذا زال الاخر بقي الاولان لقاعدة المبرور لا يدرى بل في ذلك ولعل هذا اقرب وشيعة الرابض الا انه اشكل في الاول بانه ان
 في المصلحة التي نعلم انقطاعها ان يضع ان حكم منقطع الاخر مشاؤل لها الا ان يخص هذا بالاعتناء بمصالح المسلمين مثل الوفاء على اولاده من غير ان يكون
 في باقي البطون ونحو ذلك ثم قال وليس بذلك البعيد وللشرف مجال وكذا في الرابض فانه بعد ان ذكر مثل ذلك قال هذا كله في غير معلومة الانقطاع
 اما فيها ففى انصاف الحكم او كما انها بمنقطع الاخر كما يظهر من بعض الاجلة وجمان من اطلاق الفناوى هنا وثمة والاحتياط لا يترك في المقام وفيها
 لا يخفى بعد الاشارة بجمع ما ذكرناه بل منه يعلم عدم تحريم موضوع البحث عند الاحتياط لانه الوفاء المؤبد الذي ذكرناه في المصلحة خاصة وعند
 تغذيت وان لا يحل هنا لقاعدة المبرور بعد ما سمعت من الاصل ومعلومه عدم قصده الواضح في ذلك اذ لم يصح منه الا ذكر المصرف الخاص المذكور في
 بان ارتفاع المصلحة كما هو واضح ولو وقف على وجه البراءة هو كما قبل اسم جامع للخصر كله واطلق صرف في الفقهاء والمساكين وكل مصلحة يتقرب بها الى الله
 سبحانه وتعالى بلا خلاف محققا اذ ان نعلق بعض وجوه في اغنياء انما بعد ان يكون من الخير المأمور بفعله شرعا ولا يجب تحريم الاكل فالأكل بعد اطلاق
 العنوان كما هو واضح وماض الوسيلة والجامع من ان سبل البراءة والحق والعمه ومصالح المسلمين ومعونة الفقراء والضعفاء لا خلاف فيه لما ذكرناه مع
 ان العنوان فيه سبل البراءة وجوه وان كانا معا بمعنى ولو وقف على معنى غيرهم ما هو منصوص عليه ولو بقي ادم وبصرفنا الى من يوجد فيهم ولا يجب عليه
 نفع غيرهم بل لا يجب استيعاب الموجودين على الاصح كما سنفر في المسئلة العاشرة في اللواحق وقيل والغافل ابن حزم منا والشافعي من غيرنا لا يجمع
 لانهم يجهلون فيبعد المصروف والاول هو المذهب بل حكم الاجماع عليه غير واحد من مجاويظا واشعارا مضافا الى اطلاق الادلة وخصوصا
 خبر النوفى كنيست الى ابن جعفر الثاني في مسئلة عن ربح وقمها جئت على المحتاجين من ولد فلان بن فلان وهم منصرفون في البلاد فاجاب ذكرنا لايض
 التي وقفها جئت على الفقراء من ولد فلان بن فلان وهي لخير البلد الذي فيه الوفاء وليس لثان بل نفع من كان غائبا ويمكن حل كلام الخالف على
 ما اذا علم اداة الاستيعاب المرفوض بقدره فيه لا ما اذا علم عدم او اطلق وج يكون خارجا عما نحن فيه وعلى كل حال ففى وجوب استيعاب من حضر على
 السوية او الفناوى او يكفي التصرف الى احدهم كما ذكرناه او الثلثة التي هي اهل الجمع مع فرض كون العنوان جمعا بحيث بان تحقيقه عند فرض المصلحة
 المسئلة العاشرة والله العالم ولو وقف على الذي جاز كما عرفت البحث فيه مفضلا لان اهل الوفاء يملك فهو كما باحة النفع للفقراء الاشكال في
 جوازها له ولكل من لم يسمع عن مواد من الفرق الباطلة وقيل لا يصح لانه بشرط فيه ثبوت القرينة وهو مفقود فيه وفي كل فرض غير محقق وفي اصل
 الاشتراط منع قدماه وعلى تسليمه تمنع فقده بعد فرض شمول مشروعه العسوى لانه فانه نفسه قرينة وقيل لا يصح الا على احد الابوين المأمورين
 بالمعروف وقيل يصح على ذوى القرابة والاول اشبه باصول المذهب فاعده كما عرفت الكلام فيه مفضلا وكلام المصنف صحيح او كما لصريح هنا في
 اشتراط ثبوت القرينة في الله العالم وكذا يصح على المرنك كانه عدو ذلك لكن فبداه بما اذا كان عن صلة وزاد في الاخر لفظي اذ كان امرأة ولم يجد
 ذلك ثبوتا لغيرهم بل لا عرفت عليه من محكي كره والاصح وجوبه على المحتاجين في المصلحة من الفطري التي قد صرح بعدم جواز الوفاء عليه
 الشهيدان انما وغيرهم بل لم يعرف فيه خلافا عدا ما يحكى عن كره انه حكى فيه فولا ولم يعرف بل ولا وجه بناء على قبول ثوبته وعدم قابلية للملك
 كما صرح بذلك بل وعلى تقدير قبول ثوبته فلا اقل من ان يكون محتاجا للملك الذي قد عرفت التصريح انما بعد جواز الوفاء عليه ولعل الوجه فيه
 ما سمعنا في تحري ضرورة عدم اقراره على ثبوت البر وقبول ثوبته لا يخرج عن المحرر لانه لهما عن مواد وان كان مقبول الثوبه فيجوز تحريم
 فيه وقد عرفت عدم جواز الوفاء وان قال المصنف هنا وفي الوقت على المحرر في ثبوتها لانه لهما عن مواد وان كان مقبول الثوبه فيجوز تحريم
 ولم يذكر المصنف بطل الوقت على المشهور بل لم يفت في محالها الا ابراهيم كما اعترف في ذلك بل قد سمعنا سابقا على كونه معروفا
 مثبتا بل لعل كون الموقوف عليه من اركان العقد من ضروريات العقد بل لعل ان الجنب غير مخالف في ذلك فان المحكي عنه لو قال صدقة لله ولم يذكر
 من تصدى بها على جاز ذلك وكانت في اهل الصدقات الذين يتماهم الله تعالى وهو ليس خلافا في اصل اعتبار الموقوف عليه بل هو دعوى انصرف
 الى اهل الصدقات وليس بابعد من انصرف الوفاء على مصلحة المسلمين باعتبار عودها اليهم ولعل لذلك الية لفت واقتصر في مثل القولين
 مشعرا بالتردد بل بما يؤيده معلوم صحة الوصية بالثلث وان لم يعين مصرفه ودعوى عدم جواز ذلك او اختصا الوصية بدون الوفاء مع
 ان كلاهما عند كما ترى كذا نذر الصدقة بالمال ومع فلا وجه لرد بان الوفاء يقتضي التملك المستلزم لذات تقوم به كانه كل عوض بالثبوت الى
 جوهه بل لا يخفى قوله من قوة نعم لو فرض ملاحظة الوفاء عدم موافق عليه انما البطلان فيه بل وفي المصالح انما ونحوها واما اذا كان يكفي في ملاحظة ما

كتاب الوفاء

يرجع

الوقت

الوقت

هو

ظهور

بأنه

لفظ

أما الذي يجمع من ذلك وما لا يبطل فوقع في الوقوف على حبسها بوقتها اهله الله ثم فاس وهاوان دلا ظاهرا على الصحة وقضا الا ان جعلها على الصحة حبسا منعها حبسا بوقتها ما بين ما دل على كونها سببا شرطا وجوب مثل هذا الوقت بعد موت الموقوف عليه او ما فانه من لوازم الحبس كما بان في ذلك وبه انه لا وجه لما ذكره في الصحة الثاني المشتمل على تفسير الوقت فيه بما سمعت بل هو شاهد على اذنه ان حبسها في الاول كما ذكره شيخ الطائفة خصوصا في هذه الحالة كونها الموقوف فيها بينهم من احوال والنزاع فيه لا الفرق بينه الذي لم يعرف قدما او بعدا في حبسها وقيل لا اقل من احوال ذلك فيها على وجه يرتفع ظهورها فكيف يجمع الاستدلال بها ومنه يعلم كون المراد من معاذر الاجامات على احبها الدوام عدم الوقف كما هو صريح ابن زهرة وغيره ولا كان انهم منهم من اختلف في صحة الوقف على من يفرضه بالاسناد مع ذلك ضرورة من احواله الاجماع على احبها الدوام المنفعة لذلك ودعوى كون النزاع في صحة حبسها وعدمها لا ينافي بطلانها على من ادعى ما رتبته ودعوى كدهوى الاستدلال بعدم الجواز الثانية على المطرورة كونها سببا دلا على الصحة منقطع لا العبر بذلك كل ظاهر لك الخاطي كثير من كلمات المتأخرين في تحريم موضع المسئلة الذي قد عرفت ان الكلام في بطلانها وقضا الاقران بمدة وانما الكلام في صحة حبسها بمدة ان ذلك قريبه على فساد الحبس ولا وقد سمعت الحال فيه وكذا قد سمعت غير مرة احبها الشيخين في كل سبب شرعي الا ما خرج وان يبطل لوقوع شيئا بصفة موقفة المحصول فيما ياتي بل او سيقنة بالاختلاف ولا اشكال كما نسمع بتمام الكلام فيه ان ذلك وكذا ظهر لك الحال في الجملة لو جعله وقفا لم يفرض غالبا كان يقف على يد من يقصر او يسوق الى بطون يفرضون غالبا او يطلعون في عقبه ولا يذكر ما يمنع به بعد الانقراض وان هذه مسئلة ثانية لا تنفر عن احبها الدوام بالمعنى المربوب وتتحقق البحث فيما انه لو قيل ذلك قبل بطل الوقت كما عرفت ان سائر ابيته ولكن لم يتحقق فائده نعم في عدم محكي الوسيلة وجامع بين الارشاد وآلة قيم والمفترض وابطاح في جامع صدق ذلك وصحة وكذا الرضا الصحيح بكونه حبسا وهو يوجب في ابدى النظر ذلك لكن من الحمل ان ادعاهم الحبس كما كان يقضي بذلك بعض كلماتهم لعل ذلك في جامع صدق ما بعد ان حكى عن كونه عدم نقل العبر منه الى الموقوف عليه معللا له بان ذلك في المؤبد منه قال في هذا بعض اقسام الوقف كان حبسا وقع بالنزاع يرجع الى التسمية فلفظ انتهى على ان ذلك في حق من يمان في الصحة ويقال ان حبسها في الوقت كما يحسن الحكم وقيل يجب ان لا يقيس بين الموقوفين بمدة انهم في حق وقفا كما هو صريح جماعة بل في جامع صدق نسبة الى الشيخين ولفظ كونه واكثر الاختلاف في معرفة الحال كونها بذهب جميع بناء على ارادة المساواة في الحكم من الصحيح بكونه حبسا وبذلك يظهر لك وجه نقل الاحكام المسئلة في حق محكي الاصحاح نسبة صحته وقفا الى الشيخين وابن الجبجد وسلا وابن البراج وابن ادريس وقال ابن حزم بكون حبسها بلفظ الوقف وعن المذهب البارع مثله ذلك وفي قيم نسبة الى النافع والشيخ وابن حزم وادريس وشرقي محكي المفترض ان يكون سببا او عري او حبسا بلفظ الوقف ونسبة الى الشيخين وتليها وادريس على ابن ادريس في قيم وقد سمعت ما في جامع صدق ولا نسلم كلماتهم الا على ما ذكرنا مؤبدا بان المفهوم من ادعاهم وعرضهم وعرضهم لكونه في صحة الوقف المنقطع اخره وبطلانها من المعلوم ان المراد من فساد الوقفية وهذا لا يمكن القول بغيره حبسا ضرورة كون الحبس عقدا اخر يحتاج الى فساد حبس من قبل وهو بيان لفساد الوقف المنقطع لنقل العبر للوقوف عليه ومن جملة من لا يوافق بحال محكي القول في مفروض المسئلة الا على اذنه المساواة لم في الحكم كما هو واضح بادى نيل نعم القول بالحبس مسئلة اخرى وهي ان بعد البناء على بطلان الوقف المنقطع ولو عبر بلفظ وقفت وجعل معلوما من غير فهل يكون ذلك قرينة على فساد الحبس وانا الوقت نحو ما سمعت في الاقران بمدة وهذه مسئلة لفظية لها طرأ اخر من الاستدلال لا نحو هذا المذكور في كلماتهم وقد عرفت تحقير الحال في نظرها وهي الاقران بمدة ومن ذلك يظهر لك ما في جامع صدق ذلك من ذكر احوال ثلثة احدها الحبس مفروض مسئلة المنع وغيره من كتب الاصطلاح هي صحة الوقف المنقطع وعدمها والعجب من ذلك ما اطنحت الى باض من ان المسئلة ذات قولين احدهما البطلان مطلقا والاخر الصحة حبسا لاوقفا واستشهد على ذلك بصريح جماعة من قال بالصحة باستقال العبر الموقوفة بعد الانقراض الى الوقت ورثته وهذا من لوازم الحبس فيكون كلمة الثابتين بالصحة منقطة على اذنه الصحة حبسا لاوقفا وهو غير غريب الكلام وما كنا لنور في ذلك خصوص ما عد قول جماعة منهم بالاستقال الى ورثة الموقوف عليه وقول اخر انهم صرف في وجه البر ونصير غير احدهما لاكثر على صحته وقضا بل للشيخ الشهيد بريل قد عرفت عدم امكان نقل القول بصحة ذلك حبسا وما ذكره من اللزوم المربوب كما يكون صريحا بغير ضرورة كلام بعض وصيحي يعود ذلك الى الوقت بعد الاستقال الى الموقوف عليه وهذا لا يكون في الحبس الذي لا ينقل فيه العبر عن المالك والمصرح ببقاء العبر هنا مع ندرته متقع ان هذا الوقف له حكم الحبس وانما الحكم بالحق لوقف المؤبد ونحوه بالجملة لا ينبغي التامل في ضبط تحرير المسئلة منه ومن غيره والتحقيق ما عرفت كما ان التحقيق فيها القول بالصحة وانما هو الاشبه باصول المذهب قواعد لاكثر ما ذكره ما هو محل النظر لا كما عدم الاشرط المستفاد من عموم ادلة العقود وخصوص ادلة الوقف سببا نحو قولهم الوقوف على حبسها اهلهما وحسوا نصيحتا المربوبان الظاهر ان الامر يحتاج بعد تفسير احكامها الى ان الوقف الموقت المحكوم بصحة فيها الا من القسمة بل ما ظاهرا ان امر يحتاج الى وجه الله نعم فرجة نقادة في ان كل وقف موقت صحيح وكل وقف غير موقت باطل مردد على الورثة في مثل المفروض هو موقت مادام الموقوف عليه موجودا وغير موقت اذا انقضى فثبت الحكم لكل منهما من الصحة والفتاوى وانه ان قوله في الصحيح الاول هو كك عند تقرير الكليتين المستترين بالصحيح الاخر الذي هو كما صرح في صحة الوقف لنفسه الشا منها وهو مفروض مسئلتنا فالجمع بينهما في نتيجة ما ذكرناه بل من قوله على حسب استيفاد ابي اعني الوقف عليه الصحة والا لم يدخل تحت المصادق الظاهر لفظه حبسا ان منه يستفاد انما هو عفا الوقف بالنسبة الى نقل العبر والمنفعة على حسب تضمنه العقد وما زاد عليه مالم يكن فيه موقوف عليه هو من غير الوقت الذي حكم ببطلانها وجوبه الى الوارث بل لا يخفى ظهور قوله في الصحيح الاول باطل مردد على الورثة في نحو المفروض الظاهر

لفظ الوفاة في ذلك وكذا الوفاة اذ لو كان المراد خصيصا بالباطل من اول الامر كان الردية على الوافاة الذي لم ينقل عنه حتى يرد عليه ودعوى ان ذلك
العين لا يكون الى احد وانها حتى خرجت من ملك المالك بمجانع عودها الى سبب جديد واضطر الفاشل الى ان يملك من الغنص بالحبس واخره ضرورة ان
نقل المنافع لا العين الى الاشكاله بقاءها على ملك المالك في الثلثة بل لانها كما لا جهاد في مقابلة النص والفتوى في الوقت الذي قد شرع نقله على
هذا الوجه ولا ينبغي تغيير الاوصاف التي هي الجوه والموت والفقير والفقير والعلم والجمل ونحو ذلك وفي الجميع ينقل الى الملك عبدا ومنفعة من الوافاة
لا من زائل الوصف ومع فلا يابس في مفرضا من دعوى كون العين المملوكة للموقوف عليه المفروض انقراضه مادام موجودا مثلا وبعد دعوى ان الوافاة
لان عقدا للوقت بعد فرض مشروعية على هذا الوجه انما انقضت بقاءها على المالك مادام الموقوف عليه غير مفروض وفي متاعه موثقا صا باطلا امره
على الوافاة او وراثته كما هو صريح الصحيح الاول فلا يخرج الى سبب جديد لان الناقل عن مقتضى الملك انما ينقل هذا المقدار وليس هذا المقتضى
في الملك وفي الوقت الذي قد حكمنا الاجماع على عدم جواز ضرورة كون ذلك الذي قد اخذت فيه المدة غايه لا ما اذا جازت تبعا لانقراض الوفاة
عليه فالعود الى الملك بانتهاء سبب النقل كما يعود بسبب الفسخ بالافاق والنجاة للذين ليس سبب ملك جديد للمالك الذي خرج عن ملك المالك
انما هو سبب فسخ للسبب الذي انقضت النقل ضاذا مقتضى السبب الاول على حاله بل لعل ذلك هو الاصل في بطلان كل سبب على السبب الاول الذي
منه انخرجه كما هو واضح ومن ذلك كله ظهر ان لا وجه للقول بانقضاء الوفاة الى وراثته الموقوف عليه كما في المنفعة ومحمي شر بل بما حكى عن سداد
ابن بل ما لا يه او قال به الفاضل في محكي به اجنبيا كونه ملكا لمورثهم اذ المورث انما ملكه على الوجه المزبور فلا يدخل في تركه حتى تشمل اذله
الارث وكانت القول بصرفه في وجه البراءة جعله في الغيبة احوط ونفي عنه الباس في لفاد هو اما مبني على بقاءه وقفا وراثته ذكر المصنف فيه
فيصرف فيها او على انما اهل مال له ولو من حيث الادلة الشرعية بمعنى عدم دليل بالخصوص شخص لكونه وكلاهما كما ترى ضرورة عدم صحة بقا
وقفا بعد فرض ان الوافاة لم يقصد بوقفه الا لخصوص المفروض انقراضه وقد عرفت انه قال الوفاة على حسب ما يوجبها اهلها بقفا وقفا
ح وصره في ذلك من انفقوا المزبور فطما وامادعوى كونه مجهول المالك شرعا فبذلك ما عرفت من ان عقدا للوقت لم يقض الا الاخراج عن الملك
بالفكا المزبور وما عرفت من النص صريح بوجع الوفاة الى الورثة بعد انقضاء الوقت الذي منه ما نخر فيه بعد لانقراض نعم قد يوقفه انتقاله مع عقدا للوقت
الى ورثته حين انقراض الوفاة عليه باعينا صيرته بحكم المدة في ذلك الوقت فلا يدخله للورثا السابق الذي كان وارثا للمالك الذي هو الميث حال
موته او الى الورثا الاول باعينا ما قبل الميث لصيرته ملكا له بانقراض الوفاة عليه لان الملك انما خرج عنه من قبل ولا وهذا الناهل ينقل الى الورث
لان كل ما هو له يكون لورثته فيخرج كنعن المشتري بخباره بعد موثا الميث بمدة فانه يكون المبيع للورثا الاول ولولا ان انتقال المبيع منه كان من قبل
بضم المشتري ادهو هناك فدانقل المال عنه من قبل ولا لعل الثاني منها لا يخرج من قوة وان امكن الفرق بين المشبه والمشبه به بوجع البيع الذي
ملكه الباع من قبل ولا الفسخ بغيره في العوض بخلاف المقام الا ان الفرق لا ينافي ما ذكرناه من القوة التي هي ما شاول الارث مثل ذلك وبذلك
كله ظهر لك وجه القول بالرجوع الى ورثة الوافاة على فرض الصحة وقفا وامادعوى ان الفرض ان كان وقفا الا انه لا يقيد الامعاء بالحبس حتى ذكر
بعضهم بدور الثمرة في الفرق بينهما وانما هي في النذر والوصية والنبه الصحة لمثل هذا الوقت ان كان متعلقا بالحبس والمقتضى ان كان الوقت
ونحو ذلك فلا يفسد نقل العين الى الموقوف عليه وان افاده في التوفيق فمما يظهر رادلة الوقت في اتحاد مقتضاة جميع افرادها والا لا يقتضي الوقت
ح في الحكم بملك العين وعدمه في محو الفرض الجمل لانقراض الموقوف عليه وعدمه وهو معلوم البطلان كما هو واضح ومن الغرض في دعوى هؤلاء كونه من
من الحبس فلم يندو الثمرة بينه وبين الحبس ضرورة عدم مقولته ذلك الا على جعله وقفا في محله ظهورها بمثل النذر والعين وكل ذلك ناش عن عدم
تحريم المسئلة على وجهها ولا يخفى عليك بعدا لاحاطة بما ذكرناه ما في كثير من الكلمات في المقام فضلا عما فيها من التوثيق والله الهادي والحاظ
من دليل الاقدام والافلام ولا مل في دليل القول بالبطلان الذي ارسله الشيخ المبني على اعتبار الدوام في الوقت على وجه يشمل الفرض وهي مشاركة
محضه كدعوى رجوع ذلك الى الوقت الذي قد عرفت بطلانه للفرق الواضح بينهما وعلى انه يكون وضاعا على مجهول وهو باطل وفيه اذا الجهم ان اد
برالاستاء نظامه فانه وان ارد به بعد لانقراض فليس هناك موقوف عليه اصلا فلا يحكم عليه بالجهل اذ بعد انقراضه بطل الوقت وبصر
سري كما عرفت وكذا ظهر لك حاله فيما ذكره المصنف وغيره بقوله فاذا انقضى صوابه الى ورثة الوافاة وقبل الورثة الموقوف عليهم ومثل
بجوه البرهان الاول اظهرنا اشهر من المشهور والله العالم هذا كله فيما لو حصل لانقراض في الموقوف عليه اما مع فرض دوام له وان كان
مجهلا من اول الامر فلا وجه لاحتمال السطالان ح فلو قال وقت على ولادى تسليم فان ما لا يولد ولا نسل على اخو فاذا انقضى النسل على
الغفراء وانقضى حصول النسل وانقراضهم صح الوقت بلا اشكال لعدم الوقوف وغيره لكن في احتمال البطلان على تقدير انقراض النسل لانه لم يعلم
نابيد حال العبد وهو كما ترى لان المصحح صرفه الى جهة مؤبدة وان لم تكن معلومة الوقوع ومن لم يلق النسل ابداه في الوقت كما ان ما ذكرناه من
الصحة انما هي في منقطع الآخر بخلاف منقطع الاول الذي قد عرفت سابقا بطلانه خلافا للشيخ واما منقطع الوسط فالظاهر ان النسل لم يملك
بعده فلو وقف مثالا على زيد ثم عليه عبيد ثم على الساكن صح على يد وبطلان العبد والمساكن لكن احتمال صحته في الطرفين وبطلانه في الوسط
وصرف غلبة الى الوافاة او وراثته وكان مبني على غنار الشيخ من اجراء حكم ببعض الصفقة فيه لكونه عرفت بطلانه فيما تقدم واحتمال الاستدلال
له بالكلمين في الصحيح السابق بدفعه معلومه تقييده لك بما اذا لم يحصل للوقت مبطل اخر من قبلين ونحوه فانه قد جمل البطلان على زيد
باعتبار عدم حصول سلسلة الترتيب فلم يكن الوفاة على حسب وقفا اهله ومنه يظهر الفرق في منقطع الآخر من ان يكون لعدم ذكره موقوف عليه

وبين كان للوفاء عليه لكن فيه ان الظاهر من ذلك عدم ملاحظة الوقت في النسبة الى ذلك وانما الملاحظة الوقت بالنسبة الى
الغاية المتكلم في المناقشة لا العكس الامع القرينة المنقضية للملاحظة في كل غرض من الغرضين من السلسلة فلو وقف على ابنه ثم على
الفقره فان احدهما في الاقرب صرف نصيبه الى اخيه لان شرط الفقره انقراضها ولو يحصل ويمكن جعله منقطع الوسط فيكون نصيب
الميت لاقرابه الوافق ويمكن جعله للفقره على التوزيع وعند ان صرف نصيبه الى اخيه مع عدم كون ذلك من الوافق لا وجوبه فيمنع انقطاع الوافق
ح بالنسبة اليه ويختص حصته في نصيب الاخ خاصة ومنه يعلم ان حال اخيه اخذه في اية فيما وجبه على ابنه ثم مات احد ما حصل صرف نصيبه الى اخيه
او وارثه ويجعل صرفه الى الاخ لا نه مصر في الجمل ولو وقف على ولده سنة ثم على الفقره او مدة حياة الوافق على ولده ثم الفقره ففي جميع وفقره
فيه القاضل الاجماع لانه وقف مؤبد في طرفه ووسطه قلت لكن فيه انه من ان لا شرط الدوام بالحق الذي كونه سابقا للتميم الا ان يجعل ذلك على
ارادة نصيبه اصل الوفاء مدة لا يقيد بالنسبة الى خصوص موقوف عليه فتجهدا ولو وقف على ولده بشرط ان يكون ذلك العام الاول لزول الثاني
لعمرو وهكذا وبعدهم على الفقره في العام الاول لعلمائهم وفي الثاني لعمادهم وفي الثالث لشيوخهم اربع شرطه كافة من لهم الموقوفون والوقوف اذا
كان الشرط للوقوف عليهم ما اذا كان لا جنبي فالظاهر ان لا يشترط كون الولد موقوفا عليهم لا بناء على ذلك وان استقروا المنفعة لولا الشرط
المزبور وما يثبت ان في الجملة بخير جعفر بن جبران سئل ابجد الله عن رجل وقف غلة له على قرية له من ابيه وقرابه من ابيه وارضى لرجل وعنده
من تلك الغلة لغيره بينه وبينه قرابة ثلثا ثم ادركهم كل سنة ويقسم الباقي على قرابه من ابيه ولده قال جابر لذلك اوصى لرجل بذلك قلت اريد ان مات
الرجل لوصيه قال ان مات كان الثلثا ثم ادركهم لو نشأ ثلثا ما بقي واحد منهم فاذا انقطع ورثته ولم يبق منهم احد كانت الثلثا ثم ادركهم
لفقرته الميت زد الى ما يخرج من الوفاء بجمل الوصية فيه على ثلث ذلك بالشرط ولو وقف على ولده فاذا انقضى او انقضى ارضاء لادهم على المسكين
ففي الاقرب عدم دخول ولدهم في الوفاء لانه لا قرابة الوافق حتى ينقضوا وقال الشيخ يدخولهم بالتمويل لفظ الولد لك اخذه كقول المفيد جماعة
واما القرينة حال وهو قوي قلت لا اشكال مع ذلك انما الكلام في فرض بيع الوافق بذلك ولا يشترط كونه مع انقراض الاولاد دون اولادهم منقطع
الاخر ويجوز بطلان المخلو عن موقوف عليه بعض الزمان وفي قد بعد ان حكى قول الشيخ قال وليس بمعد بل يكون منقطع الوسط فاذا انقضى اولاد
اولاده عاد الى الفقره والهاء قبل انقراض اولاد الاولاد لو رث الوافق على اشكال وهو مني على الخصاص من البطلان في منقطع الوسط فيه خاصة
الا ان ذلك يقتضي عدم الاشكال في كونه لو رثته ولو قال وقفنا اذا جاء راس الشهر وان قدم زيد لم يصح بل خلاف ولا اشكال بل الاجماع يقتضيه
عليه لما ذكرناه ضرورة من منافاة التعليق على متيقن المصير او موقوفه لظاهر ما دل على سبب الاستيلاء المنقضية لثبوتها حال وقوعها في
لك من عدم الدليل على ذلك في غير محل ومن هنا كان المجتهد الصفي في التعليق الذي لا يقتضي ذلك كقولنا وقفنا ان كان اليوم الجمعة للعالم بذلك وان بطله
بعضهم اية بدعي ما فيه صورة التعليق لكن الاشكال في اثباتها هذا وفي لك انه يجوز على قول الشيخ يجوز الوفاء بالمنقطع ابتداء اذا كان
الموقوف عليه ولا من يمكن انقراضه او يعلم كنه وعنده بمقتضى صحة بعد انقراض من بطل في حقه جواز التعليق على بعض الوجوه قلت قد عرفت تحقيق
كله وضعفه وامكان خروج عن التعليق في بعض وجوه المحكية عنه والامر سهل وكذا تقدم الكلام مشتملا على ان القبض باذن الوافق شرطه
للمستوفى التي يستمع بعضها مضافا الى الاجماع يقتضي بطلانها في جميع صفوان عن الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام سئل عن رجل يوفى نصيبه
ثم يبدله ان يحدث في ذلك شيئا فقال ان كان وقفها لولده ولغيره ثم جعلها قايما لم يكن له ان يرجع فيها وان كان ارضا صغارا وقد شرط ولا يملكها
لهم حتى يبلغوا ففوزها لهم لم يكن له ان يرجع فيها وان كان ارضا صغارا وقد شرط ولا يملكها لهم حتى يبلغوا ففوزها لهم لم يكن له ان يرجع فيها لانهم لا يجوزون عنها
وقد بلغوا وخبر الراي عن صاحب الزمان واما ما سئلت عنه من الوفاء على ما نحن عليه من اجتناب الباطل فاما ما سئلت عنه من اجتناب الباطل فاما ما سئلت عنه من اجتناب الباطل فاما ما سئلت عنه من اجتناب الباطل
خاتمة لصاحبها صاحب الهة ولم يخرج فقر الية واستغنى عن الجواب ولكن عرفت الجواب في ان شرط صحة على وجه لا يثبت عليه الاثر فلهذا
شرط في صحة على وجه لا يثبت عليه الاثر فلهذا شرط في صحة على وجه لا يثبت عليه الاثر فلهذا شرط في صحة على وجه لا يثبت عليه الاثر فلهذا
وكذا بطل الوفاء او اغمى عليه كاهل الشان في جميع شرط الصحة اذا حصل المانع منها في اثباتها قبل تمام السبب المذكور مادل على سببها وان
منه اعتبار دوام الناقلة الى تمام السبب من غير فرق بين المرجح القابل والعين الذي هو معلق العقد ومن هنا يظهر خلافا بين الاصحاب في سائر
المعاملات في بطلان السبب لغيره من المانع في اثباته وان زال بعد ذلك ثم لو قلنا بكون شرط الزوم انفسه بموت الوافق للصحيح الا في بناء على ارادة
الوقوف فيه من الصدقة وان نأثر فيه في ذلك الا ان المذهب لا يستدل به بخلاف المجوز والاعتماد بل قد يوقف في الانفساح بموت البطل الاول
من الموقوف عليه بناء على انه شرط الزوم ودعوى ان ذلك شأن العقد الجائر بدفعها عدم الدليل على ذلك لو كان من الملكات كالهبة والجواز
في نفسه اعم من ذلك بل ربما حصل عدم البطلان بموتهم على تقدير كونه شرط الصحة اية لا مكان قيام البطل الثاني مقاسه في القبض وان بطل موت
الوافق للفرق بينهما بالانتقال الى الوارث المنقضية للبطلان بخلاف الفرض ولعله لا يوقف في صحة اذ انقبض البطل الثاني في محكي بل كونه قد ثبت
بان المراد القبض من كان قبولا للعقد له بل لعله ظاهر صحيح صفوان وغيره مادل على اعتبار القبض بما في الرضا من ان قبض البطل الثاني انما يثبت
بالنسبة اليه دون من مات ولم يقبض فوجوده كعدمه ويكون وقفا على عدمه غير تابع لوجوده على ان مقتضى صحة الوقف صحة ما جرت عليه صفة
العقد وهو ليس الا الوفاء عليهم ما دون الثاني فقط فتضمنه بالنسبة اليه خاصة دون الاول غير جاري عليه العقد وفيه انه لا حاصل له بعد فرض
جريان العقد على وجه صحيح والبطلان وعدمه انما عرض بمحصول شرط الصحة شرطا وعدمه فلو كان الوفاء على شخصين قبض احدهما دون الاخر فتم

القبض

جيدا

جدا ثم ان الظاهر اعني الغور فيه لظهور ما دل على انما من خبري عبيد محمد في ذلك مؤيد لعدم الخلاف فيه فيما اجدوا ان استشكل فيه الفاضل
في عدم ما ذكرنا من انما ياتي لوقت الصدقة عليه كان كالقول من العقد لا انه كما ترى ^{انما} ثبت ما في يده على اولاها الا صاغرا الذين هو في عنهم كما في نفسه
فهي عندهم وكذا الحمد للاب بل خلاف اجد فيه كما اعرفت به بعضهم لصحيح محمد بن مسلم عن ابي جعفر انه قال في الرجل يصدق على ولده وقد ادركوا
اذا لم يقضوا حتى يموت فهو ميراث فان تصدق على من لم يدرك من ولده فهو جائز لان والده هو الذي يملك امره وخبر صبيد بن رارة عن ابي عبد الله
انه قال في رجل يصدق على ولده وقد ادركوا قال اذا لم يقضوا حتى يموت فهو ميراث فان تصدق على من لم يدرك من ولده فهو جائز لان الوالد هو
الذي يملك امره وقال ابراهيم في الصدقة اذا تصدق بها البغاة وجه الله وخبر علي بن جعفر المروزي عن قريبا لا شاعركنا بر اذا كان ابي يصدق على ولد صغير
فانه جائز لا يضر بقبض ولده اذا كان صغيرا الى غير ذلك من النصوص الدالة على ذلك وغيرها ان الظاهر الفرق بين قصده بعد ذلك القبض على المو
صلي للوقف وعدم تحقق القبض الذي لم يملك الدليل على ان يدين من حصة قلنا لا ينبغي التامل في ظهور دليل في انما يكون القبض على انه وقف فلا يخفى
بعد الوقف مع الذمول عنه وكان على وجه العادة او الود بعد ان ينفذ ذلك ما هو ليس بقبض للوقف من حيث انما في نفسه صانع مع فرض شرطه في حق الغير
لا ينفذ بدون الفصد ضرورة عدم انما اصل الفعل المشترك فضلا عن الاستدانة التي كان انما احكاما الغير نعم لو قبل بعدم اشراطه في مثل الغير
لعدم المخرج وبذلك او خصوص النص في الزبارة بناء على انه المراد من التعليق فيها انما على معنى انه اذا كان هو الذي يقض عنه فكيف يصير القبض وقفه
اذا لا يقضوا يقض نفسه انما في ذلك الا انما في ظاهرهم من عموم شرطه اللهم الا ان يرد من نحو العادة صبره فبضه قبضه انما شرعا ولكن فيج انه
خلاف ظاهر الادلة خصوص ما في انما الظاهر اعني المجازة لم الموقوف على التمسك بل لعل ذلك هو المراد من التعليق لا ارادة عدم الاحتياج الى قصد
كما هو واضح من اوجه الله تعالى الاستدانة لعل ذلك اشار في جامع صديقه بعد ان ذكر ظهور العادة في كتابه مع عدم القصد قال فيشكل بان القبض انما
يجب على اليد ما لم يقضه لغيره من ولا يبر عليه ونحوه خلافا لما في الشهيد بن وشيخنا في كشفه بل في الاخر ولو يري الخلاف فالأولى الجواز وفيه
نظر الا ان الجميع كما ترى واغربا سمعته من الاول بغير من الحاق قبض الودعي المستعبر بل والعاصم في وجه قبض الودعي عدم الحاجة الى الاذن والقصد
وعلى كل حال فلا فرق في هذا الحكم بين اصناف الودعي خصوصا ملاحظة التعليق الزبور ولكن في الموقوف والوقف قد اظهره الصحة ولم يجره لغيره عدا
ما يحكي عن يروما تشريه عباد قع وكانه للزود فيه في غير موضع باعتبار اتحاد الموجب القابل فيه المنفعة الاب الحمد للنصوص الا انه قد بينا ضعف ذلك
انما في غير موضع او المراد هنا ان الزود لذلك لا دعوى ان ولا يبر الوصي ضعيفة فلا تقتضي صبره فبضه قبضه انما في وجهه واضحه الفاشا اذ لا اشكال
في عدم مدخله ذلك كما لا اشكال في كفاية قبضه في الوقف من اجتناب الهبة وغيرها مما لا خلاف فيه ولا اشكال فيه وان ظن في الربا من دخول القبض
الاخر في الزود لا انه كما ترى كيف كان فليكن في ذلك بل قيل في معنى ما ذكر في قبض الودعي لو كان الموقوف تحت يد الموقوف عليه قبل الوقف بوجهه وماربته
ونحوها لوجود المنفعة للصحة وهو القبض فان استدانته كابدانه ان لم يكن أقوى لا دليل على اعتبار كونه واقعا مبدا بعد الوقف فيه وان كان فيه ما
لا يخفى بناء على عموم شرطه وعدم الاذن والقصد في الاستدانة بل قد عرفنا البحث فيه مع ما في كتاب الوهب وان كان الاقوى لا كفاية بها حتى في القبض
بالنصب لشراء الفاسد فنزل الاستدانة مع ما منتهى العوثم القبض في الامم ونحوه واما احتمال الاكتفاء بالقبض بلا اذن من الواقف لا قصد من
الموقوف عليه بل ومع قصد عدم لان المدارك في بحث يده بعد الوقف مع فرض القول بالشرطية الشاملة للفرض فيقضي انما الضعيف بل لا ينبغي صدوره
من ذي سكة وعلى كل حال فلا يضر في ذكرنا بناء على المختار مضمون بان يمكن فيه احداث القبض ضرورة عدم صبره فبضه قبضه انما في وجهه واضحه الفاشا اذ لا اشكال
في انما الاستدانة المفروض حصولها بالاذن والقصد من لذة القبض حقيقة وهذا لا يحتاج الى زمان بعد حصولها وفي ذلك وجه لا يغير بخلاف
القبض لا يعتبر مضي زمان يمكن فيه احداثه وان اعتبر غير ذلك لان في ذلك حصوله ومن ضرور مضي زمان بخلافه لا يعتبر فيه الجهد وبهذه
ذلك لا يوجب في الجهد بل الحقيقة اما الحكمي فيحتاج الى ذلك كما هو واضح ولو وقف على نفسه لم يصح بل خلاف اجد كما اعرفت به خبر واحد بل من كراه
نسبه الى علما ثابلا في محكي ثرا الاجماع وهو المحجة مضافا الى عدم ثبوتها لما عرفت من انقضاء الوقف بقتل المنفعة خاصة ومع المعنى للموقوف عليه
ولا معنى لنقل ملكه الى نفسه والى غيره من النصوص في المسئلة الا انه فاعرض بعض العامة من جواز لان استحقا في الشيء وقفا غير استحقا في ملكا قد
يقصد حصة او منع نفسه من التصرف المزيل للملك واضح الفاشا وكذا لا يصح الوقف من اصله ولو وقف على نفسه لم على غيره لكونه منقطع الاول
الملك قد عرفت تحقيق الحال فيه وقبل والقائل الشيخ يبطل في حق نفسه ويصح في حق غيره ولا ينبغي ان الاول اشبه باصول المذهب قواعد كما تقدم
الكلام فيه وفي غيره من النصوص مفصلا ثم لو عطف الغير عليه بالود او الاقوى الصحة في النصف لعدم الانقطاع فيه لبقاء موقوف عليه ابتداء وهو الغير
فان الموقوف عليه ليس هو الجميع منه ومن الغير من حيث هو جميع بل كل واحد مما يبطل النصف في حقه ويصح في النصف الاخر الذي مانع من الصحة فيه وبما
لعل كون الجميع للغير كما سمعته من الشيخ في المرتبة فضلا عن المفروض لا انه واضح الفاشا فيهما الحاشية لقصد الوقف الذي جعل الشارع الوقف على
ما وقفه كوضوحه اية في دعوى البطلان فيهما متالان ما وقع عليه لعقد لا يجب بالوفاء اجماعا والعقد لا يكون معضا ضرورية عدم كون ذلك
من البعض المنوع بل هو من باب بعض الصفقة التي قد غرضنا من الكلام في صحة في محله ولو وقف على نفسه والفقراء فالظا الصريح في النصف
في الدروس احتماله والصحة في الثلثة لا يطع والبطلان راسا وفي الاخرين المبني او جماعا ارادة اقل الجميع وهو الثلثة من لفظ الفقهاء ويكون هو
حق رابعا فيبطل وثانها على بطلان شيعي نصفه فلا يخفى كذا الوقف على غيره وشرط قضاء ديونته او ادراكه في نفسه لم يصح بل خلاف معتد به
اخذ فيه بل ظاهر انك نسبته الى اعتبار مغل لا بان الوقف يقتضي نقل الملك والمنافع عن نفسه فاذا شرط ذلك ونحوه فقد شرط ما يشاء

من قوله
عليه

مقتضى

كتاب الوقف

مقتضى جعل الشرط والوقف بمقتضى ما في بعض ما هو صريح في الخبرين في مسجدهما وبين بعض وقدره وادار مؤنذره، ومعينه وهذا
 وبينه ما كان منه واذا كان من جهة الاستغناء بمدة جوية او مدة معلومة كل ذلك للقاعدة المذكورة والالتفات للصحة لا لمكانه على ما سلكنا الى
 الحق لم يثبت ذلك ليس له ولد في وقت ضيق وثمنها من ايدى وبعضها استغنىها ولا امر لحدثان فان لم يكن له ولد وموت برحمت فان لم يثبت
 ذلك الى ان اختلف بعض ما على شرط الغنى والمستضعفين او ابيهما وانصدقت ثمنها على من يمتدحون في الخوف ان لا ينفذ الوقت بعد ذلك فان قضتها
 في جوف فلان اكل منها ايام حتى لم تكذب، فثبت كتابك في امر ضياعك فليس لك ان تاكل منها من الصدقة فان انت اكلت منها لم تنفذ ان كان
 لك ورثة فبيع وصدق ببعض ثمنها في جوفك وان تصدقت مسكت لنفسك ما بقوتك مثل ما صنع امير المؤمنين وغيره من اهل البيت عليهم السلام
 عن ابيه ان رجلا تصدق بدار له وهو ساكن فيها فقال لحيث اخرج منها وبعض النصوص الاثنية في مسئلة اشراط العود اليه عند الحاجة مع ان خبر
 في الجارية عن الباقر عليه السلام في الرجل تصدق بدار له وان تصدق بمسكن على ذي قرابة فان شاء سكن معهم وان تصدق بمخاض على ذي قرابة خذ من ذلك
 بل عن النهاية اذا وقف انسان مسكنا جاز له ان ينفذ فيه مع من وقت عليه وليس له ان يسكن غيره فيه ولعله نظر الى الخبر المذكور الذي لا بد من حمله على اذن
 الموقف عليه والا كان مخالفا للقواعد وغيرها ولا جاز له ان ينفذ في تلك المكاتبة وغيرها الخراج النفس بل ولا جميع ما ذكره فيكون متشابهة القصة
 المذكورة ولكن الظاهر عدم اقتضاها بطلان اشراط ذلك على جهة الاستثناء له من السبل التي قصد بالوقف لقاعدة المؤمنين والوقوف
 وغيرها بل بما كان المراد من قوله في المكاتبة المذكورة وان تصدقت مسكت لنفسك ما بقوتك كما عرفت يظهر من عنان المحرر في الوسائل ان هذا
 بطلان استحقاقه من حيث كونه وقفا لا عينا اخرج نفسه من عبء ومنعته لا نحو ما ذكرناه الى اجماع الى وقت من وسبل منفعتها الخارج عنها استثناء
 فهو كوقف العين المسليعة مدة مثلاً او دوماً يشهد له في الجملة ما تقدم له سابقاً من دخول اللبن في الصلح الموجود في الشاه الوقوف ما لم يثبت
 بل حكما على الفاضل في كونه ان وقف بفترة الحشر مثلاً خاصة بغيره بقاء بالي المنافع من اللبن وغيره للواقف لكن في جامع صدا النصير في مسئلة الشاه
 بعدم جواز استثناء شيء من المنافع المبيدة بخلاف الصوف اللبن الموجود من فانية يجوز استثناءها ويكبر السبل اعدادها الا ان كان في جوفه
 عاربه عن الدليل بل مخالفاً لما ذكره من الدليل بل سماع هنا من المسالك جواز الشرط للناظر فاذا كان الواقف هو اخذه وهو يبيعه على ما ذكرناه بل في كنف
 الاستا ولو شرط من ماله من اوصافه او عبادة او اداء ديون او غيره فجزئته ونحو ذلك قوي القول بالصحة مع ان قال قبل ذلك ولو شرط جاز عن
 عبادة يجوز من الاجزاء وكان جازاً في بيع ونحوها في البطلان وكان بناء على الفرق بين شرط الانشغال به حال حيته وبعد موته الله هو خروج عن كون
 وان يرجع اليه ثابته لك فلا شافية لقاعدة المذكورة كما لا تنافي شرط اكل اهل من قبل واضطراب من يربى والنابعة فصيح كما حكى عن فعل النبي في
 خبر احمد عن ابن الحسن الثاني، بل بخلاف ذلك من فاطمة بنت النبي صدقتهما بل في تس والياض ولا يفتح كونهم ولحمي النفقة والنفقة نفقة لهم ان الكفاية وهو متجه
 في غير الزوجية والمملوك اما ما في شكل يرجع ذلك الى نفسه انهم ولذا قال في الاول منها بعد ما سمعت ولو شرط اكل الزوجية نفقة نظير من عود النفع اليه
 ومن توهم بقاء نفقة ما كان لو وقف عليها وان كان فيه ان لا ينظر في جواز اكلها وانما الكلام في اشراط نفقة الزوجية وهو الله فلنا ان شرط النفع لنفسه
 وكذا مملوك ولو كان جوازاً وعلى كل حال فالمدار على عدم منافاة القاعدة المذكورة فصحيح جميع ما لا ينافيها بل في ذلك وكذا لو شرط ان ياكل الناظر منه
 او يطعم غيره فان كان وليه لواقف كان له ذلك عملاً بالشرط ولا يكون ذلك شرط النفع نفسه وهو كذا ان لم يكن مبنياً على ما ذكرنا من اشكال ضرورة
 عدم خروجها من البطار عن ذلك صدقته وعدم اخراج نفسه عن وقفه وكذا قبل الابناء ما ذكره المصنف وغيره بقوله اما لو وقف على الفقراء وكان منهم
 اولم يكن ثم صحتا قبل او على الفقراء وكان منهم اولم يكن ثم صحتا قبلها صحتها المشاركة بالانشغال معهم بل لا اختصاص به لانه ليس وقفاً على نفسه
 ولا على جماعة هو منهم فان الوقت بهذا الوجه ليس وقفاً على الاشخاص المصنف بهذا الوصف بل على جهة المخصوص ولهذا لا يعتبر فيهم ولا قبول
 بعضهم ولا بعضهم وان امكن بل في ذلك ولا ينقل الملك اليهم وانما ينقل الى الله تعالى ولا يجب صرف الثمن في جميعهم بل في هذا يبيح في قضاة الجبهة
 لان الواقف ينظر الى جهة الفقير والمسكنة ويقتصد بفتح كل موصوف بهذا الوصف لا شخص بعينه لكن في الكفاية الاشكال في المداورة قال
 واحتجاجهم بان ذلك ليس وقفاً على نفسه ولا على جماعة هو منهم صحيح غير نافع انما يقع لكان النص المانع واد باللفظ الوقت على نفسه او ثبت اجماع
 على المشاركة في محل البحث ليس كذلك اذا اخبار المذكورة ليس على هذا الوجه كما لا يخفى ولا اجماع على المشاركة هنا وكذا لم يخط في نفي الاجماع خلاف
 ان اريد بان الحكمي عنه عدم جواز انتفاع الواقف بما وقفه على حال بل والفاضل في لف وكرة قال في الاول الوجه عندنا ان انتقال الى الله تعالى
 كما سجد فان للواقف الانتفاع به كغيره من الصلوة فيها وغيرها وان انتقال الى الحق لم يدخل سواء كان مندرجاً فيهم وقت الوقت كان وقفاً على ابن
 او على الفقراء وهو منهم اولم يكن منهم وقت العقد ثم صحتا منهم وكذا عن كره وعن المذهب لابن البراج انه جعل الوقت عام احكاماً وقف المسجد والفقراء
 ووقف الدور والمنازل التي يبنى بها الحاج والمخانات ووقف الدور والمنازل التي يبنى بها كات والوقف على المسكين في حكم الاول والآخر
 الانتفاع وفضل في الدور والمنازل بين ما يبنى بها الحاج والمخانات وبين غيرها فجزء الاول والثاني لكن في محكي المبطل فما اذا وقف
 وقفا عاماً مثل ان ينفقه على المسكين جاز له الانتفاع بالاختلاف لا يعود الى اصل الاباحة فيكون هو وغيره سواء ومثله في محكي القبة قلنا لا ينبغي
 التامل ولو للسيرة القطعية في جواز الانتفاع في المسجد والمخانات وغيرها الذين صاروا بسبب لوقف كالنجر بل لظاهر وجهها المانية فينتفع
 به جميع على الوجه المذكور من غير فرق بين الواقف وغيره لكن دعوى ان كل وقف عام هو مكان موضوعه العلماء والمجاهدين وغير ذلك وكان له
 ثمرات تدخل تحت الملك كثره البستان ونحوها كات محل بحث او وضع ضرورة كون الملك فيه بقصد الواقف وغيره المحسن ولو بواسطة

افرايم

أفراد التي لو فرض كون الواقف منها الميراث فخرج نفسه عن صدقة وتعلق فيه المانع المزبور من غير فرق بين ذي الوصف السابق والمجند على أن وقفه على الفضل بمثل الزكاة للفقراء الذين لا يستلج منهم من عليه الزكاة وما كونه الكلي على نحو ملكيته فكما أن خصوص الفرد في الثاني يكون منطبقا على الكلي المملوك ومصلحة برائة الذمة من عليه فكل ما كونه الكلي ابقاء إذا اقتضى الكلي بغيره باطن عليه فإذا فرض أنه الواقف صاها هو المالك لصدقة المعسر خرج من غير خلاف في صحة الوقف من خروج شخص الكلي به عنه كما أدى إليه الفاضل فيها حكمه نعم لا بأس به فيما ذكرناه مما هو خارج عن المالية والانتفاع ليس على طريقتي الملك كالصلوة في المسجد والعبور على الفطر والمجوس في الحان ونحو ذلك مما هو جائز بأصلها إلا بالذمة الشرعية ولو بسبب الوقف أو للشرع القطعية أو غير ذلك هذا وفي جامع المقاصد من بعض فتاوى الشهيد أنه يشترك ما لم يقصد منع نفسه أو إدخالها واستحسانه كذا في الشبهة في ذلك قال كماله إذا قصد إدخال نفسه وقف وقف على نفسه ولم يقصد الجعنة وإذا قصد منع نفسه فخصص العام بالنية وهو جائز فيجب اتباع شرطه للخبر السابق وإنما الكلام مع الأطلاق وفيه ان إدخال نفسه بقصد الجعنة التي يندرج فيها عين من فرض الاستدلال في فرض بطلان بنية ما قلناه والله العالم ولو بشرط عود البه عند حاجته حتى الشرط وبطل الوقف وصاحبه وبعد البه مع الحاجة التي يرجع في مصداقها إلى العرف على حسب خبرها من الألفاظ وبودت مع وجودها أو كما ستعرف والأصل في ذلك خبر اسمعيل بن الفضل قال سألت أبا عبد الله عن الرجل ينصد ويبيع بالرفق جيرة في كل وجه من وجه الخبر وقال إن أحييت إلى شيء من المال فأنما أحياه بغيره وقد جعله لله بكون له في جيرة فإذا أهلك الرجل يرجع ميراثا أو بمضيق صدقة قال يرجع ميراثا إلى أهله والموتى من أوقف أرضا ثم قال إن أحييت إليها فأنما أحياه ثم مات الرجل فأنما يرجع إلى الميراث فبين فأنما بطلان ذلك من أصله كما غلب على واجبه ولا يجوز ادريس في الأبي بل حكاه في آفة على الشيخ في أنه وإن كنا لم ننصفه نعم هو ظاهر في حق والحرر الكفاية لنا فاه الشرط المزبور ودام الوقف بل هو من التعلق والظهور بقوله يرجع ميراثا في إرادة البطلان ولأنه صدقة ولا يجوز الرجوع إلى الصدقة ولو جوب إخراج نفسه من الوقف بين فأنما بغيره وفما كان محتاجا كان منقطعاً والأكان مؤبداً كما هو صريح كلام السيد الأنصار مدعي عليه الإجماع والفاضل في آفة والقطبي في المحكي من إضاحه وظاهر المقنع والمراسم بل في ذلك نسبة صحة الشرط إلى السيد والمعظم ثارة وأخرى قال إن العمل بخبر اسمعيل بن الفضل اتفاق من الأئمة ومن أكرههم وعلى كل حال فلا ريب في أنه الأقوى لعموم الوقف والمؤمن وعدم جواز الرجوع بالصدقة التي لم يكن المصدق بها على الوجه المزبور وليس هذا من أحوال الواقف نفسه الوقف فظاهر هو تقييد الوقف بما يقتضيه انتهاء ودام الوقف غير بشرط كما عرف سابقا من صحة الوقف المنقطع ولا تعليق فيه على وجهه في عقد الوقف بل هو تقييد الوقف على نحو تقييد بوجود الموقوف عليه وبغيره من الأوصياء التي لا إشكال في جوازها ضرورة رجوعه إلى جعله وقفا ما دام غيباً عنه فأنه بناء على مشروعية المنقطع منه لا فرق في الأوصياء التي يكون ارتفاعها غيباً بين أن تكون في الموقوف عليه أو في غيره بعد استئثار أهله أو قضاء أو تقاض ما بقاء الوقف بلا وقف عليه وصبره من غير الوقف الذي قد عرفت بطلانه في أوفى ليس هو من شرط التجديد في الوقف الذي لم أرفه خلافاً في عدم جواز عداية في محكي تبر لم يعلم أنها أول الشيخ وعلى كل حال لا ينبغي شذوذها المناقاة للزوم في الوقف على جعله بشرط فصح اختياراً بوجهه وما نحن فيه إنما هو من انتهاء الوقف بانتهاء الوصف التعلق عليه ووفق واضح بين المقامين والخبران بعد إعمال إرادة البطلان فيما باعتبار استئثار كونه أحياه وهو وقف لما سمعت من اختيار إخراج نفسه من الوقف في جميع الأحوال حتى يكون خارجاً من عاين فيه يمكن إرادة الرجوع ميراثاً في الأول منها بعد فرض حصول الحاجة منه وعاد الوقف إليه بحسب شرطه فإذا أهلك بعد أن كان كذلك وجب المال إلى ورثته ضرورة بطلان الوقف بحصول الحاجة والوجه في ذلك أن السائل سأل عن صحة الشرط وعده وأنه على تقدير صحته يكون أحياه مادام حياً فإذا أهلك سعى على الصدقة لعدم حاجته إليه ويرجع ميراثاً فأجاب لا ما من ذلك كله بالرجوع ميراثاً بمعنى أن الشرط صحيح وإذا حصلت الحاجة إليه رجع المال إليه وبعد رجوعه لا يعود إلى الوقف بل هو ميراث ومنه يعلم وجه المراد في الموقوف الظهور اتحاد المراد فيها بل بما يشهد لذلك في الجملة بأنه صدقة أمير المؤمنين حيث قال وأنه يقوم على ذلك المحسن على ما كل منه بالمعروف وينفق حيث يشاء الله في محل محل لأخرج عليه فان أراد بيع نصيب من المال فيفضيه بالدين فليفعل إنشاء ولا يخرج عليه فيه وإن شاء جعله شراء الملك بناء على إرادة الخصم له إن شاء بيع نصيب من المال الموقوف على جهة إبطال وقفه لا خصوص الثمرة منه وأما القول بصحة الشرط المزبور ورجوع الوقف حبساً حتى جعله قوله الثالثة المسئلة ونسبوه إلى الشيخ والغاضي والمصنف والفاضل في عدة وكرة والأشادة والشهيد في تنقيح وجامع المقاصد والروض وشبهه فان أرادوا به ذلك مع فرض تحقق الحاجة فهو المختار وإن أرادوا به ذلك مع عدم الحاجة أبقه بدعوى أن الميت بموته قد احتاج فهو كالحرافة ضرورة عدم كون ذلك المراد من إطلاق الشرط مع إمكان فرض النصير ببارادتها حاجات الجور وكذا دعوى كون موت الحاي غير غاية لمحبة بعدان لم يذكر له إدا ضرورة أنه قد ذكر له إدا لم يحصل فقضية ذلك بقاؤه محبوباً إلى آخره على أن مقتضى المسئلة في الوقف وهو ما علم فصد الوقف بلا أن مفروض المسئلة من قال وقف فمحل فصد على إرادة المحسن بقربنية الشرط المزبور إذ هو كما ترى خرج عما نحن فيه ورجوع إلى مسئلة لفظية قد عرفت البحث في نظرها وإن المتجه فيها المحل على البطلان لعدم صلاحية أصالة الصفة لصرف ظاهر اللفظ كما تقدم فظهر الحال فيه سابقاً على أن دعوى بطلان الشرط المزبور بعد فرض القول بصحة الوقف المنقطع واخته الفضا وكونه باطلاً في نفسه للتعلق بدخوله معلومة جوار فتمت إرفه في الوقف وأنه ليس تعليقاً متوقفاً ولو سلم فهو باطل في المحسن أيضاً ضرورة اشتراكها بالنسبة إلى ذلك وكذا دعوى أن الحكم بكون الفرض حبساً مع القول بصحة الوقف المنقطع ومحم هذا الشرط وكون القصد الوقف إنما هو للخبرين المزبورين إذ قد عرفت أنها بعد احتالهما ما سمعنا لا يصلح أن لا يثبت مثل هذا الحكم الخالف للضوابط من وجوه وليس إلى من القول بصحة وقفها على هذا الوجه بمعنى أن الحكم المحكي نحو ما سمعنا من أجل كل ذلك الوقف على من يفرض بل هو صريح الفاضل في تنقيد وإن كان هو هنا فيه ما لا يخفى فلا محيص عن القول بالصحة على

شرح

حسب قلناه وما ذكرنا بطلان الوفاء في المسئلة والى الوجود لها بل وما في الفوائد التي ذكرها في ذلك بل وما في من هاهنا كتب الاستحسان هذا ويمكن جعل
عبارة الله والفاضل وما شابهها على ايدى بطلانها وتعالى كل حال وان جسد وصيرونه ارضا بعد عوده اليه الحاجة لا كما ذكره في ذلك او يرد حكمه لغير
فيها او غير ذلك ومن ضرب بعد ذلك كله عري ابن ادريس الاجماع على البطلان ومن مناصحكم بطلان في الفاء فان في ذلك ما يكرهنا باصرنا اليه قول اكثر
علما اننا انما السبيل الى الوفاء على الاجماع عليه ولجميع عليه بان كون الشيء وقفا تابع لاختيار الوفاء وما يشترط فيه فاذا شرط ما ذكرناه كان كذا
ما يشترطه واخر من على نفسه بان هذا شرط يتحقق كونه وقفا وجبا بغيره من الشرط واجاب بان غيرنا فرض لا نه في غيرنا الرجوع فهو على سبيله
وان ما شغل الموطن في نفوذ اثباتنا وهذا حكم ما افاده في عقد الوفاء فكيف يكون نقضا لحكمه ولا يفسد على الحق لبطلانها والفرق بعد من
دخول الشرط بخلاف الوفاء الذي لا فرق بين هذا الشرط وغيره في الجواز ثم اعترض فقال فان قيل فخالف ابن الجعد فيما ذكرناه ثم اجاب بان لا غيبا
به وقد نقله اجماع الطائفة والخراب عنه وانما عول على ظنونه وحسابات واختصاصه لا يلتزم الى مثاليها ولو شرط اخراج من يرد بطل الشرط
بلا خلاف اجده فيه كالحق المبدى اعراضه به بل قبل ظاهره فغيب بين المسلمين بل في ذلك وعرضه في ظاهره في الاجماع عليه ولعله العدة والافق المكافئة
فيه اشكال نظر الى الدليل اى عموم الوفاء ونحوهما مما اقتضى جواز نظائره كالعود عند الحاجة وغيره مما يمكن فرض ما نحن فيه نحوه وقع دعوى انه
شرط منافق يقتضى الرجوع في عقد الوفاء بدفعها عدم المناقاة مع فرض وقوعه على غيره من الشروط التي يقطع الوفاء بها ولا تكون متنا
للمزيد وبما كان مراد الاصحاب بشرط من يريد فسخ الوفاء لا جوازه بانقضاء الوفاء على الوفاء وفتح بطلان في غير
رجوعه الى نحو شرط الخبز الذي قد عرفت فساد او الى شرط كون سلطنة السيف الذي هو المشهور في نحو ذلك مما شتمه اشراط الاخذ
والنقل اللهم الا ان يدعى عدم صلاحية الارادة وصفا للموقوف عليه لا سيما في ذلك كما ترى بل قد يشكل ذلك بما ذكره المصنف وغيره من ان شرط
من يريد مع الموقوف عليه جاز سواء وقف على اوكاه او على غيرهم معلل له بان هذا الشرط لا ينافي مقتضى الوفاء فان بناه على جواز ادخال من جاز
او سبيل مع الموجود واشترط ادخال من يريد ادخاله في معناه بل اضعف منه لانه قد يريد يكون في معنى اشراط دخوله وقد لا يريد يبقى الوفاء على
فاذا جاز الاول انفا فاجاز الاخر كذا وبطريق اولي وما يقال من ان ذلك يقتضى نقصان حصنة الموقوف عليه فيكون ابطال الوفاء في ذلك البعض
بدفعه ولا انه وارد في ادخال كل معدوم تابعا للوجود وثانيا ان العقد المتضمن الشرط لم يكن للموقوف عليه حتى لا يمتطابق له فلا يشترط ان يكون
حي لا نه في حق الموقوف عليه في الجملة وانما اختلفت الحصنة وذلك غير قاطع كالوقوف على بطون فزادت تارة ونقصت اخرى فزاد ان ذلك كله مبنى على
صلاحية الارادة وصفا لدخول الموقوف عليه كالوجود والعلم ونحوهما فاذا لم يرد ذلك جاز جعلها وصفا للخرج منهم كما في الاوصاف التي يقتضى زوالها
ذلك اما لو فرض ايدى اشراط سلطنة الاخراج والادخال اليه على وجه يكون اصل الوفاء سببا لدخولها وخارجا فالبطلان فيها بجريه على الشرط
كون اصل السبب سببا والفرض ان ذلك امر شرعي لا يرجع اليه ولعل هذا البطلان بما ظاهره من كماله عند في جامع صد وغيره قال فيها وليس له ادخالها
غيرهم معهم وان كانوا اطفا على الاصح ولا يخرج من يريد ولو شرطه في العقد بطل وفي محروط ولو شرط ان يخرج من شاء منهم ويدخل في ذلك من شاء
وان يفضل بعضهم على بعض ان شاء او يسوي بينهم ان شاك ان ذلك كله باطلا لانه شرط التصرف فيما هو تلك لغيره بلا خلاف وقد استدلوا
ان يخرج من يدخل فيها غيرهم واما الاخراج والنقل فالخلاف عندنا البتة ومن ذلك يظهر لك ما في جامع صد فانه بعد ان حكى شرط من عرفت قال
وهو بعد عدم المناقاة وعموم قوله الوفاء فالاصح الصحة اذ قد عرفت ان المنفعة الصالحة مع جعل الارادة وصفا للدخول والخروج قد خرج كخرج
من انصف بهما من غير ادخال واخراج منه كما ان المنفعة صالحة مع اشراط الادخال والاخراج بمعنى جعل السلطنة اليه الادخال والاخراج بل وكذا يظهر
لك النظر فيما في المتن وغيره من الفرق بينهما في الحكم اللهم الا ان ينزل على ما ذكرنا ولكنه بعيد ضرورة ظهورها في الفرق بين الادخال والاخراج فلا يصح
شرط الاول بخلاف الثاني وقد عرفت تحقير الحال لك عليه او على الانصاف بين خبره في طاهر البطلان المردى عن كمال الدين قال كتب جعفر بن جعدان
استعملت بجانية الى ان قال وفي صيغة فذكرت قبل ان نصير الى هذه المدة سبلها على وصاهاى وعلى سائر ولد على ان لا يترد الزيادة والنقصان
فيه الى ايام جوف وقد انت بهذا الولد فلم الحصة بالوفاء المتقدم المؤبد واوصيت ان يحدث في حدث الموت ان يخرج عليه ما لم يصغر فان كبر اعطيت
من هذه الصبة جملة ما في دينار غير مؤبد ولا يكون له ولا لعقبه بعد اعطائه ذلك في الوفاء ثم في ذلك انك انك الله نعم فورد جوابها بعينه من صاحبها
اما الرجل الذي استحل بالجماع الى ان قال واما اعطائه المثلين دينار واخرج من الوفاء فالمال ما له فعل فيه ما اراد وكيف كان فهذا كله في الشرط
على الصلح المؤبد اما الوفاء فنقله عن الموقوف عليهم الى من يريد جرد بطلان في المشهور بل قد سمعت في خلاف عنه في محروط بل قبل ان ظاهره ايدى
نفسه من المسلمين لكن في عد على اشكال بل في شر الاقرب جواز وفي محروط لو قال هذا وقف على اولادى سنة ثم على الساكنين صح لجماعا وفيه انصاف
هذا وقف على اولادى من جرد في ثم بعد ثلثا لساكنين صح لجماعا لكن في المقام اخذ بالبطلان كالمشهور ولعله من النامل فيما ذكرناه بعلم تحقير الحال
هنا فحكم بالبطلان على ايدى الزيادة والنقل منه لوجوه الى اشراط ما هو المشهور كغيره والصحة على ايدى الانفعال على حساب في العوائد في الوفاء
بمعنى انه وقف على هؤلاء مثلا مادام خاليا بغير الولد والا كان الوفاء عليه ثم من على الساكنين مثلا فان خرج لفلان عنوان الموقوف عليهم كما
لفظ في العلم ونحوها فنشأ الوفاء على حسبك وغيره ولعله الى ذلك ما في جامع المقاصد فانه بعد ان حكم بالبطلان قال ويمكن الفرق بين ما هنا وبين
اناطة الوفاء بصفة في الموقوف عليه مثل فقر اوكاه ونحوها بان الوفاء في الثاني لم يكن على الادارة بل على الفقراء منهم فاذا زال الفقير بطل الوفاء
عليه لم فكان ذلك جازا بجري موهوم وعدمه بخلاف ما اذا ثبت الوفاء لهم بشرط نقله عنهم فان ذلك ابطال الوفاء بلغيته وقال فيتم

الوقف

في علة جواز

مخرج

فرضنا في هذا الفصل من مصلحتنا السابقة وكذا الاشكال لو قال على اصغر اولادى سنة ثم على الفقراء بنشأ الاشكال هنا فربما من الذي قبله ان قال علم
 ان بين هذه المسئلة والى قبلها فرفا من حيث انه في ذلك شرط نقله الى الوفاء عليهم الى من سيجد وفي هذه وقته على اولاده سنة ثم بعد مضىها هو
 وقفت على اولاده سنة ثم بعد مضىها هو وقفت على السالكين فبذلك على الوفاء عليهم الى من سيجد وفي هذه وقته على اولاده سنة ثم بعد مضىها هو
 لا ما حكنا بصحة الوفاء ان المدار في الصحة والبطالان في هذه المسائل كلها ملاحظة معنى العوائد سواء كانت الوفاء في الوفاء او في الوفاء او
 في غيرهما فبمعنى عموم الوفاء وغيره ولا ملاحظة معنى الشرطية التي تقتضي تعليلها في السبب لابطالها ما هو ثابت في الشرع او اثباتا لما هو ثابت في الشرع
 فيطل فوجدا فان في كلامهم تشويها حتى الربا في فانه بعد الاعضاء عما حكمه في غير كره وعما ذكره من غير ذلك والتحقق ان يتيقن ان هنا الجماعين فبذلك
 بحسب الرجاء فلا يمكن التمسك باحدهما فيبقى الرجوع الى حكم الاصل وهو عدم الصحة واثباتها بالعقوبات غير ممكن بعد فرض سقوطها كالشهره
 المرجحين للاجماعين في البين كقول الاجماعين مضافا الى ما عرفت من هذا الاجماع الثاني فان المذهب المختار الاكثر وان كان الصحة في الجملة احوط اذ هو كما
 روي من غرائب الكلام بعد ما عرفت من ان موضوع اجماع كره انتقال الوفاء من موضوع اجماع الشيخ الذي هو الاصل في العمل ومن هنا قد سمعت ان المحكم
 عن البطلان مع دعواه الاجماعين المزبورين بل وبطلان ذلك ما في ذلك بل في جامع صدق فبذلك في غير ما من الكتب فلا يلاحظ وبما مل كره عرف الحال
 في المسائل الثلاثة وان المدار في البطلان فيها اجماع على اشتراط الادخال والاخراج والنقل في الصحة على اشتراط الدخول والخروج والاشغال في
 معناه اجماع كره وفي ذلك من مسئلة الوفاء على الاولاد سنة ثم على الفقراء وغيرها والله العالم وعلى كل حال ضد قبل والقاتل الشيخ في النهاية
 او اوقف على اولاده الاصغر جاز له ان يشرك معهم من يجدر له من الاولاد وان لم يشترط ووافقه على ذلك القاضي ولكن بشرط عدم نصريه
 بارادة الاختصاص ولعل ذلك مراد الشيخ ايضا وكيف كان فهو ليس بمسئلة فانه قاعدة الاستصحاب والنسب في النص من عدم جواز الرجوع
 فيما كان الله لو التمسك فيه بجمع عما قبله ولا ولغير ذلك ولذا اعرض المشهور عنه بل لواجب من واقعه ما عليه كما اعترف به غيره واحد فان اجماعا
 بصدق صحيح ابن بطين سئل ابا الحسن عن رجل يصدق على بعض ولده بطرف من له ثم يبدل له بعد ذلك ان يدخل معه غيره من ولده قال لا بأس
 بذلك وعن الرجل يصدق ببعض ولده ويبيع له المهر ان يدخل معه من ولده غيرهم بعد ان ابا انهم بصدقة قال ليس له ذلك الا ان يشترط
 ان من ولده فهو مثل من يصدق عليه فذلك له وخبر سهل سئل ابا الحسن عن رجل يصدق على بعض ولده بطرف من له ثم يبدل له
 بعد ذلك ان يدخل معه غيره من ولده قال لا بأس به ويصح ابن الحجاج عن ابي عبد الله ع في الرجل يجعل لولده شيئا وهم ضما ثم يبدل له ان يجعل معهم غيره
 من ولده قال لا بأس به وخبر علي بن جعفر عن اخيه المروي عن فربا الاستثناء عن رجل يصدق على ولده بصدقة ثم يبدل له ان يجعل غيره فيه مع ولده اصيل
 ذلك قال نعم يصنع الوالد بما يولده ما احب اليه من ولد له بغير ان الصدقة من غيره فان اجماع بعد الاعضاء عما في السند مع عدم الجواب ونما في المتن
 من انها غير خاصة بدعوى القائل من تشريك خصوص من يجدر به من الاولاد والاحمال الصدقة والجعل غير الوفاء وادارة الصدقة والتمتع عليها من
 المطلق لا يجب حمله على المقيد لانه في خبر ابن بطين بل هو كما صرح في ذلك ضرورة عدم الفرق بين ثوابه حتى اجابا لاول منهما بنفي الباس في الثاني
 بعدم الجواز الا بالتمتع المزبور بل منه يظهر ان الاطلاق في مثل هذا السؤال منصرف الى فاذا القيد المراد منه عدم الاقباض او عدم بيان المنصف
 به وان كان عازما عليه وعلى كل حال يكون خارجا عن المفروض لانه هو التشريك في الوفاء بعد وقوعه وجمعه بجميع شرائط الصحة والزموم وتجدر عن
 اشتراط الشكر بالادارة ومن الغريب في ذلك من البطلان في قول القاضي حيث قال بعد ذكر النص من يمكن الوفاء بين النصوص باسرها ان يكون
 في الثاني قد شرط قصده على الاولين كما يشعر به قوله بعد ان ابا انهم بصدقة ويجعل الاول على الوفاء بصدقة ذلك على ما يدل عليه اطلاقه فيكون ذلك كقول
 القاضي والثاني حمل النسخ في الثاني على الكراهة جمعا وكلاهما محتملان لان الاول من الثانيين اوجه اذ هو كما ترى مناف للامتنان الظاهر في الانصاف
 في الخبر المزبور بعد عن لفظ الابانة والنيبين فلا يرتفعان اجماع بينهما ما ذكرنا وخبر فربا الاستثناء انما هو على يد غيره من المفسوس لدا له على ثبوت
 السلطنة للوالد على ان له نوات وما لك لا يملك المحررة على رجاء عدم مقاضته الولد للوالد فيما احبه لو كان بالغا وعلى ثبوت الولد له على
 ما روي حسب الوجه الشرعي فلا بد من حمل الصدقة في حق ما يقبل التشريك احوال من الوالد ولو بسبب جدي حتى في الوفاء بالنظر الى التشريك
 في المنفعة بصلح ونحوه فظهر ذلك من هذا كله ان الوفاء متى لم يجر كغيره با دخال واخراج او نقل الامع الشرط المذكور ان كان في المنفعة لو حدث
 في الوفاء غيره لم يحدث منه الشرع عن صوته والصدقة عليه والتشريك الى الله بصلته حازا التغيير فان الوفاء صدقة فلا يسخن من لا يسخن
 فاذا حدث في الوفاء غيره لم يفسد حيث يستغنى بذلك المال عليه اجماعا في الوفاء بالتغيير والادخال ونحوه البعد لف قال وان منع الحيل
 وغيره ثم قال وهذا مع حدوث ما منع اما لو كان حاصل حال الوفاء فلا وهو كما ترى لا يخفى عليك ما فيه اذا لم يكن ذلك على جهة تغيير العنوان ضرورة
 معلومة للزموم في عقد الوفاء ولا دليل على جواز نقضه وتغييره بحدوث الحادث المزبور في الوفاء عليه الذي صادر في الوفاء بسبب الوفاء كسائر ما
 اللهم الا ان يدعى ان الوفاء كانت صدقة جارية اعتبر في استدامته ما اعتبر في ابتداءه من كون الموقوف عليه محلا للصدقة ولكن هي ايضا كما ترى ما ذكرنا
 ظهر لك جواز كل شرط سائر في الوفاء حتى انه لو شرط ان لا يجر من بعد من عام مثلا او لا يقع عليه عقد حتى ينفذ منه الاول
 او لا يسلح حتى يقبض الاجرة ويخون ذلك نعم لو شرط ان له كلما شرطه الواقفون في وفهم او بشرطونه ففي سبيل الجواز وعن بعض العلماء جوازه وكما ترى
 على الشرط الساتعة باسرها ولو لم يصرح بذلك فالظن البطلان لعدم الاختصاص هنا بعد فرض تناول عموم الوفاء والمؤمنون له والله العالم وكيف
 كان فالقبض معتبر في الصحة والزموم في الوفاء عليه ولا وان شاركهم في طبقتهم من يجدر من المعددين وبسقط اعتبار غير ذلك من القبض وتبقة

والتشريع في هذا

فان قيل

مطلوبه لان المقصود من صرفه الى الجهة الموقوفة عليها وفي بعض المسخطين كقبض الاجنبي بالنسبة الى قبض الوقف عليه فلا بد من صفة صافرة الى الوقف بخلاف
الوقف على معين فان قبضه من قبضه الموقوف عليه وهو حاصل فلا حاجة الى قصد بعينه ومن الفرق يظهر ان القابض لو كان وكبلا على الوقف عليه
اعتبر قبضه القابض غير كذا الوقف لان الجهد ما يبذل على الموقوف عليه اعتبر قبضه ما على الطفل ولا يكفي استئجاره بها لان القبض السابق محسوب لنفسه
لا غيره ولا يخفى على كليات بعد الاطاحة بما ذكرناه سابقا في هذا الكلام بعد معلومته كون القبض يقع على وجه متعدده فلا بد من تخصيصه بالقصد وان
كان الوقف على معين سواء كان في يد المالك بعارضة ونحوها او ليكن فلا يكتفي فاذا القصد فضلا عن القصد به عدم قبض الوقف كما هو واضح مع انه قد
يؤثر في النام انك فرضت ليله اطلاق الاحصاء في ذلك الاكتفاء بذلك كفيكان للاطلاق المربور اللهم لان بقاها الموقوف من القبض منه دون الاعم
ومثله ان في الوقف على المعين مع فرض وجود اطلاق يقتضيه الاكتفاء به والا فاعرف ان ظا الادلة القبض المقصود به قبض وفك كما عرفنا الكلام به
مفصلا وكذا النسخ هنا بعد انحصار الدليل في الاطلاق المربور التوقيع على الوجه الشرعي كون المدفون من جملة الموقوف عليه كما للمسلم فيما توف
على المسلمين وفي حكمه من يتبعه من طفل او مجنون بل والمسكين في وجهه قوي كما صرح بذلك كله بعضهم وان كان لا يخرج من نظره بعض الافراد التي يمكن دعوى
تحقق صدق القبض فيها كالدفن في القبر لم يمنع الرأفة مثلا ولو صرفت الناس في الصلوات في المسجد في الدفن ولم ينلف بصيغة الوقف لم يخرج عن ذلك
بلا خلاف اجده فيه هنا وكذا انلفظ بالعقد ولم يقتضيه بل في ذلك هذا موضع وقافي وانما انبه به على خلاف ابي حنيفة حيث جعل الوقف متحققا بالادراج
الصلوة وبالدفن ككسحها بالعرف وقياسا على تقديم الطعام للضيف في العرف جميع والفرق ظاهر فليكن كذا ذكرنا في احكام المساجد انه قال في خط
اذا بنى مسجدا خارج داره في ملكه فان نوى به ان يكون مسجدا يصلي فيه كل من اراده زال ملكه وان لم يزد ذلك فملكه باق عليه سواء صلى فيه او لم يصل فيه
قال في كرمي ظاهره الاكتفاء بالنسبة وليس في كرامه ولا لزم على النلف ولعله الاقرب ونحوه في ترك محكي جميع البرهان وتقلنا هنا ان دليلهم دعوى السيرة
من المسلمين على ذلك وهي منوعة وعن جامع صدان في النفس من ذلك شيئا لان الحال فيه كالحال في غيره من العقود مثل النكاح فليكن هو كالتكاح من
العقد وخاصة لا غيره ما شرعت المعاطاة فيه بالسيرة القطعية كما رتبناه في جملة الا انها كانت هنا مفقودة في مثل المساجد ونحوها فضلا عن غيره من
الاقواق الخاصة قلنا ان كالتكاح لا يجري فيه الا العقد ولا شرع فيه المعاطاة وان حكى عن بعض المعاصرين توهم ذلك لا انه كما نرى **النظر الثالث**
في اللواحق وفيه مسائل **الاول في الوقف** اذا تم زال عن ملك الوقف عند الاكثر بل عن المشهور بل عن محكي الغنية ونرا الاجماع عليه وهو الوجه على ان يفرق به
ابو الصلاح في ظاهر المحكي من كافي مضافا الى امكان دعوى القطع به من النصوص التي سماع بعضها في اثبات انتقاله الى الموقوف عليه مضافا الى دعوى
كون ذلك هو المراد من انشاء الترخيص الشارع المعنى المتعارف فيه على نحو شرعي باقي العقد وان جعل لها شرائط صفة ولزوم خصوصية بعد ملاحظة كونه
فيما من الصلوات وفي غير جنس الاصل وسبل الثمرة لا دلالة لثمة على ابقاء ذلك ضرورة ابقاء الاصل محسوسا ولو على ملك الموقوف عليه بحيث يبيع
ولا يوهب ولا يورث ان المحبس فيه مقابل تسبيل الثمرة لا المحبس في الثمرة هو العقد المقضي بقاء ملك العين للمالك اذ هو قسم الوقف لا نفسه جواز ادخال
من يريد فيه مع صفرا لا اولاد وان لم يشترط قد عرفت به عندنا مع انه لا بدل على ذلك ضرورة امكان كونه لدليل شرعي هو النصوص السابقة والا فلا
اشكال في كون الثمرة للموقوف عليه فكيف في المنع عن الترخيص المربور كما هو واضح فاعرف بعض العائنه من بقاء ملك الوقف لذلك ولا اصل القطع
بما عرفت واضح فليكن بل الا في ما اطلق المصنف من انه ينقل الى ملك الموقوف عليه كما عرفت وقفة القران والغنية ورواية والارشاد وشجرة لولاه
وجامع تبعه ووقف سواء كان على معين او غير معين او جهة عامه حتى المسجد المعتبرة التي هي وقف على المسلمين مثلا بل في ذلك نسبة ما في المتن الى الاكثر ونحوها
الى المشهور لان فائدة الملك باستحقاق النماء والضمما بالثلف ونحوها موجودة فيه ونقص ذلك بضمما بوارى المسجد والامر مع انها ليست بالبدن
منع عدم كونها مالاد لا لرضمن ضرورة افضاء اعضاء المالكية في الضمان المستفاد من حقوقه من انلف مال غيره ونحوه فبمعنى خرج ضامنها للمسلمين لان
الموقوف عليهم كما في اموالهم من ارض ارحام وغيره لعلو رتبة مالك السموات والارض عن التشبيه بملك الادميين وما كان له ذلك فهو لوليه كاي المال
ومن المعلوم عدم كون المقام منها وعلى كل حال فلا يحصر عن القول بالملك للموقوف عليه والمنع من البيع لا ينافيه كانه ام الولد وغيره مع انه قد يصح بيعه
على وجه من الوجوه عندك من الاستحسان لما سمعته سابقا من ان كل وقف لا بد له من موقوف عليه بل هو من اركان وان الوقف على الجهات في الحقيقة على
المسلمين والمراد الموقوف عليه هو الذي يصدق عليه بعين من الموقوف ومنعته كما هو صريح ما ورد عنهم في صدقاتهم ففي صدقة الكاظم هذا ما
نصت به موسى بن جعفر بادرض يمكن كذا وكذا اوجده الارض كذا وكذا اكلها ونخلها واراضها وبساتينها وامانها وارجانها وحقوقها وشربها من الماء
وكل جز فليل ايشير لها في موضع او مظهر او مضمحل عرفت او ساحة او شعبة او شعبك قبل او عامر او غامر تصد او يجمع حققة من ذلك على ولده
صلبه الرسل والنساء والآخر بل هو المستفاد من قول امير المؤمنين لما جازت البشير بعين بنيع فقال لبشر الوارث هي صدقة رتبة بناته في جميع **الثانية**
وعاير قبل الله لا تساع ولا توهب لا تورث فمن باعها او هبها فليكن الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا فان
المراد بالوارث الموقوف عليه كما ان المراد من قوله بنة بناته باشرة بناته من صاحبها بل لعل قوله لا تساع ولا توهب يوحى الى ارادة الصدقة بها عينا
ومنعته على الموقوف عليه لان الصدقة بالعين ليس على وجه غير ما من الصدقة لا تساع وتوهب بل هي لعل ارادة ملك نخلها مثلا ملكا مطلوبا
على انه لا اشكال في ان امثال هذه العيون والبساتين والدور والعياد اموال تضمن بالثلف ليس الشرع مال بلا مالك والغرض خروج الواقف
عنه فليس الا الموقوف عليه لكن قصد الصدقة به عليه ودعوى كونه لله واضحه الفضا ضرورة ان المصدق قد قصد صدقة خصوص الموقوف عليه
ومعقبة يتبعه ذلك ترتيبا فصد عليه لا غيره على ان ربما لغز تعالى عن شبهة ملك الادميين وانما هو مال السموات والارضين وما تحرف به

كل منهما منصرفا ما لم يمتدح الموقوف عليه مطا أو باقى البطلان أو لعدم إفضاء الوفاء فجعل الأصل من مثل هذا التصرف قلت ودعوى أنها على خلاف
القواعد فيقتصر فيها على المنفعة وهو غير الملك المفروض فيقتصر عدم جريانها حتى إذا كان الملك الموقوف عليهم كاهو واضح والامر سهل بعد معلومته
أما المسئلة الثانية إذا وقف مملوكا فحق محكم كان نفقة في كسبه شرط ذلك أو بشرط وان قلنا بانفعال الموقوف عليه لان نفقته
من شرط بقاء كتمان العقار وهي مقدمة من غلبت على حق الوقف عليه ولان الفرض بالوقف انتفاع الموقوف عليه وهو موقوف على بقاء عبده وانما يتحقق
فيصير كسبه شرطها من كسبه نعم لو عجز عن الكسب بما لا يتحقق به كانت نفقته على الموقوف عليهم وفيه ان الكسب احد اموال المولى لذلك هو الموقوف عليه ولا دليل
على اختصاص الانتفاع بالواجب عليه من المال المرزوق وكذا انفق الامع الشرط المفروض عدمه ومن هنا لو قيل في المسئلة ان كسب أى منها عليهم بناء على الانتفال اليهم
كان اشبه بالاول لانها مطلقة فان نفقة المولى للمالك من غير فرق بين الموقوف عليه وغيره وبين كسبه غيره ومن هنا انفق جميع من اخبر عن المصنف
جاءه بما اذا كانا معيتين والا كانت كسبه ان كان ذاك كسب بعضهم والافق بينهما المال فان لم يكن بيت مال وجبت كفاية غيره من المحتاجين بل في حق
وكسبه ان كان بيتا ان قلنا بان الملك لله ثم فان شذرت على الموقوف عليهم وبناء في ذلك على ان نفقة الاجر الخاص والموصى بخدمة على سحن
المنافع اما لان جعلنا ما عليه على الموقوف عليهم اية والا حتى كسبه فان شذرت على بيت المال ويجعل كونها في بيت المال مطمئن قال وعلى القول بكون الملك
الواصف فالنفقة عليه على الاول وعلى الواصف على الثاني فان شذرت لا على غيره فحق كسبه فان شذرت على بيت المال ويجعل نفقته كسبه وتغذيهم بيت
المال وعن الاضلاع وظاهر من اوضحها ان نفقة كسبه وعرض ظاهر كسبه في بيت المال ولكن لا يخفى عليك ان مقتضى اطلاق دليل لزوم النفقة للمالك عند الفرض
بين كونه معتق او غير معتق مع فرض وجود مال لا يخرج كالموقوف له الغرض ولهم بالزكاة او غيره ما قلنا ان كسبه وكذا لو قلنا انه لله ثم شانه كانت نفقته
جميع غيره من اموال الله تعالى كانت والايجب على بيت المال وعلى الناس كفاية كسبه من المحتاجين وبناء على انه لو اوفت تكون النفقة عليه فان شذرت كان
في بيت المال والاوجب على الناس كفاية لان المولى هو مالك المنفعة فالنفقة عليه وكذا نفقة الاجر والموصى بخدمة ان لم يفيهم الا لشرط او يكون لغيره
بغيره عليه العقد وكذا الكلام في مؤنة تجهيزه بعد موته واصاغة العقار مع عدم الشرط فلا يشعشع كونها من غلبت بل لهم بذلها من غيره نعم مع عدم
انذرت عارضا منها العلوية اذ بقاء العبن فاذا اوصيت لغيره على احد بنحو المجهول الذي يجب حفظه لكان النفس المحترمة وبما انفق انتفا
ما لم يدخل في المقام وعلى كل حال فلو كانت مقعدا مثلا انفق عندنا ففسطح عنه الخدمه وعن مولاه نفقة لصبره وحره في حق كسبه حكم الاحرار وكان لا
خلاف في ذلك بيننا ولولا ذلك لا يمكن الاستكال في ثابته هذه الاستبا العقول نحو ما سمعته في السراية اللهم لان يدعى قوة دليلها على ادلة الوقف ولهذا
النسالة والله اعلم المسئلة الثالثة لو جنى العبد الموقوف بعد الزيادة الفصا من خلاف بل الاجماع بقسمه عليه لعدم ادلته على وجه لا يصلح اليه
الوقف لعارضها فان كانت دون النفس بقي الباقي وفقا للكل وان كانت نفقا افض منه وبطل الوقف بانقضاء موضوعه وليس المجنى عليه استرقا
نما كما هو ظاهر الاكثر وان جاز في غيره لما فيه من ابطال الوقف الذي قد عرفنا انقضاء الصحيح منه بقاء العبن على حالها حتى يرضى وارث السبي والارض لكن
في جامع صدق ذلك لا ولو ثبت من استحقاق الابطال بالنقل بعد مطلوبة لغو شرطه بل في جمع بين ذلك وبين حق المجنى عليه والمناسبت الوقف
انما هو بيت لا بطر عليه ما يتا فيه وهو موجود هنا في الغنى الذي هو اقوى من الاسترقاق وهو كما ترى بعد القطع بعدم الاولوية المرجوة وحرية القبا
شعنا ان الخبير الثابت المجنى عليه انما هو في غير الفرض المنقذ فيه احد الفرضين لظهور قوة ادلة الوقف على ذلك من وجوه بالنسبة اليه ودون الفضا التي
لا يمكن ان يكون غير الوقف المستقام من ادلة الظاهر في اذلة نقلها عما هو عليه بالسبب الاخبار او الفهم لا تخول ذلك الذي هو في بيت حده بالار
دخول وقد ابعين في الفصا من ونزول ان كانت اجنابة خطا نقلت بال الموقوف عليه وان كان ذاك كسب على الشيخ وجماعة بناء على الانتفال اليهم لتعد
بهذا انما من قبته الموقوفة لا فضاء ذلك بطلان الوقف الكل والبعض فبعض عليه لغيره الاخر من الخبير وهو القيد كما يغيب المقصود من الفرضين
الوقف وغيره كسب على المال كسبه لان المولى لا يعقل عبدا ولا يجوز اهدار اجنابة ولا طريق الى عتقه فتوقع ذلك في جملة ما بين الحقين وهو
سنة استنبه عندنا وفقا للقواعد وعبرها بل عن ظاهر كسبه الاجماع عليه وفيه ان كسبه احد اموال المولى فالنادية منه يقتضي عقل المولى له ولا دليل على
سنة ان المال من اموال المولى لانهم في غير كسبه ومن هنا قال في ذلك يبيح نقل اجنابة برقبته اذا لم يكن كويا فيجوز بيعه كما يقبل في العبد بل هو
وفيه ان ذلك يقتضي رجاءه في العتق على اذلة الوقف حتى يبيح نقلها من اول الامر برقبته الا ان يعديه المولى كما احتمل الفاضل في المحكى من
الادلة من قوة والامكان المتوجه من اجنابة عن المولى مطا حتى في كسبه العبد الذي هو احد اموال المولى لا يبيع عبده فيمنظرح انقضاء الفهم او باخذ
البيت المال كالحرم المعتبر بالاجاز فالمتعين في المسئلة احدا الاخرين وان كان الاول فوها لا التعلق بالمولى مطا ولا خصوص كسبه فان لم يكن
الغيرين اذا لا يخفى عليك من جملة من قواعد الفقه ولا خلاف في ذلك ما ذكرناه في مسئلة العبد الذي يغيب عن اجنابة وعدم بطلان دم المسلم بالفصا
بمنزلة من فانه مع عدم التعلق قبته الذي هو مقتضى دليل اجنابة يقتضي بطلان دم المسلم ويرجوه حتى الاجنابة بالنسبة الى حق الوقف والمعلوم خلاف
سنة فانما في حق ما في الله الم هذا كله على القول بانفعال الموقوف عليهم ما لو قلنا بعدم انتفال الموقوف الى الله ثم فقه عد وغيره ما تعلق بكسبه
انك ه رحت قطعا لكن قال مفسلا بين ذلك ويجعل نقلها بما لا لواقف وبيد المال بل في عد وكذا ان كان على الساكن او على المصارع التعلق
بأسب فك لا يخفى عليك بعد التامل فيما ذكرناه ان لا فرق بين الجمع فيما سمعته من الاثبات واقرها الى الوحي عليه فان وجبت اجنابة ارثا لكونها
لا او كان بها في حق الموقوف عليهم دون غيرهم كما في محكي ثرو النبوة واحله في عد وفواه في محكي ط والاضلاع لكونه خرج شبه المنفعة
الخبر به بهم ان لو كان فيها فلا استحقاق لغيرهم من البطلان الذين يتوقف استحقاقهم على وجود دم المفروض عدمه وعلى وجود العبن الموقوفة وان كانت

على الموقوف

في حق الموقوف

نفساً توجب الفضايل لهم بناء على انهم المالكون بل بما اخلت ذلك حتى على القول بكون المالك هو الله تعالى شانه من حيث استحقاقهم المنفعة والاحتمال
مصلحة الغالب على ما فيهم من نفعهم لهم طلقاً او قسراً وان كان هو كائناً بل المصلحة للحاكم الوافق اليهم وان كان المالك وان لم يجدوا حيلة ضرراً متعاقباً
مادل على كون ذلك المصلحة هو المالك الوافق طلقاً او قسراً وان اختلفت من حيث اخلت بها مطلقاً او قسراً وان اختلفت من حيث اخلت بها مطلقاً او قسراً وان اختلفت من حيث اخلت بها مطلقاً او قسراً
الغلبة عوضاً عن نفعهم لهم بل كما انما للموجودين تعلق حق البطون بها ولو بالقرينة باعتبار حصول سبب الملك ومقتضى الترخيص فيلحق الوفاء بحكم
حكم العيني ولا يكون ذلك الا بشراؤها ومقتضى ذلك ان الوفاء تابع لبقاء المالك ولذا يجب ان يشترط بقاءه بحيث يجوز بيع ما يكون وقفاً ولا يجوز
الوفاء ولو من نحو حق الوهن الذي يعلق بالقرينة وقبل ابل يكون للموجودين من الموقوف عليهم لعيناً اسمعته الارش ضرره انما عوض المتأخر في
الحقيقة لعدم قيمة العيني مسلوقة بها فكان المتأخر لجمع وجبت دفعة واحدة ويجوز ان يستحقها البطون بغيرهم وهو شبه باصول المذهب
وقوله ان الوفاء يعلق بالعين التي هي المصلحة لبطان الوفاء وانقطاع حق البطون ولا يتناول القرينة والا لا يفتى بصحة بيعها
وقفاً او شراءً بها بعد اتمامها بالذكرة او الاثارة او شقفاً فيكون وقفاً او يصير جديداً من الموقوف عليهم او من الحاكم الذي هو ولي البطون في حق
الشراء والوفاء مع التمكن منه او من غيره ولا يفتى في صحة بيعها بحكم شرعية يحتاج الى دليل ولا يكتفي فيها بالبدلية المعنوية ولو سبق الى المالك
ذلك لكانت من الاسماء الفاسدة بما مع عدم الدليل المعبر على ان وقف العيني الشراء بالقرينة على الموجودين مع فرض كونها ملكهم متافعة
الخارج الوفاء بنفسه عن الدفء سواء كانا هم الوافق او الحاكم اذ لا ينافي بين الوفاء لا يملكه ففرضه من وجه عن العيني بوفاء واضيف من ذلك
دعوى مساواة الارش للدين في ذلك كله خصوصاً في ارش الصفة ونحوها على ان حيث يكون السحق الفضايل والدين عوضاً عن نفس الحاكم المسمى
انها ما لا تنقل بحسب التركات وقفاً او بفرض عدم القول بالفضل بل هي على كل حال من الابدال الشرعية عن النفس بمعنى ان حكم شرعي بالسبب
لا البدلية المقتضية الحقوق احكام المبدل منه بل اللازم على ما ذكره انهم بعد العيني المالكه واشتققت بغيره مال اخر وقفاً بل يشكل ان
في ارش مثلاً لا يقابل ما لا ينتفع به البطون لكن مدار هذه الاحكام على مراعاة حقهم ولعل احتمال كون الدين هنا للوفاء باعتبار بطلان الوفاء
التي من اركان بقاء العيني والانتفاع بها فيكون من قبيل الوفاء المنقطع ولو بانقطع بقاء العيني او بطل المال لزم انهما الامارات فيها اولى بما
ذكره وكيف كان فقد ظهر لك النظر في المباحث المذكورة في ذلك وفيها الذي ينهض اهل الموقوف عليهم العفو عن الفضايل او عن الارش والدين
على ان البطون اللاحقة هل تشارك في عدم الاصل الاول ليس لهم العفو على الثاني لهم لا يختص المحض فيهم وعلى تقدير المشاركة لبعض الاول فالتاخي ان
يستلزم لوجوب سبب الاستحقاق من جهة الجناية وان لم يثبت بالفعل مع احتمال عدم الجناية استحقاقهم بعد سقوط الحق بالعفو وعلى تقدير جواز استيفاء
الثاني هل له الفضايل الاول لو كانت الجناية توجب اختصاصاً بالدين وجان من مساواة الاول في الاستحقاق ومن غلب الجناية العفو بحسب الاول
والاخرى الاول وكان احد بعض ذلك محله من ان لا يوجب عليه بما يوجب الفضايل فان افضل الموقوف عليهم استحقاقه في حق فله ان يعده من البطون
الاستيفاء الا في ذلك ان لم يكن نفساً وفيه ان من انما ذكره لجمع بلا اشكال ولا نزاع من ان الموقوف عليهم الموجودين استيفاء الفضايل بناء
على انتقال العيني اليهم بلا غرامة منهم للبطون اللاحقة وعلى تقدير بقاءها لغيرهم بولاه الحاكم او للوافق بولاه هو ويحمل على ضعف الموقوف عليهم
فيما كان تقدم سابقاً ضرورة انه لا يوجب استيفاءهم لمع فرض مشاركة البطون اللاحقة لهم فيه كما ان المصلحة مع فرض ان ذلك لهم حوز عفوهم عنهم
المعروفه بخير ذي الحق بين استيفاءه وبين العفو عنه وليس للبطون لانية الفضايل لعدم حقهم فيه وان لوحظ قاعده استيفاء حق الفضايل
للمشركين ان ان عفى احد دون الآخر كان له الفضايل مع غرامة بانخص من عفى من ابيه فينتج بناء على الاشتراك هنا غرامة من بعض منهم الدين
نما لا يوجب لعدم معلومية التوزيع هنا مع عدم اختصاص الموقوف عليهم ودعوى ان ذلك يوجب عدم الغرامة ليس بولي من دعوى عدم جواز
الفضايل مع العفو عن بعضهم كل ذلك مضافاً الى ما في عدم اشكال الفرق بين الطرفين والنفس وان كان قد يوجب باقتضاء الجناية على النفس بطلان
الوفاء فلا يخرج للبطون بخلاف الاطراف فان حق الوفاء باق ببقاء محله لكنه كائناً ضرره اقتضاء ذلك اختصاص الوفاء بالدين في الجناية
على النفس خطا بطلان الوفاء بل مقتضاه ان ولا يبر الفضايل وان قلنا بالانتقال اليهم لا انتقال ملكهم الوفاء ينتقل ملك العيني المقفول فيه
من مبطلات الوفاء بخلاف انقطاع موقوف عليهم وفاق واضح بين انتهاء الوفاء وبين بطلان هذا وعن الاصلح انه حكى بولايان البطون
يسويون الدين لتغليب العفو وقال انه لا يصح ومن التكرار ان فيه قوة وفيه ان العفو مع صحة على الومط يقتضي سقوط موط والا فلا يثبت شيئاً
وجميع هذه الاحتمالات والتمحيضات نشأت من احوال اثار الوفاء عقد مع تلف العيني بخلاف ذلك فينتقل اثره الى اوجبه لاثلاث المتبرر ولو
الفضايل الا انه هو كائناً وان المصلحة اختصاص الموقوف بهم بناء على الانتقال اليهم بذلك فضايلاً او ديناً او ارشاً او بطلان الوفاء وجوع
ذلك الى الوفاء او يرجع امره الى ما في المسلمين لعدم معرفته حاله ولعلها مشبهة بالقوة والضعف وان لم يجد المصريح بالآخرين ولا يخفى عليك
بعد ذلك كله الحال فيما لو كان الجاني عبداً واسرق كلمة او بعضه بجنايته فهل يخص به الموجودون او يكون وقفاً اذ هو على البحث السابق وكذا لو
انفق هو ومولاه على القتل فهل يخص بدينه او بشرى به عبداً او شقفاً او لا اخر يكون وقفاً المسئلة **الرابعة** اذ اوقف سبيل
انصرف الى جميع ما يكون وصلة وطريقاً الى الثواب كالغزاة والحج والعمرى وبناء القنطرة والمساجد ونفع الحاجج ونحو ذلك مما هو طريق الى ثواب
ورضوانه كما هو المعروف بين اصحاب بل عن ابن زهره وادريس بن مجاهد لو صبها لاجماع عليه وهو المصلحة مضافاً الى انه عرفوا الى الحجر المردى عن
على ان يبرهم على تقدم مفعلة في كتاب الزكاة خلافاً للمحكي من الشيخ من اختصاصه بالغزاة المطوعة دون المسكر المتأهل عليه بالسلطان وبالجم

والعمرة فيقسم اثلاثا وابن حزم من اختصاصه بالجماع بين اذ هو كازي مناف للمهور عرفا ولغة من ذلك بلا دليل وان كان ما ذكره افرغ في الدلالة لا ان لا
يخرج من سائر غيره مما يدخل في مفهومه ولا لفظه معني الطريق في ذلك لا ينفك عن الخصص المربوع كما هو واضح وكذا لو قال في سبيل الله وسبيل النور
وسبيل الخير كان واحدا لم ينفك عن مفهومه عرفا ومع فلا يجب حتمه القائده اثلاثا احدها للقرأة والجمع والعمرة وهو سبيل الله والثاني للفقر والمساكين
وبعدا بالخارجه وهو سبيل الثواب والثالث لا صلتا الزكوة وهو سبيل الخير كما في البيع لعدم الدليل على ذلك على وجه ينفك عن مخرج عن مفهوم اللفظ عرفا
ودعوى كرك فيها لا ينفك عليك ما فيها المسئلة الخامسة اذا كان له مال من اهل وهم المعتقون له او من اهل له ولاه العتق ومال من اسفل
وهم الذين اعظمهم ومن انقل البه ولاوه ثم وقف على ما به فان علم انه اراد احدا بقرينة حال او مغل انصرف الوفاء اليه بلا خلاف ولا اشكال كما
انما يمكن الا احدهما بناء على انه قرينة على عدم ارادة غيره لوجود ولو مع العلم بالخير وان لم يعلم ففي ذلك وجه البه في تفسيره لا نعلم بما اراد فان قيل ان
البه او قال انه لم يقصد شيئا بخصوصه وانما وقف على مدلول هذا اللفظ في بطلان الوفاء او صرفه اليها او احدهما احوال وفيه انه لا وجه لتفسير الجمع
البه بناء على ان اللفظ ظاهر انصرف اليه كما انه لا بد من التامل في تصور المسئلة هنا حيث يقول اني لم اقص شيئا مع انك قد عرفت فيما سلف لاجتماع
على اعتبار معلومته الموقوف عليه وتبيين ولو بقرينة العموم ضرورة احتياج قصد انشاء التملك للمنفعة او مع العلم اليه منه خصوصا في الوفاء الخاص الخارج
الى قبول الانشاء الذي توجه اليه على ان المشترك للفظي لا مدلول له بالخصوص بحال عليه من دون قصد وعلى كل حال فالامر في ذلك سهل ان ينفك في تصور
المسئلة الصورة الاولى وحكمها عند المص وجماعة انه اذا كان كذلك انصرف الوفاء اليها وفاقا للشهوية كما عرفت وهو مبني على جواز استعمال المشترك
في اكثر من معنى متى ما اذا كان بلفظ الجمع وانما يحل على ارادة جميع المتخارج مع الجمع في الفرائض متى ما اذا كان بلفظ الجمع الذي لا يفسر فيه وفي التثنية اتفاق
المعنى كما صرح به بعض الفقهاء لانه بمثابة العطف بالواو خلافا لجماعة ما بطلوه بناء على عدم جواز استعمال المشترك في اكثر من معنى وان كان بلفظ الجمع
او على عدم حمله على الجميع مع التثنية قال في ذلك وان قلنا بعدم حمله على ما به حقيقة بطل لعدم تبيين مصرفه سواء جازنا جميع المشترك بجميع مصاديقه ام لا
اما على الاول فظاهر ما على الثاني فلا نخرج بمثله المفرد المشترك وحكمه كك وتبين عليه غيره قلت قد حقت في الاصول جواز استعمال المشترك في اكثر من
معنى واحدا كن على جهة الجواز وانما المصير في الجمع اتفاق المعنى من اتفاق اللفظ وانما يحل اللفظ المشترك على الجميع مع التثنية عن الفرائض بل على معنى واحد منها
بخصوصه لا انه مع ذلك كله قد بين بالصحة في المنام ويستخرج الموقوف عليه بالقرينة كقصر اجتماع باقي شرائط الصحة فيه اذ اجمال الموقوف عليه في الظاهر
لا ينفك في بطلان الوفاء بل هو كما مشيئة الانشاء نعم لو فرض تخير الوافق من قصد واحد بخصوصه لغير البطا ان لم يكن خلاف ظاهر الاستصحاب في مثل
المقام واما بناء الصحة في الفرض على ان مشترك معنى فهو مناف للصحة على الاشتراك بل وللعرفان لان عندنا اختصاص عدم صلاحه
فقد مشترك بينهما بقصد المسئلة وكذا ما عرفت من ان جميع اللفظ حمل عليها وان افرج حل على الاعلى بقرينة المكافات للاختصاص واصله من
ما عرفت من ان البعض من الحمل على المولى من اسفل حاصلة بقرينة كونه محضا فوجه النفس الى الوفاء عليه لشدة حاجته بخلاف الاعلى فانه على العكس فالتسا
اذ هو كازي لا يسهل ردا وما ذكرنا يعلم لك حال فيما لو كان الوفاء بلفظ المفرد كما انه يظهر من انشاء الاله في جملة من الكلمات هنا والله اعلم
المسئلة السادسة اذا وقف على اولاد اولاده اشترك اولاد البنين والبنات ذكورهم كاخرك بنهم وانما يتم بلا خلاف اجماعا به بل اجماعا عليه
صريحاً وظاهراً عليه من غير احد بل على المسئلة لا اشكال في بناءه على تناول اسم الوالد الذي هو بمنزلة الولد منه لها حقيقة وان كان هو محمل بالمال في غيرنا الا
بل ان الظن بعدم كانه لا اشكال ولا خلاف اجماع في اشتراكهم في ذلك من غير تفصيل لا ينفك عن عرفنا من خلاف سبب الاستحسان والمنع من اشتراكهم
فيه بل لظهور المنع في مفهومه بحدك وان قلنا انهم طينة مستقلة لصداق اسم الولد بالبنين المربوع عليها انهم لو كان وقفه على البنين خاصة قبل ان يدخلن
كالبنات وعلى البنات لم يدخلن كالبنتين وعليهما بنين دخولهم على من خرج من الصنف بنين في نفس الامر لغيره فيجب انشاء انا انما في الاستحسان اجماعا
بالاعلامات ومع فقد ما نضف للصبيين وخرجهم على كونهن واسطة لعدم ظهوره لا في الجبر ولا كلام فيه مع وجود الامارات كما لا دلالة في نصف
النصيبين على ذلك بل يمكن ذلك على عدم ضرورة جواز كون نصيبها الوسطا انما توسط الحقيقة قلت قد بين ان الوجه لا يفر في الاول كما في قول
لانها في نفس الامر من احد الصنفين قلت بل اعلم كك وان قلنا بالواسطة فنحن الفرع حتى في الثاني انما اذهي غير ملوثة الا ان ينفك عنهما
ح بالخرج عنها لعدم ظهور اماره احدها او الا فالاصول شعرا حتى انما عدم الاستحسان وانما معارض باصالة ومن اختصاص غير هاهنا ومنه
بظهر قوة القرابة بما في الاول فانه لا ينفك عنك ان المراد هنا بيان اندراج اولاد البنين والبنات في الدرجة الاولى في اولاد الاب لا في
الولد على الذكر والانتى لا يمان دخول اولاد اولاد الذكور والانتى من الدرجة الثانية والثالثة وهكذا اجماعا في الرابض واشكاله في اولاد ابنت
اولاد الوافق بناء على المشهور بانهم ليسوا باولاد حقيقة لاولاد بخلاف اولاد اولاد الذكور فانهم اولاد اولاد حقيقة وان نزلوا اجماعا اذ هو كازي
منافط انهم منهم بلا خلاف من اختصاص الوفاء على اولاد اولاد اولاد بالبطن الموعود لانصرف عرفا فلا وجه لاختصاص ارايتهم هنا اذ كره
كما هو واضح وعلى كل حال فذلك غير ما نحن فيه اما الرافى من انساب الى منهم لم يدخل اولاد البنات على الاشهر بل المشهور بل يمكن دعوى اجماع فان المص
وايزاد ريس وان قال في الوفاء اولادى واولاد اولادى انه ولد لكن لا يلزم القول منه بعدد لا نشأ المفهوم منه عرفا خلافا في لك ومن هنا قال
في محكي في الباب انما اراد الشاعر بقوله سونا بنينا نسا نسا الانشاء بمعنى انا اولاد البنات لا ينفك عنهم وانما ينفك عن الابهام وليس كلامنا
فيه بل في الولاء وهي تامة في من جهة الام من غير خلاف والذكر لا في من جهة سواء ونحوه عن الخلاف في هذا وما نأخذ سابقا الى نحو ذلك وقلنا ان اولاد
البنات وان كانوا اولاد حقيقة الا انهم لا يستحقون النصف اليهم عن اسم القبيلة الخاص بالذكر وعن قولهم في حق فاصولهم ان في دخول

كما عرفت من ان البعض من الحمل على المولى من اسفل حاصلة بقرينة كونه محضا فوجه النفس الى الوفاء عليه لشدة حاجته بخلاف الاعلى فانه على العكس فالتسا

ان الموت بطل الاجارة في ملك المطلق فلا كلام ضرورة اولوية المظالم منه وان لم نقل فبطل من اجل ان ما دل على صحة الاجارة ولو جازعها
وخصوا من انكشاف خولهم من المدة في مدتهم اظهر بطلان كافت وكذا وكذا وقد وردت في الاضلاع واللمعة ومصدق والروض وحقه ولكم ان
في خلافا لا يثبت ان هذه المدة ليست الموجبة ضرورة فافضل الوفاء لسبيل الموقوف عليه مدة العزل الذي يجعله الواصف ان يد والبطل الثاني في
عن الواصف الاول ولذا لا يمتنع جازمه مدة يعلم بالعادة زيادتها على حيزه مثلا بل قد يمتنع في صحة غيره ذلك لوصح الواصف بزيادة ملك البطل الا
على ملك المطلق بناء على عدم مشروعية عقد الوفاء لملك هذا الملك وان كان لا يمتنع نظر لكن لا اشكال في جعل فساد الواصف مع الاطلاق على ما
ذكرنا في جازمه في الفرض فبقية على المدة وما ليس له بخلاف الملك الذي هو مستلزم على موارث الوارث انما يثبت ما يجره على ملكه فمع فرض زيادة مدة
الاجارة على مائة لم يكن للوارث اذ المنفعة صلت ملكا للغير بعد الاجارة وليست من تركه الميت ومع فكون في الغرض للبطل الثاني اخبار بطلان الاجارة
في البناء وبطلان الفسخ فيه لان من الفسخ هو المراد من بطلان الميرور وان كان قد يشكل ولا يبعد الجيز في المال بناء على اشتراط ذلك في الفسخ وفرض
عدم العلم الا ان يجعل الناظر الولي على ذلك الا انه كاذب وثابتا بعدم الملك والمالك حال العقد للمكتم لو وجدوا لا يجعله من الفسخ العلم الا ان
يذكرنا اول ادلة لثبته وتكون الاجازة مع كاشفة حال الفرض البطل الاول لا حال وضع العقد وفي بحث ولعله اذا حكم من جازم البطلان الذي
يترتب عليه ان النسبة اليهم لا بالمعنى الذي سمعته من المصنف وعلى كل حال دفع الغنى وتسلمهم الاجرة يرجع المسافر على تركه الاولين بما قبل المختلف
بلا خلاف لا اشكال فيمنسج كاشفة اجرة مثله الى اجرة مثله بجميع المدة ويرجع من السبي على تلك النسبة فلو كان قد اجرة سنة بانه ومات بعد
انقضاء نصفها وفرضنا ان اجرة مثل النصف المختلف تساوي سنتين وجره مثل النصف الماضي تساوي سنتين رجع المسافر بثلاثي المائة كما هو
واضح من الفرض سوسه بعض مشايخنا المتأخرين في ذلك حتى يخرج بعض من آخر عنه الى اجرة بجزء اجارة البطل الاول مدة تسعة عشر موقوف عليه
معتلا له بان المنفعة ملكهم ملكا مطلقا والناس ملطون على موالم وهو كاذب نعم لو كان الميرور الناظر على الوفاء لمصلحة الوفاء انجر ذلك لانه
الولاية المقتضية لتفوقه في ذلك مع وجودهم فضلا عما قبله ولو اجر المولى باجرة المثل في الحال فانفق زيادة لم تنفع الاجارة لا لثباتها لولا
بعد وفوقها على الوجه العبري فلا خيار له في زيادة المدة التي انشأها الوفاء بطلت الاجارة في ان ائتمنا صلا لا من بعض الصفقة بل في كل
البطلان بالجميع لا ينعقد بخلاف شرط الوفاء الا ان الاول هو الاولى المسئلة العاشرة لو وقف على الفقراء مثلا انصرف الى اداة صرفه
في ذى الوصف منهم لا استيفاء ضرورة كون المراد من مثل هذا الوفاء باختيارهم ان يختصام لجهة الموقوف فلو صرف في فقراء البلد من يحضر منهم
من حضرهم ولا يجب عليه من جميع بلا خلاف اجده فيه وكذا لو وقف على العالين وكذا لو وقف على بنو بختريين صرفا الى الموجودين ولا يجب تباع من
محضر لوقوع المشقة فان لم يجمع من زاد ولا حقد عدم ارادة الاستيعاب وفرض على بنو بختريين ان ينفقوا في فقراء البلد من يحضر منهم
جاء على المحتاجين من ولد فلان بن فلان وهم منفردون في البلاد فاجاب ذكرنا الارض التي وقفها جده على الفقراء من ولد فلان هو من حضر البلد الذي
فيه الوفاء وليس ان تباع من كان غائبا لكن كلمات الاضحا هنا لا تمنع من توثيق اذ ظاهر الميرور وغيره من غير كسبان وجوب استيعاب فقراء البلد من حضر
من حضرها بل لعل ظاهر الميرور بل هو صريح المحكي عن شرح الارشاد للفقراء اذا وقف على الفقراء مع اجاعا ولو يكن لبيان المصرف لاجاعا بل كان لشربا و
وصرفه لكل مشددا لا نشاؤهم والزم خروج نصيب كل واحد منهم عن الانتفاع والتملك وصرفه لبعض من حضرهم فلا بد من ان يقال انصرف الى
كل فقراء البلد ومن حضرهم من حضرهم ويجوز الاستيعابهما امكن فهذا الوفاء يشابه بيان المصرف من جهة الاضحا على البعض والشرب من جهة اخرى
الاضحا مع المسكنة وقد يفرق في فقراء بلد الوفاء ومن حضره ولا يجب تباع الغائب ولو تباعه جاز ولا ضمان في الاول بجلال الزكاة والفرق في الفقراء
فيها لبيان المصرف بخلاف الوفاء ولا يفرق في ثلثة مرجاه لا في الجميع ولا يجب التوبة بخلاف المصنفين الى غير ذلك من عبا وانهم الظاهر والصحة
الا ان ملة ابدنا من العرف في امثال ذلك على خلافه ولا يفرق بينه وبين الزكاة والخروج فلا فرق بين الواحد والاني من اهل البلد وغيرهم والحاضرين
غيرهم ولا مدخلية لا في الجميع وكونه ثلثة واشتد بل يمكن ارادة ذلك من غير انفاق لبيان عدم وجوب التباع وان كان مشددا على النفي الا انه في مقام توثيق
الوجوب واللا فافضل عدم جواز دفعه الى غيرهم وهو بطل اجاعا كما عرفت به بعضهم بل انظر الميرور من قوله في من حضرهم ان كونهم مصرفا لذلك وان كان
لا يجب استيعابهم ايضا رجع فالمجلة لضمان مع المتأخرين ان كان مقصدها مصرفا وجوب المسكن ضرورة كونه كذا الزكاة بالنسبة الى ذلك ولا يجوز للموقوف عليه
على الا انه الموقوف وان انصرف واحد قلنا بانفعال الملك اليه بلا خلاف اجده فيه من غير ان يفرق بل فيل قد ظهر من ط وكرة انه لا خلاف فيه بين الخاصه
والعامه الا ان ما ذكره من الدليل لا يمتنع من اشكال لان المصرف جازم طوله بانه لا يمتنع ملكها وفيه بانه وان كان مالكا الا ان البطلان للاضحة اجاعا
ووطؤه وان كان ثلثة انتفاع في من ملكه الا انه يفرق غيره من وجوب الانتفاعات من حيث ان معرض الحمل الموجب لصبر ربهام ولذا لا مانع من عدم وفوقها على
البطلان لانها اجاعا مائة وهما معا كاذب لاجماع المتأخرين في المنقطع المختص وفي اليابسة ونحوها المعلوم عدم ولا دنها قد يفرق في الاول منها
بمنع عدم الاختصاص لان وان اناهل العقد لملك البطل الثاني الا انه ليس ملكا فضلا عن ان يوجب عليه الاشتراك ونحوه خصوص مع فرض كونه معدا ومنه
يعلم وجوب المناقشة في الثاني الذي لا يمتنع على القول بعدم صبر ربهام ولذا لا يمتنع على ان مجرد تفرضاها لذلك لا يمنع الموقوف عليه الانتفاع بالحاصل
له بسبب عقد الوفاء فاعده رجع الاجماع انهم وعلى كل حال فلو قيل كان الولي الا ان وطئه غير معد من زنا لانه مال في الجملة ولا يجب عليه قبضه من
بعد من البطلان لانه المستحق ان اذ الولد بمنزلة كسبها وثمره البشاش ومع فلا تفرق عليه للبطلان الا انه ولا يفرق نعم لو قلنا ان ولدا الموقوفه وقف اية
ففي ذلك يجب ان يثبت في بقبضته عند سقوطها ما يكره وقفه وفيه نظر لانه لا يجب على نفسه حرم ولا يجب عليه حمل الموقوفه من عدم كونه زانبا وان

والميرور بملكها الموقوف عليه
وان كانا من موقوفين
منافع الميرور من
حقوقهم الا انها اعدت
الشخصية الميرور
في جازع وظاهره
الولاية على جازا
الناظر من ربه
للمال نفسه وان
الولاية تكون في
الولاية في المتأخرين
وجوب التام في
حقوقهم الا انها
ايضا لا يجوز
في غير النصف
مصلحة الميرور
ولو سلم عقد
كان حكمه بالعقد
لصلى الميرور
بغير ملك ما زاد
في ميرور والله اعلم
الناظر

ثم كالموطى المحض ولكن عليه التعريف مع العلم بل عن كثره نفي الحد عليه أنه على القول بانتقال الملك إلى غيره لأنها مسئلة اجتهادية لا يرفع أحد من حجج جانبها
 أصل المسئلة عن الجانب المخالف هو كافتح دره الحمد ونفي عنه الباس في ذلك وإن كان فيه ما لا يخفى هذا كله إذا لم يكن له شريك بأن يختص أهل طبقته فيه ولا
 وجوب عليه قيمة حصته الشريك بل في ذلك وفي حدة بنفسه حصته وجب قوتى لأن ملكها مشترك بينهما على حد سواء ووطى لانه المشتركة بموجب ذلك ولكن لم
 يتعرضوا له هنا ظلت قد بناه من عدم صدق اسم الزكاة عليه أيضاً ولا أقل من الشبهة التي ندره لحدائقه وقلة مخرجات الكلام في ذلك في البيع فيها لو وطى
 الشريكين بجارية المشتركة وكيف كان فهل يقصر لانه في الفرض أن ولد قبل ثم كاعزاً بركة وشرح الارشاد للنظر والابصار وحواشي الشهيد بل عن غاية
 المراد نسبته إلى الأصحاب المحققين طوقها منه في ملكه وهو السبب في صيرها أم ولد بالنظر لإجماع علماء في ذلك وقبح تنقيص ميوته كغيرها من أمهات الاولاد و
 تؤخذ القيمة من تركته لمن يلبس من البطون وفيه تردد بل منع وفاقا لثاني المحققين والشهيدين لمنع سببه مطلق ذلك على وجهه بل الفرض الذي قد عرفت
 ظهور الأدلة في عدم تغيره بالاسباب الاختيارية والفهمية مضى إلى خصوص استحسانه بقاء حكمه ولو زور ودعى له المقدم على عموم الاستبدال أو السلام عن
 معاضته بعد معارضة بهيات الوفاء وخصوصاً بناء على عدم إفضاء الملك الوقفي الانعقاد ولذا صح وقف من ينقل على الموقوف عند بعض ثم
 على تقدير صير زوجها أم ولد فلا خلاف أنه في ترتيب الحكمين المزبورين مع بل عن كثره والاصح الانعقاد على ذلك بل عن ط أن الناس من المولود على أخذ قيمتها
 من تركته وإنما اختلفوا فيما إذا جعل لها فريضة قال إن الموقوف عليه إذا تلف لشئ بقيت قيمته آخر قال هنا يشترى بها أخرى بمقتضى مقامها ومن قال تنتقل إلى قال
 اعطى من يلبس من البطون تلك القيمة وهو وجه حاصل مراده أن لا تعلق منه على من بعده وإنما بعد موته التي هو سبب انعقادها المترتب عليه رقبته كغيره من
 المستبدا وهو في ذلك الحال غير ذلك وإنما هو بيان ملك البطون المتأخر فلا تكون القيمة له نعم يجري فيها الاحتمال لأن اللذان بمعناه في قيمة العتق الموقوف
 في الموقوف عليه موقوف وأصل هذا هو الوجه في أشكال الفاضل في عقد قال ومعه تنقضي ميوته وتؤخذ من تركته قيمتها لمن يلبس من البطون على أشكال وتردد
 المص بناء على رجوعه إلى ذلك لا إلى صير زوجها أم ولد واعتزتهم الشهيد شرح الارشاد بأنها إذا امتدت أم ولد حكم بنفوذ الاستبدال في الحال كما في صورة
 ما إذا وطى أحد الشريكين وعلفت إلى أن قال ولعلمهم أرادوا ذلك لا أنهما كانا لصدا لهما من صيرها إلى من يلبس من البطون وهو لا غير ذلك فالمراد
 إلى بعد الموت ولا يلزم منه للخ حكم بنفوذ الاستبدال وفيه آراء الفرق بين المقام وبين وطى الشريكين وأصح ضرورة جعله بين المالك وبين
 التصرف في ملكه مجرد الاستبدال بل بالأحوال فتوجه القيمة عليه كما تطايفت عليه النصوص والفتاوى هناك بخلاف المقام الذي لا جعل له فيه
 بين العتق الموقوف وبين البطون اللائح لعدم استحقاقه لأن الوفاء كان هو السبب في المنع من التصرفات الناقلة فلا وجه لترتيب ضمان عليه هنا مجرد
 الاستبدال وثابتاً أن مناف تصريح بعضهم بانعقادها من نصيب لهما إذ على تقدير بقاءها من وطى أحد الشريكين ينبغي أخذ القيمة منه لأنه من نصيب لهما
 ومناف أيضاً لصريح الحكمي عن ط وكثره بل وكلامه نفسه في الحواشي بل ولظاهر المتن وغيره بل لإجماع الحكمي على أخذ قيمتها من تركته على كل حال بل ولما سمعته
 من عبارة الفاضل أنه على هذا التقدير لا يختص القيمة بمن يلبس من البطون قطعاً فلا يتجه الأشكال المذكور لأن احتمال اختصاص البطون للكل يلبس بها إنما
 يتجه إذا كان الاتفاق واقعاً بين اختصاصهم بالوقف ولا يخفى إلا إذا كان الحكم بنفوذ الاستبدال بعد الموت ما إذا حكمنا بنفوذ قبل فإن اختصاص
 بالوقف ثابت للوطى مع فإيجاب القيمة عليه على هذا التقدير إنما هو لعل حقوق الموقوف عليهم جميعاً فكيف يجهل اختصاص البطون للكل يلبس القيمة
 ليكون فيه أشكال واحتمال أن المراد بقوله أن القيمة لمن يلبس شراء جارية تكون وفقاً لاختصاصهم بذلك طلقاً بأية صريح الحكم عن ط وكثره وظاهر
 غيرها هذا مع أن الاستبدال إنما يترتب عليه العتق الموجب للاتلاف بعد الموت ضرورة أن الولد إذا مات قبل أبيه لم يخف سبب العتق المفترض لطلان الو
 بعد ثماره ولو زور ودعى أن ذلك كاشف عن نفوذ الاستبدال من جهة ليس بأولى من دعوى عدم ثمانية السبب فيه وليس في النصوص إلا الانشاق في نصيب
 الولد ومسئلة وطى أحد الشريكين قد عرفت أنها مورد نص وقوت وجب الفرق بينهما وبين ما نحن فيه واضح وقد افترقا الكلام فيها في محله فلا حظ
 نائل على أن لو سلم إفضاء الاستبدال ذلك كان الوجه شراء عين بدل ما حبسها لآخرها إلى البطون للأحق ملاحظة إلى رادته استمرار الوفاء استدام
 المفوض للوفاة بل هو مع كونه صدقة جارية كما هو واضح وأضعف ما ذكره ما حكاه هو عن شيخه السيد عبد الدين في شرح مشكلات الفوائد في حلقه
 درسه من أن هذا لا شك لأننا بينا أن على تقدير دخول ولدها في الوقف لينقل إليه بموت أبيه شيء منها أو المجمع ما على تقدير عدم دخوله شيء
 فيمنع الواطي تنقلت إلى بطون آخر غيره فلم يجر للولد عليها ملك فلا يفرض فيها عتق وفيه آراء من مناف لاطلاق صير زوجها أم ولد وثابتاً أن مناف لها
 ذكره الفاضل في عدم جواز من ينقل على الموقوف وأن يبق قفاوح ملك ولدها لها على جهة الوقف لا ينقض انعقادها عليه إنما المفترض لملكها بطون
 الارث ومن ذلك بظهور ذلك زيادة ضعف القول بصير زوجها أم ولد ضرورة توقف ذلك على القول بخروجها عن الملك الوقفي لغيره من الملك با
 الاستبدال من جهة أو قبل الموت فإنما يتوجه وارثه ولدها نصيباً منها ينقل عليه ويبرئ غيره فتؤخذ القيمة منه وهو كما ترى ضرورة أن
 الاستبدال لا ينكر كقيمة الملك وإنما هو بطل سلطنة بعض التصرفات فيه وكذا يظهر لك منه أيضاً في جملة من الكتب هذه المسئلة التي قال في حذر
 المحققين لشيء من تشبه المبادي ثم لا يخفى عليك جميع ما ذكرنا على أن فرض اختصاص لأول بالوطى إمام مع فرض شريك له فهل يحكم بالقيمة من حين
 الاستبدال أم بعد الموت الظ الثاني كما في جامع صدق المثل باقتناء وان خالف في ذلك الشهيد في تلك الارشاد إذ هي لأن باقية على حكم الوقف فلا
 نمر على الشريك إلا الموت المفترض لانعقادها كما عرفت والله العالم كما لا يخفى عليك أن المخير على ما سمعته من الشهيد أخذ قيمة عوض الأم لا يشترى
 بها ما يكون وفقاً للموقوف عليهم ثم صير لولدها ما زاد على نصيبه من أصل التركة لئلا يسبب الانعقاد بالحاصل من من ينقل انصاف نصيبه عليه بل لعل
 ذلك كلك بناء على ظاهركلمات الأصحاب التي بل بما كان هو الإنسان من نحو عبارة المتن اللهم لا أن يوانها تنقل من الوافد إلى خصوص ولد ودفن

كتاب الوصايا

الورثة فخصت بغير قبيلها للوقوف عليهم من نصيبه لكنه كثرى ولو كانت الامم موقوفة على الواسط وفقد انقطاع وقتنا بانفعال الملك اليه فالولدها في غرضه الغنيمة فضلا والى ان يثبت البعث السابق وكذا الولدها الواسط وقتنا هو الملك لا الموقوف عليه فكيف كان فلا خلاف بيننا كما اعرفت به بعضهم صريحاً وظاهراً انه يجوز تزويج الامم الموقوفة وما عن جامع قبح من نصبه عدم الجواز الى الغلب لا يقتضيه كون الغائل من انما الغنيمة محكية وقرع الحكم بالافري والافري لا يقتضيه ذلك انما بل لا ينبغي الاشكال فيه ايضاً من انه عند على بعض مناضها كالاجارة وامضاء ذلك اليها لبعضها الجبل المغطى لها والافري غير الثلث بالظن لا يمنع جواز الانشغال بها المملوك لهم بعد الوفاة ومن ذلك علم فوجواز وطى الوافق لها ان لم يكن اجاباً وعلى كل حال فالملوك لغيرهم الموقوف عليه بناء على الانشغال اليه والواض بناء على الملاء على ملكه والمحاكمة بناء على الانشغال الى الله تعالى شانه كما لو كانت اية موقوفة على جهة العمود وما عن الشيخ من تزويجها لنفسها على الاخر في غير محله وكذا الحال ان الموقوف عليه ملك لا من من المنافع الخ لانه لو كان الملك العيني غيره ولذا لا خلاف ولا اشكال في ان قهرها للموجودين من ارباب الوقف لا نه فائدة كاجرة الديار فلا بد من ملك المالك المبيع اذ لا ينبغي عليك الفرق بين النكاح وضمير في نوصنا الاول على الاذن من من السبد وهو الملك العيني ولا يكتفي فيه ملك المنفعة بخلاف غيره وعمل هذا هو السبب في اننا ظاهراً على كون الموقوف النكاح على التفصيل الذي ذكرناه وان كان هو ان لم يكن اجاباً محلاً للنظر بعد اقتضاء عقد الوقف لمليك سائر المنافع الموقوفة عليه منها النكاح كما هو المفروض وكذا ولدها من ثمنها اذا كان من مملوك او من ثمنها اذ هو كثره البستان ارجح من مخصصه البطن الكاين ولد معهم وان كانوا غير من حصل العقد في زمانهم بل الظاهر ان كان عطفه في زمانهم وان لم يولد خلافاً للحكم على الاسكان والشيخ من نصبه الولد الام في الوقف كالمدينة والمهونة اذ هو بعد تسليم الحكم في المفسر عليه لا يصح عندنا بناء على حرمة الفاس كما هو واضح فان كان الولد من جربوطي صحيح كان خيراً بلا خلاف ولا اشكال فغلبنا الجانب المحرم بالنبوة لا شرفنا الا بوجوب الانسحاب عليه وقبته في العقد فان لم يكن رفاً خلافاً لبعض كالتعمد في كتاب النكاح انما ولو وطئها امر شبيهة كان الولد حراً لانها كالحصبة بالنسبة الى ذلك ولكن عليه قيمته طلقاً للوقوف عليهم بناء على ما عرفت كما لو وطئ غير الموقوفة شبيهة لانه السبب في اننا على امله كما هو واضح ومحرر في محله ولو وطئها الواسط كان كالاخر بناء على خرجهما عنه عينا ومنفعة الوقف وانه العالم هذا كله في الوقف واما الصدقة غير الوقف التي قد تارة تذبذبها والحث على فعلها حتى صاد ذلك من ضروري المذهب بل المذهب خصوصاً في شهر رمضان وخصوصاً على الجيران وخصوصاً على الارحام فان الصدقة بعشر ومصلته الاخوان بعشرين ومصلته الارحام باربع وعشرين وهي واد المرض وقاضه البلاء وقد ابرم اربابها يستلزم الرزق ونفعه بد الرب قبلها السبد ونفعه الدين وخلقنا البركة وزينة المال ويستحب التبرك بها لغير شرفك اليوم وفي اول الليل كك وانها تدفع منه سوء الداء والدبيلة والحرق والقرح والهدية والجنون الى ان عد سبعين باباً من سوء الى غير ذلك ما ورد فيها هذا ولكن قال الله في خزانة انما الصدقة محدثة انما كان الناس على عهد رسول الله يخلون ويهبون ولا ينبغي من اعطى الله شيئاً ان يرجع فيه قال وما لم يعط الله ثم اوفى الله نعم فانه يرجع فيه محله كانت اوهبه خربت اولى مخز ولا يرجع الرجل فيها هبة لا من ائمه ولعل المراد على ما قبل ان الناس كانوا على عهد رسول الله لا يصدوا بعضهم على بعض اذ ارادوا معروفاً فيما بينهم من الزكاة وما يعطى لاهل المسكن بل كانوا يهبون ويخلون اما لزيادة تحصيل ملكة الجود او لزيادة سرور الموهوبين والاثابة منه وضمير ذلك واما صدقة بعضهم على بعض غير الزكاة والنزيم للساكن امحدث اخذ القصد بالهبة والخلعة لله تعالى شانه المسمى بذلك صدقة محدثة كما يشهد لذلك في الجملة ما في خبر ولده سئل ابا عبد الله عن رجل يصدق بالصدقة لانه يرجع في صدقة فقال ان الصدقة محدثة انما كان الخلق والهبة ولين وهبا وتخل ان يرجع في هبة خيرة او لم يخير ولا ينبغي من اعطى الله شيئاً ان يرجع فيه وربما حصل كون المراد صدقة الصدقة بغير الوقف الامم كثرى ومن هنا قال في محكي ط اذا فضل الخوا والقرى بالهبة الى الله ثم سميت صدقة وقرى بذلك بينها وبين الهبة والهدية وفي احدائقنا لظ ان اطلاق الصدقة على هذا المعنى المشهور المشروط بالشرط العلوي امحدث لم يكن في زمانه وانما كان في زمانه الخلق والهبات والصدقة يومئذ انما تشمل بغير الوقف كذا صدقات على فاطمة والكاظم ثم اسئل على ذلك بخبر عبيد المزيور مدعياً ظهوره في السؤال عن الصدقة اليهودية فاجاب بما بهذا المعنى محدث واما السائل فيقول الخلق والهبة ثم اجاب بان من اعطى الله اى قرين بالقرينة صدقة او هبة او خلعة لا ينبغي الرجوع فيه واما قوله ولين وهبا فالمراد برجع عدم القرينة وقبر ان ما ورد من الكتاب السنة بهذا اللفظ مراد به هذا المعنى لا يكون محققاً بل المراد الاحصاء المحدوث بالهبة المذكوراه وعلوه هو لك ينطبق عليه من كونه واث من ان الهبة اهم من الصدقة لا شرفاً لها بالقرينة وبها ان الهدية اخص من الهبة ايضاً لانها تقتصر على اهل الهبة من مكان الى مكان فلا ينفى اهتكم اليه داراً او عقاراً بل يقر وهبه ذلك فلو نذر الهبة برى بالصدقة والهدية ولو خلف ان لا يهب حيث اذ انصدق او اهتكم دون العكر وتصل في حد الهدية ان يكون بين المهدى والمهدى واسطة او رسول وجهان اظهرهما عدم وهو جيد لانك ستعرف انما اهم منها من وجه وعلى كل حال في عقد بغيره الى اجاب في قولنا لا خلاف محقق اجده فيه بل من شرطه وفقره الزاوية والغنيمة والكفاية وتبع الاجماع عليه بل صريح بعض وظاهر اغلب ما يعبر عن العقد للامم فيها لكن في الرابض بعينها ما يدل على الاجاب في قبول ولو فعلاً وفاقاً لبعض اصحابنا خلافاً للجماعة فاشترطوا فيها ما يشترط في العقود للامم واطلاق النصي يلزم الصدقة بعد القبض وقصد القرينة بدفعه وهي وان اشملت ما ليس فيه اجاب في قول بالمرء الا ان اشترط ولو فعلاً الامم البتة فان مع عدمها لا يعلم كونها صدقة مضافاً الى عدم انصر الاطلاق بحكم السباد والى خلافاً هذا مضافاً الى الاتفاق في الظاهر على اعتبارها في الجملة وسنذكر ان عليه اجماع الامامة وفيه ان ما ذكره منافاً لغيره المنفق عليه الظاهر كونها عقداً بالمعنى المتعارفاً للقرينة وانه في غيرهما من العقود وفي المعلوم عدم تحققه اصطلاحاً بالاجاب الى على كان من المعلوم تحقق الصدقة بالافعال ولو من الطرفين فلا يحصر التزام ان لها عقداً ومعاطاة على نحو ما سمعته في البيع بل كان ينبغي التزام الجواز في الثاني وان اندرج تحت اسم الصدقة على نحو انما لجهاد اسم البيع الا انظر

كتاب الوصايا

قوله

الحكمة

في مذهبها فضلها في شرطها وما بعد ما بين وبين الحكم في النهاية والصفة المقتضية من ان ما صدق به لوجه الله فلا يجوز ان يعود اليه بالبيع
او الهبة او الصدقة وان رجع بالميراث كان جائزا ولعل لغير الله في جميع متصرفات حازم اذا انضد الرجل بصدقة لم يجعل له ان يشترها ولا يستويها ولا
يسرد لها الا في ميراث المحول على الكرامة المعارضة للعتق والالهة اصول المذهب فواضد بل على الحق على عيانة النهاية على ذلك بل على ان يرد ربيع
الخلاص عن جواز الرجوع بذلك ولعل لغير الله المقتضية على ذلك كما كان فالصدقة المفروضة او الزكاة منها خاصة محزنة على بيعها ثم الاصدقة
الهامة اصدقة غيره عند الاضطرار لا بأس بالصدقة المندوبة عليهم مطاوعا واما النية والائمة عليهم السلام منهم كان تقدم الكلام في ذلك مفضلا
ومن الغريب انه بناء على ان الصدقة هي الهبة المنقوبة بها ويمكن القطع بعده ومنه يعلم كون كل منهما موقفا مستغلا عن الآخر وان المندوبة محزنة
على التيقن لائمة عليهم السلام والهدية كذلك بنوعيتها من بيعها عليهم الامع عدم ملاحظة الغيبة وكذا الهدية مماثل تلك الاولى فنعرفت انه
لا يجوز الرجوع في الصدقة بعد القبض سواء عرض عنها او لم يعرض لرجع كانت او لا تجب على الاصح خلافا لما سمعت من جعل حكمها حكم الهبة لانها قسم
منها وقد عرفت ضعفه ولكن لا يخفى ان مرجع ذلك ومرجع ما سمعنا من كونه وقبرها ان الصدقة خارجة عن الاوصاف اللاحقة للهبة وليست عقدا مستغلا
مقابلها وجع فاذا انقضت النية بها بما فاءه الاخر ونحوه بغير شوب حكم الهبة لما في الرجوع بهما مع عدم العرض وعدم كونها ربح ولا فلا يجوز انما
على ما قلناه من كونها عقدا مستغلا فالجواب بطلان العقد في شرطه فمجردا والله العالم المسئلة الثانية بجواز الصدقة على الذي وعده من
الكافر غير المحرم وان كان اجنبيا على الاصح لقوله على كل كبد حرام اجر ولقوله لا ينهيكم الله عن الذين لم يقبلوا في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان
تصدقوا فيهم وغير ذلك مما سمعنا في الوقت فان المسئلة من واحد ولا خلاف والله العالم الثالثة صدقة المستر المقتضية غضب الرب افضل
من صدقة الجهر بلا خلاف اجماع فيه بل في ذلك هو موضع وفاق قال الله تعالى وان تحفوها وتؤنوها القطار فهو خير لكم وعن الصادق عليه السلام
في السر افضل منها في العلانية الى غير ذلك الان بينهم في ترك الواساة فيظهرها فوالله الله يحب من اسرها الرسل مع بعده عنها فضلا عن
غيره او فسد الاقدار او قبل عن الناس او خذ ذلك ما يقرب من الجهر على وجه ربح على مراعاة السيرة المحمدي ارجح من الجهر من حيث نفعها ثم في غيرهما
مختصيص ذلك المستدبر اما الواجبة فالأفضل اظهارها كما عرفت على بن ابيهم ورواه عن الصادق عليه السلام ولبعد ما عرفت طريق الربا ولا امر بمحليها الى الامام المتشا
للكتان بل على ابن عباس ان صدقة السر افضل علانية بسبعين ضعفا وصدقة الفريضة افضل سريتها بخمسة وعشرين ضعفا لكن المص وغيره المقلدون
افضلها السر وهو لا يخفى من وجه والامر سهل بعد اكمال الامر الى عالم السر والجهر والله العالم وبكرة الصدقة بجميع ماله على ما صرح به غيره والحد لعله
لقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل انفقوا في الله ورسوله في ما يريدون افضل الصدقة عن ظهر غنى لكن
لا يخفى عليك رجحان مقام الاثارة الذي اشار اليه ربنا عز وجل في قوله ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة ومنه وفضل الاولياء ولعله لما قال في
وبكرة ان يصدق بجميع ماله الامع وثوقه بالصبر ولا عيال له فكان الرجوع في ذلك كله الى الموازين الشرعية المختلفة باختلاف الامكنة والارضة والاحوال
هو المخرج في ذلك وفي غيره كالصدقة وعنده عيال محتاجون او عليه من الخلفى اسبابها في الاول في عدد من غيرها وحكم بكرة عنها في الثاني لكن من
المعلوم ارادة قلنا الثواب من ذلك نحو الصدقة على الاجنبى مع حاجة الغريب لذلك وقد فيها لصدقة وروى صاحب المراتب منها المرجحة بالنسبة
الى ذلك الله تعالى سئل النبي صلى الله عليه وسلم اى الصدقة افضل قال على الرمح الكاشح هذا وقد تضمنت النصوص وظائف كثيرة للصدقة كما انها تضمنت الحكم بما
الصدقة تجل من الامور كالنفس على الصال وبذل الجاه والكلمة اللينة ونحو ذلك ما هو امد منها ما يشبهها في الفضل لانها لها حكمة فلا
ولقد روي الله العالم الوفاء والمؤيد والسد كتاب السكينة واخبرها بالحسن وهي عقد يقتر في الصحة الى معنى الاحبات القبول والوفاء
بلا خلاف ولا اشكال ويقتر في لزوم الى اللفظين منه على نحو غيرهما من عقود اللزوم التي شرعت المعاطات فيها على انها من افرادها ولا فرق في ذلك
بين كونها مطلقة او مقترنة بمدة او غيرهما هو الاصح وجواز الرجوع بها في الاول منى شاء لا ينافي افتقار مشروعيها الى معنى الاحبات القبول على
سمعة في العقود لاجازة على ان الظاهر لزوم هذه الفرض بقية بالنسبة الى صميم الاسكان وجواز الرجوع لمكان تحقق مقتضاها لكون العقد جائزا والا
لجاء عدم اسكانه اصله والامر في ذلك سهل واما القبض فلا خلاف اجماع في اعتبارها بقية بل في الرابض من جماعة وصريح اخر الاجماع عليه نعم في جامع
ينبغي ان يكون اشترطه على القول بالزوم اما على عدم الزوم فانه بمنزلة العارية والمظان المراد ما في الروضة انما يشترط على تعدد رتبها اما لو كانت
جائزة فالأباض شرط في جواز الشلطة على الانتفاع ولما كانت الفائدة بدو من منفعته اطلق اشترطه فيها والا فلا يخفى عليك عدم منافاة شرطه
لجواز كانه القبض بالنسبة الى الهبة على معنى عدم تحقق اثر العقد الابر هذا ومنه وطا والمذهب وقفه الراوندك وغيرهما انه يقتر في صحتها الى الانجاء
والقبول ولزومها الى القبض ولعله لا يخفى من قوة لان العدة في شرطه اجماع خلاف وهو انما يقتر في الصحة الى معنى مقتضى التوبة والاطلائات فان
في الحكم عند انقضاء واحدة منها اى العقود الثلاثة وافضة فقد ارضت المرحوم ادمى عليه اجماع الفقهاء واختارهم لكن ظاهر الاكثر وصريح بعض الشرط
في الصحة بل الظاهر انه معقد ما سمعنا من الرابض ولعله لكونها من لواحق الوفاء والهبة بل في الحكم من كلام ابن حزم اعني ان الهبة في صحتها اتم ولا دليل
عليه بل لا دليل على اعتبارها في لزومها انما كاهو الحكم عن المنفعة والكافي وجامع بيع والغنية بل ظاهر الادلة كعمودا والمؤمنون وغيرها الروايات
ذلك وغيرها ومن هنا كان ظا الأكثر والمشهور ما هو صريح جماعة من عدم اعتبارها في الصحة والزوم وان نؤلف عليها حصول الثواب يتم في جواز السكينة
اولا وميل في السمي خلاف شمع نظرية انه وعلى كل حال فأنها الشلطة على استيفاء المنفعة تمام المدة المشلطة مع بقاء الملك على ملكه بالاختلاف
اجده فيه كما عرفت بغير واحد غير واحد لا يملك على ان ينج الراوندك وابن البراج عن قضائهما نقل العين في خصوص الرقاب هذه الدار لك عرك ولعليت

المسئلة

الحكمة

الحكمة

نوعه

[illegible]

ثم بعد ما ورثت لهم ان يستفيدوا منها بمقدار ما بقيت قال اذا مات الرجل فقد انقضت وهاهنا الرقي فكان على المقدم ان يذكرها مع العري الا انك قد عرفت
ان ذلك هو المعلوم من شأونهما الحكم وعلى كل حال فلا يبطل عند العري بالبيع وغيره من نوافل العين الذي مودعه غير مودعها كما لا يبطل بالاجارة
بالاخذ اذ اجد فيه بل يمكن دعوى تحصيل الاجماع عليه كاعرفنا في نوافل بيعه مضافا الى الاصل وغيره من ادلة اللزوم المتقدمة وخصوصا مع صحة البيع بين
المتقدم سابقا والظان الرقي انه كذلك لا يتحد الدليل في الجمع بل قبل ان ياولى بل وكذا السكنى لا يلزمها السكنى المطلقة والعري والرقي بناء على
مشروعية الاطلاق فيها فالمرجع خبر واحد بل لا جد خلافا بينهم فيه انفسا كما هو شأن العقد الجائر اذا اطر عليه لازم بنافيه ودون الجمل على ذلك
ما في نوافل المالك العين كان فسخا للسكنى لا للعسر والرقي بناء منه على عدم جريان الاطلاق فيها وقد يناقش بعدم منافاة فعل العين لفعل المتقدمة
وان كان على وجه الجواز حتى يكون ذلك فسخا شرعا وان لم يقصد به رفع لو قصد به الفسخ ولو يقصد على العين وصار فسخا في ذلك وكيف يمكن
فالمراد ان فعل العين من حيث كونه كذلك لا يقتضي فسخ العقد اللازم الذي مودعه المتقدمة بل يجب ان يوفى العين مثلا ما شرط له ثم في صحة اصل البيع من بين
النوافل وبطلان خلافه فالأكثر على الصحة للعموم وخصوصا الصحيح المنزلة والجملة يوفى لا انتفاع لا بنافيه لانها ليست مودعة الرضوخا مع عدم انعقاد
المتقدمة في ذلك الجواز الصفات التي لا تنافيها واستغناء الفاضل في محكيها لبيان بل عن ايضاح النافع القطع ببر واستشكال في رقي عقد ويحكى في معنى
من كونه والانتفاع وقبح وجوبه بالصحة في محكي الارشاد فاختلف كلامه في كونه ولعل ذلك مما عرفت ومن ان العري المقصود من البيع هو المتقدمة ولهذا لا يجوز
بيع ما لا منفعة فيه والقرض ان زمان استحقاق المتقدمة محمول فيجعل البيع ولذا منع الاحتكام من بيع السكن الذي يغتفره المطلقة بالافقون للجواز وقت
الانتفاع به ومن المعلوم ان المقام اولى منه لا مكان استثناء الزوج مدة يقطع بعدم زيادة العدة عليها بجواز المتنازع الا انك جميعا كما ترى وقد
تحقق الانتفاع بالبيع وانما يختلف من نوع خاص وذلك لا يندرج كان الجمل يوفى الانتفاع ليس بجمل العين البيع انه ليس من اوصافه فادل على غلبتها الموقوف
في البيع لا بنافيه مثل هذا الجمل الذي لم يثبت ما يغنيه من الصحة ومنع الاحتكام من بيع السكن المتقدمة منه على ما منعه هنا لا شرعا كما في العدة بل لم يلق
بالصحة هنا القول به ثم ان لم يكن ذلك ليلخصه مضافا الى الفصل المتقدمة بالجواز نص بها الذي يكون القول بالابطال ممتحا لا جواز في مقابلته وهو في الجواز
بل لعل ظاهره من حيث لو كانت العري في العقب لك لاعادة بانها تروى من هنا امكن الفرق بينهما بذلك ان لا تدع اتخاذ الطريق اولى بخرجه ذلك بدليله
ان كان الاولوية التي ادعىها في السكنى المتقدمة باعتماد المكان استثناء قدر يقطع بانقضائه السنة فبأنه في ذلك ان مثله في العري نظر الى العري
الطبيعي الذي لا يبعد عن الممر بعد قطع او عادة ومن ثم يحكم بوجوب المفتوح وبفسخه بالرد ويغتنر وجهه من الوفاء اتفاقا وان كان قد يناقش في اصل ذكر
الاولوية المزبونة بان المنع انما هو مع فرض استثناء قدر العدة المحمول الدار بين كونه سنة وعشرين يوما وتحظيق وحسنه عشر شهرا او سنة او تسعة
اشهر كما اذا فرض استثناء ان اثر ضرورة القطع بجواز بيع العين المستأجرة مدة معلومة كما انه قد يناقش في النقص بذلك وبان العري فلا يمكن
فيما ذلك كما اذا كانت مقررة بغير العقب انتم فلا ينبغي ان ذلك كله يرجع عن وجه المسئلة الذي هو بيع العين المستأجرة متقدمة زمانا محمولا باعتبار
عوده مثل هذه الجملة للبيع وعدمه ولا ينبغي ان المنفعة الصفة الا ان تكون المعاملة منه نية فممكن ان لا يتجمل بين الصبر حيا الى انقضائه المدة بين
الفتح لقاعدة الضرر من غير فرق في ذلك بين بيعه على العسر وغيره وان قال في ذلك انه ربما فرق بينهما فيصنع الاول دون الثاني فنظر الى استحقاق
المتقدمة ابتداء واستمررا استحقاقه لفعل الجملة بخلاف غيره وفيه ان المتقدمة من العلم بالمتقدمة المطلوبة في البيع ان كان ما بنافيه هذا الثالث منها
مطلوبا لا يصح قطعا الاستحقاقين فلا ينبغي احدهما على الآخر كما هو واضح في تنبيه وهو ان الممر لو كان هو المشتري ففي ذلك جواز لبيع العين بجميع منافعتها
لانها باجمعهما مملوكة له ولا مانع من نقلها الى غيره بوجه وان كان قبل الشراء ما كان يمكن بيع هذه المتقدمة فان المانع لم يكن الجملة بل عدم جواز افر
المتقدمة بالبيع وليس بعيد جواز الصلح عليها لاحتمال من يجرى ما لا يجمله البيع وحسنه على العين في المتقدمة فعلى هذا لو كان مشتريا العين غيره وجوزناه
جازه ان يصالح المشتري على تلك المتقدمة المستحقة لمرءة عمره بما لم يعلو ويصير المشتري ما كانا جميعا لو كان هو المشتري وفيه آلا ان البيع لا يفسخ
الا على العين المتقدمة تابعة للعين باعتماد انما للاعتناء في الملك فمع فرض كون المتقدمة مستحقة للممر بعد العري لا يصح تناول عقد البيع
ضرورة عدم تبعيتها للعين المملوكة بسبب الملك كما هو واضح وكذلك في العين المستأجرة ونحوها وانما ان لا يوافق ما استحقاق من عدم جواز اسكان
السكان غيره ولا اجارة للسكن اللهم الا ان يحمل على عري مصرح فيها بجواز النقل للغير والاحتمال في كيف كان فاطلاق السكنى يقتضي ان يسكن
بنفسه هو واهله واولاده ولا يجوز ان يسكن غيره الا ان يشترط ذلك كما صرح به جماعة بل في جامع صدق بغيرها نسبته الى الاكثر بل في ذلك وغيره هاتسبه
الى المشهور والظاهر اذ لا مانع من غيره من ان اطلاقها يقتضي ان يسكن بنفسه ومن جرت عادته باسكانه معه ولذا استجرح في الشيء والخاص المشهور
فالصلح القوي لكن قد يظهر من بعض المتأخرين الخلاف بينهم في ذلك حتى انه في الكفاية قال الحارثي باهله وولده من جرت العادة ما ساكنهم كما عبيد
والامان والخدم والمرضعة والضيف وغيرهم وفي غير هاتين جماعاته انما الحان الدابة اذا كان الموضع معدا مثلها وجواز وضع ما جرت العادة بوضع
من الامتعة والغلة وفي قبح مجر من الغلة فذلك الحاجة والظن عدم الخلاف بينهم في ذلك ومرار الجمع ان المدار على انفسهم عرفا من مثل الاطلاق ان المروءة
التي هو كغيره من الخطابات العري وليس هو لا سكناه نفسه ونوافلها مع فلا يجوز له ان يجرى السكنى لغيره كما لا يجوز ان يسكن غيره بصادره ونحوها
ضرورة انقضاء الاجارة بثبوت السلطنة على مودعها والقرض ان التملك لم يقدفع على وجه خاص لكن في رالي يقتضي اصول المذهب بل انه
جميع ذلك وان له اجارة وانتقاله واسكان غيره معه وكذا وله وامرته سواء اذن له في ذلك ام لا لان منفعة هذه الدار استحقاقا وصنفا ما لا
من امواله وما من حقوقه فلا يستفادها كيف شاء بنفسه بغيره وما اوردده شجنا في نهايته فلا شك ان خبر واحد قليل لا يورده احتياط

كتاب

ابي عبد الله عن الرجل له خادم فيقول له فقل اني قد مررت بماعاش فاذا مات فمروءة فقل اني قد مررت بماعاش فاذا مات فمروءة فقل اني قد مررت بماعاش فاذا مات فمروءة
 يستخدمونها فقل اني قد مررت بماعاش فاذا مات فمروءة فقل اني قد مررت بماعاش فاذا مات فمروءة فقل اني قد مررت بماعاش فاذا مات فمروءة
 بعين وقتان مما شئت ان يكونا كاد علي الخبر ان الاولان بل لا احد منهن الا اجماع يقتضيه عليه وكذا الوصية منة ولو عرجهما وانقضت
 كان مبرا للورثة الحائرين بلا خلاف ولا اشكال في ذلك ولا في لزومها لعموم اوفاو المؤمنين وغيرهم مسلم وسابقه بناء على انها من الجبر ولا ينافيه
 اطلاق الخبرين المرويين على الجبر المطلق خصوصا في سؤال احد هاتين على ان التعارض بينهما وبين ذكرنا من وجوه ولا ينبغي ان الرجوع لذلك ولو
 لغوي لا يحاسبنا الكلام في لزوم الاول الى موت الحائرين بوجوه فقي عدنان لم يبين كان له الرجوع من شاء ومالي اليه من غير من اخره من وعله كونه
 كالسكنى المطلقة بناء على ان جوازها للعاقبة باعتبار عدم افضاء عطفها الا الطبيعية التي تختص في المسمى به ان ذلك لما سمعت من المنصر وال
 ففرض العطف للزوم وصبره السكنى مطا ملكا اذ ليست هي الاشياء منزهة والنفقة انما يكون في استيفائها وقد ملكك بالعقد الا ان المنق
 المروي يكشف عن الحكم فيها شرعا ذلك فلا يفسر عليها الجبر خصوصا بعدم ظهور النص فيها بعدم النسيان احوال اذ ان ذلك فيه بل مقتضى
 حصول الجبر في المحسوس لا يفسر على الجبر بل شرعا فكمه والوفت ليس من موانع ومن هذا ذهب من لم يلبس الى لزوم وعدم نصه بموت الحائرين
 ولو لا قول رسول الله وفضاء على برد الجبر وانفاذ المراتب لكان يجيبا بل قد يعمى ظهور الخبرين المرويين في لزوم الموت الحائرين بل لعله مقتضى
 التدبر في عبادة الله تعالى وربما يشهد لما ذكرناكم بل يزم الوفاء المنقطع الاخر الى الموت الموقوف عليهم فيرجع الى وفته الواضح وما هو الا انفا
 عند الوفاء ملك الموت عليه المنفعة المستغنية دوا ولو بالاستصحاب بل مقتضى صبره المنفعة اذا الا ان النصول سابقه صرح بوجوه
 الورثة ومنه يعلم غرضه ما تقدم منا من كون الوفاء المنقطع منها من الوفاء مشروع ونفسه لا ان جبر كذا ذكره واللا ففرض بطلان موت الحائرين
 سمي نه هنا في الجبر المطلق لا موت المحسوس عليه بل كان جائزا على ما ذهب اليه المفاضل ومن تبعه مع انه لا خلاف عند من في لزوم الوفاء المنقطع الى موت
 الموقوف عليه جبر فلا ينافي ما ذكره في الجبر المطلق اذ هو بناء على كلامهم من الجبر المطلق على هذه الا انه كما ترى ضرورة ان كفايتهم في انقطاع الوفاء بخو
 قول الواصف وفته على زيد من دون ذكر شي اخر هذا وربما كان ظاهر الحكمي عن التفتيح وايضا قد كون الجبر المطلق كالوفاء المنقطع في العود الى
 المالك بموت المحسوس عليه لا الحائرين الا ان خلافه المشهور بخلاف ما دل عليه الخبران المرويان وعلى كل حال ربما يثبت ما ذكرناه اطلاقا في لزوم الجبر
 على الغير من غير تعبدية لك بما اذا فترت عمدة عمر الجبر بل ظاهرهم لا كفايتهم بل ووجه الجبر على الا ان المحسوس اللهم لا ان يعمى ظهور ذلك في
 ارادة الدوام وفي منع ودعوى خروج ذلك عن الفرض من حيث بنه الفرض فيه نه فيها انه لا يقتضي الا لزوم في مقتضى العقدان دائما وانما وان
 مقتضا ففقد اقل وجبه مشادة سبيل الله ثم سنده لم يزم في غير هابل انعدام خروجهما عن الملك بذلك وان غلبا في المطلق لعدم السيرة
 فيه فيبقى على حكم غيره من افراد الجبر اذ لا خلاف في بقاءه على ملك ما ذكره وبذلك كله بان لك اكثر احكام الجبر وان اشكلت على بعض الناس لعدم
 راسية او الادعاء انك قد عرفت انك اكلهم جملته من الما الوفاء السكنى واختبها والله سبحانه عو العالم **كتاب الجبر**
 والنجمة بما عتبا اختلاف حكم افرادها والافق حقيقة واحدة كالجبر ونحوه وانما الجبر اكثر بها مودة وكيفية فان النظر فيها في الحقيقة والحكم بالحقيقة هي
 العطف المقتضى لملكك ليس من غير عوض فليس الجبر الجبر اعني الزم او لا من الجبر من ولو بالمعاطاة او فضل الواهب كما تقدم نظيره اذا انا هو كونه المشكلة
 من واحد في الواجب ان طاهر لا يصح الا اتفاق على اعيان العقد الفعلي كما يظهر من الكتاب في صرح بتركه وفيه ان ياذر سندا للمعاطاة في
 في غيرها من المظاهير في المقام كمنه في مود واليمين عليها من العقد فلا يفسر عن القول بمشرونها هنا وحمل كلام المصنف على اذنه بيان انها من ثم
 في العقود لا الاتفاقات وان تخلف بها بضمن معنى الاجابات القبول من الاقبالي في بيان القسم لثقتها منها كما نسمع نية لذلك التوقيع فالحق في خبر
 الجبر الشامل لسائر العقود الذي يخرج به العقد الدال على ذلك والمقتضى كذا في الراس وجازة المباح والموت المقتضى للملك بالارث ونحو ذلك
 كما انه خرج بقوله لملكك الميراث والجاره والسكنى والرفق والدمي ونحوها ما يقتضيه ثبوت المنفعة او اباها وبقول من غير عوض البيع ونحوه
 فخرج الرصينة بالاهبان وبقول الجبر اعني الزم او لا من الجبر من ولو بالمعاطاة او فضل الواهب كما تقدم نظيره اذا انا هو كونه المشكلة
 اللهم لا ان ياذر سندا للمعاطاة في غيرها من المظاهير في المقام كمنه في مود واليمين عليها من العقد فلا يفسر عن القول بمشرونها هنا وحمل كلام المصنف على اذنه بيان انها من ثم
 المراد من قوله من غير عوض والجبر اعني الزم او لا من الجبر من ولو بالمعاطاة او فضل الواهب كما تقدم نظيره اذا انا هو كونه المشكلة
 كالقبض كما هو واضح وعلى كل حال قد تدبر فيها بالمشكلة والظن وان كانا هما اعم منها ضرورة صرحنا على مطلق العطاء المبرع به الشامل للرفق
 والصدقة وغيرهما كما اذا الهبة اعم من الصدقة والهدية بناء على ما سمعنا سابقا من كونه ذلك مفرضا عليه ليس بما فيها الوفاء للهبة ون العكس مطرو
 بما فيها الوفاء لان لا يهبط في صدق وانك دون العكس فيضطر بضره فاما ما خارجا وان كان قد عرفت النظر فيه من بابا النسبة الى الصدقة والهبة
 فلا حظ وامل وكيفية في نوع من العقد يقتضي الاجابات القبول والقبض بالنسبة الى من عتبا وترثه لا تعلقها فالاجابات كل لفظ او انا نام مقنا
 بمر اشارة الاخرين بصدور الملك المذكور وكان صالحا لذلك لا تعلقها بغيرها وترثه لا تعلقها فالاجابات كل لفظ او انا نام مقنا
 الماضي وغيره فيمكنه مثل قوله هذا لك فولا واحد كما في الراس وغيره وهو مؤيد لما قلناه سابقا من عدم اعيان اللفظ المخصوص في العقود للارز
 فضلا عن الجائز كما او عتبا سابقا هذا ولكن في لك بعد ان حكى من ظاهر الاجابات لا اتفاق في اتفاق الهبة مطا الى العقد الفعلي في الجملة قال
 وفيه هذا ما يقع بين الناس على وجه الهدية من غير لفظ بل على ايجابها لا بقبول الملك بل مجرد الايجاب حتى لو كان جازية لم يحل الاستمتاع بها الا لا

كتاب

الهدية

الهدية

الهدية

الهدية

لا بد من الاستئذان قال الشيخ في رد المحتار ان اراد المهدية ولو وصاها وانتقال الملك منه الى المهدية فليس كل وسولة في عقد الهدية معه فاذا مضى
واجب له وقبل المهدية اياه انتم العقد ملك المهدية وهدية ونحوه فان في من وجعل عدم اشتراط الايجاب في قبول احكاما واختلفت كلام
الفاضل في عقد جزم باعتبار الايجاب في قبول والقبض فيها في محكي ترد في اول الباب عدم استغنائه عن الايجاب في قبول عملا بالاذن المستفادة من العادة
وقال في لعمرك لا ونحوها في طم قال ولو قبل بعدم اشتراط قبول قطعا كان وجها لفضاء العادة بقبول الهدايا من غير نظر وظاهر المحكي عن كونه عند احتساب
اليها لا نهكي عن قوم من العامة انه لا حاجة في الهدية الى ذلك بل البعث من المهدية كالاجابة لقبض من المهدية اياه كالقبول لان الهدايا كانت تخلى الى
الله من كسري وقصور وسائر الملوك فيقبلها ولا لفظ هناك واستمر الحال من عهد الى هذا الوقت من سائر الاصطلاح ولهذا كانوا يبعثون على ايدي الصبيان
الذين لا يندبوا بانهم ثم قال ومنهم من اعتبرها كالهبة ولعندنا وعما تقدم بان ذلك اباة لا يملك واجبة لو كان كذلك لما منعوا فيه من الملاءمة
ومعلوم ان النسخ كان ينصرف فيه ويملك غيره ويمكن الاكتفاء في هذا بالاطعة بالارسال والاخذ من باهية العادة بنقل الناس الى ان قال والمحقق في
غير الاطعية لها فان الهدية قد تكون غير مملوكة كاشتهر هذا في الشايك الدواوين الملوك الى رسول الله ص فان ما بهية القبطية لم ولده كانت من هذا
وفي جامع صفة انه قوي من غير ذلك هو حسن لكن قال ومع ذلك يمكن ان يجعل ذلك كالمعاطاة فيبعد الملك المثلث لزل وببيع المنصرف والوطى ولكن
يجوز الرجوع فيها قبله عملا بالقرابة المختلفة وهي صالحة عدم اللزوم مع عدم تحقق عقد يجب الوفاء به وبثبوت جواز المنصرف فيها بل وفوقه ووفوع ما
ينبغي الا باهية وهو الوطى واعطاه الغير فصدق ذلك للشيخ في ما يراه وولد وقد كان يهيك اليه الشيء فيهد به لزوجاته وغيرهن واهيك اليه جلة
فاهداها لغيره من غير ان يغفل عنه يقول في لفظ ولا عن الرسل ايجاب كك مقارن له وهذا كله يدل على استغناء الملك في الجملة لا الا باهية ولا
ينافي جواز الرجوع بها مادامت العينة باقية فلك قد عرفت مشروعية المعاطاة في الهبة وغيرها من العقود الا ما خرج فضلا عن الهدية وانما انفسد بمقتضى
العقد الملك لا اندراجها في الاسم وان لم تكن عقدا الا انهم اعتبروا فيها جميع ما يعتبر في العقد من المقتضى في كل في الفرض دعوى كونها هبة
عدم المقارنة بين المصلين المتزلين منزلة الايجاب في قبول المقتضى بها الانشاء نعم بناء على التوسع بالنسبة الى ذلك في المعاطاة فيجوز كونها منها
بل وكذا في كل معاطاة عقدا ما على عدمه فلا يصرح عن دعوى مشروعية طما اخر من الهدية مثلا مستغلا براسه خارجا عن العقد والمعاطاة
لمكان السيرة القبطية التي هي الاصل في مشروعية المعاطاة فالفرض مثلهما ولعله او ما اليه بقوله كالمعاطاة بل ينبغي التماس في غير المقام حتى السبع و
شبهه بناء على اندراج هذا القسم وان لم يكن معاطاة في اسمه واما اذا فرض مشروعية بالسيرة وعدم اندراجها في الاسم فلا بد من القول باستقلال
بنفسه وان شابه معاطاة كل عقد في المقادير وجواز تتبع الادلة من استصحاب الملك ونحوه انما الكلام في اصل مشروعية ونزول الارض عليه
من الملك وغيره فهو كك في الهدية وغيرها من غير ما في ظاهر الرابض من عدم مشروعية المعاطاة في الهبة لشبهه الانفاق المزبور ومشروعيةها
في خصوص الهدية لم يعرف وكانت لم يبرح نظره في الطرف المستقلة بل انصرف الى بعض الكلمات الموهمة لذلك في المقام وفي غيره فلا حظ واصل والله
الحام وقيل كل حال فلا يصح العقد او بايقوم مقاسر الامن بالغ كامل العقل جائز المنصرف على حسب ما مر غيره من تفصيل الحال في ذلك كله بالنسبة الى
غيره من العقود فلا حظ ولو هب في الذمة فان كان لغيره من عليه الحق لم يصح على الاستبصار باصالة عدم الاستقلال وغيرها والاسم بل المشي لانها
مشروطة بالقبض وملك الذمة يمنع قبضه ودعوى امكانه قبض احد من ثمانية غيرها ان الموهوب الماهية وهي غير مجزئات قطعا وصحة بيعه مع موقوف
اشتراط صحة بالقدره على التسليم لمعلومية الاكتفاء فيها بما يتحقق به المعاوضة وتخفيفها يكفي فيه القدره على تسليم بعض افراد الماهية المعدود
المعوضين وبدخل في ملك المشتري من غير تصرف على قبضه فيسحق المطالبة بالاقباض بخلاف المقام الذي لا شك في مدخله الا بقبض في حصول الملك
فلا بد ان يقبض الواهب الدين ثم يقبضه المتهب فاشنع نقله الى ملك المتهب من يهودين وكذا بعد تعيين المدبون له قبل قبض الواهب لنقله الملك
وبقبض الواهب يحدث الملك لم يمنع تقدم انشاء الهبة عليه اذ يكون هبة جارية بهي هبة باسم ملكه ببيع وغيره وذلك غير جائز قطعا والا
لصح تملك ما سبقت له وبخطبه وبخبره ومن لم يصح هبة موصوفة في الذمة وصح بيعه ولكن قد بنا في ذلك كله معلوم كونه التحقيق في محله
ان وجود الكلي الطبيعي عن وجود افراده وبذلك جاز نقله بالبيع المشروط بالقدره على التسليم وغيره من النوافل التي فيها الهبة ولا يقدح الفرق
باستحقاق البيع من دون القبض بخلاف الهبة لانا لا نتحكم بقبض الهبة الا بعد القبض كما لا نتحكم بقبضها لو تعلقت بعين خاصة الا بعد قبضها وهو
يمكن بقبض بعض افراد الماهية الذي هو وجوده عن وجود الكل وقبض الواهب انما يقبض تعيينا له من بين الافراد لا انه يحدث ملكا جديدا بل
الناتج ان يقبضه عدم الفرق بين المقام وبين هبة المشاع الذي هو كل اية فلو هبه كك ثم عينة الواهب دفعه الى الموهوب لم يكن اشكال في
صحة لعدم الادلة فكذلك المقام هذا كله مع ارادة قبض الشخص فيه اذ اوهبه كليا لانه مال مملوك لمحقق ولذا جاز جريان غير الهبة عليه من النوافل
ثم اراد اقباضه على كلبه بان ان الموهوب يقبضه على وجه التفاضل بينه وبين من عليه الدين اذا فرض كون الموهوب موهوبا من جهة الدين فصدق
ولا فائز بالفرق كل ذلك مضافا الى ما يشعر بصحة صفوان سئل الرضاء عن رجل كان له على رجل مال فوهبه لولده فذكر له الرجل ان المال الذي له
عليه فقال له ليس عليك فيه شيء في الدنيا والاخرة بطبيعتك له وقد كان وهبه لولده قال نعم يكون وهبه له ثم تزوجه فحصل له هذا من هبة
وانما جاز له تزوجه منه لعدم حصول القبض والطلاق لفظ التزويج باعتبار ايجاد عقد الهبة الذي هو جزء السبب المملك ومن ذلك بظاهر الملك ان رجل ابر
الغير على ما ذكرنا اولى من طهره ومهيه بالتدريج واوله بلادة الحجاز من طلاق الهبة بمعنى العزم عليها ونحو ذلك كما انظر له من قوة القول بالحق
كما عرفت وتروى وغيرها وفي ذلك انه يجزى بل عطف انه الذي يقبضه مذهبنا ولعله لا ترك التزويج في محكي كونه ولا بقبض ومن هذا كله هبة الذمة

في الجنب

مادته

لغير من هو عليه وان كانت له صحة بالاختلاف اجد فيه بل في بعض كتبنا اظهرهم الاتفاق عليه لعله لجمع معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل
 يكون له على الرجل دين فمجهول له ان يرجع فيها فلا ولا ينافي صحة الفروع عنه ايتم رجل كانت عليه راسم لا ناس فمجهول له ثم يرجع فيها ثم وعندها
 هذا قال في تلك ومثلها الرجوع بعد المدة فان كان في كلام السائل مضافا الى عدم الادلة التي لا ينافيها على غلبا القبض فلهذا الموهوب هذا مقبوض للموهوب
 باعينا كون في ماله فمجهول في ماله بل اقوى في ذلك ان يرجع في ماله ضرورة اقتضاها سقوط المال عن ماله بعد تقبل ملك الانسان على نفسه
 شيئا اخر غير ما من انشا النقل كبيع الدين على من هو عليه غير فيكون ذلك بمنزلة نقل المال الموهوب الذي هو ملزوم للهبة من هنا قال المصنف في
 الاثر اظهره اتحادها مع المبادي ان المراد بلفظ الهبة لا يبرأ فان ذلك خارج عن المقام الذي هو موهبة على الذمة ومن العلوم انما من انشا التملك
 كالبيع ونحوه الاستقلال لكنها تقيد بمقتضى الاثر بالاطراف التي لا تدرك من هنا كان الميراث غلبا القبول فيها قلنا انه لا يشترط في ابراء القبول
 على الاصح وفاقا للاكثر بل المشهور خلافه للحكم عن الغيبة قبل والمبطل وان كانا متحققين بل الحكمي عنه التصريح بكون الاقوى عدم الاشتراط ان
 كان الاشتراط قويا ايهما كان في صحة القبول وعلى كل حال فالذي هو الاول لصلا الاسم بغيره ولا استعاضة ولا تجزئة بالعقود في قوله تعالى
 ان يعقوب آه وللنصوص المتشعبة في ابراء المدينين جميعا عدم خصوصية ومبنا ولغير ذلك من المقام من العقول التي لا بد فيها من القبول وان كان في بعد
 تمامها تقيد بمقتضى الاثر كالمصلي وبيع الدين على من هو عليه بذلك فظهر ان حقيقة الحال على وجه لا يخفى عليه التوثيق في جملة من كلماتهم في بعضها
 ظاهر كون البحث في التبعية ابراء بلفظ الهبة من العلوم مخرج ذلك عما نحن فيه من بحث اخر مبني على عدم اشتراط لفظ مخصوص في ابراء بل في
 كل ما دل عليه من حقيقة ونحوها ظاهر في انه من الهبة لكن هذا القسم من الهبة لا يتصل الى القبول لانها كالابراء وهو لا يحتاج اليه فلهذا في القبول
 والقول كون الهبة قوما واحدا وانما من قسم المقبول وانما جعلنا من قسم الابراء وبني مسألة القبول على احتياج ابراء اليه عدمه وقد عرفت صحة
 في ذلك ولا حكم للهبة من ملك وغيره ما لم يقبض الموهوب عليه ما هو المعروف من مذهبنا صحتا في جامع صدق عليه لنا اخرون الا الفاضل في
 والتصديق والاكثر من من علمنا في محكي في المشهور في محكي ايصح النافع بل على التذكرة بعد ان حكى القول بان القبض يفي في لزوم على الشخص في
 قال لا يحصل الملك بغيره عند علمنا اجمع والاصح عليه اجماع الامامية من ان لا يفي في حق الهبة لانه لا ما يفي في العلم مقتضى التدبير في الحكمي
 في الخلق وان قال في لزوم الا بالقبض مستدلا عليه اجماع الفرقه واخبارهم الا ان الظاهر ارادة الفقه من لزوم فيه بل في من لعل لا يصح ابراء اول
 باللزوم الفقه فان في كلامهم اشعار ابراء في الشيخ قال لا يحصل الملك الا بالقبض ليس كاشفا عن حصول العقد مع انه قال بان الواجب ان لا يتصل
 الهبة بغير رفع الخلاف ونظر في ذلك في العادة في نقل القولين واجمع لها ثم انما الثاني فكيف يحمل على الاخر نعم كلام الشيخ الذي نقله متناقض
 ليس حجة على الباقي فان الخلاف متحقق ثم قال في كونه اتفق ما هو اعجب ما في من فانه قال الهبة الهبة والصدق لا يملكها المتهب المهدى المقتضى
 عليه بغير الايجاب القبول اذ كان غيبا الا بالقبض وبذلك لا يحصل الملك عند علمنا اجمع وهذا ظاهر في دعوى الاجماع على ان القبض
 شرط في صحة اجماعا وبذلك ما في سوابقنا في ما في نقله يمكن ان يحمل على انه لا يحصل بغيره الملك التام وهو اللزوم اعم من صحة وعداها لا ينافي
 فتوفي في نقله في الخلاف وان كان خلاف الطائفة في لف من الصحة الحاصلة بغيره القبض صحة العقد من حيث كونه عقدا لا صحة
 بمعنى تيب الملك عليه فيكون المراد عدم مدخله لقبض في مفهوم الهبة باعتبارها اعطية وهي كل بل تصدق الهبة وتحقق بالعقد ان توقف الملك
 مع ذلك على القبض كما شهد لذلك جوابه عن مرسل ابان بعد ان ذكره دليلا للمخالفة فانما يقول بموجب ان الهبة بنفسها لا تنقل الملك بل مع
 القبض نعم العقد صحيح لكنه ليس زما وهو ظاهر فيها قلناه ان لم يكن صريحا وكانه اراد بقوله ليس زما الزد على ما حكاه عن الشيخ وابن البرقي بعد
 مسائل من انه اذا مات الواهب قبل الاقباض لا تبطل الهبة فقام الوارث مقامه كالبيع مدة الحياة لا بعد ان حكى عنها ذلك قالوا الاقرب البطلان
 انما انه عقد جائز قبل القبض فانفصل بالموت كما لو كانه والتركه وخبر اود بن الحصين التي قلت في مظهر ما في ذلك وغيرها من جعل ذلك من ثمرات
 الخلاف ثم قالوا في الفرقا ظاهر بين بين بيع الحياة لا نوع معاوضة بخلاف الهبة خصوصاً والشيخ في ذكر خلافه في ان الملك لا يحصل من حين القبض
 او من حين العقد يكون القبض كاشفا واختا الاول وجعله الصحيح عنده وهو الذي سمعت من حكاية عن الشيخ مستظهر لمراد الهبة من
 اللزوم فيها واما في ما في من الخلاف فكل من التصريح بانما اقبض يبرأ من الواهب كان القبض سدا على ان ذلك من لوازم كون القبض شرطا
 في صحة اللزوم كما في غير الاسلام واما في العباس الاعتراف به بل زاد الثاني منها البطلان لو ما احدنا قبل القبض بل عن طائفة من على ما اختار من حصول
 الملك بالقبض فانه يثبت ان هذا ولكن الحكمي عنه الخلاف في طائفة قالوا في ابراء عبد اولم يقبض حتى قبل شوال ثم قبضه لقطرة على الموهوب
 لان الهبة تنفذ لايجاب القبول وليس من شرط انقباضها القبض وسبب ذلك في باب الهبة لوان ثبت هذا لان احدا لم يفرق بينهما
 وفي اصحابنا من يقول القبض شرط في صحة الهبة وعلى هذا الاقضية وتلزم الفطرة الواهب وهو كالتصريح في حصول الملك الموجب للفطرة بالهبة قبل
 القبض اللهم الا ان يدعى ان عنوان وجوب الفطرة الموهوب ان لم يكن ملكا الا انه كما ترى في التزام اختلاف كلام الشيخ بعد المسافة بينهما في
 منه على كل حال فكلام القائلين بكونه شرطا للزوم غير متحقق خصوصا بعد ما استعرف من الاجماع على جواز الهبة بعد القبض ايهما الا في مواضع منه
 حمل كلام القائل عليها بمعنى انه لا يجهت للزوم قبله بخلاف ما بعد فانه قد يلزم واضح الفسابل الطائفة اللزوم في المواضع المخصوصة خصوصا لا للقبض
 الذي هو كما انه حاصل فيها حاصل في غيرها ولو كان سببا في اللزوم لا مقتضا في الصحيح كما هو واضح والله العالم اللهم الا ان يفي كما استعرف كما ان المراد
 بجواز الرجوع الهبة لا ابنا في اللزوم باعتبار عدم كونه فنحن العقد الهبة انما هو ناقلا للملك من المتهب فيكون العقد لازما بالقبض لعدم جواز

الملك قبله لقاعدة شلظ الناس على اموالهم وان كان لا يثبت عليه لزوم في حق الواهب موضوع كنهه الوهم ونحوها لبعض ما سمعته من الادلة على القول الاول
مع لعل هذا وربما استفيد من اطلاق اعتبار الاذن عدم اشتراط كونه بغير الهبة فلو اذن فيه قط صرح به الرباض انه الاشهر وعليه عانة من باخر
وفي الكتابة انه المشهور لكن قد عرفت الكلام في الوضعية ايقابل لا يخفى ما ذكره من الشهرة بل صرح القاضي في هذه بابا اعتبار ايقال الفضة للهبة
وفي ذلك هنا بعد ان حكى عن بعض اصحاب اعتبار ذلك لصلاحيته مطلقا الفضة لها ولغيرها فلا بد من ما يرد هو الفضة قال فيهما لجامع صدق هو
حسن حيث يصرح بكون الفضة لها لعدم تحقق القبض المحض فيها اما الواطن فلا كفاية بل وجود لصدق اسم القبض وصلاحيته للهبة ودلالة الفرض
عليه بخلاف ما لو صرح بالانحياز عليك ما فيه ضرورة عدم كون البحث في الحكم الظاهري اما الكلام في اصل تحقق الشرط بالقبض انما في الواقع
عن قصد كونه للهبة سواء كان بقصد غيرها او لا ولا معنى لصرح في ذلك اليها بعد فرض شخصته الخارج ودعوى تحقق الشرطية بذلك دون المقصود
بر غير الهبة واضحه المنع ولا ينبغي ان الاصل عدم ثبوت الاثر بعد فرض عدم اطلاق يوثق به في تناول مثل القبض المشروط المعلوم اشتراطه وتقبل قول كل من القول
والمنتهى في شخص الفضة فلو خالفه الاخر قدم بهمينه لا نه اعلم بقصد هذا كله في هبة غير القبض للهوب واما لو هو في هذا الموهوب لم يصح ولم
يقتض له اذن الواهب في القبض ولا ان يصر زمان يمكن فيه القبض بخلاف اوجه بين من اخر عن المص ولا اشكال في عدم بياض الى ذلك بعض من اقتد
من اصحابنا كالشيخ رة ويحيى بن سعيد فاعترفوا اذن في القبض ولو من اقره له ومضى زمان يمكن فيه القبض قال في الهبة المحكي عن بسوط اذ لو هب له شاة
به مثل ان يكون في يده ودينه في يدها له نظر فان اذن له في القبض ومضى بعد ذلك زمان يمكن فيه القبض في لزم المعددان لم اذن له في القبض فهل
يلزم القبض في الزمان الذي يمكن فيه القبض ولا بد من اذن في القبض الا في ذلك لا يقتض له اذن في القبض لان اقراره به عليه بعد المعدد دليل
رضاه بالقبض وثانتهما في المحكي عن جامع اذ اذن له في قبضه ومضى زمان يمكن فيه القبض صحته للهبة وفيه منع تناول دليل الشرطية لمثل الفرض
اصالة استقلال المعدد بسبب الملك بحاله والواجب اذ جاز ثم قبضه جديدا لصدق صدق القبض للهبة حقيقته فان استدان الفضة ولو
مع الاذن ومضى الزمان لم يثبت قبضا حقيقته ولو سلم فكيف الاذن ولا يحتاج الى مضي زمان قطعا وفيه في ذلك بان اقراره به عليه بعد المعدد دليل
رضاه بالقبض فيكون ذلك لثبوت الاقباض في غير زمان يمكن فيه القبض كما لو لم يكن مقبوضا بيده فاقبضه اياه فانه يعتبر مضي زمان يكون فيه
القبض فكذا ثم اجاب عنه بما حاصله من ان ايجاب المعدد واقراره به على الغير بعده دليل على رضاه بقبضه لها وليس هو قابض بل هو متحقق قبله واما
هو علامه واماره على رضاه بالقبض السابق ومنه منزلة الاقباض وفيه ما لا يخفى عليك بعد الاطاحة بما ذكرناه من عدم الدليل على الشرطية في
الفرض وعلى تقديره فالمنجزة عوده ثم قبضه ولو سلم كفاية الاذن في الاستدانة في تحقق ستماء فيمكن منع دلالة الايجاب والاقرار على مقتضى القبض
السابق على ذلك والالاخية كلام ابو حنيفة المتقدم سابقا على انه لا يثبت في الوضعية خلو الواهب من ذلك التمسك لاطلا في المص وغيره ومن هنا فاش في
الرباض في اصل الدليل بعد ان حكاه عنهم بان دعوى حصول القبض المشروط او البحث لعدم عموم يدل على كفاية مطلقة لا من اجماع ولا من غيره للثبات
وظهور النص المشروط له بحكم الشارح في القبض بعد المعدد فاللزام في غيره الرجوع الى حكم الاصل الدال على عدم الصحة او اللزوم الى ان يتحقق
القبض المنهين ايجابها وليس الا اجماع عليه وهو القبض الخاص به او الماذون فيه ثانيا للهبة ولعله لذا اعتبر بعض اصحابنا اثبتة الاكثر وهو ظاهر
ان لم يكن الاجماع من المتأخرين على خلافه انعقد الى ان قال ويجعل ثوبا المصير الى اكثر مما من الوقت وسئل في هذا البحث عن الاكتفاء بقبض
الولي الواهب مع كنهه على المعدد النص في الدالة عليه للمعدة بعضها بحصول القبض من دون ان يذكر فيها ما من من التبريد وهذا التعليل جار
في المتفرق والمعدة المنصوبة منعك الى غير المور كما نرى في الاصول وان كان فيه مواضع للنظر لمن احرز ما ذمناه في الوقت وفي المقام وما بان وقد
تقدم نظير هذه المسئلة في الرهن وفي الوقت فلا حظ واصل في شرف الحال في القبض الغيبية ايقال الله قد صرح هنا غير واحد بعدم الفرق بينه وبين
غيره بل لم يجد فيه خلافا الاما عا بطر من ثانی الشهيدين في الرهن من الميل الى الفرق بينه وبين غيره باعتبار انه لا بد للغاصب عليه شرعا بل ظاهر
ان قول لبعض وان كنا لا نتحققه بل لا وجه لعدم ببناء على حصول الاذن من المعدد في ذلك الفرق في اقتضاها اعتبار الاستدانة عن الابتداء بالجمع كما ان
الوجه عدم الفرق ايقال على ما ذكرناه وهو واضح والله العالم وكذا الحال اذا هب الاب او الجد له الولد الصغير ولو انني ما هو في يده لزم بالمعدد بل خلا
اجده فيه لخواص سمعته فيما تقدم ولذل موثق داود المتقدم فان كانت لصيقة حرة واشهد عليه فخرج اثر مضاعفا الى ما تقدم في الوقت من قوله وان كانوا
صغارا وقد شرط ولا ينها لهم حتى يبلغوا فيجوزها لهم والتعليل في الصحيح الاخر لان والده هو الذي يولي امره وفي خبر على بن جعفر اذا كان ابنه صغيرا على ولد
صغير فانه جائز له ان يقبض لولده اذا كان صغيرا وغير ذلك اما الكلام في اعتبار قصد القبض عن اطفال بعد الهبة لبعض الفضل لها وعده في ذلك
لغيره من غير ذلك عند من يعتبر القبض للهبة كالمعلاة لان مال المقبوض به بدا للولي له فلا ينصرف الى المطفل الا بصاف هو القصد وعلى ما اخبرناه من
الاكتفاء بعدم قصد القبض لغيره فكيف هنا وينص في الاطلاق الى قبض الهبة ويلزم ذلك فقلت قد عرفت تحقيق الحال هنا وفي باب الوضعية بناء
على الشرطية في الفرض وكفاية القصد في الاستدانة في تحقق ستماء لا بد من حصوله والام يمكن قبضا ومع الاطلاق لا ينصرف الى قبضه قطعا اذا الفرض
خلوه في الواقع خصوصا في قبض الولي الذي كان قبضا لنفسه مع فرض عدم التجرد بكونه نائبا بالخلاف ضرورة نحو الاستدانة بالابتداء بالتمسك لها
قصد اقباضها عن الابتداء والنصوص السابقة ان لم تكن ظاهرة فبما ذكرناه من تعدد القصد المزبور وفيه منية على سقوط الشرط في الفرض نحو
ذكرناه في المسئلة السابقة وبما كان قول المص وكذا اشارة الى ذلك ولا ينافيه التعليل بقوله لان قبض الولي قبض عنه الذي يمكن ارادة بيان الوجه
في سقوط الشرط بذلك وعلى كل حال فالمراد من المتن وغيره من اطلاق ما قيدنا به العبارة من كون الموهوب في يده اما لو فرض خروجه عنها اكبر لم يصل

الجمع

اليه

البدن او مبيع له فبعضه فلا ينبغي افتقاره ههنا الى قبض نعم في ذلك وغيره اعدم خرج الوديعه عن اليد لان يد المصدق كيد وفي العاربه وجهان احودهما
 خرجها عن يده فبعضه لم يقبض من اليد او من يوكله فيه ولو وكل المستعير فيه كفى لكن لا ينبغي ما في الفرق بين الوديعه والعاربه سواء كان ذلك من حيث
 كونها كانت او من حيث افرادها كما انه لا ينبغي طلبك ما في دعوى عدم الخروج بالاستسدياع مطعون ليد ضرورة عدم صدق كونه في يده وبحث فبعضه في حيز
 من افراد الوديعه وان حكم على الايضاح الاجماع عليه الوديعه وانها كما لما في يد الوكيل فان لم يكن هو المجهز والا كان مشكلا او في قدره ولو كان مقبوضا او مستأجرا
 او مستعازا على اشكال افتقر الى القبض بخلاف ما في يد وكيله والمطاع خصصا من الاشكال في العاربه كما في الايضاح النصريح بذلك مدعي الاجماع
 على الافتقار في الاولين وجعل وجه الاشكال فيهما من عدم كونها مخرج من اليد فبعض الوكيل ومن انما قبضه لنفسه فكانت اليد له لا للعير فكان كالتسليم
 وفيه انه مدخله الاول في صدق القبض والالكان المقبوض مضوا اليه كما في الشهدا لاشكال فيه ايضا لذلك حاكبا له عن بعض النسخ المفروضة على
 الاثر كما ترى من ان الصدوق اعترض الكعبة المدارح في مثل الاجارة التي يمكن حصولها مع فرض كون العين في يد المخرج لا ينافي القبض المزبور في ذلك
 هو في كل شيء بحسبه بمقتضى العرف فتجربا اخرج بقوله الصغير الكبير لا ولا يبر لها عليه مثل ذلك ذكره كان وانني وان بقيت ولا يبر لها على الاثر
 في النكاح عند بعض لدعوى الدليل عليه بالمحصول لا مطا فان الرشيد اذا تصرف بما لها بيع ومنه لم يبر ففعل على الولي انفا فالعموم الناس ساطون
 على اموالهم وضروا لكن من الاسكان الحاق الاناث وان رشدن بالصغار كون قبض الاب قبضا لهم ولا يبر في ضعفه الا ان يبر على الوكيل والاذن في
 ذلك كما هو واضح ولو ذهب غير الاب والجد سواء كان له ولا يبر او لم يكن لا بد من القبض عنه ويؤيد ذلك الاحكام بخلاف الاشكال في ذلك
 اذا كان الواهب غير من يبر في صدق كونه اجنبيا فلا يكون قبضه عن الطفل فيض انما الكلام في قول المتصو آه فان مقتضا كون الوصي اجنبيا ان قبضه
 يقوم قبضه عنه من غير فرق بين كونه هو الواهب غيره كما عرفت النصريح بذلك ولو تصرف في غيرهما صرحا بحاجتها بانه لا يصح له شيئا من نفسه ولا ان يبر
 منه ذلك فبعض الحكم اعتبارا بغير قبضه الصبي قبضه له وفيه ان ولا يبر الوصي عنه فهو كالتسليم لجد بالنسبة الى ذلك بل ولا يبر في الحقيقة
 من ولا يبر ما بل لعل التعليل المزبور في الخبر المتقدم سابقا بقبضه ذلك بل قد يشكك ولا يبر الحكم الذي هو ولي من لا يبر في الفرض المزبور في
 وصي احد الابوين في وجود ودعوى ولا يبر في خصوص هذا التصرف كما ترى بل التزام عدم جواز هذا التصرف في اولي واولى منه ما عرفت من عموم
 ولا يبر بل هو لا يبر الابوين في الحقيقة كما ان عموم ولا يبر الحكم الذي هو من ولا يبر الولي الحقيقي اولى من الغير هو واقفة المتصو هنا لما سمعته من الشيخ
 المنوع اصلا ونفيا ولو عمل كلام المتصو على ان ذلك منه بناء على التردد في مسئلة اتحاد الموجب القابل بالنسبة الى غير الاب والجد كما سمعته
 في الوقت فبانه الذي استظهره بعد التردد هناك الاكفاء بقبض الوصي فكان المناسب ذكر الحكم كك هذا وفي ذلك قول المتصو ويؤيد آه يمكن
 فرضه لمع كون الواهب غير من يبر واما اذا كان وليا كما لو وصى فلا يفرض فيه الا ان يبر الحكم لان الوصي لا يبر في مع وجود الاب والجد له كما سئل في
 الاحكام وفي معنى الحكم منسوبة لذلك مطا قلت واما لو كان الواهب الحكم والغرض عدم وجوده فلا بد من التزام قبض حاكم اخر عنه وقد عرفت ان الخطي
 الحاق من امثال هذه الاثبات والله اعلم وهذه المشاع جائزة عندنا بل عن الغيبة ونهج الحق الاجماع عليه بل في جامع صدق خلاف بين اصحابنا
 في صحة بيعه كلما صح بيعه من اعيان سواء كان مشاعا او مقبوضا من اشريك وفيه وعن كونه نصيبه المشاع كما يبيع بغيره على الحد الذي يجوز بيعه عند
 علمنا اجماع وهو كونه مضافا الى العسوق وغروا دل عليه من النصوص لكثرة المعنى يمكن دعوى بانه هذه الصدقة وخصوص موثق احمد بن عمر
 الحلي سئل يا عبد الله عن دار لم تقسم فصدت بعض اهل الدار بنصيبه من الدار قال يجوز قلت ارايت ان كان فيه قال يجوز وصحح ابو بصير
 المتقدم سابقا بل قد يستفاد من المروي في طرف العامة فضلا عن الخاصة كالنبي ز ن وارح بناء على ان الراجح ههنا مشاع وقوله لو فدهو اذن
 لما جاؤا يطلبون منه ان يرد عليهم ما غنم منهم وما كان في قبضه عبد المطلب فهو لكم ولكن مع ذلك كله والحكمي عن ابي حنيفة ان ههنا المشاع الذي
 يمكن قسمته لا يجوز لغير الشريك والذي لا يمكن قسمته لا يجوز ههنا مطا وعن مالك المنع من ههنا المنقسم بين اثنين مستند بن الى ان وجوب النصيب
 يمنع من صحة القبض ونما هو كما ترى في ههنا استحسانا بغيره بوجوب تسليمه اجمع ثم انما يقسم في نصيبه فهو كقبضه على بيع ضرورة اتحاد معناه عرفا فيها
 وفي غير ما يجرى فيه فيقولان وهما الاكفاء بالخيلة مطا كما هو المختار في التفصيل لجله غير المنقول وبالنقل وما في معناه فيه بل خلاف اجده فيه الا
 ما يمكن من القاضى من ان يجعل الشاعبه من غير ما في الفرق بينهما بان القبض في المبيع مطلق والمشتري المطالب فيحاز ان يجعله بالتسليم في قبضه بخلاف
 فان القبض غير مطلق فاعين بخلافه ولو يكتفى بمطلق الخيلة في المنقول وان اكتسبها به في البيع وليس بشي بعد ما عرفت من اتحاد مفهومه لغة وعرفا وما
 ذكره انما يفتقر الفرق في حكمه لا في حقيقة ثم ان الظاهر في الخيلة من دون اذن الشريك لعدم توقف مفهومها على التصرف في قبضه بغير اذنه على ما
 حقتا كون الشيء تحت يده وفي سلطانه على نحو المالك الذي لا اشكال في كون ماله مقبوضا لغيره كونه في قبضه وان كان له شريك فيه فحق في يده
 وبين الموهوب على هذا الوجه تحقق القبض وان كان من جماعه وظاهر اخرين عدم اعيان اذن الشريك في القبض بالمقتضى المزبور خلافا لما في بعض فاعين
 اذن الشريك ايضا فيها ووجه ان المراد بهما رفع يد المالك وتسلط القاضى على العين وذلك لا يتحقق الا بالتصرف في مال الشريك فيعتبر اذنه و
 رفع المانع عن خصه خاصة مع الانشاء لا يحصل به التسلط المقصود من القبض وقبض جميع العين واحدا لا يبرل التفرقة ومن ثم لو كانت العين مقبوضة بغير
 مسلط لم تكف الخيلة من المالك وتسلط عليها مع وجود المانع من تسليمه وهو كما ترى وان استحسن في ذلك اذا تسلط لا يتوقف على الدخول في الدار
 ونحوها وقرى واضح بين الفرض وبين الغصب الراجع للتسلط العرفي وهو المانع عن صدور كون المالك تحت قبضه وسلطانه وبين ذلك كله ظهر من النسخ
 على المختار من تحقق القبض بالخيلة مطا ما على التفصيل في تحقيق في المنقول بتسليم الموهوب المبيع كما اذا كان الباقي من حصه الواهب او غيره وقد

حال فالامر على بعدان كان الحكم من المن والى الله العالم واذا قبضت الهبة بالادان فان كانت الابوين لم يكن للواهب الرجوع اجماعا محكما مستغنيا عن
 ومختلا وظلوا الموصى فيها وفي الاولاد وغيرها من الارحام منقضى ولذا لم يعد ولا يخلاف وان نسب الى اجماع الامامية وكذا لا يرجع ان كان الموصى
 ذارهم فيها ولكن بخلاف حوزة الولد لجملة وان حكم اجماع عليه محكي كشف الرموز ولقد والمذهب البائع وغاية المرام وتنوع الصنعة ولقد هيبة
 الابن لفظ الوصية وكذا وفي تلك الظان الاتفاق حاصل فيه وعلى التفتيح وظاهر صفة لا خلاف فيه بل عن الابن في مثل المصنف لا خلاف في ذلك الاولاد
 مع ان اجماع حاصل بينهم انهم ان كان زبانا من العالم كمن موضع من طبع الرجوع ان وهب اولاده الكبار وذنا الصغار جميع بنى الاختلاف المحكي عن
 من يربوا الاستيضا اللهم الا ان يجل ما في طاعته قبل القبض وما في كتابي الاختلاف على انه لاجل الجمع لا مذهب على كل حال فالحكم في المقامين واحد بل عن كونه
 لا فرق بين ولد وولد الولد وان زلنا المذكور والاثبات عندنا الاصل المزمع والاطلاق ما دل من المصنف على عدم جواز الرجوع في الهبة بعد القبض
 في تقييد ما على المصنف من النص في الاولاد الصغار وانما في الصدقة وغير ذلك وما باقى الارحام فالمشهور ونظرا وتخصيلا انهم كل اجماع
 بل في الرضا عليه عاينه من اخر بل قبل قد ظهر من ان اجماع عليه بل عن القسبة دعواه صرحا وهو الحق بعد ما سمعت وبعد صحيح ابن سلم عن ابي جعفر
 الهبة والقبض يرجع فيها صاحبها ان اخبر اوله عن الذي سمع فانه لا يرجع فيها بصح عبد الرحمن بن عبد الله وعبد الله بن سليمان فالاستئذان
 ابا عبد الله عن الرجل يهب الرجوع فيها ان شاء ام لا فقال يجوز الهبة لذكر الفرائد والكتب انما عن هبة ويرجع في غير ذلك خلافا للمحكي عن ابي
 وموضع من ثم وما سمعته من علم المشهور في الرجوع فيها وفي محكي في وطا اذا وهب لجنبى او لغيره غير الولد فان الهبة تلتزم بالقبض وله الرجوع
 وادعى عليه الاول اجماع الفرقه واخبارهم ويرجع بنى الاختلاف المحكي عن تقييده وكانه اراد موثوقا ودعوى ابي عبد الله ع وما الهبة والقبض فان
 يرجع فيها حادها او لم يجرها وان كانت لغيره ومثله صحيح المعلى بن خنيس ومرسل ابيان لكن لا يحتج به ان مقتضى قواعد الفقه طرفة مقابلة
 ما عرفت لعدم المكافاة من وجه او فاقا وبها يجعل في له وان اعيد القول او لم يجر طرعا معنى جواز الرجوع بها قبل القبض وان كانت لغيره فربما
 غير ذلك ومن الغريب ما في الكفاية من حمل تلك النصوص على الكراهة واغرب من ذلك حملها على ما مع قطع النظر عن هذه النصوص لمعاوضها اطلاقا
 ما دل على جواز الرجوع قال لانه اول من التقييد وبشهادة هذه الاخبار الثلاثة وهو كما ترى لا يستأهل رد الله الهادى لنا وله والمراد بالرجوع في هذا
 الباب في الصلة وغيرها مطلقا لغيرها المعروية بالنسبة ان بعدت ثمينة وجاز نكاحه وفي ذلك انه موضع نص وفان مضافا الى ان اولادها
 والمصدق الفرض وغير ذلك فماعن بعضهم من انصافه من محرم نكاحه شاذ صحيح بما عرفت والله العالم وان كان الموهوب اجنبيا فله اى الوهاب
 الرجوع ما دام استا العينة فانه تلفت فان يرجع بلا خلاف معتد به شئ من ذلك بل عن القسبة وتو وكشف الرموز وكذا وظاهر التفتيح اجماع عليه
 بل لم يحك اختلافه الا من الرضا يجوز الرجوع بها على كل حال ولعله لا يقول في الغرض انك لو هبت العبد خرجت جاعا فابله الرجوع بها والرجوع
 الى ضمان قيمتها لا لبل عليه ومناك اصل البرائة وعبر ما في صحيح جميل والحيلة او حنة ما عن ابي عبد الله ع اذا كانت الهبة فائمه بعينها فله ان يرجع
 فيها ولا قبل له مضافا الى اطلاق ما دل على جواز الرجوع بها من المعيرة المستغنية المقتضية المخرج منها على المتيقن نعم الظاهر ما هو صريح بعض بل
 عن المذهب البائع اجماع عليه عدم الفرق في ذلك بين كون الثلث من الله فانه او من غيره ولو المذهب بل في ذلك وعن جامع صفة والكفاية عند
 الفرق بين ثلث لكل او لبعض وان كان قد يشكل ذلك فيما يصدق عليه قيام الهبة بعينها كثلث الطفر ونحوه ولعلم لا يريدونه كما يشهد القليل
 في ذلك لما ذكره بان العبد مع تلف جزء لا لا شذوذ فائمه بعينها بل لعلم لا يريدون ان يثقل بعض الموهوب بالمشكك كعبد بن ونحوها اللهم الا ان
 اسرار تعد فهو هبة واحدة والمدار على قيامها وفيه ان الاصل جواز الرجوع والفرض محل شك فيبقى على مقتضى انصافه لا يخرج منه على مقتضى
 والله العالم وكذا لا يرجع بها ان عوض عنها ولو كان العوض يسيرا بلا خلاف اجده فيمنع من الرضا بل اجماع بعينها عليه بل المحكي عنه مستغنى
 او من ارضى الى صحيح عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع اذا عوض به اجماعه فليس له ان يرجع ويصح عبد الرحمن وعبد الله بن سليمان المتقدم
 بل في الاطلاق النص في العوض علم الفرق في العوض بين ان يكون في نفس العقد او بعده بان اطلاق العقد ثم بدلا العوض بعد ذلك نعم صرح جماعة باعتبار
 بدله على ان عوضه قبول الواهب على ذلك اذ هو حجة هبة جديدة ولا يجب عليه قبولها ولا باس به اقتصار في الخروج عن اصل الجواز على المتيقن ومعه يعلم
 المناقشة فيما في عقد وبعض من اخرج عنها من الاكتفاء بها ولو كان من بعض ما بل المبادى من المعاوضة هو كون احد العوضين غير الاخر والآخر صدق
 المعاوضة بدلهما جميعا بالبدل ومن المعلوم كون مثل ذلك معاوضة كما هو واضح وهل تلتزم الهبة بالتصرف في الموهوب بغير ثلث بعينه قبل والقاء
 الشئ والثاني ابرو الصلاح وصاحب الرابع وابن حزم في الواسطة وابن ادريس وسعيد والابن الفاضل وولده والشهيد او المقتدر ثم تلتزم
 بذلك بل هو المشهور ونظرا وتخصيلا بل عن اجماع في نسبة ذلك في قصر الثوب فضلا عن غيره من المصروف الى اجماع الفرقه واخبارهم وفي محكي كونه
 الى اصحابنا وان الذي يقضيه مذهبنا وعن ترك كشف الرموز اجماع عليه وهو الحق مضافا الى اسالة المزمع وتخصيص اطلاق ما دل عليه
 في الهبة بالقبض وان خرج عنه ما خرج وصحح المحكي المشروط جواز الرجوع ببقاء الهبة بعينها فائمه اء على انتفاء ذلك بمطلق التصرف والى مضافا
 الرجوع القواعد في خصوص التصرف لنا فلذلك خصوصا اذا كان على وجه اللزوم فان الشلطة على فسخه مضافا الى لزومه والزام المذهب
 بالقبضه منافق لقاعدة البرائة والضرورة فيها بل لبل الرجوع لا يقتضيه الا العبد وكذا الكلام في التصرف لما منع من الرد بالحق فضلا عن المصنف
 ولكن مع ذلك كله قبل لا تلتزم بالتصرف وهو الاشبه عند المصنفه وان حكمي عن المقتدر والابن الصلاح وابن حزم وذهرة لكن في مقتضى الاول
 وكذا اذا احدث فيها حدثا لم يكن سبيل الى الرجوع وفي محكي الكفاية الثاني في الهدية التي هي من الهبة وله الرجوع فيها ما لم يتصرف فيها من احدث

البدء من الواسطة الثالثة مرافقة المشهور بل في كثرة الرموز التي تحكي المشهور في الشبهات والاشباهما وابن البراج وصاحب الرابع وصاحب الواسطة نعم وبما كان
ظاهر الحكم من المراتم والغلبة لانه قال في الاول ان هذه الاجزاء على ضربين هبة باستهلاك وهبة غيره فاما ان ما يستهلك كالمواكيل واستهلاك فلا
رجوع وما لم يكن من ذلك فليس على ضربين معوض عنه وغير معوض عنه فاعرض عنه لا يجوز الرجوع فيه وفي الثاني قد جعل الضرب الثاني لا يجوز الرجوع فيه استهلاك
فيه الهبة او غير منها وكانت تلك هي اركان الموهوب بل من جميع الثمن بصلته الى الله تعالى وقال الضرب الثاني ما اذا ذكرنا وبديل على ذلك الاجماع
وهو الحجة بعد استنباط الجوان وحصول اطلاق ما دل عليه من المعنى المستفاد من المقابلة سابقا للمخ لا يندرج في ذلك لانه على ذلك خروج ما خرج منها
بدله بعد ما خرج في الاصول ان العلم المخصوص بحجة في البلاء وفيه ان بعض ما سمع بكفى في الخروج من ذلك فضلا عن جميعه ان العلم لا يبارى في العلم
والاطلاق لا يبارى في المقيد فضلا عن مثل المقام الذي قد عرفنا اعتضا اوله مع اعطايها في نفسه بالاشهر العظيمة والفرق عدم معارضه شيئا خاصة مطلقا
حتى لجام الغلبة فان معقده علم فلا يخاض ما عرف من الاجماع على الخاصة وغيرها من الغريب في الرياض من جملة العدة في دليل هذا القول على انه
مال له بعد شدة اضطرابه في اخر كلامه واضرب من ذلك كله التمسك في هذه المسئلة للقولين بمسئولية ومطلقات ونحوها مع ان العدة انما هي جميع
الحجج بل لا دليل على لزوم بالتلف التمسك عليه الا هو بل بما كان ظاهر من خص الحكم بالتلف دون بله المصروف انه فهم منه فانه خاصة للمقتام
بعضها وان كان هو كانه ضرورة انه كانه بل عليه بدل على غيره ما لا يصدق عليه شرط الرجوع التمسك على الظبطاء بشرع عن الموهوب فاما في بدله المنسب
بالهبة السابقة للرجوع بغيره في نفسه فانه من انما في ذلك لا يجوز الرجوع لا تنقضاء شرطه ويمكن اعادة القائل باللزوم بل المصروف الذي هو كانه لا
مطلقة التمسك لا ينافي شيئا من ذلك ويصدق معه بقاء نفس العين فائمه في بدله المنسب الا لا ينافي لا يجوز الرجوع في الهبة على كثيرها موضوع ضرورة
صدقات المصروف بوضع بعد منقضاء وبسبب الدابة وعلمها واولها وادركها ويخوذلك كما انه يمكن اعادة المصروف باللزوم بمطلقة لا ما كان من نحو التلف
في انقضاء شرط الرجوع في كل شيء كماله الجمع ونذهب من حيث ثاب التمسك في وطنا في رجوع خبر المص وبطلان القول الاخر في ذكره لانه عشرة ورواه
وكن قد ذكرها على وجه يدخل بعضها في بعض في سهل الجواب عنها الجمع وظن ان ذلك افيح بانهم ولا يخفى عليك ان طائفة خبر محله وانما الاصل في المسئلة
الصحيح المنزور الذي لا اشكال فيه من حيث السند لانه وان عدم من حيث الحسن الا انه كما يصح بل اعلى من بعض افراده وتخبرين الاصل في الهبة للزوم او الجواز الذي
سند حجة المسئلة لا يثبت في خصوص مفهومه بصورة التلف في لزوم عليه ومن جعل مفهومه اعم من ذلك كما هو الواقع ضرورة كونه اعم منه كما عرف فيك
من التلف الى غيره ما يدخل في المفهوم المنزور بل اليه نظر القائل بالتفصيل الذي سبر الى الدروس وازمنة وجماة وهو اللزوم بالخروج عن الملك ان
الصورة كقضاء الشئ بخلافه في ثبوت الشئ او في لانه وعد به دون ذلك كالركوب السكنى واللبس على بر حرة زانية ولا يفتح الوهن والكتاب بل قبل ان
مقتضى اطلاق عدم الفرق بين العود الى ملك الواهب عدمه مع ان خبر واحد من الاما جعل في المسئلة قولين لا غير بل قد سمعت احمال كون القول فيه و
بعد التزم القول باللزوم بمطلق المصروف كبعد التزم اللزوم في خصوص التلف مع ان الصحيح المنزور شامل لغيره قطعا ولعله لاجل ان في المصروف
بالخروج عن الملك خارجا عن محل الخلاف كالتلف كونه في ذلك ان التفرع على القول بالجواز قطعا واضح فيما لا يحصل مع التمسك بملك الملك ولا مانع من الرد
كالاستيلاء واما معهما فمقتضى كلام القائل بجواز اتيه من غير استثناء وهو عدم الادلة بقاء له فيج فلا يسلط على يد الغير لا انتقال الملك الى الغير او هو
في وقت كان مالكه فوقع المصروف صحيحا ولكن يرجع الى قيمة العين وفي اعطايها قيمة وقت الرجوع او وقت النقل واما لوجه ما الاول لانه وقت انتقال
الملك له الموجب للغلبة جمعا بين الطرفين وهو غير شرط ضرورة عدم تعصب الهبة المجانية الضمان المسئلة لاصول المذهب قواعد ولعل التزام القائل
بفتح العقد المنسب عليها مع بقاء العين لانه انتقال اليه ملك جائز اولى من ذلك وان كان فيه ان الادلة انما اقتضت فتح الهبة من حيثها لا البيع الذي
مقتضى دليله للزوم فلا يحصر في القول باللزوم وان الرجوع بالهبة انما هو عيب لا عقبة كالتحليل بل قد يجعل كون الرجوع فيها غير فاسخ ولا ناضض للعقد
كما عن بعض الشافعية وانما هو سبب في انتقال العين من المذهب الى الواهب في النصوص انما افادت الرجوع التمسك هو عيب من فتح العقد التمسك مقتضى العقد
لزوم ولعل هذا يكون وجها للقول بكون القبض فيها شرط للزوم مع قوله بان له الرجوع فيها بعد بل بما يؤيده ما في بعض الاخبار السابقة من ان الرجوع
بالتحليل قبل القبض على معنى ان له فتح العقد قبل اتيه وان جاز له الرجوع المقتضى لانتقال العين من المذهب الى الواهب ان هذا الرجوع مشروط بقبض
نفسها في بدله المنسب اليه كانت السببية في ذلك على حال التمسك اليه ومن هنا لم يكن له الفسخ بعد موت المذهب على الاصح لا انتقال الملك فيها
الى الورث التمسك لم يثبت سببية الرجوع به بل بناء على ان الرجوع فتح تحية اشراط طم بذكر ذلك للصحيح المنزور كما شئت عن ان الرجوع بالهبة انما هو الرجوع
بها نفسها من حيث كونه ملكها بالهبة ومن هنا يظهر ان النظر في ان ذلك من التفرع على القول باللزوم قال ولو نقلها عن ملكه نقل لا زنا ففقدوا
بلزومها وان فرض عودها الى ملكه بعد ذلك باقائه او غير ذلك من وجوه النقل المحتمل لبطلان الرجوع بذلك ضرورة مجئ الى دليل ولو كان في
بحار او فتح لعيب نحوها مما يوجب من جهة فكذلك لتحقيق انتقال الملك مع احتمال عود المحل نظر الى ارتفاع العقد وجوب سببية من جهة العقد و
بان الملك منتقل على التقديرين وان كان من غير ذلك وقد صدر عن مالك وعمره اليه لم يطل ذلك الملك وانما نجد ملك اخر ومن ثم كان التمسك
لمن انتقل اليه دون المذهب لا يخفى عليك ما في ذلك من الفرق بين الادلة والفتح بالتحليل او لا ومن عوى سببية ملك جديد بالفتح مسددا عليه
بالبناء مع معلومته ان الملك انما هو الاول ولكن عاد جديدا وبقيته البناء لذلك وانما الكلام في ظهور الصحيح المنزور باسقاط الرجوع ببقاء ملك
الهبة على حاله التمسك انتقل به وعده كما ان الكلام في غير ذلك من محال التمسك بالنسبة الى الشرط المنزور كوطي الامة ورض العين ومكاتبه العبد
مخوذلك كما يرجع قبل الاصل المنزور مع فرض التمسك في تحقق الشرط فيها فلا يلفظت هنا الى ما في هاتين مقتضى ما قلناه ونحوها المخبر للاجماع

الركب بأحداث قول جديد ضرورة عدم القطع بالسئلة حتى يرتب عليه ذلك بل مداه على الاجتهاد في مفاد الصحيح المزبور وفي سبيل الأصل المذكور قد بينا لك حال بعد ان دفنا اليك القسط المستقيم فمن برصنعنا بالله الرضا الوهم ومنه يظهر لك ما في جملة من الكلمات المتأخرة من لك والله هو العالم والهادي وشيخ العظمة لذي الرحم وان لم يكن فثبنا بالاختلاف لا اشكال في شيء من ذلك وثنا كذا في الولد والوالدة الذي هم ولي من ذمتهم من الارحام لانهم من صلة الرحم المعلوم تدبها كما با وسنة واجماعا بل لعل في ضرورة ذلك واما بسبب عظمة الرحم حيث لا يكون محتاجا اليها بحيث لا تتدفع حاجته بدونها والاوجب كفاية ان تحفظ صلة الرحم بدونها والاوجب عينا لان صلة الرحم واجبة عينا على وجهه وليس المراد منها مجرد اجتماع البدن بل ما يصدق معه الصلة عرفا وقد يوقف ذلك على المعونة بالمال حيث يكون الرحم محتاجا والاخرضا لانصره بذلك لك القدر الموصول به بل قد تحقق الصلة بذلك وان لم يبيع اليه نفسه كما ان المصلحة في زيارته بنفسه غير كاف فيها مع الحاجة على الوجه المذكور ونسبته على ذلك في الكفاية ولكن قد يشكك ذلك فيما لا يرجع الى وجوب الاتفاق لمنافاة للاصول وعدم عدادهم في الواجبات وعدم بيان مقدارها وغير ذلك اللهم الا ان يفرض تحقق قطع الرحم بدونه وقتنا بجرمنا بالنسبة الى لك وهو كذا في والله العالم وكذا نسب السوية بين الاولاد في العظمة بالاختلاف بين العلماء كما في محكي كره بل في محكي قن لا فرق في ذلك بين الذكر والانثى باجماع الفرقه واخبارهم مضافا الى ما سمعته من الامر بالسوية في النبوة المتقدمة سابقا كراهة التفضيل والمنافاة في السوية جعل الانثى كالذكر وان تفاوتت مع الاثر لا كما يحكي عن شريح واحد ومحمد بن الحسن من جعل الذكر خضعه الانثى فيكون الرجوع فيما نسبته الزوجية زوجها والزوج لزوجته عند الاكثر في المقاييس وعندنا في محكي كره بل في محكي قن والعظمة الاجماع عليه وقيل في الفائل الفاضل في غير الاسلام والمعاد والقطب في ثافي المحققين والشهيد بن الخراساني والكاشاني يريان مجرى في الرحم في اللزوم بل عن كره حكايته عن جماعة كاعن في الحواشي للشهيد حكايته عن الشيخ وكانه ما لا يباول الشهيد بن والاول اشبه عند المصلاط ان ما دل على الرجوع اليها وخصه صحيح محمد بن مسلم عن احمدها انه سئل عن رجل كانت له حاربه نادرة امر ان يها في اقال هو عليك صدقة فقال ان كان ذلك لله فلهضها وان لم يقبل فله ان يرجع ان شاء فيها والاجماع المحكي ومنه ان الاطلاق المزبور معارض باطلا في ما دل على المنع فيها من النصوص وغيرها والصحيح معارض بصحيح عبيد بن زياد عن الصادق لا ينبغي لمن اعطى الله نعم ان يرجع فيه ولا يعطيه الله وفي الله فانه يرجع فيه فله كانتا وهبه جرت او لم تجز ولا يرجع الرجل فيما بهت من امره ولا المرأة فيما لبيب زوجها ولم يجز ليس الله ثم يقول ولا تأخذوا مما انفقوا من شيئا وقال فان طعن لكم في شيء من نفسه فتكوهه هنيئا امرنا وهذا يدخل فيه الصدقات والهبة الموقوفة بصحيح ابن بزيع سئل الرضا عن الرجل ياخذ من ام ولده شيئا وهبه لها من غير طيب فبفسها من خدم او مناع يجوز ذلك له قال نعم اذا كانت ام ولده بناء على ان المراد بالشرط ملكه لعدم صحة الهبة لها فيدل بمفهومه على عدم الجواز اذا كانت زوجته واجماع الشيخ موهون بمصبره نفسه الى خلافه على ما حكى عنه وحمل الصحيح المزبور على الكراهة ليس باولى من حمل الصحيح الاول على فساد الصدقة بخلافها عن الصادق بل هذا اولى ان لم يكن فنجعل الرجوع الاول بما لقنه لذهاب حقيقته معارض بموافقة الثاني للكتاب بل يشق كون الابن وليا مستقلا لا يصلح لمعارضه ما سمعنا فضلا عن ان يحمل ما فيها من النهي على الكراهة بعد التصريح في الخبر ببناء ذلك للصدقات والهبة ولعل هذا هو الذي دعي صاحب الكفاية الى القول بعدم الجواز هنا مع قوله بالجواز في هذه ذي الرحم فاما الطنجا العجيب في الرابض في غير محله والمنافاة في الصحيح المزبور باشماله على ما لا يقول احد من لزوم الهبة قبل القبض يدفعها عدم خروجها بذلك عن العجبة في غيره مع ان الصحيح الاول في الصدقة التي تنزلها على الهبة مع عدم القصد بكونها لله لكون ما منح فيه ليس باولى من حملها على صدقة غير لازمة او غير صحيحة بناء على اشتراط القرينة صحيحها او لزومها بل هذا اولى لما فيه من بقاء الصدقة على حقيقتها ومع الشك في ذلك فلا اقل من اشك والاصل للزوم ولو لا استصحاب الملك وقوله او غوا بالعقد ودعوى ان الهبة من العقود الجائزة وان اعترضها اللزوم في بعض افرادها ليس باولى من القول بانها من العقود اللازمة وان اعترضها الجواز في بعض افرادها ليس باولى من القول بانها من العقود اللازمة وان اعترضها الجواز في بعض افرادها ليس باولى من القول بانها من العقود اللازمة لان العقد اللازم قد يقتضي الجواز حتى السبب الذي فيه خبار المجلس والعيب العيب وغيرها واما العقد الجائر فلزومه انما يكون بامر خارجي كشرط ويحويه على انه قد كره في غير مقام الاجماع على انفساخ العقد الجائر بالجنون والاعماء والموت ومن المعلوم هنا خلافه وذلك كله دليل على ان الهبة من العقد اللازم وان اعترضها الجواز في بعض افرادها بل قد بينا انه وان اختلف اطلاق النصوص في ذلك باعينا اطلاق الرجوع في بعضها وعده في غير بل بما كان دالة بعضها على الجواز اظهر لذكر الفرد اللازم على حجة الاستثناء الا ان الاصل في العقد للزوم للاستصحاب بل الابن فنجعل فانه نافع في غير المقام انبه والله العالم

النظر الثاني في حكم الهبات وفي مسائل الاولى لو وهبنا قبض ثم باع مثالا من لخر فان كان الموهوب له رجعا الى بيعه على وجهين عليه اثره بل يكون فضولا وكذا ان كان جنبا وقد عوض او نحو ذلك مما تكون الهبة به لازمة ضرورة وقوع البيع على ما لا الغير اما لو كان جنبا ولم يعوض فلا اشكال في ذوال ملك المتهب بل في لك وعرض المحكي عن كره الاتفاق عليه واما الكلام في صحة البيع وحضاده واليه اشار المصنف بقوله وقيل والعائل الشيخ والفاضل يعي بن سعيد على ما حكى عنهم بطل البيع لانه باع بالاملاك ولا ينبغي الواحد لا يحصل به الفسخ والعقد ولذا كان المصلحة يخرج بتكثير الاحرام الثانية من الصلوة ولا يدخل فيها ولا ان البيع معروف على الملك الموقوف على الفسخ المنقوض عن البيع باعنا كونه سببا فيه والسبب مقدم على المسبب فلو كان الفسخ سببا في صحة لزوم الدود وقيل ببيع لان له الرجوع ولكن امر عرفا الفائل به من تقدم على المصنف هو خيرة الفاضل في جملة من كتبه ولده والشهيد الحواشي والمحقق الثاني والشهيد الثاني والحراساني على ما حكى عن بعضهم لعموم اوفوا ولان العقد يدل على تحقق ارادة الفسخ قبل العقد فكيف العقد عن حصول الفسخ بالقصد اليه قبل البيع ولا نراذ التحقق الفسخ بهذا العقد انقلبت العين الى ملك الواهب فنصير

العقد بغير الفسخ وقد منكر من انية الابان بغيره وان كان باع ملك غيره فذلك لا يفسد بغيره على نفسه كونه مالكها بخلاف الفسخ فانه فاسد الى البيع مطرد لا
يثبت الفسخ في حق صحة العقد نفسه لانه ان كان باع فاسدا لم يفسد بغيره بل يفسد بغيره فلو كان باع فاسدا لم يفسد بغيره بل يفسد بغيره فلو كان باع فاسدا لم يفسد بغيره بل يفسد بغيره
ذلك كله الاول اشبه باصول المذهب قواعد عند المصنف لا يعرف الا انه قد ناقش فيه بان المسلم من الاول ما اذا اخذ مورد الفسخ والعقد لا يفسد
كافة الفسخ الذي هو فسخ الهبة وانقضاء البيع وعدم الانقضاء بالملكبة الثانية للمهر عنها ولا نها وقت في صلوه منعته ولا غير ذلك مما ذكرناه في
محله والدوام ما هو ووجهه كما سألنا في ادلة القول الثاني بفسخ شرط وخرج البيع فيه وهو الملك لانه لا يبيع الا بغيره فلا وجه
للملك بالعموم مع هذا الشرط المعلوم وبما تقدم في اجازة الفسخ والفسخ بالحق من غيب اللفظ الدال على ذلك لقوله انما يحل الكلام او يطلق الدال
ولو لا ذلك لكانت الفسخ المجرد عن ذلك وبالشك في تناول دليل الفسخ لثبته على انفسه في محله وبالمعنى من ثبوت الفسخ على صحة العقد بل حصول
لفظ بديل عليه وابطاع العقد على هذا الوجه بديل على ارادة الفسخ فيمنع من حيث اشتراط تقديم الملك عليه وبان السبب
مجموع العقد فلا يكفي ورود ما يفسد على المحل بعد انقضاء الهبة فالاولى من ذلك كله الاستدلال على الفسخ باطلاق ما دل على الرجوع الشامل للأفراد
الفعلية والعولية ومنها حق البيع والعقود ونحوها اذ ليس المراد منه ضرورة معنى الفسخ وانما اثره بل لا يفسد معنى الرجوع وانما اثره بلفظه وانما المراد
ايجاد ما يبدل عليه او يفسد من قول او فعل ومنه المفروض فيكون حق دال على صحة البيع ولو بالترام الا كفاية في اشتراط الملك فيه بخلاف ذلك فيقول
عقد البيع حق فسخ الملك لله في رجوع الملك الى الواهب انتفاء عنه كما ان العقد بيع الاب على لده انتفاء الامر المشتري الى البائع ونحوه لانه لا يفسد
المع بين لا على ملكه ومن اشترى اياه انفسه عليه وقلنا بكفاية الترتيب الذي من الزمان جميعا بين الادلة وكذا المقام فانه بعد ان شرع له
الرجوع بالبيع لا يفسد من التزم ذلك كله فيه كما ان بعد ان شرع الرجوع بالوطي مثلا كان فسخا لسياسة الفسخ الملك من المذهب مثلا مغايرة الدخول في ملك
الواطي لكي يفسد الوطي في ملك فلا يكون اولى محمدا وثانية محمدا والمقام من هذا القبيل عند التامل فلا وجه لهذه الاشكال لانه منها ان لا وجه
لا فسخا بالبيع صبره الملك الشخص في زمان واحد ليس هو باعظم من فسخا الملك والخرج عنه في زمان واحد في صورة شراء الاب المثلث
الذاتي ان هنا بان يفسد لا يفسد في ملك البائع ومنه الى المشتري كما هو واضح فان العقد ثبت شرعية المنفعة ذلك كله خصوصا
بعد معلومته كون الاستبابة الشرعية من قبيل الاوضاع الجارية فيكون في هذا ذلك كله بعد محي الدليل لانها استبابة عطفية والله العالم هذا كله في صحة
الصحة وانما لو كانت الهبة فاسدة صح البيع على جميع الاحوال من غير فرق فيما بين هبة المهر والمعرض عنها وغيره بقاء المال على ملك مالكه
بل في هذا الاجماع على ذلك بل على كل في حال العلم بالفسخ والجهل به وان كان قد شك في الثاني بما في ذلك من عدم فسخه المتعلق عن ملكه لبيانه
على انه ملك غيره والعقود تابعة للفسخ ولعل لو علم بالفسخ وان المال بالمرسعة بل على تقدير احوال ارادته البيع عطف فخر بافاعة البيع اهم من قصد
البه على نفسه بغير علمه بملكه وعلمه والعام لا يبدل على الخاص فالفسخ الى البيع على تقدير كونه بالكا مشكوك فيه فلا يكون العقد فيه معلوم الصحة
لكن قد يدعى ان بان المفروض صدق البيع منه على انه رجوع بالهبة التي يزعم انها على حساب البيع المذكور في المسئلة السابقة وهذا لا يكون الا
بفرض نقل ملكه ولعله لذا حكى في هذا الاجماع كما سمعنا وان حكى بخلافه في ما بين باع مال مورثة فبان موثرة واستوجبه الصحة في كتاب البيع لوضوح
الفرق بينهما وثانها ان وقوع البيع بفسخه ضد نقل المال الى المشتري وكونه عنه وعن غيره ليس من مستحشا ولذا لو فسد بيع مال الغير عن نفسه
لم يخرج عن الفسخ لانه لو فسد بيع مال ولو اذاعا عن غيره لم يخرج عن كونه بيعا لانه كما ان يردع الاخر بان ابطاع العقد واللفظ المصرح كان
في الدلالة على الفسخ البه شرعا نحو نظائره من العقود الا بشرط في صحته العلم بكونه فاسدا لانه ذلك الشيء حيث يكون شرعا بل يحل اطلاق لفظ
حيث يجرى عن فرائض عدم الفسخ على كونه فاسدا بخلاف المازل والمكروه وما ذكرناه بظهر ذلك النظر فيما في ذلك من مستحشا الرجوع الى قوله عطفية ان
اخر من فسخ ارادة البيع وان كان مالكا صح وان فسخه لكونه فضوليا لم يصح على تقدير ظهور كونه مالكا لعدم توجبه فسخه الى البيع اللازم وان هذا
امر لا يمكن معرفته الا منه فيرجع اليه فيه كذا في حاشية قول المصنف وكذا القول فيمن باع مال مورثة وهو يفتد بقاء الظرف ان مخرجه المسئلة
السابقة حال الجهل اليه بقرينة التشبيه بما قد يفسد من فسخه الى البيع اللازم وانما قصد الفسخ فيمنع ان يعتبر رضاه بعد ظهور الحال خصوصا
مع ادعائه عدم الفسخ على كونه مالكا ثم قال ولعله لا يفي للدلالة الفرائض عليه فلا اقل من احتماله احتمالا مساويا للفسخ الى البيع مطرد لا يفسد وثوق
بالفسخ المعجز لزوم البيع وفيه ما لا يخفى بعد الاشارة بما ذكرناه من عدم تشخيص العقد بذلك وان فسخه فيمنع عليه ما يفسد من لا يزال
لزوما فلزوم وان فضولا فضولا في حمل المطلق على قصد البيع لنفسه وعدمه هذا وان كان المصنف عطف هذه المسئلة على السابقة
بقوله وكذا ما عطف الفرق بينهما لما ذكرناه اولا من فسخ البيع الرجوع اليه هو المبحث عنه في اصل المسئلة وفي الاشكال في الفرق بينهما ضرورة قصد
البيع لنفسه فيرجع في اجتماع الشرائط في الواقع حتى لو كان جاهلا بالفسخ بل ولو كان زاعما صحة الهبة وكان له ارحم لكنه فعل ذلك لانه جواز
الرجوع بها انما يثبت بان الحكم كك لو فعل ذلك بقصد الظلم والغصب الرجوع اليه هو غير مشروع وان كان لا يخرج من اشكال ولعله على ذلك
ينزل ما في س فان بعد ان حكى عن الشيخ شاعري مسئلتا في الهبة وبيع مال مورثة في الحكم بفسخ البيع وان جهل الحال قال وقد يفرق بينهما باقصد
الى صيغة صحيحة فيما لم يورث بخلاف الموهوب فيفسط عنه ما عرض به في ذلك حيث ان بعد ان حكى ذلك عنه قال ولا يخفى عليك فشا هذا
الفرق فان قصد الى الصيغة الصحيحة المعنى المقابل للباطل حاصل في المسئلةين وبمعنى لزوم منصف فيهما ولا فرق بينهما اصلا كما لا يخفى اذ قد
عرفت من كلامه في الفرض الذي ذكرناه وهو البيع لنفسه ولو ظملا بارادة الرجوع بالهبة للارادة في طنه نعم قد عرفت ان الاقوى فيه الصحة على التقدير

المزبور

المفرد لعدم الادلة وما كان في قول الحق وكذا فيما لو اوصى بقرينة معتقة وهي ضارة معتقة اشارة الى اقلناه فان نحو مفروض المسئلة ضرورة كونه اوصى
بقرينة معتقة او من هنا استخرجت لك كلام من فيها لعدم قصد الى الوصية الشرعية بل بمنزلة الهائل والعايب بالنظر في طاحاله فلا ينبغي ظهور ملكه
بعد ذلك في فضل الامر بخلاف من باع مال غيره فان قصد الى بيع صحيح شرعي فانه انما جائز من قبل المالك لكنه لازم من قبل المشتري فهو عقد شرعي مقصود
البيع وان لم يقصد الى لزومه مطلقا لكنه كما ترى لا دليل على اعيانه مثل ذلك في المصلحة بل مقتضى عموم الادلة واطلاقها الصحة ولذا كان بيع العاصب
رئيسا لا اثر له ببيع معاملة المقتضى معاملة ما لنفسه ولو ظلم من المقتضى ودعوى ان ذلك والقرينة واشباههما كالهائل والعايب غير بل هو قصد
صحيح نفسه كغيره من مقاصد عقلاء الدنيا وان لم يثبت عليه اثر شرعي بل من ذلك عقد الكفاية والمخالفة منتهى مثالا فان اطلقا الصحة وان دعما
القضاة في الصحة الشرعية ترتب على العقد العرفي فثبت ان مقتضى بل وان قصد عدم ما بعد فرض حصول سببها الشرعي كما هو واضح بل العمل الشرعي
في كونه المصروفين المشايخ المرفوعين لا واداه بيان اتحاد الحكم وان الصحة على جميع النقاد بقرينة جديا لكن لا يخفى عليك محال النظر فيها لك وغيرها
المسئلة الثانية اذا اثنى القرض على العقد ثم اقتضى حكم بانتقال الملك لعدم اعتبار القوي به بل بخلافه لا اطلاق ما دل على شرطه
ما تقدم سابقا بل عمل من ايمان منها ظاهر في عدم اعتبار القوي به بل ينبغي القطع ببناء على انه شرط للزوم لا الصحة كما اعترف به بعضهم نعم
في هذا الاشكال في ذلك بناء على انه شرط للصحة لكونه جزء السبب شبه القبول والاقضاء على المتضمن وفيه ان كونه جزء السبب لا يقتضي القوي
بعد اطلاق الادلة وجوبه في القبول باعتبار كونه جوابا للايجاب فيخرج مع عدم القوي به عن طريق الخطاب المعبر عن القوي كالتبرع والعمل
الاول في وجه الاشكال افعال توفقت حقيقة الهبة عليها لانها عطية وانباء فالقصد بدونه لا يكون هبة كما هو مقتضى الجمل المتقدم لا تكون
لا تكون الهبة هبة حتى ينعقد منها ذلك الى دعوى ظهور الادلة في ان الهبة التي يثبت عليها الاثر ليست اشياء واحدا يحصل في زمان واحد
مثل البيع والاحارة ونحوها وحيث سبب الهبة بناء على اعتبار ذلك في مفهومها بانها في الزمان بل اقل من ذلك في شمول الادلة لها معترف به فيعرف
بينه وبين غيره ما اعتبر القرض في الصحة كالوفد ونحوه ما هو من داخل في مفهومه وان اعتبر في شأن السبب عليه لكونه شرط له بل كان ذلك هو السبب
الافتقار القائلين بكونه شرط للصحة على انتقال الملك من جهة اى القرض انما كانت من حصوله من جهة العقد وليس كذلك الوصية فانما يحكم بانتقالها
بالموت مع القبول وان اثنى القرض عنها لعدم بدو الهبة في الملك بها لا اطلاق الادلة كما نسمع تحقيقا حاله انه مع انه مقتضى القواعد التي فرضها
غيره في نظائره كونه كاشفا بناء على انه من شرط فاذك الالعدم حصول الهبة لا بد فلا سبب متقدم عليه حتى يكون هو شرط كاشفا الا ان الجميع
كان في ضرورة عدم توفقت الهبة بمعنى العقد عليه وان توفقت بمعنى العطية والكلام الان في الادلة فليس هو حجة بالنسبة اليها الا شرط وان مقتضى
ما عرفت ان يكون كاشفا لكن ظاهرا على شرطه مع الاجماع حصول النقل بلا قبله والله العالم المسئلة الثالثة لو قال وصيت ولم
اقتضه كان القول قوله بلا خلاف فاجده بل عز وطوب وكرة وبروت والحواشي ان ذلك وان قال مع ذلك خرجت منه المراجعة الى اذنت له في فضله
كل ذلك لما عرفت من عدم دخول الاقباض في حقيقة الهبة العقد ببناء على انصرف الاطلاق اليها لا يفتح في ذلك كونه شرط للصحة فيكون انكاره كقول
القضاة المعلوم تقدم دعوى الصحة عليها لما في ذلك من الفرق بين الامر بان منكر الاقباض لا بد من ضاد الهبة وانما ينكر امر من الامور المعبر فيها وانما
لا يخفى بعد كما لو انكر الايجاب والقبول وان اشرك الجميع في عدم صحة العقد بدونه وهو انما لو كانت الدعوى من الواهب اما اذا كانت من الوارث
هو دعوى القضاة اقراره بان موته قد وصيت لكنه لم يقض بل قد يشكل ذلك فيه اية ضرورة ان معنى عدم كون الاقرار بالهبة اقراره بالقبول الذي
اقراره كان محض دعوى كون المعروف شرعا من الهبة هو الايجاب القبول خاصة والقبض وان كان معتبرا في الصحة الا انه خارج عن هبتها وقد تقدم في
تفريق الهبة انما العمد ولا شبهة في ان القبض امر غير العقد فالأقرار باحدا لا يقتضي الاقرار بالآخر لكن قد يمنع ذلك بناء على ما تقدم غير من
دخول المعاطاة في مفهوم هذه الاسماء كالبيع والاحارة ونحوها وحيث فلا تكون اسما للعقود حتى يتم الكلام المتردد يدفع بان هو انا وان قلنا بعد
كونها اسما للعقود فبها انكنا اسم للاثر الحاصل بالعقد وفي المعلوم كونه المليك المترتبة الاثر الحاصل من العقد وشرطه وليس القبض اخلا
في مفهومه وحصوله بالفعل لا يقتضي دخول ما افاده الفعل من الاقباض في حقيقة بل اقتضا حصوله الامر به معا وحيث على كل حال فالأقرار بها ليس
بشرط لصحة العقد حتى لو قلنا بان المعاطاة الفعلية بنفسها هبة ضرورة تعدد افرادها والاقرار بفرد منها لا يقتضي الاقرار بفرد مدعيه البينة في نفسه
ما ذكره المص كما انه قد دفع الاول بان دعوى الوارث عدم القبض ليس دعوى ضاد وانما هي فائضة مقام دعوى الموروث وان غار في ذلك حصول
انقضاء بالموت لكن لا يكون بد دعوى فشا على وجه تقدم عليه دعوى الموروث بانه قد اقتضى وقد وكيف كان فالأقرار بالهبة ليس اقرارا بالقبض نعم لو قلنا
بدخول القبض في مفهومها انما يخرج عدم تقديمه ولكن قد عرفت فشا الدعوى المترتبة نعم للمفكر لاجل اقراره ان دعوى عليه الاقباض لعدم البينة اما اذا لم يكن
فلا يوجب له عليه عين لعدم كونه منكر ارجح كما هو واضح لكن في ذلك انه منكر اية ولكن لا يمين عليه لانه ليس كل منكر يوجب عليه البينة بمجرد انكاره بل لا بد من
انضمام دعوى النكرو وفيه ما لا يخفى هذا ويعلم ان الحكمي عن طوب وكرة ومن قسب اصيل الحكم المترتبة اذا لم يكن الموروث في بدو المنهاج بما اذا
كان في بدو الواهب على اختلافهم في التعبير ومقتضا ان يثبت كان كلف القول قوله لان كونه في بدو كناية عن اقباضه ولعله لانهم فرضوا المسئلة فيما تضمن
القول وهبته خرجت منه اليه لانه هو يمينه الاذن بقبضه والاخر كونه في بدو لا يدل على القبض باذن ومن هنا حكمي عن طوب في باب الاقرار ان القول
قولا الواهب لا يفرق بين ان يكون الموروث بدو الواهب في المنهاج لانه قد يقضه بغيره بل قد يثبت ان الحكم كلف حتى مع الضميمة المترتبة فان
الاقرار بالاذن لا يقتضي كونه بدو عليه حال الدعوى بالاذن السابقة ضرورة كونها اعم من ذلك وكذا لو قال وصيته وملكه ثم انكر القبض في

القول قولنا اذا كان من بين ان المثلث بالمتساوي او غلب ابل وان لم يعلم حاله لانه يمكن ان يغير من جهة واحدة او من جهتين او من جميع الجهات
تفليس الاصل في نفسه نعم لو عدم ان مذهبنا في وقت الملك على الاقباض ولو تفليس احكم عليه الاقباض كما صرح به غير واحد لكن قد يناقش بان كان ارادة
التاكيد او المحبة بصيغة التثنية الذي قد عرفت انها تتعدي ومع ذلك بحيث يرجع الى القبط صحتها ولو ما وود ضها باقتضاء ذلك التاكيد الذي هو مرجع
بالنسبة الى الناسب في ذلك بان الفاظ الاقارب لا تنزل على مثل هذه القواعد لاعتقال الامر بل يغير فيها المعاني الظاهرة وهذه اللفظة
مشتركة بين الصيغة وانما غلبها على الثاني دون الاول ترجيح من جهة واحدة كلف الاقارب بلفظ مشترك فانه لا ينزل على احد معنييه بل ينزل على كليهما
على المعاني نعم محتم فانما يجوز عطف الشيء على ما يندرج تحت عطفه على ما ذكرناه من جهة واحدة لا اشكال في جواز انما الكلام في مساواة الحكم
للغير مع عدم التفرقة ولا يثبت منها ما يرجع هذه القواعد الى طغيب الطالب الذي لا اشكال في جهة واحدة في الاقارب وصرحنا في ذلك قوله مفصلا بما
سمعه منه وعلى تقدير تسليم ظهور المعنى الثاني او الغلبة على الاول ينبغي ان يرجع اليه الفصل لان يغير على الغالب كما ينهوا عن نظائره
من الاقارب بلفظ محتمل معنيين فانه يعين ان المقاراة لحد ما وان حمل الاقارب على الغالب منها كما لو قال له على درهم ودرهم فانه يعين منه نحو
ارادة تاكيد الاول بالثاني والثاني بالثالث وان كان العطف بغيره المتغيرة وكان الغالب عدم التاكيد اذ لا معنى للرجوع اليه بعد فرض ظهور لفظه
ولو نسب الغلبة في ذلك للمعروف من جهة طغيب لفظه نعم لو ضم اليه مع ذلك ما يصلح لصرف ذلك الظاهر مع عدم الاخذ به كلف سائر الخطابات والقبول
في المثال مع فرض ظهور الاطلاق في خلافه واخر دعوى ارادة التاكيد عن زمان الاقارب فالحجج الفصل في المفروض من انصافا بغيره صرف في ذلك لفظ
على فباس الخطابات المعنى كلف عرقا ولا بعد فيه من المناقض فلا يؤخذ به وبين غيره الذي هو لغيرك لم يؤخذ به ولا يؤخذ به ويحكم عليه ولم يسمع كما
بعد ذلك ولا تأويله ولو مفصلا به اللهم الا ان يكون بحيث يميل المتأخر على وجه يكون لاحد باطلا لا مبنيا على عدم ذكرنا وبله فانه لا يجد هذا
كله فيما اذا جاء باللفظين اما الواضحة على ملكية فمن بعضهم كلف باق في البحث السابق ولم يستجوه في ذلك لعدم ما يقتضيه المتغيرة فيه بخلاف الاول
صح فاحتمال ارادة الهبة المفروضة منه كاحتمال ارادة ايقاع صيغة الهبة خاصة بلفظ التملك من غير غلبة احد ما على الاخر وفيه انه وان لم يكن مقتضى
المتغيرة من عطف ونحوه لكن قد يدعى ظهوره مع الاطلاق في الاختصاص للملك نعم لو فرض ما يناقش في ذلك من عدم القبط ونحوه انجرح الحكم بعد اقتضاء
الاقارب بالقبض فانه جسد والله العالم **المسئلة الرابعة** اذا رجع في الهبة المجانية حيث يكون له ذلك وقد عاينت زيادة او نقصا لم يرجع بالارث
بالاقل احد فيه الاصل ولا نحدث فيه ولو كان لله في عدم سلطه ما لكها على الاقلها بما جازا فلم تكن مضمونة عليه سواء كان المعتبر بغيره ام لا
وان زادت زيادة متصلة له في نفسه كالتميز ولو بغيره على وجه يكون جزء من العين فلو اهب بلاكلا فافاقه ولا اشكال لانها من العين المفروضة
جواز الرجوع بها وان كانت منفصلة كالثمره والولد فان كانت مجبدة كانت الموهوب له لانها ثمة ملكه وخارجة عن العين وان كانت منفصلة
العقد كانت الواهب لانها من الهبة التي فرضنا جازا رجوع بها بخلاف عند بعده في شيء منه بل هو صريح بعض وظاهر عدم الفرق في الاول
بين كون الرجوع بعد الانقضاء بالولد او بالحي او باللفظ او بغيره كالحمل قبل انقضاء اللز في ان يملك الثمرة قبل فاقها والصواب المستعمل
جزءه لان الجميع منفصل شرعا وعرفا عن العين الموهوبة لانه شيء جديد يندرج في الوسيلة الرجوع بالحيوان المحال مع حله بناء منه على انه كالحجر من ادم وهو
كما ترى واما الصرف والشعر لهما السيلع وان جزءه حتى ان الاجرة تبعه للعين وهو حسن مع فرض كونه كلف عرقا هذا ولكن في الكلام في امرين
احدهما انه قد تقدم لزوم ما ينشأ من البعض لكل فاطلا انهم الرجوع هنا بالعبث الذي قد يكون بلفظ البعض لا يخرج من شائع الثاني انهم اطلقوا هنا كون
الزيادة للواهب في كانت متصلة بل صرح بعضهم بانها كانت وان كانت من فعله وقد صرحوا في خبرنا العين بشاركة المشتري للبايع المتعبد اذا دفع
زيادة الصفة في العين بل وبغير ذلك ما ياتي مثله في المقام ولم يشر احد منهم الى شيء من ذلك نعم في ذلك قد ذكرنا الاقسام هنا وهي كون العين بجانها
ونقصانها مما يوجب الارش او بما لا يوجب زيادة او بما يوجب نقصا او بما لا يوجب زيادة في القيمة او بما يوجب نقصا من الامر من متصلة تلك الزيادة
او منفصلة عنها من وجه ونعتبرها بالامتناع بالاجود والمساوي والادان ويغيره من الاحمال كالنجارة والفضة والطح او غيره ذلك من
المتغيرات ولو يغير من حكمها بل ظاهره موافقة المقصود على اطلاقه كما انه لم يغير لضمان الواهب المتغيرية الموهوب بوجه من نقض بناء او غير ذلك ونحوها
ولعل في ذلك كله للاجالة على ما تقدم مما لا يصعب بيان ما يقتضيه القواعد جازا هنا على من لاحظ خبرنا ما مضى من المسائل السابقة في العارية وفي
العين وغيرها فاحفظوا لعل او على ما نتممه منه ان في المسئلة الشاسعة مع احتمال عدم اختيار الشركة في الصفا المحض من المقصود وغيره من اطلاق بان
الواهب للعين وان زادت بذلك الاطلاق ما دل على الرجوع بها كما ذكرنا ذلك في خبرنا العين فلا حظ كما انه لا ينبغي عليك حكيم الرجوع بالمتغير
ولو يغير فعله بعد الاحاطة بما ذكرناه من كون المدار على صدق بناء الموهوب بعينه والله العالم **المسئلة الخامسة** اذا وهب اطلاقا فاضلا
ان يكون قد اشترط عدم التمكن الهبة مشروطة بالثواب سواء كانت من المشاي ومن الادنى او من الاعلى فلا خلاف في تحقق احد فيه وان حكى عرقا
وقت ان الظاهر الحكمي عنهما خصوا الاول ارادة اشترط لزومها به فلو كانت حرج لم مثلا لو منح بدونه نعم عن كافي في باب الصلح ان هذا من الادنى
الى الاعلى فغلبه الثواب عشاها ولا يجوز للمصرف فيها قبل الاثابة او العزم عليها ولعله يريد ما هو المتعارف من ارادة الثواب قبل الفرض وهو خارج
عما مضى فيه ويحكم بانه ما كنهه من نفي الخلاف في ذلك بيننا وكذا ما في فرض ان عليه اجماع اصحابنا وان احدا لم يذكر ذلك في مسطوره وهو محجة اطلاق
الادلة نعم هي وان لم تكن مشروطة ولكن له الاثابة وعدمها فان اثاب لم يكن للواهب الرجوع مع قوله للمعروفه سابقا من ادلة لزومها بذلك نعم لا
يجب عليه القول للاصل لانه بمنزلة هبة جديدة لا يجب عليه قبولها خصوصا بعد اقتضاء سقوط حقه من الرجوع كما تقدم الكلام في ذلك بل لفظ

انهم

لا سبق الا فصل او حقا ومنه اقول الصانع ان المثلثة المنقرعة الرومان وثلاث صاحب ما خلا الجاهل والخصم الرش والنصل وقد سار رسول الله
اسانه بن زيد ولجى الجبل كقول الله ليس شيء محض المثلثة الا الرمان وملا عنه الرجال اهله ومنه تأخر طلبة عن الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم الجبل الى
اضرب من الجبل الى مسجد بنو دبرين وجعل سببا ثلاث مخلات فاعطى السابق خذناى نخلة واعطى المصطفى خذناى واعطى الثالث خذناى ومنه تأخر
عنات بن ابراهيم عن ابيه عن علي بن الحسين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم الجبل الى الجبل من قبل الجبل المثلثة الشيا هو الذي يفتقد ولو بالحق
فحق هذا الباب يستدعي فضلا الاول في الالفاظ المستعملة منه السابق اي المجلي من قبل الجبل المثلثة الشيا هو الذي يفتقد ولو بالحق
والكدر بفتح المنة وكسرها هو المالى بن الظهور واصل العنق وبغيره بالكل وقيل والفائل الاسكفة بكيف التقديم باذنه والاولا كثر
لفظه بعث والساعة كقريه هان كاد احدهما ان يسبق الاخر باذنه وفيه مع امكان جعله على المبالغة بخوفه من بني سجد ولو كلفه قطاة بنو الله
لربيتا في الجبل مع امتناع بناء مسجد كك لا لرفقه على كون السابق على الاطلاق كك اذ النزاع فيه لا المقيد بنحو ذلك كما ان في الاول
منها واضحا ان اريد الجبل عليه وان كان العرف على خلاف ضرورة عدم الوضع الشرعي فيه وعلى تقديره فلا بد من خلو له في الالفاظ المتراهنين
فالصحيح ان يقال الى العرف ولعله في زماننا لا يصح الا ان يسبق بكل وبالجمل فالمدار على العرفان كان والا فلا بد من التفتيد لرفع العرف
والنزاع بناء على اعتبار المعلوم في ذلك والله العالم والمصطفى منها اية هو الله مجازي براسه صلى الله عليه وسلم السابق فضا على الصلوات
وهي العظمان لتأنيان عن بين الذنب وشماله والثاني للمصطفى هو الثالث ويليها الرابع الرابع لا يربع المتأخر عنه وفاعله ثم الرياح وهو الخامس من الآيات
بمعنى النشاط فكانه نشاط فلحق بالسوابق والسادس ان يخطى لا يخطى عند صاحبه حتى يخطى بالسوابق اي صناد الخطة ونصبه عند اوتى مال الرهان والسابع
العاطف لانه عطف الى السوابق اي الى المبالغة عليها فالحقها والثامن المؤمل لانه يؤمل الحق بالسوابق والناسع اللطم وزان فبعل معنى مفعول لانه
يلطم اذ اراد الدخول الى الحجارة الجامة للسوابق والعاشر السكت بالنصب مخففا ويجوز تشديد سمي به لسكون رتبة اقل من هذا ولا يقطع المعنى
عنده وليس لما بعد العاشر من قبل الجبل اسم الا الذي هو الجبل كلها فبالله العيشكل بكسر الفاء والكاف اوجهها الذي هو اخر من يجرى في الرهان وفي
انه السكت ولا يخفى عليك انه لا بد من هذه الاسماء في بعض من احكام الباب ضرورة بناء احكامها على اسمائها لا على اسمائها وهو متبع عرف المتراهنين
او ما يفتنون عليه في بيان ذلك فقد عبر عن المجلي والمصطفى بغير اسمائها كما هو واضح وعلى كل حال فقد عرفت ان السبب يكون البناء في
الاصل المصدر ثم نقل الى الجملته الخاصة بالتحريك العوض في هذه العاملة وهو المسمى بالخطر بالحاء المعجمة والطاء المهملة المفتوحين والندب بفتح
والهمزة ومنه اخذ الرهان العاملة والحلل هو الذي يدخل بين المتراهنين ولا يبدل مع ما عوضا بل يجري في سببها او في احد الجانبيين على وجه يتألى
العقد على ان سبق بنفسه او مع غيره اخذ العوض او بعضه على حسب الشرط وان لم يسبق لم يقر شيئا والغاية مدى السباق ومنه جاء والمناضلة المنا
والمراباة فالمراباة الصالح ناضلة اي ماله بن ناضلة فلانا فضلت اذ اخلت وناضلة القوم وتناضلوا اي رموا للسبق عن كرمه السبا اسم يشتمل على
السابقة بالتحليل حقيقة وعلى السابقة بالرمي مجازا ولكل واحد منهما اسم خاص فيخص الجبل بالرهان ويخص الرمي بالنضال وفي تلك الاطلاق المناضلة على
يشتمل السابقة ليس يعرف لغة ولا عرفا ولعل المصنف في ذلك يجوز وفي الاطلاق وبعض الغمها عنوان الكتاب بالسابقة والمناضلة وهو
الموافق لما سمعته من اللغة اهل قلت يمكن ان يربط المنة ان المناضلة السابقة في الرمي يكون قوله والمراباة نفسر واطلاق السبق على الرمي هو الموافق
لفعله لا سبق في على ان يكون المراد منه الغلبة في السبق المسمى الامر سهل وفي سبق بفتح الباء اذ الفرج المسبق بالتحريك اي العوض منه غيره
واذا امره اية باستحقاقه لفضله لم يقبضه والرشو بكسر الراء علة الرمي اي علة ما يرمى به من التهام يرمى رشفا اي يرمى بسببها لانه يرمى بها
كلها واذا حصل الاتفاق على خسة فكل خسة بن لرشو وعن بعض اهل اللغة فخصه بما بين العشرين والثلاثين واما بالفتح فهو الرمي الذي هو
المصدق بن رشفة رشفا اذ ارماه بالسهم وفي اية رشو وجبه ويد بكسر الراء ويكون المراد به الرمي على كراه حتى يفرغ الرشو فيكون مشركا
كان الاطلاقان على جهة الحقيقة وفي الصحيح الرشو بالكسر لاسم وهو الوجه من الرمي فاذا رمى القوم باجمعهم في جهة واحدة فالواحدة رشفا وفي ذلك المنة
برشوا بهذا المعنى واصافة الرشو الى المنة كاضافة الى الوجه في رشو وجبه ورشوا اذا كانت جهة الرمي واحدة ويمكن مع ذلك اضافة المنة
كما يظهر من العبارة قلت قد بين ظا الراء الذي في العبارة ضربا لا محار في الجهة المذكور في الصحيح وعلى كل حال فيوصف السهم للرماية باوصاف كثيرة
ذكر في محكي ترمها عشرة وفي محكي كتاب هذه اللغة تسعة عشر اسما وافضل المعنى على سنة منها الماعرف سابقا من عدم فائدة معنيها في ذلك
الحابي والخاص والمخازق والخاص والمارق والمخادع والحاجي مانع على الاضرب اصابا لغرض معني ان يرفع دون الهدف ثم يجوز الى الغرض فبعبه
ماخذ من جنس الصبي وجمعه حواشي في محكي الصحيح سهم ذابح بنج من القوس والخاص بالحاء المعجمة والطاء المهملة من الخاصه هو اصابا احد جانبيه
اي لغرض وفي ذلك يسمى جانبا وقبل الجانز ما سقط من وراء الهدف قبل اذ وقع في الهدف من احد جانبي الغرض فهو مخطي ان كان شرط الاصابة في
الغرض ومضد ان كافى الهدف والمخازق بالحاء والراء المعجنتين ما خدشه اي الغرض والخاص ما فحه وثبت فيه لكن عن يمينه ان لا يترنق
السهم وخفى اذا اصاب الرمية ونفذ فيها وسهم خازق وخاص وفي الصحيح الخازق من التهام المفطس والخاص لغة في الخازق وقال في باب
السبن سمي الغرض من طاسا بن رعي مفطس اذ اصتا ونحوه من القاموس وظ الجمع انما بمعنى واحد وهو المنفرد كما في النهاية والاصابة كلمة في الصحيح
والقاموس وعن الثعالبي في ستر العرب اذا اصاب الهدف فهو مفطس وخازق وخاص وصائب والخازق بالحاء المعجمة والراء المهملة هو
يخرج من الغرض فاذا من الخرق بمعنى الشق لكن في ذلك لم يذكره احد من اهل اللغة من دفعت على كراهية في اسمائه وفي بعض نسخ الكتاب المارق بالميم بن

اي لزم

الخاص وهو الصواب الموافق لكاتبه اهل اللغة والعام هو الذي يجرى حاشيته اي الغرض في ذلك انهم لم يذكره اهل اللغة والامر سهل وتبين انهم في السهم
المزبور وهو الذي يضرر بالارض ثم يثبت الغرض وقطعاً من رصف الحاشية لكن قد يفرق بينهما بما تشر به عبارة المتع من اهل اللغة في الثاني بخلاف
الحاشية بل في الثاني ان هذا هو الظن كونه والغرض ما يقصد اصابته وهو الرضوخ والهدف ما يجعل هذا الغرض من ثواب غيره كحائط ونحوه وقد يطلق
على الغرض الرضوخ وان لم يكن قطاشاً وقد يجعل في الغرض نقش كالحلال في لها الدائرة وفي وسطها شيء آخر يقال له الخاتم والاصابة تتبع الشرط
فقد يكون فيها الهدف وقد لا يكون الا الخاتم كما هو واضح والمباداة هي احدى قسمي المراماة وهي ان يبادر احدهما مثلاً الى مطلق الاصابة او اصابة غيره
معين مع الثاني وفي الرشق من مقدار معين او مطلق فلو اصاب احدهما في اول الرشق واخطا الآخر فهو ناضل ولو اصابا معا لم يضر احدهما الآخر
ولو اخطا اصابة حصة في ضمن العشرة فاصاب احدهما فيها واخطا الآخر فهو ناضل ولو ان اصابا غيره ناضلاً ولم يذكرا يرجع نسبهما
في ذلك بانها اشترط استحقاق العرض لمن يدر الى اصابة عدد معين من مقدار رشق معين مع تساويهما في ضرورة انراهم منه كما هو مقتضى
اطلاق المقصود الثاني الحاشية وهي نقاط ما نشأوا فيه من الاصابة بعد اشارة الرشق فان نضل احدهما الآخر فهو ناضل ولو اخطا لم
يتناضلا سواء اشترط احداهما او لا لان المدار على تساويهما في الرشق ونضل احدهما الآخر واما غيره لك فهو على حسب الشرط وهذا مقتضى
اطلاق المقصود اليه والى بعضه يرجع تفسير هذه لك بانها اشترط العرض لمن يخلص من الاصابة عدد معلوم بعد مقابلته اصابات احدهما باصابة
الآخر وطرح ما اشتركا فيه ثم اكثر من الامثلة ولكن اطلاق المقصود ومنه يظهر انه لا وجه للمناقشة المقصود بان المقصود من هنا هما غير حاصل من لفظه
وبدول كل منهما في نظريتها الآخر كما ان منه انهم يعلم يرجع المناضلة اليهما لانهم في ذلك كما في عقد مع ان المحكي من برص في مرادها لا نعم ربما
فيل ان الجواب من دون باء قسم ثالث للمراماة وهي ان يجتنب اصابة الغرض الهدف ويسقط الاقرب للغرض ما هو الا بعد منه ولا بأس به
الفصل الثاني فيما سبق به ولا يبين الاصل عدم ثبوت هذا العقد فيجب فبقصر في الجواز على النصل والنقض والحذف والحذف وقفاً فما كان
الاصل على مورد البيع والاجماع على ثبوتها في الجملة لا يقتضي العلم كما ان كون المحكي فيه الاستعداد للحيث كان لا يضر بل ولا او فاما لغرض بعد ان ذكرنا
ضرباً من ان المراد منها العوض في انواعها لا افراد كل نوع منها الذي يرجع في مشروعيته الى ما دل على مشروعيته فانه ان كان على جهة العموم والاطلاق
الشامل للقرن المشكوك فيه وليس المقام ذلك بل لا خير يحصر ونقر المصلحة عند الرهان والعرض لصحة خلافه وبذلك يظهر لك النظر فيما لك
فلاحظ وان لم اظن في ثبوت اضافة الطيور الى الثلاثة مستنداً على ذلك بضرورة قصور الاستدلال الجار على ان خبر الجاهل منها محتمل لارادة
النسب بلا مسابقة ولا رادة التحيل منه بل قبل ان المتعارف في لسان اهل المدينة بل اعله انما ظاهره ومحمّل الاستدلال على تحريمه للتبني
لاجراء التحيل بل بما احتل في النصوص الرتب منها او اداة السهم ذي الرتب وليس في عطفة على النصل في احد الجوزين دلالة على التغاير بينهما بعد
احتمال اكونه من عطفت المرادف او الخاص على العام المؤيد باسقاط العطف ابدال النصل بالرتب في النصل الثاني المصنف فيه بحرية البلدة كل ذلك
مظناً الى الاجماع المحكي مستفيضاً على المحضر الثالث وكيف كان فيدخل تحت النصل السهم والشارب الحرك السكين والسيف والرجح قاً
في الصيحات النصل يسمل السهم والسيف السكين والرجح وفيه انما الثابت السهم فكون عطفة عليه هنا من عطفت المتغير وعن مدبو الشئ انه
ما عتبت اللغات فينقسم في لغة العرب ثمانية لغة العجم في ذلك ان خص النصل فيما ذكر هو المعروف لغة وعرفاً فلا يدخل فيه مطلق المحرك الذي
وعصا المرافق اذا جعل في واسمها حدة ويحذف ذلك عمداً لاجل السابق ولكن مع ذلك قال ويجعل الجواز بالمحرك المذكور اما لادعاء دخولها في
الاول او لاداء فائدة النصل في الحرب فقد كان بعض متابعي المتعدين يجعل وضع الحديدة في عصا المرافق حيلة على جواز النصل نظر الى
دخولها في النصل وهو كما ترى ضرورة انه لا وجه للاختلاف الى المرور بعد الاغتراف بان المحصر المرور هو المعروف لغة وعرفاً فان ادعاء دخوله
يكون غلطاً كدعوى خوفه في الحكم وان لم يدخل في الموضوع كما هو واضح وبما لا تحت الابل والفتيلة اعتباراً باللفظ الشامل لذلك بل دخوله
اجده فيه يبين ان ظاهر ذلك الاجماع عليه بل حكاية فيها عن اكثر العامة انهم من بعضهم المنع لانه لا يحصل لها الكثرة فلا معنى للسابقة عليها
وكما نزال اليه بعض من اخري المتأخرين من ان كان في غير محله اذ هو كما اجتهاد في مقابلة النص ودعوى انضامه الى الاول خاصة منوعه على ان كل جواز
وفايه بحسب حاله وكذا يدل الحاشية على الفرق والجملة والبخل فيجوز السابقة عليها كما في ذلك خلافاً لبعض العامة في منع من ذلك الاجزى لانها لا يقال
عليها عمداً غالباً ولا يصح ان للكون والفرق الى بعض من اخري المتأخرين لذلك ولدعوى ان انضام الاطلاق الى ما يشبهه بالمكنه في غير محله كما
عرفت خصوصاً بعد مقابلة امير المؤمنين ع على بخله رسول الله ص وكيف كان فلا يجوز السابقة المشبهة على عوض الطيور ولا على القدم ولا بالسفر
ولا بالمصاعرة ولا بغير ذلك ما هو غير الشبهة المزبورة بل خلاف اجده فيه يبين ان الاجماع يقتضي عليه مضافاً الى المحصر السابق ولعن الملاذكرة
الرمان في غيرها وانما فارجح ان من بعض اعمامه جواز السابقة بالجميع لا مكان الاحتمال الى الطيور في حمل الكنف استعلام حال العدو وتقا
الحرب على الاقدام كغافرة بالسفر في البحر والنبوي المروي من طرفه ان سابغاً ما يشبه بالقدم مرتين سبق في احداهما وسبق في الاخرى وانه
صانع تلك عمات كل مرة على شاه فصرع خصمه في الثالث واخذ منه ثلث شئاً ولكن لم يثبت شيء من ذلك عندنا بل انما الثابت خلافه
كما عرفت واما جوازها بدون عوض فذكره في قولنا قبل ان منشأها فتح الباء في لفظ سبوا المروي في خبر المحصر وسكونها فعلى الاول ان
هو المشهور لا يدل الا على عدم مشروعيته بدل العرض في غير الثلاثة ولا غرض فيها لغرض ذلك فيبقى على اصالة الجواز وعلى الثاني ان يدل على المنع
مطلقاً لكن يرجح الاول مع شهره وروايتها كك ان احتمال الامر برفع دلائلها على المنع مطبقاً في اصالة الجواز خالفاً لغيره من المعارض مضافاً الى ان

وخرج العقود لحياتها منها لا دلالة لبيانها على الباقي وبذلك كله ظهر لك ان لا اشكال في لزوم على تقدير عقدها ان لا يكون موقفا
من الملتزم المزبور بل ومن ثبوتها لوضوح ذلك المستبوع مع فرض كون الاحجاب من السابق من الامور التي لا تثبت الا بالعقد المعلوم كون موردها
تحت ذلك بخلاف موارد الانشاء على انهم مع فرض الشك في كونه عقدا او غيره فلا اصل لعدم ثبوتها لا بالاحجاب خاصة ولا بانه اطلاق المسابقة
بعد فرض الشك فيها وفي ارياض بعد الفراغ من عقدها قال في الاجود الاستدلال على اخبات القول ان يثق ان الوجه فيه ظاهر على القول بالزوم و
كذا على القول بالجواز بناء على ان لزوم العوض المبدول بعد العمل السابق على المسبوق لا يثبت الا على اعتبار قبوله اذ لو لا ذلك لا يمكن الاستدلال من قبل
بعد العمل مذهب عدم رضاه بالاحجاب والعمل خلاف الاجماع بل العوض لازم عليه بهذا العمل كالحجاء الذي لا خلاف في ذلك الا بالقول كقولنا
انما يجري لو كان السابق هو الموجب او العكس يمكن عدم الاحجاب الى القول كالحجاء الا انه يمكن التعميم بعدم القول بالفضل فتم وفيه اولا انه لا حاجة
الى هذا الاستدلال بعد فرض معلومته كونه عقدا لما هو معلوم من ان المركب من الاحجاب والقول سواء كان جازيا او لا زمانيا وانما ان المراد اعتبار
القبول الطدي واللزوم بعد العمل يمكن ان يكون محصو الرضا وان لم يكن على جهة القول المحقق كالحجاء كما ان ما فيه ايضا بعد تسليم لزوم في هذا
العقد بمعنى عدم جواز الانشغال من بدل العوض بعد تمام العمل لما في ذلك من الضرر على السابق بنضيب علم المحضر الذي يقع الا برضاه وبدفع الحق
عنه من منع اللزوم بمعنى وجوب العمل عليه ابتداء وعدم جواز الفسخ قبله او بعده قبل التمام للاصل ولانه انما الزم فيه بهذا العوض بعد حصول السابق
اذ لا معنى لقوله من سبق له كذا غيره ذلك وهو غير اللازم بنفس العمل في العوض بدو الامر بل الحاج كالحجاء فكل منهما فسخها ابتداء او في الاشياء
ولكن يجب على المسبوق منها السابق بهذا العوض الذي عينه لا يخرج من نظرائه ضرورة عدم الدليل على ان كيفية العقد ما ذكره بل العمل الظاهر خلاف
فان ذلك يترك بعد انشاءهما الا للزام بالمسابقة والرماء الذي مقتضا وجوب فعل ذلك منهما كما هو مقتضى العقود الثلاثة وكان لا خلاف في
قال الفاضل في عدمه على لزوم جيل البديهة بالعمل لا بتسليم السابق في جامع صدق في شرح ذلك الظاهر لا خلاف فيه بل لا يخفى على من تأمل غيره ذلك من
كل ما هم خصوصاً القواعد وكذا في جامع صدق انه لا اشكال في لزوم في وجوب العمل وعدم جواز الفسخ بل يظهر من عدمه وغيرها التوقف في الفسخ على
في بعض احوال فيها بعد ان استقر الجواز فكل منهما فسخ قبل الشروع وبطلان موثا لراي والفرس ولو كانت الفارس للوارث الا انهم على اشكال
الى ان قال وان كان بعد الشروع وظهور الفضل مثل ان سبق بغيره بعض المسافة او بسبب لبهام اكثر فلفاضل الفسخ لا المفضل على اشكال
بل في جامع صدق ان الاصح عدم الجواز وهو مقتضى كونه لان ذلك يؤدي الى سلب المسابقة انما يظهر من امارات الغلبة لاحد ما هي الاخر وان كان هو كاش
بعد استصحابه الجواز نعم وبما كان ذلك مؤثرا للقول باللزوم من الاصل ثم لا يخفى عليك ما في قوله للوارث الا انهم اذ لا ينبغي الانسحاب على اللزوم
ضلالا عن الجواز ضرورة كون الغالبية وحقت بين المتخفين لا ورثتها ففكر كما تستلزم المشروط عليه المباشرة ودعوى ان المراد بالمسابقة انما كان لفرس
الفاوس وبذلك اخرجت على الرماة وانفسخ من الفرس وافسخ المنع كوضوح فتا اصل المحكم خصص بعد الاخطار صور الوارث عن ذلك لكونه فاضلا
او انما او بخلاف ذلك ودعوى استنابة غيره في ذلك متاخة كما ترى بذلك كلبان لك بحمد الله تعالى في جميع اطراف المسئلة وكيف كان فلا خلا
ولا اشكال في انه يجوز ان يكون العوض عينا او مائنة على حصة غيره من المعاملات لا اطلاق الادلة وعموما وخصوصا ما وقع من النبي من بدل الفخاوت
والا وافي من الفضة نعم نعم وفيما ياتي انه يمتنع في ملكه العمل على وجه يكون جزء المسبب فلا يصح ضمانه لو كان دينا قبله ولا الرهن عليه ولا الجاهل
وانما هو شرط كاشف والسبب العقد وان اطلق في ذلك هنا ضمانه والرهن عليه والامر سهل واذ اذن السبق غير السابقين مع اجماع المسلمين
اذا كان الامام ومطلقا من المؤمنين خلافا لبعض العامة فخص جوازه بالامام لان له النظر في ايجها وضعفه واضح اذ هو ومقد ما من غير مقتضى
بدل احد ما او ما صح عندنا ولو لم يدخل بينهما محل خلافا لبعض العامة ايضا فلم يجوز من احد ما خاصة مع دلالة بانه فار وهو كالاخيه في مقابلة
النقل في المسئلة الاطلاق والعموم ولا ينحصر فلم يجوز منهما من دون دخول محل الجعرا على ما يصلح لمعارضته اطلاق الادلة وعموما ولو بدله الامام
ببطلان ما جاز بل خلاف ذلك الاشكال لان فيه مصلحة للاسلام والمسلمين وهي صرفه ولو جعل السبق للمحلل بانقراده اذا سبق جاز انما لاطلاق
الادلة وعموما فلا يستحق احد من شيئا اذا سبق بل يكون السبق لباذله لعدم حصول السبق من بدله وكذا لو سبق لهما والحلل اذا كان الشرط
سبق للمحلل لهما نعم لو كان الشرط سبقه ولو لاحد ما استخرج وكذا يجوز لو قبل من سبق فيما اى الثلاثة فلا السبق عمل باطلاق الادلة في الرضا
المقتضية جواز ذلك وغيره ويرجع في معناه الى العرب كما نسمع في نظائره وكيف كان ففقتقر السابقة الى شرط خمسة الاول والثاني فقد اجمعا
ابتداء وانتهاء للفرس ولا نرى مع عدم تعيين الغاية قد يبدان السير فذلك الدابة ولا من الجبل ما يقوى سيره في ابتداء المسافة ثم ياخذ با
لضعف هو عونا للجبل ومنها بالعكس وهو جهاها وصاحبها ولي يربد فخر المسافة والاخر يربطها فتؤدي عدم التغير في النزاع
المعادم من الشارع ارادة حصره فعلى هذا لا يجوز استيفاءها بل في غاية العرف فاما بقاء والثالث فقد يربط الخطر بعد معرفته حصة الفرس والجبل
واثارة النزاع من غير قد يجي على القول بانها جاز في بعض الوجوه كما ان لا اشكال في اعتبار معلومته بناء على انها المجازة وان كان
الخطيب خلافا وانما عقد مستقل لشارك كلاهما في بعض الامور وينفرد عنها با موراخر والاربع تعيين ما سابق على بالمشاهدة لان
المقصود انما ان الفرع ذلك يقتضيه تعيينه بل لا يفي الوصف وان كفى في السلم الذي يراد به الكل لا الشخصين والخاصة واولا السباق
في اصل احتمال السبق وان رجع في احدهما فلو كان احدهما ضعيفا يثبت حضوره على الآخر ليجز لعدم الاستدلال فيمكن لا يخفى عليك المناقشة
في دليل كثر منها اوجعها كما نمت في الشرائط الالفة اللهم لا ان يكون اجماعا كما عاينا يظهر من نفي الخلاف من بعضهم وان كان هو كاش

الفصل الرابع ان يجعل السبق لاحدما وللحمل فلو جعل الغرض من السبق لا خلاف للاصل بعد الثالث في تناول اطلاق الادلة له ولما قبل من ان يفتى
 للعرض من عقد السابقة وهو التصريح بطلب الغلبة وبذل الجهد في الغرض منه ونحوها وان كان لا يخرج من منافسة نعم لو جعل للسبق فان الغرض من سبق قضاء
 ذلك من كل واحد منهما على كونه مسبقا فهو الغرض من ذلك وكذا لا يجوز جعل القسط الا في السبق ويجوز العكس لخصوص الغرض من الجهد بالنسبة الى
 الزيادة كما يجوز جعلها خاصة عوجا ولكن قد يناقش بالشك في تناول اطلاق الادلة لان لم يكن ظاهرها خلافا ولا اصل الفاشم لا يخفى عليها ان هذا
 الرابع هو خامس من شروط السابقة واذ في حكم كراهة سادسا وهو تساوي الدائنين جبا فلا يجوز السابقة بين الحمل والبعال مثلا لا من مناف الغرض من
 استعمال قوة القس بالسبب مع جدها او مرجعها الى اصل السابق بعد فرض الشك في تناول الاطلاق لم يلح في استنفاد اية من المتن نعم يمكن منع الشك
 المزبور مع حصول احوال سبق كل منهما اما الرضا واجتبا لاصفا كما لغرض والبرزون والجنح والعربا فالأولى الجواز مع فرض غفوة الاحتمال المزبور لثبات
 الاطلاق وسأجاء هو ارسال الدائنين دفعه لمنافاة الغرض مع عدم ادعاء ما كان السبق مستندا الى ارسال احدهما او لا فيه ان يتبع الشرط ولذا لا
 بشرط المتأخر في الوقت كما ستعرف نعم يعتبر معرفة مقدار ذلك مع فرض الاشرط تخلصا عن جهالة المفضلة الى المتأخر مع احتمال الاكتفاء في
 تحقق سبق من احدهما وثامنا وهو ان يستبقا على الدائنين في الركوب فلو عقدا على ارسال الدواب بنفسهما كان باطلا وفيه ان يخرج عن موضوع السبق
 لان من شرطه وتساعا وهو ان يجعل المسافة بحيث يحمل الفرسان فطهرها ولا ينقطعان دونها فلو كانت بحيث لا ينفصلان الى غايةها الا بانقطاع
 او في شدة بد بطل العقد وعاشرا وهو ان يكون موردا العقد من بسند للفضال فلا يجوز السبق والروى للنساء لانهن ليسن من اصل الحرب فيه منع
 خصوصية مثل الصبي بعد العقد من اولياءهم كعادى عشر العقد المشمل على ان كانت الحيرة فيه وفيه ان نخوة لك ليس من الشرائط على ان الظاهر لا اكتفاء
 فيه بالمعاطاة وقد تقدم في كلام المصنف عليه اثنا عشر عدم تضمن العقد شرطا فاسدا فلو قال ان سبقتي فلك هذه العشرة ولا اري جعل هذا
 ليدل اننا ضلنا الى شرط بل لا شرط في ذلك فربما غلبت عليه فافسد فافسد وفيه آية انه ليس من الشرائط وثامنا منع عدم صحته وبذلك كله ظهر لك الحكم
 في هذه الشرائط وانه لا دليل عليها بالتحقق وكان كثيرا منها موافقا لما في العامة والظن بل عرفت من صحة ما يفي من الادلة منها وما ثبت في شرعية العقد
 المتأخر لان الاصل الفاشم والافاطلاق الادلة ينبغي هذا وفيه ان يوجب الى فرسه فرسا اخر يجوز على العقد ولا يصح برفق في وقت قبلا
 ولعله للسبق لمرسل لا حبل لا جنب لكن في ما يدين الاثر لطلبه وان يتبع الرجل فرسه فيجره ويطلب عليه ويصبح حثالة على الجري والجنب بالتحريك ان يوجب
 الى فرسه التي سبقت عليه فاذا فر المركب يحمل الى الجنب فهو اعزها وهو غير باق في عدل فلو فتنه اصل الحكم لعدم ثبوت دليله بل لعل اطلاق الدليل
 ينشخص لافه خصوصية التصريح باشرط نخوة ذلك منها والله العالم وعلى كل حال فله بشرط المتأخر في الوقت فيلزم لغوا الغرض من ذلك هو معرفته
 الغرض من الفارس والافاظهار لا بشرط بعد فرض احتمال السبق لانه مبني على الترافعة فيتم له اطلاق الادلة والثبوت عند شرطه والى هذا يرجع الشرط
 السابع كما واما ما اوردنا سابقا هذا كله في السبق واما الروى فيمنع في العلم بامور مستنة والبحث فيها فهو ما عرفت في السبق الاول الركن بكسر الهمزة
 فلو عرفت انه عدد الروى اذ لو لم يكن يمكن ان يطلب المسبق فعدد الروى حتى تحصل الاصابة وينتفع الاخر فيفضي الى المتأخر من حكم الشارع خلافا
 ولكن قد تقدم لنا في المبادى ما يستفاد منه عدم اشراط ذلك مع فرض كون الشرط الاصابة مع المتأخر في الروى مع فرض حصولها من احدهما في الروى
 او الثالث فهو فاضل للاخر والثاني عدد الاصابة خمس من عشرين وفيه ان الاستحقاق وبيان ذلك الروى بها فلو عقدا على ان يكون الفاضل منهما
 اكثر مما اصابه من غير بيان العدد لم يصح كالجعل سبق على الحمل لا غاية وظللك الاجماع عليه فان لم كان هو الجحور والافاطلاق الادلة يقتضي الجواز
 مع فرض ضبط عدد الروى بل لعل ذلك قسم من المحاطة قبل واكثر ما يجوز اشراطه من الاصابة ما ينقص عن عدد الروى المشروط بشئ وان قل لم يكن فلا يفتى
 للخطا الذي يبعد ان يعلم منه المتأصلون واحذف دماء من اصابه من عشرة فلو شرط انك جاز لبقاء سهم الخطاء وربما قيل بعد ذلك
 وافل ما بشرط من الاصابة ما يحصل به الفاضل وهو يازاد على الواحد وفيه ان الاطلاق يقتضي جواز اشراطها في جميع العقد المشروط والثالث
 صفتها من روافد خرق وضربها من الصفات الغروية وفيه ان الاطلاق يقتضي جواز اشراطه مطلقا لاصابة الغرض قدر مشترك بين الجميع نعم
 لو اراد امعا اعتبر ذكره ولعله على هذا الجعل الشرط المزبور اذ ذلك هو اية بمنزلة التعيين لانه يسمى القارع المصيب الغرض كيف كان وسمى الخاص
 بل والمخارق على بعض معانيه السابقة والرابع قدر المسافة التي يريان منها بالمشاهدة او ذكر المسافة الا ان يكون عادة ينصرف اليها الاطلاق
 فتكفي عن ذلك نعم يعتبر فيها احتمال الاصابة منها ولو نادى على الاقوى فلو عتبا مسافة يعلم عدم اصابةها او احدها فيها لم يصح والخامس الغرض الذي
 هو المقصود بالاصابة فلا بد من العلم بموضع من الهدف ارتفاعا وانخفاضه وقدره بالنسبة الى الضيق والسعة ولعل مشاهدته تكفي عن ذلك ولما
 السبق جذا من الغرض والجملة المنة الى النزاع المعلوم من الشارع ارادة دفعه لا ثبوته لكن الظاهر ان الغرض لا يوجب معرفة ما يرتفع
 النزاع ولا دليل على ان يدين من ذلك وكذا يقتضي الروى الى العلم بماثل جاز لا من كون القوس مثلا عربيا او فارسيا لا اختلاف الروى باختلاف
 ذلك فتخرج بمنزلة مما قلنا من ان السبق واما فاضل عن الشرائط السابقة لانه انما يقتضي التبع العقد لا ما يجبان بل بخلافها لكن قد عرفت فيما مضى
 الدليل على اشراط نخوة ذلك مع احتمال الاصابة بل اطلاق الادلة يقتضي خلافا ولذلك قيل هنا لا بشرط التعيين ولا يضر اختلاف النوع ويجوز اطلاق
 العقد مجرد عنه واما يرم مع اشراطه ثم ان كان هناك عرف فحين حمل الاطلاق عليه والا كان لها الحجة فيما ينفقان عليه وفي ذلك هذا هو الاقوى
 وجب بشرط التعيين او بشرط ان لا يجوز لاحد من العدول عن الشرط لعموم المؤمنين الا برضا صاحبه فيجوز لان له انقطاع حقه وفي اشراط تعيين
 احد الغنمين الى المباداة والمخاطرة في عقد الرابطة رد دبل وخلاف ولكن الظاهر لا بشرط لا ينصرف اطلاق العقد الى المخاطرة على الاشهر كما قبل

مرفوع

المتحد

كتاب

الاصناف

اذا شرط السبق انما يكون لاصابة معينة من اصل العدد المتسلسل في العقد وذلك بخصه اكمال العدد كله ليكون الاصابة المعينة متفرقة فانها اذا اصبحت
 ان من اصاب خمسة من عشرين كان له كذا ففقدنا على كل منها العشرين والاربعون كون الحصة التي حصلنا لاصابة بها من العشرين وذلك هو معنى الجاهل
 اذا المراد بها خلوص اصابة خمسة من عشرين لوحيد ولا انها اوجد فائدة في الرمي باعتبار اكمال العدد فالباقي قبل يحصل على المباداة لانها الغالب في الحصة
 ولا ان المتبادر من شرط السبق ان اصاب على ما عينا استحقاقه اياه متى ثبت له ذلك الوصف على كل حال لا وجه للاشترط بعد فرض الانصاف
 المتبادر من فرض عدم انصرافنا لاطلاق الحصة الاشارة الى الغرض ونفادنا الاغراض والرواء فان منهم من يكثر في الابداء ويقبل في الانتهاء وبالعكس
 وفي الفاضل في كونه اختيارا واستجوده في تلك والاشترط في تلك وكذا الاشترط تعيين شخص الفوس واسمه لا لملأ الا لانه بل لو قبل عنه لم
 وعينه بل يفيد العقد بذلك كما في كل شرط فاسد وان كان هو كذا في ضرورة عدم كونه من شرط المحالف الا في الرمز مع الاشارة وان كان شرط
 غير معين في صحة العقد لعموم المؤمن ولا يمكن نقل الفرض بذلك وعدم اعتبارها في الصحة لا يفيد فسادا كما هو واضح الفصل الخامس في الحكم
 المتضال الشامل للسبق على ما عرف سابقا وفيه مسائل **الاولى** اذا قال اجنبي خمسة مثلاً من سبق فله خمسة فسادا وانه يبالغ العاية فلا يشي
 بل خلاف ولا اشكال لانه لا سبق لاحد منهم كما لا خلاف في الاشكال في انه لو سبق احدهم كانت الحصة له لتحقق الوصف فيه دون غيره واما ان سبق اثنين
 منهم ففي المتن وعرض جماعة كانت الحصة لهما بالانصاف ون الباقي وكذا لو سبق ثلاثة او اربعة بالثلث والربع موزعة على الرؤوس لظهور كون المراد
 بدل الحصة لا غير من حصل الوصف المتزويج من احد او متعدد اخصوا مع تشخصها بل مع فرض منع الظهور لا اشكال في الاضمار والاصل بان المراد
 من موجب دفع الزائد فيقتسمها السابقون وقبل يستحق كل واحد منهم حصة واختاره في جامع تصدق به في ذلك لان من العموم الذي هو معنى كل
 بل الحكم في جميع القضايا الكلية كك على ان لفظ من مفرد يدل على عود الضمير اليها كك في معنى اي فرد ولا ان العوض في مقابل سبق وقد وقع في كل
 واحد فاستحق كل منهم كمال العوض وقد صرح المتصنف والفاضل في كتاب الجمل انما يستحق كل واحد درهم في نحو قوله من دخل دارى فله درهم فدخلها
 جماعة لان كل واحد منهم قد دخل دخولاً لا ينفرد في ذلك عدم معرفة العوض لعدم معرفة السابقين لان المعبر العلم باصل العقد في الجمل
 ولذا جاز من سبق فله كذا ومن سبق فله كذا وقد بينا في ان مقتضى عدم الافراد الذي هو معنى كل واحد سابق عدم استحقاق واحد منهم شيئا مع التخصيص
 عدم صدق الواحد السابق على الجميع عليه وقد اتفق القائل على عدم فاعلم المراتج الا العموم في من يعلو بالصلة الذي هو معنى كل سابق الشامل للحدود
 اما لا يعمى ظهوره في ذلك او لا يركب بعد انتهاء الاول وهذا لا ينافي الاجمال فخطه كون السابق المجمع ضرورة كونه هو الذي يتحقق فيه سبق المطلق فاجل
 كل فرد فانما المتحقق فيه مطلق السبق الشامل للاشياء الذي يتحقق صدق السبق معه ليس بالواحد من صدق غيره بخلاف المجمع فانه يصدق اسم السبق
 المطلق ولا يصح عدم السبق عليه وبذلك افترق ما نحن فيه عن نحو من دخل دارى وكان نحو من رده عبيداً وفيه جماعة وصح كلام الشيخ والمصنف
 والفاضل فاجل فانه قد بينا في العالم ومنه يظهر ان الوجه في ما ذكره المتصنف هو ان من سبق فله درهمان ومن صلى فله درهم حيث قال فلو سبق
 واحد واثنان واربعة فله درهمان ولو سبق واحد وصل ثلثة واخر واحد كان السابق درهمان والثلثة درهم ولا شيء للآخر ولو سبق ثلثة مثلاً
 وصل واحد واخر واحد كان الدرهمان للثلاثة وللصلى درهم ولا شيء للآخر اذ ذلك كله مبنى على ما عرفت ويحكي كون الصلة اكثر من السابق في الفرض الاجنبي
 ومن هنا قال في ذلك بما جامع صدق هو خلاف الامر المعبر في العقد فانه بشرط فيه ان يجعل السابق ان يدا بمجعل للصلى فلو سادى بينهما ليصبح فاذادوا
 ومن ثم احمل البطلان هنا لقوات الفرض ثم قال ورد بان استحقاق الزيادة باعتبار التفرع بالوصف لا باعتبار جعل الفاضل للآخر وفيه نظر لنا فانه
 الفرض المتصور على المتدبرين وعلى الاختلاف من استحقاق كل واحد من السابقين القدر المعين في رفع الاشكال لانه لا يتحقق معه مساواة المصطلح
 للسابق فضلاً عن حجة عليه قلت قد عرفت سابقاً ما في اصل اشترط زيادة السابق على ان يبناء على ما ذكرنا لا اشكال انما هو المجمع لكل حال
 فهو اكثر من المصطلح **المسئلة الثانية** لو كانا لهما ان اثنين مثلاً واخرج كل واحد منهما سبقاً ودخل محلاً وقالوا اي الثلاثة سبق فله السبق
 فان سبق احد المستبقين كانا السابقين لغيره بخلاف ولا اشكال على ما اختاره من جوامع صور يدل السبق وكذا لو سبق الجمل لمحصل الوصف
 ولو سبق المستبق كان لكل واحد منهما مال نفسه ولا شيء للجمل لكن قد يشكك في بناء على ما ذكرناه سابقاً يشتركان في المالبين لا انه يكون لكل واحد
 منهما مال نفسه وقد بينا بان المعهود من عرض السبق اذا كان من المتساويين ان يبدل المسبوق اذا سبق ولم يبق في الفرض احدهما فلا وجه اخذ
 العوض منه مع كونه سابقاً وكذا الحال فيما لو سبق احدهما والجمل كان للسابق مال نفسه لانه لم يسبقه احد ونصف مال المسبوق ونصفه الآخر للجمل
 لاشترائهما في صفة السبق لكن قد يشكك بعدم تناول مفروض العينة لسبق ما زاد على الواحد فتتجهج عدم استحقاق شي للركب اللهم الا ان يصدق
 سبق الواحد منهم ولو شان كغيره او يقر ان المراد من الثلثة ولو المركب فلو سبق احدهما وصل الجمل كان لكل السابق عملاً بالشرط خلافا لما عرفت
 العانة من كون مال المسبوق الآخر للجمل الذي هو سابق عليه وانما يخرج السابق بال نفسه وهو غلط واضح وكذا لو سبق احد المستبقين والآخر الآخر
 الجمل وكذا لو سبق احدهما وصل الآخر والآخر الجمل خلافا لما عرفت ذلك البعض من العامة قلنا ان سبق نفسه والسبق الثاني سبق نفسه لانه ينافي
 للجمل ولو شاد واجتماع الوصول الى العاية من كل مال نفسه ولا شيء للجمل وذلك كله واضح **المسئلة الثالثة** اذا شرط المباداة والربو
 عشرين والاصابة خمسة مثلاً فخرج كل واحد منهما عشرة فاصاب كل واحد خمسة ففقدنا وباقي الاصابة والربو فلا يجزى كمال الرشق لانه يخرج كل الباقي
 التي فخرجت لهما اشترط العوض لمن يدا الى اصابة عدد معين من مقدار رثن معين مع شاد ومبايع او اعلم من ذلك وجه فاذا رما رشفاد شادوا
 اصابة لم يتحقق سبق ولو وجب اكمال الرجاء السبق في الباقى خرج عن موضوع المباداة الى المحاجة وهو خلاف الفرض وكذا لا يجزى اكمال فيما لو

ولا شيء

۱۹۸۸

الثابت

على انه لا فرق عندنا في اصل الضمان بين ذلك وبين ما ذكره المصنف بل ظاهرهم عدم الخلاف فيه من انه لو كان السبب مستقلا وجب على المبادي مثل ان يضمنه
ضرورة اشكال الجمع في فساد العقد من الاصل وكون الاجزاء صالحا للعقد الواجب ان لا يكون له في حكم الميزان ومنه يظهر ان المصلحة فيه اية وجوب اجرة
المثل للمعروف دون مثل المسمى وقيمه لعدم وجوب المسمى حتى يتجه ما نهى ذلك لان الفرض انما هو الاصل والفرض المستحق لا يقتضي ضمانا بعد فوات مقتضى
لزم المسمى ان ثبت نظيره في الصداق على فرض تسليمه لا يقتضي الثبوت هنا بعد من الغالب وقد اعترف بجواز ذلك كله في جامع صدق تلك المسئلة
السائل اذا فضل احداهما الاخر في الاصابة فقال لا طرح الفضل بل اقبل لا يجوز لان المقتضى بالنظر بان حذرا لا يوجب ظهور وجهه بمصول
الغلبة له فلو طرح الفضل بغير عوض كان تركا للمقتضى بالنظر في ابطال المعاوضة وبرد ما اخذه منه لذلك بل في ذلك بعد ان حكاها عن المشهور لم يذكر
كثير منهم فيه خلافا الا انه قد يشتر من نسبة المصلحة الى قبل بغير عوض وتجه في ذلك بان جعل على عمل محمل ومنع كون المقتضى بالنظر مقتضى فيما ذكره جواز
ان يقصد به كسب المال فاذا حصل بالسبب امكن تخصيصه بمقتضى ما نهى مضافا الى ان المصلحة وعموم الامر بالوفاء والكون مع الشرط ومنافاة للشرع غير متحققة
وفي الرياض انما وجب من الاول ان لا يكون الاجماع على خلاف العقد وفيه ما لا يخفى ان ايراد راجع في الجملة لا يخلو عن عيبه ذلك بل في الأصل لعدم
ثبوت حقه بذلك على وجه يصح بذلك العوض عنه وكذا ان ايرادها معاوضة براسها كما هو ظاهر لمن بل لعل ذلك هو مقتضى البحث لا حوازي ذلك
او غيره وفيه انه لا دليل على مشروعيته وعموم او غير انما هو للعقود المتعارفة لا يخلو ذلك خصوصاً بعد معرفته من شهره عدم مشروعيته وان لم يذكر
فيه خلاف من غير فرق بين كون المراد من ذلك انما انقضت بعد دفع البدل من الفضل او دفع البدل عنه راسا بل الثاني اوله لعدم كونه من العقود الملائمة
نعم بشرط فيه التقابل وهو غير المفروض هنا الذي هو طرح الفاضل بالعوض كما هو واضح المسئلة **السائل** يجوز عقد التنازل بين حزينين كما
يجوز بين اثنين لا طلاق الا دله والمسل عن النبي انه مخرج من الانصاف بقناصلون فقال انا مع اخربا الذي فيه ابن الادب والاراد من تنازل اخربا
بين ايقاع العقد بين الجماعين ولو بوجاهة واحدة واحدة ويكون كل حزب فيما يتفق لهم من الاصابة والخطأ كالشخص الواحد وفي اشراط تنازلي
عدمه وجهان بل قولان اقولها عدم الاطلاق الاول انه فيرأى واحدا مثلا ثلاثة متعينة ان يرضى ثلاثة وكل واحد منهم ثم وهل يعتبر تعيين كل واحد منهما
في مقابلة من يرضى معه او يكفي بغيره بغيره بكون الاخبار له في تعيين ذلك ولا يحتاج الى الاول وان كان يتوهم جواز ذلك انما اذا فرض
راضيه في العقد على ذلك ولا يخفى العاقل من الحزين ان يكون مطاعا في ايديهم مقدما عليهم في الرضى وان اعتبر ذلك بعض ولكن لا دليل معتبر عليه
ولو شرط السبب من الرضى خاصة او من جنس او من احد الحزين او من اجماعهم فبسط على الحزين بالسبب غيرها واخذ اذا لم يشترط التفاوت واحتمال
التوزيع على قدر الخطأ والاصابة لا دليل عليه وبشرط فتمت الرضى بين الحزين بغيره فبطلت له تلك اذا كانوا ثلاثة ورابع اذا كانوا اربعة وهكذا
ولو كان في احد الحزين من الرضى بطل العقد فيه وفي مقابلته وجب تخيير كل من الحزين في فسخ العقد لكونه كقبض الصفقة وكيفية الغلبة بين
الحزين على حسب بشرطونه ويتفقون عليه بينهم والله اعلم والحمد لله رب العالمين ولا يخفى انه امر بالانصاف والعدل

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب

الدخول

المملوك

كتاب الوصايا جمع وصية من وصى او وصى بوضو قال في الصحاح اوصيت له بشئ واوصيت اليه اذ جعلته وصيتك الائم
الوصاية بالكسر والفتح واوصيته اية توصيته بمعنى والاسم الوصاية الى ان قال ووصيت الشيء بكذا اذا وصيته به وذكر غير واحد من الاصحاب
ان الوصية منقولة من وصو يصي بالمعنى الاخر لما فيها من وصل الغرائب الواضحة بعد الموت بالغرائب في حال الحيوة او بالعكس او وصل التصرف حال الحيوة
بعد الوفاة لكن ذلك كله كما ترى في الاولى نقلها من الوصية بمعنى مطلق العهد بوقصا ووصاه توصيته بهذا اليه الى خصص ما بعده الا انما بعد
وفاته بل الوصية بمعنى المملوك الضم لهذا المعنى من الاول كما هو واضح والامر سهل وعلى كل حال فالنظر في ذلك يستدعي فصولا **الاول في الوصية**
المقدمة انشاء الوصية مملوك عين او منفعة بعد الوفاة وهذه الاشكال بل لا خلاف في انها تنفذ الى ايجاب قبول للاجماع بضميمه على اتمام حكم
العقود المتوقفة على ذلك وانما بمنزلة الهبة والعطية والصدق فمقتضى انما عدم انتقال الملك من الموصي وعدم دخوله في ملك الموصول به وبذلك
لنشر الشريعة في اسباب الملك ما هو كما يقع في حصولها من ايجابه ودعوى صدق الوصية على ايجابه حده على وجه يشمل ما يخرج فيه واضحة المصلحة
بعد ظهور معظم اطلاقات الوصية بمعنى العهد للموصي بعد وفاته بامر ونحوه لا ما يشمل محل البحث وهو هذا المعنى لثبوت من العقود
قطعا بل ضرورة ومن ذلك يظهر لك ما في اطلاق كثير من الاصحاب كون الوصية عقدا ثمرته مملوك العين والمنفعة بعد الوفاة اللهم الا ان يردوا
من ذلك احد افراد الوصية ولعل الظاهر ذلك وجب فلا وجه لنقض التعريف المزبور بالوصاية وبالوصية ببراء المدين وبالفوت فذلك ضروري
كون المراد بغيره لك الفرد من الوصية لا مطلق الوصية بربل لو سلمنا انه وصية فهو من اخرتها خارج عن البحث عن الوصية المملوك
المخفية بكتاب العطايا والصدقات وجب فالفرق بين ثام نعم زاد فيه في محكي كره واضمح النافع بغيره لعل لبيان الواضح باعجاب ظهور النص الفقهي
في اعتبار المجانية في الوصية بالمعنى المزبور لا بمنزلة الصدقة فلو قال هذا فلان بعد موت بكذا بطلت ما في جامع صدق من اشكاله بما اذا او
بالبيع ونحوه من المعاوضة فانه وصية ولا يشترع فيه غير محله للمعرفة من ان محل البحث في الوصية المملوك لا العهدية وقد عرفت اعجاب الحجة
فيه بل لفظ انصاف المملوك فيها على ما كان هو الصدقة فلو قال بعت هذا من زيد بعد وفاته بكذا مثلا بطل لا للتعليل لكن يمكن دفعه بانه
تم في البيع لا في الوصية لئلا يمتدحها على ذلك ولذا جاز في صبغة المملوك المجاني بل لعدم ما يدل على صحة الوصية على الوجه المزبور بعد ما عرفت من
ظهور بعض ما في خلاف ذلك فيما كان بلفظ المملوك ونحوه فضلا عما كان بلفظ البيع والصلح والاهارة ونحوها ما لا دليل على صحة ايجاب الوصية

بها فضلا

المخرجين باعرا لثباته وهذا المقدر ليل في العقود وما ذكره من الوجه الاعتيادي المتضمن ان ظنوا بغيره من بعد وصيته بوصيها او من عدم
 التركة معها الى الوارث والميت غير قابل للملك والاجماع على عدم ملك الاجنبي فليس في الملك الموصى له ولا بقا المال بلا ملك ولما قام الاجماع وظهر
 من الادلة على اشتراط قبول الخاتمة الى ان كانت كاشفة جعلا بين الادلة وهو كما ترى فيه نظر من وجه منها ان مقتضا ملك الدان ايضا قابل الدين من التركة وقد
 عرفت في باب المحرظ فسادها ومنها انه يسمى على عدم قابلية استدانة ملك الميت وهو مقتضى ضرورة بقاء ملكه على ثلثة الذي اوصى بغيره على عتبه ونحوها
 ومنها ان بعض اشتراط قبول الملك فكيف يكون ما هو محل النزاع من مقتضات الاستدلال ومن هنا يفرق القول بكون القبول جزءا فلاكتبه هائل العقود
 كما هو خبر جماعة وظاهره ان يكون مع ذلك فالقول بالكشف هو الاقوى لان الموصي بالثاء وصيته قصد التملك بالموثا القبول انما يقع بما اوجبه
 الموجب على الكيفية التي اوجها في فرض الغرض لعدم اعتبا انصبا بالاجابة لا بالموثا الذي اراد منه قبول المراد بالاجابة لان الملك بالموثا كما عرفت وهو
 معنى الكشف ويكون دليله جميع ما دل على مشروعية هذا الفرد من الوصية التي لا وجه لقبولها اذا انا لا الكشف وبذلك فتركت عن باقي العقود المبرور بالاجابة
 معناه عند القبول من العقد الذي لم يعتبر فيه ايضا القبول بالاجابة لولا ان مقتضاها انصبا في ذلك كالباع ونحوه وقد ظهر بذلك ان الاخوان في المسئلة
 ثلثة احداهما ان القبول تمام السبيل في كل ما في العقود والثاني كونه شرط في الملك كاشفا والثالث كونه شرط في الزوم وقد يحمل عدم مدخله اصل في ملك
 ولزوم وانما الزمان بل قد يحمل عدم ما نصبه الزمان لان كلام الاصحاب كانه من مقتضى خلاف الخبر بل قد سمعت ضعف الثالث عند من وان مقتضاه
 القول بالاول وان كانا المشهورين الثاني الذي قد عرفت كونه اقوى ومنه يعلم عدم كون الوصية من العقود المتعارفة بل في سمعت ما يصلح دليلا لكل من القول
 وان اطنب في ذلك بعض المتأخرين لكن على وجه غير محدد في لا منقح ومثله على حشر كثير من الاثباتة بعد ذلك الاطنا في الفرع المنفردة على القول بالنقل والكشف
 حتى عند ذلك في كونه بحثا مستقلا ضرورة عدم خفاء ما على المنقبة باحدى الثقات لكن قد احاط بما تقدم لنا في العقود الذي قد سمعت البحث فيه من الاجابة
 بالنسبة الى النقل والكشف الفرع المنفردة على ذلك بل قد عرفت هناك المراد من الكشف على وجه لا ينافي شرطية الوضوء الملك لانه شرط للملك
 الملك وكذا الكلام هنا وان كان هوذا الكون بل صريحه لكن ضعف من ادل من الاجماع وغيره على اعتبار القبول في الملك كما هو واضح باذن الله والله
 هو العالم وعلى كل حال فلو قبل الموصي قبل الوفاة او فاته الموصي جاز وقفا للشهود لصد واسم الوصية والمقد صير فيدرج تحت ادلهما وليست
 على فقه احوال اشتراط الوفاة في صحة كانه بذلك يخرج عن اصناف عدم النقل واصل بقاء المال وغيرها من الاصول وتكون معلق بالاجابة الملك بعد
 الموت لا ينافي قوله على هذا الوجه ضرورة كون القبول كالايجاب في صحة العقول حال الحيوة فيباح متطابقان نعم هو بعد الوفاة الا ان انا في الوفاة ما لم يرد
 بعد ما خلافا لجماعة منهم الفاضل والكركي بل قيل انه المشهور وان كنا لم نضعف لعدم الحمل له بعد ان كان لفصل الملك بعد الموت فالقول فيلزم
 لغير قبل الوصية وكما لو اوصى ما سئل عليه وان القبول كاشف او نافل وهما معا متفقان هنا معلومة اشتراط الملك بالموت وان ما قبل الوفاة ان
 كان ما قبل القبول فيمكن قابلية الرد اليه كانه بعد الوفاة والمشهور انه لا حكم للرد قبل الوفاة كما سنعرف في القبول كاشفا ولا ان القبول لو كان مقبولا حال
 الحيوة لم يعتبر قبول الوارث ولا رده لو مات الموصي لم قبل موت الموصي وقد قبل وهو باطل لان اطلاق الاخبار يقتضي عدم الفرق بين تقدم قبول الموصي
 له وبعده فيكون قبول الوارث ورده معتبرا ولا سنعرف في شرح قوله فان ردها للجميع كما ترى ضرورة منع عدم الحمل له بعد ان كان المقصود بالقبول انما
 بالرد من الاجابة كما كان فلا يتصور انصبا الاجابة زمان دون القبول ودعوى كونه كالقبول قبل الوصية التي لا يتحقق فيها ايجاب اصل وكما لو اوصى
 ما سئل عليه ان يكون الاجابة فيه باطلا ووضعه الفاضل كوضح في الثاني لان الكشف النقل انما هو في القبول بعد الوفاة لا انصبا مقتضى الملائح
 فيه بخلاف حال الحيوة التي لا اشكال كما لا خلاف في نوقف الملك مع على الوفاة التي قصد الموصي التملك بعدها وعدم الحكم للرد بعد تسليمه
 لاصالة بقاء حكم الاجابة صلاحية الزمان للقبول لا اشتراط صلاحية الرد وقبوله بعد الموت ليس لقبوله القبول فيه بل الاجماع ونحوه مما هو مفقود
 في الفرض بل هو مظنة الحكم وقبول الوارث انما يكون معتبرا اذا مات الموصي لم قبل القبول كما ان رده معتبرا اذا كان للموصي له الرد المرفوض عدم الرد
 له لم يكن للوارث ذلك اليه كالموت بعد القبول والوفاء وليس في النص من يادل على اعتبار قبول الوارث كونه يملك باطلا في الشامل لقبول الموصي
 وعنده كما لا يخفى على من لاحظها هذا وقد اشار المصنف بقوله وان انا في الاخرة الى عدم اعتبار انصبا القبول بالوفاء لوقوع تعديها سواء قلنا بان اشتراط
 صحة بذلك او لا اطلاق الادلة الشامل لذلك قطع ضرورة نددة انفا حصول ذلك بل قد عرفت انما لو كان الموصي غائبا مثل فلان لم يملك لا خلا
 بعد ذلك في عدم اعتبار انصبا قبولها بالوفاء فضلا عن عدم اعتبار انصبا بالاجابة لان مقتضى القبول في الوفاة لا ينافي مقتضى القبول في الرد
 على القبول وعنده ما لم يستلزم ذلك ضرورة وضوح وثقا با اعتبار الاجابة اليه للنفقة وغيرها ولا كان له الزام في وجهه بل لو اخذنا جواره
 امكن نولي الحكم في ذلك فلهذا كان قول المصنف ما لم يرد مرها خلافا لواقع فلهذا يقول فان رده في حيوة الموصي اذ ان يقبل بعد وفاته اذ حكم
 لذلك الرد وقفا للشهود بل وجه واضح بناء على ان القبول معتبر بعد الوفاة خاصة ضرورة كونه الوجه فيه ان ذلك الوقت محل القبول والرد باعتبار
 الطلق في الاجابة عليه اذ هو يقتضي عدم حصول المقصود منه قبل حصول المعلق عليه كقولنا في الاستعانة ونحو قول السيد اضر في هذا ان جاء
 عروصل الظاهر ان ذلك المشروط بخلاف ما لا امر فيه قبل تحقيق المعلق عليه فكذلك هنا لا انشاء تملك حقيقة لا بعد الوفاة وصدور العبارة
 من الموصي حال الحيوة للاعلام بارادة ذلك عند المعلق عليه ولا اكتفاء بها غير مجد بدا لا من الانشاء عند ولعله لذا اعتبر في القبول كونه بعد
 الوفاة كانه ضرورة عدم حصول متعلقها قبلها وان كان منع ذلك كله واضحا معلوم يتحقق الانشاء يحصل بالاجابة الطلق انما هو حصول
 الاثر لا الانشاء المقصود لذلك والامر المتعلق يتحقق معناه الامر بها بصرفها والدا يتحقق وصف الطبع والخاصية الغير على امثالها وعنده

وصول الكشف في كل
 كونه شرط في الملك
 لا ان الوصية لا يملك
 عليه كونه ضرورة
 القول بعد اطلاق
 العقود في الملك

انما الجواب في
 انما الجواب في
 انما الجواب في

قبل حصول المعلق عليه مع انه لم يحدد امر غير ذلك فخرج المصنف من مأمور بالامر وهو معلوم الغشاق ومن هنا انجرح القول قبل حصول المعلق عليه
 لفظ المعلق لا يشاق القابل للقبول لا يستلزم ذلك قول الرد لعدم الدليل على بطلان حكم الاثنا بقوله لا قبله مثلاً في مثل المقام بل وفي غيره
 حتى العقود الثلاثة اذا كان قد دفع على وجه لم يقدح بالاصل قبلها بل لا ان يكون اجاباً فيقتصر عليه كالانقضاء مثلاً انقضاء ما يشق بعد الموت
 الجوه من ذلك بان الوجه في عدم اعتباره على التقديرين لكن ومع ذلك فالانقضاء يقتضي عدم الفرق بينه وبين القبول بالنسبة الى تحقق المعلق
 لاعتقادهما به ولعل شمره الاحتجاج هنا غير معتد بهما بعد ان علم ان المدرك فيها عدم حصول ما يقبل الرد للمعلق لا لظلم الموت الذي قد فرض عدم تحققه
 فيكون كالطلاق قبل النكاح الذي هو حجة للمعرفة من بطلان تحقق المعلق القابل للقبول والرد هنا يمكن ان لا يكون مدركهم ذلك وان ذكره
 بعض المناظرين لهم ولذا كان خبره المتجاوز القبول حال الجوه وعدم الحكم للرد فيها ولعله لما اشترى البه من عدم دليل يصلح لقطع استصحاب الاحتجاج
 بذلك لا لما ذكره بقرينة المقام وهو انه ربما استبعد من اطلاق المصنف وعدم الفرق في ذلك بين سبقه بالقبول وعدمه ولكن بشكل ذلك
 باظهارهم الاجماع عليه من كون الوصية عند اجازة من الطرفين ومقتضى تسلط الموصي له على فسخ ولا يفي انقضاء بطلان العقد اذ هو موقوف
 كما ان في الرد والفسخ واحد واخلاق التزام عدم الحكم لهذا الفسخ يقتضي مخالفتها للعقود المجازة بالنسبة الى ذلك ويمكن جعل كل منهما على حصة
 رد الاجاب خاصة ان لا يدخل تحت حكم فسخ العقد المجاز ودعوى انه اذا كان له الفسخ بعد تمام العقد فلا يجاب خاصة ولو يمكن فسخها بعد
 بطلان القياس عندنا وكذا دعوى تنزيل جواز الفسخ الكلي بعد تمام العقد على ابطال القبول خاصة بل قد عرفنا ان ذلك مخالف للفسخ في العقود
 فذهبنا فان المسئلة غير محرومة في كلامهم فكيف كان فان رد بعد الموت وقبل القبول بطلت على وجه لا يتغير بغيرها القبول بل لا خلاف بل لا يخفى
 بقسمه عليه وهو المحجة في انقطاع الاصل المرنور انما الكلام فيما ذكره المصنف وغيره بقوله وكذا تبطل الوصية لو رد بعد الفسخ وقبل القبول فسخ
 قد عرفت سابقاً تحقير القبول بالفعل والقول فالقبض بعنوان انه موقوف له قبول فلا يورث الرد بعد بل لا وجه له لغيره قبل القبول ضرورة تحقيره
 بذلك الا ان يحمل كلامهم على القبض الذي يكون قبولا ولو لغفلة عن الوصية او جهل بها او غير ذلك وان كان هو منافي لاطلاقهم ولما اشتهر بذكره
 متصلاً بذلك من احكام القبض نحو قول المصنف ولو رد بعد الموت والقبول وقبل القبض قبل والمقابل الشفع في الحكم عن بسوطة ابن سبينة المحكي
 من جامعته بتبطل استصحابا بالاجازة ما قبله وكونها اضعف من الحبس والوفاء للذين يسيرون بها ذلك وقيل لا يبطل وهو اشبه باصول المذهب
 فواضحه واشهر بين الطائفتين بل هو المشهور بل كاد يكون اجاباً كما ان النص صرح بان كون منازعة في عدم غيباه ولذا تضمنت استيفاء الرد وادته
 اذا كان قد مات الموصي له قبله مضاً الى اطلاق ادلة الوصية وبذلك كله يقطع استصحابا الجواز بعد تسليم جريانه والثاني مع وضوح نياده
 بعد بطلان القياس مقتضاه كون القبض شرطاً في الصحة وهو خلاف ما حكى عن طائفة الزعم كما اولى البه المصنف بقوله اما لو قبل قبض
 ثم رد لم تبطل اجاباً لتحقيق الملك واستناده ضمها باخل بعضهم ذلك لكن الامر في ذلك سهل اذ على كل حال لا يخفى عليك ما فيه بعد ما
 عرفت ولو رد الموصي له بعضاً مما اوصى له وقبل بعضاً صح فيما قبله خاصة وكذا لو رجع الموصي ببعضه ونقض اطلاق ادلة الوصية وانفاذها
 الشامل للفرع لا لعدم اغتبات المطابقة بين اجابها وقبولها باعتبار كونها من اشروعات المحضة بخلاف عقود المعاوضة ولذا لم يجرى للمقابل فيها الا
 على بعض ما ذكره الموجب لوجوبها بخضعة من التمس بل ما عرفت ونظر ضرورة اعتنا هذه جميع العقود من غير فرق بين اجماع لا اتحاد المدرك فيها الا انه في
 المقام لم يصدر من الموجب عن نقله ضد الانصاء بكل منهما من غير دخله لا بغيرها وانفرادها بخلافه في عقد المعاوضة لظن سبب الجمع بالصحة ان
 الفصد قد حصل عليها من حيث الاجتماع وان لم يكن ذلك على حجة الشرطية ومن هنا لو فرض تخصيص الثمن لكل منها كما لو قال بعتك العبد بائة واجاباً
 بخمسين فقبل احد ما ثبت له بعد استحقاق المطابقة بالنسبة الى قبله وعدم قبول الثاني لغيره المخالفة بين الاجاب والقبول المستتعة من
 ذلك يظهر الاشكال هنا في صحة من معين من الموصي به باسمه كل كما لو قال الموصي لبا طي مثلاً الرد فقال الموصي له قبلت هذا الجحر المعين فثانه
 لا مطابقة بين الاجاب والقبول بل لا يجاب بهذا الجحر الاضمان في الاكتفاء به نظراً الى الوصل فيه مشاعاً منه مفقداً بالثلث والربع منه
 منه مثلاً فهو أقرب الى الصحة منه كما يشهد له صحة الوصية بالثلث لو اوصى بان يدينه فقبل الموصي له ولم يجرى الوارث الزائد وان كان قد فسخ
 بان الموصي له قد طابق قوله الاجاب لكن لم يسلم له باعتبار عدم اجازة الوارث نحو ما لو باع ماله وباعه فقبل المشتري ولم يجرى الغير فانه صحيح في
 الاول والثاني اما الكلام فيما لو جعل متعلق القبول البعض والاول والثاني وكلام الاحتجاج هنا وان كان مطلقاً لكن يمكن حمله على ارادة البعض
 المستقل كما لو قال بعتك وداري لزيت فقال الموصي له قبلت العبد فثانه فان المسئلة محتاجة اليه وكيف كان فلو مات الموصي له قبل القبول
 فام وارثه مقان في قبول الوصية وردها سواء كان في جوهه الموصي او بعده فثانه على المشهور بين الاحتجاج انقضاء الوصل بل عن كتمان الوارث
 انه هو الذي انعقد عليه العمل بل لا خلاف في تحقيقه فيه في الثاني وان حكى بل في الاول وان حكى على البطلان فيه ومطرد بما لا
 بعض المناظرين لكنه في غير محله لا يشاقها للموصي فيكون حقاً من حقوقه فيقبل الوارث كحق الاجاب والشفعة وغيرهما خصوصاً بعد ان كان اغتبا
 القبول فيها البه على اعتبارها في غيرها كما عرفت سابقاً بل هي مع قبول الوارث متدرج في اطلاق ادلة الوصية وما دل على انقضاءها وعقد جواز
 تبدلها وتغيرها ولما رآه المحدثون الثلثة بطريق صحيح وحسن كالصحيح عن محمد بن فليس الثقة على الظاهرية رواية حاصم بن حميد عنه وكونه
 الراوي لغضاباً امير المؤمنين عن ابي جعفر هذه منها قال فضى امير المؤمنين عن رجل اوصى لآخر الموصي له غائب فتوفي الموصي له قبل
 الموصي قال الوصية لو ارث الذي اوصى له قال ومن اوصى لاحد ساهداً كان او غائباً فتوفي الموصي له قبل الموصي فالوصية لو ارث الذي اوصى له

قوله قبل حصول المعلق عليه مع انه لم يحدد امر غير ذلك فخرج المصنف من مأمور بالامر وهو معلوم الغشاق ومن هنا انجرح القول قبل حصول المعلق عليه
 لفظ المعلق لا يشاق القابل للقبول لا يستلزم ذلك قول الرد لعدم الدليل على بطلان حكم الاثنا بقوله لا قبله مثلاً في مثل المقام بل وفي غيره
 حتى العقود الثلاثة اذا كان قد دفع على وجه لم يقدح بالاصل قبلها بل لا ان يكون اجاباً فيقتصر عليه كالانقضاء مثلاً انقضاء ما يشق بعد الموت
 الجوه من ذلك بان الوجه في عدم اعتباره على التقديرين لكن ومع ذلك فالانقضاء يقتضي عدم الفرق بينه وبين القبول بالنسبة الى تحقق المعلق
 لاعتقادهما به ولعل شمره الاحتجاج هنا غير معتد بهما بعد ان علم ان المدرك فيها عدم حصول ما يقبل الرد للمعلق لا لظلم الموت الذي قد فرض عدم تحققه
 فيكون كالطلاق قبل النكاح الذي هو حجة للمعرفة من بطلان تحقق المعلق القابل للقبول والرد هنا يمكن ان لا يكون مدركهم ذلك وان ذكره
 بعض المناظرين لهم ولذا كان خبره المتجاوز القبول حال الجوه وعدم الحكم للرد فيها ولعله لما اشترى البه من عدم دليل يصلح لقطع استصحاب الاحتجاج
 بذلك لا لما ذكره بقرينة المقام وهو انه ربما استبعد من اطلاق المصنف وعدم الفرق في ذلك بين سبقه بالقبول وعدمه ولكن بشكل ذلك
 باظهارهم الاجماع عليه من كون الوصية عند اجازة من الطرفين ومقتضى تسلط الموصي له على فسخ ولا يفي انقضاء بطلان العقد اذ هو موقوف
 كما ان في الرد والفسخ واحد واخلاق التزام عدم الحكم لهذا الفسخ يقتضي مخالفتها للعقود المجازة بالنسبة الى ذلك ويمكن جعل كل منهما على حصة
 رد الاجاب خاصة ان لا يدخل تحت حكم فسخ العقد المجاز ودعوى انه اذا كان له الفسخ بعد تمام العقد فلا يجاب خاصة ولو يمكن فسخها بعد
 بطلان القياس عندنا وكذا دعوى تنزيل جواز الفسخ الكلي بعد تمام العقد على ابطال القبول خاصة بل قد عرفنا ان ذلك مخالف للفسخ في العقود
 فذهبنا فان المسئلة غير محرومة في كلامهم فكيف كان فان رد بعد الموت وقبل القبول بطلت على وجه لا يتغير بغيرها القبول بل لا خلاف بل لا يخفى
 بقسمه عليه وهو المحجة في انقطاع الاصل المرنور انما الكلام فيما ذكره المصنف وغيره بقوله وكذا تبطل الوصية لو رد بعد الفسخ وقبل القبول فسخ
 قد عرفت سابقاً تحقير القبول بالفعل والقول فالقبض بعنوان انه موقوف له قبول فلا يورث الرد بعد بل لا وجه له لغيره قبل القبول ضرورة تحقيره
 بذلك الا ان يحمل كلامهم على القبض الذي يكون قبولا ولو لغفلة عن الوصية او جهل بها او غير ذلك وان كان هو منافي لاطلاقهم ولما اشتهر بذكره
 متصلاً بذلك من احكام القبض نحو قول المصنف ولو رد بعد الموت والقبول وقبل القبض قبل والمقابل الشفع في الحكم عن بسوطة ابن سبينة المحكي
 من جامعته بتبطل استصحابا بالاجازة ما قبله وكونها اضعف من الحبس والوفاء للذين يسيرون بها ذلك وقيل لا يبطل وهو اشبه باصول المذهب
 فواضحه واشهر بين الطائفتين بل هو المشهور بل كاد يكون اجاباً كما ان النص صرح بان كون منازعة في عدم غيباه ولذا تضمنت استيفاء الرد وادته
 اذا كان قد مات الموصي له قبله مضاً الى اطلاق ادلة الوصية وبذلك كله يقطع استصحابا الجواز بعد تسليم جريانه والثاني مع وضوح نياده
 بعد بطلان القياس مقتضاه كون القبض شرطاً في الصحة وهو خلاف ما حكى عن طائفة الزعم كما اولى البه المصنف بقوله اما لو قبل قبض
 ثم رد لم تبطل اجاباً لتحقيق الملك واستناده ضمها باخل بعضهم ذلك لكن الامر في ذلك سهل اذ على كل حال لا يخفى عليك ما فيه بعد ما
 عرفت ولو رد الموصي له بعضاً مما اوصى له وقبل بعضاً صح فيما قبله خاصة وكذا لو رجع الموصي ببعضه ونقض اطلاق ادلة الوصية وانفاذها
 الشامل للفرع لا لعدم اغتبات المطابقة بين اجابها وقبولها باعتبار كونها من اشروعات المحضة بخلاف عقود المعاوضة ولذا لم يجرى للمقابل فيها الا
 على بعض ما ذكره الموجب لوجوبها بخضعة من التمس بل ما عرفت ونظر ضرورة اعتنا هذه جميع العقود من غير فرق بين اجماع لا اتحاد المدرك فيها الا انه في
 المقام لم يصدر من الموجب عن نقله ضد الانصاء بكل منهما من غير دخله لا بغيرها وانفرادها بخلافه في عقد المعاوضة لظن سبب الجمع بالصحة ان
 الفصد قد حصل عليها من حيث الاجتماع وان لم يكن ذلك على حجة الشرطية ومن هنا لو فرض تخصيص الثمن لكل منها كما لو قال بعتك العبد بائة واجاباً
 بخمسين فقبل احد ما ثبت له بعد استحقاق المطابقة بالنسبة الى قبله وعدم قبول الثاني لغيره المخالفة بين الاجاب والقبول المستتعة من
 ذلك يظهر الاشكال هنا في صحة من معين من الموصي به باسمه كل كما لو قال الموصي لبا طي مثلاً الرد فقال الموصي له قبلت هذا الجحر المعين فثانه
 لا مطابقة بين الاجاب والقبول بل لا يجاب بهذا الجحر الاضمان في الاكتفاء به نظراً الى الوصل فيه مشاعاً منه مفقداً بالثلث والربع منه
 منه مثلاً فهو أقرب الى الصحة منه كما يشهد له صحة الوصية بالثلث لو اوصى بان يدينه فقبل الموصي له ولم يجرى الوارث الزائد وان كان قد فسخ
 بان الموصي له قد طابق قوله الاجاب لكن لم يسلم له باعتبار عدم اجازة الوارث نحو ما لو باع ماله وباعه فقبل المشتري ولم يجرى الغير فانه صحيح في
 الاول والثاني اما الكلام فيما لو جعل متعلق القبول البعض والاول والثاني وكلام الاحتجاج هنا وان كان مطلقاً لكن يمكن حمله على ارادة البعض
 المستقل كما لو قال بعتك وداري لزيت فقال الموصي له قبلت العبد فثانه فان المسئلة محتاجة اليه وكيف كان فلو مات الموصي له قبل القبول
 فام وارثه مقان في قبول الوصية وردها سواء كان في جوهه الموصي او بعده فثانه على المشهور بين الاحتجاج انقضاء الوصل بل عن كتمان الوارث
 انه هو الذي انعقد عليه العمل بل لا خلاف في تحقيقه فيه في الثاني وان حكى بل في الاول وان حكى على البطلان فيه ومطرد بما لا
 بعض المناظرين لكنه في غير محله لا يشاقها للموصي فيكون حقاً من حقوقه فيقبل الوارث كحق الاجاب والشفعة وغيرهما خصوصاً بعد ان كان اغتبا
 القبول فيها البه على اعتبارها في غيرها كما عرفت سابقاً بل هي مع قبول الوارث متدرج في اطلاق ادلة الوصية وما دل على انقضاءها وعقد جواز
 تبدلها وتغيرها ولما رآه المحدثون الثلثة بطريق صحيح وحسن كالصحيح عن محمد بن فليس الثقة على الظاهرية رواية حاصم بن حميد عنه وكونه
 الراوي لغضاباً امير المؤمنين عن ابي جعفر هذه منها قال فضى امير المؤمنين عن رجل اوصى لآخر الموصي له غائب فتوفي الموصي له قبل
 الموصي قال الوصية لو ارث الذي اوصى له قال ومن اوصى لاحد ساهداً كان او غائباً فتوفي الموصي له قبل الموصي فالوصية لو ارث الذي اوصى له

خصائص بلاغية استنبطها الوصف وكذا النظر في ذكره غير واحد من محققي الوجع وهو لو نظر في الوصف في نظر آخر من مائة كما إذا اوصى بطعام قط
أو بدقيق فحتم لا ينفك محل الوصف المقتضى لبطانها من جهة الوجع بل لو وقع ذلك نسبنا ما منه بطلان بل لا ينفك كونه كذلك أيضا إذا وقع لا ينفك
فانه وإن كان جديلا لكن إذا علم ان الموصي قد اوصى به من حيث كونه مسمى باسم خاص بخلاف إذا علم كون الوصف من حيث الذات التي لا ينفك الوصف بها
مع نسب حقهما فاختلاف في غيرهما لولا ان الموصي لم يسم باسم خاص بخلاف إذا علم كون الوصف من حيث الذات التي لا ينفك الوصف بها
الحكم مدار الاسم يقتضى بطلان الوصف بانتمائه نحو قول السيد لعبد أني محطه فانه لا ينفك بان ان الموصي لم يسم باسم خاص بخلاف إذا علم كون الوصف من حيث الذات التي لا ينفك الوصف بها
بسمي الاسم من حيث التسمية به ويحتمل ان يكون المحط عدم بطلانها بانتمائه نحو قول السيد لعبد أني محطه فانه لا ينفك بان ان الموصي لم يسم باسم خاص بخلاف إذا علم كون الوصف من حيث الذات التي لا ينفك الوصف بها
لا من حيث انتفاء الاسم بل من حيث انه لو كان باقيا على وصفه لم يغيره عن حال الاول واضحه المنع ومن ذلك يظهر لك ما في كلام ثانياً الشهيد بن
في ذلك وغيره المذكور بل من جهة فانه في كل البطلان بانتمائه الاسم ولا ثم اعترف بعد ذلك بعدم البطلان لو فصل الموصي في المصلحة
العين لدفع الدود عنها ونحوه وبعد ان ينفك لو كان قد فصله فيه من غير ان يسم باسم خاص بخلاف إذا علم كون الوصف من حيث الذات التي لا ينفك الوصف بها
لو كان منشا البطلان دعوى لانه الفصل المربوع على الوجع وقد عرفت منها كما ان ذلك يظهر لك ولو لم ينفك البطلان فيما علق الموصي وصفه
باسم الاشارة ونحوه ما لم يذكر فيه الاسم فقال هذه لزيد بعد وفاته او ما في البيت لزيد بعد وفاته فانه لا ينفك الوصف من حيث التسمية بانتمائه
بل الوجع بهذا الاسم والاشارة امكن الرجوع للثابتة بالاستصحاب وغيره والمخبر ذلك اشار في كثره وان يؤمن في جملة صدق ذلك عليه ان في كثره يفرق بين
الوصف بالمعنى والمطلق فصح الوصف بالاول وان تغير الاسم بخلاف الثاني فان الوصف بطل بمجرده تغير ما عتده من افراده لو كان وهو شيء لا ينبغي ان
ينبغي اصغر الطلب فضلا عن مثل العلامة خصوصا البطلان في المطلق الذي وجبه ضرورة وجوب تغير الوصف على كل حال سواء كان في المصلحة
فرد وقد تغير او لم يكن كما هو واضح هنا مع انه في كثره ما صدر منه لا نحو في الكتاب ما هو ظاهر المعنى ولو باعنا عود الضمان كما اعترف به في ذلك
بالنسبة الى المتبقي وليس كانه لغرض المطلق اصلان في كثره ما صدر منه لا نحو في الكتاب ما هو ظاهر المعنى ولو باعنا عود الضمان كما اعترف به في ذلك
لربا انه لا اسم في كثره ما صدر منه لا نحو في الكتاب ما هو ظاهر المعنى ولو باعنا عود الضمان كما اعترف به في ذلك
ذكر غير واحد من رجوعا بل في ذلك ظاهرهم القطع بذلك لعدم وصف الوصف بطل بمجرده تغير ما عتده من افراده لو كان وهو شيء لا ينبغي ان
عرف على الوجع لكن في الاول منع اقتضائه البطلان ضرورة بقاء معنى الموصي في فعل الامر وعدم تميزها لا يقتضى بطلانها عرفا ولا شرعا ولا ينفك
قول تلميحها فاذا ملكها الموصي لم يشاركه بنسبة الفقه فلم يحصل وصف للموصي لم يوص به وهو دعوى كونه كالتلف كدعوى الدلالة واخصا المنع
ولذلك اعترف غير واحد بعدم البطلان بالخطا بالمساوي والاردي معللا في ذلك بكون المعنى المنفصل عن الذات الموصي لم يوص به وهو دعوى كونه كالتلف كدعوى الدلالة واخصا المنع
الاول وبعد ان ينفك الوصف بطل بمجرده تغير ما عتده من افراده لو كان وهو شيء لا ينبغي ان
يفرق بين الوجود وغيره والنجاة عدم اقتضاء شيء من ذلك الوجع ما لم يسم باسم خاص بخلاف إذا علم كون الوصف من حيث الذات التي لا ينفك الوصف بها
من غير فرق في ذلك بين كون الموصي به زينا معينا او طعاما كذا واصفا من صفة معينة فخرها بغيرها وبذلك يظهر في خبر كتاب عن كتب الاصحاب
حتى الغافل في عدائهم من الفرق بين المعنى والصاع من الصبر فاما الخطا في الاول مطر وجع بخلاف الثاني ففيه التفصيل المربوع وهو غير ذلك
بظهر لك الوجه هنا وفي غير كتاب من قول ما لو اوصى بغيره فانه لا ينفك بان ان يسم باسم خاص بخلاف إذا علم كون الوصف من حيث الذات التي لا ينفك الوصف بها
ضرورة تغير الاسم بذلك اللهم لان يفرق عدم تغيره بان يقال له خبر مدقوق او يدعي ان مثل هذا الفعل لا يقتضى الرجوع بخلاف لا فعال
السابقة لكن الاجر كما ترى فان الذي كالتلف في الموصي ونحوها ما يقتضى زيادة الانتفاع به للاكل ونحوه مما ينافي الاسم والاعمال اذ الوصف فان كان
مثل ذلك يقتضى الرجوع فهو في الجميع والا فلا وان كان قد منع ذلك على اداءه الاكل ونحوه وبعد التسليم قد منع اقتضاء ذلك اذ شاء
الوجع والقسم للوصف فانه يمكن اجتماع الاستدانة عليها مع هذه الادارة اذا كانا المقتضى لابطالها بالاكل وبالحمل الفصح كالعقد لا ينفك
من اذ شاء اذ اده له سواء كان بفعل او قول فتم جديلا فانه دقيق ومنه ينفك ذلك لنظر في كثير من كلامهم في المقام بل في المثال فيما ذكرناه هنا من
الامثلة كثيرا الطوبى من الامثلة وغيرها والله العالم **الفصل الثاني في الموصي بغيره في كمال العقل** اجازي مجرى في البطلان والنجاة
فلا ينفك الوصف المجنون مطبعا كان او دارا اذا كان قد اوصى به من غير ان يسم باسم خاص بخلاف إذا علم كون الوصف من حيث الذات التي لا ينفك الوصف بها
مع ان استمر الموت للاصل وكونها عقدا جائزا لا ينفك مساواتها في كل شيء ولذا كان الموت محققا لها من طرف الموصي فاستصحابا بخلاف بل في
العقود المجازة ونصير بحاصها بصفة وصية ذوي الادوار كالنصر على الصحة وان تغيب المجنون على ان الاصح انما اشترط العقل لا استمراره بل
بل صرح بعضهم كشافي الشهيد بن والمحققين بعدم اشتراط بل من الاول ان في صحيح ابن ابي عمير في كثره ما صدر منه لا نحو في الكتاب ما هو ظاهر المعنى ولو باعنا عود الضمان كما اعترف به في ذلك
القابل لنفسه ان كان اوصى قبل ان يموت حديثا في صحيح ابن ابي عمير في كثره ما صدر منه لا نحو في الكتاب ما هو ظاهر المعنى ولو باعنا عود الضمان كما اعترف به في ذلك
المرافق ولا ينفك وان كان العدة لمعرفت معتقدا بالاجماع في مصابيح الطباطبائ على عدم البطلان بعرض المجنون والاختفاء سواء استمر الى الموت
او انقطع وكذا لا ينفك وصية الصبي ما لم يبلغ عشر اعم كمال العقل فيه قبل ذلك غالبا فان بلغها فوصيته جائزة في وجوه المعروف لا فانه
وغيره على الاشهر اذا كان نصيرا اما فلا بل هو المتيقن فعلا وبطلان بل نسبة بعضهم الى الاصحاب مشعر بدعوى الاجماع بل في ظاهره كالتلف او
صريح دعواه عليه لا خلاف في ادلة الوصف وعومها وقول الله في صحيح عبيد الرحمن وغيره اذ ابلغ الغلام عشرين جازت وصيته وفي صحيح ابن ابي عمير

وإن كان الموصي قد مات قبل ان يموت حديثا في صحيح ابن ابي عمير في كثره ما صدر منه لا نحو في الكتاب ما هو ظاهر المعنى ولو باعنا عود الضمان كما اعترف به في ذلك
وإن كان الموصي قد مات قبل ان يموت حديثا في صحيح ابن ابي عمير في كثره ما صدر منه لا نحو في الكتاب ما هو ظاهر المعنى ولو باعنا عود الضمان كما اعترف به في ذلك
وإن كان الموصي قد مات قبل ان يموت حديثا في صحيح ابن ابي عمير في كثره ما صدر منه لا نحو في الكتاب ما هو ظاهر المعنى ولو باعنا عود الضمان كما اعترف به في ذلك

اذ بلغ الغلام عشرين فادعى بثلث ماله في حق جازت وصيته الحديث وفيه موثوق منقول وجازت جواب سؤاله عن وصية الغلام اذا كان ابن عشرين
جازت وصيته وقول ابن جعفر في صحيح زيارته الذي رواه المشايخ الثلاثة اذا بلغ الغلام عشرين فانه يجوز له فيها ان يصدق او يوصي على
حد معرفه وفي حق جازت وغير ذلك وهي ان كانت مطلقة بالنسبة الى العبد لكن الاجماع على انشاء كافتة فيقيد بها مع انه يمكن ترك ذلك
فيما يتعلق بحصول العفل في المدة الزمنية مضافا الى اشعار قوله في حد معرف وفيه موثوق في التوب والى جبره عن المدة في الغلام ابن عشرين
يوصي قال اذا اصاب موضع الوصية جازت وقول احمد بن محمد بن مؤيد بن مسلم يجوز طلاق الغلام اذا كان قد عقل وصداقه وصيته وان لم يعقل
واطلاقه بالنسبة الى العشرة في القيد بالعقل فيه كالا بنات فيقيد بالعشرة في النصيب السابقة المعصية بما عرفنا الذي لا
يفتح في حقها بالنسبة الى المطلوب اشتمال بعضها على ما لا نقول به فيقيد به الموثوق الزيادة بالجميع يخص ما دل على سلب عاقبة ولا حاجة الى تكلف
دعوى عدم شمول تلك الادلة لما بعد الوفاة التي من الواضح منها كنع دعوى جواز وصيته باثبات كونها عاقبة وهو غير محجوب عليه بالنسبة اليها
بناء على شرعية اذ فيها او لا منع الشرعية وثانيها منع شرعية اذ كانت بما لا فليس له ان يردى ذكره المستحب ولا الصدقة ولا الوفاء ولا العفو
لسلب عاقبة ومن الغريب وقد ابن ادريس هذه الاخبار مع انه يدعي غالبا قطعية ما هو اقل منها عددا وعملا واغرب منه مواظفة جازة من المشايخ
له من يؤمنه على عدم العمل باخبار الاحاد على ذلك وما في ذلك من انها مختلفة بحيث لا يمكن الجمع بينها واشبات الحكم المخالف للاصل لها مشكل
لا يخفى ما فيه على الناظر فيها بعد الاشارة بما ذكرناه وقيل والقائل ابن الجعدي يصح وصيته وان بلغ ثمانية من السنين وهو ان كان لا يبلغ من سن
لكن الرواية التي استند اليها شاذة وهي خبر الحسن واشد من العسكري اذ بلغ الغلام ثمانية من سنين فجاز امره في ماله وقد وجب عليه الفرائض و
الحدود واذا لم يجز له سبع سنين فكذلك على ان ظاهر ما حصل البليغ بها من غير فرق بين الوصية وغيرها وقد قبل ان مخالفة لاجماع المسلمين ولختا
ثم لو كان مدركه ان منع فرض بلوغ العبد العفل المتكافؤ لكان لا بد من ثبوت تلك النصيب لا ان جاز بحري العبد فلا
تصلح للتقيد ولذا جعل المدار في غيرها على العفل او الى اصابه موضع الوصية مع فسخ النصيب على ذلك لان المتيقن عدم التقيد بالثمان اتم
كما عاينا بشهادة قول الله اذ بلغ الغلام عشرين فادعى بثلث ماله في حق جازت وصيته واذا كان ابن سبع سنين فادعى بثلث ماله في حق جازت
وصيته وعن القفيل ابدال الشيء باليسير وعمل المراد به الاثر في الثلث على انه مخالف للاجماع بحسب النسخ ولذلك يمكن اراؤه التقيد به وان سلم
كون الغالب لا ان يعمل الشارع لاحظ الغالب الحد يد والتقيد بالحاقا للنادر غيره في الحكم كما هو المعروف في قواعد الشرع وقوانينه وعلى كل
حال فلا ريب ان الاقوى المشهور ما انقول بالتفصيل بين لا قارب غيرهم لكونه قد اشار اليه المقص بالتخصيص على عدم الفرق فلم يتحقق القائل
به وان زواره بن مسلم في الصحيح سمعت ابا عبد الله يقول ان الغلام اذا حضر الموت فادعى بثلث ماله جازت وصيته لا على الارحام و
لم يجز للغريم ولعل الاشارة بالتخصيص اليه لكن قصوره عن تقيد ما عرف من وجوه يمكن حمله على اراؤه بيان عقلة ومبيزة بذلك بل العمل
تقيد وصيته بالمعروف مشعر بذلك بناء على اراؤه الراجح شرعا منه كبناء الفناطرية المساجد وصلة الارحام ونحو ذلك ويمكن اراؤه
الوصية الجائزة بحرية وصايا العقلاء كما اومى اليه بقوله اذ اصاب موضع الوصية بل وقوله حق المراد منه ما قابل الباطل الذي
هو مظنة الضبا والله العالم وكذا لا يصح وصية المملوك مطعنى مع اجازة السيد بخروجها عن موضع الوصية ضرورة كونها كقول ما ريد
لغيره وبعد وفان بل لا الفسخ الذي هو الوصية عن زيد بعد وفاته بناء على المختار من انه لا يملك اصلا بل لا يملكه للمجهر عليه الشلل
لهذا النص في قطعها ولو لم يلاحظ ما دل من النصوص على جواز وصية المكاتب بمقدار ما اعطى منه نعم لو اجاز له مولاه صح بناء على ملكه بل وكذا لو اذن
الرق وفرض بقاء ماله الموصى به على ملكه حتى مات وان كان قد جعل البطلان لكونه كبيع الموهون ثم قد بناء على عدم الصحة فيه لكن قد عرفت البحث فيه
في محله ما لو ارفع الرق عنه بعد الانهاء منه قبل الموت وقد ملك بعد عتقه مثلا ما تقدم منه وصيته واجازة ولا يجزى الى الاجازة على اختلاف
المؤرخين في مكانة فوجان من اطلاق تقيد الوصية كونه كالفسخ في الوصية الذي يقوى جوازه بناء على ما سمعته من اهل جريانه على القواعد
وقوع الاجابة منه وهو رق فهو كالموهون الذي عتق عليه ثم ملك منه بناء على عدم الصحة فيه وكذا الكلام فيما لو علق وصيته على عتقه او ما يفرق بين
بناء على عدم فسخ مثل هذا التعليق في الوصية لا كونه غير سلب العتاة فهو كالمسرح الوصية الموصى حال الموت واطلاق ما دل على نفوذ وصية المكاتب
بعد ما عرفت منه وعدم شون اشراط صحة الوصية بعدم مانع من نفوذها خبر الموت ومن دفع الاجابة عنه وهو رق واطلاق قوله لا وصية لمملوك و
التعليق في العتق بغير الموت اقر بها الاول لما عرفت مع عدم ثبوت اعتبار الحرية من اجازة الوصية بل العمل الثابت خلافه كما سمعنا في اطلاق روايات
المكاتب كان المعنى الوصية المالك حين الوفاة لا حين الاتباع والخبر المروي مع عدم جمعه لشرائط المجزى ظاهرة غير المفرض وعدم فسخ معنى التعليق الذي
هو كقول ان كانت زوجتي فمطاني بل في عتقها بغيرها الوفاة العبد متى اعتقت ثم مات فالاقرب الجواز لعله لان قوله هذا زيد بعد وفاتي ان مات حرا
متمم لقوله ان مات في سفر او مرضى بل لا بعد صحة التعليق الشخص المطلق وان كان لا يجزى من نظريتها الاول كالنظر في صحة الوصية بغير العتق ثم
ملكها بعد ذلك هذا كله في الوصية العتقية اما العتدية كالوصية بالدين في مكان مخصوص مثلا لا يجزى الا في صرف مال فوجان ايضا كما في جبين
الوصية السنية بالمعروف او مطبل القولين لان الاقوى فيه عدم جوازها للعموم اذ لا يجزى عليه ودعوى اختصاصها بحال الجوه واصحة المنع
لكن في جامع صمدان المشهور الجواز بل عن ظا الغيبة الاجماع على ذلك فان لم يجهز الا كان الاقوى طعنت واما المقتضى الاقوى جواز وصيته لعتقها
لغير الغريم لانها من الثلث الذي لا يكون الا بعد وفاء الدين كما هو واضح ولو خرج مثلا الموصى نفسه عما يافيه صلاحها اى احسن ذلك بها الموت

بوجوه

نحو

ثم اوصى بشي من الميراث قبل وصيته بالاختلاف عند احد بل من الاختلاف نسبة غيره الى الاحتجاب مشتملا لاجماع عليه الصحيح اي ولاد الميراث في الثلث
عن الميراث من قبل نفسه ومثل ان يكون في اوصيه ثلث لرب ان كان اوصى بوصيه ثم قبل نفسه من ثلثه فنقد وصيته فقال ان كان اوصى قبل ان يحد
حدثا في نفسه من اوصى اوصى له ميراثا وصيته في الثلث وان كان اوصى بوصيه بعد ما احدث في نفسه من اوصى اوصى له ميراثا وصيته لم يخرجه
فما قبل من اوصى من ميراثه وصيته واضح لضعف على اصولنا وان نفي عنه الباس في محكيه في محكيه واصلح النافع وكذلك الا ان كان اوصى
اجتهاد مقابلته الميراث ليراجع لشرائط المحبة والعمل بل وكذا ما عدل ولو قيل بالقبول مع تيقن وشدة بعد اخرج كان وجها وعرب من ذلك قوله
فيما انبه ويجعل الرواية على عدم استنفار الجوه على اشكال اذ هو كذا في نعم لو اوصى ثم قبل نفسه قبلت وصيته على حصة غيره بل لا اشكال كما لا
خلاف احد للصحيح السابق مصانفا الى الاصول والاصول لا ينافي الاول عليه لوجهه عندنا مع امكان ابداء الفرق بان الاول يفعله ذلك بنفسه
كان كذا في العقل لا قبل وصيته المتأخر بخلاف الثاني الذي هو كذا في العقل بعد ايصا بل بهما جعل وجه النص لك وان عدم القول في الاول
لكونه غير مستنفذ الجوه اول ان الثلث بالنسبة اليه كالأثر بالنسبة غيره من ميراث من لا يثبته الميراث بقتله الميراث عندا فكل هذا جرح من الثلث عطفية
والجرح على بعد السماع وان كان لوجودها غيرها ثم ينفى الاقتصار فيما خلا لاصل على الميراث وهو الوصية في الثلث اما غيره الذي لم يستلزم وصيته
في الثلث كمكان الدين والولاية على الاطفال ونحو ذلك فلا ومن فعل ذلك عمدا دون الخطأ وجاء لان ميراث دون غيره من غير فرق في ذلك بين الجرح
وبغيره للصحيح المزبور فتدريج فيه من يقبل نفسه بالسهم مثلا لكن هل الجرح من الميراث نفسه الى الميراث اشكال اقراء عدم التصرف لاصل كما لا يخفى من فعل
عند ذلك بنفسه ليرث لكن لا يمكن خاصا لكونه ذلك جهادا في سبيل الله ولا غيره كلف ثم انفع المانع ويجعل البصيرة لومات بذلك اما لو عوفي منه
فاوصى فلا اشكال بل لا بعد وصيته الاولى اذ كان قد بعى ستم عليها بناء على ان ذلك كالوصية المستأنفة وان كان لا يخرج من نظرم فرضه
جرحه بملك ولذا لم يمتد ما لو لم يجدها لم ينفذ على الاخرى لظهور الصحيح المزبور في عدم جواز وصيته في الحال المفروضة وان عوفي لكن على معنى عدم
اثر الاجاب المفروض من المجرد بعد ان عوفي ودعوى صحة الاجاب بنفسه وان كان لومات في ذلك الجرح لم يثبت عليه اثر اما اذا عوفي منه ثم مات اثر
اثره اذ هو حكم الميراث بدو ضما ظهور اطلاق عدم الجرح في الصحيح بخلافه ثم قد بين ان ظاهر الصحيح عدم الجرح من حيث كونه وصية الجرح على حسب الاول
البره اما لو اجاز الوارث فقد بطلت صحة الوصية لانه لا ينافي ان اجاز الوارث تنفيذ ما سطر في محله الله وهو يوقف على صحة الوصية حتى
الشفقة وبغيره من الدليل على عدم الصحة على وجه لا قبل الشفقة بل العمل اطلاق ما دل على اجازة يقتضي خلافه فلا حظ وتأمل هذا والظاهر عدم الاحتياج
التفتت بالوصية وان اتفق التسليم بها عند بعض الاحوال على ضرب من الجواز اللهم الا ان ياتي من الشارع لرض الوصية لعدم الثلث له فبمع النصيب اية
لذلك بناء على ان من لا يخرج من نظرم جهادا والله العالم ولا يصح الوصية بالولاية على الاطفال الا من لا ياب او من يجد للاب صفة الثابتة ولا بينهما
عليهما من الجوه على وجهها الوصية بها نصا ونفي بل لاجا اقبية لا ينافي ذلك انقطاعها لعل عدم الوصية بها ضرورة كونها كذا الثلث كذا
للوصية به وان لم يفعل لم يكن له شيء بخلاف الحاكم المخصوص الذي ثبت ولا ينافي عليهم من حيث المحكومة فيهم المقيدة في الجوه فهو شبه لو قيل ان الامام
بالنسبة الى ذلك فبغيره ليرث خصوص بعد ان كان النصيب للصف الذي ثبت في الشخص باعنا اندراج فيه فاذا انعدم فرد قام فرد اخر محل
فيه طبعة الصف الذي قد نصب امام الاصل مقامه ونحو ذلك لم يصح الوصية الامر لا يابا ويجوز له بالولاية مع وجوده الاخر ولو على ذلك ما له باعتبار
ثبوت الولاية للاب الصانع على كل منافع فرض وجود مصدقة تنقطع ولا ينافي الاخر بكونه نعم لو كان الولاية بغيره ففرض الوصية بالولاية به
وليس هكذا الحاكم لان الامام الاصل موجود في كل زمان وبشئ اخر صرح حسبه عدول المؤمنين في ذلك وليس اوصى احد ما عليهم الوصية بالولاية
ايضا اذ لم يكن قد فعل الموصي الاول عليه بذلك لان كذا لو قيل عنه ينزل بموته لا قبل من الثلث في كون ولا ينافي الحاصلة له نصيب لبا والجل بل
للإحصاء بها والاصل عدم والاستصحاب لا محل له في الفرض فخرج الولاية الى الحاكم ولا ينافي الامام بالاختلاف عند احد فلا يصح الوصية منها
ع عليهم خلافا للاسكان في جعل الولاية لها مع دسها بعد الاب وضعفه واضح لعدم الدليل على ولا ينافي خلافا لكون الولاية ثابتة
لها على ثلثها فلا يخرج عنها لا ينفذ بثبوت الولاية لها عليهم بحيث لو اوصى بالثلث لهم على وجه يكون ملكا لهم ان يجعل امره الى غيره ولهم الثلث
لعدم القدرة لها على ذلك ضرورة رجوع ذلك الى الشرع لا اليها والثابت من ماعرفت وكذا الكلام في وصية الاب مع وجود الجرح وبالعكس
صح فلو اوصى لهم بمال وتصيب لهم وصبا عليه وعلى ثلثها وفضاء ديونها صح نصرة في ثلث تركتها ما يرجع الى الاطفال وكذا نص في خروج
ما عليها من حقوق ولو بغير على الاول لا ينافي في عدم الولاية لها عليهم ولا فرق في ذلك بين ان يقع الايصاء منها بعبارة واحدة او بعبارة متعددة
ضرورة كون الوصية اوسع من البيع لكان اذا تعلق بما يصح بيعه وبالا يصح بيعه فانه ينفذ في الاول دون الثاني وان كان بصيغة واحدة كاهو واضح
ويروى بثلثها لاطفالها على ان يبقى سببا لوصي ثم يملك لاطفالها بعد البلوغ اذا اوصى به على ان يصرف عليهم حتى يسقط الابح اشكال ان
عدم ملكية الميراث فلا تسلط لولهم عليه ومن كونه حقا لهم والولى مستطاع على كماله وقد يفرق بين الاول والثاني ولعل الاخرى الاول منهما
والله العالم **الفصل الثالث في الوصية وفي طراف الاول** في منطلق الوصية وهو ما يعين موجودة فعلا او متوقفة واما متوقفة فكذلك
ولو حقا قابلا للتعلق والانشغال في التخيير وعلى كل حال يعتبر فيها الملك للموصي فلا يصح بالابدخل في ملك احد اصلا كالميراث الغير المحبوس
كالمنفعة للتخليل ولا بالتخزين ولا بملك لمراس بخلاف الكلام الاربعة والجرح المقابل للتغلب التي هي ملكية ولو كانت متوقفة صراحة ودينه كالميراث
فيها سابقا ولا ينافي عند غيره ولا بالاث لله ونحو ذلك لما عرفت من ان الوصية ضمن على العقود المملوكة فلا تعلق بالاقبل الملك

مجدد

ميراث من قبل نفسه ومثل ان يكون في اوصيه ثلث لرب ان كان اوصى بوصيه ثم قبل نفسه من ثلثه فنقد وصيته فقال ان كان اوصى قبل ان يحد حدثا في نفسه من اوصى اوصى له ميراثا وصيته في الثلث وان كان اوصى بوصيه بعد ما احدث في نفسه من اوصى اوصى له ميراثا وصيته لم يخرجه فما قبل من اوصى من ميراثه وصيته واضح لضعف على اصولنا وان نفي عنه الباس في محكيه في محكيه واصلح النافع وكذلك الا ان كان اوصى اجتهاد مقابلته الميراث ليراجع لشرائط المحبة والعمل بل وكذا ما عدل ولو قيل بالقبول مع تيقن وشدة بعد اخرج كان وجها وعرب من ذلك قوله فيها انبه ويجعل الرواية على عدم استنفار الجوه على اشكال اذ هو كذا في نعم لو اوصى ثم قبل نفسه قبلت وصيته على حصة غيره بل لا اشكال كما لا خلاف احد للصحيح السابق مصانفا الى الاصول والاصول لا ينافي الاول عليه لوجهه عندنا مع امكان ابداء الفرق بان الاول يفعله ذلك بنفسه كان كذا في العقل لا قبل وصيته المتأخر بخلاف الثاني الذي هو كذا في العقل بعد ايصا بل بهما جعل وجه النص لك وان عدم القول في الاول لكونه غير مستنفذ الجوه اول ان الثلث بالنسبة اليه كالأثر بالنسبة غيره من ميراث من لا يثبته الميراث بقتله الميراث عندا فكل هذا جرح من الثلث عطفية والجرح على بعد السماع وان كان لوجودها غيرها ثم ينفى الاقتصار فيما خلا لاصل على الميراث وهو الوصية في الثلث اما غيره الذي لم يستلزم وصيته في الثلث كمكان الدين والولاية على الاطفال ونحو ذلك فلا ومن فعل ذلك عمدا دون الخطأ وجاء لان ميراث دون غيره من غير فرق في ذلك بين الجرح وبغيره للصحيح المزبور فتدريج فيه من يقبل نفسه بالسهم مثلا لكن هل الجرح من الميراث نفسه الى الميراث اشكال اقراء عدم التصرف لاصل كما لا يخفى من فعل عند ذلك بنفسه ليرث لكن لا يمكن خاصا لكونه ذلك جهادا في سبيل الله ولا غيره كلف ثم انفع المانع ويجعل البصيرة لومات بذلك اما لو عوفي منه فاوصى فلا اشكال بل لا بعد وصيته الاولى اذ كان قد بعى ستم عليها بناء على ان ذلك كالوصية المستأنفة وان كان لا يخرج من نظرم فرضه جرحه بملك ولذا لم يمتد ما لو لم يجدها لم ينفذ على الاخرى لظهور الصحيح المزبور في عدم جواز وصيته في الحال المفروضة وان عوفي لكن على معنى عدم اثر الاجاب المفروض من المجرد بعد ان عوفي ودعوى صحة الاجاب بنفسه وان كان لومات في ذلك الجرح لم يثبت عليه اثر اما اذا عوفي منه ثم مات اثر اثره اذ هو حكم الميراث بدو ضما ظهور اطلاق عدم الجرح في الصحيح بخلافه ثم قد بين ان ظاهر الصحيح عدم الجرح من حيث كونه وصية الجرح على حسب الاول البره اما لو اجاز الوارث فقد بطلت صحة الوصية لانه لا ينافي ان اجاز الوارث تنفيذ ما سطر في محله الله وهو يوقف على صحة الوصية حتى الشفقة وبغيره من الدليل على عدم الصحة على وجه لا قبل الشفقة بل العمل اطلاق ما دل على اجازة يقتضي خلافه فلا حظ وتأمل هذا والظاهر عدم الاحتياج التفتت بالوصية وان اتفق التسليم بها عند بعض الاحوال على ضرب من الجواز اللهم الا ان ياتي من الشارع لرض الوصية لعدم الثلث له فبمع النصيب اية لذلك بناء على ان من لا يخرج من نظرم جهادا والله العالم ولا يصح الوصية بالولاية على الاطفال الا من لا ياب او من يجد للاب صفة الثابتة ولا بينهما عليهما من الجوه على وجهها الوصية بها نصا ونفي بل لاجا اقبية لا ينافي ذلك انقطاعها لعل عدم الوصية بها ضرورة كونها كذا الثلث كذا للوصية به وان لم يفعل لم يكن له شيء بخلاف الحاكم المخصوص الذي ثبت ولا ينافي عليهم من حيث المحكومة فيهم المقيدة في الجوه فهو شبه لو قيل ان الامام بالنسبة الى ذلك فبغيره ليرث خصوص بعد ان كان النصيب للصف الذي ثبت في الشخص باعنا اندراج فيه فاذا انعدم فرد قام فرد اخر محل فيه طبعة الصف الذي قد نصب امام الاصل مقامه ونحو ذلك لم يصح الوصية الامر لا يابا ويجوز له بالولاية مع وجوده الاخر ولو على ذلك ما له باعتبار ثبوت الولاية للاب الصانع على كل منافع فرض وجود مصدقة تنقطع ولا ينافي الاخر بكونه نعم لو كان الولاية بغيره ففرض الوصية بالولاية به وليس هكذا الحاكم لان الامام الاصل موجود في كل زمان وبشئ اخر صرح حسبه عدول المؤمنين في ذلك وليس اوصى احد ما عليهم الوصية بالولاية ايضا اذ لم يكن قد فعل الموصي الاول عليه بذلك لان كذا لو قيل عنه ينزل بموته لا قبل من الثلث في كون ولا ينافي الحاصلة له نصيب لبا والجل بل للاحصاء بها والاصل عدم والاستصحاب لا محل له في الفرض فخرج الولاية الى الحاكم ولا ينافي الامام بالاختلاف عند احد فلا يصح الوصية منها ع عليهم خلافا للاسكان في جعل الولاية لها مع دسها بعد الاب وضعفه واضح لعدم الدليل على ولا ينافي خلافا لكون الولاية ثابتة لها على ثلثها فلا يخرج عنها لا ينفذ بثبوت الولاية لها عليهم بحيث لو اوصى بالثلث لهم على وجه يكون ملكا لهم ان يجعل امره الى غيره ولهم الثلث لعدم القدرة لها على ذلك ضرورة رجوع ذلك الى الشرع لا اليها والثابت من ماعرفت وكذا الكلام في وصية الاب مع وجود الجرح وبالعكس صح فلو اوصى لهم بمال وتصيب لهم وصبا عليه وعلى ثلثها وفضاء ديونها صح نصرة في ثلث تركتها ما يرجع الى الاطفال وكذا نص في خروج ما عليها من حقوق ولو بغير على الاول لا ينافي في عدم الولاية لها عليهم ولا فرق في ذلك بين ان يقع الايصاء منها بعبارة واحدة او بعبارة متعددة ضرورة كون الوصية اوسع من البيع لكان اذا تعلق بما يصح بيعه وبالا يصح بيعه فانه ينفذ في الاول دون الثاني وان كان بصيغة واحدة كاهو واضح ويروى بثلثها لاطفالها على ان يبقى سببا لوصي ثم يملك لاطفالها بعد البلوغ اذا اوصى به على ان يصرف عليهم حتى يسقط الابح اشكال ان عدم ملكية الميراث فلا تسلط لولهم عليه ومن كونه حقا لهم والولى مستطاع على كماله وقد يفرق بين الاول والثاني ولعل الاخرى الاول منهما والله العالم

ميراث من قبل نفسه ومثل ان يكون في اوصيه ثلث لرب ان كان اوصى بوصيه ثم قبل نفسه من ثلثه فنقد وصيته فقال ان كان اوصى قبل ان يحد حدثا في نفسه من اوصى اوصى له ميراثا وصيته في الثلث وان كان اوصى بوصيه بعد ما احدث في نفسه من اوصى اوصى له ميراثا وصيته لم يخرجه فما قبل من اوصى من ميراثه وصيته واضح لضعف على اصولنا وان نفي عنه الباس في محكيه في محكيه واصلح النافع وكذلك الا ان كان اوصى اجتهاد مقابلته الميراث ليراجع لشرائط المحبة والعمل بل وكذا ما عدل ولو قيل بالقبول مع تيقن وشدة بعد اخرج كان وجها وعرب من ذلك قوله فيها انبه ويجعل الرواية على عدم استنفار الجوه على اشكال اذ هو كذا في نعم لو اوصى ثم قبل نفسه قبلت وصيته على حصة غيره بل لا اشكال كما لا خلاف احد للصحيح السابق مصانفا الى الاصول والاصول لا ينافي الاول عليه لوجهه عندنا مع امكان ابداء الفرق بان الاول يفعله ذلك بنفسه كان كذا في العقل لا قبل وصيته المتأخر بخلاف الثاني الذي هو كذا في العقل بعد ايصا بل بهما جعل وجه النص لك وان عدم القول في الاول لكونه غير مستنفذ الجوه اول ان الثلث بالنسبة اليه كالأثر بالنسبة غيره من ميراث من لا يثبته الميراث بقتله الميراث عندا فكل هذا جرح من الثلث عطفية والجرح على بعد السماع وان كان لوجودها غيرها ثم ينفى الاقتصار فيما خلا لاصل على الميراث وهو الوصية في الثلث اما غيره الذي لم يستلزم وصيته في الثلث كمكان الدين والولاية على الاطفال ونحو ذلك فلا ومن فعل ذلك عمدا دون الخطأ وجاء لان ميراث دون غيره من غير فرق في ذلك بين الجرح وبغيره للصحيح المزبور فتدريج فيه من يقبل نفسه بالسهم مثلا لكن هل الجرح من الميراث نفسه الى الميراث اشكال اقراء عدم التصرف لاصل كما لا يخفى من فعل عند ذلك بنفسه ليرث لكن لا يمكن خاصا لكونه ذلك جهادا في سبيل الله ولا غيره كلف ثم انفع المانع ويجعل البصيرة لومات بذلك اما لو عوفي منه فاوصى فلا اشكال بل لا بعد وصيته الاولى اذ كان قد بعى ستم عليها بناء على ان ذلك كالوصية المستأنفة وان كان لا يخرج من نظرم فرضه جرحه بملك ولذا لم يمتد ما لو لم يجدها لم ينفذ على الاخرى لظهور الصحيح المزبور في عدم جواز وصيته في الحال المفروضة وان عوفي لكن على معنى عدم اثر الاجاب المفروض من المجرد بعد ان عوفي ودعوى صحة الاجاب بنفسه وان كان لومات في ذلك الجرح لم يثبت عليه اثر اما اذا عوفي منه ثم مات اثر اثره اذ هو حكم الميراث بدو ضما ظهور اطلاق عدم الجرح في الصحيح بخلافه ثم قد بين ان ظاهر الصحيح عدم الجرح من حيث كونه وصية الجرح على حسب الاول البره اما لو اجاز الوارث فقد بطلت صحة الوصية لانه لا ينافي ان اجاز الوارث تنفيذ ما سطر في محله الله وهو يوقف على صحة الوصية حتى الشفقة وبغيره من الدليل على عدم الصحة على وجه لا قبل الشفقة بل العمل اطلاق ما دل على اجازة يقتضي خلافه فلا حظ وتأمل هذا والظاهر عدم الاحتياج التفتت بالوصية وان اتفق التسليم بها عند بعض الاحوال على ضرب من الجواز اللهم الا ان ياتي من الشارع لرض الوصية لعدم الثلث له فبمع النصيب اية لذلك بناء على ان من لا يخرج من نظرم جهادا والله العالم ولا يصح الوصية بالولاية على الاطفال الا من لا ياب او من يجد للاب صفة الثابتة ولا بينهما عليهما من الجوه على وجهها الوصية بها نصا ونفي بل لاجا اقبية لا ينافي ذلك انقطاعها لعل عدم الوصية بها ضرورة كونها كذا الثلث كذا للوصية به وان لم يفعل لم يكن له شيء بخلاف الحاكم المخصوص الذي ثبت ولا ينافي عليهم من حيث المحكومة فيهم المقيدة في الجوه فهو شبه لو قيل ان الامام بالنسبة الى ذلك فبغيره ليرث خصوص بعد ان كان النصيب للصف الذي ثبت في الشخص باعنا اندراج فيه فاذا انعدم فرد قام فرد اخر محل فيه طبعة الصف الذي قد نصب امام الاصل مقامه ونحو ذلك لم يصح الوصية الامر لا يابا ويجوز له بالولاية مع وجوده الاخر ولو على ذلك ما له باعتبار ثبوت الولاية للاب الصانع على كل منافع فرض وجود مصدقة تنقطع ولا ينافي الاخر بكونه نعم لو كان الولاية بغيره ففرض الوصية بالولاية به وليس هكذا الحاكم لان الامام الاصل موجود في كل زمان وبشئ اخر صرح حسبه عدول المؤمنين في ذلك وليس اوصى احد ما عليهم الوصية بالولاية ايضا اذ لم يكن قد فعل الموصي الاول عليه بذلك لان كذا لو قيل عنه ينزل بموته لا قبل من الثلث في كون ولا ينافي الحاصلة له نصيب لبا والجل بل للاحصاء بها والاصل عدم والاستصحاب لا محل له في الفرض فخرج الولاية الى الحاكم ولا ينافي الامام بالاختلاف عند احد فلا يصح الوصية منها ع عليهم خلافا للاسكان في جعل الولاية لها مع دسها بعد الاب وضعفه واضح لعدم الدليل على ولا ينافي خلافا لكون الولاية ثابتة لها على ثلثها فلا يخرج عنها لا ينفذ بثبوت الولاية لها عليهم بحيث لو اوصى بالثلث لهم على وجه يكون ملكا لهم ان يجعل امره الى غيره ولهم الثلث لعدم القدرة لها على ذلك ضرورة رجوع ذلك الى الشرع لا اليها والثابت من ماعرفت وكذا الكلام في وصية الاب مع وجود الجرح وبالعكس صح فلو اوصى لهم بمال وتصيب لهم وصبا عليه وعلى ثلثها وفضاء ديونها صح نصرة في ثلث تركتها ما يرجع الى الاطفال وكذا نص في خروج ما عليها من حقوق ولو بغير على الاول لا ينافي في عدم الولاية لها عليهم ولا فرق في ذلك بين ان يقع الايصاء منها بعبارة واحدة او بعبارة متعددة ضرورة كون الوصية اوسع من البيع لكان اذا تعلق بما يصح بيعه وبالا يصح بيعه فانه ينفذ في الاول دون الثاني وان كان بصيغة واحدة كاهو واضح ويروى بثلثها لاطفالها على ان يبقى سببا لوصي ثم يملك لاطفالها بعد البلوغ اذا اوصى به على ان يصرف عليهم حتى يسقط الابح اشكال ان عدم ملكية الميراث فلا تسلط لولهم عليه ومن كونه حقا لهم والولى مستطاع على كماله وقد يفرق بين الاول والثاني ولعل الاخرى الاول منهما والله العالم

على من في الدنيا من كان له من الفضل ما يشاء من الدنيا والآخرة
 من كان له من الفضل ما يشاء من الدنيا والآخرة

بل قبل ان لا يرد على ما ذكره في نسخة
في حق الرجوع بالتصاير كون متعلق الوصية ثلث الميث وكون متعلقه انقل الوارث وقاعدة الرجوع فيها عدم الصحة المستوخة حتى لو اجاز الوارث لبطالها
بالرجوع فلا تنفع الاجازة ولا يترتب ان تعد الوصايا فيها كعدد المعد من الفضل والى غير المالك في اجازة ما شاء من المعدن او العفو ضرورة خرج
الفرق بين القايين بالعرف من ان الاجازة هنا تنفذ لا البتة هبة مجترة رضى الوارث ان لا يكون واذا فيكون التصرف من الموصي بخلاف الفضول في
البيع مثلا كما هو واضح بادق امل وعلى كل حال فلا شبهة الاول الذي يستحق الوصية ويرجع عنه استخرج بالقرعة التي هي لكل امرئ على ما يشاء عدم
النداء في قاعدة من قواعد الشرع فكشع اسم احدها وانما السابق او المتأخر في وقته وفي اخرى كك ثم يخرج احدها ويجعل عليه ما وهكذا مع
الفضل كما انه يرجع اليها انما لو اشبه الحال في الاول ويجوز عدمه ثم على تقديره فغير تعينه وان كان كيفه باع استخرج وجود اول وعدمه ولا فان
خرج ان فيها اول استعملت في الخرج بال كيفية السابقة ولو وصي بمثل ذلك من ملكه منفردا ومن ملك بعضه بناء على صدق اسم
المالك على الكل والبعض وان كان لا يخرج من شيء في عرف هذا العصر وعمومية الجمع المضاف انما هي في بصرى عليه مفرقة لكن ليس يحمل البحث هنا من هذا
الجهة ان يمكن فرضه بحيث يتناول ذلك ولو بالقرينة انما الكلام في ان اذا اقل ذلك الحق نصيب حسب كما هو المعروف بين الاصحاب بل ربما ظهر بعضهم
الاجماع عليه لا سيما عدم السران لان الحق انما حصل بعد الموت ولا مال بعد الموت فيقوم عليه او كما قيل والفاصل الشئ في نهايته ونسبة الفاضل
في الحق من مختلفه يقوم عليه حصته شرعية ان اقل ثلثه ذلك والا اعترفت منهم من جعله الثلث خاصة وببرق اية فيها ضعف باحد من زباد الوافي الذي
هو غير ثلثه في من جهة اخرى قال سئل ابا الحسن عن رجل حضر الوفاة وله ماليت خاصة فنه ولم يملك في شركة اخرى فوضعه وصيته مالم يكن احدا
مالا مالم يكن الذي في الشركة فقال يقومون ان كان ماله يحمل ثم لم ير ان لا يترفع عدم جوده شرائط المحبة واعراض المعظم عنه محمل او طبق للمخبر الذي
يطلق على قوله انه وصيته اذا كان في من الموت وق سائر الحق مع اجمال الثلث تجهية لمحصل الشرط او يحمل على الوصية لكن يفرض ان المثلث قد اوصى بثلثه
على وجه يكون له فانه يرجع ويصرفه مصلحه فانه في السرايرج باعتبار كون الميت له مال فيحصل الشرط بخلاف ما اذا لم يوص فانه لا ثلث له فلا يكون له
مال فلم يوجد سبب السران في عوى كون الوصية التي هي سبب السبب وقته حال الجوده ولم يال بد فيها ان السبب الحق لا الوصية والعرض وقته حال
لا يال فيه فلا يثبت عليه سببه الذي هو السران ضرورة تخلف السبب عن السبب لم يحصل الشرط كما هو واضح ولو اوصى بشئ واحد لا يثبت على
لا يثبت بينهما بان كان بلفظ واحد مثلا لو قال لزيد وعمر والدار الفلانية لكل واحد نصفها بل وكذا لو قال لهما الدار لزيد
البيت الفلانية لهما والبق اعز لان تفصيله وقع بيان الما اجملا ولا قد اوصى به دفعة ثم لو افض على التفصيل كان وصيتهين وعلى كل حال فاذا
اوصى بها بوصيته واحدة على التفصيل والاشارة وهو يرد من الثلث ولم يجر الوفاة كان لهما ما يحمل على الثلث وبطل الباقى لانهما وصيته واحدة
واما لو جعل لكل واحد شئ من ثلثه وصيته لكل واحد منها بوصيته مستقلة كالوفاة لزيد مائة ولعمر خمسون بعبارة الاول وكان التفصيل على التقا
منها بلا اشكال في شئ من ذلك ولا خلا ضرورة كونها في الثاني وصيتهين متعاقبتين وقد عرف اجمال سابقا فحكم الوصايا المتتالية ولو اوصى
بنصف ماله مثلا فلان الوفاة ثم قال لولائي ان قل قبض عليهم بما اوتوه واحلفوا على الزائد فلو قالوا لولائي ان قل قبض عليهم فقبضوا على ثلثه وهم فظهر ان نصيبه قضى عليه
الاجازة في خصمه درهم واحلفوا على الزائد او عدم اجازتها الموافقة دعوى عدم الاجازة ولا صل عدم العلم بالزائد المستند الى اصل
عدم الزيادة مضى الى ان المال ما يخفى والى ان دعوى يمكن ان تكون صادقة ولا يمكن الاطلاع عليها الا من قبلهم لان الظن من الامور المتفانية فلو لم
يكف لم يثبت لهم الزم الضرر ولغيره فانه البينة على دعوىهم وهذا الحكم وان ذكره غير واحد من الاصحاب بل لا جد فيه خلافا صريحا وان قال المصنف
فيه تردد لكنه يحتاج الى تفصيل ضرورة كون الظن المزبور انه يكون من المفارقات بحيث لا يكون مقبدا للاجازة واخرى يكون كك بان يرجع الى اجازة
ما ظهر انه نصف ماله اما الاول فلا ينبغي ان يثبت الاجازة فيما تعلقت به سواء كان الميراثا المصداف خاصا وقاطعا به او مجزئا عنه ذلك ضرورة عدم بد
احال المزبور في ذلك واما الثانية فلا ينبغي تفصيلا للاجازة بذلك انما الكلام في قول دعوى ذلك منهم بعد فرض ثلث ما صدر منهم من الاجازة
باللفظ الذي له من حق الواقع وحسب الاختيار في الافراد المتزود الوصايا والعفو وغيرها ولا صل عدم ظن فله المال وعدم ظن كثره ولو سلم
فالاصل عدم تفصيل الاجازة ومجرد وجود الظن اعم من ذلك كما عرفت فقبول الدعوى في اصل الظن في تفصيل الاجازة بالمظنون مع ظهور المخادها
في خلافه مخالف للصواب الشرعية كما هو واضح ولعل تردد المصنف في ذلك والبد وبعضه يرجع باوجهة تترك فانه جعله ماسمعه ولا ومن تناول
اللفظ للتبيل والكتير والافلام على ذلك مع كون المال ما يخفى الرجوع الى قولهم رجوع عن لفظ متيقن الدلالة على معنى يجمع الى دعوى ظن بحون
كثير ولكن مع ذلك قال لا يوجب القبول وكيف كان فثبت شئ لا اجازة على المظنون ولو للفرائض يدفع للموصي له نصف ما ظهره وثلث باقي التركة ليقض
الوصية في ثلثه وعدم الاجازة انما ابطال الوصية في الزائد عليه بالنسبة اليه خاصة بخلاف ما ظهره فان الوصية نفذت في ثلثه والزائد على الاجازة
كما هو واضح هذا كله اذا اوصى بمجزئ مشاع اما لو وصى بغيره او دار فاجاز الوصية ثم ادعى انهم ظنوا ذلك بقدر الثلث او زيدا يبرر بثلث
الدعوى لان الاجازة هنا تضمنت معلوما لا مجهولا كالنصف الثلث فلا يسمع دعوىهم التي هي مخالفة للبينة على اصل فله المال وعدم كثره
في كل ما يخالفه للاصل وبذلك فواين المستلزم لكن قال في سائر الشؤرية بينهما القبول وجعله في محكي بر وجهه في عند احاد وجهه ان الاجازة
وان وقت على معلوم لان كونه بمقدار الثلث او اقله مما يسمع فيه يعلم بعد العلم بمقدار التركة والاصل عدم علمهم بمقدارها وبناؤهم
على الظن فكما اقبل ظنهم قلة النصف في نفسه يحمل ظنهم قلة المعين بالاضافة الى المجمع وان لم يكن طليلا في نفسه مخالفا للاصل هنا بظنهم
كثرة المال مع ان الاصل عدمه لا يؤثر في دفع الظن عنه واعتقاد كثره بل يمكن عدم ظهور خلاف اعتقاده من الكثرة ولكن ظوه على بن قدم

ولو اوصى بالزائد على الثلث
فالمعنى ان لا يثبت له ما زاد على الثلث
منها على الوصية
المعنى ان لا يثبت له ما زاد على الثلث
منها على الوصية
كانت الوصية بالزائد على الثلث
افصح او كان لا يثبت له ما زاد على الثلث
او لم يثبت له ما زاد على الثلث
افصح او كان لا يثبت له ما زاد على الثلث
بعد ذلك ان لا يثبت له ما زاد على الثلث
في ذلك ان لا يثبت له ما زاد على الثلث
اجازة الزائد على الثلث
بعد فرض ثلثه على الوصية
في نسخة اخرى
وان كان الثلث من ماله
جميع المالكين على الثلث
واستخرج احداهما على ذلك
وبالنسبة الى الحال في دفع
نظير الى الحال في دفع
منعوا والله اعلم بالصواب

على الوصية فقل المال الفاضل لهذا موافق الأصل كالاول وايضا عمدة الفقيه للقبول في الاول امكان صدقهم في الدعوى فغذا قاعة البينة
 بما يعتقدونه وهو محقق هنا لان الأصل عدم العلم بمقدار المذكرة وذلك يقتضي جهالة القدر المعين من المذكرة كالمشاع ومن ذلك قال في ذلك لعن
 القول او جبر لك ذلك خبر بعد الاحاطة بما ذكرناه في السابقة ان عدم القبول هنا اوجه واولى بل لو سلم لهم ظن ذلك ليشقيد به الاجازة وهو
 والله العالم واذا اوصى بثلاث ماله مثلا مشاعا كان للموصي له من كل ثلثه على حسب اوصى به الموصي فيكون شريكا للوارث بالمقدار المعطى
 وان اوصى بثلثي معين وكان بقدر الثلث فقل ملكه الموصي له بالموت والقبول للمعرفة سابقا من ان له حصص ثلثه في عين معينة له وما دلل
 الوصية السلم على المعانعة في حق فلا اعتراض فيه للثبوت ولا حجة الى ايجادهم ذلك نعم لو كان له مال غائب اخذ له من ثلث العين ما يجزله الثلث من المال كما
 ان كانت قابضة للثمة والاملاك المقدار الزيادة من غير اعتراض للوارث عليه وعلى كل حال يقتضي الباقي حتى يحصل من المال الغائب ما يجزله لان الغائب معوض
 للثالث فلو دفع جميع العين للموصي لم يترك ثلثا للمال دخل الضرر على الوارث بخلاف قابض المال المحاضر فانه لا ضرر عليه اصلا ومن هنا يجوز ان ينقل الموصي
 له فيما اخذ من العين في مقابل ثلث المال المحاضر لعدم تسلط الناس على ماله ولا ضرر على الوارث وان اختلف ضرره في ذلك بالنسبة الى المنقلبه
 من العين من حيث الاشاعة وعدمها فانه ينصرف على حسب الحال المنقلبه اليه واحتمال ان تسلطه على ذلك شرط بسلط الوارث على ما قبل الباقي من المال
 الغائب لا دليل عليه فواقعه من الاستكمال فيه من بعضه في غير محله ولقد اجاد في ذلك في رده بان مجرد الاحتمال لا يفي بطلبه منع المالك المستقر ملكه
 على الثلث مع كون الباقي غير خارج عن ملكه بل استقر ملكه له موقوف على حصول الغائب الا فاضل الملك حاصل بالوصية والقبول والخروج على الثلث
 في الجاهل ومن ثم يحضر الغائب ان تمام العين اجمع للموصي له ومراعاة حق الوارث باحتمال ثلث المال يحصل بايقاف ما زاد على الثلث الى ان يظهر حاله فقل
 بل ان يرقم الجماع امكن ان يقر ان للموصي له التصرف في تمام العين الموصى بها ويجوز ثلث المال لها وان كان غائبا لا خلاف في ادلة الوصية وان كان للوارث
 الرجوع عليه لو ثلث المال قبل قبضه فانه ينكشف عدم ملك الموصي له تمامها ولعل المجهدين على ما سمعته من ذلك لان عدم الاستقرار لا ينافي
 تصرف المالك في ملكه للعصا ولكن لما كان مرجع ذلك الى الحكم بملكته الموصي له ظاهر الى ان يحصل الثلث فيكون هو كالمانع المعارض باحتمال ان المال
 على ثلث الوارث الى ان يحصل ما يقابل الموصي له ولعله عدم ظهور الادلة في شيء من ذلك حكم الله وخبره بالابقاف يدعون الى ان يظهر حاله ولا خلاف
 عدم الثلث معارضة عدم الفرض والله العالم فشرع الوصية بثلاث عبدا المملوك له في حال فخرج ثلثا مستحقا انصرف الوصية الى الثلث انما
 بتخصيص الامكان العمل بالوصية الذي يجبره اجماعه ما دام ممكنا ولا ينزل ذلك على الانعازة حتى يجمع في ثلث الثلث خاصة كالافراد كما عرفت بعض العامة لما فيه
 سابقا من ان الوصية متى صارت محللا فلا للنفوذ نفذت وهو في الفرض محقق وكذا البيع على الامع وجواز الفرض فيه وبها انبأ ذلك فلهذا
 من بناء هذه المسئلة على ذلك في غير محله في ان وسع المال اعطى الموصي له تمام الثلث وان لم يكن له مال سواه نفذت الوصية في ثلث الثلث وفتحة
 الباقي على الاجازة كما هو واضح ولو اوصى بما يقع اسم على المحلل والحرر للاشتراد لفظا او معنى انصرف الى المحلل فخصنا الفرض المسلم على الحرر في كل ادلة الفرض
 او الممنوع عنه شرعا ولوجوب تنفيذ الوصية فلذلك وجب صرفه الى المحلل وذلك كما لو اوصى بعبدة بناء على عدم انصرفه الى اليهود والابطلت الوصية
 فيه كما في كل لفظ في الحر ولو للفرقة لان انما الصحة لا تعارض في اللفظ وانما انصافا تقيدهم بالظهور وفيه من اللفظ بخلافها والاكاف معادها عليها
 لعموم ما دل على العمل بظاهره ورتبته الاحكام عليه كما هو مبين في محله ولو لم يكن له الا عود للهوامكن تحمله الى الصفة المحللة مع بقاء اسم العود عليه فقل
 تبطل الوصية لانها تبطل بالشرع وقيل نعم وبها ان الصفة المحررة وهو الاقوى لا خلاف في ادلة الوصية وكونه على صفة محررة لا يخرج عن الملكية والقرينة
 عدم الوصية به عقيدة باقية على تلك الصفة فيكون الوصية به غير المشروعة نعم لو توفقت زوالها على كسره الخرج له عن اسم العود انما البطلان في عقد المكن
 من انفاذها على وجهها وشرع عود له ذي صفة محللة خرج عنها والفرض عدم خبره عنه وان اذ ان الصفة المحررة متوقفة على اخراج اسم الفاضل بطلان
 الوصية به ودعوى انراة النقل الى الموصي له فلا ان يفعل به ما شاء ومن جعله كسره بل هو واجب حيث يتوقف زوال الصفة المحررة عليه فلا يفرج ذلك
 في جواز الوصية بدفعها ان صحبها موقوفة على كسره فيرد ولو قبل انه يمكن كسره من غير الوصية له قبل دفعه اليه ليدفع الدرعاء فيه ما تقدم من زوال اسم
 العود الى الوصية فلا يكون بعد كسره موصى به فلا يحصل بدفعه الى الموصي له الامتثال والى ما ذكرنا يرجع قول المتأخرين في الامتثال معناه

المحررة بطلت الوصية وان قال في ذلك اطلاق العبادة الاقوى يقتضي ان زوال الصفة المحررة مع بقاء المنفعة لو تحقق بكسره لا تنفع بخسبه في بعض
 المنافع المحللة كفي الصحة على هذا القول ثم اشكله بما عرفت لكن قد بين ان مراد القائل الا ان لا يخرج عن اسم الموصي به ولا منعه الله العالم
 ونصح الوصية بالكلاب المملوكه ككلب الصيد والماشية والواحدة والربع والجراد القابل للتعليم لما عرفت من مفسداته كتاب البيع بل اقل الاقوى جواز
 الوصية بها وان لم يفعل بملكها وجاز بيعها لثبوت الاختصاص الكافي في صحة الوصية بها نعم لا يصح الوصية بالكلب الذي لا يجوز افنتاؤه لعدم ثبوت
 بداختصاصه عليه بخلاف ما ثبت به الاختصاص فيه بل يقتضي جواز الوصية به وان لم يكن في المذكرة لوجوب ثبوتها على الخصم لمعاوضة الصلح من
 المذكرة ونحوه وغذا في البيع خاصة لا يبطأها فما في ذلك من ان الاقوى البطلان واضح الضعف والله العالم **الطريق الثاني** فالوصية
 المبنية من وصي غير من الرقبة وروايات اشهر ما رواه العشرة وفوق السبع وفي رواية ثالثة لم يجد العامل بها سبع الثلث ولعل الاقوى الاول
 لقول أبي جعفر في جمل ابن بن تغلب الحرة واحد من عشرة لان الجبال عشرة والطبورا ربعة وخمس من الموصي في سبطه وصحبه عبد الله بن شاذان كما
 اوصى له وقت ثلثه نفقته منه ديني جزء منه لفلانة فثلثه عن ذلك ابن ابي ليلى فقال ما اري لها شيئا ما ادرى بالجزء فثلث هذه ابدا لله
 بعد ذلك وخبرته كيف ثلث الامارة وما قال ابن ابي ليلى فقال كذا ابن ابي ليلى لفلانة فثلث ان الله عز وجل امر بهم فقال اجعل على كل جيل

في بعض ما ذكرناه في
 في بعض ما ذكرناه في
 في بعض ما ذكرناه في
 في بعض ما ذكرناه في
 في بعض ما ذكرناه في
 في بعض ما ذكرناه في
 في بعض ما ذكرناه في
 في بعض ما ذكرناه في
 في بعض ما ذكرناه في
 في بعض ما ذكرناه في

في بعض ما ذكرناه في
 في بعض ما ذكرناه في
 في بعض ما ذكرناه في
 في بعض ما ذكرناه في
 في بعض ما ذكرناه في
 في بعض ما ذكرناه في
 في بعض ما ذكرناه في
 في بعض ما ذكرناه في
 في بعض ما ذكرناه في
 في بعض ما ذكرناه في

فما حكم بالميث ولا اتصال اليه الا في ظرف في وجوه البر ما ينافي ان افرض الوصية في جهات التزوية الا ان لا ينفصل عن ما ينافي ان لا ينفصل الى نوع القبر وغير ذلك
ح فاقيل والفاصل ان ادر ليس في الشئ في الحكم من جهات ياتى والا في الحكم في كنهه من ان يرجع مبادئنا لبطان الوصية لهذا القيام بها واضع الضعف عن ودة
منافاة الاستصحاب الضعف فخلا عن خبر الميراث المعتمد بعرف السالم عن مخالفة ما بعد اذ ليس كل بعد ولو كان كالمعتمد لبطان الوصية ومبدأ المال
الارث الذي قد فرض المخرج منه بالوصية ففرضه بمحتاج الى دليل ثم انظر الى الحكم بما اذا كان التفسير مطلقا ام لا على وجه الاختصاص فربما مثالا
او ثلثه والا انجهدت لفرضه او التوزيع او الصلح لو كان بين شخصين مثالا كما ان الميراث في التزوية والوصية في وجوه البر هي من معرفة الوجوه التي
قد اوصى به من اجرة دفن او شاهدة ونحو ذلك فاذا ليس من ذلك صرف في وجوه البر ولا غيره بل احتمال التذكر فيها بان من اركان لصحة التفسير الذي قد
عليه الحكم في النص في التزوية ثم ان الظاهر من الميث وهو اداة المثال من نسب الوجوه والافراق بين نسب الوجوه والوجوه لا اتحاد المدد بل ان كنهه ذلك بل
لا بعد كون الحكم كك في غير صورة النسب كما اذا المرص على ما رسم الوصية في وصيته وان علم انه قد رسم وجوها مثالا او نحو ذلك واحتمال ايفاف المال
في ذلك ونحوه اقتصافا خالفه في وجوب حفظ مال العبر على الميراث كما هو واضح والله العالم ولو اوصى بسيف من وهو في جفن بفتح الجيم دخل الجفن
وهو الحلية في الوصية وفاقا للشهوية بل في حكم المحكي عن تروا المقصود واضع في الاجتماع عليه بل عن كنهه الميراث ما رايت احدا اقدم على منع الرواية الواردة
في السيف عن الميراث بل اذ كل الاصل مطعون على العمل بها اى رواية جميلة المفضل بن صالح كذب الى الجحش اسئل عن رجل اوصى لرجل بسيف
فقال الورثة انما لك الميراث وليس لك الحلية فكشبا الى السيف وحليته وجره الاخر سئل الرضا عن رجل اوصى لرجل بسيف كان في جفن وعليه حليته
فقال الورثة انما لك النصف ليس لك المال فقال لا بل السيف في يده قال فقلت رجل اوصى بسيف وكان فيه مال فقال الورثة انما لك النصف
وليس لك المال فقال النصف في يده فما مضى الى ما عرف والى العرف الشاهد على ذلك الحجة في المقام ولا يفتح فيه عدم دخول شئ منها في ميثا
لغرض ضرورة كفاية العرف وفتح على اللغة على انه قد تقرر ان ذلك من نواحي الوصية بالسيف في الدخول في الميراث كما بعد وصل الدابة ومفتاح
الدار ونحو ذلك من النواحي التي يشهد العرف بتبعيتها الى الاصل لا تتبعها في الاستصحاب ان لم يكن لرجل من وجوه ولا حليته لم تكن الوصية به وصية بها فلا
يخرجان من التزوية فاعرف ولد وافي عباس من عدم دخول شئ منها في الوصية واضع الضعف بل لا بعد الوصية بل جفن لو كان قد اوصى به ميثا وان كان
ظا العتابة وغيرها مما قد فيها بالميراث خلافا لانه يمكن شئ بل على عدم الوصية بالحلية بالنسبة اليه فانه لا عرف ولا غيره يشهد على الوصية لها بالوصية
مع فرض كونه مطلقا بخلاف العرف فان العرف قد يشهد بالوصية به اية وان كان هو ليس كما يظهر في المعين خصوصا اذا كان قد اشترى سيفا لا غيره وعرف
كل حال فالظاهر انما وصفا في جفن بل يكفي فيه كونه جفنا ذلك السيف كما كان فان الظاهر فيه كونه كتابا الميراث ومن الدابة فان
الشايح منها ما كان ناعما لم يزل الاستصحاب كما هو واضح ياد في اصل ومنه يعلم عدم الفرق بين السيف والخير والسكن ذلك الميراث غير ذلك مما لها نواحي
في الاستصحاب فان العرف يتبعها في الوصية ونحوها وكذا لو اوصى بسيف في وجوه تبابا وسيفته وفيها ميثا او جراته في قماش فلان الوعاء
وما فيه داخل في الوصية وفاقا للشهوية بل عن كنهه نسبة الى علمائنا كما عن البصرة ان عمل الاصل على رواية ابن ابي حنيفة ونحوه عن الشافعي وقد عرفنا انما
على الصنف كخبر عنه سئل ابا عبد الله عن رجل اوصى لرجل بسيف وكان الصنف مال فقال الورثة انما لك النصف وليس لك ما فيه
فقال الصنف ما فيه لرجله وجره الاخر عنه ليقه قال سئل عن رجل قال هذه السيف لفلان فلم يسم بافها وفيها طعام اعطى بها الرجل وما فيها قال في ذلك
اوصى له الا ان يكون صلحها منها وليس للورثة شئ لكن ربما يوشك في الاخر بان ما فيها الا على انها للموصي له ورجع الضمير للسيف دون ما فيها و
الرواية المعتبرة انما تكون حجة حيث تكون دلائلها واضعة لا مطن لها دلة ضعيفة بحسب الخوف لوقوع قوله هي لرجل او باع جواز اعطاء ما فيها ام لا
فلو لم يجعل الميراث للسيف بما فيها لم يكن الجواب للسؤال مطابقا مع احتمال ان يكون المراد الجواب الظاهر في رجوع الضمير الى السيف خاصة بالنسبة الى الشخص
الموصي به فيها دون ما فيها وبه يحصل المطابقة فالاصح عدم الدخول في الاصل لانه وجود قرينة من عرفا وعادة وبخلاف الرواية على تقدير الدلالة
لعمل على ذلك وقد بدع او لا بان المحكي عن نسخ الفقيه رواية لا ان يكون صاحبها استثنى ما فيها وفتح تكون صريحة في ذلك وثانيا بان الشهرة كما
يخبر السند بخبر الدلالة على انه لا ينكر ظهورها كما اعترف به الخصم ومثله لا يثبت حجة بعد فرض اعتبار السند ضرورة كونه صحيح حجة في عين
ما يظهر منه منطوقا او مضمونا قد بناش بعد صراحة سؤال الخبير الوصية بل بجمل الاقرار بل هو الظاهر اية بقرينة التفصيل بين الميراث
غيره ولا ينافيه اطلاق الوصية في جواب الامام المعروفه اطلاقه على افراد الواقع في مرض الموت وكانوا اوصا السيفي تر فانه بعد ان حكى عن الفقيه
انه قال لو اوصى لرجل بسيف دخل ويدخل الشرب بالوصية بالضعيفة وما شابهها فان كان منها لم تشهد الوصية في كنهه ثلثه
وغنى الشئ في النهاية انه قد بهذا الصنف قال وكانها بما ينافي افرا فقلت لكن المعروف فقل ذلك عن المشيخ فولا في المسئلة بل اليه اشار المص بقوله
وفيه قول اخر بعيد بل هو واضح الفضا ضروره عدم مدخلية التمهيد وعدم ما فيها من الوصية ولكن الامر في ذلك سهل بعد كون الظاهر ثباتا
هذا الخبر على تقدير دلالة وغيره من اخبار المقام على كنهه العرف وان الحكم بذلك لانه في العرف كك لا انه يحكم به وان لم يفهم منه في العرف
كما نوهه في حيث حكم في الصنف كما عرف للرواية المجودة بما سمعت ثم قال لا ان العرف لا يساعده فيشكل من هذه الحجة ولكن لا سند
عن العمل بها الا ان توجد قرينة على عدم الدخول فتقع مقتضاه الحكم بدخول ما فيه وان لم يفهم من العرف في ذلك وهو شئ عجيبا غريبا افضا
اخراج المال عن صاحبه من دون قصد وبلا سبب قل منه ومثله كيف يندرج في الوصية ولحقه احكامها فلا مناصح عن سنن هذا الاخبار
على ما يقتضيه العرف هو في السيف اضع بل والصنف اذا كان معدا للظرفية والمقصود منه ما فيه نحو ما يستعمله التجار في صناديق النبل والقبائل

وال

نشاطا عظيما وعمرا عظيما سيئر الرشد في تمييز الخلق بينه وبين زيادة الاول من الثاني كما ذكرناه كانه مجرد وصوي يشهد العرف الذي قد امرنا بما نباحه على
 خلافها ولو قال اعطوا كثيرا قيل والفاضل الشيخ والصدوق وجاعة على ما قيل يعطى ثمانين درهما كلف الشدة للرواية التي وردت فيه مسند لا يملك
 ذلك بقوله نعم ولقد نصر كره الله في موطن كثير وقد كانت ثمانين بل من الشيخ قد ينها الى الاثر انما يتنظر الى ان ذلك قد يشرع في كثير من غير فرق
 بين الموارد جميعا فيل والفاضل المشهور يخصص هذا التفسير بالتدرك كما اختص تفسير بعض الالفاظ مثل الجعة والسهم والثوب في الوصية بما عرفت فاضا
 بها خالف الاصل والعرف واللفظ على السبق مضافا الى ان رواية اكثر من مائة لا جابر لمصلحة المقام بل الوصية لها تحقق ومشكلة على الاستدلال
 لعلوم ارادة العرّب منه ضرورة ان استلزام ذلك لا يقتضي الاختصاص فيه مع انه قد ورد كثير في القرآن في امكنة متعددة فبراهمه ذلك فلا بد
 ان الاثر في سائر الوصية من الالفاظ السابقة كلفظ العظم والله العالم والوصية بما دون الثلث افضل من الثلث والثلث افضل من الربع وهكذا للرواية
 في محكي الحواشي الشهيد عن سعد مرضت مرضا شديدا فادعى رسول الله فقال له او وصيت قلت نعم او وصيت بما الى كلف للفقراء وفي سبيل الله فقال
 وصي بالعترة فقلت يا رسول الله ان ما لي كثير وذريتي اغباء فلم ينزل رسول الله ثم بنا فضني وانا فضني قال او وصي بالثلث والثلث كثير ولقول الباقر
 فان اصل الوصية في قوله لمن او وصي بحسب الى احب الي من ان او وصي بالربع وان او وصي بالربع احب الي من ان او وصي بالثلث ومن او وصي بالثلث علم بانه وقد
 الف وفي خبر اخر من وصي بالثلث فقد اصر بالورثة وفي القوي ان الثلث جيف وفي القوي اية ما ايا الى اصررت بولي او سر فتم ذلك المال الى من
 الثلث من النصيب التي يستثنى منها افضل الوصية بالربع والثلث من الثلث بل عن المقتضى انه كان عند محمد كما انه يستثنى منها اية استحبنا مطلق
 لثقل من ذلك فادعى به جاعة وان انكر في جامع صدق دلائل النصور عليه لكن لا يخفى على من لا حظها ووضوح دلالتها على ذلك بل قد يستثنى منها اية
 الوصية بالثلث نعم قد يشك في ذلك بما دل على الامر بالوصية به وبالحكم من فضل الوصية به ومن ذلك قال في المحكي عن طاعة ان كان الوارث اغباء
 سخطا لكان بوصي بالثلث وان كانا فقرا فالأفضل ان تكون وصية فيها هو اقل من الثلث وفي محكي الوصية ان كانا اغباء او وصي بالثلث وان كانا
 مراء فبالخمس وان كانا متوسطين فالربع وفي محكي كره لا بعد عنك التقدير بانه يمكن المزك لا يفضل عن ثلث الوارث لا يوجب الوصية بالثلث لان النبي صلى الله
 عليه وآله لا نزلت وثلث اغباء خبر من ان ندمه عالة ولا اعطاء القريب المحتاج خير من اعطاء الاجنبى الى ان قال في مختلف الحال باختلاف الورثة
 كثير منهم وقلتهم وغناهم وفقرهم فلا يفتقد بقدر من المال قلت لعل ذلك كله منهم جميعا بين النصيب لكن قد عرفت خبر سعد لذلك مرجع بعضهم
 اطلق الباقر استحبنا التثليل وان كانا الورثة اغباء وعلل الاول الوصية بالثلث رقتة على الورثة على مقدار سهمهم مع تفريق والاخر
 سهل تفريق على المسئلة السابقة وهو انه اذا وصي الوصية لثلاث من مثابا للفظ المطلق وادعى ان الوصية فصد من هذه الالفاظ وانكر الوارث
 ان القول قول الوارث مع ميمته بل خلاف ولا اشكال بل في المتن وعبره ان الميمتين توجه عليهما ان ادعى الوصية له عليه اي الورثة العلم بما ادعى على
 الوصية والافلايين وفيه بحث اذا لفظ بمقتضى اطلاق الادلة استثنى في الميمتين مجرد الدعوى على الوصية ان كان ميمته التي يكلف بها على نفي العلم
 لا يوجب في استثنى ذلك دعوى العلم عليه اذ لعله لا بد من العلم عليه فاذا اختلف الميمتين شكل لكونه عالما بالواقع ولم يعلم به الوصية له كما
 هو واضح والله العالم **الطرف الثالث في احكام الوصية التي تقدم منها ما اذا وصي بوصية ثم او وصي بغيره مضادة للاول** كما
 اذا وصي بعين الزيد ثم او وصي بها العمرا او وصي بربع ماله لشخص ثم او وصي بالآخر عمل بالاجرة بل خلاف ولا اشكال لكونها تاسعة للاول وجوب
 بها عر فابل لفظ ذلك حتى لو كان تاسعا للاول وذا هو كما عرفت فيما تقدم بخلاف اذا لم تكن مضادة فانه يعمل بها معا مع الامكان والا
 به بالاول فالاول على حسب عرفة بل قد عرفت محال ايقه فيما لو وصي بثلث ماله مثلا لزبد ثم او وصي بثلث ماله لعمرا فانه من المتضادين ولا فاقط
 يماثل ولو وصي بثلث ماله مثلا فحاشا به لا قل من سنة شهر الله هو اقل لعل ثم صاحبت الوصية به لظهور وجوده حال الوصية وان لم يكن ذلك
 مشرا فيه لصحة الوصية بالتحليل لانه لكن المفروض في الوصية المترتبة ارادة العمل الموجود فلا وقد انكشف بوجه لا بد له دون السنة انه كلف فصح
 فلا ما لو كان قد جئت برعشة شهر من جن الوصية اي بعد ما بناه على انها هي افضى العمل فانه يعلم بذلك عدم وجوده حال الوصية التي قد
 رقت فحضر بطلانها بذلك فلم يصح ولها ان جلت بزمانه بين السنة والعشرة وكانت خالية من مولى او تخرج بان فارقتها من بياح له وطبها احكم به
 سوى كره لعل ميمته سبق وجوده على الوصية اذا حال بمجده منتف بغير الفلانة واصلا عدم وطى غير الوطى السابق وظهور حال المسئلة في عدم
 لنا وعبره ومن هنا لو كان لها ربيع او مولى لم يحكم به للمولى لاحتمال تولد العمل في حال الوصية ومجده بعدها فلم يعلم بوجوده قبلها والثلث
 ذلك شك في صحته فبقى اصالة بقاء المال بها هذا ولكن قد ينافى هنا ايضا بان الاصل عدم وطى لغير مجده منه العمل وجود الفرائش اعم
 من ذلك مضى الى ان الظاهر من الاشارة العادة بغير التولد من الوطى الاول فيما بين الاضحية والاقل بل هو المرجح في الجوان غير الانسان الذي لم
 يند الشارع لاقيل العمل منه واخطا ماله معلوم وان اختلف باختلاف اجناسه فان للغنم معدا او معلونا عاده والبقرة معدا اذ ابدأ وهكذا
 لا فرق بين الانسان والحيوان في ذلك ولذلك قال في ذلك هنا ان المسئلة من باب غرض الاصل والظن فلورج مرجح الظاهر في بعض موارد
 انفق في نظائره لم يكن بعيدا ان لا ينفق الاجماع على خلافه وكيف كان فلا يخرج عما عليه الجماعة وان كان هو كانه ضرورة عدم صلاحية
 لفظ الاصل اذا لم يقم دليل على اغباء مشرا ولا كان بوجه يندرج في العلم عاده باغباء اية لظانته احصا فيهما والعرف بين الخالية وفيها
 مع اشراكها في الاصل التميز بولايه من نظر واحتمال انه لظهور حال المسئلة في عدم ان يندفعه فرض المسئلة في الاعم من المسئلة مع ان سبب التجرد
 من ميمته انما اذا قد يكون من شبهة او من اشرا وعبره ان ذلك من الاسباب التي لا يمكن خصها ولا ظهور محال المسئلة في بقائها فلو فرض الاصل العمل

بالموت ولذا لم ينقص دينه منها لانه بدفعه بانها تكون للوارث اذا لم يوص بها الميت الا خرجت ضرورة انه للمالك الموصى بالسياسة باعتبار انك الموصى وقد
استفاضت لنقص من انما له مادامت الروح فيه فيصنع بواشاءه ولذلك كان له اجارة الاصل وبمعنى انما له ثوبه على حره على قوله كونه
اصلا للثمة الا ان لها كمال المدخلية في قيمتها بل هي في الحقيقة عبارة عنها فاذا فرض ان الوصى بالمناخ المتجدة فقد انقص الاصل على الوارث فيصنع
ذلك لان كل نقص يدخل على الوارث بسبب صفة الوصى يدخل على الثلث انما الكلام في طريق صرفه ذلك وهو في المدة المنقطعة واضح ضرورة تغويز العبد
مسلوبة المنفعة تلك المدة ونحوه سلوبها وينظر التفاوت ويخرج من الثلث اما المؤبد فلا يختصا طرفا فثمة في ذلك لمعد ما تفهم العبد بنما على الوارث
له واختار ذلك من الثلث لعدم قيمتها مسلوبة المنفعة ولتعدد معرفة المؤبد بغير ذلك ولما لم يخلو له بين الوارث والعبد وهو بمنزلة الاطلاق
ولذا ضمن به الغاصب جميع القيمة فليس الا الطريق المتردد وان كانت العبد على ملك الوارث ويصنع بان ذلك لا يخرج عن التقويم اصلا فانه لا بد ان
تبقى لها منفعة تعود الى الوارث كالصنف في العبد وكل الم في الشاة الوارث على الموت قد جيت ونحو ذلك وفرض واضح بين الوصى له والذى هو كمالها
والغاصب الاخذ باليد العاديه نعم لو فرض ان لا تقع في العبد اصلا على وجه لا فانه لها مسلوبة المناخ المتجدة ذلك لكنه فرض نادر بل ليس من فرض البحث
ومن ذلك يظهر ان المحل القول الثاني الذي هو تقويم العبد مسلوبة المناخ الموصى بها وان قلنا القيمة ونحوها غير مسلوبة وينظر التفاوت ويخرج
من الثلث كونا العبد للوارث وله بعض المناخ فيها من حيث الملك وبين ذلك تكون ذات قيمة فلا يمنع احسابها من الثلث في فرض انهما لم ينف على
الوارث كما انه لا يمنع لعدم احسابها على واحد منها وهو القول الثالث وان وجه بعدم كونها للموصى له في حجب عليه وعدم قيمتها كالحساب الوارث
لكن لا يخفى عليك فيه بعد ما عرفت كما انه لا يخفى عليك ما يفرج على ذلك من الوصية لرجل بالرقبة ولاخر بالمنفعة مؤبدا ومن الوصية بالعبد والبقاء
المنفعة للورثة وظهر ذلك في الاحتساب وغيره والله العالم وكيف كان فاما المن من الوصى بخير عبد الى اخر ما سمعت قومت المنفعة فان خرجت من
الثلث والا كان للموصى له ما يملكه الثلث لا بد من تنزيه على اداة تقويم المنفعة باحد الطرفين السابقة لان المراد تقويم نفس المنفعة من دون ملاحظة
العبد مسلوبة وغير مسلوبة لما عرفت من ان المضمون على الثلث المنقلب كما دخله العبد على سبب الوصية بالمنفعة لا المنفعة نفسها فاما الميت
من التركة فلا بعد الوصية بها اتلا فالعقل انكره في حجب عليه من الثلث ومن هنا قد كانت الوجه السابقة على ما سمعت بل لا فرق في ذلك بين الوصية
المنفعة او بيني وبين المؤبد وغير المؤبد فاعلمنا بظهر من قواعد الفاضل من الفرق حيث جعل التقويم في الوصية بالبلن له دون العبد في غير محله
وان هلك في جامع صدق بان البلن نفسه حين ان عد من نفسه عرفا لكن قد عرفت ان المدا والجد لا ذلك ولذا لم يفرق المصنف بين خدعة العبد وخرقة البستان
وغيرها في ذلك كما هو واضح ولو لم يكن له غير العبد لكان الوصى بخير من مؤبدا مضى وصيته في ثلث خاصة لكن هل يعمل في المنفعة هذه فاعلمنا
الثلث ثم يرد الى الورثة او يكون له منها ما يفي بالثلث مؤبدا ولو عشر المنفعة او اقل وجها فانها في الثاني والثالث العالم وعلى كل حال فاما الوصى
بخير عبد او منفعة دائمة فثمة على الورثة بلا خلاف ولا اشكال لانها في النص والفرض تابعة للملك المفروض كونه للوارث بل الظاهر انها
في المؤبد وان توقف فيه الفاضل في عدم ما عرفت ومن كون الموصى له قبل ملك المنفعة فكان كالزوج بل هي المماثلة للنفقة اذ من كان النفع له كان الفرض عليه
والالا فاضل الاضطرار بالورثة كل ذلك مضافا الى اصحاب البرائة المقتضى الخروج منها على المشتق وهو المملوك ملكا تاما بل لعل الفرض لا يندرج في الميت
من المملوك ومن هنا قيل يكون المنفعة على الموصى له لكن فيه ان بعض ما ذكره انه ورد في الموقنة انما مشرطه الا ان ضرورية عدم اندراج الموصى له في الثلث
انضم مع ان الاصل برائة وفرضه وخرق بينه وبين الزوج الوارث عليه النفقة كذا بل هو لا يمكن من الاستمتاع خاصة بل هو اشبه شيء بالعبد المستاجر
ومن هنا احتل او قبل يكون النفقة من ثمن المال اذا انجز كسبه عنه الا ان الجميع كانه اجتهاد في مقابلة اختلاف ما دل على وجوب الاتفاق على الملك
التي هو لوارث قطعا ولا بنا فيه عدم السطط على المنفعة وليس ذلك من الضرر المنفع في الشريعة بل هو كمنفعة الحيوان الذي يطل الاستمتاع به مع انه
ممكن من ان لا يملك بالعتق مثلا والقياس على الزوج ليس من هذه بنا مع انه مع الفارق ويبت المال بعدا غير ذلك والحكم باخذ النفقة منه متوقف
على الحكم بعدم كونها على احد وهو محل البحث نعم قد يتجه اخذها منه لو اعطى وفرض عدم حدوث مال له باتمامه نحوه فانه يخرج عاجز للملكية مناضه
وعدم المالك له لما لو كان له مال انفق عليه منه لان المحر القادر نفقته عليه الا في الزوجة هذا وفي عدلنا واسقط الموصى له الخيرة اى الموصى بها
مطلقة او موقنة فالوارث قلت لعل وجهه ان المقتضى لحقوق المقتضى بالاسقاط ولما في جامع صدق من ان مناط المناخ المذكورة الذرية وان
تعلق بالرقبة كالواستجاره على وجه خاص ثم ابرء ذمته او اسلفه في حنطة بلد ثم ابرء ذمته فيكون حقا للوارث لان ما يورثه للعبد فهو لسيده
لكن فيه مكان منع ذلك بل هو تمليك لمنفعة العبد بالوصية نحو تمليك صفة الدابة بها وباجارة مثلا فليس موردها الدية والعبد
لا ذمة له ينفق فيه مثل ذلك نحو المحرم انه يمكن فرض المطام في عبد لا ذمة له لصغر وجون او غيرها والعبد غير قابل للهبة كالدابة والمناخ في قابل
لتعلق الهبة بها نعم يتجه بقاءه بعد الاسقاط عبد المملوك المناخ بالملك الاول له فانه لو اسقطها بعد طرأ العتق فقامت جميع صدق الحمل كونه للوارث
لان العتق لم يورث في المناخ اوجه وانما اثر في الرقبة وبقيت المناخ مستثناة مملوكة فاذا اسقط حقها رجعنا الى الوارث لكونها متعلقة عن
موتة الموصى له فاذا بطل جزء منها عادت الى الوارث لقائمة مقامه وفيه ان الوجه على اذكرة ولا كونها للعبد لا نرا اذ جعل محلها الذرية ولذا اسقطها
بالاسقاط المتخرج عدم ملك احد غيره لمناخه بل على اذكرة اجز انما فانه هنا غير قابل للملك هذا كل في العبد والدابة الموصى بمنفعة ما انا
اما لو كان الموصى بمنفعة نخلا مثلا او دارا فاحاجا الى السقي والشجر لم يجز احدهما لو اشترى لانا المالك لا يجز على مصلحة ولا مصلحة غيره نعم
لو اذره احدهما على وجه لا يضر بالآخر لم يكن له المنع على الظاهر في ذلك من احتمال طرق الخلاف في نفقة الحيوان بناء على وجوب ذلك على المالك حفظا

في الميراث من غير ان يكون له ولد من قبله ولا من بعده ولا من قبله ولا من بعده ولا من قبله ولا من بعده

لما لا يخرج من نظر اذ المسلم من الميراث لا يوجب حفظه بالمعنى المفروض بل الظاهر ان الحق في ذلك بين المنفعة المؤبدة وغيرها كما هو
واضح والله العالم وكيف كان فلم يوجب له النصيب في المنفعة على وجه لا يوجب له النصيب بل على حسب النصف في المنافع وللوصية النصيب في الرقبة
ببيع وعق وغيرها ما هو غير منافع المنفعة ولا يوجب له النصيب بل على حسب النصف في المنافع وللوصية النصيب في الرقبة
ملكه وليس كما لا يكون الا بوجوب النصيب في الميراث لا يوجب له النصيب بل على حسب النصف في المنافع وللوصية النصيب في الرقبة
وغيره يمكن النصيب فيه من دون منافع ولا يوجب له النصيب بل على حسب النصف في المنافع وللوصية النصيب في الرقبة
منه من غير ان يكون له ولد من قبله ولا من بعده ولا من قبله ولا من بعده ولا من قبله ولا من بعده
ان كانت المدة مؤبدة لم يجز له ان يملك الميراث الا بوجوب النصيب في الميراث لا يوجب له النصيب بل على حسب النصف في المنافع وللوصية النصيب في الرقبة
بيع يكون كالباع وجعل المدة التي ينفع بها الموصي في الميراث لا يوجب له النصيب بل على حسب النصف في المنافع وللوصية النصيب في الرقبة
مثل الميراث نصيبه كالحشر ضرورة بقاء الانتفاع بعينه مثلاً ولو فرض من سلب عنها المنافع جميعاً بالوصية على وجه يكون شراً لها ونحوه من
مقتضى الاموال فيها الميراث من غير ان يكون له ولد من قبله ولا من بعده ولا من قبله ولا من بعده ولا من قبله ولا من بعده
بمنعته مؤبدة الى ان قال وهل يجوز بيعه من الموصي فيه نظر لا يخرج من بحث بل لا يخرج ما فيها من الاشكال في الاجزاء بعينه عن الكفاية وفي صحة ملكها
من البحث انهم ضرورة اطلاق ادلة الكفارة والكتابة واستناع الاكساب عليه البناء الثانية لا مكان اخذ مالها من الصدقة وعلى كل حال لا يكون
بذلك ثبوت عندنا لاحاد من غلويات الموصي له ودرت عنه ونصيح اجارته وادارته ولا يضمن العبد اذا تلفت به بغير نية يربط ويدخل كذا العبد
من الاصطيات والاختلاف مناصه فملك الموصي له بل لظن ذلك في الواسع وان اشكل من غير الظاهر ملكه ولما جاز به بذلك لا يوجب
لا يضمن مناصها بخلاف غيرها كمنعه وفي تلك ولد الجارية وغيرها اشكال ينشأ من بطلان الوصية بمنفعة البضع وكون الولد من غير
الام بغيره في الاحكام ومن كون ذلك كله من المنافع ولا يملك الموصي له الوطى لان الراسبا باخا صفة لبس الوصية منها بل في عقد وبيع الوارث انهم
وان كان لا يخرج من بحث وعلى كل حال فان وطى احد ما فهو شبهة لاحد عليه مع احكامه في الموصي له ونصير امر ولد له وملك من الوارث لا منه
ولو وطئت الشبهة فطلى الوطى العهر للموصي له وفي عقد على اشكال واذا ثبت بولد فهو حرج على الوطى فبئس الوارث على ما قلناه وفي عقد فان قلنا ان
له بملك الولد فالقيمة له ولا لوالده ولولدت من الموصي له فهو حرج بناء على ان وطئ شبهة وعلية القيمة للوارث على ما قلناه وللموصي له المسافر
بالعبد الموصي عنه من غير ان يكون له ولد من قبله ولا من بعده ولا من قبله ولا من بعده ولا من قبله ولا من بعده
اذا وجب له نصيب بملك الوصية وكان المطالب بالوارث وله كان الفضل مرجحاً للقيمة صرفاً الى الوارث على الاقوى لانها الوصية بانها
العقار الاجارة ويجوز شراء عبد حرة ذلك ونفسه عليها بينهما بان تقوم المنفعة المؤبدة والعين السلوية المنفعة وبسط عليها ولو قطع طرفه اختص الوارث
بالرثة على الاقوى ويجعل النصف اقل من نصف الوصية كالانتماء فهو الوارث عطفاً على العبد فمضى حرج الموصي له فان بيع بطل
وان فداء الوارث استحقه وكان ان فداء الموصي له وهل يجب المخرج عليه على الموصي له فان بيع بطل
عن الرقبة الذي معلق الجارية وكذا الكلام في الرهن ومن ذلك كله ظهر ان للمالك نفعاً في العين الموصية بمنفعةها بحيث يجوز له بيعها لانها
صارت بالنسبة اليه كالحشر والله العالم ولو اوصى له بغيره وهي الفارسية التي يرمى بها ذلك انصرف الى قوس المشابك والقبول وهو العرس
الذي يرمى بها السهام العربية والحسب وهو الذي يرمى بها السهام التي تصنع بغير حرج في دفع احداهما بناء على القاعدة التي سطر فيها ان
دون القوس المسمى بالجلال وهو الذي يرمى بها البندق ودون قوس المندف خلافاً لابن ابي عمير بن الحسن ولعله لا نزاع ضرورة كون المدارك
على العرف ان لكل من الميراث نصيباً وبما تكون النجاة بالنسبة اليه سواء وربما يختص بواحد كما اعترف به ثلثي الشهود من حيث قال لا يثبت ان الميراث
في زماننا هو القوس العربية خاصة بل قوس الحساب لا يكثر الناس ولا ينصرف اليه فمضى احد من أهل العرف فالتحق بجلال المدارك على
الملك على الوصية دون غيره ولو كان لغة الامم قرينة تدل على ارادة غيرها اي القوس المتخاف فانها المتبعج كما هو واضح والظاهر
دخل الوتر فيه لتحقق اسمه بقرينة وان توقف نفعه عليه فانه المدارك الثاني نعم لو كان هناك عرف بقرينة تبعاً والا فلا وكذا اكل
لفظ وقع معناه على اشياء وقوماً متساوياً لكونه متساوياً في القرينة الخ في القرينة في تعيينها اشياء لصدق تعقيد الوصية بذلك والاصل
عدم وجوب غيره كما ان الاصل عدم ثبوت حرج الميراث الوارث مع فرض عدم ابصار الموصي له لغيره كما سمعنا فيما تقدم هذا ولكن في ذلك تكلف
ادراج الميراث لفظاً في كلمة الميراث قال وهو اعم فائدة وفي عبارة انه نصير بادارته الى ان قال وربما قيل في الميراث بالقرينة وهو بعيد قلت بل
هو قريب من كونه وغيرها ما لم يثبت دليل معتبر على خلافه لكن ظاهراً من احد من الصحاح لذلك هنا ارسال المسلمات مع معلومية ارادة الميراث
بالميراث واحداً معبناً عند المتكلم بل هو في الميراث ان العرف في الوصية يقتضي ارادة الميراث بالاسم وهو المسمى بجمع الاشياء ولعله
كك عند الله والله العالم هذا كله اذا اوصى بالقوس ونحوه من دون قرينته اما لو قال اعطوه قوسي ولا قوس له الا واحداً نصرفنا الوصية اليها
من اقل الاجناس كانت بلا خلاف ولا اشكال ولو فرض ان قرينتها متعددة ولا واحدة نصرفنا اليه لاضافة تخيير بينهما كالسابق وفي ذلك
العلبة تخيير الوارث وان لغز الغالب مع وجود غيره كما لو كان قوس من قبل وقوس من قبل تخيير في الاخير ولو لم يكن له قوس من قبل

ملك العبد من الميراث لا يوجب له النصيب بل على حسب النصف في المنافع وللوصية النصيب في الرقبة
بالنظر الى القوس العربية والحسب وهو الذي يرمى بها السهام التي تصنع بغير حرج في دفع احداهما بناء على القاعدة التي سطر فيها ان
علاوة على ذلك فان قوس المشابك والقبول وهو العرس الذي يرمى بها السهام العربية والحسب وهو الذي يرمى بها السهام التي تصنع بغير حرج في دفع احداهما بناء على القاعدة التي سطر فيها ان
اجازة من الميراث لا يوجب له النصيب بل على حسب النصف في المنافع وللوصية النصيب في الرقبة
النفس المنفعة في الميراث لا يوجب له النصيب بل على حسب النصف في المنافع وللوصية النصيب في الرقبة
الوصية على العبد من الميراث لا يوجب له النصيب بل على حسب النصف في المنافع وللوصية النصيب في الرقبة
في ملك المنفعة للوصي
والوصية على العبد من الميراث لا يوجب له النصيب بل على حسب النصف في المنافع وللوصية النصيب في الرقبة
فان كان الميراث نصيباً وبما تكون النجاة بالنسبة اليه سواء وربما يختص بواحد كما اعترف به ثلثي الشهود من حيث قال لا يثبت ان الميراث
في زماننا هو القوس العربية خاصة بل قوس الحساب لا يكثر الناس ولا ينصرف اليه فمضى احد من أهل العرف فالتحق بجلال المدارك على
الملك على الوصية دون غيره ولو كان لغة الامم قرينة تدل على ارادة غيرها اي القوس المتخاف فانها المتبعج كما هو واضح والظاهر
دخل الوتر فيه لتحقق اسمه بقرينة وان توقف نفعه عليه فانه المدارك الثاني نعم لو كان هناك عرف بقرينة تبعاً والا فلا وكذا اكل
لفظ وقع معناه على اشياء وقوماً متساوياً لكونه متساوياً في القرينة الخ في القرينة في تعيينها اشياء لصدق تعقيد الوصية بذلك والاصل
عدم وجوب غيره كما ان الاصل عدم ثبوت حرج الميراث الوارث مع فرض عدم ابصار الموصي له لغيره كما سمعنا فيما تقدم هذا ولكن في ذلك تكلف
ادراج الميراث لفظاً في كلمة الميراث قال وهو اعم فائدة وفي عبارة انه نصير بادارته الى ان قال وربما قيل في الميراث بالقرينة وهو بعيد قلت بل
هو قريب من كونه وغيرها ما لم يثبت دليل معتبر على خلافه لكن ظاهراً من احد من الصحاح لذلك هنا ارسال المسلمات مع معلومية ارادة الميراث
بالميراث واحداً معبناً عند المتكلم بل هو في الميراث ان العرف في الوصية يقتضي ارادة الميراث بالاسم وهو المسمى بجمع الاشياء ولعله
كك عند الله والله العالم هذا كله اذا اوصى بالقوس ونحوه من دون قرينته اما لو قال اعطوه قوسي ولا قوس له الا واحداً نصرفنا الوصية اليها
من اقل الاجناس كانت بلا خلاف ولا اشكال ولو فرض ان قرينتها متعددة ولا واحدة نصرفنا اليه لاضافة تخيير بينهما كالسابق وفي ذلك
العلبة تخيير الوارث وان لغز الغالب مع وجود غيره كما لو كان قوس من قبل وقوس من قبل تخيير في الاخير ولو لم يكن له قوس من قبل

كتاب النكاح

فانه قال شيخنا الكاظم
في كتاب النكاح والشهادة
ومنه يعلم قوة القول
والكفاية به في المتن
والله اعلم بالصواب

أظهر الشيخ عند المصداق في الكتاب منه بشايعه في ذلك قد قطع الاحتجاج بالمنع من غير نقل خلاف في المسئلة ولا يرد ذلك واخفاه لهم
في مختصر الكتاب على القطع بل في الرابض ان النصوص لا تنافي في ذلك وبغيرها منقطع الدلالة على اختصاصها بقوله الحق في الماتية قلت بل العمل
الاصل ايضا في عدم ثبوتها بعد قيام الأدلة على اعتبارها في الشهادة وقيام اليمين مقام الواحد غير ثابت في المقام فثبت جدوا واما شهادة
اهل الذمة فقد ثبت ان مقتضى إطلاق الآية والرواية في قولها فيها انما بالشروط المزبورة ولعل ذلك لا يصح عدم القبول نظر لفواصل فيها في عدم
لكن قال اضرابا لعدم وعلية كك افتضا فيما خالف المصليط الشرعية على المنع ولا اطلاق في الادلة بحيث تطلبن به المنع على قبولها
في ذلك فلا حظ وتايل والله العالم ولو اشهد انسان بعد ان له على رجل من امر من من مات فاعطى الوارث وشهد بعد ذلك بعد العن قبلت شهادة
وان لم نقل بقبول شهادة العبد للصحيح رجل مات وترك جارية وملكين فزعمتا انهما فاعطى العبد من وولدت الجارية غلاما فشهد بعد العن
ان مولاهما كان اشهد بما ان كان يقع على الجارية وان حمل منه قال يجوز شهادتهما ويردان بعد ان كما كانا والموتى عن رجل كان في سفر ومعه جارية فزعمتا
غلامان ملكوا فقال لهما انما احزان لوجه الله واشهدا ان ما في بطن جاري من هذه من فولدت غلاما فادعوا على الوارث انكروا ذلك واسترقواهم ثم
ان الغلامين اعطيا بعد ذلك فشهدا بعد ما اعطيا ان مولاهما الاول اشهدا على ان ما في بطن جاري منه منه قال قال يجوز شهادتهما للغلام ولا يشتر
الغلام ان يشهد له لانها اتدنا نسبة مضافا الى نفي الخلاف فيه في الرابض مع الاصله بالشهادة بل في ذلك ان عليه اصحابنا بل ومع عدم الاصله
خلافه للطريق فخصها بالاول ولا وجه له سوى دعوى ان امر الوصية لخص من غيره ولذا قبلت فيه شهادة اهل الذمة وهو كما ترى والى ما نرى في محله من
قبول شهادة العبد مطوعا وعلى كل حال انفاقهم طاهر على الحكم هنا وخلافهم في قبول شهادة العبد على احوال متعددة اما ان يكون للغيرين المزبورين
المعتصدين بما عرفت اولاهما حران في ظن الشارع وفي حق الوارث الذين شهدوا عليهم وان استلزم ذلك رقبتهما لغيرهم اخذ باقرارهما او لعدم بينه
على دعوىهما العن من سبهما الاصل ولا شافى بين الامرين بعد ان كانا من الاحكام الظاهرة التي يمكن العمل بكل منهما على المصداق الواضح في المسئلة فالحكم
ببينته وطهرانه الماء على الاصلين وليس ما نرى به ما يستلزم من وجوده عند لان ذلك انما هو في الاحكام الواضحة دون الظاهرة فان الاحتجاج
في غير مقام يجوزون كلام الاصلين على مقتضى سببه الظاهر وان شافى في الواقع من غير فرق بين اتحاد الموضوع ومثله ومنه لك يظهر لك ما في ذلك
ان بعد ان ذكر الصحيح المزبور قال وهو مبنى على ما على قول شهادة مطوعا وعلى مولاه لانها جارية ماله للولد والحكم بها صار دالة لتبين ان معنهما لم يكن وانما
او على ان العن من بينهما حال الشهادة وان ظهر خلافها بعد ذلك وعلى ان الشهادة للمولى لا عليه فقبل كما هو احد الاحوال في المسئلة وكيف كان فقد
قبل ان لا يشترطها المولود بمقتضى انه يحرم عليه ذلك على احوال النوع الموثق وقبل بكونه وهو شبه باصول المذهب قواعد المؤبدية بظن الصحيح الاول
كان يمكن ان يثبت ان لا يفاض بينهما باعتبار ظهور الاول في رجوعهما لملوكين والثاني في انه يحرم عليه سرقتهما وما غيرهما فبين لكن الانصاف ان لا يحد
ظرف جواز بقائهما فيها في الحرية في الثاني ومن هنا حمل النبي على الكراهة خصوصا بعد التعليل المزبور المشتمل على ان لا يفاض بينهما في القول بقاها لافق
والله هو العالم ولا نقل في شهادة الوصي فيما هو وصي فيه ولا ما يحرم به نفع او يستفيد منه ولا يرد على المشهور بين الاحتجاج بل الظاهر ان اختلاف كما اضر
به غير واحد الامر لا سكاله في جواز شهادة الوصي لليتيم في حجره وان كان هو الحاصم للطفل وليرى بينه وبين المشهود عليه ما يفسد شهادته من عداوة وبغضاء
وما لا يبعد التعداد بل وكذا الثاني الشهيد بن لكن قال ان العمل على المشهور بل في الرابض بعد ان نقل ذلك قال وهو حسن ان يبلغ الشهرة الاجماع كما هو الظاهر
منه والاحتجاج بالاسكال في لعله اورد بعد ان من اعدل حيث ان لم يكن اجرة على عمله في كثير من الموارد ومضافا الى المكاتبه العظمى الصريح
المرد في الفتية باب شهادة الوصي للميت عليه بين وفيها كنبته له يجوز للوصي ان يشهد له بالحق ولا يكتم شهادته من وطأ الصدوق العمل بها وفيه ان المانع فيه
وهو لغايب الوارث الصغير والبلل الكبير بقايب فوقه ثم وبني الوصي ان يشهد بالحق ولا يكتم شهادته من وطأ الصدوق العمل بها وفيه ان المانع فيه
وفي نظاره انه يرجع الى كونه مدعيا باعتبار ثبوت حوله فيما شهد به فهو كونه هادة المرض على المال الموهون انه ملك للرأهن مثلا وكشهادة الشريك لشريكه
وعمره المغلس بالمر بل اصله من غير المباشرة مع فصول الزكوة بل ومع عدل روجه ونحو ذلك ما يرجع الى تعلق المدعى بغيره فقبل شهادته ترج لذلك
وتج فلا مدخل له بعد عن التهمة بالعدل الزك ان ما ذكرناه حاصل وان لم يكن له اجرة واما المكاتبه فمع اعراض العظم عنها وامكان حملها على شهادة غيره على
ما لا خلاف فيه من ان الكبير ونحوه قاصرة عن مخاطبة ما يقتضي خلافها على انها مشتملة على كناية اليه انما هل يقبل شهادة الوصي للميت بدین له على
رجل اخر مع شاهد اخر عدل فوقع ثم اذا شهد معه اخر عدل فله المدعى من اذ لا يخفى ان يمين المدعى مع العدل الواحد كانت مثله فلا يحتاج الى
شهادة رفا عتبا اليمين معها كما يرد عن عدم قبولها انما خلاف كما اعترض به غير واحد بل ولا اشكال في قبول شهادة الوصي فيما لم يكن وصيا فيه لعمري ما
دل على قبول شهادة العدل ومن ذلك ان شهادته على الميت بدین ولا يناف ذلك ما في المكاتبه المزبورة من ان كنب اليه ايضا او يقبل شهادة الوصي
على الميت بدین مع شاهد اخر عدل فوقع ثم نعم من بعد يمين فان عتبا اليمين هنا لا يناف قبول شهادته لكون الدعوى على الميت فاعتبارها
للاستظهار كما لو كان شاهدا غيره وهو واضح وقد ظهر لك من ذلك كله ان الشهادة متى اجرت نفعها لم يقبل لكن على معنى رجوع الشاهد الى كونه
مدعيا ولو باعتبار تعلق حوله فيما شهد عليه فان هذا القدر هو المسلم من هذه الكلمة وان كان في كلمات الاحتجاج امثلة لها تقتضي الزيادة على
ذلك لا ان افائة الدليل بحيث يصلح للخروج عادل على قبول شهادة العدل صعبا لا يخفى على من لاحظ كلامهم في هذا المقام وان كان زيدا ذكر ان
بعض التعليلات لا اعتبارا به في الاصل مدركا للاحكام الشرعية والرواء من الله ثم انه بان زيادة مخفوق لذلك في محله وعلى كل حال فمقتضى ما
ذكرنا انه لو كان وصيا في اخراج مال معين فشهد للميت بما يخرج به ذلك المال من الثلث لم يقبل لما فيها من اشياء حتى لا يلزم الا ان يفرض على وجه

وقال شيخنا الكاظم في كتاب النكاح والشهادة ومنه يعلم قوة القول والكفاية به في المتن والله اعلم بالصواب

لا يكون

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

كاسف فلا يبرح محل ما فيها عليه والامر بذلك سهل بعد عدم انحصار الدليل فيها والمراد بوجه الوصية انه يعتبر ما الوصى به ولو كان بعد خبر وجب
الثالث فان كان بقدر قيمة الحق وكان الوصى به للثمن وان كانت قيمة اقل اعطى الفائض وان كانت اكثر بسبب الوصية فيما بقي لكن في هذه المقيد
والشيخ في هذا القاضي الدليل على ما حكم به المبلغ قيمة مضعف ما وصى به فان بلغت ذلك بطلت الوصية وقبل والفاصل والدار المستوفى في شيخ
في حق المحل في صحة الوصية وبسبب السبق كيف كان وهو حسن بل الاصح وفاقا لما عرفت بل المشهور بل عن قائل الجمع عليه مضافا الى اطلاقها
عن هذه الرضائية على حجة فان وصى لمالك بثلث ماله فم المملوك بثلثه فان كانت قيمة اكثر من الثلث استثنى من الفضيلة وخبر الحسن انما
عن ابي عبد الله في رجل وصى لمالك بثلث ماله قال فقال يقوم المملوك بقيمة عادلة قال لا ينظر ماثلث المثلث فان كان الثلث اقل من قيمة العبد
بقدر ربع القيمة استثنى العبد في ربع القيمة وان كان الثلث اكثر من قيمة العبد اعطى العبد وربع الباقي من الثلث بعد القيمة بناء على
ان المراد بقوله بعد اياه المثال الغيرة لا خصوصية فادون للجمع على مساواة الثلث ونحوه ما لم يبلغ النصف في هذا الحكم ومن ذلك بطلان وجه الاستدلال
بالخبر المزبور لكل من القولين فان العبد واصحابه يجعلونه مثالا لما لم يبلغ النصف من الاقل لا مطلقا بطلان الوصية للعبد ولا اعتبار بعض الاخبار التي
تستعمل في المسئلة الاشارة فيمن خصه بثلث ماله من المملوك على المقتضى فيمن خصه بثلث ماله من المملوك على المقتضى فيمن خصه بثلث ماله من المملوك على المقتضى
والشيخ يجعلونه مثالا لاجمع افراد الاقل ويشهد له الاجماع المحكي المعتمد بالشهرة واطلاق الرضا وغير ذلك ومن الغريب تقريره في كتابه
الشهيد بن وغيره الاستدلال للعبد بالخبر المزبور بدلالة المفهوم على معناه انه لو لم يكن اقل بعدد الربع لا يستثنى من المقتضى عدم الاستدلال مع
البطلان ثم اعترضوا عليه بان المفهوم ان لو كان الثلث اقل من قيمة العبد بقدر الربع لا يستثنى من ربع القيمة لا انه لا يستثنى من ماله وهذا مفهوم
لا يفيد مطلوبهم فلا ينافي القول بان يستثنى منه فان كان اقل بقدر الثلث يستثنى من الثلث وبقدر النصف يستثنى من النصف وهذا
لو كان المفهوم المذكور صحيحا لزم منه ان لو كان الثلث اقل من قيمة العبد بالربع لا يستثنى بل يبطل الوصية وهذا شامل لما لو كانت القيمة
فقد المضعف اقل من ذلك الى ان يبلغ النصف فدر الربع من ان خصوا البطلان بما لو كانت القيمة قد المضعف بل قال في ذلك ما هذا الا
من مذهب الشيخين الجليلين ولا يخفى عليك ان معنى استدلال المقيد ان كان هو ما عرفت من ان لا يطل بطلان الوصية للعبد والمقتضى ما في
الرواية كونه مثالا للاقل من النصف لوقية منه ما تستعمل في المسئلة الاشارة لا المفهوم المزبور بدلالة الاستدلال على اصغر الطلبة واما
المنافاة في سند الخبر فبغيرها اتفاق الجميع على العمل به في الكلام في شيء وهو ان الفاضل في لغة من الشهادة فيها اذا كانت الوصية بحصة مشاع
الزكاة والثلث والربع والخمس ونحو ذلك فان العبد يكون من حصة فكانه قد وصى بجزء منه فجزء منه فجزء من الباقي ويدفع عنه من
الوصية لان في قوة الوصية بثلثه بخلاف ما لو كانت بحصة معين كدار او بيتا او جزء مشاع منه كصنفه ما فانه يبطل الوصية فهو لا وصية للمملوك
ما سمعته في المشاع فيه ولا في تنفيذ الوصية الوصية بالعين محال لا مشاع ملك العبد الخطي الى دقته بثلث الوصية وفيه مع منافاة
لاطلاق الاستحسان اعترف في محكي كونه بل فيها ان كلمة الاستحسان مستندة على عدم الفرق وكذا عرفت بل واطلاق الخبر المزبور فان الثلث فيه اعم من المشاع
والمعين بل لو سلم اذادة الاول كان اعم ايضا ما قبل ثلث العبد وغيره بل قد بدعي ان الحساق من مثله الثاني انه ليس ذلك معنى الصحة حتى يخص بالمشاع
ضرورة عدم صحة الوصية بثلثه لانه غير قابل لان ملك غيره فضلا عن ملك نفسه وتزيلة على اذادة عتقه وذلك للمعاري ما وصى له
غيره من الوصية ولو كان عدم قابلية العبد للملك سببا لثبوت الوصية على ذلك لا يبعد ذلك ايضا في عديد الغريب فضل عن الوصية لعبد المعين
ومن هنا كان الظن ان الحكم المزبور مستفاد من المشاع لا انه مستفاد من الوصى بل لا يبعد تزييل على ذلك حتى لو علم قصد الوصى بثلثه هو ان لا
ضرورة ظهوره في اذادة تملكه ما وصى به لا فكه به وعنده من ذلك قلنا ان المراد من المصطلح بطلان الوصية لولا الدلالة الشرعية التي عرفت
وقد سمعنا من بعضنا هاهنا عدم الفرق بين الجزء المشاع والمعين ومن الغريب قول بعضهم انما ما عرفت من ان لا يبعد من عدم عتقه على ذلك بطلان
قاطع بل هو في الزيد والوسوسة وان كان قد عتقه لك تحقيقا فلا حظ واسأل والله هو العالم ثم ان ظاهرا له وفيها عدم الفرق فيما ذكره من
الفرق بين الغن وغيره اللهم الا ان يكون ما ذكره بقوله ويستبرأ من اذائها الى الاول ولعل ذلك من غير ضرورة انه لا وجه لاجرا ما ذكره على المدبر في الحكم
وام المراد بطلان الوصية بثلثه لانه مستفاد من المشاع الى احوال بل ولا الى الاذلة مساواة الوصى بثلثه وذا دونه فذلك بحيث يبلغ النصف
ولو لم يكن موصيا لغيره فان كان له مال اخذ ما يقابل الثلث من ثلثه والاصح في ذلك ومن هنا يظهر انه غير مستدرك في الخبر المزبور الذي هو
العدة في اثبات صحة الوصية للعبد بعد الاجماع كما عرفت في ذلك ثم قد بدعي ان الاولى من الغن الذي هو من حسن بر صانع من غير فرق بين ثلثه ما على كذا
واخرها عنه وبين كون الوصية بالجزء المشاع والمعين واحدا لبطان ان التدبير فيها لو فرضنا ان الوصية عنه وكانت بالجزء المشاع باعتبار انها بمنزلة الغن
بعينه الظاهر في المدبر عن التدبير وكذا احتمل بطلان الوصية لو فرضنا ان التدبير عنها لثالثه واصل المضعف بل الفاضل ضرورة عدم اطلاق
ذلك الى ما سمعنا بل لا يبعد ان كذا الوصية بتدبيره بالوصية له بالجزء المشاع ولذا قال في عدل الوصية بثلثه بثلثه اقل من بطلان الوصية لعدم قابلية
العبد ملك غيره فضلا عن نفسه والتدبير جلا للوصية على ذلك بعد العمل على الحقيقة وفي جامع صمدان عليه اي الثاني لغنى واما مكانة البطلان
فلا يوجب عدم شمول الخبر المزبور لعل لا يخلو من جملة الوصية له ككاتب الغن لكان يثبت مضعف اذ لو سلم عدم شمول الخبر له فلا ريب في ان لو لم يكن
بذلك بل قد عرفت ان اجزاء جزاء الوصية له اذا كان الغن وان كان قد عرفت ما فيه واما الكلام في ان عتقه كالفن باعتبار قيمته وقيمة ما وصى به
من غير ملاحظة ما وقفنا لكتابة عليه فاد على ذلك لو نقص او باع ما وصفت لكتابة عليه من غير ملاحظة القيمة ويعطى الوصية ويؤدى ما عليه

شك في ان كان بطلان الوصية للعبد بعد الاجماع كما عرفت في ذلك ثم قد بدعي ان الاولى من الغن الذي هو من حسن بر صانع من غير فرق بين ثلثه ما على كذا

في حق المحل في صحة الوصية وبسبب السبق كيف كان وهو حسن بل الاصح وفاقا لما عرفت بل المشهور بل عن قائل الجمع عليه مضافا الى اطلاقها عن هذه الرضائية على حجة فان وصى لمالك بثلث ماله فم المملوك بثلثه فان كانت قيمة اكثر من الثلث استثنى من الفضيلة وخبر الحسن انما عن ابي عبد الله في رجل وصى لمالك بثلث ماله قال فقال يقوم المملوك بقيمة عادلة قال لا ينظر ماثلث المثلث فان كان الثلث اقل من قيمة العبد بقدر ربع القيمة استثنى العبد في ربع القيمة وان كان الثلث اكثر من قيمة العبد اعطى العبد وربع الباقي من الثلث بعد القيمة بناء على ان المراد بقوله بعد اياه المثال الغيرة لا خصوصية فادون للجمع على مساواة الثلث ونحوه ما لم يبلغ النصف في هذا الحكم ومن ذلك بطلان وجه الاستدلال بالخبر المزبور لكل من القولين فان العبد واصحابه يجعلونه مثالا لما لم يبلغ النصف من الاقل لا مطلقا بطلان الوصية للعبد ولا اعتبار بعض الاخبار التي تستعمل في المسئلة الاشارة فيمن خصه بثلث ماله من المملوك على المقتضى فيمن خصه بثلث ماله من المملوك على المقتضى فيمن خصه بثلث ماله من المملوك على المقتضى

قد ما تخرج منه ان نصفه اخصه ان ثلثا اخصه الكلام فيه سابقا وفي الوصية المحررة انما لا يكون ثلثا اخصه الوصية المحررة
تكون انما على نسبة او ملك الكل به وجان اوقاها الثاني والله العالم ولو وصى الانسان لام ولد وصحت الوصية من الثلث بلا خلاف كما اظهره غيره
ولا اشكال في ان الكلام في الوصية اذا وصفت بقيتها او من نصيب لها او على الخبيرين فيها او من ثلث الميت غيرها الوصية قبل والفاصل
جاءه من الكركي في جامعته يفتي من نصيب لها او يكون لها الوصية وقبل والفاصل انما جاءه من ان النصيب يابا لا يستلزم بل يفتي من الوصية لانه
لا يثبت الا بعد الوصية في الوصية او ما قبله وما بعده ولا من غيره متكافئان وقيل والفاصل الصدق فيها كونه يفتي من ثلث الميت ونقط
ما اوصى به وقبل والفاصل الاسكان في خبره في غيرها بغيرها بكل من الدليل بعد الاجماع على عدم التوزيع بينها والا فمضى في النظر منها الثاني لعدم
عليه من النص غير مطلقا لقاعدة انفاق الابوين بمقتضى سبيل الولد لها ولا يثبت تحقدها بها بملك الوارث للزكاة بموت المورث وهي من
الزكاة فطماحيه لو قلنا يكون الثلث الموصى به على حكم الالميت ولا يدخل في ملك الوارث الا الثلثان ضرورة كونهما من ماله ومجرد الوصية لها لا
يخرجها عن ذلك ولما لم يشر إليها من الوصية بغيرها فكون من ماله يذهب منه ذلك ولا وثائقه لا يثبت بها الوصية بانه لا يفتي بانه في ماله ما اوصى
لها فانه لا اشكال في كون الزكاة تركه للمورث فيدخل جزءه في ملك الولد وينفق عليه وبشرى في الغيرة يتم ذلك بعدم القول بالفصل مضافا
الى اطلاق النص في جعلها في نصيب لها واحتمال دفع قيمتها ما اوصى به لها وان انقضت على الولد بملك جزء منها وجعل الباقي في نصيبه بغير
انما معلوم ان انشاء جعلها في نصيب لها الانفاق على الولد وان الغيرة عليه وبذلك يفسد كل من انشاء لافاقا جميعا وان شهد الثلث منها
المهر من ابي الحسن الرضا في ام الولد اذ مات عنها مولاها او غيرها اوصى لها فالثلث ولها الوصية في صحيحه عبيد المرو في الكافة قال سئل ابا
عبد الله ع من رجل كان له ام ولد وله منها خادم فلما حضرته الوفاة اوصى لها بالقوم وهم اوباك للزكاة انما يستر قواها قال فقال لا بل يفتي من ثلث الميت
ويعطى اوصى لها به وفي كتاب العباس يفتي من نصيب لهما ويعطى من ثلث ما اوصى لها به وكان المراد انه قد روى الخبر في كتاب العباس على هذا النحو
ويكون مقتضى الخبر على الحق الاول فانه يكون صحيحا من غير ان يثبت له احدى الامور بل على ما يحكي عن الصدوق بل في شفع الاجماع
على عدم العمل به مع انه من اجل ام الولد التي قد ماتت ولها كماله في خبره في الحديث قال سئل من كتاب بخط ابي الحسن في ان مولاك
توفي ابن اخ له وزكاه ام ولد له ليس لها اوصى لها بالثلث من الوصية وهل يبيع عليها عتق وما حالها اراك فذلك نفيه فكيف يفتي من ثلث الثلث في
الوصية وان كان هو على هذا التفسير محصا الى المناويل للمعرفة من حكم الوصية للمولود الذي من ام الولد مع فرض موت له في حقه سببا فطما
فلابد من اولى به اعادة العتق من الوصية بالعتق من الثلث ويعطى ما فضل منها على تقدير الزيادة او اعادة عتقه في مرض الموت ثم اوصى لها او بغير
ذلك هذا وفي الرضا بعد ان ذكر الوصية مستندك في القول الثالث ثم حكى الاجماع على الاضرار بها وانما لا بد من اولى بها باحد الامرين قال يمكن ترجيح
حلها على الاول دلالة مضافا اليها رواية العباس في خبره في اخرها من كونه على كون مورد ما واحدا ولا يثبت انه في الثانية هو ام الولد التي لم يفتي في الثلث
فلذلك مورد الاولى اخص من الثانية بزيادة مضافا الى شيوخ اطلاق الثلث على الوصية مع احتمال ان يكون المراد منه تأكيد الحكم الاول من انشاءها من الثلث
وهذا ان لم يقل بكونه ظاهر من الرواية ليس بعيدا بعد العمل الا بزيادة فيمكن ملاحظة الاجماع وفيه المقتضية المقتضية بالانفاق من
الوصية حجة كما هو في حق مصرح الكتاب فاذا هو في غاية القوة قلت قد عرفت انه في غاية الضعف والخبر بعيد تسليم ما ذكره فيه من الما قول الذي لا يكون
حجة والمقتضية التي ذكرها هي ليست في خبره في فصله لان تكون قرينة بل هي من الكافة لانها كانت في الخبر بغيره كما هو واضح نعم ماله في كتاب العباس على ما عرفت
دليل تام على المطلوب اما الخبر ففيه انه لا وجه له فيما كان من الفهرات فان الانفاق الفهرات الذي يكون على الولد لا وجه للخبر فيه بل وكذا على تقدير
الانفاق من الوصية بناء على انه متل الانفاق من الولد فيجب يفتي منها ما قال بل الموصى به بموت الموصى به في حجة الوصية وان كان هو مشكلا
دليل يصلح لذلك والله العالم واطلاق الوصية بحجة محصورة يقتضي التوزيع بينهما من غير فرق من الغيرة البعيد والذكر والائنة والفاصل
في الارث وغيره بلا خلاف ولا اشكال في ان سبيل الثلث فيهم كما مشر في كتابه بل الظاهر ان اعتبار الوصية في ذلك نعم بغيره عدم قصد
الخلاص في الميراث في شرعية واحتمال بطلان الوصية لعدم قصد الموصي تخصيص الملك للموصي له بدفعه ان خلاف مقتضى عموم الكتاب انما
ومعنى الاجماع مضافا الى خصوص الفتوى به ما على وجهه في خبره في خلاف نعم لو لم تكن الجملة محصورة كان المراد من الوصية الصرف في كل حال
له غير محصور بل لو كان بلفظ الجمع لم يجز ملاحظة اقل مصداق في الامتثال وان كان هو الا حوط وكيف كان فاذا اوصى لولادة وهم ذكور واناث
فهم سواء وكذا لانه في اعماله وعما له وكذا الوصى لغيره واعماله كانا سواء على الاصح لما عرفت خلافا للمحكي عن الشيخ وجعله وان
في الخبر ذلك ولا يثبت ضعف بل من ذكره الاجماع على خلافه وان كان فيه رواية صحيحة لكنها مشهورة وهي صحيحة زيادة عن الباقر ع في حله
او وصى بثلث ماله في اعماله واخواله فقال لاعماله الثلثان والاخر الثلث وقد حكى ابي على الوصى بذلك على كتاب الله وكذا الخبر الاخر
الضعيف المقتضى لعملة الوصية لانه لا بد بين الذكور والاناث على كتاب الله وفي ذلك لم يجعل بواحد هذا كله اذا اطلق في الوصية اما اذا اوصى
على التفضيل ابع لعموم من بدله وما دل على انفاذ الوصية على حسب ما اوصى به الموصي واما اذا اوصى لذوي قرابة كان للميراث في خبره في خبره في خبره
كما هو الضابط في كل لفظ قال محمد بن ابي نصر يفتي من كتاب بخط ابي الحسن رجل اوصى لثلاثة بناته بثلث ماله وولده من قبل ابيه وانه يعطى من
بغيره وبغيره قرابة او لها حصة بناته ابيه فراك ذلك بنفسه فكيف ان لم يسم اعطاها فرائسه وكذا في الخبر الاخر انما قال اعطى اهل بيت قرابته من غير
فرق بين الوارث وغيره والمسلم والكافر والذكر والائنة والفقير والغني كما انه لا فرق في انشاء الوصية الى الميراث منهم سواء انشاء او بعد

في الخبرين

في خبره

وسواء

عند ذكرهم في الوصية بصيغة الجمع والافراد وقيل في الغالب النسخ على ما حكى عنه كان اي الموصي من غير ان يشرط اليه الى اخره لم يرد في الاسلام بمقتضى الاشياء
بالقرابة من الادنى اليه ما قبله وهكذا الى ابد جدي في الاسلام وفرد عروجه بمكة للجميع بالقرابة ولا يرتفع الى اباد الشريك وان عرفت القرابة عرفا وتوجب
واجب من الاستدلال بقوله قطع الاباء ارحام ابا اهلته وقوله لنسج عن ابنه انه ليس من اهلته وهما كما نرى لا بد لان تمام المطلوب بل ولا
على شيء منه ضرورة كون المداينة صلا واللفظ لا يثبت في لغة وعرفا على المذهبين بنسبه وان كانوا كاهنا الا ان يكون هناك قرينة على اراؤه
المسلم ولو ذكره في الغفران كما انه لا يفي عدم صدقه على البعيد بحيث يعرف بنسبه وان كان مسلما ومن هنا قال الله وهو غير مستند الى شاهد
واما ما حكى عن الاستدلال من قوله في الاخبار ان يجاوزوا للفقير ذلك الملالا الرابع لان رسول الله لم يتجاوز في فقره من ذوق الفرح من الفقر فصدق
بصدق العرف انما يثبت لا بد على القرابة مطاعا فان ذلك معناه المرفوع واضعف منه القول باخصاص القرابة بالوارثين
غيره والقول باخصاصها بالاحقر من ذوى الارحام دون غيرهم كسبى الاعمام والافراد مع انهم لا يثبتون في الغفران والله العالم ولو اوصى لهوية
قيل والفائل الشك والاشك في ذلك والمشهور في غيرهما هو المذكور من اهل لغة اذ كونا وانانا وهو كما نرى يثبت هذا العرف بخلافه ولعله
لذلك نسبة القبل بل عن ابن اوديس انهم الرجال من قبيلك من ينطق العرف بانهم اهل وعشيرة دون من سواهم وعليه قول الشاعر قومي هم
فلما ايمهم اخي فاذا ربيت يصيبني سهمي ولا بأس به وان سلمنا كونه في اللغة كما ذكره كاد كرمه والله العالم ولو قال لاهل بيت دخل فيهم
الاباء والاولاد وان نزلوا والاحياء وان علوا قطعنا بل لقد دخل الاعمام والاولاد فيهم بل في كونه الفاضل بنفسه بالقرابة التي يدخل فيها الاحوال
وفردهم وحكمه في الغفران انما قال اهل البيت عند العرب ابا الرجال والاولاد هم وبشخصية المذكور والاثاث وفي ذلك ما اخبره من مساوات
اهل البيت للقرابة هو الظن في الاستعمال بين الغفران اهل البيت في النسب من دون وعلمه جري قوله انا اهل البيت لا تحل لنا الصدقة فذلك
موجود لكن قد يمنع شموله للاخوان والخالوات وفردهم ونعم ما سمعنا من غلب كانه لا اشكال في عدم كونه ما في المن خاصة والامتنع اهل البيت
عن اهل بيتا النبي وهو باطل اجمالا كما في ذلك وعلى كل حال فالرجوع الى عرف بل الموصي ومع انشائه بدخل كل قرينة اهل بيت النبي فيهم
اخص من ذلك بالرواية الواردة عنده في حصصهم في اهل الكساء والله العالم ولو قال لعشيرة كان لا قربا للناس اليه في نسبة عند جماعة من الصحابة
ففي حكم الغاموس عشيرة الرجل بنو ابي الادنون وعن الفاضل ان العشيرة هي القرابة مطوعة في ذلك الاجود الرجوع الى ائمة ومع انشائه في الغفران
حسن قلت لكن الظن في العرف ان القبيلة لا اخصص الاقرب ولا مطلق القرابة والله العالم ولو قال لعشيرة كان لا قربا للناس اليه في نسبة عند جماعة من الصحابة
بلى داه الى اربعين ذراعا من كل جانب فيه قول اخر مستبعد وهو من بلخ اذ الى اربعين ذراعا وان كان فيه روايات من الطرفين الا انه محال في الغفران
كان ان الغفران يدعى الاربعين ذراعا لو ثبت له على شاهد فاولى جعل المدار على العرف والمشكوك فيه خارج وتمام البحث في ذلك في باب الوصية
وتصح الوصية للرجل الموجد حال الوصية وان لم يكن قد جعلته الهوى بل اختلفا فيه لعموم ما دل على جوازها ولكن لا يستفاد الا باقتضاءها كالا
وقع فلو وضعه ميتا بطلت الوصية بمقتضى ظهور بطلانها وان كان قد جعلته الهوى في بطن امة كظهور الصحة لوان فصلها فانما المخلل يقع في الوصية
في ذلك ولو وقع حيها ثم مات استغرقت الوصية وكانت الوصية لو وثقته اكره في ذلك بعينه ما قبل الوارث لا مائة في حقه وانما اسقطنا اعتبارها
عن اهل لغته كاسقط اعتبارها في الوصية للرجل العاقل ان قال والميراث اعتبارا في الوصية للرجل لم يثبت له ابداء او وارثه هنا
ونظرا لفائدة فيما لو ردها الوارث قبل قبوله فان اعتبرناه بطلت والافلا اثر للرد والحق يقضي في المظهر من الاحتياج الى قبول في الوصية للرجل
بل الظاهر الولي وهو من يثبت يقبل عنه الهبة والبيع وغيرهما خصوصا قبل ولوج الروح واحتمال كون المراد قبول وليه بعد الولادة بدفعه من قبل
خلاف لظن الفناوى المتضمنة استنفاد الوصية باقتضاء الاحتياج واردة في قبول ضرورة كون ملكه بالارث للرجل لا بالوصية والله العالم
ولو اوصى المسلم للفقران مثلا كان لفقران ملكه عرفا في الوصية ونحوها وان كان اللفظ لا اعم من ذلك لغة وعرفا في غيرها ولو كان الموصي قرا
انصرف الى فقران فذلك انما قال ابو طالع عبد الله بن الصلت كيف الخليل بن هاشم الى ذى الرباسين وهو الى نيسابور ان رجلا من
المجوس مات واوصى للفقران شيئا من ماله فاخذه قاضي نيسابور فجعله في فقران المسلمين فكذب الخليل الى ذى الرباسين بذلك فسئل لما هو
عن ذلك فقال ليس صحت وهذا بشي فسئل ابا الحسن فقال ابو الحسن ان المجوس لم يوص للفقران المسلمين ولكن انما يوص مقدار ذلك المال
من مال الصدقة فمرد على فقران المجوس نحوه غيره بل لا يبعد ان يبل اللفظ على خصوص المذهب لا عامي من المسلمين لفقران الامامية وهكذا بقى شيء
ينبغي التنبيه عليه وهو انه قد عرفت عدم صحة الوصية للعدم والمناق من معدن ذلك وهل مثله معدن الوصف بمعنى عدم تلقي الوصية
حال الوصف ثم يجدد له ذلك في حجة الموصي او بعده بمحل ذلك فلا يعطى الفقير بعد الوصية ولا احوال ذلك ولا غيرهم وخجان والله العالم
ولو اوصى لاسنان فان قبل الموصي قبل بطلت الوصية سواء رجع قبل موت الموصي او بعده وان لم يرجع كانت الوصية لو وثقته الموصي له وهو اشر
الروايات ولو لم يخل الموصي لحد ارجعت الوصية الى ذمة الموصي عند جماعة من الاصحاب كما تقدم تحقيق ذلك كله فلا حظ وانما لو قال
فلانا كذا ولم يبين الوجه وجب صرفه اليه بصنع به ما شاء لان الوصية تقتضي تسلط الموصي على المال تسلط غيره من الملاك على ملاكهم كما ان
لو عثر اصر في حجة خاصة فقال اعطوه كذا البناء مسجد تعين عليه صرفه فيها للهي عن تبدل الوصية فلو صرفه في غير ما ضمن ولم يعطه عوضه
وصرفه في الوجه المعين ولو اوصى سبيل الله صرفا الى ما فيه من وجهه وجب ان يحضر الفقراء والاولا شبيه وان كان الثاني لحوطه كالبنا ذلك في باب الوصية
ولو اوصى بثلثة ولو لم يبين الوجه صرفه في وجهه البر لا يوجب الوصية لذوى القرابة وانما كان او غيره بلا اخذ فيه عندنا نصا وفوى بل في خبر

هذا هو الوجه في الوصية بالقرابة والافراد وقيل في الغالب النسخ على ما حكى عنه كان اي الموصي من غير ان يشرط اليه الى اخره لم يرد في الاسلام بمقتضى الاشياء بالقرابة من الادنى اليه ما قبله وهكذا الى ابد جدي في الاسلام وفرد عروجه بمكة للجميع بالقرابة ولا يرتفع الى اباد الشريك وان عرفت القرابة عرفا وتوجب واجب من الاستدلال بقوله قطع الاباء ارحام ابا اهلته وقوله لنسج عن ابنه انه ليس من اهلته وهما كما نرى لا بد لان تمام المطلوب بل ولا على شيء منه ضرورة كون المداينة صلا واللفظ لا يثبت في لغة وعرفا على المذهبين بنسبه وان كانوا كاهنا الا ان يكون هناك قرينة على اراؤه المسلم ولو ذكره في الغفران كما انه لا يفي عدم صدقه على البعيد بحيث يعرف بنسبه وان كان مسلما ومن هنا قال الله وهو غير مستند الى شاهد واما ما حكى عن الاستدلال من قوله في الاخبار ان يجاوزوا للفقير ذلك الملالا الرابع لان رسول الله لم يتجاوز في فقره من ذوق الفرح من الفقر فصدق بصدق العرف انما يثبت لا بد على القرابة مطاعا فان ذلك معناه المرفوع واضعف منه القول باخصاص القرابة بالوارثين غيره والقول باخصاصها بالاحقر من ذوى الارحام دون غيرهم كسبى الاعمام والافراد مع انهم لا يثبتون في الغفران والله العالم ولو اوصى لهوية قيل والفائل الشك والاشك في ذلك والمشهور في غيرهما هو المذكور من اهل لغة اذ كونا وانانا وهو كما نرى يثبت هذا العرف بخلافه ولعله لذلك نسبة القبل بل عن ابن اوديس انهم الرجال من قبيلك من ينطق العرف بانهم اهل وعشيرة دون من سواهم وعليه قول الشاعر قومي هم فلما ايمهم اخي فاذا ربيت يصيبني سهمي ولا بأس به وان سلمنا كونه في اللغة كما ذكره كاد كرمه والله العالم ولو قال لاهل بيت دخل فيهم الاباء والاولاد وان نزلوا والاحياء وان علوا قطعنا بل لقد دخل الاعمام والاولاد فيهم بل في كونه الفاضل بنفسه بالقرابة التي يدخل فيها الاحوال وفردهم وحكمه في الغفران انما قال اهل البيت عند العرب ابا الرجال والاولاد هم وبشخصية المذكور والاثاث وفي ذلك ما اخبره من مساوات اهل البيت للقرابة هو الظن في الاستعمال بين الغفران اهل البيت في النسب من دون وعلمه جري قوله انا اهل البيت لا تحل لنا الصدقة فذلك موجود لكن قد يمنع شموله للاخوان والخالوات وفردهم ونعم ما سمعنا من غلب كانه لا اشكال في عدم كونه ما في المن خاصة والامتنع اهل البيت عن اهل بيتا النبي وهو باطل اجمالا كما في ذلك وعلى كل حال فالرجوع الى عرف بل الموصي ومع انشائه بدخل كل قرينة اهل بيت النبي فيهم اخص من ذلك بالرواية الواردة عنده في حصصهم في اهل الكساء والله العالم ولو قال لعشيرة كان لا قربا للناس اليه في نسبة عند جماعة من الصحابة ففي حكم الغاموس عشيرة الرجل بنو ابي الادنون وعن الفاضل ان العشيرة هي القرابة مطوعة في ذلك الاجود الرجوع الى ائمة ومع انشائه في الغفران حسن قلت لكن الظن في العرف ان القبيلة لا اخصص الاقرب ولا مطلق القرابة والله العالم ولو قال لعشيرة كان لا قربا للناس اليه في نسبة عند جماعة من الصحابة بلى داه الى اربعين ذراعا من كل جانب فيه قول اخر مستبعد وهو من بلخ اذ الى اربعين ذراعا وان كان فيه روايات من الطرفين الا انه محال في الغفران كان ان الغفران يدعى الاربعين ذراعا لو ثبت له على شاهد فاولى جعل المدار على العرف والمشكوك فيه خارج وتمام البحث في ذلك في باب الوصية وتصح الوصية للرجل الموجد حال الوصية وان لم يكن قد جعلته الهوى بل اختلفا فيه لعموم ما دل على جوازها ولكن لا يستفاد الا باقتضاءها كالا وقع فلو وضعه ميتا بطلت الوصية بمقتضى ظهور بطلانها وان كان قد جعلته الهوى في بطن امة كظهور الصحة لوان فصلها فانما المخلل يقع في الوصية في ذلك ولو وقع حيها ثم مات استغرقت الوصية وكانت الوصية لو وثقته اكره في ذلك بعينه ما قبل الوارث لا مائة في حقه وانما اسقطنا اعتبارها عن اهل لغته كاسقط اعتبارها في الوصية للرجل العاقل ان قال والميراث اعتبارا في الوصية للرجل لم يثبت له ابداء او وارثه هنا ونظرا لفائدة فيما لو ردها الوارث قبل قبوله فان اعتبرناه بطلت والافلا اثر للرد والحق يقضي في المظهر من الاحتياج الى قبول في الوصية للرجل بل الظاهر الولي وهو من يثبت يقبل عنه الهبة والبيع وغيرهما خصوصا قبل ولوج الروح واحتمال كون المراد قبول وليه بعد الولادة بدفعه من قبل خلاف لظن الفناوى المتضمنة استنفاد الوصية باقتضاء الاحتياج واردة في قبول ضرورة كون ملكه بالارث للرجل لا بالوصية والله العالم ولو اوصى المسلم للفقران مثلا كان لفقران ملكه عرفا في الوصية ونحوها وان كان اللفظ لا اعم من ذلك لغة وعرفا في غيرها ولو كان الموصي قرا انصرف الى فقران فذلك انما قال ابو طالع عبد الله بن الصلت كيف الخليل بن هاشم الى ذى الرباسين وهو الى نيسابور ان رجلا من المجوس مات واوصى للفقران شيئا من ماله فاخذه قاضي نيسابور فجعله في فقران المسلمين فكذب الخليل الى ذى الرباسين بذلك فسئل لما هو عن ذلك فقال ليس صحت وهذا بشي فسئل ابا الحسن فقال ابو الحسن ان المجوس لم يوص للفقران المسلمين ولكن انما يوص مقدار ذلك المال من مال الصدقة فمرد على فقران المجوس نحوه غيره بل لا يبعد ان يبل اللفظ على خصوص المذهب لا عامي من المسلمين لفقران الامامية وهكذا بقى شيء ينبغي التنبيه عليه وهو انه قد عرفت عدم صحة الوصية للعدم والمناق من معدن ذلك وهل مثله معدن الوصف بمعنى عدم تلقي الوصية حال الوصف ثم يجدد له ذلك في حجة الموصي او بعده بمحل ذلك فلا يعطى الفقير بعد الوصية ولا احوال ذلك ولا غيرهم وخجان والله العالم ولو اوصى لاسنان فان قبل الموصي قبل بطلت الوصية سواء رجع قبل موت الموصي او بعده وان لم يرجع كانت الوصية لو وثقته الموصي له وهو اشر الروايات ولو لم يخل الموصي لحد ارجعت الوصية الى ذمة الموصي عند جماعة من الاصحاب كما تقدم تحقيق ذلك كله فلا حظ وانما لو قال فلانا كذا ولم يبين الوجه وجب صرفه اليه بصنع به ما شاء لان الوصية تقتضي تسلط الموصي على المال تسلط غيره من الملاك على ملاكهم كما ان لو عثر اصر في حجة خاصة فقال اعطوه كذا البناء مسجد تعين عليه صرفه فيها للهي عن تبدل الوصية فلو صرفه في غير ما ضمن ولم يعطه عوضه وصرفه في الوجه المعين ولو اوصى سبيل الله صرفا الى ما فيه من وجهه وجب ان يحضر الفقراء والاولا شبيه وان كان الثاني لحوطه كالبنا ذلك في باب الوصية ولو اوصى بثلثة ولو لم يبين الوجه صرفه في وجهه البر لا يوجب الوصية لذوى القرابة وانما كان او غيره بلا اخذ فيه عندنا نصا وفوى بل في خبر

الى الشاهد بطلان كثير من المصالح الواردة بالنسبة الى من مات ولم يزل وورثته صفا ولا يصح له حيث شرط هذا المولى لذلك وهو ان كان له حصة
عامة فيه لا ان فيها اشارة بان المولى لا يرث الوصاية فكذلك بل لا فرق بينهما الا ان كون الاول مضمونا من قبل الشارع والثاني من قبل الميت والافهام بالنسبة
الى ما ينفرد فيه ولحد فكم يراعى العدل فيه من حيث ان الناصب للشرع يراعى كونه من حيث ان الناصب للموصي فلا ينصب لك الا عدلا والفرق بان الموصي
السلط على الميراث بعد الموت ولسلط عليه من غير الموت والشرط للناس على اموالهم بخلاف الحاكم الشرعي الموطون بغيره بالمصلحة دون مصلحته ففسده
بظهور ضعفه ما عرف ان الموصي بعد الموت وانتقال التركة الى الورثة وفيهم الصغير وفيها وصايا الى الجهات العامة وبخلاف ذلك من المصالح المحتاجة الى
الوثوق والاثبات لا يفتقر الى ذلك فمضرة فيما ذكرنا مما هو مضر في مال الصغير لا مال نفسه وقيل والقائل جماعة منهم الفاضل في آية ابن ادريس
فيما حكى عنه وغيره لا تعين العدل في الوصية لان المسلم محل الادانة ككافة الوكايل والاستبداد ولا ينافي ما بعده لا خيرا والموصي فتتفق بنعيه
وقيل كلكم لك المعبر عدم ظهور الفسق لا ظهور العدل قال لا ينافي من عدم اهلية الفاسق للاستيلاء وقبول الخبر بشرط العدل لا لوجود
الواسطة بينهما وهو المشوق والجهول الحال فانه لا يصح وصفه بالفسوق بل بمنزلة وصية فلا يدخل في المدلول واشترط عدلا وكيل الوكيل
ارادها بشرط ظهور عدلا كما هو المشهور فيمنع من المتنازع فيه وان اراد وبعدم ظهور الفسق سلمناه لكن لا يقيد بالشرط وبالحاجة لا يجب
في اشتراط عدم ظهور فسقه اما بشرط ظهور عدله فمقتضى بحث والاستدلال عليه بان الفسق لما كان مانعا فلا بد من اعماله بانتفائه وذلك هو
اشتراط العدل والواضح المنع لان المنع لا بشرط العلم بعدد في المتنازع بل عدم العلم بوجوده كاف كما في كل مانع وجع فلا خلاف في المسئلة ثلثة
وقد انقضت جميعا على عدم الفرق بين منع الوصاية في ذلك من كونه على قاصر وعلى اداء خزانة او على صرف ثلث في وجوه ترا ويخوذ لك وامل
خبرها او سطها ما لم يكن فيه عسرة على الفاسق لعموم الادلة والاطلاق فيها خصوصا ما ورد منها في وصاية الامراء التي هي لغيرهم عدم عدلها وفي وصيتها
ولده وفيهم الضعفاء والكبار وان الصبي يكون وصيا بذلك عند بلوغه وقبله والصرف عند البلوغ وغير ذلك من النصوص التي لا يتكسر ظهور سياقاتها
في عدم اهلية العدل لا ودعوى عدم اتيان الفاسق والركون اليه ووضعه المنع فان الفسق قد يكون بالامر خلية له في حفظ المال والوصاية له
وكونه مع التسليم فالجميع من الركون الى الظالم من الفاسق لا موطوعه كونه ظالما لنفسه كما ترى لا تساهل جوابا وكذا ما ذكر من القياس على وكيل
الوكيل فان الامر فيه يفتق اذن الموكل او مصلحته ولا ينبغي ان الوصاية فرع ولا ينافي الموصي ان لم تكن هي استنباطا بمعنى ثبوت الولاية له بعد الموت
وان الوصاية اشبه بضرورة انقضاءها بعد الموت ولكن لولايتها الثابتة حال الحياة قد جاز له الشارع جعل ولي بعد موته فباله الولاية عليه و
ادله جواز ذلك حادثة او طفلة نعم هي مخصصة او مقيدة في بعض افرادها كالولاية على القاصر ونحوها بما اذا لم يكن في ذلك عسرة او ممانعة
في مصلحته من غير فرق في ذلك بين العدل والفاسق وكذا الوكايل والوديع من الموصي ودعوى خروج المال كله بالموت عنه مدفوعة بان الثلث بان على
حكم ما له الولاية عليه على اي نحو شاء كما ان الولاية لا يترتب على قضاء ديونه ونحوها وبرائة ذمته مراعاة بمقتضى ذلك من الولي من غير فرق بين العدل
والفاسق كحال الجوه وخبر هله في ذلك باعتبار كونها مسلمة مستدقة فيما يستدل به اليها خصوصا مع تكليفها بذلك فلا فرق في هذه الجهة والاشارة
بالنصوص المفردة بدفعان موضعها نولي عدول المسلمين الذين هم احد الاولاد مع فقد احكام الوصاية لولا ان عدله والافهام كما قد يجوز له او يجب
عليه توكيل الفاسق اذا انقضت المصلحة نعم قد يفرق بين العدل والفاسق فيما يلزم الموكل والمولى فيه مراعاة المصلحة او عدم العسرة عند اشتبا
الحال لا يفرق فانه توكيل العدل وتوليته معدود وبخلاف الفاسق الذي هو مظنة الفساق لا انه لا يجوز له توليته الفاسق الذي يعلم الصلاح في توليته
لكن من عسرة ما لا ينص المولى عليه كما هو واضح بل لو وقع ذلك من الموكل والموصي ولم يعلم الحال لا بد لنا من جعل فعله ماعلى الوجه الصحيح وهو الذي يعلم
المولى عدم مفسدة او صلاحه لا انه يحمل على معلوم الفساق بحكم بطلان وصاياته ومن الغريب بعض من اشترط عدالة الموصي قال واعلم ان
هذا الشرط انما اعتبر ليحصل الوثوق بفعل الوصي وقيل خبره كما يستفاد ذلك من دليله لا في الفعل في نفسه فلو اوصى الى من ظاهره العدل وهو
فاسق في نفسه ففعل مقتضى الوصية فالظن بقوله فعله وخبره عن العمد وممكن كون ظاهر الفسق كمالا ووصى اليه فيها بدينه وفعل مقتضاها ابل
لوصلة كلك لم يعد الصيغة وان حكم ظاهر اعدام وفوضه وضمان ما ادعى فعله وتظهر الفائدة لو فعل مقتضى الوصية باطلاع عدلين او باطلاع احكام
نيه على ذلك في كونه وضد وهو حسن قلت وقريب منه ما يجرى في جامع صدك ولا يخفى عليك منافاة ذلك لاشتراط العدل في الوصية وفي الاشتراط
المعقل ونحوه ما يقتضي باعدام الشرط بعدد وافي مادام انه يمكن تسمية على ان المراد انما بشرط في صحة الاستنباط لا في صحة التبرار وانك اذا
قامت لم تجد هذا الكلام حاصل لا يفتق عليه من ذلك الشرط على حسب شرط العقل ونحوه واغرب من هذا ما عاينا بطهران من بعضهم من ان لا
على اشتراط العدل لان الفاسق لا يصلح للولاية على الطفل وبذلك لا خلاف ظاهره في ثبوت الولاية لان الولاية على الطفل وان كانا فاسقين بل في
جامع صدك لا يخفى بان ذلك مقتضى النص والاجماع وانه لا دليل على اشتراط العدل نعم قال فيدفع محمد والفسق بان احكامهم تفي بظهور عدله
بقرائن الاخوان اختلال حال الطفل اذا كان لا يميز بينه ولا يترحمه ومنعه من التصرف في ماله واشياء البه عليه وان ظهر خلافه فولايته ثابتة و
ان لم يعلم استعمل بالاجتهاد وتنبع سلوكه وشواهد احواله وحيث انه لا يكون كلك في الوصية مع الطاعة وحب الاستعلاء بالاجتهاد وتنبع
الاحوال لوجوب حسن الظن بالمسلم وحمل فعله على الوجه الصحيح وانه لا يفسر فيها وجب عليه كما هو مقرر في محله هذا كله في الوصية الى الفاسق ابتداء
اما لو اوصى الى العدل من حيث كونه عدلا ففسق بعد موته لا يفتق امكن القول بطلان وصيته بل ينبغي ان يجرى به وان لم يفتل بشرط العدل
في الوصية لا خلاف اجده فيه بل عزب وشرح الصبر على الاجماع عليه لان الحمل في جامع صدك لا خلاف فيه لعدم مقتضيهما ضرورة كون مرض

في قوله لا يفتق
في قوله لا يفتق
في قوله لا يفتق
في قوله لا يفتق
في قوله لا يفتق
في قوله لا يفتق
في قوله لا يفتق
في قوله لا يفتق
في قوله لا يفتق
في قوله لا يفتق



مدنف والوصية فخر بطلانها من راس وصية بما وصي به الموصي بالحق كره مقوما نظرا بشا من وجوب العمل بقوله ما يمكن ومن عدم الفائدة المفضولة بالوصية لكن قال
ولو عرض العجز في الانشاء فمما حكم به الموصي لا ينعزل وفيه ان عدم انزاله بالحق يقتضي عدم ما نصبه في الانشاء وان لم يمكن ان يكون العجز ذرا في ذلك
ولكنه عاجز عن الاستقلال فيغرض اليه الموصي له ذلك ويعتد في تمام الفعل على نصيبه كما لم يصب الفاضل الفائدة المطلوبة من الوصية ويسلم عن ثبوتها
المنع عنه بل قد يرضى غيره لك من الاغراض والفوائد على وصاياه وان كان عاجزا نظرا لثبوتها فاضلا عن غيرها بالباشرة بنفسه او غيره وبالجمل عموما
الوصاية واطلافا لها يقتضي جواز الوصاية لمثل ذلك والاعراض الباعثة عليه كثيرة ولا يحتاج الى تقسيم العجز الى اقسام وكثرة الكلام في تشقيقه على وجه
لا فائدة فيه انما البحث في ان هذا المضم باعضا فوضو ولا يثبت فتكون الولاية الثانية مشتركة بينه وبين الموصي كما ان تكون له الولاية خاصة بعد فسخ الوصية
ان الولاية بنهاها للوصي لكن نصيبه اليه ماسدا على كلف به وجها بل قد يفتوح النظر الثاني لعدم معهودية شركة الموصي وصغيره في الولاية على حال الوصية
حال الادب العاجز مثلا فانما الظاهر ان الموصي لم يصر اليه ماسدا اقبل ان لم يبق اجماع على اعيان الموصي كما يمكن القول بوجوبه كفاية على
لاهرام المعادنة على البر والتقوى غيره مما دل على ذلك ويكون ذلك هو المتكثرة في بناء المضم للمجموع في المتكثرة لك من انك لا على المعلوم من قيام الموصي
بهذه الوظائف وليبان له مع عدم تمكن الموصي من ان يقوم عدول المؤمنين مقامه في هذا المضم كما يفرضون مقامه في غيره من ولاياته وما ذكرنا يعلم ان الوجه
مع زوال العجز ينعزل الوصي ليس للمساعد مشاركة فخر وان قال في جامع صدق ذلك صحيح كما ان علم ما ذكرنا حال العجز ابتداء وفي الانشاء بل
لعل قول المص ولو ظهر في الاول ويمكن تمولدها ماثلا وكذا علم حال العجز عن النظر والسياسة والوكيل والاستعانة به وعدمه فمجردا فان ذلك
كله غير محرم في كلامهم والله العالم وكيف كان فان ظهر منه اي الوصية خيانة في وصيته وجب على الموصي ان يغيره ويقيم مكانه امينا بل في ذلك انما هو فخر على عزل
الموصي ولو لم يشرط عدالة الموصي كما ان يزيل الخائن من جاه الحق الاطفال واموال الصدقات ونحوها اما اذا اشترطنا عدالة الموصي فانه ينعزل بنفسه او غيره وان لم
يعزل الموصي وقد تقدم مثله ولعل المصير يد بغير الموصي كما منعت من التصرف واموالهم منه ومن مباشرة عزله فيجزي على المذهبين اذ لم يقدم منه ترجيح لاحد
المذهبين انتهى ظاهر ان الخيانة في الوصية غير باقية استبا الفسخ فان الموصي لم يشرط العدالة في الوصية لعل وجهه ان ظاهرا حال الوصية
ملاحظة انما في تنفيذ وصاياه مع فرض خيانة في ذلك ولا يبرأ من الوصية فمما لو اوصى له عدل من حيث عدل ففسخ فانه لا وجه له وان لم
يفسخ باشرط العدالة لكن قد يشك في ذلك فيما اذا علم الموصي بالوعد ومع ذلك قد اوصى بما له الوصية عليه ان كان خائنا وبشكل ايضا ففسخ ذلك
انظر الى حق فيما نحن فيه فمضم من كل وصية انفذها على وجهها بعد الخيانة بل قد يشكل اصل عزله بذلك بل اقصا من الموصي ان لا يفسخ الوصية بل
يجعل عليه انظر من قبل الموصي باصحة على وجهها اللهم الا ان يفهم من الوصية شرط وصاياه بامانه وان يرضى ان لم يكن وصيا وخ يتبرع الموصي له ولا يحتاج الى
عزل وكذا لو قبل الوصية بغيره حكم الوصية هو الموصي فان كان في المعنى فان ثبت ما يقتضي انزال الوكيل بمجرد خيانه حتى لو جاء بباقي ما وكل فيه
على وجهه فكذلك في الوصية لا فلا ولعل الاول هو الوجه بل لعله كذلك في المحققين والاشباه وثوابت ومع فسخ عود ولا يبرأ منه فخر لعل
الدليل على عودها بعد خيانه انهم من الموصي لك وهو خارج عما نحن فيه فمجردا والله العالم وكيف كان فالوصي ابن بلا خلاف اجد فيه
بل في جامع صدق فيه بن اهل الاسلام ولا اشكال ضرورة كون استيلاء به على ما اوصى عليه باذن المالكه وتبرعه فلا يكون الا امنا وخ فلا
يضمن ما ينفق به الا ما كان من تحت الفسخ لشرط الوصية او تقريرا كما هو الحال في كل ابن واطلاق بعض النصوص بضمنا من يجوز على ذلك وصية استقنا
النصوص بضمنا من تبدل الوصية كالصبي عن رجل اوصى له رجل وامرأان بعض عنده ثمن ثمن درهم من ثمنه فانطلق الوصية واعطى الثمن درهم جلا
يجب بضاعته فقال ادى ان يبرأ الوصية ما الرثمة درهم ويجعل الثمن درهم فما اوصى به الموصي وبها كان فيه ايماء الى عدم انزال الوصية بالخيار
اللهم الا ان يكون ذلك ليس نهيا بل هو يتي قد فعله الوصية بغيره لئلا يقع للثمن ولكن حيث كان تبدل الوصية لم يرض وجب عليه الصما وكان الموصي
اراد بخالفه شرط الوصية ما يثبت المصدق كما اعترف به في ذلك قال فانه اذا لم يرض ففسخ الوصية لان مقتضاها حفظ مال الطفل او غيره
وصرفه في الجهة المأمور بها ونحو ذلك فاستعماله لا يدخل في شرط الوصية ومثل ذلك ركوب الدابة وغيره لك هذا اذا لم يتعلق بغيره عود على ما
من الولاية بحيث لا يتم بدونه كما لو ركب الدابة لفضاء حوائج الطفل واستيفاء دينه حيث يتوقف على الركوب ودخل داره لا صلاح امره او لغيره
ليدفع عنه الضرر ونحو ذلك انتهى والظاهر ان من المصير التكاسف امر الوصية والماون والله العالم ولو كان الوصية على وفاء الدين او على ما يثبت
على وجهه الخبير في جهات القضاء دين على الميت الذي هو وصية على الوجه المذكور جاز ان يستوفي دينه مما فيه من غير اذن الموصي اذ الموصي له الحق
على اتيان حقه ودينه بل الاقوى ما قيل من انه يجوز فقط اي سواء كان له حجة او لا وعلى الشهيد بن اخيار ولا فائدة في احتمال كذا المدعى للمفروض على
تلك ان المفروض من وصاياه على الوفاء على وجهه الخبير في جهات القضاء فلم يكن اشكال في استيفاء ضرره ولو يثبت له ملكا لا ينافي عليه من جواز ايقانه
ما يعلم من بن الاجنبى كك ولا يشكل ذلك بالاصل وموثقة يزيد بن معاوية عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر قال قلت لابي عبد الله اني بشرى معي ذا
قربا له ففعل وذكر الذي اوصى ان لم قبل الذي شرى خسين ومائة درهم وعنده رهن بها جام فضة فلما اهلك الرجل انشا الوصية يدعى ان لم قبل
اكر حنظلة قال ان اقام البينة والا فلا شيء لم قال قلت له اجل له ان ياخذ مما فيه شيا قال ان هذا ليس مثل هذا لا يقطع الاصل بما عرفت و
خرج الموقوف على المفرض باعضا الاشتراك في الوصية على وجهه ليس احدهما الاستقلال بالتصريف دون اذن الآخر الذي ليس له جازة هذا الاخذ
منه وان ثبت مع انه لم يعلم الوصاية فيه على وفاء الدين والمفاد مع علم المقتض منه وكون امتناعه على الشرع غير مشروع وانما موضوعها
نحو ما في الخبر لاخذ من مال من عدلها واخذ من مالك المتزوج في قوله ثم من اعتك عليك فاصد ولعليه بمثل ما اعتدى عليكم ومن هنا قال

بل هو أقوى من غيره
ما يقتضي انزال الوكيل
خيانة حتى لو جاء بباقي
ملاوكل عليه حتى لا يفسخ
من الوصية وخبر العاجز
ارادة زوال الاستعانة
تصرف فيه بالنسبة الى
فالمجتمعات سلطان
قوله من قبل الموصي
الاشكال الذي يثبت
من الشايع فلا ينفذ
منه وان ضمو الموصي
مستقلين حتى يوجوه
في الوصية
فان تابوا
رجعوا على الموصي
الاول ولعل الوصية
انتم لو قلنا بانفسنا
انجاب الوصية بن الموصي
التجديد عودها لعل
المقتضى ان ان يفهم
من الوصية

ان هذا

مكتبة

ان هذا ليس مثل ذلك بل انما الفرق بين موضوع الوصية وبين الاجنبى الذى له وصية ضرورة كون الوصية انما هى الوصية على شخص
 الدين باقى فترى من اهل الذمة بخلاف الاجنبى كانه لا يترتب على ذلك ولا يجعل الامتصاص موضوع المسئلة الوصية نعم قد استدل بعض الناس له بالمقاصد
 وبانه يحسن استيفاء الدين وعلى المحتسب من سبيل مقتضاه عدم الفرق بين الاجنبى والوصى ذلك وبما فى البحث فى اشراط المقاصد بان
 الحاكم ومعه مع اختلاف الجدل ومطويعه التمكن من قيام البينة او مكانه وان كان قد يقوى فى النظر عدم اشتراط شئ من ذلك فى المنع على الإطلاق
 ادلة المقاصد من غير فرق بين المدينون ونفسه وادلة الاطلاق وادلة المقاصد وكذا من غير فرق بين الوصى الى جهة عدم البينة على وان لم يكن امتناع فانه
 يرجح حقه على غيره بقاعدة تقى الضرر والعسر ترجح وغيرها ما غير المنع الذى يمكن صاحبه ان يثبت مقتضاه على شكل مقاصد من غير ان يثبت باعنا
 اقتضائها اسقاط حقه من غير فرق بين المدينون وادلة عدم الفصل المقصود والمحل والفاضل فيما حكمى عنها بين
 صوفى العجز عن الاثبات وعدمه فيقتصر على الاول دون الثانى وهو جسد الحكم قد عرفنا موضوع المسئلة هنا الوصى انما قد عرفنا عدم جريانها
 التفصيل فيه باعنا ولا يثبت على استيفاء الدين على وجهه التخصيص اللهم الا ان يكون اجلا من موضوع الوصى المساوى للاجنبى وهو انما لا يجعل وصيا
 على وفاء الدين فثبت لهم هذا التفصيل بل انما من انبى الوصى على وفاء الدين الذى لا يجعل التخصيص الوفاء اليه فانه كالاجنبى بل جعل المطلق
 وصاياه على وفاء الدين كك فان الاطلاق لا يقتضى تخصيصه فى الافراد من غير ان يثبت فى التخصيص من ذلك كله يعلم لك انما ان جميع
 شقوق المسئلة كما انما يعلم لك انما فيها اطلاقا فيها الرابض مع انه لم يثبت شئ كالاجنبى على من لا يخطه والله العالم والموفق وكيف كان فثبت انما اى
 الوصى انما يترتب له باعنا ولا يثبت على المال الذى يربى شره بالوصاية من غير فرق بين كون مال طفل او غيره فترى من خلاف فالتصريح على الاول
 انما هو انما يترتب له باعنا ولا يثبت على المال الذى يربى شره بالوصاية من غير فرق بين كون مال طفل او غيره فترى من خلاف فالتصريح على الاول
 بل مقتضى الوصية انما يترتب له باعنا ولا يثبت على المال الذى يربى شره بالوصاية من غير فرق بين كون مال طفل او غيره فترى من خلاف فالتصريح على الاول
 عند التمسك انما بل من انما يترتب له باعنا ولا يثبت على المال الذى يربى شره بالوصاية من غير فرق بين كون مال طفل او غيره فترى من خلاف فالتصريح على الاول
 فتقوله انما لا يترتب له باعنا ولا يثبت على المال الذى يربى شره بالوصاية من غير فرق بين كون مال طفل او غيره فترى من خلاف فالتصريح على الاول
 اوجب ما للتصاير من الوجوب القابل وهو مقتضى قياسه على شراء الاب من مال ولده قياسا على ما بين من ان رجلا اوصى رجلا ببيع فريسه
 فاشترى الوصى لنفسه واستوفى عبيدا لله من ماله لى له ذلك وفيه كى خلاف بعد ان حكى ذلك عن ابن مسعود قال ولا يربى له بحال وللأجانب
 المانع من شراء الوكيل له من ماله الذى هو بمنزلة الوصى وفيه منع اعتبار التصاير حقيقة كاهو مقتضى الاطلاقات والعقوبات فيكفى التصاير الاعتبارى نحو
 في شراء الاب من مال ولده الصغير الثابت بالاجماع حتى من الخصم وكذا النكاح بل على الطوسى عوى الاجماع على الاكتفاء به فيه والاستدلال بهما على المطلق
 ليس من القياس بل من اوطر من المسئلة بل على المذاهب اولى من النكاح والموازاة ان يكون ذلك عاصدا للاطلاقات والعقوبات وكاشفا عن
 لمادة العموم منها لا وجه يثبت ذلك وخبر ابن مسعود يمدان لم يكن مستندا الى من يوجب انما يربى له باعنا ولا يثبت على المال الذى يربى شره بالوصاية من غير فرق بين كون مال طفل او غيره فترى من خلاف فالتصريح على الاول
 الوكيل بعد فرض القول به ما فيه يمكن الفرق بينه وبين الوصى بثبوت الوصية للثاني بخلافه وقد ظهر من ذلك كمال ان الاشبه باصول المذهب قواعد
 الجواز لكن اذا اخذنا اى الوصى باقبة العدل ولم يكن ثم من يربى له باعنا ولا يثبت على المال الذى يربى شره بالوصاية من غير فرق بين كون مال طفل او غيره فترى من خلاف فالتصريح على الاول
 احسن وقد تقدم تمام الكلام في باب البيع والرهن والحجر وغيرها هذه المسائل وفي جواز فرض الوصى الى المال مع الملائمة والرهن وعدمه ما قد لاحظنا وتامل والله
 هو العالم واذا اذن الوصى للوصى ان يوصى الى اوصائه من اطفال او حقوق او غير ذلك جاز اجماعا بقسمه لعدم من يربى له باعنا ولا يثبت على المال الذى يربى شره بالوصاية من غير فرق بين كون مال طفل او غيره فترى من خلاف فالتصريح على الاول
 نهاء لذلك انما وبما خلاف فيما اذا اذن له ولم يكن له من ماله اوصى الى اوصائه من اطفال او حقوق او غير ذلك جاز اجماعا بقسمه لعدم من يربى له باعنا ولا يثبت على المال الذى يربى شره بالوصاية من غير فرق بين كون مال طفل او غيره فترى من خلاف فالتصريح على الاول
 بين الاحكام يظهر المتع وفاقا للذكر لعدم ثبوت ولا يربى له باعنا ولا يثبت على المال الذى يربى شره بالوصاية من غير فرق بين كون مال طفل او غيره فترى من خلاف فالتصريح على الاول
 مباشرة بنفسه او بوكيله الذى يربى له باعنا ولا يثبت على المال الذى يربى شره بالوصاية من غير فرق بين كون مال طفل او غيره فترى من خلاف فالتصريح على الاول
 عدم ثبوت الادن من الوصى الاول فيه فضلا عما يقتضيه عدم اخلاف الشئ وانما الجسد والبراج يجوزوا الاضمار اليه لان الاستنباط من جملة الضرورات
 الله يملكها حيا بالحق كما يملكها بالخصم ولا الوصى اقامه مقام نفسه فثبت لمن الوصية ما يثبت له ومن ذلك الاستنباط بعد الموت ومكانته
 الصغار فى الصحيح الى الجمل المحسوس رجل كان وصى رجل فثابت وصى الرجل الذى كان هذا وصيته فكتب بطلبه فثبت ان
 له بطلبه انما بناء على ان المراد من الايمان على معنى انه بطلبه الوفاء بحقه ان كان مؤمنا فان الله قد صدق الاخوة بين المؤمنين وهو مقتضى اعانه المؤمنين و
 قضاء حوائجهم فضلا عما نادى وصيته الله هو اهم من ذلك وفيه ان الاول متشابه بل والثاني والصحيح حمل لذلك ولا داة الوصية بان الوصى من جهة
 ان يكون ضمن حقه واجبا الى الوصى الاول فيكون له اصيل ان الوصية تلزم الوصى الثانى بخلاف الاول ان كان له اى الاول قبله او الوصى الاول حيا بان يكون
 قد اوصى اليه بان الوصى له اذا حضرته الوفاة فانه يكون له حق الاضمار عليه فاذا اوصى بها الوصى الثانى ومع طرق الاحمال بطل الاستدلال
 بل فى الرابض ان الذى يربى له باعنا ولا يثبت على المال الذى يربى شره بالوصاية من غير فرق بين كون مال طفل او غيره فترى من خلاف فالتصريح على الاول
 وصيته المرصود الاول فليزم الوصى الثانى العمل بها انما لا يكتفى الجواب بامتناع الاستدلال بها لكونها على هذا التقدير جملة ومقتضاها ان كان
 للوصى الاول قبله او الوصى الثانى حيا فثبت وصيته اليه بالاخص لانه الوفاء به والا فلا ويكون المراد بالحق هو الوصية الى الوصى الثانى بان يوصى بالوصية
 فربما حصل الجواب الى ان وصية الاول لا تدخل فى اطلاق وصية الوصى الثانى لان ما يربى له باعنا ولا يثبت على المال الذى يربى شره بالوصاية من غير فرق بين كون مال طفل او غيره فترى من خلاف فالتصريح على الاول

انما يترتب له باعنا ولا يثبت على المال الذى يربى شره بالوصاية من غير فرق بين كون مال طفل او غيره فترى من خلاف فالتصريح على الاول
 انما يترتب له باعنا ولا يثبت على المال الذى يربى شره بالوصاية من غير فرق بين كون مال طفل او غيره فترى من خلاف فالتصريح على الاول
 انما يترتب له باعنا ولا يثبت على المال الذى يربى شره بالوصاية من غير فرق بين كون مال طفل او غيره فترى من خلاف فالتصريح على الاول

انما يترتب له باعنا ولا يثبت على المال الذى يربى شره بالوصاية من غير فرق بين كون مال طفل او غيره فترى من خلاف فالتصريح على الاول
 انما يترتب له باعنا ولا يثبت على المال الذى يربى شره بالوصاية من غير فرق بين كون مال طفل او غيره فترى من خلاف فالتصريح على الاول
 انما يترتب له باعنا ولا يثبت على المال الذى يربى شره بالوصاية من غير فرق بين كون مال طفل او غيره فترى من خلاف فالتصريح على الاول

على المتأمل في الحقيقة ما عرفت وبناء على عدم تحقق الولاية قبل الوفاة وعلى تنقيح انفسه أدلة الشروط وعلى مراعاة مقتضى العمومات فان ملا حظته جميع ذلك
نقضى ما ذكرنا وأما بناء بعض أفراد المسئلة ولولا النسبة إلى بعض الأقوال على مسئلة ما لو وصى بالعدل فحق الحق فذكرنا الاتفاق على الانسلاخ من الفاعل
بشروط العدل وندبه فبين ذلك مبنى على نفي حال الموصى وقصد وأداة تقيده الولاية وعدمها ومحل البحث الآن في كيفية اشتراط الشروط شرعا
وذلك لا دخل له في قصد الموصى منه بتفصيل خروج نصيب الموصى بالإحصاء إلى مجزئ بعد وفاته والى وصى بعد بلوغه ونحو ذلك عن محل النزاع في المقام
بما عرفت من أن الوصاية أشبه بشئ موصى به فلا يباح فيها تعليق ولا غيره لعدم من بدله وغيره مضافا إلى ظهور الاتفاق عليه في المصريح ببعض على
المفروضة منه فالحاج بالوصاية مطلقا لموصيه قبل كفي جمع الوصى الشرط حال الإحصاء لا بد من الجميع حال الوفاة أو من حين الإحصاء إلى حين الوفاة
على ما عرفت فنجيب الله العالم المسئلة الثانية فذكرنا فيما تقدم انه يقع الوصية على كل من الموصى عليه ولا يشترط به بحث جميع الإحصاء
بما كان الولد ولذا نزلوا بشروط الصغار والمبلغ مع عدم الكمال وعدم إلى اجتناب فلا يندرج في ذلك ولو لم يخطأ بالغدم سابقا أحد الابوين مع وجود الآخر
والوصى لغير المادون والمحاكم لما تقدم من عدم ولا يلزم على التولية بعد الوفاة وعلى كل حال فلو وصى بالولاية على أولاده الكبار والعقلاء وعلى أبيه أو
على أخيه لم يمتثل الوصية عليهم لعدم الولاية له على ذلك ولو وصى بالنظر في المال الذي تركه لم يمتثل الوصية في شيء منه بل وكفى ثلثه منه لأنه
لا ولاية له عليه مع عدم الوصية به وعدم إخراجها عن ارث الوارث فلا تصح الولاية عليه مع كونه ملكا للوارث كما عرفت في نظائره نعم لو وصى به وإخراجها عن ارث
الوارث جاز له نصيبه عليه لكن يكون حرجا للوارث فليس له الاستقلال بتعيينه إلا إذا نقل الموصى على ذلك فان لفظ النصيحة لا يراد بها إلا
التي هي أولى من حصره ثلث في عين معينة فانه مع عدم ضرر على الوارث ينقص ما لم يكن له معارضة مع ذلك يعلم أيضا انه تصح الوصية في إخراج حصته
عن الموصى كالدين والصدقات الواجبة ولو بان عين أشياء مخصوصة لذلك ويجعل لها وصيا وليس حرج للوارث معارضة الوصى إن قلنا يتوهم ملكا
له بالورث يستحقها إلا انها استقلت اليه على هذا الوجه لانه ينفق عيالات ولوليه بما جاز هذه الوصية لانه ليس ما خرج عن الموصى بالدليل
الشعري هو المنقص الثلثين فصار على الوارث وأحقته باعتبار المراكز من الديان وغيره أما هو ذا الموصى الموصى إذا تبرع وفي عين الديان بالرضاء منه
كانت لأهله وليس له الزام الوصى بإخذها وإن بذل مقدار الدين مع فرض وصاية الموصى بالوفاء بها كما هو واضح بل لو وصى وصيا على وفاء دينه
معه ثمان لم يرد في الشك في مباشرة من لا عياف لم يكن للوارث معارضة انما على المظالم من بدله وغيره مما لا معارضة له في مثل ذلك نعم لو وصى وصيا
على ثمانية دينه واطلق لم يكن له معارضة الوارث لو أراد بذل الدين من نفسه ومن بعض عياف المراكز لأحقته باعتبارها غير ماله أو ما منع عن الوفاة جبره
الحاكم أو باذن للوصى البيع عليه ودعوى كونه الاطلاق في الوصاية بقبض الوصية بالخيار له في الاعيان فلا يعارضه الوارث وكذا الوصى على الثلث
يمكن منها ضرورة لعينه الإحصاء بذلك والله العالم المسئلة الثالثة يجوز أن يولي أموال القيمة بوصاية ونحوها أن يأخذ جرة المثل من
نظم في ماله كما في الاسكافي والشيخ في إخراجها بالضرر في أموال البناني بل هو جرة جماعة من المتأخرين كالفاضل في حد والمحقق وغيره بل في جميع البناني
انه الظاهر في إباحة إحصاءنا وقيل والفاضل الشيخ في المحكي عن ثمانية وابن ادريس يأخذ قدر ثمانية وقيل والفاضل أيضا الشيخ في المحكي من خلافه
ونبيهانه يأخذ أقل الأمرين إن كانت كفايته أقل من جرة المثل فله الكفاية دون جرة المثل وإن كانت جرة المثل أقل من الكفاية فله الجرة دون
الكفاية ونحوه عن المبطل لكن قبل ذلك بالفقر فقال الولي إن كان فقير جاز له أن يأكل من مال الميت أقل الأمرين كفايته أو جرة مثله ومع ملا حظته
الاطلاق السابق وتقيده بكون الأقوال أربعة بل خمسة مع زيادة القول بأخذ جرة المثل إن كان فقيرا ولا يجوز له أخذ شيء منه كما هو خبره ثمانية
الشهيد بن في ذلك وعلى كل حال في الأول أظهر من غيره في نفي القبول والتفويض بين الوصى والحاكم وأما عند المؤمنين وغيرهم بالربوبية المبررة
إجماع الشروط فلا يجوز للحاكم أن يجعل النظر إلى خبره من يربها لأجرة بل مصلحة للميت وبين العمل الواجب على الامتناع فغله من حيث الأمانة وبين
خبره ما لم يجز عليه كالتمثيل بناء على عدم وجوبها لاعتنا احترام فعل المسلم كماله ووجوبه عليه كوجوبه على المال في المحضنة بالقيمة لا ينافي أخذ
الموصى عليه مع إمكان منع وجوب المباشرة بنفسه فليج استجما من حفظه مثلا شيئا منه ولو نفسه ولعله إلى ذلك أو في صحيح هشام بن الحكم الذي هو
دليل آخر للمسئلة أيضا قال سئل أبا عبد الله عن يولي إلى الميت ماله أن يأكل منه فقال ينظر إلى ما كان خبره يقوم به من الأجر لهم فليأكل بقدر ذلك
بل لعله المراد بالمعروف في الآية الشريفة بل فيها جاء من نفسه ماله في مؤثني سماعة عن سعيد الله فيها من كان يولي شيئا للنامي وهو يحتاج لدليل ما
يقينه فهو يفاضل ما لهم ويقوم في ضيعته ثم فليأكل بقدر ولا يبرر في أن كان ضيعته لم لا تشغلها عما سأل نفسه فلا يرد أن من أموالهم شيئا وصحيح
عبد الله بن شاعة أيضا انه سئل وأنا حاضر عن القيم للنامي والشراء لهم والبيع فيما يصلحهم المان يأكل من أموالهم فقال لا بأس أن يأكل من أموالهم
بالمعروف كما قال الله عز وجل فليأكل بالمعروف وهو القوت وصحيح الأخر عنه أيضا المعروف هو القوت وإنما في الوصى القيم في أموالهم ما يصلحهم
ألا يصلح عنه شيء مما إذا ذلك لو جعل يبيع نفسه عن الميت فلا بأس أن يأكل بالمعروف إذا كان يصلح لهم أموالهم فإن كان المال قليلا فلا يأكل منه
شيئا ونحو خبر سماعة وخبر أبي لسانه المروي عن تفسير العباسي عنه أيضا فيها وكذا خبر أبي بصير المروي في التفسير المروي عنه أيضا فيها قال هذا رجل
يبيع نفسه للميت على حرث أو ماشية أو شغل في نفسه فليأكل منه بالمعروف وليس له ذلك في الدنيا والدرهم الذي عنده موصوفا وخبر راق
المروي فيه أيضا عن أبي جعفر فيها سئل عنها فقال ذلك إذا حبس نفسه أموالهم فلا يجزئ لنفسه فليأكل بالمعروف من ماله بناء على أن ذلك جرة
مثله لغلبة عدم زيادة احترام الناس على إخراج خبره في أقوامهم بل لعل ذلك هو المراد أيضا من مضمير محمد بن مسلم المروي عن تفسير العباسي سئل
عن رجل يبيع ماشية لابن أخه بغير حجر المحلط أمرها بما راسبه فقال إن كان يأطع حياضها ويقوم على مهنتها ويرشادها فلا يشرب من لبنائها

وإذا كان الموصى به من الأموال التي لا يملكها الموصي فلا يصح الوصية به
وإذا كان الموصى به من الأموال التي لا يملكها الموصي فلا يصح الوصية به
وإذا كان الموصى به من الأموال التي لا يملكها الموصي فلا يصح الوصية به
وإذا كان الموصى به من الأموال التي لا يملكها الموصي فلا يصح الوصية به

الورث الا انه لما كان الامر فيها ظاهر ضرورة انتقال الميراث بادن الفقات لم يذكر في معرفتها طريق المحر والمعاينة بل اكفوا بما عرفت من تصحيح
الفريضة على الورثة ثم زيادة واحدة يساوي احدهم او الاقل منهم على حساب سمعت بل لا فرق في ذلك بين الوصية بتصديق واحد منهم غير معين وبين الوصية
بمثل نصيب واحد معين فان لم يبق مثل نصيبه زاد على الفريضة فان زاد على الثلث توقف على الاجازة والافتد الوصية بل لا فرق بين الوصية
لاجنبي واحدا الورثة بناء على ما عندنا من جواز الوصية للورثة خلافا لبعض العامة فاذا وصى لوارث بمثل نصيب واحد ورثة فكل الوصية للاجنبي التي
قد عرفت احوالها اشبهها التي منها ان يوصى لو كان له ابن وبنت ووصى بمثل نصيب الابن فان لم يبق له من سهمه من خمسة ان اجازة ولو قال بمثل نصيب البنت فله الثلث
ولو كان له ثلثة بنين وثلث بنات ووصى لم يمثلهن بمثل سهم بنت واحد ورثة فله الثلث ولو قال بمثل نصيب بنته فله سهمها من احد عشر وهكذا كما هو واضح
بعد ما عرفت ولو قال في وصيته لم يمثلهن بمثل نصيب بنت فله الثلث لان الميراث سواها لان المال لها فرضا ورثا فهي كالميراث في ذلك وفي
يرجع الى الثلث اذا لم يجر وكذا لو كان له بنتان كان له الثلث لان المال عند البناتين فرضا ورثا دون الوصية فيكون الموصى له كالثالث كما لو لم يبق
اوصى بالثلث ان لم يمثلهن بمثل نصيبهما الذي قد سمعت الكلام فيه نعم عند العامة الوصية في الاول بالثلث لان المسئلة من اثنتين واما الثلثان للبناتين وواحد للعصبة
واحد للعصبة فينبى بالوصية على اثنتين منها فمقطعي واحد لثلاثة والثلث الرابع لان المسئلة عندهم من ثلث اثنتان واما الثلثان للبناتين وواحد للعصبة
فمن يمثلهن للموصى له بالوصية سهمها فتكون اربعة له الربع منها ولو كان له ثلث اخوات من ام وثلثة اخوة من اب فوصى لاجنبي بمثل نصيب واحد
ورثته كان كواحدة من الاخوات للمعروف من ميراث الوصية في مثل على الاقل الثلث هو المتيقن فاصل الفريضة من ثلثة للاخوات من ام الثلث
وللاخوة من اب الثلثان ثم تنقسم على الفريضة والقران عدد هما مثل فيض ربع احداهما في اصل الفريضة تبلغ ثلثة للاخوات الثلث ثلثة
لكل واحدة سهم وللأخوة ستة لكل واحد اثنان فاذا وصى بمثل نصيب احدهم وجعل على الاقل الثلث هو نصيب احدى الاخوات او اذادنا الفريضة
والحد ما عرفت من ان الضابطه تصح الفريضة بين الورثة ثم زيادة نصيب الموصى له عليها فالوصية بحق التركة فيكون له سهم من عشرة وللأخوة
من ام ثلثة وللأخوة ستة نعم ينبغي ان يعلم ان كون الموصى له واحد من الاخوات مبنى على فرض كون الاخوة ثلثة مثلا والاقل فرض كونهم سبعة
مثلا لم يبق الميراث ضرورة كون الاقل واحد منهم لانه من الا ان الامر سهل بعد معرفة الضابط وان اطلق الميراث الاخوة مع احتمال ارادته اقل المجموع
والله العالم ولو كان له زوجة وبنت وقال لم يمثلهن بمثل نصيب بنتي التي هي اعظم نصيبا واجازة الورثة قال الشيخ كان له سبعة اشهر وثلث ثلثها
وللزوجة سهمان وفيه ان الوصية من نصيب البنت خاصة لان الاثنتين من الفريضة التي هي ستة عشر فيكون سهم الزوجة ثمانية والواجب ان تكون الوصية
مع الاجازة من اصل التركة ويدخل النفس بها على جميع الورثة كل على حسب حقه ومن هنا قال المصنف لو قيل لها اي الزوجة سهم من خمسة عشر كان اي
بل احدهن كما في عدم جامع صدق ذلك ضرورة انه مقتضى الضابط السابق الذي هو تصحيح الفريضة او لا وهي ثمانية للزوجة الثمن سهم وثلث الباقي
وهو سبعة اشهر ويزاد عليها مثل نصيب البنت بالوصية اي سبعة فيكون مجموع التركة خمسة عشر هذا كله مع الاجازة اما اذا لم يجر الميراث فالمسئلة
من اثني عشر لثلاث اربعة والثمانية بين الزوجة والبنت على اصل الفريضة الثلثة للزوجة الثمن سهم وثلث الباقي فرضا ورثا ولو اجازت
احدهما خاصة فذلك من ثلث احدى الفريضتين في وفاء اخرى تبلغ ستين لان بين اثني عشر واخنة عشر ثلثا فثلث فرض ثلث احدى
في الاخرى فمن اجازت فرض نصيبه من مسئلة الاجازة في وفاء مسئلة الرد ومن رد نصيبه من مسئلة الرد في وفاء مسئلة الاجازة فذلك
نصيبه والباقي للموصى له وهذا ضابط في كل ما ورد عليك في اجازة البعض ورد الاخرين فلو فرض كون الفريضتين من ثلثين ضربت احدهما
ونصيب من اجازة من مسئلة الاجازة في مسئلة الرد ونصيب من رد من مسئلة الرد في مسئلة الاجازة فلو كان المحر البنت فنصيبها من مسئلة الاجازة
سبعة من خمسة عشر ضربت بها في اربعة وفي مسئلة الرد تبلغ ثمانية وعشرين فهو نصيبها من اثني عشر وللزوجة واحد من اثني عشر مسئلة الرد تضرب
في وفاء مسئلة الاجازة وهو خمسة من خمسة عشر تبلغ خمسة وفي نصيبها من اثني عشر والباقي وهو سبعة وعشرون للموصى له ولو كان المحر هو الزوجة ضربت
نصيبها من مسئلة الاجازة وهو واحد في اربعة وفي مسئلة الرد فلها اربعة ونصيب البنت من مسئلة الرد وهو سبعة من اثني عشر وفي مسئلة الاجازة
وهو خمسة تبلغ خمسة وثلثين والباقي واحد وعشرون للموصى له فله مع اجازتها ثمانية وعشرون وثلثون وثلثون وكل للزوجة اربعة ومع ردها عشرة
والبنت خمسة وثلثون وللزوجة خمسة ومع اجازة احدهما ياخذ الموصى له التفاوت ولو انعكس الفرض بان وصى لم يمثله نصيب الزوجة واجاز
فالموصى له الثلث لانك تزيد نصيب الزوجة وهو واحد على الفريضة وفي جامع صدق ذلك انه وهم الشيخ انهما فحصل للزوجة سهمان من ثمانية
والموصى له سهمان وثلثين سنة فخرج الوصية من نصيب البنت خاصة والصواب ان يدخل نصيبه عليها فيكون من ثلثة ولو كان له اربع زوجات
وبنت فوصى بمثل نصيب احدهن قال الشيخ كانت الفريضة من اثنتين وثلثين فيكون للزوجات الثمن اربعة يعني بالثوبه وله سهم كواحدة
منهن ويبقى سبعة وعشرون للبنات وفيه ما عرفت من اختصاص النفس بالبنت اي بمقتضى نصيبها الميراثان في فرض له واحد كما حدد الزوجات
وبما زاد على الفريضة ليدخل النفس على الجميع فاصل الفريضة ثمانية نصيب الزوجات لاربع منها واحد وينقسم عليهن فيضرب عدد في الفريضة
تبلغ اثنتين وثلثين ويزاد عليها واحد بالوصية فتكون ثلثة وثلثين ومن هنا قال المصنف لو قيل له واحد من ثلثة وثلثين كان اشبه بل هو شعبه
ولذا جزم غير واحد بان سهمه من ثلثة الشريعتين السابق ولو كانت الوصية في الفرض بمثل نصيب البنت النصف ثمانية وعشرين مقدار نصيبها باصل
الفريضة تبلغ ستين ان اجازة الوصية وان ردوا النصف نصف الفريضة بها نصيب الموصى له ثلث المجموع ويكون الثلثان فامثليين بالفريضة فيكون
من ثمانية واربعين للموصى له ثلثها ستة عشر وللزوجات اربعة وثلثين ثمانية وعشرين ولو اجازت احدهن ضربت وفي مسئلة الاجازة وهو

جزء من اثني عشر هو نصف السدين في مسئلة الرد وبالعكس فمضرب خمسة في ثمانية واربعين هو اربعون في ستمين مبلغ ما بين واربعين قرنا اجاز اخذ نصيبه
من مسئلة الاجازة مضربا في وفق مسئلة الرد وعن رد اخذ نصيبه من مسئلة الرد مضربا في وفق مسئلة الاجازة فمع اجازة البنت يكون لها
مائة واثنى عشر هو اصل في ضرب ثمانية وعشرين في اربعة وللزوجات عشرون هي الحاصلة من ضرب اربعة في خمسة والباقي وهو مائة مائة وثمنا
للموصى له ولو اجاز بعض الزوجات فله نصيبها من المجاز وهو سهم واحد يضاف الى ما يصيب ثلث التركة وهو ثمانون وهو خلاص ما في من المفروض في المسئلة
بالابن واربع زوجا الذي لا فرق بينه وبين البنت في ذلك ثم قال وان شئت مع اجازة البعض ان دفع الثلث الى الموصى له وبقيته البلاء فيل لو ان
فرضه على ثلثيها لا اجازة وعدمها فاحذر الموصى له التفاوت فتدفع الى الموصى له ثمانين ثم بقية الباقي وهو مائة وستون فرضه للزوجات عشرون
والابن مائة واربعون هذا على تقدير الرد وفي تقدير الاجازة للابن مائة واثنى عشر وللزوجات الاربع ستمين وعشرين بظهر من ذلك بان الزائد على الثلث في
مسئلة الاجازة وهي ستون ثمانية اسهم وقد صلت مضربا في اربعة فيكون اثنى عشر ثمانين سهم فبقية ما فرضه فيكون للزوجات اربعة وللابن ثمان
وعشرين في التفاوت بين نصيب الابن ثمانية وعشرين وبين نصيب كل واحد من الزوجات سهم فبا لا اجازة من البعض تدفع ذلك التفاوت لك
طريق ثالث وهو ان ينظر الزائد على الثلث في مسئلة الاجازة فبقية بين الورثة فرضه فان اقصم حصص المسئلان من مسئلة الاجازة وان
انكسر ضرب مسئلة الاجازة في مخرج الكسر وقد عرفت ان الزائد على الثلث هنا ثمانية فبقية ما على الورثة ينكسر في مخرج الربع فمضرب
اربعة في ستمين مبلغ ما بين واربعين وبقي الزائد على الثلث اثنان وثلثون فبقية بين الورثة كما مضى فلو اجاز الزوجات دون الابن حصص
المسئلة من ستمين لابن الموصى له ياخذ نصيبه من الزائد وهو سهم ويبقى للابن سبعة الى غير ذلك مما هو واضح عند من لم يعرفه بل ربما كان
غير الغفيل اعرف منه في ذلك والله العالم **المسئلة الثانية** لو اوصى لاجنبة بنصيب له قيل والقائل الشيخ في المحكي من خلاصة
مبسوطه وبقية عليه الفاضل في لفظ بطل الوصية لانها وصية بمقتضى التي مرجها الى القربى على البراءة والى الوصية بما لا يغني عنها فيها معا بطله
ولا صحها موقوفه على بطلانها فيسأل من وجودها على ما اذا لا تكون صحيحة الا ان يكون للابن نصيب لا يكون له نصيب حتى يبطل هذه الوصية لانه
لا يملك الموصى به لقوله من بعد وصية يوصي بها او دين ولا بطلانها لان لكل من النفيضين فانه ان ثبت للابن نصيبا بطلت حصتها وان لم يكن
له نصيب بطلت حصتها وقيل والقائل بعض علماء النكاح ان لفظ يوصي يكون كما لو اوصى بثل نصيبه وهو شبه عند المصنف بقاعده وجوب الحمل على الحي
عند نقد الحقيقة التي لها صحة الوصية بمثل نصيبه لابن مع انه لا نصيب له فعلا ولكن فيه ان البطلان على تقدير الحقيقة ليس من تقدير الحقيقة ضرورة
انه لا بأس بالزوجه صحة الوصية بمثل نصيبه لابن للفظ في اداة المعنى المربوب المنع دعواه هنا واحتمال كون المراد الوصية بجميع المال باعتبار ان الولد لما لم
يكن له نصيب لابن واما يكون نصيبه بعد الموت كان اضافة النصيب له مجازا في جميع التركة لعلان المعنى نصيب ابني لو فرض كونه وارثا لها وحده
من غير مزاحم له من وصيته ولا غيرها وهذا وان كان مجازا الا انه ليس هنا معنى حقيقي كمن حمله عليه حتى ينعدم الحقيقة على المجاز بدفعه عدم الغنية لانه
عليه بل حمله على اداة حرمان الوارث ودرج الموصى له موضعه اظهر من ذلك نعم قد بان في البطلان على هذا السند براهين لعدم اطلاق الوصية فالصحيح
نفوذها مع اجازة الوارث ومع عدمها يبطل منها ما زاد الوارث ونص في غيره ذلك وهو الثلث ويكون صح كالوصية بجميع المال اللهم الا ان يثبت انها
ظاهرة في اداة الوصية بنصيب الوارث من حيث كونه نصيبا وهو لا يصح الوصية به ضرورة عدم اجماع كونه نصيبا وكونه موصى به ولعله لذلك في
س ولو اوصى بنصيب الوارث فان قصد عزل الوارث لا ارث فالأقرب البطلان والاحتمال على المثل وفيه معلوم انه اداة كونه نصيبا لولا الوصية به لا كونه
نصيبا مع كونه موصى به فالجرح الصحيح مع الاجازة وعدمها مع عدمها وليس هي كالوصية بما لا يغني عنها لا فاضل للموصى به ولا ما يستره وجودها
عدها ولا بطلانها لان النفيضين على التقدير الذي سمعت بل منه يعلم ما في اطلاق الشيخ بطلانها واطلاق غيره الصحة والحمل على المثل او على
الذي اطلب فيه في ذلك تبعها مع صدقها ان المبادر عند الاطلاق وان لا يهر من اللفظ الا ذلك بل معظم القائلين بالصحة لا يريدون الا ذلك
وان ذكر بعضهم لفظ المثل لكن مرادهم من الوصية بجميع المال على معنى انه مثل ابني لو لم تكن وصية ولا وارث لان المراد بنصيب مثل نصيب ابني ويكون
شريكا له في النصف لانه يمكن نواها على حسب اسمعته في المسئلة السابقة قال في عبارة الشيخ في الدرس ما يؤذن بغيره اداة النصف من القائل بالصحة
لان قال في شرحه بعد تقرير القولين فعلى الصحة لا فرق بين زيادة لفظ المثل وحدها لقوله وصيت بنصيبه مثل وصيت بمثل نصيبه انما فرق
القائل بالبطلان وهي كالصحة في المشاركة كما لو كان المثل يذكروا وقد شد التأكيد على الحق الثاني في دعواه اختصاصه باحتمال الصحة على معنى اداة
الجميع وان المعروف بين الفقهاء قولان احدهما البطلان والثاني الصحة على اداة المثل على وجه المشاركة ثم حكى عبارة لفظ كونه وبعض عبارة العامة
والحاصل ان حمله على الوصية بالجميع عبارة اصحابنا اكثر مع وجود الاخر وحمله على النصف في كلام العامة اكثر مع وجود الاخر قلت ولكن قد عرفت ان المعنى
على عبارة غير ذلك كله وهو ما عرفت في الامع فرضه خارجة تدل على ما يقتضي البطلان او الجميع او المشاركة مع يكون خارجا عن محل النزاع الذي هو المعلوم
كونه هذا اللفظ مجردا عن المراتب الخارجية فتجسد في الله العالم وكيف يمكن فلو كان لابن قاتل او كافرا او عبدا او موصى بنصيبه جعل على مثله كما في تركه لانه
على اداة ذلك نعم لو اوصى بمثل نصيبه قبل صحة الوصية على معنى نصيبه لو لم يكن قالنا صوابا للكلام عن هذه الآية وفي لفظ صح ان كان الموصى جاهلا
بان الابن قاتل او بان القاتل لا يرث وبطلان ان كان عارفا بهما واستحسنه في ذلك وقيل والقائل الشيخ في مبسوطه لا يصح لانه لا نصيب له وهو شبه
عند المصنف عن قطع بذلك ولم يذكر غيره الا ان الاقوية في النظر الصحة مع ظهور كون المفهوم منه عرفا ان له نصيبا مثل نصيبه لو لم يكن مانع
الارث ولو كان جاهلا او جهلة لا ينافي صحة الوصية المعلوم عدم اشتراطها بغيره نصيبه كعلومية عدم توقف المعنى على ذلك كما هو واضح

كتاب النكاح

المسألة الثالثة إذا اوصى بضعف نصيب كده مثلاً كان له مثلاً كان له مثلاً لأن ضعف الشيء مثلاً كما هو لا يشهد به الفقهاء على ما في لك بل عن اختلاف
حكايته عن عامة الفقهاء والعلماء وأن كان فيه اختلاف في الصحاح وغيرهم ولا عيباً القسم بنسبهم من أن الضعف المثل نعم لأنهم لا يفرقون بين الضعف
المثل فافرقوا بين الضعف على مثله فافرقوا بين الضعف في الواحد والضعف في المثلين والضعف في المثلين فافرقوا بين الضعف في المثلين والضعف في المثلين
وعن نهاية ابن الأثير الضعف مثلاً ويمكن أن يرد الأثر في الضعف بالضعف المثل الذي لا ينقص المثل أي المضاعفة فلا يباح معنا
البر من المثل في غيره بل عمل عرفنا اليوم شاهد على ذلك ومع فالنسخة في عمل البحث أن يكون له مثلاً اللهم إلا أن يكون المراد مثله مضاعفاً مع يكون له
مثلاً كما ذكره المصنف بل قبل أن يشهد له قوله أنه إذا لاقته ضعف المحبة وضعف المحبة أي عذاب الدنيا وعذاب الآخرة مضاعفاً
وقوله أولئك لهم جزء الضعف قوله أولئك هم المضعفون ولكن المجهول على ذلك أنه لو قال ضعفاء كان له أربعة أمثال كما عرفت ومع ذلك قيل ثلثة
أمثال بل في المن وغيره هو أشبه أخذاً بالمتيقن وفيه أن المتيقن المثلان لما عرفت من تفسير الضعف بالمثل من سمعته كأن المتيقن هو في الوصية بالضعف
التي حكم فيها بالمثلين وما في لك من أنه لم يعبأ بالقولين لضعفهما وشدة وسماجها في القول بالثلثة المحكي عن بعض أهل اللغة الناصح بأن
ضعف الشيء هو مثله فيكون ثلثة أمثال بل نعم ما عرفت من تصريح من سمعته بمرادها عباداً والنصيح الذي ذكره هو المحكي عن أبي عبيدة لم يرد
الشيء قال ضعف الشيء هو مثله وضعفاء هو مثله قلت وعليه تكون الوصية بضعف النصيب نصيباً بالنصيب مثله وبضعف به
ومثله وليس هو المراد قطعاً ويمكن أن يكون المراد مقدار النصيب مثله الضعف فيكون مثلهين ومقدار النصيب مثله الضعف فيكون ثلثة
أمثال وفيه ولو اوصى بضعف نصيب كده أعطى مثله وبضعف ثلثة أمثال وفيه أربعة أمثال وبثلثة أضفها أربعة أمثال والأصل
أن ضعف الشيء هو مثله وضعفاء هو مثله وهكذا على قول ط كل ضعف مثلاً وعلى كل حال فلا ينبغي أن المجهول ما في ط بناء على أن المراد
من الضعف المثلان والاختلاف المتيقن لا يعارض ط اللفظ ومنه يعلم أن ما في قوله أبقه وكذا القول بضعف نصيب أي كضعف في القولين
وأن الأربعة أمثال مثله وذلك لأن من قال إن الضعف المثلان فضعفه قدره مرتين وهو أربعة أمثال فيكون الموصى به ضعف نصيب
ومن قال بأنه ضم مثل الشيء إليه فضعفه هذا الضم زيادة مرة أخرى فيكون ثلثة وضعفه وقد عرفت في لك هنا بضعفه فقال أنه مخالف للتفسير
السابقين للضعف لأن من جعله المثل فالضعف مثلاً ومن جعله مثلهين لزم أن يكون بضعفه أربعة أمثال وأما أصح المناظر خاصة ضربه أن الضعف
عند هذا القائل هو المجمع من المماثل والزائد لا نفس الزائد واللا تكان هو القول بالمثل وبالجمله فالقول بأن ضعف الضعف ثلثة أمثال كضعف
جداً وقد وافقه عليه من كره والأرشاد في المسئلة وجه ثالث أن ضعف الضعف ستة أمثال بأن يكون الضعف مثلاً هو الموصى به بضعف
بأن الوصية بالمضاعفة ودرج أن مثلاً واحد بناء على أن الضعف هو المثل بضعف الضعف مثل المثل والمثل واحد مثله كك وقد عرفت ضعف
المبر عليه وقد ظهر أن أربع الأقوال كون ضعف أربعة أمثال قلت لكنه بنا في ط موافقة للفظ المسئلة السابقة من الأخذ بالمتيقن نعم هو مخرج علمها
لأنه قد جهل ما في لك هنا لا يخرج من المناقشة من وجه آخر والله العالم المسئلة **الرابعة** إذا اوصى بثلثة للفقراء ولم أوص بالمتفرقة
جاءت من كل ما في بلد إلى فقرائه وطما للصدقات الذي لا ينافيه احتمال إرادته فقرائه بلده بعد عدم الدليل عليه فالأخذ بظاهر اللفظ في المثال لهذا الفرد
منه وكذا الوصف في الجميع فقرائه بلده الموصى به إياه لذلك نعم في لك أن لم يستلزم تعدياً بالمال فيقبل ولا تأخير الأخرى الوصية مع إمكان الجمع والآن
اشكل الجواز لذلك وفيه أنه لا اشكال إياه وأنهم أوصوا إذا الكلام في أصل جواز صرفه عنهم على أنه يمكن فرضه فرض صحيح يجوز النقل كدولة المخرج
وجود الحكم وغير ذلك مما سمعته في الزكاة أما الوصف بدم المسخوف بلده المال وعدم الخطر في نقله فلا اشكال أصله كما أنه لا اشكال في جواز إخراج
الثلث لأهل المال الذي يلد الموصى بثلثة الأموال المتفرقة للزكاة مع رضاهم بذلك لأن المعتبر إخراج ثلث المال بالقيمة لا الإخراج من كل شيء ثلثه
وإن كان إطلاق الثلث يقتضي الإشاعة إلا أن يغلق عرض الموصى بثلث من الأعيان أو بجميع فبقية مراهة وكيف كان فبدفع إلى الموجودين في البلد
ولا يجب عليه تتبع من غاب لأن الفقراء غير محصورين فلا يجب الاستيعاب ولا تتبع من ليس في البلد لذلك وفي لك وفيهم من وجوب استيعابهم في البلد منهم
ووجه أن الموصى بهم مستحقون على جهة الاشتراك لا على جهة بيان المصروف كزكاة وبهذا يظهر أن عدم وجوب التتبع وأنه لو صرف إلى غير الموجودين أو إليهم
مع غيرهم جاز قلت فيه ولا منع عدم إرادة المصنف من مثل هذا اللفظ الذي لا فرق بين تعلق خطاب الزكاة وغيره به في أنه إلى المرفق منه ذلك ولو بقية
عدم حصول فقرائه ونحوه وثابتاً أن استحقاق الموصى بهم على جهة الاشتراك لا على المصروف لا يقتضي ما ذكره من الرخصة ومن جواز الضم إلى غير الموجودين
أو إليهم والمغنيهم كاهو واضح خصوصاً بعد أن ذكر ذلك وجهاً لوجوب استيعابهم في البلد المنافي لذلك والله العالم وعلى كل حال فهل يجب أن يعطى
ثلثة فصاعداً قبل ثم وهو الأشبه عند المصنف لا بمقتضى اللفظ الذي هو مجمع وأقلية ثلثة على المختار ورجح لا يجوز أن يقتصر عن ثلثة فإن لم يوجد في
البلد وجب الجبال من غيره مراعاة للفظ الجمع وإن الحكم ليس لبيان المصروف عند ولا بالأولاد واشكك في لك بأنه إن كان للاشتراك وجب تتبع
الممكن وإن كان لبيان المصروف لزم الاكتفاء بواحد فالجمع بين وجوب استيعابهم في البلد وعدم وجوب صرفه إليهم مع وجوب الدفع إلى ثلثة
لا يخرج من اشكال ثم قال ولعل الوجه فيه أن مراعاة الجمع بوجوب ثلثة فصاعداً واستيعابهم ضرورة لا شراً في الاستحقاق وعدم وجوب الدفع
إلى من سواه رخصة وتخفيف قلت لم لا يكون هذا من جهة عدم إرادته استيعابهم في البلد من قوله ولا يجب تتبع من غاب فيكون حاصله
وجوب تتبع من غاب عدم وجوب استيعابهم في البلد ولكن يجب إعطاء الثلثة فصاعداً مراعاة للفظ الجمع المراد من تعريفه الجند لا الشجر
فهو المصروف عند إلا أنه يراجع في المصروف أقل الجمع فصاعداً بل قوله وكذا لو قال أعطوا قارباً واجب أن يعتقوا ثلثة فإذا زاد إلا أن يقتصر ثلث ما

في المصنف

الموصي شاهد لذلك ضرورة كون المراد منه عدم الفرق بين الجمع المنكر والمعنى الذي لا يراه الاستغناء في بعضه وإنما المراد منه العبد الذي على وجه
 الإرادة في المفرد في قوله في السور واشترى اللحم ونحو ذلك نعم قد يشكل بظهور إرادة الجنس الذي يلغى به جماعه أهل الجمع كما يلغى بها ذمير إذا استغنى
 من مثل هذا اللفظ الذي علم عدم إرادة الاستغناء منه وذلك لا يربح في مصرف الزكاة وأهل الجمع فصاروا ولكن لا ينبغي أن لا يحوط ما ذكره كما أنكره
 فعنى الممكن من الأقل مع عدم سعة الثلث لعدم سقوط المبتدأ بالصورة لأن ذلك لا يمنع من كل واحد منها عليه فلا يفسد التكليف
 بالمكن منها بعد ذلك فلا يرد أن الموصي يستعمل الجمع فينبغي بطلان الوصية وتوقع تنفيذها مع رجائها إنما الكلام فيها لو قصر عن الواحد
 فهل يجب اعتبار شفع مع الامكان قولان مع انه في ذلك استغنى بالوجوب لثبوت عتق الجوز كالكل ولعموم لا يفسد وما استطعتم ونحوها لكن
 قد يناقش فيه بأن لفظ الرقبة لا يدل على البعض الاضمتا والدلالة التضمنية تابعة للطائفة فإذا كانت المتبوع انتفى المتابع ودعوى أن معنى
 الرقبة لما لم يتحقق الا بشئ جميع اجزاها فكل جزء مقصود عنه وما مؤيد بذلك لا بالنسبة فيجب حيث يمكن واحدة المنع ضرورة ان المقدرة وجوبها
 تبعي لا ذاتي كما حقق في محله نعم قد يقال ان ضرورة ذلك اولى لانه أقرب الى مراد الموصي لانه بعض انواع البر الذي هو مصرف الوصية المقدرة على
 الاصح كما انشدهم من غير فرق بين ما تجدد بعد زها وبين المقدرة ابتداء فتجيدا والله اعلم المسئلة الخامسة اذا اوصى لثلاث بعد
 وآخر بنام الثلث باعتبار قيمة العبد صححت الوصيتان لوجود النقص وانقضاء المانع فبقوم العبد يوم موت الموصي الذي هو حال نفوذ
 الوصية وينظر الى بقية الزكاة فان خرج العبد من الثلث صححت وصيته وينظر بعد ذلك فان بقي من الثلث بقية فهي للموصي له الثلث
 والابطال الوصية لفوات متعلقها وهذا واضح إنما الكلام فيما لو تغيرت قيمة العبد او بقيت الزكاة وقد عرفت فيما تقدم ان المتغير قيمة
 الزكاة حال الوفاة بالنسبة الى الزيادة والنقصان وح فاذا فرض حدوث نقص الزكاة قبل قبض الوارث فالنقص على الموصي له الثاني
 لانه الوصية بتلك الثلث بعد الوصية الاولى فلا بد من اعتبار خروج الاولى ثم الثانية ان بقى من الثلث شئ ولو حدث في العبد عيب قبل تسليم
 الموصي لكان للموصي له الاخر بتلك الثلث بعد وضع قيمة العبد صحيحا لانه قد عطيته التركة والعبد صحيح فلا بد من الاخذة بقيمة صحيحا في الاخراج
 من الثلث فلو فرض ان قيمة العبد صحيحا مائة والباقي من التركة حكما مائة فاصل الثلث مائة والوصية للثاني مائة فاذا تجدد نقص العبد صححت الوصية
 رجعت التركة الى خمسين وخمسين وثلاث مائة وثلاثة وثمانون وثلاثا فاذا وضعت منه قيمة العبد صحيحا بقى ثلثه وثمانون وثلاث للموصي له لكن في ذلك
 يشكل بان مقتضى الوصية الثانية ان يكون مبدأ الوصية ضعف ما بيد الموصي له الثاني بعد اسقاط الاولى وهذا البركك لان الباقي من المال بعد قيمة العبد
 حكما مائة فيجب ان يكون فضل العبد محسوبا من التركة بالنسبة الى الاول فهو الباقي فالمخرج ان يكون الثلث مائة والواصل الى الورثة الثلثان واربعة وخمسة
 انه منافع لغرض قصد الموصي الوصية للثاني بما زاد عن قيمة العبد صحيحا ولو باع عتق اظهر الوصية بركك ثم الوصية بالثلثة للثاني واعتب كون ما بيد الوصية
 ضعف ما بيد الموصي له مسلم مع عدم صدق النقص بعين الموصي بها الذي هو مكلف بعض عتق الموصي به ضرورة اقتضاء زيادة الوصية وانقضاء نفس
 النقص من التركة منافع للواقع ومصرف للوارث كما هو واضح وعلى كل حال فالزيادة للوارث ضرورة عدم استحقاق الموصي له بالعبد باها لانها ليست
 ما اوصى له ولا الثاني لانها ليست من الثلثة ففي الفرض باخذ الموصي له الثاني ما زاد عن قيمة العبد صحيحا من المائة والثلثة وثمانين وثلاث وهو باخذ
 المائة فتكون المحسوبة للورثة وعلى ما ذكره هو يكون للوارث ثلثه وثلثون وثلاث هذا كله في النقص للعبد لو كان باع عتق السرى وكان خمسين مثالا
 فيمة التركة عند الوفاة ولا ينقص بسببه شئ على الثاني بل يطبق تمام الثلث وهو مائة وثلثة وثلثون وثلاث والفرق ان العبد هنا فائز بما له والثلث
 انما يصير عند انتقال التركة عن الموصي هو حال الوفاة بخلاف نقص العبد فانه نقص محسوس له حصص من الثمن ولهذا ختمه القاضي ببيت اشبه الشري
 دون ان يصل لسوى مع احتمال ان يوافق ان الموصي قصد الثلثة مع ما واد العبد القيمة السابقة وكذا لو مات العبد قبل موت الموصي لم يطلب التركة
 به بقوات متعلقها واعطى الاخر زاد عن قيمة العبد الصحيح ولو كانت قيمة العبد بعد الثلث بطلت الوصية للاخر لان التركة الثلث فلا يفسد بونه
 شئ فيعتبر قيمته عند وفاة الموصي لو كان حيا ويحيط بقيمته من الثلث ويدفع الباقي الى الموصي له الثاني نعم لو فرض نقص المال غير العبد كان ينقص ما يثبت
 فالنقص على الثاني فيكون له سنة وستون وثلثان ولا يجزى محجى موت العبد لان الثالث معتاد على الوصية وهناك على الموصي له الاول وجانب الورثة
 مؤخر كما انه لو كان ثلثا المال بعد قبض الوارث الواقع بعد الوفاة كان محسوبا عليه فيكون للثاني تمام المائة هذا ولكن فيسرى ولو اوصى له بعد ولا يخفى عليهم
 الثلث صح فان مات العبد قبل الموصي بطلت الوصية به وبطل الاخر الثلثة فلو كان قيمته مائة وباقي المال خمسين اعطى الثاني مائة وبشكل بان
 الثلث لان النقص الاول وكذا لو مات الوارث ورخص ومقتضاه اعطاء ثلثة الثلث لان لا يغير بعد اسقاط قيمة العبد صحيحا لان الموصي قصد ذلك شئ
 ان الموصي قصد ذلك بعد ملاحظة العبد من التركة لانه يخرج من ثلث ما واد فلا فرق بين موت قبل الموصي بعدا كما انه لا فرق في أصل المسئلة بين
 تسليم العبد الى الموصي له وعدمه بعد فرض كون العبد حي في وقت الموصي كما عساه يؤول اليه الحكم بطلان الوصية بموت ضرورة ان تسليم قبل موت الموصي
 تسليمه فالتفديد بالمش وغيره بذلك غير واضح ودعوى امكان ارادة الام من جهة الموصي وموت به ما عدم تمامية الحكم فيها بعد الموت بناء على
 القول كما شفع عن الملك حين الموت فنقص بالعيب دخل في ملك الموصي له الاول فلا يجنب عليه ضرورة وبذلك كله وما تقدم في المباحث السابقة
 لك الحال في اهتمام المسئلة وان كبرها في ذلك فعلا إنما الكلام فيما لو تغيرت قيمة العبد او بقيت الزكاة بزيادة او نقصا قبل موت الموصي او بعده وقبل
 الموصي له العبد او بعده وقبل وصول الثلثين الى الورثة او بعده لكن عند التام لا يحصل لها فتجيدا والله اعلم المسئلة السادسة اذا اوصى
 بأبيه فضل الوصية وهو يرض عن عتق من اصل المال اجماعا منسوقا بان المتخيرات منه اوصى بالثلث لانه على الثاني انما يصير من الثلث ما يخرج من ملكه

عامة خسر بالوارث وهما مع انه لم يخرج عن ملكه حتى يكون من الخبير بل بالقبول ملكه ولكن استثنى عليه فصار يشاء الملك له يكن فيه ضرر على الوارث وما من بعض
 ان يخرج من الثلث كالغنا خيرا ابل عن ثمة انه قوله في ترك ان خبا السبب كخبا السبب كان الاول مقدورا والثاني ككث وقهيرة الغنى لا يفتقر الى خروج
 الاصل مع استثنائها الى ان خبا المريض في الثلث واضع الضعف بعد معرفته ومثل ما لو وصفت بل الهبة وهو يرضى كذا لو كان قد ملكه بغير اختياره كالأثر
 بل هو أولى بالحكم من الاول نعم لو ملكه بخلافه يرضى كذا لو اشترى مثلاً بين المثل ان خبا القول يخرج من الثلث لان تملكه له باختياره سبب فخر
 بحري المباشرة المفوضة للمال على الوارث ولو باختيار ابدل الثلث في مقابلته ما يعلم فوائده وذوال ما يث مع ان المحكي عن احمد قوله الفاضل في عقد نفوذه من
 الاصل ان خبا لا يترتب عليه التبرع والشراء ليس يبرع فلا يكون محجوا عليه والفقير حصل بغير اختياره فلا يبرع فيه الثلث وان كان فيه بالاختصاص
 بعد ما ذكرناه اما لو اشترى ما يربى عن ثمن المثل فلا يربى كون الزائد محاباة يخرج من الثلث بناء على القول بكون التبرعات منه كما ان الظاهر وصح من
 الاصل على القول بكونه يملكه بعض موقوفه ولكنه بغير اختياره بغير استثناء الى امر الشارع له به مثل ما لو نذر في حال المرض ان يوزن كونه من الاصل ان
 اذا وجد قسمة ببيع بعض موقوفه هو قادم عليه اشتراه فوجده وهو يرضى فاشتراه وقد جعل ضعيفا كونه من الثلث لمحو السبب المقتضى للصرف في المرض فيه
 انه بعد ان كان ذلك سببا لشارع صوابا بمنزلة الدين وكذا لو ملكه بعض موقوفه بغير اختياره كما لو اجر نفسه لخدمته به فغنم من الاصل على القول
 لعدم نفوذه شيئا على الوارث وان ملكه كك بغير اختياره بل بالزام الشارع كما لو كان قد نذر تملكه بالاجارة كك ولو اشترى اياه بعد ثمن
 المثل بان حاباه البايع بالنصف مثلاً فباعه اياه بمجتمعا وهو يرضى الفاضل في سبعة عشرة عند الشيخ ومن وافقه لان نصفه بمنزلة الهبة التي
 يخرج من الاصل وعشران منه ينفذ فيهما البيع بناء على ان الزكاة ستاة فلهما منها ما ثمان فينفذ فيهما البيع ويبطل في الباقي ويرد من الثلث ثلثا
 من مع الماء الباقي او بغير ثلثان للورثة وبقي ان بطلان البيع جزء من احد العوضين يقتضي بطلانه في مقابلته من العوض الاخر لان المجموع مضافا
 المجموع وليست المحاباة هبة حقيقة وانما هي مع الهبة فتمنع الضحية مجموع احد العوضين والبطلان في البعض الاخر فالمخرج بطلان البيع في ثلثة
 اخرا من العبد في مقابلته ما زاد على ثلث الزكاة اعني ثلثة اخرا من الثلث وهو ثلثة ثمانية وبقي في خمسة ما بين فغنم في ثلثة النصف في ثلث الثلث
 اعني المائتين والله العالم **المسئلة السابعة** لو اوصى له بدار مثلاً فانهدم لا يفعل الموصى وصارت برا حاثم مات الموصى بطلت الوصية
 لانها خرجت عن اسم الدار الذي هو للركب الفات بغير احد اجزائه وخصوصا ما نفوت به حقيقة ولكن مع ذلك فيه تردد بيننا ما سمعنا من علماء
 بعض متعلق الوصية الذي لا نفوت بغير البعوض الاخر بعد ان كانت الوصية بكل جزء جزء وان اذاها بالوصية باسم المجموع لكنه كما ترى ضرورة ظهور
 اللفظ في الوصية بالبعوض من حيث كونه جزء من المركب لا انه وصية به لنفسه متفلا كما اوضحنا ذلك في باب البيع عند البحث على مسئلة جواز بيع الوقف
 عند خرابه ودرما فضل بعضهم بان كان الموصى به دارا معينة فانهدم لا الوصية باقية لانقضاء الدليل لصالح البطلان وتغير الاسم لم يثبت
 كونه فادخلنا الباقي منها بعضا اوصى به وان كان قد اوصى له بدار من دونه فانهدم جميع دونه قبل موته بطلت لانقضاء المسمى واستحقاق ذلك
 وفيه ما لا يخفى بعد ما سمعنا ضرورة الاكتفاء في البطلان بانقضاء الموصى به باعتباره اصل عنوان الوصية الاسم المخصوص من الفقر وانقضاء متناه با
 لانهدام وكفى بذلك مبطلا من غير فرق بين كونها معينة او لا هذا وفيك وموضع الخلاف ما اذا كان الانهدام لا يفعل الموصى الا كان وجوبا
 قلت هو ليس الا لما ذكرناه مما لا فرق فيه بين فعل الموصى غيره فمجرد اكي عرف الحكم في نظائر المسئلة بل وفي غير الوصية والله العالم **المسئلة**
الشامسة اذا قال اعطوا هذا الفقراء كذا كان لزيد النصف من الوصية كما لو اوصى لثلاثين مختلفي الحال وقيل الربع لان اقل الفقراء
 ثلثة وقد شرط بينهم وبين زيد بالعطف فيكون كاحد من غيره ان الشرط بين زيد والفقراء لا بينه وبين احدى الجمع فهو ربع والجمع فرين
 اخر ولا يمكن الربع ضرورة عدم انحصار احدى الجمع في الثلثة وكذا في اقل لا يوجب المصير اليها مع وجود اللفظ الشامل له وبغيره ومن هنا يحكى عن بعض العلماء
 وجبر الثالث في المسئلة وهو ان يكون زيد كاحد الفقراء فانهم المال على اربعة من الفقراء اعطى ثلثا الخمس وهكذا وربع انه يعطى ثلثا اقل ما يمول ولا
 يجوز حرمانه وان كان غنيا وخامس ان كان فقيرا فهو كاحد من المخصصة لانهدام به وان كان غنيا فله النصف وسادس ان كان غنيا فله الربع وكذا
 فالثلث لدخوله فيه وسابع ان الوصية في غير زيد باطله لجهالة من اخفى ليد وان كان الجميع كما ترى ولذا انحصر قول اصحابنا في الاولين وقد مر
 ان الاول منهما اشبه بل لعله كك اذا وصفت يدا بوصف الجمع فقال لزيد الفقير والفقراء واولى عنه الوصية بغير وصفهم كما لو قال لزيد لكاتب
 الفقراء وعلى كل حال فلا بد من الصنف الى ثلثة من الفقراء مراعاة لصيغة الجمع اذا لم يفهم منه ارادة ان يخرس على خمسة مصرف الزكاة كما عرفته سابقا والله
 العالم **القسم الثاني** في تصرفات المريض وهي نوعان مؤجلة بما بعد الموت ومفجرة اي حاضرة متجولة لم تؤجل بالموت والمؤجلة وصيته
 كتمليك من او منفعة مثلاً وغير وصية كالتدبير والنذر المؤجل بالموت وعلى كل حال تحكمها حكم الوصية في الخروج من الثلث اجماعا وقد سلفنا
 وكك تصرفات الصبي اذا ماتت بما بعد الموت بناء على انه ليس من الوصية بل هو عتق وقد نبه على هذا الغيب الفاضل في عقد والاضاف عدم
 خلوة عن معالجة ولعل الاول منه جعل تصرفا في قبضه وصية اي معلقة بما بعد الموت ومفجرة والاولى من الثلث والثانية فيها البحث
 ولا يرد التدبير والنذر المفيد بالموت بناء على انها من الوصية بل وعلى تقدير انها ليس بها محكمها في محلها ولم يثبت صحة تصرف مؤجل بما
 بعد الموت غير وصية غيرها على ان الحاق النذر بالموت يورث الوصية في الحكم المذكور احد القولين في المسئلة والاخر انه من الاصل فلا بأس بمحو
 الاجماع عليه بل في دعوى الاجماع على خروج الوصية من الثلث فضلا عنه منافسة لم يفقه خلافا لصدق ذلك اللهم الا ان لا يبعد بخلافه
 وانما فصل البحث هنا تصرفات المريض التي معظمها الوصية ولم يفته الا بالفتية مع ان الحكم المزبور غير خاص بالمريض كما اعترف هو به وما في

لأن من أنشأ على الاستيفاد من تعريف الوصية بأنها طلبك عين ومنفعة الخ يعطى أفراد كثيرة يطلق عليها اسم الضرر والموت وهذا الوصية
 كالوصية بالعتق والوفاء على جهة عامة والوصية بإبراء المدينين وغير ذلك فيها لا يخفى ضرورة أنه لا وجه لا تكرار إطلاق اسم الوصية العمودية
 على ذلك وإن أنشئ عنها اسم الوصية العمليكية كما كثرنا في ذلك في أول الكتاب ولا مرية في ذلك كله سهل بعد وضوح المراد ما يخرج من النص
 إذا كانت بترعا محضاً كالحياة والمعاوضات والهيبة والوصف والعتق فقل إنما من أصل المال وقيل من الثلث وأما الفاعل فلا يطلق
 أنه لبراء المريض لو مات من جهة وجبة الوارث أيضاً أي من حيث كونه شريعاً من حيث اختلاف فيما لو مات في ذلك المرض وقد اشبعنا الكلام
 في ذلك في جميع أطراف المسئلة في كتاب الحجج حتى فها ذكره الله هنا أثبت قوله ولا بد من الإشارة إلى ذلك المرض الذي يتحقق منه وجبة الضرر على الثلث
 بناء عليه فقل إن الحكم من التبع ومن تبعه أن عنوان الحكم في ذلك المرض الخوف وجع فكل مرض لا يؤمن معه الموت غالباً فهو محقق كالحرق والسهل
 وفقد الدم والأورام السوداء وبه والدموية والاسهال المتشنج والذي يبرزه دهنه أو براد أسود ينشأ على الأرض وما شاكله مما يرجع فيه إلى أهل الخبرة
 والخبر من الأطباء فإن الأمراض يحصل بها تفاوت وله طرفان واسطة أما أحد الطرفين فهو الذي يقارن الموت كحال من قطع حلقه أو مر به وشق
 جوفه وأخرج حشوه بل قبل أن في اعتدائهم مثل هذا الشك لا ينشأ من عدم استفرار جوفه فلا يجب قبله دية كاملة ولا فضاصل النفس بل كحركة الموت
 ولذا لا يصح إسلام الكافر في هذا الحال ولا نوبة الفاس فلا يصح بيعه بعبادة أو غيره أفراداً من صدق كونه عاقل رشيداً فالعوامل متناهية ولا بد من
 من الحاقها بالأموات في بعض الأحوال لدليل خاص الحاقهم بهم في جميعها وإن كان الأقوى الآخر وأما الثاني وهو الأمراض التي لا تنها الموت عادة بل التفتت
 فيها السلامة فإن هذه حكمها حكم العتق كحرق الصلابة والصداع عن عادة أو غير عادة والرمم والسلاق الذي هو غلظ في الجفان عن عادة رده غلظه بحرق
 لها الجفان وينتشر لهدب بل ربما أدى إلى قطع الجفن وقشا العين ويخوذلك من الأمراض التي ليست بخوف بل قبل منها الفالج والسل المستمر
 للطول زمانها وذلك لأن الفالج استرخاء لأحد شقي البدن لا تضيقاً لخط ينفذ من مسالك الريح والسلواه يصيب الرية وبأخذ البدن منه
 في النقصان والاصفرار فليس بخوفين لا في الأول ولا في الثاني إذا التفتت بينهما وإن كان لم يسلم منه صاحبه غالباً لكن لا يخفى من الموت عاجلاً فهو بمنزلة
 الشخصية والمهرود قبل أن انتهائه بخوف وإن سئل عنه غير مخوف لأن مدته سظا أول فلا يخاف من الموت عاجلاً فإذا انتهى خيف منه ودعا قبل أن يسئل عنه
 مخوف فإذا استمر لم يكن مخوفاً ولكنك خبر أنه لا وجه لهذا الخلاف بين الفقهاء فإن اللغة لا مدخل له في ذلك وإنما المرجع فيه هو أن أهل الطب والخبر
 خصصوا مع عدم معرفتهم بالانتهاء فأنه غير مضطرب كالابتداء وأما الواسطة فهي أشار إليها المصنف بوله وكذا ما يحمل الأمرين على بعض المخلفات با
 لا خلاط الأربع مع نفعها وفي ذلك أن الحى العفة أنواع منها الورد وهي الحى تاتى كل يوم والفت وهي الحى تاتى يوماً ونهاراً والثالث وهي الحى
 تاتى يوماً وتترك يوماً وتعود في الرابع والآخرين وهي الحى تاتى يوماً وتترك يوماً وقد أطلق الله أنها ليست بخوف بل محتملة للأمرين وذكر جازة منهم
 أن ما عدا الثلث الورد مخوف فلكل من قد تميل المحل على المطبقة قال لا حى العتق الرابع إلا أن ينضم إليها برسام أو عاف أو ذلت جنب لو وجع صدره
 أو دية أو قوبح والآخر ذلك سهل بعد أن عرفنا أن المرجع في ذلك أهل الطب والخبر وكذا الكلام في الخبر الذي هو حركه منكورة تدفع إلى المبرز بسبب
 أو خط لا ذع أو برد نال الموضع أو غيره والأورام السليمة والطاعون وغيرها وإن ذكرنا في الأول منها يكون مخوفاً مع أن المراد بالسهل وهو بل قبل
 أن لا سهال إذا نزل ولم يكن معه فهو مخوف لأن مخوف ذلك أسرع في موته لتخفيفه وطوبى البدن نعم أن لم يكن مثلاً فإن كان يوماً أو يومين
 ولم يدم فليس بخوف لأنه قد يكون من فضل الطعام إلا أن يقتل من زجر وهو أن يخرج بشدة أو وجع أو يقطع معجزه وجه مقطوعاً وقد يترجم أنفها
 شيء كثيراً فأنظر كان قليلاً فأنه يكون مخوفاً لضعاف القوة وكذا لو كان معدوماً لا يقطع القوة وكذا الأسهال المتشنج إذا كان يبرز دهنه
 أو براد أسود ينشأ على الأرض وفي الأخير أنه يكون من هيجان الدم على جميع البدن فينتفخ فيه البدن مع الحى أو على بعض البدن فينتفخ فيه ذلك العضو على غير
 ذلك من كلامهم المنكسر في هذا المقام والمهم بيان أصل الحكم فإنه لم نعلم ما يصلح الينا من التصوص على جعل المخوف عنواناً للحكم كي يتجه المباحث
 المزبورة وغيرها وإنما الموجود فيها فما حضرته الوفاة أو صدق فأنه والمريض بخوف ذلك ودعى كونه المشفق فيها المرض المخوف فيبقى غيره على الأصل
 والعصا كما ترى أو عدم صدق اسم المريض على غير المخوف عرفاً بل هو خاص بالمخوف والحقيقة المرئية مقدرة على غيرها وكذا دعوى كونه المراد من قوله
 عند موته ظهوراً ما رآه لا نزول الموت قطعا على أنه أقرب منه والمراد ظهوراً ما رآه بالمرض لا شعاع قوله المراد من محجور عليه إلا في الثلث بالبدن ذلك و
 للإجماع على عدم الحجر بعبر المرض ومن هنا قال المصنف لو قبل الحكم بالمرض الذي يتفق به الموت سواء كان مخوفاً في العادة أو لم يكن كما نحن
 لا إطلاق الأدلة بل في عدالة الأقرب وجع براد بخض الوفاة وعند الموت المرض الذي يموت به لكن قد يناقش من منع صدق اسم المرض بوجع السن
 ونحوه وإن اتفق الموت به بل لا يكاد يتفق العلم بمصطلح الموت به عادة وإحتمال الاكتفاء به بمقدار ثم الموت له وإن لم يعلم كونه الموت به مخالفة لفظ
 العبارة نعم ربما كان ذلك طمأنينة على الأقرب عندى كل تصرف وقع في مرض اتفق الموت معه سواء كان مخوفاً أم لا فإنه يخرج من الثلث بل
 في جامع صدق أنه نعم ما حصل الموت بسببه أو غيره حتى لو قتله قاتل أو أكله سبع أو نحو ذلك وإن كان الانصاف معلومة عدم إرادته ذلك كما أن
 الانصاف عدم ظهور الأدلة فيما يشمل ذلك وإن لم يعلم استثناء الموت البه وقد ذكرنا تمام الكلام في كتاب الحجج لكن قد يتوهم هنا أن مقتضى الأدلة
 الخروج عن الثلث بأحد أمرين أحدهما المرض الذي يموت به سواء كان مخوفاً أم لا وثانيهما ما حال حضور الوفاة وإن لم يكن بمريض سابق بل كان يتجهز
 في حال نومه وتشاغله بخروج روحه إن لم يكن إجماع على خروج ذلك من الأصل كما عاينا بظهر ما سمعنا سابقاً جامع صدق والأركان الخفية
 أطراف المرض به فيخرج من الثلث بما إذا كان عند حضور الوفاة عرفاً ولعله مثل ما عدا الأمراض المزمنة التي تسمى سنين فإن يخرج من

الثالث فيها محض ما اذا قرب من بهاءه فخصوا بعد مخالفة المسئلة للقواعد والنجاة الحكم بحمل الثالث بما تقتضيه وهو الخروج من الأصل لا الثالث ومنه يعلم الوجه فيما ذكره الله بقوله ما وقت المرأة في الحرب وامتناع الطائفتين للقتال مع شأوبها او تقاربها في التكافؤ بل لظهور نصيب الانزاج كما هو ظاهر من خصوصية المرأة بالوصاص ونحوه نعم في ذلك لو كانت احدهما قاهرة لكانت اوقتها والاخرى منهزمة مع انه قد بين بحسن الخوف انما في بعض افراد ما فرض بهما مع الثبات والطلاق للمرأة وتزاج الاموال في البهر فلا اولى بالحكم بغيرها من طلاق اسم المرض وخافا للشبهتين اصحابنا بل في ذلك لم ينقل الله ولا غيره خلافا فيه بل في جامع صدق ما سمعته من الاجماع المنزلة عن ابن الجنييد الحاقها بالمرض الخوف بل عنه انه زاد ما اذا قدم لاستيفاء قودا وليقتل رجلا الزنا او قطع الطريق او كان اسيرا في يد عدو من عادية قتل الاسير وغير ذلك مما كان في حالة الاغلب فيها التلغ وهو كما ترى لا دليل عليه بعد كون المراد من قوله حضرة الوفاة وعند وفاته حاله مرض ولو فرض نزاع بقربته غير ما في النص من التلغ فكشف بعضه عن بعض خصوص ما صرح فيها بان تصرف الصبي المص على مثل الغرض طعاما لا اصل كما هو واضح فلا اشكال في المستلزم بناء على عدم حجية المستنبطة التي هي الحاق الغنى ودورها كان ذلك هو الداعي الى ابن الجنييد في اختيار ذلك قبل رجوعه عن القول بالقياس واما ما يحكى عن الشيخ من ان الحاق ثلثة احوال قبل الطلق ومعدرو بعد فاقبله ليس مخوفا واما مع مخوف واما بعد واما مع ان لم يكن معه دم والم فليس مخوفا والا فهو مخوف بل ربما لا من الفاضل في عدم موافقته بل في جامع صدق انه لا يخرج من وجه فليس خلافا في المسئلة في الحقيقة واما هو في خصوص ذلك بل لعل القول به في بعض الاحوال غير بعيد وههنا مسائل كثيرة في المقام كما لا يخفى على من لاحظ الكتب المطولة الا ان المقام فرض فيها على سنة **الاولى** اذا استبرع بتجديد امره متعددة في مرض موته كالوهاب وبيع وحاجي اى باع بدون ثمن المثل فان وسعها الثلث فلا كلام في نفوذ ما معامنه وان قصر بده بالاول فالاول حتى يستوفى الثلث وكان النقص على الاجز بلا خلاف في ثبوت ذلك عندنا ولا اشكال لان الاول قد وقع عرضا حال نفوذ نصيب في ثلثة من غير حاجة الى اذن الوارث فاذا استوفى الثلث ونقص النقص في حق الوارث المحتاج الى الاجازة من غير فرق في ذلك بين الغنى وغيره خلافا لبعض المعاند فقدر مطر واخرتهم مساوي بينه وبين الحيازة على تقدير اخبرها عنه ولا ينبغي ضعف الجميع وكذا الكلام على الاصح فيما لو اوصى بوصايا متعددة ما لم تفرق بينه وبين ارادة العبد من غير فرق بين ان يكون في اللفظ ما يقتضي المنع عنه لان السابق قد حكم بصحة فلا يبطل الابدال ونحوه من ان عن الباقر المضمن لعن من ابتداء بالوصية بعينه ثم من بعده وهكذا وقد تقدم البحث في ذلك والله العالم **المسئلة الثانية** اذا جمع بين عطية مخزفة وعطية مخزفة بعد الموت قدمت المخزفة وان كانت متأخرة لا فضاها الملك فضلا فان ائتم الثلث لثباته فغدا فيهم والاصح فيما يجله الثلث ويطل فيما قصصه الا اذا اجاز الوارث بلا خلاف ولا اشكال ومن ذلك كله ظهر ان المنجزات تشارك الوصية في توقيت نفوذها على سعة الثلث واجازة الوارث وفي البدء بالاول فالاول من غير فرق بين الغنى وغيره وفي انها تضع عند الوارث وغيره خلافا للمعاند وفي ان المدار على الثلث في حال الموت لا قبله ولا بعده او قبله قبل وفي ان تراجم بها الوصايا في الثلث فيدخل النقص على الوصايا بسببها كما يدخل النقص على وصية بسبب اخرى وفي ان فضيلتها ناقصة عن فضيلة الصدقة في العتق وفيه نظر لان النبي صلى الله عليه وسلم افضل من الصدقة فقال ان تصدق وانت صحيح صحيح شحيح تامل العتق وتعتق العتق ولا تمهل حتى اذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا وفلان كذا فقلت ونفاري فقلت ان قبول المخزفة على نفوذ بخلاف الوصية التي يقع نفوذها بعد الموت وفي انها مشروطة بالشروط المعتبرة فيها اذا صدرت في حال الصحة كما علم النافي للعرف في الحيازة والشيخين المعبر في البيع وغيره من العقود بخلاف الوصية فانها معلقة بالموت وعدم الغرض بشرط صحة ما وفي انه لا زمة في حق المعطى لغير الرجوع فيها وان كثرت لان المنع من الزيادة على الثلث انما كان بحق الوارثة فلم يملك اجازتها ولا ردّها وانما كان له الرجوع في الوصية لان الشريع بها مشروطة بالموت وفولها المعبرة انما هو بعد فقبل حصوله لم يوجد الشرع فكان للموصي الرجوع بخلاف العطية المفروض حصول الاجازة القبول والنقص على الوجه المثل للزوم للاقرار ان بينه وبين الغنى ونحوه ضرورة كونها حق كالموصية اذا قبلت بعد الموت وقبل وفي انها مقدمة على الوصية بالتفريق وان يخرجه من غير فرق بين الغنى وغيره عليه ما عرفت وفيه نظر وفي انها لا زمة في حق المعطى والوارث معا على تقدير البره فانه ليس لواحد منهما حق ابطالها بخلاف الوصية وفي ان اللزوم في حق المشرع عليه حيث يكون النص لان ما من طريقة بخلاف الوصية والاخر في ذلك كله سهل والله العالم **المسئلة الثالثة** اذا باع كرام طعام او غيره ما هو ربوي قيمته دنائرا مثلا وليس له سواء بكونه محاضرا له قيمته ثلثة دنائرا مثلا فالحيازة هنا بنصف تركته ولم يجر الوارث فلا اشكال في ابطاله في الزائد على الثلث كما لا اشكال في انه ممنوع قدر الثلث ومع فالذي بطل فيه الحيازة في الفرض السدس ضرورة ان له من المسئلة ثلثها وهو اثنان والفضل اربعة قد حاجي بنصف التركة وهو ثلثة فبقي على الثلث واحد هو سدس التركة لكن لو ردنا السدس على الوارثة لكان ربعا وعلو مائة افضا البطلان في البيع ولو حرم منه البطلان فيما قابله من الثمن كعلو مائة عدم القضاء ذلك بطلان البيع من اصله هنا لانه عقد صدر من اهله في محل فبندرج تحت اطلاق الادلة وعموماتها ومن هنا لم اجد خلافا في ذلك هنا بل ربما ظهر من بعضهم الاجماع عليه نعم الوجه في تخصيصه بحيث يسلم منه من الرجوع واخر مخالفة قاعدة مقابلته الثمن للثمن ان يرد على الوارثة ثلث كرهتم فبقي مع الثلث اربعة قيمته ديناران ومع المشرى ثلثا كرهتم يسجد قيمته اربعة ويرد على المشرى ثلث كرهتم فبقي مع الوارثة ثلث كرهتم ديناران مضافا الى ثلثي الكرا كرهتم للذين قيمتها ديناران ومع المشرى ثلثا كرهتم اربعة دينار مضافا الى ثلث الكرا كرهتم ديناران مضافا الى ثلثي قيمتها ديناران فبكون الجميع عند خمسة دينار كما ان الجميع عند الوارثة اربعة دينار لكن منها دينار قيمته ثلث كرهه الذي يرجع اليه واما الباقي عنده من كرهه اربعة دينار اثنان

منها قد استجفها في مقابلة ثلثي كره الردى فيفضل معه أي المشرع ينادي أن هذه الفضلة هي قدر الثلث من الستة الذي تغذت فيه الحيازة والثلث
بمحصل الجمع بين حقي الوارث والمشتري ومراعاة القاعدة التي سمعناها من بطل البيع ثلث الفكر وما قابله من الثمن ويصح في ثلثيه وباقيها من الثمن
والضابط أن يجيب أن يتجوز به الورثة ضعف ما حصل فيه الحيازة من غير لزوم الربو وطريقه أن يسقط قيمة كره المشتري من قيمة كره الورثة وينسب ثلث
المبيع إلى الباقي فيصبح البيع ثلث النسبة ففي الفرض مثلا إذا أسقط ثلثة دنائير من ستة بقي ثلثة فاذا نسب إليها ديناران كانا ثلثيهما فيصح
البيع في ثلثي كره ثلثي الآخر وينادي أن الثلث ولو فرض أن قيمة كره الرضا ستة وكره المشتري كانا الحيازة بثلثي التركة ويصح أن يكون ثلث كره
النصف من كل منهما فيكون المجموع عند الورثة ستة دنائير بعينه ونصف قيمة كره الذي رجع إليهم ودينار ونصف قيمة كره الذي هو الثمن
وعند المشتري ثلث ستة لكن بينهما دينار ونصف قيمة كره الذي رجع إليه واما الباقي عنده من كره نصف قيمته او بعينه ودينار ونصف منها
دينار ونصف في مقابلة كره الذي عند الورثة وثلثة دنائير بالحيازة النافذة فيها لا ينفك الثلث الذي فرضه بغير بدال الورثة ههنا أي ستة وثلث
على ما سبوا من تسقط ثلث قيمة كره الردى من الستة قيمة كره الجسد يتجوز ستة فاذا نسب الثلث إليها كان نصفها ما قبيل جمع صحة البيع في نصف
أحدهما بنصف الآخر وهكذا القياس في جميع ما يرد عليك من الأمثلة في هذه المسئلة الدورية لتوقف معرفة قدر المبيع فيها على معرفة قدر التركة
لاشأنها على الحيازة التي لا يخرج الا من الثلث التي يجب معرفة قدره ومعرفة متوقفة على معرفة قدر مجموع التركة ومعرفة قدر مجموع التركة متوقفة
على معرفة قدر الثمن لأن من علمها ومعرفة قدر الثمن متوقفة على معرفة قدر المبيع فيدور ولكن دور معتبه وهو الذي يتوقف كل منهما على صاحبه
الآخر كما انضأ ثمنين لا الدور المحال وهو الذي يتوقف وجود كل منهما على وجود صاحبه بمعنى أنه لا يوجد إلا بوجوده وللعلماء في التخصيص من هذا الذي
وساير المطلوب طريقين هما طريق الجبر والمقابلة ومنها طريق الخطأين كما اطنب بهما في ذلك وان كان في غير محله ضرورة عدم كونه وظيفة الفقيه وسنسمع
كيفيته الأولى منها في المسئلة الآتية التي يقاس عليها غيرها من المسائل الدورية التي اطنب فيها في عدة الامور سهل المسئلة السر بعدد الوارث
صدا قيمته مائتان مائة وربع ولم يكن له سواء لزم العقد كما في غيره مما ينجز بغير خلاف ولا اشكال لا إطلاق لا أدلة وكذا الوارث واجاز الوارث ثم
ان مات ولم يخز الورثة صح البيع في الجملة بغير خلاف لا إطلاق كما لا خلاف على القول بان المنجز من الثلث وعدم التقوؤ في الجميع انما الكلام في اعتبار
قدر المبيع وحيث ان المقام لا ينافيه فالمصالح على الشئ ومن يتغير بل نسبة بعضهم إلى المشهور على أنه النصف في مقابلة ما دفع من الثمن المعروف
مساواة للنصف هو ثلثه اسهم من ستة وفي السدس بالحيازة وهي ثمان هما الثلث من ستة الذي تغذت فيه الحيازة فيكون ذلك خمسة
اسداس العبد وبطل أي الحيازة في الزائد عن الثلث وهو سدس العبد يرجع على الورثة ولكن المشتري مع جملة الحال بالخيار ان شاء فخره ليعرض
الصفقة وان شاء اجاز وكان النجاسة اسداس في مقابلة مجموع الثمن وقبض السدس على الورثة من غير بدال من الثمن بل لو بذل البعض عن السدس
كانت الورثة بالخيار بين الاعتناع والاحابة لان حقه من الثمن فلا يلزمون بالعرض قهرا كل ذلك لا صالة لزوم العقد من الجانبين الا في قدر الضرر
ولان هذا العقد في قوة بيع وهذه صحته فيما لا يبطل فيما ليس له ولا ديا في المقام ولكن فيه ان منافع القاعدة انقضاء بطلان البيع في المبيع البطلان
ايضا فيما قابله من الثمن كما في غيره من افراد البيع الذي يصح في بعض ويبطل في آخر ومنها قال الفاضل في عدل بل في اكثر كتبه الحق عندك هناك مقابلة اجزاء
الثمن باجزاء المبيع كما في الربوي ولا في البيع في البعض فيفرض منه في قدره من الثمن وكما لا يصح فتح البيع في الجميع مع بقاء بعض الثمن كذا لا يصح البعض
مع بقاء جميع الثمن وشبه على ذلك التكرار محجبا بما ادى اليه من ان المبيع يفرضه مقابلة جميع اجزاء المبيع بجميع اجزاء الثمن لان ذلك معنى المعاوضة فاذا
بطل ابيع في شيء من المبيع وجب ان يبطل في مقابلته من الثمن والا يلغى للباقي من غير مقابل فينتفي في معنى المعاوضة وبذلك يبطل استدلالهم
بالاصل المترتبة العقد المذكور لم يشتمل على بيع وهذه بالاستقلال وانما هو بيع بجزء ما هو كالمبيع وليس للمعنة فيه ذكر ذلك ليس هناك الا الاحجاب
القبول للذاتان معا هذا المبيع ولا يلزم من لزوم ما هو كالمبيع ان يختلف عن البيع مفقضاء وهو المقابلة المترتبة ولا اخل من ان يكون هذا الخافي مثل من
حاجب بماله وحال غيره فلم يجز فانه يبطل من الثمن بمقدار ما قابله ومثله الحيازة فذلك قد يفرق بين المقام وغيره من المقامات باصطبا كون المال اجمعا ملكا
للمرض ليس لاحد فيه شيء حال بيعه وليس بطلان البيع فيه انكشاف بطلان بل حدوث ملك للوارث بموت المورث مكان البيع حال وفرضه وقع على الحيازة
بما زاد على ما قابله من الثمن من المبيع الا ان في الزائد على الثلث منه يعلق على الوارث وان انتقل اليه قبل الموت انشأ لا من لولا فان لم يجز الوارث بطل
الحيازة فيه في دفع فرض تناول ما دل على خروج الثمن من الثلث للحيازة لا شك في ارادة ما يقوله المشهور ومن خرج حيازة ورثة ان المعنى وقع الحيازة
في الثلث خاصة وفي غيره على الاجازة وكون الثمن ابل باس او بغير من المبيع الا انه لما منع الربو من اجزاء ذلك وفي الربوي اجتمع الى ما عرفت بخلاف
المقام الذي لا يوافق به وظاهره ليل المذکور اختصاص بمقابلة الثمن بما يساويه وان الخافي وقع في الثلث وغيره ولا اقل من ان يكون ذلك محض
لذلك القاعدة بعد تسليم شمولها للمقام ومن ذلك يظهر قوة قول المشهور على كل حال فقد بان لك الحال في الثمنين الربوي في المقام لو باع
لا يملك سواء وقبض ثلثون بعشر فله حيازة بثلثي المثلثي المشهور باخذ ثلثي العبد بجميع الثمن لا سخطا في احد ما بالحيازة والاخر بالثمن على
قول الفاضل باخذ نصف المبيع بنصفها لثمن وينفتح البيع البلاء لان فيه مقابلة بعض المبيع بقطعة من الثمن عند بعض جيعه كما سمعته الربوي
الذي يشبه نظر الفرض فيه كما لو اشترى فقيزا بساوي عشرة بقبض بثلثي ثلثة ولو باع العبد بخمسة عشر كانت حيازة بالنصف فعلى المشهور
صح البيع في خمسة اسداسه بجميع الثمن وذلك لان الضابط فيه نسبة الثمن وثلث التركة الى قيمته فيصح البيع في مقدار تلك النسبة وفي الفرض
خمس اسداس وعلى قول الفاضل صح في ثلثي ثلثي الثمن نحو ما سمعته في المقصير الذي قيمته ستة مثلاثم ببيع بثلثي ثلثة فدر في الضابط

في اسقاط الثمن من قيمة البيع ونسبة الثلث الى الباقي فيصح البيع من قدر ذلك النسبة وينسب الثلث الى المحاباة فيصح البيع في قدر ذلك النسبة
المقدرين في الفرض يصح البيع في ثلثي العبد بثلثي الثمن ويبطل في الزائد ثمانا وثمانا في الربوي ولو فرض انه خلف عشر اخرى مع العبد المذكور
فعل قول ايضا في البيع في ثمانية اشباع العبد وهو ستة وعشرون ثلثان ثمانية اشباع الثمن وهي ثلثة عشر وثلث وذلك لانه قد جازى
في الفرض بثلث تركه ومن ثلثها فاذا اسقطنا الثلث عشر من ثلثين ونسبنا الثلث وهو ثلثة عشر وثلث الى الباقي من القيمة وهو خمسة عشر
فيكون ثمانية اشباعا او نسبنا الثلث المزبور الى المحاباة وهو ثلث الزكاة ومن ثلثها اى خمسة عشر يكون ثمانية اشباعا ايضا ويبقى من العبد ستة
وهو ثلثة وثلث فاذا ضمت الى العشرة وضم المجموع الى الثمن كان مقدار المحاباة مرتين وهو الميزان في المقام وعلى المشهور يصح في نصف العبد
واربعة اشباعا بجمع الثمن وذلك لانه اذا انتبت الثمن وثلث الزكاة الى قيمة العبد يكون المجموع نصفها واربعة اشباعا فيصح في ذلك و
يبطل في نصف ثلثه فيكون نصفه في مقابل الثمن واربعة اشباعا بالمحاباة وذلك ثلث الزكاة ويبقى في هذا الورثة خمسة عشر من الثمن ونصف
لشعة واحد وثلثان مع عشرة وذلك ضعف المحاباة ويمكن على قول ايضا في استخراج ذلك بطريق الجبر والمقابلة في المسائل الثلث بان
ينسب الثمن الى المثلث ويخرج قدر المحاباة فللورثة ضعفها من العبد والثلث فيكون في الاصل يصح البيع في ثلثي من العبد بثلثي من الثمن فالحق
بثلثي شيء فللورثة شيء وثلث يتبقى والشيء من العبد فيبطل من الثمن ثلث شيء فالثلث في بقدر ثلثي شيء والعبد في بقدر شئين فالثلث في
عشر فالشئ في خمسة عشر من الثمن نصفه ويرجع البقية من الثمن خمسة وكذا للورثة وفي الثانية يصح البيع في ثلثي نصف شيء من الثمن فالمحاباة بنصف
فللورثة شيء وقد حصل لهم من الثمن نصف شيء يتبقى لهم نصف شيء من العبد فيبطل البيع في مقابلة وهو ربع يتبقى من الثمن فالعبد بقدر شيء ونصف
والثلث في بقدر نصف شيء وربع فالشيء اذن عشرون وفي الثالثة يصح البيع في ثلثي من العبد بنصف شيء من الثمن فللورثة مقابل المحاباة
شيء من الزكاة والثلث وقد حصل لهم نصف شيء من الثمن فالعبد والعشرة الزائدة في بقدر شيء ونصف للشيء اذ اسنة وعشرون وثلثان الى غير
ذلك مما ليس بطنفة الغنية وان اطنب فيه جماعة من العلماء خصوص ثانيا الشهود في ذلك فانه ذكر استخراج ذلك بهذا الطريق وطريق اخر
ايضا في الربوي والامر سهل على المعارف بطريقه الحسنا والاسهل غيره ما ذكرناه بالطريق الاول والله العالم المسئلة الحاشية اذا
اذا اعتق انفق مرض الموت وتزوج بها جارا علامه عنهما ودخل بها صحيح العلق والعقد وورثت بالزوجية ان خرجت من الثلث خلافا للحكم
عن الشافعي فانه قال لا يرث وان لم يخرج فله من اموالها فيخرج من الاصل والثلث فعلى الاول ايضا يصح العلق والعقد ويرث وعلى الثاني
يعتق منها فدا للثالث وربما اختلف بطلان العلق ايضا لانه لم يعتقها الا على بقدر الزوج بها ولا يثبت ضعفه ثم لا يرث لبطان النكاح مسئلة
البضع وهل لها عوض المصح شيء وحيث كان شرح الارشاد للشهد من انه لم يجعل لها عوضا سوى علق رقبتهما وقد بطل في الزائد على الثلث و
حقا للورثة فلم يستحق غيره وكان ظا الفاضل في عدو من الحافها بمن اتمها فاد قيمتها فان المسمى يبطل ويبقى من مهر المثل بالنسبة ويحلها
الدويع كالتجارية انما وفيه لفاعده عدم خلو الوطى المحرم عن عوض فلو كان مهر مثلها بقدر قيمتها في الفرض المذكور ولم يخلف سواها علق
نصفها ويبقى من مهر المثل مثله ولا يحسب الثلث لانه عوض اجنابة فيكون للورثة شئان في مقابل ما علق فصح فيكون في بقدر اربعة
اربعة اشياء وربع منها بالعلق وربع بالوطى فيكون نصفها وبقي للورثة نصف والله العالم هذا ولم يصح المصحح جعل مهرها صداقا لكونه
قوله ان خرجت آه تنسب على ذلك اذ لو كان قد سمي لها مهرها لوجب اعتباره من الثلث ايضا وكانت المسئلة الابنة التي فيها الدود لو كانت مفوضة
البضع والمهر لوجب بالدخول بها مهر المثل او ما يفرضه المفوض اليه فبغيره خرج من الثلث ايضا فلا يثبت اطلاقها مع خروجها من الثلث يصح العقد
العلق واما النفيد بالدخول فله علمونه اشراط نكاح المرضي به والابطال العقد ورتب عليه عدم الارث والمهر والله العالم ولو اعتق امته
وتزوجها بمهر ودخل صحيح لم يخرج من مهر مثلها من الثلث وورثت وان لم يخرج هي من الثلث بطل العلق في الزائد وما قابله من المهر
وان خرجت هي من الثلث دون مهرها المسمى بطل المسمى خاصه وصح العلق والنكاح ووجب لها مهر المثل بالدخول وان زاد على المسمى لانه
كالارث وح فالمسئلة دورية ايضا لان معرفتها العلق منها انما يكون اذا عرف مقدار ما يبقى من الزكاة بعد ما شفع من المهر وبالعكس فيكون
علقها ايضا ولها من مهر المثل شيء وللورثة شئان ضعف علق منها فيكون ذلك بقدر اربعة اشياء مع فرض بقاء ذلك من الزكاة بان يكون
قد خلف مثلها معها فالشيء نصفها والله العالم ومن ذلك يعرف الوجه المسئلة المسئلة السابعة وهي لو اعتق امه فبها ثلث تركته ثم اعتق
الثلث الاخر مثلا ودخل ثم مات فانه لا اشكال في ان النكاح صحيح وفي انه يبطل المسمى مع عدم اجازة الوارث على الخنثى لانه زائد على الثلث
ولا يروى لزم الدور لوقوف حصته على ثبوت النكاح الموقوف على العلق الموقوف على بطلان المهر لقصور الثلث عن قيمتها مع صحته وهذا هو
الدور المحال لا الدور الجائز في نظائر المسئلة ضرورة انه على ما عرفت مما يستلزم ثبوت رقبته وهو محال وهذا لم يعرف مخالفة المسئلة
وان حكى عن كذا انه حكى قول لا يبعين قائله ان المعقنة تخبر فان عقت عن مهرها عقت وصح النكاح وان لم تعف كان لها مهر المثل بقدر
ما سبق فيها وفي جماع صدقانه لا بعد منه لكن لا يثبت الاقوى ما سمعنا بل في ثبوت مهر المثل لها زائد من استلزام ثبوت الدور المزبور ومن جربانه
مخير ايش الخناية التي هي من الاصل ومع منع اقتضائه الدور باعتبار عدم ثبوتها على صحة النكاح بل على تجرد الوطى والطريق الى تحصيل مقيد
العلق ونصيدها من مهر المثل ان يثبت انما ان يساوى قيمتها او يقصر عنها او يزيد ففي الاول يثبت علق منها بشئ ولها من مهر المثل شيء وللورثة
شئان في مقابلة ما علق منها لا في مقابلة المهر لانه هو من الاصل فالزكاة اذن في بقدر اربعة اشياء فلو فرض قيمتها مائة ومهر المثل مائة وثلثا

على عدم وجوب المثل لبس العنق في جميعها اما اذا حكمنا فيه بشئ بطل العنق بسببه فيبطل النكاح للبعض
 كالمسئلة السابقة ويمكن ان يرد المصحة النكاح بثبوت فعله على وجهه من ثبوت عليه استباحة
 وطهها بذلك العقد لانه محكوم عليه ببعثه الى الموت ووجه الصحة وجور المقضي ومثل
 العقد من اهله محله وانقضاء المانع اذا لا غير الا في رقبتهما وانما ينكشف
 ذلك عند الموت كما عن بر النصيح به بهذا كله على انهما من الوفاء على
 الثالث وعلى القول الاخر اى المنفوذ من الاصل يصح الجميع كما هو
 واضح هذا اخر الكلام في هذه المسائل وان اطنب الفاضل
 في صحتها وفي نظائرها لكن من احاط بما ذكرنا علم الحاشي
 فيها جمع وبطلوه الكلام في كتاب النكاح
 والله الموفق والموفق المسدد
 واحمد لله ولا واهرا
 وظاهرنا

وقد فرغ من تشريد هذا الكتاب المستبط اقل الخليفة بل لا شئ في الحقيقة المصباح الى ان الغنى
كليلة من عباس الغفر بنى على الله من جرائمها في شهر ذي القعدة الحرام من شهر الحجة المباركة

مسئله

[illegible]

هذه قصة السيد العالم العبد المذنب الفاضل لكل ملأ على وجه الأرض في يومه الآفاق حيدر علي بن محمد صاحب السيف والشمس

[illegible]

